

*(فهرست المیزان الرابع من حاشية رد المحتار على الدر المختار

للعلامة السيد محمد أمين المهر وفابن عابدين)*

صفحة	صفحة
٣٩ مطلب يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه	٢ كتاب البيوع
٣٩ مطلب مهم في حكم الشراء بالقرش في زماننا	٣ مطلب في تعريف المال والمالك والمتقوم
٤٤ مطلب البيع بالرغم	٥ مطلب في بيع المسكر والموقوف
٤٦ مطلب المعتبر ما وقع عليه العقد وان ظن البائع أو المشتري أنه أقل أو أكثر	٧ مطلب شرائط البيع أنواع أربعة
٥٠ فصل فيما يدخل في البيع تبعها وما لا يدخل	٩ مطلب القبول قد يكون بالقبول وليس من صور التعاطي
٥٥ مطلب كل ما دخل تبعها لا يقابل له شيء من الثمن	١٠ مطلب في حكم البيع مع الهزل
٥٧ مطلب المجتهد اذا استعمل بجديت كان قصده له	١٥ مطلب البيع بالتعاطي
٥٧ مطلب في حمل المطلق على المقيد	١٨ مطلب في بيع الاستبراء
٥٨ مطلب في بيع الثمر والزرع والشجر مقصودا	٢٠ مطلب في بيع الجلامكية
٦٠ مطلب فساد المتضمن يوجب فساد المتضمن	٢٠ مطلب في الاعتياض عن الوظائف والنزول عنها
٦٤ مطلب في حبس المبيع قبض الثمن وفي هلاكه وما يكون قبضا	٢٠ مطلب في العرف الخاص والعامة
٦٥ مطلب فيما يكون قبضا للمبيع	٢١ مطلب في النزول عن الوظائف بحال
٦٥ مطلب في شروط التخلية	٢٣ مطلب في خلق الحيوان
٦٦ مطلب اشترى دارا ما عورة لا يبطل بالثمن قبل قبضها	٢٤ مطلب في الكدنة
٦٨ مطلب اشترى شيئا ومات منه لم يقبل فضبه فالبايع أحق	٢٦ مطلب في بيان مشد المسكة
٦٩ باب خيار الشرط	٢٧ مطلب في انعقاد البيع بانقضاء واحد من الجانبين
٧٠ مطلب في هلاك بعض المبيع قبل قبضه	٢٨ مطلب في بيان ما يوجب اتحاد الصفة وتثريبها
	٢٩ مطلب ما يطل الايجاب سبعة
	٣٣ مطلب في الفرق بين الاثمان والمبيعات
	٣٤ مطلب في التأجيل الى أجل مجهول
	٣٥ مطلب مهم في أحكام المتصور اذا كانت كسدت أو انقطعت أو غلت أو رخصت

صفحة	صفحة
مسئلة طائفا راعيب	٧٣ مطلب المواضع التي يصح فيها خيار
١٣٨ مطلب في تغيير المشتري اذا استحق	الشروط والتي لا يصح
بعض المبيع	٧٥ مطلب خيار النقص
١٣٩ مطلب فيما يكون رضا راعيب	٧٦ مطلب في المقبوض على سوم
١٤٠ مطلب فيما يكون رضا راعيب	الشراء
ويمنع الرد	٧٨ مطلب المقبوض على سوم النظر
١٤٢ مطلب مهمتهم في اختلاف البائع	٧٩ مطلب في الفرق بين القيمة والثمن
والمشتري في عدد المقبوض	٨٩ مطلب في خيار التعمين
او قدره او صفته	٩٢ مطلب فيما لو اختلفت في الخيار
١٤٥ مطلب الاصل للامام محمد من	أوفي مضيه أوفي الاجل أوفي
كتب ظاهر الرواية وكافي الحساب	او الاجازة أوفي تعين المبيع
جمع فيه كتب ظاهر الرواية	٩٢ مطلب اشترى جارية على انه بكر ثم
١٤٧ مطلب في البيع بشرط البراءة من	اختلافها
كل عيب	٩٤ مطلب البيع لا يطل بالشروط
١٤٧ مطلب باعه على انه كوم تراب	في موضعها
او حرق على الزناد او حاضرا لئلا	٩٦ باب خيار الرؤية
١٤٩ مطلب في مسئلة المصراة	١٠٥ مطلب الاعمى كالبصير الا
١٥٢ مطلب في الصلح عن العيب	في مسائل
١٥٢ مطلب في جرد له ما يستقط به خيار	١٠٩ باب خيار العيب
العيب	١٢٤ مطلب في انواع زيادة المبيع
١٥٣ مطلب في ضمان العيوب	١٢٧ مطلب فيما لو اكل بعض الطعام
١٥٣ باب البيع الفاسد	١٢٩ مطلب يرجع القياس
١٥٤ مطلب في انواع البيع	١٣٢ مطلب وجد في الخلطة ترابا
١٥٤ مطلب البيع الموقوف من قسم	١٣٣ مطلب لا يرجع البائع على بائه
الصحيح	بنقصان العيب
١٥٥ مطلب في تعريف المال	١٣٤ مطلب مهمهم قبض من غريمه
١٥٧ مطلب في بيع المغيب في الارض	دراهم فوجد هازي فافتردها عليه
١٥٧ مطلب في بيع اصل النصفهصة	بلاقضاء
١٥٨ مطلب فيما اذا اجتهت الاشارة	١٣٧ مطلب فيما لا يطلع عليه الا النساء
مع التسمية	١٣٨ مطلب يحذف المشتري انه لم يفعل

حكمة	حكمة
الفاسد	١٦١ مطلب فيما اذا اشترى أحد
٢٠١ مطلب البيع الفاسد لا يطيب له	الشريكين جميع الدرا المشتركة
ويطيب للمشتري منه	من شريكه
٢٠١ مطلب الحزمة تهتد	١٦١ مطلب في بطلان بيع الوقف وصحة
٢٠١ مطلب فيمن ورث مالا حراما	بيع الملك المضموم اليه
٢٠٣ مطلب في أحكام زيادة المبيع	١٦٢ مطلب الا دعى مكرم شرعا
فاسدا	ولو كافرا
٣٠٣ مطلب أحكام نقصان المبيع فامدا	١٦٣ مطلب بيع المنظر وشراؤه فاسد
٢٠٣ مطلب في البيع المكروه	١٦٣ مطلب في البيع الفاسد
٢٠٥ مطلب في التفریق بين الصغير	١٦٥ مطلب في حكم ايجار البرك
ومحرمه	للاصطفا
٢٠٨ فصل في النضولي	١٦٦ مطلب استثناء الجهل في العقود
٢١٣ مطلب في بيع المرهون والمستأجر	على ثلاث مراتب
٢١٦ مطلب البيع الموقوف نصف	١٧٠ مطلب صاحب البئر لا يملك الماء
وثلاثون	١٧١ مطلب في بيع دودة القرمز
٢٢٠ مطلب اذا طرأ ملائبات على	١٧٥ مطلب في التبداوى بلبن البنف
موقوف أبطله	للمدقولان
باب الاقالة	١٧٨ مطلب الدراهم والدينارين جنس
٢٢٥ مطلب تحريمهم في اقالة الوكيل	واحد في مسائل
بالبيع	١٨٠ مطلب في بيع الطريق
١٣٤ مطلب في اختلافهم في العصة	١٨٢ مطلب في بيع المسيل
والفساد أو في العصة والبطلان	١٨٣ مطلب في بيع الشرب
باب المراجعة والتولية	١٨٦ مطلب في البيع بشرط فاسد
٢٣٥ مطلب خيار الخيانة في المراجعة	١٨٦ مطلب في الشرط الفاسد اذا
لا يورث	ذكر بعد العقد وقبله
٢٤٣ مطلب اشترى من شريكه ساعة	١٩٤ مطلب رد المشتري فاسدا الى
٢٤٦ مطلب في الكلام على الرتب العن	بأنه فلم يقبله
الناسخ	١٩٥ مطلب بملك المأمور مالا يملكه
٢٤٨ مطلب القرو لا يوجب الرجوع	الا امر
الاف مسائل	١٩٩ مطلب في تعين الدراهم في العقد

صفحة	صفحة
ولا باجرة الدار التي ظهرت وقتها	٢٥٠ فصل في التصرف في المبيع
٣٠٤ مطلب في مسائل التناقص	والثمن الى آخره
٣٠٧ مطلب فيما لو باع عقارا وبرهن	٢٥٢ مطلب في تصرف البائع في المبيع
أنه وقف	قبل القبض
٣٠٧ مطلب لاعبرة بتاريخ القبية	٢٥٦ مطلب في بيان الثمن والمبيع
٣١٤ باب السلم	والدين
٣١٨ مطلب هل اللحم قبيح أو مثلي	٢٥٧ مطلب فيما يتعلق في نفسه النقود
٣٢٩ مطلب في الاستصناع	ومالاته
٣٣٠ مطلب ترجمة البردعي	٢٥٧ مطلب في تعريف الكثر
٣٣١ باب المتزقات	٢٦٠ مطلب في بيان براءة الاستيفاء
٣٣٣ مطلب في التداوى بالمهرم	وبرأءة الاستقاط
٣٣٤ مطلب أهر نابت ركههم وما يدينون	٢٦١ مطلب في تأجيل الدين
٣٣٥ مطلب للقاضي ايداع مال غائب	٢٦٤ مطلب اذا قضى المسدود الدين
ولا قراضه ويبيع منه قوله الى آخره	قبل حلول الاجل أو مات لا يؤخذ
٣٣٦ مطلب في العلو اذا سقط	من المراجعة الا بقدر ما مضى
٣٣٧ مطلب فيما تصرف اليه اسم	٢٦٥ فصل في القرض
الدرهم	٢٦٨ مطلب في شراء المستقرض القرض
٣٣٨ مطلب في التبرجسة والزيوف	من المقرض
والستوة	٢٧٠ مطلب كل قرض جرت نفعها حرام
٣٤٠ مطلب اذا كتب سراما ثم	٢٧٢ باب الربا
اشترى فهو على خمسة أوجه	٢٧٣ مطلب في الإبراء عن الربا
٣٤١ مطلب دبت في داره وتأذى الجيران	٢٨١ مطلب في أن النص أقوى من
٣٤١ مطلب الضرر البين يزال ولو قد عا	العرف
٣٤٢ مطلب شري بذرب طيخ فوجد به بذر	٢٨١ مطلب في استعراض الدراهم
قضاء	عددا
٣٤٢ مطلب شري شجرة وفي قلمها ضرر	٢٩٢ باب الخقوق
٣٤٣ ما يهل بالشرط القاسد ولا يصح	٢٩٣ مطلب الاحكام تنقضي على العرف
تعليقه به	٢٩٥ باب الاستهتاف
٣٥٠ مطلب قال المديونة اذا مت فأنت بريء	٣٠٣ مطلب في ولد المقرور
٣٦١ مطلب ما تصح اضافته وما لا تصح	٣٠٣ مطلب لا يرجع على بائعه بالعسقر

صفحة	صفحة
٤٠٥ مطلب في تهذيب الماتم	٣٦٢ باب الصرف
٤٠٥ مطلب لا يلزم أحد الخصم أحد	٣٦٧ مطلب يستعمل الماتم في الواحد
الافى أربع	٣٦٨ مطلب في بيع الموقر
٤٠٦ مطلب كفالة المال	٣٦٨ مطلب في بيع المقتضض والمزركش
٤٠٧ مطلب كفالة المال قسمان كفالة	وحكم علم الثوب
بنفس المال وكفالة بتقاضيه	٣٧٠ مطلب في حكم بيع فضة بفضة
٤١٢ مطلب في تعليل الكفالة بشروط غير	قليلة مع شيء آخر لاسقاط الربا
ملائم وفي تأجيلها	٣٧١ مطلب مسائل في المقاصة
٤١٧ مطلب في ضمان المهر	٣٧٧ مطلب في بيان ما يكون مبيعا
٤٢٣ مطلب فيما يبرأ به السكفيل عن	وما يكون غنا
المال	٣٧٨ مطلب في بيع العينة
٤٢٥ مطلب لو كفل بالقرض مؤجلا	٣٧٩ مطلب في بيع التلبية
تأجل عن السكفيل دون الاصيل	٣٨١ مطلب في بيع الوفاء
٤٢٨ مطلب في بطلان تعليل البراءة من	٣٨٤ مطلب باع دار موفاء ثم استأجرها
الكفالة بالشهرط	٣٨٥ مطلب قاضضان من أهل
٤٣٢ مطلب بيع العينة	التصحيح والترجيح
٤٤٣ باب كفالة الرجاءين	٣٨٦ كتاب الكفالة
٤٤٦ كتاب الحوالة	٣٨٩ مطلب في كفالة نفقة الزوجة
٤٥٠ مطلب حوالة القاسي وحوالة	٣٩١ مطلب تصح كفالة السكفيل
المستحق من الوقف	٣٩٢ مطلب لفظ عندى يكون كفالة
٤٥٧ مطلب في تأجيل الحوالة	بالتفيس ويكون كفالة بالمال
٤٥٨ مطلب في السفتجة وهي البولصة	٣٩٤ مطلب لو قال أنا أعرفه لا يكون
٤٥٩ كتاب القضاء	كفيلة
٤٦١ مطلب في التنفيذ	٣٩٤ مطلب في الكفالة المؤقتة
٤٦١ مطلب أمر القاضي هل هو حكم	٣٩٨ مطلب كفالة النفس لا تبطل
أولا	بإبراء الاصيل بخلاف كفالة المال
٤٦١ مطلب الحكم القهلي	٤٠١ مطلب حادثة القتوى
٤٦٢ مطلب في حكم القاضي الدرزي	٤٠٢ مطلب في المواضع التي ينصب فيها
والنصراني	القاضي ويحكم بالقبض عن
٤٦٥ مطلب في قضاء العدة على عدو	الغائب المتوارى

صحة	صحة
٥٠٠ مطلب في استيفاء القاضي نائباً عنه	٤٦٨ مطلب يفتي بقول الامام على الاطلاق
٥٠٣ مطلب في عموم الشك في سياق الشرط	٤٧٠ مطلب في الكلام على الرشوة والهبة
٥٠٤ مطلب ما يتقدم من القضاء وما لا يتقدم	٤٧٢ مطلب السلطان بغير سلطانا بأمرين
٥٠٤ مطلب مهم في قولهم يشترط كون القاضي عالماً باختلاف القهات	٤٧٣ مطلب في تفسير الصلاح والصلاح
٥٠٧ مطلب مهم في الحكم بالموجب	٤٧٣ مطلب في الاجتهاد وشروطه
٥٠٨ مطلب الموجب على ثلاثة أقسام	٤٧٤ مطلب طريق النقل عن المجتهد
٥٠٥ مطلب في الحكم بما خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع	٤٧٦ مطلب للسلطان أن يقتضي بمن الخصة
٥١٤ مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء	٤٧٦ مطلب ما كان فرض كفاية يكون أدنى فعله المذهب
٥١٦ مطلب في القضاء بشهادة الزور	٤٧٦ مطلب أبو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى
٥١٨ مطلب مهم المقتضى له أو عليه	٤٧٧ مطلب في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار
٥١٨ مطلب في رأي القاضي وإن خالف رأيه	٤٧٨ مطلب في العمل بالسجلات وكتب الاوقاف القديمة
٥١٨ مطلب في قضاء القاضي بغير مذهبه	٤٨١ مطلب في أجرة المحضر
٥١٨ مطلب حكم الخفي بذهب أبي يوسف أو محمد حكم بذهبهم	٤٨١ مطلب في هدية القاضي
٥١٩ مطلب الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع	٤٨١ مطلب في حكم الهبة للمفتي
٥٢٠ مطلب في امر الامير وقضائه	٤٨٥ فصل في الجلس
٥٢٠ مطلب في القضاء على الغائب	٤٨٦ مطلب لا تجلس زوجته معه لو حبسته
٥٢٠ مطلب فيمن ينتصب خصماً عن نفسه	٤٩١ مطلب اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون
٥٢٢ مطلب المسائل التي يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب	٤٩٧ مطلب في ملازمة المدين
	٤٩٨ مطلب بينة اليسار الحق من بينة الاعسار عند التعارض

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٥٣٥	مطلب في القضاء الضمني	٥٢٦	مطلب في القضاء على المسخر
٥٣٦	مطلب أمر القاضي حكم	٥٢٧	مطلب في الخصم اذا اختلف في بيته
٥٣٦	مطلب بخلاف القاضي غريم المبت	٥٢٧	مطلب في بيع التركة المستفزة
٥٣٧	مطلب في حبس الصبي	بالدين	
٥٣٨	مطلب بجله من لا يحبس عشرة	٥٢٨	مطلب دفع الورثة كراما من التركة
٥٣٨	باب التحكيم	الى أحدهم ليقضي دين موقوفهم	
٥٤٠	مطلب حكم بينهما قبل تحكيمه	ففيه يصح	
	ثم أجازا ما جاز	٥٢٨	مطلب للقاضي اقراض مال
٥٤٣	باب كتاب القاضي الى القاضي	اليتيم ونحوه	
	وغيره	٥٢٩	مطلب فيما لو قضى القاضي بالبور
٥٤٦	مطلب لا يعمل بالخط	٥٣٠	مطلب اذا قاس القاضي وأخطأ
٥٤٧	مطلب في العمل بما في الدفاتر	فانقصومة للمدعى عليه مع	
	السلطنة	القاضي والمتدعي يوم القيامة	
٥٤٧	مطلب في دفتر البائع والمصرف	٥٣٠	مطلب القضاء بقبول التيسير
	والعمسار	والتعليق	
٥٥٠	مطلب في قضاء القاضي بعلمه	٥٣١	مطلب في عدم سماع الدعوى بعد
٥٥٢	مطلب في جعل المرأة شاهدا في	خمس عشرة سنة	
	الوقف	٥٣١	مطلب هل يبقى النهي بعد موت
٥٥٢	مطلب لا يصح تفسير المرأة في	السلطان	
	وظيفة الامامة	٥٣٣	مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثة
٥٥٢	مطلب لا يصح تولية السلطان	وثلاثين سنة لا تسمع	
	مدرس ليس باهل	٥٣٣	مطلب باع عقارا أو أحدا أقاربه
٥٥٢	مطلب في توجيه الوظائف للذين	حاضر لا تسمع دعواه	
	ولو صغيرا	٥٣٤	مطلب طاعة الامام واجبة
٥٥٤	مسائل شتى	٥٣٤	مطلب لا يصح رجوع القاضي
٥٥٥	مطلب فيما لو انهمدم المشرقة وأراد	عن قضائه الا في ثلاث	
	أحدهما البناء أو أي الآخر	٥٣٤	مطلب في حكم القاضي بعلمه
٥٥٨	مطلب في فتح باب آخر للدار	٥٣٥	مطلب فعل القاضي حكم
٥٥٩	مطلب اقتسموا دارا وأراد كل منهم	٥٣٥	مطلب القضاء القولي يحتاج
	فتح باب لهم ذلك	للدعوى بخلاف القولي والضمي	

صفحة	كتاب الشهادات	صفحة	كتاب الاقراء
٥٧٢	باب القبول وعدمه	٧٠٣	باب الاستثناء وما في معناه
٦٠٠	باب الاختلاف في الشهادة	٧٠٧	باب اقرار المريض
٦٠٧	باب الشهادة على الشهادة	٧١٧	فصل في مسائل شتى
٦١٢	باب الرجوع عن الشهادة	٧٢٤	كتاب الصلح
٦١٦	كتاب الوكالة	٧٣٤	فصل في دعوى الدين
٦٢٢	باب الوكالة بالبيع والشراء	٧٣٧	فصل في التخارج
٦٢٧	فصل لا يقدو كيل البيع والشراء	٧٤٠	كتاب المضاربة
	مع من ترد شهادته له	٧٤٦	باب المضارب يضارب
٦٣٥	باب الوكالة بالتصومة والقبض	٧٤٩	فصل في المتفرقات
٦٤١	باب عزل الوكيل	٧٥٤	كتاب الايداع
٦٤٥	كتاب الدعوى	٧٥٤	كتاب العارية
٦٦١	باب التحالف	٧٦٧	كتاب الهبة
٦٦٧	فصل في دفع الدعاوى	٧٨٦	باب الرجوع في الهبة
٦٧١	باب دعوى الرجلين	٧٩٣	فصل في مسائل متفرقة
٦٨٢	باب دعوى النسب		

هذا الجزء الرابع من رد المحتار
على الدر المختار للعلامة
الحبيب البحر الفهامة
الشيخ محمد عابدين
نفعنا الله به
آمين

هذا ملك جوهري بحسب شيخنا ابن عبد الله سنة ١٣١٠

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR6655

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

* (كتاب البيوع) *

(قوله لما فرغ الخ) بيان للمناسبة بين جلة ما تقدم وجلة ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص الوقت والبيع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الأصل تنزيه العبد إلى الملك المعبود ونبيل الثواب والجود كالأركان الأربعة ونحوها وبالمعاملات ما كان المقصود منها في الأصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفالة والحوالة ونحوها وكون البيع أو الشراء قد يكون واجبا معارض لا يخرج عنه عن كونه من المعاملات كما لا يخرج الصلاة مع الرياء عن كون أصل الصلاة عبادة ثم إن ما تقدم غير مختص بالعبادات بل هو حقوقة تعالى وهي ثلاثة عبادات وعبقرات والمعاملات في مقابلة حقوقة تعالى وأورد في الفتح أنه لا ينبغي شروعه في المعاملات من زمان فإن ما تقدم من اللقطة واللقطة والمفقود من المعاملات قال في النهر وكان النكاح أولى بالذكور من اللقطة ونحوه اه قلت وفيه نظر ظاهر فإن النكاح وإن كان من المعاملات لكنه من العبادات أيضا بل المقصود الأصلي منه العبادة وهي تحصين النفس عن المحرمات وتكثير المسلمين بل قالوا إن التخلي له أفضل من التخلي للنوافل وقد يقال الأولى إيراد الشر كنه لأن كلاً من اللقطة واللقطة أي التقاطهما مندوب إليه من حيث هو وقد يجب فلماذا ذكر في حقوقة تعالى وكذا رد الآبق وأما المفقود فإنه ذكر فيه المناسبة اقضته وكذا اللقطة ونحوها والشركة كذا كروا في المعاملات بعض العبادات كالأضحية لمناسبتها للذبايح

والقرص

* (كتاب البيوع) *
لما فرغ من حقوق الله تعالى
العبادات والعقوبات شرع في
حقوق العباد المعاملات ومناسبتها
للاوقاف إزالة الملك

CHECKED-2002

والقروض المناسبة للبيوع تأمل (قوله لكن لا إلى مالك) أي الأزالة في الوقف لا تنتهي إلى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو جسد العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة ط (قوله فكانا كبسيط ومركب) أي والبسيط مقدم على المركب في الوجود فقدم عليه في الذكر قال ط وانما لم يكن البيوع مركبا حقيقة لأن الأزالة أمر اعتباري لا يتحقق منها تركيب (قوله وجمع الخ) لما كان البيوع في الأصل مصدرا والمصدر لا يجمع لأنه اسم للحدث كالقيام والقدوم وقد جمعه بهما لهداية أجابوا عنه بأنه قد يراد به المنعول بجمع باعتباره كما يجمع المبيع أي فان أنواع المبيعات كثيرة مختلفة أو أنه بقي على أصله مراد به المعنى لكنه جمع باعتبار أنواعه فان البيوع الذي هو الحدثان اعتبر من حيث هو فهو أربعة نافذان أفاد الحكم للحال وموقوفان أفاده عند الإجازة وفاسد ان أفاده عند القبض وباطل ان لم يفده أصلا وان اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو أربعة أيضا لأنه إما أن يقع على عين بعين أو غن بغير أي يكون المبيع فيه من الثمن أي النقود أو غن بعين أو غن بغير ويسمى الأول مقايضة والثاني صرفا والثالث سلفا وليس للاربع اسم خاص فهو بيع مطلق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن أو بغيره فهو أربعة أيضا لأنه ان كان يمثل الثمن الأول مع زيادة فربما أو بدون زيادة فتمولية أو انقص من الثمن فوضعية أو بدون زيادة ولا ينقص فساومة وزاد في البحر خامسا وهو الاثر أي أن يشر له غيره فيما اشترى أي بأن يبيعه نصفه مثلا وتركه الشارح لأنه غير خارج عن الأربعة وقد اعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالا أو موقعا وبما قرناه ظهر لك أن قوله باعتبار كل من البيوع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أي بدون تعلقه ببيع به حتى يرد أنه اذا أريد كل منهما بانفراد يلائم الجمع بين الحقيقة والإجازة فان جمع المبيع باقيا على مصدرية نظرا إلى أنواعه حقيقة بخلاف جمعه منقولا إلى اسم المنعول فانه مجاز ووجه عدم الورد أن المراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظر إلى ذاته منفردا أو معلقا بغيره لا منقولا إلى اسم المنعول فافهم (قوله أنواعا أربعة) خبر الكون وقوله نافذ الخ بيان للأصناف الأربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق اللف والنشر المرقب وقد علمت بيانها ثم ان تقسيم الأول إلى ما ذكر هو ما مشى عليه في الحاوي وظاهره أن الموقوف من قسم الصحيح وهو أحد طريقين للمشايع وهو الحق ومنهم من جعله قسما للصحيح وعليه مشى الزياحي فانه قسمه إلى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتمام حقيقة في أول البيوع الفاسد من البحر ويأتي قريبا استثناء بيع المكره (قوله هو لغة مقابلة شيء بشيء) أي على وجه المبادلة ولو عبر بها بدل المقابلة لكان أولى كما فعل المصنف فيما بعد وظاهره شمول الإجازة لأن المنفعة شيء باعتبار الشرع أنهم ما وجدوا حتى صح الاعتياد عنهما بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله مالا أولا الخ) المراد بالمال ما يميل إليه الطبع ويجب أنظاره لوقت الحاجة والمالية ثبت بقول الناس كفاية أو بعضهم والنقوم ثبت بها وبإباحة الاتفاقيات شرعا

قوله منها ~~هكذا~~ كذا بخطه ولعل
الاصوب فيها تأمل اه معجمه

لكن لا إلى مالك وهذا إليه فكانا
كبسيط ومركب وجمع لكونه
باعتبار كل من البيوع والمبيع
والثمن أنواعا أربعة نافذ موقوف
فاسد باطل ومقايضة صرف فاسد
مطلق ومراجحة قايمة وضعية
مساومة * (هي لغة مقابلة شيء
بشيء مالا أولا)

فما يساح بلا نقول لا يكون ما لا يحسنه حنطة وما يتقوّل بلا ابا حنة انتفاع لا يكون متقوما
 كالنجر واذا عدم الاصران لم يثبت واحد منهم ما كالدّم بجره لخصا عن الكشف الكبير
 وحاصله أن المال أعم من المتقوّل لأن المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالنجر والمتقوّم
 ما يمكن ادخاره مع الاباحة فالنجر مال لا متقوّم فلذا افسد البيع بجعلها غنما وانما لم يفسد
 أصلا بجعلها مبيعاً لأن الثمن غير مقصود بل وسيلة الى المقصود اذا الانتفاع بالاعيان
 لا بالاعان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فهذا الاعتبار صار الثمن من جملة الشروط
 بنزلة آلات الصناعات وتتمام حقيقة في فصل الثمن من التلويح ومن هذا قال في البحر ثم اعلم
 أن البيع وان كان مبنياً على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا اشترط القدرة على
 المبيع دون الثمن وينسخ به ملك المبيع دون الثمن اه وفي التلويح أيضاً من بحث القضاء
 والتحقيق أن المنفعة ملك لا مال لأن الملك ما من شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص
 والمال ما من شأنه أن يدخل للانتفاع وقت الحاجة والتقويم يستلزم المالية عند الامام
 والمالك عند الشافعي وفي البحر عن الحارثي القسدي المال اسم لغير الآدمي خالق
 لمصالح الآدمي وأمكن احراره والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبودية كان فيه
 معنى المالية لكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه اه قلت وفيه نظر لأن
 المال المنتفع به في التصرف على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع ولا
 الانتفاع بالمال يعتبر في كل شيء مما يصلح له ولا يجوز اهلاك شيء من المال بلا انتفاع أصلاً
 كقتل الدابة بلا سبب وجب (قوله بدليل وشرويه بن نجس) أي باعوه أي اخوة يوسف
 بن ناقص قيل باعوه بعشرين درهماً فالآية دليل على أن البيع لا يلزم كون المبيع
 فيه مالاً لأن الحر لا يملك قلت وفيه أن أهل اللغة في الجاهلية كانوا يسترقون الاحرار
 ويبيعونهم فلم يدل الآية على أن البيع لغبة لا يشترط فيه المالية على أن الظاهر
 أن الحر يملك قبل شرعنا بدليل قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه ثم رأيت ذلك
 في القهستاني من البيع الفاسد حيث قال ان الحر كان مالا في شريعة يعقوب عليه وعلى
 نبينا الصلاة والسلام حتى استرق السارق في شرح التأويلات فلا ينبغي أن يقال انه لم
 يكن مالا عند أحد اه فالأولى الاستدلال بمثل ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم
 فاستبشروا ببيعكم أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ونحوه ولا يخفى أن دعوى الجواز
 في ذلك خلاف الأصل فافهم وبهذا ظهر أن نهر يشه لغة بما ذكره الشارح تبعاً للمعيط أولى
 مما في الفتح عن نحر الاسلام من أن البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد على الأول أنه
 يدخل فيه التسكاح الآن براد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة تامل (قوله وهو
 من الاضداد) أي من الالفاظ التي تطلق على الشيء وعلى ضده كما في قوله تعالى وكان وراءهم
 ملك أي قد امهم قال في الفتح يقال باعه اذا أخرج العين من ملكه اليه وباعه أي اشتراه اه
 وكذا الشراء بدليل وشرويه بن نجس فيطلق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع

بدليل وشرويه بن نجس وهو من
 الاضداد

من الاضداد مثل الشراء ويطلق على كل واحد من المتعاقدين أنه بائع لكن اذا أطلق المبيع
فالمبادر الى الذهن باذل السلعة (قوله ويستعمل متعدياً) أى بنفسه الى متعولين (قوله
وعن التاكيد) كبعت من زيد الدار وظاهر الفتح أنه لا تعدياً لأنه قال ويتعدى بنفسه
وبالحرف (قوله وباللام) أى قليلاً وعبارة ابن القطاع على ما في المصباح وربما دخلت
اللام مكان من تقول بعتك الشيء وبعث لك فهى زائدة اهـ (قوله يقال بعتك الشيء) مثال
للمتعدي بنفسه وتركه مثال التعدي عن (قوله وباع عليه القاضى) أفاد أنه يتعدى بعلى
أيضا في مقام الاجبار والالزام (قوله مبادلة شئ) مصدر مضاف الى مفعوله الاول
والفاعل محذوف والاصل أن يتبادل المتبايعان شيأ مفعولاً مفعولاً مفعولاً
ويجعله مفعول ثان بواسطة الحرف فافهم (قوله مرغوب فيه) أى ما من شأنه أن ترغب اليه
النفس وهو المال ولذا احتزبه الشارع عن التراب والميتة والدم فانهم اليست بحال فربما
الى قول الكنز والممتق مبادلة المال بالمال ولذا افسر الشارع كلام الملتقى في شرحه بقوله
أى غلبت شئ مرغوب فيه بشئ مرغوب فيه فقد تساوى التعريضان فافهم نعم زاد في الكنز
بالتراخي وأورد عليه أنه يخرج بيع المكره مع أنه منعقد وأجاب في شرح النقاية بأن من
ذكره أراد تعريض البيع للفساد ومن تركه أراد الاعم واعترضه في البحر بأن بيع المكره
فاسد موقوف لاسوق فقط كبيع النضولى كما يفهم من كلام شارح النقاية قلت لكن
قد منا أن الموقوف من قسم الصحيح ومقتضاه أن بيع المكره كذلك لكن صرحوا في كتاب
الاکراه أنه يثبت به الملك عند القبض للفساد فهو صريح في أنه فاسد وان خالف بقية
العقود الفاسدة في اربعة صور سيذكرها المصنف هناك وأفاد في المنسار وشرحه أنه
يعتقد فاسد الرضا الذى هو شرط النفاذ وأنه بالاجازة يصح ويؤثر الفساد وبه علم أن
الموقوف على الاجازة صحته فصح كونه فاسداً موقوفاً وظاهر أن الموقوف منه فاسد كبيع
المكره ومنه صحيح كبيع عبد أو صبي متجورين وأمنه كبيع ثمة مستأق في باب بيع
النضولى والحاصل أن الموقوف مطلقاً يبيع حقيقة والفساد يبيع أيضاً وان توقف حكمه
وهو الملك على القبض فلا يناسب ذكر التراضى في التعريض وإذا قال في الفتح ان التراضى
ليس جزءاً فهو البيع الشرعى بل شرط ثبوت حكمه شرعاً اهـ أى لأنه لو كان جزءاً فهو موهوم
شرعاً لزم أن يكون يبيع المكره باطلاً وليس كذلك بل هو فاسد كما علمت وأنت خير بأن
التعريض شامل للفساد بسائر أنواعه كما ذكره في النهر لأنه يبيع حقيقة وان توقف
حكمه على القبض فالتقييد بالتراضى لا يخرج بعض الفساد وهو بيع المكره غير مريض
لأنه اذا كان المراد تعريف مطابق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان أراد
تعريف البيع الصحيح فليس بمانع لدخول أكثر البياعات الفاسدة فيه ثم اعلم أن الحر مال كما
قدمناه عن الكشف والتلخيص وان كان غير متقوم مع أن بيعه باطل في حق المسلم بخلاف
البيع به فإنه فاسد ومرفق وأما ما في البحر عن المحيط من أنه غير مال فالظاهر أنه أراد

ويستعمل متعدياً وعن التاكيد
وباللام يقال بعتك الشيء وبعث
لأنه يأتى زائدة قاله ابن القطاع وباع
عليه القاضى أى بالارضاء * وشرعا
(مبادلة شئ مرغوب فيه بشئ)

مطلب في بيع المكره والموقوف
قوله في اربعة صور هكذا بخطه
والاصوب تجريد العدم من التام
للقاعدة المعروفة اهـ صححه

بالمال المتقوم توفيقا بين كلامهم وحينئذ فيرد على تعريف المصنف كالكثرة فافهم ويرد على
تعريف المصنف فقط الاجارة والنسكاح قال ط فان فيه ما مبادلة مال مرغوب فيه
بمرغوب فيه ولا يخبر بان بقوله على وجه مخصوص لان المراد به الايجاب والقبول
والتعاطي اه الا ان يجاب بان المراد بالمرغوب فيه المال كما قرناه أولا والمنفعة غير مال
كما مر أو يقال ان المبادلة هي التملك كما في النهر عن الدراية أي التملك المطلق والمنفعة
في الاجارة والنسكاح مملوكة ما كما قيد افاقهم (قوله على وجه مفيد) هذا التقيد
غير مفيد اذ غاية أنه أخرج ما لا يقيد ببيع درهم بدرهم اتحادا وزنا وصفة وهو فاسد
وقد علمت شمول التعريف لجميع أنواع الفاسد فلا فائدة في اخراج نوع منه كما قلناه في بيع
المكروه نعم لو كان يبيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقييد مفيد لكن بطلانه بعينه
لوجود المبادلة بالمال فتأمل (قوله أي بايجاب أو تعاط) بيان للوجه المخصوص وأراد
بالايجاب ما يكون بالقول بدليل المتبادلة فيشمل القبول والامتنع من التبرع من الجانبين
على ما قاله ط فتأمل (قوله يخرج التبرع من الجانبين الخ) قال المصنف في المنع ولما كان
هذا يشمل مبادلة رجلين بمالهما بطريق التبرع أو الهبة بشرط العوض فانه ليس ببيع
ابتداء وان كان في حكمه بقاء أراد اخراج ذلك فقال على وجه مخصوص اه قلت وهذا
صريح في دخوله ما تمت المبادلة على خلاف ما في النهر ووجهه أنه لو تبرع لرجل بشئ
ثم الرجل عوض عليه بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب
الشئ وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين يبعث اليهما متاعا وتبعث له أيضا وهو في الحقيقة هبة
حتى لو ادعى الزوج العارية يرجع ولها أيضا الرجوع لانها قصدت التعويض عن هبة فلما
لم توجد الهبة بدوى العارية لم يوجد التعويض عنها فلها الرجوع كما سيأتى في الهبة وكذا
لو وهبه شيئا على أن يعوضه عنه شيئا معينا فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة
فافهم (قوله استويا وزنا) أما اذا لم يتوفاقيه فالبيع فاسد بالفضل لا لعدم التائدة
وقوله وصفة خرج ما يختلف افيهما مع اتحاد الوزن ككون أحدهما كبيرا والآخر صغيرا
أو أحدهما أسود والآخر أبيض قلت والمسئلة مذكورة في الفصل السادس من الأخيرة
باع درهمين كبيرين بدرهمين صغيرين أو درهمين كبيرين بدرهمين صغيرين أو درهمين كبيرين بدرهمين صغيرين
أما اذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه
أشار محمد في الكتاب وبه كان يفتي الحاصصكم الامام أبو أحمد اه (قوله ولا متباينة
أحد الشريكين) أي المستويين والمتباينين التعبير بالشريكين أن الدار مشاعة بينهما
أما لو كانت حصص كل منهما مفروزة عن الأخرى فالظاهر جواز المقايضة لانه قد يكره
رغبة كل منهما في يد الآخر فهو بيع منتهى بخلاف المشاعة فافهم (قوله ولا اجارة
السكنى بالسكنى) لان المنفعة معدومة فيكون يبيع الجنس بالجنس نسبية وهو لا يجوز
ط عن حاشية الاشباه (قوله ويكون) أي البيع منخ والظاهر ارجاع الضمير الى قوله

خرج غير المرغوب
وسببه ودم (على وجهه) مفيد
(مخصوص) أي بايجاب أو تعاط
يخرج التبرع من الجانبين والهبة
بشرط العوض وخرج بعينه
ملا يقيد فلا يصح بيع درهم بدرهم
استويا وزنا وصفة ولا متباينة
أحد الشريكين حصص داره حصصة
الآخر صيرفة ولا اجارة السكنى
السكنى أشباه (ويكون بقول أو فعل

على وجه مخصوص فهو بيان له والا كان تكراراً تأقلاً (قوله وهو ما ركنه) ظاهره أن
الضمير لايجاب والقبول ويحتمل ارجاعه للقول والفعل كما يشهد قول الجرجاني في البدائع
ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في النسخ من أن ركنه الايجاب والقبول الدالان على
التبادل أو ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضا بتبادل المالكين
من قول أو فعل اهـ وأراد بالفعل أولاً ما يشمل فعل اللسان وبالفعل ثانياً غيره وقوله الدال
على الرضا أي بالنظر الى ذاته وان كان ثم ما ينافي الرضا كما كراه وظاهر كلام المصنف أن
الايجاب والقبول غير البيع مع أن ركن الشيء عينه وإذا أوجبنا الضمير في قوله ويكون
الى قوله على وجه مخصوص لا يرد ذلك وكذا إذا أريد بالبيع حكمه وهو الملك وههنا
أبحاث رافعة مذكورة في النهر (قوله وشرطه أهلية المتعاقدين) أي يكون من سماعاقلين
ولا يشترط البلوغ والحرية وذكر في البحر أن شرائط البيع أربعة أنواع شرط انعقاد ونفاذ
وصحة ولزوم فالأول أربعة أنواع في التعاقد وفي نفس العقد وفي مكانه وفي المعقود وعليه
فشرائط التعاقد اثنان العقل والعقد فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من
الجانبيين الا في الأب ووصيه والقاتل وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره والرسول من
الجانبيين ولا يشترط فيه البلوغ ولا الحرية فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه موقوفاً وغيره
نافذ ولا الاسلام والنطق والحد وشرط العقد اثنان أيضاً موافقة الايجاب للقبول فلو
قبل غير ما أوجبه أو بعضه أو بغير ما أوجبه أو بعضه لم ينعقد الا في الشفعة بأن يبيع عبداً
وعقاراً فطلب الشفعة العقار وحده وكونه بلفظ الماضي وشرط مكانه واحد وهو اتحاد
المجلس وشرط المعتود علمه ستة كونه موجوداً مالا متقوماً محلو كما في نفسه وكون
المالك للبايع فيما يبيعه انفسه وكونه مقدوراً التسليم فلم ينعقد بيع المعدوم وماله خطر
العدم كالحمل والابن في الضرع والتمر قبل ظهوره وهذا العبد فاذا هو جارية ولا يبيع
الحر والمذبر وأتم الولد والمكاتب ومعتق البعض والميتة والدم ولا يبيع الحر والخنزير في حق
مسلم وكسرة خبز لا تدنى القيمة التي تشترط بلحوا البيع فلس ولا يبيع الكلال وفي أرض
مملوكة له والماء في نهر أو بئر أو صيد والخطب والحشيش قبل الاحراز ولا يبيع ما ليس
مملوكاً له وان ملكه بعده الا السلم والمغصوب لو باعه الفاسب ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي
فانه متهمة وقوف وبيع الوكيل فانه نافذ ولا يبيع معجوز التسليم كالابن والظهير
في الهوام والسهم في البحر بعد أن كان في يده فصارت شرائط الانعقاد أحد عشر قلت
صوابه تسعة * وأما الثاني وهو شرائط النفاذ فاثنتان الملك أو الولاية وأن لا يكون في
البيع حق لغير البائع فلم ينعقد بيع الفضولي عندنا ما شرأوه فنافذ قلت أي لم ينعقد
اذا باعه لاجل نفسه لاجل مالكة لكنه على الرواية الضعيفة والصحيح انعقاده موقوفاً
كما سيأتي في باب الولاية ما بانابة المالك كالأول والشارع كولاية الأب ثم وصيه
ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه ولا ينعقد بيع موهون ومأجور والمشتري فستحذرنه لم

مطلب شرائط البيع أنواع أربعة
أما القول فالإيجاب والقبول
وهما ركنه وشرطه أهلية
المتعاقدين

يعلم لا يترتب من مستأجر * وأما الثالث وهو شرائط الصحة الخمسة وعشرون منها عامة
 ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانعقاد المارة لأن ما لا يعتد لا يصح وعدم
 التوقيت ومعلومية المبيع ومعلومية الثمن بغير رفع المنازعة فلا يصح بيع شاة من هذا
 القطيع وبيع الشيء بغير ثمن أو بحكم فلان وخلقه عن شرط مفسد كما سيأتي في البيع
 القاسد والرضا والفائدة فتسند بيع المكره وشراؤه وبيع ما لا فائدة فيه وشراؤه كما مر
 والخاصة معلومية الاجل في البيع الموجل عنه والقبض في بيع المشتري المنقول وفي
 الدين ففسد بيع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شيء بدين على غير البائع
 وكون البديل مسمى في المبادلة القولية فان سكنت عنه ففسد ومالك بالقبض والمأثلة بين
 البديلين في أموال الربا والخلع عن شبهة الربا ووجود شرائط السلم فيه والقبض في الصرف
 قبل الافتراق وعلم الثمن الاول في حراجه وتولية واشترائه ووضع بيعه وأما الرابع وهو
 شرائط الزوم بعد الانعقاد والنفاد فلو لم ينال من الخيارات الاربعة المشهورة وبقي الخيارات
 الآتية في أول باب خيار الشرط فقد صارت جملة الشرائط ستة وسبعين اهـ لمخصاً أي
 لأن شرائط الانعقاد أحد عشر على ما قاله أولاً وشرائط النفاد اثنان وشرائط الصحة خمسة
 وعشرون صارت ثمانية وثلاثين وهي كلها شرائط الزوم مع زيادة الخلق من الخيارات
 لكن بذلك نصير الجملة سبعة وسبعين نعم تنقص ثمانية على ما قلنا من أن الصواب أن شرائط
 الانعقاد تسعة فيسقط منها اثنان ومن شرائط الصحة اثنان ومن شرائط الزوم أربعة
 فتصير الجملة تسعة وستين ثم يراد في شروط المعقود عليه اذ المبراه الاشارة اليه أوالى مكانه
 كما سيأتي في باب خيار الرؤية وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله وشرط العجبة معروفة
 قدر مبيع وعن (قوله ومجمل المال) فيه نظر لما مر من أن الخمر مال مع أن بيعه باطل في
 حق المسلم فكان عليه ابداله بالمعقود وهو أخص من المال كما مر بيانه فيخرج ما ليس بمال
 أصلاً كالقيمة والدم وما كان مالا غير متقوم كالخمر فان ذلك غير محل للبيع (قوله وحكمه
 ثبوت المالك) أي في البديلين لكل منهما في بدل وهذا حكمه الأصلي والتابع وجوب تسليم
 المبيع والثمن وجوب استبراء الجارية على المشتري ومالك الاستماع بها وثبوت الشفعة
 لو عقار واعتق المبيع لو ححر ما من البائع بحر وصوابه من المشتري (قوله وحكمته نظام
 بقاء المعاش والعالم) حقه أن يقول بقاء نظام المعاش الخ فانه سبحانه وتعالى خلق العالم على
 أنتم نظام وأحكم أمر معاشه أحسن احكام ولا يتم ذلك الا بالبيع والشراء اذ لا يقدر أحد
 أن يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لانه اذا اشتغل بحرق الارض وبذر التمتع وخدمته
 وحراسته وحصده ودراسته وتذريته وتنظيفه وطحنه وعجنه لم يقدر على أن يشتغل بيده
 ما يحتاج ذلك من آلات الحراثة والحصد ونحوه فضلا عن اشتغاله فيما يحتاجه من ملابس
 ومسكن فاضطر الى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذ بالهوان أو بالسؤال ان أمكن
 والقاتل صاحبه عليه ولا يتم مع ذلك بقاء العالم (قوله مباح) هو ما خلا عن أوصاف

ومجمله المال وحكمه ثبوت المالك
 وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم
 وصحته مباح

ما بعده (قوله مكروه) كالبيع بعد النداء في الجمعة (قوله حرام) كبيع خمران يشربهما
 (قوله واجب) كبيع شيء لمن يضطر إليه (قوله والسنة) فانه عليه الصلاة والسلام باع
 واشترى وأقرأ صحابه على ذلك أيضا (قوله والقياس) عبارة البحر والمعقول اه ح لانه
 أمر ضروري يجزم العقل بثبوته كباقي الامور الضرورية المتوقعة عليها النظام معاشه
 وبقائه فافهم (قوله فالإيجاب الخ) هذه المقادير الصحيحة وهي المفصلة عن شرط مقتضى
 اذا أردت معرفة الإيجاب والقبول المذكورين وفي الفتح الإيجاب الإثبات لغة لا شيء
 كان والمراد هنا اثبات الفعل الخاص الدال على الرضا الواقع أو لا سواء وقع من البائع
 أو من المشتري كأن يتبدى المشتري فيقول اشتريت منك هذا بألف والقبول الفعل
 الثاني والافضل منهما أي إثبات قسمي الثاني بالقبول تميزه عن الإثبات الاول
 ولانه يقع قبولا ورضا بنفسه على الاول اه (قوله والقبول) في بعض النسخ فالقبول بالفاء
 فهو تفريع على تعريف الإيجاب ولذا قال المصنف لما ذكر أن الإيجاب، ذكر أولا علم أن
 الإيجاب هو ما ذكرنا من كلام أحد هاتين ط (قوله ما يذكرنا من الآخر) أي من
 العاقل الآخر والتعبير بذكر لا يشمل الفعل وعرفه في الفتح بأنه الفعل الثاني كما مر وقال
 لانه أعم من الاشتقاق من الشروع ما لو قال كل هذا الطعام بدرهم فأكتم البيع وأكاه
 دلال والركوب واللبس بعد قول البائع اركبها عاتة والبسه بكذا فربما البيع وكذا
 اذا قال بعثتك بألف فتبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا بخلاف بيع التعاطي فانه ليس
 فيه إيجاب بل قبض بعدم معرفة الثمن فقط في جعل الأخيرة من صور التعاطي كما فعل
 بعضهم نظرا اه وذكر في الخاتمة أن القبض يقوم مقام القبول وعليه فتعريف القبول
 بالقول لكونه الاصل (قوله الدال على التراضي) الاول أن يقول الرضا كما عبر به في الفتح
 والبحر لأن التراضي من الجانبين لا يدل عليه الإيجاب وحده بل هو مع القبول أفاده ح
 (قوله قيد به اقتداء بالآية) وهي قوله تعالى الآن تكون تجارة عن تراض منكم (قوله
 وبينا للبيع الشرعي) استظهر في الفتح أن التراضي لا يتم في البيع اللغوي أيضا فانه
 لا يفهم من باع زيد عبده لغة إلا أنه استبدله بالتراضي اه ونقل مثله القهستاني عن اكرام
 الكفاية والكرمانى وقال وعليه يدل كلام الرابع خلافا لشيخ الاسلام (قوله ولذا لم
 يلزم بيع المكروه) قدمنا أن بيع المكروه فاسد وموقوف على اجازة البائع وأن البيع
 المهرّف يشمل أنواع البيع الفاسد وأن قول المصنف نزل البيع مبادلة المال بالمال
 بالتراضي غير مرضي لانه يخرج بيع المكروه مع انه داخل وأجيب عنه بما ذكره المصنف
 بأنه قيد به اقتداء بالآية أي لا لا احتراز لكن قوله وبينا للبيع الشرعي ان أراد به البيع
 المقابل للغوي يرد عليه ما علمته من اعتبار التراضي في البيع اللغوي وأنه لا يعتبر
 في البيع الشرعي اذ لو كان جزء فهو له لزم أن يكون مع المصنف باطلا فاسدا بل
 التراضي شرط لثبوت حكمه شرعا وهو الملك كما قدمناه عن الفتح وان أراد بالشرعي

مكروه حرام واجب وثبوته
 بالكتاب والسنة والاجماع والقياس
 (فلا إيجاب) هو (ما يذكر) أولا (من)
 كلام أحد المتعاقدين والقبول

قوله علم أن الإيجاب الخ هكذا
 بخطه وصوابه علم أن القبول الخ
 كما هو ظاهر اه محصيه

مطلب القبول قد يكون بالتعاطي
 وليس من صور التعاطي

ما يذكرنا من الآخر سواء كان
 بيعا أو اشتريتا (الدال على التراضي)
 قيد به اقتداء بالآية وبينا للبيع
 الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكروه
 وان انعقد

الحال عن الفساد فالتعدي بالتراضي لا يخرج بقية البيوع الفاسدة بل التعريف
شامل لها ثم لا يخفى أن هذا كله إنما يتأتى في عبارة الكنز حيث جعل فيها التراضي قيداً
في التعريف أما قول المصنف الدال على التراضي فلا يكون ذكره صفة للإيجاب فهو بيان
للواقع فإن الأصل فيه أن يكون دليلاً على الرضا ولكن لا يلزم منه وجود الرضا حقيقة
فلا يخرج به بيع المكره تأثلاً (قوله ولم ينعقد مع الهزل الخ) الهزل في اللغة اللعب
وفي الاصطلاح هو أن يراد بالشيء ما لم يوضع له ولا ما صح له اللفظ استعماله والهزل يتكلم
بصيغة العقدة مثلاً باختياره ورضاه لكن لا يختار بثبوت الحكم ولا يرضاه ولا يختار هو
القصد إلى الشيء وإرادته والرضا هو إثارته واستحسانه فالمكره على الشيء يختاره ولا يرضاه
ومن هنا قالوا إن المعاصي والقبائح بإرادة الله تعالى لا يرضاه إن الله لا يرضى لعباده
الكفر كذا في التلويح وشرطه أي شرط تحقق الهزل واعتباره في التمرقات
أن يكون صريحاً بالبيان مثل أن يقول إني أبيع هازلاً ولا يكتفي بدلالة الحال إلا أنه
لا يشترط ذكره في العقد فيكون أن تكون المواضع سابقة على العقد فإن توافقت على
الهزل بأصل البيع أي توافقت على أنه ما يتكلمان باللفظ البيع عند الناس ولا يريدانه
واقفاً على البناء أي على أنهم لم يرفعا الهزل ولم يرجعاه فالبيع منه عقد أصدوره من أهله
في محله لكن يفسد البيع لعدم الرضا بحكمه فصار كالبيع بشرط الخيار أبداً لكنه لا يملك
بالقبض لعدم الرضا بالحكم حتى لو أعتقه المشتري لا ينفذ عتقه هكذا ذكرنا وينبغي
أن يكون البيع باطلاً لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض وأما الفساد فحكمه أن يملك
بالقبض حيث كان مختاراً راضياً بحكمه أما عدم الرضا فلا هو منار وشرحه صاحب
البحر في قول الشارح ولم ينعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لمناقضته
ماتقاً من أنه منه عقد أصدوره من أهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضا بالحكم
الأن يحمل على نفي الانعقاد الصحيح أو ينشئ على البحث الذي ذكره بقوله وينبغي
الخ اه ط قلت قد صرح في الخاتمة والفنية بأنه يبيع باطل وبه يتأيد ما بحثه في شرح المنار
وكثيراً ما يطلقون الفساد على الباطل كما ستعرفه في بابيه لكن يرد على بطلانه أنهم ما لو أجازاه
جاء الباطل لا تلحقه الإجازة وأن الباطل ما ليس منه عقد أصلاً والفساد ما كان منه عقد
بأصله لا بوصفه وهذا منه عقد بأصله لأنه مبادلة مال بمال دون وصفه ولذلك أجاب بعض
العلماء بحمل ما في الخاتمة على أن المراد بالبطلان الفساد كما في طائفة الجوى وتسامه فيها
قلت وهذا أولى لموافقة ما في كتب الأصول من أنه فاسد وأما عدم إفادته المالك بالقبض
فليكونه أشبه البيع بالخيار لهما وليس كل فاسد يملك بالقبض ولذا قال في الأشباه إذا قبض
المشتري المبيع فاسداً ماله في مسائل الأولى لا يملكه في بيع الهازل كما في الأصول
الثانية لو اشتراه الأب من ماله لابنه الصغیر أو باع ماله كذلك فاسداً لا يملكه بالقبض حتى
يسمعه كذا في المحيط الثالث لو كان مقبوضاً في يد المشتري أمانة لا يملكه به وذكر

مطلب في حكم البيع مع الهزل
ولم ينعقد مع الهزل لعدم الرضا
بحكمه معه هدا

الشارح مسألة يسع الهزل قبيل الكفالة وذكرها المصنف متناهي الاكراه (قوله ويرد
 على التعريفين) أي تعريف الإيجاب والقبول حيث قيد الإيجاب بكونه أولاً والقبول
 بكونه ثانياً ط (قوله لكن في التمهيد في الخ) ومثله في التجنيس لصاحب الهداية (قوله
 كما قالوا في السلام) أي لورد على المسلم مع السلام فلا بد من الاعادة (قوله وعلى الأول)
 أي ويرد على التعريف الأول حيث قيد بكونه أولاً والمعتبر في التكرار هو الثاني والجواب
 أن الإيجاب الأول لما بطل صار الثاني أولاً في التحقيق على أن كلاً من الإيجابين أول
 بالنسبة إلى القبول أفاده ط (قوله تكرر الإيجاب) أي قبل القبول (قوله مبطل
 للأول) وينصرف القبول إلى الإيجاب الثاني ويكون بينهما ثلث الأول بجزء وهو
 بالثلث الثاني كما هو ظاهر ويعلم عما يأتي (قوله الأفي عتق وطلاق على مال) لم يذكر في
 الأشباه الطلاق بل ذكره في البحر وقد اعترض البيرى على الأشباه حيث اقتصر على العتق
 مع أن الولوالجي ذكر الطلاق أيضاً وذكر أنه روى عن أبي يوسف أنهم ما كالبائع وأن ما روى
 عن محمد أصح اه وفي البيرى أيضاً عن الذخيرة قال غيره بعثك هذا بألف درهم ثم قال
 بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت انصرف قبوله إلى الإيجاب الثاني ويكون بينهما
 مائة دينار بخلاف ما لو قال لعبدك أنت حر على ألف درهم أنت حر على مائة دينار فقال
 العبد قبلت لزمه المالا والفرق أن الإيجاب الثاني رجوع عن الإيجاب الأول ورجوع
 البائع قبل قبول المشتري عامل ألا ترى أنه لو قال رجعت عن ذلك قبل قبول المشتري
 يعمل رجوعه وإذا عمل رجوعه بطل الإيجاب الأول وانصرف القبول إلى الإيجاب
 الثاني أما رجوع المولى عن إيجاب العتق ليس بعامل ألا ترى أنه لو قال رجعت عن ذلك
 لا يعمل رجوعه لأن إيجاب العتق بالمال تعلّق بالقبول والرجوع في التعلّقات لا يعمل
 فبقى ككل من الإيجاب الأول والثاني فانصرف القبول إليهما اه (قوله وسجي
 في الصلح) قال الشارح هناك والاصل أن كلاً عقداً عقداً فالثاني باطل إلا في الكفالة
 والشراء والجاراة اه وفيه أن هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام في تكرار
 الإيجاب كما لا يخفى اه ح أي لأن العقد اسم لمجموع الإيجاب والقبول وتكراره غير
 تكرار الإيجاب الذي كلامه فيه (قوله وكل عقد بعد عقد جدداً الخ) في التمارينية
 قال بعثك عبدى هذا بألف درهم بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ينصرف إلى
 الإيجاب الثاني ويكون بينهما مائة دينار ولو قال بعثك هذا العبد بألف درهم وقبل المشتري
 ثم قال بعثك بمائة دينار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت بنصفه
 الثاني وينفسخ الأول وكذلك الوبايع بجنس الثمن الأول بأقل أو بأكثر نحو أن يبيعه
 منه بعشرة ثم يباعه بتسعة أو بأحد عشر فان باع بعشرة لا ينعقد الثاني ويبقى الأول بحاله
 اه فهذا مثال لتكرار الإيجاب فقط ومثال لتكرار العقد (قوله فابطل الثاني) أي إذا
 كان بمنزلة الثمن الأول كما علمت لأنه سدى أي لا فائدة فيه (قوله فالصلح بعد الصلح)

ويرد على التعريفين ما في التمارينية
 لو خرج ما صح البيع لكن
 في التمهيد لو كان ما لم ينعقد
 كما قالوا في السلام وعلى الأول
 ما في الأشباه تكرر الإيجاب
 مبطل للأول الأفي عتق وطلاق
 على مال وسجي في الصلح وفي
 المنظومة المحببة
 وكل عقد بعد عقد جدداً
 فابطل الثاني لأنه سدى
 فالصلح بعد الصلح أضحى باطلاً

أفصح باطلا) هذا إذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم
اصطلح على عوض آخر فالثاني هو الجائز وينسخ الأول كالبيع يبرى عن الخلاصة عن
المتنق قلب الظاهر أن الصلح على سبيل الاسقاط يعنى الإبراء وبطلان الثاني ظاهر وإن كان
بعدم الإرادة هنا فالمناسب جعل الصلح على التبادر منه ويكون المراد به ما إذا كان بمنزلة
العوض الأول بقربة قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه كالبيع في التفصيل المأثر
فيه (قوله كذا النكاح) أى فالثاني باطل فلا يلزمه المهر المسمى فيه إلا إذا جددت لزيادة
في المهر كافي القيمة بغير قلت لكن قد تمناى أو أقل باب المهر عن البرازية أن عدم الزوم
إذا جدد العقد للاحتياط وقد تمناى أيضا عن السكا في لوزن وجهها في السر بألف ثم في العلانية
بالثمن ظاهر المنصوص في الأصل أنه يلزمه عنده الاثنان ويكون زيادة في المهر وعند أبي
يوسف المهر هو الأول إذا العقد الثاني لغو فبلغوا ما فيه وعند الإمام أن الثاني وإن لغا
لا يلغوا ما فيه من الزيادة اهـ وذكر في الفتح هنا أن هذا إذا لم يشهد على أن الثاني هزل
والإفلاخلاف في اعتبار الأول ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط وبعضهم
أوجب كلا المهرين وأن قاضيان أفتى بأنه لا يجب بالعقد الثاني شيء مما لم يقصد به الزيادة
في المهر ثم وفق بينه وبين إطلاق الجمهور للزوم بحمل كلامه على أنه لا يلزمه ديانة في نفس
الامر إلا بقصد الزيادة بل يلزمه قضاء لأنه يؤخذ بظاهر لفظه إلا أن يشهد على الهزل اهـ
والحاصل اعتماد قول الإمام الذي هو ظاهر المنصوص من لزوم الزيادة وحقيقة مقتضى
كون الثاني لغوا أنه لا ينسخ الأول به (قوله ما عدا مسائل) استثناء من قوله فأبطل
الثاني (قوله منها الشراء بعد الشراء) بقصر الشراء الأول للنظم قال في الأشباه ما أطلقه
في جامع الفصولين وقيدته في القنية بأن يكون الثاني أكثر ثمن من الأول أو أقل أو يجنس
آخر والإفلا يصح اهـ قلت فعلى ما في القنية لا فرق بين الشراء والبيع ولذا أطلق العقد
في البحر حيث قال وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانسخ الأول إن كان
الثاني بأزيد من الأول أو أنقص وإن كان مثله لم ينسخ الأول واختلوا فيما إذا كان
الثاني فاسدا هل يتضمن فسخ الأول اهـ قال في التمر ومقتضى النظر أن الأول لا ينسخ
اهـ لكن جزم في جامع الفصولين والبرازية بأنه ينسخ وكذا قال في الذخيرة أن الثاني
وإن كان فاسدا فإنه يتضمن فسخ الأول كما لو اشترى قابضة وزنه عشرة وعشرة وثلاثين
ثم اشتراها منه بتسعة وعلمه البرازية بأن الفاسد ملحق بالصحيح في كثير من الأحكام اهـ
وهي ملخصا (قوله كذا كفالة) قال في الخاتمة الكفيل بالنفس إذا أعطى الطالب كفلا
بنفسه فمات الأصمى برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الأول برئ الكفيل الثاني
كذا ذكره بعض الأفاضل قال وأشار بجواز تعددها إلى أن المتكفل له لو أخذ من الأصمى
كفلا آخر بعد الأول لم يبرأ الأول كذا في الخاتمة حاشية السيد أبي السعود على الأشباه
* (تنبيه) * زاد في الأشباه أن الجارة بعد الجارة من المستأجر الأول فسخ الأولى كما

كذا النكاح ما عدا مسائل
منها الشراء بعد الشراء صححوا
كذا كفالة على ما صرحوا

في البرازية وقال في البحر وينبغي أن المنة اذا التحدث فيها واتحد الا بعران لا تصح الثانية
 كالبيع (قوله اذا المراد الخ) تعليل لعدم بطلان الكفاية الثانية بأن المراد منها في
 الحقيقة اذن أي حين كثر انما هو زيادة التوثق بأخذ كقول آخر حتى يتبين من
 مطابقة أي ما أراد (قوله وهما عبارة الخ) أي الايجاب والتبطل معبر بهما عن كل لفظين
 الخ قال الزياهي وينبغي بكل لفظين عن التحقيق كعبت واشترت ورضيت أو أعطيتك
 أو أخذت بكذا أه أو كل هذا الطعامة يدرهم على عليك فأكله ونحو ذلك من الافعال كقوله
 عن الفتح قبل ورقتين وينبغي بيع معاق بفعل قاب كان أردت فقال أردت أو أن أعجبك
 أو وافقك فقال أعجني أو وافقني وأمان أدبت الى الثمن فتدبعك فان أذى في المجلس صح
 ويصح الايجاب باللفظ الهبة وأشركت فيك فيه وأدخلت فيه وينبغي باللفظ الرد بحر عن
 التنازلية قلت وعبارتها ولو قال أردت عليك هذه الامة بخمسين ديناراً وقبل الآخرة
 البيع أه وفي البحر ويصح الايجاب باللفظ الجعل كقوله جعلت لك هذا بألف وتمامه فيه قلت
 وفي عرفنا يسمى بيع التمار على الشجار ضماً نأفاد اقال ضمنتك هذه التمار بكذا وقبل الآخرة
 ينبغي أن يصح ويصح كذا تعارفاً في بيع أحد الشريكين في الدواب لشريكه الآخر لفظ
 المتناصرة فيقول قاصر لك بكذا و مراده بعثك حصتي من هذه الدابة بكذا فاذا قبل الآخر
 صح لانها من ألتاظ التملك عرفاً (تنبيه) ظاهر قوله عن لفظين أنه لا ينبغي بالاشارة بالرأس
 ويدل عليه ما في الحاوي الزاهدي في فصل البيع الموقوف فصولي باع مال غيره فبلغه
 فسكت متاعاً لقال ثالث هل أذنت لي في الاجازة فقال نعم فاجازته ففقد ولو حرك رأسه بنعم
 فلا لا تحريك الرأس في حق الناطق لا يعتبر أه لكن قد يقال اذا قال له بعني كذا بكذا
 فاشترى رأسه نعم فقال الآخر اشترت وحصل التسليم بالتراضي يكون بهما بالتعاطي
 بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من أحد الجانبين على ما يأتي في بيع التعاطي أنه لا بد من
 وجوده ولو من أحدهما هذا ما ظهر لي وفي الاشباه من أحكام الاشارة وان لم يكن معتقلاً
 اللسان لم تعتبر اشارة الا في أربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء الخ (قوله
 أو حالي) بخلاف اللام (قوله لا يحتاج الا قول) وهو الصادق بل لفظين ماضين ط عن
 المنع وكذا الماضي فيمالو كانهما لفظين (قوله بخلاف الثاني) فانه يحتاج اليها وان كان
 حقيقة للحال عندنا على الاصح لغلبة استعماله في الاستقبال حقيقة أو مجازاً بحر عن
 المبدأ (قوله والا لا) صادق بما اذا نوى الاستقبال ولم ينشأ ط (قوله للحال) أي
 ولا يستعملونه لا وعد الاستقبال ط (قوله فسكالماضي) فلا يحتاج الى النية بحر ط (قوله
 وكأبيك الآن) عطف على المستثنى أه وهذا أولى بالحكم لانه اذا علمت نية الحال
 فالتصريح به أولى ط (قوله وأما المتعوض للاستقبال) كالمقرون بالسنتين وسوف ط (قوله
 فكلاهما) بأن قال المشتري بعني هذا الثوب بكذا فيقول بعث أو يقول البائع اشتره مني
 بكذا فيقول اشترته (قوله لا يصح أهلاً) أي سوا نوى بذلك الحال أو لا يكون الامر

اذا المراد صاح في المحقق
 منها اذا زيادة التوثق
 وهما عبارة عن كل لفظين ينتان
 عن معنى التملك والتملك ماضين
 كعبت واشترت (أو حاليين)
 كضارعين لم يقرنا بسوف والسنتين
 كما يهون فيقول اشترته أو أحده
 ماض والاخر حال (و) لكن
 لا يحتاج الا قول الى نية بخلاف
 الثاني) فان نوى به الايجاب
 للحال صح على الاصح والا لا اذا
 استعملوه للحال كاهل خوارزم
 فسكالماضي وكأبيك الآن
 لمعوضه للحال وأما المتعوض
 للاستقبال فكلاهما لا يصح أصلاً
 قوله عن لفظين كذا بخطه
 والذي في نسخ الشارح عن كل
 لفظين أه

متحذرا للاستعمال وكذا المضارع المقرون بالسين أو سوف (قوله كئذ بهكذا الخ) قال في
 الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصوص ما ذكره أعني الامر بالاخذ يستدعي سابقة
 البيع فكان كالماضي الا أن استدعاء الماضي سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء كئذ
 سبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال بعثك عبدى هذا بألف فقال فهو حتر عتق ويثبت
 اشترى اقتضاء بخلاف ما لو قال هو حتر بلا فاء لا يعمق (قوله كوجه وفرج) بأن قال
 بعثك وجه هذا العبد أو فرج هذه الامة لانه مما يعبر به عن الكل (قوله وكل ما دل الخ)
 تفصلا من قوله وهما عبارتان عن كل لفظين الخ (قوله قبول) خبر قوله وكل وظاهره أنه
 قبول سواء كان من البائع أو المشتري وأنه لا يكون ايجابا مع أنه يكون من البائع فقط كما
 نبه عليه بقوله لكن في الولوجية ويكون ايجابا أيضا قال في البحر لو قال أتبيعني عبدك
 هذا بألف فقال نعم فقال أخذته فهو بيع لازم فوقعت كلمة نعم ايجابا وكذا اتفق قبول
 فيما لو قال اشتريت منك هذا بألف فقال نعم اه ونحوه في النسخ (قوله لكن في الولوجية
 الخ) ومثله ما في التنازلية بعث منك هذا بألف فقال المشتري قد فعلت فهذا بيع ولو قال
 نعم لا يكون بيعا وذكر في فتاوى سمرقند أن من قال اغيره اشتريت عبدك هذا بألف درهم
 فقال البائع قد فعلت أو قال نعم أو قال هات الثمن صح البيع وهو الاصح اه فهذا أيضا
 صريح في أنه لا يكون قبولاً من المشتري (قوله لانه ليس بتحقيق) لأن قول المشتري
 نعم تصديق لقول البائع بعثك ولا يتحقق البيع بمجرد قوله بعثك بخلاف قول البائع نعم بعد
 قول المشتري اشتريت لانه جواب له فكأنه قال نعم اشتريت مني والشراعي توقف على سبق
 البيع هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله وفي التسمية الخ) استدراك الباع على المتن بانه يكون
 ايجابا أيضا كما نبهنا عليه وعبارتها كما في البحر كهل بعث مني بكذا أو هل اشتريت مني بكذا
 الخ وظاهره أن نقد الثمن قائم مقام القبول لأن نعم بعد الاستفهام ايجاب فقط فكان
 النقد منزلة قوله أخذته أو رخصت ولا يشترط في القبول أن يكون قولاً كما قلناه سابقا عن
 الفتح (قوله ولو قال بعته الخ) المناسب ذكر هذا القرع عقب قوله الآتي الا اذا كان بكتابة
 أو رسالة ووجهه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بلغه فقد أظهر من نفسه الرضا
 بالتبليغ فكل من بلغه كان التبليغ برضاه فان قبل صح البيع (قوله ولا يتوقف) أي بل
 يطلح (قوله شرط العقد) المراد به الايجاب الصادر أو لا (قوله فيه) أي البيع استرازا
 عن الخلع والعقد كما يأتي (قوله فبلغه) أي من غير أن يأمر أحدا بتبليغه كما في الخلاصة
 أما لو أمر أحدا به فبلغه وقبل يصح ولو كان المبلغ غير المأمور كما مر آنفا (قوله
 الا اذا كان بكتابة أو رسالة) صورة الكتابة أن يكتب أما بعد فقد بعث عبدى فلا نامنك
 بكذا فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك اشتريت تم البيع بينهما وصورة الارسال أن يرسل
 رسولا فيقول البائع بعث هذا من فلان الغائب بألف درهم فاذهب يا فلان وقل له فذهب
 الرسول فاخبره بما قال فقبل المشتري في مجلسه ذلك وفي النهاية وكذا اه في الاجارة

قوله وهما عبارتان الخ هكذا
 يحفظه بالتنمية والذي تقدم وهما
 عبارة بالأفراد اه

الا الامر اذا دل على الحال كئذ
 بكذا فقال أخذت أو رخصت صح
 بطريق الاقتضاء فليحفظ (ويصح
 اضافته الى عضو يصح اضافة
 العتق اليه) كوجه وفرج (والالا)
 كظهور وبتن (و) كل ما دل على
 معنى بعث واشترى نحو (قد
 فعلت ونعم وهات الثمن) وهو لك
 أو عبدك أو قد المأخذ (قبول)
 لكن في الولوجية ان بدأ البائع
 فقبل المشتري نعم لم ينعقد لانه ليس
 بتحقيق وبعبارة صح لانه جواب
 وفي التسمية نعم بعد الاستفهام
 كهل بعث مني بكذا بيع ان نقد
 الثمن لأن النقد دليل التحقيق
 ولو قال بعته فبلغه يا فلان فبلغه
 غيره جاز فليحفظ (ولا يتوقف شرط
 العقد فيه) أي البيع (على قبول
 غائب) فلو قال بعث فلانا الغائب
 فبلغه فقبل لم ينعقد (اننا قال)
 الا اذا كان بكتابة أو رسالة

والهمة والكتابة بجر قلت ويكون بالكتابة من الجانبين فاذا كتب اشترى عبدك
فلان بكذا فكتب اليه البائع قد بعث فهذا بيع كافي للتأخرية (قوله فيعتبر مجلس
بلوغها) أي بلوغ الرسالة أو الكتابة قال في الهداية والكتابة كالخطاب وكذا الارسال
حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة وأداء الرسالة اه وفي غاية البيان وقال شمس الائمة
المرحومي في كتاب النكاح من مبسوطه كما ينعقد النكاح بالكتابة ينعقد البيع وسائر
التصرفات بالكتاب أيضا وذكر شيخ الاسلام خواجه زاده في مبسوطه الكتاب والخطاب
سواء الا في فصل واحد وهو أنه لو كان حاضرا فخطبها بالنكاح فلم تجب في مجلس الخطاب
ثم أجابت في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت الكتاب ولم ترق
نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه ثم زوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي
الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح النكاح لان الغائب انما صار خطبا لها
بالكتاب والكتاب باق في المجلس الثاني فصار بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما فيه
في المجلس الثاني بمنزلة ما لو تكررت الخطاب من الحاضر في مجلس آخر فاما اذا كان حاضرا
فانما صار خطبا لها بالكلام وما وجد من الكلام لا يبق الى المجلس الثاني وانما سمع الشهود
في المجلس الثاني أحد شطري العقد اه وحاصله أن قوله تزوجتك بكذا اذا لم يوجد قبول
يكون مجزئ خطبة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانها
لم تقرأ الكتاب ثانيا وفيه قوله تزوجتك بكذا وقبلت عند الشهود صح العقد ولو خطبها
به ثانيا وظاهره أن البيع كذلك وهو خلاف ظاهر الهداية فتأمل ثم لا يخفى أن قراءة
الكتاب صارت بمنزلة الايجاب من الكتاب فاذا قبل المكتوب اليه في المجلس فقد صدر
الايجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة الى قوله الا اذا كان بكتابة أو رسالة نعم بالنظر
الى مجلس الكتابة يصح فانه لما كتب بعثك لم يبلغ بل توقف على القبول وان كان ذلك
القبول متوقفا على قراءة الكتاب فافهم (قوله في الرجوع) ليس المراد أن الموجب
له الرجوع في هذه الصورة فان الايجاب اذا كان باطلا فلا معنى للرجوع عنه بل المراد
أن الموجب له الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع ثم في كل موضع لا يتوقف شطر العقد
فانه يجوز من العقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط لانه عقد معاوضة وفي كل
موضع يتوقف كالخلع والعق على مال لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه يمينا
من جانب الزوج والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اه ح (قوله لانه يمينا) أي
من جانب الزوج والمولى وذلك أن اليمين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجزاء والخلع والعق
تعلق الطلاق والعق بقبول المرأة والعبد وهما من جانب المرأة والعبد معاوضة بحيث
كان يمينا من جانب الزوج والمولى امتنع الرجوع وتماه في العزيمة (قوله وأما النفل)
عطاف على قوله أما القول (قوله وهو التنازل قاموس) قال في البحر وهكذا في الصبح
والصباح وهو انما يقتضى الاعطاء من جانب واحد من جانب لا الاعطاء من الجانبين

فيعتبر مجلس بلوغها (كما)
لا يتوقف (في النكاح على
الاظهار) خلافا لثاني فله الرجوع
لانه عقد معاوضة بخلاف الخلع
والعق على مال حيث يتوقف
اتفاقا فلا رجوع لانه بين نهائية
(وأما النفل فالتعاطي) وهو
التنازل قاموس

مطلب البيع بالتعاطي

كما فهم الطرسوي أي حيث قال إن حقيقة التعاطي وضع الثمن وأخذ الثمن عن
 تراض منهما من غير لفظ وهو يفيد أنه لا بد من الإعطاء من الجانبين لأنه من المعاطاة
 وهي مفاعلة اه قلت وقوله من غير لفظ يفيد ما قدمناه عن الفتح من أنه لو قال بعثتك
 بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا وليس من بيع التعاطي خلافا لما جعله
 منه فان التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعينه معرفة الثمن (قوله في خبيس ونفيس)
 النفيس ما كثر ثمنه كالعباد والخسيس ما قل ثمنه كالخبز ومنهم من جعل النفيس بهاب
 السرفقة فأكثر والخسيس بما دونها والاطلاق هو المعقد ط عن الجرحات ليس في البحر
 قوله والاطلاق هو المعقد نعم ذكر في شمول التعاطي للخبيس والنفيس فقال وهو الصحيح
 المعقد (قوله خلافا للكرخي) فإنه قال لا يعقد الا في الخسيس ط عن القهستاني
 وما في الحاوي القدسي من أن هذا هو المشهور وهو خلاف المشهور كما في البحر (قوله
 ولو التعاطي من أحد الجانبين) صورته أن ينفق على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب
 برضا صاحبه من غير دفع الثمن أو يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع
 فان البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع أحدهما بعده أجبره القاضى وهذا فيما عدا غير
 معلوم أما الخبز واللحم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن ذكره في البحر والمراد في صورة دفع الثمن
 فقط أن المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه ط وفي القنية دفع الى بائع
 الخنطة خمسة دنانير لما أخذ منه خنطة وقال له يكمن تبعها فقال مائة دينار فسكت المشتري
 ثم طلب منه الخنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفع لك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري
 بخنطه غدا ليأخذ الخنطة وقد تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول قال رضى الله
 عنه وفي هذه الواقعة أربع مسائل احدها الانعقاد بالتعاطي الثانية الانعقاد
 في الخسيس والنفيس وهو الصحيح الثالثة الانعقاد به من جانب واحد الرابعة كمال العقد
 بإعطاء المبيع بقبضه بإعطاء الثمن اه قلت وفيها مسألة خامسة أنه بقبضه ولو تأخرت
 معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته بجبر (قوله لم يعقد) أي وان كان يعلم عادة
 السوق أن البائع اذا لم يرض بربا الثمن أو يسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصبح خلت
 لا أعطيها تطيبا لقلب المشتري فإنه مع هذا لا يصح المبيع قنية (قوله كماله كان) أي
 المبيع بالتعاطي بعد عقد فاسد وعبرة الخلاصة اشترى رجل من وسائلى وسائلى ووجوه
 الطنافس وهي غير منسوجة بعد ولم يضر باله أجلا لم يجز فلو نسيح الوسائلى ووجوه الطنافس
 ونسج الى المشتري لا يصير هذا بيعا بالتعاطي لانهم ما يسلان بحكم ذلك المبيع السابق وانه
 وقع باطلا اه وعبرة البرازية والتعاطي انما يكون بيعا اذا لم يكن بناء على بيع فاسد
 أو باطل سابق أما اذا كان بناء عليه فلا اه (قوله لا يعقد بهما المبيع قبل متاركة الفاسد)
 يفرع عليه ما في الخاتمة لو اشترى ثوبا ثم اشترى ثوبا فاسدا ثم اتى بقبضه غدا فقال قد بعثت ثوبا
 بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان

في خبيس ونفيس خلافا للكرخي
 (ولو) التعاطي (من أحد الجانبين
 على الأصح) فتح وبه يقتضي قبض (إذا
 لم يصح معه) مع التعاطي (بعد
 الرضا) فلو دفع الدراهم وأخذ
 الباطل والخبيس والبائع يقول لأعطيها
 به لم يعقد كماله لو كان بعد
 عقد فاسد خلاصة وبرازية وصح
 في البحر بأن الإيجاب والتبطل
 بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما المبيع
 قبل متاركة الفاسد

ككائنات ار كالمبيع الفاسد فهو جائز اليوم اه قلت لكن في النهاية والفتح وغيرهما
 عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل فقير بدينهم الخ البيع بالرقم فاسد لان فيه زيادة
 جهالة تمكنت في صلب العقد وهي جهالة الثمن برقم لا يعلمه المشتري فصار بمنزلة القمار
 وعن هـ اذا قال شمس الائمة الحلواني وان علم بالرقم في المجلس لا يقلب ذلك العقد جائزا
 ولكن ان كان البائع دائما على الرضا فرضي به المشتري نعم قد بينه ما عقد بالتراضي
 اه وعبر في الفتح بالتعاطي والمراد واحد وسأني أيضا في باب المبيع الفاسد أتبيع الآبق
 لا يصح وأنه لو باعته ثم عاد وسيله يتم البيع في رواية وظاهر الرواية أنه لا يتم قال في البحر
 هذا ولو أقر الرواية الأولى بأنه ينعقد بيعا بالتعاطي اه وظاهر هذا عدم اشتراط متاركة
 الفاسد وقد يجاب على بعد بحمل الاشتراط على ما اذا كان التعاطي بعد المجلس أمانيه
 فلا يشترط كما هنا والفرق أنه بعد المجلس يتقرر الفساد من كل وجه فلا يتم المتاركة أما في
 المجلس فلا يتقرر من كل وجه فتحصل المتاركة ضمانا مل ويحتمل وهو الظاهر أن يكون
 في المسئلة قولان وانظر ما يأتي عند قوله وفسد في الكل في بيع ثلث الخ وهذا ما ذكره عن
 الحلواني في البيع بالرقم حرم بخلافه في الهداية استرأب المراجعة وذكر أن العلم في المجلس
 يجعل كابتداء العقد وبصير كتحقيق القبول الى آخر المجلس وبه حرم في الفتح هناك أيضا
 (قوله في بيع التعاطي بالاولى الخ) مأخوذ من البحر حيث قال في بيع التعاطي بالاولى
 وهو صريح الخلاصة والبرازية أن التعاطي بعد عقد فاسد وباطل لا ينعقد به البيع لانه
 بناء على السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه أي من أن عدم
 الاعتقاد قبل متاركة الاقل وهو معنى قول الشارح فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك
 ومراده بما في الخلاصة ما قدمه من قوله كما لو كان بعد عقد فاسد وقوله اعتبارها وعبارة
 البرازية وليس فيها التيسر بما قبل متاركة الاقل فقيده الشارح به تبع البحر لئلا يحذف
 كلام غيرهما فافهم (قوله وتماه في الاشباه من القوائد) أي في استرأف الثالث وليس
 فيه زيادة على أصل المسئلة فلهذا أراد ما كتب على الاشباه في ذلك الموضع أو ما أشبهه
 هذه المسئلة مما تفرع على الاصل المذكور (قوله اذا بطل المتضمن) بالكسر بطل
 المتضمن بالفتح فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا كان قبلا للمتاركة
 قال ح وهو يدل من القوائد يدل بعض من ككل اه ط وفي هذه القاعدة بحث
 سنذكره عند الكلام على بيع الثمرة البرازية (قوله فتح ثلاثه أقول) هذا الاختلاف
 نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطي في مواضع فصوره في موضع بالاعطاء من
 الجانبين ففهم منه البعض أنه شرط وصوره في موضع بالاعطاء من أحدهما ففهم البعض
 أنه يكفي به وصوره في موضع بتسليم المبيع ففهم البعض أن تسليم الثمن لا يكفي بغيره عن
 الأخيرة ط (قوله وحترز في شرح المتني الخ) عبارته عن البرازية الاقالة تنعقد بالتعاطي
 أيضا من أحد الجانبين على الصحيح اه وكذا الاجابة كما في العمادية وكذا الصرف كما

ففي بيع التعاطي بالاولى وعليه
 فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على
 ذلك وتماه في الاشباه من القوائد
 اذا بطل المتضمن بطل المتضمن
 والمبني على الفاسد فاسد (وقيل
 لا بد في التعاطي (من الاعطاء
 من الجانبين وعليه الاكثر) قاله
 الطرسوسي واختاره البرازي وأفق
 به الحلواني واكتفى الكرمانى
 بتسليم المبيع مع بيان الثمن فتحترز
 بثلاثة أقوال وقد علمت المفتي به
 وحترز في شرح المتني صحة
 الاقالة والاجابة والصرف
 بالتعاطي فليحفظ

في التهر مستند لا علمه بما في التنازلية اشترى عبدا بألف درهم على أن المشتري بالخمار
 فأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصنف جائز ويرد الدرهم وعلى قول أبي
 يوسف الصنف باطل وهي فائدة حسنة لم أر من نبه عليها اه (تمة) طالب مد يونه فبعث اليه
 شهرا قدر ما معلوما وقال خذ بهر البلد والسعر له ما معلوم كان يبعث وان لم يبعثه فلا ومن
 يبيع المتعاطى تسليم المشتري ما اشتراه الى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا
 تسليم الوكيل بالشراء الى الموكل بعدما أنكر التوكيل ومنه حكم ما اذا جاء المودع بأمة غير
 المودعة وحلف حل للمودع وطورها وكان يباع بالمتعاطى وعن أبي يوسف لو قال للخباط
 ليست هذه بطائني فلف الخياط أنما هي ومنه أخذها ويطلب في تقييده بها اذا كانت العين
 للدافع ومنه لوردها بخيار عيب والبائع متيقن أن البست له فأخذها ورخصي به الكافي الفتح
 وعلى هذا فلا بد من الرضا في جارية الوديعة والبطانة وتما في البحر (قوله ما يستجزمه
 الانسان الخ) ذكر في البحر أن من شرائط المعقود عليه أن يكون موجودا فلم ينعقد ببيع
 المعلوم ثم قال وما استأخروا فيه وأخرجوه عن هذه القاعدة ما في القيمة الاشياء التي تؤخذ
 من البيع على وجه النزع كالحق والعدس والملح والزيت ونحوها ثم
 اشتراها بعدما انعدمت صح اه فيجوز بيع المعلوم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا
 بيع معلوم انما هو من باب ضمان المتلفات بأذن مالكها عرفنا سبيل الامور ودفعنا للرجوع
 كالحق والعدس وفيه أن الضمان بالاذن مما لا يعرف في كلام الفقهاء سوى وفيه أيضا
 أن ضمان المتلفات بالمثل لا بالقيمة والقيمت بالقيمة لا بالثمن ط قلت = ل هذا قياس
 وقد علمت أن المسئلة استحسن ويمكن تخيير بيعها على قرض الايمان ويكون ضمانا بالثمن
 استحسننا وكذا حل الاتقاع في الاشياء القيمة لان قرضها فاسد لا يحل الاتقاع به وان
 ملكك بالقبض وتخترجه في التهر على كون المأخوذ من العبدس ونحوه يباع بالمتعاطى
 وانه لا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم اه واعترضه الجوى بأن ائتمان هذه
 تختلف فيفضي الى المنازعة اه قلت ما في التهر مبنى على أن الثمن معلوم لكنه على هذا
 لا يكون من بيع المعلوم بل كليا أخذ شيئا انعقد به بئنه المعلوم قال في الوالدية دفع
 دراهم الى خباز فقال اشترى منك مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة أمناء
 فالبيع فاسد وما كل فهو مكروه لانه اشترى خبز غير مشارا اليه فكان المبيع مجهولا ولو
 أعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناء ولم يقل في الاتداء اشترى منك
 يجوز وهذا حل وان كان نيت وقت الدفع الشراء لانه يجوز الدنية لا ينعقد البيع وانما
 ينعقد البيع الآن بالمتعاطى والآن المبيع معلوم فينعقد البيع صحيحا اه قلت ووجهه
 أن عن الخبر معلوم فاذا انعقد ببيع بالمتعاطى وقت الاخذ مع دفع الثمن قبله فكذا اذا تأخر
 دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فيما كان ثمنه معلوما وقت الاخذ من قبل الخبز والجمع اما اذا
 كان ثمنه مجهولا فانه وقت الاخذ لا ينعقد ببيع بالمتعاطى بل بهالة الثمن فاذا تصرف فيه

* (فروع) ما يستجزمه الانسان
 من البيع اذا طسبه على ائتمانها
 بعد استهلاكها جاز استحسننا *

طالب في بيع الاستحجار

الاخذ وقد دفعه البائع برضاه بالدفع وبالتصرف فيه على وجه التعويض عنه لم ينفذ
 بهما وان كان على نية البيع لما علمت من أن البيع لا ينفذ بالنية فمكون شمله القرض
 المنفرد عنه أو بغيره فاذا اتفقا على شيء بدل المثل أو القيمة برئت ذمة الاخذ لكن يبقى
 الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان قيما فان قرض القيمي لا يصح فيكون نصيبه
 هذا استحسانا كقرض الخبز والخبرة ويمكن تفرجه على الهبة بشرط العوض أو على
 المتبوض على سوم الشراء ثم رأيت في الاشياء في القول في غن المثل حيث قال ومنها لو
 أخذ من الارز والعدس وما أشبهه وقد كان دفع اليه دينارامثلا لثمنه عليه ثم اختصما
 بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الاخذ أو يوم الخصومة قال في التمهة تعتبر يوم الاخذ
 قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذه منه على أن يدفع اليه غن ما يجتمع عنده قال يعتبر
 وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن اه (قوله ببيع البرات) جمع براءة وهي الاوراق
 التي يكتبها كتاب الديوان على العاملين على البلاد يحفظ كعطاء أو على الكارين بقدر
 ما عليهم وسعت براءة لانه يبرأ بدفع ما فيها ط (قوله بخلاف بيع حطوط الاثمة) بالطاء
 المهملة والطاء المشالة جمع حطيمه في النصيب المرتب له من الوقف أي فانه يجوز بيعه وهذا
 مخالف لما في الصيرفة فان وقفها سئل عن بيع الحطوف أجاب لا يجوز ط عن حاشية
 الاشياء قلت وعبرة الصيرفة هكذا سئل عن بيع الخط قال لا يجوز فانه لا يجوز ما أن باع
 ما فيه أو عين الخط لأوجه الاول لانه بيع ما ليس عنده ولا وجه الثاني لأن هذا القدر من
 الكاغذ ليس متوقفا بخلاف البراة لان هذه الكاغذ متوقفة اه قلت ومقتضاه أن الخط
 بالطاء المعجمة والطاء المهملة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بحطوط الاثمة
 ما كان قائما في يد المتولي من نحو خبز أو سحابة قد استحقه الامام وكلام الصيرفة فيما ليس
 بوجود (قوله ثمة) أي هنالك أي في مسئلة بيع حطوط الاثمة وأشار اليها بالبيع لان
 الكلام كان في بيع البرات ولذا أشار اليه بلفظ هنا (قوله من المشرف) أي المباشر الذي
 يتولى قبض الخبز (قوله بخلاف الجندى) أي اذا باع الشخص المعين لعاف دابته من
 حاشية السيد أبي السعود (قوله وتعتبه في النهر) أي تعتبه ما ذكر من مسئلة بيع
 الاستحجار وما بعد ما حدث قال أقول لظاهر أن ما في القضية ضعف لاتفاق كلمتهم على أن
 بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المملوك وما المانع من أن يكون المأخوذ من العدس ونحوه
 بيعا بالباطن ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم كإسباتي وحفظ الامام لا يملك قبل
 القبض فأني يبيع بعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القضية اذا
 كان مخالفا للقواعد الاتفاقات اليه ما لم يعضده نقل من غيره اه وقد من الكلام على بيع
 الاستحجار روايا يبيع حط الامام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه ولا ينافي ذلك أنه لو مات
 يورث عنه لانه أجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق الملك كما قالوا في القضية بعد احرازها
 به الا سلام قائم احق تا كذا بالاحراز ولا يحصل الملك فيه اللغتين الا بعد القسمة والحق

* بيع البرات التي يكتبها الديوان
 على العمال لا يصح بخلاف بيع
 حطوط الاثمة لان مال الوقف
 قائم ثمة ولا كذلك هنا اشياء
 وقضية ومقتضاه أنه يجوز للصنف
 بيع خبزه قبل قبضه من المشرف
 بخلاف الجندى يجوز وتعتبه في

النهر

المأ كد يورث كحق الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة ونحوها الشرط كما في
الفتح وعن هذا بحث في البحر هذا لأنه ينبغي التفصيل في معلوم المستحق بأنه ان مات بعد
خروج الغلة واخر ازائها قبل القسمة يورث نصيبه لتأ كذا الحق فيه كالغنيمة بعد
الاحراز وان مات قبل ذلك لا يورث لكن قد مناهنا أنه أن معلوم الامام له شبه الصلة وشبهه
الاجرة والاربح الثاني وعلمه بتحقيق الارث ولو قبل احرازها لم يلحق في أنه الاغلا قبل
قبضها فلا يصح بيعها (قوله وأفتى المصنف الخ) تأييد لكلام التمر وعبارة المصنف في
قبضها وسئل عن بيع الجامكية وهو أن يكون لرجل جامكية في بيت المال ويحتاج الى
دراهم من أجله قبل أن يخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جامكيتك التي قدرها كذا
بكذا أنقص من - فقه في الجامكية فيقول له بعك فهل البيع المذكور صحيح أم لا لا يكون
بيع الدين بقدر أجب اذا باع الدين من غير من هو عليه كذا لا يصح قال مولانا في فوائد
وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز اه (قوله وفيها) الظاهر أن الضمير
للقسمة ويحتمل عوده لفتاوى المصنف المفهومة من أفتى وأما ضمير وفيها الآية فلا شهاد
اه ح (قوله لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة عن الملك) قال في البدائع الحقوق
المفردة لا تحتل محل التملك ولا يجوز الصلح عنها أقول وكذا لا تضمن بالانلاف قال في شرح
الزيادات للسرخسي وانلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لأن الاعتياض عن مجرد الحق
باطل الا اذا فوت حقا موكدا فانه يلحق بتقويت حقيقة الملك في حق الضمان كحق المرتين
ولذا لا تضمن بالانلاف شيء من الغنيمة أو ووطء جارية منها قبل الاحراز لأن الفاتية مجرد الحق
وانه غير مضمون وبعد الاحراز يدار الاسلام ولو قبل القسمة تضمن لتقويت حقيقة الملك
ويجب عليه القيمة في قتله بعد امن الغنيمة بعد الاحراز في ثلاث سنين يرى وأراد بقوله
لتقويت حقيقة الملك الحق المؤكدا لا تحصل حقيقة الملك الا بعد القسمة كما مر
(قوله كحق الشفعة) قال في الاشباه فلو صلح عنها بمال بطلت ورجع ولو صلح المخيرة
بمال لتختاره بطل ولا شيء لها ولو صلح احدى زوجتيه بمال لترك نوبته لم يلزم ولا شيء لها
وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك
النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكتفيل
بالنفس اذا صلح المكفول له بمال لا يصح ولا يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور
في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب الاتعا اه (قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتياض
عن الوظائف بالاوقاف) من امامة وخطابة وأذان وقراشة وبوابة ولا على وجه البيع
أيضا لأن بيع الحق لا يجوز كما في شرح الادب وغيره وفي الذخيرة أن أخذ الدار بالشفعة
أمر عرف بخلاف القياس فلا يظهر ثبوته في حق جواز الاعتياض عنه اه أقول والحق
في الوظيفة مثله والحكم واحد يرى (قوله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص) قال
في المستصفي التعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع اليه

وأفتى المصنف بطلان بيع
الجامكية لما في الاشباه بيع الدين
انما يجوز من المديون

مطلب في بيع الجامكية

مطلب لا يجوز الاعتياض عن
الحقوق المجردة

وفيها وفي الاشباه لا يجوز
الاعتياض عن الحقوق المجردة
كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز
الاعتياض عن الوظائف
بالاوقاف وفيها في آخر بحث
تعارض العرف مع اللغة المذهب
عدم اعتبار العرف الخاص
لكن أفتى كثير باعتباره

مطلب في الاعتياض عن
الوظائف والنزول عنها

مطلب في العرف الخاص والعام

مع التردد اه وفي محل آخر منه ولا يصلح مقيد الا انه لما كان مشتركا كان متعارضا اه يرى
 وفي الاشياء عن البرازية وكذا أي تقسدا الاجارة لودفع الى حائل غزلا على أن ينسجه
 بالثلاث ومشايع بلع وخوارزم أفتموا بجوار اجارة الحائل للعرف وبه أفق أبو على الفسفي
 أيضا والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه في انزال النص اه فأقاد أن
 عدم اعتباره معنى أنه اذا وجد النص بخلافه لا يصلح ناهضا للنص ولا مقيدا له ولا افتقد
 اعتبروه في مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على
 عرفه كما ذكره ابن الهمام وأفاد ما ترا بضا أن العرف العام يصلح مقيدا ولذا نقل البيهقي في
 مسئلة الحائل المذكورة قال السيد الشهيد لا تأخذ باستحسان مشايخ بلع بل تأخذ بقول
 أصحابنا المتقدمين لأن التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستقرار من المصدر
 الأول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعا
 منه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها
 فيكون اجتماع الاجماع حجة لا ترى أنهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتي بالحل اه
 قلت وبه يظهر الفرق بين العرف الخاص والعام وقام الكلام على هذه المسئلة مبسوطا في
 رسالتنا المسماة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه فينتي بجواز
 النزول عن الوظائف بمال) قال العلامة العيني في فتاواه ليس للنزول شيء يعتمد عليه ولكن
 العلماء والحاكم مشوا ذلك للضرورة واشتراطوا امضاء الناظر لايقع فيه نزاع اه
 ملخصا من حاشية الاشياء للسيد أبي السعد وذكرا الجوى أن العيني ذكر في شرح نظم
 درر البحار في باب القسم بين الزوجات انه سمع من بعض شيوخه الكبار أنه يمكن أن يحكم
 بصحة النزول عن الوظائف الدينية مما سأل على ترك المرأة قسمها صاحبها لان كلامها مجرد
 اسقاط اه (قلت) وقد منافي الوقف عن الجبر أن للمتولى عزل نفسه عند القاضي وأن
 من العزل النراغ لغيره عن وظيفة الظور وغيره وأنه لا يعزل بمجرد عزل نفسه خلافا
 للعلامة قاسم بل لابد من تقرير القاضي المقرول لو أهلا وأنه لا يلزم القاضي تقريره ولو
 أهلا وأنه جرى العرف بالنراغ بالدراهم ولا يخفى ما فيه فينتي بالبراه العام بعده اه
 أي لما فيه من شبهة الاعتياض عن مجرد الحق وقد مر أنه لا يجوز وليس فيما ذكر عن العيني
 جواز ذلك قال الجوى وقد استخرج شيخ مشايخنا نور الدين علي المقدسي صحة
 الاعتياض عن ذلك في شرحه على نظم الكثر من فرع في مبسوط السرخسي وهو أن
 العبد الموصى برقبة لشخص وبخدمته لا يخرج لقطع طرفه أو شج موضة فأدى الارش
 فان كانت الخداية تنقص الخدمة يشتري به عبا آخر يخدمه أو يضم اليه من العبد بعد
 بيعه فيشتري به عبا يقوم مقام الاول فان اختلفنا في بيعه لم يبيع وان اختلفنا في قسمه
 الارش بينهما نصفين فلهما ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الارش بدل
 الخدمة لانه لا يملك الاعتياض عنها ولا يكتنه اسقاط ملحقه به كالموصى له بالرقبة على

وعليه فينتي بجواز النزول عن
 الوظائف بمال
 مطلب في النزول عن الوظائف
 بمال

مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسلم العبد له اه قال فربما يشهد هذا المنزول عن الوظائف
بمال اه قال المجوى فيلحق هذا فانه نفيس جدا اه وذكر نحوه الميرى عند قول
الاشياء وينبغي انه لو نزل له وقبض المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لايملك ذلك فقال اى على
وجه اسقاط الحق الحقا قاله بالوصية بالخدمة والصلح عن الاتى على خمسة مائة فانهم قالوا
يجوز اخذ العوض على وجه الاسقاط للعق ولا ريب ان الفارغ يستحق المنزول به
استحقاقا خاصا بالتقريب ويؤيده ما في خزانة الاكل وان مات العبد الموصى بخدمة نفسه
بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز اه فنبهه دلالة على انه لا رجوع على النازل
وهذا الوجه هو الذى يطعن به القاب القرية اه كلام الميرى ثم استشكل ذلك بما روى من
عدم جواز الصلح عن حق الشفعة والقسم فانه يجمع جواز اخذ العوض هنا ثم قال ولما قل
ان يقول هذا حق جعله الشرع لدفع الضرر وذلك حق فيه صلة ولا جامع بينهما فافترقا
وهو الذى يظهر اه وحاصله ان ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم لازمة وكذا
حق الخيارات في النكاح للمخيرة انما هو لدفع الضرر عن الشفيع والمرأة وما ثبت لذلك
لا يصح الصلح عنه لان صاحب المطلق لما رضى علم انه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئا ما حق
الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على وجه البر والامانة فيكون ثابتا له اصاله فيصح
الصلح عنه اذا نزل عنه لغيره وهذا ما روى عن الاشياء من حق القصاص والنكاح والرق
حيث صح الاعتياض عنه لانه ثابت اصاله له اصبه اصاله لا على وجه رفع الضرر عن صاحبه
ولا يخفى ان صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضى على وجه اصاله لا على
وجه رفع الضرر فالحاقها بحق الموصى له بالخدمة وحق القصاص وما بعده اولى من
الحاقها بحق الشفعة والقسم وهذا كلام وجيه لا يخفى على تبييه وبه اندفع ما ذكره بعض
محتش الاشياء من ان المال الذى يأخذ منه النازل عن الوظيفة رشوة وهى مرام بالنص
والعرف لا يمارض النص وبه الدفع ما علمت من انه صلح عن حق كافى نظائره والرشوة
لا تكون بحق واستدل بعضهم للجواز بنزول سيدنا الحسن ابن سيدنا على رضى الله تعالى
عنهم ما عن الخلافة معاوية على عوض وهو ظاهر ايضا وهذا اولى مما قدمناه في الوقف عن
الخيرية من عدم الجواز ومن ان لا يفروغ له الرجوع بالبدل بناء على ان المذهب عند
اعتبار العرف الخاص وانه لا يجوز الاعتياض عن مجرد الحق لما علمت من ان الجواز ليس
مبنيا على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظام الدالة عليه وان عدم جواز
الاعتياض عن المطلق ليس على اطلاقه ورأيت بخط العلماء عن المفتى ابي السعدي انه افق
يجوز اخذ العوض في حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع وبالجمله فالمسئلة
فطنة والنظام متمشاة وللجهت فيها المجال وان كان الاظهر فيها ما قلناه فالاولى ما طاله
في البحر من انه ينبغي الابراء العام بعده والله سبحانه وتعالى أعلم (قريبه) ما قلناه في الفراغ
عن الوظيفة يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في مشددة مسكة الاراضى وبأني بيانها

قول يستحق المنزول به كذا رأته
والظاهر ان يقال المنزول عنه اه
من خط المؤلف

قريبا وكذا في فراغ الزعيم عن تيماره ثم اذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان للمفروغ
 له بل ابقاه على الفراغ أو وجهه لغيره ما ينبغي أن يثبت الرجوع للمفروغ له على الفراغ
 بيدل الفراغ لانه لم يرض بدفعه الا بمقابلته ثبوت ذلك الحق له لا بمجرد الفراغ وان حصل
 لغيره وبم هذا فقي في الامعاء علية والحامدية وغيرهما خلافا لما أفتى به بعضهم من عدم
 الرجوع لان الفراغ فعل ماضي وسعته وقدرته اذ لا يخفى أنه غير المقصود من الطرفين
 ولا سيما اذا أتى السلطان أو القاضي التيمارا والوظيفة على الفراغ فانه يلزم اجتماع
 العوضين في تهرته وهو خلاف قواعد الشرع فانهم والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله
 وبازوم خلوا لحواليت) عبارة الاشياء أقول على اعتبارها أي اعتبار العرف الخاص ينبغي
 أن يفتى بأن ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوا لحواليت لا يلزم وبصير الخلو في الحانوت
 - قوله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتهم لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع
 في حوائط الجالون في الغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنهم التجار بالخلو وجعل
 لكل حانوت قدرا أخذ منه سهم وكتب ذلك بكتوب الوقف اه وقد أعاد الشارح ذكر
 هذه المسئلة قبيل كتاب الكنتالة ثم قال قلت وأريد في زواجر الجواهر بما في واقعات
 الضميري رجل في يده دكان فضاب فرقع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بتفحصه
 واجارته فعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلوه فهو أولى بخلوه
 ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجازها ورجع بخلوه
 على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان اه
 بلفظه اه لكن قال السيد الجوى أقول ما نقل عن واقعات الضميري من ذكر لفظة
 الخلو فدل على أن يكون المراد به ما هو المتعارف كذب فان الاثبات من النقلة كما صاحب
 جامع الفصولين نقل عبارة الضميري ولم يذكر فيها لفظ الخلو وهذا قد اشتهر نسبة مسئلة
 الخلو إلى مذهب الامام مالك والحال أنه ليس فيه نص عنه ولا عن أحد من أصحابه حتى قال
 البدر القرافي من المالكية انه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه المسئلة وانما فيها قنبا
 للامامة ناصر الدين اللقاني المالكي بناها على العرف وخبر جها عليه وهو من أهل الترجيح
 فيعتبر بوجه وان نوزع فيه وقد انتشرت فتيا في المشارق والمغارب وثقاها علماء عصره
 بالقبول اه قلت ورأيت في فتاوى الكاظمي عن العلامة اللقاني أنه لو مات صاحب
 الخلو توفي منه دينه ويورث عنه ويقتل اميت المال عنه فقد الوارث اه وهذا وقد
 استدلل بعضهم على لزومه وصحة بيحه عندنا بما في الخانية رجلا باع سكني له في حانوت لغيره
 فاشترى المشتري أن اجرة الحانوت كذا فظهر أنها أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يردا السكني
 به هذا العيب اه والعلامة الشرنبلالي رسالة رد في ما على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى
 السكني لان المراد به عيب من مركبة في الحانوت وهي غير الخلو في انطلاقة اشتري سكني
 حانوت في حانوت رجل مراكبا وأخبره البائع أن اجرة الحانوت كذا فاذا هي أكثر من له أن

وبازوم خلوا لحواليت فليس لرب
 الحانوت اخراجه ولا اجارتهم لغيره
 ولو وقتنا انتهى ملخصها
 مطلب في خلوا لحواليت

يرد في جامع القصولين عن الذخيرة شري سكني في ذلك وقف فقال المتولي ما أذنت له أي
 للبائع بوضعها فامرأه أي امرأته المشتري بالرفع فلو شرها بشرط القرار يرجع على بانه والافلا
 يرجع عليه بتمنه ولا بقصانه اه ثم نقل عن عدة كتب ما يدل على أن السهم في عين قائمة
 في الخانوت ورد فيها أيضا على الاشباه بان الخلق لم يقل به الامتأخر من المال كية حتى أفتى
 بصحة وقفه ولزم منه أن أوقف المسلمين صارت الكافرين بسبب وقف خلوها على كائسهم
 وبأن عدم اخراج صاحب الخانوت لصاحب الخلق يلزم منه بخر الخلق المكلف عن ملكه
 وانلاف ماله مع أن صاحب الخلق لا يعطى أجر المثل وبأخذ هو في نظير خلوه قدرا كثيرا بل
 لا يجوز هذا في الوقف وقد نصوا على أن من سكن الوقف يلزمه أجر المثل وفي منع الناظر
 من اخرجه تفويت نفع الوقف ونفعه ليس لما شرطه الواقف من المصلحة الشرعية لمسجد
 ونحوها اه مخلصا قلت وما ذكره حق خصوصا في زمانها هذا وأما ما يتسك به صاحب
 الخلق من أنه اشترى خلوه بمال كثير وأنه بهذا الاعتبار يصير أجره الوقف شبهة أليس الاذهو
 تسك باطل لان ما أخذ منه صاحب الخلق الا قول لم يحصل منه نفع للوقف فيكون الدافع
 هو المضيع ماله فكيف يحل له ظلم الوقف بل يجب عليه دفع أجره مثله وان كان له فيه شيء
 زائد على الخلق من بناء ونحوه مما يسمى في عرفنا بالكذلك وهو المراد من لفظ السكنى الممار
 فاذا لم يدفع أجره مثله يؤمر برفعه وان كان موضوعا باذن الواقف أو أحد الناظر ويرجع
 هذا الى مسئلة الارض المستكثرة المنقولة في أوقف الخصاص حيث قال حائوت أصله وقف
 وعمارته لرجل وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث
 لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر صاحب البناء كف رفعه ويخرج من غيره والا
 يتلف في يده بذلك الاجر اه وقوله والا يتلف في يده يشهد أنه أحق من غيره حيث كان
 ما يدفعه أجر المثل فهنا يقال ليس له ويخرج أن يخرج له ولا أن يأمره برفعه اذ ليس في استبقائه
 ضرر على الوقف مع الفرق به يدفع الضرر عنه كما أوقفناه في الوقف وعن هذا قال في جامع
 القصولين وغيره في المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى
 بالكردار له الاستبقاء بأجر المثل اه وفي الخبرية وقد صرح علماء ونايان لصاحب الكردار
 حق القرار وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الأرض بناء أو غرسا أو كسبا بالتراب
 باذن الواقف أو الناظر فتبقى في يده اه وقد يقال ان الدراهم التي دفعها صاحب الخلق
 للواقف واستعان بها على بناء الوقف شبهة بكس الأرض بالتراب فيصير له حق القرار فلا
 يخرج من يده اذا كان يدفع أجر المثل ومثله ما لو كان يرمد كان الوقف يقوم بلو زامها من
 ماله باذن الناظر أما مجرد وضع اليد على الدكان ونحوها أو كونه يستأجر عدة سنين بدون
 شيء مما ذكره وغيره مستبقر فلم يؤثر اخرجها من يده اذا مضت مدة اجارته واجبارها
 لغيره كما أوقفناه في رسالة تتخير بالعبارة في بيان من هو أحق بالاجابة وذكرنا حاصلها في
 الوقف وعلى ما ذكرناه من أن صاحب الخلق المعتمد أحق من غيره لو استأجر بأجر المثل

قوله يرجع على بانه أي لان
 البيع اذا وقع بهذا الشرط يقع
 فاسدا والا فهو صحيح فلا رجوع
 له على البائع بشئ اه منه

طالب في الكدك

يحمل ما ذكره في الخبرية من الوقف حيث سئل في الخلو الواقع في غاب الاوقاف المصرية
والاوقاف الرومية في الخوانيت وغيرها هل يصير حق الاصل صاحب الخلو ويجوز بيع
سكناه وشراؤه واذا حكم به كما شرعى يتمتع على غيره من أحكام الشرع الشريف نقضه
ثم ذكر في الجواب عبارة الاشياء واقعات الضرري وما ذكرناه من مسألة الارض
المختصة ومسألة حق القرار ومسألة بيع السكنى ثم قال أقول ليس الغرض بإيراد هذه
الجل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه من
مالكي يراه أو غيره صحيح ولزم وارتفاع الخلاف خصوصاً فيما للناس اليه ضرورة لا سيما في
المدن المشهورة كقصر ومدينة الملك فانهم يتعاطونه وإهم فيه نفع كل واحد ويضربهم نقضه
واعداً له فإرغامه لتكثير الاوقاف ألا ترى الى ما فعله الغوري كما مر وما يلقى أن بعض
المولود يمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار وكان صلى الله
عليه وسلم يحب ما خفف عن أمة والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على
الموحدين والله تعالى أعلم اهـ ملخصاً ومن أفق بلزوم الخلو الذي يكون بمقابلته دراهم
يدفعها الممتولى أو المالك المسلمة المحقق عبد الرحمن أفندي العمادى صاحب هدية
ابن العماد وقال فلا يملك صاحب الحانوت انراجه ولا اجازته غيره ما لم يدفع له المبلغ
المقرر فينتفى بجواز ذلك للضرورة قياساً على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتسالا
على الربا الخ قلت وهو مقيّد أيضاً قلنا بما اذا كان يدفع أجر المثل والا كانت سكناه
بمقابلته مادفعه من الدراهم عين الربا كما قالوا فيمن دفع للمقرض داراً يسكنها أو حماراً
ليركبه الى أن يستوفى قرضه انه يلزمه أجره الدار أو الحمار على أن ما يأخذها الممتولى من
الدراهم ينتفع به لنفسه فالزم صاحب الخلو أجره المثل للمستحقين يلزم ضياع
حقهم اللهم الا أن يكون ما قبضه الممتولى صرفه في عمارة الوقف حيث تعين ذلك طريقاً الى
عمارة ولم يوجد من يستأجره بأجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للعمارة فحينئذ قد يقال
بجواز سكناه بدون أجره المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا مرصداً كما قدمناه في
الوقف والله سبحانه أعلم بقرينة معرفة أجر المثل وينبغي أن يقال فيه انما ننظر الى
مادفعه صاحب الخلو للواقف أو الممتولى على الوجه الذي ذكرناه الى ما يتفق في مرتبة
الدكان ونحوها فاذا كان الناس يرغبون في دفع جميع ذلك لصاحب الخلو ومع ذلك
يستأجرون الدكان بمائة مثلاً فالمائة هي أجره المثل ولا ننظر الى مادفعه هو الى صاحب
الخلو السابق من مال كغير طمعا في أن أجره هذه الدكان عشرة مثلاً كما هو الواقع في
زماننا لان مادفعه من المال الكثير لم يرجع منه نفع للوقف أصلاً بل هو محض ضرر بالوقف
حيث لم منه استئجار الدكان بدون أجرته بائناً فاحش وانما ننظر الى ما يعود نفعه
الى الوقف فقط كما ذكرنا من العادة أن صاحب الخلو حين يستأجر الدكان بالأجرة
اليسيرة يدفع للناس طرد دراهم تسمى خدمة هي في الحقيقة نكاحه لأجرة المثل أو وظيفاً وكذا

اذا مات صاحب الخلو أو نزل عن خلوه لغيره يأخذ الناظر من الوارث أو المنزول له دراهم
 تسمى تصديقا فهذه تحسب من الاسرة أيضا ويجب على الناظر صرفها الى جهة الوقف
 كما قد مضى في كتاب الوقف في مسئلة العوائد العرفية والله سبحانه وتعالى أعلم (تنبيه)
 ذكر السيد محمد أبو السعود في حاشيته على الاشياء أن الخلو يصدق بالعين المتصل اتصال
 قرار وبغيره وكذا الجدل المتعارف في الخوانيت المملوكة ونحوها كالهواوي تارة يتعلق
 به الحق القرار كالبناء بالحنوت وتارة يتعلق بها وأعم من ذلك والذي يظهر أنه كالتخلو
 في الحكم بجماع وجود العرف في كل منهما والمراد بالتصل اتصال قرار ووضع لا بالتصل
 كالبناء ولا فرق في صدق كل من الخلو والجدل به وبالتصل لاعلى وجه القرار كالتشيب
 الذي يركب بالحنوت لوضع عدة الحلاق مثلا فان الاتصال وجد لكن لاعلى وجه القرار
 وكذا يصدق بان مجرد المنفعة المقابلة للدراهم لكن ينفرد الجدل بالعين الغير المتصلة أصلا
 كالكتاب والفتاحين بالنسبة للقهوة والقشة والقوط بالنسبة للسمام والشونة بالنسبة
 للقرن وبهذا الاعتبار يكون الجدل أعم بقي لو كان الخلو بناء أو غير اسباب الارض المحتملة
 أو المملوكة بجري قيمه حق الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرار التحق بالقرار اه
 قلت ما ذكره من بيان الشفعة فيه سهو وظاهر لمخالفة المنصوص عليه في كتب المذهب
 كما سأتى في بابها ان شاء الله تعالى فاقولهم هذا غاية ما تجوز في مسئلة الخلو فاعتقه فانه مفرد
 وقد أوضحت الفرق في باب مشقة المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين المشقة والخلو
 والجدل والقيمة والمرصد المعارفة في زماننا ايضا حال يوجد ذلك الكتاب والجدل الله
 الملك الوهاب (قوله وفي معنى الفتى الخ) أقاده أن الخلو اذا لم يكن عيناً فائمه لا يصح بيعه
 (قوله جاز) تركه قيداً ذكره في معنى الفتى وهو قوله اذا لم يشترط تركها اه ومثله في الخالية
 أى لانه شرط مفسد للبيع (قوله وان كراباً أو كرى أنهار) فهما القرب كرب الارض كراباً
 قلها للحرث من باب طلب وكريت النهر كرى باحفرته (قوله ولا يعنى مال) اهل المراد
 به التراب المسهي كسواه وهو ما تنكبس به الارض أى نظم وتسوى فتأمل وفي طه هو
 كالسكنى في الارض الموقوفة بطريق الخلو وكالجدل على ما سلف (قوله ومضاده أن يبيع
 المسكة لا يجوز) لانها مبادرة عن كرب الارض وكرى أنهارها سميت مسكة لان صاحبها
 صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده ببيعها وتسمى أيضاً مشقة مسكة لان المنفعة من
 المشقة بمعنى القوة أى قوة النفس ولها أحكام مبنية على أواخر سلطانيتها أفتى بها علماء
 الدولة العثمانية ذكرت كثيراً منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها انها لا تورث
 وانما توجبه للابن القادر عليها دون البنات وعند عدم الابن تعطى للبنات فان لم توجد
 فلا دخل لاب فان لم يوجد فلا دخل للسكنة في القرية فان لم توجد فلا دخل وذكر الشارح
 في خراج الدر المنقى انها تنقل للابن ولا تعطى للبنات حسنة وان لم يترك ابنها بل بنتا
 لا يعطيهما ويعطيهما صاحب التيمار ان أراد وفي سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة في مثل هذه

مطلب
 في بيان مشقة المسكة

وفي معنى الفتى للمصنف معزياً
 لا لولا الجنة عمارة في أرض بيعت
 فان بناء أو أشجاراً جاز وان كراباً
 أو كرى أنهاراً ونحوه مما لم يكن
 ذلك بمال ولا يعنى مال لم يجوز اه
 قلت ومضاده أن يبيع المسكة
 لا يجوز وكذا رهنها

(٢) قوله أي بعه مال اليتيم من يتيم آخر الخ أقول ما نقل عن البسائط مخالف لما هو المنقول عن الأئمة المعبرين كالفقيه أبي جعفر الطحاوي - أحد المجتهدين في المسائل والقاضي أبي جعفر الاستروشني وغيرهما في أحكام الصغار نقلا عن القاضي أبي جعفر القاضي إذا باع مال أحد اليتيمين من الآخر وكذا الأب والوصي (٢٧) لو فعل لا يجوز بالاتفاق وذكر رشيد

الدين في فتاواه القاضي في بيع مال أحد الصغيرين من الآخر مثل الوصي بخلاف الأب وفي الحاصل من شرح الطحاوي لا يجوز من الوصي بيع مال أحد اليتيمين من الآخر ويجوز ذلك من الأب إذا لم يفتش الغبن اه إذا عات ذلك ظهر - رث أنه لا وجه له لاحقا له بالأب هذا وكذلك الوصي فإنه وإن جاز بيعه وشراؤه منه بشرط الظهيرة لكن لا تكفي عبارته عن عبارتين كما هو مخرج به في الغاية والبرازية وغيرهما كنبه خو يدمه عبد الغني الغني هكذا وجد بها من نسخة المؤلف اه

مطلب
في انعقاد البيع باللفظ واحد
من الجانبين

وإذا جعلوا الآن فراغا كالوظائف فليجوز اه وسند كره في بيع الوفاء (ويستفاد) أيضا باللفظ واحد كافي بيع القاضي والوصي (والأب من طفله وشراؤه منه) فإنه لو فور شفقتة جعلت عبارته كعبارتين

الأراضي التي تحبها وتفلح بعمل وكافة دراهم فعلى تقدير أن تعطى للغير بالطا بوالبنات لما كان يلزم من مانته من المال الذي صرفه أبوهن ورد الأمر السلطاني بالأعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فمؤتي الجماعة ليس لهن غرض فأى مقدار قدر وابه الطابو تعطيه البنات ويأخذن الأرض اه ونقل في الحامدية أنه إذا وقع التقويض بلا إذن صاحب الأرض يعنى التيماري الذي وجه السلطان له أخذ خراجها لا تزول الأرض عن يد المندوس حقيقة فكانت في يد المقوض اليه عارية وإذا كانت الأرض وقفا فتقوض بغيره امتوقف على إذن الناظر لا على إجازة التيمار ولا تؤجر من لا مسكة له مع وجوده بدون وجه شرعي وإذا زرع أجنبي فيها بلا إذن صاحب المسكة يؤمر بقلع الزرع ويسقط حق صاحبها منها بتر كمها ثلاث سنوات اختارا اه فافهم (قوله ولذا جعلوا) أي جعلوا بيعها والمراد به الخروج عنها يعنى أن المسكة لم تكن مالا مة قوما لا يمكن بيعها فإذا أراد صاحبها النزول عنها فغيره بعوض جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالنزول عن الوظائف وقدمنا عن المقتى أبي السعود أنه أفتى بجواز ذلك وكان الشارح لم يطالع على ذلك فأمر بغيره والله سبحانه أعلم (قوله وسند كره في بيع الوفاء) أي قبل كتاب الكفالة والذي ذكره هنا هو النزول عن الوظائف ومسألة الخلو لم يتعرض هناك للمسكة (قوله ويستفاد أيضا) أي كما يستفاد بإيجاب وقبول منهما أو بتعاط من الجانبين ط (قوله باللفظ واحد) ظاهره أنه لا يكون بالتعاطى هنا (قوله كافي بيع القاضي) أي بعه مال اليتيم من يتيم آخر (٢) أو شرائه له كذلك إما عقده لنفسه فلا يجوز لأن فعله قضاء وقضاؤه لنفسه باطل أفاده في البحر جامعها بذلك بين ما في البسائط من الجواز وما في الخزانة من عدمه ط (قوله والوصي) أي إذا اشترى لليتيم من مال نفسه أو لنفسه منه بشرطه المعروف وقبضه في نظم الزندوسى بما إذا لم يكن نصبه القاضي اه فتح أي لأن وصي القاضي وكيل محض والوصي لا يملك البيع أو الشراء لنفسه خلاصة وأراد بالشرط المعروف الظهيرة وهي في الشراء من مال اليتيم نفسه أن يكون ما يساوى عشرة مئة مئة عشر وفي البيع منه بالعكس وقيل يكفي بدرهمين في العشرة والاقول المعتقد كما قدمناه قبيل البيوع (قوله والأب من طفله) ولا تشترط فيه الظهيرة كما في البحر وإذا فمين يتولى العقد من الطرفين العبد إذا اشترى نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه زاد في الدرر قوله وكذلك لو قال بعت منك هذا بدرهم فقبحه المشتري ولم يقل شيئا يستفاد البيع اه وقال في العزيمة والظاهر أن هذا من باب التعاطى اه وفيه نظر لأن بيع التعاطى ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط كما قدمناه عن الفتح وقدمنا عنه أن القبول يكتفى بالقول والفعل وأن القبض قبول فحينئذ لم يوجد انفراد أحدهما بالعقد (قوله فإنه لو فور شفقتة الخ) أي ووصي الأب نائب عنه فله حكمه وإذا سكت عنه وأما القاضي فكذلك (قوله وعقابه

في الدرر) ذكر فيها بعد عبارة الشارح مانصه فلم يخرج الى القبول وكان أصح ما لا في حق نفسه واتباعه حتى إذا بلغ كانت العهدة عليه دون أبيه بخلاف ما إذا بلغ مال طفله من أجنبي قبل أن كانت العهدة على أبيه فاذا الرزم عليه الثمن في صورة شرائه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي ويكلا يرضه للصغير فيرد على أبيه فيكون أمانة عنده اه (قوله قبل الآخر) بكسر الباء من القبول المقابل للإيجاب وقوله أو ترك عطف عليه أي بخير الآخر بين القبول والترك في المجلس مادام الموجب على الإجابة فلورجع عنه قبل القبول بطل كما يأتي ولا بد أيضاً من كون القبول في المجلس وكونه موافقاً للإيجاب كما به عليه وكونه في حياة الموجب فلو مات قبله بطل إلا في مسألة على ما نهى في البحر ورده في النهر بأن لا يستثنى فراجع وكونه قبل رد الخطاب الإيجاب وكونه قبل تغير المبيع فلو قطعت يد الباعية بعد الإيجاب وأخذ البائع رهنه لم يصح قبول المشتري كما في التلخيص بغير الظاهر أن التقيد بأخذ الأرض اتفاقاً في نهر قلت ويؤيده قول التلخيصية ودفع أرض اليد إلى البائع أو لم يدفع (قوله في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع إنسان في حاجة له فانه يمل بغير فالمراد بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على الاعراض وأن لا يشغل بنقوت له فيه وإن لم يكن للاعراض أفاده في النهر فإن وبعد بطل ولو اتحد المكان ط (قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشتراط موافقة القبول للإيجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبهه البائع بما أوجبه فان خالفه بأن قبل غير ما أوجبهه أو بغير ما أوجبهه أو بغيره لم ينسقد إلا في الصفقة كما قد مره في شروط العقد والافهم إذا كان الإيجاب من المشتري فقبل البائع بانه من الثمن صح وكان خطأ وكان من البائع فقبل المشتري بأزيد صح وكان زيادة أن قبلها في المجلس لزم أفاده في البحر وذكر أن هبة الثمن بعد الإيجاب قبل القبول بطل الإيجاب وقيل لا ويكون أبراه وسكون المشتري عن الثمن مقسداً للمبيع اه (قوله لا يلزم تفريق الصفقة) هي ضرب اليد على اليد في المبيع ثم جعلت عبارة عن العهدة نفسه مغرب قال في البحر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادها وتفريقها واصل ما ذكره أن الموجب إذا اتحد وتعددت الخطاطب لم يجز التفريق بقبول أحدهما بانهما كان الموجب أو مشترياً وعلى عكسه لم يجز القبول في صفة أحدهما وإن اتحد لم يصح قبول الخطاطب في البعض فلم يصح تفريقها مطلقاً في الأحوال الثلاثة لاتحاد الصفقة في الكل وكذا إذا اتحد الاقدان وتعددت المبيع كأن يوجب في مثليين أو قيمي ومثلي لم يجز تفريقها بالقبول في أحدهما إلا أن يرضى الآخر بذلك بعد قبوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالأجزاء كعبد واحد أو مكمل أو موزون فيكون القبول إيجاباً والرضا قبولاً وبطل الإيجاب الأول فإن كان مما لا ينقسم إلا بالقيمة كمنوبين وعبدين لا يجوز قولين عن كل واحد فلا يمتثلوا ما أن يكثر لفظ المبيع فلا اتفاق على أنه صفقتان فإذا قبل في أحدهما أصبح كقوله بعتك هذين العبدين بعتك هذا بالثمن وبعتك

وتحاشى في الدرر (وإذا أوجب واحد قبل الآخر) بأن كان أو مشترياً في المجلس لأن خيار القبول مقبضه (كل المبيع بكل الثمن أو ترك) لا يلزم تفريق الصفقة

مطلب
في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة وتفريقها

(الاذن) أعاد الإيجاب والقبول
أورضى الآخر وكان الثمن
منقسماً على المبيع بالاجزاء
كمكيل وموزون والالوان
رضى الآخر لعدم جواز المبيع
بالحصة ابتداء كما حرره الواني أو
(بين عن كل) كقوله بعتم سما كل
واحد بمائة وان لم يكثر لفظ بع
عند أبي يوسف ومحمد وهو المختار
كافي الشرع بلاية عن البرهان
(ومالم يقبل بمال الإيجاب ان رجوع
الموجب) قبيل القبول (أو قام
أحدهما) وان لم يذهب
قوله أي وان يكن الثمن الخ هكذا
بخطه واهل ضوايه وان لا يكن الخ
بدليل الاضرب بعده تأمل اهـ

هذا بالالف واما أن لا يكثره وفصل الثمن فظاهر الهداية التعداد وبه قال بعضهم ومنعه
الآخرون وسجلوا كلامه على ما إذا كثر لفظ المبيع وقيل ان اشتراط تكراره للتعداد
استحسنه ان وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قوله ما أوزجحه في الفتح بقوله والوجه
الاكتفاء بمجرد تفرق الثمن لأن الظاهر أن فائدة ليس الاقصده بأن يبيع منه أي ما
شاه والافلو كان غرضه أن لا يبيعهم مائة الاجرة لم تكن فائدة لتعيين عن كل اهـ واعلم
أن تفصيل الثمن انما يوجبها عقدين على القول به اذا كان الثمن منقسماً عليهم ما باعتبار
القيمة أما اذا كان منقسماً عليهم ما باعتبار الاجزاء كالقفيزين من جنس واحد فان التفصيل
لا يجعله في حكم عقدين للاقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كافي شرح المصنف
وهو تقييد حسن انه ما في البحر وتعام الكلام فيه (قوله الا اذا أعاد الإيجاب والقبول)
كان قال اشترت نصف هذا المكمل بكذا وقبل الآخر فيكون بيعاً مستأنفاً لوجود
ركنيه وبطل الاقول (قوله أورضى الآخر) أي بدون إعادة الإيجاب فيكون القبول
إيجاباً والرضا قبولاً كما مر (قوله كمكيل وموزون) أدخلت المكاف العبد الواحد
كما سلف ذكره في عبارة البحرط ووجه العصمة انه اذا كان الثمن منقسماً عليهم ما باعتبار
الاجزاء تكون حصص كل بعض معاوضة (قوله والالوان) أي وان يكن الثمن منقسماً عليهم ما
كذلك بل كان منقسماً باعتبار القيمة كما اذا كان المبيع عقدين أو ثوبين لا يصح القبول
في أحدهما وان رضى الآخر لهما ما يخص أحدهما من الثمن (قوله لعدم جواز
المبيع بالحصة ابتداء) صورته ما اذا قال بعث منك هذا العبد بحصته من الف الف الموزع
على قيمته وقيمة ذلك العبد الآخر فانه باطل بلهما لهما الثمن وقت البيع كذا في فصل قصر
العام من التلويح عزمية وقوله ابتداء يخرج به ما اذا عرض المبيع بالحصة بأن باعه الدار
بقامها فاستحق بعضها ورضى المشتري بالباقي فانه يصح لعرض المبيع بالحصة انتهاه وقد
علمت أن محل عدم الجواز فيما اذا لم يكثر الثمن ولفظ المبيع أو يفصل الثمن فقط على
ما ذهب اليه صاحب الهداية ط (قوله كما حرره الواني) لم يذكر الواني في هذا المحل
تحريراً ط (قوله أو بين عن كل) أي فيما اذا كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالقيمة
كمعدين وثوبين (قوله وان لم يكرر لفظ بعث) لانه بمجرد تفصيل الثمن تعدد الصفقة على
ما هو ظاهر الهداية كما مر (قوله وهو المختار) تقدم وجه ترجحه عن الفتح (قوله بطل
الإيجاب ان رجوع الموجب الخ) قال في البحر والحاصل ان الإيجاب يبطل بما يدل على
الاعراض ورجوع أحدهما عنه وبعث أحدهما ولذا قلنا ان خيار القبول لا يورث
وبغير المبيع قطع يد وتخل عصبه وزيادة ولادة وهلاكه بخلاف ما اذا كان بعد قلع عينه
بأفقه ما يؤيد أو بعده ما وهب للمبيع هبة كافي المحيط وقد مناهه بطل هبة الثمن قبل
قبوله فأصل ما يطله سبعة فليحفظ اهـ (قوله قبل القبول) وكذا انه فلون خرج القبول
ورجوع الموجب مما كان الرجوع أولى كافي الخانية بحر (قوله وان لم يذهب عن

مطلب
ما يبطل الإيجاب سبعة

بجلسه على الراجح) وقيل لا يطل مادام في مكانه بجر ويطل بالقيام وان كان لمصلحة
لامعراضا كما في القصة قال في النهر واختلاف المجلس باعتراض ما يدل على الاعراض من
الاشتغال بعمل آخر كاكل الا اذا كان لقمة وشرب الا اذا كان الاناء في يده ونوم الا ان
يكونا جالسين وصلاة الا ان تمام القرينة أو شفع نقلا وكلام ولو لمصلحة ومشي مطلقا في
ظاهر الرواية حتى لو تبايعا وهما عشيان أو بغيران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير
واحد كالطحاوي انه ان اجاب على فور كلامه متصلا جاز ومعه في المحسب وقال في
الاخلاصة لو قبل بعد ما مشى خطوة أو خطوتين جاز وفي جميع التفاريق وبه نأخذ وفي المجتبى
المجلس المتحد ان لا يشتغل أحد المتعاقدين بغير ما عقد له المجلس أو ما هو دليل الاعراض
والسفينة كالبيت فلا يقطع المجلس بجر بانها لانهم لا يملكان ايقافها اهـ للمصنف وفي
الجوهرة لو كان قائما فقهه لم يطل بجر وكذا لو ناما جالسين لا لومض طبعين أو أحدهما
فتح تأمل (قوله فانه كجلس خمار الخيرة) أي التي ملكتها زوجها طلاقها بقوله لها
اختساري نفسك وفي البحر عن الحارثي القدسي ويطل بمجلس البيع بما يطل به خيسار
الخيرة اهـ وهذا أولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف
البيع فانه يقتصر على مجلسهما كما في البحر عن غاية البيان (قوله وكذا سائر التملكيات
فتح) لم يذكر في الفتح الا خيار الخيرة ط وفي البحر قيد بالبيع لان التملك والعق على مال
لا يطل الايجاب فيه بتمام الزوج والمولى اسكونه يمينا ويطل بقيام المرأة والعبد اسكونه
معاوضة في حقهما كما في النهاية اهـ (قوله خلافا للشافعي) وبقوله قال أحمد وبقولنا
قال مالك كما في الفتح (قوله وحديثه) أي الخيسار أو الشافعي وقد روى بروايات
متعددة كما في الفتح منها ما في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما المتبايعان
بالخيسار ما لم يفرقا أو يكون البيع خيسارا ط (قوله محمول على تفرق الاقوال) هو أن
يقول الآخر بعد الايجاب لا اشتري أو يرجع الموجب قبل القبول واستناد التفرق الى
الناس مر ادا به تفرقا أقوالهم كثير في الشرع والعرف قال الله تعالى وما تفرق الذين
أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم افترقت بنو اسرائيل
على اثنين وسبعين فرقة وستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فتح (قوله اذا الاسوال
ثلاثة الخ) لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بأمر البيع لا من تم البيع بينهما وانقضى
لانه حجاز والمتشاغلان يعني المتساومين يصدق عند ايجاب أحدهما قبل قبول الآخر
انهم عامتا يعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا هو ابراهيم النخعي
رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضا حجاز لان الثابت قبل قبول الآخر بائع واحد لا متبايعان
لانا نقول هذا من المواضع التي تصدق الحقيقة فيها يجوز من معنى اللفظ ولا نافعهم من قول
القاتل زيد ومحمود وهذا يتبايعان على وجه التبادر الا انهما (٣) مشتغلان بأمر البيع
متراوضان فيه فليكن هو المعنى الحقيقي والحل على الحقيقي متممين فيكون الحديث انتهى

(عن مجلسه) على الراجح من رواين
الكامل فانه كجلس خيسار الخيرة
وكذا سائر التملكيات فتح (واذا
وجب الزم البيع) بالاختيار الا
لبيع أو رؤية خلافا للشافعي
وحدثة محمول على تفرق
الاقوال اذا الاسوال ثلاثة قبل
قوله ما بعده وبعداً أحدهما

(٣) قوله الا انهما المشتغلان
الصواب اسقاط الأ أو زيادة
لا قبل قوله فانه تأمل اهـ

لوهم انهم ما اذا انتقلوا على الثمن وتراضوا عليه ثم اوجب احدهما البيع يلزم الاخر من غير
 أن يقبل ذلك أصلاً لا تنساق والتراضى السابق على أن السمع والقياس معضدان
 للمذهب أما السمع فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا قد قبل التخيير
 وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وبعد
 الإيجاب والقبول تصدق تجارة عن تراض من غير توقف على التخيير فقد أباح الله تعالى
 لكل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم أمراء بالتزلف بالشهادة حتى
 لا يقع التجاحد والبيع يصدق قبل الخسار بهذا الإيجاب والقبول فلو ثبت الخسار وعدم
 الزوم قبله كان إبطال هذه النصوص وأما القياس فعلى النكاح والخلع والعق والكتابة
 كل منها عديم ما وضعت بهم بالأخبار الجاهل بحجود اللفظ الدال على الرضا فكذلك البيع
 وعقابه في المنع والفتح ط (قوله مجازاً الأول) أي باعتباره ما نزل إليه عاقبته ط عن المنع
 مثل أني أراي أعصر نخرا (قوله مجازاً الكون) أي باعتباره ما كان عليه من قبل مثل
 وأتوا النساء أموالهم (قوله وشروطه معرفة قدر مبيع ونحو) ككثر حنطة
 وخمسة دراهم أو أكرار حنطة تخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولاً أي جهالة فاحشة فإنه
 لا يصح وقيدنا بالفا حشة لما قالوا لو باعه ببيع ما في هذه القرية أو هذه الدار والمشتري
 لا يعلم ما فيها لا يصح لنحو الجهالة أو ما لو باعه بجميع ما في هذا البيت أو الصندوق
 أو الجواز فإنه يصح لأن الجهالة يسيرة قال في القنية إذا كان لا يحتاج معه إلى التسليم
 والتسلم فإنه يصح بدون معرفة قدر المبيع كمن أقر أن في يده مئطع فلان غصباً أو وديعة ثم
 اشتراه جازان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحد وتغنى عن معرفة المقدار في البرازية
 باعه أرضاً وذكر حدودها لأذرعها طولاً وعرضاً جاز وكذا أن لم يذكر الحدود ولم يعرفه
 المشتري إذا لم يقع بينهم ما يحتاج حد وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجعل المشتري
 يمنع اه وعلى هذا تنزع ما في القنية لك في يدي أرض خربة لا تساور شيئاً في موضع كذا
 فبعضها مني بستة دراهم فقال بعته لم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من ذلك جاز
 ولم يكن ذلك بيع المجهول لأنه لما قال لك في يدي أرض صارة كأنه قال أرض كذا وفي
 المجمع لو باعه نصيبه من دار فعلم العاقدان شرط أي عند الامام ويجوز أي أبو يوسف مطلقاً
 وشرط أي محمد علم المشتري وحده وفي النسخانية اشترى كذا كذا قرية من ماء القرات قال
 أبو يوسف إن كانت القرية بهينها جازاً كان التعامل وكذا الراوية والجزرة وهذا السهمسان
 وفي القياس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام ونحو أيضاً ما لو كان
 الثمن مجهولاً كالبيع بقيته أو برأس ماله أو بما اشتراه أو بمثل ما اشتراه فلان فإن
 علم المشتري بالقدر في الجاهل جاز ومنه أيضاً ما لو باعه بمثل ما يبيع الناس الآن يكون شيئاً
 لا يتفاوت نهر (قوله ووصف نمن) لأنه إذا كان مجهول الوصف تحقق المنازعة
 فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارتفاع فلا يحصل مقصود شرعية العقد نهر

واطلاق المتبايعين في الأول مجاز
 الأول وفي الثاني مجاز الكون
 وفي الثالث حقيقة فيجعل عليه
 (وشروطه معرفة قدر
 مبيع ونحو ووصف نمن)

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول
 قال الخبير الرملي لم يذكر خبر
 الغبن للبائع ولا شك أن لذلك على
 ما عليه الفتوى حيث كان الغبن
 فاحشاً للتفرير وقد أقيمت به في
 مثل ذلك صراخاً والله سبحانه أعلم
 اه قات وبه مخرج في المطاوى

اه منه

(تنبيه) ظاهر كلامه كالذكر على ان معرفة وصف المبيع غير شرط وقد نفي اشتراطه في
 البدائع في المبيع والنقن وظاهر الفتح اثباته فيها ووفق في البحر بحمل ما في البدائع على
 المشار اليه اولى مكانه وما في الفتح على غيره لكن حقق في التمرأت ما فهمه من الفتح وهم
 فاحش لأن كلام الفتح في الثمن فقط قلت وظاهره الاتفاق على اشتراط معرفة القدر في
 المبيع والثمن وانما الخلاف في اشتراط الوصف فيها والعلامة الشريفة الى رسالة سماها
 نفيس المتجر بشر ما الدرر حقق فيها أن المبيع المسمى جنسه لا حاجة فيه الى بيان قدره
 ولا وصفه ولو غير مشار اليه اولى مكانه لأن الجهة المانعة من العدة تنفي بثبوت خيار
 الرؤية لأنه اذا لم يوافق يردّه فلم تكن الجهة المفضية الى المنازعة واستدل على ذلك
 بفروع صححوا فيها المبيع بدون بيان قدره ولا وصفه منها ما قد مناه من صحة بيع جميع
 ما في هذا البيت أو الصندوق وشراء ما في يده من غصب أو ودعة وبيع الارض مقتصر
 على ذكر حدودها وشراء الارض الخربة المارة عن القنية ومنها ما قالوا لو قال بعثك
 عبدى وليس له الا عبد واحد صح بخلاف بعثك عبدان دون اضافة فانه لا يصح في الاصح
 ومنها لو قال بعثك كترامن الخنطة فان لم يكن كل الكتر في ملكه بطل ولو بعضه في ملكه بطل
 في المعسوم وفسد في الموجود ولو كله في ملكه اسكن في موضعين أو من نوعين مختلفين
 لا يجوز ولو من نوع واحد في موضع واحد جاز وان لم يصف المبيع الى تلك الخنطة وكذا
 لو قال بعثك ما في كتي فعامتهم على الجواز بعضهم على عدمه وأول قول الكثر ولا بد من
 معرفة قدر ووصف ثمن بأن لفظ قدر غير منقوت مضافا لما بعده من الثمن مثل قول العرب
 بعثك بنصف درهم قلت ما ذكره من الاكتفاء بذكر الجنس عن ذكر القدر والوصف
 يلزم عليه صحة البيع في نحو بعثك خنطة بدرهم ولا فائده ومثله بعثك عبدا أو دارا وما
 قاله من انتفاء الجهة المفضية بثبوت خيار الرؤية مدفوع بأن خيار الرؤية قد يسهط برؤية بعض
 المبيع فتبقى الجهة المفضية الى المنازعة وكذا قد يسهط خيار الرؤية قبلها بنحو بيع
 أو رهن لما اشتراه كسب أي بيانه في بابها وانما قال المصنف هناك صح البيع والشراء لما
 لم يراه والاشارة اليه اولى مكانه شرط الجواز اه فافاد أن انتفاء الجهة المفضية هذه الاشارة
 شرط جواز أصل البيع ايثبت بعده خيار الرؤية نعم صح بعضهم الجواز بدون الاشارة
 المذكورة لكنه محمول على ما اذا حصل انتفاء الجهة المفضية ولذا قال في النهاية هناك
 صح شراء ما لم يره يعني شيئا مسمى موصوفا أو مشارا اليه اولى مكانه وليس فيه غيره بذلك
 الاسم اه وقال في النهاية قال صاحب الاسرار لأن كلامنا في عين هي بحالة لو كانت
 الرؤية حاصلة لسكان البيع جائزا اه وفي حاوى الزا هدى تابع خنطة قدرا معلوما ولم
 يبينها الا بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه هذا والذي يظهر من كلامهم تفرعا وتعليل لأن
 المراد به معرفة القدر والوصف ما ينفي الجهة القاسحة وذلك بما يخص المبيع عن
 أنظاره وذلك بالاشارة اليه لو سافر في مجلس العدة والافيدان مقداره مع بيان وصفه

لومن المقدرات كبعثك كرسطة بلدية مثلاً إن مرط كونه في ملكه أو يبين مكانه الخاص
كبعثك ما في هذا البيت أو ما في كني أو باضافته الى البائع كبعثك عبدي ولا عبده غيره
أو يبين حدود أرض في كل ذلك تنفي الجهة الفاسحة عن المبيع وتبقى الجهة
اليسيرة التي لا تنافي صحة المبيع لا ترتفعها بثبوت خيار الرؤية فان خيار الرؤية انما يثبت
بعد صحة المبيع لرفع تلك الجهة اليسيرة لا لرفع الفاسحة المتنافية لصحته فاعتدتم في تحقيق
هذا المقام بما يرفع الظنون والادعاء ويندفع به التناقض واللوم عن عبارات القوم
(قوله كعصري أو دمشق) ونظيره اذا كان الثمن من غير النقود كالخطة لا بد من بيان
قدرها ووصفها ككرسطة بحرية أو صعيدية كما أفاده الكمال وحقيقة في النهر (قوله
غيره مشار إليه) أي الى ما ذكر من المبيع والتمن قال في الجعلان التسليم والتسلم واجب
بالعقد وهذه الجهة المنضبة الى المتنازع فيمنع التسليم والتسلم وكل جهة هذه صفتها
تتمع الجواز اهـ (قوله لا يشترط ذلك في مشار إليه) قال في البحر وقوله غير مشار إليه فيها
لان المشار اليه مبني على ما كان أو غنا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعثك هذه
الصبرة من الخطة أو هذه الكورجة من الارز والشاشات وهي مجهولة العدد بمسألة
الدرهم التي في يدك وهي مرسية له فقبل جازولم لان الباقي بجهة الوصف يعني القدر
وهو لا يضرب اذا لا يمنع من التسليم والتسلم اهـ (قوله ما لم يكن) أي المشار اليه ربويًا قبول
بجنسه أي ويسع جازفة مثل بعثك هذه الصبرة من الخطة بهذه الصبرة قال في البحر فانه
لا يصح لاحتمال الربا واحتمال ما نفع كحقيقته (قوله أو رسالاً) أراد به المسلم فيه بقراءة
ما بعده لكنه لا حاجة لذلك لان المسلم فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح أن يكون مشاراً اليه
والكلام فيه (قوله لومكلاً أو موزوناً) فلا تنكفي الاشارة اليه كما في مذروع وحيوان
خلافاً له ما لانه ربما لا يقدّر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال وقد ينفي
بعضه ثم يجد باقية مع ما قدره ولا يستبدل به رب المسلم في مجلس الرذيفة فصح العقد في المردود
ويبقى في غيره قلنا من جهة المسلم فيه فيما بقي فوجب بيانه كما ينبغي في باب السلم (قوله خير)
أي البائع والذي في الفتح والبحر عدم التخيير وعبارة الفتح ولو قال اشترتها بهذه الصبرة من
الدرهم فوجد البائع ما فيه بخلاف نقد البلد فله أن يرجع بنقد البلد لان مطلق الدرهم
في المبيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف مال
قال اشترت بما في هذه الخاية ثم رأى الدرهم التي كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد
البلد لان الصبرة يعرف ما فيها من خارجها وفي الخاية لا يعرف ذلك من الخارج فيمكن له
الخيار ويسمى هذا الخيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في
النقود اهـ ط (قوله وصح بمن حال) بتشديد اللام قال في المصباح حل الدين يعمل
بالكسر حالوا اهـ قيد بالثمن لان تأجيل المبيع المعين لا يجوز وينسده بحر واهل أن
كلامه التقدين ثمن أبداً والعين الغير المثلّي مبيع أبداً وكل من المكيل والموزون الغير

كعصري أو دمشق (غير مشار)
اليه (لا) يشترط ذلك في مشار
اليه (لا) في الجهة بالاشارة مالم
يكن ربويًا قبول بجنسه أو رسالاً
اتفاقاً أو رأس مال مسلم لومكلاً
أو موزوناً خلافاً لهما كما ينبغي
أو لو كان الثمن في صفة
(فرع) ولم يعرف ما فيها من خارج خبر
ويسمى خيار الكمية لا خيار
الرؤية لعدم ثبوته في النقود
فتح (وصح بمن حال)

مطله
في الفرق بين الاثمان والمبيعات

النقد والعسدي المتقارب ان قبول بكل من النقيضين كان مبيعاً وقبول بعين فان كان ذلك المكمل والموزون المتقارب متعيناً كان مبيعاً أيضاً وان كان غير متعين فان دخل عاميه حرف الباء مثل اشترت هذا العبد بكذا حنطة كان ثمناً وان استعمل استعمال المبيع وكان سماً مثل اشترت منك كذا حنطة بهذا العبد فلا بد من رعاية شرائط السلم غير الاذكار شرح درر البحار وسيد ابي له زيادة بيان في آخر المصنف (قوله وهو الاصل) لان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط يخرج عن السراج (قوله لئلا يقضى الى النزاع) تعديل لاشتراط كون الاجل معلوماً لان علمه لا يقضى الى النزاع وأما مفهوم الشرط المذكور وهو انه لا يصح اذا كان الاجل مجهولاً فعملته كونه يقضى الى النزاع فافهم وسيد كذا المصنف في البيع الفاسد بيان الاجل المفسد وغيره (تنبيه) من جهة الالاجل ما اذا باعه بالف على أن يؤدي اليه الثمن في بلد آخر ولو قال الى شهر على أن يؤدي الثمن في البلد آخر جاز بالف الى شهر ويحل الشرط لان تعيين مكان الايفاء فيما لا اجل له ولا مؤنة غير صحيح فلوله اجل ومؤنة يصح ومنها اشتراط أن يعطيه الثمن على التقاريق أو كل أسبوع البعض فان لم يشترط في البيع بل ذكر بعده لم يفسد وكان له أخذ الكل جملة ونعامة في البحر وقوله لم يفسد أي البيع فيه كلام يأتي قريباً (قوله ولو باع مؤجلاً) أي بالايان مدة بأن قال بعتك بدرهم مؤجلاً (قوله صرف لشهر) كأنه لانه المعهود في الشرع في السلم واليمين في المقتضين دينه آجالاً بغير (قوله به يفتي) وعند البعض لثلاثة أيام يخرج عن شرح الجمع قلت ويشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان وإذا لم يصح البيع بثمن مؤجل الى الذيروز والمهرجان وصوم النصارى اذا لم يدره العاقدان كما سيأتي في البيع الفاسد وكذا لو عرفه أحدهما دون الآخر فتأمل (قوله فالقول لنا فيه) وهو البائع لان الاصل الحلول كما مر (قوله الا في السلم) فان القول لم يثبت لان نافية يدعي فساداً بفقد شرط صحته وهو التأجيل ومقتضيه يدعي صحته بوجوده والقول مدعي الصحة ط (قوله فمدعي الاقل) لانكاره الزيادة ح (قوله واليمينه فيها) أي في المستثنين للمشتري لانه يثبت خلاف الظاهر والبيّنات للاثبات ح (قوله فالقول واليمينه للمشتري) لان سماً لما اتفق على الاجل فالاصل بقاؤه فكان القول للمشتري في عدم مضيه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر وأما تقديم يمينته على يمينه البائع فعلة في البحر عن الجوهره بأن اليمينه مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان شأن اليمينه اثبات خلاف الظاهر وهو نادعوى البائع على أن يمينه المشتري على عدم المضى شهادة على النفي وقد يجاب عن الثاني بأنه اثبات في المعنى لان المعنى أن الاجل باق تأمل وحينئذ فوجه تقديم يمينته كونها أكثر اثباتاً ويدل له ما سيأتي في السلم من انها لو اختلفت في مضى الاجل فالقول للمسلم اليه بيمينه وان برهنا فيمينته أولى وعمله في البحر باثباته زيادة الاجل قال فالقول قوله واليمينه يمينته هذا ولم يذكر الاختلاف في الثمن أو في المبيع لانه سيأتي في

مطلب
في التأجيل الى أجل مجهول

وهو الاصل (ومؤجل الى الشهر يوم)
لئلا يقضى الى النزاع ولو باع
مؤجلاً لا صرف لشهر به يفتي ولو
اختلف في الاجل فالقول لنا فيه
الا في السلم به يفتي ولو في قدره
فمدعي الاقل واليمينه فيها
للمشتري ولو في مضيه فالقول
واليمينه للمشتري

ويبطل الاجل بموت المدينون
 لا الدائن * (فروع) * باع بجل
 ثم أجله أجلا معلوما أو مجهولا
 كنهروز وحصاد صار مؤجلا
 منية * له ألف من عن مبيع
 فقال أعط كل شهر مائة فلس
 بتأجيل بزانية * عليه ألف عن
 جعله ربه فهو ما ان أخذ بنجم حل
 الباقي فالأمر كما شرطه ملقط وهي
 كسيرة الوقوع قلت وبما يكثر
 وقوعه مالوا بشرى بقطع راحة
 فكسدت بضرب جديدة يجب
 قيمتها يوم المبيع من الذهب لا غير
 اذ لا يمكن الحكم بالحكم بثلاثها
 لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها
 من الفضة الجديدة لانها مال
 بقلب غشها بخيدها ورديتها
 سواء اجماعا
 قوله تجبيل الاجرة هكذا بخطه
 واعل صوابه تأجيل الاجرة
 بدليل قوله الى الحصاد الخ
 وبدليل التنظير بالمبيع في قوله
 كما في البيع الخ تأمل اه معجمه

كتاب الدعوى في فصل دعوى الرجاءين (قوله ويبطل الاجل بموت المدينون) لان فائدة
 التأجيل أن يجبر فيؤدي الثمن من ثمن المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء
 الدين فلا ينفذ التأجيل بجزء عن شرح المجمع وصرح قبله بأنه لو مات المبيع لا يبطل
 الاجل (قوله أو مجهولا) أي جهالة يسيرة بدليل التمثيل فيخرج مالوا بجله الى أجل
 مجهول جهالة فاحشة كهبوب الرمح (قوله صار مؤجلا) كذا جزم به المصنف في باب
 المبيع الفاسد كما ساقى مشاؤد كره في الهداية أيضا وكذا في الزياحي ومتن الملتقى والدرر
 وغيرها وعزاء في التارخية الى الكافي وفي الخاتمة رجل باع شيئا ببيع جائزا وآخر الثمن الى
 الحصاد أو الدياس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة وعن محمد انه لا يفسد البيع
 ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كمالو
 كفل بمال الى الحصاد أو الدياس وقال القاضي الامام أبو علي النسفي هذا يشكل بما اذا
 أقرض رجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو أقرض ثم أخر
 لا يصح أيضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء أجله
 الى هذه الاوقات في البيع أو بعده اه قلت وهذا الصحيح بخلاف ما قدمناه عن الهداية
 وغيرها وفيه بحث فان الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل أن القرض لا يصح تأجيله
 أصلا وان كان الاجل معلوما وتأجيل البيع الى أجل معلوم صحيح انما فاعلى أنه ذكر في
 التاسع والثلاثين من جامع الفصولين الشرط الفاسد لو أطلق بعد العقد هل يلحق بأصل
 العقد عند أبي حنيفة قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر أرضا وشرط
 تجبيل الاجرة الى الحصاد أو الدياس يفسد العقد ولو لم يشرطه في العقد بل بعده لا يفسد
 كما في البيع فان الرواية مخفوفة أنه لو باع مطلقا ثم أجل الثمن الى حصاد أو دياس لا يفسد
 ويصح الاجل اه (تنبيه) علم مما ترأ أن الاجل على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة
 على ضربين متقاربة كالحصاد ومتفاوتة كهبوب الرمح فالثمن العيني يفسد بالتأجيل
 ولو معلوما والدين لا يجوز لمجهول لكن لوجهاته متقاربة وأبطاله المشتري قبل محله وقبل
 فسحه للفاسد انقلب جائزا لو بعد مضيئه أما لو متفاوتة وأبطاله المشتري قبل التفرق
 انقلب جائزا كما في البحر عن السراج اه هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني
 ما يوهم أن الاخير لا يقلب جائزا وليس كذلك فافهم ونقل الشارح هناك تبعا للمصنف
 عن ابن كمال وابن مالك أن ابطاله قبل التفرق شرط في المجهول جهالة متقاربة كالحصاد
 وهو خطأ كما سمينه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فليس بتأجيل) لان مجرد الامر
 بذلك لا يستلزم التأجيل تأمل (قوله ان أخذ بنجم) حال من فاعل جعله بتقدير القول
 أي جعله ربه فهو ما فاعلا ان أخذ الخ اه ح (قوله قلت وبما يكثر وقوعه الخ) اعلم
 أنه اذا اشترى بالدرهم التي غاب غشها وبالفلس ولم يسلمها للبائع ثم كسدت بطل البيع
 والانقطاع عن أيدي الناس كالكساد ويجب على المشتري رد المبيع لو قاما ومثله أو قيمته

مطل
 مهم في أحكام النفوذ اذا كسدت
 أو انقطعت أو غلت أو رخصت

لو حال الكاوان لم يكن مقبوضا فلا يحكم بهذا البيع أصلا وهذا عهده وعند ههنا لا يطل
 البيع لان المتعذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالرواج
 لكن عند أبي يوسف تجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل
 الناس به سواء في الذخيرة القنوي على قول أبي يوسف وفي المحيط والتهمة والمحققين وقول
 محمد بن قرقبنا بالناس اه والكساد ان تترك المعاملة بها في جميع البلاد فلو في بعضها
 لا يطل لكنه تنعيب اذا لم تخرج في بلد ههنا فيختار البائع ان شاء أخذه وان شاء اخذ قيمته
 وهذا الانقطاع أن لا يوجد في السوق وان وجد في يد الصيارفة والبيوت هكذا في الهداية
 والانقطاع كالكساد كما في كثير من الكتب لكن قال في المضمرات فان انقطع ذلك فعليه
 من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار اه هذا اذا كسدت أو انقطعت
 أما اذا غلت قيمتها أو انقصت فالبيع على حاله ولا يتخير المشتري وبطالب بالتقديس لك
 العيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المنتقى غلبت الفلوس
 أو رخصت فعند الامام الاقول والثاني أو لا ليس عليه غير ههنا وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها
 من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه القنوي وهكذا في الذخيرة والخلاصة عن المنتقى
 ونقله في البحر وأقره حيث صرح بأن القنوي عليه في كثير من المعسرات فيجب ان يقول
 عليه افتناء وقضاء ولم أر من جعل القنوي على قول الامام هذا خلاصة ما ذكره المصنف
 رحمه الله تعالى في رسالته بذي الجهور في مسألة تغير النقود وفي الذخيرة عن المنتقى اذا
 غلبت الفلوس قبل القبض أو رخصت قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء
 وليس له غير ههنا رجح أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع
 القبض اه وقوله يوم وقع البيع أي في صورة البيع وقوله يوم وقع القبض أي في صورة
 القرض كما به عليه في التمر في باب الصرف وحاصل ما مر أنه على قول أبي يوسف المتفق به
 لا فرق بين الكساد والانقطاع والرخص والغلاء في أنه تجب قيمتها يوم وقع البيع
 أو القرض لامتثالها وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فوائد الامام أبي
 حفص الكبير استقرض منه دنانير فلوس حال كونها عشرة دنانير فصارت ستة
 دنانير أو رخصت وصار عشرة دنانير ياخذ منه عددا ما أعطى ولا يزيد ولا ينقص
 اه قلت ههنا مبني على قول الامام وهو قول أبي يوسف أو لا وقد علمت أن المتفق به
 قوله ثانيا بوجوب قيمتها يوم القرض وهو دنانير أي سدس درهم سواء صار الآن ستة
 فلوس بدانير أو عشرة بدانير تأمل ومثله ما سبكه المصنف في فصل القرض من قوله
 استقرض من الفلوس الرائجة والعدا في كسدت فعليه مثلها كسدة لا قيمتها اه
 فهو على قول الامام وسياق في باب الصرف متناوضا شترى شيئا به أي بغالب
 الغش وهو نافي أو بنافس نافقة فكسدت ذلك قبل التسليم للبائع يطل البيع كما لو
 انقطعت عن أيدي الناس فانه كالكساد وكذا يحكم الدراهم لو كسدت أو انقطعت بطل

وصحاحه بقيمة المبيع وبه يتقرب رفقاً بالناس بحقوقه فأتى اه وقوله بقيمة المبيع صوابه
 بقيمة الثمن السكاسد وفي غاية البيان قال أبو الحسن لم يختلف الرواية عن أبي حنيفة
 في قرض الفلوس إذا كسدت أن عليه مثلها قال بشر قال أبو يوسف عليه قيمته من
 الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أصنافها يعني البخارية والطبرية
 واليزيدية وقال محمد بن قيس في آخر نساقها قال القدرى وإذا ثبت من قول أبي حنيفة في
 قرض الفلوس ما ذكرنا فالدرهم البخارية فلوس على صفة مخصوصة والطبرية واليزيدية
 هي التي غالب الغش عليها فتجوز في الفلوس فذلك قاسها أبو يوسف على الفلوس
 اه ما في غاية البيان وما ذكره في القرض جار في البيع أيضاً كما قد مناه عن الذخيرة
 من قوله يوم وقع البيع الخ ثم اعلم أن الذي فهم من كلامهم أن الخلاف المذكور انما هو
 في الفلوس والدراهم الغالبة الغش ويدل عليه أنه في بعض العبارات اقتصر
 على ذكر الفلوس وفي بعضها ذكر الدرهم والى معناه هي كما في البحر عن النسيئة بفتح
 العين المهملة والدال وكسر اللام دراهم فيم الغش وفي بعضها تقييد الدراهم
 بغلبة الغش وكذا تعليلهم قول الامام بطلان البيع بأن النسيئة بطلت بالسكاسد لان
 الدراهم التي غلب غشها انما جعلت ثمناً بالاصطلاح فاذا ترك الناس المعاملة بهم ابطل
 الاصطلاح فلم يبق ثمناً فبقى البيع بلا ثمن فبطل ولم أر من صرح بحكم الدراهم الخالصة
 أو المغلوبة الغش سوى ما أفاده الشارح هنا وينبغي أنه لا خلاف في أنه لا يبطل البيع
 بكساده او يجب على المشتري مثلها في السكاسد والانتفاع والرخص والقبول أم اعدم
 بطلان البيع فلا ثمن خلقه فترك المعاملة بهم لا يبطل غنيتها فلا يتأتى تعليل البطلان
 المذكور وهو بقاء البيع بلا ثمن وأما وجوب مثلها وهو ما وقع عليه العقيد كما ذهب
 شخص أو مائة ريال فرجى فله ثمنه أيضاً وعدم بطلان تقويمها وقام بيان ذلك
 في رسالتنا تيمم الرقود في أحكام النقود وأما ما ذكره الشارح من أنه يجب قيمته من الذهب
 فغير ظاهر لأن مثلته لم تبطل فكيف يعدل إلى القيمة وقوله إذا لم يكن الخ فيه نظر لأن
 منع السلطان التعامل بهم في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما
 وجب عليه منها في الماضي وأما قوله ولا يدفع قيمته من الجديدة فظاهر وبسببه أن كساده
 عيب فيها عادة لأن الفضة الخالصة إذا كانت مضمرة وبه رابحة تقوم بأكثر من غيرها فإذا
 كانت العشرة من السكاسد تساوى تسعة من الرابحة مثلاً فان الزمان المشتري بقيمتها
 وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان الزمان به عشرة نظراً إلى أن الجودة والرداءة في باب
 الربا غير معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث الزمان بأحسن مما التزم فلم يمكن الزامه بقيمتها من
 الجديدة ولا بمثلها من القديمة الزامه بقيمتها من الذهب أعظم أم كان الزامه بمثلها من
 السكاسد أيضاً الماعى من منع الحكم منه لكن علمت ما فيه هذا ما ظهر لي في هذا المقام
 والله سبحانه وتعالى أعلم وبقي ما لو وقع الشراء بالقرش كما هو عرف زماننا وباقى

الكلام عليه قريبا (قوله) أما ما غلب غشه الخ) أفاد أن كلامه السابق فيما كان خالبا
 عن الغش أو كان غشه مغلو با وأنه لا خلاف فيه على ما يفهم من كلامهم كما قررناه آنفا
 (قوله) كما سيجي في فصل القرض صوابه في باب الصرف كما علم مما تقدم (قوله وهذا)
 أي ما ذكره في المتن من صحة البيع بثمن مؤجل إلى معلوم (قوله) بثمن دين الخ) أراد
 بالدين ما يصح أن يثبت في الذمة سواء كان نقدا أو غيره وبالعين ما قابل به يدخل في الدين
 الذنوب الموصوف بما يعرفه لقوله في الفتح وغيره أن الثياب كما ثبتت مبيعها في الذمة بطريق
 السلم ثبتت دينها مؤجلا في الذمة على أنها ثمن وحينئذ يشترط الاجل لا لانها ثمن بل لتصير
 ملحقة بالسلم في كونها دين في الذمة فلذا قلنا إذا باع عبدا بثوب موصوف في الذمة إلى
 أجل جازو يكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو أسلم
 الدراهم في الثوب وانما ظهرت أحكام المسلم فيه في الثوب حتى شرط فيه الاجل واستنع
 بيعه قبل قبضه لاسحاقه بالمسلم فيه اه فافهم (قوله) وبخلاف جنسه (عطف على قوله
 بثمن دين وفي بعض النسخ أو بدل الواو والاولى أولى لأن الشرط كل منهما لا أحدهما كما
 أفاده ط وقوله ولم يجمعهما قدر رجلة خالية والقدر كيل أو وزن وذلك كبيع ثوب بدرهم
 واحترز عما لو كان يجنسه وجمعهما قدر ككبر بمثله أو كان يجنسه ولم يجمعهما قدر ككثوب
 هروى بمثله أو كان بخلاف جنسه وجمعهما قدر ككثوب بكثر شعير فانه لا يبيع التاجيل لما
 فيه من ربا للنساء فقوله المباح لما فيه من ربا للنساء بالفتح أي التأخير لتعجيل المهر
 المتن وهو عدم صحة التأجيل في الصور الثلاث أفاده ح قات بقي شرط آخر وهو أن لا يكون
 المبيع الكيلي أو الوزني هالكا فقد ذكر الخليل الرمي أقول المبيع عن جواهر القتاوي
 له على آخر نقطة غير السلم قباهما منه بثمن مهوم إلى شهر لا يجوز لأنه يبيع السكالي بالسكالي
 وقد ينشأ عنه وإن باعها بمن عليه وقد المشتري الثمن في المجلس جاز فيكون دينه باعنه اه
 وذكر المسئلة في المنع قبيل باب الرابو مثله كل مكمل وموزون وكال يبيع الصلح في الثلاثين
 من جامع القصولين ولو غصب كثره الحله وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز وكذا الذهب
 والفضة وسائر الموزونات ولو صالحه على كيلي مؤجل لم يجز إذا الجنس بانقراضه يحترم النساء
 ولو كان البرها السكالي لم يجز الصلح على شيء من هذا النسبة لأنه دين دين إذا صالحه على بر
 مثله أو أقل منه مؤجلا جاز لأنه عين حقه والخط جائز لا على أكثر لاربا والصلح على بعض
 حقه في الكيلي والوزني حال قيامه لم يجز اه وفي البرازية الحيلة في جواز بيع الخططة
 المستمكة بالنسيئة أن يبيعها بثوب ويقبض الثوب ثم يبيع به بدرهم إلى أجل اه أقول
 وتجري هذه الحيلة في الصلح أيضا وهي رافعة الفتوى ويكثر وقوعها اه (قوله) فندستوط
 الخيار عنده أي عند أبي حنيفة لأن ذلك وقت استقرار البيع (قوله) مذاتلم متعلق
 بأجل (قوله) المنع اللام للتعليل والالتوقيت متعلقة بما يتعلق به قوله والاشترى (قوله)

أما ما غلب غشه ففهمه الخلاف
 كما سيجي في فصل القرض ففهمه
 وبه اجاب سعي اقلدي وهذا
 اذا بيع بثمن دين فلو يبيع فسد
 فتح وبخلاف جنسه ولم يجمعهما
 قدر لما فيه من ربا للنساء كما
 سيجي في باب (و) الاجل (ابتداء)
 من وقت التسليم ولو فيه خيار
 فندستوط الخيار عنده نائية
 (وللمشتري) بثمن مؤجل إلى
 سنة منسكرة (اجل سنة ثانية)
 مذاتلم (لمنع المبيع السلعة) عن
 المشتري (سنة الاجل) المذكرة

تخصيصاً لفائدة التأجيل) وهي التصرف في البيع وإبقاء الثمن من ربحه مثلاً (قوله فلو
 معينة) كسنة كذا ومثله إلى رمضان مثلاً (قوله لأن التقصير منه) تعديلاً للثانية أما الأولى
 فلا تكونه لماعين تعين حقه فيما عينه فلا يثبت في غيره (قوله والثمن المسمى قدره لا وصفه)
 لما كان قول المصنف يتصرف مطلقاً وهو ما أن المراد بالطلاق ما لم يذكر قدره ولا وصفه
 بقدرية قوله أو لا وشرط الصحة معرفة قدره ووصف عن دفع ذلك بأن المراد المطلق عن
 تسمية الوصف فقط (قوله بجمع الفتاوى) فإنه قال معزيا إلى بيوع الخزانة باع عيناً من
 رجل بأصفهان ~~بمكان~~ كان الذي أنير فلم يتقد الثمن حتى وجد المشتري بخاري يجب عليه
 الثمن بعياراً صفهان فيعتبر مكان العقد اهـ منج قلت وتظهر ضرورة ذلك إذا كانت مالبة
 الدينار محتلفة في البلدين وتوافق العاقدان على أخذ قيمة الدينار فقدمه أو كساده
 في البلدة الأخرى فليس للبائع أن يلزمه بأخذ قيمة التي في بخاري إذا كانت أكثر من قيمته
 التي في أصهان وكما يعتبر ~~بمكان~~ كان العقد يعتبر زمنه أيضاً كما يفهم مما تقدمناه في مسألة
 الكساد والرخص فلا يعتبر زمن الإبقاء لأن القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي البحر عن
 شرح الجمع لو باعه إلى أجل معين وشرط أن يعطيه المشتري أي تقدير وجب وقتاً كان
 البيع فاسداً (قوله كذهب شريفي وبندقي) فأنهما اتفقا في الرواج ~~بمكان~~ مالبة
 أسدهما أكثر فاذا باع بمائة ذهب مثلاً ولم يبين صفته فسد للتنازع لأن البائع يطلب
 الأكثر مالبة والمشتري يدفع الأقل (قوله مع الاستواء في رواجها) أما إذا اختلفت
 رواج مع اختلاف ماليتها أو بدونه فيصح وينصرف إلى الرواج وكذا يصح لو استوت
 مالبة ورواجا لكن يخير المشتري بين أن يؤدي أيهما اشاء أو الحاصل أن المسئلة رباعية وأن
 الفساد في صورة واحدة وهي الاختلاف في المالبة فقط والصحة في الثلاث الباقية كما
 بسطه في البحر ومثل في الهداية مسألة الاستواء في المالبة والرواج بالثنائي والثنائي
 واعترضه الشراح بأن مائة الثلاثة أكثر من الاثنين وأجاب في البحر بأن المراد بالثنائي
 ما قطعنا منه بدرهم وبالثنائي ما ثلاثة منه بدرهم قلت وحاصله أنه إذا اشترى بدرهم فله
 دفع درهم كامل أو دفع درهم ~~بمكان~~ كقطعتين أو ثلاثة حيث تساوى الشكل في المالبة
 والرواج ومثله في زماننا الذهب يكون كاملاً ونصفين وأربعة أرباع وكما سواها في المالبة
 والرواج بل ذكر في القنينة في باب المتعارف بين التجار كالمشروط برمعت باع شيئاً
 بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد أنهم يعطون كل خمسة أسداس مكان الدينار
 واشتهرت بينهم فالعقد ينصرف إلى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم رخص
 بخرت العادة فيما بين أهل خوارزم أنهم يشترون ساعة بدينار ثم يتقدون ثلثي دينار
 محمودية أو ثلثي دينار ووسط سوج نيسابورية قال يجري على المواضعة ولا تبقى الزيادة بشا
 عليهم اهـ ومثله في البحر عن التناحائية ومنه يعلم حكم ما تعرف في زماننا من الشراء
 بالقروش فإن القرش في الأصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من

مطلبه
 يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه

تخصيصاً لفائدة التأجيل فلو معينة
 أو لم ينع البائع من التسليم
 لا اتفاقاً لأن التقصير منه (و) الثمن
 المسمى قدره لا وصفه (بصرف
 مطلقه إلى غالب نقد البلد) بلد
 العقد بجمع الفتاوى لأنه المتعارف
 (وان اختلف النقود مالبة)
 كذهب شريفي وبندقي (فساد
 العقد مع الاستواء في رواجها)

مطلبه
 مهم في حكم الشراء بالقروش
 في زماننا

القطع المصرية المسماة في مصر نصفانم ان انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فمنها ما يساوي عشرة قروش ومنها أقل ومنها أكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة أنه يدفع ما أراد ما من القروش او بما يساويها من بقية انواع العملة من ريال او ذهب ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً بل هي او ما يساويها من انواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المداينة ولا يرد أن صورة الاختلاف في المداينة مع التساوي في الرواج هي صورة الفساد من الصورة لا ربع لانه هذا يحصل اختلاف مائة الفمن حيث قدر القروش وانما يحصل الاختلاف اذ الم يقدر بها كالمواشري بمائة ذهب وكان الذهب انواعاً كلها رائجاً مع اختلاف مائيتها فقد صار التقدير بالقروش في حكم ما اذا استوفت في المداينة والرواج وقدمت أن المشتري يخبر في دفع ايم ما شاء قال في البحر فلو طلب البائع احدها للمشتري دفع غيره لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل انعت اه بقى همتاشي وهو انا قد منأته على قول أبي يوسف المقتضي به لافرق بين التمسك والانتفاع والرخص والغلا في انه يجب قيمتها يوم وقع البيع او القرض اذا كانت فلوساً وغالبه الغش وان كانت فضة خالصة او مغلوقة الغش يجب قيمتها من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح او مثلها على ما يجتهدناه وهذا اذا اشترى بالريال او الذهب مما يراى نفسه أما اذا اشترى بالقروش المراد بها ما يبيع الكل كما قدرناه ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلقت في الرخص كما وقع من ارا في زماننا فقيسه اشتباه قائم اذا كانت غالبية الغش وقد لا يجب قيمتها يوم البيع فهنا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد بالقروش نوع معين من العملة حتى نوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار للمشتري في تعيين نوع منها كما كان الخيار له قبل أن ترخص فانه كان مخيراً في دفع اي نوع اراد فابقاء الخيار له بعد الرخص يؤدي الى النزاع والضرر فان خياره قبل الرخص لا ضرر فيه على البائع أما بعده ففيه ضرر لان المشتري ينظر الى الانفع له والاضرر على البائع فيختاره فان ما كان يساوي عشرة اذا صار نوع منه بمائة ونوع منه بمائة ونصف يختار ما صار بمائة في دفعه للبائع ويحسبه عليه بعشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لا قيمته لان قيمة كل نوع تعتبر بغيره فثبت لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر والبائع حصل الاشتباه في حكم المسئلة كما قلنا والذي حترته في رسالتي تنبيه الرقود أنه ينبغي أن يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصاً لا بالأكثراً ولا بالأقل حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع انواع العملة أما لو بقي منها نوع على حاله فينبغي أن يقال بالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون تعدياً بقصد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بأن حصل الرخص للجميع فهذه غاية ما ظهر لي في هذه المسئلة والله سبحانه اعلم (قوله الا اذا بين في المجلس) قال في البحر فاذا ارتفعت الجهالة ببيان احد هما في المجلس ورضي الآخر صحح لا رتفاع المفسد قبل تقريره

الا اذا بين في المجلس لزوال
الجهالة
قوله نوع معين هكذا يخطئه وصوابه
نوعاً معيناً بالنصب لانه خبر ليس
اه

قوله لزوم الضرر الاولى حذف
قوله لزوم كما لا يخفى اه

فصار كالبيان المقارن (قوله هو في عرف المتقدمين الخ) كذا قاله في الفتح واستدل له
 بحديث الفطرة كما يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً
 من شعير لكن قال في البحر وفي المصباح الطعام عند أهل الجواز البر خاصة وفي العرف
 اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجمعه اطعمة اه والمراد به في كلام المصنف
 الحبوب كلها الا البر وحده ولا كل ما يؤكل بقريته قوله كبر لا وجرافا اه (قوله كبر لا
 وجرافا) منه صوابان على السبيل لان معناه معنى اسم الفاعل او المفعول فافهم (قوله مثلث
 الجسيم الخ) اي يجوز في جميع الحركات الثلاث في الفاء وس الجراف والجزافة مثلثين
 والمجازفة الحذف في البيع والشراء معرب كراف اه والحذف الظن والتخمين وحاصله
 ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل ط أن شرط جواز أن يكون
 مميزاً مشاراً اليه (قوله اذا كان بخلاف نفسه) أما بخلافه فلا يجوز مجازفة لاحتمال
 التفاضل الا اذا ظهر تساويهما في المجلس بغير حق لولا يحمي التفاضل كأن باع كفة
 ميزان من فضة بكفة منها جزوان كان مجازفة ~~هـ~~ كما في الفتح والمجازفة فيه بسبب انه
 لا يعرف قدرهما (قوله اشترطية معرفته) لاحتمال أن يفاضلنا المسلم فبريد المسلم
 اليه دفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الا بعرفة القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ)
 صرح بانه من المجازفة مع أن ظاهر المتن انه ليس منه بقرينة العطف والاصل فيه
 المغيرة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به حقيقة أفاده في النهر (قوله والله شترى
 الخبار فيهما) أفاد أن البيع جائز غير لازم وهذا الخبار خيار كشف الحال بجر وفي
 رواية لا يجوز البيع والاول أصح وأظهر كما في الهداية وأقول في الفتح قوله لا يجوز بانه
 لا يلزم توفيقا بين الروايتين أي فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض البحر
 عليه بانه خلاف ظاهر الهداية غير ظاهر وفي البحر عن السراج وبشرط ابقاء عقد
 البيع على الصحة بقاء الاناء والخبر على حاله ما قلناه فاقبل التسليم فسد البيع لانه لا يلزم
 مبلغ ما باعه منه اه (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء النقصان) بأن لا ينكسر ولا ينقبض
 كأن يكون من خشب أو حديد أما اذا كان كالزبدل والجوانق فلا يجوز الا في قرب الماء
 استحساناً للتعامل نهر (قوله والخبر التفتت) هذا امر وى عن أبي يوسف حتى لا يجوز
 بوزن هذه البطيخة ونحوها لانها تنقص بالبخساف وعقول بعضهم على ذلك وليس بشئ
 فان البيع بوزن حجر بهينه لا يصح الا بشرط تعجيل التسليم ولا جفاف يوجب نقصاناً في
 ذلك الزمان وما قد يعرض من تأخره يوماً أو يومين ممنوع بل لا يجوز ذلك كما لا يجوز في السلم
 وكل العبارات تنفذ بتقدير صحة البيع في ذلك بالتعجيل وتسامي في الفتح قال في البحر وهو
 حسن جداً وقواه في النهر أيضاً (قوله كميعة الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن أبي جعفر
 باعه من هذه الخطة قدر ما يلا الطشت سائر ولو باعه قدر ما يلا هذا البيت لا يجوز اه
 (قوله وصح فيما سمي) اشار به الى أن الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين أو كل عشرة

(وصح بيع الطعام) هو في عرف
 المتقدمين اسم للخطوة ودقيقتها
 (كبر لا وجرافا) مثلث الجسيم
 معرب كراف المجازفة اذا كان
 بخلاف نفسه ولم يكن رأس مال
 سلم اشترطية معرفته كما سمي
 (أو كان بخلافه) وهو دون نصف
 صاع) اذا رايته كما سمي (و)
 من المجازفة البيع (بأنه وجر
 لا يعرف قدره) قبل ففهم
 والمشتري الخبار فيهما نهر وهذا
 (اذا لم يحتمل) الاناء (النقصان و)
 الخ (التفتت فان احتملها لم يجز
 كميعة قدر ما يلا هذا البيت
 ولو قدر ما يلا هذا الطشت جاز
 سراج (و) صح (في) ما سمي

بدرهم صبح في اثنين أو عشرة وعلى هذا فقول المتن صاع بدل من ما بدل بعض من كل وفيه من
الجزازة ما لا يخفى اهـ (قوله في بيع صبرة) هي الطعام المجموع سميت بذلك لافراغ بعضها
على بعض ومنه قيل للصحاب فوق السحاب صبرة قاله الأزهري وأراد صبرة مشارة اليها
كما سيأتي وليست قيد ابل كل مكيل أو موزون أو معدود من جنس واحد اذ الم يختلف
قيمه كذلك نهر وقيد بصبرة احتراز عن صبرتين من جنسين كما في الغرر وقال في شرحه الدرر
أى لا يصح البيع عنده في القدر المسمى اذا بيع صبرتان من جنسين كصبرتي بر وشعير
كل قفيز أو قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد لثبوت الصبرتين وعندهما
يصح فيهما أيضا وذكر في الهبط والايضاح أن العقد يصح على قفيز واحد منهما اهـ وقوله
يصح أى عنده كافي الكافي وقوله منهما أى من الصبرتين من جنسين أى من كل واحدة
نصف قفيز كما به عليه شراح الهداية عزيمة (قوله كل صاع بكذا) قيل يجوز كل بدل
من صبرة وقيل مبتدأ وخبر والجملة صفة صبرة اهـ أى على تقدير القول أى مقول فيها
كل صاع بكذا ويحتمل كون الجملة صفة لبيع وكونها في محل نصب على الحال باضمار
القول أيضا (قوله مع الخيار للمشتري) أى دون البائع نهر وفي البحر ولم يذكر المصنف
الخيار على قول الامام قالوا وله الخيار في الواحد كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل
عن غاية البيان أن لكل منهما الخيار قبل التكيل وذلك لأن الجهة القائمة أو لتفرق الصفة
ثم قال وصرح في البسداً أن لزوم البيع في الواحد وهذا هو الظاهر وعندهما البيع
في الكل لازم ولا خيار اهـ (قوله لتفرق الصفة عا) استشكل على قول الامام لانه
قائل بانصرافه الى الواحد فلا تفرق وأجاب في المعراج بأن انصرافه الى الواحد مجتهد
فيه والعوام لا علم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل عالمنا فلا يكون راضيا كذا في القوائد
الظهيرية وفيه نوع تأمل اهـ يجوز له ولوجه التأمل أنه يلزم عليه أن من علم أن العقد
منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفرق الصفة عا به مع أن كلامهم شامل
للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر ما مر عن البسداً أن لزوم البيع في الواحد (قوله
ويسمى خيار التكشف) أى تكشف الحال بالصحة في واحد وهو من الاضافة الى السبب
ط (قوله ان كليات في المجلس) وله الخيار أيضا كما في الفسخ والتبيين والنهر (قوله
لزال المفسد) وهو وجه المبيع والتمن (قوله قبل تقرره) أى قبل ثبوته بانقضاء المجلس ط
(قوله أو سمى جملة قفزاتها) وكذا الوسمي عن الجميع ولم يبين جملة الصبرة كما لو قال بعت لك
هذه الصبرة بمائة درهم كل قفيز بدرهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا يجوز والحاصل أنه ان
لم يسم جملة المبيع وجملة التمّن صح في واحد وان سمى أحدهما صح في الكل كما لو سمى
الكل وبأنى بيان ما لو ظهر المبيع أزيد أو أنقص وبقي ما اذا باع قفيزا من الصبرة
والظاهر أنه يصح بالاختلاف لا علم بالمبيع فهو كبيع الصبرة كل قفيز بكذا اذا سمى جملة
قفزاتها ولذا أفق في الظهيرية بعهدة المبيع بلا ذكر خلاف حيث سئل فيمن اشترى غرامه المومة

صاع في بيع صبرة كل صاع
بكذا مع الخيار للمشتري لتفرق
الصفة عا به ويسمى خيار
التكشف (و) صح في الكل ان
كليات في المجلس لزوال المفسد
قبل تقرره أو (سمى جملة قفزاتها)

من صبرة كثيرة فأجاب بأنه يصح ويلزم ولا جهة التمتع تسمية الغرائر اهـ (قوله بالاخبار
لو عند العقد) صرح به ابن كمال والظاهر أن التسمية قبل العقد في مجلسه كذلك (قوله
وبه لو بعده الخ) الضمير الاقل للخيار والثاني للعقد قال ح أي وصح في الكل بالخيار
للمشتري لو سمي بوجه قفز انهم بعد العقد في المجلس (قوله أو بعده) أي بعد المجلس (قوله
عندهما) راجع لقوله أو بعده اهـ كن لا خيار للمشتري في هذه الصورة عندهما خلافا
لما تقتضيه عبارته أفاده ح قلت فكان الاصول أن يقول لا بعده وصح عندهما وعبارة
الملتقى مع شرحه لا يصح لوزات الجهة لا بأحد هما بعد ذلك أي المجلس لتقرر المقصد وقالوا
يصح مطلقا اهـ ولا يخفى أن عدم الصحة عنده انما هو فيما زاد على صاع أما فيه فالصحة
ثابتة وإن لم توجد تسمية أصلا كما تقدمه عبارة المتن (قوله وبه يفتي) عزاه في الشرح لابن
إلى البرهان وفي النهر عن عمود المذهب وبه يفتي لا ضعف دليل الامام بل يسيرا اهـ
وفي البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما التاخير دليلهما كما هو عادته اهـ قلت لكن رجع
في النتج قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجيحهما أيضا العلامة قاسم عن الكافي
والجوابي والسقي وصدور الشريعة وله من حيث قوة الدليل فلا ينال في ترجيح قولهما
من حيث التيسير ثم رأيت في شرح المتن أفاد ذلك وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل
(قوله فان رضى) تفرع على قوله وبه لو بعده في المجلس (قوله الظاهر نعم) هو رواية
محمد عن الامام استظهرها في النهر على رواية أبي يوسف عنه أنه لا يجوز الا بتراضيهما
(قوله وفسد في الكل) أي عنده خلافا لهما لأن الايراد إذا كانت متفاوتة لم يصح في شيء
بحر رأى لافي واحد ولا في أكثر بخلاف مسألة الصبرة وسياق ترجيح قولهما وهذا شروع
في حكم التيمات بعد بيان حكم المثليات كالصبرة ونحوهما من كل مكمل وموزون (قوله
بفتح) أي بفتح التاء المثلثة ما بضمها قال الكثير من الناس أو من الدراهم وبكسرهما الهلكنة
كما في القاموس (قوله وثوب) أي بضرة التبعيض أما في الكرباس فينبغي جوازه
في ذراع واحد كما في الطعام الواحد بجر عن غاية البيان قلت وجهه ظاهر فان الكرباس
في العادة لا يجتمع ذراع منه عن ذراع ولذا فرض القهسمة في المسئلة فيما يختلف
في القيمة وقال فان الذراع من مقدم البيت أو الثوب أكثر قيمة من مؤخره اهـ فأفاد
أن ما لا يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة (قوله كل شاة) أما لو قال كل شاتين بعشرين
وسمي الجلة مائة مثلاً لا كان باطلا إجماعا وإن وجدته كما هي لأن كل شاة لا يعرف عنها إلا
بأنضمام غيرها إليها قاله الحدادي وفي الخاتمة ولو كان ذلك في مكمل أو موزون أو عددي
متقارب جاز نهر (قوله وان علم) أي بعد العقد كما يفهمه ما يأتي (قوله ولورضيا الخ) في
المسراج قال الحلواني الأصح أن عند أبي حنيفة إذا أحاط علمه بعدد الأغنام في المجلس
لا يتقلب صحيحا لكن لو كان البائع على رضاه ورضى المشتري بعقد البيع بينهما بالراضى
كذلك في القوائد الظهيرية ونظيره البيع بالرقم اهـ بجر وفي الهبة ولو اشترى عشر شياه

بالاخبار لو عند العقد وبه لو بعده
في المجلس أو بعده عندهما به
ينبغي فان رضى هل يلزم البيع
بالارض البائع الظاهر نعم نهر
(وفسد في الكل في بيع ثله) بفتح
فتشيد بقطع الفهم
(وثوب كل شاة أو ذراع) لف وثوب
(بكذا) وان علم عدد الفهم في
المجلس لم يتقلب صحيحا عنده على
الأصح ولورضيا ان عقد بآلة ما طي

من مائة شاة وعشر بطيخات من وقر فالبيع باطل وكذا الرمان ولوعزها البائع وقبلها
المشتري جازا استحسننا واول العزل والقبول بمنزلة ايجاب وقبول اه ومثله في التداخلية
وغيرها قال الخبير الرمي وفيه نوع اشكال وهو انه تقدم ان التعاطي بعد عقد فاسد
لا ينعقد به البيع اه وانظر ما قدمناه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطي (قوله
ونظيره البيع بالرقم) يسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فاذا
لم يعلم المشتري ينظر ان علم في مجلس البيع نفذ وان نفذ فاقبل العلم بطل درر من باب البيع
الفاسد ونعقبه في الشئ بالية بان النافذ لازم وهذا فيه الخيار بعد العلم بقدر الثمن في
الجلس وبأن قوله بطل غير مسلم لانه فاسد يفيد الملك بالتبض وعليه قيمته بخلاف الباطل
واجيب عن الاول بانه ليس كل نافذ لازما فقد شاع أخذهم النافذ مقابلا للموقوف اه
وفي القبح ان البيع بالرقم فاسد لان الجهالة تمكنت في صلب العقد وهو وجه الالتماس بسبب
الرقم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذي فيه انه سيظهر كذا وكذا وجوزاه فيما اذا علم في
المجلس بعد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني اه وانظر ما قدمناه في بحث البيع
بالتعاطي (قوله ولو سمي الخ) أي في صلب العقد فلا ينافي قوله وان علم عدد الغنم في
المجلس الخ قال في البحر قيد بعدم تسعة ثمن الكل لانه لو سمي كما اذا قال بعثك هذا الثوب
بعمرة دراهم كل ذراع بدرهم فانه جائز في الكل اتفاقا كما لو سمي بجملة الذراعان او القطيع
اه (قوله والضابط لكلمة كل الخ) اعلم انهم ذكروا فروعا في كل ظاهرها التنافي فانهم
ناروا جعلوا ما يفيد الاستغراق ونارة للواحد ونارة لغيره شيئا من مافاقهم صاحب البحر
في ذكر ضابط يحصر الفروع المذكورة بعد تصريحهم بأن لفظ كل للاستغراق افراد
مادخله من المنكر وأجزائه في المعرف قلت ولذا صرح قولك كل رمان ما كقول بخلاف
قولك كل الرمان ما كقول لان بعض أجزائه كقشره غير ما كقول (قوله ان لم تعلم نياتها)
أما ان علمت فالامر فيها واضح كما اذا قال كل زوجة لي طالق وله أربع زوجات متلافان
كلا تستغرقها اه ح أي بلا تفصيل (قوله فان لم تؤد للجهالة) أي المفضية الى المنازعة
والاولى قول البحر فان نفى الجهالة الى منازعة (قوله يمين وتعليق) عطف بنفسير
وعبارة البحر كسئلة التعليق والامر بالدفع عنه وذكر قبله مسئلة التعليق وقال انه لا يكل
اتفاقا كما اذا قال كل امرأة أتزوجها أو كذا اشتريت هذا الثوب أو ثوبا فهو مسئلة أو كذا
ركبت هذه الدابة أو دابة عوفق أبو يوسف بين المنكر والمعين في الكل وتسامه في الزياحي
من التعليق وفي الثانية كلما كانت اللعم فعلى درهم فعليه بكل لقمة درهم وذكر مسئلة
الامر بالدفع فيما اذا أمر رجلا بأن يدفع لزوجته نفقة فقال ادفع عني كل شهر كذا فدفع
المأمورا كثر من شهر لزم الامر (قوله والا) أي بأن أدت للجهالة المنفضة الى المنازعة
(قوله فان لم تعلم) أي لم يكن علمها كما في البحر في عبارة تسامح (قوله كاجارة) صورته
أجزأت داري كل شهر بكذا اصح في شهر واحد وكل شهر سكن أو لزمه (قوله وكفالة)

مطلب البيع بالرقم

قوله وهو جهالة الثمن هكذا يحفظه
والصواب وهي بالتأنيث أي
الجهالة اه معصمه

مطلب الضابط في كل

ونظيره البيع بالرقم بمراج (وكذا)
الحاكم (في كل معدودة متفاوت)
كابل وعبيد ويطبخ وكذا كل مافي
بعضه ضرر كصوغ أو ان بدائع
ولو سمي عدد الغنم أو الذرع
أو جملة الثمن صح اتفاقا والضابط
لكلمة كل أن الافراد ان لم
تسلم نياتها فان لم تؤد للجهالة
فلا تستغرق كمين وتعليق والا
فان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد
اتفاقا كاجارة وكفالة

صورته اذا ضمن لها انفقها كل شهر أو كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافا لابي
يوسف بجرح (قوله واقرار) صورته اذا قال لك على كل درهم ولو زاد من الدراهم فقياس
قول الامام عشرة وقال لا ثلاثة بجرح (تنبيه) زاد في البصر هنا قسما آخر وعبارته ثم رأيت بعد
ذلك في آخر غصب الخاتمة من مسائل الابرار لو قال كل غريم لي فهو في حل قال ابن مقاتل
لا يبرأ غرماؤه لان الابرار ايجاب الحق للغرماة وايجاب الحق لا يجوز الا للقوم بأعيانهم
وأما كلمة كل في باب الاباحية فقال في الخاتمة من ذلك الباب لو قال كل انسان تناول من
مالي فهو له حلال قال محمد بن سامة لا يجوز ومن تناوله ضمن وقال أبو نصر محمد بن سلام
هو جائز نظر الى الاباحية والاباحية للمجهول جائز ومحمد بن سامة له ابرار عما تناوله والابرار
للمجهول باطل والفتوى على قول أبي نصر اه ويمكن أن يقال في الضابط بعد قوله
فهو على الواحد اتفاقا ان لم يكن فيه ايجاب حق لاحد فان كان لم يضح ولا في واحد كسئلة
الابرار اه كلام البصر (قوله والا) أي بأن علمت في المجلس والمراد أمكن علمها فيه
كما قدمناه عن البصر في قوله فان لم تعلم حينئذ فلا يرد أن الغنم ان علمت في صلب العقدة
صح في الكل وأن الصبرة ان علمت في المجلس صح في الكل أيضا فانهم (قوله كالغنم) أي
أدخلت الكاف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بأن لم تتفاوت (قوله وصحاح
فيها في الكل) أي وصحح الصاحبان العقد في الثلثة والصبرة في كل الغنم وكل الاقترزة
اه ح أي سواء علم في المجلس أولا والا في ارجاع ضمير فيهما الى المثلي والتمهي ليشمل
المذروع وكل معدود متفاوت وعبارته مواهب الرحمن هكذا ويبيع صبرة مجهولة التسدير
كل صاع بدرهم وثلاثة أثواب كل شاة وذراع بدرهم صحيح في واحد في الاولى فاسد في كل
الثانية والثالثة وأجازاه في الكل كما لو علم في المجلس بكيل أو قول وبه يفتي اه وعبارته
القهستاني وهذا كله عنده وأما عندهما فنند في الكل في صورتين أي صورتي المثلي
والتمهي بالاخبار للمشتري ان رآه وعليه الفتوى كما في المحيط وغيره اه (قوله وان
باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة قلت وفيه نظر بل مقابل قوله
وصح في الكل ان سمي بجله فنزاهها وما هنا بيان لذلك المقابل وتخصيل له فافهم (قوله
على انها مائة قنيز) قيد بكونه يبيع مكابله لانه لو اشترى حنطة مجازفة في البيت فوجد
تحتها كانا خبزين أخذها بكل الثمن وتركها وكذا لو اشترى بئرا من حنطة على أنها كذا
وكذا ذراعا فاذا هي أقل واذا كان طعما ما في حب فاذا انقصه تبين بأخذه بنصف الثمن لان
الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة والبيت والبئر لا يكال بهما وشمل ما اذا كان
المسمى مشروطا بالفظ أو بالعادة لما في البرازية اتفق أهل البلدة على سعر الخبز واللحم وشاع
على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمننا واشترى وأعطاه أقل من المتعارف ان من أهل
البلدة يرجع بالنقصان قيمه ما من الثمن والارجع في الخبز لانه فيه متعارف فيسألزم الكل
لا في اللحم فلا يزم اه بجرح (قوله أخذ الاقل بحصته أو فسخ) أطلق في تخييره عند النقصان

واقرار والافان تفاوتت الافراد
كالغنم لم يصح في شيء عنده والاصح
في واحد عنده كالصبرة وصحاح
فيها في الكل بجرح وفي النهر عن
العيون والشرب لا يمتنع عن
البرهان والقهستاني عن المحيط
وتغيره ويقولهما يفتي بتسيرا
(وان باع صبرة على انها مائة قنيز
بمائة درهم وهي أقل أو أكثر
أخذ المشتري الاقل بحصته)
ان شاء أو فسخ (الفتوى الصنفية
وكذا كل مكيل أو موزون

في المثلث وذكروا في البحر قديين الاول عدم قبضه كل المبيع أو بعضه فان قبض الكل
لا يخبر كافي الثمانية يعني بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهدا لما في الخالية
اشترى سويا على أن البائع لتهب من السمن وثقا ايضا والمشتري ينظر اليه فظهر أنه لته
بنصف من جاز المبيع ولا خيار للمشتري لأن هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينته اتقى
الغرور وكما لو اشترى صابونا على أنه متخذ من كذا بتر من الدهن فظهر أنه متخذ من أقل
والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قميصا على أنه متخذ من عشرة
أذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز المبيع ولا خيار للمشتري اه واسترض
في النهر الاول بأن الموجب للتخمين انما هو تفرق الصفة وهذا القدر ثابت فيما لو وجدته
بعد القبض ناقصا الآن يقال أنه بالقبض صار راضيا بذلك فتدبره اه قلت هذا ظاهر
اذا علم بنقصه قبل القبض والا فلا يكون راضيا فيبقى التفصيل تأمل واعترض في النهر
أيضا الثاني بأن الكلام في مبيع ينقسم أجزاء اثنين فبعضه على أجزائه المبيع وما في الخالية
ليس منه لتصرفهم بأن السوي يقبض لمباين السوي يتبين من التسلط الفاحش بسبب
القلي وكذا الصابون كما في جامع النصوصين وأما الثوب فظاهر وعلى هذا فالثاني من أنه
يخبر في نقص القيمي بين أخذه بكل الثمن أو تركه مقيده بما إذا لم يكن مشاهدا فتمدبره اه
قلت وينبغي أن يكون هذا فيما يمكن معرفة النقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك انما يظهر
فيما يخص نقصا فاذا شاهدته يكون راضيا به ثم ان الظاهر من كلام الخالية أنه عند المعاينة
يلزم المبيع بكل الثمن بلا خيار وكذا ما في التخمين بين الفسخ وأخذ الأقل بحصته لا بكل
الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قيدا في القيمي لا في المثلث أي أنه في القيمي يأخذ
الأقل بكل الثمن بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا لم يذكره الشارح هنا بل في القيمي
(قوله ليس في بعضه ضرر) خرج ما في بعضه ضرر وما في الثمانية لوباع أو لوقوع على أنما
ترن مثقالا فوجدتها أكثر من التي اشترى لأن الوزن فيما يضره التبعيض وصف بعد نزلة
الذرعان في الثوب اه وفي القول للمشتري في النقصان وان وزنه له البائع ما لم يتر
بأنه قبض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) راجع الى قوله أو أكثر قال في النهر
وقدمه الزاهدي بما لا يدخل تحت الكيلين أو الوزنين أما ما يدخل فلا يجب رده واختلاف
في قدره فقيس نصف درهم في مائة وقيل دانق في مائة لا حكم له وعن أبي يوسف دانق في
عشرة كثير وقيل مادون حبة عفو في الدينار وفي القفيز المائة دانق في زماننا نصف من اه
(قوله على قدر معين) فما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون للبائع بحر ومفاده أن المعتبر
ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ظن البائع أو المشتري أنه أقل أو أكثر ولذا قال
في القنية عند السكو اغد فظننا اربعة وعشرين واخبر البائع به ثم اضاف العقد الى عيها
ولم يذكر العدد ثم زادت على ما ظن في حلال للمشتري بمساومة الحظمة كل قفيزين
معين وحاسبوا فبلغ ستمائة درهم فغلطوا وحاسبوا المشتري بخمسة مائة وباعوها منه

ليس في بعضه ضرر (وما زاد
للبيع) لوقوع العقد على قدر معين

مطلب المعتبر ما وقع عليه العقد
وان كان البائع أو المشتري أنه
أقل أو أكثر

بالخمسة ثم ظهر أن فيها غلطاً لا يلزمه إلا خمسة * أفر القصاب أربع شياه فقال بآئعها
هي خمسة كل واحدة دينار وربيع فجاء القصاب بأربعة دنائير فقال هل بيعت هذه
بهذا القدر والبائع يعتقد أنها خمسة صح البيع قال وهذا الإشارة إلى أنه لا يعتبر ما سبق أن
كل واحدة دينار وربيع اهـ وأقره في البحر (قوله وان باع المذروع) كنوب وأرض در
منبتى (قوله على أنه مائة ذراع) بيان للمثلية والاولى أن يزيد بمائة درهم لتتم المماثلة
(قوله الا اذا قبض المبيع أو شاهد الخ) فسد مناقرياً أن صاحب البحر ذكر ذلك في بيع
المثلي كالمصبرة اذا ظهر المبيع ناقصاً وأنه في النهر بحث في الاول بأنه لا فرق بين ما قبل
القبض أو بعده وفي الثاني بأنه مسلم في نقص القيمي دون المثلي فلذا ذكر الشارح ذلك في
المذروع لأنه قيمي وتركت ذكره في المثلي وكأنه لم يعتبر ما بحثه في النهر في الاول وهو اعتبار
القبض وقدمنا أنه ينبغي التفصيل وأن سقوط الخيار بالمشاهدة ينبغي أن يكون فيما يدرك
نقصه بالمشاهدة (قوله وأخذ الاكثر) أى قضاء وهل يحل له الزيادة ديانة فيه بخلاف نقله في
البحر عن المعراج قلت وظاهر اطلاق المتن اختياراً للحل وفي البحر عن العسمة لو اشترى
حطباً على أنه عشرون وقرأ فوجد ثلثين طابت له الزيادة كما في الذرعان قال في البحر وهو
مشكل وينبغي أن يكون من قبيل القدر لان الحطب لا يعيب بالتبعيض فينبغي أن
تكون الزيادة للبائع خصوصاً ان كان من الطرفاء التي تعورف وزنها بالقاهرة اهـ (قوله
لان الذرع وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين القدر في المثليات من مكيل وموزون وبين
الذرع في القيميات حيث جعل القدر أصلاً والذرع وصفاً وبنا على ذلك أحكاماً منها
ما ذكره هنا من مسئلة بيع الصبرة على انها مائة فغير عتائه ويبيع المذروع كذلك
وقد اختلفوا في وجه الفرق على أقوال منها ما ذكره الشارح هنا وكذا في شرحه على
المتن حيث قال قلت وانما كان الذرع وصفاً دون المقدار لان التشقيص بضر الاول
دون الثاني وقالوا مانعاً من التشقيص والزيادة والنقصان وصف وما ليس كذلك أصل
وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابله شيء من الثمن الخ (قوله الا اذا كان مقصوداً بالتناول)
أى تناول المبيع له كأنه جعل كل ذراع مبيعاً ط (قوله لصيرورته) أى المذرع أصلاً
أى مقصوداً كالقدر في المثليات (قوله بأفراده) الباء للسببية (قوله كل ذراع بدرهم)
ينصب كل حال من الاكثر لما قبله بالمشقة أى مذكوراً كل ذراع بدرهم (قوله أو فسخ)
خاص له أن له الخيار في الوجهين أما في النقصان فله فرق الصفة وأما في الزيادة فله دفع
ضرر التزام الزائد من الثمن وهو قول الامام وهو الاصح وقيل الخيار فيما تتفاوت جوانبه
كالمقص والسراويل وأما فيما لا تتفاوت كالسكر بأس فلا يأخذ الزائد لأنه في معنى
المكيل كذا في شرح المتن ط وقد تمنا وجبه كونه في معنى المكيل وأنه جزم به في البحر
عن غاية البيان ويأتى أيضاً وكذا يأتى في كلام المصنف ما اذا كانت الزيادة أو النقصان
بنصف ذراع ففيه تفصيل وفيه خلاف * (تنبيه) قال في الدرر انما قال في الاولى أو ترك

(وان باع المذروع مثله) على أنه
مائة ذراع مثلاً (أخذ) المشتري
(الاقل بكل الثمن أو ترك) الا اذا
قبض المبيع أو شاهد فلا خيار
له لا تنقضاء الغرور نهر (و) أخذ
(الاكثر بالخيار للبائع) لان
الذرع وصف لتعيبه بالتبعيض
ضد القدر والوصف لا يقابله شيء
من الثمن الا اذا كان مقصوداً
بالتناول كما أفاده بقوله (وان قال)
في بيع المذروع (كل ذراع بدرهم
أخذ الاقل بخصته) لصيرورته
أصلاً بأفراده بذكر الثمن (أو ترك)
لتعريف الصفة (وكذا) أخذ
(الاكثر كل ذراع بدرهم أو فسخ)
لدفع ضرر التزام الزائد (وفسد بيع
عشر ذراع

وقال ههنا أفسخ لان البيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع فلم ينعقد البيع حقيقة
 وكان أخذ الأقل بالأقل كالبيع بالتعاطى وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة
 في الحقيقة فتدبر اه (قوله من مائة ذراع) قيد به وان كان فاسدا عنده بين جله ذراعها
 اولاد دفع قول النقص انه محل الفساد عنده فيما اذا لم يسم بجلته فانه ليس بصحيح وليصح
 قوله لا أسهم فانه لو لم يبين جله السهام كان فاسدا اتصافا وحتميا ليكون الفساد فيما اذا لم
 يبين جله الذرعان منه وما أولوا أفاده في البحر (قوله من دارا وسهام) أشار الى أنه لا فرق
 بين ما يحفل القسمة وما لا يحفلها (قوله وصحها الخ) ذكر في غاية البيان نقلا عن المدر
 الشهيد والامام العتاي أن قوله سما بجواز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع ويقسم هذا
 من ثلثيهما أيضا حيث قال لان عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار فأشبه عشرة أسهم
 من مائة سهم وله أن البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع لان الذراع في الاصل
 اسم لحصة يذرع بها واسم غيره من المايحله وهو معين لا مشاع لان المشاع لا يتصور
 أن يذرع فاذا أريد به ما يحله وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد دررقلت ووجه
 كون الموضع مجهولا أنه لم يبين انه من مقدم الدار أو من مؤخرها وجوابه انه تناوت قسمة
 فكان المعقود عليه مجهولا جهالة مفضية الى النزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار
 كذا في الكافي عزمية (قوله على الصحيح الخ) حاصلا انه اذا سمي جله الذرعان صح والا
 فليل لا يجوز عندهما الجهالة والصحيح البوار عندهما لانهما الجهالة بينهما أي المتبايعين
 اذا التمايان تقاس كلهما فيعلم نسبة العشرة من مائة سهم فصح (قوله اشيع وع السهم) لان
 السهم اسم للجزء الشائع فكان المبيع عشرة أجزاء من مائة سهم كما في الفتح أي فهو
 كبيع عشرة قرار بط مشلا من أربعة وعشرين فانه شائع في كل جزء من أجزاء الدار
 بخلاف الذراع كما مر (قوله فيبيع بالتعاطى) بناء على أنه لا يلزم في حصة متاركة العقد
 الاول وقد منا الكلام عليه (قوله اشترى عددا) أي معدودا وقوله من قيمي بيان له
 واحترزه عن المثلي كالصبرة وقد مر حكمها وبالعدي عن المذروع ومتر حكمها أيضا
 قبل ان الاولى أن يقول اشترى قيميا على أنه كذا لان كذا عبارة عن العدد مدفوع فافهم
 (قوله على أنه كذا) بأن قال بعثك ما في هذا العدل على أنه عشرة أثواب بمائة درهم نهر
 وفسر الشراء في كلام الكثر بالبيع فالذا صورته وهو غير لازم (قوله الجهالة) أي جهالة
 الثمن في النقصان لانه لا تنقسم أجزاءه على أجزاء المبيع القيمي فلم يله للثوب النقصان
 حصص معاومة من الثمن المسمى اينقص ذلك القدر منه فكان الناقص من الثمن قد راجح ولا
 فيصير الثمن مجهولا وجهالة المبيع في فصل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزائدة ان كان في
 المردود نهر (قوله مقرا) قيد به لانه لو باع أرضا على أن فيها كذا نخلة فوجدها المشتري
 ناقصة جازا البيع ويخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل
 في بيع الارض تبعه ولا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا بيتا

من مائة ذراع من دار أو سهام
 وصحها وان لم يسم بجلته على
 الصحيح لان اذا اتفقا بيسدهما
 (لا) يفسد ببيع عشرة (أسهم)
 من مائة سهم اتفقا فالشبع
 السهم لا الذراع في لو تراضيا
 على تعيين الذراع في مكان
 لم أره فيبغي انقلابه صح في
 المجلس ولو بعده فيبيع بالتعاطى
 نهر (اشترى عددا من قيمي) ثوبا
 أو غنما جوهر (على أنه كذا)
 فنقص أو زاد فسد الجهالة ولو
 اشترى أرضا على أن فيها كذا
 نخلا مقرا

فوجدناها ناقصة جاز البيع ويحبر على هذا الوجه بجزء من الخاتمة (قوله فسد) لأن الثمرة
 قسطن من الثمن فإذا كانت الواحدة غير مضمرة لم يدخل المعدوم في البيع فصارت حصة
 الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء عقد في الباقي بثمان مجهول فيفسد البيع بجزء من الخاتمة
 (قوله كما لو باع) تنظير لا تمثيل وقوله عدلا بكسر العين في المغرب عدل الشيء مثله
 من جنسه وفي المقدار أيضا ومنه عدلا الجمل اه فعديل الجمل ما يوازي العدل الآخر
 في مقداره وهذا شامل للوعاء وما فيه من الثياب ونحوها والمراد بهذا الثياب (قوله
 فسد) لأنه يؤدي إلى التنازع في المستثنى بخلاف ما إذا كان معينا (قوله ولو بين الخ)
 راجع إلى قوله اشترى عددا من قمي (قوله ونقص ثوب) الأولى أن يقول ثوبا كما قال في
 طرف الزيادة فيكون في نقص ضمير يعود على القمي وهو باعيز على جعله فاعل نقص يحتاج
 إلى تقدير ضمير محجور بمعنى يعود على القمي فتدبر (قوله بقدره) أي بأسوى قدر الناصر
 فتح ونهر والأولى بقدر ما سوى النقص أو بقدر الموجود المعلوم من المقام أو بقدر
 القمي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا أقرب بناء على ما قلنا من أن الأولى نصب ثوبا فيتحقق
 مرجع الضمير في نقص وفي بقدره (قوله لجهالة الزيد) فتقع المنازعة في تعيين العشرة
 المبيعة من الأحد عشر كافي النهر (قوله ولورد الزائد) أي إلى البائع أن كان حاضرا وقوله
 أو عزله أي أفرزه وأبقاه عنده أن كان البائع غائبا (قوله خلاف) مذكور في الشرح
 والنهر لم يذكر في النهر خلافا وانما ذكره في شرح المصنف وعبارته قلت وفي البرازية اشترى
 عدلا على أنه كذا فوجدته أزيد والبائع غائب يعزل الزائد ويستعمل الباقي لأنه ما ملكه اه
 وكأنه استحسان والافا لبيع فاسد لجهالة الزيد وقد صرح في الخاتمة والقائمة بأن محمدا
 قال فيه استحسان أن يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيما قبله اشترى شيئا فوجدته أزيد
 يدفع الزيادة إلى البائع والباقي - لال في المثليات وفي ذوات القيم لا يحل له حتى يشتري
 منه الباقي إلا إذا كانت تلك الزيادة مما لا تجرى فيها الضميمة فينبذ به مذكرا وهو يتقضي
 عدم الحل عند غيبة البائع بالأولى فهو معارض لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو
 مأخوذ من الجهر ويمكن دفع المعارضة بحمل الثاني على القياس فلا ينافي ما مر أنه
 استحسان ويظهر منه ترجيح ما تركن ذكر والاستحسان في صورة غيبة البائع قال في
 الخاتمة فإن غاب البائع فالوازع المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان
 أخذ به محمدا نظرا للمشتري اه أي لأنه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم
 الاتقاع بالمبيع إلى حضور البائع وربما لا يحضر أو يطول غيبته فلذا استحسان محمدا عزل
 ثوب واستعمال الباقي نظرا للمشتري وهذا لا يجزى في صورة حضور البائع لا مكان تجديد
 الاعتماد فالظاهر بقاؤه على القياس وبه ظهر أنه لا معة ارضية بين الكلامين وأن ما ذكره
 الشارح من اجراء الخلاف في الصورتين غير محجور فافهم (قوله وجاز بيع ذراع منه نهر)
 عبارة النهر قيد بابتعاوت جواربه لأنهم لم يتفاوتوا كالكرباس لا تسلم له الزيادة لأنه بمنزلة

(فإذا واحسدة فيها لا تنفس فسد
 بجزء) (كما لو باع عدلا) من
 الثياب (أو غنما واستثنى واحدا
 بغير عينه) فسد (ولو بهينه جاز)
 البيع خاتمة (ولو بين عن كل من
 القمي) بأن قال كل ثوب منه بكذا
 ونقص (ثوب) (صح) البيع (بقدره
 لعدم الجهالة) (وخبر) (تفرق
 الصفة) (وان زاد) ثوبا (فسد)
 لجهالة الزيد ولورد الزائد أو عزله
 هل يحل له الباقي خلاف (اشترى
 ثوبا) تتفاوت جواربه فلولم تتفاوت
 ككرباس لم يحل له الزيادة أن لم
 بضره القطع وجاز بيع ذراع
 منه نهر
 قوله لم يذكر في النهر الخ سياق هذا
 الكلام يقتضي أن قوله مذكور
 في الشرح والنهر من عبارة الشارح
 ولما استحسنه والإفاسخ الشارح
 التي يبدى ليس فيها قوله مذكور
 الخ وليحترز اه معناه

على أنه عشرة أذرع كل ذراع

بدرهم أخذ به عشرة في عشرة و

زيادة نصف بالاختيار لأنه أنفع

و أخذ به تسعة في تسعة ونصف

ببخار لتفترق الصفة وقال محمد

بأخذه في الأول بعشرة ونصف

بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف

به وهو أعدل الاقوال بحج وأقره

المصنف وغيره قلت لكن صحيح

القهستاني وغيره قول الامام

وعليه المتن وعليه الفتوى

* فصل فيما يدخل في البيع

تبعاً وما لا يدخل *
الاصل أن مسائل هذا الفصل

مبنية على قاعدتين احدهما

ما أفاده بقوله كل ما كان في الدار

من البناء يعني كل ما هو متناول

اسم المبيع عرفاً يدخل بلا ذكر

وكذا الثانية بقوله أو متصلاً به

تعالها تدخل في بيعها يعني

أن كل ما كان متصلاً بالبيع

اتصال قرار

الموزون حيث لا يضره النقصان وعلى هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه اهـ (قوله في

عشرة وزيادة نصف) أي فيما اذا ظهر أنه عشرة ونصف (قوله لأنه أنفع) كما لو اشترى مبيعاً

فوجد منه ما لم يدر أي حيث لا خيار له (قوله في تسعة ونصف) أي في نقصانه نصفاً عن

العشرة (قوله وقال محمد الخ) يوجد قبل هـ في بعض النسخ وقال أبو يوسف يأخذه

في الاولى بأحد عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة به (قوله وفي الثاني بتسعة ونصف به) لأن

من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه فيجوز عليه حكمهما مادروا قوله به

أي بالخيار لأن في الزيادة منه عايش وبه ضرر بزيادة الثمن عليه وفي النقصان فوات وصف

مرغوب فيه نهر (قوله وهو) أي قول محمد أعدل الاقوال قال الاتقاني في غاية البيان

وبه تأخذ (قوله لكن صحيح القهستاني وغيره الخ) وفي الفتوح عن الذخيرة قول أبي حنيفة

أصح اهـ وفي تصحيح العلامة فاسم عن الكسبي أنه المختار (قوله فعليه الفتوى) تقرير

على ما ذكر من تصحيحه ومشى المتون عليه لأنه اذا اختلف التصحيح لقولين وكان أحدهما

قول الامام أو في المتن أخذ بهما وقول الامام لأنه صاحب المذهب وبما في المتن

لأنهما موضوعا لنقل المذهب وهنا اجتمع الامران فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

* (فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل وفيه ما يصح استثنائه

من المبيع ومسائل أخرى) *
(قوله الاصل الخ) في المصباح اصل الشئ أسئلته وأساس الحائظ أصله حتى قيل

أصل كل شئ ما يستند وجود ذلك الشئ اليه اهـ وفيه أيضاً القاعدة في الاصطلاح

بمعنى الضابط وهو الامر الكلي المنطبق على جميع جزئياته اهـ فالمراد هنا ان الاصل

الذي يستند اليه معرفة هذا الفصل هو أن مسائله مبنية على قاعدتين ولا ينبغي

أن هذا تركيب صحيح فافهم (قوله على قاعدتين) الاولى أن يقول على ثلاث

قواعد كما فعل في الدرر وقال والثالث أن ما لا يبيعون من القسمين ان كان من

حقوق المبيع وموافقه يدخل في المبيع بذكرها والا فلا اهـ وقد ذكره الشارح بقوله

وما لم يكن من القسمين الخ أفاده ط (قوله يعني كل ما هو متناول اسم المبيع)

أشار به الى أن البناء في كلام المصنف مثال لا قصد وكذا الدار ط (قوله اتصال قرار

الخ) فيدخل الحجرة الخ لوقفة والمئمة في الارض والدار لا المدفونة يدل عليه قوله هم

لو اشترى أرضاً بجهة وقها وانهم حائط منها فاذا فيه رصاص أو سياج أو خشب ان من جملة

البناء كالذي يكون تحت الحائط يدخل وان شئاً مودعاً فيه فهو للبائع وان قال البائع

ليس لي حكمه حكم اللقطة فقولهم شئاً مودعاً يدخل فيه الا حجار المدفونة ويقع كثيراً

في بلادنا أنه يشتري الارض أو الدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها أبحاراً المرمر والكزان

والابلط والحكم فيه ان كان مبنياً فلا يشتري وان موضوعاً لا على وجه البناء فلا يبيع

وهي كثيرة الوقوع فاعتنهم ذلك بتي لو ادعى البائع أنها كانت مدفونة فلم تدخل

والمشتري أنها مبنية فقد يقال يتحالفان لأنه يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال

وهو ما وضعه لان يفصله البشعر
 دخل بها وما لا فلا وما لم يكن
 من القسمين فان من حقوقه
 ومرافقه دخل بذكرها
 والا (فمدخل البناء والمفاتيح)
 المتصلة أغلقها

يصدق البائع لان اختلافهما في تابع لم يرد عليه العقد والتخالف على خلاف القياس فيما
 ورد عليه العقد فلا يقياس عليه غيره والبائع يشكر خروجه عن ملكه والاصل بقاء ملكه
 فتأمل اه ملخصا من حاشية المنع للخير الرمي (قوله وهو ما وضعه لان يفصله البشعر
 الخ) فمدخل الشجر كما يأتي لاتصالها بها اتصال قرار الا اليابس لانه على شرف القلع
 كما يأتي ولا يدخل الزرع لانه متصل لان يفصل فاشبهه مما عاينها كافي الدور وانما يدخل
 المفتاح لانه تبع للغلق المتصل فهو كالجزء منه اذ لا يتنفعه به الابيه بخلاف مفتاح القفل كما
 يأتي والحاصل انه قد يدخل بعض المتقول المتصل اذا كان تبعا للمبيع بحيث لا يتنفعه به
 الابيه فيصير كالجزء كولد البقرة الرضيع بخلاف ولد الاتان وقد يدخل عرفا كقلادة الخمار
 وثياب العبد (قوله وما لا فلا) تباع فيه الدور والمناسب اسقاطه ليصح التفصيل في قوله
 وما لم يكن من القسمين الخ تأمل (قوله فان من حقوقه ومرافقه) المرافق هي الحقوق
 في ظاهر الرواية فهو عطف مرادف والمحق ما هو تبع للمبيع ولا بد له من نفسه ولا يقصد
 الا لاجله كالطريق والشرب للارض كما سيأتي في باب الحقوق ان شاء الله تعالى
 (قوله يدخل بذكرها) أي بذكر الحقوق والمرافق (قوله والا لا) أي وان لم يكن من
 حقوقه ومرافقه لا يدخل وان ذكرها فلا يدخل الثمر بشرائه شجر لانه وان كان اتصاله
 خلتا فهو للقطع لا للبقاء فصار كالزرع الا اذا قال بكل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون من
 المبيع كما في الدور (قوله فمدخل البناء والمفاتيح الخ) وكذا العلو والكنيف كما في الدور
 وقوله الا في بيع دار متعلق يدخل أي اذا باعها اجمد ودخل ما ذكر وان لم يعل بكل
 حق لها او بعرفها كما في الدور قال لان الدار اسم لما يدار عليه الحدود والعلو منها وكذا
 البناء ثم قال لا يدخل في بيعها الظلة والطريق والشرب والمسبيل الابيه أي بكل حق لها
 ونحوه اما الظلة فلا تنضم اليها على هواء الطريق فاختذت حكمه واما الطريق والشرب
 والمسبيل فلا تنضم اليها عن الحدود وليكن من الحقوق فمدخل بذكرها وتدخل في الاجارة
 بلا ذكرها لانها متعلقة بالانتفاع ولا يحصل الابيه بخلاف المبيع لانه قد يكون للتجارة اه
 قلت وذكر في الذخيرة أن الاصل أن ما لا يكون من بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا
 جرى العرف في أن البائع لا يمنع عن المشتري فالمتاح يدخل استحسانا لا قياسا لعدم
 اتصاله وقلنا بدخوله بحكم العرف اه ملخصا ومقتضاه أن شرب الدار يدخل في ديارنا
 دمشق المحمية لنتعارف بل هو أولى من دخول السلم المتفصل في عرف مصر القاهرة لان
 الدار في دمشق اذا كان لها ماء جار وانقطع عنها أصلا لم يتنفع بها وأيا اذا علم المشتري أنه
 لا يستحق شربها بعقد المبيع لا يرضى بشراؤها الا بين قليل جدا بالنسبة الى ما يدخل فيها
 شربها ويقام الكلام على ذلك في رسالتنا المسماة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على
 العرف (قوله المتصلة أغلقها الخ) جمع غلق بفتحين أي ما يغلق على الباب قال في الفتح
 المراد بالغلق ما نسجه ضبة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة في الدار اه

هذا وانما اقتصر على ذكر المفاتيح للعلم بدخول الاخلاق المتصلة بالاولى لان دخول
المفاتيح بالجملة لها فافهم (قوله كضبة وكيلون) قيل الاول هو المسمى بالسكرة والثاني
المسمى بالغال (قوله لا القفل) انضم فسكون أى لا يدخل سواء ذكر الحقوق أو لا وسواء
كان الباب مغلقا أو لا وسواء كان المبيع حائوتا أو بيتا أو دارا كما في المانية بحسب (قوله
اعدم اتصاله) وانما تدخل الألواح وان كانت منفصلة لانه لا ينفصل في العرف كالأبواب المركبة
والمراد بهذه الألواح ما يسمى بصدر دراب الدكان وقد ذكر فيه اعدم الدخول فلا يقول
عليه اه فتح أى لان لا ينفع بالذكان الابن (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة ينحى
دخوله مطلقا لا يوتهم طبقات لا يتفتح به بحدود ولا يرد عدم دخول الطريق مع أنه
لا ارتفاع الابه لان ملائمة رقبتهما قد يقصد الاخذ بشعبة الجوارى وهذا يدخل في الاجارة بلا
ذكر كما سيأتى بجزأى لان اجارة الارض لا يقصد به الا الارتفاع برقبتهما فلذا دخل الطريق
فيهما بخلاف المبيع لكن لا يخفى أن هذا ناقض للجواب لان لقائل أن يقول في بيوت
القاهرة لا يدخل السلم الموضوع لانه قد يقصد بشراء البيت الاخذ بالشعبة أى أن يأخذ
بالشعبة ما يجاوره فلم يكن المقصود الارتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم بعمائات (قوله
المتصل) هذا يغنى عن قوله قبله المتصل لانه نعمت للثلاثة المذكورة ولوجهه نعمت للسري
والدرج لكان المناسب أن يقول المتصلان قال في البحر ويدخل الباب المركب
لالموضوع ولو اختلفا فيه فاذعاه كل فلو مر بك متصل بالبناء فالقول لا يشتري ولو لم يولع
فالدار بيد البائع فالقول له والا فلا يشتري اه فالتدبير علم حكم أبواب الشبايل وذلك
أن الأبواب التي كاهن الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من البوار لا تدخل
الا اذا كانت متصلة أيضا لان غير المتصلة توضع وترفع تأمل وأما الدف الذي يفرش في
أبواب البيوت لدفع العفن والتداوة فالظاهر أنه كالسري المسمى بالتحف فيعتبر فيه
الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السري ينقل ويحول وأما هذا فإنه لا ينقل من محله فهو
في حكم المتصل فليستأمل (قوله لو أسفلها مبنيا) أى فيدخل الحجر الاعلى استحسانا وهذا
في ديارهم أما في ديار مصر لا تدخل الرسى لانها بحجر يمتثل ويحول ولا تبني فهي كالباب
الموضوع لا يدخل بالاتفاق فتح (قوله والبكرة) أى بكرة البئر التي عليها فتدخل مطلقا
لانها مركبة بالبئر اه بجر وظاهر التعليل أنها لو لم تكن مركبة بأن كانت مشدودة بحبل
أو موضوعة بخطاف في حلقمة الخشب التي على البئر انما لا تدخل ويحترق وفي الهندية
والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي قال السيد أبو القاسم في
عرفنا المشتري كذا في شتمارات الفتاوى اه وهذا يقتضى أن المعتبر العرف ط (قوله في
بيها أى الدار) وهو متعلق بقوله قبله كذا في شتمارات (قوله وكذا بستانها) أى الذى فيها
ولو كبير الألواح يجرها وان كان بابها فيها أهالة أبو سليمان وقال الفقيه أبو جعفر لا يدخل لو اشترى
منها ومقتضيه فيها الألواح كبراً ومثلهما وقيل ان صغر دخول والا وقيل يحكم الثمن اه فتح

كضبة وكيلون ولو من فضة
لا القفل اعدم اتصاله (والسلم
المتصل والسري والدرج المتصل)
والرسى لو أسفلها مبنيا والبكرة
لا الدلو والحبل ما لم يتبل؛ رافقها
في بيها أى الدار وكذا بستانها

(قوله كما سيجي في باب الاستحقاق) صوابه في باب الحقوق وعبارته وكذا البستان
الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان أصغر منها فيدخل تبعاً ولو
مثلهما أو أكبر فلا الا بالشرط الذي يعين اه وبذلك جزم أيضاً في البحر والنهر هـ
(قوله ويدخل في بيع الحمام القدود) جمع قدود بالكسرية يطبخ فيها مصباح والظاهر أن
المراد بها قدر الحامس التي يسخن فيها الماء ونسب حله أو المراد الفساق التي ينزل اليها الماء
ويغتسل منها وتسمى أجراً لكن ان كانت متصلة فلا كلام أما ان كانت منفصلة موضوعة
فان كانت كبيرة لا تنقل ولا تتحول فانظروا أنها كالمقولة والافلا تامل قال في الفتح
وأما قدر الصباغين والقصارين وأجاجين الغسالين وخوابي الزياتين وحسابهم ودنانهم
وجذع القصار الذي يدق عليه المنيث كل ذلك في الارض فلا يدخل وان قال بحقوقها
قلت ينبغي أن تدخل كما اذا قال عرفاً اه أقول بل في التتارخانية عن الذخيرة انه على
قياس مسئلة البقرة والسلم ما كان مثبتاً في البناء من هذه الاشياء ينبغي أن يدخل في البيع
اه أي وان لم يقل بحقوقها (قوله وفي الحمار كافه) في القاموس كاف الحمار كتاب
وغراب بردعته وهي الخلس تحت الرجل وقد تنقط داله اه وظاهر كلام الفتها
أنه غيره والعرف أنها الخشب فوق البردعة بحر (قوله لالومن الحمرين) جمع حمرى وهو
من يبيع الحسيرة وكانه لان عادتهم التجارة فيها مجردة عن الكاف ط قلت يؤيده قوله في
التتارخانية وهذا بحسب العرف وفيها أيضاً باع حماراً مو كفا دخل الا كاف والبردعة
بحكم العرف وفي الظهيرية هو المختار وان لم يكن عليه بردعة ولا كاف دخلاً أيضاً كذا
اختاره الصدر الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان عربياً لا يدخل شيء في الخاتمة أن ابن
الفضل قال لا يدخل ولم يفتصل بين كونه موكناً أو لا وهو الظاهر ثم اذا دخل لا يكون
لهما حصصة من الثمن كما في ثياب الحمارية (قوله وتدخل قلايته عرفاً) في الظهيرية باع
فرساً دخل العذر بحكم العرف والعذر والمقود واحد اه لكن في الخاتمة لا يدخل
المقود في بيع الحمار لانه يتقاد به وبه بخلاف الفرس والبغير قال في الفتح وليتأمل في هذا
(قوله وفي الاتان لالح) الفرق أن البقرة لا يتنفع بها الا بالجل ولا كذلك الاتان ظهيرية
(قوله وتدخل ثياب عبد وجارية الح) هذا اذا بيعا في الثياب المذكورة والادخل ما يستر
العورة فقط ففي البحر لو باع عبد او جارية كان على البائع من الكسوة ما يوارى عورته
فان بيعت في ثياب مثلهما دخلت في البيع اه ومثله في الفتح ودخول ثياب المنسل بحكم
العرف كما في التتارخانية وحينئذ فالمدار على العرف (قوله يعطيهما هذه وغيرها) أي
يجب البائع بين أن يعطى ما عليم ما أو غيره لان الداخل بالعرف كسوة المثل ولهذا
لم يكن لها حصصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع شيء وكذا اذا وجدها
عبد ليس له أن يردها زيلعي زاد في البحر ولو هلك الثياب عند المشتري أو زعمت ثم ردت
الجارية بهيب ردها بجميع الثمن اه وقول الزيلعي لا يرجع على البائع شيء قال بعض

كما سيجي في باب الاستحقاق
ويدخل في بيع الحمام القدود
لا القضاة وفي الحمار كافه
ان اشتراه من المزارعين واهل
التري لالومن الحمرين وتدخل
قلايته عرفاً ويدخل ولدا البقرة
الرضيع وفي الاتان لا وضعية
أولا به يفتى وتدخل ثياب عبد
وجارية أي كسوة مثلهما يعطيهما
هذه وغيرها لالحليم

الفضلاء يعنى من الثمن وأما رجوعه بكسوة من ثمنها فثبت له كما يعلم من كلامهم اه وفي
 التتارخانية وكذلك اذا وجد بالخارجية عيبا ردها وردها ثانيا وان لم يجد بالثياب عيبا
 اه وعليه فما في الزيلعي من قوله لو وجد بالخارجية عيبا كان له أن يردّها بدون تلك الثياب
 فغناه كما في البحر اذا هلكت والا لزم حصوها للمشتري بلا مقابل وهو لا يجوز
 (قوله أو قبضها) أى المشتري وسكت أى البائع لانه كالتسليم من غير العيب في وفي
 التتارخانية فان سلم البائع الحلى لها فهو لها وان سكت عن طلبه وهو يراه فهو كالتسليم لها
 وفيما عن المحيط باع عبدا معه مال فان سكت عن ذكر المال جاز البيع والمال للبائع هو
 الصحيح ولو باعه مع ماله وسعى مقسدا رده فان كان الثمن من جنسه لا بد أن يكون الثمن أزيد
 من مال العبد ليكون بازا مال العبد قدره من الثمن والباقي بازا مال العبد وقامه فيها (قوله
 ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع أصله كان شجرا يدخل تحت بيع
 الأرض بلا ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل بلا ذكر لانه بمنزلة الثمرة اه ط عن الهندية
 (قوله قيد للثمنين) الاولى البناء وما عطف عليه والثانية الشجر ط (قوله مثمرة كانت
 أو لا الخ) لأن شجر الم يفتل بينهما ما لا بين الصغيرة والكبيرة فكان الحق دخول السكل خلافا
 ان قال ان غير المثمرة لا تدخل الا بالذكر لانها لا تنقسم للقرار بل للقطع اذا كبر شجرها
 فصارت كالزروع ولما قال ان الصغيرة لا تدخل فتح وفي التتارخانية عن المحيط ان هذا أصح
 أى عدم التفصيل اه قلت لكن في الذخيرة أن العرائش والأشجار والابنية تدخل لانها
 ليس لها اتهامات معلومة فتكون لتأيد فتتبع الأرض بخلاف الزرع والثمار لان قطعها
 غاية معلومة فكانت كالقطوع اه ملخصا ومقتضاه أن غير المثمر المعد للقطع كالزروع الآن
 يقال انه ليس له نهاية معلومة (قوله لانها على شرف القلع) فهي كقطب موضوع فيها فتح
 (قوله كالبناء) أشار به كره الى أن العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي
 أنهما موضع للقرار ط (قوله فالوفيا أصغار الخ) نقله في الفتح عن الخانية ويأتى قريبا ما يفيد
 أن صغيرها وقطعها في كل سنة غير قيد (قوله وان من وجه الأرض لا) أى لا تدخل لانها
 تكون حينئذ كالثمره كما يعلم مما ذكره قريبا (قوله وتامه في شرح الوهبانية) حاصله أنه
 في الوقعات صرح بأن القصب لا يدخل بلا شرط لانه مما يقطع فكان بمنزلة الثمرة وأخذ
 الطرسوسى من التعليق بالقطع أن الحور ونحوه مما يقطع في أوقات معروفة لا يدخل
 ونازعه تلميذه ابن وهبان بأن القصب يقطع في كل سنة فكان كالثمره بخلاف خشب الحور
 فلا وجه للاختلاف اه لكن في الوقعات أيضا الوفاء أن شجارتها قطع في كل ثلاث سنين فالو
 تقطع من الأصل تدخل ولومن وجه الأرض فلا لانها بمنزلة الثمرة قال ابن الشحنة فیه
 إشارة الى أن العلة كونه يساع شجرا بأصله فلا يكون كالثمره بخلاف المقطوع من وجه
 الأرض مع بقاء أصله لانه كالثمره اه قلت والحاصل ان الشجر الموضوع للقرار وهو
 الذى يقصد للقرار يدخل الا اذا ليس وصار قطبا كما مرأ ما غير المثمر المعد للقطع فان لم يكن له

الا ان سلمها وقبضها وسكت
 وتامه في الصيرفية (ويدخل
 الشجر في بيع الأرض بلا ذكر)
 مدلل مستلزم قبل الذكر (ولى مثمر
 كانت أولا) صغيرة أو كبيرة
 الا بالابنية لانها على شرف القلع
 فتح (اذا كانت موضوعة فيها)
 كالبناء (للقرار) فالوفيا أصغار
 تقاع زرع الربيع ان أصلها
 تدخل وان من وجه الأرض
 لا الا بالشرط وتامه في شرح
 الوهبانية

نهاية معلومة فلا يدخل أيضا بخلاف ما أعد للقطع في زمن خاص كأيام الربيع أو في كل
 ثلاث سنين فهو على التقصيل المذكور ولا يخفى أن الحظر بالمهمة ليس لقطعه من نهاية
 معلومة والله سبحانه أعلم هذا واعلم أنه نزل في البحر وكذا في شرح الوهبانية عن الخاتبة أنه
 لو باع أرضا فيها رطوبة أو زعفران أو خلاف يتلع في كل ثلاث سنين أو يبايع أو يقول قال
 الفضلي "ما على وجه الأرض بمنزلة الثمر لا يدخل بلا شرط وما في الأرض من أصولها يدخل
 لأن أصولها للبقاء بمنزلة البناء وكذا لو كان فيها قصب أو حشيش أو حطب نابت يدخل
 أصولها ما على وجه الأرض واختل في قوائم الخلاف والصحيح أن ما يدخله في
 شرح الوهبانية أن هذا التقصيل أنسب لمقتضى قواعدهم اهـ (قوله دخل الوثائل
 الخ) الوثيل بالتحريك الحبل من الليف والوثيل نبت كذا في جامع اللغة اهـ وهو المذوق
 عن القنية وفي نسخة الوثائر وهو جمع وقيرة وهي ما يوتر بالاعدة من البيت كالوتره محتركة
 كذا في القساموس ثم قال وترها وترها عاق عليها اهـ فالمراد ما يعلق عليه الكرم والذي وقع
 فيما رأيته من نسخ المنح يدخل الوثائر المشدودة على الاوتار المنصوبة في الأرض اهـ طقات
 والذي رأيته في الشرح وكذا في المنح الوثائر المشدودة على الاوتار الخ بالذال المهملة في
 الموضوعين تأمل (قوله وكذا الاعدة المدفونة في الأرض) قال في المنح تقييده بالمدفونة
 يفيد أن الملقاة على الأرض لا تدخل لأنها بمنزلة الحطب الموضوع في الكرم وصارت
 المسئلة واقعة الفتوى فبقى بالدخول في المبيع ان كانت مدفونة وهي المسئلة في
 ديار نابيرا الكرم اهـ (قوله وفي النهر الخ) قال فيه ولذا قال في القنية اشترى دارا فذهب
 بناؤها لم يسقط شيء من الثمن وان استحق أخذ الدار بالحصصة ومنهم من سوى بينهما اهـ ونحو
 ذلك ثياب البحارية كما سقط وفي الكافي رجل له أرض يضاء ولا تحرق فيها نخل فباعها رب
 الأرض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحد خمسة مائة قال الثمن بينهما مائتان فان هلك النخل
 قبل القبض بأقصة ماوية خير المشتري بين الترتل وأخذ الأرض بكل الثمن لأن النخل
 كالوصف والتمن بمقابلته الأصل لا الوصف فاذا لا يسقط شيء من الثمن اهـ وقبده في البحر
 بما إذا لم يفصل ثمن كل فلو فصل سقط النخل به لا كما في تلخيص الجامع (تيممه) في
 حاشية السيد أبي السعود استقيم من كلامهم أنه إذا كان لباب الدار المبيعة كبلون من
 فضة لا يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابل قبل الافتراق لدخوله في المبيع بهما ولا يشكك بما
 سبأ في الصرف من مسئلة الامة مع الطوق والسيف الخ لانه دخول الطوق والخاتبة
 في المبيع لم يكن على وجه التبعية لكون الطوق غير متصل بالامة والخاتبة وان انفصلت
 بالسيف الآن السياف اسم للعلمية أيضا كما سبأ في الصرف فكانت من مسمى السياف إذا
 علم هذا ظهر أنه في بيع الشاس ونحوه إذا كان فيه علم لا يشترط تقديم ما قبل العلم من الثمن
 قبل الافتراق خلافا لمن توهم ذلك من بعض أهل العصر لأن العلم لم يكن من مسمى المبيع
 فكان دخول على وجه التبعية فلا يقابل حصته من الثمن اهـ قلت وما ذكره في الكبلون غير

وفي القنية شري كمدخل الوثائل
 المشدودة على الاوتار المنصوبة
 في الأرض وكذلك الاعدة
 المدفونة في الأرض التي عليها
 أعصان الكرم المسماة بأرض الخليل
 بركان الكرم وفي النهر كل ما دخل
 به الا يقابل شيء من الثمن لكونه
 كالوصف وذكره المصنف في باب
 الاستحقاق قبيل السلم
 مطلب كل ما دخل به الا يقابل
 شيء من الثمن

مسلم وسند كرتج بر المسئلة في باب الصبر ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع
 الخ) اطلاقه بعم ما اذا لم ينبت لانه حينئذ يمكن اخذه بالغربال وما اذا عفن واختار الفضلي
 وتبعه في الذخيرة انه حينئذ يكون المبتدئ لانه لا يجوز بيعه على الانفرد وبالاطلاق
 اخذ ابو الليث نهر وقال في الفتح واختار الفقيه ابو الليث انه لا يدخل بكل حال كما هو
 اطلاق المصنف اه (قوله الا اذا نبت ولا قيمة له) ذكر في الهداية قولين في هذه المسئلة
 بلا ترجيح وذكر في التجنيس ان الصواب الدخول كما نص عليه القديري والاسديجاني
 والخلاف مبني على الاختلاف في جواز بيعه قبل ان تناله المشافر والمناجل قال في
 الفتح يعني ان من قال لا يجوز بيعه قال يدخل ومن قال يجوز قال لا يدخل ولا يخفى ان
 كلامنا الاختلافين مبني على سقوط تقومه وعدمه فان القول بعدم جواز بيعه وبعدم
 دخوله في البيع كلاهما مبني على سقوط تقومه والاوجه جواز بيعه على رجاء تركه
 كما يجوز بيع الخش كما ولد رجاء حيائه فينتفع به في ثلثي الحلال اه ما في الفتح
 وظاهره اختيار عدم الدخول لاختياره جواز بيعه وبه صرح في السراج حيث قال
 لو باعه بعد ما نبت ولم تنله المشافر والمناجل فقيه روايتان والصحيح انه لا يدخل الا بالتسمية
 ومنشأ الخلاف هل يجوز بيعه او لا الصحيح الجواز اه والاصل ان الصور اربع لانه
 اما ان يكون بعد النبت او قبله وعلى كل امان ان يكون له قيمة او لا ولا يدخل في الكل
 لكن وقع الخلاف فيما ليس له قيمة قبل النبت او بعده ففي الثانية الاصح الدخول
 كما ذكره الشارح بل عات انه الصواب وظاهر الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج
 وكذا في الاولى اختلف الترجيح فاخترنا الفضلي الدخول واختار ابو الليث عدمه
 كما قدمناه عن النهر والفتح واقصر الشارح على استثناء الثانية فقط يفيد ترجيح
 ما اختاره ابو الليث في الاولى لكن قدمنا عن الفتح ان اختيار ابي الليث انه لا يدخل
 بكل حال كما هو اطلاق المصنف يعني صاحب الهداية وظاهره عدم الدخول في الصور
 الاربع وقد وقع في الجوهري ما خالف في فهم كلام السراج المتقدم وفي بيان الخلاف في
 الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما اوضحته فيما علمته عليه فافهم (تنبيهه)
 قبل البيع لانه في رهن الارض يدخل الشجر والتمر والزرع وفي وقفها يدخل البناء
 والشجر لا الزرع وكذا الواقر بأرض عليها زرع او شجر دخل ولا يدخل الزرع في اقاله
 الارض وعلمه في البحر (قوله ولا الثمر في بيع الشجر) الثمر بثلاثة الحبل الذي يخرج
 الشجرة وان لم يؤكل فيقال غر الاراك والعوج والغنابل مصباح وفي الفتح ويدخل في
 الثمرة الورد والباقين ونحوهم ما من المشهورات نهر ونمل ما اذا بيع الشجر مع الارض
 او وحده كان له قيمة او لا بحر (قوله ليعيد انه لا فرق) أي بين ان يسمى الزرع والتمر بان
 يقول بعثك الارض وزرعها او بزرعها والشجر وثمره او بعه او به وبين ان يخرج شجر
 الشمرط فيقول بعثك الارض على ان يكون زرعها لك او بعثك الشجر على ان يكون الثمر

قوله قبل ان تناله المشافر والمناجل
 أي قبل ان يمكن لكل الدواب له
 وتناولها بشفافها وقبل ان يمكن
 حصدها بالمناجل فان مشفر البعير
 شقته بجمعها مشافر والمناجل
 ما يحصد به الزرع بجمعها مناجل
 اه منه

(ولا يدخل الزرع في بيع الارض
 بلا تسمية) الا اذا نبت ولا قيمة له
 فيدخل في الاصح شرح المجمع
 (و) لا الثمر في بيع الشجر بدون
 الشرط عبرهنا بالشرط وغنة
 بالتسمية ليعيد انه لا فرق وان هذا
 الشرط غير مفيد

لأن كذا في المنع اهـ ح ومثله في البحر (قوله ونخصه بالتمر) أي خص ذكر الشرط بمسئلة
 التمر دون مسئلة الزرع مع إمكان العكس اتساع الحديث المذكور الذي استدل به الامام
 محمد على أنه لا فرق بين كون التمر مؤبداً ولا والتأخير التاميم وهو أن يشق الكم ويذكر فيه
 من طلع النخل ليصلح انائها والكم بالكسر وعاء الطالع وأما حديث الكتب الستة من باع
 نخلاً مؤبداً فالثمر للبايع إلا أن يشترط المبتاع فلا يعارضه لأن مفهوم الصفة غير معتبر
 عندنا وما قيل من أن الحديث الأول غريب ففقه أن المجتهد إذا استدل بحديث كان
 تصحيحه كافي في الخبر وغيره نعم بردهما في الفتح أن حل المطلق على المقيد هنا واجب
 لأنه في حادثة واحدة في حكم واحد ثم أجاب عنه بأنهم فاسدوا النثر على الزرع كما قال في
 الهداية أنه متصل للقطع للبقاء وهو قياس صحيح وهم يقدّمون القياس على المفهوم
 إذا تعارضوا واعترض في البحر قوله أن حل المطلق على المقيد واجب الخ بأنه ضعف
 لما في النهاية من أن الأصح أنه لا يجوز لافي حادثة ولا في حادتين حتى يجوز أبو حنيفة
 التيميم جميع أجزاء الأرض بحديث جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ولم يجعل لي هذا
 المطلق على المقيد وهو حديث التراب لقب ومفهوم اللقب غير معتبر إلا عند
 بأن المقيد هنا لا ينفي الحكم عما عداه لأن التراب لقب ومفهوم اللقب غير معتبر إلا عند
 فرقة شاذة من اعتبار الماهيم فليس مما يجب فيه الحل فلا دلالة في ذلك على أنه لا يحل في
 حادثة عندنا كيف وحل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم والحادثة مشهور عندنا
 مصرخ به في متن المنار والتوضيح والتلويح وغيره فاستدل به من كلام النهاية غير
 مسلم فافهم (قوله ويؤمر البائع بقطعهما) أي فيما إذا باع أرضاً فيها زرع لم يسه
 أو شجر عليه ثم لم يشترطه حتى بقي الزرع والنثر على ملك البائع (قوله الزرع والنثر) بدل
 من ضمير التمنية وقوله الأرض والشجر بدل من المبيع (قوله عند وجوب تسليمهما) أي
 تسليم الأرض والشجر وذلك عند نقد المشتري الثمن (قوله لم يؤمر به) أي بالقطع لعدم
 وجوب التسليم (قوله وان لم يظهر صلاحه) الأولى صلاحه ما أمها الزرع والنثر وهو
 المناسب لقوله بقطعهما (قوله لأن ملك المشتري مشغول الخ) علة لقوله ويؤمر البائع
 بقطعهما الخ وفي النثر عن جامع الفصولين باع شجراً عليه غراً أو كرم عليه غناب لا يدخل النثر
 فلو استأجر الشجرة من المشتري لم يترك عليه الثمر ليجز ولكن يعارض إلى الادراك فلو أي
 المشتري يغير البائع أن شاء أبطل البيع أو قطع الثمر اهـ وسيد كره الشارح آخر الباب
 فتأمل مع قول المتن ويؤمر البائع بالقطع فإنه ينافي في الخصمير المذكور ولعله قول آخر
 فيلحظ (قوله وما في الفصولين) أي جامع الفصولين لابن قاضي سماوة جمع فيه بين فصولي
 العمادى والاستروشنى ط (قوله محمول على ما إذا رضى المشتري) أي رضى باقائه الزرع
 بأجر مشل الأرض والأمر البائع بالقطع توفيقاً بين كلامهم وأما إذا انقضت المدة في
 الاجارة فللمستأجر أن يبقى الزرع بأجر المثل إلى انتهاءه لأنه لا تنافى في ذلك بالترك دون

مطلب
 المجتهد إذا استدل بحديث كان
 تصحيحه

مطلب
 في حل المطلق على المقيد

ونخصه بالتمر اتساعاً لقوله صلى الله
 عليه وسلم الثمرة للبائع الآن
 يشترطه المبتاع (ويؤمر البائع
 بقطعهما) الزرع والنثر (وتسليم
 المبيع) الأرض والشجر عند
 وجوب تسليمهما فلو لم ينقد الثمن
 لم يؤمر به خاتمة (وان لم يظهر
 صلاحه لأن ملك المشتري مشغول
 بملك البائع فيجبر على تسليمه فارغاً
 (كما لو أوصى بنخل لرجل وعليه
 بسر حيث يجبر الوثنية على قطع
 السر وهو المختار) من الرواية
 ولو الجنية وما في الفصولين باع أرضاً
 بدون الزرع فهو للبائع بأجر مثلاً
 محمول على ما إذا رضى المشتري
 قوله فلو استأجر الشجرة هكذا
 بقطعه والاولى الشجر بالإناء
 ليناسب سياقه ولا حقه اهـ

القطع بخلاف الشراء لأنه للملك الرقبة فلا يراعى فيه إمكان الانتفاع بجزء (قوله ومن
 باع ثمرة بارزة) لما فرغ من بيع الثمرة بغير الشجر شرع في بيعه مقصودا ولم يذكر حكم بيع
 الزرع والشجر مقصودا قال في الدرر لا يصح بيع الزرع قبل صيرورته بطلا لأنه ليس
 بمنتفع به ونافع للأرض فيكون كالوصف فلا يجوز إيراد العقد عليه بانفراده وإن باع على
 أن يتركه حتى يدرك لم يجز وكذا الرقبة والبقول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقا أي
 سواء بلغ أو أن الحصاد أو لا ومن غيره بغير إذنه أن لم يفسخ إلى الحصاد فإنه حينئذ ينقلب
 إلى الجواز كما إذا باع المذبح في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه وسلمه اهـ وبأق
 في المتن يبيع البر في منبلة وفي الضر عن الظهيرة اشتري شجرة للقطع يؤمر بقطعها بغير وقها
 وليس له حفر الأرض إلى انتهاء العروق بل يقطعها على العادة إلا أن شرط البائع القطع على
 وجه الأرض أو يكون في القطع من الأصل مضرة للبائع ككونه بالقرب حائط أو بئر
 فمقطعه على وجه الأرض فإن قطعها أو قلعها فنبت مكانها أخرى فالنابت للبائع إذا
 قطع من أعلاها فهو للمشتري سراج ولو اشتري نخلة ولم يبين أنها للقطع وللقرار قال
 أبو يوسف لا يملك أرضها وأدخل محمد ما تحتها وهو المختار وإن اشتراها للقطع لا تدخل
 الأرض اتفاقا وإن للقرار تدخل اتفاقا وإن باع نصيبا له من شجرة بلا إذن الشريك جاز
 أن يلقه أو أن يقطعها أو الأقال اهـ وقد مر في الشركة حكم بيع الحصص الشائعة من
 ثمر أو زرع أو شجر مفصلا ومختصا فراجع (قوله أما قبل الظهور) أشار إلى أن البروز
 بمعنى الظهور والمراد به انفصال الزرع عنها وانعقادها ثمرة وإن صغرت (قوله ظهر صلاحها
 أولا) قال في الفتح لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر ولا في عدم جواز بيع
 الظهور قبل بدو صلاح بشرط الترك ولا في جواز بيع بدو صلاح بشرط القطع فيما
 ينتفع به ولا في الجواز بعد بدو صلاح لكن بدو صلاح عندنا أن تؤمن العاهة والفساد
 وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو صلاح
 هل الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز وعندنا إن كان
 بحال لا ينتفع به في الأكل ولا في علاج الدواب فيه خلاف بين المشايخ قيل لا يجوز ونسبه
 قاضيان لعامة مشايختنا والصحيح أنه يجوز لأنه مال منتفع به في ثلث الحلال أن لم يكن
 منتفعا به في الحلال والحلية في جوازه باتفاق المشايخ أن يبيع الكمثرى أول ما يخرج
 مع أوراق الشجر فيجوز فيها استعمال الأوراق كانه ورق كاه وإن كان بحيث ينتفع به ولو علقا
 للدواب فالبيع جائز باتفاق أهل المذهب إذا باع بشرط القطع أو مطلقا اهـ (قوله
 لا يصح في ظاهر المذهب) قال في الفتح ولو اشتراها مطلقا أي بلا شرط قطع أو ترك فأعرت
 ثمر آخر قبل القبض فسد البيع لأنه لا يمكنه تسليم المبيع لتعذر التمييز فأشبهه هلاكه قبل
 التسليم ولو أعرت بعد القبض يشتركان فيه للاختلاف والقول قول المشتري في مقداره
 مع عينه لأنه في يده وكذا في بيع الباذنجان والبطيخ إذا حدث بعد القبض خروج بعضها

مطلب
 في بيع الثمر والزرع والشجر
 مقصودا

نهر (ومن باع ثمرة بارزة) أما قبل
 الظهور فلا يصح اتفاقا (ظهور
 صلاحها أولا) في الأصح
 (ولو برز بعضها دون بعض لا
 يصح) في ظاهر المذهب (وهو صحه
 السرخسي

اشتركا كما ذكرنا اهـ وقد قضاه انهما لو ائتمرت بعد القبض ببيع البع في الموجود وقت البيع
فاطلاق المصنف تعالى على محمول على ما اذا باع الموجود والمعدوم كما يفيد ما يأتي
عن الحلواني وما ذكر في الفتح من التفصيل محمول على ما اذا باع الموجود فقط وعلى
هذا فنقول الفتح عقب ما قدمناه عنه وكان الحلواني يفتي بجوازه في الكل الخ لا يناسب
التفصيل الذي ذكرناه لانه لا وجه لجواز البيع في الكل اذا وقع البيع على الموجود فقط
فانتم هذا التحرير (قوله وافق الحلواني بالجواز) وزعم انه مروي عن أصحابنا وكذا
حكى عن الامام الفضلي وقال استحسن فيه التعامل الناس وفي نزاع الناس عن عاداتهم
خرج قال في الفتح وقد رأيت رواية في نحو هذا عن محمد في بيع الوردة على الانهار فان
الوردة متلاصقة وبجواز البيع في الكل وهو قول مالك اهـ قال الزياطي وقال شمس الأئمة
السرخسي والاصح انه لا يجوز لان المصير الى مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة
ولا ضرورة هنا لانه يمكنه أن يبيع الاصول على ما يناسب أو يشتري الموجود ببعض الثمن
ويؤخر العقد في الباقي الى وقت وجوده أو يشتري الموجود بجميع الثمن ويبيع له الاتقاء
بما يحدث منه فيحصل مقصودهما بهذا الطريق فلا ضرورة الى تجوز العقد في المعدوم
مصادم لانه وهو ما روي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان
ورخص في السلم اهـ قلت لكن لا يفتي بتحقيق الضرورة في زماننا ولا سيما في مثل دمشق
الشام كثرة الاشجار والثمار فانه لقلية الجهل على الناس لا يمكن الزامهم بالتفحص باحد
الطرفين المذكورة وان أمكن ذلك بالنسبة الى بعض أفراد الناس لا يمكن بالنسبة الى
عاقبتهم وفي نزاعهم عن عاداتهم خرج كما علمت ويلزم تقرير أصل التماس في هذه البلدان
اذ لا تباع الا كذلك والنبي صلى الله عليه وسلم انما رخص في السلم للضرورة مع انه
بيع المعدوم بحيث تحققت الضرورة هنا أيضا يمكن إلحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن
مصادم لانه فلذا جرحوا من الاستحسان لان القياس عدم الجواز وظاهر كلام الفتح
الميل الى الجواز ولذا أورده الرواية عن محمد بل تقدم أن الحلواني رواه عن أصحابنا وما
ضاق الامر الانساع ولا يخفى أن هذا مستوعف للمعدول عن ظاهر الرواية كما يعلم من رسالتنا
المسماة بشعر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله لو انما خرج أكثر)
ذكر في البحر من الفتح أن ما نقله شمس الأئمة عن الامام الفضلي لم يقيد به عنه بكون الموجود
وقت العقد أكثر بل قال عنه أجعل الموجود أصلا وما يضاف به ذلك تبعاً (قوله
ويقطعها المشتري) أي اذا طلب البائع فريغ ملكه وهذا راجع لاصل المسئلة (قوله
جبراً عليه) مفاده أنه لا خيار للمشتري في ابطال البيع اذا امتنع البائع عن ابقاء التماس
على الانهار وفيه بحث لصاحب البحر والنهر سيذكره الشارح آخر الباب (قوله فسد)
أي مطلقاً كما يرشد اليه التفصيل في القول المقابل له فافهم وعلى في البحر الفساد بأنه
شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير (قوله كشرط القطع على البائع) في البحر

وافق الحلواني بالجواز لو انما خرج
أكثر زياطي (ويقطعها المشتري
في الحال) جبراً عليه (وان شرط
تركها على الانهار فسد) البيع
كشرط القطع على البائع حاوي
(وقيل) فانه محمد (لا) بنفسه
(اذ انشأه) الثمرة للعارف
فكان شرطاً يقتضيه العقد

عن الولوالجية باع عن جازا وكذا الثوم في الارض والجزر والبصل فعلى المشتري قطعه
اذا خلى بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل
أو الوزن ولم يجب لانه لم يبيع مكاييله ولا موازنه (قوله وبه يقتضى) قال فى الفتح ويجوز عند
محمد استعسانا وهو قول الأئمة الثلاثة واختاره الطحاوى لعدم البلى (قوله يجوز عن
الاسرار) عبارة البحر وفى الاسرار الفتوى على قول محمد وبه أخذ الطحاوى وفى المنتقى
ضم اليه أبو يوسف وفى القصة والصحيح قوله (قوله لكن فى القهستانى عن المضمرات)
سقطه أن يقول عن النهاية لان عبارة القهستانى مع المتن وشرط تركها على الشجر
والرضا به فسد البيع عندهما وعليه الفتوى كما فى النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدا
صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما فى المضمرات اهـ وما نقله القهستانى
عن المضمرات مخالف لما فى الهداية والفتح والبحر وغيرهما من حكمية الخلاف فى الذى
تناهى صلاحه فانه صريح فى تناهى الصلاح لا فى بدونه وأيضا المتبادر منه صلاح الكل
تأمل (قوله فتنبه) أشاربه الى اختلاف التصحيح وتخيير المفتى فى الاتهام بأيه ما شاء لكن
حيث كان قول محمد هو الاستحسان يترجح على قوله استأمل (قوله قيد باشتراط الترك)
أى قيد المصنف الفساد به (قوله مطلقا) أى بلا شرط ترك أو قطع وظاهره ولو كان الترك
متعارفا مع انهم قالوا المعروف عرفا كالمشروط نصا ومقتضا فساد البيع وعدم حل
الزيادة تأمل (قوله طاب له الزيادة) هى ما زاد فى ذات المبيع فلا ينافى ما قدمناه من انه
لو أنكرت غرا آخر فان قبل القبض فسد البيع أو بعده بشرط كان فيه لان ذلك فى الزيادة على
المبيع مما يقع عليه البيع وهذا فى زيادة ما وقع عليه البيع كما أفاده فى التهر وحاصله أن
المراد هنا الزيادة المتصلة لا المنفصلة (قوله تصدق بما زاد فى ذاتها) لحصوله بجهته بحظورة
بهر وتعرف الزيادة بالثمة ويوم البيع والتقويم يوم الادراك فالزيادة تغاوت ما بينهما
ط عن العيني (قوله لم تصدق بشئ) نعم عليه انهم غصب المنفعة فتح (قوله بطلت الاجارة)
وان عين المدة درمنتنى فان أصل الاجارة مقتضى القياس فيها البطلان الا أن الشرع
أجازها للمعاجة فيما فيه تعامل ولا تعامل فى اجارة الاشجار المجردة فلا يجوز وكذا لو استأجر
أشجارا ليحفظ عليها ثابته لم يجوز ذكره الكرخى فتح (قوله لتترك الزرع) الاولى تعبير الهداية
وغيرها بقوله الى أن يدرك الزرع أى الى وقت ادراكه بلا ذكر مدة (قوله ولم تطب الزيادة)
أى الزيادة على الثمرة وعلى ما عزم من أجرة المثل ط عن العيني (قوله كما سقرنا فى
شرحه) ونصه لفساد الاذن بفساد الاجارة وفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن بخلاف
الباطل فانه معدوم شرعا أصلا ووصفا فلا يتضمن شيئا فكانت مباشرته عبارة عن الاذن
اهـ ح وحاصل الفرق كما فى النسخ وغيره أن الفساد له وجود لانه فائت الوصف دون
الأصل فكان الاذن ثابتا فى ضمنه فيفسد بخلاف الباطل فانه لا وجود له أصلا فلم يوجد
الا الاذن ولا يفتى أن هذا الفرق ينافى ما مر أقول البيوع من أن البيع بعد اعتد فاسد

(وبه يقتضى) يجوز عن الاسرار لكن
فى القهستانى عن المضمرات
أنه على قوله ما الفتوى فتنبه قبه
باشترط الترك لانه لو شرعاه مطلقا
وتركها باذن البايع طاب له الزيادة
وان بغير اذنه تصدق بما زاد فى ذاتها
وان بعد ما تناهت لم تصدق بشئ
وان استأجر الشجر الى وقت
الادراك بطلت الاجارة وطابت
الزيادة لبقاء الاذن ولو استأجر
الارض لتترك الزرع فسدت بلهالة
المدة ولم تطب الزيادة ملتقى الاجور
لفساد الاذن بفساد الاجارة
بخلاف الباطل كما حذرناه فى
شرحه

مطلب
فساد المتضمن يوجب فساد
المتضمن

أو باطل لا ينعقد قبل متاركة العقد الا قول وينافي فروعا آخر مذكورة في آخر الفن الثالث
 من الاشياء عند قوله فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه فراجعها بما تلا (قوله
 والحيلة) في أن يطيب للمشتري ما زاد في ذات المبيع وما لم يكن بارزا وقت العقد (قوله أن
 يأخذ) أي المشتري (قوله معاملة) أي مساقاة لمدة معلومة كما في القنية (قوله على أن له
 الخ) أي للبائع قال في شرحه على المتن وينبغي أن يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن
 أخذت منك هذا الشجر معاملة على أن لك جزء من ألف جزء وألف جزء الآخر أي من
 الثمر ذكره الشئ وفيه أن المشتري قد أخذ الثمر شراء فكيف يأخذ معاملة الآن يقال
 أنه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد المعاملة اه قلت الشراء انما
 وقع على البارز وقت العقد والمعاملة لاجل طيب ما لم يبرز بعد وطيب ما زاد في ذات البارز
 نعم هذه الحيلة انما تنافي اذا لم يكن الشجر وقتا أوليتم لعدم الحظ والمصلحة في أخذه جزءا
 من ألف جزء والباقي للمشتري كما ذكر الشارح نظيره في أول كتاب الاجارة (قوله وأن
 يشتري الخ) هذه حيلة ثانية ويانها أن المشتري اما أن يكون مما يوجد شيئا أو قد وجد
 بعضه أو لم يوجد منه شيء كالباذنجان والبطيخ والخيار أو يوجد كله لكنه لم يدركه كالزعر
 والحشيش أو يكون وجد بعضه دون بعض كثيرا لا شجارا لثلاثة الأنواع في الأول يشتري
 الاصول ببعض الثمن ويستأجر الارض مدة معلومة يباقي الثمن لثلاثة اشياء البائع بالقلع
 قبل خروج الباقي أو قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزعر
 ويستأجر الارض كما قلنا وفي الثالث يشتري الموجود من الثمر بكل الثمن ويحل له الباقي
 ما سيوجد لان استئجار الارض لا يتأني هذا لان الاشجار باقية على ملك البائع وقيد ما هاتي
 الارض مانع من صحة استئجار الارض الآن يأخذها ولا معاملة كما مر لانها تنصير في
 تصرفه أو تكون الاشجار على المسناة فانها حينئذ لا تمنع صحة اجارة الارض كما يعلم من بابها
 ومسئلة الاحلال تنافي في الاول والثاني أيضا (قوله ببعض الثمن) تنازع فيه يشتري
 الاول ويشتري الثاني في المسئلةين وقوله ويستأجر الارض راجع للمسئلةين أيضا كما علم
 مما قرأناه (قوله وفي الاشجار الموجود) أي وفي غار الاشجار يشتري الموجود منها
 (قوله فان خاف الخ) قال في جامع القصولين أقول كتبت في لطائف الاشارات انهم
 قالوا لو قال وكنت بكذا على أني كذا زلتك فأنت وكيلي صح وقيل لا فاذا اصح يبطل العزل
 عن المعلقة قبل وجود الشرط عند أبي يوسف وجوزة محمد فيقول في عزله رجعت عن
 الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة اه رملي وحاصله أنه على قول محمد يمكن
 الرجوع هنا عن الاحلال بأن يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن المنجز فتعين
 حينئذ الاحتمال بالمعاملة على الاشجار كما مر (قوله في التركة) المناسب في الاكل لأن
 فرض المسئلة أنه أحل له ما يوجد في المستقبل والتركة انما يناسب الموجود الآن بل محم
 أن المراد ما يوجد من الزيادة في ذات المبيع الموجود (تمة) * اشتري الثمار على رؤس

والحيلة أن يأخذ الشجرة
 معاملة على أن له جزءا من ألف
 جزء وأن يشتري اصول الرطبة
 كالباذنجان وأشجار البطيخ
 والخيار لتكون الحادثة له يشتري
 وفي الزعر والحشيش يشتري
 الموجود ببعض الثمن ويستأجر
 الارض مدة معلومة يعلم فيها
 الادراك يباقي الثمن وفي الاشجار
 الموجود ويحل له الباقي ما يوجد
 فان خاف أن يرجع يقول على
 أني متى رجعت في الاذن تكون
 مأذونا في التركة شئ من مخلصا

الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الروية بحجر ثم ذكر حكم بيع الغيب في الارض وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في قول البيهقي القاسد (قوله ما جاز اراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة مذكورة في عامة المعبريات منقولة عن عليهما مسائل منها ما ذكر هنا من (قوله صح استثناءه منه) أي من العقد كما هو مخرج به في عبارة الفتح وهذا أولى من جعل الضمير في منه راجعاً للمبيع المعلوم من المقام فافهم ولا يصح ارجاعه الى ما لانهم واقعة على المستثنى فيلزم استثناء الشيء من نفسه كما لا يخفى قال في الفتح وبيع قفيز من صبرة جائز فكذلك الاستثناء بخلاف استثناء الحل من الجارية أو الشاة وأطراف الحلوان لا يجوز كما لو باع هذه الشاة لأبيته أو هذا العبد الأبدية فيصير مشتركة بينهما بخلاف ما لو كان مشتركة على الشيوع فإنه جائز اهـ أي كبيع العبد الانصفه منه لأنه غير مقيّد في جزء بعينه بل شائع في جميع أجزائه فيجوز (قوله يصح افرادها) بأن يوصى بها لوحدها بدون الرقبة اهـ ح (قوله دون الاستثناء) بأن يوصى له بعد دون خدمته اهـ ح وقيد بالخدمة لأن الحل يصح استثناءه في الوصية حتى يكون الحل ميراثاً أو الجارية وصية والفرق أن الوصية أخذت الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف الخدمة والغلة كالخدمة بحجر من المبيع القاسد (قوله وشاة معينة من قطع) أما الوغير معينة فلا يجوز كثوب غير معين من عدل أفاده في البحر (قوله وأرطال معلومة) أفاد أن محل الاختلاف الآتي ما إذا استثنى معينة فان استثنى جزءاً كربع وثلاث فإنه صحيح انشاقاً كما في البحر عن البدائع قلت ووجهه أن ما يقدر بالرطل شيء معين بخلاف الربع مثلاً فإنه غير معين بل هو جزء شائع كما قلنا آنفاً ونظيره ما قدّمناه عند قوله وفسد بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار لا أسهم وقيد بالرطل لأنه لو استثنى رطلاً واحداً جاز انشاقاً لأنه استثناء القليل من الكثير بخلاف الارطال بل وازن أن لا يكون الا ذلك المقدور فيكون استثناء الكل من الكل بحجر عن البناء ومقتضاه أنه لو علم أنه بقي أكثر من المستثنى يصح ولو المستثنى أرطالاً على رواية الحسن الآتية وهو خلاف ما يدل عليه كلام الفتح من تعليل هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المستثنى ليس مشاراً اليه ولا معلوم الكيل المخصوص فكان مجهولاً وان ظهر آخره أنه بقي مقدار معين لأن المفسد هو الجهالة الناتجة اهـ ومقتضاه القاسد باستثناء الرطل الواحد أيضاً على هذه الرواية تأمل (قوله لصحة اراد العقد عليه) أي على القفيز والشاة المعينة والارطال المعلومة وهو تعليل لقوله فصح أفاده دخول ما ذكر تحت القاعدة المذكورة (قوله ولو الثمر على رؤس الخلل) فيصح إذا كان مجزئاً بالاولى لأنه محل وفاق (قوله على الظاهر) متعلق بقوله فصح ومتأهل ظاهراً الرواية رواية الحسن عن الامام أنه لا يجوز واختماره الطحاوي واقتدوري لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول وفي الفتح أنه أقس بذهب الامام في مسألة بيع الصبرة وأجاب عنه في النهر فراجع (قوله بغير سبيل البر) متعلق ببيع والباقية للبدل قال

قوله دون الاستثناء هكذا يخطئه والذي في نسخ الشارح دون استثناءها وأصلها نسخة أخرى كتب عليها اهـ مصححه

(ما جاز اراد العقد عليه بانقراده صح استثناءه منه) الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثناءها الشاة ثم فرع على هذه القاعدة بقوله (فصح استثناءه) قفيز من صبرة وشاة معينة من قطع و (أرطال معلومة من قطع و) لصحة اراد العقد ببيع ثمر نخلة اهـ بعبارة علي رؤس الخلل على علمه ولو الثمر على رؤس الخلل على الظاهر (كم) صحة (بيع برفق سبيله) بغير سبيل البر

الخبر الرملي في حاشية البحر سيأق في الربا أن يبيع الحنطة الخالصة بحنطة في سنبلة لا يجوز
ويجب تقييده بما إذا لم تكن الحنطة الخالصة أكثر من التي في سنبلة وقد صرح بذلك
في الخاتمة ويعلم بذلك أنه يجوز بيع التي في سنبلة مع غيرها بالآخرى التي في سنبلة مع غيرها
للجنس إلى خلافه اهـ وبه ظهر أن قول المصنف كببيع بر في سنبلة أن أراد به بيع الحب
فقط كما يشعر به قول الشارح الآتي وعلى البائع أخرجه فتقيده بقوله بغير سنبلة البر
احتراز عما إذا باعه بسنبلة البر أي بالبر مع سنبلة فإنه لا يجوز إذا لم يكن الحب الخالص
أكثر مما إذا كان أكثر يكون الزائد بمقابلة التبن فيجوز وإن أراد به بيع البر مع السنبلة
فلا يصح تقييده بقوله بغير سنبلة لما علمت من جواز بيعه بمثلها بأن يجعل الحب في أحدهما
بمقابلة التبن في الآخر (قوله لاحتمال الربا) تعليل للمفهوم وهو أنه لو بيع بسنبلة البر
لا يجوز لاحتمال أن يكون البر الذي يبيع وحده مساويا للبر الذي يبيع مع سنبلة أو أقل
فيكون الفضل ربا إذا علم أن ما يبيع وحده أكثر مما قلناه آنفا (قوله وباقلاء) هو النول
بحر على وزن فاعلا يشدد فيه قصر ويخفف فيه الواحدة باقلا في الوجهين مصباح
(قوله في قشرها الأول) وكذا الثاني بالاولى لأن الأول فيه خلاف الشافعي (قوله فعلى
البائع أخرجه) في البرازية لو باع حنطة في سنبلة الرم البائع الدوس والتذرية بحر وكذا
الباقلاء وما بعده (قوله إذا باع بمافيه) عبارة في الدر المنثور إذا بيعت بمافيه فيه
اهـ وهي أوضح بمعنى إذا باع الحنطة بالتبن لا يلزم البائع تخليصه ط (قوله الوجه نعم)
لأنه لم يره فتح واقتره في البحر والنهر (قوله وانما بطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة
بالفرق بين ما إذا باع حب قطن في قطن بعينه أو نوى تمر في تمر بعينه أي باع ما في هذا القطن
من الحب أو ما في هذا التمر من النوى فإنه لا يجوز مع أنه أيضا في غلافه أشار أبو يوسف
إلى الفرق بأن النوى هنا معتبر بما هو الكافي المعروف فإنه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال
هذا نوى في تمر ولا حب في قطنه ويقال هذه حنطة في سنبلة وهذا لوز وفستق في قشره
ولا يقال هذه قشور فيه لوز ولا يذهب اليه وهم وبما ذكرناه من الجواب عن امتناع
بيع اللب في الضرع واللحم والشحم في الشاة والالبنة والأكراع والخلد فيها والدقيق
في الحنطة والزيت في الزيتون والعصير في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لأن كل ذلك
منعدهم في العرف لا يقال هذا عصير وزيت في محله وكذا الباقي اهـ (قوله من نوى الخ) نشر
مرتب ط (قوله لأنه من تمام التسليم) إذا تحقق تسليم المبيع الأبكيلة ووزنه ونحوه
ومعلوم أن الحاجة إلى هذا إذا باع مكاييل أو موازنة ونحوه إذا احتج إلى ذلك في المجازفة
وكذا صلب الحنطة في وعاء المشتري على البائع فتح (قوله وأجرة وزن ثمن ونقده) أما كون
أجرة وزن الثمن على المشتري فهو باتفاق الأئمة الأربعة وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه
كان يفتي الصدر الشهيد وهو الصحيح كما في الخلاصة لأنه يحتاج إلى تسليم الجيد وتعرفه
بالنقد كما يعرف المقدار بالوزن ولا فرق بين أن يقول دراهمي منقودة أو لا هو الصحيح

قوله فعلى البائع الخ كذا بخطه
والذي في نسخ الشارح وعلى الخ
بالواو اهـ مصححه

لاحتمال الربا وباقلاء وأرزوسم
في قشرها وجوز لوز وفستق في
قشرها الأول وهو الأنثى وعلى
البائع أخرجه إذا باع بمافيه
وهل له خيار الرؤية الوجه نعم فتح
وانما بطل بيع ما في تمر وقطن وضرع
من نوى وحب ولأنه معدوم
عرفا (وأجرة كيل ووزن وعقد
وزرع على بائع) لأنه من تمام
التسليم (وأجرة وزن ثمن ونقده)

خلافاً لمن فصل وتماه في النهر (قوله وقطع عمر) في الفتح عن انطلاقة وقطع العنب
المشترى جزافاً على المشتري وكذا كل شيء باعه جزافاً كالنوم والبصل والجزر الا اذا اخلى
بينهما وبين المشتري وكذا قطع الثريد في اذا اخلى بينهما وبين المشتري اهـ (قوله الا اذا قبض
البائع الثمن الخ) أي فان أجرة النقد على البائع لأنه من تمام التسليم وشرط لثبوت
الرد اذا ثبت زياقته لا ينقده قال في البحر وأما أجرة نقد الدين فعلى المدين الا اذا قبض
رب الدين الدين ثم ادعى عدم النقد فلا جرة على رب الدين لأنه بالقبض دخل في ضمانه
(قوله فبقدره) أي فبقدر من الأجرة بقدر ما ظهر زياقته فبقدر نصف الأجرة ان ظهر نصف
الدرهم زيوفاً وما عزاها الى الزاوية رأيت أيضاً في الخاتمة والولوالجية ورأيت منقولاً عن
الحميد أنه لا أجر له بظهور البعض زيوفاً لأنه لم يوف عمله ولا ضمان عليه (قوله فأجرته على
البائع) وليس له أخذ شيء من المشتري لأنه هو العاقد حقيقة شرح الوهبانية وظاهره أنه
لا يعتبر العرف هنا لأنه لا وجه له (قوله يعتبر العرف) فيجب الدلالة على البائع أو المشتري
أو عليهما بحسب العرف جامع القسوين (قوله ان أحضر البائع السلعة) شرط للزام
المشتري بتسليم الثمن أولاً والشرط أيضاً كون الثمن حالاً وأن لا يكون في البيع خيار
للمشتري فلا يباطل بالثمن قبل حلول الاجل ولا قبل سقوط الخيار وأما أن للبائع حبس
المبيع حتى يستوفي كل الثمن فلو شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن فسد المبيع لأنه لا يقتضيه
العقد وقال محمد بن طهالة الاجل فلو سمي وقت تسليم المبيع جاز وله الحبس وان بقي منه
درهم كان في البحر وفي الفتح والدرامتي لو هلك المبيع بفعل البائع أو بفعل المبيع أو بأمر
سماوى بطل البيع ويرجع بالثمن لومة قموضا وان هلك بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان
المبيع مطلقاً وبشرط الخيار له وان كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسد الزم ضمان مثله
ان كان مثلياً وقيمته ان كان قيمياً وان هلك بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع
فيضمن الخافي للبائع ذلك وان شاء أمضاه ودفع الثمن واتبع الخافي وبطبيع له الفضل ان
كان الضمان من خلاف الثمن والا فلا اهـ (تنبيه) للبائع حبس المبيع الى قبض الثمن
ولو بقي منه درهم ولو المبيع شيئين بصفة واحدة وسمى لكل منهما حصة ما الى استثناء
الكل ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل ولا بإبرائه عن بعض الثمن حتى يستوفي
الباقى ويسقط بمحوه البائع على المشتري بالثمن انقضا وكذا بمحوه المشتري البائع به
على رجل عند أي يوسف وعند محمد بن روايان ويتأجيل الثمن بعد البيع وتسليم
البائع المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعد رده اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلا اذنه
الا اذا أراه ولم يضمنه من القبض فهو اذن وقد يكون القبض حكماً ما قال محمد كل تصرف
يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض
كالهبة اذا فعله المشتري قبل القبض جاز وبصر المشتري قابضاً اهـ أي لان قبض الموهوب
له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض مالوا ودعه المشتري عند أجنبي أو أعاره وأمر

وقطع ثمر وأخرج طعاماً من سفينة
(على مشتري) الا اذا قبض البائع
الثن ثم جاء بركه بعيب الزياقة
* (فرع) * ظهر بعد نقد
المشتري أن الدرهم زيوفاً
الاجرة وان وجد البعض بقدره
نهر من اجرة الزاوية وأما
الدلال فان باع العين بنفسه باذن
ربها فأجرته على البائع وان سعى
بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر
العرف وتماه في شرح الوهبانية
(وبسليم الثمن أولاً في بيع سلعة
بدانير ودرهم) ان أحضر البائع
السلعة (وفي بيع سلعة بمثلها)

مطلب
في حبس المبيع لقبض الثمن وفي
هلاكه وما يكون قبضاً

البائع بالتسليم اليه لولو أو دعه أو أعاره أو آجره من البائع أو دفع اليه بعض الثمن وقال
تركتهم عند ذلك وهذا على الباقي ومنه ما لو قال للسلام تمامي وامش فتخطى أو أعتقه
أو أنلف المبيع أو أحدث فيه عميا أو أمر البائع بذلك ففعل أو أمره بطعن الحنطة فطعن
أو وطئ الأمة فحلبت ومنه ما لو اشتري دهنًا ودفع ثار ورزنا فيه فوزنه فيها بحضرة
المشتري فهو قبض ومنه ما لو غصب شيئا ثم اشتراه عارقا بضًا بخلاف الودعة
والعارية أو وزنه فيه بأمره ومنه ما لو غصب شيئا ثم اشتراه عارقا بضًا بخلاف الودعة
والعارية إذا وصل اليه بعد الخلع ولو اشتري ثوبا وحضرة فقال للبائع بعه قال الإمام
الذسلي أن كان قبل القبض والرؤية كان فسخا وإن لم يقبل البائع نعم لأن المشتري
ينفرد بالفسخ في خيار الرؤية وإن قال بعه في أي كن وكيف لا في الفسخ فيالم يقبل البائع
لا يكون فسخا وكذا لو بعد القبض والرؤية لكن يكون فسخا بالبيع سواء قال بعه
أو بعه في هذا كله ملخص مما في البحر (قوله أو عن غيره) المراد بالثمن النقود من الدراهم
والدينار لأنهم سألوا عما لا يتعين بالتعيين (قوله سلامعا) لاستوائهما في التعيين
في الأول وفي عدمه في الثاني أما في بيع ساعة بثلث فالتعيين حق المشتري في المبيع
فلذا أمر بتسليم الثمن أولا لتعيين حق البائع أيضا تحققا للمساواة (قوله ما لم يكن الخ)
الطرف الذي نابت عنه ما المصدرة الظرفية متعلق بقوله ويسلم الثمن فكان المناسب ذكره
عقب قوله أن أحضر البائع الساعة بأن يقول لم يكن دينارا الخ (قوله كسلم وغن مؤجل)
تمثيل لما إذا كان أحد العوضين دينارا فالأول مثال المبيع لأن المراد بالسلم المسلم فيه
والثاني مثال الثمن (قوله ثم التسليم) أي في المبيع والثمن ولو كان المبيع فاسدا كما
في البحر ط (قوله على وجه يتمكن من القبض) فلو اشتري حنطة في بيت ودفع البائع
المفتاح اليه وقال خلعت بينك وبينها فهو قبض وإن دفعه ولم يقبل شيئا لا يكون قبضا وإن
باع دارا غائبة فقال سلمت اليك فقال قبضتم لم يكن قبضا وإن كانت قريبة كان قبضا وهي
أن تكون بحال يقدر على اغلاقها والافهية بعيدة وفي جمع التوازل دفع المفتاح في بيع
الدار تسليم إذا تهيأ له فتحه بلا كفة وكذا لو اشتري بقر في السرح فقال البائع اذهب
واقبض إن كان يرى بحيث يمكنه الإشارة اليه يكون قبضا ولو اشتري ثوبا فأمره البائع
بقبضه فلم يقبضه حتى أخذته إنسان أن كان حين أمره بقبضه أمكنه من غير قيام صح
التسليم وإن كان لا يمكنه الإتيان لا يصح ولو اشتري طيرا أو فرسا في بيت وأمره البائع
بقبضه ففتح الباب فذهب أن أمكنه أخذه بلا عون كان قبضا وعساه في البحر وحاصله
أن الخلع قبض حكم لومع القدرة عليه بلا كفة لكن ذلك يختلف بحسب حال المبيع ففي
شحوظ حنطة في بيت مثلا فدفع المفتاح إذا أمكنه الفتح بلا كفة قبض وفي شحوظ دارا القدرة
على اغلاقها قبض أي بأن تكون في البلد فيما يظهر وفي شحوظ بقر في مربي فكونه بحيث
يرى ويشار اليه قبض وفي شحوظ ثوب فكونه بحيث لو تمديده نزل اليه قبض وفي شحوظ فرس

مطلب فيما يكون قبضا للمبيع

أو عن غيره (سلامعا) ما لم يكن
أحدهما دينارا كسلم وغن
مؤجل ثم التسليم يكون بالتعليق
على وجه يتمكن من القبض

مطلب في شروط الخلع

أو طرقي ثبت إمكان أخذه منه بلا ممانع قبض (قوله بلا ممانع) بأن يكون مقررا غيبا
مستغولا بحق غيره فالو كان المبيع شاغلا كالحطبة في جوارق البائع لم ينعهم بحر وفي
المنطقة ولو باع دارا وسلمها إلى المشتري وله فيها متاع قليل أو كثير لا يكون تسليما حتى يسلمها
فأرغته وكذلك لو باع أرضا وفيها زرع اه وفي البحر عن القيمة لو باع حطبة في سبيلها
فسلمها كذلك ليصبح كقطن في فراش ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية
وان كانت منفصلة تلك البائع وعن البري المتاع لغير البائع لا يمنع فلو أذن له بقبض المتاع
والبئص صم وصار المتاع ودبعة عنده اه قلت ويدخل في الشغل بحق الغير ما لو كانت
الدار مأجورة فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض وهي واقعة الفتوى سئلت
عنها ورايت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين باع المنسأة بجرور رضي
المشتري أن لا يسخن الثمر إلى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة
البائع بالتسليم قبل مضيه ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع جعل التسليم
وكذا لو شري غائب لا يطالبه بقبضه ما لم يتبها المبيع للتسليم اه (قوله ولا حائل) بأن يكون
في حضرته اه ح وقد علمت يسأله (قوله أن يقول خلعت الخ) الظاهر أن المراد به الاذن
بالقبض لا خصوص لفظ التخلية لما في البحر ولو قال البائع للمشتري بعدي المبيع خذ
لا يكون قبضا ولو قال خذ يكون تخلية اذا كان يصل إلى أخذه اه وفي الفروع
المسألة ما يدل عليه أيضا (قوله أو كان بعيدا) أي وان قال خلعت الخ كما مر والمراد
بالبعيد ما لا يقدر على قبضه بلا كفة ويختلف باختلاف المبيع كما قرناه أو المراد به
حقيقته ويقاس عليه ما شابهه (قوله وهو لا يصح به القبض) أي الاقرار المذكور
لا يتحقق به القبض وقبض القبض لأن العدم في ذاته صحيح غير أنه لا يجب على المشتري دفع
الثمن لعدم القبض (قوله على الصحيح) وهو ظاهر الرواية ومقابلته ما في المحيط وجامع شمس
الائمة انه بالتخلية يصح القبض وان كان العقار بعيدا غائبا عنهم ما عند أبي حنيفة خلافا
لهم وهو مذهبهم كما في البحر وفي الخاتمة والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه اذا كان قريبا
يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فتقام التخلية مقام القبض أما اذا كان بعيدا لا يتصور
القبض في الحال فلا تقام التخلية مقام القبض اه هذا ثم ان ما ذكره الشارح هنا نقل مثله
في أو اخر الاجارات عن وقف الاشبهاء ثم قال قلت لكن نقل محشي ابن المصنف في زواهر
الجواهر عن يوسع فتاوى قارئ الهداية أنه متى مضى مدة تمسك من الذهاب إليها
والدخول فيها كان قابضا والافلاقتين اه قلت لكن أنت تنخير بأن هذا مخالف للروايتين
ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر الرواية عليه لأن المعتبر فيه القرب الذي يتصور معه حقيقة
القبض كما علمته من كلام الخاتمة (قوله وكذا الهبة والصدقة) أي لا تكون تخلية البعيد
فيم ما قبضا قال في البحر وعلى هذا تخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار بتسليمها
اه قلت ومفاده أن تخلية القريب في الهبة قبض لكن هذا في غير الفاسدة كما في الخاتمة

مطالب اشترى دارا مأجورة
لا يطالب بالثمن قبل قبضها

بلا ممانع ولا حائل وشروط في الاجناس
شرطان ثالثا وهو أن يقول خلعت
بينك وبين المبيع فلو لم يقله أو كان
بعيدا لم يصرف قبضا والناس عنه
غافلون فانهم يشترون قرية
ويقرنون بالتسليم والقبض وهو
لا يصح به القبض على الصحيح وكذا
الهبة والصدقة خاتمة وقامه فيها
علقناه على الملتقى

حيث قال أجمعوا على أن التخليّة في المبيع الجائر تكون قبضا وفي المبيع الفاسد روايتان
 وأصح أن قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا
 بانفاق الروايات واختلافوا في الهبة الجائرة ذكر الفقيه أبو الليث أنه لا يصير قابضا في قول
 أبي يوسف وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه يصير قابضا ولم يذكر فيه خلافا (تمت) في البرازية
 قبض المشتري المشتري قبل نقده بلا إذن البائع فطلبه منه فغلب بينه وبين البائع لا يكون
 قبضا حتى يقبضه بيده بخلاف ما إذا خلى البائع بينه وبين المشتري اشتري بقرعة مريضة
 وخلاها في منزل البائع قائلا ان هلكت فني وماتت فني البائع لعدم القبض وكذا لو قال
 البائع سقيها الى منزل فأذهب فأتسلها فهلكت حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم
 فالقول للمشتري قال المشتري للعبد اعمل كذا أو قال للبائع مره يعمل كذا فعمل فطلب العبد
 هلك من المشتري لانه قبض قال المشتري البائع لا اعتمدك على المبيع فسلمه الى فلان يسكه
 حتى أدفع لك الثمن ففعل البائع وهلك عند فلان هلك من البائع لأن الامساك كان لاجله
 اشتري وعاءا لئلا يفسد في السوق فأمر البائع بنقله الى منزله ففسد في الطريق فعلى البائع ان لم
 يقبضه المشتري اشتري في المصير حطب افعصه فحاصب حال حمله الى منزله فني البائع لان عليه
 التسليم في منزل الشاري بالعرف قال للبائع زنه له وابعه مع غلامك أو غلامي ففعل
 وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الآن يقول أدفعه الى الغلام لانه لو كمل
 للغلام والدفع اليه كالدفع الى المشتري (قوله لا يقرط حقه بالتسليم) فيه أن التسليم
 موجود أيضا فيه لو وجد رصاصا أو ستوفة فالاولى التعديل بما في المخ بأنه استوفى أصل
 حقه فلا يكون له حق نقض التسليم اهـ أي لأن الزئوف دراهم لكن بمعية ومثلها
 النهر رجة كما في المنية بخلاف الرصاص والستوفة قائم ليست دراهم فلم يوجد قبض الثمن
 أصلا فله نقض التسليم وأما إذا أن هذا الوسم المبيع أما لو قبضه المشتري بلا إذن البائع فله
 نقضه في الزئوف وغيرها كما في البرازية (قوله كالأول وجدها) الاولى وجدته أي الثمن المحدث
 عنه (قوله أو مستحقا) أي بأن أثبت رجل أن المقبوض حقه فيثبت للبائع استرداد السلعة
 لا تقاض الاستيفاء (قوله وكالمرتمن) عبارة منية المفتي والمرتمن يسترد في الوجوه كلها
 اهـ أي في الزئوف والرصاص وغيرها أي لو قبض دينه وسلم الرهن لراهنه ثم ظهر ما قبضه
 زئوفا أو رصاصا أو ستوفة أو مستحقا فانه يسترد الرهن (تنبيه) لو تصرف المشتري في المبيع
 بعد قبضه به أو هبته ثم وجد البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لأن تصرف المشتري
 بعد القبض باذن البائع كتصرفه وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلا إذن البائع وتصرف فيه
 ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقص ولا ينقض ما لا يحتمل النقص
 برزايه وما يحتمل النقص كالبيع والهبة وما لا يحتمل كالعقود وفروعه (قوله والا) أي وان لم
 تكن قائمة سواء كانت هلكة أو مستهلكة (قوله كالأول بذلك) أي بأن زئوف لانه
 يكون وانما يباها فلا يكون له رد ولا استرداد (قوله وقال أبو يوسف يرد مثل الزئوف الخ)

(وجدته) أي البائع الثمن (زئوفا)

ليس له استرداد السلعة ويجب ما به

لستقوط حقه بالتسليم وقال زئوفه

ذلك كالأول وجدها رصاصا أو ستوفة

أو مستحقا وكالمرتمن منية

(قبض) بدل دراهمه (الجيايد)

التي كانت له على زيد (زئوفا) على

ظن أنه اجياد (ثم علم) بأن زئوف

(بردها ويسترد الجيايدان) كانت

(قائمة والا فلا) يرد ولا يسترد كالأول

سلم بذلك عند القبض وقال

أبو يوسف يرد مثل الزئوف ويرجع

بأجلها

لأن الرجوع بالنقصان باطل لاستلزامه الربا ولا وجه لإبطال حقه في الجوده لعدم رضا
 درر قال في الحقائق نفعاً عن العيون أن ما قاله أبو يوسف حسن وأدفع للضرر ولذا اخترناه
 للفتوى اهـ وكذلك صرح في المجمع بأنه المقتضى به عزيمة (قوله) كما لو كانت رصاصاً
 أو ستوقه) فأنما ارتد اتفاقاً في درر وظاهر إطلاقه أنه ارتد ولو علم بها وقت القبض لأنها
 ليست من جنس الأمان ط (قوله ومات مفلساً) أي ليس له مال يفي بمطالبه من الديون سواء
 فلسه القاضي أو لا (قوله فالبائع أسوة للغرماء) أي يقتسمونه ولا يكون البائع أحق به
 درر (قوله فإن البائع أحق به) الظاهر أن المراد أنه أحق بحبسه عنده حتى يستوفي الثمن
 من مال الميت أو يبيعه القاضي ويدفع له الثمن فإن وفي جميع بيع دين البائع فيها وإن زاد
 دفع الزائد للبائع الغرماء وإن نقص فهو أسوة للغرماء فيما بقي له وليس المراد بكونه أحق به
 أنه يأخذ منه مطلقاً إذ لا وجه لذلك لأن المشتري ملوكه ولا يتقبل بعد موته إلى ورثته وتعلق به
 حتى غرمائه وانما كان أحق من باقي الغرماء لأنه كان له حق حبس المبيع إلى قبض الثمن في
 حماة المشتري فسكنا بهدوته وهذا نظير ما سيذكره المصنف في الإجازات من أنه لو مات
 المؤجر وعليه ديون فالمستأجر أحق بالدار من غرمائه أي إذا كانت الدار بيده وكان قد
 دفع الأجرة وانفسخ عقد الإجارة بموت المؤجر فلا حبس الدار وهو أحق بفتحها بخلاف
 ما إذا جمل الأجرة ولم يقبض الدار حتى مات المؤجر فإنه يكون أسوة لسائر الغرماء ولا يكون
 له حبس الدار كما في جامع الأصولين وكذلك ما سيأتي في المبيع القاسد لو مات بعد فسخه
 فالمشتري أحق به من سائر الغرماء لأنه حبسه حتى يأخذ ماله هكذا ينبغي حل هذا المجل وبه
 ظهر جواب حادثة الفتوى سالت عن ما وهى ما لو مات البائع من قبل قبض الثمن وقبل
 تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لأنه ليس للبائع حق حبسه في حماة بل
 للمشتري جبره على تسليمه مادام عينه باقية فيكون له أخذ بهدوته البائع أيضاً
 إذ لا حق للغرماء فيه بوجه لأنه أمانة عند البائع وإن كان مضموناً بالثمن لو هلك عنده
 ومثله الرهن فإن الراهن أحق به من غرماء المرتهن والله سبحانه أعلم (قوله باع نصف
 الزرع الخ) صورة المسئلة رجل له أرض دفعه سالا كار أي فلاح ودفع له البذر أيضاً
 على أن يعمل الأكار فيه ما يقره بنصف المسارح فعمل ونزع الزرع فباع الأكار
 نصفه لرب الأرض جازا المبيع أموالو باع رب الأرض نصفه للأكار فلا يجوز لأنه يأمره
 بقلع ما باعه ولا يمكن الابتلاع الكل فيتمضمم المشتري بقلع نصيبه الذي كان له قبل الشراء
 مستحقاً للبقاء في الأرض إلى وقت الادراك ثم إذا كان البذر من الأكار يكون
 مستأجراً الأرض بنصف الخارج فليس لرب الأرض أمره بقلع ما باعه فينبغي أن يجوز
 البيع لعدم الضرر وهذه من مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع وقد ذكرنا الكلام
 عليها وعلى نظائرها أول كتاب الشركة (قوله قال في التمر الخ) أصله صاحب
 البحر وحاصل البحث أنه ينبغي على قياس هذا أنه لو باع ثمرة بدون الشجر ولم يرض

مطلب اشترى شيئا ومات مفلساً
 قبل قبضه فالبائع أحق

كما لو كانت رصاصاً أو ستوقه
 (اشترى شيئا وقبضه ومات مفلساً قبل

نقد الثمن فالبائع أسوة للغرماء)
 وعند الشافعي رضي الله عنه هو أحق

به (كما لو لم يقبضه) المشتري (فإن

البائع أحق به) اتفاقاً ولنا قوله

عليه الصلاة والسلام إذا مات

المشتري مفلساً فوجد البائع

متاعاً بعينه فهو أسوة للغرماء

شرح مجمع العيني (فروع) *

باع نصف الزرع ولا أرض إن باعه

الأكار لرب الأرض جاز

وبعكسه لا إذا كان البذر

من الأكار فينبغي أن يجوز خيانة

* باع شجراً أو كرمه ثم لا يدخل

التمر وحيث أنه في سائر الشجر إلى

الادراك فلو أبيع المشتري أمارته

شجر البائع أن شاء أبطل البيع

أو قطع التمر جامع الأصولين قال

في التمر ولا فرق بظهر بين المشتري

والبائع

البائع باعارة الشجر أن يتغير المشتري أيضا ان شاء أبطل البيع أو قطعها الآن في القسط
اتلاف المال وفيه ضمير عليه لكن تقدم نصير في المتن كغيره من المتون بقوله ويقطعها
المشتري في الحال وأيضا نقله عن جاء مع الفصولين مخالف أيضا النصير مع المصنف كغيره
في بيع الشجر وحده أو الأرض وحدها بقوله ويؤمر البائع بقطعها أي الزرع والتمر
وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه كما ينبغي عليه هناك فافهم والله سبحانه أعلم

(باب خيار الشرط)

من إضافة الشيء إلى سببه لأن الشرط سبب للخيار بخلاف الأصل في العقد لزوم من
الطرفين ولا يثبت لأحدهما اختيارا لاضاء أو الفسخ ولو في مجلس العقد عندنا لا باشتراك
ذلك (قوله مبين في الدرر) حيث قال بعد ما ترجم باب خيار الشرط والتعيين وقدمهما على
باقي الخيارات لأنهما يعتد بهما ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لأنه يمنع تمام الحكم وآخر
خيار العيب لأنه يمنع لزوم الحكم * وخيار الشرط أنواع * فاسد وفاقا كما إذا قال اشتريت
على أي بالخيار أو على أي بالخيار أيا ما أو أبدا وجاز وفاقا وهو أن يقول على أي بالخيار
ثلاثة أيام فسادهم أو مختلف فيه وهو أن يقول على أي بالخيار شهرا أو شهرين فإنه فاسد
عند أبي حنيفة وزفر والشافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد أنه وفي البحر فرع لا يصح تعليق
خيار الشرط بالشرط فالوباعه جارا على أنه ان لم يجاوز هذا التمر فترده بقبوله واللام يصح
وكذا إذا قال ما لم يجاوز به إلى الغد كذا في القنية اهـ (قوله الثلاثة المبوبة لها) أي
التي ذكرها الكل واحدا منها باب وهي خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب (قوله
وخيار تعيين) هو أن يشتري أحدا الشيئين أو الثلاثة على أن يعين أي أشاء وهو المذكور
في هذا الباب في قول المصنف باع عبد بن علي أنه بالخيار في أحدهما الخ (قوله وعين)
هو ما أتى في المراجعة في قوله ولا رد بعين فاحش في ظاهر الرواية وينبغي بالرد أن غر
البائع المشتري أو بالعكس أو غره الدلال والافلا (قوله ونقد) هو ما أتى قريبا في قوله
فان اشتري على أنه ان لم ينقد الثمن الخ (قوله وكية) هو ما مر أول البيوع فيما لو اشتري
بما في هذه الظاهرية الخ وقد منبأه (قوله واستحقاق) هو ما سيذكره في باب خيار العيب
في قوله استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض للكل خير في الكل وان بعده
خير في القبي لا في غيره (قوله وتغير فعلى) أما القول فهو ما مر في قوله وعين
والفعلى كالنصيرية وهي أن يشتري البائع شرع الشاة ليجمع بينهما فيقول المشتري أنهما
غزيرة اللبن والخيار الوارد فيها أنه إذا أحلها ان رضيا أمسكها وان بخطها ردها وصاعا
من غزيرة أخذ الأئمة الثلاثة وأبو يوسف وعندهما يرجع بالنقصان فقط ان شاء وسأني تمام
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى في خيار العيب عند قوله اشترى جارية لها لبن (قوله
وكشف حال) هو ما مر أول البيوع فيما إذا اشترى بوزن هذا الخبز ذهبانا أو بجر لا يعرف
قدره فقد ذكر الشارح هنا أن لا يشتري الخيار فيه ما وقد منبأه من البحر هنا أن هذا

(باب خيار الشرط)
وجه تقديمه مع بيان تقسيمه مبين
في الدرر ثم الخيارات بلغت سبعة
عشر الثلاثة المبوبة لها وخيار
تعيين وعين ونقد وكية واستحقاق
وتغير فعلى وكشف حال

الخيار كما كشف الحلال ومنه ما ذكره بعده في بيع صبرة كل صاع كذلك والكلام عليه
 (قوله وخيانة مراجعة وتولية) هو ما سبق في المراجعة في قوله فان ظهر خيانة في مراجعة
 باقرار أو برهان على ذلك أو كونه عن اليقين أخذ المشتري بكل ثمنه أو رده لغوات الرضا
 وله الخط قدر الخيانة في التولية لتحقيق التولية قال ح ويبلغ أن تكون الوضعية كذلك
 (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو ما يذكره في هذا الباب في قوله اشترى عبدا بشعرها
 خبزه أو كتبه الخ (قوله وتفرق صفقة به لئلا يبيع مبيع) أي هلاكه قبل القبض وقيد
 بالبيع لأن هلاك الكل قبل قبضه فيه تفصيل قدمناه قبل هذا الباب وحاصله كما
 في جامع الفصولين أنه ان كان باقصة سماوية أو بفعل البائع أو بفعل المبيع يبطل البيع
 وان بفعل أجنبي يتخير المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء أجاز ومن المستملك اه
 وذكره في البازية أيضا ثم قال وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص
 سواء كان نقصان قدر أو وصف وخبر المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي
 فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقصة سماوية ان نقصان قدر طرح من
 المشتري حصصة القاتن من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقصان وصف لا يسقط شيء من
 الثمن لكنه يتخير بين الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بالذكر
 كالأشجار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والجودة في الكيل والوزن
 وان بفعل المعة ودفعه عليه فالجواب كذلك وتمام الكلام فيها فراجع (قوله وظهور
 المبيع مستأجرا أو موهونا) أي لو اشترى دارا مثلا فظهر أنها موهونة أو مستأجرة
 يتخير بين الفسخ وعدمه وظاهره أنه لو كان عالميا بذلك لا يتخير وهو قول أبي يوسف وقال
 يتخير ولو عالميا وهو ظاهر الرواية كما في جامع الفصولين وفي حاشيته للرملي وهو الصحيح وعليه
 الفتوى كما في الولو الجية اه وكذا يتخير المبرم والمستأجر بين الفسخ وعدمه وهو الأصح
 كما في جامع الفصولين لكن في حاشيته للرملي عن الزيلعي أن المبرم من ليس له الفسخ في
 أصح الروايتين وفي العمادية أن المستأجر له ذلك في ظاهر الرواية وذكر شيخ الاسلام أن
 الفتوى على عدمه وسبق في فصل الفضولي أن من الموقوف يبيع الموهون والمستأجر
 والارض في مزارعة الغير على اجازة مرتين ومستأجر ومزارع اه فان أجاز المستأجر
 أو المبرم فلا خيار للمشتري وان لم يجز فالخيار للمشتري في الانتظار والفسخ وسبق في عمده
 في فصل الفضولي (قوله أشباهه) قال فيها وكما يباشرها العاقدان الاتفاق فانه
 لا يفسخ به وانما يفسخه القاضى وكما يحتاج الى الفسخ ولا يفسخ شيء منها بنفسه اه ح
 (قوله ويفسخ باقالة وتحالف) لا يخفى أن الكلام في الخيار لا في مجرد الفسخ لكن قد يجاب
 بأنه لو قال أحدهما الآخر فلا يتخير بالخيار بين القبول وعدمه وكذا يتخير كل منهما بين
 الطلغ وعدمه فلا خيار عدم الخلاف يلزمه دعوى صاحبه وصورة التحالف أن يتخلفا في
 قدوعن أو مبيع أو فيهما ويجزأ عن البينة ولم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا

وخيانة مراجعة وتولية وفوات
 وصف مرغوب فيه وتفرق صفقة
 به لئلا يبيع مبيع وأجازة عقد
 الفضولي وظهور المبيع مستأجرا
 أو موهونا أشباهه من أحكام
 الفسخ قال ربيع بن بشار
 وتحالف قبائل تسعة عشر شيئا
 وأغلب أذكره المصنف يعرفه من
 مارس الكتاب
 مطلب في هلاك بعض المبيع قبل
 قبضه

وفسخ الثاني البيع بطلب أحدهما والمسئلة مبدية وطفة في باب دعوى الرجلين من كتاب
الدعوى (قوله صح شرطه) أي شرط الخيار المذكور وصريحه ما عاين في الإشارة إلى أن
ضمير صح الواقع في عبارة الكنز وغيره عائد إلى المضاف إليه في الترجمة قال في البحر والظاهر
أن الضمير يعود إلى الخيار وفي الوقاية والنداية صح خيار الشرط فأبرزه والاولى ما في
الاصلاح صح شرط الخيار لأن الموصوف بالصفة شرط الخيار لا نفس الخيار اهـ فالضمير
على الاول في كلام البحر عائد إلى المضاف وعلى الاخير إلى المضاف اليه وبه جزم في النهر
فقال الضمير في صح يعود إلى المضاف اليه بقرينة صح ولقد أفصح المصنف عنه في الخلع
حيث قال وصح شرط الخيار له في الخلع لانه من عقل عن هذا قال ملاق اهـ قلت فيه
نظر فان الشرط الواقع في الترجمة عام بقرينة الاضافة وقولهم انه من اضافة الحكم إلى
سببه أي الخيار الواقع بسبب الشرط فلا يصح عود الضمير إلى الشرط المذكور لأن
الموصوف بالصفة شرط خاص وهو شرط الخيار الذي أفصح عنه في الخلع وأين العام من
الخاص وما في الاصلاح لا يصلح دليلا على عوده إلى الشرط بل هو تركيب آخر صحيح
في نفسه والاحسن ما استظهره في البحر من عوده إلى الخيار لكن بقيد وصفه بالشرطية
فانه في الاصل من اضافة الموصوف إلى صفته أي الخيار المشروطة وهذا لا ينافي كون
الشرط سببا للحكم كما أفاده الجوى وقد يقال ان خيار الشرط مركب اضافي صار علما
في اصطلاح النسبهاء على ما ثبت لاحد المتعاقدين من الاختيار بين الامضاء والفسخ
وكذا خيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيب كما صار الفاعل والمفعول به ونحو ذلك من
التراجم علما في اصطلاح الجوى بين على شئ خاص عندهم وعلى هذا يعود الضمير في صح
إلى هذا المركب الاضافي وهو ما أفصح عنه في الوقاية والنداية كما تفكك ينبغي للمصنف
متابعهم ما تلخوه من التكلف والتعسف (قوله ولو وصيا) وكذا لو وكلا قال في البحر ولو
أمره ببيع مطلق فعد بخياره أو لا أمر أو لا يجني صحه ولو أمره ببيع بخيار لا أمر
فشرطه لنفسه لا يجوز ولو أمره بشراء بخيار لا أمر فاشتراه بدون الخيار لنفسه الشراء
عليه دون الأمر للمخالفة بخلاف ما إذا أمره ببيع بخيار فباع باختياره يطل أصلا اهـ
ملخصا طوسيد كذا شارح الفرق بين الفرقين الاخيرين (قوله ولغيرهما) ويثبت
الخيار لهما مع ذلك الغير أيضا كما سمي في قول المصنف ولو شرط المشتري الخيار
لغيره صح الخ (قوله ولو بعد العقد) رعايته وهم اختصاصه بقوله ولغيرهما مع أنه جار
في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال صح شرطه ولو بعد العقد كان أولى اهـ فلو قال
أحدهما بعد البيع ولو بأيام جعلته بالخيار ثلاثة أيام صح اجماعا بحر (قوله لا قبله)
فالقول جعلته بالخيار في البيع الذي يعقده ثم اشترى مطلقا لم يثبت بحر عن التناحائية
(قوله أو بعضه) لا فرق في ذلك بين كون الخيار للبائع أو للمشتري ولا بين أن يقصل الثمن
أو لا لأن نصف الواحد لا يتفاوت ط عن النهر (قوله كئله أو ربعه) مثله ما إذا كان

(صح شرطه للمتبايعين معا)
(ولا أحدهما) ولو وصيا (واقرارهما)
ولو بعد العقد لا قبله تناحائية
(في مبيع) كله (أو بعضه)
كئله أو ربعه

المبيع متعددا وشرط الخيار في معيز منه مع تفصيل الثمن كما يأتي قبيل خيار التمين اه
 ح (قوله ولو فاسدا) أي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان الاقدم في
 التركيب أن يقول صح شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى ح وفائدة اشتراطه في
 الفاسد مع أن السكك منهما الفسخ به وأنه ما قبل أنه يثبت أن اشتراطه ولو بعد القبض
 ولا يتوقف على القضاء به أو الرضا اه قلت وفيه نظر لأنه إن كان الضمير في قوله ولا يتوقف
 الخ عائدا إلى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطلقا أو إلى فسخ البيع الفاسد فكذلك نعم
 تظهر الفائدة في أنه لو كان الخيار للبائع أو لهما وقبضه المشتري بأذن البائع لا يدخل في ملك
 المشتري مع أنه لو لا الخيار لم يكن القبض فافهم (قوله فالقول لنا فيه) لأنه خلاف الأصل
 كما في البحر وهو مكرر مع ما يأتي متساها ح (قوله على المذهب) وعند محمد القول
 بالتمتع والبيعة لا يخرج عن البحر (قوله ثلاثة أيام) لكن إن اشترى شيئا مما يتسارع
 إليه الفساد في القياس لا يجبر المشتري على شيء في الاستحسان يقال له أما أن تفسخ
 البيع أو تأخذ المبيع ولا شيء علمك من الثمن حتى تجيز البيع أو يفسد المبيع عند دفعه
 للضرب من الجانبين جرح عن الخاتمة (تنبيه) اعلم أن الخيار في العقد وكذا لا يجوز أكثر من
 ثلاثة أيام إلا في الكفالة في قول الامام زاد في البرازية والمعتال وكذا في الوقت لأن
 جوازها على قول الثاني وهو غير متقدم عند الثلاث درمستقي وقامه في النهر (قوله وفسد
 عند اطلاق) أي عند العقد أما لو باع بالخيار ثم قبضه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله
 الخيار مادام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة كما في البحر عن الوالدية وغيرها وسجل عليه
 قول الفتح لو قال له أنت بالخيار فله خيار المجلس فقط قال في النهر ولم أر من فرق بينهما
 وبظهر لي أن الفساد في الثاني أي الاطلاق وقت العقد مقارنة فتوى عمله وفي الأول بعد
 التمام فضعف وقد أمكن تصحيحه بما كان الخيار له في المجلس اه (تنبيه) قد منعنا عن الدرر أنه
 لو قال على أي بالخيار أياما فهو فاسد واعترض في الشرع بالاية بأن قولهم لو سلف لا يكمله
 أياما يكون على ثلاثة ومقتضاه أن يكون هناك تصحيح الكلام العاقل عن اللفظ
 والافعال فرق قلت قد يجاب بأن أياما في الحلف يصح أن يراد منه الثلاثة والعشرة مثلا
 لكن اقتصر على الثلاثة لأن المتيقن وذلك لا يناق صحة ارادة ما فوقها حتى لو نوى الأكثر
 حيث بخلافه هنا فان الثلاثة لازمة بالنص البينة ولنظرا أياما صالحا لما فوقها أو ما فوقها مفسد
 للعقد فلا ينفذ هنا جرح على الثلاثة لأنه لا يقطع الاحتمال (قوله فليسكل فسخه) شمل من له
 الخيار منهما والاخر وهذا على القول بفساده ظاهر وكذا على القول الآخر بأنه
 موقوف قال في الفتح وذكر المكرخي نصا عن أبي حنيفة أن البيع موقوف على اجازة
 المشتري وأثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لأن لكل من المتاقلين حق الفسخ في
 البيع الموقوف اه (قوله خلافا لهما) فعندهما يجوز أن يسمى مائة معاومة فتح (قوله
 غير أنه يجوز أن أجاز في الثلاثة) وكذا لو أعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو أسعدت

ولو فاسدا ولو اختار في اشتراطه
 فالقول لنا فيه على المذهب (ثلاثة
 أيام أو أقل) وفسد عند اطلاق
 أو تأييد (لا أمر) ففسد فليسكل
 فسخه خلافا لهما (غير أنه يجوز
 أن أجاز) من له الخيار (في الثلاثة)

به ما وجب لزوم البيع بنقل البيع جائزا عند أي حنيقة وتعامه في البحر عن الخيانة
 (قوله في الثلاثة) ولو في ليلة الرابع قهستاني (قوله في قلب صحيح الخ) لأنه قد زال
 الفساد قبل تقرر ذلك أن الفساد ليس هو شرط الخيار بل وصله بالبيع فإذا أسقطه تحقق
 زوال المعنى المفسد قبل مجيئه فيبقى العقد صحيحا ثم اختلفوا في حكم هذا العقد في
 الاستداه فعند مشايخ العراق حكمه الفساد ظاهر إذا ظاهر ودوامه على الشرط فإذا
 أسقطه تبين خلاف الظاهر في قلب صحيحا وقال مشايخ خراسان والامام السرخسي
 ونفر الاسلام وغيرهم من مشايخ ما وراء النهر هو وقوف وبالإسقاط قبل الرابع بنقل
 صحيحا وإذا مضى جزء من الرابع فسد العقد الآن وهو الوجه كذا في الظهيرية والخبرة
 فتح ملخصا وتعامه فيه ولكن الأول ظاهر الرواية بحر ومض وفي الحنابلة فائدة
 الخلاف تظهر في أن الفساد يملك إذا اتصل به القبض والموقوف لا يملك الآن بجزء المالك
 ونظاريه بأن الفساد أيضا لا يملك إلا باذن المانع كافي الجمع والاولى أن يقال إنه يظهر في
 حرمة المباشرة وعدمها فحكم على الأول لأعلى الثاني ثم قلت وفي التفسير نظر فإن المالك
 في الفساد يحصل بقبض المبيع باذن المانع فالموقوف فيه على إذن المانع هو القبض لا نفس
 المالك وأما الموقوف كبيع النضولي فإن المالك يتوقف فيه على إجازة المالك البيع فتبقى ثمة
 الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه قريبا عن الخيانة من أنه لو أعتق العبد بنقل جائزا يشمل
 ما قبل القبض مع أن قوله بنقل جائزا إنما يناسب القول بأنه فاسد لا موقوف فيفسد
 حصول المالك قبل القبض ويؤيده ما مر من أن حكمه عند مشايخ العراق الفساد ظاهرا
 فيدل على أنه لا فساد في نفس الأمر ولذا قال في الفتح إن حقيقة القولين أنه لا فساد قبل
 الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف إلا بآيات الفساد على وجه يرتفع شرعا بإسقاط
 الخيار قبل مجيئ الرابع كما هو ظاهر الهداية (قوله في لازم) أخرج به الوصية فلا محل
 للخيار فيها لأن الوصى الرجوع فيها مادام حيا وللوصى له القبول وعدمه فأقاده وطأها
 العارية والوديعة (قوله يحتمل الفسخ) أخرج ما لا يحتمل كفسخ وطلاق وخلع وصلى عن
 قود واستشكل في جامع الفصولين النكاح بفسخه بالردة وملك أحدهما الآخر فإنه فسخ
 بعد التمام أما فسخه بعدم الكفاة والعتق والبلوغ فهو قبل التمام قلت قد يجاب بأن
 المراد بما يحتمل الفسخ ما يحتمل بتراضى المتعاقدين قصد أوفى النكاح بالردة والمالك ثبت
 تبعها (قوله كزارعة ومعاملة) أي مساقاة وهذا ذكرهما في البحر بخلافه قال وينبغي صحة
 في المزارعة والمعاملة لأنهما اجارة مع أنه جزم بذلك في الأشباه قال الحموي يحتمل أنه ظفر
 بالمنقول بعد ذلك فإن تصنيف البحر سابق (قوله واجارة) فلو فسخ في اليوم الثالث هل يجب
 عليه أجر يومين أفقى صط أنه لا يجب لأنه لم يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار لأنه لو انتفع
 يبطل خياره مع الفصولين (قوله وقسمة) لأن ما يبيع من وجه (قوله وصلى عن مال)
 احتراز به عن صلح عن قود لأنه لا يحتمل الفسخ كما مر (قوله ورهن) كان ينبغي تقديمه على

فبنقل صحيحا على الظاهر (وصح)
 شرطه أيضا (في) لازم يحتمل
 الفسخ كزارعة ومعاملة
 و (اجارة وقسمة وصلح عن مال)
 ولو بغير عينه (وكاتبه وخلع ورهن
 وعق على مال)

مطلب المواضع التي يصح فيها
 خيار الشرط والتي لا يصح

الخلع أو تأخير عن العتق لأن قول المتن على مال راجع للخلع أيضا ولا يصح رجوعه للرهن
كما لا ينبغي وكان ينبغي أن يذكر الطلاق على مال أيضا لأنه معاوضة من جانب المرأة كالخلع
وكان العتق على مال معاوضة من جانب العبد اهـ ح (قوله لزوجة وراهن وقف) لأن
العقد في جانبهم لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسيد فإن العقد من جانبهما وإن كان
لازما لكنه لا يحتمل الفسخ لأنه عيني وبخلاف المهر فإن العقد من جانبه غير لازم أصلا
وحتمت فيجب ذكرهم في المقابل اهـ ح أي فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن أن يقال إن الخلع
والعتق على مال داخلان في قوله الآتي وعين تأقل وقوله لازم يحتمل الفسخ أي قبل
تمامه بالقبول أما بعد القبول من الزوجة والراهن والفقن فلا يحتمل (قوله ككفالة)
أي بنفس أو مال بشرط الخيار لا ككفالة أو لا ككفيل بجر وقد من أن الخيار في الكفالة
والحوالة يصح أكثر من ثلاثة أيام (قوله وسوالة) إذا شرط للعقد أو المال عليه لأنه
يشترط رضاه ط (قوله وبراء) بأن قال أبرأتك على أي بالخيار ذكره فخر الإسلام من
بحث الهزل بجر قال ط لكن نقل الشريفة الجوى عن العمادية لو أبرأه من الدين على
أنه بالخيار فالخيار باطل وليس في المسئلة خلافا اهـ قلت وبالنسبة لجزم الشارح في قول
كتاب الهبة وعزاه إلى الخلاصة (قوله ووقف) فيه أنه لا يحتمل الفسخ تأقل (قوله عند
الشافعي) لأنه عنده لازم وعند محمد وإن كان كذلك لكنه اشترط أن لا يكون فيه خيار بشرط
ولومه لو ما وقد من أن الوقف أن الخلاف في غير المسجد فلو فيه صح الوقف وبطل الخيار
(قوله فهي ستة عشر) أي مع البيع (قوله لا في نكاح الخ) لأن الاحتتمل الفسخ (قوله
وطلاق) أي بالمال لمعارفت وينبغي أن يكون الخلع بالمال مثله اهـ ح (قوله واقرام
الخ) عبارة مع المتن في كتاب الاقرار أتت بشي على أنه بالخيار ثلاثة أيام لزومه بالخيار لأن
الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وان صدقه المقر له في الخيار الا اذا أقر بعد بيع وقع
بالخيار له فيصح باعتباره العقد اذا صدقه أو برهن الخ (قوله ووكالة وصية) فلا خيار
فيه ما عدم الزوم من الطرفين ولزوم الوكالة في بعض الصور نادر أفاده ط وهذا إن
زادها في النهر بحثا أخذنا مما مر في قوله في لازم (قوله فهي تسعة) بزيادة العاشر وهو الهبة
لما سيذكره المصنف في بابها من أن من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ (قوله وقد
كنت غير ما نظمه في النهر) فإن نظم النهر كان هكذا

والصلح والخلع مع الحوالة * والوقف والتسعة والاقالة

وليس في هذا التغير كبير فائدة مع أنهم ما لم يستوفوا الاقسام كما قاله ح أي لأنهم ما أسقطوا
من القسم الا قول المزارعة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر أن اسقاط
الكتابة ذهول وأما ما عداها فلا يكونه بحثا كما علمه مما مر قلت وقد كنت نظمت جميع
مسائل القسمين يشير إلى البحث منها مع زيادة الهبة في القسم الثاني فقلت
يصح خيار الشرط في تسعة * ويصح وبراء ووقف كقوله

لوشروط لزوجة وراهن وقف
(ونحوها) ككفالة وحوالة وبراء
ونسليم تسعة بعد الطلبين ووقف
عند الثاني اشباه واقالة بزيادة فهي
سبعة عشر لا في نكاح وطلاق وعين
ونذر وصرف وسلم واقرار الا الاقرار
بعقد يقبله اشباه ووكالة وصية
نهر فهي تسعة وقد كنت غيرت
ما نظمه في النهر

وفي قسمة خلع وعمق اقاله * وصلى عن الاموال ثم احواله
مكاتبه رهن كذا اجارة * وزيد مساقاة من ارضه له
وما صح في نذر نكاح أليسة * وفي سلم صرف طلاق وكالة
واقرار ايهاب وزيد وصية * كما ترجع افاغمة ذي المقالة

(قوله وانطلع) بالرفع خبره كذا ولا بدح جعل كذا خبرا عن القسمة لانه مجرور بالعطف
على ما قبله ثم يصح جعله متعلقا بمحذوف سالما من الخلع (قوله على أنه أي المشتري الخ)
وكذا لو نقد المشتري الثمن على أن البائع أن رد الثمن إلى ثلاثة فلا يبيع بينهما ما صح أيضا
وانتدب في مسئلة المتزلة المتشترى لانه المتضمن من امضاء المبيع وعده وفي الثانية للبائع
حق لو أعتقه صح ولو أعتقه المشتري لا يصح غير (تنبيه) ذكر في البحر هنا يبيع الوفاة تبعا
للخاتمة قائلا لانه من أقراد مسئلة خيار النقد أيضا وذكر فيه غناية أقوال وذكره الشارح
آخر البيوع قبيل كتاب الكفالة وسمي الكلام عليه ههنا ان شاء الله تعالى (قوله
فالولم ينقد في الثلاث فسد) هذا الوقي المبيع على حاله قال في النهر ثم لو باعه المشتري ولم
ينقد الثمن في الثلاث جازا المبيع وكان عليه الثمن وكذا الوقت لها في الثلاث أو مات
أو وقت لها أو بغير خطأ وغرم القيمة ولو وطئها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها أو حدث بها عيب
لا يفعل أحد ثم مضت الأيام ولم ينقد خير البائع ان شاء الله أخذها مع النقصان ولا شيء له من
الثمن وان شاء تر كها وأخذ الثمن كذا في الخاتمة اهـ (قوله فنفذ عتقه الخ) أي وعليه قيمته
بجر عن الخاتمة وهذا تقرير على قوله فسد قال في النهر واعلم أن ظاهر قوله فلا يبيع يفيد
أنه ان لم ينقد في الثلاث يفسخ قال في الخاتمة والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو أعتقه
بعد الثلاث فنقد عتقه ان كان في يده اهـ وأما عتقه قبل الثلاث فنقد بالاولى
كما لو باعه كما مر لانه بمعنى خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) أي على أنه ان لم
ينقد الثمن إلى أربعة أيام (قوله لا يبيع) والخلاف السابق في أنه فاسد أو موقوف ثابت
هنا من عن الذخيرة (قوله خلاف المحمد) فانه جوزته إلى ما سميها (قوله فلوترك التفرع)
أي في قوله فان اشترى فان الاخلاق بقية قضى المغيرة والتفرع يقتضى أنه من فروعه قال
في الدرر لم يذكره بالفاء كما ذكره في الوقاية اشارة الى أنه ليس من صور خيار الشرط حقيقة
ليست فرع عليه بل أو رده عتقه لانه في حكمه معسني اهـ قال محسبه خادى أفندي أقول
الواقع في الزيلعي كونه من صورته وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال الفاء أنه فرع
مسئلة خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخير
أداء الثمن أو غيره على أن قوله لانه في حكمه يصلح أن يكون عليه معصية لدخول الفاء
(قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره) لانه يمنع الحكم وفي قوله عن ملك
البائع أي إلى أن البائع هو المالك فلو كان فصوليا كان اشتراط الخيار له مبطالا للمبيع
لان الخيار له بدون الشرط كما في قول الكرايسي ولا يرد الوكيل بالمبيع اذا باع بشرط

فقلت
يأتى خيار الشرط في الاجارة
والبيع والابراء والكفالة
والرهن والعق وتزلة الشفعة
والصلح والخلع كذا والقسمة
والوقف والحوالة الاقاله
لا الصرف والاقرار والوكالة
ولا النكاح والطلاق والسلم
نذر وأيمان فهذه ابعثهم
(فان اشترى) شخص شيا (على أنه
أي المشتري) ان لم ينقد فتنه إلى
ثلاثة أيام فلا يبيع (صح) استحسننا
خلافه لفرق قوله لم ينقد في الثلاث
فسد فنقد عتقه بعد هالوف يده
فليحفظ (و) ان اشترى كذلك (الى
أربعة) أيام (لا) يبيع خلافا لمحمد
(فان نقد في الثلاثة جاز) انتفاها لان
خيار النقد ملحق بخيار الشرط فلو
ترك التفرع كان أولى (ولا يخرج
مبيع عن ملك البائع مع خياره)

مطلب خيار النقد

انذار له لانه كالمالك حكمنا نهر (قوله فقط) قبله وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار
 لهم لان المصنف سدد كره صريحاً والالزم التكرار فافهم (قوله في ذلك) بكسر اللام ط
 (قوله على المشتري بقبضه) لان البيع ينقضي بالهلال لانه كان موقوفاً ولا يذودون بقاءه
 المحل فبقي موقوفاً عليه على سوم الشراء وفيه القيمة كذا في الهداية ولا فرق في مسئلة
 المصنف بين هلاكه في مدة الخيار مع بقاءه أو بعده ما فسخ البائع البيع كما في جامع الفصولين
 وأما اذا هلك في يده بعد المدة فلا فسخ فيه فانه يملك بالثمن لسقوط الخيار ولو ادعى هلاكه في
 يد المشتري وجوب القيمة وادعى المشتري ابقائه من يده فالقول له بيمينه لان الظاهر معيانه
 ويتم البيع ولو ادعى البائع الا باق والمشتري الموت فالقول للبائع بيمينه كذا في السراج
 بحر (قوله اذا قبضه باذن البائع) وكذا بالاذنه بالاولى ط وأما اذا هلك في يد البائع انفسخ
 البيع ولا شيء عليه ما تكفى المطلق عنه وان تعيب في يد البائع فهو على خياره لان ما انتقص
 بغير فعله لا يكون مضموماً عليه ولكن المشتري يتخير ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء فسخ
 كما في البيع المطلق واذا كان العيب بفعل البائع ينتقص البيع فيه بقدره لان ما يحدث
 بفعله يكون مضموماً عليه وتسقط به حصته من الثمن بحر عن الزياحي وبأني حكم تعييبه
 في يد المشتري (قوله يوم قبضه) ظرف لقيمة ح (قوله فانه بعد بيان الثمن مضموماً بالقيمة)
 أطلقه فشمّل بيان الثمن من البائع أو المساوم وخصه بالطرسوسي في أنفع الوسائل بالثاني
 ورد في البحر بأنه خطأ لما في الخاتمة طلب منه ثوباً بثلاثة أثواب وقال هذا
 بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فاجله افأى ثوب ترضى بعته منك فعمل فملكك عند
 المشتري قال الامام ابن الفضل ان هلكك بجملة أو مئة اقبا ولا يدري الا قول وما بعده ضمن
 ثلث الكل وان عرف الا قول لزمه ذلك الثوب والثوبان أمانة وان هلك اثنان ولا يعلم
 أيهما الا قول ضمن نصف كل منهما وورد الثالث لانه أمانة وان نقص الثالث ثلثه أو ربعه
 لا يضم من النقصان وان هلك واحد فقط لزمه ثمنه ويرد الثوبين اه ملخصاً قال في البحر
 فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه وأجاب العلامة المقدسي
 بأن مراد الطرسوسي أنه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة أو حكماً أما الا قول فظاهر
 وأما الثاني فبان يسمى أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضا به ثم قال ومن
 نظر عبارة الطرسوسي وجد هاتين ادي عباد كراهه اها قات وبيان ذلك أن المساوم اغايلزمه
 الضمان اذا رضى بأخذه بالثمن المسمى على وجه الشراء فاذا سمى الثمن البائع وتسلم
 المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضياً بذلك كما انه اذا سمى هو الثمن وتسلم البائع
 يكون راضياً بذلك فكان التسمية صدرت منهما بما بخلاف ما اذا أخذ منه على وجه النظر
 لانه لا يكون ذلك رضا بالشراء بالثمن المسمى قال في القنية سم عن أبي حنيفة قال له هذا
 الثوب لك بعشرة دراهم فقال هاته سعي أنظر فيه أو قال حتى اريه غيري فأخذه على هذا
 وضاع لا شيء عليه ولو قال هاته فان رضيت أخذه فضاع فهو على ذلك الثمن اه قلت فني

فقط اتفاقاً (في ذلك على المشتري
 بيمينه) أي بدله لبيع المشتري
 (اذا قبضه باذن البائع) يوم قبضه
 كالمقبوض على سوم الشراء فانه
 بعد بيان الثمن مضموماً بالقيمة

مطلب في المقبوض على سوم
 الشراء

هذا وجدت التسمية من البائع فقط لكن لما قبضه المساوم على وجه الشراء في الصورة
 الأخيرة صار راضيا بالتسمية البائع فكأنهم اوجدت منها أما في الصورة الاولى والثانية فلم
 يوجد القبول على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره فكان أمانة عدة فلم
 يضمنه ثم قال في القيمة ط أخذ منه ثوبا وقال ان رضىته اشتريته فضاغ فلا شيء عليه وان
 قال ان رضىته أخذته بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم
 هاته حتى أنظر اليه وقبضه على ذلك وضاغ لا يلزمه شيء اه قلت ووجهه أنه في الاولى لم يذكر
 الثمن من أحد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه الشراء وان صرح المساوم بالشراء
 وفي الثاني لما صرح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا في الثالث وان صرح البائع
 بالثمن لكن المساوم قبضه على وجه النظر لا على وجه الشراء فلم يكن مضمونا وهذا ظاهر
 الفرق بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فافهم واغتم تحقيق هذا
 المحل (قوله مضمون بالقيمة) أي اذا هلك أما اذا استهلكه فمضمون بالثمن كما حققه
 الطرسوسي وان ردّه في الجبر بأنه غير صحيح لما في الخاتمة اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة
 بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد دعوت
 المشتري اه قال والوارث كالمورث فقد أجاب في النهر بقوله لا نسلم أنه غير صحيح اذ
 الطرسوسي لم يذكره تندقه بل نقله عن المشايخ صرح به في المنتقى وعلمه في المحيط بأنه صار
 راضيا بالبيع جلا فاعله على الصلاح والسداد وعزاه في النظرة أيضا الى المنتقى غير أنه
 قال في القياس يجب القيمة اه كلام النهر قلت وما نقله في الجبر عن الخاتمة لادلاله عليه على
 ما دعيه بل فيه ما ينافيه لان قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يقيده أنه لو استهلكه
 المشتري نفسه كان الواجب الثمن لا القيمة ووجهه أيضا ظاهر لما علمته من تعليل المحيط
 والفرق بينه وبين استهلاك الوارث أن العاقد هو المشتري فاذا استهلكه كان راضيا
 بما مضى عقدا الشراء بالثمن المذكور بخلاف ما اذا استهلكه وارثه لان الوارث غير
 العاقد بل العقد انفسح بعونه فبقى أمانة في يد الوارث فيلزمه القيمة دون الثمن فقوله في الجبر
 والوارث كالمورث غير مسلم ثم رأيت الطرسوسي نقل عن المنتقى ما يفي بذلك وهو قوله
 ولو قال البائع رجعت عما قلت أو مات أحدهما قبل أن يقول المشتري رضىته انتقض
 جهة البيع فان استهلكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقض في
 البيع في يده مضمونا فكذا هنا اه هذا صريح بانفساخ العقد بعونه فكيف يلزم الوارث
 الثمن باستهلاكه فافهم (قوله بالغة ما بلغت) رد على الطرسوسي حيث قال وظاهر
 كلام الأصحاب انها تجب بالغة ما بلغت ولكن ينبغي أن يقال لا يراد بها على المسمى كما في
 الاجارة الفاسدة قال في النهر وفيه نظر بل ينبغي أن تجب بالغة ما بلغت وقد صرحوا بذلك في
 البيع الفاسد فكذا هنا اه (قوله ولو شرط المشتري) أي صيد الشراء وهو المساوم (قوله
 ولو في يد الوكيل الخ) قال في الجبر عن الخاتمة الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم
 الشراء فاره الموكل فلم يرض به وردّه عليه فهلك عند الوكيل قال الامام ابن الفضل ضمن

بالغة ما بلغت ثم ولو شرط المشتري
 عدم ضمانه بزيادة ولو في يد
 الوكيل

الحمد لله

مطلب المقبوض على سوم النظر

ضمه من ماله بالرجوع الإباصره
بالسوم خالية أما على سوم النظر
فغير مقبوض مطلقا وعلى سوم
الرهن بالقل من قيمته ومن الدين
وعلى سوم القرض بقرض ساومه
به وعلى سوم النكاح لامة بقيتها
نم-ر (ويخرج عن ملكه) أي
البائع (مع خيار المشتري) فقط

قوله والدين معطوف على قوله قيمته
أي ينظر إلى قيمته والدين فيه من
بالقل منها اه منه

الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الآن يأمره بالخذ على سوم الشراء فحينئذ إذا ضمن
الوكيل يرجع على الموكل اه (قوله أما على سوم النظر) بأن يقول هاته حتى أنظر اليه
أو حتى أريه غبري ولا يقول فإن رضيته أخذته وقوله مطلقا أي سواء ذكر الثمن أو لا اه ح
عن النهر ولا يخفى أن عدم ضمانه إذا هلك أمالوا استملاكه القابض فإنه يضمن قيمته وقد مناه
وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء
إذا لم يبين الثمن أو مات أحد العاقلين قبل الرضا ويرجع عما قال كما قدمناه آنفا عن
المنتقى وقد مناه أول المسئلة ما لو قبض ثلاثة أثواب وسمى ثمن كل واحد بعينه ليشتري
أحدها فهلك واحد منها فإنه يضمنه دون الآخرين وقد قدم تفصيله وهل هذا خاص بما إذا
كانت ثلاثة أم لا تكون مما فيه خيارا تعين الأثواب بيانه أو أعم والظاهر الثاني إذ لو كانت
أكثر فلا شك أن واحد منها مقبوض على سوم الشراء وإن كان فاسدا أو الباقى على سوم
النظر فهو أمانة بخلاف الأقل فتأمل (قوله وعلى سوم الرهن بالقل من قيمته ومن الدين)
أي إذا سمي قدر الدين فلا ينافى ما سيذكره المصنف في كتاب الرهن من قوله المقبوض
على سوم الرهن إذا لم يبين المقدار ليس بضمون على الأصح اه وفي البرازية الرهن بالدين
الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعود بأن وعده أن يقرضه ألفا فأعطاه رهنا
وهلك قبل الاقراض يعطيه الألف الموعود جبرا فإن هلك هذا في يد المرتهن أو العادل ينظر
إلى قيمته يوم القبض والدين وعن الثاني أقرضني وخذ هذا ولم يسم القرض فأخذ الرهن
ولم يقرضه حتى ضاع يلزمه قيمة الرهن اه وما عن الثاني مقابل الأصح المذكور (قوله
وعلى سوم القرض الخ) في الجرح عن جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض مضمون
بما ساءم كقبض على حقيقته بمنزلة مقبوض على سوم البيع إلا أن في البيع يضمن
القيمة وهذا يملك الرهن بما ساءمه من القرض اه وقوله يملك الرهن بما ساءمه من القرض
أي إذا كانت قيمته مثل الرهن لأقل فلا ينافى ما قدم من أنه يضمن بالقل وبه ظهر أن
ما في قوله وما قبض نكرة موصوفة بمعنى الرهن فتكون هذه عين المسئلة التي قبلها كما يعلم
مما قلناه عن البرازية في تصوير المسئلة السابقة فافهم (قوله وعلى سوم النكاح الخ)
يعنى لو قبض أمة غيره ليتزوجها بأذن مولاها فهلك في يده ضمن قيمتها بجامع الفصولين
قال محشيته الخبر الرملي أقول فقد تم أن ما بعث مهورا بعد الخطبة وهو قائم وهالك يسترد
فهو صريح أيضا في أن ما قبض على سوم النكاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر اه
(تنبيه) طاعر كلامهم وجوب قيمة الأمة ولو لم يكن المهر مسمى ويحتاج إلى وجه الفرق بينه
وبين المقبوض على سوم الشراء أو سوم الرهن فإنه لا يضمن إلا بعد بيان الثمن أو بيان
القرض وقد أطال الكلام فيه السيد المحوى في حاشية الأشباه ولم يأت بطائل
(قوله ويخرج عن ملكه أي البائع) فلو أعتقه لم يصح عتقه ولو كان حليفان بعته فهو حر
لم يعتق لخروجه عن ملكه بجر (قوله مع خيار المشتري فقط) مثل ما إذا كان الخيار لهما

وأسقط البائع خياره بأن أجاز البيع كما في البحر قال ح ومثله ما إذا جعل المشتري الخيار
 لأجنبي (قوله فيملك بيده بالثمن) لأن الهلاك لا يعرئ عن مقدمة عيب يمنع الرديف لملك وقد
 انبرم البيع فيلزم الثمن بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع لأن تعيبه في هذه الحالة لا يمنع الرد
 فيملك والعقد موقوف فيبطل نهر وإذا بطل العقد يضمن القيمة والفرق بين الثمن والقيمة
 أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء راد على القيمة أو نقص والقيمة ما يقوم به الشيء
 بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان (قوله كتعيبه فيها) أي في يد المشتري وهذا تشبيهه
 بالهالك في الصورتين أعني في صورة ما إذا كان الخيار للبائع أو للمشتري فإن التعيب
 المذكور كالهالك يوجب القيمة في الأولى والثمن في الثانية من غير ما إذا عيبه المشتري
 أو أجنبي أو تعيب بآفة سماوية أو بفعل المبيع وكذا بفعل البائع عند محمد فلا يسقط
 به خيار المشتري فإن أجاز البيع ضمن البائع النقصان وعنده ما يلزم البيع بحر أي
 ويرجع بالأرض على البائع كما ذكره بعد (تنبيه) ذكر حكم الهلاك والنقصان عند
 المشتري ولم يذكر حكم الزيادة عنده وحاصله أنه سامة متصلة أو منفصلة ومولدة من الأصل
 كالولد والسمين والجمال والبرص أو غيره مولدة كالصبغ والعقر والكسب والبناء
 فيمنع النسخ إلا في المنفصلة الغير المتولدة بحر عن التارخائية (قوله لا يرتفع) يأتي محترزه
 (قوله فيلزمه قيمته) أي لو هلك ولو قال فللبائع في المسئلة الأولى فسخ البيع الخ إمكان
 أولى لأن المطالب بيان ما يلزم بالتعيب في المسئلتين أما ما يلزم بالهالك فيمدها فهو مخرج به
 في المتن (قوله لشبهة الربا) لأن الجوده في المال الربوي غير معتبرة لكن قال في الخلاصة
 من الغصب إذا غصب قلب فضة وهو بالضم السواران شاء المالك أخذ مكرهه وراوان شاء
 تركه وأخذ قيمته من الذهب قال في العناية اذ لو أوجبنا مثل القيمة من جنسه أدى إلى الربا
 أو مثل وزنه أو بطلنا حق المالك في الجوده والصناعة اه وذكر الزباني هناك فيما لو نقص
 المغصوب الربوي بخير المالك بين أن يسلك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن
 يسلمها ويضمن مثلها أو قيمتها لأن تضمين النقصان معتذر لأنه يؤدي إلى الربا اه وبه عـ لم أن
 الخيار للمالك بين امسالك العين بالرجوع بالنقصان وبين دفعها وتضمن مثلها أي مثل وزنها
 لأنه رضى بابطال حقه في الجوده وبين تضمين قيمتها أي من خلاف الجنس وفي مسئلتنا
 إذا كان الخيار للبائع في بيع الربوي وعيبه المشتري واختار البائع الفسخ ليس له
 أخذ نقصان العيب لأنه يؤدي إلى الربا وينبغي أن يكون له الخيار المذكورة تأمل
 (قوله في الثانية) أي ما كان الخيار فيها للمشتري (قوله ولو يرتفع) مقابل قوله بعيب
 لا يرتفع (قوله فهو على خياره) أي فله الفسخ في مدة الخيار ورد البيع على بائعه انه مقرر
 الرد (قوله والا) أي وإن لم يزل المرض في المدة لزم العقد لأنه لا يمكن رده في المدة معيبا
 لتعذر البائع ولو زال بعد مضي المدة لزم العقد بضمها (قوله ابن كمال) ومثله في البحر
 والجوهرة (قوله ولا يملكه المشتري) أي فيما إذا كان الخيار له فقط لكن في الثانية يصح

مطلب في الفرق بين القيمة والثمن

(فيملك بيده بالثمن كتعيبه) فيها
 بعيب لا يرتفع كقطع ياد فيلزمه قيمته
 في المسئلة الأولى وللبيع فسخ
 المبيع وأخذ نقصان القيمة
 لا المثل لشبهة الربا حتى أدى وثقه
 في الثانية ولو يرتفع كرض فان زال
 في المدة فهو على خياره والارزاه
 العقد له مقرر الرد ابن كمال
 ولا يملكه المشتري

قوله انه مقرر الرد هكذا بخطه وفيه
 نظر فليست أملا ٥١ مصححه

اعتاقه ويكون امضاء وفي السراج تجب الثقة عليه بالاجماع ولو تصرف فيه في مدة
 الخيار جاز تصرفه ويكون اجازة منه وفي جامع الفصولين لو رهن بالثمن رهنا جاز الرهن به مع
 أنه ذكر فيه أيضا أنه لو أبرأه البائع عن الثمن لم يجز أبرأؤه عند أبي يوسف أنه ينبغي أن لا يصح
 الرهن أيضا والجواب أن الأبرأءة قد الدين ولا دين له عليه لأن الثمن باق على ملك المشتري
 بخلاف الرهن بدليل صحة الدين الموعود به لكن في المعراج ان عدم صحة الرهن بالثمن
 قياس والاستحسان صحة لأنه ابرأء بعد وجود السبب وهو البيع وقامه في البحر وفيه عن
 الخلاصة ان زوائد المبيع موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان فسخ كانت للبائع (قوله
 خلافا لهما) حيث قال انه يملكه (قوله لا يصير سائمة) أي سائمة لا ماله له بهد دخوله في
 الملك وهذا دليل لقولهما انه يملكه بعد خروجه من ملك البائع أي أنه لو لم يملكه لم يخرج
 عن ملك البائع لا الى مالك فيكون كالسائمة ولا عهد له فيه في الشرع يعني في المعاوضات
 لا يرد نحو ان تركه المبيعة تغرقه بالدين فانما يخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة
 ولا العرمة وقامه في التمر والفتح (قوله قلنا) أي من طرف الامام وهو جواب يمنع كونه
 كالسائمة (قوله والثاني موجود هنا) وهو عاقبة الملك أي للبائع اذ قد رده عليه فيعود اليه
 حقيقة مملكته وللمشتري أيضا اذ قد يبتط خياره فيكون له ط (قوله ويلزم الخ) م الخ
 استدلال للامام بطريق النقض الاجمالي لدليل انهم ياتوا به النساء من وجهين الاول
 ما في التمر انه لو دخل في ملك المشتري مع كون الثمن لم يخرج من ملكه لم يجز اجتماع البدلين
 في حكم ملك أحد المتعاقدين حكاه للمعاوضة ولا أصل له في الشرع يعني في باب المعاوضة
 فانما تقتضي المساواة بينهما في تبادل ملكهما فلا يرد ما لو غصب المذبر وأبق من يده فانه
 يضمن قيمته ولا يخرج به عن ملك الملك فيجتمع مع العوضان في ملكه لأنه ضمان جنائيا
 لا معاوضة والثاني ما في الفتح من أن خيار المشتري شرع نظر الدليل ترى فيه ثقل على المصلحة
 فلما ثبتنا الملك بمجرد البيع مع خياره نقض مقصوده اذ كان المبيع من يده
 عليه فيجوز بالاختيار فيه بعد شرع الخيار على موضوعه بالنقض اذ كان موقوفًا للنظر وذلك
 لا يجوز (قوله ولا يخرج شيء منهما الخ) فان تصرف البائع جاز وكان فسخنا وهذا
 ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عينا وتصرف كل منهما فيما اشتراه باطل وأيم ما ملك
 قبل التسليم بطل البيع فان هلك بعده بطل أيضا ولم يبق قيمته من (قوله عن مالك) لا حاجة
 اليه ط (قوله وأيم ما أجاز بطل خياره فقط) أي وصار العقد باتما من جانبه والآخر على
 خياره وان لم يوجد منهما الاجازة ولا فسخ حتى مضت المدة لم يبيع ولو اجاز أحدهما
 وفسخ الآخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ أو الاجازة أو كانا معا ولا عبرة للاجازة
 بكل حال اه من وجوه ما أنه اذا أجاز أحدهما فالآخر على خياره فان أجازا أيضا تم
 العقد وان فسخ بطل وان «كناحق مضت المدة لم يبيع» (قوله وهذا الخلاف) أي
 المذكور بين الامام وصاحبيه في مسألة خيار المشتري وهو أن المبيع لا يدخل في ملك

خلافا لهما (قوله لا يصير سائمة قلنا)
 السائمة هي التي لا ملك فيها لأحد
 ولا تعلق ملك والثاني موجود هنا
 ويلزمكم اجتماع البدلين والعود
 على موضوعه بالنقض بشرط قرينه
 (ولا يخرج شيء منهما) أي من مبيع
 وعن من ملك بائع ومشتري مالكة
 اتفاقا (اذا كان الخيار لهما)
 وأيم ما فسخ في المدة انفسخ البيع
 وأيم ما أجاز بطل خياره فقط
 (وهذا الخلاف) (تظهر غرضه في)
 عشر مسائل

المشتري عنده ويدخل عندهما والتفريق في المسائل الآتية على قوله (قوله بنى النكاح)
 لانه لم يملكها عنده واذا سقط الخيار بطل أى النكاح للتمنا في أى بين ثبوت المنفعة بملك الدين
 وبالعقد وعندهما انفسخ النكاح لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع
 رجعت الى مولاه بالنكاح عليهم عندهما وعنده تستقر زوجته كما في الفسخ قال في البحر وعلى
 هذا لو اشترى زوجته فاسدا وقبضها بنفسه النكاح ثم اذا فسخ البيع لفساد لا يرتفع فساد
 النكاح (قوله لا يعتبر استبراء) أى عنده وعندهما يعتبر ولو ردت بكم الخيار
 الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض بغير وهو المسئلة
 الآتية في رمز الفاء (قوله فلا يعتق محرمة) أى اذا اشترى قريبه المحرم لا يعتق عليه
 في مدة الخيار عنده حتى تنقضي المدة ولم يفسخ وعندهما يعتق لانه مذكور (قوله فلا ردها)
 لانه حيث لم يملكها عنده كان وطؤه لها في مدة الخيار بالنكاح لا يملك الدين فلا يمنع الرد
 لانه لم يكن دليل الرضا بالبيع بخلاف وطء غيره منكم كسبا أى وعندهما يمنع لان
 الوطء حصل في الملك وقد بطل النكاح فكان دليل الرضا (قوله الا اذا انقضت) أى
 الوطء ولو ثبتا فيمنع الرد تنهرا وفتح ومقتضاه أن دواعي الوطء ليست كالوطء لعدم التوقيص
 بهم فلا يجري فيها الخلاف المذكور بخلافه في غير المنكوسة فان دواعيه منه لم تكن
 دليل الرضا بالبيع فيمنع الرد تنهرا كما سيأتي وعلى هذا فيشكل كما في شرح من لا يسكن
 من أنه يمنع الرد عند الامام لوقبلها أو مسها أو مسه بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج
 في يده أو وجد الأخير فظاهر لأن وطء غيره موجب للعقر وهو زيادة منفصلة متولدة من
 المبيع بعد القبض فيمنع الرد كما تروى (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكم حل وطء المبيعة
 بخيار أو ما اذا كان الخيار للبائع فيمنع حله لانه لا للمشتري وان كان له المشتري ينبغي
 أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي أنه ولا يخفى أن هذا في غير منكوسة ثم اعلم
 أن هذه المسئلة غير مكررة مع الاولى المرور بها بالالف وان كان موضوعها مشراة الامة
 المنكوسة لان المقصود من الاولى أن شرائها لا يبطل نكاحها ومن هذه أن وطء زوجها
 لا يمنع من ردها كمنعه عليه ط وهو ظاهر (قوله من الوديعة عند بئانه الخ) أى
 اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم أودعه عند البائع فهل في يده في تلك المدة هلك
 من مال البائع عنده لا رفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لجهة
 الايداع باعتباره قيام الملك وتسامه في البحر (قوله لعدم الملك) علة له لانه (قوله لو ولدت)
 أى بالنكاح بحر (قوله لم تصرا أم وان) أى لا للمشتري لعدم الملك خلافا لها ما بحر
 (قوله لزوم العقد الخ) أى اتفاقا وتصرا أم ولد للمشتري اذا ادعاه بحر عن ابن كمال
 لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه له يبطل خياره (قوله اذا ولدت الخ) أى في يد
 المشتري فيوافق ما قبله ط (قوله ولم تنقصها الولادة) مقتضاه أن الولادة قد لا تكون
 نقصانا وهو خلاف الاطلاق السابق ويؤيد السابق ما في البرازية اشتراها قبضها ثم ظهر

جميعها العيني في قوله (استحق عزل
 نفهم) * الف من الامة لو اشتراها
 بخيار وهي زوجته بقى النكاح
 * والسين من الاستبراء فخصها
 في المدة لا يعتبر استبراء * والفاء
 من المحرم فلا يعتق محرمة * والفاء
 من القربان لمسكوحة المستراة فله
 ردها الا اذا انقضت * والعين من
 الوديعة عند بئانه فيمك على
 البائع لا رفاع القبض بالرد لعدم
 الملك * والزاي من الزوجية
 المستراة لو ولدت في المدة في يد
 البائع لم تصرا أم ولد ولو في يد المشتري
 لزوم العقد لان الولادة عيب درر
 وابن كمال وفي البحر عن الثانية
 اذا ولدت بطل خياره وان كان
 الولد ميتا ولم تنقصها الولادة
 لا يبطل خياره وأقره المصنف

ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التسليم
الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهايم
ايست بعيب الا ان يوجب نقصا او عليه الفتوى اه وسيد ذكر الشارح في خيار العيب
عن البرازية خلاف ما نقلناه عنها وهو تحريف كما سنوضحه هنا (قوله فهو للبائع بعد
الفسخ) لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري حذوثة على ملكه بغير
قال طو اما اذ لم يفسخ قالوا انه تبسع للمبيع كما سلف (قوله فلا استبراء على البائع) لانه
انما يجب بتحديد الملك ولم يوجد حيث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم يزل ملك البائع
ابن كمال (قوله لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري) وكذا في الفسخ وعنه فيه يكون هو
المراد من لفظ أحدهما في عبارة العيني لانه لو أسلم البائع لا تظهر رفعة ثرة الاختلاف
ابناء الخراجا كما في الزبلي حيث قال لو اشترى ذمي من ذمي سخر ا على انه أي المشتري
بالخيار ثم أسلم المشتري في مدة الخيار بطل الخيار عندهما لانه ملكها فلا يملكها بالرد
وهو سلم وعنه يظل البيع لانه لم يملكها فلا يملكها باقيا خيارا وهو مسلم
ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ولوردها المشتري عادت الى ملك
البائع لان العقد من جانب البائع بات فان أجازته صار له وان فسخ صار للخيار للبائع والمسلم
من أهل أن يملك الخيار حكما كما في الارث ولو كان الخيار للبائع فأسلم هو يظل البيع لان
المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدرا أن يملك الخيار ولو أسلم المشتري لا يظل العقد والبائع
على خياره لان العقد من جهة المشتري بات فان أجاز العقد صار له لان المسلم من أهل
أن يملك الخيار حكما وان فسخه ان للبائع وهذا كما في ما اذا أسلم أحدهما بعد القبض
والخيار لأحدهما فلو قبل القبض بطل البيع في الصور كذا سواء كان البيع باتا أو بخيار
لأحدهما أو لهما لان القبض شبه بالعقد من حيث انه يثبت ملك التصرف فلا يملك
بعد الاسلام اه ملخصا (قوله من المأذون الخ) أي اذا اشترى عبدا أو ذن شيا بالخيار
وأبرأه بانه عن نفسه في مدة الخيار بقي خياره لانه لم يملكه كان رده في المدة استناعا
عن التملك وللمأذون ولاية ذلك فانه اذا وهب له شيء فلا ولاية أن لا يقبله درر وعندهما
يظل خياره لانه لما ملكه كان الرذمة غلبة كغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقتضي
 صحة الأبراء وقدمنا انه لا يصح عند أبي يوسف قياسا أو يصح عند محمد استحسانا بغير (قوله
كل ذلك) أي المذكور من أحكام المسائل العشر (قوله لم يعتق) لانه عنده لم يملكه فلم يوجد
الشرط وعندهما وجد فيعتق لانه ملكه وأما لو قال ان اشتريت بدينق قوله ان ملكك فانه
يعتق اتفاقا لوجود الشرط وهو الشراء فيكون كالمشئ للعتق بعده فيسقط الخيار
فتح ويحرر (قوله واستدانة السكني الخ) صورتها اشترى دارا على انه بالخيار وهو
ساكنها بجارة أو عارة فاستدام سكناها قال خواهر زاده استدانتها اخيرا وعندهما الملك
العين وعنده ليس باختيار فتح ومنه خيار العيب وخيار الشرط في التسمية ولو ابتداء

* والكاف من الكسب للعبد
في المذذوة والبائع بعد الفسخ
* والقاء من الفسخ لمبيع الامة
فلا استبراء على البائع * والخاء
من الخرف فلو شراء ذمي من مثله
بالخيار فأسلم أحدهما فهو للبائع
عني وتبعه المتنفذ لكن عبارة
ابن الكمال وأسلم المشتري * والميم
من المأذون لو أبرأه البائع من
التمن صح استحسانا وبقي خياره
لانه يلى عدم التملك كل ذلك عنده
خلافالهما قلت وزيد على ذلك
مسائل منها * التاء للتعليق كان
ملكته فهو حر فشرأه بخيار
لم يعتق * والتاء واستدانة السكني

السكنى بطل خياره وتسامه في البحر (قوله فأحرم) أي وهو في يده بطل البيع عنده
ويرده إلى البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتمى بالاجتماع ولو كان
للمشتري فأحرم المشتري له أن يردّه بحر وعبارة الفسخ ولو كان للمشتري فأحرم البائع
للمشتري أن يردّه وهي الصواب (قوله بعد الفسخ) متعلق بما يتعلق به قوله للبائع أي ثبت
للبائع بعد الفسخ لأنهم لم يتحدث على ذلك المشتري وعندهما للمشتري لأنهم أحدثت على
ملكه كما في الفسخ ثم لا يخفى أن الزوائد تتم المتصلة والمنفصلة متولدة أو غيرها وليس يصح
هنا ما تقدمناه من التنازع من أن حدوها عند المشتري يمنع الفسخ بالخيار إلا إذا
كانت منفصلة غير متولدة كالكسب فهذه يتأق فيها الجراء الخلاف لا يمكن الفسخ فيها
أما في بقية الصور الثلاث فلا بل هي للمشتري قطعاً لحدوها على ملكه حيث امتنع بها
الفسخ ولزمه البيع ثم رأيت في جامع الفصولين ذكر مسائل الزيادة كما قلده ثمان امتناع
الفسخ في الكل إلا في صورة المنفصلة الغير المتولدة وإن الخلاف فيهما فلهذا فاطلاق
الزوائد هنا ليس مما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسئلة الكسب التي رخص
لها بالكاف فكان على الشارح إسقاط هذه لتكرارها مع إيهامها خلاف المراد كما ظنه
من قال إن الزوائد تتم المتصلة والمنفصلة فيستغنى بها عن الكاف المشار بها إلى الكسب
أه فافهم (قوله فسد) أي البيع عنده لم يجزه عن فسخه باستقاط خياره ويتم عندهما
لجزمه عن رده بفسخه فتح (قوله خلافاً لهما) راجع للمسائل الخمس المزیدة فافهم (قوله
ويضم الرمن للرمن) كذا في بعض النسخ أي يضم الرمن المزید باللفظ تصدّر للرمن السابق
وفي بعض النسخ ويضم الرمن للرمن بجزء الأول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة
أطف وعلينا في يضم ضم ي يعود للرمن المزید ويكون المراد بالرمن الجبر ورب اللام الرمن
السابق عن المعنى وبالرمن الجبر ورب بالاضافة شرح الكثر للمعنى فإن اسمه الرمن وفي
ط فيصير المعنى اسحق عزله أي المحقة بتواضعك وعظم الله تعالى في قلبك فامتثل أمره
ونعمه وعظم الناس بانزالهم منزلة من تصير صدر أي مقدّم ما وقتر باعند الله تعالى وعند
الناس (قوله ولم أره لأحد) أي لم ير الرمن يتصدر والافالمسائل في المنع والبحرط (قوله
أجاز من له الخيار) أي أجاز بالقول أو بالفعل كالأعناق والوطء وهو ههما كما يأتي
وفي جامع الفصولين إذا قال أجزت ثراء أو شئت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره
ولو قال هو يت أخذه أو أحببت أو أردت أو أعجبني أو وافقني لا يبطل لو اختار الرد
أو التبول بقلبه فهو باطل لتعلق الأحكام بالظاهر لا بالباطن (قوله ولو مع جهل صاحبه)
أي العاقد معه أهـ ما لو كان للمشتريين ففسخ أحدهما بغيبة الآخر لم يجز كما في جامع
الفصولين (قوله لهما) أي لكل من المتعاقدين (قوله فليس للأخر الإجازة) أي إذا
قبل الأول إجازته يدل عليه ما في جامع الفصولين بآءه بخياره ففسخه في المدة ففسخ فان
قال بعده أجزت وقبل المشتري جاز استخسانا ولو كان الخيار للمشتري فأجاز ثم فسخ وقبل

باجارة أو عارة ليس بالخيار
* والصاد وصيد شراه بخيار
فأحرم بطل البيع * والداد
والزوائد الحادثة في المدة بعد
الفسخ للبائع * والراء والعصير في
بيع مسلين لو تخذه في المدة ففسد
خلافاً لهما فغير ينبغي أن يرمنها النفا
تصدّر ويضم الرمن للرمن ولم أره
لأحد فليحفظ (أجاز من له الخيار)
ولو أجنبياً (صح ولو مع جهل
صاحبه) اجاعا الآن يكون
الخيار لهما وفسخ أحدهما فليس
للآخر الإجازة

البائع جازو بنفسه ١٥ فيكون الأول بهما آخرهما سبب ذكره الشارح والثاني اقالة
 (قوله لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة) فيه اشكال سبب ذكره الشارح مع جوابه (قوله
 لا يصح الا اذا علم الاخر) هذا عندهما وقال أبو يوسف يصح وهو قول الأئمة الثلاثة
 قال الكرخي وخيار الرؤيعة على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه بدون علمه اجماعا
 ولو أجاز البيع بعد فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه ذكره الاستيعابي يعني
 عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما اذا باعه بشرط انه اذا غاب فسخ ففسد البيع عندهما
 خلافا لابي يوسف ورجح قوله في الفتح نهر (قوله فالعلم يعلم) أي في مدة الخيار سواء
 علم بعدها أو لم يعلم أصلا (قوله ان يستوثق بكفيل) الذي في العيني ان يأخذ منه وكذا
 يعني اذا بدله الفسخ رده عليه ١٥ ومنه في البحر وغيره ح (قوله او يرفع الامر للعاكم
 لينصب الخ) في العمادية وهذا احد قولين وقيل لا ينصب لانه ترك النظر لنفسه بعد
 أخذ الوكيل فلا ينظر القاضي اليه وتعامه في النهر (قوله لعينه بالفعل بلا علمه) مثال
 الفسخ بالفعل ان يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف المالك كما اذا أعتق المبيع او باعه
 او كان جارية فوطئها او قبلها وان يكون الثمن عينا فتصرف فيه المشتري تصرف المالك
 فيما اذا كان الخيار للمشتري تصرفه الاكمل في العناية وغيره من المشايخ مخرج والمراد
 بقوله ان يتصرف البائع الخ ان يكون الخيار له وتصرف كذلك فيكون فسخا حكما
 لانه دليل استبقاء المبيع على ماله وما لو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكر فانه يتم البيع
 كما يأتي (قوله كما افاده الخ) اي افاد بالفعل الذي يصح به الفسخ يعني ان امثله الفسخ
 بالفعل تستفاد من قوله المذكور وان لم يكن المذكور من امثله الفسخ بل من امثله
 التام والاجازة قال في الفتح جميع ما قدمنا انه اجازة اذا صدر من المشتري من الافعال
 فهو فسخ اذا صدر من البائع ١٥ وقد افاد الشارح ذلك بقوله الا في ولو فعل البائع
 ذلك كان فسخا والمراد به الاعتاق وما بعده وجهه فليس في كلامه غلط بل هو من رموزه
 التي تخفى على المعترضين فافهم (قوله ونتم العقد الخ) أي تحصل الاجازة بواحد مما ذكر
 وهو كلام موهوم فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري وهو الموت
 ومضى المدة وفي بعضها اذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فالول للبائع كان فسخا
 افاده في البحر (قوله بموته) أي موت من له الخيار بائعا كان أو مشتريا لان موت غيره
 لا يتم به العقد بل الخيار باق لمن شرطه فان أمضى العقد فمضى وان فسخه انفسخ
 كما في الفتح نهر وفي جامع النصولين لو ان الخيار له ما فات أحدهما لم يتم البيع من جهته
 والاخر على خياره وفيه أيضا وكيل البيع أو الوصي باع بخيار أو المالك باع بخيارا غيره
 فبات الوكيل أو الوصي أو الموكل أو الوصي أو من باع بنفسه أو من شرط له الخيار
 قال محمد يتم البيع في كل ذلك لان لكل منهم حق في الخيار والجنون كالموت ١٥ وكذا
 الانماء وتعامه في النهر (قوله ولا يخلفه الوارث) لانه ليس الامشية وارادة ولا يتصور

لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة
 (فان فسخ) بالقول (لا) يصح
 (الا اذا علم) الاخر في المدة فلو لم
 يعلم لزم العقد والحيلة ان يستوثق
 بكفيل مخافة الغيبة أو يرفع الامر
 للعاكم لينصب من يرد عليه عيني
 قد بنا بالقول لصحته بالفعل بلا
 علمه انتفاقا كما افاده بقوله (ونتم
 العقد بموته) ولا يخلفه الوارث

اتق الله والارث فيما يقبل الاتق الله اية (قوله كخياري روية) نص على ذلك في الغرر
 والوقاية والنقاية ومختصرها والمتقى والاصلاح والبحر والنهر وكذا في الهداية والنسخ
 من باب خيار الرؤية ولم أر من ذكر فيه خلافا وعليه فاني فرائض شرح البيهقي عن شرح
 الجمع لابن الصيام من أن الصحيح أن خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل أصل العبارة
 لا يورث تأمل (قوله ونعير ونقد) لم يذكرهما في الدرر بل ذكر المصنف الاقول منهما في المنع
 بحسب ما ذكر الثاني في النهر بحسب ما ذكره أيضا ووجه ذلك أن الحقوق المجردة لا تورث وكان الوجه
 لما قوى عند الشارح جزم به وقد رأيت مسئلة النقد في شرح البيهقي عن خزنة الاكمل
 نص على أنه لو مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لوارثه نقده وأما مسئلة التغير فنقد
 وقع فيها اضطرار بقتل الشارح في آخر باب المراجعة عن المقدسي أنه أفق بمثل ما يحتمل
 المصنف هنا ثم ذكر أن المصنف ذكر في شرح منظومته الفتية أن خيار التغير يورث
 كخيار العيب وأن ابن المصنف أيده وسند كران شاء الله تعالى ما فيه هناك نعم بحث الخير
 الرمي أيضا في حاشية البحر أنه يورث قياسا على خيار فوات الوصف المرغوب فيه كشرائه
 عيبا على أنه خيار وقال أنه به أشبه لأنه اشتراطه على قول البائع فكان شرطه اقتضاء
 وصفا مريضا فبان بخلافه وقد اختلف نقده الشيخ على المقدسي والشيخ محمد الغزالي
 في هذه المسئلة لأنهم الميراث ما منقولة ومال الشيخ على لما قلته فقال والذي أميل اليه أنه
 مثل خيار العيب يعني فيورث اهـ وبه علم أن ما نقله الشارح عن المقدسي مخالفا لما نقله
 عنه الرمي إلى أن سمي في المراجعة أنه لو ظهر له خيانة في المراجعة له رده ولو هلك المبيع
 قبل رده أو حدث به ما يمنع من الرده لم يجمع الثمن وسقط خياره وعلوه هنا بأنه مجرد
 خيار لا يقابل به شيء من الثمن بخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لأن المستحق فيه
 جزء فائت يسقط ما يقابل وأخذ منه في البحر هناك أن خيار ظهور الخيانة لا يورث
 كما سنده هنا ولا يخفى أن التغير أشبه بظهور الخيانة في المراجعة فكان الخاطئة
 به أولى من الخاطئة بالوصف المرغوب لأن الوصف المرغوب بمنزلة جزء من المبيع فيقابل به جزء
 من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فإذا فات يسقط ما يقابله كخيار العيب وليس في
 التغير شيء من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابل به شيء من الثمن مثل خيار الخيانة في المراجعة
 وبه يعلم أن الأرجح أنه لا يورث كما جزم به الشارح والله سبحانه أعلم (قوله لأن الاوصاف
 لا تورث) هذا التعليق انما يناسب التعبير بأن خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع
 في الدرر والوقاية والشارح انما عبر بأنه لا يخالفه الوارث لأنه أضبط لأن ما لا يورث قد
 يخالفه الوارث فيه كخيار العيب فكان الاولى التعليق بأن الاوصاف لا تنتقل كما رجع
 الهداية أي فان خيار الشرط مجرد مشيئة واردة وذلك وصف له صاحب النية فلا يمكن
 اتقائه الى الوارث لا بطريق الارث ولا بطريق الخلافة ومثله خيار الرؤية والتغير ولا يخفى
 ان هذا الايتاني في خيار النقد لأن نقد الثمن فعل لا وصف وهذا يرجح أنه كخيار العيب

كخيار رؤية ونحوه يورث
 الاوصاف لا تورث وأما خيار
 العيب والتعيين

تأمل (تمة) في شرح البديعي عن شرح الجمع لابن الضياء وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث
 وكذلك خيار الاجازة في بيع الفضولي انه والمراد بخيار القبول خيار المجلس وهو
 أن يقبل في مجلس العقد بعد ان يجاب الموجب (قوله وفوات الوصف المرغوب فيه) هذا
 غير موجود في الدرر نعم ذكره في البحر والنهر ووجهه ظاهر لانه في معنى العيب (قوله
 فيخلفه الوارث فيما الخ) لان المورث استحق المبيع سليمان من العيب فكذلك الوارث وكذا
 خيار التعيين يثبت للوارث ابتداء لاختم لا ط م ملكه بملك غيره لأن يورث الخيار بعد اية
 ويدل على أن ذلك ليس بطريق الارث ما في الدرر من أن الوارث يثبت له الخيار فيما تعيب
 في يده البائع بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث اه وفي غاية البيان والتمثيل على أن
 هذا الخيار للوارث غير ما كان للمورث أن المشتري كان له أن يختار أحدهما أو يردهما
 وليس للوارث أن يردهما وخيار المشتري كان وقتنا ولا يورثه يثبت غير مؤقت اه (قوله
 ومضى المدة) أي مدة الخيار قبل الفسخ أي سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري لانه
 لم يثبت الخيار الا فيها فلا يبقاه بعدها بحر (قوله وان لم يعلم) أي بعضها (قوله لم يرض
 أو انما) مشى على ما هو المتفق من أن الاعضاء والجنون لا يسلطان الخيار انما المستطاع
 له مضي المدة من غير اختيار ولا الوفاق فيها وفتح جاز بحر (قوله والاعتاق) ولو بشرط
 وجد في المدة بحر (قوله ولو لم يرضه) أي بعض العبد المبيع قال في النهر وقد أغناوه
 هنا (قوله وتوابعه) كالكتابة والتدبير (قوله الا في الملك) أي ملك المباشر لا للعامل بطريق
 الاصل (قوله كاجارة) تمثيل لقوله لا ينفذ الا في الملك قال في البحر وأشار بالاعتاق الى
 كل تصرف لا يفعله الا في الملك كما اذا باعه أو وهبه أو سلمه أو رهن أو أجاز وان لم يسلم
 على الاصح وأبرأه من الثمن أو اشترى به شيئا أو ساومه به أو حرم العبد أو سقاه دواء أو سلق
 رأسه أو سقى زرع الارض أو حصده أو عرّض المبيع للبيع أو أسكنه في الدار ولو بلا أجر
 أو رتمه من أشياء أو بنى بناء أو طينه أو هدمه أو حلب البقرة أو شق أو داج الدابة أو برغها
 لا لوقص حوافرها أو أخذ من عرفها أو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة أو ركب
 الدابة مرة أو امر الامة بارتضاع ولده لانه استخدم والاستخدام ثانيا اجازة الا اذا كان
 في نوع آخر اه ملخصا وبني مالوزاد المبيع في يد المشتري وقد سنا حكمه عند قوله كتبه
 (قوله ونظر الى فرج الخ) تمثيل لقوله ولا يحل الا في الملك وأورد أن مقتضى الضابط
 تعميم النظر الى كل ما لا يحل قلت وفيه نظر لان الضابط في تصرف لا يحل الخ لا في فعل
 ومطلق النظر وان كان فعلا لا يكتفى به تصرف الا اذا كان الى الفرع الداخل فانه
 تصرف حكما بمنزلة الوطء بدليل ثبوت حرمة المصاهرة به فافهم قال في البحر واعلم أن دواعي
 الوطء كالوطء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة أو لمسه بها أو نظر الى فرجها
 بها سقط خياره وحدها انتشار آتاه أو زيادته وقيل بالقلب وان لم يتشرف لولا الشهوة
 لم يسقط في السك اه وقيد بغير زوجته اذ لو شري زوجته ووطئها لم يسقط خياره لعدم

وفوات الوصف المرغوب فيه
 فيخلفه الوارث فيها لأنه يرث
 خياره دون فسخه (ومضى المدة)
 وان لم يعلم لم يرض أو انما
 والاعتاق ولو لم يرضه (وتوابعه)
 وكذا يحل الا في الملك كاجارة ولو
 بلا تسليم في الاصح ونظر الى فرج

دلائله على الرضا الا اذا نصها كما قدمه الشارح (قوله بشهوة) فلو بغيرها لم يسقط لان ذلك يحل في غير الملك في الجملة لان الطيب والقابل يحصل لهما النظر فتح (قوله واقول لمسكر الشهوة) عبارة الفتح ولو انكر الشهوة في هذه أي في الدواعي كان القول قوله لانه يسكر سقوط خياره وكذا اذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره في قول أبي حنيفة وقال محمد لا يكون فعلها البتة اجازة للبيع والمباضة ولو مكرها اختيارا وانما يلزم سقوط الخيار في غير المباضة اذا اقترن بشهوتها اهـ وبه علم أنه في المباضة منها أو منه لا يصدق في عدم الشهوة وانما قال في البحر لو ادعى عدم الشهوة في التقبيل في القوم لم يقبل أي لان التقبيل على القوم لا يخرج عن الشهوة عادة فالمباضة بالاول (قوله ومعه) أي مفاد ما ذكر من الضابط قال في النهر بعد قوله كان اجازة لان هذا الفعل وان احتج اليه للاعتقان الا أنه لا يحل في غير الملك بحال (قوله ولو وجدها ثيبا الخ) أي لو اشترها على انه بكر فوطئها فوجدها ثيبا ردها بهذا العيب أي عيب النوبة لقوات الوصف المرغوب وهو البكارة أما لو لم يشترطها فلا رد أصلا كما سمي أي في خيار العيب ثم اعلم ان التفصيل بين اللبث وعدمه خلاف ما يفيد الضابط اذ لا شك ان الوطء لا يحصل في غير الملك سواء كانت ثيبا أو بكر فلا فرق فيه بين اللبث وعدمه وعبارة النهر لا غبار عليها حيث قال وقد قالوا بأنه لو وجدها ثيبا الخ فان قوله وقد قالوا استدراك على ما ذكره من المفاد أي ما قالوه من التفصيل خلاف هذا المفاد وما استدرك به ذكره في الفتية ثم رده بعد وقال والوطء يمنع الرد وهو المذهب اهـ وبه علم أن مفاد الضابط والمذهب فلا وجه للاستدراك عليه على أن هذا الضابط انما هو في خيار الشرط وهذه المسئلة من مسائل خيار العيب (قوله وسيجي في بابيه) أي في باب خيار العيب والذي سيجي حكاية أقوال في المسئلة وقد عدت ما هو المذهب وعليه معنى المصنف هنا فافهم (قوله ولو فعل البائع ذلك) أي التصرف الذي لا ينفذ ولا يحل الا في الملك وكان الخيار له ط (قوله وطالب الشفعة) مهوره ان يشترى دارا بشرط الخيار له ثم تباع دار يجوارها فطالب الشفعة بسبب الدار التي اشتراها سقط خياره فيها وتم البيع (قوله بخلاف خيار رؤية وعيب) فانه اذا اشترى دارا ولم يرها فبيعته دار يجنبها فأخذها بالشفعة فله أن يرد الدار بخيار الرؤية درر وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطالب أو به وبالاقتناع (قوله اذا كان الخيار له) ظاهره انه لو كان للبائع يتي خياره بعد طالب الشفعة لان ملكه باق بخياره بخلاف المشتري لانه لا ملك له مع خياره فطالب الشفعة دليل التملك لانهم علموا المسئلة بأنه لا يكون الا بالملك فكان دليل الاجازة فتضمن سقوط الخيار اهـ فافهم (قوله أو البائع الخ) هو مذكور في غاية البيان عن الجامع الصغير وعبارته اعلم ان احدا العاقلين اذا اشترط الخيار غيرهما كان البيع جائزا بهذا الشرط اهـ وصريحه من لا مسكن عن السراجية والكافي وقال ان التقييد بالمشتري اتفاق ونقله الجوزي عن المنتاح ويأتي قريبا عن البحر

داخل بشهوة والقول لمسكر
الشهوة فتح ومعه أنه لو اشترها
بأنه بكر على انه بكر فوطئها لم
أهي بكر أم لا كان اجازة ولو
وجدها ثيبا ولم يلبث فله الرد هذا
العيب ثم وسيجي في بابيه ولو فعل
البائع ذلك كان فسخا وطالب
الشفعة وان لم يأخذها معراج
(بها) أي بدافعها خيار الشرط
بجلاف خيار رؤية وعيب معراج
(من المشتري اذا كان الخيار له)
لانه دليل الاجازة (ولو بشرط
المشتري) أو البائع كما يفهم
كلام الدرر وبه جزم البهسي

(قوله الخيار) أي خيار الشرط لأن خيار العيب والرؤية لا يثبت الغسير العاقدين بجزء
عن المعراج (قوله عاقداً كان أو غيره) تعميم للغسير لكن قال ح الأولى أن يراد بالغسير
الاجنبي لأن مسألة ما إذا جعل المشتري الخيار للبائع أو العكس قد ذكرت أول الباب
في قوله ولا أحدهما وأيضاً فيما إذا جعل المشتري الخيار للبائع لا يكون الخيار له ما بل
للبائع فقط وفي العكس يكون الخيار له لا يشتري فقط فكيف يصح قوله فإن أباح أحدهما
الخ ولذا قال في البحر ولو قال المصنف ولو بشرط أحد المتعاقدين الخيار لاجنبي صحيح لكان
أولى ليشمل ما إذا كان الشرط للبائع أو المشتري ويخرج اشتراط أحدهما للآخر فإن
قوله لغيره صادق بالبائع وليس جراً ولذا قال في المعراج والمراد من الغسير هنا غير العاقدين
ليتناق في فيه خلاف زفر اه قلت ومثله في الفتح وبه زال تردد صاحب النهر حيث قال ولم أر
مألو شرطه المشتري للبائع هل يكون نائباً عنه أيضاً محل تردد قد بره اه (قوله صحيح
استحساناً) والقياس أن لا يصح وهو قول زفر (قوله إن وافقه الآخر) قيد به لانه محل
الخصومة على الإطلاق وهو فاد التخصيص الذي بعده (قوله لعدم المزاحم) لأن السابق ثبت
حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه وإن كان المتأخر أقوى كالفسخ (قوله ولو كانا معا) بأن خرج
الكلامان معاً كافي السراج وهذا قد يتعسر والظاهر أنه ينبغي عدم العلم بالسابق منهما
نهر (قوله في الأصح) صححه قاضي خان معز باللمس ووطوفى رواية ترجيح نصير عرف العاقد
لنقوته لأن النائب يستفيد الولائية منه وقيل هو قول محمد وما في الكتاب قول أبي يوسف
بجزء (قوله والمفسوخ لا يجاز) أي فصار النسخ أقوى لكونه لا ينتقض بالاجازة فلماذا
كان الحق (قوله بل يبيع ابتداءً) وعليه فقوله وإعادة العقد بدعي عقده نائباً بالاجازة
والقبول أو بالتعاطي أفاده ط (قوله يبيع عبد بن الخ) أراد بهما القيمين احترازاً عن قيم
أو منليين اذ في القيمين الواحد إذا شرط الخيار في نفسه يصح مطلقاً وفي المنليين كذلك لعدم
التفاوت بجزء عن الزبلي وفي النهر الظاهر أن القيمين ليسا بشيء اذ لو كانا منليين
أو أحدهما منلياً والآخر قيمياً وفصل وعين فالحكم كذلك فيما ينبغي اه قلت هذا لا يرد
على ما قبله من كونه قيداً احترازياً إذا المراد الاحتراز عما عد القيمين الخصومة مع التخصيص
والتميين وبدونهما وإذا قال يصح مطلقاً لانه في القيمين لا يصح بدونهما فاعلم أنه مع
التخصيص والتميين يصح في القيمين وغيرهما فقتد بر نعم ينبغي تقييد المنليين بما إذا كانا
من جنس واحد ولو تشاونا كبر وشعر صار القيمين في اشتراط التخصيص والتميين ليقع
العلم بالمبيع والثمن تامل (قوله على أنه بالخيار) أي ثلاثة أيام كما في الهداية (قوله
ان فصل الخ) كقوله بعثك هذين العبدين كل واحد بمائة مائة على أي بالخيار في هذا
ثلاثة أيام (قوله والابعين ولا يفصل) كقوله بعثك هذين ألف على أي بالخيار في أحدهما
(قوله أو عين فقط) أي عين من فيه الخيار فقط أي ولم يفصل الثمن كقوله بعثك هذين
بألف على أي بالخيار في هذا (قوله أو فصل فقط) كقوله بعثك هذين بألف كل واحد

(الخيار لغيره) عاقداً كان أو غيره
بهمس (صح) استحساناً واثبت
الخيار لهما (فإن أباح أحدهما)
من النائب والمستناب (أو نقض
صح) ان وافقه الآخر (وان أباح
أحدهما وعكس الآخر
فلا سبق أولى) لعدم المزاحم
(ولو كانا معا فالفسخ أحق)
في الأصح زبلي لأن الجاز يفسخ
والمفسوخ لا يجاز واعتراض بأنه
يجاز لما في المبسوط (لو) تفاسخا
(تراضيا على) ففسخ الفسخ وعلى
(إعادة العقد بينهما جاز) اذ فسخ
الفسخ اجازة وأوجب منع كونه
اجازة بل يبيع ابتداءً (بائع عبد بن
على أنه بالخيار في أحدهما ان
فصل ثمن كل واحد منهما
(وعين) الذي فيه الخيار (صح)
المبيع للعلم بالمبيع والثمن (والا)
بعين ولا يفصل أو عين فقط أو فصل
فقط (لا) يصح

بمخمس مائة على أني بالخيار (قوله لجهة المبيع والتمن) أي فيما إذا لم يعين ولم يفصل لأن
الذي فيه الخيار لا ينعقد المبيع فيه في حق الحكم فكانه خارج عن البيع والمبيع انما هو
في الآخر وهو مجهول لجهة المثلث من جهة الخيار ثم ثمن المبيع مجهول لأن الثمن لا ينقسم في مثله
على المبيع بالأجزاء كذا في الفتح (قوله أو أحدهما) أي الثمن فيما إذا عين ولم يفصل
أو المبيع فيما إذا فصل ولم يعين (قوله الأنواع الأربع) أي الصورط (قوله لم يجوز) لأنه
أمره ببيع لا يزيل الملك بدون رضاه وقد خالف ط (قوله وصح خيار التعيين) أي بان
يقع البيع على واحد لا يعينه بخلاف المسئلة السابقة فليست من خيار التعيين لوقوع
البيع فيها على العبدتين وأما قول الهذلي ههنا ومن اشترى ثوبين فالمراد أحدهما ثوبين كما به
عليه في العناية وغيرها وفي الفتح المراد أن يشتري أحدهما ثوبين أو ثلاثة غير معين على أن
يأخذ أيهما شاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام فيما يعينه بعد تعينه المبيع أما إذا قال بعثت
عبدًا من هذين بمائة ولم يذكر قوله على أنك بالخيار في أيهما شئت لا يجوز اتفاقا كقوله
بعثت عبدًا من عبيدي وإن اشترى أحد أربعة لا يجوز اه وقد استقدم من هذه العبارة
أموال الأول أن خيار التعيين انما يكون المبيع فيه على واحد من اثنين أو ثلاثة لا يعينه
وهو ما قلناه الثاني أنه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي الثالث أنه لا بد أن يقول
بعد قوله بعثت أحد هذين العبدتين على أنك بالخيار في أيهما شئت أو على أن تأخذ أيهما
شئت ليكون نصا في خيار التعيين وقال في البحر لأنه لو لم يذكر هذه الزيادة يكون فاسدا
لجهة المبيع فان قبضهما وما ناعنده ضمن نصف قيمة كل واحد منهما وإن مات أحدهما
قبل الآخر لزمه قيمة الآخر كذا في المحيط اه الرابع أنه لا بد أيضا من ذكر خيار الشرط
بأن يقول على أنك بالخيار ثلاثة أيام أي إذا عين واحد منهما لم يجزكم خيار التعيين يكون
له فيه خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلاف يأتي (قوله لافي المثلثات) أي التي من
جنس واحد يجوز (قوله ولولا البائع) صورته أن يقول المشتري اشترت منك أحد هذين
الثوبين على أن تعطيني أحدهما نهر فله أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا تعيب أحدهما
فليس له أن يلزمه المبيع الأبرضا فإذا ألزمه أيام ولم يرض به ليس له أن يلزمه الآخر بعد
ذلك ولو هلك أحدهما في يده كان له أن يلزمه الباقي وأما إذا كان الخيار للمشتري فالمبيع
لازم في أحدهما إلا أن يكون معه خيار شرط والمبيع مضمون بالتمن وغيره أمانة فإذا
هلك أحدهما تعين هو مبيع أو الآخر أمانة ولو هلكا معا ضمن نصف كل ولو اختلفا
في الهالك أو لا فالقول للمشتري بيمينه وبينه البائع أولى ولو تعيبا معا فالخيار لجهة
ولو تعيبا تعين الأول مبيعا ولو باعها المشتري ثم اختار أحدهما صح بيمينه وتعايه
في البحر (قوله لأنه قد يرث الخ) جواب من صاحب البحر عما أورده في الفتح من أن جواز
خيار التعيين للحاجة إلى اختيار ما هو الأوفق والأرق فيختص بالمشتري لأن المبيع كان
مع البائع قبل البيع وهو أدري بما لا علم منه اه واعترض الجوى الجواب بأن ما ذكر

لجهة المبيع والتمن أو أحدهما
(وكذا لو كان الخيار للمشتري)
تتأني أيضا الأنواع الأربع
(فرع) وكسبه ببيع بشرط
الخيار فباع بلا شرط لم يجوز ولو كان
بالشراء والحالة هذه نفسه على
الوكيل والفرق أن الشراء متى
لم يتخذ على الأمر يتخذ على
الأمور بخلاف البيع فتح وسجي
في الفصولي والوكالة فليحفظ
(وصح خيار التعيين) في التقييدات
لا في التقييدات لعدم تناوئها ولو
للبيع في الأصح كافي لأنه قد
يرث قيميا ويقبضه وكسبه ولا
يعرفه فبيعه بهما الشرط فست
الحاجة إليه نهر (فيما دون
الأربعة) لاندفاع الحاجة
بالثلاثة لوجود جيبه وردي

مطلب
في خيار التعيين

من صورة الارث صورة نادرة والاحكام لا تنطبق بنا درقلت وقد يجاب أيضا بأن الانسان
 مادام المبيع في ملكه لا يتأمل فيما يلائمه وانما يحتاج الى التأمل بعد البيع وأيضا كثيرا
 ما يحتاج الى رأي غيره فافهم (قوله ومدته كخيار الشرط) أي ثلاثة أيام ظاهر كلام
 البحر أن هذا مبني على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط فقد ذكر في البحر أن شهر
 الأثمة صحيح الاشتراط ونحو الاسلام صحيح عدمه ووجهه في الفتح لكن ذكر قاضيان أن
 الاشتراط قول الأكثر قال في البحر وإذا لم يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد
 من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنده وبأي مدة معلومة كانت عندهما = مذا في
 الهداية ٥١ لكن قوله على هذا القول ليس في الهداية والمبادر من كلام الهداية أن
 اشتراط التوقيت مبني على ما صححه نحر الاسلام وبأي عن الفتح ما يدل عليه ثم اعلم أن
 اشتراط التوقيت نازع فيه الزيلعي فقال إذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت
 خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فإن التوقيت فيه يفيد لزوم العقد عند مضي المدة
 وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لا يزم في أحدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن تعيينه بعضي
 الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن أن التوقيت لا يشترط
 فيه اه وأجاب في الحواشي السعدية بأن لفائدة هي أن يجبر على التعيين بعد مضي
 الأيا الثلاثة وأقره في النهر وهو معنى قوله في الشريعة لا يملك له فائدة هي دفع ضرر البائع
 لما يلحقه من مطال المشتري التعيين إذا لم يشترط فيفوت على البائع نفعه وتضرره فيما يملك
 اه وأبدى في البحر فائدة أخرى وهي أنه يمكن ارتفاع العقد فيما أي في الثوبين مثلا
 بعضي المدة من غير تعيين بخلاف مضيه في خيار الشرط فانه اجازة لا يكون لاسل خيار
 ما يناسبه اه قلت لكنه لم يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما سخر على الزيلعي
 (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح) غير أنهم ما ان تراضيا على خيار الشرط فيه
 ثبت حكمه وهو جواز رد كل من الثوبين الى ثلثة أيام ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه
 المبيع ولو رد أحدهما كان بحكم خيار التعيين وثبت المبيع في الآخر بخيار الشرط
 ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم المبيع في أحدهما وعلمه
 أن يعين ولو مات المشتري قبل الثلاثة تتم بيع أحدهما وعلى الوارث التعيين لأن خيار
 الشرط لا يورث والتعيين ينتقل الى الوارث لئلا يتركه عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم
 يتراضيا على خيار الشرط معه لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عند أبي حنيفة ففتح
 ونعاه فيه وقوله وان لم يتراضيا لمعطوف على قوله ان تراضيا وظاهره أن اشتراط
 توقيت خيار التعيين مبني على القول بأنه لا يشترط أن يكون مع خيار التعيين خيار الشرط
 لاعلى القول بالاشتراط خلافا لما يفيد كلام البحر المأز وهو ظاهر لأن خيار الشرط
 موقت فلا حاجة الى توقيت التعيين أيضا (قوله فرضي أحدهما) قال في البحر ذكر الرضا
 أن لو رد أحدهما لا يجبره الآخر ولم أره مريحا ولكن قوله لم يرد أحدهما الرد به عيبا

ومدته كخيار الشرط ولا يشترط
 معه خيار شرط في الاصح فتح
 (ولو اشتريا شيئا على انهما بالخير
 فرضي أحدهما) بالمبيع
 صريح

يدل عليه اه (قوله أو دلالة) كبيع واعتاق (قوله بعد روية الآخر) أي ورضاه
به لأن مجرد الروية لا يوجب تمام البيع ط (قوله اضرب المانع الخ) عمله لعدم الرد
في المسائل الثلاث ووجه كون الشركة عيبا أنه صار لا يسد على الانتفاع به الا بطريق
المهاياة وتعامه في الفتح (قوله صفقة واحدة) قيد به اذ لو كان العقد صفقةتين فليكن الرد
والاجازة مخالفا للآخر (قوله فليس لاحدهما الاقرار اجازة) أي بعد ما رد الآخر وقوله
بدل من قوله لهما (قوله فليس لاحدهما الاقرار اجازة) أي بعد ما رد الآخر وقوله
أوردا أي ليس لاحدهما الاقرار رد اجازة الآخر اه ثم لا يخفى أن التفرع
غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولوردا أحدهما في المسئلةين لا يجيزه الآخر فليس
لاحدهما الخ وهذا ذكره في البحر بقوله لو باعنا ليس لاحدهما الاقرار اجازة أوردا للماني
الثانية شترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار فرضي أحدهما
بالببيع ولم يرض الآخر لزمهما الببيع في قول أبي حنيفة اه وأنت خير بأن ما في الثانية
لا يدل على قوله أوردا فالظاهر أنه بحث منه كما بحث من مثله في المسئلة السابقة (قوله
جميع) لم أره فيه نعم قال في شرحه لابن مالك قيد بالمشتريين لأن البائع لو اشترى والمشتري
واحد وفي البيع خيار شرط أو عيب فرد المشتري نصيب أحدهما دون الآخر بحكم
الخيار اجازة اتفاقا كذا في جامع المحبوبي اه ومثله في شرح المنظومة وقررنا الاذكار
ولا يخفى أن هذه المسئلة غير ما في المتن لأن هذه في رد المشتري وذلك في رضا أحد البائعين
وهذه وفاقة وذلك خلافة كما مر عن الثانية (قوله بشرط خبزه) أي صريحا ودلالة
كما في بيانته وسما في آخر الباب بيان الوصف الذي يصح شرطه وما لا يصح (قوله أي
حرفه كذلك) لأنه لو فعل هذا الفعل أحيا بالاسم خباز بجر عن المعراج (قوله بأن لم
يوجد الخ) أي ليس المراد النهائية في الجوده بل أدنى الاسم بأن يفعل من ذلك ما يسمى به
الفاعل خبازا أو كاتبان كل واحد لا يهجر في العادة عن أن يكتب على وجهه تبين
حرفه وأن يهجر مقدار ما يدفع الهلال عن نفسه وبذلك لا يسمى خبازا ولا كاتباً بجر عن
الخبزة وبه ظهر أن المناسب ابدال قول الشارح اسم الكتابة أو الخبز بقوله اسم الكتاب
والخباز ولذا قال في الفتح أعني الاسم المشعر بالحرف (قوله أخذه بكل الثمن) لأن
الوصاف لا يقابلها شيء من الثمن ما لم تكن مقصودة درم متقي وقصد الوصف بأفراده بذكر
الثمن كما مر فيما لو باع المذروع كل ذراع بكذا (قوله لم يجبر على القبض) لأن الاختلاف
وقع في وصف عارض والاصل فيه العدم والقول قول من يدعى الاصل والقول للبائع
في أنها بكر لأنها صفة أصلية والوجود فيها أصل وتعامه في البحر (قوله ورجع بالتفاوت)
فإن كان بقدر العشر ورجع بعشر الثمن بجر عن الذخيرة قال ط أي يعتبر بالتفاوت من
الثمن فإن هذا البيع صحيح لا نظرية للقيمة (قوله في الاصح) وهو ظاهر الرواية وفي رواية
لأرجو عشي بجر (قوله شاة على أنها حامل) قيد بالشاة لأن اشتراط الحمل في الامنة

أو دلالة (لا يرد الآخر) بطل خياره خلافا لهما (وكذا)
الاختلاف في خيار (الرؤية
والعيب) فليس لاحدهما الرد بعد
الرؤية أي بعد روية الآخر
أورضاه بالعيب خلافا لهما
البائع بعيب الشركة (كما يلزم
البيع لو اشترى رجل عبدا من
رجلين صفقة واحدة) على أن
الخيار له (ما) للبائعين فرضي
أحدهما دون الآخر (فليس
لاحدهما الاقرار اجازة أوردا
خلافا لهما جميع) (أشترى عبدا
بشرط خبزه أو كاتبه) أي حرقه
كذلك (فظهر بخلافه) بأن لم
يوجد معه أدنى ما ينطق عليه
اسم الكتابة أو الخبز (أخذه بكل
الثمن) ان شاء (أو تركه) لقوات
الوصف المرغوب فيه ولو ادعى
المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على
القبض حتى يعلم ذلك وكذا اسم
الحرف اختيار ولو امتنع الرد
بسبب ما قوم كاتب وغير كاتب
ورجع بالتفاوت في الاصح
(بخلاف شاة على أنها
حامل أو كلب كذا رطل) أو يهجر
كذا أصاحا

فيه تفصيل سمي ذكره الشارح في القروع الآتية (قوله قدرا) بفتح القاف أى يكتب مقدار كذا من الورق أو من الاسطر مثلا (قوله فسد) أى البيع (قوله لانه شرط فاسد) لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها فتح أى لان ما في البطن والضرع لاتعلم حقيقة (قوله جاز) أى على رواية الطحاوى ويفسد على رواية الكرخى شرط لانه وجزم بالاقول في الفتح والدرر (قوله لانه وصف) الاولى أن يزيد مرغوب لانه ليس كل وصف يضع اشتراطه كما سجد كره في الضابط آخر الباب (قوله والاقول للمسكر الخ) لان الخيار لا يثبت الا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن ينفقه كما في دعوى الاجل درر (قوله والمضى) أى اذا اختلفا في مضى المدة فالقول للمسكر لانه ما اصادق على ثبوت الخيار ثم ادعى أحدهما السقوط بعضى المدة فالقول للمسكر درر (قوله والاجازة) أى اجازة البيع ممن له الخيار كما اذا ادعى البائع على المشتري بالخيار أنه أجاز البيع وأنكر المشتري فالقول قوله لان البائع بقى سقوط الخيار ووجوب الثمن وهو ينكر ط (قوله والزيادة) أى اذا اختلفا في قدرا الاجل فالقول لمن يدعى اخبر الوقتين لان الاخر يدعى زيادة شرط عليه وهو ينكر درر وتقدم قول البيوع عند قوله وصح بمن حال وموجب ان دلوا على اختلاف في الاجل أى في اصله فالقول لنافيه الا في السلم وسيأتى في باب خيار العيب ما لو اختلفا بعد التقابض في عدد المبيع أو عدد المقبوض فالقول للمشتري لان القول للقابض مطلقا قدرا أو وصفة أو تعيينا فلو جاء بغيره بخيار شرط أو رؤية فقبض البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو بخيار عيب فللبائع الخ وسيأتى الكلام عليه هناك وكذلك في آخر خيار الرؤية وبقي ما اذا اختلفا في تعيين المبيع الذى فيه خيار الشرط عند اجازته من له الخيار العقد وقد ذكره في البحر في آخر باب خيار الرؤية عن الظاهرية ثم قال والحاصل أن الساعة لو تم قبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للبائع ولا فلو الخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري * (تبيينه) * اشتري جارية على أنم أكرتم اختلافا قبل القبض أو بعده فقال البائع بكر للعالم والمشتري ثيب فان القاضي يرى أنهما انقسمان فان بكر لزم المشتري بل لا يمين البائع لان شهادتهن تأيدت ههنا بأن الأصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق قوى وشهادتهن ضد معينة لم تأيدت على ذلك يثبت - ق الخصومة انتهت وجه اليمين على البائع فيختلف بالله القدر سألما بحكم البيع وهى بغيره فان لكل ردت عليه والزم المشتري وعنه ما في رواية انه اترد بشهادتهن قبل القبض بل لا يمين البائع ولو قال سلمت اليك وهى بكر وزالت في يدك فالقول قوله لان الأصل البكارة ولا يرى القاضي النسبة لان البائع مقتر بزوال البكارة فتح ملخصا وسند كراهة هذا من يد تحقيق ويان في خيار العيب عند قول الشارح واعلم أن العيوب أنواع وهذا اذا علم أن ثيب بغير الوطء فلو به فلا يرتد هابل يرجع بالنقصان كما سأل في هنالك عند قول المصنف اشتري جارية الخ (قوله قائلا بأنها) ضمن قائلا معنى ادعى فعداه بالباء (قوله

أو يكتب كذا قدرا فاسد
لانه شرط فاسد لا وصف حتى
لو شرط انها حلوب أو لبون جاز
لانه وصف (والقول للمسكر)
لو اختلفا (فى) شرط (الخيار) على
الظاهر (كفى) دعوى الاجل
والمضى (والاجازة والزيادة)
(اشترى جارية بالخيار فرد غيرها)
بها (قائلا بأنها المشتراة) فقال
البائع ليست هى ولا يمينه له
(فالقول للمشتري) يمينه

مطلب
ما لو اختلفا في الخيار وفي مضيه
أو في الاجل أو في الاجازة أو في
تعيين المبيع

مطلب
اشترى جارية على أنم أكرتم اختلافا

وجاز البائع وطوها) لأن المشتري لما ردها رضى بتخليتها من البائع بذلك الثمن فكان البائع
أن يملكها درر وعلى هذا القياس القصار إذا ردها الثوب الآخر على رب الثوب وكذا
الاسكافي تتارخانية قلت وهذا إذا لم يعلم أن الثوب المردود ثوب غير القصار (قوله) وانه قد
يعاين البائع (أفاد ذلك وجوب الاستبراء على البائع ط (قوله) ولو قال البائع للمشتري
عند رده هذه المسئلة مؤخره عن موضعها اه ح (قوله) لكنه نسي عند ذلك) أى وقد
ينسى في تلك المدة بجر وهذا القيد هو محل التوهم إذ لو قصرت المدة فكذلك بالاولى
(قوله) لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل يناسب ما لو نسي بعد العقد أم لو قبضه فبالعلة
كون الوصف مشروطا لدلالة قال في البحر وعلم أن اشتراط الوصف المرغوب فيه إما أن
يكون صريحا أو دلالة لما في البدائع في أخبار العيب والجعل بالطبخ والخبز في البخارية ليس
بعيب أسكنه حرفة كالخياطة إلا أن يكون ذلك شرطاً في العقد وان لم يكن مشروطاً وكانت
تخصن الطبخ والخبز في يد البائع ثم نسبت في يده فاشترى خاله ردها لأن الظاهر أنه إنما اشتراها
رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالمشروط نصا اه والظاهر أن هذا
إذا كان المشتري عالماً بتلك الصفة لكن يشكك على هذا ما في الحاوى الراهدى لو قال
أشترى منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أيا بيعها كذلك ثم باشر العقد
مرسلاً من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد اه فان هذا صريح في أنه لا بد
من ذكر الشرط في صلب العقد ولا تكفي الدلالة ولعله قول آخر تأمل (قوله) أن
الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن) لا ينافية ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم
لأن ذلك فيما إذا امتنع الرد اه ح أى لدفع ضرر المشتري فهو ضروري (قوله) لا خيار
للمشتري) أى خيار فوات الوصف المرغوب لأن قوله بما فيه الميزكر على وجه الشرط
وهذا لا ينفي ثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التغير بتأمل ثم رأيت بعض المحققين نقل
عن الحميدي أن وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الأشياء في البيع ولم يجعلها صفة للمبيع
بل أخبر عن وجودها فيه وانعدام ما ليس بمشروط في البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب
الخيار أم أقوله بأجدها وأبوابها فله الخيار لأنه جعلها صفة للدار فالبيع يتناول
الموصوف بصفته فأن لم يجده تلك الصفة فله الخيار اه وأفاد أنه لو ذكر على وجه الشرط
يفتت له الخيار إلا آخر أيضاً لما في جامع الفصولين باع أرضاً على أن فيه نخيلاً أو داراً على
أن فيه بيوتاً ولم يكن فانه يجوز العقد ويخبر المشتري أخذه بكل الثمن أو تركه والاصل فيه
أن ما يدخل في العقد بلا شرط إذا شرط وعدمه فان العقد يجوز وما يدخل بالشرط إذا شرط
ولم يوجد لم يجوز اه فافهم (قوله) نرى داراً الخ) قال في الفتح وعلم أنه إذا شرط في المبيع
ما يجوز اشتراطه ووجده بخلافه فتارة يكون المبيع فاسداً وتارة يستقر على الصحة ويثبت
للمشتري الخيار وتارة يستقر صحيحاً ولا خيار للمشتري وهو ما إذا وجد منه خيراً مما شرطه
وضابطه أن كان المبيع من جنس المسمى فقيسه الخيار والتميز بأجناس أعنى الهروي

(وجاز البائع وطوها) درر وانه قد
يعاين البائع ففتح وكذا
الرد في الوديعة فليحفظ (ولو قال
البائع للمشتري عند رده كان
يحسن ذلك لكنه نسي عند ذلك
قال قول للمشتري) لأن الاصل
عدم التخصيص والتكليف فكان
الظاهر شاهد له (ولو اشترى من
غير اشتراط كتبه وخبره ركان
يحسن ذلك فقسيمه في يد البائع رد
المبيع) لتغير المبيع قبل قبضه زيلعي
قال ولو اختار أخذه أخذه بكل
الثمن لما رآنا الأوصاف لا يقابلها
شيء من الثمن (فروع) * باع داره
بما فيه ساس الجذوع والأبواب
والخشب والتخل فاذا ليس فيها
شيء من ذلك لا خيار للمشتري
* شري داراً على أن يناء بها بالآجر
فاذا هو بلين أو أرضاً على أن
تجبرها كلها مخر فاذا واحدة
منها لا تنثر أو ثوباً على أنه مصبوع
بعضه فاذا هو بزعفران

والاسكندري والكنان والقطن والمزكرو مع الاتي في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات
جنس واحد والضابط لحش التفاوت في الاغراض وعدمه اه أي ضابط اختلاف
الجنس وعدمه فحين التفاوت في المقاصد وعدمه (قول ففسد) أي لنفوس التفاوت
فيكون اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا أم شرطا كما صجوع
برعفران ولذا ذكر في الفتح من أمثلة الفاسد لو اشترى دارا على أن لا بناء ولا تخل فيها فإذا
فيها بناء أو تخل أو على أنه عبد فإذا هو جارية فافهم نعم عمل في البرازية الفساد في اشتراط أن
لا بناء فيها بأنه يحتاج إلى النقض ويشكل مسألة الشجرة التي لا تنمرقانه لا يظهرا اختلاف
الجنس فيها فالظاهر ما في البرازية باع أرضا على أن فيها كذا شجرة أو غيرها فوجد فيها
شجرة لا تنمرق فسد لأن الثمرة لها قسط من الثمن بالذ كرو سطة حصص المردوم ولا يعلم كم الباقي
من الثمن فأشبهه شراعتنا مذبوحة فإذا أخذها منقوعة اه تأمل (قول جاز وغير) أي
لا تتبادر الجسد أن يكون المذكور والاتى في غير الاتي جنسا واحدا وانما خيرا يكون الاتي
في الحيوانات خيرا من المذكور ففد فوات الوصف المرغوب فيمنع قال في الفتح وكذلك على
أنه ناقصة فكان جسد الأرحم معزف كان لحم ضان أو على عكسه فله الخيار اه أي لأن ذلك
جنس واحد ولذا لم يفرق بين ما في الزكاة (قول به عكسه) بأن اشترى على أنه بقل فإذا هو
بغلة وكذلك على أنه حمار أو بعير فإذا هو أتان أو ناقه أو جارية على أنها رقاة أو حبي أو ثيب
فإذا هو بخلافه جاز ولا خيار له لأنه صفة أفضل من المشروطة وينبغي في مسألة الجعير
والناقصة أن يكون في العرب وأهل البوادي الذين يطلبون الدر والنسل أما أهل المدن
والمسكارية فالجعير أفضل فتح وذكر في باب البيع الناسد أن صاحب الهداية ذكر أنه لو باع
عبد اعلى أنه خبيز فإذا هو كاتب خبيز مع أن صناعة الكتابة أشرف عند الناس وكان
صاحب الهداية من المشايخ الذين لا يفرقون بين كونه الموصوف التي ظهرت أشرف
أو لا وذهب آخرون إلى أن الخيار فيما إذا كان الموجود ناقصا وصحيحا لا قبل انقوات غرض
المشتري بخلاف ما إذا اشترى عبد اعلى أنه كافر فإذا هو مسلم فلا خيار له لأن الاستعداد
لا يتفاوت بين مسلم وكافر بخلاف تعيين الخبز أو الكتابة فإنه يفيد أن حاجته هذا الوصف
اه ملخصا ومفاده تصحيح ثبوت الخيار وإن ظهر الوصف أفضل من المشروط إلا إذا
لم يحصل التفاوت بين الوصفين في الغرض المقصود للمشتري كالعبد المسلم والكافر (قوله
فليحفظ الضابط) هو ما قلناه أو قلنا عن الفتح (قوله البيع لا يطل بالشرط في اثنين وثلاثين
موضعا) هي شرط رهن مع الوهم بإشارة أو تسجئة فإن أعطاه الرهن في المجلس جاز استحسانا
وشرط فمیل حاضر أو غائب وحضر قبل الافتراق وكذلك فاعثا وكذا حين علم فسد
وشرط إحالة المشتري للبائع على غيره بالثمن استحسانا وفسد الوهم على أن يجعل البائع بالثمن على
المشتري وشرط إشهاد على البيع وشرط خيار الشرط إلى ثلاثة أيام وشرط فسد على أنه
أن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما وشرط تأجيل الثمن إلى أجل معلوم وشرط

فسد الوهم على أن لا يطل بالشرط
بقل جاز وغيره بعكسه جاز بلا
خيار لكونه على صفة خبيز من
المشروط ينبغي فليحفظ الضابط
البيع لا يطل بالشرط في اثنين
وثلثين موضعا مذكورة
في الاشباه

مطلب
البيع لا يطل بالشرط في ٣٢

البراءة من العيوب ويبرأ البائع من كل عيب وشرط قطع الثمار المبيعة أي على المشتري
 فانه بقتضيه العقد تفرغ الملك البائع عن ملكه وشرط تركها على النخيل بعد ادراكها
 على المقتضى به وشرط وصف مرغوب فيه كما تشرط عدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن وشرط
 رده بعيب وجد فيه وشرط كون الطريق غير المشتري وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه
 في غير الآدمي أو مالواشتري عبدا على أن لا يبيعه أو لا يخرج منه عن ملكه ففسد وشرط
 اطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الآدمي كان شرط أن يطعم العبد المبيع خبيصا
 فيه فسد وشرط حل الجارية على التفصيل الذي ذكره الشارح بعد وشرط كونها مقيمة
 لانه عيب شرعا فيكون براءة من العيب فان لم يجد هام مقيمة فلا خيار له لانه وجد هام مائة
 من العيب وان شرط المشتري ذلك على وجه الرغبة ففسد المبيع بشرطه ما هو محترم ونظيره
 ما في البرازية لو شرطه على انه خلل فاذا هو خصي له الرد ولو عكس قال الامام الخصاص في العبد
 عيب فاذا بان خلصا ركانه شرط العيب فبان سليمان وقال الثاني ان خصي أفضل لرغبة
 الناس فيه فيخير اه وحرم في الفتح بقول الثاني ومقتضاها جريان ذلك في الامة المقيمة
 وشرط كون البقرة حلوبا وشرط ككون الفرس هملا جاكسر الهاء أي سهل السير
 بسرعة وشرط كون الجارية مائة ما ولدت فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرذقات وظاهره انه
 لا يرد بون هذا الشرط مع انه ذكر في البرازية انه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع
 لامن البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلقا لان التسكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه
 الفتوى وفي رواية ان نقصتها بالولادة عيب وفي البهايم ليس بعيب الا ان نقصها وعليه
 الفتوى وشرط ابناء الثمن في بلد آخر وهذا لو كان الثمن مؤجلا الى شهر مثلا فالبيع جائز
 والشرط باطل الآن يكون له مؤنة قيمته عين امالوغير مؤجل فالبيع فاسد لانه بصيرا جلا
 مجبه ولا وشرط الحل الى منزل المشتري فبما له حل لوبالفارسية أما في العربية فانه يفرق فيها
 بين الانشاء والحل والعقد يقتضي الاول لا الثاني فيفسد البيع وشرط حذو النعل
 وشرط خروا الخلف وشرط جعل رقعة على ثوب اشتراه من خلقا في وشرط كون الثوب
 سدا سدا فاذا وجد خاسبا أخذ به بكل الثمن أو ترك لانه اختار الف نوع لا جنس فلا يفسد
 وشرط كون السويق مله وتاجن سمن وشرط كون الصابون متخذ من كذا اجرة من الزيت
 فقيمها لو كان ينظر الى المبيع وقبضه ثم ظهر أنه متخذ من أقل مما ذكر من السمن أو الزيت
 جاز البيع بلا خيار لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينه اتقى الغرر ومثله مالواشتري
 قيمصا على انه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فظهر من تسعة جاز بلا خيار قلت
 ويشكل عليه مسئلة السداسي على أن كونه مما يعرف بالعيان غير ظاهر الا اذا خفس
 التفاوت وشرط بيع العبد الا اذا قال من فلان بأن قال يعتك العبد على أن تبعه من فلان
 فانه يفسد لان له طلبا وشرط جعلها ببيعة والمشتري ذمي بأن اشتري دارا من مسلم على أن
 يتخذها ببيعة جاز البيع وبطل الشرط وكذا بيع العصير على أن يتخذ منها وانما جاز لان

هذا الشرط لا يجوز جهما عن ملك المشتري ولا مطالب له بخلاف اشتراط أن يجعلها المسلم
مسجدا فإنه يخرج عن ملكه إلى الله تعالى وكذا بشرط أن يجعلها اساقية أو قبرة للمساكين
أو أن يتصدق بالطعام على الفقراء فإنه يفسد بشرط رضا الجيران بأن اشترى دارا على
أنه ان رضى الجيران أخذها قال الصغار لا يجوز وقال أبو الليث ان سمي الجيران وقال الى
ثلاثة أيام جاز اه ط مخلصا مع بعض زيادة (قوله شرط انهم اغنية) هذه والتي يفسدها
تقدمت في مسائل الاشياء (قوله ولو شرط جعلها) أي الامة بخلاف الشاة فإنه مفسد
كما قدمه المصنف لأن الولد زيادة مرغوبة وانما هو موهمة لا يدري وجوده افسلا يجوز
خاتية (قوله على الاكثر) أي على قول أكثر الفقهاء (قوله لا مافيه غرر) كبيع
الشاة على انها حامل (قوله الآن لا يرغب فيه) لأن اشتراطه يكون بمعنى البراءة من
وجوده كما في حبل الامة (قوله ما يعرف بالعمان) كسئلة السويق والصابون كما مر
في مسائل الاشياء (قوله اتنى الغرر) فليس له أن يرده اذا ظهر بخلاف ما اشترط والله
سبحانه أعلم

* (باب خيار الرؤية) *

قدمه على خيار العيب لأنه يمنع تمام المصلحة وذلك لئلا ينعى لزومه والزم بعد التمام والرد
بخيار الرؤية فمخ قبل القبض وبعبء ولا يحتاج الى قضاء ولا رضا المبيع وينسخ بقوله
رددت الا انه لا يصح الرد لابعلم المانع خلاف الثاني وهو ينبت حكما لا بالشرط ولا يتوقف
ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره ولزمه الثمن
وكذا لو هلك في يده أو صار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج بحر (قوله
من اضافة المسبب الى السبب) الذي ذكر في الفتح والبحر أن الرؤية شرط ثبوت الخيار
وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية اه (قوله ظاهر) كذا في أغلب
النسخ ولا يناسبه التعديل بعده وفي بعض النسخ ظاهر البطلان وفي بعضها غير ظاهر وبه
عبر في الدر المنقذ وعزاه مع التعديل بعده الى النهسي (قوله لما سمي الخ) يعني والشئ
لا ينبت قبل شرطه وفيه أن هذا يرد أيضا على ما ذكره لأن المسبب لا يتقدم على سببه وسيأتي
جوابه قريبا وهو أنه بسبب آخر ويانه كما قال ح أن حق النسخ قبله ليس من نتائج
ثبوت الخيار بل بحكم أنه عقد غير لازم لأنه لم يقع منه ما خاز فسخه لضعفه فيه كما حققه
في العناية وسيد كره الشارح اه (قوله في أربعة مواضع) أي لا غيرها كما في الفتح (قوله
الشراء للاعيان) أي اللزم تعيينها ولا تنبت دينا في الذمة والمراد الشراء الصحيح لما في
البحر عن جامع الفصولين أن خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد اه
لوجوب فسخه به ونهـ ما (قوله والقسمه) في الشرع لا يلية عن العيون أن قسمه الاجناس
المختلفة يثبت فيها الخيارات الثلاث خيار الشرط والعيب والرؤية وقسمه ذوات الامثال
كالكيمالات والموزونات يثبت فيها خيار العيب فقط وقسمه غير المثلثات كالثياب من

* شرط انهم اغنية ان التبري
لا يفسد وان الرغبة فسد بدائع
ولو شرط جعلها ان الشرط من
المشتري فسد وان من البائع جاز
لان جعلها عيب فذكره البراءة منه
حتى لو كان في اليد رغبت في شراء
الامه لا يفسد خاتية ولو شرط
انها ذات ابن جاز على الاكثر قلت
والضا بطلان الوصف أن كل وصف
لا غرر فيه فاشترطه جاز لا مافيه
غرر الا أن لا يرغب فيه وفي الخاتية
في فصل الشروط المنسدة متى عاين
ما يعرف بالعيان اتنى الغرر

* (باب خيار الرؤية) *

من اضافة المسبب الى السبب
وما قيل من اضافة الشئ الى
شرطه ظاهر لما سمي أن له الرد
قبل الرؤية (هو ينبت في)
أربعة مواضع (الشراء)
للاعيان (والاجارة والقسمه)
والصالح عن دعوى المال على شئ
يعينه) لأن كلامهما معا وضحة

نوع واحد والبقرة والغنم ثبتت فيهما أخبار العيب وكذا الشرط والرؤية على رواية أبي
 سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حنيفة لا اه (قوله فليس في ديون
 ونقود) في بعض النسخ في ديون النقود وفي بعض ما في دين العقود والاولى أولى وعطف
 النقود على الديون من عطف الخاص على العام قال في الفتح وعرف من هذا أي قصره
 على المواضع الاربعة أنه لا يكون في الديون فلا يكون في المسلم فيه ولا في الاثمان الخالص
 أي كالدراهم والدنانير بخلاف ما إذا كان المبيع اناء من أحد المتقين فان فيه الخيار
 اه قال في البحر وأما رأس مال السلم إذا كان عينا فإنه ثبت الخيار فيه للمسلم اليه (قوله
 وعقد لا ينفسخ) قال في الفتح ويحمله كل ما كان في عقد ينفسخ بالنفسخ لا فيما لا ينفسخ
 كالمهر وبديل الصلح عن القصاص وبديل الخلع وان كانت أعيانا لأنه لا يقيد بقيم الان الرد
 للمسلم بوجوب الانفساخ بقي العقد قائما وقبضه بوجوب المطالبة بالعين لا بما يقابلها من القيمة
 فلو كان له أن يردّه كان له أن يردّه أبدا (قوله لمالم يرياه) أي العاقدان قال في البحر أراد
 بمالم يرياه مالم يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم الجواز
 فصار الرؤية من أفراد المعنى المجازي فيتمهل ما إذا كان المبيع مما يعرف بالشتم
 كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيرا وما اشتراه الاعشى وفي القنينة اشترى ما مذاق
 فذاقه لملا ولم يره سقط خياره اه (قوله أي المبيع) أي الذي لم يرياه بأن كان مستورا
 (قوله فلو لم يشر الى ذلك الخ) عبارة الفتح هكذا وفي المبسوط الاشارة اليه أو الى مكانه
 شرط الجواز فلو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى لكن اطلاق الكتاب
 يقتضي جواز البيع سواء سمى بنفس المبيع أو لا وسواء أشار الى مكانه أو اليه وهو حاضر
 مستورا ولا مثل أن يقول بعثت منك ما في كمي بل عامة المشايخ قالوا اطلاق الجواب يدل
 على الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد
 بالاطلاق ما ذكره شمس الأئمة وغيره كصاحب الاسرار والذخيرة بعد القول بجواز ما لم
 يعلم جنسه أصلا كأن يقول بعثت شيئا بعشرة اه كلام الفتح وحاصله التوفيق بين ما قاله
 عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل اطلاق الجواب على ما قاله شمس الأئمة وغيره من لزوم
 الاشارة اليه أو الى مكانه اذ لا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أصلا أي لا بوصف ولا بإشارة ولذا
 قال صاحب النهاية يعني شيئا مسمى موصوفا أو مشارا اليه أو الى مكانه وليس فيه غيره بذلك
 الاسم اه فأفاد أن لزوم الاشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف فالتسمية كافية عن
 الاشارة حتى لو قال بعثت كتر حنطة بلدية بكذا أو كتر في ملكك من نوع واحد في موضع
 واحد جاز البيع وكذا الاضافة في مثل بعثت عبدي وليس له غيره وذكر الحدود في مثل
 بعثت الأرض الفلانية والمدار على نفي الجهة الفاحشة ليصبح البيع كما حققنا ذلك بما
 لا مزيد عليه أو قول البعوض عند قوله بشرط لصحته معرفة قدره مبيع وعن فتدكره بالراجحة
 فإنه يتحقق هنا وبهم هذا التقرير يسقط ما في الخواشي السعدية من قوله أقول في كون

فليس في ديون ونقود وعقود
 لا تنفسخ بالنفسخ أخبار الرؤية فتخ
 (صح الشراء والمبيع للمالم يرياه
 والاشارة اليه) أي المبيع أو الى
 مكانه شرط الجواز فلو لم يشر الى
 ذلك لم يجز اجماعا ففتح وبصر

الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه شرط الجواز سيما بالاجتماع كلام فليست أملا اه لما علمت من
 أن الإشارة ليست شرطا دائما بل عند عدم معرف آخر رفع الجهة فانهم (قوله وفي
 حاشية أخى زاده) أى حاشيته على صدر الشريعة قال في المنع وفي حاشية أخى زاده ذكر
 هذا البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الاصح وقال
 بعضهم لا يجوز وصحح يؤيده ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث بشرط كون المبيع
 حاضرا موجودا مهيأ مقدورا للتسليم وما في المبسوط من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط
 الجواز حتى لو لم يشر إليه أو إلى مكانه لا يجوز بالاجتماع اه وفي العناية قال القندوري من
 اشترى شيئا لم يره فالمبيع جائز معناه أن يقول بعثك الثوب الذي في كتي هذا وهذه الجارية
 المتسقة وكذلك العين الغائب المشار إلى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير
 مسمى والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لأن كلاما في عين هي
 بحال لو كانت الرؤية حاصلة لمكان المبيع جائزا اه ما في المنع مخلصا ولا يخفى أن حاصله
 تقييد اطلاق الجواب بما قاله في المبسوط وغيره كما مر عن فتح القدير وهو محمل اطلاق
 المتون كعبارة القندوري المذكورة (قوله أى للمشتري) كان ينبغي للمصنف التصريح
 به لانه لم يقدّم له ذكر مع ايهام عود الضمير للبائع وان كان يرتفع بقوله الا ترى ولا خيار
 لبائع (قوله اذا رآه) أى علم به كما قدمناه (قوله الا اذا جملة البائع الخ) في البحر عن
 جامع الفصولين شره وجهه البائع الى بيت المشتري فراه ليس له الرد لانه لو رده يحتاج الى
 الجمل فيصير هذا ككسب حدث عند المشتري ومؤنة رد المبيع بعيب أو بخيار شرط
 أو رؤية على المشتري ولو شرى متاعا وجعله الى موضع فله رده بعيب أو رؤية لو رده الى
 موضع العقد والافلا اه وظاهره أنه انما يرد له لو رده الى موضع العقد فيما الوجهه المشتري
 بخلاف البائع وهو خلاف ما نقله الشارح عن الاشباه والذي يظهر عدم الفرق وأن
 ما ذكر من قوله لانه لو رده الخ غير ظاهر لانه لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري
 فانهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض التعليل المذكور بما ذكرته ثم انه يستفاد من
 كلام الفصولين أن ما أنفق البائع على تحميله الى منزل المشتري لا يلزم المشتري اذا رد
 عليه المبيع الى محل العقد لأن البائع متبرع بما أنفق لان الواجب عليه التسليم في محل
 العقد دون التحميل وبه يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى خميديا لم يره وشرط على البائع
 تحميله الى بلدة المشتري ثم رآه فلم يرض به وأراد فسخ البيع بخيار الرؤية أو بفساد العقد
 بسبب الشرط المذكور والجواب أنه يلزمه تحميله الى بلدة البائع ليرده عليه وان كان الرد
 بسبب الفساد لما صرح به في جامع الفصولين أيضا من أن مؤنة رد المبيع فاسد بعد
 الفسخ على القابض (قوله وان رضى بالقول قبله) قيد بالقول لانه لو أجاز به الفعل بأن
 تصرف فيه بزل خياره كما في الشريعة لامية عن شرح المجمع (قوله أى قبل أن يراه)
 أشار الى أن الضمير المذكور في قبله عائدا الى المعنى المصدري لا الى لفظ الرؤية المقهوم

وفي حاشية أخى زاده الاصح الجواز
 (وله) أى للمشتري (أن يردّه اذا
 رآه) الا اذا جملة البائع اميت
 المشتري فلا يردّه اذا رآه الا اذا
 أعاده الى البائع أشباهه (وان
 رضى) بالقول (قبله) أى قبل أن
 يراه

من قوله اذا رآه لانه مؤثت تأمل وأجاب في البحر بأنه ذكر الضمير للمعنى أى لأن المراد من
الرؤية العلم كما مر (قوله لأن خبره معلق بالرؤية بالنص) أى بحديث من اشترى شيئاً لم يره
فهو بالخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه قال في الدرر وفيه أن هذا استدلال بعقودهم
الشرط ونحن لا نقول به اه قلت وجوابه أن الاصل في العقد اللزوم فلا يثبت الخيار الا
بدليله والنص انما ثبت عند الرؤية فيبقى ما وراءها على الاصل فالحكم ثابت بدليل
الاصل لا بعقودهم هذا الشرط وهذا معنى قول الشارح ولا وجود للمعلق قبل الشرط
وقال في الفتح والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل الثبوت اه أى
اذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدم ما قبلها فلا يصح اسقاطه بالرضا فانهم (قوله لعدم
لزوم البيع) بيان للفرق بين الفسخ والاجازة فانهم غير لازمة قبل الرؤية وهو لا يتم مع
استوائهما في التعلق بالشرط في الحديث المار وذلك أن الفسخ له سبب آخر وهو عدم
لزوم هذا العقد وما لا يلزم فلا يشتري فسخه ولم يثبت للاجازة سبب آخر فثبتت على العدم
وحاصله أنه غير لازم قبل الرؤية لجهالة المبيع واذا رآه حدث له سبب آخر لعدم لزومه
وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الاسباب على سبب واحد أفاده في البحر (قوله غير
مؤثت بمدة) تفسير للاطلاق (قوله هو الاصح) وقيل مؤثت بوقت امكان الفسخ بعد
الرؤية حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره بحر (قوله وهو مبطل خيار الشرط)
كتعيب في يده وتعذر رد بعضه وتصرف لا يفسخ كالاتفاق وتوابعه أو يوجب حقه الغير
كالبيع المطابق أى عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجازة قبل الرؤية وبعد ما وما
لا يوجب حقه الغير كالبيع بخيار رأى للبايع والمساومة والهبة بلا تسليم بطل بعدها لا قبلها
ملتقى وفي جامع النصوصين باع بخيار لا يبطل به خيار الرؤية الا في رواية وخيار المشتري
يبطل وكذا الوبايع يعاقدان وهما بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية
يمنع تمام الصفقة فاذا تعذر رد بعضه بهلاك أو عيب بطل خياره ولو عرض بعضه بعد
الرؤية على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الوراء فبعضه
رسوله اه قال في نور العين ومسئلة عرض بعضه على البيع ليست وفاقة لما في الخاتمة
لو عرض بعضه على البيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند أبي يوسف اه قلت
صاحب الخاتمة يقدم الأشهر فتدبر (قوله مطلقاً) أى قبل الرؤية وبعد ما كما علمت (قوله
ومفيد الرضا) نقل لعبارة الدرر بالمعنى لأنه قال ويطلبه ما لا يوجب حق الخيار كالبيع
بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لان هذه التصرفات لا تزيد على
صريح الرضا وهو انما يطلبه بعد الرؤية وأما التصرفات الاولى فهي أقوى لأن بعضها
لا يقبل الفسخ وبعضها لا يوجب حق الغير فلا يملك ابطاله اه ثم اعلم أنه في الكثرة اقتصر
على قوله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط فأورد عليه في البحر الاخذ بالشفعة والعرض
على البيع والبيع بخيار للبايع والاجازة والاسكان بلا أجر والرضا بالمبيع قبل الرؤية

لأن خبره معلق بالرؤية بالنص
ولا وجود للمعلق قبل الشرط
(ولو فسخه قبلها) قبل الرؤية
(صح) فسخه (في الاصح) بحر
عدم لزوم البيع بسبب جهالة
المبيع فلم يقع منه ما (ويثبت
الخيار) للرؤية (مطلقاً غير مؤثت)
بمدة هو الاصح عناية لا إطلاق
النص ما لا يوجد مبطله وهو مبطل
خيار الشرط مطلقاً ومفيد الرضا
بعد الرؤية لا قبلها درر

فانما تبطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اهـ لكن الصواب اسقاط قوله والابارة فانما
توجب حقة اللغير وقد علمت أن مسئلة العرض خلافية ثم ان ما أورده في البحر احترز عنه
الشارح بقوله ومفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها فان هذه الاشياء لا تبطل خيار الرؤية
قبيل الرؤية لانها تنقيد الرضا وصريح الرضا قبلها لا يطله فلذا قال بعد الرؤية لا قبلها
اكن يبقى ايراد البحر واداعي قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا فان هذه الاشياء
تبطل خيار الشرط فيتموهم أنها تبطل خيار الرؤية قبلها وبعدهما مع أنم الا تبطل قبلها الما
علمت ولا يفيد قوله ومفيد الرضا الخ لان بعض ما يبطل خيار الشرط يفيد الرضا كالتعق
والبيع ونحوه مما من التصرفات ويبطل خيار الرؤية قبلها وبعدها * (تنبيه) عتفي
البحر عما يبطل خيار الرؤية قبض المبيع ونقد الثمن بعد الرؤية زاد في جامع الفصولين وكذا
لوراه فقبضه رسوله اهـ وحله الى بيت المشتري فاذا رآه ليس له رده مالم يردّه الى موضع
العقد كما مر بيانه وكذا لو اشترى أرضا لم يرها وأغارها فزرعها المستعبر وكذا لو اشترى
عبد ثياب فلبس واحد ابطال خياره في الكل اهـ (قوله فله الاخذ بالشفعة الخ) تنزيح
على قوله لا قبلها أي اذا كان مفيد الرضا لا يبطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو اشترى دارا
ولم يرها فبعت دار بجنبها فله أخذ الثانية بالشفعة ولا يبطل خياره في الاولى حتى اذا
رأها ولم يرض بها فله ردها بخيار الرؤية (قوله درر من خيار الشرط) وكذا ذكره الشارح
هنا عن المعراج بقوله بخلاف خيار رؤية وعيب * (تنبيه) انما عز ذلك الى الدرر من
خيار الشرط مع انه في الدرر ذكره في هذا الباب متنا بقوله كذا طلب الشفعة بمالم يراه
جعل مبطلا لخيار الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح (قوله خوف الغرر) أي غرر البائع
بسبب اعتماده على شرائه فلا يطلب لسلعته مشتريا آخر ط (قوله ولا خيارا لبائع مالم يره
في الاصح) بأن ورث عينا فباعها لا خيار له بالاجماع ~~المسكوق~~ في درر من أي وقع
الحكم به بمحض من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم يرو عن أحد منهم خلافه فكان اجماعا
سكوتيا كما بسطه في الفتح وهو قول الامام المرجوع اليه كافي البحر وبه ظهر أن قوله في
الاصح لا محمل له لا يهاجمه أن مقابله صحيح مع أن ما رجع عنه المجتهد لم يبق قولاه لانه في
حكم المنسوخ (قوله وكفي رؤية ما يؤذن بالمقصود) لان رؤية جميع المبيع غير مشروط
لنعدره فيمكن في رؤية ما يدل على العلم بالمقصود هداية والمراد أن رؤية ذلك قبل الشراء
كافية في سقوط خياره بعده لانه قد اشترى ما رأى فلا خيار له وليس المراد أنه لو اشترى
قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كما توهمه بعض الطلبة فاستشكله بأن خيار الرؤية
غير مؤقت وأنه اذا رآه بعد الشراء لا يسقط الا بقول أو فعل يدل على الرضا فكيف
يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالمقصود أفاده في الترويض الى الشارح ولا شك أنه توهم
ساقط والالزم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبيل الرؤية بعده ولا قائل به مع
أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله ~~كوجبه صبرة~~) المراد بها

قوله الاخذ بالشفعة ثم رد الاول
بالرؤية درر من خيار الشرط
فليحفظ (وبشرط للفسخ علم البائع)
بالفسخ خوف الغرر (ولا خيار
لبائع مالم يره) في الاصح (وكفي
رؤية ما يؤذن بالمقصود كوجبه
صبرة

مالا تتفاوت آحاده قال في الفتح فان دخل في المبيع أشياء فان كانت الاحاد لا تتفاوت
كلها ككيل والموزون وعلامته أن يعرض بالنموذج فيكتفي برؤية واحد منها في سقوط
الخيار الا اذا كان الباقي أردأ مما رأى فحينئذ يكون له الخيار أى خيار العيب لا خيار
الرؤية ذكره في البناء يبيع وعلل في الكافي بأنه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها ومفاده
أنه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أى صاحب الهداية والتحقيق أنه خيار
عيب اذا كان اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان لا يوصله الى
اسم العيب بل الدون وقد يجتمعان فيما اذا اشترى ما لم يره فلم يقبضه حتى ذكره البائع به
عيبا ثم أراه المبيع في الحال اه وأقره في البحر والحاصل أنه اذا كان الباقي أردأ مما
رأى لا تسكن رؤية بعضه أى لا يسقط بها الخيار مطلقا وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط
ويبقى خيار العيب على ما في البناء يبيع أو يبقى معها خيار الرؤية على ما في الكافي
والتحقيق التخصيل وهو أنه ان كان الباقي معيبا يبقى الخياران والاختيار الرؤية فقط
وهذا التقرير سقط ما في النهر حيث قال وعندى أن ما في الكافي هو التحقيق وذلك أن
هذه الرؤية اذا لم تكن كافية فما الذي أسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه الى خيار العيب
فتدبر اه وهذا اعتراض على ما في البناء يبيع والجواب أن ما قد أسقط خيار الرؤية وانما
لم تسكن كافية في لزوم المبيع لانه يبقى معها خيار العيب كما قررناه كلام البناء يبيع وعلمت
ما هو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية البعض اذا كان في وعاء واحد فلو أن أكثر
فقط كذلك وقيل لابد من رؤية كل وعاء والصحيح الاول لان رؤية البعض تعترف حال
الباقي هذا اذا ظهر أن ما في الوعاء الآخر مثله أو وجوده فلو أردأ فهو على خياره اه
(تنبيه) قال في جامع الفصولين فان قال المشتري لم أجده الباقي على تلك الصفة وقال
البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع والبيعة للمشتري اه ومثله في الخالية ولا يخفى أن
هذا اذا هلك النموذج الذي رآه وادعى المشتري مخالفة الباقي له املو كان موجودا فانه
يعرض على من له خبره بذلك فيبضح الحال لكن بقي شيء وهو أن هذا انما يظهر لو كان المبيع
حاضرا مستورا بكيس أو شحوه املو كان غائبا أو حضر له البائع النموذج وهلك ثم أحضر له
الباقي فادعى المشتري أنه ليس على الصفة التي رآها في النموذج فينبغي أن يكون القول
للمشتري لانه منكر ضمنا كون ذلك هو المبيع بخلاف ما اذا كان حاضرا لاتفاقهما
على أنه المبيع وانما الاختلاف في الصفة وبهذا ظهر أن ما بحثه الخبير الرملى في حواشيه
على الفصولين من أنه لو هلك النموذج فالقول للمشتري لانكاره كون الباقي هو
المبيع ضمنا محمول على ماله كان غائبا كما قلنا والاخالفه صريح المنقول كما علمت فاعلم
هذا التحرير (قوله ورقيق) أى ووجهه رقيق أو أكثر كما في السراج عبدا كان أو أمة
لان سائر الاعضاء في العبد والاماء تتبع للوجه ولذا تفاوتت القيمة اذا اقرض تفاوت
الوجه مع تساوى الاعضاء ودل كلامه أنه لو نظر لسائر أعضائه غير الوجه لا يسقط

خياره وبه صرح في السراج نهر ولا تشترط رؤية الكفين واللسان والاسنان والشعر
عندنا بجر (قوله تركب) احتراز عن شاة اللحم أو القنية والبقرة الحلوب أو الناقة كما في
النهر ويأتي حكمها (قوله وكفها) أي مع كفها بفككتين بمعنى العجز وأفاد أن رؤية
القوائم غير شرط وهو الصحيح نهر (قوله في الأصح) هو قول أبي يوسف واكتفى محمد برؤية
الوجه نهر (قوله ونظر ثوب مطوى الخ) لأن البادي يعرف ما في الطي فلو شرط فتحه
لتنصرت البائع بتكسر ثوبه ونقصان بهجته وبذلك ينقص عنه عاينه إلا أن يكون له
وجهان فلا بد من رؤيتهما أو يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعالم قبل هذا في عرفهم أما
في عرفنا فلم يربط ثوب لا بسقط خياره لأنه استقر اختلاف الباطن والظاهر في
النياب وهو قول زفر وفي المنسوط الجواب على ما قال زفر فتح وبجر قلت وبه قضى
التعليل الأخير أنه لو لم يختلف سقط الخيار إذا ظهر باطنه أردأ من ظاهره فله الخيار
على ما مرزوقي شيء لم أر من نبه عليه وهو ما لو كان المبيع أثواباً متعددة وهي من غط واحد
لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بثمن متحد ويظهر لي أنه يكفي رؤية ثوب منها إلا
إذا ظهر الباقي أردأ وذلك لأنها تباع بالتؤذج في عادة التجار فإذا كانت ألواناً مختلفة
يتقارون من كل لون إلى ثوب واحد بل قد يقطعون من كل لون قطعة قد در الأصبع
ويصلقون القطع في ورقة فيعلم حال جميع الأثواب برؤية هذه الورقة ويكفون طول
الثوب وعرضه معلوماً فإذا وجدت الأثواب كلها على الحال المرئي والمعلوم بالتفاوت
بينها ينبغي أن يسقط خيار الرؤية لأنها حينئذ تكون بمنزلة العدد المتتارب كالجوز
والبيض إذا شك أنه قد يحصل تفاوت بين جوزة وجوزة ولكنه يسير لا ينقص الثمن فإذا
كان نوع من الثياب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب آخر لا في نقص الثمن
عادة كان كذلك ولا سيما إذا كانت الثياب من سدى واحد لأنه داخل تحت قول
الهداية وغيره أنه يكفي برؤية ما يدل على العلم بالمقصود وفي الزياحي لو كان أشياء
لا تتفاوت أحدها كالمكسمل والموزون وعلامته أن يعرض بالتؤذج يكفي برؤية بعضها
لجريان العادة بالاكتمال بالعرض في الجنس الواحد ولو وقع العلم به بالباقي إلا إذا كان
الباقي أردأ فله الخيار فيه وفيما رأى وإن كان أحدهم تفاوت وهو الذي لا يباع بالتؤذج
كالثياب والدواب والعبيد فلا بد من رؤية كل واحد من أفرادها برؤية بعضها لا يقع
العلم بالباقي للتفاوت أهـ أي للتفاوت القاحش بين عبيد وعبيد وثوب وثوب لكنه جعل المنطوق
في الفرق تفاوت الأحاد وعدمه وعرضه في العرف بالتؤذج وعدمه فيدل على أنه لو كان
نوع من الثياب لا تتفاوت أحاده ويعرض بالتؤذج في العادة كما قلنا فهو في حكم المكمل
والموزون وذكر في الهداية أنه يجوز السلم في المذروعات لأنه يمكن ضبطها بذكر الذرع
والصفة والصناعة لا في الحيوان لأن نفسه متفاوتا فاحش في المسالية باعتبار المعاني الباطنة
فينفضى إلى المنازعة بخلاف الثياب لأنه مصنوع العباد فتتفاوت الثوبان إذا اشبا

وجه (دابة) تركب (وكفها)
أي في الأصح (و) رؤية ظاهر
ثوب مطوى

على منوال واحد اه ومزاده أنهم ما يتفاوتان قليلا كما في الفتح اى بحيث لا يعتبر عادة ولا
يفضى الى المنازعة فقد اغتفروا التفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لانه
يسع معدوم فينبغي أن يقال هنا كذلك وهذا اكتفى في العددى المقتارب برؤية البعض
في الصحيح خلافا للكرخي هذا ما ظهر لي بحسنا (قوله وقال زفر الخ) قال في الترهيل هذا
قول زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية خارجها وكذا برؤية صحيحها
والاصح أن هذا بناء على عادتهم في الكوفة أو بعد ادقان دورهم لم تكن متفاوتة الا في
الكبر والصغر وكونها جديدة أو لا فاما في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح الزيلعي لأن
بيوت الشيعة والصيفية والعلمية والسفلية هي اقربها ومطابقتها وسطا ووجهها مختلفة
فلا بد من رؤيته ذلك كله في الاظهر وفي الفتح وهذا هو المعتبر في ديار مصر والشام والعراق
وبهم اذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع موقعه لانه كان في
زمنهم ولم يكن برؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقا اه كلام النهر
وحاصله أن اثنتي عشرة اربعة برؤية خارج البيوت وصحن الدار كونهما غير متفاوتة
في زمنهم وزفر كان في زمنهم وقد خالفهم فعلم أنه قائل بشرط رؤية داخلها وان لم تتفاوت
وهذا خلاف ما صححه من اشتراط رؤية داخلها في ديارنا لتفاوتها فيكون اختلاف
عصر وزمان أما خلاف زفر فهو اختلاف جهة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان (قوله
ومثله الكرم والبستان) فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من
رؤية العنب من كل نوع شيئا وفي الرمان لا بد من رؤية الحلو والحامض وفي النخار على رؤس
الاشجار تعتبر برؤية جميعها بخلاف الموضوع على الارض بجوز كفي فصل ما يدخل
في المبيع تبعا لاشترى النخار على رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها بنيت له خيار
الرؤية اه وهذا ينافي ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا اشترى الشجر بثمره فيمكن
أن يرى من كل نوع شيئا وبين ما اذا اشترى الثمر مقصودا فتأمل (قوله شاة قنينة) هي التي
تجس في البيوت لاجل النخار من اقتنيته اتخذته لنفسه قنينة أي للنسل لا للتجارة بحسب
فقوله للدر والنسل تنسب لهما (قوله مع ضرعها) قال في البحر بعد عذوه للظهيرية فلا يحفظ
فان في بعض العبارات ما يوههم الاقتصار على رؤية ضرعها اه لكن في النهر انما ظاهره أنه
لو اقتصر عليه كفاه كما جزم به غير واحد (قوله وشتم مشوم) وفي دفوف المغازي لا بد
من سماع صوتها لان العلم بالشئ يقع باستعمال آلة ادراكه ولا يسقط خياله حتى يدركه
زيلعي (قوله لوجود الحائل) فهو لم ير الدهن حقيقة وفي الحقيقة لو نظر في المرآة فرأى
المبيع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سمكا في ماء يمكن أخذه
بلا اصطية ادفعه فيه قبل يسقط خياره لانه رأى عين المبيع وقيل لانه لا يرى في الماء على
حاله بل يرى أكبر مما كان فهذه الرؤية لا تعرف المبيع بجزء (قوله وكفى رؤية وكيل قبض
وشراء) فلا خيار له ولا لموكله وهذا الوجه شراعى لا بعينه في المعين ليس للوكيل خيار رؤية

وقال زفر لا بد من شمره كله وهو
المختار كافي الكرم المعتبرات
قاله المصنف (وداخل دار) وقال
زفر لا بد من رؤية داخل البيوت
وهو الصحيح وعليه الفتوى
جوهرة وهذا اختلاف زمان
لا برهان ومثله الكرم
والبستان (و) كفى (جس شاة
لحم ونظر) جميع جسد شاة
قنينة للدر والنسل مع ضرعها
ظهيرية وضرع بقرة حلوب
وناقة لانه المقصود جوهرة (و)
كفى (دوف مطعوم) وشتم مشوم
(لا خارج دار وصحنها) على المفتى
به كما مر (أو رؤية دهن في زجاج)
لوجود الحائل (وكفى رؤية وكيل
قبض وشراء)

واذا شري ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل فله الخيار اذا لم يره كما في جامع القصولين واحترز
 عما لو موكله بالرؤية مقصودا وقال ان رضيته فله لا يصح ولا يصح رويته كروية موكله
 جامع القصولين قال في البحر لانهم من المباحات لا تتوقف على توكيل الا اذا فوض اليه
 الفسخ والاجازة لما في المحيط وكنه بالنظر الى ما شراه ولم يره ان رضى يلزم العقد وان
 لم يرض يفسخ يصح لانه جعل الرأي والنظر اليه فيصح كالموقوف الفسخ والاجازة اليه في
 البيع بشرط الخيار اه قال في النهروند كلامه ان رويته قبل التوكيل لا اثر لها فلا
 يسقط بها الخيار كما في الفتح وغيره (قوله لا رويته رسول المشتري) سواء كان رسولا
 بالقبض او بالشراء زيلعي (قوله ويبيانه في الدرر) حيث قال اعلم ان تهناه وكيل بالشراء
 ووكيلا بالقبض ورسولا ومصورة التوكيل بالشراء ان يقول كن وكيلا عني بشراء كذا
 ومصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلا عني بقبض ما اشتريته وما رأيته ومصورة
 الرسالة ان يقول كن رسولا عني بقبضه فرويته الوكيل الاول تسقط الخيار بالاجماع ورويته
 الثاني تسقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظر اليه في منتهى ليس له ولا للموكل
 ان يردّه الا بعيب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فأسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما قبضه
 مستورا انتهى التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصد الصيرورة أجنبيا وان
 أرسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما رآه فلا يشتري ان يردّه وقال الوكيل بالقبض والرسول
 سواء في ان قبضهما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري اه ح قال في النشر ببلامة وفيه نظر
 لانه لا خلاف في هذه الحالة وما الخلاف الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لافي نظره
 السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كما في التبيين اه ط * (تنبيه) * فقل في البحر عن الفوائد
 ان صورة الرسالة ان يقول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك ان قبضه
 أو قل فلان ان يدفع المبيع اليك وقيل لافرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان
 قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه وذكر في البحر من كتاب الوكالة عن البدائع ان
 الايجاب من الموكل ان يقول وكاتك بكذا أو افعل كذا أو أذنت لك ان تفعل كذا ونحوه
 اه فهذا صريح في ان الامر والاذن توكيل لكن ذكرهنا عن الوكالة ما يدل على
 ان الامر توكيل اذا دل على اناية المأمور من باب الامر وسأقبحه هذا ان شاء الله
 تعالى وكتبته ههنا في تنقيح الحامدية بعض ذلك فراجع (قوله ولو لم يره) كأن يكون
 وصيا او وكيل (قوله الا في اثني عشرة مسألة) قال في الاشباه وهو كالبصير الا في مسائل
 منها الاجهاد عليه والاجعة والاجاعة ولايج وان وجد قائدا ولا يصلح للشهادة مطلقة على
 المعقد والقضاء والامامة العظمى ولادية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره
 امامته الا ان يكون أعلم القوم ولا يصح عتقه عن كفارة ولم أر حاكم ذبحه وصيده
 وحضاته ورويته لما اشتراه بالوصف وينبغي ان يكره ذبحه أما حضاته فان أمكنه حفظ
 المحضون كان أهلا ولا فلا ويصلح ناظرا ووصيا والثنائية في منظومة ابن وهبان والاولى

لا رويته رسول المشتري ويبيانه
 في الدرر (وصح عقد الاعمى) ولو
 ان يره وهو كالبصير الا في اثني
 عشرة مسألة هذه كروية في الاشباه

(وسقط خياره بجس مبيع وشبهه وذوقه) فيما يعرف بذلك (ووصف عقار) (١٠٥) وشجر وعبد وكذا كل ما لا يعرف بجس وشبهه

مطلبه

الاعمى كالبصير الا في مسائل
وذوق حد ادى او ينظر وكيله
ولو ابصر بعد ذلك فلا خيار له هذا
كاه (اذا وجدت) المذ كورات
كشم الاعمى وكذا رؤية البصير
وجه البصير ونحوها نهر (قبل
شرائه ولو بعده ثبت له الخيار
بها) أى بالمذ كورات لأنها
مسقطه كما غلط فيه
بعضهم (فيمتد) خياره في جميع
عمره على الصحيح (مالم يوجد منه
ما يدل على الرضا من قول
أو فعل) أو تعيب أو يهلك
بعضه عنده ولو قبل الرؤية ولو
أذن لا كالأذن يزعمها قبل
الرؤية فزعمها بطل لان فعله
بأمره كفعله عيبى ولو شرى
ناجحة مسك فأخرج المسك منها لم
يرد بخيار رؤية ولا عيب لان
الأخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا
نهر (ومن رأى أحده ثوبين
فاستراهما ثم رأى الآخر
ردهما) ان شاء (لا رد الآخر
وحده) لتفرق الصفقة (ولو
اشترى ما رأى) حال كونه
(قاصدا لشرائه) عند رؤيته فلو
رآه لا لقصد شراء ثم شراء قيل له
الخيار ظاهرة ووجهه ظاهر لانه
لا يتأمل التأمل المتدبر قال

في أوقاف هلال كافي الاسعاف اه وقوله ولا يصلح للشهادة مطلقا أى ولو فيما تقبل
فيه الشهادة بالتسامع وقوله ولا يصح عتقه مصادره مضاف لفعله أى أن بيعته سميده
عن كفارته وقوله ولم أزالخ عبارته في البحر ويكره ذبحه ولم أرحم صيده ورغبه
واجتماده في القبلة وقوله ورؤيته لما اشتراه بالوصف رؤيته مبتدأ خبره قوله بالوصف أى
علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ويصلح ناظرا ووصيا ليس من المستثنيات لانه
وافق فيه البصير (قوله وسقط خياره بجس مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه
الجس ونحوه قبل الشراء وأما اذا اشترى قبل أن يوجد منه ذلك لا يسقط خياره
بوجوده بل يثبت باتفاق الروايات ويمتد إلى أن يوجد منه ما يدل على الرضا من قول
أو فعل في الصحيحين ثم يلاية عن الزبلى (قوله وكذا كل ما لا يعرف بجس الخ) ظاهره
أن ما يعرف بالجس ونحوه لا يكفي فيه الوصف وكذا عكسه وأنه لا يشترط اجتماع الوصف
والجس لكن في المعراج وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار وقال أئمة بلجيس
الخطان والاشجار وعن محمد بن عيسى اللبس في الثياب والخطبة ثم قال وبالجملة ما يتف به
على صفة المبيع فهو المعتبر فيمنع الاحتجاج بهذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت
للاعمى لهذه الصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه كان يسقط خياره اه * (تنبيه)
في البحر عن البدائع لانه في الوصف للاعمى من كون المبيع على ما وصف له ليكون في
حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير (قوله أو ينظر وكيله) أى وكيل الشراء أو القبض
لا وكيل النظر الا اذا فوض اليه الفسخ والاجازة على ما مر (قوله بعد ذلك) أى من
الجس ونحوه أو الوصف أو نظر الوكيل (قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود
الاسباب جديدة ولو اشترى البصير ثم عيى انتقل الخيار الى الوصف بجر (قوله
لأنها) أى الرؤية بهذه المذ كورات (قوله كما غلط فيه بعضهم) أى بعض الطلبة وقد مننا
بيناه (قوله أو تعيب) بالخزم عطا على مدخول لم وهو يوجد على قول لان التعيب
والهلاك ليسا من المشتري البتة وانما امتنع الرد بهلاك البعض لانه يلزم عليه نظري
الصفقة كما يأتى (قوله ولو قبل الرؤية) مبالغة على قوله أو تعيب أو يهلك بعينه وأما
الفعل فانه ما يسقط به الرؤية فقط ومنه ما يسقط مطلقا ومنه بانه (قوله ولا عيب) لم
يذكره في النهر بل في البحر عن الولوالجية وبه سقط ما يجتمع الخوى في شرحه أنه لو وجد
بعد إخراجه من قطع الرائحة فالظاهر أن له رده بخيار العيب لانه بحث مخالف لامة قول بل
ولامعقول اذ كيف يسوغ الرد بعد حدوث عيب جديد (قوله يدخل عليه عيبا ظاهرا)
حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب والرؤية جميعا بجر (قوله لتفرق الصفقة)
يأتى بيانه واستدلاله أنه لو رآه فراضى بأحدهما أنه لا يرد الآخر بجر (قوله قاصدا
لشرائه عند رؤيته) فلو قصد شراء ثم رآه لكنه عنده لم يقصد الشراء ثم شراء ثبت له
الخيار لعله المذ كورة ط (قوله قال المصنف الخ) قال الخبير الرملى هو خلاف الظاهر

المصنف والقوة مدركة عولنا عليه (علما بانه مرئيه) السابق (وقت الشراء)

من الرواية وقد ذكره في جامع الفصولين أيضا بصيغة قيل وهي صيغة التقرير فكيف
يعول عليه في منتهى والمتون موضوعة لما هو الصحيح من المذهب تأمل اه وكذا رده
المقدس بانه مناف لاطلاقاتهم (قوله فلولم يعلم به) كأن رأى جارية ثم اشترى جارية
منتهية لا يعلم أنم التي كان رآها ثم ظهرت اياها فان له الخيار لعدم ما يوجب الحكم عليه
بالرضا أو رأى ثوبا فلف في ثوب وبيع فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك فتح (قوله ولا يعرفه)
أي الباقي بجر (قوله وكذلك لو كانا موقوفين الخ) في البحر عن الظهيرية لورأى ثوبين
ثم اشترى أحدهما بثمن متفاوت موقوفين فله الخيار لأنه ربما يكون الأول بأكثر الثمن وهو
لا يعلم اه أي بأن اشترى أحدهما بعينه بعشرة والآخر بعينه بعشرين مثلا فانه
لا يعلم وقت الشراء أن الذي قابله العشرين جيد أو ردي أما لو اشترى أحدهما بعشرين
ولم يعينه فسد البيع لجهالة المبيع ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لأنه عالم
بأوصاف المعقود عليه حالة الشراء حيث سوى بينهما في الثمن لأنه دليل تساويهما في
الوصف فيكون عالما بأوصاف المعقود عليه حالة الشراء ذخيرة وبه علم أن علة الخيار
في الأولى هي جهول وصف المبيع وقت الشراء وان تبين أن الثمن الأدنى الأعلى فانه قسم
وإضافته احتمال دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الاحسن معينا وكان عنه أقل
فانه يرد على البائع بالثمن الأقل ويبقى عليه الأدنى بالثمن الأعلى (قوله ولوسمى الخ)
هذا تفصيل لسئلة الثوبين الموقوفين المذكورة في الشرح كما ظهر لك مما نقلناه عن
الذخيرة وقد جعله المصنف تفصيلا لقوله رأى ثوبا بالخ والظاهر أن الحكم فيها كذلك
تأمل (قوله والقول للبائع الخ) هذا من تنبيه قوله فلا خيار له الا اذا تغير فكان المناسب
ذكره عقبه كما هو الواقع في كثير من الكتب حتى في الهداية والمآل والكنز والغرر
(قوله عملا بالظاهر) فان الظاهر انه لا يبقى الشيء في دار التغير وهي الدنيا زمانا طويلا
لم يطرقة التغير فالمحمد رأيت لورأى جارية ثم اشترى بعد عشر سنين أو عشرين وقال
تغيرت ألا يصديق بل يصديق لأن الظاهر بشاهد له قال شمس الأئمة وبه يفتي الصدر الشهيد
والامام المرغيناني فيقول ان كان لا يتفاوت في تلك المدة غالبا فالقول للبائع وان كان
التفاوت غالبا فالقول للمشتري مثاله لورأى دابة أو عملا كاشترى بعد شهر وقال تغير
فالقول للبائع لان الشهر في مثله قليل فتح والمراد التغير بتقصان بعض الصفات كمنقص
الحسن أو القوة لا بعروض عيب لان عروضه قد يكون في أقل من شهر وبه يثبت خيار
العيب (قوله لو اختلفنا في أصل الرؤية) بأن قال له البائع رأيت قبل الشراء وقال
المشتري ما رأيته وكذا لو قال له رأيت بعد الشراء ثم رضيت فقال رضيت قبل الرؤية
كما في البحر (قوله لانه ينكر الرؤية) أي وهي أمر عارض والاصل عدمه وبقي ما لورأى
التموذج وهلك ثم ادعى مخالفته للباقي وقتها يانه (قوله في بيع بات) كذا في النهر والفتح
والظاهر أنه أراد به اللازم وهو ما لا خيار فيه بقريضة المقابلة ولذا قال ح الظاهر أن

قوله يعلم به خبر لعدم الرضا رد
(فلا خيار له الا اذا تغير) فيغير
(رأى ثوبا فرفع البائع بعضها
ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله
الخيار) وكذلك لو كانا موقوفين
وغيرهما متفاوتا لأنه ربما يكون
الأول بأكثر ثمن (ولوسمى
لكل واحد) من الثياب عشرة
(لا خيار له لان الثمن لمالم
يختلف استويا في الاوصاف بجر
(والقول للبائع) بعينه اذا
اختلفا في التغير هذا لو المدة
قريبة وان بعيدة فالقول
للمشتري) عملا بالظاهر وفي
الظهيرية الشهر فافوقه بعينه
وفي الفتح الشهر في مثل الدابة
والمالوك قليل (كما) أن القول
للمشتري بعينه (لو اختلفا في)
أصل (الرؤية) لانه ينكر الرؤية
وكذا لو أنكر البائع كون
المردود مبيعاً في بيع بات أو فيه
خيار شرط أو رؤية فالقول
للمشتري ولو فيه خيار عيب
فالقول للبائع

الرد فيه بالاقالة اه فافهم (قو والفرق) أي بين ما القول فيه للمشترى وما القول فيه
للبائع من الخيارات الثلاث ويبينه ما في الفتح والنهر أن المشتري في الخيار ينسخ العقد
بفسخه بلا توقف على رضا الآخر بل على علمه وإذا انسخ يكون الاختلاف بعد ذلك في
المتبعض والقول فيه للقائض ضميناً كان أو أميناً ~~كك~~ الغاصب والمودع وفي العيب
لا ينفرد لكنه يدعى ثبوت حق الفسخ فيما أحضره والبائع ينكره والقول قول المنكر اه
ثم أعلم أن هذا في الاختلاف في المرد ودع عند الفسخ أمالوا متعلفاً في تعيين ما فيه خيار
الشرط عند الإجازة فمن له الخيار فقد ذكره في البحر عن الظهيرية وقدمنا خاصه لتبيل
عند الباب (قوله اشترى عدلاً) بكسر العين هو أحد فرد في الحل (قوله من متاع) هو
ما يتبع به من ثياب ونحوها وهذا من التبعيات ولم أر من ذكر المتعلقات من مكيل وموزون
والظاهر أنه لا فرق بينهما في هذا الحكم لأنه إذا كانت العلة تقريق الصفقة فهو غير
جائز في المثلث أيضاً كما قدمناه قول البيوع عند قوله كل المبيع ~~بشكل~~ الثمن وسماي
حكم الرد بالعيب في المتعلقات في الباب الثاني عند قوله أو كان المبيع طعماً ما فأكاه أو بعضه
(قوله ولم يره) قيد به ليتمكن تأني خيار الرؤية فيه ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط
لأنهما قد يجتمعان مع خيار الرؤية فافهم (قوله أو ليس) أي حتى تغير كافي الخاكم قال
الخيار الرمي وكذا الواسم كذا أو هلك أو كان عبداً فأت أو أعققه كما صرح به في
التأنيبية اه وفي المساوي اشترى أربعة برود على أن كل منها ستة عشر ذراعاً فباع
أحدها ثم ذرع البقية فإذا هي خمس عشرية فله رد البقية (قوله بعد القبض) قيد به في
الحامع الصغير وكان المصنف استغنى عنه بقوله باع لأن ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا هيبته
نهر أي لا يصح بيعه لونه فلو لا بخلاف العقار وإذا فاد أنه قبل القبض لا فرق بين الخيارات
الثلاث في أنه لا يرد الباقي كما يعلم مما يأتي (قوله رده) أي الباقي من العدل (قوله الأصل
إن رد البعض) أي بعض المبيع كذا باقي العدل ورتد أحد الثوبين فيما لو رأى أحدهما ثم
رأى الآخر في مسئلة المارة وامثال ذلك (قوله يوجب تقريق الصفقة) أي
تفريق العقد بأن يوجب المالك في بعض المبيع دون البعض وقدمنا قول البيوع
ما يوجب تفريقها وعدمه وسمى العقد صفقة للعادة في أن المتبايعين يصفق كفه في كف
الآخر (قوله يمنع تمامها) فإن خيار الرؤية مانع من تمام ما خيرا الشرط فإنه مانع
ابتداء لكن مانع الانتهاء يمنع التمام وأطلقه فشم ما قبل القبض أو بعده وذلك لأن له
الفسخ بتغير قضاء ولا رضاء فيكون فسخاً من الأصل لعدم تحقق الرضاء قبله لعدم العلم
بصفات المبيع ولذا لا يحتاج إلى القضاء أو الرضاء كما في الفسخ (قوله وخيار العيب يمنع)
أي يمنع تمام الصفقة قبل القبض ولذا ينسخ بقوله رددت ولا يحتاج إلى رضا البائع
ولا إلى القضاء ولا يمنعه بعده ولذا الورده بعده لا ينسخ الأبرضا البائع أو بحكم (قوله
وهل يعود خيار الرؤية الخ) أي بأن عاد الثوب الذي باعه من العدل أو وهبه بسبب هو

والفرق أن المشتري ينفرد
بالفسخ في الأقل لا الأخير (اشترى
عدلاً) من متاع ولم يره (وباع)
أو ليس نهر (منه ثوباً) بعد القبض
(أو وهب وسلم رده بخيار عيب لا)
بخيار (رؤية أو شرط) الأصل
أن رد البعض يوجب تفريق
الصفقة وهو بعد التمام جائز
لا قبله بخيار الشرط والرؤية
ينعمان تمامها بخيار العيب يمنع
قبل القبض لا بعده وهل يعود
خيار الرؤية بعد سقوطه عن
الثاني لا بخيار شرط وصحة
قاضيخان وغيره

قوله إن المتبايعين يصفق كفه الخ
هكذا يحطه وله سقط من قوله لفظ
أحد قبل قوله المتبايعين تأمل
اه مصححه

فسخ محض كالرؤية أو الرؤية أو الشرط أو العيب بالقضاء أو الرجوع في الهبة فهو أي
مستري العدل على خياره فله أن يرذ الكل بخيار الرؤية لارتفاع المانع من الأصل وهو
تفريق الصفقة كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود لأن الساقط
لا يعود بخيار الشرط إلا بسبب جديده وصحة قاضيه ان وعليه اعتماد القديري
وحقيقة الملاحظ مختلفة فشمس الأئمة لحظ المبيع والهبة مانعان فيعمل المقتضى وهو
خيار الرؤية عمله وظلته الثاني مسقطا فلا يعود بلا سبب وهذا الوجه لأن نفس التصرف
يدل على الرضا ويطل الخيار قبل الرؤية وبعدها فتح وادعى في البحر أن الأول الوجه
ورده في النهر (قوله ليس للأئمة مطابقة بالنظر قبل الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله
فلهما الخيار) أي باعتبار أن كلامهم مشترك في العين التي باعها الآخر (قوله لم يطل
المبيع في الخيارية بحصة الألف) أي لم يطل بحصة العبد فان كانت قيمته خمسمائة مثلاً
بطل المبيع في ثلث الخيارية وبقي في حصة الألف وهي الثلثان منها (قوله لما مر أنه لا خيار
في الدين) أي مر أن الباب في قوله فليس في دين ونفوذ الخ وإذا لم يكن له خيار في الألف
يبقى البيع لازماً من الخيارية بقدر الألف (قوله ثم يبيع الثوب مع الضميمة) أي
ويسلمها للمشتري لتتم الصفقة (قوله ثم المقر له يستحق الثوب) أي بأقامة البيئة على
اقرار البائع والظاهر أن هذا مبني على القول بأن الاقرار يفيد الملك للمقر له أما على
المعتمد من عدمه فلا يحل ذلك ديانة فالظاهر في الحليلة أن يبيع الثوب لأنسان ثم يبيعه مع
الضميمة تأمل (قوله للزوم تفريق الصفقة) لأنه لما قبض الثوب والضميمة تمت الصفقة
وتفريقها بعد التمام لا يجوز بخلاف ما لو قبض أحدهما دون الآخر ثم استحق أحدهما له
الخيار لمقر له قبل التمام كما في الفتح وفي الدرر من فصل الاستحقاق ولا يثبت له خيار
العيب هنا لأن استحقاق الثوب لا يورث عيباً في الضميمة بخلاف ما إذا كان المعقود
عليه شيئاً واحداً مما في تبعه ضرر كالدار والعبد فانه بالخيار ان شاء رضى بحصته من
الثن وان شاء رذ وكذا إذا كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فاستحق
أحدهما كالسيف بالعمد والقوس بالوتر فله الخيار في الباقي اهـ (قوله الألف الشفعة)
ليس على إطلاقه لأن الشفع لو أراد أخذ بعض المبيع وتر له الباقي لم يملك ذلك جبراً على
المشتري لصرر تفريق الصفقة وكذلك لو كان المبيع دارين في مصرين يبعث بصفقة
واحدة ليس اشقيعهما أخذ أحدهما فقط الأعلى قول زفر قيل وبه يفتي أمالو كان
شبهه لأحد اهـ أهـ أخذها وحدها أحياء لحقه كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى في
الفرع الآخر تفريق الصفقة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارح في آخر الشفعة
لو كانت دار الشفع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا صفة فقط ولو فيه
تفريق الصفقة اهـ فالمراد ببعض المبيع إحدى الدارين كما قيد محشي الاشياء وغيره
بخلاف الدار الواحدة والعلة ما ذكرنا فافهم (قوله شري شينين) أي قيمين وهذه

«(فروع)» شري شينين ليس
للبائع مطالبته بالثن قبل
الرؤية ولو تباعا عيناً بعين فلهما
الخيار مجتبي «شري جارية بعبد
وألف فتق أيضاً ثم رد بائع الجارية
العبد بخيار الرؤية لم يطل المبيع
في الخيارية بحصة الألف ظهرياً
لما مر أنه لا خيار في الدين» أراد
بيع ضميمة ولا يكون للمشتري
خيار رؤية فالحيلة أن يقر بثوب
لأنسان ثم يبيع الثوب مع الضميمة
ثم المقر له يستحق الثوب المقر به
فيطل خيار المشتري للزوم تفريق
الصفقة وهو لا يجب وز الألف
الشفعة ولو الجارية شري شينين

المسئلة سابقا في نفسه سبلها في الباب الاخر (قوله لما تروى) أي قريبا من أن خيار العيب يمنع تمام الصفقة قبل القبض لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب خيار العيب)

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة فيه اضافة الشيء الى سببه والعيب والعيبة والاعاب بمعنى واحد يقال عاب المتاع أي صار ذا عيب وعابه زيدته أي ولا يتعدى فهو معيب ومعيب أيضا على الأصل اه فتح ثم أن خيار العيب يثبت بالانحرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبطل الخلع وبطل الصلح عن دم العمد وفي الاجارة ولو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع وفي المقسمة والصلح عن المال وبسط ذلك في جامع الفصولين (قوله ما يخرج عنه أصل الفطرة السليمة) زاد في الفتح مما يذهب ناقصا اه أي لأن ما لا ينقصه لا يعد عيبا قال في الشريعة الامية والفطرة الخلقة التي هي أساس الأصل ألا يرى أنه لو قال بعثك هذه الخنطة وأشار إليها فوجدها المشتري رديئة لم يكن عليها ليس له خيار الرد بالعيب لأن الخنطة تخلق جديدة ورديئة ووسطا والعيب ما يخرج عنه أصل الفطرة السليمة عن الآفات العارضة لها فالخنطة المصابة بهيوا منعها تمام بلوغها الادراك حتى صارت رقيقة الحب معيبة كالعفن والبلى والسوس اه قلت وعن هذا قال في جامع الفصولين لا رد العيب ردا عنه لأنه ليست بعيب ويرد السوس والعفن وكذا لا رد اناء فضة بردائه بلا عفن وكذا الامه لا ترد بفتح الوجه وسواده ولو كانت محترقة الوجه لا يستعين لها ارفع ولا جبال فله ردها اه وفيه واقعة شري فرسا فوجدته كبير السن قيل ينبغي أن لا يكون له الرد الا اذا شراه على أنه صغير السن لما تروى مسئلة حار وجده بطي السير اه (قوله وشمر عا ما فاده الخ) أي المراد في عرف أهل الشرع بالعيب الذي يرد به المبيع ما ينقص الثمن أي الذي اشترى به كما في الفتح قال لأن ثبوت الرد بالعيب لتضرر المشتري وما يوجب نقصان الثمن يضر ربه اه وعبرة الهداية وما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لأن التضرر بنقصان المالمية وذلك بالنقصان القيمة اه ومفاده أن المراد بالثمن القيمة لأن الثمن الذي اشتراه به قد يكون أقل من قيمته بحيث لا يؤدى نقصانها بالعيب الى نقصان الثمن به والظاهر أن الثمن لما كان في الغالب مساويا للقيمة عبروا به في نقل الضابط عند الشافعية أنه المنقص للقيمة أو ما يفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدمه فأخرجوا بقوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة يسيرة من نخذه أو ساقه بخلاف ما لو قطع من أذن الشاة ما يمنع التضحية فله ردها وبالقالب ما لو كانت الامه ثيبا مع أن الثيبية تنقص القيمة لكنه ليس الغالب عدم الثيبية اه قال في البحر وقوا عدا لا تأباه للمتأمل اه قلت ويؤيده ما في الخسائية وجد الشاة مقطوعة الاذن ان اشتراها

وبما حددهما عيب ان قبضهما
ردا المعيب والا لا لما تروى
(باب خيار العيب)
هو لغة ما يخرج عنه أصل الفطرة
السليمة وشمر عا ما فاده بقوله

للاضحية الرد وكذا كل ما يمنع التضحية وان لم يغيرها فلا مال بعد ذلك الناس عيما والقول
 المشتري أنه اشتراها للاضحية لو في زمانها وكان من أهل أن يضحى اه وكذا ما في
 البرازية المشتري شجرة ليحتمل منها الباب فوجدها بعد القطع لا تصلح لذلك يرجع بالنقص
 الآن بأخذ البائع الشجرة كما هي اه فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيما وجب بالردة
 ولكنه يرجع بالنقص لأن القطع مانع من الرد وفيها أيضا المشتري ثوبا أو خنثا أو قنسوة
 فوجده صغيرا له الرد اه أي لأنه لا يصلح لغرضه وفيها لو كانت الدابة بطيئة السير لا يرد
 الا اذا شرط أنها مجهول اه أي لأن بطء السير ليس الغالب عدمه فان كلاً من البطء
 والجهل يكون في أصل الفطرة السليمة وفيها المشتري دابة فوجدها كسيرة السن ليس له
 الرد الا اذا شرط صغيرا وسما في أن الثبوتية ليست بعيب الا اذا شرط عدمها أي فله الرد
 ان فقد الوصف المرغوب وعاد كرا من القروع فظهر أن قولهم في ضابط العيب ما يتقص
 الثمن عند التجار مبني على الغالب والافه وغير جامع وغير مانع أما الاول فلا أنه لا يشمل
 مسألة الشجرة والثوب والخف والقلنسوة وشاة الاضحية لأن ذلك وان لم يصلح لهذا
 المشتري يصلح لغيره فلا يتقص الثمن مطلقا وأما الثاني فلا أنه يدخل فيه مسألة الدابة
 والامة النيب فان ذلك يتقص الثمن مع أنه غير عيب فعلم انه لا بد من تقييد الضابط بما
 ذكره الشافعية والظاهر أنهم لم يقصدوا حصر العيب فيما ذكره لأن عبارة الهداية والمكفر
 وما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لا تدل على ان غير ذلك
 لا يسمى عيبا فاعتزم هذا التحرير ثم اعلم انه لا بد ان يكون العيب في نفس المبيع
 لما في انسانية وغيره ارجل باع سكر في حانوت لغيره فأخبر المشتري أن أجرة الحانوت
 كذا فظهر أنهم أكثر ما لو ليس له الرد بهذا السبب لأن هذا ليس بعيب في المبيع اه قلت
 المراد بالسكنى ما يئمه المستأجر في الحانوت ويسمى في زماننا بالكذلك كما مر أول البيوع
 لكنه اليوم تختلف قيمته بكثرة أجرة الحانوت وقلتم ما ينبغي أن يكون ذلك عيبا تأملا
 (قوله من وجد بشرة الخ) أطلقه فشم ما اذا كان به عند البيع او حدث بعده في يد
 البائع بجرم خلاف ما اذا كان قبله وقال ثم عاد عند المشتري لما في البرازية لو كان به عرج
 فبرأ بعلمه البائع ثم عاد عند المشتري لا يرد وقيل يرد ان عاد بالسبب الاول (تنبيه)
 لا بد في العيب أن لا يتمكن من ازالته بالمشقة فخرج اسرار الجارية ونجاسة ثوب
 لا يتقص بالغسل لتكمنه من تحليها وغسله وأن يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري
 ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا وعمما ولم يزل قبيل الفسخ كيباض انجلى وصحى
 زالت نهر فالقود خسية وجعلها في الجور ستة فقال الثاني أن لا يعلم به المشتري عند
 البيع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية اه لكن قال في الشم نبالية
 انه يقتضى أن يجرى الردية رضا ويخالفه قول الزيلعي ولم يوجد من المشتري ما يدل على
 الرضا به بعد العلم بالعيب اه وكذا قول المجمع ولم يرض به بعد رؤيته اه قلت صرح

(من وجد عيبا به ما يتقص الثمن)

في الذخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضا بالعيب في الزيلعي والمجمع لا يخالف
 ما مر من الهداية لأن ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضا وما في الزيلعي
 صادق عليه ويدل عليه أن الزيلعي قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري
 من غير أن يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب فقوله وقبضه
 الخ يدل على أنه لو قبضه عالما بالعيب كان قبضه رضا فقوله ولم يوجد من المشتري الخ أعم
 مما قبله أو أراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض * (تممة) * في جامع الفصولين لو علم المشتري
 الآن أنه يعلم أنه عيب ثم علم بظهور أن كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كالفئة ونحوها لم يكن له
 الرد وان خفي فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الخاتمة ان اخلاف التجار فقال
 بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد اذ لم يكن عيبا بينا عند الكل اه (قوله ولو سيرا)
 في البرازية اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره أن يقوم سليما بالتف مع العيب
 بأقل وقومه آخر مع العيب بالتف أيضا والتفاحش ما لو يقوم سليما بالتف وكل قومه مع
 العيب بأقل اه (قوله بكل تجارة) الاولى من كل تجارة قال ح يعني أنه يعتبر في كل
 تجارة أهلها وفي كل صنعة أهلها (قوله أخذه بكل الثمن أو رده) أطلقه فشمهل ما إذا رده
 فوراً وبعد مدة لأنه على التراخي كما سنذكره المصنف ونقل ابن الشحنة عن الخاتمة لو علم
 بالعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل لو بحضرة البائع وان لم يقبل ولو في غيبته
 لا يطل إلا بقضاء أو رضا اه وفي جامع الفصولين ولو رده بعد قبضه لا يفسخ الإبرضا
 البائع أو يحكم قال الرمي وقوله الإبرضا البائع يدل على أنه لو وجد الرضا بالفعل كسليمه
 من المشتري حين طلبه الرد يفسخ البيع لأن من المقر عندهم أن الرضا يثبت تارة
 بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطي لوردها بخيار عيب والبائع متيقن أنه ليست
 له فأخذها ورضي فهي بيع بالتعاطي كما في الفتح وفيه أيضاً أن المعنى يقوم مقام اللفظ
 في البيع ونحوه اه وأما ما يقع كثير من أنه إذا اطلع على عيب برده المبيع إلى منزل
 البائع ويقول دونك دابك لا أريد ها فليس برده وتم لك على المشتري ولو نهدها البائع
 حيث لم يوجد بينهم ما فسخ قولاً أو فعلاً (قوله ما لم ينعين امساكه) قيد للتخيير بين الأخذ
 والرد فاذا وجد ما يمنع الرد ينعين الأخذ لكن في بعض الصور يرجع بقضاء العيب وفي
 بعضها لا يرجع كما يأتي قريناً وكذا سيأتي عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري
 رجح بقضائه وما منع الرد ما في الذخيرة اشترى من آخر عبد أو باعه من غيره ثم اشتراه
 من ذلك الغير رأى عيباً كان عند البائع الأول لم يردّه على الذي اشتراه منه لأنه غير مفيد
 إذ لو رده يردّه الآخر عليه ولا على البائع الأول لأن هذا الملك غير مستفاد من جهته اه
 ولو وهبه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيباً قبل لا يرد وقيل يرد ولو قبل القبض يردّه اتفاقاً
 خاتمة ثم حرم بالقول الثاني وحرم في البرازية بالأول ومن ذلك ما في كافي الحاشية كما اشترى
 جارية فوجد بها عيباً فرضى أحدهما لم يكن للآخر ردها عنده وله رد خصته عندهما

ولو سيرا جوهرة (عند التجار)
 المراد به أمرباب المعرفة بكل
 تجارة وصنعة قاله المصنف
 (أخذه بكل الثمن أو رده) ما لم
 ينعين امساكه

(قوله كلالين أحرمأ وأحدهما) يعني إذا اشترى أحد الحلالين من الآخر صيدا
ثم أحرمأ وأحدهما ثم وجد المشتري به عيبا امتنع رده ورجع بالنقصان اه ح عن البحر
فالمراد بهين امساكة عدم رده على البائع فلا ينافي وجوب ارساله كما ترى في الحج (قوله
وقيمة ثلاثة آلاف) الظاهر أن المداوى إلى الزيادة التي تركها يكون مضرا اه ط (قوله
للأضرار الخ) قلت قد يكون العيب مرضا يفضي إلى الهلاك فيجب أن يستثنى مقدسي
وفيه نظر لأن فرض المسئلة قيمته زائدة على ثمنه مع وجود ذلك العيب فيه ومثله
لا يكون عيبه مفضيا إلى الهلاك تأمل (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية) أي حيث
يكون لهم الرد لعدم تمام الصفقة كما في البحر (قوله وينبغي الرجوع بالنقصان) عبارة
النهر وفي مهر فتح القدير لو اشترى الذي نخر أو قبضها وبها عيب ثم أسلم سقط خيار الرد
اه وفي المحيط وصي أو وكيل الخ ثم قال في النهر وينبغي الرجوع بالنقصان في المسئلتين
اه أي مسئلة مهر الفتح ومسئلة المحيط (قوله كوارث الخ) أي فانه يتبع الرد ويرجع
بالنقصان كما في البحر (قوله اشترى من التركة) أي بمن من تركه الميت (قوله لا يرجع)
أي الاجنبي على بانه قال في المراج لانه لما اشترى الثوب ملكه وبالكف يزل ملكه
عنه وزوال الملك بفعل مضمون يسقط الارش وأما في الوجه الاول فانه مقدار الكفن
لا يملكه الوارث من التركة فاذا اشتراه وكفه به لم ينتقل بالتكفين عن الملك الذي أوجبه
العقد وقد عذر فيه الرد فرجع بالارش اه ومثله في الذخيرة (قوله وهذه إحدى ست
مسائل الخ) تتبع في ذلك صاحب النهر حيث قال لا يرجع بالنقصان في مسائل ثم نقل ست
مسائل عن البرازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع الا في مسئلة واحدة وهي لو باع
الوارث من مورثه فمات المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا ردا إلى الوارث الاخر
ان كان فان لم يكن له سواه لا يرد ولا يرجع بالنقصان فانهم زادوا في البحر مسئلة أخرى
عن المحيط لو اشترى المولى من مكاتبه فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخاصم بانه لكونه
عبد اه وسألت مسائل أخرى الشرح والمثل عند قول المصنف حدث عيب آخر عند
المشتري رجوع بنقصانه الخ وذكر الشارح في كتاب الغصب مسئلة أخرى هي عند قول المصنف
خرق ثوبا وهي ما لو شري حياصة فضة موهبة بالذهب بوزنها فضة فزال ثوبها عند
المشتري ثم وجد به عيبا فلا يرجع بالعيب القديم لانه عيبها بزوال الثوب ولا بالنقصان
لأزوم الربا ومنه ما في البرازية كل نصرف يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به يمنع الرد
والرجوع بالنقص (قوله معزلة القيمة) قال فيها وفي تمة القتاوى الصغرى باع عبدا واصله
وركل رجلا بقبض غنمه فقال الوكيل بقبضه فضاغ أو دفعته إلى الآخر وبجهد الآخر كاه
فالتقول للوكيل مع غنمه وبرئ المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا وورده لا يرجع بالثمن على
البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما ما وانما هو أمين في
قبض الثمن وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه قال رضى الله عنه وعرف به أنه إذا

كلالين أحرمأ وأحدهما وفي
المحيط وصي أو وكيل أو عبد
مأذون شري شيئا بالف وقيمه
ثلاثة آلاف لم يرد به عيب الاضرار
بينهم وهو كل ومولى بخلاف خيار
الشرط والرؤية أشباه وفي النهر
وينبغي الرجوع بالنقصان
كوارث اشترى من التركة كفتها
ورجعه عيبا ولو يرجع بالكفن
اجنبي لا يرجع وهذه إحدى ست
مسائل لا يرجع فيها بالنقصان
مسئلة كورقة في البرازية وذكرنا في
شرحنا للملك في معزلة القيمة انه قد
يرد بالعيب ولا يرجع بالثمن

صدّق الأمر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري بعد الرد بالعيب بالثمن على الآخر
دون القابض اهـ ح (قوله كالأباق) بالكسر اسم يقال ابق ابقا من باب تعب وقتل
وضرب وهو الاكثر كما في المصباح وفي الجوهر عن النعماني الا ببق الهارب
من غير ظلم السيد فلو من ظلمه سمي هارباً فعلى هذا الاباق عيب لا الهرب أطلقه فشمّل
ما لو كان من المولى أو من مودعه أو المستعير منه أو المستأجر وما إذا كان مسيرة
سفر أو لا يخرج من البلدة أو لا قال الزيلعي والأشبهه أن البلدة لو كانت كبيرة كالقاهرة
كان عيباً والا لا بان كان لا يخفى عليه أهله ما أو يوتها فلا يكون عيباً نهرياً أي أنه لا بد
من تكرره بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قوله الا اذا أبق من المشتري الى
البائع) وكذا لو أبق من الغاصب الى المولى أو الى غيره اذا لم يعرف بيت المالك أو لم يقف
على الرجوع اليه نهري (قوله في البلدة) قيد به لما في النهي عن القيمة لو أبق من قرية
المشتري الى قرية البائع يكون عيباً (قوله ولم يختف) فلو اختفى عند البائع
يكون عيباً لانه دليل التردد (قوله والا حسن أنه عيب) وقيل لا مطلقاً وقيل ان دام على
هذا العمل فعيب لا لومرتين أو ثلاثاً والظاهر أن غير الثور من الهائم كالثور ط (قوله
قبل عودته من الاباق) ومثله قبل موته كما في الجرح فان مات آتياً يرجع بقصان العيب كما في
الهندية ومؤنة الرد على المشتري فيما له حل ومؤنة بجر ويرد في موضع العقد زادت قيمته
أو نقصت أو في موضع التسليم لو اختلف عن موضع العقد كما في الخائفة سايحياني (قوله
ابن مالك قيمة) في بعض النسخ قيمة زيادة أو العطف وهي أحسن وذكر المسئلة أيضاً
في الجرح عن جامع النصارى (قوله والسرقة) سواء أوجب قطعاً أو لا كالنباش
والطزار وأصحابها في حكمها كما اذا انقلب البيت واطلاقهم بعم الكبرى كما في الظهيرية ح
عن النهري (قوله الا اذا سرق شيئاً لا كل من المولى) أي فانه لا يكون عيباً بخلاف ما اذا
سرق لبيده أو سرقة من غير المولى لبا كانه فانه عيب فيه ما بجر فافهم وظاهره قصر ذلك
على الماء كقول يقيده قول البرازية وسرقة النقص مطلقاً عيب وسرقة الماء كولات لا كل
من المولى لا يكون عيباً قال في النهري وينبغي أنه لو سرق من المولى زيادة على ما يأكله عرفاً
يكون عيباً (قوله أو يسير كئلس أو فلسين) جزم به الزيلعي وظاهره ما في المعراج أنها
قوله وأن المذهب الاطلاق وعلى هذا القول ما دون الدرهم كذلك كما ذكره فيه بجر (قوله
ولو سرق الخ) ستأتي هذه المسئلة وأخر الباب عند قول المصنف قتل المقبوض أو قطع الخ
وهي مذكورة في الهداية (قوله أيضاً) أي بعد ما سرق عند البائع (قوله ربيع ربيع الثمن)
سواء كانت السرقة متكررة عندهما أو اتحدت عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما يفنده
التعليل ووجه الرجوع بالربيع أن دية البدن في الحر نصف دية النفس وفي الرقيق نصف
القيمة وقد تاف هذا النصف بسبعين فيحقق أحدهما عند البائع والاخر عند المشتري
فيتنصف الموجب فيرجع بنصف النصف وهو الربع وأطلق فيه فشمّل ما اذا طلب رب المال

(كالأباق) الا اذا أبق من
المشتري الى البائع في البلدة
ولم يختف عنده فانه ليس بعيب
واختف في الثور والا حسن
انه عيب وليس للمشتري مطالبة
البائع بالثمن قبل عودته من
الابق ابن مالك قيمة (والبول في
الفراسن والسرقة) الا اذا سرق
شيئاً لا كل من المولى أو يسير
كئلس أو فلسين ولو سرق عند
المشتري أيضاً فقطع ربيع ربيع
الثمن لقطعه بالسرقتين جميعاً
ولو رضى البائع بأخذه

المسروق في السرقة أو في احدى ما دون الأخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار القيمة
لأكثر وقد يقال انما عبره نظرا الى أن الغالب أن الثمن قدر القيمة ط (قوله ربيع بثلاثة
أرباع غنمه) أي ربيع المشتري علمه بذلك لأن ربيع الثمن سقط عن البائع بالسرقة الثانية
(قوله أو أن يأكل الخ) قال في التمر وفيه أي التمييز بعضهم بأن يأكل ويشرب
ويستفي وحده وهذا يقتضي أن يكون ابن سبع لانهم قدروه بذلك في الضمانة لكن وقع
التصريح في غيره وضع به تقديره بخمس سنين فافوقها وما دون ذلك لا يكون عيبا اه قلت
والفرق بين البابين أن المداير هنا على الادراك وهذا على الاستغناء عن النساء تأمل
(قوله وغماته في الجوهره) لم أر فيها زيادة على ما هنا الا أنه ذكر فيها التقدير الاول عند
قوله والبول في الفرائش والثاني عند قوله والسرقة وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين
الموضعين (قوله لانها) أي هذه العيوب الثلاثة (قوله لتصور عقل) يرجع الى الاباق
والسرقة كما أن قوله بعد مسوء اختيار يرجع اليه أيضا ط (قوله فعند اتحاد الحالة
الخ) تفرع على اختلافها صغرا وكبرا (قوله بأن ثبت اباقة) أي أو بوله أو سرقة (قوله
عند بائعه) أو عند بائع بائعه (قوله ثم مشترية) أفاد أنه لو ثبت عند البائع ولم يعد عند
المشتري لا يرد وهو الصحيح كما في جامع الفصولين (قوله ان من نوعه) بأن حتم في الوقت
الذي كان يحتم فيه عند البائع كما في التمرح (قوله لو وجد مبيعول) أي وهو صغير وثبت
بوله عند بائعه أيضا (قوله حتى يرجع بالنقصان) أي نقصان البول لانه بائع الحادث
امتنع الرد فتمين الرجوع بالنقصان والظاهر أن العيب الحادث غير قابل لمثل ما لو أراد
الرد فصالحه المبيع عن العيب على شيء معلوم ثم رأيت في التمر عن الخبائية اشترى جارية
وادعى أنها لا تنجب واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه
الصالح عن العيب كان للبائع أن يسترد ذلك اه وسبب أي آخر الباب تقييد الشارح ذلك
بما اذا زال العيب بعلاجه (قوله ينبغي نعم) نقل ذلك في الفتح عن والد صاحب الفوائد
الظهيرية وأنه قال لا رواية فيه وأنه استدلل لذلك بمسئلتين احدهما اذا اشترى جارية
ذات زوج كان له ردّها ولو تعيبت بعيب آخر يرجع بالنقصان فلو أن بائعها كان للبائع
أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذلك فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبدا فوجده
مرضا كان له الرد ولو تعيب بعيب آخر يرجع بالنقصان فاذا رجع ثم برى بالمد او لا يسترد
والاسترد والبلوغ هنا بالمد او لا فيمنعني أن يسترد اه (قوله تلويح) قال في البحر وفي
التلويح الجنون اختلال القوة المميزة بين الاشياء الحسنه والقبیحة المدركة للعواقب
انتهى والاخصر اختلال القوة التي بها ادراك الكلمات اه وأشار بقوله والاخصر
الى أن المؤدى واحد فاعزاه الشارح الى التلويح فنقل بالمعنى فافهم (قوله ومعدنه
القلب الخ) سئل على رضى الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب واشراقه الى
الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحسكاه وقول على أعلى عند العلماء من شرح به الامالى

ربيع بثلاثة أرباع غنمه عيني (وكاها
تختلف صغرا) أي مع التمييز وقدروه
بخمس سنين أو أن يأكل ويلبس
وحده وغماته في الجوهره فلو لم
يأكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا
ابن مالك (وكبرا) لانها في الصغر
لتصور عقل وضعف مثانه عيب
وفي الكبير لسوء اختيار واداء
باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة
بأن ثبت اباقة عند بائعه ثم مشترية
كذلك في صغره أو كبره له الرد
لاقتضاد السبب وعند الاختلاف
لا يكونه عيبا حادثا كما عند حتم
عند بائعه ثم حتم عند مشترية ان
من نوعه له ردّه والا لا عيب يبق لو
وجدته يبول ثم تعيب حتى يرجع
بالنقصان ثم باع هل للبائع أن يسترد
النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ
ينبغي نعم فتح (والجنون) هو
اختلال القوة التي بها ادراك
الكلمات تلويح وبه علم تعريف
العقل أنه القوة المذكورة ومعدنه
القلب وسماحه في الدماغ درر

للقارى (قوله وهو لا يختلف بهما) فلو جرت في اليد البائع ثم عارده في يد المشتري في
 الصغر أو في الكبر يردّه لأنه عين الأول لأن سبب الجنون في حال الصغر والكبر متحد وهو
 فساد الباطن أي باطن الدماغ وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى والجنون عيب أبدا
 لا ما قبل أن معناه أنه لا تشترط المعاودة للجنون في يد المشتري فيردّه بمجرد وجوده عند
 البائع فانه غلط لأن الله تعالى قادر على إزالة سببه وإن كان قبل أن يردّه فإذ لم يعاوده
 جاز كون البيع صدر بعد الإزالة فلا يرد بل لا تحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا
 هو الصحيح وهو المذكور في الأصل والجامع الكبير واختاره الأسيوطي في فتح (قوله
 وقيل يختلف) فيكون مثل ما مر من الأباقي ونحوه فلا بد من تكرره في الصغر أو في الكبر
 وهذا قول ثالث (قوله ومقداره فوق يوم وليلة) جزم به الزيلعي وقيل هو عيب ولو ساعة
 وقيل المطلق نهر والمطلق بفتح الباء بحر ومترعرع في الصور (قوله في الأصح) قد
 عات أن مقابله غلط (قوله إلا في ثلاث الخ) فيه أن الكلام في معاودة الجنون وهذه
 ليست منه وهي مستثناة من اشتراط المعاودة مطلقا وعبارة البحر الأصل أن المعاودة
 عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للتردد إلا في مسائل الخ (قوله والتولد من الزنا)
 بأن يكون الرقيق متولدا من الزنا لكن هذا مما لا يمكن معاودته ط (قوله والولادة) قال
 في الفتح إذا ولدت الحارثية عند البائع لامن البائع أو عند آخر فانه ترد على رواية كتاب
 المضاربة وهو الصحيح وإن لم تلد ثانيا عند المشتري لأن الولادة عيب لازم لأن الضعف الذي
 حصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترداه وقوله لامن
 البائع لأنهم لو ولدت منه صارت أم ولده فلا يصح بيعها قال في الشريعة الإلمة وقوله وإن لم
 تلد ليس المراد ما يولدهم الرقبه ولدتهم عند المشتري لا متناعه بتعيها عند الولادة ثانيا مع
 العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم أن حصل بالولادة الثانية عيب زائد على الأول
 فتأمل (قوله فتح) صوابه بحر لأنه في الفتح لم يذكر إلا الأخيرة (قوله واعتمده في النهر)
 حيث قال وعندي أن رواية البيوع أوجه لأن الله تعالى قادر على إزالة الضعف الحاصل
 بالولادة ثم رأيت في البرازية عن النهاية الولادة ليست بعيب إلا أن توجب نقصانا وعليه
 الفتوى اه وهذا هو الذي ينبغي أن يقول عليه اه كلام النهر أقول الذي رأيته في نسخة من
 من البرازية وكذا في غيرها نقلها عن أمانته اشتراها وقبضها ثم ظهر ولدتها عند البائع
 لامن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لأن التسكير الحاصل بالولادة
 لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية أن نقصتها الولادة عيب وفي البهائم ليست بعيب
 إلا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه فقوله وفي البهائم كأنه وقع في نسخة صاحب
 النهر وفي النهاية فظنه تصحيحا للرواية الثانية في مسألة الحارثية وهو تصحيح من الكتاب
 بنى عليه ما زعمه وليس كذلك فلم يكن في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني لولادة
 البهيمة فانهم (قوله الحبل عيب الخ) نص على هذا التفصيل في كافي الحاكم فصار الحبل

(وهو لا يختلف بهما) لا تعاد سببه
 بخلاف ما مر وقيل يختلف عيني
 ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من
 معاودته عند المشتري في الأصح
 والأفلا ردا إلا في ثلاث زنا الحارثية
 والتولد من الزنا والولادة فتح قلت
 لكن في البرازية الولادة ليست بعيب
 إلا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى
 واعتمده في النهر وفيه الحبل عيب
 في نبات آدم لا في البهائم والجذام
 والبرص والعمى والعور والحول
 والصمم والخرس والقروح
 والأمراض عيوب

في حكم الولادة على ما عرفت وعلله في السراج بأن الجارية تراد للوطء والتزويج والحبل
يمنع من ذلك وأما في البهائم فهو زيادة فيها (قوله وكذا الأدر) بفتح الهمزة والدال مع
القصر أمّا مدود الهمزة فهو من به الأدر وفعله كفتح والاسم الأدر بالضم وقوله
الاثنيين غير شرط بل انتفاخ أحدهما كاف فيما يظهر (قوله والعينين) الظاهر أن الباء
زائدة من النسخ والاصل والعينين فيكون قوله والخصى بكسر ففتح وعبرة الخائبة
والعنة عيب وكذا الخصى والأدر (قوله عيب) مصدر يصدق بالمتعد وغيره فلا ينافي
بجعله خبراً عن شيئين وعلى كون النسخة العينين والخصى بالتشديد فيهما يكون التقدير
ذو عيب (قوله فلا خيار له) لأن الخصاص عند الامام في العبد عيب فكأنه شرط العيب
فبان سليماً وقال الثاني الخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيخير برأيه وجرم في الفسخ
بقول الثاني وقد اقتضاه جريان الخلاف أيضاً فيما لو شترى الجارية على أنها مغمضة لأن
الغناء عيب شرعاً كالخصاء كما قد عرفت فانه قيل خيار الرؤية (قوله والبخر) بالموحدة
المفتوحة والخلاء المعجمة من حدثت عاباً ما بالجم فأنه فسخ ما تحت السرّة وهو عيب في الغلام
أيضاً وفي الفسخ البخر الذي هو العيب هو النشأ من تغير المعدة دون ما يكون لفتح في
الاسنان فان ذلك يزول بتنظفها اه نهروا الفم بالقاف والحاء المهمل شتر كصفرة
الاسنان كما في القاموس وهذا أولى مما قيل انه بالقاف والجم وهو بعد ما بين الاسنان
(قوله والدفر) بفتح الدال المهمل والقاف وسكونها أيضاً ما بالذال المعجمة بفتح القاف لا غير
وهو حدة من طيب أو تن قال في العناية منه قولهم مسك أذفر وابط ذفر وهو مراد النقاها
من قولهم الذفر عيب في الجارية اه وأصله في المغرب الآن كونه حراً إذا نقها لا غير فيه
نظراً لا يشترط في كونه عيباً شترته فالأولى كونه بالمهمل فقد برهنه (قوله وكذا اثنتان
الانث) الظاهر أنه يقال فيه ذفر بالمعجمة وتن ربح الابط بهما نهرو (قوله كلها عيب فيها
لا فيه) أي في الجارية لا في الغلام لأن الجارية قد يراد منها الاستفراش وهذه المعاني
تنتفع منه بخلاف الغلام لانه للاستخدام وكذا التولد من الزنا لأن الولد يبر بالام التي هي
ولد الزنا كما في العزيمة عن المعراج (قوله خلاصة) نص عبارتها والاصح ان
الامر ذو غيره سواء اه وبه سقط ما في حاشية نوح أفندي والواني انه في الخلاصة جعل
البخر في الغلام الامر دعياً فتدبر (قوله بأن يتكرر) لأن اتباعه من محلي بالخدمة درر
(قوله واللواطة بها) أي بالمرأة بأن كانت تطلب من الناس ذلك (قوله عيب مطلقاً) أي
مجاناً وبأجرة لانه يفسد القراش بحر (قوله وبه ان يجاناً) الظاهر تقييدهما اذا تكرر
(قوله لانه دليل الابنة) في القاموس الابنة بالضم العتدة في العود والعيب اه والمراد
هنا عيب خاص وهو داء في الدبر تنفعه اللواط (قوله والكفر) لأن طبع المسلم ينفر
عن صحبته ولانه يمنع صرفه في بعض الكفارات فتحتل الرغبة فلوا شتره على أنه كافر فوجده
مسلم لا يرد لانه زوال العيب هداية زاد في الشرب ليلية أي ولو كان المشترى كافراً

قوله فيكون قوله والخصى بكسر
فتح يانم عليه انه مقصود ومع انه
مدود ككسائه كما في المصباح وبه
علم ما في قوله بعد في عبارة الخائبة
وكذا الخصى تأمل اه مصححه

وكذا الأدر وهو انتفاخ الاثنيين
والعينين والخصى عيب وان اشترى
على انه خصى فوجده بخلافه لا خيار
له جوهرة (والبخر) تن القدم (والدفر)
تن الابط وكذا اثنتان الانث برأيه
والزنا والتولد منه كلها عيب (فيها)
لا فيه ولو أمر في الاصح خلاصة
(الآن يفتش الاقران فيه) بحيث
يمنع القرب من المولى (أو يكون
الزنا عادة) بأن يتكرر أكثر من
مرتين واللواطة بها عيب مطلقاً
وبه ان يجاناً لا دليل الابنة وان
باجر لا قنية وفيها شترى جاراتها
الجران طاروع عيب والالاوأما
التخت بلين صوت ونكسر مشى
فان كثر رد لان قل برأيه
(والكفر) بأقسامه وكذا الرفض
والاعتزال

ذكره في المنبع شرح الجمع والسراج الوهاج كذا بخط العلامة الشيخ علي المقدسي
 اه أي لأن الاسلام خير محض وان شرط المشتري الكافر عدمه (قوله بخر بخرنا) حيث
 قال ولم أر مالو وجده خارجا عن مذهب أهل السنة كالمعتزلي والرافضي وينبغي أن يكون
 كالكافر لأن السني ينفر عن صحبته وبعائه الرافضي لأن الرافضة يستحلون قتلنا اه
 وأنت خير بأن الصحيح في المعتزلة والرفضه وغيرهم من المبتدعة أنه لا يحكم بكفرهم
 وان سبوا الصحابة أو استحلوا قتلنا بشبهة دليل كالخوارج الذين استحلوا قتل الصحابة
 بخلاف الغلاة منهم كالفاطمي بالنسبة اهلي والقاذفين للصديقة فانه ليس لهم شبهة دليل فهم
 كفار كالغلاة كما بسطناه في كتابنا تنبيه الولاة والحكام على حكم شاتم خيرا لانام وقدمنا
 بعضه في باب الردة وبه ظهر أن مراد البحر غير الكافر منهم ولذا شبهه بالكافر وبه سقط
 اعتراض النهر بأن الرافضي الساب للشيخين داخل في الكافر وكذا ما أجاب به بعضهم من
 أن مراد البحر المنفصل لا الساب فافهم (قوله عيب فيهما) أي في الجارية والغلام (قوله
 ولو المشتري ذميا سراج) عبارة السراج على ما في البحر الكفر عيب ولو اشتراها مسلم أودى
 قال في البحر وهو غريب في الذمي اه وكذا قال في النهر ولم أره في كلام غير السراج كيف
 ولا نفع للذمي بالمسلم لانه يجب على اخراجه عن ملكه اه يعني أنه لو ظهر مشري الذمي
 مسلما ليس له الرد كما قدمناه مع أنه لا يملك من ابقائه على ملكه فاذا ظهر كافرا يكون
 عدم الرد بالاولى لانه يبقى على ملكه فهو أنفع له من المسلم فكيف يكون كفره عيبا في
 حق الذمي دون اسلامه هذا انظر كلامه فافهم وقد يجب بأن الاسلام وقع محض شرعا
 وعقلا فلا يكون عيبا في حق أحد أصلا بخلاف الكفر فانه أقبح العيوب شرعا وعقلا فهو
 عيب محض في حق الكل ولذا قال المصنف في المنبع بعد ما مر عن البحر أقول ليس بغريب
 لما علم من أن العيب ما ينقص الفتن عند التجار ولا شك أن الكفر بهذه المثابة لأن المسلم
 ينفر عنه وغيره لا يرغب في شرائه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو أقبح العيوب لأن المسلم
 ينفر عن صحبته ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فتحتمل الرغبة اه قلت ويؤيده
 أنهم لو ظهرت مغنية له الرذم مع أن بعض الفسقة يرغب فيها ويريد في غنمها لانه عيب شرعا
 وكذا لو ظهر الامر بأبخر ليس له الرذم مع أنه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس بعيب شرعا
 لانه لا يحل بالاسم استخدام وان اخل بغيره المشتري الفاسق نعم يشكك عليه ما في الخائفة
 يهودى باع يهوديا زينا وقعت فيه قطرات خمر جازا البيع وليس له الرد لأن هذا ليس بعيب
 عندهم اه فاعلم (قوله وعدم الحيض) لأن ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء
 لأن الحيض مر كب في نبات آدم فاذا لم تحض فالتظاهر أنه لداء فيها وذلك الداء هو العيب
 وكذا الاستحاضة لداء فيها زياهي (قوله وعندهما خمسة عشر) ويقولهما يفتي ط
 فانه طاع الحيض لا يكون عيبا الا اذا كان في أوله أو انقطاعه في سن الصغر أو الالباس
 فلا تنساقا كما في البحر عن المعراج قال في النهر ويجب أن يكون معناه اذا اشتراها عالما

بحر بخرنا عيب (فيهما) ولو
 المشتري ذميا سراج (وعلم
 الحيض) لانه خمسة عشر وعندهما
 خمسة عشر

بذلك وفي المحيط اشتراها على انما تحيض فوجدتها لا تحيض ان تضاد فاعلى انما لا تحيض
بسبب الاياس فله الرد لانه عيب لانه اشتراها للحبل والايسة لا تحبل اه قلت ما في المحيط
ظاهر لانه حيث اشترط حيضها كان قوات الوصف المرغوب اما اذا لم يشترطه فالظاهر
انها لا ترد لما قد مناه عن البراز به لو وجد الدابة كبيرة السن لا ترد الا اذا شرط صغرها
فتدبر وفي القنية وجدتها تحيض كل ستة أشهر مرة فله الرد (قوله ويعرف بقولها الخ) قال
في الهداية ويعرف ذلك بقول الامه فترد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده
هو الصحيح اه ومنه في متن الملتقى وذكر الزيلعي تبعها للنهاية وغيرهما من شروح الهداية
أنه لا تسمع دعواه بأنه ارتفع حيضها الا اذا ذكر سببه وهو الداء أو الحبل فلم يذكر
أحدهما لا تسمع دعواه ويعرف ذلك بقول الامه لانه لا يعرفه غيرهما ويستلحق البائع
مع ذلك فترد نكوله لو بعد القبض وكذا قبله في الصحيح وعن أبي يوسف ترد الباعين البائع
قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامه فيه كما في الكافي والرجع في الحبل الى قول النساء
وفي الداء الى قول الاطباء واشترط ثبوت العيب قول عدلين منهم اه ملخصا واعترضهم
في الفتح بأن اشتراط ذكر السبب منافي لقرير الهداية بأنه يعرف بقول الامه وكذا قال
العتابي وغيره وهو الذي يجب أن يعقل عليه اذ لو لم دعوى الداء أو الحبل لم يتصور
أن يثبت بقولها توجه اليه على البائع بل لا يرجع الا الى قول الاطباء أو النساء ولذا لم
يعترض له فقيه النفس قاضيان فظهر أن اشتراطه قول مشايخ آخرين يغلب على الظن
خطوهم اه ملخصا واعترضه في الجريان قاضيان صرحا أولا بالاشتراط نقل عن الامام
ابن الفضل ثم نقل عنه أيضا بعد صفحة ما عزا صاحب الفتح الى الخائفة ولا منافاة بين
قولهم بغير قول الامه وقولهم بالرجع الى النساء في الحبل والى الاطباء في الداء لان
الاول انما هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها
وعين المشتري انه عن حبل ورجعنا الى النساء العالمات بالحبل لتوجه العين على البائع
وان عين انه عن داء ورجعنا الى قول الاطباء كذلك كما لا يخفى اه لكن قال في النهر ورأيت
في المحيط أن اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في الخائفة اه ومقتضاه
تعيين الرجوع الى قول الامه لكن بنا فيه ما مر من قوله قالوا ظاهر الرواية أنه لا يقبل
قولها فيه الآن يقال ان لفظ قالوا يشير الى المضعف ونقل العلامة المقدسي عن الرئيس
الشيخ قاسم انه ذكر عبارتي الخائفة وقال أن الثانية أي التي اقتصر عليها في الفتح أوجه قلت
وهذا ترجيح منه لما اختاره في الفتح واليه يشير كلام النهر أيضا (تنبيهه) في صفة الخصومة
في ذلك اما على ما ذكره الشراح فهي انه بعد بيان السبب والرجوع الى النساء أو الاطباء
ومضى المدة الا ترى ما يسأل القاضي البائع فان صدق المشتري ردها عليه وان قال
هي كذلك للحال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على
قياسه للحال فله المشتري تحمله فان حلف برئ والردت عليه وان أنكر الانقطاع للعال

ويعرف بقولها اذا انضم اليه
نكول البائع قبل القبض وبعده
هو الصحيح ملحق

لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف قال في النهاية ويجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه
عند المشتري وتعيينه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون الا باراً اذ من أين يعلم انهم لم يتحص
عند المشتري اهـ وأما صحتها على ما صححه في الفتح فقال بأن يدعى الانقطاع للحال
ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردت عليه وان اعترف به للحال وانكر وجوده
عنده استخبرت الجارية فان ذكرت أنهم امنة مقطوعة التجب الخصومة فيحلفه بالله ما وجد
عنده فان نكل ردت عليه وان اعترف بوجوده عنده وانكر الانقطاع للحال فاستخبرت
فأذكرت الانقطاع لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف اهـ (قوله ولا تسمع في أقل من
ثلاثة أشهر عند الثاني) اعلم أن الزيلعي ذكرهنا أيضاً مع الشراح الهداية أنه لو ادعى
انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعواه في المدينة تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف
وأربعة أشهر وعشر عند محمد وعن أبي حنيفة وزفر أنها سنتان اهـ وفي رواية تسمع دعوى
الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس بزازية وغيرها وذكر في البحر أن ابتداء
المدة من وقت الشراء ويرجح في الفتح ما في الخاتمة من تقديرها بشهر وردت عليه في البحر بأنه
خطب عجيب وغلط فاحش لأنه لا اعتبار بما في الخاتمة مع صريح النقل عن أئمتنا الثلاثة
وأقره في التمرقات وهو مدفوع فقد قال في الذخيرة أما إذا ادعى المشتري انقطاع حبيضا
وأراد رد هاهنا سبب لا يوجد لهذا رواية في المشاهير ثم قال بعد كلام ويحتاج
عنده هذا إلى بيان الحد الفاصل بين المدة البسيرة والكثيرة قالوا ويجب أن يكون هذا
كمسئلة مدة الاستبراء إذا انقطع الحيض والروايات فيها مختلفة ثم ذكر الروايات السابقة
فعلم أن ما ذكره ههنا من المدة إنما ذكره بطريق القياس على مسئلة استبراء عمتدة الطهر
وقد نبه على ذلك المحقق صاحب الفتح ورد القياس بأبداء الفارق بين المسئلتين فإنه نقل
ما في الخاتمة من تقدير المدة بشهر ثم قال وينبغي أن يقول عليه وما تقدم هو خلاف بينهم
في استبراء عمتدة الطهر والرواية هنا تستدعي ذلك الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا إلى
الحيض لاحتمال الحبل فيكون ماؤه سابقا زرع غيره فقتله أبو حنيفة وزفر بسنتين
لأنه أتم مدة الحمل وهو أقسى وقد روى محمد وأبو حنيفة في رواية بعدة الوفاة لأنه يظهر
فيما الحبل غالباً وأبو يوسف بثلاثة أشهر لأنها عدة من التحيض وفي رواية عن محمد شهران
 وخمسة أيام وعليه الفتوى والحد لكم هنا ليس الا كون الامتداد عيباً فلا يتجه اناطته
بسنتين أو غيرهما من المدد اهـ ملخصاً فقد ظهر لك أنه لا يصح في مسئلة ادعى النقل
عن أئمتنا الثلاثة لأن المنة قول عنهم ذلك إنما هو في مسئلة الاستبراء المذكورة أما مسئلة
العيب فلا ذكر لها في المشاهير وإنما اختلف المشايخ في ما قيسا على مسئلة الاستبراء
والامام فقيه النفس فاضحياناً اختار تقدير المدة بشهر رتبته الخصومة بالعيب
المذكور لأنه يظهر للقوابل والأطباء في شهر فلا حاجة إلى الأكثر ورجحه خاتمة المحققين
وهو من أهل الترجيح فالقول بأنه خطب عجيب هو العجيب فاعتنم هذا التحقيق والله تعالى

ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر
عند الثاني

ولي التوفيق (قوله والاستحاضة) بالخر عطف على المضاف الذي هو عدم ط (قوله
والسعال القديم) أي إذا كان عن داء فاما القدر المعتاد منه فلا فتح وظاهره أن السعال
غير عيب ولو وجد عندهما السعال المنظور اليه كونه عن داء لا القدم ولذا قال في الفصولين
السعال عيب ان فحش والا فلا فأداه في البحر (قوله والدين) لأن ماليتة تكون مشغولة
به والغرماء مقدمون على المولى وكذا الوفي رقبته جنباً إلى قال في السراج لأنه يدفع فيها
فتستحق رقبته بذلك وهذا يتصور فيما لو حدثت بعد العقد قبل القبض فلو قبل العقد فبالبيع
صار المانع مختاراً للقداء ولو قضى المولى الدين قبل الرقبة سقط الرقبة والى الموجب له أه
وكذا الوأبناه الغريم برأيه وفي القيمة الدين عيب الا إذا كان يسيراً لا يعتد مثله نقصاً في البحر
(قوله لا المؤجل لعتقه) اللام بمعنى إلى والمراد الذي تتأخر المطالبة به إلى ما بعد عتقه
كدين لزمه بالمباينة بلا إذن المولى (قوله لكن عيم الكمال) هو بحث منه مخالف
لأنه قل بحر (قوله وعليه بنقصان ولأنه وميراثه) لم يظهر وجه نقصان الولاء الآن يراد
نقصان الولاء بنقصان ثمرته وهي الميراث تأمل أه ح (قوله كسبل) هو داء في العين
يشبه غشاوة كأنها تسج العنكبوت بعروق سحر أه ح عن جامع اللغة (قوله وحوص)
بفتحين والحاء الصاد هما لسان ضيق في آخر العين وبابه ضرب ح عن جامع اللغة وشجوه
في القاموس والمصباح وفي القح أنه نوع من الحول (قوله ثم) بضم التاء وتسكين المثناة
يفرق بينه وبين واحد بالهاء ويذكر كونه اسم جنس ويؤنث نظراً إلى الجمعية فإنه اسم
جنس وضعها جمعاً استعمله الأعلی المختار ط (قوله والاصبعان عيمان الخ) أي قطعهما
فلو باعها بشرط البراءة من عيب واحد في يدها فاذا هي مقطوعة اصبع واحد تبرى لولو
اصبعين لأنهما عيمان وإن كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد
ولو مقطوعة الكف لا يبرأ لأن البراءة من عيب اليد والعيب يكون حال قيامها بالأحوال
عدمها كما في الخالية ومفاده أنه لو لم يقل في يدها يبرأ لومة مقطوعة الكف وعليه يحمل كلام
الشارح وكان الأنسب ذكر هذه المسئلة في مسائلنا في عند ذكر اشتراط البراءة (قوله
والشيب) ومثله الشعث وهو اختلاط البياض بالسواد وعلوه بأنه في أو أنه للكبر وفي غير
أ وأنه للداء قال في جامع الفصولين أقول جعل الكبر هنا عيباً لا في عدم الحيض حتى لو
ادعى عدم الحيض للكبر لم يسمع على ما يدل عليه ما مر من قوله لا تسمع دعوى عدم الحيض
الآن يدعى بجعل أوداه وبينهما منافاة أه (قوله وشرب خمر جهر) أي مع الإدمان
فلو على الكتمان أحياً نافي ليس به عيب كما في جامع الفصولين أي لأنه لا ينقص الثمن
وإن كان عيباً في الدين (قوله ان عتق عيباً) كتمان بتردو شرطه ونحوه لا إن كان لا يعتد
عيباً عرفاً كتمان يجوز وبطيخ جامع الفصولين فالمدار على العرف (قوله لو كبيرين
مولدين) بخلافه في الصغيرين وفي الجليب من دار الحرب لا يكون عيباً مطلقاً قال في الخالية
وهذا عندهم يعني عدم الختان في الجارية المولدة أما عندنا عدم الخلق في الجارية

(والاستحاضة والسعال القديم)
لا المعتاد (والدين) الذي يطالب به
في الحال لا المؤجل لعتقه فإنه ليس
بعيب كما نقله مسكين عن
الذخيرين لكن عيم الكمال وعليه
بنقصان ولأنه وميراثه (والشعر
والماء في العين وكذا كل من
فيها) فهو عيب معراج كسبل
وحوص وكثرة دمع والتؤلؤل
بفتحين كزبور بفتحين صغاصب
مستدير على صورتي جعه ثا ليل
قاموس وقبده بالثانية بعض
شراح الهداية (وكذا الكلى)
عيب (لوعن داء والا) وقطع
الاصبع عيب والاصبعان عيمان
والاصابع مع الكف عيب واحد
والعسر وهو من يعمل بيساره فقط
الآن يعمل باليمين أيضاً كجهر
ابن الخطيب رضي الله تعالى عنه
والشيب وشرب خمر جهر وقمار
ان عتق عيباً وعدم ختمه سماو
كبيرين مولدين

لا يكون عيباً بجر (قوله وعدم نقي جار) لانه يدل على عيب فيه ط (قوله وقوله أكل كل
دواب) انما راعى الانسان فيكثره فيه عيب وقيل في الجارية عيب لا الغلام ولا شك انه
لا فرق اذا أفرط فتح (قوله ونكاح) أي في العبد والجارية خاتمة لان العبد يملكه من ذمة
الزوجة والجارية تحرم وطؤها على السيد قال في النكاح وكذا لو كانت الجارية في العدة
عن طلاق رجعي لاعتن طلاق بائن والاحرام ليس بعيب فيها وكذا لو كانت محترمة عليه
برضاع أو صهرية (قوله وكذب وغيبة) ينبغي تقييدهما بالكثير المضر (قوله وترك صلاة)
وكذا غيرهما من الذنوب بجر (قوله لكن في القنية الخ) يؤيده ما في جامع القصولين راعى
الى الاصل الزنا في القن ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلاصا ككونه أكل الحرام
أو ترك الصلاة اه فافهم (قوله ينبغي أن يتبين من الرد الخ) أقره في البحر والنهر
وفي الولو الجنية والهتوع عيب وهو أخوذ من الهتعة وهي دائرة يضاء تكون في صد
الحيوان الى جانب نحره يشاء من يده فيوجب نقصا في الثمن بسبب تشاؤم الناس اه (قوله
لوعلى الذقن الخ) عبارة البحر وكذا الحال ان كان قبيحا منقصا اه وفي البرازية والخال
والنؤلول لو في موضع محل بالزينة أتم في موضع لا يخل بها كحصى الابط والركبة لا (قوله
والعيوب كثيرة) منها الادرة في الغلام والعفلة وهي ورم في فرج الجارية والسن الساقطة
والنضراء والسوداء ضرسا ولا واختاف في الصفرة ومنها الظفر الاسودان نقص القيمة
وعدم استمسك البول والحرث في الدابة وهو أن تقف ولا تنقاد والجروح وهو أن لا تقف
عند الاجام وخلع الرسن واللبام وكذا لو اشترى كرماف وجد فيه مزا أو مسيلا للغير أو كان
مري تقعا ليصل اليه الماء الابالسكر أو لا شرب له برازية وذلك في البحر زيادة على ذلك
فراجع (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) من ذلك ما اذا اشترى حديد يتخدم منه
آلات الخرازين وجعله في الكور ليحترقه بالنار فوجد به عيبا ولا يصلح لذلك الآلات
يرجع بالنقصان ولا يردده ومنه أيضا بل الجلود أو الأبريسم فانه عيب آخر يمنع الرد وتماحه
في البحر (قوله بغير فعل البائع) ومثله الاجنبي فبقي كلام المصنف شاملا لما اذا كان
بفعل المشتري أو بفعل المعقود عليه أو بآفة سماوية ففي هذه الثلاث لا يردده بالعيب
القديم لانه يلزم رده بعيبين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا فاده
في البحر (قوله فلو به) أي بفعل البائع ومثله الاجنبي وقوله به يد القبض يعني عنه
قول المصنف عند المشتري لانه صرح به لبقا بقوله وأما قوله فافهم (قوله رجوع
بحصته) أي حصة العيب الاول وامتنع الرد بجر (قوله ووجب الارش) أي ارش
العيب الحادث بفعل البائع فينبذ يرجع على البائع بشيئين الاول حصة العيب الاول
من الثمن والثاني أرش العيب الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل أجنبي يرجع
بالارش عليه (قوله وأما قوله الخ) أي وأما اذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع
قبل القبض خير المشتري سواء وجد به عيبا أو لا يبين أخذه أي مع طرح حصة النقصان

قوله وكذا غيرهما من الذنوب هكذا
بخطه ولعل الاولى وكذا غيره
أي الترك أو وكذا غيرهما من
القرائن مثل تأمل اه

وعدم نقي جار وقوله أكل دواب
ونكاح وكذب وغيبة وترك صلاة
لكن في القنية تركها في العبد
لا يوجب الرد وفيها لو ظهر أن
الدار مشقوة ينبغي أن يتمكن من
الرد لان الناس لا يرغبون فيها
وفي المنظومة الجنية والخال عيب
لوعلى الذقن او الشفة لا الخلق
والعيوب كثيرة برأنا الله منها
(حدث عيب آخر عند المشتري)
بغير فعل البائع فلو به بعد القبض
رجع بحصته من الثمن ووجب
الارش وأما قوله أخذه أو رده

من الثمن وبين رده وأخذ كل الثمن وكذا لو كان باقة سماوية أو بفعل المعقود عليه فانه
 رده بكل الثمن أو يأخذ به وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه وكذا لو كان بفعل
 أجنبي فانه يخير ولكنه ان اختار الاخذ يرجع بالارش على الجاني وان كان بفعل
 المشتري لزمه بجميع الثمن وليس له أن يسكه ويطلب النقصان أفاده في البحر وقوله وي طرح
 عنه حصة جناية المعقود عليه ظاهره انه لا ي طرح عنه شيء لو النقصان باقة سماوية
 ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو باقة سماوية فان كان النقصان قد ردا ي طرح عن
 المشتري حصة من الثمن وهو مخير في الباقي أخذه بحصته أو تركه ككون المبيع كيليا
 أو وزنيا أو عدديا مقاربا وفات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا ي طرح عن
 المشتري شيء من الثمن وهو مخير أخذه بكل غنمه أو تركه والوصف ما يدخل في المبيع بالذكر
 كشجر وبناء في الارض وأطراف في الحيوان وجوده في الكبلى والوزنى اذا لاوصاف
 لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها الجناية أو القبض يعني اذا قبض ثم استحق شيء من
 الاوصاف يرجع بحصته من الثمن اهـ (قوله بكل الثمن) يتعلق بقوله أو رده ولا يصح
 تعلقه أيضا بقوله فله أخذه أفاده ح (قوله مطلقا) أي سواء وجد به عيب أو لا ح
 ومثله ما مر عن البحر ولا يخفى أن المراد العيب القديم والافا الكلام فيما اذا حدث به عيب
 وأشار الى أن حدوثه قبل القبض يفعل كاف في التخيير بين الاخذ والرد سواء كان به عيب
 قديم أو لا فافهم (قوله فالقول للبائع) لا يناسب قوله ولو برهن الخ فكان المناسب أن
 يقول أو لا ولو ادعى البائع حدوثه الخ أفاده خ (قوله الا في بلد العقد) الاولى أن يقول
 في موضع العقد ليشمل ما لو نقله الى بيته في بلد العقد وأشار الى أن تحمله بمنزلة حدوث
 عيب لما فيه من مؤنة الرد الى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لأن مؤنة الرد على
 المشتري فلا ضرر فيه على البائع وقد مرنا الكلام على هذه المسئلة أقول باب خيار الرؤية
 (قوله رجوع بنقصانه) بأن يقوم بالعيب ثم مع العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار
 عشر القيمة رجوع بعشر الثمن وان كان أقل أو أكثر فعلى هذا الطريق حتى لو اشتراه بعشرة
 وقيمته مائة وقد نقصه العيب عشرة رجوع بعشر الثمن وهو درهم قال البرزلي وفي المقايضة
 ان كان النقصان عشر القيمة رجوع بنقصان ما جعل ثمنها يعني ما دخل عليه الباء ولا بد أن
 يكون المقوم اثنين يخبران بالفظ الشهادة بخضرة البائع والمشتري والمقوم الادل في كل
 حرفة ولو زال الحادث كان له رد المبيع مع النقصان وقيسه لا وقيل ان كان بدل النقصان
 قائما ودالا كذا في القصة والاول بالقواعد المتيقن (قوله الا فيما استثنى) أي
 من المسائل الست المتقدمة أو الباب ط وقد عت ما فيها أو كتبنا هذا المسائل أسوأ منها
 ما يأتي قريبا في كلام المصنف من مسئلة البعير وغيرها وفي فتح القدير ثم الرجوع بالنقصان
 اذا لم يمنع الرد بفعل من جهة المشتري أما اذا كان بفعل من جهة كذا كان
 قبل المبيع أو باعه أو وهبه أو عتقه على مال أو كاتبه ثم اطلع على عيب فليس له

بكل الثمن مطلقا ولو برهن البائع
 على حدوثه والمشتري على قدمه
 فالقول للبائع والبيضة للمشتري
 ولا رد جبراماله حل ومؤنة الا في
 بلد العقد بحر (رجوع بنقصانه)
 الا فيما استثنى

الرجوع بالنقصان وكذا اذا قتل عند المشتري خطأ لانه لما وصل البذل اليه صار كأنه
ملكه من القاتل بالبذل فكان كما لو باعه ثم اطاع على عيب لم يكن له حق الرجوع ولو امتنع
الرد بفعل غير مضمون له أن يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع (قوله ومنه ما لو شراه تولية)
هذه إحدى مسألتين ذكرهما في البحر بقوله يستثنى مسألتان أحدهما بيع التولية
لوباغ شيئا تولية ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لانه لو رجع
صار الثمن الثاني أنقص من الأول وقضية التولية أن يكون مثل الأول الثانية لو قبض
المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحدث به عيب عند رب السلم قال الامام بخير
المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه من رأس المال
ولا من نقصان العيب لانه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتياضا عن الجودة
فيكون ربا اه ملخصا (قوله أو خاطه لطفه) الاولى أن يقول أو قطعه لطفه لانه من
اشترى ثوبا فخطه لطفه أو خاطه صار له كماله بالقطع قبل الخطاطة فإذا وجد به عيبا
لا يرجع بنقصانه أما لو كان الولد كبيرا يرجع بالعيب لانه لا يصير مأكالا لا يقبضه فإذا
خاطه قبل القبض امتنع الرد بالخطاطة فإذا حصل التملك بعد ذلك بالتسليم لا يمنع الرجوع
بالنقصان بناء على ما سيأتي من أن كل موضع للبائع أخذ منه عيبا لا يرجع باخراجه عن
ملكه والارجع في الأول أخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد وفي الثاني بعده أذ لم
للبائع أخذه منه عيبا بعد الخطاطة كما يأتي وتعامه في الزيلعي وبما قرناه ظهر أن التمسيد
بالخطاطة تعالاهد اية احترازي في الكبير اتفاق في الصغير كانه عليه في البحر (قوله
أورضى به البائع) يعني أنه لو أراد الرجوع بنقصان العيب ورضى البائع بأخذه منه عيبا
امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل أما أن يسكه بالرجوع وأما أن يرد له لا يقال لا حاجة
الى هذه المسئلة مع قول المتن وله الرد برضا البائع لأن ما في المتن لبيان أنه بخير بين الرجوع
بالنقصان والرد برضا البائع وهذا لا يدل على أن رضا البائع بالرد يطل اختيارا للمشتري
الرجوع بالنقصان فلذا ذكر المشرح هذه المسئلة في مبطلات الرجوع فلهذا ذكره بما حواه
دره فافهم (قوله وله الرد برضا البائع) لأن في الرد اضرا بالبايع لكونه خرج عن
ملكه سالما عن العيب الحادث فتعين الرجوع بالنقصان الآن يرضى بالضرر فيخير المشتري
حينئذ بين الرد والامساك من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال
ولم يرجع بنقصان لكان أولى ثم رقت وقد أفاد المشرح هذا المعنى بذكر المسئلة التي
قبله كما قرناه أنفائهم ان مقتضى قولهم الآن يرضى بالضرر أن المشتري يرجع عليه بجميع
الثمن كاملا وبه صرح القهسستاني حيث قال غير طالب أي البائع حصه النقصان اه
فدل على أن البائع ليس له طلب حصه النقصان الحادث فيرد كل الثمن ثم رأيت أيضا
في حاشية نوح أفندي حيث قال اسقوط حصه برضاه بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان
العيب الحادث اه وليست نظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه المشرح عن العيب عند قوله

ومنه ما لو شراه تولية أو خاطه
لطفه لطفه أو خاطه
جوهرة (وله الرد برضا البائع)

والسرقه (تنبیه) أشار المصنف باشتراط رضا البائع الى فرع في القنية لورد المبيع
 بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو تقايلا ثم ظفر البائع بعيب حدث عند المشتري قبل البيع الرد
 يعني لعدم رضاه به أولا وفي البرازية رده المشتري بعيب وعلم البائع بحدوث عيب آخر عند
 المشتري رد على المشتري مع ارش العيب القديم أو رضى بالمردود ولا شيء به وإن حدث فيه
 عيب آخر عند البائع رجوع البائع على المشتري بأرش العيب الثاني إلا أن يرضى أن يقبله
 بعيبه الثالث أيضا اه بحر هذا وسيدكر المصنف انه يعود الرد بالعيب القديم بعد زوال
 العيب الحادث (قوله إلا مانع عيب) أى إلا عيب مانع من الرد كالوقوع للمبيع عند
 المشتري رجوع لا خطأ ثم ظهر أنه قتل آخر عند البائع فقبله البائع بالجناية لا يجبر المشتري
 على ذلك وانما يرجع بالنقصان على الجناية الاولى لدفع الضرر عنه لانه لو رده على بائعه
 كان مختارا للقدافيهما وكما لو اشترى عسيرا فقتله بعد قبضه ثم وجد فيه عيبا لا يريده وان
 رضى البائع وانما يرجع بالنقصان كذا في النهج (قوله أو زيادة) أى أو الزيادة مانعة
 كما سيأتى في نحو الخياطة ح ثم اعلم أن الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده وكل منهما
 نوعان متصل ومنفصل والمتصل نوعان متولدة كسمن وبهال فلا تنسج الرد قبل القبض
 وكذا بعده في ظاهر الرواية ولم يشترى الرجوع بالنقصان وليس له بائع قبوله عندهما وعند
 محمله ذلك وغيره متولدة كعرس وبناء وصبيغ وخياطة فتتبع الرد مطلقا والمنفصل نوعان
 متولدة كالولد والثر والارث فقبل القبض لا تنسج فان شاء ردهما أو رضى بهما بجميع
 الثمن وبعد القبض يتنوع الرد ويرجع بحصة العيب وغيره متولدة ككسب وغلة وهبة
 وصدة فقبل القبض لا تنسج الرد فاذا رد فهي للمشتري بلائع عنده ولا تطيب له وعندهما
 للبائع ولا تطيب له وبعد القبض لا تنسج الرد أيضا وتطيب له الزيادة وتماه في البحر عن القنية
 وحصله أنه يتنوع الرد في موضعين في المتصل الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة
 لو بعد القبض كما في البرازية وغيرها ووقع في الفتح أن المنفصلة المتولدة تنسج الرد لكنه قال
 بعده انه قبل القبض يختار كما مر وبعد القبض يرد المبيع وحده بحصته من الثمن واعترضه
 في البحر بأنه سهو واذ هذا التفصيل لا يناسب قوله تنسج الرد وانما يناسب الرد وهو خلاف
 ما مر عن القنية والبرازية وغيرهما وذكر نحوه في نور العين وأجاب في النهج بأن قول الفتح
 تنسج الرد معناه تنسج رد الاصل وحده قلت ولا يخفى ما فيه فان قول الفتح وبعد القبض يرد
 المبيع وحده يناسبه وقد صرح في الذخيرة أيضا بأنه لا يرد له لاق الولد يصير بالسكونه صار
 للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتولدة كالكسب لانهم لم تولد من المبيع بل من منافعه
 فلم تكن مبيعة فأمكن أن تسلم للمشتري مجانا أما الولد فانه مبيع من وجه تولده من المبيع
 فله صفته فلو سلم للمشتري مجانا كان ربا ونحوه في الزيلعي (قوله كان اشترى ثوبا) تمثيل
 لاصل المسئلة للزيادة قال في البحر وهو تكرار لان رجوعه وجواز رده برضا بائعه
 في الثوب من أفراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لأفراد الثوب الا ليرتب عليه مسئلة ما اذا خطه

الامانع عيب او زيادة (كان
 اشترى ثوبا)

مطلوب
 في انواع زيادة المبيع

فانه يمنع الرد ولو برضاء اه ط (قوله فقه طه) ووطه الجارية كالقسط بكذا كانت
أو ثيبا نهر وسأني مسئلة الجارية في المتن (قوله فاطم على عيب) ذكر الفاء بقيد أن
القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فلا يرجع اه ح
ويشهد له قول المصنف الاتي واللبس والركوب والمداواة رضا بالعيب الخ (قوله
فاسدا) الاولى فاسدة (قوله لا يرجع لافساد مالتيه) أشار به الى الفرق بين هذه المسئلة
وما قبلها وهو أن النحر افساد للمال بصيرورة المبيع به عرضة للنحن والفساد ولذا لا يقطع
السارق به فاختل معنى قيام المبيع ككافي النهر ح وعدم الرجوع قول الامام
وفي الخاتمة وجامع الفصولين لو اشترى بغير علم ادخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع
بنقصانه عندهما وبه أخذ المشايخ كالأول كل طه ما فوجده عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح
فذبحه لا يرجع اه قال في البحر وفي الوقعات القنوي على قوله ما في الاكل فكذا
هنا اه قال الخبير الرمي ويجب تقييد المسئلة بما اذا شعروا بحياته من جود أم اذا أبس
من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام أيضا لأن النحر في هذه الحالة أبس افسادا
للمال تأمل اه (قوله لا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ) أي أخرجه عن ملكه
والببيع مثال فم مال ووجهه أو اقربه لغيره ولا فرق بين ما اذا كان بعد رؤية العيب أو قبله
كافي الفتح وسواء كان ذلك خلوف تلفه أو لاحق لو وجد السمكة المبيعة معيبة وغاب
البائع بحيث لو انتظره ففسدت فباعها لم يرجع أيضا بشئ كافي القنية نهر ثم اعلم أن
الببيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري أو قبله
الاذا كان بعد زيادة كخماطة ونحوها كما يأتي ولذا قال في المحيط ولو أخرج المبيع عن
ملكه بحيث لا يبقى للملك أثر بان باعه أو وهبه أو اقربه لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان
وكذا لو باع بعضه وان تصرف تصرفا لا يخرج عنه عن ملكه بان أجره أو رهنه أو كان
طعاما فطبخه أو سويقا فلفه بسمن أو بخرى في العرصة أو نحوه ثم علم بالعيب فانه لا يرجع
بالنقصان الا في الكتابة يجوز لكن في جامع الفصولين شراء فاجره فوجده عيبه فله
نقض الاجارة ورده بعيبه بخلاف رهنه من غيره فانه يرد به بغيره اه والظاهر أن ما في
المحيط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والرهن المراد به اذا رضى به البائع معيبا
فحينئذ لا يرجع بل يردّه تأمل (قوله أو بعضه) ظاهره أنه ليس له رد ما بقي لتعيبه بالقطع
أو الشكره وكذا ليس له الرجوع بنقصان الباقي كما يفسده ما قلناه عن المحيط ثم رأيت
في القهستاني لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بخصه ما باع وكذا بخصه ما بقي على الصحيح
ولم يردّه عند كافي المحيط اه وهذا بخلاف مالو كان أو باع بعضها فان لرد الباقي
كما مر متنا قبل هذا الباب وسأني أيضا في قوله اشترى عبد من الخ وبخلاف مالو كان
المبيع طعاما ما يأتي الكلام عليه (قوله لجواز رده مقطوعا لا خيطا) يعني أن الرد عند
القطع غير ممنوع برضاء البائع فلما باعه المشتري صار حائسا للمبيع بالمبيع فلا يرجع بالنقصان

فقه طه فاطم على عيب يرجع به
أي بنقصانه انتم عند الرد بالقطع
(فان قبله البائع ككافي
لهذا) لانه اسقط حقه
(ولو اشترى بغير علم فوجده عيبا
فاسدا لا يرجع لافساد مالتيه كما
لا يرجع (لو باع المشتري الثوب)
كاه أو بعضه أو وهبه (بعد القطع)
لجواز رده مقطوعا لا خيطا كما
أفاده بقوله

قوله أو قبله هكذا بخطه والاولى
أو قبلها أي رؤية العيب اه مصححه

لا يكونه صار مقتولا للرد بخلاف ما لو خاطه قبل العلم بالعيب ثم باعه فإنه لا يبطل الرجوع
 بالنقصان لأن الخياطة مانعة من الرد كما ياتي فيبيع بعد امتناع الرد لأن تأثيره لا يبرأ
 حاسبه بالبيع كما أفاده الزياهي وغيره والاصل ~~في~~ كما في الذخيرة أنه في كل موضع أمكن
 المشتري رد المبيع القائم في ملكه على البائع برضاه أو بدونه فإذا أزاله عن ملكه يبيع
 أو شبهة لا يرجع بالنقصان وفي كل موضع لا يمكن رده على البائع فإذا أزاله عن ملكه يرجع
 بالنقصان ونحوه في الزياهي وبني عليه مسئلة ما لو خاط الثوب لطفه وقدمت (قوله
 وخاطه) أشار به مع ما عطف عليه إلى الزيادة المتصلة الغير المتوازية وقد مناهيها (قوله
 بأي صنف كان) ولو أسود وعند أي خنيفة السواد نقصان فيكون للبائع أخذ وهو
 اختلاف زمان اه ح (قوله أولت السويق سمن) أي المظبية ومثله لو اتخذ الزيت
 المبيع صابونا وهي واقعة الحال رمي (قوله أو غرس أو بني) أي في الأرض المبيعة ط
 (قوله ثم اطالع على عيب) أي في السويق أو الثوب بعد هذه الأشياء مخ قال ح وهو
 يفيد أن الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر ويدل
 عليه أيضا قول مسكين ولم يكن عالما وقت الصنع والت اه (قوله بسبب الزيادة) لأنه
 لا وجه للفسخ في الاصل دون انما الاتفك عنه ولا وجه اليه مع الحق الشرع الخ (قوله
 لحصول الربا) فإن الزيادة حينئذ تكون فضلا مستحقا في عقد المعاوضة بالامتناع وهو
 معنى الربا وشبهته ولشبهة الربا حكم الربا فتح وبه اندفع ما في الدر المنقي عن الواني من قوله
 وفيه أن حرمة الربا بالقدر والجنس وهما مفقودان ههنا فتأمل اه ويوضح الدفع قوله
 في العزيمة أنه كلام غير محترق فإن الربا ليس بمختص عندهم في الصورة المذكورة لقوله
 إن الشروط القاسدة من الربا وهي في المعاوضات المالية وغيرها لأن الربا هو الفضل الخالي
 عن العوض وحقيقة الشروط القاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فقيم أفضل
 خال عن العوض وهو الربا كما في الزياهي وغيره قبيل كتاب الصرف (قوله أي الممتنع
 رده في هذه الصور) أي صور الزيادة المتصلة من خياطة ونحوها وأفاد أن امتناع الرد
 سابق على البيع بسبب الزيادة فتقرر به الرجوع بالنقصان قبل البيع فيبقى له الرجوع
 بهذا البيع أيضا وان كان البيع بعد روية العيب قال في الفتح وإذا امتنع الرد بالفسخ
 فلوباؤه المشتري رجوع بالنقصان لأن الرضا امتنع لم يكن المشتري يبيعه حاسبه (قوله بعد
 روية العيب) وكذا قبلها بالاولى ح (قوله قبل الرضا به صريحا أو دلالة) لم أر من ذكر
 هذا القمدها بعد صراحة كثير من كتب المذهب وانما رأيت في حواشي المنع للخبر
 الرملي ذكره بعد قوله أو مات العبد وهو في محله كما تعرفه قريبا أما هنا فلا محمل له لأن
 العرض على البيع رضا بالعيب كما سبأ في وهذا وجب له البيع حقيقة ولم يمتنع الرجوع
 بالنقصان لتقرر الرجوع قبله كما علمته اتفاقا كما أن الشارح رأى هذا القيد في حواشي
 شيخه فسبق قلبه فكتبه في غير محله فتأمل (قوله أو مات العبد) لأن الملك ينتهي بالموت

(قوله قطعه) المشتري (وخاطه
 أو صنفه) بأي صنف كان عيب
 (أولت السويق سمن) أو خبز
 الدقيق أو غرس أو بني (ثم اطالع
 على عيب رجوع نقصانه) لا امتناع
 الرد بسبب الزيادة لحق الشرع
 لحصول الربا حتى لو تراصيا على
 الرد لا يقضى القاضي به در رابين
 كمال (كما) يرجع (لوباؤه) أي
 الممتنع رده (في هذه الصور) بعد
 روية العيب (قبل الرضا به
 صريحا أو دلالة) أو مات العبد

والشيء بانتم تاتون بقرينة كان بقاء الملك قائما والرد منه مذكور وذلك موجب للرجوع وتسامحه
 في ح عن الفتح قال في النهر ولا فرق في هذا أي موت العبد بين أن يكون بعد رؤية العيب
 أو قبلها اه لكن اذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد أن يكون قبل الرضا به صريحا
 أو دلالة كما ذكره الخبير الرمي ووجهه ظاهر لانه اذا رأى العيب وقال رضيت به أو عرضه
 على البيع أو استخدمه من ارأ أو نحو ذلك مما يكون دلالة على الرضا امتنع رده والرجوع
 بقصانه ولو بقي العبد حيا فكذلك الوفا بالاولى (قوله المراد هلاك المبيع الخ) قال في النهر
 ولو قال أو هلك المبيع لكان أفيد اذ لا فرق بين الأدمى وغيره ومن ثم قال في الفصول
 ذهب الى بانه لا يرد به بعبه فذلك في الطريق هلك على المشتري ويرجع بنقصه وفي القنية
 اشترى جدرا ما فلا يرد به لم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان اه وفي المساوي اشترى
 أنو ابا على أن كل واحد منهما ستة عشر ذراعا فبلغ بها الى بغداد فاذا هي ثلاثة عشر ذراعا
 فرجع بها اليدها وهلك في الطريق يرجع بنقصان القنية في ظاهر المذهب (قوله
 أو اعتقه) قال في الهداية وأما الاعتاق فالقياس فيه أن لا يرجع لان الامتناع به فله
 فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انهاء الملك لان الأدمى ما خاق في الاصل
 محلا للملك وانما ثبت الملك فيه مؤقتا الى الاعتاق انما كالموت وهذا لان الشيء يتقرر بانتمائه
 فيجعل كان الملك باق والرد منه مذكور والتدبير والاستيلاء بمنزلة لانه تمسك بالنقل مع بقاء
 المحل بالامر الحكيم اه ح (قوله أو وقف) فاذا وقف المشتري الارض ثم علم بالعيب
 يرجع بالنقصان وفي جعلها مسجد الاختلاف والمختار الرجوع بالنقصان ~~في جامع~~
 الفصولين وفي البرازية وعليه الفتوى وما يرجع به يسلم اليه لان النقصان لم يدخل تحت
 الوقف اه نهر (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما به اه ح والاصل أن هلاك المبيع
 ليس كاعتقه فانه اذا هلك المبيع يرجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما
 الاعتاق بعد العلم به فيمنع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتاقه كاستهلاكه فانه
 اذا استهلكه فلا رجوع مطلقا الا في الاكل عندهما بجرط (قوله أو كان المبيع طعاما
 فأكاه) احترز بالاكل عن استهلاكه بغيره ففي الذخيرة قال القسودى ولو اشترى ثوبا
 أو طعاما وأحرق الثوب أو استهلك الطعام ثم اطعم على عيب لا يرجع بالنقصان بخلاف
 اه وكذا لو باعه أو وهبه ثم اطعم على عيب لم يرجع بشئ اجماعا كافي السراج لكن في بيع
 بعضه الخسلاف الا في واراد بالطعام المكمل والموزون كما يعلم من الذخيرة والخانية
 (قوله فأكاه أو بهضه) أي ثم علم بالعيب كافي الهداية وهذا يدل على أن الرجوع فيما اذا
 اطعمه عبده أو مديره أو أم ولد أو ابس الثوب حتى يتخلف مقيما قبل العلم بالعيب ولو
 اخر الشارح قوله قبل علمه به بعبه عن قوله ابس الثوب حتى يتخلف ليكون قيدا في المسائل
 العشرة لكان أولى ح قلت ويؤيده انه في الفتح قال بعد هذه المسائل وفي الكفاية كل
 تصرف يسهط خيار العيب اذا وجدته في ملكه بعد العلم بالعيب فلا رد ولا ارض لانه

المراد هلاك المبيع عند المشتري
 (أو اعتقه) أو دبر أو استولد أو وقف
 قبل علمه به بعبه (أو كان) المبيع
 طعاما فأكاه أو بهضه

مطلب
 فيما لو اكل بعض الطعام

كل رضائه (تنبه) وقع في المنع أو أكله بعد اطلاعه على العيب وهو سبق قلم كتابه عليه
 الرمي (قول له أو أطعمه عبده أو مديراً أو أم ولد) انما يرجع في هذه المسائل لأن ملكه
 باقي كما في البحر يعني أن العبد والمدير وأم الولد انما أكلوا الطعام على ملك السيد لانهم
 لا يملكون وان ملكوا فكان ملكه باقياً في الطعام والردمة مذكورانه في الاعتناق
 بخلاف ما إذا أطعمه طفله وما عطف عليه مما سببه في حيث لا يرجع لأن فيه حبس المبيع
 بالقلب من هؤلاء فانهم من اهل الملك اهـ (قول له فانه يرجع بالنقصان استحساناً
 عندهما) الذي في الهداية والعناية والفتح والتبيين أن الاستحسان عدم الرجوع وهو
 قول الامام فليحترز اهـ قلت ما ذكره الشارح من أن الاستحسان قولهما ذكروه
 في الاختيار وتبعه في البحر وكذا نقله عنه العلامة فاسم ونسبه على انه عكس ما في الهداية
 وسكت عليه فلذا امشي عليه المصنف في منته وذكروا في الفتح عن الخلاصة أن عليه الفتوى
 وبه أخذ الطحاوي لكن قال في الفتح بعده ان جعل الهداية قول الامام استحساناً مع
 تأخير وجوابه عن دليلهما بقيد مخالفة في كون الفتوى على قولهما اهـ قلت ويؤيده
 انه في الكنز والمآثر وغيرهما مشوا على قول الامام وفي الذخيرة ولو ليس الثوب حتى يخرق
 من اللبس أو أكل الطعام لا يرجع عندهما هو الصحيح خلافاً لهما اهـ والمأصل انهما
 قولان صحيحان ولكن صحوا قولهما بأن عليه الفتوى ولفظ الفتوى أكد الفاظ
 التصحيح ولا سيما هو أرفق بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في منته وهذا في الاكل
 أما المبيع ونحوه لا يرجع فيه اجاباً كما علمت ويأتي وجه الفرق (تنبه) ظاهر كلام
 الشارح أن الخلاف جارٍ في جميع المسائل التي ذكرها مع انهم لم يذكروها في اكل الطعام
 وليس الثوب أفاده قلت الظاهر جريان الخلاف في مسائل الاطعام أيضاً لأنه لو اكل
 الطعام لا يرجع عند الامام فكذلك اذا أطعمه عبده بالاولى تأمل (قول له وعنهما ما يريد
 ويرجع بنقصان ما أكل) هذه رواية ثالثة عنهما في ضرورة أكل البعض والاولى انه يرجع
 بنقصان العيب في الكل فلا يرد ما بقي هكذا نقل عنهما القدوري في التقرير وتبعه في
 الهداية وذكروا في شرح الطحاوي أن الاول قول أبي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح
 وما عساه الامام فلا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما أكل ولا يقي في الذخيرة والفتوى على
 قول محمد كما نقله في البحر عن الاختيار والخلاصة وشهد في النهاية وغاية البيان وجامع
 الفصولين والخاتمة والمجتبى فلذا اقتصر عليه الشارح وهذا كله في أكل البعض أما لو باع
 بعض المسكبل والموزون في الذخيرة انه عندهما لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد
 ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكر في الاصل وكان الفقيه أبو جعفر وأبو الليث
 يفتيان في هذه المسائل قول محمد وفقاً للناس واختاره الصدوق والشهيد اهـ وفي جامع
 الفصولين عن الثمانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصة من الثمن وعليه
 الفتوى اهـ ومثله في الوالدية والمجتبى والمواهب والخاصل ان المقتضى به انه لو باع

أو أطعمه عبداً أو مديراً أو أم ولد
 أو لبس الثوب حتى يخرق فانه
 يرجع بالنقصان استحساناً عندهما
 وعليه الفتوى بحر وعنهما ما يريد
 ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل وعليه
 الفتوى اختياراً وقهراً ثانياً

قوله في الصفحة السابقة
والحاصل الخ أقول قد نظمت
هذه المسئلة والتي قبلها البسمل

حفظها فقلت
وان يبيع كل المكيل أو أكل
ثم رأى عينا فلا يرجع بل
يرجع ان كان لبعض أكل
بنقصه وان يبيع بعضا فلا
وما بقي عن أكل أو يبيع يرد
عند محمد وذلك المعقد

اه منه

ولو كان في وعاءين فله رد الباقي
بجسته من الثمن اتفاقا ابن كمال
وابن مالك وسجيى فقلت فعلى ما في
الاختيار والقهستاني يرجع
القياس قنية

مطلب
يرجع القياس

البعض أو أكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما كل لا ينقص ما باع والفرق كما في الولوالجية
انه بالاكل تقرر العقد فتقرر أحكامه وبالبيع ينقطع الملك فتقطع أحكامه قال فصار
بمنزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما وبيع أحدهما ثم رجع بهما معا يرد ما بقي
ولا يرجع بنقصان ما باع بالاجماع فكذا هنا عند محمد اه قلت لكن سيذكر
المصنف تعاملا لغيره من المتون لو وجد ببعض المكيل أو الموزون عيبا لرد كله
أو أخذه فان مقتضاه انه ليس له رد المعيب وحده الآن يقال انه محمول على ما اذا كان
كله باقيا في ملكه لم يتصرف في شيء منه بقرينة قوله له رد كله في فرق بين ما اذا بقي كله
وبين ما اذا تصرف ببعضه ببيع أو أكل أو يقال هو مبني على قول غير محمد تأمل
(تنبيهه) * الطعام في عرفهم المير والمراد به هنا هو وما كان مثله من مكيل
وموزون كما علم مما قلناه آنفا عن الذخيرة وفي البحر عن القنية ولو كان غزلا ففسجه
أو فداها بغيره ابريهما ثم ظهر انه كان رطبا وانقص وزنه يرجع بنقصان العيب
بخلاف ما اذا باع اه وبه علم أن الاكل غير قيد بل مثله كل تصرف لا يخرج عنه
ملكه كما يعلم مما قلناه عن المحيط ونقدم حكم القنية عند قوله كما لا يرجع لو باع المشتري
الثوب الخ (قوله ابن كمال) حيث قال وان خلافا فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد
أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله رد الباقي بجسته من الثمن في قولهم كذا في
الحقائقي والخاتمة اه قلت ولفظ الخاتمة فان كان في وعاءين فأكل ما في أحدهما أو باع
ثم علم بعيب كان له أن يرد الباقي بجسته من الثمن في قولهم لأن المكيل والموزون بمنزلة
اشياء مختلفة فكان الحكم فيهما هو الحكم في العبيدين والثوبين ونحو ذلك اه
ومقتضاه أنه لا خلاف في ثبوت رد المعيب وحده نعم نقل العلامة قاسم في تصحيحه عن
الذخيرة أن من المشايخ من قال لا فرق بين الوعاء والوعية ليس له أن يرد البعض بالعيب
واطلاق محمد في الاصل يدل عليه وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ثم قال العلامة
قاسم والاول أقيس وأرفق (قوله وسجيى) أي قبيل قوله اشترى جارية لكن الذي
سجيى به هو ترجيح عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله فعلى ما في الاختيار الخ) أي من
قوله وعنهم ما يرد ما بقي ويرجع الخ فانه يفيد أنه قياس لذكره بعد قوله فانه يرجع بالنقصان
استحسننا عندهما وحاصله ان احدي الروايتين عنهما استحسننا والثانية قياس فيكون
ترجيح الثانية كما وقع في الاختيار والقهستاني من ترجيح القياس على الاستحسنان هذا
تقرير كلام الشارح وبه اندفع ما قبل ان الشارح وافق هنا ما في الهداية وغيرهما من أن
القياس قولهم ما فافهم نعم ما فهمه الشارح على ما قررناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد
قال في الهداية وأما الاكل فعلى الخلاف عندهما يرجع وعندده لا يرجع استحسننا وان
أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب عنده وعنهما انه يرجع بنقصان العيب
في السكك وعنهما انه يرد ما بقي اه وقال في الاختيار عندهما يرجع استحسننا وبعده

لا يرجع الخلفان المذهب من هذا انه في الهداية جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا
وعنده عند استحصانا في الاختيار بالعكس وحاصله أن الرجوع بالنقصان عندهما
قياسا انه قياس وقيل انه استحسان ثم بعد قوله ما بالرجوع بالنقصان في صورة أكل
البعض عنهم ما رواه اثنان الاول يرجع بنقصان الكل فلا يرد الباقي والثاني يرجع بنقصان
ما أكل فقط ويرد ما بقي وأنت خبير بأنه ليس في هذا ما ينبغي أن إحدى هاتين الروايتين
قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما في الهداية
والاستحسان قول الامام بعدم الرجوع بشئ أصلا وكل منهما استحسان على ما في
الاختيار والقياس قول الامام المذکور فتنبه (قوله ولو أعتقه على مال) أي لا يرجع
لأنه حبس بدله وحبس البدل بحبس المبدل وعنده أنه يرجع لأنه انهاء للمالك وإن كان
بموضع ح عن الهداية وعند أبي يوسف يرجع في هذه المسائل (قوله أو كاتبه) هي بمعنى
الاعتناق على مال كما في البحر والكلام فيه مغل عن الكلام فيها ح (قوله أو قتله) هو
ظاهر الرواية عن أصحابنا وجهه أن القتل لم يهد شرعا الا مضرونا وانما سقط عن المولى
بسبب الملك فصار كالمستعبد به عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عبدا والدية
ان كان خطا فكذا أنه باعه نهر (قوله طلقه) ليس بقيد بل المصير بحقه في البحر والفتح الولد
الصغير والكبير والعلة وهي أهلية الملك كما قدمناه تشملهما ا هـ ح (قوله كذا ذكره
المصنف) حيث قال فلو أعتقه على مال أو قتله بعد اطلاعه على عيب وقال محشيه الرمي
صوابه قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعده لا يرجع اجماعا وله هذا لم يقيد به الزيلعي
وأكثر الشراح وكأنه تتبع العيب نفسه وهو موهو (قوله في الرمز) أي شرح السكندر
(قوله لكن ذكر في الجمع في الجميع) أي في جميع المسائل المذكورة وهي العتق على
مال والكتابة والابق وهذا هو الصواب لما علمت من أنه لا رجوع اجماعا لو بعد الاطلاع
على العيب لا لما قبل من أنه يلزم أن لا يتفرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه
منوع اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه اجماعا
فأفهم (قوله حتى العيني) أي في شرحه على نظم الجمع أي فناقض كلامه في الرمز (قوله
بالاولوية) أي لأنه اذا امتنع الرجوع اذا كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب
يمتنع بعد الاطلاع بالاولى لانها دليل الرضا (قوله والاصل الخ) قدمنا بيانه عند قوله
بل واز رده مقطوعا لا يخطأ وقدمنا هناك بناء على أصل آخر (قوله وفيه الخ) مكرر
مع ما قدمه قريبا ح (قوله فوجد فاسد الخ) لو قال فوجد فاسدا لم يكن أولى لان من
عيب الجوزة له وسواده كما في البرازية وصرح في الذخيرة بأنه عيب لا فساد واحترز
بقوله فوجد فاسدا أي المبيع عما اذا كسر البعض فوجد فاسدا فانه يرد أو يرجع بنقصه
فقط ولا يقس الباقي عليه ولذا قال في الذخيرة ولا يرد الباقي الا ان يبرهن أن الباقي فاسد
ا هـ أفاده في البحر وقوله فانه يرد الخ أي يرد ما كسر ولو غير منتفع به أو يرجع بنقصه فقط

(ولو أعتقه على مال) أو كاتبه
(أو قتله) أو أبق أو أطعمه طلقه
أو امرأته أو مكاتبه أو ضيقه مجتبى
بعد اطلاعه على عيب كذا ذكره
المصنف تبعاً للعيني في الرمز
لكن ذكر في الجمع في الجميع قبل
الرؤية وأقره شراحه حتى العيني
فيقيد البعدية بالاولوية فتنبه
(لا) يرجع بشئ لا يمنع الردية له
والاصل أن كل موضع للبائع
أخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن
ملكه والارجع اختيار وفيه
الفتوى على قوله صافي الاكل
وأقره القهستاني (شرى نحو
بعض وبطخ) يجوز فناء (فكسره
فوجد فاسدا) ينتفع به ولو علما
للدواب

لو يتفقد به (قوله ان لم يتناول منه شيئا) فلو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه
 لرضاه به وينبغي جريان الخلاف فيما لو أكل الطعام بجر وأصل البحث للزبلي واعتراضه
 بأن الخلاف في الطعام اذا علم بالعيب بعد الاكل لا قبله (قوله نقصانه) أي له نقصان
 عيبه لا رده لان الكسر عيب حادث بجر وغيره قلت الكسر في البلوز يزيد في غنمه فهو زيادة
 لا عيب تأمل (قوله الا اذا رضى البائع به) أي بأخذه مهييا بالكسر فلا رجوع للمشتري
 بنقصانه (قوله ولو علم) أي المشتري بعيبه قبل كسره أي ولم يكسره حال في النهر فلو كسره
 بعد العلم بالعيب لا يرد لانه صار راضيا به ونبه على ذلك الزبلي أيضا فقال لا يردده ولا يرجع
 بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضا انتهى لكن الزبلي ذكر هذا بقوله وان
 لم يتفقد به أصلا واعتراض بأن محله هـ لانه ان لم يتفقد به أصلا يردده ويرجع بكل الثمن (قوله
 وان لم يتفقد به أصلا) بأن كان البيض منتشا والقشاة مزا والبلوز خاويا ومافي العيني
 أو من خفا فغيبه نظر لانه يأكله الفقراء من فقره وكذا يتفقد به باستخراج دهنه لانه هـ
 لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لانه يساع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الا ان يكون
 بجوزة أو بجوزتين مثلا (قوله فله كل الثمن الخ) لانه تبين بالكسر أنه ليس بمال فكان
 الببيع باطلا قيل هـ هذا صحيح في البلوز الذي لا قيمة لقشره أما اذا كان له قيمة بأن كان في
 موضع يساع فيه قشره يرجع بخصه الملب فقط وقيل يردده ويرجع بكل الثمن لان ماله
 باعتبار اللب وظاهر الهداية يفيد ترجيعه وكذا في البيض أما يرضى النعامة اذا وجد
 فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب حال في العناية وعليه جري الفتح أن هذا
 يجب أن يكون بلا خلاف لان ماله يرضى النعامة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه
 جميعا قال ابن وهبان وينبغي أن يفصل بأن يتناول هذا في موضع يتفقد فيه الانتفاع
 بالقشر أما اذا كان لا يتفقد الانتفاع الا بالمخ تأن كان في بزية والقشر لا ينقل كان كغيره
 قال الشيخ عبد البر ولا يخفى عليك فساد هذا التفصيل فان هذا القشر مضمون وبالشراء
 في نفسه يتفقد به في سائر المواضع وما ذكره لا ينهض لان هذا قد يتفق في كثير مما اتفقوا
 على صحة بيعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه نهر (قوله ولو كان أكثره فاسدا
 جاز بخصته) أي بخصه الصحيح منه وهذا عندهما وهو الاصح كما في الفتح وكذا في النهر عن
 النهاية أما عنده فلا يصح في الصحيح منه أيضا لانه كالجمل بين الطر والعبد في صفقة واحدة
 ووجه الاصح كما في الزبلي أنه بمنزلة ما لو فصل عنه لانه يتقسم عنه على أجزائه كالمكيل
 والموزون لا على قيمته اه أي بخلاف الخمر مع العبد (تنبيه) «عبر بالاكثرية» لا العيني
 واعتراض بأنه محتمل والصواب تعبير النهر وغيره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صح فيما
 يكون أكثره فاسدا يصح فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولى فافهم نعم الاولى التعبير
 بالكثير لا يفيد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد منه قليلا لانه لا يمكن التميز عنه اذا
 لا يخلو عن قليل فاسد فكان قليل التراب في الخلطة فلا يرجع بشي أصلا وفي التماس

(قوله) ان لم يتناول منه شيئا
 علمه بعيبه (نقصانه) الا اذا رضى
 البائع به ولو علم بعيبه قبل كسره
 فله رده (وان لم يتفقد به أصلا
 فله كل الثمن) لبطان البيع
 ولو كان أكثره فاسدا جاز بخصته
 عندهما نهر

يفسد كافي الفتح قال في النهر والقليل ما لا يتخلو عنه الجوز عادة كالواحد والاثني في
 المائة كذا في الهداية وهو ظاهر في أن الواحد في العشرة كثير وبه صرح في القنية وقال
 السرخسي الثلاثة عفو يعني في المائة اه وفي البحر القليل الثلاثة ومادون في المائة
 والكثير ما زاد اه وفي الفتح وجه الفقيه أبو الليث الخمسة والستة في المائة من الجوز
 عفو اه (فرع) * اشترى أفضرة حنطة أو سمسم فوجد فيه ترابا ان كان يوجد منه في ذلك
 عادة لا يردوا الا فان أمكنه رد كل المبيع رده ولو أراد حذر الحنطة ورد التراب أو المبيع
 بميز ليس له ذلك فان ميز التراب وأراد أن يخلطه ويردان أمكنه الرد على ذلك الكيل رده ولا
 بأن نقص من ذلك الكيل شي لا يرجع بنقصان الحنطة الا أن يرضى البائع بأخذها ناقصة
 بزيادة وفي الخاتمة لو لم يعد ذلك التراب عيبا فلا ردوا الا فان لم يقمش رده وان لم يقمش
 المشتري بن أخذ الحنطة بخصمته من الثمن أو ردها وأخذ كل الثمن (قوله وفي المجتبى الخ)
 هذه من أفراد مسألة الاكل السابقة ط فكان الاولى ذكرها هنا (قوله رده على بائعه)
 معناه أن له أن يخاصم الاقول ويفعل ما يجب ان يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه
 ردا على بائعه بخلاف الوكيل بالمبيع حيث يكون الرد عليه بالعيب بقضاء ردا على موكله
 لان المبيع واحد فاذا ارتفع رجع الى الموكل بجره وتماه فيه وبخلاف الاستصفاق فانه
 اذا حكم به على المشتري الاخير يكون حكما على كل الباعة كما سيأتي في بابه قال في النهر وهذا
 الاطلاق قيد في الميسر بما اذا ادعى المشتري العيب عند البائع الاول أما اذا أقام
 البينة أن العيب كان عند المشتري ولم يشهد أنه كان عند البائع الاول ليس للمشتري
 الاقول أن يردّه اجماعا كذا في الفتح تبع الهداية اه وأقره في البحر أيضا قلت وهو مقيد
 أيضا بما اذا لم يعترف بالعيب بعد الرد قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يرد على
 البائع الاول بالاتفاق (قوله لو رد عليه بقضاء) شامل لما اذا أقر بالعيب وامتنع من
 القبول فرد عليه القاضي جبرا كما اذا أنكر العيب فأنته بالبينة أو النكول عن البين أو
 بالبينة على اقرار البائع بالعيب مع انكاره الا قرأ به فانه يرد على بائعه في الصور الاربع
 لا يكون القضاة فسخا فيها شر بلاية * (تنبيه) * البائع أن يمتنع عن القبول مع علمه بالعيب
 حتى يقضى عليه امتعدي الى بائعه بجره عن البرازية (قوله لانه فسخ) أي لان الرد بالقضاء
 فسخ من الاصل فجعل المبيع كأن لم يكن غاية الامر أنه أنكر قيام العيب لكنه صار كمن
 شرعا بالقضاء هداية والمراد انه فسخ فيما يستقبل لاني الاحكام الماضية بدليل أن زوائد
 المبيع للمشتري ولا يرد تمام الاصل وتماه في البحر وسيذكر الشارح آخر السباب أنه فسخ
 في حق الكل الا في مسئلتين الخ ويأتي تمامه (قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنده) أي عند
 البائع الثاني قيد لقوله رده على بائعه وقوله فيرجع تنزيح على مفهوم القيد المذكور رأى
 فان حدث عيب آخر عند البائع الثاني ثم رده عليه المشتري منه بالعيب القديم فلا يردّه
 على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لان العيب الحادث عنده عنده عنده من الرد

مطلب
 وجد في الحنطة ترابا

وفي المجتبى لو كان ستمائة اشترى
 فأكلاه ثم أقر بائعه بوقوع فآرة فيه
 رجع بنقصان العيب عندهما
 وبه يفتي (بائع ما اشتراه فرد)
 المشتري الثاني (عليه ببعده
 على بائعه لو رد عليه بقضاء) لانه
 فسخ ما لم يحدث به عيب آخر عنده
 فيرجع بالنقصان

في البحر بأن حقه في الجباة فلم تدخل الزبوف في ملكه لكن صرحوا بأنه لو تجوز بها
 ما حكاها وصارت عين حقه فصار الحاصل أنه لو رضى به المبيع الرذوالا فلا ردها وان
 عرضها على المبيع وبه يظهر أن عرضها على المبيع لا يكون دليل الرضا بها فيجعل مأمور
 عن القسمة على ما إذا رضى بها صريحا فليقبل وسيأتي في مقترحات المبيع ومنها وشرحا
 لو قبض زبوا بدل جسد كان له على آخر جاهد لانه فلو علم وأنفقته كان قضاءه انفساها ونفق
 أو أنفقته فهو قضاءه فلو قاعا رده انفساها وقال أبو يوسف إذا لم يعلم يرد مثل زبوا
 ويرجع بجسده استعسانا كالأول كانت ستوقعة أو بنهر حجة واختاره للفقهاء (قوله
 ولورده برضا الخ) أي لو رده المشتري الثاني على الأول برضا ليس له رده على بائعه سواء
 كان العيب يحدث مثله في المدة كالمرض أو لا كالاصبع الزائدة لأن الرذبالعيب يفسد
 القبض افعاله وهي بيع جسد في حق الثالث وفسخ في حق المتعاقدين والبائع الأول
 فالثاني ما قصارى حقه كأن المشتري الأول اشترا من الثاني فلا ضرورة له مع بائعه لا في
 الرذوال في الرجوع بالثقة وان بخلاف الرذبة قضاء القاضي فانه فسخ في حق الكل لعدم
 ولايته فيصير كأن البائع الأول لم يبعه أفاده نوح أفندي (تنبيه) الوكيل بالمبيع على
 هذا التفصيل فاذا رده عليه المبيع بقضاء لم يلزم الموكل ولو بدونه لزمه دون الموكل وبالله
 أن يخص الموكل وان كان العيب لا يحدث مثله هو الصحيح لأن الرذبالقضاء في حق
 الموكل بمنزلة افعاله وقاعا في الخيانة (قوله أو وسط عن) فيما إذا حدث عنده عيب آخر
 فانه يحيط من الثمن نقصان العيب كما مر (قوله بعد قبضه المبيع) قيد اتفاق لأن البائع له
 المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا ادعى المشتري عيبا لم يجبر فصدق عدم الجبر قبل
 القبض أيضا يجوز واعتراض بأنه لا يجبر وان ثبتت المطالبة قلت وهو ممنوع والا فائدة
 المطالبة فافهم (قوله لم يجبر المشتري) لاحتمال صدقه عيني والاولى للسارح ذكر المشتري
 عقب قوله ادعى لنفسه تركها عليه (قوله لاثبات العيب) أي اثبات وجوده
 عنده وعند البائع فاذا أثبتته كذلك رده المبيع على البائع أو قبضه ودفع ثمنه (قوله
 أو يحلف بائعه على نفسه) أي نفي العيب عنده أي عند البائع وقوله ويحلفه أو بقوله
 أي المشتري بعد أن حلف البائع وقوله ان لم يكن فهو مبرأ بقوله ويحلفه أو بقوله
 ويدفع والاولى اسقاطه للعلم به من عطف أو يحلف على يبرهن ثم اعلم أن المتبادر من هذا
 أن له تحليف البائع قبل اتمام البيعة على قيام العيب للعمال وهذا قول ما ورواية ضعيفة
 عن الامام والعصم عنده ما ذكره عقبه في مسألة دعوى الاباق من أنه لا يحلف بائعه حتى
 يبرهن المشتري أنه أبق عنده كما يأتي بيانه وعن هذا القول الذي يعنى قول الكثر ويحلف
 بائعه بقوله أي بعد اتمام المشتري البيعة انه وجد فيه عنده أي عند المشتري وأوله في
 البحر عما إذا أقر البائع بقيام العيب به ولكن أنكر قدمه واعترضه في النهر بأنه عمالا
 دليل في كلامه عليه ثم قال وقد ظهر لي أن موضوع هذه المسئلة في عيب لا يشترط تكراره

(ولو) رده (برضا) بلا قضاء (لا)
 وان لم يحدث مثله في الاصح لانه
 افعاله (ادعى عيبا) موجب الفسخ
 أو وسط عن (بعد قبضه المبيع) لا يجبر
 المشتري (على دفع الثمن) للبائع
 (بل يبرهن) المشتري لاثبات العيب
 (أو يحلف بائعه) على نفسه ويدفع
 الثمن ان لم يكن فهو مبرأ

قوله مبرأ بقوله ويحلفه هكذا
 بخطه مع ان الذي في السارح
 أو يحلف بائعه على نفسه كما في صدر
 القول فتأمل مثل اه محققه

كالولادة فاذا ادعاه المشتري ولا برهان له حلف بآثمه وقوله بعده ولو ادعى أباً قايماً لما
 يشترط تكراره والا كان الثاني حشواً فتنه فاني لم أر من عرج عليه اه قلت وأشار
 إليه الشارح بقوله الاتي مما يشترط الخ (قوله وان ادعى غيبة شهوده) أي عدم
 حضورهم في المصر أو لو قال لي بينة حاضرة أمهله القاضي الى المجلس الثاني اذا ضرر
 فيه على البائع بغير (قوله تقبل خلافاً لما فتح) عبارة الفتح تقبل في قول أبي حنيفة
 وعند محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا رواية عن أبي يوسف اه وذكر قبله انه لو قال لي بينة
 حاضرة ثم أتى بها تقبل بالاختلاف (قوله ولزم العيب به) كقوله أي لزمه حكمه لأن
 المنكول حجة في المال لانه بذل أو اقرار (قوله أباً قايماً نحو الخ) احتراز عما لا يشترط
 تكرره وهو ثلاث زنا الجارية والتولد من الزنا والولادة كما قدمه اول الباب ففيها
 لا يشترط اقامة البينة على وجودها عند المشتري بل يحلف عليها البائع ابتداء كما في المهر
 (قوله عندهما) أي عند البائع والمشتري (قوله وجنون) قبله هذا على القول
 الضعيف المنقول عن العيني فبما تقدم اه قالت الذي تقدم هو أن الجنون مما يحتلف
 صغيراً وكبيراً يعني انه اذا وجد في يد البائع في الصغير وفي يد المشتري في الكبير لا يكون عيباً
 كالاباق وأخويه والكلام هنا في اشتراط المساواة عند المشتري وهو القول الاصح
 كما قدمه الشارح وهذا غير ذلك كما لا يخفى ونسبه عليه ط أيضاً فافهم (قوله لم يحلف
 بآثمه) قال في البصر أي اذا ادعى عيباً بطاع عليه الرجال ويحكم بدونه فلا بد من اقامة
 البينة أو لا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحديثه لينتصب البائع خصماً فان
 لم يبرهن لا عين على البائع عند الامام على الصحيح وعندهما يحلف على نفي العلم وتسامه فيه
 (قوله اذا أنكر قيامه للعالم) أما لو اعترف بذلك فانه يسأل عن وجوده عنده فان
 اغترف به رده عليه بالتقاسم من المشتري وان أنكر طوبان المشتري بالبينة على أن الاباق
 وجد عند البائع فان أقامها رده ولا حلف نهر (قوله انه قد أتى عنده) أي عند المشتري
 نفسه لأن القول وان كان قول البائع لكن انكاره انما يعتبر به بعد قيام العيب به في يد
 المشتري ومعرفة تـ كـ كون بالبينة دور (قوله فان برهن) أي المشتري على قيامه
 للعالم نهر (قوله حلف بآثمه عندهما) هو ما به اتفاقاً لان الاختلاف في تعليل البائع
 انما هو قبل برهان المشتري كما علمت أما بعده فانه يحلف اتقياً لانه انتصب خصماً
 حين أثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذلك عندهما بالاولى (قوله
 بالله ما أتى قط) عدل من قول الكنز وغيره بالله ما أتى عندك قط بزيادة الظرف لما قاله
 الزياهي من أن فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه وقد كان أتى عنده
 غيره وبه يرد عليه فالاحوط أن يحلف ما أتى قط أو ما يستحق عليك الرد من الوجه الذي
 ذكره أو لقد ساء وما به هذا العيب قال في النهر الا أن كـ كون حذف الظرف أحوط

(وان ادعى غيبة شهوده دفع)
 الثمن (ان حلف بآثمه) ولو قال
 أحضرهم الى ثلاثة أيام أجبه
 ولو قال لا بينة لي فخلعه ثم أتى بها
 تقبل خلافاً لما فتح (ولزم العيب
 بشكوله) أي البائع عن الحلف
 (ادعى) المشتري (أباً قايماً) ونحوه
 مما يشترط لرده وجود العيب
 عندهما كبول وسرقه وجنون
 (لم يحلف بآثمه) اذا أنكر قيامه
 للعالم (حتى يبرهن المشتري انه)
 قد أتى عنده فان برهن حلف
 بآثمه (بالله ما أتى)

بالنظر إلى المشتري مسلم لا بالنظر إلى البائع إذ يجوز أنه أبق عند الغاصب ولم يعلم منزل
المولى ولم يقد ر عليه وقد مر أنه ليس بعيب فالأحوط بالله ما يستحق عليك الرد المخل وما بعده
وفي البرازية والاعتماد على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبلك حق الرد بالوجه
الذي يدعيه شريكه على الحاصل اه ولا يخالف بالله أنه قد باعه وما به هذا العيب لأن فيه ترك
النظر للمشتري بل وانحدوثه بعد البيع قبل التسليم فيكون باراعاً أنه يوجب الرد قبل
كيف يخالف على البتات مع أنه فعل الغير والتخليف فيه انما يكون على العلم وأوجب بأنه
فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المعقود عليه سائماً كما التزمه قاله السرخسي قال في الفتح
وعاقلار هذه انه لو لم يبق عند البائع وأبق عند المشتري وكان أبق عند آخر قبل هذا
البائع ولا علم للبائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأثبتته برده به ولو لم يقد ر على إثباته له أن
يخلفه على العلم وكذا في كل عيب يرد في تكرره اه والمطالبة القاء المسائل وهي هنا
نسبت في أصل الرد كما ظنه في البحر فقال انه منقول في القنية بل في تخليفه على عدم العلم
أخذ من قوالهم انما يخلف على البتات لادعائه العلم به والغرض هنا انه لا علم له بتدبره
اه ما في التمر مطلقاً وتماه فيه (قوله وماجن) الاولى اسقاطه كانه رفسه (قوله وفي
الكبير الخ) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ ط
(قوله لاختلافه صغيراً وكبيراً) فيصير انما أبق عنده في الصغير فقط ثم أبق عند المشتري
بعد البلوغ وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب على ما تقدم فلو الزمناه الخلف على
ما أبق عنده قط أضررنا به وألزمناه ما لا يلزمه ولو لم يخلف أصلاً أضررنا بالمشتري فيخالف
كما ذكر وكذا في كل عيب يخلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبيل به بخلاف ما لا يخلف
كالجنون فتح في هذا كان الاولى اسقاط قوله وماجن لأنه لا يناسب قوله وفي الكبير
الخ (قوله خفي كتابي) أي من كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار كالسرقة
والبول في القراش والجنون والزنا فتح (قوله وعلم حكمه) أي حكمهم رده مما ذكره
المصنف آنفاً (قوله لليقين به) أي في يد البائع والمشتري فتح (قوله اذالم يتدع
الرضايه) أي رضا المشتري به أو العلم به عند الشراء أو الإبراء منه فان ادعاه سأل
المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر أقام البينة عليه فان عجز يستخلف ما علم به وقت
البيع أو ما رضى ونحوه فان خلف رده وان نكل امتنع الرد فتح (قوله ككسب) أي
توابع كبد وطحال فتح وفي بعض النسخ ككسب أي بقاء النسب أي كذا منسوب الخا
الكسب (قوله فيكفي قول عدل) أي لتوجيه الخصومة قال في الفتح فان اعترف به
عندهما رده وكذا اذا أنكره فاقام المشتري البينة أو خلف البائع فنسكل الان ادعي
الرضاء فيعمل ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري يريه طيبين مسلمين عدلين والواحد يكفي
والاثنان أحوط فاذا قال بذلك يخافه في أنه كان عنده اه واشترط العدلين منهم
انما هو للزاد والواحد لتوجه الخصومة فيخلف البائع كافي البسائط ولكن في أدب

وما يبرق وماجن (قط) وفي الكبير
بالله ما أبق من مبلغ مبالغ الرجال
لاختلافه صغيراً وكبيراً واعلم أن
العيوب أنواع خفي كتابي وعلم
حكمه وظاهر كعور وصمم
واصبع زائدة أو ناقصة فيقفى
بالرد بلايين لليقين به اذالم يتدع
الرضايه وما لا يعرفه الا الاطباء
ككسب فيكفي قول عدل

القاضي ما يخالفه بجر قال في البرازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الأطباء لا يثبت في حق توجبه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطالع عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لافي حق الرد اه قلت الاول أظهر لأن العدلين يكتفي بهما للاثبات فيكفي الواحد توجه الخصومة ولذا جزم به في الخلية حيث قال أن أخبر بذلك واحد يثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وإن شهد عدلان أنه قديم كان عند البائع يردده على البائع (قوله فيكفي قول الواحدة) أي لاثبات العيب في حق الخصومة لافي الرد في ظاهر الرواية خالية وقد أشار إلى هذا بقوله فيكفي البائع إذا لو ثبت الرد بقوله المبحج إلى التحليف وهذا إذا كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقاضي خان فنوقله فقيه اختلاف الروايات في الخلية إن أخر ما روى عن محمد وأبي يوسف أنه يرد بشهادتهم في الحبيل فلا ترد بشهادتهم وفي الذخيرة الواحدة العدة تكفي والنسائي أحوط فإذا قالت واحدة أو ثلثان أنها حامل يثبت العيب في حق توجبه الخصومة ثم إن قالت أو قالتا كان ذلك عند البائع إن كان ذلك بعد القبض لا ترد بل يحلف البائع لأن شهادة النساء بحجة ضعيفة والعقد بعد القبض قوى ولا يفسخ العقد القوى بحجة ضعيفة وإن قبل القبض فكذلك لارد بقول الواحدة أما المنسئ فقبل على قياس قوله لا ترد وعلى قياس قوله ما ترد وذكر الخصاص أنها لا ترد في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدوري أنه المشهور من قولهم لا لأن ثبوت العيب بشهادتهم ضروري ومن ضرورة ثبوت توجبه الخصومة دون الرد فيحلف البائع فان ذلك تأيدت بشهادتهم به كقوله فيثبت الرد وروى الحسن عن الإمام ثبوت الرد بشهادتهم في الحبيل لأنه تعالى تولى علمه بنفسه اه ما في الذخيرة ملخصا ثم ذكر روايات أخر والاصل أن شهادة الواحدة والثنتين يثبت بها العيب المذكور في حق توجبه الخصومة لافي حق الرد سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو المذهب المعتمد وإن اقتصر في كثير من الكتب على خلافه وقد مر ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر أخبار الشرط ولا ينافي ذلك ما اتفق عليه أصحاب المتون في أقول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا يطالع عليها إلا النساء لأن المراد به أن العيب يثبت بقولهن ليحلف البائع كما نص عليه في الهداية هناك وهذا معنى قولهم هنا يثبت في حق توجبه الخصومة فاعتهم تحقيق هذا المعنى فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب (قوله قلت وبقي خامس المخ) هذا الفرع المذكور في الفتح والبحر والنهر لكنهم اقتصروا على عدد الأنواع أربعة فلما رأى الشارح مخالفة حكمه لهذه الأربعة جعله نوعا خاصا فكان من زيادته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو ادعى ارتفاع حيض الحاربية فقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة عليه لأنه لا يعلم إلا منها وتوجه الخصومة بقولها على ما اختاره في الفتح ثم على ما اختاره

مطلب
فيما لا يطالع عليه إلا النساء

ولا يثبت عليه عداوته عدلين وما
لا يعرفه إلا النساء كرق فيكفي قول
الواحدة ثم يحلف البائع عيني
قلت وبقي خامس ما لا ينظره الرجال
والنساء في شرح فاضل خان شري
جارية وادعى أنهما اختفى حلف
الإثم (استحق بعض المبيع فان)
كان استحقاقه

غيره من انه لا يضمن دعوى المشتري انه عن داه فيرجع فيه الى شهادة الاطباء أو عن حبل
 فيرجع الى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من أحد النوعين قبله * (فروع) *
 لو أراد المشتري الرد ولم يتبع البائع عليه مستطال يحلف المشتري وعند الثاني يحلف
 وفي الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستحلف الخصم بالاطالب المدعى الا في مسائل منها
 خيار العيب وفي البدائع لو أخبرت امرأة بالحبل وامرأتان بعدمه صححت الخصومة
 ولا يقبل قول النافية وفي التهذيب برهن البائع انه حدث عند المشتري وبرهن المشتري
 انه كان عيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري بحج ملخصا (قوله قبل القبض للكل)
 ذكر الكل غير قد فان قبض البعض حكمه حكمه ما اذا لم يقبض الكل كما ذكره المصنف
 عقبه ولكن لما أفرد المصنف البعض بالذكر علم أن كلامه هنا في الكل فلذا صرح به
 الشارح نعم لو قال المصنف قبل القبض ولو للبعض لاستغنى عن قوله بعده وان قبض
 أحدهما (قوله خبري للكل) أى في القيمي وغيره بقرينة قوله وان بعده خبري القيمي
 لا في غيره فالمراد أنه يخبر في الباقي بعد الاستحقاق بين امساكه ورده فليس المراد بالكل
 كل المبيع حتى يرد عليه أن البيع في البعض المستحق باطل فافهم (قوله لا تفرق
 الصفة) أى تفرقها على المشتري قبل تمامها لان قبض البعض لم تتم فلذا كان له الخيار
 (قوله وان بعده الخ) أى وان كان استحقاق البعض بعد القبض خبري القيمي لا في غيره
 اذ لا يضره التبعض (قوله كما سيبي) لم أره في هذا الباب صريحا تأمل (قوله
 فلو استحق) بيان لقوله في حكمه ما قبل قبضه ما وقوله وتعييب زيادة بيان والا
 فالكلام في الاستحقاق وأما تعيب أحد الشئتين فسيذكره المصنف في قوله اشترى عبد بن
 الخ * (تنبيه) * حاصل ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع الفصولين عن شرح
 الطحاوى "لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري
 في الباقي سواء أُرث الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا تفرق الصفة قبل التمام وكذا
 لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره يخبر بما ترمي التفرق ولو قبض كله
 فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو ورث الاستحقاق عيبا فيما بقي يخبر المشتري
 ولو لم يورث عيبا فيه كدوين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو وزنى استحق بعضه
 ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي بالخيار اه وفي النهر عن العناية حكم العيب
 والاستحقاق سيمان قبل القبض في جميع الصور يعنى فيما يكال ويوزن ويهرم
 وحكمهما بعد القبض كذلك الا في المكبل والموزون (قوله وما في الحاوى) أى من انه
 اذا أمسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضا اه ح (قوله كدليل
 الرضا) مما يأتى قريبا وصريحه بالاولى (قوله وفي الخلاصة الخ) حيث قال وجد به
 عيبا ولم يجد البائع ابرده فأطعمه وأمسكه ولم يتصرف فيه فهو قايده على الرضا فانه
 يرد على البائع لو حضر ولو هلك يرجع بالنقصان اه أى ولا يرجع على بائنه بالثمن وهذا

مطلب
 يحلف المشتري أنه لم يفعل مستطال
 خيار العيب
 (قبل القبض) للكل (خبري)
 (الكل) لا تفرق الصفة (وان)
 بعده خبري القيمي (لا في غيره)
 لأن تبعض القيمي عيب لا للمثل
 كما سيبي (وان شمرى شئين
 قبض أحدهما دون الآخر
 في حكمه حكمه ما قبل قبضه ما)
 فلو استحق أو تعيب أحدهما
 خبر (وهو) أى خيار العيب بعد
 رؤية العيب (على التراخي) على
 المعتمد وما في الحاوى غريب بحج
 (فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم
 فله الرد) ما لم يوجد مبدله كدليل
 الرضا فتح وفي الخلاصة لو لم يجد
 البائع حتى هلك يرجع بالنقصان

مطلب
 في تفسير المشتري اذا استحق
 بعض المبيع

اذالم يرفع الامر الى القاضي كما سبقت ذكره المصنف (قوله والبس والركوب الخ) أي
لو اطلع على عيب في المبيع فلبسه أو ركبته لحاجته فهو رضا دلالة ولو كان ركوبه للداية
ليُنظر الى سيرها وابسه الثوب لينظر الى قدره كما في التمر وغيره فان قلت ان فعل ذلك
لا يبطل خيار الشرط فكذلك اخبار العيب قلت فرق في الذخيرة بأن اخبار الشرط مشروع
للاختيار والبس والركوب مرة براديه ذلك بخلاف اخبار العيب فإنه مشروع للرد يصل
الى رأس ماله عند العجز عن الوصول الى النسيئة فلا يحتاج الى أن يحتسب المبيع
(تنبيه) أشار الى أن الرضا بالعيب لا يلزم أن يكون بالقول ثم ان الرضا بالقول
لا يصح مع إلقاء المبيع عن البرازية عن علي عيب فقال للبائع ان لم أردك اليك اليوم
رضيت به قال محمد القول باطل وله الرد (قوله والمد اوالة أو به) أي انه يشمل ماله لو كان
المبيع عبدا مثلا فدواؤه من عيبه أو كان دواء فدوى به نفسه أو غيره بعد اطلاعه على
عيب فيه (قوله رضا بالعيب الذي يدويه فقط) قال في البحر المد اوالة انما تكون رضا
بعيب دواؤه أما اذا دوى المبيع من عيب قد برئ منه البائع وبه عيب آخر فإنه لا يمنع
رده كما في الوالدية اه وفي جامع الفصولين شري معينا فرأى عيبا آخر فدعا الى الاول
مع علمه بالثاني لا يرد ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده اه قلت بقي ما لو اطلع على
العيب بعد الشراء ولم يكن قد برئ البائع منه فدواؤه ثم اطلع على عيب آخر وظاهر كلام
الشارح انه يردده وهو الظاهر كما للورضي بالاول صريحا ثم رأى الآخر اذ قد برضى بعيب
دون عيب أو بعيب واحد لا بعين تأمل ثم رأيت في الذخيرة عن المنتقى عن أبي يوسف
وجود الجارية عيبا فدواها فان كان ذلك دواؤه من ذلك العيب فهو رضا والا فلا لأن
ينقصها اه (قوله مالم ينقصه) كما اذا دوى يده الموجهة فشلت أو عينه من يباض
بها فاعورث فإنه يمنع رده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط (قوله
بعد العلم بالعيب) أي علمه بكون ذلك عيبا في الخاتمة لورأى بالامة قرحة ولم يعلم انه عيب
فشرها ثم علم انه عيب له ردها لأنه مما يشبهه على الناس فلا يشترط الرضا بالعيب اه
وقد مناهه لو كان مما لا يشبهه على الناس كونه عيبا ليس له الرد وفي نور العين عن المنية
قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاتهم المشتري في اخباره ويقول
ان عرضه أن أرد عليه فقبضه المشتري لا يكون رضا بالعيب ولا تنصرت له اذ لم يصدقه
لكن الاحتياط أن يقول له لا أعلم بذلك وأنا لا أرضى بالعيب فلو ظهر عندي أردده عليك
اه (قوله والارش) أي نقصان العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو بأمر
البائع بان قال له اعرضه على البيع فان لم يشتر منك رده على ولو طلب من البائع
الاقالة فأبى فليس بعرض فله الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضيت ببعضه
بطل خيار الروية وخيار العيب جامع الفصولين وقد مناه عن الذخيرة أن قبض المبيع بعد
العلم بالعيب رضا بالعيب وفي جامع الفصولين قبض بعضه رضا ثم نقل ايس رضا حتى

مطلبه
فما يكون رضا بالعيب

(واللبس والركوب والمد اوالة) له
أو به عيب (رضا بالعيب) الذي
يدويه فقط مالم ينقصه برئ
وكذا كل مقيد رضا بعد العلم
بالعيب يمنع الرد والارش ومنه
العرض على البيع

يسقط خياره عند أبي يوسف اه قلت وهذا في غير المثل لما في البحر عن البرازية لو عرض
 نصف الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالبيع اه وسيدكر المشرح الكلام
 في الاستخدام . (تمت) . نقل في البحر من جملة ما يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به
 الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرهن والكتابة أما لو أجزه ثم علم بالعيب فله
 نقضها للعدو ويرده بخلاف الرهن فلا يردده الا بعد الفسك كالكال ومنه ارسال ولد البقرة عليها
 ليرفع منها واحد باب لبنها أو ثمره وهل يرجع بالنقصان قولان وابتداء سكنى الدار لا الدوام
 عليها وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم والبيع كالأوبعض والاعتاق والهبة ولو
 بلا تسليم لانها أقوى من العرض ودفع باقي الثمن وجمع غلات الضبيعة وكذا تركها لانه
 تضييع وليس منه كل ثمر الشجر وعلة القن والدار واضاع الامه ولد المشتري وضرب
 العبدان لم يؤثر الضرر فيه اه ملخصا وفي الذخيرة اذا أطلعه بعد رؤية العيب أو حجه
 أو جزأه فليس برضا ثم ذكر تفصيلا في الجملة بين كون سادوا ذلك العيب فهو رضا
 والا فلا وفيه أمر رجح لا يبيعه ثم علم أن به عيبا فان باعه الوكيل بحضرة الموكل ولم يقل
 شيئا فهو رضا بالعيب (قوله الا الدراهم الخ) ذكر المسئلة في الذخيرة وجامع الفصولين
 وغيرهما وسيدكرها المشرح في آخره متفرقات البيوع عن الملتقط ثم انه ينبغي أن يذكر هنا
 أيضا ما امتنع رده قبل البيع بزيادة ونحوها كالحوات السويق وأخطا الثوب ثم اطلع على
 عيب ثم باعه فان بيعه بعد رؤية العيب لا يكون رضا وله الرجوع بنقصانه كما مر فكذا
 لو عرضه على البيع بالاولى (قوله فليس برضا) فلا يمنع الرد على المشتري لان ردها
 لكونه بخلاف حقه لان حقه في الجهاد فلم تدخل الزيف في ملكه بخلاف المبيع العين
 فانه ملكه فالعرض رضا بعيه بحر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء قوله
 ردها على بائعه كما قدمه المشرح عند قوله باع ما اشتراه الخ وقد مناعنا عام الكلام على ذلك
 (قوله كعرض ثوب الخ) محترز قوله على البيع والتشبيه في عدم الرضا (قوله قال نعم)
 الاولى فتبين انهم عطفوا على قال الاول (قوله لزم) جواب لو أي لزم البيع ولا يمكنه رده
 بالعيب قال في نور العين وهذه تصلح حجة له من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه
 (قوله ولا تقرير للملكه) لفظا لم يمتدأ وتقرير بخسبه والضمير في ملكه البائع كأنه يقول
 لا أبيع له لكونه ملكا لاني أردته عليك وفي البرازية وينبغي أن يقول بدل قوله نعم لان قوله
 نعم الخ يريد بذلك تشبيه المشتري على لفظ يتكهن به من الرد وهو لفظ لا ويحذر من مانع الرد
 وهو نعم طوبه اندفع توقف المحشى في هذه العبارة وكأنه فهم ان قوله وينبغي أن يقول الخ
 أي يقول الناقل لحكم المسئلة فيصير المعنى ولو قال له البائع أتبيعه فقلنا لا لزم فينا في
 ما ذكره المشرح وليس كذلك بل ضمير يقول للمشتري أي ينبغي للمشتري أن يقول لا بدل
 قوله نعم لئلا يلزم البيع فيكون تهذيرا للمشتري فافهم ثم ان الذي رأيته في البرازية وغالب
 نسخ البحر نقل عنهم ولا تقرير بملكته أي يمكنه من الرد على البائع وعليه فالضمير للمشتري

مطلب
 فيما يكون رضا بالعيب ويمنع الرد

قوله اذا أطلعه هكذا بخطه
 بالالف وعل صوتا بطلاه بدونها
 كما يستفاد من القاموس والمنساج
 اه محققه

الا الدراهم اذا وجدها زوفا
 فعرضها على البيع فليس برضا
 كعرض ثوب على خياط لينظر
 أبكتبه أم لا أو عرضه على
 المقومين ليقوم ولو قال له البائع
 أتبيعه قال نعم لزم ولو قال لا لا
 لان نعم عرض على البيع ولا تقرير
 للملكه بزازية

(قوله)

(قوله الر كوب للرد على البائع) وكذا لو ركب له ليرده فيجوز عن المينة فركبه جائيا فله الرد
 بجر عن جامع الفصولين أي ليرده بعد ذلك اذا وجد مينة على كون العيب قديما لأن
 ركو به بعد العجز ليس دليل الرضا (قوله أو ليرده العلف لها) فلو ركبها العلف دابة
 أخرى فهو رضا كما في الذخيرة (قوله لعجز أو صعوبة) أي لعجزه عن المشي أو صعوبة
 الدابة بكونه لا يتقادم معه (قوله وهل هو) أي قوله ولا بد له منه (قوله واعتمده المصنف
 الخ) الذي في شرح المصنف والدرر والشهي والجرح له قيد اللاتخيرين فقط ولكن في
 كثير من النسخ واعتمده المصنف بلا ضمير وهي الصواب نقوله وغيرهم بالجر عطفه على مجرور
 اللام في قوله تبع للدر الخ وقوله الأول بالنصب مفعول اعتد أم على نسخة اعتد
 بالضمير يكون قوله وغيرهم مرفوعا والتقدير واعتد غيرهم الأول ومضى في الفتح على الأول
 وفي الذخيرة على الثاني قال ويدل له ما ذكره محمد في السير الكبير أن جواقي العلف لو كان
 واحدا فركب لا يكون رضا لأنه لا يمكن حمله إلا بالركوب بخلاف ما إذا كان اثنين
 اه لكن قال في الفتح ان العذر المذكور في السقي يجري فيما إذا كان العلف في عدلين
 فلا ينبغي إطلاق امتناع الرد فيه اه وبقي قول ثالث هو ظاهر الكنز وهو أنه غير قيد في
 الثلاثة وظاهر الزيلعي اعتداه حيث عبر عن القولين بقيل وفي الشريعة بلالية عن المواهب
 الر كوب للرد والسقي أو ليرده العلف لا يكون رضا ما طاق في الاظهر اه فافهم (قوله
 فاقول للمشتري) لأن الظاهر يشهد له ط وكذا لو قال ركبتهما للسقي بلا حاجة لانهما
 تنقاد وهي ذلول ينبغي أن يسمع قول المشتري لأن الظاهر أن مسوق الر كوب بالإبطال
 الرد وخوف المشتري من شيء مما ذكرنا لا حقيقة الجرح والصعوبة والناس يحتفلون
 في تحصيل أسباب الخوف فرب رجل لا يخطر بخله شيء من تلك الأسباب وآخر بخلافه
 كذا في الفتح (قوله فهو عذر) قال في الشريعة بلالية بعد نقله وبخلافه ما في البرازية لو جعل
 عليه فاطع على عيب في الطريق ولم يجد ما يحمله عليه ولو ألقاه في الطريق يتلف لا يمكن
 من الرد وقيل يمكن قياسا على ما إذا حمل عليه علفه قلت الفرق واضح فإن علفه مما
 يقرمه إذ لو لاه لا يبقى ولا كذلك العدل فكان من ضرورة الرد اه ما في البرازية وهذا
 يفيد أن ما في الفتح ضعيف اه ط قلت وذكر الفرق أيضا في جامع الفصولين ويؤيده
 في الذخيرة عن السير الكبير اشترى دابة في دار الاسلام وغزا عليها فوجد بها عيبا في
 دار الحرب ينبغي له أن لا يركبها لأن الر كوب بعد العلم بالعيب رضا منه فلا يمكن من
 ردّها فليحترز منه وان لم يجد دابة غيرها لأن العذر الذي له غير معتبر فيما يرجع إلى البائع
 والر كوب لحاجة دليل الرضا اه ملخصا وحاصله أن الر كوب دليل الرضا وان كان
 لعذر لأن عذره ألزمه الرضا بالعيب لأنه لا يمتري حتى البائع وأنت خير بأن هذا مخالف
 للقول الثالث الذي اعتداه الزيلعي وغيره كما قدمناه آنفا وقد يجب أن العذر في ركو بهما
 للسقي والعلف انما هو لحق البائع اذ فيه حياتهم بخلاف العذر في مسئلة السير الكبير

(لا) يكون رضا (الر كوب للرد)
 على البائع (أو ليرده العلف لها)
 (أو للسقي و) الحال أن المشتري
 (لا بد له منه) أي الر كوب لعجز
 أو صعوبة وهل هو قيد اللاتخيرين
 أو الثلاثة استظهر البرجستاني
 الثاني واعتداه المصنف تبع للدر
 والهر والشهي وغيرهم الأول ولو
 قال البائع ركبتهما لم حاجتك
 وقال المشتري بل لاردها فاقول
 للمشتري بجر وفي الفتح وجد بها
 عيبا في السفر فلهما فهو عذر

والتي قبلها (قوله اختلاف بعد التقابض الخ) أي لو اشترى جارية مثلاً فقبضها وأقبض
 الثمن ثم جاء ليردها بعيب واعترف به البائع إلا أنه قال بعتك هذه وأتري معها قلت على رد
 حصه هذه فقط من الثمن لا كله وقال المشتري بعثنيها واحدها فاردد كل الثمن ولا بينة
 لهما فالقول للمشتري لأنه قابض يشكر زيادة يدعيها البائع ولأن المبيع انسخ في المردود
 بالرد وذلك مسقط للثمن عنه والبائع يدعي بعض الثمن بعد ظهور سبب السقوط والمشتري
 يشكر وتقامه في الفسخ (قوله ليتوزع الثمن الخ) علة لدعوى البائع وبأن الثمن أتت على
 تقدير الرد أي رد الثمن لأنه على دعواه يلزمه رد بعضه كما قرأناه (قوله أو في عدد
 المقبوض) أي بأن اتفقا على مقدار المبيع أنه الجارية وبأن قبض البائع عنهما ثم جاء
 المشتري ليردها فادعى البائع قبضهما وانما تستحق حصه هذه وقال المشتري
 لم أقبض سواها (قوله والقول للتقابض) وتقبل بينته لاسقاط المبيع عنه كالمردود إذا
 ادعى الرد أو الهلاك وأقام بينة تقبل مع أن القول قوله والبينة لاسقاط المبيع مقبولة
 كذا في الذخيرة من باب الصرف بحر (قوله مطلقاً) فسر ما بعده (قوله قدراً) أي
 قدر المبيع أو المقبوض كما مر ومنه ما في النهر عن صلح الخلاصة لو قال المشتري بعد قبض
 المبيع موروناً وجدته ناقصة إذا سبق منه إقرار بقبض مقدار معين (قوله أو وصفه)
 تبين في ذلك الجرح عن العمادية ويخالفه ما في الظهيرية حيث قال وإن اختلفا في وصف
 من أوصاف المبيع فقال المشتري اشتريت منك هذا العبد على أنه كاتب أو شهاب أو قال
 البائع لم اشترط شيئاً فالقول للبائع ولا يتحالفان اهـ ومثله في الذخيرة والتارخية وفي
 فتاوى قارئ الهداية اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة
 شامية فقال البائع ما قلت إلا أنها بلدية أجاب القول للبائع بينته لأنه يشكر حق النسخ
 والبينة للمشتري لأنه مدع اهـ وفي النهر عن الظهيرية اشتري عبيدين أحدهما بألف
 حالة والاخر بألف إلى سنة صفقة أو صفقةتين فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع
 رددت مؤجل الثمن وقال المشتري بل مجهول فالقول للبائع سواء هل كان في يد المشتري أو لا
 ولا تحالف اهـ ويؤيده قوله الآتي كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه على خلاف
 ما في النهر كما تعرفه فافهم (قوله فلو جاء ليرده الخ) تفريع على قوله تعيننا ومنه ما في البحر
 وغيره لو اختلفا في الرق فالقول للمشتري (قوله فالقول للبائع) والفرق أن المشتري في
 خيار الشرط والرؤية ينسخ العقد بنسخه بلا توقف على رضا الآخر بل على علمه على
 الخلاف وإذا انسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلفا في المقبوض فالقول فيه قول
 القابض بخلاف النسخ بالعيب لا ينقذ المشتري بنسخه ولكنه يدعي ثبوت حق النسخ
 في الذي أحضره والبائع يشكره كذا في الفسخ من آخر خيار الرؤية قلت ومقتضى هذا
 التعليق أنه لو كان البيع فاسداً يكون القول في تعين المبيع للمشتري لأن العقد ينسخ
 بنسخه بلا توقف على رضا الآخر وهي واقعة الفتوى (قوله كما لو اختلفا في طول

مطلب
 مهم في اختلاف البائع
 والمشتري في عدد المقبوض
 أو قدره أو وصفه

(اختلاف بعد التقابض في عدد
 المبيع) أو واحد أو متعدد
 ليتوزع الثمن على تقدير الرد
 (أو في عدد) المقبوض فالقول
 للمشتري لأنه قابض والقول
 للبائع مطلقاً قدراً أو وصفه
 أو تعيناً فلو جاء ليرده بخيار شرط
 أو رؤية فقال البائع ليس هو
 المبيع فالقول للمشتري في تعينه
 ولو جاء ليرده بخيار عيب فالقول
 للبائع كما لو اختلفا في طول

المبيع وعرضه) لم أره في القبح وإنما ذكر المسئلة التي قبله مع الفرق الذي نقلناه عنه
 ثم ذكره في الجرح عن الظهيرية مصرحاً بأن القول للبائع ثابت وهو الذي رأيت في الظهيرية
 ومنهجهما العيني وكذلك في الذخيرة والتأخرانية فأنقله في النهر عن الظهيرية من أن القول
 للمشتري تحريف أو سبق فلم فافهم ونص الظهيرية ابن سماعة عن محمد بن جمل باع من آخر
 ثوباً صريفاً قبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا فقال المانع بعته على أنه ست في سبع وقال
 المشتري اشتريته على أنه سبع في ثمان فالقول قول المانع مع يمينه اهـ * (تمة) * قال بعتهما
 وبهما قرحة في موضع كذا الجاء المشتري ليردها بقرحة في ذلك فأنكر المانع أنها هذه القرحة
 بل القرحة برئت وهذه غيرها فالقول للمشتري والحاصل أن البائع إذا أنسب العيب إلى
 موضع وسماه فالقول للمشتري وإن ذكره مطلقاً فالقول للبائع وتامه في الذخيرة * (خاتمة) *
 باع القطن من القطن ثم ادعى أنه لم يكن في ماله يوم البيع قطن وعنده يوم الخصومة
 ألف رطل من القطن يقول أصبته بعد البيع كان القول قوله بيمينه كافي الخاتمة (قوله
 اشترى عبد بن الخ) اعلم أن المبيع لا يتناول من كونه شيئاً واحداً أو شيئاً كواحد حكماً من
 حيث لا يقوم أحدهما بالاصحابه كصيرى باب وزوجى خف أو شيئاً بلا اتحاد حكماً
 كثوبين وعبدان ثم الحادث في المبيع نوعان عيب واستحقاق والأحوال ثلاثة قبل
 القبض وبعده وبعد قبض بعضه فقط أما لو وجد في بعضه عيباً قبل قبض كله وكان العيب
 موجوداً وقت البيع أو حدث بعده قبل قبضه فالمشتري مخير بين أخذ الكل بيمينه أو رد
 كله لا المعيب وحده بخصته من الثمن وكذا ليس للبائع أن يقبل المعيب خاصة إلا إذا
 تراضى على رد المعيب فقط وأخذ الباقي بخصته من الثمن فلهما ذلك إذا الصفقة لا تتم قبل
 القبض بدليل انقضاء العيب برده بالأرض ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه
 أو فيما بقي عيباً فحكم الفصل الأول في كل ما مر إذا الصفقة لا تتم بعد سواء كان
 المبيع واحداً أو شيئاً ولو قبض كله فوجد فيه عيباً قديماً أو حادثاً بين شرائه وقبضه
 فإن كان المبيع واحداً كدار أو كرم أو أرض أو ثوب أو كلب أو زينة أو عاء واحد أو صبرة
 واحدة أو شيئاً كشيء واحد حكماً بخير بين أخذ كله ورد كله دون رد بعضه فقط إذ فيه زيادة
 عيب هو الاشتغال في الأعيان وإن كان شيئاً أو أكثر بلا اتحاد حكماً كشياب وعبيد
 أو كلباً أو زينة أو عية مختلفة فالمشتري الرضا به بكل غنمه أو رد المعيب فقط ولا يرد كله
 إلا براض ولا يرد المعيب الأرض أو قضاء إذا الصفقة تمت فيصبح تقريره ما يريد المعيب
 بخصته من الثمن غير معيب إذا المبيع المعيب دخل في البيع سليماً وفي خيار شرط ورؤية
 ليس له رد بعضه فقط وإن قبض الكل لأنهما عيان تمام الصفقة فهي قبل تمامها لا تختمل
 التفريق وإنما قلنا أنه يمنع تمام الصفقة لأنه يرد بلا قضاء ولا أرضاً ولو قبض الكل ومضى بحجز
 عن رد البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحداً أو أكثر جامعاً الفصلين عن شرح
 الطحاوى ثم ذكر بهذا المسائل الاستحقاق وقدمت والحاصل أنه لو وجد العيب قبل

المبيع وعرضه فقبح (المشتري
 عبد بن) أي شيئاً يتبع باصحابهما
 وحده

قبض شيء من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له رد المبيع وحده بل الرضا بالبائع
وكذا لو بعد قبض الكل إلا إذا كان متعديدا غير متصفا حكما كثنوين وطعام في وعاءين على
ما ذكرنا بخلاف ما لو كان في وعاء واحد فإنه بمنزلة المبيع الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام
كله باقيا فلو باع بعضه أو كل بعضه فقد منى في هذا الباب أن المقتضى به قول محمدان له أن
يرد الباقي ويرجع بنقصان ما أكل لا ما باع ومثله هناك (قوله صفة واحدة) منسوب
على أنه حال من فاعل اشترى لتأوله بالمشق أي صافقا يعني عاقدا أو هي نزاع الخافض أي
بصفة أي عقد واحترزه عما لو كان كل منهما بعدد على حدة فهو من قسم ما لو كان المبيع
واحد أو قد علمته (قوله وقبض أحدهما) وكذا لو لم يقبضهما كما مر (قوله رد المبيع)
احتراز عما فيه خیار شرط أو روية كما مر (قوله لم يعلم به إلا بعد القبض) هذا لا يناسب إلا
ما إذا وجد العيب في المقبوض كما لا يخفى اهـ قلت بل هو في غاية التلغا لان كلام الشارح
يصدق على ما إذا قبض السليم ولم يعلم بعيب الآخر إلا بعد قبض المتبوض ولذا قال في
البحر قبيد بتراخي ظهور العيب عن القبض لانه لو وجد بأحدهما عيبا قبل القبض فان
قبض المبيع منه ما لزما أما المبيع فلو جرد الرضا به وأما الآخر فلا يرد له لا عيب به ولو قبض
السليم منهما أو كانا معيين وقبض أحدهما له ردهما جميعا لانه لا يمكن الزام المبيع في
المقبوض دون الآخر لما فيه من تفریق الصفة على البائع ولا يمكن اسقاط حقه في غير
المقبوض لانه لم يرض به كذا في المحيط فافهم (قوله كالأقبض الخ) تشبيه بقوله أخذهما
أوردتهما والاولى عدم التقيد هنا بالقبض كما في الكثر ليشمل ما قبل القبض قال في البحر
وما وقع في الهداية من أن المراد بعد القبض فانما هو ليقع الفرق بين القيمات والمثلثات
اهـ فان القيمات كعبدین له رد المبيع منهما بعد قبضهما بخلاف المثلثات كطعام في وعاء
أما قبل القبض فليس له رد المبيع في الكل لكن هذا الاعتذار لا يتأتى في عبارة المصنف
حيث أتى بكاف التشبيه (قوله ونحوه) أي من كل شيئين لا يتفق بأحدهما بدون الآخر
وله أحكام ذكرها في البحر عن المحيط فراجعهم (قوله فان له رده كله أو أخذه) أي دون أخذ
المبيع وحده وهذا انصرح بما تضمنته التشبيه وعلت أن هذا لو كان كله باقيا بخلاف ما لو
باع البعض أو كله (قوله ولو في وعاءين) أي إذا كانا من جنس واحد كتمرير في أوصيحياتي
أولبانه أو حنطة صعيدية أو بحرية فانها من جنس ان يتفاوتان في الثمن والعجين كذا حتره
في فتح القدير (قوله على الاظهر) وقيل اذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبيدين
حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده زيلعي وقد منى عن العلامة قاسم
أن هذا القول أدق وأقرب اهـ ولذا منى عليه في شرح الطحاوي كما علمته
أنها (قوله أقبضها أو مسحها بشهوة) قال في البرازية قال القزناشي قول السرخسي
التقييل بشهوة يمنع الرمحول على ما بعد العلم بالعيب شرب لالية قلت يخالف
هذا الحمل ما في الذخيرة وإذا وطئها ثم اطلع على عيب لم يرد هـ ويرجع بالنقصان

صفة واحدة (وقبض
أحدهما ووجد به أو بالآخر
عيبا) لم يعلم به إلا بعد القبض
(أخذهما أو وردهما ولو قبضهما
رد المبيع) بمحضه سالما (وحده)
بل واز التفریق بعد التمام (كالو
قبض كلبا أو وزيا) أو زوجي
خلف ونحوه كزوجي ثور أف
أحدهما الآخر بحيث لا يعمل
بدونه (ووجد بعضه عيبا فان له
رده كله أو أخذه) بعيبه لانه كشي
واحد ولو في وعاءين على الاظهر
عنانية وهو الاصح برهان (اشترى
جارية فوطئها أو قبضها أو مسحها
بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد هـ
مطلقا) ولو تبنا خلافا للشافعي
وأحمد

سواء كانت بكر أو ثيبا إلا أن يقبلها البائع كذلك وكذا إذا كان قبلها بشهوة أو لمسه
 بشهوة فإن وطئها أو قبلها بشهوة أو لمسه بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضاء بالعيب فلا رد
 ولا رجوع بنقصان اهـ وكذا ما في الخاتمة لوقبضها فوطئها أو قبلها بشهوة ثم وجد بها
 عيبا لا يردها بل يرجع بنقصان العيب الخ ولا يرد قوله إلا أن لا يرد قوله لأنه استوفى ماها إلا أن دواعي
 الوطء تأخذ حكمه في مواضع كافي حرمة المصاهرة فافهم (قوله ولأنه استوفى ماها
 وهو جزؤها) أي فإذا ردها صار كأنه آسأ ببعضها ثم حجب المجمع وعمل في شرح درر البحار
 بأن الرد بعيب فسخ العقد من أصله فيكون وطؤه في غير مملوكة له فيكون عيبا يمنع الرد وهذا
 في الثيب قال بكر يمنع ردها بالعيب اتفاقا اهـ قلت وهذا التعديل أظهر لأنه يشمل دواعي
 الوطء (قوله ولو الواطئ زوجها) أي الزوج الذي كان من عند البائع أما لو زوجها المشتري
 لم يكن له ردها وطئها أولا وإن رضى به البائع لحصول الزيادة المنصلة وهي المهر وانما يمنع
 الرد كما ذكرنا لو وطئها بجنبى تشبهه في يد المشتري لوجوب العقر على الواطئ بخلاف
 ما لو زنى به فلا رد ويرجع بالنقصان إلا أن يرضى به البائع كذلك لأنما تعيب بعيب الزنا
 كذا في الذخيرة (قوله إن ثيبا ردها) أي إذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج وطئها عند
 البائع أيضا أما إذا لم يكن وطئها إلا عند المشتري لم يذكره محمد في الأصل واختلف المشايخ
 فيه والصحيح أنه يردّها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر ومثله في البحر عن
 الظهيرية عند قول الكنز ومن اشترى ثوبا فقطعه الخ وزاه في الثمر نبلاية إلى البدائع
 وغيرها ومثله أيضا ما ذكرناه آنفا عن الذخيرة والخاتمة وفي كافي الحاكم وطئها المشتري ثم
 وجد بها عيبا لا يردها به ولكن تقوم وبها العيب وتقوم وبها عيب فان كان العيب
 ينقصها العشر يرجع بعشر الثمن اهـ ملخصا وقال في الخلاصة وفي الأصل رجل اشترى
 جارية ولم يرأمن عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكر أو ثيبا فنقصها
 الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمسه بشهوة ويرجع بالنقصان إلا أن يقول
 البائع أنا قبلها اهـ فهذا نص المذهب فإن الأصل للإمام محمد من كتب ظاهر الرواية وكفى
 الحسبك جمع فيه كتب ظاهر الرواية للإمام محمد كذا ذكره في الفتح والبحر في مواضع منه مذة
 وبه سقط ما في الثمر نبلاية حيث قال وفي البرازية ما يخالفه حيث يجوز الرجوع بالنقص
 مع المس والنظر ونعمه مع الوطء اهـ قلت وسقط به أيضا ما في البرازية أيضا من أن وطء
 الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا التقبيل والمس بشهوة قبل العلم بالعيب وبهذه
 وكذا ما أتى قريبا عن الخاتمة فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطء المشتري وفي الخاتمة
 من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب يربها القاضي النساء
 ن قلن بكر كان القول للبائع بالإيمين وإن قلن ثيب فالقول للمشتري بيمينه وإن وطئها
 المشتري فإن زانها كما علم أنها ليست بكر بالابت والارتمه هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم
 اهـ ومشى الشارح على هذا التفصيل في خيار الثمر عند قول المصنف وتم العقد بجوته الخ

ولأنه استوفى ماها وهو جزؤها
 ولو الواطئ زوجها إن ثيبا ردها
 وإن بكر لا يجز (ويرجع بالنقصان)
 لا تمتنع الرد وفي المنظومة المحببة
 لو شرط بكارتها فبانت ثيبا
 لم يردّها

مطلب الأصل للإمام محمد من كتب
 ظاهر الرواية وكفى الحسبك جمع
 فيه كتب ظاهر الرواية

لكن علمت نص المذهب ولهذا ذكر في القنية التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم رمز الكتاب
 آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اهـ (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب
 قد ينقص القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فمواجه هذا التعمين ط قلت قد
 يجاب بأن نقصان الثبوتية كان كذلك في زمانهم (قوله الثبوتية ليست بعيب الخ) لأنه ليس
 الغالب عدمها فصارت كالوشى دابة فوجدتها كبيرة السن كما حققناه أقول الباب نعم لو
 شرط البكارة ولم توجد كان له الرد لأنه من باب فوات الوصف المرغوب كالوشى العبد على
 أنه كاذب أو خباز وهذا الوجود هائلا بغير الوطء ولا فالوطء يمنع الرد ولو نزاع باللبث على
 المذهب كما علمت فافهم (قوله إلا إذا قبلها البائع) أى رضى أن يأخذها بعد ما وطئها
 المشتري وهذا استثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله ويعود الرد الخ) محل هذه الجملة عند
 قول المصنف سابقا حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصانه ط (قوله لعود الممنوع)
 أشار به إلى أن الرد لم يسقط وإنما منع منه مائع اذ لو كان ساقط الماء عطف (قوله مع النقصان)
 أى الذى يرجع به المشتري على البائع حين كان الرد ممنوعا ط (قوله على الرابع) بناء على أنه
 من زوال المانع وقيل لا يرد لأن الرد يسقط والساقط لا يعود وقيل أن كان بدل النقصان
 قائما ثبت له الرد والالا ط (قوله بعشري البائع) الاضافة على معنى من أى عشري منه
 (قوله وأثبتته) أى المشتري (قوله فوضعه) أى القاضى عند عدل أى عند أمين يحفظه
 لبائعه وفى حاشية البحر الرملى وقد سئل عن نفقة الدابة وهى عند العدل على من تكون
 فأجبت أخذها بما فى الذخيرة فى آخر النفقات أنه لا يفرض القاضى لها على أحد نفقة لأن
 الدابة ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك يبقى عليه ديانة بأن يتفق
 علمها ولا يجبره القاضى (قوله يتنزه على الاظهر) أى لو كان القاضى يرى ذلك كشافى
 ونحوه بخلاف الحنفى كما حوثره فى البحر وقد مناه فى كتاب المفقود وسيأتى تمامه فى القضاء
 ان شاء الله تعالى (قوله قتل العبد المقبوض أو قطع) قيد بكونه مقبوضا لأنه لو قتل بعد
 البيع فى يد البائع يرجع المشتري بكل الثمن كما هو ظاهر ولو قطع عند البائع ثم باعه فمات
 عند المشتري بسبب القطع قال فى البحر يرجع بالنقصان اتفاقا وقيد بالقطع لأنه لو اشتراه
 مرضا فمات عند المشتري أو عدا زنى عند البائع فمات عند المشتري فمات يرجع بالنقصان
 اتفاقا أيضا ونعم فى البحر (قوله بسبب كان عند البائع) أى فقط أما لو سرق عندهما
 فمقطع بالسرقين فعندهما يرجع بنقصان السرقة الاولى وعنده لا يرد به بالرضا البائع
 للعيب الحادث وهو السرقة الثانية فان رضى به رده المشتري ويرجع بثلاثة أرباع الثمن
 والآخر مسكه ويرجع بربعه لأن اليد من الآدمى نصفه وقد تلفت بالسرقتين فمات ورغ نصف
 الثمن بينهما فمات مسكه أصاب المشتري ويرجع بالباقي ونعم فى الفتح وقدم الشارح هـ
 المستله عن العيني أقول الباب (قوله قتل أو ردة) أى كالأقول العبد رجلا عدا
 أو رتد والاولى أن يقول قتل وسرقة ليكون بياناً لسبب القتل والقطع (قوله

بل يرجع بأربعين درهما نقصان
 هذا العيب وفى الجاوى والمقتط
 الثبوتية ليست بعيب الا اذا شرط
 البكارة فبردها لعدم المشروط
 (الا اذا قبلها البائع) لأن الامتناع
 لم يقه فاذا رضى زال الامتناع
 (ويعود الرد بالعيب القديم بعد
 زوال العيب) الحادث لعود
 الممنوع زوال المانع در ردة
 المبيع مع النقصان على الرابع
 ظهر عيب بعشري البائع
 (القائب) وأثبتته عند القاضى
 فوضعه عند عدل فاذا هالك هالك
 على المشتري الا اذا قضى القاضى
 (بالزنى بائعه) لأن القضاء على
 الغائب بالخصم يتنزه على الاظهر
 درر (قتل) العبد (المقبوض
 أو قطع بسبب) كان (عند البائع)
 قتل أو ردة

رد المقتوع وأخذت منهما قال في المبسوط فان مات من ذلك القطع قبل أن يرد له لم يرجع
 إلا بنصف الثمن فتح (قوله أو أمسكه) الأولى تأخير عن قوله وأخذت منهما بأن يقول وله
 أن يمسك المقتوع ويرجع بنصف ثمنه ط (قوله مجمع) عبارته ولو وجد العبد مباح الدم
 فقتل عنه فله كل الثمن ولو قطع بسرقة فهو مختار شاء رد واسترد أو أمسك واسترد
 النصف وقال يرجع بالنقصان فيه ما ولا يخفى انه أحسن من عبارة المصنف (قوله يرجع
 الباعة بعضهم على بعض) أي بكل الثمن كما في الاستحقاق عند أبي حنيفة لأنه أجزأ مجرى
 الاستحقاق وهذا ان اختار الرق فان أمسكه يرجع بنصف الثمن فيرجع بعضهم على بعض
 بنصف الثمن وعندهما يرجع الأخير بالنقصان على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لأنه بمنزلة
 العيب أما رجوع الأخير فلا لأنه لما لم يبعه لم يصير حاسبا للمبيع فلا مانع من الرجوع وأما
 بائعه فلا يرجع لأنه بالبيع صار حاسبا له مع إمكان الرد وقد علمت أن يبيع المشتري للعيب
 حيس للمبيع سواء علم أو لا فلا يمكنه الرد بعد ذلك فتح (قوله لا يكونه كالاستحقاق)
 والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بغير (قوله وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب)
 بأن قال بعتك هذا العبد على أني بريء من كل عيب ووقع في العيب لفظ فيه وهو سهو لما
 يأتي من قلت ولا خصوصية لهذا اللفظ بل مثله كل ما يؤدى معناه ومنه ما تعرف في
 زماننا من هذا ما دارا مثلا فيقول بعتك هذه الدار على أنها كوم تراب وفي بيع الدابة
 يقول مكسرة تحطمة وفي نحو الثوب يقول خرقا على الزناد ويريدون بذلك أنه مشتعل على
 جميع العيوب فإذا رضى المشتري لا خيار له لأنه قبله بكل عيب يظهر فيه وكذلك قولهم
 بعتك على أنه حاضر حال ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه من أي عيب كان سوى عيب
 الاستحقاق أي لو ظهر غير حال أي مسرورا أو مغصوبا يرجع عليه المشتري فهذا كله
 بمعنى البراءة من كل عيب ونظيره ما في البحر لو قبل الثوب بعموبه يبرأ من الخروق
 وتدخل الرقع والرفو اه أي لو كان فيه خرق لا يرد وكذا لو وجد حرقا أو صرقا وهو
 من رفوت الثوب رفوا من باب قتل أي أهملته ثم رأيت بعض المحققين ذكر أن العلامة
 إبراهيم البكري سئل عن باع أمة وقال أبيعك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب
 فاجاب ليس للمشترى رد الأمة التي أبرأه عن جميع عيوبها اه مطلقا (قوله وان لم
 يسم) أي لم يذكر أسماء العيوب (قوله خلافا للشافعي) حيث قال لا يصح الآن بعد
 العيوب لأن في الإبراء معنى التملك وتمايك المجهول لا يصح زبلي (قوله لعدم إفضائه
 إلى المنازعة) الأولى لعدم إفضائه الآن الضمير للإبراء قال في الفتح ولنا أن الإبراء إسقاط
 حتى يتم بلا قبول كما لو طلق نسوته أو أعنت عبده ولا يدرى كم هم ولا أعيانهم والاستقاط
 لا يطل جهالة الساقط لأن المنازعة تنافي إلى المنازعة وتعامه فيه (قوله فلا يرد بعيب) أي
 موجود أو حادث (قوله بالموجود) لأن البراءة تتناول الثابت وهو الموجود وقت العقد
 فقط وله ما أن الملاحظ هو المعنى والغرض من هذا الشرط الزام العقد بإسقاط المشتري

(رد المقتوع) أو أمسكه ويرجع
 بنصف ثمنه مجمع (وأخذت منهما)
 أي عن المقتوع والمقتول ولو
 تداولته الأيدي فقطع عند الأخير
 أو قبل رجوع الباعة بعضهم على بعض
 وان علموا بذلك لكونه كالاستحقاق
 لا كالعيب خلافا لهما (وصح
 البيع بشرط البراءة من كل عيب
 وان لم يسم) خلافا للشافعي لأن
 البراءة عن المقتوع المجهول لا تتم
 عنده وتصح عندنا لعدم إفضائه
 إلى المنازعة (ويدخل فيه الموجود
 والحادث) بعد العقد (قبل
 القبض فلا يرد بعيب) وخصه
 مالك ومحمد بالموجود

مطلب في البيع بشرط البراءة
 من كل عيب

مطلب باعته على أنه كوم تراب
 أو خرقا على الزناد أو حاضر حال

حقه عن وصف السلامة ليلزم على كل حال ولا يطالب المانع بحال وذلك بالبراءة عن كل
 عيب يوجب للمشتري الرد والحادث بعد العقد كذلك فاقضى الغرض المعلوم دخوله
 فتح (قوله) كقولهم من كل عيب به (فانه لا يدخل فيه الحادث اجماعا بجر) قوله ولو قال
 مما يحدث (أي باع بشرط البراءة من كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح
 (قوله) مع عنده الثاني الخ) هذا على رواية المبسوط أما على رواية بشرح الطحاوي فلا
 يصح بالاجماع وأورد على الثانية أنه لو أبرأه عن كل عيب يدخل الحادث عنده أي يوسف
 بالانحصار فكيف يملك مع التنصيص وأجيب بمنع الاجماع لما علمت من رواية المبسوط
 ولئن سلم فالفرق أن الحادث يدخل تبعا لغيره فغرضهما موافقة شيء لا يثبت سقوطه ولو ثبت
 تبعا أفاده في الفتح ونقل ط عن الجوزي عن شرح الجميع أن الأصح وبه قطع الاكثرون أنه
 فاسد اه فهذا التصحيح لرواية بشرح الطحاوي المبني على أن ذلك في شرح الجميع المذكور فلهذا
 في شرح آخر فليراجع نعم في الجرح عن البدائع أن البيع بهذه الشروط فاسد عندنا لان
 الابراء لا يحتمل الاضافة وان كان اسما فانه يفسد في التعليل ولهذا لا يقبل الرد فلا يحتمل
 الاضافة نصا كالتعليق فيكون شرط فاسدا فأفسد البيع اه وظاهر قوله عندنا أنه قول
 علم ثلثا الثلاث موافقا لما في شرح الطحاوي فقول النهر انه مبني على قول محمد غير ظاهر
 (قوله) وقيل على ما في الباطن) من طحال أو فساد حيض منخ (قوله) واعقده المصنف
 حيث قال وهذا ما عولنا عليه في الحق صراعا عما ادعى ما هو معروف في العادة والافعال المشهور
 من المذهب الاقول واعقده بالعادة لان الداعي في اللغة هو المرض سواء كان بالحوادث
 أو بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافق لثلاثة (قوله) فهي السرقة والاباق والزنا) هكذا
 روى عن أبي يوسف فتح وفي المصباح غائلة العبد بخوره واباقه ونحو ذلك (قوله) بشرطه
 أي بالبيعة أو باقرار البائع أو بركونه اه ح ومن شروط الرذان لا يزيد زيادة مانعة من
 الرد ولا يوجد ما هو دليل الرضا بالعيب عامر ولا يرى البائع من عيوبه (قوله) لانه يجوز
 الترويح) رواج المتاع فثاقه أي انه أراد رواجه وثاقه عند المشتري قال في المنع اظهر
 أنه لا يخفى عن عيب ما في يمين القاضي بأن ظاهره غير مرادله اه وفي الشرع بلالة عن
 المحيط وهذا كن قال بآريته بازانية بالجمونة فليس باقرار بالعيب ولكنه للشيعة حتى قيل
 لو قال ذلك في النوب أي قال لا آخذ بغيره فلا عيب به يكون اقرارا بغير العيب لان عيوب
 النوب ظاهرة اه (قوله) عبدى هذا آبق) أفاد باسم الاشارة أن العبد حاضر وأن قوله
 آبق بمعنى الماضي وهذا بخلاف ما إذا قال بعثك على الله آبق أو على انه برى من اباقه
 وقبله المشتري الاقول فان الثاني يرده عليه كما سنوضحه عند قوله باع عبد الخ (قوله)
 فوجده المشتري الثاني آبقا) بأن آبق عنده أيضا لان الاباق لا يكون عيبا لا بذكره
 (قوله) لا يرده) أي على البائع الثاني (قوله) انه آبق عنده) أي عند البائع الاقول المقتضى
 (قوله) الموجود منه السكوت) يعني والسكوت ليس تصرفا فلهذا لم يثبت له فيما أقربه فاما

كقوله من كل عيب به ولو قال
 مما يحدث صح عند الثاني وفسد
 عند الثالث شهر (أبرأه من كل
 داء فهو على) المرض وقيل على
 (ما في الباطن) واعقده المصنف
 تبعا للاختصاص والجوهرة لانه
 المعروف في العادة (ومنا سواه)
 في العرف (مرض) ولو أبرأه من كل
 غائلة فهي السرقة والاباق والزنا
 (اشترى عبد فقال لمن ساومه اياه
 اشتره فلا عيب به فلم يتفق بينهما
 البيع فوجد) مشتريه (به عيبا)
 فله (ردّه على بائعه) عشر طه
 (ولا يجزئه) من الرد عليه (اقراره
 السابق) بعدم العيب لانه يجاز
 عن الترويح (ولو عينه) أي
 العيب فقال لا عيب به أو لاشل
 (لا يرده) لاحاطة العلم به الآن
 لا يحدث منه كلاما جميع به زائدة
 ثم وجدها فله ردّه للتيقن بكذبه
 (قال) لا آخر (عبدى) هذا
 (آبق فاشتره منى فاشتراه وباع)
 من آخر (فوجده) المشتري (الثاني)
 آبقا لا يرده بما سبق من اقرار
 البائع الاقول (ما لم يبرهن انه آبق
 عنده) لان اقرار البائع الاقول
 ليس بحجة على البائع الثاني
 الموجود منه السكوت

إذا قال البائع الثاني وجدته آتيا الآن صار مصدقا للبائع في إقراره بكونه آتيا بشرط بلالة
 (قوله اشترى جارية الخ) قال في شرح الوهبانية وفي البرازية اشترى مرضعا ثم اطلع بها
 على عيب ثم أمرها بالارضاة له الرد لأنه استخدام ولو جلب اللبن فكله أو باعه لا يرد لأن
 اللبن جزء منها فاستيفاءه دليل الرضا وفي الفتوى الحلب بلا كل أو يبيع لا يكون رضا
 وجلب ابن الشاة رضا شرب أم لا (قوله لأنه استخدام) والاستخدام لا يكون رضا خفية أي
 في المزة الأولى ويكون رضا في الثانية كما يأتي قريبا ومقتضاه أنه لو أمرها به ثانيا كان رضا
 لا لو أرضعته مرات بالامر الأول تأمل (قوله بخلاف الشاة المصرية) روى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا تصبروا الليل والغنم قن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد
 أن يجلبها فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر متفق عليه شرح التحرير
 وقصر واضم التماسه وفتح الصاد من التصرية وهي ربط ضرع الناقة أو الشاة وتركها
 حلبها اليومين أو الثلاثة حتى يجتمع اللبن قال الشارح في شرحه على المنار وهو مخالف
 للقياس الثابت بالكاتب والسنة والاجماع من أن ضمان العدوان بالمثل أو القيمة والتمر
 ليس منه ما فكان مخالفا للقياس ومخالفة لمخالفة الكتاب والسنة واجماع المتقدمين فلم
 يعمل به لما مر فيرد قيمة اللبن عند أبي يوسف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأرضها اه
 وفي شرح التحرير وقد اختلف العلماء في حكمها فذهب إلى القول بظاهر الحديث الأئمة
 الثلاثة وأبو يوسف على ما في شرح الطحاوي للاستيعاب في نفع الاعمال إلا ما في عنده
 والمذكور عنه للخطابي وابن قدامة أنه يرد هاهنا مع قيمة اللبن ولم يأخذ أبو حنيفة ومحمد به
 لأنه خبر مخالف للأصول اه والحاصل كما في الحقة أني أنه إذا اشتراها لحظها فوجد ما
 قايله اللبن ليس له أن يرد هاهنا عندنا عند الشافعي وغيره أنه أن يرد هاهنا مع اللبن لو فاقما أو مع
 صاع تمر لو هاهنا الكاهل يرجع بالنقصان عندنا في رواية الاسرار لا وعلى رواية الطحاوي
 نعم قال في شرح المجموع وهو المختار لأن البائع به عمل التصرية غرض المشتري فصار كما إذا غره
 بقوله انه البون (قوله في غير ذلك) أي في غير الارضاة (قوله فهو للاختبار) بالبلاء
 الموحدة أي لاجل أن يختبره ويختبره ليعلم أنه مع العيب يصلح له أم لا (قوله الأعلى كره
 من العبد) مخالف لاطلاق ما مر أنه الاستحسان مع أن وجهه خفي تأمل (قوله لما مر)
 أي قريبا في قوله للتميز بكذبه (قوله الرد الخ) كذا في الفتح واستشكه في الشر بلالة
 بما في المحيط لو قال على أن يرى من أباقه أو على أنه آبق وقبلة المشتري الأول على ذلك
 يرد الشافعي عليه لأنه ذكر هذا وصفا لا ليجب أو شرط فيه ولا ليجب بقتله إلى الجواب
 والجواب يتضمن إعادة ما في الخطاب فإذا قال المشتري قبلة ذلك صار كانه قال اشترى
 على أنه آبق فيكون اعترافا بكونه آتيا بخلاف قوله على أن يرى من الأباق لأنه لم يصف
 الأباق إلى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الأباق للحال لأن هذا الكلام كما
 يحتمل التبري عن آباق موجود من العبد يحتمل التبري عن آباق سيحدث في المستقبل فلا

مطلب
 في مسألة المصرية

(اشترى جارية لها لبن فأرضعته
 صبيا له ثم وجد به عيبا كان له أن
 يردّها) لأنه استخدام بخلاف
 الشاة المصرية فلا يردّها مع لبنها
 أو صاع تمر بل يرجع بالنقصان على
 المخترع أو شروح مجمع وحررناه
 فيما علقناه على المنار كما
 لو استخدمها) في غير ذلك في
 الميسر استخدام بعد العلم
 بالعيب ليس برضا استحسانا لأن
 الناس يتوسعون فيه فهو للاختبار
 وفي البرازية الصحيح أنه رضا في
 المزة الثانية إلا إذا كان في نوع آخر
 وفي الصغرى أنه مزة ليس برضا
 الأعلى كره من العبد بحر قال
 المشتري ليس به) بالمبيع (اصبح
 زائدة ونحوها مما لا يحدث) مثله
 في تلك المدة) ثم وجد به ذلك كان له
 الرد بلاعين لما مر (باع عبد أوفال)
 للمشتري (برئت إليك من كل
 عيب به إلا الأباق فوجدته آتيا
 فله الرد

يصير مقرر ان يكونه آية الحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك اهـ وكتب الشربلالي
 في هامش الشربلالية ان حق العبارة في كلام الفتح لو قال أنا بى من كل عيب الا باقه
 لا يبرأ من اباقه فيرد به ولو قال الا الا باق فليس له الرد اهـ وحاصله ان عبارة المصنف والفتح
 مقولون بها لئلا يثبت ما في المحيط أقول لا مخالفة ولا قلب أصلاً وذلك أن ما في المحيط فيها إذا
 اشتراه كذلك ثم باعه الآخر فلا يشتري الآخر رده على الأول بخلاف مسألة المصنف
 وبينا أنه إذا قال البائع الا باقه باضافة الا باق اليه يكون اخباراً باقاؤه ويكون المشتري
 راضياً به قبل الشراء فلا يرد به باقاؤه عنده بخلاف الا الا باق بلاضافة ولا وصف اذ ليس فيه
 اقرار باقاؤه للحال فلم يوجد رضا المشتري به فله رده فلو فرض أن هذا المشتري باعه لآخر
 فلا يرد رده عليه في الصورة الأولى لافي الثانية وهذا هو المذكور في المحيط فتدبر (قوله
 لو بى من كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك) لأن العيب حق له قبله للحال والدرك لا كذا
 في الذخيرة وبينا لو قال المشتري للبائع أبرأ منك من كل حق لي قبلك ثم ظهر في المبيع عيب
 ليس له دعوى الرد به لأن الرد بالعيب من جهة الحقوق الثابتة له وقد أبرأ منه بخلاف ما لو
 اشترى رجل عبداً مثلاً فضمن له آخر الدرك أى ضمن له الثمن إذا ظهر العبد مستحقاً ثم قال
 المشتري للضامن أبرأ منك من كل حق لي قبلك لا يدخل الدرك فلو استحق العبد كان للمشتري
 الرجوع على الضامن بالثمن لأنه لم يكن له وقت الإبراء حق الرجوع بالثمن لأنه يتوقف على
 وجود الاستحقاق ثم على القضاء للعيب تحقق على البائع بالثمن لأن مجرد الاستحقاق لا ينعض
 البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب على الأصيل رد الثمن فلا
 يجب على الكفيل كما في الهداية من الكفالة فثبت ذلك الحق في الحال لم يدخل في
 الإبراء المذكور (قوله لعجز المشتري عن الأثبات) اللام للتوقيف أى حلف البائع
 وقت عجز المشتري أمالو برهن المشتري فانه يردده على البائع (قوله ان علمه) أى علم أن به
 عيباً بعد قوله ما ذكر (قوله لأن المبطل للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانثائه) أى
 بأن باعه أو أعتقه على مال أو كسبه ثم اطلع على عيب لانه صار حاسماً له بحسب بدله
 بخلاف ما إذا أعتقه بلا مال أو دبره أو استولد الأمة ثم اطلع على عيبه فانه لا يبطل الرجوع
 بالنقصان لأن ذلك انهاء للملك كما مقرر بذلك لكن قد يبطل الرجوع بدون ازالته عن
 ملكه الى غيره كالواستملكه فكلامه مبني على الغالب فتدبر (قوله أو اقراره) مثاله
 ما قرره عليه بقوله حتى لو باع الخ (قوله وصدقه فلان) فلو كذبه رده بالعيب لبطلان
 اقراره بتكذيبه عزمية عن الكافي (قوله كانه وهبه) قال في الكافي ولا نعتى به انه تمليك
 لكن التملك يثبت مقتضى الاقرار ضرورة لجعل كانه ملكه بهذا الشراء ثم أقتر به اهـ عزمية
 (قوله لغنية) أى شئ مغنوم من الكفار (قوله بجر) ونصه ثم اعلم أن الامام يصح
 بيعه للغنائم ولو في دار الحرب كما في التلخيص وشرحه وقوله لا يصح بيعها قبل القسم
 وفي دار الحرب محمول على غير الامام وأمينه اهـ قلت لكن قد في الذخيرة بيع الامام

ولو قال الا باقه لا) لانه في الأول لم
 يصف الا باق للعيب ولا وصفه به
 فلم يكن اقراراً باقاؤه للحال وفي
 الثاني أضافه اليه فكان اخباراً
 بأنه آتق فيكون راضياً به قبل
 الشراء خاتمة وفيه لو بى من كل
 حق له قبله دخل العيب لا الدرك
 (مشتري العبد أو أمة) قال أعتق
 البائع (العبد أو دبراً واستولد)
 الأمة (أو هو حر الأصل وأنكر)
 البائع حلف (لعجز المشتري عن
 الأثبات) فان حلف قضى على
 المشتري بما قاله) من العتق ونحوه
 لاقراره بذلك (ورجع بالعيب ان
 علم به) لأن المبطل للرجوع ازالته
 عن ملكه الى غيره بانثائه
 أو اقراره ولم يوجد (حتى لو قال
 باعه وهو ملك فلان وصدقه)
 فلان (وأخذه لا) يرجع بالنقصان
 لازالته باقراره كانه وهبه (وجد
 المشتري الغنية محررة) بدارنا
 أو غير محررة لو البيع (من الامام
 أو أمينه) بجر

بقوله المصلحة رأها فافاد قد آخر وهو أنه لا يبيع لغير مصلحة (قوله قال المصنف الخ) رد
 على صاحب الدرر (قوله لأن الأمين لا ينتصب خصما) المراد بالأمين ما يبيع الامام له ووافق
 الدليل المتدعي لأن الامام نفسه أمين بيت المال عزيمة وبين في الذخيرة وجهه كونه
 لا ينتصب خصما بأن يبيع الامام خرج على وجه القضاء بالنظر للأمين فلو صار خصما خرج
 به عن أن يكون قضاء لأن القاضي لا يصلح خصما له (قوله ولا يحلفه) أي لا يحلف
 منه صوب الامام لو لم يكن عند المشتري ينة قال في البحر ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين
 عليه لو أنكر وانما هو خصم لاثباته بالينة كالأب ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل
 بالخصومة اذا أقر على موافقة في غير محاسن القضاء فانه وان لم يصح كنهه ينزل به اه قلت لكن
 في الذخيرة فلو أقر منه صوب الامام لم يصح اقراره ويخرجه القاضي عن الخصومة وينصب
 للمشتري خصما آخر اه ومقتضاه أنه مثل الوكيل بالخصومة تأمل (قوله ولا يصح نكوله
 واقاره) المناسب أن يقول ولا يصح نكوله لأنه اما بذل أو اقرار ولا يصح بذله ولا اقراره
 اه ح (قوله ويرد المنتص والفضل الى محله) أي ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان
 المبيع من الاربعة أشخاص يعطى منها وان كان من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة
 توضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر (قوله لأن الغرم بالغنم) المراد به هنا أن الغرم
 وهو رد المنتص الى المشتري بسبب الغنم وهو رد الفضل الى محله (قوله الدراهم) الاولى
 دراهم بالنسبة كبرط (قوله لا يصح) الا اذا حدث به عيب عند المشتري كما يحسنه الخبير الرأى
 قلت ويستثنى أيضا ما اذا لم يقر البائع بالعيب لما في جامع الفصولين شرعا بانه وقضه فظهر
 بعيب فتصلح على أن يأخذ البائع ويرد مائة الا واحد اذا قال ان أقر البائع أن العيب
 كان عنده فعليه رد باقي الثمن والامالك الباقي وهو قول أبي يوسف اه (قوله لأنه لا وجه له
 غير الرشوة) في جامع الفصولين لأنه ربا ولصاحب البحر رسالة في الرشوة كبرط هذا
 حاصلها ومحل الكلام عليهم في القضاء وسند كرهه ان شاء الله تعالى (قوله ولو زال
 به العيب لا) أي لا يرجع وعبر عنه في جامع الفصولين بتقيل حيث قال ولو قبض بدل الصلح
 وزال ذلك العيب رد بدل الصلح وقبل هذا الزوال بلا علة فان زال بعلاجه لا يرد اه
 (فرع) لو شرباه فوجد اعيبا فصالح أحد هما البائع من حصته فليس الاخر أن يحاسب
 وهذا فرع مسئلة أن رجلين لو شرباه فوجد اعيبا ليس لأحدهما الرد دون الاخر عنده
 وعندهما الكل منهم ما ارد حصته جامع الفصولين (قوله رضى الوكيل بالعيب) أي
 الوكيل بالشراء (قوله يساوي الثمن المسمى) أي الذي اشتراه به كافي الخيانة عن المنتقى
 بعد ما ذكره ولا آخر وهو انه ان كان قبل قبض المبيع لم الموكل لو العيب يسيرا والا فليزم
 الوكيل وان الميسر ما لا يفتوت جنس المنفعة كقطع يد واحدة وفق عين بخلاف قطع
 اليدين وفق العينين فهو فاحش وذكر أن السرخصى قال ان ما لا يدخل تحت تفويض
 المقومين فاحش بان لا يفتوته أحد مع العيب بقيمة الصحيح وان ما في المنتقى قريب من

قال المصنف فقيده بحرف زة غير لازم
 (عيبا لا يرد عليه) لان الامين
 لا ينتصب خصما (بل) ينصب له
 الامام خصما فيرد على (منصوب
 الامام ولا يحلفه) لان فائدة الحلف
 النكول ولا يصح نكوله واقاره
 (فاذا رد عليه) المعيب (بعد ثبوته
 بياح ويدفع الثمن اليه ويرد المنتص
 والفضل الى محله) لان الغرم بالغنم
 درر (وجسد) المشتري (عشرية
 عيبا) وأراد الرد به فاصطحا على
 أن يدفع البائع الدراهم الى المشتري
 ولا يرد عليه جاز ويجعل حطامن
 الثمن (وعلى العكس) وهو أن
 يصطحا على أن يدفع المشتري
 الدراهم الى البائع ويرد عليه
 (لا) يصح لأنه لا وجه له غير الرشوة
 فلا يجوز في الصغير ادعى عيبا
 فصالحه على مال ثم برأ وظهر أن
 لا عيب فللبائع أن يرجع بما أدى
 ولو زال به العيب المشتري لا قيمة
 (رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل
 ان كان المبيع مع العيب) الذي يمين
 (يساوي الثمن) المسمى

هذا ثم قال وفي الزيادات ان رضى قبل القبض لزيم الموكل وان بعده لزيم الوكيل ولم يفصل
 بين اليسير والفاخس والصحيح ما في المنتقى سواء كان قبل القبض أو بعده لانه يصير كأنه
 اشتراء مع العلم بالعيب فان كان لا يساوي ذلك الثمن لا يلزم الا براه فافهم * (تنبيه) * قال
 في البحر والى هذا ظهر أن خيرا بالعيب يسقط بالعلم به وقت البيع أو وقت القبض أو الرضا
 به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شيء أو الاقرار بأن لا عيب به اذا
 عينه كقوله ليس بآبق فانه اقرار بالبراءة الا بالبق بخلاف قوله ليس به عيب كما مر اه
 ملخصا (قوله لان الغش حرام) ذكر في البحر أقول الباب بعد ذلك عن البرازية عن
 الفتاوى اذا باع سلعة معينة علمه الباطن وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد
 شهادته قال المصدر لا تأخذ به اه قال في التمر رأى لا تأخذ به كونه يفسق بمجرد هذا لانه
 صغيرة اه قلت وفيه نظر لان الغش من أكل أموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة
 بل الظاهر في تعديل كلام المصدر أن فعل ذلك مرة بلا إعلان لا يصير به مردود الشهادة
 وان كان كبيرة كما في شرب المسكر (قوله الاولى الاسير اذا شري شيئا الخ) عبارة الاشياء
 عن الولو بالجملة اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن الخ والمتبادر منه أن الاسير
 فاعل الشراء كما هو صريح عبارة المشرح وليس كذلك بل هو مفعول لان نص عبارة
 الولو بالجملة هو كذا رجل اشترى الاسيرين من أهل الحرب وأعطاهم الزئوف والاستوفة
 أو اشترى بهن ورض وأعطاهم العروض المغشوشة جاز لان شراء الاحرار ليس بشراء ليجب
 عليه المال المسمي لكنه طريق تخليصهم فكيفما استطاع تخليصهم له أن يشترى وعلى هذا
 قالوا اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل العوان اسراؤه أن يعطيه الزئوف والستوفة ويتعص
 الوزن بدل من مسئلة الاسير وهذا اذا كان الاسراء احرارا فان كانوا عبيدا لا يسعه شيء
 من ذلك اذا دخل بأمان اه ومنه في الخاتمة رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب جاز له
 أن يعطيهم الزئوف والمغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسراء
 عبيدا لا يسعه ذلك اه (قوله في الجبايات) جمع جباية بالباء الموحدة قال في فتح القدير
 الجبايات الموقوفة على الناس ببلاد فارس على الضباع وغيرها السلطان في كل يوم أو شهر
 أو ثلاثة أشهر فانهم ظلم يبرى ونقل قبله ما قدمناه أنفع عن الولو بالجملة من مسئلة جعل
 العوان (قوله فسخ في حق الكل) أي المتبايعين وغيرهما وقد ذكر ذلك في البحر عند قول
 الكتزولو باع المبيع فرد عليه الخ ثم أورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة المذكورة
 ومنها انه لو كان المبيع عقارا فرد به عيب لم يطل حق الشفعة في الشفعة ولو كان فسخا
 ابطلت الحوالة والشفعة ثم ذكر أنه أجاب في المعراج بأنه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام
 الماضية بدليل أن زوائد المبيع للمشتري ولا يردها مع الاعمال قلت وعليه فلا محل
 للاستثناء الذي ذكره المشرح تأمل (قوله لو أسال البائع بالثمن) صورة المسئلة كما في
 الذخيرة باع عبدا من رجل بالثمن وهم ثم أن البائع أسال غيرهما على المشتري حوالا مقيدة

مطلب في الصلح عن العيب

مطلب في جملة ما يسقط به الخيار

(والا يساوه) (لا يلزم الموكل اه
 * (فروع) * لايجل كتمان العيب
 في مبيع أو عن لان الغش حرام
 الا في مسئلة بين الاولى الاسير اذا
 شري شيئا ثم دفع الثمن مغشوشا
 جاز ان كان حرا لا عبدا النسائية
 يجوز اعطاء الزئوف والناقص
 في الجبايات أشياء وفيه اورد المبيع
 بعيب بقبضه فسخ في حق الكل
 الا في مسئلة بين احدهما لو أسال
 البائع بالثمن

بالمثل فثبت العيب قبل القبض حتى سقط الثمن أو رد العيب بخيار رؤية أو بخيار شرط
أو بخيار عيب قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استصحاباً لأنهم اعتبروا متعلقة بمثل
ما أضيفت الحوالة إليه من الدين فلا تكون متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة إذا
ظهر أن الدين لم يكن واجباً وقت الحوالة وقد عدا إذا أحال البائع لأنه إذا أحال المشتري
البائع ثم رد المشتري بالعيب بقضاء فات القاضى يبطل الحوالة يرى قلت ولم يذكر أن
المشتري أحال البائع على آخر حوالة متقدمة فقطاهم أنهم مطلقاً مع أنه صرح في الجوهر
من الحوالة بأن المطلقة لا تبطل بحال ولا تعلق فيها المطالبة مع أن المقيدة هنا بقيت
والمطلقة بطلت لكن بقاء المقيدة هنا استصحاباً كما علمت والقياس بطلانها إذا ظهر بطلان
المال الذي قسدت به وهو الثمن هنا وانما بطلت المطلقة هنا بطلان المال الذي كان
للجهاز وهو البائع وانما لا تبطل المطلقة بطلان ما على المجال عليه تأمل (قوله ثم رد
المبيع) بالبناء للجهول أي رده المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) أما لو باعه
منه ثانياً جازط ولا رد عليه ما سيذكره المصنف في فصل التصرف في المبيع والثمن من أنه
لو باع المنقول من بائعه قبل القبض لم يصح لأن ذلك فيما إذا كان العقد الأول باقياً بديل
ما ذكره في باب الأقالمة من أنه أفسخ في حقهما فيجوز للبائع بيعه من المشتري قبل قبضه
(قوله وكان منقولاً) احتراز عن العقار لجواز بيعه قبل قبضه خلافاً للمجدوز فأفاده ط
(قوله لأنه ضمان العهد) وهو باطل عند الإمام لا لشبهة كما سيأتي في الكفالة إن شاء الله
تعالى وهذا لما ضمن عيوبه يحتمل أن المراد أنه يداويه منها ويحتمل أن ضمن له النقصان
أو أنه ضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان الضمان فاسداً ط (قوله لأنه
ضمن العيوب) أي وهو عند ضمان الدرك كما في الهندية فهو كالمسألة المذكورة بعد ط
(قوله ضمن الثمن) أي للمشتري ولو مات عنه قبل أن يردّه وقضى على البائع بنقصان
العيب كان للمشتري أن يرجع على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجحد من العيوب فيه من
الثمن فهو جائز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإن رده المشتري وجع على الضامن بذلك كما
يرجع على البائع ذخيرة (قوله لم يردّه) لأنه عيب حدث عند المشتري ط (قوله وإن قبله) أي
وإن حصلت الغلبة قبل القبض ط (قوله لتفرق الصفة عليه) أي به لال بعض المبيع
قبل قبضه بأفة مساوية وقد مناعن جامع الفصولين أنه يطرح عن المشتري حصة
النقصان من الثمن وهو مخير في الباقي بين أخذه بحصته أو تركه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المبيع الفاسد)

أخره عن الصحيح لكونه عقداً مخالفاً للدين كما أوضحه في الفتح وسيأتي أنه معصية يجب
رفعها وسيأتي في باب الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا يعني إذا كان فاسداً بالشرط الفاسد
وفي القاموس فسد كنصر وقعد وكرم فساد أو فساد أو فساد أو فساد ولم يسمع
انفسد اه ونقل في الفتح أنه يقال للعم الذي لا يتفصح به لدود ونحوه بطل وإذا أفتن

ثم رد المبيع بعيب بقضاه لم تبطل
الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد
بعيب بقضاه من غير المشتري وكان
منقولا لم يجز قبل قبضه ولو كان
فاسداً جاز وفي البرازية شمري
عبد افضه لا رجل عيوبه فاطلع
على عيب ورده لم يضمن لأنه ضمان
العهد وضمنه الثاني لأنه ضمان
العيوب وإن ضمن السرقه أو الحرية
أو الجنون أو العصى فوجده
كذلك ضمن الثمن وفي جواهر
الفتاوى شمري غرة كرم ولا يمكن
قطاها الغلبة الزا بيران بعد القبض
لم يردّه وإن قبله فإن انتقص المبيع
بناول الزا بيران فله التفرق
الصفة عليه

(باب المبيع الفاسد)

مطالب في ضمان العيوب

وهو بحيث يمتنع به فساد اللحم وفيه مناسبة للمعنى الشرعي وهو ما كان مشروعا بأصله
لا بوصفه وهو من مشروعية أصله كونه مالا متقوما لا جوارزه وصحته لأن فساد
يمنع صحته أو أطلقوا المشروعية عليه نظرا إلى أنه لو خـ الـ الوصف لكان مشروعا
وأما الباطل ففي المصباح بطل الشيء بطل بطلا وبطولا وبطلا بضم الـ فساد أو سقط
حكمه فهو باطل والجمع بواطيل أو بباطيل هـ وفيه مناسبة للمعنى الشرعي وهو
ما لا يكون مشروعا بأصله ولا بوصفه وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحا
ما نهى عنه مجاور كالبيع عند أذان الجمعة وعرفه في النهاية بما كان مشروعا بأصله ووصفه
لكن نهى عنه مجاور ويمكن ادخاله تحت الفساد أيضا على إرادة الاعم وهو ما نهى عنه
فيشمل الثلاثة كفي البحر (قوله المراد بالفساد الممنوع الخ) قد علمت أن الفساد مبين
للباطل لأن ما كان مشروعا بأصله فقط يبين ما ليس بمشروع أصلا وأيضا حكم الفساد
أنه يفيد الملك بالقبض والباطل لا يفيد أصلا وتبين الحكمين دليل تبيينهما فإطلاق
الفساد في قولهم باب البيع الفساد على ما يشمل الباطل لا يصح على حقيقة فاما أن يكون
لفظ الفساد مشتريا بين الاعم والخاص أو يجعل مجازا عرفيا في الاعم لأنه خبر
من الاشتراط ونعمامة في الفتح ثم اعلم أن البيع جائز وقدمت بأقسامه وغير جائز وهو ثلاثة
باطل وفاسد وموقوف كذا في الفتح وأراد بالجائز النافذ وبعبارة غيره لا الحرام اذ لو أريد
ذلك لخرج الموقوف لما قالوه من أن بيع مال الغير بلا إذنه بدون تسليم ليس بمعصية على
أنه في المستصحب جعله من قسم الصحيح حيث قال البيع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان
لازم وغير لازم نهر وذكر في البحر أن البيع المنهى عنه ثلاثة باطل وفاسد ومكروه محررا
وقدمت وما لا نهى فيه ثلاثة أيضا نافذ لازم ونافذ ليس باللازم وموقوف فالأول ما كان
مشروعا بأصله ووصفه ولم يتعلق به حق الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير
وفيه خيار والموقوف ما يتعلق به حق الغير وحصره في الخلاصة في خمسة عشر قلت بل
أوصله في النهر إلى ثلثين وثلاثين كما سيأتي في باب بيع الفضولي ثم قال في البحر والصحيح
يشمل الثلاثة لأنه ما كان مشروعا بأصله ووصفه والموقوف كذلك فهو قسم منه وهو
الحق اصدق التعريف وحكمه عليه فإن حكمه إفادة الملك بلا توقف على القبض
ولا يضر توقفه على الإجازة كتوقف ما فيه خيار على إسقاطه هـ قلت ينبغي استثناء
بيع المكروه فإنه موقوف على إجازته مع أنه فاسد كما حققناه أول البيوع وحذرنا هناك
أيضا أن بيع الهزل فاسد لا باطل وإن كان لا يفيد الملك بالقبض لكونه أشبه البيع
بالخيار وليس كل فاسد يملك بالقبض كما سيأتي (قوله في ركن البيع) هو الإيجاب
والقبول بأن كان من مجنون أو صبي لا يعقل وكان عليه أن يبدأ وفي محله أعنى المبيع فإن
الخلل فيه مبطل بأن كان المبيع مائة أو دما أو حرا أو خرا كما في ط عن البدائع (قوله
وما أورثه في غيره) أي في غير الركن وكذا في غير المحل وذلك بأن كان في الثمن أن يكون

المراد بالفساد الممنوع مجازا عرفيا
فيم الباطل والمكروه وقد يذكر
فيه بعض الصحيح بها وكل ما أورث
خللا في ركن البيع فهو مبطل وما
أورثه في غيره ففسد

هـ
في أنواع البيع

مطلبه
البيع الموقوف من قسم الصحيح

خرا مثلاً أو بان كان من جهة كونه غير مقدور التسليم أو فيه شرط مخالف لمقتضى العقد
فكون البيع بهذه الصفة فاسداً لا بطلاناً لسلامة ركنه ومحله عن الخلل كما في طعن البدائع
وبه يظهر أن الوصف ما كان خارجاً عن الركن والمحل (تنبيه) في شرح مسكين ثم الضابط
في تميز الفاسد من الباطل أن أحد المعوضين إذا لم يكن ما لا في دينهما أو في فابيع باطل سواء
كان مبيعاً أو ثمناً فبيع المبيعة والدم والخز باطل وكذا البيع به وإن كان في بعض الأديان
مألا دون البعض إن أمكن اعتباره ثمناً فابيع فاسد فبيع العبد بالخمر أو بالخمر بالعبد فاسد
وإن تعين كونه مبيعاً فابيع باطل فبيع الخمر بالدرهم أو الدرهم بالخمر باطل اهـ قلت وهذا
الضابط يرجع إلى الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم
فافهم (قوله بطل بيع ما ليس بمال) أي ما ليس بمال في سائر الأديان بقية قوله والبيع
به فإن ما يطل سواء كان مبيعاً أو ثمناً ما ليس بمال أصلاً بخلاف نحو الخمر فإن بيعه باطل
إذا تعين كونه مبيعاً أو مالاً يمكن اعتباره ثمناً فبيع به فاسد كما علمت من الضابط
المذكور آنفاً لأن البيع وإن كان مبتاه على البدلين لكن الأصل فيه المبيع دون الثمن
ولذا ينفسخ البيع بماله المبيع دون الثمن ولأن الثمن غير مقصود بل هو وسيلة إلى المقصود
وهو الاتقاع بالأعيان (قوله والمال) أي من حيث هو لا المذكور قبله لأن التعريف
المذكور يدخل فيه الخمر فهي مال وإن لم تكن متقومة ولذا طال بعد بطل بيعه بطل بيع مال غير
مستقوم كخمر وخنزير فإن المتقوم هو المال المباح الاتقاع به شرعاً وقد مرنا قول البيوع
تعريف المال بما يميل إليه الطبع ويمكن أدخاره لوقت الحاجة وأنه خرج بالأدخار
المنفعة فهي ملك لا مان لأن المالك ما من شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص كما
في التلويح فالأولى ما في الدرر من قوله المال موجود يميل إليه الطبع الخ فإنه يخرج
بالموجود المنفعة فافهم ولا يرد أن المنفعة تلك بالاجارة لأن ذلك تمليك لا بيع حقيقة ولذا
قالوا إن الأجارة بيع المنافع حكماً أي أن فيها حكم البيع وهو التمليك لا حقيقة فاعتن هذا
الخصرير (قوله فخرج التراب) أي القليل مادام في محله والافتقار بعرض له بالنقل ما يصير
به مالا معتبراً ومثله الماء يخرج أيضاً نحو حبة من حنطة والعذرة الخاصة بخلاف الخلطة
بتراب ولذا جاز بيعها كسرقين كما يأتي ونخرج أيضاً المنفعة على ما ذكرنا آنفاً (قوله
والمنفعة) بفتح الميم وسكون الياء التي ماتت حتم أنفها بالسبب وبشديد أفياء المكسورة
التي لم تـمـت حتم أنفها بل بسبب غير الذكاة كالمخنة والموقوذة فوح أفندي ولم أر هذا
الفرق في القساموس ولا في المصباح ولا غيرهما فراجعه (قوله ولا فرق في حق المسلم الخ)
أما في حق الذمي فيراد به الأول وأما الثاني فاختلقت عباراتهم فيه ففي التجنيس جعله
قسمين الصحيح لأنهم يدينونه ولم يجعل خلافاً وجعله في الإيضاح قول أبي يوسف وعنه
محمد لا يجوز وجزم في الذخيرة بفساده وجعله في البحر من اختلاف الروايتين نهر وعبرة
البحر وحاصله أن فيما لم يمت حتم أنفها بل بسبب غير الذكاة روايتين بالنسبة إلى الكافر

مطلبه
في تعريف المال

(باطل بيع ما ليس بمال) والمال
ما يميل إليه الطبع ويجوز فيه
البذل والمنع درر فخرج التراب
ونحوه (كالدم) المستفوح فجاز
بيع كبده وطعمه (والمنفعة) سوى
ملك وجرد ولا فرق في حق المسلم

في رواية الجواز وفي رواية الفساد وأما البطلان فلا وأما في حقنا فالكل سواء اهـ وذكر
 ط أن عدم الفرق في حقنا في المخنقة مثلاً إذا أقوبلت بدراهم حتى نعين كونهم مبيعاً
 أما إذا أقوبلت بدين أمكن اعتبارها غنائم فكان فاسداً بالنظر إلى العوض الآخر باطلاً
 بالنظر إليها وهذا ما اقتضاه الضابط السابق اهـ (قوله التي ماتت خنقاً أنفها) الخنق
 الهلاك يقال مات خنقاً أي ماتت بغير ضرب ولا قتل ومعناه أن يموت على فراشه
 فينفس حتى ينقضي ريقه ولهذا خص الأنف مصباح (قوله أو يخنق) مثل كخنق
 ويسكن خنقاً فاصباح* (تنبيه) لم يذكر واحكم دودة القرصن أما إذا كانت حية فينبغي
 جريان الخلاف الآتي في دود القز ويزره ويضيه وأما إذا كانت ميتة وهو الغالب فانها على
 ما بلغنا تخنق في الكلب أو الخنسل فتنقض ما مر بطلان بيعها بالدراهم لانها ميتة وقد ذكر
 سيدي عبد الغني النابلسي في رسالة أن بيعها باطل وأنه لا يضمن مثلهما إلا غير مال قلت
 وفيه أنه من أعز الأموال اليوم ويصدق عليها تعريف المال المتقدمة وتم يحتاج إليها
 الناس كمنير في الصباغ وغيره فينبغي جواز بيعها كبيع السرقين والعبدرة الخنقطة
 بالتراب كما يأتي مع أن هذه الدودة إن لم يكن لها نفس سألته تكون ميتة ظاهرة كالذباب
 والعوض وإن لم يجزأ كلها وسألت أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وأنه يجوز بيع
 العلق للحاجة مع أنه من الهواء وبيعها باطل وكذلك بيع الحيات للعداوى وفي الغنم
 وبيع غير السمك من دواب البحر لوله ثمن كالسنة تقور وجسود الخنزير ونحوها يجوز والأفلا
 رجل الماء قبل يجوز حباً لا ميتة والحسن أطاق الجواز اهـ فتأمل ويأتي له مزيد بيان
 عند الكلام على بيع دود القز والعلق (قوله والبيع به) أي بما ليس بمال (قوله والمعدوم
 كبيع حق التعلّي) قال في الفتح وإذا كان السفل لرجل وعالوه لاخر فسقط أو سقط
 العلو وحده فباع صاحبه العلو علوه لم يجز لأن المبيع حينئذ ليس بالحق التعلّي وحق
 التعلّي ليس بمال لأن المال عين يمكن إحرازها وأما كماله ولا هو حق متعلق بالمال بل هو
 حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لا بد أن يكون أحدهما بخلاف الشرب
 حيث يجوز بيعه تبعاً للأرض فلو باعه قبل سقوطه جاز فإن سقط قبل القبض بطل البيع
 لهلاك المبيع قبل القبض اهـ والخاصة أن يبيع العلو صحيح قبل سقوطه لا بعده لأن
 بيعه بعد سقوطه يبيع لحق التعلّي وهو ليس بمال ولذا عبر في الكنز بقوله وعالو سقط وعبر
 في الدرر بحق التعلّي لأنه المراد من قول الكنز وعالو سقط كما علمته من عبارة الفتح فالمراد من
 العبارةين واحد فلذا أفسر الشارح أحدهما بالآخر دفعاً لما يروى من اختلاف المراد
 منهم ما فافهم* (تنبيه) لو كان العلو لصاحب السفل فقال بعتك علو هذا السفل بكذا
 صح ويكون سطح السفل لصاحب السفل ولا يشتري حق القرار حتى لو انهدم العلو كان
 له أن يبنى عليه علو آخر مثل الأول لأن السفل اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفل سقطاً
 للسفل خاتمة (قوله لأنه معدوم) يغني عنه قول المصنف والمعدوم أفاده ط (قوله ومنه)

بين التي ماتت خنقاً أنها أو يخنق
 ونحوه (والخنق والبيع به) أي جعله
 ثمناً داخل الباء عليه لأن ركن البيع
 مبادلة المال بالمال ولم يوجد
 (والمعدوم كبيع حق التعلّي) أي
 عالو سقط لأنه معدوم ومنه

أى من بيع المعدوم (قوله بيع ما أصله غائب) أى ما يثبت فى باطن الأرض وهذا إذا كان لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده وقت البيع والاجازة به كما يأتى قريباً (قوله ونجلى) بضم الفاء وبضمين فاموس (قوله كورد وباسمين) فإنه يخرج بالتدريج ط (قوله وورق فرصاد) قيل هو التوت الأحمر وقال أبو عبيد هو التوت وفى التهذيب قال اللبث الفرصاد شجر معروف مصباح (قوله وبه أفتى بعض مشايخنا) بالناس فى مشايخ لا بالهزمة قال القهستغنى وأفتى العقيلي وغيره بجواز تبعية الموجود إذا كان أكثر من المعدوم اه ط قلت وهو رواية عن محمد وقد سئل الكلام عليه فى فصل ما يدخل تبعاً (قوله هذا إذا ثبت الخ) الإشارة إلى قوله ما أصله غائب وكان الأولى أن يقول هذا إذا لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده فإنه لا يجوز بيعه فيما كفى ط عن الهندية (قوله وله خيار الرؤية الخ) قال فى الهندية ان كان المبيع فى الأرض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالنوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئاً بأذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن إذا رأى المقلوع ورضى به لزم المبيع فى الشكل وتكون رؤية البعض كروية الشكل إذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئاً يسيراً لا يدخل تحت الوزن لا يطل خياره قال فى البحر وان كان يباع بعد القلع عدداً كالنخل فقلع البائع أو قلع المشتري بأذن البائع لا يلزمه الشكل لأنه من العدديات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد وان قاعه بالأذن البائع لزمه الشكل إلا أن يكون ذلك شيئاً يسيراً وان أبى كل القلع تبرع متبرع بالقلع أو فسخ القاضى العقد اه ط قلت بقى شئ لم أر من تبعه عليه وهو ما يكون أصله تحت الأرض ويبقى سبعين سنة مدة مثمل القصة تزرع فى أرض الوقف وتكون كالكردر المستأجر فى زمانها فإذا باع ذلك الأصل وعلم وجوده فى الأرض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لأنه اعتد للبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الظاهر نعم لأن خيار الرؤية يثبت قبل الرؤية تأمل (قوله ما فى ظهور الأبا من المتى) موافق لما فى الدرر والمنع وعسارة البحر المضامين جمع مضمونة ما فى أصلاب الأبل والملاقع جمع ملقوح ما فى بطونهم أو قيل بالعكس (قوله والملاقع الخ) يجب أن يحمل ههنا على ما سيكون والا كان جلاوسياً أى أن يبيع الحل فاسد لا باطل درر قلت وفى فساد كلام سبأنى (قوله والنتاج بكسر النون) كذا ضبطه النووى واختاره المصنف يعنى صاحب الدرر وضبطه السكاكى بفتح النون وهو مصدر تحت الناقة على البناء للمفعول والمراد به هنا المنتوج وفسره الزيلعى والرازى ومسكين بحبل الحبله وتبعهم المصنف نوح (قوله بحبل الحبله) بالفتحة فى فهم ما قال فى المغرب مصدر حبلت المرأة حبله أى حبل سمى به الحمول كما سمى بالحل وإنما أدخل عليه التاء للاشعار بمعنى الأثوة لأن معناه النوى عن بيع ما سوف يحمله الجنين ان كان أفتى ومن روى الحبله بكسر الباء فقد أخطأ اه نوح (قوله وبيع أمة الخ) علله فى الدرر بأنه يبيع معدوم ومدة تصاد أن يكون معطوفاً على قوله حق التعللى

مطلبه
فى بيع الغيب فى الأرض

مطلبه
فى بيع أصل القصة

بيع ما أصله غائب كجزر ونجلى أو بعضه
معدوم كورد وباسمين وورق
فرصاد وجوزة مالك لتعامل
الناس وبه أفتى بعض مشايخنا
عملاً بالاستحسان وهذا إذا ثبت
ولم يعلم وجوده فإذا علم جازوله
خيار الرؤية وتكفى رؤية البعض
عندهما وعليه الفتوى شرح
مجمع (والمضامين) ما فى ظهور الآباء
من المتى (والملاقع) جمع ملقوحة
ما فى البطن من الجنين (والنتاج)
بكسر النون بحبل الحبله أى نتاج
النتاج لدابة أو آدمى (وبيع أمة
تبيين أنه)

أو قوله والنتاج فكان الواجب اسقاط الفسخ (قوله ذكر الضمير) أي أتى به مذكرا
مع أن الأمة مؤنثة مراعاة لتذكير الخبر وهو عبد أو باعته بالواقع (قوله وعكسه) بالرفع
عطفا على قوله يبيع وبالجزم عطفا على أمة ط (قوله بخلاف البهائم) كما إذا باع كبشا فإذا
هو نتيجة حيث ينعقد البيع ويخير بغير (قوله والاصل الخ) قال في الهداية والفرق
يتبين على الأصل الذي ذكرناه في النكاح لمجدد رجه الله تعالى وهو أن الإشارة مع التسمية
إذا اجتمعتا في مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويظل لأنه دامه وفي مذهب الجلس
يتعلق بالمشار إليه وينعقد لوجوده ويخير لقوات الوصف كن اشترى عبدا على أنه خباز
فإذا هو كاتب وفي خمسة ثلثنا المذكور والآخر من بني آدم جنسان للثبوت في الأغراض وفي
الحيوانات جنس واحد دلالة تقارب فيما اه قال في البحر والاصل المذكور ومتفق عليه
هنا ويجري في سائر العقود من النكاح والجارعة والصلح عن دم الممعد والخلع والعقد
على مال وبه يظهر أن الذكر والأنثى في الآدمي جنسان في الفقه وإن اتحد جنسا
في المنطق لأنه الذاتي المقول على كثير من مختلفين بعميد داخل وفي الفقه المقول على
كثيرين لانتهاوت الغرض منها فاحشا قال في الفتح ومن المختلف في الجنس ما إذا باع فصاعدا
أنه ياقوت فإذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على أنه ياقوت أحمر فظهر أن صريح
البيع ويخير (قوله ولو من كافر) نقله في البحر أيضا عن البرازية وأقره قلت وينبغي
أن يجري فيه الخلاف المار في ما مات بسبب غير الذمحميد بن به أهل الذمة بل هذا
بالأولى لأنه مما يدين به بعض المجتهدين وكون حرمة بالنص لا يقتضي بطلان بيعه بين أهل
الذمة لأن حرمة المخنقة بالنص أيضا ولما اعتقدوا حلها لم يحكم بطلان بيعها بينهم نعم
لو باع متروك التسمية عمدا مسلم يقول بحله كشافه فيحكم بطلان بيعه لأنه ملزم
لاحكامنا ومعتقدا بطلان ما خالف النص فنلزمه بطلان البيع بالنص بخلاف أهل
الذمة لأننا أمرنا بتركهم وما يدينون فيكون بيعه بينهم صحيحا أو فاسدا لا بطلا كما ترى ويؤيده
ما مر في شركة المفارقة من عدم حتم بين مسلم وذمي لعدم التساوي في التصرف وتصح
بين حنفي وشافعي وإن كان يتصرف في متروك التسمية وعلاوه أن ولاية الإلزام قائمة
وعدمنا ما ذكرنا فاقدر (قوله وكذا ما ضم إليه) قال في النهر ومتروك التسمية عمدا كالذي
مات حتف أنفه حتى يسمي القسدا إلى ما ضم إليه وكان ينبغي أن لا يسمي لأنه يمتد فيه
كالمدبر فيعقد فيه البيع بالقضاء وأجاب في الكافي بأن حرمة مفسوخ عليهم أفلا يمتد
خلافه ولا ينفذ بالقضاء (قوله ويبيع السكراب وكري الانهار) في المصباح كربت الارض
من باب قتل كرايا بالسكر قلمت الحرث وفيه أيضا كرى النهر كرايا من باب رمي حفرة فيه
حفرة جديدة (قوله ولولا الحية) قال فيها ولو كان لرجل عارة في أرض رجل فباعها إن
كان بناء أو أشجارا جاز بيعه إذا لم يشترط تركها وإن كرايا وكري الانهار ونحوه فلم يكن
ذلك بمال ولا يعني مال لا يجوز اه يعني يظل فإنه داخل تحت قوانينه بطل بيعه ما ليس

مطلب
فإذا اجتمعت الإشارة مع
التسمية

ذكر الضمير لتذكير الخبر
(عكسه وعكسه) بخلاف البهائم
والاصل أن الذكر والأنثى من بني
آدم جنسان حكم في بطل وفي سائر
الحيوانات جنس واحد في بيع
ويخير لقوات الوصف (ويتركه
التسمية عمدا) ولو من كافر برازية
وكذا ما ضم إليه لأن حرمة
بالنص (ويبيع السكراب وكري
الانهار) لأنه ليس بمال متقوم
بخلاف بناء ويخير فيصح إذا
لم يشترط تركها ولو بالحية

بمال كما لا يخفى وبعدم الجواز في السكراب وكري الانهار ونحو ذلك صرح في الخاتمة
 معللا بأنه ليس بمال متقوم منق وتقدمت المسئلة أول البيوع مع الكلام على مشد المسئلة
 وبيع البراوات والحامكة والنزول عن الوظائف وأشبههنا الكلام على ذلك كله (قوله
 فان بيع هؤلاء باطل) كذا في الهداية وأورد أنه لو كان باطلا لسرى البطلان الى ما ضم
 اليهم كالمضموم الى الحر وسبأ أي أنه لا يسرى وقال بعضهم فاسد وأورد أنه يلزم أن يعلوكوا
 بالقبض مع أنهم لم يعلوكوا به اتفاقا وأجيب عنهم بأدعاء التخصيص وهو أن من المباطل
 ما لا يسرى حكمه الى المضموم لضعفه ومن الفاسد ما لا يملك بالقبض وذكر في الفتح أن
 الحق أنه باطل ولا يخصص لجواز تخلف بعض الأفراد لخصوصية قلت وما ذكره الشارح
 يصلح بيان التخصوصية وذلك أن بيع الحر باطل ابتداء وبقاء لعدم محليته للبيع أصلا بنبوت
 حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل بقاء لحق الحرية فلذلك يعلوكوا بالقبض لا ابتداء لعدم
 حقيقة ما فلذا اجاز بيعهم من أنفسهم ولا يلزم بطلان بيع قن ضم اليهم لانهم دخلوا في البيع
 ابتداء لكونهم محلا في الجلة ثم خرجوا منه لتعلق حقه بقي القن بخصه من الثمن
 وتماه في الدرر (قوله وقول ابن السكال) عبارة البيوع في هؤلاء باطل موقوف ينقلب
 جائزا بالرضاء في المكاتب والقضاء في الآخر من اقيام المسئلة اه (قوله قبل البيع)
 وتنفسخ الكتابة في ضمنه لان اللزوم كان لحقه وقد رضى باسقاطه أما اذا باعه بغير رضاه
 فأجاز لم يجز رواية واحدة لان اجازته لم تتضمن فسخ الكتابة قبل العقد كذا في
 السراج وفي الخاتمة لو بيع بغير رضاه فأجاز بيع مولاه لم ينفذ في الصحيحين من الرواية
 وعليه عامة المشايخ نهر قلت لكن ذكر في الهداية آخر الباب فيما لو جمع بين عبد ومدر
 وتبعه في البحر والفتح أن البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام المسئلة
 ولهذا ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح وفي المدر بقضاء القاضي وكذا في أم الولد عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف اه فقوله موقوف مخالف لقوله هنا باطل ر قوله ينفذ في المكاتب
 برضاه في الاصح مخالف للمدكور عن السراج والخاتمة وبهذا يتأيد ما ذكره ابن السكال
 وقد يجاب بأن قوله ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح أي رضاه وقت البيع فيكون موقوفا
 في الابتداء على رضاه فالول يرض كان باطلا وبهذا تنفي المخالفة بين كلاميه لكن هذا
 الجواب لا يتأني في عبارة ابن السكال فتأمل (قوله قلت الاوجه الخ) أي اذا قضى بنفاذ
 بيع أم الولد فاض يراه لا ينفذ فاذا رفع الى قاض آخر فأمضاه نفذ الا قول وان رده ارتد
 وقد مننا تحقيق ذلك في باب الاستيلاء (قوله فليكن التوفيق) بحمل ما في البحر على ما قبل
 الامضاء وما في الفتح على ما بعده (قوله ولد هؤلاء كههم) أي ولد أم الولد من غير سيدها
 بأن زوجها فولدت بعد ما ولدت من سيدها وكذا ولد المدر أو المكاتب المولود بعد
 التدبير والكتابة وقوله كههم أي في حكمهم وفيه ادخال الكاف على الضمير وهو قليل
 (قوله وبيع مبعوض) أي معقب البعض كبيع الحر (قوله ابن كمال) ونصه المتقوم على

(وما في حكمه) أي حكم مال ليس
 بمال (كأم الولد والمكاتب والمدر
 المطلق) فان بيع هؤلاء باطل أي
 بقضاء فلم يعلوكوا بالقبض لا ابتداء
 فصح بيعهم من أنفسهم وبيع قن
 ضم اليهم درر وقول ابن السكال
 بيع هؤلاء باطل موقوف ضعفه
 في البحر بأن المربع اشتراط رضا
 المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ
 القضاء ببيع أم الولد وصح في
 الفتح نفاذه قلت الاوجه توفقه
 على قضاء آخر امضاء أو رد اعني
 ونهر فليكن التوفيق وفي السراج
 ولد هؤلاء كههم وبيع مبعوض كثر
 (و) بطل (بيع مال غير متقوم) أي
 غير مباح الانتفاع به ابن كمال
 فليحفظ

ما ذكر في التلويح ضربان عرفي وهو بالاحراز فغير المحرز كالصيد والحشيش ليس بمعتق
 وشري وهو باباحة الانتفاع به وهو المراد ههنا من قبيل اى هو المراد بالتقوم المنقضي هنا
 (قوله كذا) فبذلك الان يبيع ما سواهما من الاشربة المحترمة جائز عنده خلافا لهما كذا
 في البدائع نهر (قوله ومستهلمت حنف انفسها) هذا في حق المسلم اما الذي في رواية
 يبيعها صحيح وفي أخرى فاسد كما قد مر من الجهر وظاهره ان اختلاف الرواية في الميتة فقط
 اما النحر فصحيح (قوله ونحوه) كالجرح والضرب من أسباب الموت سوى الذكاة الشرعية
 (قوله فانما) اى الميتة المذكورة اما التي ماتت حنف انفسها فهي غير مال عند الكل فلذا
 بطل بيعها في حق الكل كما مر (قوله وهذا) اى الحكم المذكور بطلان البيع بلا تفصيل
 (قوله اى بالدين) اى ما يصح ان يثبت ديناً في الذمة قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن
 لان الدين اعم منه والمعتبر المقابل به دون الثمن (قوله بطل في الكل) لان المبيع هو
 الاصل وليس محل التملك فبطل فيه فكذا في الثمن بخلاف ما اذا كان الثمن عيناً فانه
 مبيع من وجه مقصود بالتلك ولكن فسدت التسمية فوجب قيمته دون النحر المسمى (قوله
 بطل في النحر) اى وفي أخويه كما يستفاد من المتن والزيلعي ساجاني قال في النحر
 والاصل ان يبيع النحر باطل مطابقة وانما الكلام فيما قابله فان ديناً كان باطلاً ايضاً وان
 عرضاً كان فاسداً ثم قال وقيدنا بالمسلم لان اهل الذمة لا ينعون من بيعها الاعتقادهم الحل
 والتمول وقد امرنا بتركهم وما يدينون كذا في البدائع اهـ ولخصنا وظاهر الحكم بصحة
 بيعها فيما بينهم ولو بيعت بالثمن ويشهد له نروع ذكرها بعده (قوله بقيته) لم يذكر ابن
 كمال القيمة وان كانت مرادة ط (قوله ضم الى ستر) ولو لم يعضد كعتق البعض
 كما مر في باب عتق البعض (قوله لا تكون كالستر) اى فلا تكون مالا أصلاً او لومات
 بخنق أو نحوه فهي مال غير معتق كما مر آنفاً فينبغي ان يصح المبيع فيما ضم اليها كبيع
 قن ضم الى مدبر تأمل (قوله خلافا لهما) فعندهما اذا فصل عن كل جاز في القن
 والذكية بوجه ثم ما من الثمن لان الصفة تصير متعددة معنى فلا يسرى الفساد من
 احدهما الى الاخرى (قوله وظاهر النهاية بقيه) انه فاسد اى ما ضم الى الحر
 والميتة وهو القن والذكية وعزاه القهستاني للحديث والمطوع وغيرهما والظاهر ان
 المراد بالفساد الباطل فيوافق ما في الهداية وغيرهما من التصريح بالبطلان تاملي (قوله
 بخلاف يبيع قن ضم الى مدبر) ككتاب وأم ولد كما في الفتح اى فيصح في القن
 بوجه لان المدبر محل البيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالخصصة
 في البقاء دون الابتداء وفأناً ذلك تصحح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ابن كمال قلت
 ومعه في البيع بالخصصة بقائه لما خرج المدبر صار القن مبيعاً بوجه من الثمن بان يقسم
 الثمن على قيمته وقيمة المدبر فأصاب القن فهو عنه وهذا بخلاف ضم القن الى

(نحوه ونحوه) فبذلك الان يبيع ما سواهما من الاشربة المحترمة جائز عنده خلافا لهما كذا
 حنف انفسها بل بالحنفي ونحوه
 فانما مال عند الذي كذا ونحوه
 وهذا ان يبيع (بالثمن) اى
 بالدين كذا رآهم ودناير ومكبل
 وموزون بطل في الكل وان
 يبيع بعين كعرض بطل في النحر
 وفسد في العرض فيما لم يقبض
 بقيته ابن كمال (و) بطل
 (يبيع قن ضم الى ستر) كعتق البعض
 الى ميتة ماتت حنف انفسها قيد
 به لا تكون كالستر (وان سمى عن كل)
 اى فصل الثمن خلافا لهما ومضى
 الخلاف ان الصفة لا تتعدى مجرد
 تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار
 لفظ العقد عنده خلافا لهما
 وظاهر النهاية بقيه انه فاسد
 (بخلاف يبيع قن ضم الى مدبر)
 او نحوه فانه يصح

المرتبة فيه البيع بالخصصة ابتداء لأن المرتبة يدخل في العقد لعدم ماله * (تنبه)
 تقدم أن بيع المذبر ونحوه باطل لعدم دخوله في العقد وهما انما يدخل لتصحيح العقد
 فيما ضم اليه قال في الهداية هناك فصار كالمشتري لا يدخل في حكم عقده بانقراده وانما
 يثبت حكم الدخول فيما ضم اليه أي اذا ضم البائع اليه مال نفسه وباعه ماله صفقة
 واحدة يجوز البيع في المضموم بالخصصة من الثمن المسمى على الاصح وان قيل انه لا يصح
 أحدا في شيء فتح قلب علم من هذا ما يقع كثيرا وهو أن أحد الشريكين في دار ونحوها
 يشتري من شريكه جميع الدارين معلوم فانه يصح على الاصح بخصصة شريكه من الثمن
 وهي حادثة الفتوى فلنحفظ وأصرح من ذلك ما سيأتي في المراجعة في مسئلة شراء رب
 المال من المضارب مع أن الكل ماله (قوله أو قرن غيره) معطوف على مدبر (قوله فانه)
 أي المسجد العامر (قوله بخلاف الغامر بالمهجة الخراب) بجواز الخراب على أنه بدل من
 الغامر وكان الأولى أن يقول وغيره أي من سائر الأوقاف وحاصله أن المسجد قبل
 خرابه كالمزلة ليس بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه بطوازيه إذا خرب في أحد
 القولين فصار مجتمعا فيه كالمذبر فيصير بيع ما نسّم اليه ومثله سائر الأوقاف ولو عامرة
 فانه يجوز بيعها عند الخراب لا يشتري بثمنها ما هو خير منها كما في المعراج (قوله فكمدبر)
 أي فهو باطل أيضا قال في الشر نبلاية صرح رحمه الله تعالى بطلان بيع الوقف
 وأحسن بذلك إذ جعله في قسم البيع الباطل إذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه
 لا يقبل التملك والتعلق وغلط من جعله فاسدا أو أفق به من علماء القرن العاشر ورد كلامه
 بحجة له رسائل وناقيه رسالته حسام الحكام متضمنة ببيان فساد قوله وبطلان فتواه
 اه والغاط المذكور هو قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي والعلامة أحمد بن يونس
 الشلبلي كما ذكره الشربلاني في رسالته المذكورة (قوله ولو حكموا به الخ) قال في النهر
 تكميل قد علمت أن الاصح في الجمع بين الوقف والملك أنه يصح في الملك وقيد به بعض موالى
 الروم هو مولانا أبو السعود جامع أشقات العلوم نغمته الله تعالى برضوانه بما إذا لم يحكم
 بلزومه فأفتى بفساد البيع في هذه الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين
 ومنهم شيخنا الأخ لأنه قال في شرحه هنا يرد عليه ما صرح به قاضيان من أن الوقف بعد
 القضاء تسمع دعوى الملك فيه وليس هو كالمزلة بل هو كالمزلة لا يفسد البيع في
 الملك وهكذا في الظهيرية وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع إلى الحق وهو إطلاق
 الوقف لانه بعد القضاء وإن صار لازما بالإجاعة لكنه يقبل البيع بعد لزومه ما بشرط
 الاستبدال على المقتضى به من قول أبي يوسف أو يورود غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو
 ذلك والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب اه والمحصل أن ههنا مسألتين
 الأولى أن بيع الوقف باطل ولو غير مسجد بخلاف ما أفق بفساده لكن المسجد العامر
 كالمزلة وغيره كالمذبر المسئلة الثانية أنه إذا كان كالمذبر يكون بيع ما ضم اليه صحيحا

مطلب
 فيما إذا اشترى أحد الشريكين
 جميع الدارين المشتركة من شريكه

مطلب
 في بطلان بيع الوقف وخصومة بيع
 الملك المضموم اليه

(أو قرن غيره وملك ضم إلى وقف)
 غير المسجد العامر فانه كالمزلة
 بخلاف الغامر بالمهجة الخراب
 فكمدبر أشباهه من قاعدة إذا
 اجتمع الحرام والحلال (ولو
 حكموا به) في الاصح خلافهما
 أفق به المذلة أبو السعود

ولو كان الوقف ~~محمدا~~ وما يلزمه خلافا لما أفتى به المفتي أبو السعود (قوله فيصح)
 نقر ببيع على قول المصنف فيصح الخ على وجه الترتيب (قوله لانها) أي المدبر وقت الغير
 والوقف (قوله لم يصح) لما مر من أن المسجد العامر كالحرف فيبطل ببيع ماضم اليه
 ليكن نقل في البحر عن المحيط أن الأصح الصحة في الملك لان ما فيه امن المساجد والمقابر
 مستثنى عادة اه اي فلم يوجد ضم الملك الى المسجد بل البيع واقع على الملك وحده (قوله
 لا يعقل) قديده لان الصبي العاقل اذا باع واشترى انعقد بعه وشراؤه موقوف على اجازة
 وليه ان كان لنفسه ونافذ ابلاعهده عليه ان كان غيره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا
 اذا باع الصبي العاقل ماله واشترى بدون غبن فاحش والاليم توقف لانه حينئذ لا يصح
 من وليه عليه كما يأتي فلا يصح منه بالاولى (قوله شيا) قدره للاشارة الى أن الاضافة في
 بيع صبي من اضافة المصدرا الى فاعله ط (قوله جاز) أي بعه ط (قوله كسرقين
 وبعر) في القاموس السرقة والسرقين ~~ب~~ كسرهما معر بأكبر بالفتح وفسره في
 المضباح بالزبل قال ط والمراد أنه يجوز بيعه سواء لو خالصين اه وفي البحر عن السراج
 ويجوز بيع السرقة والسرقة والبيع والافتاع به والوقوف به (قوله واكتفى في البحر) حيث
 قال كما نقله عنه في المنع ولم ينعقد ببيع النحل ودوا القز لا تبع ولا يبيع العذرة خالصة
 بخلاف بيع السرقة والمخلوطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الانتفاع به
 لحديث لعن الله الواصلة والمستوصلة وانما يرخص فيما يتخذ من الورق فيزيد في قرون
 النساء وذواتهن هداية (فرع) لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وأعطاه
 هدية عظيمة لا على وجه البيع فلا بأس به سائحاني عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره
 المصنف) حيث قال والا دعي مكرم شرعا وان كان كافرا فإراد العقد عليه وابتدأ به
 والحاقة بالجمادات اذلال له اه أي وهو غير جائز وبعضه في حكمه ومترح في فتح القدير
 بطلانه ط قلت وفيه أنه يجوز استرقاق الحربى بعه وشراؤه وان أسلم بعد الاسترقاق
 الا أن يجاب بأن المراد تكريم صورته وخلقه ولذا لم يجوز كسر عظام ميت كافر وليس
 ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل محله النفس الحيوانية فلذا لا يملك بيع ابن أمته
 في ظاهر الرواية كما سيأتي فليست مل (قوله ويبيع ماليس في ملكه) فيه أنه يشمل بيع ملك
 الغير بوكالة أو بدونه مع أن الاقول صحيح نافذ والثاني صحيح موقوف وقد يجاب بأن
 المراد ببيع ماسم ملكه قبل ملكه ثم رأيه كذلك في الفتح في قول فصل ببيع النضرولى
 وذكر أن سبب التمس في الحديث ذلك (قوله لبطلان يبيع المعدوم) اذن بشرط المعقود
 عليه أن يكون موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه
 لنفسه وأن يكون مقدورا للتسليم من (قوله وماله خطر العدم) كالحل واللين في
 الضرر عنه فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع نتائج التناج فهو من أمثلة المعدوم
 فانهم (قوله لا بطريق السلم) فلو بطريق السلم جاز وكذا لو باع ما غصمه ثم أدى ضمانه كما

فيصح بخصته في الفتن وعبداه
 والمالك لانها مال في الجلالة ولو باع
 قرية ولم يستثن المساجد والمقابر
 لم يصح عيني (كما يعلم ببيع صبي
 لا يعقل وبجمنون) شيا وبول
 (ورجميع أدى لم يغلب عليه
 التراب) فلو غلب عليه جاز كسرقين
 وبعر واكتفى في البحر بغير دخله
 بتراب (وشعر الانسان) ككرامة
 الا أدى ولو كافرا ذكره المصنف
 وغيره في بحث شعر الخنزير
 (ويبيع ماليس في ملكه) لبطلان
 يبيع المعدوم وماله خطر العدم
 (لا بطريق السلم) فانه صحيح لانه
 عليه الصلاة والسلام نهى عن
 بيع ماليس عند الانسان
 ورخص في السلم
 مطلبه
 الا دعي مكرم شرعا ولو كافرا

قدّمناه أول البيوع (قوله لا نهضد المالك وهو المال) أي من أحد الجانبين فلم يكن
 بيعاً وقيل ينعقد لأن قيمته لم يصب لأنه في العقد فصار كأنه سكت عن ذلك الثمن وفيه
 ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض كما يأتي قريباً فأقاده في الدرر (قوله لأنه أمانة) وذلك
 لأن العقد إذا بطل بقي مجزأ القبض بأذن المالك وهو لا يوجب الضمان إلا بالتهدي درر
 (قوله وصحح في القنية ضمانه الخ) قال في الدرر وقيل به كون مضموناً لأنه يصير
كالمقبوض على سوم الشراء وهو أن يسمى الثمن فيقول اذهب به هذا فان رضيت به
 اشتريته بما ذكر أما إذا لم يسمه فذهب به فهلك عنده لا يضمن نص عليه الفقيه أبو الليث
 قبيل وعليه الفتوى كذا في العناية اه قال في العزيمة الذي يظهر من شروح الهداية
 عود الفهمين في علمه وعليه إلى أن حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك تعويلاً على
 كلام الفقيه إلا أن القول الثاني في مسئلتنا مرجح على القول الأول اه لكن في النهر
 واختار السرخسي وغيره أن يكون مضموناً بالمثل أو بالقيمة لأنه لا يكون أدنى حال من
 المقبوض على سوم الشراء وهو قول الأئمة الثلاثة وفي القنية أنه الصحيح لكونه قبضه
 لنفسه فشابه الغصب وقيل الأول قول أبي حنيفة والثاني قولهما وتماه فيه (قوله
 بغين فاحش) المشهور في نفسه أنه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (قوله ورجح)
 رجحه في البحر حيث قال ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقف المشروط استبداله
 أو الخراب الذي جاز استبداله إذا بيع بغين فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيه لأنه إذا ملك
 بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر على التيمم والوقف اه قلت وينبغي ترجيح الأول حيث لم
 الضرر بأن كان المشتري مفلساً أو مفاطلاً مل (قوله يبيع المضطر وشراؤه فاسد) هو
 أن يضطر الرجل إلى طعام أو شراب أو لباس أو غيره ولا يبيعه إلا بالبيع الأبى كثر من غناها
 بكثير وكذلك في الشراء منه كذا في المنع اه ح وفيه لف ونشر غير مرتب لأن قوله وكذا في
 الشراء منه أي من المضطر مثال لبيع المضطر أي بأن اضطر إلى بيع شيء من ماله ولم يرض
 المشتري إلا بشرائه بدون غن المثل بغين فاحش ومثاله ما لو أزمه القاضي ببيع ماله لا يفاه
 دينه أو أزم الذي يبيع معجف أو عديم لم وشو ذلك اسكن سيد ذكر المصنف في الإكراه
 لو صدره السلطان ولم يعين ببيع ماله فباع صح قال الشارح هناك والمثله أن يقول من
 ليس أعطى فإذا قال الظالم ببيع كذا فقد صار له كرهافيه اه فأقاده أنه مجزأ المصادرة
 لا يكون مكرها بل يصح بيعه الا إذا أمره بالبيع مع أنه يدون أمره مضطراً إلى البيع
 حيث لا يمكنه غيره وقد يجاب بأن هذا ليس فيه أنه باع بغين فاحش عن غن المثل نعم العبارة
 مطلقة فيمكن تقييدها بأنه إنما يصح لو باع بغير المثل أو غن يسير توفيقاً بين العبارتين
 فتأمل (قوله وفسد الخ) شروع في البيع الفاسد بعد الفراغ من الباطل وحكمه
 (قوله ما سكت فيه عن الثمن) لأن مطلق البيع يقتضي المعايضة فإذا سكت كان
 غرضه القيمة فكانه باع بقيمة ففسد ولا يبطل درر أي بخلاف ما إذا صرح بنى الثمن

(و) بطل (بيع صرح بنى الثمن
 فيه) لأنه عدم الركن وهو المال
 (و) البيع الباطل (حكمه عدم
 ملك المشتري أياً) إذا قبضه (فلا
 ضمان لو هلك) المبيع (عنده)
 لأنه أمانة وصحح في القنية ضمانه
 قيل وعليه الفتوى وفيه ما يبيع
 الحربي أباه أو ابنه قيل باطل وقيل
 فاسد وفي وصاهاها يبيع الوصي
 مال اليتيم بغين فاحش باطل
 وقيل فاسد ورجح في التسبب ببيع
 المضطر وشراؤه فاسد (وفسد)
 ببيع (ما سكت) أي وقع السكوت
 فيه عن الثمن كبيعته بقيمة
 مطلبه
 ببيع المضطر وشراؤه فاسد

مطلبه
 في البيع الفاسد

كما تقدمه قريبا (قوله وعكسه) أي يبيع النهر بالعرض بأن أدخل الباع على العرض
 فينقل في العرض أي لأنه أمكن اعتبار النهر غنا وهي مال في الجملة بخلاف يبيع العرض
 بدم أو مينة (قوله كما مر) أي في قوله وإن بيعت بعين كعرض بطل في النهر وفسد في
 العرض فيملكه بالقبض بقيمة وهذا في حق المسلم كما تقدمناه (قوله ملك المشتري
 للعرض) قيد به لأن المشتري لا يملك الولد وأخويه لا يملكهم بالقبض بطلان بيعهم به كما
 مر (قوله كما مر أنهم) مال في الجملة أي قيد خالف في العقد ولذا لا يطل العقد فيما ضم
 إلى واحد منهم ويبيع معهم ولو كانوا كالمطل كمال في الدور (قوله وفسد ببيع سهم
 لم يمسك ولو بالعرض الخ) ظاهره أن الفاسد يبيع السهم وأنه يملك بالقبض وفيه أن يبيع
 ما ليس في ملكه باطل كما تقدم لأنه يبيع المهدوم والمعدوم ليس بمال فينبغي أن يكون
 ببيع باطلا وأن يكون الفاسد هو يبيع العرض لأنه مبيع من وجهه وإن دخلت عليه
 الباء ويكون السهم غنا فيصير كأنه باع العرض وسكت عن الثمن أو باعه بأمر الولد بل
 يمكن أن يقال إن يبيع العرض أيضا باطل لأن السهم ليس بمال فيكون كبيع العرض
 بمينة أو دم لكن جملة كالم ولد أظهر لأنه مال في الجملة فإنه لو صاد به ماله
 نعم هذا يظهر لو باع سهمه بعينه قبل صيدها أو ما لو كانت غير معينة ثم صاد سهمه لم تكن
 عين ما جعلت من العرض حتى يتسأل أنه ما ملك بالصيد والحاصل أنه لو باع سهمه
 مطلقا بغير شرط ينبغي أن يكون البيع باطلا من الجانبين كبيع مينة بغير شرط أو عكسه
 ولو كانت السهم معينة بطل فيها لأنهم غير مملوكة وفسد في العرض لأن السهم مال في الجملة
 ومثلها ما لو كان البيع على لحم سهم لأنه مثلي ولو باعها بغير شرط بطل البيع اتعين
 كونها مبيعة وهي غير مملوكة هذا مظهر في تقريره هذا المحل ولم أر من تعرض لشيء منه
 (قوله صدر الشريعة) حيث قال السهم الذي لم يصد ينبغي أن يكون البيع باطلا
 إذا كان بالدراهم والدينار وغيره ويكون فاسدا إذا كان بالعرض لأنه مال غير ممتنع لأن
 التقويم بالاسواق والاسواق منتف (قوله وله خيار الرؤية) ولا يعتد برؤيته وهو في الماء
 لأنه يتفاوت في الماء وتفاوته شر بلائية (قوله إلا إذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقطع
 من قوله وإن أخذ بدونهم أصح يعني أنه لو صد فأتى في مكان يؤخذ منه بدون حيلة كان
 صحيحا أو ما إذا دخل بنفسه ولم يستمد دخله يكون باطلا لعدم الملك بقراءة قوله فلو صدته
 ملكه فافهم (قوله فلو صدته ملكه) أي فيصح بيعه إن أمكن أخذه بلا حيلة والا فلا لعدم
 القدرة على التسليم والحاصل كما في الفتح أنه إذا دخل السهم في حظيرة فاما أن
 يعتد بذلك أولا في الأول يملكه وليس لاحد أخذه ثم إن أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه
 لأنه مملوك مقدر التسليم واللام يجوز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز
 بيعه لعدم الملك الآن يستد الحظيرة إذا دخل غفلة يملكه ثم إن أمكن أخذه بلا حيلة جاز

(و) فسد (بيع عرض) هو المتاع
 القيمي ابن كمال (بضم وعكسه)
 فينقل في العرض لا النهر كما مر
 (و) فسد (بيعه) أي العرض
 (و) بأم الولد والمساكين والمدبر حتى
 لو تعلق بغير ذلك المشتري للعرض
 (العرض) المأمر أنهم مال في الجملة
 (و) فسد (بيع سهم لم يمسك)
 لو بالعرض والاف باطل لعدم الملك
 صدر الشريعة (أو صدق في
 مكان لا يؤخذ منه إلا بحيلة)
 للعجز عن التسليم (وإن أخذ
 بدونهم أصح) وله خيار الرؤية
 (إلا إذا دخل بنفسه ولم يستد
 مدخله) فلو صدته ملكه

بهم والافلاوان لم يعد هذا ذلك لكنه أخذته وأرسله فيها مائة فان أمكن أخذته بلا حيلة
 جاز به لانه مقدور التسليم أو بجعله لم يجز لانه وإن كان مماو كافليس مقدور التسليم اه
 (قوله ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في النهر اعلم أن في مصر بركة صغيرة بركة القهادة
 تجتمع فيها الاسماك هل تجوز اجارتها الصمد السمك منها نقل في البحر عن الايضاح عدم
 جوازها ونقل أتول عن أبي يوسف في كتاب الخراج عن أبي الزناد قال كتبت الى عمر بن
 الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق أن يؤجرها فكتب الي أن افعلوا وما
 في الايضاح بالقواعد الفقهية ألبق اه ونقل في البحر أيضا عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
 عن جاد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع
 صيد الآجام فكتب اليه عمر انه لا بأس به وسماه الحبس اه ثم قال في البحر فعلى هذا
 لا يجوز بيع السمك في الآجام الا اذا كان في أرض بيت المال ويلحق به أرض الوقف
 وقال الطبري الرمي أقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا سواء كان في بحر أو نهر
 أو أجرة وهو باطله أعم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم
 عن كتاب الخراج غير بعيد أيضا عن القواعد ومراجعة الى اجارة موضع مخصوص لمنفعة
 معلومة هي الاصطبياد وما حدث به أبو حنيفة عن حماد مشكل فانه يبيع السمك قبل
 الصيد ويجوز بانه في آجام هيئت لذلك وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتن
 بهذا التحري فان المسئلة كثيرة الوقوع ويكثر السؤال عنها اه لكن قوله غير بعيد الخ
 فيه نظر لان الاجارة واقعة على استهلاك العين وسبأ في التصريح بانه لا يصح اجارة المراعى
 وهذا كذلك ولذا جزم المقدسي بعدم الصحة واعتزى البحر بما قلنا والله اعلم (قوله
 وبيع طير) جمع طائر وقد يقع على الواحد والجمع طيور وأما يار بحر عن القاموس (قوله
 لا يرجع بعد ارساله من يده) أشار الى أنه محمول له وليكن على الفساد كونه غير مقدور
 التسليم فلو سلمه بعد البيع لايهود الى الجواز عند مشايخ الخ وعلى قول الصرخي
 يعود وكذا عن الطحاوي وأطلقه فشكل ما اذا كان الطير مبيعها أو ثمنها بحر (قوله أما قبل
 صيده فباطل أصلا) ينبغي أن يجري فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك (قوله صح)
 ذكره في الهداية والحاشية وكذا في الذخيرة عن المشتق بحر قال في الفتح لان المعلوم عادة
 كالواقع وتجوز كونها لا تعود وعروض عدم عودها لا يمنع جواز البيع تجوز هلاك
 المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا هنا اذا فرض وقوع عدم المعتاد
 من عودها قبل القبض انفسخ اه (قوله وقيل لا) في البحر والشرب لا لية انه ظاهر
 الرواية (قوله ورجعه في النهر) حيث ذكر ما مر عن الفتح ثم قال وأقول فيه نظر لان
 من شروط صحة البيع القدرة على التسليم عقبه ولذا لم يجز بيع الآبق اه قال ح أقول
 فرف ما بين الحمام والآبق فان العادة لم تقض بعوده غالبا بخلاف الحمام وما أعدم من
 اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان أراد به القدرة حقيقة فهو ممنوع والا لا اشتراط

مطلبه
 في حكمهم ايجار البرك للاصطبياد

ولم تجز اجارة بركة اصصاد منها السمك
 بحر (و) بيع (طير في الهواء
 لا يرجع) بعد ارساله من يده أما قبل
 صيده فباطل أصلا لعدم الملك
 (وان) كان (طير ويرجع) كالحمام
 (صح) وقيل لا ويرجعه في النهر

كما قد تقدمه قريبا (قوله وعكسه) أي يبيع النهر بالعرض بأن أدخل الباع على العرض
 فينه قد في العرض أي لأنه أمكن اعتبار النهر ثما وهي مال في الجملة بخلاف يبيع العرض
 بدم أو مينة (قوله كما مر) أي في قوله وإن بيعت بعين كعرض بطل في النهر وفسد في
 العرض فيملكه بالقبض بقيته وهذا في حق المسلم كما قد تقدمناه (قوله ملك المشتري
 للعرض) قيد به لأن المشتري لا يملك الولد وأخويه لا يملكهم بالقبض لبطان بيعهم بقاء كما
 مر (قوله كما مر أنهم مال في الجملة) أي فيدخلون في العقد ولذا لا يطل العقد فيمضون
 إلى واحد منهم ويبيع معهم ولو كانوا كالمسلم لطل كافي الدور (قوله وفسد ببيع سمك
 لم يفسد ولو بالعرض الخ) ظاهره أن الفاسد يبيع السمك وأنه يملك بالقبض وقيد به أن يبيع
 ما ليس في ملكه باطل كما تقدم لأنه يبيع المعلوم والمعلوم ليس بمال فينبغي أن يكون
 ببيع باطلا وأن يكون الفاسد هو يبيع العرض لأنه مبيع من وجهه وإن دخلت عليه
 التمسك ويكون السمك غنما فيصير كأنه باع العرض وسكت عن الثمن أو باعه بأمر الولد بل
 يمكن أن يقال إن يبيع العرض أيضا باطل لأن السمك ليس بمال فيكون كبيع العرض
 بمينة أو دم لكن جعله كأنه الولد أظهر لأنه مال في الجملة فإنه لو صاد به بعد ملكه
 نعم هذا يظهر لو باع سمكة بعينه ما قبل صيدها أو ما لو كانت غير معينة ثم صاد سمكة لم تكن
 عين ما جعلت من العرض حتى يقال إنه ساعد بالصيد والحاصل أنه لو باع سمكة
 مطابقة لعرض ينبغي أن يكون البيع باطلا من الجانبين كبيع مينة بعرض أو عكسه
 ولو كانت السمكة معينة بطل فيها لأنها غير مملوكة وفسد في العرض لأن السمكة مال في الجملة
 ومثلها ما لو كان البيع على لحم سمك لأنه مثلي ولو باعها بدها بطل البيع لعدم
 كونها مبيعة وهي غير مملوكة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل ولم أر من تعرض لشي منه
 (قوله صدر الشريعة) حيث قال السمك الذي لم يصد ينبغي أن يكون البيع باطلا
 إذا كان بالدرهم والدنانير ويكون فاسدا إذا كان بالعرض لأنه مال غير ممتنع قوم لأن
 التقوم بالأسوا والأسوا من متف قوله وله خيار الرؤية ولا يعتد برؤيته وهو في الماء
 لأنه يتفاوت في الماء وخارج به شر نبلاية (قوله إلا إذا دخل بنفسه الخ) استثناء منه قطع
 من قوله وإن أخذ بدونه ما صح يعني أنه لو صيده فألقى في مكان يؤخذ منه بدون حيلة كان
 صحيحا وما إذا دخل بنفسه ولم يستأذنه بطلان عدم الملك بقوله فلو سده
 ملكه فافهم (قوله فلو سده ملكه) أي فيصح بيعه إن أمكن أخذه بلا حيلة والافلا لعدم
 القدرة على التسليم والحاصل لـ كما في الفتح أنه إذا دخل السمك في حظيرة فاما أن
 يهذه ذلك أو لا ففي الأول يملكه وليس لاحد أخذه ثم إن أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه
 لأنه مملوكة مقدور التسليم والال يجوز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز
 بيعه لعدم الملك إلا أن يستأذنه الحظيرة إذا دخل فحينئذ يملكه ثم إن أمكن أخذه بلا حيلة جاز

(و) فسد (بيع عرض) هو المتاع
 القيمي ابن كمال (بخمر وعكسه)
 فينه قد في العرض لا النهر كما مر
 (و) فسد (بيعه) أي العرض
 (بأمر الولد والمساكين والمندرجين)
 لو تقاضاه ملك المشتري للعرض
 (العرض) ما هو أنهم مال في الجملة
 (و) فسد (بيع سمك لم يفسد)
 لو بالعرض والاف باطل لعدم الملك
 صدر الشريعة (أو صيد ثم ألقى في
 مكان لا يؤخذ منه إلا بحيلة)
 للعجز عن التسليم (وإن أخذ
 بدونه ما صح) وله خيار الرؤية
 (إلا إذا دخل بنفسه ولم يستأذنه)
 فلو سده ملكه

بيعته والا فلا وان لم يعد هذا ذلك لئلا يكتنه أخذه وأرسله فيها لم يكن أمكن أن يكتنه بل لا حيلة
 جاز بيعه لانه مقدور التسليم أو بجعله لم يجز لانه وان كان مملوكا فليس مقدور التسليم اه
 (قوله ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في النهر اعلم أن في مصر بركة صغيرة بركة القهادة
 تجتمع فيها الامساك هل تجوز اجارتها الصمد السمك منها نقل في البحر عن الايضاح عدم
 جوازها ونقل أولاعن أبي يوسف في كتاب الخراج عن أبي الزناد قال كتبت الى عمر بن
 الخطاب في بركة يجتمع فيها السمك بأرض العراق أن يؤجرها فكتب الي أن افعلا وما
 في الايضاح بالقواعد الفقهية ألبق اه ونقل في البحر أيضا عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
 عن جاد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع
 صيد الاسماك فكتب اليه عمر انه لا بأس به وسماه الحبس اه ثم قال في البحر فعلى هذا
 لا يجوز بيع السمك في الاسماك الا اذا كان في أرض بيت المال ويلحق به أرض الوقف
 وقال الخليلي الرمي أقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا سواء كان في بحر أو نهر
 أو أجمة وهو باطلا لعموم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم
 عن كتاب الخراج غير بعيد أيضا عن القواعد ومراجعة الى اجارة موضع مخصوص ومن المنفعة
 معلومة هي الاصطيات وما حدث به أبو حنيفة عن جاد من شكل فانه يبيع السمك قبل
 الصيد ويجوز بيعه في آجام هيئت لذلك وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتن
 بهذا الخبر فان المسئلة كثيرة الوقوع ويكثر السؤال عنها اه لكن قوله غير بعيد الخ
 فيه نظر لان الاجارة واقعة على استهلاك العين وسبأ في التصريح بأنه لا يصح اجارة المرامي
 وهذا كذلك ولذا جزم المقدسي بعدم الصحة واعترض البحر بما قلنا والله اعلم (قوله
 وبيع طير) جمع طائر وقد يقع على الواحد والجمع طيور وأطيار بجمع عن القاموس (قوله
 لا يرجع بعد ارساله من يده) أشار الى أنه مملوك له ولكن عليه الفساد كونه غير مقدور
 التسليم فلولا بعد البيع لا يعود الى الجواز عند من سأل بل على قول الشيخ
 يعود وكذا عن الطحاوي وأطلقه فشمل ما اذا كان الطير مبيعاً أو مملوكاً (قوله أما قبل
 صيده فباطل أصلاً) ينبغي أن يجزى فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك (قوله صح)
 ذكره في الهداية والخصاية وكذا في الذخيرة عن المتفق ببحر قال في الفتح لان المعلوم عادة
 كالواقع وتجوز كونها لا تعود أو عروض عدم عودها لا يمنع جواز البيع كجوز هلاك
 المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا هنا اذا فرض وقوع عدم المهاد
 من عودها قبل القبض انفسخ اه (قوله وقيل لا) في البحر والشرب لا لية انه ظاهر
 الرواية (قوله ورجحه في النهر) حيث ذكر ما مر عن الفتح ثم قال وأقول فيه نظر لان
 من شروط صحة البيع القدرة على التسليم عقبه ولا يجوز بيع الا بق اه قال ح أقول
 فرق ما بين الجاه والابق فان العادة لم تقض بعوده غالباً بخلاف الجاه وما ادعاه من
 اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان أراد به القدرة حقيقة فهو ممنوع والا لا شترط

مطلبه
 في حكمه ايجار البرك للاصطيات

لم تجز اجارة بركة امصاد منها السمك
 بحر (و) بيع (طير في الهواء)
 لا يرجع (بعد ارساله من يده) أما قبل
 صيده فباطل أصلاً لعدم الملك
 (وان) كان (يطير ويرجع) كالجاه
 (صح) وقيل لا ورجحه في النهر

حضور المبيع بحسب العقد وأحد لا يقول به وإن أراد به القدره حكم كما ذكره بعد هذا
 لما نحن فيه كذلك لحكم العادة بعوده اه قلت وهو وجهه فهو نظير العبد المرسل في حاجة
 المولى فإنه يجوز بيعه وعلاوه بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكما إذا اظهر عوده ولو أبق
 بهد البيع قبل القبض خير المشتري في فسخ العقد كما في البحر وهنا كذلك لكن ليس نظر
 متى يحكم بفسخ العقد لعدم عود ذلك الطائر فإنه مادام محتمل الحياة يحتمل عوده
 * (تنبيه) * في الذخيرة باع بريح حمام فإن أسلا جاز ولو لم يراف فلا لأن بعضه يكون خارج
 البيت فلا يمكن أخذه إلا بالاحتياط اه والظاهر أنه مبنى على ظاهر الرواية تأمل وفيه
 الغرض عنهم فقال

يا ماما في فقه نعمان أضحى * حائز السابق مفرد الإيجاري

أي بيت يجوز بيعك أيا * ه بلسل ولا يجوز نهارا

(قوله وبيع الحمل) بسكون الميم (قوله وجزم في البحر بطلانه) لئله صلى الله عليه وسلم
 عن المضامين والملاقيع وجعل الحيلة وإنفسه من الغرر وتقدم أن بيع الثلاثة باطل
 واعترض في البعقونية التعليل بالغرر وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه أن لا يجوز
 بيع الشيء الموقوف الموصوف لأنه محتمل أن لا يوجد شيء أو وصفه المذكور ومع
 نصريحهم بجوازه اه قلت فيه أنه لا غرر فيه لأنه يسهل الاطلاع عليه بخلاف الحمل
 فتدبر وفي البحر عن السراج فلو باع الحمل ولدت قبل الافتراق وسلم لا يجوز (قوله
 لفساده بالشرط) لأن ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثنائه منه والحمل لا يجوز إفراده
 بالبيع فكذا استثنائه لأنه بمنزلة الأطراف فصار شرطا فاسدا وفيه منفعة للبائع فيه فسد
 البيع ثم استثنائه الحمل في العقود على ثلاث مراتب في وجه يفسد العقد والاستثناء
 كالبيع والاجارة والرهن لأنها تبطلها الشروط الفاسدة وفي وجه العقد جائز والاستثناء
 باطل كالهبة والصدقة والتملك والصلح عن دم العمد وفي وجه يجوزان وهو
 الوصية كالأوصى بجارية الاحكام وكذا الوصى بجملة لا تحصر لأن الوصية أخت
 الميراث والميراث يجري في الحمل فكذا الوصية بخلاف الخدمة زيلعي ملخصا أي لو وصى
 له بامة الخدمة لا يصح الاستثناء لأن الميراث لا يجري فيها والغلة كالخدمة بحر (قوله
 بخلاف هبة ووصية) أي حيث يصح العقد فيه ما يمكن الاستثناء باطل في الهبة جائز في
 الوصية كما علمت فافهم (قوله وجزم البحر جدي بطلانه) قال صدر الشريعة ذكر وفي
 فساد علمين أحدهما أنه لا يعلم أنه لبن أو دم أو ریح وهذه تقتضي بطلان البيع لأنه
 مشكوك الوجود فلا يكون مالا ولا أخرى أن اللبن يوجد شيئا فشيئا فيحتلظ ملك المشتري
 بملك البائع اه أي وهذه تقتضي الفساد ط قلت مقتضى الفساد لا يشافي مقتضى
 البطلان بل بالعكس لأن ما يقتضي البطلان يدل على عدم المشروعية أصلا فلا جزم
 بطلانه فتأمل (قوله للغرر) لأنه لا يعلم وجوده وينبغي أن يكون باطلا للعلة المذكورة

(و) بيع (الحمل) أي الجنين
 وجزم في البحر بطلانه كالتمتع
 (وأمة الاحكام) لفساده بالشرط
 بخلاف هبة ووصية (ولبن في
 ضمير) وجزم البحر جدي بطلانه
 (ولو أوفى صدف) للغرر
 مطلبه
 استثناء الحمل في العقود على ثلاث
 مراتب

فهو مثل اللبن رملي قلت ويؤيده ما في التجميع رجل اشترى أولوة في صدف قال
 أبو يوسف البيهقي جازوله انما اراد ان يراه وقال محمد البيهقي باطل وعليه الفتوى اه قال
 الزبيدي بخلاف ما اذا باع تراب الذهب والحبوب في غلافها حيث يجوز ان يكون معلومة
 ويمكن تجزئتها ببعض أيضا اه قال في النهر ويذهب أن يكون من ذلك الجوز الهندي
 (قوله وصوف على ظهر غنم) للنهي عنه ولأنه قبل الجوز ليس بمال مئة وم في نفسه لانه
 جازوله وصف الحيوان انما به كسائر أطرافه ولأنه يزيد من أسفل فيخلط المبيع بغيره
 كما قلنا في اللبن زيلبي (قوله وجوزة الثاني) هو رواية عنه كافي الهداية (قوله لم يثقل
 صحيحا) مقتضاه انه وقع باطلا والاصح بزوال المفسد كما سيوضح في بيع الابن وهو أيضا
 مقتضى التعليق بأنه ليس بمال مئة وم فكان على المصنف ذكره في الباطل (قوله وكذا
 كل ما اتصالة خلق) بخلاف اتصال الخدع والثوب فانه يصنع العبادان ملك (قوله
 لما تراه معدوم عرفا) أي متى فصل ما يدخل في البيع تبعا عند قوله كبيع برقي سنبلة
 وبيناه هناك بأنه يقال هذا غروطن ولا يقال هذا نوى في قمره ولا حب في قطنه ويقال
 هذه حنطة في سنبها وهذا لوز وفستق في قشره ولا يقال هذه قشور في لوز (قوله وانما
 صحوا الملح) جواب عما استدلل به أبو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كافي
 الكثرات وقوائم الخلاف بالكسر وتخفيف اللام نوع من الصفاف أي مع أنه تزيد
 والجواب كافي الزبيدي أنه أجيز في الكثرات والقوائم للتعامل إذ لانه فيه فلا يلحق به
 المنصوص عليه اه وأيضا فالقوائم تزيد من أعلاها أي فلا يحصل اختلاط المبيع بغيره
 بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالخصاب كما فاده الزبيدي وفي البحر من فصل فيمادخل في
 البيع تبعا عن الظهيرة اشترى رطبة من البقول أو قنأ أو شيئا بقوساعة فساعة لا يجوز
 كبيع الصوف وبيع قوائم الخلاف يجوز ان كان يقولان نحوها من الاعلى بخلاف
 الرطبات الا الكثرات للتعامل وما لا تعامل فيه لا يجوز اه قلت وقوله للتعامل عليه اقلوه
 الا الكثرات فقط والا فكون قوائم الخلاف تنوع من الاعلى بخلاف الرطبات فيماد الجواز
 بلا حاجة الى التعامل بالتعامل وذكري في البحر هنا عن الفضلي تصحيح عدم الجواز في قوائم
 الخلاف لانه وان كان يقوم من أعلاه فوضع القطع مجهول كمن اشترى شجرة للقطع
 لا يجوز لجها له وضع القطع لكن في الفتح أن منهم من منع اذا لم يقطع من حفر الارض
 ومنهم من أجاز للتعامل وفي الصغرى القياس في بيع القوائم المنع لكن جاز للتعامل
 وبيع الكثرات يجوز ان كان يقوم من أسفل للتعامل أيضا وبه يحصل الجواب عما
 استدلل به الفضلي على المنع في القوائم من تأمل نهر (قوله وشجر الصفاف) أي قوائم
 شجرة أي أغصانه (قوله وفي القنية باع أوراق توت) أي مع أغصانه قال في القنية
 اشترى أوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا صح ولو ترك الأغصان له أن
 يقطعها في السنة الثانية ولو باع أوراق توت لم يقطع قبل سنة يجوز وبسنتين لا يجوز لانه

(وصوف على ظهر غنم) وجوزة
 الثاني ومالك وفي السراج لوسلم
 الصوف واللبن بعد العقد لم
 يثقل صحيحا وكذا كل ما اتصالة
 خلقي بكلمة صحيح وان نوى غروطن
 بطيخ لما مر أنه معدوم عرفا وانما
 صحوا بيع الكثرات وشجر
 الصفاف وأوراق التوت
 بأغصانه للتعامل في القنية باع
 أوراق توت لم يقطع قبل سنة
 جاز وبسنتين لانه يشتبه موضع
 قطعه عرفا

بسم الله تعالى موضع قطعها عرفا اه (قوله وجذع) هو القطع من النخل أو غيره وتوضع
عليها الاخشاب ثم لانه لا يمكن تسليمة الابن ثم رولم يكن معين لا يجوز أيضا لما ذكرنا
والجهة الثانية هي داية نقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد بل لما ذكره بعده (قوله أما
غير المعين الخ) الاولى ذكره بعد قوله فلو قطع وسلم ط (قوله فلا يتقلب صحيجا) قال في النهر
وذكر الزاهدي عن شرح الطحاوي أنه في غير المعين لا يتقلب بالتسليم صحيجا ويجزى به في
ايضاح الاصلاح وهو ضيق لانه في غير المعين معطل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل
البهائم الضرر وسلمه زال المقصد وارتفعت الجهالة أيضا ومن ثم جزم في الفتح بأنه يعود
صحيجا اه قلت والذي نقله العلامة نوح عن الزاهدي عن شرح مختصر الطحاوي
عكس ما نقله عنه في النهر فليراجع نعم عبارة ابن كمال في ايضاح الاصلاح ان غير المعين
لا يعود صحيجا وعزا الى الزاهدي في شرح القندوري (قوله يضره التبعيض) كالتوب
المهيا للبس زياهي وأشار المصنف الى عدم جواز بيع حلية من سيف أو نصف ذراع
لم يدرك لانه لا يمكن تسليمة الا بقطع جميعه وكذا يبيع فص خاتم من كب فيه وكذا
نصيبه من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشية للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار
بما التزمه من الضرر لانه انما التزم العقد ولا ضرر فيه بحر وفتح وفي بيع نصف الزرع
ونحوه كلام طويل قدمناه أقول كتاب الشركة (قوله جاز) كما يجوز بيع قفيز من صبورة
بحر (قوله لا تتفاء المانع) عمله للمشتكين (قوله وضربة القانص) من نقص قنصا على
حده ضرب صاد كافي الصحاح بأن يقول بعتك ما يخرج من القاء هذه الشبكة مرة بكذا
نهر (قوله والغائص) بأن يقول أغوص غوصة فإخرجته من اللاقي فهو لك بكذا كما
في تهذيب الأزهري وقد فتناه المباشرة بين القانص بالقاف والغائص بالغين وفسر الزيلعي
ضربة القانص بالقاف بما يخرج من الصيد بضربة الشبكة أو بغوص الصائد في الماء
قال في النهر وهذا هو محل القانص بالقاف للغائص والواقع ما قد علمته وجعل في
السراج القانص صياد البر والغائص صياد البحر والحق أن الصائد بالالة وهو القانص
بالقاف أعم من كونه في البحر أو البر بخلاف الغائص اه وحاصله أن القانص بالقاف
من صطاد الصيد البر أو بحرا وأما الغائص بالغين فهو من بغوص الصائد في الماء
(قوله كما تر) أي في قول المصنف ويبيع ما ليس في ملكه (قوله والمزانية) من الزين وهو
الدفع لانها تؤدي الى النزاع والمدافعة كما في البحر عن القاتق (قوله مثل كيله
تقديرا) أي بأن يتقدر الرطب الذي على النخل بقدر مائة صاع مثلا بطريق الظن والحرر
فيبيعه بقدره من التمر (قوله ومثله العنب) أي على السكرم (قوله ولشبهة الربا) لانه يبيع
مكيلا بمكيلا من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينه ما بالكيل (قوله فلو لم يكن) أي
ما يبيع بالتمر المقطوع قال في البحر ثم اعلم أن تعريف المزانية بأنها يبيع التمر بالتمر أي
بالمثلثة في الاول والمثناة في الثاني خلاف التحقيق والاولى أن يقال يبيع الرطب بتمر الخ

(وجذع) معين (في سقف) أما غير
المعين فلا يتقلب صحيجا ابن كمال
(وذراع من ثوب يضره التبعيض)
فأقطع وسلم قبل فسخ المشتري عاد
صحيجا ولو لم يضره القطع ككراس
جاز لا تتفاء المانع (وضربة القانص)
بقاف وثوب الصائد (والغائص)
بغين مجبة الغواص والبيع فيهما
باطل للغرر بحر ونهر والكمال
وابن الكمال قال المصنف وقد
نظمه من لا يخسر وفي سلك الفاسد
فبعضه في التبعيض ويجب أن يراد
به الباطل لانه مما ليس في ملكه
ككمامة (والمزانية) هي يبيع
الرطب على النخل بتمر مقطوع
مثل كيله تقديرا ثم يجمع
ومثله العنب بالزبيب عناية للتمهي
ولشبهة الربا قال المصنف فلو لم يكن
رطبيا جاز لا اختلاف الجنس

لأن الثمر بالثلاثة سجل الشجر رطباً أو غيره وإذا لم يكن رطباً جازلاً ختمه لاف الجنس ولو كان
الرطب على الأرض كالتمر لم يجز بيعه متسواً بغيره عند العلماء إلا بأختمه لاف الجنس ما بقي في باب
الربا اهـ (قوله فتمس عنها كلها) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمناذلة زاد مسلم أما الملاسة فأن يلمس
كل منهما ثوب صاحبه بغير قائل يلزم اللامس البيع من غير خيار له عند الرؤية وهذا
بأن يكون مثلاً في ظلمة أو يكون الثوب مطويماً ريباً فبقائه على أنه إذا لمس فباعه منه
وفسادته علق التملك على أنه متى لمسه وحسب البيع وسط خيار المجلس والمناذلة أن ينبذ
كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولا ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه على جهل النبذ
بيعاً وهذه كانت بيعاً عرفياً في الجاهلية وكذا القاء الحجر أن يلقى حصاة وثمة ثواب
فأى ثوب وقع عليه كان المبيع بلا تأمل ورؤية ولا خيار بعده ذلك ولا بد أن يسبق
تراوضهما على الثمن ولا فرق بين كون المبيع معيناً أو غير معين ومعنى النهي ما في كل
من الجهالة وتعلق التملك بالخطأ فانه في معنى إذا وقع حجر على ثوب فقد بعته منه
أو بعته بكذا أو إذا نبذته أو لمسته كذا في الفتح وذكر في الدرر أن النهي عن القاء الحجر
أطلق بالآيتين دلالة (قوله لوجود القمار) أي بسبب تعلق التملك بأحد هذه الأفعال
أحـ (قوله إن سبق ذكر الثمن) عبارة الجرح ولا بد في هذه البيوع أن يسبق الكلام منها
على الثمن اهـ أي لا تكون علته الفساد ما ذكره والا كان الفساد له دم ذكر الثمن إن سكت عنه
لما مر أن البيع مع نفي الثمن باطل ومع السكوت عنه فاسد (قوله وثوب من ثوبين) قيد
بالقياس إذ بيع المهر في المثل جائز كقوله من صبرة (قوله ضمن نصف قيمة كل) لأن أحدهما
مضمون بالقيمة لأنه مقبوض بحكم البيع الفاسد والاخر أمانة وليس أحدهما بأولى من
الآخر فشاعت الأمانة والضممان جرح (قوله إذا فاسد معتبر بالبيع) أي ملحق به فانه
لو كان البيع صحيحاً بأن يقبض ثوبين على أنه بالخيار في أحدهما دفع فإذ اهلكا ضمن نصف
ثمن كل واحد والقيمة في الفاسد كالثمن في البيع الصحيح ما في الجرح (قوله له عذر
رده) أي ردهما هلك أو لاقعهين مضموناً بجرح (قوله والقول للضامن) أي في تعين الهالك
وذلك بأن اختلاف الثوبان أو العبدان وأدعى الضامن أن الهالك هو الأقل قيمة وعكس
الآخر ولو برهنا فبرهان البائع أولى فيما يظهر كما قدمنا التصريح به في خيار التعيين (قوله
وهذا) أي الفساد فيما إذا باع ثوبين مثلاً (قوله إذا لم يشترط خيار التعيين) أي فيما دون
الأربعة وقول الجرح فيما دون الثلاثة فمه قصور (قوله فلو شرط أخذ أيم ما شاء) نصب
أخذاً مصدراً على أنه مفعول به اشترط بأن قال بعتهك واحد منهما على أنك بالخيار تأخذ
أيم ما شئت فانه يجوز استحساناً وتقدم ذكر المسئلة بغيرها في خيار الشرط فتح (قوله لما
مر) أي في باب خيار الشرط والتعيين (قوله والمرعى) في المصباح الرعى بالكسر والمرعى
جمع معنى واحد وهو ما ترعاه الدواب والجمع المرعى جرح (قوله أي الكلال) فسرهما بالكلال

(والملاسة) السادة (والمناذلة)
أي نبذها للمشتري (واقاء الحجر)
عليه سارهي من بيع الجاهلية
فتمس عنها كلها عني لوجود
القمار في كانت فاسدة أن سبق
ذكر الثمن جرح (و) بيع ثوب من
ثوبين (أو علب من علبين لجهالة
المبيع فلو قبضهما وهلكا معا
ضمن نصف قيمة كل إذا فاسد
معتبر بالبيع ولو مرتين فقيمة
القول له عذر رده والقول للضامن
وهذا إذا لم يشترط خيار التعيين فلو
شرط أخذ أيم ما شاء جازلما تر
(والمراعى) أي الكلال (واجارتما)

دفعوا لهم أن يراد مكان الرعي فانه جائز فتح أي اذا كان مملوكا له ما لا يخفى والكلام
 بكيل العشب رطبه ويابس به فاموس قال في البحر ويدخل فيه جميع أنواع مازرعاه
 المواتي رطبا كان أو يابسا يخلف الاف الاشجار لان الكلام ما لا ساق له والشجر له ساق فلا
 تدخل فيه حتى يجوز بيعها اذا ثبتت في أرضه لكونها ملكا والبيع كالكلام (قوله
 أما بطلانها) هذا بخلاف السوق كلام المصنف لأن كلامه في ذكر الفساد فراده أن بيعها
 فاسد وبه صرح في شرحه نعم قال بعد ذلك وصرح من لا خسر وبفساد هذا البيع وصرح
 في شرح الوقاية ببطلانها وعالله بعدم الإخراج اه فكان المناسب شرح كلامه على وفق
 مراده مع بيان القول الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد مملوكا لعدم الملك
 حله على أن المراد به البطلان لأن بيع ما لا يملك باطل كما علم مما مر لكنه لا يوافق غرض
 المصنف كما علمت (قوله فاموس المالك) لا شتر المالك فيه اشتراك باجتهاد المالك ولانه
 لا يحصل للمشتري فيه فائدة لانه يتملكه بدون بيع فتح (قوله لحديث الناس شركاء في
 ثلاث) أخرجه الطبراني بإلفظ المسنون شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره
 ونعمه حرام أي من كل واحد منهم وأخرجه أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي
 قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات فوح أفندي ومعنى الشركة في النصارى اصطلاحها
 وتجهيف الثياب لا أخذ الجرار بالاذن مصاحبه وفي الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء
 من الآبار والحيامن والانهار المملوكه وفي الكلام الاحتشاش ولو في أرض مملوكه
 غير أن صاحب الأرض المنع من دخوله وإليه أن يقول إن لي في أرضك حقا فاما
 أن توصلي اليه أو تخشيه أو تستقي وتدفعه لي وصار كنوب رجل وقع في دار رجل اما أن
 يأذن للمالك في دخوله لئلا يأخذ ما أم أن يخرج به اليه فتح مخصصا (قوله وأما بطلان اجازتها)
 ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان اجازتها بخلاف السوق كلام المصنف أيضا وقال في فتح
 القدير وهل الاجارة فاسدة أو باطلة ذكر في الشرب أنها فاسدة حتى يملك الآجر الابرة
 بالقبض وبفقد عتقه فيه اه قال في النهر فيحتاج الى الفرق بين البيع والاجارة اه (قوله
 وهذا) أي ببطلان بيع الكلام (قوله وقيل لا) أي لا يملكه وهو اختيار القدرى لأن
 الشركة ثابتة وانما تقطع بالحيازة وسوق الماء ليس بحيازة وعلى الجواز أكثر المشايخ
 واختاره الشهيد قال في الفتح وعليه قلنا بل أن يقول ينبغي أن حافر البئر يملك الماء
 بتكليفه الحفر والاطمى التحصيل الماء كما يملك الكلام بتكليفه سوق الماء الى الأرض لانه ثبت
 فله منع المستقي وان لم يكن في أرض مملوكه له اه وأقول يمكن أن يفرق بينهما بأن سقى
 الكلام كان سببا في انبثاقه فثبت بخلاف الماء فانه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر ثم سقى
 وقال الرمل أن صاحب البئر لا يملك الماء كما قدمه في البحر في كتاب الطهارة في شرح قوله
 وانتقاه خبوان عن الولوالجية فراجعهم وهذا ما دام في البئر أما اذا أخرجه منها
 بالاحتمال كما في السواني فلا شك في ملكه له لعلما زنه له في الكيزان ثم صبه في البرك بعد

قوله أما بطلانها هكذا بخطه
 والذي في نسخ الشارح أما بطلان
 بيعها وهو المناسب لمقابلته قوله
 بعد وأما بطلان اجازتها وليحترز اه
 معناه

أما بطلان بيعها فله عدم الملك
 لحديث الناس شركاء في ثلاث
 في الماء والكلام والنار وأما بطلان
 اجازتها فلا نه على استعماله عين
 ابن كمال وهذا اذا ثبت بنفسه وان
 أثبت به بسقي وتربية ملكه وجاز
 به عيني وقيل لا

مطلب
 صاحب البئر لا يملك الماء

حياته تأمل ثم حرر الفرق بين ما في البئر وما في الحباب والصحار يجمع الموضوع في البيوت
لجمع ماء الشتاء بأنهم أعدت لاحتراق الماء في تلك ما فيها قلوب البحر الدار لا يباح للمستهلك
ماؤها إلا بأباحة المؤجر اه ملخصا (قوله قال) أي العيني (قوله ويبيع القصيل
والرطبة) في المصباح فصله قصلا من باب ضرب قطعة فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل
وهو الشعر يجز إذا اخضر لعلف الدواب والرطبة النصفة خاصة قبل أن تجوف والجمع
رطاب مثل كبة وكلاب والرطب وزان قفل المرعى الاخضر من يقول الربيع وبعضهم
يقول الرطبة وزان غرفة الخلاء وهو الغض من الكلال (قوله وحملته) أي حمله جواز
بيع الكلال وكذا اجارته قال في البحر والحيلة في جواز اجارته أن يستأجرها أرضا لا يقف
الدواب فيها أو لمنفعة أخرى بقدر ما يريد صاحبها من الثمن أو الاجرة فيحصل به غرضها
اه وفي الفتح والحيلة أن يستأجر الأرض لضرب فيها فسطاطه أو ليجعله حظيرة لغنمه ثم
يستبيع المرعى فيحصل مقصوده اه (قوله كقيل ومراح) المقيل مكان القيلولة وهي النوم
نصف النهار والمراح بالضم حيث تأوى المشاة بالليل وبالفتح اسم الموضع (قوله أي
الابريس) في المصباح القزم قرب قال الليث هو ما يعمل منه الابريس ولهذا قال بعضهم
القز والابريس مثل الحنطة والذيق اه وأما الخرفاسم دابة ثم أطلق على النوب المتخذ
من وبرها بجر (قوله أي بزره) أي البز الذي يكون منه الدود قهستاني وهو بالزاي
قال في المصباح بذرت الحب بذرا أي بالذال المعجمة من باب قتل إذا ألقته في الأرض
للزراعة والبذر المبدور قال بعضهم البذر في الحبوب كالحنطة والشعير والبراي بالزاي
في الرياحين والبقول وهذا هو المشهور في الاستعمال ونقل عن الخليل كل حب يبذر فهو
بذرو بزرم قال في اجتماع الباعع الزاي البرز من البقل ونحوه بالسكسر والفتح لغة وقولهم
لبيض الدود بزرا القز يحاذا على التشبيه ببر البقل الصغره (قوله وهو بزرا القلق) هو
المسمى الآن بالشمراقي (قوله المحرز) قال في البحر وهو معنى ما في الذخيرة إذا كان
مجموعا لأنه حيوان منتهج به حقيقة وشرعا فيجوز بيعه وإن كان لا يؤكل كالبغل
والحمار (قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من جواز بيع الثلاث وأما اقتصار صاحب
الذكر على جواز الاتيين دون النحل فلهل وجهه كما أفاده الخبر الرمي أن احترازه متعسر
فترجعه عنده قوله اه ولذا قال بعضهم يجوز بيعه لئلا يأنر التفرقة حال النار في المراعى
وأما اعتذار البحر عنه بأنه لهل لم يطاع على أن القنوى على قول محمد فهو بيعه (قوله يبيع
العلق) في المصباح العلق شيء أسود شبيه الدود يكون في الماء يعلق بأفواه الأبل عند الشرب
(قوله وبه ينبت للحاجة) في البحر عن الذخيرة إذا اشترى العلق الذي يتمال له بالفارسية
مر على يجوز وبه أخذ الصدر الشهيد لحاجة الناس إليه لقول الناس له اه أقول العلق
في زماننا يحتاج إليه للدواي بصبه الدم وحيث كان مقولا ليجز ذلك على جواز بيع
دودة القرم فان قولها الآن أعظم أذهى من أعز الأموال ويباع منها في كل سنة قفاطير

قال ويبيع القصيل والرطبة على
ثلاثة أوجه أن ليطهه أو ليرسل
دابة فتأكله جاز وإن لم يتركه
لم يجز وحيلته أن يستأجر الأرض
لضرب فسطاطه أو ليقف دوابه
أو لمنفعة أخرى كقيل ومراح
وتسامة في وقت الاشياء (ويباع
دود القز) أي الابريس (وبيضه)
أي بزره وهو بزرا القلق الذي فيه
الدود (والنحل) المحرز وهو دود
العسل وهذا عند محمد وبه قالت
الثلاثة وبه يقتضي عيني وابن مالك
وخلاصة وغيرهما وجوز أبو الليث
بيع العلق وبه يقتضي الحاجة فيجزي

مطلب
في بيع دودة القرم

بئس عظيم واعلمها هي المرادة بالعلق في عبارة الذخيرة بقريئة التعليل فتكون مستثناة
 من بيع الميتة كما قد مناه ويؤيده أن الاحتياج اليه للتداوي لا يقتضي جواز بيعه كما في
 ابن المرأة وكالات الاحتياج الى الخرز بشعر الخنزير فإنه لا يسوق بيعه كما يأتي فعلم أن المراد به
 علق خاص مقول عند الناس وذلك متحقق في دود القرمز وهو أولى من دود القز ويضمه
 فإنه ينتفع به في الحمال ودود القز في المآل والله سبحانه أعلم (قوله من الهوام) جمع هامة
 مثل دابة ودواب وهي ماله سم يقتل كالحيمة قاله الأزهرى وقد يطلق على ما يؤذى
 ولا يقتل كالخشرات مصباح والمراد هنا ما يشمل المؤذى وغيره مما لا ينتفع به بقريئة
 ما عداه (قوله فلا يجوز) ويصحها بطل ذكره قاضيخان ط (قوله كحيات) في الحماوى
 الزاهدى يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع به بالادوية وما جاز الانتفاع بجملده أو عظمه
 أى من حيوانات البحر أو غيرها قال في الحماوى ولا يجوز بيع الهوام كالحيمة والقارة
 والورقة والضب والسحفاة والقفذ وكل ما لا ينتفع به ولا بجملده وبيع غير السمك من
 دواب البحران كان له من كالتفقدور وجلود الخنزير ونحوها يجوز والا فلا كالضفدع
 والسرطان وذكره ويصل بيع الاسد والمذئب وسائر الهوام والخشرات ولا يضمن
 متلفها ويجوز بيع البازي والشاهين والصقر وأمثالها والهزة ويضمن متلفها لا يبيع
 الحداة والرخة واماها وما يجوز بيع ريشها اهـ لكن في الخانية بيع الكلب الملع عندنا
 جائز وكذا السنور وسباع الوحش والطيور جائز معلما وغير معلوم وبيع القيل جائز وفي القرد
 روايتان عن أبي حنيفة اهـ ونقل السائغاني عن الهندي ويجوز بيع سائر الحيوانات
 سوى الخنزير وهو المختار اهـ وعليه شئ في الهداية وغيره من باب المنفقات كما سيأتي
 (قوله والحاصل الخ) يرد عليه شعر الخنزير فإنه يحل الانتفاع به ولا يجوز بيعه كما يأتي
 وقد يجاب بأن حل الانتفاع به للضرورة والكلام عند عدمها (قوله واعتمده المصنف)
 حيث قال وهو ظاهر فليكن المعقول عليه (قوله وهو بينهما أنصافا) الضمير عائد الى القز
 الخارج من البيض والظاهر أن اشتراط كونه بينهما أنصافا اذا كان البيض منهما كذلك
 فلو كان ثلثه من واحد والثلثان من آخر يكون القز بينهما أنصافا باعتبار الأصل المثلث كما
 لو زرع أرضا يذره منهما فالخارج على قدر البذور وإن شرط خلافه (قوله بالعلاف مناصفة)
 متعلق بدفع أى دفع له ذلك ليكون الخارج من البز والبقرة والدجاج بينهم مناصفة بشرط
 أن يعلف ذلك من ورق التوت ونحوه (قوله فالخارج كله للمالك) أى الخارج وهو القز
 واللبن والسمن والبيض كله للمالك فإن استملكه العامل ضمنه (قوله وعليه قيمة العلف)
 أى إن كان مملوكا (قوله وأجر مثل العامل) الظاهر أن له الاجر بالغاما بالغ لجهة التسمية
 وانظر ما كتبه في اجارات تنقيح الحامدية (قوله ومثله دفع البيض) قال في النهر
 المتعارف في أرباب مصر دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف مثلا وهو على وزن
 دفع القز بالنصف فالخارج كله لصاحب البيض والعامل أجور مثله اهـ قلت ويتعارف

(بجملته غيرهما من الهوام
 فلا يجوز انصافا كحيات وضب
 وما في بحر كسرطان الا السمك
 وما جاز الانتفاع بجملده أو عظمه
 والحاصل ان جواز البيع يدور
 مع حل الانتفاع بجسمه واعتمده
 المصنف وسجي في المنفقات
 * (فرع) انما تجوز الشركة في القز
 اذا كان البيض منهما والعامل
 منهما وهو بينهما أنصافا لا أثلا
 فلو دفع بزر القز وبقرة أو دجاجة
 لا تخرب العلف مناصفة فالخارج
 كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه
 قيمة العلف وأجر مثل العامل عيني
 ملخصا ومثله دفع البيض

الآن أيضا دفع المهر أو العجل أو الخش ليربيه بنصفه فيبقى على ذلك الدافع والعامل أجر
منه وقيمة عاقبه والحيلة فيه أن يبيعه نصف المهر بمن يسير فيه صيره شريكا بينهما ويتعارف
أيضا ما سيذكره المصنف في كتاب المساقاة وهو دفع الأرض مدته معلومة ليغرسها وقت يكون
الأرض والشجر بينهما فانه لا يصح والنمر والغرس لرب الأرض تبعاً لأرضه ولا تحرقه
غرسه يوم غرسه وأجره مثل عله اه (قوله والآبق) أي المطلق وهو الذي أبق من يد مالكه
ولم يزعم المشتري أنه عنده فهذا به فاسد أو باطل على الخلاف الذي حكاه المصنف بعد
أما لو أبق من يد غاصبه وباعه للمالك منه أو من يد مالكه وباعه من يزعم أنه عنده فيبطل صحيح
كما يأتي وأما لو باعه من يزعم أنه عنده غيره ففي النهر أن يبيعه فاسداً اتفاقاً وعلته في الفتح
بأن تسليمه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره فلا يجوز وفي النهر أيضاً خروج الآبق المرسل
في حيازة المولى فانه يجوز به لانه مقدور التسليم وقت العقد ما اد الظاهر عوده
(قوله ولو وهبه له ماصح) وافرقت أن شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو
مستف وماتى لمن اليد يصلح القبض الهبة لا القبض البيع لانه قبض بأداء مال مقبوض
من مال الابن وهذا قبض ليس بأداء مال من الولد فكفت ذلك اليد لانه نظر الصغير لانه
لوعاد عاد إلى ملك الصغير هكذا في الفتح والتبيين بحر وفيه عن الذخيرة تقييد صحة الهبة بما
دام العبد في دار الاسلام (قوله وما في الاشياء تحريف نهر) اعترض من وجهين الأول أن
ما في الاشياء موافق لما هنا وهذا يصحح الآبق لا يجوز إلا لمن يزعم أنه عنده ولو لولده
الصغير كما في الخاتمة الثانية الثاني أنه في النهر لم يعترض للاشياء بل حكم بالتحريف على ما في بعض
نسخ الخاتمة المنقولة في البحر وهو جواز بيع الآبق لانه له هبة له والمقول عليه النسخة
الأخرى قلت الذي رأيته في الاشياء ولولده بدون ولو علم ما كتب الجوى واعترضها بما مر
عن الفتح والتبيين ولما كان ما في الاشياء معزياً إلى الخاتمة ورد عليه ما ورد على الخاتمة
فساغ ذكرها بدل الخاتمة لانها أكثر تداولاً في أيدي الطلبة من الخاتمة فانهم ثم اعلم أن في
عبارة البحر هنا تناقضاً فانه ذكر في نسخة الخاتمة المحرفة وقال انه عكس ما ذكره الشارحون
ثم قال ان الحق ما ذكره قاضيان لما في المهر اج لو باعه لطفله لا يجوز ولو وهبه له جاز الخ
والصواب أن يقول والحق خلاف ما ذكره قاضيان فتنبه (قوله الامن يزعم أنه عنده)
مفسده أن النظر لزعم المشتري أن الآبق عنده لانه يزعم أن التسليم حاصل فالتنبي المانع
وهو عدم قدرة البائع على التسليم عقب البيع (قوله عنده) شامل لما اذا كان في منزله
أو كان يقدر على اخذه من هو عنده فان كان لا يقدر على اخذ الابن خصوصاً عنه والمالك لم
يجز به كما في السراج نهر وهذا مخالف لما قدمناه عن النهر من أنه لو باعه من يزعم أنه عنده
غيره فهو فاسد اتفاقاً وأجاب ط بجهل ما تقدم على ما اذا لم يقدر على اخذه الابن خصوصاً اه
قلت راجعت عبارة السراج فلم أرفها قوله من هو عنه - منه ومثله في الجوهره وحينئذ فقوله
أو كان يقدر على اخذه أي في حال ابقائه قبل ان ياخذه أحداً ما اذا اخذه أحد فلا يجوز لما

لا يفتنى (والآبق) ولو لطفله أو لغيره
في حجره ولو وهبه له ماصح عيني وما
في الاشياء تحريف نهر (الامن
يزعم أنه) أي الآبق (عنده)
فحينئذ يجوز لعدم المانع

علمته من تعديل الفتح السابق وقد صور المسئلة في الفتح بما اذا كان ذلك الاخذ له معترفا
 بأخذه فاقهم (قوله وهل يصير قابضا المثل) أي لو اشتراه من زعم أنه عنده هل يصير قابضا في
 الحال حتى لو رجع فوجد أنه بعد وقت البيع يتم القبض والبيع أم لا (قوله أن قبضه)
 أي قبض الأبق حين وجدته لنفسه لا ليرده على سيده وهذا يعني عنه قوله أو قبضه ولم يشهد
 أي على أنه قبضه لسيده (قوله نعم) أي يصير قابضا لأن قبضه هذا قبض غصب وهو قبض
 ضمان كقبض البيع كما في الفتح (قوله وإن أشهد لا المثل) أي لا يصير قابضا لأن قبضه
 هذا قبض أمانة حتى لو هلك قبل أن يصل إلى سيده لا يضمنه فتح (قوله فلا ينوب عن قبض
 الضمان) أي عن قبض البيع فإنه مضمون بالثمن قال في الفتح قال هلك قبل أن يرجع
 إليه انفسخ البيع ورجع بالثمن اه وأشار به سدا إلى ما في البحر عن الذخيرة إذا اشترى
 ما هو أمانة في يده من وديعة أو عارية لا يكون قابضا إلا إذا ذهب إلى العين إلى مكان
 يتمكن من قبضه فاصير إلا أن قابضا بالتخلية فإذا هلك بعد هلك من ماله وليس للبائع حبس
 العين بالثمن لأنه صار راضيا بقبض المشتري دلالة اه ملخصا (قوله والا إذا أبق المثل) عطف
 على قوله إلا بمن ينعم أنه عنده (قوله ذخيرة) قال فيه أو الاصل أن الأبق انما يمنع جواز
 البيع إذا كان التسليم محتاجا إليه بأن أبق من يد المالك ثم باعه المالك فأما إذا لم يكن
 محتاجا إليه كما في مسئلتنا يجوز البيع اه (قوله يتم البيع) هو رواية عن أبي حنيفة
 ومحمد إمام المالك والمالكية في الأبق ولذا أصبح عتقه وبه أخذ الكرخي وبجاعة من المشايخ
 حتى أجبر البائع على تسليمه لأن صحة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد
 وجدت قبل الفسخ بخلاف ما إذا رجع بعد أن فسخ القاضى البيع أو تخلف ما فلا يعود
 صحيحا اتفاقا فتح (قوله على القول بنساده) قال في الفتح والحق أن الاختلاف فيه بناء على
 الاختلاف في أن باطل أو فاسد وأنك علمت أن ارتفاع المنسدة في القاسدية صحيحا لأن
 البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائما بصنفة البطلان بل معدوما فوجه البطلان
 عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية والمالك (قوله ورجحه الكمال) حيث قال
 والوجه عندنا أن عدم القدرة على التسليم منسدة لا مبطلة وأطال في تحقيقه (قوله وهو
 الاظهر من الرواية) قال في البحر وأقول تلك الرواية بأن المراد منها انعقاد البيع بالتعاطي
 الآن اه قلت وهذا يناقض ما تقدم أقول البيوع من أن البيع لا ينعقد بعد بيع باطل أو
 فاسد إلا بعد مشاركة الأول (قوله وبه كان يفتى البلخي) الذي في الفتح وهو مختار من مشايخ
 بلخ والثلجي بالناء والجيم ط قلت والأول هو أبو طيع البلخي من أصحاب أبي حنيفة توفي
 سنة ١٩٧ هـ والشافعي هو محمد بن شعاع الثلجي من أصحاب الحسن بن زياد توفي وهو ساجد
 سنة ٢٢٣ هـ (قوله ولو في وعاء) أي بالواشارة إلى أنه غير قيد وما في البحر من أن الأولى تقيده
 بذلك لأن حكم اللبن في الضرع قد تقدم دفعه في التهرب بأن الضرع خاص بذوات الأربع
 كالهدى للمرأة فلا أولى عدم التقيده ليعم ما قبل الانفصال وما بعده (قوله على الاظهر)

وهو يصير قابضا أن قبضه لنفسه
 أو قبضه ولم يشهد نعم وإن أشهد لا
 لأنه قبض أمانة فلا ينوب عن
 قبض الضمان لأنه أقوى عناية
 والا إذا أبق من الغاصب فباعه
 المالك منه فإنه يصح لعدم لزوم
 التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد)
 وسأله (يتم البيع) على القول
 بنساده ورجحه الكمال (وقبل لا)
 يتم (على) القول بطلانه وهو
 (الظاهر) من الرواية واختاره
 في الهداية وغيرهما وبه كان يفتى
 البلخي وغيره بجواز الكمال (وابن
 امرأة) ولو (في وعاء) ولو أمانة
 على الاظهر لأنه جزء آدمي والرق
 محتص بالحي ولا حياة في اللبن
 فلا يجعله الرق

أى ظاهر الرواية وعن أبي يوسف جواز بيع ابن الأمة بلجواز إيراد البيع على نفسه فكذا
على جزمنا الزق حل نفسه أماً ما للبن فلا رفق فيه لأنه يحتص بعمل تحقق فيه القوة التي
هي ضده وهو الحى ولا حياة في البن فلا يكون محلاً للعتق ولا للرق فكذا البيع وأشار إلى
أنه لا يضمن متلفه لكونه ليس بمال وإلى أنه لا يحل التداوى به في العين الرمداء وفيه
قولان قيل بالمنع وقيل بالجواز إذا علم فيه الشفاء كما في الفتح هنا وقال في وضع آخر أن
أهل الطب يثبتون نفع اللبن للبنت للعين وهي من أفراد مسئلة الانتفاع بالمجترم للتداوى
كالجهر واختار في النهاية والحانية الجواز إذا علم فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره بجور وسبأ
أن شاء الله تعالى تمامه في معتدات البيوع وكذا في الخطر والاباحة (قوله للجاسة عينه)
أى عين الخنزير أى بجميع أجزائه وأورد في الفتح على هذا التعليل بيع السرقين فإنه جائز
للانتفاع به مع أنه نجس العين اه قال في النهي بل الصحيح عن الإمام أن الانتفاع بالعذرة
الخالصة جائز كما سبأ أن شاء الله تعالى في الكراهية اه أى مع أنه لا يجوز بيعها
خاصة كما مر (قوله فيبطل بيعه) نقله في الشريعة لأية أرباض عن البرهان وفيه تورك على
المصنف حيث عتده في الفاسد لكن قد يقال أن مال في الجملة حتى قال محمد بطهارته لضرورة
الخرز به لانه مال والاخفاف تأمل (قوله لضرورة الخرز) فإن في مبدأه ضرورة صلاحية قدر
اصبح وبعدها ينصلح لوصل الخطيئة به فمستأنى ط (قوله وكراهية البيع) لانه لا حاجة
إليه للبائع زبني وظاهره أن البيع صحيح وفيه أن جواز إقدام المشتري على الشراء
للضرورة لا يفيد صحة البيع كما لو اضطر إلى دفع الرشوة لأحيا حقه جاز له الدفع وحرم على
القباض وكذا لو اضطر إلى شراء مال من غاصب متغلب لا يفيد ذلك صحة البيع حتى لا يملك
البائع الثمن فتأمل (قوله فلا يطيب عنه) مقتضى ما بحثناه أنه لا يملك (قوله على الصحيح)
أى عند أبي يوسف لأن حكم الضرورة لا يعتد بها وهي في الخرز فكون بالنسبة إليه فقط
كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاحية الخرز من مع شر الخنزير وإن كان
أكثر من قدر الدرهم ينبغي أن يخرج على القول بطهارته في حقهم أماً على قول أبي يوسف
فلا وهو الوجه فإن الضرورة لم تدعهم إلى أن يعان بهم بحيث لا يقدر على الامتناع
منه ويجمع في ثيابهم هذا المقدار فتح (قوله خلافاً لمحمد) راجع إلى قوله ويفسد الماء أى
فانه لا يفسد عنده قال الزباني لأن إطلاق الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يفيد عدم
تقييد حل الانتفاع به بالضرورة ويفيد جوازه ولذا قال في النهي وينبغي أن يطيب
للبيع الثمن على قول محمد (قوله قبل هذا) أى الخلاف المذكور في نجاسته وطهارته وأشار
بقيل إلى ضعفه إذا انتوف يفسد الماء ولو من غير الخنزير لاتصال اللحم الجس بعمل
النتف منه ولو قيل أن الخلاف في المجزؤاً ما انتوف فغير طاهر لكان له وجه (قوله)
وعن أبي يوسف الخ) مقابل قول المتن وجاز الانتفاع به قال الزباني والاول هو الظاهر
لأن الضرورة تبيح الحس فالتحرر أولى اه (قوله لانه نجس) فيه أن الجاسة لاتنافي حل

مطلب
في التداوى بلبن البنت للرمد
قولان

(وشهر الخنزير) الجاسة عينه
فيبطل بيعه ابن كمال
(و) أن جاز الانتفاع به لضرورة
الخرز حتى لو لم يوجد إلا عن جاز
الشراء للضرورة وكراهية البيع فلا
يطيب نفسه ويفسد الماء على
الصحيح خلافاً لمحمد قيل هذا في
المنتوف أما المجزؤاً فطاهر عنانية
وعن أبي يوسف يكره الخرز به لانه
نجس ولذا لم يلبس الساق مقل
هذا الخلاف ذكره القهستاني

الانتفاع عند الضرورة كما علمت لكن على الزبلي للسكرامة بأن الخرز يتأق بغيره وفعله
في الفتح وحيث تأق بغيره فلا ضرورة فلا يحل الانتفاع بالخبس قال في الفتح الآن يقال
ذلك فردحسب مل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز أن يلزم العموم سبحانه له اهو حاصله أن
تأق الخرز بغيره من شخص حمل نفسه مشقة في ذلك لا تزول به ضرورة الاحتياج اليه من
عامة الناس (قوله ولعل هذا) أي سئل الانتفاع به للضرورة الخرز (قوله أما في زماننا
فلا حاجة اليه) للاستغناء عنه بالخارز والبرق في البحر ظاهر كالمهم منع الانتفاع به
عند عدم الضرورة بأن أمكن الخرز بغيره ط (قوله وحملته ميتة) قيد به الاتم الو كانت
مذبوحة فباع لجها أو وحملها حيا لانه يظهر بالدكاة الانلنزير خاتية (قوله لو بالعرض
الح) أي أن بيعه فاسد لو بيع بالعرض وكذا في شرح الجمع قواين في فساد البيع وبطلانه
قامت وما ذكره الشارح من التصديق يصلح لوفيقا بين القواين لكنه يتوقف على ثبوت كونه
مالا في الجملة كالحمل والميتة لا يشتق أنه ماع أن الزبلي عمل عدم جواز بيعه بأن نجاسته
من الطوبى المتصلة له به بأصل الخلقة فصاحبه حكم الميتة زاد في الفتح فيكون نجس العين
بخلاف الثوب أو الدهن المتنجس حيث جاز بيعه لعروض نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه
مطلقا ولذا ذكر في التمهيد لايستعن البرهان أن الاظهر البطلان تأمل (قوله اعتمادا
على ما سبق) أي في قول المصنف تبعا للدرر وبطل بيع مال غير ميتة قوم كخمر وخنزير
وميتة لم تمت حنيفة أنه هب بالتمس (قوله الاجلاد انسان الخ) فلا يساع وان دبغ انكرامته
وفي الباقي لاهاته واعدم عمل الدباغة فيه كما مر في محله (قوله وينتفع به) أي بالجلد بعد
دبغه (قوله ولو جلدا ما كول على الصحيح) وقال بعضهم يجوز كاه لانه طاهر بجلد الشاة
المذكاة أما جلده غيرا ما كول كالحمار لا يجوز كاه اجماعا لان الدبغ فيه ليس بأقوى
من الذكاة وكاه لا يبيحه فكذا دبغه أفاده المصنف ط (قوله ونجيز بيع الدهن المتنجس)
عبارة الجمع النجس لكن مراده المتنجس أي ما عرضت له النجاسة وأشار بالعمل المضارع
المستند لضمير الجماعة الى خلاف الشافعي كهم اهو اصطلاحه (قوله في غير الاكل)
كالاستصباح والدباغة وغيرهما ابن مالك وقيدوا الاستصباح بغير المسجد (قوله بخلاف
الودك) أي دهن الميتة لانه جزؤها فلا يكرن مالا ابن مالك أي فلا يجوز بيعه انفاقا وكذا
الانتفاع به لحديث البخاري أن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام قيل
بارسول الله رأيت شعور الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها
لناس قال لاهو حرام الحديث (قوله كعصها ووصفها) أدخلت الكاف عطفا وشعرها
وريشها ومنقارها وظلها واطرافها فان هذه الاشياء طاهرة لا نجاستها الحياة فلا يحلها الموت
ويجوز بيع عظم القمل والانتفاع به في الحل والركوب والمقاتلة من مخلصا ط (قوله
وفسد شراء ما باع الخ) أي لو باع شيئا وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشتره بأقل
من الثمن الاول لا يجوز زبلي أي سواء كان الثمن الاول حالا أو مؤجلا هداية وقيد

ولعل هذا في زمانهم أما في زماننا فلا
حاجة اليه كالا يفتي (وجلده ميتة
قبل الدبغ) لو بالعرض ولو بالنمن
فبباطل ولم ينص له هنا اعتمادا
على ما سبق قاله الواقي فليحفظ
(وبعد) أي الدبغ (يساع)
الاجلاد انسان ونجيز وحيمة
(وينتفع به) لطهارته حينئذ
(لغير الاكل) ولو جلدا ما كول
على الصحيح سراج لقوله تعالى
حزمت عليكم الميتة وهذا جزؤها
وفي الجمع ونجيز بيع الدهن المتنجس
والانتفاع به في غير الاكل بخلاف
الودك (كاي ينتفع بها لانه حياة
منها) كعصها ووصفها كما مر
في الطهارة (و) فساد (شراء ما باع)
بنفسه أو بوكيله (من الذي
اشتراه ولو شيئا كوارنه

بقوله وقبضه لان بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ولو من ياتمه كما سياتى في بابہ والمقصود
بيان الفساد بالشراء بالاقبل من الثمن الاول قال في الجرح وشمل شراء السكك أو البعض
(قوله بنفسه أو بوكيله) تنازع فيه كل من شراء وبيع قال في الجرح وأطلق فيماباع فشمل
ماباعه بنفسه أو بوكيله وماباعه أصالة أو وكالة كما شمل الشراء لنفسه أو غيره إذا كان هو
البائع اه فأقاده لو باع شيئاً أصالة بنفسه أو بوكيله أو وكالة عن غيره ليس له شراءه بالاقبل
لأنفسه ولا غيره لأن بيعه بوكيله باذنه كبيعه بنفسه والوكيل بالبيع أصيل في حق الحقوق
فلا يصح شراءه لنفسه لأنه شراء البائع من وجهه ولا غيره لأن الشراء واقع له من حيث
الحقوق فكان هذا شراء ماباع لنفسه من وجهه كذا يفاد من الزيلعي أيضاً (قوله من الذي
اشتراه) متعلق بشراءه وخرج به ماباعه المشتري لرجل أو وجهه له أو وصي له به ثم اشتراه
البائع الاول من ذلك الرجل فإنه يجوز لأن اختلاف سبب الملك كاختلاف العين زياعى
ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد اليه بحكم ملك جديد كإقالة أو شراء أو هبة أو وارث فشراء
البائع منه بالاقبل جائز لان عاد اليه بما هو فسخ بخيار روية أو شرط قبل القبض أو بعده
يجز عن السراج (قوله ولو حكماً) نعم ميم لقوله من الذي اشتراه (قوله كوارثه) أى وارث
المشتري أى فلو اشترى من وارثه بشرطه بأقل مما اشترى به المورث لم يجز لقيام الوارث
مقام المورث بخلاف ما إذا اشترى وارث البائع بأقل مما باع به مورثه فإنه يجوز ان كان
من تجوز شهاده له والفرق أن وارث البائع انما يقوم مقامه فيما يورث وهذا ما لا يورث
وارث المشتري قام مقامه في ملك العين فأقاده في الجرح (قوله بالاقبل من قدر الثمن الاول)
وكالقدر الوصف كما لو باع بألف الى سنة فاشتراه الى سنتين بجرح (قوله قبل نقد
كل الثمن الاول) قيد به لأن قبضه لا يفسد ولا يجوز قبل النقد وان بقي درهم وفي القصة
لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجز بجرح قلت وبه يظهر أن
ادخال الشارح لفظة كل لا يحمل لأنه يفهم أنه قبل نقد البعض لا يفسد وهو خلاف
الواقع والحاصل أن نقد كل الثمن شرط لصحة الشراء لا لفساده لأنه يفسد قبل نقد السكك
أو البعض فتأمل (قوله وان رخص السعر) لأن تغير السعر غير معتبر في حق الاحكام كما
في حق القصاص وغيره فعاد اليه المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر الرجوع زياعى (قوله
للربا) اه لقوله لم يجز أى لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فأقاده اليه عين ماله
بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بهض الثمن قصاصاً ببعضه بقي له عينه فضل بلا عوض
فيكون ذلك ربح مالم يضمن وهو حرام بالنص زياعى (قوله كآبته وايه) وكعبده ومكاتبه
لأن شراء هؤلاء كسواء البائع بنفسه لا اتصال منافع المال بينهم وهو نظير الوكيل في
المبيع اذا قدم مع هؤلاء زياعى أى نظير مالو باع الوكيل من ابنه ونحوه ثم لا يحنى أن المراد
شراء هؤلاء بالاقبل لأنفسهم أم لو اشترى بالوكالة عن البائع لا يجوز ولو كانوا أجنب عنه
كما ترى قول المصنف أو بوكيله (قوله في غير عبده ومكاتبه) فشرأوه مما متفق على

(بالاقبل) من قدر الثمن الاول
(قبل نقد) كل (الثمن) الاول
صورته باع شيئاً بهشرة ولم يقبض
الثمن ثم شراء بخمسة لم يجز وان
وخص السعر لربا خلافاً للشافعي
(وشراءه من لا تجوز شهاده له)
كآبته وايه (كشراءه بنفسه) فلا
يجوز أيضاً خلافاً لله في غير عبده
ومكاتبه (ولابد) اهدم الجواز
(من اتحاد بعض الثمن) وكون
المبيع بجماله (فان اختلف) بنفس
الثمن أو تعيب المبيع

عدم جوازها قال الزبيلى لان كسب العبد ليس سيده وله في كسب مكاتبه حق الملك فكان
 تصرفه كصيرته (قوله جازة مطلقا) أى سواء كان الثمن الشئى اقل من الاول أو لا لان
 البيع لا يظهر عند اختلاف الجنس اه منح ولان المبيع لو انتقص يكون النقصان من
 الثمن في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما نقص منها
 أو بأكثر منه بخر عن الفتح (قوله كالوشرا الخ) تشبيهه في الجواز مع قطع النظر عن
 قوله مطلقا (قوله بأزيد أو بعد النقد) ومثل الازيد المساوى كفى الزبيلى وهذا قول
 المصنف بالاقل قبل نقد الثمن (قوله والدرهم والدنانير جنس واحد) حتى لو كان العقد
 الاول بالدرهم فاشترى بالدنانير وقيمتها اقل من الثمن الاول لم يجز استعسانا لانهم ما جنسان
 صورة وجنس واحد معنى لان المقصود بهما واحد وهو الثمن فبالنظر الى الاول يصح
 وبالنظر الى الثاني لا يصح فغلبنا المحرم على المبيح زبيلى مخلصا (قوله في غمان مسائل)
 الذى في المصح عن العمادية أن المسائل سبع غير الاربع عشرة المزيده اه ح وزاد الشارح
 مسألة المضاربة ابتداء (قوله منها هذا) من اسم معنى بعض مبتدأ مضاف الى الضمير وهذا
 اسم مكان يجازى مبنى على السكون لتضمنه معنى الاشارة في محل نصب بعد حذف خبر
 المبتدأ ولا يصح جعل منها خبرا عن هذا لانه لتضمنه معنى غير مستقل لا يصح الابتداء به ولو
 قال منها ما هذا المكان أولى اه ح قلت ما ذكره من عدم صحة الابتداء به هنا صحيح ولكن علمه
 أنه من الظروف التى لا تصرف كفى المعنى لا ما ذكره والالزم أن لا يصح الابتداء
 بأسماء الاشارة كلها فافهم (قوله وفي قضاء دين) صورته عليه دين درهم وقد امتنع
 من القضاء فوقع من ماله في يد القاضى دنانير كان له أن يصرفها بالدرهم حتى يقضى غيره
 ولا يشعل ذلك في غير الدنانير عند الامام وعند غير الدنانير كذلك ط (قوله وشفعة)
 صورته أخبر الشافعي أن المشتري اشترى الدار بألف درهم فسلم الشفعة ثم تبين أنه قد
 انترها بدنانير قيمتها ألف درهم أو أكثر ليس له طمها أو سقط بالتسليم الاول ط (قوله
 واكره) كالأكره على بيع عبده بألف درهم فباعه بخمسين دينار قيمتها ألف درهم كان
 البيع على حكم الاكره لا لوباعه بكيل أو وزنى أو عرض والقيمة كذلك (قوله
 ومضاربة ابتداء وانتهاء) لم يذكر ذلك التفسير في العمادية وانما ذكره صورتي في
 المضاربة احدها ما اذا كانت المضاربة دراهم فبات رب المال أعزل المضارب عن
 المضاربة وفي يده دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري به شىء أو أن يبيع الدنانير
 بالدرهم ولو كان ما في يده عروض أو مكيل أو موزون له أن يحوطه الى رأس المال ولو باع
 المتاع بالدنانير لم يكن له أن يشتري به الا الدرهم ثانياً ما لو كانت المضاربة دراهم في يد
 المضارب فاشترى متاعا بكيل أو وزنى لرصه ولو اشترى بالدنانير فهو على المضاربة استعسانا
 عندهما اه مخلصا فالصورة الاولى تصلح مثالا لانها والثانية للبقاء لكن لم يظهر لي كون
 الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير في جنس واحد ما كان يلزمه أن يصرف

مطلبه
 الدراهم والدنانير جنس واحد
 في مسائل

(جازة مطلقا) كالأشياء بأزيد
 أو بعد النقد (والدرهم والدنانير
 جنس واحد) في غمان مسائل منها
 هذا وفي قضاء دين وشفعة واكره
 ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقيها

قوله عروض أو مكيل الخ هكذا
 بخطه ولعل الاصوب عروض الخ
 كالأشياء اه

الدنانير بالدرهم تأمل ثم رأيت الشارح في باب المضاربة جعلها جنسين في هذه المسئلة
وهذا عين ما فهمته ولله تعالى الحمد وأمام مسئلة المضاربة ابتداء فقد زادها الشارح وقال
ط صورته مقدمة المضاربة على ألف دينار وبين الربيع فذبح له دراهم قيمتها من الذهب
تلك الدنانير صحت المضاربة والربيع على ما شرط أو لا هذا ظاهر (قوله وامتناع
مرايجحة) صورته اشترى ثوباً بعشر دراهم وباعه مرايجحة باثني عشر درهماً اشترى أيضاً
بدنانير لا يبيعه مرايجحة لأنه يحتاج إلى أن يحط من الدنانير ويحبه وهو درهمان في قول الامام
ولا يدرك ذلك إلا بالجزر والظن ولو اشترى بغير ذلك من الكيل أو الوزن أو العروض باعه
مرايجحة على الثمن الثاني اه وقوله ولا يدرك الخ أي لأنه يحتاج إلى تقويم الدنانير بالدرهم
وهو مجزئ ظن ومبنى المرايجحة كالتوازية والوضعية على اليقين بما قام عليه التفتي بشبهة
الخيانة اه ح (قوله ويزاد زكاة) فانه يضم أحد الجنسين إلى الآخر ويكمل به النصاب
ويخرج زكاة أحد الجنسين من الآخر ط (قوله وشركت) أي إذا كان مالاً أحدهما
دراهم ومال الآخر دنانير فانه عقد شركة العنان بينهما ط (قوله وقيم المتلفات) يعني
أن المقوم ان شاء قوم بدراهم وان شاء قوم بدنانير ولا يمين أحد الجنسين ط (قوله
وأروش جنبايات) كالموضحة يجب فيها نصف عشر الدية وفي الهاشمية العشر وفي المنقلة
عشر ونصف عشر وفي الجائفة ثلث الدية والدية أما ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من
الورق فيجوز التقدير في هذه الاشياء من أي الجنسين ط (قوله وفي الخلاصة الخ) لا يحل
لهذه الجملة هنا وسأني بعينها في محلها وهو فصل التصرف في المبيع والثمن عقب بار
المرايجحة ح (قوله كل عوض الخ) كما قول إذا اشتراه لا يجوز له التدبير فيه قبل قبضه
بالمبيع بخلاف ما إذا أعتقه أو دبره أو وهبه أو صدقه به أو أقرضه من غير بائنه فانه يصح
على ما سبأني وقوله ينفسخ أي العقد به لا كأي هلاك العوض والجملة صفة عقد قال ط
أخرج به الثمن فانه يجوز التصرف فيه بهيمة أو بيع أو غيرهما قبل قبضه سواء عين بالتعين
كمكيل أو لا كنهود لان العقد لا ينفسخ به لا كالأصل وهو المبيع موجوداً يأتي
ايضاحه ان شاء الله تعالى في شله (قوله وصح البيع فيما ضم إليه) أي إلى شرائه ما باعه
ياقل قبل نقد الثمن منح (قوله ثم اشترى مع شيء آخر بعشرة) وكذا لو اشترى ما بمجمعة
عشر كما في النهر والفتح ويظهر منه أنه لو اشترى ما بمجمعة مثلاً أي بأقل من الثمن
الاقول فهو كذلك بالاولى فافهم (قوله لانه طارئ) لانه يظهر بانقسام الثمن أو المقاصة
فلا يسري زيالي (قوله وليكن الاجتهاد) أي في الفساد فيما يبيع أو لا يبيعنا
لاختلاف العلماء فيه فلا يسري كما إذا اشترى عبدين فاذا أحدهما دبر لا يفسد في الآخر
لذلك بخلاف الجمع بين حر وعبد وعامة في الفتح ولانه انما منع في الاول باعتبار شبهة الربا
فلو اعتبرت في المضموم إمكان اعتبار الشبهة الشبهة وهي غير معتبرة درر (قوله لان
مقتضى العقد الخ) أي وهذا الشرط ليس مقتضى العقد فيفسد به لان فيه نقداً لا حصة

وامتناع مرايجحة ويزاد زكاة
وشركت وقيم المتلفات وأروش
جنبايات كما بسطه المصنف
معزاً للعمادية وفي الخلاصة كل
عوض ملك بعقد يفسخ به لا كـ
قبل قبضه لم يجوز التصرف فيه
قبل قبضه (وصح) البيع (فيما
ضم إليه) كأن باع بعشرة ولم
يقبضها ثم اشترى مع شيء آخر
بعشرة ففسد في الاول وجاز في
الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما
ولا يبيع الفساد لانه طارئ
وليكن الاجتهاد (و) بيع (زيت
على أن يزنه بطرفه ويطرح عنده
بكل طرف كذا رطلا) لان
مقتضى العقد طرح مقدار وزنه
كما أفاده بقوله

العاقدين لانه قد يكون أكثر مما شرط أو أقل قال ط والحيلة في جواز أن لا يعتد بالعقد
 إلا بعد وزنه تحت الصحة فيقول بعد الوزن بعثك ما في هذا الظرف بكذا ويقول الآخر
 قبلت فيكون هذا من بيع الجزاف وهو صحيح سوى عن شرح ابن السبكي (قوله فانه
 يجوز) فلو باع المشتري الساعة قبل أن يزن الظرف عن أبي حنيفة لا يجوز بيع المشتري
 وقال أبو يوسف يجوز خاتمة (قوله ~~ما~~ ما لو عرف قدر وزنه) بناء على أن ما لو عرف قدره
 لو عرفاه بشرط طرح قدره فانه مقتضى العقد فيجوز (قوله وقد روى) الواو بمعنى أو ط
 (قوله لانه قابض أو منكر) انف ونشر مرتب قال في البحر لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين
 الرق المقبوض فالقول للابض ضمينا كان أو أمينا وان اعتبر اختلاف في الزيت فهو في
 الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة وإن ابرهن البائع
 قبلت بيمينه وأورد عليه مسلمان أحدهما هو الوبايع عبيد بن ومات أحدهما عند المشتري
 وجاء بالآخر برده بعيب واختلاف في قيمة المبت فالقول للبائع والثانية أن الاختلاف في
 الثمن يوجب التمسك وأجيب عن الأول بأن القول فيه للبائع لانكاره الزيادة أيضا
 وعن الثاني بأن التمسك على خلاف القياس عند الاختلاف في الثمن قصدنا
 الاختلاف فيه تبع لاختلافه ما في الرق المقبوض أهو هذا أم لا فلا يوجب التمسك كذا
 في الفتح والرق بالكسر الظرف (قوله وصح بيع الطريق) ذكر في الهداية أنه يحتمل بيع
 رقبة الطريق وبيع حق المرور وفي الثاني روايتان اه وماذا كالمصنف الثاني فيما يأتي
 علم أن مراده هنا الأول ثم في الدرر عن التنازع في الطرق ثلاثة طرق إلى الطريق
 الأعظم وطريق إلى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالأخير لا يدخل في المبيع
 بلا ذكره أو ذكر الحق أو المرافق والأولان يدخلان بلا ذكر اه ملخصا وحاصلا لو باع
 دارا مثلا دخل فيها الأولان تبعها بلا ذكر بخلاف الثالث والظاهر أن المراد هنا هو
 الثالث وقد علمت أيضا أن المراد ببيع رقبة الطريق لاحق المرور لأن الثاني يأتي في كلام
 المصنف فإذا كانت داره داخل دار رجل وكان له طريق في دار ذلك الرجل إلى داره فاما
 أن يكون له فيها حق المرور فقط وأما أن يكون له رقبة الطريق فإذا باع رقبة الطريق صح
 فان حذف ظاهر والأفله بقدر عرض باب الدار العظيم كما يأتي والفرق بين هذا الطريق
 والطريق الثاني وهو ما يكون في سكة غير نافذة أن هذا ملك للبائع وحده وإذا سمي خاصا
 بغير الثاني فانه مشترك بين جميع أهل السكة وفيه أيضا حق للعامة كما يأتي بيانه قريبا
 وقد اشبه ذلك على الشر بلا إلى فراجع يظهر لك ما فيه بعد فهمك ما قرأناه والحمد لله
 (قوله وفي الشر بلاية عن الخاتمة لا يصح) نقول في الشر بلاية عن الخاتمة الصحة عن
 مشايخ بلخاها بناء عليه اه ح قلت عبارة الشر بلاية هكذا قوله وصح بيع الطريق
 بخلافه ما حال في الخاتمة ولا يجوز بيع مسيل الماء وهبته ولا بيع الطريق بدون الأرض
 وكذلك بيع الشرب وقال مشايخ بلخاها أيضا قوله لا في رواية الزيادات

مطلبه
 في بيع الطريق

(بجلاف شرط طرح وزن الظرف)
 فانه يجوز كعه الوعرف قدر
 وزنه (ولو اختلفا في نفس الظرف
 وقدره فالقول للمشتري) بيمينه
 لانه قابض أو منكر (وصح
 بيع الطريق) وفي الشر بلاية
 عن الخاتمة لا يصح

اه كذا المشرية لامية والمباذ من قول الخانية وقاله شايخ بلجنازان خلا فمهم في بيع
 الشرب أي بدون أرض لا في جميع المسائل المذكورة بدليل فصله بقوله وكذلك الخ وقد
 ذكر في الدرر خلا فمهم في مسئلة الشرب فقط ولم أر من ذكر خلا فمهم في بيع المسيل
 والطريق فافهم ثم اعلم ان ما ادعاه في الشرب لامية من المخالفة غير مسلم لان قول المصنف
 وصح بيع الطريق مراده رتبة الطريق بدليل تعليل الدرر بأنه عين معلوم وبدليل ذكره
 بيع حق المرور بعده والا كان ~~تكرار~~ قد تابعه المصنف هنا ومراد الخانية ببيع
 الطريق بيع حق المرور بدليل قوله بدون الأرض وقوله ويحالته أيضا الخ غير مسلم أيضا
 لأن رواية الزيادات انما ذكرها في الدرر في بيع - في المرور ولا في بيع الطريق فمن أين
 المخالفة وما ذكره المصنف من جواز بيع الطريق وهبته مشي عليه في الملتقى أيضا بلا ذكر
 خلاف وكذا في الهداية وغيرها وانما ذكر الاختلاف الرواية في بيع حق المرور كما يأتي
 (تنبيه) «باع رتبة الطريق على أن له أي للبايع حق المرور والسفل على أن له قرار العلو
 جاز فتح قبيل قوله والبيع الى النيز (قوله ومن قسمة الوهبانية) خبر مقدم والبيت
 مبتدأ مؤخر أي هذا البيت منقول منها ط (قوله وليس لهم الخ) جملة قال الامام معترضة
 بين بعض المقول وهو خبر ليس المقدم واسمها المؤخر والواو في ولم يتقد للحال أي والحال أن
 الدرب ليس بنافذ قال ابن الشحنة والمسئلة من التهمة عن نوادر ابن رستم قال أبو حنيفة
 في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يقسموها فيما بينهم
 لأن الطريق الأعظم اذا كثرت الناس فيه كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يحفظ هذا
 الزحام قال الناطق وقال شاذ في دور بين خمسة باع أحدهم نصيبه من الطريق فالباع
 جائز وليس للمشتري المرو فيه إلا أن يشتري دار البايع واذا أرادوا أن ينصبوا على رأس
 سكتهم دربا ويسدوا رأس السكة ليس لهم ذلك لانها وان كانت لمالكهم ظاهر الكن
 للعامة في أنواع حق اه ملخصا ثم أفاد أن ما توهمه الناطم في شرحه من اختلاف الروايتين
 مدفوع فان ما ذكره ابن رستم في بيع السكة وما ذكره شاذ في بيع البعض والفرق
 أن الثاني لا يقضى الى ابطال حق العامة بخلاف الاول وهذا وقد علمت مما ذكرنا سابقا
 أن ما في الوهبانية غير ما ذكره المصنف لان مراد المصنف الطريق الخاص المملوك لواحد
 وهذا طريق مشترك في سكة مشتركة (قوله وفي ماياتها) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر
 وجملة «وارتضاه الخ معترضة والضمير للوهبانية وهي مفاعلة من عاياه اذا سأله عن شيء
 يظن يحجزه عن جوابه من قوله - م عي عن جوابه اذا حجز ونسأله في طعن ابن الشحنة قال
 السائحاني والمعاينة عند الفرضيين كالأغارة عند الفقهة والاحاجي عند أهل اللغة لان
 ما يستخرج بالخرقة في أي العقول والألفاظ جمع الغز بضم اللام وقيل بفتحها وفتح
 الغين المجبة (قوله وارتنضاه في أغار الاشياء) - فقه أن يذكر عند البيت الاول فان الذي
 في أغار الاشياء هكذا أي شراكه فيما يمكن قسمته اذا طلبوا ما لم يقسم فقل السكة الغير

ومن قسمة الوهبانية
 وليس لهم قال الامام تقاسم
 بدرب ولم يتقد كذا البيع يذكر
 وفي ماياتها وارتنضاه في أغار الاشياء

ابن رستم هو أبو بكر المروزي أحد
 الاعلام نفقه على محمد بن الحسن
 وروى عنه النوادر وشاذ هو ابن
 حكيم من أصحاب زفرات سنة
 عشر ومائتين راجع العلامة فاهم
 اه منه

النافذة ليس لهم أن يقتسموها وان أجعلوا على ذلك اه (قوله ومالك أرض الخ) هي
الأرض المملوكة من السكة الغير نافذة فانه لا يملك به من غير شريكه قال ولو باعها
لمعش الشريكاهل يجوز فيه نظر ولم أنف على الجواب فيه اه قلت ظاهر قولهم أنه لا يجوز
بيع الطريق يقتضي المنع مطلقا حالة الانفراد وانما يجوز بالتبعية فيما اذا باع الدار
وطريقها قاله عبد البر ابن الشحنة قلت الذي تقدم عن شداد جواز البيع ثم عدم الجواز
انما هو على ما في الخاتمة وقال مشايخ بلح الجواز ط قلت قدمنا الكلام على ما في الخاتمة
فافهم (قوله وان لم يبين الخ) بيان اقوله أولا وكان الاولى تقديمه على قوله وهبته كما فعل
في الدرر (قوله وقد يعرض باب الدار العظمى) عزاه في الدرر الى النهاية وهبته في
الفتح بزيادة قوله وطوله الى السكة النافذة ثم قال في الدرر وعلى التقديرين يكون
عينا معلوما فيصير هبه وهبته اه قلت والظاهر أن العظامي صفقة باب وأشها لا كنساب
الباب التأنيث باضافته الى الدار المؤنثة ومعناه أنه لو كان له دار في داخل دار جاره مثلا
وطريق في دار الجار فباع الطريق وحده ولم يبين قدره كان للمشتري من دار الجار
بعرض باب الدار البائع فلو كان له بابان الاول أعظم من الثاني كان له بقدر الباب الأعظم
هـ ذا ما ظهر لي وفي القهس متان في طريق الدار عرضه عرض الباب الذي هو مدخلها
وطوله منه الى الشارع اه وفي الفتح عند قوله ولو اشترى جارية لاجلها الخ ولو قال بعثت
الدار الخارجية على أن تجعل لي طريقا الى داري هذه الداخلة فسد البيع ولو قال
الاطريقا الى داري الداخلة جاز وطريقه بعرض باب الدار الخارجية اه (فرع) في
الخاتمة باع نخلة في أرض صحراء بطريقها من الأرض ولم يبين موضع الطريق قال أبو يوسف
يجوز وله أن يذهب الى النخلة من أي النواحي شاء اه فأقاد جواز بيع الطريق تبعاً وان
لم يكن له ما يقدر به تأمل (قوله لا يبيع مسيل الماء) هذا أيضا يحتمل بيع رقبة المسيل وبيع
حق التسيل كما في الهداية ولكن لما قال المصنف بعده لا يبيع حق التسيل علم أن
مراده هذا يبيع رقبة المسيل ووجه الفرق بينه وبين بيع رقبة الطريق كفاي الهداية أن
الطريق مع ما هو لأن له طولاً وعرضاً معلوماً كما مر وأما المسيل فيجهول لأنه لا يدري قدر
ما يشغله من الماء اه قال في الفتح ومن هنا عرف أن المراد ما إذا لم يبين مقدار الطريق
والمسيل أما لو بين حد ما يسيل فيه الماء أو باع أرض المسيل من نهر أو غيره من غير اعتبار
حق التسيل فهو جائز بعد أن يبين حدوده اه (قوله تبع الأرض) يحتمل أن يكون المراد
تبع الأرض الطريق بأن باع الطريق وحق المرور فيه وأن يكون المراد ما إذا كان له حق
المرور في أرض غيره الى أرضه فباع أرضه مع حق مرورها الذي في أرض الغير والظاهر
أن المراد الثاني لأن الأقل ظاهر لا يحتاج الى التخصيص عليه ولقوله اه لا بد من
الابذكرة أو بذكرة كل حق لها وهذا خاص بالثاني كما لا يخفى (قوله وبه أخذ عامة
المشايخ) قال الساجي وهو الصحيح وعليه الفتوى مضمرات اه والفرق بينه وبين حق

مطابق
في بيع المسيل

ومالك أرض ليس يملك بيعها
لغير شريك ثم لو منه يتظر
(مسند) أي بين له طول وعرض
(أولاً وهبته) وان لم يبين يقدر
بعرض باب الدار العظمى لا يبيع
مسيل الماء وهبته لجهااته
ان لا يدري قدر ما يشغله من الماء
(وصح بيع حق المرور تبعاً)
للأرض (بلا خلاف) مقصودا
(وحده في رواية) وبه أخذ
عامة المشايخ ثم في

التعلي حيث لا يجوز هو أن حق المرور يعلق برقبة الأرض وهي مال هو عين فبا
يتعلق به حكم العين أما حق التعلي فمتعلق بالهواء وهو ليس بعين مال اه فتح (قوله وفي
أخرى لا) قال في الدرر وفي رواية الزبادات لا يجوز وصححه الفقيه أبو الليث بأنه حق من
الحقوق ويبيع الحق بانقراده لا يجوز اه وهذه الرواية التي توهم في الشربة بالبيعة
مخالفة القول المصنف والدرر ووضح بيع الطريق وقد سنا ما فيه (قوله وكذا يبيع
الشربة) أي فانه يجوز تبعا للأرض بالإجماع ووجهه في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه
نصيب من الماء رر ومحل الاتفاق ما إذا كان شرب تلك الأرض فلو شرب غيرها ففقهه
اختلاف المشايخ كما في الفتح والنهر (قوله وظاهر الرواية فساد الاتباع) وهو الصحيح
كما في الفتح وظاهر كلامهم أنه باطل قال في الحاشية وينبغي أن يكون فاسدا لا باطلا لأن
بيع يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وحررت العادة ببعده في بعض البلدان فكان
حكمه حكم الفساد بذلك بالقض فاذا باعه بعده أي مع أرض له ينبغي أن يجوز ويؤيده
ما في الأصل لو باعه بعده وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محل للبيع لما
جاز عتقه كما لو اشترى بعتة أو دم فأعتقه لا يجوز اه وأما ضاعه بالانلاف بأن يسقي أرضه
بشربة غيره فهو واحد الروايتين والفتوى على عدمه كما في الذخيرة وهو الأسح ~~كما~~
في الظهيرية وتعامه في النهر (قوله وسخنة في أحشاء الموات) حيث قال هو المصنف
ذلك ولا يباع الشربة ولا يوجب ولا يؤجر ولا يتصدق به لانه ليس بمال مستقوم في ظاهر
الرواية وعلمه الفتوى ثم نقل عن شرح الوهبانية أن بعضهم جوز بيعه ثم قال وينفذ
الحكم بصفة يمه اه ط (قوله لا يبيع حق التسييل الخ) أي بانفاق المشايخ ووجه
الفرق بينه وبين حق المرور على رواية جواز أنه حق المرور معلوم متعلقه جعل معلوم وهو
الطريق أما التسييل فان كان على السطح فهو نظير حق التعلي ويبيع حق التعلي لا يجوز
بانفاق الروايات وتروجه وهو أنه ليس حقا متعلقا بمال بل بالهواء وان كان على
الأرض وهو أن يسيل الماء عن أرضه كيلا يفسدها فيعثره على أرض غيره فهو مجهول
بله التحمل الذي يأخذ وتعامه في الفتح (قوله لانه حق التعلي) أي نظيره (قوله بمن
مؤجل) أي عن دين أما تأجيل المبيع والتمن العين ففسد مطلقا كما سيذكره الشارح
(قوله إلى النبروز) أصله نوروز عزب وقد تكلم به عمر رضي الله تعالى عنه فقال كل يوم لنا
نوروز حين كان الكفار يتنجسون به فتح (قوله في الحوت) الذي في الحوى عن البرجندی
الجدى ط قلت وهذا أول فصل الشتاء وما ذكره الشارح مذكور في القهستان (قوله
فاذا لم يبين الخ) أي إذا لم يبين العاقدان واحدا من السبعة فسادا ما إذا بيناه اعتبر معرفة
وقته فان عرفاه صح والافسد وهو ما ذكره المصنف (قوله والمهرجان) بكسر الميم وسكون
الهاء ط عن المنفاح وفي القهستان أنه نوعان عامة وهو أول يوم من الخريف أعني اليوم
السادس عشر من شهر ماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه (قوله فاكتفى

مطلوب
في بيع الشربة

وفي أخرى لا وصححه أبو الليث
(وكذا) يبيع (الشربة) وظاهر
الرواية فساد الاتباع ضاهي وشرح
وهبانية وسخنة في أحشاء
الموات (لا) يبيع (بيع حق
التسييل وهبانية) سواء كان على
الأرض بله التحمل كما ترأ وعلى
السطح لانه طق التعلي وقد مر
بطلانه (و) لا (البيع) بمن
مؤجل (إلى النبروز) هو أول يوم
من الربيع يحل فيه الشمس برج
الحمل وهذا نوروز السلطان ونوروز
المجوس يوم تحل في الحوت وعده
البرجندی سبعة فاذا لم يبين
فالفقد فسادا من كمال (والمهرجان)
هو أول يوم من الخريف تحل فيه
الشمس برج الميزان (وصوم
النصارى) وفطرهم (وفطر اليهود)
وصومهم فاكفى

بذكر أحدهما) ولكن انما عبر المصنف بذلك ~~بغيره~~ لما قاله في السراج أيضا ان صوم
النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بعكسه اهـ والحاصل أن المدار على العلم وعدمه
كما أفاده المصنف بقوله اذا لم يدرك المتعاقدان (قوله فلو عرفاه جاز) أى عرفه كل منهما فلو
عرفه أحدهما فلا فائدة الرمي (قوله للعلم به) قال في الهداية لا تمتد صومهم بالايام
فهى معلومة فلا جهالة اهـ ومفاده أن صوم اليهود ليس كذلك قال في الفتح والحاصل
أن المفسد الجهالة فاذا اتفقت بالعلم بخصوص هذه الاوقات جاز (قوله وهو نجسون
يوما) كذا في الدرر عن القرائنى وفي الفتح والنهر خمسة ونجسون يوما وفي القهستاني
صوم النصارى سبعة والاثنى عشر يوما في ثمانية وأربعين يوما فان أتت صومهم يوم
الاثنين الذى يكون قريسا من اجتماع النهرين الواقع ثانيا شباط من آذار ولا يصومون
يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعنى يوم
عيدهم يوم الاحد بعد ذلك (قوله والحصاد) بفتح الحاء وكسر هاء ومثله القطاف والدياس
فتح (قوله والدياس) هو دوس المطب بالقدم لينقشر وأصله الدواس بالواو لانه من
الدوس قلبت باء للكسرة قبلها فتح (قوله لانها) أى المذكورات من قوله الى قدوم
وما بعده (قوله ولو باع الخ) أفاد أن ما ذكر من الفساد بهذه الاجل انما هو اذا ذكرت
في أصل العقد خلاف ما اذا ذكرت بعده كالأصل العقد بعد الشرط فاسد أو بائى تصحيح
أنه لا يلحق (قوله شئى) ومثله في الفتح (قوله صح التأجيل) كذا جزم به في الهداية
والملقى وغيرها وقد انقضى الكلام عليه أقول اليسوع عند قوله وصح بمن حال وموئل
الى معلوم فراجع (قوله متحمله في الدين) راجع الى قوله ولو باع مطلقا الخ يعنى ان
التأجيل بعد صحة العقد تأجيل دين من الديون فتعمل فيه الجهالة اليسيرة بحسب لاف في
صلب العقد لان قبول هذه الاجل شرط فاسد والعقد يفسد به أفاده في الفتح (قوله
والكفالة) فانها تتم لهالة الاصل كالكفالة بما ذاب لك على فلان والذوب غير معلوم
الوجود فتعمل بهالة الوصف وهو الاجل أولى وتعمد في الفتح (قوله لا القاشنة)
كالى وجوب الرمي ونحوه كما بأتى قال في النهر وهذا يشير الى أن اليسيرة ما كانت في التقدم
والتأخر والقاشنة ما كانت في الوجود كوجوب الرمي كذا في العناية اهـ (تنبيه) في
الراهدى باعه بمن نهى عنه فقد نفيه اذا رجع من بلد كذا فهو فاسد (قوله أو أسقط المشتري
الاجل) وجه الصحة ان الفساد كان للتنازع وقد ارتفع قبل تقزره وأفاد أن من له الحق
يستبد بأسقاطه لانه طالع حقه وأما قول القدورى تراضيا على اسقاطه فهو قيد اتفاق
كما في الهداية (قوله قبل حلوله) قيد به لانه لو أسقطه بعد حلوله لا يقلب جائزا من أى
لوقال أبطلت التأجيل الذى شرطته في العقد لا يطل ويبقى الفساد لتزيره بحسب الاجل
وايس المراد اسقاط الاجل الماضى فانهم (قوله وقبل فسخته) أى فسح العقد أو ما لو فسخته
للفساد ثم أسقط الاجل لا يعود العقد صحيحا لا رتفاعه بالفسخ (قوله وقبل الافتراق)

بذكر أحدهما سراج
(اذا لم يدرك المتعاقدان) النهر
وما بعده فلو عرفاه جاز بخلاف
فطر النصارى بعدما شرعوا
في صومهم للعلم به وهو نجسون
يوما (و) لا (الى قدوم الحجاج
والحصاد) لا زرع (والدياس)
للعب (والقطاف) للعب لانها
تتقدم وتتأخر (ولو باع مطلقا عنها)
أى عن هذه الاجل (ثم أجبل
الثن) الدين أما تأجيل المبيع
أو الثمن العين ففسد ولو الى معلوم
شئى (اليماصح) التأجيل (كما
لو كفل الى هذه الاوقات) لان
الجهالة اليسيرة متحملة في الدين
والكفالة لا القاشنة (أو أسقط)
المشتري (الاجل) في الصور
المذكورة (قبل حلوله) وقبل
فسخته (و) قبل (الافتراق) حتى
لو تفرقا قبل الاسقاطا كذا الفساد
ولا يقلب جائزا اتفاقا

هذا في الاجل المجهول جهالة متفاحشة كما يأتي فلا يحل لذكره هنا ولذا اعترضه الرملي
 بأن اطباق المتن على عدم ذكره صريح في عدم اشتراطه وقول الزيلعي "لو اسقط المشتري
 الاجل قبل اخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج جازا البيع صريح بانقلابه
 جائزا ولو بعد أيام ولو شرطنا قبل الافتراق لما صح قوله قبل اخذ الناس الخ واذا تتبعنا
 كلامهم جميعا وجدته كذلك اه ملخصا (قوله ابن كمال وابن ملك) أقول عزاه
 ابن كمال الى شرح الطحاوي وعزاه ابن ملك الى الحقائق عن شرح الطحاوي وهو غير
 صحيح فان الذي رأيته في الحقائق وهو شرح المنظومة النسفية في باب ما اختص به زفر
 هكذا اعلم ان البيع بأجل مجهول لا يجوز اجماعا سواء كانت الجهالة مقاربة كالحصاد
 والدياس مثلا أو متفاوتة كهبوب الرياح وقدوم واحد من سفره فان أبطل المشتري
 الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسح العقد بالفساد انقلب البيع جائزا عندنا
 وعند زفر لا ينقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد ولا ينقلب جائزا
 اجماعا وان أبطل المشتري الاجل المجهول المتفاوت قبل التفريق ونقد الثمن انقلب جائزا
 عندنا وعند زفر لا ينقلب جائزا ولو تفرقا قبل ابطال تأكد الفساد ولا ينقلب جائزا
 اجماعا عن شرح الطحاوي في أول السلم قلت ذكر أبو حنيفة الاجل المجهول مطاوعا وقد
 بينت أن اسقاط كل واحد مؤقت بوقت على حدة اه ما في الحقائق وقد مناهم له أول
 البيوع عن الجوع عن السراج ورأيت منقولاً أيضا عن البدائع وحاصله أن اعتبارا باطل
 الاجل قبل التفريق انما هو في الاجل المجهول المتفاوت أي المجهول جهالة متفاحشة
 لا في المجهول المتقارب فانهم لم يذكروه فيه والظاهر أن ابن كمال تابع ابن ملك وأن نسخة
 الحقائق التي نقل منها ابن ملك فيها سقط وتبعه أيضا المصنف والشارح وهذا من جملة
 المواضع التي لم أر من نبه عليها ولله تعالى الحمد * (تنبيهه) قول الحقائق ونقد الثمن غير
 شرط في المجلس لما في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين أبطل المشتري الاجل الفاسد
 ونقد الثمن في المجلس أو بعده جازا البيع عندنا استحسنانا وقال زفر والشافعي لم يجوز ونماه
 فيه (قوله فلا ينقلب جائزا وان أبطل الاجل) هذا يوهم أن المراد وان أبطل الاجل قبل
 الافتراق وليس كذلك لما علمت من صريح النقول أنه ينقلب جائزا ولأن العيق لم يذكر
 قوله قبل الافتراق فتعين أن المراد وان أبطله قبل حلوله (قوله أو أهر المس لم الخ) عطف
 على كفل من قوله كالأوكل ط (قوله يبيع خرا وخزير) أي يلو كين له بان أسلم عليهم ما
 ومات قبل أن يزيلهما وله وارث مسلم فبئس ما فتح (قوله يعني صح ذلك) أي التوكيل
 وبيع التوكيل وشراؤه بحر (قوله مع أشد كراهة) أي مع كراهة التحريم فيجب عليه أن
 يحال الخرا أو يبيعها ويسبب الخنزير ولو وكاه يبيعها يجب عليه أن يتصدق بثلثها من
 وغيره وانظر لم بقولوا يقتل الخنزير مع أن تسبب السواك لا يحل (قوله كاصح ما تر)
 وهو المعطوف عليه من أي الكفالة واسقاط الاجل وأقادهم هذا ان قوله أو أهر

ابن كمال وابن ملك يحكيان التفاحشة
 كهبوب الرياح ومجيء مطر فلا
 ينقلب جائزا وان أبطل الاجل
 يعني (أو أهر المسلم يبيع خرا أو
 خزيرا وشراهما) أي وكل المسلم
 (ذميا أو أهر) المحرم غيره (أي
 غير المحرم) يبيع صديقه يعني صح
 ذلك عند الامام مع أشد كراهة
 كما صح ما مر

معطوف على قوله كقول لثلاثين وهم عطفه على ما لا يصح وهو البيع الى النهر (قوله لان العاقد الخ) أي ان الوكيل في البيع يتصرف بأهلية نفسه انفسه حتى لا يلزمه أن يصرف العقد الى الموكل وترجع حقوق العقد اليه وهو أهل لبيع النهر وشراؤها شرعا فلا مانع شرعا من توكله فتح (قوله أمر حكيم) أي يحكم الشرع بالنقل ما ثبت للوكيل من الملك اليه فيثبت له كسبوت الملك الجسري له بوث مورثه (قوله وقال لا يصح) أي يبطل كما في البرهان (قوله وهو الاظهر) اصل وجهه ما قاله في الفتح من أن حكم هذه الوكالة في البيع أن لا ينفع بالثمن وفي الشراء أن يسبب الخنزير ويخل النحر أو يريقها ففي تصرفه بلا فائدة فلا يشترع مع كونه مكرها وتحريرا فأى فائدة في الصحة وأجاب في النهر بأننا لا نسلم عدم المشروعية لان عدم طيب الثمن لا يستلزم عدم الصحة كما في شهر الخنزير اذا لم يوجد به باح الاصل جاز بيعه وان لم يطبخ عنه وأما في الشراء فانه فائدة في الجلة وهي تخليل النحر اهـ وتأمل ذلك مع ما قدمناه عند قوله وشهر الخنزير الخ (قوله ولا يصح بشرط) شر وع في الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط انهم صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط لكن ليس كل شرط يفسد البيع فهو وأشار بقوله بشرط الى أنه لا بد من كونه مقارنا للعقد لان الشرط الفاسد لو تحقق بعد العقد قيل يلحق عند أبي حنيفة وقيل لا وهو الاصح كما في جامع الفصولين في ٣٩ لكن في الاصل انه يلحق عند أبي حنيفة وان كان الاتحاق بعد الافتراق عن المجلس وعامة في البحر قلت هذه الرواية الاخرى عن أبي حنيفة وقد علمت تصحيح مقابلهما وهي قوله ما يؤيده ما قدمه المصنف في هذا الهداية وغيرهما من أنه لو باع مطلقا عن هذه الاجال ثم أجل الثمن اليه اصح فانه في حكم الشرط الفاسد كما أشيرنا اليه هناك ثم ذكر في البحر أنه لو أخرجه من جرج الوعد لم يفسد وصورته كما في الولوالجية قال اشترى حتى أبي الحوائط اهـ قال في النهر بعد ما ذكره رعبارة جامع الفصولين ويظهر خطا لبعض حنفية العصر اذا فتي في رجل باع لا تحرق صب سكر قد راعينا واشهد على نفسه بأنه يسقيه ويقوم عليه بأن البيع فاسد لانه شرط تركه على الارض ثم الشرط غير لازم اهـ قلت وفي جامع الفصولين أيضا لو ذكر البيع بالشرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد اذا المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازما لمصلحة الناس تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يلحق بأصل العقد عند أبي حنيفة ثم عرنا انه يلحق عنده لانه شرطه وان الصحيح انه لا يشترط للاحق جمل العقد اهـ وبه أفق في الحسبية وقال فقد صرح علماءنا بأنهم ما لو ذكر البيع بالشرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد اهـ قلت فهذا أيضا مبني على خلاف ما مر تصحيحه وانما اظهرناهم ما قولنا معجمان (تنبيه) في جامع الفصولين أيضا لو شرطنا فاسدا قبل العقد ثم عقد لم يبطل العقد اهـ قلت وينبغي الفساد لو اتفعا على بناء العقد عليه كما صرح جوابه في بيع الهزل كما سياتي

لان العاقد يتصرف بأهليته
وانتقال الملك الى الآخر أمر
حكيم وقال لا يصح وهو الاظهر
شرا لا يفسد عن البرهان (و) لا
(بيع بشرط)

مطلب
في البيع بشرط فاسد

مطلب
في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد
العقد أو قبله

آخر البيوع وقد سئل الخبير الرمي عن رجلين تواضعا على بيع الوفاء قبل عقده وعقدا
 البيع خليا عن الشرط فأجاب بأنه صرح في الخلاصة والقيض والتاريخية وغيرها بأنه
 يكون على ما تواضعا (قوله عطف على النبروز) كذا في الدرر لكن هذا ظاهر لو كان
 لفظة بيع ليست من المتن كعبارة الدرر ما على كونه من المتن فالعطف على البيع في قوله
 والبيع إلى النبروز (قوله الأصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره اهـ ح والجملة
 في محل نصب يعني ويحتمل نصب الأصل على أنه مفعول بمعنى أي يعني المصنف الأصل
 الجامع في فساد العقد الخ ط قلت وفي كل من التوجيهين خفاء وكان الاوضح أن يزيد
 الشارح لفظة ما قبل قوله لا يقتضيه فتكون هي الخبر لان الظاهر ان قوله بسبب متعلق
 بفساد وهذا ينافي كونه خبرا عن الأصل ولان مراده أن يصير قوله لا يقتضيه العقد الخ
 أصلا ووضا بطلا ولا يتم ذلك الا بما قلنا نعم يحتمل كون الخبر بيع بشرط دل عليه ما قبله
 ولا يصح كون ما قبله هو الخبر لاقتراحه بالواو والعاطفة (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلائمه)
 قال في البحر معنى كون الشرط يقتضيه العقد أن يجب بالعقد من غير شرط ومعنى كونه
 ملائما أن يؤكد موجب العقد كذا في الذخيرة وفي السراج الوهاج أن يكون راجعا إلى
 صفة الثمن أو المبيع كاشتراط الخبز والطبخ والكتابة اهـ ما في البحر (قوله وفيه نفع
 لاحدهما) الاولي قول الزيلعي وفيه نفع لاهل الاستحقاق فانه أشمل وأخصر لشموله
 ما فيه نفع لأجنبي فيوافق قوله الا في ولا نفع فيه لاحد ولا يستغنى عنه عن قوله أو المبيع
 * (تيسره) * المراد بالنفع ما شرط من أحد العاقلين على الآخر فلو على أجنبي لا يفسد
 ويطل الشرط لما في النفع عن الولو الجنية بعثك الدار بألف على ان يقرضني فلان الأجنبي
 عشرة دراهم فقبل المشتري لا يفسد المبيع لانه لا يلزم الأجنبي ولا خيار البائع اهـ ملخصا
 وفي البحر عن الملتقي قال محمد كل شيء يشترطه المشتري على البائع يفسد به البيع فاذا
 شرطه على أجنبي فهو باطل كما اذا اشترى دابة على ان يهبه فلان الأجنبي كذا وكل شيء
 يشترطه على البائع لا يفسد به البيع فاذا شرطه على أجنبي فهو جائز وهو بالخيار كما
 اذا اشترى على ان يحط عنه فلان الأجنبي كذا جاز المبيع فان شاء أخذه بجميع الثمن
 أو تركه اهـ (قوله من اهل الاستحقاق) أي من يستحق حقا على الغير وهو الاذن بجهر
 (قوله فلو لم يكن الخ) صرح بمحترز هذا القيد والذي بعده وان كان يأتي زيادة البيان
 (قوله كشرط ان يقطعه) أي يقطع المبيع من حيث هو الصادق على الثوب أو العبد
 أو غيرهما وهذا ساغ عود الضمير عليه في قوله أو يقطعه الخ (قوله مثال لما لا يقتضيه
 العقد) أي ولا يلائمه ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد ولا يلائمه قال في البحر وخرج عن الملائم
 للعقد ما لو اشترى أمة بشرط أن يطأها أو لا يطأها فالبيع فاسد لان الملائم للعقد الاطلاق
 وعن أبي يوسف يجوز في الاول لانه ملائم وعند محمد يجوز فيه ما لان الثاني ان لم يقتضه
 العقد لا نفع فيه لاحد فهو بشرط لا طاب له اهـ (قوله وفيه نفع للمشتري) ومنه ما لو شرط

عطف على النبروز يعني
 الأصل الجامع في فساد العقد
 بسبب شرط (لا يقتضيه العقد
 ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما أو)
 فيه نفع (المبيع) هو (من اهل
 الاستحقاق) للنفع بأن يكون
 آدميا فالو لم يكن كشرط أن
 لا يركب الدابة المبيعة لم يكن
 مفسدا كما سيجي (ولم يجوز
 العرف به و) لم (يرد الشرع
 بجوازه) أما لو جرى العرف به
 كببيع نعل مع شرط تشريكه
 أو ورد الشرع به كخيار بشرط فلا
 فساد (كشرط أن يقطعه) البائع
 (ويحيطه قباه) مثال لما لا يقتضيه
 العقد وفيه نفع للمشتري

على البائع طمأن الحنطة أو قطع الثمرة وكذا ما اشتراه على أن يدفعه البائع اليه قبل دفع الثمن أو على أن يدفع الثمن في بلد آخر أو على أن يهب البائع منه كذا بخلاف على أن يحط من غنمه كذا لأن الحط ملحق بما قبل العقد ويكون البيع غناورا المحظوظ بجر (قوله مثال لما فيه نفع للبائع) ومنه ما لو شرط البائع أن يهبه المشتري شيئا أو يقرضه أو يسكن الدار شهرا أو أن يدفع لمشتري الثمن إلى غريم البائع لسقوط مؤنة القضاء عنه ولأن الناس يتفاوتون في الاستيفاء فمنهم من يسامح ومنهم من يمس كس أو على أن يضمن المشتري عنه ألقا غريمه بجر (قوله لما تراج) قال في العزيمة على الدار لم يسبق منه شيء مثل هذا في باب خيار الرؤية ولا في غيره ولو سلم فلا ماس له بمثلنا (قوله أو يهبه) الضمير المستتر فيه وفيما بعده عائده على المشتري (قوله فان اعتقه صح) أي انقلب جائزا عنده خلافا لما حتى يجب على المشتري الثمن وعندهما القيمة بخلاف التدبير ونحوه لأن شرط العتق بعد وجوده يصير ملائما للعقد لأنه منه للملك والفساد لا يقر له فيكون صحيحا ولا كذلك التدبير ونحوه بل واز أن يحكم فاض بصحة بيعه فينقرا الفساد وأجمعوا على أنه لو أعتقه قبل القبض لا يعتق إلا إذا أمره البائع بالعتق لأنه صار قبض المشتري سابقا عليه لأن البائع ساطع عليه وعلى أنه لو هلك في يد المشتري قبل العتق أو باعه أو وهبه يلزمه القيمة نهر ملخصا (قوله مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه) لأن العبد آدمي واللا آدمي من أهل الاستحقاق ومنه ما شرط أن لا يبيعه أو لا يهبه لأن المملوك يسره أن لا تداوله إلا بذي وكذا بشرط أن لا يخرج من مكة وفي الخلاصة اشترى عبدا على أن يبيعه جاز وعلى أن يبيعه من فلان لا يجوز لأن له طابا وفي البرازية اشترى عبدا على أن يطعمه لم يفسد وعلى أن يطعمه خبيصا فسد اه بجر ونقل في الفتح أيضا عبارة الخلاصة وأقرها والظاهر أن وجهها كون يبيع العبد ليس فيه نفع له فإذا شرط بيعه من فلان صار فيه نفع لفلان وهو من أهل الاستحقاق فيفسد وجه ما في البرازية أن اطعام العبد من مقتضيات العقد بخلاف اطعامه نوعا خاصا كالخبيص (قوله ثم فرغ على الأصل) أي ذكر فروعا مبنية عليه وتقدم في آخر باب خيار الشرط أن البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا فراجعها (قوله يقتضيه العقد) أي يجب به بلا شرط (قوله ولا نفع فيه لاحد) أي من أهل الاستحقاق للنفع والافالداية تنتفع ببعض الشروط وشمل ما فيه مضرة لاحدهما قال في التهر كأن كان ثوبا على أن يخرقه أو جارية على أن لا يطأها أو دارا على أن يهدمها فعند محمد البيع جائز والشرط باطل وقال أبو يوسف البيع فاسد كذا في الجوهرية ومثل في البحر لما فيه مضرة بما إذا اشترى ثوبا على أن لا يبيعه ولا يهبه والبيع في مثله جائز عندهما خلافا لابي يوسف اه قلت فاطلاق المصنف مبني على قوله ما وشمل أيضا ما لا مضرة فيه ولا منفعة قال في البحر كأن اشترى طعاما بشرط أكاه أو ثوبا بشرط لبسه فإنه يجوز اه تأمل (قوله ولو اجنبيا) تعميم لقوله لاحد وبه صرح الزيلعي أيضا

(أو يستخدمه) مثال لما فيه نفع للبائع وانما قال (شهرا) لما تراج أن انليار إذا كان ثلاثة أيام جاز أن يشترط فيه الاستخدام درر (أو يعتقه) فان اعتقه صح ان يعتقه ولو لم الثمن عنده والالا شرح بجمع (أو يديره أو يكتبه أو يسلها) أو لا يخرج الثمن عن ملكه مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرغ على الأصل بقوله (وبصح) البيع (بشرط يقتضيه العقد كشرط الملائمة لمشتري) وشرط حبس لمبيع لاستيفاء الثمن (أو لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد) ولو أجنبي ابن ملك

(قوله فلو شرط الخ) تفريع على مفهوم التعميم المذكور فإن مفهومه أنه لو كان فيه نفع
 لأجنبي يفسد البيع كما لو كان لأحد المتعاقدين (قوله أو أن يقرضه) أي أن يقرض
 فلاناً أحد المتعاقدين كذا بأن شرط المشتري على البائع أن يقرض زيد الأجنبي كذا من
 الدراهم أو شرط البائع على المشتري ذلك (قوله فالظاهر الفساد) وبه جزم في الفتح
 بقوله وكذا إذا كانت المنفعة لغير المتعاقدين ومنه إذا باع ساحقة على أن يبنى بها مسجداً
 أو طعماً على أن يصدق به فهو فاسد اهـ ومفاده أنه لا يلزم أن يكون الأجنبي معيناً
 وتأنى مع ما قدمناه آنفاً عن الخلاصة إلا أن يجب أن المسجد والصدقة قيراد بهما
 التقرب إلى الله تعالى وحده وإن كانت المنفعة فيهما للعبادة فصارت المشروط له معيناً بهذا
 الاعتبار تأمل (قوله وظاهر البحر ترجيح الصحة) حيث قال وخرج أيضاً ما إذا شرط
 منفعة لأجنبي كان يقرض البائع أجنياً فالبيع صحيح كما في الذخيرة عن الصدور
 الشهيد وفيها وذكر القدوري أنه يفسد كأن يقول اشتريت منك هذا على أن تقرضني
 أو تقرض فلاناً اهـ وفي القهستاني عن الاختيار جواز البيع وبطلان الشرط وفي
 المنع واختار صاحب الوفاية تبعاً لصاحب الهداية عدم الفساد اهـ وبه جزم في الخاتمة
 قلت لكن قد علمت أن ما نقله الشارح عن ابن ملك من التعميم للأجنبي صرح به الزيلعي
 وبه جزم في الفتح وكذا في الخلاصة كما قدمناه آنفاً والحاصل أنهم ما قولان في المذهب
 (قوله عبر ابن السكال بركب الدابة) وهو أحسن لأن المراد بقوله ولا نفع فيه لأحد أي
 من أهل الاستحقاق فالتمسك بأهل الاستحقاق لا احتراز عما فيه نفع لغيرهم كالدابة في
 بيعها بشرط أن لا يركبها فإنه غير مفسد لأن السبب بأهل الاستحقاق النفع وأما اشتراط
 أن لا يبيعها فإنه ليس فيه نفع لها عادة ولا غيرها وذلك ليس محل التوهم ليجتزعه بخلاف
 ما فيه نفعها (قوله لكن بالأئمة) عبر بدله في الفتح بما يتضمن التوثيق بالثمن وهو قريب مما
 قدمناه عن الذخيرة من تفسير الملائم بما يؤكده موجب العقد فإن الثمن من موجبات
 العقد (قوله كشرط رهن معلوم) أي بالإشارة أو التسمية فالو لم يكن معلوماً بذلك لم يجز
 إلا إذا تضمن على تعيينه في المجلس ودفعه إليه قبل أن يتفرقاً ويجعل الثمن ويطلقان
 الرهن وإذا كان مسمى فامتنع عن تسليمه لم يجبر وإنما يؤم بدفع الثمن فإن لم يدفعه فما
 خير البائع في الفسخ بحر (قوله وكفيل حاضر) أي وقبل الكفالة وكذا لو غاب
 فحضر وقبلها قبل التفرق فالو بعده أو كان حاضر فلم يقبل لم يجز واشتراط الحوالة كالكفالة
 بحر قلت في الخاتمة ولو باع على أن يحيل البائع رجلاً بالثمن على المشتري ففسد البيع
 قياساً واستحساناً ولو باع على أن يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياساً وجاز
 استحساناً اهـ (قوله أي صرم) بفتح الصاد المهملة وهو الاديم أي الجلد (قوله سماه
 باسم ما يؤل) أي كتسمية العصير خراً وذلك أن قوله على أن يحذوه أي يقطع له لا يناسب
 النعل وإنما يناسب الجلد فإنه يقطع ثم يصير نعلًا وجوز في الفتح أن يكون حقيقة أي

فلو شرط أن يسكنها فسلان
 أو أن يقرضه البائع أو المشتري
 كذا فالظاهر الفساد ذكره أخى
 زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة
 (كشرط أن لا يبيع) عبر ابن
 السكال بركب (الدابة المبيعة)
 فأنه ليست بأهل للنفع (أو
 لا يقتضيه لكن) بالأئمة كشرط
 رهن معلوم وكفيل حاضر ابن
 ملك أو (جري العرف به كبيع
 نعل) أي صرم سماه باسم ما يؤل
 عني (على أن يحذوه) البائع
 (ويشركه) أي يضع عليه الشرط
 وهو السبر

اشترى نعل رجل واحدة على ان يخذوها أي يجعل معها مثالا آخر ليتم نعل الرجلين ومنه
 حذوت النعل بالنعل قدرته بمشال قطعته قال ويدل عليه قوله أو يشركه فجعله مقابلا
 لقوله نعل ولا معنى لان يشترى ادعيا على ان يجعل له شرا كافلا بد ان يراد حقيقة النعل
 اه واجاب في النهر بأنه يجوز ان يراد بالنعل الصرم وضمير يشركه للنعل بالمعنى الحقيقي
 على طريق الاستخدام اه قلت ارادة الحقيقة اظهر في عبارة الهداية حيث قال على
 أن يخذوها أو يشركها بضمير التأنيت لان النعل مؤنثة اما على عبارة المصنف كالكنز من
 تذ كبر الضمير فالأظهر ارادة المجاز وهو الجلد (قوله ومثله تسمير القبة) أصله للمحقق
 ابن الهمام حيث قال ومثله في ديارنا شراء القبة على أن يسمر له سيرا (قوله استحسانا
 للتعامل) أي يضح البيع ويلزم الشرط استحسانا للتعامل والقياس فساد لان فيه نفعها
 لاحدهما وما وصار كبيع الثوب مقتضى القياس منعه لانه اجارة الظن وللتعامل جوازنا
 عين الصبيغ مع المنفعة ولا يمكن جواز التعامل ومثله اجارة الظن وللتعامل جوازنا
 الاستصناع مع أنه يبيع المعلوم ومن أنواعه شراء الصوف المنسوج على أن يجعله البائع
 قانسوة أو قانسوة بشرط أن يجعل البائع لها بطننة من عنده وتعامه في القمح وفي البرازية
 اشترى ثوبا أو خذنا خذنا على أن يرقعه البائع ويسلمه صح اه ومثله في الخاتمة قال في
 النهر بخلاف خياطة الثوب لعدم التعارف اه قال في المنع فان قلت نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن بيع وشراء بشرط فيلزم أن يكون العرف قاضيا على الحديث قلت ليس
 بقاض عليه بل على القياس لان الحديث معطل بوقوع النزاع المخرج للعقد عن
 المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف ينفي النزاع فكان موافقا للمعنى الحديث فلم يبق
 من الموانع الا القياس والعرف قاض عليه اه لمخصا قلت وتدل عبارة البرازية
 والخاتمة وكذا مسئلة القبة على اعتبار العرف الحاد ومقتضى هذا أنه لو حدث
 عرف في شرط غير الشرط في النعل والثوب والقبة أن يكون معتبرا اذ لم يرد في
 المنازعة وانظر ما حذرناه في رسالتنا المسماة ذكر العرف في باب بعض الاحكام على العرف
 التي شرحت بها قولي

ومثله تسمير القبة (استحسانا)
 للتعامل بل انكبر هذا اذا علقه
 بكلمة على وان بكلمة ان بطل
 البيع الا في بيعت ان رضى فلان
 ووقته كخيار الشرط أشباه من
 الشرط والتعليق

والعرف في الشرع له اعتبار * لذا عليه الحكم قديرا

(قوله هذا) أي التفصيل السابق (قوله انما هو اذا علقه بكلمة على) والظاهر من
 كلامهم ان قوله بشرط كذا بمنزلة على نهى قلت يؤيده ما في القهستاني حيث قيد الشرط
 بكون حرقه الباء وعلى دون ان اه قال في النهر ولا بد أن لا يقولها بالواو حتى لو قال
 بعثك بكذا وعلى أن تقرضني كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا وأن يكون الشرط في صاب
 العقد الخ وقد مر الكلام على الاخير (قوله بطل البيع) ظاهره ولو كان مضر الانفع
 فيه لاحد وبه صرح القهستاني (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت ط
 (قوله كخيار الشرط) أي كدوقيت خيار الشرط وهو ثلاثة أيام وهذا منه فان خيار

الشرط يصبح لغيره اقل من (قوله ويجوز من مسائل شق) أى متفرقة جمع شئت والمسئلة
مذكورة في البحر في هذا الباب أيضا وكذا في النهر والقهس متانى (قوله واذا قبض
المشتري المبيع الخ) شروع في بيان أحكام البيع الفاسد وشمل قبض وكيله والقبض
الحكمى لما قدمناه من ان أمر البائع بالعقب قبله صحيح لاستلزامه القبض وهل التخلية
قبض هنا صحيح في المجتبى والعسمادية عدمه وصحيح في الخيانة انه قبض واختاره في
الخلاصة من البحر والنهر وطعن البائع الخنطة بأمر المشتري كالعقب كما سيذكره الشارح
ويأتى تمامه (قوله عبر ابن السكال باذن) أى ايمع بيع المكره اذ هو فاسد ولا رضاء فيه كما
حررناه أوّل البيوع (قوله بأن يأمره بالقبض) أى وقبضه بحضرة أو غيبته ط عن
الاتقانى (قوله بأن قبضه في مجلس العقد بحضرة) تصوير للاذن دلالة اتمام العقد المجلس
فلا بد من صريح الاذن الا اذا قبض البائع الثمن وهو مما يملكه فانه يكون اذنا بالقبض
دلالة اه ح عن النهر فان كان مما لا يملك بالقبض كالحجر والخنزير فلا بد من صريح
الاذن كما أفاده الزيلعي (قوله وتقدم مع حكمه) أى في قوله والبيع الباطل حكمه عدم
ملك المشتري اياه اذا قبضه الخ (قوله وحينئذ) أى حين اذ خرج الباطل بقيد الفاسد
(قوله كما مر) أى في أوّل الباب في قوله والمراد بالفاسد الخ الممنوع بمجازا عرفيا فيم
الباطل والمكروه (قوله حقق اخرجه) أى اخرج الباطل بذلك أى بقوله وكل من
عوضه مال وتعقبه الجوى بأن من افراد الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع الحجر
والخنزير بالدرهم فانه باطل مع ان كلامه عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا
القيد لاقضائه ان هذا الفرد من الباطل يكون فاسدا يملك بالقبض وليس كذلك ط قلت
المراد بالمال المتقوم كما قيده به في النهر ولا شك ان النهر ونحوه غير متقوم ويدل على هذا انه
في أوّل الباب قال وبطل بيع ماليس بمال والبيع به فان المراد به ماليس بمال في سائر
الاديان والخنزير مال عند أهل الذمة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كخنزير
وخنزير فعلم ان المراد بالمال هنا المتقوم وهو المال في سائر الاديان فلا يدخل فيه الحجر ونحوه
فافهم (قوله ولم ينهه) قيد لقوله أو دلالة كما هو صريح الهداية وغيرها أى ان الرضا
بالقبض دلالة كما مر تصويره مقيد بما اذا لم ينهه عن القبض لان الدلالة تلغو مع النهي
الصريح فافهم (قوله ولم يكن فيه خيار شرط) يوضحه قول الخانية ويثبت خيار الشرط
في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائر حتى لو باع عبدا بألف درهم وبطل خرقه على انه
بالخيار ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وأعتقه في الايام الثلاثة لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار
الشرط للبائع نفذ اعتاق المشتري بعد القبض اه سألنا عن وفادته صحة اعتاقه بعد
مضى المدقة لزال الخيار وهو ظاهر (قوله ملكه) أى ملكا شبيها حراما فلا يحل
أكله ولا لبسه الخ قهس متانى وأفاده ان يملك عينه وهو الصحيح المختار خلاف القول

قوله بان يأمره بالقبض هذه الجملة
ليست موجودة في نسخ الشارح
التي بأيدينا اه

ويجوز من مسائل شق (واذا قبض
المشتري المبيع برضا) عبر ابن
السكال باذن (بأنه بغيرها أو
دلالة) بأن قبضه في مجلس العقد
بحضرة (في المبيع الفاسد) وبه
خرج الباطل وتقدم مع حكمه
وحيث لا حاجة لقول الهداية
والعناية وكل من عوضه مال كما
أفاده ابن السكال لكن أجاب
سعدى بأنه لما كان الفاسد يعم
الباطل مجازا كما مر حقق اخرجه
بذلك فتنبه (ولم ينهه) البائع عنه
ولم يكن فيه خيار شرط (ملكه)

العراقيين انه يملك التصرف فيه دون العين وتعامه في البحر (قوله الا في ثلاث) قلت
يزاد عنها وهي بيع المكاتب والمدير وأثم الولد على القول بفساده كما مر الخلاف فيه
(قوله في بيع الهازل) أي على ما صرح به البردوي وصاحب المنار من انه فاسد وذكر
في القنية أنه باطل فلا استثناء في البحر وقد بسطنا الكلام عليه أقول البيوع وحققنا
أن المراد من قول الخالية والقنية انه باطل أي فاسد بدليل انه مالموا جازاها وبالباطل
لا لحقه الاجازة وانه منه عقد بأصله لانه مبادلة مال بمال لا بوصفه فافهم (قوله وفي شراء
الاب من ماله اطفله الخ) وقعت هذه العبارة كذلك في البحر والاشباه من المحيط وصوابها
وفي شراء الاب من مال طفله لنفسه فاسدا أو يبيعه من ماله اطفله كذلك لان عبارة المحيط
على ما في الفتح والنهر هكذا باع عبدا من ابنه الصغير فاسدا أو اشترى عبده لنفسه فاسدا
لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستعمله اه وبه اندفع توقف المحشي (قوله حتى يستعمله)
لان قبض الاب حاصل فلا بد من الاستعمال حتى يتحقق قبض حادث ولذا جع في المحيط
بين القبض والاستعمال وعلى هذا فلا يلزم في صور الشراء اطفله أن يكون الاستعمال
في حاجة طفله فافهم (قوله لا يملك به) أي بالقبض وفي الفتح عن جمع التفسير
لو كان وديعة عنده وهي حاضرة مملوكة قال في النهر أقول يجب أن يكون مختزما على أن
التخلف قبض ولذا قبله بكونه حاضرة والا فقدم أن قبض الامانة لا ينوب عن قبض
المبيع اه أي لان قبض المبيع مضمون بالثمن أو بالقيمة لو فاسدا وقبض الامانة غير
مضمون وهو أضيق من المضمون فلا ينوب عنه وقد تمنا قريبا الاختلاف التعصيف في كون
التخلف قبضا في البيع الفاسد (قوله واذا ملكه) مر بها بقول المصنف ملكه ط
(قوله تثبت كل أحكام المالك) فمكون المشتري خصما لمن يده عنه لانه يملك رقبته نص
عليه محمد رحمه الله ولو باعه كان الثمن له ولو أعتقه صح والولاء له ولو أعتقه البائع لم يعتق
ولو بيعت دارا الى جنبها فالشفعة للمشتري وتعامه في البحر (قوله ولا ووطؤها) ذكر
العماد في فصوله خلافا في حرمة ووطئها فقل يكره ولا يحرم وقبل يحرم بحر أي لان
فيه اعراضا عن الرد الواجب وفي حاشية الجوى قيل وهل اذا زوجها يحل للزوج ووطؤها
الظاهر نعم وهل يطيب المهر للمشتري ام لا يحل نظر (قوله ولا أن يتزوجها منه البائع)
المراد لا يصح لانها بصد أن تعود الى البائع نظرا الى وجوب الفسخ فيه صيرنا كحائض
جوى (قوله ولا شفعة لجاره لوعقارا) أي لو اشترى دارا فاسدا وقبضها لا يثبت
للجار حق الشفعة قال ط عن حاشية الاشباه للسيد أبي السعود ولا تخلفه في نفس
المبيع وبشرى كنه في حق المبيع لان حق البائع لم ينقطع لانه على شرف الفسخ
والاسترداد لنفسه للفساد حتى اذا سقط حق الفسخ بأن بنى المشتري فيها يثبت حق الشفعة
اه (قوله ولا شفعة بها) هذا سبق نظر لان الذي في الجوهره هكذا واذا كان المشتري دارا
فبيعت دارا الى جنبها تثبت الشفعة للمشتري اه ثم ذكر المسئلة المارة فقال ولا تجب

الاف في ثلاث في بيع الهازل وفي شراء
الاب من ماله اطفله أو يبيعه له كذلك
فاسد الا يملكه حتى يستعمله
والمقبوض في يد المشتري أمانة
لا يملك به واذا ملكه تثبت كل
أحكام الملك الا خمسة لا يحل له
أكله ولا لبسه ولا ووطؤها ولا أن
يتزوجها منه البائع ولا شفعة
لجاره لوعقارا اشباه وفي الجوهره
ونسخ الجمع ولا شفعة بها فهي
سادسة

فيما اشقة للشفيع اه وفي الزبلي والبحر وجامع الفصولين لو اشترى دارا فاسدا
فبيعت بجنبها دارا اخذها المشتري بالشفقة اه نعم في شرح المجمع لو اشترى دارا لا تجوز
الشفقة بها اه ويجب أن تكون الباء بمعنى في أيوافق كلام غيره ولا يمكن تأويل
كلام الشارح بذلك لانه يصير عن المسئلة التي قبلها (قوله بمثلها ان مثليا) وان انقطع
المثل فبقيته يوم الخصومة كما أفق به الرمي وعليه المتنون في كتاب الغصب (قوله
والا فبقيته) يستثنى من ذلك العبد المبيع بشرط أن يعتقه المشتري فانه اذا أعتقه بعد
القبض يلزمه الثمن كما قدمه الشارح (قوله يعني ان بعد هلاكه الخ) تقييد لفعله
بالمثل أو بالقيمة لانه اذا كان قائما بحاله كان الواجب رد عينه (قوله أو نهذردته)
عطف عام على خاص لان نهذردت يكون بالهلاله وبه صرف قولي أو حصي عما يأتي
(قوله يوم قبضه) متعلق بقيته وقال محمد بقيته يوم أنفقه لانه بالانفاق يتقرر جرع
الكافي (قوله لانه) أي بالقبض والاولى لانه ط (قوله فلا تعتبر الخ) تفريع على اعتبار
قيمة يوم القبض لا يوم الانفاق أي لو زادت قيمته في يده فأنفقه لم تعتبر الزيادة كالغصب
(قوله والقول فيما) أي في القيمة منخر وفي البحر والموهرة فيما بضمير التثنية أي في المثل
والقيمة (قوله للمشتري) أي مع عينه والهيئة للبايع بجر (قوله لانكاره الزيادة) أي
الزيادة في المثل أو القيمة التي يتبعها البايع (قوله ويجب على كل واحد الخ) عدل عن
قول السكندر والهداية وكل منهما فسخته لان اللام تفيد التخيير مع أن الفسخ واجب وان
أوجب بأن اللام مثلهما في وان أسأتم فلها أو أن المراد بيان ان لكل منهما ولاية الفسخ رفعها
لأنهم أنه اذا ملك بالقبض لم لاق الالية فتقتضي كون اللام بمعنى على بخلافها هذا لان
كون المراد بيان الولاية المذكورة يلزم منه ترك بيان الوجوب مع أنه هو اد أيضا
واتصمير بيج بالوجوب بدل على المرادين فكان أولى (قوله فسخته) أي فسخ المبيع الفاسد
قلت وهذا في غير بيع المكره فانهم صرحوا بأنه فاسد وأنه مخير بين الفسخ والامضاء
نعم يظهر الوجوب في جانب المكره بالكسر (قوله قبل القبض أو بعده) لكن ان كان قبله
فلكل الفسخ يعلم صاحبه لارضاؤه وان كان بعده فان كان الفساد في حاب العقد بأن كان
راجعا الى البدلين المبيع والثمن كبيع درهم بدرهمين وكالبيع بالخمر أو الخنزير فكذلك
وان كان بشرط زائد كالبيع الى أجل مجهول أو بشرط فيه نفع لاحدهما وكذلك
عندهما العدم اللزوم وعند محمد لمن له منفعة الشرط واقصر في الهداية على قول محمد ولم
يذكر خلافا بجر وأفاد أن من عليه منفعة الشرط يفسخ بالقضاء أو الرضا على ما قال محمد
فهو الثاني (قوله ويكون امتناعا عنه) أي عن الفساد قال في الهداية ردها قبل القبض
فطاهر لانه لم يقد حكمه فيكون الفسخ امتناعا عنه اه فقوله منه يحتمل عوده على الفساد
أو على حكم البيع وهو الملك تأمل (قوله مادام المبيع بحاله) متعلق بقوله وعلى كل واحد
منهما فسخته واحترزه عما اذا عرض عليه ما تعذر به رده مما يجمع الفسخ كما يأتي بيانه

(بمثله ان مثليا والافقية) يعني ان
بعد هلاكه أو نهذردته (يوم قبضه)
لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر
زيادة قيمته كالغصب (والقول
فيها للمشتري) لانكاره الزيادة
(و) يجب على كل واحد منهما
فسخه قبل القبض (ويكون امتناعا
عنه ابن مالك) (أو بعده مادام)
المبيع بحاله جوهره (في يد المشتري)
اعدا ما لفساده لانه معصية فيجب
رفعها بجر

(قوله ولذا) أي لوجوب رفع المعصية والاولى عدم زيادة العمل والاعتصار على عبارة المصنف ليصح التعليق بعده والاولى كان التعليق الثاني عين الاول الآن يفرق بأن الثاني أعم من الاول تأمل (قوله وإذا أصر أحدهما) عبارة المصنف في المنع أي البائع والمشتري وظاهره أن أصر الباعير التمسك وهو الموافق لما في البرازية ولما قدمناه قريبا من أن لكل القسح يعلم الاستمرار براضاء فأصر أحدهما لا يحتاج معه إلى فسخ القاضي (قوله وكل مبيع فاسد) وصف المبيع بالفساد ليكون له (قوله كإعارة) وكوديعة ورهن بغير (قوله وغصب) فيه أن الكلام في رد المشتري والجواب أن المراد بالرد وقوعه في يد البائع كما أفاده ما بعده ط (قوله ووقع في يديه) الظاهر أن هذا شرط في الرد الحكمي كما في المسائل المذكورة أما لو رده عليه قصد الإفلا في الثانية رده المشتري للفساد فلم يقبله فأعاد إلى منزله فذلك لا يضمنه وقال بعضهم هذا هو الفساد مدة تقا عليه فلو احتمل فاقبضه ضمنه والصحيح أنه يبرأ فيه ما إذا وضع بين يديه فلم يقبله فذهب به إلى منزله فإنه يضمنه اهـ وذكر في البحر عن القنية أن الأشبه ما قاله بعضهم من التفصيل المذكور فالتأويل أن لا يضمن قاضيان مقدم لأنه لا قيمة لنفسه والحاصل أن الرد صحيح مطلقا وإن لم يقع في يد البائع ككون الرد قصد الإضغاث وبه يخرج عن الضمان لأنه فعل الواجب عليه لكن إذا وضعه بين يدي البائع حصل القبض أيضا بناء على أن التخليه قبض وهو ما مر تصحيحه عن قاضيخان أيضا فإذا ذهب به بلاذنه صار غاصبا فيه ضمنه بخلاف ما إذا ذهب به قبل التخليه المذكورة لعدم حصول القبض من البائع فلم يصير غاصبا بالذهاب ولم يضمنه لوجود الرد الواجب عليه كما قلنا وبه ظهر أن المراد بوقوعه في يده وقوعه في حقيقة أو حكم كالتخليه المذكورة وأن هذا شرط في الرد الحكمي لا التصدي كما علمته هذا ما ظهر لي فاعتمده (قوله أن المستحق بجهة) كإرد الفساد هنا فإنه مستحق للبائع على المشتري ومثله رد المغصوب على المغصوب منه (قوله بجهة أخرى) كإعارة ونحوها (قوله والافلا) أي وإن لم يصل من جهة المستحق عليه بل وصل من جهة غيره فلا يعتد به حتى إن المشتري فاسدا إذا ذهب المشتري من غير بئانه أو باعه لرجل فوهبه الرجل من البائع الأول وسلمه لا يبرأ المشتري عن قيمته ولم يعتبر العين واصلها إلى البائع بالجهة المستحقة لما وصل من جهة أخرى جامع القصولين (قوله فإن باعه الخ) محترز قوله مادام في يد المشتري وقصد بيع المشتري لأن البائع لو باعه بعده قبض المشتري وأدعى أن الثاني كان قبل فسخ الأول وقبضه وزعم المشتري الثاني أنه كان بعد الفسخ والقبض من الأول فالقول له لا للبائع وينفسخ الأول بقبض الثاني بغير عن البرازية ومثله في جامع الفصولين ولعل وجهه انفساخ الأول أن المشتري الثاني نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه فصار كأنه وقع في يد البائع تأمل وأفاد أن البيع ثابت أما لو ادعى المشتري بيعه من فلان الغائب وبرهن لا يقبل والبائع أخذ ولو صدقه فله القيمة كما في جامع القصولين (قوله لم يمنع الفسخ) لأن البيع

مطلب
رد المشتري فاسدا إلى بئانه فلم يقبله

(و) لذا (لا يشترط فيه قضاء فاض)
لأن الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء
دور (وإذا أصر) أحدهما
(على أمساكه) وعلم به
القاضي فله فسخه (جسرا عليهم)
حقا للشرع برزاية (وكل مبيع
فاسد رده المشتري على بئانه بجهة
أو صدقة أو بيع أو بوجه من
الوجوه) كإعارة وإجارة وغصب
(ووقع في يديه) فهو متاركة
للبيع (وبرئ المشتري من ضمانه)
قنية والاصل أن المستحق بجهة
إذا وصل إلى المستحق بجهة أخرى
اعتبر واصل بجهة مستحقة أن
وصل إليه من المستحق عليه والا
فلا يتم في جامع القصولين (فإن
باعه) أي باع المشتري المشتري
فاسدا (بجهة أخرى) أو فاسدا
أو بجهة أخرى لم يمنع الفسخ (غير بئانه)

ففيه ما ليس بلازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخیار ط (تنبيه) عبر في الوقاية بقوله فان خرج عن ملك المشتري وهو أحسن من قول المصنف فان باعه لانه يستغنى به عما ذكره بعده (قوله كما علمت) من قول المصنف وكل مبيع فاسد ط (قوله وفاسده) أي فساد المبيع الأول (قوله بنقض كل تصرفات المشتري) أي التي يمكن نقضها بخلاف ما لا يمكن كالاعتاق فانه يتعين فيه أخذ القيمة من المكره بالكسر ففهم (قوله وسلم) قال في البحر شرط في الهداية التسليم في الهبة لانه لا تفيد الملك الا به بخلاف البيع (قوله واستولدها) أفاد أنه لا يلزمه مع القيمة العقر وقيل عليه عقرها أيضا جامع الفصولين قال ط وظاهره أي ظاهرا ما في المتن أن المراد استملاك حدث نكاحا أو زواجه أو لا واستولدها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك للملكه أياها فليحترز اه قلت الظاهر بقاء الفسخ لانه حق الشرع ولم يعرض عليه تصرف حادث بعينه (تنبيه) نقل في النهر عن المصباح أن التدبير كالاستملاك ومثله في القهبه متاخر ولم يره في البحر منقول ولا ذكره بهيئنا (قوله بعد قبضه) الأول ذكره آخر المسائل ط (قوله فلو قبله لم يعتق بعقده) تخصه به التفرع على العتق يوهم أن قوله بعد قبضه معتق بقوله وأعتقه فقط وليس كذلك فكان الظاهر أن يقول فلو قبله لم تنفذ تصرفاته المذمومة الا اذا أعتقه البائع بأمر المشتري (قوله وكذا لو أمره الخ) وفي جامع الفصولين ولو بر الخطأ البائع طاعم المشتري بأمره قبل قبضه صار قابضاً عليه بمثله بحر (قوله فيصير المشتري قابضاً اقتضاه) الاقتضاء ما يقدّر له تصحيح الكلام كاعتق عبدك أي بأف فانه يقتضى سبق البيع ليصح العتق عن الآخر وهنا كذلك فان صحة تصرف البائع عن المشتري تقتضى أن يقدّر القبض سابقا عليه ولهذا قال في المنع عن الفصول العمادية وانما كان كذلك لانه لما أمر البائع بالعتق فقد طلب أن يسأله على القبض واذا أعتق البائع بأمره صار المشتري قابضاً اقتضاه بقاء عليه اه فافهم (قوله ما لا يملكه الآخر) فإن الآخر وهو المشتري لا يصح اعتاقه بنفسه ولا يجوز له الطعن والذبح لكن الظاهر أن المأمور وهو البائع في مسئلة الطعن والذبح لا يجوز له أيضا لأن الواجب عليه الفسخ رفعا للمعصية كما مر وفي فعله ذلك تقريرها فقد استوى الآخر والمأمور في ذلك ولذلك ذكر في البحر مسئلة الآخر بالعتق فقط ثم قال وهذه بحجية حيث ملك المأمور ما يملك الآخر اه وظاهر أن البائع يأثم بالعتق أيضا لما قلنا ولكن الذي ملكه هو دون الآخر انما هو نفذ العتق مع قطع النظر عن الاتم وعدمه كما في باقي تصرفات المشتري بعد القبض هذا ما ظهر في فتا دبره (تنبيه) هذه المسئلة نظير ملك المأمور فيه ما لا يملكه الآخر وهو ما مر في قول المتن وأمر المسلم ببيع نحر أو خنزير أو شرا ثم ما ذميا أو أمر المحرم غيره ببيع صبيده (قوله وما في الخطأية الخ) أي حيث جعل العتق عن البائع والدقيق والشاة له أيضا ومثله في البرازية أيضا (قوله كما بسطه العمادى) وأقره في جامع الفصولين (قوله وقفنا جميعا)

فلو منه كان نقض الأول كما علمت
(وفساده بغير الإكراه) فلو به بنقض
كل تصرفات المشتري (أو ووجهه
وسلم أو أعتقه) أو كاتبه أو
استولدها ولو لم تحجب رد هاجع
عقدها اتفاقا فاسراج (بعد قبضه)
فلو قبله لم يعتق بعقده بل يعتق
البائع بأمره وكذا لو أمره بطعن
الخطأية أو ذبح الشاة فيصير
المشتري قابضاً اقتضاه فقط بملك
المأمور ما لا يملكه الآخر وما في
الخطأية على خلاف هذا ما روي
أو غلط من الكتاب كما بسطه
العمادى (أو وقفه وقفنا جميعا لانه
استهلكه حين وقفه)

مطلب
ملك المأمور ما لا يملكه الآخر

فلو فاسدا كان اشترط فيه بيعه عند الحاجة لا يمنع الفسخ ط (قوله وأخرجه عن مالكه)
 عطف لازم على قوله وقفه (قوله وما في جامع الفصولين) حيث قال ولو وقفه أو جعله
 مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين أحق أي فالمانع من الفسخ هو البناء (قوله غير صحيح)
 حله في النهر على إحدى روايتين وهو أولى من التغلط ح وجه له في البحر على ما إذا لم يقض
 به أما إذا قضى به فإنه يرتفع الفساد لزومه قلت لكن المسجد يلزم بدون القضاء اتفاقا
 فافهم (قوله أو وهبه) أي وسلمه لأن الرهن لا يلزم بدونه (قوله أو وصى به) أي ثم مات
 لأنه ينتقل من ملكه إلى ملك الموصل له وهو ملك مبتدأ فصار كالو باعه من (قوله أو تصدق
 به) أي وسلمه لأنه لا يخرج عن ملك المتصدق بدون تسليم (قوله نقض البيع الفاسد) أي لزوم
 والافلاصل أن النافذ ما قابل الموقوف واللازم ما لا خيار فيه وهذا فيه خيار الفساد
 وبهذه التصرفات لزوم تأمل ثم إن الشارح تبع المصنف حيث جعل فاعل نقض هو البيع
 الفاسد والمفهوم من الهداية أن الفاعل ضمير يعود إلى ما ذكر من التصرفات وقال
 في الفسخ فإذا أعتقه أو باعه أو وهبه أو سلمه فهو جائز وعليه القيمة لما ذكرنا من أنه ملكه
 بالتبض فمقتضى تصرفه فيه وانما وجبت القيمة لأنه انقطع حق الاسترداد له على حق
 العبد به والاسترداد حق الشرع وحق العبد قد قدم فقره فقد قوت المكتبة بتأخير التوبة
 اه ملخصه أي أن الواجب عليه كان هو التوبة بالفسخ والاسترداد وتأخير التوبة إلى وجود
 هذه التصرفات التي تتعلق بها حق عبيد يكون قد قوت مكتبة من الاسترداد فمقتضى لزوم
 القيمة ومقتضى ان المعصية تقررت عليه فلا يخرج عن عهدهم إلا بالتوبة وإن أنسخ
 قبل هذه التصرفات توبة كما يشير إليه قول الشارح رفع المعصية (قوله الألف أربع
 الخ) عبارة الاشياء العقد الفاسد إذا تعاقب به حق عبيد لزوم وارتفع الفساد الألف مسائل
 أجز فاسدا فأجز المشتري فاسدا فجز المشتري من المالك لو باع صحيحا فلا مكره
 نقضه المشتري فاسدا إذا أجز فللبائع نقضه وكذا إذا زوج اه وأنت خير بأن كلام المتن
 في تصرف المشتري فاسدا فلا يصح استثناء الأولى لعدم دخولها وكذا الثانية لا حترار
 المتن عنها والصورة الثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير جارة ونكاح اه ح
 قلت والضمائر في نقضه للعقد الأول بقريضة الاستثناء وعليه فقوله وكذا إذا زوج
 أي يكون للبائع نقض البيع لا التزويج فلا ينافي ما يأتي في تحريره (قوله وكذا أكل تصرف
 قول) عطف على قوله في جميع ما مر وأراد به نحو التدبير وما لوجه له مهر أو بدل صلح
 أو جارة أو غير ذلك مما يخرج به عن ملكه كما تفيد عبارة النقاية التي نقلناها عنه قوله
 فان باعه (قوله غير جارة ونكاح) أي فلا يمنعان الفسخ لأن الجارة تنسخ بالاعذار ورفع
 الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه إخراج عن الملك بغير (قوله وهل يبطل نكاح
 الأمة) لما ذكر أن النكاح لا يمنع البائع من فسخ البيع أراد أن يبين أنه هل يبطل فسخ
 النكاح الذي عقده المشتري كما تنسخ الجارة أم لا (قوله المختار نعم ولو الجارية) مخالف

وأخرجه عن مالكه وما في جامع
 الفصولين على خلاف هذا غير
 صحيح كما بسطه المصنف
 (أو وهبه أو وصى) أو تصدق
 به) نقض البيع الفاسد في جميع
 ما مر وأمنع الفسخ لتعلق حق العبد
 به الألف أربع منذ كورة في الاشياء
 وإذا أكل تصرف قول غير جارة
 ونكاح وهل يبطل نكاح الأمة
 بالفسخ المختار نعم ولو الجارية

لما صرح به في الفسخ من عدم الانفساخ وكذا في الزبلي وغاية البيان عن التصفية وقال
 في المجتبى الا الاجارة وتزويج الامة اسكن الاجارة تنفسخ بالاسترداد دون النكاح وفي
 التتارخانية عن نوادر ابن سماعة لو فسخ البيع للفساد واخذ البائع الجارية مع نقصان
 التزويج ثم طلقها الزوج قبل الدخول رد البائع على المشتري ما اخذ منه من النقصان وفي
 السراج لا يفسخ النكاح لانه لا يفسخ بالاعذار وقد عده المشتري وهي على ملكه وقد
 نقل في البحر عبارة السراج ثم قال وبشكل عليه ما ذكره الولوالجي في الفصل الاول من
 كتاب النكاح لو تزوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانتقض البيع فان النكاح يبطل
 في قول أبي يوسف وهو المختار لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل معنى
 فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا اه الا ان يحمل ما في السراج على قول محمد او يظهر
 بينهما فرق اه ما في البحر وتبعه في النهر والمنح وكتب فيهما ملقته على البحر ان الفرق
 موجود لان كلام الولوالجي فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المقيد
 للملك ثم رأيت طنبه على ذلك الفرق وكذلك تبعه عليه الخبير الرمي في حاشية المنح حيث
 قال المحقق من ذلك مع أن ما في السراج فيما عدا بعد القبض وما في الولوالجية قبل
 القبض كما هو صريح كل من العبارتين فكيف يستشكل باحداهما على الاخرى ولئن كان
 كلام السراج في البيع الفاسد وكلام الولوالجي في مطلق البيع فقد تقر بأن فساد البيع
 يكافئ في الاحكام فتأمل اه قلت ويكتبنا ما أسعنا من نقله عن كتب المذهب على أن
 الظاهر أن كلام الولوالجية لا يمكن حمله على مطلق البيع بل مراده البيع الفاسد لان البيع
 الصحيح صورة اتمامه بقبض الاستحقاق او بالتأجير او بهلاك المبيع قبل قبضه ولا فرق في
 الاولين بين ما قبل القبض وما بعده لعدم الملك أصلا فتخصيصه بالحكم بما قبل القبض دليل
 على أنه أراد البيع الفاسد فاذا تزوجها المشتري قبل القبض ثم فسخ العقد يظهر بطلان
 النكاح لكونه قبل الملك بخلاف ما اذا تزوجها بعده لانه تزوجها وهي في ملكه فلا يفسخ
 النكاح بفسخ البيع وما اذا امانت الجارية قبل قبضها في يد البائع فقد صرح في متفرقات
 بيوع البحر عن الفسخ بانه لا يبطل النكاح وان بطل البيع (قوله كرجوع هبة)
 أي رجوع واهب في هبة بقضاء أو بدونه كما في البحر عن الفسخ (قوله عاد حق الفسخ) لان
 هذه العقود لم توجب الفسخ من كل وجه في حق السكك فصولين وكذا لو فسخ البيع بعيب
 بعد قبضه بقضاء فالبائع حق الفسخ لو لم يقض بقيمة لزوال المانع ولورث بعيب بلا قضاء
 لا يعود حق الفسخ كما لو اشتراه ثانيا بجر لان رده بلا قضاء عقد جديد في حق ثالث (قوله
 لا بعده) أي لو زال المانع بعد القضاء بقيمة على المشتري لا يعود حق الفسخ لان القاضى
 أبطل حق البائع في العين ونقله الى القيمة باذن الشرع فلا يعود حقه الى العين وان ارتفع
 السبب كما لو قضى على الغاصب بقيمة المغصوب بسبب الاباق ثم عاد العبد ذخيرة
 ومراده بالقيمة ما يملك المثل (قوله بعوت أسعدهما) وكذا بالاجارة والرهن كما علمته (قوله

ومضى زال المانع كرجوع هبة وعجز
 مكاتب وفك رهن عاد حق الفسخ
 لو قبل القضاء بالقيمة لا بعده
 (ولا يبطل حق الفسخ بعوت أسعدهما)
 فبطله الوارث به يبقى (و) بعده
 الفسخ (لا ياخذ به) بانه

حتى يرد ثمنه) أي ما قبضه البائع من ثمن أو قيمة كما في الفتح (قوله المنقود) لأن المبيع
مقابل به فمصرفه محسوبه كالرهن فتح والمراد المنقود المقبوض أحد ترزا عن الذين (قوله
بجلاف ما لو شري) أي بجلاف غير المنقود كما لو شري الخ (قوله كاجارة ورهن) أي
فاسدين اه ح وقوله وعقد صحيح قبل صوابه بجلاف عقد صحيح لما في النهر أما إذا لم يكن
الثن منقودا كما إذا اشترى من مدينه عبد الدين سابق شراء فاسدا وقبضه بالأذن فأراد
البائع أخذه بحكم الفاسد ليس له مشترى حبه لا استيفاء ماله عليه من الدين والاجارة
الفاسدة وكذا الرهن الفاسد على هذا بجلاف ما إذا كان العقد صحيحا في الابواب الثلاثة
اه قلت هذا بناء على ما فهمه المعترض وهو غيبر متعين لانه يمكن جعل كلام الشارح
على وجه صحيح وهو أن قوله كاجارة ورهن راجع لأصل المسئلة وهو قوله لا يأخذ حقه حتى
يرد الثمن المنقود فيكون المراد ما إذا كان بدل الاجارة والرهن منقودين قال في البحر
وأشار المؤلف الى أنه لو استأجر اجارة فاسدة ونقد الاجرة أو رهن رهن فاسدا أو أقرض
قرضا فاسدا أو أخذ به رهنا كان له أن يحبس ما استأجر وما رهن حتى يقبض ما نقد
اعتبارا بالعقد الجائر إذا فاسدا اه ونحوه في الفتح وعليه فقوله وعقد صحيح قصد به كره
أن هذه العقود مثله إذا كان البديل فيها منقودا فإنه إذا كان منقودا لا فرق بين العقد
الصحيح والفاسد في ثبوت حق الحبس بعد الفسخ في الكل بل الفرق بينهما في غير المنقود
قال في جامع الفصولين رهن الخالية شري من مدينه فاسدا ففسخ ليس له حبس المبيع
لاستيفاء دينه وكذا الوأجر من دائنه اجارة فاسدة ولو كان عقد البيع أو الاجارة جائزا له
الحبس لدينه اه فأفاد أن له الحبس في العقد الجائر إذا كان البديل غير دين بالاولى فافهم
(قوله والفرق في الكافي) أي الفرق بين الفاسد والصحيح إذا كان البديل غير منقود حيث
يملك الحبس في الصحيح دون الفاسد هو ما ذكره في المسألة التي وحاصله أنه لما وجب
للمدين على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصا للاستوفاء ثم ما قدر أو وصفا فاعتبر بما
لواستوفيا حقيقة فكان له حق الحبس وفي الفاسد لم يملك الثمن بل تجب قيمة المبيع عند
القبض وهي قبله غير مقررة لاستعمالها السقوط بالفسخ ودين المشتري مقرر والمقاصة
انما تكون عند الاستوفاء وصفا فلم يكن له حق الحبس اه (قوله فان مات أحدهما)
عبارة العيني والزهري فان مات البائع وهي أنسب لقول المصنف فالمشتري أحق (قوله
والمستقرض) بأن استقرض قرضا فاسدا أو أعطى به رهنا بجر (قوله فاسدا) حال من
البيك وفيه وصف العاقد بصفة عقده مجازا لانه محله (قوله بعد الفسخ) نص على المتوهم
فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى ط (قوله فالمشتري ونحوه) أي المستأجر والمقرض
والمرتهن وحاصله أن الحى الذي يبيده عين المبيع أو المستأجر أو الرهن أحق بما في يده
من العين من غيرها الا أنرا لم يتحقق قبض ما نقد قال في الفتح لانه مقدم عليه
في حياته فكذلك على ورثته وغرمائه بعد وفاته الا أن الرهن مضون بقدر الدين والمشتري

(حتى يرد ثمنه) المنقود بجلاف
ما لو شري من مدينه بدنه شراء
فاسدا فليس للمشتري حبسه
لاستيفاء دينه كاجارة ورهن
وعقد صحيح والفرق في الكافي
(فان مات) أحدهما أو المؤجر
أو المستقرض أو الرهن فاسدا
عيني وزيهي بعد الفسخ (فالمشتري)
ونحوه (أحق به) من سائر الغرماء

بقدر ما أعطى فما فضل فللغرماء اه قال الرحمن لكن سيأتي في كتاب الاجارة أن الراهن
فاسد اسوة الغرماء وسبب ما في آخر الرهن من مثل ما هنا ووقتاً بأن ما هنا وما يأتي في الرهن
إذا كان الرهن سابقاً على الدين وما في الاجارة إذا كان الدين متقدماً على الرهن اه
وسبب ما في توضيحه في آخر الرهن ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * لم يذكر ما إذا مات المشتري
فاسد أو في الخلاصة والبرازية ولو مات المشتري فالبايع أحق من سائر الغرماء بما يتيه فان
زاد شيء فهو للغرماء اه ومعناه انه لو اشترى عبد فاسد أو ثياباً ثم مات المشتري وعليه
ديون وفسخ البايع المبيع مع الورثة فالبايع أحق بما يتيه العبد وهي ما قبضه من
المشتري حتى يسترد العبد المبيع كاللوات البايع فان كانت قيمة العبد أكثر مما قبض
فالراشد للغرماء هذا ما ظهر لي فقام له (قوله بل قبل تجهيزه) أي تجهيز البايع أو ما جرح
وما بعده يعني انه لو مات وكان المبيع ثوباً مثلاً احتج السكة فينه به فلم يشترى حبسه حتى
يأخذ ماله قال ط والاولى أن يقول بل من تجهيزه (قوله بناء على تعيين الدراهم) المراد بها
ما يشمل الدينارين وفي الاشياء النقدية لا يتعين في المعامضات وفي تعيينه في العقد الفاسد
روايتان ورجح بعضهم تنصيصاً بأن ما فسد من أصله أي كالوظهر المبيع حرراً وأم ولد
يتعين فيه لا فيما انتقض بعد صحته أي كالوهرات المبيع قبل التسليم والصحيح تعيينه في الصرف
بعد فساد أو بعد هلاك المبيع وفي الدين المشتري فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه وفيما
إذا تبين بطلان القضاء فنواذعي على آخر ما لا وأخذته ثم أقر أنه لم يكن له على خصمه حتى فعل
المتدعي رد عين ما قبض مادام قائماً ولا يتعين في المهر ولو بعد اطلاق قبل الدخول فترد
مثل نصفه ولذا الرمز اه كانه لو نص باجوليا عندها ولا في النذر ولو كالة قبل التسليم
وأما بعده فالعامة كذلك وتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة
والغصب وقامه في جامع الفصولين اه (قول المصنف وطالب للبايع ما يرجع لاله المشتري)
صورة المسئلة ما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل اشترى من رجل جارية ببيع فاسدا
بألف درهم ووقتاً باوريج كل منهما فيما قبض يتصدق الذي قبض الجارية بالبرج
ويطيب البرج الذي قبض الدراهم اه وقول الشارح وانما طاب الخ أو رده في صورة
جواب عما استشكله صدر الشريعة وصاحب العناية والفتح والدور والبحر والمخ وغيرهم
من أن المذكور في المتن من أن البرج يطيب للبايع في الثمن النقده هو الموافق للرواية
المنصوصة في الجامع الصغير وهو صريح في أن الدراهم لا تتعين في البيع الفاسد فيناقض
قولهم ان تعيينها فيه هو الاصح فانه يقتضي أن الاصح انه لا يطيب البرج للبايع فيما قبض
وقد أجاب العلامة سعدى جلبي في حاشية العناية بما أشار اليه الشارح وهو أنه يطيب
على كل من القوانين لأن عدم التعيين إنما هو في العقد الثاني الصحيح لا في العقد الأول
الفاسد اه ويانه انه إذا باع فاسداً وقبض دراهم الثمن ثم فسخ العقد يجب رد تلك الدراهم
بمعناها على المشتري لأن الاصح تعيينها في البيع الفاسد فلما اشترى بها عبداً مثلاً اشترأ

مطلبه
في تعيين الدراهم في العقد الفاسد
بل قبل تجهيزه فله حتى حبسه حتى
يأخذ ماله (فيما أخذ) المشتري
(دراهم الثمن بعينها الواقعة ومثلها
لها السكة) بناء على تعيين الدراهم
في البيع الفاسد وهو الاصح (و) انما
(مطلب للبايع ما يرجع) في الثمن

صحيحا طاب له ما ربح لانما الاتمين في هذا العقد الثاني لكونه عقدا صحيحا حتى لو اثار اليها وقت العقد له دفع غيرها فعدم تعيينها في هذا العقد الصحيح لا ينافي كون الاصح تعيينها في العقد الفاسد وقد اجاب العلامة الخبير الرمي بمثل ما اجاب العلامة سعدى قبل اطلاعه عليه وقال اني في عجب عجيب من فهم هؤلاء الاجلاء المتناقض من مثل هـ - اذا مع ظهوره (قوله لا على الرواية الصحيحة) أي القائلة بعدم تعيين الدراهم في العقد الفاسد هـ ح (قوله في بيع بتعين بالتعيين) أراد بالبيع المبيع وأشار بقوله بتعين بالتعيين كالعقد مثلا الى وجه الفرق بين طبيب الربح للبايع لا للمشتري وهو أن ما يتعين بالتعيين يتعلق العقد به فتمسك الخبث فيه والنقد لا يتعين في عقود المعاوضة فلم يتعلق العقد الثاني بهينه فلم يتمكن الخبث فلا يجب التصديق كما في الهداية وانما لم يتعين النقد لان عن المبيع ينسب في الذمة بخلاف نفس المبيع لان العقد يتعلق بعينه ومفاده هذا الفرق أنه لو كان بيع مقايضة لا يطيب الربح لهما لان كلام من البديلين مبيع من وجهه ولو كان عقد صرف يطيب لهما لكن قد منا آتفاعن الاشياء أن الصحيح تعيينه في الصرف بعد فساد هـ وفي شرح البيرى عن الخلاطى أنه الصحيح المذكور في عامة الروايات اه فافهم (قوله بأن باعه بأزيد) تصوير اظهره والربح فلا يطيب له ذلك الزائد عما اشترى به وأفاد أن ذلك في أول عقد وأما إذا أخذنا الثمن واشترى بربح بعده أيضا يطيب له لعدم التعيين في العقد الثاني كآية عليه ط وهو ظاهر مما مر (قوله كطاب الخ) صورته ما في الجامع الصغرى أيضا لو ادعى على آخره ما لا يقتضاه ثم تصادقا على أنه لم يكن له عليه شيء وقدر ربح المذمى في الدراهم التي قبضها على أنما دونه يطيب له الربح لان الدين وجب بالاقرار عند الدعوى ثم استحق بالتصادق وكان المقبوض بدل المستحق وهو الدين وبديل المستحق مملوك ملكا فاسدا بدليل أن من اشترى عبدا بجارية أو ثوب ثم أعتق العبد واستحققت الجارية يصح عتق العبد فلو لم يكن بدل المستحق مملوكا لم يصح العتق اذ لا عتق في غير الملك وتماه في الفسخ (قوله لان بدل المستحق مملوكا) كذا في مآرايته في عدة نسخ بنصب مملوكا وهو كذلك في بعض نسخ النهر وفي بعضها بالرفع وهو الصواب على اللغة المشهورة في رفع خبر ان (قوله فيما يتعين) كالعرض لا فيما لا يتعين كالتقود ومتربانه (قوله كالغصب) وكالودبعة فاذا تصرف الغاصب أو المودع في العرض أو النقد تصدق بالربح لتعلق العقد بعمال غيره وتماه في الدرر (قوله وقال الكمال الخ) تقييد لما في المتن (قوله لا يملكه أصلا) لانه متيقن أنه لا يملك له فيه فتح أي فلا يطيب له ما ربح مطلقا سواء تعين أولا (قوله وقواه في النهر) بتصریحهم في الاقرار بأن المقر له اذا كان يعلم أن المقر كاذب في اقراره لا يحمل له أخذه عن كره منه أمالوا اشتبه الامر عليه حل له الاخذ عند محمد بخلافه لا يوجب وحينئذ لا يطيب له ربحه ويحمل الكلام ههنا على ما اذا نطق أن عليه دين بالارث من أبيه ثم تبين أن وكيله أو فاه لا يبيعه قصدا فاعلى أن لا دين فيئذ لا يطيب له وهذا فقه حسن قد مر

لا على الرواية الصحيحة المقابلة
للأصح بل على الأصح أيضا لان
الثمن في العقد الثاني غير متعين
ولا يصير تعيينه في الأول كما افاده
سعدى (لا) يطيب (للمشتري)
ما ربح في بيع بتعين بالتعيين بأن باعه
بأزيد له لم يعلق العقد بعينه فتمسك
الخبث في الربح فيصدق به
(كطاب ربح مال اتعاه) على
آخر فصدقه على ذلك (فقدنى له)
أي أو فاه اياه (ثم ظهر عدمه
بصادقهما) انه لم يكن عليه شيء لان
بدل المستحق مملوكا فاسدا
والخبث انفساد الملك انما يعمل
فيما يتعين لافعال يتعين وأما الخبث
لعدم الملك كالغصب فيعمل فيهما
كأبسطه فخر ورواين الكمال وقال
الكمال لو تعمد الكذب في دعواه
الدين لا يملكه أصلا وقواه في النهر

اه ونقله عنه الرمي وأقره وبه اندفع ما في البحر من أن ظاهرا طلاقهم خلاف ما في الفتح
 (قوله الحرام ينتقل) أي تنتقل حرمة وان تداو له الأيدي وتبدلت الاملاك ويأتي
 غناؤه قريبا (قوله ولا لا يشتري منه) فيكون بشرائه منه ميسرا لأنه ملكه بكسب خبيث
 وفي شرائه تقرير للبعث ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من رده على الحربى لأن وجوب
 الرد على البائع انما كان لمرأعة ملك الحربى ولاجل غدر الامان وهذا المعنى قائم في ملك
 المشتري كما في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه من
 غيره بيعا صحيحا فان الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد
 زال ببيعته لأن وجوب الرد بقصد البيع حكمه مقصور على ملك المشتري وقد زال ملكه
 بالبيع من غير كذا في شرح السير الكبير للسرخسي من الباب الخامس بعد المائة (قوله
 ويطلب للمشتري منه لهصة عقده) فيه أن عقد المشتري في المسئلة الاولى صحيح أيضا وقد
 ذكر هذا الحكم في البحر من زبالا سيجابى بدون هذا التعليل فكان المناسب امقاطه ثم
 اعلم أنه ذكر في شرح السير الكبير في الباب الثاني والستين بعد المائة انه ان لم يردّه يكره
 للمسلمين شراؤه منه لأنه ملك خبيث بنزلة المشتري فاسدا اذا اراد بيع المشتري بعد القبض
 يكره شراؤه منه وان نفذ فيه بيعه وعقده لأنه ملك حصل له بسبب حرام شرعا اه فهذا
 مخالف لقوله ويطلب للمشتري وقد يجب أن ما أخرجه من دار الحرب لما وجب على
 المشتري رده على الحربى لبقاء المعنى الموجب على البائع رده تمكّن الخبث فيه فلم يطلب
 للمشتري أيضا كالبائع بخلاف البيع الفاسد فان رده واجب على البائع قبل البيع لا على
 المشتري لعدم بقاء المعنى الموجب للرد كما قد مناه فلم يتمكّن الخبث فيه فلذا طاب للمشتري
 وهذا الايضاح في أن نفس الشراء مكروه لخصوله للبائع بسبب حرام ولأن فيه امراضا عن
 النسخ الواجب هذا ما ظهر لي (قوله الحرمة تعدد الخ) نقل الجوى عن سديد بن عبد
 الوهاب الشمراني أنه قال في كتابه المنن وما نقل عن بعض الحنفية من أن الحرام لا يتعدى
 ذمتين سألت عنه الشهاب بن الشامي فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك أمالورأى
 المكاس مثلا يأخذ من أحد شئ آمن المكس ثم يعطيه آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر آخر
 فهو حرام اه (قوله الا في حق الوارث الخ) أي فانه اذا علم أن كسبه ورثه حرام يحل
 له لكن اذا علم المالك بعينه فلا شك في حرمة ووجوب رده عليه وهذا معنى قوله وقبده في
 الظهيرية الخ وفي دنية المنق مات رجل وبعلم الوارث أن أباه كان يكسب من حيث لا يحل
 ولكن لا يعلم الطالب بعينه ليرد عليه حل له الارث والافضل أن يتورع ويتصدق بنية
 خصمه أه وكذا لا يحل اذا علم عين الغصب مثلا وان لم يعلم مالكة لما في البرازية
 أخذ مورثه رشوة أو ظلم ان علم ذلك بعينه لا يحل له أخذه والا فلا أخذه حكما أما في الديانة
 فيصدق به بنية ارضاء الخصم اه والماصل أنه ان علم أن أباه بالاموال وجب رده عليهم
 والا فان علم عين الحرام لا يحل له ويصدق به بنية صاحبه وان كان لا يحتاطا بجمعة من

مطلب
 البيع الفاسد لا يطيب له ويطلب
 للمشتري منه

مطلب
 الحرمة تعدد

مطلب
 فحين ورث ما حراما

وفيه الحرام ينتقل فلو دخل بأمان
 وأخذ مال حربى بلا رضاه وأخرجه
 اليه املكه وصح بيعه لكن
 لا يطيب له ولا للمشتري منه
 بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب
 له انفسا عقده ويطلب للمشتري
 منه لهصة عقده وفي حذر الاشياء
 الحرمة تعدد مع العلم بها الا في
 حق الوارث وقبده في الظهيرية
 بأن لا يعلم أرباب الاموال

الحرام ولا يعلم أربابه ولا شأمنه بغيره محل له حكمه والاحسن ديانة التزهد عنه ففي الذخيرة
سئل الفقيه أبو جعفر عن أكل مال من أمراء السلطان ومن الغرامات المحترقات وغير
ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال أحب إلى في دينه أن لا يأكل
ويستعفه حكما إن لم يكن ذلك الطعام غصبا أو رشوة وفي الخليفة أمرأة زوجها في أرض
الجوران أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو
اشترى طعاما وكسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من تناوله والاشتماع على الزوج
اه (قوله وسخفة ثمة) أي في كتاب الخطر والاباحة قال هناك بعد ذكر ما هنا لكن في
المجتبى مات وكسبه حرام فالميراث حلال ثم رخص وقال لا تأخذهم هذه الرواية وهو سرام
مطلقا على الورثة ثمة اه ح ومفاده الحرمة وإن لم يعلم أربابه فيبقى تقييده عما إذا كان
عين الحرام ليوافق ما نقلناه من أن لو احتفظ بحيث لا يتميز عليك ملكا خبيثا لكن لا يحل له
التصرف فيه ما لم يوثق به كما حققناه قبل باب زكاة المال فتأمل (قوله بنى أو غرس فيما
اشترى فاسدا) وكذا الوشري فاسد اقتضيان فحله فخره وأطعم وإن شراه طعاما فخره
في ذلك عنده وعند الثاني يقلعه أن يضمر الأرض ذخيرة (قوله لزمه قيمته ما) أي قيمة
الدار والأرض منخ والاولى أفراد الغدير لأن العطف بأوعله الكرخي في محتمره بأن
البناء استلزامه عند الامام أي ومثله الغرس لأن البناء والغرس يتصديهما الدوام وقد
حصل التسليم من البائع فيمنع قطع به ما حقه الاسترداد كالبيع (قوله ورجحه) حيث قال
وقولهما أوجبهما وكون البناء مقصدا لدوام يمنع للاتفاق في الاجارة على إيجاب القلع نظير
أنه قد يراد للبقاء وقد لا فان قال ان المستأجر يعلم أنه يكلف القلع فله مع ذلك دليل على
أنه لم يراد للبقاء قلنا المشتري فاسدا أيضا يكلف القلع عندنا اه (قوله وتعلقه في النهر الخ)
حيث قال اقول البناء الحاصل بتسليم البائع انما يقصد به الدوام بخلاف الاجارة وبهذا
عرف أن طال الاستدلال انما هو التسليم من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد
اه قلت وفيه أن المؤجر أيضا ساط المستأجر على الانتفاع بأرضه والمستأجر يملك البناء
فلا يحسن الجواب بالفرق بين التسليمين بأن البائع ساطه على المبيع على وجه قد ينقطع
به حق الاسترداد بأن يخرج من ملكه ببيع ونحوه أو بأن يفعل فيه ما يقصد به الدوام
بلوازان لا يطلب البائع الفسخ قبله بخلاف المؤجر فانه انما ساطه في وقت خاص وأما كون
الفسخ حقا للشرع فلا يطل بتسليم البائع فيمنع بانه قد بطل باخراجه عن ملكه ببيع
ونحوه وهو بتسليم البائع فكذلك انما ساط الحق بعد انقضاءه وكون البيع ونحوه تعلقا
حق الغير فيه ثم وهنا تعلق به حق العاقد العاصي فلا يقدم قد يمنع بأن العاصي لم يطل
الشرع حقه كمن نصب حجرا وجعله اس حائطه يضمن قيمته ولا يكلف بقصص الحائط فانهم
(قوله وكذا) أي ومثل البناء والغرس في امتناع الفسخ كل زيادة متصلة بالمبيع غير
متولدة منه (قوله وجارية تعلق منه) جعله من الزيادة الغير المتولدة نظرا لماه الرجل ط

وسخفة ثمة (بنى أو غرس فيما
اشترى فاسدا) مروع فيما يطعم
حق الاسترداد من الأفعال
الحسية بعد الفراغ من القولية
(لزمه قيمته ما) وامتنع الفسخ
وقالا ينقضهما ويرد المبيع
ورجحه المكال وتعلقه في النهر
لحصولهما بتسليم البائع وكذا
كل زيادة متصلة غير متولدة
كصبيغ وشبابة وطعن حنطة
وان سويق وغزل قطن وجارية
تعلق منه

(قوله فلو منفصلة كولد الخ) أي بان ولدت من غير المشتري وفي الجوهره لو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كاصنيع والخياطة انقطع حق النسخ وان كانت متولدة أي كالمسح لا تنفع النسخ وكذا منفصلة كولد كولد والعقرو الارش ولو هلك هـ هذه الزوائد في يد المشتري لا يضمنها وان استهلكها ضمن وان هلك المبيع فقط فللبائع أخذها وأخذ قيمة المبيع يوم القبض وان كانت منفصلة غير متولدة كالسكر وبالهبة فللبائع أخذ المبيع معها ولا تطيب له ويتصدق به وان هلك في يد المشتري لا يضمن وكذا لو استهلكها عنده وعندهما يضمن وان استهلك المبيع فقط ضمنه والزوائد لهاته وترضمان الاصل اهـ ملخصا وبه علم أن الزيادة بأقسامها الأربع لا تنفع النسخ الا المنفصلة له الغير المتولدة أما المنفصلة المتولدة كالمسح والمنفصلة المتولدة كالولد والغير المتولدة كالسكر فانما لا تنفع النسخ وأنه يضمن المنفصلة المتولدة بالاسـ تهلاك لا بالهلاك وكذا غير المتولدة عندهما لا عنده وهذا التبرير أيضا موافق لما في الجهر عن جامع الفصولين (قوله سوى منفصلة غير متولدة) أي كالسكر وهذا استثناء من قوله ويضمنها باستهلاكها فان هذه لا يضمن بالاسـ تهلاك عند الامام كما علمه (قوله لو نقص الخ) شروع في حكم نقصان المبيع فاسـ داهـ بيان زيادته (قوله أخذ البائع مع الارش) أي ارش النقصان ويجب برعي ذلك لو اراده المشتري لما في جامع الفصولين لو قطع ثوباً شرا فاسـ داهـ ولم يحطه حتى أودعه عند بائعه يضمن نقص القطع لا قيمته لو صوله الى ربه الا قد ونقصه فوقع عن الرد المستحق قال هذا التمهيل اشارة الى أن المبيع فاسـ داهـ اذا نقص في يد المشتري لا يطل حقه في الرد اذ لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه اهـ فهو كاترى ناطق بما قلناه رمي * (تنبيه) * لو زال العيب رجع المشتري على البائع بالارش الذي دفعه اليه كما لو ابيضت عين الجارية في يد المشتري فاسـ داهـ وردت هـ اجمع نصف القيمة ثم ذهب البياض فعلى البائع رد الارش كما في التارخانية ومنهـ ما قدمناه عنهما فيمالي الزوج المشتري الامة ثم فسح المبيع وأخذ البائع نقصان التزوج ثم طلقها الزوج قبل الدخول به ارجع المشتري على البائع بما أخذ (قوله صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه جسد عن البائع هلك على البائع جامع الفصولين (قوله خيرا للبائع) ان شاء أخذ من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري جامع الفصولين (قوله وكذا يضمن المبيع العتمة) اشارة الى وجه تاخير المكروه عن الفاسـ داهـ اشتراكهما في حكم المنع الشرعي والاثم وذلك انه دونه من حيث صحته وعدم فساده لان النهي باعتباره متى مجاور للمبيع لا في صلبه ولا في شرائط صحته ومثل هذا النهي لا يوجب الفساد بل الكراهية كما في الدور وفيه أيضا انه لا يجب فساده ويملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا القيمة اهـ لكن في التمر عن النهاية ان فساده واجب على كل مـ مـ ما أيضا صونا لهـ ما عن المظاور وعليه مشي الشارح في آخر الباب وبأن يضمنه (قوله عند الاذن الاقول) وهو الذي يجب السهي عنده (قوله الا اذا تباعها

فلو منفصلة كولد أو متولدة كسهم
قوله النسخ ويضمنها باستهلاكها
سوى منفصلة غير متولدة جوهره
وفي جامع الفصولين لو نقص في يد
المشتري يضمنه المشتري أو المبيع
أو باقـ سمـ اوية أخذ البائع
مع الارش ولو بفعل أجنبي خصم
البائع (وكذا) يضمنها مع الصحة
(المبيع عند الاذن الاقول)
الا اذا تباعها

مطلب
في أحكام زيادة المبيع فاسـ داهـ

مطلب
أحكام نقصان المبيع فاسـ داهـ

مطلب
في المبيع المكروه

يشيان الخ) قال الزبلي - هذا مشكل فان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقا في أطلقه
 في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز بالرأى شرعية لالدية والجواب ما أشار
 اليه الشارح من أن النص مهمل بالاخلال بالسعي ومخصص لكن ما مشى عليه الشارح
 هذا مشى على خلافه في الجملة تبع البحر والزبلي (قوله وقد خص منه الخ) جواب ثان
 أي والعام اذا دخله التخصيص صار ظاهريا فيجوز تخصيصه ثانيا بالرأى أي بالاجتهاد وبه
 اندفع قول الزبلي فلا يجوز بالرأى قلت وفيه نظر فان اشكال الزبلي من حيث أن قوله
 تعالى وذروا البيع مطلق عن التقييد بحالة دون حالة فان مفاد الآية الأمر بترك البيع
 عند النداء وهو شامل لحالة المشي والذي خص منه من لا تجب عليه الجمعة هو الواو
 في فاسهوا ولا يلزم منه تخصيص من ذكر أيضا في وذروا البيع لان القرآن في العظم لا يلزم
 منه المشاركة في الحكم كما أنه تكرر في كتب الأصول نظيره قوله تعالى أقموا الصلاة
 وآتوا الزكاة فان الخطاب عام في الموضوعين لكن خص الدليل من الاوّل جماعة كالمرضى
 العاجزون من المشاي جماعة كالفقير مع أن المريض الزكاة والفقير الزمته الصلاة
 والحاصل أن الدليل خص من وجوب السعي جماعة كالمرضى والمسافر ولم يرد الدليل
 بتخصيص هؤلاء من وجوب ترك البيع فيبقى الأمر شاملا لهم الا أن يعمل بتركه للاختلال
 بالسعي فيرجع الى الجواب الاوّل فلم يقد الثاني شيئا فتأمل (قوله وكره النجس) حديث
 الصحيحين لا يتلقى الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يتاجسوا ولا يبيع
 حاضر لبادفع (قوله أو يمدحه) تنسيخ آخر عبر عنه في التبريد قبل نقلا عن القرمانى في شرح
 المقدمة قال وفي القاموس ما يفهمه (قوله في النكاح وغيره) أي كالأجارة وهذا ذكره
 المصنف في منحه (قوله لا يكره) بل ذكر التمسك في وابن السكال عن شرح الطحاوى انه في
 هذه الصورة محمود (قوله والسوم على سوم غيره) وكذا البيع على بيع غيره ففي الصحيحين
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الركبان الى أن قال وأن يستام الرجل على
 سوم أخيه وفي الصحيحين أيضا لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه
 الا أن يأذن له وصورة السوم أن يتراضا بياضين ويقع الركبن فيجيب به آخر فيدفع للمالك
 أكثر أو مثله وصورة البيع أن يراضيا على ثمن ساعة فبقول آخر أنا يبعك مثله بابا نقص
 من هذا الثمن أفاده في الفتح قال الخبير الرملى ويدخل في السوم الأجارة اذ هي بيع المنافع
 (قوله بل لزادة التنفير) لان السوم على السوم يوجب ايجاشا واضرا وهو في حق الاخر
 أشد منه قال في التمركة وله في القيمة ذكر لك أخاك بما يكره اذ لا خفاء في منع غيبة الذمى
 (قوله وقد باع عليه الصلاة والسلام قدحا وحلما الخ) رواه أصحاب السنن الاربعة في
 حديث طوّل ذكره في الفتح وفي المصباح الحلاس كسأ يجعل على ظهره البعير تحت رحله
 جمعه أحلاس كحل وأحمال والحلاس بساط يبسط في البيت (قوله وتلقى الجلب) بفتحين
 وهو المراد من تلقى الركبان في الحديث المأثور وهذا يؤيد تنقيس بغيره بالجلاب لان

يشيان فلا بأس به لتعليل النهي
 بالاخلال بالسعي فاذا انتهى انتهى
 وقد خص منه من لا جمعة عليه
 ذكره المصنف (و) كره (النجس)
 بفتحين وبسكن أن يزيد
 ولا يزيد الشراء أو يمدحه بما ليس
 فيه ليروجه ويجرى في النكاح
 وغيره ثم انتهى مجول على ما
 (اذا كانت السلعة بلغت قيمتها
 أما اذا لم تبلغ لا يكره لاتقناه
 الخداع عنانية والسوم على سوم
 غيره ولو ذميا أو مستأمنا وذكر
 الأخ في الحديث ليس قبله بل
 لزادة التنفير فهو وهذا (بعد
 الاتفاق على مبلغ الثمن) أو المهر
 (والالا) يكره لانه يبيع من يزيد
 وقد باع عليه الصلاة والسلام
 قدحا وحلما يبيع من يزيد (وتلقى
 الجلب) بمعنى الجلوب أو الجلاب
 وهذا (اذا كان يضر بأهل البلد
 أو يابس السهم) على الواردين
 لعدم علمهم به فيكره

الركبان جمع راكب لكن الذي في المصباح والمقرب تفسيره بالمجسوب تأمل قال في الفتح
ولله في صورتان احدهما أن يتلقاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجته اليه ومن
أهل البلد زيادة وثانيهما أن يشتري منهم بأرخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر
(قوله للضرر والفر) لقوا ونشر مرتب فالضرر في الصورة الاولى والغرب يتلبدس السعر
في الصورة الثانية (قوله ويبيع الحاضر للبادي) الحديث الصحيحين عن ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتأني الركبان وأن يبيع حاضر لباد
قال قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له سمسار افتح والحاضر من كان من أهل
الحضر خلاف البدو فالبادي من كان من أهل البادية أي البرية ويقال حضري
وبدوي نسبة إلى الحضر والبدو (قوله في حالة قطع وعوز) القطع انقطاع المطر والعوز
بغير ين الواو الحاجة قال في المصباح عوز الشيء عوزا من باب تعب عزم يوجده وعزت
الشيء عوزة من باب قال احتجبت اليه فلم أجده (قوله قيل الحاضر المسالك الخ) مشى عليه
في الهداية حيث قال وهو أن يبيع من أهل البدو طمعه في الثمن الغالي لما فيه من الاضرار
بهم اه أي بأهل البلد قال الخبير الرمي وبشهادة هذه التفسير ما في الفصول العمادية
عن أبي يوسف لو أن أعرا باقده والكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها ويضربوا لأهل الكوفة
قال أمنعهم عن ذلك قال ألا ترى أن أهل البادية يمتعون عن الشراء للمعركة فهذا أولى اه
(قوله والاصح أنهم السمسار والبائع) بأن يصير الحاضر سمسارا للبادي البائع قال في
الفتح قال الخواص هو أن يبيع السمسار الحاضر القروي من البيع ويقول له لا تبع أنت أنا
أعلم بذلك فيتوكل له ويبيع ويغالي ولو تركه يبيع بنفسه لرخص على الناس (قوله موافقته
آخر الحديث) ولو افقته لتفسير راوي الحديث كما قدمناه عن الصحيحين (قوله دعوا
الناس يرزق بعضهم بعضا) كذا في البحر والذي في الفتح دعوا الناس يرزق الله بعضهم من
بعض ونقل الخبير الرمي عن ابن حجر الهيتمي أن بعضهم زاد دعوا الناس في غلاتهم
ونسبه لمسلم قال وهو غلط لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في كتب الحديث كما قضى به
سبر ما بأيدي الناس منها اه (قوله ولذا اعتدى باللام لابن) هذا صريح آخر للتفسير الثاني
فإن اللام في أن يبيع حاضر لباد تكون على حقيقة تها وهي التعليل أما على التفسير الاول
تكون بمعنى من أو زائدة لأنه يقال بعث النوب من زيد قال في المصباح ورع ادخلت اللام
مكان من يقال بعثك الشيء وبه تم لك فاللام زائدة زادت في قوله تعالى واذ بقوا بالابراهيم
مكان البيت والاصل بوا نابر ابراهيم (قوله لمعتر) أي قريبا من قوله وقد باع عليه الصلاة
والسلام الخ (قوله ويسمى ببيع الدلالة) أي ببيع الدلال قال في الفتح وهو صفة البيع
في أسواق مصر المسمى بالبيع في الدلالة (قوله ولا يفرق) بالبناء للجهول وهو أولى من
قول النور ولا يفرق المسالك لأن حذف الفاعل لا يجوز إلا أن يقال انه تفسير للضمير الراجع
إلى المسالك المفهوم من المقام تأمل وكما يمنع المسالك عن التفريق يمنع المشتري كما

قوله وثانيهما هكذا بخطه والاول
ثانيته ما كما لا يخفى اه

قوله والاصح أنهم السمسار الخ الذي في
نسخ الشارح والاصح كما في
المجتبي أنهم السمسار

للضرر والفر (أما إذا اتينا)
بكره (و) كره (يبيع الحاضر للبادي)
وهذا (في حالة قطع وعوز والا)
المالك لا نعدم الضرر قيل الحاضر
المالك والبادي المشتري والاصح
كما في المجتبى أنهم السمسار والبائع
موافقته آخر الحديث دعوا الناس
يرزق بعضهم بعضا ولذا اعتدى باللام
لابن (لا) بكره (يبيع من زيد) لما
زريسي ببيع الدلالة (ولا يفرق)

طلبه
في التفريق بين الصفة ومجرمه

بأنه والكراهة فيه تحريمية كافي القبح (قوله عير بالنفي مبالغة في المنع) كذا في الفتح
 ووجهه أن شأن المسلم عدم فعل المحرم شرعا فكانه امر لا يقع منه فلا حاجة الى نفيه عنه
 (قوله وعن الثاني الخ) قال العلامة نوح في حواشي الدرر عن أبي يوسف روايتان
 رواية لا يجوز البيع في قرابة الولاد ويجوز في قرابة غيرها وهو الأصح في مذهب الشافعي
 وفي رواية لا يجوز في الكل أي قرابة الولاد وغيرها وهو قول الامام أحمد لان الامر بالرد
 في الحديث لا يكون الا في الفاسد وقال مالك لا يجوز في الام ويجوز في غيرها اه وما ذكره
 الشارح بعيد عن هذا ط (قوله غير بالغ) أشار به الى أن مدة منع التفريق تمتد الى بلوغ
 الصغير بالاحتساب أو بالحيض وهو قول لشافعي وفي أظهر قوله الى زمان التمييز يسبع
 أو ثمان بالتقريب وقال بعض مشايخنا اذا رافقا ورضيا بالتفريق فلا بأس به لانهما من
 أهل النظر لانفسهم ما ويرى ان المصلحة في ذلك فتح (قوله وذى رحم) أطلقه فشمهل ما اذا
 كان صغيرا أيضا وكبرا كما في الهداية وغيرها ولذا قال بعده بخلاف الكبيرين
 (قوله أي محرم من جهة الرحم) أشار الى أن الصغير في منه راجع الى الرحم لا الى الصغير
 فلا بد أن تكون محرمية من جهة الرحم لامن الرضاع احترام ابن عم هو أخ رضاعا
 فانه رحم محرم لكن محرمية من الرضاع لامن الرحم والى ذلك أشار بقوله فافهم ونخرج
 أيضا بالاولى المحرم لامن الرحم كالأخ الاجنبي رضاعا وامرأة الاب والرحم غير المحرم
 كابن العم (قوله وتوابعه) هي التسديد والاستيلاد والكتابة ح (قوله ولو على مال)
 مبالغة على الاعتاق فقط كما لا يخفى فلو قدمه لكان أولى اه ح لكن اذا كان مما لا يخفى
 استوفى فيه التقديم والتأخير فافهم (قوله أو يبيع من حلف بعتقه) أي اذا حلف بقوله
 ان ملكك هذا فهو حر فباعه المالك منه ليعتق لم يكره لان العتق ليس بتفريق بل فيه
 زيادة التمكّن من الاجتماع مع محرمه (قوله أو كان المالك كافرا) ظاهره ولو كان
 المشتري مسلما لكن لا يناسبه التعليل مع أنه يكره التفريق بالشرا في الفتح أما اذا كان
 كافرا فلا يكره لانهم غير مخاطبين بالشرا فوقع والوجه أنه ان كان التفريق في ملتهم حلالا
 لا يعترض لهم الا ان كان بيعهم من مسلم فيمتنع على المسلم وان كان تمتع في ملتهم فلا يجوز اه
 وذكر قبله أنه يجوز للمسلم شراؤه من حربي مستأمن لان مفسدة التفريق عارضها أعظم منها
 وهو ذهابه الى دار الحرب وفيه مفسدة الدين والدنيا أما الدين فظاهر وأما الدنيا فتعريضه
 للقتل والسبي اه وظاهره أنه يكره للمسلم شراؤه من كافر غير حربي لعدم هذه المفسدة
 المعارضة وهو موافق لما استوجبته فيما مر وعلى هذا فلا وجه لما في النهر من أن المراد
 بالحربي الكافر وبه ظهر أنه كان الاولى للشارح أن يقول كافي البحر أو كان البائع
 حريبا مستأمن المسلم فانه لا يمنع المسلم من الشراء دفع المفسدة (قوله أو تمتع بالبيع) أي
 اذا كان المالك تمتعاً بأن كان أحدهما زيدا والآخر لهرو فلا بأس بالبيع وان كان
 العبد الآخر لطفل المالك الا قول أولئك كاتبة اذا شرط اجتماعهما في ملك شخص واحد

عير بالنفي مبالغة في المنع للعنه
 عليه السلام من فرق بين والد وولده
 وأخ وأخيه رواه ابن ماجه وغيره
 عني وعن الثاني فساد مطلقا
 وبه قال زفر والائمة الثلاثة (بين
 صغير) غير بالغ (وذى رحم محرم
 منه) أي محرم من جهة الرحم
 لا الرضاع كابن عم هو أخ رضاعا
 فافهم (الا اذا كان) التفريق
 باعتاق وتوابعه ولو على مال
 أو يبيع من حلف بعتقه أو كان
 المالك كافرا لعدم مخاطبته
 بالشرا فافهم (ومتع بالبيع) ولو الآخر
 فافهم أو مكاتبه

قوله وظاهر القهستاني الخ حيث
قال ولا بينهم اذا كانا الرجلين لكل
منهم شقة أو اجبي ورجل
أو رجل وامرأة أو مذكراته
أو مضاربه وتماه في النظم اه
والشقة الطائفة من الشيء كافي
المصباح فيمكن أن يكون مراده
بالشقة واحد اتمامية يكون المعنى
لكل منهما قبل قول اه منه

فلا بأس به أو تعاد محبته فله
بيع ما سوى واحد غير الأقرب
والأبوين والمحقق به ما فتح أو
(بحق مستحق) كغير وجهه
مستحقان (كفتح أحدهما
بالجناية ويومه بالدين) أو بالاناف
مال الغير (ورده بهيب) لأن
النظر في دفع الضرر عن الغير لا في
الضرر بالغير (بخلاف الكبيرين
والزوجين) فلا بأس به بخلافه
لا وجه له

(قوله فاستثنى أحد عشر) كان الواجب تقديم هذه الجملة على قوله بخلاف الكبيرين
والزوين اهدم دخولهما في المستثنى منه اه ح والاحد عشر الاعتاق بتابعه بيعة من
حلف بعمقه كون المالك كافرا كونه مئة مئة اعدا المحارم ظهوره مستحقا دفعه بزيادة
بيعه بالدين بيعة بالانلاف مال وده ببيع وزاد في البحر ما اذا كان الصغير مراهما ورضيت
أمة ببيعه اه ط قلت في الفتح لو كان الولد مراهما فافرضي بالبيع واختاره ورضيته أمة
سائر بيعة اه ويزاد أيضا ما في الفتح حيث قال ومن صور جواز التفريق ما في الميسر ووطا اذا
كان للذمي عبده امرأة أمة ولدت منه وأسلم العبد وولده صغيرا فانه يجزى الذمي على بيع
العبد وابنه وان كان تفريقا بينه وبين أمة لانه بغير مساسا بسلام أمة فانه لا يفرق بحدوث
(قوله الامن حربي) لان مفسدة التفريق عارضا أعظم منها كما قدمناه (قوله أيضا) أي
كفي البيع الفساد وقد منعا من الدر وأنه لا يجب فسخه وما ذكره الشارح عزاء في الفتح
أول باب الاقالة الى النهاية ثم قال ونسبه غيره وهو ح لان رفع المعصية واجب بقدر
الامكان اه قلت ويمكن التوفيق بوجوده عليه ما دانه بخلاف البيع الفساد فانما اذا
أصرا عليه يفسخه القاضي جبرا عليه ما ووجهه أن البيع هنا صحيح وذلك قبل القبض
ويجب فيه الفسخ لا القية فلا يلي القاضي فسخه لمصلحة المالك الصحيح (قوله صحيح)
عبارة ويجوز البيع ويأثم اه وليس فيه مذكر الفسخ (قوله مساسا) أي رقيقا مساسا ط
(قوله مع الاجبار الخ) أي لرفع ذل الكافر عن المسلم وبلفظ الكتاب عن الامانة ط والله
سبحانه أعلم

(فصل في الفضولي)

نسبة الى الفضول جمع الفضل أي الزيادة وفتح الفاء خطأ ولم ينسب الى الواحد وان كان
هو القياس لانه صار بالغلبة كالعالم اه هذا المذهب في فساد كالاتصاري والاعرابي ط
عن البداية وفي المصباح وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيم لاخبر فيه ولهذا نسب اليه
على انظفه وقبل فضولي لم يشترط قبله بالاعتناء لانه جعل علما على نوع من الكلام فنزل
منزلة المفرد (قوله مناسبة ظاهرة) هي توقف افادة كل من الفساد والموقوف المالك
على شيء وهو القبض في الاول والاجازة في الثاني ح (قوله لانه من صور) ووجهه أن
المستحق يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك انما باعك بغير اني فهو دين بيع
الفضولي اه ح (قوله هو) أي لغة ولم يصرح بذلك انكشاف بقوله به واه واطلاحا
المخ فافهم (قوله يخشى عليه الكفر) لان الامر بالمعروف وكذا النهي عن المنكر ما
يعني كمال مسلم وانما لم يكفر لاحتمال أنه لم يرد أن هذا فضول لاخبر فيه بل أراد أن
أمره لا يؤثر ونحو ذلك (قوله بمنزلة الجاهل) فيدخل فيه الوكيل والوصي والولي
والفضولي منح (قوله خرج به نحو وكيل ووصي) المراد خروج هذين وما شابههما
لاهما فقط فهو نظير قوله من ذلك لايجزى فالوكيل والوصي يتصرفان باذن شرعي وكذا

فاستثنى أحد عشر (وكما يكره
التفريق ببيع) وغيره من
أصحاب المالك كصدقة ووصية
(يكره) بشراء الامن حربي
ابن مالك و (بقسمة في الميراث
والفتاوى) بوجوه واعلم أن فسخ
المكروه واجب على كل واحد
منهما أيضا بغير رفع الاثم مجمع
وفيه ونصح شراء كافر مساسا
ومعناه مع الاجبار على انراجعهما
عن ملكه وسببي في المتفرقات
(فصل في الفضولي)*

مناسبة ظاهرة وذكره في السكنز
بعد الاستحقاق لانه من صور
(هو) من يشترط بالاعتناء
فالقائل ان يأمر بالمعروف أنت
فضولي يخشى عليه الكفر ففتح
واصطلاح (من يتصرف في حق
غيره) بمنزلة الجاهل (بغير إذن
شرعي) فصل خرج به نحو وكيل
وصي

الولى والقاضى واساطان فيما يرجع الى بيت المال ونحوه وأمير الجيوش في الغنائم
 (قوله كل تصرف الخ) ضابط فيما يوقف على الاجازة وما لا يوقف (قوله صدر منه)
 أى من الفضولى أو من المتصرف مطلقا (قوله كبيع وتزويج) أشار الى أن المراد
 بالتعليك ما يعم الحقيقى والحكمى (قوله أو اسقاط الخ) أى اسقاط الملك مطلقا قال فى
 الفتح حتى لو طلق الرجل امرأه غيره أو أعتق عبده فأجاز طلقه وعتق وكذا سائر
 الاسقاطات للديون وغيرها اهـ * (تنبه) قال فى البحر والظاهر من فروعههم أن كل
 ما صح التوكيل به اذا باشره الفضولى يوقف الا بشرطه اهـ قال الخبير الملى أى
 من العقود والاسقاطات يخرج قبض الدين فى جامع الفصولين من قبض دين غيره بلا
 أمره ثم أجاز الطالب لم يجز قائما أو هالكا اهـ قلت هذا أحد قوانين ذكره ما فى جامع
 الفصولين فانه ذكر قبل ما مر من راض الى كتاب آخر مانعه قال للديون ادفع الى ألف الفلان
 عليك فعسى يجزه الطالب وأناست بوكيل عنه فدفع وأجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد
 الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم أجاز لا تعتبر الاجازة اهـ (قوله من يقدر على اجازته)
 كذا فسر فى الفتح فأفاد أنه ليس المراد المجزى بالفعل بل المراد من له ولاية امضاء ذلك
 الفعل من مال أو ولى كاتب وجده ووصى وقاض كما مر بيانه قبيل باب المهر وفى أحكام
 الصغار للاستروشى من مسائل النكاح عن فوائد صاحب المحيط صيغة تزوجت نفسها
 من كف وهى تعقل النكاح ولا ولى لها فاعقد يوقف على اجازة القاضى فان كانت فى
 موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضى تلك البلدة ينعقد ويوقف
 على اجازة ذلك القاضى والا فلا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويوقف على اجازتها
 بعد البلوغ اهـ فهذا صريح فى أن من ليس له ولى أو وصى خاص وكان تحت ولاية قاض
 فتصرفه موقوف على اجازة ذلك القاضى أو اجازته بعد بلوغه وهذا اذا كان تصرفا
 يقبل الاجازة احترازا عما اذا طلق أو أعتق كما بأتى وقد حترنا هذه المسئلة قبيل كتاب
 الغصب من كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية فارجع اليه فان فيه فوائد سنية (قوله انعقد
 موقفا) أى على اجازة من يملك ذلك العقد ولو كان العاقد نفسه بيانه ما فى الرابع
 والعشرين من جامع الفصولين بآءه أو تزوجه بلا اذن ثم أجاز بعد وكالته جازا استخسانا
 باع مال يتيم ثم جعله القاضى وصياله فأجاز ذلك البيع صح استخسانا ولو تزوج بلا اذن
 مولاه ثم أذن له فى النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز الا باذنه ولو لم ياذن له ولكنه
 عتق جاز بلا اجازة بعد عتقه ولو تزوج الصبي أو باع ثم أذن له وبيعه أو باع لم يجز الا باذنه
 وتقام القروع هناك فراجع (قوله وما لا يجزى له) أى وكل تصرف ليس له من يقدر
 على اجازته حالة العقد (قوله بيانه) أى بيان هذا الضابط المذکور وهذا يقصد أن
 الضمير فى قول المصنف كل تصرف صدر منه راجع للمتصرف لا للفضولى لأن الصبي
 هنا لا يطبق عليه تعريف الفضولى المأثر لانه يتصرف فى حق نفسه الآن يجاب أن

(كل تصرف صدر منه) تعليقا
 كان كبيع وتزويج أو اسقاطا
 كطلاق واعتاق (وله مجسز) أى
 اهـ هذا المتصرف من يقدر على
 اجازته (حال وقوعه العقد موقفا
 وما لا يجزى له حالة العقد لا ينعقد
 أصلا بيانه

مباشرة العقد ليست حقه بل حق الولي وشعوه فالمراد بالحق في التعريف ما يشتمل العقد
كما أفاده ط (قوله صبي) أي غير مأذون (قوله باع مثلاً الخ) أي تصرف تصرفاً فليجوز
عليه لو فعله وليه في صغره كبيع وشراء وتزويج وبيع أمته وكاتبته وشعوه فإذا فعله
الصبي بنفسه يتوقف على إجازة وليه مادام صبياً ولو بلغ قبل إجازة وليه فأجاز بنفسه
جائز ولم يجز بنفس البلوغ بلا إجازة جامع الفصولين (قوله بخلاف مالوطاق مثلاً) أي
أو خلع أو حررقه بمجاناً أو بعوض أو وهب ماله أو صدق به أو زوج قننه امرأة أو باع ماله
مجاناً فاشية أو شري شيئاً بأكثر من قيمته فاحشاً أو عقد عداً لو فعله وليه في صباه
لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وإن أجازها الصبي بعد البلوغ لم تجز لانه لا يجيز لها وقت
العقد فلم يتوقف على الإجازة إلا إذا كان لفظ الإجازة بعد البلوغ يصلح لابتداء العقد فيصح
ابتداء الإجازة كقوله أو وقت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح لابتداء جامع
الفصولين (قوله وقف بيع مال الغير) أي على الإجازة على ما ينشأ وفي حكم الغير الصبي ولو
باع مال نفسه بلا إذن وليه كما علمت ثم إذا أجاز بيع الفضولي والتمن نقد فهو للمجيز ما لو كان
عرضاً فهو للفضولي لانه صار مشترياً له وعليه قيمته للمجيز كما سيأتي (قوله لو الغير بالغ
عاقلاً الخ) لم أر ذلك في الحاوي ووجهه غير ظاهر إذا كان للصغير أو للمجنون ولي أو كان
في ولاية قاض لانه يصير عقد المجيز وقت العقد فيوقف على أنه شأناً لما قدمناه عن
جامع الفصولين من أنه لو باع مال يتيم ثم جعله وصية له فأجاز ذلك البيع صح استحساناً فهذا
صريح في أنه انعقد موقوفاً فانه لو لم ينعقد أصلاً لم يقبل الإجازة بعد ما صار وصياً وأصل
ما في الحاوي قياساً والعمل على الاستحسان (قوله وهذا) أي التوقف المفهوم من قول
المصنف وقف (قوله على أنه مال الكهال الخ) أي على أن البيع لا جمل مال الكهال لا جمل نفسه
وهذا ما أخذ من البحر حيث قال ولو قال المصنف باع ذلك غير مال الكهال كان أولى لانه
لو باعه لنفسه لم ينعقد أصلاً كما في البدائع اهـ لكن صاحب المتن قال في منحه أقول
يشكل على ما نقله شيخنا عن البدائع ما قالوه من أن المبيع إذا استحق لا ينتسخ العقد
في ظاهر الرواية بقضاء القاضي بالاستحقاق وللمستحق إجازته ووجه الإشكال أن البائع
باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع أنه توقف على الإجازة ويشكل عليه بيع القاصب
فانه يتوقف على الإجازة فالظاهر ضعف ما في البدائع فلا ينبغي أن يقول عليه الخالقته
لقروع المذهب اهـ وذكر شعوه الخبر الرمي ثم استظهر أن ما في البدائع رواية خارجة
عن ظاهر الرواية أقول يظهر لي أن ما في البدائع لا إشكال فيه بل هو صحيح لأن قول
البدائع لو باعه لنفسه لم ينعقد أصلاً معناه لو باعه من نفسه فاللام يعني من فهو المسئلة
الثانية من المسائل الخمس وحيث ذكرنا البدائع أن الموقوف ما باعه لغيره أم لو باعه لنفسه
لم ينعقد أصلاً فالخلاف انما جاء مما فهمه صاحب البحر من أن اللام للتعليل وأنه احتراز
عما إذا باعه لأجل ماله ولله دور أخيه صاحب البحر حيث وقف على حقيقة الصواب

صبي باع مثلاً ثم بلغ قبل إجازة
وليّه فأجاز بنفسه جاز لأن له ولماً
يجيزه حالة العقد بخلاف مالوطاق
مثلاً ثم بلغ فأجاز بنفسه لم يجز لانه
وقت العقد لا يجيز له فيبطل مالم
يقبل أو وقته فيصح انشاء الإجازة
كما بسطه العمادى (وقف بيع مال
الغير) لو الغير بالغ عاقلاً ولو صغيراً
أو مجنوناً لم ينعقد أصلاً كما في
الزواهر معز بالحواوي وهذا ان
باعه على أنه (مال الكهال) أم لو باعه
على أنه لنفسه

فقال عند قول الكثر ومن باع ملك غيره يعني لغيره أما إذا باع لنفسه لم ينعقد كذا في البدائع
 اهـ **ممكنه** لو عبر عن بدل اللام لكان أبعد عن الإيهام وعلى كل فهو عين ما ظهر لي
 والحمد لله رب العالمين (قوله أو باعه من نفسه) لأنه يكون مشتركاً بنفسه وقد صرحوا
 بأن الواحد لا يتولى الطرفين في البيع أفاده في المنع (قوله أو شرط الخيار للمالك) قال
 في النهرواني فروق الكرايسى لو شرط الفضولي الخيار للمالك بطل العقد لأنه لا بد من
 الشرط فيكون الشرط له مبطلاً اهـ وكان ينبغي أن يكون الشرط لغواً فقط فتدبره اهـ
 أي لأنه إذا كان للمالك الخيار في أن يبيع العقد أو يبطله يكون اشتراطه لا فائدة فيه فيلغوا
 وحيث لم يكن منافياً للعقد فينبغي أن لا يبطله وظاهر التعليق أن المراد خياراً لا جازة
 ومقتضى ما في الأشباه أن المراد به خيار الشرط حيث قال خيار الشرط داخل على الحكم
 لا البيع فلا يبطله إلا في بيع الفضولي وقال البصري وتقييده بالمالك ليس بشرط بل إذا
 شرط الفضولي للمشتري له بأن قال اشتريت هذا القلان بكذا على أن فلاناً بالخيار ثلاثة
 أيام لا يتوقف كما في قاضيان ومنية المفتي اهـ قلت ولعل وجهه أن الأصل فساد العقد
 بشرط لا يفتقده العقد ولا علامته إلا في صورته وأورد النص به كشرط الخيار وفائدة
 الترتوي دفع الغبن ومن وقع له عقد الفضولي ثبت له الخيار بالشرط غير مقيده بوقت فكان
 اشتراط الخيار له ثلاثة أيام فقط بخلاف النص لأنه لا فائدة فيه بل فيه ضرر المدة فلذا
 لم يتوقف على الإجازة بل بطل انقضاء عقد الفضولي وإن كان الشرط التماساً يقتضي
 الفساد لا البطلان هذا ما ظهر لي والله سبحانه أعلم (قوله المكلف) قيد به لأن المالك إذا
 كان صيباً أو مجنوناً فالبيع باطل وإن لم يشترط الخيار له فيه اهـ ح وهذا بناء على ما مر
 عن الحاروي وعلمت ما فيه (قوله أو باع عرضاً الخ) بيانه لرجل عبد وأمة فغصب زيد
 العبد وعمر والأمة ثم باع زيد العبد من عمرو بالأمة فأجاز المالك البيع لم يجز قال في البحر
 لأن فائدة البيع ثبوت ملك الرقبة والتصرف وهما حاصلان للمالك في البدلين بدون هذا
 العقد فلم ينعقد فلم تلحقه إجازة ولو غصبها من رجلين وتبايعا وأجاز المالك جاز ولو غصبها
 النقدين من واحد وعقد الصرف وتبايعا ثم أجاز جاز لأن النقود لا تتعين في المعامضات
 وعلى كل واحد من الغاصبين مثل ما غصب كذا في القمع من آخر الباب اهـ (قوله
 للمالك) أي مالك العرض الأول وهو متعلق بمعدوف نعت لعرض آخر فيكون كل من
 العرضين للمالك واحد كما مثلنا (قوله به) متعلق بقوله باع والضمير عائداً على العرض الآخر
 (قوله إلا في هذه الخمسة) أي الأربعة المذكورة هنا ومسألة الحاروي هي الخامسة وقد
 علمت أن الخامسة ليست كذلك وكذلك مسألة يبيع على أنه لنفسه فبقي المستثنى ثلاثة
 فقط وهي الاستيئة عن الأشباه وانت ورا دما في جامع الفصولين باع ملك غيره فشراه من
 مالكه وسلم إلى المشتري لم يجز والبيع باطل لافساد وانما يجوز إذا نكحتم سبب ملكه على
 يهـ حتى إن الغاصب لو باع المقتضوب ثم ضمنه المالك جاز يبيعه أما لو شرأه الغاصب من

قوله أو شرط الخيار للمالك كذا
 يحفظه والذي في نسخ الشارح
 أو شرط الخيار في نفسه للمالك
 والمالك واحد اهـ معصية
 أو باعه من نفسه أو شرط الخيار
 فيه للمالك المكلف أو باع عرضاً
 من غاصب عرض آخر للمالك به
 فالبيع باطل والحاصل أن يبيعه
 موقوف إلا في هذه الخمسة فباطل

ماله كذا أو وهبه له أو ورثه منه لا يثبت بعه قبله ولو عصب شيئا وباعه فان ضمنه المالك قيمته
يوم الغصب جاز بعهه لا لوضعه قيمته يوم البيع اهـ فهاتان مسئلتان فرجعت المسائل
المستثناة خمس السكن في الاخيرة كلام سيأتي (قوله نفذ عليه) أي على المشتري ولو أشهد
أنه يشترى لفلان وقال فلان رضيت فالتقيد للمشتري لأنه اذا لم يكن وكيلًا بالشراء وقع
المالك له فلا اعتبار بالاجازة بعد ذلك لانها انما تلحق الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري
اليه العبد وأخذ الثمن كان بيعا بالتعاطي بينهما وان ادعى فلان أن الشراء كان بأمره
وأنكر المشتري فالقول لفلان لأن الشراء باقراره وقع له بغير عن البرازية (قوله فيوقف)
أي على اجازة من شري له فان أجاز جاز وعهدته على المجلد لعل العاقد وهذا الان الشراء
انما لا يتوقف اذا وجد نفذا او لا ينفذ هنا على العاقد أفاده في جامع الفصولين (قوله
هذا) أي نفاد الشراء على الفضولي الغير المحجور (قوله فقال البائع بعته لفلان) أي
وقال الفضولي اشترى لفلان كما في البرازية وغیرها لان قوله بيع أمر لا يصلح ايجابا وفي
الفتح قال اشترى لفلان فقال بعث أو قال المالك ابتداء بعته منك لاجل فلان فقال
اشترى لم يتوقف لانه وجد نفذا على المشتري لانه أضيف اليه ظاهرا وقوله لاجل فلان
يحتمل لاجل شفاعته أو رضاه اهـ وذكره في البرازية كذلك ثم قال والعصم أنه اذا أضيف
العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته وأقره في البحر السكن في البرازية أيضا
لو قال اشترى لفلان وقال البائع بعث منك الاصح عدم التوقف اهـ وظاهره أنه ينفذ
على المشتري سكن نقل في البحر هذه الاخيرة عن فروق الكرايسی وقال بطل العقد
في أصح الروايتين لانه خاطب المشتري فرد له غيره فلا يكون جوابا فكان شرط العقد بخلاف
قوله بعته لفلان فقال اشترى له أو قبلت ولم يقل له وقوله بعث من فلان فقال اشترى
لاجله أو قبلت فانه يتوقف لضافته الى فلان في الكلامين قال في النهر وعلى هذا
فلاكتفاء بالاضافة في أحد الكلامين بأن لا يضاف الى الآخر اهـ وحاصله أن ما مر عن
البرازية من تصحيح التوقف بالاضافة الى فلان في أحد الكلامين محمول على ما اذا لم يضاف
العقد في أحد الكلامين الى المشتري فلا ينافي ما صححه في الفروق وعليه فلو أضيف في
أحدهما الى المشتري وفي الآخر الى فلان بطل العقد كقوله بعث منك فقال اشترى
لفلان أو بالعكس لأن الكلام الثاني لا يصلح قبولا لا لایجاب لكن لا يخفى أن صريح
تصحيح البرازية أنه اذا أضيف الى فلان في أحد الكلامين يتوقف والله هو من تصحيح
الفروق انه لا يتوقف الا اذا أضيف اليه في الكلامين وهو المفهوم من كلام الفتح السابق
فصار الحاصل أنه اذا أضيف الى فلان في الكلامين توقف على اجازته والانفذ على المشتري
مالم يضاف الى الآخر صرح بما قبله ووقع في بعض الكتب هنا اضطراب وعدول عن
الصواب كما يعلم من جملة نورا العين وهذا ما تحصل لي بعد التأمل والله سبحانه أعلم
(قوله برزازية وغيرها) يوجد هنا في بعض النسخ زيادة نقلت من نسخة الشارح ونصها قيد

قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ
عليه الا اذا كان المشتري هيبا
أو محجورا عليه فيوقف هذا
اذا لم يصفه الفضولي الى غيره فلو
أضافه بأن قال بيع هذا العبد
لفلان فقال البائع بعته لفلان
توقف برزازية وغيرها

بيعه لما لا يملكه لان بيعه لنفسه باطل كما في الجبر والاشباه عن البدائع كانه لانه غاصب وكذا
من نفسه لان الواحد لا يتولى طرفي البيع الا بالبيع كما ترون عبارة الاشباه وبيع الفضولي
موقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدائع واذا اشترط ان يمارف به للمالك تلقى
واذا باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به فتح المصنف المصنف الاول في الحاشية
افروع المذهب لمصر يحكم بأن بيع الغاصب موقوف وبأن المبيع اذا استحق فلم يستحق
اجازته على الظاهر مع أن البائع باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على
الاجازة وأما الثانية ففي التمر ويبنى الغاء الشرط فقط قلت وحاصله كما قاله شيخنا أن بيعه
موقوف ولو لنفسه على الصحيح اه لكن في حاشية الاشباه لابن المصنف وزدت مسئلتين
من الخاوي وهما بيع الفضولي مال صغير ويجهلون لا ينعقد أصلا وهذا آخر ما وجدته
من الزيادة ولا يخفى ما فيها من التكرار وكان الشارح قصدا أن يعدل اليها عما كتبه أولا
من قوله أما لو باعته الى قوله قيد بالبيع (قوله المحجورين) أخرجه المأذونين فلا يتوقف
بيعهما ط (قوله وكذا المعتوه) أي حكمه في البيع حكم الصبي والعبد المحجورين ط
(قوله وسنحقة في الجبر) حيث قال وصح طلاق عبد واقراه في حق نفسه فقط لانه
فالأقرب بمال أخر الى عتقه ولو لغير مولاه ولو له هدر وبجدة وقد أقيم في الحال لبقائه على
أصل الحرية في حقه ما ومن عقد عقد يدور بين نفع وضرر من هؤلاء المحجورين وهو
يعتق له أجازة له أو رد وان لم يعتقه فباطل وان تلفوا شيئا ضمنوا المصنف ضمان العبد بعد
العتق اه وبه ظهران قول العمادية لا ينعقد الخ ليس على إطلاقه وأما مراده بانه عقد
لا ينعقد فيشمل ما ينعقد موقفا وما لا ينعقد أصلا فلا يخالف ما في المتن (قوله ووقف بيع
ماله من فاسد عقل الخ) كذا في الدرر وفي أول البيع الفاسد من الجبر عن الخلاصة وبيع
غير الرشيد موقوف على اجازة القاضي اه وهذا أولى لأن الكلام في توقف المبيع
أما على ما في المتن فالموقوف شراء فاسد العقل أما البيع الصادر من الرشيد فغير موقوف
ولذا قال في الشريعة لامية هذا التركيب فيه نظر والمسئلة من الخاتمة الصبي المحجور اذا بلغ
سفيه بائنا وقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضي وفي الخلاصة اذا باع ماله وهو
غير رشيد يتوقف على اجازة القاضي اه قلت وهذا على قولهم ما أماعلى قول الامام
قتصر فيه صحيح كسبائي في بابه (قوله ووقف بيع المرهون والمستأجر الخ) أي فان أجازة
المرتهن والمستأجر نقد وهل يملك النسخ قيل لا وهو الصحيح وقيل يملكه المرتهن دون
المستأجر لأن حقه في المنفعة ولذا لو هلك العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وتعممه
في الجبر وجزم في الخاتمة بالتأني لكن في حاشية الفصولين للرمل عن الزيلعي لا يملك المرتهن
النسخ في أصح الروايتين اه وليس للراهن والمؤجر النسخ وأما المشتري فله خيار النسخ
ان لم يعلم بالاجارة والرهن عند أبي يوسف وعندهما له ذلك وان علم وعزى كل منهما الى
ظاهر الرواية كافي الفتح لكن في حاشية الفصولين للرمل عن اللؤلؤ الحية ان قولهما هو

(و) وقف (بيع العبد والصبي
المحجورين) على اجازة المولى والمولى
وكذا المعتوه وفي العمادية وغيرها
لا ينعقد فأقر العبد ولا عتوده
وسنحقة في الجبر (و) وقف (بيع
ماله من فاسد عقل غير رشيد) على
اجازة القاضي (و) وقف (بيع
المرهون والمستأجر والارض في
من اربعة الغير)

مطالب
في بيع المرهون والمستأجر

الصحيح وعليه الفتوى بقى لولم يجز المستأجر حتى انفسخت الاجارة نفذ البيع السابق
وكذا المرتبة اذ اقضى دينه كما في جامع الفصولين وفيه ايضا عن الذخيرة البيع بلا اذن
المستأجر نفذ في حق المبيع والمشتري لافي حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك
المبيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو اجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع
من يده ليصل اليه ماله اذ رضاه بالمبيع يعتبر بفسخ الاجارة لا لا نزاع من يده وعن بعضنا
انه لو باع وسلم واجازهما المستأجر بطل حق حبسه ولو اجاز المبيع لا التسليم لا يطل حق
حبسه اهـ * (تنبيه) * لو بيع المستأجر من مستأجر لا يتوقف كالمع كذا ذكرناه وبه
صرح في الفصولين وغيره وفيه باع المستأجر ورضى المشتري أن لا يفسخ الشراء الى
مضى مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضىها ولا للبائع
مطالبة المشتري بالتمن ما لم يجعل المبيع يجعل التسليم (قوله ومن ارع) صورته كما في ح عن
الفتاوى الهندية اذ ادفع أرضه من اربعة مائة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل
فزرعها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الارض يتوقف على ايجازة المزارع اهـ
أى لانه في حكم المستأجر لا لارض وأما لو كان البذر من المالك فينفذ لولم يزرع لان
المزارع أجبر له ولوزرع لا تعلق حق المزارع وتماه في جامع الفصولين (قوله نفذ)
حقه أن يقول توقف لانه اذا علم في المجلس توقف على ايجازته فيخير بين أخذ وتركه لان
الرضا لم يتم قبله لعدم العلم فيخير كما في خيار الرؤية كما ذكر في البحر المراجعة (قوله
ولا يطل) المناسب لما بعده والافسد (قوله قالت الخ) استدل على المصنف فان مفاد
كلامه أن المتوقف صحته أى انه صحيح له عرضية الفساد فهو معنى على الضعيف ويمكن
حل كلام المصنف على ما بعد العلم في المجلس (قوله ويبيع المبيع من غير مشترية) قال
في الدرر صورته باع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينعقد الثاني حتى لو تفاخرا الاو لا ينعقد
الثاني لكن يتوقف على ايجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لا وفي
العقار على الخلاف اهـ وقوله أو لا لا ينعقد الثاني معناه لا ينعقد بقرينة الاستدراك
عليه بقوله لكن يتوقف الخ وأراد بالخلاف ما سيأتي في فصل التصرف من أن يبيع العقار
قبل قبضه صحيح عندهم الا عند محمد فهو عنده كبيع المنقول واعترضه في الشرع بالامانة
بما حاصله أن الخلاف لا يمتنع في انما هو فيما اذا اشترى عقارا فباعه قبل قبضه والكلام
هنا في بيع البائع قلت لا يخفى أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فالبيع في الحقيقة
من المشتري ولذا قال في جامع الفصولين شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر باكر
فأجازة المشتري لم يجز لانه يبيع ما لم يقبض اهـ فاعتبره بهما من جانب المشتري قبل قبضه
فافهم وظاهره أنه يبق على ملك المشتري الاو ويأتى تمامه في فصل التصرف في المبيع
(قوله لدخوله في بيع مال الغير) لا يخفى أن في هذه الصورة تقصير لا وفرا بين الاجازة
قبل القبض أو بعده وهو محتاج للتنبيه عليه بخلاف غيرهما من بيع مال الغير فالاولى

على ايجازة مرتبة من ومستأجر
ومن ارع (و) وقف (يبيع شيء
برقه) أى بالمكتوب عليه
فان عمله المشتري في مجلس البيع
نفذ ولا يطل قات وفي مراجعة
البحر أنه فاسده عرضية الضعفة
لا بالعكس هو الصحيح وعليه فحرم
مباشرة وعلى الضعيف لا وترك
المصنف قول الدرر ويبيع المبيع
من غير مشترية لدخوله في بيع
مال الغير

ذكرها كما فعل في الدرر (قوله وبيع المرتبة) فانه موقوف عند الامام على الاسلام ولا يتوقف عندهما ط (قوله ان علم في المجلس صح) أي وله الخيار بشرط بلالية عند قوله والبيع بمبايع فلان والظاهر أن المسائل بعده كذلك (قوله والابطال) غير مسلم لانه فاسد يملك بالقبض بشرط بلالية (قوله وبيع فيه خيار المجلس كما مر) الذي مر أن قول البيوع انه اذا أوجب أحدهما قللا آخر القبول في المجلس لأن خيار القبول مقبض به فاذا قبل فيه لزم البيع بالخيار الا لعيب أو رؤية خلافا للشافعي فان كان المراد خيار القبول ففيه كما قال الواني أن البيع الموقوف انما يكون بعد الايجاب والقبول وان كان المراد خيار الشرط ففي الشرط بلالية أنه ليس من الموقوف والخيار والمشرط المقسدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يقسدر له أجل كان له الخيار بذلك المجلس فقط كما في الفتح اهـ ويانه أن الموقوف مقابل للنافذ ومافيه خياره مقابل للارزم فمافيه خياره غير لازم للموقوف لكن قد يقال ان لزومه موقوف على استسقاط الخيار فيصح وصفه بالموقوف لكن على هذا الاحتجاج للتقييد بالمجلس بل كان عليه أن يقول وبيع فيه خيار الشرط ليشمل ما كان مقيدا بالمجلس وغيره ولئلا يتوهم منه خيار القبول ثم ان ما نقله الشرط بلالي عن الفتح مخالف لما قدمه الشارح من أن خيار الشرط ثلاثة أيام أو أقل وأنه يقسد عند اطلاق أو تأيد وقد منها هنا أنه اذا أطلق عن التقيد بثلاثة أيام انما يفسد اذا أطلق وقت العقد أو ما لو باع بلا خيار ثم اقبله بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس كما في البحر عن الوالوجية وغيرها وحمل عليه في البحر كلام الفتح (قوله على اجازة المالك) فلو تداولته الايدي فأجاز عقد من العقود جاز ذلك العقد خاصة كما سيأتى تحريره وفي جامع القصولين لو باعه الغاصب ثم ضمنه ما سكه جاز البيع ولو شراه غاصبه من ماله أو وهبه منه أو ورثه لم ينفذ به قبل ذلك (قوله وعلى اذا باعه المالك الخ) تبع في ذلك المصنف مع أن المصنف ذكر فيما مر أن هذا مخالف لقواعد المذهب فلا فرق بين بيعه لمالكه أو لغيره وقد علمت الكلام على ما في البدائع (قوله على البينة) أي ان أنكر الغاصب ط (قوله وبيع ما في تسليمه ضرر) كبيع جذع من السقف سواء كان معينا أو لا على ما في النهر عن الفتح وقد علم أن المراد عند الموقوف ولو صدر فاسدا فان البيع في هذه الصورة فاسد موقوف ط (قوله وبيع المريض لو ارثه) أي ولو بمثل القيمة وهذا عنده وعندهما يجوز ويخير المشتري بين فسخ وانعام لو فيه غبن أو حبابة قلت أو كثرت وكذا وصي الميت لو باعه من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف عنده لم يجوز ولو بقيمة وعندهما يجوز جامع القصولين (قوله على اجازة الباقي) أو على صحة المريض فان صح من مرضه نفذ وان مات منه ولم تجز الورثة بطل فتح (قوله على اجازة الغرماء) عزاء في البحر الى الزيلعي ومثله في جامع القصولين (قوله وبيع أحد الوكيلين) عزاء في البحر الى وكالة

(وبيع المرتبة والبيع بمبايع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع الناس به أو بمثل ما أخذ به فلان) ان علم في المجلس صح والابطال (وبيع الشيء بغيره) فان بين في المجلس صح والا بطل واني (وبيع خيار المجلس فيه كما مر) وقف (بيع الغاصب) على اجازة المالك يعني اذا باعه لمالكه لانه نفسه على ما مر عن البدائع ووقف أيضا بيع المالك المقصوب على البينة أو اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لو ارثه على اجازة الباقي وبيع الورثة التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع أحد الوكيلين أو الوصيين أو الذانظرين اذا باع بحضور الآخر توقف على اجازته أو بغيره فباطل

الذي يلي ثم ذكر أحد الوصيين أو الناظرين وقال توقف على اجازة الاخر اخذ من
الوكيلين ولم أرهما الا ن صريحا اه (قوله وأوصله) أي البيع الموقوف (قوله الى نصف
وثلاثين) أي ثمان وثلاثين ذكر المصنف والشارح منها ثلاثة وعشرين (٣) صورة وذكر
في النهري بيع غير الرشيد فانه موقوف على اجازة القاضي والذي ذكره المصنف هنا البيع
منه وبيع الباقي المبيع بعد القبض من غير المشتري فانه يتوقف على اجازة المشتري وما شرط
فيه الخيار أكثر من ثلاث فان الاصح أنه موقوف وشراء الوكيل نصف عبء وكل في شراء
كله فانه موقوف ان اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ على الموكل وبيع نصيبه من مشتركه
بالخلط أو الاختلاط فانه موقوف على اجازة شريكه وتقدم ذلك أقول كتاب الشركة وبيع
المولى عبده المأذون فانه موقوف على اجازة الغرماء وكذا بيعه كسابه وبيع وكيل
الوكيل بلا اذن فانه موقوف على اجازة الوكيل الا قول وبيع الصبي بشرط الخيار اذا بلغ
الصبي في المدة والبيع بمأخذه أو بمسايريه أو بمأخذه أو برأس ماله أو بمأخذه أو بمسايريه
أي فانه يتوقف على بيانه في المجلس كما تقدم نظيره ط (قوله قبول الاجازة) أي ولو تداولته
الايدى كما تقدمناه آنفا (قوله من المالك) أفاد أنه لا تجوز اجازة وارثه كما ذكره قريبا ويغني
عن هذا انصرح المصنف بأن من شروط الاجازة قيام صاحب المتاع (قوله بأن لا يتغير
المبيع) علم منه حكمه هلا كذا بالاولي فان لم يعلم حاله جاز البيع في قول أبي يوسف وأقوال وهو قول
محمد لان الاصل بقاؤه ثم رجع أبو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قيامه عند الاجازة لان
الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك فتح ونهروا اختلغا في وقت الهالك فالقول
للبيع أنه هلك بعد الاجازة لا للمشتري أنه هلك قبلها كما في جامع الفصولين (قوله
بحيث يعتد شيئا آخر) بيان للمنفق وهو التغير في الوصف به المسمى فجاز المالك البيع جاز
ولو قطعه وخطه ثم أجاز لا يجوز لانه صار شيئا آخر من غير دور ومثله في التنازع خالية عن فتاوى
أبي الليث ويخالفه ما في البحر والبرازية أنه لو أجاز بعد البيع لا يجوز تأمل وفي جامع
الفصولين باع دارا فانهم لم يأنوها ثم أجاز يصح لبقاء الدار بقاء العرصه (قوله لان اجازته
كالبيع حكما) أي ولا يفتى في البيع من قيام هذه الثلاثة (قوله لو كان عرضا معينيا) بأن
كان بيع مقايضة فتح وقيد بالتعيين لان الاحتراز عن الدين انما يحصل به فان العرض
قد يكون دينيا على ما سئف عليه ابن كمال أي كالمسلم (قوله فيكون مملوكا للفضولي)
أي فاذا هلك مملوك عليه طوانما توقف على الاجازة لان اجازة المالك اجازة عقد لا اجازة عقد
بمعنى أن المالك اجاز للبايع أن يتقدم ما باعه عن المالك بال عقد لا اجازة عقد لان العقد
لازم على الفضولي كما في العناية قال في البحر لانه لما كان العوض متعينا كان شرا من
وجهه والشراء لا يتوقف بل يتقدم على المباشران وجد نقدا فيكون مملوكا وباجازة المالك
لا يتقبل اليه بل تأثير اجازته في العقد لا في العقد ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان
شتميا والافقيته لانه لما صار البذل له صار مشتركا بنفسه بمال الغير مستمرا رضاه في ضمن

مطلب
البيع الموقوف نصف وثلاثين

قوله ثلاثة وعشرين صورة هكذا
بنقطه ولعل الاولى ثلاثا بتجريد
من التاء كما لا يخفى اه معجزة

وأوصله في النهري الى نصف وثلاثين
(وحكمه) أي بيع الفضولي لوله
يجوز حال وقوعه ككامل
(قبول الاجازة) من المالك
اذا كان البايع والمشتري والمبيع
قائما بأن لا يتغير المبيع بحيث
يعتد شيئا آخر لان اجازته كالبيع
حكما (وكذا) بشرط قيام (الثمن)
أي (لو) كان (عرضا) معينيا لانه
مبيع من وجهه فيكون مملوكا
للفضولي وعلمه مثل المبيع لو مثليا
والافقيته وغير العرض مملوك للمجيز

الشراء فيجب عليه رده كمال الوقضى دونه بالغير واستقرض غير المثل جازئنا
وان لم يجز قصدا لا ترى أن الرجل اذا تزوج امرأه على عبد الغير صح ويجب عليه قيمته
(قوله أمانة في يد الفضولي) فلو هلك لا يضمنه كالوكيل لان الاجازة للاسقة كالوكالة
السابقة من حيث انه صار بها تصرف نافذ وان لم يكن من كل وجه فان المشتري من
المشتري من الفضولي اذا اجاز المالك لا ينفذ بل يهلك بخلاف الوكيل وقامه في الفسخ
وأطلقه فشهد ما اذا هلك قبل تحقق الاجازة أو بعده كما يأتي بيانه * (نزع) * لو اراد
المشتري استرداد الثمن منه بعد دفعه له على رجاء الاجازة لم يملك ذلك ذكره في المجتبى آخر
الوكالة روى على الفضولي (قوله وحكمه أيضا الخ) تبس في ذلك المصنف وهو عدول
عن ظاهر المتن فان الظاهر منه أن قوله وأخذ الثمن مبتدأ وقوله الا في اجازة خبره وهذا
اولى كما يفيد قوله الا في عن العمادية ويكون اجازة أفاده ط (قوله اخذ المالك الثمن)
الظاهر أن آل للجنس فيكون أخذ بعضه اجازة أيضا دلالة على الرضا وتصريحهم في
تمسك الفضولي بأن قبض بعض المهر اجازة أفاده الرمي عن المصنف (قوله وهل للمشتري
الخ) كان الاولى ذكر هذه الجملة بتمامها عقب ما قدمه عن الملتقى لان ذلك فيما اذا وجدت
الاجازة وهذا فيما اذا لم توجد وحاصله انه اذا لم توجد الاجازة يبقى الثمن غير العرض على ملك
المشتري فاذا هلك في يد الفضولي هل يضمنه للمشتري في شرح الوهبانية قال في القنية
بعد أن روى للقاضي عبد الباق والفاضل البديع اشترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن
من علمه بانه فضولي ثم هلك الثمن في يده ولم يجز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي
ثم روى لقاضي بيان وقال رجوع على الفضولي بمثل الثمن ثم روى لبرهان صاحب المحيط وقال
لا يرجع عليه بشئ ثم روى لظاهر الدين المرغيناني وقال ان علم أنه فضولي وقت أداء الثمن
بهلك امانته ذكره في المتن قال البديع وهو الاصح اه وعلة تصحيح كونه أمانة أن الدفع
اليه مع العلم بكونه فضوليا صيره كالوكيل اه (قوله واعقده ابن الشحنة) كانه أخذ
اعتماده له من ذكره علة التصحيح المذكورة تأمل (قوله وأقره المصنف) قلت وبه جزم في
البرازية وجامع الفصولين وعزاه في شرح الملتقى الى القهستاني عن العمادية (قوله وجزم
الزيهني وابن ملك الخ) حيث قالوا اذا اجاز المالك كان الثمن مملوكا له أمانة في يد الفضولي
بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد الاجازة أو قبلها لان الاجازة
اللاحقة كالوكالة السابقة اه وبه علم أن قول الشارح مطلقا معناه سواء هلك قبل
الاجازة أو بعده فافهم ثم اعلم أن المتبادر من كلام الزيهني وابن ملك أن المراد اذا
وجدت الاجازة لا يضمن الفضولي الثمن سواء هلك قبلها أو بعده لان الثمن غير العرض
بصيرته كالكاليج لان الفضولي بالاجازة للاسقة صار كالوكيل فيكون الثمن في يده أمانة
قبل الهلاك من حين قبضه فملك على المميز وان كانت الاجازة بعد الهلاك والمتبادر من
كلام القنية أن الاجازة لم توجد أصلا لا قبل الهلاك ولا بعده فلذا اختلف المشايخ في

أمانة في يد الفضولي ملتقى (و) كذا
بشروط قيام (صاحب المتابع
أيضا) فلا تجوز اجازة وارثه
لعله لا يضمنه (و) حكمه أيضا
(أخذ) المالك (الثن أو طلبه)
من المشتري ويحكمون اجازة
عمادية وهل للمشتري الرجوع
على الفضولي بمثل لو هلك في يده
قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم أنه
فضولي وقت الاداء لان علم قنية
واعقده ابن الشحنة وأقره
المصنف وجزم الزيهني وابن ملك
بأنه أمانة مطلقا

ضمائه وعدمه وأما ما ذكره الزياحي وابن مالك فلا وجه للاختلاف فيه قدامنا فافهم بين
 الثقلين هذا ما ظهر لي قد بره وبقي ما إذا هلك الثمن العرض في يد الفضولي قبل الاجازة
 ففي جامع الفصولين يبطل العقد ولا تلحقه الاجازة ويضمن للمشتري مثل عرضه او قيمته
 لو قيمته لا نه قبضه بعقد فاسد اه (تتمة) لم يذكر حكم هلاك المبيع وذكره في جامع
 الفصولين وحاصله أنه لو هلك قبل الاجازة فان كان قبض المشتري يبطل العقد وان
 بعده لم يجز بالاجازة وللهالك تضمين أيهما شاء وأيهما استأثر تضمينه ملكه ويبرأ الآخر
 فلا يقدر على أن يضمه ثم ان ضمن المشتري يبطل البيع لأن أخذ القيمة كأخذ العين
 والمشتري أن يرجع على البائع بثمنه لا بما ضمن وان ضمن البائع فان كان قبض البائع
 مضمونا عليه أي بأن قبضه بلا إذن مالكه نقد يبعه بضمائه وان كان قبضه أمانة وانما
 صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا يقضيه بضمائه لأن سبب ملكه تأخر عن عقده
 وذكر محمد في ظاهر الرواية أن البيع يجوز تضمين البائع وقيل تأويله أنه سلم أو لا حتى
 صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كقصور اه (قوله بضمائه) قال في جامع
 الفصولين هو اجازة في تكاح وبيع وطلاق وغيرها كذا روى عن محمد وفي ظاهر الرواية
 هو ردوبه يفتي اه والظاهر أن هذه أسأت (قوله على المختار) أي في أحسن وأصبت
 ومقابلها في الخاتمة من أنه ليس اجازة لأنه يذكر للاستنزاء وفي الذخيرة أن فيه رواية في
 جامع الفصولين أحسن أو وقعت أو كفتى مؤنة البيع أو أحسن فجزأ الله ذخيرا
 ليس اجازة لأنه يذكر للاستنزاء الأ أن محمد قال ان أحسن أو أصبت اجازة استحسننا
 أقول ينبغي أن يفصل فان قاله جده فهو اجازة لا لقوله استنزاء ويعرف بالقرائن ولم
 توجد ينبغي أن يكون اجازة اذا اصل هو الجدة اه وفي حاشيته للمصنف أن
 المختار ما ذكره من التفصيل كما أفصح عنه البرازي (قوله لو المبيع قائما) ذكره لأنه تتمة
 عبارة العمادية والافان كلام فيه (قوله بيع الآخر) بالجيم المكسورة (قوله جاز)
 لأنه بعدم اجازته لا يفسخ لما مر من أن المستأجر لا يملك الفسخ (قوله بالفعل وبالقول)
 الاول من قوله أخذ الثمن والثاني من قوله أو طلبه وما بعده وفي جامع الفصولين لو أخذ
 المالك بثمنه خطأ من المشتري فهو اجازة لا لو سكت عن بيع الفضولي بمحضته اه وسيدكر
 الشارح مسألة السكوت آخر الفصل (قوله وان للمالك الخ) استنفيد ذلك من قول
 المصنف وحكمه قبول الاجازة فان المراد اجازة المالك كما مر فانه يفيد أن له الفسخ أيضا
 وأن المشتري والفضولي ليس لهما الاجازة فافهم (قوله والمشتري الفسخ) أي قبل
 اجازة المالك تحترز عن لزوم العقد بغير وهذا عند التوافق على أن المالك لم يجز البيع ولم
 يأمر به فلا يثنى قول المصنف الا في باع عبد غيره بغير أمره الخ هذا وذكر في الفسخ
 وجامع الفصولين في باب الاستهتاق ولو استهتق فأراد المشتري فسخ البيع بلا قضاء
 ولا رضا البائع لا يملكه لأن احتمال اقامة البينة على التنازع أو على التناهي من

(وقوله) أسأت نهر (بضم ما
 صحت أو أحسن أو أصبت)
 على المختار فتح (وهبة الثمن من
 المشتري والتصدق عليه به اجازة)
 لو المبيع قائما عمادية (وقوله
 لا أجيز ذلك) أي للبيع الموقوف
 فهو اجازة بعده لم يجز لأن المفسوخ
 لا يجاز بخلاف المستأجر لو قال
 لا أجيز بيع الآخر ثم أجاز جاز
 وأفاد كلامه جواز الاجازة
 بالفعل وبالقول وأن للمالك
 الاجازة والفسخ والمشتري
 الفسخ لا الاجازة

المستحق ثابت الا اذا حكم القاضي فيسليم العجز فيفسخ اه وقدمه وأقول الفصل أن
الاستحقاق من مبيع الفضولي فمذبحي تقييد قوله وللمشتري الفسخ بالرضا أو القضاء
تأمل (قوله وكذا الفضولي قبلها) أي قبل إجازة المالك ليدفع الحقوقي عن نفسه فانه
بعد الإجازة يصير كالوكيل فترجع حقوق العقد اليه فيطالب بالتسليم ويخاصم بالعيب
وفي ذلك ضرر عليه فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته (قوله لا النكاح) أي ليس للفضولي في
النكاح الفسخ بالقول ولا بالفعل لانه مبيع محض فبالإجازة تنقل العبارة الى المالك
فتصير الحقوق منوطه به لا بالفضولي وفي النهاية أن له الفسخ بالفعل بأن زوج رجلا امرأة
ثم اختتم قبل الإجازة فهو فسخ لا قول وفي الخاتمة خلافه بغير ملخص (قوله خير المشتري في
خصته) أي حصته المجهول لأن المشتري رغب في شرائه ليسلم له جميع المبيع فإذا لم يسلم بخير
ليكونه مبيعاً بعيب الشركة وألزمه محمد بن أبيه لأنه رضى بتتريق الصفة عليه لعلمه أنها
قد لا يجتمعان على الإجازة شرح المجمع (قوله فالمعتبر إجازته) ولو بد بالرد ثم أجاز فالمعتبر
ما بد به رمل على الفصولين (قوله مطلقاً) أي علم المالك بالثمن أو لم يعلم وأجاب صاحب
الهداية أنه اذا علم بالخط بعد الإجازة فله التمسار بين الرضا والفسخ بغير عن البرازية
* (فروع) * في الفصولين أمره ببيعته بما تدينه بارتفاعه بألف درهم فقال المالك قبل العلم
أجزت جاز بألف درهم وكذا النكاح لا لو قال أجزت ما أمرت بك * برهن المالك على
الإجازة ليس له أخذ الثمن من المشتري الا اذا ادعى أن الفضولي وكاه بقبضه * مات
العبد في يد المشتري ثم ادعى المالك الأمر أو الإجازة فان قال ~~كنت~~ أمرته به صدق
ولو قال لم يفتى فاجزته لم يصدق الا بيئته وكذا الوزرج الكسيرة أبوها ومات زوجها فطلبت
الارث وادعت الأمر أو الإجازة (قوله المشتري من غاصب عبداً) لو قال من فضولي
ليكن أولى لانه اذ لم يسلم المبيع لم يكن غاصباً مع أن الحكم كذلك ولعله انما ذكره لاجل
قوله أو بآءه فان يبيع العبد قبل قبضه فاسد أفاده في البحر وضورة المسئلة زيد باع عبداً
رجل بلاذنه من عمر وفأعتق عمر والعبد أو بآءه من بكر فأجاز المالك يبيع زيداً وضمه
أو ضمن عمر المشتري وهو المعتق نفذتق عمر وان كان أعتقه وأما ان كان بآءه فلا ينفذ
المبيع (قوله فأجاز المالك يبيع الغاصب) قيد به لانه لو أجاز يبيع المشتري منه وهو
يبيع عمر وليكره جاز قال في جامع الفصولين راجع للمبسوط لو بآءه المشتري من غاصب ثم
وتم حتى تداولته الا يدي فأجاز ما لى كة عدا من العهود جاز ذلك العقد خاصة لتوقف كاهما
على الإجازة فاذا أجازة - دامنهما جاز ذلك خاصة اه وفيه ظهر أن يبيع المشتري من
الغاصب موقوف وأما ما في البحر والنهر عن النهاية والمراجع من أنه باطل فهو مخالف
لما في جامع الفصولين وغيره من الكتب كما حذره الخطيب الرمل في حاشية البحر (قوله
ارأى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية) وتعه في البنية خلافها في
الزيلي من أنه لا ينفذ بأداء الضمان من الغاصب وينفذ بأدائه من المشتري أفاده في

وكذا الفضولي قبلها في البيع
لا النكاح لانه مبيع محض بزازية
وفي المجمع لو أجاز أحد المالكين
خير المشتري في خصته وألزمه
محمد بن أبيه (سمع أن فضولي باع
ملكه فجاز ولم يعلم مقدار الثمن
فما علم رد المبيع فالمعتبر إجازته)
اصيرورته بالإجازة كالوكيل
حتى يصح خطه من الثمن مطلقاً
بزازية (المشتري من غاصب عبداً
فاعتقه) المشتري (أو بآءه فأجاز
المالك) يبيع الغاصب (أو أدى
الغاصب) الضمان الى المالك
على الاصح هداية

البحر (قوله نفذ الاقول) هذا عندهما وقال محمد لا يجوز عتقه أيضا لانه لم يملكه (قوله وهو البيع) اي بيع المشتري من الغاصب اما بيع الغاصب فانه ينفذ باجازه المالك وكذا بالتضمن وفي جامع الفصولين وانما يجوز لوقت قد سبب ملكه على بيعه حتى ان غاصبه لو باعه ثم ضمنه مال له جاز بيعه ولو شرا غاصبه من مال له أو وهبه منه أو ورثه لم ينفذ بيعه قبل ذلك اذ الغصب سبب الملك عند الضمان وليس بسبب البيع أو الهبة أو الارث فيقضي السبب وهو البيع والهبة والارث متأخرا عن البيع ويجوز بيعه لو ضمنه قيمته يوم غصبه لا يوم بيعه اه ثم ذكر انه لم ينفذ بين قيمة وقيمة في عامة الروايات (قوله لان الاعتاق الخ) علة لنفاذ الاعتاق وأما عدم نفاذ البيع فله طلاثة اوجه لانه ثبت بها الملك للمشتري بانا والمالك البات اذا ورد على الموقوف أو بطله وكذا لو وهبه مولاه للغاصب أو تصدق به عليه أو مات فورثه فهذا كله يطل الملك الموقوف وأورد عليه أن بيع الغاصب ينفذ بأداء الضمان مع أنه طرأ ملك البات للغاصب على ملك المشتري الموقوف وأجيب بان ملك الغاصب ضروري ضرورة أداء الضمان فلم يظهر في ابطال ملك المشتري بحر وأجاب في حواشي مسكين بأن هذا غير وارد لان الاصل المذكور ليس على اطلاقه لما في البرازية عن القاضي ونصه الاصل أن من باشر عقد في ملك الغير ثم ملكه ينفذ لزوال المانع كالغاصب باع المغصوب ثم ملكه وكذا لو باع ملك أبيه ثم ورثه نفذ وطرق البات انما يطل الموقوف اذا حدث الغير من باشر الموقوف كما اذا باع المالك ما باعه الفضولي من غير الفضولي ولو من اشترى من الفضولي أمان باعه من الفضولي فلا اه قلت وعليه ففي مسئلة بيع المشتري من الغاصب لو أجاز بيع الغاصب نفذ وبطل بيع المشتري لان الملك البات للغاصب طرأ على ملك موقوف باشره هو وأما بالنسبة الى المشتري فقط طرأ على ملك موقوف لغيره من باشره لان المباشر للبيع الثاني الموقوف هو المشتري نعم لو أجاز عقد المشتري يكون طرأ البات بان باشر الموقوف (قوله لثبوت ملكه) أي بالضمان لا بالغصب لان الغصب غير موضوع لافادة الملك اه ح (قوله ولو قطعت يده) اي يد ما باعه الغاصب وقوله مثلا أشار به الى أن المراد أرض اي جراحة كانت واحتراز بالقطع عن القتل أو الموت عند المشتري فان البيع لا يجوز بالا جازة لقوات المعهود عليه وشروط جهة الاجازة قيامه كما مر ونعنا في الفتح (قوله عندهم شترية) احتراز عن الغاصب كما يأتي (قوله له) اي للمشتري (قوله يكون للمشتري) نصير جميعا فاده التشبيه في قوله وكذا الخ (قوله لان الملك لم يملكه من وقت الشراء) أي فتبين أن القطع ورد على ملكه ط عن المنع (قوله بخلاف الغاصب) أي لو قطعت اليد عنده ثم ضمن قيمته لا يكون الارش له لما مر فرياس أن ثبوت ملكه بالضمان اي لا بالغصب لان الغصب غير موضوع للمالك فلا يملك الارش وان ملك العبد اعدم حصوله في ملكه (قوله بما زاد) أي من الارش على نصف الثمن ان كان نصف القيمة اكثر من نصف الثمن نهر (قوله وجوبا) قال في

مطلبه
اذا طرأ ملك بات على موقوف
أبطله

(أو) أدى (المشتري الضمان
اليه) على الصحيح زيلعي (نفذ
الاقول) وهو العتق (الاثاني)
وهو البيع لان الاعتاق انما
يفتقر للمالك وقت نفاذه لا وقت
ثبوت قيمته يفتقر للمشتري لان عتق
الغاصب لا ينفذ بأداء الضمان
لثبوت ملكه زيلعي (ولو قطعت
يده) مثلا (عند مشتريه فاجيز)
البيع (فارشه) اي القطع (له)
وكذا كل ما يحدث من المبيع
(كان كسب والولد والعقر) ولو
(قبل الاجازة) يكون للمشتري
لان الملك تم له من وقت الشراء
بخلاف الغاصب لما مر (وتصدق
بما زاد على نصف الثمن وجوبا)

البصر هو ظاهر ما في الفتح (قوله لعدم دخوله في ضمانه) لأن الملك غيره وجود حقيقة
 وقت القطع وأرش اليد الواحدة في الحزن نصف البنية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل
 في ضمانه هو ما كان بمقابلته الثمن فقيمنا زاد على نصف الثمن شبهة عدم الملك وتماه في
 البحر (قوله قيد اتفاق) فإنه وإن وقع في الجامع الصغير فليس من صورة المسئلة فتقع
 أي لأن ذكره يفيد توافق المتعاقدين عليه مع أنه محل المنازعة بينهما (قوله مثلا) راجع
 لقوله فبرهن لما في النهر وغيره من أنه لو لم تكن ينسب كان القول للمدعي الأمر إذ غيره
 متناقض فلا تصح دعواه ولذا لم يكن له استحقاقه اهـ وليس راجعها لقوله المشتري على
 معنى أن البائع كذلك لأنه يتكرر مع قول المصنف كالواقف البائع المينة أفاده ط (قوله
 الفصولي) لا محل لذكره بعد تصريحه بأن قوله بغير أمره قيد اتفاق (قوله ردت ينسب)
 أي إن برهن وقوله ولم يقبل قوله أي إن لم يبرهن (قوله للتناقض) إذا الإقدام على الشراء
 والبيع دليل على دعوى العينة وأنه يملك البيع ودعوى الإقرار بعدم الأمر تناقضه
 وقبول العينة مبنى على صحة الدعوى غير غيره واعتراض بأن التوفيق يمكن لجواز أن
 لا يعلم إلا بعد الشراء باعتبار عدول له بأنا من أقرار البائع بذلك قبل البيع وأجاب في
 البحر بأنه وإن أمكن التوفيق بذلك لكنه ساع في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود
 عليه فتقوله يمكن التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين فمقيد بما إذا لم يكن ساعيا
 في نقض ما تم من جهته (قوله الأفي مسئلتين) ذكرهما في البحر هنا لكن الشارح قدّم
 في الوقف عند قوله باع دارا ثم ادعى أني كنت وقفها أن المشتري سبيع وقدمنا هذا النص
 قضاء الاشياء أنها تسع ومتر الكلام عليها فراجع (قوله ولو عند غير القاضي) أفاد أن
 قول الأكثر عند القاضي قيد اتفاق (قوله لأن التناقض) أي من البائع لا يمنع صحة
 الإقرار بعدم التهمة في إقراره على نفسه فلم يشتري أن يساعده على ذلك فيتحقق الاتفاق
 بينهما فيبطل البيع في حقهما (قوله خلافا للثاني) فعهده رب العبد مطالبة المشتري
 فإذا أدى رجع على البائع خروفيه ولو أنكر المالك التوكيل وتصادف عليه فان برهن
 التوكيل فيها ولا استحقاق المالك فان نكل لزمه لأن حلف وتماه فيه وفي البحر (قوله
 بغير أمره) لا حاجة إليه لأنه محل النزاع ط ولذا لم يذكر في الكنز (قوله خرو) نقله عن
 البناية ولم يتكلم على مفهومه وأهله لأنه ألولى فانه إذا لم يضمن إذا قبضها لا يضمن إذا لم
 يقبض بالأولى ط (قوله فقيد اتفاقا) أي وقع في الكنز وغيره اتفاقا لا مقصودا
 للاحتراز لأنه إذا لم يدخلها يكون بالأولى (قوله لعدم سرية إقراره على المشتري) هذا
 لا يصلح عليه لما قبله وانما هو علة لعدم نزع الدار من يد المشتري وأما علة عدم ضمان البائع
 قيمة الدار مع إقراره بغصبها فهي عدم صحة غصب العقار وهو قولهما وقال محمد يضمن قيمة
 الدار وهو قول أبي يوسف وأولاهما عدم غصبه عنده ط ولذا قال في الفتح وهي مسئلة غصب
 العقار هل يتحقق أولا فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن وعند محمد يضمن (قوله)

لعدم دخوله في ضمانه فتح (باع
 بغيره بغير أمره) قيد اتفاق
 (فبرهن المشتري) مثلا على
 إقرار البائع (الفضولي) (أو) على
 إقرار (رب العبد أنه لم يأمره
 بالبيع) للعبد (وأراد) المشتري
 (رد المبيع ردت) بيمينه ولم يقبل
 قوله للتناقض (كالواقف) البائع
 (العينة) أنه باع بلا أمر أو برهن
 على إقرار المشتري بذلك وأصله
 أن من سعى في نقض ما تم من
 جهته لا يقبل الأفي مسئلتين
 (وان أقر البائع) المسد كورولو
 عند غير القاضي بحر (بان رب
 العبد لم يأمره بالبيع ووافق
 عليه) أي على عدم الأمر (المشتري
 انتقض) البيع لأن التناقض
 لا يمنع صحة الإقرار لعدم التهمة
 فان توافقا بطل (في حقهما الأفي
 حق المالك) للعبد (ان كنهما)
 وان ادعى أنه كان بأمره
 فيطالب البائع بالثمن لأنه وكيل
 لا المشتري خلافا للثاني (باع دار
 غيره بغير أمره) وأقبضها المشتري
 خرو وأما ادخالها في يده المشتري
 فقيد اتفاقا قدر (ثم اعترف
 البائع) الفضولي (بالغصب
 وانكر المشتري لم يضمن البائع
 قيمة الدار) لعدم سرية إقراره
 على المشتري

فان برهن الخ) وان لم يبرهن كان التلف مضافا الى مجزئته عنه لانه لا الى عقد البائع قال
السائحاني والظاهر ان الثمن يوضع في بيت المال حتى يتبين الحال (قوله لانه لا يورد عوام
بها) أي جعل لها نورا بالينة أي اوضحها وأظهرها (قوله باعه) أي الشيء (قوله فتصير
هنا لانه لا زوجة) انما نص على انها لا تصير زوجة مع أن البيع يقتضي على الاجارة والرهن
أيضا لانه يفهم من نفي الزوجية نفي الادنى منها بالاولى قال في الفتح وتثبت الهبة لو وهبه
فضولي وآجره آخر وكل من العتق والكتابة والتدبير أحق من غيرها لانها لا لزوجة والاجارة
أحق من الرهن لانها لا فادتها ملك المنفعة والبيع أحق من الهبة لبطولها بالبيع فاما
لا يطل بالبيع كهبة فضولي عبد أو بيع آخر اياه بستره وان لان الهبة مع القبض
تساوى البيع في افادة الملك وهبة المشاع فيما لا يقسم صحيحة فباخذ كل نصفه ولو
زوجه كل من رجل فأجزأ بالاولى باعها انتصف بين المشتريين ويخير كل منهما ما
والله سبحانه أعلم

(باب الاقالة) *

مناسبتهم للفضولي أنه عقد يرفع عند عدم الاجارة والاقالة يرفع ط وذكرها في الهداية
واليكسفر عقب البيع القاسد والمكروه ولو جوب رفع كل منهما على المتعاقدين كما مر
ويأتي غايته (قوله من اقال) ويأتي ثلاثا يقال قاله قيسلا من باب باع الا أنه قليل خبر
(قوله أجوف) أي عينه حرف علة ثم ينسب بأنه بائى وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو
أجوف ويأتي خبر ثان اه ح وفيه رد على من قال انه واوى من القول والهبة للسلب
فأقال بمعنى أزال القول أي القول الاول وهو البيع كاشكاه ازال شكايته ودفع ثلثه
أوجه ذكرها في الفتح * الاول قولهم قلته بالكسر فهو يدل على أن عينه باء لا واو فليس
من القول * الثاني أنه ذكر الاقالة في الصحاح من القاف مع الباء لا مع الواو * الثالث
انه ذكر في مجموع اللغة قال البيع قيسلا واقالة فسححه اه (قوله رفع العقد) ولو في بعض
البيع لما في الحاوى لو باع منه خمسة مائة من بدينار ودفعها اليه فافتقر قائم قال للمشتري
ادفع الى الثمن أو الحنطة التي دفعتها اليك فدفعها أو بعضها فهو فسخ في المردود اه
(قوله فغير بالعقد) فهو مرفوع لا عتق من اقالة البيع والاجارة ونحوهما بجر واعتراضه
في النهر بأن مراده بالعقد عقد البيع قلت تخصصه بالبيع لكون الكلام فيه والافهم
تعمير للاقالة مطلقا لان حقيقة تم في الاجارة لا تختلف حقيقة تم في البيع ولذا لم يذكرها
باب في غير هذا الموضع ونظيره النية مشلات ذكر في باب الصلاة ونحوها وتعرف بالقصد
الشامل للصلاة وغيرها فافهم والمراد بالعقد القابل للفسخ بخيار كما لم يأتى بخلاف
النكاح (قوله وهذا ركنا) الاولى تأخير عن قوله أو أحدهما مستقبلا كما فعل المصنف
ط (قوله أو أحدهما مستقبلا الخ) اعلم أن الاقالة عند أبي يوسف بيع الآن لا يمكن

(فان برهن المالك أخذها) لانه
تورد عوام بها * (فروع) * باعه
فضولي وآجره آخر أو زوجة أو
وهبه فاجب انما عانت الاقوى
فتصير ملكا لا زوجة فتصح سكوت
المالك عند العقد ليس بالاجارة
خاتمة من آخر فصل الاقالة
(باب الاقالة) *

(هى) لغة الرفع من أقال أجوف
بائى ونسرا (رفع البيع) وعم في
الجوهرة فغير بالعقد (وتصح
بلفظين ماضيين) وهذا ركنا
(أو أحدهما مستقبلا) كما قلنا
فقال أقالتك

قوله رفع العقد هو كذا بجملة
والذى في نسخ الشارح رفع
البيع وهو الذى يدل عليه قول
الشارح وعم في الجوهرة الخ
اه

ففسخ كما يأتي وعند محمد بالعكس والعجب أن قول أبي يوسف كقول الامام في أنه انصح
بالفطين أحدهما مستقبل مع أنها بيع عنده والبيع لا ينعقد بذلك ومحمد يقول إنه انفسخ
ويقول لا ينعقد إلا بمضامين لأنها كالبيع فأعطاهما بسبب الشبهة حكيم البيع وأبو يوسف
مع حقيقة البيع لم يعطها حكمه والجواب له أن المساومة لا تجرى في الأقالمة فخل اللفظ
على التحقيق بخلاف البيع فتح (قوله لعدم المساومة فيها) إشارة إلى الجواب المذكور
أي لأن الأقالمة لا تكون إلا بعد نظر وتأمل فلا يكون قوله أقلني مساومة بل كان تحقيقاً
للتصرف كما في النكاح وبه فارق البيع كما في شروح الهداية (قوله وقال محمد كالبيع)
أي فلا ينعقد إلا بمضامين كما مر قال في الفتح والذي في الخاتمة أن قول الامام كقول محمد
(قوله قال البرجندى الخ) قال في الفتح وفي الخلاصة اختاروا قول محمد وفي الشريعة بلالية
ويرجع قول محمد كون الامام معه على ما في الخاتمة اه قلت واختار المصنف قول أبي
يوسف تبعاً لادرو الملتقى (قوله ونصح أيضاً الخ) فلا ينعين فيها لفظ كما في الفتح وظاهره أنه
لا فرق بين لفظ الأقالمة وهذه الالفاظ وهو غير مراد فان الأقالمة فسخ في حق المتعاقدين
بيع في حق غيرهما وهذا إذا كانت بلفظ الأقالمة فلو بلفظ مناسخة أو متاركة أو تراقلم
تجعل بيعاً اتفاقاً ولو بلفظ بيع فبيع اجماعاً كما يأتي فتنبيه لذلك وفي البرازية طالب الأقالمة
فقال المشتري هات الثمن فاقالة اه قلت والظاهر أن مثله ما لو كان الطالب من المشتري
فقال البائع خذ الثمن وفيها المشتري عبداً ولم يقبضه حتى قال للبائع بعه لفسخ فلو باع
جاء وانفسخ الأول ولو قال بعه لي أو بعه من شئت أو بعه ولم ير دعيه لا يصح اه وظاهره أنه
في الصورة الأولى يفسخ وإن باعه بعد المجلس تأمل ووجهه أنه أقالة اقتضاء فان أمره
بالبيع لنفسه لا يتم إلا بتقدم الأقالمة فهو نظير قولك أعتق عبداً عني بألف بخلاف بقية
الصور فإنه لو قيل لا أقالة ثم رأيت ذلك التوجيه في الولو الجدية وفي البرازية ولا يصح
تعليق الأقالمة بالشروط بأن باع ثوراً من زيد فقال اشتره ربحه فافقال زيد ان وجدت
مشترياً بالزيادة فبعه منه فوجد فباع بزيادة لا ينعقد البيع الثاني لأنه تعليق الأقالمة
لألو كالة بالشروط وفيها قال المشتري أنه يخسر فقال البائع بعه فان خسره على فباع
فخسر لا يلزمه شيء (قوله هو الصحيح برازية) عبارتها قبض الطعام المشتري وسلم لم بعض
الثمن ثم قال بعد أيام إن الثمن غالى فرد البائع بعض الثمن المقبوض فن قال البيع ينعقد
بالتعاطي من أحد الجانبين جعله أقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين
لا يكون أقالة اه ومثله في الخاتمة (قوله وفي السراجية الخ) مقابل الصحيح والمراد
بالتسليم تسليم المبيع وبالقبض قبض الثمن المدفوع ط (قوله وتوقف على القبول)
فلما اشترى حماراً ثم جاءه بركه فلم يقبله البائع صريحاً واستعمل الحماراً بما ثم امتنع عن رد
الثمن وقبول الأقالمة كان له ذلك لأنه لما رد كلام المشتري بطل فلا تتم الأقالمة بالتسليم اه
خاتمة (قوله في المجلس) فلو قبل بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل على

لعدم المساومة فيها فكانت
كالنكاح وقال محمد كالبيع قال
البرجندى وهو المختار (و) نصح
أيضا (بقا سحتك وتركك وتاركك
ورفعت وباتعاطي) ولومن أحد
الجانبين (كالبيع) هو الصحيح
برازية وفي السراجية لا بد من
التسليم والقبض من الجانبين
(وتوقف على قبول الآخر في
المجلس)

قوله على القبول هكذا يحفظه
والذي في نسخ الشارح التي
يبدى على قبول الآخر والخطب
مهل اه معناه

الاعراض لا تتم الاقالة ابن ملك وفي القنينة جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر
المطابق فقال له البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبر به المشتري فقال أنا لا أريده أيضا لا ينصفخ
لانه ليس من ألقاظ القسح ولان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم
يوجد اشترى حمارا ثم جاء ليرده فلم يجد البائع فأدخله في اصطبله فجاء البائع بالبيطار فزغنه
فليس بنفسه لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس اه (قوله
ولو كان القبول فعلا) أفاد أنه بعد الايجاب لا يكون من التعاطي لان التعاطي ليس فيه
ايجاب لما قلناه من أول الموضع عن الفتح من انه اذا قال بعته بكه بألف فقبضه ولم يقل شيئا
كان قبضه قبولا خلافا لمن قال انه يبيع بالتعاطي لان التعاطي ليس فيه ايجاب بل قبض
بعد معرفة الثمن فقط اه (تنبيه) قال في البرازية جاء بقبالة العقار المشتري فأخذها
البائع وقصر في العقار فاقالة وفي انلزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة
وكذا لو قصر في البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع
وقبض الثمن اه قلت والقبالة بالفتح الصك الذي يكتب فيه الدين ونحوه والظاهر أن
ما ذكره أولا من كون ذلك اقالة مبنية على ما هو الصحيح من الاكتفاء بالتعاطي من أحد
الجانين وهو قصره في المبيع بعد قبض القبالة وما ذكره عن انلزانة مبنية على انه لا يذ
لكونه من الجانين بقربة التعليل تامل (قوله فورقول المشتري أقلتك) متعلق بالامر من
قال في الفتح ويجوز قبول الاقالة دلالة بالفعل كما اذا قطعته قبض في فورقول المشتري
أقلتك اه والمراد بالقربة أن يكون في المجلس بأن يقطعته قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشئ
كافي عن النسيئة وظاهر هذا أن القبض فورا بلا قطع لا يكتفى وهو خلاف قول
الشارح أوقبضه وعمل المسئلة مقروضة فيما اذا كان الثوب بيد البائع قبل قوله أقلتك
فتأمل ثم رأيت في الذخيرة وكذا في المساوي صورة المسئلة بما يرفع الاشكال حيث قال
وكذا دلالة بالفعل ألا ترى أن من باع ثوبا وسلمه ثم قال للمشتري أقلتك فافهم
قبضه فان قطعه في المجلس فهو اقالة والا فلا اه فالتكلم بقوله أقلتك هو البائع والقاطع
هو المشتري لا البائع عكس ما في الفتح والخاتمة فقطع المشتري الثوب قبل قبض البائع
قبول دلالة ولا اشكال فيه فتدبر (قوله لان من شرائطها الخ) على قوله وتوقف الخ
ولا يرد أن المعطوفات لا تصلح تعليل لانه لان العلة مجموع ما ذكره فكانت له لان لها شروطا
منها اتحاد المجلس فافهم (قوله ورضا المتعاقدين) لان الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع
ما ليس بال لازم فلان له الخيار به لم يصاحبه لا برضاه بغير وجاه له أن رفع العقد غير لازم وهو
ما فيه خيار لا يسمى اقالة بل هو فسخ لانه لا يشترط فيه رضاهما فافهم (قوله أو الورثة
أو الوصي) أشار الى ما في البحر من انه لا يشترط لصحة باقية المتعاقدين فتصح اقالة
الوارث والوصي ولا تصح اقالة الموصى له كما في القنينة اه (قوله وبقاء المحل) أي المبيع
كلا أو بعضا لما سيذكره المصنف من انه يجمع صحتها هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره

ولو كان القبول فعلا
قطعه أو قبضه فورقول المشتري
أقلتك لان من شرائطها اتحاد
المجلس ورضا المتعاقدين
أو الورثة أو الوصي وبقاء المحل

(قوله القابل للفسخ بخيار) نعت للمحل وبخياره تعاقب بالفسخ ووصف المحل بقوله الفسخ
 مجاز لان القابل لذلك عقده قال ح أي القابل للفسخ بخيار من الخيارات كخيار العيب
 والشرط والرؤية كما في الفتاوى الهندية اه وفي الخلاصة والذي يمنع الرد بالعيب يمنع
 الاقالة ومثله في الفسخ (قوله فلوزاد الخ) تفريع على قوله القابل للفسخ بخيار ووقفنا
 في خيار العيب أن الزيادة امامت صلة متوادة كسمن وجمال أو غير متوادة كغرس وبناء
 وخياطة وامامت صلة متوادة كولد وغرة وأرشد أو غير متوادة ككسب وهبة والكل
 اما قبل القبض أو بعده ويمتنع الفسخ بخيار العيب في موضعين في المتصلة الغير المتوادة
 مطلقا وفي المنفصلة المتوادة لو بعد القبض فقط فافهم وبأن في زيادة ان (قوله وقبض
 بدلي الصرف في اقالته) أي اقالة عقد الصرف أما على قول أبي يوسف فظاهر لانها بيع
 وأما على أصلهما فلا يبيع في حق ثالث وهو حق الشرع بجز (قوله وأن لا يبيع البائع
 الثمن للمشتري) أي المشتري المأذون فالووهبه لم تصح الاقالة بعدها وقوله قبضه أي
 قبض البائع الثمن من المأذون وذلك لانها لو صححت الاقالة حينئذ لكان تبرعا ببيع للبائع
 ولا يقدر على الرجوع عليه بالثمن لانه لم يصل الى البائع منه شيء وهو ليس من أهل التبرع
 أما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو صور له ليدع فلم يكن متبرعا فصحت الاقالة
 ويرجع على البائع بعدها بقدر الموهوب له فيكون الواصل اليه قدرا الثمن مرتين الموهوب
 وقدره وقاس ح على المأذون وصى اليتم ومتولى الوقف نظرا للاصل غير الوقف فيجوز
 فيه ما حكمه ط (قوله في بيع مأذون وصى ومتولى) وكذا اذا اشترى بأقل من القيمة فان
 الاقالة لا تصح فهو ركن على ان يشرح أن يقول وأن لا يبيع الثمن للمشتري المأذون أو
 الوصى أو المتولى قبل قبضه وأن لا يكون بيعهم بأكثر من القيمة ولا شراؤهم بأقل منها اه
 ح ويمكن أن يكون قوله في بيع مأذون الخ قيد للمسئلتين لكن المأذون مع ما عطف عليه
 بالنسبة الى المسئلة الاولى مشتر وبالنسبة الى الثانية يبيع فتكون اضافة بيع بالنظر الى
 الاولى من اضافة المصدر الى مفعوله وبالنظر الى الثانية الى فاعله تأمل (قوله الاصل أن
 من ملك البيع) أي أو الشراء كما يظهر عما يأتي (قوله الثلاثة المذكورة) أي المأذون
 والوصى والمتولى اذا باعوا بأكثر من القيمة قال في جامع الفصولين الوصى والمتولى لو باع
 شيئا بأكثر من قيمته ثم أقال لم يجز اه وعبارة الاشياء الا في مسائل اشترى الوصى من مديون
 الميت دارا بعشرين وقيمتها تسعون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة
 آلاف لم تصح والمتولى على الوقف لو أجزر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم يجز على الوقف اه
 فما في جامع الفصولين في البيع وما في الاشياء في الشراء (قوله والوصى بالبيع بالشراء)
 بخلاف الوكيل بالبيع تصح ويضمن بجز ثم قال وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا أقال بعد
 قبض الثمن أما قبله فيلزمه ما في قول محمد كذا في الظاهرية اه وفي جامع الفصولين الوكيل
 بالبيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب صح عندهما وضمن لو كاه لا عند أبي يوسف

القابل للفسخ بخيار الزيادة
 تمتع الفسخ لم تصح خلافا لهما
 وقبض بدلي الصرف في اقالته
 وأن لا يبيع البائع الثمن للمشتري
 قبض قبضه وأن لا يكون البيع
 بأكثر من القيمة في بيع مأذون
 وصى ومتولى (وتبع اقالة المتولى
 ان خبرا) للوقف (والالا) الاصل
 أن من ملك البيع ملك اقالته
 الا في خمس الثلاثة المذكورة
 والوكيل بالشراء
 مطلبه
 تحرير مهم في اقالة الوكيل بالبيع

الوكيل لوقبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه وفي حاشيته للخير الرمي بعد أن ذكر عبارة
 البحر أقول وفيه توقف من وجوه الاقل تقيد به الضمان بما اذا كانت الاقالة بعد قبض
 الثمن مسع أن الوكيل لوقبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا الثاني قوله فيملكها عند محمد مع
 انها جائزة عند الامام أيضا فوجه التخصيص بقول محمد الثالث ترتب عدم الضمان
 على كونه يملكها مع قولهم تصح عندهما وضعن لموكله فهو صريح في الضمان مع كونها
 صحيحة وصريح كلام الظهيرية واطلاقه بقيد صحة اقالة وكيل البائع مطلقا قبل قبض
 الثمن وبعده ثم رأيت في جامع الفتاوى والبرازية ماصورته والوكيل بالبائع يملك الاقالة
 بخلاف الوكيل بالشرايستهوى أن تكون الاقالة قبل القبض أو بعده فقام له مع مافي
 الظهيرية ومع مافي جامع الفصولين والظاهر أن معنى قوله في الظهيرية فيملكها في قول
 محمد أي على الموكل فيعود المبيع الى ملكه ومعنى قوله في الفصولين الوكيل لوقبض الثمن
 لا يملك الاقالة اجماعا أي على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه وتصح الاقالة عليه فيضمن
 وبهذا يحصل التوفيق ويتضح الامر وقد ذكر في البحر أقول الاقالة فرع على ما عاين القنية
 فيه دلالة على صحة التوفيق المذكور فراجع منه فتحصل أن اقالته تصح عند الامام قبل
 القبض وبعده ويضمن وعند محمد يملكها قبله على الموكل فتصح ولا يضمن وبعده تصح
 ويضمن وعند أبي يوسف لا تصح مطلقا ولا يضمن اه كلام الخ بر الرمي قلت وهو توفيق
 لطيف لكن ذكر في الباب العاشر من يوع البرازية اقالة الوكيل بالبائع جائزة عند
 الامام ومحمد اه ومثله في القنية وزاد أن المعنى فيه كونه اقالته تسقط الثمن عن المشتري
 عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند أبي يوسف لا تسقط الثمن عن المشتري أصلا اه ولعل
 مافي الظهيرية رواية عن محمد ويؤيده مافي وكالة كافي الحاشية الشهيد ولو كل رجل رجلا
 يبيع خادما له فباعها ثم أقال البائع البائع فيها الزمة المال والخادم له وكذلك لو لم يكن قبضها
 المشتري حتى أقاله من عيب أو من غير عيب اه فهذا نص المذهب ومقتضاه أنه قول
 أئمتنا الثلاثة لكونه لم يذكر فيه خلافا وظاهرا أنه لا فرق بين كونه قبل قبض الثمن أو بعده
 وهو الوجه لان الاقالة يبيع جديد في حق ثالث وهو الموكل هنا فإذا أقال البائع بلاذنه
 لا يصير مشتريا له الا يملك ذلك عليه بل صار البائع مشتريا لنفسه اذا اشترى امتى وجد
 نقاذ الا يتوقف فيه بظاهر وجه القرع الذي ذكره في البحر عن القنية وهو قوله بابت ضبعة
 مشتركة بينهما وبين ابنيها البائع وأجاز ابن البائع ثم أقال وأجاز ابن الاقالة ثم باعها ثانيا
 بغير ايازته يجوز ولا يتوقف على ايازته لان الاقالة يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك
 الموكل والمجهز اه أي لانها باجازه ابنها البائع الا قول صارت وكيلة عنه فيه ثم صارت
 بالاقالة مشترية لنفسها فلذا انفسد بها الثاني بلا ايازته ويظهر مما ذكرنا أن اقالة المتولي
 أو الوصي البائع فيما تقدم تصح عليه ويضمن فاعتمتم تحرير هذا المحل (قوله قبل وبالسلم)
 أي عند أبي يوسف قال في جامع الفصولين الوكيل بالسلم لوقبض أدون مما شرط صح وضعن

قبل وبالسلم أشباه

لموكله ما شرط عند أبي حنيفة ومحمد وكذا الوأبراه عن السلم أو وجهه قبل قبضه أو أقاله
أو احتال به صح وضمن عندهما ولم يجز عنه دأبي يوسف (قوله ولا أقاله في نكاح الخ) أي
العدم قبول الفسخ بخيار (قوله للحديث) هو قوله صلى الله عليه وسلم من أقال مسلماً بيعته
أقال الله عمرته أخرجه أبو داود وزاد ابن ماجه يوم القيامة ورواه ابن حبان في صحيحه
والطحاكم وقال على شرط الشيخين وعند البيهقي من أقال نادماً فتح (قوله وتجب في عقد
مكروه وفاسد) لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين صوناً لها عن المظهور ولا يكون
الابالاقالة كما في النهاية وتبعه غيره قال في الفتح وهو صريح بوجوب التفاضل في العقود
المكروهة السابقة وهو حق لأن رفع المعصية واجب بقدر الامكان اه وظاهر كلام
النهاية أن ذلك أقاله حقيقة ومقتضاه أنه يترتب عليه أحكام البيع الآتية وأورد عليه
أن الناسد يجب فسخه على كل منهما بدون رضا الآخر وكذا للقاضي فسخه بالرضا هما
والاقالة يشترط لها الرضا اللهم إلا أن يراد بالاقالة طلاق الفسخ كما أفاده محشي مسكين
قلت واليه يشير كلام الفتح المذكور وهو الظاهر لأن المقصود منه رفع العقد كانه لم يكن
رفعا للمعصية والاقالة تحقق العقد من بعض الأوجه فلا بد أن يكون الفسخ في حق
المتعاقدين وحق غيرهما والله سبحانه أعلم (قوله وفيما إذا غرّه البائع بسير الخ) أصل
البحث صاحب البحر وضمن الشارح غرّه معنى غبنه والمعنى إذا غرّه غاب الله غبناً يسيراً أي
فإذا طلب منه المشتري الاقالة وجبت عليه رفعاً للمعصية تأمل (قوله كما سيأتي) أي
في آخر الباب الآتي (قوله وحكمها أنها فسخ الخ) الظاهر أنه أواد بالفسخ الانساح
لأن حكم العقد الاثر الثابت به كالمالك في البيع وأما الفسخ فهو في الرفع فهو حقيقة فتأمل (قوله
فسخ في حق المتعاقدين) هذا إذا كانت قبل القبض بالاجماع وأما بعده فكذلك عند
الامام الا إذا عذر بأن ولدت المبيعة فتبطل قال أبو يوسف هي بيع الا إذا عذر بأن وقعت
قبل القبض في منقول فتكون فسخاً الا إذا عذر بأن ولدت المبيعة والاقالة قبل
القبض فتبطل وقال محمد هي فسخ ان كانت بالثمن الاول أو بأقل ولو بأكثر ويجوز آخر
فبيع والخلاف قبيح بما إذا كانت بلفظ الاقالة كما يأتي نهر والعصم قول الامام كما في
تصحيح العلامة قاسم (قوله فيما هو من موجبات العقد) قيد به الزباني وتبعه أهله
الشرائح وفيه شيء فان الكلام فيما هو من موجبات العقد لا فيما هو ثابت بشرط زائد
إذا اصل عدمه فقولهم فسخ أي لما أوجبه عقد البيع فهو على اطلاقه تدبره لي على
الخ (قوله أي أحكام العقد) أي ما ثبت بنفس العقد من غير شرط بحر (قوله بشرط
زائد) لا يرى أن يقول بأمر زائد وذلك كقول الدين فانه لا يفسخ بالاقالة ليعود الاجل
لأن له لوله انما كان برضا من هو عليه حيث ارتضاه عما تقدم أسقطه فلا يعود بعد ط (قوله
كانه باعه منه) أي كان المشتري باع العين من البائع لانه لما سقط الدين سقط الاجل
وصارت المقابلة بعد ذلك كأنه باع المبيع من بائعه فثبت له عليه دين جديد تأمل (قوله

ولا اقاله في نكاح وطلاق وعناق
جوهره وبراء بحر من باب
التخالف (وهي) مندوبة للحديث
وتجب في عقد مكروه وفاسد بحر
وفيما إذا غرّه البائع بسير الخ
بحيث اخلو فاسد له الرد كما سيأتي
وحكمها أنها (فسخ في حق
المتعاقدين فيما هو من موجبات
بفتح الجيم أي أحكام (العقد) أما
لو وجب بشرط زائد كانت بيعاً
جديداً في حقهما أيضاً كان
شري بدينه الموجب عيناً ثم تقايلا
لم يعد الاجل فيصير دينه حالاً
كانه باعه منه

ولورده بخيار) أى خيار عيب وعبرة البحر بعيب (قوله لانه فسخ) فان الرد بخيار العيب
اذا كان بالقضاء يكون فسخا ولذا يثبت للبائع رده على بائعه بخلاف ما اذا كان بالتراضى
فانه بيع جديد (قوله لم تعد الكفالة فيها) أى فى الاقالة والرد بعيب بقضاء اه ح
فتحصل أن الاجل والكفالة فى البيع بما عليه لا يعودان بعد الاقالة وفى الرد بقضاء
فى العيب يعود الاجل ولا تعود الكفالة اه ط قلت ويقتضى هذا أنه لو كان الرد بالرضا
لا تعود الكفالة بالاولى وذكر الرمى فى كتاب الكفالة أنه ذكر فى التناخلية عن الميه
عدم عودها سواء كان الرد بقضاء أو رضا وعن المبسوط أنه ان كان بالقضاء تعود والاقالة
ثم قال الرمى والحاصل أن فيما خلا فابينهم (قوله لا قبله مطلقا) أى متصلة أو منفصلة
قال فى الفتح والحاصل أن الزيادة متصلة كانت كالعين أو منفصلة كالولد والارش
والعقار اذا كانت قبل القبض لا تمنع الفسخ والدفع وان كانت بعد القبض متصلة
فيكذلك عنده وان كانت منفصلة بطلت الاقالة تعذر الفسخ معها اه ومنه فى ابن مالك
على الجمع لكن قد مناعن الخلاصة أن ما يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة وقد مناعنا أيضا أن الرد
بالعيب يتمتع فى المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفى المنفصلة المتولدة لوبعد القبض فقط
ويوافقهم ما فى النخماس والعشرين من جامع النصوصين أن الرد بالعيب يتمتع لزيادة
متصلة لم تتولد اتفاقا كصبيغ وبناء والمنفصلة المتولدة كولد وغر وارش وعقر تمنع الرد
وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمنفصلة التى لم تتولد ككسب وعلة لا تمنع الرد
والفسخ بسائر اسبابه اه (تنبيه) قال فى الحاوى تقايلا البيع فى الثوب بعد
ما قطعه المشتري وخطه قبضاً وفى الجديد بعد ما اتخذ سيف الاقالة كمن اشترى
عزلا ففسخه أو منطة فطعنها وهذا اذا تقايلا على أن يكون الثوب للبائع والخطاطة
للمشتري يعنى يقال للمشتري ائتقى الخطاطة وسلم الثوب لما فيه من ضرر المشتري فلو
رضى يكون الخطاطة للبائع بأن يسلم الثوب اليه كذلك نقول تصح اه وفى حاشية
الخبر الرمى على القصولين وقد سلمت فى مبيع استغله المشتري هل تصح الاقالة فيه
فأجبت بقولى نعم وتطبيب الغلة والغلة اسم للزيادة المنفصلة كاجرة الدار وكسب
العبد فلا يخالف ما فى الخلاصة من قوله رجل باع آخر كرفاهة اليه فأكل زله يعنى غرته
سنة ثم تقايلا تصح وكذا اذا هلك الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها الاجنبى
اه (قوله ونصح عمل الثمن الاول) حتى لو كان الثمن عشرة دنانير فدفع اليه دراهم ثم
تقايلا وقد رخصت الدنانير بجمع بالدنانير لا بدفع وكذا الورق بعيب وكذا فى الاجرة
لو فسخت ولو عقد بدراهم فكسدت ثم تقايلا رد الكاسد كذا فى الفتح نهر (قوله
وبالسكوت عنه) المراد أن الواجب هو الثمن الاول سواء سماه أو لا قال فى الفتح والاصل
فى لزوم الثمن أن الاقالة فسخ فى حق المتعاقدين وحققة الفسخ ليس الرفع الاول كأن
لم يكن فيثبت الحال الاول وثبوته بربيع عين الثمن الى مال كذا لم يدخل فى الوعد

ولورده بخيار بقضاء عدا الاجل
لانه فسخ ولو كان به كقول لم تعد
الكفالة فيها ما خاسية ثم ذكر
السكوت فسخا فروعاً (في) الاول
انها (تطال بعد ولادة المبيعة)
تعذر الفسخ بالزيادة المتصلة
بعد القبض حقا للشرع لا قبله
مطلقا ابن مالك (و) الثانى (نصح
عمل الثمن الاول وبالسكوت عنه)

غيره وهذا يستلزم تعين الأقل ونفي غيره من الزيادة والنقص وخلاف الجنس اهـ (قوله ويرد مثل المشروط الخ) ذكر هذا هنا غير مناسب لأنه ليس من فروع كونها فسحاً بل من فروع كونها بيعاً ولذا ذكره الزيلعي وغيره في محترقات قوله فيما هو من موجبات العقد فقال وكذا لو قبض أحد من الثمن الأول وأجود منه يجب رده مثل المشروط في البيع الأول كأنه باعه من البائع بمثل الثمن الأول وقال القنية أبو جعفر عليه رده مثل المقبوض لأنه لو وجب عليه رده مثل المشروط لازمه زيادة ضرر بسبب تبرعه ولو كان القسح بخيار رديه أو شرط أو عيب بقضاء يجب رده بالمقبوض أجماعاً لأنه فسح من كل وجه اهـ ومثله في المنخ فافهم (قوله ولو تشاء الخ) قد مناه أنما عن النهر (قوله لم تجزأ قالته) مراعاة للوقف والصغير مخ ويأتي أن تجوز على نفسه في مسئلة البيع كما قد مناه (قوله وإن شرط غير جنسه) منعاق بمقابل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه اهـ (قوله أو أكثر منه) أي من الثمن الأول ومن الجنس (قوله أو أجل له) بأن كان الثمن حالاً فأجله المشتري عند الإقالة فإن التأجيل يطل وتصح الإقالة وإن تقايلاً ثم أجله ينبغي أن لا يصح الأجل عند أبي حنيفة فإن الشرط اللاحق بعد العقد يلحق بأصل العقد عنده كذا في القنية بجره لكن تقدم في البيع النسيئة أنه لا يصح البيع إلى قدوم الحاج والحصاد والدياس ولو باع مطلقاً ثم أجل إليها صح التأجيل وقد ما أيضاً تصح عدم التحاق الشرط الفاسد (قوله لا مع تعينه) أي تعين المبيع عند المشتري فأنه تصح بالاقص وصار المحطوط بأزاء نقصان العيب مستأنى (قوله لا يزيد ولا ينقص) ولو كان أزيد أو أنقص هل يرجع بكل الثمن أو ينقص بقدر العيب ويرجع عما بقي فليراجع طقأت الظاهر الثاني لأن الإقالة عند العيب جائزة بالأقل والمراد في الزيادة والنقصان عن مقدار العيب فصار الباقي بمنزلة أصل الثمن فتلغو الزيادة والنقصان فقط ويرجع عما بقي والله أعلم * (تنبيه) علم من كلامهم أنه لو زال العيب فأقال على أقل من الأول لا يلزم إلا الأول بقي لو زال بعد الإقالة هل يرجع المشتري على البائع بنقصان العيب الذي أسقطه من الثمن الأول مقتضى كونها فسحاً في حقهم ما أنه يرجع ونظيره ما قد مناه في أوّل باب خيار العيب لو صالحه عن العيب ثم زال وجع البائع تأمل وفي التارخية تعييب الطارية بيد المشتري بفعله أو بآفة مما وية وتقايل لا يعلم البائع بالعيب وقت الإقالة إن شاء أمضى الإقالة وإن شاء رد وان علم به لا خيار له اهـ قال الخليل الرملي في حواشي المنخ بعد نقله أقول فلو رد المشتري المبيع هل يرجع بنقصان العيب مقتضى جعلها بيما جديداً أم لا لأنها فسح في حقهم ما الظاهر الثاني اهـ وهذا يؤيد ما قلنا (قوله قبل الخ) قبل في البحر عن البناء عن ثاج الشريعة ولم يعبر عنه بقبل واهل الشارح أشار إلى ضعفه لمخالفته إطلاق ما في الزيلعي والفتح من نفي الزيادة والنقصان مع أن وجهه هذا القول ظاهر لأن المراد بما يتعاقب فيه ما يدخل تحت تقويم المقومين ولو كان المبيع ثوباً حدث

ويرد مثل المشروط ولو المقبوض
أجوداً وأردأ ولو تقايلاً وقد
كسدت رد الكاسد (الأذا باع
المقبوض أو الوصي للوقف أو للصغير
شيئاً بأكثر من قيمته أو
اشترى شيئاً بأقل منها) للوقف
أو للصغير لم تجزأ قالته ولو بمثل الثمن
الأول وكذا المأذون كما مر (وان)
وصالمة (شرط غير جنسه أو أكثر
منه أو أجله وكذا في الأقل إلا
مع تعينه) فتكون فسحاً بالأقل
لو بقدر العيب لا أزيد ولا أنقص
قبل الإبقاء وما يتعاقب الناس فيه

فيه عيب بعضهم يقول بنقصه عشرة وبعضهم احد عشر فهذا الدرهم يتعاقب فيه ثم
لو اتفق المقومون على شيء خاص تعين في الزيادة تأمل (قوله لا تنفسد بالشرط القاسد)
كشرط غير الجنس أو الاكثر أو الاقل كما علمت (قوله وان لم يصح تعاقبها به) مثل له
في البحر بما قد سناه عن البرازية من قول المشتري للبائع ان وجدت مشترياً بأزيد فبعضه
منه (قوله كما سيجي) أي قبيل باب الصرف اه ح (قوله والرابع الخ) صورته باع زيد
من عمرو شيئاً منقولاً لا كثوب وقبضه ثم تقايلاً ثم باعه زيد ثانياً من عمرو وقبل قبضه منه جاز
البيع لأن الاقالة فسخ في حقهما فقد عاد إلى البائع ملكه السابق فلم يكن بائعاً ما شرأه
قبل قبضه (قوله ولو كان) أي عقد المقابلة (قوله لم يطل) أي فسد وبه غير المصنف
ووجهه أنه باع المنقول قبل قبضه ط (قوله كبيعته من غير المشتري) أي كما لو باعه البائع
المذكور من غير المشتري قبل قبضه من المشتري فيفسد البيع لكون الاقالة بينهما جديداً
في حق ثالث فصار بائعاً ما شرأه قبل قبضه بخلاف ما اذا باعه من المشتري لما علمت (قوله
جاز قبض المكمل والموزون) المراد جواز التصرف فيه ببيع أو كل بلا إعادة ككمله
أو وزنه ولو كانت الاقالة بينهما لم يحز ذلك كما سيأتي في بابه وقوله منه أي من المشتري متعلق
بقبض (قوله قبل القبض) متعلق بهبة زفائده أنه لو كانت الاقالة بينهما انفسخ لان البيع
ينفسخ بهبة المبيع للبائع قبل القبض كما في البحر واذا انفسخ لم تصح الهبة (قوله بيع
في حق ثالث) انما كانت عنده فسخاً في حقهما لانما اتبى عن الفسخ والرفع وبه في حق
الثالث ضرورة أنه يثبت به مثل حكم البيع وهو الملك لا مقتضى الصيغة فحمل عليه لعدم
ولا يتهما على غيرهما كما في الزبلي وتوضيحه في الشربة لالاية عن الجوهرية (قوله بالفظ
الاقالة) أي صريحاً وضمنياً لانما قد تكون بالتماطي ككلامه فالمراد الاحتراز عما
لو كانت بالفظ فسخ ونحوه أو بيع (قوله في غير العقار) أي في المنقول لأنه لا يجوز بيعه
قبل قبضه أما في العقار فهي بيع مطلق الجواز يبعه قبل قبضه وما ذكره المشرح من كونها
بها بعد القبض فسخاً قبله هو ما جزم به الزبلي وذكر في البحر عن البدائع أن هذا رواية
عن أبي حنيفة قال وظاهره ترجيح الاطلاق اه ويؤيده ما في الجوهرية من أنه لا خلاف
بينهم أنها بيع في حق الغير سواء كانت قبل القبض أو بعده وحمله على العقار بعد فلي تأمل
(قوله لم يجعل بيعاً اتفاقاً) اعلم الموضع اللغوي ط عن الدرر (قوله ولو بالفظ البيع)
كما لو قال البائع له بعني ما اشتريت فقال بعث كان بيعاً بجزء (قوله ببيع اجماعاً) أي من
أبي يوسف ومنهما فيجوز فيها حكم البيع حتى اذا دفع السلعة من غير بيان الثمن كان بيعاً
فاسداً ط وكذا يفسد لو كان المبيع منقولاً قبل قبضه وما في ح من أنها يبيع لو بعد
القبض والافسخ لا يلزم بيع المنقول قبل قبضه فقيهه أن هذا التفضيل في لفظ الاقالة
والكلام في لفظ البيع فافهم ولا يرد ما قد سناه عن البرازية من أن المشتري لو قال للبائع
بعه لفسد فلو باع جاز وانفسخ الا قول لان المراد بالبيع هنا أن يبيعه المشتري للبائع

(و) الثالث (لا تنفسد بالشرط)
القاسد (وان لم يصح تعاقبها به)
كما سيجي (و) الرابع (جاز للبائع بيع
المبيع منه) ثانياً بعدهما (قبل
قبضه) ولو كان بيعاً في حقهما
لم يطل كبيعته من غير المشتري عيني
(و) الخامس (جاز قبض المكمل
والموزون منه) بعدهما (بلا إعادة
كمله ووزنه) السادس (جاز هبة
المبيع منه بعد الاقالة قبل القبض)
ولو كان بيعاً في حقهما لما جاز كل
ذلك (و) انما هي بيع في حق ثالث
أي لو بعد القبض بلفظ الاقالة
فأوجب له فهي فسخ في حق الكل
في غير العقار ولو بالفظ دفناً
أو صراحة أو تراكم تجعل بيعاً
انما قالو بالفظ البيع ببيع اجماعاً

وفيما تراءى به بالبيع لنفسه يقتضى تكملة الاقالة كما قد مناه (قوله وغرته) أى غرة كونه
 بيعا فى حق ثالث (قوله فسلم الشفعة الشفعة) قيد به لتظهر فائدة كونه بيعا والاول لم يسم
 بأن أقوال قبل أن يعلم الشفعة بالبيع فله الاخذ بالشفعة أيضا ان شاء بالبيع الاول وان شاء
 بالبيع الحاصل بالاقالة تأمل رمل (قوله قضى له بها) أى اذا طلبها عند علمه بالمسايلة
 (قوله والثاني لا يرد الخ) أى اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقابلها ثم اطلع على عيب
 كان في يد البائع فأراد أن يردّه على البائع ليس له ذلك لانه يبيع في حقه فكأنه اشتراه
 من المشتري بجور فالثالث هنا هو البائع الاول وهذه كفاي الشربة لا يسهل حيلة للشراء باقل
 مما باع قبل نقد ثمنه (قوله لانه) أى الموهوب له لما تقابل مع المشتري منه صار كالمشتري
 من المشتري منه فكأنه عاد اليه الموهوب به لك جديد وذلك مانع من رجوع الواهب
 في شبهة فالثالث هنا هو الواهب (قوله والرابع المشتري الخ) صورته اشترى شيئا فقبضه
 قبل نقد الثمن فباعه من آخر ثم تقابلها وعاد الى المشتري ثم ان البائع اشترى من المشتري
 بأقل من الثمن قبل النقد جاز ويجعل في حق البائع كانه ملكه بسبب جديد فتح (قوله
 اذ الرقيب يعيب بالاقالة) أى والاقالة يبيع جديد في حق الفقير فيكون بالبيع الاول
 مستمرا كما لعروض فوجب الزكاة ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لا ترفع البيع
 الاول وصار كانه لم يبيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكاة ا هـ وعن هذا قصد
 المصنف بكون العبد للخدمة اذ لو كان للتجارة لم يكن البيع اسم لا كما فاذا هلكت
 العروض بعد الرق لم تجب زكاتها وكذا قد يكون الرد بغير قضاء لانه بالقضاء يكون فسخا
 في حق الكل فكأنه لم يصد ببيع فلا تجب زكاتها بل كها بعد ما أفاده طابق شي وهو أن
 كون الاقالة بيعا في حق ثالث شرطه كونه بالفظ الاقالة كما قدّمه والرد بقضاء ليس فيه
 لفظها والجواب أن هذا الرد اقالة حكما وليس المراد خصوص حروف الاقالة كما يذهب اعلمه
 فيما ترقى تدبر (قوله التقابض في الصرف) لما مر من أن قبض بدينه شرط في صحته قال
 في الفتح لانه مستحق الشرع فكان بيعا جديدا في حق الشرع (قوله وجوب الاستبراء)
 أى اذا اشترى جارية وقبضها ثم تقابلها بالبيع نزل هذا التقابل منزلة البيع في حق ثالث
 حتى لا يكون للبائع الاقل وطؤها الا بعد الاستبراء مجرى عن ابن ملك (قوله لانه حق الله
 تعالى) عله للمستهنتين (قوله والاقالة بعد الاجارة والرهن) أى لو اشترى دارا فأجرها
 أو رهنها ثم تقابل مع البائع ذكر في التمرأخذ من قوله ثم انما يبيع جديد في حق ثالث أنها
 تتوقف على اجازة المهرين أو قبضه دينه وعلى اجازة المستأجر (قوله فالمرتهن ثالثهما)
 الاولى زيادة المستأجر (قوله فهي تسعة) يرا دما قدّمه في قوله أما لو وجب بشرط رائد
 كانت بيعا جديدا في حقه ما أيضا الخ وقدّمنا أن من فروع ذلك ما ذكره بعده من قوله ويرد
 منسل المشرط ولو لم يقبوض أجود وأردأ (قوله وينسخ صحته اهلا لك المبيع) لما مر أن
 من شرطها بقاء المبيع لانها رفع العقد والمبيع محله بجور وكذا اهلا لك بعد الاقالة وقبل

وغرته في موضح (ف) الاول
 (لو كان المبيع عقارا فسلم الشفعة
 الشفعة ثم تقابلها قضى له بها)
 لك ومن بيعا جديدا فكان الشفعة
 ثالثهما (و) الثاني (لا يرد البائع
 الثاني على الاول بعيب علمه
 بعدها) لانه يبيع في حقه (و) الثالث
 (ليس للواهب الرجوع اذا باع
 الموهوب له الموهوب من آخر ثم
 تقابلها) لانه كالمشتري من المشتري
 منه (و) الرابع (المشتري اذا باع
 المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز
 للبائع شراؤه منه بالاقل و)
 الخامس (اذا اشترى بعروض
 التجارة عبدا للخدمة بعد ما حال
 عليه الخول ووجد به عيبا فرده
 بغير قضاء او استرد العروض
 فهلك في يده لم تسقط الزكاة)
 فالفقير ثالثهما اذ الرقيب بلا
 قضاء اقالة ويراد التقابض في
 الصرف وجوب الاستبراء لانه
 حق الله تعالى فالثالث ثالثهما اهلا
 الشريعة والاقالة بعد الاجارة
 والرهن فالمرتهن ثالثهما ثم رفق
 تسعة (و) الاقالة (ينسخ صحته
 اهلا لك المبيع) ولو حكما

التسليم طلبها كما يأتي وقد مناعن الخلاصة أن ما يمنع الركب العيب عنها (قوله كباقي)
تمثيل للهلاك حكم أي لو أبق قبل الإقالة أو بعدها ولم يرد على تسليمه (قوله ولو في بدل
الصرف) لأن المعقود عليه الذي وجب لكل واحد منهم ما يذمه صاحبه وهذا باق في
والأولى أن يقول ولو في بدل الصرف وكأنه نظر إلى أن لفظ بدل تذكره مضافة فتعم (قوله
وهالك بعضه) أي بعض المبيع كما يأتي تصويره في قوله شري أرضا من روعة الخ (قوله
اعتبار الجز بالكل) يعني هالك الكل كما منع في الكل فهالك البعض يمنع في البعض
وفيه إشارة إلى أنه لو قاله في بعض المبيع وقبل له صح وبه صرح في الحساوي سائحا إلى
وقد نأول الباب عبارة الحساوي (قوله وليس منه) أي من هالك البعض فليس له أن
ينقص شيئا من الثمن بخلافه ط (قوله في المقايضة) بالباء المثناة التحتية وهي بيع عين بعين
كأن تباع عبدا بجارية فهالك العبد في يدي بائع الجارية ثم أقالا المبيع في الجارية وجب
رد قيمة العبد ولا تبطل بهاله أحدهما بعد وجودهما الآن كل واحد منهما مبيع فكان
المبيع قائما ونعنامه في العناية (قوله وكذلك في السلم) قال في البحر ثم اعلم أنه لا يرد على اشتراط
قيام المبيع لصحة الإقالة إقالة السلم قبل قبض المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال
عينا أو دينا وسواء كان قائما في يد المسلم اليه أو هالكه لأن المسلم فيه وإن كان دينيا حقيقة
فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه وإذا صحته فإن كان رأس المال عينا
ردت وإن كانت هالكه رد المثل إن كان مثليا أو القيمة إن كان قيميا وكذا إقالته بعد قبض
المسلم فيه إن كان قائما ويرد رب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع اه
ح (قوله ولو هالك) أي البطلان (قوله في الصرف) فهالكه لا يذمه لا يطل الإقالة
لما تران المعقود عليه ما في ذمة كل من المتعاقدين (قوله تقايل فابق العبد) أراد به أن
الهالك كما يمنع ابتداء الإقالة يمنع بقاءها اه ح وبه صرح في النهر (قوله أو هالك المبيع) أي
حقيقة لأن الأباق هالك لكنه حكمي والحاصل أن قول المصنف وينعصتها هالك المبيع
لا يختص بكون الهالك قبل الإقالة بل مثله ما إذا كان الهالك حقيقة أو حكميا بعد الإقالة
قبل التسليم إلى البائع ونص عبارة البرازية هالك المبيع بعد الإقالة قبل التسليم بطلت اه
ثم رأيت الرمي في حاشية البحر نقل هذه العبارة عن البرازية ونقلها أيضا بعينها عن مجمع
الفتاوى وعن مجمع الرواية شرح القدوري عن شرح الطحاوي ثم قال ومثله في كثير من
الكتب اه وبه سقم ما قبل أن هذه العبارة ليست في البرازية بل ذكرها في البحر بالأعزو
بدون قوله قبل القبض اه فافهم (قوله برازية) عزوا قوله تقايل الخ بعبه على أنه ليس
من مسائل المتون (قوله مشجرة) في القاموس أرض شجرة ومشجرة وشجرا كثيرة
الشجر اه فهي بفتح الميم والجيم والراء كما يقال أرض مسبعة على وزن مسحلة كثيرة
السباع كما في القاموس أيضا فافهم (قوله فقطعه) أي المشتري والضمير للشجر المعلوم من
مشجرة ط (قوله من ارش الشجر واليد) في المصباح ارش الجراسة ديتها وأصله القسار

كباقي (لا اثنان) ولو في بدل الصرف
(وهالك بعضه يمنع) الإقالة
(ببدره) اعتبار الجز بالكل
وليس منه ما لو شري صابونا فجف
قتة لا يلاقيه كل المبيع فتح (واذا
هالك أحد البديلين في المقايضة)
وكذا في السلم (صحته) الإقالة (في
الباقى منها وعلى المشتري قيمة
الهالك إن قيميا ومثله إن مثليا
ولو هالك بطلت) الألف في الصرف
(تقايل فابق العبد من يد المشتري
ويحجز عن تسليمه أو هالك المبيع
بعد ما قبل القبض بطلت)
برازية (وان اشترى) أرضا مشجرة
فقطعه أو (عبد فقطعت يده
وأخذ أرضها ثم تقايل صحته ولزمه
جميع الثمن ولا شيء لبائعه من
ارش الشجر واليد إن عالما به)
بقطع اليد والشجر وقت الإقالة
وان غير عال خير بين الأخذ بجميع
ثمنه أو الترك

ثم استعمل في نقصان الاعيان لانه فساد فيها اه فالمراد بمبادل الفساد أي بدل نقصان
 المبيع فافهم (قوله قنية) عز وقوله وان اشترى الخ وقد نقل ذلك عنها في البحر ثم قال
 ورقم برقم آخر أن الاشجار لا تسلم للشجرة وللبائع أخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت
 البيع بخلاف الارش أي ارش اليد فانه لم يدخل في المبيع اصلا لا قصدا ولا ضمنا اه
 قال الخبير الرمي وعليه فكل شيء موجود وقت البيع للبائع أخذ قيمته دخل ضمنا وقصدا
 وكل شيء لم يدخل اصلا لا قصدا ولا ضمنا ليس للبائع اخذه وينبغي ترجيح هذا المذهب من
 دفع الضرر عنه اه (قوله صح في الارض بحصتها) الفرق بينه وبين الشجر أن الشجر
 يدخل في بيع الارض بما يجزئ لاف الزرع كما في البحر اه ح أي أن الزرع لا يدخل في
 بيع الارض الا اذا نص عليه فيكون بعض المبيع فله حصته من الثمن بخلاف الشجر وعلى
 النقل الا يخرج عن القنية لافرق بينهما (قوله ولو تقايلا بعد ادراكه) أي في يد المشتري
 لم يجز لانهم قد اوردوا على التصميل دون المنة بجزء من القنية أي والمدة زيادة
 من منفصلة متولدة وهي مانعة كما قدمناه عن جامع النصارين (قوله ردها وأخذتها) أي
 له ذلك وقد مناه أن ما يمنع الردها لعيب يمنع الاقالة وقد تم المنة في خيار العيب أنه لو وطئ
 الجارية أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجد عيبا لم يردها مطلقا أي ولو نيبا (قوله وفيها
 هونة الرد على البائع مطلقا) لانه عاد الى ملكه فثبته رده عليه قال القاضي يبيع الدين سواء
 تدبلا بجزء المبيع أو بغيره اه منج وهذا معنى قوله مطلقا وان لم يذكر في عبارة القنية
 فسقط ما قيل ان الصواب اسقاطه فافهم (قوله الاقالة السلم) أي قبل قبض المسلم فيه
 فلو بعد صحت كما تعرفه (قوله ان يكون المسلم فيه ديناسا) أي بالاقالة فلو انفسخت
 الاقالة لكان حكم انفساخها عودا للمسلم فيه والساقط لا يحتمل العود بخلاف الاقالة في
 المبيع لانه عين فأمكن عودها الى ملك المشتري بحر من باب السلم (قوله رأس المال)
 أي مال السلم (قوله كهو قبلها) أي حكمه بعددها حكمه قبلها وفيه ادخال الكاف
 على ضمير الرفع المنفصل وهو مختص بالضرورة وكذا قوله كقبها فيه ان الظروف التي
 تقع غايات لا تجزئ الابن حوي (قوله فلا يصرف فيه) أي بغير بيع وشركة قبل قبضه فلا
 يجوز لزب السلم شراء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة قبل قبضه أي قبل قبض
 رب السلم رأس المال من المسلم اليه وهذا في السلم الصحيح فلو فاسد اجاز الاستبدال كسائر
 الديون كما ذكره الشارح في بابيه وفيه كلام سيأتي هنالك (قوله الا في مسئلتين) استثناء من
 قوله كهو قبلها (قوله لو اخذتها فيه) أي في رأس المال بعددها أي بعد الاقالة يعني وقبل
 تسليم المسلم فيه لما في سلم البحر عن الذخيرة لو تقايلا بعد تسليم المسلم اليه المسلم فيه ثم اخذتها
 في رأس المال تحالفا لا للمسلم فيه عين قائمة وليس يدين فالاقالة هنا تحتل القسح قصدا
 اه وهذا صريح في أن اقالة الاقالة في السلم جائزة ولو بعد قبض المسلم فيه (قوله فلا تحالف)
 بل القول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها طعن أبي السعود قال لان التحالف

قنية وفيها شري أرضا من ربيعة
 ثم حصده ثم تقايلا ههنا في
 الارض بحصتها ولو تقايلا
 بعد ادراكه لم يجز وفيها
 تقايلا ثم علم أن المشتري كان وطئ
 المبيعة ردها وأخذتها وفيها هونة
 الرد على البائع مطلقا (وتنصيح
 اقالة الاقالة فلو تقايلا المبيع ثم
 تقايلاها) أي الاقالة (ارتفعت
 وعند المبيع) (الاقالة السلم)
 فانها لا تقبل الاقالة لكون المسلم
 فيه ديناسا سقط والساقط لا يعود
 أشباه وفيه رأس المال بعد
 الاقالة كهو قبلها فلا يصرف
 فيه بعددها كقبها الا في مسئلتين
 لو اخذتها فيه بعددها فلا تحالف

باعتبار أن اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة (قوله ولو تفرقا قبل قبضه) أي قبض رأس مال السلم بعد الاقالة جاز لأن قبضه شرط حال بقاء العقد لا بعد اقالته (قوله الا في المصروف) استثناء منقطع اهـ ح لأن أصل الكلام في رأس المال فالاولى أن يقول بخلاف المصروف فإن المصروف ان رأس المال في السلم بعد الاقالة لا يجوز الاستبدال به ولا يجب قبضه في مجلسها وبديل المصروف بالعكس فإن قبضه في مجلس الاقالة شرط الصحة ويجوز الاستبدال به قال في البحر من السلم ووجه الفرق أن القبض في مجلس العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعين وهو أن يصير البديل معيناً بالقبض صيانة عن الاتفاق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لأنه لا يجوز استبدال الفقه وداليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف المصروف لأن التعيين لا يحصل الا بالقبض لأن استبدال الجائر فلا بد من شرط القبض في مجلس التعيين اهـ وحاصله أن السلم لم يمتحيز الاستبدال به قبل قبضه لم يلزم قبضه في مجلس الاقالة لأن التعيين موجود بخلاف المصروف فإنه لما جاز استبدال المزم قبضه ليحصل التعيين (قوله اختلاف المتبايعان الخ) كان الاولى ذكر هذه المسئلة في باب البيع الفاسد ولكن مناسبتها هنا ذكر المسئلة المستتناة (قوله قال قول لم تدعى البطلان) لأن انعقاد البيع حادث والاصل عدمه اهـ ح فهو منكر لاصل العقد (قوله لم تدعى الصحة) لأنهما اتفقا على العقد كان الظاهر من اقدمهما عليه صحته اهـ ح ولأن مدعى الفساد يدعى حق الفسخ وخصمه ينكر ذلك والقول للمسكر ولو برهنا فالبيئة بيئة الفساد وهذا لو ادعى الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد باتفاق الروايات وان كان لمعنى في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم وبرطل خمر والآخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول لم تدعى الصحة أيضاً والبيئة بيئة الآخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول لم تدعى الفساد خاتمة ولم يذكر هنا لما لو اختلفا في أنه نتيجة أو جرد أو اختلفا في أنه بات أو وفاء لأنه سيذكر ذلك آخر باب المصروف (قوله قلت الا في مسئلة) الاستثناء من صاحب الاشباه وعزها المسئلة الى الفتح (قوله وادعى البائع الاقالة) أي به كما في الفتح والظاهر أن الضمير في به عائد الى الأقل المذكور لا الى الثمن فصورة المسئلة اشترى زيد من عمرو بألف ثم رد زيد الثوب اليه قبل نقد الثمن وادعى أنه باعه منه قبل النقد بتسعين وفسد البيع بذلك وادعى البائع أنه رده اليه على وجه الاقالة بالتسعين فالقول لزيد المشتري أي مع عينه في انكار الاقالة كما في الفتح ووجهه كما قال الجوزي أن دعوى الاقالة تسنلزم دعوى صحة البيع لأنها لا تكون الا في الصحيح اهـ قلت لكن تقدم أنها يجب في عقد مكرره وفاسد مع ما فيه من الكلام ويظهر لي أن وجهه هو أن المشتري لما ادعى بيعه بالتسعين لم يجب له غيرها وادعى الاقالة يدعى أن الواجب المائة لأن الاقالة ان كانت بمائة فظاهر وان كانت بتسعين فلا يلزم

ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في
المصروف وفيه اختلاف المتبايعان
في الصحة والبطلان قال قول
لم تدعى البطلان وفي الصحة والفساد
لم تدعى الصحة قلت الا في مسئلة
اذا ادعى المشتري بيعه من بئعه
بأقل من الثمن قبل النقد وادعى
البائع الاقالة فالقول للمشتري
مع دعواه الفساد

مطلب
في اختلافهما في الصحة والفساد
أو في الصحة والبطلان

لا تكون الا بمثل الثمن الا قول وان شرط أقل منه كما مر فقد صار مقيراً للمشتري بالعشرة
والمشتري يكذبها فلغا كلام مدعي الاقالة تأمل (قوله ولو بعكسه) بأن ادعى زيد المشتري
الاقالة وادعى عمرو البائع انه اشتراه من المشتري بتسعين (قوله تعاقلنا) وجهه أن
المشتري بدعواه الاقالة يدعي أن الثمن الذي يستحقه بالزمانه والبائع بدعواه الشراء
بالتسعين يدعي أن الثمن الواجب رده للمشتري تسعون فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه
الى المشتري بنزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب للتحالف بالنص والاقالة التي هي
الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في المبيع الاول وهي غير الجسدين التي هي
الثمن في المبيع الثاني أفاده الجوى قلت وفيه أن الكلام فيما قبل نقد المشتري الثمن وأيضاً
فمسئلة التحالف عند اختلاف المتبايعين وردهم النص على خلاف القياس فكيف
يقاس عليه غيرها مع عدم التماثل والذي يظهر لي أن المسئلة مفرقة على قول أبي يوسف
أن الاقالة تبطل لا فسخ وحيد فقد توافقتا على المبيع الحادث لكن المشتري يدعيه بوجه
الاقالة والواجب فيها مائة والبائع يدعيه بالمبيع بالاقول وذلك اختلاف في الثمن في عقد
حادث والله أعلم فافهم (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقاً قال في
الاشباه بشرط قيام المبيع عند اختلاف في التحالف الا اذا استهلك في يد البائع غير
المشتري كافي الهداية اه فانه اذا استهلك غير المشتري تكون قيمة العين قائمة مقامها
وأما اذا استهلك المشتري في يد البائع فنزل قابضاً وامتنعت الاقالة وكذا اذا استهلك أحد
في يده لفقد شرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان
الثمن ديناً أما اذا كان عيناً بأن كان العقد مقيضة وذلك أحد العوضين فانهم ما يتعاقبان
من غير خلاف لأن المبيع في أحد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك أو قيمته والمصير الى
التحالف فرع العجز عن اثبات الزيادة بالقيمة وقامه في حاشية الاشباه لابي السعدي (قوله
نزله) بضم النون والراي والمراد ثمرته اه ح (قوله لم نصح) تمام عبارة الخلاصة وكذا
اذا هلك الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها أجنبي اه أقول ينبغي تقييد المسئلة
بما اذا حدثت هذه الزيادة بعد القبض أما قبله فلا تمنع الاقالة كما في الرد بالعيب تأمل وفي
التأخرية ولو اشترى أرضاً فيها نخيل فأكل الثمر ثم تقابلوا قالوا انه تصح الاقالة ومعناه
على قيمته الآن يرضى البائع أن يأخذها كذلك اه رمي على المنع وعما ذكره من التقييد
يندفع ما توهم من منافاة ما في الخلاصة لما مر من أن هلاك بعضه يمنع الاقالة بقدره ولما
مر في قوله شري أرضاً من روعة الخ ومثله مسئلة التأخرية المذكورة ويؤيده ما قدمناه
من أن الزيادة المنفصلة المتولدة تمنع لو بعد القبض والله سبحانه أعلم

(باب المراجعة والتولية)

وجه تقديم الاقالة عليه ما أن الاقالة بنزلة المفردة في الماركة لانها انما تكون مع البائع
بخلاف التولية والمراجعة فانهم اعم من كونهم جامع البائع وغيره ط وأيضاً الاقالة

ولو بعكسه تعاقلنا بشرط قيام
المبيع الا اذا استهلك في يد البائع
غير المشتري ورأيت مهزياً
للخلاصة ببيع كرامه فكل
مشتريه نزله سنة ثم تقابلوا لم تصح
(باب المراجعة والتولية)

متعلقة بالمبيع لا بالثمن ولذا كان من شروطها قيام المبيع والتولية والمرابحة متعلقات
 اصله بالثمن والاصل هو المبيع (قوله لما بين الثمن الخ) قال في الغاية لما فرغ من بيان أنواع
 البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع
 في بيان أنواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمرا بحة والتولية والربا والصرف وتقديم الاول
 على الثاني لاصل المبيع دون الثمن اه طعن الشبلي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع
 بأى ثمن كان من غير نظر الى الثمن الاول وهي المعتادة (قوله والوضعية) هي البيع عند
 الثمن الاول مع نقصان يسير اتقاني وفي البحر هي البيع بانقضاء من الاول وقدمنا الاول
 البيوع عن البحر خامسا وهو الاشتراك أى أن يشترط فيه فيما اشتراه أى بأن يبيعه نصفه
 مثلا لكنه غير خارج عن الاربعة (قوله ويشترط عليه ما ملكه بما قام عليه وبفضل) عدل
 عن قول الكنز هو بيع بغير سابق لما أورد عليه من أنه غير مطرد ولا انعكس أى غير مانع
 ولا جامع أما الاول فلا أن من شري دنانير بالدرهم لا يجوز له بيعها امرابحة وكذا من اشترى
 شيئا بغير نسيئة لا يجوز له أن يبيع عليه مع صدق التعريف عليه ما وأما الثاني فلا أن
 المغصوب الأبق اذا عاين بعد انضمام القيمة على الغاصب جاز بيع الغاصب له مرا بحة بأن
 يقول قام على بكذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا الورق في الغرض مقدرا ولو
 أن يدين الثمن الاول ثم رابحه عليه جاز كما سيأتى بيانه عند ذكر الشارح له وكذا لو ملكه
 بجهة أو اوثأ ووصية وقومة قيمة ثم رابحه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليه ما لكن
 أجيب عن مسئلة الدنانير بأن الثمن المطلق يفيد أن مقابله بمبيع متعين ولذا قال الشارح
 من العروض ويأتى بيانه وعن مسئلة الاجل بأن الثمن مقابل بشئين أى بالمبيع وبالاجل
 فلم يصدق في أحدهما أنه بغير سابق وقول البحر أنه لا يدخلوا زها اذا بين أنه اشتراه
 نسيئة رده في النهر بأن الجواز اذا بين لا يختص بذلك بل هو في كل ما لا تجوز فيه المرا بحة
 كما لو اشترى من أصوله أو فروعه جاز اذا بين كما سيأتى وعن مسائل العكس بأن المراد بالثمن
 ما قام عليه بلا خيانة وتما في النهر فكان الاولى قول المصنف تبعه الدرر بيع ما ملكه الخ
 لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولأنه لا يدخل فيه مسئلة الاجل لأنه اذا لم بين الاجل لم
 يصدق عليه أنه يبيع ما ملكه بما قام عليه ما علمت (قوله من العروض) احتراز عما ذكرنا
 من أنه لو شري دنانير بدهم لا يجوز له بيعها امرابحة كما في الزياحي والبحر والنهر والفتح
 وعاله في الفتح بأن بدلى الصنف لا يتعينان فلم تكن عين هذه الدنانير متعينة لتلزم مبيعها اه
 لكن هذا وار على تعريف المصنف اذ دلالة فيه عليه بخلاف تعريف الكنز وغيره فان
 قوله بالثمن السابق دليل على أن المراد بما ملكه المبيع المتعين لأن كون مقابله عند طاقا
 يفيد أن ما ملكه بالضرر رده بمبيع مطلقا كما في الفتح وقول المصنف بما قام عليه ليس المراد
 به الثمن لما مر فلذا زاد الشارح قوله من العروض تنبيه على التعريف (قوله ولو بجهة الخ)
 تعميم لقوله بما ملكه أشار به الى دخول هذه المسائل فيه كما علمت (قوله فانه اذا غنمه الخ)

لما بين الثمن بغير في الثمن ولم يذكر
 المساومة والوضعية انظر درهما
 (المرا بحة) مصدر رابح وشرعا
 (بيع ما ملكه) من العروض
 ولو بجهة أو اوثأ ووصية أو غصب
 فانه اذا غنمه (بما قام عليه وبفضل)
 مؤنة

جواب اذا قوله جاز وعدل عن قول غيره وقومه قبة ليشمل المثل وحاصله ان ما ذهب له
 ونحوه مما لا يخفى عليه من عدم معاوضة اذا قدرته ونحوه اليه مؤتمرا بما يأتي يجوز له ان يبيعه
 من ارجحة وكذا اذا رقم على ثوب رقيا كما مر قال في الفتح وصورة المسئلة ان يقول قيمته كذا
 او رقمه كذا فارجح على القيمة الرقم اه وظاهره انه لا يقول قام على بكذا وبه صرح
 في البحر في الرقم والظاهر ان الهبة ونحوها كذلك وخبرنا لا يدخل ذلك في كلام المصنف
 تأمل ويأتى تمامه هذا وقال ح ان قول المشرح فانه اذا غنمه اخرج به بعض التعريف عن
 كونه تعريفا وفسر الفضل بما يضمن فصار مجموع المتن مع الشرح عبارة المبسوط وهي
 عبارة مستقيمة في ذاتها لكن بقي تعريف المراجعة يسع ما لم يكتف فقط وهو تعريف فاسد
 لكونه غير مانع اه اى لان قوله بما قام عليه جزء التعريف وكذا قوله وبفضل فان مراده به
 فضل الربح لتحقق المراجعة والا كان العقد تولية واما فضل المئوية فانه يضم الى ما قام عليه
 لكن لما كانت عبارة المتن في نفسها تعريفا تاما اكتفى بها واقتصر على اخذ بعضها
 وجعله بيان التصدير مسئلة الهبة ونحوها تأمل (قوله وان لم تكن من جنسه) اى وان لم
 تكن المئوية المضرومة من جنس المبيع طقات والظاهر كون المراد من جنس الثمن
 بقرينة ما بعده تأمل (قوله ونحوه) اى كصباغ وطراز (قوله ثم باعه من ارجحة) اى
 بزيادة ربح على تلك القيمة التي قوم بها الموهوب ونحوه مع ضم المئوية اليه لان كلامه في
 ذلك بخلاف ما كان اشترا بثمان فانه يربح على غنمه لا على قيمته فافهم (قوله بجعله
 واليا) فكان البائع جعل المشتري واليا فيما اشترى من اى جعل له ولاية عليه وهذا ابداه
 مناسبة المعنى الشرعى للمعنى اللغوى (قوله يبيعه بثمنه الاول) قد علمت ان المصنف
 عدل في تعريف المراجعة عن التعبير بالثمن الاول الى قوله بما قام عليه لدفع الاراد السابق
 فما قرئ منه أولا وقع فيه ثانيا فكان المناسب ان يقول والتولية يبيعه كذلك بلا فضل (قوله
 ولو حكم) ادخل به ما مر في قوله ولو لم يبيعه الخ فانه يوليه بقيمته لكونه لم يملكه بثمان (قوله يعنى
 قيمته) تفسير للثمن الحكيم لا لقوله بثمنه كما لا يخفى ح (قوله وعبر عنها به) اى بالثمن
 حيث اراد به ما يعم القيمة حتى صار عبارة عنه وعبر عنها به (قوله لانه الغالب) اى
 الغالب فيما يملكه الانسان انه يكون بثمان سابق (قوله كون العوض) اى الكائن في
 العقد الاول اه ح وهو ما مال به المبيع من * (تنبيه) * استفيد من التعريف ان المعتبر
 ما وقع عليه العقد الاول دون ما وقع عوضا عنه فلما اشترى بعشرة دراهم قد دفع عنها دينار
 او ثوب بقيمة عشرة اقل أو أكثر فأس المال العشرة لا الدينار والثوب لان وجوبه
 به عقد آخر وهو الاستبدال فتح ولو كان المبيع مثليا فربح على بعضه كقفيز من قفيزين
 جاز لعدم التفاوت بخلاف القيمي وتعمام تعريفيه في شرح الجمع وفي المحيط لو كان ثوبا
 ونحوه لا يبيع جزء منه مينا لانه باعته بثلثيها وان باع جزءا ثلثها جاز فويل يفسد
 يجوز (قوله مثليا) كالدرهم والدينار والمكيل والموزون والعدد المتقارب اما اذا

وان لم تكن من جنسه كما يجر قصار
 ونحوه ثم باعه من ارجحة على تلك القيمة
 جاز مبسوط (والتولية) مصادرولى
 غيره جعله واليا وشرا على بيعه بثمنه
 الاول ولو حكم يعنى بثمنه وعبر
 عنها به لانه الغالب (وشروطه) ما
 يكون العوض مثليا

لم يكن له مثل بأن اشترى ثوبا بعد مقايضة مثله لافراجه أو ولاده أياه كان يباع بقيمة عبده
 صفته كذا أو بقيمة عبدا بدأ وهي مجهولة فتح ونهر (قوله أو قيميا مملوك كالللمشتري)
 صورته اشترى زيد بن عمرو عبدا شوب ثم باع العبد من بكر بذلك الثوب مع ربح أو لا
 والحال أن بكر كان قد ملك الثوب من عمرو قبل شراء العبد واشترى العبد بالثوب قبل
 أن يملكه من عمرو فأجاز بعد فلا شك أن الثوب بعد الإجازة صار مملوكا لبكر المشتري
 فيتناول قول المثل أو مملوك كالللمشتري اهـ ح فهذه الصورة مستثناة مما لا مثل له (قوله
 وكون الربح شيئا معلوما) تقدير لفظ الـكون هو مقتضى نصب المصنف قوله معلوما ووقع
 في عبارة الجمع مرفوعا حيث قال ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثليا أو مملوكا
 للمشتري والربح مثلي معلوم ومثله في الفرر وصرح في شرحه الدرر بأن الجملة طامة
 وكذا قال في البحر أن قوله أي الجمع والربح مثلي معلوم شرط في القيمي المملوك للمشتري
 كما لا يخفى اهـ وتبعه في المنع فقد ظهر أن هذا ليس شرطاً مستلزماً بل هو شرط للشرط الثاني
 لأن معلومية الربح وإن كانت شرطاً في صحة البيع مطلقاً لكنه أمر ظاهر لا يحتاج إلى
 التنبه عليه لأن جهالة تفضي إلى جهالة الثمن وإنما المراد التنبه على أنه إذا كان الثمن
 الذي ملكه المبيع في العقد الأول قيميا لا يصح البيع من أجله إلا إذا كان ذلك القيمي
 مملوكا للمشتري والحال أن الربح معلوم ولهذا ذكر في الفتح أولاً أنه لا يصح كون الثمن قيميا
 ثم قال أمالو كان ما اشتراه وصل إلى من يبيعه منه فراجحه عليه بربح معين كأن يقول
 ابيعك من أجله على الثوب الذي يبدل وربح درهم أو ترشعير أو ربح هذا الثوب جاز
 لأنه يقدّر على الوفاء بما التزمه من الثمن اهـ وأما إذا كان الربح المعلوم أعين من كونه مثليا
 أو قيميا كما نبه عليه الشارح بقوله ولو قيميا لمخ فاعتنم تحرير هذا المثل (قوله حتى لو باعه)
 تفريع على منهوم قوله معلوما في مسئلة كون القيمي مملوكا للمشتري يعني فلو كان الربح
 مجهولا في هذه الصورة لا يجوز حتى لو باعه المخر فافهم واعلم أن لفظه يفتح الدال وسكون
 الهاء اسم للعشرة بالفارسية ويزدب بالياء المنة القسمية وسكون الزاي اسم أحد عشر
 بالفارسية كما نقله عن البناية وبيان هذا التقريع ما في البحر حيث قال وقيد الربح بكونه
 معلوما للاحتراز عما إذا باعه بربح دميأزده لأنه باعه برأس المال ويبيع قيمته لأنه ليس من
 ذوات الامثال كذا في الهداية ومعنى قوله دميأزده أي بربح مقداره درهم على عشرة دراهم
 فإن كان الثمن الأول عشر بن كان الربح بزيادة درهمين وإن كان ثلاثين كان الربح ثلاثة
 دراهم فهذا يقتضي أن يكون الربح من جنس رأس المال لأنه جعل الربح مثل عشر الثمن
 وعشر الشيء يكون من جنسه كذا في النهاية اهـ ما في البحر وحاصله أنه إذا كان الثمن في
 العقد الأول قيميا كالعبد مثلاً وكان مملوكا للمشتري فباع المالك المبيع من المشتري بذلك
 العبد وربح دميأزده لا يصح لأنه يصير كأنه باعه المبيع بالعبد وبعشر قيمته فيكون الربح
 مجهولا لا يكون القيمة مجهولة لأنها انما تدرك بالجزر والخصمين والشرط كون الربح

قوله ملك الثوب من عمرو الذي في
 عبارة ح من زيد هنا وفيما بعده
 وصوابه من عمرو وكما قلنا اهـ منه

أو قيمي (مملوك كالللمشتري) كون
 (الربح شيئا معلوما) ولو قيميا
 مشارا إليه بهذا الثوب لا تنقاه
 الجاهالة حتى لو باعه بربح دميأزده
 أي العشرة بأحد عشر لم يجز
 إلا أن يعلم بالثمن في المجلس فيجوز
 شرح مجمع تهمني (ويضم) البائع
 (إلى رأس المال)

معلوماً غير متباعد ما إذا كان الثمن مثلياً والربح ده يارده فانه يصح قال في النهر ولو كان
 البديل مثلياً فباعه به وبغشره أي عشر ذلك المثلي فان كان المشتري يعلم بجهل ذلك صح
 والا فان علم في المجلس خبره والافسد اه وبه يظهر أن قول الشارح لم يجز أي فيما اذا كان
 الثمن قيمياً كما قررهناه أولاً وقوله الآن يعلم الخ أي فيما اذا كان مثلياً لانه الذي يمكن علمه في
 المجلس فانهم (قوله أجرة القصار) قيد بالاجرة لانه لو عمل هذه الاعمال بنفسه لا يضم شيئاً
 منها وكذا لو نطق مع متطوع بها أو باعارة نهر وسبجي (قوله والصبيغ) هو بالفتح مصدر
 وبالكسر ما يصبغ به درر ولا يظهر هنا الفتح لقول الشارح بأي لون كان ط (قوله
 والقتل) هو ما يصنع بأطراف الثياب بحريراً وكان من قتلت الجمل أقتله بحر (قوله
 وكسوته) بالكسر أي كسوة العبد المبيع قال في الفتح ولا يضم ثمن الجلال ونحوه ويضم
 الثياب في الرقيق اه تأمل (قوله وطعام المبيع بالاسرف) فلا يضم الزيادة ط عن حاشية
 الشارح قال في الفتح ويضم الثياب في الرقيق وطعامهم الاما كان مرفاً وزيادة ويضم علف
 الدواب الا ان يعود عليه شيء متولد منها كالبان او صوفها وسمنها فستقط قدر ما نال ويضم
 ما زاد بخلاف ما اذا أجز الدابة أو العبد أو الدار فأخذ أجرته فانه يراعى مع ضم ما أنفق
 عليه لان الغلة ليست متولدة من العين وكذا دجاجة أصاب من بيضها يحبس بماله وبما
 أنفق ويضم الباقي اه (قوله وسقي الزرع) أي أجرته وكذا يقال فيما يبعده ط (قوله
 وكسوها) في المصباح كسحت البيت كسحاً من باب نفع كسسته ثم استعملت في البئر والنهر
 وغيره فقبل كسحته اذا نقيته وكسحت الشيء قطعه وأذهبته (قوله وكري المسناة) في
 المصباح كرى النهر كرى من باب رمى حفر فيه حفرة جديدة والمسناة حائط يبنى في وجه
 الارض ويسمى السد اه وفسرها في المغرب عبا بن السيل ليرتد الماء وكان الشارح ضمن
 الكرى معنى الاصلاح تأمل (قوله هو الدال على مكان السلعة وصاحبها) لافرق لغة بين
 السمسار والدال وقد فسرها في القاموس بالمتوسط بين البائع والمشتري وقرئ بينهما
 القية اه فالسمسار هو ما ذكره المؤلف والدال هو المصاحب للسلعة غالباً فأدله سري الدين
 عن بعض المتأخرين طو كانه أراد ببعض المتأخرين صاحب النهر فانه قال وفي عرفنا الفرق
 بينهم ما هو أن السمسار الخ (قوله ويرجى في البحر الاطلاق) حيث قال وأما أجرة السمسار
 والدال فقال الشارح الزياهي أن كانت مشروطة في العقد تضاف والا فأكثرهم على عدم
 الضم في الاول ولا تضاف أجرة الدال بالاجماع اه وهو تسامح فان أجرة الاول تضاف في ظاهر
 الرواية والتفصيل المذكورة قوله وفي الدال قيل لا تضاف والمرجع العرف كذا في فتح
 القدير اه (قوله وضابطه الخ) فان الصبيغ واخوانه يزيد في عين المبيع والجل والسوق
 يزيد في قيمته لانها تختلف باختلاف المكان فتخلق أجرته بأرأس المال درر لكن أورد
 أن السمسار لا يزيد في عين المبيع ولا في قيمته وأجيب بأن له دخلاً في الاختلاف لا في
 فيكون في معنى الزيادة في القيمة وقال في الفتح بعد ذكره الضابط المذكور وقال في الايضاح

أجرة القصار والصبيغ) بأي لون كان
 (والطراز) بالكسر علم الثوب
 (والقتل) وضم الطعام وسوق
 الغنم وأجرة القصار والضابطه
 وكسوته) وطعام المبيع بالاسرف
 وسقي الزرع والكسوة وكسوها
 وكري المسناة والانه رويس
 لاشجار ويخصيص الدار) وأجرة
 السمسار) هو الدال على مكان
 السلعة وصاحبها) (المشروطة
 في العقد) على ما جزم به في الدرر
 ويرجى في البحر الاطلاق وضابطه
 كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته
 يضم درر واعتد العيني وغيره
 عادة التجار بالضم (ويقول قاسم
 على بكدا ولا يقول اشتريه اه)
 لانه كذب

هذا المعنى ظاهر ولا يمكن لا يتشبه في بعض المواضع والمعنى المعتمد عليه عادة التجار حتى يتم
 المواضع ككلامها (قوله وكذا اذا قوم الموروث الخ) قال في الفتح لو ملكه بمهبة أو وارث
 أو وصية وقومه قيمته ثم باعه من اجهة على ذلك القيمة يجوز وصورته أن يقول قيمته كذا
 أو رقه كذا فأرا بجلد على القيمة أو رقه ومعنى الرقم أن يكتب على الثوب المشتري مقدارا
 سواء كان قدرا الثمن أو أزيد ثم راجعه عليه وهو اذا قال رقه كذا وهو صادق لم يكن خائفا
 فان غبن المشتري فيه فن قبل جله اه قال في البحر وقيد في المحيط بما اذا كان عند البائع
 أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن فأما اذا كان المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فانه
 يكون خيانة وله الخيار اه وفي البحر أيضا عن النهاية في مسئلة الرقم ولا يقول قام على
 بكذا ولا قيمته ككذا ولا اشتريته بكذا حتى تراعى الكذب اه وبه يظهر أن ما يفيد كلام
 الشارح من أنه يقول قام على بكذا غير صحيح ادبل يظهر لي أنه لا يقول ذلك في مسئلة الهبة
 أيضا لانه لو فهم أنه ملك به هذه القيمة مع أنه ملكه بلا عوض ففيه شبهة الكذب ويؤيده
 قول الفتح وصورته أن يقول قيمته كذا الخ فقد سوي بينه وبين مسئلة الرقم في التصوير
 ثم ان قول الفتح وهو صادق ظاهره اشتراط كون الرقم مقدارا القيمة فيخالف ما مر عن
 النهاية وجعله على أن معناه أنه لا يرقه بعشرة ثم يبيعه بخاهل بالخط على رقم أحد عشر بعد
 والاحسن الجواب بجمله على ما اذا كان المشتري يظن أن الرقم والقيمة سواء كما يشير اليه
 ما مر عن المحيط فافهم (قوله وفيه ما فيه) فانه يفيد أنه لا يضم وان كان متعارفا وهو
 خلاف ما يدل عليه كلام المبسوط قال في الفتح ككذا أي لا يضم أجر تعليم العبد
 صناعة أو قرآنا أو علما أو شعرا لان ثبوت الزيادة المعنى فيه أي في المتعلم وهو حادثة فلم
 يكن ما أنفق على التعليم موجبا للزيادة في المالمية ولا يحق ما فيه الا لاشك في حصول الزيادة
 بالمتعلم وأنه مسبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القابلية في المتعلم كقابلية الثوب للصبيغ
 لا يمنع نسبته الى التعليم فهو علة عادية وقابلية شرط في المبسوط لو كان في ضم المنفق
 في التعليم عرف ظاهر يلحق برأس المال اه قلت فقد ظهر أن البحث ليس في العلة فقط بل
 فيها وفي الحكم فافهم (قوله ولا نفقة نفسه) أي في سفره لكسوته وطعامه ومركبه ودهنه
 وغسل ثيابه طعن حاشية الشايعي (قوله وجعل الآتي) لانه نادر فلا يلحق بالسائق لانه
 لا عرف في النادر فتح (قوله وكأنه للعرف) أصل هذا ما احب النهر حيث قال وقدم أن
 أجرة الخزن تضم وكأنه للعرف والا فالخزن وبيت الحفظ سواء في عدم الزيادة في العين
 اه ط (قوله هذا هو الاصل) أي ولو في نفقة نفسه كما يقتضيه العموم ط (قوله كما يفيد
 كلام السكال) حيث ذكر ما قدمناه عنه ثم قال أيضا بعد أن عد جله بما لا يضم كل هذا ما لم
 تجر عادة التجار اه وقد علمت مما مر عن المبسوط أن المعتمد هو العرف الظاهر لاخراج النادر
 بجعل الآتي لانه لا عرف في النادر كما قدمناه آنفا (قوله فان ظهر رخصاته) أي البائع في
 من اجهة بأن ضم إلى الثمن ما لا يجوز ضمه كافي المحيط أو أخبر بأنه اشتراه بعشرة ورايح

وكذا اذا قوم الموروث
 ونحوه أو باع برقه لو صادف في
 الرقم فتح (لا يضم) أجر الطبيب
 والمعلم درر ولو لم لم والشعر وفيه
 ما فيه فلذا علة في المبسوط بعدم
 العرف (والدلالة والراعى) لا
 نفقة نفسه) ولا أجر عمل بنفسه
 أو متوقع به متوقع (وجعل
 الآتي وكراهيت الخلف) بخلاف
 أجرة الخزن فانهم يضم كما
 صرحوا به وكأنه للعرف والا فلا
 فرق يظهر قد بر (وما يؤخذ في
 الطريق من القلم الا اذا جرت
 العادة بضمه) هذا هو الاصل كما
 علمت فليكن المقول عليه كما يفيد
 كلام السكال (فان ظهر رخصاته

في درهم قتيبين انه اشتراه بتسعة نهر (قوله أو برهان الخ) وقيل لا تثبت الا باقراره لانه في
 دعوى الخيانة متناقض والسبق سماعها كدعوى العيب فتح (قوله أخذه بكل غنمه الخ)
 اي ولا حظ هنا بخلاف التولية وهذا عنده وقال أبو يوسف يحيط فيه ما وقال محمد بن يعقوب فيها
 والمتون على قول الامام وفي البحر عن السراج وبيان الخط في المراجعة على قول أبي يوسف
 اذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر أنه اشتراه بمائة فانه يحيط قدر الخيانة من
 الاصل وهو الخس وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم فبأخذ النوب باثني عشر
 درهما (قوله وله الخط) اي لا غير بحر (قوله لتحقق التولية) في نسخة بتامين وفي
 نسخة بتاء واحدة على أنه فعل مضارع والتولية فاعله أو مصدر مضاف الى التولية
 وعلى كل فهو عمله لقوله وله الخط قدر الخيانة في التولية ط قال ح يعني لو لم يحيط في
 التولية تخرج عن كونها تولية لانها تكون بأكثر من الثمن الاول بخلاف المراجعة فانه
 لو لم يحيط فيها بقيمت المراجعة (قوله ولو هلك المبيع الخ) لم أر ما لو هلك بعضه هل يتبع رد
 الباقي مقتضى قوله أو حدث به ما يمنع من الرد أنه له الرد كما لو كل بعض المثل أو باعه ثم
 ظهر له فيه عيب أو اشترى عبدين أو ثوبين فباع أحدهما ثم رأى في الباقي عيبا لرد ما بقي
 بخلاف الثوب الواحد كما مر في خيار العيب تأمل (قوله لزمه جميع الثمن) في الروايات
 الظاهرة لانه يجوز خيار لا يقابل به شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط وفيهما يلزمه تمام
 الثمن قبل الفسخ فكذا هنا وهو المشهور من قول محمد بخلاف خيار العيب لان المستحق
 فيه جزء فالتبطل به فاستطاع ما يقابل اذا يجوز عن تسليمه وتماه في القصر وانظر ما سيذكره
 الشارح عن أبي جعفر (تبيينه) قال في البحر وظاهر كلامهم أن خيار ظهور الخيانة
 لا يورث فاذا مات المشتري فاطلع الوارث على خيانة بالطريق السابق فلا خيار له (قوله
 وقدمنا) أي في أوائل خيار العيب (قوله لو وجد المولى) بتشديد اللام المقتضية اسم
 مفعول من التولية (قوله لم يرجع بالنقصان) لانه بالرجوع بصير الثاني أنه من الاول
 وقضية التولية أن يكون مثل الاول بحر (قوله شراء ثانيا الخ) صورته اشترى بعشرة
 وباعه مراجعة بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مراجعة بخمسة ويقول فام على
 بخمسة (قوله بجنس الثمن الاول) يأتي محترزه (قوله فان راجع الخ) ظاهر دليل الامام
 يقتضي أنه لا فرق بين بيعه مراجعة أو تولية والمتون كلها مقيدة بالمراجعة وظاهرها
 جواز التولية على الثمن الاخير والظاهر الاول كما لا يخفى بحر وبه جزم في النهر (قوله وان
 استغرق الربح غنمه) كما لو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين مراجعة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه
 مراجعة أصلا وعندهما راجع على عشرة في الفصلين بحر أي في الاستغراق وعدمه
 (قوله لم يراج) لان شبهة حصول الربح بالعقد الثاني ثابتة لانه أي الربح يتأكد به بعد
 ما كان على شرف السقوط بالظهور وعلى عيب فبرده فنزل الربح عنه والشبهة كالحقيقة
 في بيع المراجعة احتياطاً وقيد بقوله لم يراج لان له أن يبيعه مساومة نهر (قوله بحر)

في مراجعة باقراره أو برهان
 على ذلك (أو بشكوله) من العين
 (أخذه) المشتري (بكل غنمه أو
 رده) أهوات الرضا (وله الخط)
 قدر الخيانة (في التولية) لتحقيق
 التولية (ولو هلك المبيع) أو
 استهلكه في المراجعة (قبل رده
 أو حدث به ما يمنع منه) من الرد
 (لزمه بجميع الثمن) المسمى
 (وسقط خياره) وقدمنا انه لو
 وجد المولى بالمبيع عبداً ثم حدث
 آخر لم يرجع بالنقصان (شراء
 ثانياً) بجنس الثمن الاول (بعد
 بيعه بربح) فان راجع طرح
 ما راجع قبل ذلك (وان استغرق
 الربح غنمه لم يراج) خلافاً لما
 وهو أرفق وقوله أو ثقب بحر
 قوله لزمه جميع الثمن هكذا بخطه
 والذي في النسخ لزمه بجميع الثمن
 ٥١
 مطلبه
 خيار الخيانة في المراجعة لا يورث

أى عن المحيط ومعنى كون قول الإمام أوفق أى أحوط لما علمت من أن الشبهة كالحقيقة
 هنا لا تضر عن الحمانه (قوله ولو بين ذلك) بأن يقول كنت بعته فربحت فيه عشرة ثم
 اشتريته بعشرة وأنا أبيع بربح كذا على العشرة ثم (قوله أو باع بغير الجنس) بأن باعه
 بوصف أى غلام أو بذابة أو عرض آخر ثم اشتراه بعشرة كان له أن يبيعه من الجدة على
 عشرة لأنه عاد اليه بما ليس من جنس الثمن الأول ولا يمكن طرحه إلا باعتبار القيمة ولا
 مدخل لها فى المراجعة ولذا قلنا لو اشترى أشياء بصفة واحدة بثمن واحد ليس له أن يبيع
 بعضها من الجدة على حصته من الثمن كذا فى الفقه وأراد بالاشياء القيميات ونظامه فى النهر
 وقدمت (قوله أو تحتل ثالث) بأن اشترى من مشتريه لثمن التمس كد حصل بغيره
 دور * (تنبيه) * علم من التقييد بالشرأ أنه لو وهب له ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة
 يراجع على العشرة ومن التقييد بالبيع بربح أنه لو أجز المبيع ولم يدخله نفعه يراجع
 بلا بيان لأن الاجرة ليست من نفس المبيع ولا من أجرائه فلم يكن جابسا لشيء منه أى
 بخلاف ما لو نال من صوفه أو سمته كما قلناه وأنه لو حط عنه ثوبه كل الثمن يراجع على
 ما اشترى بخلاف ما لو حط البعض لانحاقه بالعقد دون حط الكل لئلا يكون بينهما بلا ثمن
 فصار تعاكما مبتدأ كالمهبة وسواء أى أن الزيادة تلحق فيراجع على الاصل والزيادة وفى المحيط
 شراء ثم خرج عن ملكه ثم عادان عاد قد تم ملكه كرجوع فى هبة أو بختيار شرط أو رؤية
 أو عيب أو قالة يراجع بما اشترى لانقاس العقد كأن لم يكن لأن عاد بسبب جديد كهيئة
 وارث ونظامه فى النهر (قوله أى جاز أن يراجع) الاقعد فى التعبير أى إذا أراد أن يراجع
 سدد الخ وجب عليه أن يراجع على ما اشترى العبد لأن المراجعة على ذلك واجبة لا جائزة
 ط وكان الشارح نظرا الى بيان صحتها بغير الجواز تبعاً للدرز فافهم (قوله من مكاتبه)
 أو مدبره نهر (قوله فاعتبار هذا القيد) أى بالنظر الى مجزء عبارة المتن قال فى النهر ثم
 كونه مدبراً بما يحيط برقبته صرح به محمد فى الجامع الصغير عن الامام ومن المشايخ من
 لم يقيد بالمحيط كالصمد والشهيد وتبعه المصنف وشمس الأئمة فى المبسوط لم يذكر الدين أصلاً
 قال فى العناية والحق ذكره لأنه اذا لم يكن عليه دين لم يصح البيع والتحقيق أن ذكره
 وعدمه سواء بالنظر الى المراجعة لأنها اذا لم تجز مع الدين فمع عدمه أولى وأما بالنظر الى
 صحة العقد وعدمه فله فائدة والباب لم يعقد الا للمراجعة فمع شمس الأئمة أقعد اه
 (قوله على ما شرى المأذون) متعلق بقوله وراجع وصورته كفى الكثرة اشترى المأذون ثوباً
 بعشرة وباعه من سديد بخمسة عشر ببيعته على عشرة (قوله كهكسه) وهو ما اذا باع
 المولى للعبد (قوله نفيا للثمة) لأن الحاصل للعبد لم يتخل عن حق المولى ولذا كان له ان
 يستبقى ما فى يده ويقضى دينه وكذا فى كسب المكاتب ويصير ذلك الحق له حقيقة بجمعه
 فصار كأنه باع واشترى ملك نفسه من نفسه فاعتبر عدم ما فى حكم المراجعة نفيا للثمة نهر
 (قوله كاصله وفرعه) وأحد الزوجين وأحد المتقاولين عنده وبخالفه فيما عدا العبد

ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس أو
 تحتل ثالث جازاً فافهم (راجع)
 أى جاز أن يبيع من الجدة لغيره
 (سدد شري من) مكاتبه أو
 (مأذونه) ولو المستغرق دينه
 (رقبته) فاعتبار هذا القيد
 لتعقيق الشراء بغير المأذون
 بالاولى (على ما شرى المأذون
 كهكسه) نفيا للثمة وكذا كل من
 لا تقبل شهادته له كاصله وفرعه

قوله أى جاز أن يراجع هكذا
 بضمه والذى فى نسخ الشارح
 التى يبدى أى جاز أن يبيع
 من الجدة والمآل واحد اه

قوله وعدمه هكذا بخطه ولعل
 الاولى وعدمه أى صحة العقد كما
 لا يخفى اه

والكتاب بجر (قوله ولو بين ذلك) أي بين أن أحدهما لا يشتري بعشرة ثم اشتراه هو منه
بخمسة عشر * (تنبيه) * في القبح اشتري من شريكك سلعة ليست من شركتك ما يراعى على
ما اشتري ولا يبين ولو من شركتك ما يبيع نصيب شريكك على ضمانته في الشراء الثاني ونصيب
نفسه على ضمانته في الشراء الأول لجواز كون ما اشترى بالثمن من شركتك ما فاشترى ما منه
بألف ومائتين فإنه يراعى على ألف ومائة لأن نصيب شريكك من الثمن ستمائة ونصيب نفسه
من الثمن الأول خمسمائة فيبيعهما على ذلك اهـ (قوله بالنصف) أي بنصف الربح له
والباقي لرب المال وهو متعلق بقوله مضارب بالمكان الاوضح تقديمه على قوله بعشرة
كما قاله ح (قوله باع مضارب المال باثني عشر ونصف) هذا في خصوص هذا المثال
صحيح والتفصيل ما ذكره في مضاربة البصر عن المحيط من أنه على أربعة أقسام الأول أن
لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على رأس المال بأن كان رأس المال ألفا واشترى
من المضارب عبداً بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بألف فإن رب المال يراعى
على ما اشترى به المضارب الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فإنه كالأول
الثالث أن يكون فيه ما فإنه يراعى على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب الرابع أن
يكون الفضل في الثمن فقط وهو كالثالث اهـ ح ولا يخفى أن مثال الشارح يحتمل كونه
من الثالث أو الرابع لصدقه على كون قيمة الثوب عشرة كرأس المال أو أكثر فلا إذا
كان له أن يراعى على ما اشترى به المضارب وهو عشرة وعلى حصة المضارب من الربح وهو
درهمان ونصف دون حصة رب المال لأنهم اسلمت له ولم يخرج عن ملكه ثم اعلم أن المصنف
لم يسبق منه تمثيل المسئلة بالشراء بالعشرة والمبيع بالخمسة عشر حتى يظهر قوله باثني عشر
ونصف وهو هذا وان وقع في عبارة الكثر كذلك لكنه صوّر المسئلة قبله في مسئلة المأذون
كما قلناه ولذا أوضح الشارح عبارة المصنف في أثناء تقرير المثل (قوله وكذا
عكسه) وهو ما إذا كان البائع رب المال وهذا أيضاً على أربعة أقسام قسمان لا يراعى
فيهما إلا على ما اشترى به رب المال وهو إذا كان لا فضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس
المال كالأول واشترى المضارب من رب المال بألف المضاربة عبداً قيمته ألف وكان قد اشتراه
رب المال بنصف ألف أو لا فضل في قيمة المبيع فقط بأن اشترى رب المال عبداً بألف قيمته
ألف وباعه من المضارب بألفين وقسمان يراعى على ما اشترى به رب المال وحصة
المضارب وهما إذا كان فيه ما فضل بأن اشترى رب المال عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه من
المضارب بألفين بهما ما عمل المضارب في ألف المضاربة وربح فيها ألفاً فإنه يراعى على ألف
وخمسمائة أو كان في قيمة العبد فقط بأن كان العبد يساوي ألفاً وخمسمائة فاشترى رب
المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب على ألف ومائتين وخمسين كذا في
البصر عن المحيط اهـ ح وبه ظهر أن قول الشارح وكذا عكسه أراد به القسمين الآخرين
قوله كما سيجي في بابيه وهو باب المضارب يضارب ط (قوله وتحققه في النهر) حاصله

مطلبه

اشترى من شريكك سلعة

ولو بين ذلك يراعى على شراء نفسه

ابن كمال (ولو كان مضارباً) معه

عشرة (بالنصف) اشترى بمساوياً

وباعه من رب المال بخمسة عشر

(بائع الثوب) مضارب رب المال

باثني عشر ونصف) لأن نصف

الربح ملكه وكذا عكسه كما سيجي

في بابيه وتحققه في النهر

أنه ذكر في مضاربة الكنتز به الله داية أنه لو اشترى المضارب من المالك بألف عبدا اشتراه
بنصفه راجح بنصفه اه فاعترض برأى قبل الثمنين وقال الزيلعي "هناك ولو بالعكس أي بأن
اشترى رب المال بألف من المضارب عبدا اشترى بنصفه راجح بنصفه أيضا فصورة العكس
هناك مفروضة في شراء رب المال من المضارب وهي مسئلة المتون هنا فاذكره الزيلعي
هناك مخالف لما صرح به نفسه هنا من أنه يضم حصة المضارب وذكر في السراج أنه يضم
حصة المضارب في صورة الاصل وصورة العكس وقد وفق في البحر بين كلاهما الزيلعي
بتوفيق رده في النثر وقال ان ما في السراج مخالف لما صرح به في كتاب
المضاربة وما ذكره الزيلعي من أن رب المال لا يضم حصة المضارب محمول على رواية
وذكر ح أن الجواب الحق ما في مضاربة البحر من أن صورة العكس التي ذكرها الزيلعي
هناك هي القسم الاول من كلام المحيط فلم يكن فيه مخالفة لما ذكره في المراجعة أنه يضم
حصة المضارب لانه القسم الثالث والرابع من كلام المحيط اه ما في مضاربة البحر ملخصا
قلت ولم يترض هناك للجواب هما في السراج وقد علمت صحته مما كتبه اه على قول الشارح
وكذا عكسه وقد أوضحنا هذا المقام بأكثر مما هنا فيما علقناه على البحر (قوله مردها)
أي مرده المراجعة (قوله أي من غير بيان) لاحاجة الى هذا البيان لوضوحه ط (قوله
أما بيان نفس العيب فواجب) لأن الغش حرام الا في مسئلتين كما قدمه آخر أخبار العيب
ومز الكلام على ذلك (قوله فتعيب عنده) أما لو وجد بالمبيع عيبا فرضي به كان له أن
يبيعه مراجعة على الثمن الذي اشتراه به لأن الثابت له خيار فاسقاطه لا يمنع من البيع
مراجعة كما لو كان فيه عيبا بشرط أو روية وكذا لو اشتراه مراجعة فاطلع على عيبه
فرضي به كان له أن يبيعه مراجعة على ما أخذ به لما ذكرنا أن الثابت له مجزء خيار مجزء عن
الفتح (قوله بالتعيب) مصدر تعيب صار معيبا لا يمنع أحد ويلحق به ما إذا كان بمنع
المبيع وشمل ما إذا كان نقصان العيب يسيرا وكثيرا وعن محمد لو نقص قدر الارتفاع
الناس فيه لا يبيعه مراجعة ببيان ودل كلامه أنه لو نقص بتغير السعر بأمر الله تعالى
لا يلزمه البيان بالاولي بحر (قوله ووطئ الثيب) بصيغة الفاعل الماضي عطف على قوله
اشتراه أو بصيغة المصدر عطف على أنه اشتراه (قوله كترض فأروى نار) الاولى
ذكرهما بعد قوله بألف سماوية اه وقرض بالقاف وذكره أبو اليسر بالقاف ففتح والذي
في القاموس والمصباح الاول (قوله المشتري) بصيغة المفعول نعم للثوب (قوله لا بد
من بيانه) أي بيان أنه تعيب عنده بالتعيب (قوله ورجحه الكمال) نعم ربحه أو لا بقوله
واختياره هذا حسن لأن معنى المراجعة على عدم التمام وعدم ذكره انها انقصت ايهام
للمشتري أن الثمن المذكور كان لها ناقصة والغالب أنه لو علم أن ذلك عنهم لم يأخذها
مهيبة الا بحططة اه لكنه قال بعده لكن قوله هو كما لو تغير السعر بأمر الله تعالى
فانه لا يجب عليه أن يبين أنه اشتراه في حال غلانه وكذا لو اشترى الثوب لطول مكته

يراجح مردها (بلا بيان) أي
من غير بيان (أنه اشتراه سليما)
أما بيان نفس العيب فواجب
(فتعيب عنده بالتعيب) بألف
سماوية أو بصنع المبيع (ووطئ
الثيب ولم يفتهقها الوطئ) كترض
فأروى نار للثوب المشتري
وقال أبو يوسف وزفر والثلثة
لا بد من بيانه قال أبو الليث وبه
تأخذ ورجحه الكمال

أو توسخ الزام قوي اه نعم أجاب في النهر بقوله وقد يفرق بأن الایهام فيما ذكر ضعیف
لا يقول عليه بخلاف ما لو اعوتت الجارية فراجحه على غنها فانه قوي جدا فلم يغتفر اه
قلت وفيه كلام فقد يكون تفاوت السعرين أغش من التفاوت بالعيب والكلام حيث
لا علم للمشتري بكل ذلك والاحسن الجواب بأن ذلك مجرد وصف لا يقابله شيء من الثمن
بخلاف الفاتت بعور الجارية وقرض الفأر ونحوه فانه جزء من المبيع ولا يرد ما اشتراه
بأجل فانه لا يراجع بالبيان كما يأتي لقوله من ان الاجل يقابله جزء من الثمن عادة فيكون
كالجزء فيلزمه البيان (قوله وأقتره المصنف) وكذلك شيخه في جهره والمقدسي (قوله
بالتعيب) مصدر عيبه اذا أحدث به عيبا جهر (قوله ولو بفعل غيره الخ) دخل فيه ما اذا
كان بفعله بالاولى وكذا ما اذا كان بفعل غيره بأمره واحترزه عما اذا كان بفعل المبيع
فانه ملحق بالآفة السماوية كما مر لان المراجع لم يكن حاسبا شيئا (قوله وان لم يأخذ
الارض) انفق وجوب الضمان فتح (قوله ووطء البكر) لان العذرة جزء من العين
يقابلها الثمن وقد سبقها فتح (قوله كتكسر) اي تكسر الثوب (قوله اضرورة
الوصاف مقصودة بالانلاف) أي فخرج عن التبعية بالقصدية فوجب اعتبارها
فتقابل ببعض الثمن فتح وهذا له لقوله بيان بالتعيب (قوله ولذا قال الخ) أي فانه
يفهم منهم ان الثيب لو نقصها الوطء يلزمه البيان لانه صار مقصودا بالانلاف (قوله
اشتراه بأن نسيت) أفاد أن الاجل مشروط في العقد فان لم يكن ولكنه كان معتمدا
التصميم قبل لابتدأ من بيانه لان المعروف كالمشروط وقيل لا يلزمه البيان وهو قول الجمهور
كافي الزيلعي تهرؤنيته حتى ترجح الاول لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة
الخطيئة وعلى كل من القولين لو لم يكن مشروطا ولا مبرورا وانما أجعله بهذا العقد
لا يلزمه بيانه جهر قال في النهر لما مر من أن الاصح أنهم ما لو أطلقه مشروطا لا يتحقق بأصل
العقد فيكون تأجيلا مستأنسا وعلى القول بأنه يتحقق ينبغي أن يلزمه البيان اه (قوله
خير المشتري) أي بين رده وأخذه بألف ومائة حالة لان الاجل شبه بالمبيع ألا ترى أنه يراى
في الثمن لاجله والشبهة ملحقه بالحقيقة فصارت كأنه اشترى شيئين بالالف وباع أحدهما
بمائة على وجه المراجعة وهذا خيانة فيما اذا كان مبيعاً حقيقة وإذا كان أحد الشيئين
بشبهة المبيع يكون هذا شبهة الخطيئة فتح (قوله لزوم كل الثمن حالا) لان الاجل في نفسه
ليس عمال فلا يقابله شيء حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابله قصد او زاد في الثمن
لاجله اذا ذكر الاجل بمقابله زيادة الثمن قصد فاعترض ما لا في المراجعة احترازا عن شبهة
الخطيئة ولم يمتد بها الا في حق الرجوع عملا بالحقيقة جهر (قوله في جميع مامتر) أي لا كما
وقع في الزيلعي والفتح من ارجاعه الى المسئلة التي قبله وهو بحث الجهر حيث قال وينبغي
أن يعود قوله وكذا التولية الى جميع ما ذكره للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضا
في التعيب ووطء البكر وبدونه في التعيب ووطء الثيب (قوله وقال أبو جعفر الخ) عبر

وأقتره المصنف (و) يراجع (ب) بيان
بالتعيب (و) ولو بفعل غيره بغير
أمره وان لم يأخذ الارض وقيد
أخذه في الهداية وغيرها انما في
فتح (و) ووطء البكر كتكسر
بشبه ووطء البكر كتكسر
مقصودة بالانلاف ولذا قال ولم
ينقصها الوطء (الاشتراه بألف
نسبة وباع برمج مائة بالبيان
خير المشتري فان تلف المبيع
بشبه أو تعيب (فعل) بالاجل
(لزوم كل الثمن حالا وكذا) حكم
(التولية) في جميع مامتر وقال
أبو جعفر الخ تهرؤنيته الرجوع
يفضل ما بين الحال والمزاجل

قوله كتكسر الخ هكذا بخطه من
غير ضهير الذي في نسخ الشارح
كتكسر بالضمير وهو الانسب
بقوله أي تهرؤنيته كتكسر الثوب اه

اه

قوله لزوم كل الثمن الخ كذا بخطه
بدون ضمير والذي في النسخ لزومه
بالضمير لم يجز اه

اه

عنه في الفتح بقيل حيث قال وقيل تقوم بثمن حال وموجب فراجع بفضل ما بينهما على
البائع قاله الفقيه أبو جعفر الهندواني اه قلت وينبغي على قول أبي جعفر أن يرجع
بالأولى فيما إذا ظهرت خيانة في مرا بجهة لأن الاجل لا يقابله شيء من الثمن حقيقة تأمل
(قوله بغير وصف) ومنه في الزيلعي معللا بالتماريف (قوله وخبر الخ) لأن الفساد
لم يتقرر فإذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كالتأخير القبول الى
آخر المجلس ونظيره بيع الشيء برقه اذا علم في المجلس وانما يتخير لأن الرضا لم يتم قبله
أعدم العلم كما في خيار الرقبة وظاهر كلام المصنف وغيره أن هذا العقد نهقد فاسدا
بعرضية العصة وهو الصحيح بخلاف المروى عن محمد أنه صحيح له عرضية الفساد كذا في
الفتح وينبغي أن تظهر الفقرة في سعة مباشرة فعلى الصحيح يحرم وعلى الضعيف لا يحرم
(قوله والابطال) أي تقرر فساد ط * (تتم) في الظهيرية اشتراط أكثر من غنة مما لا يتغابن
الناس فيه وهو يعلم لا يرايح بلا بيان وكذا لو اشترى بالدين من مدينه وهو لا يشتري بمثل
التمن من غيره فلو يشتري بمثله له أن يرايح سواء أخذ بالفظ الشراء أو الصلح وفي ظاهر
الرواية يفرق بينهما بأن مبنى الصلح على الخط والخوض بدون الحق ومبنى الشراء على
الاستقصاء اه ملخصا (قوله لا رد بعين فاحش) في البحر عن المصباح غبنه في البيع
والشراء غبنا من باب ضرب مثل غبنه فان غبنه أي نقصه وغبن البناء للمفعول فهو
مقبول أي منقوص في الثمن أو غيره والغبنية اسم منه (قوله هو لا يدخل تحت تقويم
المقومين) هو الصحيح كما في البحر وذلك كالموقع البيع بعشرة مثلا ثم إن بعض المقومين
يقول أنه يساوي خمسة وبعضهم ستة وبعضهم سبعة فهذا غبن فاحش لأنه لم يدخل تحت
تقويم أحد بخلاف ما إذا قال بعضهم ثمانية وبعضهم تسعة وبعضهم عشرة فهذا غبن
يسير (قوله وبه أفق بعضهم مطلقا) أي سواء كان الغبن بسبب التغير أو بدونه لكن
هذا الإطلاق لم يذكره في القنية وانما حكى في القنية الأقوال الثلاثة في فهم منه أن هذا
غير مقيد بالتغير أو بدونه ولكن نقل في الفتح أن الامام علاء الدين السمرقندي ذكر
في تحفته الفقهاء أن أصحابنا يقولون في المغبون أنه لا رد لكن هذا في مغبون لم يغير أمافي
مغبون غير يكون له حق الرد استدلالا بمسئلة المراجعة اه أي بمسئلة ما إذا خان في المراجعة
فإن ذلك تقرير يثبت به الرد (قوله وبقي بالرد) ظاهره الإطلاق أي سواء غره أو لا بقرينة
القول الثالث (قوله أو غره الدلال) قال الرملي مفهوما أنه لو غره رجل أجنبي غير
الدلال لا يثبت له الرد وبقي ما لو غره المشتري البائع في العقار فآخذ المشتري هل للبائع أن
أن يسترد منه ينبغي عدمه لأنه لم يغيره وانما غره المشتري وتماه في حاشيته على البحر (قوله
وبه أفق صدر الاسلام وغيره) وهو الصحيح كما يأتي وظاهر كلامهم أن الخلاف حقيقي
ولو قيل أنه لفظي ويحمل القولان المطلقان على القول المفصل اكان حسنا ويدل عليه
جمل صاحب التحفة المتقدم ط قلت ويؤيده أيضا عدم التمسك بالاطلاق في القولين

بغير وصف (ولي رجلا شيا) أي
بأعنه تولية (بما قام عليه أو بما
اشتراه) به (ولم يعلم المشتري بكم
قام عليه فسد) البيع بل بهالة
التمن (وكذا) حكم (المراجعة
وغير) المشتري بين أخذته وتركه
(لو علم في مجلسه) والابطال (و)
اعلم أنه (لا رد بعين فاحش) هو
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
(في ظاهر الرواية) وبه أفق بعضهم
مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال
(ويبقى بالرد) رقا بالناس وعليه
أكثر روايات المضاربة وبه يبقى
ثم رقم وقال (ان غره) أي غر
المشتري البائع أو بالعكس أو غره
الدلال له الرد (والالا) وبه أفق
صدر الاسلام وغيره ثم قال
(وتمسكه في بعض المبيع) قبل
علمه بالقبض (غير مانع منه)

مطلبه
في الكلام على الرد بالغبن الفاحش

الاولين وحيث كان ظاهر الرواية محمولا على هذا القول المفصل يكون هو ظاهر الرواية
اذ لم يذكر وان ظاهر الرواية عدم الرد مطلقا حتى ينال في التفصيل فلذا جزم في الحقيقة
بجعله على التفصيل وحيث لم يبق لنا الا قول واحد هو المصرح بأنه ظاهر الرواية وبأنه
المذهب وبأنه المقتضى به وبأنه الصحيح فنأفتى في زماننا بالرد مطلقا فقد أخطأ خطأ فاحشا
لما علمت من أن التفصيل هو المصحيح المقتضى به ولا سيما بعد التوفيق المذكور وقد أوضحت
ذلك بما لا مزيد عليه في رسالة سميتها بتحرير التصريح بإبطال القضاء بالقسح بالغبن الفاحش
بالتعريض (قوله فترد مثل ما تلقه) أي مع رد الباقي كما في القيمة ونصها قال الغزال
لا معرفة لي بالغزل فأتيت بغزل اشتريه فأتي رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل
نفسه دلالا بينهم ما اشتري ذلك الغزل له بأزيد من ثمن المثل وحضر المشتري بهضه الى
حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله أن يرد الباقي بحضته من الثمن قال رضي الله عنه
والصواب أن يرد الباقي ومثل ما صرف في حاجته ويسترجع الثمن كمن اشترى بيتا
بمال مؤمن يتردأ فيه دكان عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل انفاق شيء منه وبعد يرد
الباقي ومنه ما أنفق ويسترد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اه
(قوله بقي ما لو كان قيميا) أي ونصرف بهضه فهل يرجع بقدر ما غبن فيه أو لا يرجع أو يرد
الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به وبوجه التوقف أن ما ذكره في القيمة مفروض في المثلي
لأن الغزل مثلي كما هو صريح كلام القيمة المذكور آنفا وكذا صرح في الفصل الثالث
والثلاثين من جامع الفصولين بأنه مثلي وفي التتارخانية عن المتقي ولا يصح بيع غزل
قطن لين بغزل قطن خشن الامثلة بمثل لأن القطن سواء اه فحيث كان المنقول هنا في
المثلي لم يعلم حكم القيمة فافهم ثم اعلم أن ما قلناه من المخ عن تحفة الفقهاء من أن
المغبون اذا غزله الراسد لا يستدل بالرجعة بقيد أن خيار التعريض في حكم خيار الخيانة
في المراجعة وقدمت في المتن والشرح أنه لو هلك المبيع أو استهلكه في المراجعة قبل رده
أو حدث به ما يمنع من الرد لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره وذكرنا هنا أن مقتضى
قوله أو حدث به الخ أنه لو هلك البعض أو استهلكه لرد الباقي الا في نحو النوب الواحد
الخ والظاهر أن هنا كذلك فتأمل (قوله قلت وبالاخير الى قوله وغيره) الاولى ذكر هذا
عند قوله وبه أفق صدر الاسلام وغيره اه ح (قوله وفي كفالة الاشياء الخ) حيث قال
الغزولي لا يوجب الرجوع فالوقال اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلوكه فاحذره اللصوص
أو قال كل هذا الطعام فإنه ليس بمسحوم فأكله ومات لم يضمن وكذا لو أخبره بوجوب انما
سرة فترد وجهها ثم ظهر انما مملوكه فلا رجوع بقيمة الولد على الخبير الا في ثلاث مسائل الاولى
اذا كان الغرور بالشرط كالزوجه امرأة على انما احرة ثم استهتت فانه يرجع على الخبير
بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على
البائع بقيمة الولد اذا استهتت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استهتت

قوله فأتى رجل بغزل لهذا الغزال
أي بغزل مملوك لهذا الغزال
وحاصله أن الغزال دفع غزله
لرجل ثم جعل نفسه دلالا بين
الطالب والرجل واشترى الطالب
الغزل من الرجل بزيادة ثم تصرف
المشتري أي من له الشراء حقيقة
في بعض الغزل ثم علم بالغبن وبأن
الغزال هو صاحب الغزل وأنه
فعل ذلك بتعريض الطالب اه منه

فترد مثل ما تلقه ويرجع بكل
الثلث على الصواب اه مخلصا بقى
ما لو كان قيميا لم أره قلت وبالاخير
جزم الامام علاء الدين السمرقندي
في تحفة الفقهاء وبعده الزيلعي
وغيره وفي كفالة الاشياء من الغرور
بيوع الخسائية من فصل الغرور
الغرور لا يوجب الرجوع

الدار بعد أن يسم البناء وإذا قال الأب لاهل السوق بايعوا ابني فقد أذنت له في التجارة
فظهر أنه ابن غيره رجوعا عليه للغرور وكذا لو قال بايعوا عبدي فقد أذنت له فبايعوه
ولحقه دين ثم ظهر أنه عبد لغيره رجوعا عليه إن كان الأب حراً والاف بعد العتق وكذا
لو ظهر حراً ومدرأ أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من إضافة اليه والامر بما يبعه كذا في
السراج الوهاج الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه إلى الدافع كوديعة وإجارة
فأولها مكت الوديعة والعين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فأنهما
يرجعان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بينهما في عارية وهبة لا رجوع إذا قبض
كان لنفسه ونعمائه في الخاتمة من فصل الغرور من البيوع اه قلت وعبر في الخاتمة في
الثالثة بالقبض بدل العقد وهو الصواب فتدبر (قوله الافي ثلاث) زاد في نور العين
مسألة رابعة وهي ما إذا ضمن الغار صفة السلامة كما إذا قال اسلك هذا الطريق فإنه
أمن وإن أخذ مالك فأنما ضمن فإنه يضمن كما سيذكر المصنف آخر الكفالة عن الدرر
(قوله من ههنا) أي مسألة المان وهي داخل تحت الثانية الآتية (قوله وضابطها)
أي الثلاث المستثناة (قوله أن يكون في عقد) صوابه في قبض كما قدمنا من الخاتمة
لأن مسألة العقد تأتي بعد تأمل (قوله رجع) أي الشخص الذي هو المودع أو المستأجر
على الدافع لأنه غره بأنه أودعه أو أجره ملكه (قوله لكون القبض لنفسه) أي نفس
المستأجر أو المودع لو لم يكن هو المستعق بالقبض دون المأجر أو الواهب (قوله أن يكون
في ضمن عقد معاوضة) من بيع صحيح أو فاسد وأخرج به عقود التبرعات كالهبة
والصدقة فإن الغرور لا يثبت الرجوع فيها طعن البصري وكذا أخرج الرهن لأنه عقد
وثيقه لا معاوضة كما يأتي وفي البصري عن المبسوط أن الغرور في عقد المعاوضات يثبت
الرجوع لأن العقد يستحق صفة السلامة من العيب ولا عيب فوق الاستحقاق فأما بعد
التبرع فلا أن الموهوب لا يستحق الموهوب بصفة السلامة (قوله كبايعوا عبدي الخ)
أي فيكون ضامنا للدرك فيما يثبت لهم على العبد في عقد المداينة لمعول التعرير في هذا
العقد كما يأتي تقريره وبأن دفع ما قيل أن التعرير لم يوجب في ضمن عقد المعاوضة (قوله ثم
ظهر حراً أو ابن الغير) لف ونشر مرتب (قوله أن كان الأب حراً) الأولى ما في بعض
نسخ الأشباه أن كان الآذن حراً الشمول للمولى والأب أي الأب صورة لاحتمال
وهذا التقيد لشيء مقتدر في قوله رجوعا عليه أي في المال بقرينة قوله والاف بعد العتق
(قوله وهذا) أي الرجوع شرطه شيان أن يضيف العبد أو الابن إلى نفسه
وأمرهم بما يبعه فيه ضمن الأقل من قيمته ومن الدين كما في البصري عن مختصر المحيط
(قوله ومنه) أي من التعرير في ضمن عقد المعاوضة (قوله اشتري فأنا عبد ارتضى)
صوابه بخلاف ارتضى أي لو قال العبد اشتري فأنا عبد فاشترى فماذا هو حراً كان البائع
حاضراً أو غائبا غيبة معروفة أي يذرى مكانه لا يرجع على العبد بما قبضه البائع للتمكن

مطالب
الغرور لا يوجب الرجوع الافي
مسائل

الافي ثلاث منها هذه وضابطها
أن يكون في عقد يرجع
نفعه إلى الدافع كوديعة وإجارة
فأولها كما ثم استحققت الرجوع على
الدافع بما ضمنه ولا رجوع في
عارية وهبة لكون القبض
لنفسه الثانية أن يكون في ضمن
عقد معاوضة كبايعوا عبدي
أو ابني فقد أذنت له ثم ظهر حراً
أو ابن الغير رجوعا عليه للغرور
إن كان الأب حراً والاف بعد العتق
وهذا أن أضافه إليه وأمر بما يبعه
ومنه لو بنى المشتري أو استولد ثم
استحققت الرجوع على البائع بقيمة
البناء والولد ومنه ما يأتي في باب
الاستحقاق اشتري فأنا عبد
ارتضى

من الرجوع على القابض وان كان لا يدري أين هو يرجع المشتري على العبد ويرجع
العبد على بائعه بما يرجع به عليه وانما يرجع مع أن البائع لم يأمره بالضمن عنه لانه
أدى دينه وهو مضطر في أدائه بخلاف من أدى عن آخره بأمره والتقية بقوله
اشترى فأنا عبد لانه لو قال أنا عبد ولم يأمره بالشراء أو قال اشترى ولم يقل فأنا عبد
لا يرجع عليه شيء ولو قال ارتهني فأنا عبد الراهن لم يرجع على العبد ولو الراهن غائب
في ظاهر الرواية عنهم وعن أبي يوسف لا يرجع في البيع والرهن لان الرجوع بالمعاوضة
وهي المبادعة هنا وبالكفالة ولم يوجد هنا بل وجد مجرد الاخبار كاذبا فصار كما لو قال
أجنبي لشخص ذلك ولهما أن المشتري شرع في الشراء معتمدا على أمره واقراره فكان
مغرورا من جهته والتعريض في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يحصل سببا
للضمن دفعه للغير بقدر الامكان فكان يتعريضه ضامنا لذلك الثمن له عند تعذر رجوعه
على البائع **كالمولى** اذا قال لاهل السوق بايعوا عبدى فاني أذنت له ثم ظهر استحقاق
العبد فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد ويحمل المولى بذلك ضامنا لذلك ما ذاب
عليه دفعا للغير وعن الناس بخلاف الرهن فانه ليس عقده معاوضة بل عقد وثيقة لاستيفاء
عين حقه حتى جاز الرهن ببدل الصرف والمسلم فيه ولو كان عقده معاوضة كان استبدالا
به قبل قبضه وهو حرام وبخلاف الاجنبي فانه لا يعاين بقوله فالرجل هو الذي اعترأه
ملخصا من الفتح في أول باب الاستحقاق (قوله كالمولى زوجته امرأته على أنها حرة) أي
بأن كان وليا أو وكلا عنها وهذا بخلاف ما اذا أخبره بأنها حرة فزوجها كما ترى عبارة
الاشباه (قوله استظهر المصنف لا) حيث قال ولم أطلع في كلامهم على ما لو مات من ثبت في
حقه التعريض هل ينتقل الحق فيه الى وارثه حتى يملك الرد كما في خيار العيب أو لا كما في خيار
الرؤية والشرط لكن الظاهر عندى الثمانى وقواعدهم شاهد به فقد صرحوا بأن الحقوق
الجزئية لا تورث وأما خيار العيب فانما يثبت فيه حق الرد لا تورث باعتبار أن الوارث ما يملك
سليما فاذا ظهر فيه على عيب رده وليس ذلك بطريق الارث كما يفيد كلامهم وتعليقهم عدم
ثبوت الخيار لاوارث في خيار الرؤية والشرط بأنه ليس الامسية واردة قبل التصور
انتقاله الى الوارث وهكذا عرضته على بعض الايمان من أصحابنا فان رضاه وأفتى بوجوبه
اه قلت وبؤيده ما يجنبه في البحر من أن خيار ظهور واختبائه لا يورث مستندا لذلك بما مر
من أنه لو هلك المبيع لزمه جميع الثمن والوه بأنه مجرد خيار لا يقابل به شيء من الثمن لخيار
الرؤية والشرط الخ ما قدمناه هناك وفي مجموعة السأئحاني بخطه وأجاد المصنف
بالاستشهاد بخيار الشرط لان السكك لدفع الخسار فاذا كان خيار الشرط الملقوط به
لا يورث فكيف غير الملقوط مع كونه مختلفا فيه اه (قوله قلت وقدمناه الخ) قد بينا
هناك أن ذلك لم يذكروا في الدرر بل ذكره المصنف هناك أيضا وقد بينا أيضا أن الخبر الرمي
نقل عن العلامة المقدسى أنه قال والذي أميل اليه أنه مثل خيار العيب يعني فيورث

الثالثة اذا كان الغرور بالشرط
كما لو تزوجه امرأته على أنها حرة ثم
استحققت رجوعا على المخبر بقيمة الولد
المستحق وسيجيء آخر الدعوى
(فزع) هل ينتقل الرد بالتعريض
الى الوارث استظهر المصنف
لا تصححهم بأن الحقوق الجزئية
لا تورث قلت وفي حاشية الاشباه
لا ين المصنف به أفتى شيخنا العلامة
على المقدسى مفتى مصر قلت
وقدمناه في خيار الشرط معزيا
للدرر لكن ذكر المصنف في شرح
منظومه القيمة ما يخالفه

انه وهذا اختلاف ما عزاها المصنف الى حاشية ابن المصنف عن المقدسي وقد منا أيضا ان
 الطبر الرملى وافق المقدسي في أنه يورث قياسا على خيار فوات الوصف المرغوب فيه
 كشرائه بعد على انه خيار وقال انه به أشبه لانه اشتراه على قول البائع فكان شارطا
 له اقتضاء وصفه امر غريب فيه فبان بخلافه اه وقد منا هذا لترجيح ما يحتمل المصنف من
 أنه لا يورث خيار ظهور الخيانة في المراجعة وانه به أشبه فراجعهم فافهم (قوله ومال
 الى أنه يورث) المراد بالارث انتقاله الى الوارث بطريق الخليفة لا بطريق الارث حقيقة
 كما علم مما نقلناه من عبارة المصنف في المنع وحقة فانه في باب خيار الشرط وعلمت ترجيح
 ما يحتمل المصنف أولا (قوله قبل التاسعة) صوابه قبيل العاشرة (قوله ويصير مغرورا)
 عبارة الاشباه ثم اعلم أن ملك الوارث بطريق الخليفة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه
 حتى قد رد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التي اشتراها الميت الخ قلت ومعهناه
 أن الوارث لو استولد الجارية ثم استحققت فالولد حتر بالقيمة لكونه وطئها ببيعها على انها
 ملكه فيرجع بماله على بائع مورثه كالأول وتولدها المورث وأنت خير بأن هذا لا يدل
 على انه ثبت له خيار الرد بالغير فيما اذا اشترى مورثه شيئا بغيره فاحسن به تحرير البائع
 لانه مجرد خيار لا يقابل له شيء من الثمن بخلاف ثبوت حتره بولد فانه ليس بخيار فهذا تأنييد
 بما لا يفسد فافهم (قوله وقد منا) أي قبيل باب خيار الروية (قوله اتنى الغرر) كالأول
 اشترى سويقا على أن البائع ليعين من السمن وتقايبضا والمشتري ينظر اليه فظهر أنه لته
 بنصف من جازا المبيع ولا خيار للمشتري وهو نظير ما لو اشترى صابونا على أنه متخذ من كذا
 جزء من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ بأقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء
 جازا المبيع من غير خيار يظهر به قلت وكون ذلك مما يعرف بالعيان غير ظاهر فليتم
 وقد منا مقامه هناك والله سبحانه أعلم

* (فصل في التصرف في المبيع والثمن الخ) *

أوردنا في فصل على حدة لانه ليس من المراجعة غير أن صحته الماتوققت على القبض
 كان له الارتباط بالتصرف بالمبيع قبل القبض والباقى استطراد غير (قوله صح بيع
 عقار الخ) أي عندهما وقال محمد لا يجوز وعبر بالعمدة دون النفاذ والزم لانهم ما وقفوا
 على نقد الثمن أو رضا البائع والإفلاحيات ابطاله أي ابطال بيع المشتري وهذا كل
 تصرف يقبل النقص اذا فعله المشتري قبل القبض أو بعده بغير إذن البائع فالبائع
 ابطاله بخلاف ما لا يقبل النقص كالعقود والتسديد والاستبدال بغير وقوله أو بعده بغير
 إذن البائع الجاز والمجور ومعلق بالضمير العائد على القبض أي بعد القبض الواقع
 بلا إذنه لأن قبض المبيع قبل نقد الثمن بلا إذن البائع غير معتبر لأن له استرداده وجوبه
 الى قبض الثمن وقد بالبيع لانه لو اشترى عقارا فوجه قبض القبض من غير البائع يجوز
 عند الكل كما في البحر عن الخيانة أي لمصالح القبض بقبض الموهوب له كما يأتي واحترز

ومال الى أنه يورث خيار العيب
 ونقله عنه انه في كتابه معونة الحق
 في كتاب الفرائض وأيده بما في بحث
 القول في الملك من الاشباه قبيل
 التاسعة أن الوارث يرث بالعيب
 ويصير مغرورا بخلاف الوصي
 فتأمل وقد منا عن الخيانة أنه متى
 عين ما يعرف بالعيان اتنى الغرر
 قدبر

* (فصل) * في التصرف
 في المبيع والثمن قبل القبض
 والزيادة والخط فيهما وتأجيل
 الديون (صح بيع عقار لا يخشى
 هلاكه

به عن الاجارة فانما الانصح كما يأتي (قوله من بائعه) متعلق بقبض لا يبيع لان بيعه من
 بائعه قبل قبضه فاسد كما في المنقول ويراجع ط (قوله اهدم الغرر) أي غررنا فاسخ
 العقد على تقدير الهالك وعمله بقوله لنهدة هلاك المقارط (قوله حتى لو كان الخ) تبريع
 على مفهوم قوله لا يفتش هلاكه (قوله ونحوه) بأن كان في موضع لا يؤمن أن تغلب عليه
 الرمال ح عن النهر ومثله في الفتح (قوله كان كمنقول) أي عزلة من حيث حقوق الغرر
 بهلاكه (قوله ككتابة) قال في الجوهرية وفي الكتابة يمتثل أن يقال لا تجوز لانها عقد
 مبادلة كالبيع ويحتمل أن يقال تجوز لانها أوسع من البيع جوازاً اهـ لكن قال الزبلي
 ولو كاتب المبيع قبل القبض توقفت كتابته وكان للمانع حبسه بالنظر لان الكتابة
 محتملة للفسخ فلم تنفذ في حق المانع نظر الهوان فقد التزم نفساً لوال المانع اهـ قال
 في البحر ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل القبض فهو وقوف كما قدمناه اهـ وبه علم
 أن الكتابة تصح لكنها توقفت فلا يناسب قوله فلا يصح اتفاقاً كما أقادهح فكان المناسب
 اسقاطها (قوله واجارة) أي اجارة العتق فانما الانصح اتفاقاً وقيل على الخلاف
 والصحيح الأول لان المعقود عليه في الاجارة المانع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا
 في الفتاوى الظهيرية وعليه انتهى كذا في الكافي فتح وغيره (قوله ويبيع منه قول)
 مجرور بالعطف على كتابة وهو في عبارة المصنف مرفوع والاولى في التعبير أن يقول حتى
 لو كان عداواً أو على شرط نهر أو نحوه أو آخره كان كمنقول ولا يصح بيع منه قول الخ وفي
 البحر ودخل في البيع الاجارة لانها يبيع المانع أي وهي في حكم المنقول والصلح لانه يبيع
 اهـ أي الصلح عن الدين كما في الفتح وتعبير النهر بالخلف سبق قلم ثم قال في البحر وأما بالمنقول
 المبيع المنقول بخلاف بيع غيره كالمهر وبذل الخلف والعتق على مال وبذل الصلح عن دم
 العمد (قوله ولو من بائعه) مرتبط بقوله ويبيع منه قول ط (قوله ككاسبي) أي قريباً
 في قول المصنف ولو باعه منه قبله لم يصح ط (قوله بخلاف عتقه وتدبيره) يوهن أن فيه
 خلاف محمد الا أني وليس كذلك في الجوهرية وأما الوصية والعتق والتدبير واقراره بأنها
 أم ولده يجوز قبل القبض بالاتفاق اهـ وفي البحر وأما تزويج الجارية المبعة قبل قبضها
 فبإثر لان الغرر لا يمنع جوازها بدليل صحة تزويج الابن ولو تزوجها قبل القبض ثم فسخ
 البيع انفسخ النكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كذا في الولو الجلية (قوله من
 غير بائعه) قيد به لفهم أنه لو كان من بائعه فهو كذلك بالاولى (قوله وهو الاصح) صرح
 به الزبلي وغيره خلافاً لأبي يوسف (قوله والاصل الخ) قال في الفتح الاصل أن كل
 عقد ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض لم يجز التصرف في ذلك العوض قبل قبضه
 كالبيع في البيع والاجرة اذا كانت عيناً في الاجارة وبذل الصلح عن الدين اذا كان عيناً
 لا يجوز بيع شيء من ذلك ولا أن يشر له فيه غيره وما لا ينفسخ بهلاك العوض فالتصرف
 فيه قبل القبض جائز كالمهر اذا كان عيناً وبذل الخلف والعتق على مال وبذل الصلح عن دم

قبل قبضه (من بائعه اهدم
 الغرر لنهدة هلاك العتق حتى لو
 كان علواً أو على شرط نهر
 ونحوه كان كمنقول) (لا) يصح
 اتفاقاً ككتابة واجارة (بيع
 منه قول) قبل قبضه ولو من بائعه
 ككاسبي (بخلاف) عتقه وتدبيره
 و (هبة) والتصدق به واقراره
 ورهنة واعارته (من غير بائعه)
 فانه صحيح (على) قول محمد وهو
 (الأصح) والاصل أن كل عرض
 مالت به قد ينفسخ بهلاكه قبل
 قبضه فالتصرف فيه غير جائز
 وما لا تجازعني

العمد كل ذلك اذا كان عينا يجوز بيعه وهبته واجارته قبل قبضه وسائر التصرفات
في قول أبي يوسف ثم قال محمد كل تصرف لا يتم الا بالقبض كالهبة والصدقة والرهن
والقرض فهو جاز لان يكون نائباً عنه ثم يصير قابضاً لنفسه كما لو قال أطعم عن كذا في جاز
ويكون القدر نائباً عنه في القبض ثم قابضاً لنفسه اهـ ملخصاً قلت وحيث مشى المصنف
على قول محمد كان ينبغي للشارح ذكر الاصل الثاني أيضاً لانه يظهر مما ذكرنا أن الاصل
الاول غير خاص بقول أبي يوسف الا ان الشق الاول منه وهو ما يفسخ به الاك العوض
قبل القبض كالمبيع والاجارة لا يجوز التصرف قبل القبض في عوضه المعين عنده أبي
يوسف مطلقاً وأجاز محمد فيه كل تصرف لا يتم الا بالقبض كالهبة ونحوها لان الهبة لما
كانت لانتم الا بالقبض صار الموهوب له نائباً عن الواهب وهو المشتري الذي وهبه المبيع
قبل قبضه ثم يصير قابضاً لنفسه فتتم الهبة بعد القبض بخلاف التصرف الذي يتم قبل
القبض كالمبيع مثلاً فإنه لا يجوز لانه اذا قبضه المشتري الثاني لا يكون قابضاً عن الاول
لعدم توقف المبيع على القبض فيلزم منه تمام المبيع قبل قبضه وهو لا يصح لكن يرد على
الاصل المذكور العتق والتدبير بأن أعتق أو دبر المبيع قبل قبضه فقد عتق جوازه اتفاقاً
مع أنه يتم قبل القبض وهو تصرف في عقد يفسخ به الاك العوض قبل القبض فليست أملاً
(قوله فتنبه) أي قبل قبضه فإنه لم يقبلها بطلت والمبيع صحيح على حاله جوهرية (قوله لان
الهبة مجاز عن الأقاله) يقال هب لي ديني وأقلني عثري وانما كان كذلك لان قبض
البائع لا ينوب عن قبض المشتري كما في شرح المجمع (قوله بخلاف بيعه) فإنه لا يحتمل
المجاز عن الأقاله لانه ضد ما طعن الشافعي (قوله مطلقاً) أي سواء باعاه من بآئعه أو من
غيره ح (قوله قلت الخ) استدل على قول الجوهرية فإنه باطل (قوله وفي الصحة) أي
الواقع في المتن يحتملها أي يحتمل البطلان والفساد والظاهر الثاني لان علل الفساد
الغرر كما مر مع وجود ركني البيع وكثيراً ما يطلق الباطل على الفساد فأده ط * (تمه) *
جميع ما مر أعلاه وفي تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه فلو تصرف فيه البائع قبل قبضه
فأما بأمر المشتري أو لا فلا بأمره كأن أمره أن يهبه من فلان أو يؤجره ففعل وسلم صح
وصار المشتري قابضاً وكذا لو أعار البائع أو وهب أو رهن فاجاز المشتري ولو قال ادفع
الثوب لي فلان عسكه الى أن أدفع لك ثمنه فهلك عند فلان لزم البائع لان اسم الثوب فلان
لاجل البائع ولو أمره بالمبيع فان قال به لنفسه أو بعه ففعل كان فسخاً وان قال بعه لى
لا يجوز وأما تصرفه بغير المشتري كما لو رهن المبيع قبل قبضه أو أجره أو ودعه فمات
المبيع انفسخ بيعه ولا تضمن لانه لو ضمن لم يرجعوا على البائع ولو أعاره أو وهبه فمات
أو ودعه فاستعمله المودع فمات فان شاء المشتري أمضى البيع وضمن هو لا وان شاء
فسخه لانه لو ضمن لم يرجعوا على البائع ولو باعه البائع فمات عند المشتري الثاني فلا قول
فسخ البيع وله تضمن المشتري الثاني فيرجع بالثمن على البائع ان كان نقده اهـ ملخصاً

(و) المتقول (لو وهبه من البائع
قبل قبضه فقبله) البائع (ان قبض
المبيع ولو باعه من نفسه قبله لم يصح)
هذا المبيع ولم يتقبض المبيع الاول
لان الهبة مجاز عن الأقاله بخلاف
بيع قبل قبضه فإنه باطل مطلقاً جوهرية
قلت وفي الواهب وفسد بيع
المتقول قبل قبضه انتهى وفي
الصحة يحتملها كما قد مر

مطلب
في تصرف البائع في المبيع قبل
القبض

من البحر عن الثانية وفي جامع الفصولين شراءه ولم يقبضه حتى باعه المانع من آخر بأكثر
فاجازته المشتري لم يجز لأنه بيع ما لم يقبض اهـ ويظهر منه وما قبله أنه يبقى على ملك المشتري
الاول فله أخذ من الثاني لو قائما ونقص منه لو هالك والظاهر أن له أخذ القائم لو كان
نقد الثمن لبياعته والا فلا الا باذن بائعه تأمل (قوله اشترى مكبلا الخ) قبله بالشراء لأنه
لوم كسبه أو اراث أو وصية جازا التصرف فيه قبل الكيل والمطلق من البيع ينصرف
الى الكامل وهو الصحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسدا بعد قبضه مكبلا لم يحتج المشتري
الثاني الى اعادة الكيل قال أبو يوسف لان البيع الفاسد يملك بالقبض كالقرض (قوله
أي كره تحريما) فسر الحرمة بذلك لان النهي خبر آحاد لا يثبت به الحرمة القطعية وهو
ما اسنده ابن ماجه عن جابر بن رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام
حتى يجزى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ويقولنا أخذ مالك والثافعي وأحمد
وحسين عليه الفقهاء بأنه من تمام القبض ألحقوا بمنع البيع منع الاكل قبل الكيل
والوزن وكل تصرف يبنى على الملك كالهبة والوصية وما أشبههما ولا خلاف في أن
النص محمول على ما اذا وقع البيع مكبلا فلا اشتراه بجازفة له التصرف فيه قبل الكيل
واذا باعه مكبلا يحتاج الى كيل واحد للمشتري وتماه في الفتح (قوله وقد صرحوا
بفساده) صرح محمد في الجامع الصغير بما نصه محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة قال
اذا اشتريت شيئا بمكيل أو بوزن أو بعد فاشتريت ما يكال كيلا وما يوزن وزنا وما بعد عدا
فلا تبعه حتى تمكيله وترثه وتعهده فان بعته قبل أن تفعل وقد قبضته فابيع فاسدا
في الكيل والوزن اهـ ط قلت وظاهره أن الفاسد هو البيع الثاني وهو بيع المشتري
قبل كياله وأن الاول وقع صحيحا لكنه يحرم عليه التصرف فيه من أكل أو بيع حتى يكيله
فاذا باعه قبل كياله وقع البيع الثاني فاسدا لما مر من أن العلة كون الكيل من تمام
القبض فاذا باعه قبل كياله فكأنه باعه قبل القبض وبيع المنقول قبل قبضه لا يصح فكانت
هذه المسئلة من فروع التي قبلها فلذا أعقها بما قبل ذكر التصرف في الثمن والتحقيق
أن يقال اذا ملك زيد طعاما يبيع مجازفة أو يارث ويخوه ثم باعه من عمرو مكبلا سقط هنا
صاع البائع لان ملكه الاول لا يتوقف على الكيل وبقي الاحتياج الى كيل للمشتري
فقط فلا يصح بيعه من عمرو ولا كيل فهنا فسد البيع الثاني فقط ثم اذا باعه عمرو من بكر
لا بد من كيل آخر لغيره هنا فسد البيع الاول والثاني لوجود العلة في كل منهما (قوله
كما بسطه الكمال) حدث قال ونص في الجامع الصغير على أنه لو أكله وقد قبضه بلا كيل
لا يقال أنه أكل حراما لأنه أكل ملك نفسه لأنه أتم لتركه ما أمر به من الكيل فكان
هذا الكلام أصلا في سائر المبيعات يفسد اذا قبضها قبل كمالها ثم أكلها وتقدم أنه
لا يحل أكل ما اشتراه فاسدا وهذا بين أن ليس كل ما لا يحل أكله أن يقال فيه
أكل حراما اهـ ما في الفتح وحاصله أنه اذا حرم الفعل وهو الاكل لا يلزم منه أن يكون

(اشترى مكبلا بشرط الكيل حرم)
أي كره تحريما (ببعضه)
وأكله حتى يكيله) وقد صرحوا
بفساده وبأنه لا يقال لا كاله
أنه أكل حراما لعدم التساقي
كما بسطه الكمال لكونه أكل ملكه

أكل حراما لانه قد يكون المأكول حراما كالميتة وملك الغير وقد لا يكون حراما
 كاهنا وكلمشمرى فاسد بعد قبضه لانه ملكه ومثله ما لو دخل دار الحرب بأمان وسرق
 منهم شيئا وأخرجه الى دارنا ملكه ما كاخينا ويجب عليه رده عليهم وكذا لو غصب
 شيئا واستهلكه بخلط ونحوه حتى ملكه ولم يؤذضه بغيره يحرم عليه التصرف فيه بأكل
 ونحوه وان كان ملكه (قوله والمعدود) أى الذى لا تتفاوت أحاده كالجوز والبيض فتح
 وعن الامام أنه يجوز فى المعدود قبل العتد وهو قولهما كذا فى السراج والاقول هو أظهر
 الروايتين عن الامام كفى الفتح نهر (قوله لاحتمال الزيادة) علة لقوله حرم أو لقوله
 وقد صرحوا بقساده قال فى الهداية بعد تدليله بالنهى المأثور لانه يحتمل أن يزيد على
 المشروط وذلك للبائع والتصرف فى مال الغير حرام فيجب التحرز عنه قال فى الفتح
 واذا عرف أن سبب النهى أمر يرجع الى المبيع كان البيع فاسدا ونص على الفساد
 فى الجامع الصغير اهـ (قوله بخلافه مجازفة) محترزة لقوله بشرط التكيل وقوله بشرط
 الوزن والعادى لو اشتراه مجازفة له أن يتصرف فيه قبل التكيل والوزن لأن كل المصار
 البسه له أى الاصل والزيادة أى الزيادة على ما كان يظنه بأن ابداع صبرة على ظن انها
 عشرة فقط ظهرت خمسة عشر وتماه فى العناية ومثل الشراء مجازفة ما لو ملكه بجهة أو ارت
 أو وصية كما ترأ وبزراعة أو واستقرض حنطة على أنها كرات الاستقرض وان كان
 تملكه بعوض كالشراء لانه شراء صورية عارية حكما لان ما رده عين المقبوض حكما فكان
 تملكه بلا عوض حكما كما فى الفتح ولو باع أحد دهولا مكايلا فلا يضمن كيل المشتري وان
 سقط كيل البائع كما قد منه وفى الفتح ولو اشتراه مكايلا ثم باعها مجازفة قبل الكيل وبعد
 القبض لا يجوز فى ظاهر الرواية لاحتمال اختلاف ملك البائع بملكه وفى نوادر ابن
 سماعة يجوز اهـ وبه يظهر أن قوله بخلافه مجازفة مقيدة بما إذا لم يكن البائع اشترى
 مكايلا (قوله بلجواز التصرف فيه ما بعد القبض قبل الوزن) كذا فى البحر عن الايضاح
 والظاهر أن هذا مفروض فيما اذا كان فى عقد صرف أو سلم والا فالدرهم والدنانير
 ويأتى أنه يجوز التصرف فى الثمن قبل قبضه (قوله كببيع التعاطى الخ) عبارة البحر
 وهذا كله فى غير بيع التعاطى أما هو فقال فى القيمة ولا يحتاج الخ وظاهر قوله وهذا كله
 أنه لا يقيده بالوزنات بل التعاطى فى المكايلات والمعدودات كذلك وهو مقاد التعديل
 أيضا بأنه صار بيعا بعد القبض فانه لا يخص الموزونات لانه فيه أن مقتضى هذا أنه
 لا يصير بيعا قبل القبض وله معنى على القول بأنه لا بد فيه من القبض من الجانبين
 والاصح خلافه وعليه فلو دفع الثمن ولم يقبض صح وقد تمنا فى أول البيوع عن القيمة دفع
 الى بائع الحنطة خمسة دنانير لما خذ منه حنطة وقال له بكم تباعها فقال ما تبدينا فستكت
 المشتري ثم طلب منه الحنطة لئلا خذها فقال البائع غدا أدفع لك ولم يجز بينهم ما بيع وذهب
 المشتري فجاء غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول

(ومثله الموزون والمعدود) بشرط
 الوزن والعادى لاحتمال الزيادة
 وهى للبائع بخلافه مجازفة لأن
 السكل للمشتري وقيد بقوله (غير
 الدراهم والدنانير) لجواز التصرف
 فيه ما بعد القبض قبل الوزن كببيع
 التعاطى فانه لا يحتاج فى الموزونات
 الى وزن المشتري نائيا لانه صار بيعا
 بالقبض بعد الوزن قنية وعليه
 القموى خلاصة

اه وتامه هذا فتمامل (قوله وكفى كيله من البائع بحضرة) قال في الخاتمة لو اشترى
 كيليا مكايلا أو موزونا موازنة في كمال البائع بحضرة المشتري قال الامام ابن الفضل
 يكفيه كيل البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكيله اه قلت وأفاد أن الشرط
 مجزئ الحضرة لا الرؤية لما في القضية بشترى من الخباز خبيرا كذا ما في رتبة وكفة سنجات
 ميزانه في دربنده فلا يراه المشتري أو من البائع كذا ما في رتبة في حاقوته ثم يخرج به اليه
 موزونا لا يجب عليه إعادة الوزن وكذا إذا لم يعرف عدد سنجاته اه (قوله لا قبله أصلا
 الخ) أي لو كاله البائع قبل البيع لا يكفي أصلا أي ولو بحضرة المشتري وكذا لو كاله بعد
 البيع بغيبة المشتري لما علمت من أن الكيل من تمام التسليم ولا تسليم مع الغيبة (قوله
 فلو كيل الخ) فترى على قوله لا قبله أصلا لأن قوله لعدم كيل الأول مبني على عدم اعتبار
 الكيل الواقع بحضرة قبل شرائه ثم إن عبارة الفتح هكذا ومن هنا نشأ فرع وهو
 ما لو كيل طعام بحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكايلا قبل أن يكاله بعد شرائه
 لا يجوز هذا البيع سواء كاله للمشتري منه أو لا لأنه لما لم يتكلم بعد شرائه هو لم يكن قابضا
 فبيعه بيع مالم يقبض فلا يجوز اه ومثله في البحر والمنع فقوله سواء كاله للمشتري منه
 أو لا الخ صريح في أن فاعل كاله هو المشتري الأول الذي كيل الطعام بحضرة ثم اشتراه
 ثم باعه وقول الشارح وان كاله الثاني صريح في أن فاعل كاله هو المشتري الثاني
 وعبارة الفتح أحسن لا فادتم أن هذا الكيل الواقع من المشتري الأول للمشتري الثاني
 لا يكفيه عن كيل نفسه لوقوعه بعد بيعه للثاني فكان بيعا قبل القبض لعدم اعتبار
 الكيل الواقع أو لا بحضرة قبل شرائه وأما على عبارة الشارح فلا شبهة في عدم الجواز
 ثم إن ما أفاده كلام الفتح من أن كيله للمشتري منه لا يكفي عن كيل نفسه ظاهرا لتعليل
 الذي ذكره لكنه محال لما شرح به كلام الهداية أولا حيث قال وان كاله بعد العقد
 بحضرة المشتري مرة كفاه ذلك حتى يحل للمشتري التصرف فيه قبل كيله وعند البعض
 لا بد من الكيل مرتين اه ملخصا فان قوله كفاه أي كفى البائع وهو المشتري الأول
 يقيد أنه يكفيه ذلك عن الكيل لنفسه ولعل الشارح لا جمل ذلك جعل فاعل كاله
 المشتري الثاني لكن الظاهر عدم الاكتفاء بذلك الكيل وان وقع من المشتري الأول
 بعد البيع لما ذكره من التعليل والله سبحانه أعلم (قوله ولو كان المكيل أو الموزون غنا)
 أي بأن اشترى عبدا مثلا بكثر بر أو برطل زيت ثم لا يخفى أن هذه المسئلة من أفراد قوله
 الآتي وجاز التصرف في الفن قبل قبضه وقد تبع المصنف شيخه في ذكرها هنا (قوله
 فقبل الكيل أولى) لأن الكيل من تمام القبض كما مر (قوله وان اشتراه بشرطه)
 أي وان اشترى المذكور بشرط الذرع (قوله في حرمة ما ذكر) أي من البيع ولا يصح
 ارادة الاكل هنا وفي حكم البيع كل تصرف ينبغي على الملك ط (قوله والاصل ما مر
 مرارا الخ) منها ما قدمه أول البيع عند قوله وان باع صبرة الخ وقد منها ما توجه الفرق

(وكفى كيله من البائع
 بحضرة) أي المشتري (بعد
 البيع) لا قبله أصلا وبعده بغيبته
 فلو كيل بحضرة رجل فشراه فباعه
 قبل كيله لم يجوز ان كاله الثاني
 لعدم كيل الأول فلم يكن قابضا
 فتح (ولو كان) المكيل أو الموزون
 غنا جاز التصرف فيه قبل كيله
 ووزنه) لجوازه قبل القبض فقبل
 الكيل أولى (لا) بحر (الذرع)
 قبل ذرعه (وان اشتراه بشرطه
 الا اذا فرغ اكل ذراع غنا فهو)
 في حرمة ما ذكر (كوزون) والاصل
 ما مر مرارا أن الذرع وصف لا قدر

بين كون الذرع في القيمات وصفا وكون القدر بالكيل أو الوزن في المثليات أصلا وهو
 كون التشقيص بضرب الأول دون الثاني الخ وذكر في الذخيرة الفرق بأن الذرع
 عبارة عن الزيادة أو النقصان في الطول والعرض وذلك وصف (قوله فيكون كله
 للمشتري) قال في الفتح فلو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع جاز أن يبيعه قبل الذرع لأنه
 لو زاد كان للمشتري ولو نقص كان له الخيار فإذا باعه بلا ذرع كان مسقطا خياره على تقدير
 النقص ولذلك اهـ (قوله الا اذا كان مقصودا) بأن أفرد لكل ذراع غشا لأنه بذلك اتفق
 بالقدر في حق ازدياد الثمن فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب المقدر وذلك يظهر بالذرع
 والقدرة معقود عليه في المقدرات حتى يجب رد الزيادة فيما لا يضرمه التبعض وبإزمه
 الزيادة من الثمن فيما يضرمه وينقص من غشه عند التقاض اهـ ط عن الزياحي (قوله
 واستثنى ابن السكال الخ) أي بخسها وما يضرمه التبعض كمصوغ فيجوز التصرف فيه قبل
 وزنه ولو اشترى بشرطه والاولى للشارح ذكر هذا عند قول المصنف ومثله الموزون ط
 وعبارة ابن السكال هي قوله بهذا كراهل المار ولا يخفى أن موجب هذا التعليل أن
 يستثنى ما يضرمه التبعض من جنس الموزون لأن الوزن فيه وصف على ما مر اهـ (قوله
 وجاز التصرف في الثمن الخ) الثمن ما يثبت في الذمة دينيا عند المقابلة وهو النقدان
 والمثليات اذا كانت معينة وقوبلت بالاعيان أو غير معينة وصحها حروف الباء أو ما المبيع
 فهو القيمات والمثليات اذا قوبلت بنقد أو بعين وهي غير معينة مثل اشتريت كبر
 بهذا العهد هذا حاصل ما في الشرح لآلية عن الفتح وسيد كراهل المصنف في آخر الصرف
 (قوله أو غيرهما) كاجارة ووصية منخ (قوله أي مشارا اليه) هذا التفسير لم يذكره ابن ملك
 بل زاده الشارح والمراد بالمشارا اليه ما يقبل الاشارة فيوافق تفسير بعضهم له بالخاضر وذكر
 ح أنه يشمل القيمي والمثلي غير النقدين واعترضه ط بأنه لا وجه له لأن الباعث للشارح على
 هذا التفسير ادخال النقدين لأنه يتوهم من العين العرض ليقابل قوله ولودين ساقطت أنت
 خبير بأن دخول القيمي هنا لا وجه له أصلا لأن الكلام في الثمن وهو ما يثبت دينيا في الذمة
 والقيمي مبيع لا ثمن وانما مراد الشارح ببيان أن الثمن قسمان لأنه تارة يكون حاضرا
 كما لو اشترى عبدا بهذا الكثر من البر أو بهذه الدراهم فهذا يجوز التصرف فيه قبل قبضه
 بهمة وغيرهما من المشتري وغيره وتارة يكون دينيا في الذمة كما لو اشترى العبد بكبر أو عشرة
 دراهم في الذمة فهذا يجوز التصرف فيه بتعليك من المشتري فقط لأنه تعليق الدين ولا يصح
 الا من هو عليه ثم لا يخفى أن الدين قد لا يكون غنا فقد ظهر أن بينهم ما عموما وخصوصا من
 وجه لاجتماعهما في الشراء بدراهم في الذمة وانقراد الثمن بالشراء عبدا وانقراد الدين في
 التزوج أو الطلاق على دراهم في الذمة (قوله فالتصرف فيه بتعليك من عليه الدين) في
 بعض النسخ بتعليك وهي الموافقة لقول ابن ملك فالتصرف فيه هو تعليقك الخ أي أن

فيكون كله للمشتري الا اذا كان
 مقصودا واستثنى ابن السكال من
 الموزون ما يضرمه التبعض لان
 الوزن حينئذ فيه وصف (وجاز
 التصرف في الثمن) بهمة أو بيع
 أو غيرهما الوعد أي مشارا اليه
 ولودين ساقطت فيه تعليق من
 عليه الدين

مطلب
 في بيان الثمن والمبيع والدين

التصرف فيه الجواز وكذا (قوله ولو بعوض) كأن اشترى البائع من المشتري شيئا
 بالثمن الذي له عليه أو استأجر به عبدا أو دارا للمشتري ومثال الثمن ما يغير عوضه
 ووصيته له فهو فاذا أوجب منه الثمن ملكه بمجرد الهبة لعدم احتياجه إلى القبض وكذا
 الصدقة ط عن أبي السهود (قوله ولا يجوز من غيره) أي لا يجوز ثمنك الدين من غيره من
 عليه الدين إلا إذا سلطه عليه واستثنى في الأشباه من ذلك ثلاث صور الأولى إذا سلطه على
 قبضه فيه كون وكذا لا قبض للموكل ثم لنفسه الثانية الحوالة الثالثة الوصية (قوله
 ككسب) فإنه إذا اشترى العبد بهذا الكسب من البر تهيئ ذلك الكسب فلا يجوز له دفع كسبه
 (قوله كنفود) فإذا اشترى بهذا الدرهم له دفع درهم غيره وعدم تهيئ النقد ليس على
 إطلاقه بل ذلك في المعاوضات وفي العقد الفاسد على إحدى الروايتين وفي المهر ولو بعد
 الطلاق قبل الدخول وفي النذر والأمانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة
 والقبض والوكالة قبل التسليم أو بعده وتهيئ في الصرف بعد هلاكه وبعد هلاك المبيع
 وفي الدين المشترك فهو مبرر ونصف ما قبض على شريكه وفيما إذا تبيين بطلان القضاء بأن
 أقتر بعد الأخذ أنه لم يكن له على خصمه شيء فبرق عين ما قبض لو فاعسا وعامه في الأشباه في
 أحكام النقذ وقدمناه في أواخر البيع الفاسد (قوله فلو باع الخ) تفريع على قول المصنف
 وجاز التصرف في الثمن الخ (قوله أو يكتر) الكسب كسب معروف وهو مستون فقيرا
 والفقير غمانية مكايك والمكول صاع ونصف مصباح (قوله جاز أخذها ما شأنا آخر)
 لكن بشرط أن لا يكون افترا فابدين كما يأتي في القرض (قوله وكذا الحكم في كل دين)
 أي يجوز التصرف فيه قبل قبضه أسكن بشرط أن يكون غائبا عن عليه بعوض أو بدونه
 كما علمت ولما كان الثمن أخص من الدين من وجه كما قررناه بين ما عداه من الدين مثله
 (قوله كهر الخ) وكذا القرض قال في الجوهرة وقد قال الطحاوي أن القرض لا يجوز
 التصرف فيه قبل قبضه وهو ليس بصحيح (قوله وضمنان متناف) أي ضمانه بالمثل
 لو مثله أو الألفا القيمة فافهم (قوله بطل) قيد مطلق وعمق لانهم يبدون مال لا يكون له ما
 بدل فافهم (قوله وهو وروث وموصى به) قال الكمال وأما الميراث فالتصرف فيه جائز قبل
 القبض لأن الوارث يخلف المورث في الملك وكان للميت ذلك التصرف فكذا الوارث
 وكذا الموصى له لأن الوصية أخت الميراث اه ومثله لا تقاوي وهذا كالصريح في جواز
 تصرف الوارث في الموروث وإن كان عينا ط (قوله سوى صرف وسلم) سيما في باب
 السلم قوله ولا يجوز التصرف له سلم اليه في رأس المال ولا لب السلم في السلم فيه قبل
 قبضه بنحو بيع وشركة ولو من عليه ولا شراء المسلم اليه برأس المال بعد الإقالة قبل
 قبضه بحكم الإقالة بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه
 في مجامع الإقالة بطوار تصرفه فيه بخلاف السلم اه وسياق يسانه وموت مسئلة الإقالة
 في بابها (قوله فلا يجوز أخذ خلاف جنسه) الأولى أن يقول فلا يجوز التصرف فيه ط

مطلب
 فيما تهيئ فيه النقود وما لا تهيئ

مطلب
 في تعريف الكسب

ولو بعوض ولا يجوز من غيره
 ابن مالك (قبل قبضه) سواء
 (تعيين بالتمهين) ككسب (أولا)
 كنفود فلو باع بالبدل رهم أو يكتر
 بر جاز أخذ بدلها ما شأنا آخر
 (وكذا الحكم في كل دين قبل
 قبضه كهر وأجرة وضمنان متناف)
 وبدل خلع وعق بطل وهو وروث
 وموصى به والحاصل جواز
 التصرف في الأثمان والديون
 كلها قبل قبضها عيني (سوى صرف
 وسلم) فلا يجوز أخذ خلاف جنسه

(قوله اقوات شرطه) وهو القبض في بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل الافتراق
 (قوله وصح الزيادة فيه) قال في المهر لو عبر بالازم بدل العصة لكان أولى لانها لازمة
 حتى لو قدم المشتري بعد ما زاد يجبر اذا امتنع كما في الخلاصة اهـ (قوله في المجلس) أي
 مجلس العقد أو بعده (قوله أو من أجنبي) فان زاد بأمر المشتري يجب على المشتري
 لا على الأجنبي كالمصلح وان تغير أمره فان أجاز المشتري لزمته وان لم يجز بطالت ولو كان
 حين زاد ضمن عن المشتري أو أضافها إلى مال نفسه لزمته الزيادة ثم ان كان بأمر المشتري
 رجع والا فلا يجز عن الخلاصة (قوله في غير صرف) يوهم أن الزيادة فيه لا تصح مع أنها
 تصح وتفسد كما يذكره قريساو كانه محل العصة على الجواز والحل أو أراد من عدم العصة
 في الصرف فساد (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله لو قدم الخ) أشار إلى أن
 الزيادة لازمة كما مر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما في الهداية وفي رواية الحسن
 أنه انصح بعد هلاك المبيع كما يصح الخط بعد هلاكه (قوله بأن باعه ثم شراه) من صور
 الهلاك كما لا يتبدل الملك كتبدل العين ولذا اعتنع بذلك رده بالعيب والرجوع في الهبة
 وأفاد أنه اذا لم يشتره فكذلك بالاولى (قوله وكونه) أي المبيع محل للمقابلة أي للمقابلة
 زيادة الثمن ط قال بـ ولا حاجة اليه مع قول الشارح ولو حكما كما لا يخفى (قوله حقيقة)
 استرازا عما اذا خرج عن المحابة بأن هلك حقيقة كوت المشاة أو حكما كالتهدير والكتابة
 (قوله فلو باع الخ) تفريع على قوله فلا تصح بعده هلاكه وكذا لو وهب وسلم أو طبخ اللحم
 أو طعن أو نسج الغزل أو تخمر العصير أو أسلم مشترى الخمر ذميا لا تصح الزيادة لقوات
 محل العقد اذا العقد لم يرد على المطعون والمنسوج ولهذا يصير الغاصب أحق بهما اذا فعل
 بالمقصود ذلك وكذا الزيادة في المهر شرطها بقاء الزوجية فلو زاد بعد موتها لا يصح اهـ
 فتح وروى الحسن في غير رواية الاصول أنه انصح بعده هلاك المبيع وعلى هذه الرواية تصح
 الزيادة في المهر بعد الموت نهر قلت وهذه خلاف ظاهر الرواية كآبته عليه في الجوهر
 وغيرها والعجب من الزلمي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح بعده هلاك المبيع في ظاهر
 الرواية وأنه انصح في رواية النوادر ثم ذكر أن الهلاك الحكمي ملحق بالحقيقي ثم قال
 ولو أعتق المبيع أو كاتبه أو دبره أو استولد الامة أو تخمر العصير أو أخرجه عن ملكه ثم
 زاد عليه جاز عند أي حنفية خلافا لما وعلي هذا الخلاف الزيادة في مهر المرأة بعد موتها
 اهـ فليست أمـ (قوله بخلاف مالو أجر) وكذا لو خا ط الثوب أو قطعت يد العبد وأخذ
 المشتري الارش فتح (قوله اقبام الاسم والصورة) أي في غير جعل الحديديس يضافان
 الصورة تبدلت فيه ط (قوله وصح الخط منه) أي من الثمن وكذا من رأس مال السلم
 والمسلم فيه كما هو صريح كلامهم رمى على المنع (قوله وقبض الثمن) بالجر عطف على هلاكه
 وسما في بيان الخط بعد قبض الثمن عند قوله ويصح الخط من المبيع الخ (قوله بالتحققان
 باصل العقد) هذا الخط من غير الوكيل في شفعة الخلية الوكيل بالمبيع اذا باع الدار

اقوات شرطه (وصح الزيادة فيه)
 ولو من غير جنسه في المجلس
 أو بعده من المشتري أو وارثه
 خلاصة والفظ ابن مالك أو من
 أجنبي (أن) في غير صرف و(قبل
 البايع) في المجلس فلو بعده بطالت
 خلاصة وفيه لو قدم بعد ما زاد
 أجنبي (وكان المبيع قائما) فلا
 تصح بعده هلاكه ولو حكما على
 الظاهر بأن باعه ثم شراه ثم زاده
 زاد في الخلاصة وكونه محلا
 للمقابلة في حق المشتري حقيقة
 فلو باع بعد القبض أو دبر أو كاتب
 أو ماتت الشاة فزاد لم يجز لقوات
 محل المبيع بخلاف مالو أجر
 أو رهن أو جعل الحديديس يضافا
 أو ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة
 وبعض المنافع (و) صح (الخط
 منه) ولو بعده هلاك المبيع وقبض
 الثمن (و) الزيادة والخط بالتحققان
 باصل العقد

بأنف ثم خط عن المشتري مائة صح وضمن المائة للآخر ورى المشتري عنها و يأخذ
 الشفع بالدار بالانف لأن خط الوكيل لا يلحق بأصل العقد (قوله بالاستناد) وهو أن
 ثبت أولاً في الحال ثم يستند إلى وقت العقد وله ذلك لثبوت الزيادة في صور الهلاك كما مر
 لأن ثبوته في الحال معذور لا تنفاه المحل فتعذر استناده كالبيع الموقوف لا ينجم بالاجازة
 بعد هلاك المبيع وقتما كافي الفتح (قوله فبطل خط الكل) أي بطل التهاق مع صحة
 العقد وسقوط الثمن عن المشتري خلافاً لما فهمه بعضهم من أن البيع يفسد إذا من
 تعديل الزبلي بقوله لأن الاتحاق نفسه يؤدي إلى تبديله لأنه يتقلب هبة أو يبيع بالاعتن
 فيفسد وقد كان من قصد هما التجارة به قد منوع من كل وجه فالإتحاق فيه يؤدي إلى
 تبديله فلا يلحق به اه فقله فلا يلحق صريح في أن الكلام في الاتحاق وأن قوله يفسد
 مقترع على الاتحاق كما صرح به في شرح الهداية وقال في الذخيرة إذا خط كل الثمن
 أو هب أو أبرأ عنه فإن كان قبل قبضه صح الكل ولا يلحق بأصل العقد وفي البدائع من
 الشفعة ولو خط جميع الثمن يأخذ الشفع بجميع الثمن ولا يقطع عنه شيء لأن خط كل
 الثمن لا يلحق بأصل العقد لأنه لو اتفق لبطل البيع لأنه يكون بيعاً بالاعتن فلم يصح الخط
 في حق الشفع وصح في حق المشتري وسمان إبراهيم عن الثمن اه زاد في المحيط لأنه
 لا في ديناً فاعلم في ذمته وتسامه في فتاوى العلامة قاسم (قوله وأثر الاتحاق الملح) لا يخفى
 أن الزيادة تجب على المشتري والمحطوط يسقط عنه لكن لما كان ذلك بين المتعاقدين ربما
 يتوهم أنه لا يمتد إلى غير ذلك العقد فنبه على أن أثر ذلك يظهر في مواضع (قوله في توبة
 ومراجعة) فيولى ويراجع على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد المحطوط بجر (قوله
 وشفعة) فيأخذ الشفع عما بقي في الخط دون الزيادة كما يأتي (قوله واستحقاق) فبرجع
 المشتري على البائع بالكل ولو أجاز المسحق البيع أخذ الكل بجر أي كل الثمن
 والزيادة (قوله وهلاك) حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط عنه من الثمن
 بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض
 زبلي قلت ولا يخفى عليك أن هذا في الزيادة في المبيع والكلام في الزيادة في الثمن فلا
 يناسب ذكر هذا هنا فافهم (قوله وجب مبيع) فله حصة حتى قبض الزيادة (قوله
 وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحدهما أو وسط وقبل الآخر
 وقبض الزائد في الزيادة أو المردود في الخط فسد العقد كأنهم عاقداً كذلك من الابتداء
 عند أي حصة زبلي وبأي تمام الكلام عليه أقول باب الربا زاد الزبلي مما يظهر فيه
 أثر الاتحاق ما إذا زوج أمته ثم أعتقها ثم زاد الزوج على مهرها بعد العتق تكون الزيادة
 للمولى اه وفي النهر وتظهر فيما لو وجد بالثمن المبيعة عيار بيع بخصته من الثمن مع
 الزيادة وفيما إذا زاد في الثمن ما لا يجوز الشراء وفي المبيع ما لا يجوز بيعه فقبل فسد
 العقد كذا في السراج اه وتسامه فيه وكان الشارح لم يذكر هذه الثلاثة لأن كلامه في

بالاستناد فبطل خط الكل وأثر
 الاتحاق في توبة ومراجعة
 وشفعة واستحقاق وهلاك
 وجب مبيع وفساد صرف
 لكن انما يظهر في الشفعة

الثن تأمل (قوله الخط فقط) لان في الزيادة ابطال حق الشفيع الثابت قبها فلا يمكن
 فله أن يأخذ بدون الزيادة (قوله ان في غير سلم) قال الزبلي ولا يجوز الزيادة في المسلم فيه
 لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجودا في الذمة لمصلحة المسلم اليه والزيادة في المسلم فيه
 لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا يجوز اه ح ودل كلام السراج على جواز اسقاطه
 رمي (قوله وقبل المشتري) أي في مجلس الزيادة كما ينشده ما روي في الزيادة في الثمن (قوله
 أيضا) أي كما قلنا في الزيادة في الثمن ط (قوله فلو كانت الزيادة الخ) هذا ما قدمه
 الشارح في قوله وهلاك (قوله وكذا لو زاد) أي المشتري ط (قوله انفسخ العقد
 بقدره) فلو اشترى بمائة وثقة ايضا ثم زاد المشتري عرضا قيمته خمسون وهلك العرض قبل
 التسليم ينفسخ العقد في ثلثه بغير عن القنية ووجه الانفساخ أن العرض مبني على
 جهل غنا وهلاك المبيع قبل القبض يوجب الانفساخ فانهم (قوله فتصح بعد هلاكه)
 لانها اثبتت بمقابلته الثمن وهو قائم بغير عن انفساخ قوله بخلافه في الثمن) الاولى بخلافها
 ط (قوله كما تر) أي في قوله وكان المبيع قائما أي لان المبيع بعد هلاكه لم يبق على حالة
 يصح الاعتراض عنه بخلاف الخط من الثمن لانه بحال ~~يكون~~ انخراج البديل عما يقابل
 فيلتحق بأصل العقد استنادا بغير (قوله فيرجع) أي المشتري على البائع (قوله لا في براءة
 الاستيفاء) لان براءة الاسقاط تسقط الدين عن الذمة بخلاف براءة الاستيفاء مثال الاولى
 أسقطت وحطت رأ برأت براءة اسقاط ومثال الثانية أبرأتك براءة استيفاء أو قبض
 أو أبرأتك عن الاستيفاء اه ح وحاصله أن براءة الاستيفاء عبارة عن الاقرار بأنه استوفى
 حقه وقبضه (قوله اتفاقا) يرجع اليهما ط (قوله ولو أطلقها) كما لو قال أبرأتك ولم يقيده
 بشئ اه ح (قوله وأما الابراء المضاف الى الثمن الخ) تابع صاحب البحر حيث ذكر أولا
 هبة المبيع لو ديننا لعينا وعمله بما ترثه ذكر حط الثمن وهبته وبراءه وحاصل ما ذكره
 في البحر عن الذخيرة أنه لو وهبه بعض الثمن أو أبرأه منه قبل القبض فهو حط وان حط
 البعض أو وهبه بعد القبض صح ووجب عليه للمشتري مثل ذلك ولو أبرأه عن البعض
 بعده لا يصح والفرق أن الدين باقي في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لا يقضى عين الواجب
 بل مثله إلا أن المشتري لا يطالب به لان له مثله على البائع بالقضاء فلا تقيد المطالبة بقدر
 صادفت الهبة والخط ديننا قائما في ذمة المشتري وانما لم يصح الابراء لانه نوعان براءة قبض
 واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا أطلقت تحمل على الاول لانه أقل فكأنه قال أبرأتك براءة
 قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال براءة اسقاط سمع ورجع على البائع أما الهبة والخط
 فاسقاط فقط واذا وهبه كل الدين أو حط أو أبرأه منه فهو على ما ذكرنا هذا ما ذكره شيخ
 الاسلام وذكر السرخسي أن الابراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على
 البائع رد ما قبض وسوى بين الابراء والهبة والخط في تأمل عند الفتوى اه هذا حاصل
 ما في البحر عن الذخيرة قال في النهر وعرف من هذا أنه لا خلاف في رجوع الدافع بما

٣ مطلب
 في بيان براءة الاستيفاء وبراءة
 الاسقاط

الخط فقط (و) صح (الزيادة في
 المبيع) يلزم البائع دفعها (ان)
 في غير سلم زبلي (و) قبل المشتري
 وتلتحق (أي بنا) بالاعتدال لو هلك

الزيادة قبل قبض سقط حصتها
 من الثمن) وكذا لو زاد في الثمن
 عرضا فله ذلك قبل تسليمه انفسخ
 العقد بقدره قنية (ولا يشترط

لزيادة هبة المبيع) فتصح
 بعده هلاكه بخلافه في الثمن كما تر
 (ويصح الخط من المبيع) ان
 كان المبيع (دينا وان عينا لا)
 يصح لانه اسقاط واسقاط العين
 لا يصح بخلاف الدين فيرجع بما
 دفع في براءة الاسقاط لا في براءة
 الاستيفاء اتفاقا ولو أطلقها
 فقولان وأما الابراء المضاف الى
 الثمن فتصح ولو وهبه أو حط فيرجع
 المشتري بما دفع على ما ذكره
 السرخسي في تأمل عند الفتوى
 بغيره قال في النهر

إذا أبراء برأه اسقاط وفي عدم رجوعه إذا أبراء برأه استيفاء وأن الخلاف مع
الاطلاق وعلى هذا تفزع مالو علق طلاقها بأمرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق
فإذا أبراء برأه اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشباه اه قلت والظاهر أن المبيع
الدين مثل الثمن فيما ذكره فكان الأولى للشارح أن يقول بعد قوله بخلاف الدين وكذا
الثمن لو سخط بعضه أو وجهه أو أبراء عنه قبل القبض وكذا بعده فيرجع المشتري بمادفع
الدين لو البراءة برأه اسقاط لا برأه استيفاء اتفاقا ولو أطلقها فانه لو لم يمتثل عند
الفتوى الخ فانه يسم (قوله وهو المناسب للاطلاق) أي الرجوع هو المناسب للاطلاق
البراءة ~~التي~~ الظاهر ما قاله شيخ الاسلام من حملها عند الاطلاق على برأه القبض
والاستيفاء لانه أقل كما مر لأن حملها على معنى الاسقاط يوجب الرجوع عليه بما أخذ
وهذا أكثر (قوله لا يثبت بالشك) ولأن وقوع البراءة بعد القبض قرينة على أن المراد
ببراءة القبض الآن يظهر بقرينة حالبة ارادة معنى الاسقاط وعن هذا والله تعالى أعلم
قال فيتمثل عند الفتوى أي يتأمل المقتضى وينظر ما يقتضيه المقام في الحادثة المسؤل
عنها فيفتي به والله سبحانه أعلم (قوله للمعوق الخطأ بأصل العقد) كأنه باعها ابتداء بالفرد
الباقى بعد الخطأ أي بخلاف الهبة فكان شرطاً لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأحدهما
(قوله والاستحقاق الخ) المراد به هنا طلب الحق أو ثبوت الحق وقوله لبايع متعلق به
ومعناه في البائع أن له حق حبس المبيع حتى يقبض الثمن وما زيد فيه ومعناه في المشتري
أنه لو استحق منه المبيع رجع على بائعه بالثمن وما زيد فيه كما تقدم وكذا لو رده بعيب ونحوه
كما يأتي ومعناه في الشفيع أنه لو زاد البائع في العقد المبيع فإن الشفيع يأخذ الكل
وعليه فالمراد بالزيادة أنهم من أن تكون في الثمن أو في المبيع (قوله فلوردة الخ) تفريع
على قوله أو مشترى أي إذا ردت المشتري المبيع بخيار عيب أو نحوه من خيار شرط أو رؤية
رجع على بائعه بالكل أي بالثمن وما زيد فيه وفي الجوهرة إذا اشترى عشرة أثواب بمائة
دوهم فزاده البائع بعد العقد ثوباً آخر ثم اطلع المشتري على عيب في أحد الثياب إن كان
قبل القبض فالمشتري بالخيار إن شاء فسخ البيع في جميعها وإن شاء رضى بها وإن كان
بعد القبض فله رد المبيع بخصته وإن كانت الزيادة هي المعيبة اه (قوله ولزم تأجيل
كل دين) الدين ما وجب في الذمة بعقد أو استهلاك وما صار في ذمته ديناً باستقراضه فهو
أعم من القرض كذا في الكفاية ويأتي في أول الفصل تعريف القرض وأطلق التأجيل
فشمعل مالو كان الاجل معلوماً أو مجهولاً لكن ان كانت الجهة المدة مقاربة كالخمس
والديار يصح لأن كانت متناهية كهبوب الرجوع كما في الهداية وغيرها ومرت في باب
البيع الفاسد أن الجهة المدة مقصورة في الدين بخلاف الكفالة (قوله ان قبل المديون)
فلو لم يقبله بطل التأجيل فيكون حال ذكره الاستيعاب ويصح تعليق التأجيل بالشرط
فلو قال إن عليه ألف طائلة ان دفعت الى غدا خسرته فالتسليم الأخرى مؤثرة عند

قوله قوله لا يثبت بالشك هكذا
بخطه وليست هذه العبارة
موجودة في نسخ الشارح التي
بيدي فليحذر راه محققه

وهو المناسب للاطلاق وفي
البرازية باع على أن يهبه من الثمن
كذا لا يصح ولو على أن يخط من
ثمنه كذا جاز للعوق الخطأ بأصل
العقد دون الهبة (والاستحقاق)
لبائع أو مشترى وشفيع (يتعلق
بما وقع عليه العقد) يتعلق
بالزيادة (أيضا فلوردة بخيار عيب
رجع المشتري بالكل (ولزم تأجيل
كل دين) ان قبل المديون

مطلد
في تأجيل الدين

الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وفي النهاية لو قال المدينون أبطلت الاجل أو تركته صار
حالا بخلاف برئت من الاجل أو لا حاجة لي فيه وإذا قضاه قبل الحلول فاستحق المقبوض
من القابض أو وجدته زوفا فآفده أو وجد بالمبيع عيبا فآفده بقضاء عاد الاجل لا لو اشترى
من مدينه شيئا بالدين وقبضه ثم آفده بالبيع ولو كان بهذا الدين المؤجل كقبول لا تعود
الكفالة في الوجهين اهـ بجزء قوله في الوجهين أي في الاقالة وفي الرد بعيب بقضاء وقدمنا
في الاقالة أن عدم عود الكفالة في الرد بعيب فيه خلاف فراجع (قوله الا في سبع)
هي في الحقيقة ست فان مسئلتنا الاقالة واحدة (قوله بدلي صرف وسلم) لاشتراط القبض
لبدلي الصرف في المجلس واشترطه في رأس مال السلم وهو المراد ببدله هنا أما المسلم فيه
فشرطه التأجيل ط (قوله ونحن عند اقالة وبعدها) في القنية أجل المشتري البائع سنة
عند الاقالة صححت الاقالة وبطل الاجل ولو تباين أجله ينبغي أن لا يصح الاجل عند
أي حنيئة فان الشرط اللاحق بعد العقد ملحق بأصل العقد عنده اهـ بجزء مقتضى
المسئلة في باب الاقالة وكتبنا هناك أنا قد مناه في البيع الفاسد تصحيح عدم التحاق الشرط
الفاسد وعليه فيصح التأجيل بعدها ويؤيده ما نقله بعضهم عن سلم الطوهر من انه يجوز
تأجيل رأس مال السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون اهـ ثم
رأيت العلامة البيري قال ان قوله الشرط اللاحق ملحق بأصل العقد ساقط لان
التأجيل وقع بعد العقد لا على وجه الشرط بل على وجه التبرع كما في سائر الديون ويؤيده
انه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بالعيب بقضاء أو بغيره والعجب من المؤلف أي صاحب
الاشباه كيف أقتره على ذلك اهـ كلام البيري ملغصا قلت لكن وجه ما في القنية أن الاقالة
بيع من وجه وقدمنا الخلاف في باب البيع الفاسد فيما لو باع مطلقا ثم أجعل الى أجل
مجهول قيل يصح الاجل وقيل لا بناء على أنه يلحق بالعقد وهنا إذا التحق بالعقد الاقالة يلزم
أن يزيد الثمن فيما يوصف التأجيل مع أن الاقالة انما تصح بمسئل الثمن الاول فالاحسن
الطواب بما قلنا من تصحيح عدم الالتفاف تأمل (قوله وما أخذ به الشافعي) يعني لو أجل
المشتري الشافعي في الثمن لم يصح بجزءه ومثل ما لو كان الشراء بمو أجل فان الاجل لا يثبت
في أخذ الشافعي كما سيذكره في بابها (قوله ودين الميت) أي لو مات المدين وحل المال
فأجل الدائن وارثه لم يصح لان الدين في الذمة وفائدة التأجيل أن يتبرع فيؤدى الدين من
غناه المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يثبت التأجيل كذا
في الخلاصة وظاهره أنه في كل دين ذكره في القنية في القرض بجزء وفي الفسخ من مال
القنية لكن في الذخيرة تأجيل رب الدين ماله على الميت لا يجوز والصحيح أنه قول السك
لان الاجل صفة الدين ولا دين على الوارث فلا يثبت الاجل في حقه ولا وجه أيضا لنبوته
للميت لانه سقط عن ذمته بالموت ولا لنبوته في المال لانه عين والاعيان لا تقبل التأجيل
وفي البرهان سي قال صاحب المحيط الاصح عندي أن تأجيله صحيح وهكذا أفق الامام

(ال) في سبع على ما في مدائيات
الاشباه بدلي صرف وسلم ونحن عند
اقالة وبعدها وما أخذ به الشافعي
ودين الميت والسابع (القرض)

فأضحى أن لا بد إذا كان هذا الدين يتعلق بالتركه لكانه يثبت في الذمة فلا يكون عبثاً فيصح
 التأجيل وأقوى بعضهم بعدم الصحة كذا في القصول العبادية يرى (قوله فلا يلزم
 تأجيله) أي أنه يصح تأجيله مع كونه غير لازم فلا مقرر الرجوع عنه كن قال
 في الهداية فإن تأجيله لا يصح لأنه اعارة ومصلحة في الابتداء حتى يصح بلفظة الاعارة
 ولا يلزم من لا يملك التبرع كالوصي والوصي ومعاوضة في الانتهاء فصل اعتبار الابتداء
 لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة إذا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لأنه يصير
 بيع الدراهم بالدراهم نسبة وهو ربا اه ومقتضاه أن قوله لا يصح على حقيقة لأنه إذا
 وجد فيه مقتضى عدم اللزوم ومقتضى عدم الصحة وكان الأول لا ينفي الثاني لأن
 ما لا يصح لا يلزم وجب اعتبار عدم الصحة ولهذا علل في الفتح لعدم الصحة أيضاً بقوله ولأنه
 لو لم يكن التبرع ملزماً على المتبرع ثم لمثل المردود حكم العين كأنه رد العين والاك كان
 فملك دراهاهم بدراهاهم بلا قبض في المجلس والتأجيل في الاعيان لا يصح اه لمخصاوي يديه
 ما في النهر عن القنية التأجيل في القرض باطل (قوله الا في أربع) أي بعقد مسلق
 الحوالة واحدة ومسلق الوصية واحدة أيضاً وقد ظلمت هذه مع التي قبلها بقول
 ست من الديون ليس يلتزم * تأجيلها بدل صرف وسلم
 دين على ميت وماله مشترى * على مقبل أو شفيع باسمي
 والقرض الأربعة ماضى * بحد وصية حوالة قضى
 (قوله إذا كان مجعوداً) في المائة رجل له على رجل ألف درهم قرض فصاحفه على مائة
 إلى أجل صح الخط والمائة حاله وإن كان المستقرض جاحداً للقرض فالمائة إلى الأجل
اه يرى ومثله ما لو قال المستقرض له قرض سراً لا أقترلك حتى توجب له عني فأقر له عند
 الشهر ودبالف مؤجله (قوله أو حكم مالي بلزومه) فإنه عنده لازم وقبده لأن
 الأربع أن حكم الخفي بخلاف مذهبه لا ينفذ خصوصاً في قضاء زماناً وقيد بقوله بعد
 ثبوت أصل الدين عنده لأنه لو لم يكن ثابتاً لا يصح حكمه بلزوم تأجيله ولأن المجعود
 لا يوقف تأجيله على حكم مالي (قوله أو حاله الخ) في الفتح والحيلة في لزوم تأجيله أن
 يحيل المستقرض المقرض على آخر يدينه فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحال عليه فيلزم
اه وإذا لم يكن كان للمحيل على المحال عليه دين فلا إشكال والأقتر المحيل بقدر المحال
 به للمحال عليه مؤجلاً أشار إليه في المخطط بمر وفائدة الاقرار يمكن المحال عليه من
 الرجوع على المحيل بما يدفعه للمقرض (قوله أو حاله على مديون الخ) أفاد أنه لا فرق بين
 كون تأجيل المحال عليه صادراً من المقرض أو من المحيل وهو المستقرض (قوله لأن
 الحوالة مبرئة) أي تبرأهم اذمة المحيل ويثبت للمحال أي المقرض دين على المحال عليه
 بحكم الحوالة فهو في الحقيقة تأجيل دين لا قرض (قوله فيلزم من ثلثه) فان خرجت
 الألف من الثلث فيها والافقة رما يخرج ط (قوله وبساح فيها انظر الله وصي) لأنه

فلا يلزم تأجيله (الآ) في أربع
 (إذا) كان مجعوداً أو حكم
 مالي بلزومه بعد ثبوت أصل
 الدين عنده أو حاله على آخر
 فاجبه المقرض أو حاله على
 مديون مؤجل دينه لأن الحوالة
 مبرئة والرابع الوصية (أو وصي
 بأن يقرض من ماله ألف درهم
 فلانا إلى سنة) فيلزم من ثلثه
 وبساح فيها انظر الله وصي (أو
 أو وصي بتأجيل قرضه) الذي له
 (على زيد سنة) فيصح ويلزم
 والحال أن تأجيل الدين على
 ثلاثة أو جهة باطل في بدلي صرف
 وسلم وصحيج غير لازم في قرض
 وحوالة وشفيع ودين ميت ولازم
 فيما عدا ذلك

وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فلهذا لم يوصى هداية وحاصله أن لزوم
الوصية بالتبرع ومنه ما نحن فيه خارج عن القياس رجة وفضل على الموصى إذا كان
القياس أن لا تصح وصيته لأنه لا يملك مضاف إلى حال زوال مالكه (قوله وأقره
المصنف) أي أقر ما ذكر من الاستحسان وهو صاحب البحر فكان الأولى عزوه إليه (قوله
وتعقبه) أي تعقب الحاصل المذكور فافهم (قوله بأن الملقق بالقرض) هو الأقالبة بضمها
والشفع ودين الميت ح (قوله تأجيله باطل) لتعديدهم فيها بالإيصاح أو بساطل فلا يقال
إن التأجيل فيها صحيح غير لازم ط قلت وقد علمت مما تقدم أنه أن القرض كذا وأهل
مراد صاحب البحر بالبطلان ما يحرم فعله ويلزم منه الفساد فإن تأجيله بدلى الصنف والسلم
كذلك بخلاف القرض والملحق به فإنه لو ترك المطالبة به إلى حلول الاجل لم يلزم منه ذلك
فلذا قال أنه صحيح غير لازم لكن ما تقدم مناه عن الهداية في القرض من قوله وعلى اعتبار
الانتهاء لا يصح لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبة وهو ربا أه بقتضى أنه يلزم منه
الفساد وأنه سرام ولم يظهر لي وجهه فليتأمل (قوله لأن الدين واحد) أي فإذا تأخر عن
الكفيل لم تأخر عن الاصيل أيضا أثبتت ضمنا ما يمنع قصد اكساع الشرب والطريق
كما في البحر عن تليخيص السماع لكن في النهر عن السراج قال أبو يوسف إذا أقرض
رجل رجلا مالا فكفيل به يرسل عنه إلى وقت كان على الكفيل إلى وقته وعلى المستقرض
حالا اه ونقل نحوه في كفالة البحر عن الذخيرة والغياصة وذكر في أنفع الوسائل مثله عن
عدة كتب وذكر أن هذه الجملة لم يقل بها أحد غير الخصم في القرض وإنه إذا تعارض
كلامه وحده مع كلام كل الأصحاب لا يفتى به أه وحاصله أن الجهور على أنه يتأجل على
الكفيل دون الاصيل وبه أفتى العلامة قارى الهداية وغيره وسيأتي تمامه في الكفالة
أن شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكر مالو أجل الكفيل الاصيل وهو جائز في البيه روى
ابن سماعة عن محمد بن رجل قال أخبره اضع عنى اقلان الا انى على ففعل واذاها
الضامن ثم ان الضامن آخر المضمون عنه قال تأخير جائز وليس هذا بمنزلة القرض ولو قال
اقض عنى هذا الرجل ألف درهم ففعل ثم أخرها لم يجز التأخير لأن هذا أدى عنه فصار
مقرضا والتأخير في القرض باطل والاول أدى عن نفسه اه (قوله أن يقر الوارث الخ)
الظاهر أنه مفروض في وارث لا مشارك له في الميراث والابطال فيه ضرر بلزوم الدين عليه
وحده والمقصود من هذه الجملة بيان حكمها لو وقعت كذلك لا تعاليم فعلها لأن فيها
الاختلاف بخلاف الواقع (قوله ويصدق الطالب أنه الخ) لو قال ويصدق الطالب في ذلك
الكان أخضر وأظهر لأن تصديقه بتأجيله على الميت غير لازم (قوله والا لا موارث الخ)
الخ عبارة الاشياء بالافتداحل الدين بموته فهو الوارث الخ (قوله وسيجيء آخر
الكتاب) أي قبيل كتاب الفرائض وهذا ما خوذ من القصة حيث قال فيها بر من فجم الدين
قضى المدينون الدين قبل الحلول أو مات فآخذ من تركته بخواب المتأخرين لا يؤخذ من
المراحمسة التي جرت بينهم الا بقدر ما مضى من الايام قبل له أتفتى به أيضا قال نعم قال

وأقره المصنف وتعقبه في النهر
بأن الملقق بالقرض تأجيله باطل
قلت ومن جيل تأجيل القرض
كفالة مؤجلا فيستأخر عن الاصيل
لأن الدين واحد بحر ونهر فهي
خاصة فلنحفظ وفي جيل الاشياء
جمله تأجيل دين الميت أن يقر
الوارث بأنه ضمن ماعلى الميت في
حياته مؤجلا إلى كذا ويصدق
الطالب أنه كان مؤجلا عليه ما
ويقر الطالب بأن الميت لم يترك
شيئا والا لا موارث بالبيع
للمدين وهذا على ظاهر الرواية
من أن الدين إذا حل بموت المدين
لا يحل على كفيله قلت وسيجيء
آخر الكتاب أنه لو حل بموته أو
أذاه قبل حلوله لم له من المراجعة
الا بقدر ما مضى من الايام وهو
جواب المتأخرين

مطلب
إذا قضى المدينون الدين قبل
حلول الاجل أو مات لا يؤخذ
من المراجعة الا بقدر ما مضى

ولو أخذ المقرض القرض والمرا بحة قبل مضى الاجل فلم يدون أن يرجع بحصة ما بقى من الايام اه **وذكر الشارح** ان الكتاب انه أفق به المرحوم مفسق الروم أبو السعود وعلاه بالرفق من الجانبين قلت وبه أفق الخاوي وغيره وفي القفاوى الحامدية سئل فيما اذا كان لزيد بئمة عمر ومبلغ دين معلوم قرا بحة عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمرو والمديون غفل الدين ودفعه الوارث لزيد فهل يؤخذ من المرا بحة شيء أولا الجواب جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المرا بحة التي جرت المباعدة عليها بينهم الا بقدر ما مضى من الايام قبل للعلامة فبحم الدين أتفقى به قال نعم **كذا في** الانقروى والتنوير وأفقى به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المرا بحة اذا طلت الورثة أن المرا بحة تلزمهم فراجحوه عليها عدة سنين بناء على أن المرا بحة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم المال أولا الجواب لا يلزمهم لما في القنينة برهن بكر خواهر زاده **كان** يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصل ويبيعه بالمرا بحة حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم تبين انه قد أخذه فلا شيء له لان المباعدة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر لنا والله سبحانه أعلم اه

(فصل في القرض)

بالفتح والكسر مخ ومناسبة لما قبله ذكر القرض في قوله ولزم تأجيل كل دين الا القرض ط (قوله ما تعطيه لتقاضاه) أى من قبلى أو مثلى وفي المغرب تقاضية ديني وبديني واستمعية طلبت قضاءه واقتضيت منه حتى أخذته (قوله وشرعاً ما تعطيه من مثلى الخ) فهو على التفسيرين مصدرية في اسم المفعول لكن الثانى غير مانع لصدقه على الودعية والعارية فكان عليه أن يقول اتقاضي مثله وقد مناقرياً أن الدين أعم من القرض (قوله عقد مخصوص) الظاهر أن المراد عقد باللفظ مخصوص لان العقد لفظ ولذا قال أى باللفظ القرض ونحوه أى كالدين وكقوله أعطى درهماً لا رد عليك مثله وقد مناعن الهداية أنه يصح باللفظ الاعارة (قوله بمنزلة الجنس) أى من حيث شموله القرض وغيره وليس بجنساً حقيقة ما اعدم الماهية الحقيقية كما عرف في موضعه واعتراض بأن الذى بمنزلة الجنس قوله عقد مخصوص وأما هذا فهو بمنزلة الفصل خرج به ما لا يرد على دفع مال كالنسكاح وفيه أن النسكاح لم يدخل في قوله عقد مخصوص أى باللفظ القرض ونحوه كما علمت فصار الذى بمنزلة الجنس هو مجموع قوله عقد مخصوص يرد على دفع مال تأمل (قوله لا خير) متعلق بقوله دفع (قوله خرج نحو ودیعة وهبة) أى خرج ودیعة وهبة ونحوهما كعارية وصدقة لانه يجب رد عين الودیعة والعارية ولا يجب رد شيء في الهبة والصدقة (قوله في مثلى) كالكحل والموزون والمعدود والمتقارب كالجوز والبض وحاصله أن المثلى ما لا تتفاوت آحاده أى تفاوتاً يختلف به القيمة فان نحو الجوز تتفاوت آحاده تفاوتاً يسيراً (قوله لا يرد المثل) على قوله لا في غيره أى لا يصح القرض في غير المثلى لان القرض اعارة ابتداء

(فصل في القرض)
(هو) لغة ما تعطيه لتقاضاه وشرعاً ما تعطيه من مثلى اتقاضي مثله وهو أخص من قوله (عقد مخصوص) أى باللفظ القرض ونحوه (يرد على دفع مال) بمنزلة الجنس (مثلى) خرج القمبي (لا خير له مثله) خرج نحو ودیعة وهبة (وصح) القرض (في مثلى) هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك (لا في غيره) من القيمات كحيوان وحطب وعقار وكل متشابهة له عند رد المثل

حق صبح بالفظها معاوضة انتهى لانه لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاك عينه فيستلزم ايجاب
المثل في الذمة وهذا لا يتأتى في غير المثل قال في البحر ولا يجوز في غير المثل لانه لا يجب
دين في الذمة وعندها المسئلة قرض بالقبض كالصحيح والمقبوض بقرض فاستدعيه من الرد
وفي القرض البائز لا يتعين بل يرد المثل وان كان فاعدا عن أبي يوسف ليس له اعطاء غيره
الا برضاه وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية اه أي قرض ما لا يجوز
قرضه عارية من حيث انه يجب رد عينه لا طلقا لمساكنات من انه يملك بالقبض تأمل (قوله
بالمقبوض ببيع فاسد) أي في قبض المالك بالقبض كما علمت وفي جامع الفصولين القرض
الفاسد بقيد المالك حتى لو استقرض بينا فقبضه ماله وكذا سائر الاعيان وتجب القيمة على
المستقرض كما لو اشترى بقرض بأمته المأمورة ففعل فالقن للآدم (قوله فيجوز الخ) عبارة
جامع الفصولين ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجز الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه
لثبوت المالك بجميع فاسد اه فقوله ويجوز بيعه يعني يبيع لا يعني يحل اذ لا شك في أن
الفاسد يجب فسخه والبيع مانع من الفسخ فلا يحل كما لا يحل سائر التصرفات الممانعة من
الفسخ كما مر في باب وبه تعلم ما في عبارة الشارح (قوله وكاغد) أي قرطاس وقوله عددا
قيد للثلاثة وما ذكر في الكاغد ذكر في التتارخانية ثم نقل بعده عن الخانية ولا يجوز السلم
في الكاغد عددا لانه عددي متفاوت اه وليس الثاني محمول على ما ذكرنا لانه علم نوعه
وصفته (قوله كما ينبغي) أي في باب الربا حيث قال ويستقرض الخبز وزنا وعددا عند محمد
وعليه الفتوى ابن ذلك واستحسنه الكمال واختاره المصنف يسيرا اه وفي التتارخانية
قال أبو حنيفة لا يجوز قرضه واستقرضه لا عددا ولا وزنا في رواية عن أبي يوسف مثله
وقوله المعروف أنه لا بأس به وعليه أفعال الناس جارية والفتوى على قول محمد اه ملخصا
ونقل في الهندية عن الخانية والظهيرية والكافي أن الفتوى على جواز استقرضه
وزنا لا عددا وهو قول الثاني اه ولعله هو المراد بقوله المعروف وسيد كراستقرض
العجين والخميرة (قوله والعبد إلى) بفتح العين المهملة وتحتفب الدال المهملة وباللام
المكسورة وهي الدراهم المنسوبة إلى العبدال وكذا اسم ملك نسب إليه درهم فيه غش
كذا في صرف البحر عن البنانية قلت والمراد به ادراهم غالبية الغش كما وقع التصريح به
في الفتح وغيره بدل لفظ العبدال لأن غالبية الغش في حكم الفأوس من حيث انها انما صارت
غش بالاصطلاح على غشيتها فتمطل غشيتها بالكساد وهو ترك التعامل بها بخلاف ما كانت
فضتها خالصة أو غالبية فانها أثمان خلقة فلا تمطل غشيتها بالكساد كما حققناه أول البيوع
عند قوله وضح بين حال وموجب (قوله فعلية مثلها كسدة) أي اذا هلكت والا فبرء
عينها اتفاقا كما في صرف الشرب بلابية وفيه كلام سيأتي (قوله فلا عبرة بغلانه ورخصه)
فيه أن الكلام في الكساد وهو ترك التعامل بالفأوس ونحوها كما قلنا والغلاء والرخص
غيره وكأنه نظر إلى اتحاد الحكم فصح التقرير تأمل وفي كافي الحاكم لو قال أقرضني دانق

واعلم أن المقبوض بقرض فاسد
بالمقبوض ببيع فاسد سواء فيجوز
الانتفاع به لا يبيعه لثبوت المالك
جامع الفصولين (فيصح استقرض
الدراهم والدنانير وكذا) كل
(ما يكال أو يوزن أو يعمد متقاربا
فيصح استقرض جوزه وبيع)
وكاغد عددا (ولحم) وزنا وخبز
وزنا وعددا كما ينبغي (استقرض
من الفأوس الرابضة والعدا إلى
فكسدت فعلية مثلها كسدة)
و (لا) يغير (قيمتها) وكذا كل
ما يكال ويوزن لما مر أنه مضمون
بمثل فلا عبرة بغلانه ورخصه
ذكره في المبسوط من غير خلاف

خطة فاقرضه ربع خبطة فعليه أن يرد مثله وإذا استقرض عشرة أفلاس ثم كسدت
لم يكن عليه الأمثلة في قول أبي حنيفة وقال عليه قيمته من الفضة يستحسن ذلك وإن
استقرض دنانير فلو س أو نصف درهم فلو س ثم رخصت أو غلت لم يكن عليه الأمثل عدد
الذي أخذ وكذا لو قال أقرضني عشرة دراهم غلة بيد نار فأعطاه عشرة دراهم فعليه
مثله ولا ينظر إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخصها وكذلك كل ما يكال ويوزن فالقرض فيه
جائز وكذلك ما به من البيض والجوز ٥١ وفي الفتاوى الهندية استقرض خبطة
فأعطى مثله بعد ما تغير سعرها يجبر المقرض على القبول (قوله وجعله) أي ما في المتن من
قوله فعليه مثله (قوله وعند الثاني الخ) حاصله أن الأصحاب اتفقا على وجوب رد القيمة
دون المثل لأنه لم يابل وصف القيمة بالكساد تعدد رد عينها كما قبضها فيجب رد قيمتها
وظاهر الهداية اختيار قولهما فتح ثم انهما اختلفا في وقت الثمن قال في صرف الفتح
وأصله اختلافهما فيمن غصب مثليا فأنقطع فعند أبي يوسف تجب قيمته يوم الغصب وعند
محمد يوم القضاء وقولهما أنظر للمقرض من قول الامام لأن في رد المثل انحرار به ثم قول
أبي يوسف أنظر له أيضا لأن قيمته يوم القرض أكثر من يوم الانقطاع وهو أيسر أيضا فان
ضبط وقت الانقطاع عسر ٥٢ ملخصا وليذكر حكم الغلاء والرخص وقد مرنا قول
البوع أنه عند أبي يوسف تجب قيمته يوم القبض أيضا وعليه الفتوى كما في البرازية
والذخيرة والخلاصة وهذا يؤيد ترجيح قوله في الكساد أيضا وحكم البيع كالقرض إلا أنه
عند الامام يبطل البيع وعند أبي يوسف لا يبطل وعليه قيمته يوم البيع في الكساد والرخص
والغلاء كما قدمناه أول البيوع (قوله فأتخذه) بمدة الهمة أي طلب أخذه منه (قوله
بالعراق يوم اقتراضه) متعلقان بقوله قيمته والثاني يعني عن الأول (قوله وعند الثالث
يوم اختصما) وبعبارة الخاتمة قيمته بالعراق يوم اختصما فأفاد أن الواجب قيمته يوم
الاختصاص التي في بلد القرض فكان المناسب ذكر قوله بالعراق هنا واسقاطه من الأول
كما فعله في الذخيرة (قوله فأتخذه طعامه) أي مثله في بلد القرض (قوله ولو استقرض
الطعام الخ) هذه هي المسئلة الأولى وهي ما لو ذهب إلى بلدة غير بلدة القرض وقيمة البلدتين
مختلفة لأن العادة أن الطعام في مكة أعلى منه في العراق وهذه رواية أخرى وهي قول
الامام كما صرح به في الذخيرة فإنه ذكر أولا ما مر من حكاية القولين ثم قال مانصه
بشرع أبي يوسف رجل أقرض رجلا طعاما وأغصبه إياه وله جمل وموتة والتقيما في بلدة
أخرى الطعام فيها أعلى أو أرخص فإن أبا حنيفة قال يستوثق له من المطلوب حتى يوفيه
طعامه حيث غصب أو حيث أقرضه وقال أبو يوسف إن تراضيا على هذا الحسن وأيهما
طلب القيمة أجبر ألا يخرج عليه وهي القيمة في بلد الغصب أو الاستقرض والقول في ذلك
قول المطلوب ولو كان الغصب قائما بعينه أجبر على أخذه لأعلى القيمة ٥٣ وفيها أيضا
وذكر القسدي في شرحه إذا استقرض دراهم بخارية والتقى في بلدة لا يقدر فيها على

قوله لأنه لم يابل وصف القيمة
بالكساد الخ ظاهره أنهم لو كانت
قائمة غير هالكه لا يمكن رد عينها
أيضا وهو خلاف ما قدمناه آنفا
عن الشربلية تأمل ٥٤ منه

وجعله في البرازية وغيره يقول
الامام وعند الثاني عليه قيمته
يوم القبض وعند الثالث قيمته في
آخر يوم رواجها وعليه الفتوى
قال وكذلك الخلاف إذا استقرض

طعاما بالعراق فأتخذه صاحب

القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق

يوم اقتراضه عند الثاني وعند

الثالث يوم اختصما وليس عليه

أن يرجع (مع) إلى العراق فيما أخذ

طعامه ولو استقرض الطعام ببلد

الطعام فيه رخص فلقبه المقرض

في بلد الطعام فيه عال فأتخذه الطالب

بحقه وليس له حبس المطلوب ويؤمر

المطلوب بأن يوفقه (بكفيل) حتى

يعطيه طعامه في البلد الذي أخذ

منه

الجارية فان كان يتفق في ذلك البلد فان شاء صاحب الحق أجبه قدر المسافة ذاهباً
وجائياً واستوثق منه وان كان البلد لا يتفق فيه اوجب القيمة اهـ وقد سأل اقول البيوع أن
الدرهم الجارية فلو سأل على صفة مخصوصة فلماذا اوجب القيمة اذا كانت لا تتفق في ذلك
البلد لبطالان القيمة بالكساد كما تقدمناه وبهذا ظهر أنه لو كانت الدراهم فضتها خالصة
أو غالبية كالريال الفرجي في زماننا فالواجب رد مناه وان كانا في بلدة أخرى لأن غلبة
الفضة لا تطل بالكساد ولا بالرخص أرا الغلاء ويدل عليه ما تقدمناه عن كافي الحاكم
من أنه لا ينظر الى غلاء الدراهم ولا الى رخصها هذا ما ظهر لي قدامه وانظر ما كتبناه اقول
اليوم (قوله استقرض شيئاً من الفواكه الخ) المراد ما هو كيلي أو وزني اذا استقرضه
ثم انقطع عن أيدي الناس قبل أن يقبضه الى المقرض فعند أي حنيفة يجبر المقرض على
التأخير الى ادراك الجدي ليدل على عين حقه لأن الانقطاع بمنزلة الهلاك ومن مذهبه
أن الحق لا ينقطع عن العين بالهلاك وقال أبو يوسف هذا لا يشبهه كساد النابوس لأن
هذا ما يوجد فيجبر المقرض على التأخير الا أن يتراضى على القيمة وهذا في الوجه
كأول التقيا في بلد الطعام فيه غال فليس له حنيفة ويوثق له بكفيل حتى يعطيه اياه في بلد
ذخيرة من خضار (قوله بنفس القبض) أي قبل أن يستهلكه (قوله خلافاً للثاني) حيث قال
لا يملك المستقرض القرض مادام قائماً كافي المنع آخر الفصل اهـ ح (قوله فله رد المثل)
أي لو استقرض كتر برة مثلاً وقبضه فله حنيفة ورد مثله وان طلب المقرض رد العين
لأنه خرج عن ملك المقرض وثبت له في ذمة المستقرض مثله لا عينه ولو قائماً (قوله بناءً
على انعقاده الخ) هكذا نقل هذه العبارة هنا في المنع عن البحر ونقل أيضاً عن الزبلي أنهم
اختلفوا في انعقاده بل فقط القرض قبل انعقاده وقبل لا وقبل الا قبل قياس قولهما والثاني
قياس قوله اهـ قلت والعبارة ان غير مذكورين في هذا الفصل من البحر وشرح الزبلي
وانما ذكرهما في كتاب النكاح عند قول السكتوني انعقد بكل ما وضع لملك العين في الحال
فالضمير في انعقاده في عبارة البحر المذكورة في الشرح وعبارة الزبلي التي نقلناها عائد
على النكاح لا على القرض كما هو مذهب كلام الشارح تبعاً للمصنف وهذا أمر عجيب نعم له هذه
المسئلة مناسبة هنا وذلك أن ظاهر كلام المتن ترجيح قولهم ما فكان المناسب للشارح أن
يقول وعلى هذا ينبغي اعتماد انعقاد النكاح بل فقط القرض وهو أحد الصحيحين لا فادته
الملك للمحال فافهم (قوله في شراء المستقرض القرض) تقرير على قولهم ما والمراد
شراؤه ما في ذمته لا عين القرض الذي في يده وحينئذ فقوله ولو قائماً فيه استخداً لأنه
عائد الى عين القرض الذي في يده ويبان ذلك أنه تارة يشتري ما في ذمته لا مقرض وتارة
ما في يده أي عين ما استقرضه فان كان الاول ففي الذخيرة اشترى من المقرض الكثر الذي
له عليه بما تارة دينار جازل لأنه دين عليه لا بقصد صرف ولا سلم فان كان مستهلكاً وقت الشراء
فالجواز قول السكتوني لأنه لا يملكه بالاستهلاك وعليه مثله في ذمته بلا خلاف وان كان

استقرض شيئاً من الفواكه كبدل
أو وزناً لم يقبضه حتى انقطع
فانه يجبر صاحب القرض على
تأخيره الى مجيء الحدين الا أن
يتراضى على القيمة لعدم وجوده
بخلاف النابوس اذا كسدت
وتعامه في صرف الخالية (ويجوز)
المستقرض (القرض بنفسه)
القبض عندهما أي الامام ومجابه
خلافاً للثاني فله رد المثل ولو قائماً
بخلافه بناءً على انعقاده بل فقط
القرض وفيه تصححان وينبغي
اعتماد الانعقاد لا فادته الملك
للمحال يجوز في شراء المستقرض
القرض ولو قائماً من المقرض

مطلب
في شراء المستقرض القرض من
المقرض

فإنما فكذلك عندهما وعلى قول أبي يوسف ينبغي أن لا يجوز لأنه لا يملكه ما لم يستملكه
فلم يجب مثله في ذمته فإذا أضاف الشراء إلى الكثر الذي في ذمته فقد أضافه إلى معدوم
فلا يجوز اهـ وهذا ما في الشرح وإن كان الثاني في الذخيرة أيضا مستقرض من
رجل كز أو قبضه ثم اشترى ذلك الكثر بعينه من المقرض لا يجوز على قولهما لأنه ماله
بنفس القبض فيصير ماله ملك نفسه أما على قول أبي يوسف فالكتر باق على ملك
المقرض فيصير المستقرض مشترى بملك غيره فيصح وبقي ما لو كان المستقرض هو الذي
باع الكثر من المقرض فيجوز على قولهما لأنه باع ملك نفسه واختلقوا على قول أبي يوسف
بعضهم فالواجب جواز المستقرض على قوله وإن لم يملك الكثر بنفس المقرض إلا أنه يملك
التصرف فيه بيعا وهبة واستملا كما فيصير ماله وبالباع من المقرض مساو متصرفا
فيه وزال عن ملك المقرض فصح البيع منه اهـ (قوله بدرهم مقبوضة الخ)
في البرازية من آخر الصرف إذا كان له على آخر طعام أو فلولس فاشترى من عليه بدرهم
وتفرق قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فإن مستقرض الحنطة أو الشعير ليقبضها
ثم يطالبها بالمالك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضا منه بأحد التقدين إلى أجل وأنه
فاسد لأنه افتراق عن دين دين اهـ وفيها في الفصل الثالث من البيوع والحنطة فيه أن يبيع
الحنطة ويخبرها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدرهم وبسلم الثوب إليه اهـ (قوله أقرض
صديقا محجورا فاستملكه) قيد بالمحجور لأنه لو كان مازنا فهو كالبايع وبالأستملاك لأنه
لو بقيت عنده قلما لا أن يسترده ولو تلف بنفسه لا يضمن اتفاقا كما في جامع الفصولين
(قوله خلافا للثاني) فإنه يضمن قال في الهندية عن المبسوط وهو الصحيح ط (قوله وكذا
الخلاف لو باعه) أي باع من الصبي أو أودعه أي واستملكها ولا حاجة إلى ذكر
قوله أو أودعه لتصريح المصنف به في قوله وهو كالوديعة اهـ ط (قوله خلافا للثاني)
فيما أخذ به حال كالوديعة عنده هندية ط (قوله وهو) أي الأقرض لهؤلاء (قوله وكذا
الدين والسلم) أي لوجه المدينين أو رب السلم بدرهم لم يدفعه إلى الدائن عن دينه أو إلى
المسلم إليه عن راس المال فقال له ألقها الخ (قوله بخلاف الشراء والوديعة) المراد
بالشراء المشتري أي لوجه البائع بالمشتري أو المودع بالوديعة فقال له المشتري أو صاحب
الوديعة ألق ذلك في الماء فألقاه صح الأمر ويكون ذلك على الأمر ويصير قابضا لأن حقه
متعين لأنه ليس للبائع إعطاء غير المبيع ولا للمودع إعطاء غير الوديعة بخلاف المقرض
والمدين ورب السلم فإن له أن يبدل ما جاء به ويعطى غيره لأنه قبل القبض باق على ما ملكه
وقيد في المنع الشراء إذا كان صحيحا أي لأن الفساد لا يبعد الملك قبل القبض فيكون
على ملك البائع (قوله وعزاه لغريب الرواية) ظاهره أن الضمير عائذ على صاحب الخيانة
لأنه نقل ما في المتن عنهما أن ما في الشرح لم أره في الخيانة وإنما عزاه المصنف إلى غريب
الرواية (قوله وفيها) أي في الخيانة معطوف على قوله وفيها (قوله شرط رد شيء آخر)

بدرهم مقبوضة فلو تفرق قبل
قبضها بطل لأنه افتراق عن دين
برازية فليحفظ (أقرض صديقا)
محجورا فاستملكه الصبي لا يضمن
خلافا للثاني (وكذا) الخلاف
لو باعه أو أودعه ومثله (المقبوضة
ولو) كان المستقرض (عبد)
محجورا لا يؤخذ به قبل (العق)
خلافا للثاني (وهو كالوديعة) سواء
خالية وفيها (استقرض من آخر
دراهم) فاتاه المقرض بها فقال
المستقرض ألقها في الماء فألقاها
قال محمد (لا شيء على المستقرض)
وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء
والوديعة فإنه بالإلقاء يرد قابضا
والفرق أن له إعطاء غيره في الأقرض
لا الثاني وعزاه لغريب الرواية
(وفيها) (القرض لا يعلق بالجانز
من الشرط فالفاسد منها لا يطله
ولا يكتنه بالغو شرط رد شيء آخر)

الظاهر أن أصل العبارة كشرط رده شيء آخر اهـ (قوله وقيل لا) وهذا هو الصحيح
 كما في الخاتمة وفيها ولو كان الدين مؤجلاً فله قضاء قبل حلول الاجل فيجوز على القبول اهـ
 وذكر الشارح اعطاء الاجود ولم يذكر الزيادة وفي الخاتمة وإن أعطاء المدينون أكثر
 مما عليه وزناً فإن كانت الزيادة تجري بين الوزنين أي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان
 جازواً جوهراً على أن الدائن في المائة يسير بجري بين الوزنين وقد ردهم والدرهمين
 كثير لا يجوزوا خالفوا في نصف الدرهم قال الدبوسي أنه في المائة كثير يرد على صاحبها
 فإن كانت كثيرة لا تجري بين الوزنين إن لم يعلم المدينون ثم اترد على صاحبها وإن علم وأعطاهما
 اختياراً إن كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو صالحة لا يضرها التبعض لا يجوز
 إذا علم الدافع والقباض وتكون هبة المشاع فيما يحتل القسمة وإن كان لا يضره
 التبعض وعلم الجازو تكون هبة المشاع فيما لا يحتل القسمة اهـ وسيدكر الشارح بعضه
 أقول باب الربا (قوله بأن يقرض الخ) هذا يسمى الآن بالوصية قال في الدرر كره السفينة
 بضم السين وفتح التاء تعريب سفته وهي شيء يحكم ويسمى هذا القرض به لاحكام أمره
 وصورته أن يدفع إلى تاجر سلفاً قرضاً ليدفعه إلى صديقه في بلد آخر ليسه تقيده بسقوط
 خطر الطريق اهـ وقال في الخاتمة وتكره السفينة الآن يستقرض مطلقاً ويؤتي بعد ذلك
 في بلد آخر من غير شرط اهـ وسيأتي تمام الكلام عليها آخر كتاب الحوالة (قوله كل قرض
 جرت نفعه حرام) أي إذا كان مشروطاً كما علم مما نقله عن الجرح وعن الخلاصة وفي الخاتمة
 وإن لم يكن النفع مشروطاً في القرض فليس على قول الكرخي لا بأس به ويأتي تمامه (قوله
 فكره المرتهن الخ) الذي في رهن الاشياء يكره للمرتهن الانتفاع بالرهن إلا بآذن الراهن
 اهـ سائحي قالت وهذا هو الموافق لما سذكره المصنف في أول كتاب الرهن وقال في المنع
 هناك وعن عبد الله محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند أنه لا يحل له أن
 ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه وإن آذن له الراهن لأنه آذن له في الرابطة يستوفي دينه
 كما لا يقتضي له المنفعة فضلاً فتكون ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لأعمدة المعبرات
 من أنه يحل بالآذن الآن يحصل على الديانة وما في المعبرات على السلف ثم رأيت في
 جواهر الفتاوى إذا كان مشروطاً صار قرضاً فيه منفعة وهو ربا ولا بأس به اهـ
 ما في المنع ملخصاً وتعبه الحوى بأن ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على أنه
 لا حاجة إلى التوفيق بعد أن الفتوى على ما تقدم أي من أنه يساح قلت وما في الجواهر
 يفيد توفيقاً آخر يجعل ما في المعبرات على غير المشروط وما مر على المشروط وهو أولى من
 ابتناء التما في يؤيده ما ذكره وفيه لو أهدى المسئلة قرض للمقرض إن كانت بشرط كره
 والأفلا وأفتى في الخيرية في رهن شجر الزيتون على أن يأكل المرتهن ثمرته نظير صبره
 بالدين بأنه يضمن (قوله دفعته) أي القرض والاولى دفعته أي العشرة (قوله فأنكر
 المولى الخ) مفهوماً أنه إذا أقرض بعض العبد يلزمه ما في الخاتمة ولو أرسل رسولاً إلى رجل

قوله لا يضره لعل الصواب اسقاط
 لا اهـ منه

مطلب
 كل قرض جرت نفعه حرام

فلو استقرض الدرهم المكسورة على
 أن يؤدى صحيحاً كان باطلاً وكذا
 لو أقرضه طعاماً بشرط رده في مكان
 آخر (وكان عليه مثل ما قبض)
 فإن قضاؤه أجود بلا شرط جاز ويجوز
 الدائن على قبول الاجود وقيل
 لا يجوز وفي الخلاصة القرض
 بالشرط حرام والشرط لغو بأن
 يقرض على أن يكتب به إلى بلد
 كذا الموقوف دينه وفي الاشياء كل
 قرض جرت نفعه حرام فذكره
 للمرتهن سكنى المهرونة بآذن الراهن
 (فروع) استقرض عشرة دراهم
 وأرسل عبده لا يضره فقال
 المقرض دفعته إليه وأقر العبد به
 وقال دفعته إلى مولاي فأنكر
 المولى قبض العبد العشرة قال قول
 له ولا شيء عليه

وقال ابنت الى بعشرة دراهم قرضاً فبعث بها مع رسوله كان الاثم رضاً منها لها اذا أقر
 أن رسوله قبضها اه (قوله لانه أقر أنه قبضها بحق) وهو كونه نائباً عن سيده في
 القبض (قوله ليس له) أي ليس للمقرض أن يطلب منه أي من القابض الاحتصة من
 المقرض لانه قبض الباقي بالوكالة عن رفيقه (قوله لا بالاستقراض) هذا منصوص عليه
 في جامع الفصولين بعشر رجال ليستقرضه فأقرضه فضايع في يده فلو قال أقرض للمرسل
 ضمن مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل أن التوكيل بالاقراض
 جائز لا بالاستقراض والرسالة بالاستقراض يجوز ولو أخرج وكيل الاستقراض كلامه
 مخرج الرسالة يقع القرض للآثم ولو خرج الوكالة بأن أضافه الى نفسه يقع للوكيل
 وله منعه عن أمره اه قلت والفرق أنه اذا أضاف العقد الى الموكل بان قال ان فلانا
 يطلب منك أن تقرضه كذا صار رسولا والرسول سفير ومعبى بخلاف ما اذا أضافه
 الى نفسه بان قال أقرضني كذا أو قال أقرضني لفلان كذا فإنه يقع لنفسه ويكون قوله
 لفلان بمعنى لاجله وقالوا انما يصح التوكيل بالاستقراض لانه توكيل بالتكدي وهو
 لا يصح قلت ووجهه أن المقرض صله وتبرع ابتداءً فيقع للمستقرض ان لا تصح النيابة
 في ذلك فهو نوع من التكدي يعني الشجاعة هذا ما ظهر لي (قوله استقرض العجين
 وزنا يجوز) هو المختار مختار الفتاوى واحترز بالوزن عن المجازفة فلا يجوز بحرط (قوله
 ما رآه المساون) هو من حديث أحمد عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال ان الله نظر
 الى قلوب العباد فاختر له أصحاباً فجعلهم أنصار دينه ووزراء بنيته فمأواه المساون الخ وهو
 موقوف حسن وقيامه في المقاصد الحسنة ط (قوله يجوز ويكره) أي يصح مع الكراهة
 وهذا هو الشراء بعد القرض لما في الذخيرة وان لم يكن الدفع مشروطاً في القرض ولكن
 اشترى المستقرض من المقرض بعد القرض متاعاً بمن قال فعلى قول الكرخي لا بأس
 به وقال الخصاص ما أحب له ذلك وذكر الحلواني أنه حرام لانه يقول لو لم أكن اشتريته
 منه طالعتني بالقرض في الحال ومحمد لم يرب بذلك بأساً وقال خوارزمي زاد ما نقل عن الساف
 محمول على ما اذا كانت المنفعة مشروطة وذلك مكروه بلا خلاف وما ذكره محمد محمول
 على ما اذا كانت غير مشروطة وذلك غير مكروه بلا خلاف هذا اذا تقدم الاقراض على
 البيع فان تقدم البيع بان باع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوباً قيمته عشرون ديناراً
 بأربعين ديناراً ثم أقرضه مائة ديناراً أخرى حتى صار له على المستقرض مائة دينار
 وحصل للمستقرض ثمانون ديناراً ذكر الخصاص انه جائز وهذا مذهب محمد بن سلمة امام
 بلخ وكثير من مشايخ بلخ كانوا يكرهونه ويقولون انه قرض بحرمة منفعة اذ لو لم يعمل
 المستقرض غلاء الثمن ومن المشايخ من قال بكره لو كان في مجلس واحد والا فلا بأس به لان
 المجلس الواحد يجمع الكلمات المنقرضة فكانهم ما وجدوا معاً فكانت المنفعة مشروطة
 في القرض وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي بقول الخصاص وابن سلمة ويقول هذا ليس

ولا يرجع المقرض على العبد لانه
 أقر أنه قبضها بحق انتهى
 بعشرون رجلاً جازوا واستقرضوا
 من رجل وأمره بالدفع لاجلهم
 فدفع ليس له أن يطلب منه الاحتصة
 قلت ومفاده صحة التوكيل بقبض
 المقرض لا بالاستقراض قديمة
 وفيه استقرض العجين وزنا يجوز
 وينبغي جوازه في الذخيرة بلا وزن
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن خيرة يتعاطاها الجيران أي يكون
 ربا فقال ما رآه المساون حسناً فهو
 عند الله حسن وما رآه المساون
 قبيحاً فهو عند الله قبيح وفيه إشراء
 الشيء اليسير بمن قال لما جبهته
 القرض يجوز ويكره وأقره المصنف

بقرض جرم منفعة بل هذا بيع جرم منفعة وهي القرض اه ملخصا وانظر ما سنده ذكره
 في الصرف عند قوله ويبيع درهم صحيح ودروهمين غلة (قوله بطريق المعاملة) هو ما ذكره
 من شراء الشيء اليسير بثمن غال (قوله بأزيد من عشرة ونصف) وهذا قد نوى أخرى بأزيد
 من أحد عشر ونصف علم العمل سائحا في واهله لورود الامر بهما تأخرا عن الامر
 الاول (قوله يعزر) لان طاعة امر السلطان عباح واجبة (قوله ما أخذ من الربح)
 أي زائدا عما ورد به الامر ط (قوله ان حصله منه بالتراضي الخ) مفهومه أنه لو أخذ
 بلا رضاه أنه يثبت له الرجوع بالرائد عما ورد به الامر وهو غير ظاهر لانه اذا أقرضه مائة
 وباعه سلعة بثلاثين مثلاً يباعها بمائة فبما شرأطه الشرعية لم يكن فيه الاحتالف فله الامر
 السلطاني لان مقتضى الامر الاول أن يبيع السلعة بخمسة فقط لتكون العشرة بعشرة
 ونصف ومقتضى الامر الثاني أن يبيعها بمائة فبما شرأطه الشرعية لم يكن فيه الاحتالف فله الامر
 ولا يخفى أن مخالفة الامر لا تقتضي فساد البيع لان ذلك لا يزيد على مخالفة امر الله تعالى
 بالسعي وترك البيع وقت النداء فاذ باع وترك السعي بكرة البيع ولا يفسد فكذا هنا
 بالاولى على أنه اذا فسد البيع وجب الفسخ ورد جميع الثمن واذا صح وجب جميع الثمن
 فلا وجه لرد الزائد وأخذ ما ورد به الامر فقط سواء قلنا بصحة البيع أو فساده فتعين أن هذا
 المفهوم غير مراد فتأمل (قوله ~~لكن~~ يظهر الخ) لا وجه للاستدراك بعد ورود الامر
 الواجب الاتباع بعدم الرجوع ط وقد يجاب بأن المراد أن المناسب أن يرد الامر
 السلطاني بالرجوع أي وان أخذ ما أخذ بالتراضي لكن علمت ما فيه (قوله وأقبح من
 ذلك السلم الخ) أي أقبح من بيع المعاملة المذكور ما يفعل بعض الناس من دفع دراهم
 سما على حنطة أو نحوها الى أهل القرى بحيث يؤدي ذلك الى خراب القرية لانه يجعل
 الثمن قليلا جدا فيكون ضراره أكثر من اضرار البيع بالمعاملة الزائدة عن الامر السلطاني
 فيظهر أن المناسب أيضا ورود امر سلطاني بذلك ليعز من يخالفه وظاهره أنه لم يرد بذلك
 أمر والله سبحانه أعلم

(باب الربا)

لما فرغ من المراجعة وما يتبعها من التصرف في المبيع ونحو ذلك من القرض وغيره ذكر
 الر بالان في كل منه ما زيادة الآن تلك الزيادة حلال وهذه حرام والحل هو الاصل في
 الاشياء والربا بكسر الراء وقحها خطأ مقصور على الاشهر ويثنى ربا على الواو على الاصل
 وقد يقال ربا على التخفيف كما في المصباح والنسبة اليه ربوي بالكسر والفتح خطأ كما في
 المغرب (قوله ولو حكما الخ) تبع فيه النهر ~~لكن~~ لا يناسب تعريف المصنف فانه قد
 يكونه عيار شرعي وهذا لا يدخل فيه ربا المتسنية ولا البيع القاسد الا اذا كان فساده
 له الر باقا فظاهر من كلام المصنف تعريفه بالفضل لانه هو المتبادر عند الاطلاق
 ولذا قال في البحر فصل أحد المتجانسين نعم هذا يناسب تعريفه ~~لكن~~ بقوله فضل مال

قلت وفي معروضات المفتي اي
 السعول لو اذن زيد العشرة باثني
 عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة
 في زمانا بعد ان ورد الامر السلطاني
 وقتوى شيخ الاسلام بأن لا تعطى
 العشرة بأزيد من عشرة ونصف
 ونه على ذلك فلم يتأمل ماذا يلزمه
 فأجاب بعزرو ويحبس الى أن تظهور
 ثوبته وصلاحه فترك وفي هذه
 الصورة هل يرد ما أخذ من الربح
 لصاحبه فأجاب ان حصله منه
 بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع
 لكن يظهر أن المناسب الامر
 بالرجوع وأقبح من ذلك السلم
 حتى ان بعض القرى قد خربت
 بهذا الخصوص اه

(باب الربا)

(هو) لغة مطلق الزيادة وشرعا
 (فضل) ولو حكما فدخل ربا
 المتسنية

بلا عوض في معاوضة مال بمال اه فان الاجل في أحد العوضين فضل حكى بلا عوض وما
كان الاجل يقصد له زيادة العوض كما ترى في المراجعة صرح وصفه بكونه فضل مال حكى تأمل
قال في الشريعة المالية ومن شرائط الربا خمسة البدلين وكونهما من جنس واحد والاتلاف فعمدة
أحدهما وعدم تقويمه لا يجمع فشراء الاسير والتاجر مال الحربي أو المسلم الذي لم يهاجر
بجنسه متفاضلا جائز ومنها أن لا يكون البدلان مملوكين لأحد المتبايعين كالسيد مع عبده
ولا مشتركين فيهما بشرط كتمان أو معاوضة كما في البدائع اه وسأقي بيان هذه المسائل
آخر الباب (قوله والبيع الفاسد الخ) تبين فيه البصر عن البناء وفيه نظر فان كثيرا
من البيوع الفاسدة ليس فيه فضل خال عن عوض كبيع ما سكت فيه عن الثمن وبيع عرض
بجمر أو بآب ولا يقبض القيمة ويملك بالقبض وكذلك بيع جذع من شجرة وذراع من ثوب يضره
القبض ونوب من ثوبين والبيع إلى الغير ونحو ذلك مما سبب الفساد فيه الجله أو الضرر
أو نحو ذلك نعم يظهر ذلك في الفساد بسبب شرط فيه نفع لاسد العقدين مما لا يقتضيه العقد
ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما في الزيلعي في قبيل باب الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حيث
قال والاصل فيه أن كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط الفاسد لا ما كان مبادلة
مال بغير مال أو كان من التبرعات لأن الشروط الفاسدة من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة
المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات لأن الربا هو الفضل المتخالي عن العوض
وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيه فضل خال عن
العوض وهو الربا بعينه اه ملخصا (قوله فيجب رد عين الربا لو فاقا لارضة الخ) يعني وانما
يجب رد ضمانه لو استهلكه وفي هذا التفرع بين خفاء لأن المذكور قبله أن البيع الفاسد من
جمله الربا وانما يظهر لو ذكر قبله أن الربا من جملة البيع الفاسد لأن حكم البيع الفاسد أنه
يملك بالقبض ويجب رده لو فاقا وضمنه أو قيمته لو استهلكا وذكر في البصر عن القيمة ما حاصله
أن شيخ صاحب القنية أفنى فيمن كان يشتري الدينار الردي بمخمسه ودانق ثم أبراه غراماؤه
عن الزائد بعد الاستهلاك بأنه يبرأ أو وافقه بعض علماء عصره واستدل بقول البرزوي أن من
جمله صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض وخالفه بعضهم قائلين
أن الأبراه لا يعمل في الربا لأن رده ملحق بالشرع وأيد صاحب القنية الأول بأن الزائد إذا
ملكه القابض بالقبض واستهلكه وضمن مثله فلو لم يصح الأبراه ولم يرد مثله ما استهلكه
لا يرتفع العقد السابق بل يقرره فيد المالك في الزائد فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا
ليجب حقا للشرع لأن الواجب حقا للشرع رد عين الربا لو فاقا لارضة ما اه واستحسنه في
النهر قلت وحاصله أن فيه حجة في حق العبد وهو رد عينه لو فاقا وضمنه لو فاقا وضمنه لو فاقا
وهو رد عينه لانهض العقد المنهني شرعا وبهذا الاستهلاك لا يتأتى رد عينه فحين رد المثل وهو
بعض حق العبد ويصح أبراه العبد عن حقه فنقول ذلك البيع ان الأبراه لا يعمل في الربا لأن
رده ملحق بالشرع انما يصح قبل الاستهلاك والكلام فيما بعده ثم اعلم أن وجوب رد عينه لو فاقا

والبيع الفاسد فكلها من الربا
فيجب رد عين الربا لو فاقا لارضة
ضمانه لأنه يملك بالقبض قيمة ويجوز

مطلب
في الأبراه عن الربا

فيما لو وقع العقد على الزائد ما لو باع عشرة دراهم بعشرة دراهم وزاده دانقا و هبه منه فانه
لا يفسد العقد كما يأتي بيانه قريبا (قوله خرج مسئلة تصرف الجنس بخلاف جنسه) كبيع
كربر وكركش غير بكرى بر وكركش غير فان للناس في فضلا على الاول لكنه غير خال عن العوض
تصرف الجنس بخلاف جنسه واما النوع فكل المتجانسين (قوله بهما شرعى) متعلق
بمخدوف صفة الفضل أو طول منه ولو أسقط هذا القيد أشمل التعريف ربا النساء فيمكنه
الاسترازة من الذرع والعد بالتصريح بنقصه (قوله فليس الذرع والعد ربا) أى يذرى ربا
أو بهما ربا فهو على حذف مضاف أو الذرع والعد بمعنى المذرع والمعد ودأى لا يتحقق
فيه ما ربا والمراد بالفضل التحقق ربا النسبة فلو باع خمسة أذرع من الهرى بستة أذرع
منه أو بضعة بيمينتين جاز لوليد لا لولونسيئة لأن وجود الجنس فقط يحرم النساء لا الفضل
كوجود القدر فقط كما يأتي (قوله مشروط) تركه أولى فانه مشعر بأن تحقق الربا توقف
عليه وليس كذلك والحمد لله لا يتم بالعناية قهستاني فان الزيادة بالشرط ربا أيضا الآن يهها
على ما سميأتى (قوله أى بائع أو مشتر) أى منسلا لثلهما المقرضان والراهنان قهستاني
قال ويدخل فيه ما إذا شرط الاتقاع بالرهن كالأخذ بالرهن والركوب والزراعة واللبس
وشرب اللبن وأكل الثمر فان الكل ربا سرام كافى الجواهر والنقطة اهط (قوله فلو شرط
الغير ههنا فليس ربا) عزاه في البحر الى شرح الوقاية وههنا مبنى على ما حققناه من
أن البيوع الفاسدة ليست كلها من الربا بل ما فيه شرط فاسد فيه نفع لاحد العاقلين
فافهم (قوله بل يفسد) عطف على محل خبر ليس ط وههنا مبنى على ما قدمه في باب
البيع الفاسد من أن الاظهر الفساد بشرط النفع للاجنبى وبه اندفع ما فى - واشى مسكين
(قوله فليس الفضل في الهبة ربا) أى وان كان مشروطا ط عن الدرا متقى أى كما لو قال
وهبتك كذا بشرط أن تخدمني شهر فان هذا شرط فاسد لا تبطل الهبة به كما سميأتى قبيل
الاصرف وظاهرا ما هنا أنه لو خدمني لم يكن فيه بأس (قوله فلو شرى الخ) تفرع على
مفهوم قوله مشروط (قوله وزاده دانقا) أى ولم يكن مشروطا في الشراء كما هو في عبارة
الذخيرة المنقول عنها فلو مشروطا وجب رده لوقعا كما مر عن القنية ثم ان قوله وزاده
بضمير المذكر يفيد أن الزيادة مقصودة وذكر أن الذى في المنع زادت بالتاء أى
زادت الدراهم ومفاده أن الزيادة غير مقصودة لكن الذى رأيته في المنع عن الذخيرة بدون
تاء وكذا في البحر عنها وكذا رأيته في الذخيرة أيضا فافهم (قوله وهذا) أى انعدام الربا
بسبب الهبة ان ضررها أى الدراهم الكسرة فلو لم يضرها الكسر لم تصح الهبة الا بقسمته
الدائى وتسليمه لامكان القسمة (قوله وفي صرف المجمع الخ) قال في الذخيرة من الفصل
الرابع في الحط عن بدل الصرف والزيادة فيه سوى أبو حنيفة بين الحط والزيادة فيكم
بعضهم ما والضاقة ما أصل العقد وفساد العقد بتسميتهما وكذا أبو يوسف سوى بينهما أى
فأبطلهما ولم يجعل شيئا منهما هبة مبتدأة ومحمد فرق بينهما فصح الحط هبة مبتدأة دون

قوله بخلاف جنسه هكذا يخطئه
باللام ولعل الاصول بخلاف الباب
كما هو في عبارة الشارح تأمل اه
معجبه

(خال عن عوض) خرج مسئلة
تصرف الجنس بخلاف جنسه
(بهما شرعى) وهو السكيل
والوزن فليس الذرع والعد ربا
(مشروط) ذلك الفضل (لا حدد
المتعاقدين) أى بائع أو مشتر فلو
شرط لغير ههنا فليس ربا بل يهها
فاسدا (في الماوضة) فليس الفضل
في الهبة بربا فلو شرى عشرة دراهم
فضة بعشرة دراهم وزاده دانقا
ان وهبه منه انعدم الربا ولم يفسد
الشراء وهذا ان ضررها الكسر
لانها هبة مشاع لا يقسم كما في المنع
عن الذخيرة عن محمد وفي صرف
المجمع أن قصه الزيادة والحط قول
الامام وأن محمد أجاز الحط وجعله
هبة مبتدأة

الزيادة والفرق أن في الخط معنى الهبة لأن المخطوط يصير ملكا للمخطوط عنه بالاعوض
بجلاف الزيادة اذ لو صححت تلحق بأصل العقد بأخذ حصه من المبيع والهبة تملك بالاع
عوض والتمليك بالاعوض لا يصلح كناية عن التملك بعوض فلذا افتراها اه قات وتوضحه
أن الخط اسقاط بالاعوض فيجعل كناية عن الهبة لان التملك بالاعوض أيضا بجلاف
الزيادة فانهم اتكفون مع باقي الثمن عوضا عن المبيع فكانت تملك بعوض فلا يصح جعلها
كناية عن الهبة فلذا أبطلها (قوله كما كل الثمن) وجه الشبهة أن خط كل الثمن لو لم يجعل
هبة مبتدأة التحق بأصل العقد فأفسده لبقائه بالثمن وكذا الخط هنا فإنه لو التحق بنسب
التمائل وبفسد العقد فلذا جعل هبة مبتدأة (قوله والفرق بينهما ما خفي عندي)
قد أسعناك الفرق وقال ح قال الشيخ فأنس ولكنهم ظاهرا عندي لأن من الخط ما يمكن
أن لا يلحق بأصل العقد ويجعل هبة مبتدأة بالاتفاق وهو خط جميع الثمن فكان البعض
كامل بجلاف الزيادة فانهم اتكفون بالخط فبالهبة بذلك يقولون التساوى اه (قوله
قال وفي الخلاصة الخ) أي قال ابن مالك ناقلا عن الخلاصة ما يعدم الفرق بين
الخط والزيادة فان قول الخلاصة فخلله أي وهبه زيادته جاز في ذلك (قوله قات الخ)
استدل على الجمع وتأييد الكلام شارحه ابن مالك (قوله صريح في عدم الفرق بينهما)
أي بين الزيادة والخط فان ما قدمه من قوله ان وهبه منه انعدم الربا صريح في أن زيادة
الداق صحيحة عند محمد فكذا في قول المجمع انه اجاز الخط وأبطل الزيادة أقول والذي يظهر لي
أن ما قدمه الشارح عن الذخيرة عن محمد صريح في الفرق بينهما ما لا في عدمه لأن قوله
ان وهبه منه انعدم الربا صريح في أن الزيادة بدون الهبة باطلة لأن الخط والزيادة في الثمن
أوفي المبيع غير الهبة ولذا يكتفون بالهبة كانه قد قبل فصل القرض فاذا اشترى ثوبا عشرة
دراهم ودفع خمسة عشر فان جعل الخمسة زيادة في الثمن وقبل البائع ذلك في الجاهل صريح
والحق بأصل العقد ان كان المبيع قائما وان جعل الخمسة هبة لم تهر زيادة في الثمن
بل تكون هبة مبتدأة فإعياها شرط الهبة من الاقرار والتسليم سواء كان المبيع قائما
أولا اذا علمت ذلك فظهر لك أن ما قدمه عن الذخيرة ليس من باب الزيادة في الثمن أوفي
المبيع لأنه جعله هبة مبتدأة حتى اشترط لها شرط الهبة وهو قوله وهذا ان ضررها
الكسر الخ ومثله ما نقله ابن مالك عن الخلاصة فهذا صريح في أنه لا يصح زيادة وانما يصح
هبة بشرطها ولا تخلفه فيه أقول المجمع ان محمدا أبطل الزيادة والحاصل أن محمدا
أجاز هذا الخط دون الزيادة لكنه يجعل الخط هبة مبتدأة لا حظا حقيقة لئلا يفسد العقد
كما مر وما الزيادة فقد أبطلها لانها لو التحقت بالعقد أفسدته ولا يصح جعلها كناية عن الهبة
لما مر فلذا أبطلت الا اذا وهبه الزيادة صريحا ولذا قال في الذخيرة وانما جاز هذا الصنف
لأنه لم يجز انما لم يجز ان كان الربا فاذا وهب الدائق منه فقد انعدم الربا اه هكذا يجب
أن يفهم هذا المثل فانهم لم لا يخفى أن هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة بما قدمناه

كخط كل الثمن وأبطل الزيادة قال
ابن مالك والفرق بينهما ما خفي عندي
قال وفي الخلاصة لو باع درهما
بدرهم وأحدهما أكثر وزنا
فخلله زيادته جاز لأنه هبة مشاع
لا يقسم ولو باع قطعة لحم بلحم أكثر
وزنا فهو هبة الفضل لم يجز لأنه هبة
مشاع يقسم قات وما قدمنا عن
الذخيرة عن محمد صريح في عدم
الفرق بينهما

عن الذخيرة فلو مشروطة ووقع العقد على الشكل وبسبب نقض العقد لحق النمرع ولا يؤثر
 الهبة والابراء الابدال استهلاك كما تقتضيه عن القنينة (قوله وعليه) أي على ما فهمه
 من التنافي بين العبارات المذكورة وعلمت عدمه وان الزيادة انما تصح اذا صرح بكونها
 هبة فتكون هبة بشرطها ومع عدم التصريح فهي باطلة وهو الذي في الجمع (قوله
 فيفسد) لان الزيادة والخط يمتنعان عنده على حقيقة تتمحور لا يمتنع في الهبة واذا هما التعلق بأصل
 المنة قد فسد لعدم التساوي (قوله وعليه) الهبة لغة المارض الشاغل واصطلاحاً
 ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة ونحوه في البحر (قوله أي على مقتضى الزيادة) كذا
 فسر الضمير في الفتح وهو أولى من قول بعضهم أي على الرابطة وان كان هو المذكور سابقاً
 لكنه يحتاج الى تقدير مضاف وهو لفظ تحريم فافهم وأراد بالزيادة الحقيقة كما في قوله
 بعدم أي الزيادة وأما كون المراد بها ما يشتمل على الهبة وهي الاجل ففهم أن المصنف
 لم يدخلها في التعريف كما ينافي المتبادر ارادة الزيادة المعروفة وهي الحقيقة وأيضاً فان قوله
 القدر مع الجنس يختص بالحقيقة لانه على الحكمية أحدهما كما ينه بعده فقد عترف
 الحقيقة وبين عايم الكون ما هي المتبادر عند الاطلاق ثم ذكر على الحكمية تنمى للفاصلة
 فافهم (قوله المعهود بكيال أو وزن) أشار الى ما في المواشي السعدية من أن في القدر
 المعهود به اندفع ما في الفتح من اعتراضه على الهداية بشموله الذرع والعد لكن الاولى
 أن يقول وعليه الكيل أو الوزن لكونه أوضح وانما لا يريد ما ذكره عن ابن كمال (تنبيه)
 ما ينسب الى الرطل فهو وزني قال في الهداية معناه ما يباع بالواقي لانها اقترنت بطريق
 الوزن حتى يتسبب ما يباع بهما وزناً بخلاف سائر الكيال اذ قلت وليس المراد بالرطل
 والواقي معناه المتعارف بل المراد بالرطل كل ما يوزن به وبالواقي الوعية التي يوضع
 فيها الدهن ونحوه وتقديره يوزن خاص مثل كوز الزيت في زمانه فانه يباع الزيت به
 ويحسب بالوزن هكذا يفهم من كلامهم وعليه فالواقي جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ
 لانها تحفظ بها المسامع ونحوه لتعسر وضعه في الميزان بدونهما ولذا قال الخليل الرمي فعلي هذا
 الزيت والسمن والعسل ونحوها موزونات وان كيات بالموازين لا اعتبار بالوزن فيها اه
 (قوله بالمت) أي مع فتح النون (قوله فلم يجز الخ) ترك التفريع على الفضل لظهوره ط أي
 كبيع قفيز برفق من منه حالا (قوله متساوياً) أما اذا وجد التفاضل مع النساء فالحرمة
 للفضل أماده ابن كمال ط (قوله وأحداهما) أي ذونساء والجملة حالية قال ط فلو كان
 كل نسيتة يحرم أيضاً لانه يبيع الكالي بالكالي ابن كمال أي النسيتة بالنسيتة كمال ثم اعلم أن
 ذكر النساء للاستعراض عن التأجيل لان القبض في المجلس لا يشترط الا في الصرف وهو يبيع
 الانسان بعضهم ببعض أما ما عداه فاما يشترط فيه التعيين دون التقاض كما يأتي (قوله
 كهروى جروين) الاولى أن يزيد نسيتة كما عبر في البصر وغيره ليكون مثلاً للفضل
 والنساء بسبب فقد القدر والجنس فان الثوب الهروي والثوب المروى بسكون الراء

وعليه فالكيل من الزيادة والخط
 والعقد صحيح عند محمد وكذا
 عند الامام سوى الهبة قد فسد
 لعدم التساوي فليحفظ فاني لم أر
 من يه على هذا (وعليه) أي على
 مقتضى الزيادة (القدر) المعهود
 بكيال أو وزن (مع الجنس) فان
 وجد احرم الفضل أي الزيادة
 (والنساء) بالمتأخير فلم يجز بيع
 قفيز برفق من منه متساوياً واحدهما
 نصاً (وان عداها) يكسر الدال من
 باب علم ابن مالك (حالا) كهروى
 جروين

جنسان كما يعلم بما يأتي وإسباكيلا ولا موزون (قوله أهدم الله الخ) لأن عدم الله
وان كان لا يوجب الحكم لكن إذا التحدث الله لزم من عدمها العدم لا يعني أنها تؤثر
العدم بل لا يثبت الوجود لعدم علمه فيبقى عدم الحكم وهو عدم الحرمة فيمتحن فيه على
عدمه الأصلي وإذا عدم سبب الحرمة والأصل في البيع مطلقا إلا بوجه الأما أخرجه
الدليل كان الثابت الحل فتح (قوله أي القدر وحده) كالمطعم بالشهير (قوله أو الجنس)
أي وحده كالهروي يهروى مثله (قوله حل الفضل الخ) فيحل كتر بركرى شير حلالا
وهروى يهروى حلالا ولو لم يوجب لا يحل والاصل كذا في الهداية أن حرمة
ربا الفضل بالوصفين وحرمة النساء بأحدهما (قوله ولومع التساوي) مبالغته على قوله
وحرم النساء فقط ح (قوله لوجود الجنسية) فيه أن علم الحكم هنا عدم قبول العبد
التأجيل لا وجود الجنسية فالومع يبيع هروى بمثله لكان أولى ح (قوله واستثنى في الجمع
الخ) وكذا في الهداية حيث قال لأنه إذا سلم النقود في الزعفران ونحوه أي كالقطن
والحديد والنحاس يجوز الخ قال في الفتح فإن الوزن فيها مختلف فانه في النقود بالمناقبيل
والدراهم والفضة وفي الزعفران بالأمنا والقطن وهذا اختلاف في الصورة بينهما
وبينهما اختلاف آخر معنوي وهو أن النقود لا تميز بالتميز والزعفران وغيره يميز وأخر
حكمي وهو أنه لو باع النقود ووزنه وقبضها كان له بيعها قبل الوزن وفي الزعفران ونحوه
بشروط إعادة الوزن فإذا اختلفا أي النقود ونحو الزعفران في الوزن صورة ومعنى وحكما
لم يجهدهما القدر من كل وجه ثم ضعف في الفتح هذه الفروق وقال إن الوجه أن يستثنى
اسلام النقود في الموزونات بالإجماع كي لا يستأد أكثر أبواب السلم وسائر الموزونات غير
النقد لا يجوز أن تسلم في الموزونات وإن اختلفت اجناسها كاسلام حديد في قطن وزيت
في جبن وغير ذلك إلا إذا خرج من أن يكون وزنا بالصفة إلا في الذهب والفضة فلا تسلم
سيفا فيموزن جازا إلا في الحديد لأن السيف يخرج من أن يكون موزونا ومنه في الحديد
لا تصاد الجنس وكذا يجوز بيع اناء من غير النقيدين بمثله من جنسه يد بيد فحاشا كان
أوحيدا وان كان أحدهما أثقل من الآخر بخلافه من الذهب والفضة فانه يجوز فيها
ربا الفضل وإن كانت لا تباع وزنا لأن الوزن منصوص عليه فيه ما فلا يتغير بالصفة فلا
يخرج عن الوزن بالعادة (قوله ونقل ابن السكال) عبارة ابن السكال وعلمه الكيل أو الوزن
مع الجنس لم يقل القدر مع الجنس لأن القدر مشترك بين المكيل والموزون فعلى تقدير
ما ذكر يلزم أن لا يجوز اسلام الموزون في المكيل لأن أحد الوصفين محرم للنساء وقد نص
على جواز اسلام الحنطة في الزيت اه وكتب في الهامش أن المسئلة مذكورة في غاية
البيان اه قلت وحاصل ما ذكره أنه لو عبر بالقدر ثم قال وان وجد أحدهما الخ لا فاد تحريم
اسلام الموزون في المكيل لأنه قد وجد القدر وان كان مختلفا بخلاف ما لو عبر بالمكيل
أو الوزن أي بأو التي لا أحد الشئين فانه لا يشمل القدر المختلف لكن فيه أن لفظ القدر

لعدم الله فيبقى على أصل الإباحة
(وان وجد أحدهما) أي
القدر وحده أو الجنس (حل)
الفضل وحرم النساء) ولومع
التساوي حتى لو باع عبدا بعبدا إلى
أجل لم يميز لوجود الجنسية واستثنى
في الجمع والدراسلام منقود
في موزون كيلا ينسأ أكثر أبواب
السلم ونقل ابن السكال عن القاية
جواز اسلام الحنطة في الزيت

مبشرك كما قال ولا يجوز استعماله في كلامه عندنا فاذا ذكر لا بد أن يراد منه اما الكيل
 وحده أو الوزن وحده فيساوي التعبير بالكيل أو الوزن الآن يدعى أن القدر ومبشرك
 معنوي لا لفظي تأمل (قوله ومفاده) أي مفاد ما ذكر من جواز اسلام منقود في موزون
 واسلام الخنطة في الزيت فانه قد وجد في الاول القدر المتفق وفي الثاني القدر المختلف
 فافهم (قوله فليجبر) تهيير ما افاده عقبه من أن المراد بقولهم وعلمته القدر هو القدر
 المتفق كبيع موزون بموزون أو مكيل بمكيل بخلاف المختلف كبيع مكيل بموزون نسبة
 افاته جائز ويستثنى من الاول اسلام منقود في موزون للاجتماع كما مر (قوله وقدم في السلم
 الخ) بيان تهيير المراد أن اعتراض بأن السلم سيأتي بعد وهذا على نسخة قتيبة بالقاهرة والامر
 بالتميز وفي بعض النسخ قتيبة بالقاهرة اسم الكتاب المشهور وصاحب القتيبة قدم السلم أول
 البيع فصح قوله وقدم في السلم (قتيبة) ما افاده من أن حرمة النساء بالقدر المتفق مؤيد
 لما نقله ابن كمال من جواز اسلام الخنطة في الزيت لاختلاف القدر لكون الخنطة مكيلا
 والزيت موزونا وبقي ما لو سلم الخنطة في شعير وزيت أي في مكيل وموزون وقد نص في كافي
 الساجي على أنه لا يجوز عندهما ويجوز عند محمد في حصة الزيت (قوله متفاضلا) أي
 ونسبة وتركه الله له وما فانه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكما حل النساء حل
 الفضل ولا عكس اهـ (قوله خلافا للشافعي) فانه جعل العلة الظاهر والقيمة فالبيع مضموم
 ولائح فليس يربو (قوله كيلي) قتيبة احتراز عما اذا اصططح الناس على بيعه جزا فان
 التفاضل فيه جائز ومثله قوله وزني فانه احتراز عما اذا لم يعارفوا وزنه أو عن بعض أنواعه
 كالسيف اهـ أي فان السيف خرج بالصفة عن كونه وزنيا فيجعل بيعه بجنسه متفاضلا
 بشرط الاول كما مر (قوله ثم اختلاف الجنس الخ) الاول ذكره عند قوله قبله وان عدمه
 الخ لانه لا ذكركم هذا لاختلاف الجنس الآن يقال ان قوله بجنسه يستدعي معرفة
 ما يختص به الجنس له لم ما يتحد به (قوله كما بسطة الكيل) حيث قال بعد ما تقدم فالخنطة
 والشعير جنسان خلافا لما لا لانهما مختلفان اسماء ومعنى وأفراد كل عن الآخر في قوله
 صلى الله عليه وسلم الخنطة بالخنطة والشعير بالشعير يدل عليه والاقال الطعام بالطعام
 والنوب الهروي والمرور بجنسان لاختلاف الصنعة وقوام النوب بها وكذا المروي
 المنسوج بفقداد وشراسان واللبد الارمني والطاقي بجنسان والتركه بجنس واحد
 والمسد يد والرصاص والشبه أجناس وكذا غزل الصوف والشعر وطعم البقر والضأن
 والمعز والائمة واللحم وشحم البطن أجناس ودهن البنفسج والبطيخ بجنسان والادهان
 الخنطة أصولها أجناس ولا يجوز بيع رطل زيت غيره بطبوخ رطل مطبوخ معطوب لان
 الطيب زيادة اهـ مخلصا وسيد كذا شارح أن الاختلاف باختلاف الاصل والمقصود
 أو بتبدل الصفة وبأن يانه (قوله متائلا) الشرط تحقق ذلك عند العقد في الفتح ولو تباها
 بجائزة ثم كيل بعد ذلك فظهر استساويين لم يجوز خلافا لفرقان العلم بالمساواة عند العقد بشرط

قلت ومفاده أن القدر بانه اراده
 لا يحرم النساء بخلاف الجنس
 فليجبر وقدم في السلم أن حرمة
 النساء تتحقق بالجنس وبالقدر
 المتفق قتيبة ثم فرع على الاصل
 الاول بقوله (بحرم بيع كيلي ووزني
 بجنسه متفاضلا ولو غير مضموم)
 خلافا للشافعي (بحسن) كيلي
 (وحديث) وزني ثم اختلاف الجنس
 يعرف باختلاف الاسم الخاص
 اختلاف المقهور كما بسطة الكيل
 (وسئل) بيع ذلك (متائلا)

الجواز اهـ لكن ذكر في الجراول كتاب الصرف عن السراج لو تباع اذ ذهب او فضة
بفضة مجازفة لم يجز فان علم التساوي في الميزان وتفرق عن قبض صح اهـ فيجمل الاول على
ما اذا علم التساوي بعد المجلس تأمل (قوله لامة تفاضلا) صرح به وان علم بالمقابل بما قبله
الاشارة الى أن المراد التماثل في القدر فقط لما قدمه في البيع الفاسد من أنه لا يصح بيع
درهم بدرهم استويا وزنا صفة الكونه غير مفيد تأمل (قوله وبالمعيار شرعي) قال في الفتح
لما حصر والمعرف في الكيل والوزن أجاز وأما لا يدخل تحت الكيل مجازفة كمتفاحة
تقاضين وحفنة بحفنتين لعدم وجود المعيار المعروف للسواة فلم يفتق في الفضل ولهذا
كان مضمونا بالقيمة عند الاتلاف لا بالمثل ثم قال وهذا اذا لم يبلغ كل واحد من البدين نصف
صاع فلو بلغه أحدهما لم يجز حتى لا يجوز بيع نصف صاع فصاعدا بحفنة اهـ ثم رجع الحرمة
مطلقا و يأتي بيانه (قوله لم يقدر المعيار بالذرة) قال في الجراول باع ما لا يدخل تحت الوزن
كالذرة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحته جاز لعدم التقدير شرعا اذا لا يدخل تحت الوزن
اهـ وظاهر قوله كالذرة أنه غير قيد وبؤيده قول المصنف وذرة من ذهب الخ فيشمل
الذرتين والاصغر مما لا يوزن وانظروا أن الحبة معيار شرعا ولو باع نصف درهم بنصف
الاحبة لم يجز كما سيأتي آخر الصرف فقد اعتبروا الحبة مقدارا شرعيا وفي الفتح عن
الاسرار ما دون الحبة من الذهب والفضة لاقية له اهـ ومقتضاها أن ما دون الحبة في حكم
الذرة فالمراد بالذرة هنا ما لا يبلغ حبة فافهم (قوله كحفنة) بفتح المهملة وسكون القاء مل
الكفين كما في الصحاح والمقاييس لكن في المغرب والقاموس والطلبة والنهاية مل والك
قهستانى (قوله ما لم يبلغ نصف صاع) أي فاذا بلغ نصف صاع لم يصح بيعه بحفنة كما ذكرناه
آتفا عن الفتح (قوله وفلس بناسين) هذا عندهما وقال محمد لا يجوز ومنه في الخلاف على
أن الفلوس الرائجة أثمان والأثمان لا تعين بالتعيين فصار عنده كمبيع درهم بدرهمين
وعندهما ما كانت غير أثمان خاتمة بطلت تخمينها باصطلاح العقادين واذا بطلت تعين
بالتعيين كالعروض وتسامه في الفتح (قوله بأعيانهم) أي بسبب تعيين ذات البدين
ونقدتهم ما قالوا بالسببية لا بمعنى مع كاطن فانه حال ولم يجز تسكير صاحبها كما تقرر
قهستانى قلت كون الباء للسببية بعد لان قوله بأعيانهم ما شرط لصحة البيع لاسبب وكونها
بمعنى مع لا يلزم كونه حلالا بل يجوز كونه صفة تأمل (قوله انه قيد في الكل) المتبادر من
كلام الفتح وغيره انه قيد لقوله وفلس بناسين وقد يقال به لم انه قيد للكل بالاولى لانه اذا
اشتراط التعيين في مسألة الفلوس مع الاختلاف في بقاء أثمانها أو لا ففي غيرها بالاولى
اذا اختلف في أن غيرها ليس أثمانا بل في حكم العروض فلا بد من تعيينها تأمل (قوله
فلو كانا) أي البدلان وهذا بيان لمحة قوله بأعيانهم (قوله لم يجز اتفاقا) قال في النهر
بعد غير أن عدم الجواز عند اتفاقتهم باق وان تقاضيا في المجلس بخلاف ما لو كان
أحدهما فقط وقبض الدين فانه يجوز كذا في المصط اهـ وحاصله أن الصور أربع ما لو كانا

لامتفاضلا (وبالمعيار شرعي)
فان التسرع لم يقدر المعيار بالذرة
وعادون نصف صاع (كحفنة)
بحفنتين وثلاث وخمس ما لم يبلغ
نصف صاع (ونفاضة تقاضين
وفلس بناسين) أو أكثر
(بأعيانهم ما) لو أخره لكان أولى
لما في النهر أنه قيد في الكل فلو كانا
غير معينين أو أحدهما لم يجز اتفاقا

معين وهو مسئلة المان الخلافية وما اذا كانا غير معينين فلا يصح افتقارهما مطلقا ولوعين
 أحد البديلين دون الآخر وفيه صورتان فان قبض المعين منهما صح والافلا وهذا
 مخالف لاطلاق المصنف الا في قوله باع فلوسا بمنزله او باقى عامه (قوله وبضة بيضتين)
 فيه ان هذا مما يدخله القدر الشرعى كالسيف والسيفين والابرة والابرتين فجاز
 التفاضل لعدم دخول القدر الشرعى فيه مما يحرم النساء لوجود الجنس ط والجواب
 ان قول المصنف وبلا معيار شرعى اعظم من أن يكون مما يمكن تقديره بالمعيار الشرعى
 أولا فالعلة في السكك عدم القدر كما صرح به الزيلعي وأفاده الشارح بعد فافهم (قوله
 وسيف بيضتين الخ) لانه بالصنعة خرج عن كونه وزنا كما قد مناه عن الفتح (قوله واناء
 بأثقل منه) أى اذا كان لا يباع وزنا لما في البحر عن الخانية باع انا من حديد بحديد
 ان كان الاناء يباع وزنا تعبر المساواة في الوزن والافلا وكذا لو كان الاناء من نحاس
 أو صقر يباعه بصفرا (قوله فمتنع التفاضل) أى وان كانت لا تباع وزنا لان صورة
 الوزن منصوص عليه في النكدين فلا تتغير بالصنعة فلا تخرج عن الوزن بالعادة كما قد مناه
 عن الفتح (قوله مما لا يدخل تحت الوزن) بيان لقوله وذرة أشار به الى ما قد مناه من أن
 الذرة غير قيد (قوله بمنزله) أى على الذرة وفي بعض النسخ بصيغة المنفرد والاولى أولى
 لموافقة لقوله صفة بمقتضى الخ (قوله بخازا الفضل الخ) تفرع على جميع ما تبيين أن
 وجه جواز الفضل في هذه المذكورات كونها غير مقدرة شرعا وان اقتصد الجنس فقد ثبت
 احدي العتين فلذا حل الفضل وحرم النساء ولم يصرح المصنف باشتراط الحلول لعله
 مما سبق (قوله متى لو اتقى) أى الجنس (قوله فيحل) الاولى اسقاط الفاء لانه جواب
 لو (قوله مطلقا) أى حالا ونسبة (قوله وصحح كما نقله السكك) مفاده أن السكك انقل
 تصحيحه عن غيره مع انه هو الذي بحث ما يفيد تصحيحه فانه ذكر ما ترمي من عدم التقدير شرعا
 بما دون نصف صاع ثم قال ولا يسكن الخطا الى هذا بل يجب بعد التعليل بالقصد الى صيانة
 أموال الناس تحريم التفاضل بالتفاضلين والسنة بالخفتين أما ان كان مكاييل أصغر
 منها كما في ديارنا من وضع ربع القدر وعن القدر المصرى فلا شك وكون الشرع لم يقدر
 وبهذه المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالكفارات وصدقة الفطر بأقل منه
 لا يستلزم اهدار التقاوت المتممة بل لا يحل بعد ثبوت التفاضل مع ثبوت تحريم اهداره
 واقتداء بحجة غاية العجب من كلامهم ها وروى المهلى عن محمد انه كره القرة بالقرتين وقال
 كل شيء حرم في الكثرة فالقيل منه حرام اه فهذا كما ترى تصحيح لهذه الرواية وقد نقل من
 بعده كلامه هذا وأقر وعلمه كصاحب البحر والنهر والمنع والشمى بلالية والمقدسى (قوله
 كبر وشعر الخ) أى كهذه الاربعه والذهب والفضة فالكاف في الموضوعين استقهاية
 كما في الدر المنتهى (قوله لا يتغير أبدا) أى سواء وافقه العرف أو صار العرف بخلافه (قوله
 ولو مع التساوى) أى التساوى وزنا في الخطة وكذا في الذهب لاحتمال التفاضل بالمعيار
 المنصوص عليه أموالا علم تساويهما في الوزن والسكك معا جازي يكون المنظور اليه هو

(وقرة بقرتين) وبضة بيضتين
 وجوزة بجوزتين وسيف بيضتين
 ودواة بدواتين واناء بأثقل منه مالم
 يكن من أحد النكدين فمتنع
 التفاضل فتح وبرة بابرتين (وذرة
 من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت
 الوزن بمنزله) بخازا الفضل لفتحة
 القدر وحرم النساء لوجود الجنس
 حتى لو اتقى كخفة بر بخرقة شعبة
 فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم
 السكك محمد وصحح كما نقله السكك
 (وما نص) الشارح (على كونه كيليا)
 كبر وشعر وغيره ملح (أو وزنا)
 كذهب وفضة (فهو كذلك)
 لا يتغير (أبدا فلم يصح بيع خنطة
 بخنطة وزنا كما لو باع ذهباً بذهب
 أو فضة بفضة) (ملا) ولو (مع
 التساوى)

المنصوص عليه (قوله لأن النص الخ) يعني لا يصح هذا البيع وان تغير العرف فهذا في الحقيقة تعليل لوجوب اتباع المنصوص قال في الفتح لأن النص أقوى من العرف لأن العرف جاز أن يكون على باطل كتمعارف أهل زماننا في اخراج الشمرع والسمرج الى المقابر ليالى العيد والنص بعد ثبوته لا يحتمل أن يكون على باطل ولأن حجية العرف على الذين تعارفوه والتمروه فقط والنص حجة على الكل فهو أقوى ولأن العرف انما صار حجة بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله ومالم ينص عليه) كغير الاشياء الستة (قوله جل على العرف) أى على عادات الناس في الاسواق لانها أى العادة دلالة على الجواز فيما وقعت عليه للعديد من فتح (قوله وعن الثاني) أى عن أبي يوسف وأفاد أن هذه رواية خلاف المشهور عنه (قوله مطلقا) أى وان كان خلاف النص لأن النص على ذلك التكيل في الشيء أو الوزن فيه ما كان في ذلك الوقت الا لان العادة اذ ذاك كذلك وقد تبدلت فتبدل الحكم وأجيب بأن تقريره صلى الله عليه وسلم اياهم على ما تعارفوا من ذلك بمنزلة النص منه عليه فلا يتغير بالعرف لأن العرف لا يعارض النص كذا وجه اه فتح (قوله ورجحه السكال) حيث قال عقب ما ذكرناه ولا يخفى أن هذا لا يلزم أبا يوسف لأن قصاره أنه كتبه على ذلك وهو يقول بصر الى العرف الطارئ بعد النص بناء على أن تغير العادة يستلزم تغير النص حتى لو كان صلى الله عليه وسلم حيا نص عليه اه وتسامه فيه وحاصله توجيه قول أبي يوسف ان الاعتبار العرف الطارئ بأنه لا يخالف النص بل يوافقه لأن النص على كيلة الاربعة ووزنية الذهب والفضة مبنى على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من كون العرف كذلك حتى لو كان العرف اذ ذاك بالعكس لورد النص ووافقه ولو تغير العرف في حياته صلى الله عليه وسلم لنص على تغير الحكم ولم ينصه أن النص معاول بالعرف فيكون المعيار هو العرف في أى زمن كان ولا يخفى أن هذا فيه تقوية لقول أبي يوسف فافهم (قوله وخبرج عليه سعدة أفندي) أى في حواشيه على العناية ولا يختص هذا بالاستقراض بل مثله البيع والاجارة اذ لا بد من بيان مقدار الثمن أو الاجرة الغير المشار اليهما ومقدار الوزن لا يعلم بالعد كالعكس وكذا قال العلامة البركوى في آخر الطريقة الحمديدية انه لا حيلة فيه لا التمسك بالرواية الضعيفة عن أبي يوسف لكن ذكر شارحها سعدة أفندي الغنى النابلسي ما حاصله أن العمل بالضعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نحن نقول اذا كان الذهب والفضة مضمروين فذكر العد كناية عن الوزن اصطلاحا لان لهما وزنا مخصوصا ولذا انقش وضبط والنقصان الحاصل بالقطع أمر جزئى لا يبالغ العباد الشرعى وأيضاً فالدرهم المقطوع عرف الناس بمقداره فلا يشترط ذكر الوزن اذا كان العدد الاعلى وقد وقع في بعض العباوات ذكر العد بدل الوزن حيث عبر في زكاة درر البحار بعشرين ذهبا وفي الكنز بعشرين دينارا بدلا عشرين مثقالا اه ملخصا وهو كلام وجيه ولكن هذا ظاهر فيما اذا كان الوزن

مطلبه
في أن النص أقوى من العرف

مطلبه
في استقراض الدراهم عددا

لأن النص أقوى من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى (ومالم ينص عليه على العرف) وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا ورجحه السكال وخبرج عليه سعدة أفندي استقراض الدراهم عددا

مضبوط بأن لا يزيد دينار على دينار ولا درهم على درهم والواقع في زماننا خلافه فإن
النوع الواحد من أنواع الذهب أو الفضة المضر وبين قد يختلف في الوزن كالجهادي
والعدلي والغازي من ضرب سلطان زماننا أيده الله فإذا استقرض مائة دينار من نوع فلا
بد أن يوفي بها مائة من نوعها الموافق لها في الوزن أو يوفي بها مائة دينار بالعدد وأما بدون
ذلك فهو وبالانه مجازفة وإفطار أنه لا يجوز على رواية أبي يوسف أيضا لأن المتبادر مما
قدمناه من اعتبار العرف الطارئ على هذه الرواية أنه لو عرفت تقدير المكيل بالوزن
أو بالعكس اعتبر ما لو عرفت الغاء الوزن أصلا كما في زماننا من الاقتصار على العدد
بلا نظر إلى الوزن فلا يجوز لأعلى الروايات المشهورة ولا على هذه الرواية لما يلزم عليه من
إبطال نصوص التساوي بالمكيل أو الوزن المتفق على العمل بها عند الأئمة المجتهدين نعم
إذا غلب الغش على النقص فلا كلام في جواز استقراضها عددًا بدون وزن استعانة بالعرف
بخلاف بيعها بالنقد والحال خاصة فإنه لا يجوز إلا وزنا كما سيأتي في كتاب الصرف أن شاء الله
تعالى وقام الكلام على هذه المسئلة مبسوط في رسالتنا نشر العرف في بناء بعض الأحكام
على العرف فراجعها (قوله ويبيع الدقيق الخ) لا حاجة إلى استخراج وجهه فقد وجد في
الغنيمة عن أبي يوسف أنه يجوز استقراضه وزنا إذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى
أه ط وفي التتارخانية وعن أبي يوسف يجوز بيع الدقيق واستقراضه وزنا إذا تعارف
الناس ذلك استحسن فيه أه ونقل بعض المحشين عن تلقح المحبوبي أن بيعه وزنا جائز
لأن النص عين المكيل في الحنطة دون الدقيق أه ومقتضاه أنه على قول الكل لا تالم
يرد فيه نص يعتبر فيه العرف اتفاقا قال كن سنده عن الفتح أن فيه روايتين وأنه في الخلاصة
جزم برواية عدم الجواز (قوله يعني بمثله) المراد من التخرج يرجع على هذه الرواية يبيع الدقيق
وزنا بمثله احترازا عن بيعه وزنا بالدرهم فإنه جائز اتفاقا كما في الذخيرة ونصه قال
شيخ الإسلام وأجمعه وأعلى أن ما ثبت كمياله بالنص إذا بيع وزنا بالدرهم يجوز وكذلك ما ثبت
وزنه بالنص (قوله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس) ظاهر الجهر وغيره أن هذا في
السلم في المنع عن الجهر وأما الإسلام في الحنطة وزنا فقه روايتان والفتوى على الجواز
لأن الشرط كونه مع أو ما وفي الكافي الفتوى على عادة الناس أه قال في النهر وقول
الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضي أنهم لو اعتادوا أن يسلموا فيها كيلا وأسلم وزنا
لا يجوز ولا ينبغي ذلك بل إذا اتفقوا على معرفة كيل أو وزن ينبغي أن يجوز لوجود المصالح
وانتفاء المانع كذا في الفتح أه والحاصل أن عدم جواز الوزن في الأشياء الأربعة
المنصوص على أنها مكيلة إنما هو فيما إذا بيعت بمثلها بخلاف بيعها بالدرهم كما إذا سلم
دراهم في حنطة فإنه يجوز تقديرها بالمكيل أو الوزن وظاهر الكافي وجوب اتباع العادة
في ذلك وما يجنبه في الفتح ظاهر ويؤيده ما قدمناه آنفا عن الذخيرة (قوله بجهر وأقره المصنف)
الظاهر أن مراده من ذلك تقوية كلام الكافي وأنه لم يرض بما ذكره في النهر عن الفتح لكن

ويبيع الدقيق وزنا في زماننا يعني
بمثله وفي الكافي الفتوى على عادة
الناس بجهر وأقره المصنف

علمت ما يؤيده (قوله والمعتبر تعين الربوي في غير الصرف) لأن غير الصرف يتعين
 بالتعيين ويمكن من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالثياب أي إذا بيع ثوب بثوب
 بخلاف الصرف لأن القبض شرط فيه للتعين فإنه لا يتعين بدون القبض كذا في الاختيار
 وحاصله أن الصرف وهو ما وقع على جنس الأثمان ذهبا وفضة بجنسه أو بخلافه لا يحصل
 فيه التعيين إلا بالقبض فإن الأثمان لا تتعين بمالوكه إلا به ولذا كان لكل من العاقلين
 تبدلها بأما غير الصرف فإنه يتعين بمجرد التعيين قبل القبض (قوله وموضوع ذهب وفضة)
 عطف خاص على عام فإن الموضوع من الصرف كما سيصرح به الشارح في باب وكأنه خصه
 بالذکر لدفع ما يوههم من خروجه عن حكم الصرف بسبب الصنعة (قوله حتى لو باع الخ)
 قال في البحر بيانه كذا ذكره الأسخياجي بقوله وإذا باع كلبا بكبلي أو وزيا بوزي كلاهما
 من جنس واحد أو من جنسين مختلفين فإن البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عينا أضيف
 إليه العقد وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجودا في ملكه والتقاض قبل
 الافتراق بالابدان ليس بشرط بل واره في الذهب والفضة ولو كان أحدهما عينا أضيف
 إليه العقد والاخر ديناء وصوفيا في الذمة فإنه يتقرران جعل الدين منهما عينا والدين مبيعا
 جازا لبيع بشرط أن يتعين الدين منهما قبل التفريق بالابدان وإن جعل الدين منهما مبيعا
 لا يجوز وإن أحضره في المجلس والذي ذكر فيه الباعث وما لم يدخل فيه الباعث يبيع وبيانه
 إذا قال بعثك هذه الحنطة على أنها قفيز بقفيز حنطة جديدة أو قال بعث منك هذه الحنطة
 على أنها قفيز بقفيزين شعير جديد فالبيع جائز لأنه جعل الدين مبيعا والدين الموصوف
 غنا ولا يكن قبض الدين منهما قبل التفريق بالابدان بشرط لأن من شرط جواز هذا البيع
 أن يجعل الافتراق عن عين بعين وما كان ديناً لا يتعين إلا بالقبض ولو قبض الدين منهما
 ثم نفرق جاز البيع قبض العين منهما أو لم يقبض ولو قال اشتريت منك قفيز حنطة جديدة
 بهذا القفيز من الحنطة أو قال اشتريت منك قفيز شعير جديد بهذا القفيز من الحنطة
 فإنه لا يجوز وإن أحضر الدين في المجلس لأنه جعل الدين مبيعا فأما ما ليس عنده
 وهو لا يجوز أح (قوله خلافا للشافعي في بيع الطعام) أن كل طعام حنطة أو شعير
 أو لحم أو فاكهة فإنه يشترط فيه التقاض وعامة في الفتح (قوله ويبدل مال الربا ورديته
 سواء) أي فلا يجوز بيع الحبيد بالردى مما فيه الربا إلا ما لا يعتد له بالهدا والتفاوت في
 الوصف هداية (قوله لاحقوق العباد) عطف على مال الربا قال في المنع قبل دجال الربا
 لأن الجوده معتبرة في حقوق العباد فإذا أنلف جديد الزمه منه له قدرا وجوده إن كان
 مثليا وقيمه إن كان قيميا ولكن لا تنسحق أي الجوده باطلاق عقد البيع حتى لو اشترى
 حنطة أو شيئا فوجده رديئا بلا عيب لا يردّه كما في البحر معزيا إلى صرف المعطاه ح أي
 لأن العيب هو العارض على أصل الخلقة والجوده أو الرداءة في الشيء أصل في خلقة
 بخلاف العيب العارض كالسوس في الحنطة أو عقم الفلذبة بالرداءة لا بالشترط

(والمعتبر تعين الربوي في غير
 الصرف) وموضوع ذهب وفضة
 (بالشرط نقاض) حتى لو باع بربا
 بربا بربا ونفرق قبل القبض جاز
 خلافا للشافعي في بيع الطعام ولو
 أحد هداية فإن هو الثمن وقبضه
 قبل التفريق جاز والا لا كنيته
 ما ليس عنده سراج (ويجوز مال الربا)
 لاحقوق العباد (ورديته سواء)

الجودة كما قلنا يانه في خيار العيب * (تنبيه) * أراد بحقوق العباد ما ليس من الاموال الربوية أى ما لا يجتمعها قدر وجنس ولا يتقيد ذلك بالانلاف ولذا قال البيهقي قدس بالاموال الربوية لان الجودة في غيرها لا قيمة عند المقابله بجنسها مكن اشترى ثوبا جيدا بثوب ردى * وزيادة درهم بآراء الجودة كان ذلك جائزا كما في الذخيرة اه (قوله الا في أربع الخ) فيه أن هذه الاربعة من حقوق العباد أيضا وان كان المراد من حقوق العباد خصوص الضمان عند التعبدى فالمناسب أن يذكر مع الاربعة ويقول الا في خمس ثم ان الاولى ذكرها في البحر بحثا فانه قال وتعتبر أى الجودة في الاموال الربوية في مال التيمم فلا يجوز لوصى بيع قفيز حطلة جيدة بفقير ردى * وينبغي أن تعتبر في مال الوقف لانه كالتيتم ثم قال وفي حق المريض حتى تنفذ من الثلث وفي الرهن القلب اذا انكسر عند المرتين ونقصت قيمته فان المرتين يضمن قيمته ذهبا ويكون رهنا عنه اه قلت والقلب بضم القاف وسكون اللام ما يلبس في الذراع من فضة مجهزة قلبه ~~بشرط~~ وقرطه وهى الحلق في الاذن فان كان من ذهب فهو السوار كما في البيهقي عن شرح التلخيص للخلاطى وقوله فان المرتين يضمن قيمته ذهبا فأدبه أن ضمان القيمة انما يكون من خلاف جنسه اذ لو ضمن قيمته فضة وهى أكثر من وزنه بسبب الصياغة يلزم الربا ولو ضمن مثل وزنه يلزم ابطال حق المالك ففي تضمينه القيمة من خلاف الجنس اعمال لحق الشرع وحق العبد وليس هذا لخاصة بقلب الرهن بل مثله كل مثلى تعيب بفساد أو نحوه فانه يضمن بقيته من خلاف جنسه كما قلنا مناه في باب خيار الشرط في مال كان الخيار للمشتري وهلك في يده ولا يلزم قبض القيمة قبل التفرق لانه صرف حكم لاحقية كما سنبذكره في الصرف وبما قررناه علم أن استثناء هذه المسائل من اهدار الجودة باثبات اعتبارها انما هو لمراعاة حق العبد لكن على وجه لا يؤدي الى ابطال حق الشرع فاقبل انه يفهم من استثناءه أنه يجوز لوصى بيع قفيز جيد بفقيرين رديين نظرا للجودة المعتبرة في مال التيمم ونحوه من بقيمة المسائل وهو خطأ للزوم الربا غير وادلان المراد انه لا يجوز اهدار الجودة في مال التيمم ونحوه حتى لا يجوز لوصى بيع قفيزه الجيد بفقير ردى ولا يلزم من اعتبار أحد الحقين اهدار الحق الا تخلفا عنهم تحقيق هذا المحل (قوله فان نقد أحدهما جاز الخ) نقل المسئلة في البحر عن المحيط لكنه وقع فيه تحريف حيث قال وان تفرقا بلا قبض أحدهما جاز ووصا به لم يجوز كما عبر الشارح ونبه عليه الرملى ثم انه نقل في البحر قبله عن الذخيرة في مسئلة بيع فلس بفلسين بأعيانهم أن يحمد اذ كرها في صرف الاصل ولم يشترط التقابض وذكر في الجامع الصغير ما يدل على انه شرط فتم من لم يصح الشانى لان التقابض مع التبعين شرط في الصرف وليس به ومنهم من صحه لان القاسوس لها حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه بخلاف التفاضل للاقول واشترط التقابض للثانى اه وأنت خبير بأن لفظ التقابض يفيد اشتراطه من الجانبين فقوله فان نقد

الا في أربع مال وقف وتيمم ومضى
وفي القلب الرهن اذا انكسر
أشبهه (بائع فلو ساجد لها أو بدراهم
أو بدنانير فان نقد أحدهما جاز)
وان تفرقا بلا قبض أحدهما لم يجوز
لما مر (كما جاز بيع لحم بغيره وان ولو
من جنسه)

أحدهما جاز قول ثالث لكن يتعين حمل ما في الاصل على هذا فلا يصح كون قول آخر لان
 ما في الاصل لا يمكن جملة على أنه لا يشترط التقابض ولو من أحد الجانبين لأنه يكون اقترافا
 عن دين بدني وهو غير صحيح فيتعين جملة على أنه لا يشترط منهما جميعا بل من أحدهما فقط
 فصار الحاصل أن ما في الاصل يفيد اشتراطه من أحد الجانبين وما في الجامع اشتراطه
 منهما ثم إن الذي مر اشتراط التعيين في البدلين أو أحدهما مع القبض في المجلس فلو غير
 معين لم يصح وإن قبض في المجلس فقول له لم أرفيه نظري (تنبيه) * مثل المثلوثي عن بيع
 الذهب بالفلوس نسبة فأجاب بأنه يجوز إذا قبض أحد البدلين لما في البرازية لو اشترى
 مائة فلوس بدينهم يكفي التقابض من أحد الجانبين قال ومثله ما لو باع فضة أو ذهباً بفلوس
 كما في البحر عن المحيط قال فلا يعتد بما في فتاوى قارئ الهداية من أنه لا يجوز بيع الفلوس
 إلى أجل بذهب أو فضة أقول لهم لا يجوز اسلام موزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه
 مبيعاً كزعفران والفلوس غير مبيعة بل صارت أعناناً اهـ قلت والجواب حمل ما في فتاوى
 قارئ الهداية على ما دل عليه كرم الجامع من اشتراط التقابض من الجانبين فلا يعتد
 عليه بما في البرازية المحمول على ما في الاصل وهذا أحسن مما أجاب به في صرف النهر من
 أن مراده بالبيع السلم والفلوس لها شبهة بالثمن ولا يصح السلم في الأعنان ومن حيث أنها
 عروض في الاصل اكتفى بالقبض من أحد الجانبين تأمل (قوله فيجوز كيفما كان) أي
 سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان أو لا مساوياً لما في الحيوان أو لا نهر (قوله أما
 نسبة فلا) لأن ما كانت في الحيوان أو في اللحم كان مسلماً وهو في كل منهما غير صحيح نهر
 (قوله ويشترط محمد زيادة الجمانس) قال في النهر وقال محمد إن كان بغير جنسه كلهم البقر
 بأشاة الحية جاز كيفما كان وان كان بجنسه كلهم شاة بشاة حية فلا بد أن يكون اللحم المفترق
 أكثر من الذي في الشاة لتكون الشاة بمقابلته من اللحم وبقي اللحم بمقابلته السقط (قوله
 ولو باع مذبوحه بحية) قال في النهر أماعلى قولهما فظاهر وأماعلى قول محمد فلا يلزم بلحم
 وزيادة اللحم في أحدهما مع سقطها بازاء السقط اهـ والظاهر أنه يقال ذلك في المذبوحه
 بالمذبوحه ط (قوله وكذا المسلوختين) أي وكذا بيع المسلوختين ففيه حذف المضاف
 وابقا المضاف إليه على أعرابه (قوله عن السقط) يفتحان قال في الفتح المراد به ما لا يطاق
 عليه اسم اللحم كالكرش والعلاق والجلد والاكراع اهـ (قوله كرباس) بكسر الكاف
 ثوب من القطن الأبيض قاموس (قوله كيفما كان) متساوياً أو متفاضلاً اهـ ح (قوله
 لا اختلافهما جنساً) لأنه وإن اتحد الاصل فقد اختلفت الصفة كالخنطة والذئب وذلك
 اختلاف جنس كما سمي في وعلاه في الاختيار باختلاف المقصود والمعيار (قوله في
 قول محمد) وقال أبو يوسف لا يجوز لامساوياً بجزر وأقارن بيع الكرباس بالقطن
 لا خلاف فيه وبه صرح في الاختيار قلت لأن القطن يصير غزلاً ثم يصير كرباساً فالغزل
 أقرب إلى القطن من الكرباس فلذا ادعى أبو يوسف المجانسة بين الغزل والقطن لا بين

لأنه بيع الموزون بماليس موزون
 فيجوز كيفما كان شرط
 التعيين أما نسبة فلا ويشترط محمد
 زيادة الجمانس ولو باع مذبوحه
 بحية أو مذبوحه جاز اتفاقاً وكذا
 المسلوختين إن تساوى أو زنا
 ملأ وأراد بالمسلوخة المفصولة
 عن السقط ككرش وأمعاه بجزر
 (و) كجاز بيع (كرباس) بقطن
 وغزل مطابقاً (ك) كيفما كان
 لا اختلافهما جنساً (ك) بيع
 قطن بغزل (ق) قول محمد

الكرباس والقطن (قوله وهو الاصح) والله تعالى عليه كما في الاختيار وفي البحر أنه
 الاظهر (قوله وفي القنية) أي عن أبي يوسف (قوله لانهم ما يلبسون في نين) أي بل
 أحدهما وزون فقط وهو الغزل فلم يجمعهما القدر بخلاف بيع أحدهما بالآخر منقاضا
 وقوله ولا جنسين أي بل هما جنس واحد لانهما من أجزاء القطن فلذا قيل بقوله يدايد
 فيحرم النساء لاتحاد الجنس ويظهر لي أن ما في القنية محمول على ثياب يمكن نقضها لكن
 لا تباع وزنا كما قديم آخر افيظهر اتحاد الجنس نظرا لما بعد النقض وحديثه فلا يخالف قول
 الماشرح في بيع الكرباس بالقطن لاختلافهما ما جنسا لان الكرباس بالقطن موجود لان القطن
 لا قطننا فاختلاف الجنس بعد النقض في صورة بيع الكرباس بالقطن موجود لان القطن
 مع الغزل جنسان على ما هو الاصح بخلافه في صورة بيعه بالغزل ويدل على هذا الحل قوله
 في التارخانية عن الغبائية ويجوز بيع الثوب بالغزل كما في كان الاثواب يوزن وينقص اه
 فافهم (قوله خلافا للعيني) حيث قال وزنا وكأنه سبق فلم يح (قوله في الحال) متعلق بقوله
 مقمائل (قوله لا المسائل) بمذاهبهم أي لا يعتبر المقمائل بعد الحفاف (قوله خلافا لهما)
 راجع لقوله أو يقره بقوله ما قالت الائمة الثلاثة أما بيع الرطب بالرطب فهو جائز بالإجماع
 كما في التمر وغيره (قوله لم يجز اتفاقا) لان المجازفة والوزن لا يعلم بهما المساواة كيلا لا
 أحدهما قد يكون أثقل من الآخر وزنا وهو أنقص كيلا أفاده ط (قوله أو بزيب) فيه
 الاختلاف السابق وقيل لا يجوز اتفاقا بجر وحكي في الفتح فيه قولان آخرين الجواز
 اتفاقا والجواز عندهما بالاعتبار كلزيتون (قوله كذلك) أي في الحال لا المسائل
 اه ح وهذا بالنظر الى عبارة الشرح أما على عبارة المتن فالإشارة الى قوله مقمائل فافهم
 (قوله كتين ورمان) وكشمش وجوز وكثيرى واجاص فتح (قوله يباع رطبها برطبها الخ)
 بفتح الراء وسكون الطاء خلاف اليباس وهذا نص صريح بوجه الشبه المقادير من قوله وكذا
 وهذا على الخلاف الما بين الامام وصاحبيه (قوله بمثله) أي رطبها برطبها أو بمثلها
 بمثل رطبها وباليباس أي رطبها بيباس أو بمثلها بيباس فالصور أربع كما في العناية (قوله
 منقوع) الذي في الهداية والدرر وغيرهما منقوع وفي العزيمة عن المغرب المنقوع بالفتح
 لا غير من أنقع الزبيب في الخلابة اذا ألقاه بمثل وتخرج منه الخلابة اه (قوله خلافا
 لمحمد) راجع لما ذكر في قوله كبيع بر الى هنا كما في الفتح وذكر أيضا أن الأصل أن محمد
 اعتبر المماثلة في أعدل الأحوال وهو المسائل عند الحفاف وهما اعتبارهما في الحال الآن
 أبان يوسف ترك هذا الأصل في بيع الرطب بالتمر الحديث انتهى عنه ولا يلحق به الاما في معناه
 قال الحلواني الرواية محفوظة عن محمد أن يبيع الخلطة المبلولة باليباسة انما لا يجوز اذا
 انتفعت أما اذا بليت من ساعتها يجوز بيعها باليباسة اذا تساوى ايا كيلا (قوله وفي العناية
 الخ) بيان لاضابط فيما يجوز بيعه من المتجانسين المتفاوتين وما لا يجوز وأورد على الأصل
 الاول جواز بيع البر المبلول بمثله وباليباس مع أن التفاوت بينهما يصنع العبد قال في الفتح

وهو (الاصح) حاوي وفي القنية
 لا يابس بغزل قطن بثياب قطن يدايد
 لانهم ما يلبسون في نين ولا جنسين
 وكذلك غزل كل جنس بثيابه اذا لم
 يوزن (و) كبيع (رطب برطب أو
 بتمر مقمائل) كيلا لا وزنا خلافا
 للعيني في الحال لا المسائل خلافا
 لهما فلو باع مجازفة أو موازنة لم يجز
 اتفاقا ابن مالك (وعنب) بعنب أو
 (بزيب) مقمائل (كذلك) وكذا
 كل ثمرة تجف كتين ورمان يباع
 رطبها برطبها ويباسها كبيع بر
 وطبا أو بمثله ولا بمثله وباليباس
 وكذا يبيع تمر أو زبيب منقوع بمثله
 أو باليباس منها خلافا لمحمد زيلي
 وفي العناية كل تفاوت خلقي
 كالرطب والتمر والجيد والردى

واجب بان الخلطة في أصل الخلقة رطبة وهي مال الراباذ والابل بالماء يعيدها الى
ما هو أصل الخلقة فيها فلم يمتد بخلاف القلي (قوله فهو ساقط الاعتبار) فيجوز البيع
بشرط التساوي (قوله كاسيحي) أي قريبا في قوله لا بيع البردقيق الخ (قوله لحوم مختلفة)
أي مختلفة الجنس كالحم والابل والبقر والغنم بخلاف البقرة والحاموس والمعز والضأن
(قوله يدايد) فلا يحل النساء لوجود القدر (قوله ولين بقر وغنم) الاولى قد دعيه على قوله
بعضها ببعض وفي نسخة ولين بقر بغير غنم أي بغير غنم وهذه النسخة أولى (قوله باعتبار
العادة) أي بانها داخل منه (قوله وشحم بطن بألية أو لحم) لان كان كانت كلها من
الضأن الا أن أجناس مختلفة لاختلف الاسماء والمتا صنفه قال طرفة قوله بعد لا يختلف
أجناسها يرجع الى هذا أيضا (قوله بالفتح) أي فتح الهزمة وسكون اللام وتختف الماء
المثناة الخمسة (قوله ببر أو دقيق) لان الخبز بالصناعة صار جنسا آخر حتى خرج من أن
يكون مكبلا والبر والدقيق مكبلان فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما
بالآخر نسيئة بجزر وبأي غنم قريبا (قوله ولو منه) أي ولو كان الدقيق من البر (قوله
وزيت مطبوخ بغير المطبوخ الخ) كذا في الجر وقال في الفتح واعلم أن المجانسة تكون
باعتبار ما في الضمن فتقع النسيئة كافي المجانسة الغنية وذلك كالزيت مع الزيتون
والشبرج مع السمسم وتبقى باعتبار ما أضيفت اليه فيختلف الجنس مع اتحاد الأصل حتى
يجوز التفاضل بينهما كدهن البنفسج مع دهن الورد أصلهما واحد وهو الزيت أو الشبرج
فصارا جنسين باختلاف ما أضيفا اليه من الورد أو البنفسج نظر الى اختلاف المقصود
والغرض وعلى هذا قالوا لوضم الى الأصل ما طيبه دون الآخر جازمه متفاضلا حتى أجازوا
بيع قنبر سمسم مطيب بغير قنبر من غير المربي وكذا رطل زيت مطيب برطلين من زيت
لم يطيب فجعلوا الرائحة التي فيها بازاء الزيادة على الرطل اه لمخاضا وغمما فيه فراجع
وعلى هذا قول الشارح وزيت مطبوخ ان أراد به المغلي لا يصح لانه لا يظهر فيه اختلاف
الجنس أو المطبوخ بغيره فلا يسمى زيتا قنبرين أن المراد به المطيب وأن صحة بيعه متفاضلا
مشر وطه بما اذا كانت الزيادة في غير المطيب لتكون الزيادة فيه بازاء الرائحة التي في
المطيب (قوله أو وزنا) المناسب اسقاطه لانه يغني عنه قوله بعده كيف كان ولان قول
المصنف متفاضلا قيد لجميع ما مر ولذا قال الشارح لا يختلف أجناسها فافهم نعم وقع في
النهر لفظ أو وزنا في محله حيث قال وصح أيضا بيع النابزا البر والدقيق متفاضلا في أصح
الروايتين عن الامام قيل هو ظاهر مذهب علماء الثلاثة وعليه الفتوى عددا أو وزنا
كيفية اصطلاحا عليه لانه بالصناعة صار جنسا آخر والبر والدقيق مكبلان فاتفقت
العلتان اه (قوله فلواتحد) كلحم البقر والحاموس والمعز والضأن وكذا ألبانها نهر
(قوله الا في لحم الطير) فيجوز بيع الجنس الواحد منه كالسمان والعصافير متفاضلا فتح
وفي القهستاني ولا بأس بلحوم الطير واحد ابائين يدايد كافي الظاهر به (قوله حتى لو وزن)

فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت
يصنع العباد كالخلطة بالدقيق
والخلطة المتألمية بغيرها يفسد
كاسيحي (و) كبيع (لحوم مختلفة)
بعضها ببعض متفاضلا يدايد
(وابن بقر وغنم وخل دقل) بفتحتين
ردى القدر وخصه باعتبار العادة
(يجل غنم وشحم بطن بألية) بالفتح
ما يسميه العمومية (أو لحم وخبز)
ولو من بر (ببر أو دقيق) ولو منه
وزيت مطبوخ بغير المطبوخ
ودهن مربي بالبنفسج بغير المربي
منه (متفاضلا) أو وزنا كيف
كان لا يختلف أجناسها فلواتحد
لم يجز متفاضلا الا في لحم الطير
لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز
زبلي وفي الفتح لحم الدجاج
والا ووزني في عادة مصر وفي النهر
له في زمته أما في زماننا فلا

أي واتحد جنسه لم يجز أي متفاضلا (قوله أن الاختلاف) أي اختلاف الجنس (قوله
 باختلاف الأصل) كخل الدقل مع خل العنب ولحم البقر مع لحم الضأن (قوله أو المقصود)
 كشعر المعز وصف الغنم فإن ما يقصد بالشعر من الآلات غير ما يقصد بالصوف بخلاف
 لهما ولينهما فإنه جعل جنسا واحدا كما مر لعدم الاختلاف أفاده في الفتح (قوله أو بتبدل
 الصفة) كأن يمزج الخلطة والزيت المطيب بغير المطيب وبعبارة الفتح وزيادة الصفة بالنون
 والعين (قوله وجاز الأخير) وهو بيع خبز بئر أو دقيق (قوله ولو الخبز نسيئة) عبارة الدرر
 وبالنساء في الأخير فقط والشارح أخذ ذلك من قوله به يفتى لأنه إذا كان المتأخر هو البئر
 جاز اتفاقا فإنه أسلم وزينا في كبل والاختلاف فيما إذا كان الخبز هو النسيئة فنهاه وأجاز
 أبو يوسف ط (قوله والاحوط المنع الخ) قال في الفتح لكن يجب أن يحتاط وقت القبض
 بقبض الجنس المسمى حتى لا يصير استبداد الإسلام فيه قبل قبضه إذا قبض دون المسمى
 صفة وإذا كان كذلك فالاحوط في منعه لأنه قل أن يأخذ من النوع المسمى خصوصا
 فيمن يقبض في أيام كل يوم كذا كذا رغيفا (قوله الأحسن الخ) أي في بيع الخبز بالنسيئة
 ووجه كونه أحسن كون الخبز فيه غملا لا يبيع فيه شروط السلم تأمل وأصل المسئلة
 في الذخيرة حيث قال في السلم وإذا دفع الخلطة إلى خباز جله وأخذ الخبز مقرر فإني أن
 يبيع صاحب الخلطة خاتما أو سكيناً من الخباز بألف من الخبز مثلا ويحصل الخبز غملا
 ويصفه بصفة معلومة حتى يصير ديناً في ذمة الخباز ويسلم الخباز إليه ثم يبيع الخباز الخاتما
 من صاحب الخلطة بالخلطة مقدرا ما يريد الدفع ويدفع الخلطة فيبقى له على الخباز الخبز
 الذي هو غنم هكذا قيل وهو مشكل عندي قالوا إذا دفع دراهم إلى خباز فأخذ منه كل يوم
 شيئا من الخبز فكما أخذ يقول هو على ما قاطعتك عليه أه ما في الذخيرة قلت وأهل وجه
 الأشكال أن اشتراطهم أن يقول المشتري كلما أخذ شيئا هو على ما قاطعتك عليه ليكون بيعا
 مسئلا فاعلى شيء متعين وهذا يقتضي أن الخبز لا يصرح أن يكون ديناً في الذمة واللامحجج
 إلى أن يقول المشتري ذلك ورأيت معزيا إلى خط المقدسي ما نصه أقول يمكن دفعه بأن
 الخبز هنا من بخلاف التي قيس عليها فتأمل أه أقول بيانه أن المبيع هو المقصود من
 البيع ولذا لم يجز بيع المعلوم الأبشروط السلم بخلاف الثمن فإنه وصف يثبت في الذمة ولذا
 صح البيع مع عدم وجود الثمن لأن الموجود في الذمة وصف يثبته الثمن لا عين الثمن
 كما حققه في الفتح من السلم على أن المقيس عليها لا يلزم فيها أقول المشتري ذلك لأنه لو أخذ
 شيئا وسكت به عقد يبيعها بالتعاطي نعم لو قال حين دفع الدراهم اشتريت منك كذا من الخبز
 وصار يأخذ كل يوم من الخبز يكون فاسدا أو لاكل مكره لأنه اشتري خبزا غير مشار إليه
 فكان المبيع مجهولا كما قدمناه عن الولوالجية أقول البيوع في مسئلة بيع الاستعجار
 (قوله وكذا عدد أو عليه الفتوى) هذا موجود في عبارة القهستاني عن المفهرات
 بهذا اللفظ فنفي وجوده فيها فكأنه سقط من نسخته وأهل وجهه الاقتناء مبني في

والحاصل أن الاختلاف
 باختلاف الأصل أو المقصود أو
 بتبدل الصفة فلا يحفظ وجاز الأخير
 ولو الخبز نسيئة به يفتى دروازا
 أتى بشرائط السلم لساجدة الناس
 والاحوط المنع إذا قبض بقبض من
 جنس ما مسمى وفي القهستاني معزيا
 للخراتمة الأحسن أن يبيع خاتما
 مثلا من الخباز مقدرا ما يريد من
 الخبز ويجعل الخباز الموصوف بصفة
 معلومة غملا حتى يصير ديناً في ذمة
 الخباز ويسلم الخباز الخاتما ثم يشتري الخاتما
 بالبئر وفيه معزيا بالمضمرات يجوز
 السلم في الخبز وزنا وكذا عددا
 وعليه الفتوى

على الافتاء بقول محمد الا في استقراضه عددا (قوله وسبيح) أي قريبا متسا (قوله
بدقيق أو سويق) أي دقيق البر أو سويقه بخلاف دقيق الشعير أو سويقه فانه يجوز
الاختلاف الجنس أفاده في الفتح (قوله هو الجروش) أي الخشن وفي التهذيب سويق غيره
السويق دقيق البر المقلد وله له يجروش فلا ينافي ما قبله (قوله ولا يسع دقيق سويق) أي
كلاهما من الحنطة أو الشعير كما في الفتح فلو اختلف الجنس جاز (قوله ولو متساويا) تفسير
للاطلاق (قوله اهدم المسوي) قال في الاختيار والاصل فيه أن شبهة الربا وشبهة الجنسية
مطلقة بالحققة في باب الربا احتياطا للحرمة وهذه الاشياء جنس واحد نظر الى الاصل
والمخلص أي عن الربا هو التساوي في الكيل وانه متعذر لا تنكس الدقيق في المكيل
أكثر من غيره واذا اهدم المخلص حرم البيع (قوله خلافا لهما) هذا الخلاف في بيع
الدقيق بالسويق كما هو مخرج الزياهي فأجازاه لانهم اجمعتان مختلفتان لاختلاف الاسم
والمقصود ولا يجوز نسبة لأن التقدير يجمعهما طوطا وكذا اقتصر على ذكر الخلاف في هذه
المسئلة في الهداية وغيرها وفي شرح درر البحار ومنع اتفاقا أن يباع البر بأجرائه كدقيق
وسويق وبخالة والدقيق بالسويق ممنوع عنده مطلقا وجوزاه طوطا (قوله متساويا كيلا)
نصب متساويا على المحال وكيلا على التمييز وهو تمييز نسبة مثل تصبغ عرفا والاصل متساويا
كيلا فتح (قوله اذا كانا مكبوسين) لم يذكر في الهداية وغيرها بل عزاه في الذخيرة الى ابن
الفضل قال في الفتح وهو حسن ثم قال وفي بيعه وزنا روايتان ولم يذكر في الخلاصة الرواية
المنع وفيها أيضا سواء كان أحد الدقيقين أخشن أو أدق وكذا يبيع الخالة بالخالة ويبيع
الدقيق المنحول بغير المنحول لا يجوز إلا مماثلا ويبيع الخالة بالدقيق يجوز بطريق
الاعتبار عند أبي يوسف بأن تكون الخالة الخالصة أكثر من التي في الدقيق (قوله
وحنطة مقلمة بمقلمة) المقلد الذي يقلى على النار وهو المحص عرفا قال في الفتح واختلفوا
فيه قيل يجوز إذا تساوا كيلا وقيل لا وعلمه عول في المبسوط ووجهه أن النار قد تأخذ
في أحدهما أكثر من الآخر أو الأولى اهـ (قوله ففاسد) أي اتفاقا فتح (قوله
والسمسم) بكسر السينين وسكى فقههما (قوله الشيرج) بوزن جعفر (قوله حتى يكون
الزيت الخ) أي بطريق العلم فلا وجه له أو علم انه أقل أو مساو ولا يجوز فالاحتمالات أربع
والجواز في أحدها فتح وكتب بعضهم هنا انه يؤخذ من نظائره في باب الصرف اشتراط
القبض بكل من المبيع والتمن في المجلس بهد هذا الاعتبار خصوصاً من تعاميل الزياهي
بقوله لا تحاد الجنس بينهما معنى باعتبار ما في ضمهما وان اختلفا صورة فثبتت بذلك شبهة
المجانسة والربا يثبت بالشبهة اهـ قلت وفيه غفلة عما تقدم متنا من أن التقاض معتبر
في الصرف أما غيره من الروايات فالمعتبر فيه التبيين وتعامل الزياهي بالجنسية ولو جوب
الاعتبار وحرمة التفاضل بدونه فتدبر (قوله بالنقل) بضم الناء المثلثة ما استقر تحت
الشيء من كدوره قاموس وغيره (قوله يجوز بدنه الخ) قال في الفتح وأظن أن لاقية

وسبيح يجوز استقراضه أيضا
(و) جاز يسع (اللين بالين)
لاختلاف المقاصد والاسم طوطا
(لا) يجوز (يسع البر بدقيق
أو سويق) هو الجروش ولا يسع
دقيق سويق (مطابقا) ولو
متساويا بالعدم المستوي فيحرم
شبهة الربا خلافا لهما وأما يسع
الدقيق بالدقيق متساويا كيلا إذا
كانا مكبوسين فجاز اتفاقا ابن
ملك كبس سويق بسويق وحنطة
مقلمة بمقلمة وأما المقلمة بغيرها
ففساد كما مر (و) لا (الزيتون
بزيت والسمسم بحل) مجهولة
الشيرج (حتى يكون الزيت
والحسل أكثر مما في الزيتون
والسمسم) ليكون قد سد به ثغره
والزائد بالنقل وكذا كل ما نقله
قيمة يجوز بدنه ولين بسمنه
وعنب بعصيره

لثقل الجوز إلا أن يكون يسع بقشره فيوقد وكذا العنب لا قيمة له فلا تسترط زيادة
 العصير على ما يخرج اه (قوله فسد بالزيادة) ولا بد من المساواة لأن الثراب لا قيمة له فلا
 يجعل بأزانه شيء من ط * (تنبيه) * مثل ما ذكر في الوجوه الأربعة يسع شاة ذات لبن
 أو صوف بلبن أو صوف والطيب بالدبس والقطن بحبه والتمر بنواه وعظامه في القهستان
 (قوله عند محمد) وقال أبو حنيفة لا يجوز وزن ولا عدد أو قال أبو يوسف يجوز وزن الأعداد
 وبه يزم في الكنز وفي الزبلي أن القنوى عليه (قوله وعليه القنوى) وهو المختار
 له تعامل الناس وحاجاتهم إليه ط عن الاختيار وما عزمه الشارح إلى ابن مالك ذكره
 في التارخانية أيضا كما قدمناه في فصل القرض (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال
 ومحمد يقول قد أهدر الجيران تفاوته وبينهم يكون اقتراضه غالبا والقباس يترك بالتعامل
 وبمحمد المتأخرون القنوى على قول أبي يوسف وأنا أرى أن قول محمد أحسن (قوله
 وبه كسبه لا) أي وإذا كان الرغبةان فقد والرغبة نسبية لا يجوز بيعه عن المجتبي
 وهكذا رأيت في المجتبي فافهم وانظر ما وجبه المسئلةين وقال ط في توجيهه الأولى لأنه
 عددي متفاوت فيجعل الرغبة بقابله أسد الرغبةين والاجل يجعل الرغبة كما يقابل
 الرغبة الثانی مجتبي اه ولم أره في المجتبي ويرد عليه أنه متى وجد الجنس حرمت النساء كما
 مر في يسع عمرة بقرتين وأيضا التعليل بأنه عددي متفاوت يقتضي عدم الجواز ولذا لما
 أجاز محمد استقرضه عليه باهدار التفاوت فكيف يجعل التفاوت على الجواز وعليه
 شيئا بأن تأجيل الثمن جائز دون المبيع وفيه أن هذا لا يظهر في الكسبيات والحاصل
 أنه مشكل ولذا قال السامعاني أن هذا الفرع خارج عن القواعد لان الجنس بانفراده
 يحرم النساء فلا يعمل به حتى ينص على تصحيحه كيف وهو من صاحب المجتبي (قوله كيف
 كان) أي نقدا ونسيئة مجتبي (قوله ولا يربا بين السيد وعبد) لأنه وما في يده مولا فلا
 يصدق الربا لعدم تحقق البيع فتح (قوله ولو مدبرا) دخل أم الولد كافي القمع (قوله
 لا مكاتباً) لأنه صار كالحر يد أو نصر قافي كسبه نهر (قوله إذا لم يكن دينه مستغرقاً)
 وكذا إذا لم يكن عليه دين أصلاً بالأولى فافهم (قوله يصدق الربا اتفاقاً) أما عند الإمام
 فاعدم ملكه ما في يده عبده المأذون المدينون وأما عند سماعه فلا أنه ان لم يزل ملكه عما في يده
 لكن تعلق بما في يده حق الغرماء فصار المولى كالاجنبي فيصدق الربا بين سماع كما يصدق
 بينه وبين مكاتبه فتح (قوله التهمة في الإطلاق) أي عن الشرط المذكور كما فعل في الكنز
 تبعاً للمبسوط وقد تبسص المصنف الهداية (قوله لا للربا بل لتعلق حق الغرماء) لأنه أخذ
 بغير عوض ولو أعطاه العبد درهمين لا يجب عليه الرد أي على المولى كما في صرف
 المجتبي نهر (قوله إذا تبايعا من مال الشركة) الظاهر أن المراد إذا كان كل من البائعين
 من مال الشركة أما لو اشترى أحد من الدرهمين من مال الشركة بدينهم من ماله مثلاً فقد
 حصل للمشتري زيادة وهي خمسة شريكه من الدرهم الزائد بالأعوض وهو عين الربا تأمل

(قوله)

فإن لا قيمة له كسب تراب ذهب
 بذهب فسد بالزيادة بالفضل
 (ويستقرض الخبز وزناً وعدداً)
 عند محمد وعليه القنوى ابن مالك
 واستحسنه الكمال واختاره
 المصنف ليسير أوفى المجتبي باع
 رغبة فأنقذ برغبين نسبية جاز
 وبه كسبه لا وجاز يسع كسب راته
 كيف كان (ولا يربا بين سيد
 وعبد) ولو مدبرا لا مكاتباً (إذا
 لم يكن دينه مستغرقاً لرقبته
 وكسبه) فالو مستغرقاً يصدق الربا
 اتفاقاً بين مالك وغيره لكن في البحر
 عن المعراج التهمة في الإطلاق
 وانما يراد بالربا بل لتعلق حق
 الغرماء (ولا يربا بين متفاوئين
 وشريكي عنان إذا تبايعا من
 ماله) أي مال الشركة فإيه

قوله فلأنه ان لم يزل هكذا بخطه
 وأما سقط عن قلبه الواو قبل ان
 والاصل فلا أنه وان لم يزل الخ
 فتأمل اه معصمه

قوله إذا تبايعا من مال الشركة
 هكذا بخطه والذي في المتن إذا
 تبايعا من ماله قال الشارح بعده
 أي من مال الشركة فليحذر اه

معصمه

(قوله ولا بين حربى ومسلم مستأمن) احتراز بالحربى عن المسلم الاصلى والذى ركنا
 عن المسلم الحربى اذا هاجر اليها ثم عاد اليهم فانه ليس للمسلم أن يراى معه اتفاقا كما يذكره
 الشارح ووقع في البحر هنا غلط حيث قال وفي المجتبى مستأمن منا بآشر مع رسول مسلما
 كان أو ذميا في دارهم أو من أسلم هذا المشيأمن العقود التى لا تجوز فيما بيننا كالأبويات
 وبيع المبتة جاز عندهما خلافا لآبى يوسف اه فان مدلوله جواز الرأى بين مسلم أصلى
 مع مشيأه أو مع ذمى هنالك وهو غير صحيح لما علمته من مسئلة المسلم الحربى والذى رأيت
 فى المجتبى هكذا مستأمن من أهل دارنا مسلما كان أو ذميا في دارهم أو من أسلم هذا
 بآشر معهم من العقود التى لا تجوز الخ وهى عبارة صحيحة فى البحر تعريف فتنبه (قوله
 ومسلم مستأمن) مثله الاسير لكن له أخذ ما لهم ولو بالرضاهم كما مر في الجهاد (قوله ولو
 بعقد فاسد) أى ولو كان الرأى بسبب عقد فاسد من غير الاموال الربوية كببيع بشرط
 كما حققناه فيما مر وأعم منه عبارة المجتبى المذكورة وكذا قول الزبائى وكذا اذا تبايعا
 فيها بفساد (قوله ثمة) أى فى دار الحرب قيد به لانه لو دخل دارنا بمان فباع منه مسلم
 درهمين بدرهمين لا يجوز اتفاقا طعن مسكين (قوله لان ماله ثمة مباح) قال فى فتح القدير
 لا يخفى أن هذا التعليل انما يقتضى حل مباشرة العقد اذا كانت الزيادة ينالها المسلم
 والرأى أعظم من ذلك اذ يشمل ما اذا كان الدرهمان أى فى بيع درهم بدرهمين من جهة
 المسلم ومن جهة الكافر وجواب المسئلة بالحل عام فى الوجهين وكذا القمار قد يقتضى
 الى ان يكون مال الخطر للكافر بان يكون الغلب له فالظاهر أن الاباحة بقيد نيل المسلم
 الزيادة وقد أزم الاصحاب فى الدرس أن مرادهم من حل الرأى والقمار ما اذا حصلت
 الزيادة للمسلم نظر الى الله وان كان اطلاق الجواب خلافا لله والله سبحانه وتعالى أعلم
 بالصواب اه قلت ويدل على ذلك ما فى السير الكبير وشرحه حيث قال واذا دخل المسلم
 دار الحرب بأمان فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم بطيب انفسهم بأى وجه كان لانه انما
 أخذ المباح على وجه عرى عن الغدر فيكون ذلك طيبا له والاسير والمستأمن سواء حتى
 لو باعهم درهم بدرهمين أو باعهم مائة بدرهم أو أخذ ما لا منهم بطريق القمار فذلك كله
 طيب له اه ملخصا فانظر كيف جعل موضوع المسئلة الاخذ من أموالهم برضاهم فاهل
 أن المراد من الرأى والقمار فى كلامهم ما كان على هذا الوجه وان كان اللفظ عاما لان
 الحكم يدور مع علته غالباً (قوله مطلقا) أى ولو بعقد فاسد ط (قوله بلا غدر) لانه لما
 دخل دارهم بأمان فقد التزم أن لا يغدرهم وهذا القيد لزيادة الاباح لان ما أخذ برضاهم
 لا غدر فيه (قوله خلافا للثانى) أى أبى يوسف وخلافه فى المستأمن دون الاسير (قوله
 والثلاثة) أى الأئمة الثلاثة (قوله لان ماله غير موصوم) العصاة الحفظ والمنع وقال
 فى الشرنبلالية له له أراد بالعصاة التقوم أى لا تقوم له فلا يضمن بالاتلاف لما قال
 فى البدائع مع الدلالة على حقيقة لان العصاة وان كانت ثابتة فالتقوم ليس ثابتة عنده حتى

(ولا بين حربى ومسلم) مستأمن
 ولو بعقد فاسد أو قمار (ثمة) لأن
 ماله ثمة مباح فيحل برضاه مطلقا
 بلا غدر خلافا للثانى والثلاثة
 (و) حكم (من أسلم فى دار الحرب
 ولم يهاجر حربى) فله مسلم الرأى
 خلافا لاهل مالان ماله غير موصوم

لا يضمن بالانلاف وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان اه (قوله فلا ربا اتفاقا)
 أى لا يجوز الربا معه فهو نفي بمعنى النهي كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق فافهم (قوله
 ومنه يعلم الخ) أى يعلم مما ذكره المصنف مع تعليله أن من أسلمائة ولم يهاجر لا يتحقق الربا
 بينهما أيضا كما في النهر عن الكرماني وهذا يعلم بالاولى (قوله الا في هذه الست مسائل)
 أولها السيد مع عبده وآخرها من أسلم ولم يهاجر وحده أن يقول المسائل بالتعريف
 والله سبحانه أعلم

(باب الحقوق)

جمع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من بابي ضرب وقتل اذا وجب
 ونبت ولهذا يقال لمرافق الدار حقوقها اه وفي البناء الحق ما يستحقه الرجل وله معان
 أخر منها ضد الباطل اه وتسامه في البحر وفي النهر اعلم أن الحق في العادة يذكر فيما هو متبع
 للمبيع ولا بد له منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب للأرض وبأني تسماه (قوله
 لتبعيتهها) أى لان الحقوق تواقع فيلحق ذكرها بعد مسائل البيوع بغير عن المعراج
 قال بعضهم ولهذا الباب مناسبة خاصة بالر بالان فيه بيان فضل هو حرام وهذا بيان فضل
 على المبيع هو حلال (قوله وتبعيتهها) أى المصنف وكذا صاحب الكنز والهيمنة
 (قوله مثل العين) واللام ساكنة ط عن الجوى (قوله لان الشيء) علة لقوله لا يدخل
 فيه العاود ذلك أن البيت اسم لمستقف واحد جعل لبيات فيه ومنهم من يزيد له دهليزا فاذا
 باع البيت لا يدخل العاود ما يذكر اسم العاود صريحا لان العاود مثله في أنه مستقف لبيات فيه
 والشيء لا يستتبع مثله بل هو أدنى منه فتح ولم يدخل بذكر الحق لان حق الشيء تبع له فهو
 دونه والعاود مثل البيت لادونه (قوله هو ما لا اصطبل فيه) قال في الفتح المنزل فوق البيت
 ودون الدار وهو اسم لمكان يشتمل على بيتين أو ثلاثة ينزل فيه سالي الا ونهارا وله مطبخ
 وموضع قضاء الحاجة فيمتأ في السكنى بالعيال مع ضرب قصور اذ ليس له حصن غير مستقف
 ولا اصطبل الدواب فيكون البيت دونه ويصلح أن يستتبعه فلسبه بالدار يدخل العاود فيه
 تبعاعه لذكر التوابع غير متوقف على التنصيص على اسمه الخاص واشبهه بالبيت لا يدخل
 بلا ذكر زيادة اه أى زيادة ذكر التوابع أى قوله بكل حق هو له الخ (قوله أى حقوقه)
 في جامع الفصولين من الفصل السابع أن الحقوق عبارة عن مسبل وطريق وغيره وفاقا
 والمرافق عند أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر الر واية المرافق هي الحقوق
 والله يشهر قوله أبو جعفره نهر فعل قول أبي يوسف المرافق أعم لانها توابع الدار مما يرتفع
 به كالمطبخ والمطبخ كما في القهستاني وقدم قبله أن حق الشيء تابع لا بد له منه كالطريق
 والشرب اه فهو أنخص تأمسل (قوله كطريق) أى طريق خاص في ملك انسان وبأني
 بيانه (قوله هو فيه أو منه) أى هو داخل فيه أو خارج منه باودون الواو على ما اختاره

فأوجز الجواب عن عاد اليه - فلا ربا
 اتفاقا جوهرية قلت ومنه يعلم حكم
 من أسلمائة ولم يهاجر والحاصل
 أن الربا حرام الا في هذه الست
 مسائل

(باب الحقوق)

في البيع أخرها لتبعيتهها
 وتبعيته ترتيب الجامع الصغير
 (اشترى بيتا فوقه آخر لا يدخل
 فيه العاود) مثل العين (ولو قال
 بكل حق) هو له أو بكل قليل وكثير
 (ما لم ينص عليه) لان الشيء لا
 يستتبع مثله (وكذا لا يدخل
 العاود) بشرائه منزل هو ما لا
 اصطبل فيه (الابكل حق هو له
 أو جرافقه) أى حقوقه كطريق
 ونحوه وعند الشافعي المرافق
 المنافع اشباه (أو بكل قليل أو كثير
 هو فيه أو منه)

أصحها كما ذكره الصيرفي والجليلة صفة ملحق بمقدرا لا قبل أو كنهان الصفة لا توصف
ولا لكل على رأي كما تقرر وبهذا التقرر يندفع طعن أبي يوسف على محمد بدخول الامتعة
فيها أو طعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والخشيرة قهسما (قوله بشرادار) هي
اسم الساحة أدير عليها الحد وتشتل على بيوت وأصطبل وحصن وغيره سقف وعلوف فيجمع
فيها بين الحصن والاستراح ومنافع الابنية للاستكان فتح (قوله سواء كان المبيع بيتا الخ)
عبارة النهر قالوا هذ في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فمدخل العلوف من غير ذكر
في الصور كلها سواء كان المبيع يتساقطه علواً ومنزلاً كذلك لأن كل مسكن يسمى خانه
في العجم ولو علواً سواء كان صغيراً كالبيت أو غيره الادار الملك فتسمى سراى اه وهو
ما يؤخذ من الفتح لكن قوله ولو علواً سواء به وله علو كافي عبارة الفتح وعبارة الهداية
ولا يخلو عن علو قلت وحاصله أن كل مسكن في عرف العجم يسمى خانه الادار الملك تسمى
سراى والخانه لا يخلو عن علو فلو دخل العلوف في السكك وظاهره أن المبيع يقع عندهم بلفظ
خانه ليسكن في البحر عن السكا في عرفنا يدخل العلوف في السكك سواء باع باسم البيت أو
المنزل أو الدار والاحكام تنبني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف أهله
اه قات وحيت كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خانه أو غيره وفي عرفنا لو باع
بيتاً من دار أو باع داراً أو باع طيلاً أو نحو ذلك لا يدخل علوه المبيع فوقه ما لم يكن باب العلوف
من داخل المبيع (قوله الادار الملك) المستثنى منه غير مذكور في كلامه كما علم مما ذكرناه
(قوله السكك) أي ولو خارجاً مبنياً على الظلة لانه يعد من الدار بحر وهو المستراح
وبعضهم يبرع عنه بيت الماء نهر (قوله والشجار) أي دون أثمارها الا بالشرط كما مر
في فصل ما يدخل في المبيع تبعاً وفيه بيان مسائل يحتاج الى مراجعتها (قوله ما يدخل
تبعاً) قيده الفقيه أبو جعفر عما إذا كان مفقعة فيها (قوله والظلة لا تدخل) في المغرب
قول الفقهاء ظلة الدار يريدون الستة التي فوق الباب وتدعى ايضاح الاصلاح أن
هذا وهم بل هي الساباط الذي أحده طرفه على الدار والاخر على دار أخرى أو على
الاسطوانات التي في السكة وعليه جرى في فتح القدير وغيره نهر (قوله ويدخل الباب
الاعظم) أي إذا كان له باب أعظم وداخله باب آخر دونه وقوله مع ذكر المرافق يفهم أنه
لا يدخل بدونه وهو خفي فإن الظاهر انه مثل الطريق الى السكة كما يأتي فتأمل وقد يقال ان
صورة المسئلة ما لو باع بيتاً من دار فدخل في المبيع باب البيت فقط دون باب الدار الاعظم
وكذا لو باع داراً داخل دار أخرى لا يدخل باب الدار الاخرى أيضاً بدون ذكر المرافق
بخلاف ما إذا كان البائناً للمبيع وحده وكان يتوصل من أحدهما الى الآخر تأمل
(قوله لا يدخل الطريق الخ) لوهم انه لا يدخل مع ذكر المرافق وليس كذلك فكان
عليه أن يقول وكذا الطريق الخ وبه يستغنى عن الاستثناء بعده قال في الهداية ومن
اشترى بيتاً في داراً ومنزلاً أو مسكناً لم يكن له الطريق إلا أن يشتره بكل حق هو له

٢ مقلد
الاحكام تنبني على العرف
ويدخل العلوف (بشرادار وان
لم يذكر شياً) ولو الابنية بتراب
أو بقباض أو قباب وهذا التفصيل
عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل
العلوف بلا ذكر في الصور كلها فتح
وكافي سواء كان المبيع يتساقطه
علواً أو غيره الادار الملك فتسمى
سراى نهر (ك) ما يدخل في سراى
الدار (السكك) وفيه وبين الماء
والاشجار التي في حيطانها كذا
(البستان الداخل) وان لم يصرح
بذلك (لا) البستان (الخارج الا اذا
كان أصغر منها) فمدخل تبعاً ولو
منها أو أكبر فلا الا بالشرط
في بلعي وعيني (والظلة لا تدخل
في بيع الدار) لبناتها على الطريق
فاخذت حكمه (الابكل حق
ونحوه) مما مر وقال ان مفقعة
في الدار تدخل كالماء ويدخل
الباب الاعظم في بيع بيت أو دار
مع ذكر المرافق (لانه من مرافقها
خاتية لا) يدخل (الطريق والمسيل

أو جرافقه أو بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسيل لانه خارج الحدود الا أنه من
التواضع فيدخل يذكر التواضع اه قال في الفتح وفي المحيط المراد الطريق الخاص في ملك
انسان فاما طريقها الى سكة غير نافذة أو الى الطريق العام فيدخل وكذلك ما كان له
من حق تسهيل الماء والقضاء الثلج في ملك انسان خاصة اه أي فلا يدخل كما في الكفاية
عن شرح الطحاوي وقال نفي الاسلام اذا كان طريق الدار المبيعة أو مسيل مائها
في دار أخرى لا يدخل بلا ذكر الحقوق لانه ليس من هذه الدار اه وصورته اذا كانت دار
داخل دار أخرى للبائع أو غيره فباعت الدار فطريقها في الدار الخارجية ليس من الدار
المبيعة بل من حقوقها فلا يدخل فيها بلا ذكر الحقوق ونحوها فصار بمنزلة بيع بيت
أو نحو من دار فان طريقه في الدار لا يدخل فيه لانه ليس منه بل خارج عن حدوده
كما مر عن الهداية فمأورد في الفتح من أن تعديل نفي الاسلام يقتضي أن الطريق الذي
في هذه الدار يدخل وهو خلاف ما في الهداية ففيه نظر فتدبر * (تنبيه) * قال في
الكفاية وفي الذخيرة بذكر الحقوق انما يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع
لا الطريق الذي كان قبله حتى ان من سدد طريق منزله وجعل له طريقا آخر وباع المنزل
بحقه وقدمه دخل في البيع الطريق الثاني لا الاول اه وفي الفتح عن نفي الاسلام فان قال
البائع ليس للدار المبيعة طريق في دار أخرى فالمشترى لا يستحق الطريق ولكن له أن
يردها بالعيب ولو كان عليها جندوع لدار أخرى فان كانت للبائع أمر برفعها وان اقره
كانت بمنزلة العيب ولو ظهر فيها طريق أو مسيل ماء لدار أخرى للبائع فلا طريق له
في المبيعة اه وفي حاشية الرمي عن النوازل لداران مسيل الاولى على سطح الثانية فباع
الثانية بكل حق لها ثم باع الاولى من آخر فلا يشترى الاول منع الثاني من التسهيل
على سطحه الا اذا استثنى البائع المسيل وقت البيع اه ملخصا قال وما وقع في الخلاصة
والعزازية عن النوازل من انه ليس للاول منسحق الثاني سبق قل لان الذي في النوازل
ما قدمناه ومثله في الولوالجية وبه علم جواب حادثة الفتوى له كمان طريق الاول على
الثاني فباع لبنته الثاني على أن له المرووفيه كما كان فباعته لاجنبي ليس للاجنبي منسحق
الاب * (تمت) * جرى العرف في بلاد الشام أنه اذا كان في الدار ميازيب مركبة على
سطحها أو بركة ماء في حوضها ونحوه كمنيف تحت أرضها وهو المسمى بالمالح دخول حق
التسهيل في الميازيب وفي النهر المذكور ودخول شرب البركة الجارية اليها وقت البيع
وان لم ينصوا على ذلك ولا سيما ماء البركة فانه مقصود بالشراء حتى ان الدار بدونه يتقص
ثمنا نقصا كثيرا وقد مر آتباعا عن السكا في أن الأحكام تبني على العرف وانه يعتبر في كل إقليم
وعصر عرف أهله وقد نبهنا على ذلك في فصل ما يدخل في البيع وأيدناه بما في الذخيرة من
أن الاصل أن ما كان من الدار متصلا بها يدخل في بيعها بلا ذكر وما لا يدخل بلا
ذكر الا ما جرى العرف أن البائع لا يضمنه عن المشتري فيدخل المفتاح استعمالا للعرف

قوله دخول حق التسهيل هكذا
يخطئه واصل الاصوب التعبير
بما يدخل في دخول ليكون جواب
اذا وشبان تأمل اه معناه

بعدم منه بخلاف القفل ومقتضاه والمسلم من خشب اذا لم يكن متصلا بالبناء وقد منا
 هذا عن الجهران المسلم الغير المتصل بدخل في عرف مصر القاهرة لان بيوتهم طبقات
 لا يتقعر بها بدونه وتعام ذلك في رسالتنا انظر العرف والله سبحانه أعلم (قوله والشرب)
 بكسر الشين المجهمة الحظ من الماء وفي الثانية رجل باع أرضا بشرى اقله مشترى قدر
 ما يكفيها وليس له جميع ما كان للبايع اه عزيمة (قوله ونحوه) لا حاجة اليه مع الماتن
 (قوله عامر) أي من ذكر المرافق أو كل قليل وكثير منه ط (قوله فتدخل بالاذكر) أي
 يدخل الطريق والمسبل والشرب بشرى (قوله لانها الخ) أي لان الاجارة تعقد لا انتفاع بعين
 هذه الاشياء والبيع ليس كذلك فان المقصود منه في الاصل ملك الرقبة لا خصوص
 الانتفاع بل اما هو أو المتجر فيه أو يأخذ من نفقها نهر قال الزيلعي ألا ترى أنه لو استأجر
 الطريق من صاحب العين لا يجوز يعني اعدم الانتفاع به بدون العين فتعين الدخول فيها
 ولا يدخل مسبل ماء المزبأ اذا كان في ملك خاص ولا مسقط الثلج فيه اه ومثله في المنع
 عن العتيق وفي حواشي مسكين أن هذا تقييد لقول المصنف بخلاف الاجارة فأفاد أن
 دخول المسبل في الاجارة بالاذكر الحقوق مقيدة بما اذا لم يكن في ملك خاص (قوله
 كالبيع) أفاد به أن الشرب والمسبل في حكم الطريق ط (قوله ولا يدخل في القسمة
 الخ) حاصل ما في الفتح أنهم اذا اقتسموا ولا حدهم على الاستئجار مسبل أو طريق ولم يذكر
 الحقوق لا تدخل لكن ان أمكن له احدا منهم في نصيبه فالقسمة صحيحة والا فلا بخلاف
 الاجارة لان الاستئجار انما يستوجب الاجرا اذا تمكن المستأجر من الانتفاع ففي ادخال
 الشرب توفير المنفعة عليهم ما وان ذكر الحقوق في القسمة دخلت ان لم يمكنه احدا منها
 لان أمكن الارض صريح لان المقصود بالقسمة تمييز الملك لكل منتهى المنفعة به على
 الخصوص بخلاف البيع فان الحقوق تدخل بذكرها وان أمكن احدا منها لان المقصود
 منه ايجاد الملك اه ومثله في الكناية عن القوائد الظهيرية وفي النهر عن الوهبانية اذا لم
 يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القسمة همت وان لم يعلم فسد اه أي لانه عيب وبه في
 أن يقيده بذلك قول الفتح والافلاي وان لم يمكن احدا منها فلا تصح القسمة ان لم يعلم بذلك
 وقته لانه اذا علم يكون راضيا بالعيب تأمل (قوله نهر عن الفتح) كان عليه أن يؤخر العزو
 الى النهر آخر العبارة فان جميع ما يأتي مذكور فيه اه ح (قوله كما مر) أي في الماتن
 وعزاه الشارح الى الخلاصة (قوله أن تكون الهبة) أي هبة الدار (قوله على مال)
 عبارة النهر على دار وهو متعلق بالثلاثة (قوله والوجه في الايجاف) لان الاستحداث ملك
 لم يكن لان خصوص الانتفاع بخلاف الاجارة والله سبحانه أعلم

(باب الاستحقاق)

ذكره بعد الحقوق للمناسبة بينهما لفظا ومعنى ولولا هذا لكان ذكره عقب الصرف أولى

والشرب الانه وكل حق ونحوه
 عامر (بخلاف الاجارة) لدار
 أو أرض فتدخل بالاذكر لانها
 تعقد لا انتفاع لا غير (والرهن
 والوقف) خلاصة (ولو أقر بدار
 أو صالح عليه أو وصى به ولم يذكر
 حقوقها ومراقفها لا يدخل
 الطريق) كالبيع ولا يدخل في
 القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق
 الارض صريح نهر عن الفتح
 وفي الحواشي المعقوبة ينبغي
 أن يكون الرهن كالبيع اذ لا
 يقصده الانتفاع فالتعاقب هو جيل لولا
 مخالفتها للمنعول كما مر ولفظ
 الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن
 والصداقة الموقوفة كالاجارة
 واعتقد المصنف تبعها لغيره في معنى
 أن تكون الهبة والنكاح والخلع
 والعتيق على مال كالبيع والوجه
 فيها لا يخفى اه
 (باب الاستحقاق)

نهر (قوله هو طالب الحق) أفاد أن السنين والتاء للطلب لكن في المصباح استحق فلان
 الامر استوجب له القاراني وجماعة فالامر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج
 المبيع مستحقا اه فأشار الى أن معناه الشرعي موافق للغوي وهو كون المراد
 بالاستحقاق ظهور كون الشيء حقا واجبا للغير (قوله بالكيفية) أي بحيث لا يبقى لاحد
 عليه حق التملك من غير ودرر والمراد بالاحد أحد الباعة مثلا لا المذبح فان له حق التملك
 في المذبر والمكاتب والاستحقاق فيه مامن المبط كذا ذكره بعد ط (قوله والناقيل
 لا يوجب فسخ العقد) بل يوجب توقفه على اجازة المستحق كذا في النهاية وتوقفه الجماعة
 واعترضه شارح بأن غاية أن يكون بيع فصولي وفيه اذا وجد عدم الرضا يفسخ
 العقد واثبات الاستحقاق دليل عدم الرضا والمفسوخ لا يملكه اجازة قال في الفتح
 وما في النهاية هو المنصور وقوله اثبات الاستحقاق دليل عدم الرضا أي بالبيع ليس بالزم
 بل هو أن يكون دليل عدم الرضا بأن يذهب من يده بجانا وذلك لأنه لو لم يدع الاستحقاق
 وينتبه استقر في يد المشتري من غير أن يحصل له عينه ولا بد له فاثباته يحصل أحدهما
 اما العين أو البديل بأن يبيع ذلك البيع ثم اعلم أنه اختلف في البيع متى يفسخ فقبيل اذا
 قبض المستحق وقيل بنفس القضاء والصحيح أنه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه
 بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعد ما قضى له أو بعد ما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه
 يفسخ وقال الخوافي الصحيح من مذهب أصحابنا أن القضاء للمستحق لا يكون فسخا
 للبياعات ما لم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي الزيادات روى عن الامام أنه لا يفسخ
 ما لم يأخذ العين بحكم القضاء وفي ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح اه ومعنى
 هذا أن يتراضيا على الفسخ لأنه ذكر فيها أيضا أنه ليس للمشتري الفسخ بالقضاء أو رضا
 البائع لأن احتمال اقامة البائع البينة على التسليم ثابت الا اذا قضى القاضي فيسقط
 فيفسخ وتماه في الفسخ فقد اختلف الصحيح فيما يفسخ به العقد ويأتي قريبان
 الهـ داية أنه لا ينتقض في ظاهر الرواية ما لم يقض على البائع بالثمن ويمكن التوفيق بين
 هذه الاقوال بأن المقصود أنه لا ينتقض بمجرد القضاء بالاستحقاق بل يبقى العقد موقوفا
 بعده على اجازة المستحق أو فسخه على الصحيح فاذا فسخه صريحا فلا شك فيه وكذلك
 لو رجع المشتري على بائعه بالثمن وسلم اليه لأنه رضى بالفسخ وكذا لو طالب المشتري من
 القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن فيحكم له بذلك أو تراضيا على الفسخ ففي ذلك كله
 يفسخ العقد فليس المراد من هذه العبارات حصر الفسخ بواحد من هذه الصور بل أيها
 وجد بعد الحكم بالاستحقاق انفسخ العقد هذا ما ظهر لي في هذا المقام بقرينة وهو أنه
 ثبت للبائع الرجوع على بائعه بالثمن وان كان قد دفع الثمن الى المشتري بالزام القاضي
 اياه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف كما في الحامدية ونور العيون عن
 جواهر الفتاوى (قوله لأنه لا يوجب بطلان المالك) أي ملك المشتري لأن الاستحقاق

هو طالب الحق (الاستحقاق نوعان)
 أحدهما (مبطل للمالك) بالكيفية
 (كالعق) والحقية الاصولية
 (وتجوه) كمدبير وكاتب (و) ثانيهما
 (ناقيل له) من شخص الى آخر
 (كالاستحقاق به) أي بالمالك بأن
 ادعى زيدا على بكر أن ما في يده من
 العبد ملك له وبرهن (والناقيل
 لا يوجب فسخ العقد) على الظاهر
 لأنه لا يوجب بطلان المالك

أظهر توقف العقد على اجازة المستحق أو فسخه كإعانت (قوله حكم على ذى اليد) حتى
 يؤخذ المدعى من يده درر وهذا إذا كان خصما فلا يحكم على مستأجر ونحوه (قوله
 وعلى من تلقى ذوال اليد المثلث منه) هذا مشروط بما إذا ادعى ذوال اليد الشراء منه ففي البصر
 عن الخلاصة إذا قال المشتري في جواب دعوى المثلث هذا ملكي لأنني شريته من فلان صار
 البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن أما إن قال في الجواب ملكي ولم يرد عليه
 لا بصير البائع مقضيا عليه والارث كالشراء نص عليه في الجامع الكبير وصورته داريد
 رجل يدعى أنه له نجاة آخر وادعى أنه له وقضى له به النجاة وأخو المقضى عليه وادعى أنها
 كانت لآبيه تركها ميراثا له وللمقضى عليه بقضى للاخ المدعى بنصفه الا ان ذلك لم يقل
 ملكي لأنني ورثتها من أبي بصير الاخ مقضيا عليه وكذا الواقعة للاخ المقضى عليه انه ورثها
 من أبيه بعد انكاره واقامة البينة ولو اقتر بالارث قبل اقامة البينة لا تسمع دعوى الاخ اه
 قال وذكرك قبله اذا صار المورث مقضيا عليه في حدود دفات فادعى وارثه ذلك المحدث وان
 ادعى الارث من هذا المورث لا تسمع وان ادعى مطلقا تسمع وان كان المورث متدينا
 وقضى له ثم بعد موته ادعى وارث المقضى عليه على وارث المقضى له هذا المحدث مطلقا
 لا تسمع اه (فرع) في البرازية مسلم باع عبدا من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين
 لا يقضى له لانه لو قضى له لرجع بالثمن على المسلم (قوله ولو مورثه) الضمير عائدا على من في
 قوله وعلى من تلقى المثلث منه أى لو اشتراه ذوال اليد من مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم
 على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث (قوله فلا تسمع دعوى
 المثلث منهم) تفريع على قوله والحكم به حكم على ذى اليد المدعى بالارث (قوله فلا تسمع دعوى
 شمول ما لو تدهد البيع من واحد الى آخر وهكذا) إذا قال في الدرر بلا واسطة أو وساطة
 وفرع في الغرر على ذلك أيضا أنه لا تعاد البينة للرجوع قال في شرحه يعنى اذا كان الحكم
 للمستحق حكما على الباعة فاذا أراد واحد من المشتريين أن يرجع على بآئمه بالثمن لا يحتاج
 الى إعادة البينة (قوله بل دعوى الشايج) عبارة الغرر بل دعوى الشايج أو تلقى المثلث من
 المستحق قال في شرحه الدرر بأن يقول بائع من الباعة حين يرجع عليه بالثمن أنا لا أعطى
 الثمن لأن المستحق كاذب لأن المبيع نبيج في ملكي أو ملكا بائعي بلا واسطة أو ب واسطة فسمع
 دعواه ويحكم بالحكم ان أثبت أو يقول أنا لا أعطى الثمن لأنني اشتريته من المستحق
 فتسمع أيضا اه وأما كلامه أنه لا يشترط لإثبات الشايج حضور المستحق كما أجاب به
 في الحامدية وقال انه مقتضى ما أفتى به في الظيرية في باب الاقالة موافقا لما في العمدانية
 من أن هذا القول أظهر وأشبه لكن في البرازية أن الاشتراط هو الاظهر والاشبه قلت
 وعبارة البرازية وعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل بلا حصره لأن الرجوع
 بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المنطومة وهو تيسر قوله ما
 وهو الاظهر والاشبه عدم القبول بلا حضور المستحق اه لكن في الذخيرة قبل على قول

(والحكم به حكم على ذى اليد
 وعلى من تلقى ذوال اليد المثلث
 منه) ولو مورثه فبينة ذى اليد
 الورثة أشباه (فلا تسمع دعوى
 المثلث منهم) للحكم عليهم (بل
 دعوى الشايج ولا يجمع) أحد
 من المشتريين (على بآئمه

محمد وأبي يوسف الاخر بشرط وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط
وهذا القول أشبه وأظهر اهـ وهكذا عزاه في العمادية الى الذخيرة والمحيط ومثله في جامع
الفصولين ونور العيون فالظاهر أن ما في البرازية من العكس سبق قلم كحاشيته في تنقيح
الحامدية فتمسكه لذلك واختلاف في اشتراط حضرة المبيع وأفتى ظهير الدين بهداه كما
سند كره (قوله ما لم يرجع عليه) فليس للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع
عليه المشتري الاخير يردروا فأد أنه لا يشترط الزام الفاضل البائع بالثمن بل له الرجوع
على بائعه بدونه وهو قول محمد المفق به كما علمت ثم انما ثبت له الرجوع اذ لم يبرئه البائع عن
الثمن قبل الاستحقاق فلو أبرأه البائع ثم استحق المبيع من يده لا يرجع على بائعه بالثمن
لانه لا عثر له على بائعه وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض ذخيرة أي التمسك
القضاء على الذي أبرأه المشتريه جامع الفصولين ثم نقل فيه أن في رجوع بقية الباعة بعضهم
على بعض خلافا بين المتأخرين وأما لو أبرأ المشتري البائع بعد الحكم له بالرجوع فيأتي
قريباً انه لا يمنع (قوله ولا على الكفيل) أي الضامن بالدرك درر أي ضامن الثمن عند
استحقاق المبيع (قوله ما لم يقض على المكفول عنه) اعترض بأن المكفول عنه وهو
البائع صار مقضياً عليه بالقضاء على المشتري الاخير لما علمت من أن الحكم بالاستحقاق
حكم على ذي اليد وعلى من تلقى المالك منه وقبل القضاء لا مطالبة لاحد فقات هذا الشبهة
فان المراد بالقضاء هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق
والمسئلة ستأتي متنا في الكفالة قبيل باب كفالة الرجلين ونصها ولا يؤخذ ضامن الدرك
اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اهـ وهي في الهداية والكنز وغيرهما وعاله
في الهداية هناك بقوله لان مجرد الاستحقاق لا ينفق قبض المبيع على ظاهر الرواية ما لم
يقض له بالثمن على البائع فليجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل اهـ فافهم
لكن علمت مما قررناه أن العقد ينفق قبض بفسخ العاقدين وبالرجوع بالثمن على البائع
بدون قضاء وأنه ليس المراد بفسخ الفسخ على واحد مما ذكرنا اذا انفسخ العقد بواحد منها
وجب على الاصيل وهو البائع رد الثمن على المشتري فيجب على الكفيل أيضاً ولو بدون
قضاء ويؤيده قول محمد المفتي به المار آنفاً (قوله لئلا يجتمع ثمنان الخ) عله لقوله ولا يرجع
أحد الخ كما أفاده في الدرر قال ط وهذا التعليق يظهر في غير المشتري الاخير وغير البائع
الاول فيظهر في الباعة المتوسطين فان عند كل منهم ثمنان فلورجع بالثمن قبل أن يرجع عليه
اجتمع في ملكه ثمنان اهـ (قوله لان بدل المستحق مملوك) أي ثمنه باق على ملك البائع وعبر
عنه بالبدل ليشمل ما لو كان قيميا وهذا بيان لوجه اجتماع الثمنين في رجوع أحدهم قبل
الرجوع عليه (قوله ولو صالح بشئ الخ) عبارة جامع الفصولين المشتري لو يرجع على
بائعه وصالح البائع على شئ قليل فلبا ئعه أن يرجع على بائعه بثلثه وكذا لو أبرأه المشتري
عن ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فلبا ئعه أن يرجع على بائعه أيضاً اذا لم يتبع اجتماع

ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل
ما لم يقض على المكفول عنه) لئلا
يجتمع ثمنان في ملك واحد لان بدل
المستحق مملوك ولو صالح بشئ
قليل أو أبرأ عن ثمنه بعد الحكم له
برجوع عليه فلبا ئعه أن يرجع
على بائعه أيضاً الزوال البدل عن
ملكه ولو حكم للمستحق

فصل الماشري لم يرجع لانه بالصالح
 أبطل حق الرجوع ونسأله في
 جامع الفصولين (والمبطل يوجب)
 أي يوجب فسخ العقود انفاقا
 (واكل واحد من الباعة
 الرجوع على بائعه وان لم يرجع
 عليه ويرجع) هو أيضا كذلك
 (على الكفيل ولو قبل القضاء
 عليه) لعدم اجتماع الثمن
 اذ بدل الخ لا يملك (والحكم
 بالحرية الاصلية حكم على
 الكافة) من الناس سواء كان
 بينة أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق
 منه اقرار بالرق اشباه (فلا تسمع
 دعوى المالك من أحد وكذا
 العتق وفروعه) بمنزلة حرية
 الاصل (وأما الحكم بالعتق في
 المالك المؤرخ في) على الكافة
 (من) وقت (التاريخ) و(لا)
 يكون قضاء (قبله) كما بسطه مثلا
 خمس مائة وربعه ثوب باشا فاحفظه
 فان أكثر الكتب عنه مخالفة (و)
 اختلافوا في (القضاء بالوقف

البديل والمبديل في ملك واحد ولم يوجد لوال المبدل عن ملكه ولو حكمكم للمستحق
 وصالح المشتري ليأخذ المشتري بعض الثمن من المستحق ويدفع المبيع الى المستحق ليس له
 أن يرجع على بائعه بثمنه لانه بالصالح أبطل حق الرجوع اه قلت وما ذكره في الابرار انما
 هو في ابراء المشتري البائع وأما لو أبرأ البائع المشتري عن الثمن قبل الاستحقاق فقد مناه
 آنذا لانه يمنع الرجوع ثم قال في الفصولين فلو أثبت أي الاستحقاق وحكم له فدفع اليه
 شيئا وأمسك المبيع يصير هذا اشراء للمبيع من المستحق فينبغي أن يثبت له الرجوع على
 بائعه اه (قوله فصل الماشري) أي دفع المستحق الى المشتري بعض الثمن صلحان
 دعوى المشتري تتابعه بائعه أو فسخه مما يبطل الاستحقاق لم يرجع على بائعه بالثمن لان
 صلحه مع المستحق على بعض الثمن أسقط حقه في الرجوع وهذا بخلاف العكس وهو
 ما اذا دفع المشتري الى المستحق شيئا وأمسك المبيع لانه صار مشتريا من المستحق فلا يبطل
 حق رجوعه كما علمت وهذه المسئلة هي الاستتابة عن نظم المحبة ولا ينبغي ظهور الفرق
 بينا وبين الاولى كما أفاده ط فافهم (قوله يوجب فسخ العقود) أي الجارية بين الباعة
 بلا حاجة في انفساخ كل منها الى حكم القاضي درر (قوله ولكل واحد الخ) فلو أقام
 العبد بينة أنه حر الاصل أو أنه كان عبد فلان فأعتقه أو أقام رجل البينة انه عبد دبره
 فقضى بشئ من ذلك فذلك واحد أن يرجع على بائعه قبل القضاء عليه وكذا المشتري
 يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه هندية عن الحساوي (قوله وان لم يرجع عليه)
 بصيغة المجهول أي وان لم يحصل الرجوع عليه درر (قوله ويرجع هو أيضا) أي يرجع
 من له الرجوع على الكفيل بالدرك أيضا أي كماله الرجوع على بائعه وقوله كذلك يعني
 عنه قول المصنف ولو قبل القضاء عليه أي قبل القضاء على المكفول عنه بالثمن (قوله
 والحكم بالحرية الاصلية الخ) هذه الجملة في موقع التعليل لما قبلها واحترز بالاصلية عن
 العارضة بعتق ونحوه لانها تأتي (قوله أو بقوله أنا حر) صورته ادعى انه عبده فقال
 المدعى عليه أنا حر الاصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وعجز المدعى عن البينة حكم القاضي
 بالحرية الاصلية وكان حكمه بها حكما على العامة اه ح (قوله اذا لم يسبق منه اقرار
 بالرق) أي ولو حكما كسكونه عند البيع مع انقياده كالمساوي وتسمع دعواه الحرية بعد
 اعترافه بالرق اذا برهن كالمساوي (قوله وكذا العتق وفروعه) عطف على قوله والحكم
 بالحرية الاصلية أي اذا ادعى انه كان عبدا فلان فأعتقه أو ادعى رجل انه عبده دبره
 أو أنهم أمته استولدها وحكم بذلك فهو حكم على الكافة فلا تسمع دعوى أحد عليه بذلك
 ونقل الجوى عن بعضهم أن هذا بعد ثبوت ملك المعتق والافتقار بعتق الانسان لا لا يملكه
 (قوله وأما الحكم بالعتق في المالك المؤرخ الخ) يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبدى ملكتك
 منذ خمسة أعوام فقال بكراني كنت عبد بشر ما كنتي منذ ستة أعوام فأعتقني وبرهن
 عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبيكر انك عبدى ملكتك منذ سنة أعوام وأنت

ملكى الا فبرهن عليه تقبل وبفسخ الحكم بحرية ويجعل ملكا لعمر ودر وكذا
الحكم بالملك على المستحق منه حكم على الباعة من وقت التار يخ كافي الخالية وفي
المقدسي شراها منذ شهرين فأقام رجل ينسب انما له منذ شهر يقضى به اليه ولا يقضى على
بائعه برهنت أمة في يده مشترا خيرا على انما صفة فلان أو مدبرته أو أم ولده رجوع الكل
الامن كان قبل فلان سائحا في (قوله قبل كالحرية) أفتى به المولى أبو السعود وجرم به
في المحمية ورجعه المصنف في كتاب الوقف كما قدمه الشارح أول الوقف (قوله وهو
الختار) في القوا كه البدرية لابن الفرس وهو الصحيح اه واقصر عليه في الخالية في باب
ما يطل دعوى المتدعي واستدل له فكان مختاره (قوله وصححه العمادى) نقل الرملى
عن المصنف عبارة الفصول العمادية وليس فيها تصحيح أصلا بل بمجرد حكاية الا قول عن
الطوائى والسعدى والثانى عن أبي الليث والصدرا انهم سد اه وفي جامع الفصولين
القضاء بالوقفية قبل يكون على الناس كافة وقبل لا (قوله القضاء بهدى الخ) فاذا قضى
بواحدة منهم الا تسمع دعوى آخر وأراد بالحرية ما يشتمل العارضة كالتق ويجرى في
النكاح ما جرى في الملك المورث فتسمع دعوى غيره على نكاحها قبل التار يخ لا بعده كما
استنبطه والدمشى مسكين من كلام الدرر المات قال الجوى ويزاد على الاربع ما في
معين الحكم لو أضر رجلا وادعى عليه حقا لموكة وأقام البينة على أنه وكله في استيفاء
حقوقه والخصومة في ذلك قبلت ويقضى بالو كالة ويكون قضاء على كافة الناس لانه
ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان اثبات السبب عليه اثباتا على الكافة حتى لو أضر
آخر وادعى عليه حقا لا يكف إعادة البينة على الوكالة اه (قوله وبشئت رجوع
المشتري على بائعه بالثمن الخ) أشار الى أن الاستهتاق لا بد أن يرد على ما كان ملكا البائع
ليرجع عليه ففي الجامع الكبير لو اشتري ثوبا فقطعه وخاطه ثم استحق بالبينة لا يرجع
المشتري على البائع بالثمن لأن الاستهتاق ما ورد على ملكه لانه لو كان ملكه في الاصل
انقطع بالقطع والخياطة كمن غصبه فقطعه وخاطه ملكه فالاصل أن الاستهتاق اذا ورد
على ملك البائع النكاش من الاصل يرجع عليه وان ورد عليه بعد ما صار الى حال لو كان
غصباء ملكه لا يرجع لانه متيقن الكذب وعرف أن المعنى أن يستحقه باسم القميص فلو
برهن انه كان له قبل هذه الصفة يرجع المشتري بالثمن وعلى هذا لو اشتري منطه وطعنتم ثم
استحق الدقيق ولو قال كانت لي قبل الطعن يرجع وكذا لو شري لحافا شوا اه فتح ملخصا
وأطلق المصنف الرجوع فشم ما اذا كان الشراء فاسدا كما في جامع الفصولين وما اذا كان
عالميا بكونه ملك المستحق كما سبذ كره المصنف وما لو أبرأ البائع المشتري عن غشه فالبائع
الرجوع على بائعه لو ابرأ بعد الحكم لا قبله كما تروى وما لو مات بائعه ولا وارث له فالقاضي
ينصب عنه وصيا ليرجع المشتري عليه وما اذا زعم بائعه انه نتج في ملكه ويجز عن اثباته
وأخذ منه الثمن فله الرجوع على بائعه لانه لما حكم عليه التحق دعواه بالعدم وكذا لو زعم

قبل كالحرية وقبل لا) فتسمع فيه
دعوى ملك آخر أو وقف آخر
(وهو المختار) وصححه العمادى
وفي الاشياء القنسية بهدى في
أربع حرة ونسب ونكاح وولاء
وفي الوقف يقتصر على الأصح
(وبشئت رجوع المشتري على
بائعه بالثمن

قوله لانه لو كان ملكه الخ هكذا
بخطه وله سقط من قوله ووقبل
لو والاصل لانه ولو كان الخ فتأمل
اه

انه اسر له الرجوع لانكاره البيع لانه لما حكم عليه بيينة التحقق زعمه بالعدم ومالوا لزم
القاضي البائع بدفع الثمن أولا تكامز ومالوا لحال البائع رجلا بالثمن على المشتري وأدى
اليه ثم استحققت الدار فانه يرجع على البائع لاعلى المحال وان لم يظفر بالبائع وما اذا كان
البائع وكيفا للمشتري مهابا لثمنه بالثمن من ماله ولا ينتظر ان كان دفع الثمن اليه وان كان
دفعه للموكل ينتظر أخذه من الموكل وما اذا قال البائع للمشتري قد علمت أن الشهود
شهدوا بوزور وأن المبيع لي فصدقته المشتري فانه يرجع عليه بالثمن لانه لم يسلم له المبيع فلا
يحل للبائع أخذ الثمن وقد استحق المبيع اه مخلصا كل ذلك من الذخيرة * (تنبيه) *
اذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق ويبين
سببه فلو بينه وأنكر البائع البيع فأنبته المشتري يرجع بثمنه وقبل بشرط حضور المبيع
اسماع البيينة وقبل لاوبا أفق ظهير الدين المرغيناني فلو ذكر شية العبد وصفته وقدر ثمنه
كفى جامع الفصولين وفيه أن للمستحق تحليف المستحق بالله ما باعه ولا وجهه ولا
تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه وقامه فيه (فرع) استأجر سارا فادعاه
رجل ولم يصدق انه مستأجر واستحقه عليه لا يرجع الا بجر على بائعه لان هذا الاستحقاق
ظلم لانه لم يقع على خصم ذخيرة (قوله اذا كان الاستحقاق بالبيينة) فلو أخذ المستحق العين
من المشتري بلا حكم فلهلك فالوجه في رجوع المشتري على بائعه أن يدعى على المستحق أنك
قبضته مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدي فادعى الى قيمته فيبرهن أنه له فيرجع المشتري
على بائعه بثمنه جامع الفصولين ومفهوما أنه لو لم يملك فله المشتري منه استرداده حتى يبرهن
فيرجع المشتري على بائعه ان لم يبرهن المشتري أو لا بأنه للمستحق وفي الفصولين أيضا أخذه بلا
حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق مني بلا حكم فادعاه الى ثمنه ثم برهن على
المستحق انه له في غيبة المشتري صح لانفساخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيه ما فاق على
ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه واحترز بقوله بلا حكم عما اذا كان بهكم ولم يرجع
المشتري على بائعه بالثمن فانه لا يصح مع غيبة المشتري لعدم انفساخ البيع بالاستحقاق
رمي (قوله باقرار المشتري) ولو عدل المشتري شهود المستحق قال أبو يوسف أسأل عنه ما
فان عدل لا يرجع بالثمن والا فلا لانه كافرار ذخيرة (قوله أو ينكوله) كان طلب المستحق
تحليفه على أنك لا تعلم أن المبيع ملكي (قوله فلا يرجع) فلو برهن المشتري أن الدار ملك
المستحق ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك
البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغا ما
لو برهن على اقرار البائع انه للمستحق يقبل لعدم التناقض وأنه اثبات ما ليس بشايت
ولو لا بيينة له فله تحليف البائع بالله ما هو للمدعى لانه لو أقر زعمه جامع الفصولين نعم لو أقر به
للمستحق ثم برهن على ان الامنة حرة الاصل وهي تدعى أو أن ملك فلان وهو أعتقها
أردبرها أو استولدها قبل الشراء فقبل ويرجع بالثمن لان التناقض في دعوى الحرية

اذا كان الاستحقاق بالبيينة (لما
سببه) انما هي حجة منهنية (أما اذا
كان) الاستحقاق (باقرار المشتري
أو ينكوله أو باقرار وكيل
المشتري بالخصوص أو ينكوله
فلا) رجوع لانه حجة خاصة
(و) الاصل أن (البيينة حجة
منهنية) تظهر في حق كافة الناس
لكن لا في كل شيء

قوله وهي تدعى أو أن ملك هكذا
بخطه واهل الصواب اسقاط كلمة
أو كما لا يخفى اه معصية

وفروعهما لا يصير فتح قال في النهر وظاهر أن قوله وهي تدعى انفساقي (قوله كما هو ظاهر
 كلام الزبلي) حيث قال لأن المينة لا تصير حجة الإبقاء القاضي والقاضي ولاية عامة
 فينفذ قضاؤه في حق الكافة والاقراء حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء ولا ولاية على
 نفسه دون غيره فيقتصر عليه اه قال ط وحله الرمي في حاشية المنهج على بعض
 القضاة أو يراد بالكافة كل من يتعدى اليه حكم القاضي في تلك القضية لا كافة الناس
 اه وحينه فلا حاجة للاستدراك اه (قوله وشكوه) من فروعه وكولاء وشكاح ونسب
 ط (قوله فان ثبت الحق بهما) الظاهر أنه احتراز عما لو سبق الحكم بالمينة عقب الانكار
 ثم أقر بخلاف العكس لأنه بعد الحكم للمستحق باقرار المشتري لا يصح الحكم بعده بالمينة
 بخلاف ما إذا كان قبل الحكم بشئ منهما بأن برهن ثم أقر المشتري أو بالعكس فإنه يجعل
 الحكم قضاء بالمينة عند الحاجة إلى الرجوع كما هنا وإن أمكن جعله قضاء بالاقراء فافهم
 وعلى هذا أجل في الفتح ما في فتاوى رشيد الدين من أنه لو أقر ومعه ذلك برهن المستحق
 وأثبت عليه بالمينة رجح لان القضاء وقع بالمينة لا بالاستحقاق ثم ذكر رشيد الدين في كتاب
 الدعوى لو ادعى عينا وبرهن وقبل أن يقضى له أقوله المذمومة عليه اختلنا فقبل يقضى
 بالاقراء وقبل بالمينة والاول أظهر وأقرب للصواب اه قال في الفتح وهذا يناقض ما قبله
 إلا أن يخص ذلك بعارض الحاجة إلى الرجوع فيحصل أنه إذا ثبت الحق بهما يقضى
 بالاقراء على ما جعله الاظهر وإن سبقته اقامة المينة مع تمكن القاضي من اعتباره قضاء
 بالمينة وعند تحقق حاجة الخصم اليه ينبغي اعتباره قضاء به المندفع الضرر عنه بالرجوع
 اه ملخصا قلت ويؤيد هذا التوفيق أنه في جامع الفصولين نقل عبارة رشيد الدين الاولى
 معللة بالحاجة وذكر في نور العين أن هذا أظهر وحق ذلك فراجعوا الظاهر أن مثل ما هنا
 ما لو باع شيا كان اشتراؤه ثم رده عليه بعيب قديم وأقر به وبرهن عليه المشتري وقضى بذلك
 بجعل قضاء بالمينة لحاجة به إلى الرجوع عن باتعه بخيار العيب (قوله فبالمينة اولى)
 أي فاعتبار القضاء بالمينة أولى (قوله فلو استحققت مبيعة ولدت) يشمل الدابة إذا ولدت
 عند المشتري أو ولادها في نور العين عن جامع الفتاوى (قوله لا باستيلاده) قيد به لمكان
 قوله يتبعها ولدها والافاستيلاد المشتري لا يمنع استحقاق الولد بالمينة لكنه لا يتبعها بل
 يكون ولد المشتري حوزا بالقيمة كمنه عليه بعده (قوله يتبعها ولدها) وكذا إذا ارشها فتح قال
 ولا خصوصية للولد بل زوائد المبيع كاهما على التفصيل اه أي التفصيل بين كون
 الاستحقاق بالمينة أو بالاقراء بين دعوى المقر له الزوائد وعدمها وسيد ذكر الشارح
 الزوائد آخر (قوله بشرط القضاء به) لأنه أصل يوم القضاء لا انفصاله واستقلاله فلا بد
 من الحكم به وهو الاصح في المذهب فتح قال في الهداية واليه تشير المسائل فان القاضي
 إذا لم يعلم بالزوائد قال محمد لا تدخل الزوائد في الحكم وكذا الولد إذا كان في يد غيره لا يدخل
 تحت الحكم بالام تبعها اه والظاهر أن الارش لا يدخل تبعها (قوله في الاصح) مقابله ما قبل

كما هو ظاهر كلام الزبلي والعيب
 بل في عتق وشكوه كما ذكره
 المصنف (الا لاقراء) بل هو حجة
 قاصرة على المقر لعدم ولايته على
 غيره بقى لواجبها فان ثبت الحق
 بهما قضى بالاقراء الا عند
 الحاجة فبالمينة اولى فتح ونهر
 (فلو استحققت مبيعة ولدت) عند
 المشتري لا باستيلاده (بينة يتبعها
 ولدها بشرط القضاء به) أي بالولد
 في الاصح زبلي

انه اذا قضى القاضي بالام بصيرمقضيابه أيضا ساعا كفى الفسخ (قوله وكلام البرازي ينفيد
تقييده) أى تقييد القضاء بالولد للمستحق وأخذ ذلك في النهر من قول البرازي ثم دوا على
رجل في يده جارية انهم الهذ المتدعى ثم غابا وماتا ولها ولد في يد المتدعى عليه يدعى انه له
وبرهن على ذلك لا يثبت الحاكم الى برهانه ويقضى بالولد للمتدعى فان حضر الشهود
وقالوا الولد للمتدعى عليه ضمن الشهود قيمة الولد كما بينهم رجوعا فان كانوا حضورا وسألهم
عن الولد فان قالوا انه للمتدعى عليه أو لا ندري من الولد يقضى بالام للمتدعى دون الولد اه
(قوله بما اذا سكنت الشهود) أى عن كونه لذى اليد وكذا بالاولى اذا قالوا انه للمستحق
(قوله ثم استيلاده) أى استيلاد المشتري (قوله فيكون ولد المغرور) الاول أن يقول
ولكن يكون الخ لان قوله لا يمنع الخ يتوهم منه انه يتبعها كما اذا كان لا باستيلاده فيناسبه
الاستدراك بأنه يكون ولد المغرور أى يكون لذى اليد حرا لان وطاه كان في الملك ظاهرا
وعليه للمستحق القيمة أى يوم الخصومة كما سبذ كره في باب دعوى النسب قال في جامع
الفصولين ولو أودها على هبة أو صدقة أو شراء أو وصية أخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا
الموجب للغرور ملك مطلق الاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنها
وبقيمة ولدها لا بالعقر عندنا ولا يرجع على الوهاب والمتصدق والموصى بقيمة الولد عندنا
ولو باعها المشتري الاول فأولها الثاني فاستحققت يرجع المشتري الثاني على الاول بالثمن
وبقيمة الولد ولا يرجع الاول على بائعه الا بالثمن عنده وعند بائعه بقيمة الولد أيضا
ونظيره أن المشتري الثاني لو وجد عيبا وقد تعذر رده لعيب حدث فيرجع على بائعه بنقص
العيب وبائعه لا يرجع به على بائعه عنده خلافا لهما * (تنبيه) * انما يرجع المشتري بالعقر
لانه بدل منفعة استوفاه لنفسه وجزا على فعله ومثله ما لو نقصت الارض المستحقة
بالزراعة وضمن نقصانها لا يرجع به على بائعه وبه ظهر جواب حادثة التتوى فيمن اشترى
دارا فظهرت وقفا وضمنه ناظر الوقف اجرتها فأجبت بانه لا يرجع بالاجرة على البائع
خلافا لما افق به بعض علماء مصر القاهرة في زماننا مستدلا بقولهم الغرور في ضمن عقد
المعاوضة يوجب الرجوع ولا يخفى أنه غير صحيح لانه انما يرجع بما يمكن تسليمه كما يأتي
بيانه وبما ليس جزاءا فعليه كما علمت (قوله بالقيمة المستحقة) أى مضمونها للمستحق
والمراد القيمة يوم الخصومة كما ذكره في باب دعوى النسب (قوله كما ترى) صوابه كما يأتي
(قوله والفرق ما ترى) قال في الهداية ووجه الفرق أن المينة حجة مطلقة فانها كاسمها
مينة فيظهر بها ملك من الاصل والولد كان متصلا به فيكون له أما الاقرار بحجة قاصرة
يثبت الملك في المخبر به ضرورة صحة الاخبار وقد حصلت باثباته بعد الانفصال فلا يكون
الولد له (قوله يتبعها) لان الظاهر أنه لا يلي عن النهاية ومقتضى الفرق المذكور انه
لا يكون له كفى الفسخ (قوله وكذا) أى كالولد في التفصيل المذکور كما ترى (قوله نعم
لا ضمان بهلاكها) أى هلاك الزوائد ومنه موت الولد واحترز عن استهلاكها اقتضت به

مطلب
في ولد المغرور

مطلب
لا يرجع على بائعه بالعقر ولا باجرة
الدار التي ظهرت وقفا

وكلام البرازي ينفيد تقييده بما اذا
سكنت الشهود فلو بينا أنه لذى اليد
أو قالوا لا ندري لا يقضى به ثم
استيلاده لا يمنع استحقاق الولد
بالقيمة فيكون ولد المغرور حرا
بالقيمة المستحقة كما ترى في باب دعوى
النسب (وان أقر ذو اليد بها)
لرجل (لا) يتبعها فيما أخذها
وحدها والفرق ما مر من الاصل
وهذا اذا ينفذه المقر له فلو ادعاه
يتبعها وكذا سائر الزوائد نعم
لا ضمان بهلاكها كزوائد
المغصوب ولم يذكر النكول لانه
في حكم الاقرار فلهذا في مهزيا
للعمادية

(قوله ومنع التناقض دعوى المالك) هذا اذا كان الكلام الاول قد اثبت لشخص معين
حقا والامتنع كقوله لاحق لي على أحد من أهل سمرقند ثم ادعى شيئا على أحد منهم نصحه
دعواه كافي المؤيدية عن صدر الشريعة اه وكذا اذا كان كل من الكلامين عند
القاضي واكتفى بعضهم في تحققة كون الثاني عند القاضي واختار في النهر الاول لان
من شرائط الدعوى كونها بالدية واختار في البحر من متفرقات القضاء الثاني قال في المنع
وله وجهه انه الذي يقتضيه التناقض اه وقال المقدسي يكاد أن يكون التناقض
القطعي لان الكلام الاول لا بد أن يثبت عند القاضي ليقرب على ما عنده حصول
التناقض والثابت بالبيان كالنائب بالعيان فكأنه ما في مجلس القاضي فالذي شرط
كونه ما في مجلسه يعم الحقيقي والحكمي في السابق واللاحق اه قات وبشبهه له
مسائل كثيرة في دعوى الدفع وسما في تمام الكلام عليه في متفرقات القضاء ان شاء الله
تعالى ثم اعلم أن التناقض يرتفع بتدقيق الخصم وبتركيب الحاك أيضا وهو معنى قولهم
المقرر اذا صار مكذبا نمر عا طلي اقراره بجر عن البرازية وقد مناقب ل فهو ورقة مسائل في
ارتفاعه بتكذيب الحاك ثم ذكر في البحر بعد ورقتين ارتفاعه بثالث حيث قال اذا قال
تركت أحدا الكلامين فانه يقبل منه ما في البرازية عن الذخيرة ادعاء مطلقا دفعه
بأنك كنت ادعيته قبل هذا المقيد او برهن عليه فقال المدعي ادعيه الا كذلك السبب
وتركت المطلق يقبل اه اي لكون المطلق أزيد من المقيد وهو مانع لصحة الدعوى ولذا
لو ادعى المطلق أقول لا تسمع كافي البرازية لكونه بدعوى المقيد ثانيا يدعي أقول لكن
مانعه في البحر عن البرازية لا يدل على كون ذلك قاعدا في ابطال التناقض والارم أن
لا يضر تناقض أصلا يمكن التناقض من قوله تركت الكلام الاول فاذا أقر أنه ليس له
ثم قال هو لي وتركت الاول تسمع ولا فائل به أصلا والظاهر أن مانعه عن البرازية وجهه
كونه توفيقا بين الكلامين بأن مراد المدعي الأقل الذي ادعاه أو لا بدليل ما في البرازية
أيضا ادعى عليه مطلقا ثم ادعى عليه عند ذلك الحاك كم بسبب يقبل بخلاف العكس
الآن يقول العاكس أردت بالمطلق الثاني المقيد الاول لكون المطلق أزيد من المقيد
وعليه الفتوى اه فافهم (قوله طلب نكاح الأمة يمنع دعوى ملكها) تنم عبارة
الصغرى وطلب نكاح الحر مانع من دعوى نكاحها اه وكان الاولى ذكره لانه مشال
منع دعوى المالك في المنفعة (قوله وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الخ) كما اذا ادعى انه
أفان وكاه بالخصوص ثم ادعى انه أفان آخر وكاه بالخصوص لا تقبل الا اذا وفق وقال
كان أفان الاول وقد وكاني بالخصوص ثم باعه من الثاني ووكاني أيضا والتدارك يمكن
بأن غاب عن المجلس وجاء بعد دفوت مدة وبرهن على ذلك على مانع عليه الخصم في
الجلسة دل على أن الامكان لا يكفي ثم رعن البرازية (قوله نسخة الخ) حاصل ما ذكره
هنا من حكاية الخلاف قلت ذكر في البحر هناك أن الاكتفاء بامكان التوفيق هو القياس

مطلب
في مسائل التناقض

قوله واكتفى بعضهم في تحققة
كون الثاني الخ هكذا بخطه وله
صوابه بكون الثاني الخ تأمل
اه صححه

(ومنع التناقض) أي التدافع
في الكلام (دعوى المالك) لعين
أو منفعة لما في الصغرى طلب
نكاح الأمة يمنع دعوى ملكها
وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره
الا اذا وفق وهل يكفي
امكان التوفيق بخلاف صحة
في متفرقات القضاء

والاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط وذكر محشيته الرمي عن منية المفتي أن جواب الاستحسان هو الأصح اهـ وفي جامع النصولين بعد حكاية الخلاف والاصوب عندي أن التناقض إذا كان ظاهرا سلبا والایجاب والتوفيق خفيا لا يكتفي إمكان التوفيق الا ينبغي أن يكتفي بالإمكان يؤيده ما في ح انه لو أقترله أنه لم يكتف قدر ما يكتفه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بالاتاريج قبل لا يمكن التوفيق بأن يشترط به بعد إقراره ولأن البينة على العقد المهم تنفيذ المالك للعالم ولذا لا تعتبر الزوائد اهـ وأقتره في نور العين (قوله وفروع هذا الأصل كثيرة) منها ادعى عليه ألفا فادينا فأنكر ثم ادعاه من جهة الشركة لا تسمع وبالعكس تسمع لا يمكن التوفيق لأن مال الشركة يجوز كونه دينيا بالوجود ادعى الشراء من أبيه ثم برهن على انه ورثه منه يقبل لا يمكن انه بجده الشراء ثم ورثه منه وبالعكس لا ادعى أولا الوقف ثم لنفسه لا تسمع كما لو ادعاه غيره ثم لنفسه وبالعكس تسمع لصحة الاضافة بالاخصية انتفاعا ادعاه بشراء أو وارث ثم ادعاه مطلقا لا تسمع بخلاف العكس كما ترى بجز مختصا (قوله وان قال أبي أو ابني) مفاده أن قول ذلك بعد قول المتدعي الأول هو أني وليس كذلك لأن المراد أن متدعي النفقة لواله أو ابني وكذبه ثم بعلمه أنه صدقه المتدعي عليه وادعى الارث يقبل والفرق أن ادعاء الولد مجردا يقبل لعدم حمل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة أفاده ح ويمكن الرجوع ضمير قال هنا وفي المعطوف عليه الى متدعي النفقة ويكون المراد أن متدعي الارث وافقه على دعواه فافهم (قوله والأصل الخ) أشار به لذكره بالكاف الى أنه ليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بما ذكره المصنف بل كل ما في سببه خفا فنه اشترى أو استأجر دارا من رجل ثم ادعى أن أباه كان اشتراها له في صغره أو أنه ورثها منه وبرهن قبل ادعى شراء من أبيه ثم برهن على أنه ورثها منه يقبل وبالعكس لا ادعى عن والده عليه قيمتها ثم ادعى أن فاقته في يدو عليه احضارها أو بالعكس يقبل اشترى ثوبا في منديل ثم زعم أنه له وأنه لم يعرفه يقبل اقتسموا التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل له منها الشيء الثلاثي ان قال كان في صغري يقبل وان مطلقا لا وعقابه في البحر (قوله كالنسب) كما لو باع عبدا ولده عبده وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الأول انه ابنه يقبل ويطل الشراء الأول والثاني لأن النسب يمتد على العاقل فيخفى عليه فيعذر في التناقض عيني وفي جامع النصولين قال أنا لست وارث فلان ثم ادعى ارثه وبين البهية يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه ولو قال ايس هذا الولد مني ثم قال هو مني يصح وبالعكس لا يكون النسب لا ينتفي بنفيه وهذا اذا صدقة الابن والافلا يثبت النسب لأنه اقرار على الغير بأنه جزئي لكن اذا لم يصدق الابن ثم صدقه ثبت البتة لأن اقرار الاب لم يطل بعدم التصديق ولو أنكر الاب اقراره فبرهن الاب عليه يقبل والاقرار بأنه ابني يقبل لأنه اقرار على نفسه بأنه برؤه أما الاقرار بأنه أخوه فلا لأنه اقرار على الغير ولو ادعى أن أبي فلان وصدقه ثبت

وفروع هذا الأصل كثيرة ينبغي
في الدعوى ومنه الذي على آخر
أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال
المتدعي عليه ليس هو بأخي ثم مات
المتدعي عن تركه فجاء المتدعي عليه
يطالب ميراثه ان قال هو أخي لم يقبل
للتناقض وان قال أبي أو ابني
قبل والأصل أن التناقض (لا)
يمنع دعوى ما يخفى سببه ك(النسب)

نسبه فاذا ادعى انه ابن فلان آخر لا يسمع لان فيه ابطال حق الاقول وكذا لو لم يستدقه الاقول
 لانه أثبت له حق التصديق فلو صححنا اقراره الثاني ينقض الى ابطال حق التصديق للاقول
 وصار كمن ادعى انه مولى فلان ولا يصح صدقه ثم ادعى انه مولى فلان آخر لم يجز اه وعلمه
 فيه (قوله والطلاق) حتى لو برهنت على الثلاث بعدما اختلعت قبل برهانها واستردت
 بدل الخلع لاستقلال الزوج بذلك بدون علمها وكذا الوقاهات المرأة ورثة زوجها وقد
 أقر وبالزوجية كبارا ثم برهنوا على أن زوجها كان طلقها في صحته ثلاثا رجعوا عليها بما
 أخذت منهم وفي البحر عن البرازية ادعت الطلاق فانكر ثم مات لا تملك مطالبة الميراث
 اه تأمل (قوله وكذا الحرية) أي ولو عارضة وفصله عما قبله بكذا الإشارة الى أن التقرير
 بعده عليه فقط ومن فروع ذلك لو برهن البائع أو المشتري أن البائع حرره قبل بيعه يقبل
 اذ التناقض متحمل في العتق قال في جامع الفصولين بعد نقله أقول التناقض انما يتحمل
 بناء على الخفاء وإذا تحقق في المشتري لا البائع لانه يستدق بالعتق فالاولى أن يحمل هذا على
 قولهما اذ الدعوى غير شرط عندهما في عتق العبد فقط قبل بيعة البائع حسبة وان لم يصح
 الدعوى للتناقض اه ومنها لو أدى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى نفسه عتقا قبلها
 يقبل برأيه وفي المبسوط أقرت له بالرق فباعها ثم برهنت على عتق من البائع أو على انها
 حرة الاصل يقبل استحسانا ولو باع عبدا وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت
 وهو ممنوع عن نفسه فهو اقرار منه بالرق فلا يصح صدق في دعوى الحرية بعده لسعيه في
 نقض ما تم من جهته الا أن يبرهن فيقبل وكذا لو رهنه أو دفعه بحماية كان اقرارا
 بالرق لا لو آجره ثم قال أنا حرة فالقول له لان الاجارة تصرف في منافعه لا في عينه وعلمه
 في البحر (قوله فلو قال عبيد) أي انسان ومما عبيد باعتبار ظاهر الحال الا أن والا
 فالفرض انه حر وقوله لمشتري لمريد الشراء (قوله اشتري فأنا عبيد) لا بد في كون المشتري
 مغرورا يرجع بالثمن من هذين القيدين أعني الامر بالشراء والاقراء بكونه عبدا كافي الفتح
 وغيره ومما في العتبية من الاكتفاء بسكوت العبد عند المبيع في رجوع المشتري عليه فهو
 مخالف لما في سائر الكتب وان غلط فيه بعض من تصدق للاقتناء بدارا السلطنة العلمية وأفتى
 بخلافه كما أفاده الانقروى في منقوبات فتاويه وأفاد بقوله اشتري انه لو قال له أجنبي
 اشتريه فانه حر فلا رجوع بحال كافي جامع الفصولين وغيره (قوله لزيد) كذا في النهر قال
 السانحاني والظاهر انه ليس بشرط لان الغرور في ضمن المعاوضة ليس كفالة صريحة حتى
 يشترط معرفة المكقول له وعنه وما اعتقر وأيضاً هذا رجوع العبد على سيده بما أدى مع
 أنه لم يأمر به وهذا الضمان الواقع منه ضمن قوله اشتري فأنا عبيد اه (قوله معتمد على
 مقالته) احتريه عما اذا كان عالما بكونه حرة لانه لا تغري مع العلم كما لا يخفى ولذا لو استولدها
 عالما بان البائع غصبها فاستحققت لا يرجع بقيمة الولد وهو رقيق كما يذكره الشارح فافهم
 (قوله أي ظهر حراً) بيينة أقامها لانه وان كان دعوى العبد شرطاً عند أبي حنيفة

والطلاق وكذا (الحرية) فلو قال
 عبيد اشتري فأنا عبيد (لزيد
 فأشتراه) معتمداً على مقالته (فإذا
 هو حر) أي ظهر حراً

(فان كان البائع حاضرا أو غائبا
غيبته معروفة) يعرف مكانه (فلاشئ
على العبد) لوجود القايض (والا
رجع المشتري على العبد) بالغن
خلاف الثاني ولو قال اشترى فقط أو
أنا عبد فقط لا يرجع عليه اتفاقا در
(و) رجع (العبد على البائع) اذا
ظن به (بخلاف الرهن) بأن قال
اشترى فاني عبد لم يفهم أصلا
والاصل أن التفرير يوجب الضمان
في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة
(باع عقارا ثم برهن انه وقف
محكوم بلزومه قبل والا) لأن مجرد
الوقف لا يزيل الملك بخلاف
الاعاق ففتح واعقده المصنف تبعا
للجرح على خلاف ماصوقه الزباني
وتقدم في الوقف وسيجيء آخر الكتاب
٢ (اشترى شيئا ولم يقبضه حتى أداه
آخر) أنه له (لا تسمع دعواه بدون
حضور البائع والمشتري) للقضاء
عليهما ولو قضى له بحضرتهم ما ثم
برهن أحدهما على أن المستحق
باعه من البائع ثم هو باعه من
المشتري قبل ولزم البيع وتعامه في
الفتح (لا عبرة بتاريخ الغيبة)

مطلب
(٢) فيما لو باع عقارا وبرهن انه
وقف
مطلب
لا عبرة بتاريخ الغيبة

في الحرية الاصلية وكذا في العارضة بعقود ونحوه في الصحيح لكن التناقض لا يمنع صحتها
كما أفاده تقرير المسئلة وتعامه في الفتح (قوله يعرف مكانه) ظاهر اطرافهم ولو بعد
بجيت لا يوصل اليه عادة كقصي الهند فافهم (قوله لوجود القايض) أي البائع
والاولى قول الفتح للتمكن من الرجوع على القايض (قوله والا) أي بأن لم يعلم مكانه ومثله
ما اذا مات ولم يرث شيئا فلو كان له تركه بعد لم مكانه ايرجع فيها فيما يظهر لأن ذلك دين عليه
كما يأتي والدين لا يبطل بالموت فافهم (قوله رجع المشتري على العبد بالغن) لأنه
يجعل العبد بالامر بالشراء ضامنا للثمن له عند تدهور رجوعه على البائع دفعا للغرور
والضرر ولا تعذرا لافيلا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن أن يجعل الامر به
ضمانا للسلامة كما هو موجه هداية (قوله خلاف الثاني) أي في رواية عنه (قوله
لا رجوع عليه اتفاقا) لأن الحرية تشتري بخلصة صك الاسير وقد لا يجوز شراء العبد
كالمكاتب زباني (قوله ورجع العبد على البائع) انما يرجع عليه مع أنه لم يأمره بالضمان
عنه لأنه أدى دينه وهو مضطر في أدائه فتح فهو كغير الرهن اذا قضى الدين لتخلص الرهن
يرجع على المدين لأنه مضطر في أدائه (قوله لم يفهم أصلا) أي سواء كان البائع حاضرا
أو غائبا قال في الهداية لأن الرهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى يجوز
الرهن ببذل الصرف والمسلم فيه مع حرمة الاستبدال فلا يجعل الامر به ضمانا للسلامة
وبخلاف الاجنبى أي لو قال اشترى فانه حر لأنه لا يعبر ببقوله فيه فلا يتحقق الغرور ونظير
مسئلة نقول المولى بايعوا عبدي هذا فاني قد أدت له ثم ظهر الاستحقاق يرجعون عليه
بقبضته اه (قوله والاصل الخ) مر هذا الاصل مبسوطا آخر باب المراجعة والتولية (قوله
لأن مجرد الوقف لا يزيل الملك) أي عند الامام والفتوى على لزومه بدون الحكم بلزومه
(قوله على خلاف ماصوقه الزباني) حيث قال وان أقام المينة على ذلك قبل تقبل وقيل
لا تقبل وهو أصوب وأحوط اه (قوله وتقدم في الوقف) قدمنا هناك أن الاصح سماع
المينة دون الدعوى المجردة بلا تفصيل لأن الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه المينة وتعام
تحقيق المسئلة هناك فراجع (قوله للقضاء عليهم) لأن الملك للمشتري والبائع لا يملك
والمدعى يدعيه فشرط القضاء عليهم ما حضورهم ففتح بقى لوقال المستحق لا يثبت على
واستحلفهما خلاف البائع ونكل المشتري فانه يؤخذ بالثمن فاذا أداه أخذ العبد وسلمه
الى المدعى وان حلف المشتري ونكل البائع لم يثبت على كل قيمة العبد الا أن يجيز المستحق
البيع ويرضى بالغن بزيادة وجامع الفصولين (قوله ثم هو) أي البائع (قوله ولزم البيع)
لأنه يقرر القضاء الاول ولا ينفذه فتح لأن القضاء بأن المستحق باعه يقرر القضاء بأنه ملك
المستحق (قوله وتعامه في الفتح) حيث قال ولو فسخ القاضى البيع بطلب المشتري ثم برهن
البائع أن المستحق باعه اتمه ياخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنتقض اه فأفاد أن
قوله ولزم البيع مقيد بما اذا لم يفسخ القاضى البيع (قوله لا عبرة بتاريخ الغيبة الخ)

اعلم أن الخارج مع ذي اليد لو ادعى ملكا مطلقا فخرج أولى الأذابر من ذي اليد على
النتائج أو أرتخا الملك وتاريخ ذي اليد أسبق فهو أولى ولو أرتخ أحداهما فقط يقضى
للخارج عندهم أو عند أبي يوسف وهو رواية عن الإمام يحكم للمؤرخ خارجا وإذا كان
جامع القسولين من الفصل الثامن وأفاد المصنف أن تاريخ الغيبة غير معتبر لأن قول
الخارج أن هذا الخارج غائب عن منسنة ليس فيه تاريخ ملك فإذا قال ذو اليد أنه ملكي
منسنة من مثالا وبرهن لا يحكم له لأنه وجد تاريخ الخارج من أحداهما فقط وهو غير معتبر
فمضى به للخارج عندهما ~~كما علمت~~ ومثله لو برهن الخارج أنه منسنة من ذي اليد
أنه يده من ثلاث سنين فهو للخارج لأن ذا اليد لم يبرهن على الملك كما في جامع القسولين
(قوله بل العبرة لتاريخ الملك) أي التاريخ الموجود من الطرفين كما علمت والافتراض
الملك هنا وجد من المدعى عليه لكنه لم يوجد من المدعى بل وجد من تاريخ الغيبة فقط
(قوله فقبيل) طرف متعلق بأخبار (قوله أخبر المستحق عليه) أي الذي ادعى عليه
بالاستحقاق وهو المشتري وهو مرفوع على أنه فاعل أخبر والبائع مقعوله (قوله بل
يقضى به للمستحق) لأنه ما ذكر تاريخ الملك بل تاريخ الغيبة فبقي دعواه الملك بالتاريخ
والبائع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لأن المشتري تلقى الملك منه فصار كأن
المشتري ادعى ملك بآبائه بتاريخ سنين إلا أن التاريخ لا يعتبر حالة الانقراض فمضى اعتبار
ذكره وبقيت الدعوى في الملك المطالب بقبضه بالاداة تدرك أي يقضى به للمستحق قال في
جامع القسولين من الفصل السادس عشر بعد ذكره ما مر أقول ويقضى به للمؤرخ
عند أبي يوسف لأنه يرجع المؤرخ حالة الانقراض وينبغي الافتناء به لأنه أرفق وأظهر والله
تعالى أعلم اه (قوله لانعدام الغرور) لعلمه بحقيقة الحال درر ومثله للمؤرخ من
أخبرته بأنها حرة عالميا بكذبها فأولدها فولد رقيق كما في جامع القسولين (قوله
ويرجع بالنس) أي على بآبائه وكان الأولى ذكر الرجوع بالنس أولا لكونه المقصود من
التفريع على كلام المتن ثم يقول ولكن يكون الولد رقيقا فأفاده السامحاني (قوله وان أقر
بملكه المبيع للمستحق) أي بعد أن يكون الاستحقاق ثابتا بالبيينة لا باقرار المشتري
المذكور فلا ينافي قول المصنف السابق أما إذا كان باقرار المشتري أو بملكه فلا على
أنه قد تم الشارح أنه إذا اجتمع الاقرار والبيينة يقضى بالبيينة عند الحاجة إلى الرجوع وبه
انقطع ما في الشرح لعلية من توهم المناقاة فافهم (قوله ويرجع) أي بالنس (قوله بسبب ما)
أي بشراء أو هبة أو وارث أو وصية (قوله بخلاف ما إذا لم يقتر) أي المشتري أي لم يقتر نصا
بأنه ملك للبائع فإن الشراء وان كان اقرارا بالملك لكنه محتمل وفي جامع القسولين لأنه
وان جعل مقرا بالملك للبائع ~~منه~~ مقتضى الشراء وقد انسخ الشراء بالاستحقاق
فمنه نسخ الاقرار (قوله بل لا بد من الشهادة على مضمونه) بأن يشهد أن قاضي بالسدة
كذا قضى على المستحق عليه بالاداة التي اشتراها من هذا البائع وأخرجها من يد المستحق

عليه

العبرة لتاريخ الملك (فلو قال
المستحق) عند الدعوى (غابت)
عنى (هذه) الاداة (منسنة) فقبل
القضاء به للمستحق أخبر المستحق
عليه البائع عن القصة (فقال)
البائع لي بيته أنها كانت ملكا لي
منسنة من مثالا وبرهن على ذلك
(لانعدام الخصومة) بل يقضى به
للمستحق لبقاء دعواه في ملك
مطلق خال عن تاريخ من الطرفين
(العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من
الرجوع) على البائع (عند
الاستحقاق) فلو استولده مشرة يعلم
غصب البائع أياها كان الولد
رقيقا لانعدام الغرور ويرجع
بالنس وان أقر بمالكية المبيع
للمستحق درر وفي القنية لو أقر
بالمالك للبائع ثم استحق من يده
ويرجع لم يطل اقراره فلو وصل اليه
بسبب ما أمر بتسليمه اليه بخلاف
ما إذا لم يقتر لأنه محتمل بخلاف
النس (لا يحكم) القاضي (بمسجل)
الاستحقاق بشهادة أنه كتاب
قاضي (كذا) لأن الخط يشبه
الخط فلم يجوز الاعتداد على نفس
المسجل (بل لا بد من الشهادة على
مضمونه) أي يقضى للمستحق عليه
بالرجوع بالنس (كذا) الحكم
فيه (حاشوي نقل الشهادة والوكالة)

عليه كافي جامع الفصولين وغيره (قوله من محاضر) بيان لما والمراد مضمون ما في
الذكر كوراث فسلابته فيهم من الشهادة على مضمون المكتوب لما في المنح والمحضر ما يكتبه
القاضي من حضور الخصمين والتمادي والشهادة والسجل ما يكتب فيه نحو ذلك وهو
عنده والاصل ما يكتبه اشترأ وشفيع ونحو ذلك اه ط (قوله بخلاف نقل وكالة) كما اذا
وكل المتدعي انما يجزى القاضى ليدعى على شخص في ولاية قاض آخر وكتب القاضى
كما ينبغي به بالوكالة ط (قوله وشهادة) كما اذا شهدوا على خصم غائب فان القاضى
لا يحكم بل يكتب الشهادة ليحكمهم القاضى المكتوب اليه ويسلم المكتوب لشهود
الطريق كما يأتي في باب كتاب القاضى الى القاضى ح (قوله لانهم التخصيل العلم للقاضى)
أى لم يجز الادعاء لانفس الحكم فلا تشترط الشهادة على مضمون ما بل تكفى الشهادة
بأنهم من قاضى بلدة كذا هذا ما يشهد كلامه تعالى الدرر لكن سيأتى في كتاب القاضى الى
القاضى اشتراط قراءته على الشهود واعلامهم به ومقتضاه أنه لا بد من شهادتهم بمضمونه
والافتاء النافذة في قراءته عليهم ولعل ما هنا مبني على قول أبي يوسف بأنه لا يشترط سوى
شهادتهم بأنه كاتبه وعليه الفتوى ما سيأتى هناك (قوله ولذا الزم الخ) قال المصنف
في كتاب القاضى الى القاضى في مسئلة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده ولو كان
الذى على ذمى وعلاه الشارح بقوله لشهادتهم على فعل السلم اه ط (قوله ولا رجوع
الخ) أى لو ادعى حقا محجولا في دار فصرح على شئ كانه درهم مثلا فاستحق بعض الدار
لم يرجع صاحب الدار بشئ من البديل على المتدعي لجواز أن تكون دعواه فيما بقي وان قل
درر وعبارة الهداية فاستحققت الدار الاذراع منها والظاهر انه لو كان الاستحقاق على
سهم شائع كربع أو نصف فهو كذلك لان المتدعي لم يتدع سهمها منها لان دعوى حق مجهول
تشمل السهم والجزء ثم لو ادعى سهمها شائعا يكون استحقاق الربع مثلا واردا على ربع
ذلك السهم أيضا فلم تدعى عليه الرجوع بربع بدل الصلح هذا ما ظهر لي فقام له (قوله
لدخول المدعى في المستحق) بالبناء للمجهول فيه ما قال في الدرر العلم بأنه أخذ عوض
ماله بملكه (قوله واستنفذ منه الخ) كذا ذكره شراح الهداية (قوله لان جهالة
الساقط لا تنفي الى المنازعة) لان المصالح عنه ساقط فهو مثل الابرام عن المجهول فانه
جائز عند الناس ذكر بخلاف عوض الصلح فانه لما كان مطالب التسليم اشترط كونه معلوما
لئلا ينفي الى المنازعة (قوله لخصته) أى صحة الصلح (قوله لجهالة المدعى به) بيان لوجه
عدم صحة الدعوى لان المتدعي به اذا كان مجهولا لا تصح الدعوى حتى لو برهن عليه لم يقبل
(قوله مالم يتدع اقراره به) أى فاذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك الحق المجهول وبرهن
على اقراره به يقبل أى ويجبر المقر على البيان كانه ط عن نوح (قوله بخصته) الا ترى
ذكر بعد قوله شئ منها لان الخصم راجع اليه ط (قوله لقوات سلامة المبدل) أى الشئ
الذى استحق فانه لم يستلم للمصالح قال في الدرر لان الصلح على مائة وقع عن كل الدار

من محاضر ومجلات وصكوك
لان المقصود بكل منها الزام
الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة
لانهم التخصيل العلم للقاضى ولذا
لزم اسلامهم ولو اخلصهم كافرا ولا
رجوع في دعوى حق مجهول من
دار موصى على شئ معين (واستحق
بعضها) لجواز دعواه فيما بقي
(ولو استحق كلها رد كل العوض)
لدخول المدعى في المستحق
(واستنفذ منه) أى من جواب
المسئلة أمران أحدهما (صحة
الصلح عن مجهول) على ماله
لان جهالة الساقط لا تنفي الى
المنازعة (و) الثاني (عدم اشتراط
صحة الدعوى لخصته) لجهالة
المدعى به حتى لو برهن لم يقبل
مالم يتدع اقراره به (ورجع) المدعى
عليه بخصته في دعوى كاهان
استحق شئ منها (لقوات سلامة
المبدل

فقد يد بالجمهور لانه لو ادعى قدرا
معلوما كبريها لم يرجع مادام في
يده ذلك المقدار وان بقي أقل رجوع
بجسب ما استحق منه * (فروع) *
لو صالح من الدنانير على دراهم
وقبض الدراهم فاستحقته بعد
التزقي رجوع بالدنانير لان هذا
الصالح في معنى الصرف فاذا
استحق البدل بطل الصالح فوجب
الرجوع دور وفيها فروع أخرى
فلتنظر في المنظومة المحمية مهمة
منها
لو مستحق فظهر المبيع
له على بائعه الرجوع
بالتن الذي له قد دفعا
الا اذا البائع ههنا ادعى
بانه كان قد اشترى
ذلك من ذا المشتري بالامرا
لو اشترى خرابه وانفقا
شعا على تعميرها ووطنقا
ذال يسوى بعدها اكملها
ثم استحق رجل تمامها
فالمشتري في ذال ليس راجعا
على الذي عند تلك بائعا
ولا على ذا المستحق مطلقا
بذا الذي كان عليه انفقا
وان يبيع مستحقا ظهرا
ثم قضى القاضي على من اشترى
به فصالح الذي ادعاه
صلى على شئ له اداه
يرجع في ذال بكل التن
على الذي قد باعه فاستحق
وفي المنسبة شري دارا وبني فيها
فاستحقته

فاذا استحق منها شئ تبين ان المدي لا يملك ذلك الا قدر فبربحه من العوض اه فافهم
(قوله لم يرجع الخ) هذا ظاهر فيما اذا ورد الاستحقاق على سهم شائع أيضا كبريها أو نصفها
أما اذا استحق جزء معين منها كذراع مثلا من موضع كذا فالصالح عن دعوى ربه ما يدخل
فيه ربع ذلك الجزء المستحق تأمل (قوله وان بقي أقل) بأن ادعى الربع ولم يبق بعد
الاستحقاق في يد المدي عليه الا الثمن فيرجع بمجسبة الثمن المستحق ط (قوله فوجب
الرجوع) أي بأصل المدي وهو الدنانير ط (قوله وفيها فروع أخرى فلتنظر) منها الاستحقاق
بعض المبيع وسبب أي ومنه ما سأل آخر تقدمت في فصل الفضولي (قوله الا اذا البائع
ههنا ادعى الخ) أي فلا يرجع بالتن لانه لو رجوع على بائعه فهو أيضا يرجع عليه بزيادة
اكن هذا ظاهر اذا اتحد التن فلوزادفه الرجوع بالزيادة كما قاله ط وكذا لو ادعى
عليه اقرار بأنه اشتراه مني وهي حيلة لا من البائع غائلة الرد بالاستحقاق ويبينها أن
يقتر المشتري بأن بائعي قبل أن يبيعه معنى اشترا مني فحينئذ لا يرجع بعد الاستحقاق لما قلنا
أما لو قال لا أرجع بالتن ان ظهر الاستحقاق فظهر كان له الرجوع ولا يعمل ما قاله لان
البراء لا يصح تعلقه بالشرط كما في الفتح (قوله وطقة ذال) أي شرع واسم الإشارة
للمشتري (قوله اكملها) هذا الهمزة جمع كنه محركة التل (قوله تمامها) أي انظر اية
وما ياب فيها (قوله مطلقا) لم يظهر في المراد به تأمل (قوله هذا الذي كان عليها انفقا)
متعلق بقوله راجعا المقتدر في المعطوف أو المذكور في المعطوف عليه ولو قدم هذا الشطر
على الذي قبله لكان أظهر ويكون المراد بقوله مطلقا أنه لا يرجع على المستحق بما أنفق
ولا بالتن أما على البائع فلا رجوع بما أنفق فقط ويرجع بالتن كما صرح به في جامع
الفصولين ثم المراد بما أنفق قيمة البناء ان كان بني فيها أو اجرة التسوية وشكوها كما يظهر
بما يأتي ثم اعلم أنا قد علمنا أنه لا يرجع المشتري على البائع بالتن اذا صار المبيع بحال لو كان
غصبا للملكه كما لو قطع الثوب وخطه قميصا فاستحق القميص أو طحين البر فاستحق الدقيق
وقد اختلوا فيما لو غصب أرضا وبني فيها أو غرس ما قيمته أكثر من قيمة الأرض هل
يملك الأرض بقيمتها أم يورس بالقطع والرد إلى المالك أنفق المقتري أبو السعود بالتالي وعلمه
يظهر اطلاقهم ههنا ما على القول الاول فتقدم المسئلة بما اذا كان قيمة البناء أقل ولا تكان
الاستحقاق واردا على ملك المشتري وهو الأرض والبناء فلا رجوع له على البائع أصلا
قدنمه لذلك (قوله به) أي بالمبيع أو بالاستحقاق وهو متعلق بقوله قضى والضمير في قوله
فصالح عائد على من اشترى والذي ادعاه وهو المستحق منفعول صالح وصلها منفعول مطلق
وضمير له عائد على الذي (قوله يرجع الخ) أي لانه صار شاريا بالمبيع من المستحق ومن تمام
الكلام على ذلك أوائل الباب (قوله شري دارا) أي ولو كان الشراء فاسدا كما في
جامع الفصولين مع الا لا يحقق الغرور فيه (قوله وبني فيها) أي من ماله فلا وبني بقضها
لم يرجع بقيمتها كما هو ظاهر ولا بما أنفق كما علم مما يأتي (قوله فاستحقته) أي الدار وصدقها

دون ما بناه فيها (قوله وقمة البناء مبنيا) أي يقوم مبنيا فيرجع بقيمة لامقلوعا والمراد بالبناء ما يمكن نقضه وتسليمه كما يأتي فلا يرجع عما أنفق من طين ونحوه ولا بآجرة الباني ونحوه (قوله على البائع) ثم هذا البائع يرجع على بائعه بالثمن فقط لا بقيمة البناء عنده وعندهما يرجع بقيمة البناء ذخيرة (قوله إذا سلم النقض إليه) ظاهره أنه يرجع به بما كلفه المستحق الهدم فهدمه والبائع غائب ثم سلم نقضه إلى البائع وذكر في الخاتمة عن ظاهر الرواية أنه لا يرجع عليه إلا إذا سلم البناء قائما فأنما هدمه البائع ثم قال ولا قول أقرب إلى النظر قلت وعزاه في الذخيرة إلى عامة الكتب (قوله يوم تسليمه) متعلق بقيمة فلو سكن فيه وانهدم بعضه أو زادت قيمته يرجع عليه بقيمة البناء يوم التسليم كما بسطه في جامع الفصولين وثقلناه في آخر المراجعة عن الخاتمة (قوله فبالثمن لا غير) وعند البعض له أمسالة النقض والرجوع بنقصانه أيضا كما في الذخيرة (قوله كالأستحققت بجميع بنائها) أي فانه يرجع بالثمن لا غير وهذه مسألة الخرابية السابقة (قوله لما تقرر الخ) قال في جامع الفصولين لأن الاستحقاق إذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبائع ملك المشتري فلا يرجع به ولأنه لما استحق الكل لا يقدر المشتري أن يسلم البناء إلى البائع وقد مر أنه لا يرجع بقيمة بنائه ما لم يسلمه إلى البائع اهـ (قوله لأن الحكم الخ) أي حكم القاضي بالاستحقاق يوجب الرجوع بقيمة أي بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه كما يأتي لا بالنفقة أي لا بما أنفقته وهو هنا آجرة الحفر والترميم بطين ونحوه مما لا يمكن نقضه وتسليمه وأفاد أنه لا فرق بين أن يستحق لجهة وقف أو ملك وعبارة الشارح آخر كتاب الوقف توهم خلافه وقد مرنا الكلام عليها هناك (قوله كما في مسألة الخرابية) أي المتقدمة في النظم وهذا تشبيهه لقوله لا بالنفقة أن كان لم يبن في الخرابية وإن كان يبن في غير ذلك لولا استحققت الخ (قوله حتى لو كتب في الصك) أي صك عقد البيع وهو تفرع على قوله لا بالنفقة (قوله فعلى البائع) أي إذا ظهرت مستحقة ط (قوله ينسد البيع) لأنه شرط فاسد لا ينعض به العقد ولا يلائمه ط (قوله وطواها) أي بناها بحجر أو أجز (قوله لا بقيمة الحفر) كذا في جامع الفصولين والظاهر التعبير بنفقة الحفر لأن الحفر غير موقوف (قوله فلو شرطاه) أي الرجوع بنفقة الحفر (قوله وبالجملة) أي وأقول قولنا متبنا بالجملة أي مشتملا على جملة ما تقرر (قوله بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه) أي بعد أن يسلمه للبائع مما مر وهذا إن لم يكن عالما بأن البائع غاصب فلو علم لم يرجع لأنه مغتصب لا مغتصب وبزانية ولو قال البائع بعت ما مبنية وقال المشتري أنا بنيهتم فأرجع عليه قال قول للبائع لأنه منكر حق الرجوع ولو أخذ دارا بشفعة فبني ثم استحق منه يرجع على المشتري بثمنه لا بقيمة بنائه لأنه أخذها برايه جامع الفصولين وفيه لو أضمر الزرع بالأرض فلم يستحق أن يضمه للنفصان ولا يرجع المشتري على بائعه إلا بالثمن * (تنبيه) * نظم في المحمية مسألة أخرى وعزاهما شارحها سيدي عبد الغني النابلسي إلى جامع الفتاوى وهي رجل اشترى كرما

رجع بالثمن وقمة البناء مبنيا على
البائع إذا سلم النقض إليه يوم تسليمه
وان لم يسلم قبل الثمن لا غير كالأ
استحققت بجميع بنائها لما تقرر أن
الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري
لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة
البناء من أجل الحفر بئر أو نفق
البلوعة أو روم من الدار شيئا ثم
استحققت لم يرجع بشيء على البائع
لأن الحكم يوجب الرجوع بقيمة
لا بالنفقة كما في مسألة الخرابية
حتى لو كتب في الصك فإ
أنفق المشتري فيهما من نفقة أو روم
فيهما من حرمة فعلى البائع يفسد
البيع ولو حفر بئر أو طواها يرجع
بقيمة الطين لا بقيمة الحفر فلو شرطاه
فسد وكذا لو حفر ساقية إن قطار
عليها يرجع بقيمة بناء القنطرة
لا بنفقة حفر الساقية وبالجملة فانما
يرجع إذا بني فيها أو غرس بقيمة
ما يمكن نقضه وتسليمه إلى البائع
فلا يرجع بقيمة حصص وطين

فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم استحققه رجل وبرهن وأخذ به قضاء القاضى ثم طالب
 الغلة التى اتلفها المشتري هل يجوز ردّه ام لا الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما اتلف
 فى عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح السواقي وبنائى الحيطان وهرمته وما فضل
 من ذلك يأخذ المستحق من المشتري اهـ وبه أفتى فى الحامدية أيضا وعزاه الى جامع
 الفتاوى وقال وبمثلها أفتى الشيخ خير الدين فى فتاواه وأيضا ابو السعد أفندى مفتى
 السلطنة نقل عن التوفيق كفى صور المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروى فى فتاواه
 اهـ قلت وهذا مشكل لانه مثل قيمة الحص والطين فلا يرجع به على البائع ولا على المستحق
 لأن زوائد المصوب من ماله أو منفعة تضر بالاسم لا لا والقله منهما أو لعل وجهه أنه اذا
 اقتطع من الغلة ما أنفق له لم يكن رجوعا من كل وجه لانه لا الغلة انما هى وصلى بانفاقه
 كفى الاتفاق على الدابة كما فى لكن كان الاوفى الرجوع على البائع لانه غزا المشتري
 فى ضمن عقد البيع ولا يصح للمستحق فى ذلك فليتأمل (قوله فى الفصل الخامس عشر)
 صوابه السادس عشر (قوله له رد الباقي) لعيب الشركة (قوله ان لم يتغير الخ) لأن ذلك
 مانع من الرد بالعيب (قوله ولو شري أرضين الخ) قال فى جامع الفصولين استحق بعض
 المبيع فلم يزل البضركدار وكرم وأرض وزوجى خف وصرعى باب وقت يتخير
 المشتري والا فلا كدوين لأن منفعة الدار يتعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق
 بمنفعة ثوب آخر اهـ وهذا اذا كان بعد القبض ولذا قال بعده ولو استحق بعض المبيع
 قبل قبضه بطل البيع فى قدر المستحق ويخبر المشتري فى الباقي كما رسوا أو رد الاستحقاق
 عبا فى الباقي أو لا تفترق المنفعة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبضه سواء استحق
 المقبوض أو غيره بخير كما تراءى من التفريق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدر
 ثم لو ورث الاستحقاق عبا فبما بقي بخير المشتري كما مر ولو لم يورث عبا فبما بقي وقتين
 استحق أحدهما أو كلي أو وزنى استحق بعضه أو لا بضر تبعه فبما بقي بخير المشتري يأخذ الباقي
 بلا خيار اهـ وقد قدم تمام الكلام على ذلك فى خيار العيب (قوله لم يرجع عبا انفق) أى
 لم يرجع المشتري على البائع قيمة وفيها أيضا المشتري بالامهازيل فعاقبها حتى سمعت ثم
 استحققت لا يرجع على البائع بما أنفق وبالعاقب اهـ ونقل فى الحامدية بعده عن القاعدية
 اشترى بقره وسمتها ثم استحققت فانه يرجع على بائعه بما زاد ك ما لو اشترى دارا وبني فيها
 ثم استحققت اهـ وهذا يناسب مسألة الكرم المارة أن قال لكن يفيد أن يكون الرجوع
 على البائع كما قلنا وما ذكره فى القيمة من عدم الرجوع هنا أظهر والفرق بين التسمين
 والبناء ظاهر مما مر فلذا منى عليه الشارح (قوله ولو استحق ثياب القن الخ) فى جامع
 الفصولين شري أرضا فيها اشجار حتى دخلت بالأذكر فاستحققت الاشجار قبل لاصحة لها
 من الثمن كثر وقت وردت جرافان ما يدخل بها لاصحة له من الثمن وقيل الرواية انه
 يرجع بمحصة الاشجار والفرق أنهما كية فى الأرض فكانه استحق بعض الأرض بخلاف

وتتامه فى الفصل الخامس عشر
 من الفصولين وفيه شري كرم
 فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير
 فى يده ولم يأكل من غره ولو شري
 أرضين فاستحققت احدهما ان قبل
 القبض خيرا المشتري وان بعده
 لزمه غير المستحق بحصته من الثمن
 بلا خيار ولو استحق العبد والبقر
 لم يرجع عبا انفق ولو استحق ثياب
 القن أو برذعة الجار لم يرجع شئ
 وكل شئ يدخل فى البيع بها لاصحة
 له من الثمن ولكن بخير المشتري
 فيه قنية ولو استحق من يد المشتري
 الاخير كان قضاء على جميع الباعة
 واسئل أن يرجع على بائعه

التماب فالتبعية هنا أقل ولذا كان للبائع أن يعطى غيرها لو كانت ثياب مشد ثم قال
أقول في الشجر وكل ما يدخل تبعاً إذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له حصصة من
الثمن اه قلت ويدل له ما نقل عن شرح الاسيحياني الاوصاف لا قسطة اه من الثمن
الا اذا ورد عليها القبض والاوصاف ما يدخل في البيع بالاذكر كبناء وشجر في أرض
وأطراف في حيوان وجوده في الصك يلى والوزن وعن فتاوى رشيد الدين البناء
وان كان تبعاً اذا لم يذكر في الشراء لكن اذا قبض بصيرة مقصودا وبصره حصصة من الثمن
اه وفي الثانية وضع محمد رحمه الله تعالى أصلاً كل شيء اذا بيعته وحده لا يجوز بيعه واذا
بعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ
الباقى بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شيء اذا بيعته وحده يجوز بيعه فاذا بيعته مع غيره
فاستحق كان له حصصة من الثمن اه قلت فصار الحاصل أن ما يدخل في البيع تبعاً اذا استحق
بعد القبض كان له حصصة من الثمن فيرجع على البائع بحصته وان استحق قبل القبض فان
كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصصة له من الثمن فلا يرجع بشيء بل يخير بين
الاخذ بكل الثمن والترك وان جاز بيعه وحده كالشجر وثوب القن كان له حصصة من الثمن
فيرجع بها على البائع وهذا اذا لم يذكر في البيع لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء
والشجر كانا مبنيين قصد الاتباع حتى لو فاتا قبل القبض بأخذ الأرض بحصته ولا خيار
له ولو احترقا أو قلعهما فاطمأ قبل القبض بأخذها بجميع الثمن أو ترك ولا يأخذ بالحصصة
بخلاف الاستحقاق والهالك بعد القبض وهو على المشتري (قوله بلا إعادة بنية) أى على
الاستحقاق وهذا اذا كان الرجوع عند القاضي الذى حكم بالاستحقاق وهوذا كرر لثلاث
فولنسى أو كان عند غيره لا بد من الاعادة كما أفاده في جامع الفصولين (قوله لو أبرأ الاقل
من الثمن) أى بأن حكم القاضي بالاستحقاق وحكم للمشتري الاخير بالرجوع على
الاقل بالثمن ثم أبرأ عنه فله المشتري الاقل الرجوع على بائعه كما قدمه الشارح أو اقل
الباب عن جامع الفصولين ونقلنا قبله عن الذخيرة وجامع الفصولين أنه لو أبرأ البائع عن
الثمن قبل الاستحقاق فلا رجوع له بعد الاستحقاق لانه لا عن له على بائعه وكذا الرجوع
لبقية الباعة (قوله لكن في الفصولين ما يخالفه) الذى في جامع الفصولين التفرقة بين
الاستحقاق المبطل والناقل كما تقدم في المتن أول الباب وهذا لا يخالف المنقول هنا عن
أبي حنيفة وان كان مراده المخالفة في مسئلة الابراء فلم أرفقه بخالفه لما هنا أيضاً بل فيه
التفرقة بين ابراء المشتري البائع وبين ابراء البائع المشتري كما ذكرناه آنفاً وقد مناه أول
الباب (قوله لم يرجع المشتري بالمال على المعوق) كذا في القنية والظاهر أن المراد بالمال
ما كان من كسب العبد لان غايته أنه ظهر بالاستحقاق أن المعوق غاصب للعبد والغاصب
علا كسب العبد المغصوب أما لو كان المال للمولى مع العبد فاعتقه عليه ينبغي أن يثبت
للمستحق الرجوع به على المعوق تأمل (قوله وأخذت بالشفعة) أى بقيمة العبد أو بعينه

بالثمن بلا إعادة بنية لكن لا يرجع
قبل أن يرجع عليه المشتري عند
أبي حنيفة وقال أبو يوسف له أن
يرجع قال لا ترى أن المشتري الثاني
لو أبرأ الاقل من الثمن كان الاقل
الرجوع كما لو وجد العبد حراً
فلنكل الرجوع قبله خاتمة لكن
في الفصولين ما يخالفه فتنبه ولو
اشتري عبداً فاعتقه بمال أخذه
منه ثم استحق العبد لم يرجع
المستحق بالمال على المعوق ولو
شري داراً بعد وأخذت بالشفعة
ثم استحق العبد بطلت الشفعة

أن وصل إلى الشفيع بجهة ط (قوله) ويأخذ البائع الدار من الشفيع (أي ويرجع
 الشفيع بماد دفع من قيمة العبد على البائع) (قوله) لبطان البيع (قوله) بطلت الشفعة
 ط والتعليل بذلك مذكور في القنية وهو صريح في أن الاستحقاق في بيع المقايضة يطل
 البيع وفي جامع الفصولين استحقاق بدل المبيع بوجوب الرجوع بعين المبيع وأما وبقية
 هالكه وقية أيضا إذا استحق أحد البديلين في المقايضة وذلك البديل الآخر تجب قيمة
 الهالك لا قيمة المستحق لاستحقاق البيع اه وفي حاشيته للخير الرمي هذا يدل باطلا على
 ما لو باعه المقايض لغيره ولم يملكه ثم استحق بدله من يد المقايض للثاني أن يرجع بعين المبيع
 على المشتري منه لاستحقاق البيع ومن لوازمه رجوعه إلى ماله فإذا رجع عليه وأخذ
 منه يرجع هو بماد دفع له من الثمن وتسمع دعوى مالك المبيع على المشتري بغيره بأنه
 لدعواه الملك لنفسه فينتسب خصما للمدعى وهي واقعة الخلل في مقايضة بيمينهم وتبطل أيضا
 ويأخذ أحدهما ما في يده وسلم فاستحق من مشتريه ولم أرفق أصريح النقل غير ما هنا لكن مجرد
 الاستحقاق لا يوجب نقض البيع ونقضه كما ترى بانه اه مطلقا وعمامة فيها * (حاشية)
 لم أر من ذكر ما إذا ورد الاستحقاق بهذا المبيع كوت الدابة مثلا وهي واقعة القنوى
 وقد أجبت بأن المستحق لا بد له من إقامة الدابة المبيع كوت الدابة مثلا وهي واقعة القنوى
 القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بضمين لأن المشتري غاصب الغاصب وقد صرحوا في
 الغصب بأن المشتري من الغاصب إذا ضمن القيمة يرجع على بائعه بالثمن لأن رد القيمة كرز
 العين والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب السلم)

شروع فيما يشترط فيه قبض أحد العوضين أو قبضهما كالصرف وقدم السلم عليه لانه
 بمنزلة المفرد من المركب ومنه باسم السلم لتحقيق إيجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أغنى
 تسليم رأس المال وعمامة في النهر (قوله) وشراعا مع ما وقف على قوله لغة (قوله) بيع أجل
 به أجل) كذا عرقه في الفتح واعتض على ما في السراج والعناية من أنه أخذ عاجل
 بأجل بأنه غير صحيح صدقه على البيع بضم فـ بل وفي غاية البيان أنه يجوز بيع من النسخ
 وأجاب في الجوز بأنه من باب القلب والاصل أخذ أجل به أجل قلت وفيه أن القلب
 لا يسوغ لغير المبلغ لأجل نكته بيانية كما صرحوا به ولا سيما في التهاريف ويظهر لي
 الجواب بأنه ناظر إلى ابتدائه من جانب المسلم إليه أي أخذ عن عاجل ويؤيده كون السلم
 كالسلف مشهرا بالتقدم أو لا فالمناسب الابتداء بالعاجل وهو الثمن ثم رأيت في النهر عن
 الحواشي السعدية ما يوافق ما قلنا حيث قال يجوز أن يقال المراد أخذ عن عاجل بأجل
 بقرينة المعنى اللغوي إذا اصل هو عدم التغيير إلا أن يثبت بدليل اه ويظهر لي أيضا أن
 الأولى في تعريضه أن يقال شراء أجل به أجل لأن السلم اسم من الاسلام كما في القهستاني
 ولا ينبغي أن الاسلام صفة المسلم فهو المنظور إليه أصالة ولذا سموه بـ السلم أي صاحبه

ويأخذ البائع الدار من الشفيع
 لبطان البيع والله أعلم
 (باب السلم)
 (هو) لغة كالسلف وزناومعنى
 وشراعا (بيع أجل) وهو السلم
 فبسه (به أجل) وهو رأس المال

فالمناسب بناء التعريف على ما يشعر به اللفظ والمعنى وهو الشراء الذي هو المراد بالاسلام
 الصادر من رب السلم بخلاف البيع الصادر من المسلم اليه ومثله الاخذ لعدم اشعار اشتقاق
 اللفظ بهما (قوله وركنه ركن البيع) من الايجاب والقبول (قوله حتى ينعقد الخ) وكذا
 ينعقد البيع والشراء بلفظ السلم ولم يجعل في القنية فيه خلافا نهر (قوله ويصح فيما
 أمكن ضبط صفته) لانه دين وهو لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يمكن ضبطه به يكون صحيحا ولا
 جهالة تنقض الى المنازعة فلا يجوز كسائر الديون نهر (قوله ككيل وموزون) فلو سلم
 في الكيل وزنا كما اذا أسلم في البر والشعر بالميزان فيه روايتان والمعقد الجواز لوجود
 الضبط وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون ككيل بحر (قوله فلم يجوزها السلم) لكن اذا
 كان رأس المال دراهم أو دنانير أيضا كان العقد باطلا اتفاقا وان كان غيرها كنوب في
 عشرة دراهم لا يصح سلمها اتفاقا وهل ينعقد بيعها في النوب بثن مؤجل قال أبو بكر الاعشى
 ينعقد ويعسى بن أبان لا وهو الاصح نهر وهذه أصح في الهداية ورجح في الفتح الاول
 وأقره في البحر واعترضه في النهر بما هو ساقط جدا كما أوضحته فيما علقته على البحر (قوله
 وعددي متقارب) الفاصل بين المتفاوت والمتقارب أن ما ضمن مستهلكا بالمثل فهو
 متقارب وبالقيمة يكون متقاربا ونأجر عن المعراج (قوله يجوز) أي يجوز الشأم بخلاف
 جواز الهنة كما في البحر (قوله ويصح) ظاهر الرواية أن يصح النعام من المتقارب وفي
 رواية الحسن عن الامام لا يجوزاته تفاوت أحاده والوجه أن ينظر الى الغرض في العرف
 فان كان الغرض منه الاكل فقط كعرف أهل البوادي وجب العمل بالاول أو القشر
 ليتخذ في سلاسل القناديل كما في مصر وغيرها وجب العمل بالرواية الاخرى ووجب
 مع ذكر العمل بدعوى المقدار واللون من نقاء البياض واهداه في الفتح وأجازوه في
 البياض بخان والسكاك عدد اوجه في الفتح على باذخجان ديارهم وفي ديارنا ليس كذلك وعلى
 كاغد بقالب خاص والا لا يجوز اه وفي الجوهر لا يجوز السلم في الورق الا أن يشترط منه
 ضرب معلوم الطول والعرض والجودة (قوله وفلس) الاولى وفلس لانه مفرد الاسم
 جنس قيل وفيه خلاف محمد لانه بيع الفلس بالفلسين لأن ظاهر الرواية عنه كقولهما
 وبين الفرق في النهر وغيره (قوله بكسر الباء) أي الموحدة وقد تنحذف فيصير كمثل كافي
 المصباح وهو الطوب التي نهر (قوله وأجر) بضم الجيم وتشديد الراء مع المتأشهر من
 التخفيف وهو اللبن اذا طبخ مصباح (قوله بلبن) كمنبر قالب الطين قاموس فهو وفتح الباء
 وما في البحر عن الصحاح من أنه بكسر الباء فهو سبق قلم فانه لم يوجد في الصحاح بل الذي فيه
 اللبن قالب اللبن والملمن المحلب (قوله بين صفته ومكان ضربه خلاصة) فيه نظرون عبارة
 الخ لاصلة ولا بأس في السلم في اللبن والآن جزا ادين اللبن والمكان وذكر عدد معلوما
 والمكان قال بعضهم مكان الايقاع وهذا قول أبي حنيفة وقال بعضهم المكان الذي يضرب
 فيه اللبن اه أي لا اختلاف الارض رخاوة وصلابة وقربا وبعدا ولا يخفى أن اللبن اذا كان

(وركنه ركن البيع) حتى ينعقد
 باللفظ يبيع في الاصح (ويصح)
 صاحب الدراهم رب السلم والمسلم
 بكسر اللام (و) يسمى (الاخر)
 المسلم اليه والخطبة مثلا المسلم فيه
 والنمن رأس المال (ويصح)
 ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب
 السلم في النمن والمسلم فيه) فيه انق
 ونهر مرتب (ويصح فيما أمكن
 ضبط صفته) بكودته ورداقته
 (ومعرفة قدره ككيل وموزون)
 (و) خرج بقوله (منن) الدراهم
 والدنانير لانهم أثمان فلم يجوزها
 السلم خلافا للمالك (وعدي)
 متقارب يجوز ويصح وفلس)
 وكثير ومشوش وزين (ولبن) بكسر
 الباء (وأجر بلبن معين) بين صفته
 ومكان ضربه خلاصة

معنا لا يحتاج الى بيان صفة بخلاف ما اذا كان غير معين فلا بد من كونه معلوما وبه علم
كما في الجوهرية بذك طوله وعرضه وسعته (قوله وذري كسوب الخ) وكالسط والحصر
والبواري كما في الفتح وأراد بالثوب غير المخطط قال في الفتح ولا في الجلود عدددا وكذا
الاشباب والجواهر والقرارات والشراب المنمطة والخفاف والقلانس الا ان يذكر
العدد اقصا التعدد في المسلم فيه ضبطا لا كميته ثم يذكر ما يقع به الضبط كأن يذكر في الجلود
مقدارا من الطول والعرض بعد النوع كجلود البقر والغنم الخ (قوله بين قدره) أي كونه
كذا كذا ذراعا فتح وظاهره أن الضبط للثوب لا للذراع وفي البرازية ان أطلق الذراع فله
الوسط وفي الذخيرة اختلوا في قول محمد له ذراع وسط فقبل المراد به المصدر رأى فعل
الذرع فلا يمتد كل المدة ولا يربح كل الارحاء وقيل الا كلة والصحيح أنه يحمل عليها (قوله
كقطن) فيه أن هذا جنس والصفة كاصغر ومركب منها كالملم طعن المنع
وفسر الصفة في الدور بالرقعة والفظا لئلا يناسب المتن (قوله فان الدياج) هو ثوب سدا
ولحنه ابر بسم بكسر الدال أصوب من فتحه امصباح وهو نوع من الحرير (قوله والحرير
الخ) قال في الفتح هذا في عرفهم وعرفنا ثياب الحرير أيضا وهي المسماة بالكمخاء كالثبات
زادت القيمة فالجاصل أنه لا بد من ذكر الوزن سواء كانت القيمة تزيد بالنقل أو بالحقفة اه
(قوله فلا بد من بيانه مع الذرع) هو الصحيح كما في الظهيرية ولو ذكر الوزن بدون الذرع
يجوز وقيدته خواهر زاده بما اذا لم يكن لكل ذراع غنا فان بينه جاز كذا في التنازلية ثم
(قوله ما تفتاوت ما يمتد) أي ماله أفراده (قوله بلا ميم) أي بلا ضابط غير مجرد العدد
كطول وغلط ونحو ذلك فتح (قوله وما جازعنا جاز كيلا ووزنا) وما يقع من التخلل في
الكيل بل بين كل نحو بفتين مفتقر لضارب السليم بذلك حيث أوقع العقد على مقدار
ما عدا هذا الكيل مع تحفظه وانما يمنع ذلك في أموال الربا اذا قوبلت بجنسها والمعدود
ايمن منها وانما كان باصطلا هم فلا يصير بذلك مكلا مطلقة لكونه روبا واذا أجزناه كيلا
فوزنا أولى فتح وكذا ما جاز كيلا جاز وزنا وبالعكس على المعقولة لوجود الضبط كما قدمناه
عن البحر أي وان لم يجز فيه عرف كما قدمناه في الربا قبيل قوله والمعتبر تعيين الربوي (قوله
ويصح في سلك مليم) في المقرب سلك مليم وعملوه وهو القديد الذي فيه الملم (قوله وما لم
لغة ودنية) كذا في المصباح وذكر أن قولهم ماء مالح لغة حجازية واستشهدوا بها وأطال
(قوله وفي طري حين يوجد) فان كان ينقطع في بعض السنة كما قيل أنه ينقطع في الشتاء
في بعض البلاد أي لا يجتمع الماء فلا ينقطع في الشتاء ولو أسلم في الصيف وجب أن يكون
الاجل لا يبلغ الشتاء هذا معنى قول محمد لا يخبر في السلك الطري الا في حينه به في أن
يكون السلك مع شروطة في حينه كيلا ينقطع بعد العقد والحلول وان كان في بلد لا ينقطع
جاز مطلقا وزنا لا عددا لما ذكرنا من التفاوت في آحاده فتح أما المليم فانه يذخر ويباع في
الاسواق فلا ينقطع حتى لو كان ينقطع في بعض الاحيان لا يجوز فيه كما أفاده ط ولا يخفى

(وذري كسوب بين قدره) طول
وعرضا (وصفته) كقطن وكان
ومركب منها (وصفته) كميل
الشام أو مصر أو زيدا وعمر (ورفته)
أو غلظه (وزنه ان يبيع به) فان
الدياج كلما قل وزنه زادت قيمته
والحرير كلما خف وزنه زادت قيمته
فلا بد من بيانه مع الذرع (لا)
يصح (في) عددي (متناوت) هو
ما تفتاوت ماله (كبطيخ وقورع)
ودور زمان فسلم يجر عددا بلا ميم
وما جازعنا جاز كيلا ووزنا ثم
(ويصح في سلك مليم) وما لافقة
ردية (و) في (طري) حين يوجد
وزنا وضربا أي نوعا قبله ما
(لا عددا) للتفاوت

أن هذا في بلاد يوجد فيها أمافي مثل بلاد ما لا يصح لأنه لا يباع في الاسواق الا نادرا
 (قوله جازوزنا وكيل) أي بعد بيان النوع لقطع المنازعة ط (قوله وفي الكبار) أي
 وزنا ولا يجوز ذلك لرواية واحدة أفاده أبو السعدي ط (قوله روايتان) والخمناز الجواز
 وهو قوله ما لا ين السمن والهزال غير معتبر فيه عادة وقبل الخلاف في سلم الكبار منه كذا في
 الاختيار وفي الفتح وعن أبي حنيفة في الصك بارأني تقطع كما تقطع اللحم لا يجوز السلم
 في لحمه اعتبارا بالسلم في اللحم اه (قوله لافي حيوان ما) أي دابة كان أوريةا ويدخل
 فيه جميع أجناسه حتى الحمام والتمري والعصافير هو المنصوص عن محمد إلا أنه يخص
 من عموم السمك نهر قال في البحر لكن في الفتح ان شرطت حماه أي السمك فلما أن تمنع
 صمته اه وأقره في النهر والمنع (قوله خلافا للشافعي) ومعه مالك وأحمد وأطال في الفتح
 في ترجيح أدلة المذهب المنقولة والمعلقة قوله ثم ضعف المعلقة وحط كلامه على أن المعتبر
 النهي الوارد في السنة كما قاله محمد أي فهو تبعدي (قوله وأكارع) جمع كراع وهو
 مادون الركبة في الدواب فتح (قوله وجازوزنا في رواية) في السراج لو أسلم فيه وزنا
 اختلوا فيه نهر واختار هذه الرواية في الفتح حيث قال وعندى لأبأس بالسلم في الرأس
 والأكارع وزنا بعد ذلك النوع وباقي الشروط فأنهم من جنس واحد وحقيقة
 لاتفاوت تفاوتا فاحشا اه وأقره في النهر (قوله بالحزم) بضم الحاء وفتح الزاي جمع حزمة
 في القاموس حزمة يحزمه شدة والحزمة بالضم ما حزم (قوله ورطبة) هي الفصة خاصة
 قبل أن تجف والجمع رطاب مثل كابة وكلاب والرطب وزان قليل المرعى الأخضر من بقول
 الربيع وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة الخلاء وهو الغض من الكلا مصباح (قوله
 بالجرز) جمع جرزة مثل غرفة وغرف وهي القبة من القوت ونحوها والحزمة مصباح وفيه
 والفت الفصة اذا يبست (قوله الا اذا ضبط الخ) بأن بين الحبيل الذي يشد به الحطب
 والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع زيالي (قوله وجازوزنا) أي
 في الشكل فتح قال وفي ديارنا نعارفوا في نوع من الحطب الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو
 أضبط وأطيب (قوله وجوه) كاليماقوت والبخش والغير وزج نهر (قوله ونهر)
 بالتصريك الذي ينظم وخرزات الملك جواهر تاجه وكان اذا ملك عما زيدت في تاجه خرزة
 له لم يعد سقى ملكه قاله الجوهري وذلك كالعقيق والبلوراته تفاوت آحادها تفاوتا فاحشا
 وكذلك لا يجوز في اللات الكبار نهر (قوله من وقت العقد الى وقت الاستحقاق) داوم
 الانقطاع ليس شرطاً حتى لو كان منقطعاً عند العقد وجودا عند المحل أو بالعكس
 أو منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وحده الانقطاع أن لا يوجد في الاسواق وان كان في
 البيوت كذا في التبيين شر بلائمة ومثله في الفتح والبحر والنهر وبعبارة الهداية ولا يجوز
 السلم حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين الهل وسيد كره الشارح فما
 أوهمه كلامه هنا كالدور غير مراد (قوله لم يجز في المنقطع) أي المنقطع فيه لأنه لا يمكن

(ولو صغاراً جازوزنا وكيل)
 وفي الكبار روايتان مجتبي
 (لا في حيوان) تما خلافا للشافعي
 (واطرافه) كرويس واكارع
 خلافاً للمالك وجازوزنا في رواية
 (و) لافي (حطب بالحزم ورطبة
 بالجرز الا اذا ضبط بما لا يؤدي
 الى نزاع) وجازوزنا فتح (وجوه
 ونهر الا صغاراً ولو تباع وزنا)
 لأنه انما يعلم به (ومنقطع) لا يوجد
 في الاسواق من وقت العقد الى
 وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم
 دون آخر لم يجز في المنقطع
 قوله وفيه والفت الفصة الخ
 هكذا بخطه والذي في المصباح
 في باب القاف والفاء مانعه الفت
 الفصة اذا يبست الى آخر ما قال
 وذكر في باب الفاء والصاد
 وما بينهما مانعه والفصة
 بكسر الفاء من الرطبة قبل أن
 تجف فاذا جفت زال عنها اسم
 الفصة وسميت الفت والجمع
 فصافص اه فلهذا سقط من قلم
 المؤلف الفاء والصاد الاخرين
 وليحترزاهم

احضاره الامعة عظمه فيعجز عن التسليم بحر (قوله بعد الاستحقاق) أي قبل أن يوفي
 المسلم فيه بحر (قوله ولحم) في الهداية ولاخير في السلم في اللحم قال في الفتح وهذه العبارة
 تأكيدي في نفي الجواز وتعامه فيه (قوله ولو منزع عظم) هو الاصح هداية وهو رواية ابن
 شجاع عن الامام وفي رواية الحسن عنه جواز منزع العظم كما في الفتح (قوله وجوزاه اذا
 بين وصفه وموضعه) في البحر وقال يجوز اذا بين جنسه ونوعه وصفه وموضعه وقدره
 كشاة خصي ثني سمين من الجنب أو الفخذ مائة رطل اهـ والعمل الشارح أراد بالوصف
 جميع ما ذكر (قوله وعليه الفتوى بحر) نقل ذلك في البحر والفتح عن الحقائق والعيون
 (قوله لكن في القهسته تاني الخ) استدل على المنع فافهم (قوله بالروايتين) أي رواية
 الحسن ورواية ابن شجاع وهي الاصح فاني القهسته تاني مبنى على خلاف الاصح (قوله
 وفي العيني الخ) في البحر عن الظهيرية واقراض اللحم عندهما يجوز كالسليم وعنه روايتان
 وهو مضمون بالقيمة في ضمان العدوان لو مضى خالجا ولو لم يأت ذلك هو الصحيح اهـ وذكر
 في الفتح عن الجامع الكبير والمتن في أن اللحم مضمون بالقيمة واخترت الاسيحياني ضمانه
 بالمثل وهو الوجه لان جريان ربا الفضل فيه قاطع بأنه مثلي فغير فرق بين الضمان والسلم بأن
 المعادلة في الضمان منصوص عليها وتعامها بالمثل لانه مثل صورة ومعنى والقيمة مثل معنى
 فقط وتعام الكلام فيه (قوله ولا يمكن وذراع مجهول) أي لم يدرك قدره كما في الكنز والواو
 بمعنى أو أي لا يجوز السلم بمكيال معين أو بذراع معين لا يعرف قدره لانه يحتمل أن يضيع
 فيؤدي الى النزاع بخلاف البيع به حال حيث يجوز لان التسليم به يجب في الحال فلا يوهم
 فوته وفي السلم يتأخر التسليم فيخاف فوته زيلعي زاد في الهداية ولا بد أن يكون المكيال هما
 لا ينقبض ولا ينسبط كالتصاع مثلا وان كان مما يتكيس بالكبس كالزبدل والجراب لا يجوز
 الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن أبي يوسف اهـ واعتضه الزيلعي بأن هذا التفصيل انما
 يستقيم في البيع حال حيث يجوز بناء على معرف قدره بشرط أن لا يتكيس ولا ينسبط وينفد
 فيه استفتاء قرب الماء ولا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره لا يجوز السلم به مطلقا
 وان عرف قدره فالسلم به لبيان القدر لا تعينه فكيف يتأتى فيه الفرق بين المتكيس وغيره
 اهـ وأجاب في النهر بأنه اذا سلم بعقد هذا الوعاء برأ وقد عرف أنه دية مثلا جاز غير أنه اذا
 كان ينقبض وينسبط لا يجوز لانه يؤدي الى النزاع وقت التسليم في الكبس وعدمه لانه
 عند بقائه عينه يتعين وقول الزيلعي لانه عينه ممنوع نعم هلا كعدمه العلم بقدره لا ينسد
 العقد اهـ قلت ولا يخفى ما فيه لان الوعاء اذا تحقق معرفة قدره لا يتعين قطعا والافسد العقد
 به هلا كذا ولا نزاع بعدم معرفة قدره لا مكان العدول الى ما عرف من مقدار فيسأله بلا
 منازعة كما اذا هلك لان الكلام فيما عرف قدره ويظهر لي الجواب عن الهداية بأن قوله
 ولا بد الخ بيان لما يعرف قدره لا بشرط أن عليه ويكون المراد أنه اذا كان مما ينقبض
 ويتكيس بالكبس لا يتقدر به قدره عين المتفاوت الانقباض والكبس فيؤدي الى النزاع

مطلب
 هل اللحم قيمى أو منلى

ولو انقطع بعد الاستحقاق خير
 رب السلم بين انتظار وجوده
 والفسخ وأخذ رأس ماله (ولحم
 ولو منزع عظم) وجوزاه اذا بين
 وصفه وموضعه لانه موزون
 معاوم وبه قالت الاثمة الثلاثة
 وعليه الفتوى بحر وشرح مجمع
 لكن في القهسته تاني أنه يصح في
 المنزوع بخلاف انما الخلاف
 في غير المنزوع فتنه لكن صرح
 غيره بالروايتين فتدبر ولو حكم
 بجوزاه صح اتفاقا بزيادة وفي العيني
 أنه قيمى عنده مثلى عندهما (و) لا
 بمكيال وذراع مجهول) قيسد
 فيهما وجوزاه الثاني في الماء قربا
 للتعامل ففتح

ولذلك يجوز البيع فيه حالاً فكلام الزيلعي "وارد على ما يتبادر من كلام الهداية من أنه شرط
 زائد على معرفة القدر وعلى ما قلنا فلا فاعتمد هذا التحرير (قوله إلا إذا كانت النسبة لثمرة
 الخ) كان الأولى إسقاط قوله لثمرة وأنه يقول لثمرة أو بر إلى نخلة أو قرية تأمل قال في
 الفتح فلو كانت نسبة الثمرة إلى قرية معينة لبيان الصفة لالتعيين الخارج من أرضهم بعينه
 كالخمس في بخاري والسبأ في وهي قرية حنظلة باجيدة بقرعانة لأبأس به ولأنه لا يراد
 خصوص الثابت هنا بل الأقليم ولا يتوهم انقطاع طعام الأقليم بكامله فالسليم فيه وفي طعام
 العراق والشام سواء وكذا في ديار مصر في فتح الصعيد وفي الخلاصة والمجتبى وغيره لو أسلم
 في حنظلة بخاري أو مصر قنداً أو أسبجاً لا يجوز لثمة وفسم انقطاعه ولو أسلم في حنظلة هراة
 لا يجوز وفي ثوب هراة أو ذكر شروط السلم يجوز لأن حنظلتها يتوهم انقطاعها إذا لاضافة
 لتخصيص البقعة بخلاف اضافة الثوب لأن البیان الجنس والذم لا لتخصيص المكان فلو
 أنى المسلم إليه بثوب نسج في غير ولاية هراة من جنس الهروي يهتدى من صفة وموتته
 اجبر رب السلم على قبوله فظهر أن المانع والمقتضى العرف فان تعورف كون النسبة لبيان
 الصفة فقط جازوا لا فلا اه ملخصا قلت ويظهر من هذا أن النسبة إلى بلدة معينة كبخاري
 ومصر قندة مثل النسبة إلى قرية معينة فلا يصح إلا إذا أريد به الأقليم كالشام والعراق مثلاً
 وعلى هذا فلو قال دمشق لا يصح لأنه لا يراد بدمشق الأقليم ولكن هل المراد بخاري
 ومصر قندة ودمشق خصوص البلدة أو هي وما يشمل قراها المنسوبة اليها فان كان المراد
 الأول فعدم الجواز ظاهر وان كان الثاني فله وجه لأنهم ليسوا ببلد بل كثر وقوعها
 الشارح كفتح مرجى أو بلدى فان القمح المرجى نسبة إلى المرج وهو كورة شرقى
 دمشق تشمل على قرى عديدة مثل حوران وهي كورة قبلى دمشق وقراها أكثر وقوعها
 أجود من باقي كورة دمشق والمدى في عرفنا غير الحوراني ولا شأن أن ذلك كله ليس بأقليم
 فان الأقليم واحد أقاليم الدنيا السبعة كما في القاموس وفي المصباح يقال الدنيا سبعة
 أقاليم وقد يقال ليس مرادهم خصوص الأقليم المصطلح بل ما يشمل القطر والكورة فانه
 لا يتوهم انقطاع طعام ذلك بكامله فيصح إذا قال حورانية أو مرجية وفيه يصح كلام الشارح
 تأمل (قوله فالمانع الخ) تقدم أنفاً يانه فيما لو أسلم في حنظلة هراة أو ثوب هراة (قوله
 الخ وقت الحمل) بفتح فكسر مصدر ميمي بمعنى الحاول (قوله لأنه لا يدري الخ) هذا التعليل
 مخالف للتعليل المار عن الترخ وعزاه إلى شرح الطحاوى قال في النهر وهو أولى لأن
 مقتضى هذا أنه لو عين جديداً إقليم بكديدة من الصعيد مثلاً أن يصح إذا لا يتوهم عدم طلوع
 شئ فيه أصلاً اه يعنى وهذا المقتضى غير مراد لما فانه للشرط المار (قوله قلت الخ)
 القول والتقييد الذي بعده لصاحب البحر (قوله أى شروطه) أشار إلى أن الاضافة
 في شرطه للجنس فيصدق على الواحد والاكثر (قوله التى تذكر في العقد) أفاد أن له
 شروطاً أخرى سكت عنها المصنف لأن لا يشترط ذكرها فيه بل وجودها نهر وذلك كقبض

(وبر قرية) بعينه (وغير نخلة)
 معينة إلا إذا كانت النسبة لثمرة
 أو نخلة أو قرية (لبیان الصفة)
 لالتعيين الخارج كفتح مرجى
 أو بلدى بديارنا فالمانع والمقتضى
 العرف فتح (و) لا (في حنظلة)
 حديثة قبل حدوثها) لأنها منقطة
 في الحال وكونها موجودة وقت
 العقد إلى وقت الحمل شرط فتح وفي
 الحورة أسلم في حنظلة جديدة
 أو في ذرة جديدة لم يجوز لأنه لا يدري
 أيكون في تلك السنة شئ أم لا
 قلت وعليه فما يكتب في وثيقة
 السلم من قوله جديد عامه مفسد
 له أى قبل وجود الجديد أما بعده
 فيصح كما لا يخفى (وشروطه)
 أى شروطه التى تذكر
 في العقد

رأس المال ونقده وعدم الخدم وعدم عاق الر بالكن ذكر المصنف من الشروط قبض
 رأس المال قبل الافتراق مع أنه ليس بما يشترط ذكره في العقد (قوله سبعة) أي اجبالا
 والا فالاربعة الاول منها تشترط في كل من رأس المال والمسلم فيه فهي ثمانية بالتفصيل
 بحر وبني وفيه عن المراج انما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في البلد
 نقد ومختلفة والا فلا وفيه عن الخلاصة لا يشترط بيان النوع فيما لا نوع له (قوله كبر أو عمر)
 ومن قال كصعدية أو بحرية فقد وهم وانما هو من بيان النوع كما في البحر (قوله كسقي)
 هو ما يسقي سحبا أي بالماء الجاري (قوله وبعلی) هو ما سقته السماء قاموس (قوله
 لا يتقبض ولا ينسبط) كالصاع مثلا بخلاف الجراب والزنبيل (قوله وأجل) فان أسما
 حالاً ثم أدخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس المال جاز اه ط عن الجوهره
 (قوله في السلم) استرا عن خيار الشرط ولا حاجة اليه (قوله به يفتي) وقبل ثلاثة ايام
 وقبل أكثر من نصف يوم وقبل ينظر الى العرف في تأجيل مثله والاول أي ما في المتن
 أصح وبه يفتي زيلعي وهو المعتمد بحره وهو المذهب بنهر (قوله ولذا شرط الخ) أي لكونه
 يؤخذ من تركته حالاً لشرط الخ وحاصله بيان فائدة اشتراطهم عدم انقطاع فيما بين العقد
 والمحل وذلك فيما لو مات المسلم اليه وقوله لتدوم الخ قوله اشترط وقوله بكونه
 اليه للسببية متعلقة بتسليمه والموت في الحقيقة ليس سببا للتسليم بل للعاقل الذي هو سبب
 التسليم فهو سبب السبب (قوله ان تعلق العقد بعقد اده) بأن تنقسم أجزا المسلم فيه على
 أجزائه فتح أي بأن يقابل النصف بالنصف والربع بالربع وهكذا وذلك انما يكون في
 الثمن المثلثي (قوله واكتفي بالاشارة الخ) فلو قال أسلمت اليك هذه الدراهم في كثر
 ولم يد وزن الدراهم أو قال أسلمت اليك هذا البر في كذا من الزعفران ولم يد قدر
 البر لا يصح عنده وعندهما يصح وأجمعوا على أن رأس المال اذا كان ثوباً أو حيواناً
 يصير معلوماً بالاشارة درر (قوله كما في مذروع وحيوان) لأن الذرع وصف في المذروع
 والمبيع لا يقابل الاوصاف فلا يتعلق العقد على قدره ولهذا لو نقص ذراعاً أو ثوباً بعض
 أعضاء الحيوان لا ينقص من المسلم فيه شيء بل المسلم اليه بالحيوان ان شاء رضى به بكل المسلم
 فيه وان شاء فسخ لقوات الوصف المرغوب وتماه في الفتح (قوله قلنا الخ) هو جواب
 عن قولهم بما أنه لا يلزم بيان قدر رأس المال ولو في مكيل ونحوه بل تكفي الاشارة
 اليه لأن المقصود حصول التسليم بلا منازعة (قوله فيحتاج الى رد رأس المال) أي فاذا
 كان غير معلوم القدر أدى الى المنازعة (قوله ولا يتبدل الخ) أي لا يتبدل ذلك
 في المجلس ورعا يكون الزئوف أكثر من النصف فاذا رده واستبدل به في المجلس يفسد
 السلم لانه لا يجوز الاستبدال في أكثر من النصف عند خلافها كما في الفتح (قوله
 في مجلس الرد) كذا في الفتح وفي بعض النسخ في مجلس العقد والصواب الاول (تنبيه)
 من فروع المسئلة ما لو أسلم في جنسين كانه درهم في كثر حنطة وكثر شعير بلا بيان حصة

سبعة (بيان جنس) كبر
 أو عمر (و) بيان (نوع) كسقي
 أو بعلی (وصفة) بكيد أو ردي
 (وقدر) ككذا كيد لا يتقبض
 ولا ينسبط (وأجل وأقله) في
 السلم (شهر) به يفتي وفي الحاروي
 لأبأس بالسلم في نوع واحد على
 أن يكون حادول بعينه في وقت
 وبهضه في وقت آخر (ويطلى)
 الاجل (بعوت المسلم اليه لا بعوت
 رب السلم فيه وخذ) المسلم فيه (من
 تركته حالاً) ابطالان الاجل بعوت
 المدينون لا الدائن ولذا شرط دوام
 وجوده لتدوم القدرة على تسليمه
 بعونه (و) بيان (قدر رأس المال)
 ان تعلق العقد بعقد اده (في مكيل
 وموزون وعددي غير متفاوت)
 واكتفي بالاشارة كما في مذروع
 وحيوان قلنا لا يقدر على
 تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد
 رأس المال ابن كمال وقد ينفق
 بعضه ثم يجيد باقيه معيباً فيرده
 ولا يستبدله رب السلم في مجلس الرد
 فيفسخ العقد في المردود ويبقى
 في غيره قلنا جهالة المسلم فيه
 فيبطل في ابن مالك فوجب بيانه
 (و) السابع بيان

واحد منهم - ما من رأس المال يصح فيه ما لا ينقسمه عليه ما بالقيمة وهي تعرف بالحزب
وكذا لو أسلم جنسين كدراهم ودنانير في كتر حنطة وبين قدر أحدهما فقط بطلان
العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيبطل في الآخر أيضا لاتحاد الصفة بجزء وغيره (قوله
للمسلم فيه) احتراز عن رأس المال فإنه ينعين مكان العقد لا ينفائه اتفاقا بجزء (قوله
فيما له أجل) بفتح الحاء أي ثقل يحتاج في حمله إلى ظهور وأجرة جمال نهر (قوله ومثله الثمن
والأجرة والقسمة) بأن اشترى أو استأجر دارا بمكيل أو موزون موصوف في الذمة
أو اقسماها وأخذ أحدهما أكثر من نصيبه والتزم بقابله الزائد بمكيل أو موزون كذلك
إلى أجل فعنده يشترط بيان مكان الإبقاء وهو الصحيح وعند مداهما لا يشترط نهر (قوله
وعندنا مكان العقد) أي أن أمكن التسليم فيه بخلاف ما إذا كان في مركب أو جبل فيجب
في أقرب الأماكن التي يمكن فيها الحجر وفتح والمختار قول الإمام كافي الدرا المنعني عن
القسمة الثاني (قوله كبيع الخ) أي لو باع حنطة أو استقرضها أو ألقها أو غصبها فإنه
ينعين مكان التسليم المبيع والقرض وبطل المتلف وعين المقصود (قوله واجبة التسليم
في الحال) فإن تسليمها يستحق بنفس الالتزام فيعين موضعه بجزء بخلاف الأول أي السلم
فإنه غير واجب في الحال فلا ينعين مكانه فيه فخصي إلى المنازعة لأن قيم الأشياء تختلف
بأختلاف الأماكن فلا بد من البيان وتماه في الفتح (قوله فكل محلاتها سواء فيه) قيل
هذا إذا لم تبلغ نواحيه فربما كان بلغته فلا بد من بيان ناحيته منه فتح وبجزء به في
النهر (قوله وفيما قبله) أي في النزابة قبل ما ذكر (قوله بعد الإبقاء) قيد به لأنه لو شرط
الإبقاء فقط أو الحل فقط أو الإبقاء بعد الحل جاز ولو شرط الإبقاء بعد الإبقاء كشرط أن
يؤديه في محله كذا ثم يؤديه في منزله لم يجز على قول العامة كافي البحر (قوله الأجرة) أي
التي تضمنها شرط الحل بعد الإبقاء والتجارة أي الشراء المقصود بالعقد وهذا يدل من
الصفة بتبدل مفصل من محله (قوله وما لأجل له الخ) هو الذي لا يحتاج في حمله إلى ظهور
وأجرة جمال وقيل هو الذي لو أمرنا أن نحمله إلى مجلس القضاء جله مجانا وقيل ما يمكن
رفعه بيد واحدة اه ح عن النهر (قوله كسك وكافور) يعني القليل منه والافتقار يسلم
في أمنان من الزعفران كثيرة تبلغ أهما لا فتح وأراد بالقابل ما لا يحتاج إلى ظهور وأجرة
جمال فافهم (قوله وصحح ابن كمال مكان العقد) نقل تصحيحه عن المحيط السرخسي
وكذا نقله عنه في البحر وجزء به في الفتح لكن المتن على الأول وصححه في الهداية والمقتضى
(قوله فيما ذكر) أي فيما لأجل له ولا مؤنة (قوله لأنه يقيد سقوط خطر الطريق) هذا
التعليل المذكور في الفتح أيضا به الهداية ومعناه أنه إذا تعين المكان وأوفاه في مكان آخر
يلزم المسلم إليه نقله إلى المكان المعين فإذا هلك في الطريق يهلك عليه فيكون رب المسلم
قد سقط عنه خطر الطريق بذلك بخلاف ما إذا لم ينعين فإنه إذا نقل بعد الإبقاء إلى المكان
المعين يكون هلاكه على رب المسلم (قوله وبني من الشروط) انما غاير التعبير لأن هذه

(مكان الإبقاء) للمسلم فيه
(فيما له أجل) ومؤنة ومثله الثمن
والأجرة والقسمة وعينها مكان
العقد وبه قالت الثلاثة كبيع
وقرض وأتلاف وغصب قلنا هذه
واجبة التسليم في الحال بخلاف
الأول (شرط الإبقاء في مدينة
فكل محلاتها سواء فيه) أي في
الإبقاء (حتى لو أوفاه في محله منها
برئ) وليس له أن يطالبه في محله
أخرى بنزابة وفيما قبله شرط حمله
إلى منزله بعد الإبقاء في المكان
المشروط لم يصح لاجتماع الصفتين
الأجرة والتجارة (وما لأجل له
كسك وكافور وصغار أو لا يشترط
فيه بيان مكان الإبقاء) اتفاقا
(ويؤديه حيث شاء) في الأصح
وصحح ابن كمال مكان العقد
(ولو عين) فيما ذكر (مكانا تعين في
الأصح) فتح لأنه يقيد سقوط خطر
الطريق (و) بقي من الشروط

الشروط الاتية ليست مما يشترط ذكرها في العقد بل وجودها ط (قوله قبض رأس المال) فلما انتقض القبض بطل السلم كما لو كان عيناً فوجده معيباً أو مستحقاً ولم يرض باعيه أو لم يجز المستحق أو دينا فاستحق ولم يجزه واستبدل بعد المجلس فلو قبله صح أو وجده زيوفاً أو بهرجة وردها بعد الافتراق سواء استبدلها في مجلس الرد أو لا فلو قبله واستبدلها في المجلس أو رضى بها ولو بعد الافتراق صح والكثير كالكل وفي تحديده رواية ما زاد على الثلث أو ما زاد على النصف وان وجده مستوفى أو رصا صافيا استبدلها في المجلس صح وان بعد الافتراق بطل وان رضى بها الاثم غير جنس حقه يجوز مطلقا (قوله ولو عيناً) هو جواب الاستحسان وفي الواقعة باع عبد ابنوب موصوف الى أجل جاز لوجود شرط السلم فلما افتراق قبل قبض العبد لا يفل لأنه يصير سلبا في حق الثوب يباع في حق العبد ويجوز أن يعتبر في عقد واحد حكم عقدين = الهبة بشرط العوض وكما في قول المولى أن أدت الى التافأنت حتر اه نهر قلت والظاهر أن هذا مفرع على جواب القياس تأمل (قوله وصحت الكفالة والحوالة الخ) أي فله طالبة الكفيل والحوالة عليه فان قبض المسلم اليه رأس المال من المحتمل عليه أو الكفيل أو رب السلم في مجلس العاقدين صح وبعده بطل السلم والحوالة والكفالة وفي الرهن ان هلك الرهن في المجلس فلو قيمته مثل رأس المال أو أكثر صح ولو أقل صح العقد بقدره وبطل في الباقي وان لم يهلك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن لصاحبه بجور عن البدائع مطلقا (قوله برأس مال السلم) وكذا الكفالة بالسلم فيه صرح به في منية المتيق وماسية أي في الكفالة من أنها لا تصح في المبيع لأنه مضمون بغيره وهو الثمن فذا في بيع العين وهذا بيع الدين أفاده في حواشي مسكين أي فان عقد السلم لا يفسخ بغيره لان قدر السلم فيه قبل قبضه لأن له أن يقيم غيره مقامه لعدم تعينه بخلاف هلاك المبيع العين قبل قبضه فانه مضمون بغيره وهو الثمن فيسقط عن المشتري وسمى الثمن غير الان المضمون بالقيمة مضمون بعينه حكما وفي الجور عن اوضح الكرماني لو أخذ بالسلم فيه رهنا وساطة على بيعه فباعه ولو بغير جنس السلم فيه جاز (قوله وهو شرط بقائه على الصحة) هو الصحيح وستأتي فائدة الاختلاف في الصرف بجور وعبارته في الصرف وثمرة الاختلاف تظاهرها اذا تظاهر الفساد فيما هو صرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند أبي حنيفة فعلى القول الضعيف يعتدى الفساد وعلى الاصح لا كذا في الفتح اه (قوله بوصفها) أي وصف الصحة والاضافة بيانية (قوله كون رأس المال منقودا) أي نقده الصبر في آية عرف جيمده من الردى وليس المراد بالنقد القبض فانه شرط آخر قد مر أفاده في الجور وفائدة اشتراطه كما في الغاية الاستراخ عن الفساد لأنه اذا رد بعضه بعيب الزيادة ولم يتفق الاستبدال في مجلس الرد انفسخ العقد بقدر المردود واستشكه في الجور بأن هذه الفائدة ذكرت في تهليل قول الامام ان بيان قدر رأس المال شرط ولا تكفي الاشادة اليه كما مر ومقاده عدم اشتراط

(قبض رأس المال) ولو عيناً (قبل الافتراق) بأبدانهم ما وان ناما أو سارا فرجنا أو أكثر ولو دخل ليخرج الدراهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان يجبت براه لا وصحت الكفالة والحوالة واللاتهان برأس مال السلم بزازية (وهو شرط بقائه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها) فحينئذ صحها ثم يفل بالافتراق بالقبض (ولو أبي المسلم اليه قبض رأس المال أجبر عليه) خلاصة وبقي من الشروط كون رأس المال منقودا

الاتفاق أو لا وذكر قبله أن اشتراط الاتفاقي عن اشتراط بيان القدر وحاصله أن
أحدهما يكفي عن الآخر وأجاب في النهر بأن بيان القدر لا يدفع توهم الفساد المذكور
أي فلا بد من اشتراط الاتفاق قلت ويرد على هذا الشرط أيضاً أنه تقدم أنه لو وجدها
زبوا فافرضي بها أصبح مطالعاً ولو استوفى لا إلى آخر ما مر ومفاده أن الضرر جاء من عدم
التبديل في المجلس لا من عدم الاتفاق على أن الاتفاق قد يخطئ وأيضاً فإن رأس المال قد
يكون مكيداً أو موزوناً ويظهر به ضمه مع مينا في رده به لئلا يبعث ويلزم الجبهة كما مر
فلا بد من ذكر الشرطين تأمل (قوله وعدم الخيار) أي - يار الشرط فان أسقطه
قبل الاتفاق ورأس المال قائم في يد المسلم انه صحيح وان هالك لا ينقلب صحيحاً بحرق
البرازية * (تنبيه) لا يثبت في السلم خيار الرؤية لأنه لا يثبت فيما لم يكد ينفى الزمة كما
في جامع الفصولين وذكر أول خيار الرؤية (قوله وهو القدر المتفق) ذكر الضمير باعتبار
الخبر واحد تترى بالمتفق عن القدر المختلف كسلام نقود في حنطة وكذا في زعفران وشعير
فان الوزن وان تحقق فيه الآن الكيفية مختلفة كما تقدم في الربا فأفاده ط وكذا السلام
الحنطة في الزيت فانه جائز كما رهنه عن ابن كمال (قوله سبعة عشر) ستة في رأس المال
وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الاتفاق وأحد عشر في المسلم فيه
وهي الاربعة الاول وبيان مكانه وبيان أبعاده وعدم انقطاعه وكونه عملياً بالتحسين
وكونه مضبوطاً بالوصف كالأشياء الاربعة المكيل والموزون والمذروع والمعدود
المقارب وواحد يرجع إلى العقد وهو كونه بالناس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبداين
وهو عدم شمول أحدهما الربا البدين مخير به عرف ط (قوله القدرة على تحصيل
المسلم فيه) لاحاجة إليه مع اشتراط عدم الانقطاع قال في النهر والقدرة على تحصيله بان
لا يكون منقطعاً اه ح وأما القدر في الفعل في الحال فليست شرطاً عندنا ومعلوم أنه
لواثق بجهز عند الحلول وإفلاسه لا يبطل السلم قاله النكاح ط (قوله والمكحول
صاع ونصف) والصاع ثمانية أرطال بالغمد أدنى كل رطل مائة وثلاثون درهماً قلت
فيكون القفزان ثلثي عشر صاعاً وأكثره سبعة مائة وعشرين صاعاً والصاع نصف مثقال
تقريرا فالأكثر أربع غرات ونصف غرارة كل غرارة ثمانون مثقالاً (قوله حال
مستوفى المائتين) أشار به إلى أن مائة في الموضعين نصب على الحال بتأويل مقسومة
هذه المقسومة وتجاوز البداية اه ح (قوله ديناً عليه) صفة مائة شر أو بدل ديني
وهو واحد تراعى إذا كانت ديناً على أجنبي كما يأتي قال في النهر والتقسيم باضافة
العقد اليه أي إلى المائتين المذكورتين ليس أحدهما تراعى لأنه لو أضافه إلى مائتين مطلقاً
ثم جهل المائة قصاصاً في ذمته من الدين فالحكم كذلك في الأصح اه (قوله لأنه طار)
أي عرض بالاتفاق قبل القبض لما مر أن القبض شرط لبقاء العقد على العصة لا شرط
انعقاد (قوله ولو احدثا ما دنا نهر) محترق قول المصنف ما أتى درهم الخ حيث فرض

وعدم الخيار وأن لا يشمل البدلين
أحدهما على الربا وهو القدر المتفق
أو الجنس لأن حرمة النساء تحقق به
وعدها العيني بها للغاية سبعة
عشر وزاد المصنف وغيره القدرة
على تحصيل المسلم فيه ثم فرع على
الشرط الثامن بقوله (فان أسلم
ما أتى درهم في كثر) يضم فتشديد
ستون قنيزاً والقنيز ثمانية مكيال
والمكول صاع ونصف عيني (تر)
حال كون المائتين مقسومة (مائة
دينياً عليه) أي على المسلم إليه (ومائة
نقد) نقد هارب السلم (واقترافاً)
على ذلك (فالسلم في) خمسة (الدين
باطل) لأنه دين بدين وصح في خمسة
الزقد ولم يشع الفساد لأنه طارح
لوقد الدين في شجاسة صح في الكل
ولو احدثا ما دنا نهر

المسلمة يكون مائتي الدين والنقد متحدى الجنس لأنه لو اختلفا بأن أسلم مائة درهم نقدا
وعشرة دنانير ديناً أو بالعكس لا يجوز في الكل أما حصة الدين فللمارء وأما حصة العين
فللهالة ما يخصه وهذا عنده وعند غيره ما يجوز في حصة النقد كما في الزيلعي والخلاف بيني
على اعلام قدر رأس المال بجر (قوله أو على غير العاقدين) محترز قوله مائة ديناً عليه
فلو قال أسلمت اليك هذه المائة والمائة التي لي على فلان بطل في الكل وان نقد الكل
لاشترط تسليم الثمن على غير العاقد وهو مفسد مقارن فتعدي بجر (قوله قبل قبضه)
أي قبض ما ذكر من رأس المال أو المسلم فيه أما الأول فلما فيه من ثبوت حق الشرع
وهو القبض المستحق شرعاً قبل الافتراق وأما الثاني فلأنه بيع منقول وقدم تران التصرف
فيه قبل القبض لا يجوز زهر (قوله ببيع الخ) متعلق بالتصرف وذكره البيهقي مستدركاً
بقوله بعده وصراحة وتولية تأمل (قوله وشركة) صورته أن يقول رب السلم لا شرأ عطني
نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه لك بجر (قوله وصراحة وتولية) صورة
التولية أن يقول لا شرأ عطني مثل ما أعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك بجر
عن الايضاح والمرابحة أن يأخذ زيادة على ما أعطى وقيل يجوز كل من المرابحة والتولية
قبل القبض وبه جزم في الحاروي قال في البحر وهو قول ضعيف والمذهب منعهما (قوله
ولو من عليه) فلو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال لا يصح
ولا يكون اقالة بجر عن القنية وانظر ما فائدة التقييد بالاكثرة وقدم أول فصل التصرف
في المبيع أن يبيع المنقول من ياتعه قبل قبضه لا يصح ولا ينعقد به البيع الأول بخلاف
هيبته منه لأنها مجاز عن الاقالة ((قوله حتى لو وهبه منه الخ)) في المبسوط ولو أبرأ رب السلم
المسلم اليه عن طعام السلم صح ابرأؤه في ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا يصح ما لم يقبل
المسلم اليه فان قبله كان فسخا لعقد السلم ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم من رأس المال وقبل
الابرا يطل السلم فان رده لا والفرق أن السلم فيه لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف رأس
المال نعم قال في البحر والمطالع أن التصرف المنفي في المتن شامل للبيع والاستبدال
والهبة والابراء الآن في الهبة والابراء يكون مجازاً عن الاقالة فيرد رأس المال كلاً
أو بعضاً ولا يشمل الاقالة لأنها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الرديء
والعكس اهـ (قوله اقالة بعض السلم جائزة) أي لو أقاله عن نصف المسلم فيه أو ربعه مثلاً
جاز ويبيح العسقي الباقي قال في البحر واحترز به عن الاقالة على مجرد الوصف بأن كان
المسلم فيه جيداً فاقبالا على الرديء على أن يرد المسلم اليه درهمه لا يجوز عندهما خلافاً
لابي يوسف في رواية فيجوز عنده لا بطريق الاقالة بل بطريق الخط عن رأس المال اهـ
قال الرمي وفيه صراحة بجواز الخط عن رأس المال ويجوز الزيادة فيه والظاهر فيها
اشتراط قبضها قبل التفرق بخلاف الخط وقدمنا أنه لا تجوز الزيادة في السلم فيه ويجوز
الخط اهـ (قوله بعد الاقالة) أفاد أن الاقالة جائزة في السلم مع أن شرط الاقالة قيام المبيع

أو على غير العاقدين فسد في الكل
(ولا يجوز التصرف) للمسلم اليه
(في رأس المال) للرب السلم في
(المسلم فيه) قبل قبضه ببيع
وشركة وصراحة (وتولية) ولو
من عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة
إذا قبل وفي الصغرى اقالة بعض
السلم جائزة (ولا) يجوز لرب السلم
(شرأ شيئاً من السلم اليه) رأس
المال بعد الاقالة في عقد السلم
الصحیح

لأن المسلم فيه وإن كان ديناً حقيقته فله حكم العين ولذا لم يجز الاستبدال به قبل قبضه وإذا
 حدثت فإن كان رأس المال عينا ردت وإن كانت هائلة رد المثل أو القيمة لو قيمة وثقتهم
 تمامه في بابها (قوله فلو كان فاسداً جاز الاستبدال) لأن رأس ماله في يد البايع كمنسوب
 مخ عن جامع الأصولين لكن لا يخفى أن جواز الاستبدال لا يدل على جواز التصرف
 بالشراء كما هو موضوع المسئلة كما يظهر لك قريباً (قوله كسائر الديون) أي كدين مهر
 وأجرة ضمان ومثل ذلك سوى صرف وسلم لكن التصرف في الدين لا يجوز إلا
 بقوله من هو عليه بهيمة أو وصية أو بيع أو اجارة لا من غيره إلا إذا سلمه على قبضه وقدمنا
 تمام الكلام عليه في فصل التصرف في المبيع والتمن (قوله قبل قبضه) أي قبض رب
 السلم رأس المال من المسلم إليه (قوله بحكم الأقالة) أي قبضاً كأنما بحكم الأقالة لا بحكم
 عقد السلم لأن رأس المال مقبوض في يد المسلم إليه والتمن تصح الأقالة له عدم صحة السلم
 (قوله أقوله عليه الصلاة والسلام الخ) رواه عنه أبو داود وابن ماجه وحسنه الترمذي
 وتسامه في الفتح (قوله فامتنع الاستبدال) فصار رأس المال بعد الأقالة بمنزلة السلم فيه
 قبلها فأي أخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره فكأن رأس المال بعد أخذ حكمه قبلها
 لأنه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبضها لكونه يمسك بها من كل وجه ولهذا
 جاز إراقه عنه وإن كان لا يجوز قبضها بجر وقدم الشارح في باب الأقالة عن الاشتباه
 أن رأس المال بعدها ككسرها لا في مسئلتين الخ (قوله حيث يجوز الاستبدال
 عنه) لأنه لا ينعين بالتمين فلو تبايعا دراهم بدينار جاز استبدالها قبل القبض بأن يسكا
 ما أشار إليه في العقد ويؤيد بطله قبل الافتراق كما سيأتي في باب الصرف واحترز
 بالاستبدال عن التصرف فيه لمساياً في ذلك أنه لا يصرف في غن الصرف قبل قبضه
 فلو باع ديناراً بدراهم واشترى بها قبل قبضها أو باع ديناراً بدينار فظهر أن قول
 المصنف بخلاف الصرف غير منظم لأن الكلام قبله في الشراء برأس المال قبل قبضه
 والصرف مثله في ذلك كما علمت وظهر أيضاً أن قول الشارح لجواز تصرفه فيه غير صحيح
 لأن الجائز هو الاستبدال ببدل الصرف دون التصرف فيه كما هو مسمى به في المتنون
 فكان على المصنف أن يقول ولا يشترط قبض رأس المال في مجلس الأقالة ولا يجوز
 الاستبدال عنه بخلاف الصرف وأصل المسئلة في البحر حيث قال قيد بالسلم لأن الصرف
 إذا تم بآله جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس الأقالة بخلاف السلم وقال قبله
 وفي البدائع قبض رأس المال شرط حال بقاء العقد لا بعد ارتفاعه بأقالة أو غيرها وقبله
 بدل الصرف في مجلس الأقالة بشرط أصحها قبضه في مجلس العقد ووجه الفرق أن
 القبض في مجلس العقد في البدل ما شرطه لعينه بل للتمين وهو أن يصير البدل مهيئاً
 بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة إلى التعمين في مجلس الأقالة في السلم
 لأنه لا يجوز استبداله فتعود إليه عينه فلا تقع الحاجة إلى التعمين بالقبض فكان الواجب

فلو كان فاسداً جاز الاستبدال كاتر
 الديون (قبل قبضه) بحكم الأقالة
 أقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تأخذوا بالاسم أو رأس مالك
 أي الاسم حال قيام العقد
 أو رأس مالك حال انقضاءه
 فامتنع الاستبدال (بخلاف) بدل
 (الصرف) حيث يجوز الاستبدال
 عنه (لكن) بشرط قبضه في مجلس
 الأقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف
 السلم

نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين لا يحصل الا بالقبض لان
استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين اهـ (قوله ولو شري المسلم اليه
في كراخ) صورته أسلم رجلا مائة درهم في كراخنة فاشترى المسلم اليه كرا وأمر رب
المسلم بقبضه لم يصح حتى يكمل الرب المسلم مرتين مرة عن المسلم اليه ومرة عن نفسه قال
في البحر قبيد بالشرا لان المسلم اليه لو ملك كرا بارت أو هبة أو وصية فأوفاه رب المسلم
وا كاله مرة جاز لانه لم يوجد العقد واحد بشرط الكيل وقيد بالكر لانه لو اشترى خطاة
مجازفة فاكاله مرة جازنا قلنا وأشار بالكر المكمل الى أن الموزون كذلك وكذا
المعدود اذا اشتراه بشرط العقد وفي البناء ان فيه روايتين (قوله قضاء) مقول لاجله
(قوله للزوم الكيل مرتين) لانه اجتمع صفتان صفة بين المسلم اليه وبين المشتري منه
وصفة بين المسلم اليه وبين رب المسلم بشرط الكيل فلا بد منه مرتين بحر حتى لو ملك بعد
ذلك لم يملك من مال المسلم اليه والمسلم ان يظلمه بحقه نهر (قوله وصح لو كان الكرا
قرضا) صورته اسلمت قرض المسلم اليه كرا وأمر رب المسلم بقبضه من المقرض وكذا
لو اسلمت قرض رجل كرا ثم اشترى كرا وأمر المقرض بقبضه قضا ملحقه كما في البحر (قوله
لانه) أي القرض اعارة حتى ينفقه بالظن فان كان المقبوض عين حقه تقديرا بحر (قوله
ثم لنفسه) الشرط أن يكيله مرتين وان لم يتعد الامر حتى لو قال قبض الكرا الذي اشترته
من فلان عن فلان فذهب فاكاله ثم أعاد كيله صار قابضا ولفظ الجامع بيده بحر عن الفتح
(قوله لزوال المانع) على النص (قوله أي المسلم اليه) تفسير للضمير المتصل المنصوب (قوله
في طرفه) أي طرف رب المسلم ويقسم منه حكم ما اذا أمره بكيله في طرف المسلم اليه
بالاولى بحر وهذا اذا لم يكن في الطرف طعام لرب المسلم فلو فيه طعامه ففي الميسر الاصح
عندي أنه يصير قابضا لان أمره بخلطه على وجه لا يتجزأ بغيره في قبضه ففتح (قوله
فيه بقبضه بالخلط) أي سواء كان الطرف له أو للبائع أو مستأجرا وبه صرح الفقيه
أبو الليث بحر عن البناء (قوله بذلك) أي بكيله في طرفه (قوله طرف البائع) بدل من
قوله طرفه (قوله لم يكن قبضا لحقه) لان رب المسلم حقه في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم
يصادف أمره ماله فلا يصح فيكون المسلم اليه مستهيرا للطرف حينئذ لا يملك نفسه
كالذات اذا دفع كيسا الى المدين وأمره أن يزنيه ويجعله فيه لم يصير قابضا وفي مسألة
البيع يكون المشتري استهرا للطرف البائع ولم يقبضه فلا يصير بيده فكذا ما يقع فيه فصار
كالأمره أن يكيله في ناحية من بيت البائع لان البيت بنواحيه في يد البائع بحر (قوله
لان حقه في العين) لانه ماله ماله بنفس الشراء فيصير أمره لمصادقته ماله فيكون قابضا
بجعله في الطرف ويكون البائع وكلا في امسالة الطرف فيكون الطرف والواقع فيه
في يد المشتري فكما قال في الهداية ألا ترى انه لو أمره بالطعن كان الطعن في السلم للمسلم
اليه وفي الشراء المشتري لهمة الامر وكذا اذا أمره أن يصبه في البحر في السلم يملك

(ولو شري) المسلم اليه في كرا
(كرا وأمر) المشتري (رب المسلم
بقبضه قضاء) عما عليه (لم يصح)
للزوم الكيل مرتين ولم يوجد
(وصح لو) كان الكرا قرضا
(وأمر مقرضه به) لانه اعارة
لا استبدال (كما) صح (لو أمر) المسلم
اليه (وب المسلم بقبضه منه) له ثم
أنه فعل (فا كاله مرتين) لزوال
المانع (أمره) أي المسلم اليه (رب
المسلم أن يكيل المسلم فيه) في طرفه
(فكاله في طرفه) أي وعام رب المسلم
(بغيره لم يكن قبضا) أما بغيره
فبغير قابضا بالخلط (أو أمر)
المشتري (البائع بذلك فكاله في
طرفه) (طرف البائع) لم يكن قبضا
لحقه (بجملته) فانه قبض لان
المشتري بأمره (فانه قبض لان
حقه في العين والاولى في الذمة

من مال المسلم اليه وفي الشراء من مال المشتري اه قال في النهر وأوردناه لو وكل المبتاع
بالقبض صريحاً لم يصح فعدم الصحة هنا أولى وأجيب بأنه لما صح أمره اذ كونه مالاً
صار وكيلاً له ضرورة وكمن شئ ثبت ضمنه لا قصد (قوله ~~ك~~ كبل العين) بمتداً
وجعلهم ماعطوف عليه وقوله قبض خبره وصورة المسئلة رجل أسلم في كرت حنطة فلما
جاء الاجل اشترى رب السلم من المسلم اليه كرت حنطة بعينها يدفع رب السلم طرفاً الى المسلم
اليه ليحعل الكرت المسلم فيه والكرت المشتري في ذلك الظرف فان بدأ بكبل العين المشتري
في الظرف صار قابض العين لصحة الامر فيه وللا دين المسلم فيه لمصادفة ملكه كمن استقرض
حنطة وأمر المقرض أن يزرعها في أرضه وان بدأ بالدين لم يصرف قابضاً شئ منها أما الدين
فأعدم صحة الامر فيه وأما العين فلانه خلطه بملكه قبل التسليم فصار مستمكاً عند أبي
حنيفة فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي به لجواز أن يكون مراده البداءة بالعين
وعندهم بالجارح ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلط لان الخلط ليس باستمالة
عند حماد رر (قوله وقبضت) أي قبضها المسلم اليه قال في النهر قد بذلك لانهم لو تفرقا
لا عن قبضها لم تصح الاقالة لعدم صحة السلم (قوله قبل قبضها) أي قبل أن يقبضها رب
السلم بسبب الاقالة (قوله ارمات) عطى على قوله السابق فتقايلاً فيه يكون
الموت بعد القبض (قوله صح) أي عقد الاقالة (قوله لبقاء المعقود عليه) لأن الجارية
رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة تعتمد قيام
المبيع لا الثمن كما مر فهلاك الامة لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية
درر (قوله وعليه قيمتها) لانه اذا انسخ العقد في المسلم فيه انسخ في الجارية تبعاً
فوجب عليه ردّها وقد يجز عنه فوجب رد قيمتها درر (قوله كذا الحكم في المقايضة)
هي بيع العين بالعين فتبقى الاقالة وتصح بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما
مبيع من وجهه وغن من وجهه في الباقي يعتبر المبيعة وفي الهالك الثمنية درر (قوله
بخلاف الشراء بالثمن فيه) أي في المسئلةين فاذا اشترى أمة بألف فتقايلاً فان كانت في يد
المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلاً بعد موتهم افا الاقالة باطلة لان الامة هي الاصل في البيع
فلا تبقى بعدهم الاقالة فلا تصح الاقالة ابتداء ولا تبقى انتهاء لعدم محلها درر (قوله
في السلم) أي وفي المقايضة (قوله بخلاف البيع) أي بالثمن (قوله تقايلاً البيع الخ)
تقدمت هذه المسئلة في باب الاقالة متمماً (قوله والقول المذعي الردّة) هذا صادق بما اذا
قال أحدهم اشترطنا ردّي ثاقبال الاخر لم نشترط شيئاً وبما اذا ادعى الاخر اشترط
الجودة وقال الاخر ان شرطنا ردّي ثاقبال الاخر لم نشترط شيئاً وبما اذا ادعى الاخر ان شرطنا
والاجل ولا فائدة أن الردّة مثالي حتى لو قال أحدهم اشترطنا جديداً وقال الاخر لم نشترط
شيئاً فالحكم كذلك نهر والظاهر أن القول انما يقبل مع اليقين وقد سرح به في مسئلة
الاجل الاتية ولا فرق يظهر (قوله وهو الردّة) أي مثلاً (قوله والاجل) بالجر

(كبل العين) المشتراة (ثم) كبل
(الدين) المسلم فيه وجعلها (في)
طرف المشتري قبض بأمره
لتبعية الدين للعين (وعكسه) وهو
كبل الدين أولاً (لا) يكون قبضاً
وخبر ابن نقض البيع والشركة
(أسلم أمة في كرت) (وقبضت)
فتقايلاً (السلم) (فانتهت) قبل قبضها
بحكم الاقالة (بقي) عقد الاقالة
(أومات فتقايلاً صح) لبقاء
المعقود عليه وهو المسلم فيه (وعليه)
قيمتها يوم القبض فيهما (في)
المسئلةين لانه سبب الضمان
(كذا) الحكم في (المقايضة)
بخلاف الشراء بالثمن فيهما (لان)
الامة أصل في البيع والحاصل
جواز الاقالة في السلم قبل هلاك
الجارية وبعبارة بخلاف البيع
(تقايلاً البيع في عبد سابق) (بعد)
الاقالة (من يدا المشتري فان لم يقدر
على تسليمه) للبائع (بطلت الاقالة)
والبيع بحاله (قضية) (والقول المذعي)
الردّة والتأجيل لانا في الوصف
وهو الردّة (والاجل)

عطفه على الوصف والاجل مدة الشيء والمراد به هنا التأجيل وهو تقدير الاجل بقربة
 التعبير به قبله وادعى في الجرائد يتعين كون التأجيل بمعنى الاجل مجازا بدليل ما بعده
 ويظهر أن المتعين العكس كما قلنا لأن المراد الاختلاف في أصل التأجيل لا في مقداره
 الاجل ويؤيد قول المصنف بعده ولو اختلفا في مقداره (قوله والاصل أن من خرج
 كلامه تعنتا) بأن ينكر ما ينفعه كأن قال المسلم اليه شرطت لك رديئا وقال رب المسلم
 نشترط شيئا فالقول للمسلم اليه لأن رب المسلم تعنت في انكار العدة لأن المسلم فيه يربو على
 رأس المال في العادة وكذا لو قال رب المسلم كان له أجل وانكر المسلم اليه فهو متعنت
 في انكاره حقه وهو الاجل كما في الهداية (قوله وان خرج خصومة) بأن أنكر
 ما يضره كعكس التصوير في المستأين فالقول المتدعي الصحة عنده وهو رب المسلم في الاولى
 والمسلم اليه في الثانية وعندهما الحكم كالقول كما قرره في الهداية وغيره (قوله ووقع
 الاتفاق على عقد واحد) احتراز عما إذا لم ينقأ على عقد واحد كما لو قال رب المال
 للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة وقال المضارب بل شرطت لي نصف الربح فان
 القول لرب المال لانه ينكر استحقة زيادة الربح وان تضمن ذلك انكار الصحة هـ
 عندهما وأما عنده فلا ينقأ عقد المضاربة إذا صح كان شركة وإذا فسد صار اجارة فلم يتفقا
 على عقد واحد فان مدعى الفساد يدعى اجارة ومدعى الصحة يدعى الشركة فكان
 اختلافهما في نوع العقد بخلاف السلم فان السلم الحال وهو ما يتدعيه منكر الاجل سلم
 فاسد لا عقد آخر ولهذا يحنث في عيمه لا يسلم في شيء فقد اتفقا على عقد واحد واختلفا في
 صحته فالقول المتدعي الصحة وعندهما في الفتح (قوله فالقول المتدعي الصحة عندهما وعنده
 للمنكر) كذا في بعض النسخ وهو سبق قلم وعبارة الهداية وغيره فالقول المتدعي الصحة
 عنده وعندهما للمنكر وهو كذلك في بعض النسخ (قوله فالقول للطالب) أي رب السلم
 فانه يطالب المسلم اليه بالسلم فيه (قوله وأي برهن قبل) لكن برهان رب السلم وحده
 مؤكدا لقوله لا مثبت لان القول له بدونه بخلاف برهان المسلم اليه وحده وإذا قضى بيمينته
 إذا برهنهما (قوله فالقول للمطالب) لانكاره توجه المطالبة بجر (قوله وان برهنه ايمنة
 المطالب) لا ثباتها زيادة الاجل فالقول قوله واليمين يمينه بجر (قوله ولو اختلفا في السلم
 تخالفنا استحسانا) أي ويسدأ بين الطالب وأي برهن قبل وان برهنه اقراره ان الطالب
 والمسئلة على أوجه لان رأس المال اتمانين أو دين وعلى كل اتمانين تقاعله ويختلفا
 في السلم فيه أو بالعكس أو يختلفا فيهما فان كان عينا واختلفا في السلم فيه فقط كقوله هذا
 الذوب في كرخطة وقال الآخر في نصف صكر أو في شعير أو حنطة رديئة وبرهنه اقدم
 الطالب وان اختلفا في رأس المال فقط هل هو ذوب أو عباد أو فيهما وبرهنه اقدم بالسلم
 وان كان دراهم وانقأ فيه فقط بقضى للطالب بسلم واحد عند الثاني خلافا للمجد وكذا لو
 اختلفا في السلم فيه فقط ولو فيهما كقوله عشرة دراهم في كرى حنطة وقال الآخر

والاصل أن من خرج كلامه
 تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق
 وان خرج خصومة ووقع الاتفاق
 على عقد واحد فالقول المتدعي
 الصحة عندهما وعنده للمنكر
 (ولو اختلفا في مقداره فالقول
 للطالب مع عيمه) لانكاره الزيادة
 (وأى برهن قبل وان برهنه اقراره
 بيمينه المطالب) لا ثباتها الزيادة
 (وان) اختلفا في مضيه فالقول
 للمطالب أي المسلم اليه بيمينه
 الا أن يبرهن الآخر وان برهنه
 بيمينه المطالب ولو اختلفا في السلم
 تخالفنا استحسانا فتح

خمس عشرة في كز و برهنا فعند الثاني تنبت الزيادة فيجب خمسة عشر في كز و برهنا فعند
 يقضى بالعدين اه فتح ملخصا (قوله هو لغة طاب الصناعة) أي أن يطلب من الصانع
 العمل في القاموس الصناعة ككتابة حرفه الصانع وعمله الصناعة اه فالصناعة عمل
 الصانع في صناعته أي حرفه وأما شرعا فهو طلب العمل منه في شيء خاص على وجه
 مخصوص يعلم بما يأتي وفي البدائع من شروطه بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته
 وأن يكون مما فيه تعامل وأن لا يكون مؤجلا ولا كان سائما وعندهما المؤجل استصناع
 الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستصناع فيقلب سلميا في قولهم جميعا (قوله بأجل) متعلق
 بهما وفي جال من الاستصناع لكن فيه محجى المبال من المبتدأ وهو ضعيف ولا يصح كونه
 خبرا لانه لا يفيد بل الظاهر هو قوله سلم والمراد بالأجل ما تقدم وهو شرط فافقه قال المصنف
 قيدنا بالأجل بذلك لانه اذا كان أقل من شهر كان استصناعا ان جرى فيه تعامل ولا فساد
 ان ذكره على وجه الاستعمال وان كان للاستعمال بأن قال على أن تفرغ منه عند أو بعد
 عند كان صحيحا اه ومثله في البحر وغيره وسيد كره الشارح (قوله ذكر على سبيل
 الاستعمال الخ) كان الواجب عدم ذكر هذه الجملة لما علمت من أن المؤجل بشهر فأكثر
 سلم والمؤجل بدونه ان لم يجز فيه تعامل فهو استصناع فاسد الا اذا ذكر الاجل للاستعمال
 فصحيح كما أفاده ط وقد تبع الشارح ابن كمال (قوله سلم) أي فلا يبقى استصناعا كما في
 التتارخانية فلذا قال الشارح فتعبر بشرائطه أي شرائط السلم ولهذا لم يمكن فيه خيار
 مع أن الاستصناع فيه خيار لكونه عقدا غير لازم كما أتى تحريره (قوله جرى فيه تعامل)
 كخف وطست وقفمة ونحوها درر (قوله أم لا) كالتياب ونحوها درر (قوله وقال
 الاول) أي ما فيه تعامل استصناع لان اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على قضيته
 ويجعل الاجل على التججيل بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاسد فيجعل على السلم
 الصحيح وله أنه دين يحتل السلم وجواز السلم بالجماع لانه فيه وفي تعاملهم الاستصناع
 نوع شبهة فكان الحل على السلم أولى هداية (قوله وبدونه) متعلق بقوله صح الاتي
 ومقابل هذا قوله بعد ولم يصح فيما لم يتعامل به (قوله وذكره في المغرب في الشين المجتمة) هو
 خلاف ما في الصحاح والقاموس والاصباح (قوله وقد يقال) أي في جمعه وبيان ما في
 المصباح الطست قال ابن قتيبة أصلها طس فأبدلت من أحد المضعفين تاء لانه يقال في
 جمعها طساس كسهم وسهام وجمعت أيضا على طسوس باعتبار الواصل وعلى طسوت
 باعتبار اللفظ (قوله بيعا لعدة) أي صح على أنه يبيع لعدة على أنه مواعدة ثم يبعده عند
 الفراغ يباعا بالتعاطي اذ لو كان كذلك لم يخص بمافيته تعامل وتسام في البحر قال في التمر
 وأورد أن بطلانه بوث الصانع ينافي كونه بيعا وأجيب بأنه انما بطل بوثه اشبهه بالاجارة
 وفي المنخبة هو اجارة ابتداء يبيع انتهائه لكن قبل التسليم لا عند التسليم وأورد أنه لو
 انعقد اجارة لا يجبر الصانع على العمل والمسلم تصنع على اعطاء المسمى وأجيب بأنه انما

قوله قوله هو لغة طاب الصناعة هكذا
 بخطه مع أن الذي في نسخ الشارح
 هو طلب عمل الصناعة فاعلم ان نسخة
 أخرى ولا يضر اه معجمه

مطلبه
 في الاستصناع

(والاستصناع) هو طلب عمل
 الصناعة (بأجل) ذكر على سبيل
 الاستعمال لا الاستعمال فانه لا يصير
 سلميا (سلم) فتعبر بشرائطه (جرى
 فيه تعامل أم لا) وقال الاول
 استصناع (وبدونه) أي الاجل
 (فيمافيه تعامل) الناس (كخف
 وقفمة وطست) بهمهله وذكره في
 المغرب في الشين المجتمة وقد يقال
 طسوت (صح) الاستصناع (بيعا
 لعدة) على الصحيح ثم فترع عليه
 بقوله

لا يجبر لانه لا يمكنه الا بالتلاف عين له من قطع الاديم ونحوه والاجارة تفسخ به هذا العذر
 ألا ترى أن الزارع له أن لا يعمل إذا كان البذر من جهته وكذا رب الأرض اه ومثله في
 البحر والفتح والزبالي (قوله فيجبر الصانع على عمله) تبع في ذلك المذرو ونحوه الوفاة وهو
 مخالف لما ذكرناه آنفا عن عدة كتب من أنه لا يجبر فيه ولقول البحر وحكمه بالحوادث دون
 اللزوم ولذا قلنا للصانع أن يبيع المصنوع قبل أن يراه المستصنع لأن العقد غير لازم اه
 ولما في البدائع وأما صفة نهى أنا عقد غير لازم قبل العمل من الجانبين بالخلاف حتى
 كان لكل واحد منهما خيار الامتناع من العمل كالبيع بالخيار المتبايعين فإن لكل
 منهما الفسخ وأما بعد الفراغ من العمل قبل أن يراه المستصنع فكذلك حتى كان للصانع
 أن يبيعه من شاء وأما إذا حضره الصانع على الصفة المشروطة سقط خياره والمستصنع
 الخيار اه هذا جواب ظاهر الرواية وروى عنه ثبوته له ما وعن الثاني عدمه له ما والصحيح
 الأول اه وقال أيضا ولكل واحد منهما الامتناع من العمل قبل العمل بالاتفاق ثم إذا
 صار سلما يراعى فيه شرائط السلم فإن وجدت صح والالا اه وقال أيضا فإن ضرب له أجل
 صار سلما حتى يعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لو استعملهما إذا سلم الصانع المصنوع على
 الوجه الذي عليه في السلم اه وذكر في كافي المسالك أن للصانع يبيعه قبل أن يراه المستصنع
 ثم ذكر أن الاستصناع لا يصح في الثوب وأنه لو ضرب له أجل وعمل النسيج جاز وكان سلما
 ولا خيار له فيه اه وفي التتارخية ولا يجبر المستصنع على إعطاء الدراهم وإن شرط
 تحميلة هذا إذا لم يضرب له أجل فإن ضرب قال أبو حنيفة يصير سلما ولا يبقى استصناعا حتى
 يشترط فيه شرائط السلم اه فقد ظهر لنا في هذه النقطة أن الاستصناع لا يجبر فيه الا إذا
 كان مؤجلا بشهرا فأكثرا فيصير سلما وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه وبه علم أن قول
 المصنف فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع الا امر عنه انما هو فيما إذا صار سلما فكان عليه
 ذكره قبل قوله وبدونه والافه ومناقض لما ذكره بعد من اثبات الخيار لا امر ومن أن
 المعقود عليه العين لا العمل فإذا لم يكن العمل معقودا عليه فكيف يجبر عليه وأما ما في
 الهداية عن المبسوط من أنه لا خيار للصانع في الاصح فذلك بعد ما صنفه ورأه الا امر كما
 صرح به في الفتح وهو ما مر عن البدائع والظاهر أن هذا منشأ توهم المصنف وغيره كباقي
 وبعد فتح يرى اه هذا المقام رأيت موافقة في الفصل الرابع والعشرين من نور العين
 اصلاح جامع الفصولين حيث قال بعد أن أكثر من النقل في اثبات الخيار في الاستصناع
 فظهر أن قول الدرر تبعنا لانه المقتضى ان الصانع يجبر على عمله والا امر لا يرجع عنه وهو
 ظاهر اه فاعتنم هذا التحرير والله الخمد (قوله والمبيع هو العين لا عمله) أي أنه يبيع عين
 موصوفة في الذمة لا يبيع عمل أي لا اجارة على العمل لكن قد مناه أنه اجارة ابتداء يبيع
 انتهاء تأمل (قوله خلافا للبردي) بالبلاء الموصدة وسكون الراوي فتح الدال المهمة وفي
 آخره عين مهمة له نسبة الى بردية بلدة من أقصى بلاد اذربيجان وهو أحد بن الحسين أبو

فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع
 (الا امر عنه) ولو كان عدة الم لازم
 (والمبيع هو العين لا عمله) خلافا
 للبردي

مطلبه
 ترجمة البردي

سعيد من الفقهاء الكبار قتل في وقعة القرامطة مع الحاج سنة سبع عشرة وثلاثمائة وتعام
 ترجته في طبقات عبد القادر (قوله بصنوع غيره) أي بصنعه غيره (قوله فأخذه)
 أي الأمر (قوله بلارضاه) أي رضا الأمر أو رضا الصانع (قوله قبل رؤية أمره)
 الأولى قبل اختياره لأن مدار تعينه له على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل الرؤية ابن كمال
 (قوله ومفاده الخ) قد مرنا التصريح بهذا المفاد عن المبدائع وعلمه بأن الصانع بائع مالم
 يره ولا خيار له ولأنه باحضاره أسقط خيار نفسه الذي كان له قبله فبقي خيار صاحبه على
 حاله اه وفي الفتح وأما بعد ما رأه فالأصح أنه لا خيار للصانع بل إذا قبله المستصنع أجبر على
 دفعه له لأنه بالآخر بائع اه وهذا هو المراد من نفي الخيار في المبسوط فتقول المصنف في
 المنع ولا خيار للصانع كذا ذكره في المبسوط فيجبر على العمل لأنه بائع المير الخ صوابه أن
 يقول فيجبر على التسليم لأن الكلام بعد العمل وأيضا فالتعليل لا يوافق المعال على ما فهمه
 وهذا هو منشأ ما ذكره في دئنه أو لا وقد علمت تصريح كتب المذهب بثبوت الخيار قبل
 العمل وفي كافى الحاكم الذي هو متن المبسوط مانعه والمستصنع بالخيار إذا رآه مفروغا
 منه وإذا رآه فليس للصانع منه ولا يبيعه وإن باعه الصانع قبل أن يراه جاز يبيعه (قوله وهو
 الأصح) وهو ظاهر الرواية وعنه ثبوت الخيار له ما عمن الثاني عدمه لهما كما مر عن
 المبدائع (قوله الأباجل كما مر) أي بأجل مماثل لما في السلم من أن أقله شهر فيكون سلبا
 بشروطه (قوله فان لم يصح) أي الأجل لعقد السلم بأن كان أقل من شهر (قوله وان
 للاستتجال) أي بأن لم يقصد به التأجيل والاستتجال بل قصد به الاستتجال بلا مهال
 وظاهره أنه لو لم يذكر أجلا أصلا في السلم يجز فيه تعامل صح لكنه خلاف ما يفهم من المتن ولم
 أره صريحا فتأمل (قوله في الدبس) بكسر وبكسر تين عمل الترو وعسل النحل قاموس
 والمشهور الآن أنه ما يخرج من العنب (قوله ولذا) أي لكون النار عمت فيه به نصار
 غير مثلى لا يجوز السلم فيه وظاهره أن السلم لا يجوز إلا في المثلى مع أنه يجوز في النياب
 والبسط والحصر ونحوها كما مر أفاده ط (قوله حتى لو كان عينا) أي لو جعل الأجرة
 دبسا معينا (قوله الرب) دبس الرطب إذا طبخ مصباح (قوله والقطر) نوع من عسل
 القصب قال المؤلف في الغصب أن كلامهم ما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيه ما ولا يثبت
 في الذمة ط (قوله والعم) ولو يئذ ذكره المؤلف في الغصب وتقدم الكلام فيه (قوله
 والآجر والصابون) لاختلافهما في الطبخ (قوله والصرم) بالفتح الجلود مصباح وقد مرنا
 أول الباب عن الفتح أنه يصح السلم في الجلود إذا بين ما يقع به الضبط (قوله وبر مخلوط)
 الأصوب وبر مخلوط أعطى على الرب المنصوب ثم الرفع جائز على القول بجواز العطف
 بالرفع على محل اسم ان قبل استكمال العمل فافهم والله سبحانه أعلم

(باب المتفرقات)

جرت عادتهم أن المسائل التي تشذ عن الأبواب المتقدمة فلم تذكر فيها يجمعون ما بعد

(فان جاء) الصانع (بصنوع

غيره أو بصنوعه قبل العقد)

فأخذه (صح) ولو كان

المبيع عمله لم يصح (ولا يهين)

المبيع (له) أي للأمر (بلارضاه

فصح بيع الصانع) لم يصنع (قبل

رؤية أمره) ولو تعين له المصنع يبيعه

(وله) أي للأمر (أخذه وتركه)

بجوار الرؤية ومفاده أنه لا خيار

للصانع بعد رؤية المصنوع له

وهو الأصح نهر (ولم يصح فيما لم

يعامل فيه كالشوب الأباجل كما

مر) فان لم يصح فسدان ذكر

الأجل على وجه الاستمهال وان

للاستتجال كعلي أن تفرغه غدا

كان صحيحا * (فرع) السلم في

الدبس لا يجوز لما في اجارة جواهر

الفتاوى لو جعل الدبس أجرة

لا يجوز لأنه ليس بمثلى لأن النار

عمت فيه ولذا لا يجوز السلم فيه

فلا يجب في الذمة حتى لو كان

عينا جازقات وسيجي في الغصب

أن الرب والقطر واللحم والنعيم

والآجر والصابون والعصفر

والسرقين والجلود والصرم وبر

مخلوط بشعر قيمى فليحفظ

(باب المتفرقات)

من أبوابها

ويسمونها بأبواب هذه الاسماء ط (قوله مسائل منشورة) شبهت بالمنشور من الذهب
أو الفضة لتفاسمها وهو بالرفع على الحكاية ط ويجوز الجوز (قوله من خرف) أي طين قال ط
قيد به لانهم لو كانت من خشب أو صخر جاز اتسافها فيما يظهر لانه كان الانتفاع بها وحزرها
أه وهو ظاهر (قوله ولا يضمن متلفه) كأنه لانه آله هو ولا يقال فيها نحو ما قيل في عود
الله من أنه يضمن خشباً لا مهمياً على أحد القوانين لانه لا قيمة له هذه الاشياء اذا قطع النظر
عن التلوهس بها ط (قوله وقيل بخلافه) يشعر بضعفه مع أن المصنف نقله عن القنية وفي
القنية لم يعبر عنه بقيل بل رخص الاول ثم الثاني (قوله عن أبي يوسف) أي ناقل عن أبي
يوسف وظاهره أنه قوله لا روية عنه حتى يقال ان هذا يشعر بضعفه ونسبته الى أبي يوسف
لا تدل على أن الامام يخالفه لاحتمال أن لا يكون له في المسئلة قول فافهم (قوله ولو
عقورا) فيه كلام يأتي (قوله والقبيل) هذا بالاجماع لانه منفع به حقيقة مباح الانتفاع به
شرعاً على الاطلاق فكان مالا يجر عن البدائع أي ينتفع به للقتال والحمل وينتفع بعظامه
(قوله والقرود) فيه قولان كما يأتي (قوله والسباع) وكذا يجوز بيع الجواهر والتذكية
لاطعام كلب أو سنور بخلاف لحم الخنزير لانه لا يجوز اطعامه محيط لكن على أصح التصحيحين
من أن الذكاة الشرعية لا تطهر الا بالجلد دون اللحم لا يصح بيع اللحم شرعاً لانه (قوله
حتى الهرة) لانه تصطاد الفأر والهوام المؤذية فهى منتفع بها فتح (قوله وكذا الطيور)
أي الجوارح درر (قوله عات أولاً) نصريح بما فهم من عبارة محمد في الاصل وبه صرح
في الهداية أيضاً لكن في البحر عن الميسر أنه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل
التعليم في الصحيح من المذهب وهكذا نقول في الاسد ان كان يقبل التعليم ويصطاده
يجوز بيعه والا فلا واللهد والبازي يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه قال
في الفتح فلهذا لا يجوز بيع الغر بجمال لانه لشراسته لا يقبل التعليم وفي بيع أفرد
روايتان اه وبه رواية الجواز وهو الاصح زياهي أنه يمكن الانتفاع بجلده وهو وجه
ما في المتن أيضاً وصحح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشتري للانتفاع بجلده عادة بل للتلوهس
به وهو حرام اه بجر قلت وظاهره أنه لو قصد التلوهس به بجازيه ثم انذر عليه ما ذكره
المسارح عن شرح الوهبانية من أن هذا لا يقتضى عدم صحة البيع بل كراهته والحاصل
أن المتون على جواز بيع ما سوى الخنزير مطلقاً وصحح الدرر خدي التقييد بالمعلم منها
(قوله لا ينبغي اتخاذ كلب الخ) الاحسن عبارة الفتح وأما اقتناؤه للصيد وحراسة الماشية
والسيوت والزرع فيجوز بالاجماع لكن لا ينبغي أن يتخذ في داره الا ان خاف احوال
أو أعداء اللهديت الصحيح من اقتهى كلباً الا كلب صيد أو ماشية تنص من أجره كل يوم
قيراطان (قوله خرجه جام كثير) اعلم المراد به ما تبلغ قيمته فاسافاه أقل قيمة المبيع ط
ومثل الحمام بجهة الطيور المأكولة لطهارته ثم ما تقدم في البيع الفاسد جواز بيع
مرقين وبه ولو خالفين والانتفاع به ولو قود به وبيع ربيع الآدمي لو مخلوطاً بتراب

(قوله)

وعنه في الكنز مسائل منشورة
وفي الدرر مسائل شتى والمبني
واحد (اشترى ثوراً وفسد
من خرف لـ) أجل (استغناس
الصبي لا يصح) لا قيمة له (لا
يضمن متلفه وقيل بخلافه) يصح
ويضمن قنية وفي آخر حذر المجتبى
عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة
وأن يلعب بها الهيمان (وصح بيع
الكلب) ولو عقورا (والفهد)
والقبيل والقرود (والسباع) يسائر
أنواعها حتى الهرة وكذا الطيور
(علمت أولاً) سوى الخنزير وهو المحتجب
لانتفاع بها وبجلدها كما تقدمناه
في البيع الفاسد والتمسخر
بالقرود ان كان سراً لا يمنع بيعه
بل بكرهه كبيع العصير يشرح
وهبانية (فرع) لا ينبغي اتخاذ
كلب الا لظوف لهن أو غيره فلا
باس به ومنه سائر السباع عني
وجاز اقتناؤه لصيد وحراسة
ماشية وزرع اجماعاً (كما صح
بيع خرجه جام كثير)

(قوله لا يجوز) أي إذا لم تبلغ قيمتها فلسا (قوله والقنفذ) جمع قنفذ بضم القاف وتفتح
مصباح وذكره في القاموس في الدال المهملة والذال المعجمة (قوله والوزغ) هو سام
أبرص (قوله وكل ما فيه) أي في البحر (قوله سوى سمك) عبارة البحر عن البسائط
الاسماك وما جازا لا تتفاد بجلده أو عظمه اه (قوله يسع ماله ثمن) في الشرب بلا بدنة عن
المحيط يجوز يسع العلق في الصحيح لقول الناس واحتياجهم إليه لعلقه مص الدم من
الجسد اه قلت وعليه فيجوز يسع دودة القرض لأنها من أعز الاموال وأنفسها في زماننا
ويستفاد بها خلافاً لما أفتى بأنه لا يجوز بيعها ولا يضمن مملوكها كما حذرناه في البيع الفاسد
(قوله كسفة نور) حيوان مستقل وقيل بيض التماسيح إذا فسد ويكثر طول ذراعيه
على أنحاء السمكة وتقامه في تذكرة الشيخ داود (قوله وجلود خنزير) الخنزير دابة ثم أطلق على
الثوب المتخذ من وبرها مصباح (قوله لوحيا) عبارة البحر عن القنية قيل يجوز حيا
لامتبا الخ (قوله وردة في البدائع الخ) قد مرنا في البيع الفاسد عند قوله وابن اصرأه
أن صاحب الخانية والتمانية اختار أجوازها أن علم أن فيه شفاؤه ولم يجددوا غيره قال في
التمانية وفي التهذيب يجوز للعالم شرب البول والدم والميتة للتداوي إذا أخبره طبيب
مسلم أن فيه شفاؤه ولم يجددوا من المباح ما يوقم مقامه وإن قال الطبيب يتجمل شفاؤه
فيه وجهان وهل يجوز شرب العلبل من النهر للتداوي فيه وجهان كذا ذكره الامام
الترمذي وكذا في الذخيرة وما قبل ان الاستشفاء بالحرام حرام غير مجرى على اطلاقه
وأن الاستشفاء بالحرام انما لا يجوز إذا لم يعلم أن فيه شفاؤه أما إذا علم وليس له دواء غيره
يجوز ومعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يجعل شفاؤه كم فيما حرم عليكم يحتمل أن
يكون قال ذلك في داء عرف له دواء غير المحرم لأنه حينئذ يستغنى بالسلال عن الحرام
ويجوز أن يقال تنكشف الحُرمة عند الحساب فلا يكون الشفاء بالحرام وانما يكون
بالحلل اه نور العين من آخر الفصل التاسع والاربعين (قوله أي متنجس) احتزبه
عن دهن الميتة والخنزير اه ح (قوله وينفع به للاستصباح) عطف على ما قبل ط
لان الاتفاد به جواز البيع (قوله كما مر) أي في باب الانجاس اكن عبارته هناك
ولا يضراً ترد دهن الاذن والميتة لأنه عين النجاسة حتى لا يدبغ به جلد بل يستصحب به في
غير مسجد اه وقد مرنا هنا التناهي ما هنا بالجدب الصحيح وقد مرنا ذلك أيضاً في البيع
الفاسد (قوله غير النجس والخنزير الخ) فانما يجوز بيع بعضهم بعضا لخصر من فيه من قول عمر
رضي الله تعالى عنه أخرجه أبو يوسف في كتاب الخراج حضر عمر بن الخطاب واجتمع اليه
عماله فقال يا هؤلاء بلغني أنكم تأخذون في الجزية الميتة والخنزير والنجر فقال بلال أجل
انهم يفعلون ذلك فقال فلا تفعلوا ولكن ولوا أربابهم يبيعونها ثم خذوا الثمن منهم ولا تجوز
فيها يسع الميتة والدم فتح (قوله وميتة الخ) هذا زاده ابن الكمال وصاحب الدرر
استدرا كعلى الهداية بأن المستثنى غير محصور بالنجس والخنزير واستدرك أيضاً في النهر

مطلب
في التداوي بالمحرم
(و) صم (هبة) قنية (و) أدنى
(القنية التي تشتت بطوارز البيع
فاس ولو كانت كسفة خبز
لا يجوز) قنية (كما لا يجوز
يسع هوام الارض كالنمل فاس)
والقنفذ والعشارب والوزغ
والضب (و) لاهوام (البحر)
كاسمطان وكل ما فيه سوى
سمك وجوز في القنية يسع ماله ثمن
كسفة نور وجلود خنزير وجل الماء
لوحيا وأطلق الحسن الجواز
وجوز أبو الليث يسع الحيات ان
انتفع بها في الادوية والا لورده
في البدائع بأنه غير سديد لان المحرم
شرعاً لا يجوز الاتفاد به للتداوي
كالنمل فلا تقع الحاجة الى شرع
البيع (ويجوز يسع دهن نجس)
أش متنجس كما قدمناه في البيع
الفاسد (وينفع به للاستصباح)
في غير مسجد كما مر (والذي كالمسلم
في بيع) كصوف وسم وروبا
وغرها (غير النجس والخنزير وميتة
لم تمت حةف أنفها) بل يجوز خنق
أو ذبح مجوسى فانها كخنزير

أمر نابتيركهم ومايدنون

قوله لأن الصحيح الخ قال في متن المنار والكفار مخاطبون بالامر بالإيمان وبالمشروع من العقوبات وبالمعاملات وبالشرائع في حق المؤاخذه في الأشربة بلا خلاف وأما في وجوب الاداء في أحكام الدنيا فكذلك عند البعض والصحيح انهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات اه قال ابن نجيم في شرحه كالملاة والصوم فلا يعاقبون على تركها ثم قال والراجح ما عليه الأكثر من العلماء على التكليف لموافقته فظاهر النصوص فليكن هو المعتقد اه منه

وقد أمر نابتيركهم ومايدنون (وصح شراؤه) أي الكافر كما قدمنا في البيع الفاسد (عبيدا مسلما أو مصحفا) أو شقةصا منهما (ويجبر على بيعه) ولو اشتري صغيرا أجبر عليه فلولم يكن أقام القاضي له ولأبائه وكذا لو أسلم عنده ويتبعه طفله ولو أعتمقه أو كاتبه جاز فان عجز أجبر أيضا ولودبره أو استولد هاسعا في قيمته ما يوجب ضربا لو طمته مسلمة وذلك حرام (فرع) من عاداته شراء المردان يجبر على بيعه دفعا للفساد نهر وغيره وكذا يهرم أخذ صبيد أو مهر بارسالة ولو أسلم مقرض النهر سقطت

شراؤه عبدا مسلما أو مصحفا قلت هذا لما يظهر أن لو كان التشبيه في قوله سـ والذي كالمسلم الخ من جهة الحبل والحرمة والظاهر أنه من جهة الصحة والفساد لأن الصحيح من مذهب أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائع هي محرمات فكانت ثابتة في حقهم أيضا فلو كان التشبيه من جهة الحبل والحرمة لم يصح استثناء شيء فمعين ما قلنا وحديثه فلا يدخل الجبر على البيع في التشبيه حتى يصح استثناءه ولذا غاب المصنف في التعبير فقال وصح شراؤه عبدا الخ ثم هذا على رواية أن بيع ما لم يمت حتمف أنه صحيح بينهم وفي رواية أنه فاسد بخلاف ما مات حتمف أنه فان بيعه باطل فيما بيننا وبينهم كما مر قول البيهقي الفاسد (قوله) وقد أمر نابتيركهم ومايدنون) كذا في الهداية وقال دل عليه قول عمر ولو هم بيعها أو خذوا العشر من أثمانها اه وأشار به إلى أن اعراضنا عنهم ليس لكونهم أبا حرة شرعا في حقهم كما هو قول البعض بل الحرمة ثابتة في حقهم في الصحيح لأنهم سـ مخاطبون بها كما قلنا لكونهم لا ينعون من بيعها لأنهم لا يعتقدون حرمتها ويتولونها وقد أمر نابتيركهم ومايدنون كما في البحر عن البدائع لكن الأولى الاستدلال بأن هذا مخصوص بالاثم المقتول عن عمر كما مر والأورد عليه أنه لو اعتقدوا سـ ما مات حتمف أنه أن يصح بيعه مع أنهم لو ارتفعوا البنا تحكيم بطلانه وأيضا لو اعتقدوا سـ السلم أو الضرف أو شوهوا بطلان شرطه المعبرة عندنا حكم بينهم بشرعنا إلا في النحر والخنزير فعهدهم عليهم ما كعهدها على الشاة والعصير وفي البحر عن حيدود القسبة وينع الذي سـ ما يمنع المسلم الا شرب الخمر فان غنوا وضربوا العبدان منهم أو كالمسلمين لأنه لم يثبت عنهم اه قال في النهر ويرد عليه أنه لا يمنع من لبس الخنزير والذهب بخلاف المسلم اه (قوله) ويجبر على بيعه (ولو اشتراه من كافر مثله شرا فاسدا أجبر على رده لأن دفع الفساد واجب حقا للشرع ثم يجبر البائع على بيعه بحر (قوله) أجبر عليه) وينبغي أن عقد الصغير في هذا لا يتوقف على الاجازة نهر أي لعدم فائده لأنه اذا أجاز وليه أجبر أيضا على بيعه وقد يقال انه قد يسلم قبل اجبار وليه فيبقى على ملكه فكان للاجازة فائدة (قوله) وكذا لو أسلم عنده في بعض النسخ عبيد بآباء بدل النون وأفاد أنه لا فرق بين كون العبد مسلما وقت الشراء أو بعدده (قوله) ويتبعه طفله) أي لو أسلم العبد وله ولد غير بالغ يتبعه في الاسلام والاجبار على بيعه معه (قوله) فان عجز أي المكاتب (قوله) أجبر أي الكافر على بيعه ودفه ومه أنه لا يجبر مادام عقد المكاتب وهو ظاهر لأن المكاتب لا يجوز بيعه (قوله) من عادته شراء المردان (عبارة النهر عن المحيط الفاسق المسلم اذا اشتري عبدا امرد وكان من عادته اتباع المرد أجبر على بيعه دفعا للفساد اه وعن هذا أفق المولى أبو السـ هو د بأنه لا تسمع دعواه على أمر د وبه أفق الخبر الرمي والمصنف أيضا (قوله) يؤمر بارسالة) ولا يصح بيعه ومتر بيان ذلك كانه في الحج (قوله) ولو أسلم مقرض النهر سقطت (تعذر قبضه فصار هلا كها مستند إلى معنى فيما وفي البيع لو أسلم أو أحدهما قبل القبض انتقض البيع أي ثبت حق القسمة له هذا القبض بالاسلام فصار

كما لو أتى المبيع وقامه في البحر (قوله فروايتان) أي عن الامام في رواية تسقط وفي رواية
عليه قيمتها وهو قول محمد أنه عذر له من جهة البحر (قوله التي أنكحها المشتري الخ)
أي إذا اشترى أمة وزوجها الرجل قبل قبضها من البائع فوطئها الزوج صار المشتري
قابضاً (قوله فصار فعلة) أي الزوج كفعله أي المشتري (قوله استحساناً) والقياس
أن يكون قبضاً لأنه تعيب حكيم ألا ترى أنه لو وجد المشترة من زوجة بردها بالبائع وجه
الاستحسان أنه لم يتصل بها فعل حكيم من المشتري والتزوج فيه فعل تعيب حكيم
يعني تقابل الرغبات فيها ككتفان السعر وقامه في النهر (قوله فلو أن قبض البيع)
أي بنحو خيار عيب أو فساد (قوله بطل النكاح) لأن البيع متى انت قبض قبل القبض
انت قبض من الأصل فصار كأن لم يكن فكان النكاح باطلاً بحسب (قوله وقبضه
الكمال) لم يقبضه الكمال من عنده بل قال وقبض القاضي الامام أبو بكر بطلان النكاح الخ
فلو قال الشارح وقبضه القاضي أبو بكر لم يكن أصوب وسلم عزوه في آخر العبارة إلى
الفتح من الاستدراك (قوله بطلانه) أي البيع (قوله فيلزمه المهر للمشتري فتح)
لم أجده هذه العبارة في الفتح بل ذكرها في النهر ونقل محشي مسكين عن شيخه أنه
لم يجدها في النهاية ولا في العناية والبحر ونقل عن الشيخ شاهين أنه وجدها في المعراج
ثم استشكلها بأنه كيف تكون هالكه من مال البائع ويكون المهر للمشتري
فهو مخالف لقولهم الغرم بالغرم اه قلت عدم بطلان النكاح دليل على أن بطلان البيع
مقتصر على وقت الموت فلم يصرف العقد كأن لم يكن فيظهر أن النكاح كان على ملك
المشتري فيستحق المهر تأمل وانظر ما قدمناه في البيع الفاسد قبيل قوله ولا يطل
حق الفسخ بعت أحدهما (قوله إذا انعقد لا يبيعه القاضي) في بعض النسخ لا يبيعه
الا لقاضي بزيادة الا والصواب الا قول وهو المورود في النهر وكذا في البحر عن النهاية
وجامع الفصولين وعبارة جامع الفصولين جاز للقاضي بيع المبيع وابقاء الثمن لو كان
منقولاً لا لوعقارا اه (قوله قبل القبض) فلو غاب بعد لا يبيعه القاضي لأن حقه غير
متعلق بماله بل بذمة المشتري وقبضه في جامع الفصولين بما إذا لم يحقق عليه التلاف
فان خيف جاز له البيع حيث قال للقاضي ابداع مال غائب ومفقد وله اقرضه وبيع
منقوله اذا خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لوعلم اه وبني أن يقال ان خوف التلف
يجوز لبيع علم مكانه أولاً وقد تم المخوف في خيار الشرط فارجع اليه نهر (قوله غيبة
معروفة) بأن كانت البلدة التي خرج اليها معروفة وان بعدت نهر (قوله فاقام بآئمه
بينة الخ) ليست البينة هنا للقضاء على الغائب بل لنفي التهمة وانكشف الحال كافي
الزباني فلا يحتاج الى خصم حاضر لان العبد في يده وقد أقربه للغائب على وجه يكون
مشهوراً بجمعه بصر قال في جامع الفصولين ان خصم شرط لقبول البينة لو أراد المدعي أن
يأخذ من يد الخصم الغائب شيئاً ما إذا أراد أن يأخذ حقه من مال كان للغائب في يده فلا

ولو المستقرض فروايتان (وطئ الزوج
الامة) (المشترة) التي أنكحها
المشتري قبل قبضها (قبض)
لمشتريه المصولة بتسليمه فصار
فعله كفعله (لا) مجرد (نكاحها)
استحساناً فلو انت قبض البيع قبل
القبض (بطل النكاح في) قول
الثاني وهو (المختار) وقبضه
الكمال بما إذا لم يكن بطلانه بعونها
فلو قبض قبل القبض لم يطل النكاح
وان بطل البيع قبله المهر
للمشتري فتح (اشترى شيئاً) منقولا
إذا انعقد لا يبيعه القاضي (وغاب)
المشتري (قبل القبض) ونقل الثمن
غيبته معروفة فاقام بآئمه بينة

مطلب
للقاضي ابداع مال غائب واقرضه
بيع منقوله الخ

يشترط ولا يحتاج لو قيل كنه هذه المسئلة وكذا لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع
 الكراء ومات رب الدابة في الذهاب فانقضت الاجارة فله أن يركبها ولا يضمن وعليه
 أجرها الى مكة فاذا أتاها ورفع الامر الى القاضي فرأى بيعها ودفع بعض الاجر الى
 المستأجر جاز وعلى هذا الورع المديون وغاب غيبة منقطعة فرفع المرتب الامر الى
 القاضي ليبيع الرهن ينبغي أن يجوز كافي هاتين المسئلتين اه وأقره في البحر (قوله انه
 باعه منه) وانه لم ينقد اليه الثمن نهر وفتح (قوله باعه القاضي أو أموره) ولو أذن له بأن
 يؤجر الدابة ويعاقبها من أجرها جاز كافي جامع الفصولين وظاهر كلامهم أن البائع لا يملك
 البيع بالأذن القاضي فان باع كان فضوليا وان سلم كان متعديا والمشتري منه غاصب بجر
 قات وفي الولو الجنية اشترى لما ذهب ليبي هاتين فأبطل الخاف البائع أن يفسد بيع البائع
 بيعة لان المشتري يكون راضيا بالانقضاء فان باع بزيادة تصدق به أو بنقصان وضع عن
 المشتري وهذا نوع استحسان اه وبه علم أن ما يبرع فساد لا يتوقف على القاضي لرضاه
 بالانقضاء بخلاف غيره فان القاضي يبيعه على ملك المشتري ولذا كان الفضل له والنقص
 عليه (قوله نظرا للغائب) أي وللبائع لان البائع يصل به الى حقه ويرأى ضمانه
 والمشتري أيضا تبرأ ذمته من دينه ومن تراكم نفقته بجر* (فرع) في جامع الفصولين سئل
 نجم الدين عن وهبه أميرة أمة فأخبرته أنهم التاجر قتل فأخذت وتداوتها الايدي حتى
 وصلت اليه ولا يجد وارث القتل ويعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها يخاف الفتنة
 فأجاب للقاضي بيعها من ذي اليد فلو ظهر المالك كان له على ذي اليد غنما (قوله وان
 اشترى اثنان شيئا) أي اشترى عبد امة واحدة كما عبر في الجامع الصغير لقاضيان
 (قوله وغاب واحد منهما) أي بحيث لم يدركه نهر وقيد به لانه لو كان حاضرا يكون
 متبرعا بالاجماع لانه لا يكون مضطرا في ابقاء الكل اذ يمكنه أن يخصه الى القاضي فأن
 ينقد حصته ليقبض نصيبه فتح (قوله ويجبر الخ) الظاهر أن هذا الوابيع غير مولى
 أما المثل كالبتر ونحوه مما يمكن قسمته فلا يجبر على دفع الكل ولذا صوّروا المسئلة بالعبد
 كما ذكرنا تأمل (قوله وله) أي للحاضر قبضة أي قبض كل المبيع (قوله حتى ينقد شريكه
 الثمن) أي ثمن حصته اذا كان الثمن حالا وفي ط عن الوالي النقد في الاصل غير الجليد من
 الردي من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء (قوله بخلاف أحد المستأجرين) لو
 شاب قبل نقد الاجرة فنقد الحاضر جميعها كان متبرعا لانه غير مضطرا اذ ليس له وجر حبس
 الدار لاستيفاء الاجرة ذكره القمقاني نهر وهذه الاحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر
 البائع ودفع الكل والقبض والحبس مذهب ما وخالف أبو يوسف في جميعها ط (قوله
 فكان مضطرا) فصار كغير الرهن اذا أفلس الراهن وهو المستعير أو غاب فان المعبر اذا أفنك
 بدفع الدين يرجع على الراهن لانه مضطرقه وكصاحب العلو اذا سقط بسقوط السفل
 كان له أن يبيع السفل اذ لم يثبت مال له بغير أمره ليتوصل به الى بناء علوه ثم يرجع عليه

أنه باعه منه لم يبيع في دينه) لا يمكن
 ذهابه اليه (وان جهل مكانه يبيع)
 المبيع أي باعه القاضي أو أموره
 نظرا للغائب وأدى الثمن وما فضل
 يسكه للغائب وان نقص تبعه
 البائع اذا ظفر به (وان اشترى
 اثنان شيئا) وغاب واحد منهما
 (فليجبر دفع) ككل (قوله)
 ويجبر البائع على قبول الكل ودفع
 الكل للحاضر (و) له قبضه
 وحسبه) عن شريكه اذا حضر
 (حتى ينقد شريكه) الثمن بخلاف
 أحدهما المستأجرين والفرق أن
 للبائع حبس المبيع لاستيفاء
 الثمن فكان مضطرا بخلاف
 المؤجر

مطلب
 في العلو اذا سقط

ولا يمكنه من دسوله ما لم يعطه ما صرفه وتماه في الفتح (قوله اللهم الخ) بحث اصحاب
النهر (قوله اعدم الاولوية) لانه اضاف المثلث الى ما على السواء فيجب من كل واحد
منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الجوده وغيرها بخلاف ما اذا قال بألف من الدراهم
والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة وينصرف الى الجلياد نهر (قوله وانصرف للوزن
المعهود الخ) فان المعهود وزن الذهب بالمناقل ووزن الفضة بالدراهم فهو كالوقال
بألف من الدراهم والدنانير (قوله وهذه قاعدة الخ) الاشارة الى ما ذكره المصنف أي
أن قوله باع بألف منقال الخ ليس البيع قيد في ذلك وكذا الموزون بل مثله المكيل
ونحوه كالأوقية برطل من سمن وعسل وزيت او بمائة من يرض وجوز وتفتح او بمائة
ذراع من كنان وبريسم ونحوه من كل ثلث (قوله ووزن سبعة) أي العشرة من
الدراهم ووزن سبعة مناقيل كل درهم أربعة عشر قراطاً ط (قوله وأقاد الكال
الخ) اعلم انه وقع اشتباه في موضعين بالنظر الى العرف الحادث * الأول فيما ينصرف اليه
اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في الفتح أن انصراف الدراهم الى وزن سبعة بمائة اذا
كان متعارفاً في بلد العقد وأما في عرف مصر فلفظ الدرهم ينصرف الآن الى زنة أربعة
دراهم بوزن سبعة من الفلوس الآن يعقد بالفضة فينصرف الى درهم بوزن سبعة وأخذ
منه في البحر أن الواقف يصرف لشرط دراهم للمستهق ولم يقيد بها ينصرف الى الفلوس
الفلوس وان قيد بها بالنقرة ينصرف الى الفضة واعترضه في النهر بأن ما في الفتح حكاية
عاني زمنه ولا يلزم منه كون كل زمن كذلك فالذي ينبغي أن لا يعدل عنه اعبار زمن
الواقف ان عرف والا صرف الى الفضة لانه الاصل اه * الموضع الثاني قال في النهر وأما
قيمة كل درهم منها فقال في البحر بعدما أعاد المسئلة في الصرف قد وقع الاشتباه في أنها
خالصة ومغشوشة وكنت قد استفتيت بعض المالكية عنها يعني به علامة عصره
ناصر الدين اللقاني فأفتى انه سمع ممن يوثق به أن الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة من
الفلوس قال فليعول على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتمد ذلك في زماننا الآن الأدنى
متيقن به وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ولكن الاوفق بقروع مذهبنا وجوب درهم وسط
لما في جامع الفصولين من دعوى النقرة لوزن قرحها على مائة درهم نقرة ولم يصفها صح
العقد ولو ادعت مائة درهم مهراً وجب لها مائة وسط اه فينبغي أن يعول عليه اه
ورأيت في فتاوى بعض الشافعية أن قيمته باعتبار المعاملة نصف وثلث وأنت قد علمت أن
القيمة تختلف باختلاف الأزمان ولا شئ في اختلاف الأزمان فينبغي اعتبار زمن
الواقف والله تعالى الموفق اه قلت وفي زماننا سبق له بمدة مديدة ترك الناس التعامل
بالفضة الدرهم وانما يذكرون فقط القرش وهو اسم لربعين نصف فضة وهذا يختلف
باختلاف الأزمان فينظر الى قرش زمن الواقف أيضاً (قوله فقيمة درهمان نصفان) هذا
ذكره في النهر بعدما حذر المقام والظاهر أن مراده أن ذلك كان في زمن الواقف فلا ينافي

اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة
(بائع) شيئاً بألف مثقال ذهب
وفضة تنصفاه أي بالمثقال فيجب
نصف مائة مثقال من كل منهما
اعدم الاولوية (وفي) بينهما شيئاً
(بائع) من الذهب والفضة تنصفاً
وانصرف للوزن المعهود
(ف) النصف (من الذهب مثاقيل
(و) النصف (من الفضة دراهم)
ومثله على كتر حطة وشعر
وسم لزمه من كل ثلث كتر وهذه
قاعدة في المعاملات كلها كهر
ووصية وودعة وغصب واجارة
وبدل خلع وغيره في وزن ومكيل
ومعدود ومذروع عني وقوله
(وزن سبعة) تقدم في الزكاة وأقاد
المكيل أن اسم الدرهم ينصرف
للمعارف في بلد العقد في مصر
ينصرف للفلوس وأقاد في النهر
أن قيمته تختلف باختلاف الأزمان
فأفتى اللقاني بأنه يساوي نصفاً
وثلاثة فلوس فلما طلق الواقف
الدرهم اعتبر زمنه ان عرف والا
صرف للفضة لانه الاصل كما لو قيده
بالنقرة كواقف الشيخونية
والصغرغشسية ونحوهما فقيمة
درهمان نصفان

مطلب
فيما ينصرف اليه اسم الدرهم

(٢) في النهر حجة والزئوف والستوقة

وأما المصنف أن النقرة تطلق
على الفضة وعلى الذهب وعلى
الفلس والشمس بعرف مصر
الآن فلا بد من مرجح فإن لم يوجد
فالعمل على الاستمارات القديمة
للو قب ك ما عولوا عليهم في
نظائره كمعرفة خراج وضخوه قال
وبه أفتى الملا أبو السعود أفندي ٢
(ولو قبض زينة بديل جيد) كان
له على آخر ج (جاءه لابه) فهو علم وأنفق
كان قضاء اتفاقا (ونفق أو أنفق)
فلو طاعا رده اتفاقا (فهو قضاء)
لحقه وقال أبو يوسف إذا لم يعلم يرد
مثل زينه ويرجع بجيده استحسننا
كأله كانت ستوقه أو بهرجة
واختاره للفتوى ابن كمال قات
ورجحه في البحر والنهر والشراب لاله
فيه يفتي (ولو فرخ طيرا أو باض في
أرض رجل أو تكسر فيها ظبي)
أي أن تكسر رجلاه بنفسه فلو كسرها
رجل كان للكاسر لاله أخذ
(فهو لاله أخذ) لسبق يده لباح
(الأاذا هيا أرضه لذلك) فهو له
(أو كان صاحب الأرض قريبا من
الصيد بحيث يقدر على أخذه
لو سيده فهو لصاحب الأرض)
لتمكنه منه

ما حتره قبله (قوله ان النقرة تطلق الخ) اطلاقها على الفلس عرف حادث في المغرب
النقرة القطعة المذابة من الذهب والفضة (قوله فلا بد من مرجح) وذلك كأن يعلم
ما كانت تطلق عليه في زمن الواقف أو يكون قيدا هائلي فافهم (قوله الاستمارات
القديمة) أي التصرفات أو العطاء أو الدفاتر ونحوها مأخوذة من استمر الشيء إذا دام
والمراد أنه بظن إلى ما جرى عليه التعامل من قديم الزمان فينبع (قوله ولو قبض زينه)
أي رده ما هو من الوصف بالمصدر لانه يقال زافت الدراهم تزيف زيفا من باب سارأي
ردأت ثم وصف به فقبل درهم زيف ودراهم زئوف ك فلس وفلس وربما قبل زائف
على الاصل كما في المصباح وفي التتارخانية الدراهم أنواع أربعة جيباد وبهرجة وزئوف
وستوقه واختلافها في تفسير البهرجة قبل هي التي تضرب في غير دار السلطان والزئوف
هي المغشوشة والستوقة صفر محمودة بالفضة وقال عامة المشايخ الجيباد فضة خالصة تروج
في التجارات وتوضع في بيت المال والزئوف ما زينه به بيت المال أي برده ولكن تأخذه
التجار في التجارات لأبأس بالشرا بها ولكن يبين للبائع أنه زئوف والنهر حجة ما يرد
التجار والستوقة أن يكون الطاق الاعلى فضة والاسفل ك ذلك وبينهما صفر وليس
لها حكم الدراهم اه وقال في أنفع الوسائل وحاصل ما قالوه أن الزئوف أجود وبهجه
النهر حجة وبهجهما الستوقة وهي بمنزلة الزغل التي نحاسها أكثر من فضتها (قوله كان
قضاء اتفاقا) لانه صار راضيا بقرضه في الجوده وقيد بقوله وأنفق لانه لو عرض له على
البيع ولم ينفعه لردده كما سيذكره الشارح آخر الفروع (قوله ونفق) أي هلك يقال نفقت
الدابة نفقا من باب قعد هلكت مصباح (قوله استحسننا) وقوله ما قياس كما ذكره فخر
الاسلام وغيره وظاهره ترجيح قول أبي يوسف بجر (قوله ولو فرخ طير) يقال فرخ بالتشديد
وأفرخ صار ذا أفرخ وأفرخت البيضة انفلقت عن الفرخ فخرج منها مصباح (قوله
أو تكسر) وقع في الكثير تكسر وفي المغرب كنس الظبي دخل في الكناس كنوسا من باب
طاب وتكنس مثله ومنه الصيد إذا تكنس في أرض رجل أي استتر ويرى ك كسر
وانكسر اه وفي الفتح وفي بعد النسخ تكسر أي وقع فيها فتكسر احتراز عما لو كسره
رجل فيها بجر وقوله من باب طلب صوابه من باب جلس رجلي وقوله احتراز الخ انما ينفذ
إذا لم يكن تكسر للمطاعة والافهم من فعل غيره يقال كسره بالتشديد فتكسر وكسره
بالتخفيف فتكسر أي قبل ذلك تأمل (قوله الا اذا هيا أرضه لذلك الخ) أي بأن حفر فيها
بئر ليسقط فيها أو أعمكها بالفرخ لئلا يأخذها فتح لان الحكم لا يضاف الى السبب الصالح
الا بالقصد بجر (قوله أو كان صاحب الأرض قريبا الخ) ظاهره أن سبب الملك أحد
شيين اما التهمة أو القرب ومقتضاه أنه لو خرج الصيد من أرضه المهية قبل قرب منه يفتي
على ملكه فليس أخذه لكن يشكل عليه ما في الذخيرة عن المتقي حيث قال نصب
حباله فوقه فيها صيد فاضطرب وانفلت فأخذه غيره فهو له فالوجه صاحب الحيلة لئلا يأخذ

فلما دنا منه بحيث يقدر عليه انقادت فأخذته غيره فهو صاحب الحبالة والفرق أن صاحب
الحبالة فيه ما وان صار أخذ له إلا أنه في الأول بطل الأخذ قبل تأكده وفي الثاني بعد
تأكده وكذا صيد البازي والكب إذا انقلت فهو على هذا التفصيل اه أفاده ط (قوله)
فلو أخذته غيره لم يملكه استدل عليه في النهر بعبارة المنتقى المذكورة (قوله مثل مامتر) بدل
من قوله وكذا أو عطف بيان أفاده أن الإشارة إلى ما ذكر في أول المسئلة من أنه لا يأخذ
(قوله) أو دخل دار رجل وكذا لو دخل بيته وأغلق عليه الباب ولم يعلم به لم يصح أخذا
ماله كالحق لو خرج بعد ذلك فأخذه غيره ملكه وعن أبي يوسف لو اصطاد في دار رجل
من الهواء أو على الشجرة ملكه لأن حصوله على حائط رجل أو شجرته ليس باحرز فان قال
رب الدار كنت اصطدته قبلك فان كان أخذه من الهواء فهو له لأنه لا يدرب الدار على
الهواء وان أخذه من حائطه أو شجرته فالقول لرب الدار لا يأخذ من محل هو في يده وان
اختلفا في أخذه من الهواء أو الشجرة فكذلك لأن الظاهر أن ما في داره يكون له وتماه
في البصر (قوله ملكه هذا الفعل) أي بالاعداد والكف وظاهره أنه بدون ذلك لا يملكه
وان وقع قريباً منه بحيث تناله يده والفرق بينه وبين الصيد أن الصيد ملكه بالقرب منه
إذا وقع في أرضه ونحوها لا ملقا والزم أنه لو قرب من صيد في برية ملكه والنتار يكون
في بيت أهل العرس عادة فلا يعبه برفية مجزأ بالقرب بل لا بد من اعداد الثوب أو
وأيا الواعية بمرجودا بالقرب يؤدى إلى المنازعة بين المأمرين الذين وقع بينهم اذ كلهم
يتعبه (قوله ملكه ملقا) أي وان لم يعتد لها لذلك (قوله) لأنه صار من أنزالها أي ريعها
فهو يفتح الهمة بجمع نزل قال في المصباح نزل الطعام نزلان باب تعب كثر ريعه وغناه
فهو نزل وطعام كثير النزل بوزن سبب أي البركة ومنهم من يقول كثير النزل بوزن قنصل
(قوله لا يجبر عليه) وكذا لا يجبر على اعطاء الصل القديم كـ ما في الخبرين عن جواهر
الفتاوى قال نعم لو توقفت احبائك الحق على عرضه كما لو غصب المبيع وامتنعت الشهود من
الشهادته حتى يروا خطوطهم يجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه أبو جعفر صيانة لخلق المشتري
اه (قوله ولا على الاشهاد والخروج اليه) أي إلى الاشهاد وهو عطف نفسه على الاشهاد
لأنه ليس له الامتناع عن الاشهاد المجزأ بقرينة ما بعده (قوله فليس له الامتناع من
الاقرار) فان لم يقر برفعه إلى الحاكم فان أقرب بين يديه كتب سجلا وأشهد عليه من قضا
(قوله فغزلته امرأته) أي باذنه أو بغيره اذنه من قضا (قوله المرأة إذا كفت) أي
كفت زوجها وبعبارة مجمع الفتاوى وغيرها أحد الورثة إذا كفت الميت بما له الخ فالمرأة
غير قريبة منم خرج الاجنبى فانه لا يرجع كما في التنازلية أي الا اذا كان وصيا (قوله)
ولو أكثر لا ترجع بشئ) غلله في البرازية بأن اختيار ذلك دليل التبرع وهو اذا أنفق
الوارث من ماله ابرجع وسيدكر المـ من في باب الوصى أنه اذا زاد في عدد الكفن ضمن
الزيادة وان زاد في قيمته ضمن الكل أي لأنه صار مـ تـ بالنفس فيه ضمن مال الميت وقد

فلو أخذته غيره لم يملكه نهر (وكذا)
مثل مامتر (صيد نعلق بشبكة
نصبت للحناف) أو دخل دار رجل
(ودرهم أو سكر نهر وقوع على ثوب
لم يعتدله سابقا) ولم يملكه
لاحقا فلو أعده أو كفه ملكه
هذا الفعل (فروع) عمل النحل
في أرضه ملكه مطلقا لأنه صار من
أنزالها شئرا دارا فطاب
المشتري أن يكتب له البايع صكا
لا يجبر عليه ولا على الاشهاد
والخروج اليه الا اذا جاء بعد دول
وصل فليس له الامتناع من الاقرار
شئرا فطنا فغزلته امرأته فكاه
له المرأة اذا كفت بلاذن
الورثة كفن مثله رجعت في التركة
ولو أكثر لا ترجع بشئ

حزرت هذه المسئلة بما لا هنر بدعيه في تنقيح الحامديه من الوصايا (قوله قال رحمه الله)
 الضمير عائد الى صاحب الملقط فان هذه الفروع كلها من الملقط كما ذكره الشارح آخرها
 والعبارة كذلك مذكورة فيه على عادة الملقط من كتبهم فافهم (قوله لا يبعد) اهل
 وجهه أنه لا يلزم من التكفين باكثر من كذا المثل اختيارا التبرع بالكل بل بالرائد (قوله
 اكتسب حراما الخ) توضيح المسئلة ما في التنازع حيث قال رجل اكتسب مالا من
 حرام ثم اشترى فهذا على خمسة أوجه اما أن دفع تلك الدراهم الى البائع أولا ثم اشترى
 منه بما أو اشترى قبل الدفع بها ودفعها أو اشترى قبل الدفع بها ودفع غيرها أو اشترى
 مطلقا ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر يطيب له
 ولا يجب عليه أن يتصدق الا في الوجه الأول واليه ذهب الفقيه أبو الليث لكن هذا
 خلاف ظاهر الرواية فانه نص في الجامع الصغير اذا غصب ألفا فاشترى بها جارية وباعها
 بألفين تصدق بالربح وقال الكرخي في الوجه الأول والثاني لا يطيب وفي الثالث الأخيرة
 يطيب وقال أبو بكر لا يطيب في الكل لكن الفتوى الآن على قول الكرخي دفعا للخرج
 عن الناس اه وفي الولوالجية وقال بعضهم لا يطيب في الوجوه كلها وهو المختار لكن
 الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعا للخرج اكثر الحرام اه وعلى هذا مشى المصنف
 في كتاب الغصب تبعه الدرر وغيرها (قوله قال الكرخي) صوابه قال أبو نصر كما رأيت
 في الملقط ولم أرفعه مذكورا قول الكرخي أصلا (قوله جازأخذ ربحه) لأن الظاهر أنه
 اكتسب من الحلال ولو لولائية مع الكراهة وعلمه الزبلي هناك بأن الكاف لا يمتد الى
 يوسف أجازها مع اختلاف الملة مع الكراهة وعلمه الزبلي هناك بأن الكاف لا يمتد الى
 الجائز من العقود (قوله لا يجوز لأحد أخذها الخ) ظاهره أنه لا يجوز الاقدام على
 الأخذ ما لم يسمع المالك قال ليأخذ من أراد وظاهره أنه عليه كراهة بالأخذ اذا قال المالك ذلك
 والا لا وتقدم تمام الكلام على هذه المسئلة في باب الجناية على الاحرام من كتاب الحج (قوله
 والاب مفسد فاسق) احتراز عما اذا كان محمودا عند الناس أو مستورا لخال فانه حينئذ
 يصح بيعه عقارا بنه الصغير كما سيذكره في باب الوصي (قوله لم يجز بيعه) أي فلا ولدانقضة
 بعدد باوعه هو المختار الا اذا كان خيرا بأن باع بضعف القيمة وبيع منه قوله يجوز في رواية
 ويوضع ثمنه في يد عدل لا في رواية لولا خير بضعف قيمته وبه يفتي جامع الفصولين (قوله
 على أن لا ترجع عليه) قيد بذلك لما في الاشياء ثمرا الام لا بنها الصغير ما لا يحتاج اليه غير
 نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو منه ومن أجنبي كما في الولوالجية (قوله جاز وهو
 كالهبة) قال في الخاتمة تكون الام مشترية لنفسها ثم يصير منها هبة لولدها الصغير وصلة
 وليس لها أن تمنع الضبعة عن ولدها الصغير اه (قوله رجع بما أدى) مخاف لما صححه في
 النقضات حيث قال نقلا عن جامع الفصولين الاسير ومن أخذ الساطن لم يصادره لو قال
 لرجل خلصني فدفع المأمور مالا لخصه قبل الرجوع وقبل لا في العصى به يفتي اهل لكن

مطلبه
 اذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو
 على خمسة أوجه

قال رحمه الله تعالى ولو قيل ترجع
 بقيمة كفن المثل لا يبعد اه اكتسب
 حراما واشترى به أو بالدراهم
 المغصوبة شيئا قال الكرخي ان نقد
 قبل البيع تصدق بالربح والا لا
 وهذا قياس وقال أبو بكر كلاهما
 سواء ولا يطيب له وكذا لو اشترى
 ولم يقل بتم هذه الدراهم وأعطى من
 الدراهم بدفع ماله مضاربة لرجل
 جاهل جازأخذ ربحه ما لم يعلم أنه
 اكتسب الحرام من ربحي توبه
 لا يجوز لأحد أخذ ما لم يقل
 حين ربحه أخذ من أراد باع
 الاب ضبعة طفله والاب مفسد
 فاسق لم يجز بيعه استحسننا
 شرب اطفالها على أن لا ترجع
 عليه باليمن جاز وهو كالهبة
 استحسننا قال الاسير اشترى
 أو فكفي فشره ربحه بما أدى كانه
 أقرضه

سما في الكفة القليل كقوله الرجلان تصحح الاقول ومثله في البرازية والخائبة وقدمنا
 في النفقات تأييده ففهم ما قولان مصححان ثم رأيت الجزم بالاقول في شرح السيد الكبير
 ولم يحك فيه خلافا فكان هو المذهب فافهم (قوله ولو قال بالالف الخ) عبارة الملتقط وقال
 شداد اذا قال الاسير اشترى بألف درهم فاشترى بأكثر منه جاز عليه قدر الالف
 ولا يلزمه الفضل لانه تخليص لاشراء بخلاف الوكيل بالاشراء اه قال بانه ان الوكيل
 بالاشراء لو اشترى بألف درهم بمائة موكل وقع الشراء ولا يلزم الموكل شي من الثمن لان
 الشراء متى وجد نفذ اعلى المشتري لم يلزمه جميع الثمن ولا يلزم الا امر شي وهذا الزم
 الا امر قدر ما عينه لانه هنا تخليص لاشراء حقيقة ووقع في جامع القصورين خلاف هذا
 فانه قال اسير امره ان يفديه بألف فنقداه بالالفين يرجع بالالفين عليه وليس كوكيل بشراء
 اذ لا عقدها وانما امره ان يخلصه فصار كمن امره ان يتفق عليه ألفا فنقدت عليه ألفين
 اه اقول ويظهر لي ان قوله يرجع بالالفين سبق قلم وصوابه بالف بدل الالف والمظن
 فان الامر بانفاق ألف لاشك انه لا يرجع بأكثر من ألف ثم راجعت السيد الكبير
 للسرخسي فقرأت فيه مثل ما قدمناه عن الملتقط وقال انما يرجع عليه بالالف خاصة لان
 الرجوع بحكم الاستعراض وذلك في الاف خاصة وهذا بخلاف الشراء الخ فهذا
 صريح فيما قلناه والله الحمد فافهم (قوله وتأذى جيرانه) قال في جامع القصورين القياس
 في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع ولو اضرب بغيره لم يكن ترك
 القياس في محل يضرب بغيره ضررا ينافي به اخذ كثير من المشايخ وعليه القموي اه
 وفيه اراد ان يبني في داره نور الخبز دائما ورجى للطنين او مدقة للقصارين يمنع عنه
 لتضرر جيرانه ضررا فاحشا وفيه لو اتخذ داره حماما ويتأذى الجيران من دخانهم فلهم
 منه الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران اه وانظر ما لو كانت دار قديمة
 بهذا الوصف هل للجيران الحدادين ان يغيروا القديم عما كان عليه ط قالت الضرر البين
 يزال ولو قديما كما أفق به العلامة المهنداوى ومثله في حاشية البحر للخير الرملي من كتاب
 القضاء كما في كتاب الحيطان من الحامدية (قوله على أنه لحم غنم) الغنم اسم جنس يطلق على
 الضأن والمعز مصباح والمراد هنا الضأن بحكم العرف (قوله له الرد) أي لاختلاف الرغبة
 وان كانا في باب الربا جنسا واحدا تأمل قال في الملتقط وكذلك اذا اشترى على أنه لحم
 موجود فوجده لحم غنم (قوله قال زن لي الخ) في المجرد عن أبي حنيفة قال للعام كيف
 تبسيع اللحم فقال كل ثلاثة أرطال بدرهم فقال أخذت منك زن لي فله ان لا يزن وان وزن
 فلكل واحد منهما ان يرجع فان قبض المشتري أو جعل البائع في وعاء المشتري بأمره فقد
 تم البيع وعليه درهم قال محمد قال اقصاب زن لي من هذا اللحم كذا بكذا فوزن فله الخيار
 ولو قال زن لي من هذا الجنب كذا بكذا أو قال زن لي مائة من اللحم بحساب كذا فوزن
 جاز ولا خيار له وعن أبي يوسف مثله حاوى الزا هدى قلت ولعل وجه قول الامام ان هذا

ولو قال بألف فاشترى بأكثر
 لم يلزمه الفضل لانه تخليص لاشراء
 بشرى دارا ودينغ وتأذى جيرانه
 ان على الدوام يمنع وعلى النذرة
 يتحمل منه بشرى لاسماع على أنه
 سلم غنم فوجده لحم مهزله الرد
 قال زن لي من هذا اللحم كذا لانه
 أرطال فوزن له أخيره

مطلبه

دينغ في داره وتأذى الجيران

مطلبه

الضرر البين يزال ولو قديما

بيع بالتماطى فلا يتم قبل قبض المبيع وعلى قول محمد بن بسم بالوزن ان عين الموضع أو كان
العقد على الكل تأمل (قوله لم يخير) لعل وجهه أن الخبز المشتري منه لا يختلف بخلاف
الخبز فان سلم الرقبة أو الفخذ أحسن من سلم الخبز مرة مالا في ثبت له انما يربح بعد الوزن
الاذا شترى الكل أو عين الموضع كهذا الخبز فيتم البيع بالوزن كما علمت تأمل (قوله
ان قائما رده الخ) أي لا اختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بثمنه جامع
القصورين وفيه شترى على أنه بذر بطيخ شترى فزرعه فوجده صفيقا بطل البيع فيما أخذ
المشتري عنه وعليه مثل ذلك البذر اه قات ومقتضاه أنه من اختلاف الجنس كالموجوده
بذر قنار والذى يظهر أنه من اختلاف النوع ويؤيده ما ذكره فيه أيضا لو شترى بذرا على أنه
بذر بطيخ كذا فظهر على صفة أخرى جاز البيع لا اتحاد الجنس من حيث أنه بطيخ واختلاف
الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب عند أبي حنيفة اه أي لأنه ظهر عيبه بعد
استهلاكه وذكره فيه قبله شترى برأ على أنه ربيعي فزرعه فظهر أنه خريفي اختار المشايخ
أن يرجع بنقص العيب وهو قولهما بناء على ما اذا شترى طعاما مأكلا فظهر عيبه وقدم أن
الفتوى على قولهما اه والخاصل أنه اذا ظهر خلاف الجنس كبذر البطيخ وبذر القنار
بطل البيع فبرده لو قائما ويرد مثله لوها الكاوير رجوع بالثمن ولو ظهر خلاف الوصف كالربيعي
والخريفي صح البيع فبرده لو قائما ولا يرجع بشئ لوها الكاوير عند الامام وعندهما يرجع
بنقصه وبه يفتى وبقي ما للوزن فلم يثبت في الخيرية ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه
قد استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتلاف **مسألة** ما صرح به ظهير الدين في حجب القطن
رقيب يرجع بنقصه ان ثبت عدم نيابة العيب به والا لا بالاتفاق لاحتمال أن عدم نيابة
لرداء سرته أو لاختلاف أرضه أو لأمرا آخر اه قات الظاهر أن ما نقله عن ظهير الدين مبنى
على قول الامام وقوله وقيل يرجع مبنى على قولهما المقتضى به كما علمت (قوله فانكسر روا)
في بعض النسخ فانكسرت وهي الاولى لان الواو والجمة العقلاء (قوله ضمن الاقداح
لا القداح) لان القداح قبضه على يوم الشراء باليان الثمن والاقداح انكسرت بنفسه
فيضمنه بين الثمن أولا كفي الخاتمة (قوله بأصلها) هو المدفون في الارض المسمى شرشا
(قوله يقطع من وجه الارض) عبارة الملة يقطعها وفيه أيضا اذا اشترى أشجارا من
وجه الارض وفي قطعها بالاصيف ضرر للبائع أن يدفع اليه قيمتها وهي قائمة الآن يتراضيا
على تركها الى وقت لا ضرر في قطعها وفيه أيضا ولو باع شجرة ان بين موضع قطعها من
وجه الارض فعلى ذلك وان بين بأصلها فعلى قرارها من الارض وان لم يكن له ان يقطع من
أصلها الا أن تقوم دلالة اه (قوله فكسرها المشتري) كذا رأيت في الملة وكأنه
مصور في الصرف والا فالمناسب فكسرها البائع ورأيت فيه تقييد الزبوف بالنهضة
وبدل ما نقله بعض المحشين عن الخاتمة لو أن المشتري دفع الى البائع دراهم صحا فكسرها
البائع فوجدها بنهضة **مسألة** ان له أن يردّها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصحاح

والكسرة

مطلبه
شترى بذرا بطيخ فوجده بذرا قنار

ومن هذا الخبز وزن لم يخير شترى
بذرا خريفي فاذ هو ربيعي أو
شترى بذرا بطيخ فاذ هو بذرا قنار
ان قائما رده وان مستهلكا فعليه
مثله ساوم صاحب الزجاج فدفع
له قدحا ينظره فوقع منه على اقداح
فانكسر وضمن الاقداح لا القداح
شترى شجرة بأصلها وفي قطعها
من الاصل ضرر بالبائع يقطعها
من وجه الارض من حيث
لا يضر ربه البائع ولو انهم من
سقوطه حاقط ضمن القاطع ما نوله
من قائمه **مسألة** دفع دراهم فزولوا
فكسرها المشتري لا شئ عليه ونعم
ما صرح به حيث غشه وخانه وكذا
لو دفع اليه لينظر اليه فكسرها
ولا بأس ببيع المغشوش اذا بين
غشه أو كان ظاهرا يرى وكذا قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى في خنطة
خطا فيها الشهير والشهيرى
لا بأس ببيعها

مطلبه
شترى شجرة وفي قطعها ضرر

والكسرة فيه سواء اه (قوله وان طعنه لا يبيع) أى الا أن يبين لانه لا يرى (قوله وقال
 الثاني الخ) وقال أيضا لا بأس أن يشتري بمتوقفة اذا بين وأرى للسلطان أن يكسرها عليها
 تقع في أيدي من لا يبين وروى بشرى الاملاء عنه أكره للرجل أن يعطى الزئوف والتهرجة
 والسـتوقفة وان بين ذلك ويجوز بيعها عند الاخذ من قبل أن أنفاتها ضرر على العوام
 وما كان ضررا عامان فهو مكروه خوفا من الوقوع في أيدي المدلسة على الجاهل به ومن
 التاجر الذي لا يخرج اه ملخصا من الهندية (قوله لا ينفقه حتى يبعدها) لاحتمال أن
 يظهر الدرهم مبيعا وقد أنفق الفلوس أو بعضها فيلزم الجاهل في المنفق والظاهر أن تخلله
 اذا أخذها عددا لا وزنا وهل ذلك يجري في صرف الذهب بالفضة يجوز ط تأمل (قوله
 عنه) الضمير راجع للمشتري أى الثمن الواجب عليه أو الثمن باعتبار كونها مبيعا (قوله
 بلهالة الاجل) لانه لم يعلم بذلك وقت الدفع ثم لو قال الى شهر على أن يردته بغير فاسد جاز
 ويطلق الشرط كما قلناه قول البيوع (قوله فهو فاسد) لان فيه نفعا للبائع ولا يقتضيه
 العقد (قوله من الاكار) أى المزارع (قوله يرجع على الدهقان) أى صاحب الارض
 وفي هذه المسئلة كلام سيأتى ان شاء الله تعالى قبل باب كفاية الرجلين (قوله ان
 رضى الاكر جاز) أى اذا دفع صاحب الكرم كرمه الى أكاره مساقاة بالربح مثلا وعلى
 الاكار حتى صار له حصه في الثمر يتوقف بيع الثمر على رضا الاكار لان له فيه حصه فان
 أجاز البيع ينقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الثمر فأخذ الاكار قدر حصته من ثمن الثمر
 وأما لو دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العاميل فباع الارض توقف بيع
 الارض على ايجاز المزارع لانه صار بمنزلة مستأجر الارض كما ترى في باب الفتنوى ولا يخفى
 أن هذه مسئلة أخرى فافهم (قوله فتقبله ولم ينفقه) الاوضح فعرضه على البيع ولم ينفقه
 ط (قوله بخلاف جارية الخ) الفرق أن المقبوض من الدراهم ليس عين حق القابض بل
 هو من جنس حقه لو تجوز به جاز وصار عين حقه فاذا لم تجوز بقي على مالك الدافع فصح أمر
 الدافع بالتصرف فهو في الابتداء تصرف للدافع وفي الانتهاء انفسه بخلاف التصرف
 في العين لانها ملكه فتصرفه انفسه فبطل خياره ط عن الجبر وقد مناعا الكلام على
 هذه المسئلة في خيار العيب عند قول المصنف باع ما اشتراه فرد عليه بعيب الخ فراجع
 (قوله قال أبو حنيفة الخ) لا مناسبة لهذه المسئلة هنا وقد مناعا الكلام عليها مسئلة وفي
 في فصل محرمات النكاح والله سبحانه أعلم

(ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به)

لم يترجم له بفصل ولا باب لدخوله في باب المتفرقات وما اسم موصول مبتدأ خبره قوله البيع
 الخ ووقته في باب البيع الفاسد بيان الشرط الفاسد والتعليق ربط حصول مضمون جملة
 بحصول مضمون جملة أخرى ووقته الكلام عليه في كتاب الطلاق ومثال الشرط الفاسد
 بعين بشرط كذا ومثال التعليق بعين ان رضى فلان وفي طائفة الاشياء للعموى عن

وان طعنه لا يبيع وقال الثاني في
 رجل معه فضة فحاس لا يبيعها
 حتى يبين وكل شئ لا يجوز فانه ينبغي
 أن يقطع ويعاقب صاحبها اذا
 أنفق وهو يعرفه * شري فلوسا
 بدرهم فدفعتها اليه وقال هي
 بدرهم ملك لا ينفقها حتى يبعدها
 * شري بالدرهم الزئوف ورضى بأقل
 مما يشتري بالجدد * له * شري
 ثيابا ينفقها على أن يوفى عنه بغير فاسد
 لم يجز بلهالة الاجل * باع نصف
 أرضه بشرط خراج كنه على المشتري
 فهو فاسد * أخذ المزارع من الاكار
 له أن يرجع على الدهقان استحسانا
 * شري الكرم مع الغلة وقبضه
 ان رضى الاكار جاز البيع وله
 حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز
 بيعه * قضاه درهما وقال أنفق
 فان جاز والا فردته على تقبله ولم
 ينفقه له رده استحسانا بخلاف جارية
 وجدها مبيعا فقال عرضها أو بيعها
 فان نفذت والاردها فعرضها على
 البيع سقط الرد * قال أبو حنيفة
 رجه الله تعالى اذا وطئ رجل أمته
 ثم زوجها مكانه فللزوجة وطؤها
 بلا استبراء وقال أبو يوسف استقيم
 ولا يقر بها حتى تحيض حيمضة كما
 لو اشتراها كما سيجي في الحفظ والنكاح
 من المنة

*(ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح
 تعليقه به)*

قواعد الزركشي الفرق بين التعليق والشرط أن التعليق داخل في أصل الفعل بان
 ونحوها والشرط ما جزم فيه بأصل الفعل أو يقال التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر
 لم يوجد بان واحد أو أخواتها والشرط التزام لم يوجد في أمر لم يوجد بصيغة مخصوصة
 اهـ (قوله ههنا أصلان الخ) الذي تحصل من هذين الأصلين أن ما كان مبادلة مال بمال
 يفسد بالشرط الفاسد ويبطل تعليقه أيضا لدخوله في التعليلات لأنها أعم وما ليس بمبادلة
 مال بمال إن كان من التعليلات أو التقييدات يبطل تعليقه بالشرط فقط وإن لم يكن منه ما
 فإن كان من الاستقاطات والاتزامات التي يخاف بها يصبح تعليقه باللام لا ثم وغیره وان كان
 من الاطلاقات والولايات والتعريضات يصبح باللام لا ثم فقط وبه يظهر أن قول المصنف
 ولا يصح تعليقه به معطوف على ما يبطل عطف نفسه برقا ما راد بالشرط التعليق به ويحتمل
 أن يكون قاعدة ثانية معطوفة على الأولى على تقدير ما أخرى أي وما لا يصح تعليقه به
 كما في قوله تعالى وما أنزل البنا وأنزل اليكم أي وما أنزل اليكم فيكون ما في المتن
 قاعدتين الأولى ما يبطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه به وبدون هذا التقدير يكون
 قاعدة واحدة أريد بها ما اجتمع فيه الأمران وذلك خاص بالتعليلات التي هي مبادلة مال
 بمال فانهم تبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به وذلك غير مراد لأن المصنف عتد من
 ذلك الرجعية والابرا وعزل الوكيل والاعتكاف والاقرار والوقف والتحكيم وليس في
 شيء من ذلك تعليل مال بمال مع أن السبعة المذكورة لا تبطل بالشرط الفاسد فنعين أن
 يكون ما ذكره المصنف قاعدة واحدة هي ما لا يصح تعليقه بالشرط والعطف لنفسه كما قلنا
 فإن جميع ما ذكره المصنف يبطل تعليقه بالشرط أو قاعدتين كما دل عليه ذكر الأصلين
 المذكورين وعليه فيما ذكره المصنف منه ما هو داخل تحتها وما هو منزه ما هو داخل تحت
 الثانية فقط وبدل عليه أيضا ما في الزبلي حيث قال بعد ذلك ما لا يبطل بالشرط الفاسد
 ثم الشيخ ذكر هنا ما يبطل بالشرط الفاسد وما لا يبطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط
 ولم يذكر ما يجوز تعليقه بالشرط الخ إذا علم ذلك ظهر لك أن ههنا أربعة قواعد الأولى
 ما يبطل بالشرط الفاسد الثانية ما لا يصح تعليقه بالشرط وهاتان المذكورتان ههنا والثالثة
 عكس الأولى وهي ما يأتي في قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد الخ والرابعة عكس
 الثانية وهي المذكورة في قول الشارح وبقي ما يجوز تعليقه الخ والأولى داخله تحت الثانية
 لأن كل ما يبطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به ولا عكس فالقواعد التي ذكرها المصنف
 كما إذا دخل تحت الثانية وبعضها تحت الأولى بخروج الرجعية والابرا ونحوهما كما ذكرناه
 وما خرج عنها داخل تحت الثالثة والرابعة داخله تحت الثالثة لأن كل ما جاز تعليقه لا يبطله
 الشرط الفاسد ولا عكس كما ستعرفه ثم أتم أن قوله لا يصح تعليقه ليس المراد به بطلان
 نفس التعليق مع صحة المعاق لأن ما كان من التعليلات يفسد بالتعليق بل المراد أنه لا يقبل
 التعليق بمعنى أنه يفسد به فاعتمد تحرير هذا المقام فإن به يدفع كثير من الأوهام كما يظهر

ههنا أصلان أحدهما أن كل ما كان
 مبادلة مال بمال يفسد بالشرط
 الفاسد كالبيع

لأن في تقرير الكلام (قوله وما لا فلا) أي وما لا يكون مبادلة لمبادل بأن كان مبادلة
 مال بغير مال كالتكاح والطلاق والتمتع على مال ونحوها أو كان من التبرعات كالهبة
 والوصية لا يفسد بالشرط الفاسد وقوله **القرض** هو تبرع بدين مبادلة التبرع
 فيصلح مثالا للشئين وإنما لم يفسد بذلك لأن الشرط الفاسد من باب الربا وهو في
 المعاوضات المالية لا غير لأن الربا هو الفضل الخالي عن العوض وحقه مفسد الشرط
 الفاسد كما ترى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيه أفضل خلل عن العوض
 وهو الربا لا يتصور ذلك في المعاوضات الغير المالية ولا في التبرعات بل يفسد الشرط
 ويصح التصرف وتسامه في الزبلي (قوله من التملكيات) كبيع وإجارة واستئجار وهبة
 وصدقة ونسكح وإقرار وإبراء كما في جامع الفصولين فهو أعم مما قبله (قوله أو التقييدات)
 كرجعة وكعزل الوكيل وسحب العبد كما في الفصولين وذلك أن في الوكالة والأذن للعبد
 إطلاقا عما كانا ممنوعين عنه من التصرف في مال الموكل والمولى وفي العزل والحجر تقييد
 لذلك الإطلاق وكذا في الرجعة تقييد للمرأة عما أطلق لها بالطلاق من حقوق الزوجية
 (قوله يطل تعليقه بالشرط) أي المحض **كما** في البحر وغيره والظاهر أنه احتراز عن
 التعليق بشرط كائن فإنه تجيز كما في جامع الفصولين قال ألا ترى أنه لو قال لأمر أنه أمت
 طالق إن كان اسماء فوقنا والارض تحتنا طالق للعالم ولو علق البراءة بشرط كائن يصح
 ولو قال للخاطب زوجت بنتي من فلان فكذب فقال إن لم أكن زوجتها منتهى فقد زوجتها
 منك فقبل الخاطب وظهر كذب الأب انعقد (قوله والاصح) أي أن لا يكن من التملكيات
 والتقييدات بأن كان من الاسقاطات المحضة أو الالتزامات أو الاطلاقات أو الولايات
 أو التحريضات صح التعليق (قوله لكن في اسقاطات) أي محضة كالطلاق والعناق بجر
 احتراز عن الإبراء فإنه وإن كان اسقاطا لكنه تعليق من وجه كما يأتي فهو من التملكيات
 (قوله يخالف بهما) الضمير المثنى عائدا إلى اسقاطات والتزامات وقوله **كج** وطلاق انف وشر
 مشوش وقوله مطلقا أي بشرط ملام أو غير ملام ولم يظهر من كلامه حكما لا يخالف به
 من النوعين ولا أمثلة ولم أر من ذكر ذلك ويظهر لي أنه كالتملكيات يطل تعليقه وأن من
 الأول تسليم الشفعة إذا علق بشرط غير **كما** إن فإنه فاسد ويبقى على شفعته كما هو موضحه
 ومن الثاني ما إذا التزم ما لا يلزمه شرعا كما لو استأذن جاره لهدم جداره وترك بينهما فاذن
 بشرط منع الضرر عنه بنصب خشبات ولم يفعل حتى انهدم منزل الجار لا ينعين لأنه ليس
 عليه حفظ داره شرعية كافي ولو الجدية ففيه التزام الحفظ كأنه قال أهدم الجدار بشرط
 نصب الخشبات فلا يصح تأمل (قوله وفي اطلاقات) كالأذن بالتجارة وولايات كالأقضاء
 والامارة ونحوها فثبتت من قبل فلا فاسد به **هـ** (قوله بالائتم) أي يصح تعليقها
 بالشرط الملام وفيه في الخلاصة بما يؤكده موجب العقد **هـ** مثل أن وصلت إلى بلدة
كما إذا فقدت وليتك قضاءها وأما رتبها أو أن قتلت قتيلا فلا فاسد به بخلاف نحو أن هبت

ولا ما فلا كالقرض **هـ** ثانيهما أن كل
 ما كان من التملكيات أو التقييدات
 كرجعة يطل تعليقه بالشرط والاصح
 أن يكون في اسقاطات والتزامات
 يخالف بهما **كج** وطلاق يصح
 مطلقا وفي اطلاقات وولايات
 ونحوها باللام بزيادة

قوله بالشرط بالفاسد هكذا يخطئه
 وصوابه بالشرط الفاسد **كما**
 هو عبارة المصنف الآتية **هـ**
 معجمه

البيع (قوله فالأول الخ) قد علمت أن حاصل الاصلين المذكورين في الشرح أن من
المسائل ما يفسد بالشرط الفاسد وما لا يفسد بتعليقه بالشرط الفاسد وما يصح بالشرط وما يصح
تعليقه به فهي أربعة الفاسد منها قسمان والصحيح قسمان فقوله فالأول أربعة عشر وأربعة
الفاسد منها بقسميه وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح
تعليقه وأما ما يصح فسيمد كالمصنف القسم الأول منه بقوله وما لا يبطل بالشرط الفاسد
وذكر الشارح بعده القسم الآخر بقوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط كإثباته عليه أو لا
وحيث نذ فلا حاجة إلى أن يراد بالأول الأصل الأول من الاصلين حتى يرد عليه أن الصور
التي ذكرها المصنف ليست كلها مبادلة مال بمال بل بعضها فافهم (قوله على ما في الدرر
الخ) أي كونها أربعة عشر مبنية على ما ذكر في هذه الكتب وأشار به إلى أن مزيد على
ذلك كتابه عليه الشارح بعد ويأتي تمامه ثم ان المذكور في اجازة الوقاية ما يصح مضافاً
وهو ما ساقى آخر أو ليس الكلام فيه كما لا يخفى (قوله البيع) صورة البيع بالشرط
قوله بعته بشرط استخداه شهراً وتعليقه بالشرط كقوله بعته ان كان زيد حاضراً وفي
إطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح لأنه من قبيل الفاسد لا الباطل واليه يشير قوله
وقدمت في البيع الفاسد بشرط بلالية (قوله ان علقه بكلمة ان) الا في صورة واحدة وهي
أن يقول بعث منك هذا ان رضيت فلان فإنه يجوز ان وقته بثلاثة أيام لأنه اشترط الخيار
إلى أجنبي وهو جائز بجره اكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد وهذا شرط صحيح تأمن
(قوله على ما يثبت في البيع الفاسد) أي من أنه ان كان مما يقتضيه العقد أو بالثمن أو فيه
أثر أو جرى التعامل به كشرط تسليم المبيع أو الثمن أو التأجيل أو الخيار أو وحدها النحل
لا يفسد ويصح الشرط وان لم يكن كذلك فان كان فيه منفعة لاهل الاستحقاق فسد
والأفلا هـ وقول العاقبة بشرط كذا بمنزلة على ولا بد أن لا يقرن الشرط بالوفاة والاجاز
ويجعل مشاورة وأن يكون في صلب العقد حتى لو أطلقاه به لم يلحق في أصح الروايتين
مكي وفي الذخيرة اشترى حطباً في قرية شراً صحيحاً وقال موصلاً بالشراء من غير شرط في
الشراء أحله إلى منزلي لا يفسد واستأجر أرضاً للزراعة ثم قال بعد تمامها ان الجرف على
المستأجر لا يفسد لأنه كلام مبتدأ هـ ط وتقدم آخر باب خيار الشرط أن البيع لا يفسد
بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً ذكرها في الاشياء وأوضحها هـ هـ (قوله والقسم) من
صور فسادها بالشرط ما اذا اقتسم الشريك على أن لا أحدهما الصامت ولا آخر العروض
أو على أن يشتري أحدهما من الآخر بألف أو على شرط هبة أو صدقة أو مالواقسما على
أن يزيد شيئاً معلوماً فهو جائز كالبيع وكذا على أن يرد أحدهما على الآخر داهم مسماة
بجر عن الوفاء الجبسة وقال أيضاً وصورة تعليقها أن يقتسموا داراً أو شرطاً أو فلاحاً لأن
القسم فيهما معنى المبادلة فهي كـ البيع عيني ومزجوا تعليق البيع برضا فلان على أنه
شرط خيار اذا وقته ولكن في الوفاء الجبسة خيار الشرط والرؤية تثبت في قسمه لا يجبر إلا

فالأول أربعة عشر على ما في الدرر
والسكنز واجازة الوقاية (البيع) ان
علقه بكلمة ان لا يعلى على ما يثبت في
البيع الفاسد (القسم) لا يعلى

عليها وهي قسمة الاجناس المختلفة لا فيما يجبر عليها كالمثل من جنس واحد بحر ملخصا
وحاصله أن تعليق القسمة على رضا فلان غير موقت لا يصح مطلقا وموقتا يصح في الجنس
الواحد على أنه خيار شرط لاجنبي كما يصح في البيع فكلام العيني محمول على غير الموقت
أو على الاجناس المختلفة ثم اعلم أن القسمة التي يجبر الائي عليها لا تختص بالمثل لانها
تكون في العروض المتحد جنسها الا الرقيق والجواهر فلا يجبر عليها كقسمة الاجناس
بعضها في بعض وكذا دور مشتركة أو دار روض مبيعة فتقسم كل منها وحده لا بعضها في بعض
الا بالتراضي كما سيأتي في بابها (قوله أما قسمة القبي الخ) أفاد أن قسمة المثل لا تصح بالشرط
مطلقا أما قسمة القبي فتصح ان علق بجبر شرط أو روية ولا فلا تكن عات أن الافتراق
بين الجبر وعدمه لا بين المثل والقبي فافهم وأيضاً فالكلام في الشرط الفاسد كما
مر وشرط الخيار ليس شرطا فاسدا فلا حاجة الى التنبيه على صحته تأمل (قوله والاجارة)
أي كأن أجرداره على أن يقرضه المستأجر أو يهدى اليه أو أن يقدم زيد عيني ومن ذلك
استأجر حافو تبا كذا على أن يعمره ويحسب ما أنفق من الاجرة فعليه أجر المثل وله ما أنفق
وأجر مثل قيامه عليه وتعامه في البحر وبه علم أنها تنقسم بالشرط الفاسد وبال تعليق لانها
تلك المنفعة والابرة (قوله فيصح به يفتي) لعل وجهه انه وقت يجي لأشكاله فلم يكن
تعليقه بائنا خطر أو هو اضافة لالتعليق والاجارة تقبل الاضافة كما سيأتي وعليه فلا حاجة الى
الاستثناء (قوله مع أنه تعليق بعدم التفريق) ولعل وجهه صحته أنه لما كان التفريق واجبا
على الغاصب في الحال فاذا لم يفرغ صار راضيا بالاجارة في الحال كما أنه علقه على
القبول فقبل تأمل (قوله فقول البكر الخ) الاولى ابدال البكر بالبائنا كجاء في عبارة
البرازية (قوله وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط) وهو التقييدات والتقييدات كما مر
وهذا التعميم أخذه في البحر من اطلاق عبارة الكنز لفظ الاجارة واستشهد له بما مر من
البرازية وأقره في النهر واعترضه المحوى بما في التنية قال باعني فلان عبدا كذا فقال
ان كان كذا فقد أجرته أو فهو جائز جازان كان كذا أو بأكثر من ذلك النوع ولو أجاز بين
آخر يطل اه قات قد يجاب بأن هذا تعليق بكائن فلم يكن شرطا محضا كما لو قال ان لم أكن
زوجهما من فلان فقد زوجتهما منك كما قدمناه تأمل (قوله فقصرها على البيع قصور)
تعريض بما يفهمه كلام العيني حيث صور الاجارة بقوله بأن باع فضولي عبده فقال أجرته
بشرط أن تقرضني أو تهدي الي أو علق اجازته بشرط لانها بيع معني اه ومنه قول الدرر
والبيع واجازته وقال ح ينبغي أن يراى بالاجارة اجارة عقد هو مبادلة مال بمال لان
كلامه فيما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك خاص بالمعاوضات المالية
وما ذكره عن البرازية من اجارة النكاح صحيح في نفسه لكنه لا يلائم المتن لان اجارة
النكاح مثله فلا تبطل بالشرط الفاسد وان لم يصح تعليقه به اه ملخصا قات قد عات
بما قرناه سابقا أن ما ذكره المصنف فاعدتان لا واحدة والفروع التي ذكرها المصنف

أما قسمة القبي فتصح بضمين
شرط ورؤية (والاجارة) الأني
قوله اذا جاز رأس الشهر ففسد
أجرته دارى بكذا فيصح به يفتي
عمادة وقوله الغاصب داره فزغها
والا فاجرتها كل شهر بكذا جاز
كما سيجي في مة فترقات الاجارة
مع أنه تعليق بعدم التفريق
(والاجارة) بالراى فقول البكر
أجرت النكاح ان رضيت أي
مبطل للاجارة برازية وكذا كل
ما لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد
موقفا لا يصح تعليقه اجازته بالشرط
بحر فقصرها على البيع قصور كما
وقع في المنع (والرجعة) قال المصنف
انما ذكرتها لئلا يتركز وغيره

بمنسها مفترع على القاعدتين وبعضها على واحدة منهن - جافضل اجازة النكاح مفترعة
على الثانية فقط ومثل اجازة البيع مفترعة على كل منهما وكان من اقتصر على تصوير
الاجازة بالبيع قصد بيان ما مفترع على القاعدتين فافهم (قوله قال شيخنا في بجره) من كلام
المصنف في المنع (قوله وأطال الكلام الخ) حاصله أن ما ذكره في الكنز لم يقدر به بل قاله
جماعة غيره ويدل على بطلانه أن المذكور في كافي الحاكم وغيره أن تعليق الرجعة بالشروط
باطل ولم يذكر وأنهم سبطلوا بالشروط الفاسد وكيف تبطل به مع أن أصلها وهو النكاح
لا يبطل به وصريح في البسائط أنهم نصح مع الإكراه والهلز واللعب والخطا كالنكاح
وفي كتب الأصول من بحث الهزل أن ما يصح مع الهزل لا تبطله الشروط الفاسدة
وما لا يصح معه تبطله اه قلت وقد مر أيضا في الأصل الأول أن ما ليس بمبادلة مال بمال
لا يفسد بالشروط الفاسد ولا يخفى أن الرجعة كذلك والجواب عما قاله في البحر أنه مبني
على أن قولهم ما يبطل بالشروط الفاسد ولا يصح تعليقه به قاعدة واحدة والقروع المذكورة
بعد ما مفترعة عليها وذلك غير صحيح بل هما قاعدتان كما قررناه والرجعة مفترعة على الثانية
منهما فقط فلا بطلان في كلامهم - بعد فهم مرادهم فافهم (قوله لكن تعقبيه في النهر)
حيث قال وحيث ذكر الثقات بطلانهم بالشروط الفاسد ليقين الشأن إلا في السبب الداعي
للتفرقة بينهما وبين النكاح ثم ذكر الفرق المذكور في الشرح واعترضه ح بأنه لا يلزم من
مخالفتها النكاح في أحكام أن تخالفه في هذا الحكم اه قلت وأيضا فقوله وتبطل بالشروط
هو محل النزاع فالصواب ذكره بالقضاء لا بالواو وعلى ذلك قد سمعت الجواب الحاسم لمادة
الاشكال (تنبيه) على في الخلاصة اعدم صحة تعليق الرجعة بالشروط بأنه انما يحتمل
التعليق بالشروط ما يجوز أن يخالف به ولا يخالف بالرجعة اه واعترضه في نور العين بأن
عدم الخلف في الرجعة قول الامام والمقتي به قولهما أنه يخالف وعليه فينبغي أن يصح
تعليقها بالشروط اه قلت اشتبه عليه الامر فان قول الخلاصة لا يخالف بالرجعة يتخلف
اللام بمعنى أنه لا يقال ان فعلت كذا فعلى أن أراجع زوجتي كما يقال فعلى تيج أو عوز
أو غيرهما مما يخالف به وكانه فانه يخالف بتشديد اللام وجعل المباءة للسبيبة أي إذا أنكر
الرجعة لا يخالفه القاضي عليها كبقية المسائل الستة التي لا يخالف عليها المنكر عنده
وعندهما يخلف ولا يخفى أن هذا من بعض الظن فاجتنبه (قوله والصليح عن مال بمال)
كما احتجنا على أن نسكن في الدار سنة أو ان قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا
عيني وفي صليح الزبلي انما يكون بيعا إذا كان البديل خلاف جنس المتدعي به فاعلى جنسه
فان باقل منه فهو حط وبراء وان بمثله فقبض واستيفاء وان بأكثر فهو فضل وربا (قوله
وفي النهر الظاهر الاطلاق) أي عدم التقييد بكونه بيعا فيشمل ما إذا كان على جنس المتدعي
بصوره الثلاث المذكورة آنفاً لكن الأولى منها داخل في الإبراء الآتية والثالثة فاسدة
بدون الشروط والتعليق لكونها ربا أو أما الثانية فيظهر عدم فسادها ملقا تأمل ويحتمل

قال شيخنا في بجره وهو خطأ
والصواب أنهم لا تبطل بالشروط
اعتبارها بأصلها وهو النكاح
وأطال الكلام لكن تعقبيه في
النهر وقرى بأنهم لا يشترطون
ومهر وله رجعة أمية على حرة
نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشروط
بخلاف النكاح (والصليح عن مال)
بمال درو وغيره أو في النهر الظاهر
الاطلاق حتى لو كان عن سكوت
أو إنكار كان فداء في حق المنكر
ولا يجوز تعليقه

أن يراد بالاطلاق عدم التقييد بكونه عن اقرار بقربة التفرع وما قيل من أن الحق
التقييد لأن الكلام فيما يطل بالشرط القاسد وهو المعاوضات المالية والصالح من
سكوت أو انكار ليس منها الخواص ما علمته من أن المقترع عليه قاعدتان لا واحدة فالصالح
فرع لا أولى يكون فرعاً للثانية ولذا اقتصر الشارح على قوله ولا يجوز تعليقه فافهم (قوله
والابراء عن الدين) بأن قال أبرأتك عن ديني على أن تتخذ مني شهراً أو أن قدم فلان عيني
وفي العزيمة عن ايضاح الكرماني بأن قال أبرأت ذمتك بشرط أن لا تخسار في رد الابراء
وتصحيحه في أي وقت شئت أو قال ان دخلت الذارفقة دأبرأتك أو قال لدونيه أو كفه به
إذا أدبت إلى كذا أو متى أدبت أو أن أدبت إلى تسعمائة فأنت بري عن الباقي وهو باطل
ولا أبرأه اهـ وذكر في البحر صحة الابراء عن الكفالة إذا علقه بشرط ملائم كان وافيت به
غدا فأنت بري فوافاه به بري من المال وهو قول البعض وفي الفتح انه لا وجه لانه اسقاط
لالتكليف بغير وسيأتى تمام الكلام عليه في بابها (قوله لانه تعليق من وجه) حتى يرتد بالرد
وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبراً بالتكليفات فلا يجوز تعليقه بالشرط بغير عن
الغيب وفيه أن الابراء عن الدين ليس من مبادلة المال بالمال فينبغي أن لا يطل بالشرط
القاسد وكونه معتبراً بالتكليفات لا يدل الا على بطلان تعليقه بالشرط ولذلك فترعه عليه
وعلى هذا فينبغي أن يذكر في القسم الاثنى هذا ما ظهر لي فتأمل له حـ وهكذا قال في البحر
أن الابراء يصح تقييده بالشرط وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر الزياهي
هناك أن الابراء يصح تقييده لا تعليقه اهـ وأوضحناه فيما علقناه على البحر لانه لا بد
أن يكون الشرط متعارفاً كما يأتي والخامس أن الابراء مفرغ على القاعدة الثانية فقط
فإذا ذكره هنا فافهم ومن فروع ما في البحر عن المبسوط لو قال للفقير ان خلعت فأنت
بري فهذا باطل لانه تعليق البراءة بخطر وهي لا تختمل التعليق اهـ ويصح تفريع الابراء
على القاعدة الاولى أيضاً إذا كان الشرط غير متعارف ومنه ما نقلناه عن العزيمة فافهم
(قوله الا اذا كان الشرط متعارفاً) كما لو أبرأتك مطلقته بشرط الامهار فيصح لانه شرط
متعارف وتعليق الابراء بشرط متعارف جائز فان قيل الامهار وهم بأن يجهروا فابت
ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ القوات الامهار الصحيح ولو أبرأتك المبتونة بشرط تجديدها فكاح
بهر وهو مهره مثلاً ما يوجب جددها نسكاً حابياً بنار فأنت لا يبرأ دون الشرط قالت المسترحمة
لزوجها تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فأنت تزوجك فأبرأتك مطلقاً غير معلق بشرط
التزويج يبرأ إذا تزوجها والا فلا لانه ابرأ معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لانه رشوة
بحر عن الفقيه ومنه يعلم أن التعليق يكون بالدلالة ويتفرع على ذلك مسائل كثيرة
فليحفظ ذلك رملي والمراد بالتعليق المذكور التقييد بالشرط بقربة التفرع لا مثله المذكورة
(قوله أو علقه بأمر كائن الخ) منه ما في جامع الفصولين لو قال اغريمه ان كان لي عليك دين
فقد أبرأتك وله عليه دين بري لانه علقه بشرط كائن فتجوز اهـ (قوله كان أعطيته

(والابراء عن الدين) لانه تعليق
من وجهه الا اذا كان الشرط
متعارفاً وعلقه بأمر كائن كان
أعطيته

(٢) قوله وذكر الزياهي الخ قلت
وحاصل ما ذكره الزياهي هنا انه لو
قال اذا لي نصف الانف على انك
بري من الفضل ففعل بري ولو
قال ان أو اذا اوتيت أدبت لا يصح
لانه صريح الشرط وفي أبرأتك
من نصفه على ان تعطيني نصفه غدا
(٢) يبرأ وان لم يؤده لأن البراءة
حصلت بالاطلاق أو لا فلا تغير بما
يوجب الشك آخر الان كلمة على تكون
للشرط وللمعاوضة فتشمل على
الشرط عند تعذر المعاوضة
والابراء يجوز تقييده بالشرط
لا تعليقه وفي الاولى لم يبرأ الا
وآخره معلق بشرط فلا يسقط الدين
بالشك لأن على تختمل الشرط فلا
يبرأ الا بالاداء وتختل العوض
فمبرأ مطلقاً فلا يبرأ بالشك اهـ منه

شريك الخ) هذا ذكره في الدرر بألفاظ فارسية وفسره الوافي بذلك والظاهر أن المراد
بالبراءة هنا براءة الاسقاط لغير تعليمه ما قبضه شريكه إلا أن يكون المراد الأبراء عن باقي الدين
(قوله وكذا جوده الخ) في الثانية لو قال المديونة اذامت فأنت بري ممن الدين جازو يكون
وصية ولو قال ان مت أي بفتح التاء لا يبرأ وهو مخاطرة كان دخلت الدار فأنت بري
لا يبرأ اه وفيما لو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا غمري عليك صدقة أو
أنت في حل منه فبانت فيه فمهرها عليه لأن هذه مخاطرة فلا تصح اه قلت والفرق بين هذه
المسائل مشكل فان الموت في الأولين محقق الوجود فان كان المراد بالمخاطرة هو الموت
مع بقاء الدين فهو موجود في المسئلةين واعل الفرق أن تعليقه بموت نفسه أمكن تصحيحه
على أنه وصية وتعلق الوصية صحيح كما سيأتي حتى تصح من العبد بقوله اذاعتقت فبانت
على وصية كما في وصايا الزبلي بخلاف تعليقه بموت المديون فإنه لا يمكن جعله وصية فبقي
بعض ابراء ولا يعلم أنه هل يبقى الدين الى موته فكان مخاطرة فلم يصح وكذلك مسئلة المهر
فيها مخاطرة من حيث تعليق الأبراء على موته من ذلك المرض فإنه لا يعلم هل يكون أولاً
لمكن علمت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط فان قيد بما ليس فيه مخاطرة يلزم أن لا تصح
هذه الوصية لو كانت لا جنبي مع أن حقيقة الوصية تعليل مضاف لما بعد الموت ويصح
تعليقها بالتعلق كما علمت وان كانت المخاطرة من حيث انه لا يعلم هل يجيز الورثة ذلك أولاً
أو هل يكون أجنبياً عنهم وقت الموت حتى تصح الوصية أولاً لم يبق فائدة لقوله ان مرضي
هذا ويلزم منه صحة التعلق اذا قالت ان مت بدون قولها من مرضي هذا ويستباح الى
نقل في المسئلة (قوله على ما يجنبه في النهر) حيث قال بعد مسئلة المهر السابقة وينبغي
أنه ان أجازته الورثة يصح لأن المنافع من صحة الوصية كونه وارثاً اه وفيه أن المنافع
كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة الثانية ط (قوله وعزل الوكيل) بأن قال له عزلة
على أن تهدي الى شيأ وان قدم فلان لانه ليس مما يجنبه فلا يجوز تعليقه بالشرط عيني
قال في البحر تعليله يقتضي عدم صحة تعليقه لا كونه يبطل بالشرط وعندى أن هذا خطأ
أيضاً وأنه مما لا يصح تعليقه لا مما يبطل بالشرط اه مخلصا ويدل عليه أن ما يفسد بالشرط
الفاسد كما كان مبادلة مال بمال وهذا ليس من هابل هو من التقييدات كما مر فبطل تعليقه
فيكون مفترعاً على القاعدة الثانية فقط فلم يكن ذكره هنا خطأ فافهم وقيد بعزل الوكيل لأن
الوكالة تخالفه حيث يصح تعليقها كما يأتي (قوله والاعتكاف) قال في البحر عندى أن
ذكره هنا خطأ لما في القنية قال الله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار ثم دخل لزمه عند
علمنا فاذا أصبح تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد لما في جامع القصوين ما جاز تعليقه
بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد وكيف والاجماع على صحة تعليق المنذور من العبادات
أي عبادة كانت حتى ان الوقف كما يأتي لا يصح تعليقه بالشرط ولوعاق الذرية بشرط يصح
التعليق وفي الثانية الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالذو والتعليق بالشرط والشرع فيه

مطلب
قال المديونة اذامت فأنت بري

شريك فقد أبرأتك وقد أعطاه
صح وكذا جوده ويكون وصية
ولو وارثه على ما يجنبه في النهر
(وعزل الوكيل والاعتكاف)

ثم قال وأجمعوا أن النذر لو كان مع لقا بأن قال ان قدم غائب أو شفى الله مريضى فلا ناذله
على أن أعتكف شهرا فنجعل شهرا قبل ذلك لم يجز فهذا العبارة دالة على صحة تعليقه
بالاجماع وهذا الموضع الثالث مما أخطوا فيه والخطأ هنا أقبح لكثرة الصرائح بصحة تعليقه
وأما متعجب لكونهم تداولوا هذه العبارات متوناً وشروحاتاً وى وقد يقع كثيراً
أن مؤلفاً يذكر شيئاً خطأ فيقولونه بلا تبينه فيكثر الناقلون وأصله لو أخطى أه وتعامه فيه
وأجاب العلامة المقدسى بأن المراد أن نفس الاعتكاف لا يتعلق بالشرط لأنه ليس مما يختلف
به قال في النهر وهو مردود على هبة التمايه بجملة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة
عشر وعلم منها تعليق إيجاب الاعتكاف بالشرط ويمكن أن يجاب عنه بأن معناه ما إذا قال
أرجبت على الاعتكاف ان قدم زيد لكفه خلاف الظاهر فتدبره اه ثم قال والحق أن
كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وان كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر اه
قلت وفيه نظر لما علمت من أن ما هنا مذكور في المتن والشروح واقتضى بل الصواب
في الجواب أنه اذا كان كلامهم فيما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد علم أن مرادهم أنه لا يصح
تعليق الاعتكاف بالشرط الفاسد لا بمطابق شرط واذا أجمعوا على أن تعليق الاعتكاف
بشرط ملائم كان شفى الله مريضى صحيح كلف يصح حمل كلامهم هنا على ما يناقضه
ثم يعترض عليهم بأنهم أخطوا وتداولوا الخطأ حتى لا يبقى لاحد نكته بكلامهم الذي
يتوافقون عليه مع أن نازد على من خرج عن كلامهم بما يتداولونه فأنهم قد وتناوعدتنا
شكر الله سعيهم بل الواجب حمل كلامهم على وفق مرادهم وذلك كما نزل به في الجواب
العزيزية بقوله فساد الاعتكاف بالشرط بأن قال من علمه اعتكاف أيام نوبت أن أعتكف
عشرة أيام لأجله بشرط أن لا أصوم أو أباشراً من أتي في الاعتكاف أو أن أخرج عنه في
أى وقت شئت بحاجة أو بغير حاجة يكون الاعتكاف فاسداً وتعليقه بالشرط بأن يقول
نوبت أن أعتكف عشرة أيام ان شاء الله تعالى اه لكن هذا تصوير لنفس الاعتكاف
لا لإيجابه فيصوّر إيجابه بأن يقول لله على أن أعتكف شهراً بشرط ان لا أصوم الخ أو ان
رضى زيد وقد يقال ان الشروع فيه موجب أيضاً فاذا شرع فيه بالنية على هذا الشرط
الفاسد لم يصح إيجابه فافهم والحمد لله على ما ألهم (قوله فأنهم ما ليسا مما يختلف به) هذا صحيح
في عزل الوكيل أما الاعتكاف فيختلف به بالاجماع كما علمت أفاده ح (قوله والصحيح الخاف
الاعتكاف بالنذر) أى في صحة تعليقه بالشرط وهذا التصحيح ما خوذ من قول النهر وان
كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر فهو تضعيف للرواية التي مشى عليها أصحاب المتن
والشروح وقد علمت الجواب الصواب (قوله لانهم الجارة) فيكونان معاوضة مال بعمال
فيفسدان بالشرط الفاسد ولا يجوز تعليقه بالشرط كما لو قال زارعتك ارضى أو سافيتك
كرمى على ان تقرضنى ألفاً وان قدم زيد وقسمه في البحر قال الرملى وبه يعلم فساد ما يقع في
بلادنا من المزارعة بشرط موثة العامل على رب الارض سواء كانت من الدراهم أو من

فأنهم ما ليسا مما يختلف به فلم
يجز تعليقهما بالشرط وهذا في
احدى الروايتين كما بسطه
في النهر والصحيح الخاف الاعتكاف
بالنذر (والمزارعة والمعاملة) أى
المساواة لانهم ما الجارة

الطعام (قوله والاقرار) بأن قال افلان على كذا ان أقرضني كذا أو ان قدم فلان لانه
 ليس مما يخالف به فلا يصح تعاقبه بالشروط عيني وفي المبسوط ادعى عليه ما لا يقال ان لم آتلك
 غدا فهو على لم يلزمه ان لم يأت به غدا لانه تعليل الاقرار بالخطر وفيه لفلان على ألف درهم
 ان خالف أو على أن يخالف خلاف فلان ويجعل المقر لم يؤخذ به لانه علق الاقرار بشرط فيه
 خطر والتعليل بالشروط يخرج منه من أن يكون اقرارا به بخطر ظاهره أن قوله على أن يخالف
 تعليل لا شرط لكن قد يطلق التعليل على التقييد بالشروط وذكر في البحر أن ظاهر الاطلاق
 دخول الاقرار بالطلاق والعتق مثل ان دخلت الدار فأنا مقر بطلاقها أو بعتقها فلا يقع
 بخلاف تعليل الانشاء ويدل على الفرق بينهما أنه لو أكرهه على الانشاء وقع أو على الاقرار
 به لم يقع هذا وقد حكى الزبلي في كتاب الاقرار خلافا في أن الاقرار المعلق باطل أولا ونقل
 عن المبسوط ما يشهد بصحة فظاهره تصحيحه والحق تضعيفه لتعصيهم هنا بأنه لا يصح
 تعليله بالشروط وأنه يبطل بالشروط الفاسد اه ملخصا واعترضه في النهر بأنه حيث اعتقد
 على كلامهم هنا كان عليه التزامه في عزل الوكيل والاعتساف قلت انما لم يلزمه فيه ما
 بناء على ما فهمه من مخالفة كلامهم ولا يلزم اطراده في باقي المسائل نعم في كون الاقرار
 مما يبطل بالشروط نظر لانه ليس من المعارضات المالية ولم أر من صرح ببطلانه به ولا يلزم من
 ذكره هنا بطلانه لما علمته مما مرارا أن ما ذكره المصنف من الفروع بعضها مما يبطل بالشروط
 وبعضه مما لا يبطل فلا بد من نقل صريح ولا سيما وقد اقتصر الزبلي وغيره على ذكر أنه لا يصح
 تعليله بالشروط فلما راجع (قوله الا اذا علقه بجعي الغد) كقوله على ألف اذا جاء غدا أو
 رأس الشهر أو أظفر الناس لأن هذا ليس بتعليل بل هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور
 فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الا بحجة زبلي من كتاب الاقرار (قوله أو عوته) مثل
 له على ألف ان مت فهو عليه مات أو عاش لانه ليس بتعليل لان موته كائن لشحالة بل مراده
 الاشهاد عليه اي شهادته بعد موته اذا تجددت الورثة فهو توكيد للاقرار زبلي (قوله
 والوقف) لانه ليس مما يخالف به فلو قال ان قدم ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين
 فجاء ولده لا تصير وقفا لان شرطه ان يكون منجز اجزم به في فتح القدير والاسعاف حيث قال
 اذا جاء غدا ورأس الشهر أو اذا كتبت فلانا أو اذا تزوجت فلانة فأرضي صدقة موقوفة
 يكون باطلا لانه تعليل والوقف لا يحتمل التعليل بالخطر وفيه أيضا وقف أو ضعه على أن له
 أصلها أو على أن لا يزول ملكه عنها أو على أن يبيع أصلها أو يتصدق بثمنها كان الوقف باطلا
 وحكي في البرازية وغيرها ان عدم صحة تعليله رواية والظاهر ضعه فيها لجزم المصنف وغيره بها
 نهر وصوابه أن يقول والظاهر اعتمادها أو ضعف مقابلاتها اللهم الا ان يكون الضمير للحكاية
 المفهومة من قوله وحكي تأمل ومقتضى ما نقله عن الاسعاف ثانيا ان الوقف يبطل بالشروط
 الفاسد مع انه ليس بمبادلة مال بمال وان المقتضى به جواز شرط استبداله ولا يلزم من ذكر المصنف
 له هنا انه مما يبطل بالشروط الفاسد لانه قد جاء غير مرتب بل ذكر في العزيمة ان قاضيان صرح بأنه

(والاقرار)
 اذا علقه بجعي
 الغد أو عوته فيجوز ويلزمه الحال
 عيني (والوقف)

لا يبطل بالشروط الفاسدة ويمكن التوفيق بينهما وبين ما في الاسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع اذ لم يكن موجبه نقض العقد من أصله فان اشتراط أن تبقى رقبة الارض له وأن لا يزول ملكه عنها أو أن يبيعها بالاستبدال نقض للتبرع (قوله لانه صلح معنى) قال في الدرر فانه تولية صورة وصلح معنى اذ لا يصرار اليه الا بتراضيه - المقطع الخصومة بينهما باعتبار أنه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار أنه تولية يصح فلا يصح بالشك اهـ والظاهر أنه لا يفسد بالشرط الفاسد لانه ليس بمبادلة مال بمال (قوله عند الثاني) وعند محمد يجوز كالأمانة والامارة والقضاء بغير (قوله كافي قضاء الثانية) ومثله في بيع الخلاصة (قوله وبقي ابطال الاجل) بقي أيضا تعليق الكفالة بشرط غير ملائم كما سيأتي في بابهم ان شاء الله تعالى والافالة كما ترى في بابهم اويأتي مثاله والكتابة بشرط في صلب العقد كما يأتي بيانه قريباً والعقود والقود والاعارة ففي جامع الفصولين قال للقاتل اذا جاء غدة فدفعتك عن القود لا يصح لمعنى التملك قال اذا جاء غدة فدفعتك عنك تبطل لانها تملك المنفعة وقيل تجوز كالأجارة وقيل تبطل كالأجارة ولو قال أعزتك غدا فصح العارية اهـ وبقي ايضا عزل القاضي في أحد القولين كما يأتي وسيذكر الشارح أن ما لا تصح اضافته لا يعلق بالشرط (قوله في البرازية أنه يبطل بالشرط الفاسد) بأن قال كلما حل نجيم ولم توجد فاما حال صح وصار حالاً هكذا عبارة البرازية واعترضها في البحر بأنها مهموظا لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح وعبرة الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد ولو قال كلما حل نجيم الخ فجعلها مسألة أخرى وهو الصواب اهـ وذكر العلامة المقدسي أن العبارة بين مشككتان وأن الظاهر أن المراد أن الاجل يبطل وأنه اذا علق على شرط فاسد كعدم أداء نجيم في المثال المذكور يبطل به الاجل فيصير المال حالا اهـ واصله أن لفظ ابطال في عبارة البرازية والخلاصة زائد وأنه لا مدخل لذلك في هذا القسم أصلاً (قوله وكذا البحر) يؤهم أنه يفسد بالشرط الفاسد وليس كذلك كما سيأتي نعم لا يصح تعليقه بالشرط قال في جامع الفصولين ولو قال ائتمه اذا جاء غدة فقد أدت لك في التجارة صح الاذن ولو قال اذا جاء غدة فقد حجرت عليك لا يصح والقاضي لو قال لرجل قد حجرت عليك اذا سقمت لم يكن حكمة بحجره ولو قال لسفيه قد أدت لك اذا صليت جاز اهـ (قوله وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد) شروع في القاعدة الثالثة المقابلة للاولى والاصح فيما ذكره في البحر عن الاصوليين في كتب الاصول في بحث الهزل من قسم العوارض أن ما يصح مع الهزل لا تبطل به الشروط الفاسدة وما لا يصح مع الهزل تبطله الشروط الفاسدة اهـ والمراد بقول الشارح ما يصح أي في نفسه ويلغو الشرط وانما زاده ليكون في البطلان لا يستلزم الصحة تصدقه على الفساد فانهم (قوله لعدم المعامضة المالية) أشار الى ما قدمه في الاصل الاول من أن ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد أي ما لا يتضمنه العقد ولا يلائمه وذلك

والرابع عشر (التحكيم) كقول المحكمين اذا أهلك الشئ فاحكم بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثاني وعليه القوي كافي قضاء الثانية وبقي ابطال الاجل في البرازية أنه يبطل بالشرط الفاسد وكذا البحر على ما في الاشباه (وما) يصح (ولا يبطل بالشرط الفاسد) لعدم المعامضة المالية سبعة وعشرون على ما عده المصنف تبارك الله

ففضل خال عن العوض فيكون ربا والربا لا يصح كون في المعاوضات الغير المالية
ولا في التبرعات (قوله وزدت غمانية) هي الابراء عن دم العمد والصلح عن جنابة غضب
ووديعة وعارية اذ اضعف الخ والنسب والجر على المأذون والغصب وأمان القنط قلت
وقد علمنا أن كل ما جاز تعليقه لا يفسد بالشرط الفاسد وسواء أتي أيضا (قوله القرض)
كأن قرضك هذه المائة بشرط أن تتخذ مني سنة وفي البرازية وتعلق القرض سوام
والشرط لا يلزم والذي في الخلاصة عن كفاية الاصل والقرض بالشرط سوام اه نهرأى
فالمراد بالتعلق الشرط وفي مصرف البرازية أقرضه على أن يوفيه بالعراق فسد اه أى
فسد الشرط والاخالف ما هنا تأمل (قوله والهبة والصدقة) كوهبتك هذه المائة
أو تصدقت عليك بم على أن تتخذ مني سنة نهر فتصح ويطل الشرط لانه فاسد وفي جامع
الفصولين ويصح تعليق الهبة بشرط ملائم كوهبتك على أن تعوضني كذا ولو تخلفا
تصح الهبة لا الشرط اه وفي حاشيته للخبر الرمي أقول يؤخذ منه جواب واقعة الفتوى
وهب لزوجه بقرعة على انه ان جاءه أولاد منها تب البقرة لهم وهو صحة الهبة وبطلان
الشرط اه وسيد كرا الشارح أن الهبة يصح تعليقها بالشرط وبأى الكلام عليه (قوله
والنكاح) كترجعتك على أن لا يكون لك مهر فيصح النكاح ويطل الشرط ويجب مهر
المثل ومن هذا القبيل ما في الخاتمة ترجعتك على أنى بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار
لانه ما علق النكاح بالشرط بل بالشرط النكاح بشرط الخيار اه وليس منه ان أجاز أبي
أورضى لانه تعليق والنكاح لا يحمله فلا يصح كافي الخاتمة وكلام النهر ههنا غير محترفة تدبر
وفي الظهيرية لو كان الاب حاضر اقبل في الجاس جاز قال في النهر وهو مشكل والحق
ما في الخاتمة اه قالت ما في الظهيرية ذكره في الخاتمة أيضا عن أمالي أبي يوسف وقال انه
استحسن (قوله والطلاق) كطلقتك على أن لا تتزجي غيري بحر والظاهر أنه اذا قال
ان لم تتزجي غيري فكذلك وبأى بيانه قريبا (قوله والخلع) كخعتك على أن لا تخيار
مده براها بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب المال وأما اشتراط الخيار لها فصحح عند
الامام كما مضى بحر (قوله والعنق) بأن قال أعتقتك على أنى بالخيار بحر وقد علمنا أنفا
لو أعتق أمة على أن لا تتزوج عنت تزوجت أولا (قوله والرهن) بأن قال رهنك عبدى
بشرط أن أستخذه أو على أن الرهن ان ضاع ضاع بلا شئ أو ان لم أوف متاعك لك الى
كذا قال الرهن لك بما لك بطل الشرط وصح الرهن بحر (قوله كجعلتك وصيا الخ) هذا
المثال أحسن مما في البحر جعلتك وصيا على أن يكون لك مائة لان الكلام في الشرط
الفاسد الذي لا يفسد العقد وما هنا صحيح نهر وفيه نظر فانه قال في البرازية فهو وصي
والشرط باطل والمائة له وصية اه ومعنى بطلانه كافي البحر أنه يبطل جعلها شرطا
للإيصاء وتبقى وصية ان قبلها كانت له والا فلا اه أى فهو بشرط فاسد لم يفسد عقد
الإيصاء (قوله والوصية) كأوصيت لك ثلث مالي ان أجاز فلان عيني وفيه نظر لانه مثال

وزدت غمانية (القرض والهبة
والصدقة والنكاح والطلاق
والخلع والعنق والرهن والإيصاء)
كجعلتك وصيا على أن تتزوج بنى
(والوصية)

وفي الخاتمة من الهبة وهبت
مهرى منك على أن كل امرأة
تتزوجها تجعل أمراها بيدى فان
لم يقبل بطات الهبة وان قبل في
المجلس صحت ثم ان فعل الزوج
ذلك فالهبة ماضية والا فكذلك
عند البعض كن أعتق أمة على
أن لا تتزوج عنت تزوجت أولا
قالت وهبت مهرى ان لم تظلمنى
فقبل ثم طلقها فالهبة فاسدة
للتعلق بالشرط وتسامه في البحر
عند قوله والابراء عن الدين
ومفاده أنه لو لم يطلقها نصح الهبة
في صريح التعليق بالشرط تأمل
اه منه

تعليقها بالشروط وليس الكلام فيه وفي البرازية وتعليقها بالشروط جائز لانها في الحقيقة
اثبات الخلافه عند الموت اه ومعنى صحة التعليق أن الشرط ان وجد كان للموصى له
المال والا فلا شيء له بغير ثم قال وفي الثانية لو أوصى بثلاثة لأم ولده ان لم تنزوح فقبلت
ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان فلها الثلث بحكم الوصية اه مع أن الشرط
لم يوجد الا أن يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لاعدته الى الموت
بدليل أنه قال تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان لا من تزوجها عقب الانقضاء
اه قلت ووجهه أنه اذا مضت مدة بعد العدة ولم تنزوح فيها تحقق الشرط فلا تبطل
الوصية بتزوجها بعده اذ لو كان الشرط عدم تزوجها أبدا لزم أن لا يوجد شرط الاستحقاق
الا بوجوبها ويظهر من هذا أنه اذا قال طلقتم ان لم تنزوحى أنه اذا مضى بعد العدة زمان
ولم تنزوحى يتحقق الشرط لكن فيه أن الطلاق المعلق انما يتحقق بعد تحقق الشرط فيلزم
أن يكون ابتداء العدة بعده لا قبله فالظاهر بطلان هذا الشرط ووقوع الطلاق منجزا
وبقائه مأمور قريبا ومتر تحقيقه في كتاب الطلاق في أول باب التعليق (قوله والشركة)
فيه أنها تنفسد بشرط ما يؤدى الى قطع الاشتراك في الربح كاشتراط عشرة لاحدهما
وفي البرازية الشركة تبطل ببعض الشروط القاسدة دون بعض حتى لو شرط التفاضل
في الوضعية لا تبطل وتبطل باشتراط عشرة لاحدهما وفيما لو شرط صاحب الالف العمل
على صاحب الالفين والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أهلا لا أهلا أهلا لم بشرط
العمل على أفضلهما ما لا بل تبرع به فأجاب في البحر بأن شرط الربح صحيح لان التبرع
ليس من قبيل الشرط بل من قبيل ما يبيع في بيع الذخيرة اشترى حطب في قرية وقال موصولا
بالشراء من غير شرط في الشراء انجمله الى منزله لا يفسد لانه كلام مبتدأ بعد تمام البيع
(قوله وكذا المضاربة) كما لو شرط نفقة السفر على المضارب بطل الشرط وجازت برزاية
وفيها ولو شرط من الربح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل قطع الشركة دفع اليه ألفا
على أن يدفع رب المال للمضارب أرضا يرضى رعاها سنة أو دارا للسكنى بطل الشرط وجازت
ولو شرط ذلك على المضارب رب المال فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله
وأجرة الدار اه وبه علم أنها تنفسد ببعض الشروط كالشركة (قوله كوايتك بلدة كذا
مؤيدا) فقوله مؤيد بشرط فاسد لان التولية لا تقتضى ذلك لانه ينزول بهارض جفون
أو عزل أو نحوه ومثله وايتك على أن لا تعزل أبدا وعلى أن لا تركب كما مثل به في البحر
وقال فهذا الشرط فاسد ولا تبطل امرته بهذا (قوله واختار في النهر اطلاق الصحة)
حيث قال رادا على ذلك البعض وعندي أنه لا ساق له فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث صح
العزل كان الغاء للتأيد سواء نص على الغاية أولا (قوله صح التعليق والشرط) فان
فعل شيئا من ذلك انزل ولا يبطل قضاؤه فيما مضى ولا يفسد قضاء القاضى في خصوصية
زيد ويجب على السلطان أن يفضل قضيته ان اعتبره قضية بغير عن البرازية وفيه عنهما

والشركة (و) كذا (المضاربة
والقضاء والامارة) كوايتك بلدة
كذا مؤيد اصح وبطل الشرط فله
عزله بلا جحمة وهل بشرط خمسة
عزله كذا من أبده السلطان أن
يقول رجعت عن التأيد أفق
بعضهم بذلك واختار في النهر
اطلاق الصحة وفي البرازية
لو شرط عليه أن لا يرتضى ولا
يشرب الخمر ولا يمتثل قول احد
ولا يسمع خصومة زيد صح التعليق
والشرط

أيضا لو شرط في التمسك به أنه متى فسق ينزل أنزل اه قلت وانما صح الشرط لكونه
شرطا صحيحا والقاضي وكيل عن السلطان فيتمتع بقضاؤه بما يقيد به حتى يتقيد بالزمان
والمكان والشخص ومن ذلك ما اذا نهاه عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة
كما سيأتي في القضاء ان شاء الله تعالى (قوله والكفالة والحوالة) بأن قال قلت غريمك
على أن تقرضني كذا أو أحلتك على فلان بشرط أن لا ترجع علي عند التوى فهو ربيعي
فتصح ويطلب الشرط وفي البرازية لو قال قلت به على أني متى أو كلما طوأت به فلي
أجل شهر فاذا طأ طأ به فله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من وقت
المطالبة الاولى لم التمسك ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اه وفيه أن كلما تقضى
التكرار قد سمي وله أن يبي التكرار هذا لما يلزم عليه من ابطال موجب الكفالة وحديث
أمكن الاعمال فهو أولى من الابطال تأمل وسيد كرا الشارح هذه المسئلة أوائل الكفالة
ويأتي توضيحها هناك وفي البرازية أيضا كفل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر يصح
بجملته البيع لأن مبناه على التوسع اه ففي هذا وفيما قبله صححت الكفالة والشرط
لأنه شرط تأجيل أو خيار وكلاهما شرط صحيح ولا يرد على المصنف لأن كلامه في الشرط
الفاسد وسياق في بابهم لأنه لا يصح تعليقه بشرط غير لازم ويأتي هنا في كلام الشارح
أيضا (قوله الا اذا شرط الخ) أي شرط المحال على المحال عليه أن يعطيه المال المحال به
من عن دار المكيل قال في البرازية بخلاف ما اذا التزم المحال عليه الاعطاء من عن دار
نفسه لأنه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبوله بالشرط الاعطاء
عند الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل اه وظاهره صحة التأجيل الى الحصاد لأنه
مجهول وجهه اليه يسيرة بخلاف هبوب الريح كما يأتي في بابها (قوله من المحال) صوابه
المحتمل عليه (قوله فليجزر) أشار الى ما في هذا الجواب فأن كونه وعدا لا يخرج عن
كونه شرطا مع أن فرض المسئلة أنه مذكور في صلب العقد على أنه شرط اذ لو كان بعد
العقد لا على وجه الاشتراط لم يفسد العقد كما مر عند قوله والشركة وأيضا لا يظهر به
التفرق بين المسئلتين ويظهر لي الجواب بأن الحوالة قد تكون مقيدة كالأحوال غيرية
بألف الوديعه على المودع تقيدت بها حتى لو هلكت الالف برئ المحال عليه كما سيأتي
ان شاء الله تعالى في بابهم وهذا الشرط الدفع من عن دار المكيل صارت مقيدة به ولما يمكن
له قدرة على الوفاء بذلك فسدت الحوالة بمنزلة ما لو هلك الالف الوديعه المحال به ما لو كان
البيع مشروطا في الحوالة صححت ويجبر على البيع كما في آخر حوالة البرازية أما لو شرط
الدفع من عن داره صححت الحوالة لقدرة على بيع داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع
يجبر على الاداء لتحقيق الوجوب كما في الدرر (قوله والوكالة) كوكالك على أن تبرئني مما لك
على تنهر وفي البرازية الوكالة لا تبطل بالشرط الفاسد أي بشرط كان وفيه تعليق
الوكالة بالشرط جائز وتعليق العزل به باطل وتفرع عليه أنه لو قال كلما عزلت لك فانت

(والكفالة والحوالة) الا اذا شرط
في الحوالة الاعطاء من عن دار
المكيل فتفسده لعدم قدرته على
الوفاء بالتزام كما عناه المصنف
للبرازية وأجاب في التنهر بأن هذا
من المحتمل وعدم وائس الكلام
فيه فليجزر (والوكالة)

وكيف صحح لانه تعليق التوكيد بالعزل ولو قال كذا وكذا فانت مهزول لم يصح لانه تعليق
العزل بالشرط بحر (قوله والاقلالة) حتى لو تعلق بالا على أن يكون الثمن أكثر من الأول
أو أقل صححت وانما الشرط وقدمت في بابها بشرط وذكر المصنف في بابها أنها لا تفسد بالشرط
وان لم يصح تعليقها به وصورة التعليق كما ذكره في البحر هناك عن البرازية ما لو باع ثورا
من زيد فقال اشتريته رخيصا فقال زيد ان وجدت مشتريا بالزيادة فبعه منه فوجد فباع
بأزيد لا يفسد البيع الثاني لانه تعليق الاقلالة لا الوصل بالشرط (قوله والكتابة)
بأن كتابه على ألف بشرط أن لا يخرج من البلد أو على أن لا يعمل فلانا أو على أن يعمل
في نوع من التجارة فنصح ويطل الشرط لانه غير داخل في صلب العقد بشرط (قوله في صلب
العقد) صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيل البيع بأحد العوضين فكل فساد يكون
في أحدهما يكو فسادا في صلب العقد درر (قوله وعليه) أي على كون الفساد في صلب
العقد ط (قوله يحمل اطلاقهم) أي اطلاق من قال أنها تبطل بالشرط الفاسد
كالعمادى والاستروشى فانها ما قالوا وتعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما تبطل بالشرط
ويحمل قولهما ثانيا الكتابة بشرط متعارف وغيره متعارف فنصح ويطل الشرط على
كون الشرط زائدا ليس في صلب العقد وبه يدفع اعتراض صاحب جامع الفوائد
عليه ما إذا حصل ما في الدرر وأما ما في البحر عن البرازية كأنها وهي حاصل على
أن لا يدخل ولدها في الكتابة فسدت لأنها تبطل بالشرط الفاسد اه فالمراد به ما كان
في صلب العقد لأن استثناء جهلها وهو جزء منها بشرط في صلب العقد كالموابع أمة الاجلها
لانها أحد العوضين فافهم (قوله واذن العبد في التجارة) كأنه في ذلك في التجارة على أن
تجبر الى شرا أو على أن تجبر في كذا فيكون عاما في التجارة والافات ويطل الشرط
بحر (قوله كهذا الولد مني ان رضيت امرأتى) تابع البحر في ذلك مع أنه في البحر اعترض
على العيني صراحا بأن الكلام في الشرط الفاسد لا في التعليق فالاولى قول النهي بشرط
رضا زوجتي وقال في العزيمة وصورة ذلك في ايضاح الكرماني بأن ادعى نسب التوأمين
بشرط أن لا تكون نسبة الآخر منه أو ادعى نسب ولد بشرط أن لا يرث منه يثبت
نسب كل واحد من التوأمين ويرث ويطل الشرط لانها من ماء واحد فمن ضرورة ثبوت
نسب احدهما ثبوت الآخر لما عرف بشرط أن لا يرث بشرط فاسد لمخالفة الشرع
والنسب لا يفسد به اه (قوله والصلح عن دم العمد) بأن صالح ولي المقتول عمدا القاتل
على شيء بشرط أن يقرضه أو يهدي اليه شيئا فالصلح صحيح والشرط فاسد ويسقط الدم لانه
من الاسقاطات فلا يحتمل الشرط بحر (قوله ولم يذكره اكتفاء بالصلح) اذ ليس بينهما
كثير فرق فان الولي اذا قاتل القاتل عمدا أبرأت ذمته على أن لا تقسم في هذا البلد مثلا
أو صالح معه عليه صحح البراء والصلح ولا يعتد به الشرط درر (قوله التي قيم القود) في
المصباح القود القصاص وبه عبر في الدرر فلا فرق في التعبير فافهم (قوله والا) بأن كان

والاقلالة والكتابة) الا اذا كان
الفساد في صلب العقد أي نفس
البدل ككتابته على شترتفسديه
وعليه يحمل اطلاقهم كما حذر
خسرو (واذن العبد في التجارة
ودعوة الولد) كهذا الولد مني ان
رضيت امرأتى (والصلح عن دم
العمد) وكذا البراء عنه ولم
يذكره اكتفاء بالصلح درر
(و) عن (الجراحه) التي قيم القود
والا كان من القسم الاول

الصلح عن القتل السلط أو الجراحة التي فيها الارش كان من القسم الاثرل دررأى لان
موجب ذلك المال فكان مبادلة لا اسقاطا (قوله وعن جنابة غضب) أي منصوب وقوله
اذا ضمتها أي موجبات الصلح في الصور المذكورة درر ولعل صورة المسئلة لو أنلف
ما غضبه أو تلف ودبعة أو عارية عنده وأراد المالك أن يضمه ذلك فصالحه على شيء
وضمن رجل موجب الصلح بشرط أن يجعله به على آخر أو يكفل به آخر صرح الضمان وبطل
الشرط لكن لا يخفى أن الضمان كفالة وقد مرت مسئلة الكفالة ولم أر من أوضح ذلك
فتأمل (قوله والنسب) تقدم تصويره في مسئلة دعوى الولد (قوله والحجر على المأذون)
فلا يبطل به ويبطل الشرط بشرطه الا لیسة عن العمادية ومثله في جامع الفصولين ولا ينافي
ما قدمه عن الاشباه لان ذلك في بطلان تعليقه بالشرط كما قدمناه (قوله والغضب)
كذا ذكره في جامع الفصولين وغيره مع ذكرهم مسئلة جنابة الغضب المارة وفيه أن
الغضب فعل لا يقيد بشرط فان كان المراد ضمان الغضب بشرط فهو داخل في الكفالة
فافهم (قوله وأمان القن) أقول في السير الكبير لمحمد بن الحسن تعليق الامان بالشرط
جائز يدل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن أهل خيبر علق أمانهم بكتفانهم شيئا
وأبطل أمان آل أبي الجعد بكتفانهم الحلي اه وبه يعلم أن القن ليس قيما جدوى أي سواء
كانت إضافة الامان من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله وفي بعض النسخ وأمان
النفس (قوله وعقد الذمة) فان الامام اذا فتح بلدة واقر أهلها على أملاكهم وشرطوا معه
في عقد الذمة أن لا يعطوا الجزية بطريق الاهانة كما هو المشروع فاعقد صحيح والشرط
باطل درر (قوله وتعليق الرد بالعيب وبخيار الشرط) هكذا عبر في السكز وعبر في النهاية
بقوله وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط ومثله في جامع
الفصولين وغيره فاعلم أن قوله بالعيب متعلق بالرد لا بتعليق وأن المراد أن الرد بخيار العيب
أو بشرط يصح تعليقه بالشرط ولا يخفى أن الكلام فيما يصح ولا يفسد تقييده بالشرط الفاسد
لا فيما يصح تعليقه فكان المناسب حذف نقطة تعليق كما فعل صاحب الدرر وقد يجب أن
المراد بالتعليق التقييد وأن كل ما صح تعليقه صح تقييده كما مر وبه ظهر أنه ليس المراد
ما توهم أن تعليق الرد بأحد الخيارين بالشرط يصح تقييده بالشرط اذا لا يظهر تصوير
تقييد التعليق ثم انه مثل الاول في البحر بما اذا قال ان وجدت بالببيع عيبا أردته عليك ان
شاء فلان وللتأني بما اذا قال من له خيار الشرط رددت البيع أو أسقطت خيارى ان شاء
فلان فانه يصح ويبطل الشرط اه تأمل وفي البحر من باب خيار الشرط ما نصه فان قلت
هل يصح تعليق ابطاله وإضافته قلت قال في النهاية لو قال من له ان خيارى ان لم أفعل كذا
اليوم فقد أبطلت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان
لم أردته اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يردّه اليوم لا يبطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال
أبطلت عندا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا غدا غدا في الملتقى أنه يبطل خياره قال

وعن جنابة غضب وودبعة
وعارية اذا ضمتها رجل وشرط فيها
حوالة أو كفالة درر والنسب
والحجر على المأذون خبر والغضب
وأمان القن اشباه (وعقد الذمة
وتعليق الرد بالعيب و) تعليقه
(بخيار الشرط)

وليس هذا كالأول لأن هذا وقت يجي لا محالة بخلاف الأول اه قال في البحر هذا فقد
 سقوا بين التعليق والاضافة في المحقق مع أنهم لم يسقوا بينهما في الطلاق والعتاق
 وفي التناخية لو كان الخيار للمشتري فقال ان لم أفسخ اليوم فقد رضيت أو ان لم أفعل
 كذا فقد رضيت لا يصح اه أي بل يبقى خياره (قوله وعزل القاضى) في جامع الفصولين
 ولو قال الأمير رجل إذا قدم فلان فأنت قاضى ببلدة كذا وأميرها يجوز ولو قال إذا
 أتاك كتابي هذا فأنت معزول بمنزلة بوضو له وقيل لا اه وذكر في الدرر عن العمادية
 والاسترشبية أن الثاني به يفتى واعترض بأن عبارة العمادية والاسترشبية قال ظهير
 الدين المرغيناني ونحن لا نفتي بصحة التعليق وهو فتوى الاورجندى اه وظاهر ما في
 جامع الفصولين ترجيح الاول ولذا منى عليه في الكنز والمقتى وغيرهما (قوله كعزلتك
 ان شاء فلان) كذا مثل في البحر واعترض بأن هذا تعليق وليس الكلام فيه قلت والحجب
 أنه في البحر اعترض على العيني صراحا بطل هذا وقد يجاب بأنه اذا لم يطل بالتعليق لا يطل
 بالشرط بالاولى كعزلتك على أن أليسك في بلدة كذا (قوله لما ذكرنا) أي في قوله لندم
 المعاوضة المالية (قوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط) هذه القاعدة الرابعة وقد مننا أنها
 داخله تحت الثالثة لما في جامع الفصولين أن ما جاز تعليقه بالشرط لا يطله الشروط كطلاق
 وعتق وحالة وكفالة ويبطل الشرط اه (قوله وهو مختص بالاستقاطات المحضة التي
 يحلف بها) لو حذف قوله التي يحلف بها الدخول الاذن في التجارة وتسليم الشفعة لكونها
 اسقاطا ولكن لا يحلف بها ما أفاده في البحر ويدخل فيه أيضا البراء عن الكفالة فانه يصح
 تعليقه بلاثم كما مر في البراء عن الدين (قوله والتوليّات) فيصح تعليقه بالاثم فقط
 وكذا في اطلاقات وتحريرها كما مر في الاصل الثاني (قوله وتسليم الشفعة) أي لانه
 اسقاط محض كما علمت فيصح تعليقه هذا وفي شفعة الهداية عند قوله واذا صالح من شفعتهم
 على عوض بطلت وردّ العوض لان حق الشفعة لا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشروط
 فبالفاسد أولى واعترضه في العناية بما قال محمد في الجامع الصغير لو قال سلمت الشفعة
 في هذه الدار ان كنت اشتريتها بنفسك وقد اشتراها غيره فهذا ليس بناسم لانه علقه بشرط
 وصح لان تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق فيصح تعليقه بالشرط اه قال الطوري
 في نكح له البحر وقد يفرق بحمل ما في الهداية على التي تدل على الاعراض والرضا
 بالمجاورة مطلقا والثاني على خلافه فيفرق بين شرط وشرط اه (تنبيه) لا يخفى أن هذا
 كله في التسليم بعد وجوبها وبقي ما لو قال الشفيع قبل البيع ان اشتريت فقد سلمت اهل
 يصح أم لا بحث فيه الخبر الرمي بقوله لاشبهة في أنه تعليق الاسقاط قبل الوجوب بوجود
 سببه ومقتضى قوله هم التعليق بالشرط المحض يجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض
 وقولهم المعلق بالشرط كالمعز عند وجوده وقولهم من لا يملك التخيير لا يملك التعليق الا
 اذا علقه بالمال أو بسببه صحة التعليق المذكور لانه اسقاط وقد علقه بسبب المال فكانه

وعزل القاضى) كعزلتك ان شاء
 فلان فيمنعزل ويبطل الشرط
 لما ذكرنا أنها كلها ليست بمعاوضة
 مالية فلا تؤثر فيها الشروط
 الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه
 بالشرط وهو مختص بالاستقاطات
 المحضة التي يحلف بها كطلاق
 وعتاق والتوليّات التي يحلف
 بها كحج وصلاة والتوليّات كقضاء
 وامارة عيني وزبلي زادي النهر
 الاذن في التجارة وتسليم الشفعة
 والاسلام

فنجزم عند وجوده لكن أورد في الظهيرة اشكالا على كون تسليم الشفعة اسقاطا محضا
 وهو ما ذكره السرخسي في باب الصلح عن الجنائيات من أن القصاص لا يصح تعليق
 اسقاطه بالشرط ولا يتحمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولهذا لا يرتد
 من عليه القصاص ولو أكره على اسقاط الشفعة لا يطل حقه قال وبه تبين أن تسليم
 الشفعة ليس باسقاط محض والاصح مع الاكره كسائر الاسقاطات اه قال الرملي
 وعليه لا يصح التعليق قبل الشراء كالتميز قبله والمسئلة تقع كثيرا والذي يظهر عدم
 صحة التعليق اه (قوله وحذر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول) أي ما لا يصح
 تعليقه بالشرط وذلك حيث ذكرنا أن الاسلام لا بد فيه بعد الايمان بالشهادتين من
 التبرئ كما علمت تفصيله في الكتب المبسوطة ويؤخذ عدم صحة تعليقه بالشرط من قولهم
 بعدم صحة التعليق الاقرار بالشرط وتحقيقه أن الاسلام تصديق بالجنان واقرار باللسان
 وكلاهما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء
 غالبا يكون شيئا لا يريد كونه فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه وقد ذكرنا في غير هذا
 الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك ونظيره الاقامة والمصيام فلا يصير المقيم مسافرا
 ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية لانه فعل ويصير قبيحا وصاعدا وكافرا بمجرد
 النية لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله والظاهر أنه مختار في فعله فيكون قاصدا
 للكفر فيكفر بخلاف الاسلام اه (قوله ودخول الكفر هنا) أي فيما يصح تعليقه وفيه
 أن كلام المصنف كما سمعته آنفا ليس فيه تعرض لدخول الكفر في هذا القسم بل فيه
 ما ينافيه وهو أنه يصير كافرا بمجرد النية لانه ترك أي ترك العمل والتصديق فيصدق
 في الحال قبل وجود المعلق عليه ولو صح تعليقه لما وجد في الحال فافهم (قوله ويصح
 تعليق هبة) في البرازية من البيوع تعليق الهبة بان باطل وبه على ان ملائغا كهيته على
 أن يعقوبه يجوز وان محال باطل الشرط وصحت الهبة اه بجر وهذا مخالف لما ذكره
 الشارح لأن كلامه في صحة التعليق بأداة الشرط لا في التقييد بالشرط لان هذا تقدم
 في المتن حيث ذكر الهبة فيما لا يبطل بالشرط الفاسد فافهم لكن في الجعر أيضا عن المناقب
 عن الناصبي لو قال ان اشترت جارية ففقدت ملكتم املك يصح ومعناه اذا قبضه بناء على
 ذلك اه أي اذا قبض الموهوب له الموهوب بناء على التملك يصح مع أنه معلق بان وهو
 خلاف ما في البرازية من اطلاق بطلانه وعلله قول آخر يجعل التعليق بالملائم صحيحا
 كالتقيد تأمل (قوله وحواله وكفالة) في البرازية من البيوع وتعليق الكفالة ان
 متعارفا كعدم المطاوع يصح وان شرط محضا كان دخول الدار وهبت الرميح
 لا والكفالة الى هبوب الرميح جائزة والشرط باطل ونص النسبي أن الشرط ان لم يتعارف
 تصح الكفالة لم يبطل الشرط وحواله كهى اه بجر (قوله وبراء عنها) كان وافيت به
 عند أفانت برى كما قدمناه في مسئلة البراء عن الدين (قوله بلائم) قيد للاربعة * (تمت) *

وحذر المصنف دخول الاسلام
 في القسم الاول لانه من الاقرار
 ودخول الكفر هنا لانه ترك
 ويصح تعليق هبة وحواله وكفالة
 وبراء عنها بلائم

بقي مما يصح تعليقه دعوة الولد كان كانت جارية حاملا فني وكذا الوصية والايضا
والوكالة والعزل عن القضاء فهذه نص في البحر علم في أشياء شرحها وفيها على ذلك
والابرا من الدين اذا عاق بكائن أو بغيره ما عرف كما مر في جامع الفصولين مما يصح تعليقه
اذن القن وكذا النكاح بشرط علم للعالم وكذا التعليق الامهال أي تأجيل الدين غير القرض
ان عاق بكائن ولو قال بعته بكذا ان رضى فلان جاز البيوع والشرط جميعا ولو قال بعته
منك ان شئت فقال قبلت تم البيوع وقد مناة قييده - مثله البيوع بما اذا وقته ثلاثة أيام
وكذا رخصا في صحة التعليق القبول (قوله وما تصح اضافته الخ) شروع فيما يضاف
وما يضاف بعد الفراغ من الكلام على التعليق ولم أر من ذكر ذلك ضابطا أو سببا في أنه ثم
الفرق بين التعليق والاضافة هو أن التعليق يمنع المعاق عن السببية للحكم فان نحو أنت
طالق سبب للطلاق في الحال فاذا قال أنت طالق ان دخلت الدار منع ان يقدم سببا للعالم
وجعله متأخر الى وجود الشرط فعند وجوده ينفع قد سببا منضم الى حكمه وهو الطلاق
وأما الايجاب المضاف مثل أنت طالق عند افائه ينعقد سببا للعالم لا تنفاه التعليق المنفع من
انعدام السببية لكن يتأخر حكمه الى الوقت المضاف اليه فلاضافة لا يخرج عن السببية
بل تؤخر حكمه بخلاف التعليق فاذا قال ان جاء عند الله على أن أتصدق بكذا لا يجوز له
التصدق قبل الغد لانه لا تجب قبل السبب ولو قال الله على أن أتصدق بكذا اغد الله
التججيل قبل لانه بعد السبب لان الاضافة دخلت على الحكم لا السبب فهو تججيل
للموجب وتفرع عليه ما لو حلف لا يطلق امرأته فأضاف الطلاق الى الغد حث وان علقه
لم يثبت هذا حاصل ما ذكره في كتب الأصول والحققة ابن الهمام في التحرير بأبحاث في
الفرق بينهما ما ذكرها ابن نجيم في شرح المنار في فصل الأدلة القامدة وقال والفرق بينهما من
أشكال المسائل (قوله الاجارة) في جامع الفصولين ولو قال آجرتك عند افائه اختلاف
والختار أنهم يجوزون في الاجارة المضافة اذا باع أو وهب قبل الوقت يفتي بجواز ما صنع
وتبطل الاجارة للمورد عليه بعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل الوقت عادت الاجارة ولو عاد
اليه بملك مستقبلا لا تعود الاجارة وفي فتاوى ظهير الدين لو قال آجرتك هذه رأس كل
شهر بكذا يجوز في قولهم (قوله وفي نسخها) في الزميمة على انما يفتى أن الفتوى عليه وفي
الشرعية المالية المعتمد اختيار عدم الصحة وهو المذكور في الكافي واختيار ظهير الدين
ففيه اختلاف الصحيح (قوله والمزارعة والمعاملة) فانما الاجارة - قى ان من يجيزها
لا يجيزها الا بطريقها ويراعى فيها شرائطها درر (قوله والمضاربة والوكالة) فانما
من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد والتوكيل
في مال المالك والموكل كان موقوفا - قاله المالك فهو باطل وقد والتوكيل - أسقطه فيكون
اسقاطا فيقبل التعليق درر أي واذا قبل التعليق يقبل الاضافة بالاولى لان التعليق
يمنع السببية بخلاف الاضافة كعمات وبه اندفع اعتراض المصنف في المنع بأن الكلام في

مطلبه
ما تصح اضافته وما لا تصح

(وما تصح اضافته الى الزمان)
(المستقبل الاجارة وفسخها)
والمزارعة والمعاملة والمضاربة
والوكالة

الاضافة لافي التعليق لكن لم ارون صريح بصحة التعليق في المضاربة وانه له اراد بالتمتع
 التقييد بالشرط فانهم يطلقون عليه لفظ التعليق تأمل (قوله والكفالة) لانهم من باب
 الالتزامات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملازم درر (قوله والايباء) أي
 جعل الشخص وصيا والوصية بالمال فانهم لا يفيدها ان الابد الموت فيجوز تعليقهما
 و اضافتهما درر (قوله والقضاء والامارة) فانهم انوية وتوويض محض فجاء اضافتهما
 درر (قوله والطلاق والعاق) فانهم من باب الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر
 درر (قوله والوقف) فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز درر والكلام فيه كما ترى في المضاربة
 والوكالة (قوله وبقي الامارية والاذن في التجارة) قال في جامع الفقه وابن الذي جمع فيه
 الفصول العمدية والفصول الاستروضية تبطل اضافة الاعارة بان قال اذا جاء عند فقد
 أعرتك لانهم اتملك المنفعة وقبل تجوز ولو قال أعرتك غدا تصح وقال قبله ولو قال ائتمنه
 اذا جاء عند فقد أئتمنتك في التجارة مع الاذن ولو قال اذا جاء عند فقد هجرت عليك لا يصح اه
 وانت خبير بان الكلام في الاضافة ولفظ اذا جاء عند تعليق ويسمى اضافة باعتبار ذكر
 الوقت فيه لاحتمال حقيقة ولذا فرق في مسألة الاعارة بين ذكر اذا او عدمه فمعد الاذن في التجارة
 هذا تبعا للقهستان في غير ظاهر تأمل وفي جامع الفصولين اذا قال ابطلت خياري غدا بطل
 خياره وقد مناهم يصح تعليقه ان اسقاط القصاص لا يحتمل الاضافة الى الوقت (قوله
 لانها تملك كالح) كذا في الدرر وقال الزيلعي آخر كتاب الاجارة لانها تملك وقد أمكن
 تحريمها للرجال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما شاكلها لا يمكن
 تملكه للرجال وهذا هو ما ذكرناه آنفا عن الدرر ان الاضافة تصح فيما لا يمكن
 الالتزام اه قلت ويظهر من هذا واما الامارة والقضاء في باب الولاية والكفالة من باب
 تملكه للرجال وفيما كان من الاطلاقات والاسقاطات والالتزامات والولايات ولا تصح في
 كل ما أمكن تملكه للرجال تأمل (قوله ما فيه من القمار) هو المراهنة كافي القماروس
 وفيه المراهنة والرهان المخاطرة وحاصله أنه تعليق على سبيل المخاطرة ولما كانت هذه
 تملك للرجال لم يصح تعليقه بالمخاطرة لوجود معنى القمار (قوله وبقي الوكالة) الظاهر
 أنه سبق قلم وصوابه التكليم فانه الذي فيه خلاف أبي يوسف قال في البرازية وتعليق كونه
 حكما بالمخاطرة والاضافة الى مستقبل صحيح عند محمد خلافا للثاني والفتوى على الثاني اه
 وهكذا قدمه الشارح قبيل ما لا يعل بالشرط الفاسد وكيف يصح عند الوكالة هنا وقد
 ذكرها المصنف تبعا للكنز والوقاية فيما تصح اضافته وكذا في جامع الفصولين وغيره
 وكذا تقدم أنهم اعمالا لا يفسد بالشرط وبه صرح في الكنز وغيره بل قد مناجوا زعليهها
 بالشرط فكيف لا تصح اضافتها نعم في فسخ الاجارة على أحد التصحيحين كما قدمناه آنفا
 والله سبحانه أعلم

والكفالة والايباء والوصية
 والقضاء والامارة والطلاق
 والعاق والوقف فهي أربعة
 عشر وبقي العارية والاذن في
 التجارة فيصان مضافين أيضا
 عمداية (وما لا تصح) اضافته
 (الى المستقبل) عشرة (البيع
 واجازته وفسخه والقسمة والشركة
 والهبة والتمسك والرجعة
 والصلح عن مال والابراء عن
 الدين) لانها تملك للرجال فلا
 تضاف للاستقبال كما لا تعليق
 بالشرط لما فيه من القمار وبقي
 الوكالة على قول الثاني المقتضى به
 * (باب والصرف) *

لما كان عقد على الاثمان والتمن في الجلة تبع ما هو المقصود من البيع آخره عنه (قوله
 عنونه بالباب) قال في الدرر عنونه الاكثر من الكتاب وهو لا يناسب ان يكون الصرف من
 أنواع البيع كالر باو السلم فالاحسن ما استبرهنا (قوله هو لغة الزيادة) هذا أحسن ما
 في المصباح صرفته عن وجهه صرفاً من باب ضرب وصرفت الاجير والعبي تخليت سبيله
 وصرفت المال أنفقته وصرفت الذهب بالدرهم بعبته واسم الفاعل من هذا صير في
 وصيرت المصروف وصرفت المبالغة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم في الجودعة على الدرهم
 وصرفت الكلام زينة وصرفت بالتثقل واسم الفاعل صرف والدرهم التوبة في
 قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً والعدل القدية اه زاد في
 القاموس في معنى الحديث المذكور قوله أو هو النافذة والعدل القدية أو بالعكس
 أو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكساب والعدل القدية أو الحيل اه وقد علمت
 أنه يطابق لغة على بيع الثمن بالثمن لكنه في الشرع أحسن تأمل (قوله أي ما خلق للتمنية)
 ذكر نحوه في البحر ثم قال وإنما فسرناه به ليدخل فيه بيع المصبوغ بالمصبوغ أو بالنقد
 فإن المصبوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق غناصراً ولا هذياناً في العقد ومع
 ذلك يبيعه صرف اه (قوله ويشترط عدم التأجيل والخيار) أي وعدم التأجيل أو خيار
 الشرط بخلاف خيار رؤية أو عيب كما يأتي ولا يقال هذا مكرّم مع قوله الاتي وينسب
 بخيار الشرط والاجل لأن ذلك التفريع على هذا كما هو العادة من ذكر الشرط ثم التفريع
 عليها فافهم نعم ذكر في النهر أنه لا حاجة الى جعلها بشرطين على حدة كما جرى عامه في البحر
 تبعاً للتمنية وغبرها لا بشرط التقابض يعني من ذلك لأن خيار الشرط يمنع ثبوت الملك
 أو تمامه على القولين وذلك بكل تمام القبض وهو ما يحصل به التهيئ اه ولا يخفى ما فيه
 (قوله أي التساوي وزناً) قد بدله لأنه لا اعتبار به عدد الجرع عن الذخير والشرط التساوي
 في العلم لا بسبب نفس الامر فقط فلو لم يعلم التساوي وكان في نفس الامر لم يترأ الا اذا
 ظهر التساوي في المجلس كما أوضحته في الفتح ونذكر فيما يحكم لزيادة والخطا (قوله
 بالبراجم) جمع برجة بالضم وهي مفصل الاصابع ح عن جامع اللغة (قوله لا بالتخيلة)
 أشار الى أن التقييد بالبراجم للاحتراز عن التخييل واشتراط القبض بالفعل لا خصوص
 البراجم حتى لو وضعه له في كفه أو في جيبه صار قابضاً (قوله قبل الافتراق) أي افتراق
 المتعاقدين بابتدائهم ما والتقييد بالعقد بين يمين المالكين والتأخير وتقييد الفرق بالابتداء
 يقيد عموم اعتبار المجلس ومن ثم قلوا انه لا يبطل بمسائل على الاعراض ولو سارافرجنا
 ولم يفترقا صح وقد اعتبروا المجلس في مسألة هي ما لو قال الاب اشهد وأتني اشتريت هذا
 الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل أن يزن العشرة فهو باطل كذا عن محمد
 لأنه لا يمكن اعتبار التفرق بالابتداء نهر وفي البحر لو نادى أحدهم ما صاحبه من وراء
 جدار أو من بعيد لم يترأ ما فترقا بابتدائهم وتفرق على اشتراط القبض أنه لا يجوز

قوله وصيرت هكذا بخطه والذي
 رأيته في نسخة من المصباح
 وصيرت بجذف الواو وقوله
 وصيرته بالتثقل واسم الفاعل
 المصحح هكذا بخطه أيضاً وفيه سقط
 والاصل وصيرته بالتثقل بمبالغة
 واسم الفاعل المصحح وقوله في عبارة
 القاموس أو الحيل الذي في عبارة
 أو الحيلة فليراجع اه مصححه

عنونه بالباب لا بالكتاب لأنه من
 أنواع البيع (هو) لغة الزيادة
 وشراً (بيع الثمن بالثمن) أي
 ما خلق للتمنية ومنه المصوغ
 (جنساً بجنس أو بغير جنس)
 كذهب بنفضة (ويشترط)
 عدم التأجيل والخيار (القائل)
 أي التساوي وزناً (والتقابض)
 بالبراجم لا بالتخيلية (قبل الافتراق)

الابراء عن بدل الصرف ولا هبته والتصدق به فلو فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل
 انتقض الصرف والالم يصح ولم ينتقض وتماه في البحر * (تنبيه) * قبض بدل الصرف
 في مجلس الاقالة بشرط احدثها كقبضه في مجلس العقد بخلاف اقالة السلم وقد مناه الفرق في
 بابه وفي البحر لو وجب دين بعقد من آخر عن عقد الصرف لا يصير قصاصا يبدل الصرف وان
 تراضيا ولو قبض بدل الصرف ثم انتقض القبض فيه لمعنى أوجب انتقاضه يبطل الصرف
 ولو استحق أحد بدليه بعد الافتراق فإن أجاز المستحق والمبدل قائم أو ضمن الناقد وهو
 هالك جاز الصرف وان استردّه وهو قائم أو ضمن القابض قيمته وهو هالك يبطل الصرف
 (قوله على الصحيح) وقيل بشرط لانه قد عاده صحه على الاقل قول الهداية فان تفرقا قبل
 القبض بطل فلو لا أنه منعه قد لما بطل بالافتراق كما في المعراج وغيرة الخلاف فيما اذا
 ظهر الفساد فيما هو صرف يفسد فيما ليس صرفا عند أي خبطة ولا يفسد على القول الاصح
 فتح (قوله وان اختلفا جودة وصياغة) قيد اسقاط الصفة بالاشمان لانه لو باع انا نحاس
 بمثله وأحدهما أثقل من الآخر جاز مع أن النحاس وغيره مما يوزن من الاموال الربوية
 أيضا لان صفة الوزن في النقدين منصوص عليهم لا تغير بالصناعة ولا يخرج عن كونه
 موزونا بتعارف جملة عدد ديا لوتعريف ذلك بخلاف غيرهما فان الوزن فيه بالعرف فيخرج
 عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ وصنع كذا في الفتح حتى لو تعارفوا ببيع
 هذه الاواني بالوزن لا يبعد لا يجوز بيعها بخفضها بالامتساويا كذا في الذخيرة نهر (قوله
 لما تفرق الربا) أي من أن جسد المال الربا ورديته سواء وقد تقدم استثناء حقوق العباد ومتر
 الكلام فيه فراجع منه ما في البحر عن الذخيرة غضب قلب فضة ثم استهلكه فعليه قيمته
 وهو غام من خلاف جنسه فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز خلافا لفرقة لانه صرف حكم الضمان
 الواجب بالغصب لانه موقوف فلا يشترط له القبض اه وانما الزم الضمان من خلاف
 جنسه ائلا يلزم الربا لان قيمته موصوفاً يزيد من وزنه (قوله شرط التقابض) أي قبض
 الافتراق كما قبله في بعض النسخ وفي البحر عن الذخيرة لو اشترى المودع الوديعه الدراهم
 بدنانير وافتراق قبل أن يجتد المودع قبضا في الوديعه بطل الصرف بخلاف المغصوبة لان
 قبض الغصب ينوب عن قبض الشراء بخلاف الوديعه اه (قوله طرمة النساء) بالفتح
 أي التأخير فانه يحرم باحدى علمي الربا أي القسدا والجنس كما مر في بابه (قوله فلو باع
 النقدين) تقرير على قوله ولا بشرط التقابض فانه يفهم منه انه لا يشترط التماثل وقيد
 بالنقدين لانه لو باع فضة بفلوس فانه بشرط قبض أحدهما قبل الافتراق لا قبضهما
 كما في البحر عن الذخيرة ونقل في النهر عن فتاوى قارئ الهداية انه لا يصح تأجيل
 أحدهما ثم أجاب عنه وقد مناه ذلك في باب الربا وقد مناهنا انه أحد قولين فراجع عند
 قول المصنف باع فلوسا بمثلها أو بدراهم الخ (قوله أحدهما بالآخر) احترازا عما لو باع
 بالنفس بالنفس جزافا حيث لم يصح ما لم يعلم التساوى قبل الافتراق كما قدمناه (قوله جزافا)

وهو شرط بقاءه صحيحا على الصالح
 (ان الله ما احسن اوان) وصاية
 (استغفنا جودة وصياغة) لما تفرق
 الربا (والا) بأن لم يتجانسا (بشرط
 التقابض) طرمة النساء (فلو
 باع) النقدين (أحدهما بالآخر
 جزافا) وبفضل وثقة ايضا فيه (أي
 المجلس) صح

أى بدون معرفة قدر وقوله أو بفضل أى يتحقق زيادة أحدهما على الآخر وسكت عن
التساوى للعلم بصحته بالاولى (قوله والعوضان لا يتعينا) أى فى الصرف مادام مضمنا
أما بعد فساد فالصحيح التعيين كما فى الاشياء وقد منعنا فى آخر البيع الفاسد ما تم
فيه النقص وما لا يتعينا (قوله حتى لو استقرضا الخ) صورته قال أحد عمالنا آخره
درهما بدراهم وقبل الآخر ولم يكن عندهما شئ ثم استقرض كل منهما درهما من ثالث
وتقابلوا قبل الافتراق صح وكذا لو قال بعتك هذا الدرهم بهذا الدرهم وأمسك كل منهما
درهما قبل التسليم ودفع كل منهما درهما آخر قبل الافتراق ومثله كما فى الدرر ما لو استقرض
كل من العوضين فأعطى كل منهما ماصا حبه بدل ما استقرض من جنسه (قوله وأدبانهما)
ضمير ثلثهما بما دعى ما وثقه باعتبار المعنى (قوله ويفسد الصرف) أى فساد من الأصل
لأنه فساد معتبر بالعقد كما فى المحيط شريطة لانية (قوله لا خلا له) ما بالقبض لأن خيار
الشرط يمنع به استحقاق القبض ما فى الخبر لأن استحقاقه مبنى على الملك والخيار يمنعه
والاجل يمنع القبض الواجب درر (قوله ويصح مع استقاطهما فى المجلس) فكذا فى
الفتح وغيره والظاهر أن المراد استقاطهما بنقد البدلين فى المجلس لا بقولهما أسقطنا الخيار
والاجل أذنبون نقد لا يكتفى وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول ثم رأيت فى القهسى تاتى
قال فلو تفرقا من غير قبض أو من أجل أو بشرط خيار فسد البيع ولو تقابضا فى الصور
قبل التفرق انقلب صحهما ونحوه فى التناظرية فافهم (قوله لزوال المنع) أى قبل
تقرره درر (قوله فى صوغ لا نقد) فيه أن النقد يدخله خيار العيب كما ذكره المصنف
فى قوله عقبه ظهر بعض الثمن زيوف الخ وقال فى البحر وأما خيار العيب فنثبت فيه
وأما خيار الرؤية فنثبت فى العين دون الدين الخ وفى الفتح وليس فى الدراهم والدنانير
خيار رؤية لأن العقد لا ينفسخ بردها لأنه انما وقع على مثلهما بخلاف التبر والخلى والاولا
من الذهب والنقصة لأنه ينقص العقد برده لثمينه فيه الخ فكان الصواب أن يقول فى
مصوغ لا خيار رؤية فى نقد (قوله الشرط الفاسد الخ) فى البحر لو صار فاجسا بجنس
متساويا وتقابلوا وتفرقا ثم زاد أحدهما الآخر شيئا أو حط عنه وقبله الآخر فسد البيع
عنده وعند أبى يوسف بطلا وصح الصرف وعند محمد بطلت الزيادة وجاز الخط بغيره الهبة
المستقبلة وهذا فرع اختلافهم فى أن الشرط الفاسد المتأخر عن العقد إذا ألحق به هل
يلحق لكن محمد فرق بين الزيادة والخط ولو زاد أو حط فى صرف بخلاف الجنس جازا جمعا
بشرط قبض الزيادة قبل الافتراق اه وانظر ما حررناه فى أول باب الربا (قوله ينتقض
فيه فقط) أى ينفسخ الصرف فى المردود ويبقى فى غيره لارتفاع القبض فيه فقط درر وفى
كافى الحاكم اشترى عشرة دراهم بدنانير وتقابلوا ثم وجد فيها درهما مستوقفا أو رصا
فان كانا ينفردا استبدله وان كانا قد تفرقا رده عليه وكان شريكا فى الدينار بخصته وهذا
بغيره ما لو نقد تسعة دراهم ثم فارقها اه ومقتضاها أنه بعد التفرق لا يتأتى الاستبدال

(و) العرضان (لا يتعينا) حتى
لو استقرضا فأدبانا قبل الافتراقهما
أو أمسكنا ما أشارا إليه فى العقد
وأدبانهما جانبا (ويفسد)
الصرف (بجهاز الشرط والاجل)
لا خلا له ما بالقبض (ويصح مع
استقاطهما فى المجلس) لزوال
المنع وصح خيار رؤية وتيب
فى مصوغ لا نقد * (فرع)
الشرط الفاسد يلحق بأصل العقد
عنده خلافا له ما نحر (ظهر بعض
الثن زيوف فآفته ينتقض فيه فقط)

فانه سم (قوله لا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه) اي بهيمة أو صدقة أو بيع حتى لو وهبه المبدل أو تصدق أو أبرأ منه فان قبل بطل الصرف والافان البراءة ونحوها سبب الفسخ فلا يتقدم به أحد من مبادي صحة العقد فتح وقيد بالتصرف لان الاستبدال به صحيح كما مر (قوله فسد بيع الثوب) لانه لو جاز سقط حق القبض المستحق لله تعالى فلا يسقط بانسقاط المتعاقدين فتح وعند زفر يصح البيع لان الثمن في بيعه لم يتعين كونه بدل الصرف لان النقص لا يتعين وقواه في الفتح ونازعه في البحر بما اعترضه في النهر وأجاب عما في الفتح بجواب آخر فرأيه وأطاع نساد البيع فمثل ما لو كان الشرا من صاحبه أو من أجنبي كما في الكافي (قوله والصرف بماله) أي قبضة بدل من عاقده معه فتح وهذا بخلاف ما لو أبرأ أو وهبه وقبل فان الصرف يبطل كما علمت (قوله باع أمة الخ) حاصل هذه المسائل أن الجمع بين النقص وغيره في البيع لا يخرج النقص عن كونها صرفا بما يقابلها من الثمن نهر (قوله قيمة ألف) كون قيمة الجارية مع العاوق متساوية ليس بشرط بل اذا بيع نقد مع غيره من جنسه لا بد أن يزيد الثمن على النقد المضموم اليه فلو قال مع طوق زنته ألف باف ومائة لكان أولى نهر (قوله انما بين قيمتهما الخ) أشار الى ما اعترض به الزياهي من أن في عبارة المصنف تسامحا لانه ذكر القيمة في كل منهما ولا تعتبر القيمة في الطوق وانما يعتبر القدر عند المقابلة بالجنس وكذا الحاجة الى بيان قيمة الجارية لان قدر العاوق مقابل به والباقي بالجارية فقلت قيمتهما أو كثرت فلا فائدة في بيان قيمتهما الا اذا قدر أن الثمن بخلاف جنس الطوق فحينئذ يفيد بيان قيمتهما لان الثمن يتقدم عليهما على قدر قيمتهما وبذلك يظهر أن تقييد الشارح أو لا العاوق بكونه فضة لا يناسب ما ذكره من الانقسام الا أن يحمل الالف في قوله قيمته ألف على أنه من الذهب أي ألف مثقال لكن قوله وأند غير جنس الطوق يناقض ذلك وقد تبين فيه العميق وصوابه اذا كان غير جنس الطوق فيوافق ما أجابه الزياهي لان الانقسام المذكور انما يكون عند اختلاف الجنس وبهذا يرد عليه كما قال ط انه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة بل بشرط التقاض كما سيذكر في الاصل الآتي وفي المنع ولو بيع المصوغ من الذهب أو المزرع منه بالدرهم فلا يحتاج الى معرفة قدره وهل هو أقل أو أكثر بل بشرط القبض في المجلس فلو بيع بالذهب يحتاج الخ قلت وقد يجاب بأن بيان القيمة فائدة وان اختلف الجنس وذلك عند استحقاق الطوق أو الجارية تأمل (قوله ألف نقد وألف نسيئة) قيد بتأجيل البعض لانه لو أجل الكل فسد البيع في الكل عنده وقال في العاوق فقط ونحوه في البحر وذكر في الدرر أنه لو نقد أو أقال في تأجيل الكل فهو حصة الطوق واعترضه في الشرع بلاية بأنه فاسد من الاصل على قول الامام فلا يحكم به بصدقه بقدر الالف بعده وأجيب بأنه اذا نقد حصة الصرف قبل الافتراق به ود الى الجواز لزوال الفسد قبل تقررته كما مر في اشتراط الاجل (قوله ويخلص بالضرر) الاولى اسقاطه كما فعل في

لا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه) لوجوبه حقا لله تعالى (فلو باع ديناراً بدرهم واشترى بها قبل قبضها) ثوبا مثلاً فسد بيع الثوب والصرف بماله (باع أمة تعدل ألف درهم مع طوق) فضة في عنقهها (قيمة ألف) انما بين قيمتهما المقصد انقسام الثمن على الثمن أو أنه غير جنس الطوق والافا لغيره لوزن الطوق لا لقيمة فقدره مقابل به والباقي بالجارية (بالقبن) متعاقب باع (وقدر من الثمن ألفا أو باعها بألفين ألف نقد وألف نسيئة أو باعها بغيرها بصلته شون ويخلص بالضرر)

الكنز وقد تبين المصنف في ذكره الوقاية والدرر واعترضهم في العزيمة وغيرها أيضا فلا
معنى لكونه شرطاً في هذه المسئلة لأن البيع صحيح في الكل وأوجب بأنه يفهم ما إذا
تخلص بضرباً لاولى ثم ذكره عند قوله لا في فان افترقا في محله (قوله ونقد خسين) أى
والخسون الباقية دين أو نسيئة ط (قوله تحزب الجواز) إذا اظهروا قصد هما الوجه المصحح
لأن العقد لا يقيد تمام مقصودهما إلا بالصحة فكان هذا الاعتبار عملاً بالظاهر والظاهر
يجب العمل به إلا إذا صرح بخلافه كما يأتي وقوله خذ هذا من غنمهم لا يتخالفه لأن المثنى
استعمل في الواحد أيضاً كما في قوله تعالى يخرج منهم ما للواو والمرجان وقوله تعالى
يا معشر الجسد والانس ألم يأتكم رسل منكم والرسول من الانس وقوله تعالى انسيا
حوتهم ما وقوله صلى الله عليه وسلم إذا سافر عتافاً ذناً وأقيماً وتسامه في الفتح قال في البحر
ونظيره في الفقه إذا حضم ما حيضه أو ولدته ما ولدته علق باحداهما الاستحالة بخلاف ما إذا لم
يذكر المفعول به لا الامكان (قوله لأنه اسم للعلية أيضا الخ) عبارة الزيلعي لأن ما شئ واحد
اه وبه يظهر أنه في مسئلة الجارية المطوقة لو قال خذ هذا من غنم الجارية ففسد البيع
وبه صرح في النهر (قوله ولولاذا خاصة فسد البيع) أى بأن قال هذا المعجل خاصة
السيف خاصة وعبارة المبسوط انتقض البيع في الحلية وظاهره أنه يصح في السيف دون
الحلية وعليه فكان المناسب أن يقول فسد الصرف لكن هذا محمول على ما إذا كانت
الحلية تتميز بالضرر لا مكان التسليم وبهذا الحل وفق الزيلعي بين ما في المبسوط وبين ما في
المجمل من أنه لو قال هذا من غنم النصل خاصة فان لم يكن التمييز لا بضرر يكون المنقود غنم
الصرف ويصحان جميعاً لأنه قصد صحة البيع ولا صحة له إلا بصرف المنقود إلى الصرف
فحكمنا بجواز فسخه بالبيع وان أمكن تميزها بالضرر بطل الصرف اه ولا يخفى
حسن هذا التوفيق لأنه إذا صح البيع والصرف مع ذكر النصل يجعل المنقود غنماً للعلية
التي لا يمكن تمييزها بالضرر بلزم أن يصح مع ذكر السيف بالاولى إذا لا شك أن لفظ النصل
أخص من لفظ السيف لأن السيف يطلق على النصل والحلية وبه اندفع ما في البحر من
كلام الزيلعي نظراً من وجه آخر بناءً فيما علقناه على البحر (تنبيه) بقي ما لو قل نصفه من
غنم العلية ونصفه من غنم السيف فالقبض من غنم الحلية كما في الزيلعي والظاهر أنه
على ما إذا لم يمكن تمييزه بالضرر فالواحد من فساد الصرف في نصف الحلية يدل عليه ما في كافى
الحاكم ولو باع قلب فضة فيه عشرة وثوباً بعشرين درهماً فندعه عشرة وقال نصفها من غنم
القلب ونصفها من غنم الثوب ثم نفترقا وقد قبض القلب والثوب انتقض البيع في نصف
القلب وأما في السيف إذا مسمى فقال نصفها من غنم الحلية ونصفها من غنم النصل السيف ثم
نفترقا لم يفسد البيع اه تأمل وانظر ما علقناه على البحر (قوله وصح في السيف) لعدم
اشتراط قبض غنم في المجلس نهر (قوله كطوق الجارية) الاولى كالجارية المطوقة لأنه إذا
تخلص السيف عن سعادته بالضرر بقدرة على تصليه فبغير كسب الجارية مع طوقها (قوله

مطلبه

بسم عمل المثنى في الواحد

فباعه (بمائة ونقد خسين فأنقد)

فهو (غنم الفضة سواء سكنت

أو قال خذ هذا من غنمها) تحزباً

للجواز وكذا لو قال هذا المعجل

خاصة السيف لأنه اسم للعلية أيضاً

لدخولها في بيعه تبعاً ولولاذا

خاصة فسد البيع لزالته

الاحتمال (فان افترقا من غير قبض

بطل في الحلية فقط) وصح في

السيف (ان يتخلص بالضرر)

كطوق الجارية (وان لم يتخلص

الابضرر

بطل أصلاً) أي بطل بيع الحلية والسيف لانهما ليسا بغيره بل بغيره ~~بغيره~~ ببيع
 جذع من سيفه ~~بغيره~~ * (تمة) * قال في كافي الحاكم وإذا الشئ يرى لحامه موهوباً بفضة بدرهم
 أقل مما فيه أو أكثر فهو جائز لأن القوي لا يخلص إلا ترى أنه إذا اشترى الدار
 الموهوبة بالذهب بمن مؤجل يجوز ذلك وإن كان ما في سقوفها من التوبة بالذهب أكثر من
 الذهب في الثمن اهـ والقوية الطلي ونقل الخير الرمي فهو عن المحيط ثم قال وأقول يجب
 تقييم المسئلة بما إذا لم تكثر الفضة أو الذهب الموهوبة أما إذا كثرت بحيث يحصل منه شيء
 يدخل في الميزان بالعرض على النار يجب حينئذ اعتباره ولم أره لا يصح بالنظر لكن رأيته
 للشافعية وقواعداً شاهدته به فتأمل اهـ (قوله والأصل الخ) أشار به إلى فائدة قوله فباعه
 بما أنه أي بمن زائد على قدر الحلية التي من جنس الثمن ليكون قدر الحلية ثمنها والزيادة
 ثمن السيف إذ لو لم تحقق الزيادة بطل البيع أما لو كان الثمن من خلاف جنسها جاز البيع
 كيفما كان لجواز التفاضل كافي البحر ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وإن قل
 يقع عن ثمن الحلية وغیر المؤدى يكون ثمن النصل تحت الجواز (قوله كفضض ومزركش)
 الأول ما رصع بفضة أو البس فضة كسرج من خشب البس فضة والثاني في العرف هو
 المطرز بخيوط فضة أو ذهب وبه عرفت في البحر وأما حلية السيف فتشمل ما إذا كانت
 الفضة غير ذلك كقيمة السيف كامل وخرج الموهوبة كما علمت تنها * (تنبيه) * لم يذكر حكم
 العلم في الثوب وفي الذخيرة وإذا باع ثوباً منسوجاً بالذهب بالخالص لا بد لجوازه من
 الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر وكان ينبغي أن يجوز بذهبه لأن الذهب
 الذي نسج خرج عن كونه وزناً لهذا الإيحاء وزناً لكنه وزنى بالنص فلا يجوز بذهبه عن كونه
 مالاً وإنما قال وفي المنتقى أن في اعتبار الذهب في السقف وأتين فلا يعتبر العلم في الثوب
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر اهـ وفي التتارخانية عن الغياثية ولو باع داراً في
 سقوفها ذهب بذهب في رواية لا يجوز بذهب لأن الاعتبار لا يكون تبعاً لاختلاف علم
 الثوب والابريسم في الذهب فإنه لا يعتبر لانه تبع محض اهـ وظاهر التعليق أن ذهب
 السقف عين قائمة لا يجوز بذهبه ويدل عليه ما قدمناه آنفاً عن الكافي من أن الموهوبة لا تعتبر
 لكونه لا يخالص وفي الهندية عن المحيط والدار فم اصناف ذهب أو فضة يبيعها بنفسها
 كالسيف المحلى اهـ وحاصل هذا كله اعتبار المنسوج قولاً واحداً واختلاف الرواية في
 ذهب السقف والعلم وأن المعتقد عدم اعتباره في المنسوج وقد علمنا أن الذهب إن كان
 عيناً قائمة في المبيع كسامير الذهب وشحوها في السقف مثلاً لا يعتبر كطوق الأمة وحلية
 السيف ومثله المنسوج بالذهب فإنه قائم بعينه غير تابع بل هو مقصود بالبيع كالحلية
 والطوق وبما صار الثوب ثوباً بالذات يسمى ثوب ذهب بخلاف الموهوبة لانه مجرد دون العين
 قائمة بخلاف العلم في الثوب فإنه تبع محض فإن الثوب لا يسمى به ثوب ذهب ولا يرد ما قدمناه
 الشارح من أن الحلية تبع للسيف أيضاً فإن تبعيته له من حيث دخولها في مسماه عرفاً

مطلب
 في بيع الموهوبة

مطلب
 في بيع المنقوض والمزركش وحكم
 علم الثوب

(بطل أصلاً) والأصل أنه متى بيع
 نقد مع غيره كفضض ومزركش
 ينقد من جنسه

سواء كانت فيه أوفى قرابه لكنهما أصل من حيث قيامها بذاتها وقصد هابا لشرائها كطوق
الجارية ولا كذلك علم الثوب لأن الشرع أهدر اعتباره حتى حل استعماله لكن ينبغي
أنه لو زاد على أربعة أصابع أن يعتبر هنا أيضا هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المحل فتأمل
قوله شرط التقاض فقط) أي ولا يشترط تحقق زيادة الثمن كما تقدمناه (قوله صح
فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه نهر (قوله لأنه صرف) هذا علة العلة لأن علة
الاشتراط بطلان البيع فيما يقبض لأنه صرف أو هو علة لقوله صح فيما قبض وما بعده
والمراد أنه صرف كله كما في الهداية قال في الكفاية فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم
يوجد بخلاف ما سألني الجارية مع الطوق والسيف مع الخلية فإن كل واحد منهما صرف
ويصح فاذا انقضى الصرف صح في الكل (قوله لتعييه من قبله) أي انعيب الاناء بعيب
الشركة من جهة المشتري بصنعه بسبب عدم نقده كل الثمن قبل الافتراق (قوله فيخير)
أي في أخذ الباقي (قوله وإذا استحق بعضه) أي وقد كان نقدا كل الثمن (قوله لتعييه بغير
صنعه) لأن عيب الاشتراك كان موجودا عند البائع مقارنا للعقد (قوله ومناداه) أي مفاد
التعالم المذكور (قوله لا باقاره) أي لو ادعى المستحق بعض الاناء فأقر له المشتري
لا يخير لأن الشركة ثبتت بصنعه ولا يخفى أن النكول عن العين أن كان من البائع فهو
كالبينة وإن كان من المشتري فهو في حكم الإقرار منه ولذا يرجع بالثمن على بائه إذا نكل
كما لو أقر كما مر في باب (قوله اختلفوا الخ) فإنه قيل إن العقد يفسخ بقضاء القاضي
للمستحق بالاستحقاق وهو رواية الخصاص وقيل لا مالم يرجع المشتري على بائه وقيل مالم
يأخذ المستحق العين وقيل مالم يقبض على البائع بالثمن وفي الهداية أنه ظاهر الرواية
وقد مناهجنا تحرير الكلام على ذلك والتوفيق بينهما وبين ما نقله عن النخ فراجع في أول باب
الاستحقاق وأشار الشارح إلى أن ما مر في علمه المصنف أحسن مما في البحر عن السراج
حيث قال فإن أجاز المستحق قبل أن يحكم له بالاستحقاق فإن مفهومه أن ليس له الإجازة
بعد الحكم بالاستحقاق لأنفساخ العقد بالحكم وهذه رواية الخصاص كما علمت وهي
خلاف ظاهر الرواية (قوله وكان الثمن له) أي للمستحق لأن البائع كن فضوليا في بيع
ما استحقه المستحق وتوقف على إجازته قبل الفسخ فاذا أجاز فذا العقد وكان الثمن له
(قوله إذا لم يفترقا) أي البائع والمشتري وهذا متعلق بقوله جاز العقد (قوله بعد الإجازة)
كذا في البحر عن السراج مع أن الذي في الجوهرية وهي للعداوى صاحب السراج قبل
الإجازة ويؤيده قوله في السراج والجوهرية حتى لو افتراق العاقدان قبل إجازة المستحق
بطل العقد وان فارقه المستحق قبل الإجازة والمزاعم أن باقيا في المجلس مع العقد اه
والخاص أن الإجازة اللاحقة كالو كالة السابقة فيصير هذا الفسخ إلى بعد الإجازة
كأنه كان وكلا بالبيع قبلها فإن حصل التقاض بينهما وبين المشتري قبل الافتراق نفذ
العقد بالإجازة اللاحقة وإن افتراق قبل التقاض لا ينفذ العقد به لأنه لو كان وكلا سقيمة

شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل
أوجهل بطل ولو بغير جنسه شرط
التقاض فقط (ومن باع اناء فضة
بفضة أو بذهب ونقد بعض ثمنه)
في المجلس (ثم افتراقا صح فيما قبض
واشتركا في الاناء) لأنه صرف
(ولا خيار للمشتري) لتعييه من
قبله بعدم نقده بخلاف هلاك
أسد العبد من قبل القبض) فيغير
لعدم صنعه (وإذا استحق بعضه)
أي الاناء (أخذ المشتري ما بقي
بقسطه أو رد) لتعييه بغير صنعه
قلت ومفاده تخصيص استحقاقه
بالبينة لا باقاره فليحذر (فإن أجاز
المستحق قبل فسخ الحكم العقد
جاز العقد) اختلفوا متى يفسخ
البيع إذا ظهر الاستحقاق
وظاهر الرواية أنه لا يفسخ مالم
يفسخ وهو الأصح فتح (وكان الثمن
له يأخذه البائع من المشتري
ويسلمه له إذا لم يفترقا بعد الإجازة
وبصير العاقد وكلا للمميز فتعلق
أحكام العقد به دون المميز) حتى
يطل العقد بمفارقة العاقد دون
المستحق جوهرية

(ولو باع قطعة نفرة فاستحق بعضها
أخذ) المشتري (مابقي بقسطه بلا
خيار) لأن التبعض لا يضرها
(و) هذا (لو) كان الاستحقاق
(بعد قبضها وان قبض قبضها له
الخيار) لتفرق الصفقة وكذا
الدينار والدرهم جوهرية (وصح
بيع درهمين ودينارين درهم ودينارين)
بصرف الجنس بخلاف نفسه (و)
مثله (بيع كوزين وكوزين بكتري
بر وكوزين شير وكذا) (بيع
أحد عشر درهما بعشرة دراهم
ودينار و) (بيع درهم صحيح
ودرهمين غلظ) بفتح وتشديد
ما برده بيت المال ويقبله التجار
(بدرهمين صحيحين ودرهم غلظ)
للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة
(و) (بيع من عاينه عشرة
دراهم دين (من هـ) أي من
دائمه فصح بيعه منه) (دينار بها)
انفاقا

مطلبه
في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع
شيء آخر لاسقاط الربا

قبل العقد يفسد بالافتراق بلا قبض فكيف اذا صار وكيل بالاجازة الا لا حقيقة ثم اذا حصل
التقاضي قبل الافتراق والاجازة ثم اجازت العقد وان افترا بعد ما اذا اجاز قبل الافتراق
والتقاضي فلا يدمن التقاضي بعدها قبل الافتراق فساد العقد بالافتراق بدون تقاضي
وان اجاز قبله وعلى هذا يحمل كلام المصنف (قوله ولو باع قطعة نفرة) بضم النون وهي
كما في المغرب والقاموس القطعة المذابة من الذهب أو الفضة وقبل الاذابة تسمى تبرأ كما
في المصباح ويقال نفرة فضة على الاضافة للبيان كما في المغرب (قوله لأن التبعض
لا يضرها) فلم يلزم عيب الشركة لا يمكن أن يقطع حصته مثلا نهر (قوله لتفرق الصفقة)
أي قبل تمامها بخلاف ما بعد القبض لتمامها بجر ويقال فيها اذا اجاز المستحق قبض
فسخ الحكم العقد ما قبل في مسألة الاناء السابقة فأفاده الشرع بل لا (قوله وكذا الدينار
والدرهم) أي نظير النفرة لأن الشركة في ذلك لا تعد عيبا كذا في الكرخي منع عن
الجوهرية أي لو استحق بعضه لا يخرجه لأنه ليس عيبا قال ط لا يمكن صرفه واستيفاء كل حقه
من بدله (قوله بصرف الجنس بخلاف نفسه) أي تصحح العقد كالأول باع نصف عبد مشتركة
بينه وبين غيره فإنه يصرف الى نصيبه تصحح العقد وفي الظهيرية عن المبسوط باع عشرة
ولو باع عشرة ونوب وافترا قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولو صرف الجنس الى
خلاف جنسه لم يبطل ولكن قبل في العقود التصحيح في الابتداء ولا يحتاج للبقاء على
المصلحة اه بجر أي لأن الفساد عارض بالافتراق قبل القبض (قوله وكذا بيع أحد
عشر درهما الخ) فمكون العشرة بالعشرة والدرهم بالدينار وأردف هذه المسئلة وان علمت
مما قبله البيان أن صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه بين أن يوجد الجنس في كل
من البدلين أو أحدهما فأفاده في النهر عن العناية (قوله بفتح وتشديد) أي بفتح الغين المعجمة
وتشديد اللام (قوله ما برده بيت المال) أي لا يرافقه بل يكونها قطعا عزمي عن النهاية وفيه
توفيق بين نفسهما بما ذكر الشارح وتفسيرهما بالدراهم المقطعة * (تنبيه) * في الهداية ولو
تباع فضة بفضة أو ذهب بذهب ومع أقلهما ما شئ آخر تبلغ قيمته باقي الفضة جاز البيع من
غير كراهة وان لم تبلغ فع الكراهة وان لم يكن له قيمة لا يجوز البيع لتحقق الربا بالزيادة
لا يقابلها عوض فتكون ربا اه وصريح في الايضاح بأن الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة
فقال لا بأس وفي المحيط انما كرهه محمد خوفا من أن يألفه الناس ويستعملوه فيما لا يجوز
وقيل لانهم ما ينسوا الحيلة لاسقاط الربا كببيع العينة فإنه مكروه اه بجر وأورد أنه لو كان
مكروها لزم أن يكره في مسألة الدراهم والدينارين درهم ودينارين ولم يذكره وأجيب عنه
بجواب اعترض في الفتح ثم قال وغاية الأمر أنه لم ينص هناك على الكراهة فيه ثم ذكر أصلا
كلما يفيد وينبغي أن يكون قول أبي حنيفة أيضا على الكراهة كما هو ظاهر اطلاق المصنف
بلاذكر خلاف اه وبأن الكلام على بيع العينة آخر السباب وفي الكفالة ان شاء الله
تعالى وانظر ما قدمناه قبل الربا (قوله من هو له) متعلق ببيع (قوله فصح بيعه منه)

هذا وان علم لكن كرره ليعين أن قوله دينار اذ هو قول يبيع وكان الاوضح والاخصر للمنف
 أن يقول وصح يبيع دينار بعشرة عليه أومطاقة عن هي له (قوله وتقع المقاصة بنفس
 العقد) أي بالتوقف على ارادتهم ما لها به خلاف المسئلة الآية ووجه الجواز أنه جعل
 ثمنه دراهم لا يجب قبضها ولا تعينها بالقبض وذلك جائز اجاعالات التعيين للاحتراز عن
 الربا أي ربا النسبة ولا ربا في دين سقط انما الربا في دين يقع الخطر في عاقبته ولذا لو صار
 دراهم دينارين يباع لفوات الخطر (قوله ان دفع البائع الدينار) قيد في الصورتين
 طعن مكى (قوله وتقامصا العشرة) قيد في الثانية فقط (قوله بالعشرة الدين أيضا
 استحسننا) والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لكونه استبداد لا يبدل الصنف قبل قبضه
 وجه الاستحسان أنه بالتقاضي انسخ العقد الاول وانعقد صرف آخر مضاف الى الدين
 لانهم ما اغيروا وجب العقد فقد فسخناه الى آخره اقتضاء كل واحد من البيع أو كثر من الفين
 الاول كذا قالوا وتقامصا في النهر وأطلق في العشرة الدين فشملى ما اذا كانت عليه قبل
 عقد الصرف أو حدث بعده في الاصح فاذا استقرض بائع الدينار عشرة من المشتري
 أو غصب منه فقد صار قضا صا ولا يحتاج الى التراخي لانه قد وجد منه القبض بجر مخلصا
 ولا يخفى أن هذا خاص بالصورة الثانية اذ في المقيدة لا يتصور أن يكون الدين حادثا لان
 فرضها أن يبيع الدينار بعشرة عليه فما في النهر من ذلك في الاولى سبق قلم فتنبه ثم قال
 في البحر والمخلص أن الدين اذا حدث بعد الصرف فان كان بقرض أو غصب وقعت
 المقاصة وان لم يتقاصا وان حدث بالشراء بان باع مشتري الدينار من بائع الدينار ثوبا بعشرة
 ان لم يجعلا مقاصدا لا يصير قضا صا باتفاق الروايات وان جعلاه فتنبه روايتان ذخيرة ومن
 مسائل المقاصة ما لو كان له ودع على صاحب الوديعة دين من جنسهما لم تصر قضا صا به
 الا اذا اتفقا عليه وكانت في يده أو رجع الى أهله فاستدها والمقصوب كالوديعة وكذلك
 لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا لو كان الدينان من جنسين أو متمايزين في الوصف أو وجعلين
 أو أحدهما حلالا والآخر وجلا أو أحدهما غلة والآخر صهيحا كما في الذخيرة وإذا اختلف
 الجنس وتقاصا كما لو كان له عليه مائة درهم ولله ديون مائة دينار عليه فاذا تقاصا نصير
 الدراهم قضا صا بمائة من قيمة الدنانير ويبقى لصاحب الدنانير على صاحب الدراهم ما بقي منها
 فله يريه ودين النفقة لازوجة لا يقع قضا صا بين الزوج عليه الا بالتراضي بخلاف سائر
 الديون لان دين النفقة أدنى فروف الكرايمسى اه ملخصه قال وتنفذتم شي من مسائل
 المقاصة في باب أم الولد (قوله حكما) تميز بمحلول عن المبتدأ أي حكم ما غلب فضته وذهب
 حكم القضة والذهب الخالصين وذلك لأن النقود لا تتخلو عن قليل غش للانطباع وقد يكون
 خالصا كما في الردى وفيه اعتبار القليل بالردى فيكون كالمستلث ط (قوله الاستقراض بها)
 الاوضح استقراضه ط وبه عبر في الملتقى (قوله كما رتبنا به) لم أره مصرح بذلك في باب
 القرض (قوله في حكم عروض) الاولى تعبير الكثر بقوله ليس في حكم الدراهم والدنانير

وتقع المقاصة بنفس العقد
 اذ لا ربا في دين سقط (أو) ببيع
 (بعشرة مطلقة) عن التقيد بدين
 عليه (ان دفع) البائع (الدينار)
 للمشتري (وتقاصا العشرة) الثمن
 (بالعشرة) الدين أيضا استحسننا
 (وما غلب فضته وذهب فضته
 وذهب) كما (فلا يصح يبيع
 الخالص به ولا يبيع بعضه ببعض
 الامتساو باوزناو) كذا (لا يصح
 الاستقراض بها الا وزنا) كما مر
 في باب (والغالب) عليه (الغش
 منها في حكم عروض)

مطلب
 مسائل في المقاصة

وذلك لانه يجب فيها الاعتبار والتقابض وتعيين بالتعيين ان راجت (قوله اعتبارا
 للغالب) أى فى الصورتين (قوله ان كان الخالص أكثر من المغشوش) أى أكثر من
 الخالص الذى خالطه الغش والوضح أن يقول أكثر من فى المغشوش قال فى الفتح ولا يخفى
 أن هذا لا يتأتى فى كل دراهم غالبه الغش بل اذا كانت الفضة المغلوبة بحيث لا يتخلص من
 النحاس اذا أريد ذلك أما اذا كانت بحيث لا يتخلص لقلتها بل تحترق لا عبرة بها أصلا بل
 تكون كالموهبة لا تعتبر ولا تراعى فيها شرائط الصرف وانما هو كاللون وقد كان فى أوائل
 سبعمائة فى فضة دمشق قريب من ذلك قال المصنف أى صاحب الهداية ومشايتنا يعنى
 مشايخنا وراى النهر من بخارى ومهرقند لم يفتوا بجواز ذلك أى بيعها بجنسها متفاضلا فى
 العدالى والغطارفة مع أن الغش فيها أكثر من الفضة لانها أعز الاموال فى ديارنا فلما أبيع
 التفاضل فيها يفتح باب الربا الصريح فان الناس - ينشد يعتادون فى الاموال النقيصة
 فيمتدحون ذلك فى المنقود الخالصة فنزع حسم المادة الفساد اه وفى البرازية والصواب
 انه لا يفتى بالجواز فى الغطارفة لانها أعز الاموال وعليه صاحب الهداية والفضل (قوله
 كما ترى) أى فى مسألة بيع الزيتون بالزيت بحر وهذه مرت فى باب الربا ويحتمل كون
 التشبيه راجعا الى ما فى المتن من اشتراط كون الخالص أكثر ومراعاة مسألة حلالة
 السيف كما أفاده فى الهداية (قوله وزنا وعددا) أى على حسب حالها فى الرواج قال فى
 الهداية ثم ان كانت تروج بالوزن فالنبايع والاستمارة فى بالوزن وان كانت تروج
 بالعدد فبالعدد وان كانت تروج بهما فبكل واحد منهما لان المتبر هو المعتاد فيها اذ لم
 يكن نص اه ويأتى قريبا (قوله بصرف الجنس لخلافه) أى بأن يصرف فضة كل واحد
 منهما الى غش الآخر (قوله فى الصورتين) أى صورة بيعه بالخالص وصورة بيعه بجنسه
 (قوله لضرر التميز) قال فى البحر بشرط التقابض قبل الاقتراق لانه صرف فى البعض
 لوجود الفضة أو الذهب من الجانبين ويشترط فى الغش أيضا لانه لا يتميز بالضرر اه
 فالعلة المذكورة لاشتراط قبض الغش فاشتراط قبضه لذاته بل لانه لا يمكن فصله عن
 الخالص الذى فيه المشروط قبضه لذاته لا يقال ان النحاس الذى هو الغش موزون أيضا
 فقد وجد فيه القدر فيشتراط قبضه لذاته أيضا لانا نقول وزن الدراهم غير وزن النحاس
 ونحوه فلم يحجمهم اقدروا لانهم لا يجوز بيع القطن ونحوه مما يوزن الا اذا كان غنسه
 من الدراهم متبوضا فى المجلس لان القدر يحرم التسامع أنه يجوز السلم فيه كما ترى بابه
 ولا يخفى أن الغش لو كان فضة فى ذهب فالشرط قبض الكل لذاته لانه صرف فى الكل
 (قوله وان كان الخالص مثله الخ) محتمل قوله ان كان الخالص أكثر وحاصله أن الصور
 أربعة اما أن يكون الخالص أكثر أو مثله أو أقل أو لا يدري فيصح فى الاولى فقط دون
 الثلاثة الباقية كما ترى فى بيع السيف مع حلته (قوله أى مثل المغشوش) أى الذى اختلط
 بالغش (قوله فلا يصح البيع) أى لا فى الفضة ولا فى النحاس أيضا اذا كان لا يتخلص الفضة

اعتبارا للغالب (فصح بيعه بالخالص
 ان كان الخالص أكثر من
 المغشوش ليكون قدره بمثله والزائد
 بالغش كما ترى (وبجسسه متفاضلا)
 وزنا وعددا بصرف الجنس لخلافه
 (بشرط التقابض) قبل الاقتراق
 (فى المجلس) فى الصورتين لضرر
 التميز (وان كان الخالص مثله)
 أى مثل المغشوش (أو أقل منه)
 أو لا يدري فلا يصح البيع

الاضرب فتح (قوله للرابي الاولين) بزيادة الغش في الاول وزيادة مع بعض الذهب
 أو الفضة في الثاني ط (قوله ولا حتماله في الثالث) وللشبهة في الربا حكم الحقيقة ط
 (قوله لا يتعين بالتعيين) فلو قال اشترى بذهب درهم فله أن يسكنها ويدفع غيرها منها
 (قوله لثمنه حينئذ) أي حينئذ كان رائجا لانه بالاصطلاح صار رائجا فاما ذلك
 الاصطلاح موجودا لا يطل الثمن لقيام المقضى بجر فلو هلك قبل القبض لا يطل العقد
 فتح (قوله تعين به) أي بالتعيين لأن هذه الدراهم في الاصل سلعة وانما صارت رائجا
 بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بها رجعت الى أصلها بجر فيبطل العقد بلاكها قبل
 التسليم هذا اذا كانا يعلمان بحالها فويلهم ~~كل~~ منهم أن الآخر يعلم فان كانا لا يعلمان
 أو لا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل الآخر يعلم فان المبيع يتعلق بالدراهم الرائجة
 في ذلك البلد لا بالشار إليه من هذه الدراهم التي لا تروج فتح (قوله ان علم البائع بحاله)
 لا ندرى بذلك وأدرج نفسه في البعض الذين يقبلونها فتح (قوله والا) أي وان كان
 لا يعلم بحال هذه الدراهم أو باعها على ظن أنها ساجدة لتعلق حقه بالحياد لعدم الرضا بها
 بجر (قوله ببيع روج منه) أي من الذي غلب غشه (قوله علا بالعرف الخ) الاولى ذكره
 بعد قوله فبكل منه ما لان المراد أن اعتبار الوزن أو العدد أو كل منهما مبنى على ما هو
 المتعارف فيه من ذلك (قوله فيه) أي فالبيع والاستقرار بالوزن (قوله وزنه) الاولى
 عطفه بأو (قوله فلم يجز بالوزن) بمنزلة الدراهم الرديئة لأن الفضة فيها موجودة حقيقة
 ولم تصر مغلوقة فيجب الاعتبار بالوزن شرعا بجر (قوله الا اذا أشار اليهما) أي الى
 المتساوي وهما الفضة أي في المباينة فيكون يساها لصدورها وصفها ولا يطل البيع
 به لا كما قبل القبض ويعطيه مثلها لتكون رائجا بجر وأما أنه في الاستقرار
 لا يجوز الا وزنا وان أشار اليها (قوله كما في الخالصة) أي كما لو أشار الى الدراهم الخالصة
 من الغش وعبارة النهر كما لو أشار الى الحياد أي فانه يجوز البيع عما أشار اليه منها بلا
 وزن أيضا (قوله فيه يصح بالاعتبار المسان) أي اذا بيعت بجنسها بصرف الجفس الى خلاف
 جنسه أي بأن يصرف ما في كل منهما من الغش الى ما في الآخر من الفضة كما مر في الغالب
 غشه وظاهره جواز التفاضل هنا أيضا لكن قال الزيلعي وفي الخالية ان ~~كان~~ نصفها
 صفرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل فظاهرها أنه أراد به فيما اذا بيعت بجنسها وهو مخالف
 لما ذكرناه ووجهه أن فضته المالم تصر مغلوقة جعلت كأنها فضة في حق الصرف احتياطا
 اه وأقره في البحر والنهر والمنع وظاهره اعتمادا في الخالية تأمل وقال الزيلعي ولو باعها
 بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة ~~أكثر~~ مما فيه من الفضة لانه لا غلبة
 لأحدهما على الآخر فيجب اعتبارهما فصار كالوجع بين فضة وقطعة نحاس فباعها
 بمثلها أو بفضة فقط اه وقوله لا غلبة لأحدهما أي لو أحدهما من الغش والفضة التي فيه
 المساوية له (قوله وهو نافي) أي رائج من باب تعجب (قوله فكسد) من باب قتل أي لم

للرابي الاولين ولا حتماله في الثالث
 (وهو) أي الغالب الغش (لا يتعين
 بالتعيين ان راج) لثمنه حينئذ
 (والا) يرج (تعين به) كسلعة وان
 قبله البعض فكيف يوفيه فتهلك
 العقد بجنسه زيفا ان علم البائع
 بحاله والا فجنسه جيد (و) صح
 (المباينة والاستقرار) ببيع روج
 منه (علا بالعرف) فيما لا نص فيه
 فان راج (وزنا) فيه (أو عددا) فيه
 (أو بهما) فبكل منهما (والمساوي)
 غشه وفضته وذهبه (كغالب
 الفضة) والذهب (في تباع
 واستقرار) فلم يجز بالوزن
 الا اذا أشار اليها كما في الخالصة
 (و) أما في الصرف (فكغالب
 غش) فيصح بالاعتبار المار (اشترى
 شيئا به) بغالب الغش وهو نافي
 (أو بفلس نافعة فكسد)

ينفق اقله الرغبات فيه مصباح (قوله ذلك) أفاد به أن افراد الضمير في كسد باعتبار
 المذكور وفيه أن العطف بأو والاولى فيه الافراد ط (قوله قبل التسليم للبائع) قيد
 به لانه لو قبضها ولو فوضها فبفسد لا يفسد البيع ولا شيء له ثم وسينبه عليه
 الشارح وفي التمر أيضا وان كان نقد بعض الثمن دون بعض ففسد في الباقي (قوله بطل
 البيع) أي ثبت للمشتري فسخه كما يأتي مع ما فيه ووجه بطلانه عند الامام كما في
 الهداية أن الثمن يهلك بالكساد لان الثمنية بالاصطلاح وليبق فبقي بها بلان في بطل
 فاذا بطل يجب رد المبيع ان كان قائما وقيمة ان كان هالكا كما في البيع الفاسد اه
 (قوله فانه كالكساد) كذا في البحر تبعا للزيلي وفي المصنرات لوانقطع ذلك فعليسه
 من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار وفي الذخيرة الانقطاع كالكساد
 والاول اصح اه رمي عن المصنف (قوله وكذا حكم الدراهم) كذا في البحر ولم أره
 غيره وقال محشبه الرمي أي الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاقصار المصنف على غالب
 الغش والفلوس أغلبية الفساد فيها مادون الجيدة تأمل اه ملخصا قالت لكن علمت ان
 بطلان البيع في كساد غالب الغش والفلوس مع عمل عند الامام بطلان الثمنية فبقي
 بيعا بلا غش ولا شك أن الجلياذ لا يطل غنيمتها بالكساد لان غنيمتها بأصل الخلقة كما صرحوا
 به لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عند بفساد الجلياذ فالظاهر أن مراد البحر بالدراهم
 غالبية الغش لكنه مكثر رجحا في الثمن تأمل ثم رأيت في الفتح قال ولاي حذيفة أن الثمن
 يهلك بالكساد لان مالبية الفلوس والدراهم الغالبية الغش بالاصطلاح لا بالخلقة بخلاف
 النقدين فان مالبية ما بالخلقة لا بالاصطلاح اه نعم يمكن أن يجاب بأن هذا في النقد
 الخالص والغشوشة التي غلبت فضمت اختلافا له لكن قد مر أنها كالنار الصفة لان الفضة قايما
 تنطبع الا بقليل غش والخالص أن ما ذكره في البحر وفيه الشارح يحتاج الى نقل صريح
 أو يحمل على ما قلنا أولا ولا تأمل وانظر ما قلناه من أن قول البيوع عند قوله بمن حال وموجب
 (قوله وجميعه ببيعة المبيع) صوابه ببيعة الثمن سائحا في أو ببيعة الهالك ط قال في الفتح
 وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي وأحمد لا يطل ثم اختلفوا فقال أبو يوسف عليه قيمته يوم
 البيع قال في الذخيرة وعليه الفتوى لانه مضمون بالبيع كقوله في المغصوب اذا هلك
 عليه قيمته يوم الغصب لانه يوم تحقق السبب وقال محمد عليه قيمتها آخر ما تعامل الناس بها
 وهو يوم الانقطاع لانه أو ان الانتقال الى القيمة وفي المحيط والتمه والحقائق به يبقى رفقا
 بالناس اه ونحوه في البحر به تعلم ما في عبارة الشارح (قوله بل يتخير البائع لتعويضها) قال
 في البحر وان كانت تروح في بعض البلاد لا يطل لكنه تعيب اذا الم تروح في بلدهم فيتعير
 البائع ان شاء أخذه وان شاء أخذ قيمته اه ومناده أن التعويض خاص به اذا كان الكساد
 في بلد العقد (قوله خلافا لما في نسخ المصنف) حيث قال في البيوت بدون عطف (قوله
 لوراجت) أي بعد الكساد (قوله عاد جازا) الاولى أن يقول بقي على الصحة بدل التعديل

ذلك (قبل التسليم) للبائع (بطل
 البيع كالأقطة) عن أبي
 الناس فانه كالكساد وكذا حكم
 الدراهم لو كسد أو انقطعت
 بطل وجميعه ببيعة المبيع وبه يبقى
 رفقا بالناس بجر وحقائق (وحد
 الكساد أن تترك المعاملة بها في
 جميع البلاد) فلوراجت في بعض
 ليط لبل يتخير البائع لتعويضها
 (و) حد (الانقطاع عدم وجوده
 في السوق وان وجد في أيدي
 الصيارفة) و (في البيوت) كذا
 ذكره العيني وابن المالك بالعطف
 خلافا لما في نسخ المصنف وقد عزا
 الهداية ولم أره فيم والله أعلم وفي
 البرزخية لوراجت قبل فسخ البائع
 البيع عاد جازا لهدم انفساخ
 العقد بالفسخ

(قوله كساح) عبارة البحر لانهم اسلع وفي المصباح السلعة البضاعة جمعها اسلع كسدره
وسدر (قوله رد مثل افلس القرض اذا كسدت) أي ردت منها عدد ما عند أبي حنيفة بجر
وأما اذا استقرض دراهم غالب الغش فكذلك في قياس قوله قال أبو يوسف واستأروى
ذلك عنه ولكن رأيت في الفلوس فتح قال محشي مسكين وانظر حكم ما اذا اقترض من
فضة خالصة أو غالبية أو مساوية للغش ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف أي بين
الامام وصاحبيه أو يجب رد المثل بالاتفاق اه قلت ويظهر لي الثاني لما قدمناه قريبا
ولما يأتي قريبا عن الهداية ولم يذكر الانقطاع والظاهر أن الكلام فيه كما ترف غالب الغش
نأقل وفي حاشية مسكين أن تقييد الاختلاف في رد المثل أو القيمة بالكساد يشير إلى أنها
اذا غلت أو رخصت وجب رد المثل بالاتفاق وقدمت نظيره فيما اذا اشترى بغالب الغش
أو بفلوس نافقة اه قلت لكن قد مناقريه بأن الفتوى على قول أبي يوسف ثانياً أن علمه
قيمتها من الدراهم فلا فرق بين الكساد والرخص والغلاء عنده (قوله وأوجب محمد قيمتها
يوم الكساد) وعند أبي يوسف يوم القبض ووجه قول الامام كما في الهداية أن القرض اعارة
وموجبه رد العين معنى والثنية فضل فيه ولهما في وجوب القيمة انه لما بطل وصف الثنية
تعد ردّها كما قبض فيجب رد قيمتها كما اذا استقرض مثلياً فانقطع اه وفي الشرح للإمام
عن شرح المجمع محل الخلاف فيما اذا هلكت ثم كسدت أم لو كانت باقية عنده فانه يرد
عينها اتفاقاً اه ومثله في الكفاية قلت ومفاد التعليل المذكور بحثنا فقهياً (قوله
وعليه الفتوى بزازية) وكذلك في الخاتمة والقفاوى الصغرى ردتا بالناس بجر وفي الفتح
وقولهما أنظر للمقرض من قوله لان في رد المثل اضراً به وقول أبي يوسف أنظر له أيضاً
من قول محمد لان قيمته يوم القرض أكثر منها يوم الانقطاع وقول محمد أنظر للمقرض
وقول أبي يوسف أيسر لان القيمة يوم القبض معلومة لا يختلف فيها يوم الانقطاع يعسر
ضبطه فكان قول أبي يوسف أيسر في ذلك اه ومثله في الكفاية (قوله وفي النهر الخ) أصله
اصحاب الفتح (قوله في اختيار قولهما) أي بوجوب القيمة (قوله اشترى بنصف درهم
فلوس) الظاهر أنه يجوز في درهم عدم التسوية مضافاً الى فلوس على معنى من كإضافة
خاتم حديد والتسوية مع رفع فلوس على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو فلوس ويدل عليه
قوله بعده أو بدوهمين فلوس فانه لو كان مضافاً وجب حذف نون التثنية أو بجر فلوس على
أنه بدل أو عطف بيان ويجوز نصبه على التمييز (قوله مثلاً) الاولى حذف للاستغناء عنه
بقول المصنف بعده وكذلك ثلث درهم أو أربعة وان كان راجعاً الى قوله درهم فهو مستغنى
عنه بقوله وكذلك الواشترى بدرهم فلوس الخ ط قلت ولعله أشار الى أن لفظ دينار كذلك
(قوله لاه لم به الخ) جواب عن قول زفرانه لا يصح لانه اشترى بالفلوس وهي تعد بالعدد
لا بالدرهم والدائق لانه موزون فذكره لا يخفى عن العرف في النجس بجهولا والجواب انه
لما ذكر الدرهم ثم وصفه بأنه فلوس وهو لا يمكن علم أن المراد ما يباع به من الفلوس وهو

كساح (ويجب) على المستقرض
(رد) مثل (أفلس القرض اذا
كسدت) وأوجب محمد قيمتها يوم
الكساد وعليه الفتوى بزازية
وفي النهر وتاخير صاحب الهداية
دليلهما ظاهر في اختيار قولهما
(اشترى) شيئاً (بنصف درهم) مثلاً
(فلوس صح) بلا بيان عددها لانه لم به

معلوم فأغنى عن ذكر العدد فلم تلزم جهالة الثمن كما أوضحه في الفتح (قوله جاز عند الثاني الخ) قال في البحر قيد بصادون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس أو بدرهمين فلوس لا يجوز عند محمد لعدم العرف وجوز أبو يوسف في الكل للعرف وهو الأصح كذا في الكافي والمجتبى اه فافهم (قوله بالنصب صفة نصف) سمع في ذلك التبر وفيه أن فلوسا اسم جامد غير مؤول فالمتناسب أنه غير للعدد أو عطف بيان (قوله من النضة صغيرة) الاولى أن يقول كافي النهاية وغيرها أي درهمها صغيرا يساوي نصف الا حبة وبه تظهر المقابلة لقوله كبير او عبارة للدرراي ما ضرب من النضة على وزن نصف درهم اه قلت والاولى أن يقول على وزن نصف درهم الاحبة لان العادة أن ما ضرب من انصاف الدرهم أو أرباعه نقص مجموعها عن الدرهم الكامل (قوله بمثل) أي مبيها بمثل من الدرهم الكبير (قوله ولو كثر رافظ نصف) بأن قال أعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصفها الاحبة فعندهما جازا البيع في الفلوس وبطل فيما بقي من النصف الا سخر لانه ربا وعلى قياس قول الامام بطل في الكل لان الصفة متحدة والفساد قوي مقارنة للعدد ولو كثر رافظ الاعطاء بأن قال وأعطني بنصفه نصفها الاحبة اختص الفساد بالنصف الا سخر اتفاقا لانهم ما يعان لتعدد الصفة وهذا هو المختار وتماه في الفتح والاصل أنه في صورة المتن صح البيع اتفاقا وفي صورة الشرح فسد في الكل عندده وفي النضة فقط عندهما وفي الاخر برتجاز في الفلوس فقط كافي البحر قال ولم يذكر المصنف القبض قبل الافتراق لعلم به بما قدمه وحاصله ان تقرقا قبل القبض فسد في النصف الاحبة ليكون صرفا لا في الفلوس لانها بيع فيكفي قبض أحد البدلين ولو لم يعطه الدراهم ولم يأخذ الفلوس حتى افتراق بطل في الكل للافتراق عن دينين اه (قوله وبه تقرر) أي من أقول البيوع الى هنا ط (قوله مبيع بكل حال) أي قول بيمينه أو لا دخلت عليه الباء أو لا وقد يقال في بيع المقايضة كل من السلعتين مبيع من وجهه وعن من وجهه ط قلت المراد بالثمن هنا ما يثبت ديني في الذمة وهذا ليس كذلك (قوله كالمثليات) أي غير النقدين وهي المكيل والموزون والعددي المتقارب (قوله فان اتصل بها الباء فثن) هذا اذا كانت غير معينة ولم تقابل بأحد النقدين كبيعك هذا العبد بكذا مائة أو كذا مائة في فصل التصرف في المبيع معزى بالفتح لو قبلت بالاعيان وهي معينة فثن اه أي كبيعك هذا العبد بكذا الكرا وهذا الكرا بكذا العبد لانه لم يقيد بدخول الباء عليه وفي الفتح هنا وان لم تعين أي المثليات فان صحبها حرف الباء وقابلها بمبيع فهي ثن وان لم يصحبها حرف الباء ولم يقابلها ثن فهي مبيعة وهذا لأن الثمن ما يثبت في الذمة دين عند المقابلة اه فالاول كما مثلنا والثاني كقولك اشتريت منك كرا مائة هذا العبد فيكون الكرا مبيعا ويشتريه شرطا السلم (قوله والافبيع) أي وان لم يصحبها الباء فهي مبيع وهذا اذا لم يقابلها ثن وهي غير معينة كما علمت من كلام

(وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا اثنت درهم او ربعة وكذا لو اشترى بدرهم فلوس أو بدرهمين فلوس جاز) عند الثاني وهو الأصح للعرف كافي (ومن أعطى صير فيما درهم) كبيرا (فقال أعطني به نصف درهم فلوسا) بالنصب صفة نصف (ونصفا) من النضة صغيرة (الاحبة صح) ويكون النصف الاحبة بمثل وما بقي بالفلوس ولو كثر رافظ نصف بطل في الكل للزوم الربا (و) عما تقرظها أن (الاموال ثلاثة) الاول (غن بكل حال وهو النقدان) صحته الباء أو لا قول بيمينه أو لا (والثاني) مبيع بكل حال كالثياب والدواب (و) الثالث (ثن من وجهه مبيع من وجهه كالمثليات) فان اتصل بها الباء فثن والافبيع

مطلب

في بيان ما يكون مبيعا وما يكون ثنا

قوله أي وان لم يصحبها الخ الانسب بكلام الشارح أن يقول أي وان لم يتصل بها الخ اه صحه

قوله وأما الفلوس الرائجة هكذا
بخطه والذي في عتقه من نسخ
الشارح وأما الفلوس فان رائجة
ويجوز اه معجمه

وأما الفلوس فان رائجة فكيف
والانكساع (و) الثمن (من حكمه
عدم اشتراط وجوده في ملك
العاقدة عند العقد وعدم بطلانه)
أي العقد (بملاكه) أي الثمن
(ويصح الاستبدال به في غير
الصرف والسلم) لا فيهما (وحكم
المبيع خلافه) أي الثمن (في الشكل)
فيشترط وجود المبيع في ملكه
وهكذا ومن حكمه - وما وجوب
النساي عند المقابلة بالجنس في
المقتدرات كما تقرّر (تذنيب) في
بيع العينة

مطلب
في بيع العينة

الفتح وتكون سلما كما قلنا وكذا لو طابها نحن بالاولى كاشترت منك كتر حنطة بمائة درهم
وكذا لو كانت متعينة وقوبلت بمن كما علمت من عبارة درر البحار والحاصل أن المشتريات
تكون غنما اذا دخلتم الباء ولم تقابل بمن أي بأحد النقيدين سواء تعينت أو لا وهذا
اذا لم تدخلها الباء ولم تقابل بمن وتعينت وتكون مبيعها اذا قوبلت بمن مطلقا أي سواء
دخلتم الباء أو لا تعينت أو لا وكذا اذا لم تقابل بمن ولم يصبها الباء ولم تعين كبيعك كتر
حنطة بمائة درهم كما علم من عبارة الفتح الثانية (قوله وأما الفلوس الرائجة) يستفاد من
البحر أنها قسم رابع حيث قال وغن بالاصطلاح وهو سلعة في الاصل كالفلوس فان كانت
رائجة فهي غن والافساعة اه ط (قوله ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم)
الاولى أن يقول ويصح التصرف به قبل قبضه في غير الصرف والسلم لأن الاستبدال
يصح في بدل الصرف لأنه لا يعين بالعينين فلو باع دراهم بيد يار جاز أن يسلكا ما أشارا
اليه في العقد ويؤدى بدله قبل الاتفاق بخلاف التصرف به ببيع ونحوه قبل قبضه كما مر
في بابه وأخصنا ذلك في باب السلم فراجع به قال في الشرع بلاية في باب التصرف في المبيع
قوله جازا التصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى منه بدل الصرف والسلم لأن العقبوض من
رأس مال السلم حكمه عين المبيع والاستبدال بالمبيع قبل قبضه لا يجوز وكذا في الصرف
ويصح التصرف في القرض قبل قبضه على الصحيح والمراد بالتصرف نحو المبيع والهبة
والاجارة والوصية وسائر الديون كالغن اه (قوله وهكذا) أي وتقول هكذا في عكس
باقى الاحكام المذكورة في الثمن بأن تقول ويصل المبيع بمائة ولا يصح الاستبدال به
(قوله ومن حكمهما) أي حكم الثمن والمبيع (قوله كما تقرّر) أي في باب الربا (قوله
تذنيب) شبه هذا المسائل التي ذكرها في آخر كتاب البيوع بذب الحيوان المتصل بعجزه
وجعل ذكرها في آخره بمنزلة تعليق الذنب في عجز الحيوان وفيه استعارة لا تخفى (قوله في
بيع العينة) اختاف المشايخ في تفسير العينة التي ورد النهي عنها قال بعضهم تفسيرها أن
يأتي الربح من المحتاج الى آخره ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض
طما في فضل لا يناله بالقرض فيقول لا أقرضك ولكن أبيعك هذا الثوب ان شئت باثني
عشر درهما وقيمة في السوق عشرة لبيعه في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه
كذلك فيحصل الرب الثوب درهما وللشترى قرض عشرة وقال بعضهم هي أن يذبحه
بينهما ثالثا فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويسلمه اليه ثم يبيعه
المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه اليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض
بعشرة ويسلمه اليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة
والصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما هكذا في المحيط وعن أبي يوسف العينة جائزة
مأجور من عملها كذا في مختار الزمناوى هندية وقال محمد هذا البيع في قلب كأمثال
البحال ذمهم اخترعه أكلة الربا وقال عليه الصلاة والسلام اذا تبايعتم بالعين واتبعتم

أذنب البقر ذلتم وظهر علمكم عدوكم قال في الفتح ولا كراهة فيه الاختلاف الأولي لما فيه
من الاعراض عن مبرة القرض اه ط ملخصا قوله وبأني متنافي الكفالة وانما يسه على
ذكره هنا لأنه من أقسام البيوعات ونبه على أن بيانه سيأتي في الكفالة (قوله وبيع التلجئة)
هي ما يلجئ اليه الانسان بغير اختياره وذلك أن يخاف الرجل السلطان فيقول لا تخزاني
أظهراني بعث دارى منك وليس ببيع في الحقيقة وانما هو تلجئة وبشهادة على ذلك مغرب
(قوله بل كالهزل) أي في حق الاحكام والهزل كما في المنار هو أن يراد بالشئ ما لم يوضع له
ولا ما يصلح اللفظ له استعارة وهو ضد الجلد وهو أن يراد ما وضع له أو ما صلح له وأنه ينافي
اختيار الحكم والرضاه ولا ينافي الرضا بالمباشرة واختيار المباشرة فصار بمعنى خيار
الشرط في البيع وشرطه أن يكون صريحا مشروطا بالسان أي بأن يقول اني أبيع هازلا
الأنه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط اه فالهزل أعم من التلجئة لأنه يجوز أن
لا يكون مضطرا اليه وأن يكون سابقا وقارنا والتلجئة انما تكون عن اضطرار ولا تكون
مقارنة كذا قيل والظاهر أنهم ما سوا في الاصطلاح كما قال نفع الاسلام التلجئة هي الهزل
كذا في جامع الاسرار على المنار للسكاكي ثم اعلم أن التلجئة تكون في الانشاء وفي الاخبار
كالاقرار وفي الاعتقاد كالردة والاول قسمان ما يحتمل الفسخ وما لا كالطلاق والعناق
وقد بسط ذلك كله في المنار والغرض الآن بيان الانشاء المحقق للفسخ كالبيع وهو ثلاثة
أقسام لانه إما أن يكون الهزل في أصل العقد أو في قدر الثمن أو في جنسه قال في المنار فان
تواضع على الهزل بأصل البيع وانفق على البناء أي بناء العقد على المواضعة ففسد البيع
لعدم الرضا بالحكم فصار كالبيع بشرط الخيار ماؤ بدأى فلا يملك بالقبض وان اتفقا
على الاعراض أي بأن فالابعد البيع قد أعرضنا وقت البيع عن الهزل الى الجلد فالبيع
صحيح والهزل باطل وان اتفقا على أنه لم يحضرهما شئ عن فسد البيع من البناء والاعراض
أو اختلفا في البناء على المواضعة والاعراض عنها فالعقد صحيح عنده في الجملة بخلاف
لهما فجعل صحة الايجاب أولى لانها الاصل وهما اعتبار المواضعة الآن يوجد ما يناقضها
أي كما اذا اتفقا على البناء وان كان ذلك أي المواضعة في القدر رأى بأن اتفقا على الجلد
في العقد بألف اسكنهما تواضعا على البيع بألفين على أن أحدهما هزل فان اتفقا على
الاعراض عن المواضعة كان الثمن ألفين لبطال الهزل باعراضهما وان اتفقا على أنه
لم يحضرهما شئ من البناء والمواضعة أو اختلفا فالهزل باطل والتسمية للألفين صحيحة
عنده وعندهما العمل بالمواضعة واجب والاف الذي هزلاه باطل لما تراء الاصل
عنده الجلد وعندهما المواضعة وان اتفقا على البناء على المواضعة فالثمن ألفان
عنده وان كان ذلك الهزل في الجنس أي جنس الثمن بان تواضعا على مائة دينار
وانما الثمن مائة درهم او بالعكس فالبيع جائز بالمسمى في العقد على كل حال بالاتفاق
أي سواء اتفقا على البناء أو على الاعراض أو على عدم حضور شئ منهما أو اختلفا فيهما

مطلب
في بيع التلجئة

وبأني متنافي الكفالة وبيع التلجئة
وبأني متنافي الاقرار وهو أن يظهر
عقد او هزلا يريد أنه يلجأ اليه
نحو فسد وهو ليس ببيع في
الحقيقة بل كالهزل كما بسطته في
آخر شرحي على المنار ونقلت
عن التلخيص

اه موضحاً من شرح الشارح عليه ومن حواشينا على شرحه المسماة بنسبته الى اصحاب
 على افاضة الانوار ونظام بيان ذلك مبسوط فيها (قوله ان الاقسام ثمانية وسبعون)
 قال في التلويح لان المتعاقدين اما ان يتنقضا او يتحللا فان اتفقا لاتفاق اما على
 اعراضهما واما على بناءهما واما على ذهولهما واما على بناء أحدهما واعراض الآخر
 أو ذهوله واما على اعراض أحدهما وذهول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا
 فدعوى احد المتعاقدين تكون اما اعراضهما واما بناءهما واما ذهولهما واما بناء مع
 اعراض الآخر أو ذهوله واما اعراضه مع بناء الآخر أو ذهوله واما ذهوله مع بناء
 الآخر أو اعراضه تصير تسعة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف
 الخصم بأن يدعى احدى الصور الثمانية الباقية فتصير اقسام الاختلاف اثنين وسبعين
 من ضرب التسعة في الثمانية اه وهي مع الست صور الاتفاق ثمانية وسبعون قلت
 وقد اوضحنا في حاشيتي على شرح المنار للشارح الى سبع مائة وعشرين ولم أر من اوصلها
 الى ذلك فراجعها هنالك وانحصر بدعائي (قوله ملخصه انه بيع منعقد غير لازم) لم يصرح
 في الخاتمة بذلك وانما ذكر أن التلجئة على ثلاثة أوجه كما تقدمناه ثم قال في الاول وهو ما اذا
 كانت في نفس العدة ولو تصادقا على المواضع فالبيع باطل وعنده في رواية أنه جائز ولو
 تصادقا أن البيع كان تلجئة ثم أجازاه صحت الاجازة كولو تباعا فلهذا لم يجعله جذا يصير
 جذا وان أجازا أحدهما لا يصح وفي بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد المشتري واعتقه
 لا يجوز اعتاقه وليس هذا كبيع المكره لان بيع التلجئة هزل وذكر في الاصل أن بيع
 الهازل باطل أما بيع المكره ففاسد اه ملخصاً ولعل الشارح فهم انه منعقد غير لازم من
 قوله ثم أجازاه صحت الاجازة لكن يناقشه التصريح بأنه باطل فان أريد بالبطل الفاسد
 ناقض التصريح بأنه اذا قبض العبد لا يصح اعتاقه أي لانه لا يملك بالقبض كما مر مع أن
 الفاسد يملك به وقد يقال ان صحة الاجازة مبنية على أنها تكون بها جديداً فلا تنافي كونه
 باطلاً وحقيقة فلا يصح قوله انه بيع منعقد غير لازم الآن يجاب بأن قوله باطل بمعنى أنه
 قابل للبطلان عند عدم الاجازة والاحسن ما أجبتنا به في أول البيوع من أنه فاسد
 كما صرح به الاصوليون لان الباطل ما ليس منعقد أصلاً وهذا منعقد بأصله لانه مبادلة
 مال بمال دون وصفه لعدم الرضا بحكمه كالبيع بشرط الخمار أو بذا الميلاك بالقبض
 وليس كل فاسد يملك بالقبض كولو اشتري الاب شيئاً من ماله لطف له أو باعه له كذلك فاسداً
 لا يملك بالقبض حتى يستعمله كما في المحيط وقد مناهنا تمام الكلام على ذلك والله تعالى هو
 الموفق للصواب (قوله ولو ادعى أحدهما الخ) هذا أيضاً مذكور في الخاتمة سوى قوله ولو
 لم تحضرهما في الخ (قوله فالقول للذي ادعى الجدة) لانه الاصل (قوله ولو برهن أحدهما قبل)
 الاظهر قول الخاتمة ولو برهن مدعى التلجئة قبل لان مدعى الجدة لا يحتاج الى برهان كما علمت
 لان البرهان يثبت خلاف الظاهر (قوله فالتلجئة) أي لانهم اختلفوا الظاهر (قوله فالبيع)

أن الاقسام ثمانية وسبعون
 وعقده فاضحان فصولاً آخر
 الاكراه ملخصه أنه بيع
 منعقد غير لازم كالبيع بالخمار
 وجعله الاطاني فاسداً ولو ادعى
 أحدهما بيع التلجئة وانكر
 الآخر فالقول للذي ادعى الجدة
 ولو برهن أحدهما قبل ولو برهن
 فالتلجئة ولو تباعا في العلانية ان
 اعترف ببايانه على التلجئة فالبيع

باطل) أي فاسد كعالمات فان نقضه أحدهما انتقض لان أجازته أي بطل توقف على
 أجازتهما جميعا لانه كخيار الشرط لهما وان أجازاهما بغيره كونه في ثلاثة أيام عنده
 ومطلقا عندهما كذا في التحرير (قوله والا) بأن اتفقا بعد البيع على أنهما عرضا وقت
 عن المواضعة (قوله ولولم تحضرهما نية فباطل الخ) مثله في المؤبدية عن الغنية حيث قال
 وان تصادقا على أنهما لم تحضرهما نية عند العقد في ظاهر الجواب البيع باطل وروى
 المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن البيع صحيح اهـ والاول قولهما كما مر عن المنار
 ورجحه أيضا المحقق ابن الهمام في التحرير وأقره تلميذه ابن أمير حاج في شرحه وجعل
 المحقق مثله ما اذا اختلفا في الاعراض والبناء أي بأن قال أحدهما بنينا العقد على
 المواضعة وقال الآخر على الحد فلا يصح أيضا عندهما ثم قال ولوقال أحدهما عرضت
 والاخر لم يحضر في شيء أو بنى أحدهما وقال الآخر لم يحضر في شيء فعلى أصله عدم
 الحضور كالأعراض أي فيصح وعلى أصلهما كالبنا أي فلا يصح (قوله وقد ناده
 الخ) أي قد ناده لولا الا فلازم لكن انما يتيم هذا المقاد إذا قصد الخلاه العقد عن شرط
 الوفاء أما لولم تحضرهما نية فقد علمت أنه باطل وهذا المقاد صرح به في جامع الفصولين
 حيث قال لو شرط التحلية في البيع فسد البيع ولو تواضعا قبل البيع ثم تباهى بالاذكر شرط
 فيه جاز البيع عند أبي حنيفة الا اذا تصادقا ثم تباهى على تلك المواضعة وكذا
 لو تواضعا الوفاء قبل البيع ثم عقد بالشرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة
 السابقة اهـ وفي البرازية وان شرط الوفاء ثم عقد مطلقا لم يقر بالبناء على الاول
 فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في التلخيص عند الامام وقوله فالعقد جائز أي بناء على قول
 أبي حنيفة المذكور ولا يخفى أن الشارح مشى على خلافه وعليه فالمناسب أن يقول
 فالعقد غير جائز (قوله ذكرته هنا بعد الدرر) وذكره في البحر في باب خيار الشرط وذكر
 فيه ثمانية أقوال وعقده في جامع الفصولين فصلا مستقلة وهو الفصل الثامن عشر وذكره
 في البرازية في الباب الرابع في البيع الفاسد وذكر فيه تسعة أقوال وكتب عليه أكثر من
 نصف كراسة ووجه تسميته بيع الوفاء أن فيه عهدا بالوفاء من المشتري بأن يرد المبيع
 على البائع حين رد الثمن وبعض الفقهاء يسميه البيع الجائز وله معنى على أنه بيع صحيح
 لحاجة التخلص من الرابح حتى يسوغ للمشتري أن يرد المبيع ويضعه يسميه بيع المعاملة
 ووجهه أن المعاملة تبيع الدين وهذا يشترطه الدائن لئلا يقع به جفالة دينه (قوله
 صورته الخ) كذا في العناية وفي الكفاية عن المحيط هو أن يقول البائع للمشتري بعت
 منك هذا العين بمالك على من الدين على أني متى قضيت فله ولي اهـ وفي حاشية الفصولين
 عن جواهر الفتاوى هو أن يقول بعت منك على أن يبيعه متى جئت بالثمن فهذا البيع
 باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اهـ فلم أنه لا فرق بين قوله على أنه رده
 على أو على أن يبيعه متى (قوله بيع الأمانة) وجهه أنه أمانة عند المشتري بناء على أنه رهن

باطل لاتفاقهما انهما هزل لابه والا
 فلازم ولولم تحضرهما نية فباطل
 على الظاهر منية قلت وقد ناده
 لو تواضعا على الوفاء قبل العقد ثم
 عقد أحدهما عن شرط الوفاء فالعقد
 جائز ولا عبرة للمواضعة وبيع الوفاء
 ذكرته هنا بعد الدرر صورته أن
 يبيعه العين بالف على أنه اذا رد
 عليه الثمن رد عليه العين وسماه
 الشافعية بالرهن المعاد ويسمى
 ببيع الأمانة

مطلبه
 في بيع الوفاء

أى كالأمانة (قوله بيع الاطاعة) كذا فى عامة النسخ وفى بعضها بيع الطاعة وهو المشهور
 الآن فى بلادنا وفى المصباح أطاعة اطاعة أى انقاد له وطاعة طوعا من باب قال لغسة
 وانطاع له انقاد قالوا ولا تكون الطاعة إلا عن أمر كما أن الجواب لا يكون إلا عن قول
 يقال أمره فأطاع اه ووجهه حينئذ أن الدائن يأمر المدين ببيع داره مثلاً بالدين
 فيطعمه فصار مفعلاً ببيع الانقياد (قوله قبل هورهن) قد مرنا أننا فى جواهر الفتاوى
 أنه الصحيح قال فى الظهيرية والذى عليه الأكثر أنه رهن لا يفتقر عن الرهن فى حكمه من
 الأحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن الماترىدى قد فشا هذا البيع بين الناس
 وفيه مفسدة عظيمة وقتوا له أنه رهن وأنا أيضاً على ذلك فالجواب أن تجميع الأئمة وتنطق
 على هذا وتظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس فى حالنا
 فلهذا رزق نفسه وابقم دليله اه قلت وبه صدق فى جامع الفصولين فقال راجع الفتاوى العسقى
 البيع الذى تعارفه أهل زماننا احتجوا بالاربا وسموه ببيع الوفاء هورهن فى الحقيقة لا يملكه
 ولا ينتفع به إلا باذن مالكه وهو ضامن لما أكمل من ثمره وأتلف من ثمره ويسقط الدين
 به لا كالموئبة ولا يضمن الزيادة والبنائع استرداده إذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين
 الرهن فى حكمه من الأحكام اه ثم نقل ما مر عن السيد الامام وفى جامع الفصولين ولو
 بيع كرم يجنب هذا الكرم فالشفعة للبائع لا للمشتري لأن بيع المأهله ببيع التخيئة حكمها
 حكم الرهن وللا رهن حق الشفعة وإن كان فى يد المورث اه (قوله وقبل بيع بغير الانتفاع
 به) هذا محتمل لاحد قوانين الاقول انه بيع صحيح مبيعاً لبعض أحكامه من حل الانتفاع به
 الا أنه لا يملك بغيره قال الزياهى فى الاكراه وعليه الفتوى الثانى القول الجامع لبعض
 المحققين أنه فاسد فى حق بعض الأحكام حتى ملك كل منهما ما الفسخ صحيح فى حق بعض
 الأحكام كلى الانزال ومنافع المبيع ورهن فى حق البعض حتى لم يملك المشتري بغيره من آخر
 ولا رهنه وسقط الدين به لا كفه وهو مركب من العقود الثلاثة كالزرافة قيم باصفة البعير
 والبقرة والتمرجوز حاجة الناس اليه بشرط سلامة البدن لصاحبه ما قال فى البحر وبغنى
 أن لا يعدل فى الاقتناع عن القول الجامع وفى التمر والعسل فى ديارنا على ما رجحه الزياهى
 (قوله لم يكن رهننا) لأن كلامه ما عهده مستعمل شرعاً لكل منهما أحكام مستقلة اه دررط
 ثم ان ذكر الفسخ فيه أى شرطاً فيه وبه عبر فى الدررط وكذا فى البرازية (قوله أو قبله)
 الذى فى الدررط هذا أو تلفظاً بلفظ المبيع بشرط الوفاء اه ط ومثل فى البرازية (قوله
 جاز) مقتضاه انه بيع صحيح بقرينة مقابلة لقوله كان بيعاً فاسداً والظاهر انه مبيع على
 قوله ما بأن ذكر الشرط الفاسد بعد العقد لا يفسد العقد فلا ينافى ما بعده عن الظهيرية
 (قوله ولزم الوفاء به) ظاهره انه لا يلزم الورثة بعد موته كما أفتى به ابن الشلبى مع إلزامه بانقطاع
 حكم الشرط بعبوته لانه بيع فيه اقالة وشرطها بقاء المتعاقدين ولانه بمنزلة خيار الشرط وهو
 لا يورث اه قلت وهذا ظاهر على هذا القول بأنه بيع صحيح لا يفسده الشرط الا فى حق

وبالشام بيع الاطاعة قبل هورهن
 فتضمن زوائده وقبل بيع بغير
 الانتفاع به وفى اقالة شرح المجمع
 عن النهاية وعلمه الفتوى وقبل
 ان بلفظ المبيع لم يكن رهننا ثم ان
 ذكر الفسخ فيه أو قبله ارضعاه
 غير لازم كان بيعاً فاسداً ولو
 بعده على وجه الميعاد جاز
 ولزم الوفاء به

فلا ينافي ما يأتي عن الشر ببلالية هذا وفي الخبرية فيما لو أطلق البيع ولم يذكر الوفاء إلا أنه
عهد إلى البائع أنه أن أوفى مثل الثمن ينسخ البيع معه أجاب هذه المسئلة باختلاف فيها
مشايخنا على أقوال ونص في الحاوي الرازي أن القنوي في ذلك أن البيع إذا أطلق
ولم يذكر فيه الوفاء إلا أن المشتري عهد إلى البائع أنه أن أوفى مثل ثمنه فإنه ينسخ معه البيع
يكون باتاً حيث كان الثمن غن المثل أو بعين يسير اه وبه افق في المسامدية أيضاً ولو كان
بعين فاحش مع علم البائع به فهو رهن وكذلك الوضع المشتري على أصل المال رهنه كما
لو كان بمثل الثمن أو بعين يسير بلا وضع رهن فبات لا نفع له رهنه بظاهر حاله أنه
لا قصد البات عالمياً بعين أو مع وضع الرهن فإداه في البرازية وذكر أنه سخر راحة خوارزم
وذكر في موضع آخر أنه لو أجرة من البائع قال صاحب الهداية الإقدام على الاجارة بعد
البيع دل على أنه قصد أن يبيع الرهن لا البيع فلا يجعل للمشتري الانتفاع به اه واعترضه
في نور العين بأن دلالة ذلك على قصد حقيقة البيع أظهر قلت وفيه نظر فإن العادة الفاسية
قاسية بقصد الوفاء كما في وضع الرهن على الثمن ولا سيما إذا كانت الاجارة من البائع مع
الرهن وانقص الثمن (قوله لأن المواعيد قد تكون لازمة) قال في البرازية في قول كتاب
الكفالة إذا كفل معلقاً بان قال ان لم يوف فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه ~~يكون كفالة~~
لما علم أن المواعيد باكتساب صور التعاقب تكون لازمة فإن قوله أنا سيج لا يلزم به شيء ولو
علق وقال ان دخلت الدار فانا سيج يلزم السج (قوله بزيادة وفي الظهيرية الخ) يعني أن ابن
ملك أقره أيضاً وزاد عليه قوله وفي الظهيرية الخ اي قترنا به هذه الزيادة فلنظ زيادة مصدر
وما بعده جملة اريد به الفظ في محل نصب مفعول المصدر (قوله يلتحق بالعقد عند أبي
حنيفة) اي فيصير بيع الوفاء كأنه شرط في العقد فيأتي فيه الخلاف أنه رهن أو بيع فاسد
أو بيع صحيح في بعض الاحكام وقد منى في البيع الفاسد ترجيح قوله ما بعدهم التحاق الشرط
المتأخر عن العقد به (قوله ولم يذكر أنه في مجامع العدد أو بعده) اي فيه فهم أنه لا يشترط له
المجامع وفي جامع القصورين اختلاف فيه المشايخ والعجمي أنه لا يشترط اه ومثله في البرازية
(قوله ولو باعه) اي البائع وقوله توقف الخ اي على القول بأنه رهن وهل يتوقف على بقية
الاقوال المارة محل تردد (قوله فللبائع أو ورثته حتى الاسترداد) اي على القول بأنه
رهن وكذلك على القولين القائمين بأنه بيع يقيد الانتفاع به فإنه لا يملك بيعه كما قدمناه (قوله
وافاد في الشر ببلالية الخ) ذكره بحثنا وقوله نظر الجانب الرهن يقيد أنه لا يخلو ما قدمناه
عن ابن الشامي قافهم وهذا البحث مخرج به في البرازية حيث قال في القول الاول أنه
رهن حقيقة باع كرمه وفاه من آخر وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتاً وسلمه وغاب فللبائع
الاول استرداده من الثاني لأن حق الجلس وان كان للمرتمن ~~يكون~~ يد الثاني مبطلة
فلما لا يأخذ ملكه من المبطل فاذا حضر المرتمن أعاديد فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا
مات البائع والمشتري الاول والثاني فالورثة البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني

لأن المواعيد قد تكون لازمة
لحاجة الناس وهو الصحيح كما في
الكافي والخانية وأقره خسر وهنا
والمصنف في باب الاكراه وابن
الملك في باب الافالة بزيادة وفي
الظهيرية لو ذكر الشرط بعد
العقد يلتحق بالعقد عند أبي
حنيفة ولم يذكر أنه في مجامع العقد
أو بعده وفي البرازية ولو باعه لآخر
باتاً توقف على اجارة مشتريه وفاه
ولو باعه المشتري فللبائع أو ورثته
حتى الاسترداد وافاد في الشر ببلالية
أن ورثة كل من البائع والمشتري
تقوم مقام مورثها نظر الجانب

الرهن فليحفظ

ولورثة المرتبة من اعادة يد هم الى قبض دينه اه (قوله لا يلزمه الاجراء) أفق به في
الحامدية تبعاً للخبرية فانه قال في الخبرية ولا تصح الاجارة المذكورة ولا تجب فيها الاجرة
على المقتضى بأسواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام
الحسن المساريدي عن باع داره من آخر بقرن مع المبيع الوفاء وانه استأجرها
من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجرة قال لا لانه
عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتبة لا يجب الا به اه وفي البرازية فان
أجر المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسداً قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهن
كذلك ومن أجاز به جواز الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجرة وان أجره من البائع
قبل القبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما لو أجر عبد اشتراه قبل قبضه
أنه لا تجب الاجرة وهذا في البات فاطنك بالجار اه فاعلم به أن الاجارة قبل القبض
لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة اه مافي الخبرية وفيها أيضاً وأما اذا أجره المشتري
وفاء باذن البائع فهو كاذن الراهن للمرتبة بذلك وحكمه أن الاجرة للراهن وان كان بغير
اذنه تصدق فيها أو يردّها على الراهن المذكور وهو أولى صرح به علماؤنا اه قلت
واذا أجره باذنه يطل الرهن كما ذكره في حاشيته على الفصولين (قوله ولو للبائنة وحده) أي
ولو كان البيع وفاء للبائنة وحده كالقائم في الارض المحتملة (قوله فهي صحيحة) أي
بناء على القول بجواز البيع كما علمت فانه يملك الانتفاع به وقد علمت ترجيح القول بأن رهن
وأنه لا تصح اجارته من البائع (قوله لازمة للبائع) الا انهم يفتي على أي على البائع
أولاً لقوة كونه العامل اسم فاعل فهي زائدة (قوله وعليه) أي على القول بصحة
الاجارة (قوله يلزم أجر المثل) هذا مشكل فان من أجره ملكه مدة ثم انقضت وبقي
المستأجر سائلاً لا يلزمه أجره اذا طالبه المالك بالاجرة فاذا سكن به المدة المطلوبة يكون
قبولاً للاستئجار كما ذكره في محله وهذا في الملك الحقيقي فمما ظنك في المبيع وفاء مع كون
المستأجر هو البائع نعم قالوا يلزم الاجرة في الوقف ومال اليتيم والمعتل للاستقلال ولعل
ما ذكره مبني على أنه صار ممتداً للاستقلال بذلك لا يجاز كما يشير اليه قوله ويسمونه بيع
الاستقلال وفيه نظر فليتأمل وعلى كل فهذا مبني على خلاف الراجح كما علمت (قوله
واختلف في المنقول) قال في البرازية بعد كلام وإليه الم يصح بيع الوفاء في المنقول وصح
في العقار باستحسان بعض المتأخرين ثم قال في موضع آخر وفي النوازل جواز الوفاء في
المنقول أيضاً اه والظاهر أن الخلاف فيه على القول بجواز البيع كما يفيد قوله وصح في
العقار الخ أما على القول بأنه رهن فينبغي عدم الخلاف في صحته (قوله القول لم تدعى الجدة
والهبات) لانه الاصل في العقود (قوله الابقرية) هي ما يأتي من نقصان الثمن ~~كثراً~~
(قوله ان القول لم تدعى الوفاء) في جامع الفصولين بر من شيخ الاسلام برهان الدين ادعى
البائع وفاء المشتري باناً أو عكساً فالقول لم تدعى الهبات وكنت أفق في الابتداء أن القول

مطلب
باع داره وفاء ثم استأجرها

ولو استأجره بآئنه لا يلزمه الاجر
لانه رهن محكم حتى لا يجعل الانتفاع
به قلت وفي فتاوى ابن الجبلي
ان صدرت الاجارة بعد قبض
المشتري المبيع وفاء ولو للبائنة
وحده فهي صحيحة والاجرة
لازمة للبائع طول مدة التأجر
اتوهى قنينة قلت وعليه فلو مضت
المدة وبقي في يده فافق علماء الروم
يلزم أجر المثل ويسمونه بيع
الاستقلال وفي الدرر صرح ببيع
الوفاء في العقار استحساناً
واختلف في المنقول وفي الملقط
والمنسبة اختلافاً أن البائع بات أو
وفاء جدياً وهزل القول لم تدعى الجدة
والهبات الابقرية الهزل والوفاء
قات لكنه ذكر في الشهادات
أن القول لم تدعى الوفاء استحساناً

المدعى الوفاء وله وجه حسن الآن أتمه بجارى هكذا أجابوا فوافقتهم اه وفي حاشيته
 للرمي بعد كلام نقله عن الخاتمة وغيرها قال فظهر به وبقوله كنت أفنى الخ أن المعتمد في
 المذهب أن القول بالمدعى البات منهم ما وأن البيئة بيئة مدعى الوفاء منهم ما وقد ذكر المسئلة
 في جواهر الفتاوى وذكر فيها الاختلاف كثيرا واختلاف تصحيح ولكن عليك بما في الخاتمة
 فإن قاضيخان من أهل التصحيح والترجيح اه وبهذا أفنى في الخيرية أيضا قلت لكن قوله
 هنا استحسانا بقضى ترجيح مدعى الوفاء فيه في تقييده بتمام القرينة ثم راجعت عبارة
 الملتقط فرأيت ذكر الاستحسان في مسئلة الاختلاف في البيئة فإنه قال في الشهادات وان
 ادعى أحدهما بما تناولا لا ترجيح الوفاء وأما البيئة كذا يفتون أن البات أولى
 ثم أقموا أن بيع الوفاء أولى وهذا استحسان اه ولا يخفى أن كلام الشارح في الاختلاف
 في القول مع أنه في الملتقط قال في البيوع ولو قال المشتري اشتريته بانا وقال البائع بعته
 بيع الوفاء فالقول قول من يدعى البات وكان يفتى فيما مضى أن القول قول الآخر وهو
 القياس اه فتحصل من عبارتي الملتقط أن الاستحسان في الاختلاف في البيئة ترجيح بيئة
 الوفاء وفي الاختلاف في القول ترجيح قول مدعى البات وهذا الذي حرره الرهلى فيما مر
 فتدبر به فظهر أن ما ذكره الشارح سبق قلم فافهم (قوله ولو قال البائع الخ) هذه العبارة
 بعينها ذكرها في الملتقط عقب عبارته التي ذكرناها عنه في البيوع وهي تقييد تقييد
 الاستحسان وهو كون القول بالمدعى البات بما إذا لم تقم القرينة على خلافه وهذا موقيد
 لما يستنبطه آتيا ولكن في التمهيد مسأله فإنه كان ينبغي أن يقول ولو قال المشتري اشتريت
 بانا الخ لأنه هو الذي يدعى البات عند نقصان الثمن كثيرا بخلاف البائع (قوله الآن يدل
 على الوفاء بنقصان الثمن كثيرا) وهو ما لا يخفى فيه الناس جامع الفصولين قلت وينبغي
 أن يراد هنا ما في الوعد بالوفاء بعد البيع من أنه لو وضع على المال رجحا يكون ظاهرا
 في أنه رهن وما قاله صاحب الهداية من أن الإقدام على الاجارة بعد البيع دل على أنه ما
 قصد بالبيع الرهن لا البيع (قوله الآن يدعى) أى مع البرهان (قوله وفي الاشياء الخ)
 المقصود من هذه العبارة بيان حكم العرف العام والخاص وأن العام معتبر ما لم يخالف
 نصاويه يعلم حكم بيع الوفاء وبيع الخ لا يتناهما على العرف (قوله بالنصف) أى نصف
 ما ينسجه أجرة على النسيج (قوله ثم نقل) أى صاحب الاشياء (قوله والفتوى على جواب
 الكتاب) أى الميسر والامام محمد وهو المسمى بالاصل لأنه مذكور في صدر عبارة الاشياء
 أفاده ط (قوله للطعان) أى مسئلة قهيز الطعان وهي كما في البرازية أن يستأجر رجلا
 ليحمل له طعاما أو يطعمه به فيزمنه في لاجارة فامد ووجب أجر المنزل لا يتجاوز به المسمى
 (قوله لأنه منصوص) أى عدم الجواز منصوص عليه بالنهي عن قهيز الطعان ودفع
 الغزل الى حائك في هذه قال البيروني والحاصل أن المشايخ أرباب الاختيار واختلفوا في
 الانتهاء في ذلك قال في العنانية قال أبو الليث النسيج بالثالث والرابع لا يجوز عند علمائنا

مطابره
 قاضيخان من أهل التصحيح
 والترجيح

كما ينبغي في الملتقط ولو قال البائع بعته
 بهانانا فالقول له الآن يدل على
 الوفاء بنقصان الثمن كثيرا الآن
 يدعى صاحبه تغير السعر وفي
 الاشياء في أو انرفاعة العادة
 محكمة عن النية لودفع غزلا الى
 حائك لينسجه بالنصف جوزه
 مشايخ بخارى لا عرف ثم نقل في
 آخرها عن اجارة البرازية أن به
 أفنى مشايخ بلخ وخوارزم وأبو
 علي النسفي أيضا قال والفتوى
 على جواب الكتاب للطعان لأنه
 منصوص عليه فيلزم ابطال
 النص

وفيه من البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء أنه صحيح لمصلحة الناس فرار من الربا وقالوا ما ضاق على الناس أمر
الاتساع حكمه ثم قال والحاصل أن ٣٨٦ المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفتى كثير

باعتباره فأقول على اعتباره ينبغي
أن يفتى بأن ما يقع في بعض
الأسواق من خاوال الحوائث لازم
وبصير الحوائث في الحائث حقه له
فلا يملك صاحب الحائث أخرجه
منها ولا اجازته الغيرة ولو كانت
وقفا وكذا أقول على اعتبار العرف
الخاص قد تعارف الفقهاء النزول
عن الوفاة ثم قال يعطى لصاحبها
فيمنع بطوار وأنه لو نزل له وقبض
منه المبلغ ثم أراد الرجوع لأجل
ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله
العلى العظام فأت وأيده في
زواجر الجواهر بماتى واقعات

الضرير يرى رجل في يده دكان فغاب
فرجع المتولى أمره لقا ضي فأمره
القاضي بفحصه واجازته ففعل
المتولى ذلك وحضر الغائب فهو
أولى بدكانه وإن كان له خليفه
أولى بغيره أيضا وله الخيار في
ذلك فإن شاء فسخ الاجارة وسكن
في مكانه وإن شاء أجازها ورجع
بغيره على المستأجر وبؤمر المستأجر
بأداء ذلك إن رضى به والا يومر
بالخروج من الدكان
والله أعلم اهـ بالقطر

(كتاب الكفالة)

مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا
ولكونها بالأمر معاوضة انتهى
(هي لغة الضم وحكى ابن القطاع
كفله وكفلت به وعنه وثالث
الفاء وشرا (ضم ذمة) الكفيل

(الى ذمة) الاصيل (في المطالبة مطلقا) بنفس أو بدين أو عين

لكن مشايخ بلخ استحسنوه وأجازوه لتعامل الناس قال وبه نأخذ قال السعيد الامام
الشهيد لا نأخذ به بحسانه مشايخ بلخ وانما نأخذ بقول أصحابنا المقتدمين لان التعامل في
بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستقرار من الصدرا لاول فيكون ذلك دليلا على تقرير
النبي صلى الله عليه وسلم اياهم على ذلك فيكون شرعاً منه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم
حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجاعا والاجماع حجة الا ترى
أنهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا بالبلخ اهـ (قوله وفيها) أى في البرازية وهو من
كلام الاشياء (قوله فرار من الربا) لان صاحب المال لا يرضى الا بغيره والمستقرض
محتاج فأجازوا ذلك ليقبض المقرض بالمبيع وتعارفه الناس لكانت مخالفة للنهي عن بيع
وشترط فلذا رجحوا كونه رهنا (قوله فأقول على اعتباره الخ) فقدمنا الكلام على مسئلة
الخاوال اول البيوع فراجع (قوله وكذا أقول الخ) فقدمنا أيضا هذا الكلام على هذه
المسئلة وذكرنا أيضا عن الجوى أن ما نقله عن واقعات الضرير ليس فيه لفظ الخاوال
وبهنا الكلام هذا فراجع فانه تكفل بالمقصود والحمد لله ذي الفضل والجود

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكفالة)*

(قوله لكونها فيه غالبا) الاولى حذف اللام ط والاولى أيضا كونها عقبه غالبا قال
في الفتح أو ردها عقب البيوع لانها غالبا يكون تحققة لها في الوعد عقب البيع فانه قد
لا يطمئن المانع الى المشتري فيحتاج الى من يكفله بائنا أو لا يطمئن المشتري الى البائع
فيحتاج الى من يكفله في المبيع وذلك في السلم فلما كان تحققة لها في الوجود غالبا بعد ما
أوردناها في التعليم بعدها (قوله وليكون الخ) عبارة الفتح ولها ما ناسبه خاصة بالصرف
وهي أنها تصير بالآخر معاوضة عما ثبت في الذمة من الأثمان وذلك عند الرجوع على
المكفول عنه ثم لم تقدم الصرف لكونه من أبواب البيع السابق على الكفالة (قوله
هي لغة الضم) قال تعالى وكذاها زكريا أى ضمها الى نفسه وقال عليه الصلاة والسلام
أنا وكافل اليتيم كهاتين أى ضمنا اليتيم الى نفسه وفي المغرب وترى كسبه يدل على الضم
وانتضبه (قوله كذا به وكفالت به وعنه) أى يمدى بنفسه وبالبايع وبين وفي الفهستاني
يمدنى الى المفعول الثاني في الاصل بالبائع فالكفول به الدين ثم يمدى به للمدينين
وباللام للدائن (قوله وثالث الفاء) مقتضاه أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك وعبارة
البحر قال في الصباح كفلت بالمال وبالنفس كفلا من باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة
وحكى أبو زيد سمعا من العرب من بابي تعب وقرب وحكى ابن القطاع كفله وكفلت به
وعنه اذا تحملت به اهـ ح (قوله ضم ذمة الضم) الذمة وصف شرعى به الاهلية
لوجوب ماله وعليه وفصرها فخر الاسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والمراد به العهد
فقوله ضم ذمة أى في نفسه باعتبار عهدها من باب اطلاق الحال واردة المحل كذا في
الحرير يقرر (قوله بنفس) ممتاقي عطالة ح (قوله أو بدين أو عين) زاد بعضهم رابعا

وهو

وهو الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في الدين قلت وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالامانة وسياق تحقيق ذلك كله (قوله كفصوب ونحوه) أى من كل ما يجب تسليمه بعينه وإذا هلك ضمن مثله أو قيمته كما يسع فاسد أو المفقود وض على سوم الشراء والمهور وبذل الخلع والصلح عن دم عمدا احترازاً عن المضمون بغيره كالمهرون وغير المضمون أصلاً كالامانة فلا تصح الكفالة بأعيانها (قوله كما يجب) أى في كفالة المال ح (قوله لأن المطالبة) ثم ذلك (أى المذكور من الأقسام الثلاثة) وهو تعديل التفسير بالإطلاق وبقيته بدلالة قوله وبه يستغنى الخ (قوله ومن عرفه بالضم في الدين الخ) اعلم أنه استأنف في تعريف الكفالة فقيل إنها الضم في المطالبة كما سئى عليه المصنف وغيره من أصحاب المتون وقيل الضم في الدين فيثبت به الدين آخر في ذمة الكفيل وبكتفي باستيفاء أحدهما ويرجع في المبسوط أحد القولين لكن في الهداية وغيرها الأول أصح ووجهه كما في العناية أنها كما تصح بالمال تصح بالنفس ولادين وكما تصح بالدين تصح بالأعيان المضمونة ويلزم أن يصير الدين الواحد ديناً اه وفيه نظراً من عرفه بالضم في الدين إنما أراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال وأما الله ~~قوله بالنفس~~ وبالأعيان فهي في المطالبة اتفاقاً وهما ماهيتان لا يمكن جمعهما في تعريف واحد وأفراد تعريف الكفالة بالمال لأنه محل الخلاف نهر وحاصله أن كون تعريفها بالضم في المطالبة أعم أشموله الأنواع الثلاثة لا يصلح توجيهاً للكونه أصح من تعريفها بالضم في الدين لأن المراد به تعريف نوع منها وهو كفالة الدين أما النوعان الآخران فتدق على كون الكفالة بهما كفالة بالمطالبة ولا يمكن الجمع بين الكفالة بالاول والكفالة بالآخرين في تعريف واحد لأن الضم في الدين غير الضم في المطالبة ثم لا يخفى أن تعريفها بالضم في الدين يقتضى ثبوت الدين في ذمة الكفيل كما صرح به أولاً وبديل عليه أنه لو وهب الدين للكفيل صح ويرجع به على الأصل مع أن هبة الدين من غير من علمه الدين لا تصح وما أورد عليه من لزوم صيرورة الدين الواحد دينين دفعه في المبسوط بأنه لا مانع لأنه لا يستوفى الأمان أحدهما كالتعاصب مع غائب الغائب فإن كذا ضمان للقيمة وليس حق المالك إلا في قيمة واحدة لأنه لا يستوفى الأمان أحدهما واختياره تضمين أحدهما يوجب براءة الآخر فكذا هذا ~~لأن~~ هنا بالقبض لا بمجرد اختياره لكن الاختيار الأول وهو أنه الضم في مجرد المطالبة لا الدين لأن اعتباره في ذمتين وإن أمكن شمره على الإيجاب المحكم بوقوع كل ممكن الإيجاب ولا موجب هذا لأن التوثيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالتوكيل بالشراء يطالب بالثمن وهو في ذمة الموكل كذا في الفتح وكذا الوصي والولي والناظر يطالبون بالزمن دفعه ولا شئ في ذمتهم كافي البحر وذكر أنهم لم يذكر الهداية الاختلاف ثمرة فإن الاتفاق على أن الدين لا يستوفى الأمان أحدهما وأن الكفيل مطالب وأن هبة الدين له صحيحة ويرجع به على الأصل ولو اشترى الطالب بالدين شيئاً من الكفيل صح مع أن

كفصوب ونحوه كما سئى لان
المطالبة نعم ذلك ومن عرفه بالضم
في الدين إنما أراد تعريف نوع منها

الشرا بالدين من غير من عليه لا يصح ويمكن أن تظهر فيما اذا حلف الكفيل أن لا دين عليه فيجوز على الضعيف لا على الاصح اه قلت يظهر لي الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل أيضا بدليل الاتفاق على هذه المسائل المذكورة ولأن اعتباره في ذمة من يمكن كماله وما ذكر من هذه المسائل موجب لذلك الاعتبار ولو كانت ضما في المطالبة فقط بدون دين لزم أن لا يؤخذ المال من تركه الكفيل لأن المطالبة تسقط عنه بونه كالكفيل بالنفس لما كان كفلا بالمطالبة فقط بطات الكفالة بونه مع أن المصريح به أن المال يحل بغير الكفيل وأنه يؤخذ من تركه ولا أن الكفيل يصح أن يكفله عند الطالب كقيل آخر بالمال المكفول به فاذا أدى الآخر المال إلى الطالب لم يرجع به على الاصيل بل يرجع على الكفيل الا قول فان أدى اليه يرجع الا قول على الاصيل لو الكفالة بالامر نص عليه في كافي الحاكم ويشهد لذلك فروع أخر ستظهر في محالها وعلى هذا المعنى كون التعريف الا قول أصح شموله أنواع الكفالة الثلاثة بخلاف التعريف الثاني كما مر عن العناية والجواب بأنه انما أراد تعريف نوع منها لا يدفع الإيراد لأنه لم يعرف النوعين الاخرين فكان موهما اختصاصها بذلك النوع فقط هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وهو الكفالة بالمال) أراد بالمال الدين والافه ويشمل العيين مقابل الدين اه ح (قوله لأنه محل الخلاف) بيان لوجه اقتضاه على تعريف كفالة الدين فقط ولا يخفى أن التعريف يذكر للعلم والتفهيم في ابتدء الابواب فلا بد من التنبيه على ما يقع في الاشتباه فكان عليه أن يذكر تعريف النوعين الاخرين كما قلنا آتينا (قوله وبه) أي بما ذكر من تعميم المطالبة (قوله يستغنى عما ذكره من لا خسر) أي صاحب الدرر قال في انتهر وبه استغنى عما في كتاب الدرر من تعريفه بانضم ذمة إلى ذمة في مطالبة النفس أو المال أو التسليم مدعى أن قولهم والاول أصح لاحتصاصه له فضلا عن كونه أصح لانهم قسموها إلى كفالة في المال والنفس ثم ان تقسيمهم يشعر بانحصارها مع أنهم ذكروا في أثناء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بالنفس اه وأنت قد علمت ما هو الواقع اه أي من أن ما عرف به هو مرادهم لأن المطالبة تشمل الأنواع الثلاثة فليس فيما قاله زيادة على ما أرادوه غير التصريح به فافهم (قوله وركنهما الجواب وقبول) فلا تتم بالكفيل وحده ما لم يقبل المكفول له أو أجنب عنه في المجلس روى (قوله ولم يجعل الثاني) أي أبو يوسف وقوله الثاني أي القبول وهو بالنصب على أنه مفعول يجعل وقوله ركنا مفعول الآخر أي جعلها تتم بالجواب وحده في المال والنفس واختلف على قوله فقيل يتوقف على اجازة الطالب فلو مات قبلها لا يؤخذ الكفيل رقيقا ثم ذلوا لطالب الرتبة كما في البحر وهو الاصح كما في المهيض أي الاصح من قوله من روى الدرر والبرازية ويقول الثاني يفتي وفي أنفع الوسائل وغيره الفتوى على قولهما وسأني تمامه عند قوله ولا تصح بالقبول الطالب في مجلس العقد (قوله نفس أو مالا) الاولى اسقاطه لابتأني له التفرع بقوله فلم تصح

وهو الكفالة بالمال لأنه محل الخلاف وبه يستغنى عما ذكره من لا خسر وركنهما الجواب وقبول بالانفاذ الآتية ولم يجعل الثاني الثاني ركنا (شروطها) كون المكفول به (نفسا أو مالا) مقدور التسليم من الكفيل فلم تصح بحدوث وقود

بحدود وقود فانهم جالسا بنفس ولا مال ان يريد الضمان بهما اما اذا اريد الضمان بنفس من
 هما عليه فان الكفالة حينئذ تكون جائزة كما سيذكر المصنف نعم يشترط كون النفس
 مقدورة التسليم اذ لا شك ان كفالة الميت بالنفس لا تصح لانه لو كان حيا ثم مات بطالت
 كفالة النفس وكذا لو كان غائبا لا يدري مكانه فلا تصح كفالته بالنفس وما في جامع
الفصولين وعبرة البحر عن البدائع واما شرائط المكفول به فالأول أن يكون مضمونا
 على الاصيل ديناً أو عيناً أو نفساً أو فعلاً ولكن يشترط في العين أن تكون مضمونة بنفسها
 الثاني أن يكون مقدورا لتسليم من الكفيل فلا تجوز بالحدود والقصاص الثالث أن
 يكون الدين لازماً وهو خاص بالكفالة بالمال فلا تجوز الكفالة ببدل الكتابة (قوله وفي
 الدين كونه صحيحاً) هو ما لا يسهل الا بالاداء والابراء كما سيأتي متناوياً مع الشارح
 هذا استثناء الدين المشترك والنفقة وبطل السعاية وأما أنه لا يشترط أن يكون معلوماً
 القدر كما في البحر وسأني أيضاً مع بيانه (قوله لا ساقطاً الخ) محترز قوله قائماً فلا تصح كفالة
 ميت مفلس يدين عليه كما سيذكر المصنف (قوله ولا ضعيفاً) محترز قوله صحيحاً (قوله
 كبديل كتابة) لانه يسقط بالتجيز (قوله ونفقة زوجة الخ) عبارة النهر ويبنى أن يكون
 من ذلك الكفالة بنفقة الزوجة قبل القضاء بها أو الرضا لما تقدمناه من أن التصديق
 الابهـ ما وبطل الكتابة ديناً لأنه ضعيف ولا تصح الكفالة به فيما ليس ديناً أولى اهـ وبه
 يظهر ما في عبارة الشارح من الخفاء فكان عليه أن يقول ولا ضعيفاً كبديل كتابة فيما ليس
 ديناً كنفقة زوجة قبل القضاء أو الرضا بالاولى ولا يخفى انها حيث لم تصدر ديناً لا تكون
 من أمثلة الدين الساقط فافهم ثم ظاهر كلام النهر أن الرضا بالاولى بالقبض عليها أو بالرضا
 تصديقاً صحيحاً مع أنه ليس كذلك لسقوطها بالموت أو الطلاق الا اذا كانت مستدانة
 بأمر القاضي لكن غير المستدانة مع كونها ديناً غير صحيح تصح الكفالة بها استحقاقاً فهي
 مستثناة من هذا الشرط كما سيظهر عليه الشارح عند قول المصنف اذا كان ديناً صحيحاً بل
 ذكر بعده بأساطير عن الحاشية لو كفل لها رجل بالنفقة أهدا ما دامت الزوجية جاز وكذا ذكر
 قبيل الباب الآتي جواز الكفالة بها اذا أراد زوجها السفر وعليه الفتوى مع انه لم تصر
 ديناً أصلاً لان النفقة لم تجب بعد فيجوز ما ذكره هنا من النهر على النفقة الماضية لانها
 تسقط بالمضي قبل القضاء أو الرضا فلا تصح الكفالة بها والفرق بين الماضية والمستقبلية
 ان الزوجة مقصورة بتركها بدون قضاء أو رضا الى ان سقطت بالمضي بخلاف المستقبلية
 فتدبر (قوله وحكمها الزوم المطالبة على الكفيل) أي ثبوت حق المطالبة متى شاء
 الطالب سواء تعذر عليه المطالبة الاصيل أولاً فتح ذكر في الكفاية أن اختيار الطالب
 تضمن أحدهما لا يوجب براءة الآخر ما لم توجد حقيقة الاداء فمضاه فلذا عيّن المطالبة
 كل منهما بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب اهـ وقدمناه أيضاً (قوله عا) وعلى
 الاصيل (الاولى) وقعت الكفالة به عن الاصيل لان الاصيل عليه تسليم نفسه أو تسليم

مطلبة
 في كفالة نفقة الزوجة

(وفي الدين كونه صحيحاً دائماً)
 لا ساقطاً عنه مناساً ولا ضعيفاً
 كبديل كتابة ونفقة زوجة قبل
 الحكم به افعالاً ليس ديناً بالاولى نهر
 وحكمها الزوم المطالبة على الكفيل
 عا) وعلى الاصيل

المال والكفيل بالنفس ليس عليه تسليم المال ولأن الكفيل لو تعذر دلايل يزمه الابتذار
 ما يخصه كنصف الدين لو كانا اثنين أو ثلثه لو ثلاثة ما لم يكفلوا على التعاقب فيطالب كل
 واحد بكل المال كما ذكره السرخسي (قوله نفسا أو مالا) شمل المال الدين والعين وينبغي
 أن يزيد أو فعلا كما لو كفل تسليم الأمانة أو تسليم الدين كما سيأتي بيانه والمراد بالعين المضعونة
 بنفسها كالمغصوب كما مر (قوله فلا تنفذ من صبي ولا مجنون) أي ولو الصبي تاجر أو كذا
 لا تجوز له إلا إذا كان تاجر أو أمّا الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ به ولا يجبر الصبي
 على المضور عنه إلا إذا كانت بطليه وهو تاجر أو بطلب أي به مطلقا فان تعيب فله أخذ
 الأب بالحضارة أو تخليصه والوصي كالأب ولو كفل بنفسه الصبي على أنه ان لم يوافق به فعليه
 ما ذاب عليه جازت كفالة النفس وما قضى به على أبيه أو وصيه يلزم الكفيل ولا يرجع على
 الصبي إلا إذا أمره الأب أو الوصي بالضممان اهـ ملخصا من كافي الحاكم (قوله إلا إذا
 استدان له وليه) أي من له ولاية عليه من أب أو وصي لفقة أو غيرها مما لا بد له منه (قوله
 وأمره ان يكفل المال عنه) قيد بالمال استمرازا عن النفس لأن ضمان الدين قد لزمه أي لزم
 الصبي من غير شرط فالشرط لا يزيد إلا التأكد فلو لم يكن متبرعا فاما ضمان النفس
 وهو تسليم نفس الأب أو الوصي فلم يكن عليه فكذا من متبرعا به فلم يجز بحر عن البدائع
 (قوله ويكون اذنا في الاداء) لأن الوصي ينوب عنه في الاداء فإذا أمره بالضممان فقد
 اذن له في الاداء فيجب عليه الاداء نهر عن المحيط (قوله ولولاها الطواب الوتي) أي ففما
 (قوله ولا من مريض الامن الثالث) لكن إذا كفل لوارث أو عن وارث لا تصح أصلا
 ولو كان عليه دين محيط بماله بطات ولو كفل ولدين عليه ثم أقر بدين محيط لأجنبي ثم
 مات فالمقر له أولى بتركته من المكفول له وان لم يحط فان كانت الكفالة تتخرج من ثلث
 ما بقي بعد الدين صحت كلها ولا فبقدر الثلث وان أقر المريض أن الكفالة كانت في صحته
 لزمه الكل في ماله ان لم تكن لوارث أو عن وارث وتسامه في الفصل التاسع عشر من
 التاترخانية (قوله ولا من عبد) أي لا تصح الكفالة منه بنفسه أو مال كافي الكافي وسواء
 كفل عن مولاه أو أجنبي كافي التاترخانية (قوله إلا ان اذن له المولى) أي بالكفالة عن
 مولاه أو عن أجنبي فتصح كفالته إذا لم يكن مدبورا وكذا الأمه والمدبرة وأم الولد وان
 كان مدبورا لا يلزمه شيء ما لم يعتق تاترخانية وسيأتي تمام الكلام عليه قبيل الحوالة (قوله
 ولا من مكاتب الخ) أي ويطلب به بعد عتقه وهذا لو كانت عن أجنبي كما في البحر
 وقال أيضا وتصح كفالته المكاتب والمأذون عن مولاها قال في التهر ونبغي أن يقتيد ذلك
 بما إذا كانت بأمره ثم رأيت كذلك في عقد الفرائد عزى إلى المبسوطات وسيأتي أيضا
 متنا قبيل الحوالة في العبد مع التقييد بكونه غير مدبور مسة غرق (قوله والمتدعي) أي
 من يكون له حق الدعوى على غيره اذ لا يلزم في اعطاء الكفيل الدعوى بالنفس (قوله
 مكفول له) ويسمى الطالب أيضا (قوله مكفول عنه) هذا في كفالته الممل دون كفالته

نفسا أو مالا (وأهلها من هو أهل
 للبرع) فلا تنفذ من صبي ولا
 مجنون إلا إذا استدان له وليه
 وأمره أن يكفل المال عنه فتصح
 ويكون اذنا في الاداء محيط بوقائه
 أن الصبي بطالب بهذا المال
 بوجوب الكفالة ولولاها الطواب
 التي تهر ولا من مريض الامن
 الثالث ولا من عبد ولو اذنا في
 التجارة ويطلب به بعد العتق إلا أن
 اذن له المولى ولا من مكاتب ولو
 باذن المولى (والمتدعي) وهو الدائن
 (مكفول له والمتدعي عليه) وهو
 المدبون (مكفول عنه) ويسمى
 الاصيل أيضا (والنفس أو المال
 مكفول به)

النفوس في الجرح عن التنازعانية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه
 اهـ لكن قال الخبير الرملي وجدنا بعضهم يقولون وجدنا في التنازعانية عن الذخيرة (قوله
 كنفيل) ويسمى ضامنا وضميئا وجملا وزعيما وصبرا وقبلا وقيامه في حاشية البحر الرملي
 (قوله وسنده) أي سند الاجماع اذا لاجماع الاعن مستند وان لم يلزم علمنا به (قوله قوله
 عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم) أي يلزمه الاداء عند المطالبة به فهو بيان حكم الكفالة
 والحديث كـ ما في القح رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقد استدلل في
 الفتح لشرعيته بقوله تعالى ولن جاء به جمل بعير ونا به زعيم وعادتهم تقديم ما ورد في الكتاب
 على ما في السنة والشارح لم يذكره أصلا ولا وجه له لشهرته أو لما قيل ان كفاة هذا لانه
 مستأنس بمن جاء بالصواع يحمل بعير والمسـ تبأجر يلزمه ضمان الاجرة ولكن جوابه أن
 الكفيل كان رسولا من الملك لا وكلا بالاستئجار والرسول سفير في كفاة قال ان الملك يقول
 لمن جاء به جمل بعير ثم قال الرسول وأنا بذلك الجمل زعيم أي كفيل ويبحث فيه في النهر (قوله
 وتركها أحوط) أي اذا كان يخاف أن لا يملك نفسه من النـ دم على ما فعله من هذا
 المعروف أو المراد أحوط في سلامة المال لا في الديانة اذ هي بالنية الحسنة تكون طاعة
 يناب عليها فقد قال في الفتح ومحاسن الكفاة جلية وهي تفرج كرب الطالب الخائف
 على ماله والمطالب الخائف على نفسه حيث كفاة مؤنة ما أهمهم واذ لك نعمة كبيرة
 عليهم ولذا كانت من الافعال العالمة وتمامه فيه (قوله مكتوب في التوراة الخ) رأيت
 في الملة كنفيل مكتوب على باب من أبواب الروم وفيه زيادة على ما هنا ومن لم يصدق فليجرب
 حتى يعرف البلا من السلامة (قوله أولها سلامة) سقط أولها من بعض النسخ وهو
 موجود في الجرح عن المجتبى والمراد والله أعلم أنه يعقبها في أول الامر الملامة لنفسه منه
 أو من الناس ثم عند المطالبة بالمال يندم على اتلافه للماله ثم يندم كذلك يغمر المال أو يتعب
 نفسه باحتضار المكفول به لان الغرم لزوم الضرر ومنه قوله تعالى ان عذابها كان غراما
 (قوله وكفاة النفس تنفذ الخ) عبارة الكثر وتصح بالنفس وان تعددت قال في النهر أي
 بأن أخذ منه كفيل أو كنفلا أو كان للكفيل كنفيل ويجوز عود الضمير الى النفس بأن
 يكفل واحد نفوسا والأول هو الظاهر اهـ وقد مناعن كافي الحاشية صحة كفاة الكنفيل
 بالمال أيضا (قوله بكفالت بنفسه) بفتح الفاء أفصح من كسرها ويكون معنى عال فيتمهدي
 بنفسه ومنه وكفلهما زكريا ومعنى ضمن والتم فيتمهدي بالحرف واستعمال كـ شير من
 الفقهاء له متمهديا بنفسه موقول رملي عن شرح الروض (قوله مما يعبه بربه عن بدنه) أي
 مما يعبه بربه من أعضائه عن جله البدن كـ رأسه ووجهه ورقبته وعنقه وبدنه وروحه وذكره
 في الطلاق الفرج ولم يذكره هنا قالوا وينبغي صحة الكفاة اذا كانت امرأة كذا في
 التنازعانية ثم وتمامه فيه (قوله ويجز شائع الخ) لأن النفس الواحدة في حق الكفاة
 لا تجزأ فذكر بعضها شائعا كذكر كلها ولو أضاف الكنفيل الجزاء الى نفسه كـ كنفل لك

ومن لزومه المطالبة كنفيل) ودالها
 الاجماع وسنده قوله عليه الصلاة
 والسلام الزعيم غارم وتركها
 أحوط مكتوب في التوراة الزعامة
 أولها سلامة وأوسطها ندامة
 وآخرها غرامة مجتبى (وكفاة
 النفس تنفذ بكفالت بنفسه
 ونحوها مما يعبه بربه عن بدنه)
 كـ الطلاق وقد مناعة انهم
 لو تعارفوا الطلاق البدعي الجملة
 وقع به الطلاق فكذا في الكفاة
 فتح (و) يجوز شائع كـ كفالت
 بنصفه أو

مطلبه
 تصح كفاة الكنفيل

ذنبي أو ثائي فإنه لا يجوز كذا في السراج لكن لو قيل ان ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كاه
 لم يشترط الحال نهر (قوله وتنفقه بضمة الخ) اما ضمة فلانه تصريح بضمته كضمة الكفالة
 لانه يصير ضامنا للتسليم والعقد بنفقة بالتصريح بوجوبه كالبيع بنفقة بالتسليم وأما على
 فلانه صيغة التزام ومن هنا أفتى قارئ الهداية بأنه لو قال التزمت بعمالي فلان كن كفاالة
 والى بضمناه هنا وتسامه في النهر ثم اعلم أن ألفاظ الكفالة كل ما ينفي عن العهدة في العرف
 والعادة وفي جامع الفتاوى هذا الى أو على وأنا كفيل به أو قبيل أو زعيم كان كاه كفاالة
 بالنفس لا كفاالة بالمال اه تارخانية وفي كافي الحاكم وقوله ضمنت وكفأت وهو الى
 وهو على سواء كاه وهو كفيل بنفسه اه ثم ذكر في باب الكفالة بالمال اذا قال ان مات
 فلان قبل أن يوفيك مالاك فهو على فهو جائز اه فقد علم أن قوله أو لا هو الى هو على كفيل
 بنفسه انما هو حيث كان الضمير للرجل المكفول به أما لو كان الضمير للمال فهو كفاالة
 مال وكذا بقية الألفاظ في التارخانية أيضا عن الخلاصة لو قال لرب المال أنا ضامن
 ما عليه من المال فهذا ضامن صحيح ثم قال ولو ادعى أنه غصبه عبدا ومات في يده فقال خله
 فأنا ضامن بقية العبد فهو ضامن يأخذه منه من ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالبيعة اه
 فقد ظهر لك ان ما مر أو لا عن التارخانية من أن هذه الألفاظ كفاالة نفس لا كفاالة مال ليس
 المراد أنها لا تكون كفاالة مال أصلا بل المراد أنه اذا قال أنا كفيل أو زعيم الخ اي بالرجل
 كان كفاالة نفس لانهم أدنى من كفاالة المال ولم يصرح بالمال بخلاف ما اذا توجهت هذه
 الألفاظ على المال فانهم اتكفون كفاالة مال لانهم اصبر بجهة فلا يراد بهم الادنى وهو كفاالة
 النفس مع التصريح بالمال أو بضميره وهذا معنى ما نقله الشافعي عن شرح القدروري للشيخ
 أبي نصر الا قطع من قوله فاذا ثبت ان هذه الألفاظ يصح الضمان بها فلا فرق بين ضمان
 النفس وضمان المال اه أي اذا قال ضمنت زيدا أو أنا كفيل به أو هو على أو الى يكون
 كفاالة نفس كما أفتى به في الخيرية واذا قال ضمنت لك ما عليه من المال أو أنا كفيل به الخ
 فهو كفاالة مال قطعا وأما اذا لم يعلم المكفول به أنه كفاالة نفس أو مال فلا تصح الكفالة
 أصلا كما يأتي بيانه قريبا وبه علم أنه لا تحرير فيما قاله الشافعي بعد ما مر عن شرح الاقطع
 من أنه ينبغي أن يقال هذه الألفاظ اذا أطلقت تحمل على الكفالة بالنفس واذا كان هناك
 قرينة على الكفالة بالمال تنعكض حينئذ للكفالة به اه فانه اذا لم يعلم المكفول به بأن
 قال أنا ضامن ولم يصرح بنفس ولا مال لا تصح أصلا كما يأتي فقوله تحمل على الكفالة
 بالنفس مخالفا للمنفول كما تعرفه نعم لو قامت قرينة على احد هما يمكن ان يقال يعمل بها
 كما اذا قال قائل اضمن لي هذا الرجل فقال الآخر أنا ضامن فهو قرينة على كفاالة النفس
 وان قال اضمن لي ما عليه من المال فقال أنا ضامن فهو قرينة على المال لان الجواب معاد
 في السؤال فافهم واغتم تحرير هذه المسئلة فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله الحمد
 (قوله أو عندى) في البحر عن التارخانية لك عندى هذا الرجل أو قال دعه الى كانت

رابعة (و) تنفقه (بضمته) أو على
 أو الى (أو عندى)

كفالة اه بمعنى بالنفس وقال في البحر أيضا عند قوله ولو قال ان لم أو افلكت به
 عند الخ عن الخانية ان لم أو افلكت به فعندى لك هذا المال لزمه لان عندى اذا استعمل
 في الدين يراد به الوجوب وكذا لو قال الى هذا المال اه فهذا صريح أيضا بان عندى
 يكون كفالة نفس وكفالة مال بحسب ما توجه اليه اللفظ وبه أتى في الخبرية
 والحاكية وما قاله في البحر عند قول الكثر وبالك عليه من أن عندى كعلى في التعليق
 فقط ولا تفيد كفالة بالمال بل بالنفس وما أتى به من انه لو قال لا تطالب فلانا مالك عندى
 لا يكون كفلا فقد رده في النهر بأن ما مر عن الخانية من العلة المذكورة غير مقيد
 بالتعليق ورد المصنف أيضا وكذا الخبير الرمى بقولهم ان مطلق لفظ عندى لا يورثه لكنه
 بقرينة الدين يكون كفالة وفي الزياهي من الاقرار انه العرف قال الرمى ومقتضى ذلك
 أن القاضى لو مال المذهب عليه عن جواب الدعوى فقال عندى كان اقرارا اه
 (قوله بمعنى محمول) كذا عزا المصنف الى البدائع أيضا قال ط الاظهر أن يكون
 بمعنى فاعل لانه حامل لكفالاته (قوله وتنبه قد بقوله أناضامن حتى تجتمعا الخ) اقول
 اشبهه هنا على المصنف مسئلة بمسئلة بسبب سقط وقع في نسخة الخانية التي نقل عنها
 في شرحه فانه قال فيه قال في الخانية وعن أبي يوسف لو قال هو على حتى تجتمعا أو حتى
 تلتقيا لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون أنه نفس أو مال اه مع أن عبارة الخانية هكذا وعن
 أبي يوسف لو قال هو على حتى تجتمعا أو قال على أن أو افلكت به أو اقل له كانت كفالة
 بالنفس ولو قال أناضامن حتى تجتمعا أو حتى تلتقيا لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون أنه
 نفس أو مال اه كلام الخانية وفي السراج لو قال هو على حتى تجتمعا أو تلتقيا فهو جائز
 لان قوله هو على ضمان مضاف الى العين وجعل الاتقاء غاية له اه يعني أن الضمير في هو
 على عائدا الى عين الشخص المكفول به فيكون كفالة نفس الى التقاء مع غيره بخلاف
 قوله أناضامن حتى تجتمعا أو حتى تلتقيا فلا يصح أصلا لان قوله أناضامن لم يذكر
 فيه المضمون به هل هو النفس أو المال فقد ظهر وجه الفرق بين المسئلتين فكان المصنف
 في التعبير أن يقال وتنبه قد بقوله هو على حتى تجتمعا أو تلتقيا لا أناضامن حتى تجتمعا
 أو تلتقيا لعدم بيان المضمون به فتنبه لذلك ثم ان المسئلة المذكورة في كافي الحاكم الذي
 جمع فيه كتب ظاهرا رواية وهو المصنف في نقل نص المذهب وذلك أنه قال ولو قال أنا به
 قبيل أو زعيم أو قال ضمن فهو قبيل وقال أبو يوسف ومحمد وكذلك لو قال على أن أو افلكت
 به أو على أن ألتك به أو قال هو على حتى تجتمعا أو حتى توافيا أو حتى تلتقيا وان لم يقل
 هو على وقال أناضامن لك حتى تجتمعا أو تلتقيا فهو باطل اه ولم يذكر قول أبي حنيفة في
 المسئلة فلم انه لا قول له فيها في ظاهر الرواية وانما المسئلة من مئة قوله عن الصاحبين فقط
 في ظاهر الرواية عنهما وبه علم أن قول الخانية وعن أبي يوسف ليس لكافة الخلاف
 ولا لغيره بل هو بيان لكون ذلك منقولا عنه وكذا عن محمد كما علمت وحيث لم يوجد نص

مطلب
 لفظ عندى يكون كفالة بالنفس
 ويكون كفالة بالمال

(أو أنا به زعيم)
 (أو قبيل به) أي بفسلان أو غيرهم
 أو قبيل بمعنى محمول بدائع (و)
 تنه قد بقوله (أناضامن حتى
 تجتمعا أو) حتى (تلتقيا) ويكون
 كفلا الى القاية

(١) لو قال أنا أرفه لا يكون كقبلا

تتأخرانية (وقبل لا) تنعقد
(العدم بيان المضمون به) أهو
نفس أو مال كما نقله في
الطائفة عن الثاني قال المصنف
والظاهر أنه ليس المذهب لكنه
استنبط منه في فتاويه أنه لو قال
الطالب ضمنت بالمال وقال
الضامن أنا ضمنت بنفسه لا يصح
ثم قال وينبغي أنه إذا اعترف أنه
ضمن بالنفس أن يؤخذ باقراره
فراجعته (كما لا تنعقد في) قوله
(أنا ضامن) أو كقبيل (المعرفة)
على المذهب خلافاً للثاني لأنه لم
يلزم المطالبة بل المعرفة واختلف
في أنا ضامن لتعريفه أو على
تعريفه والوجه الزوم فتح كأننا
ضامن لوجهه لأنه يعبر به عن الجملة
سراج وفي معرفة فلان على يلزمه
أن يدل عليه ثانية ولا يلزم أن
يكون كقبلا نهر (واذا كفل إلى
ثلاثة أيام) مثلاً كان كقبلا بعد
الثلاثة أيضاً أبدى حتى يسلمه

مطلب
في الكفالة الموقفة

للإمام فالعمل على ما نقله الثقات عن أصحابه كما علم في محله (قوله تتأخرانية) عبارة هاهو
على أحق بجته ما فهو وكفيل إلى الغاية التي ذكرها اهـ هكذا ذكره المصنف في المنع وأنت خير
بأن هذه المسئلة ليست التي ذكرها في مثله فان التي ذكرها في مثله لا تنعقد فيها الكفالة
أصلاً كما علمته أنتما (قوله كما نقله في الخاتمة) قد أجمعنا لك عبارة الخاتمة (قوله قال المصنف
والظاهر أنه ليس المذهب) الفهم في أنه عائد إلى ما نقله عن الثاني وهو الذي عبر عنه في المتن
بقوله وقيل لا وقد عات أنه ليس في المذهب قول آخر بل هما مسئلتان أحدهما اتصع فيها
الكفالة والاخرى لا تصح بلا ذكر خلاف فيها كما حذرناه آنفاً (قوله لكنه استنبط الخ)
يعني أن المصنف قال في شرحه أنه ليس المذهب مع أنه في فتاويه استنبط منه ما ذكره ووجه
الاستنباط أن الطالب والضامن لم يتفقا على أمر واحد فلم يعلم المضمون به هل هو نفس
أو مال فلا تصح الكفالة (قوله ثم قال وينبغي الخ) أقول هذا مسلم إذا كان الطالب يدعي
كفالة النفس أيضاً ما لو ادعى عليه كفالة المال فقط فلا إذا اقراره بقبول لا يؤخذ
المتر بلا دعوى أفاده الرحى (قوله على المذهب) لأنهم قالوا أنه ظاهر الرواية زاد في
الفتح عن الواقعات وبه يفتى وفي الجرح عن الخلاصة وعلمه الفتوى (قوله لأنه لم يلزم
المطالبة بل المعرفة) فصار كقوله أنا ضامن لك على أن أوقفك عليه أو على أن أدلك عليه
(١) أو على منزله فتح قال في البحر وأشار إلى أنه لو قال أنا أرفه لا يكون كقبلا كافي السراج
(قوله والوجه الزوم) لأنه مصدر متعلق إلى اثنين فقد التزم أن يعرفه الغريم بخلاف
معرفة فانه لا يقتضي المعرفة كقبيل للمطلوب فتح فصار معنى الأول أنا ضامن لأن
أعرفك غريمك وتعريفه بحضوره للطالب والافهم ومعرفة ومعنى الثاني أنا ضامن لأن
أعرفه ولا يلزم منه حضوره له لكن ما يأتي عن الخاتمة يفيد لزوم دلالة عليه وإن لم يصح
كقبلا قال في النهر وما مر من أنه صار كالتزامه الدلالة يؤيده قوله ولا يلزم الخ أي لا يلزم من
لزوم دلالة عليه أن يكون كقبلا بنفسه لمتن عليه أحكامها نهر أي لأنه يخرج عن
ذلك بقوله هو في المل القلاني فإذا ذهب إليه فلا يلزمه حضوره أو السقر إليه إذا غاب وغير
ذلك من أحكام كفالة النفس (تممة) فقدمنا أن القضاة الكفالة كل ما ينشئ عن العهدة في
العرف والعادة ومن ذلك كافي الفتح على أن أوافيك به أو على أن ألقاك به أو دعه إلى
ثم قال وفي فتاوى النسفي لو قال الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه إليك أو أسلمه إليك
أو أقبضه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام وقيد في الخلاصة بما إذا قاله
مخبراً فلو علمه ما يكون كفالة فحو أن يقول إن لم يؤد فأننا أؤدى نظيره في السد ولو قال أنا أبيع
لا يلزمه شيء ولو قال إن دخلت الدار فأننا أبيع يلزمه الخ اهـ قلت لكن لو قال ضمنت لك
ما عليه أنا أقبضه وأدفعه إليك بصير كفالة بالقبض والتسليم كما سنذكره في بحث كفالة
المال (قوله وإذا كفل إلى ثلاثة أيام الخ) خاصله أنه إذا قال كفالت لك زيداً أو ما لي زيد
من الدين إلى شهر مثلاً صار كقبلا في الحال أبداً أي في الشهر وبعبارة ويكون ذلك

المدة لتأخير المطالبة إلى شهر لتأخير الكفالة كالوإيعاد عبدًا بألف إلى ثلاثة أيام بصيرم طالبًا
 بالثمن بعد الثلاثة وقيل لا يصير كفيلاً في الحال بل بعد المدة فقط وهو ظاهر عبارة الأصل
 وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو ظاهر الرواية كما في التارخانية وفي السراجية وهو
 الأصح وفي الصغرى وبه يقتضى كما في البحر قلت ومقابلته ما قاله أبو يوسف والحسن أنه
 يطالب به في المدة فقط وبعد هاء براء الكفيل كالوظاهر أو إلى من أمر أنه مدة فأنهم ما
 يتعان قيمًا ويطلبان بعضهم كما في الظهيرية وغيرها وفيها أيضًا ولو قال كلفت فلانا
 من هذه الساعة إلى شهر تنهى الكفالة بمضى الشهر بلا خلاف ولو قال شهر الميذكره
 محمد واختلف فيه فقيل هو كقيل أبدًا كما لو قال إلى شهر وقيل في المدة فقط أي كالو
 قال من هذه الساعة إلى شهر والحاصل أنه إما أن يذكر إلى بدون من فيقول كلفته إلى شهر
 وهي مسئلة الماتن فيكون كلفه لا بعد الشهر ولا يطالب في الحال وعند أبي يوسف والحسن
 هو كقيل في المدة فقط وإما أن يذكر من وإلى فيقول كلفته من اليوم إلى شهر فهو كقيل
 في المدة فقط بلا خلاف وإما أن لا يذكر من وإلى فيقول كلفته شهرًا أو ثلاثة أيام فقيل
 كالقول وقيل كالنسي وفي التارخانية عن جمع التقارب قال واعتماد أهل زماننا على
 أنه كالنسي قلت وينبغي عدم الفرق بين الصور الثلاث في زماننا كما هو قول أبي يوسف
 والحسن لأن الناس اليوم لا يقصدون بذلك الاقويات الكفالة بالمدة وأنه لا كفالة بعدها
 وقد تقدم أن معنى الفاظ الكفالة على العرف والعادة وأن لفظ عندى للإمانة وصار في
 العرف للكفالة بقرينة الدين وقالوا إن كلام كل عاقد وناذر وحالف وواقف يحمل على
 عرفه سواء وافق عرف اللغة أو لا ثم رأيت في الذخيرة قال وكان القاضي الإمام الاجل
 أبو علي النسفي يقول قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس إذا كفلوا إلى مدة فهو حمون
 بضرب المدة أنهم يطالبون في المدة لا بعدها إلا أنه يجب على المقتضى أن يكتب في الفتوى
 أنه إذا مضت المدة المذكورة فالقاضي يخرج عنه الكفالة احترازًا عن خلاف جواب
 الكتاب وإن وجد هنا قرينة تدل على إرادته جواب الكتاب فهو عليه اهـ لكن نازع
 في ذلك في أنفع الوسائل بأن القاضي المقلد لا يحكم إلا بظاهر الرواية لا بالرواية الشاذة
 إلا أن يصوّر على أن الفتوى عليه اهـ قلت ما ذكره الإمام النسفي مبنى على أن المذكور في
 ظاهر الرواية إنما هو حيث لا عرف إذ لا وجه للحكم على المتعاقدين بالم يقصداه فليس قضاء
 بخلاف ظاهر الرواية وما ذكره من إخراج القاضي له عن الكفالة زيادة احتياط لاحتمال
 كون العاقدين عاملين بذلك المعنى فاصدين له وإذا قال إن وجد قرينة على خلاف العرف
 يحكم بجواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم (قوله لما في الملتقط الخ) تعليل لما فهم من
 قوله أيضًا من أنه يكون كفيلاً قبل الثلاثة اهـ ح (قوله لوسله للعال برئ) ويجبر الطالب
 على القبول كن عليه دين مؤجل إذا جعله قبل حلول الاجل يجبر الطالب على القبول
 خاتمة فلولم يصير كفيلاً قبل مضي المدة لم يصح تسليمه فيه ولم يجبر الآخر على القبول (قوله

لما في الملتقط وشرح المجمع لوسله
 للعال برئ وإنما المدة لتأخير المطالبة
 ولو زاد وأنا برئ بعد ذلك

لم يصير كقبلا أصلا) لأنه لا يصير كقبلا بعد المدة لغيره ما الكفالة فيه صريحاً ولا في الجلال على
 ما ذكرنا في ظاهر الرواية ظهيرية (قوله ونقله الخ) نقل القولين في البحر أيضاً عن البرازية
 (قوله أنه يصير كقبلا) أي في المدة فقط كما يفيد قول جامع الفصولين في الفصل السادس
 والعشرين كقول نفسه إلى شهر على أنه يرى بعد الشهر فهو كما قال (قوله لكن تقوى
 الاقول بأنه ظاهر المذهب) قلت وتقوى الثاني بأنه المتعارف بين الناس بحيث لا يصدقون
 غيره الا أن يكون الكفيل عالماً بحكم ظاهر المذهب فاصدق الله فالأمر ظاهر (قوله
 ولا يطلب الخ) أي في مسألة المثل (قوله لزم التسليم) أي بالطلب الاقول وقوله ولا أجل له
 ثانياً أي بالطلب الثاني وهذا ما لم يدفعه فاذا دفعه إليه فان قال برئت اليك منه يبرأ في
 المستقبل وان لم يبرأ منه فله أن يطلبه ثانياً ولا يكون ذلك براءة لأنه قال في الكفالة كلما
 طلبته مني في أجل شهر فكانت قال كلما طلبته مني وافيتك به الا أن لي أجل شهر حتى
 أطلبه وكلمة كلما تقتضي التكرار فقتضى تكرار الموافقة كلما تكرر الطلب فبالدفع
 إليه يبرأ عن موافقة لزمته بالطلب السابقة لاعتنا موافقة لزمته بطلبية توجد في المستقبل
 وانما يبرأ عن ذلك بغير وجه الا برأه فاذا برئ إليه حين دفعه مرة وجد صريح البراءة وما لا فلا
 فاذا دفعه إليه ولم يبرأ فطالبه بعد ذلك فلا كفيل أجل شهر آخر من يوم طلبه لأنه غير الطالب
 الاقول بخلاف ما إذا لم يدفعه مرة ذخيرة وبرزازية ملخصاً قلت وحاصله أنه إذا طالبه بتسليم
 المكفول بنفسه فله أجل شهر فاذا تم الشهر فله مطالبة به بالتسليم ولا أجل له في هذه
 المطالبة الثانية فاذا سلمه وتبرأ إليه من عهده فلا شيء عليه بعد ذلك وان سلمه ولم يتبرأ
 ثم طالبه به لزمه تسليمه ثانياً لكن ثبت له أجل شهر آخر بعد هذا الطلب فاذا تم الشهر ولم
 يسلمه فطالبه به فلا أجل له ما لم يسلمه الى الطالب وهكذا لا يخفى أن هذا في كفالة النفس
 أما في كفالة المال فانه بعد تسليمه لا يطلب به ثانياً لان الكفالة تنتهى به ولذا قال في
 الذخيرة ولو كفه بألف على أنه حتى طالبه به فله أجل شهر حتى طلبه فله الاجل فاذا مضى فله
 أخذ منه متى شاء الطالب الاقول ولا يكون للكفيل أجل شهر آخر اهـ وبه ظهر أن كلام
 الشارح محمول على كفالة المال واهله جردت متى وكلما عن العموم لعدم امكانه هنا لما قلنا
 بخلاف كفالة النفس كما علمت (قوله بخلاف البيع) فانه لا يصح الخيارات فيه أكثر من ثلاثة
 ايام (قوله وان شرط) ينبغي كونه بالبناء للمفعول ليشمل ما اذا كان الشرط في لفظ الكفيل
 أو الطالب ط (قوله أحضره) أي لزمه احضاره بالشرط (قوله فيها) أي بالقضية المشروطة
 قد وفي (قوله حين يظهر ماله) في بعض النسخ حتى والصواب الاقول وذلك كما لو أنكر
 الكفالة حتى أقيمت عليه البينة بخلاف ما لو أقربها فانه لا يجب عليه في أول مرة وهذا ظاهر
 الرواية كما في البرازية أي اظهر ومطالبة بانه كاره فصارت كسيلة المديون وبه صرح في الخمانية
 وكان الزباني لم يطلع على ذلك فذكره جهماً فأقاده في البحر (قوله لا يجب عليه) لكن لا يجوز
 بينه وبين الكفيل في لزمه ولا ينفقه من أشغاله وفي التناظرية لو أضرته ملازمته له

لم يصير كقبلا أصلا في ظاهر الرواية
 وهي المطالبة في كفالة لا تليق درر
 وأشباه قلت ونقله في لسان الحكام
 عن أبي اللث وأما عليه الفتوى ثم
 نقل عن الوقعات أن الفتوى أنه
 يصير كقبلا لكن تقوى الاقول بأنه
 ظاهر المذهب فتنبه (ولا يطلب الخ)
 بالمكفول به (في الجلال) في
 ظاهر الرواية (وبه يقتضي) وصححه
 في السراجية وفي البرازية كقول
 على أنه متى أو كلما طلب فله أجل
 شهر حتى وله أجل شهر من طلبه
 فاذا تم الشهر فطالبه لزم التسليم
 ولا أجل له ثانياً ثم قال كقول على
 أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر حتى
 بخلاف البيع لان مبناها على
 التوسع (وان شرط تسليمه في وقت
 بهينه احضره فيه ان طلبه) كدين
 موجب حل (فان احضره) فيها
 (والاحبسها الحاكم) حين يظهر
 ماله ولو ظهر عجزه ابتداء لا يجب عليه
 عيني

استوثق منه بكفيل خبر (قوله فان غاب) أي المكفول عنه وطلب الغريم منه احضاره
 خبر وهذا اذا ثبت عند القاضي غيبته بلدا آخر يعلم القاضي أو بيئته أفعالها الكفيل
 كافي البرازية وكافي الحماكم وأطلقه فعمل المسافة القريبة والبعيدة كافي الفتح بحر
 (قوله أمهله) أي اذا أراد الكفيل السفر اليه فان أبي حنيفة لم يحال بلا امهال كافي
 البرازية وفي التواريخ وان كان في الطريق عذرا لا يؤخذ الكفيل به بحر (قوله
 وايابه) بالسكسر أي رجوعه (قوله ولولدار الحرب) ولا تبطل بالمعاقب دار الحرب لانه
 وان كان موثقا كالمكفول بالنسبة الى ماله والا فهو حري مطالب بالتوبة والرجوع هكذا
 أطلقه في النهاية وقيد في الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادرا على رده بأن كان بيننا وبينهم
 موادة انهم يريدون البناء المرتد والايواخذ به اه وهو قيد لا بد منه بحر (قوله
 لا يطالب به) مقيد بما اذا لم يبرهن الطالب على أنه جوع كذا فان برهن أمر الكفيل
 بالذهاب اليه واحضاره لانه علم مكانه بحر (قوله ان ثبت ذلك بتصديق الطالب) عبارة
 الزياحي لانه عاجز وقد صدقه الطالب عليه اه فانت ترى أن الزياحي لم يجعل ذلك شرطاً في
 المطالبة بل بين أن فرض المسئلة فيما اذا صدقه الطالب ثم أعقب الزياحي ذلك بقوله ولو
 اختلفا الى آخر ما يأتي فبين ~~حكم~~ ما اذا لم يصدق وهو أنه اذا لم يكن له خرجة معروفة
 قال قول للكفيل أي فلا يطالب به فعمل أن تصديق الطالب غير شرطي في المطالبة تأمل فيه
 يعلم أنه لا حاجة الى اقامة البيئته فعبارة المصنف هنا غير محذرة (قوله بما في القنية) أي عن
 الامام على السند (قوله وحيلة دفعه) أي دفع الطالب عن ملازمته للكفيل (قوله
 فان برهن على ذلك) أي برهن الكفيل على أن غيبته لا تدرى لكن هذه بيئته فيها نفي ولهله
 يقبل لكونه تبعا والقصد اثبات سقوط المطالبة مقدسي ومقالة الرسقي من أن الضمير في
 برهن للطالب فغير صحيح لانه لا يناسب قوله وحيلة دفعه (قوله ولولا اختلافنا) أي بأن قال
 الكفيل لا أعرف مكانه وقال الطالب تعرفه زياحي (قوله والاحلاف) عبارة الزياحي
 والفتح والبحر والافالقول للكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجهل ومنكر لزوم المطالبة
 وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل ويحبسه القاضي الى أن يظهر بحره لان المطالبة
 كانت متوجهة عليه فلا يصدق في اسقاطها عن نفسه بما يدعي اه وكان الشارح صرح
 بالتخليف أخذ من قوله يحلف في كل موضع لو أقربه لزمه ثم قد علمت أن كون القول
 للكفيل بخلاف لما في المتن فانه يقتضي أنه لا يكتفي بقول الكفيل لا أعرف مكانه مالم
 يصدق الطالب أو يبرهن عليه الكفيل نعم ما في المتن يقتضي على قول البعض المعبر عنه في
 الفتح بقيل وذلك بقيد دفعه (تنبيه) قال في النهر ولم أر مالم يبرهننا وينبغي أن تقدم
 بيئته الطالب لان معناه زيادة علم (قوله ويبرأ الكفيل بالنفس بعوت المكفول به) أي يبرأ
 اصلا بعوت الشخص المطالب والمراد أنها تبطل بعوته كما عبر به في الكنز وغيره لتحقيق بحر
 الكفيل عن احضاره كافي النهر أي بحر امسرة بخلاف السهل بكانه لا يستمال العلم به

(فان غاب) أمهله مدة ذهابه وايابه
 ولولدار الحرب عيني وابن ملك
 (و) لو لم يعلم مكانه لا يطالب به
 لانه عاجز (ان ثبت ذلك بتصديق
 الطالب) زياحي زاد في البحر (أو
 بيئته أفعالها الكفيل مستلزاما
 في القنية) غاب المكفول عنه فلا دائن
 ملازمة الكفيل حتى يحضره
 وحيلة دفعه أن يدعي الكفيل
 عليه أن خصه غائب غيبة لا تدرى
 فبين لي موضعه فان برهن على ذلك
 تندفع عنه انحصار ولو اختلفا
 فان له خرجة للتجارة معروفة أمر
 الكفيل بالذهاب اليه والاحلاف
 انه لا يدرى موضعه ثم في كل
 موضع قلنا بذهاب البيئته للطالب
 أن يستوثق بكفيل من الكفيل
 لئلا يغيب الآخر (ويبرأ) الكفيل
 بالنفس

بعد فاذا قالوا هذا لا يطالب به وقالوا هنا بطل وأما ما في البرازية والخلاصة من أنه لو
 كان المكفول به غائباً لا يعلم مكانه ولا يوقف على أثره يجعل كالموت ولا يحبسها فالمراد به أنه
 كالموت في عدم المطالبة في الحال ولذا قال ولا يحبسها لافي بطلان الكفالة وسقوط المطالبة
 أصلاً ولا خالف كلامهم متوناً وشروحاتاً ونهنا على ذلك تمهيداً لما ساند كره قريشاً من حادثة
 القسوى (قوله بموت المكفول به) هذا شامل لبراءة كفيل الكفيل بموت الكفيل وبراءة كفيل
 بموت الأصل قال في الخاتمة الكفيل بالنفس إذا أعطى الطالب كفلاً بنفسه فمات
 الأصل برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الأول برئ الكفيل الثاني أه قال في البحر
 وأشار بابقصاده في بطلان ما على موت المطالب والكفيل إلى أنه لا تبطل براءة الأصل
 وعامة فيه وسيد كره الشارح قبيل كفالة المال (قوله أراد به الخ) كذا في المنع ولا يخفى
 أن التوهم باق وذلك أنه قال في الخلاصة لو كفل بنفس عبد فمات العبد برئ الكفيل أن
 كان المتدعي به المال على العبد وإن كان المتدعي به نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته أه ففي
 المسئلةين المكفول به نفس العبد لكن المتدعي به في الأولى المال على العبد وفي الثانية
 رقبته العبد فقول المصنف ولو عبد أو هوهم أنه شامل للمسئلتين مع أنه لا يبرأ بموت العبد في
 الثانية وإن تعذر تسليمه بالموت بل تلزمه قيمته فلا بد في دفع التوهم من أن يقول ولو عبداً
 ادعى عليه مال تأمل (قوله وسيجيء) أي في السباب الآتي ما لو كفل برقبته أي بأن كان
 المتدعي به رقبته العبد وهي المسئلة الثانية وسيجيء المسئلةان جميعاً قبيل الحوالة (قوله
 وموت الكفيل) أي الكفيل بالنفس لأن الكلام فيه أما الكفيل بالمال فلا تبطل بموته
 لأن حكمها بعد موته ممكن فيوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه أن كانت
 بأمره وكان الدين حالاً فلو وجد فلا رجوع حتى يحل الاجل بحرقه وقامه في الفسخ (قوله
 بل وارثه أو وصيه يطالب الكفيل) فان سلمه إلى أحد الورثة أو أحد الوصيين خاصة
 فلا باقى المطالبة بأحضاره بحرقه عن المنياع وقد يشكك عليه قوله هم أحد الورثة ينتصب
 خصماً للميت فيماله وعليه نهر قلت في جامع الفصولين أحد الورثة يصلح خصماً عن المورث
 فيماله وعليه ويظهر ذلك في حق الكل إلا أن له قبض حصته فقط إذا ثبت حق الكل أه وبه
 يظهر الجواب وذلك أن حق المطالبة ثابت لكل واحد من الورثة فاذا استوفى أحدهم
 حقه لا يسقط حق الباقي لأن له استيفاء حقه فقط وانما قام مقام الباقي في إثبات حقه
 فافهم (قوله وقيل ببراءة أي الكفيل بموت الطالب) (قوله ويرى بدفعه إلى من كفل له)
 أي بالتخلية بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فبقوله هذا خصمك فخذ ان شئت وأطلقه
 فشمع ما إذا كان للتسليم وقت فسلمه قبله أو لا لأن الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين
 المؤجل إذا أقضاه قبل الحلول بحرق (قوله أي في وضع يمكن الخ) ويشترط عندهما
 أن يكون هو المصير الذي كفل فيه لا عند الإمام وقوله مما أوجه كما في الفسخ وقيل أنه
 اختلاف عصر وزمان لاجتماع برهان وسيان في الزيادة واستتر به عما لو سلمه في برية

مطالب
 كفالة النفس لا تبطل ببراءة
 الأصل بخلاف كفالة المال

(موت المكفول به ولو عبداً)
 أراد به دفع توهم أن العبد مال
 فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته وسيجيء
 ما لو كفل برقبته (وموت
 الكفيل) وقيل يطالب وارثه
 بأحضاره سراج (لا) بموت
 (الطالب) بل وارثه أو وصيه
 يطالب الكفيل وقيل ببراءة
 والمذهب الأول (و) ببراءة بدفعه
 إلى من كفل له حيث
 في موضع (يمكن بمخاطبته)

أوسود وتعامه في النهر (قوله سواء قبله الطالب أولاً) فيجبر على قبوله بمعنى أنه ينزل قابضاً كالغصاب إذا رد العين والمدينون إذا دفع الدين من غير خلاف ما إذا سلمه أجنبي فلا يجبر كما يأتي (قوله ويبرأ بتسليمه مرة) إلا إذا كان فيه ما يقتضي التكرار كما إذا كلفه على أنه كلفه فله أجل شهر **ك** ما رتق ربه (قوله به يفتي) وهو قول زفر وهذا إحدى المسائل التي يفتي فيها بقول زفر بجبر وعددها سبعاً وقال وليس المراد المحصر قلت وقد زدت عليها مسائل وذكرتها منظومة في الفتاوى قال في النهر وفي الواقعات الحسامية جعل هذا رأياً للمأخرين لا قولاً لزفر ولنظفه والمتأخرون من مشايخنا يفتون بولون جواب الكتاب أنه يبرأ إذا سلمه في السوق أو في موضع آخر في المصر بناء على عادتهم في ذلك الزمان أما في زماننا فلا يبرأ لأن الناس يعينون المطلوب على الامتناع عن الحضور لغلبة الفسق فكان الشرط فيه أن يصح وبه يفتي اه وهو الظاهر إذ كيف يكون هذا اختلاف عصر وزمان مع أن زفر كان في ذلك الزمان اه قلت فبعضه نظراً ظاهر فكم من مسألة تختلف فيها الإمام وأصحابه وجهوا الخلاف فيها بسبب اختلاف الزمان كسئلة الاكتفاء بظاهر العدة وغيرها وكالسئلة المارة آتياً وبعد نقل الفتاوى ذلك عن زفر كيف يفتي بكلامه يحتمل أنه مبنى على قوله والمشهد اختلاف الزمان في مسألة بيرة (قوله ولو سلمه عند الأمير) أي وقد شرط تسليمه عند القاضي (قوله عند قاض آخر) أي غير قاضي الراسبي كما أجاب بعضهم واستحسنه في القنية لأن أغلهم ظلمة قال ط قلت ولا خصوص للرسابق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله ابن ملك) ونص كلامه في شرحه على الجمع ولو سلمه في السجن وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لأنه لا يتمكن من احضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا إذا كان السجن سجين قاض آخر في بلد آخر أم لو كان سجين هذا القاضي أو سجين أمير البلد في هذا المصر يبرأ وإن كان قد حبسه غير الطالب لأن سجنه في يده فيضلي سبيله حتى يجيب خصمه ثم يعيده إلى السجن اه وفي البحر عن البرازية ولو سجن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس ثانية فدفعه إليه فيه ان الحبس الثاني في أمور التجارة ونحوها صحيح الدفع وإن في أمر السلطان ونحوها لا اه وفي كافي الحاكم وإذا حبس المكحول به يدين أو غيره أخذت الكفيل لأنه يتقدم على أن يشكك مما حبس به بأداء حتى الذي حبسه اه أي إذا لم يمكنه تسليمه كما يعلم من كلام المحيط المار (قوله وكذا يبرأ الكفيل بتسليمه المطلوب نفسه) هذا إذا كانت الكفيلة بالامر أي أمر المطلوب ولا فلا يبرأ كافي السراج عن الفوائد والوجه فيه ظاهر لأنهم إذا كانت بغير امره لا يلزم المطلوب الحضور فليس مطالباً بالتسليم فإذا سلم نفسه لا يبرأ الكفيل نهر وفي التتارخانية لو كفل بنفسه بلا أمره فلا مطالبة للكفيل عليه إلا أن يجده فيسلمه فيه يبرأ اه وعليه فلا يأثم بعدم التمكن منه فله الهرب بخلاف ما إذا كانت بأمره وكذا قولهم له منعه من السفر انما هو إذا كانت بأمره أفاده في البحر (قوله وبتسليم وكيل الكفيل) لو قال وبتسليم

سواء قبله الطالب أولاً (وان لم يقل)
وقت التكفيل (إذا دفعته اليك
فانابري) ويبرأ بتسليمه مرة قال
سليمه اليك بوجه الكفالة أولاً وان
طلبه منه والأفلا بد أن يقول ذلك
(ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي
سلمه فيه ولم يجز) تسليمه (في غيره)
به يفتي في زماننا ثم سأل الناس
في أعانة الحق ولو سلمه عند الأمير
أو شرط تسليمه عند هذا القاضي
فسلمه عند قاض آخر جاز بجبر ولو
سلمه في السجن لو سجن هذا
القاضي أو سجن أمير البلد في هذا
المصر جاز ابن ملك (وكذا يبرأ)
الكفيل (بتسليم المطلوب نفسه)
الحصول المقصود (وبتسليم وكيل
الكفيل) أقيم مقامه

نائبه لكان أجود وأفود لأن كفيلا الكفيل لو سلمه برئ الكفيل أيضا كافي الخاتمة نهر
 (قوله ورسوله اليه) أي إلى الطالب بأن دفع المطلوب إلى رجل يسلمه إلى الطالب على وجه
 الرسالة فيقول الرجل إن الكفيل أرسل معي هذا أسلمه اليك (قوله لأن رسوله إلى غيره
 كالاجنبي) تعليل لمفهوم قوله اليه فإن مفهوما أنه لا يرألو كان رسوله إلى غيره بمجرّد
 التسليم ومثاله كافي طو قال الكفيل لشخص خذ هذا أسلمه لفلان ليسلمه للطالب فأخذه
 الرسول وسلمه إلى الطالب بنفسه فإنه يكون كتسليم الاجنبي (قوله وفيه) أي في تسليم
 الاجنبي يشترط أي زيادة على الشرط الذي بعده قبول الطالب قال في البحر وقيد بالوكيل
 والرسول لأنه لو سلمه أجنبي بغير أمر الكفيل وقال سلمت اليك عن الكفيل وقف على
 قبوله فإن قبله الطالب برئ الكفيل وإن سكنت لا اه (قوله ويشترط أن يقول كل واحد
 من هؤلاء) أي الثلاثة وهم المطلوب والوكيل والرسول وهذا دخول على المتن أراد به
 التبيين على أمرين أحدهما أن قول المصنف من كفايته قبيح في الشكل لا في الوكيل
 والرسول فقط كما قد يتوهم من عبارة المصنف حيث ~~ترد~~ رلقظ بتسليم ولا في المطلوب
 فقط كما يتوهم من عبارة الكثر حيث قدم قوله من كفايته على تسليم الوكيل فإنه ما أنه
 لا يكفي قصد كون التسليم عن الكفاية بل لا بد من التصريح به بأن يقول سلمت اليك عن
 الكفيل من كفايته فافهم لكن اقتصر في الدرر على قوله عن الكفيل وعزاه إلى الخاتمة
 واقتصر في البحر على قوله عن الكفاية وعبر في الفتح مزايا لا أول ومزايا لا ثاني فعلم أنه لا يلزم
 الجمع بينهما فلو زاد الشارح كلمة أو بأن قال أو من كفايته لكان أولى (قوله والا لا يبرأ)
 أي أن لم يقل أحد هؤلاء ذلك لا يبرأ الكفيل (قوله ابن كمال) ومثله في الفتح والبحر والمنع
 وغيرها (قوله فإن قال إن لم أوافق الخ) قيد بعدم الموافقة لا بد من التزام في البرازية كقول
 بنفسه على أنه متى طالبه سلمه فإن لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه بالتسليم
 ويجزى لا يلزمه المال لأن المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فإذا لم تصح المطالبة لم يتحقق الجز
 الموجب للزوم المال فلا يجب اه بحر (قوله أي آت) ومثله أن لم أدفعه اليك أو أن غاب
 عنك نهر (قوله فهو) أي القائل وهو من جهة القول بالمعنى لأنه انما يقول فأنا ضامن لما
 عليه أو عندي كافي الخاتمة وقدم تر (قوله ما عليه) أشار إلى أنه لا يشترط تعيين قدر المال
 كما يأتي وقيد بقوله ما عليه لأنه لو قال فالمال الذي لك على فلان ربل آخر وهو ألف درهم
 فهو على تجاز في قول أبي يوسف وقال محمد هذا الكفاية بالنفس جائزة والكفاية بالمال باطلة
 لأنه بخاطرة إذا كان المال على غيره وانما يجوز إذا كان المال عليه استصحبنا ولو كفل
 بنفسه رجل للطالب عليه مال فلزم الطالب الكفيل وأخذ منه كفيلا بنفسه على أنه أن لم
 يوافق به فالمال الذي على المكفول به الأول عليه جاز وليس هذا كالذي عليه مال ولم يكفل
 به أحد كذا في كافي الحاكم (قوله مع قدرته عليه) مخرج هذا القيد الذي يابى والشهفي
 في شرح النقابة وكذا في البحر وقال المصنف في المنع أنه قيد لازم لأنه إذا جهز لا يلزمه الا اذا

(ورسوله اليه) لأن رسوله إلى غيره
 كالاجنبي وفيه يشترط قبول
 الطالب ويشترط أن يقول كل واحد
 من هؤلاء سلمت اليك عن الكفيل
 درر (من كفايته) أي بحكم
 الكفاية عني والا لا يبرأ ابن كمال
 فليحفظ (فإن قال إن لم أوافق) أي
 آت (به عند افهوض من الماعليه)
 من المال (لم يوافق به مع قدرته
 عليه)

عجز بموت المطلوب أو جنونه اه (قوله قالو عجز لحبس أو مرض) أي مثلاً قد دخل فيه
 ما إذا غاب المكفول به ولم يعلم مكانه فقد دمر التصريح بأن ذلك عجز وقد علمت أن شرط
 ضمان المال عدم الموافقة مع القدرة وحيث صرحوا بأن الغيبة المذكورة عجز عن
 الموافقة لم تحقق القدرة ولم يستثنوا من العجز إلا العجز بموت المطلوب أو جنونه فدخلت
 الغيبة المذكورة في العجز وأما ما تقدمناه من الخلاصة والبرازية من أن الغيبة المذكورة
 كالوت فقد علمنا أن المراد أنها مثله في سقوط المطالبة في الحال لا من كل وجه على أن ذلك
 مذكور في كفالة النفس والموت هنا لم يمتلئ لكفالة بالنفس وسقطت للمطالبة بالكلية
 وليس هناك كفالة بالمال وهذا المراد ثبتت كفالة المال المتعلقة على عدم الموافقة مع
 القدرة والموت هنا محقق لكفالة المال وثبت للضمان فإذا جعلت الغيبة المذكورة
 كالوت بالمعنى المراد فيما مر وهو سقوط المطالبة بالنفس للعجز عن تسليمه لا يلزم منه ثبوت
 ضمان المال المعاق على عدم الموافقة مع القدرة بل يلزم عدم ثبوته لتحقيق العجز وان جعلت
 كالوت بالمعنى المراد هنا وهو ثبوت الضمان نافي قوله - مع القدرة وقد علمت أن الغيبة
 المذكورة عجز منافي للضمان وأنهم لم يستثنوا من العجز إلا الموت والجنون على أن جعلها
 كالوت في ثبوت الضمان خلاف ما أراد في البرازية والخلاصة لانهم انما ذكر ذلك
 في كفالة النفس المجردة عن كفالة المال وقد صرح أصحاب المتون وغيرهم بأن الغيبة
 المذكورة مسقط للمطالبة بالتسليم وذلك مناف لثبوت الضمان أي ضمان النفس
 فلا يصح الاستدلال بتلك العبارة على كون الغيبة المذكورة مسقط للمطالبة بالمال
 في مسئلتنا وانما سقط المطالبة بالنفس فقط وأما المطالبة بالمال فهي بحكم الكفالة
 الاخرى المتعلقة على عدم الموافقة مع القدرة فاذا وجد ما علق عليه ثبتت والا فلا ومع
 الغيبة المذكورة لم توجد القدرة فلا تثبت المطالبة بالمال كما لا يخفى فاذا علمت ذلك
 ظهر لك جواب حادثة الفتوى قريباً من كتابي لهذا المجلد وهي رجلان عليهما ماديون
 فشكلهما مازيه كفالة مال وكفاهما عند زيداً ربعة رجال على أنهم ان لم يوافقوه بالمطالوبين
 عند حلول الاجل فالمال المذكور عليهم ثم حبل الاجل وأدى زيد إلى أصحاب الديون
 وطالب الاربعة بالمطالوبين فأحضروا له أحدهما وعجزوا عن إضرار الآخر لكونه سافر
 إلى بلاد السطرب ولا يدري مكانه فأجبت بأنه لا يلزمهم المال للعجز عن الموافقة بالغيبة
 المذكورة فعارضني الحاكم الشمرى بعبارة البرازية المارة فأجبت بما سترته والله سبحانه
 أعلم (قوله كما أفاده بقوله الخ) أي أفاده بعضه لأنه لم يذكر الجنون لكن يفهم حكمه من
 الموت لأن المستحق عليه تسليم يكون ذريعة إلى الخصام ولا يتحقق ذلك مع الجنون كالوت
 (قوله أو مات المطلوب) يعني بعد الغد كذا في الفتح وبهذا يزول اشكال المسئلة وهو أن
 شرط الضمان عدم الموافقة مع القدرة ولا شك أنه لا قدرة على الموافقة بالمطالوب بعد موته
 فاذا قيد الموت بما بعد الغد يكون قد وجد شرط الضمان قبله لأن فرض المسئلة عدم

قوله عجز لحبس أو مرض لم يلزمه المال
 إلا إذا عجز بموت المطلوب أو جنونه
 كما أفاده بقوله (أو مات المطلوب)
 في الصورة المذكورة

مطلب
 حادثة الفتوى

(ضمن المال) في الصورتين لانه
علق الكفالة بالمال بشرط متعارف
فصح ولا يبرأ عن كفاالة
النفس لعدم التنافي فلو ابرأه
عنها لم يوافق به لم يجب المال
لقد شرطه قيد موت المطلوب لانه
لومات الطالب طلب وارثه ولو
مات الكفيل طواب وارثه درر
فان دفعه الوارث الى الطالب برئ
وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان
المال على الوارث يعني من تركه
الميت عيني (ولو اختلفا في الموافقة)
وعدمها (فالقول للطالب) لانه
منكرها (وم) حينئذ في المال لازم
على الكفيل (خاتمة وفيها ولو اختلف
الطالب فلم يجده الكفيل نصب
القاضي عنه وكلا ولا يصح
الكفيل على الموافقة الابحجة
(ادعى على آخر) حقا عيني
أو (ما نه دينار ولم يبينها) أجمدة
أم رديئة أم أشرقية لتصح الدعوى

مطلب

في المواضع التي ينسب فيها
القاضي وكلا بالقبض عن
الغائب المتواري

قوله لا فرق بين أن يبين الخ هكذا
بخطه وأعله سقط من قوله عرف
النفي والاصل بين أن لا يبين الخ
تأمل اه معجحه

الموافقة غدا كناية عليه المشرح بقوله في الصورة المذكورة أي المقيدة بالغدا لكن مفاده
أنه لو لم يقيد بالغدا لا يثبت الضمان بالموت مع أنه صرح في الفتح أيضا بأنه لا فرق بين المقيد
والمطلق فإنه تأمل ثم رأيت في كافي الحاكم قد سبق قوله فمات المكفول به قبل الاجل ثم حل
الاجل فالمال على الكفيل فهذا مخالف لقول الفتح يعني بعد الغدا (قوله في الصورتين)
أي صورة عدم الموافقة مع القدرة وصورة موت المطلوب وموت المطلوب وان أبطل
الكفالة بالنفس فانما هو في حق تسليمه الى الطالب لا في حق المال بجر (قوله بشرط
متعارف) فلو قال ان وافيتك به غدا فعلى ما عليه ثم وافي به لم يلزمه المال لانه شرط لزومه
ان أحسن اليه كذا في منية المقتضى يعني أنه تعلّق بشرط غير متعارف فهو في جامع
القصولين لو قال ان وافيتك به غدا والافعلي المال لم تصح الكفالة بخلاف ان لم وافيتك به
غدا اه واستشكل في نور العين الفرق بين المسئلتين لأن قوله والافعلي المال يعني
ان لم وافيتك به غدا قلت الظاهر أن قوله والافانذوا الصواب اسقاطه بدليل كلام المنية
وبه يزول الاشكال تدبر (قوله لعدم التنافي) اذ كل منهما للتونق ولعله بطا اليه بحق آخر
يتدعى به غير المال الذي كذله معاقا كافي الفتح (قوله لقد شرطه) وهو بقاء الكفالة
بالنفس لزواها بالابرا وطواب بالفرق بينهما وبين موت المطلوب فانما بالموت زالت أيضا
وأجيب بأن الابرا وضع لفسخ الكفالة ففسخ من كل وجهه والافساخ بالموت انما هو
لضرورة العجز عن التسليم المقيد فبقت ضرورة الى تعديده الى الكفالة بالمال كذا
في الفتح نهر (قوله طلب وارثه) أي طالب وارثه من الكفيل احضار المكفول به في
الوقت وان مضى الوقت طلب منه المال (قوله طواب وارثه) أي باحضار المكفول به في
الوقت وبالمال بعده (قوله فان دفعه) تفريع على قوله ولومات الكفيل الخ (قوله فالقول
للعالم) ويكون الامر على ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما الا ان كلاهما مدّع
الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على المتدعي عندنا بجر عن نظم الفقه (قوله
ولو اختلف في العالم) أي عند مجي الوقت (قوله نصب القاضي عنه وكلا) أي فيسأله
اليه وكذا لو اشتهر بالخيار فتواري البائع أو حالف له قضي دينه اليوم فتغيب الدائن
أو جعل أمرها بيدها ان لم تصل نفقة فتقتضيها فالتأخر عن على أن القاضي نصب وكلا
عن الغائب في الكل وهو قول أبي يوسف كذا في الخاتمة قال أبو اللبث هذا خلاف
قول أصحابنا وانما روي في بعض الروايات عن أبي يوسف ولو فعله القاضي فهو وحسن
نهر (قوله ولا يصح الكفيل الخ) الاولى ذكره بعد قوله لانه منكرها (قوله ادعى
على آخر حقا) أفاد أنه لا فرق بين أن يبين مقدار أصلا وبين المقدار ولم يبين صفته وقد
جمع بين المسئلتين الامام محمد في الجوامع الصغير واقصر في الكنز على الثانية قال في النهر
ولو تبعه المصنف كان أولى وانما خلاف الآق جار في ما خلا ما يوجب كلام الجبر
(قوله لتصح الدعوى) علة لا منفي لم أفاد أن صحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط

(قوله)

(قوله أي فعلية المائة) أي المائة الذين كورة والاولى أن يزيد مائة دينار مذكورة
 لاجل قوله سقاو قيد يكونه كقل بقدره اليوم لما في كافي السالكين من أنا لو كذل بنفسه
 على أنه ان لم يوافق به غدا فعليه ما المطالب عليه من شيء فلم يوافق به في الغد وقال الكفيل
 لاشي لك عليه فاقول له مع يمينه على علمه وكذلك اذا أقر الكفيل بمائة والمطالب بمائتين
 صدق المطالب على نفسه ولم يصدق على الكفيل ولو قال فعليه من المال ما أقر به المطالب
 فأقر المطالب بألف فالكفيل ضامن لها ولو قال فعليه ما ادعى الطالب وأدعى ألفا وأقر له
 به المطالب فاقول للكفيل مع يمينه على علمه اهـ (قوله فعلية المائة) هذا قول الامام
 والثاني آخر اوقال محمدان لم يمينها ثم ادعى وبينها لا تلزمه وتعامه في النهر (قوله اما بالبيعة
 الخ) تابع فيه صاحب النهر وكانه أخذ مما يأتي عن السراج من اشتراط اقرار المدعي عليه
 بالمال والبيعة مثل الاقرار لكن هذا مخالف لكلام المصنف وغيره من أن القول للمدعي
كما يأتي (قوله والقول له أي للكفيل) عبارة المصنف في الخ أي للمكفول له وهي
 الصواب وقد تبع الشارح الدرر واعتضه في الزميمة بقوله هذا هو ظاهر والصواب
 للمدعي أما دراية فلا تعلق قولهم لانه يدعي الصحة يشهد بذلك فان ادعاء الصحة لا يوافق
 مدعاه وأما راية فتعلقه في دعواه الدراية ويكون القول له في هذا البيان لانه يدعي
 الصحة والكفيل يدعي الفساد ذكره في الذخيرة اهـ وفي غاية البيان وبقبل قول المدعي
 انه أراد ذلك عند الدعوى لانه يدعي الصحة اهـ في الزميمة وفي النهاية فاذا بين المدعي
 ذلك عند القاضي ينصرف بيانه الى ابتداء الدعوى والملازمة فتظهر صحة الكفالة بالنفس
 والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا البيان لانه يدعي صحة الكفالة اهـ ومثله في
 شرح الجامع الصغير لقاضيخان فهذه العبارات صريحة في المراد وهو ظاهر عبارات
 المتون والهداية (قوله وكلام السراج يفيد الخ) وذلك حيث قال ولو ادعى على رجل ألفا
 فأنكره فقال له رجل ان لم أوافقك به غدا فبى على فلم يوافق به غدا الا يلزمه شيء لان المكفول
 عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل به أيضا فصار هذا مالا معلقا بخطر فلا يجوز
 اهـ (قوله فليحزر) لا يخفى أن ما في السراج لا يعارض ما في مشاهير كتب المذهب التي
 ذكرناها وقال السالكاني الذي تحزرنى أن يحسم ما في السراج على قول محمد وقول أبي
 يوسف ثانيا اهـ وهو ظاهر ولا يقال ان قول السراج فأنكره يفيد التوفيق بحمل كلامهم
 على الاقرار لانه خلاف ما فرض به المسئلة في كافي السالكين من كون الكفيل والمطالب
 منكرين للمال (قوله في دعوى حد وود) قيد بالدعوى لان الكفالة بنفسه الحد والحدود
 لا تجوز اجماعا كما يأتي اذا لم يكن استيفاؤهما من الكفيل وقيد بالقصاص لانه في القتل
 والجراحة خطأ يجبر على الكفيل اجماعا لان الموجب هو المال نهر (قوله مطلقا) أي
 في حقه تعالى أرحم عبده وهذا راجع لقوله حد والاولى ذكره عقبه (قوله وسرقه) هذا
 أصله التمر ثانيا وجهه من حقوق العباد ككون الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم

قوله قوله أي فعلية المائة هكذا
 بخطه بضمير الغيبة والذي في نسخ
 الشارح التي يدي أي فعلية المائة
 بضمير التكلم واجتزأ اهـ معجزة

(فقال) رجل للمدعي دعه فأننا
 كقل بنفسه و (ان لم أوافقك به غدا
 فعليه أي فعلية) (المائة فلم يوافق)
 الرجل (به غدا فعليه المائة) التي
 بينها المدعي اما بالبيعة أو باقرار
 المدعي عليه وتصح الكفالة لان
 لانه اذا بين التحق البيان بأصل
 الدعوى فتبين صحة الكفالة
 بالنفس فترب علم الثانية (والقول
 له أي للكفيل (في البيان) لانه
 يدعي صحة الكفالة وكلام السراج
 يفيد اشتراط اقرار المدعي عليه
 بالمال فليحزر (لا يجبر) المدعي عليه
 (على اعطاء الكفيل بالنفس
 في دعوى حد وود) مطلقا
 وقالا يجبر في حد وود حد وود
 وسرقه

اشترطها بغير قات قد صرح به السالك في الكافي حيث قال ولو ادعى رجل قبل رجل أنه
سرق ما لأمته وقال يفتي حاضرة فانه يؤخذ له كفيلا بنفسه ثلاثة أيام ولو قال قد قبضت
منه السرقة ولكني أريد أن أقيم الحد لم يؤخذ منه كفيلا ثم قال وإذا أقام شاهدين على
السارق وعلى السرقة وهي بعينها في يديه لم يؤخذ منه كفيلا ولكن يحبس وتوضع السرقة
على يدي عدل حتى يركي الشهود اه قات والظاهر أنه يحبس ولا يكفل في الثانية لأنه صار
متهما بقيام البينة قبل التزكية والمتم يحبس كما يأتي وفي الأولى لم يحبس لأن الحبس عقوبة
فلا يفعله قبل الشهادة (قوله كعزير) قال في الكافي لو ادعى رجل قبل رجل شتمه فيها
تعزير وقال يفتي حاضرة أخذ له منه كفيلا بنفسه ثلاثة أيام لأنه ليس بجحد وهو من حقوق
الناس ألا ترى أنه لو عقابته وتركه جاز ثم قال وإن أقام عليه شاهدين بالشتم لم يحبس
ولكن يؤخذ منه كفيلا بنفسه حتى يسأل عن الشهود فإن زكوا عزره القاضي أسواطاً
وإن رأى أن لا يضربه وأن يحبس به أياماً عقوبة فعل وإن كان المذني عليه رجلاً له مروءة
وخطر استعسفت أن لا أحبس ولا أعزره إذا كان ذلك أول ما فعل اه (قوله لأنه حق
آدمي) ظاهره أن ما كان أي من التعزير من حقوقه تعالى لا يجوز به التكفيل كالحط بجر
(قوله والمراد بالحبس) أي على قوله ما كافي الجبر (قوله الملازمة) أي بأن يدور معه
الطالب حيث داركي لا تغيب عنه وإذا أراد دخول داره فإن شاء المظلوب أدخله معه
والأمنه الطالب عنه نهر (قوله جاز) لأنه أمكن ترتيب موجبه عليه لأن تسليم النفس
فيما واجب فطالب به الكفيل فيحقق الضم هداية قال في الفتح ومقتضى هذا التعليق
هذه الكفالة إذا سمع بها في الحدود والمخالصة لأن تسليم النفس واجب فيها لكن نص
في القوائد انطبازية على أن ذلك في الحدود التي للعباد فيها حق كحد الرداء لا غير اه نهر
وفي البحر قدمنا أنه لا تجوز بنفس من عليه في الحدود والمخالصة (قوله وظاهر كلامهم)
أي حيث اقتصر على هذه الثلاثة وقد أجمعنا التصريح به في الفتح عن انطبازية ذكره
قبل ذلك أيضاً حيث قال بخلاف الحدود والمخالصة فقال الله تعالى كحد الزنا والشرب لا تجوز
الكفالة وإن طابت نفس المذني عليه بإعطاء الكفيل بعد الشهادة أو قبلها ثم ذكر وجهه
(قوله فليكن التوفيق) أي فليكن ظاهراً لا مهم المذكور توفيقاً بين ما ذكره المصنف
من أنه لو أعطى آفيلاً برضاه جاز وبين ما سيجي بمحمل ما هنا على حقوق العباد وما سيجي
على حقوقه تعالى لكن فيه أن الكفالة بنفس الحد لا تصح معطافاً لأن حد السرقة وإن
كان ملحقاً بحقوق العباد كما مر لكن إذا حال قبضت السرقة وقال أريد إقامة الحد لم يؤخذ
له كفيلا كما قدمناه فالظاهر أن يكون مراده أن ما سيجي من قولهم لا تصح بنفس حد
وقود هو التوفيق بينه وبين ما هنا من أنه لو أعطى كفيلاً برضاه جاز فإن ذلك في أنما لا تصح
بنفس الحد والقود وما هنا من الجواز في دعوى الحد والقود كما أشار إليه أولاً حيث قال
في دعوى حد وقود (قوله ولا حبس فيها) أي في الحدود والقصاص (قوله يعرفه

تعزير لأنه حق آدمي والمراد
بالحبس الملازمة لا الحبس (ولو
أعطى) برضاه كفيلاً في قود
وقذف وسرقة (جاز) اتفاقاً بين
كمال وظاهر كلامهم أنهم أي حقوقه
تعالى لا تجوز نهر قلت وسيجي أنها
لا تصح بنفس حد وقود فليكن
التوفيق (ولا حبس فيها) حق
يشهد شاهدان مستوران أو
واحد (عدل) يعرفه

القاضي بالعدالة (أي فلا يحتاج إلى تعديله) (قوله لأن الحبس للتممة مشروع) أي
والتممة تثبت بأحد شطري الشهادة العدد والعدالة فتح وهذا جواب عما قد يقال
الحبس أقوى من الكفالة فإذا لم يؤخذ بالادنى كيف يؤخذ بالقوى فأجاب بأن الحبس
للمتممة لا للبعد أفاده السامحاني (قوله وكذا تعزير المتهم) أي في غير هذه المسئلة والانتهى
أيضاً من تعزير المتهم فإن الحبس من أنواع التعزير وعبارة البحر وكلامهم هنا يدل
ظاهر على أن القاضي يعزير المتهم وإن لم يثبت عليه وقد كتبت فيها رسالة ومطالعتها
أن ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل إذا
أخبر القاضي عدل بذلك عززه لتصرفهم هنا بحبس المتهم بشهادة مستورين أو عدل
والحبس تعزير اهـ ملخصاً وحاصله جواز تعزير المتهم فيما هو من حقوقه تعالى وبديل
عليه ما قدمناه آنفاً عن الكافي من جواز حبسه إذا أقيمت البينة على السرقة حتى تركى
الشهود بخلاف ما إذا أقيمت على شقه فانه يكفل ولا يحبس إلا بعد تركيهم فحينئذ يضرب
أو يحبس (تنبيه) * وأورد في التمر أن تعزير القاضي المتهم وإن لم يثبت عليه مسمى على
خلاف المقتضى به عند المتأخرين من أنه ليس للقاضي أن يقضى بعلمه ثم أجاب بأن الخلاف
فيما كان من حقوق العباد ما في حقوقه تعالى فيقضى فيها بعلمه آنفاً ثم قال فما يكتب
من المحاضر في حق إنسان فإن لم يكن أن يعتمده من العدل ويعمل به وجب في حقوقه
تعالى اهـ ملخصاً قلت وهذا خاص بالتعزير لأن قضاءه بعلمه في الحدود والخالصة لا يصح
آنفاً كما صرح به في الفتح قبيل باب التحكيم وكذا في شرح الوهبانية للشرنبلالي وجرم
به في شرح أدب القضاء بالاحكامية خلاف فيما أجاب به في التمر غير صحيح وسبأ في تمام
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى في باب كتاب القاضي إلى القاضي (قوله الأفي أربع)
استثناء من قوله لا يلزم أحد (قوله كنفيل نفس) أي عند القدرة أشباه (قوله وسبحان
قاض) أي إذا خلى رجلاً من المسجونين حبسه القاضي بدین عليه فإلرب الدين أن يطلب
السجنان بأحضاره كافي القنية أشباه وقيد بأحضاره إذا لا يلزمه الدين لعدم موجب (قوله
والاب في صورتين) الأولى الاب إذا أهرأ جنبياً بضمان ابنه فطلبه الضامن منه الثانية
ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب أحضارها
فان كانت تخرج في حوائجها أمر القاضي الاب بأحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئاً
خروا لأرسل اليها أميناً من أمنائه ذكره الولوالجي أشباه قلت والمقصود من طلب
أحضارها أن يسألها القاضي عن دعوى الزوج أنه دخل بها فان أقرت بذلك أجبرها
القاضي على المصير إلى بيت الزوج وإن أنكرت فالقول قولها هكذا في الولوالجية
وهكذا فهمته قبيل أن أراه والله تعالى الحمد فافهم وهذا مسمى على القول بأنهم بعد
الدخول بها برضاها ليس لها منعه نفسها القبض المهر (قوله الاب يطلب بأحضار طفلها
إذا انقبض) أي إذا كان مأذوناً في التجارة وطلب من رجل أن يضمه فافهم وهذه غير

مطلب

في تعزير المتهم

القاضي بالعدالة لأن الحبس
للمتممة مشروع وكذا
تعزير المتهم بحر* (قوائد) * لا يلزم
أحد الحضور أحد لا يلزم الزوج
أحضار زوجته لسماع دعوى
عليها الأفي أربع كنفيل نفس وسبحان
قاض والاب في صورتين في
الأشياء وفي حاشيته الابن المصنف
معزى بالاحكامات العمادية الاب
يطلب بأحضار طفله إذا انقبض

مطلب

لا يلزم أحد الحضور أحد الأفي

أربع

الاولى من الصورتين السابقتين وقد مرنا عن الكافي وكذا قال في جامع الفصولين من
 الاحكامات لو غيب الغلام وأخذ الكفيل أباه الغلام وقال أنت أمرتني أن أخضعه
 فخلصني فإن الأب يؤخذ به حتى يحضر ابنه إذا أصبى في يده وتديره وكذا قالوا إن الصبي
 المأذون لو أعطى كفيلاً بنفسه ثم غيب الصبي فإن الأب يطالب بالحضرة بخلاف أجنبي
 قال الكفيل بنفسه زيد وكفل فقاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب بالحضرة زيد لأنه لم يكن
 يده وتديره اهـ (قوله وفيها) أي في الاشياء (قوله بالحضرة المأذون) بالفتح أي المأذون
 به إذا كان منقولا (قوله وكذا المأذون عليه) أي يأخذ من المأذون عليه كفيلاً بنفسه إذا
 برهن المأذون ولم تزل شهوده أو أقام واحداً أو أدهى وقال شهودي حضور ولا يجب برعي
 إعطاء كفيل بالمال أشباهه (قوله إلا في أربع الخ) عبارة الاشياء ويستثنى من طلب كفيل
 بنفسه إذا كان المأذون عليه وصياً أو وكلاً ولم يثبت المأذون الوصاية والوكالة وهما في
 أدب القضاء للخصاف وما إذا أدهى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينا غيرها وما إذا أدهى
 العبد المأذون الغير المديون على مولاه ديناً بخلاف ما إذا أدهى المكاتب على مولاه
 أو المأذون المديون فإنه يكفل كذا في كافي الحسام اهـ (قوله إذا لم يثبت المأذون الوصاية
 والوكالة) لأن المأذون عليه إذا أنكر كونه وصياً أو وكلاً لم يكن خصماً عن الميت أو الغائب
 بل هو أجنبي فإذا قال المأذون عدي بينة على كونه وصياً أو وكلاً لم يؤخذ به كقيل
 من المأذون عليه بنفسه لأن الوصاية أو الوكالة ليست حقاً على المأذون عليه أم لو ثبت ذلك
 وأراد أن يثبت ديناً له على الميت أو الموكل فثبت صدق المأذون عليه خصماً فإذا قال للقاضي
 لي بينة حاضرة في المصر فخذني كفيلاً بنفسه إلى ثلاثة أيام مثلاً فإنه يجيبه هذا ما ظهر لي
 في تقرير هذا المثل (قوله لا يجبر على الكفيل) وفي ظاهر الرواية يجبر كما أنه يجبر على إعطاء
 الكفيل وإن كان المال حقيراً ط عن حاشية أبي السعدي (قوله لا كفيل النفس) فإن
 الطالب إذا أقر أنه لاحق له قبل المكفول به فإن أباحه منقمة قال له أن يأخذ الكفيل به
 ألا ترى أنه يكون وصياً يثبت عليه أو وكلاً في خصوصية كافي (قوله وأما كفالة المال
 الخ) معطوف على قوله وكفالة النفس قال في شرح الملتقى وزاد بعضهم الكفالة بتسليم
 المال ويمكن دخوله في المال فلا يحتاج إلى جعله قسماً بالتأقلم اهـ وهو ظاهر ما في
 البحر عن التتارخانية له مال على رجل فقال رجل للطالب ضمنت لك ما على فلان أن أقضه
 وأدفعه إليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده انما هو على أن يقضاه
 ويدفعه إليه وعلى هذا معاني كلام الناس ولو غضب من مال رجل أنفقاته المغموب
 منه وأراد أخذها منه فقال رجل لا تقايله فأناضامن لها أخذها وأدفعها إليك لزمه ذلك
 ولو كان الغاصب استهلك الألف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلاً وكان عليه ضمان
 التقاضي اهـ فهذه الألفاظ لا تكون كفالة بنفس المال بل بتقاضيه وهذا إذا لم يذكر
 مععلق في جامع الفصولين قال دينك الذي على فلان أنا أدفعه إليك أنا أسلمه أنا أقضه

وفيها القاضي يأخذ كفيلاً
 بالحضرة المأذون وكذا المأذون عليه
 إلا في أربع مكاتبه ومأذونه
 ووصي وكفيل إذا لم يثبت المأذون
 الوصاية والوكالة وفي شرح المجموع
 عن محمد إذا كان المأذون عليه
 معروفاً لا يجب برعي الكفيل ولو
 كان غريباً لا يجبر أنفقاً قابل حقه
 في البين فقط اهـ ببراء الاصيل ببراء
 الكفيل الا كفيل النفس الا إذا
 قال لاحق لي قبله ولا موكلي ولا
 لبيم أنا وصيه ولا لو وقف أنا متوايه
 فثبت ببراء الكفيل أشباهه (و) أما
 (كفالة المال)

مطلب
 كفالة المال

لا يكون كفيلا مالم يتكلم باللفظة تدل على الالتزام ثم قال لو أتى بهذه اللفاظ منجز لا يصير
 كفيلا ولو علمنا كقوله لو لم يؤدنا أو أدى فأنا أدفع بصير كفيلا اه وقد علم عامر أن كفاية
 المال قسمان كفاية بنفس المال وكفاية بتقاضيه ومن الثاني الكفاية بتسليم عين كإمانة
 ونحوها كما يأتي ومنه أيضا قوله ولو غصب من مال رجل الخ لأن دراهم الغصب تبين
 فيجب رده عنهم الواقعة بخلاف ما إذا ملكك لأن انصيرد ينال فصيح الكفاية بدفعها بل بصير
 كفيلا بالتقاضى وبه ظهر الفرق بين المثلين (قوله فتصح به) أطلقه فتشمل ما إذا كان
 الاصيل مطالبه الآن أو لا فتصح عن العبد المحجور بما يلزمه به العتق بأسه تلاك
 أو رخص ويطلب الكفيل الآن كما لو فاس القاضي المديون وله كفيل فان المطالبة متأخر
 عن الاصيل دون الكفيل كما في التمارينية نمر وشمل كفاية المال عن الاصيل وعن
 الكفيل بأن كفل عن الكفيل كفيل آخر بما على الاصيل كما قدمناه أول الباب عن
 الكافي وقال في البحر أطلق صحته فتشمل كل من عليه المال سزا كان أو عبدا ما دوننا
 أو محجورا ضيقا أو بالغار جلا أو امرأه مسلما كان أو ذميا وكل من له المال لكن في البرازية
 الكفاية للصبي الناجر صحيحة لأنه تبرع عليه وللصبي العاقل غير الناجر روايان اه وذكر
 الحاكم الشهيد أن الجواز قول أبي يوسف وفي التنزيل إذا كفل رجل صبي أن كان
 الصبي ناجر أصح بخطابه وقبوله وإن كان محجورا فان قبل عنه وليه أو أجنبي أو أجاز وليه
 جاز وإن لم يحاطب ولي ولا أجنبي بل الصبي فقط فعلى الخلاف اه قلت والظاهر أن
 معنى الخلاف على أنه هل يشترط في الكفاية القبول في المجلس ولوم من فضولى وعنده أبي
 يوسف لا يشترط وسأأتى اختلاف التصحيح وقد صرحوا بأنه يصح ضمان اتولى دهر الصغيرة
 وسأأتى تمام الكلام عليه (قوله ولو المال مجهولا) لا يتناهى على التوسع وقد أجمعوا على
 صحته بالنظر مع أنه لا يعلم كم يستحق من المبيع نمر وبأقوى المتن أربعة أمثلة للمجهول
 وفي الفتح وما نوقض به من أنه لو قال كفلت لك بعض ماله على فلان فإنه لا يصح ممنوع بل
 يصح عندنا والخيار للضامن ويلزمه أن يبين أى مقدار شاء اه وفي البحر عن البدائع لو
 كفل بنفس رجل أو بعا عليه وهو ألف جاز وعليه أحدهما أي ما شاء اه ومنه في الكافي
 (قوله إذا كان ذلك المال دينيا صححنا) يأتي تفسيره ودخل فيه المسلم فيه فتصح الكفاية
 به كما عراه الطائفتى إلى شرح التكملة ويشترط أيضا أن يكون الدين قائما كما قدمه
 أقول الباب (قوله كما ينبغي) في قوله ولا اشريك بدين مشتت فلهذا دين صحيح لا يصح به
 الكفاية (قوله لأن قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز) لأنه إما أن يكفل نصفه ثم يذرا فيكون
 قسمة الدين قبل قبضه أو نصفه شائعا فيصير كفيلا لنفسه لأن له أن يأخذ من المقبوض
 نصفه كما في النهر عن المصنف (قوله والافى مسئلة النفقة المقررة) ما قبل هذا الاستثناء
 وما بعده استثناء من صريح قوله إذا كان دينيا صححنا وهذا الاستثناء من مقهومه فانه يشهد
 منه أنه إذا كان الدين غير صحيح لا تصح الكفاية فقال الافى مسئلة النفقة المقررة فانما

مطلب
 كفاية المال قسمان كفاية بنفس
 المال وكفاية بتقاضيه

ف (فتصح به ولو) المال (مجهولا)
 إذا كان ذلك المال (دينيا صححنا)
 إذا كان الدين مشتركا كما ينبغي
 لأن قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز
 ظهيرية والافى مسئلة النفقة
 المقررة فتصح مع أنها تسقط بموت
 وطلاق أشباه وكانهم أخذوا فيها
 بالاستحسان للعاجية لا بالقياس

تصح الكفالة مع أنهم دين غير صحيح لسقوطها بموت أو طلاق وهذا إذا كانت غير
مستدانة بأمر القاضي والافهي دين صحيح لا يسقط الا بالقضاء أو الإبراء والمراد بالمقترنة
ما قرئ من التراضي أو بقضاء القاضي وتصح الكفالة أيضا بالنفقة المستتقة به كما ذكره
الشافعي بعد أسطر مع أنهم لم يصرحوا أصلا وأما ما قدمه أول الباب من أنها لا تصح بالنفقة
قبل الحكم فمحمول على المناخبة لأنها تسقط بالمضي إلا إذا كانت مقترنة بالتراضي أو بقضاء
القاضي كما حذرنا هناك (قوله ولا يبدل السعاية) أي كما إذا اعتق بعضه وسعى في باقيه
وفي كافي الحاكم والمبسوط في بعض قيمته بعد ما عتق بمنزلة المكاتب في قول أبي حنيفة
لا تجوز كفالة أحد عنه بالسعاية لولاه ولا بنفسه وكذلك المعتق عند الموت إذا لم يخرج
من الثالث فتمتزه السعاية وأما المعتق على جعل فهو بمنزلة الحر والكفالة للمولى بالجعل عنه
وغیره جائزة اهـ (قوله فيلغز أي دين صحيح الخ) فيقال هو بدل السعاية وكذا الدين
المشترك كما علمه قال في التوفيق قلت دين الزكاة كذلك ولا تصح الكفالة به قلت انما
لم تصح لأنه ليس ديناً حقيقياً من كل وجه اهـ قلت وفي قوله كذلك نظر لأن الدين الصحيح
مالا يسقط الا بالإداء أو الإبراء ودين الزكاة يسقط بالموت وبهلاك المال فلا يراد السؤال
من أصله (قوله وإي دين ضعيف) هو دين النفقة (قوله ولو حكا) أي ولو كان الإبراء
حكماً ط (قوله بفعل) الإبراء للسبيبة ط (قوله فيسقط دين المهر) الأولى فدخل دين المهر
الساقط بطاوعتها ط (قوله للإبراء الحكمي) لأن تعدد هذا قبل الدخول مسقط
لمهرها فكانها أبرأته منه لكن بقي أن المهر يسقط منه نصفه بالطلاق قبل الدخول مع أنه
لم يوجد من الزوج أبرأه أصلاً لا حقيقة ولا حكماً إذ لا يتصور كون الطلاق قبيل الدخول
إبراء من نصف المهر لأنه بطلان سقط عنه لا عنها وقد يجاب بأن المهر وجب بنفس العقد
لكن مع احتمال سقوطه برتبتها أو قبيلها أنه أو نصفه بطلانها قبل الدخول ويتأكد
لزوم تمامه بالوطء ونحوه حتى أنه بعد تأكد الدخول لا يسقط وإن كانت الفرقة من
قبل المرأة كالتمن إذا تأكد قبض المبيع كما قدمناه في باب المهر وقد صرحوا بهذا بصحة
كفالة ولي الصغيرة بالمهر وكذا كفالة وكيل الكبيرة ولم يقيده بكونه بعد الدخول ووجه
ذلك والله تعالى أعلم أن احتمال سقوطه أو سقوط نصفه لا يضر لأنه بعد السقوط تظهر براءة
الكفيل كما لا يضر احتمال سقوطه عن المبيع باستحقاق المبيع أو برده بخيار عيب أو شرط
أو روية فإن الكفيل به يبرأ من الكفالة مع أن الثمن عند العقد كان ديناً صحيحاً يصدق عليه
أنه لا يسقط الا بالإداء أو الإبراء أي لا يسقط الا بذلك ما لم يعرض له مسقطاً لم يحكم العقد
وهو لزوم الثمن لأنه بأحد هذه الأشياء ظهرت أن العقد غير ملزم للثمن في حق العاقدين فكذا
عقد النكاح يلزم به تمام المهر بحيث لا يسقط الا بالإداء أو الإبراء ما لم يعرض له مسقطاً لكانه
أو نصفه لأنه أنه مقدم من أصله محتملاً لسقوطه بذلك المسقط فإذا عرض ذلك المسقط تبين
أنه لم يجب من أصله بخلاف سقوطه بالإداء أو الإبراء فإنه مقتصر على الحال وبهذا التقرير

والأفي بدل السعاية عنه بنارية
وكانه الحق يبدل الكتابة والافهي
لا يسقط لأنه لا يقبل التجهيز فيلغز
أي دين صحيح ولا تصح الكفالة
به وأي دين ضعيف وتصح به (و)
الدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالإداء
أو الإبراء ولو حكماً بفعل يلزمه
سقوط الدين فيسقط دين المهر
بطاوعتها لابن الزوج للإبراء
الحكمي ابن كمال

ظهر أنه لا حاجة إلى ما نقله عن ابن كمال فاعترض ذلك والله الحمد (قوله فلا تصح بديل
 الكتاب) وكذا لا تصح الكفالة بالدية كما في الخلاصة والبرازية وفي الظهيرية وواعلم أن
 الكفالة تبطل بديل الكتاب والدية لا تصح اهـ ونقلها في التتارخانية عن الظهيرية ولم ينقل
 فيه خلافاً ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة رمي ولعل وجهه أن الدية ليست ديناً
 حقيقة على المعاقلة لأنها انما تجب أو لا على القاتل ثم على المعاقلة بطريق التعميل والمعاونة
 والظاهر أنها لو وجبت في مال القاتل كالمالك كانت باعتبارها تصح الكفالة بهم اقتسام
 وفي كافي الحاكم قال ان قتل فلان خطأ فأنا ضامن لدينك فقتله فلان خطأ فهو ضامن
 لدينه (قوله بالتجيز) بديل من قوله بدونه ما واصله أن عقد الكتاب عقد غير لازم من
 جانب المبدفله أن يستقل باسقاط هذا الدين بأن يعجز نفسه متى أراد فلم يكن ديناً صحيحاً
 لأن العقد من أصله لم ينعقد ملزم بديل الكتاب لأنه دين للسيد على عبده ولا يستحق
 السيد على عبده ديناً ولو لم يسه له حسيه به فظهر الفرق بينه وبين المهر والثمن فتدبر
 (قوله ولو كفل) أي ضمن بديل الكتاب (قوله يعني الخ) هذا ذكره صاحب النهر (قوله
 وسيجيء) أي عند قوله وبالعهد وبالإخلاص (قوله قيد آخر) هو إذا حسب أنه يجبر على
 ذلك لضمانه السابق قلت ويظهر من هذا أنه يرجع على المولى لأنه دفع له مالاً على ظن
 لزومه له ثم تبين عدمه حينئذ فلا فائدة للقبول الأول الا إذا كان المراد الرجوع على
 المالكات تأمل ثم رأيت بعض المحشين ذكر نحو ما قلته (قوله بكفلة الخ) أشار إلى أن
 الكفالة بالمال لا تكون به ما لم يبدل عليه دليل والا كانت كفالة نفس وإلى أن سائر
 ألفاظ الكفالة المارة في كفالة النفس تكون كفالة مال أيضاً كما حذرناه هناك وإلى
 ما في جامع الفصولين من أنه لو قال دينك الذي على فلان أنا أدفعه اليك أنا أسلمه أنا
 أقضيه لا يصير كفساد ما لم يتكلم باللفظة تدل على الالتزام كقوله كفلت ضمنت على إلى
 وقت مناعته قريباً في أنا أدفعه الخ لو أتى به هذه الألفاظ منجز لا يصير كفساد ولو علمنا
 كقوله لو لم يؤد فأنا أدفع بغير كفالة (قوله بمالك عليه) قال في البحر وسيأتي
 أنه لا بد من البرهان أن له عليه كذا أو أقرار الكفيل والافالقول له مع يمينه اهـ وقد مرنا
 عن الفتح صحة الكفالة بكفلة بعض مالك عليه ويجبر الكفيل على البيان (قوله وهذا
 يسمى ضمان الدرك) بفتحين وبسكون الراء وهو الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع
 وتسامه في البحر وشروطه ثبوت الثمن على البائع بالقضاء كما سيذكره المصنف آخر الباب
 ويأتي بيانه (قوله وبما يثبت فلا نافع لي) معطوف على قوله بكفلة فهو متعلق أيضاً
 بتصحيح لعل قوله بالالف ادلائاً يناسبه جعل ما شرطية جواباً لقوله فعلى (قوله وكذا قول
 الرجل الخ) في الخالية قال الغير ادفع إلى فلان كل يوم درهماً على أن ذلك على فادفع حتى
 اجتمع عليه مال كثير فقال الآمر لم أر جميع ذلك كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما يثبت
 فلا نافع لي يلزمه جميع ما يابعه وهو كقوله لا مراًة الغير كفلت لك بالنفقة أبداً يلزمه

(فلا تصح بديل الكتاب) لأنه يسقط
 بدونه ما بالتجيز ولو كفل وأدى
 وجمع بما أدى بغير معنى لو كفل
 بأمره وسيجيء قيد آخر (بكفلة)
 متعلق بتصحيح (عنه بالالف) مثال
 الماهوم (و) مثل المجهول بأربعة
 أمثلة (بمالك عليه وبما يثبت ركناً في
 هذا المبيع) وهذا يسمى ضمان
 الدرك (وبما يثبت فلا نافع لي)
 وكذا قول الرجل لا مراًة الغير
 كفلت لك بالنفقة أبداً مادامت
 الزوجية قائمة فليحفظ

النفقة أبدا مادامت في نكاحه ولو قال لها مادامت في نكاحه فنفقة على فان مات
 أحدهما أو زال النكاح لا تبقى النفقة اهـ وقد منى في باب النفقات لزوم الكفيل نفقة
 العدة أيضا (قوله وما غصبك فلان) وكذا ما أتلف لك المودع فعلى وكذا كل الأمانات
 جامع الفصولين (قوله ما هنا شرطية) أي في قوله ما بايعت وما غصبك (قوله أي ان
 بايعته فعلى لا ما اشتريته) أراد بيان أمرين كون ما يجرّد الشرط مثل ان وكون المكفول
 به الثمن لا المبيع بقرينة التعليل وعبارة الدرر أظهر في المقصود حيث قال أي ما بايعت
 منه فاني ضامن لثمنه لا ما اشتريته فاني ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما
 سيأتي ثم قال وما في هذه الصور شرطية معناه ان بايعت فلانا فيكون في معنى التعليق اهـ
 وما كتبه ح هذا لا يتحقق ما فيه على من تأمله فافهم * (تنبيه) * قيد بضمين الثمن لما في
 البحر عن البرازية لو قال بايع فلانا على أن ما أصابك من خسران فعلي لم يصح اهـ قال
 انظر الرمي وهو صحيح بأن من قال استأجر طاحونة فلان وما أصابك من خسران
 فعلي لم يصح وهي واقعة الفتوى اهـ (قوله لما سيجي) أي في قوله ولا بمبيع قبضه
 وهذا في البيع الصحيح وسيأتي تمامه (قوله بأن بايعه الخ) تصوير للقبول دلالة وعبارة
 النهر هكذا وفي الكل يشترط القبول لأنه في البرازية قال طلب من غيره قرضا فلم
 يقرضه فقال رجل اقرضه فإما اقرضته فإنا ضامن فاقرضه في الحال من غير أن يقبل
 ضمانه صريح يصح ويكفي هذا القدر اهـ وينبغي أن يكون ما بايعت فلانا وما غصبك
 فعلى كذلك اذا بايعه أو غصب منه للحال اهـ ما في النهر قلت ما ذكره في المبايعه صحيح
 بخلاف الغصب فان الطالب مقصوب منه فكيف يتصور كون الغصب قبولاً لانه
 لكفالة لان الغصب فعل غير ما المبايعه فهي فعله فاقدامه عليها في الحال يصح كونه
 قبولاً لانه فافهم (قوله الا في كلاً) هذا ما مبني عليه المعنى وابن الهمام قال في الفتح
 لان المعنى ان بايعته فعلى ذلك ذلك المبيع وان ذاب لك عليه شيء فعلي وكذا ما غصبك
 فعلى واذا صحفت فعليه ما يجب بالمبايعه الاولى فلو بايعه مرة بعد مرة لا يلزمه في المبايعه
 الثانية ذكره في المجتهد عن أبي حنيفة فصا وفي نوادر أبي يوسف برواية ابن سماعة يلزمه كله
 اهـ (قوله وقبل يلزم) أي في ما مثل كلاً وكذا الذي (قوله الا في اذا) أي ونحوها ما
 لا يقيد التكرار مثل متى وان قال في النهر وفي المبسوط لو قال متى أو اذا أو ان بايعت
 لزمه الاول فقط بخلاف كلاً وما اهـ وزاد في المحيط الذي اهـ ومقتضى ما مر عن الفتح
 أن ما في المبسوط رواية عن أبي يوسف وأن الاول قول الامام ونقل ط التمهيد بذلك
 عن طائفة سري الدين علي الزيلعي عن المحيط وغيره لكن ما في المبسوط هو الذي في كافي
 انطاكيا ولم يذكر فيه خلافاً فكان هو المذهب والحاصل الاتفاق على افادة التكرار في كلاً
 وعلى عدمها في اذا ومتى وان والخلاف في ما (قوله وعليه القهستاني والثمرنبلاي)
 ومبني عليه أيضاً في جامع الفصولين (قوله ولو رجع عنه الكفيل الخ) في البرازية تبعاً

(وما غصبك فلان فعلى) ما هنا
 شرطية أي ان بايعته فعلى لا ما
 اشتريته لما سيجي ان الكفالة
 بالمبيع لا تجوز وشرط في الكل
 القبول أي ولو دلالة بأن بايعه
 أو غصب منه للحال ثم ولو بايع
 تأيلاً لم يلزم الكفيل الا في كلاً
 وقبل يلزم الا في اذا وعليه
 القهستاني والثمرنبلاي
 فلم ينفذ ولو رجع عنه الكفيل
 قبل المبايعه صح بخلاف الكفالة
 بالذوب

للمبسوط لو رجع عن هذا الضمان قبل أن يبايعه ونهاه عن مبايعته لم يلزمه بعد ذلك شيء ولم يشترط الوالو الخي تنبيهه عند الرجوع حيث قال لو قال رجعت عن الكفالة قبل المبايعه لم يلزم الكفيل شيء وفي الكفالة بالذوب لا يصح والفرق أن الأولى مبنية على الأمر دلالة وهذا الأمر غير لازم وفي الثانية مبنية على ما هو لازم له وهو ظاهر نهر رأى لأن قوله كفالتك بما ذاب لك على فلان أي بما ذاب لك عليه بالقضاء كفالة بمحقق لازم بخلاف مبايعته فإنه لم يتحقق بعد بيانه ما في البحر عن المبسوط لأن لزوم الكفالة بعد وجود المبايعه وتوجه المطالبة على الكفيل فأما قبل ذلك فهو غير مطلوب بشيء ولا ملتزم في ذمته شيئا فيصح رجوعه بوضوحه أن بعد المبايعه انما وجبنا المال على الكفيل دفعا للغرور عن الطالب لأنه يقول انما عقدت في المبايعه معه كفالة هذا الرجل وقد اندفع هذا الغرور حين نهاه عن المبايعه اه (قوله وبخلاف ما غصبك الناس الخ) مرتبط بالتمن قال في الفتح قيد بقوله فلا نال بصير المكفول عنه معلوما فان جهالة تمنع صحة الكفالة اه وقد ذكر الشارح ست مسائل في الأولى جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والرابعة جهالة المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول له وهذا داخل تحت قوله الآتي ولا تصح بجهالة المكفول عنه الخ (قوله كقوله ما غصبك أهل هذه الدار الخ) أي لأن فيه جهالة المكفول عنه بخلاف ما لو قال لجماعة حاضر من ما يبيعونه فعلى فإنه يصح فأبهم ببايعه فعلى الكفيل والفرق أنه في الأولى ليسوا معينين معلومين عند المخاطب وفي الثانية معينون والخاص أن جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع نحو كفلت مالك على فلان أو فلان كذا في الفتح نهر وذكروا في الفتح أنه يجب كون أهل الدار ليسوا معينين معلومين عند المخاطب والافلا فرق (قوله أو علق بشرط صريح) عطف على قوله بكفالتك من حيث المعنى فإنه مفعول في معنى قولك إذا انجزت أو علق الخ والمراد بالصريح ما صرح فيه بأداة التعليق وهي ان واحد في اخواتها فدخل فيه بالاولى ما كان في معنى التعليق مثل على فإنه يسمى تقييدا بالشرط لا تعليقا محضا كما يعلم مما مر في بحث ما يبطل تعليقه أو المراد بالصريح ما قابل الضمى في قوله ما يابعت فلانا فعلى فإن المعنى ان يابعت كافي الفتح وقد عده في الهـ بداية من أمثله المعلق بالشرط فافهم (قوله مسلا ثم) أي موافق من الملاممة بالهـ مز وقد نقاب ياه (قوله بأحد أمور) متعلق بموافق والباء للسببية ط (قوله بكونه شرطا الخ) بدل من أحد أمور بدل من فصل من مجمل ط وعبر في الفتح بدل الشرط بالسبب وقال فإن استحقاق المبيع سبب لوجوب الثمن على البائع للمشتري (قوله أو بجهدك المودع) ومثله ان أنف لك المودع وكذا كل الامانات كما قدمناه عن الفصولين (قوله أو وقتلك) أي خطأ كما في الفتح عن الخلاصة وقد قدمناه عن الكافي وقد قدمنا أيضا عن عدة كتب أن الكفالة بالدية لا تصح فليتنا مل (قوله فعلى الدية) أراد بها البديل فشميل باقي الامثلة (قوله ورضي به

وبخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس أو ببيعك أو وقتلك أو من غصبته أو وقتلته فانا كفو له فإنه باطل كقوله ما غصبك أهل هذه الدار فانا ضامن له فإنه باطل حتى يسمى انسانا بعيته (أو علق بشرط صريح مسلا ثم) أي موافق للكفالة بأحد أمور ثلاثة بكونه شرطا للزوم الحق (نحو) قوله (ان استحق المبيع) أو بجهدك المودع أو غصبك كذا أو وقتلك أو قتل ابنك أو صيدك فعلى الدية ورضي به

المكفول) أي المكفول له (قوله بخلاف أن أكلك سبع) لأن قوله غير مضمون لحديث
 جرح الجاهل جبار (قوله أو شرط الامكان الاستيناف الخ) أي لسهولة تمكن التكفيل من
 استيفاء المال من الاصيل قال في الفتح فإن قدومه سبب موصل للاستيفاء منه (قوله
 وهو معنى قوله) أي ما ذكر من كون التقدير فعلى ما عليه من الدين هو معنى قوله وهو
 مكفول عنه (قوله أو مضاربه) الضمير فيه وفيما بعده يرجع الى المكفول عنه اهـ ح
 وقد أفاد أنه لا بد أن يكون قدوم زيد وسيلة للاداء في الجملة وإن لم يكن أصيلا بخلاف
 ما إذا كان أجنبيا من كل وجه وهذا ما حقه في النهر والرمي في حاشية الجردا على
 ما فهمه في البحر قلت ومن أمعن النظر في كلام البحر لم يجد مخالفا لذلك بل مراده ما ذكر
 فانه ذكر أو لأن كلام القنية شامل لكون زيد أجنبيا ثم قال والحق أنه لا يلزم أن يكون
 مكفولا عنه لما في البدائع لأن قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة بل لو كان يكون مكفولا
 عنه أو مضاربه اهـ ثم قال وعبارة البدائع أزالت اللبس وأوضحت كل تخمين وحسب
 اهـ فهذا ظاهر في أنه لم يرد الاجنبى من كل وجه تأمل (قوله وأمثله كثيرة) منها ما في
 الدراية ضمنت كل مالك على فلان أن توى وكذا ان مات ولم يدع شيئا فأناضا من وكذا
 ان حل مالك على فلان ولم يوافك به فهو على وان حل مالك على فلان أو ان مات فهو
 على وقد مناع الخائسة ان غاب ولم يوافك به فأناضا من لماعليه فهذا على أن يوافق به
 بعد الغيبة وعن محمد ان لم يدفع مدونك أو ان لم يقضه فهو على ثم ان الطالب تقاضى
 المطلوب فقال المدينون لا أدفعه ولا أقضيه ويجب على التكفيل الساعة وعنده أيضا ان لم
 يعطيك فأناضا من فأت قبل أن يقاضا ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضى قال أنا
 أعطيك فان أعطاه مكانه أو ذهب به الى السوق أو منزله أو أعطاه جازوان طال ذلك ولم
 يعطه لزم التكفيل وفي القنية ان لم يؤد فلان مالك عليه الى سنة أشهر فأناضا من له يصح
 التعليق لانه شرط معارفه فقلت ويقع كثر في زمانان راح لك شي عنده فأناضا
 ضامن وهذا معنى قوله المار ان توى أي هلك وسيأتى في الحوالة أن التوى عند الامام
 لا يتحقق الا بموته مفلسا (قوله ولا تصح ان علق بغيره لائم الخ) اعلم أن ههنا مسئلتين
 احدهما ما تأجيل الكفالة الى أجل مجهول فان كان مجهولا جهالة متعاشية كتدوله
 كفالتك بزيد أو كفالتك بمالك عليه الى أن يموت الريح أو الى أن يجي المطر لا يصح
 ولكن تثبت الكفالة ويطلب الاجل ومثله الى قدوم زيد وهو غير مكفول به وان كان
 مجهولا جهالة غير متعاشية مثل الى المصادا والدياس أو المهرجان أو العطاء أو صوم
 المنصاري جازت الكفالة والتأجيل وكذلك الحوالة ومثله الى أن يقدم المكفول به من
 سفر مصر بذلك كله في كافى الحائكم وكذا في الفتح وغيره بالحاكية بخلاف وهذا النزاع
 فيه المسئلة الثانية تعليق الكفالة بالشرط وهذا لا يخفى ما أن يكون شرطا ملاما أو لا في
 الاول تصح الكفالة والتعليق وقدمت وفي الثاني وهو التعليق بشرط غير ملام مثل أن

المكفول جاز بخلاف أن أكلك
 سبع (أو) شرطا (لا يمكن الاستيفاء
 فهو ان قدم زيد) فعلى ما عليه من
 الدين وهو معنى قوله (وهو) أي
 والحال أن زيدا (مكفول عنه)
 أو مضاربه أو مودعه أو غاصبه
 جازت الكفالة المطلقة بقدومه
 لوسيلة للاداء (أو) شرطا
 (لهذه) أي الاستيفاء (فخو ان
 غاب زيد عن المصر) فعلى
 وأمثله كثيرة فهذه جملة الشروط
 التي يجوز تعليق الكفالة بها
 (ولا تصح) ان علق (بغير
 ملام) فهو ان هبت الريح أو جاء
 المطر) لانه تعليق بالخطر فتبطل
 ولا يلزم المال

مطلوب
 في تعليق الكفالة بشرط غير
 ملام وفي تأجيلها

يقول اذا هبت الريح أو اذا جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبي فأننا كذبت بنفس فلان
أو بما لك عليه قال الكفالة باطلة كما نقله في الفتح عن المبسوط والخلاصة وصرح به أيضا في
النهاية والمعراج والعناية وشرح الوقاية ومنه في أجناس النساقي "حيث قال كل
موضع أضاف الضمان الى ما هو سبب لزوم المال فذلك جائز وكل موضع أضاف الضمان
الى ما ليس بسبب لزوم فذلك الضمان باطل كقوله ان هبت الريح فالك على فلان فعلى
اه وجزم بذلك الزيلعي وصاحب البحر والنهر والمخ ولكن وقع في كثير من الكتب أنه
يبطل التعليق ونصيح الكفالة ويلزم المال حالا منها حاشية الهداية للخبازي وغاية البيان
وكذا الكفاية لليبي في "حيث قال فان قال اذا هبت الريح أو دخل زيد الدار قال الكفالة
جائزة والشرط باطل والمال حال" وكذلك في شرح العيون لابي الليث والمختار ووقع
اختلاف في نسخ الهداية ونسخ الكنز في بعضها كالأول وفي بعضها كالثاني وقد مال الى
الثاني العلامة الطرسوني في أنفع الوسائل وأرجع ما مر عن الخاتمة وغيرها اليه ورد
عليه العلامة الشرنبلالي في رسالة خاصة وادعى أن ما في الخبازية مؤول وأرجعه الى
ما في الخاتمة وغيرها ورد أيضا في قول الدرراني في المسئلة قولين أقول والانصاف ما في
الدرراني ان كتاب تأويل هذه العبارات وأرجع بعضهم الى البعض يحتاج الى نهاية
التكلف والتعسف والاولى اتباع ما شئ عليه وجه وشرع الهداية وشرع الكنز
وغيرهم تبع المبسوط والخلاصة من بطلان الكفالة (قوله وما في الهداية) حيث قال
لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح أو جاء المطر الا أنه نصح الكفالة
ويجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط القاسدة كالطلاق
والعتاق وتبعه صاحب الكافي لكن في بعض نسخ الهداية بعد قوله أو جاء المطر وكذا
اذا جعل واحدا منها أجلا وحينئذ فقله الا أنه نصح الكفالة الخ راجع الى مسئلة
الاجل فقط ولا ينافيه قوله لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط الخ لان المراد به الشرط
الملازم وقد أطال الكلام على تأويل عبارة الهداية في البحر والنهر وغيرهما (قوله نعم
لوجه له أجلا) أي بأن قال الى هبوب الريح أو مجي المطر ونحوه مما هو مجبول جهالة
متفاحشة فيبطل التأجيل ونصح الكفالة بخلاف ما كانت جهالة غير متفاحشة
كالخصاد ونحوه فانم انصح الى الاجل كما قدمنا أنفا (قوله في تعليق) نحو ان غصبك
انسان شيئا فأننا كفل اه ح ويسمى منه ماسيا في متنا آخر الباب وهو ما لو قال له
اسلك هذا الطريق الخ ويسمى في بيانه (قوله واضافة) نحو ما ذاب لك على الناس فعلى اه
ح وقد صرح أيضا في الفتح بأنه من جهالة المضمون في الاضافة قلت ووجهه أن ما ذاب
ماض أريد به المستقبل كما يأتي فكان مضافا الى المستقبل معنى وعن هذا جعل في
الفصول العمادية المعلق من المضاف لان المعلق واقع في المستقبل أيضا وقد منا أنه في
الهداية يجعل ما يابى فلان من المعلق لانه في حكمه من حيث وقوع كل منهما في المستقبل

وما في الهداية سهو كما حذر ابن
السيكالي ثم لوجه له أجلا صحت ولزم
المال للجهال فليحفظ (ولا) نصيح
أيضا (بجهالة المكفول عنه) في
تعليق واضافة

وبه ظهر أن كلامهم ما يطلق على الآخر نظر إلى المعنى وأما بالنظر إلى اللفظ فاصرح فيه
 بأداة الشرط فهو ملحق وغيره مضاف وهو الاوضح فلذا غاير بينهما ما تعالاهم للفتح فافهم (قوله
 لا تخيير) بالخاء المعجمة وبمعناه تخيير النكون المكفول له تخييرا كما ذكره أئمة في الواقع في
 عبارة الفتح وغيره تخيير بالجم والراي وهو الاصح لأن المراد به الحال المقابل للتعليق
 والاضافة المراد به ما المستقبل ووجه جواز جهة المكفول عنه في التخيير دون
 التعليق كما في الفتح أن القياس يأبى جواز اضافة الكفالة لانها تخيل في حق الطالب
 وانما جازت استصحابا لانه تعامل والتعامل فيما اذا كان المكفول عنه معلوما ففي
 المجمل على القياس (قوله والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق) كذا في البحر عند
 قوله وبالمال ولو مجهول لا يتبعه في التخيير كما في الفتح الخيارات الكفيل ونحوه ولو قال
 رجل كفلت بمالك على فلان أو مالك على فلان رجل آخر جاز لانها جهة المكفول عنه في
 غير تعليق ويكون اختيار الكفيل اهـ ومثله ما في كافي الحاكم لو قال أنا كذيل بفلان
 أو فلان كان جائزا يدفع أيهما شاء الكفيل فيبرأ عن الكفالة ثم قال وإذا كفيل بنفس
 رجل أو بماله وهو مائة درهم كان جائزا وكان عليه أي ذلك شاء الكفيل وأيه ما دفع
 فهو بري اهـ وبه علم أن ما هنا قول آخر أو سبق قلم (قوله ولا جهة المكفول له)
 يستثنى منه الكفالة في شركة المفاوضة فانها تنضم مع جهة المكفول له لثبوتها ضمنها
 لا صريحا كما ذكره في الفتح من كتاب الشركة (قوله وبه) أي ولا تنضم جهة المكفول
 به والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من أن جهة المال غير مانعة من صحة الكفالة
 والقرينة على ذلك الاستدراك اهـ قلت والظاهر أن المانع هنا جهة متفاحشة
 لماعتل أنفا من قول السكاكي لو قال أنا كفيل بفلان أو فلان جاز تأمل (قوله مطلقا) أي
 سواء كانت في تعليق أو اضافة أو تخيير قال في الفتح والحاصل أن جهة المكفول له تنضم
 صحة الكفالة مطلقا وجهة المكفول به لا تنضم مطلقا وجهة المكفول عنه في التعليق
 والاضافة تنضم صحة الكفالة وفي التخيير لا تنضم اهـ ومراده بالمكفول به المال عكس ما في
 الشرح (قوله جاز) لأن الجهة في الاقرار لا تنضم صحتها بحج عن البرازية وذكر عنها أيضا
 لو شهدا على رجل أنه كفل بنفس رجل نعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا نعرفه باسمه جاز
 (قوله لم يضمن) لأن فعله جبار كما ترى ان أكلك سبع (قوله أي ما ثبت) قال في
 المنصورية الذوب والازوم يراد به ما القضاء فيم يرض بالمكفول به بعد الكفالة على
 المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف أهل الكوفة أمعا عرفنا فالذوب والازوم
 عبارة عن الوجوب فيجب المال وان لم يرض به اهـ طه وبهذا أي ما ذاب ماض أريد به
 المستقبل كما في الهداية وسيد كره الشارح أيضا أي لانه في معنى الشرط كما تقدم فلا يلزم
 الكفيل ما لم يرض به على الاصيل بعد الكفالة لكنه هنا لا يلزمه شيء لجهة المكفول عنه
 (قوله مثال للاقول) وهو جهة المكفول عنه (قوله ونحوه ما يابعت الخ) أي هو مثال

لا تخيير ككفلت بمالك على فلان
 أو فلان فتصح والتعيين للمكفول
 له لانه صاحب الحق (ولا جهة المكفول
 له) وبه مطلقا نعم لو قال
 كفلت رجلا أعرفه بوجهه
 لا يابسه جاز وأي رجل أي به
 وحلف أنه هو برأ برازية وفي
 السراجية قال ارضفه وهو
 يخاف على ذاته من الذنب ان
 اكل الذنب جاز فانما ضامن
 فأكله الذنب لم يضمن (نحو)
 ما ذاب) أي ما ثبت (لك على
 الناس أو) على (أحد منهم فعلى)
 قبال الاول ونحوه ما يابعت به
 أحد من الناس مدين القوي
 (أو ما ذاب) عليك (لناس أو
 لأحد منهم عليك فعلى)

للاقول أيضا (قوله مثال الثاني) أي جهة المكفول له (قوله ولا تصح بنفسه) حد وقصاص (أما لو كفل بنفس من عليه الحد تصح لكن هذا في الحد والقي في العباد حتى كذا القذف بخلاف الحد والخالصة كما تقدم بيانه (قوله مستأجرة له) أي العمل (قوله لانه يلزم الخ) قال في الدرر لانه استحق عليه الحمل على دابة معينة والكفيل لو أعطى دابة من عنده لا يستحق الاجرة لانه أتى بغير المعقود عليه ألا يرى أن المؤجر لو جعله على دابة أخرى لا يستحق الاجرة فصار عاجزا ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما إذا كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المؤجر الحمل مطلقا والكفيل بقدر عليه بأن يحمل على دابة نفسه اهـ (قوله لا التسليم) لانه لو كان الواجب التسليم لم صحة الكفالة في المعينة أيضا لان الكفالة بتسليمها صحيحة كما يأتي (قوله ولا يبيع قبل قبضه) بأن يقول للمشتري ان هلك المبيع فعلى درر لان مالته غير مضمونة على الاصيل فانه لو هلك انفسح البيع ويجب رد الثمن كما ذكره صدر الشريعة (قوله ومروهن وأمانة) اعلم أن الايمان اما مضمونة على الاصيل أو أمانة فالثاني كالوديعه ومال المضاربة والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر والمضمونة اما بغيرها كالبيع قبل القبض والرهن فانهم مضمونان بالثمن والدين وأما بنفسهم كالبيع فاسد او المقبوض على سوم الشراء والمغصوب ونحوه مما تجب قيمته عند الهلاك وهذا تصح الكفالة به كما ذكره المصنف دون الاقنين لفقدها وهو أن يكون المكفول مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عينه أو بدله هذا خلاصة ما في البحر وغيره (قوله فلو بتسليمها صح في الكل) أي في الامانات والمبيع والمروهن فاذا كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب تسليمها على الاصيل كالعارية والاجارة جازت الكفالة بتسليمها والا فلا درر أي وان لم يجب تسليمها على الاصيل كالوديعه ومال المضاربة والشركة فلا تجوز لان الواجب عليه عدم المنع عند الطلب لا الرد وهذا التفصيل بمنزلة شرع الهداية (قوله ورجعه الكل) أي رجع ما في الدرر من حديث في تسليم الامانات كغيرها وحاصل ما ذكره الوجه عندى صحة الكفالة بتسليم الامانة اذا لا شك في وجوب ردها عند الطلب غير أنه في الوديعه وأخويه يكون بالتخلف وفي غيرها يحمل المردود الى ربه قال في الذخيرة الكفالة بتسليم المودع من الاخذ صحيحة اهـ وما ذكره السرخسي من أن الكفالة بتسليم العارية باطلة فهو باطل لما في الخوامع الصغير والمبسوط انهم صحيحة ونص القدوري أنها بتسليم المبيع جائزة وأقره في الفتح وانتصر له في العناية بأنه اعله اطاع على رواية أقوى من ذلك فاختارها واعتز به في التهر بأنه أمر وهووم قال في البحر ورد على السرخسي مأخوذ من معراج الدراية ويسأله قول الزباني ويجوز في الكل أن يتكفل بتسليم العين مضمونة أو أمانة وقيل ان كان تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية والاجارة جازوا الا فلا فاد أن التفصيل بين

مثال الثاني (ولا) تصح (بنفسه)
حد وقصاص (لان النيابة لا تجرى
في العقوبات) ولا يحمل دابة
معينة مستأجرة له وخدمة عباد
معين مستأجر لها) أي للخدمة
لانه يلزم تغيير المعقود عليه بخلاف
غير المعين لوجوب مطلق الفعل
لا التسليم (ولا يبيع) قبل قبضه
(ومروهن وأمانة) باعياها فلو
بتسليمها صح في الكل درر ورجعه
الكل

أمانة وأمانة ضعيفة اهـ (قوله فلو هلك المستأجر) بفتح الجيم قال في الفتح ولو هجز أى عن
التسليم بأن مات العبد المبيع أو المستأجر أو الرهن انفسخت الكفالة على وزان كفالة
النفس (قوله وصح لو غننا) أى صح تكفله الثمن عن المشتري واستردبه عن تكفل المبيع
عن البائع فإنه لا يصح لأنه مضمون بغيره وهو الثمن كما تقدم والمراد بقوله لو غننا أى غن
مبيع بهما صحهما في الثمن عن التنازخانية لو ظهر فساد المبيع رجع الكفيل بما آذاه
على البائع وإن شاء على المشتري ولو فسد بعد صحته بان أخفاه بشرط فاسد فالرجوع
للمشتري على البائع يعنى والكفيل يرجع بما آذاه على المشتري وكأن الفرق بينهما أنه
بظهور الفساد بين أن البائع أخذ شيئا لا يستحقه فيرجع الكفيل عليه وإن أخفاه بشرط
فساد المبيعين أن البائع حين قبضه قبض شيئا لا يستحقه اهـ وفيه أيضا وقالوا لو استحق
المبيع برئ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولو رد عليه بغير قبض
أو بغيره أو بخيار روية أو بشرط برئ الكفيل إلا أن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ
والفرق بينهما فيما يظهر أنه منع الاستحقاق بين أن الثمن غير واجب على المشتري وفي الرد
بالعيب ونحوه ويجب المسقط بعد ما تعلق حق الغريم به فلا يسرى عليه اهـ (قوله إلا
أن يكون الخ) قال في الثمن وقد منأ أنه لو كفل عن صبي ثمن متاع اشتراه لا يلزم الكفيل
شيء ولو كفل بالدرل بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز وإن قبله جاز اهـ ومثله الدرل فيما
لو كان الصبي بائعا وهو الذي قدمه في الثمن عند قول الكثر إذا كان ديننا صحهما (قوله
وكذا لو مضمون بالخ) لأن هذه الأعيان مضمونة بنفسها على الأصيل فيلزم الضامن
احضارها وتسليمها وعند الهالك تجب قيمتها وإن مستهلكة فالضمان لقيمتها نهى بخلاف
الأعيان المضمونة بغيرها كالمبيع والرهن وبخلاف الأمانات على ما تقدم زيلعي (قوله
والأفوه أمانة كما مر) أى في البيوع وإذا كان أمانة لا يكون من هذا النوع بل من نوع
الأمانات وقد مر حكمها (قوله وبذل صلح عن دم) أى لو كان البذل عبدا مثلا فكفل به
إنسان صحته فإن هلك قبل القبض فعليه قيمته بحجر وتقييده بالدم يفيد أن الكفالة يبدل
الصلح في المال لا تصح لأنه إذا هلك انفسخ كونه كالمبيع ط (قوله وخلق) عطف على
صلح أى وبذل خلق (قوله ومهر) أى وبذل مهر فتصح الكفالة في هذه المواضع بالعين
كعبد مثلا لأن هذه الأشياء لا تبطل بهلاك العين كما في البحر (قوله بنوعيهما) أى بالنفس
والمال (قوله ولو فضوليا) أى ويتوقف على إجازة الطالب وبه يظهر أن شرط الصحة
مطلق القبول وأما قبول الطالب بخصوصه فهو شرط النفاذ كما أفاده ابن السكال وفي
كافي الحماكم كقول بكذا عن فلان أقبلان فقال قد فعلت والطالب غائب ثم قدم فرضي
بذلك جاز لأنه مخاطب به مخاطب وإن لم يكن وكذا لا ككفيل أن يخرج من الكفالة قبل
قدوم الطالب وفي البحر عن السراج لو قال ضمنت ما لفلان على فلان وهم غائبان قبل
فضولي ثم بلغهم ما وأجازا فإن أجاب المطالب أو لا ثم الطالب جازت وكانت كفالة

فلو هلك المستأجر مثلا لا شيء
عليه ككفيل النفس (وصح)
أيضا (لو) المكفول به (غنا)
أن يكون ديننا صحهما على المشتري
الأن يكون صديقا صحهما
عليه فلا يلزم الكفيل بهما
للأصل خاتمة (و) كذا لو (مضمون)
أو مقبوضا على سوم الشراء
أن يسمى الثمن والأفوه أمانة
كما مر (ومبيها فاسدا) وبذل
صلح عن دم وخلق ومهر خاتمة
والأصل أنها تصح بالأعيان
المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا
بالأمانات (و) لا تصح الكفالة
بنوعيهما (بالقبول الطالب) أو
فأيه ولو فضوليا

بالأمر وإن بالعكس كانت بلا أمر وإن لم يقبل فصولي لم تجز مطلقا وإن كان الطالب حاضرا
وقبل ورثي المطالب فإن رضى قبل قبول الطالب رجع عليه وإن بعده فلا اه وعمله في
الثانية بأن الكفالة تمت أي بقبول الطالب أو لا ونفذت ولزم المال الكفيل فلا تنغير بإجازة
المطالب اه وبه ع لم أن إجازة المطالب قبل قبول الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة فلا كفيل
الرجوع بمضيق فتنه لذلك (تنبيه) قد علمنا أنه لو ~~كان~~ قبل رجل أجنبي مع ذوله
لوماذونا والافق ولوليه أو قبول أجنبي وإجازة وليه وإن لم يقبل عنه أسدفعي الخلاف
أي فنهدهم لا يصح وعمله فلو ضمن للصغيرة مهرها لم يصح إلا بقول كذا ذكره والأجنبي
ففي باب الأولياء من الخلية زوج صغيرته وضمن لها مهرها عن الزوج صح أن لم يكن
في مرض موته فإذا بلغت وضفت الأب لم يرجع على الزوج إلا إذا كان بأمره وإن زوج
ابنه الصغير وضمن عنه المهر في صحته جاز ويرجع عنه ضمن في مال الصغير قياسا وفي
الاستحسان لا يرجع وقامه هناك (قوله) واختاره الشيخ قاسم حيث نقل استنباط ذلك عن
أهل الترجيح كالمعوي والنسفي وغيرهما وأقره الرمي وظاهر الهداية ترجيحه متأخيره
داجلهما وعليه المتون (قوله) ولو أنشأه عن الخ (بيان) لاستثناؤه من قول ولا يصح بلا
قول الطالب وفي استثناء الأولي نظر ~~كما~~ ما يظهر من التعديل (قوله) بالفلان (الأولى
بجعل مأمورة وجعل اللام متصلة بفلان على أنه إجازة كما يوجد في بعض النسخ) قوله
وارث المريض) قد بدله لأنه لو قال هذا في الصحة لم يجز ولم يلزم الكفيل شي وهذا قول محمد
وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال الكفالة جائزة كافي وبزم بالأول في الفتح عن
المبسوط (قوله المتي) أي الذي عنده ما يتي بدينه (قوله) لأنهم أوصية (تعديل) الثانية وترك
تعديل الأولى لظهوره فإن الأخبار عن العقد أخبار عن رتبته الإيجاب والقبول اه ح
فليست في الحقيقة كفالة بالقبول وما ذكره في وجه الاستحسان من أنهم أوصية هو أحد
وجهين في الهداية قال ولهذا تصح وإن لم يسم المكفول لهم وإن سمى إذا كان له مال
الوجه الثاني أن المريض قائم مقام الطالب لحاجته إليه فترغب الأمانة وقمة نفع للطالب
فصار كما إذا حضر بنفسه فهي الأولى هي وصية لا كفالة وعلى الثاني بالعكس واعتراض
الأول بأنه يلزم عدم الفرق بين حال الصحة والمرض لأن يقول بأنه في وصية
وفيه بعد واعتراض الثاني في الجرح بأنه لا فائدة في الكفالة لأن حيث استرطنا وسود
المال فالوارث يطالب به على كل حال وأجاب في النهر بأن فائدة تطهر في نفريغ ذمته
تأمل قال في النهر والاستثناء على الأول منقطع وعلى الثاني متصل ولذا ~~كان~~ أن يرجع
الآن مقتضا مطالبة الوارث وإن لم يكن للميت مال اه قلت الظاهر أن هذا وصية من
وجهه وكفالة من وجهه فإعي الشبه من الطرفين لأنهم ذكر والاستحسان وجهين متنافيين
فعل أن المراد من إعتاقهم بالقدر الممكن والالتم الغاؤهما (قوله) الصحة أوجه) أيده في
الحواشي السعدية بأن الوارث حيث كان مطالبا بالدين في الجملة كان فيه شبهة الكفالة عن

مطلبه
في ضمان المهر

(في مجلس العقد) ويجوزها الثاني
بالقبول وبه يفتي درر وبرزازية
وأقره في البحر وبه قالت الأئمة
الثلاثة لكن نقل المصنف عن
العلامة روى أن الفتوى على
قولهما واختاره الشيخ قاسم هذا
حكم الأنشاء (ولو أنشأه عنهما)
بأن قال أنا كفيل بفلان على
فلان (حال غيبة الطالب أو كفل
وارث المريض) المتي (عنه) بآمره
بأن يقول المريض لوارثه تكفل
عني بما علي من الدين فكفل به مع
غيبة الغرماء (صح) في الصورتين
بالقبول اتفاقا استحسننا لأنهما
وصية فلو قال لأجنبي لم يصح
وقيل يصح شرح مجمع وفي الفتح
الصحة أوجه

نفسه في الجمله فكان ينبغي أن لا تجوز كفالة ما في الوصية فكفالة الاجنبي
وحى سلامة عن هذا المانع أولى فهم اذ وأقره في النثر (قوله وحقق انما كفالة)
أي وبني عليه صحتهم من الاجنبي لكن يرد عليه انفاء أحد وجهي الاستحسان وإذا مشينا
على ما قلنا من افعال الوصية وتوفر الشبهين بالوصية والكفالة لم يضر لان الاجنبي
يصح كونه وصيا وكونه كفيل (قوله لكن يرد عليه توفيقها على المال) حيث قد يكون
المريض ماليا أو الكفالة عن المريض لا توقف على المال قلت وهذا وارد على كونها كفالة
من كل وجه وقد علمت أن لها شبهين واشتراط المال مبني على شبه الوصية كما أن اشتراط
المريض مبني على شبه الكفالة دون الوصية (قوله لم أره) أصل التوقف لصاحب البصر
والجواب لصاحب النثر ولا ينبغي عدم افادته رفع التوقف لأن معنى التوقف وجود
الشبهين نعم على ما حقه في القبح من انما كفالة حقيقة لا ينتظر لكن علمت ما فيه وقد يقال
أن اشتراط المال مبني على شبه الوصية دون الكفالة كما علمت وبه يظهر أنه ليس المراد دفع
الورثة من مالهم بل من مال الميت وذلك يفيد الانتظار ويقتضي أيضا أنه لو ملك المال بعد
الموت لا يلزم الورثة ولم أره صريحا (قوله ولو ضمنه) أي لو ضمن الوارث المريض الملى
بعدموته في غيبة الطالب (قوله وله قول الثاني لما مر) أي من تجوز الكفالة بالقبول
وهذا الحل متعين لانها اذا لم تصح عندهما في حال الصحة لا تصح بعد الموت بالاولى ولأن
وجه كونها كفالة في المرض قياس المريض مقام الطالب في القبول (قوله اختلفا
في الاخبار والاشياء) راجع لمسئلة المصنف الاولى أي اذا قال أنا كفيل زيد فقال الطالب
كنت محسبا بذلك فلا يحتاج لقبولي وقال الكفيل كنت منتهيا لكذلك قاله قول للمصنف
لأنه يتبعى الصحة والاشياء الفساد كذا في شرح الجامع لقاضي خان (قوله بدين ساقط) أي
بسبب عدمه مفسا (قوله عن ميت مفسا) هو من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه بصر (قوله
الا اذا كان به كفيل أو رهن) استثناء من قوله ساقط ولو حذف ساقط أو لانه عال بقوله لانه
يسقط بجهته ثم استثنى منه ان كان أو رهن بدين بسقط عن الميت المفسا الا اذا كان
به كفيل حال حياته أو رهن قال في البصر قيد بالكفالة بعدموته لانه لو كفل في حياته ثم مات
مفسا لم يطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفسا لا يطل الرهن لأن سقوط الدين
في أحكام الدنيا في حقه للضرورة فتقدر بقدره فافا بقاءه في حق الكفيل والرهن لعدم
الضرورة كذا في المراج ولا يلزم ما ذكره الكفالة به حيث لا يستغناء عنها بالكفيل ويبيع
الرهن ط (قوله أو ظهر له مال) في كافي الحسا كم لو ترك الميت شيئا لا يفي لزم الكفيل بقدره
(قوله على الطريق) المراد به المهر في غير ذلك (قوله لزمه ضمان المال في ماله وضمان
النفس على ما قلته) هذا زيادة من الشارح على ما في البصر (قوله وهو المحقر الثابت حال قيام
الذمة) والمستند بثبت أولاهي الحال ويلزمه اعتبار قوتها حيث لا يكونه على الاستيفاء
بهر عن التصر برأي ويلزم ثبوته في الحال اعتبار قوة الذمة حين ثبوته به أي بالدين وقوله

وحقق انما كفالة لكن
يرد عليه توفيقها على المال ولوله
مال غائب هل يوصى الفري
بانتظاره أو يطالب الكفيل لم أره
وينبغي على انه وصية أن ينتظر
لا على انما كفالة وقيدنا بامر
لان تبرع الوارث بضماله في غيبتهم
لا يصح وروى الحسن العسمة ولو
ضمنه بعد موته صح مراج وله
قول الثاني لما مر وفي البرازية
اختلفا في الاخبار والاشياء
قاله قول للمصنف (و) لا تصح (بدين)
ساقط ولومن وارث (عن ميت
مفسا) الا اذا كان به كفيل
أو رهن مفسا مراج أو ظهر له مال
فتهصح بقدره ابن ملك أو ملقه
دين بعدموته فتصح الكفالة به
بان مفسا بمرأ على الطريق فتلف
به شيء بعدموته لزمه ضمان المال
في ماله وضمان النفس على عاقلة
الميتون الدين مستندا الى رقت
السبب وهو المحقر الثابت حال
قيام الذمة بصر

لكونه حل الاستيفاء زيادة من البصر على ما في التهرير (قوله وهذا) الإشارة إلى ما في
 المتن (قوله مطلقا) أي ظهر له مال أولا (قوله ولو تبرع به) أي بالدين أي بأبائه (قوله
 صح إجماعا) لأنه عند الامام وإن سقطت بالنسبة إلى من هو عليه لا بالنسبة إلى
 من هو له فإذا كان ناقصا حقه حل له أخذه (قوله ولا تصح كفاية الوكيل بالثمن) وكذا
 عكسه وهو توكيل الكفيل بقبض الثمن كإسباغ الثمن في الكفاية بغير قبض بالوكيل لأن
 الرسول بالبيع يصح ضمانه الثمن عن المشتري ومثله الوكيل ببيع الغنائم عن الامام لأنه
 كالرسول وقيد بالثمن لأن الوكيل يتزوج المرأة لو ضمن لها المهر صح كونه سفيرا ومهرا
 بغير قيد بالكفاية لأنه لو تبرع بأداء الثمن عن المشتري صح كفاية الثمن عن الثمانية (قوله فيما لو
 وكل يبيعه) الأولى أن يقول أي عن ما وكل يبيعه قديده لأن الوكيل بقبض الثمن لو كفل
 به يصح كفاية البصر (قوله لأن حق القبض له بالاصالة) ولذا لا يطل بعت الموكل وبعزله
 وجاز أن يكون الموكل وكيله لا عنه في القبض ولا الوكيل عزله وتسامه في البصر (قوله ومفاده
 الخ) هو أصاح البصر وتبعية في الثمن (قوله لو أبرأه) بعبارة الهمة بضمير التثنية (قوله
 لما مر) أي في الوكيل من قوله لأن حق القبض له الخ (قوله ولأن الثمن الخ) ذكره الزبلي
 وقوله أمانة عندهما أي عند الوكيل والمضارب وهذا بعد القبض أشار به إلى أنه لا فرق في
 عدم صحة الكفاية بين أن تكون قبل قبض الثمن أو بعده ووجه القول ما مر ووجه الثاني
 أن الثمن بعد قبضه أمانة عندهما غير مضمونة والكفاية غرامة وفي ذلك تغيير لم
 الشرع بعدم ضمانه بلاته وأيضاً كفاية المما قبض الكفاية عن نفسه وأما ما مر
 من صحة الكفاية بتسليم الأمانة فذلك في كفاية من ليست الأمانة عنده (قوله ولا تصح
 للشرية الخ) منه ومعه أنه لو ضمن أحدهما شرية يكتفي بخصته تصح والظاهر أنه يصح
 مع بقاء الشركة فيما يؤديه الكفيل يكون مشتركا بينهما كما لو أدى الأصيل تأمل (قوله
 ولو بارت) تفسير للاطلاق وأشار به إلى أن ما وقع في الكفيل وغيره من فرض المسئلة في ثمن
 المبيع غير قيد (قوله مع الشركة) بأن ضمن نصفا شائعا (قوله بصير ضامنا لنفسه) لأنه
 ما من جز يؤديه المشتري أو الكفيل من الثمن إلا شريك فيه نصيب زبلي (قوله ولو
 ضم في حصة صاحبه) بأن كفل نصفا فثدرا (قوله وهذا لا يجوز) لأن القسمة عبارة عن
 الاقراز والحيازة وهو أن يصير حق كل واحد منهما ما مقر في جهة وذلك لا يتصور
 في غير العين لأن العمل الحسبي يستدعي محلا سيوا الدين حكمي وتسامه في الزبلي
 (قوله ثم لو تبرع جاز) أي لو أدى نصيب شريكه بلا سبق ضمان جاز ولا يرجع بما أدى
 بخلاف صورة الضمان فإنه يرجع بما دفع إذ قضاءه على فساد كافي جامع الفصولين (قوله
 كما لو كان صفتين) بأن سمى كل منهما النصيبين فصار أحدهما نصيب الآخر لا متباين
 نصيب كل منهما فلا شركة بينهما بل أن له أي للمشتري قبول نصيب أحدهما فقط ولو قبل الكل
 ونقد حصة أحدهما كان للناقد قبض نصيبه وقد اعتبروا هذا تعدد الصفة في قبض الثمن

وهذا إذا عنده وصح إجماعا مطلقا
 وبه خالت الثلاثة ولو تبرع به
 أحد صح إجماعا (و) لا تصح كفاية
 الوكيل (بالثمن للموكل)
 فيما وكل يبيعه لأن حق القبض له
 بالاصالة فبصير ضامنا لنفسه
 ومفاده أن الوصي والناظر
 لا يصح ضمانهما الثمن عن
 المشتري فيما يباعه لأن القبض
 له وما وإذا أبرأه عن الثمن صح
 وضمانا (و) لا تصح كفاية
 المضارب لرب المال به أي بالثمن
 لما مر ولأن الثمن أمانة عندهما
 فاضمان تغيير لم الشرع
 (و) لا تصح للشرية بدين مشتركة
 مطلقا ولو بارت لأنه لو ضم
 مع الشرية كفاية بصير ضامنا
 لنفسه ولو ضم في حصة صاحبه
 يؤدى إلى قسمة الدين قبل قبضه
 وهذا لا يجوز ثم لو تبرع جاز كما لو
 كان صفتين

وذكر في البيوع أن هذا قوله وما وأما قوله فلا بد من تكرار لفظ بيعت بحسب (قوله)
 ولا تصح الكفالة بالعهدة) بأن يشترى عبد أبيض من رجل العهدة لأمه يشترى نهر (قوله)
 لا شئنا المراد بها) لا نطالعها على الصلح القديم أي الوثيقة التي تشهد بالبيع بالمالك وهي
 ملكه فإذا ضمن بتسليمه للمشتري لم يفسح لانه ضمن ما لم يدر عليه وعلى العهدة وسوقه وعلى
 الدرك وشيئنا بالشرط فلم تصح الكفالة للجهالة نهر قلت فلو فسر ما بالدر لصح كما لو اشترى
 اطلاقها عليه في العرف لزوال المانع تأمل (قوله ولا بالنسب) أي عند الامام وقال
 تصح والنسب آلاف معنى على تفسيره فها فسرنا به فلهذا المبيع ان قدر عليه ورد الثمن ان
 لم يدر عليه وهذا ضمن الدرك في المعنى وفسر الامام به فلهذا المبيع ان قدر عليه ولا قدرة له
 عليه نهر (قوله متى أدى بكفالة فاسدة رجع كعهدة) لم أره هذه العبارة في جامع
 الفصولين وانما قال في صورة الضمان أي ضمان أحد الشريكين يرجع بمادفع اذ قضاء
 على فساد فيرجع كما لو أدى بكفالة فاسدة ونظيره لو كفل يبدل الكتابة ليصبح فيرجع بما أدى
 اذ حسب أنه يجبر على ذلك لضمانه السابق وعنده لو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه
 وكذا وكيل البيع اذا ضمن الثمن او كاله لم يجز فيرجع ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع
 اه (قوله ولو كفل بأمره) مثل الامر ككفا اذا كفل الاب عن ابنه الصغير مهر امرأته
 ثم مات الاب وأخذ من تركته كان للورثة الرجوع في نصيب الابن لانه كنفالة بأمر
 الصبي حكم الثبوت الولاية فان أدى بنفسه فان أشهد رجع والا لا كذا في نكاح الجمع
 وكذا لو جحد الكفالة فبرهن المتدعي عليه بالامر وقضى على المكفل فأدى فانه يرجع
 وان كان متناقضا لكونه مزارعا كذا في شرائعنا بالقضاء عليه كذا في تلخيص الجامع
 الكبير نهر وقد مناقريه عند قول الشارح ولو فصوليا أن اجازة المطلوب قبل قبول
 الطالب بمنزلة الامر بالكفالة ونقله أيضا في الدر المنثور عن القهستاني عن الثمانية وتأني
 الاشارة اليه في كذا الشارح قريبا (قوله أي بأمر المطلوب) فلو بأمر أجنبي فلا
 رجوع أصلا في نور العين عن الفتاوى الصغرى أمر رجلا أن يكفل عن فلان لفلان
 فكفل وأدى لم يرجع على الأمر اه (قوله أو على أنه على) أي على انما تضمنه يكون
 على قال في الفتح فلو قال ضمن الالف التي لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء بل جواز
 أن يكون القصد يرجع أو يطلب التبرع فلا يلزم المال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد اه
 لكن في الثمر عن الثمانية على كذا في فلو قال اكفل لفلان بألف درهم على أو اقضه ألف
 درهم على أو ضمن له الالف التي على أو اقضه ماله على وشيئ ذلك رجع بمادفع في رواية
 الاصل وعن أبي حنيفة في الجرد اذا قال لا تخرضني لفلان الالف التي له على ففهمتها
 وأدى اليه لا يرجع اه فلم أن ما في الفتح على رواية الجرد وقد جزم في الولو الجلية بالرجوع
 وانما حكمي الخلاف في نحو ضمن له ألف درهم اذ لم يقل على أو هي له على وشيئ ففهمتها
 لا يرجع الا اذا كان خليفها وعند أبي يوسف يرجع مطلقا ومثله في الذخيرة وكذا في كافي

(و) لا تصح الكفالة (بالعهدة)
 لا شئنا المراد بها (و) لا (بالنسب)
 أي تخلف مبيع يسبقه تحقق اجزائه
 عنه ثم لو ضمن تخلفه ولو بشره
 ان قدر روا لا فدر الثمن كان كالدرك
 عنه في (فائدة) متى أدى بكفالة
 فاسدة رجع كعهدة جامع الفصولين
 ثم قال ونظيره لو كفل يبدل الكتابة
 لم يفسح فيرجع بما أدى اذا حسب
 أنه يجبر على ذلك لضمانه السابق
 وأقره المصنف فليحفظ (ولو كفل
 بأمره) أي بأمر المطلوب بشرط
 قوله على أو على أنه على

الحاكم قال في التمر وأجمعوا على أن المأمور لو كان خائفاً لم يرجع وهو الذي في عماله من
والأولاد أو زوجة أو أخيراً والشريك شركة عنان كذا في النبايع وقال في الأصل
والطالِب الذي يأخذ منه ويده عليه ويدياً منه ويضع عنده المال والظاهر أن السك
يعطى لهم حكم الخليلط وتماه فيه قلت وما استظهره من صريحه في كافي الحاكم (قوله وهو غير
صبي الخ) قال في جامع الفصولين الكفالة بأمر انما توجب الرجوع لو كان الأمر من
يجوز إقراره على نفسه فلا يرجع على صبي متجبر ولو أمره ويرجع على القن بعد عقده اه
قال في البحر بخلاف المأذون فيه ما لم يمتد له من المال وان لم يكن أهلاً له أي للكفالة (قوله
رجع عما أدى) شمل ما إذا صالح الكفيل الطالب عن الالف بضمه سمانه فيرجع به إلا بانف
لأنه استقطا أو أبراه كافي البحر وقال أيضاً أن قوله رجع عما أدى مقيد بما إذا دفع ما وجب
دفعه على الأصل ولو كفل عن المستأجر بالاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لا يرجع له
كما في إجازات البرازية اه قلت ونظيره ما لو أدى الأصل قبله فني حاوي الزا هدى
الكفيل بأمر الأصل أدى المال إلى الدائن بعد ما أدى الأصل ولم يعلم به لا يرجع به لانه
شئ محكمي فلا فرق فيه بين العلم والجهل كقول الوكيل اه أي بل يرجع على الدائن (قوله
ان أدى بما ضمن) الأولى حذف الباء (قوله وان أدى أردأ) ان وصلة أي ان لم يؤد
ما ضمن لا يرجع عما أدى بل بما ضمن كما إذا ضمن بالجد فأدى الأردأ أو بالعكس (قوله
للسكة الدين بالاداء الخ) أي يرجع بما ضمن لا بما أدى لان رجوعه بهمكم الكفالة وسكها
انه يملك الدين بالاداء فيصير كطالب نفسه فيرجع بنفسه الدين فصار كما إذا ملك الكفيل
الدين بالارث بأن مات الطالب والكفيل وارثه فانما له عينه وكذا إذا وهب الطالب
الدين للكفيل فانه يملكه ويطالب به المكفول بهينه وصحت الهبة مع أن هبة الدين لا تصح
الامن عليه الدين وليس الدين على الكفيل على المختار لان الواهب إذا أذن للمكفول
بقبض الدين جاز استعصا نا وهنا بقدر الكفالة سلطه على قبضه عند الاداء وهذا بخلاف
المأمور بقضاء الدين فانه يرجع عما أدى لانه لم يملك الدين بالاداء وتماه في القبح (قوله
وان بغيره) أي وان كفل بغير أمره لا يرجع (قوله الا اذا أجاز في المجلس) أي قبل قبول
الطالب فلو كفل بغير أمره ففرضي المطلوب أو لا يرجع ولو رضی الطالب أو لا لا
لتسام العقوبة فلا بغيره هـ تاني عن الثانية وقدمناه أيضاً عن السراج (قوله وحيلة
الرجوع بلا أمر الخ) عبارة الوولو الجنية رجل ككفل بنفسه رجل ولم يقدر على تسليمه
فقال له الطالب ادفع الى مالي على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فإراد أن يؤديه
على وجهه يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك أن يدفع الدين إلى الطالب
مهم به الطالب ماله على المطلوب ويؤكده بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له
حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة يكون متطوعاً ولو أدى بشرط
أن لا يرجع لا يجوز اه ولا يعني أنه ليس في ذلك كفالة مال بل كفالة نفس فقط لكن إذا ساغ

وهو غير صبي وعبد مجبورين ابن
ملك (رجع) عليه (بما أدى) ان
أدى بضمهم والاف بضمهم وان
أدى أردأ للملكه الدين بالاداء
فكان كطالب وبكالم ملكه بجهة
أوارث عيني (وان بغيره لا يرجع)
لتبرعه الا اذا أجاز في المجلس
فيرجع عمادية وحيلة الرجوع
بلا أمر أن يهبه الطالب الدين
ولو صكه بقبضه ولو لوجبة
(ولا يطالب كذبل) أصلاً (بمال
قبل أن يؤدى) الكفيل (عنه)

في الشرع لئلا يثبت له قسمة لغيره ان الطالب حبس الكفيل ومالي القهستاني تقييد اقوالهم
للكفيل حبس المكفول اذا حبس أي اذا كان المكفول أصلاً للكفيل فالطالب الاجنبي
حبس الكفيل وليس للكفيل اذا حبس أن يحبس المكفول لكونه أصله بخلاف ما اذا
كان المكفول أصلاً للطالب فإنه ليس للطالب حبس الكفيل لأنه يلزم من حبسه له أن يحبس
هو المكفول فيلزم حبس الأصل بدین فرعه ونقد ذلك الشرع لئلا في رسالة خاصة وذكر
فيها أنه سئل عن هذه المسئلة ولم يجد فيم ناقلاً وحقق فيم ما ذكرناه لكن ذكر الخبر الرمي في
حاشية الجرح في باب الحبس من كتاب القضاء أنه وقع الاستفتاء عن هذه المسئلة ثم قال
للكفيل حبس المكفول الذي هو أصل الدائن لأنه انما يحبس بطلق الكفيل ولذلك يرجع
عليه بما أدى فهو محبوس بدینه فلم يدخل في قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لأنه انما
حبسه أجنبي فيثبت له عليه اه ملخصاً ومقتضاه أن الطالب الذي هو فرع المكفول
حبس الكفيل الاجنبي لأن الكفيل لا يحبس المكفول ما لم يحبس الطالب ولا يفتي أن
المكفول انما يحبس بدین الطالب حقيقة فيلزم حبس الأصل بدین فرعه وان كان الحبس
له مباشرة غير الفرع نعم يظهر ما ذكره الخبر الرمي على القول بأن الكفالة ضم ذمة الى
ذمة في الدين لكن عات أن الكفيل لا يملك الدين قبل الاداء فبقى الدين للطالب ولزم
المحذور والله سبحانه أعلم فافهم (قوله يوجب براءة) أي براءة الكفيل والاصل وقوله
لطالب قيل متعلق باداء قلت وفيه بعد والظاهر تعلقه بمعدوف على أنه حال من براءة أي
منتبهة الى الطالب على أن اللام بمعنى الى وتطيره قوله الاتي برئت الى فافهم (قوله
الاذا أحاله) فان الحوالة كما يأتي نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فهو في
حكم الاداء فصح الاستثناء فافهم (قوله بشرط براءة نفسه فقط) فحينئذ يبرأ الكفيل
دون الاصيل وللطالب أخذ الاصيل أو المحال عليه بدینه ما لم ينو المحال على المحال عليه
وبدون هذا الشرط يبرأ الاصيل أيضاً لأن الدين عليه والحوالة حصلت بأصل الدين
فتضمنت براءة كما في الجرح عن السراج (قوله وبرئ الكفيل باداء الاصيل) وكذا
يبرأ لو شرط الدفع من وديعة فهلك في الكفا لو كفل بألف عن فلان على أن يعطيها
ايامه من وديعة افلان عنده جاز فان هلك الوديعة فلا ضمان على الكفيل اه وفيه أيضاً
في باب بطلان المال عن الكفيل بغير اداء ولا ابراء لو كفل عن رجل بالثمن فاستحق المبيع
من يده أو رده بهيب ولو بلا قضاء أو باقالة أو بغير روية أو بفساد المبيع برئ الكفيل
وكذا لو بطل المهر أو بعضه عن الزوج بوجه برئ مما بطل عن الزوج أو ضمن المشتري
الثمن لغيره البائع فاستحق المبيع من يد المشتري بطلت الكفالة أيضاً وكذلك الحوالة
أما لو رده المشتري بهيب ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل ويرجع به على البائع وكذلك لو هلك المبيع
قبل التسليم أو ضمن الزوج مهر المرأة لغيره ساقطت بينهما فرقة من قبله أو من قبلها لم
يبطل الضمان وتقام فيه (قوله الا اذا برهن) أي الاصيل على أدائه قبل الكفالة فيبرأ

مطالب
فيما يبرأ الكفيل عن المال

وفي الاشباه أداء الكفيل
يوجب براءة له للطالب الا اذا
أحاله الكفيل على مدونه بشرط
براءة نفسه فقط (وبرئ) الكفيل
(باداء الاصيل) اجماعاً الا اذا
برهن على أدائه قبل الكفالة
فيبرأ فقط كالموحد

اي الاصيل فقط أي دون الكفيل لانه أقتر به هذه الكفالة أن الألف على الاصيل وبهذا
 يظهر أن الاستثناء منقطع لما في البحر من أن هذا ليس من البراءة وإنما بين أن لادين على
 الاصيل والكفيل عومل باقراره أي لأن البينة لما قامت على الاداء قبل الكفالة علم أن
 ما كفل به الكفيل غير هذا الدين بخلاف ما إذا برهن انه قضاء بعد الكفالة ففي البحر أنهم ما
 يبرآن (قوله بحر) صوابه فهو فانه نقل عن القنية براءة الاصيل انما توجب براءة الكفيل
 اذا كانت بالاداء أو الإبراء فان كانت بالخلف فلا لأن الخلف يفيد براءة الخلف بحسب
 اه والظاهر أنه مصور فيما اذا كانت الكفالة بغير أمره والا فقولاه كفل عن فلان بكذا
 اقراره بالمبالغة لان كافي الثانية وغيرها وسيند فاذ ادعى عليه المبالغة فأنكر وسماه برئ
 وحده وإنما قلنا كذلك لانه لو ادعى الاصيل الاداء فعليه البينة لا المين تأمل (قوله ولو
 أبرأ الطالب الاصيل الخ) محمول براءة الكفيل بإبراء الطالب الاصيل اذ لم يكفل بشرط
 براءة الاصيل فان كفل كذلك برئ الاصيل دون الكفيل لانها حوالة ط ولو قال ولو برئ
 الاصيل لشمل ما في الثانية لومات الطالب والاصيل وارثه برئ الكفيل أيضا اه بحر
 (قوله برئ الكفيل) بشرط قبول الاصيل وموته قبل القبول والردية قوم مقام القبول ولو
 رده ارتد وهل يعود الدين على الكفيل أم لا خلاف كذا في الفتح فهو في التنازع عن
 المحيط لا ذكر لهذه المسئلة في شيء من الكتب واختلاف المشايخ في فهم من قال لا يبرأ الكفيل
 أي برئ الاصيل الإبراء كفي رد الهبة ومنهم من قال يبرأ الكفيل اه قال في الفتح وهذا
 بخلاف الكفيل فانه اذا أبرأه صح وان لم يقبل ولا يرجع على الاصيل ولو كان ابراء الاصيل
 أو هبته أو التصدق عليه بعد موته فعند أبي يوسف القبول والرد لا ورثة فان قبلوا صح
 وان ردوا ارتد وقال محمد لا يرتد بردهم كالأبرأهم في حال حياته ثم مات وهذا لا يمتنع
 بالإبراء اه (قوله كما مر) أي قبيل الكفالة بالمال (قوله وتأخر الدين عنه) مرتبط بقوله
 أو أخر عنه وشمل كفيل الكفيل فاذا أخر الطالب عن الاصيل تأخر عن الكفيل وكفيله
 وان أخر عنه الكفيل الا قول تأخر عن الثاني أيضا لانه الاصيل كافي الكافي وشروطه أيضا
 قبول الاصيل فلورده ارتد كما أفاده في النسخ (قوله تأخرت مطالبة المصالح) مصدر ضاف
 الى مفعوله والمراد به المسكاتب والفساعل ولي القتيل أو الى فاعله والمراد به الولي
 والمنهول المسكاتب فان المصالحقة مفاعلة من الطرفين وهذا أولى ائلا يلزم الاظهار في مقام
 الاضمار فافهم ومثل هذه المسئلة مالوكفل العبد المحجور بالزعم بعد عتقه فان المطالبة
 تأخر عن الاصيل الى عتقه ويطلب كفيله للعالم لكن في هذين الفرعين تأخر لا يتأخير
 الطالب فلم يدخلا في كلام المصنف كما أفاده في البحر والنهر (قوله ولا ينعكس) أي لو أبرأ
 الكفيل أو أخر عنه أي أجله بعد الكفالة بالمال حال لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه قال في
 النهر واذا لم يبرأ الاصيل لم يرجع عليه الكفيل بشي بخلاف مالوكه وذهب الدين أو تصدق عليه
 به حيث يرجع اه (قوله نعم لو تكفل بالمال مؤجلا الخ) أفاده لو كان مؤجلا على

بحر (ولو أبرأ الطالب الاصيل)
 أو أخر عنه أي أجله (برئ الكفيل)
 تبع الاصيل الا كفيل النفس كما مر
 (وتأخر الدين عنه) تبع الاصيل
 الا اذا صالح المسكاتب عن قتل
 العبد بمال ثم كفله انسان ثم هجر
 المسكاتب تأخرت مطالبة المصالح
 الى عتق الاصيل وله مطالبة
 الكفيل الآن انشاء (ولا ينعكس)
 لعدم تبعه الاصيل لا يرجع نعم لو
 تكفل بالمال مؤجلا تأجل عنهما

الاصيل فكفل به تأخر عنهم ما بالاولى وان لم يسم الاجل في الكفالة كما صرح به في الكافي
 وغيره (قوله لا تأجيل على التكفيل تأجيل عليهما) هذا التعليل غير تام فان العلة كما في
 الفتح هي أن الطالب ليس له حال الكفالة حتى يقبل التأجيل الا الذين في الضرورة يتأجل
 عن الاصيل بتأجيل التكفيل أما في مسألة الماتن وهي ما اذا كانت الكفالة ثابتة قبل
 التأجيل فقد تقرر حكمها وهي المطالبة ثم طرأ التأجيل عن التكفيل فينصرف الى ما تقرر
 عليه به وهو المطالبة (تنبيه) ما ذكره الشارح تبعاً للهداية وغيره من أنه يتأجل عليهما
 يستثنى منه ما اذا أضاف التكفيل الاجل الى نفسه بأن قال أبعثني أو شرط الطالب وقت
 الكفالة الاجل للتكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حينئذ عن الاصيل كذكره في الفتاوى
 الهندية ونقل ط عبا رتم ويستثنى أيضاً ما لو كفل بالقرض مؤجلاً الى سنة مثلاً فهو على
 التكفيل الى الاجل وعلى الاصيل حال كفاي البحر عن القمار خلية معزولة الى الذخيرة
 والغياصة ثم نقل خلافه عن تلمنص الجامع من شموله للقرض وان هذا هو الجدل في
 تأجيل القرض وسيد ذكره الشارح آخر الباب قلت لكن رده العلامة الطروسى في أنفع
 الوسائل بأن هذا انما قاله الحصري في شرح الجامع وكل الكتب شفاقة فلا يلتفت اليه ولا
 يجوز العمل به وقد مناعنا الكلام عليه قبل فصل القرض ويؤيده أن الحاكم الشهيد
 في الكافي صرح بأنه لا يتأخر عن الاصيل وكفى به حجة (قوله وفيه) منه ما يقوله بشرط
 والضمير المهور وعائد الى قول الماتن ولو أبرأ الاصيل الخ ولو اسقط الفظة فيه لمكان وضع
 وعبرة الدور كذا أبرأ الطالب الاصيل ان قبل برئ أي الاصيل والتكفيل معاً وأخره
 عنه تأخر عنهم ما بلا عكس فيهما ولو أبرأ التكفيل فقط يرى وان لم يقبل الا الذين عليه ليجتاح
 الى القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالابراء ولو وهب الدين له أي للتكفيل ان كان
 غنياً وتصدق عليه ان كان فقيراً يشترط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين
 اغير من عليه الدين تصح اذا ساط عليه والتكفيل مساط على الدين في الجملة كذا في الكافي
 وبعده الرجوع على الاصيل اه وضمير بعده للقبول وحاصله أن حكم الابراء والهبة
 في التكفيل يختلف ففي الابراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة والصدقة يحتاج وفي الاصيل
 متفق فيحتاج الى القبول في الكل بموته قبل القبول والرد كالقبول شريطة لا يملك ولم يذكر
 حكم الرد فأفاد في الفتح أن الابراء والتأجيل يرتدان برئ الاصيل وأما التكفيل فلا يرتد
 برئه الابراء بل التأجيل والفرق أن الابراء اسقاط محض في حق التكفيل ليس فيه تطلب كمال
 مال لان الواجب عليه مجرد المطالبة والاسقاط المحض لا يحقل الرد لثلاثي الساقط
 بخلاف التأخير له وده بعد الاجل فاذا عرف هذا فان لم يقبل التكفيل التأخيراً والاصيل
 فالمال حال بطلان به للمحال اه وقد مناعنا الكلام عليه (تنبيه) نقل في البحر عند
 قوله وبطل تعليق البراءة عن الهداية مندل ما هنما من أن ابراء التكفيل لا يرتد بالرد بخلاف
 ابراء الاصيل ثم نقل عن الخاتمة لو قال للتكفيل أنخرجك عن الكفالة فقال التكفيل لا اخرج

لان تأجيله على التكفيل تأجيل
 عليهما وفيه يشترط قبول الاصيل
 الابراء

مطالبه
 لو كفل بالقرض مؤجلاً تأجيل من
 التكفيل دون الاصيل

لم يصح ما يجاء به في البحر فثبت أن إبراء الكفيل أيضا يرتد بالردة اه قال في التمهيد فيه
 نظر ولم يبين وجهه وأجاب المقدسي بأن ما في الخيانة في معنى الإقالة لعدم الكفالة
 بحيث لم يقبلها الكفيل بطلت فتبقى الكفالة بخلاف الإبراء لأنه محض إسقاط فيتم
 بالمسقط اه على أن ما في الهداية منصوص عليه في كافي الحاشية (قوله والتأجيل) هذا
 غير موجود في عبارة الدرر كما عرفته نعم هو في الفتح كما ذكرناه آنفا (قوله لا الكفيل) أي
 لا يشترط قبول الكفيل الإبراء والتأجيل لكن لم يذكر في الدرر عدم اشتراطه في التأجيل
 وهو غير صحيح بل هو شرط كما سمعته من كلام الفتح (قوله وفي فتاوى ابن نجيم الخ) ونصها
 سنل عن رجل ضمن آخر دين عليه من مبيع أو أجرة لازمة عليه ثم أن رب المال أجله على
 الكفيل إلى مدة معلومة هل يصير مؤجلا عليه وحده وعلى الأصيل حالا ومؤجلا عليهم ما
 أجاب بصير مؤجلا عليهم كما صرح به في الحاشية المقدسي اه أقول هذا غير صحيح لهذا القدر
 لعبارة المتن والشروح على أنه راجعت الحاشية المقدسي فرأيت خلاف ما عناه
 إليه ونص عبارة الحاشية وإن أخر الطالب الدين عن الأصيل كان تأخير عن الكفيل
 وأن أخره عن الكفيل لم يكن تأخير عن الأصيل اه بالحرف وكأن ابن نجيم اشتبه عليه
 ذلك بما لو تكفل بالمال مؤجلا مع أن صريح السؤال خلافه فافهم (قوله فيحفظ) بل
 الواجب حفظ ما في كتب المذهب لأن هذا سبق نظره فلا يحفظ ولا يلحظ (قوله وهو
 المختار) لأن الناس لا يريدون نفي التعلق أصلا وإنما يريدون نفي التعلق الحسي وإلى
 لا اتعاقبه تعلق المطالبة اه ح ملى أن إبراء الأصيل يتوقف على قبوله ولو وجد
 (قوله وإذا حل الدين المؤجل الخ) أفاد أن الدين يجعل بعبوت الكفيل كما صرح به في
 القرو شرح الوهبانية من المبسوط وعلمه في المنع عن الوهبانية بأن الاجل يسقط عبوت
 من له الاجل (قوله لا يحل على الأصيل) وكذا إذا جعل الكفيل الدين حال حياته لا يرجع
 على المطلوب الا عند حلول الاجل عند حل التمسك الثلاثة وهو نظير ما لو كفل بالزوف وأدى
 الحيا دتار خاية (قوله خيرا الطالب) أي في أخذه من أي التركتين شاء لأن دينه ثابت
 على كل واحد منهما كما في حل الحيا دتار (قوله مثلا) فالنصف غير قيد (قوله برنا)
 أي الأصيل والكفيل لأنه أضاف الصلح إلى آلاف الدين وهو على الأصيل فيبرأ من
 خمسة مائة وبرائة توجب براءة الكفيل درر (قوله وإذا شرط براءة الكفيل وحده الخ)
 ليس المراد أن الطالب يأخذ البديل في مقابلة إبراء الكفيل عنها وإنما المراد أن ما أخذه
 من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع بالباقي على الأصيل بجر ونبه بذلك على
 الفرق بين هذه وبين المسئلة التي عقبها كما يأتي ويوضحه ما في الفتح عن المبسوط لو صلحه
 على مائة درهم على أن إبراء الكفيل خاصة من الباقي يرجع الكفيل على الأصيل بمائة
 ورجع الطالب على الأصيل بتسعمائة لأن إبراء الكفيل يكون فسخا للكفالة ولا يكون
 إسقاطا لأصل الدين اه (قوله كانت فسخا للكفالة) هذه عبارة المبسوط كما علمت

والتأجيل لا الكفيل الا اذا
 وجهه أو تصدق عليه درر قلت وفي
 فتاوى ابن نجيم أجله على الكفيل
 يتأجيل عليهم وعزم للعاوي
 القدسي فليصنف في القنية طالب
 الدائن الكفيل فقال له أصبر حتى
 يجيء الأصيل فقال لا تعلق لي عليه
 انما تعلق عليك هل يبرأ أجاب نعم
 وقيل لا وهو المختار (وإذا حل)
 الدين المؤجل (على الكفيل) عونه
 لا يحل على الأصيل فلو أذاه وارثه
 لم يرجع لو الكفالة فاصره الا الى
 أجله بخلاف الزفر (كما لا يحل)
 المؤجل (على الكفيل) انفسا
 (إذا حل على الأصيل به) أي عونه
 ولو مانا خير الطالب درر (صالح
 أحمد هارب المال عن أئمة الدين
 (على نصفه) مثلا (برنا) أن
 المسئلة مربعة فاذا شرط براءة
 أو براءة الأصيل أو وسكت برنا
 (وإذا شرط براءة الكفيل وحده)
 كانت فسخا للكفالة لا إسقاطا
 لأصل الدين

أى أن البراءة عن باقى الدين التى تضمنها عقد الصلح تتضمن الكفالة لسقوط المطالبة
عن الكفيل بهذا الشرط ولا يسقط به أصل الدين اذ لو سقط لم يبق للطالب على المطلوب
شئ مع أنه يطالب به بالنصف الباقي بخلاف الصور الثلاث فان مطالبته سقطت عنهم جميعا
(قوله فيبرأ هو) أى الكفيل وحده عن خصمائه وهى التى سقطت بعقد الصلح وكذا عن
التي دفعها بدل لعن الصلح وهو ظاهر لان الصلح على بعض الدين أخذ به بعض حقه وبراء عن
الباقي فثبت أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وأبرأ عن باقيه فقد سقطت المطالبة
عنه أصلا وبراءة الكفيل لا تو جب براءة الاصيل فلذا قال دون الاصيل (قوله والكفيل
بخصمائه) أى ويرجع الكفيل على الاصيل بخصمائه وهى التى اذا طالب بدل الصلح
فى الصور الاربع (قوله لو بأمره) أى يرجع به الوكيل عنه بأمره والا فلا يرجع له
(قوله على جنس آخر) مفهوم قوله على نصفه اهـ ح (قوله يرجع بالاف) لان الصلح
بجنس آخر مما دل عليه ذلك الدين فيرجع بجميع الاف فتحركذا يرجع بجميع الاف لو صالحه
على خصمائه على أن يجب له الباقي كما فى الفتح أيضا ومثله فى الكفا (قوله كما مر) الاولى
أن يقول لما مر أى من أنه يملك الدين بالاداء (قوله صالح الكفيل الطالب الخ) فى الهداية
ولو كان صالحه عما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا البراءة الكفيل عن المطالبة
اهـ ومقتضاها صحة الصلح ولزوم المال وسقوط المطالبة عن الكفيل دون الاصيل وهو
خلاف ما ذكره المصنف بها الثانية الا أن يحمل على الكفالة بالنفس فى التشارك خاصة
الكفيل بالنفس اذا صالح الطالب على خصمائه يتنازل على أن أبرأه من الكفالة بالنفس
لا يجوز ولا يبرأ عنهم اقلو كان كفلا بالنفس والمال على انسان واحد برئ اهـ وفى الهداية
عن الذخيرة صالح على مال لا سقط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس
فيه روايتان فى رواية تسقط وبه يفتى اهـ وسينفذ فيحمل ما فى الهداية على الكفالة
بالمال توفيقا بين الكلامين تأمسل ثم لا يخفى أن الفرق بين هذه المسئلة والتى قبلها فى المتن
وهى الرابعة هو أن هذه فى الصلح عن الكفالة والتى قبلها فى الصلح عن المال المكفول به
فالمال هنا فى مقابلة البراءة عن الكفالة وهما فى مقابلة البراءة عن المال الباقي كما مر فى
عبارة المبسوط ومن العجب ما فى النهاية حيث جعل عبارة المبسوط المارة تصوير الماذكرة
هنا فى الهداية فانه عكس الموضوع لان كلام المبسوط مقرر فى الصلح على ابراء الكفيل
فقط عن المال وهو الصورة الرابعة المذكورة فى كلام المصنف وكلام الهداية فى الصلح
على ابراء الكفيل عن المطالبة ولم أر من نبه على ذلك مع انه نقل فى البحر وغيره وأقره عليه
نعم ربما يشعر كلام الفتح بأنه لم يرض به فراجع (قوله وهو باطلا لانه يم الكفالة بالمال
والنفس) قد علمت ما فيه (قوله برئت الى) متعلق بمحذوف حال أى حال كونك مؤذيا
الى كما فى شرح مسكين أى فهو براءة استيفاء لبراءة اسقاط (قوله لا قراره بالقبض)

(فيبرأ هو) وحده عن خصمائه
(دون الاصيل) فتبقى عليه الاف
فيرجع عليه الطالب بخصمائه
والكفيل بخصمائه لو بأمره
ولو صالح على جنس آخر يرجع
بالالف كما مر (صالح الكفيل
الطالب على شئ لم يبرئه عن الكفالة
لم يصح الصلح) ولا يجب المال
على الكفيل) خاتمة وهو باطلا لانه
يم الكفالة بالمال والنفس بغير
(قال الطالب للكفيل برئت الى
من المال) الذى كفالت به (رجع)
الكفيل بالمال (على المطلوب اذا
كانت الكفالة بأمره) لا قراره
بالقبض

لأن مفاد هذا التركيب براءة من المال مبدؤها من الكفيل ومنه ما صاحب الدين
وهذا هو معنى الاقرار بالقبض من الكفيل فكأنه قال دفعت الى (قوله ومفاده) أى
مفاد التعليل المذكور وهذا الكلام لصاحب البحر (قوله براءة المطلوب) أى المدعيون
للمطالب أى الدائن معنى أنه يفيد أن المطلوب يبرأ من المطالبة التي كانت للمطالب عليه وكذا
يبرأ منها الكفيل فلا مطالبة له على واحد منهم الاقرار به بالقبض اذ لا يستحق القبض أكثر
من مرة واحدة (قوله لا رجوع) أى للكفيل على المطلوب نعم للمطالب أن يأخذ هذا المطلوب
بالمال كافي الكافي للعالم (قوله لانه ابراء) تعليل له عدم الرجوع في الصور الثلاث اذ
ليس فيها ما يفيد القبض أيكون اقرار به بل هو محقق للبراءة بسبب القبض ولا إسقاط فلا
يثبت القبض بالشك (قوله أى الى) المراد برئت الى (قوله وهو أقرب الاحتمالين) أى
احتمال أنه براءة قبض واحتمال أنه براءة إسقاط ووجه الأقرب ما في الفتح من قوله لانه
اقرار ببراءة ابراء أو هاهنا الكفيل المختاطب وبخاصة له اثبات البراءة منه على الخصوص
مثل قت وقعدت والبراءة السكتة منه خاصة كالإبقاء بخلاف البراءة بالبراءة فانها
لا تتحقق بنفسه بل الكفيل بل بعمل الطالب فلا تكون حينئذ مضافة الى الكفيل وما قاله
محمد أى من أنه لا يثبت القبض بالشك انما يتم اذا كان الاحتمالان متساويين اه وهذا
أيضا ترجيح منه لقول أبي يوسف (قوله لو كتبه في الصك) بأن كتب برئ الكفيل من
المدراهم التي كفل بها بحر (قوله عملا بالعرف) فان العرف بين الناس أن الصك يكتب
على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالإفصاح وان حصلت بالبراءة لا يكتب الصك عليه فجعلت
اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند الأبراء فتح (قوله وهذا كله الخ) عزاه في فتح القدير
الى شروح الجامع الصغير وحزم في الملتقى والدرر وأقره الشرنبلالي وكذا الزبيدي وابن
كثير فتعبر البحر عنه بقيل غير ظاهري فافهم والاشارة الى جميع الالفاظ المارة قال في البحر
عن النهاية حتى في برئت الى لا احتمال لاني أبرأتك بحجاز وان كان بعيدا في الاستعمال
اه قال في التهر والظاهر أن في لفظ الحل لا يرجع اليه لظهور أنه مسماحة لأنه أخذ منه
شيأ اه قلت وفيه نظري يظهر بأدنى نظر (قوله لمراده) متعلق بالبيان أى يسأل هل أردت
القبض أولا (قوله لانه الجمل) بكسر ثائه اسم فاعل أى فان الأصل في الاجمال أن يرجع
فيه الى الجمل والمراد بالجمل هنا ما يحتاج الى تأمل ويحقق المجاز وان كان بعيدا الاحتمال
الجمل يعني يرجع اليه اذا كان حاضر الازالة الاحتمالات خصوصاً ان كان العرف في ذلك
اللفظ مشتركاً بينهم من يقصد القبض ومنهم من يقصد الأبراء فتح (قوله ومثل الكفالة
الطولية) في كافي الحاكم والمحتمل عليه في جميع ذلك كالكفيل اه قال ط فان قال
المحال للمحتمل عليه برئت الى ترجع المحتمل عليه على الجمل وان قال أبرأتك لا واختلف
فيما اذا قال برئت فقط اه وانما يرجع اذ لم يكن لا محتمل دين على المحتمل عليه (قوله
ويطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) أى لمافي من معنى التعليل ويروى أنه يصح

قوله كالإبقاء كذا رأيت في نسخة
من نسخ الفتح وهل الأولى بالإبقاء
اه منه

ومفاده براءة المطلوب للطالب
لاقراره الكفيل (وفي)
قوله للكفيل (برئت) بلا الى (أو)
أبرأتك لا رجوع كقوله أنت
في حل لانه ابراء لا اقرارا بالقبض
(خلافاً لأبي يوسف في الاول) أى
برئت فانه جعله كالقول أى الى
قيل وهو قول الامام واختاره في
الهداية وهو أقرب الاحتمالين
فكان أولى خبره من زيادة العناية
وأجمعوا على أنه لو كتبه في الصك
كان اقرارا بالقبض عملاً بالعرف
(وهذا) كله (مع غيبة الطالب
ومع حضرته يرجع اليه في البيان)
مراده اتفاقاً لانه الجمل ومثل الكفالة
الطولية (ويطل تعليق البراءة من
الكفالة بالشرط)

مطالب
في بطلان تعليق البراءة من الكفالة
بالشرط

لأن عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضاً كالطلاق هداية وظاهره
 ترجيح عدم بطلانه بناء على الصحيح بغير قلت ولذا قال في متن الملتقى والمختار العصمة واعلم
 أن اضافته تعليل إلى البراءة من اضافة الصفة إلى موصوفها والمعنى وبطلت البراءة
 المتعلقة بالشرط وإذا بطلت البراءة من الكفالة تبقى الكفالة على أصلها فلا يطلب مطالبة
 الكفيل بدليل التعليل فليس المراد بطلان تعليل البراءة لأنه يلزم منه بقاء البراءة صحيحة
 منجزة وبطل الكفالة بها ولا يناسبه العلة المذكورة لأن نفس التعليل ليس فيه معنى
 التعليل بل الذي فيه معنى التعليل هو البراءة المتعلقة بطل ثم رأيت بخط بعض العلماء على
 نسخة قديمة من شرح المجموع ما نصه معناه أن الكفالة جائزة والشرط باطل اهـ وهذا عين
 ما قلته (قوله بالشرط الغير الملائم) نحو إذا جاء غدا فأت برى من المال ومثال الملائم ما لو
 كفل بالمال أو بالنفس وقال ان وافيت به غدا فأت برى من المال فوافاه من الغد فهو
 برى من المال كذا في العناية اهـ وفي البحر من المهرج الغير الملائم هو ما لا منفعة فيه
 للطالب أصلاً كدخول الدار ويحجب الغد لأنه غير متعارف اهـ قلت وسئل عن قال
 كفايته على أنك ان طالبتني به قبل حلول الاجل فلا كفالة لي ويظهر لي أنه من غير الملائم
 فليتأمل (قوله على ما اختاره في الفتح والمهرج) أقول الذي في الفتح هكذا قوله ولا يجوز
 تعليل البراءة من الكفالة بالشرط أي بالشرط المتعارف مثل أن يقول ان سمعتني
 البعض أو دفعت البعض فقد أبرأتك من الكفالة أما غير المتعارف فلا يجوز ثم قال
 ويروى أنه يجوز وهو الوجه الخ فهذا شرح لعبارة الهداية التي قدمناها آنفاً وقد مضى أن
 ظاهر ما في الهداية ترجيح الرواية الثانية وأنه اختاره في متن الملتقى وكذا اختاره في
 الفتح كما ترى والمتبادر من كلام الفتح ان المراد به هذه الرواية جواز الشرط المتعارف لأنه
 قيد رواية عدم الجواز بالشرط المتعارف وذكر أن غير المتعارف لا يجوز وهو تصريح بما
 فهم بالاولى ثم ذكر مقابله الرواية الاولى وهي رواية الجواز فلم يعلم ان المراد به الشرط
 المتعارف ايضاً وان غير المتعارف لا يجوز أصلاً ويحتمل أن يكون قوله ويرى أنه يجوز أي
 إذا كان الشرط غير متعارف ويلزم منه جواز المتعارف بالاولى فعلى الاحتقال الاول يكون
 قد استخار في الفتح جواز التعليل بالشرط المتعارف وعلى الثاني استخار جوازه مطلقاً
 وهذا الاحتمال أظهر لأنه حيث قيد رواية عدم الجواز بالمتعارف علم أن غير المتعارف
 لا يجوز بالاولى ثم استخار مقابل هذه الرواية وهو رواية الجواز أي مطلقاً فكان على
 الشارح ان يقول وبطل تعليل البراءة من الكفالة بالشرط ولو لم يشارروى جوازه مطلقاً
 واختاره في الفتح ثم ذكر في الدرر عن العناية قولاً ثالثاً وهو عدم جواز التعليل بالشرط
 لو غير متعارف والجواز لو متعارفاً وذكر في المهرج هذا القول وجعله يحمل الروايتين
 واقره في البحر وقال ان قول السكندر وبطل التعليل محمول على غير المتعارف وتبعه الشارح
 لكن لا يخفى ان كلام الفتح مخالف لهذا التوفيق لأنه محمول بطلان التعليل على الشرط

الفهرست الملائم على ما اختاره في
 الفتح والمهرج

المتعارف كما علمت فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح فافهم (قوله وأقره المصنف)
 أي في شرحه في هذا المحل أي أقر ما في المعراج من التفصيل والتوفيق (قوله والمتفرقات)
 أي متفرقات البيوع في بحث ما يهمل تعليقه (قوله ترجيح الاطلاق) أي رواية بطلان
 التعليق المتبادر منها الاطلاق عما فصله في المعراج وفي كون الزباني ترجيح ذلك نظر بل
 كلامه قريب من كلام الهداية المار فراجعهم (قوله قيد بكفالة النفس) أي باعتبار أن
 الكلام فيها والألفم يذكر القيد في المتن كالكنز اهـ ح (قوله مبسوطا في الثانية) حاصله
 أن تعليق البراءة من الكفالة بالنفس على وجوده في وجه تصحيح البراءة يزيل الشرط كما إذا
 أبرأ الطالب الكفيل على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم وفي وجهه يعصان كما إذا كان
 كفيلًا بالمال أيضا وشرط الطالب غلبه أن يدفع المال ويترتب من الكفالة بالنفس
 وفي وجهه يبطلان كما إذا شرط الطالب على الكفيل بالنفس أن يدفع اليه المال ويرجع به
 على المطالب اهـ (قوله لا يسترد أصيل الخ) أي إذا دفع الأصل وهو المدبون إلى
 الكفيل المال المكفول به ليس للأصيل أن يسترده من الكفيل وأن يعطيه الكفيل إلى
 الطالب قال في النهر لأنه أي الكفيل ملكه بالاقضاء وبه ظهور أن الكفالة توجب ذينا
 للطالب على الكفيل وذينا للكفيل على الأصل لكن دين الطالب حال ودين الكفيل مؤجل
 إلى وقت الاداء ولذا لو أخذ الكفيل من الأصل رهنا أو أبرأه أو وهب منه الدين صح فلا
 يرجع بأدائه كذا في النهاية ولا ينافيه ما مر من أن الرجوع ان الكفالة ضم ذمة إلى ذمة
 في المطالبة لأن الضم انما هو بالنسبة إلى الطالب وهذا لا ينافي أن يكون للكفيل دين على
 الكفيل عنه كما لا يخفى وعلى هذا فالكفالة بالامر توجب ثبوت دينين وثلاث مطالبات
 تعرف بالتدبر اهـ ما في النهر أي دين ومطالبة حالي للطالب على الأصل ودين ومطالبة
 مؤخرين للكفيل على الأصل أيضا ومطالبة فقط للطالب على الكفيل بناء على الرجوع من
 أنها الضم في المطالبة * (تنبيه) * فنقل محقق مسكين عن الجوى عن المفتاح أن عدم
 الاسترداد قيد عما إذا لم يؤخره الطالب عن الأصل أو الكفيل فإن أخره ان يسترده اهـ
 قلت لكن قوله أو الكفيل لم يظهر لي وجهه تأمل (قوله بأمره) متعلق بالكفيل احتراز عن
 الكفيل بالأمر كما يأتي قال في النهر قيد به في الهداية ولا بد منه (قوله لا يدفعه للطالب)
 متعلق بأذى واعلم أن ما مر من أن الكفيل ملك المؤدى فذلك فيما إذا دفعه اليه الأصل
 على وجه القضاء بأن قال له في لآمن أن يأخذ منك الطالب حقه فانما قضيتك المال قبل أن
 تؤديه بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال المطالب للكفيل خذ هذا المال
 وادفعه إلى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكا للكفيل بل هو أمانة في يده لكن لا يكون
 للمطالب أن يسترده من الكفيل لأنه تعاقب به حق الطالب كذا في الكافي لكن ذكر في
 الكبرى أن له الاسترداد وأنه أشار اليه في الأصل كذا في الكفاية شرح الهداية
 وما نقله عن الكافي نقل ط مثله عن العناية والمعراج وعليه مشي في البحر والنهر

قوله قيد بكفالة النفس هكذا يحفظه
 وله له سبق فلم قال الذي في نسخ
 الشارح قيد بكفالة المال لأن في
 كفالة النفس تفصيلا الخ اهـ

وأقره المصنف هنا والمتفرقات لكن
 في النهر ظاهر الزباني وغيره ترجيح
 الاطلاق قيد بكفالة المال لأن في
 كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في
 الثانية (لا يسترد أصيل ما أدى إلى
 الكفيل) بأمره لا يدفعه للطالب

والمراد بالكافي كافي النسب في أما كافي الحسب الذي جمع كتب ظاهر الرواية فإنه
 أشار فيه أيضا إلى أن له الاسترداد لو دفعه على وجه الرسالة فإنه ذكر أنه لو قبضه على وجه
 القضاء فله التصرف فيه وله ربحه لأنه لو لو هلك منه ضمنه ولو قبضه على وجه الرسالة
 فله تلك كان مؤتمنا ويرجع به على الاصيل ولو لم يملك فعله به ورجع تصدق بالربح لأنه غاصب
 وكذا في الهداية إشارة إليه حيث ذكر أولاً أنه إذا أقضاه لا يسترد ثم قال بخلاف ما إذا
 كان الدفع على وجه الرسالة لأنه لا يمتنع أمانة في يده فدل كلامه على أن عدم الاسترداد
 في الاداء على وجه القضاء لا الرسالة حيث وجه له في الرسالة يمتنع أمانة والأمانة مستردة
 ونقل ط عن غاية البيان أن له الاسترداد قال ومثله في صدر الشريعة وقال في اليعاقبة
 أنه الظاهر لأنه أمانة مخصوصة ويد الرسول يد المرسل فكأنه لم يشبهه فلا يمتنع حق الطالب
 وهو المتبادر من الهداية اه قلت وهو المتبادر أيضا مما في المتن من أن الربح يطيب له
 فإنه دليل على أن المراد الاداء على وجه القضاء وقول الشارح بما للدريده دفعه للطالب
 ظاهره الدفع على وجه الرسالة وهو موافق لما في كافي النسب في وغيره ويظهر منه أنه
 في الدفع على وجه القضاء له ذلك بالاولى ويمكن عمله على ما في كافي الحسب وغيره بأن يكون
 المراد أنه لم يصرح له بأنه يدفعه للطالب بل أضر ذلك في نفسه وقت الاداء ففي الشهر نبلاية
 عن القبة لو طلق عند الدفع فلم يبين أنه على وجه القضاء أو الرسالة يقع عن القضاء فافهم
 * (تنبيه) * لو قضى المطلب الدين إلى الطالب فله المطلب أن يرجع على الكفيل بما
 أعطاه كافي الكافي وغيره (قوله وان لم يعطه طالبه) ان وصاية وطالبه بكسر اللام برز اسم
 الفاعل مضاف للضمير وهو المفعول الثاني ليعطه (قوله ولا يعمل فيه المخرج) هذا ما أجاب
 به في البصر حيث قال وقد سئلت عما إذا دفع المدينون الدين للكفيل ليؤديه إلى الطالب ثم
 نهاه عن الاداء هل يعمل فيه فاجبت ان كان ككفيل بالامر لم يعمل فيه لأنه لا يملك
 الاسترداد والاعمال لأنه يملك اه قلت وظاهر قوله ليؤديه أن الدفع على وجه الرسالة
 فهو معنى على ما في كافي النسب (قوله لأنه جعلة) أي حين إذ كان ككفيل بلا امر يملك
 الاصيل الاسترداد لأن الكفيل لا دين له عليه فلم يملك المؤتي بل هو في يده محض أمانة كما
 إذا أدام الاصيل اليه على وجه الرسالة وكانت الكفالة بالامر على ما مر بل هذا بالاولى
 لما علمت من أنه هنا لا دين له أصلاً (قوله لكنه قدم قبله ما يخالفه) أهل مراده بالخلاف أن
 المصنف لم يقبل منه لأنه يكون الكفيل ككفيل بالامر وفرق هنا بين كونه بالامر فلا يعمل
 فيه والاعمال لكن في شرح المصنف إشارة إلى أن مراده في المتن الكفيل بالامر وقد
 علمت أن هذا القيد لا يمتنع فلا يخالفه (قوله حيث قبضه على وجه القضاء) تقييد
 للمتن والعلية بأنه غصا ملكه وصرح بعده بجهوه وعبارة الهداية فإن ربح الكفيل
 فيه فهو له لا يتصدق به لأنه ملكه حين قبضه وهذا إذا قضى الدين ظاهر وكذا إذا أقضاه
 المطلب بنفسه وثبت له استرداد ما دفع للكفيل وانما حكمنا بانه يملكه إذا أقضاه

(وان لم يعطه طالبه) ولا يعمل
 فيه من الاداء لو كفيل بالامر
 والاعمال لأنه جعلة ذلك الاسترداد
 بغير واقتران المصنف لكنه قدم قبله
 ما يخالفه فليحذر (وان ربح)
 الكفيل (به طالبه) لأنه غصا ملكه
 حيث قبضه على وجه القضاء

المطالب بنفسه لأن الكفيل وجب له بجزء الكفالة على الأصيل مثل ما وجب للطالب
على الكفيل وهو المطالبة أه مؤنثا من الفتح وتعامه فيه (قوله خلافا للثاني) أي أبي
يوسف فعنده يطالب له كمن غصب من إنسان وربح فيه يتصدق بالربح عندهم لأنه
استفاد من أصل خبيث ويطالب له عندهم مستدلا بحديث الخراج بالغصيان فتح (قوله
وندى رده) مر تطبق قوله بعدد فيما يتعين بالتعيين أي أن قوله طاب له أي الربح انما وفيما
لو كان المؤدى للكفيل شيئا لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير فان الخبيث لا يظهر فيها
بخلاف ما يتعين كالخطة ونحوها بان كذل عنه حنيفة وأداهما الاصيل الى الكفيل وربح
الكفيل فيها فانه يندب رده الربح الى الاصيل قال في التمر وهذا هو أحد الروايات عن
الامام وهو الاصح وعنه أنه لا يرد له بل يطالب له وهو قوله ما لا نغنا ماله وعنه أنه يتصدق
به وتعامه فيه (قوله ان قضى الدين بنفسه) أي ان قضاء الاصيل للطالب وهذه العبارة
تابع فيها صاحب الدرر الزيلعي وأقره الشرنبلالي لكن اعترضه الوافي بأن هذا القيد غير
لازم وموهم بخلاف المقصود قلت وهو كذلك كما يعلم من الهداية حيث قال في توجيه
الاصح وله أي للامام أنه يمكن الخبيث مع المالك لأنه يسبيل من الاسترداد بان يقضيه بنفسه
الخبيث جعل امكان الاسترداد بقضاء الدين بنفسه دليل ثبوت الخبيث في الربح مع قيام المالك
فهلم أن ذلك غير قيد في المسئلة (قوله الاشبهه نعم ولو غنيا) الذي في الغنية وكذا البحر والنهر
ان كان فقيرا طاب وان كان غنيا ففسيمة روايتان والاشبهه أن يطالب له أيضا فكان الاولى
للاشارح أن يوضح قوله الاشبهه نعم عن قوله ولو غنيا لان الروايتين فيه لا في القيد (قوله أمر
كفيله ببيع العينة) بكسر العين المهملة وهي السلف يقال باهه بعينة أي نسيئة مغرب وفي
المصباح وقيل لهذا البيع عينة لان مشتري الساعية الى أجل يأخذ بدلها عينا أي نقدا
حاضرا أه أي قال الاصيل للكفيل اشترى من الناس نوعا من الاقشة ثم بعه فاربحه البائع
ملك وخسره أنه فعل فبأى الى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر منه الربح
ويخاف من الربا فيبيعه التاجر ثوبا يساوي عشرة مثلاً بخمسة عشرة نسيئة فيبيعه هو في
السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويحب عليه للبائع خمسة عشر الى أجل أو يقرضه خمسة
عشر درهم ما ثم يبيعه المقرض ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر فيأخذ الدرهم التي أقرضه
على أنم أن الثوب فيبقى عليه خمسة عشر قرضا درر ومن صورها أن يعود الثوب اليه
كما اذا اشترى التاجر في الصورة الاولى من المشتري الثاني ودفع الثمن اليه
ليدفعه الى المشتري الاول وانما لم يشتره من المشتري الاول تخوذا عن شراء ما باع باقل
مما باع قبل نقد الثمن (قوله أي بيع العين بالربح) أي بمن زائد نسيئة أي الى أجل وهذا
نفس المراد من بيع العينة في المعرف بالنظر الى جانب البائع فالمعنى أمر كفيله بأن يبايع
عقد هذا البيع مع البائع بأن يشتري منه العين على هذا الوجه لأن الكفيل مأثور بشراء
العينة لا يبيعهها وأما بيعه بعد ذلك لما اشترى ما فليس على وجه العينة لأنه يبيعهها سائلة

قاله على وجه الرسالة فلا تهممه
أمانة خلافا للثاني (وندى رده)
على الاصيل ان قضى الدين بنفسه
درر (فيما يتعين بالتعيين) كخطة
لا فيما لا يتعين كقرض فلا يندب
ولو رده هل يطالب للاصيل الاشبهه
نعم ولو غنيا غناية (أمر) الاصيل
(كفيله ببيع العينة) أي بيع العين
بالربح نسيئة لبيعه المستقرض
باقل بقضى دينه اخترعه أكلة الربا

مطلب
بيع العينة

بدون ربح (قوله وهو مكره) أي عند محمد وبه جزم في الهداية قال في الفتح
وقال أبو يوسف لا يكره هذا البيع لأنه فعله كثير من الصحابة ومحمد وأعلى ذلك
ولم يعتد به من الربا حتى لو باع كاذباً بالف يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع في قلبي
كأنما مال الجبال ذميم اخترعه أكلة الربا وقد ذهبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
إذا ابتاعتم بالعينة واتبعتم أذناب البقر ذلتم وظاهر عليكم عدوكم أي الله فغلتم بالحرف عن
الجهاد وفي رواية سلط عليكم ثم أركم فبدعوا خياركم فلا يستجاب لكم وقيل أياها والعينة
فأنتم العينة ثم قال في الفتح ما حاصله أن الذي يقع في قلبي أنه إن فعلت صورة بيعه ودفنتها إلى
البايع جميع ما أخرجه أو بعضه كعود الذوب إليه في الصورة المارة وكعود الخمسة
في صورة اقراض الخمسة عشر فيكره يعني تحريمها فإن لم يعد كما إذا باعه المديون في السوق
فلا كراهة فيه بل خلاف الأولى فإن الاجل قابله قسطاً من الثمن والقرض غير واجب عليه
دائماً بل هو مندوب وما لم ترجع إليه العين التي خرجت منه لا يسمى بيع العينة لأنه
من العين المسترجعة لا العين المطلقة لا تفكك بيع بيع العينة أهو أقزعه في البحر والنهر
والشرب بلالية وهو ظاهر وجهه السيد أبو السعود محل قول أبي يوسف وجعل قول محمد
والحديث على صورة العود هذا وفي الفتح أيضاً ثم ذموا البياعات الكائنة الآن أشد
من بيع العينة حتى قال مشايخ بلخ منهم محمد بن سلة للتجار أن العينة التي جاءت في الحديث
خير من بيعاتكم وهو صحيح فكثير من البياعات كالزيت والعلل والشرب وغير
ذلك استقر الحال فيها على وزنها مظروفة ثم اسقاط مقدار معين على الطرف وبه يصير البيع
فاسداً ولا شك أن البيع الفاسد محرم الغصب المحرم فأي من هو من يبيع العينة الصحيح
المختلف في كراهته أه (قوله لأنه أما ضمان المسران) أي نظر إلى قوله على فأنما الوجوب
فلا يجوز كما إذا قال لرجل بائع في السوق فباخسرت فعلى درر (قوله أو توكيل عجهول)
أي نظر إلى الأمر به فلا يجوز أيضاً الجاهل النوع الثوب وغنه درر (قوله كفل عن رجل)
الأولى أن يقول كفل عن رجل لرجل ليكون مرجع الغصب في له مذكوراً وهو الرجل
الثنائي المكفول له وإن كان معه إمامان المقام (قوله بماذا بله) أي بما ثبت ووجب
بالقضاء (قوله عبارة الدرر لم يلازمه) الذي رأينا في الدرر لم يلازمه بالضرورة وكذا سقط من
نسخة الشارح وهي أولى لأن ضمير له في المواضع الثلاثة للمكفول له وضمير لزمه للمكفول
ففيه تشبیه الضمان مع إيهام عوده للمكفول أيضاً كقيمة الضمان المذكور ولا حاجة إلى
تقديره ولا إلى التصريح به لأن لزم معنى ثبت فهو فاصر في المعنى لا يحتاج إلى مفعول والمعنى
بما ثبت له عليه فلما كان الأولى اسقاطاً منه الشارح عليه فأنهم (قوله أريد به المستقبل)
لأنه معلى عليه فإن المعنى أن وجب لك عليه شيء في المستقبل فأنا كفيل به حتى لو كان له عليه
مال ثابت قبل الكفالة لم يكن مكفولاً به كما يعلم بما يأتي (قوله لم يقبل برهانه) لأنه إنما كفل عنه
بمال مقضى بعد الكفالة لأنه جعل الذوب شرطاً والشرط لا بد من كونه مستقبلاً على منظر

وهو مكره منه ومعلوم شرعاً لما فيه
من الاعراض عن مبرة الاقراض
(ففسه) الكفيل ذلك (قوله بايع
الكفيل) زيادة (الربح عليه) لأنه
العاقلة (لا) شيء على (الامر)
لأنه أما ضمان المسران أو توكيل
عجهول وذلك باطل (كفل) عن
منهم (بماذا بله) عبارة الدرر لم يلازم
أو يلازمه له عبارة الدرر لم يلازم
ضمير وفي الهداية وهذا ما مضى أريد
به المستقبل كقوله أطال الله بقاءك
(قوله الأصل في برهن المدعى على
الكفيل أن له على الأصل كذا
لم يقبل) برهانه حتى يحضر الغائب
فمقتضى عليه فيلزمه تبعاً للأصل

الوجود في الم يوجب الدالوب بعد الكفالة لا يكون كفيلا والمينة لم تشهد بقضاء دين وجب
 بعد الكفالة فلم تقم على من انصف بكونه كفيلا عن الغائب بل على أجنبي وهذا في لفظ
 القضاء ظاهر وكذا في ذاب لان معناه تقرر ووجوب وهو بالقضاء بعد الكفالة حتى لو ادعى
 اني قدمت الغائب الى قاضي كذا وأقمت عليه بينة بكذا بعد الكفالة وقضى لي عليه بذلك
 وأقام البينة على ذلك صار كفيلا وصحت الدعوى وقضى على الكفيل بالمال أصير ورثة
 خصما عن الغائب سواء كانت الكفالة بأمره أو لا لأنه اذا كانت بغير أمره يكون القضاء
 على الكفيل خاصة كذا في الفتح وقوله حتى لو ادعى الخ وهو معنى ما في النصول العمادية
 ادعى على رجل انه كفيل عن فلان بما ذوب له عليه فأقر المدعي عليه بالكفالة وانكر الحق
 وأقام المدعي بينة انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى به في حق الكفيل الحاضر وفي حق
 الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لاية تمت الى انكاره اه فان قوله وأقام المدعي
 بينة انه ذاب له على فلان كذا معناه انه وجب له عليه بالقضاء بعد الكفالة أي ان القاضي
 قضى له عليه بذلك فثبت برهن على أن الاصيل الغائب محكوم عليه بذلك ثبت شرط
 الكفالة فصار الكفيل خصما فثبت عليه المال قصدا وعلى الغائب ضمنا بخلاف
 ما في المتن فان المدعي برهن على ان له على الاصيل كذا الا على انه كان محكما له على الاصيل
 بكذا فلو قبلت هذه البينة يكون قضاء على الغائب قصدا لان الكفيل لم يصير خصما لانه
 لم يثبت شرط كفالته فالفرق بين المسئلتين جلي واضح وان خفي على صاحب التروية
 والعجب من قول الجور ان جزمهم هنا بعدم القبول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة
 أما على أظهر الروايتين المقتضى به من نقاد القضاء على الغائب فيمنعني النفاذ اه فان المفتي به
 ننذا القضاة على الغائب من حاكم يراه كشاف حتى لو رفع حكمه الى الخفي نفذ كما
 حرره صاحب الجور نفسه في كتاب القضاء وكلامهم هنا في الحكم الخفي فان حكمه
 لا ينفذ لما علمته من عدم الخصم (قوله وان برهن الخ) هذه مسئلة مبدئية غير داخل تحت
 قوله كفيل بما ذاب الخ كانه عليه صدر الشريعة وابن الكمال وغيرهما لان الكفالة هنا بال
 مطلق كما يأتي (قوله وهو كفيل) أي بذلك المال (قوله فلا كفيل الرجوع) أي فاذا قضى
 عليه ما أي على الكفيل الحاضر وعلى الاصيل الغائب ثبت للكفيل بالأمر الرجوع على
 الغائب بلا إعادة بينة عليه اذا حضر لانه صار مقضيا عليه ضمنا (قوله لان المكفول به
 هنا) أي في قوله وان برهن الخ مال مطلق أي غير مقيد بكونه ثابتا بعد الكفالة بخلاف
 ما تقدم في قوله كفيل بما ذاب الخ لان الكفالة فيه مال موصوف بكونه مقضيا به بعد الكفالة
 فيالم تنبت تلك الصفة لا يكون كفيلا فلا يكون خصما كما في شرح الجامع لقاضي
 وهذا تعليل لاصل القضاء على الكفيل وأما كون القضاء يمتد الى الاصيل لوال الكفالة
 بأمره ولا يمتد لوبدون أمره فوجهه كما في التمر أن الكفالة بالأمر انما تنفذ بام الدين
 في زعم الكفيل فلا يمتد زعمه الى غيره أما بالأمر الثابت فيضمن اقراره المطلوب بالمال

(وان برهن أن له على زيد الغائب
 كذا) من المال (وهو) أي الحاضر
 (كفيل قضى) بالمال (على الكفيل)
 فقط ولو زاد الأمر وقضى عليه ما
 فلا كفيل الرجوع لان المكفول به
 هنا مال مطلق فامتنع اثباته
 بخلاف ما تقدم

اذ لا يأمى غيره بقضاء ما عليه الا وهو محتمل فانه اذا صار مقتضيا عليه ثم قال في النهر
وفي الجامع الكبير جعل المسئلة ضربا اذا الكفالة امام مطلقة ككفالت بمالك على فلان
او مقيدة بالغ درهم وكل اما بالامر او بدونه وقد علمت ان المقيدة اذا كانت بالامر كان
القضاء بها عليهم ما والا فاعلى الكفيل فقط واما المطلقة فان القضاء بها عليهم ما سواء كانت
بالامر او لا لان الطالب لا يتوصل لاثبات حقه على الكفيل الا بعد اثباته على الاصيل
وهذا لان المذهب ان القضاء على الغائب لا يجوز اه وتقامه في الفتح (قوله وهذه حيلة
الح) ذكر في البحر الاوجه الاربعة المذكورة آنفا مع الجامع ثم ذكر ان المطلقة هي الحيلة
في القضاء على الغائب وان المقيدة لا تصلح للحيلة لان شرط التعدي على الغائب كونهما
بأمره اه قلت وطريق جعلها حيلة هو المراضعة الا بية بشرط ان يكون له بيعة
على الدين الذي له على الغائب وهذا ظاهر في المطلقة عن التقيد بقدر من المال سواء
كانت الكفالة بالامر او لا فبمعنى فيها الحكم الى الغائب لان الكفيل اذا اقر بالكفالة
وأكثر الدين على الاصيل فبهرن المتدعي على الدين وقدره لزام الكفيل به لا يمكن اثباته
الا بعد اثباته على الاصيل فيثبت عليه ما لان المذهب عندنا كافي الفتح ان القضاء على
الغائب لا يجوز الا اذا ادعى على الحاضر حقا لا يتوصل اليه الا باثباته على الغائب فاذا ثبت
عليه ما ثم أبرأ المتدعي الكفيل يبق للمال ثلثا على الغائب واما الكفالة المقيدة بالغ مثلا
فلا يتعدى الحكم فيها الى الغائب الا اذا كانت بأمره كما مر تقرر به وانما تصلح للحيلة مع
تعدي الحكم فيها الاند يحتاج الى اثبات كون الكفالة بالامر واثبات له بيعة على ذلك
ولا تجوز الحيلة باقامة شهود الزور وقرار الكفيل بالدين يقتصر عليه ولا يتعدى الى
الغائب فضلا عن اقراره بكون الكفالة بامر الغائب وبهذا التقرر يظهر لك ان الاشارة في
قول الشارح بهذه الامر جمع لها لان المذكور في كلامه الكفالة المقيدة وهي بتقسيمها لا تصلح
للعيلة فافهم (قوله وكذا الحوالة) عبارة الفتح وكذا الحوالة على هذه الوجوه اه أي انها
تكون مطلقة ومقيدة وكل منهما بالامر وبدونه فهي مربعة أيضا ويأني ما في شرح المتدعي
عن البحر يشرح الجامع الكبير وكذا الشهود وعلى الحوالة المطلقة يكون قضاء على الحاضر
والغائب ادعى الامر أو لم يدع فان شهدوا بالحوالة المقيدة ان ادعى الامر يكون قضاء على
الحاضر والغائب فيرجع وان لم يدع الامر يكون قضاء على الحاضر خاصة ولا يرجع وتقامه فيه
وبد يظهر ان الاشارة بقوله وكذا الحوالة راجعة الى أصل المسئلة لا الى بيان جعلها حيلة
لان شرط صحة الحوالة كون المال معلوما كما سيأتي فلو قال له ان فلانا أأحالي عليك بالغ درهم
فأقر له بالحوالة بها كان مقررا بالمال فيلزمه ولا يمكن المتدعي اثباته على الغائب بالبيعة وهذه
حوالة مطلقة لانها لم تقيد بنوع محض ومن كما سيأتي بيان في بابها ان شاء الله تعالى هذا
ما ظهر لي (قوله كفايته بالدرك) هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما مر في (قوله تسليم
المبيع) أي تصديق منه بان المبيع ملك للبائع لانها ان كانت مشروطة في البيع فتقامه

وهذه حيلة اثبات الدين على الغائب
ولو تخلف الطالب موت الشاهد
يتواضع مع رجل ويدعي عليه مثل
هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة
وبه يكر الدين فيبهرن المتدعي
على الدين فيقضي به على الكفيل
والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبقى
المال على الغائب وكذا الحوالة
وتقامه في الفتح والبحر (كفايته
بالدرك تسليم) منه (المبيع)

بقبول الكفيل فكانه هو الموجب له وان لم تكن مشروطة فالرايهم الاحكام البيع وترغب
المشتري فيمنزل منزلة الاقرار بالملك فكانه قال اشترها فانها ملك البائع فان استحققت فانا
ضامن عنهما بغير (قوله كسفة) أي لو كان الكفيل شفعها فلا شفعة له بغير رضاه بشراء
المشتري (قوله فلا دعوى له) أي فلا نسج دعواه بالملك فيم او بالشفعة وبالإجارة بغير
(قوله كتب فيه) بالبناء للجهد وقوله باع ملكه الخ جعله قصد به الفظها نائب الفاعل
وبجمله كتب الخ صفة الصك (قوله كالموشهد بالبيع الخ) لان الشهادة على انسان اقرار
منه بنفاذ البيع باتفاق الروايات نهر عن الزباني (قوله مطلق عما ذكر) أي عن قيد الملكية
وكونه نافذا باتفاق نسج دعواه بالملك بعدم اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبائع لان
البيع قد يصدر من غير المالك واعلم له كتب شهادته ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه
مقتضى ما ذكره في أي ليس به بعد ذلك في تثبيت البيعة فتح (قوله لانه مجرد اخبار)
ولو أخبر بأن فلان باع شيئا كان له أن يدعيه درر وقوله ههنا ان الشهادة لا تكون اقرارا
بالملك يدل بالاولى على أن السكوت زمانا لا يمنع الدعوى بغير وفي حاشية السيد أبي السعود
لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ الشافعي أن حضوره مجلس البيع وسكوته بالاعذار مانع له
من الدعوى بعد ذلك حسم الباب التزوير اه قلت سياتي آخر الكتاب قبيل الوصايا
ان شاء الله تعالى أن ذلك في القريب والزوجة وكذا في الجار اذا سكنت بعد ذلك زمانا
وفي دعوى الظهيرة أن علماء ناصوا في متونهم وشروحهم وفتاويهم أن تصرف المشتري
في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنبيا بنحو البناء أو القراس أو الزرع يمنعه من سماع
الدعوى (قوله ولابد ذكر الختم الخ) أي كما قال في الكنز وشهادته وختمه قال في الفتح الختم
أمر كان في زمانهم اذا كتب اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوب ووضع نقش
خاتمه كي لا يطرده التبدل وليس هذا في زماننا اه فالحكم لا يتفاوت بين أن يكون فيه ختم
أو لا كذا في العناية قال في النهر ولم أر ما لوقعه في رسم الشهادة بالختم فقط والذي يجب أن
يعول عليه اعتبار المكتوب في الصك فان كان فيه ما يفيد الاعتراف بالملك ثم ختم كان
اعترافه والا لا اه (قوله الى شهر) أي بعد شهر فلا مطالبة لك على الآن (قوله هو) أي
الضمان (قوله فالتقول للضامن) أي مع يمينه في ظاهر الرواية طعن الشافعي واحتريه عما
روى عن الثاني أن القول للمقرض (قوله لانه ينكر المطالبة) أي في الحال (قوله لان المقرض
ينكر الاجل) فان المقرض بالدين أقرب بما هو سبب المطالبة في الحال اذا الظاهر أن الدين كذلك
لانه انما يثبت بدلا عن قرض أو اتلاف أو بيع ونحوه والظاهر أن المقرض لا يرضى بغير وجوب
مستحقه في الحال الا بدلا في الحال فكان الحلول الاصل والاجل عارض فكان الدين
الموجب معروض العارض لأنواع ما ادعى لنفسه حقا وهو تأخيرها والآخر ينكره وفي الكفاية
ما أقرب بالدين على ما هو الاصح بل بحق المطالبة بعد شهر والمكفول له يدعيه في الحال والكفيل
ينكر ذلك فالتقول له وهذا لان التزام المطالبة يتوقع الى التزامها في الحال أو في المستقبل

كسفة فلا دعوى له (كتب فيه)
شهادته في صك كتب فيه
باع ملكه أو باع بغير نافذ باتا فانه
نساج أيضا كالموشهد بالبيع عند
الحاكم قضى به أولا (لا) يكون
نساجا كتب شهادته في صك بيع
مطلقا عما ذكر (أو كتب شهادته
على اقرار العاقدين) لانه مجرد
اخبار فلا تناقض ولم يذكر الختم
لانه وقع اتفاقا باعتبار عاداتهم (قال)
الكفيل (ضمته لك الى شهر وقال
الطالب) هو (حال فالتقول للضامن
لانه ينكر المطالبة) وعه كسفة
أي الحكم المذکور (في) قوله لك
على مائة الى شهر مثلا (اذا قال
لا نهر) وهو المقرض (حالة) لان
المقرض ينكر الاجل

كالسكفالة بما ذاب أو بالدرك فانما أقر بنوع منها فلا يلزم بالنوع الآخر (قوله وخاف
الكذب) أي أن أنكر الدين (قوله أو حله) أي دعوى المقر له أنه حال بسبب إقرار المقر
بالدين (قوله أن يقول الخ) أي المدعى عليه للمدعى وقيل إذا قال ليس للدين حق
فلا بأس به إذا لم يرد أو ادعى حقه زباني ولم يذكر أمر حقه أو استخلف والظاهر أن ذلك إذا
هجره أنكره مما لا أثر له نهر أي أن قوله لا بأس به أي بالنكاره المذكور لا أثر له لأن المخلص
يطلب تحليفه ويكذبه في الإنكار فالأذن له بالإنكار إذا كان بالخلف ولا يخفى أن ليس للدين في
الحال الاقر بنسبة على خلافه فإذا حلف وقال ليس للدين حق أي في الحال فهو صادق
فانهم (قوله) إذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع) الظرف متعلق بقوله ولا يؤخذ وأراد
بالاستحقاق المناقل أما المبتطل كدعوى النسب ودعوى الوقف في الأرض المشتراة وأنها
كانت مسجدا يرجع على الكفيل وإن لم يقض بالثمن على المكفول عنه ولكل الرجوع على
بائعه وإن لم يرجع عليه بخلاف المناقل ومز تمام أحكامه في باب قيد بالاستحقاق لأنه لو انفسخ
بمخيار رؤية أو شرط أو عيب لم يؤخذ الكفيل به وبالثمن لأنه لو غنى في الأرض لا يرجع على
الكفيل بقيمة البناء وكذا لو كان المبيع أمة استولدها المشتري وأخذ من المشتري مع
الثمن قيمة الولد والمقر لم يرجع على الكفيل إلا بالثمن كذا في السراج نهر (قوله لا ينتقض
المبيع) ولهذا الواجب المستحق المبيع قبل النسخ جاز ولو بعد قبضه وهو الصحيح فالمراد بقض
بالثمن على البائع لا يجب رد الثمن على الأصل فلا يجب على الكفيل وقوله كما ترى في باب
الاستحقاق وانظر ما كتبناه هناك (قوله أي الموظف في كل سنة) لأنه دين له مطالب من
جهة العباد فصار كسائر الديون وتعامه في الزباني وهذا التعليل اعتمد ومجيبا فيدل على
اختصاص الخراج المضمون بالموظف أما خراج المقاسمة فجزء من الخراج وهو عين غير
مضمون حتى لو هلك لا يؤخذ بشيء والكنالة بأعيان لا تجوز (قوله على خلاف ما أطلناه
في البحر) فإنه قال وأطلناه فشمع الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم
بالموظف الخ ووجه الاعتراض على البحر حيث حمل كدام الكثر على الإطلاق مع وجود
القرينة المذكورة على التقييد بالموظف فكان الأولى التقييد فافهم وكذا التعليل المار
يدل عليه ولذا قال في الفتح وقد قيدت السكفالة بما إذا كان خراجا وظفا لا خراجا مقاسمة فإنه
غير واجب في الزمة (قوله منقوض) النقص لصاحب البحر (قوله وكذا النوائب) جمع
نائب وفي الصحاح النائية المصيبة واحدة نوائب الدهر أه وفي اصطلاحهم ما يأتي قال في
الفتح قبل أرادهم ما يكون بحق كجيرة الحراس وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز
الجيش وفداء الأمر إذا لم يكن في بيت المال شيء وغيرهما مما هو بحق فالكفالة به جائزة
بالاتفاق لأنها واجبة على كل مسلم مؤسس بإيجاب طاعة ولي الأمر في أمه مصلحة المسلمين ولم
يلزم بيت المال أو لزمه ولا شيء فيه وإن أديبهم أماليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس
في زماننا بلاد فارس على الخياط والصباغ وغيرهم للسلطان في كل يوم أو شهر فانما ظلم

والحملة لمن عليه دين مؤجل
وخاف الكذب أو حله بأقراره
أن يقول أهو حال أو مؤجل فإن
قال حال أنكره ولا يخرج عليه
زباني (ولا يؤخذ من الدرك إذا
استحق المبيع قبل القضاء على البائع
بالثمن) إذ هجره الاستحقاق لا ينتقض
المبيع على الظاهر كما مر (وهو ضمان
الخراج) أي الموظف في كل سنة
وهو ما يجب عليه في الزمة بشرئ
قوله (والرهن به) إذ الرهن بخراج
المقاسمة باطل نهر على خلاف
ما أطلناه في البحر ويجوز الزباني
الرهن في كل ما يجوز به السكفالة
يجامع التوثيق منقوض بالدرك
لجواز السكفالة به دون الرهن
(وكذا النوائب) ولو بغير حق
كجبايات زماننا فانما هي المطالبة
كالديون بل فوقها

فاختلف المشايخ في صحة الكفالة فيها فقبل تصحح اذا العبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة اما
بحق أو باطل وله هذا قلنا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو أجور وينبغي أن من
قال الكفالة ضم في الدين بمنعها هنا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها أو بغيرها بناء
على انه في المطالبة بالدين أو وطاها اه أي فان قال بالدين منعها وان قال مطلقا أي بالدين
وغيره أجازها (قوله حتى لو أخذت الخ) تأييد للقول بجواز الكفالة لهم فانهم اذا أخذت
من الأكار وجازله الرجوع بهم بالكفالة فنع الكفالة بالاولى لكن في البرازية لا يرجع الأكار
في ظاهر الرواية وقال الفقيه يرجع وان أخذ من الجار لا يرجع وزاد في جامع الفصولين
ان أحد الشرى يكون لو أدى المراج يكون متبرعاً في آخر اجارات الفقيه برهن بظاهر الدين
المرغية في وغيره المستأجر اذا أخذ منه الجارية الرتبة على الدور والحوايت يرجع على
الأتجر وكذا الأكار في الأرض وعليه الفتوى اه (قوله وعاميه الفتوى) راجع لقوله
ولو بغير حق وكذا المسئلة الأكار كما علمت وفي البحر وظاهر كلامهم ترجيح الصحة أي في كفاية
النواب بغير حق ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة وفي الخاتمة الصحيح
الصحة ويرجع على المكفول عنه ان كان بأمره او وعاميه مشى في الاختيار والاختار والمقتضى
نعم صحيح صاحب الخاتمة في شرحه على الجامع الصفة بعدم الصحة وكذلك أفق في الخيرية
بعدم الصحة مستندا لما في البرازية والخلاصة من أنه قول عامة المشايخ ولما في العمادية
من أن الأسير لو قال غيره خلصني فذبح المأمور وما لا وخصه قال السرخسي يرجع وقال
صاحب المحیط لا وهو الأصح وعليه الفتوى قال فهذا يدفع ما في الاصلاح وما في الخاتمة
والعلة فيه أن الظالم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره اه ملخصا
قلت غاية الأمر أنهم ما قولان صحيحان ومشى على الصحة بعض المتون وهو ظاهر اطلاق
الكثير وغيره فقط النواب فكان أرجح وأما مسئلة الأسير فليس فيها كفاية ولا أمر
بالرجوع على أنه في الخاتمة صحيح أنه يرجع على الأسير وبه جزم في شرح السير الكبير بلا
حكاية خلاف كما قدمناه في متفرقات البوع وأما قوله والعلة فيه الخ فهو مدفوع بما رأيت
في هامش نسختي المنع بخط بعض العلماء وأظنه السيد الخوى مما حصله أن المراد من صحة
الكفالة بالنواب رجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر لانه يضمن اطالها
الظالم لان الظالم يجب اعدامه ولا يجوز تقريره فلا تنسب بظاهر الكلام اه وهو تنبيه حسن
واهذا لم يذكر الرجوع على الكفيل بل اقتصر على بيان الرجوع على الاصيل لو الكفالة
بأمره وليس في هذا تقرير الظالم بل فيه تحقيقه لانه لو الكفالة يجبس الظالم المكفول
ويضربه ويكافئه ببيع عتقاره وسائر أملاكه بمن ينجس أو بالاستدانة بالمرابحة ونحو
ذلك مما هو شاهد وعلمهم اهنا أجازوا هذه الكفالة وان لم يجوزوها بشئ ونحوه والله
سبحانه أعلم (قوله وقيدته شمس الأئمة) لا يرجع في كلامه اهنا الضمير المناسب قول النهر
وفي الخاتمة قضى نائبة غيره بأمره رجوع عامه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح وقيدته شمس

حتى لو أخذت من الأكار
الرجوع على مالك الأرض وعاميه
الفتوى صدرت من شمس الأئمة
المصنف وابن السكال وقيدته شمس
الأئمة بما إذا أمر به طائعا

الائمة الخ أي قد قوله بأمره وهذا التمسيد ظاهر اذ لا يخفى أن أ. را المكره غير معتبر (فرع)
 في مجموع النوازل جماعة طمع الوالي أن يأخذ منهم شيء ما بغير حق فاخترق بعضهم وظفر
 الوالي ببعضهم فقال المحققون لهم لا تطعموه علينا وما أصابكم فهو علينا بالخصص فلو أخذ
 منهم شيئا فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من جوز ضمان الجباية وعلى قول عامة
 المشايخ لا يصح فتح (قوله لم يعتبر أمره بالرجوع) الا صوب في الرجوع كما هو في البحر
 وغيره عن العناية للاكل فالبايع في متعلقة بغيره لا بأمره لانه ليس المراد أنه أمره
 بالرجوع عليه بل أمره بقضاء النائة وان لم يشترط الرجوع وجبته فالحال في انه اذا كان
 مكرها بالامر بالقضاء لم يعتبر أمره في حق الرجوع انفساد الامر بالاكره فلا رجوع
 للمأمور عليه (قوله بلا شرط) أي بلا شرط الرجوع (قوله على الصحيح) بخلاف لما قدمه
 في المنتقات من أن الصحيح عدم الرجوع وبه يفتي فقيه اختلاف الصحيح كما ذكرناه آنفا
 (قوله على هامشها) أي هامش البرازية وفي القاموس الهامش حاشية الكتاب موائد
 (تمة) من أصحابنا من قال الأفضل أن يساوى أهل محله في اعطاء النائة قال القاضي
 هذا كان في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهد أما في زماننا فالكثير النوائب تؤخذ
 ظالمون يمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له نهر وقامه في الفتح ونقل في القنية أن
 الاولى الامتناع ان لم يحتمل حصته على الباقيين والا فالاولى عدمه ثم قال وفيه اشكال
 لان الاعطاء اعانة للظالم على ظله (قوله أي النصيب من النائة) أي حصة الشخص منها
 اذا قسمها الامام فتح (قوله وقيل هي النائة الموظفة) والمراد بالنوائب ما هو من غير
 راتب فتغيرا فتح (قوله وقيل غير ذلك) قال في النهر وقيل هو أن يقسم ثم يمنع أحده
 الشر يكتن قسم صاحبه وقال الهندواني هي أن يمنع أحده الشر يكتن من القسمة
 فيضمنه انسان ليقوم مقامه فيها (قوله فانه امن) بقصر الهمة على تقديره ضاف أي
 ذوا من أوجبته على صورة اسم الفاعل يعني المفعول كساحل يعني مسجول أو يعني آمن
 سالكه مثل نهاره صائم وعلى الوجهين عيشة راضية (قوله لم يضمن) مثله كل هذا الطعام
 فانه ليس بمسحوم فأكاه فأت لا ضمان عليه وكذا لو أخبره رجل انه استرقة فترجها ثم ظهرت
 مملوكه فلا رجوع بقية الولد على المهر اشياء ط (قوله والمسئلة بجهالها) أي فسلكه وأخذ
 ماله ط (قوله ضمن) أما لو قال له أن أكل ابنك سبع أو تلف ماله سبع فانا ضامن لا يصح
 هندية لما تقدم من أن السبع لا يكفل وأن فعله جبار ط (قوله هذا وارد الخ) أقول ههنا
 الضمان لامن حيث صحة الكفالة حتى يرد ما ذكر بل من حيث انه غرر لان الغرر يوجب
 الرجوع اذا كان بالثب ط أبو السعد ط ولذا أعقبه الشارح بذكر الامل لكن يأتي أن ضمان
 الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة ثم اعلم أن المصنف تابع في ذكر هذه المسئلة صاحب
 الدرر عن العمادية وعزاها للبيري الى الذخيرة بزيادة أن المكفول عنه مجهول ومع هذا
 جوزوا الضمان اه لكن قال في التاليف والثلاثين من جامع الفصولين برمز المحيط ما ذكر

فلو مكرها في الامر لم يعتبر أمره
 بالرجوع ذكره الاكمل وقالوا من
 قام بتوزيعها بالعدل أجر وعليه
 فلا يفسق حيث عدل وهو نادر
 وفي وكالة البرازية قال لرجل
 خلصني من مصادرة الوالي أو قال
 الاسير ذلك لخاصه رجع بلا شرط
 على الصحيح قلت وهذا يقع في
 ديارنا كثيرا وهو أن الصوابني
 يسلك رجلا ويحبسه فيقول لا تخرج
 خلصني فيخلصه ببلغ فبئذ يرجع
 بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر
 تدبر كذلك بخط المصنف على هامشها
 فليحفظ (والقسمة) أي النصيب
 من النائة وقيل هي النائة
 الموظفة وقيل غير ذلك وأما ما كان
 قال كقوله بهم الصحيحة صدر الشريعة
 قال رجل (لا تخراسك هذا الطريق
 فانه آمن وسلك وأخذ ماله لم يضمن
 ولو قال ان كان مخوفا وأخذ ماله
 فانا ضامن) والمسئلة بجهالها (ضمن)
 هذا وارد على ما قدمه بقوله
 ولا تصح بجهالة المكفول عنه كما
 في الشر بنسب لاية والاحتمال أن
 المغرور انما يرجع على الغار اذا
 حصل الغرور

من الجواب مخالف لقول القدرى من قال لغيره من غصبك من الناس أو من يابى
من الناس فأنصافاً من ذلك فهو باطل اه وأجاب في نور العين بأن عدم الضمان في مسألة
القدرى لعدم التغير فيظهر الفرق قلت لكن في البرازية وذكر القاضي بايع فلان على أن
حاصلاً من خبره أن فعله أو قال لرجل ان هلك عينك هذا فأنصافاً من لم يصح اه الآن
يجاب بأن قوله بايع فلان لا يغير فيه لعدم العلم بمحصل الخسران في المباحة معه ولأن
الخسران يحصل بسبب جهل المأمور بأمر البيع والشراء بخلاف قوله اسلك هذا
الطريق والحال انه يخوف فان الطريق الخوف يؤخذ فيه المال غالباً ولا يصنع فيه
للمأمور فقد تحقق فيه التغير فاذا ضمنه الاصرار يرجع عليه ولعلمهم أجازوا الضمان
فيه مع جهل المكفول عنه زجر عن هذا الفعل كما في تضمين الساعى والله سبحانه أعلم
(قوله في ضمن المعاوضة) فيرجع على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاد وبقيمة
البناء بعد أن يسلم البناء اليه واحترز عما اذا كان في ضمن عقد التبرع كالهبة والصدقة
(قوله أو ضمن الغارصة السلامة للمغروور) أى كمسألة المثل الثمانية فانه نص فيها
على الضمان بخلاف الاولى وتام عبارة الدرر حتى لو قال الطحان اصاحب الحنطة اجعل
الحنطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطحان كان عالماً به يضمن لانه
صار غاراً في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهذا
العقد يقتضى السلامة كذا في العمادية اه وأراد بالاولى قوله اسلك هذا الطريق
فانه امن ويظهر من التعديل أن قوله حتى لو قال الخ تبرع على الاصل الاول وقوله ان كان
عالم به أى بثقب الدلو يشكل عليه مسألة الاستحقاق (قوله وتام في الاشياء) ذكرناه
في آخر باب المراجعة وتكلمنا عليه هناك فراجع (قوله هو ضمان الكفالة) أى ما في الاصل
الثاني فهو ظاهر لان شرطه أن يذكر الضمان نصاً وما في الاول فلان عقد المعاوضة يقتضى
السلامة فكأنه بسبب أخذ العوض ضمن له سلامة المعوض (قوله لو كفالة حالة) ينبغي
أن يجري فيه ما سيذكره الشارح آخر الباب عن المحيط (قوله ليخلصه بأداء أو ابراء) أى
بأن يؤدى المال اليه أو الى الطالب أو بان يتكلم مع الطالب ليبرئ الكفيل (قوله برده
اليه) في بعض النسخ برده بالسلم الموحدة وهى أحسن فهو متعلق بخلصه أى برده نفسه
وتسليمه الى الطالب (قوله أى لو بامره) لان الكفيل بالأمره تبرع ليس له مطالبة الاصل
بمال ولا نفق حتى انه لا يأنس بالامتناع من تسليم نفسه معه كما ذكرنا بقا (قوله من قام عن
غيره) واجب بأمره الخ) الظاهر أن المراد بالواجب الا لازم شرعاً أو عادة ليصح استثناء
التعويض عن الهبة ونفس الهبة لآن يكون لفظ الاعمى اه كن وقوله بأمره متعلق
بقام (قوله أمره بتعويض عن هبته) أى أمر الموهوب له ربلاً أن يهوض الواهب عن
هبته (قوله وباطعام الخ) وكذا لو قال أبيع عنى ربلاً وأعتق عنى عبداً عن ظهارى خاتبة
فالمراد الواجب الاخرى (قوله وبأن يهب فلاناً) فلو قال هب فلاناً عنى ألقا تكون من

في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار
مسألة السلامة للمغروور وصادر
وتام في الاشياء ومتر في المراجعة
(فروع) ضمان الغرور في الحقيقة
هو ضمان الكفالة للكفيل منسج
الاصل من السفر لو كفا
حالة ليخلصه منها بأداء أو ابراء
وفي التكفيل بالنفس برده اليه كما
في الصغرى أى لو بأمره من قام
عن غيره بواجب بأمره رجع عا
دفع وان لم يشترطه كالأمر
بالانفاق عليه ويقضاه دينه الا فى
مسائل أمره بتعويض عن هبته
وباطعام عن كفارته وبأداء عن
زكاة ماله وبأن يهب فلاناً عنى ألقا

في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل ذلك مال ٤١٠ - فان المأمور يرجع بالشرط والا فلا وقامه في وكالة

السراج والسكك من الاشياء وفي
المنطق الكفيل للمصلحة بما لها على
الزوج من الدين لا يبرأ بغير ذلك الكفاح
بينهما فوب غاب عن دلال لاضمان
عليه ولو غاب عن صاحب الحانوت
وقد ساوم واتفقا على الثمن فعليه
قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم
رضعه في حانوت فذلك ضمن
الدلال بالاتفاق ولا ضمان على
صاحب الحانوت عند الامام لانه
مودع المودع دلال معروف
في يد ثوب بين انه مسروق فقال
رددت على الذي اخذت منه برئ
ولو قال طالب غربي في مكره كذا
فاذا اخذت مالي فذلك عشرة منه
يجب أجر المنزل لابراد على عشرة
ملنقط وأفتت بان ضمان الدلال
والسمسار الثمن للباسع باطل لانه
وكيل بالاجر وذكروا أن
الوكيل لا يبيع ضمانه لانه يصير
عاملا لنفسه فليعتق راها (فائدة)
ذكر الطرسوسى في مؤلف له
أن مصادرة السلطان لارباب
الاموال لا تجوز الا لعمال بيت
المال مستدلا بأن مقرر رضى الله
عنه صادر بأمرية اه وذلك
حين استعمله على البحرين ثم عزله
وأخذ منه اثني عشر الفا ثم دعاه
للعمل فاجاب رواء الحاكم وغيره
وأراد به مال بيت المال خدمته
الذين يجربون أمه واليه ومن ذلك
كتبته اذا توسعوا في الاموال لان

ذلك دليل على خيانتهم

الا مولا رجوع المأمور عليه ولا على القابض ولا الرجوع فيها والدافع متطوع ولو
قال على أن ضمن المأمور ولا مولا الرجوع فيها دون الدافع خاتمة (قوله في كل
موضع الخ) فالتحري أو الغاصب اذا مولا رجلا بان يدفع الثمن أو بدل الغصب الى الدافع
أو المالك كان المدفوع اليه مال الكالاه مدفوع بقبالة مال هو المبيع أو المخصوص وظاهره
أن الهبة لو كانت بشرط العوض فأمره بالتعويض عنها يرجع بالشرط لوجود الملك
بقبالة مال بخلاف ما لو أمره بالاطعام عن كفايته أو بالاجحاض عنه ونحوه فانه ليس بقبالة
مال فلا رجوع للمأمور على الا مولا بشرط الرجوع ويرد عليه المأمر بالاتفاق عليه
فانه قد تم أنه يرجع بالشرط مع أنه ليس بقبالة ملك مال وكذلك الأمر باده النوايب
وبتخلص الاسير على ما مر هذا وسيد كرامه في باب الرجوع عن الهبة أصلا آخر
وهو كل ما يطالب به بالحسين والملازمة فالأمر باده بنبذ الرجوع والا فلا الا بشرط
الضمان ويرد عليه أيضا الأمر بالاتفاق وانظر ما حذرناه في تنقيح الحاشية (قوله
الكفيل للمصلحة الخ) صورته خالفت زوجها على مهرها فلا ولاها عليه دين فكذلك به
اها رجلا ثم جدد العقد النكاح بينهما الا يبرأ الكفيل لعدم ما يقطع ما ثبت عليه بالكفالة
أفاده ط (قوله ثوب الخ) تابع صاحب المنطق في ذكر هذه الفرع في الكفالة المناسبة
الضمان والافعالها الودعية أو الاجارات (قوله لاضمان عليه) هذا الوضع منه أمال وقال
لا أدري في أى حانوت وضعته ضمن فقل له بعض المحشين عن الحاشية وذكر الشارح نحوه
آخر الودعية (قوله واتفقا على الثمن) أى قبل العقد فيكون مقبوضا على سوم الشراء
(قوله ضمن الدلال بالاتفاق) أقول هذا اذا وضعه أمانة عند صاحب الدكان أمال وضعه
عنده ليستريحه فقيه خلاف مذكور في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين فقبل يضمن
لانه مودع وليس للمودع أن يودع وقبل لا يضمن في التعجيل لانه أمر لا بد منه في البيع
وبه جزم في الوهبانية كما نقله الشارح عنها آخر الاجارات (قوله برئ) لانه كفاصب
الغاصب اذا ردت على الغاصب يبرأ وانما يبرأ لو أثبت رده بحجة جامع الفصولين (قوله لانه
يصير عاملا لنفسه) اذ ولاية القبض له والضمان يعمل لغيره ط فلو أن وكيل البيع ضمن
الثمن لموكله وأدى يرجع ولو أدى بالاضمان لا يرجع كما في الفصولين وقدمت (قوله الاعمال
بيت المال) أى اذا كان يرد له بيت المال أو على أربابه ان عملوا كما ذكر في آخر العبارة
(قوله رواء الحاكم وغيره) أخرج في الدر المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلنى على
خزائن الارض قال أخرج ابن أبي حاتم والحاكم عن أبي هريرة قال استعملنى عمر على
البحرين ثم نزعنى وغزمنى اثني عشر الفا ثم دعانى بعد الى العمل فأبيت فقال لم وقد سأل
يوسف العمل وكان خيرا منك فقلت ان يوسف عليه السلام نبى ابن نبى ابن نبى
وأنا ابن أمة وأخاف أن أقول بغير علم وأفتى بغير علم وأن يضرب ظهرى ويشتم عرضى
ويؤخذ منى اى بحرقا راعى مذهبه أن هدية العمال جائزة بخلاف مذهب عمر رضى

الله تعالى عنه فلذا اعزته (قوله ويطحق بهم الخ) قال السيد الجوى هذا مما يعلم ويحكم ولا يجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة الى ما لا يجوز وذلك لان حكم زمانا لو اتوا به سدا وصادروا من ذكر لا يردون الاموال الى الاوقاف وان علمت اعيانهم ولا يبيت المال بل يصرفونها فيما لا يبق ذكره فليكن هذا على ذكر من ذكره قلت والفاعل له هذا عمر وأين عمر ط (قوله وفي التلخيص الخ) قد مناعه عند قوله ولو أبرأ الاصيل أو أخر عنه برئ الكفيل ولا ينعكس أن هذا مخالف لما في كل الكتب ولا يجوز العمل به بل يتأخر عن الكفيل فقط دون الاصيل (قوله وقد مناعه) أي قبيل فصل القرص وذكرناه هناك أيضا ما فيه كفاية (قوله وسيجي) أي في فصل الحبس من كتاب القضاء (قوله وليس للدائن منه الخ) وكذا ليس له أن يطالبه باعطاء الكفيل وان قرب حاول الاجل كما في القضية وذكر في المتن في مطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وتسامه في التسامع والعشرين من نور العين وفصل في القضية بأنه ان عرف المدينون بالمطل والتسويق يأخذ الكفيل والا فلا اه فالأقوال ثلاثة (قوله واستحسن الخ) وفي الظهيرية قالت زوجي يريد أن يغيب نفقة بالنفقة كغيبه لا يجيبها الحاكم الى ذلك لانه لم يجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رفقا بها وعليه الفتوى ويجعل كانه كفيل عما ذاب لها عليه اه يجوز عند قوله ونصح بالنفوس وان تعددت قال في النهر وظاهره يفيد أنه يكون كفيلًا بنفقة ما عند الثاني مادام غائبا ووقع في كثير من العبارات أنه استحسن أخذ الكفيل بنفقة شهر وقد قالوا كما في الجمع لو كفيل لها بنفقة كل شهر لزمه مادام النكاح بينهما عند أبي يوسف وقال لا يلزمه نفقة شهر اه وقدم الشارح نحو هذا عن الخليفة عند قول المصنف وبما يبعث فلا نافع لي لكن هذا فيما لو كفيل بالاجبار والظاهر أن ما وقع في كثير من العبارات فيما اذا أراد القاضي اجباره على اعطاء كفيل نعم في نور العين عن الخلاصة لوعلم القاضي أن الزوج يمكث في السفر أكثر من شهر يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف اه (قوله وقاس عليه الخ) في البحر عن المحيط به بما مر عن أبي يوسف لوافق بقول الثاني في سائر المديون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقا بالناس اه قال وفي شرح المنظومة لابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط اه ومنه في النهر (قوله كمنه مع الفارق) عبارة الشمر بلال في شرحه لكن الفرق ظاهر بين نفقة المرأة التي يؤتى تركها الى هلاكها وبين دين الغريم الذي ليس كذلك اه قلت ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركاني وتعليل الرفق من صاحب المحيط والصدور الشهيد يفيد أنه لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين الغريم وأي رفق في أن يقال لصاحب الدين سافر معه الى أن يحل الاجل اذ وجب انصرف في السفر أكثر من دينة فلو أفتى بقول صاحب المحيط وحسام الدين الشهيد والمتن في المحمية كان حسنا وفيه حفظ لحقوق العباد من الضياع والتلف خصوصا في هذا الزمان اه ونحوه في مجموعة السائحاني والبيهقي كلام الشارح بقراءة الاستدراك عليه وفي البيري عن

ويطحق بهم كسبة الاوقاف وتطارها
اذ اتوسعوا وتعاطوا أنواع اللهو
وبناء الاماكن فلهما كم أخذ
الاموال منهم وعزلهم فان عرف
خبياتهم في وقت معين ردت المال
اليه والا ووضعه في بيت المال نهر
وبصر وفي التلخيص لو كفل
الحال مؤجلا تأخر عن الاصيل
ولو قرضا لان الدين واحد قلت
وقد مناعه أنهم ساجدة تأجيل
القرض وسيجي أن للمدينون
السفر قبل حلول الدين وليس
للدائن منعه ولكن يسافر معه
فاذا حل منه لم يوفيه واستحسن
أبو يوسف أخذ كفيل شهرا
لامرأة طلبت كفيلًا بنفقة
لسفر الزوج وعليه الفتوى
وقاس عليه في المحيط بقية الدين
لكنه مع الفارق ص ما في
شرح الوهبانية للشمر بلال
مكن في المنظومة المحمية
لو قال مديوني مراده السفر
وأجل الدين عليه ما استقر
وطالب التكفيل قالوا بانهم
عليه اعطاء كفيل يعلم

أخرافة الفتاوى يأخذ كقبلاً أو رهنًا بحقه وإن كن ظاهر المذهب عدمه لكن المصلحة في
هذا المظهر من التعنت والجور في الناس اه ثم رأيت المفتي أبا عبد الله عوداً فتي به في
معرضاته (قوله لو حبس المدينون الخ) تقدم هذا في قول الماتن وإذا حبسه له حبسه وتقدم
بيان شروطه وقوله حبس بالنصب لأنه تنازع فيه جازوا وأرادوا عمل الثاني وأضمر الأول
مرفوعه ولو أعل الأول لوجب أن يقال وأراد به جازوا الضمير فافهم (قوله ثم الكفيل
الخ) تقدم هذا أيضاً عند قول المصنف وإذا حل على الكفيل بعونه لا يعمل على الأصل
(قوله من قبل ما التأجيل تم) ما هو سدريه والتأجيل فاعل نفسه عمل محذوف دل عليه
المذكور وهو تم فافهم والله سبحانه أعلم

(باب كفالة الرجايل)

شروع فيما هو كالمركب بعد الفراغ من المقرط (قوله بأن اشترياً منه عبدًا بجماعة) أشار
إلى استواء الدينين صفة وسبباً فلو اختلفا صفة بأن كان ما عليه أي ما على المؤدى موجباً
وما على صاحبه حالاً فإذا أدى صحح دينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع
لأن الكفيل إذا جهل ديناً فوجبه لأبليس الرجوع على الأصيل قبل الحلول ولو اختلف
سببهما لم يوجب أن يكون ما على أحدهما مقروضاً وما على الآخر من مبيع فانه يصح تعيين
المؤدى لأن النية في الجلسين المختلفين معتبرة وفي الجلس الواحد لا يرجع عن الفتح (قوله
وكفل كل عن صاحبه) فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل فعمله
عن صاحبه فانه يصدق بغير (قوله بأمره) والأفلا رجوع بشئ أصلاً (قوله زائد على
النصف) المراد أن يكون زائد على ما عليه ولو كان دون النصف أو أكثر (قوله لرجحان
جهة الاصل على النيابة) لأن الأول دين عليه والثاني مطالبة بلادين ثم هو تابع فوجب
صرف المؤدى إلى الأقوى حتى على القول بجهة الدين على الكفيل مع المطالبة فإن
ما عليه بالأصل أقوى فأن من اشترى في مرض موته شيئاً كان من كل المال ولو مدبونا
ولو كفل من كان من الثلث إلا إذا كان مدبونا فلا يجوز إقاده في الفتح (قوله لا أدى إلى
الدور) لأنه لو جعل شئ من المؤدى عن صاحبه فله صاحبه أن يقول أدأولاً كادأى فإن
جعلت شيئاً من المؤدى عنى ورجعت إلى بذلك في أن أسجل المؤدى عنك كالأدأيت
بنفسه فيفضى إلى الدور كذا في الكفاية وذكر في الفتح أنه ليس المراد حقيقة الدور فانه
توقف الشئ على ما توفقه عليه بل اللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيمتنع
الرجوع المؤدى إليه وعامة فيه (قوله كل واحد منهما بجمعه منفرداً) قيد بقوله
بجمعه للاحتراز عما لو كفل كل واحد منهما ما بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه فهو
كالمسألة الأولى في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف بقوله منفرداً وهو حال من
كل الاحتراز عما لو كفل كل واحد منهما بجمعه الدين معاً ثم كفل كل واحد منهما ما عن
صاحبه فهو كذلك لأن الدين ينقسم عليهم أنه فبين فلا يكون كفيلاً عن الأصيل بالجميع

قوله لو حبس المدينون كذا بالأصل
والذي في نسخ الشارح لو حبس
الكفيل وهو الأنسب اه

لو حبس الكفيل قالوا جازله
إذا أراد حبس من قد كفله
لأنه قد كان ذالاً جله

حبس فليجازه بنفسه له
ثم الكفيل إن يت قبل الاجل
لا شك أن الدين في ذلك الحال حل
عليه فالوارث إن أداه لم
يرجع به من قبل ما التأجيل تم
(باب كفالة الرجايل)

(دين عليه حالاً آخر) بأن اشترياً منه
عبدًا بجماعة (وكفل كل عن صاحبه)
بأمره (جاز ولم يرجع على شريكه
الابن إذا زائد على النصف)
لرجحان جهة الاصل على النيابة
ولأنه لو رجع بنصفه لأدى إلى الدور
دور (وان كفل عن رجل بشئ
بالتعاقب) بأن كان على رجل
دين فكفل عنه وجلان كل واحد
منهما بجمعه منفرداً

كافي البهر وفي نور العين عن التباينة عن الشافعي ثلاثة كفوا بالمال كل واحد منهما
 الالف وان كفوا على التعاقب يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره شمس الاعنة السرخسي
 والمرغباني والقرطبي اه (قوله ثم كف كل من الكفيلين عن صاحبه) قيد به لانه
 بدون ذلك لا رجوع لاحدهما على الآخر وفي الهندية عن الهبط كف ثلاثة عن رجل
 باف فأدى أحدهم برؤا جعما ولا يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفلا عن
 صاحبه رجع المؤدى عليهم ما بالثلثين واصحاب المال أن يطالب كل واحد منهم بالالف
 هذا اذا ظفر أي المؤدى بالكفيلين فان ظفر بأحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على
 الثالث بالثالث ثم رجعا واجبهما على الاصيل بالالف وان ظفر بالاصيل قبل أن يظفر
 بصاحبه رجع عليه بجميع الالف اه (قوله بالجيع) احتراز عما لو كف كل من
 الاصيل بالجيع متعاقبا ثم كف كل واحد منهم ما عن صاحبه بالنصف فانه كالأولى كافي
 البحر (قوله وبهذه القيود) أي كون كفالة كل من من ماعن الاصيل بالجيع وكون ماعن
 التعاقب وكون كفالة كل واحد منهم ما عن صاحبه بالجيع أيضا (قوله خالف الأولى) أي
 في الحكم والافا لموضوع مختلف فان أصل الدين في الأولى عليهم الا آخر وفي الثانية على
 غيرهم او قد كفلاه (قوله رجع بنصفه على شريكه) أي ثم يرجعان على الاصيل لانهم ما أدبا
 عنه أحدهما بنفسه والاخر بنائبه بحر (قوله لكون الكل كفالة هنا) أي ماعن نفسه
 وما عن الكفيل الا آخر فلا ترجع للبعض على البعض ليقع النصف الاقول عن نفسه خاصة
 بخلاف ما تقدم ونظامه في الفتح (قوله اخذ الاخر) ضبطه في التمر بالمذموم وغيره من فني
 المضاح أخذ الله أهله وأخذ بنبيه عاقبه عليه وأخذ بالمذموم وأخذ ذلك اه (قوله
 بكه) لان ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل والثاني كفيل عنه بكه فمأخذ بكه نهر
 (قوله ولو افتقر الما وضان) قيد بالمفروضين لان شريك العنان لو افتقر فمأخذ بكه نهر
 الغريم أحدهما الا بما يخصه نهر (قوله أخذ الغريم) يطلق الغريم على من له الدين ومن
 عليه كافي ط عن الدستور (قوله لتضمنها الكفالة) ولا تعطل بالافتراق ط عن الاتصاف
 (قوله كما تر) أي في كتاب الشريعة (قوله لما تر) أي في المسئلة الأولى من أنه اصيل
 في النصف وكفيل في الآخر فأدى بصرف الما عليه بحق الاضالة فان زاد على النصف
 كان الزائد عن الكفالة فيرجع نهر (قوله كتابة واحدة) بان قال كاتبه كما على ألف الى سنة
 قيد بالواحدة لانه لو كاتب كلا على واحدة فكف كل من ماعن صاحبه بيد الكتابة للمولى
 لا يصح قياما واستحسانا اه كناية (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح لانه شرط
 فيه كفالة المكاتيب والكفالة بيد الكتابة وكل ذلك باطل فيكون شرطها في الكتابة
 مفسدا وجه الاستحسان أن هذا عقد يحتمل الصحة بأن يجعل كل واحد في حق المولى كان
 المال كله عليه وعق الآخر معلقا بآداءه فيطالب كل من ماعن جميع المال بحكم الاضالة
 لا بحكم الكفالة وفي الحقيقة المال مقابل لهم ما حتى يكون منقسمين عليهم ما ولكنا قدرنا

(ثم كف كل) من الكفيلين (عن صاحبه) بأمره بالجيع وجهه
 القيد خالف الأولى (فأدى) أحدهما (رجع بنصفه على شريكه) لكون الكل كفالة هنا
 (أو) يرجع ان شاء (بالكل على الاصيل) لكونه كفلا بالكل بأمره
 (وان أبرا الطالب أحدهما أخذ) الطالب الكفيل (الاخر بكه) بحكم كفالاته (ولو افتقر
 الما وضان) وعليه ما دين (أخذ الغريم) أي (من ماعن كل الدين) لتضمنها الكفالة كما تر (ولا رجوع
 على صاحبه) حتى يؤدى أكثر من النصف (لما تر) كاتب عبديه
 كتابة واحدة وكف كل (من العبيدين) عن صاحبه (صح) استحسانا (و) حيثما ذفر (ما أدى
 أحدهما رجع) على صاحبه (بنصفه) لاستوائهما

المال على كل واحد منهما تصحح الكتابة وفيما وراء ذلك العبرة للقيمة كذابة (قوله
 المعتق) مبنى للجهول والاشتراف عليه منصرفان على البدلية من ايشاء
 أو من فوعان بفعل محذوف دل عليه المذكور وعلى الابتداء والخبر محذوف أى مؤاخذه
 (قوله لكفالة) أى يرجع عما آذاه عنه من بدل الكتابة لكفالة باهره وجازت الكفالة
 ببدل الكتابة هنا لانها في حالة البقاء وفي الابتداء كان كل المال عليه نهر (قوله لم يظهر في
 حق مولاه الخ) أفاد أن حكم ما يظهر وهو ما يؤاخذ به الحال ذلك بالاولى كدين
 الاستملاك عما بنا وما لزمه بالتجارة باذن المولى وبه الزيادة قيد الاحتراز يا وهو ووجر
 (قوله لزمه باقراره) أى وكذبه المولى بجر (قوله أو واستقرض) أى أو يسع وهو يجوز
 عليه بجر (قوله لم يولد على العبد) لوجود السبب وقبول القيمة بجر (قوله وعدم
 مطالبة له عسرته) اذ جميع ما في يده للمولى ولم يرض بتعاق الدين به فتح (قوله والكفيل
 غيره عسر) فالمانع الذى تحقق في الاصل قبل منتف عن الكفيل مع وجود المقتضى وهو
 الكفالة المطالبة بماله غيره وبطل فيطالب به في الحال كماله كفل عن مغلس أو غائب بزمه
 في الحال منع أن الاصل لا يلزمه وقامه في الفتح (قوله ويرجع بعد عتقه) لان الطالب
 لا يرجع عليه الا بعد العتق فكذا الكفيل لقيامه مقامه بجر وقوله باهره أى لو كانت
 الكفالة بجر العبد وبقي ماله فذلك بدلين الاستملاك المعامين قال في الفتح ينبغي
 أن يرجع قبل العتق اذا أدى لانه دين غير مؤخر الى العتق فيطالب السيد بتسليمه رقبته
 أو القضاء عنه وبحث أهل المدرس هل المعتق في هذا الرجوع الاهر بالكفالة من العبد
 أو السيد وقوى عندي الثاني لانه الرجوع في الحقيقة على السيد اه قال في التمرور آيت
 مقيد اعنى أن ما قوى عنده هو المذبح ورفى السيد ائع قال ط فلو كانت باهر
 العبد لا يرجع عليه الا بعد العتق فالخاص ل أن ضمان العبد فيما لا يؤاخذ به حاله صحيح
 والرجوع عليه بعد العتق ان كان باهره وضمنه فيما يؤاخذ به حاله ان كان باهر السيد
 صحيح ورجع به حاله وان كان باهر العبد صحيح ورجع به عليه بعد العتق كذا يؤخذ من
 كلامهم اه (قوله كما مر) أى عند قول الماتن ولا يتحكم من قوله نعم لو كفل بالحال مؤجلا
 تأجل عنه الخ (قوله فوات العبد) بان ثبت موته ببرهان ذى البدأ أو بتصدق المدعى فلو لم
 يكن ثمة برهان ولا تصديق لم يقبل قول ذى البدأ نه مات بل يحبس هو والكفيل فان طال
 الحبس ضمن القيمة وكذا الودعة المجموعة نهر عن النهاية (قوله فبرهن المدعى) قيد
 بالبرهان لانه لو ثبت ملكه باقرار ذى البدأ أو بنكوله لم يضمن شيئا نهر (قوله بلوازها
 بالاعيان المضمونة) أى بنفسها وفيها يجب على ذى البدأ رد العتق فان ملكك وجب رد
 القيمة (قوله ولو ادعى على عبدا مالا) أى معلوم القدر بأن قال أسندنى كذا بالغصب
 أو استلمك ط (قوله برئ الكفيل) أى كماله كان المكفول بنفسه عتق قال في التمرور اعلم
 أن هاتين المسئلتين مكثران أما الاولى فلا تستفاد من قوله فيما مر ومغصوب وأما

(ولو أعتق) المولى (احدهما)

والمسئلة بجالها (صح واخذ ايشاء

معه ما بحصة من لينة)

المعتق بالكفالة والاشتراف بالاصالة

(فان أخذ المعتق رجوع على صاحبه

لكفالة) (وان اخذ الاخر لا

لاصالة) (واذا كفل شخص عن

عبد مالا) (وصوفا يكونه) (لم يظهر في

حق مولاه) (بل في حقه بعد عتقه

(كمال لزمه باقراره) (واستقرض

أو استملاك ودعة فهو) (أى المال

المذكور) (خال وان لم يسمه) (أى

الحال لم يولد على العبد وعدم

مطالبة له عسرته والكفيل غير

ممسور ويرجع بعد عتقه لو بأهره

ولو كفل مؤجلا تأجيل كما مر

(الذى) (شخص رقبته عبد فكفل

به رجل فبالت) (العبد) (المكفول)

قبل تسليمه (فبرهن المدعى انه)

كان له ضمن) (الكفيل) (قيمه)

بلوازها بالاعيان المضمونة كما مر

(ولو ادعى على عبدا مالا فكفل

بنفسه) (أى بنفس العبد) (وجعل

فوات العبد برئ الكفيل) (كما

في الخبر

الثانية فلما قدمه من أن الكفالة بالنفس تبطل بموت المطلوب اه قال في البحر كن ذكر
 الثانية هنا بين الفرق بين اوبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به في الاولى رقبة العبد
 وهي مال وهي لا تبطل به لانه المال بخلاف الثانية (قوله ولو كفل عبد غير مديون
 مستغرق الخ) يجوز مستغرق بكسر الراء على أنه صفة لمديون ونسبة الاستغراق اليه مجاز
 لان الدين استغرقه أي استغرق رقبته وما في يده أو يفتح الرأه وقيد به لانه لو كان عليه
 دين مستغرق لم تلزمه الكفالة في رقبه فاذا عتق لزمته كذا في كافي الحاكم أي لان حق
 الغرماء مقدم وحقتهم في قيمة رقبته يبعونه يدينهم ان لم يقده سيده وبعد العتق صار المطلق
 في ذمته وأما اذا كان دينه غير مستغرق فالظاهر أنه يقتد دين الغرماء والباقي للكفالة كما
 لو كفل عن غير سيده قال في الكافي وكفالة العبد والمديون وأم الولد عن غير السيد بنفس
 أو مال بلا اذن السيد باطله حتى يعتق فاذا عتق تلزمه وان أذن سيده جازت ان لم يكن
 عليه دين ويباع في دين الكفالة وان كان عليه دين يدينه قبل دين الكفالة ويسهي
 المديون وأم الولد في الدين اه (قوله لان المطلق له) أي اذا لم يكن على العبد دين يكون المطلق
 في مالته مولاه فصاح اذنه له في كفالته (قوله فاذا عتق فأذاه) نص على المتوهم فانه اذا
 أدام حال رقبه لا يرجع بالاولى ط (قوله بأمره) أي بأمر العبد وهذا اذا زاد في النهر وقال
 هذا القيد لا بد منه اه ثم رأيتهم مذكوراً في شرح الجامع لقاض خزان ولا يخفى أنه اذا لم
 يرجع مع الأمر فعدم الرجوع بدونه بالاولى واهل فأنه أنه محل الخلاف الآتي (قوله
 لان عقادها غير موجبة للرجوع الخ) جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقيق الموجب له وهو
 الكفالة بالأمر والمانع هو الرق وقد زال كما في الهداية (قوله بعد ذلك) أي بعد انعقادها
 غير موجبة للرجوع (قوله كما لو كفل الخ) من تمة الجواب وهذه المسئلة تقدمت عند
 قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بأمره يرجع عليه بما أدى الخ (قوله لما قلناه)
 أي من قوله لان عقادها غير موجبة الخ (قوله من سائر أمواله) بخلاف ما اذا لم يكن له فانه
 لا يلزمه عنها الا أن يسأله ايباع وقد لا يفي غرضه بالدين فلا يصل الغرماء الى غم الدين
 وبالكفالة يصلون فتح (قوله برقبته) أي فيثبت لهم به ان لم يقده المولى ولذا اشترط
 أن لا يكون مديوناً كما مر وبدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله وهذا) أي قوله فائدة كفاالة
 المولى الخ (قوله في شرحه) وأنبه شرحا وهو موجود في رأيت من نسخ المتن المجردة ط
 والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب الحوالة)

كل من الحوالة والكفالة عقد التزم ما على الاصيل للتوثق الا أن الحوالة تصح من ابراه
 الاصيل ابراهيم قيدا كما سيجي فمكانت كل مركب مع المفرد والثاني مقدم فلزم تأخير الحوالة
 نهر (قوله هي لغة النقل) أي مطلقا للدين أو عين وهي اسم من الاحالة ومنه يقال أحالت
 زيد على عمرو فاحتمل أي قبل وفي المغرب تركب الحوالة التبدل على الزوال والنقل ومنها

التحويل

(ولو كفل عبد غير مديون)
 مستغرق (من سيده بأمره)
 جاز لان المطلق له (ف) اذا (عتق)
 فأذاه أو كفل سيده عنه (بأمره)
 (فأذاه) ولو (بعد عتقه لم يرجع)
 واحد منهم على الآخر
 لان عقادها غير موجبة للرجوع
 لان كلامهم لا يستوجب ديناً
 على الآخر فلا تنقأب موجبة له
 بعد ذلك (كما لو كفل رجل عن
 رجل بغير أمره فبلغه فاجاز)
 الكفالة (لم تكن الكفالة
 موجبة للرجوع) لما قلناه (و)
 قالوا (فائدة كفاالة المولى عن
 عبده وجوب مطالبته بإبقاء الدين
 من سائر أمواله وفائدة كفاالة
 العبد عن مولاه تعاقبه) أي الدين
 (برقبته) وهذا الم بئنه المصنف متنا
 في شرحه والله سبحانه وتعالى أعلم
 بالصواب
 * (كتاب الحوالة)

هي لغة النقل

التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل وتقامه في الفتح (قوله وشراعتا نقل الدين الملح) أي
مع المطالبة وقيل نقل المطالبة فقط ونسب الزباني الاقول الى أبي يوسف والشافعي الى محمد
وجه الاقول دلالة الاجماع على أن المتهال لو أبرأ المتهال عليه من الدين أو وجهه منه صح ولو
أبرأ المجهل أو وجهه لم يصح وحكي في الجمع خلاف محمد في الثانية ووجه الثاني دلالة الاجماع
أيضا على أن المجهل اذا قضى دين الطالب قبل ان يؤدى المتهال عليه لا يكون منقوطا ويجوز
على القول وكذلك المتهال لو أبرأ المتهال عليه من دين السوالة لا يرتد بالرد ولو وجهه منه ارتد
كما لو أبرأ الطالب الكفيل أو وجهه ولو اتفق الدين الى ذمته لما انتفى حكم الابراء والهمة
وكذا الحال لو أبرأ المتهال عليه لم يرجع على المجهل وان كانت بأمره كالكتابة ولو وجهه رجع
ان لم يكن للمجهل عليه دين وتقامه في الجرح وظاهره اتفاق القولين على هذه المسائل ثم ذكر
ما يفهمه اتفاق القولين أيضا على عود الدين بالتوى وعلى جبر المتهال على قبول الدين من
المجهل وعلى قسمة الدين بين غرماء المجهل بعدمونه قبل قبض المتهال وعلى أن ابراء المتهال
المحال عليه لا يرتد بالرد وعلى أن توكيل المتهال المجهل بالقبض من المتهال عليه غير صحيح
وعلى أن المتهال لو رتب الدين للمتهال عليه كان للمتهال عليه أن يرجع على المجهل وعلى
أنه لا يفسخ بالفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما اذا أحاله المشتري وكذلك
لو كان عند المتهال رهن للمجهل لا يسقط - ق حبسه بخلاف ما اذا كان المجهل هو البائع
على المشتري أو المرتهن على الراهن فإنه يبطل حبس المبيع والرهن اسقوط المطالبة مع أن
هذه المسائل تبين كونها من قبيل الدين ولكن اعتبرتها السوالة تأجيلا الى التوى في بعض
الاحكام وجعل النقل للمطالبة وفي بعضها اعتبرتها ابراء وجعل النقل للدين أيضا وتقام
التوجيه في الجرح وفي الحسامية عن فتاوى قارئ الهداية اذا أحال الطالب انسانا على
مديونية وبالدين كقيل برئ المديون من دين المجهل وبرئ كفيله وبطل المتهال الاصيل
لا الكفيل لأنه لم يضمن له شيء لكن ابراءه وقوفه وكذا اذا أحال المرتهن بدنه على الراهن
بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المتهال اه وفي هذه المسئلة المرتهن هو المجهل
وفيما مر هو المتهال وعلمت وجه الفرق بينهما ما وبأنى أيضا ومسئلة الكفالة في البرازية
وفيها لو أحال الكفيل الطالب بالمسال على رجل برئ الاصيل والكفيل الا أن يشترط
الطالب براءة الكفيل فقط فلا يبرأ الاصيل (قوله والدائن متهال ومتهال له الملح) يعني
يطبق عليه هذه الالفاظ اربعة في الاصطلاح درر وظاهره أن المنة بخلافه ولذا أحال
في المعراج قولهم للمتهال المتهال له لغولانه لا حاجة الى هذه الصلة زاد في الفتح بل الصلة
مع المتهال عليه لفظة عليه فهمه احتمال ومتهال عليه فافرق بينهما بعدم الصلة وبصلة عليه
اه قلت ويمكن تصحيح كلامهم وذلك أن السوالة لغة بمعنى النقل مع اتفاقا كما ترعا المديون يدفع
الطالب عن نفسه ويسلطه على غيره وفي الاصطلاح نقل الدين وهو من أفراد المعنى في
الافتوى أيضا فعلى الاقول يقال متهال لا غير وعلى الثاني متهال له لا غير لأن المجهل يعني

وشراعتا (نقل الدين من ذمته المجهل
الى ذمته المتهال عليه) وهل توجب
البراءة من الدين أم لا صح نعم فتح
(المديون متهال والدائن متهال له)
ومتهال له ومتهال له

الناقل والمحال عليه بمعنى المنقول عليه الدين والدين منقول والطالب محال له أى منقول
 لاجله ولوقيل محال بمعنى منقول لم يصح لأن المنقول هو الدين على هذا الوجه بخلافه على
 الاول فإن المنقول هو ذات الطالب وبهم هذا ظهر أن قواهم محتمل ومحتال له مبنى على
 اختلاف المراد في المنقول هل هو ذات الطالب أو دينه فافهم نعم يصح على الثاني أن يقال
 فيه محتمل بطريق الجواز أى محتمل دينه وبه ظهر أنه لا غنى في كلامهم فافهم هذا التقرير
 (قوله ويزاد خامس وهو حويل) عبارة الفتح ويقال للمحتمل حويل أيضا فافهم كره
 الشارح نقل عبارة الفتح بالمعنى فافهم ونقل في البصر عبارة عن تلخيص الجامع فيها
 اطلاق الحويل على المحال عليه قال الرمى فلهذا يطلق عليه ما (قوله فالشرق بالصله) أى
 بالمتلانية أو هي اللام في الاول وعلى في الثاني وهذا على وجودها في الاول وقد علمت وبه
 صحة وأما على حذفها المقادير قوله وقد تحذف فالمراد أن الفرق بالصله وجودا وعدما كما
 مر عن الفتح فافهم (قوله والحوالة شرط لصحة الخ) قال في التمرين شرط لصحة الخ
 العقل فلا تصح حوالته لغيره وصح لاتباعه والرضا لا تصح حوالته للمكره وأما البلوغ
 فشرط لانفاذ فصح حوالته للصبي العاقل موقوفة على اجازة وليه وليس منها المصلحة فتصح
 حوالته لغيره مطلقا غير أن المأذون بطالب المحال والمجور بعد العتق ولا الصحة فتصح من
 المريض وفي المحال العقل والرضا وأما البلوغ فشرط لانفاذ أيضا فافهم قد استدل بالصبي
 موقوفة على اجازة وليه ان كان الثاني أملا من الاول كاحتمال الوصي بمال الميت
 ومن شرط صحة المجلس قال في الخاتمة والشرط حضرة المحال لقطع حتى لا تصح في غيبته
 الآن بقبول عنه آخر ما غيبه المحال عليه فلا تنفع حتى لو أحال عليه فبالبعض فاجاز صح
 وهكذا في البرازية ولا بد في قبولها من الرضا ولو أكره على قبولها لم تصح وفي المحال به
 أن يكون دينه لازما فلا تصح ببدل الكتابة كالكفالة اهـ (قوله رضا الكل) أما رضا
 الاول فلا بد من الروايات قد يأتون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه
 وأما رضا المحال فلا بد فيها التقاطع حقه الى ذمة أخرى والذمة متعاقبة وأما رضا الثالث
 وهو المحال عليه فلا بد من الزام الدين ولا لزوم بلا التزام درر قلت نقل السامحاني عن القطة
 البصر اذا استندت الزوجة النفقة باصر القاضى لهما أن يجعل على الزوج بالرضا
 (قوله فلا يشترط على المختار) هو رواية الزيادات قال فيها لأن التزام الدين من المحال
 عليه تصرف في حق نفسه والمجهل لا يتصرف بل فيه منفسعة لأن المحال عليه لا يرجع
 اذا لم يكن باصره درر (قوله للرجوع عليه) أى رجوع المحال عليه على المجهل
 أو ليسقط الدين الذى للمجهل على المحال عليه كما في الزيالى أما بدون الرضا فلا رجوع
 ولا سقوط وهو محمل رواية الزيادات (قوله لكن استظهر الاكمل الخ) أى في العناية
 وهو توفيق آخر بين روايتي الزيادات والقصدورى لكن لا بد فيه من تضييق التوفيق
 الاول كما تعرفه (قوله شرط ضرورة) لانها الحالة وهي فعل اختياري ولا يتصور بدون

ويزاد خامس وهو حويل فتح (ومن
 بقاها محتمل عليه ومحتال عليه)
 فالشرق بالصله وقد تحذف من
 الاول (والمال محال به و) الحواله
 (شرط لصحة رضا الكل تبلا
 خلاف) الا في الاول وهو المجهل
 فلا يشترط على المختار بشرط بلانية
 عن المواهب بل قال ابن السكال
 انما شرطه القصدورى للرجوع
 عليه فلا اختلاف في الرواية
 لكن استظهر الاكمل أن ابتداءها
 ان من المجهل شرط ضرورة والا لا

الارادة والرضا وهو محمول رواية القدرى وقوله والا لا أى ان لم يكن ابتداءً أو هاهنا المحمل
 بل من المحال عليه تسكون احتمالية لا يتم بدون ارادة المحمل بارادة المحال عليه ورضاه وهو
 وجه رواية الزيادة عناية لكن لا يخفى انه على الثاني لا يثبت للمحال عليه الرجوع بما
 أدى ولو كان عليه للمحمل دين لا يسهط الارضا المحمل فرجع الى التعريف الاول (قوله
 وأراد بالرضا القبول) أى الذى هو أحد ركني العقد فيشترط له المجلس لأن شرط العقد
 لا يوقف على قبول غائب بل يلقو بخلاف الرضا الذى ليس ركن عقد (قوله فان قبولها
 الخ) ذكر في البحر أن من الشروط مجلس الحوالة وقال وهو شرط الانعقاد في قوله ما
 خلا قال ابى يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتمل غائباً عن المجلس فبلغه الخبر فأجاز
 لم ينعقد عندهما خلافاً له والصحيح قوله ما اه ثم قال هنا وأراد من الرضا القبول
 في مجلس الايجاب لما قدمناه أن قبولها ما في مجلس الايجاب شرط الانعقاد وهو مصرح
 به في البدائع اه وما ذكره في البحر أنه لا هو عبارة البدائع فقوله لما قدمناه أن قبولها ما
 الظاهر أن الميم فيه زائدة وأن الضمير فيه مفرد عائدة للحوالة لأن المتبادر من كلام البدائع
 أن اشتراط المجلس عندهما انما هو في المحتمل فقط بقربة نسبة التفريع ويأتى قرينة ما يؤيد
 اه (قوله لكن في الدرر وغيرها) أى كالتسليمية والبرازية والطلاصية وعبارة التسليمية
 الحوالة تعتمد قبول المحتمل له والمحال عليه ولا تصح في غيبة المحتمل له في قول أبى حنيفة
 ومحمد كما قلنا في الكفالة إلا أن يقبل رجل الحوالة الغائب ولا تشتط حضرة المحتمل عليه
 لصحة الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صح الحوالة اه ومراده
 بالقبول في قوله تعتمد قبول الخ الرضا الأعم من القبول المشروط له المجلس بقربة نسبة آخر
 العبارة ولم يذ كر رضا المحمل بناء على رواية الزيادة انه غير شرط قلنا من كلامه أن
 الشرط قبول المحتمل في المجلس ورضا المحال عليه ولو غائباً وهو ما تلخصه في التمر كاه
 وظاهره أن خلاف أبى يوسف في المحتمل فقط فتمتد لا تشتط حضرة بل يكتفى برضاه
 كالحال عليه وأنه لا خلاف في المحال عليه في أن حضرة غير شرط وبه يظهر أنه لا يصح
 التوفيق بحمل ما في الدرر وغيرها على قول أبى يوسف الذى هو خلاف الصحيح بل هو
 محمول على قوله ما المعصم فافهم وعما قرناه يظهر أنه لا خلاف في اشتراط الرضا الأعم
 وأن الخلاف في قبول المحتمل في المجلس لا في رضاه فلا ينافى ذلك قول المصنف شرط رضا
 الكل بالخلاف الخ خلافاً لما ظنه في العزيمة (قوله أو نائمه) أى ولو فوض إليها به عبر في
 الدرر قال في التتبع فيوقف أى قبول التتبع على اجازة المحتمل اذا بلغه (قوله ورضا
 الباقيين) كذا في بعض النسخ ياءين نائمتين ما ياء التنبيه وفي عامة النسخ ياء واحدة على
 انه جمع أريد به ما فوق الواحد ثم لا يخفى أن اشتراط رضا المحمل مبنى على رواية القدرى
 وهي خلاف المختار كما قدمناه فالأحسن عبارة الغرر من الدرر وهي وشرط حضور الثاني
 الآن يقبل فوضولى له لا حضور الباقيين اه فلم يذ كر اشتراط رضاها فصدق بكل من

وأراد بالرضا القبول فان قبولها
 في مجلس الايجاب شرط الانعقاد
 بجر من البدائع لكن في الدرر
 وغيرها الشرط قبول المحتمل أو
 نائمه ورضا الباقيين لا حضورهما
 وأقره المصنف

الروايتين وقال في الدرر ما عدم اشتراط حضور الاقل وهو المحيل فبان يقول رجل
للدائن لك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتمل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح
حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتمل عليه فبان يحيل
الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صححت الحوالة كذا في الخاتمة اهـ قلت فلم يذكر
في هذا التصور برضا المحيل الغائب وذكر في الثاني رضا المحتمل عليه الغائب وذلك معنى
على رواية الزبادات المتتارة كما مر (قوله وتصح في الدين) الشرط كون الدين للمحتمل
على المحيل والافهوى وكالة لحوالة وأما الدين على المحيل عليه فليس بشرط أفاده في البصر
وفيه عن المحيط ولو أحال المحيل عليه المحتمل على آخر جاز وبرئ الاقول والمال على الآخر
كالكتابة من الكفيل اهـ فدخل في الدين دين الحوالة كما دخل دين الكتابة
فان الكتابة لو أحال الطالب جاز كما يأتي وفي البرازية كل دين جازت به الكتابة جازت به
الحوالة وفي الهندية ما لا تجوز به الكتابة لا تجوز به الحوالة (قوله المعلوم) فلو احتال
بمال مجهول على نفسه بأن قال احتلت بما يذوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع جهالة
المال ولا تصح الحوالة أيضا بهذا اللفظ بجر عن البرازية (قوله لافي العيين) لأن النقل
الذي تضمنته نقل شرعي وهو لا يتصور في الاعيان بل المتصور فيها النقل الحسي فكانت
نقلا للوصف الشرعي وهو الدين فتح قال في الشرع بلالية يرد عليه ما سيذكره من أن تصح
بالدراهم الوديعية اذ ليس فيها نقل الدين وكذا الغصب على القول بأن الواجب فيه رد
العين والقيمة مختلص ودفع الايراد بأن الحوالة بالوديعية وكالة حقيقة اهـ قلت فيه نظرا لما
سبق يأتي في الحوالة المقيدة بالوديعية ونحوها أنه لا يملك المحيل بها البتة المحتمل عليه ولا المحتمل
عليه دفعه للمحيل ولا يخص في أن الوكالة حقيقة تنافي ذلك فالصواب في دفع الايراد أن
النقل موجود لأن المدينين إذا أحال الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن المدينين إلى
المودع وصار المودع مطالبا بالدين كأنه في ذمته فكانت حوالة بالدين لا بالعين نعم لو أحال
المودع رب الوديعية بها على آخر كانت حوالة بالعين فلا تصح (قوله وبه عرف أن حوالة
الغازي) مصدر مضاف لتأمله أي حالته غير على الامام وعبارة النهرويه عرف أن الحوالة
على الامام من الغازي الخ ولا يخفى أن ما ذكره غير ما نحن فيه اذ كلام المصنف في بيان
المكتول به فذكر أنه المال لا العين ولا الحقوق فاذا استدان الغازي ديناً من زيد ثم أحاله
به على الامام صححت الحوالة سواء قيدها بأن يعطيه الامام من حقه من القيمة المحرزة أولاً
لأن المحال عليه لا يشترط أن يكون عليه للمحيل دين أو عين من وديعه أو غيرها ولأن المحال
به دين صحيح معلوم فالقول بعدم صحته ليس له وجه صحة أصلاً وهكذا يقال في المستحق
إذا استدان ثم أحال الدائن على الناظر سواء قيد الحوالة به لومه الذي في يد الناظر أولاً
فهو أيضاً من الحوالة بالدين لا بالحقوق نعم لو أحال الامام الغازي أو أحال الناظر المستحق
على آخر كانت مظنة أن يقال انها من الحوالة بالحقوق لأن الغنمية اذا حُرزت بدارنا

(وتصح في الدين) المعلوم (لا في
الدين) زاد في الجوهره ولا في
الحقوق انتهى وبه عرف أن
حوالة الغازي بحقه من غنمية
محرزة

مطابق
في حوالة الغازي وحوالة المستحق
من الوقت

يتا كدفهم احق الغنائين ولا تملك الاباء القسمة ولا يقال ان الوارث اذا مات بعد الاحراز
 قبل القسمة يورث نصيبه فيمقتضى الملك قبل القسمة لانه يقول ان الحق المتأكد يورث
 كحق حبس الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشبهة وخيار الشرط كما قدمناه
 عن الفتح في باب المغنم وقسمته وكذا يقال في غلة الوقف فان نصيب المستحق يورث عنه
 اذا مات قبل القسمة بعد ظهور غلة الوقف في وقف الذرية أو بعد عمل صاحب الوظيفة كما
 قدمناه هنا والمقتضى هذا أن لا تصح هذه الحوالة لان كلام الغازی والمستحق لم يثبت
 له دين في ذمة الامام والناظر نعم تكون وكالة بالقبض من المحال عليه كما يأتي في قول
 المصنف وان قال المجهل للمجهول وهذا يقع كثيرا فان الناظر يحيل المستحق على مستأجر
 عقار الوقف وقد افق في الحامدية بأنه لو مات الناظر قبل أخذ المجهول فالناظر الثاني
 أخذه لكن ذكرنا في باب المغنم أن غلة الوقف بعد ظهورها تملكها المستحقين
 فتورث عنهم وأما بعد قبض الناظر لها فينبغي أن نصير ملكا لهم للشركة الخاصة بخلاف
 المغنم فانه لا يملك الابعد القسمة حتى لو أعتق أحد الغنائين حصته من أمة لا تعلق للشركة
 العامة الا اذا قسمت الغنمية على الرايات فيصير للشركة الخاصة وعلى هذا اذا صارت
 الغلة في يد الناظر صارت أمانة عنده ملكا للمستحقين لهم مطالبته بها ويحبس اذا امتنع
 من أدائها ويضمنها اذا استملكها أو هلكت بعد الطلب فاذا أحال الناظر بعض المستحقين
 على آخر لا يصح لانهم احوال بالدين الا اذا كان الناظر استملكها أو خطها بآماله
 فتصير يده بذمته فتصح الحوالة لانهم احوال بالدين لا بالعين ولا بالحقوق فقد ظهر أن هذه
 الحوالة لا تكون من الحوالة بالحقوق أصلا سواء كان الغازی أو الناظر محيلا أو محتالا
 وسواء كانت الحوالة مطلقة أو قديمة وأن ما ذكره الشارح عن النهر غير محقق فافهم
 وتدبر واغنم تحري هذا المقام فانه من قبض ذي الجلال والاكرام (قوله لا تصح) قد علمت
 أنه لا وجه له (قوله وهذا في الحوالة المطلقة ظاهرا) لتصريحهم باختصاصها بالدين
 لا بتأثيرها على النقل نهر قات وهذه حوالة بالدين وان كانت مطلقة بل الصحة فيما أظهر
 من عدمها لان الحوالة المطلقة على ما يأتي أن لا يقيد المجهل بدين له على المحال عليه ولا بعين
 له في يده فاذا أحال المستحق غيره بدينه على الناظر حوالة مطلقة فلا شك في صحتها (قوله
 ينبغي أن تصح) لما علمت من أن مال الوقف في يده أمانة ولكن اذا صححت لانه يكون من
 الحوالة بالحقوق لان المستحق انما أحال دائرته بدين صحيح بل هي حوالة بالدين مقيدة
 بما عند المحال عليه وهو الناظر (قوله كالا حوالة على المودع) يجامع أن كلامهم أمين
 ولادين عليه ط (قوله لانهم مطالبون) أي لان الحوالة تثبت المطالبة ولا مطالبة على
 الناظر فيما لم يصل اليه من مال الوقف الذي قيدت الحوالة به (قوله انتهى) أي كلام البحر
 وقوله ومقتضاها الخ من كلام النهر أيضا فافهم (قوله وعندى فيه تردد) نقله الحوى وأقره
 ويؤيد الصحة ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لما كد ملكه فيه وقد وجد الجامع للقيام

لا تصح وكذا حوالة المستحق بماله
 في الوقف على الناظر نهر ثم قال بعد
 ورتين وهذا في الحوالة المطلقة
 ظاهرا وما المقيدة في البحر ان مال
 الوقف في يد الناظر ينبغي أن تصح
 كالا حوالة على المودع والا لانها
 مطالبة انتهى ومقتضاها صحتها
 يحق الغنمية وعندى فيه تردد

ففيما وفي الوديعه ط (قوله وبرئ المحيل من الدين الخ) أي براءة مؤقتة بعدم التوى وفائدة
 براءته أنه لو مات لا يأخذ المتهمل الدين من تركته ولكنه يأخذ كقبلا من ورثته أو من
 الغرماء مخافة أن يتوى حقه كذا في شرح المجمع ط وقد نفى البراءة أن المشتري لو أقال
 المبتاع على آخر بالثمن لا يجبس المبيع وكذا لو أقال الراهن المرتهن بالدين لا يجبس الرهن
 ولو أقالها بعد اقباضه لم يجبس نفسها بخلاف العكس أي إحالة المبتاع غريمه على المشتري
 بالثمن أو المرتهن غريمه على الراهن أو المرأة على الزوج والمذموم في الزيادات عكس
 هذا وهو أن المبتاع والمرتهن إذا أحلا سقط حقهما في الحبس ولو أحيل بسقطت تمامه
 في البحر قلت ووجهه ظاهر وهو أن المبتاع والمرتهن إذا أحلا غريمهما على المشتري
 أو الراهن سقطت مطالبتهما فبسط حقهما في الحبس بخلاف ما لو أحيل فان مطالبتهما
 باقية كما أوضحه الزيلعي قال في البحر وفي قوله برئ المحيل إشارة إلى براءة كقبلة فإذا أقال
 الأصل الطالب برئنا كذا في المحيط اهـ وقوله والمطالبة جميعه أدخل فيه ما لو أقال الكفيل
 المكفول له ونص على براءته فإنه يبرأ عن المطالبة وإن أطلق الحوالة برئ الأصل أيضا
 نهر وفي حاشية البحر للرملي يؤخذ من براءة المحيل أن الكفيل لو أقال المكفول له على
 المديون بالدين المكفول به وقبله برئ وهي واقعة الفتوى اهـ وأطلق في الاستشهاد له
 (قوله بالقبول من المتهمل) اقتصر عليه تبعا للبحر وزاد في النهر والمتهمل عليه وهو مخالف
 لما قدمه من أن الشرط قبول المتهمل أو نائبه ورضا الباقيين وأفاد أنه لا يلزم قبض المتهمل
 في المجلس إلا إذا كان صرفا بأن كان دينه ذهابا فاحال عنه بقضه بآذان قبل الغريم ناقد
 في مجلس المحيل والمتهمل وتعامه في البحر عن تلخيص الجامع (قوله ولا يرجع المتهمل على
 المحيل الخ) هذا إذا لم يشترط الخيار للمحال أو لم يفسخها المحيل والمتهمل أما إذا جعل
 للمحال الخيار وأحاله على أن له أن يرجع على أيهما شاء صح برفقه وكذا إذا فسخت رجوع
 المتهمل على المحيل بدنه ولذا قال في المبداء أن حكمها ينتمى بفسخها وبالتوى وفي الميزانية
 والمحيل والمتهمل على مكان النقض فببرأ المتهمل عليه وفي الذخيرة إذا أقال المديون الطالب
 على رجل بالف أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار
 الثاني نقضا للآخر وبرئ الأول اهـ بحر قلت وكذا تبطل لو أحل المبتاع على المشتري بالثمن
 ثم استحق المبيع أو ظهر أنه حر لا لورثه بعيب ولو بقضاه وكذلك لو مات المبتاع قبل القبض
 وإذا مات المتهمل عليه مديونا قسم ماله بين الغرماء وبين المحال بالحصص وما بقي له يرجع به
 على المحيل وإن مات المحيل مديونا فبقض المتهمل في حياته فهو له وما لم يقبضه فهو بينه
 وبين الغرماء اهـ ملخصه من كافي الحاكم (قوله الإبانة) وزان حصصه وقدمه صاحب
 يقال توى المال بالكسرية توى تواء وأتوا به بحر عن الصحاح (قوله هلاك المال) هذا
 معناه اللغو ومعناه الاصطلاح ما ذكره المصنف بحر (قوله لأن براءته) أي براءة
 المحيل من الدين مقيدة بسلامة حقه أي حق المتهمل واختلاف المشايخ في كيفية عود

(وبرئ المحيل من الدين) والمطالبة
 جميعا (بالقبول) من المتهمل
 للحوالة (ولا يرجع المتهمل على
 المحيل إلا بالتوى) بالقصر ويقتد
 هلاك المال لأن براءته مقيدة
 بسلامة حقه

الدين فقبل بفسخ الحوالة أي بفسخها المحتمل كالمشترى إذا وجد بالمبيع عيبا وقبل
تنفسخه كالمبيع إذا هلك قبل القبض وقبل في الموت تنفسخ وفي الجود لا تنفسخ ولم أر أن
فسخ المحتمل هل يحتاج إلى الترافع عند القاضي وظاهر التشبيه بالمشترى إذا وجد عيبا
أنه يحتاج نسج على أنها تنفسخ لا يحتاج قد بره غير قلت المشتري يستقل بالفسخ بخيار
العيب بدون الترافع عند القاضي وإنما الترافع بشرط لرد البائع على بانه بذلك العيب
(قوله وقيد في البحر الخ) وقال لما في الذخيرة رجل أحال رجلا له عليه دين على رجل ثم
أن المحتمل عليه أحاله على الذي عليه الأصل برئ المحتمل عليه الاقول فان توى المال على
الذي عليه الأصل لا يعود إلى المحتمل عليه الاقول اهـ (قوله وهو بأحد أمرين الخ) الفخبر
راجع لتوى وهذا في الحوالة المطلقة أما المقيدة بوجه فيثبت له الرجوع بها كما
يأتي (قوله أي لمحال ومحيل) فقوله له أي لكل منهما ما في الفسخ (قوله مفاسا)
بالتحقيق يقال أفلس الرجل إذا صار ذافلس بعد أن كان ذا درهم ودنانير فاستعمل
مكان افتقر اهـ كفاية فظهر عن طائفة الطلبة للعلامة عمر النسب في (قوله بغير عين)
الوضح أن يقول بأن لم يترك عين الخ أي عيننا في بالمسألة وكذا يقال في الدين ولا بد في
الكفيل أن يكون كذيلًا يجتمع به فلو كفل البعض فقد توى الباقي كما لا يخفى ط وكذا
لو ترك ما بقي بالبعض فقد توى الباقي وكذا لو مات مديون أو قسم ماله بالخصص كما قد مر
أنفا (قوله ودين) المراد به ما يمكن أن يثبت في الذمة بقرينة مقابلة بالعين فيشمل النقود
والمكيل والموزون وفي الهندية عن المحيط لو كان القاضي يعلم أن للميت دين على مفاس
فعلى قول الامام لا يقضى به بطلان الحوالة اهـ أي لأن الافلاس ليس بتوى عنده لا احتمال
أن يحدث له مال فيكون المحال عليه قد ترك ما لا يحكم وهو ما على مديونه المفلس (قوله
وكفيل) فوجود الكفيل يمنع موته مفلسا على ما في الزيادات وفي الخلاصة لا يمنع بصر
وتبعه في المنع لكنني لم أرفق الخلاصة ما عزاها اليها بل اقتصر فيها على نقل عبارة الزيادات ثم
قال فيها ولو مات المحتمل عليه ولم يترك شيئا وقد أعطى كفيلًا بالمال ثم أبرأ صاحب المال
الكفيل منه له أن يرجع على الاصيل اهـ وهذه مسألة أخرى وقد جزم في الفسخ وغيره بما
في الزيادات بلا حكاية خلاف (تنبيه) في البحر عن البرازية وإن لم يكن به كفيل ولكن
تبرع رجل ورهن به رهنا ثم مات المحال عليه مفلسا أعاد الدين إلى ذمة المحيل ولو كان
مسلطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحال عليه مفلسا بطلت الحوالة والثن
لصاحب الرهن اهـ وفي حكم التبرع بالرهن ما لو استعير المطلوب شيئا ورهنه عند الطالب
ثم مات مفلسا بشرط لا يتيه عن الثانية (قوله وقال لهم ما) أي بالجد والموت مفلسا (قوله
وبأن فلسه الحكم) أي في حياته يقال فلسه القاضي إذا قضى بأفلاسه حين ظهور له حاله
كفاية عن الطلبة وهذا بناء على أن نفليس القاضي يهجم عندهما وعندده لا يصح
لأنه يتوهم ارتفاعه بحدوث مال له فلا يعود بنفليس القاضي على المحيل فتح وتعد

وقيد في البحر بأن لا يكون المحيل
هو المحتمل عليه ثانيا (وهو)
بأحد أمرين (أن يتجدد) المحال
عليه (الحوالة ويطلب ولا يمتنع له)
أي لمحال ومحيل (أو يموت) المحال
عليه (مفلسا) بغير عين ودين وكفيل
وقال لهم ما وبأن فلسه الحكم

الاستيفاء لا يوجب الرجوع ألا ترى أنه لو تذر بقية الاحتمال عليه لا يرجع على المحيل
بجسلاف موته مقلدا لخراب الذمة فيثبت التوى ونظامه في الكفاية وظاهر كلامهم
منونا وشروحا تصحيح قول الامام ونقل تصحيح العلامة فاسم ولم أر من صحح قوله ما نسم
صححه في صحة الخبر على السببه صيانة لماله كما سبأ في بابه (قوله ولو اختلفا فيه) بأن قال
الاحتمال مات الاحتمال عليه بلا ترك وقال المحيل عن تركه بزيادة (قوله وكذا في موته
قبل الاداء أو بعده) الاولى وبعده بالواو كما في بعض النسخ لأن الاختلاف فيه مالا في
أحدهما (قوله على العلم) أي نفي العلم بأن يخلف أنه لا يعلم بإساره ط وهذا في مسئلة
المتن أما في الاختلاف في الموت قبل الاداء أو بعده فانه يخلف على البتات لكونه على فعل
نفسه وهو الفاعل فاض أفاده ح (قوله وهو العسرة) أي في المسئلة الاولى وعدم الاداء
في الثانية (قوله وقيل القول للمحيل بيمينه) لانكاره عود الدين فتح (قوله طالب
الاحتمال عليه المحيل الخ) أي بعد ما دفع الحال به الى الاحتمال ولو كان بيمينه المحيل
من الحال عليه لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طواب ولا يلزمه الا اذا لزم ونظامه
في البحر (قوله بأمره) قيد به لانه لو قضا بغير أمره يكون متمتعاً ولو لم يتعد المحيل ما ذكر
ط (قوله مثل الدين) انما يقل بما آذاه لانه لو كان الحال به دراهم فأدى ذنانير أو
عكسه صر فارجع بالحال به وكذا اذا أعطاه عرضاً وان أعطاه زيو فابدل الجباد رجع
بالباد وكذا الوصل الحسب بشي رجع بالحال به الا اذا صالحه عن جنس الدين بأقل فانه يرجع
بقدر المزدى بخلاف الأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما أدى الا اذا أدى أجوداً ووجنسا
آخر بحر (قوله لانكاره) قال في البحر لأن سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه
بأمره الآن المحيل يتعي عليه ديناً وهو ينكر والقول للمنكر اه (قوله فقال الاحتمال)
فيه ايماء الى أنه حاضر فلو كان غائبا وأراد المحيل قبض ما على الحال عليه فائلا انما وكنته
بقضه قال أبو يوسف لا أصدق ولا أقبل بيمينه وقال محمد يقبل قوله كما في انطانية ولو ادعى
الحال أن الاحتمال به عن متاع كان المحيل وكيلاً في بيعه وأنكر المحيل ذلك فالقول له أيضا
نهر (قوله فالقول للمحيل) فيؤمر الاحتمال برتدماً أخذته الى المحيل لأن المحيل ينكر أن
عليه شيئا والقول للمنكر ولا تكون الحوالة اقراراً من المحيل بالدين للمحتمل على المحيل
لانهم لم يستعملوا الوكالة أيضا ابن كمال (قوله يستعمل في الوكالة) أي مجازاً ومنه قول
محمد اذا امتنع المضارب عن تقاضي الدين اهدم الربح يقال له أحل رب الدين أي وكله
نهر وان كان لما كان فيه نوع مخالفة للظاهر صدق مع يمينه كما في المنع وأفاده في البحر عن
المصباح أن المحيل لا يملك ابطال هذه الحوالة لانها أصبحت محتملة أن تكون بحال هو دين
عليه وأن تكون توقف فلا يجوز ابطالها بالاحتمال اه (قوله بحاله) الاظهر أن
ما موصولة أو موصوفة واللام جارة ويحتمل أنها كلمة واحدة مجرورة بكسرة اللام (قوله
ودبعة) المراد بها الامانة كما عبره في الفقه وغيره قال ط فبمع العارية والموهوب اذا تراخيا

(ولو اختلفا فيه) أي في موته مقلدا
وكذا في موته قبل الاداء أو بعده
(فالقول للمحتمل مع يمينه على العلم)
لتمسك بالاصل وهو العسرة زباني
وقيل القول للمحيل بيمينه فتح
(طالب الاحتمال عليه المحيل بما)
أي بمثل ما (أحال) به مستعيا
قضاء دينه بأمره (فقال المحيل)
انما (أحلت بدين) ثابت (لى عليك)
لم يقبل قوله بل (ضمن) المحيل
(مثل الدين) للمحتمل عليه لانكاره
وقبول الحوالة ليس اقراراً بالدين
لصحة تبادونه (وان قال المحيل)
للمحتمل (أحلتك) على فلان يعني
وكذلك (لتمسكه لى فقال المحتمل)
بل (أحلتى بدين لى عليك) فالقول
للمحيل) لانه منكر وانفط الحوالة
يستعمل في الوكالة (أحاله بحاله)
عند زيد) حال كونه (ودبعة)
بأن أودع رجلاً ألفاً فاشتمأ حال بها
غيره

على رده أو قضى القاضي به والعين المستأجرة إذا انقضت مدة الاجارة (قوله صححت) لانه
أقدم على القضاء ليسر ما يرضى به وحضوره بخلاف الدين فتح (قوله فان هلك
الوديعة) قيد به لانه الوديعة لان الحوالة لو كانت مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين لم تبطل
على تفصيل فيه مجرى يأتي بعده (قوله برئ المودع) وينبت الهلال بقوله ثم واستحقاق
الوديعة مبطل للحوالة كهلها كما في الخائنة ولو لم يعط المحال عليه الوديعة وانما
قضى من ماله كان متطوعا بما لا استحسننا كذا في المحبط وفي التارخانية ولو وهب المحال
الوديعة من المحال عليه صح التملك لانه لما كان له حق أن يملكها كان له حق أن يملكها
بحر (قوله وعاد الدين على المحيل) لانه توى حقه وأما ما سبق من أن التوى بوجهين
عنده وثلاثة أوجه عنده - ما في الحوالة المطلقة فلا يرد شي بهذا الوجه الرابع يعتبر به
(قوله لان مثله يخالفه) أراد بان مثل البديل يشمل القيمي قال في الفتح فاذا هلك المقتضوب
المحال به لا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحال عليه لان الواجب على الغاصب رد العين فان بحر
رد المثل أو القيمة فاذا هلك في يد الغاصب المحال عليه لا يبرأ لان له خلفا والقوات الى خلف
كلا فوات فبقية متعلقة بخلفه فيرد خلفه على المحال اه فلو استحق المقتضوب بطلت
لعدم ما يخلفه كافي الدرر (قوله ونصح أيضا بدين خاص) بأن يجب له بدنه الذي له على
فان المحال عليه فتح وفي الخلاصة عن التعبير ولو كان للمحيل على المحال عليه دين
فاحل به مطلقا ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله
وله أن يطالب به اه ومثله في البرازية ومقتضاه أنها لا تكون مقيدة ما لم ينص على
الدين (قوله ثلاثة أقسام) أي مقيدة بعين أمانة أو مقصورة أو بدين خاص (قوله
وحكمها الخ) أي حكم المقيدة في هذه الاقسام الثلاثة أن لا يملك المحيل مطالبة المحال
عليه بذلك العين ولا بذلك الدين لان الحوالة لما قيدت بها تعلق حق المطالب به وهو استيفاء
دينه منه على مثال الرهن وأخذ المحيل يبطل هذا الحق فلا يجوز فلو دفع المحال عليه العين
أو الدين الى المحيل ضمنه للطالب لانه استهلك ما تعلق به حق المحال كما اذا استهلك الرهن
أحد ضمنه للمرتهن لانه يستحقه فتح (قوله مع أن المحال الخ) يعني أن هذه الاموال
اذا تعلق بها حق المحال كان ينبغي أن لا يكون المحال اسوة لغرماء المحيل لعدم مونه كافي
الرهن مع أنه اسوة لهم لان العين التي بيد المحال عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يصير
مما هو كالمحال بعقد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رقبه لان الحوالة ما وضعت للتمليك بل
لانتقال فيكون بين الغرماء وأما المرتهن فلك المرهون يد او حبس فثبت له نوع استعصا
بالمرهون شرعا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره أن يشاركه فيه اه درر قال في المهر واذ قسم
الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحال على المحال عليه بصفة الغرماء لاستحقاق الدين الذي
كان عليه ولومات المحيل وله ورثته لا غرماء استظهر في المهر وأقره من بعده أن الدين
المحال به قبل قبض المحال يقسم بين الورثة بمعنى أن لهم المطالبة به دون المحال فيقسم

(صححت فان هلك) الوديعة
(برئ) المودع وعاد الدين على
المحيل لان الحوالة مقيدة بدين
بخلاف المقيدة بالمقتضوب فانه
لا يبرأ لان مثله يخلفه ونصح أيضا
بدين خاص فصارت الحوالة المقيدة
ثلاثة أقسام وحكمها أن لا يملك
المحيل مطالبة المحال عليه
ولا المحال عليه دفعها للمحيل
مع ان المحال اسوة لغرماء المحيل
بعده وانه

الى تركته اه وحيد فمقتد فمتبع المحتمل التركة ط * (تنبيه) * ما ذكر من القسمة وكون
المحتمل اسوة الغرماء في الحوالة المقتبذة يعلم منه بالاولى أن الحوالة المطلقة كذلك كما
صرح به في الملاحضة والبرازية وصرح في الحواشي بطلان الحوالة بموت المحال عليه
وقد مناه عن السكافي أن ما بقي للمحتمل بعد القسمة يرجع به على المحيل وأنه لو مات المحيل
مساويوناً فاقبضه المحتمل فهو له وما بقي يقسم بينه وبين الغرماء (قوله بخلاف الحوالة
المطلقة) أي فمالك المحيل المطالبة قال في الفتح هـ إذا متصل بقوله لا يملك المحيل مطالبة
المحتمل عليه بالعين المحال به والدين والمطلقة هي أن يقول المحيل للطالب مالك بالانف
التي لك على علي هـ هذا الرجل ولم يقل أي ديم من المال الذي عليه ناله له عنده وديعة
أو موصوبة أو دين كان له أن يطالبه به لأنه لا تعلق للمحتمل بذلك الدين أو العين لوقوعها
مطلقة عنه بل بذمة المحتمل عليه وفي الذمة سعة فبأنه قد يدينه أو عينه من المحتمل عليه
لا تطل الحوالة ومن المطلقة أن يحيل على رجل ليس له عنده ولا عليه شيء وقال في الجوهرة
والفرق بين المطلقة والمقتبذة أنه في المقتبذة انقطع مطالبة المحيل من المحال عليه
فان بطل الدين في المقتبذة وتبين براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت به الحوالة بطلت
مذ أن يحيل البائع رجلاً على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع أو ظهر رجوعه فبطلت للمحال
الرجوع على المحيل بدينه وكذا لو قيد بديعة فهلك عند المودع وأما إذا سقط الدين الذي
قيدت به الحوالة بأمر عارض ولم تبين براءة الاصيل منه فلا تطل مثل أن يحتمل بألف
من غن مبيع فهلك المبيع عنده قبل تسليمه للمشتري سقط الثمن عن المشتري ولا تطل
الحوالة ولكنه إذا أدى رجوع على المحيل بما أدى لأنه قضى دينه بأمره وأما إذا كانت
مطلقة فانهم لا تطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحال عليه
الى أن يؤدي فإذا أدى سقط ما عليه قصاصاً ولو تبين براءة المحال عليه من دين المحيل لا تطل
أيضاً ولو أن المحال أبرأ المحال عليه من الدين صح وان لم يقبل المحال عليه ولا يرجع المحال
عليه على المحيل بشيء لأن البراءة اسقاط لا تملك وان وهبه له احتاج الى القبول وله أن
يرجع على المحيل لأنه ملكت ما في ذمته بالهبة فصارت كما لو ملكه بالاداء وكذا لو مات المحال
فورثه المحال عليه له أن يرجع على المحيل لأنه ملكه بالارث وتعام الكلام فيها قال في البحر
وقد وقعت حادثة الفتوى في المديون إذا باع شيئاً من دأته بمثل الدين ثم أحال عليه بنظير
الثمن أو بالثمن فهل يصح أم لا فأجبت اذا وقع بنظيره صحته لانها لم تقيد بالثمن ولا بشئ شرط
اصحتم ادين على المحال عليه وان وقعت بالثمن فهي مقيدة بالدين وهو مستحق للمحال عليه
لو وقع المقاصة بنفس الشراء وقد من أن الدين اذا استحق للغير فانها تطل والله سبحانه
ونعم الى أعلم اه أي لأن الدين لم يسقط بأمر عارض بعد الحوالة بل تبين براءة المحال عليه منه
بأمر سابق (قوله بطل) أي المبيع أي فسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه تقع للبائع دور
أي وبطلت الحوالة التي في ضمنه طقات ووجه النفع أن فيه دفع مطالبة غريمه له وتسليمه

بخلاف الحوالة المطلقة كتابته
نفسه وغيره (بائع بشرط أن يحيل
على المشتري بالثمن غريمه) أي
للبيع (بطل ولو باع بشرط أن
يحتمل بالثمن صح)

على المشتري (قوله لأنه شرط لازم) لأنه يؤكد وجوب العقد إذا الحوالة في العادة تكون
على الملاحة والاحسن قضاء فصار كشرط الجوده در وقت وحاصله أنه في هذا الشرط
تجمل اقتضائه الثمن في زعم البائع (قوله بخلاف الاول) لأن المطلوب بالثمن قبل الحوالة
وبعدها واحد وهو المشتري (قوله في الحوالة الفاسدة) كالصواب والائتمنة (قوله فهو) أي
المؤدى وهو الحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) أي استحقاق المبيع
الذي أحيل بثمنه قال في الخلاصة والبرازية وعلى هذا إذا باع الأجير المستأجر وأحال
المستأجر على المشتري ثم استحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن إلى المستأجر
أن شاء رجوع بالثمن على المؤجر المحيل وأن شاء بيع على المستأجر القابض اهـ (قوله مالم
شرط فيه الاعطاء الخ) صادق بما إذا وقع الشرط بين المحيل والمحال عليه أو بين الثلاثة
فانهم وهي من قسم الحوالة المقيدة (قوله مثلاً) أدخل به الاجنبى للعلة المذكورة
ط (قوله ليجزى عن الوفاء) علة للفاسد لأنه شرط غير لازم (قوله نعم لو أجاز) أي المحيل
بيع داره بأن أمره بالمبيع فحينئذ يصح لوجود القدرة على البيع والاداء كما في الدرر وقد
ذكر في البرازية المسئلة بدون هذا الاستدراك ثم قال بعد نحو صفة ما نصه وفي الظهيرية
احتمال على أن يؤذيه من غن دار المحيل وقد كان أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر
المحتمل عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطاً في الحوالة
كما في الرهن وانما هذا المسئلة لأنه توفيق بين الروايات المتناقضة اهـ ومفاده أنه يجبر في
بعض الروايات وفي بعضها لا يجبر والتوفيق أنه ان قبل المحال عليه الحوالة من المحيل
بشرط بيع دار المحيل لمؤدى المال من غنهما صححت الحوالة والشرط كالمشروط المرتين
بيع الرهن اذ لم يؤذ الرهن المال فانه يصح ولا يملك الرجوع عن ذلك (قوله كالمؤقت لها
الخ) وبوجه الجواز أن المحال عليه قادر على الوفاء بما التزم (قوله ولكن لا يجبر على البيع)
له عدم وجوب الاداء قبل البيع درر وعبارة البرازية ولا يجبر على بيع داره كما إذا كان
قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبل الاجل اهـ (قوله ولو باع يجبر
على الاداء) لتحقق الوجوب درر (قوله على أن أحيل به على فلان) فان أحاله وقبل
جاز وان لم يقبل برئ المكفيل عن الضمان وان لم يقبل فلان فالكفيل على ضمانه وان مات
فلان لم يطالب بالمال حتى يمضي شهر هذا حاصل ما في الجرع عن الهيطة ووجه قوله لم يطالب
الخ أنه جوت فلان لم يتبق الحوالة ممكنة وقد رضى الطالب بتأخير المطالبة الى شهر ففي
الاجل للكفيل فلا يطالب قبله وكذا يقال فيما اذا لم يقبل فلان هذا ما ظهر في (قوله
انصرف التأجيل الى الدين الخ) أي فلا يطالب فلان الا بعد الشهر ولو انصرف التأجيل
الى العقد بصير المعنى على أن أحيلك حوالة مقيدة بشهر وذلك لا يصح لأنه ينال انتقال
الدين الى ذمة الحال عليه تأمل (تنبيه) قال في الفتح تنقسم الحوالة المطلقة الى حالة
ومؤجلة فالمطلقة أن يحيل الطالب بألف هي على المحيل حالة فتكون على المحتمل عليه حالة
لأن الحوالة تنحول الى الدين فيتحول بصفته التي على الاصيل والمؤجلة أن تكون الآلف

لأنه شرط ملازم كشرط الجوده
بخلاف الاول (أدى المال في
الحوالة الفاسدة فهو بالتأجيل ان
شاء رجوع على) المحتمل (القابض
وان شاء رجوع على المحيل) وكذا
في كل موضع ورد الاستحقاق
برازية وفيها ومن صور فساد
الحوالة مالم بشرط فيها الاعطاء من
غن دار المحيل مثلاً ليجزى عن الوفاء
بالمؤثر نعم لو أجاز جاز كالمؤقت لها
المحتمل عليه بشرط الاعطاء من
غن داره ولكن لا يجبر على البيع
ولو باع يجبر على الاداء (ولا يصح
تأجيل عقدها) فلو قال ضمانت
بملاك على فلان على أن أحيلك
به على فلان الى شهر انصرف
التأجيل الى الدين لأنه لا يصح
تأجيل عقد الحوالة بغير عن الهيطة

مطالب
في تأجيل الحوالة

الى سنة فأحالهم الى سنة ولواهم ما لم يذكروه محمد وقالوا ينبغي أن تثبت مؤجله كفاي
الكفالة فلو مات المجلد بنى الاجل لالومات الحال عليه لاستغناؤه عن الاجل بموته فان
لم يترك وفاء رجع الطالب على المجلد الى أجله لأن الاجل سقط حكمه ولو قد انتقضت
بالتوى فبنته ض مافي ضمنها كالمبايع المديون بدين مؤجل عبدا من الطالب ثم استحق العبد
عاد الاجل اه ملخصا وقدمنا قريبا عن البرازية لوقبلها الى الحساد لا يجبر على الاعطاء
قبله فأفاد صحة التأجيل مع الجهة القرينة وقدمنا التصريح به في كتاب الكفالة وشمل
التأجيل القرض فيه مع هنا في كافي الحاشية ما حاصله لو كان لزيد على عمرو ألف قرض
ولعمرو على بكر ألف قرض فأحال عمرو زيدا بالألف على بكر الى سنة جاز وليس لعمرو أن
أخذ بكر اياه وان أبرأه منها أو وهبها له لم يجز اه (قوله وكرهت السفحة) واحدة السفائح
فارسي معرب أصله سفته وهو الشيء المحكم بهي هذا القرض به لاحكام أمره كافي الفتح
وغيره (قوله بضم السين) أي وسكون الفاء كافي طعن الواني (قوله وهي اقراض الخ)
وصورتها أن يدفع الى تاجر مالا قرضا بسدقه الى صد بقة وانما يبدفعه قرضا لأمانة
ليست بدينه سقوط خطر الطريق وقيل هي أن يقرض انسانا ليقضيه المستقرض في بلد
يريد المقرض بسدقه سقوط خطر الطريق كفاية (قوله فكانه أحال الخ) بيان
لمناسبة المسئلة بكتاب الحلول اه ح وفي نظم الكثر لابن الفصيح
وكرهت سفائح الطريق * وهي أحالة على التحقيق
قال شارحه المقدسي لأنه يحيل صد بقة عليه أو من يكتب اليه (قوله وقالوا الخ) قال في
النهر واطلاق المصنف يفيد اناطة الكراهة بجزء النفع سواء كان ذلك مشروطا أو لا حال
الذي يليه وقيل اذ لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به اه وجرم بهذا القيل في الصغرى
والواقعات الحسامة والكفاية للبيهي وعلى ذلك جرى في صرف البرازية اه وظاهر
الفتح اعتماده أيضا حيث قال وفي القضاوى الصغرى وغيرها ان كان السفح مشروطا
في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد ولا يجوز صورة الشرط كافي الواقعات
رجل أقرض رجلا مالا على أن يكتب له بها الى بلد كذا فانه لا يجوز ان أقرضه بلا شرط
وكتب جاز وكذا لو قال اكتب لي سفحة الى موضع كذا على أن أعطيكم هنا فلا خير فيه
وروى عن ابن عباس ذلك ألا ترى أنه لو قضاها أحسن مما عليه لا يكره اذ لم يكن مشروطا
قالوا انما يحل ذلك عند عدم الشرط اذ لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف أن ذلك يفعل
كذلك فلا اه (قوله فرع الخ) ذكره استطراد نعم ذكر في البحر والنهر عن البرازية ماله
مناسبة هنا وحاصله أن المستقرض لو قضى أجود مما استقرض يحل بالشرط ولو قضى
أز يد فيه تفصيل الخ وقد منافي فصل القرض عن الحاشية أن الزيادة اذا كانت تجري بين
الوزنين أي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز كالداني في المائة بخلاف قدر درهم
وان لم يتجز فان لم يعلم صاحبها بترد عليه وان علم وأعطاهما اختيارا فلو كانت الدراهم

مطلب
في السفحة وهي البوليصة

(وكرهت السفحة) بضم
السين وتفتح وتفتح التاء وهي
اقراض لسقوط خطر الطريق
فكانه أحال الخطر المتوقع على
المستقرض فكأن في معنى
الحلول وقالوا اذ لم تكن المنفعة
مشروطة ولا متعارفة فلا بأس
بـ (فرع) في النهر والبحر عن
صرف البرازية ولو أن المستقرض
وهب منه الزائد لم يجز لأنه مشاع
يحتمل القسمة

قوله اناطة صوابه نوط لأن فعله
ثلاثي من باب قال كافي الصباح
اه معجزة

لا يضرها التبعض لا تجوز لانها هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو يضرها جازوا. يكون
هبة المشاع فيما يقسم اهـ وعليه فلو قضاة مثل قرضه ثم زاده درهم مافروزا أو أكثر جاز
ان لم يكن مشروطا وقد مناهنا عن خراهر زاده أن المنفعة في القرض اذا كانت غير
مشروطة تجوز بالاختلاف (قوله لم يصح) لكون المحيل بعمل نفسه باستقيد الا براه
المؤيد بغير عند قوله هي نقل الدين ط واذا لم يصح لا يجبر المحال عليه على الدفع اليه (قوله
لان الحوالة الخ) كما أن السفالة بشرط براءة الاصيل حوالة كافي الهداية والماتني (قوله
ولا يئنه) أي وحالف الجاحد ط (قوله وجعل بخوده فسحفا) هي مسئلة نواه الدين السابقة
في الماتن ومزان الرجوع انما هو لان براءة المحيل مشروطة بسلامة حق المحال ط (قوله
والالم يجز) لان تصرفهما مقيد بشرط النظر قال في كافي الحماكم ومنه ما لو احتال الى
أجل وكذا الوكيل اذا لم يتقوض اليه الموكل ذلك اهـ قال في البصر عن المحيط اكونه ابراء
مؤقتا فيعتبر بالبراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً ورثه الصغير وان وجب بعقد ههما جاز
التأجيل عندهما خلافاً لابي يوسف اهـ (قوله قلت ومفادها) أي مفادها في السراجية
وما في الجوهره وهذا أحد قولين حكاهما المصنف عن الذخيرة ثم رجع ما في الخاتمة بما ذكره
الشارح والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب القضاء)*

ترجم له في الهداية باب القاضي والادب الخصال الحميدة فقد ذكر ما ينبغي للقاضي أن يفعله
ويكون عليه وهو في الاصل من الادب بسكون الدال وهو الجمع والدعاء وهو أن يجمع
الناس وتدعوهم الى طعامك يقال أدب يأدب كضرب بضرب اذا دعا الى طعامه سميت
به الخصال الحميدة لانها تدعو الى الخير وتعامه في الفتح (قوله لما كان الخ) كذا في العناية
والفتح وهو صريح في أن المراد بالقضاء الحكم وحينه ذلك كان ينبغي ايراده عقب الدعوى
وأما كان ينبغي بيان وجه التأخير عما قبله كذا قبل ويمكن أن يقال أرادوا بيان من
يصالح للقضاء أي المحكم لصح الدعوى عنده فلا يجرم أن ذكر قبلها ولا خلاف أن وجه
التأخير عما قبله مستفاد من أن أكثر المنازعات في الديون والحوالة المطلقة مختصة بها
فذكر بعد هانم (قوله لغة الحكم) وأصله قضاي لانه من قضيت الآن الداء المساجات بعد
الالف هزمت والجمع الاقضية وقضى بذلك أن لا تعبدوا الاياه أي حكم وقد يكون بمعنى
الفراغ تقول قضيت حاجتي وضرب دفعضي عليه أي قتله وقضى شجبه مات وبمعنى الاداء
والانها ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر وبمعنى الصنع والتقدير ومنه قوله تعالى
فتضاهن سبع سموات ومنه القضاء والقدر بغير ملخصا عن الصحاح (قوله وشرعاً فصل
الخصومات الخ) عزاه في البحر الى المحيط ولا بد أن يراد فيه على وجه خاص والادخل فيه
شعوا الصلح بين الخصمين (قوله وقيل غير ذلك) منه قول العلامة قاسم انه انشاء الزام
في مسائل الاجتهاد المة قاربة فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا فيرجح القضاء على خلاف

(ولو توكل المحيل عن المحال بقبض)

دين الحوالة لم يصح) ولو شرط
الاحتال الضمان على المحيل صح
ويطالب بأبائنا لان الحوالة بشرط
عدم براءة المحيل كفاً الثانية وفيها
عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء
المحال وادعى بخوده المال لم يصدق
وان برهن لان المشهود عامه
غائب فلو حاضرا وبهذا الحوالة
ولا يئنه كان القول له وجعل
بخوده فسحفا * (فرع) * الاب
او الوصي اذا احتال بمال اليتيم
فان كان شديداً للقيم بأن كان
الثاني أملاً مع سراجية والالم
يجز كافي مضاربة الجوهرة قلت
ومفادها عدم الجواز لو تساويا
أو تقارباً وبه يجرم في الثانية
والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما
لا يقصد والعقد انما شرعاً
للافتادة

(كتاب القضاء)

لما كان أكثر المنازعات تقع في
الديون والبياعات أعقبها بما
يقطعها (هو) بالمد والقصر اهـ
الحكم وشرعاً (فصل الخصومات
وقطع المنازعات) وقيل غير ذلك
كأبسط في المطاولات

الاجماع وما ليس بمحاذنة وما كان من العبادات ومنه قول العلامة ابن الغرس انه الا لزام
في الظاهر على صيغة شتمية بأمر ظن لزومه في الواقع شرعا قال فالمراد بالالزام التقرير
التمام وفي الظاهر فصل استترابه عن الالزام في نفس الامر لانه راجع الى خطاب الله تعالى
وعلى صيغة شتمية أى الشرعية كالرمت وقضيت وحكمت وأنفذت عليك القضاء وبأمر
ظن لزومه الخ فصل عن الجور والتشهي ومعنى في الظاهر أى الصورة الظاهرة اشارة
الى أن القضاء مظهر في التحقيق للامر الشرعي لا مثبت خفلا فالما يتوهم من انه مثبت
أخذ من قول الامام بنو هذه ظاهر ارباطنا في العقود والقسوخ بشهادة الزور لان الامر
الشرعي في مثله ثابت تقديرا والقضاء يقرره في الظاهر ولم يثبت أمره اليك لان الشرع
قد يعتبر المعلوم موجودا والموجود معدوما **ك**ووجود المدخول حكمه في الحاق نسب
ولذا المشرقية بالغربى فأجرى الممكن بحرى الواقع انما يملك الولد بانتفاء نسبه مع وجود
العقد المفضى الى ثبوته اهـ ملخصا وتسامه في رسالته (قوله واركانه ستة الخ) فيه نظر لان
المراد بالقضاء الحكم كما هو والحكم أحد السنة المذكورة فيلزم أن يكون ركنًا لنفسه
فالتناسب ما في البحر من أن **ر**كنه ما يدل عليه من قول أو فعل ويأتى بيانه (قوله على
ما نظمته) أى من بحر الكامل ونصف البيت الثانى الطاء من يحكم ط (قوله ابن الغرس)
بالقن المجبة هو العلامة أبو اليسر بدر الدين محمد الشهير بابن الغرس له شرح على البيتين
المذكورين وهو الرسالة المشهورة المسماة الفواكه البدرية في البعث عن أطراف القضايا
الحكمية وله الشرح المشهور على شرح العقائد النسبية للفتاوى (قوله أطراف كل
قضية حكمية) الأطراف جمع طرف بالتحريك وطرف الشيء منتهاه وقضية أصله قضوية
بباء النسبة الى القضاء حذف منه الواو بعد قلبها الفاء وحكمة صفة مخصوصة لان القضاء
بطلاق على معان منها الحكم كما هو والمراد بالقضية السامية التى يقع فيها التخاصم كدعوى
بيع من لا فرق بينهما اللفظ الدال عليهم ولا تكون قضية أى منسوبة الى القضاء والحكم أى
لا تكون محلا لثبوت حق المدعى فيها وعدمه الا باستجماع هذه الشروط الستة التى هى
بمنزلة أطراف الشيء المحيطة به وأطراف الانسان هذا ما ظهر لي فافهم (قوله بعدتها)
بتشديد الدال مصدر بعد الشيء بعدهم أى عدده أفراد ويلاحظ بهنى يظهر والتحقيق فاعله
(قوله حكم) تقدم تعريفه وعلمت أنه قولى وفعل فالتولى مثل ألزمت وقضيت مثلا
وكذا قوله بعد اقامة البينة لمعقده أعقده واطلب الذهب منه وقوله ثبت عندى يكتفى وكذا
ظهر عندى أو علمت فهذا كله حكم فى المختار زاد فى المنزلة أو أشهد عليه وحكى فى الفتوة
الخلاص فى الثبوت والفتوى على أنه حكم كفى الثانية وغيرها وتسامه فى الجور وكفى
انقوا كد البدرية أنه المذهب ولكن هرف المتشريعين والموثقين الآن على أنه ليس
بحكم ولذا يقال ولما ثبت عند حكمه والوجه أن يقال ان وقع الثبوت على مقتضات الحكم
كقول المسجل ثبت عند جريان العين فى ملك البائع الى حين البيع فلم يحكم اذا كان

وأركان ستة على ما نظمته ابن الغرس
بقوله
أطراف كل قضية حكمية
ست يلوح بعدها التحقيق

المقصود من الدعوى الحكم على البائع بملك المشتري للعين المبيعة والافه وحكم وتعامه
 فيها وفيها أيضا أو ما التنفيذ فالاصل فيه أنه يكون حكما أذن من صبيخ القضاء قوله أنفذت
 عليك القضاء قالوا وإذا رفع إليه قضاء فاض أمضاء بشرطه وهذا هو التنفيذ الشرعي
 ومعنى رفع إليه حصلت عنده فيه خصوصية شرعية وأما التنفيذ المتعارف في زماننا غالباً
 فعماد الحاطة القاضى الثانى علماً بحكم الاقول على وجه التسليم له ويسمى اتصالاً مطلقاً
 وسيأتى تمام الكلام عليه في آخر فصل الجلبس وأما أمر القاضى فاتفقوا على أن أمره
 بجلبس المتدعى عليه قضاء بالحق كأمره بالاختصاصه ومنه وعلى أن أمره بصرف كذا من وقف
 الفقهاء إلى فقير من قرابة الواقف ليس بحكم متى لو صرفه إلى فقير آخر صحيح واختلفوا
 في قوله سلم الدار وتعام الكلام عامه في البحر والنهر وأطلق الشارح في الفروع آخر الفصل
 الا ترى بها للبرازى أنه حكم الا فى مسئلة الوقف وسيأتى تمامه وأما الحكم الفعلى
 فسيأتى في الفروع هنالك أن فعل القاضى حكم الا فى مسئلتين وحقق ابن الفرس أنه ليس
 بحكم وأطال الكلام عليه في البحر والنهر وسيأتى توضيحه هنالك إن شاء الله تعالى (قوله
 ومحكوم به) وهو أربعة أقسام حق الله تعالى المحض ككذلك الزنا والخمر وحق العبد المحض
 وهو ظاهر وما فيه السلطان وغلب فيه حق الله تعالى ككذلك القذف أو السرقة أو غلب فيه حق
 العبد كالقصاص والتعزير ابن الفرس وشرطه كونه معلوماً بغير عن البدائع وعن هذا
 فالحكم بالموجب بفتح الجيم لا يكتفى ما لم يكن الموجب أمراً واحداً كالحكم بموجب البيع
 أو الطلاق أو العتاق وهو ثبت الملك والحزيرة وزوال العصمة فلأكثر فان استلزم
 أحدهما الآخر صح كالحكم على الكفيل بالدين فان موجب الحكم عليه به وعلى الاصيل
 الغائب والافلا كما لو وقع التنازع في بيع العتاق فحكم شافعى بموجبيه فانه لا يثبت به
 منع الجار عن الشفعة فللعنفى الحكم به أو أطال في إياه العلامة ابن الفرس وسيد ذكره
 الشارح آخر الفصل الا ترى لكن هذا في الحقيقة راجع الى اشتراط الدعوى في الحكم
 كما أشار إليه في البحر ويأتى ذكره في الطريق (قوله وله) أى ومحكوم به وهو الشرع كفاً
 حقوقه الخاصة أو التي غلب فيها حقه ولا حاجة في ذلك الى الدعوى بخلاف ما تنحصر فيها
 حق العبد أو غلب والعبد هو المتدعى وعرفه عن لا يجبر على الخصومة إذا تركها وقبل خبر
 ذلك والشرط فيه بالإجماع حضرته أو حاضرة نائب عنه كوكيل أو ولى أو وصى
 فالمحكوم له المحذور كالفائب أو المحضامن القوا كالبديرة (قوله ومحكوم عليه) وهو
 العبد إذا تملكه أمامتهين واحد أو أكثر كما عاشر كوا فى قتل فتغنى عليهم بالخصاص
 أو لا كما فى القضاء بالحزيرة الاصلية فانه حكم على كافة الناس بخلاف العارضة بالاعتاق
 فانه جزئى واختلفوا فى الوقف والصحيح المفتى به أنه لا يكون على الكفاية فتسمع فيه دعوى
 الملك أو وقف آخر والمحكوم عليه فى حقوق الشرع من يستوفى منه حقه سواء كان
 متدعى عليه أو لا كما مرّت الإشارة اليه أو محضامن القوا كسيد كرم المصنف آخر الفصل

مطلب
 فى التنفيذ

مطلب
 أمر القاضى هل هو حكم أو لا

مطلب
 الحكم الفعلى

حكم ومحكوم به وله ومحكوم
 كرم عليه وطرق

الآتي حكاية الخلاف في نفاذ الحكم على الغائب ويأتي تحقيقه ههنا ان شاء الله تعالى
 (قوله وحكم) هو اما الامام او القاضي او المحكم اما الامام فقال علماءنا حكم السلطان
 العادل بنفسه واختاروا في المرأة فيما سوى الحدود والقصاص واطلاقهم يتناول أهلية
 الفاسق الجاهل وفيه بحث واما المحكم فشرطه أهلية القضاء ويقضي فيما سوى الحدود
 والقصاص ثم القاضي تنقيده ولايته بالزمان والمكان والحوادث اه ملخصا من القواعد
 وبجميع ذلك سيأتي مفترقا في مواضعه مع بيان بقية صفة الحاكم وشروطه (قوله
 وطريق) طريق القاضي الى الحكم يختلف بحسب اختلاف المحكوم به والطارق فيما
 يرجع الى حقوق العباد المنصبة عبارة عن الدعوى والخطبة وهي اما البيعة والاقرار واليمين
 او النكول عنه او القسامة او علم القاضي بما يريد ان يحكم به او القرائن الواضحة التي تصير
 الامر في غير المقطوع به فقد قالوا لو ظهر انسان من دار بيده سكين وهو متوثب بالدم سريع
 الحركة عليه اثر الخوف قد دخلوا الدار على الفور فوجدوا فيها انسانا مذبوحا بذلك الوقت
 ولم يوجد أحد غير ذلك الخارج فانه يؤخذ به وهو ظاهر لا يمتري أحد في أنه قتله والقول
 بانه ذبحه آخر ثم تسور الحائط او أنه ذبح نفسه احق بالاعتبار لا يلتفت اليه اذ لم يشأ عن
 دليل اه من القواعد لابن القيس ثم اطال هنا في بيان الدعوى وتحرير شروطها الى
 أن قال ثم لا يشترط في الطريق الى الحكم أن تكون بقائه عند القاضي الواحد حتى لو
 ادعى عند نائب القاضي وبرهن ثم وقعت الحادثة الى القاضي او بالعكس صحيح له أن يبنى
 على ما وقع أولا ويقضي اه وسيتأتي هذه متنا ثم قال في الفصل السابع وقد اتفق
 أئمة الحنفية والشافعية على انه يشترط لصحة الحكم واعتباره في حقوق العباد الدعوى
 الصحيحة وأنه لا بد في ذلك من الخصومة الشرعية واذا كان القاضي يعلم أن باطن الامر
 ليس كظاهره وأنه لا تخاصم ولا تنازع في نفس الامر بين المتدعين ليس له سماع هذه
 الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليها ولا يصح الاحتساب لحصول القضاء بمثل ذلك واما
 اذا لم يعلم عدرون فقد قضاه واجبه في هذا شيء يثبت به اليلوى وبلغت شهره باعتباره الغاية
 القصوى اه ملخصا ونقله المصنف في المنع بقائه وأقره فراجع وكذا جزم به في فتاواه
 (تنبيه) في طريق ثبوت الحكم أي بعد وقوعه وعليه اقتصر في البحر فقال له وجهان
 أحدهما اعترافه حيث كان موثقا فلو لم يزلوا فكموا احد من الرعايا لا يقبل قوله الا فيما في يده
 الثاني الشهادة على حكمه بعد دعوى صحيحة ان لم يكن منسكرا اما لو شهد أنه قضى بكذا
 وقال لم اقض لا تقبل شهادتهم ما خلافا لحدود رجع في جامع الفصولين قول محمد بن ساد قضاء
 الزمان اه وسيتأتي تمام الكلام عند قول المصنف ولم يعمل بقول معزول وقد ذكر في البحر
 فروعاً كثيرة في أحكام القضاء يلزم الوقوف عليها (قوله وأهل أهل الشهادة) أهل الأول
 خبر مقدم والثاني مبتدأ مؤخر لان الجملة انطورية يحكم فيها بمجرد قول على معان فاذ علم
 زيد وجعل قيامه تقول زيد القائم واذا علم وبه هل انه زيد تقول القائم زيد ولذا قالوا لما كان

(وأهل أهل الشهادة) أي أدانهم
 على المسكين كذا في الجواهر
 السعدية

أوصاف الشهادة أشهر عند الناس عرفها أوصافها ثم الضمير في أهل راجع
 إلى القضاء بمعنى من يصح منه أو بمعنى من يصح توليته كما في البحر وسأصله أن شروط
 الشهادة من الاسلام والعقل والبلوغ والحرية وعدم العصبى والحذف في شروط العصبى
 توليته والعصبى حكمه بعدد ما ومقتضى أن تقلد الكافر لا يصح وان أسلم قال في البحر وفي
 الواقعات الحساسة الفتوى على أنه لا ينزل بالردة فان الكافر لا ينال في ابتداء القضاء في
 إحدى الروايتين حتى لو قلد الكافر ثم أسلم هل يحتاج إلى تقليد آخر فيه روايتان اه قال
 في البحر وبه علم أن تقليد الكافر صحيح وان لم يصح قضاؤه على المسلم حال كفره اه وهذا
 ترجيح لرواية صحة التولية أخذ من كون الفتوى على أنه لا ينزل بالردة خلافا لما مشى
 عليه المصنف في باب التكميم من رواية عدم العصبى وفي الفتح قلد عبد فحق جاز قضاؤه بذلك
 الولاية بلا حاجة إلى تجديد بخلاف تولية صبي فأدرك ولو قلد كافر فأسلم قال صحيح وهو على
 قضاؤه فصار الكافر كالعبد والفرق أن كلامهما لا ولاية وبه مانع وبالعقوى والاسلام
 يرتفع أما الصبي فلا ولاية له أصلا وما في الفصول لو قال لصبي أو كافر إذا أدركت فصل
 بالناس أو أقض بينهم جاز لا يخالف ما ذكر في الصبي لأن هذا تعليل الولاية والمعلق معدوم
 قبل الشرط وما تقدم تنجز اه وبه ظهر أن الأولى كون المراد في مرجع الضمير من يصح
 منه القضاء لا من يصح توليته الآن براديهما الكاملة وهي الساذغة الحكم وأما توليته
 الاطروش فسيذكرها الشارح (قوله ويرد عليه الخ) أي على ما في الطوائف من تعديده
 بالمسلمين فكان عليه اسقاطه ليكون المراد ادعاء على من يقضى عليه فيدخل الكافر لكن
 النفس يربط بالادعاء استرا عن العمل لانه يصح تحملها حال الكفر والرق لأدائها فينا في
 ذلك والتهمة فوق أن يقال كما علم مما تقدمناه ان كان المراد مرجع الضمير من يصح توليته
 يكون المراد بالشهادة تحملها فيدخل فيه العبد والكافر نعم يخرج عنه العصبى لعدم
 ولايته أصلا وان كان المراد من يصح منه القضاء يكون المراد بالشهادة أدعاءه فقط فيدخل
 فيه الكافر المولى على أهل الذمة فانه يصح قضاؤه عليهم حال كونهم قاضيا خاصا لا بضر
 كما لا بضر تخصيص قاضى المسلمين بجماعة معينين لأن المراد من يصح قضاؤه في الجملة
 وعلى كل فالواجب اسقاط ذلك القيد الآن بكون مراده تعريف القاضى الكامل
 (قوله ليحكم بين أهل الذمة) أي حال كفره والافتقار إلى أن الكافر يصح توليته مطلقا
 لكن لا يحكم الا إذا أسلم (تنبيه) * ظهر من كلامهم حكم القاضى المنصوب في بلاد
 الدرر في القطر الشامي ويكون درزيا ويكون نصريا فكل منهما لا يصح حكمه على
 المسلمين فان الدرزي لامله له كالمناقب والزندى وان سمي نفسه مسلما وقد أفتى في الخبرية بانه
 لا تقبل شهادته على المسلم والظاهر أنه يصح حكم الدرزي على النصري وبالعكس تأمل
 وهذا كله بعد كونه منصوبا من طرف السلطان أو مأمورا بذلك والافا لواقع أنه ينسبه أمير
 تلك الناحية ولا أدري أنه مأذون له بذلك أم لا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لكن

ويرد عليه أن الكافر يجوز تقليده
 القضاء ليحكم بين أهل الذمة ذكره
 الزباني في التكميم

مطلب
 في حكم القاضى الدرزي
 والنصراني

جرت العادة أن امرئ صيد ابولى القضاء في تلك النغور والبلاد بخلاف دمشق ونحوها فإن
 أمرها ليس له ذلك فمبدأي أن لها قاضيا في كل سنة يأتي من طرف السلطان ثم رايت في
 الفتح قال والذي له ولاية القليد الخليفة والسلطان الذي نصبه الخليفة وأطلق له التصرف
 وكذا الذي ولاه السلطان ناحية وجعل له خراجها وأطلق له التصرف فإن له أن يولى
 ويهزل كذا قالوا ولا بد من أن لا يصير له ما يمنع أو يمنع ذلك بعرفهم فإن نائب الشام
 وحلب في ديارنا يطلق لهم التصرف في الرعية والخراج ولا يولون القضاء ولا يعزلون
 اه والله سبحانه أعلم (قوله وشروط أهلها الخ) تكرار مع قوله وأهل الشهادة اه ح
 والظاهر أن المصنف ذكر الجمل الأولى ثم لا يكتز وغيره ثم ذكر الثانية ثم لا يكتز
 توضيحه أو شرحا للاولى وأما الجواب بأن ذكرها يرتب عليه قوله والفاستق أهلها فغير بعيد
 فافهم (قوله فلذا قيل الخ) علة له (قوله والفاستق أهلها) سياقي بيان الفاسق والعدالة
 في الشهادات وأفصح به الجملة دفع التوهم من قال إن الفاسق ليس بأهل للقضاء فلا
 يصح قضاؤه لأنه لا يؤمن عليه نفسه وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني
 وينبغي أن يقتضي به خصوصاً في هذا الزمان اه أقول لو اعتبر هذا الانسبة باب القضاء
 خصوصاً في زماننا فلذا كان ما جرى عليه المصنف هو الأصح كما في الخلاصة وهو أصح
 الاطواريل كما في العمادية ثم وفي الفتح والوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذر وشوكه
 وان كان جاهلا فاستقام وهو ظاهر المذهب عندنا وحينئذ فيحكم بفتوى غيره اه (قوله)
 لكنه لا يقد وجوباً الخ) قال في البهروني وغيره وضع ذكر الاول به يعني الاول أن لا تقبل
 شهادته وان قبل جاز وفي الفتح وبه قضى الدائيل أن لا يبعد أن يقضى به ما كان قضى
 جاز ونفذ اه وبه قضاء الاثم وظاهر قوله تعالى ان جاءكم فاسق بآفة فذروه انهم لا يعلمون
 قبولها قبل معرف حاله وقولهم بوجوب السؤال عن الشاهد سرا وعلاية طعن الخصم
 أولاً في سائر الحقوق على قوله ما انتهى به يقتضي الاثم وتركه لأنه لا تعرف عن حاله حتى
 لا يقبل الفاسق وصرح ابن الكمال بأن من قلده فاسقاً يائماً واذ قبل القاضي شهادته يائماً
 اه (قوله به يعني) راجع لما في المتن فقد علمت التصريح بتعصيه وبأنه ظاهر المذهب وأما
 كون عدم تقليده واجباً ففيه كلام كما علمت فافهم (قوله وقيدته) أي قيد قبول شهادته
 الفاسق المفهوم من قابل اه ح وبإشارة الدرر حتى لو قبلها القاضي وسكتم بها كان آثماً
 لكنه ينفذ في القناعة هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ اه قلت
 والظاهر أن لا يائماً أيضاً لوصول التبين المأمور به في النص تأمل قل طاف لم يقبل على
 فان القاضي صدقه بأن غاب كذبه عنده أو نساها فلا يقبلها أي لا يصح قبولها أصلاً هذا
 ما يعطيه المقام اه (قوله واستثنى الثاني) أي أبو يوسف من الفاسق الذي يائماً القاضي
 بقبول شهادته والظاهر أن هذا مما يغاب على ظن القاضي صدقه فيكون داخل تحت كلام
 القاعدة فلا حاجة إلى استثنائه على ما استظهرناه آنفاً تأمل (قوله سيجي نفعه فيه)

(وشروط أسلميتها شرط أهليته)
 فان كلا منهما من باب
 الولاية والشهادة أقوى لانها
 ملازمة على القاضي والقضاء ملازم
 على الخصم فلذا قيل حكم القضاء
 يستقي من حكم الشهادة ابن كمال
 (والفاستق أهلها فيكون أهلها لكنه
 لا يقاتل) وجوباً ويائمه قسده
 كقابل شهادته به يعني وقيدته في
 القناعة بما اذا غلب على ظنه
 صدقه فليحفظ الدرر واستثنى الثاني
 الفاسق ذا الجاه والمرأة فانه
 يجب قبول شهادته بزازية قال في
 النهر وعلمه فلا يائماً أيضاً بوليته
 القضاء حيث كان كذلك
 الآن يفرق بينهما انتهى قلت
 نجي نفعه فيه فراجع

قوله على عدم قبول العدل هكذا
بخطه ولعله يستلزم من قوله كلمة غير
والاصل عدم قبول غير العدل
تأمل اهـ معجمه

وفي معروضات المفتي أبي السعود
لما وقع التساوي في قضاة زماننا
في وجود العدل الظاهر ورد
الاصح بتقديم الافضل في العلم
والديانة والعدالة (والعدل لا تقبل

شهادته على عدوه اذا كانت

دنيوية) ولو قضى القاضي بها
لا ينفذ ذكره يعقوب باشا (فلا

يصح قضاؤه عليه) لما انفردت أن

أهل أهل الشهادة قال وبه اتفق

مفتي مصر شيخ الاسلام أمين الدين

ابن عبد العال قال وكذا سجل

العدل لا يقبل على عدوه ثم نقل عن

شرح الوهبانية انه لم يرتلها عندنا

وينبغي التذاد لوالقاضي عدلا

وقال ابن وهبان يجهلان بعلم لم يجز

وان بشهادة العدل بعضهم

الناس جازاه قلت واعتده القاضي

محب الدين في منظومته فقال

ولو على عدوه قاض حكم

ان كان عدلا سمح ذلك وانهم

واختار بعض العلماء فصلا

ان كان بالعلم قضى ان يقبل

وان يكن بعضهم الملا

وبشهادة العدل قبل

٣ مطلبه
في قضاء العدل على عدوه

أى في الشهادات حيث قال وما في القضية والمجتبى من قبول ذى المروءة الصادق فتقول
الذي وضعه السكال بانه تعبدل في مقابلة النص فلا يقبل وأقره المصنف اهـ قلت قد مننا
أنواع الجهر أن ظاهر النص أنه لا يقبل قبول شهادة الفاسق قبل تعرف حاله فإذا ظهر
للقاضي من حاله الصدق وقبله يكون موافقا للنص إلا أن يريد بالنص قوله تعالى وأشهدوا
ذوي عدل منكم لکن فيہ أن دلالتہ علی عدم قبول العدل انما ہی بالماہوم وهو غیر
معتبر عندنا ولا سيما هو مذموم لقب مع أن الآية الاولى تدل على قبول قوله عند التبيين
عن حاله كما قلنا تأمل (قوله وفي معروضات المفتي أبي السعود) أى المسائل التي عرضها
على سلطان زمانه فأمر بالعدل بها (قوله في وجود العدالة) هذا كان في زمانه وقد وجد
التساوي في عدمها الآن فليست من يقدم ط (قوله اذا كانت دنيوية) سيدكر تفصيلها
عن شرح الشمر لاني واحترز بالدنيوية عن الدينية فان من عادى غيره لا تركابه ما لا يحل
لا يتهم بأن يشهد عليه بزور بخلاف المعبادة الدنيوية وعن هذا أقبلت شهادة المسلم على
الكافر وان كان عدوه من حيث الديانة وكذا شهادة اليهودي على النصراني (قوله ولو
قضى القاضي بها لا ينفذ) دفع به ما يوههم أنهم مثل شهادة الفاسق فانه تقدم أنه يصح
قبولها وانما القاضي فمعبادة العدل ليست كذلك بل هي كمالا لوقبل شهادة العدل
والصبي (قوله ذكره يعقوب باشا) أى في حاشيته على صدر الشريعة وقال في الخبرية
والمسئلة دقارة في الكتب (قوله فلا يصح قضاؤه عليه) أى اذا كانت شهادة العدو
على عدوه لا تقبل ولو قضى بها القاضي لا ينفذية تقرر عليه أن القاضي لو قضى على عدوه
لا يصح لما انفردت الخ وبه سقط ما قيل ان ما ذكره عن البيهقي مكرره مع هذا فافهم (تنبيه)
اذا لم يصح قضاؤه عليه فالخاص انابه غيره اذا كان أذونا بالاعتناء وسماوى أنه يستنبط اذا
وقعت له أولاده حادثة (قوله قال) أى المصنف في المخ ورفعه ورأيت موضع ثمة عزوا
الى بعض الفتاوى وأظن أنهم الفتاوى الكبرى للشيخ أبي بكر بن محمد بن عبد الله بن
عدوه كما لا تقبل شهادته عليه اهـ فافهم والظاهر أن المراد بالسجل كما قال ط كتاب القاضي
الى قاض في حادثة على عدوه للقاضي وهو ما ياتي عن الناصبي (قوله ثم نقل) أى المصنف
(قوله ان لم يرتلها) أى نقل مسئلة قضاء القاضي على عدوه وهذا الكلام ذكره عبد البر
ابن الشحنة في شرح الوهبانية عن ابن وهبان فينبغي أن يـ ون قوله لم يرتلها أمينا
للجوهول (قوله وينبغي التذاد) أى مطلقا سواء كان بعلمه أو بشهادة عدلين وهذا البحث
الشارح الوهبانية خالف فيه بحث ابن وهبان إلا أني وذكره عقبه بقوله قلت بل ينبغي
التذاد مطلقا والقاضي عدلا (قوله ان بعلم لم يجز) أى بناء على القول بجواز قضاء القاضي
بعلمه والمعتمد خلافه وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن الشحنة وابن وهبان فان مؤدى
كلامهم ما انفردت حكمه لوعدا بشهادة العدل (قوله واعتده الخ) المتبادر من النظام
اعتماد الاول وهو بحث ابن الشحنة فيعين عود الضمير اليه (قوله واختار بعض العلماء)

هو ابن وهبان (قوله قلت لكن الخ) أصله للمصنف حيث قال وقد غفل الشيخان أي ابن
وهبان وشارحه عبد البر عما انفقت كلمتهم عليه في كتبهم المعتمدة من أن أهل أهل الشهادة
فمن صلح لها صلح له ومن لا فلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح
للقضاء اه طقات ولم أوهذا الكلام في نسختي من شرح المصنف ثم أعلم أن مراد الشارح
الاستدراك على كلام الشيخين وتأنيده كلام المتن فإن المصنف فرع عدم صحة القضاء على عدم
قبول الشهادة وهو مفهوم الكيفية الواقعة في عبارات المتن وهي قولهم وأهل أهلها
فإن منه وهو ما عكسها اللغوي وهو أن من ليس أهلها لا يكون أهلها فلذا قال المصنف
في متنه والعدو لا تقبل شهادته على عدوه فلا يصح قضاؤه عليه ولما كان هذا اثباتاً للحكم
بالمفهوم وفيه احتمال نقل الشارح أن مفهوم الكيفية المذكورة مصرح به في عبارة
الناحضي فبسقط الاحتمال واندفع بحث الشيخين وتأنيده كلام المصنف ولذا قال وهو مصرح
أو كالصريح فيما اعتقده المصنف ولكن بقي هو ما تحقق وتوقيف وهو أنه ذكر في القصة
أن العدواة الدينية لا تمنع قبول الشهادة ما لم ينسحب أو أنه الصحيح وعليه الاعتماد وأن
ما في المحيط والواقعات من أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل اختياراً للمتأخرين والرواية
المخصوصة تتخالفها وأنه مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تقبل إذا كان عدلاً وفي المبسوط
أن كانت دينية فهذا يوجب فساده فلا تقبل شهادته اه ملخصاً والمحصل أن في المسئلة
قوانين معتدين أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب
الكنز والملتقى ومقتضاه أن العلة "العدواة لا تقبل" واللام تقبل على غير العدو أيضاً وعلى
هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه أيضاً ثانياً هو ما أنها تقبل إلا إذا فسق به واختاره ابن
وهبان وابن الشحنة وإذا قبلت فبما الضرورة يصح قضاء العدو على عدوه إذا كان عدلاً
فإذا اختار الشيخان صحة ما بعده علم أن من يقول بقبول شهادة العدو العدل يقول بصحة
قضاؤه ومن لا فلا وأن ما ذكره الناحضي لا يعارض كلام الشيخين لاختلاف المناط فاعتنم
هذا التحقيق ودع التلقيق (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل ط
(قوله فيما اعتقده المصنف) أي في متنه من إطلاق عدم القبول (قوله وبه أفق محقق
الشافعية الرملة) هذا غير ما نقله في شرح الوهبانية عن إرافعي عن الماوردي من جواز
القضاء على العدو ولا الشهادة عليه لظهور أسباب الحكم وخفاء أسباب الشهادة اه
وهو وجبه ولذا أقيد ابن وهبان صحة القضاء بما إذا كان بشهادة العدول بمحض من الناس
كما تلتفتي التهمة بما يثبت أسباب الحكم ويظهر لي أنه ينبغي أن يصح الحكم عندنا في هذه
الصورة حتى على القول بعدم قبول شهادة العدو فتأمل (قوله ومن خطه نقات) الحارز
والجور ومعلق بقوله نقات وقوله أنه لو قضى الخ مفعول نقات أو بدل من الضمير الجور
في قوله وبه أفق وجله ومن خطه نقات معترضة أي خـ بـ مرة قدم وجله أنه لو قضى الخ
مبتدأ مؤخر واقصر ط على الأخير (قوله وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي الخ) أصله

لناظمها

قلت لكن نقل في البحر والعيني
والزيلي والمصنف وغيرهم
عند مسئلة التقليد من الجائر
عن الناصبي في تـ ذيب أدب
القاضي للخصاف أن من لم يجز
شهادته لم يجز قضاؤه ومن لم يجز
قضاؤه لا يعتمد على كتابه اه وهو
صريح كالصريح فيما اعتقده
المصنف كما لا يخفى فليعتمد به أفق
محقق الشافعية الرملة ومن
خطه نقات أنه لو قضى عليه ثم
أثبت عدوانه بطل قضاؤه فله حفظ
وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ثم
انما ثبت العدواة بنحو قذف
وجرح وقتل ولي لا بمخاصمة نهم
هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه
المخاصمة كشهادة وكيل فيها
وكل فيه

لناظمها ونقله العلامة عبد البر عنه ونصه قال أي ابن وهبان وقد يتوهم بعض المنتهية
من الشهود أن من خصم شخص في حق أو ادعى عليه يصير عدوه فيشهدون بينهم
بالعداوة وليس كذلك وإنما ثبت بخلافه قلت لكن قد علمت أن مختار ابن وهبان
أن العداوة لا تمنع قبول الشهادة إلا إذا فسق به فاعلم أنهم إذا قد تكون مفسقة وقد لا تكون
فقوله وإنما ثبت الخ يريد به العداوة المانعة وهي المفسقة ولا يخفى أن هذه تمنع القبول
على العدو وعلى غيره وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة في الشهادات إن شاء الله
تعالى (قوله ووصي) أي فيما أوصى عليه وقوله وشريك أي فيما هو من مال الشريك ط
(قوله والفاسق لا يصلح منقياً) أي لا يعتمد على فتواه وظاهر قول المجمع لا يستفتى أنه
لا يحل استفتاؤه ويؤيده قول ابن الهمام في التحرير الاتفاق على حل استفتاء من عرف
من أهل العلم بالاجتهاد والعدالة ورأه من صواب الناس يستفتونه معظمين له وعلى
امتناعه إن ظن عدم أحدهما أي عدم الاجتهاد والعدالة كما في شرحه ولكن اشتراط
الاجتهاد بمعنى على اصطلاح الأصوليين أن المفتي المجتهد أي الذي يفتي بذهب وأثر
غيره ليس بغير بل هو ناقل كما سيأتي والثاني هو المراد هنا بدليل ما سيأتي من أن اجتهاده
شرط الأولوية ولأن المجتهد مفتود اليوم والخاصل أنه لا يعتمد على فتوى المفتي الفاسق
مطلقاً (قوله وله في شرحه عبارات بليغة) حيث قال إن أولى ما يستعمل به فيض الرحمة
الإلهية في تحقيق الواقعة الشرعية طاعة الله عز وجل والتمسك بحبل الفتوى قال
تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رأيه وذهبه في استخراج دقائق الفقه
وكنوزه وهوفي المعاصي حقيق بانزال الخلدان فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل
الله له نوراً فإنه من نور اه (قوله وظاهر ما في التحرير) بل هو صريح بجهلهم (قوله
وبه جزم في الكنز) حيث قال والفاسق يصلح مقتنيا وقيل لا جزم بالأول ونسب الثاني إلى
قائله بصيغة التقرير فافهم (قوله لأنه يجتهد الخ) هذا التعليل لا يظهر في زماننا لأنه قد
يعرض عن النص الضروري قصد الغرض فاسد وربما عورض بالنص فيمدعى فساد
النص ط (قوله حذار نسبة الخطأ) الأولى أن يقول حذار لما في القاموس وحذار حذار
وقد يتوهم الثاني أي احذر ط (قوله وشرط بعضهم بقطعه) احترازاً عن غلب عليه
الفتنة والسهو قلت وهذا شرط لازم في زماننا فإن العادة اليوم أن من صار يده فتوى
المفتي استعطا على خصمه وقهره بمجرد قوله أفتىني المفتي بأن الحق معي والخصم جاهل
لا يدري ما في الفتوى فلا بد أن يكون المفتي متيقظاً يعلم حيل الناس ودساتيرهم فإذا جاءه
السائل يتردد من لسانه ولا يقول له إن كان كذا فالحق معك وإن كان كذا فالحق
مع خصمك لأنه يجترأ لنفسه ما يتوهمه ولا يجزع عن إثباته بشاهدي زور بل الأحسن أن
يجمع بينه وبين خصمه فإذا ظهر له الحق مع أحدهما كتب الفتوى لصاحب الحق ولا يجترز
من الكلام في الخصومات فإن أحدهم لا يرضى إلا بالثبات دعواه ولو كان بأي وجه أمكن

وروى وشريك) والفاسق لا يصلح
مقتنياً) لأن الفتوى من أمور الدين
والفاسق لا يقبل قوله في البيانات
ابن ملك زاد العيني واختاره كثير
من المتأخرين وجزم به صاحب
المجمع في مثله وله في شرحه عبارات
بليغة وهو قول الأئمة الثلاثة أيضاً
وظاهر ما في التحرير أنه لا يحل
استفتاؤه إنفاقاً كما بطله المصنف
(وقيل نعم) يصلح وبه جزم في الكنز
لأنه يجتهد حذار نسبة الخطأ
ولا خلاف في اشتراط إسلامه
وعقله وشرط بعضهم بقطعه

ولهم مهارة في الحيل والتزوير وقلب الكلام وتصوير الباطل بصورة الحق فاذا أخذ
القتوى قهر خصمه ووصل الى غرضه الفاسد فلا يحل للمفتي أن يعينه على ضلاله وقد قالوا
من جهل باهل زمانه فهو جاهل وقد يسأل عن أمر شرعي وتدل القرآن الحقة في المصلحة
أن مراده التوصل به الى غرض فاسد كما شاهدناه كثيرا والحاصل أن غنله المفتي يلزم منها
ضرر عظيم في هذا الزمان والله تعالى المستعان (قوله لاحترته الخ) أي فهو كالراوى
لا كالمشاهد والقاضى ولذا تصح قتلوا لمن لا تقبل شهادته له (قوله فيصح افتاء الاخرس)
أي حيث فهمت اشارته بل يجوز أن يعمل بإشارة الناطق كما في الهندية وأفاده عموم قول
المصنف ويكتفى بالإشارة منه ط (قوله فالاصح الصحة) لأنه يفرق بين المدعى والمدعى عليه
وقيل لا يجوز لأنه لا يسمع الاقرار فيضيع حقوق الناس بخلاف الاسم وهكذا فصل
شارح الوهبانية وينبغي أن الحكم كذلك في المفتي فان قلت يفرق بينهما بأن المفتي
يقرأ صورة الاستفتاء ويكتب جوابه فلا يحتاج الى السماع قلت الظاهر من كلامهم
عدم الاكتفاء بهذا في القاضى مع أنه يمكن أن يكتب له جواب الخصمين فكذلك في المفتي
ويمكن الفرق بأن القضاء لا بد له من صيغة مخصوصة بعد دعوى صحيحة فيحتاج فيه
بخلاف الافتاء فانه افادة الحكم الشرعي ولو بالإشارة فلا يشترط فيه السماع اه مخ
ملخصا قلت لاشك أنه اذا كتب له وأجاب عنه جاز العمل بقوله وأما اذا كان منصوبا
للقضى يأتيه عامة الناس ويسألونه من نساء وأعراب وغيرهم فلا بد أن يكون صحيح
السمع لأنه لا يمكن كل سائل أن يكتب له سؤاله وقد يحضر اليه الطغمان ويتكلم أحدهما
بما يكون فيه الحق عليه لاله والمفتي لم يسمع ذلك منه فبقية على ما سمع من بعض كلامه
فيضيع حق خصمه وهذا قد شاهدته كثيرا فلا ينبغي التردد في أنه لا يصلح أن يكون مفتيا
عاما ينتظر القاضى جوابه ليحكم به فان ضرر مثل هذا أعظم من نفعه والله سبحانه أعلم
(قوله وينسب القاضى الخ) في الظهيرية ولا بأس للقاضى أن يفتى من لم يخصم اليه
ولا يفتى أحد الخصمين فيما خصم اليه اه بحر وفي الخلاصة القاضى هل يفتى فيه
أقوال والصحيح أنه لا بأس به في مجالس القضاء وغيره في الديانات والمعاملات اه ويمكن
حمله على من لم يخصم اليه فيوافق ما في الظهيرية ومن ثم عولنا عليه في هذا المختصر مخ
وقد جمع الشارح بين العبارتين بهذا الجمل وفي كافى الحاكم وأكره للقاضى أن يفتى في
القضاء للخصوص كراهة أن يعلم خصمه قوله فيعززه بالباطل اه (قوله ويستتضح) اهله
أراد به مسئلة التسوية تامل (قوله على الاطلاق) أي سواء كان معه أحد الخصم
أو انفردا لكن سيأتي قبيل الفصل أن القتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء زيادة
تجربته (قوله وهو الاصح) مقابله ما يفتى عن الحساوى وما في جامع الفصولين من أنه لو
معه أحد صاحبيه أخذ بقوله وان خالفاه قبل كذلك وقيل بخير الاقبحا كان الاختلاف
بحسب تغير الزمان كالحكم بظاهر العدالة وفيما أجمع المتأخرون عليه كالمزارعة

لاحترته وذكورته ونطقه فيصح
افتاء الاخرس لا قضاء (ويكتفى
بالإشارة منه لامن القاضى) لزوم
صيغة مخصوصة كحكم
والزمت بعد دعوى صحيحة وأما
الاطرش وهو من يسمع الصوت
القتوى فالاصح الصحة بخلاف
الاسم (ويبقى القاضى) ولو في
مجلس القضاء وهو الصحيح (من لم
يخصم اليه) ظهيرية ويستتضح
(ويأخذ) القاضى كالمفتي (بقول
أبي حنيفة على الاطلاق ثم بقول
أبي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول
زفر والاسن بن زياد) وهو الاصح
منه وسراجة

مطلب
يفتى بقول الامام على الاطلاق

والمعاملة فيجوز قوله ما (قوله وعبارة التمر الخ) أي لا فائدة أن رتبة الحسن بعد زفر
 بخلاف عبارة المصنف فان عطفه بالواو يفيد أنهم ما في رتبة واحدة وعبارة المصنف هي
 المشهورة في الكتب (قوله وصح في الحاوي) أي الحاوي القدسي وهذا فيما إذا خالف
 الصحاحين الامام والمراد بقوة المدرك قوة الدليل بل أطلق عليه المدرك لانه محل ادراك
 الحكم لأن الحكم يؤخذ منه (قوله والاول اضبط) لأن ما في الحاوي خاص فبين له
 اطلاع على الكتاب والسنة وصار له ملكة النظر في الأدلة واستنباط الاحكام منها وذلك
 هو المجهت المطلق والمقيد بخلاف الاول فانه يمكن ان هو دون ذلك (قوله ولا يخبر الا اذا
 كان مجتهدا) أي لا يجوز له مخالفة الترتيب المذكور الا اذا كان له ملكة يقدر بها على
 الاطلاع على قوة المدرك وبهم ذارجع القول الاول الى ما في الحاوي من أن العبارة في
 المفتي المجتهد قوة المدرك نعم فيه زيادة تفصيل سكت عنه الحاوي فقد اتفق القولان على
 أن الاصح هو أن المجتهد في المذهب من المشايخ الذين هم أصحاب الترجيح لا يلزمه الاخذ
 بقول الامام على الاطلاق بل عليه النظر في الدليل وترجيح ما رجع عنده دليله وشحن تتبع
 ما رجحوه واعتمدوه كما لو اتفقا في حياتهم كما حققه الشارح في أول الكتاب نقلا عن
 العلامة قاسم وبأني قريب عن الملقط أنه ان لم يكن مجتهدا فعليه تقليدهم واتباع رأيهم
 فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه وفي فتاوى ابن الشاذلي لا يدل عن قول الامام الا اذا
 صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره وبهم إذ سقط ما يجتهد في البهر من أن
 علينا الاقتداء بقول الامام وان أفق المشايخ بخلافه وقد اعترضه بحسبه الخبير الرمي بما
 معناه ان المفتي حقه هو المجتهد وأما غيره فمناقل القول المجتهد فكيف يجب علينا الاقتداء
 بقول الامام وان أفق المشايخ بخلافه ونحن انما نحكي فتواهم لا غيراهم ونظام أبحاث
 هذه المسئلة حوزناه في منظومتنا في رسم المفتي وفي شرحها وقد منها بعضه في أول الكتاب
 والله الهادي الى الصواب فانهم (قوله معتمد مذهب) أي الذي اعتمد مشايخ المذهب
 سواء وافق قول الامام أو خالفه كما قرناه آنفا (قوله وسيسمي) أي به أسطر عن الملقط
 وكذا في الفصل الآتي عند قوله قضى في مجتد فيه (قوله اعلم أن في كل موضع قالوا الرأي
 فيه للقاضي الخ) أقول قد عدت في الاشياء من المسائل التي قوت رأى القاضي إحدى
 عشرة مسألة وزاد بحسبه الخبير الرمي أربع عشرة مسألة أخرى ذكرها الخبير في حاشيته
 ولطف المصنف الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف رسالة في ذلك مما هافض
 المستفيض في مسائل التفويض فارجع اليها ولكن بعض هذه المسائل لا يظهر توقف
 الرأي فيها على الاجتهاد المصطلح فليتأمل وانظر ما نذكره في الفصل الآتي عند قوله
 فيصبه بما رأى (قوله وانما ينفذ القضاء الخ) هذا في القاضي المجتهد أما المقلد فعليه
 العمل بمعتقد مذهب علم فيه خلافاً ولا اوط وسياق كلام على هذه المسئلة عند
 قول المصنف واذا رفع اليه حكم قاض آخر فنقد (قوله واذا أشكل الخ) قال في الهندية

وعبارة التمر بقول الحسن فتنبه
 وصح في الحاوي اعتبار قوة
 المدرك والاول أضبط نهر (ولا يخبر
 الا اذا كان مجتهدا) بل الملقط
 خالف معتمد مذهب لا ينفذ حكمه
 وينقض هو المختار للفتوى كما
 بسطه المصنف في فتاويه وغيره
 وقد قدمناه أول الكتاب وسيسمي
 وفي التمهيد وفي غيره اعلم أن في
 كل موضع قالوا الرأي فيه للقاضي
 فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد
 انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ
 القضاء في المجتد فيه اذا علم أنه
 مجتد فيه والا فلا (واذا اختلف
 مفتان) في جواب سادته (أخذ
 بقول أئمة مذهب ما بعد أن يكون
 أورعه ما) سراسية وفي الملقط
 واذا أشكل عليه أمر ولا رأى
 له فيه شاور العلماء ونظر أحسن
 أقاويلهم

وان لم يقع اجتهاده على شيء بقيت الحادثة مختلفة ومشكلة كتب الى فقهاء مصر
فالمشاور بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق رأيهم على شيء ورأيه
يوافقهم وهو من اهل الرأي والاجتهاد أمضى ذلك برأيه وان اختلفوا نظر الى أقرب
الاقوال عندهم من الحق ان كان من اهل الاجتهاد والاخذ بقول من هو اقرب
عنده اه ط (قوله وقضى بما رآه صوابا) أي بما حدث له من الرأي والاجتهاد بعد
مشاورتهم فلا ينافي قوله ولا رأي له فيه تامل (قوله الا أن يكون غيره) أي الا أن يكون
الشخص الذي آفته أقوى منه فيجوز له أن يعدل عن رأي نفسه الى رأي ذلك المفسق
ليكن هذا اذا اتهم رأي نفسه في الهندية عن المحيط وان شاو القاضى رجلا واحدا كني
فان رأى بخلاف رأيه وذلك الرجل أفضل وأقرب عنده لم تذكر هذه المسئلة هنا وقال في
كتاب الحدود لو قضى برأى ذلك الرجل أرجو أن يكون في سعة وان لم يتهم القاضى رأيه
لا ينبغي أن يتزلزل رأى نفسه ويقضى برأى غيره اه أي لان المجتهد لا يملك غيره (قوله واتباع
رايهم) أي ان اتفقوا على شيء والاخذ بقول الافقه والاورع عنده كما مر قال في الفتح
وعندي أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه قلبه جاز لان ذلك الميل وعدمه سواء والواجب
عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد وأخطأ اه قلت وهذا كله فيما اذا كان
المفتيان مجتهدين واختلفا في الحكم ومثله يقال في المقلدين فيما لم يصير حوا في الكتب
بترجيحه واعقاده أو اختلفوا في ترجيحه والا فالواجب الا أن اتباع ما اتفقوا على ترجيحه
أو كان ظاهر الرواية أو قول الامام أو نحو ذلك من مقتضيات الترجيح التي ذكرناها
في أول الكتاب وفي منظومة مشرحها (قوله في ظاهر الرواية) في البحر ولا يشترط المصير
على ظاهر الرواية فالقضاء بالسواد صحيح وبه يتيق كذا في البرازية اه وبه علم أن كلام
القولين معزى الى ظاهر الرواية وفيه تأمل رمى على المنع (قوله وفي عقار لاني) في البحر
ولا يشترط أن يكون المتداعيان من بلد القاضى اذا كانت الدعوى في المثل قول والدين
وأما في عقار لاني ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية وبالك أن تفهم خلاف
ذلك فانه غلط اه (قوله أخذ القضاء برشوة) بتثليث الراء قاموس وفي المصباح الرشوة
بالكسر ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد بجمعها رشى مثل سدرة
وسدر والضم لغة وجمعها رشى بالضم اه وفيه البرطيل بضم الباء الرشوة وفتح
الباء عامى وفي الفتح ثم الرشوة أربعة أقسام منها ما هو حرام على الاخذ والمعطى وهو
الرشوة على تقليد القضاء والامارة الشافى ارتشاه القاضى ليحكم وهو كذلك ولو القضاء
بحق لانه واجب عليه الثالث أخذ المال يسوى أمره عند السلطان دفعا للضرر وأجلبا
للتشع وهو حرام على الاخذ فقط وحمله على أن يستاجر به يوما الى الليل أو يومين فتصير
منافعه لو كثر ثم يستعمله في الذهاب الى السلطان لاداء الثلاث وفي الاضية قسم الهندية
وجعل هذا من أقسامها فقال حلال من الجانبين كالأهداء للموتى وحرام منها

وقضى بما رآه صوابا بالبرهان الا أن
يكون غيره أقوى في القصة
ويجوز الاجتهاد فيجوز لرأيه
برأيه ثم قال وان لم يكن مجتهدا
فعلية تقليد لهم واتباع رأيهم
فإذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه
(المصير طائفة اذا القضاء في ظاهر
الرواية وفي رواية النوادر لا)
فيمنع في القرى وفي عقار لاني
ولا يتيق على الصحيح خلاصة (وبه
يقتضى) برازية (أخذ القضاء برشوة)

مطلب
في الكلام على الرشوة والهبة

كالأهداء لعينه على الظلم وحرام على الأخذ فقط وهو أن يهدى ليكف عنه الظلم والجدلة
 أن يستأجره الخ قال أي في القضية هذا إذا كان فيه شرط أما إذا كان بلا شرط أكن يعلم
 يقينا أنه انما يهدى لعينه عند السلطان فشايعنا على أنه لا بأس به ولو قضى حاجته بلا
 شرط ولا طمع فأهدى إليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وما نقل عن ابن مسعود من
 كراهته فروع الأربع ما يدفع لدفع الخوف من المدفوع إليه على نفسه أو ماله لئلا يدفع
 حرام على الأخذ لأن دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز أخذ المال ليفعل الواجب
 اه ما في الفتح ملخصا وفي القنية الرشوة يجب ردّها ولا تأكل وفيها دفع للقاضي أو غيره
 سحبا لا صلاح المهتم فاصلح ثم ندّم برّد ما دفع إليه اه وتعام الكلام عليها في البحر وبأن
 الكلام على الهدية للقاضي والمفتي والعمال (قوله للسلطان) صفة لرشوة أي دفعها
 القاضي له وكذلك دفعها غيره كافي البحر عن البرازية (قوله أو ارتشى) المناسب استقاطه
 لأنه يعني عنه قوله ولو كان عدلا مع ما فيه من الإيهام كما تعرفه (قوله لا ينفذ حكمه) فيسه
 إيهام التسوية بين المستثنين مع أنه إذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا كافي الكنز قال
 في البحر وهو الصحيح ولو قضى لم ينفذ وبه يفتي اه ومثله في الدرر عن العمادية وأما إذا
 ارتشى أي بعد صحة توليته سواء ارتشى ثم قضى أو قضى ثم ارتشى كافي الفتح في حكمي في
 العمادية فيه ثلاثة أقوال قيل ان قضاءه نافذ فيما ارتشى فيه وفي غيره وقيل لا ينفذ فيه
 وينفذ فيما سواه واختاره السرخسي وقيل لا ينفذ فيه وما والآخر اختاره البردوي
 واستحسنه في الفتح لأن حاصل أمر الرشوة فيما إذا قضى بحق ايجاب فسقه وقد فرض أنه
 لا يوجب العزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فلم لا ينفذ وخصوص هذا القسق غير مؤثر
 وغاية ما وجه أنه إذا ارتشى عامل لنفسه معنى والقضاء عمل لله تعالى اه قال في الترتيبا
 للبحر وأنت خبير بأن كون خصوص هذا القسق غير مؤثر منوع بل يؤثر بلا حيلة كونه
 عملا لنفسه وبهذا يرجع ما اختاره السرخسي وفي النهاية أجهو أنه إذا ارتشى لا ينفذ
 قضاؤه فيما ارتشى فيه اه قلت حكاية الإجماع منقوضة بما اختاره البردوي واستحسنه
 في الفتح وينبغي اعتداده للضرورة في هذا الزمان والابطال لجميع القضايا الواقعة الآن
 لأنه لا تحفل القضية عن أخذ القاضي الرشوة المسماة بالمحصل قبل الحكم أو بعده فيلزم
 تعطيل الأحكام وقدمت عن صاحب النهر في ترجيح أن الناسق أهل للقضاء أنه لو اعتبر
 العدالة لانسدت باب القضاء فكذا يقال هنا وانظر ما سنذكره في أقول باب التكريم وفي
 الطامدية عن جواهر الفتاوى قال شيخنا وأمامنا جلال الدين البردوي أنا متهير في هذه
 المسئلة لا أقدر أن أقول تنفذ أحكامهم لما أرى من التخليط والجهل والبرائة فيهم
 ولا أقدر أن أقول لا تنفذ لأن أهل زماننا كذلك فلو أقيمت بالبطال أن أدى إلى ابطال
 الأحكام جميع ما يحكمكم الله بيننا وبين قضاة زماننا أفسدوا علينا ديننا وشريعة نبينا صلى الله
 عليه وسلم لم يبق منهم إلا الاسم والرمم اه هذا في قضاة ذلك الزمان فلما بالان في قضاة زماننا

للسلطان أو لقومه وهو عالم بها
 أبو شافعة جامع القصولين وفتاوى
 ابن نجيم (أو ارتشى) هو أو عوانه
 بهاء شريلا لينة (وحكم لا ينفذ)
 (مه)

فانهم زادوا على من قبلهم باعته فادهم حل ما يخذونه من الحصول بزعمهم الفاسد
 أن السلطان يأذن لهم بذلك وسمعت من بعضهم أن المولى أبا السعد أفتى بذلك وأظن
 أن ذلك افتراء عليه وانظر ما سنذكره قبيل كتاب الشهادات ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم (قوله ومنه الخ) أي من قسم أخذ القضاء بالرشوة وهذا يسمى الآن مقاطعة
 والتزام بأن يكون على رجل قضاء ناحية فيدفع له آخر شيئا معلوما يقضى فيها ويستقل
 بجميع ما يحصل له من الحصول لنفسه وذكر في الخبرية في شأنهم نظاما بصريح بكفرهم
 (قوله لكن في الفتح الخ) استدراله على قوله أو شفاعا (قوله أو بغيره) كزنا أو شرب
 سحر (قوله لانها المعظم) أي معظم ما يسبق به القاضي سحر (قوله استحق العزل) هذا
 ظاهر المذهب وعليه مشايخنا الجساريون والسمريون ومنه أنه يجب على السلطان
 عزله ذكره في الفصول وقيل اذا ولي عدلا ثم فسق انعزل لان عداله مشروطة بمعنى لان
 مولاه اعتمدها فيزول بزوالها وفيه أنه لا يلزم من اعتماده لايته صلاحه فقيدها به على
 وجه نزول بزواله ففتح مخلصا (قوله وقيل ينزل وعليه الفتوى) قال في البحر بعد نقله
 وهو غريب والمذهب خلافه (قوله ثم صلح) أي بالطاعة أو الاسلام ط (قوله فهو على
 قضائه) يخالف لما في البحر عن البرازية أربع خصال اذا حلت بالقاضي انعزل فوات
 السمع أو البصر أو العقل أو الدين اه لكن قال بعده وفي الواقعيات الحسامية الفتوى
 على أنه لا ينزل بالردة فان الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في احدي الروايتين ثم قال وبه
 علمت أن ما مر على خلاف المقتضى به وفي الولاوية اذا ارتد أو فسق ثم صلح فهو على حاله
 لان الارتداد فسق وبفسق القاضي لا ينزل الا أن ما قضى في حال الردة باطل اه قالت
 وظاهر ما في الولاوية أن ما قضاه في حال الفسق نافذ وهو الموافق لما مر الا أن براد الفسق
 في عبارة الخلاصة الفسق بالرشوة تأمل (قوله واعتمده في البحر) فيه أن الذي اعتمده في
 البحر هو قوله فصار الحاصل أنه اذا فسق لا ينزل وتنفذ قضاياه الا في مسئلة هي ما اذا
 فسق بالرشوة فانه لا ينفذ في الحادثة التي أخذ بسببها قال وذکر الطرسوسي أن من
 قال باستحقاقه العزل قال بجملة أحكامه ومن قال بعزله قال بطلانها اه (قوله لكن في
 أول دعوى الخ) حيث قال كما في البحر والوالى اذا فسق فهو عزله القاضي يستحق
 العزل ولا ينزل اه وأنت خبير بأن هذا لا يخالف ما في الفتح فافهم نعم نقل في البحر عن
 الخانية أيضا من الردة أن السلطان يصير سلطانا بأمرين بالمباينة مع من الاشرف
 والاعيان وبأن ينفذ حكمه على رعيته خوفا من قهره فان بويج ولم ينفذ فيهم حكمه لعجزه
 عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالمباينة في ارض كان لا قهر وغلبة لا ينزل
 لانه لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن لا قهر وغلبة ينزل اه فكان
 المناسب الاستدراك بهذه العبارة الثانية ليقيد سجل ما في الفتح على ما اذا كان له قهر
 وغلبة (قوله وينبغي أن يكون الخ) ويكفي شديدا من غير عنف لينامن غير ضعف

ومنه ما لو جعل المولى مبلغا
 في كل شهر يأخذه منه
 وينتوض اليه قضاء ناحية فتاوى
 المصنف لكن في الفتح من قلده
 بواسطة الشفعة كن قلدا احتسابا
 ومثله في البرازية بزيادة وان لم
 يجعل الطلب بالشفعة (ولو كان
 عدلا فسق بأخذها) او بغيره
 ونخصها لانها المعظم (استحق
 العزل) وجوبا وقيل ينزل
 وعليه الفتوى ابن الكمال وابن
 ملك وفي الخلاصة عن النوادر
 لو فسق أو ارتد أو عصى ثم صلح
 أو أبصر فهو على قضائه وما قضى
 في فسقه ونحوه باطل واعتمده في
 البحر وفي الفتح اتفقوا في الامارة
 والسلطنة على عدم الانزال
 بالفسق لانها مبنية على القهر
 والغلبة اه كن في أول دعوى
 الخانية والوالى كالقاضي فليحفظ
 (وينبغي أن يكون)

مطلبه
 السلطان يصير سلطانا بأمرين

لأن القضاء من أهم أمور المسلمين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأصيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى وينبغي للسلطان أن يتفحص في ذلك ويولي من هو أولى أقوله عليه الصلاة والسلام من قلدا انسانا عملا وفي رعيته من هو أولى فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين بحج ومثله في الزباني فتقوله وينبغي بمعنى يطلب أي المدلول منه أن تكون صفته هكذا وقوله كان أولى أي أحق وهذا لا يدل على أن ذلك مستحب فإن الحديث يدل على أن السلطان بتوليته غير الأولى فافهم (قوله موثوقا به) أي وثقا من وثقت به أتق بكسر هاء ثنية ووثوقا تثنية والعنف الكف عن المحرم وشؤم المروءة والمراد بالوثوق بعقله كونه كاملا فلا يولي الاخف وهو ناقص العقل والصالح خلاف الفساد وفسر انحصاف الصالح عن كان مستورا غير مهتول ولا صاحب رية مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الذي قبل السوء ليس عاقر للنبذ ولا ينادم عليه الرجال وليس يتذاف للمحسنيات ولا معروف بالكذب فهذا عندنا من أهل الصلاح اه والمراد بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قول لا فاعلا وتقرير اعتدأ مريه اي به وبوجه الفقه طرقة بجر ملخصا والاشرك كما قال السخاوي لغة البقية وام طلاحا الاحاديث مرفوعة أو موقوفة على المعتمد وان قصره بعض الفقه على الثاني (قوله والاجتهاد شرط الاولوية) هو لغة بذل الجهد في تحصيل ذي كنة وعرف ذلك من الفقه في تحصيل حكم شرعي قال في التلويح ومعنى بذل الطاقة أن يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه وشروطه الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فتيمة النفس أي شديدا انهم بالطبع وعلمه بالغذاء العربية وكونه حائيا الكتاب الله تعالى فيما يتعلق بالاحكام وعلمه بالسنة متناوسا ندا وناسخا ومنسوخا وبالقياس وهذه الشرائط في المجتهدين المطلق الذي ينشئ في جميع الاحكام وأما المجتهد في حكم دون حكم فعليه معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلا كالاجتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالفساح اه ومراد المصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الاول نهر (قوله له عذر) أي لانه معذرا لوجوده في كل زمن وفي كل بلد فكان شرط الاولوية بمعنى أنه ان وجد فهو الاول بالتولية فافهم (قوله له على أنه) متعلق بمعذوف أي قلنا بالتعذر في كل زمن بناء على أنه الخ (قوله عند الأكثر) خلاف لما قيل انه لا يخلو عنه زمن وتقام ذلك في كتب الاصول (قوله فصحة تولية العامي) الاولى في التفرع أن يقال فصحة تولية المتأدلا لا مقابل المجتهدين ان المتأدلا يشمل العامي ومن له تأهل في العلم وانهم وعين ابن القيس الثاني قال وأقوله أن يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الايراد والاصدار في الوقائع والدعاوى والتجيب ونازعه في النهر ورجح أن المراد الجامع لتعليمهم بقولهم لأن اتصال الحق الى مستحقه يتحصل بالعمل به فتوى غيره قال في الحواشي المعتبرية اذا احتاج الى فتوى غيره هو من لا يتدر على أخذ المسائل من

مطلب
في تفسير الصلاح والصالح

مطلب
في الاجتهاد وشروطه

موثوقا به في عناقده وعقله وصلاحه
وفهمه وعلمه بالسنة والا نهر

وجوده الفقه والاجتهاد شرط

الاولوية) له عذره على أنه يجوز

تأخر الزمن عنه عند الأكثر نهر
فصحة تولية العامي ابن كمال ويحكمكم

بفتوى غيره لكن في أعيان البرازية

كتب الفقه وضبط أقوال الفقهاء اه وشعوه في البحر عن العناية وكذا وجه
ابن الكمال قلت وفيه للبحث بحال فان المقتضى عند الأصوليين هو المجتهد كما يأتي فيصير
المعنى أنه لا يشترط في القاضي أن يكون مجتهدا لأنه يكفيه العمل باجتهاد غيره ولا يلزم
من هذا أن يكون عاميا لكن قد يقال ان الاجتهاد كما نعه في القاضي تعذر في المقتضى
الآن فاذا احتج الى السؤال عن نقل الحكم من الكتب يلزم أن يكون غير قادر
على ذلك تأمل (قوله المقتضى يقتضي بالديانة) مثلا اذا قال رجل قلت لزوجه أنت ظالم
فاحمد بذلك الاخبار كذا فان المقتضى يقتضيه بعدم الوقوع والقاضي يحكم عليه بالوقوع
لأنه يحكم بالظاهر فاذا كان القاضي يحكم بالفتوى يلزم بطلان حكمه في مثل ذلك فدل
على أنه لا يمكنه القضاء بالفتوى في كل حادثة وفيه نظر فان القاضي اذا سأل المفتى عن
هذه الحادثة لا يقتضيه بعدم الوقوع لأنه انما سأل عما يحكم به فلا بد أن يبين له حكم القضاء
فعلم أن ما في البرازية لا ينافي قوله لم يحكم بفتوى غيره (قوله في الدماء والفروج) أي
وفي الاموال لكن خصها بالذکر لأنه لا يمكن فيها الاستباحة بوجه بخلاف المال والقصد
التهويل فان الحكم الذي جرى أحكامه في ذلك لا بد أن يكون عاميا بنا (قوله
كالكبريت الاحمر) مع عدم عزير الوجود والجار والجور ومتعلق بمعدوف على أنه حال
أو خبر لم يتد المحذوف (قوله وأين العلم) عبارة البرازية وأين الدين والعلم (قوله بل هو
نقل كلام) وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين اما أن يكون له سند فيه أو يأخذه من
كتاب معروف تداوله الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة
للمجتهدين لأنه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور وهكذا ذكر الرازي فعلى هذا الوجود بعض نسخ
النوادير في زماننا لا يحل عز وما فيها الى محمد ولا الى أبي يوسف لانهم لم تستشر في عصرنا في
نيارنا ولم تتداولهم اذا وجد النقل عن النوادر مثالي كتاب مشهور ومعرفة كالمداية
والمسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فتح وأقره في البحر والنهر المنع يلزم على
هذا أن لا يجوز الآن النقل من أكثر الكتب المطبوعة من الشروح أو الفتاوى المشهورة
أسماءها لكنها لم تتداولها الايدي حتى صارت بمنزلة الخبر المتواتر المشهور ولا يكون الا توجد
الا في بعض المدارس أو عند بعض الناس كالمسوط والمحيط والبدائع وفيه نظر بل
الظاهر أنه لا يلزم التواتر بل يكفي غلبة الظن بكون ذلك الكتاب هو المسمى بذلك الاسم بأن
وجد العلماء يفتون عنه ورأى ما نقلوه عنه موجودا فيه أو وجد منه أكثر من نسخة فانه
يغلب على الظن أنه هو وبديل على ذلك قوله اما أن يكون له سند فيه أي فيما نقله والسند
لا يلزم تواتره ولا شهرته وأيضا قد علم أن القاضي اذا أشكل عليه أمر يكتب فيه الى فقهاء
مصر آخر وأن المشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية ولا شك أن احتمال
التزوير في هذا الكتاب اليسير أكثر من احتمال في شرح كبير بخط قديم ولا سيما اذا
رأى عليه خط بعض العلماء فيتمين الاكتفاء بغلبة الظن لئلا يلزم هجر معظم كتب الشريعة

طريق النقل من المجتهد

المقتضى يقتضي بالديانة والقاضي يقتضى
بالظاهر دل على ان الجاهل لا يمكنه
القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من
كون الحاكم في الدماء والفروج
عاميا بنا كالكبريت الاحمر وأين
كالكبريت الاحمر وأين العلم
ومنه (قوله فيما ذكر المقتضى) وهو
عند الأصوليين المجتهد أو ما من
يخفف أقوال المجتهد فلا يسقط
وقته ليس بفتوى بل هو نقل
كلام كالمسوط ابن الهمام

من فقهه وغيره لاسيما في مثل زماننا والله سبحانه أعلم (قول ولا يطلب القضاء) لما أخرجه
 أبو داود وأبو أحمد وابن ماجه من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن أجبر عليه ينزل إليه ملك يسأله وأخرج البخاري
 قال صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الأمانة فإنا إن أوتيتها من
 وكلت اليها وإن أوتيتها من غيري سئلة أعنت عليا وإذا كان كذلك وجب أن لا يحمل له لأنه
 معلوم وقوع الفساد منه لأنه مخذول فتح ملخصا (قوله بقلبه) أراد به أن يفرق
 بين الطالب والسؤال فالأول للقلب والثاني للسان كافي المسئلة في وعامه في النهر
 (قوله في الخلاصة الخ) أفاد أنه كما لا يحمل الطالب لا تحمل التولية كافي النهر وأن ذلك
 لا يختص بالقضاء بل كل ولاية ولو خاصة كولاية على وقف أو يقيم فحق كذلك كما
 في البحر (قوله الا اذا تعين عليه القضاء الخ) استثناء مما في المتن وفي الخلاصة أما
 اذا تعين بأن لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفعها
 لظلم الظالمين ولم أر حكم ما اذا تعين ولم يزل الأعمال هل يحل بذله وكذلك المأجور عزله
 وينبغي أن يحل بذله لا مال كما حل طلبه وأن يحرم عزله حيث تعين وأن لا يصح بحر قال في
 النهر هذا ظاهر في صحة توقيته وإطلاق المصنف يعني قوله ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصح
 فاضايرده وأما عدم صحة عزله فممنوع قال في الفتح للسلطان أن يعزل القاضي بريبة وبلا
 ريبة ولا يعزل حتى يبلغه العزل اه نعم لو قيل لا يحمل عزله في هذه الحالة لم يعد كالوصي
 العدل اه قلت وأيضا حيث تعين عليه يخرج عن عهدة الوجوب بالسؤال فإذا منعه
 السلطان اثم بالمنع لأنه اذا منع الأولى وولى غيره يكون قد خان الله ورسوله وجماة المسلمين
 كما مر في الحديث واذا منعه لم يبق واجبا عليه فبأي وجه يحل له دفع الرشوة وقد قال
 بعض علماء النما أن فرضية الحج تسقط بدفع الرشوة إلى الاعراب كما قدمناه في باب هذا
 أولى كما لا يخفى وأما صحة عزله فظاهرة لأنه وكبل عن السلطان وأما بعزله لا يلزم منه عدم
 صحة العزل كالوصي العدل المنصوب من جهة القاضي وأما المنصوب من جهة الميت
 فالمعتمد عدم صحة عزله لكن الفرق بينهما وبين ما نحن فيه أن الوصي خليفة الميت فليس
 للقاضي عزله وأما القاضي فهو خليفة عن السلطان وولايته مستمدة منه فله عزله كوصي
 القاضي هذا ما ظهر لي (قوله أو كانت التولية مشروطة له) ذكره في النهر بجملة مما لا بد
 حيث لا يطلب تنفيذ شرط الواقف اه قلت وهذا في الحقيقة ليس طالبا من القاضي أن
 يولي له لأنه متول بالشرط بل يريد اثبات ذلك في وجهه من يعارضه ومثله وصي الميت اذا
 أراد اثبات وصايته وبهذا سقط قوله في البحر أن ظاهر كلامهم أنه لا يطلب التولية على
 الوقف ولو كانت بشرط الواقف له لا طلاقهم اه (قوله أو ادعى الخ) أي فإن لم يطلب العود
 من القاضي الجديد وحين ذلك يقول له القاضي أثبت أنك أهل للولاية ثم يولي به نص عليه
 انصاف نهر (قوله لئلا يذكر) هو بالبدل المحبة غير المشهور (قوله ويجوز ان لا يقدّر)

(ولا يطلب القضاء) بقلبه (ولا
 يسأل باللسان) في الخلاصة طالب
 الولاية لا يولي الا اذا تعين عليه
 القضاء أو كانت التولية مشروطة
 له أو ادعى أن العزل من القاضي
 الاول بغير جرحه نهر قال
 واستحب الشافعية والمالكية
 طالب القضاء لئلا يكثر
 العزل (ويجوز ان لا يقدّر)
 والاولى به

بصيغة اسم الفاعل وقد من قبل قوله بشرط أهليتهم عن الفسخ من له ولاية التقليد والظاهر
 أن هذا الاختيار واجب لئلا يكون خائفاً لله ورسوله وعامة المؤمنين كما مر في الحديث
 (قوله ولا يكون فظاً الخ) الفظ هو الجاني في الخطأ والغليظ قاسي القلب والجبار من
 جبره على الأمر بمعنى أجبره أي لا يجبر غيره على ما لا يريد والعنيد المعاند المجانب للحق
 المعادي لأهل البحر عن مسكين (قوله لأنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي
 في أمضاء الأحكام الشرعية (قوله أي أخذ القضاء) هذا يناسب كون العبارة التقيد
 قال في البحر وهو ما نسختان أي في الكثرة التقيد أي المنصب من السلطان والتقليد أي
 قبول التقليد القضاء وهي الأولى اه وهي التي شرح عليها المصنف وقال أيضاً أنها أولى
 قلت ويمكن الرجوع الأولى إلى الثانية بتقديره ضاف أي قبول التقليد وهو معنى قول
 الشارح أي أخذ القضاء (قوله لمن خاف الخيف) فلو كان غالب ظنه أنه يجور في الحكم
 ينبغي أن يكون حراماً بحر (قوله أو العجز) يحتمل أن يراد به العجز عن سماع دعاوى كل
 الخصوم بأن قدر على البعض فقط وأن يراد العجز عن القيام بواجباته من إظهار الحق
 وعدم أخذه الرشوة فعلى الأقل هو مبين وعلى الثاني أعم تأمل (قوله ابن كمال) أي نقلاً
 عن القدوري (قوله وان تعين له) أي مع خوف الخيف قال في الفتح ومحل الكراهة
 ما إذا لم يتعين عليه فإن الخصم صار فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه إذا كان
 السلطان يمكن أن ينصل الخصومات ويتفرغ لذلك اه وهذا مصرح في أن السلطان
 أن يقضى بين الخصمين وقد مرنا التمسرح به عن ابن الغرس عند قوله وحكم قال الرمي
 وفي الخلاصة وفي النوارل أنه لا يتقدم في أدب القاضي للخصاف يتقدم وهو الأصح وقال
 القاضي الامام يتقدم وهذا أصح وبه يفتي اه * (تنبيه) * لو تعين عليه هل يجبر على
 القبول لو امتنع قال في البحر لم أره والظاهر نعم وكذا جواز جبر واحد من المتأهلين اه
 لكن صرح في الاختيار بأن من تعين له يفترض عليه ولو امتنع لا يجبر عليه (قوله والتقليد)
 أي المدخول فيه عند الامن وعدم التعين (قوله والترلية الخ) هو الصحيح كما في التمر
 عن النهاية وبه عزم في الفتح مع الإلزام بأن الغالب خطأ ظن من ظن من نفسه الاعتدال فيظهر
 منه خلافه وقبل أن المدخول فيه عزيمة والامتناع رخصة فالأولى المدخول فيه قال
 في الكفاية فان قيل إذا كان فرض كفاية كان المدخول فيه مندوباً لأن أدنى درجات
 فرض الكفاية الذنب كما في صلاة الجنائز ونحوها المتأتم كذا لا أن فيه خطراً عظيماً
 وأمره أشد فالايسلم في بحر كل سائح ولا يجوز منه كل طابع الامن عصمه الله تعالى وهو
 عزيز وجوده ألا ترى أن بأحنية دعى إلى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى ضرب في كل مرة
 ثلاثين سوطاً فلما كان في المرة الثالثة قال حتى استشير أصحابي فاستشار أبا يوسف فقال
 لو تعادلت لنفعت الناس فنظر إليه أبو حنيفة رحمه الله نظر الغضب وقال أرايت لو أمرت
 أن أعبأ البحر سباحة أكنف أقدر عليه وكان بك قاضياً وكذا دعى محمد رحمه الله إلى

ولا يكون فظاً غليظاً جباراً
 عنيداً لأنه خليفة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وفي إطلاق
 اسم خليفة الله خلاف تنازلية
 (وكره) تحريماً (التقليد) أي أخذ
 القضاء (من خاف الخيف) أي
 الظلم (أو العجز) يكفي أحدهما في
 الكراهة ابن كمال (وان تعين له
 أو أمته لا) بكره فتح ثم ان الخصم
 فرض عيناً والا كفاية بحر
 (والتقليد رخصة) أي مباح
 (والترلية عزيمة عند العامة) برأية
 فالأولى عدمه

مطلب
 للسلطان أن يقضى بين الخصمين

مطلب
 ما كان فرض كفاية يكون أدنى
 فله الذنب

مطلب
 أبو حنيفة دعى إلى القضاء ثلاث
 مرات فأبى

القضاء فأبى حتى قيد وحبس واضطر فتقدم اه (قوله ويجرم على غير الأهل) الظاهر أنه ليس المراد بالأهل هنا ما دعى في قوله وأهل أهل الشهادة لأن المراد به من تصح توليته ولو فاسقاً أو جانياً أو جاهلاً مع قطع النظر عن حاله أو حرمة بل المراد به هنا ما دعى في قوله وينبغي أن يكون موثقاً به في عفاؤه وعقوله الخ ويحتمل أن يراد به الجاهل تأمل وفي الفتح وأخرج أبو داود عن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف الحق فنقض به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض وجار في الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق فنقض للناس على جهل فهو في النار (قوله ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجاهل) أي الظالم وهذا ظاهر في اختصاص تولية القضاء بالسلطان ونحوه كالخليفة حتى لو اجتمع أهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح بخلاف ما لو لو اساطنا بعد موت سلطانهم كأي البرازية نهر وعماه فمه قلت وهذا حيث لا ضرورة والأفلهم تولية القاضي أيضاً كما أتى بعده (قوله ولو كافراً) في التتارخانية الإسلام ليس بشروط فيه أي في السلطان الذي يتقلد بلاد الإسلام التي في أيدي الكفرة لا شك أنها بلاد الإسلام لا بلاد الحرب لأنهم لم يظهر وافيها حكم الكفر والقضاة مسلمون والمولود الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون ولو كانت عن غير ضرورة منهم ففساق وكل صرفيه وال من جهتهم يجوز فيه إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاء وتوزيع الأمان لا يستبلا المسلم عليه وأما طاعة الكفر فذلك محمودة وأما بلاد عليهم ولاية كقنار فيجوز للمسلمين إقامة الجمع والاعباد وبصير القاضي قاضياً بقاضي المسلمين فيجب عليهم أن يلتزموا وأما مسلمائهم اه وعزاهم مسكين في شرحه إلى الأصل ونحوه في جامع الفصولين وفي الفتح وإذا لم يكن سلطان ولا من يجوز تقلد منه كما هو في بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار كقنطرة إلا أن يجب على المسلمين أن يتفقدوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولى قاضياً ويكون هو الذي يتقضى بينهم وكذا يتصووا اماماً يصلى بهم الجمعة اه وهذا هو الذي تطمئن النفس اليه فليعتمدنر والاشارة بقوله وهذا إلى ما أفاده كلام الفقيه من عدم صحة تقلد القضاء من كافر على خلاف ما مر عن التتارخانية وليكن إذا ولي الكافر عليهم قاضياً ورضيه المسلمون صحت توليته بلا شبهة تأمل ثم إن الظاهر أن البلاد التي ليست تحت حكم سلطان بل لهم أمير منهم مستقل بالحكم عليهم م بالثقل أو باتفاقهم عليه يكون ذلك الأمير في حكم السلطان فيصح منه تولية القاضي عليهم (قوله ومن سلطان الخوارج وأهل البغي) تقدم الفرق بينهما في باب البغاة (قوله صح العزل) فإذا ولي سلطان البغاة باعوا وعزل العدل ثم ظهر ناعليهم احتاج قاضي أهل العدل إلى تجديد التولية نهر (قوله فلهذا) أي حيث كان موافقاً وشخصاً فيها كأي سائر القضاة وهو مصرح به في فصول العمادى ويدل بنفسه ومه على أن القاضي لو كان من البغاة فإن قضاياه تنفذ كسائر فساد أهل العدل لأن الفاسق يصلح قاضياً

(ويجزم على غير الأهل الاستحصال فيه قطعاً) من غير تردد في الحرمة فقيه الأحكام الخمسة (ويجوز تقلد القضاة من السلطان العادل والجاهل) ولو كافراً ذكره مسكين وغيره إلا إذا كان يمتنع عن القضاء بالحق فيجزم ولو فسد وال غلبة كقنار وجب على المسلمين تعيين وال وامام الجمعة فيجب (ومن) سلطان الخوارج (أهل البغي) وإذا احتجبت التولية صح العزل وإذا رفع قضاء الباغى إلى قاضي العدل نفذ وقيل

مطلب في حكم القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار

الاصح وذكر في الفصول ثلاثة أقوال فيه الأول ما ذكرنا وهو المعتمد الثاني عدم النفاذ
 فاذا رفع الى العادل لا يعضيه الثالث حكمه حكم المحكم عضيه لو وافق رأيه والأبطل
 اه بحر (قوله وبه جزم الناصحي) لكن قد علمت ما هو المعتمد (قوله فاذا تقدم طالب
 ديوان قاض قبله) في القاموس الديوان ويفتح بمجمع الصحف والكتاب يكتب فيه أهل
 الجليس وأهل العتبة وأول من وضعه عمر رضى الله تعالى عنه جمعه دواوين وديارين اه
 فقوله بمجمع الصحف بمعنى قول الكثر وهو الخراط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها
 والخراط جمع خريطة شبيه الكيس وقول الشارح بمعنى السجلات تفسير بالمعنى الثاني
 وقول البحر تبعا للمسمى كين ان ما في الكثر مجاز لان الديوان نفس السجلات والمحاضر
 لا الكيس فيه نظرا فافهم والسجل لغة كتاب القاضى والمحاضر جمع محضر وفي الدرر ان
 المحضر ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار أو انكار والحكم بينة أو كقول على
 وجهه يرفع الاشتباه وكذا السجل والاصل ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها
 والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة اه والعرف الآن ما كتب في الواقعة وبقي عند
 القاضى وليس عليه خطه والحجة ما عليه علامة القاضى أعلاه وخط الشاهدين أسفله
 وأعطى للخصم بحر ملخصا وانما يطالبه لأن الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجعل
 في يده من له ولاية القضاء وما في يد الخصم لا يؤمن عليه التغيير بزيادة أو نقصان ثم ان كانت
 الاوراق من بيت المال فلا إشكال في وجوب تسليمها الى الجديد وكذا لو من مال الخصوم
 أو من مال القاضى في الصحيح لانهم وضعوها في يد القاضى لعمله وكذا القاضى يعمل على
 أنه عمل ذلك تدبيرا لا اعتقلا وتسامه في الزباني * (تنبيه) مفاد قول الزباني ليكون حجة عند
 الحاجة ومثله في النسخ أنه يجوز للجديد الاعتماد على سجل الموزول مع أنه يأتي أنه لا يعمل
 بقول الموزول وفي الاشباه لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكتوب الوقت الذي عليه خطوط
 القضاة الماضين لكن قال البيرى المراد من قوله لا يعتمد أى لا يقضى القاضى بذلك عند
 المنازعة لأن الخط مما يروى ويفعل كما في مختصر الفهريه وليس منه ما في الاجناس
 ينص وما وجدته القاضى بأيدى القضاة الذين كانوا قبله لهارسوم في دواوين القضاة
 أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا علمهم انه
 ما قال الشيخ ابو العباس يجوز الرجوع في الحكم الى دواوين من كان قبله من الامناء
 اه أى لان سجل القاضى لا يتردد عادة حيث كان محفوظا عند الامناء بخلاف ما كان بيد
 الخصم وقدمنا في الوقف عن الخبرية أنه ان كان للوقف كتاب في سجل القضاة وهو في أيديهم
 اتبع ما فيه استحسنانا اذا تنازع أهله فيه وصرح أيضا في الاسعاف وغيره بأن العمل
 بما في دواوين القضاة استحسنان والظاهر أن وجه الاستحسان ضرورة احكام الاوقاف
 وشعورها عند تقادم الزمان بخلاف السجل الجديد لا مكان الوقف على حقيقة ما فيه
 باقرار الخصم أو البينة فلذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فقول الزباني ليكون حجة عند الحاجة

لاويه جزم الناصحي (فاذا تقدم طالب ديوان قاض قبله) يعنى السجلات

مطلب في العمل بالسجلات وكتب الاوقاف القديمة

معناه عند تقدم الزمان وبهذا يتأيد ما قاله المحقق هبة الله البعلبي في شرحه على الاشباه
بعد ما مر عن البيهقي من أن هذا صريح في جواز العمل بالجملة وإن مات شهودها حيث كان
مضاهيها ثابتا في السجل المحفوظ اهـ لكن لا بد من تقييده بتقدم الهمد كما قلنا توقيفا
بين كلامهم وبأني عام الكلام على الخط في باب كتاب القاضى وانظر ما كتبناه في دعوى
تنتج الفتاوى الحامدية (قوله ونظر في حال المحبوسين الخ) بأن يبعث الى السجن من
يعتدهم بأسمائهم ثم يسأل عن سبب حبسهم ولا بد أن يثبت عنده سبب وجوب حبسهم
وشبهه عند الاول ليس بحجة يعتمدها الثاني في حبسهم لأن قوله لم يبق حجة كذا في الفتح
نهر (قوله والأطلة) أى ان لم يكن له قضية وعبارة النهر عن كتاب الخراج لابي يوسف
فن كان منهم من أهل الدعارة والمخلص والجنائات ولزمه أدب أدبه ومن لم يكن له قضية
نخل سبيله (قوله أو قامت عليه بينة) أعم من أن تشهد بأصل الحق أو بحكم القاضى عليه
بحر (قوله ألزمه الحبس) أى أدام حبسه بحر (قوله وقيل الحق) فأنه في الفتح حيث
قال من اعترف بحق ألزمه إياه وردة الى السجن واعترضه في البحر بأنه لو اعترف بأنه أقر
عند المعزول بالزنا لا يعتبر لأنه بطل بل يستقبل الأمر فان أقر أربعا في أربعة مجالس حده
اه وفيه أن المتبادر من الحق حق العبد (قوله والا) أى وان لم يقر بشئ ولم تهم عليه بينة
بل ادعى أنه حبس ظلما نهر (قوله نادى عليه) ويقول المتأدى من كان بطالب فلان بن
فلان الفلاني بحق فليحضر زبلي (قوله فان أبى) عن اعطاء العكس بل وقال لا كنبل لى
بحر (قوله نادى عليه شهرا) أى يستأنفه بعد مدة المناداة الاولى (قوله في الودائع)
أى ودائع التماهى نهر (قوله بينة) أى يقيمها الوصى مسئلا على من هو تحت يده أنها
لبيم فلان أو ناظر الوقف أن هذه الغلة لوقف فلان وكأنه مبنى على عرفهم من أن الكل
تحت يد أمين القاضى وفي زمانها أموال الأوقاف تحت يد نظارها وودائع التماهى تحت يد
الأوصياء ولو فرض أن المعزول وضع ذلك تحت يد أمين عمل القاضى عما ذكر نهر (قوله
المولى) بتشديد اللام المفتوحة أى القاضى الجديد (قوله درر) ومثله في الهداية وغيرها
(قوله ومفاده) أى مفاد قوله خصوصاً بفعل نفسه وأصل البحث لصاحب البحر وقد رأيت
صريحاً في الحاكم ونصه وإذا عزل عن القضاء ثم قال كنت قضيت لهذا على هذا بكذا
وكذا لم يقبل قوله فيه وإن شهد مع آخر لم تقبل شهادته حتى يشهد شاهدان سواء اهـ ومثله
في القهستانى عن المبسوط (قوله وتبعه ابن نجيم) أى في فتاواه وأما ما ذكره في بحره فقد
صلت موافقته لما في النهر بعبارة فتاواه التي رتبها له المصنف هكذا سئل عن الحاكم
إذا أخبر بما كان آخر بقضية هل يكتب في أخباره ويسوغ له الحكم بذلك أم لا بد من شاهد
آخر معه أجاب لا يكتب في أخباره ولا بد من شاهد آخر معه قال المرتب لهذه الفتاوى قد
تبع شيخنا في ذلك ما أفتى به الشيخ سراج الدين قارى الهداية ولا شك أن هذا قول محمد
وأن الشيخين قالوا بقبول أخباره عن إقراره بشئ مطلقا إذا كان لا يصح رجوعه عنه

(ونظر في حال المحبوسين) في سجن
القاضى وأما المحبوسون في سجن
الوالى فعلى الامام النظر في
أحوالهم فمن لزمه أدب أدبه
والأطلة ولا يبيت أحدا في قيد
الأرجل. مطاوع بآدم وثقة من
ليس له مال في بيت المال بحر (فن)
أقر منهم (بحق أو قامت عليه)
بينة الزمه) الحبس ذكره مسكين
وقيل الحق (والأمدى عليه) بقدر
ما يرى ثم أطلقه بكفيل بنفسه
فان أبى نادى عليه شهرا ثم أطلقه
(وعمل في الودائع وغلات الوقف
بينه أو أقرار) ذى اليد (ولم يعمل)
المولى (بقول المعزول) لالتحاقه
بالرعا وشهادة الفرد لا تقبل
خصوصاً بفعل نفسه درر ومفاده
ردّها ولوم مع آخر نهر قات لكن
أفتى قارى الهداية بقبولها فبعبه
ابن نجيم فتنبه (الأن بقر ذو
اليد أنه) أى المعزول (سأله) أى
الودائع والغلات (البه)

ووافقه ما محمد ثم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول
 من روى عنه أنه لا يقبل مطلقا ثم صح رجوعه الى قولهما كافي البحر ثم قال وأما اذا أخبر
 القاضى باقراره عن شئ يصح رجوعه كالحكم يقبل قوله بالاجماع وان أخبر عن ثبوت الحق
 باليمين فقال قامت بذلك يمينه وعذلو اوقبات شهادتهم على ذلك يقبل في الوجهين جميعا
 انتهى كلامه انتهى ما في الفتاوى أقول وحاصله أن القاضى لو أخبر عن اقرار رجل بالاصح
 رجوعه عنه كسبع أقرض مثالا يقبل عندهما مطلقا ووافقه ما محمد أقول لا يرجع وقال
 لا يقبل ما لم يشهد معه آخر ثم صح رجوعه الى قولهما بالقبول مطلقا كما لو أخبر عن حكمه
 بثبوت حق باليمين فعلى هذا الميقتى خلاف في قبول قول القاضى ولا يخفى أن كلامنا في
 المعزول وهذا في المولى كما يعلم من شرح أدب القضاء وكذا ما سمي في قبيل كتاب الشهادات
 عند قوله ولو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجع الخ وبه يشعر أصل السؤال حيث
 عبر بالحكم وعبارة قارئ الهداية كذلك وبه علم أن الاستدراك على ما في النثر في غير محله
 (قوله فيقبول قوله) أى قول المعزول وشمل ثلاث صور ما اذا قال ذو اليمين بعد اقراره
 بتسليم القاضى المعزول اليه ثم الزيد الذى أقره المعزول أو قال انه الغيرة أو قال لا ادري
 لانه في هذه الثلاث ثبت باقراره أنه مودع المعزول ويد المودع كيد مصادره كانه في يد
 المعزول فيقبل اقراره به كافي الزيد لم يخلف ما اذا أنكر ذو اليمين التسليم فانه لا يقبل قول
 المعزول كافي البحر (قوله فيسلم للمقر له الاول) لانه لما بدأ بالاقراء صح اقراره ولزم لانه
 أقر بما هو في يده فلما قال دفعه الى القاضى فقد أقر أن اليد كانت للقاضى والقاضى يقرب
 لا يخفى صيرها باقراره متلفا لذلك على من أقره القاضى فتح ثم قال فرع يناسب هذا لو
 شهد شاهدان أن القاضى قضى لفلان على فلان بكذا وقال القاضى لم أقض بشئ لا يجوز
 شهادتهم ما عندهما ويعتبر قول القاضى وعند محمد تقبل وينفذ ذلك اه وقد منعنا من البحر
 أنه في جامع الفصولين رجع قول محمد لفساد الزمان (قوله ويقضى في المسجد) وبه قال
 احمد ومالك في الصحيح عنه خلافا لما افقاه في أنه أن القضاء يحضره المشرى وهو نجس بالنص
 وقد اطل في الفتح في الاستدلال للمذهب ثم قال واما نجاسة المشرى ففي الاعتقاد على
 معنى التشبيه والحائض يخرج اليها ويرسل نائبه كالمو كانت الدعوى في دابة وتقام القروى
 فيه وفي البحر (قوله ويستدبر) أى ندبا كافي الذى قبله ط (قوله وأجرة المحضر الخ)
 بضم أوله وكسر ثالثة هو من يحضر الخصم وعبارة البحر هكذا وفي البرازية ويستعين
 بأعوان الوالى على الاحضار وأجرة الاشخاص في بيت المال وقيل على المتمرد في المنصر
 من نصف درهم الى درهم وفي خارجه لكل فرسخ ثلاثة دراهم أو أربعة وأجرة الموكل
 على المدعى وهو الاصح وفي الذخيرة أنه الشخص وهو المأمور بالزومة المدعى عليه اه
 والاشخاص بالكسر بمعنى الاحضار فقد فرق بين المحضر وبين الملام وهو ذا غير ما نقله

فقبل قوله فيهما) انه الزيد الا ان ادب
 ذواليد بالاقراء لا غير ثم أقر بتسليم
 القاضى اليه فأقر القاضى بأنها
 لا خرف يسلم للمقر له الاول ويضمن
 المقر فتيه أو مثله للقاضى باقراره
 الثمانى يسلمه من اقر له القاضى
 (ويقضى في المسجد) ويجوز
 مسجد في وسط البلد يسيرا
 للناس ويستدبر القبله كخطيب
 ومدرس خاتمة وأجرة المحضر على
 المدعى هو الاصح بحر عن البرازية
 وفي النونية على المتمرد وهو الصحيح
 (وكذا السلطان) والمقتى
 والفقهاء

الشارح فتأمل وفي منية المقتى مؤنة الشخص قبيل في بيت المال وفي الاصح على المتروك
 اه وهذا ما في الخاتمة والاصل أن الصحيح أن اجرة الشخص بمعنى الملازم على المدعى
 وبمعنى الرسول المحضر على المدعى عليه لو عجز جعني امتنع عن الحضور والافعل المدعى
 وهذا خلاصة ما في شرح الوهبانية (قوله أو في داره) لأن العباد لا تقيد بمكان والاولى
 أن تكون الدار في وسط البلد كالمسجد نهر (قوله ويرد هندية) الاصل في ذلك ما في
 البخاري عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازد
 يقال له ابن اللثيمة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا الي قال عليه الصلاة والسلام
 هاجلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهم سدى له أم لا قال عمر بن عبد العزيز كانت
 الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية والموم زشوة ذكره البخاري
 واستعمل عمر أباه مرة فقدم بحال فقال له من أين لك هذا قال تلاست الهدايا فقال له عمر
 أي عدو الله هلا قعدت في بيتك فتسخر أيهم سدى لك أم لا فأخذ ذلك منه وجعله في بيت المال
 وتعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سبها الولاية فتح قال في البحر
 وذكر الهدية ليس احترازا لئلا يحرم عليه الاستعراض والاستعارة ممن يحرم عليه قبول
 هديته كما في الخاتمة اه قلت ومقتضاه أنه يحرم عليه سائر التبرعات فحرم المحاباة أيضا ولذا
 قالوا له أخذ اجرة كتابة الصك بقدر أجر المثل فان مفادها أنه لا يحل له أخذ الزيادة لأنها
 محاباة وعلى هذا فما يقع له بعضهم من شراء الهدية بشئ يسير أو بيع الصك بشئ كثير لا يحل
 وكذا ما يقع له بعضهم حين أخذ المحصول من أنه يبيع به الدافع ذواة أو سكيناً ونحو ذلك
 لا يحل لأنه اذا حرم الاستعراض والاستعارة فهذا أولى (قوله وهي الخ) عزاه في الفتح
 الى شرح الاقطع (قوله وضعها في بيت المال) أي الى ان يحضر صاحبها فتدفع له بمنزلة
 الاقطعة كما في الفتح (قوله وفيه الخ) أي في التارخاية وهذا مخالف لما ذكره أولا في حق
 الامام ويؤيد الاول ما مر عن الفتح من أن تعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على
 تحريم الهدية التي سبها الولاية وكذا قوله وكل من عمل للمسلمين عملاً حكمه في الهدية
 حكم القاضي اه واعترضه في البحر بما ذكره الشارح من التارخاية وبما في الخاتمة
 من أنه يجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة ثم قال الآن يراد
 بالامام امام الجماعة أي وأما الامام بمعنى الوالي فلا يحل له الهدية فلامنافاة وهذا هو
 المناسب للادلة ولأنه رأس العمال قال في النور والظاهر أن المراد بالعمل ولاية ناشئة عن
 الامام أو نائبه كالساحي والعاشر اه قلت ومثاهم مشايخ القرى والطرز وغيرهم ممن
 لهم قهر وتسلط على من دونهم فانه يهدى اليهم خوفاً من شرهم أو ليرجع عندهم وظاهر
 قوله ناشئة عن الامام الخ دخول المفتي اذا كان منصوباً من طرف الامام أو نائبه لئلا يكتفه
 بخلاف اطلاقه بمجرور قبول الهدية له والا لزم كون امام الجماعة والمدوس المنصوبين
 من طرف الامام كذلك الآن يفرق بأن المفتي يطلب منه الهدى المساعدة على دعواه

مطلب
 في اجرة المحضر
 مطلب
 في هدية القاضي

(ار) في (داره) ويأذن عموماً
 (ويرد هندية) التذكير للتقبل
 ابن كمال وهي ما يعطى بالشرط
 اعانة بخلاف الرشوة ابن كمال ولو
 تأذى المهدي بالرد يفتيه مثل
 قيمتها خلاصة ولو عذر الرد لعدم
 معرفته أو بعد مكانه وضعها في
 بيت المال ومن خصوصياته عليه
 الصلاة والسلام أن هدايا له
 تارخاية ومفادها انه ليس للامام
 قبول الهدية والامام
 خصوصية وفيه يجوز للامام
 والمفتي والواعظ قبول الهدية
 لانه انما يهدى الى العالم لعاه
 بخلاف القاضي

مطلب
 في حكم الهدية للمفتي

وانصره على خصمه فيكون بمنزلة القاضي لكن يلزم من هذا الفرق أن المقتضى لو لم يكن
 منصوباً بمن الامام يكون كذلك فيخالف ما صرحوا به من جواز المالقة في حق الفرق
 بينه وبين القاضي واضح فإن القاضي ملزم وخليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في تنفيذ الأحكام فأخذ الهدية يكون رشوة على الحاكم الذي يؤله المهدي ويلزم منه
 بطلان حكمه والمقتضى ليس كذلك وقد يقال إن مرادهم بجواز المالقة إذا كانت لعماله
 لا لأعانه للمهدي بدليل التعديل الذي نقله الشارح فإذا كانت لأعانه صدق عليه أخذ
 الرشوة لكن المذكور في حديثه شرط الأعانة وقد منعت الفتح عن القضية لأنه لو أخذ
 ليعينه عند السلطان بالشرط لكن يعلم يقيناً أنه انما يهدي ليعينه فما يستحقه على أنه لا بأس
 به الخ وهذا يشمل ما إذا كان من الأعمال أو غيرهم وعن هذا قال في جامع القصص ابن
 القاضي لا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضياً لا يهدي إليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط
 ثم قال أقول يخالفه ما ذكر في القضية الخ وقت الظاهر عدم المخالفة لأن القاضي
 منصوب على أنه لا يقبل الهدية على التفصيل الآتي في حق القضية ففروض وغيره
 فيجوز أن يكون المقتضى منه في ذلك ويحتمل أن لا يكون والله سبحانه أعلم بحقيقة الحال
 ولا شك أن عدم القبول هو المقبول ورأيت في حاشية شرح المنهج للإمام محمد الداودي
 الشافعي ما نصه قال عرش ومن الأعمال مشايخ الأسواق والبلدان ومباشرو الأوقاف
 وكل من يتعامل في أمر يتعاقب بالمشايخ انتهى قال مر في شرحه ولا يلحق بالقاضي
 فيما ذكر المقتضى والواعظون علم القرآن والعلم لأنهم ليس لهم أهلية الإلزام والأولى في حقهم
 أن كانت الهدية لأجل ما يحصل منهم من الاقتناء والوعظ والتعظيم عدم القبول
 ليكون علمهم خالصاً لله تعالى وإن أهدى إليهم تحبباً وتودد العلماء ومصلحتهم فالأولى
 القبول وأما إذا أخذ المقتضى الهدية ليرخص في الفتوى فإن كان بوجه باطل فهو راجع
 فاجر يبدل أحكام الله تعالى ويشتري بها عقاباً لا وإن كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة
 شديدة انتهى هذا كلامه وقواعدنا لا تأباه ولا حول ولا قوة إلا بالله وأما إذا أخذ
 ليرخص له بل لبيان الحكم الشرعي فهو ما ذكره أو لا وهذا إذا لم يكن بطريق الاجرة
 بل مجرد هدية لأن أخذ الاجرة على بيان الحكم الشرعي لا يحل عندنا وإنما يحل على
 الكتابة لأنهم غير واجبة عليه والله سبحانه أعلم (قوله السلطان والباشا) عزاء في الأشياء
 التي تهذب القلانسي قال الحموي وفيه قصور إذ لا يشمل القاضي الذي يتولى منه وهو
 قاضى المسكرات قضاء الأقطار وعبارة القلانسي ولا يقبل الهدية إلا من ذي رحم محرم
 أو وال يتولى الأمر منه أو وال مقدم الولاية على القضاء ومنه أنه يقبل الهدية من
 الوالى الذي يتولى القضاء منه وكذلك من وال مقدم عليه في الرتبة فإنه يشمل القاضى
 الذي يتولى منه والباشا وجهه أن منع قبولها انما هو للخوف من هباته لا لجلها وهو
 أن راعى المال وثأبه لم يراعه لاجلها (قوله المحرم) هذا القيد لا بد منه ليخرج ابن الم

(الامن) أربع السلطان والباشا
 ونباه وجمهور (فريه) المحرم

نهر (قوله أو بمن جرت عادته بذلك) قال في الاشباه ولم أر بماذا اثبت العادة ونقل الجوى
عن بعضهم انهم اثبتت بجزء ثم ان ظاهر العطف أن قبولها من القريب غير مقيد بجري
العادة منه وهو ظاهر اطلاق القدوري والهداية وفي النهاية عن شيخ الاسلام أنه قد فيه
أيضا وتعامه في النهر (قوله بقدر عادته) فلوزاد لا يقبل الزيادة ~~وهو~~ رخص الاسلام
الآن يكون مال المهدي قد زاد بقدر ما زاد ماله اذا زاد في الهدية لا بأس بقبولها فتح
قال في الاشباه وظاهر كلامه أنه زاد في القدر فلو في المعنى كان كانت عادته اهداء ثوب
كأن فأهدى ثوبا حرير لم أره لا هبة بناو ينفى وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته
لعدم تميزها ونظر فيه في حواشي الاشباه * (تنبيه) * في النسخ ويجب أن تكون هدية
المستقرض للمقرض كالهدي للقاضي ان ~~كان~~ المستقرض له عادة قبل امتقاضه
فله قرض أن يقبل منه قدما كان يهديه بالزيادة اه قال في البحر وهو هو والمنقول
كما قدمناه آخر المطالع أنه يحل حيث لم يكن مشروطا مطلقا اه وأجاب المقدسي بأن
كلام الحق في النسخ مبني على مقتضى الدليل (قوله ولا خصوصية لهما) فان قبلها بعد
انقطاع الخصوصية جازا بن ملك وذكره في النهر بحثا وفي ط عن الجوى الآن يكون ممن
لا تتناهى خصوصيته كمنظار الاوقاف ومباشرتها اه قال في البحر والحاصل أن من له
خصوصية لا يقبلها مطلقا ومن لا خصوصية له فان كان له عادة قبل القضاء قبل المعتاد والافلا
اه أي سواء كان محروما أو غيره على ما ترع عن شيخ الاسلام (قوله دعوة خاصة) الدعوة الى
الطعام بفتح الدال عند أكثر العرب وبعضهم بكسرها كما في المصباح فلو عامة له حضورها
ولو خصوصية لصاحبها ~~اه~~ الى الفتح (قوله وهي الخ) هذا هو المصحح في تفسيرها وقبل
العام دعوة العرس والختان وما سواهما خاصة وقيل ان كانت خمسة الى عشرة فخاصة
وان لا كتر فعامية وتعامه في البحر والنهر (قوله وقيل هي كالهدي) ظاهر النسخ اعتماده
فانه قال بعد كلام فقد آل الحال الى أنه لا فرق بين القريب والغريب في الهدية والضيافة
وكذا قال في البحر الاحسن أن يقال ولا يقبل هدية ودعوة خاصة الا من يحرم أو بمن له
عادة فان للقاضي أن يجيب الدعوة الخاصة من أجنبي له عادة بالتحاذها كالهدي فلو كان
من عادته الدعوة في كل شهر مرة فدعاه كل أسبوع بعد القضاء لا يجيبه ولو اتخذ له طعاما
أكسبه من الاقل لا يجيبه الا أن يكون ماله قد زاد كذا في التتارخانية اه (قوله
ولا يجيب دعوة خصم) هو ما ذكره في شرح الجمع لابن ملك وقد مناه عن الفتح وقوله وغير
معتاد هو ما ذكره في السراج كما عزاه اليه المصنف في المنع وهذا لا يناسب القيل المذكور
قبله لانه يلزم أن تكون العامة كالخاصة وهو خلاف تقييدهم المنع بالخاصة فقط تامل
(قوله ويعود المريض) لأنه لا يطبل المكث عنده بحر (قوله ان لم يكن له ما
ولا عليهم ما دعوى) الذي في النسخ وغيره الاقتصار على ذكر المريض تامل (قوله وبسوى
وجوبا بين الخصمين الخ) اطلاقه بعم الصغير والكبير والخليفة والربعة والدفى والشريف

(أو بمن جرت عادته بذلك) بقدر
عادته ولا خصوصية له ما درر
(و) رد الجابة (دعوة خاصة وهي
التي لا يتخذها صاحبها ولا حضور
القاضي) ولو من محرم ومعتاد
وقيل هي كالهدي وفي السراج
ونسخ الجمع ولا يجيب دعوة
خصم وغيره معتاد ولو عامة للتممة
(ويشهد الجنازة ويعود المريض)
ان لم يكن لهما ولا عليهم ما دعوى
شرب لابة عن البرهان (وبسوى)
وجوبا (بين الخصمين جساوسا)

والاب والابن والمسلم والكافر الا اذا كان المدعى عليه هو الخليفة ينبغي للقاضي أن
يقوم من مقامه وأن يجلسه مع خصمه ويقعد هو على الارض ثم يقضي بينهما ولا ينبغي
أن يجلس أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره لأن لليمين فضلا وإذا كان النبي صلى الله
عليه وسلم يخص به الشيخين بل المستحب باتفاق أهل العلم أن يجلسهما بين يديه كما تعلم بين
يدي معلمه ويكون بعدهما عنه قدر ذراعين أو نحوهما ولا يجلسهما من التربع ونحوه ويكون
أعوانه قائمة بين يديه وأما قيام الخصام بين يديه فليس معروفا وإنما حدث لما فيه من
الحاجة اليه والناس محتاجون للاحوال والادب وقد حدث في هذا الزمان أمور وسفها
في عمل القاضي يقتضي الحال كذا في الفتح يعني ففهم من لا يستحق الجلوس بين يديه
ومنهم من يستحق فيه على كل انسان ما يستحقه بقي ماله كان أحدهما يستحقه دون الآخر
وأبي الاخر الا القيام لم أراه مسئلة وقياس ما في الفتح أن القاضي لا يلتفت اليه نهر
(قوله واقبالا) أي نظرا قه سمائي والاولى تفسيره بالوجه الذي هو صورة أو معنى مثلا
ينكسر بجماعه (قوله ويتنعم من مسارة أحدهما) أي يجتنب التكلم معه خفية وكذا
القائم بين يديه كما في الولول الجلية وهو الجلوس الذي يمنع الناس من التقدم اليه بل يقيم بين
يديه على البعد ومعه سوط والشهود يقربون نهر (قوله والاشارة اليه) مستدرجا
قبله ط (قوله ورفع صوته عليه) ينبغي أن يستثنى ماله كان بسبب كساة أدب ونحوه
(قوله لو فعل ذلك) أي الضميمة وقال في النهر أيضا وقياسه أنه لو سارهما أو أشار اليهما
معاجز (قوله ولا ينزع) أي يداعب في الكلام من باب نزع (قوله في مجلس الحكم)
أما في غيره فلا يكثر منه لأنه يذهب بالمهاية بحر (قوله عيني) عبارته وعن الثاني في رواية
والشافعي في وجهه لا بأس بتلقين الشجة اه وظاهره ضعفها بل ظاهر الفتح أن هذا في تلقين
الشاهد لا الخصم كما يأتي نعم في البحر عن الخاتمة ولو أمر القاضي رجلين ليعلم الدعوى
والخصوص فلا بأس به خصوص على قول أبي يوسف (قوله واستحسنه أبو يوسف) قال
في الفتح وعن أبي يوسف وهو وجه للشافعي لا بأس بمن استوائه الخيرة أو الهيبة فترك
شيئا من شرائط الشهادة فيعينه بقوله أنشهد بكذا وكذا بشرط كونه في غير موضع
الهمة أما فيما بأن ادعى المدعى ألفا وخمسمائة والمدعى عليه ينكر الخمسمائة وشهد
الشاهد بألف فيقول القاضي يحتمل أنه أبرأ من الخمسمائة واستفاد الشاهد بذلك علما
فوفق به في شهادته كما وفق القاضي فهذا لا يجوز بالاتفاق كما في تلقين أحد الخصمين اه
ثم ذكر أن ظاهر الهداية ترجيح قول أبي يوسف اه وحكاية الرواية في تلقين الشاهد
والاتفاق في تلقين أحد الخصمين بنى ما مر عن العيني تأمل (قوله لزادة تجبرته) قد مننا
عن الكفاية أن محمد أتولى القضاء أيضا وذكر عبد القادر في طبقاته أن الرشيد ولاه قضاء
الرقعة ثم عزله ولاه قضاء الرى اه والظاهر أن مدته لم تطل ولذا لم يشتهر بالقضاء كما اشتهر
أبو يوسف فلم يحصل له من التجربة ما حصل لأبي يوسف لأنه كان قاضيا في المشرق والمغرب

واقبالا وإشارة ونظرا ويتنعم من
مسارة أحدهما والاشارة اليه
ورفع صوته عليه (والضمك في
وجهه) وكذا القيام له بالاولى
(وضمافته) نعم لو فعل ذلك معهما
معاجز نهر (ولا ينزع) في مجلس
الحكم (مطلقا) ولو لم يبرهما لذهب
بهمايته (ولا يلقه بجنبه) وعن
الثاني لا بأس به عيني (ولا يلقن
الشاهد شهادته) واستحسنه أبو
يوسف فيما لا يستعمله زيادة علم
والقوى على قوله فيما يتعلق
بالقضاء لزادة تجبرته بزيادة

في الولوالجية حكى أن أبا يوسف

وقت موته قال اللهم انك تعلم أني

لم أمل إلى أحد الخصمين حتى

بالقالب الا في خصومة نصراني مع

الرشيد لم أسوق بينهما وقضيت على

الرشيد ثم بكى اه قلت ومفاده أن

القاضي يقضى على من ولاه وفي

المتقى ويصح لمن ولاه وعليه

وسيجي * (فروع) * في البدائع

من جملة أدب القاضي أنه لا يكلم

أحد الخصمين بالسان لا يعرفه

الاخر * وفي التتارخانية

والاحوط أن يقول للخصمين أحكم

بينكما حتى إذا كان في التقاليد

شأن يصير حكما يحكم بهما * ففي

بحق ثم أمره السلطان بالاستئناف

بعض من العلماء لم يلزمه بزاية

* طالب المقضى عليه نسخة السجل

من المقضى له ليعرضه على العلماء

أهو صحيح أم لا فامتنع ألزمه القاضي

بذلك حواهر الفتاوى * وفي الفتح

مق أمكن إقامة الحق بالايعار

صدور كان أولى * وهل يقبل

قصص الخصوم أن جالس للقضاء

لا ولا أخذه ولا يأخذ بما فيها

الا إذا أقر بالظن صريحا

(فصل في الحبس)

هو مشروع بقوله تعالى أو ينقوا من

الارض وسبس عليه الصلاة

والسلام رجلا بالتهمة في المسجد

وأحدث السجن على رضى الله

تعالى عنه بناه من قصب وسماه

نافعا فقبه المصوم فبنى عليه

من مدر وسماه مخبئا بنج اليا

وزيادة التجربة تفيد زيادة علم قال الجوى قال مجد الأئمة التبرجاني والذي يؤيده ما ذكره
في الفتاوى أن أبا حنيفة كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فلما حج وعرفه مشاقه
رجع وقال الحج أفضل اه (قوله حتى بالقاب) أى لم يحصل منه ميل قلبه الى عدم
التسوية بين الخصمين بقرينة الاستثناء (قوله قامت ومفاده الحج) قال في الفتح والدليل
عليه قضية شرعية مع على فإنه قام وأجلس عليا بحسبه اه (قوله وسيجي) أى في آخر
باب كتاب القاضى (قوله بالسان لا يعرفه الاخر) لانه كالسادة (قوله أحكم بينكما) أى
ويقولان نعم احكم بيننا (قوله لم يلزمه) أفاد أنه لو استأنف برأه لعرضه لا يلزمه (قوله
نسخة السجل) أى كتاب القاضى الذى فيه حكمه المسمى الآن بالجمعة (قوله ألزمه
القاضى بذلك) الظاهر أن الإشارة للعرض على العلماء لأن السجل أى الحجة لو كان
مأكلا يلزمه دفعه لانه قضى عليه تأمل (قوله وفي الفتح الحج) حيث قال وفي المبسوط
ما حاصله أنه ينبغي للقاضى أن يعتذر لانه قضى عليه وبين له وجه قضائه وبين له أنه فهم
حجته ولكن الحكم في الشرع كذا يقتضى القضاء عليه فلم يكن غيره ليكون ذلك أدفع
اشكائه لئلا ينسبته الى أنه جار عليه ومن يسمي يحل فرعا نفسدا العامة عرضه وهو
برى وإذا أمكن إقامة الحق مع عدم ايعار الصدور كان أولى اه وفي الصحاح الوعر
شدة وقد احتج ومنه قبل في صدره على وعبر بالنسكين أى ضغن وعداوة وتوقد من الغضب
(قوله قصص الخصوم) جمع قصة وهى بالفتح المصصة والمراد بها هنا ورقة يكتب فيها القضية
مع خصمه ويسمى الآن عرض حال (قوله لا) أى لان كدمه بالسانه أحسن من كتابته
(قوله ولا يأخذ بما فيها) عبارة غريبة ولا يؤخذ أى لا يؤخذ صاحبها بما كتبه فيها من
اقرار وخوفه الم يقر بذلك صريحا لانه لا عبرة بمجرد الخط فافهم والله سبحانه أعلم

(فصل في الحبس)

هو من أحكام القضاء لانه لما اختص بالحكام كثيرة أفرد به فصل على حدة فهو
لغة المنع مصدر حبس كضرب ثم أطلق على الموضع وترجم المصنف له وزاد فيه مسائل أخر
من أحكام القضاء ذكرها في الهداية في فصل على حدة فكان الاولى أن يقول في الحبس
وعسيرة كما قال في باب كتاب القاضى الى القاضى وعسيرة (قوله هو مشروع الحج) أراد أنه
مشروع بالكتاب والسنة زاد الزيلعي والاسماعيل لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعوا
عليه (قوله أو ينقوا من الارض) فان المراد بالنفي الحبس كما تقدم في قطاع الطريق اه
(قوله وأحدث السجن على) أى أحدث بناء سجن خاص فلا ينفى ما قالوا أيضا من أنه
لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم وأبى بكر سجن انما كان يحبس في المسجد والدليل حتى
اشترى عمر رضى الله تعالى عنه دارا بمكة بأربعة آلاف درهم واشتد بها (قوله من
من مدر) بالفتح قطع الطين اليابس والحجارة كما في القاموس (قوله بنج اليا) أى
المنامة الخفية مشددة والعجب مما في الجرو والنمرو المفعول من ضمه طه بالتاء المثناة الفوقية

وقد ذكره في القاموس في الاحرف الباقى فقال الخيس كعظام السجين وسجن بناء على
 رضى الله تعالى عنه (قوله كيسا) قال في المصباح الكيس وزن فليس الظرف والقطنة
 وقال ابن الاعرابى العسل ويقال انه مخفف من كيس مثل هين ودين والاول اصح لانه
 مصدر من كاس كيسا من باب باع وأما المنقل فاسم فاعل والجمع اكيس مثل جيد وأجباد
 اه وفي الفتح الكيس أى مخفف فاحسن من التاني في الامور والكيس المنسوب اليه
 الكيس اه (قوله وأميننا) أراد به السجان الذى نصبه فيه فتح وعليه فعلقه على
 مقابله نظيره علقتمنا بنا وما بارد افرايد بقوله ثبت اتخذت وما قبل من أنه يصح كونه وصفا
 لخيسا كاذب قبله لا يناسبه قوله كيسا فافهم (قوله صفته) الضمير للخبس باله فى المصدرى
 فلذا قال أن يكون بموضع أى فى موضع فافهم (قوله ولاوطاء) على وزن كذب انهاد
 الوطن مصباح وفيه والمهد والمهاد الفرائش وفي القاموس عن الكيساتى أن الوطاء
 خلاف الغطاءات فان أريد به المهاد الوطن أى اللين الهل فهو وأنصر مما قبله وكذا
 ان أريد به ما ينام عليه وهو خلاف الغطاء (قوله ومفاده) أى مفاد قوله ليضجر (قوله
 ولا يمكن) بالبناء للمجهول مع التشديد (قوله ولا يمكنون عنده طويلا) أى بحيث يحصل
 له الاستئناس بهم بل بقدر ما يحصل به المقصود من المشاورة (قوله ومفاده) أى مناد
 قوله للاستئناس وفي النهر وإذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته أو أمته ان كان فيه
 موضع سترة وفيه دليل على أن زوجته لا تحبس معه لو كانت هى الحاسبة له وهو الظاهر
 اه وأنت خير بأن الاستدلال على المسئلة بما قاله الشارح أولى مما فى النهر لان عدم
 دخول أحد عليه للاستئناس أصرح بعدم حبسها معه اذ فى حبسها معه غاية الاستئناس
 له مع كون المقصود من ذلك الضجر لى فى دينه وإذا كانت هى الحاسبة له وقتلها بجوار
 حبسها معه لا يحصل المقصود بل يحصل ضده وهو ضجرها لخرجها من الحبس حتى تخرج
 معه فى ذلك أيضا دليل على أنه لا تحبس معه لوهى الحاسبة وليس فيما قاله فى النهر ما يدل
 على ذلك أيضا فلذا عدل الشارح عن كلام النهر فقد ظهر أنه ليس فى عدوله عنه خلل بل
 الخلل فى متابعتها لفافهم ثم ان الظاهر أن المقصود بهذا الرد على من قال انه تحبس معه
 وفى البحر عن الخلاصة فاذا حبست المرأة زوجها لا تحبس معه وفيه عن البرازية وغيرها
 اذا خيف عليها الفساد استحسن المتأخرون أن تحبس معه اه وحاصلها انما اذا حبست
 وكانت من أهل الفساد ويخشى عليها فعل ذلك اذا لم يكن هرا قبالتها ~~يكون~~ مغلظة أن
 حبسها له لاجل ذلك لا مجرد استئناسها منه فله حبسها معه أما اذا لم تكن كذلك فلا
 وجه لحبسها معه وهذا محمل ما فى الخلاصة (قوله من وطء جاريته) وكذا زوجته كما مر وقيل
 يمنع من ذلك لأن الوطاء ليس من الخواص الاصلية فتح (قوله وفى الخلاصة يخرج بكفيل)
 هذا هو الصواب فى نقل عبارة الخلاصة ونقل عنها فى البحر يخرج الكفيل فكان له سقطت
 الباء من نسخته كما تبين عليه فى النهر وكذا الرملى وقال أيضا والعجب أن البرازى وقع

مطلب
 لا تحبس زوجته معه لو حبسته

وتكسر موضع الخيس وهو
 التذليل وفيه بقول على رضى الله عنه
 ألا ترى كيسا مكيسا

بنيت بعد نافع خبسا*
 حصنا حصينا أو مينا كيسا

(صفته أن يكون بموضع ليس به
 فراش ولاوطاء) ليضجر في وفى
 ومفاده أنه لو حى له به منع منه

(ولا يمكن أحد أن يدخل عليه
 للاستئناس الأقرار به وجبرانه)

لاحتياجه للمشاورة (ولا يمكنون
 عنده طويلا) ومناداه أن زوجته
 لا تحبس معه لوهى الحاسبة له وهو

الظاهر وفى المتن يمكن من وطء
 جاريته لو فيه خلوة ولا يخرج
 بلعة ولا جماع ولا ملحج فرض

فغيره أولى (ولا خلوة وجنازة ولو
 كان بكفيل) زيلعى وفى الخلاصة
 يخرج بكفيل بلحاظ أصوله
 وفروعه لا غيرهم

في ذلك فقال وذكر القاضي أن الكفيل يخرج بلثارة الوالدين الخ والذي في فتاوى
القاضي يعني فاضيلان يخرج بالكفيل (قوله وعليه الفتوى) قال في الفتح وفيه نظر لانه
ابطال حتى آدمي بلا موجب نعم اذا لم يكن له من يقوم بحقوقه فعل ذلك وسئل محمد
عما اذا مات والداه أخرج فقال لا اه وحاصله أن ما في الخلاصة مخالف للنص محمد رحمه
الله تعالى قال في البحر وقد يدفع بأن نص محمد في المديون أصالة والكلام في الكفيل اه
وهذا بناء على ما وقع له في نسخة الخلاصة من التعريف على أنه لا يظهر الفرق بين المديون
وكفيله كما قاله المصنف في المخ (قوله يخرج بكفيل) قال في الفتح وان لم يكن له خادم
يخرج لانه قد عوت بسبب عدم المعروض ولا يجوز أن يكون الدين مفضى بالتسبب في
هلاكه اه ومقتضى التعميل أنه لو لم يجد كفيلا يخرج لكن في المنع عن الخلاصة فان
لم يجد كفيلا لا يطالبه تامل (قوله والا لا) أي وان وجد من يخدمه لا يخرج حكذا روي
عن محمد هذا اذا كان الغائب هو الهالك وعن أبي يوسف لا يخرج به والهالك في السجن
وغيره سوا والفتوى على رواية محمد من منع عن الخلاصة (قوله له الجثة) أي المدواة مرضه
لا مكان ذلك في السجن (قوله قبل ولا يتكسب فيه) كذا في بعض النسخ وفي أكثرها
بل ولا يتكسب فيه وهي الصواب لأن التعبير بقبل يفيد الضعف وقد صرح في البحر
وغيره بأن الأصح المنع وفي شرح أدب القضاء عن السرخسي أنه الصحيح من المذهب لأن
الحبس مشروع ليضجر ومتى كان من الاكسب لا يضجر فكأن السجن له منزلة
الحاوت (قوله ولوله ديون خرج الجاهل من حبس) فيه إشارة إلى أنه اذا ادعى عليه آثر
بدن يخرج لسماع الدعوى فان أثبت بالوجه الشرعي أعيد في الحبس لاجلها ما استجاني
عن الهندية (قوله اذا امتنع عن كفارة) لأن حق المرافعة في الجاهل يفتقر بالتأخير أشباه
واعترضه الجوى بأن حقها فيه قضاء في العمر مرة واحدة اه قلنا هذه المرة لا لجل
اتقاء العنة والتفريق بينهما والافلاح حق في الوطء بعدها ولذا حرم الايلاء منها ويفرق
بينهما بعض مدته لانه امتناع بسبب محذور وكذا في الظاهر لانه منكر من القول فلذا ظهر
فيه المطالبة بالعود اليها ويضرب عند الامتناع وان كان لا يضرب عند الامتناع عنهم بغير
سبب تامل (قوله والانتفاء على قريته) بالجرعة طاعة على كفارة وكذا قوله والقسم كما هو
ظاهر فافهم وهذا مخالف لما قدمه في النفقة من أنه اذا امتنع من الانتفاء على القريب
يضرب ولا يحبس ومثله في القسم كما ذكر في بابيه لكن قد منافي آخر النفقة أنه تابع البحر
في نقل ذلك عن البسائط وأن الذي في البدائع أنه يحبس سواء كان أباً أو غيره بخلاف
الامتناع من القسم فانه يضرب ولا يحبس وهو الموافق لما سبكه المصنف متجاوز كفي
البحر أنهم صرحوا بأنه لو امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وكذا لو امتنع من الانتفاء
على قريته بخلاف سائر الديون اه (قوله والضابط) أي لما يضرب فيه المحبوس فانه
بالامتناع عما ذكر يفوت الواجب لا إلى خاف فان نفقة القريب تسقط بالمضي ولو قضى

وعليه الفتوى (ولو مرض مرضاً
أضناه ولم يجده في ماله يخرج
بكفيل والا لا) به يفتى ولا يخرج
لله الجثة وكسب قبل ولا يتكسب
فيه ولوله ديون خرج الجاهل من
حبس خاتمة (ولا يضرب) المحبوس
الافى ثلاث اذا امتنع عن كفارة
ظواهر والانتفاء على قريته والقسم
بين نسائه بعد وعظله والضابط
ما يفوت بالتأخير لا إلى خلاف أشباه
قلت ويراد ما في الوهبانية

بها أو مترادف عليها وكذا الوطء والقسم بقوتان بالمضى (قوله ما في الوهبانية) الشطر
 الثاني لشارحها غير فيه نظم الاصل (قوله وان فز) أي من الحبس (قوله في العنت
 يذكر) أي اذا كان متعنتا لا يؤدى المال قبل يطين عليه الباب ويترك له ثقبه بلقي له الخبز
 والماء وقبل الرأي فيه للقاضي وهو ما يذكره قريبا عن البرازية (قوله ولا يغفل) أي لا يوضع
 له الغل بالضم وهو طوق من حديد يوضع في العنق جمعه أغلال كقفل وأقفل مصباح
 وأما القيد فيوضع في الرجل (قوله ولا يجرد) أي من ثيابه في الحبس (قوله وعن الثاني)
 عبارة النهر ولا يجوز خلافا لما عن الثاني (قوله لا قاضي فيها) بأن مات أو عزل من غير
 الجواهر (قوله لازمه) ولا يمنع من الاكتساب والدخول الى بيته لانه لا ولاية له عليه
 بخلاف القاضي لأن له ولاية المنع والحبس وغيره من غير الجواهر (قوله قيمة) عبارتها
 ادعى على بنته مالا وأمر القاضي بحبسها فطلب الاب منه ان يحبسها في موضع آخر غير
 السجن حتى لا يضيع عرضه فيجب عليه القاضي الى ذلك وكذا في كل مدعى مع المدعى عليه
 اه (قوله وأفتى المصنف الخ) ذكر في المنع عبارة قارئ الهداية ثم قال ولا منافاة بين هذا
 وبين ما ذكرناه لأن القاضي يعين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق أما لو طلب
 صاحب الحق مكانا فاعبره في ذلك له اه (قوله واذا ثبت الحق للمدعى) أي عند
 القاضي كما في الهداية وغيرها وظاهره أن المحكم لا يحبس قال في البحر ولم أره نهر لكن
 نقل الجوى عن صدر الشريعة أن له الحبس (قوله ولودانقا) في كافي الحاكم ويحبس
 في درهم وفي أقل منه اه ومثله في الفتح مع اللذان ظله يتحقق يمنع ذلك (قوله بينة)
 أو يكتول بحر عن القلائى (قوله يعمل حبسه) الا اذا ادعى الفقر فيما يقبل فيه
 دعواه ط (قوله بطلب المدعى) ذكره قاضيان وهو قيد لازم من (قوله لم يعمل حبسه)
 لأن الحبس جراء الماطلة ولم يعرف كونه مما طلاق أول الوهلة فله طامع في الامهال فلم
 يستحب المسائل فاذا امتنع بعد ذلك حبسه اظهره ماطلة هداية (قوله بل بأمره بالاداء)
 ينبغي أن يقيد هذا بما اذا لم يتمكن القاضي من اداء ما عليه بنفسه كما اذا ادعى عينا في يد
 غيره أو دية له عندده وبرهن أنها هي التي في يده أو دية له عليه وبرهن على ذلك فوجد
 معه ما هو من جنس حقه كان للقاضي أن يأخذ الدين منه وما هو من جنس حقه ويدفعه
 الى المالك غير محتاج الى أمره بدفع ما عليه وقد قالوا ان رب الدين اذا نظر بجنس حقه له
 أن يأخذه وان لم يعلم به المدينون فالقاضي أولى نهر وتبعه الجوى وغيره ط لكن كونه
 غير محتاج الى أمره بالدفع فيه نظر لان القاضي لا يتحقق له ولاية أخذ مال المدين وقضاء
 دينه به الا بعد الاستماع عن فعل المدين ذلك بنفسه فيمكن المذايب ذكر هذا عند قوله فان
 أبي حبسه فيقال انما يحبس اذ لم يتمكن القاضي الخ فافهم (قوله فان أبي حبسه)
 فلو قال أمه لثلاث أيام لا دفعه اليك فانه يهل ولم يكن بين هذا القول وبين الاداء
 ولا يحبس شرح الوهبانية عن شرح الهداية ومثله قول المصنف الآتي ولو قال أبيع

وان فز بضرب دون قيد تأدبا
 وتطين باب الحبس في العنت يذكر
 (ولا يغفل) الا اذا خاف قراره في قيد
 أو يحول السجن للصوم وهل
 يطين الباب الرأي فيه للقاضي
 برازية (ولا يجرد ولا يواجر)
 وعن الثاني يجره لنقض دينه
 (ولا يقام بين يدي صاحب الحق
 اهانة) له ولو كان يلد لا قاضي فيها
 لازمه ليل او غيرها حتى يأخذ حقه
 جواهر الفتاوى (وتعين مكانه)
 أي مكان الحبس عند عدم ارادة
 صاحب الحق (للقاضي الا اذا
 طلب المدعى مكانا آخر) فيجب عليه
 لذلك قيمة وأفتى المصنف تبعها
 اقارئ الهداية بأن العبرة في ذلك
 اصحاب الحق لا للقاضي اه وفي
 النهر ينبغي أن لا يجاب لو طلب
 حبسه في مكان الصوص وشحوه
 * (فرع) * في البحر عن المحيط
 ويجعل للنساء سجن على حدة نقما
 للقيمة (واذا ثبت الحق للمدعى)
 ولودانقا وهو سدس درهم (بينية)
 عمل حبسه بطلب المدعى (اظهار
 المطالب بانكاره) (والا) يثبت بينة
 بل باقرار (لم يعمل) حبسه بل
 بأمره بالاداء فان أبي حبسه

عرضي وأقضي ديني الخ (قوله وعكسه السرخسي) وهو أنه إذا ثبت بالبيئة لا يحبس
 لا قول وهذه لأنه يعتذر بأن ما كنت أعلم أن علي ديناً لا يحس إلا أنه لا قرار له كان عالماً
 بالدين ولم ينقضه حتى أحوجه إلى شكواه فتح (قوله وسوى بينهم في الكنز) حيث قال
 وإذا ثبت الحق للمدعي أمره بدفع ما عليه فإن أبي حنيفة وعبارته من الدرر أصح وهي
 وإذا ثبت الحق على الخصم بأقراره أو بيئته أمره بدفعه الخ وفي كافي الحاكم ولا يحبس
 القريم في أول ما تقدمه إلى القاضي ولكن يقول له قم فأرضه فإن عاد به إليه حبسه اه
 (قوله واستحسنه الزبلي) حيث قال والاحسن ما ذكره في الكنز فإنه يؤمر
 بالإنشاء مطلقاً لأنه يحتمل أن يوفي فلا يحبس قبل أن يتبين له حاله بالامر والمطالبة
 (قوله وهو المذهب عندنا) صرح بذلك في شرح أدب القضاء وقال إن التسوية بينهما
 رواية قلت لكن سمعت عبارة كافي الحاكم وهو الحاكم لكتب ظاهر الرواية لأن عبارة
 ظاهرها التسوية فيمكن إرجاعها إلى ما في الهداية فلا ينافي قوله وهو المذهب تأمل
 (قوله فليكن التوفيق) لم يظهر لنا وجهه على أن ما نقله عن منية الملقى لم أجده فيه ما
 عبارتها هكذا ولا يحبس في أول ما تقدم إليه ويقول له قم فأرضه فإن عاد إليه حبسه
 اه وهي عبارة الكافي المأثرة ثم رأيت بعضها منبه على ما ذكرته (قوله ويحبس المدينون
 الخ) أعلم أن المدعي إذا ادعى ديناً وأثبت به يومه المدينون بدفعه فإن أبي زطاب المذبحي
 حبسه وهو غنى يحبس ثم إن كان الدين غنا وشوهم الأربعة المذكورة في المتن وإذا دعى
 المدينون فقر لا يصح لأن إقدامه على الشراء وشوهم ما ذكر دليل على عدم فقره فيحبس
 إلا إذا كان فقره ظاهراً كما سيأتي وإن كان الدين غير الأربعة المذكورة وإذا دعى الفقر
 فالقول له ولا يحبس إلى آخر ما سيأتي * (تنبيه) أطلق المدينون تشمل المكتاتب والعبد
 المأذون والصبي المحجور فانهم يحبسون لكن الصبي لا يحبس بدين الاستملاك بل يحبس والده
 أو وصيه فإن لم يكونا أمر القناص رجلًا يبيع ماله في دينه كذا في البرزخية بمرقت وحبس
 والده أو وصيه بدين الاستملاك انما هو حيث كان للحي مال وامتنع الأب أو الوصي من
 بيعه أما إذا لم يكن له مال فلا حبس كما يعلم من آخر العبارة وهو ظاهر القول له أنه فقير لأن
 دين الاستملاك لا يحبس به إذا دعى الفقر كما يأتي وسيدكر الشارح آخر الباب نظماً
 لا يحبس وفيه تفصيل للثلاثة المذكورين (قوله في كل دين هو بدل مال) كمن المبيع
 وبدل القرض وقوله أو ما تزم به قد كالمهر والكفالة وهو من عطف العام على الخاص فالمراد
 اقتصر عليه كما وقع في بعض الكتب لا غناء عما قبله زاد في البحر عن القلانسي وفي كل
 عين يتدر على تسليمها وسيأتي في كلام الشارح ثم أعلم أن هذه العبارة التي عزاها الشارح
 إلى الدرر والجمع والمذني أصلها القندوري عدل عنها صاحب الكنز إلى قوله في المتن
 والقرض والمهر المجهول وما التزمه بالكفالة وتبعه المصنف لوجهين به عليم ما في النهر الاقول
 أن قوله بدل مال يدل على نفسه بدل المصوب وضمن المتلفات والثاني أن قوله أو ما تزم به قد

وعكسه السرخسي وسوى بينهما
 في الكنز والدور واستحسنه
 الزبلي والأول مختار الهداية
 والوفاء والمجمع قال في البحر
 وهو المذهب عندنا اه قالت وفي
 منية الملقى لو ثبت بيئته يحبس في
 أول مرة وبالأقرار يحبس في الثانية
 والثالثة دون الأولى فليكن
 التوفيق (ويحبس) المدينون (في)
 كل دين هو بدل مال أو ما تزم به قد
 درر وجمع ومذني

يدخل فيه أيضاً ما التزمه به عقد الصلح عن دم العمد والخلع مع أنه لا يجب في هذه
المواضع إذا ادعى الفقر أو وصح الشارح بعد أيضاً بأنه لا يجب فيه ما كان عليه عدم
ذكر هذه العبارة لكن ما ذكره في النهر غير مسلم أما الأول فلان المراد بدل مال حله في يد
المدينون كما سيأتي فيكون دله على قدرته على الوفاء بخلاف ما استمسك من الغصب وأما
الثاني فلانه يجب في الصلح والخلع كما نعرفه فالأحسن ما فعله الشارح تبعاً لما ينبغي أن يفيد
أن الأربعة التي في المتن غير قيد احترازي فافهم لكن الشارح نقض هذا فيما ذكره بعد
كما نعرفه (قوله مثل الثمن) مثل الثمن ما على المشتري وما على البائع بعد فسخ البيع
بينهما بالقالة أو خيار وشمل رأس مال السلم بعد الأقالة وما إذا قبض المشتري المبيع أولاً
بمجر (قوله كالاجرة) لانها عن المنافع بجر فان المنفعة وان كانت غير مال لكنها تقوم
في باب الاجارة للضرورة (قوله ولولذمي) يرجع الى الثمن والقرض وكان المناسبات
ذكره عقب قوله ويجب المدينون قال في البحر أطلقه فأفاد أن المسلم يجب بدين الذمي
والمستأمن وعكسه اهـ (قوله والمهر المجل) أي ما شرط تعجيله أو تعورف نهر (قوله
وما لزمه بكفالة) استثنى منه في الشهر بولاية كقيل أصله كمالو كفل أباه وأمه أي فانه
لا يجب مطلقاً ما يلزم عليه من حبس الأب معه وفيه كلام قد مر في الكفالة (قوله
ولو بالدرك) هو المطالبة بالثمن عند استحقاق المبيع وهذا ذكره في النهر أخذاً من إطلاق
الكفالة ثم قال ولم أوه صريحاً (قوله أو كقيل الكفيل) بالنصب خبر كان المقترنة بعد لو
فهو داخل تحت المباشرة أي ولو كان كقيل الكفيل فدخل تحت المباشرة الاصيل وكقيله
قال في البحر وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصيل معاً الكفيل بما التزمه والاصيل
بما لزمه بدلا عن مال ولا كقيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية
يمكن المكفول له من حبس الكفيل والاصيل وكقيل الكفيل وان كانوا اهـ (قوله
لانه التزمه به عقد) أي لان الكفيل التزم المال بعقد الكفالة وكذا كقيله وقوله كالمهر رأى
فان الزوج التزمه بعقد النكاح فكل منهما وان لم يكن مبادلة مال بمال لكنه التزم به عقد
والتعليل المذكور ثابت بحسبه بما ذكره وان ادعى القدر فان التزامه ذلك بالعقد
دليل القدرة على الاداء لان العاقل لا يلتزم ما لا قدرته عليه فيحبس وان ادعى القدر لانه
كالمستأقضى لوجود دلالة اليسار وظهوره بوجه حبسه أيضاً بالثمن والقرض لانه اذا ثبت
المال بيده ثبت غناه به أفاد ذلك في الفتح وغيبه والاشير مبنى على التمسك بالاصل فان
الاصل بقاؤه في يده (قوله هذا هو المعقد) الاشارة الى ما في المتن من أنه يجب في الأربعة
المذكورة وان ادعى القدر وهذا أحد خمسة أقوال ثانیها في الثانية ثالثها القول
للمدينون في الكل أي في الأربعة وفي غيرها بما يأتي رابعها الداش في الكل خامسها أنه
يحكم الزی أي الهيئة الا لفقهاء والعامة لانهم يترجون بری الاغنياء وان كانوا فقراء
صيانة لما وجههم كما في أنفع الوسائل (قوله خلافاً لفتوى قاضيخان) حيث قال ان كان

مثل (الثلث) ولو المنفعة كالاجرة
(والقرض) ولو الذمي (والمهر
المجل) وما لزمه بكفالة) ولو بالدرك
أو كقيل الكفيل ان كثروا بزانية
لانه التزمه به عقد كالمهر هذا هو
المعقد خلافاً لفتوى قاضيخان
لتقديم المتن والشروح على
التناوي بجر فليحفظ

الدين بدلا عن مال كالقرض وغن المبيع فالقول للمدعي وعليه الفتوى وان لم يكن بدل مال
 فالقول للمدين اه وعليه فلا يجبس في المهر والكفالة قال في البحر وهو خلاف مختار
 المصنف ثم قال صاحب الهداية وذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل أنه أي ما في الهداية
 المذهب المتقي به فقد اختلف الاثنا عشرية فيما التزمه به قدوم يكن بدل مال والعمل على ما في
 المتون لانه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون كافي أنفع الوسائل
 وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اه قلت وما في الخاتمة نقل في أنفع الوسائل
 عن المسووط أنه ظاهر الرواية (قوله نعم عند في الاختيار لبدل الخلع هنا خطأ) عده بالرفع
 مبتدأ واللام في لبدل متعلق به وخطأ خبر المبتدأ وفي بعض النسخ كبديل بالكاف وهو
 تحريف وقوله هنا أي فيما يكون القول فيه لانه لا بدعي كالمسائل الأربع وعبارة الاختيار
 هكذا وان قال المدعي هو مومر وهو يقول أنا مومر فان كانت الثانية في يعرف بساره
 أو كان الدين بدل مال كالتمن والقرض أو التزمه بعقد كالمهر والكفالة وبديل الخلع ونحوه
 حبه لانه الظاهر بقاء ما حصل في يده والتزامه يدل على القدرة الختم اعلم أن ما ذكره
 الشارح من الخطئة أصلها للطرسوسي في أنفع الوسائل وتبعه في البحر والنهر وغيرهما
 وأقره على ذلك وذلك غير وارد وبيان ذلك أن الطرسوسي ذكر مسئلة اختلاف المدعي
 والمدعي عليه في القرض وعدمه ونقل عبارات الكتب منها كتاب اختلاف الفقهاء
 للطحاوي ان كل دين أصله من مال وقع في يد المدين كالتمان البياعات والقرض ونحوها
 حبه وما لم يكن أصله كذلك كالمهر والخلع والصلح عن دم الفم ونحوه لم يحبس به حتى
 يثبت ملائته اه ونقل نحوه عن متن البحر المحيط وغيره وذكر عن السفناني وغيره حكاية
 قول آخر أيضا وهو أن كل دين لزمه بعقد فالقول فيه لانه لا بدعي وكل دين لزمه حكم الاجماع
 العرف قد فالقول فيه لانه لا بدعي قالوا وهذا القول لا فرق فيه بين ما تبادل عن مال أو لا ثم
 ان الطرسوسي قال ان صاحب الاختيار أخطأ حيث جعل بدل الخلع كالتمن والقرض
 في أن القول فيه لانه لا بدعي وهو مخالف لما نقلناه عن اختلاف الفقهاء للطحاوي و متن البحر
 المحيط وغيره وأيضا فان الخلع ليس بدلا عن مال هذا حاصل كلامه واذا أمعنت النظر تعلم
 أنه كلام ساقط فان ما ذكره عن اختلاف الفقهاء و متن البحر المحيط وغيره هو القول
 الذي مر عن قاضي خان وما ذكره عن السفناني وغيره هو الذي مدعى عليه القدرى ونقله
 الشارح عن الدرر والمجمع والمقتضى فالقول الاول اعترف في كون القول للمدعي كون الدين
 بدلا عن مال حصل في يد المدين ولم يعتبر كونه بعقد ولا شك أن المهر وبديل الخلع والصلح
 عن دم العمد وان كان بعقد لكنه ليس بدل مال فلا يكون القول فيه للمدعي بل للمدين فلا
 يجبس فيه والقول الثاني اعتبر كون الدين ما تزمه مقدس أو كان بدل مال أو غيره ولا شك
 أن الخلع ملتزم بعقد كالمهر فيكون القول فيه للمدعي والذين صرحوا بان بدل الخلع
 لا يجبس فيه المدين هم أهل القول الاول فيعلموه كالمهر لا يكون كل من ليس بدل مال وقد

مطلب
 اذا تعارض ما في الفتوى والفتاوى
 فالمعتمد ما في المتون

نعم عده في الاختيار لبدل الخلع
 هنا خطأ فتدبه وزاد القلانسي
 أنه يجبس أيضا في كل عين يتدر
 على تسليها كالعين المقصوبة

علمت أن صاحب الاختيار من أهل القول الثاني فإنه اعتبر العدة ما قدمناه عنه
فلذا جعل القول للمدعي في المهر والكفالة والخلع ويلزم منه أيضا أن يكون الصلح عن دم
العمد كذلك لأنه بعدد وجبت فاعتراض الطرسوسي على صاحب الاختيار بما حكاه
أهل القول الأول ساقط فإن صاحب الاختيار لم يقل بقولهم حتى يعترض عليه بذلك بل
قال بالقول الثاني كبقية أصحاب المتون غير أنه زاد على المتون التصريح بالخلع لدخوله
تحت العدة وتبعه في الدرر كنف وصاحب الاختيار أمام كبير من مشايخ المذهب ومن
أصحاب المتون المعتمدة وأما الطرسوسي فقلقه مدعى قيمه قول الحق ابن الهمام أنه لم يكن
من أهل الفقه فافهم واغتم تحقيق هذا الجواب فأنك لا تجده في غيره هذا الكتاب والحمد لله
ملهم الصواب ثم بعد مدة رأيت في مختصر أنزع الوسائل للزهري رد على الطرسوسي بنحو
ما قلنا والله الحمد (قوله لا يجبس في غيره) أي إن ادعى الفقير كياثي (قوله بدل خلع)
الصواب اسقاطه كما علمت من أنه من القسم الأول (قوله ومغصوب) بالجزء عطا
على خلع وكذا ما بعده أي وبدل مغصوب أي إذا ثبت استملاكه للمغصوب ولزمه بدله من
القيمة أو المثل وادعى الفقير لا يجبس لأنه وإن كان بدل مال دخل في يده لكنه باستملاكه لم يبق
في يده حتى يدل على قدرته على الإيفاء بخلاف عن المبيع فإن المبيع دخل في يده والاصل
بقاؤه كما مر فلذا يجبس فيه وبخلاف العين المغفوعة الزاد على تسليمها فإنه يجبس أيضا
على تسليمها كما قدمه أنفعا من تهذيب القلائد فلا منافاة بينهما وبين ما هنا قال في أنزع
الوسائل وقولهم أو وضمان المغصوب معناه إذا اعترف بالغصب وقال أنه فقير وتصادف
على الهلاك أو جبس لأجل العلم بالهالك فإن القول للغاصب في العسرة هكذا ذكره
السفناقي وتاج الشريعة وحيد الدين الضرير اهـ (قوله ومغصوب) أي وبدل ما أملكه من
أمانة ونحوها (قوله ودم عمد) أي بدل الصلح عن دم عمد قال في أنزع الوسائل معناه أنه لو
قتل مورثه عمدا فصالحه على مال فادعى أنه فقير يكون القول قول القتيل في ذلك لأنه
ليس بدلا عن مال وما صرح به هذه أحد سوى الطحاوي في اختلاف الفقهاء وهو صحيح
موافق للقواعد ودخل تحت قولهم عما ليس بحال اهـ قال في البحر ويشكل جعلهم القول
فيه للمدعيون مع أنه التزم به بعد اهـ أقول لا إشكال فيه لأن ذلك مبني على القول بعدم
اعتبار العقد وأن المعتبر هو كون الدين بدلا عن مال وقع في يد المدعيون كما علمه مما قلناه
سابقا من عبارة الطحاوي وهذا القول هو الذي مر عن الخاتمة وأما على القول الذي منى
عليه القدوري وصاحب الاختيار وغيرهما من أصحاب المتون من أن المعتبر ما كان بدلا
عن مال أو ما تزم به فقد وان لم يكن بدلا عن مال فلا شك في دخول هذه الصورة في العقد
فمكون على هذا القول من القسم الأول الذي يكون القول فيه للمدعي لأنهم كالمهر وإنما
يشكل الأمر لو صرح أحد من أهل هذا القول بأن بدل دم العمدي يكون القول فيه
للمدعيون مع أنه لم يصرح بذلك أحد إلا الطحاوي القائل بالقول الأول فعملنا أنه مبني

(لا) يجبس (في غيره) أي غيب
ما ذكر وهو تسع صور يدل
خام ومغصوب ومغصوب ومغصوب ومغصوب

على أصله من أنه لا يعتبر العقد أصلاً فعارضه أهل القول الثاني به. هذا القول غير وارده
والاشكال ساقط كما قررنا نظيره في مسألة الخلع وبه. هذا ظهر أن الصواب اسقاط هذه
الصورة أيضاً وذكرها في القسم الأول (قوله وعنف حظ شريك) أي لو أعتق أحد
شريك عبد حصة منه بالاذن الآخر واختار الآخر نصيبه فادعى المعتق الفقر
فأقول له لا نصيبه لم يجب بدلائن مال وقع في يده ولا ملزم بما بعد عقد حتى يكون دليل
قدرته بل هو في الحقيقة ضمن اتلاف (قوله وأرث جنيابة) هذا وما بعده مرفوع
عطا على بدل لا على خلع الجور لأن الأرض هو بدل الجنيابة والمراد أرث جنيابة موجبا
المال دون القصاص (قوله ونفقة قريب وزوجة) أي نفقة ممتدة ماضية مقضى جميعها
أو متراضى عليها لكن نفقة القريب تعلق بالمعنى إذا كانت مستدانة بالامر وسيدكر
المصنف مسألة النفقة (قوله وموجب مهر) استشكل في الجور بأنه التزم به بعد أي
فيكون من القسم الأول لكن جوابه أنه لما علم عدم طابته في الحال لم يدل على قدرته
عليه بخلاف المجهل شرطاً وأعرفنا (قوله قلت ظاهره ولو بعد طلاق) هذا هو المتعين لأنه
قبل الطلاق أو الموت لا يطالب به فكيف يتوهم حبسه به (قوله وفي نفقات البرازية الخ)
الانساب ذكر هذا عند قول المتن الآتي الآن يبرهن غريمه على غناه وعبارة البرازية كما
في الجور وان لم يكن لها بينة على يسار وطالب من القاضى أن يسأل عن جبرانه لا يجب
عليه السؤال وإن سأل كان حسناً فإن سأل فأخبره عدلان يساره ثبت اليسار بخلاف
سائر الديون حيث لا يثبت اليسار بالاختصاص وإن قالوا سمعنا أنه موسر أو بلغنا ذلك لا يقبله
القاضى اهـ (قوله لكن الخ) فإن قوله ما لم يثبت غناه المتبادر منه كونه بالشهادة ويمكن
أن يقال الثبوت في دين النفقة بالأخبار وفي غيره بالاشهاد فغير معتد طاقاً لكن
قول المصنف الآتي الآن يبرهن يقتضى عدم الفرق نعم عبارة التكرار الهداية الآن
يثبت لكن قيده الزبهي بالبينات تأمل (قوله فالتقول للمديون) أي فلا يحبس إن ادعى
الفقر (قوله وأقره في النهر) وكذلك في الجور وبوجه ظاهر لا نكاره ما يوجب حبسه (قوله
لا يحبس في دين موجب) لأننا لا يطالب به قبل حلول الاجل (قوله وإن بعد) أي السهر
بجيت يحل الاجل قبل قبضه قدمه (قوله وقد مناه في الكفالة) أي في آخرها وقد مناهنا
ترجيح الزامه باعطاء كنفيل فراجعهم (قوله إن ادعى الفقر) قيد لقوله لا يحبس في غير
(قوله إذا أصل العسرة) لأن الادعى يولد فقيراً لا مال له والمذمى يدعى أمراً عارضاً فكان
القول أصح به مع عينه ما لم يكتبه انفاً ظاهر الآن يثبت المذمى بالبينات أنه لا مال له بخلاف
ما تقدم لأن الظاهر يكتبه زبهي (قوله أي على قدرته على الوفاء) أي ليس المراد بالغة
ملك النصاب لأنه يحبس فيما دونه أفاده في الفسخ (قوله ولو بافتراض) في البرازية ولو وجد
المديون من يقرضه فلم يفعل فهو ظالم وفي كراهية القنية لو كان للمديون سرفة تقتضى إلى
قضاء دينه فامتنع منها لا يذم اهـ وكل من الفرعين ينبغي تفرجحه على ما يقبل فيه قوله

وعنف حظ شريك وأرث جنيابة
ونفقة قريب وزوجة وموجب
مهر قلت ظاهره ولو بعد طلاق
وفي نفقات البرازية يثبت اليسار
بالانساب هذا بخلاف سائر الديون
لكن أفتى ابن نجيم بأن القول له
ببينته ما لم يثبت غناه فراجعهم ولو
اختلما فقال للمديون ليس بدل
مال وقال الدائن أنه ممن متاع
فأقول للمديون ما لم يبرهن رب
الدين طرسوسى بجحشا وأقره في
النهر (فرع) لا يحبس في دين
موجب وكذا لا يمنع من الفقر قبل
حلول الاجل وإن بعد وله
السهرمه فإذا سأل منه منه
حتى يوفيه بدائع وقد مناه في
الكفالة (إن ادعى) المديون
(الفقر) إذا أصل العسرة
(الآن يبرهن غريمه على غناه)
أي على قدرته على الوفاء ولو
باقتراض

فإذا ادعى في المهر الموجب مثل أنه معسر ووجد من يقرضه أو كان له حرفة توفيه فلم
يُنهل حبسه الحاكم لأن الحبس جزاء الظلم وأما ما لا يقبل فيه قوله فظالم فيه ثابت قبل
وجوده بن يقرضه نهر (قوله أو بتقاضى غريمه) بأن كان له مال على غريم موسر قال في
البرازية فإن حبس غريمه الموسر لا يحبس وفيها ولو كان للمعسر مال في بلد آخر بطالمة
بكميل اهـ (قوله فيحبسه حينئذ) أي حين إذا قام البرهان على غناه في هذا القسم ويجوز
دعوى المدعى غناه في القسم الأول كما مر (قوله ولو يوما) أخذته في البحر من ظاهر
كلامهم (قوله هو الصحيح) صرح به في الهـ داية لأن المقصود من الحبس الضجر
والتسارع لقضاء الدين وأحوال الناس فيه متفاوتة ومقابلته رواية تقدیره بشهرين
أو ثلاثة وفي رواية بأربعة وفي رواية بنصف حول (قوله لم أحبسه) أي ولو كان الدين
غنائم أو قرضا كما هو ظاهر الاطلاق وهو أيضا مقتضى عبارة شرح الاختيار التي قدمناها
(قوله ولو فقره ظاهر الخ) أفاد أن قوله فيحبسه بما يرى انما هو حيث كان حاله مشكلا
كأنه عليه الشارح بعده وفي شرح أدب القضاء قال محمد بعد ذكر التقدير هذا إذا
أشكل على أمره أفقر أم غني والأسألت عنه عاجلا يعني إذا كان ظاهر فقره أقر قبل
اليمين على الإفلاس وأخلى سبيله اهـ (قوله قال المديون) أي بما أصله غني ونحوه إذا قسم
الشأن القول فيه المديون أنه معسر فلا يحتاج إلى تخلف الدائن نعم يتأق فيه أيضا إذا
أثبت بساره لكنه بعد أن لا يخلف المدعى بعد اليمين تأمل (قوله قلت قدمنا الخ) تنبيه
لقول المصنف فيحبسه بما رأى وقد تم الشارح ذلك عند قول المصنف قبل هذا الفصل
ولا يخبر إذا لم يكن محجما وقد تبع الشارح في هذا القهستانى قال ح أقول مثل هذا
لا يتوقف على كون القاضى محجما كما لا يخفى اهـ أي فان ما يقتضيه حال ذلك المديون من
قدر مئة حبسه التي يظهر فيها أنه لو كان له مال لا ظهر به يستوى في علم ذلك المجتهد وغيره
بدون توقف على العلم باللغة والكتاب والسنة منها وسندا كما لا يخفى فالظاهر رجل ما قاله
فيما يقرض إلى رأى القاضى من الأحكام والله سبحانه أعلم (قوله ثم بعد حبسه الخ)
الظرف متعلق بقول المصنف الآتى سأله عنه وقوله لو حاله مشكلا قبل لقوله حبسه بما
يراه وقوله والأي أن لم يكن مشكلا بأن كان فقره ظاهرا وهذا كله يعنى عنه ما قبله (قوله
احتياط لا وجوب) قال شيخ الإسلام لأن الشهادة بالاعسار شهادة بالنفي فيكون للقاضى
أن لا يسأل ويحكم برأيه ولا يكن لو سأل مع هذا كان أحوط زيلنى وقال في النسخ
والأقبح لمضى المدة التي يغلب ظن القاضى أنه لو كان له مال دفعه وجب اطلاقه أن لم
يتم المدعى بينة يساره من غير حاجة إلى سؤال (قوله ويكفى عدل) والاشارة أحوط
وكيفية أن يقول المخبر أن حال المعسر في نفقته وكسونه وحاله ضيقة وقد أخبرنا
حاله في الهـ والعلاية بجر عن البرازية وقد سمع هذه الشهادة بما به مد الحبس
ومضى المدة لأنها قبل الحبس لا تقبل في الأصح كما يأتي وكذا قبل المدة التي يراها

أو بتقاضى غريمه (فيحبسه)
حينئذ (بما رأى) ولو يوما هو
الصحيح بل في شهادات الملتقط
قال أبو حنيفة إذا كان المعسر
مهر وفايا لم أحبسه وفي الخلاصة
ولو فقره ظاهر أسأل عنه عاجلا
وقبل بينته على الإفلاس وأخلى سبيله
نهر وفي البرازية قال المديون حلقه
أنه ما يعلم أنى معسر أجابه القاضى
فان حلف حبسه بطالمة وان نكل
خلاه وأقره المصنف وغيبه قلت
قدمنا أن رأى لمن له ملكة
الاجتهاد فتنبه (ثم) بعد حبسه بما
يراه لو حاله مشكلا عند القاضى
والأعدل بما ظهر بجر واعتداه
المصنف (سأل عنه) احتياطا
لا وجوب من جبرانه ويكفى عدل

القاضي كما سنده (قوله بغيبة دائن) أي يكفي ذلك في غيبة الدائن فلا يشترط لسماعها
 حضرته لكن إذا كان غائباً سمعها وأطلقه بكفيل كافٍ الجرح عن البرازية وسبياً في مع
 زيادة ما لو كان الدين لوقف أو يتيم (قوله وأما المستور الخ) فبسه كلام يأتي قرياً (قوله
 ولا يشترط حضرة الخصم) يغني عنه قوله بغيبة دائن (قوله الا اذا تنازع الخ) قال في
 النهر وقيد في النهاية الا ~~كتفاء~~ بالواحد بما اذا لم تقع خصومة فإن كانت كأن ادعى
 المحبوس الاعسار ورب الدين يساره فلا بد من اقامة البينة على الاعسار ~~انه~~ ويشهد في
 الجرحات وهذا مشكل فإن ما مر من الاكتفاء بعدل لاشك انه عند المنازعة اذا لو اعترف
 المدعى بفقر المحبوس أو اعترف المحبوس بغناه لم يحتج الى سؤال ولا الى اخبار ثم رأيت
 في أنفع الوسائل نقل عبارة النهاية المارة بزيادة وهي فان شهد بأنه معسر دخل سبيله
 ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فمكون شهادة بأمر
 حادث لا بالنفي اه فافاد أن هذه الخصومة بأعسار حادث يعني إذا أراد حجب به فيما يكون
 القول فيه للمدعي يساره أو في القسم الآخر ويرهن على يساره بدارث من أبيه منذ شهر
 مثلاً وهو ادعى اعساراً حادثاً فلا بد فيه من نصاب الشهادة لان شهادة صحيحة لوقوعها
 على أمر حادث لا على النفي بخلاف الشهادة على أنه معسر فانما قامت على نفي اليسار
 الذي يحبس بسببه لا على اعسار حادث بعده أو امرار اقامة البينة على اعساره بعد حجب
 قبل تمام المدة التي يظهر فيها للقاضي عسرته لكن سيأتي أن سماع البينة قبل المدة خلاف
 ظاهر الرواية فتأمل (قوله قلت لكن الخ) استدراك على التقييد بالعدل في قوله وبكفي
 عدل فقد نقل في أنفع الوسائل عن الخلاصة انه يسأل عنه الثقات والواحد ~~بكفي~~
 ولا يشترط لفظ الشهادة ثم نقل عبارة شيخ الاسلام المارة ثم قال فقوله أي شيخ الاسلام هذا
 ليس بواجب وهذا ليس بحجة وإن للقاضي أن لا يسأل يؤيد قوله انه لا يشترط العدل في
 هذا الواحد لانما اشترط في أمر واجب أو في اثبات حجة شرعية والافلا فائدة في اشتراطها
 لان القاضي له اخرج به بالسؤال أحد عنه الخ وأراد بذلك الرد على الزياهي حيث قيد
 بالعدل في قوله والعدل الواحد يكفي واثبات أن المستور الواحد يكفي دون الفاسق ثم قال
 والاحسن عندي أن يقال ان كان رأى القاضي موافقاً لقول هذا المستور في العسرة
 يقبل والا بأن لم يكن للقاضي رأى في عسرة المحبوس أو يسره فيشترط كون الخبر عدلاً اه
 واستحسنه في النهر وغيره قلت قد يرجع الى ما قاله الزياهي من حيث لا يشعر وذلك انه اذا
 كان للقاضي رأى في عسرته بأن ظهر له حاله لا يحتاج الى شاهد أصلاً بل له اخرج به بلا
 سؤال والاحوط السؤال من عدل ليحقق به ما رآه القاضي ولا يكون بمجرد رأيه ويظهر
 من كلام شيخ الاسلام المارة وكذا من كلام الفتح الذي ذكرناه بعده أنه لا يلزمه العمل بقول
 ذلك العدل اذا اختلف رأيه واذا وافق قول الخبر رأى القاضي لاشك أنه يعمل به سواء كان
 الخبر عدلاً أو فاسقاً أو مستوراً فاعلم أن كلام الزياهي صحيح على ما اذا لم يكن للقاضي رأى

بغيبه دائن وأما المستور فان وافق
 قوله رأى القاضي عمل به والا
 أنفع الوسائل يجزم ولا يشترط حضرة
 الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا
 تنازع في اليسار والاعسار
 فهستاني قلت لكنهما بالاعسار
 لانه وهو يستحجة

بدليل قوله في شرح أدب القضاء وإذا مضت تلك المدة واحتاج القاضي إلى معرفة حاله
سأل الثقات من جيرانه وأصدقائه الخ فقوله واحتاج دليل أنه لا رأى له فقد ظهر أنه في
هذه الصورة تشترط العدالة كما عترف به الطرسوسي وفي الصورة الأولى لا تشترط عدالة
ولا غيرها واللام يكن للقاضي العمل برأيه وإخراج المجهوس بالسؤال وبدونه سقوط
هذا البحث من أصله فافهم واعلم هذا التحريم (قوله ولد المجهوب السؤال) أي سؤال
القاضي عن حال المجهوس وإنما يسأل احتياطاً كما مر (قوله فإن لم يظهر له مال خلاه)
أي أطلقته من الحبس جبراً على الدائن ثم إن إطلاقه باخبار واحد لا يكون ثبوتاً
حتى لا يجوز أن يقول هذا القاضي ثبت عندي أنه معسر ولا ينقل ثبوته إلى قاض آخر بل
هذا يختص به هذا القاضي أنفع الوسائل وأقصره في البحر والنهر (قوله ووقف) ذكره في
البحر بحثنا الحافاً باليتيم (قوله فعلى القاضي القضاء به) أي إذا أبى المجهوس أن يخرج
حتى يقضى بأفلاسه كما في البحر وغيره (قوله حتى لا يعيده الدائن ثانياً) أي قبل ظهور غناه
بحر والظاهر أن المراد أن لا يعيده قاض آخر لأن الأول ظهر له حاله فكيف يعيده إلى
الحبس بل لا يعيده لانه الدائن ولا غيره حتى يثبت غناه كما هو صريح عبارة البرازية
المذكورة وأيضاً إذا ثبت اعساره الحادث بشهادة تامة بعد خصومة كما مر فليس لقاض
آخر حبسه ثانياً فيما يظهر لانه يكون ثبوتاً فبذلك يخالف ما إذا أطلقه باخبار واحد
تأمل وقدم الشارح في الوقف في صور من ينصب خصماً عن غيره عدمه بالمدينون إذا
أثبت اعساره في وجه أحد الغرماء (قوله يريد تطويل حبسه) الظاهر أنه قد باعتبار
العادة والافق غيبته تطويل حبسه وإن لم يرد ذلك ولذا لم يبق بعد ذلك في عبارة الاشهاد
الآتية أفاده ط (قوله وقدره) بالنصب عطف على الضمير المنصوب في علمه (قوله
أو كفيل) أي بالمال أو النفس (قوله الا اذا ثبت اعساره) المناسب اسقاط الاعطاف
بأو والمراد بالثبوت الظهور ولو برأى القاضي أو باخبار عدل كما مر (قوله أبيع عرضي)
انظر ما فائدة التقييد بالعرض فإن العقار كذلك فيما يظهر وكذا لو قال أمهاني ثلاثاً
لادفعه كما قد مناه عن شرح الوهبانية وهذا أعم من أن يدفعه ببيع عرض أو عقار
أو باستعراض أو استيهاب أو غير ذلك ولا داعي إلى ما قاله المصنف في المنع من حله على
المقيد هنا كما لا يخفى (قوله لا لبلاء الأعذار) أي لا خبارة تدعيها ويحتمل أن الهمزة للسلب
والإبلاء بمعنى الإفتاء أي لازالة الأعذار بمعنى أنه لا عذر له بعد ما قاله لانه تبلى الأعذار
وتفنيها ط (قوله وسعي عتامة في الحجر) قال المصنف والشارح هذا والقاضي يحبس
الحق المدينون لبيع ماله دينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بالأمره وكذلك لو كانا
دنانير وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحسن أن لا يتحادهما في التهمة لا يبيع القاضي
عرضه ولا عقاره للدين بخلافهما وبه أي بقولهما بدينهما والدين يقف اختياراً ويصححه
في تصحيح القدر ويبيع كل ما لا يحتاجه للمحال اه وحاصله أنه إذا امتنع عن البيع

ولذا لم يجب السؤال أنفع الوسائل
فتنبه (فإن لم يظهر له مال خلاه)
بلا كفيل الا في ثلاث مال يتيم
ووقف وإذا كان الدائن غائباً ثم
لا يحبس ثانياً الا لأول ولا غيره
حتى يثبت غريمه غناه برازية
وفي التهمة برهن المجهوس على
انلاسه فأراد الدائن إطلاقه
قبل تفليس به فعلى القاضي
القضاء به حتى لا يعيده الدائن ثانياً
(فرع) احضر المجهوس الدين
وغاب ربه يريد تطويل حبسه ان
علمه وقدره أخذ أو كفيل
وخلاصه حلية وفي الاشهاد لا يجوز
إطلاق المجهوس الا برضا خصمه
الا اذا ثبت اعساره أو احضر الدين
للقاضي في غيبة خصمه (ولو قال)
من يراد حبسه (أبيع عرضي
وأقضى ديني أجله القاضي) يومين
أو (ثلاثة أيام ولا يحبس) لأن
الثلاثة مائة ضربت لا لبلاء الأعذار
(ولو له عقار يحبس) أي (ليبيعه
ويقضى الدين) الذي عليه (ولو
بشن قبيل) برازية وسعي عتامة
في الحجر

يبيع عليه القاضى عرضه وعقاره وغيرهما وفي البرازية وفرع على صحة الحجر أنه يترك له
 دست من الثياب ويبيع الباقي وتباع الحسنة ويشتري له الكفاية ويبيع كأنه الحدي
 ويشتري له من طين ويبيع في الصيف ما يحتاجه الشتاء وعكسه (قوله ولم يمنع غرامه عنه)
 عطف على قوله خلا، وكان ينبغي ذكره عقبه (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية
 وهو الصحيح بحسب (قوله قبلان، ونه الخ) قال في أنفع الوسائل وبعد ما خلى القاضى
 سبيله فاصحاب الدين ان يلزمه في الصحيح واحسن الاقوال في الملازمة ما روى عن
 محمد أنه قال يلزمه في قيامه وقعوده ولا يمنعه من الدخول على أهله ولا من الغداء
 والعشاء والوضوء والخلافة وله ان يلزمه بنفسه واخوانه وولده من أحب اه وتامه
 في البصر (قوله لا لايلا) لأنه لا يمر بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال في يده فالملازمة
 لا تفيد بغير عن المحيط ويظهر منه أنه ليس له الملازمة في وقت لا يتوهم وقوع المال في يده
 فيه كما لو كان مريضاً مثلاً أو قاعاً وأنه ليس له ملازمة لبيع على قصد الاختيار لأن الكلام
 فيما بعد ظهر وعسرته وتخليته من الحبس والعلة في الملازمة امكان قدرته على الوفاء بعد
 تخليته فيلزمه كي لا يخفمه (قوله ريس تاجر المرأة) ملازمة مبنية عبارة مبنية
 المفتى ولو كان المدعى عامية امرأة قبل يستأجر امرأة تملأها أو قبل له أن يلزمها
 ويحسب معها أوقية، حتى على ثيابها بالنهار أما بالليل فتلزمها النساء فان هربت ودخلت
 خربة لا بأس أن يدخل الرجل إذا كان يأمن على نفسه في ذلك ويكون بعيداً منها ويحفظها
 بعينه اه ونقل الثاني في الجرح عن الوقعات مع الألبان له ضرورة في هذه الخلوة أي الخلوة
 بالمرأة الأجنبية (قوله الاضطرر) عبارة الهدياية الا اذا علم القاضى أن الملازمة يدخل
 عليه ضرر بين بأن لا يمكنه من دخول داره فيقتل بحسبه دفعاً للضرر اه قات والظاهر
 أن هذا فيمن لظهور للقاضى عسرته بعد حبسه والافك كيف يحبس ثانياً بالظاهر ورغناه أو هو
 مفروض فيما قبل الحبس أصلاً (قوله وكافة في البرازية) كقيل بالنفس) الاولى بكسبيل
 بالباء وعبرة البرازية نقلاً عن الامام محمد وان في ملازمة ذهاب قوته وعياله كافة أن
 يقسم كقيل بنفسه ثم يتلى سبيله (قوله ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه الخ) هذا
 مقابل قوله ثم بعد حبسه سأل عنه وقد اختلف التصحيح في هذه المسئلة في الثانية عن ابن
 الفضل أن الصحيح القبول وفي شرح أدب القضاء أن الصحيح عدمه وأن عليه عاقبة المشايخ
 واختار في الحاشية أنه منقوض الى رأى القاضى فان رأى أنه لا يقبل وان علم أنه وقع لا
 قال في أنفع الوسائل وكأنه أراد به قوله لا يقبل برهانه ويألف معه ويقول له وقع أن
 يقول لو قعدت في الحبس كذا وكذا لا يحصل لك مني شيء وأخرى أخرج على رغبته ونحو
 ذلك ثم قال وكان الذي يقول ينبغي للقاضى اذا علم أن يئته عدولهم دون في العدالة
 يقبل قال وهذا حسن أيضاً على ما به لأن العدل المختص لا يشهد ما لم يقطع بقضه بخلاف
 غيره ممن يحتاج الى تزكية ولا يعرف القاضى بقرينة ولا ديات اه ملخصه اوفى ما اذبرهن على

مطلبه
 في ملازمة المديون

(ولم يمنع غرامه عنه) على الظاهر
 فيلزمونه نهاراً لاليل الا أن
 يكتسب فيه ويستأجر له امرأة
 تلزمها مبنية (نوع) لو
 اختار المطلوب الحبس والطالب
 الملازمة في حجر الهدياية يجوز
 الطالب الاضطرر وكيفية في
 البرازية لا كقيل بالنفس ولطالب
 ملازمة بالأمر فاض لومة قرا
 بحقه (ولا يقبل برهانه على افلاسه
 قبل حبسه) اقباه اهلى النفي

افلاسه بعد حبه قبل مضى المدة وفي الخاتمة لا يقبل في الروايات الظاهرة الابد مضمي
 المدة اه ومضى الامام الخصاص في أدب القضاء على قبولها قبل مضى المدة (قوله
 وصححه عزى زاده) ايس هو من أهل التصحيح ولكنه نقل عن الزيلعي أن عليه عامة المشايخ
 قلت وعليه الكثر وعبد وعاء التصريح به صححه وعلمه الزيلعي بأنها بيينة على النقي فلا
 تقبل ما لم يتأيد بمؤيد وهو الحسب وبعده تقبل على سبيل الاحتياط لا على الوجوب كما ينسأ
 اه (قوله والمقول عليه رأي) أي رأي القاضي واعلم أن كلام النهر هنا غير محرز فانه قال
 بعد دليل الزيلعي المذكور أن قول عليه رأي كما مر عن شيخ الاسلام وهذا هو إحدى
 الروايتين وهو اختيار العامة وهو الصحيح وقال ابن الفضل الصحيح أنها تسبيل وقال
 قاضيخان ينبغي أن يكون مقوضا إلى رأي القاضي ان علم يساره لا يقبلها وان علم
 اعساره قبلها اه وبقي ما زاد لم يعلم من حاله شيئا والظاهر أنه لا يقبلها اه مافي النهر وفيه
 أن ما مر عن شيخ الاسلام هو ما قدمناه عنه في سؤاله عن حال الحسبوس بعد تمام المدة
 وأنه لا يجب بل له أن يعمل بما يراه ولا يخفى أن كلامنا هنا فيما قبل الحسب وما قبله عن
 قاضيخان غير ما قدمناه عنه آنفا ولا يخفى ما فيه فانه اذا علم اعساره وكان ظاهرا يسأل
 عنه عاجلا ويقبل بيئته ويحكي سبيله كما قدمه الشارح والكلام هنا فيما اذا كان أمره
 مشكلا كما في البرازية حيث قال وان كان أمره مشكلا هل يقبل البيينة قبل الحسب فيه
 روايتان (قوله ويينة يساره أحق الخ) هذا ظاهر فيما يكون فيه القول للمدعي انه فقير
 لأن البيينة لا تثبت خلاف الظاهر وذلك في بيينة اليسار أما القسم الاول وهو ما يكون
 القول فيه للمدعي بأن كان الدين ما تزمه بقابله مال أو بعد قد فلا يظهر لأن الأصل فيه
 اليسار بل الظاهر تقدم بيينة الاعسار لا تثبت خلاف الظاهر ولم أر من فصل بل كلامهم
 هنا مجمل فليأتنا (قوله لأن اليسار عارض) فان لا ادعى تولد ولا مال له كما مر لكن اذا
 تحقق دخول المبيع في يده صار اليسار هو الأصل فيه ينبغي ترجيح بيينة الاعسار كما قلنا تأمل
 (قوله نعم لو بين الخ) عساره الفتح هكذا وكل ما عارضت بيينة اليسار والاعسار قدمت بيينة
 اليسار لأن معهما زيادة علم اللهم إلا أن يدعى أنه موسر وهو يقول أعسرت من بعد ذلك
 وأقام بذلك بيينة فانه تقدم لان معهما علما بأمر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه قال في
 البحر والظاهر أنه بحث عنه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه
 اه وردة المقدمي بقوله وهذا تجز من غير تحزاه قلت ووجهه أولامنع كونه بجما بل ظاهر
 كلام الفتح أنه منه قول كيف وهو موافق لما قدمناه عن أنفع الوسائل عن النهاية عند قول
 الشارح الا اذا تنازعوا في ما قاله في النهر من أنه ينبغي أن يكون معناه أنه بين سبب
 الاعسار وشهدوا به وما في البحر مدفوع بأنهم لم يشهدوا بيسار حادث بل بما هو سابق على
 الاعسار الحادث وبيينة الاعسار تحددت أمر عارضها اه لكن يظهر لي أن سبب
 الاعسار غير لازم بل يكفي قولهم انه أعسر بعد ذلك تأمل (تنبيهه) قال الميرى

وصححه عزى زاده وصححه غيره
 قبولها والمقول عليه رأي كما مر
 فان علم اعساره قبلها والا لا نهر
 فليحفظ (ويينة يساره أحق) من
 بيينة اعساره بالقول لأن اليسار
 عارض واما بيينات لا تثبت نعم لو
 بين سبب اعساره وشهدوا به

مطلب
 بيينة اليسار أحق من بيينة الاعسار
 عند التعارض

قوله وهذا تجز من غير تحز الاول
 باليسار من البراة وهي الاقدام
 على الشيء بالانزق والساني بالهاء
 المهملة وهو طلب الامر الاسوى
 أي الاوفق اه منه

وفي أوضح رمز نافلا عن المستصفي واعلم أن بينة الاعسار انما تقبل اذا قالوا انه كـ
 الاعمال وضيق الحال أما اذا قالوا الامال له لا تقبل اهـ (قوله فتقدم) الاولى حذف القناط
 (قوله قبلات) لان المقصود منها دوام الحبس عليه بحر عن البرازية (قوله والا الخ) أي
 بأن ينوامة قد ارماعك لم يكن قبولها (قوله لانها قامت المحبوس الخ) أي على اثبات
 ملكه القدر معين قال في القنية وقولهم أي الشهود انه موسر ليس كذلك فيقبل اهـ قلت
 وحاصله أن الشهود لو قالوا انه عاكث الشيء القلاني مثلا لا تقبل لانه يقول لأملك شيئا
 وهم يشهدون له بأن ذلك الشيء ملكه والبيعة لا تقبل للمكر بل تقبل عليه وهذه شهادته
 صريحة وتضمن الشهادته عليه بيساره وادامة حبسه واذا بطل الصريح بطل ما في ضمنه
 بخلاف قولهم انه موسر فانهم اشهادا عليه صريحان كان قولهم انه موسر يتضمن الشهادة
 بأنه عاكث الدين أو أكثر فافهم اليست بشهادة له اذ ليس فيها اثبات شيء معين أو مقدار قدر
 الدين لان البسار أعظم وأيضاً فانهم اضمنة لا صريحة بل الصريح منها قصد ادا حبه
 فافهم (قوله وسبي في الحجر) قدمنا عبارة فيه (قوله وجبت فلا بد حبسه) أي على
 قولهم ما وكذا على قوله ان كان ماله غير عقار ولا عرض بل كان من الاثمان ولو خلاص
 جنس الدين كما قدمناه (قوله ولا يحبس لما مضى الخ) اعلم ان نفقة الزوجة لا تصير ديناً
 على الزوج الا بالقضاء أو الرضا فاذا مضت مدة قبل القضاء والرضا سقطت عنه والمراد
 بالمدة شهر فأكثر وكذا نفقة الولد الصغير الفقير أو ما نفقة سائر الاقارب فانهم تسقط بالمضي
 ولو بعد القضاء أو الرضا الا اذا كانت مستندة بأمر قاض فلا تسقط بالمضي هذا حاصل
 ما قدمه الشارح في النفقات امكن ما ذكره من كون الصغير كل زوجة نفقة هناك
 عن الربيعي وقد مناهنا أنه مخالف لاطلاق المتون والشروح والمصريح به في الهداية
 والخيرة وشرح أدب القضاء والناحية من أن نفقة الولد والوالدين والارحام اذا قضى بها
 ومضت مدة سقطت (قوله وان قضى بها) أفاد أنه اذا لم يقض بها لا يحبس بها بالاولى لانها
 لم تصرد ديناً أصلاً وما اذا قضى بها ومثله الرضا فلانها ليست بدل مال ولا ملتزمة بعقد على
 ما مر أي في قوله لا يحبس في غيره ان ادعى الفقر كما مر تقريره (قوله حتى لو برهنت الخ)
 المناسب حذفه والاقتصار على ما بعده لا يكثر (قوله حبس بطلبها) أي بطلبها حبسه
 ان كانت النفقة مقضياً بها أو متراضى عليها (قوله كما لو أبي أن ينفق عليها) أي كما يحبس
 الموسر لو امتنع من الاتفاق على زوجته وولده الفقير الصغير كما في السراج وفهم في البحر
 أنه قيد احتراماً عن البالغ الزمن الفقير وقال وفيه تأمل لا يخفى قال في المنع وليس
 كذلك فانه في معنى الصغير كما لا يخفى فيحبس أبوه اذا امتنع من الاتفاق عليه كما هو الظاهر
 اهـ وفي الفتح ويحقق الامتناع بأن تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض النفقة وان كان
 مقداره النفقة قليلاً كالداني اذا رأى الثاني ذلك فأما مجرد فرضها لو طلبت حبسه لم
 يحبس لان العقوبة تستحق بالنظم وهو بالمنع بعد الوجوب ولم ينفق وهذا يقتضي أنه اذا

فتقدم لاثباتهم الأمر اعراضاً ففتح
 بجنا واعقده في النهر وفي القنية
 ان لم يبينوا مقصد ارماعك قبلات
 والا لم يكن قبولها لانها قامت
 للمحبوس وهو منكر والبيعة مق
 قامت للمكر لا تقبل (وأبد حبس
 الموسر) لانه جزاء التسلط قامت
 وسبي في الحجر أنه يباع ماله لارينه
 عندهما وبه يفتى وسجدت فلا
 يأبد حبسه فتنبه (ولا يحبس لما
 مضى من نفقة زوجته وولده)
 اذا ادعى الفقر وان قضى بها
 لانها ليست بدل مال ولا لزمته بعقد
 على ما مر حتى لو برهنت على بيساره
 حبس بطلبها (بل حبس اذا)
 برهنت على بيساره بطلبها كما لو
 (أبي ان ينفق عليها)

أوعلى أصوله وفروعه فيحبس أحياه
لهم بغير قتال وهل يحبس لهم
لو أبي لم أره وظاهر تقييدهم
لكن مأمور عن الأشباه لا يضرب
المحبوس إلا في ثلاث بقيده
فتأمل عند الفتوى وسيجي
حبس الولي بدين الصغير (لا)
يحبس (أصل) وإن هلا (في دين
فرعه) بل يقضى القاضي دينه
من عين ماله أو قيمته والصحيح
هذه ما يبيع عقاره كقوله بجر
فليحفظ (ولا يستخلف قاض) نائباً

لم يقرض لها ولم ينفق الزوج عليها في يوم ينبغي إذا قدمته في اليوم الثاني أن يأمره
بالانفاق فإن رجع فلم ينفق أو وجهه عقوبة وإن كانت النفقة سقطت بعد الوجوب فهو
ظالم لها وهو قياس ما أسلفناه في باب القسم من قولهم إذا لم يقسم لها سفر أفعته يأمره
بالقسم وعدم الجور فإن ذهب ولم يقسم فرافعه أو وجهه عقوبة وإن كان مذهبها من
الحق لا يقضى ويحصل به ضرر كبير اهـ (قوله وفروعه) أي وبقية فروعه كالنات
والولد البالغ الزمن وهذا بناء على ما مر من أن الصغير غير قيد (قوله وهل يحبس لهم
لو أبي لم أره) أصل التوقف لصاحب الشرع بالإبادة قلت إذا حبس الأب فغيره بالأولى مع
أنا قدمنا في آخر النفقات التصريح بذلك عن البدائع فإنه قال ويحبس في نفقة الأقارب
كل زوجات أم غير الأب فلا شك فيه وأما الأب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن
الولد ولأنه تاسعة طبق في الزمان فالويلم يحبس سقط حق الولد رأساً ~~كان~~ في حبسه دفع
الهلاك واستند إلى الحق عن الفتوات لأن حبسه يحمله على الأداء اهـ وقد تمنا هنا لأن
هذا خلاف ما عزا الشارح إلى البدائع (قوله وظاهر تقييدهم) أي بالولد فإن عبارة
الكنز وغيره ويحبس الرجل بنفقة زوجته لاني دين ولده إلا إذا امتنع من الانفاق عليه
ولا يخفى أنه لا تنفذ عدم الحبس في نفقة غير الولد (قوله لكن مأمور) أي في أول الباب
(قوله بقيده) أي بقيده حبسه بالامتناع عن نفقة القريب المحرم حيث عبر بالمحبوس
(قوله فتأمل عند الفتوى) أي حيث حصل الاضطراب في فهم هذا الحكم من كلامهم
فلا تعجل في الفتوى قلت وما اتقنا من البدائع زال الاضطراب وانضح الجواب فافهم
(قوله وسيجي) أي في آخر الباب ويأتي الكلام عليه (قوله لا يحبس أصل الخ) أي
ولو جحد الأم لأنه لا قصاص عليه بقتل ولد بنته فكذلك لا يحبس بدينه وقيد بالاصل لأن الولد
يحبس بدين أصله وكذا القريب بدين قريبه كما في الثانية بجر وسيد كذا الشارح آخر
الباب نظماً جماعة ممن لا يحبس وسبأ في عتقهم عشرة (قوله بل يقضى القاضي الخ)
أفاد أنه لا فرق في عدم الحبس بين الموسر والمعسر لكن يبيع القاضي مال الأب لقضاء
دين ابنه إذا امتنع لأنه لا طريق له إلا البيع والاضاع أفاده في الجور وذكر في جواهر
الفتاوى لا يحبس الأب إلا إذا تمرد على الحاكم اهـ لكن ما ذكر من أن القاضي يقضى دينه
يفي عن حبسه ذكره الرمي عن المصنف (قوله من عين ماله) أي إن كان من جنس الدين
وقوله أو قيمته أي إن كان من غير جنسه كما لو كان الدين دراهم والمال دنانير فباع الدنانير
بالدراهم ويطع به الدين عند الامام وصاحبه (قوله والصحيح الخ) مقابلة أنه يبيع
عندهما المنقول دون العقار وأما عنده فلا يبيع المنقول ولا العقار وقد مرنا أن المقتضى به
قوله ما (قوله ولا يستخلف قاض الخ) أي ولو بعذر بجر عن العناية قد دخل فيه ماله
وقعت له حادثة فلا يستخلف بل اتفقوا بوض في البحر عن السراجية القاضي إذا وقعت له
حادثة أو لولده فأنا بغيره وكان من أهل الأناية وتخاصموا عنده وقضى له أو لولده جازم قال

مطالع
في استخلاف القاضي نائباً عنه

وقد سئل عن صحة تولية القاضي ابنه قاضيا حيث كان مأذونا له بالاستخلاف فأجبت بنهم
وشمل اطلاقه الاستخلاف ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهبه أو مخالفا له قال
وظاهر اطلاقهم أن المأذون له بالاستخلاف يملكه قبل الوصول الى محل قضائه وقد جرت
عادتهم بذلك وسئل عنه فأجبت بذلك اه ثم نقل عن شرح أدب القضاء أنه ذكر في موضع
أن القاضي انما يصير قاضيا اذا بلغ الى الموضع ألا ترى أن الاول لا ينزل ما لم يبلغ هو البلد
وفي موضع آخر ينبغي له أن يقدم نائبه قبل وصوله ليتعرف عن أسحوال الناس اه فالقول
بشيء أنه لا يملكه قبل وصوله إلا أن يقال إن قاضي القضاة مأذون بذلك من السلطان وهو
الواقع الآن اه مطلقا قلت وماتق له نائبه صريح في أن له النيابة قبل وصوله والتعليل
بالتعرف عن أسحوال الناس لا ينبغي أن للنائب القضاء قبيل وصول المنيب لأن التعرف
يكون بالقضاء خفي فذا وصل نائبه فالظاهر انزال الاول لان النائب قائم مقام المنيب
وقد عللوا عدم انزال الاول قبل وصول الثاني بصيانة المسلمين عن تعطيل قضاياهم
وبوصول نائب الثاني لا تعطيل قضاياهم وحيث كان الواقع الآن هو الاذن من
السلطان فلا كلام وبه اندفع ما قيل انه لا يقول على ما أفتى به في البحر (قوله الا اذا
فوض اليه) ومنه نائب القاضي قال في البحر وفي الخلاصة الخليفة اذا أذن للقاضي في
الاستخلاف فاستخفاف رجلا وأذن له في الاستخلاف جازله الاستخلاف ثم روى اه (قوله
كتوله ول من شئت واستبدل) هذا نظير لا تقبل أي فانه في الدلالة يملك الاستخلاف
والعزل نظير ما لو صرح بهم ما (قوله أو استخاف من شئت) لا يصح عطفه على قوله واستبدل
لانه يقتضي أنه لو قال ول من شئت واستخلف من شئت يملك العزل أيضا وليس كذلك
لأن استخلف بمعنى ول بل نص في البحر في هذه الصورة على أنه لا يملك العزل فتمين عطفه
على قوله ول وعليه فكان المناسب أن يقول كتوله ول أو استخلف من شئت واستبدل
(قوله فان قاضي القضاة الخ) في موضع التعديل ان قوله وفي الدلالة يملكه ما (قوله فيهم)
أي في القضاة (قوله تقليد اعزلا) نفس لا إطلاق (قوله فانه يستخلف بلا تفويض)
فان كان قبل شروعه لم يثبت أصابه لم يجز أن يستخلف الا من كان شهدا لخطبة وان بعد
الشروع فاستخفاف من لم يشهدا جازنهما رأى لانه بان وليس يفتتح والخطبة شرط الافتتاح
وقد وجد في حق الاصل فتح واعتراض بما لو استخلف شخص الم يشهد الخطبة ثم أفسد
صلاته ثم افتتح بهم الجمعة فانه يجوز وأجيب بأنه لما صرح شروعه فيها وصار خليفة للاول
التحقق من شهادتها واستظهر في العناية الجواب بالباقي ان تقدم شروعه فيها (قوله
للاذن دلالة) لان المولى عالم بوقتها وانه اذا عرض عارض فانت لا الى خلف ومعلوم أن
الانسان عرض للاعراض فتح قال في التمر وهو ظاهر في جواز الاستخلاف للمرض
ونحوه وتقييد الزيلعي بالمدن لا دليل عليه وقد نافي الجمعة مسألة الاستخلاف بغير هذا
فارجع اليه اه وحاصل ما مر في الجمعة أنه قبل لا يصح الاستخلاف بلا اذن السلطان

(الا اذا فوض اليه) صريحا
كول من شئت أو دلالة يملكه
قاضي القضاة والدلالة هنا أقوى
لان في الصريح المذهب كورعك
الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة
يملكه ما كقوله ول من شئت
واستبدل أو استخلف من شئت
فان قاضي القضاة هو الذي يصرف
فيهم مطاعا تقليدا وعزلا (بجمل
المأمور باقامة الجمعة) فانه
يستخلف بالتفويض للاذن
دلالة ابن مالك وغيره

قوله عرض للاعراض الاول
بالغير المجبة وهو الهدف الذي
يرى اليه والثاني بالمهمله جمع
عرض بمعنى عارض فالانسان
مشبه بالهدف والاعراض مشبهه
بالهام اه منه

الاذا سبقه الحدث فيها وقيل ان لضرورة جازأى لحدث أو غيره والا فلا وقيل يجوز
مطلقا وعليه مشي في شرح المنية والمهر والنزوكذا الشرع بلاني والمصنف والشارح
(قوله وما ذكره من خلافه) أي في الدرر والغرر من باب الجملة من أنه لا يستخلف
للصلاة ابتداء بل بعدما أحدث الا اذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف اه وهو ما مر
عن الزياي (قوله وقدم في الجمعة) ومز أيضا هناك عن العلامة عجب الدين بن جريش في
الجمعة في تعداد الجمعة أن اذن السلطان باقامة الخطبة شرط أول مرة للباقي فيكون الاذن
منسجبا لتولية النظارة الخطباء واقامة الخطيب نائباً ولا يشترط الاذن لكل خطيب اه
بحر وقدمنا هناك نحوه عن فتاوى ابن الجلي وذكروا هناك أن معناه أن اذن السلطان
شرط في أول مرة فاذا أذن لشخص باقامتها كان له الاذن لا آخر ولا آخر الاذن لا آخر
وهكذا وليس المراد أن اذن السلطان باقامتها أو لمرة يكون اذنا لكل من أراد اقامتها
في ذلك المسجد بدون اذن من السلطان أو من مأذونه كما يوهمه ظاهر العبارة وتقدم تمامه
فراجع (قوله المقوض اليه) بالجزء للقاضي (قوله بغير تفويض منه) أي من
السلطان درر (قوله كوكيل وكل) أي باذن الموكل فانه لا يملك عزله ولا يعزل بموته
وينعزلان بموت الموكل بخلاف الوصي حيث يملك الايصاء الى غيره ويملك التوكيل
والعزل في حياته لرضا الموصى بذلك دلالة لجزء بحر (قوله وكذا لا يعزل أيضا بعزله) أي
لا يعزل النائب بعزل القاضي أي بعزل السلطان له (قوله ولا بموته) أي موت القاضي
المستنيب (قوله ولا بموت السلطان) أي لا يعزل النائب به كما لا يعزل المستنيب بخلاف
موت الموكل فانه يعزل به الوكيل والفرق كافي وكافة الزياي أن السلطان عامل للمساكين
فلا يعزل بموته القاضي الذي ولاه هو ولا القاضي باذنه والموكل عامل لنفسه فيعزل
وكيله بموته لبعطلان حقه (قوله بل بعزله) أي بعزل السلطان للنائب (قوله واعتمده في
الدرر) أي في متنها حيث قال ولا يعزل أي نائب القاضي بخروجه أي القاضي من
القضاء وقال في المتن فنانا به لا يعزل بعزله ولا بموته بل هو نائب السلطان الاصيل اه
فالضمير راجع الى عدم عزل النائب بموت القاضي أو بعزله (قوله وتسامه في الاشياء)
قال فيها فقهر من ذلك اختلاف المشايخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول
البرازي القتموي على أنه لا يعزل بعزل القاضي يدل على أن القتموي على أنه لا يعزل
بموته بالاولى ثم نقل عن التاجانية القاضي رسول عن السلطان في نصب النواب اه ط
(قوله وفي فتاوى المصنف الخ) حيث سئل عما ذكره ابن الغرس من أن نائب
القاضي في زماننا يعزل بعزله أو بموته فانه نائبه من كل وجه أجاب لا يعتمد على ما ذكره ابن
الغرس لخالفته للمذهب فقد نقل الثقات أن النائب لا يعزل بعزل الاصيل ولا بموته قال
الزياي من كتاب الوكالة لا يملك القاضي الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا يعزل بعزل
القاضي الا قول ولا بموته وينعزلان بعزل الخليفة له ما ولا يعزلان بموته وهو المعتمد في

وما ذكره من خلافه وقال في البحر
لا أصل له وانما هو فهم فهمه من
بعض العبارات وقدم في الجمعة
(نائب القاضي المقوض اليه
الاستنابة) فقط لا العزل (نائب
عن الاصل) وهو السلطان
وحينئذ فلا يملك أن يعزل القاضي
بغير تفويض منه) للعزل أيضا
كوكيل وكل (و) كذا لا يعزل
أيضا (بعزله) ولا بموته ولا بموت
السلطان بل بعزله زياي وعين
وابن ملك وغيرهم في الوكالة
واعتمده في الدرر والمتمنى وفي
البرازية وعليه التتموي وتسامه
في الاشياء وفي فتاوى المصنف
وهذا هو المعتمد في المذهب لا ما ذكره
ابن الغرس لخالفته للمذهب

المذهب ولم يزل خلاف في المسئلة والله سبحانه اعلم اهـ لكن الخلاف موجود كما مر عن
الاشباه (قوله صحيح قضاؤه لو أهلا) في التنازعية عن المحيط ولو أن السلطان لم ياذن له في
الاستخلاف فأمر رجلا بحكم بين اثنين لم يحز حكمه ثم أن القاضي لو أجاز ذلك الحكم
ينظر إن كان بحال يجوز حكمه لو كان قاضيا جازا مضاه القاضى حكمه وإن كان بحال
لا يجوز حكمه لو كان قاضيا ما ينظر إن كان من يختلف فيه الفقهاء كالحمد ود في القذف
جازا مضاه ذلك وإن كان عبدا أو صبيما لم يجز (قوله بل لو قضى فضولى) أى
من غير استخلاف أصلا (قوله أو هو) أى القاضي كالأولى كان مولى في كل أسبوع يومين
فقضى في غير اليومين توقف قضاؤه فإن أجازته في نوبة جاز جامع الفصولين (قوله في
القضاء) أى ليس خاصا به فقد نحو البيع والشكاح (قوله ففوض لغيره صحيح) ظاهره
ولو بدون الأذن المصرح لانه مأذون دلالة العلم بأن قضاؤه بنفسه لا يصح تأمل (قوله
ولو عتق الخ) ومثله لو فوض الكافر فأسلم فهو على قضاؤه عند محمد كما قدمناه عند قوله
أهله أهل الشهادة وقد قدمنا هناك وجه الشرح بينهما وبين الصبي حيث يحتاج إلى
تجديد التوقيض (قوله خرج المحكم) فإنه إذا رفع حكمه إلى قاض أمضاء وان وافق
مذهبهم والأبطال لأن حكمه لا يرفع خلافا كما يأتي في الحكميم ح (قوله ودخل
الميت الخ) وكذا القاضي البغلة فإذا رفع إلى قاضى العدل نفذ كما ذكره الشارح عند
قول المصنف فيمات ويوزن قبله القضاء من السلطان العادل والباطل وأهل المبنى
وقدمنا فيه ثلاثة أقوال وأن المعتقد أنه بنفذه وانق رأيه وألا فافهم (قوله والمخالف
لرأيه) أى رأى القاضي المرفوع اليه الحكم لكن فيه تفصيل يأتي قريبا وأما لو كان
القاضى الأول حكم بخلاف رأيه فسيأتي في قول المصنف قضى في محتم فيه الخ (قوله
لانه ذكره الخ) تعليل لقوله ودخل الخ قصده به الرد على الزيلعي حيث ذكر أن كلام
المصنف يوهم اختصاصه بما إذا كان موافقا لرأيه وقد تبع الشارح في هذا التعامل
صاحب البحر وفيه نظر وكان المناسب أن يقول بدله لانه مطلق عن التقييد أما العموم
فمنوع لما صرح حوايه في كتب الأصول كالصريح وغيره من أن التكررة انما تتم نصا إذا
وقعت في سياق النفي ومنه وقوعها في الشرط المتيب إذا كانا معا لانها تكون على النفي
كقوله ان كلت رجلا فعبدي حر فإن الخلاف على نفيه فاللهي لا أكلم رجلا فلهي نكرة
في سياق النفي فتم ولهذا لا تتم في الشرط المتيب مثل ان لم أكلم رجلا لانه على الإثبات
كانه قال لا كلن رجلا فلاتم وأما الشرط في غير المتيب مثل ان جاء لرجل فأطعمه فليس
نصا في العموم ومنه ما نحن فيه فافهم (قوله ادحكم أنفسه قبل ذلك) أى قبل الرفع اليه
كذلك أى حكمكم قاض آخر في أنه بنفذه إذا رفع اليه ويكون هذا رافعا للخلاف فيه
ولا يحتاج في نقوده على المخالف إلى قاض آخر لكن ذكر ذلك ابن الغرس سؤالا وأجاب عنه
بأنه لا يصح لانه غير ممكن شرعا إذا تناقض لا يقضى لنفسه بالاجماع والحكمكم به حكمكم بجمعة

(ونائب غيره) أى غير المتقوض

المه (ان قضى عنده أو) فافهم

و (أجازته) القاضي (صحيح) قضاؤه

لو أهلا بل لو قضى فضولى أو هو

في غير نوبته وأجازته جاز لان

المقصود حصول رأيه به ر قال

وبه علم دخول القضاوى في القضاء

*(فرع) في الاشباه والمنظومة

المجبة لو فوض له بعد ففوض لغيره

صحيح ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق

فقضى صحيح بخلاف صبي بالغ (وإذا

رفع اليه حكم قاض) خرج

الحكم ودخل الميت والمعزول

والمخالف رأيه لانه ذكره في سياق

الشرط فتم فافهم (آخر) قيد

اتفاق ادحكم أنفسه قبل ذلك

كذلك ابن كمال

مطالع

في عموم التكررة في سياق الشرط

فهل ننسبه فليقوا اه قلت هذا ظاهر بالنسبة الى رفع الخلاف أما بالنسبة الى منع الخصم والزامه به فلا فتأمل (قوله نفذه) أي يجب عليه تنفيذه (قوله لو جتهد افسه) ينصب بجتهد اخبر السكان المقدرة بعد لو واسمها ضمير عائدا الى حكمه العائد اليه ضمير نفذه ثم اعلم انهم قسموا الحكم ثلاثة أقسام قسم يرتبكل حال وهو ما خالف النص أو الاجماع كما يأتي وقسم يحضى بكل حال وهو الحكم في محل الاجتهاد بأن يكون الخلاف في المسئلة وسبب القضاء وأما ثلثه **ك** شيرة منها الوضعية بشهادة المهدودين بالقذف بعد التوبة وكان يراه كشافني فاذا رفع الى قاض آخر لا يراه كذا في عصبه ولا يظله وكذا الوضعية لامرأة بشهادة زوجها وآخر أجني ترفع ان لا يجوز هذه الشهادة أمضاء لان الاقول قضى بجتهد فيه فننفذ لان الجتهد فيه سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء هل تدبر حجة للحكم أم لا فالخلاف في المسئلة وسبب الحكم لاني نفس الحكم وكذا الوضعية البينة على الغائب بلا وكيل عنه وقضى بها ينفذ لان الجتهد فيه سبب القضاء وهو أن البينة هل تكون حجة بالخصم حاضر فاذا رآها صحح وسيأتي اختلاف الترجيح في الاخيرة وقسم اختلافه فيه وهو الحكم الجتهدي فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم فقبل ينفذ وقبل يتوقف على امضاء قاض آخر وهو الصحيح **ك** كما في الزياهي وغيره وبا جزم في الخاتمة وسكنى ابن الشحنة في رسالته المرفقة في الشهادة على الخط عن جتهد ترجيح الاقول فاذا رفع الى الثاني فأما ما يصبر كان القاضي الثاني حكم في فصل بجتهد فيه فليس للثالث نقضه ولو أبطله الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه كالموقضى لولده على أجني أو لاهر أنه أو كان القاضي محمدا في قذف لان نفس القضاء مختلف فيه وسيدبر الشارح الى القسم الاخير وقام الكلام على ذلك في رسالة ابن الشحنة المذكورة والبرازية وسيأتي له مزيد تحقيق (قوله عالما) حال من قول المصنف قاض آخر وساغ محيى الحال منه وهو نكرة تخصها بالوصف وهو آخر ولا يصح كونه خبرا بعد خبرا كان المقدرة بعد لو في قوله لو جتهد افسه لان الضمير المستتر فيه عائدا الى الحكم كما علمت فيسألزم أن يكون الضمير المستتر في عالما عائدا الى الحكم أيضا ولا يصح (قوله عالما باختلاف الفقهاء فيه الخ) أقول **ك** ذلك أيضا في الجرف ذكر أن هذا شرط نفاذ القضاء في ظاهر المذهب ثم ذكر عبارة الخلاصة ثم قال والحقيق المعقد أن علمه بكون ما حكم به بجتهد افسه شرط وأما علمه بكون المسئلة اجتهادية فلا ويدل عليه ما في الفتاوى الصغرى اه ثم ذكر مسألة قضاء القاضي في الغالبية وأطال الكلام عليها وسيدكرها المصنف في قوله قضى في جتهد فيه بخلاف رأيه الخ ويأتي الكلام عليها وهذه غير مسألة اشتراط العلم التي نحن فيها ولم يوفها صاحب الجرح حقه حتى استشهدت على بعض المحققين فتكلم عليها بما قالوه في المسئلة الثانية الاتية مع أنهم ما مسئلتان متغايرتان فافهم ومسئلة اشتراط العلم وقع فيها نزاع وقد ألف فيها العلامة الحق الشيخ قاسم رسالة حاصلها أن وضع المسئلة المذكورة في قضاء القاضي الجتهدي في حادثة له في رأي مقر قبل

مطلب
ما ينفذ من القضاء وما لا ينفذ

(نفذه) أي ألزم الحكم والعمل بجتهده لو جتهد افسه عالما باختلاف الفقهاء فيه فلو لم يعلم لم يجز قضاؤه ولا عصبه الثاني في ظاهر المذهب زياهي وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة وبقي بخلافه وكأنه يسيرا فليحفظ

مطلب
مهم في قولهم يشترط **ك** كون القاضي عالما باختلاف الفقهاء

قضاؤه في تلك المسألة التي قصد فيها الملتقى عليه فصل حكمه في الملل المختلفة فيه وهو
لا يعلم ثم بان أن قضاؤه هذا على خلاف رأيه المقر قبل هذه المسألة بخلافه لا ينفذ قضاؤه
وأما إذا وافق قضاؤه رأيه في المسألة ولم يعلم حال قضاؤه أن فيها خلافا فلم يقل أحد من علماء
الاسلام بأنه لا ينفذ قضاؤه خلافا لمن زعم ذلك وبيان ذلك بالنصوص الصريحة منها قول
الامام حسام الدين الشهيد في التماوي الصغرى إذا قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم
بذلك لا ينفذ فانه ذكر في السير الكبير رجل مات وله مدبرون سقى عتقوا ثم جاء رجل
وأثبت دينه على الميت فباعهم القاضي على ظن أنهم عبيد وقضى بجوازهم ثم ظهر أنهم
مدبرون كان قضاؤه بذلك باطلا وان قضى في فصل مجتهد فيه وهو جواز بيع المدبر لكن
لم يعلم بذلك كان باطلا أم لا فلم أن الضابط أخذ من فرع وقع فيه القضاؤه على خلاف
رأيه السابق وهو أن المدبر لا يباع فلذا كان قضاؤه باطلا وعدم العلم دليل بقاء رأيه
السابق أما لو كان عالما وقضى على خلاف رأيه السابق عمل على تبدل اجتهاده بدليل
ما في السير الكبير في باب الفداء الذي يرجع الى أهله حيث قال مات وله رقيق وعلمه دين
كثير فباع القاضي رقيقه وقضى دينه ثم قامت البيعة لبعدهم أن يولد كان دبره فان
بيع القاضي فيه يكون باطلا ولو كان القاضي عالما بتدبيره واجتهد وأبطل تدبيره لكونه
وصية وباعه في الدين ثم ولي فاض آخر يرى ذلك خطأ فانه ينفذ قضاؤه الأول الخ فاعلم أن
عدم النفاذ ليس هو لعدم العلم بل لكونه بيع الطر وقال المسام أيضا قال في كتاب الرجوع
عن الشهادة إذا قضى القاضي بشهادة محمد ودين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ
قضاؤه وهو محمول على محدودين شهدا بعد التوبة كما في قضاؤه شرح الجامع ومن المعلوم
أن قضاؤه هذا على خلاف رأي المقر قبل ذلك فالذا لم ينفذ لعدم النفاذ لعدم صحة
الشهادة لا لعدم العلم فاذا ظهر أن هذا في قضاؤه القاضي المجتهد وأن اعتبار العلم وعدمه
انما هو للدلالة على البقاء على الاجتهاد الأول أو تبدله وأنه لو كان على وفق رأيه نفذ وإن لم
يعلم بالخلاف طهر ذلك أن اعتبار هذا في القاضي المقلد جهالة فاحشة وخرق لما أوجبت
عليه الامتثال في أن المقلد إذا قضى بقول امامه مستوفيا للشرط نفذ قضاؤه سواء علم أن
في المسألة خلافا ولا وصار مختلفا فيه بقضائه متفقا عليه كما صرح به نصوص
المختصرات والمطولات وامتنع نقضه بالإجماع هذا خلاصة ما في تلك الرسالة وحاصله أن
اشتراط كون القاضي المجتهد عالما بالخلاف انما هو لبيان أن الموضع المختلف فيه الذي لم
يقصد الحكم به لعدم علمه به كصحة بيع المدبر وقبول شهادة المحدود لا يصير محكما به في
ضمن السلك الذي قصد به وهو بيع عبيد المدينين انقضاه دينه وقبول شهادة العدل في
الصورتين السابقتين ونحوهما إذا لوجه لصيرورته محكما به مع عدم علمه به وقصد له ومع
كونه مخالفا لرأيه بخلاف ما إذا كان عالما به وقصد الحكم به فانه وإن خالف رأيه يصح
حكمه به ويكون ذلك رجوعا عن رأيه السابق لغير اجتهاده فينفذ وإذا رفع الى فاض آخر

أمضاء وهذا كلام في غاية التحقيق وحيث كان هذا هو ظاهر الرواية فلا يعدل عنه وكان صاحب الخلاصة فهمهم أن المراد اشتراط علمه بالخلاف فيما قصد الحكم به أو لم يقصد فلذا قال ويقتضي بخلافه ولا سيما إن كان فهمهم أيضا أنه شرط في المجتهد وغيره إذا لا شك في عدم ذلك ولا سيما على قضاء زماننا فهمهم والله سبحانه أعلم (قوله بعد دعوى صحيحة الخ) الظرف منه أني يحكم في قوله حكم قاض أو يحذف خبر أيضا لأن المقتدة بعد لو في قوله لو مجتهدا فيه قال في البحر أول كتاب القضاء فإن فقد هذا الشرط لم يكن حكما وإنما هو اقتضاء مخرج به الإمام السرخسي وبأنه شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات ونقل الشيخ فاسم في فتاواه الإجماع عليه ثم قال هنا في البحر فالخلاص أن الحكم المرفوع لا بد أن يكون في حادثة وخصوصة صحيحة كما مخرج به العمادى والبرازى وقال حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لأنه فتوى اهـ فلورفع إلى حنفى قضاء ما لى بـ لا بد دعوى لم يلتفت إليه ويحكم بـ عتقضى مذهبه ولا بد في أمضاء الثاني لحكم الأول من الدعوى أيضا كما سمعت اهـ أى لا بد في حكم الثاني إذا رفع إليه حكم الأول من أن يكون أيضا بعد دعوى صحيحة كما نقله قوله عن البرازى وهذه الدعوى والخصوصة تسمى الحادثة لحدوثها عند القاضي أي حكم بها بخلاف ما كان من لوازم تلك الحادثة فإنه لم يحدث بدون الخصوصية فيه فلذا لم يصح حكمه به قبلها كما يأتي بيانه في الموجب قريبا * ثم أعلم أن اشتراط تقدم الدعوى إنما هو في القضاء القصدي القولى دون الضمى والفعلى كما سنحققه في الفروع وكذا ما تسمع فيه الدعوى حسبة ومنه الوقف كما يأتي قريبا (قوله والا) أى وإن لم يكن حكم الأول بعد دعوى صحيحة لم يكن قضاء صحيحا بل كان اقتضاء أى يال حكم الحادثة وإذا كان اقتضاء لم يلزم القاضي الثاني تنفيذه بل يحكم بـ عتقضى مذهبه وافق حكم الأول أو خالفه فافهم (قوله وسيجيء آخر الكتاب) أى في مسائل شتى قبيل الفرائض وحاصله ما قدمناه عن البحر (قوله وأنه إذا ارتاب الخ) عطف على الضمير المستتر في سيجيء فأن هذا الحكم مذکور هناك أيضا اهـ ح لكن هذا ذكره في البحر وقال في النهر ولم أجده لغيره وتبعه الجوى ط (قوله قال) أى صاحب البحر وسبقه إلى ذلك العلامة ابن الغرس (قوله وبه عرف) أى بما ذكرناه أن فأن شرط صحة الحكم كونه بعد دعوى صحيحة الخ (قوله لتر ما ذكر) فوذا ما الحاطة القاضي الثاني على ما يحكمهم القاضي الأول على وجه التسليم له وأنه غير معترض عنده ويسمى اتصالا ويجوز بذكر الثبوت والتنفيذ فيه اهـ ابن الغرس قلت ولله العلامة ابن نجيم صاحب البحر رسالة في الحكم بلا تقدم الدعوى وقال في آخرها وأعلم أن هذا فيما تشترط فيه الدعوى وأما الوقف فالصحيح عدم اشتراطها لكونه حق الله تعالى فقبل البيعة بالدعوى ويحكم به كافي البرازية والظاهرية والعمادية وغيرهما فعلى هذا لا انكار على التنافي في الواقعة في زماننا الكتب الأوقاف لأن حاصلها إقامة البيعة على حكم قاض بالوقف فنقول لهم أن التنافي في زماننا ليست أحكاما إنما هو في غير الوقف

بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر والا كان اقتضاء فيحكم بمذهبه لا غير بحر وسيجيء آخر الكتاب وأنه إذا ارتاب في حكم الأول له طالب شهود الأصل حال وبه عرف أن تنافي زماننا لا يعتبر لتر ما ذكر

الخ اه . لمخاضاقت لكن هذا ظاهر في الوقف على القراء وفي اثبات مجرد كونه وقفا
 أما كونه موقوفا على فلان أو فلان وأن الواقف شرط كذا وكذا فلهذا حق عبدا فلا بد
 فيه من دعواه لا ثبات حقه ~~وكذا~~ في اثبات شروطه كما يعلم مما ذكرناه في كتاب الوقف
 فتأمل (قوله وقد تعارفوا الخ) هذا من متعلقات اشتراط صحة الدعوى من خصم على
 خصم حاضر لعمدة القضاء وبيانه أنه اذا وقع تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك
 الشيء الثابت عند القاضي ووقعت الدعوى بشروطها كان حكم بذلك الموجب فقط
 دون غيره فالواقف يوقف عقار عند القاضي بشرط فيه شروطا واصله الى المتولى ثم تنازعا
 عند القاضي الخفي في صحته ولزومه حكمهم ما وجب له لا يسهل كون حكم بالشروط
 فلا شافهي أن يحكم فيهم بمقتضى مذهبه ولا ينعى حكم الخفي السابق ونعاه في الاشياء
 وذكر في البحر أن القاضي اذا قضى بشي في حادثة به مدعى صحة لا يكون قضاء فيما
 هو من لوازمه الى أن قال فقد دعيات من ذلك كثير من المسائل فاذا قضى شافهي بصحة
 بيع عقار وموجب لا يكون حكمه بأنه لا شفعة للجار لعدم حاجتها وكذا اذا قضى
 خفي لا يكون حكما بأن الشفعة للجار وان كانت الشفعة من مواجبه لأن حادثته لم توجد
 وقت الحكم ولا شعور للقاضي به او كذا اذا قضى مالك بصحة التعليق في العين المنقضة
 لا يكون حكما بأنه لا يصح سكاح الفضولي الجاز بالقول لعدم وقته فافهم فان أثر
 أهل زماننا عنه غافلون اه وكذا قال العلامة قاسم أما كون الحكم حادثة فاحترار
 عما يحدث بعد كمال الحكم بموجب اجارة لا يكون حكما بالفسخ بعوت أحد المتنازعين لأنه
 لم توجد فيه خصوصية اه قلت وقد ظهر من هذا أن المراد بالموجب هو الذي لا يصح به
 الحكم هو ما ليس من مقتضيات العقد فالبيع الصحيح مقتضاه خروج المبيع عن ملك
 البائع ودخوله في ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسلم في كل من الثمن والثمن ونحو
 ذلك فان هذه وان كانت من موجباته لكنها مقتضيات لازمة له فيكون الحكم به حكما بها
 بخلاف ثبوت الشفعة فيه للتخاطب أو للجار مثلا فان العقد لا يقتضي ذلك أي لا يستلزمه
 فكيف من بيع لا تطالب فيه الشفعة فهذا يسمى بموجب البيع ولا يسمى مقتضى وهذا معنى
 قول بعض المحققين من الشافعية أن الموجب عبارة عن الأثر المترتب على ذلك الشيء وهو
 والمقتضى محققان خلافا لما زعم اتحادهم ما اذا مقتضى لا ينفك والموجب قد ينفك
 فلا قول كاتقال الملك للمشتري بعد لزوم البيع والثاني كالرقة بالعيب والموجب أعم لأنه
 الأثر اللازم سواء كان ينفك أو لا اه وهذا أحسن مما قاله العلامة ابن الغرس من أن
 موجب الشيء ما أوجبه ذلك الشيء واقتضاه فالموجب والمقتضى في الأصل واحد ولكن
 يلزم من بعض الصور أن الموجب في باب الحكم أعم وهو التحقيق اذ لو باع مدبره ثم تنازعا
 عند القاضي الخفي حكم بموجب ذلك البيع صحيح الحكم ومعهنا الحكم بطلان ذلك
 البيع ومن المعلوم أن الشيء لا يقتضي بطلان نفسه فظهر أن الحكم في هذه الصورة لا يكون

مطلب
 مهم في الحكم بالموجب

وقد تعارفوا في زماننا القضاء
 بالموجب

حكماً بالمتقضي والا كان باطلا وكان الشافعي نقضه والحكم ببيعة البيع اذ لا مقتضى للبيع
عند الحنفى لانه باطل ويصح عند الحنفى أن يقال موجب هذا البيع البطلان اهـ ملخصا
وانما قلنا ان ما مر أحسن لانه يريد على ما قاله ابن الغرس أنه كما يقال ان الشيء لا يقتضى
بطلان نفسه فكذلك يقال انه لا يوجب بطلان نفسه فدعوا أنهم ما في الاصل بمعنى واحد
وأن هذا السبب هو الداعي الى الفرق بينهما ما هنا غير مسلم فالظاهر ان الفرق بينهما هو
اشتراط عدم الانكسار في المقتضى لافي الموجب فالموجب أعم فالحكم بالموجب عندنا
لا يصح ما لم يكن حادثه بأن وقع فيه الترافع والتنازع عند الحكم كما مر فاذا وقع التنازع في
صحة البيع وزومه فحكم بوجوب ذلك البيع كان حكماً ببيعه وبقا مقتضى بيته الشرعية
التي لا تنفك عنه كذلك المشتري المبيع وزوم دفعه الثمن وتعود ذلك بخلاف موجب المنفك
عنه كاستيفاء الجسار لاخذ بالشفعة لعدم الحادثه كما قلنا ثم اعلم أن ابن الغرس ذكر أن
الموجب على ثلاثة أقسام لانه إما أن يكون أمراً واحداً أو أمراً يستلزم بعضها بعضاً ولا
فالاول كالقضاء بالاملاك المرسله والطلاق والعناق اذ لا موجب له ذاسوى ثبوت ملك
الرقبة للعين والحزبه وانحلال قيد العصمة والثاني كما اذا ادعى رب الدين على المكفيل بدین
له على الغائب المكفول عنه وطالبه به فأنكر الدين فأنته وحكم بوجوب ذلك فالموجب
هنا أمران لزوم الدين للغائب ولزوم ادائه على المكفيل والثاني يستلزم الاول في الثبوت
والثالث كما اذا حكم شافعي بوجوب بيع عقار اقتصر الحكم على ما وقعت به الدعوى
فلا يكون حكماً بأنه لا شفعة للجار وهكذا في نظائره هذا حاصل ما قرره ابن الغرس وتبعه
في التمر وزاد عليه قسمين رابعاً لكنه يرجع الى كونه شرطاً لا قسمين الثاني كما يظهر بالتأمل
ان راجعه (تنبيه) قدمنا آنفاً عن البهر عن فتاوى الشيخ فاهم أنه نقل الاجماع
على أن تقدم الدعوى الصحيحة شرطاً لنفاذ الحكم وأيد ذلك صاحب البهر في رساله ألفها
في ذلك ثم قال فقد استعبد مما في هذه الكتب المعتمدة أنه لا فرق بين ما اذا كان القاضي
حنفياً أو غيره الى أن قال ومما فترعته على أن قضاء المخالف اذا رفع اليها فأنقضه فيها
وقع حكمه به لافي غيره ما لو قضى شافعي بينة ذى اليد على خارج نازعه ثم نازع ذوا اليد
وخارج آخر عند حنفى فانه يسمع الدعوى ولا يمنع قضاء الشافعي من سماعها بناء على أن
مذهبنا أن القضاء بالملك لا يكون قضاء على الكفاية بل يقتصر على المقتضى عليه وهو
الخارج الاول وان كان مذهب الحكم تعدياً كما قدمناه من أن قضاء المالكي بغير دعوى
غير صحيح عندنا وان صح عندنا فاذا رفع اليها لا تنفذ وكذلك هذا لا تعرض لحكمه على
الخارج الاول وأما الثاني فلم يقع حكمه عليه على مقتضى مذهبنا ومما فترعته لوجب شافعي
على سعيه بهد دعوى صحيحة ثم رفعت اليها حادثه من نصر فاته فأنقضكم عذهب أبي يوسف
ويحمد في الخبر على السعيه فانهم ما وان وافقوا الشافعي في أصل الخبر لم يوافقوا في أنه يؤثر في
كل شيء وانما يؤثر عندنا فيما يؤثر فيه الهزل فاذا تروجت السعيه التي جرحها شافعي

مطلب
الموجب على ثلاثة أقسام

ولم يرفع نسكاحها اليه ولم يطله بل رفع الى حنفي فله ان يحكم بصحته لو الزوج ~~كفو~~ على
قوله الملقى به ولا ينعنه مذهب الحنابلة لعدم وجود حادثة التزويج وقت الطهر ولم تكن
لازمة للعجز حتى تدخل ضمن القبول لانفسكالطهر وان لا تزويج المجهورة أصلاً وقد
توقف فيه بعض من لا اطلاع له على كلامهم اهـ قلت وبه علم منه ما يقع الا من وقوع
التنازع في صحة الاجارة الطويلة عند قاضي شافعي فيحكم بصحتها او بعدم انفساخها بموت
ولا غير فان عدم الانفساخ بالموت لم يصرح حادثة وقت الحكم لان الموت لم يوجد وقت
فله اني ان يحكم بالفسخ بالموت كما أفق به في التعبير به وذكر ابن الغرس من هذا القبيل
مالو وهب ابنه وسأله العيني الموهوبة وقضى شافعي بالواجب ثم بعد مدة رجع الواهب
في هيمته وترافعنا عند القاضي الحنفي فيحكم بطلان الرجوع حال وقد حصل التنازع
في هذه المسئلة بين أهل المذهبين فقال القاضي الشافعي فيحكم الحنفي باطل لاني حكمت
قبله بوجوب الهبة ومن موحيهم اعندى أن الاب يملك الرجوع والحكم في الخلافه يجمعها
وفاقية وقال القاضي الحنفي الرجوع حادثة مستقلة وجدت بعد الحكم الاول بمدة
طويلة فكيف تدخل تحت حكمه وأجيب فيها بأن الموجب هنا مورثي خروج العين
من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وملك الواهب الرجوع اذا كان أباعه عند
الشافعي وعدمه عند الحنفي فان كان التقاضي عند القاضي ليس الا في انتقال العين من
ملك الواهب الى ملك الموهوب له اقتصر القضاء بالواجب على ذلك فاذا كان القاضي
الاول شافعي لا يصير كون الاب يملك الرجوع محكوماً به واذا كان حنفي لا يصير عدم
ملكه ذلك محكوماً به فللقاضي الثاني أن يحكم به بذهبته أي لان الامر الاول لا يستلزم
الامر الثاني في الثبوت قال فتبين أن القضاء في حقوق العباد يشترط له الدعوى الموصلة
له شرعاً على وجه يحصل به المطابقة الا ما كان على سبيل الاستلزام الشرعي أي كما في
مسئلة الكفالة المارة وليس للقاضي أن يترفع بالقضاء بين اثنين فيما يختص به اليه فيه
اهـ ملخصاً فاعتمدنا التطويل في هذا المقام بما حواه من القوائد العظام (قوله وهو عبارة
عن المعنى) أي كخروج المبيع من ملك البائع ودخوله في ملك المشتري ووجوب التسليم
والتسليم ونحو ذلك من مقتضيات البيع ولو ازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى
المبيع المتعلق به في ظن القاضي شرعاً وهو الموجب ههنا وهو الذي اقتضاه عقد البيع
وأما الحكم بوجوب بيع المدبر فهو المعنى الذي أضيف الى ذلك البيع في ظن القاضي شرعاً
وهو ~~كون~~ ذلك البيع باطلاً ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك البيع اذا البيع
لا يقتضي بطلان نفسه اهـ ابن الغرس وظهر منه أن المراد بما في قوله بما أضيف له
هو البيع مثلاً فان دخول المبيع في ملك المشتري متعلق بذلك البيع ومضاف اليه شرعاً
في ظن القاضي أي في قصده من حيث انه يقتضي به أي يقصد القضاء به وكذا غيره من
مقتضيات البيع اللازمة له واستلزمه عملاً لا يقصد القضاء به لعدم التنازع فيه كثبوت

وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما
أضيف اليه في ظن القاضي شرعاً
من حيث انه يقتضي به فاذا حكم
حنفي بوجوب بيع المدبر كان معناه
الحكم بطلان البيع

حق الشفعة وأما أن الموجب قد يكون مقتضى كماله أو قد يكون غير مقتضى كماله
بيد المدبر فانه موجب لامتضى على ما قرره سابقا فافهم ثم لا يخفى أن هذا التعريف مع
ما فيه من التعقيد خاص بالموجب الذي وقع الحكم به محججا مع أن الموجب أعم منه
فإن المعنى المتعلق بذلك البيع المضاف إليه يصدق على ثبوت حق الشفعة فيه وثبوت رده
بغير عيب ونحو ذلك مما ليس من مقتضى بطلانه اللازم له بدليل ما ذكر من أن الموجب قد
يكون أمورا يستلزم بعضها بعضا ولا يستلزم فالأظهر والأخصر تعريفه بما قدمناه من
أنه لا اثر لترتيب على ذلك الشيء وإن أراد تخصيصه بما يقع به الحكم محججا عندنا يزيد على
ذلك قولنا إذا صار حادثة فيخرج ما لا حادثة فيه كالحكم شافعي بموجب بيع بعد انكراه
لا يكون حكما بثبوت خيار المجلس مثلا لما ليس من لوازمه ومثله ما قدمناه من مسألة الهبة
وغيرها هذا ما ظهر في هذا المثل فتأمل (قوله فاذا قال الموثق) هو كتاب القاضي الذي
يكتب الوثيقة وهي المسماة بجهة في زماننا (قوله وبه ظهر أن الحكم بالموجب أعم) أي من
المقتضى فإن بطلان بيع المدبر بموجب لامتضى لما ذكره فكل مقتضى موجب ولا يحس
والضمير في به عائد إلى قوله ولو قال الموثق الخ فإن الشارح اقتصر على التمثيل ببيع المدبر
الذي هو من أفراد الموجب لينبه على أن الموجب لا يلزم كونه مقتضى فلا يرد ما قبل أن
الذي ظهر من عبارته أن بينهما التباين لا العموم فافهم (قوله لم يعمد إلى شرحه
قال ط والمراد به كإثباته بما مشهورة بنحو القضاء بسقوط الدين عند ترك المطالبة به سنين
(قوله لم يختلف في تأويله السلف) الجملة صفة كتابا والمراد بالسلف الصحابة والتابعون
رضي الله تعالى عنهم أجمعين لقول الهداية المعتبر الاختلاف في الصدر الأول وهم الصحابة
والتابعون اه وعليه فلا يمتد باختلاف من بعدهم كالثالث والشافعي وسبب أن خلاف
الاصح (قوله كترك تسمية) أي عمد فانه محال فظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما يذكر
اسم الله عليه بناء على أن الواو في قوله وانه لنسحق للعطف والضمير يرجع إلى مصدر الفعل
الذي دخل عليه حرف النهي أو إلى الموصول واحتمال كونها حالمة فتكون قيد للنهي
رد بأن التامك كيدبان واللام ينفيه لان الحال في النهي مبني على التقدير كأنه قيل
لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يصلح وانه لفسق بل وهو فسق ولو سلم فلا نسلم انه قيد للنهي
بل هو إشارة إلى المعنى الموجب له كالتهم زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر وهو حرام
عليك نهر موضحا وتسامه في رسالة ابن نجيم المؤلف في هذه المسئلة (قوله أو سنة
مشهورة) قيد بالمشهورة احترازا عن الغريب زياهي ولا بد ههنا من تقييد الكتاب بأن
لا يكون قطعي الدلالة وتقييد السنة بأن تكون مشهورة أو متواترة غير قطعية الدلالة
والافتقار المتواتر من كتاب أو سنة إذا كان قطعي الدلالة كقر كذا في التلويح وأما إذا
وقع الخلاف في أنه مؤثر أو غير مؤثر فلا بد أن يترجح أحد القولين بثبوت دليل التأويل
فيتمتع الاجتهاد في بعض أفراد هذا القسم أنه مما يسوغ فيه الاجتهاد أم لا كذا في الفتح

قوله فاذا قال الخ هكذا بخطه
والذي في نسخ الشارح ولو قال
الخ وهو الموافق لقول القاضي في
القول التي بعدهما والضمير في به
عائد إلى قوله ولو قال الموثق الخ
اه معجمه

مطلبه
في الحكم بما خالف الكتاب
أو السنة أو الاجماع

ولو قال الموثق وحكم مقتضاه
لا يصح لان الشيء لا يقتضى بطلان
نفسه وبه ظهر أن الحكم بالموجب
أعم من (الامام) يرى عن دليل
جميع أو (خالف كتابا) لم يختلف
في تأويله السلف كترك تسمية
(أو سنة مشهورة)

وظاهر كلامهم يعطى أن آية التسمية على الذبيحة لا تنسب بل التأويل بل هي نص في المذبح
 وقبه نظرا لظهور مما ذكره من أي ما ذكر من احتمال أو وجه الاعراب على أنه إذا كان المراد
 من النص ظني الدلالة كما مر في عدم نفاذ الحكم بعارضه نظرا لظاهر كفاية العلامة ابن
 أمير حاج في شرح الضرر ثم قال والذي يظهر أن القضاء بجعل متروك التسمية عند أو شاهد
 وعين بنقد من غير توقف على امضاء قاض آخر وبيع أمهات الأولاد لا ينقد ما لم ينقضه قاض
 آخر اه قلت لكن قد علمت أن عدم النفاذ في متروك التسمية مبنى على أنه لم يختلف فيه
 السلف وأنه لا اعتبار بوجود الخلاف بعدهم وحينئذ فلا يشهد احتمال الآية أو وجهان
 الاعراب نعم على ما يأتي من تصحيح اعتبار اختلاف من بعدهم بقوى هذا البحث وبوجه
 ما في الخلاف من أن القضاء بجعل متروك التسمية عند أجاز عندهما لا عند أبي يوسف وكذا
 ما في الفتح عن المنتقى من أن العبرة في كون المثل مجتمدا فيه اشتباه الدليل لا حقيقة
 الخلاف قال في الفتح ولا يخفى أن كل خلاف بينهما وبين الشافعي أو غيره محل اشتباه الدليل
 فلا يجوز نقضه بلا توقف على كونه بين الصدر الأول والذي حقيقة في الضرر أن صاحب
 الهداية أشار إلى القولين فإنه ذكر أولا عبارة القدوري وهي وإذا رفع إليه حكم حاكم
 أمضاء إلا أن يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع وذكر ثانيا عبارة الجامع الصغير وهي
 وما اختلف فيه الفقهاء فنفى به القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك أمضاء فذكره
 أصحاب الفتاوى من المسائل الآتية التي لا ينقد فيها قضاء القاضي مبنى على عبارة
 القدوري لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول
 القدوري ومن قال باعتباره اعتمد ما في الجامع وفي الواقعات الحسامية عن الفقيه
 أبي الليث وبه أي بما في الجامع تأخذ اهـ كن في شرح أدب القضاء أن القدوري على
 ما في القدوري اهـ ملخصا فقد ظهر أنهم ما قولان صحيحان والمثون على ما في القدوري
 والوجه ما في الجامع ولذا رجحه في الفتح كما يأتي أيضا (قوله كتحليل بلاوطه)
 أي تحليل المطلق الثلاث بمجرد عقد المحلل بالدخول على بقول سعيد بجر (قوله
 أو إجماعا) المراد منه ما ليس فيه خلاف يستند إلى دليل شرعي بجر (قوله لكل المتعة)
 أي كالتضاء بصحة نكاح المتعة كقوله متعني بنفسك عشرة أيام فلا ينقد بخلاف
 القضاء بصحة النكاح المؤقت بأيام أي بدون لفظ المتعة فإنه ينقد كافي الفتح وقد منا
 عنه في النكاح ترجيح قول زفر بصحة النكاح المؤقت بالقضاء التوقيت فيه عقد
 مؤبد (قوله وكبيع أم ولد الخ) قال شمس الأئمة السرخسي هذه المسئلة تنبئ على
 أن الإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم عند محمد وعندهما لا يرفع به في اختلاف
 الصحابة في جواز بيعها ثم أجمع المتأخرون على عدمه فكان القضاء به على خلاف
 الإجماع عند محمد في بطلان الشافعي الثاني وعندهما الميرفغ خلاف الصحابة وقع في محل
 اجتهاد فلا ينقضه الثاني لكن قال الشافعي أبو زيد في التوقيف أن محمد أروى عنهم بجهها

كتحليل بلاوطه
 المسئلة المشهورة (أو إجماعا) بجل
 المتعة لإجماع الصحابة على فساده
 وكبيع أم ولد على الظاهر وقبل
 ينقد على الأصح

أن القضاء بينهما لا يجوز فتح وذلك في التحرير أن الظاهر من الروايات أنه لا ينفذ
عندهم جميعه الكنى ذكر أيضا عن الجاسع أنه يتوقف على قضاء قاض آخر لان الاجماع
المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعا فقهية شبيهة كخبر الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك
الحكم المجمع عليه وقد مناعام الكلام على ذلك في باب الاستيلاء (قوله ومن ذلك ما لو
قضى بشاهد وعين) مقتضاء أنه لا ينفذ وإذا رفع إلى قاض آخر أبطله مع أنه قال في الفتح ولو
قضى بشاهد وعين لا ينفذ ويتوقف على امضاء قاض آخر ذكره في أقضية الجاسع وفي
بعض المواضع ينفذ مطلقا اه وفي ط عن الهندية ذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ على
قول الامام لا على قول الثاني اه (قوله لخالفته الخ) الاولى ذكره عقب المسئلة الثانية
ليكون عليه للمسئلةين (قوله البينة على من ادعى) كذا في البهر وفي الفتح على المدعى
(قوله أو بقصاص الخ) أي إذا قضى القاضى بالقصاص يمين المدعى أن فلا نفذه وهذا
لوث من هذا وظاهرة كما هو قول مالك لا ينفذ لخالفته السنة المشهورة البينة على المدعى
واليمين على من أنكر وقامه في الفتح (قوله أو بصحة نسكاح المنعة أو الوقت) لعل
الصواب لا الوقت بل المناسفة لما قد مضى قريبا عن الفتح من نفاذ القضاء بصحة الوقت
ونقل ط منه عن الهندية ولم أر من ذكر عدم نفاذه (قوله أو بصحة بيع معتق البعض)
في الهندية عن الظهيرية رجل أعقب نصفه عبدا أو كان العبد بين اثنين أعنته أحدهما
وهو مسروق قضى القاضى للآخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصه إلى قاض آخر لا يرى
ذلك ذكر الخصاص أن القاضى يبطل البيع والقضاء وحكي شمس الأئمة الخواري عن
المشايخ أن ما ذكره الخصاص ليس فيه شيء عن أصحابنا ولو لا قول الخصاص لقائلنا أنه ينفذ
قضاؤه لأنه قضاء في فصل مجتمعة فيه اه ط (قوله أو بسقوط الدين الخ) أي كما قال بعضهم
إذا لم يخصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه فلا ينفذ القضاء به لأنه قول مشهور فإذا
رفع إلى آخر أبطله وجعل المدعى على حقه كما في الثانية (قوله أو بصحة طلاق الدور
وبقاء النسكاح) أي صحة التعليق في طلاق الدور لا بصحة نفس الطلاق فإذا قال ان
طاعة فأن طاعة التي قبله ثلاثا فان القبيلة تلعو وتطلق ثلاثا لان صحة تعليق الثلاث تؤدى
إلى ابطاله فالوقضى قاض بصحة التعليق وبطلان الطلاق وبقاء النسكاح لا ينفذ (قوله
في بابيه) أي في أول كتاب الطلاق وأضحنا الكلام عليه هناك فافهم (قوله وقضاء
عبد) استشكل بأن العبد يصلح شاهدا عند مالك وشريح فيصلح قاضيا فإذا اتصل به
امضاء قاض آخر ينبغي أن ينفذ كما في المحدود في القذف ط عن الهندية (قوله مطلقا) أي
سواء قضى على حر أو عبد بالغ أو صبي مسلم أو كافر اه ح (قوله أبدا) محل ذكره بعد قوله
لا ينفذ كما في عبارة الغرر (قوله وعدم منافي الاشياء ينفذوا ربهين) تقدم الكلام عليها
آخر كتاب الوقف فراجع (قوله وذكر في الدرر لما ينفذ سبع صور) حيث قال فان أمضى
قضاء من حسد في قذف وتاب أو قضاء الإغنى أو قضاء امرأة بمسءل أو قود أو قضاء فاض

(و) من ذلك ما لو قضى بشاهد
وعين المدعى لخالفته للعديد
المشهور البينة على من ادعى
واليمين على من أنكر
(أو بقصاص يمينين أولى واحد
من أهل المحلة أو بصحة نسكاح
المنعة أو الوقت أو بصحة بيع
معتق البعض أو بسقوط الدين
بعضى سنين أو بصحة طلاق
الدور وبقاء النسكاح) كما تر
في بابيه (وقضاء عبد وصبي مطلقا
وقضاء كافر على مسلم أبدا
وهو ذلك) كالتمريق بين الزوجين
شبهه أدة المرضعة (لا ينفذ)
في الكل وعدم منافي الاشياء ينفذ
وأربعين وذكر في الدرر لما ينفذ
سبع صور منها الوقف المرأة
بجود وقود

لاهر أنه أو قاض بشهادة المحمد ود التائب وبشهادة الاعي وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بجد أو قود بشهادتهم انفذ حتى لو ابطاله ثان نفذه ثالث لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول تأيد باتصال القضاء فلا ينقض باجتهاد لم يتأيد به لانه دونه اه قلت وفي هذه العبارة من الخفاء ما لا يخفى لان القضاء في هذه السبع لا ينفذ ما لم ينضمه قاض آخر لان المجتهد فيه نفس القضاء لا المقضي به فهو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة التي ذكرناها عند قول الشارح لو يجتهد افيها فيقول الدرر نفذ أي امضاء القاضى الثاني قضاء القاضى الاول المحمد ود في قذف الخ وقوله حتى لو ابطاله ثان الخ صوابه حتى لو ابطاله ثالث لم يطل فتنه لذلك فاني لم أر من ينسبه عليه لكن ماذا من ان لا ينفذ قضاء الاول. ووافق لما في الزياحي وهو ظاهر في الاربعية الاول دون الثلاثة الاخيرة بل هو انفذها فيصح أن يقال فيما حتى لو ابطاله ثان نفذه ثالث أي نفذ الثالث قضاء الاول لانه وقع نائذا فلم يصب ابطال الثاني له وهذا هو الموافق لما قدمناه في بيان الاقسام الثلاثة ويوضحه ما في النونية والبرازية وغيرهما اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه ورفع الى قاض آخر لا يراه له ابطاله واذا رفع الى من يراه ونفذه ثم رفع الى ثالث لا يرى ذلك ليس له ابطاله ولو كان القاضى هو المحمد ود في قذف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جوارزه ابطاله الثاني وكذا الوقفي لاهر أنه بشهادة رجلين لا يجوز فلو رفع الى آخر لا يراه جازله ابطاله لانه كما لا يصلح شاهد الامر أنه لا يصلح قاضيا لها فان رفع القضاء الاول الى من يرى جوارزه فامضاء ثم رفع امضاء الثاني الى ثالث لا يرى جوارزه أمضى الثالث امضاء الثاني ولا يطله وكذا قضاء الاعي وكذا قضاء المرأة في حدة أو قصاص وفيما بأيضا الوقفي بشهادة محمد ود في قذف وهو يراه فرفع الى من لا يراه لا يطله وكذا الوقفي بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اه والماصل أن الخلاف اذا كان بعد القضاء بأن كان المجتهد فيه نفس القضاء الاول لا ينفذ ما لم ينفذه قاض ثان فيكون القضاء الثاني هو النافذ فاذا رفع الى ثالث وجب عليه تنفيذه ولا يصح ابطاله اياه بخلاف ما اذا كان المجتهد فيه نفس المقضي به قبل القضاء فان القضاء به نافذ بدون تنفيذه واذا رفع الى آخر نفذته وان لم يكن مذهبه وهذا ما رقى قوله واذا رفع اليه حكم قاض آخر نفذته ويخالف ما خالف الدليل فانه لا ينفذ وان نفذه ألف قاض كما قاله الزياحي وهذا ما رقى قوله الا ما خالف كتابا وسنة مشهورة أو اجماعا وبه تمت الاقسام الثلاثة فافهم واعلم ثم تحرير هذا المقام (قوله وسيعي متنا) أي في باب كتاب القاضى الى القاضى ح (قوله خ لا فاما ذكره المصنف شرحا) حيث عد هذه الصورة من جملة ما لا ينفذ لهما نفسه الدليل لكن نقل طعن الهندية بحكاية قواين (قوله والفرق الخ) هذه تفرقة عرفية والافقة قال تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة ولا دليل لهم والمراد أنه خلاف لادليل له بالنظر للمخالف والافاقائل اعتمد دايلا ثم مسائل الخلاف

وضيحي متنا خلافا لما ذكره المصنف شرحا والاصل أن القضاء يرفع في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق ان الاول دليل لا الثاني

التي لا ينفذها هي ما تقدمت في قوله الاما خالف كتابا لمخ ط (قوله الاصحاح) وقيل انما يعتبر
 الخلاف في الصدر الاول قال في القبح وعندى أن هذا لا يقول عليه فان صح أن ما اكا
 وأبا خيفة والشافعي يجهل دون فلا شك في كون المثل اجتهاديا والافلا ولا شك انهم هم أهل
 اجتهاد ورفعة ويؤيده ما في الذخيرة من خالف الاب الصغيرة على صداقه هاورا مشير الى اصح
 عند مالكا وبرى الزوج عنه فلو قضى به فاض نفذ وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن
 أبي الصغيرة بن زوجه من صغير وقبل أبوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان
 التزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي أن يبعث الى شافعي المذهب ليعطل هذا النكاح
 بسبب أنه كان بشهادة الفسقة قال نعم اه ط قلت والمسئلة الثانية لم أرها في القبح بل
 ذكره مسئلة غيره بها وذكروا عسارته في البحر (قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) أي
 لا يقضى به قصدا بأن تنازع الخصمان في يوم موت آخر أنه كان في يوم كذا بخلاف ما اذا
 كان المقصود غيره كتحريم ملك أحدهما ولذا قال في البرازية فان ادعى الميراث وكل منهما
 يقول هذا الذي ورثته من أبي ان في يد ثالث ولم يورثا وأرسلنا ربحنا وأسدافنا فافان
 أحدهما أسبق فهو له عند الاماميين وليس فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان
 النزاع وقع في تقديم الملك قصدا اه وفيها ادعى على آخر ضيعة بأنها كانت لقلان وورثتها
 منه اختمه فلا نفقات وأنا وارثها وبرهن تسمع ولو برهن المملوك أن فلانة ماتت قبل فلان
 يعني مورثها صح الدفع وفيه نظر لما قرر أن زمان الموت لا يدخل تحت القضاء قبل النزاع
 لم يقع في الموت الجرد فصار كالورثة تنازعوا في تقديم موت المورث من المورث الآخر قبله
 وبعده كابن الابن مع الابن اذا تنازعوا في تقديم موت أبيه قبل الجد أو بعده اه (قوله ولو
 برهن على موت أبيه) أي بأن ادعى شيئا لآله وبرهن أن أباه مات وتركه ميراثا وأنه مات
 يوم كذا يبرى عن شرح أدب القضاء (قوله قضى بالنكاح) أي فيجوز له الميراث
 والميراث مع الابن لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء لانه لا يتعلق به حكم لان الميراث
 لا يستحق بالموت بل بسبب سابق على الموت والنكاح سبب سابق واذا لم يدخل يوم الموت
 تحت القضاء جهل وجود ذلك التنازع وعدمه سواء ولو عدم تقبل البيعتين جميعا
 ويقضى بحق كل واحد منهما لان العلم بهما يمكن فكذا هنا اه يبرى عن شرح أدب
 القضاء وفيه عن الخاتمة ويقضى لها القاضي بالمهر والميراث سواء قضى القاتل بينة
 الابن أو لا لان القضاء بينة الابن بموت الاب لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت
 الموت بل في أي وقت يموت يكون ماله لورثته فصار كان الابن أقام البيعة على موت الاب
 ولم يذبح الوقت وذلك لا ينسج قبول بينة المرأة اه (تنبيه) ذكر الخبير الرلى
 في حاشية البحر من باب دعوى الرجاء اذا كان الموت مستقضا عليه كل كبير وصغير
 وعالم وجاهل لا يقضى للخصم ولا يكون بطريق أن القاضي قبل البيعة على ذلك الموت
 بل بطريق التيقن بكذب المدعى وارجع الى الخاتمة من كتاب الشهادة في الفصل الثامن

مطلب
 يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

وهل اختلاف الشافعي معتبر

الاصح نعم صدر الشريعة (يوم
 الموت لا يدخل تحت القضاء

بخلاف يوم القتل) فلو برهن

على موت أبيه في يوم كذا
 ثم برهن ان امراة ان الميت تركها

بعد ذلك قضى بالنكاح

عشر يظهر لك صحة ما قلته اه وياقي ما يؤيده (قوله لا تقبل) قال في الاجناس وفرق
 بين ما بأن القتل يهمل به حتى لازم والموت ليس فيه حق لازم وبيانه أن القتل ظاهرا
 لم يحل عن قصاص أو دية وفي قبول بينة المرأة على النكاح في زمان متأخر اسقاط أصل
 القتل لا امتناع أن يكون مقبولا في زمان ثم يفي حيا فيمتزوج فكان ثبوت القتل يتضمن
 حقا لازما فلا تضمنت بينة المرأة اسقاط هذا الحق لم يمتد بها ولا كذلك بينة الابن على الموت
 لان المرأة بينهما لا تضمن اسقاط حق الابن لان الابن يرث مع المرأة كما يرث اذا انفرد فلم
 تتعارض البينة في الارث بين اسقاطه واثباته فلذلك لم يمنع قبول بينتها اه وفي البرزنية
 وكذا لو برهن الوارث انه قتل مورثه فبرهن المدعى عليه انه قتله فلان قبل هذا اليوم برهان
 يكون دفعا لدخوله تحت القضاء اه بيري (قوله وكذا جميع الموقوف) كالبيع والهبة
 والنكاح فانها كالمقتل تدخل تحت القضاء فلو برهن أنه باعه كذا يوم كذا وبرهن
 آخر أنه باعه بعد ذلك لم تقبل ولو برهن أنه باعه قبله يكون دفعا وفي الولوالجية ولو أقامت
 امرأ البينة أنه تزوجها يوم النحر بمكة فقض بشهودها ثم أقامت أخرى بينة أنه تزوجها
 يوم النحر بخراسان لا تقبل بينهما لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر بذلك التاريخ
 (قوله الا في مسألة الزوجة الخ) أي فان يوم القتل لا يدخل فيها تحت القضاء وصورتها
 كما في البحر عن الظهيرية ادعى على رجل انه قتل أباه عمدا بالسيف منذ عشر من سنة
 وانه وارثه لا وراث له سواء وأقام البينة على ذلك فجاءت امرأة ومعهما ولد وأقامت البينة
 أن والدهما تزوجها منذ عشر عشرة سنة وأن هذا ولدهما ووارثه مع ابنه هذا قال
 أبو حنيفة أستحسن في هذا أن أجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا يبطل بينة الابن على
 القتل وكان هذا الاستحسان للاحتياط في أمر النسب بدل ليل انهم لو أقامت البينة على
 النكاح ولم تأت بالولد فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول أبي يوسف ومحمد
 اه لكن قوله ولا يبطل بينة الابن على القتل بنا في دعوى الاستثناء وعن هذا قال الخليل
 الرملي في حاشية البحر في أقل باب دعوى الرجلين انطأه أن حرف النفي زائد ولم يذكره
 في التتارخانية حيث قال ويبطل بينة الابن على القتل والقباس أن يقضي بينة القتل اه
 قلت ويستثنى أيضا مسألة أخرى ذكرها في دعوى البحر عن خزانة الاكل برهن أنه قتل
 أبي منذ سنة وبرهن المشهود عليه أن أباه صلى بالناس الجمعة الماضية قال أبو حنيفة
 الأسدي باحدث أولى اذا كان شيئا مشهورا اه قال الرملي وهذا يقيد به ما مضى
 أيضا وهو قيد لازم لا بد منه حتى لو اشتهر موت رجل عند الناس منذ عشر من سنة فادعى
 رجل انه اشترى منه داره منذ سنة لا يقبل ثم رأيت ما يشهد به صريحا في التتارخانية
 في الفصل الثامن في التماز لو ادعى المشهود عليه أن الشهود ودون في قذف من
 قاضى بذلك كذا فقام الشهود أن القاضى مات في سنة كذا لا يقضى به اذا كان موت القاضى
 قبل تاريخ شهود المدعى عليه مستقيضا اه مستصرا فراجع ان شئت اه (قوله من

ولو برهن على قتله قبله فبرهنت ان
 المقتول نسبهها بعده لا تقبل وكذا
 جميع الموقوف والمدانيات الا في
 مسألة الزوجة التي معها ولد فانه
 تقبل بينهما بتاريخ من قاض
 لما قضى القاضي به من يوم القتل
 اشتهر به

الاول) وهو أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء (قوله ادعياء ميراثنا الخ) قد مناه عن
البرازية (قوله برهن الوكيل) أي بقبض المال جامع القصورين (قوله صح الدفع) أي
إذا برهن المطلوب على الموت لأنه يتعزل به الوكيل فالحكم بالموت هنا لا لأنه بل لا بد
العزل (قوله من أبيه) أي من أبي ذى اليسر (قوله لم تسمع) هو الصواب لأن يوم الموت
لا يدخل تحت القضاء اه قيمة من باب دفع الدعاوى قلت وجهه أنه قضاء يوم الموت
قصد الان ما تضمنه وهو عدم الشراء لا تصح البيعة عليه لأنه نفى قضيته قضاء بالموت فلا
يصح (قوله وقيل تسمع) وعليه فهي من المستغنيات كفي الجهر (قوله وسره الخ) من سبط
بالموت والمراد بيان وجه الفرق ولما كان خفيما عبر عنه بالسري (قوله من حيث أنه موت)
أما إذا كان المقصود من ذكره غير مما أقام عليه البيعة فيكون هو محل النزاع فيدخل تحت
القضاء كسئل دعوى الميراث فإن المقصود من تاريخ الموت تقدم الملك وكسئل دعوى
الوكالة فإن المقصود منه انزال الوكيل (قوله فانه من حيث هو محل للنزاع) قد تناوبه
في عبارة الاجناس (قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور) قديم لأنه لو ظهر الشك ودعيها
أو كفارا أو محمدودين في قذف لم ينفذ اجاعا لانهم ليس بتحية أصلا بخلاف القساق على
ما عرف ولا يمكن الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم بحجة بغير ثم قال وفي القيمة ادعى عليه
جارية أنه اشتراها بكذا فأنكر فقلت فكل فقضى عليه بالنكول تحمل الجارية للمدعى
دبابة وقضاء كفي شهادة الزور اه فعلى هذا القضاء بالنكول كالقضاء بشهادة الزور اه
(قوله ظاهرا وباطنا) المراد بالنفاذ ظاهرا أن يسلم القاضي المرأة إلى الرجل وقوله سلمى
ففسلك اليه فانه زوجك ويقضى بالقيمة والقسمة وبالنفاذ باطنا أن يحمل له وماؤها ويحمل لها
التكفين فيما بينهما وبين الله تعالى ط (قوله حيث كان الحمل قابلا الخ) شرطان للنفاذ وبأن
في كلام الشارح محترزهما (قوله في العقود) أطلقها فشهد عقود التبرعات قالوا وفي الهبة
والصدقة روايتان وكذا في البيع أقل من قيمته في رواية لا يتعد باطنا لان القاضي لا يملك
انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع بأقل تبرع من وجه بجر (قوله كبيع ونكاح)
فلوقضى ببيع أمة بشهادة زور حل للمنكر وطؤها وكذا لو ادعى على امرأة نكاحا وهي
جاحدة أو بالعكس وقضى بالنكاح كذلك حل للمدعى الوطؤها التمكن عنده بجر (قوله
والفسوخ) أراد به ما يرفع حكم العقد فيشمل الطلاق ومن فروعهما ادعت أنه طلقها ثلاثا
وهو نكحها فقامت بينة زور فقضى بالفرقة فتزوجت بآخر بعد العقد حل له وطؤها عند الله
تعالى وان علم بحقيقة الحال وحل لاحد الشاهدين أن يتزوجها وبطأها ولا يحل للأول
وطؤها ولا يحل لها التمكن بجر (قوله لقول علي الخ) قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل
بلفظنا عن علي كرم الله وجهه أن رجلا أقام عنده بيعة على امرأة أنه تزوجها فأفانكرت
فقضى له بالمرأة فقالت أنه لم يتزوجني فاما إذا قضيت على تجدي نكاحي فقتل لأجدد
نكاحك الشاهدان زوجك قال وبه إذا أخذ فلزم به فقد النكاح بينهما باطنا بالقضاء

مطلب في القضاء بشهادة الزور

واستغنى محشوها من الاقل مسائل
منها ادعياء ميراثنا فلا سبقة لها
تاريخها برهن الوكيل على
وكالته وحكمها فادعى المطلوب
موت الطالب صح الدفع ببرهن
أنه شره من أبيه منذ سنة وبرهن ذو
اليده على موته منذ سنتين لم تسمع
وقيل تسمع وسره ان القضاء بالبيعة
عبارة عن رفع النزاع والموت من
حيث أنه موت ليس محلا للنزاع
ليرتفع بانياته بخلاف القتل فانه
من حيث هو محل للنزاع فلا يحق
(وينفذ القضاء بشهادة الزور
ظاهرا وباطنا) حيث كان الحمل
قابلا والقاضي غير عالم بزورهم
(في العقود) كبيع ونكاح
(والفسوخ) كقالة وطلاق
لقول علي رضي الله تعالى عنه
لذلك المرأة إذا شهادت زوجك

لما امتنع من تجديد العقد عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تخصيصها من الزنا
وصدانة ما نهاه من رسالة العلامة قاسم المؤلفة في هذه المسئلة وقوله وبهذا أناخذ دلائل
لما حكاه الطحاوي من أن قول محمد كقول أبي حنيفة (قوله ظاهر فقط) أي بنقض ظاهرا
لا باطنا لأن شهادة الزور حجة ظاهر لا باطنا فيه فكذا القضاء بنقض بقدر
الخطبة درر (قوله وعليه الفتوى) نقله أيضا في القهس ستاني عن الحنائي وفي البحر عن
أبي الليث لكن قال وفي الفتح من النكاح وقول أبي حنيفة هو الوجه اه قلت وقد سبق
العلامة قاسم في رسالته قول الامام عالا من يدعيه ثم أورد عليه اسكالا وأجاب عنه وعليه
المتون (قوله بخلاف الاملا المرسلة) وهي التي لم يذكرها سبب معين فانهم سمعوا
انه ينقض فيها ظاهرا لا باطنا لأن الملك لا بد له من سبب ولا يبر بعض الاسباب بأولى من
البعض التزامها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح
والشراية تقدم النكاح والشراء تصحبا للقضاء درر قال في البحر ولو حذف الاملا لكان
أولى ليشمل ما اذا شهدوا بزور دين لم يبينوا سببه فانه لا ينقض وفي حكم المرسلة الارث كما يأتي
وظاهر اقتضاه عليه انه لا ينقض باطنا في النسب اجماعا كما في المحيط عن بعض المشايخ ونص
الخصاف على انه ينقض عند أبي حنيفة فنه رويان عنه والشهادة بعقوبة الامة كالشهادة
بطلاق المرأة وينبغي أن تكون بالوقف كالعقود ولم أره في الشهادة بأن الوقف لك
أو بتزوير شرائط الوقف أو أن الوقف أخرج فلانا وأدخل فلانا زورا اذا اتصل به القضاء
وظاهر الهداية أن ما عدا الاملا المرسلة ينقض باطنا واذا قلنا بأن الوقف من قبيل
الاستناط فهو كالطلاق والعقود اه ملخصا (قوله فظاهر فقط اجماعا) فلا يحل للقاضي له
الوطء والا كل واللبس وحل لله قضى عليه لكن يقول ذلك مبرا والافسقه الناس بحج
(قوله ان كان سببا يمكن انشاؤه) كالبيع والنكاح والاجارة (قوله كالارث) فانه وان كان
ملك سببا لكنه لا يمكن انشاؤه فلا ينقض القضاء بالشهود وزورا فيه باطنا انقضاه بحج
قال وسبق في الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين في انه مطلق أو بسبب والشهود الاول
واختار في الكنز الثاني (قوله وكما لو كانت المرأة محترمة الخ) هذا محترز قوله حيث كان
الحمل قابلا احس فاذا ادعى انه ازواجه وأثبت ذلك بشهادة الزور وهو يعلم انه محترمة
عليه يكون منها مكرهة الغيرة أو معتدته أو يكون امرأته فانه لا ينقض باطنا انقضاه لانه
وان كان الملك بسبب لكن لا يمكن انشاؤه وأما ظاهرا فلا شك في نفاذه كسائر الاستكام
بشهادة الزور في غير العقود والنسوخ وليس المراد بنقضه ظاهرا حل الوطء له وحل
تمكينها منه بل أمر القاضي اياه بالحل فهو فرع نفاذه باطنا بما تقره نأه رآه
كالارث فانهم (قوله وكما لو علم القاضي الخ) محترز قوله والقاضي غير عالم بزورهم والظاهر
أنه هنا لا ينقض ظاهرا كما لا ينقض باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم
القاضي تماثل (قوله كالتقضاء باليمين الكاذبة) محترز قول المتن بشهادة الخو الوادع ب أن

وقال وزور والثلاثة ظاهرا فقط
وعليه الفتوى شريفا لامية عن
البرهان (بخلاف الاملا
المرسلة) أي الماطقة عن ذكر سبب
الملك فظاهرا فقط اجماعا التزاما
الاسباب حتى لو ذكر اسبابا معينة
فعلى الخلاف ان كان سببا يمكن
انشاؤه والا لا ينقض انما كالارث
وكما لو كانت المرأة محترمة بخبر عده
ارده وكما لو علم القاضي بكذب
الشهود حيث لا ينقض أصلا
كالتقضاء باليمين الكاذبة زبلي
ونكاح الفتح

زوجها أباها بثلاث فأكثر فخلفه القاضى فخان والمرأة تعلم أن الأمر كما قالت لا يسعها
المقام معه ولأن تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يسلك إذا كان ثلاثا بالطلاق المحلقة
للانشاء قبل زوج آخر وفيما دون الثلاث مشكل لأنه يقبل الانشاء وأجيب بأنه إنما
يثبت إذا قضى القاضى بالنكاح وهذا لم يقض به لاعترا فهما به وانما ادعت الفرقة
زباني وفي النكاح لا يحل وطؤها اجماعا بحركات والظاهر أن عدم النفاذ هنا
في الباطن فقط تأمل **« تنبيه »** أشار المصنف إلى أن قضاء القاضى يحل ما كان
حراما في معتقد المذنب له ولذا قال في الولوالجية ولو قال لها أنت طالق البتة فخاصها
إلى قاض يراها رجعية بعد الدخول فقضى بكونها رجعية والزواج يرى أنها بائنة أو ثلاث
فانه يتبع رأى القاضى عند محمّد فيحل له المقام معها وقيل انه قول أى حنفية وعلى قول
أبى يوسف لا يحل وان رفع إلى قاض آخر لا ينقضه وان كان خلاف رأيه وهذا إذا قضى له
فان قضى عليه بالبينونة أو الثلاث والزواج لا يراه يتبع رأى القاضى اجماعا وهذا كما
إذا كان الزوج له رأى واجتهد فلو عاقبا اتبع رأى القاضى سواء قضى له أو عليه هذا إذا
قضى أما إذا فقه له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المصنف في حق الجاهل بمنزلة رأيه
واجتهاده اهـ بحركات وقوله فلو عاقبا المراد به غير المجتهد بدليل المقاتلة فيشمل العالم والجاهل
تأمل قال في الفتح والوجه عندى قول محمد لأن اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضى
يرجع على اجتهاد الزوج والاختلاف بالراجح متعين وكونه لا يراه حلالا لا يمنع من قربان
قبل القضاء أما بعده وبهذه فتاؤه باطنا فلا اهـ (قوله قضى في مجتهد فيه) أى فى أمر يدور
الاجتهاد فيه بيان لم يكن مخالفا للدليل كما ترى بانه وقوله بخلاف رأيه متعلق بقضى وحاصل
هذه المسئلة انه يشترط لصحة القضاء أن يكون موافقا لرأيه أى لمذهبه مجتهدا كان أو مقلدا
فلو قضى بخلافه لا ينقض ذلك في البدائع انه إذا كان مجتهدا ينبغي أن يصح ويحمل على
انه اجتهد فأتاه اجتهاده إلى مذهب الغير ويؤيده ما قدمناه من رسالة العلامة قائم
مسئلة لا ينافى السيرة الكبرى فراجحه وبه يدفع تعجب صاحب البحر من صاحب البدائع
واعلم أن هذه المسئلة غير مسئلة اشتراط كون القاضى عالما بالاختلاف كما تقدم عليه سابقا
(قوله أى مذهبه) أى أصل المذهب كالحنفى إذا حكم على مذهب الشافعى أو نحو
أو بالهدس وأما إذا حكم الحنفى بمذهب أبى يوسف أو محمد أو نحوهم امن أصحاب الامام
فليس حكما بخلاف رأيه در رأى لان أصحاب الامام ما قالوا يقول الا قد قال به الامام
كما أوضح ذلك فى شرح منظومى فى رسم المقتضى عند قولى فيها

(قضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه)
أى مذهبه مجمع وابن كمال

مطلب
مهم المقتضى له أو عليه يتبع رأى
القاضى وان خالف رأيه

مطلب
فى قضاء القاضى بغير مذهبه

مطلب
حكم الحنفى بمذهب أبى يوسف
أو محمد حكم بمذهبه

واعلم بأن عن أبى حنيفة **« جاءت روايات غدت منهفة »**
اختار منها بعضه أو الباقي **« يحتار منه »** سائر الرفاق
فلم يكن لغیره جواب **« كما عليه أقسم الأصحاب »**
(قوله وابن كمال) قال فى شرحه لم يقل بخلاف رأيه لانه ما به أن يكون الكلام فى الجنت

خاصة واما كذلك (قوله لا ينفذ مطلقا الخ) قال في الفتح لو قضى في المجهل فيه ناسبا
لمذهبه بخلافه رأيه نفذ عند أبي حنيفة رواية واحدة وان كان عامدا فنفذ به روايتان
وعندهما لا ينفذ في الوجهين أي وجهي التسيان والعمد والفتوى على قولهما وذكر
في الفتاوى الصغرى أن الفتوى على قوله فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان
أن يفتى بقولهما لأن التارك لمذهبه عمدا لا يفعل إلا هو باطل لا يقتضيه جمل وأما النامى
فلأن المقلد ما قلده إلا يحكم بمذهبه لا بذهب غيره وهذا كما في القاضى المجهل فاما المقلد
فانما ولا يحكم بمذهب أبي حنيفة فلا يملك مخالفة فيكون معزولا بالنسبة إلى ذلك الحكم
أه قال في الشربلالية عن البرهان وهذا صريح الحق الذي يعرض عليه بالواجب اه
وقال في النهر وادعى في البحر أن المقلد إذا قضى بمذهب غيره أو برواية ضعيفة أو بقول
ضعيف نفذ وأقوى ما تمسك به ما في البرازية إذا لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى
على خلاف مذهب نفسه وليس لغيره نقضه وله نقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له
نقضه اه وما في الفتح يجب أن يعول عليه في المذهب وما في البرازية يجوز على رواية
عنهما ما قصارى الأمر أن هذا منزل منزلة النامى لمذهبه وقدمت عنهما في المجهل أنه لا ينفذ
فالمقلد أولى اه ما في النهر ويأتى قريبا ما يؤيده (قوله من ليس مجتهدا) وكذا المجهل كما
مر في كلام الفتح (قوله لا ينفذ اتفاقا) هذا مني على إحدى الروايتين عن الإمام في العامد
أما على رواية النزاع فلا تصح حكاية الاتفاق (قوله لكونه معزولا عنه) أي عن غير ما يقيد به
قال الشربلالية في شرح الوهبانية محل الخلاف فيما إذا لم يقيد عليه السلطان القضاء
بصح مذهبهم والأفلاخلاف في عدم صحة حكمه بخلافه لكونه معزولا عنه اه ح قالت
وتقيد السلطان بذلك غير قيدا قاله العلامة قاسم في تصحيحه من أن الحكم والفتوى بما
هو مرجوح خلاف الإجماع اه وقال العلامة قاسم في فتاواه وليس للقاضى المقلد أن
يحكم بالضعيف لأنه ليس من أهل الترجيح فلا يعدل عن الصحيح إلا قصد غير جليل ولو حكم
لا ينفذ لأن قضاؤه قضاء بغير الحق لأن الحق هو الصحيح وما وقع من أن القول الضعيف
ينتوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد كما بين في موضعه اه وقال ابن الغرسي وأما المقلد المحض
فلا يقضى إلا بما عليه العمل والفتوى اه وقال صاحب البحر في بعض رسائله ما القاضى
المقلد ليس له الحكم إلا بالصحيح المقتضى به في مذهبه ولا ينفذ قضاؤه بالقول الضعيف اه
ومنه ما قدمه الشارح أول كتاب القضاء وقال وهو المختار للفتوى كتاب طه المصنف في
فتاويه وغيره وكذا ما نقله بعد أسطر عن الملقط (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو
ولو حكم القاضى بحكم مخالف * مقلده ما صح أن كان يذبح
وبعضهم أن كان سهوا جازا * عن الصدر لأعن صاحبه بصدر
وقد أفاد كلام الوهبانية الخلاف فيما إذا قضى به ساهيا أي ناسبا بمذهبه وأنه لا خلاف
فيما إذا كان ذا كرا وهذا على إحدى الروايتين عن الإمام كما عرفت ولما كان المقلد المقتضى به

(لا ينفذ مطلقا) ناسبا وعمدا عندهما
والأئمة الثلاثة (وبه يفتى) مجمع
وفيا به ومتفق وقيل بالنقض يفتى
وفي شرح الوهبانية للشربلالية
قضى من ليس مجتهدا كخفية
زمانا بخلاف مذهب عامدا
لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسبا عندهما
ولو قيد السلطان بصحيح مذهب
كزمانا بقيد الخلاف لكونه
معزولا عنه انتهى وقد غيرت بيت
الوهبانية فقات
ولو حكم القاضى بحكم مخالف
لمذهبه ما صح أصلا بظاهر

مطلبه
الحكم والفتوى بما هو مرجوح
خلاف الإجماع

ما ذكره المصنف في المتن من عدم النفاذ أصلاً أي ذكر أو ناسباً غير الشارح عبارة
النظم جازماً بما هو المعتمد فافهم لكن الأولى كما قال السائحاني تفسير الشطر الثاني هكذا
«المعتمد في رأيه فهو مهدر» (قوله قلت وأما الأمير الخ) الذي رأيت في سير التتار خاتمة قال
محمد وإذا أمر الأمير العسكر بشئ كان على العسكر أن يطيعوه الآن يكون المأمور به
معصية اه فقول الشارح نفذ أمره بمعنى وجب امتثاله تأمل وقد من أن السلطان لو حكم
بين اثنين فالصحيح نفاذه وفي البحر إذا كان القضاء من الأصل ومات القاضي ليس للأمر أن
ينصب قاضياً وإن ولي عشرة ما وخرجها وإن حكم الأمير لم يجوز حكمه الخ وفي الاشياء
قضاء الأمير جائز مع وجود قاضي البلد الآن يكون القاضي ولي من الخليفة كذا في
المقطر اه والاصل أن السلطان إذا نصب في البلدة أميراً وفوض إليه أمر الدين والدنيا
صحت قضاؤه وأما إذا نصب معه قاضياً فلا لانه جعل الاحكام الشرعية للقاضي لا للأمير
وهذا هو الواقع في زماننا ولذا قال في البحر أول كتاب القضاء سئل عن تولية الباشا
بالقاهرة قاضياً ليحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيه المولى من السلطان فأجبت بعدم
الصفة لانه لم يفوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح اه (قوله كما قدمناه) أي
في أول الكتاب في بحث رسم المفتي (قوله ولا يقضى على غائب) أي بالبينه سواء كان غائباً
وقت الشهادة أو بعد ما وبعد التركبة وسواء كان غائباً عن المجلس أو عن البلد وأما إذا أقر
عند القاضي فيبقى عليه وهو غائب لا لأنه أن يطعن في البينة دون الاقرار ولان القضاء
بالاقرار قضاء أعانة وإذا أنفذ القاضي اقراره سلم إلى المدعي حقه هنا كان أردنا أوعقارا
الأنه في الدين يسلم اليه جنس حقه إذا وجد في يده من يكون مقراً بأنه مال الغائب المقر
ولا يبيع في ذلك العرض والعقار لان البيع قضاء على الغائب فلا يجوز بحر عن شرح
الزيادات للعنا في لكن في الخامس من جامع الفصولين عن الخاتمة غاب المدعي عليه بعد
ما برهن عليه أو غاب الوكيل بعد قبول البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدت تلك
البينة لا يحكم بها وقال أبو يوسف يحكم وهذا أرفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب
ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى بملك البينة وكذا يقضى على الوارث
بينة قامت على مورثه (قوله أي لا يصح) لما في الفتح من أن حضرة الخصم ليستحق
انكاره شرط لصحة الحكم بحر (قوله بل ولا ينفذ) هذه العبارة غير محررة لان نفي الصحة
يسلزم نفي النفاذ وأيضاً فالحكم صحيح وانما الخلاف في نفاذه بدون تنفيذ قاض آخر كما
أفاده ح ولذا فسره في البحر كلام المتن بدم الصحة ثم قال والأولى أن يفسر بعدم النفاذ
لقوله م إذا نفذ قاض آخر يراه فانه ينفذ ثم ذكر اختلاف الأصحح وسبأ في كلام
الشارح (قوله كوكيله) أطلقه فشمع ما إذا كان وكيله في الخصومة والدعوى أو وكيله
للقضاء كما إذا أقيمت البينة عليه فوكله يقضى عليه ثم غاب كافي القنية بحر (قوله
ووصيه) أي وصي الميت فان الميت غائب ووصيه قائم مقامه حقيقة ويجوز عود الظهير

مطلب
في أمر الأمير وقضائه

مطلب
في القضاء على الغائب

قلت وأما الأمير ففي صاف فصولاً
بجته دافيه نفذ أمره كما قدمناه عن
سير التتار خاتمة وغديرها فليحفظ
(ولا يقضى على غائب ولا له) أي
لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي به بحر
(الاجحضور نائبه) أي من يقوم
مقام الغائب (حقيقة كوكيله
ووصيه ومولى الوقف)

مطلب
فيمن يتنصب خصماً عن غيره

الى الصغير المألوم من المقام فانه في حكم الغائب ويشمل وصي الوصي ولو قال كوله اسكان
اولى ليشمل الاب والجد (قوله انما يحكم على الغائب والميت) ترك الوقف وبظاهره انه
يحكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الوقف فيما يتعلق به سائحا (قوله ينتصب خصما
عن الباقيين) اي فيما للميت وعليه لكن اذا كان في عين فلا بد من كونه في يده فلو ادعى
عينا من التركة على وارث لم يستفد منه لم تسمع وفي دعوى الدين ينتصب أحداهم خصما
وان لم يكن في يده شيء يعبر وفيه من متفرقات القضاء أنه ينتصب أحداهم عن الباقي
بشرط ثلاثة كون العين كلها في يده وأن لا يكون مقسومة وأن يصدق الغائب أنها
ارث عن الميت اهـ وقد تناول الكلام على ذلك في كتاب الوقف وأفاد الخبر الرمي في
حاشيته على جامع الفصولين أن اشتراطهم كون العين في يد المدعي عليه يشمل مالو كان
المدعي بعض الورثة على بعض فسمع الدعوى بشرأ الدار من المورث وهي واقعة
الفتوى اهـ (قوله وكذا أحد شريكي الدين) أي هو خصم عن الآخر في الارث وفاقا
وكذا في غيره عندهما لا عند أي حنفية وقوله قياس وقوله الاستحسان ثم على قولهما
الغائب لو صدق الحاضر ان شاء شاركه فيما قبض أو اتسع المطالب بنصيبه جامع الفصولين
وهو مقتضاة أن الدين للمدعي وشريكه وأما الدعوى بدین لواحد على اثنين فذكره ما حاصله
أنه يقضى به عليه ما عنده في رواية وفي رواية وهي قول أبي يوسف بقضى بنفسه على
الحاضر ثم قال يحتمل أن يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز
الحكم على الغائب (قوله وأجنبي) أي من ليس وارثا ولا وصيا وقوله يده مال التيمم
الذي في الجرم مال الميت وصورته ما في جامع الفصولين وهب في مرض موته جميع ماله أو
أوصى به فمات ثم ادعى رجل ديناً على الميت قبل قبض تيممه على من يده المال وقيل
يجعل القاضي خصم عنه أي عن الميت ويسمع عليه بينته فظاهر أن فيه اختلاف المشايخ
(قوله وبعض الموقوف عليهم) لما في القنية وقف بين اثنين مات أحدهما وبقي الوقف
في يد الحي وأولاد الميت فأقام الحي بينة على واحد من أولاد الآخر أن الوقف بطن بعد
بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينتصب خصم عن الباقي ثم قال وقف بين
جماعة تصح الدعوى من واحد منهم أو وكيله على واحد منهم أو وكيله اذا كان الوقف
واحد ونعمامه في البحر (قوله أي لو الوقف ثابتا) أما اذا كان لم يكن ثابتا وأراد اثبات
أنه وقف فلا وقد تناول الوقف تقرير هذه المسئلة بأتم وجه وذكرنا ههنا مسائل أخر
ينتصب فيها البعض خصم عن غيره (قوله خرج المسخر) هو من ينصبه القاضي لسماع
الدعوى على الغائب (قوله كما سيأتي) أي قريبا أي مما لا يساقي من تبيينه بغير
الضرورة (قوله أو حكما) أي بأن يكون قيامه عنه حكما لا حرا لا من فم (قوله لا سببا للاحالة)
أي لا تتحول له عن السببية فاحترز بكونه سببا عما يكون شرطا وسببا مذكرا المصنف وقوله
لاحالة عما يكون سببا في حال دون حال وعما لا يكون سببا للاحالة الى وقت الدعوى

أفاد بالاستدلال أن القاضي انما
يحكم على الغائب والميت لا على
الوصي بل والوصي فيكتب
في السجل انه حكم على الميت
وعلى الغائب بحضوره وكيله
وبحضرته وصيه جامع الفصولين
وأفاد بالكاف علم الحنفية فان
أحد الورثة كذلك ينتصب خصما
عن الباقيين وكذا أحد شريكي
الدين وأجنبي يبيده مال التيمم
وبعض الموقوف عليهم أي لو الوقف
ثابتا كما في باب (أو) نائمه
(شرعا كوصي) نصه (القاضي)
خرج المسخر كما سيأتي أو حكما بأن
يكون ما يدعى على الغائب سببا
لاحالة

فما يكون سببا في حال دون حال يقبل في حق الحاضر دون الغائب وبينانه في مسئلتين
 الوكيل ينقل العبد الى مولاه أو ينقل المرأة الى زوجها فاذا برهن العبد أنه حرّره أو المرأة
 أنه طلقها ثلاثا يقبل في حق قصريد الحاضر لا في ثبوت العتق أو الطلاق فان المدعى هنا
 على الغائب وهو العتق أو الطلاق ليس سببا لاحتمال ما يدعى على الحاضر وهو قصريده
 بانهزاله عن الوكالة لانه قد يفتق العتق والطلاق بدون انهزال وكيل بأن لا يكون هناك
 وكالة أصلا وقد يفتق موجب الانهزال بأن كان بعد الوكالة فليس انهزال الوكيل حكما
 أصليا للطلاق والعتاق فمن حيث انه ليس سببا لحق الحاضر في الجلة لا يكون الحاضر خفيا
 عن الغائب ومن حيث انه قد يكون سببا قبلنا البينة في حق الحاضر بقصريده وانهزاله
 وأما ما لا يكون سببا الا بالبقاء الى وقت الدعوى فلا يقبل مطاوعة بينانه في مسائل منها
 ما لو برهن المشتري فاسدا على البائع من غائب حين أراد البائع فسخ البيع للفساد لا يقبل
 في حق الحاضر في الفسخ ولا في حق الغائب في البيع لان نفس البيع ليس سببا بطلان
 حق الفسخ بل وازانه باع من الغائب ثم فسخ البيع بينهما وان شهدوا بقاء البيع وقت
 الدعوى لا يقبل لانه اذا لم يكن خصم في اثبات نفس البيع لم يكن خصم في اثبات البقاء
 لان البقاء تبع للابتداء وتسامه في الفسخ وغيره (قوله فلو شري أمة) تفرع على قوله
 لاحتمال فيكون الاولى ذكره عند قول المصنف ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا بأن
 يقول بخلاف ما لو شري أمة الخ وبخلاف ما لو كان ما يدعى على الغائب شرطا لانه لا يكون
 ذكر محترزا القيود في محل واحد (قوله لم يقبل) أي برهانه لا في حق الحاضر ولا في حق
 الغائب لان المدعى شيئا من الرد بالعيب على الحاضر والنكاح على الغائب والثاني ليس
 سببا لادول الا باعتبار البقاء بل وازان يكون تزوجها ثم طلقها وان برهن على البقاء أي
 أنها امرأته للحال لا يقبل أيضا لان البقاء تبع للابتداء فسخ (قوله مثاله) لاحتمال البقاء
 لا غناء الكاف عنه اهـ ح (قوله من فلان الغائب) زاد في الفتح وهو عكسها أي لأن
 مجرد الشراء لا يثبت الملك للمشتري لاحتمال كونه غير البائع وهو فضولي (قوله لان
 الشراء من المالك) هذا هو المدعى على الغائب (قوله سبب الملكية) أي والملكية
 هنا هي المدعى على الحاضر (قوله تسع وعشرين) قال في المنع وفي المجتبى بعد أن علم
 بعلامة شط كل من ادعى عليه حق لا يثبت عليه الا بالقضاء على الغائب فالقضاء على
 الحاضر قضاء على الغائب وتظهر غرضه في مسائل منها أقام بينة أن له على فلان الغائب
 كذا وأن هذا كفيلا عنه بأمره يقضى على الغائب والحاضر لانها كالمعاوضة
 ولو لم يقل بأمره لا يقضى على الغائب ومنه الواقأام بينة انه كفيلا بكل ماله على فلان وأن له
 على فلان ألفا كانت قبل الكفالة يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى
 الكفالة بأمره بخلاف الاولى لان الكفالة المطلقة لا توجب المال على الكفيل مالم
 توجهه على الاصيل فصارك أنه علق الكفالة بوجوب المال على الاصيل فاتصبت عن

الغائب

فلو شري أمة ثم ادعى أن مولاه
 تزوجها من فلان الغائب وأراد
 ردها بعيب الزواج لم يقبل
 لاحتمال أنه طلقها وزال العيب
 ابن كمال (ما يدعى على الحاضر)
 مثاله (كما اذا) ادعى دارا في يد
 رجل و (برهن) المدعى (على ذي
 اليد أنه اشترى) الدار (من فلان
 الغائب فحكم) الحاكم (على ذي
 اليد الحاضر كان) ذلك (حكما
 على الغائب) أيضا حتى لو حضر
 وأنكر لم يفتقر لان الشراء من
 المالك سبب الملكية لاحتماله
 صور كثيرة ذكر منها في المجتبى
 تسع وعشرين (ولو كان ما يدعى
 على الغائب شرطا) لا بدعيه على
 الحاضر كما اذا ادعى عبدا على
 مولاه أنه علق عتقه بتطليق زوجة
 زيد وبرهن على التطليق بغيره زيد

مطلبه

المسائل التي يكون القضاء فيها
 على الحاضر قضاء على الغائب

الغائب خصلهما ومنها أن القاذف إذا قال أنا عبد فلان فلا حجة على فأقام المقذوف بينة أن
 فلاناً أعتقه حجة وكان قضاء على الغائب بالعقوبة ومنها الوفاة له بيا بن الزانية فقال القاذف
 أمه أمه فلان فأقام المقذوف بينة أنها بنت فلان القرشية يحكم بالنسب ويحد ومنها لو
 أقام بينة أنه ابن عم الميت فلان وإن الميت فلان بن فلان يجتهدان إلى أب واحد وإنه وارثه
 لحسب قضي بالميراث والنسب على الغائب ومنها لو أقام بينة أن أبوي الميت كانا مملوكين
 أعتقه ما ثم ولداهما هذا الولد ومات وأنه مولاه ووارثه قضي بالولاء وكان قضاء بالولاء على
 الأبوين وحرية المولودين بعد عتقهما ومنها الوفاة لدائن العبد المأذون ضمنه لربك عليه
 أن أعتقه مولاه فأقام بينة عليه أن مولاه أعتقه بعد الضمان والعبد والمولى غائبان يقضي
 بالضممان وكان قضاء بالعقوبة للغائب وعلى الغائب ومنها الوفاة المشهود عليه الشاهد عبد
 فأقام المدعي أو الشاهد بينة أن مولاه أعتقه قبل الشهادة ومنها لو ادعى شيئا في يد رجل
 أنه اشتراه من فلان وأقام بينة يقضي له بالملك والشر من فلان ومنها ما لو قذف عبدا
 فأقام المقذوف بينة أن مولاه كان أعتقه وادعى كمال الحد ومنها ما لو أقام العبد المشتري
 بينة أن الدائع كان أعتقه أو رجل آخر أعتقه وهو عاكف ومنها ما لو قال رجل ما بايعت فلاناً
 فعلى فأقام الرجل بينة على الضامن أنه باع فلاناً عبده بألف ومنها ما لو أقام بينة على
 رجل أنك اشتريت هذه الدار من فلان وأنشأ فيه بها ومنها ما لو قال لرجل على ألف
 فأقضها فأقام المأمور بينة أنه قضاها يقضي بقضاء الغائب والرجوع على الآخر ومنها
 ما لو قال لغيره الذي في يدي لفلان فاشتريه وانقد الثمن فأقام المأمور بينة أنه فعل ذلك
 ومنها ما لو قال لرجل ضمن لهدا ما دأبني فضمن فأقام الغمين بينة أن فلاناً دأبني كذا
 وأني قضيت عنك ومنها الكفيل بأمره أقام بينة على الأصل أنه أوفى الطالب ومنها ما لو
 أقام بينة على أنه له على فلان ألفاً وأنه أحال بيعا عليه ومنها ما لو أقام بينة على رجل أنه كان
 لفلان عليه ألف أحلته بها على وأدبها إليه ومنها ما لو طالب البائع المشتري بالثمن
 فأقام هو بينة أنه أحاله بالثمن على فلان ومنها ما لو قال لرجل ان جني عليك فلان فأنا كفيل
 بنفسه فأقام بينة أنه جني عليه فلان ومنها ما لو أقام بينة على رجل في يده دار ثم قال أقام
 ذواليد بينة أن فلاناً وهما له وسلم أو ودع أو باع ومنها ما لو أقام ذواليد بينة أن المدعي
 باعها من فلان وقبضها تطل بينة المدعي ويلزم الشراء الغائب ومنها ما لو قال ذواليد
 أو دعيه فلان فطالب المدعي تعاقبه به فنفك كل فقضي عليه نفقة على فلان ومنها ما لو قال
 وصل إلى من زيد وويل فلان بأمره أو من غاصب منه وحذف المدعي ما يعلم دفع زيد
 فقضي عليه نفقة على فلان ومنها ما لو أقام بينة على عبد أن مولاه أعتقه وأنه قطع يده بعد
 ذلك أو استدان منه أو اشتري منه أو باع منه ومنها ما قيل أنه لو قال لامرأة أن طاق
 فلان امرأتها فأنات طاق فأقامت بينة على الحاضر أن فلاناً طاق امرأتها ومنها ما لو أقام
 الحاضر على القاتل بينة أن الولي الغائب قد عتقها فنقبيل البينة في جميع هذه الصور

ويتضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب فيها اه ح (قوله لا يقبل) لان الشرط
ليس بأصل بالنسبة الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء
فهو متأنى ط قلت والمتبادر من اطلاقهم أنه لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب
ورويده ما في البحر عن جامع القصولين علق طلاقها بتزويج عليها فبرهنت أنه تزويج عليها
فلا نه الغائبة عن المجلس هل تسمع حال الغيبة فيه ر وإيتان والاصح انها لا تقبل في حق
الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح اه لكن نقول عنه عقبه فرعاً آخر وهو ادعت
عليه أنه كفل بغيرها من زوجها الوطأ لها ثلاثاً وأنه طلقها ثلاثاً فأقر المدعى عليه بالنكالة
وأذكر العلم بوقوع الثلاث فبرهنت به بحكم لها بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب
اه والنظار انه خلاف الاصح بقرينة قوله والاصح أنها لا تقبل الخ (قوله في الاصح)
مقابل ما حكمه في الفقه عن بعض المتأخرين كفتقر الاسلام والا وزجندى أنهم أفتوا فيه
بأنه صاب الحاضر خصماً أي فالشرط عندهم كالسبب ويقال له أيضاً ما ذكرناه آنفاً من
قبولها في حق الحاضر لا الغائب (قوله يقبل لعدم ضرر الغائب) وذكر في الفقه أنه ليس
في هذا قضاء على الغائب بشئ اذ ليس فيه ابطال حق له اه أي لأن دخول الغائب الدار
لا يترتب عليه حكم لكن قال ط لو كان الغائب علق طلاق امرأته بدخوله الدار فالظاهر
أنه في حكم الاول للزوم الضرر اه (قوله ومن حيل اثبات العلق الخ) هي من جملة
الصور التسع والعشرين المارة (قوله ومن حيل الطلاق الخ) الاولى اسقاطه لقول
البحر واما حيل اثبات طلاق الغائب فكلاهما على الضعيف من أن الشرط كالسبب قال في
جامع القصولين ومع هذا لو حكم بالحرمة نفذ لاختلاف المشايخ اه قلت يعني اذا كان
المسالك كجحداداً ما المقتضى فلا يصح حكمه بالضعيف كما ذكرناه سابقاً نعم نقل في البحر بعد
هذا عن الخلاصة الطريق في اثبات الرضاية أن يعاق وكاله بدخوله فيتم ازعان في دخوله
فيشهد الشهود وفي قضى بالوكالة بدخوله اه قال في البحر وعليه فاثبات طلاق معلق
بدخول شهر حيله فيه ولو كان الزوج غائباً لان هذا ليس من قبيل الشرط لانه لا بد
أن يكون فعل الغائب وكذلك اثبات ملك أو وقف أو نكاح فيه علق وكاله بملك فلان ذلك
الشيء أو بوقفية كذا أو يكون فلان زوجة فلان ويدهى الوكيل فيه قول الخصم وكذلك
معلقة بمالم يوجد فيقول الوكيل بل هي منجزة لتمامها بكائن وبرهن على الملك ونحوه
ولا يعلق بفعل الغائب كان نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا ما ظهر لي اه ملخصا قات
وفيه نظر لان المانع اثبات الضرر بالغائب قال في الفقه الاصل أن ما كان شرط الثبوت
الحق للحاضر من غير ابطال حق للغائب قبلت المنة فمه اذ ليس فيه قضاء على الغائب
وما تضمن ابطالا عليه لا يقبل اه فعلم أن المناط ابطال حق الغائب سواء كان الشرط
فعله أو لا فلا فرق بين كون الشرط ان نكح أو ان كانت منكوبة فتتبرع هذه المسائل
على ما في الخلاصة غير ظاهراً ما فيها ليس فيه حكم على غائب أصلاً بخلاف هذه المسائل

(لا يقبل في الاصح) اذا كان فيه
ابطال حق الغائب) فلو لم يكن كما اذا
علق طلاق امرأته بدخول زيد
الدار يقبل لعدم ضرر الغائب
ومن حيل اثبات العلق على
الغائب أن يدعى المشهود عليه
أن الشاهد بغيره فلان قد برهن
المدعى أن ما حكمه الغائب أعتقه
تقبل ومن حيل الطلاق حيلة
الكفالة بغيرها معلقة بطلاقها
ودعوى كفالة ببقائه العدة
معلقة بالطلاق

فان فيها الحكم على الغائب ابتداء بما يضر به ولو ملكا فانه قد يلزم منه ضرر وواضح
 البديهي المدعى انه ملكه وغير ذلك فتدبر (قوله ومن أراد أن لا يرني الخ) ان كانت هذه
 الحيلة صدقا فلا وجه لتسميتها حيلة ولا لقوله ومن أراد أن لا يرني وصنعه يوهم أن ذلك
 سائغ كذبا وليس كذلك بل منه من أكبر الكائنات فالصواب اسقاط هذه العبارة
 والاقتصار على عبارة البرازية كما فعل في البحر على أن في صحة هذا الفرع كلاما منه عنه
 عقبه (قوله فبرهن عليهم بالطلاق) أي وبأنه تزوجها بعد العدة كما هو ظاهر (قوله يقضى
 عليهم أنهم أزوجة الحاضر) أي ويقضى على الغائب بالطلاق كما يدل عليه ما بعده فقلت
 لكن نقدم أن القضاء على الغائب انما يصح اذا كان سببا لما يقضى على الحاضر لا بحالة
 ولا شك أن طلاق الغائب ليس كذلك لأن التزوج قد يكون بدون طلاق كما لو لم تكن زوجة
 أحد وانظر ما قدمناه عند قوله سببا لا بحالة بظاهر ذلك حقيقة الامر (قوله ولا يحتاج الخ)
 قال الخبير الرمي وفي جامع الفصولين خلافه (قوله ولو قضى على غائب الخ) أي قضى
 من يرى جواز كشفه لا بجماع الحقيقة على أنه لا يقضى على غائب عنه ما ذكره المصدر
 الشهيد في شرح أدب القضاء كذا حقيقة في البحر والحاصل أنه لا خلاف عندنا في عدم
 جواز القضاء على الغائب وانما الخلاف في أنه لو قضى به من يرى جوازه هل يتخذ بدون
 تنفيذ أو لا بد من امضاء قاض آخر ورأيت نحو هذا منقولا عن اجابة السائل عن بعض
 رسائل العلامة قاسم وبه ظهر أن قول المصنف فيما مر ولا يقضى على غائب بيان لحكم
 المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى الخ حكاه للخلاف في النفاذ وعدمه فقلت في ما لو قضى
 الخ في ذلك ولا يخفى انه يأتي فيه الكلام المسار فيما لو قضى في محتمل فيه بخلاف رأيه
 وما فيه من التفصيل واختلاف التعميم فعلى قول من رجع الجواز لا يفتي في فرق بين الخلفي
 وغيره وعلى هذا يحمل ما صرح به في الفتية من أنه لا يشترط في نفاذ القضاء على الغائب
 أن يكون من شافى وبه اندفع ما أورده الرمي والمقدمي على صاحب البحر حيث خصه
 بمن يرى جوازه كما ذكرنا واندفع أيضا ما يوهم من المناقاة بين ما ذكره المصدر الشهيد
 وما في الفتية هذا ما ظهر في قد بره لكن استظهر في البحر بعد ذلك تخصيص الخلاف
 في النفاذ وعدمه بالحكم لا بمقتضى دلائل طلاق الغائب واستدل به بارة في الخاتمة ونارعه
 الرمي بأنهم لا تتدل على استدعاء بل الظاهر من كلامهم التعميم اه وقال في جامع
 الفصولين قد اضطرب آراؤهم وبيانهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يدف ولم ينقل
 عنهم أحسن قوى ظاهريين عليه القروع بلا اضطراب ولا شك كالظواهر عندى أن
 يتأمل في الوقائع ويحتمل ويلاحظ الخرج والضرورات فيفتي بحسب اجواز أو نفاذ
 مثلا لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يعجز
 عن احضاره أو عن أن تسافر اليه هي أو وكيلها اليه أو لما منع آخر وكذا المدعيون لو غاب
 وله تنفيذ في البلد ونحو ذلك ففي مثل هذا الوجه من على الغائب وغاب على من القادى أنه

ومن أراد أن لا يرني فليته ما في
 دعوى البرازية أدعى عليهم أن
 زوجها الغائب طلقها وانقضت
 عدتها وتزوجها فأقرت بزوجة
 الغائب وأنكرت طلاقه فبرهن
 عليها بالطلاق يقضى عليهم أنهم
 زوجة الحاضر ولا يحتاج إلى
 إعادة البينة اذا حضر الغائب
 ولو قضى على غائب بلا نائب ينفذ
 في الظاهر الرواية بين أصحابنا
 ذكره من لا يشكروني باب خيار
 الهيب

حق لا تزوير ولا حيلة فيه فنبهني أن يحكم عليه وله وكذا الله تعالى أن يفتي بجواز دفعها
 للبحر والضرورات وصيانة للعقوق عن الضياع مع أنه يجتهد فيه ذهب إليه الأئمة الثلاثة
 وفيه روايتان عن أصحابنا وينبغي أن ينصب عن الغائب وكيل يعرف أنه يراعى جانب
 الغائب ولا يفرط في حقه اهـ وأقره في نور العيين قات ويؤيده ما يأتي قريبا في المسحور
 وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضى مصلحة
 في الحكم له وعلمه بحكم فانه ينفذ لانه يجتهد فيه اهـ قلت وظاهره ولو كان القاضى
 حنفيا ولو في زماننا ولا ينافي ما مر لأن تحويره لئلا للمصلحة والضرورة (قوله وقيل
 لا ينفذ) أى بل يتوقف على امضاء قاض آخر كما في البحر (قوله ورجح في الفتح الخ) ليس
 قولنا ثابله هو القول الثاني كما علمت وهذا مبني على أن نفس القضاء يجتهد فيه كقضاء
 محمدا وفي قذف بعد توبته والا قبل مبني على أن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن هذه البيعة
 هل تكون حجة للقضاء بالانحصار حاضر أم لا فإذا قضى به ما انفذ ~~كما~~ ما لوقضى بشهادة
 المحمدي في قذف بعد توبته (قوله والمعتمد الخ) مقابله قول خواهر زاده بجوازه لانه أفق
 بجواز القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب بحر وفيه أيضا تفسير المسحور
 أن ينصب القاضى وكيل عن الغائب ليس مع الخصومة عليه وشرطه عند القائل به أن
 يكون الغائب في ولاية القاضى (قوله وهى في خمس) لم يذكر الرابعة في البحر بل زادها
 الشارح (قوله اشترى بالخيار) أى وأراد الرد في المدة فاستثنى البائع فطلب المشتري من
 القاضى أن ينصب خصما عن البائع ليرده عليه وهذا أحد قولين عزاهما في جامع
 الفصولين الى النخبة ~~فكان~~ كنهه قدم هذا وعادة قاضيان تقديم الاشهر (قوله استثنى
 المكفول له) صورته كقول نفسه على أنه ان لم يوافق به عند ائتماره على الكفيل فغاب
 الطالب في القدر فلم يجد الكفيل فرفع الامر الى القاضى فنصب وكيل عن الطالب وسلم
 اليه المكفول عنه ببراءة وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف
 قال أبو الليث لو فعل به فاض علم أن الخصم تغيب لذلك فهو حسن جامع الفصولين قلت
 ما قاله أبو الليث توفيق بين الروايتين لكن ما ذكره من التصحيح في المسئلة الثانية لهذه ينبغى
 اجراؤه في رواية أبي يوسف اذ لا فرق يظهر بين المسائلتين تأمل (قوله حلف ليوفيه
 اليوم الخ) بأن علق المديون العتق أو الطلاق على عدم قضاءه اليوم ثم غاب الطالب
 وخاف الخائف الخلف فان القاضى ينصب وكيل عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يبحث
 الخائف وعليه التمسك بحر عن النخبة وفي حاشية مسكين عن الشيخ شرف الدين
 الغزالي أنه لا حاجة الى نصب الوكيل لقبض الدين فانه اذا دفع الى القاضى برت في يمينه على
 المختار المفسى به كما في كثير من كتب المذهب المعتمدة ولو لم يكن ثمة فاض حنث على الملتقى به
 اهـ (قوله فتعيبت) أى لا يقع الطلاق عليه فانه ينصب من يقبض لها ط (قوله خالية)
 لم أر هذه العبارة في النخبة في هذا المحل (قوله الخامسة الخ) ذكر في شرح أدب القاضى

مطلبه
 في القضاء على المسحور

(وقيل لا) ينفذ ورجحه غير واحد
 وفي النخبة والبرازية وجميع الفتاوى
 وعليه التمسك ورجح في الفتح توقفه
 على امضاء قاض آخر وفي البحر
 والمعتمد أن القضاء على المسحور
 لا يجوز الا للضرورة وهى في خمس
 مسائل اشترى بالخيار فتوارى
 استثنى المكفول له حلف
 ليوفيه اليوم فتعيب الدائن جعل
 أمرها يدها ان لم تصل نفقتها
 فتعيبت الخامسة اذا توارى
 انخصم فالمتأخرون أن القاضى
 ينصب وكيل في الكل وهو قول
 الثاني خالية قلت ونقل شرح
 الوهبانية من شرح أدب القاضى

لو قال رجل للقاضي لي علي فلان حق وقد تواري عني في منزله قال القاضي يكتب الي الوالي
في احضاره فان لم يظفر به وسأل الطالب الختم على بابه فان أتى بشاهد من أنه في منزله
وقال رأيت بناء من ثلاثة أيام أو أقل ختم عليه لان زاده على ثلاث والصحيح أنه مفروض
الي رأي الحاكم فاذا ختم وطالب المتدعي أن ينصب له وكيله لا بد من القاضى الى داره وسولا
مع شاهدين ينادى بحضورهم ما ثلاثة أيام في كل يوم ثلاث مرات يا فلان بن فلان ان
القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان مجلس الحكم والانصب لك وكيلاً وقبات
بينته عليه فان لم يخرج نصب له وكيله ولا وسمع شاهه المتدعي وحكم عليه بحضور وكيله
اه ملخصاً (قوله أنه قول الكل) أى النصب عن الخصم المتواري وهو الذى نعلمه
عبارة الكل (قوله وأن القاضى الخ) الذى في شرح الادب هو ما ذكرناه من تفويض
المدة الى القاضى في رؤية الشاهدين للمعنى لاني مدة الختم والذى في شرح الوهبانية
مثل ما ذكرناه أيضاً (قوله ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة) هذا
مقتضى ما اذا لم تتفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من
جامع الفصولين لو أرادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم فاتفقوا عليه وشكروا قضاء
دينه وانفذوا وصاياه من مالهم فلم يمس ذلك ولو اختلفوا في وصاياه ووصاياه
ولا يفتت الي قولهم ثم قال وجاز لاحد الورثة استخلاص الدين من التركة بأداء قيمته
الى الغرماء لا الى الوارث الا ستر اه وقوله بأداء قيمته الخ قال الرملي في سائسته عليه
هذا اذا لم يكن الدين زائداً لانه ذكر قبله أن الدين لو كان زائداً على التركة فلم يستخلاصها
بأداء دينه كله لا بد من تركته كقن جنى يفديه مولا بأرضه (قوله لا للورثة) أى الابرضاء
الغرماء حتى لو باع الوارث أى بدون رضا الغرماء لا يفسد وكذلك المولى اذا جبر على
العبد المأذون وعلمه دين يحميط ليس للمولى أن يبيع العبد وما في يده وانما يبيعه القاضى
كذا هذا من غير العمادية ثم ذكر عن القنية قولين ثانيهما أن القاضى انما يبيع التركة
المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها ولم يملك ترجيحاً لكن اقتصاره في التمن
على القول الاول بما للدرر بغيره ورجح به وحكى القولين في التارخانية والبرازية أيضاً
ورأت بخط شيخ مشايخنا من الأعلام على التركا في مانصه أقول فلذا القضاة الآن ياذنون
لبعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدين يبيعها الوفاة دينه توفيقاً بين القولين وعلا
بهم ما (تنبيه) لم يذكر بيع الوصى وفي جامع الفصولين يبيع الوصى تركته مستغرقة
لوبيقته وليس للغرماء ابطاله (قوله لعدم ملكهم) قال في جامع الفصولين ولو اختلفوا
دين لا يملكها بآثار الا اذا أبرأ الميت غريمه أو اذا وارثه بشرط التسريح وقت الاداء أما
لو اذا من مال نفسه مطلقاً بلا شرط تبرع أو ربح وع يجب له دين على الميت فتصير التركة
مشغولة بدينه فلا يملكها حتى لو زلنا بنا وقتا ودينه مستغرق فاذا وارثه ثم أذن للفقن
في التجارة أو كاتبه لم يبيع اذ لم يملك اه وعام الكلام على ذلك في المنع (تنبيه) قيد

مطلب
في الخصم اذا استغنى في بيته

أنه قول الكل وأن القاضى يبيع
بينه مقدراً لها ثم ينصب الوكيل
(ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين
للقاضى لا للورثة) لعدم ملكهم

مطلب
في بيع التركة المستغرقة بالدين

بالتركة المستغرقة لان غير هاتك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق
فالمعاش من ورثته يسع حصته لخصته من الدين لايحسب حصته غيره للدين لانهم ملك الوارث
الاخر اذا الدين لم يستغرق فلو دفعت الورثة الى احدهم كرامان التركة ليقضى دين مورثهم
وهو غير مستغرق ففضاه صح لانه يسع منهم لخصته منه بقدر الدين لانهم لو دفعوه الى اجنبي
لاداء الدين يكون بينهما كذا هذا (قوله حيث كان الدين لغيرهم) قال في جامع الفصولين
استغراق التركة بدين الوارث لا يمنع ارثه اذا كان هو وارثه لا غير اهـ وقادده انه لو كان
الدين لبعض الورثة فهو كدين الاجنبي بالنسبة الى باقي الورثة (تنبيه) ذكر الخبير
الرملي في حاشية الفصولين ان قوله هنا لا يمنع ارثه لا يشافي ما مر آنفا من ان الوارث لو
أدى دين الغريم بلا شرط تبرع لا يملكها لانه ثبت له الرجوع باداء الدين بعد ان لم يكن له
ملك فلا يملك القن الا بملك القاضى بخلاف الاستغراق بدينه ابتداء اذ لا مانع عنه من
الملك اهـ (قوله يقرض القاضى الخ) أى يستحب له ذلك لانه لا كثرة اشغاله لا يمكنه ان
يساير الحفظ بنفسه والدفع بالقرض انظر للقيم لكونه مضمونا والوديعة أمانة وينبغي له
ان يتقدم احوال المستقرضين حتى لو اختلف احدهم اخذ منه المال وتسامه في البحر
وليس للقاضى ان يستقرض ذلك لنفسه طعن الهندي (قوله مال الوقف) ذكره في البحر
عن جامع الفصولين لكون فيه أيضا عن العتد يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف
لو أحرز اهـ ومقتضاه انه لا يحتج بالقاضى مع أنه صرح في البحر عن المزاينة ان المتولى
يضمن الا ان يقال انه حيث لم يكن الاقراض أحرز (قوله والغائب) زاد في البحر وله يسع
من قوله اذا خاف التلف اذ لم يعلم مكان الغائب أما اذا علم فلا لانه يمكنه بيعه اليه اذا خاف
التلف اهـ وانظر هل يقيد اقراضه ماله بما اذ لم يعلم مكانه (قوله واللقطة) الظاهر قرأه
بالنصب عطفا على مال ويجوز جزؤه عطفا على المضاف اليه وهو أولى للتابع منصوصا بين
مجردين لكن الاضافة فيه بيانية وفيما قبله وما بعده لامبة تأمل ثم الظاهر ان المراد
باقراض القاضى اللقطة هنا ما اذا دفعها الملقط اليه والافالة صرف فيها من تصدق
أو امسك الملقط تأمل (قوله من ملي) بالهمزة في المصباح رجل ملي على فعليل غنى
مقتدرو ويجوز لابدال والادغام اهـ أى ابدال الهمزة بياء وادغامها في الياء (قوله حيث
لا وصى) هذا الشرط زاده في البحر بحسب قوله وينبغي أن يشترط بلوا اقراض القاضى
عدم وصى للقيم فان كان له وصى ولو منصوص القاضى لم يجوز لانه من التصرف في ماله
وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في يورع الفنية اهـ ورده بحسبه الرملي بأن اطلاق
المتون على خلافه وبأنه اذا لم يجوز منه والوصى ممنوع من الاقراض امتنع النظر للقيم
ولا فائده تأمل اهـ لكنه أفق في وصايا الخيرية بأن للوصى اقراض مال القيم بأمر
القاضى أخذنا من وقف البحر عن الفنية من أن للمتولى اقراض مال المسجد بأمر
القاضى قال والوصى مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان فلم يمنع النظر للقيم

مطلب
دفع الورثة كرامان التركة الى
احدهم ليقضى دين مورثهم
ففضاه يصح

مطلب
القاضى اقراض مال القيم ونحوه
حيث كان الدين لغيرهم (يقرض
القاضى مال الوقف والغائب)
واللقطة (والقيم) من ملي موطن
حيث لا وصى

بهم هذه الجهة نعم بردي على البحر أن الوصي إذا كان لا يملك الاقراض بدون إذن القاضى
علم أن ذلك لا يدخل تحت وصايتيه بل يبق للقاضى فلم يكن من وعامته مع وجود الوصى كما
لوصب وصيا على تيمية ليس لها ولي فلا قاضى أن يزوجه بنفسه أو يأذن للوصى بزواجه
وليس للوصى ذلك بدون إذن إذ لا يدخل تحت وصايتيه بخلاف بيع مال المتيم وشحوه
فليس للقاضى فعله مع وجود الوصى فلهذا لم يذكر هذا القيد في المتن فافهم (قوله ولا من
يقبله مضاربة الخ) في البحر عن جامع الفصولين انما يملك القاضى اقراضه اذا لم يجسد
ما يشترطه ليه يكون غلة التيم لا لوجوده أو وجود من يضارب لانه أنفع اه أى أنفع من
الاقراض وما قيل ان مال المضاربة أمانة غير مضرة فكيف يكون الاقراض أولى فهو مد فوع
بأن المضاربة فيها ربح بخلاف القرض (قوله ولا مستغلا يشترطه) أى ما يكون فيه التيم
غلة كما علمت وهو منصوب بالعطف على محل اسم لا الاولى والا كان حقه الرفع أو البناء
على الفتح كما لا يخفى (قوله ليحفظه) أى بالاستند كالمال وأسماه الشهود ونحو ذلك
(قوله لا يقرض الاب) أى فى أصح الروايتين فتح قال فى البحر وفى نثره الفتاوى الصحيح
أن الاب القاضى فقد اختلف التصحيح والمعتمد ما فى المتن وشغل ما اذا أخذ مال
ولده الصغير قرض نفسه وهو مروى عن الامام وقيل له ذلك ولم أر حكم الجدة فى جواز
اقراضه على رواية جواز الاب والظاهر أنه كلاب لقره لهم الجدة الاب كلاب الاب
مسائل واختلافه فى اعادة الاب مال ولده الصغرى فى الصحيح لا اه (قوله لا يقرض
لولده) لانه رعايته كرا المسئلة تقرر فى محتاج البيئة والقضاء بهما ط (قوله ولا الوصى) فلو
فعل لا بعد خيانه فلا يعزله وكذا ليس له أن يستقرض نفسه على الاصح فلو فعل ثم أنفق
على التيم مدة يكون متبرعا اذ صار ضامنا فلا يتخلص مالم يرفع الامر الى الحاكم ويملك
الايداع والبيع نسبية وتسامه فى الجور وفيه عن الطزاة اذا أجاز الوصى أو الاب أو الجدة
أو القاضى الصغير فى عمل من الاعمال فالصحيح جوازها وان كانت بأقل من أجره المثل اه
أى لان الوصى والاب والجدة استعماله بلا عوض بطريق التذنب والرياسة فبالعوض
أولى كفى السابع والعشرين من جامع الفصولين وتعام أبحاث هذه المسائل فيه (قوله
وهى جاز الخ) نقيد لقوله ولا الملة قط بما اذا كان قبل جواز التصديق به او هذا ذكره الزيلعي
فى مسائل شتى آخر الكتاب بقوله الا أن الملة قط اذا نشد الملة قط وعضى مدة التشديدات
ينبغي أن يجوز له الاقراض من فقير لانه لو تصدق بها عليه فى هذه الحالة جاز فالقرض
أولى اه فافهم (قوله ولو قضى بالجور الخ) القضاة بخلاف المتق اماعن خطأ أو عدوكل
على وجهين اما فى حقه نه الى اوسق العبد فالخطأ فى حق العبد اما أن يتمكن فيه التدارك
والرد أو لا فان أمكن بأن قضى بمال أو صدقة أو طلاق أو اعتاق ثم طهر ان الشهود عبيد
أو كفار أو مجذون فى قذف يغال القضاة ويرد العبد مرة والمرأة الى زوجها والمال الى
من أخذ منه وان لم يكن الرد بأن قضى بالقصاص واقضى لا بقية لى المقضى له ويصير

ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا
يشترطه وله أخذ المال من أب
مبذر ووضعه عند عدل قنية
(ويكتب الصك) نذبا ليحفظه (لا)
يقرض (الاب) ولو قاضى بالانه
لا يقضى لولده (و) لا (الوصى)
ولا الملة قط فان أقرضوا ضمنوا
لغيرهم عن التخصيل بخلاف
القاضى ويستثنى اقراضهم
للضرورة كترك ونهب فيجوز اتفانها
بحسروى جاز للملة قط التصدق
فالاقراض أولى (ولو قضى بالجور
فالغرم عليه فى ماله ان متعمدا
وأقتربه) أى بالعمد (ولو خطأ
ف) الغرم (على المقضى له) درر
وفى المنع معزيا للسراج

مطلبه
فيمالوقضى القاضى بالجور

صورة القضاء شبهة مانعة بل تحجب الدية في مال المقضي له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضى
 بالبينه أو باقرار القاضى له فلو باقرار القاضى لا يظهر في حق المقضى له حتى لا يطل القضاء
 في حقه وأما الخطأ في حقه تعالى بأن قضى بحد زنا أو مرقعة أو شرب واستوفى الحد ثم
 ظهر أن الشهود كجملتهم الضمان في بيت المال وإن كان القضاء بالجور عن عمد وأقر به
 فالضمان في ماله في الوجوه كلها بالجناية والالتلاف ويعزرا القاضى ويعزل عن القضاء ط
 عن الهندية ملخصاً * (تبيينه) * القاضى اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر رواية
 بخلافه فالخصوصية للمدعى عليه يوم القيامة مع القاضى والمدعى أمام المدعى فلائه أتم
 بأخذ المال وأمام القاضى فلائه أتم بالاجتهاد لأن أحد اليس من أهل الاجتهاد في زماننا
 وبعض اذا كما خوارزم قاس المقتضى على القاضى فأوردت أن القاضى صاحب مباشرة
 للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فاقطع وكان له أن يقول إن القاضى في زماننا
 ملحق بالحكم بعد الفتوى لانه لو ترك يلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه برأيه قبل
 الشهادات قلت وفيه نظر فإن هذا لا يسمى الجاه حقيقة والالزام أن تنقطع النسبة عن
 المباشر الى المتسبب كما لو أكرم رجل آخر باتلاف عضوه على أخذ مال انسان فإن الضمان
 على المكرم بالكسر لصيرورة المكرم بالفتح كالآلة ولا شك أن ما هنا ليس كذلك فلم تنقطع
 النسبة عن المباشر وهو القاضى وإن أتم المتسبب وهو المقتضى ولا يقاس هذا على مسئلة
 تضمين الساعى الى ظالم مع أن الساعى متسبب لا مباشر فإن تلك مسئلة استثنائية خارجة
 عن القياس زجر عن السعاية لكن قد يقال إن هذا حكم الضمان في الدنيا والكلال في
 الخصوصية في الآخرة ولا شك في أن كلامه المباشر والمتسبب ظالم أتم ولا مظهر للخصوصية
 معهم ما وإن اختلف ظاهراً فإن المباشر ظالم أشد كمن أمسك رجلاً حتى قتله آخر (قوله
 اعزل عن القضاء) الظاهر أن هذا وما بعده مبنيان على رواية اعزل العا بالفسق وتقدم
 أن المذهب أنه لا يعزل بل يسفحق العزل (قوله وفيه) لم يذكر ذلك في المنع فيعود الضمير
 الى السراج (قوله وشهادته) أى اذا أراد أن يشهد بشهادة عند القاضى المولى لا يقبلها
 لنفسه بغلبة الجور والرشوة فافهم (قوله القضاء مظهر لا مثبت) لأن الحق المحكوم به
 كان ثابتاً والقضاء أظهره والمراد ما كان ثابتاً ولو قد دبر كالقضاء بشهادة الزور كما مر
 بيانه في تعريف القضاء عن ابن الغرس (قوله ويخصص بزمان ومكان وخصوصية)
 عزاه في الاشهاد الى الخلاصة وقال في الفهم من أقول كتاب القضاء الولاية تقبل التقييد
 والتعليق بالشروط كقوله اذا وصلت الى بلدة كذا فأنت قاضيا واذا وصلت الى مكان
 فانت أميراً والموسم والاضافة بكهنتك قاضيا في رأس الشهر والاستثناء منها بكهنتك
 قاضيا الا في قضية فلان ولا تنظر في قضية كذا والدليل على جواز التعليق الامارة
 وادفاتها قوله صلى الله عليه وسلم حين بعث البعث الى موته وأمر عليهم زيد بن حارثة أن
 قتل زيد بن حارثة فجاءهم أميركم وإن قتل جعفر فبعد الله بن راحة وهذه القصة مما اتفق

عليها

مطلب
 اذا قاس القاضى والخطأ فالخصوصية
 للمدعى عليه مع القاضى والمدعى
 يوم القيامة

قال محمد لو قال نعم مدت الجور
 اعزل عن القضاء وفيه عن أبي
 يوسف اذا غلب جوره ورشوته
 ردت قضايه وشهادته * (فروع) *
 القضاء مظهر لا مثبت ويخصص
 بزمان ومكان وخصوصية

مطلب
 القضاء يقبل التقييد والتعليق

عليها جميع أهل السيرة والمغازي **هـ** (قوله بعد خمسة عشر سنة) المناسب خمس عشرة
 سنة كبر الأول وتأنيث الثاني لكون المعدوم مؤنثا وهو سنة وأجاب ط بأنه على تأويل
 السنة بالعام أو الحول (قوله فلا تسمع الآن بعدها) أي انتهى السلطان عن سماعها بعدها
 فقد قال السيد الجوى في حاشية الأشباه أخبرني استاذي شيخ الإسلام يحيى أفندي
 الشهير بالمتقاري أن السلاطين الآن يأمرون قضاتهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعو
 دعوى بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث **هـ** ونقل في الحامدية فتاوى
 من المذهب الأربعة بعدم سماعها بعد انتهى المذكور لكن هل يبقى النهي بعد موت
 السلطان الذي نهى بحيث لا يحتاج من بعده إلى نهى جديد أفق في الخبرية بأنه لا بد من
 تجديد النهي ولا يستمر النهي بعده وبأنه إذا اختلف الحكماء في أنه منهي أو غير منهي
 فالقول للقاضي ما لم يثبت **المهم** وم عليه النهي وأطال في ذلك وأطاب فراجع
 وأما ما ذكره السيد الجوى أيضا من أنه قد علم من عادتهم يعني سلاطين آل عثمان نصرهم
 الرجن من أنه إذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره باتباعه فلا يبعد
 هذا لأن معناه أن يلتزم قانون أسلافه بأن يأمر بما أمر به وينهى عما نهى عنه ولا يلزم
 منه أنه إذا ولي قاضيا لم ينهه عن سماع هذه الدعوى أن يصير قاضيه منها مجتزعا ذلك وإنما
 يلزم منه أنه إذا ولاه فيها صريحا ليكون عاملا بما التزمه من القانون كما استمر أنه حين
 يوليها الآن يأمره في مشورته بالحكم بأصح أقوال المذهب كعادته من قبله وتسام الكلام
 على ذلك في كتاب تنقيح الحامدية فراجع وأطالنا الكلام عليه أيضا في كتاب تنبيه الولاة
 والحكام (قوله الآن الوقف والارث ووجود عذر شرعي) استثناء الارث موافق لما مر
 عن الجوى ولما في الحامدية عن فتاوى أجد أفندي المهمة ندري منقذ دمشق أنه كتب
 على ثلاثة أسئلة أنه تسمع دعوى ارث ولا يمنعه طول المدة وبما الله ما في الخبرية حيث ذكر
 أن المستثنى ثلاثة مال اليتيم والوقف والغائب ومقتضاه أن الارث غير مستثنى فلا تسمع
 دعواه بعد هذه المدة وقد نقل في الحامدية عن المهمة ندري أيضا أنه كتب على سؤال آخر
 فبين تركت دعواها الارث بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر لأن الدعوى لا تسمع
 إلا بأمر سلطان ونقل أيضا مثله فتوى تركية عن المولى أبي السهود ونهريها إذا تركت
 دعوى الارث بلا عذر شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب لا تسمع إلا إذا عترف
 الخصم بالحق ونقل مثله شيخ مشايخنا التركاني عن فتاوى علي أفندي مفتي الروم ونقل
 مثله أيضا شيخ مشايخنا السامحاني عن فتاوى عبد الله أفندي مفتي الروم وهذا الذي
 رأينا عليه عمل من قبلنا فاعلموا أنه ورد نهى جديد بعدم سماع دعوى الارث والله سبحانه
 أعلم **هـ** (تنبيهات) الأول قد استفيد من كلام الشارح أن عدم سماع الدعوى بعد هذه
 المدة إنما هو للنهي عنه من السلطان فيكون التقاضي معزولا عن سماعها لما علمت من
 أن القضاء يختص فلذا قال الأباهر أي فإذا أمر بسماعها بعد هذه المدة تسمع وسبب

مطلب
 في عدم سماع الدعوى بعد خمس
 عشرة سنة

مطلب
 هل يبقى النهي بعد موت السلطان

سقى لو أمر السلطان بعدم سماع
 الدعوى بعد خمسة عشر سنة فسماعها
 لم ينفذ قلت فلا تسمع الآن بعدها
 إلا بأمر الآن الوقف والارث
 ووجود عذر شرعي وبه أفق المنقذ
 أبو السهود ولي حفظ

انتهى قطع الحبل والتزوير فلا ينافي ما في الاشباه وغيرهما من أن الحق لا يسقط بتقديم
 الزمان اهـ ولذا قال في الاشباه أيضا ويجب عليه سماعها اهـ أي يجب على الساطان
 الذي نهى قضائه عن سماع الدعوى بعد هذه المدة أن يسمعها بنفسه أو بأمر بسماعها
 كي لا يضيع حق المدعى والظاهر أن هذا حيث لم يظهر من المدعى أمانة التزوير وفي بعض
 نسخ الاشباه ويجب عليه عدم سماعها وعلمه فالضهير يعود للقاضي المنهى عن سماعها لكن
 الأول هو المذكور في معين المفتي * الثاني أن النهى حيث كان للقاضي لا ينافي سماعها
 من المحكم بل قال المصنف في معين المفتي ان القاضي لا يسمعها من حيث كونه فاضلا
 محكمه الخصمان في تلك القضية التي مضى عليها المدة المذكورة فله أن يسمعها * الثالث
 عدم سماع القاضي لها انما هو عند انكار الخصم فلما عترف بسمع كماله لم يفتقر منه من
 فتوى المولى أبي السهم ودافندي اذ لا تزوير مع الاقرار * الرابع عدم سماعها حيث
 تحقق تركها هذه المدة فلما ادعى في اثباتها لا يمنع بل تسمع دعواه ثانيا ما لم يكن بين الدعوى
 الاولى والثانية هذه المدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركمان في مجموعته أن شرطها أي
 شرط الدعوى مجلس القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غيره كالشهادة تنوير وجر
 ودرو قال واستفهم منه جواب حادثة الفتوى وهي أن زيد اترك دعواه على عرومة
 خمس عشرة سنة ولم يقدح عند القاضي بل طالبه بحقه مرارا في غير مجلس القاضي فنهى
 ما مزل تسمع له عدم شرط الدعوى فليكن على ذكر من كان فانه تكثر السؤال عنها وصرح
 فتوى شيخ الاسلام على أفندي انه اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفتصل القاضي
 الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع لانه صدق عليه أنه لم يتركها عند القاضي اهـ ما في
 الجموعة وبه أفقي في الحامدية ثم لا يخفى أن ترك الدعوى انما يتحقق بعد ثبوت حق طلبها
 فلومات زوج المرأة أو طلاقها بعد عشرين سنة مثلا من وقت النكاح فلما طالب مؤخر
 المهر لأن حق طلبه انما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح ومنه لا ينافي
 فيما لو أخر الدعوى هذه المدة لا عسار المدعيون ثم ثبت يساره بعد ما وبه يعلم جواب حادثة
 الفتوى سنات عنها حين كتابتي لهذا المحلل في رجل له كدلة كان وقف مشتمل على منجور
 وغيره وضعه من ماله في الدكان باذن ناظر الوقف من نحو أربعين سنة وتصرف فيه هو
 وورثته من بعده في هذه المدة ثم أنكره الناظر الآن وأنكر وضعه بالاذن وأراد الورثة
 اثباته واثبات الاذن بوضعه والذي ظهر لي في الجواب سماع البيعة في ذلك لانه حيث كان
 في يدهم ويد مورثهم هذه المدة بدون معارض لم يكن ذلك تركا للدعوى وتظهر ذلك ماله
 ادعى زيدا على عمرو وبذاري يده ففصل له عمر وكنت اشتريتها منك من عشرين سنة وهي
 في ملكي الى الآن وكذبه زيد في الشراء فتسمع بيعة عمرو على الشراء المذكور بعد
 هذه المدة لأن الدعوى توجهت عليه الآن وقبلها كان واضع اليد بلا معارض فلم يكن
 مطالبا باثبات ملكيتها فلم يكن تاركا للدعوى ومثله فيما يظهر أن مسما جردا الوقت

بعضها باذن الناظر وينفق عليهم مبلغا من الدراهم يصير دينه على الوقف ويسمى في زماننا امر صدق ولا يطالب به مادام في الدار فاذا خرج منه اذله الدعوى على الناظر بمصرده المذكور وان طالته مدته حيث جرت العادة بأنه لا يطالب به قبل خروجه ولا سيما اذا كان في كل سنة يقطع بعضه من اجرة الدار فانه لا يملك استثناء الشارح العذر الشرعي اعم مما في الخبرية من الاقتصار على استثناء الوقف ومال اليتيم والغائب لان العذر يشمل ما لو كان المتدعي عليه حاكما للمالكين وما لو كان ثابت الاعسار في هذه المدة ثم ايسر بعد ما تسمع كما ذكره في الحامدية السادسة استثناء مال اليتيم مقيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه هذه المدة وبما اذا لم يكن له ولي ~~ك~~ ما يأتي وفي الحامدية لو كان أحد الورثة قاصرا والباقي بالغين تسمع الدعوى بالنظر الى القاصر بقدر ما يخصه دون البالغين السابع استثنوا الغائب والوقف ولم يبينوا المدة فتسمع من الغائب ولو بعد خمسين سنة ويؤيده قوله في الخبرية من المقر أن التركة لا تأتي من الغائب له أو عليه لعدم تأني الجواب منه بالغيبه والعلة خشية التزوير ولا يتأني بالغيبه الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبه المتدعي والمتدعي عليه اهـ وكذا الظاهر في باقي الاعذار أنه لا مدتها لان بقائه العذر وان طالته مدته بؤ كعدم التزوير بخلاف الوقف فانه لو طالته مدته دعواه بلا عذر ثلاثا وثلاثين سنة لا تسمع كما أتى به في الحامدية اخذنا مما ذكره في الجعري كتاب الدعوى عن ابن الغرس عن المبسوط اذا ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على هدم الحق ظاهرا اهـ وفي جامع الفتاوى عن فتاوى العثماني قال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا أن يكون المتدعي غائبا أو صديقا أو مجنونا وليس له ما ولي أو المتدعي عليه أمير اجائرا اهـ ونقل ط عن الخلاصة لا تسمع بعد ثلاثين سنة اهـ ثم لا يخفى أن هذا ليس مبنيا على المنع السلطاني بل هو منع من الغيبة فلا تسمع الدعوى بعده وان أصر السلطان بسماحها فانما تسمع الدعوى قبل مضي المدة المحددة مقيدا بما اذا لم يمنع منه مانع آخر يدل على عدم الحق ظاهرا الماس بأني في مسائل شتى آخر الكتاب من أنه لو باع عقارا أو غيره وأصر أنه واحد أو قاربه حاضر به لم يه ثم ادعى ابنه مشا أنه ملكه لا تسمع دعواه وجعل سكونه كالانصاح قطعا للتزوير والحيل بخلاف الاجنبى فان سكونه ولو جارا لا يكون رضا الا اذا سكنت البمار وقت البيع والتسليم ونصرف المشتري فيه ذرعا وبناء فلا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طماع الفاسدة اهـ وأطال في تحفته في الخبرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا محجوزا سكوت القريب أو الزوجة عند البيع مانعا من دعواه بلا تقييد باطلاعه على تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والمقتنى وأما دعوى الاجنبى ولو نجارا فلا بد في منعها من السكوت بعد الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيد به بجهة وقد أجاب المصنف في فتاواه فمن له بيت بكنه مدة تزيد على ثلاث سنين

مطلبه
اذا ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين
سنة لا تسمع

مطلبه
باع عقارا واحدا قاربه حاضر
لا تسمع دعواه

ويتم صرف فيه هدماء وعمار مع اطلاق جاره على ذلك بأنه لا تسمع دعوى الجوار عليه الميت
أو بعضه على ما عليه الفتوى وبما أتى تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب في مسائل شتى
قبيل الفرائض ان شاء الله تعالى فانظره هناك فانه مهم (قوله أمر السلطان انما يتخذ إذا
يتبع ولا تجوز مخالفة وسبأني قبيل الشهادات عند قوله أمره فاض بقطع أو رجوع الخ
التعليل بوجوب طاعة ولي الأمر وفي ط عن المجوى أن صاحب البحر ذكرنا قلا عن
أئمتنا أن طاعة الامام في غير معصية واجبة فلو أمر بصوم يوم وجب اه وقدمنا أن
السلطان لو حكم بين الخصمين يتخذ في الاصح وبه يفتى (قوله يلزم منه سخطك) أي ان
عضوك وسخط الخالق أي ان أطاعوك اه ح عن الاشياء وفي سخط ضم المهمل مع سكن
الهاء المجعوف فقههما ونقل عن الصيرفة جوارا للتلف وهو مقيم بما اذا رآه القاضي جائزا
أي بأن كان ذارأي أما اذا لم يكن له رأي فلا ط عن أبي السعود والمراد بالأي الاجتماع
(قوله قضاء الباشا الخ) قدمنا الكلام عليه قبيل قول المصنف لا يقضى على غائب ولا له
(قوله الحاكم كالقاضي) في بعض النسخ الحكم وهو الذي في البحر والاشباه (قوله
الافى أربع عشرة مسألة) سبأني في آخر باب الحكمين أنه في البحر عندها سبعة عشر وبأني
بانه هناك مع زيادة علم (قوله ذكرناها) من كلام الاشباه (قوله وبهزل) أي يستحق
العزل كما في الزيلعي (قوله لرؤية) أي اذا كان له رؤية في الشهود ومنها ثلاثة شهدوا
عنده ثم قال أحدهم قبل القضاء استهفرت الله كذبت في شهادتي فسمعه القاضي بلا تعيين
شخصه فسألهم فقالوا كلنا على شهادتنا فانه لا يقضى بشهادتهم ويخرجهم من عنده حتى
ينظر في ذلك بيري (قوله ولربما صلح أثارب) وكذا الاجاب لان القضاء يورث الضعيفة
فيحترز عنه مهم ما يمكن ط عن الشيخ صالح وفي البيري عن خزانة الاكلى اذا طمع
القاضي في ارضاء المتهمين لا بأس بردهم ولا يفسد القضاء بينهم ما علمه ما يصطلمان
ولا يردهم ما أكثر من مرتين وان لم يطمع أنفذ القضاء اه (قوله واذا استهل المتدعي)
أراد أن المتدعي اذا استهل من القاضي حتى يحضر بيته فانه يعمل وكذا اذا أقام البيعة ثم
ان المتدعي عليه استهل من القاضي حتى يأتي بالدفع فانه يجيبه ولا يعجل بالحكم اه وهذا
بعد ان يسأله عن الدفع وكان ههنا فلو فاسد الايمه ولا ينفذ اليه كما في قاضيان بيري
قلت وسبأني قبيل باب دعوى الربطين أنه لو قال المتدعي عليه لي دفع عييل الى المجلس
الثاني وزاد البيري عن الخلاصة مسألة أخرى يؤخر فيها اذا لم يعتمد على فتوى أهل مصره
فبعث الفتوى الى مصر آخر لا يأثم بتأخير القضاء (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه)
فلو قال رجعت عن قضائي أو وقعت في تلبس الشهود أو بطلت حكمي لم يصح والقضاء
ماض كما في الخاتمة أشباه قيد بالرجوع لانه لو أنكر القضاء وقال الشهود قضى فالقول له
على المفتي به ذكره ابن القرس وقدمنا أول القضاء عن جامع الفصولين اعتمادا دخلانه
في زماننا (قوله لو علمه) كما اذا اعترف عنده شخص لا يخرج مبلغا وغابا عنه ثم نداعى عنده

مطلب
طاعة الامام واجبة

أمر السلطان انما يتخذ إذا
وافق الشرع والافلا اشباه
من القاعدة الخامسة وفوائده شتى
فلو أمر قضائه بتهلف الشهود
وجب على العلماء أي يتبعوه
ويقولوا له لا تكلف قضائك الى
أمر يلزم منه سخطك أو سخط
الخالق تعالى قضاء الباشا وكابه
الى القاضي جائزا لم يكن فاض
مولي من السلطان الحاكم كالقاضي
الافى أربع عشرة مسألة ذكرناها
في شرح الكنتزي عن في البحر
وفي الفصل الاول من جامع
الفصولين القاضي بتأخير الحكم
يأثم وبهز وبهزل وفي الاشباه
لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد
وجود شرائطه الافي ثلاث لرؤية
ولربما صلح أثارب واذا استهل
المدعي لا يصح رجوعه عن قضائه
الافي ثلاث لو علمه

مطلب
لا يصح رجوع القاضي عن قضائه
الافي ثلاث

مطلب
في حكم القاضي بعلمه

اثبات حكم على أحدهما فإنا أنه ذلك المعترف ثم بين أنه غير له نقضه وتمايمه في شرح
 الوهبانية وهذا مبني على أن للقاضي العمل بعلمه والفتوى على عدمه في زماننا كما نقله في
 الأشباه من جامع الفصولين وقد بينا ما لنا الفساد القضاة فيه وأصل المذهب الجواز وسأني
 تمامه في باب كتاب القاضي إلى القاضي (قوله أو ظهر خطأه) تقدم بيانه عند قوله ولو
 قضى بالبور (قوله أو بخلاف مذهبه) تقدم بيانه عند قوله قضى في مجتهده فيه بخلاف
 رأيه (قوله فعل القاضي حكم الخ) كذا في الأشباه تنزيها واستثناء وذكر في البحر قول
 كتاب القضاء فعل القاضي على وجهين الأول ما لا يكون موضعا للحكم كالوأدته مكافئة
 بتزويجهما فزوجهما فانه وكيل عنها فله ليس بحكم كما في القاسمية هو الثاني ما يكون محلا
 للحكم كزوجهما فله لا ولي لها أو شرائه وبيعه مال اليتيم وقسمته العاقر ونحو ذلك فحزم
 في التجنيس بأنه حكم وكذا تزويجهما اليتيم من أبه ورد في نكاح النسخ بأن الأوجه أنه
 ليس بحكم لا تنقضاء شرطه أي من الدعوى الصحيحة وبأن الحاقه بالوكيل يكفي للمنع يعني
 أن الوكيل بالنكاح لا يملك التزويج من أبه فالقاضي بمنزلة فيغني ذلك عن كونه حكما
 وعلى هذا فقوله لم يشره القاضي مال اليتيم أو شيئا من الغنيمة لنفسه لا يجوز لأنه حكم لنفسه
 خلاف الأوجه لأن الحاقه بالوكيل للمنع مغن عن كونه حكما لأن شراء الوكيل لنفسه
 باطل لكن لما كثر في كلامهم كون فعله حكما فالأولى أن يقال تصحيد الكلام بهم أن الحكم
 القول يحتاج إلى الدعوى والنسعى لا كالقضاء الضمني لا يحتاج إليها وإنما يحتاجها
 القصدى ويدخل الضمني تبعا وقال محمد في الأصل لو طاب الورثة القسمة لا اعتبار
 وفهم غائب أو صغير قال الإمام لا أقسم ما لم يبرهنوا على الموت والمواريث ولا أقضى على
 الغائب والصغير بقولهم لأن قسمة القاضي قضاء منه وقالا يقسم اه وهذا قاطع للشبهة
 فتبين الرجوع إلى الحق اه ما في البحر ملخصا وحاصله أن ما في الأصل لا يمكن الحاقه
 بالوكيل في المنع من القسمة فتبين أن العلة مانص عليها من كون فعله حكما وتبين
 التوفيق بما ذكر من أن القضاء الفعلي لا يحتاج إلى الدعوى كالضمني بخلاف القول
 القصدى وبه اندفع ما مر عن الفتح من قوله لا تنقضاء شرطه وان دفع أيضا قول ابن الفرس أن
 الصواب أن الفعل يكون حكما قال في التمر عايد على أنه ليس بحكم إثباتهم خيار البلوغ
 للصغير والصغيرة بتزويج القاضي على الأصح اذ لو كان تزويجه حكما لم نقضه اه قلت
 وقد يقال إن معنى كونه حكما أنه إذا زوجه اليتيم ليس أغيرة نقضه كما أفتى به ابن نجيم أي لو
 رفع إلى حاكم آخر لا يراه ليس له نقضه بل عليه تنفيذه لأن الحكم برفع الخلاف ولا يلزم
 من هذا أنه ليس لها خيار البلوغ كالزوجهما عصبية غير الأب والجد وحكم به القاضي
 فان حكمه بصحة العقد لا ينافي ثبوت خيار البلوغ كما لا يخفى فكذا هنا الأولى * (تتمة) *
 قال في الأشباه القضاء الضمني لا تنقضاء الدعوى والخصومة فاذا شهدا على خصم بحق
 وذكر اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاءه بنسبه فنهنا وان لم يكن في

مطلب
 فعل القاضي حكم

أو ظهر خطأه أو بخلاف مذهبه
 فعل القاضي حكم

مطلب
 القضاء القول يحتاج للدعوى
 بخلاف القول والضمي

مطلب
 في القضاء الضمني

حادثه النسب اه أي اذا كان المشهود عليه غيره شاراه فلو شاراه اليه لا ثبت نسبه
 كاه أو ضمه الجوى ثم قال في الاشباه وعلى هذا لو شهد أبان فلانة زوجة فلان وكانت
 زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهم وهو
 حادثه القتوى ونظيره ما في الخلاصة من طريق الحكم بنبوت الرضائية أن يعلق رجل
 وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق إلى آخره يتنازع في دخوله فتقام البيعة على
 رؤياه فثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل وأصل القضاء الضمى ما ذكره أصحاب المتن
 من أنه لو ادعى كفايلة على رجل بمال باذنه فأقر بها وأنكر الدين فبرهن على السكفيل
 بالدين وقضى عليه به كان قضاء عليه قصد اوعلى الاصل الغائب ضمنا وله فروع وتفاصيل
 ذكرناها في الشرح اه (قوله الا في مسئلتين الخ) استثناء من قوله فعل القاضى حكم ووجه
 الاولى أن فعله بطريق الوكالة ووجه الثانية أن فعله كعمل الواقع فاقض آخر نقضه كما
 في منتخب المحيط الرضوى وقد ذكرك في نفسه بقيد من عن بعض المشايخ فانه قال وان أعطى
 القاضى بعض القرابة أى فقير من قرابة الواقف ولم يقض له بذلك ولم يجره رتبة في الوقف
 كان اقاض آخر نقضه لكن ذكر في الاشباه من القاعدة الخ لامة أن تقرير القاضى
 المراتب غير لازم الا اذا حكم بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في النكاح فاقضه البهرى
 (قوله أهر القاضى حكم) قد مرنا قول القضاء بينهم اتفاقا على أن أهره يجبر المذمى
 عليه بالحق كاهر بالاخذ منه وعلى أن أهره يصرف كذا من وقف الفقراء الى فقير من
 قرابة الواقف ليس بحكم حتى لو صرفه الى فقير آخر صرحوا بخلافه في قولهم سلم الدار وتمام
 الكلام عليه في البحر والتهرناك (قوله القاضى يخلف غريم الميت) لم يبين أن هذا
 التخلف واجب أم لا وتوقف فيه المقدسى لكن قال في الخلاصة عن أدب القاضى
 للنكاح وأجروا على أن من ادعى ديناً على الميت يخلف من غير طلب الوصى والوارث
 بالله ما استوفيت دينك من المدينين ولا من أحد أذاه اليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأه
 ولا شأ منه ولا أدلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك له ولا بشئ منه رهن اه وعلاه
 الصمد والشهيد بأن المدين ليست للوارث ههنا وانما هى للتركة لانه قد يكون له غريم آخر
 أو موصى له فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضى الاستساق في ذلك وقال قبله ولا يدفع له
 شيأ حتى يستخلفه اه فثبت أجمعوا على تخلفه وذكرنا أنه لا يدفع اليه المال حتى يستخلف
 ولم يفعل ذلك لم تستوف المدعى شرطه فلا ينفذ حكمه بالدفع والقبض والقاضى مأمور
 بالحكم بأصح أقوال الامام فاذا حكم بغيره لم يصح فكيف وقد أجمعوا على التخلف ونكاه
 في الحامدية قال في البحر من الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقاً في
 التركة وأثبتته بالبيعة وعزاه الى الولوالجية ثم قال ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه
 وبرهن هل يخلف وينبغى أن يخلف احتياطاً اه قال محشي الرولى قد يقال انما يخلف
 في مسئلة مدعى الدين على الميت احتياطاً لاحتمال أنهم شهدوا باستصحاب الحال وقد

فلو زوج اليتيم من نفسه وابنه
 لم يجز الا في مسئلتين اذا ذن
 الولي للقاضى بتزويجها كان
 وكيلها اذا أعطى فقيراً من وقف
 الفقراء كان له اعطاء غيره أهر
 القاضى حكم الا في مسئلة الوقف
 المذكورة فأمره فتوى بلوى صرف
 لغيره صرح القاضى بخلاف غريم
 الميت

مطلب
 امر القاضى حكم

مطلب
 يخلف القاضى غريم الميت

ولو أقر به المريض * لا يقبل قول
أبي القاسم أنه حلف المخدرة
الابشاهدين * من اعتد على أمر
القاضي الذي ليس بشري
لم يخرج عن العهدة اه وقد مننا
في الوقف عن المنظومة المحببة
معزيا للمبسوط أن للسلطان
مخالفة شرط الواقف لو غلبه قري
ومزارع وأنه يعمل بأمره وان
غير الشرط فليحفظ قلت وأجاب
صنعي أفندي بأنه متى كان في
الوقف سعة ولم يقصر في أداء
خدمته لا يمنع قننه وفي الوهبانية
يحبس الولي * بدين الصغير حتى
يوفيه أو يظفره فقر الصغير قلت
لمكن قدم شارحه عن قاضيخان
أن الحذر والعبد والبالغ والصبي
في الحبس سواء فيتمل نفسه
هنا قاله الشر بن بلال قال وليس
للقاضي البيع مع وجود أب أو
وصي وهي فائدة حسنة قلت
وفي القنية ومتى باعها للقاضي نقضه
لو أصلح كما نظمها الشارح فضعفه
لأمتن مع غير البعضه فقلت
مطلبه
في حبس الصبي

استوفاه في باطن الأمر وأما في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فاتفق
الاحتمال المذكور اه وهذا وجهه كما لا يخفى * (تنبيه) * قيد بالقاضي لأن الوصي * أن
يدفع ذلك للمقر له إذا أقر به الميت عنده كما نصوا عليه وعلمه في البيهقي (قوله ولو أقر به
المريض) أي في مرض موته قال في التتارخانية وقال القاضي الامام أبو علي * النفسى عرفنا
أن الدين إذا تقدم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الأسباب فغريم الميت يستخاف وكذا
نظن أن الدين إذا ثبت باقرار المريض في مرض موته أن الغريم لا يستخاف لأنه ذكر في
المبسوط في مواضع أن المريض إذا أقر في مرضه بالديون لغرماء فانهم يعطون ذلك ولم
يشترط اليقين والنصاف ذكر اليمين هنا وهذا شيء استقيم من جهة اه بيهقي (قوله أنه
حلف المخدرة) هي التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة وجام كذا ذكره الشارح
عن القنية في باب الشهادة على الشهادة (قوله الابشاهدين) هذه عبارة الاشباه وظاهرها
أنه لا بد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغير أنه يقبل قول شاهده معه قال الشيخ
صالح ولعل ذلك لاختلاف الروايتين ط (قوله وقد مننا في الوقف الخ) كان الاولى ذكره
عند قوله أمر السلطان انما يذ الخ (قوله أن للسلطان مخالفة شرط الواقف) فيجوز له
احداث وظيفة أو مرتب اذا كان المقر في ذلك من مصارف بيت المال ط (قوله لو غلبه
قري ومزارع) بأن كان الواقف له سلطانا أو واحدا من الامراء ولم يعلم عند كونه بأوجه
شرعي ولذا علمه الشارح هناك بقوله لان أصلها بيت المال وأفتى المفتي أبو السعود
أفندي بأن أوقاف المولك والامراء لا يراعى شروطها لانهم من بيت المال أو ترجع اليه
اه وقد مننا عام الكلام على ذلك في الوقف (قوله وأجاب صنعي أفندي) أي عن سؤال
سئل عنه (قوله متى كان في الوقف سعة) بفتح السين والعين المهملتين أي بأن كانت
غلمته وافرة (قوله ولم يقصر) أي ذوالوظيفة التي أحدثها السلطان (قوله لا يمنع) أي
من تناول ما قرره له (قوله يحبس الولي الخ) في المجر لا يحبس صبي على دين الاستمالة
ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له أب أو وصي * والراى فيه للقاضي فيما ذن في بيع
بعض ماله لا يفاء ولوله أب أو وصي * يحبس ان امتنع من قضاء دينه من ماله أي مال الصبي
ولا يحبس الصبي الا بطريق التأديب لئلا يجاسر الى مثله اذا باشر شيئا من أسباب التعدي
قصدا فلو خطأ فلا كذا في كفالة المبسوط وفي المحيط للقاضي حبس الصبي * التاجر تأديبا
لاعتقوبه لئلا يطمس حقوق العباد فان الصبي يؤدب لينزجر عن الافعال الذميمة اه
(قوله فيتمل نفسه هنا) قد علمت من عبارتي المبسوط والمحيط أن نفسه على وجه العقوبة
واثباته على وجه التأديب وهو شامل أيضا للامأذن والمحجور فافهم * (قوله قال) أي
الشر بن بلال وقد عزاه في النهر الى الطرسوسي * أخذ من قول المبسوط ولوله أب أو وصي *
الخ (قوله للقاضي نقضه) أي نقض بيع الاب والوصي * لو انقضض أصل للصغير (قوله
كما نظمها الشارح) أي شارح الوهبانية القاضي عبد البر بن الشحنة (قوله ولو أصلحا)

انما ذكره لانهم صرحوا بان شرط بيع الاب عقار الصغير مثل القيمة كونه محمداً أو
مسئوراً فلو كان مفسداً لا يجوز الا بضعف القيمة (قوله والاصل النقض) والواو للحال
وقوله بسطر بسكون السين جلة استثنائية (قوله ويحبس الخ) أي يحبس الوالد
والوصي في دين على الطفل لاجنبى اذا كان للطفل مال وامتنع من أدائه كما علم مما مر
(قوله وصى) على تقدير الواو والاصطفاة (قوله ولانما يجب الخ) أي ويجب الصبي
للتأديب بعض المشايخ تصوراً (قوله وفي الدين يحبس اب) تقدمت هذه المسئلة في
قوله لا يحبس أصل وان علا في دين فرع بل يقضى القاضي دينه من عين ماله أو قيمة الخ
واحتراز بالدين عن النفقة فانه يحبس بها كما مر هنالك (قوله ومكاتب) بفتح التاء أي
لا يحبس المكاتب بدين الكتابة فان كان ديناً آخر يحبس به للمولى ومنهم من منعه لانه
يتكهن من اسقاطه بالتهجير وصحة في المبسوط وعليه الفتوى بجر عن انفع الوسائل
(قوله وعبد مولاه) أي الدين مولاه اطلاقه الزيلعي فظاهره ولو كان مديوناً بجر (قوله
كعكس) أي عكس المكاتب والعبد فلا يحبس المولى بدين مكاتبه ان كان من جنس بدل
الكتابة لوقوع المقاصة ولا يحبس لتوقفها على الرضا ولا يحبس المولى بدين عبده المأذون
غير المديون وان مديوناً يحبس لحق الغرماء بجر وذكره الشارح بعد (قوله ومعه) أي
من ظهرا عساره بعد حبسه المدة التي يراها القاضي فلا يحبس بعدها وبهذا بلغ عدد من
لا يحبس سبعة أولها الصبي وكهاتى النظم وقد عدها في البحر كذلك لكنه أسقط المعسر
وذكر بدله العاقلة ان كان له هم عطاء فلا يحبسون في دية وأرش ويؤخذ من العطاء وان
لم يكن عطاء يحبسون ثم قال ويراد من ثلثين لا يحبس المديون اذا علم القاضي أن له مالا
غائباً ومحبوساً وموسراً فصارت تسعاً اه قلت وبالمعسر صارت عشرة (قوله نعم الخ)
تقييد لقوله كعكس (قوله الا فيما كان من جنس الكتابة) الاولى أن يقول ان لم يكن من
جنس الكتابة فانه تقييداً لقوله كعكس كما علم من عبارة البحر المارة آنفاً (قوله
سيدا) مفعول مقدم على فاعله وهو مكاتبه (قوله والعبد فيها) أي في الكتابة بخلافها
عقد غير لازم في جانبها فله فسخها (قوله المحزر) اسم فاعل أي الذي حزر الكتاب وصحها
واحتماج اليها الاعتماد عليها (قوله اذ هو بالكتب ما هو معسر) اذ قضاء الدين مقدم على
حاجته اليها وان كان فقيراً في حق اخذ المصدق وعدم وجوب الزكاة كالمالك كان له قوت
شهر فانه يباع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه كافي القنية والله سبحانه أعلم

(باب التحكيم)

لما كان من فروع القضاء وكان أسطر رتبة من القضاء آخره ولهذا قال أبو يوسف لا يجوز
تعليمه بالشرط واضافته الى وقت بخلاف القضاء لكونه صلحاً من وجه بجر (قوله هو

لغة

وينقض بيع من اب أو وصيه
ولو صلحها والاصل النقض بسطر
ويحبس في دين على الطفل والد
وصى وللتأديب بعض يصور
وفي الدين لم يحبس أب ومكاتب
وعبد مولاه كعكس ومعه
نعم لو العبد مديوناً يحبس المولى
بدينه لانه الغرماء وكذا يحبس
بدين مكاتبه الا فيما كان من جنس
الكتابة ففي عتاق الوهابية
وفي غير جنس الحق يحبس سيدا
مكاتبه والعبد فيها بجر

وفي بجرها

ويحبس ذوا الكتب الصالح المحزر
على الدين اذ بالكتب ما هو معسر

(باب التحكيم)

مطلب

جدة من لا يحبس عشرة

قوله اذ هو بالكتب الخ هكذا
بخطه والذي في نسخ الشارح
اذ بالكتب الخ وهو الموافق للوزن
اه معسر

لغة الخ) في الصحاح ويقال حكمته في مالى اذا جعلت اليه الحكم فيه اه وهذه العبارة
 لا تدل على أن التحكيم لغة خاص بالمال خلافا لما توهمه عبارة الشارح ولذا قال في
 المصباح حكمت الرجل بالشد يد قوضت الحكم اليه (قوله وعرفا لقولية الخصمين) أى
 المقرين المتخاصمين فيشمل ما لو تعدد المقرين وان اعيد عليهم ما ضمير الجماعة في قوله
 تعالى هذا ان خصمان اختصموا وفي المصباح الخصم يقع على المفرد وغيره والذكر والانشى
 باللفظ واحد وفي لغة يطابق في التثنية والجمع فيجمع على خصوص وخصام اه فافهم (قوله
 حاكما) المراد به ما يعي الواحد والمتعدد * (تنبيه) * في البحر عن البرازية قال بعض
 علماءنا أكثر قضاة عهدنا في بلادنا مصالحون لانهم تقلدوا القضاء بالشوة ويجوز أن
 يجعل حاكما بترافع القضية واعتراض بأن الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاد أنه
 مانى الحكم وحضور المتمعى عليه قد يكون بالاشخاص والجبر فلا يكون حكما لا ترى أن
 البيع قد ينعقد استدا بالتمعاطى لكن اذا تقدمه بيع باطل أو فاسد وترتب عليه
 التمعاطى لا ينعقد البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا ولهذا قال السلف
 القاضى النافذ حكمه أعز من الكبريت الاجراه قال ط وبعض الشافعية يعبر عنه
 بأنه قاضى ضرورة اذا لم يوجد قاض فيما علمناه من البلاد الا وهو راس ومرتش اه
 وانظر ما قدمناه أول القضاء (قوله وركنه لفظه الخ) أى ركن التحكيم لفظه الدال
 عليه أى اللفظ الدال على التحكيم كالحكم بنفسا وجعلناك حاكما أو حكمناك في كذا
 فليس المراد خصوص لفظ التحكيم (قوله مع قبول الآخر) أى الحكم بالفتح فالولم يقبل
 لا يجوز حكمه الا بتجديد التحكيم بجر عن المحيط (قوله من جهة الحكم) أى جنسه
 الصادق بالقرين وشمل ما لو كان أحدهما قاضيا كما في القهسية (قوله لا الجزية)
 فتحكيم المكاتب والعبد المأذون صحيح بجر (قوله فصيح تحكيم ذميا) لانه أهل
 للشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ويكون تراضيهما عليه في حقهما كتقليد السلطان
 اياه وتقليد الذمى ليحكم بين أهل الذمة صحيح لا بين المسلمين وكذلك التحكيم هندية عن
 النهاية ط وفي البحر عن المحيط فلوا سلم أحد الخصمين قبل الحكم لم ينفذ حكم الكافر على
 المسلم وينفذ للمسلم على الذمى وقيل لا يجوز للمسلم أيضا وتحكيم المرتد موقوف عنده فان
 حكم ثم قتل أو لحق بطل وان سلم نفذ وعنده ما جاز بكل حال (قوله كما تر) أى في الباب
 السابق في قوله والمحكم كالقاضى وأفاد جواز تحكيم المرأة والفساق لصلاحيتهما
 للقضاء والاولى أن لا يحكما فاسقا بجر (قوله وقته ووقت الحكم جميعا) وكذا فيما بينهما
 بخلاف القاضى كما سيأتى في المسائل المخالفة بجر (قوله فلوحكما عبد الخ) ولوحكما حر
 وعبد الخ حكم الحر وحده لم يجوز وكذا اذا حكم بجر عن المحيط (قوله في مقلد) بفتح اللام
 مبنى للمجهول أى فيمن قلده الامام القضاء (قوله بخلاف الشهادة) فان اشتراط الاهلية
 فيها عند الاداء فقط وأشار بهذا الى فائدة قول المصنف صلاحيته للقضاء حيث لم يقل

(هو) لغة جعل الحكم فيما لك الغير
 وعرفا (قولية) الخصمين حاكما يحكم
 بينهم ما وركنه لفظه الدال عليه
 مع قبول الآخر ذلك (وشروطه
 من جهة الحكم) بالكسر (العقل
 لا الجزية والاسلام) فصيح تحكيم
 ذمى ذميا (و) شرطه (من جهة
 الحكم) بالفتح (صلاحية للقضاء)
 كما مر (وبشرط الاهلية)
 المذكورة (وقته) أى التحكيم
 (ووقت الحكم جميعا) فلوحكما
 عبد افعتق أو صبيما بلغ أو ذميا
 فأسلم ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم
 (في مقلد) بفتح اللام مشتدة
 بخلاف الشهادة

للمهاددة (قوله وقدمنا) أي قبيل قوله وإذا رفع اليه حكم قاض وأشار به هذا إلى أن قوله كما في مقلد ليس متفقاً عليه وقد قدمنا أول القضاء عند قوله وأهل أهل الشهادة أن فيه روايتين وأنه في الوقائع الحسامية قال الفتوى على أنه لا ينهزل بالردة لأن الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين وإن هذا يؤيد رواية صحة تولية الكافر والعبد وصحة حكمهما بعد الإسلام والعق باتباعه تولية وبه جزم في البحر واقتصر عليه في الفتح خلافاً لما مشى عليه المصنف هنا وإن هذا بخلاف الصبي إذا بلغ فإنه لا بد من تجديده توليته وقدمنا وجه الفرق هناك فافهم وهل تجزى هذه الرواية في المحكم لم أره والظاهر لا (قوله ورضيما بحكمه) أي إلى أن حكم كذا في الفتح فأفاد أنه احتراز عما أوردها عن تحكيمه قبل الحكم أو عما أوردوا من أحدهما فقط لكن كان الأولى ذكره قبل قوله فيكم المأثورهم اشتراط الرضا بعد الحكم مع أنه إذا حكم بينهما حكمهما كما في المكثر وغيره وبأنى ممتناً أورد كره هناك بأوليه دخل ما لو حكم بينهما قبل تحكيمه ثم فالارضىما بحكمه وأجزناه فإنه جائز كما نقله ط عن الهندية (قوله صح لوفى غير حدث وقود الخ) نمل سائر المجتمعات من حقوق العباد كذا كره بعد وما ذكره من منعه في القصاص تبعاً للمكثر وغيره هو قول الخصاص وهو الصحيح كما في الفتح وما في المحيط من جوازه فيه لأنه من حقوق العباد ضعيف رواية ودراية لأن فيه حق الله تعالى أيضاً وإن كان الغالب حق العبد وكذا ما اختاره السرخسي من جوازه في حق التذلف ضعيف بالأولى لأن الغالب فيه حق الله تعالى على الأصح بجر (قوله ودية على عاقله) خرج ما لو كانت على القاتل بأن ثبت القتل باقراره أو ثبتت جراحة بينة وارشم بأقل مما تحمله العاقلة خطأ كانت الجراحة أو عمداً أو كانت قد رما تحمله ولكن كانت الجراحة عمداً لا لتوجب القصاص فيمنفذ حكمه وتسامه في البحر (قوله بمنزلة الصلح) لأنهم ما توافقا على الرضا بما يحكم به عليهم (قوله وهذه لا تجوز بالصلح) اعترض بأنه سيأتي في الصلح جوازه في كل حق يجوز الاعتراض عنه ومنه القصاص لا فيما لا يجوز ومنه الحدود أقول منشا الاعتراض عدم فهم المراد فان المراد أن هذه الثلاثة لا تثبت بالصلح أي بأن أصلها على لزوم الحد وألزم القصاص الخ وما سيأتي في الصلح معناه أنه يجوز الصلح عن القصاص بما لا يشترط الاعتراض عنه بخلاف الحد والقصاص هنا مصالح عنه وفي الأول مصالح عليه والفرق ظاهر كما لا يخفى (قوله بعد وقوعه) الأولى أن يبدله بقوله قبل الحكم (قوله كما ينزرد أحد العاقلين الخ) أي بنقض العقد وفسخه إذا علم الآخر ولو بكتابة أو رسول على نفسه يلز في الشركة ويأتي في الوكالة والمضاربة إن شاء الله تعالى (قوله بلا التماس طالب) يعني أن الموكل ينزرد بعزل الوكيل ما لم يتعلق بالموكيل حق المتدعي كالوإراد خصمه السفر فطالب منه أن يوكل وكيله بالصلح ومرة فليس له عزله كما سيأتي في بابيه (قوله وغيره) منصوب على أنه مفقود معه (قوله لأن حكمه كالصلح) والصلح من مصلح من

وقدمنا أنه لو استعفى العبد ثم عتق فقتل صح وعزاه سعدى أفندي المصنف (حكم رجلاً) معلوماً أن لو حكم أول من يدخل المسجد لم يجوز اجتماع الجهالة (حكم بينهما ما بينة أو اقراراً أو فقولاً) ورضيما بحكمه (صح لوفى؟) غير حدث وقود ودية على عاقله) الاصل أن حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز التحكيم (وينزرد أحدهما بنقضه) أي التحكيم بعد وقوعه (كما) ينزرد أحد العاقلين (في مضاربة وشركة وكالة) بلا التماس طالب (فإن حكم بينهما) ولا يطل حكمه بهزلهما الصدوره عن ولاية شرعية ولا يعتد حكمه إلى غيرهما) إلا في مسألة ما لو حكم أحد الشريكين وغيرهما له رجلاً في حكم بينهما وألزم الشريكين يعتد للشريك الغائب لأن حكمه كالصلح بجر (فلو حكمه في عيب مبيع فقتل برده ليس للبائع رده على بائعه الأبرضا البائع الأول والثاني والمشتري) ٢ مطلبه حكم بينهما قبل تحكيمه ثم أجازاه جاز

التجارات فكان كل واحد من الشريرين راضيا بالصالح وما في معناه بجر (قوله بتحكيمه)
 متعاق برضى (قوله ثم استثناء الثلاثة) أي الحد والقود والدية على العاقلة وكان الأولى
 ذكر هذا عقبا (قوله في كل المجتمعات) أي المسائل التي يسوغ فيها الاجتماع من حقوق
 العباد كالطلاق والعنق والكتابة والشفعة والشفعة والدية والديون والبيوع
 بخلاف ما خالف كتابا أو سنة أو إجماعا (قوله تحكيمه بكون الكتابات رواجع الخ) قال
 المصدر المشهور في شرح أدب القضاء هو الظاهر عند أصحابنا وهو الصحيح لكن مشايخنا
 امتنعوا عن هذه الفتوى وقالوا يحتاج إلى حكم الحاكم كما في الحدود والعقاص كى لا
 يتجاسر العوام فيه اه قال في الفتح وفي الفتاوى الصغرى حكم المحكم في الطلاق
 المضاف لا يقتضى به وفيها روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب
 الحادثة لو استفتى فقيها عدلا فأنه بطلان اليمين وسعه اتباع فتواه وامسك المرأة
 المخاوف بطلاقها وروى عنهم ما هو أوسع وهو أن تزوج أخرى وكان حلف بطلاق كل
 امرأة يتزوجها فاستفتى فقيها آخر فأنه بطلان اليمين فأنه يفارق الأخرى ويسد الأولى
 عملا بفتاواه اه (قوله وغير ذلك) كما إذا من صهرته بشهوة وانتشر لها حكم الزوجان
 حكم المحكم اه ما بالحل على مذهب الشافعي فالأصح هو الثاني أن كان المحكم يراه والا
 فالصحيح عدمه أفاده في البحر عن القنبة (قوله وظاهر الهداية الخ) حيث قال قالوا
 وتخصيص الحدود والعقاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتمعات وهو الصحيح
 إلا أنه لا يقتضى به ويقال يحتاج إلى حكم المولى دفعه التجاسر العوام اه أى تجاسرهم على
 هدم المذهب فتح ومثل عبارة الهداية عبارة شرح أدب القضاء المأثرة آنفا وتقدم
 فيها أن الصحيح صحة التحكيم وأنه الظاهر عن أصحابنا وكان ما هنا ترجيح للقول الآخر
 المقابل للصحيح والمتبادر من عبارة الهداية أنه لا يقتضى بجوازها في سائر المجتمعات لكن ذكر
 في البحر عن الأصول الجسيمة والقنبة ما هو كالصريح في أن ذلك في اليمين المضافة ونحوها
 ونحوه ما قد تقدمه آنفا عن الفتح عن الفتاوى الصغرى وبأن النص صريح في الخلافات
 ولكن يتأمل في وجه المنع من عدم الاقتناع به والتعليل بأن لا يتجاسر العوام على هدم
 المذهب لا يظهر في خصوص اليمين المضافة ونحوها ثم رأيت المقدس في توقف في ذلك أيضا
 وأجاب بما حاصله أنهم ممنوعون بولاية القضاء الغير الأهل لئلا يحكم بغير الحق وكذلك
 ممنوعون بالتحكيم هنا لئلا يتجاسر العوام على الحكم بغير علم فأت هذا في منع التحكيم
 مطلقا إلا لعالم والاحسن في الجواب أن يقال إن الخالف في اليمين المضافة إذا كان يعتقد
 صحتها يلزمه العمل بما يعتقده فإذا حكم بعدم صحتها لم يملك من السلطان لزمه اتباع
 رأى الحاكم وارتفع بحكمه الخلاف أما إذا حكم بجلالة فلا يفتده شيئا سوى هدم مذهب
 لأن حكم المحكم عنزلة الصلح لا يرفع خلافا ولا يطل العمل بما كان الخالف يعتقد فكذا
 قالوا لا يقتضى به ولا بد من حكم المولى هذا ما ظهر لي والله سبحانه أعلم * (تنبيه) * سيأتي

بتحكيمه فتح ثم استثناء الثلاثة
 يقتضى صحة التحكيم في كل المجتمعات
 تحكيمه بكون الكتابات رواجع
 وفسخ اليمين المضافة إلى الملك وغير
 ذلك لكن هذا مما يعلم ويحكم
 وظاهر الهداية أنه يجب بلا محمل
 فتأمل

في المخالفات أنه لا يصح حكمه بما فيه ضرر على الصغير بخلاف القاضي (قوله وصح
 اخباره الخ) أي إذا قال لأحدهما أقررت عندي أو قامت عندي بينة عليك لهذا
 فعدتوا عندي وقد ألزمتك بذلك وحكمت لهذا فأنكر المقضي عليه لا يثبت إلى إنكاره
 ومضى القضاء عليه مادام المجلس باقيا لأن المحكم مادام تحكيمهما قائما كالقاضي
 المقلد إلا أن يخرج المخاطب عن الحكم ويعزله قبل أن يقول حكمت عليك أو قال بعد
 المجلس لأنه بالقيام منه ينزل كما ينزل بعزل أحدهما قبل الحكم فصار كالقاضي إذا
 قال بعد العزل قضيت بكذا لا يصح فتح (قوله لا يصح اخباره بحكمه) أي بعد ما قام
 (قوله حكمت القاضي) فإنه لا يصح لمن لا تقبل شهادته له (قوله فلا يثبت اجتماعهما)
 فلو حكم أحدهما وأختار الآخر لم يجز كما في البحر عن الوالدية وفيه عن الخصاص لو قال
 لأمر أنه أنت على حرام ونوى الطلاق دون الثلاث فيحكم أحدهما بانها
 بائن وحكم الآخر بانها بائن بالثلاث لم يجز لأنهما لم يجتمعا على أمر واحد اهـ (قوله
 ويمضي حكمه) أي إذا رفع حكمه إلى القاضي ان وافق مذهبه أمضاه والأبطله وقائده
 أمضاه ههنا أنه لو رفع إلى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضي ولاية انتقض
 فيما أمضاه هذا القاضي جوهره وفي البحر ولو رفع حكمه إلى حكم آخر حكمه بعد الثاني
 كالتاضي بمضيه ان وافق رأيه والأبطله (قوله لأن حكمه لا يرفع خلافا) لقصور ولايته
 عليه ما يخالف القاضي العام (قوله للحكم) بدل من له (قوله تفويض التحكيم إلى
 غيره) فلو فوض وحكم الثاني بلارضاهما فأجازهما القاضي لم يجز لأن يجزأ بهما بعد الحكم
 وقيل ينبغي أن يكون كالوكيل الأول إذا أجاز فعل الوكيل الثاني فتح (قوله وحكمه
 بالوقف) أي بازومه لا يرفع خلافاً أي خلاف الإمام القائل بعدم لزومه بل يبقى عنده غير
 لازم يصح رجوعه عنه (قوله بشرطه) أي من كونه مقررا وعقارا ونحو ذلك مما مر في باب
 (قوله ولا يمضيه) عبارة البحر لأنه يمضيه (قوله عدمها في البحر سبع عشرة) أشار إلى
 أنهم أتوا على ذلك وهو كذلك وقد تقدم كثير منها في الشرح واثنتي عشرة منها أنه لو استفتى العبد
 ثم عتق فقتضى صح على أحد القولين بخلاف المحكم كما مر وأنه لا يثبت تراضيها عليه وأن
 التحكيم لا يصح في حدود وقود ودية على العاقلة وأن لكل من عازله قبل الحكم وأنه
 لا يثبت حكمه في الرد بالعيب إلى بائع البائع وأنه لا يثبت بحكمه في فسخ المين المضافة
 ونحوها وأنه لا يصح اخباره بحكمه بخلاف القاضي على ما سيأتي في آخر الموقوفات وأنه
 لو خالف حكمه رأى القاضي أبطله وأنه ليس له التفويض إلى غيره وأن الوقف لا يلزم
 بحكمه فهذه عشرة مسائل مذكورة في البحر وبقي أنه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند أبي
 يوسف وأنه لا يثبت حكمه إلى الغائب لو كان ما يدعي عليه سببا لما يدعي على الحاضر
 وأنه لا يجوز كتابه إلى القاضي كعكسه وأنه لا يحكم بكتاب قاض إلا إذا رضى الخصمان
 وأنه لا يثبت حكمه من وارث إلى الباقي والميت وأنه لا يثبت حكمه على وكيل بعيب

(وصح اخباره باقرار أحد الخصمين
 وبعد الدالة الشاهد حال ولايته)
 أي بقائه تحكيمهما (لا) يصح
 (اخباره بحكمه) لا نقضاء ولايته
 (ولا يصح حكمه لأبويه وولده
 وزوجته) كحكم القاضي
 (بخلاف حكمهما) أي القاضي
 والمحكم (عليهم) حيث يصح
 كالشهادة (حكم رجلين فلا يثبت
 اجتماعهما) على المحكوم به
 (ويمضي) القاضي (حكمه ان
 وافق مذهبه والأبطله) لأن
 حكمه لا يرفع خلافا (وايسر له)
 للمحكم (تفويض التحكيم إلى
 غيره وحكمه بالوقف لا يرفع خلافا)
 على الصحيح خاتمة (فلو رفع إلى
 موافق) لمذهبه (حكم) ابتداء
 (بازومه) بشرطه (ولا يمضيه)
 لأنه لم يقع منه تبرأ والحاصل أنه
 كالقاضي إلا في مسائل عدمها في
 البحر سبع عشرة مسائل مذكورة
 فإذا أسلم احتاج التحكيم بما يد

المبيع الى موكله وأنه لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر على الصغير وأنه لا يتقدم
بيلد الحكم بل له الحكم في البلاد كلها وأنه لو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما أنه وكل
زيد بالصلوة الى قاضي الكوفة والاخر الى قاضي البصرة نقبل لاوشهد أحدهما
بذلك الى القبة فلان والاخر الى القبة فلان آخر لان الحكم متوسط وقد يكون أحد
الحكمين أحد ذق من الآخر فلا يرضى الموكل بالآخر بخلاف ما لو كان المطلوب نفس
القضاء فإنه لا يختلف كما في شرح أدب القضاء فهذه تسع مذكورة في البحر أيضا وذكر في
أربع مسائل أخرى ذكرها الشارح بعد هذه ثلاث وعشرون مسألة وزاد في البحر أخرى
حيث قال ثم أعلم أنهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة في اربع الخربة والنسب
والنسكاح والولاء ولم يصرت حواجكم هاهنا من الحكم ويجب أن لا يتعدى فسمع دعوى الملك
في المحكوم بعقده من الحكم بخلاف القاضي اه قلت ويراد أيضا أنه يتعزل بقيامه من
المجاس كما قدمناه عن الفتح فهي أربعة وعشرون (قوله بخلاف القاضي) فان الفتوى
على أنه لا يتعزل بالردة كما قدمناه فاذا سلم لا يحتاج الى توبة جديدة (قوله فغيره قبولها)
بخلاف ما لو رد قاض شهادة للتممة لا قبلها قاض آخر لان القضاء بالردة نقض على الكافة
بحر عن المحيط (قوله وينبغي أن لا يلي الحبس ولم أره) كذا في بعض نسخ البحر وفي بعضها
قبل قوله ولم أره مانصه وفي صدر الشريعة من باب التحكيم قال وفائدة الزام الخصم أن
المتابعين ان حكما حكما فالحكم يحبر المشتري على تسليم الثمن والمبايع على تسليم المبيع
ومن امتنع يحبس اه فهذا صريح في أن الحكم يحبس اه (قوله وكذا الخ) هذا من
البحر أيضا حيث قال وكذا لم أر حكم قبول الهدية واجابة الدعوة وينبغي أن يجوز له
لانتهاء التحكيم بالفراغ الا أن يهدي اليه وقته من أحدهما فينبغي أن لا يجوز اه وذكر
الرحمى أن الذي ينبغي الجواز لان من ارتاب فيه له عزله قبل الحكم بخلاف القاضي اه
وفيه نظر والله سبحانه أعلم

(باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره)

هذا أيضا من أحكام القضاء غير أنه لا يتحقق في الوجود الا بتراضين فهو كالركب بالنسبة
لما قبله فتح وهذا أولى من قول الزيلعي انه ليس من كتاب القضاء لانه امانة قبل شهادة
أو نقل حكم نعم هو من عمل القضاة فكان ذكره فيه أنسب اه وحيث كان من عملهم فكيف
ينفيه بحر وأجاب في التهرب بأن المتني كونه قضاء والمثبت كونه من أحكامه (قوله وغيره)
عطف على كتاب ط (قوله الى القاضي) أي البعية بدسافة يأتي بيانها وأقارن قاضي
مصر يكتب الى مثله والى قاضي الرسة في بخلاف العكس وفيه خلاف يأتي قال في
الفتح ولو كتب القاضي الى الأمير الذي ولاه أصلح الله الأمير ثم قص القصة وهو معه في
المصر فجاء به ثقة يعرفه الأمير ففي القياس لا يقبل لان ايجاب العمل بالبيئة ولانه لم يذكر

بخلاف القاضي ومنه الوردة الشهادة
التممة فغيره قبولها وينبغي أن لا يلي
الحبس ولم أره وكذا لم أر حكم قبوله
الهدية وينبغي أن لا يجوز ان
أهدى اليه وقت الحكم
*(باب كتاب القاضي الى القاضي)
وغیره)* أراد بغيره قوله والمرأة
تقضى الخ (القاضي يكتب الى
القاضي

اسمه واسم أبيه وفي الاستحسان يقبل لانه مفسر ولا يلحق بالقاضي أن يأتي في كل
 حادثة الى الامير ليخبره ولو ارسل رسول ثقة كان كالمُرسل في جواز العمل به فكذا اذا
 ارسل كتابه ولم يجز الرسم في مثله من مصر الى مصر فشرطنا هناك كتاب القاضي الى
 القاضي اه أي شرطنا ذلك فيما اذا كان الامير في مصر آخر وقد أسقط في البحر واليه
 من عبارة الفتح قوله ولم يجز الرسم في مثله من مصر الى مصر فاختل نظام الكلام فافهم
 (قوله كل حق) من نكاح وطلاق وعتق موجه مال وأعيان ولو منقولة وهو المروى
 عن محمد وعليه المتأخرون وبه يفتى للضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المنقولة للحاجة
 الى الاشارة اليه عند الدعوى والشهادة وعن الثاني تجوز في العبد لعلية الاياق فيه
 لافي الامة وعنه تجوز في السكك قال الاسيحياني وعليه الفتوى بجر (قوله استحسانا)
 والقياس أن لا يجوز لأن كتابه لا تكون أقوى من عبارته وهو لو أخذ بالقاضي في محله
 لم يعمل بأخباره فكذلك أولى وانما يجوز له لا ترفع على رضى الله تعالى عنه وللحاجة بجر
 (قوله فان شهدوا على خصم حاضر الخ) قال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن
 الغائب أو المسخر الذي جعله أي القاضي وكذا لاثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو
 المدعى عليه لما احتج الى قاض آخر لان حكم القاضي قد تم على الاول أقول لا يخفى
 ما فيه من التكلف ولا حسن أن يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس عقود
 بالذات في هذا الباب بل توطئة لقوله وان شهدوا بغير خصم ليحكم فيه ونظيره كثيرة كذا
 في الدررقات وحاصله أنه ليس المراد في هذه المسئلة من كتاب القاضي حكمه الى قاض
 آخر حتى يراد بالخصم فيها الوكيل أو المسخر بل المراد أن الشهادة عند القاضي تارة
 تكون على خصم حاضر فيحكم بها عليه ويكتب بحكمه كتابا ليحفظ الواقعة لا ليثبتها الى
 قاض آخر لان الحكم قد تم وتارة تكون على خصم غائب وهي الاتية فلهذا ذكرت
 توطئة لتلك والى هذا أشار الشارح بقوله ليحفظ أي ليحفظ الواقعة وذكر في النهر عن
 الزياهي أنه اذا قدر أن الخصم غاب بعد الحكم عليه وبجهد الحكم فحينئذ يكتب له ليسلم
 اليه حقه أو لينفذ حكمه اه وحاصله أنه قد يحتاج في المسئلة الاولى الى أن يثبت بكتاب
 حكمه على الخصم الحاضر الى قاض آخر فيكون ذكرهما مقصودا في هذا الباب وأفاد
 القهستاني أن الكتاب يكون الى القاضي ولو كان الخصم حاضرا وذلك لانه قضاء قاض
 آخر كما اذا ادعى على آخر ألفا وبرهن وحكم به ثم اصطالحا أن يأخذ منه في بلد آخر وخاف
 أن ينكر فكتب به لامضاء قاضي البلد (قوله هو السجل) بكسر السين والجيم وتشديد
 اللام والضمعتان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والكسر لغات قهستاني عن
 الكشف (قوله التي فيها حكم القاضي) بيان للنسبة في قوله الحكمي وشمل ما اذا كان
 الى قاض آخر ولا (قوله وكتب الشهادة) أي بعد ما سمعها وعدلت نهر (قوله وان كان
 مخالفا لرى الكتاب الخ) أي بخلاف السجل فانه ليس له أن يخالفه وينقض حكمه لأن

(في كل حق به يفتى استحسانا) غير
 حد وقود) الشبهة (فان شهدوا على
 خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب
 بحكمه) ليحفظ (و) كتاب الحكم
 (هو السجل الحكمي) أي الخطة
 التي فيها حكم القاضي هذا في
 عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط
 فيه وفائع الناس (وان لم يكن
 الخصم حاضر لم يحكم) لانه حكم
 على الغائب (وكتب الشهادة)
 الى قاض يكون الخصم في ولايته
 (الحكم) القاضي (المكتوب اليه)
 بها على رأيه وان كان مخالفا
 لرى الكتاب) لانه ابتداء حكم
 (وهو) نقل الشهادة حقيقة

السجل محكوم به دون الكتاب ولهذا لا أن لا يقبل الكتاب دون السجل كما في الخبر عن
منصة المفتي وقوله في الخبر ولم أجده في سابق على ما في نسخةه والافتقار وجدته في نسخة
وفي الفتح والكتاب الحكمي لا يلزم العمل إذا كان يخالفه لأنه لم يقع حكم في محل اجتماع
فله أن لا يقبله ولا يعمل به (قوله ويسمى الكتاب الحكمي) هذا في عرفهم نسبة إلى
الحكم باعتباره ما يؤول فتح (قوله وليس بسجل) لأن السجل محكوم به بخلاف الكتاب
الحكمي (قوله وقرأ الكتاب عليهم) أي على شهود الطريق ولو فسر الضمير هنا وتركه في
قوله ونتم عندهم يعود على معلوم كان أولى ط (قوله أو أعلمهم بما فيه) أي بأخباره
لأنه لا شهادة بلا علم المشهود به كالشهادة بأن هذا الأصل مكتوب على فلان لا يشهد ما لم
يشهدوا بما تضمنه من الدين فتح قال في الخبر ولا بد لهم من حفظ ما فيه ولهذا قيل ينبغي
أن يكون معهم نسخة أخرى مفتوحة فيسمع منها على الحفظ فانه لا بد من التذكر
من وقت الشهادة إلى وقت الاداء عندهما (قوله ونتم عندهم) أي على الكتاب بعد
طيه ولا اعتبار بالختم في أسفله فلو انكسر خاتم القاضى أو كان الكتاب منشورا يقبل
وان ختم في أسفله كما في الذخيرة وانما قل عندهم لأنه لا بد أن يشهدوا عنده أن الختم
بمحضرهم كما في المفتي واشترط الختم ليس بشرط الا إذا كان الكتاب في يد المدعى وبه
يتحقق كذا كره المصنف قهستانى (قوله وسلم الكتاب اليهم) أي في مجلس يصح حكمه
فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح حكمه في الكرامة قهستانى قال في النهاية وعمل
القضاة اليوم أنهم يسلمون المكتوب إلى المدعى وهو قول أبي يوسف وهو اختيار الفتوى
على قول شمس الأئمة وعلى قول أبي حنيفة يسلم المكتوب إلى الشهود كذا وجدته بخط
شيخنا اه ثم قال وأوجه ما في الأصل أن الشهاد لا يصح ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب
فاحفظ هذه المسئلة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك اه سهدية لكن ينافي دعوى
الاجماع ما سبأني عن أبي يوسف وقدم المصنف في باب الاستعانة لا يحكم بسجل
الاستعانة بشهادة أنه كتاب كذا بل لا بد من الشهادة على مضمونه وكذا ما ويقتل
الشهادة والوكالة اه ومثله في الخبر فلهذا صرح في أن كتاب يقتل الشهادة والوكالة
لا يحتاج للشهادة على مضمونه ومقتضاه أنه لا حاجة لقراءته على الشهود أيضا والظاهر
أنه معنى على قول أبي يوسف الآتى تأمل (قوله وشهرتهم) أفاد أن الاسم وسده
لا يكفي بلا شهرة بكنية وضعوها قال في الفتح ولو كان العنوان من فلان إلى فلان أو
من أبي فلان إلى أبي فلان لا يقبل لأن مجرد الاسم أو الكنية لا تعرف به إلا أن تكون
الكنية مشهورة تمثل أبي حنيفة وابن أبي ليلى وكذلك النسبة إلى أي فقط كعمر بن
الخطاب وعلى بن أبي طالب وقيل هذا رواية وفي سائر الروايات لا تقبل الكنية المشهورة
لأن الناس يشتركون فيها ويشهرهم بعضهم فلا يعلم أن المكتوب اليه هو المشهور به
أو غير بخلاف ما لو كتب إلى فاذى بلدة كذا فانه في الغالب يكون واحدا فيحصل

ويسمى (الكتاب الحكمي)
وايس بسجل (وقرأ) الكتاب
(عليهم) أو أعلمهم بما فيه (ونتم)
عندهم) أي عندهم شهود الطريق
(وسلم) الكتاب (اليهم بعد كتابة)
عنوانه في باطنه (وهو أن يكتب
فيه اسمه واسم المكتوب اليه
وشهرتهما (فلو كان) العنوان
(على ظاهره لم يقبل) قبل هذا في
عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر
فيعمل به

التعريف بالاضافة الى محمل ولايته اه ملخصا قال في النهر ويكتب فيه اسم المدعى
 والمدعى عليه وجبتهم او يذكر الحق والشهود ان شاء وان شاء اكتبني بذكر شهادتهم
 ومن الشروط أن يكتب فيه التاريخ فالقلم يكتبه لا يقبل اه أي يعلم أنه كان قاضيا
 حال الكتابة كما في الفتح (قوله واكتبني الثاني الخ) الذي في العزيمة عن الكفاية هو
 عبارة النهاية التي ذكرناها آنفا وعبارة المتني هكذا أو أبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك
 سوى شهادتهم اه انه كناية لما ينبت بالقضاء واختار السرخسي قوله وليس الخبر كالمبيات
 اه أي أن أبو يوسف باشر القضاء مدة مديدة فاخترنا ذلك لما عاين المشقة في الشروط
 المارة فلذا اختار السرخسي قوله وظاهره أن الظن ليس بشرط عنده وظاهر الفتح أنه
 رواية عنه قال ولا شك عندي في صحته فإن الفرض عند التسليم الكتاب فلا يضر عدم
 ختمه مع شهادتهم اه كناية نعم اذا كان الكتاب مع المدعى ينبغي اشتراط الظن لاحتمال
 التغير الا أن يشهدوا بما فيه حفظا (قوله أي لا يقرؤه) أشار الى ما في البحر عن الفتح
 من أن المراد من عدم قبوله بالخصم عدم قراءته لا مجرد قبوله لانه لا يعلق به حكم اه
 (قوله لا يجوز ان الخصم وشهوده) أي شهود أنه كتاب فلان القاضي وانه ختمه نهر
 وزاد بعد هذا في الكثر فان شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه
 وقراءه عليه وختمه ففهمه القاضي وقرأه على الخصم وألزمه بما فيه قال في البحر يعني اذا
 ثبتت عدالتهم بأن كان يعرفهم بها أو وجد في الكتاب عدالتهم أو أن من يعرفهم من
 الثقات فزكوا أو تماقبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم ثم ذكر قول أبي يوسف
 المارة (قوله لشهادتهم على فعل المسلم) وهو انه كتب الكتاب وختمه وقرأه عليهم ولما
 اليهم (قوله الا اذا أقر الخصم) أي بأنه كتاب فلان القاضي (قوله بخلاف كتاب الامان)
 معناه اذا جاء الكتاب من ملكهم بطاب الامان يجوز عن العناية (قوله لانه ليس يلزم)
 لان له أن لا يعطيه الامان بخلاف كتاب القاضي فانه يجب على القاضي المكتوب اليه
 أن ينظر فيه ويعمل به ولا بد له من الحجة وهي البيعة فتح (فرع) لومرض شهود
 الكتاب في الطريق أو الرجوع الى بلدهم أو السفر الى بلدة أخرى فأشهدوا قوماء على
 شهادتهم جاز وتسامه في الخيانة (قوله لا يعمل بالخط) عبارة الاشياء لا يعتمد على الخط
 ولا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة المضافين الخ قال البيهقي المراد
 من قوله لا يعتمد أي لا يقضي القاضي بذلك عند المنازعة لان الخط مما يروى عنه كمال
 تحت صهر الظهيرة وليس منه ما في دواوين القضاة الى آخر ما تقدمناه أول القضاء عند قوله
 فاذا اتفاد طلب ديوان قاض قبله فراجع (قوله ويلحق به البراءة) عبارة الاشياء ويمكن
 الحساق البراءة السلطانية المتعلقة بالوظائف ان كانت الاله أنه يعني كتاب الامان
 لا يروى ان كانت الاله الاحتمياط في الامان لطقن الدم فلا أقول يجب المصير الى الاشياء
 سأتحاني أي لا يمكن التزوير بل قد وقع كاذر الجوى وبينه فلا يصح الاتفاق ولكن

واكتبني الثاني بأن يشهدهم انه
 كتابه وعليه الفتوى كما في العزيمة
 عن الكفاية وفي الملتقى وليس
 الخبر كالمبيات (فاذا وصل الى
 المكتوب اليه نظر الى ختمه)
 أولا (ولا يقبله) أي لا يقرؤه
 (الا يجوز ان الخصم وشهوده ولا بد
 من اسلام شهوده ولو كان لذي
 على ذم) لشهادتهم على فعل
 المسلم (الا اذا أقر الخصم فلا حاجة
 اليهم) أي الشهود (بخلاف كتاب
 الامان) في دار الحرب (حيث
 لا يحتاج الى بيعة) لانه ليس يلزم
 وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في
 مسئلة كتاب الامان ويلحق به
 البراءة

مطاب
 لا يعمل بالخط

قد علمت أن العلة في كتاب الإمان أنه غير لازم وقد منا أول القضاء استظهار كون هـ
العمل بماله رسوم في دواوين القضاء الماضين هي الضرورة وهنا كذلك فإنه يذرا هامة
الهيئة على ما يكتبه السلطان من البراءات لأصحاب الوظائف ونحوهم وكذا منشور
القاضي والوالي وعامة الأوامر السلطانية مع جريان العرف والعادة بقبول ذلك بمجرد
كاتبه وامكان تزويرها على السلطان لا يدفع ذلك لأنه وان وقع فهو أمر نادور قليل يقع وهو
أندر من امكان تزوير الشهود وهو أولى بالقبول من دفتر الصراف ونحوه فانهم علموا به
للعرف كما يأتي وذكر العلامة البعلبي في شرحه على الاشياء أن للشارح العلامة
الشيخ علاء الدين رسالة حاصلها بعد نقله ما في الاشياء وان ابن الشحنة وابن وهبان جرحا
بالعمل بدفتر الصراف ونحوه لعله أمن التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضيهان
قال ان هذه العلة في الدفاتر السلطانية أولى كما عرفه من شاهد أحوال أهلها حين
نقلها اذ لا تصور أن الأباذن السلطان ثم بعد اتفاق الجهم الغفير على نقل ما فهم من غير
تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فضع خطه عليها ثم تعرض على المتولي
لحفظها المسعى بدفتر أمين فيكتب عليها ثم تعاد أصولها إلى أمكنتم الحفظ وخطه بالخط
فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكنيسة فلو وجد في
الدفاتر أن المكان القلافي وقف على المدرسة الغلانية مشغلا بعمل به من غير بيعة وبذلك
يفتح مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في جملة عبيد الله أفندي وغيرها فليحفظ اهـ
قلت ويؤيده العمل بمافي دواوين القضاء الماضين وكان مشايخ الاسلام الموالين في الدولة
العثمانية أقتروا بما ذكر الحاشا للدفاتر السلطانية بدواوين القضاء المذكورة لا تصاد
العله فيهم ما والله سبحانه أعلم لكن قد منافي الوقف عن الخيرية أنه لا يثبت الوقف بمجرد
وجوده في الدفاتر السلطانية (قوله ودفتر بيع وصراف وسمسار) عطف على كتاب الامان
فان هذا منصوص عليه لا ملحق به فقه قال في القمع من الشهادات ان خط السمسار
والصراف يجهل للعرف الجارى به اهـ قال البصري هـ الذي في غالب الكتب حتى
المتبني فقال في الاقرار وأما خط البيع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن مصدرا
معنويا يعرف ظاهرا بين الناس وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف
اهـ وفي خزانة الاكمل صراف كتب على نفسه بحال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل
البلاد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس
خطه يحكم بذلك في تركه ان ثبت أنه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل حجة اهـ
قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البيع وجدت
في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري بيدي أن افلان على ألف درهم كان هذا اقرارا
ملزما ياه أقول ويزاد أن العمل في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله أعلم
وبهذا عرف أن قولهم فيما اذا ادعى رجل مالا أو أخرجه بالمال خطأ وادعى أنه خط المتدعي

مطلبه
في العمل بمافي الدفان من السلطان
ودفتر بيع وصراف وسمسار
وجوزة محمد لراو فاض وشاهد

مطلبه
في دفتر البيع والصراف والسمسار

عليه فأنكر كون الخط خطه فاستكتب فيكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل
على أنهم ما خط كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يقتضي بذلك فإنه لو قال هذا
خطي وليس على هذا المال كان القول قوله يستثنى منه ما إذا كان الكاتب سمساراً
أو صرافاً ونحو ذلك ممن يؤخذ بخطه كذا في فاضل خان اه كلام البهري قلت ويستثنى
منه أيضاً ما قدمناه أول الباب من كتابة القاضي إلى الأمير الذي ولاه وكذا ما سيذكره
الشارح عن شرح الوهبانية والمملوك وهو ما إذا كان على وجه الرسالة مصدرام معنونا
اه وهو أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة فهذا الخط النطق
فلزم حجة كفاي الملتقى والزباني من مسائل شق آخر الكتاب ومثله في الهداية والخاتمة
وهذا إذا اعترف أن الخط خطه فإنه يلزمه ما فيه وإن أنكر أن يكون في ذمته ذلك المال
بجلاف ما إذا لم يكن مصدرام معنونا كما هو صريح الخاتمة وهذا ذكره في الآخر وذكر
في الكفاية آخر الكتاب عن الشافعي أن الصحيح مثل الآخرس فإذا كان مستتبيناً مرسوماً
وثبت ذلك باقراره أو بينة فهو كالمطاب اه ومقتضى كلامهم اختصا بذلك بكونه
على وجه الرسالة إلى الغائب وهو أيضاً مفاد كلام الفتح في الشهادات فراجع اه لكن
في شهادات البهر عن البرازية ما يدل على أنه لا فرق في المعنون بين كونه لغائب أو حاضر
ومثله ما في فتاوى قارئ الهداية إذا كتب على وجه الصكوك يلزمه المال وهو أن يكتب
يقول فلان الفلاني أن في ذمتي لفلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم وإن لم يكتب
على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه اه قلت والعادة اليوم في تصديرها بالعنوان أنه
يقال في سبب تحرير هو أنه ترتب في ذمة فلان الفلاني الخ وكذا الوصول الذي يقال
فيه وصل النمان يد فلان الفلاني كذا ومثله ما يكتبه الرجل في دفتره مثل قوله علم
بيان الذي في ذمتنا فلان الفلاني فهذا كله مستدرم معنون جرت العادة بتصدير بذلك
وهو مفاد كلام قارئ الهداية المذكور فقتضاه أن هذا كله إذا اعترف بأنه خطه يلزمه وإن
لم يكن مصدرام معنونا لا يلزمه إذا أنكر المال وإن اعترف بكونه كتبه بخطه إلا إذا كان
ساعاً أو صرافاً وسمساراً في الخاتمة وصل الصراف والسمسار حجة عرفاً اه فمثل
ما إذا لم يكن مصدرام معنونا وهو صريح ما مر عن المجتبي وما إذا لم يعترف بأنه خطه كما هو
صريح ما مر عن الخزانة ثم إن قول المجتبي وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم الخ ينبغي عدم
الاعتصاف على الصراف والسمسار والبيع بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه
ما يكتبه الأمراء والأكابر ونحوهم ممن يتهدوا الأشهاد عليهم فإذا كتب وصلاً وصكاً
بدن عليه وختمه بخاتمه المهر وف فإنه في العادة يكون حجة عليه بحيث لا يمكنه أنكاره ولو
أنكره يعتد بين الناس مكابراً فإذا اعترف بكونه خطه وختمه وكان مصدرام معنونا فينبغي
القول بأنه يلزمه وإن لم يعترف به أو وجد بعد موته فقتضى ما في المجتبي أنه يلزمه أيضاً علا
بالعرف كدفتر الصراف ونحوه ومثله ما إذا وجد في صندوقه مثلاً صرة دراهم مكتوب

عليها هذه أمانة فلان الفـ الا في فان العادة تشهد بأنه لا يكتب بخطه ذلك على دراهمه
ثم اعلم أن هـ ذاكه فيما يكتبه على نفسه كما قيده بعض المتأخرين وهو ظاهر بخلاف
ما يكتبه لنفسه فإنه لو ادعاه بلسانه صريحاً لا يؤخذ خصمه به فكيف اذا كتبه ولذا
قيده في الخزانة بقوله كتب على نفسه كما مرّ وقد كفي شرح الوهبانية أئمة بلع قالوا ياد كار
البيع حجة لازمة عليه فان قال البياع وجدت بخطي ان علي فلان كذا لم قال
المرحبي وكذا خط السمسار والصرف اهـ فقوله ان علي فلان الخ صريح في
ذلك وأما قول ابن وهبان في تعليل المسئلة لأنه لا يكتب الاماله وعليه فراهه أن البياع
ونحوه لا يكتب في دفتره شيئاً على سبيل التبرع للخط أو للهو واللعب بل لا يكتب الاماله
أو عليه ولا يلزم من هـ أن يعمل بكتابه في الذي له كما لا يخفى خلافاً في هـ من ذلك
ويجب تقييده أيضاً اذا كان دفتره محفوظاً عنه فلو كانت كتابته في دفتر
خصمه فالظاهر أنه لا يعمل به خلافاً لما يحتمل ط لأن الخط مما يورثه وكان له كاتب
والدفتر عند الكاتب لا احتمال كون الكتاب كتب ذلك عليه لإعلاء فلا يكون حجة
عليه اذا أنكره أو ظهر ذلك بعد موت وأنكرته الورثة خلافاً لمن حكم في عصرنا بذلك
لذمى ادعى على ورثته تاجر له كاتب ذمى ودفتر التاجر عند كاتبه الذي فقهـ كنت أفتيت
بأنه حكم باطل وكون المدعى والكاتب ذميين يقوى شبهة التزوير وان الكتابة حصلت
بعد موت التاجر وتعام الكلام في كتابته فيجوز الحامدية (قوله ان يمين به) أي بأنه خط
من يروي عنه في الاقل وبأنه خط نفسه في الاخيرين اهـ ح (قوله قبل وبه يفتي)
قال في خزانة الاكل أجاز أبو يوسف ومحمد العمل بالخط في الشاهد والقاضي والراوى اذا
رأى خطه ولم يترك الحسادثة قال في العيون والفتوى على قولهم اذا اتقن أنه خطه
سواء كان في القضاء أو الرواية أو الشهادة على الصلح وان ليكن الصلح في يد الشاهد لأن
الغلط نادر وأثر التبعية يمكن الاطلاع عليه وقيل يشبه الخط من كل وجه فاذا اتقن جاز
الاعتداد عليه توسعة على الناس اهـ جوى لكن سيذكر الشارح في الشهادات قبيل
باب القبول مانعه وجوزاه لو في حوزة وبه تأخذ بصر عن المبتغى اهـ وهذا ما اختاره
المحقق ابن الهـ مام هذا لوسية في تمامه ان شاء الله تعالى (قوله ولا يضمن مسافة الخ)
فلو أقل لا يقبل * وفي نوادر هشام اذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتابة أحدهما
الى الآخر في الاحكام جوهرية عن المنايع وكذا كتابة القاضي الى الامير الذي ولاه
وهو معه في مصر كما مرّ أول الباب (قوله على الظاهر الخ) قال في المنع هذا هو ظاهر
الرواية وجوزها محمد وان كانا في مصر واحد وعن أبي يوسف ان كان في مكان لو غدا
لاداء الشهادة لا يستطیع أن يبيت في أهله صح الاشهاد والكتابة وفي السراجية وعليه
الفتوى اهـ (قوله ويطلب الكتاب الخ) هـذا شرط آخر لقبول الكتاب والعمل به
وهو ان يكون القاضي الكاتب على قضائه ثم رأى لأنه بمنزلة الشهادة فثبت الاصل

ان يمين به قبل وبه يفتي (ولان
من مسافة ثلاثة أيام بين القاضيين
كالشهادة على الشهادة) على
الظاهر وجوزهم الثاني ان
يجوز لا يهود في يومه وعليه
الفتوى شربلية وسراجية
(ويطلب) الكتاب (بوت الكتاب
وعزله

قبل اداء الفروع الشهادة بطل شهادة الفروع فكذلك هذا ط عن العيني (قوله قبل
وصول الكتاب الخ) لواقعة مصر على قوله قبل القراءة لا غناء ولذا قال في الفتح العبارة الجديدة
أن يقال لو مات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله لان وصوله قبل ثبوته عند المكتوب
اليه وقراءته لا يوجب شيئا اه (قوله فلا يطل) أي في ظاهر الرواية بجر (قوله ويطل
يجنون الكتاب الخ) في الخلية وان عزل القاضي الكتاب أو مات بعد ما وصل الكتاب
الى الآخر فانه بعدل به لان الموت والعزل ليس بخارج بخلاف ما اذا فسق الكتاب
أو عي أو صار بحال لا يجوز حكمه وشهادته فان الآخر لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي
بمنزلة الشهادة فيمنع القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه اه وظاهره انه يطل بذلك ولو
بعد وصوله مع أن الزياحي صرح بأن ذلك ~~ك~~ معزله ثم رأيت في البحر ذكر أن بسين
كلامهم ما يخالفه ولم يجب عنهم تأمل ورأيت في البرازية مثل ما في الخلية وفي الدرر مثل
ما هنا فالظاهر أن في المسئلة قولين (قوله وعمايه) الانب وعمايه دون هـ لان المعنى
مقصود (قوله وفسقه) عبر عنه في التمر بقبيل وقال انه بناء على عزله بالفسق ومنه في الفتح
(قوله ~~ك~~ ذابوت المكتوب اليه) لان الكتاب نسخته فقد اعتد عدالة ومأتمته
والقضاة متفقون في ذلك فصح التعمين نهر (قوله الا اذا عم الخ) بأن قال الى فلان
قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان غيره صار له الفتح (قوله
بخلاف ما لو عم ابتداء) بأنه قال الى كل من يصل اليه كذا من قضاة المسلمين وحكامهم
(قوله وجوزة الثاني) وكذا الشافعي وأحمد ففتح (قوله وعمايه العمل) قال الزياحي
واسفح سنة كثير من المشايخ وفي الفتح وهو الاوجه لان اعلام المكتوب اليه وان كان
شرط اقبال العموم يعلم كاي علم بالخصوص وليس العموم من قبيل الاجمال والتجهيل فصار
قصديته وتبعيته سواء نهر (قوله ايا كان) أي مدعي أو مدعى عليه (قوله في بابه)
أي في باب الشهادة على الشهادة ح (قوله خلافا لما وقع في الخلية هنا) أي في هذا
الباب حيث قال لو مات القاضي الكتاب أو عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاهد
الاصل اذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الاصل اه (قوله غة) أي هناك أي
في باب الشهادة على الشهادة حيث قال الشهادة على الشهادة لا تجوز الا أن يكون
المشهد على شهادة من يضاف الى المصرا ويكون ميمتا الخ وهذا هو الموافق للمتمون (قوله
فمن يجوز جوارها) وشرط جوارها عند الامام أن يعلم في حال قضائه في المصرا الذي هو
قاضي به بحق غير حدث خالص لله تعالى من قرض أو بيع أو غصب أو تطليق أو قتل عمد
أو حدث قدف فلو علم قبل القضاء في حقوق العباد ثم ولي فرفعت اليه تلك الحادثة أرعها
في حال قضائه في غيره مصره ثم دخله فرفعت لا يقضى عنده وقال لا يقضى ~~ك~~ هذا الخلاف
لو علم بها وهو قاض في مصره ثم عزل ثم أعيد وأما في حد الشرب والزنا فلا يقضى قضاؤه به
اتفاقا ففتح ملخصا وبه علم أنه في الحدود والخاصة لله تعالى لا ينفذ كما صرح به في شرح

قبل وصول الكتاب الى الثاني
أو بعد وصوله قبل القراءة وأجازه
الثاني (وأما بعد ما فلا) يطل
(و) يطل (يجنون الكتاب
ورقة واحدة انقذف وعمايه وفسقه
بعد عدالة) نظروا وجهه عن الاهلية
وأجازه الثاني (و) كذا (ذابوت
المكتوب اليه) ونحو وجهه عن
الاهلية (الا اذا عم بعد تعصبه)
اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو
عم ابتداء) ويجوز الثاني وعليه
العمل خلاصة (لا) يطل (ذابوت
الخصم) أيا كان لقيام وارثه
أو وصيه مقامه قلت وكذا
لا يطل ذابوت شاهد الاصل كما
سما في متنا في باب خلافا لما وقع في
الخليئة هنا فهو مخالف لما ذكره
بقية فتنبه (و) اعلم أن (الكتابة
بعاله كالتضاء بعاله) في الاصح بجر
فمن يجوز جوارها

مطلبه
في قضاء القاضي بعاله

أدب القضاء مع الألبان كل واحد من المسلمين يساوي القاضي فيه وغير القاضي إذا علم
لا يمكنه إقامة الحد فكذلك هو ثم قال الأبي السكران أو من به أمانة السكر ينبغي له أن يعززه
للمهمة ولا يكون حذرا اه (قوله ومن لا فلا) قال في الفتح الآن التفاروت هنا هو أن
القاضي يكتب بالعالم الحاصل قبل القضاء بالاجماع (قوله الآن المتمد) أي عند
المتأخرين لقساد قضاة الزمان وعبارة الاشياء الفتوى اليوم على عدم العمل بعلم القاضي
في زماننا كما في جامع الفصولين (قوله وفيها) أي في الاشياء المتعلا عن السراجية
لكن في منية الملقى المخصصة من السراجية التعبير بالقاضي لا بالامام حيث قال القاضي
يقضي بعلمه بحد القذف والقصاص والتعزير ثم قال قضي بعلمه في الحدود الخاصة لله
تعالى لا يجوز اه أفاده بعض المحققين وهذا موافق لما ذكره من الفتح من الفرق بين الحد
الخاص لله تعالى وبين غيره ففي الاول لا يقضي اتفاقا بخلاف غيره فيجوز القضاء فيه
بعلمه وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف الملقى به كما علمت * (تنبيه) ذكر في النشر
في الكفالة بحثنا انه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من
حقوق العباد أما حقوق الله المخصصة فيقضي فيها بعلمه اتفاقا ثم استدل لذلك بأن له التعزير
بعلمه قات ولا يخفى انه خطأ صريح بخلاف نصريح كلامهم كما علمت وأما التعزير فلا
يجوز كما أنه من عبارة شرح أدب القضاء وأيضا فهو ليس بقيد لماعات من عبارة الفتح
قيد أقول على فرض ثبوته في عبارة السراجية ليس بقيد لماعات من عبارة الفتح
المصرحة بجواز قضاء القاضي بعلمه في قتل عمد أو حد قذف لكونه من حقوق العباد
(قوله لكن الخ) استدل على ما نقله ثانيا عن الاشياء بأنه مبني على خلاف المختار
أو على قوله فهل الامام قيد فان قول الشرنبلالي لا يقضي بعلمه في الحدود الخاصة لله
تعالى يعني اتفاقا فهم منه أنه يقضي بعلمه في غيرها كحد قذف وقود وتعزير على قول
المتقدمين وهو خلاف المختار فيكون ذكر الامام غير قيد فافهم (قوله مطلقا) أي سواء
كان علمه بعد توليته أو قبلها أو سواء كان حداثا غير خالص لله تعالى أو قودا أو غيرهما
من حقوق العباد (قوله وخبر مطلقا) أي سواء سكر منه أو لا (قوله للمهمة) أي إذا علم
القاضي بأنه سكران له تعزيره لأن القاضي له تعزير المتهم وإن لم يثبت عليه كما مر تحريره
في الكفالة (قوله بثبت الحيلولة) أي بان يأمر بان يحال بين المطلق وزوجته والمعنى
وأخته أو عبده والغاصب وما غصبه بأن يجعله تحت يده إلى أن يثبت ما علمه القاضي
بوجه شرعي (قوله على وجه الحسبة) أي الاحتساب وطلب الثواب لثلايطها الزوج
أو السيد والغاصب (قوله لا القضاء) أي لا على طريق الحكم بالطلاق أو العتاق
أو الغصب (قوله ولا يقبل كتاب القاضي) الاولى حذف القاضي لأن المحكم ليس قاضيا
الآن يراد به ما يشمل المولى من السلطان وغيره (قوله بل من قاض مولى الخ) أفادت
هذا شرط في الكتاب فقط قال في المنع فلا تقبل من قاضي رسد إلى قاضي مصر وانما

ومن لا فلا الآن المتمد عدم حكمه
بعلمه في زماننا أشباه وفيه الامام
يقضي بعلمه في حد قذف وقود
وتعزير قلت فهل الامام قيد كما
قد مر في الحدود لم أره لكن
في شرح الوهبانية للشرنبلالي
والمختار الآن عدم حكمه بعلمه
مطلقا كما لا يقضي بعلمه في الحدود
الخاصة لله تعالى كزنا وخمر ومطلقا
غير أنه يعزره من به أثر السكر للمهمة
وعن الامام ان علم القاضي في
طلاق وعساق وغصب يثبت
الحيلولة على وجه الحسبة لا القضاء
(ولا يقبل) كتاب القاضي
(من محكم بل من قاض مولى من
قبل الامام

تقبل من قاضي مصر الى قاضي مصر آخر والى قاضي رستاق (قوله علك اقامة الجمعة)
الظاهر أن هذا غير قبيح ولا سيما في زمانه لان السلطان لا يأذن للقاضي بها والظاهر أن
مراده الاشارة الى أن المراد قاضي مصر التي تقام فيها الجمعة تأمل وفي المنع عن السراجية
وانما تقبل كتب قضاة الامصار التي تقام فيها الحدود وينة ذفها حكم الحكام الا فيما
لا يخطر له شرع لان الولاية لا تثبت الا في محل قابل للولاية لمن هو أهل له (قوله وقيل
يقبل الخ) الظاهر أن الخلاف مبني على الخلاف في أن المصر هل هو شرط لنفاذ القضاء
أم لا فكروا عن ظاهر الرواية أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يفتي كافي
البرازية فعلى هذا يفتي بقوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر أو رستاق من غير
في شرح المقدسي ورأيت بخط بعض الفضلاء أن ما ذكر من ابتناء الخلاف على الخلاف
الاخر مصر حجة في البرازية (قوله واعتمده المصنف والكمال) قد علمت كلام المصنف
وأما الكمال فقد قال والذي ينبغي أنه بعد عدة الشهود الاصل والكتاب لا فرق اي بين
كونه من قاضي مصر أو غيره (قوله الى من يصل اليه الخ) اي بناء على قول الثاني
بجواز التعميم ابتداء كما مر (قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) اي لانه خطاب والخطاب
انما يصح اذا كان له ولاية وقتها (قوله ليس لنا فيه أن يقبله) لانه قد كتب الى غيره
ولوجه الخطاب الى النائب وسماه باسمه ليس للمنيب أن يقبله لانه لا يقبل الكتاب الا
المكتوب اليه (قوله في غير حدة وقود) لانها لا تصلح شهادة فيها فلا تصلح حكمة (قوله
ولو بلا شرط واقف) أما اذا شرط الواقف فلا شئ فيه لانها أهل للشهادة وأما بدون
شرطه الخاص عليها كما في صورة الحادثة التي ذكرها ففيه نزاع فقد رده في النهر بان قوله
ثم لولده لا يشعل الاثني لان عرف الواقفين مراعى ولم يتفق تقرير أثني شهادة في وقف في
زمن متأخرا عما فوجب صرف ألفاظه الى ما تعارفوه وهو الشاهد الكامل الى آخر كلامه
ونقل الجوى مثله عن المقدسي ثم تسلسل عن بعضهم ان هذا لا يمنع كونها أهلا للشهادة
وقول الاصحاب بجواز شهادتها وقضايتها في غير حدة وقود مصر يحج في صحة تقريرها
في الاوقاف اه قلت لا يخفى ما فيه فان الكلام ليس في اهليتها بل في دخولها في كلام
الواقف المبني على المعارف (تنبه) وأما تقريرها في نحو وظيفة الامام فلا شئ في
عدم صحته لعدم اهليتها خلافا لما زعمه بعض الجهلة انا يصح وتستتيب لان صحة التقرير
يعتمد وجود الاهلية وبجواز الاسئلة فرفع صحة التقرير اه ابو السعود وفي الاشباه
اذا ولي السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالصحة ولا مصلحة
في تولية غير الاهل واذا عزل الاهل لم ينهزل وفي معيد النعم ومبيد النعم المدرس اذا لم
يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم اه والذي يظهر في تعريف اهلية التدريس
انها معرفة منطوق الكلام ومفهومه وعرفه المفاهيم وأن يكون له سابقة اشتغال
على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدري على أخذ المسائل من الكتب

وان

(علك) اقامة الجمعة وقيل يقبل
من قاضي رستاق الى قاضي مصر
أو رستاق واعتمده المصنف
والكمال (كتب كتابا الى
من يصل اليه من قضاة المسلمين
فوصل الى قاضي ولي بعد كتابة
هذا المكتوب لا يقبل) لعدم
ولايته وقت الخطاب جواهر
التناوي وفيه الوجه لخطاب
للمكتوب اليه ليس لنا فيه ان يقبله
(والمرأة تقضي في غير حدة وقود
وان اثم المولى لها) لخبر البخاري
ان يقبل قوم ولو امرهم امرأة
(وتصلح ناظرة) لو قف (وصية)
ايتم (وشاهدة) فتح فصيح تقريرها
في النظر والشهادة في الاوقاف
ولو بلا شرط واقف بغير قال وقد
اقتيت فيمن شرط الشهادة في وقفه
اقلان ثم لولده فاث وتركت بنتا انها
تستحق وظيفة الشهادة

مطلب

في جعل المرأة شاهدة في الوقف

مطلب

لا يصلح تقرير المرأة في وظيفة
الامانة

مطلب

لا يصلح تولية السلطان مدرسا
ليس بأهل

وأن يكون له قدرة على أن يسأل ويجيب إذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال
في النحو والصرف بحيث صار يعرف القاعل من المفعول وغير ذلك وإذا قرأ لا يلحن
وإذا قرأ لأجن بحضرته ودع عليه اه مختصرا ط قلت ومقتضاه أنه إذا مات الإمام
أو المدرس لا يصح توجيهه ونظيقتة على ابنه الصغير وقد منا في الجهاد في آخر فصل الجزية
عن العلامة البيري بعد كلام نقله إلى أن قال أقول هذا ما يؤيد ما دعوى وعرف الحرميين
الشريفيين ومصر والروم من غير تكبير من ابقاء أبناء الميت ولو كانوا غارا على وظائف
آبائهم من امامة وخطابة وغير ذلك عرفه ضيا لائق به احكاما خاف العلماء ومساعدتهم
على بذل الجهد في الاشغال بالعلم وقد اتفق بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين
يعول على افتائهم اه وقد نادى ذلك هنالك بما اذا اشتغل الابن بالعلم أو ما لوتركه وهو
جاهل فانه يعزل وتعطى الوظيفة للأهل لقوات العلة وقد منا في الوقف أنه لا يصح جعل
الصبي الصغير ناظرا على وقف فراجع ما حترناه في الموضوعين (قوله اختيار) أي الكمال
في المسابقة هي رسالة في علم الكلام سايرهم اعمية الغزالي ط (قوله لبناء حاله) على
الستر) أي الرسول يحتاج إلى محاطة الذكور بالتعليم واقامة الحجج عليهم وغير ذلك مما
لا يكون الامن المذكور والجواز لا يقتضي الوقوع قال في بدء الامالي
وما كانت نيا قاطأ ثني ط (قوله يرى جواره) قبس به لان نفس القضاء اذا كان مختلفا
ففيه لا ينفذ مالم ينفذه قاض آخر يرى جواره فحينئذ اذا رفع إلى من لا يراه نفذه بخلاف
ما اذا كان الخلاف في طريق القضاء لا في نفسه فانه ينفذ على الخالف بدون تنفيذ آخر كما
حترناه سابقا ولذا قال العيني ولو قضت بالحدود والقصاص وأمضاء قاض آخر يرى
جواره جاز بالاجماع لان نفس القضاء مجتهد فيه فان شريحا كان يجوز شهادة النساء مع
رجل في الحدود والقصاص وقال الشيخ أبو المعين النسي في شرح الجامع الكبير ولو
قضى القاضي في الحدود بشهادة رجل واحد أتى بغيره قضاؤه وليس غيره ابطاله لانه قضى
في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء هنا مختلفا فيه اه أي بخلاف قضاء المرأة في الحدود
فان المجتهد فيه نفس القضاء هنا مختلفا فيه اه أي فيصع قضاؤه في غير حدود وقود
بالاولى وينبغي أن لا يصح في الحدود والقصاص اشبهة الاثنية بغير (قوله أولاده) أي
ونحوه من كل من لا تقبل شهادته له كما يعلم مما يأتي (قوله فأنا بغيره) أي وكان من أهل
الانابة بغير عن السراجية أي بأن كان أدون الله بالانابة (قوله كالمو قضي) أي القاضى
(قوله خلافا للجواهر) حيث قال فيها القاضى اذا كانت له خصومة على انسان فاستخلف
خليفة فقهى له على خصمه لا ينفذ لان قضاؤه نائبه كقضاؤه بنفسه وذلك غير جائز اذ كرمحمد
ان من وكل رجلا بشئ ثم صار الوكيل قاضيا فقهى ما وكله في تلك الحادثة لم يجوز لانه قضى
لمن ولاه ذلك فكذلك نائب هذا القاضى قال والوجه ان ابني عمل هذا أن يطلب من
السلطان الذي ولاه أن يولى قاضيا آخر حتى يتحصن اليه فيمضي أو يتحاكم إلى حاكم

مطلبه - في توجيه الوظائف للقاضي ولو صغيرا
وفي الاشياء من احكام الامالي اختيار
في المسابقة جواز كونها تابعة لرسالة
لبناء حاله على الستر ولو قضت
في حدوده ودفوع إلى قاض آخر
يرى جواره (فامضاء ليس لغيره
ابطاله) خلافا لشرع عيني
والخلفى كالاشي بغير واعلم انه اذا
وقع للقاضي حادثة اولاده فأنا ب
غيره (قضى نائب القاضى له أو
ولاده جاز) قضاؤه (كالمو قضي
للإمام الذي قاضه القضاء أو لولده
الامام) سراجية وفي البرازية
كل من تقبل شهادته له وعليه
يصح قضاؤه وعليه اه خلافا
للجواهر والمقط فليحفظ (ويقضى
النائب بما شهد به عند الاصل
وعكسه) وهو قضاء الاصل بما
شهد به وابنه عند النائب فيجوز
للقاضى أن يقضى بذلك الشهادة
بما عار النائب وعكسه خلاصة

محكم ويتراض. بابقضائه فيقضى بينهم فيجوز اه قات وله هل هذا محمول على ما اذا لم يكن
القاضي مأذونا له بالانابة كما يدل عليه قوله والوجه الخ والافلو كان مأذونا كان نائبه
نائباً عن السلطان كما ترى في فصل الحبس فلا يحتاج الى أن يطلب من السلطان توبة قاض
آخر فلماذا منى المصنف هنا على ابداً وان تردد فيه في شرحه قبيل قوله ويرد هدية
(قوله لا يقضى القاضي الخ) في الهندية لا يجوز للقاضي أن يقضى لو كيد ولا لو كيد
وصح له ولا لو كيد أبية وان علا أو أبية وان سفل ولا عبده ولا مكاتبه ولا اعبيده من
لا تقبل شهادتهم له ولا مكاتبهم ولا لشرى كهم فواضة أو عناناً في مال هذه الشركة كذا
في المحوط وكل من لا يجوز شهادته كالوالدين والمولودين والزوج والزوجة كذا في شرح
الطحاوي اه ملخصاً وفي معنى الحكم مما يجزى مجرى القضاء الا قضاء فينبغي للمفتي
الهروب من هذا متى قدر اه أي وكان هناك لمفت غيره حوى ط قات والعل في ذلك
التممة (قوله الا في الوصية) صورتها ما في الاشياء لو كان القاضي غريم ميت فأثبت
أن فلاناً وصيه صح وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء
وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مديون الغائب
سواء كان قبل الدفع أو بعده (قوله ولو في حياة امرأته وأبيه) لكن بعدم موتهم ما يقضى
فيما لم يرث منه كما ياتي (قوله وزاد بيتين) أي زاد على نظام الوهبانية بيتين وهما الاولان
أما الثالث فهو من زيادات شارحها ابن الشحنة نقله عنه الشرنبلالي في شرحه (قوله
لام العرس) كسر العين أي لام زوجته (قوله محتر) خبر مبتدأ محذوف أي هذا
الحكم محترط (قوله بميراث) بدون تنوين للضرورة ولو قال من الارث لكان أولى
(قوله مقضى) بالرفع فاعل خلا قال الشرنبلالي في شرحه فأم زوجته يصح لها القضاء
بالمال وغيره حال حيات زوجته وبعد موت الزوجة يصح فيما لم يكن ميراثاً عن زوجته
ولا يصح في الموروث لاستحقاق القاضي حصة منه بالميراث من زوجته وقضاؤه لزوجة
أبيه كذلك في حال حياة الأب يصح مطلقاً وبعد موته يخص بميراث منه القاضي كما اذا
ادعت استحقاقاً في وقف يخصها اه ولا يخفى أن هذا أيضاً مخصوص بما اذا كانت أم
زوجه المقضى لها حية والا كان قضاء زوجته فيما ترث منه (قوله ويقضى الخ) فاعله
قوله مستحق قال الشرنبلالي صورتهم اوقف على علماء كذا وسلم للمولى فادعى فساد
الوقف بسبب الشيوع عند قاض هو من أولئك العلماء نفذ قضاؤه وكذا يقضى فيما هو
تحت نظره من الاوقاف قال ابن الشحنة وقول لوصف القضاء والعلم ليخرج ما لو كان
استحقاقه لذاته لا لوصف وهذه المسئلة نظيره مسئلة الشهادة على وقف لمدرسة هو مستحق
وستاتي في كتاب الشهادات والله سبحانه أعلم

(هذه مسائل شتى)

قد ترا الشارح لفظ هذه اشارة الى أن مسائل خبر مبتدأ محذوف وشقي صفة مسائل

(قوله)

(فروع) لا يقضى القاضي لمن
لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه
كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته له
فيجوز قضاؤه به اشياء وفيها
لا يقضى لنفسه ولا لولده الا في
الوصية وحظر الشرنبلالي في
شرحيه للوهبانية هذه قضية
القاضي لام امرأته ولا امرأته أبية
ولو في حياة امرأته وأبيه وأنه
يقضى فيما هو تحت نظره من
الاوقاف وزاد بيتين فقال
ويقضى لام العرس حال حياتها
وعرس أبية وهو محترط
وبعد وفاة ان خلا من نصيبه
بميراث مقضى به فتبصر وا
ويقضى بوقف مستحق لربعه
لوصف القضاء والعلم لو كان ينظر
(هذه مسائل شتى)

(قوله أي متفرقة) ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى أى لمتفرقة في الجزاء وقيامه في البحر
 (قوله سفلى) بكسر السين وضمها ضد العلو بضم العين وكسرهما مع سكون اللام فيهما
 ط عن الحموى (قوله من أن يتد) أصله يوند حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة
 من باب ضرب والوند كما في البحر عن البناء كالخاروق القطعة من الخشب أو الحديد يدق
 في الحائط ليعلق عليه نبي أو يرطبه وفي البحر أيضا وأشار المصنف الى منعه من فتح الباب
 ووضع الجذوع وهدم سفله وقيد بالتصريف في الجدار احتراز عن تصرفه في ساحة
 السفلى فذكره صاحب السفل في ساحة بئر أو ما أشبهه لذلك عنده
 وان تصرف به صاحب العلو وعندهما الحكم معلول بعلة الضرر اهـ (قوله يفتح أو ضم)
 أى مع تشديد الواو ويجمع الاول على كوات كجبة وجبات والثاني على كوا بالمتو القصر
 كدنية ومدى ط والكوة ثقب البيت ونسبتهما لفتح الماء الى المزارع والجدار اول بحر
 عن المغرب والمراحم اما يفتح في حائط البيت لاجل الضوء وما يخرق فيه بلانقاذ لاجل
 وضع متاع ونحوه (قوله الطائفة) تنسب الى الكوة لكن في القاموس الطاق ما عطف من
 الابنية ولم أر من ذكره في اللغة بالتاء تأمل (قوله وكذا بالعكس الخ) أى كما يمنع ذو السفلى
 يمنع ذو العلو وبعبارة الجمع وكل من صاحب علو وسفل ممنوع من التصرف فيه الا باذن
 الآخر وأجازاه ان لم يضربه وفي العيني وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلوان
 يبنى على العلو شيئا أو يبتأ ويضع عليه جذوعا ويحدث كنيفا اهـ وكذا جعله في
 الهداية على الخلاف لكن في البحر عن قسمة الولو الحية اختلاف المشايخ على قوله فقبل
 له أن يبنى ما بدله ما لم يضرب بالسفل وقبل وان أضرب والمتاركة توى أنه اذا أشكل أنه يضرب
 أم لا لا يعلك واذا علم أنه لا يضرب يعلك (قوله وقال الخ) قال في الفتح قيل ما حكى عن نفسه
 لقول الامام لانه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر لا ما لا ضرر فيه فلا خلاف بينهم وقيل بينهما
 خلاف وهو ما فيه شك فمالا شك في عدم ضرره كوضع مسمار صغيرا أو وسط يحوزا اتفاقا
 وما فيه ضرر ظاهر كفتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقا وما يشك في التصرف به كدق الوند
 في الجدار أو السقف فعندهما لا يمنع وعندهم يمنع اهـ وفي قسمة المنيعة ان المتعارات
 الخلاف فيما اذا أشكل فعندهم يمنع وعندهما لا اهـ وكذا يأتي في كلام الشارح قريبا أنه
 المتعار للفتوى (قوله ولو انهم دم السفلى الخ) أى بنفسه وأما لو هدمه فقد قال في الفتح
 وعلمت أنه ليس لصاحب السفلى هدمه فلو هدمه يجبر على بنائه لانه تعدى على حق صاحب
 العلو وهو قرار العلو (قوله وقيامه في العيني) حيث قال بخلاف الدار المشتركة اذا
 انهدمت فبناها أحداهما بغير إذن صاحبه حيث لا يرجع لانه تبيع اذ هو ليس بمضطر
 لانه يمكنه أن يقسم عرصته أو يبنى في أصيبه وصاحب العلو ليس كذلك حتى لو كانت الدار
 صغيرة بحيث لا يمكن الانتفاع بنصيبه بعد القسمة كان له أن يرجع وعلى هذا اذا انهدم
 بعض الدار أو بعض الحمام فأصلحه أحد الشريكين له أن يرجع لانه مضطر اذا لا يمكنه قسمة

أى متفرقة لشتى وجازأى
 متفرقين يمنع صاحب سفلى عليه
 علو أى طائفة (لا تخرج من أن يتد)
 أى يدق الوند (في سفله) وهو
 البيت القيعاني (أو يفتح كوة)
 يفتح أو ضم الطائفة وكذا بالعكس
 دهمى الجمع (بالارض الآخر)
 وهذا عنده وهو القياس بحر وقال
 لكل فعل ما لا يضرب ولو انهم دم
 السفلى بلا صنع ربه لم يجبر على
 البناء لعدم التعدى ولذى العلوان
 يبنى ثم يرجع بما أنفق ان بنى باذنه
 أو اذن قاض والافقية البناء
 يوم بنى وقيامه في العيني

• طلبه
 فيما لو انهم دم المشترك وأراد
 أحدهما البناء وأبى الآخر

بعضه ولو انهم لم يملكه فعلى المتصرف ان يملكه قسمه العرصه ليعين
 في نصيبه لا يكون مضطرا ولا كان مضطرا والحاصل انه اذا انهم لم يملكه كل الدار والجامع
 فان كان يمكنه قسمه العرصه ليعين في نصيبه لا يكون مضطرا فلو عمر بدون اذن شريكه
 يكون متبرعا والظاهر ان المراد ما اذا أمكنه اعاده العرصه دارا أو حصلا كما كانت
 لامطلق البناء وان كان لا يمكن قسمه العرصه فهو مضطرا وان انهم لم يملكوا بعض الجامع أو بعض
 الدار فهو مضطرا أيضا والظاهر ان المراد ما اذا كانت الدار صغيره أم اذا كانت كبيره
 يمكن قسمتها فانه يقسمها فان خرج المتبرع في نصيبه بناء أو في نصيب شريكه يفعل به شريكه
 ما أراد * (تنبيه) قال في الجروذ كالحوائض باطلاقه كل من أجبر أن يفعل مع
 شريكه فاذا فعل أحدهما بغير أمر الآخر لم يرجع لانه متطوع اذ كان يمكنه أن يجبر
 مثل كرى الانهار واصلاح السفينة المعيبة وفداء العبد الجاني وان لم يجبر لا يكون متطوعا
 كسئل انهم دام العلو والسفل اه ومن ذلك لو أنفق على الدابة بلا اذن شريكه لم يرجع
 لتمكنه من رفعه الى القاذي ليجبر بخلاف الزرع المشترك فانه يرجع لانه لا يجبر شريكه
 حكما في المحيط فكان مضطرا اه وتعام ذلك فيه وذلك ان صاحب العلو وان
 السفل بأمر القاضي يرجع بما أنفق والافقيصة البناء به يبقى والصحيح أن المعتبر في
 الرجوع قيمة البناء يوم البناء لا يوم الرجوع قلت وقد تلخص من هذا الاصل وما قبله
 انه ان لم يضطر بأن أمكنه القسمه فعمر بلا أمر فهو متبرع والا فان كان شريكه يجبر على
 العمل معه ككبرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شريكه لا يجبر كسئل السفل لا يكون
 متبرعا بل يرجع بما أنفق ان بنى بأمر القاضي والافقيصة البناء يوم البناء وقد وقع
 في هذه المسئلة اضطراب كثير وقد مناهم الكلام عليها أشر الشريك وكنت نظمت
 ذلك بقولي

وان يعمر الشريك المشترك * بدون اذن للرجوع مأملاك
 ان لم يكن لذلك مضطرا بأن * أمكنه قسمه ذلك السكن
 أم اذا اضطررنا وكان من * أبي على التعمير يجبر فان
 بأذنه أو اذن فاض يرجع * وفعله بدون ذاتي يرجع
 ثم اذا اضطرر ولا يجبر كما * في السفل والحداد يرجع بما
 أنفقه ان كان بالاذن بنى * لذا والا فبقية البناء

ثم اعلم أن صاحب العلو اذا بنى السفل فله أن يمنع صاحب السفل من السكنى حتى يدفع
 اليه لكونه مضطرا وكذا حائطين اثنين لهما عليه خشب فبنى أحدهما فله منع الآخر
 من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنيا كما في البحر وفيه عن جامع الله وابن
 السكيت من صاحب السفل والعلو حتى يملك الآخر اذى العلو حتى قراره ولذى السفل
 حتى يدفع المطر والشمس عن السفل اه ثم نقل عنه أيضا لو هدم ذو السفل سنده وذو العلو

علاوه أخذ ذوا السفل ببناء سفله اذ فوقت عليه حقا لحق بالملك فيبعض كالأفوت عليه ما كذا
 اه قال في البحر وظاهره أنه لا يجبر على ذى العلو وظاهر الفتح خلافه وهو محمول على ما اذا
 بنى ذوا السفل سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه فانه يجبر اه أى لان فرض المسئلة انه
 هدم علوه فيجبر على بنائه بعد ما بنى ذوا السفل سفله لا قبله وانما أجبر لان ذى السفل حقا
 فى العلو كما علمت وأما لو انهم ادم العلو بلا صفة فلا يجبر لعدم تعديده كذا كره الشارح فيما
 لو انهم ادم السفل وفى البحر عن الذخيرة سقف السفل وجذوعه وهراذيه وبواريه وطينه
 لذى السفل قال وذكر الطرسوسى أن الهراذى ما يوضع فوق السقف من قصب أو عريش
 اه قلت لكن فى المغرب عن الليث الهردية قضبان تضم ماوىة بطاقات من الكرم يرسل
 عليها قضبان الكرم اه فهى التى تسمى فى عرفنا سدة الله هذا وذكر فى الخبرية أن تطين
 سقف السفل لا يجب على واحد منهما أما ذوا العلو فاهدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه
 وان تاف الطين بالسكن المأذون فيه شرعا الا اذا تعدى بازائه فيبعضه وأما ذوا السفل
 فلهدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وسقف الماء عنه وان شاء
 يحمل ضرره (تتمه) فى البحر عن جامع الفصولين جدد اديتهما ولكل منهما ماحولة
 فوهى الحائط فاراد أحدهما رنعه ليصله وأبى الآخر ينفى أن يقول مريدا الاصلاح
 للآخر ارفع حوائك باسطو انات وعمدو بعلمه انه يريد رنعه فى وقت كذا وأشهد على ذلك
 فلو فعله والا فلا رفع الجدار فلو سقطت حمولته لم يضمن اه قلت والظاهر أن مثله ما اذا
 احتاج السفل الى العمارة فتهامق العلو على صاحبه وهذه فائدة حسنة لم أجدهم من به عليها
 (قول له زائفة مستطيلة) وفى التمهيد الزائفة الطريق الذى ساد عن الطريق الاعظم اه
 من زاعت الشمس اذا ماتت والمستطيلة الطويلة من استطال بعض طال فأداه فى البحر
 (قول له مثلهما) أى طويلة احتراز عن المستديرة كما بأتى (قول له لكن غير نافذة) أفاد أن
 الاولى نافذة وقد قال فى البحر أطلقها أى الاولى تبعها لا كثر الكتب وقبدها فى النهاية
 تبعها لان قيمة أبى الليث والتمر تسمى بغير النافذة ويمكن جعل كلامه عليه أقوله مثلهما غير نافذة
 اه أى بناء على أن غير نافذة بيان لوجه المماثلة وفيه نظر بل المتبادر أن المماثلة فى الطول
 وغير نافذة حال ابيان قيد زائفة على الاولى والا لزم أن لا تكون الثانية مقيدة بكونها
 طويلة فشمى المستديرة وهو غير صحيح واستظهر الخبر الرملى إطلاق الاولى اذ لا عدة
 بكونها نافذة أو غير نافذة لا متماثل مروراها فى الثانية مطلقا بخلاف المتشعبة كما بأتى
 قلت لكن فى بعض الصور يظهر الفرق فى الاولى بين النافذة وغيرها كما تعرفه (قول له الى
 محل آخر) متعلق بنافذة والمراد به الطريق العام أو ما يوصل منه اليه احتراز عن النافذة
 الى سكة أخرى غير نافذة (قول له عن فتح باب للمرور) قال فى فتح القدير قال بعض المشايخ
 لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لانه رفع كل جداره فكذلك رفع بعضه والاصح أنه
 يمنع من الفتح لانه منصوص عليه فى الرواية بنص محمدي فى الجامع ولان المنع بعد الفتح

(زائفة مستطيلة) أى سكة طويلة
 (تسحب عنها) سكة (مثلهما) لكن
 (غير نافذة) الى محل آخر (يمنع أهل
 الاولى عن فتح باب) لا مرور

لا يمكن ان تمكن مراقبته لاسيما وانها في الخروج فيخرج ولانه عساه يدعى بعد تركيب
الباب وطول الزمان حقا في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب اهـ (قوله لا للاستضاءة
والريح) قال العيني بعد حكاية القولين المذكورين ولكن هذا فيما اذا اراد بفتح الباب
المرور فانه يمنع استحضارنا واذا اراد به الاستضاءة والريح دون المرور لم يمنع من ذلك كذا
نقله في الاسلام عن الفقيه أبي جعفر اهـ قلت وهذا اذا كان الباب عالما لا يصلح للمرور
كما يدل عليه التعليل المأثور الا كان قول بعض المشايخ بعينه وهو خلاف الاصح فاعلم ان
المراد غير وهو مسئلة الطاقة الاستيعابية فافهم (قوله في القصوى) أي البعدى وهي
المتشعبة من الاولى الغير النافذة أما النافذة فلا يمنع من الفتح فيما لان لكل أحد حتى
المرور فيها (قوله على الصحيح) مقابلة ما قدمناه آنفا من القول بأنه لا يمنع من الفتح بل
من المرور (قوله اذ لا حق لهم في المرور) أي لا حق لاهل الرائحة الاولى في المرور في
الرائحة القصوى بل هو لا أهلها على الخصوص ولذا لو بيعت دار في القصوى لم يكن لاهل
الاولى شفعة فيها == كذا في الفتح أي لاشفعة لهم بحق الشركة في الطريق اذ لو كان جارا
ملاصقا كان له الشفعة شرعا لا يمتنع في الفتح بخلاف أهل القصوى فان لاحدهم أن
يفتح بابا في الاولى لان له حق المرور فيها اهـ قال العلامة المقدسي هذا اذا فتح في جانب يدخل
منه اليها أما في الجانب الآخر غير النافذة فلا اهـ وفيه فائدة حسنة يفيدها التعليل أيضا
وهي أن الرائحة الاولى اذا كانت غير نافذة وأراد واحد من أهل القصوى فتح باب في
الاولى له ذلك ان كانت داره متصلة بركن الاولى وكانت من جانب الدخول الى القصوى
أما لو كانت من الجانب الثاني فلا اذ لا حق له في المرور في الجانب الثاني بخلاف ما اذا
كانت الاولى نافذة فان له المرور من الجانبين فيكون له فتح الباب من الجانب الثاني أيضا
وبد يظهر الفرق بين كون الاولى نافذة أو لا خلافا لما راعى في الظاهر أن كلام الفتح
مبني على كون الاولى نافذة وان حمل على أنها غير نافذة يدعى تخصيصه بغير الصورة
المذكورة * (تنبيه) * يعلم مما هنا أنه لو اراد فتح باب أسفل من بابه والسكة تغير نافذة يمنع
منه وقيل لا وفي كل من القولين اختلاف الصحيح والفتوى قال في الخيرية والمتون على
المنع فليكن المعقول عليه (قوله وفي رائحة مستديرة) محترز قوله يشعب عنهم أمثالها فان
المراد بها الطويلة ويقابلها المستديرة وفي حاشية الوان على الدرر هذا اذا كانت أي
المستديرة مثل نصف دائرة أو أقل حتى لو كانت أكثر من ذلك لا يفتح فيها الباب والفرق
أن الاولى تصير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان داخلها أو سعة من مدخلها
يصير موضعا آخر غير تابع للاول كذا قيل اهـ وقائله صدر الشريعة وملا مسكين ورد ابن
كمال (قوله لانها كساحة الخ) قال في الفتح لان لكل حق المرور اذ هي ساحة مشتركة
غاية الامر أن فيها اعوجاجا ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار منها اهـ (قوله
ولذا يمكنهم نصب البوابة) لم أر في ما عني من == ثب اللغة فقط البوابة وهي في عرف

لا للاستضاءة والريح عيني (في)
القصوى) الغير النافذة على
الصحيح اذ لا حق لهم في المرور
بخلاف النافذة (وفي) رائحة
مستديرة (أي) أي اتصل (طرفها)
أي شرايطها اعوجاجها بالمستديرة
(لا) يمنع لانها كساحة مشتركة
في دار بخلاف ما لو كانت مربعة
فانها كسكة في سكة ولذا يمكنهم
نصب البوابة ابن كمال

مطلبه
في فتح باب آخر للدار

لذي العلوص فيه فلذا أطلق المنع فيه ولذا لو هدم ذو السفلى سفل يؤمر بإعادته بخلاف
ما هنا هذا ما ظهر في فاعنته (قوله بينا) أي ظاهر أو يأتي بيانه قريبا (قوله واختاره في
العمادية) حيث قال كما في جامع القصولين والخاص أن القياس في جنس هذه المسائل أن
من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره
ضررا بينا وقبل بالمنع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه قلت قوله وقبل بالمنع
عطف تفسير على قوله ترك القياس فليس قولنا لئلا نضع وقع في الخيرية وقبل بالمنع مطلقا الخ
ومقتضاه أنه قول ثالث بالمنع سواء كان الضرر بينا أو لا ~~لكن~~ عزا في الخيرية ذلك إلى
التأخر خاصة والعمادية وليس ذلك في العمادية كما رأيت فالظاهر أن لفظ مطلقا سب قلم
ويدل عليه قوله في الفتح والخاص أن القياس في جنس هذه المسائل أن يفعل المالك
ما بدا له مطلقا لأنه متصرف في خالص ملكه لكن ترك القياس في موضع يهدى ضرره
إلى غيره ضررا فاحشا وهو المراد بالبين وهو ما يكون سببا للهدم أو يخرج عن الانتفاع
بالكلية وهو يمنع الحوائج الأصلية كسد الضوء بالكلية واختاره والفتوى عليه فأما
التوسع إلى منع كل ضرر مما في باب انتفاع الإنسان بملكه كما ذكرنا قريبا اه ملخصا
فانظر كيف جعل المقتضى به القياس الذي يكون فيه الضرر بينا لا مطلقا والزم أنه
لو كانت له شجرة مما لوكة يستظل بها جاره وأراد قطعها أن يمنع لتضرر الجار به كما قرره في الفتح
قبله قلت وافق المولى أبو السعود أن سدد الضوء بالكلية ما يكون مانعا من الكتابة على
هذا لو كان له مكان كوتان مثله لافسد الجار ضوءه احدهما بالكلية لا يمنع إذا كان يمكن
الكتابة بضوء الأخرى والظاهر أن ضوء السبب لا يعتبر لأنه يحتاج للغلبة لبرد ونحوه
كما قرره في تنقيح الحاشية وفي البحر وذكر الرازي في كتاب الاستحسان لو أراد أن يبنى في
داره تنورا للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين أو رضى للطحن أو مدقات للقصارين لم يجر لأنه
يضر بجيرانه ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه فانه يأتي منه الدخان الكثير والريح
والدق يوهن البناء بخلاف الحمام لأنه لا يضر إلا بالنداء ويمكن التحرز عنه بأن يبنى حائطا
بينه وبين جاره وبخلاف التنور المعتمد في البيوت اه وصحح النسفي في الحمام أن الضرر
لو فاحشا يمنع والأفلا وتماه فيه (قوله حتى يمنع الجار من فتح الطائفة) أي التي يكون فيها
ضرر بين بقرينة ما قبله وهو ما أفق به قارئ الهداية المسائل هل يمنع الجار أن يفتح كوة
يشرف منها على جاره وعماله فاجاب بأنه يمنع من ذلك اه وفي المنع عن المضمرات شرح
القدوري إذا كانت الكوة للنظر وكانت الساحة محل الجلوس للنساء يمنع وعليه الفتوى
اه قال الخیر الرملي وأقول لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر بالبين
لوجودها فيهما (قوله ورجحه في الفتح) حيث قال والوجه لظاهر الرواية (قوله غة) أي
في كتاب التسمية في المنع (قوله فالعمل على المتن) قد يقال أن هذا لا يقال في كل متن مع
شرح بل هو في المتن القديمة ط أي وهذه المسئلة ليست من مسائل وبظهور من

(بيننا) فيمنع من ذلك وعليه
الفتوى بزيادة واختاره في
العمادية وأفق به قارئ الهداية
حتى يمنع الجار من فتح الطائفة وهذا
جواب المشايخ استحضانا
جواب ظاهر الرواية بعدم المنع
مطلقا وبه أفق طائفة كالامام
طهیر الدین وابن النجعة ووالده
ورجحه في الفتح وفي نسخة المجتبى
وبه يفتي واعتمده المصنف غة
نقال وقد اختلفت الأقوال وينبغي
أن يقول على ظاهر الرواية اه قلت
وحيث تها رضى منته ونرجحه
فالعمل على المتن كما تقرره ارا
فقد برقت وبقي ما لو أشكل هل
يضر أم لا وقد حتره في الأشباه
المنع

قوله من مسائل هكذا بخطه ولعل
فيه سقطا والأصل من مسائلها
أي المتن القديمة أو نحو ذلك
واجتر اه مصححه

كلام الشارح الميل الى ما مشى عليه المصنف في مقته لانه اوفق بدفع الضرر واليمن عن الجار
 المأمور باكرامه ولذا كان هو الاستحسان الذي مشى عليه مشايخ المذهب المتأخرين
 وصرحوا بأن الفتوى عليه والحاصل أنهم ما قولان معتقدان يترجح أحدهما باذكارنا والاخر
 بكونه اصل المذهب (قوله قياسا على مسألة السفل الخ) اقول هذا غير مسلم لانه يخالف
 الكلام مع انه قياس مع الفارق وذلك انك علمت أن أصل المذهب في مسألة السفل عدم
 المنع مطلقا لكونه تصرفا في خالص ملكه وخالف المشايخ أصل المذهب فيما اذا كان
 الضررينسا ولا يخفى أن التقييد باليمن مخير لاهم من كل فالقول بمنع المشكل يخالف
 لاقولين وقياسه على المشكل في مسألة السفل غير صحيح لان المتون الموضوعات نقل المذهب
 ماثبة على منع التصرف فيها عكس مسألة تناقض كبر بعض المشايخ أن المختار تقييد المنع
 بالمضرة والمشكل وما ذاك الا لكونه تصرفا فيما للبار فيه حق وهو صاحب العلو فالأصل
 فيه عدم جواز التصرف الا باذنه بخلاف مسألة تناقض الأصل فيها الجواز لكونه تصرفا
 في خالص حقه فالخلاف المشكل كل فيه بالمشكل في الاولى غير صحيح فانهم

وهذا آخر ما حذر به المواقف بخطه من هذا الطرز وأما بقية الاجزاء فتمت بحسب ما
 قبل حاولت فيه فبادر بقله السعيد السيد محمد علاء الدين الى تكملة
 الجزء المذكور بتجريد المواقف التي بخط والده وغيرها على التمرح فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بالميل لبابك ببرئ القلوب وبالترقب لهبوب نعمات منحك بضرب على صفحات نقب
 العيوب بامن بصير عظيم قد ربه العباد وقهرهم بما فلا يكون الا ما اراد فهمده
 بالحمد اللائق ونشكره على آلائه بالثناء والافتق ونهلى ونسلم على رسوله محمد
 المكملة لامته وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه

وبعد فان العالم العامل والعلامة الكامل وسيد الدهر وفريد العصر سيد الزمان
 وسيد الاقتران بعسوب العلماء العاملين ومرجع الجهابذة الفضائين مواقف هذه
 الطائفة المرحوم سيدي واستاذي ووالدي السيد محمد أفندي عابدين سقى الله ثراه
 صوب الففران وجهنا واياه في مستقر رحمة وأسكننا بجنة جنته لما وصل الى
 هذا المحل من الكتاب اشتاق الى مشاهدة رب الارباب فنزل بيضا من المنون وآثر
 الحديث الذي ليس يسكون وكان رحمه الله بدأ أولا في التأليف من الاجارة الى الآخر
 ثم من أول الكتاب الى انتهائه هذا التحرير الفاضل وتزل على نسخته الذي به بعض تعامقات
 وتصحيحات واعتراضات قد كادت تدل على ان يذهبها لعدم من يذهبها مذهبها فأردت
 أن أبرد ما كتبه والدي على نسخته وألحقه بسودته من غير زيادة عليه خوف الغلط
 ونسبته اليه وان رأيت حاشية ليست من خطه أنه عليه السلام كذا أو كذا في أو قاله
 في الهامش اهلي بأنه أقتره والاشطبت عليها ومع هذا لم التقيمه كما ترى والله يعلم ويرى

قوله المتأخرين كذا بخطه وصوابه
 المتأخرون كما لا يخفى اه

قياسا على مسألة السفل والعلو
 انه لا يتبادر اذا أضرت وكذا ان أشكل
 على المختار للفتوى كما في الخاتمة
 قال المحشي فكذا تصرفه في
 ملكه ان أضرت أو أشكل بمنع وان
 لم يضرت لم يمنع قال ولم أر من نبيه
 عليه فليقتنم فانه من خواص
 كتابي انتهى

ومنه أطلب الاعانة والتوفيق لأقوم طريق قال رحمه الله ونفسه عنه ورضى عنه آمين
(قوله ادعى على آخر الخ) قال قاضيخان ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا وبين المال
ووصفه وأقام المدعى عليه البينة على إقرار المدعى أنه أخذ فلان آخر هذا المال المسمى
فأنكر المدعى ذلك لم تقبل منه هذه البينة ولا يكون ذلك أبدا للدعوى الأولى لأن من حجة
الأول أن يقول أخذته مني فلان آخر ثم رده على وأخذته مني هذا المدعى عليه بعد ذلك اه
كذا في الهامش (قوله ومناجاة) أي مفاد قوله أولم يقل ذلك ح (قوله بامكان التوفيق)
نقل في البحر أن هذا هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط قال الرمي وجواب
الاستحسان هو الأصح كما في منية المفسق (قوله ومختار الخ) قد دعي في العرف فصل
الفضولي بأن لا يكون ساعيا في نقض ما تم من جهته فراجع به (قوله من أقوال أربعة)
وهي كفاية إمكان التوفيق مطلقا وعدم كفاية مطلقا وكفاية من المدعى عليه لأن
المدعى وكفاية أن المتدعي وجه التوفيق لأن تعددت وجوهه ح كذا في الهامش (قوله
بعد وقتها) طرف للشراء كقوله ح (قوله في صورتين) يعني ما إذا قال بجدتها أو لم يقل ح
(قوله في الثاني) لأنه يدعى الشراء بعد الهبة وشهده يشهدون له قباهها وهو تناقض
ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما وصرحهم بين الدعوى والبينة والأفالم تدعى لانتقاض منه لأنه
ما ادعى الشراء سابقا على الهبة بغير (قوله وينبغي ترجيح الثاني الخ) وأصل وجهه أنه
الذي يتحقق به التناقض مخ وفي النهر من باب الاستحقاق والأوجه عندي اشتراطهما
عند الحكم أن من شرائط الدعوى كونه باليد اه وفي شرح المقدسي ينبغي أن يكون
أحدهما عند القاضي بل يكاد أن يكون الخلاف لفظا لأن الذي حصل سابقا على مجلس
القاضي لا بد أن يثبت عنده ليترتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان
كالثابت بالبيان فكأنما في مجلس القاضي فالذي شرط كونه في مجلسه بغير الحقة في
والحكمي في السابق واللاحق انتهى وهو حسن (قوله أو بتكذيب الحاكم) كالمواضع
أنه كفل له عن مديونه بالف فأذكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن مديونه وحكم به
الحاكم وأخذ الحاكم قول منه المال ثم أن الكفيل ادعى على المديون أنه كفل عنه بامر
وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لأنه صار كذبا بشرعا باقتضاء
كذا في المنح ح (قوله وتما في البحر) عبارة البحر في الاستحقاق أولى وهي إذا قال تركت
أحد الكلامين يقبل منه لأنه استدل له بما في البرازية عن الذخيرة ادعاء مطلقا فدفعه
المدعى عليه بأنك كنت ادعيته قبل هذا ما قيدا وبرهن عليه فقال المدعى أدعيه الآن
بذلك السبب وتركت المطابق قبل ويبطل الدفع اه فان المتروك الثانية لا الأولى ومع هذا
نظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر سيدي
الوالدي باب الاستحقاق تأييد ما في النهر وقال في الثانية رجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعاء
بعد ذلك ملكا مطلقا فشهد له بملكه بذلك ذكر في عامة الروايات أنه لا تجمع دعواه ولا تقبل

(ادعى على آخر هبة) مع قبض
(في وقت فسهل) المدعى (بينة
فقال) قد (بجديها) أي الهبة
(فاشترتها منه ولم يقل ذلك)
أي بجديها وبفساده الاكتفاء
بامكان التوفيق وهو مختار شيخ
الاسلام من أقوال أربعة واختار
النجدي أنه يكفي من المدعى
عليه لأن المدعى لأنه مستحق
وذلك دافع والظاهر به يكفي
للدفع لا للاستحقاق برازية (فأقام
بينة على الشراء بعد وقتها) أي
وقت الهبة (تقبل) في صورتين
(وقبله لا) لوضوح التوفيق في
الوجه الأول وظهور التناقض
في الثاني ولولم يذكر لهما تاريخا
أو ذكر لاحدهما تقبل لا مكان
التوفيق بتأخير الشراء وهل
يشترط كون الكلامين عند
القاضي أو الثاني فقط خلاف
وينبغي ترجيح الثاني بغير لاق به
التناقض والتناقض يرتفع بتصديق
الخاصم وبقول المتناقض تركت
الأول وادعى بكذا أو بتكذيب
الحاكم وقامه في البحر

وأقره المصنف (كم لو ادعى أولاً أنها) أي الدار مثلاً (وقف عليه ثم ادعاه بالنفسه أو ادعاه بالغيره ثم ادعاه لنفسه) لم يقبل
للتناقض وقيل تقبل ان وفق بأن قال كان لفلان ثم اشترته درر ٥٦٣ في أواخر الدعوى قال (ولو ادعى المالك لنفسه

أولاً ثم ادعى (الوقف) عليه

(تقبل كما لو ادعاه بالنفسه ثم بالغيره)

فانه يقبل (ومن قال لا شر اشترت

مضى هذه الجارية وأنكر) الآخر

الشراعيان (للبائع أن يطلها أن

ترك البائع الخصومة) واقرن

تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ

كما سلكها ونقلها للمزلة لما قرأ أن

(يجوز) جميع العدة ود (معددا

النكاح فسخ) فلبائع ردها بعيب

قديم لتسام الفسخ بالراضى بهين

أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلاً

(له) لذا (لو جسد أنه تزوجها ثم

ادعاه وبرهن) على النكاح (يقبل)

برهانه (مخلاف البيع) فانه اذا

أنكره ثم ادعاه لا يقبل لنفسه

بالانكار بخلاف النكاح (أقر

بقبض عشرة) دراهم (ثم ادعى

أنه أزيوف) أو بهرجة (صدق)

ببينه لأن اسم الدراهم يعمها

بخلاف المستوفة الغلبة غشها (و)

لذا (لو ادعى أنها مستوفة لا) يصدق

(أن) أن البيان (مفصلاً

وصدق لو) بين (موصولاً) نهاية

فالتفصيل في الموصول لا في

الموصول (ولو أقر بقبض الجلياد

لم يصدق مطلقاً) ولو موصولاً

للتناقض (ولو أقر أنه قبض حقه

أو قبض (الثلث أو استوفى) حقه

(صدق في دعواه الزبائفة لو) بين

(موصولاً والال) لأن قوله (مداد

مفسر فلا يحتمل التأويل بخلاف غيره

بينه قال ولا نارضى الله تعالى عنه قل جدى شمس الأئمة ربه الله تعالى لا تقبل بينه
ولا تطل دعواه حتى لو قل أردت بهذا الملك المطلق المالك بذات السبب تسمع دعواه وتقبل
بينه (قوله عليه) كذا في المنع ولم يذكره في البحر وكأنه أنه من قاعدة إعادة النكحة
معرفة فيكون المراد به الوقف المازقيل وعليه فلا يظهر التوفيق لاند تناقض ظاهر
ويمكن جريانه على مذهب الثماني القائل بجهة وقفه على نفسه انتهى ولا يخفى عليك ما فيه
وفي البحر من فصل الاستحقاق ولو ادعى أنه له ثم ادعى أنه وقف عليه تسمع لجهة الإضافة
بالانصبية انتفاعاً (قوله أن يطلها) أي بعد الاستبراء أن كانت في يد المشتري أبو السعود
عن الجوى عن الجلبى بخبرنا (قوله فلبائع ردها) قيدته في النهاية بأن يكون بعد خلاف
المشتري إذ لو كان قبله فليس له الرد على بائعه لاحتمال انكسار المذبح عليه فاعتبر
بها جدياً حتى ثالث وقيدته الشارح بأن يكون بعد القبض أما قبله فينبغي أن له الرد
مطلقاً لكونه مستحقاً من كل وجه في غير العقار إلا بعد خلافه فيجب تقييد الكتاب بحر
(قوله أقر الخ) للإمام الطرسوسى بتحقيق في هذه المسئلة فراجع في أنفع الوسائل
(قوله زيوف) ما يرد بيت المال (قوله بهرجة) ما يرد التجار قال في التمام وصر
في فصل النون النهرجة الزيف الرديء اه وفي المغرب النهرج الدرهم الذى فضته
رديئة وقيل الذى الغلبة فيه للفضة وقد استعمل كل ردى مبادل ومنه بهرج دونه
إذا أهدر وأبطل وعن اللحياني درهم بهرج ولم أجده بالنون إلا أنه وهو مخالف لما في
القاموس مع أنه المشهور (قوله أو استوفى) الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بالتام
سعدية وابن كمال (قوله لانه ظاهر) راجع للأولى وهى قبض الحق أو الثمن والظاهر
ما احتمل غير المراد احتمالاً لا بعداً والنهر يحتمل احتمالاً لا بعداً دون المفسر لانه لا يحتمل غير
المراد أصلاً (قوله أو نص) راجع للثانية وهو قوله أو استوفى (قوله قبل برهانه) لانه
مضطر وان تناقض قبضه (قوله فرد الخ) حاصل مسائل رد الأقرار بما مال أنه لا يحتمل
أما أن يرد مطلقاً ويرد الجهة التى عينها المقت ويحولها إلى أخرى أو يرد لنفسه ويحول
إلى غيره فان كان الأقر بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما منافاة وجب المال كقوله
له التبدل قرض فقال بطل غصب والابطال كقوله عن عبد لم أقبضه وقال قرض أو غصب
ولم يكن العبد في يده فيلزمه الألف صدقه في الجهة أو كذبه عند الإمام وان كان في يده
فالتقول للمقت في يده وان كان الثالث فهو ما كانت على قط انكم النلان فان صدقه فلان
تقول اليه والافلا وان كان بطلاق أو عناق أو ولا أو نكاح أو وقف أو نسب أو ورق لم يرد
بالردقة قال الاقرار برتد المقتله الا في هذه ذكر مجموع ذلك في البحر وفيه اختصار
أو ضخته في حاشيته (قوله في مجلسه) وفي غيره بالأولى (قوله لا يصح) كيف تقبل حجته
وهو تناقض في دعواه تأمل في جوابه سعدية واستشكه في البحر أيضاً نقل خلافه عن
البراز بحيث قال في يده عبد فقال لرجل هو عبد لك فردته المقتله ثم قال بل هو عبدى وقال

لانه ظاهر أو نص فيجتمل التأويل ابن كمال (أقر يدين ثم ادعى أن بعضه قرض وبعضه ربا) وبرهن عليه (قبل) برهانه قديمة عن
علم الدين وسيجى في الأقرار (قال لا خلاك على ألف) درهم (فردته) المقتله (ثم صدقه) في مجلسه (فلا شئ عليه) للمقتله الاجبة

المقر هو عبدى وهو الذى البد المقر ولو قال ذوالبد لا آخر هو عبدى فقال بل هو عبدى ثم
قال الا آخر بل هو عبدى برهن لا يقبل للتناقض اه وهذا بخلاف ما فى الهداية من أنه
لا بد من العلة فانه يمتنع سماع الدعوى اه (قوله لواحد) بخلاف ما لو قال اشترت
واكرته أن يصدق لان أحد العاقدين لا ينفرد بالشح فلا ينفرد بالعقد والمعنى أنه حقه ما
بقى العقد فعمل التصديق أما المقر له فبدرد الاقرار فافترا كذا فى الهداية فالماصل
أن كل شئ يكون الحق له ما جيعا اذا رجع المنكر الى التصديق قبل أن يصدق له الا آخر
على انكاره فهو جائز كالبيع والتمسك وكل شئ يكون فيه الحق لواحد كالهبة والصدقة
والاقرار لا ينفقه اقراره بعده كفى القينة بحرس (قوله ما كان لك) انظر لولم يذكر انما
كان وانظر ما سنده كمرقيا بعد واقعة سمرقند فنه يقيد الفرق بين الماضي والحال
(قوله قط) لا فرق بين أن يؤكد النفي بكلمة قط أو لا بحسب (قوله على الخ) الا صوب أن
يقول عن ألف له عليه فافهم وفي بعض النسخ على أنه له عليه ألف (قوله على القضاء
أى الايضام) قيد بدعوى الايضام بعد الانكار اذ لو ادعى بعد الاقرار بالدين فان كان
كلا القولين فى مجلس واحد لم يقبل للتناقض وان تفرع عن المجلس ثم ادعى وأقام البينة
على الايضام بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى الايضام قبل الاقرار لا يقبل كذا
فى خزائن المفتين بحسب (قوله الا فى المسئلة الخمسة) كذا ودعونه فلان أو أجرته
أو رهنه أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الارض من اربعة من فلان أو هذا الكرم
معاملة منه سميت بخمسة لان فيه خمسة أقوال قال فى البحر وهذا خمسة كتاب الدعوى
لان صورها خمسة ودبسة واجارة واعارة ورهن وغصب أولان فيه خمسة أقوال للعلماء
الا قول ما فى الكتاب وهو أنه تندفع خصومة المدعى لان البينة أثبتت أن يده ليست بيد
خصومة وهو قول أبى حنيفة الثانى قول أبى يوسف واختاره فى المختارات المدعى عليه
ان كان صاحب الحاف كما قال الامام وان مهر وقابل لم تندفع عنه لانه قد دفع ماله الى مسافر
يرده اياه ويشهد فيتمال لا بما لا حتى غيره فاذا اتهم به القاضى لا يقبله الثالث قول محمد
ان الشهود اذا قالوا نعرفه بوجهه فقط لا تندفع عنه لانه لا بد من معرفته بالوجه والاسم
والنسب وفى البرازية تعويل الأئمة على قول محمد وفى العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه
لا بوجهه لم يذكروا شئ من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد أن يقول نعرفه باسمه
ونسبه وتكفى معرفة الوجه واتفقوا على أنهم لو قالوا أو دعى رجل لا نعرفه لم تندفع الرابع
قول أبى شبرمة أنهم لا تندفع عنه مطلقا لانه هذا ثابت المالك لعدم الخصم عنه ودفع
الخصومة بناء عليه قلنا تمتنع البينة شيان ثبوت المالك للقائب ولا خصم فيه فلم يثبت
ودفع خصومة المدعى وهو خصم فيه فثبت وهو كالوكيل يثقل المرأة واقامة البينة على
الطلاق الخامس قول ابن ابي ليلى لا تندفع يدون بينة لاقراره بالمالك للقائب وقلنا انه صار
خصما بظاهريده فهو باقراره يرد أن يحول حقه ما سندها على نفسه فلا يصدق الا بجملة

أو اقرار ما ليا وكذا الحكم
فى كل ما فيه الحق لواحد (ون
ادعى على آخر ما لا فقال) المدعى
عليه (ما كان لك على شئ قط
فبرهن المدعى على أن له عليه
(التمسك برهن) المدعى عليه (على
القضاء) أى الايضام (أو الابراء
ولو بعد القضاء) أى الحكم
بالمال اذ يدفع به قضاء القاضى
صحيح الا فى المسئلة الخمسة

كما سيأتي (قبل) برهانه لا يمكن التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعها للخصومة وسيأتي في الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انما يثبت في الدعوى او شبهه ودي كذبة وليس لي عليه شيء صحيح الدفع ٥٦٥ الى اخره وذكره في الدرر قبل الاقرار في فصل

الاستسراء (كما) يقبل (لو ادعى

القصاص على آخره فانكر) المدعى

عليه (فبرهن المدعى) على القصاص

(ثم برهن المدعى عليه على العفو

او) على (الصالح عنه على مال

وكذا في دعوى الرق) بأن ادعى

عبودية شخص فانكر فبرهن

المدعى ثم برهن العبد ان المدعى

أعتقه يقبل ان لم يصالحه ولو ادعى

الايفاء ثم صالحه قبل برهانه

على الايفاء بجر وفيه برهن أن له

أربعة مائة ثم قرأ عليه له منكر

ثلاثمائة سقط عن المنكر ثمانية

وقبل لا وعليه الفتوى ملحق

وكانه لانه لما كان المدعى

عليه جاحدا فذنته غير مشغولة

في زعمه فأين تقع المقاصة والله

تعالى أعلم (وان زاد) كلمة

(ولا أعرفك ونحوه) كما رأيته

(لا) يقبل لانه ذكر التوفيق وقيل

يقبل لان التجب أو انه قد

يتأذى بالشغب على يابه فبأمر

بإرضاء الخصم ولا يعرفه ثم عرفه

حتى لو كان ممنوعا من نفسه

لا يقبل ثم لو ادعى اقرار المدعى

عليه بالوصول أو الايصال صحيح

درر في آخر الدعوى لان التناقض

لا يمنع صحة الاقرار (اقر ببيع

عبد) من فلان (ثم بخره) صحيح

لان الاقرار بالبيع بلائع باطل

اقرار برأية (ادعى على آخره

باعه أمته) منه (فقال) الآخر

(لم يبيعها منك قط فبرهن) المدعى (على الشراء) منه (فوجد) المدعى (بها مبيعا) وأراد ردّها (فبرهن البائع انه) أي المشتري

(برئ اليه من كل عيب) ثم لم يقبل (بينة البائع للتناقض) ومن الثاني قبل لا يمكن التوفيق ببيع وكيله رابره عن العيب

كما لو ادعى تحوّل الدين من ذمته الى ذمّة غيره (قوله كسبي) في فصل رفع الدعوى من كتاب الدعوى ح (قوله قبل برهانه) انظر لو برهن على ايفاء الباع فوجد صارت حادثة الفتوى (قوله في فصل الاستسراء) وفيه فوائد مهمة فراجع والاستسراء طلب شراء شيء (قوله ان لم يصالحه) محل هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على آخره لا قال في البحر وقيل بكون المدعى عليه لم يصالح لسكوته عنه والاصل عدمه اما اذا ذكر فصالحه على شيء ثم برهن على الايفاء أو الابراء لم يسمع دعواه كذا في الخلاصة ح (قوله وكنه الخ) من كلام صاحب المنع (قوله فأين) الواقع في المنع فأني (قوله وان زاد) أي على قوله فماتة قدم ما لا شيء (قوله وقيل) ذكره القندوري عن أصحابنا بجر (قوله لان التجب) أي من الرجال والتجب من لا يتولى الاعمال بنفسه وقيل من لا يراه كل أحد اعظمته بجر (قوله حتى لو كان) أي المدعى عليه فزع هذا على ذلك القول في النهاية تبعاً لقاضيهم وفي ايضاح الاصلاح وفيه نظر لان معنى التوفيق على أن يكون أحدهما ممن لا يتولى الاعمال بنفسه لا المدعى عليه بخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لان الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجر (قوله نعم لو ادعى الخ) قال في الدرر عن القسبة المدعى عليه قال له المدعى لأعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الايصال لتسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الايصال تسمع اه قول في البحر لان التناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهذا الموضع قد ذكره المدعى عينا لم يكن متناقضا ذكره التمرثاني انتهى وقامه فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه ظهر أن قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى الآن يقرأ المدعى بصيغة المبني للفاعل تأمل (قوله لان الاقرار الخ) فيه أن الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لانه مبادلة مال بمال الآن يحمل على أنه أقر بالبيع بلا مال تأمل قال في المبسوط شهد على اقرار البائع ولم يسمه الثمن ولم يشهد بقبض الثمن لا قبل وان قال أقر عندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسمه الثمن جاز وفي مجمع الفتاوى شهد أنه باع وقبض الثمن جاز وان لم يسمه الثمن وكذا لو شهد باقرار البائع أنه باعه وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة شهدوا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا على قبض الثمن قبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر اه لورايع في أوائل الفصل السادس وانظر ما سنده في كذب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها (قوله أمته منه) لاحاجة الى قوله منه لان ضمير باعه يعني عنه ح (قوله أي المشتري) الا صوب أي البائع كما في البحر (قوله للتناقض) لان اشتراط البراءة تقبل برأيه مقدم من اقتضاء وصف السلامة الى نفسه فبقضى وجود العقد وقد أنكره بخلاف ما مر لان الباطل قد يقضى ويبرأ منه دفعا للدعوى الباطلة وهذا ظاهر الرواية عن الكل بجر (قوله ببيع وكيله) أي وكيل البائع (قوله وبراءته عن العيب) من اضافة المصدر الى فعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلناه مضاف الى فاعله والضمير لوكيله وهو الماخر ومن عبارة البحر قوله

ومنه واقعة سرقة ادعت انه نكحها بكذا ٥٦٦ وطالبته بالمهر فأنكر فبرهنت فادعى أنه خلعه على المهر تقبل لاحتمال انه

زوجه أبوه وهو صغير ولم يعلم
 خلاصة (ينظر) جميع (صك)
 أي مكتوب (كتب ان شاء
 الله في آخره) وقال آخره فقط
 وهو استحسن راجع على قوله
 فتح وانفقوا على أن الفرجة
 كفصل السكوت وعلى انصرافه
 لكل في جبل عظامت بواو
 واعقبت بشرط واما الاستثناء
 بالاواخرات فلا خير الاقرينة
 كانهما دورهم وخسرون دينار
 الادهرهما فلا قول استحسنانا
 واما الاستثناء بان شاء الله بعد
 جهتين ايتا عشرين فالله انشا
 وبعد طلاقين معلقين أو طلاق
 معلق وعق معلق فالله ما عند
 الثالث ولا خير عند الثالث ولو
 بلا عطف أو به بعد سكوت
 فلا خير اتفاقا وعطفه بعد سكوت
 لغوا الاجماع فيه تشديد على نفسه
 وقامه في البصر (مات ذى فقالت
 عرسه أسلمت بعد موته وقالت
 ورثته قبله صدقوا) فحكم بالحل
 (كما يحكم الحال في مسألة)
 جريان (ماء الطاحونة) ثم الحال
 انما تصلح حجة للدفع لا الاستحقاق
 (كما في مسلم مات فقالت عرسه
 النقية) أسلمت قبل موته فأرثه
 (وقالوا بعده) فالقول لهم لان
 الحادث يضاف لا قرب أو فانه
 * (فرع) * وقع الاختلاف في
 كفر الميت واسلامه فالقول

أو قال لم أبها منك قط أي مباشرة وقوله انه برئ البسه أي الى وكيله (قوله فأنكر) أي بان
 قال لا نكاح بيننا كما في البصر عن جامع الفصولين ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما برهنت
 على النكاح برهن هو على الطلع تقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط أو قال لم أتزوجها
 قط واليه في بحاله ينبغي أن يكون هذا وسيله العيب وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة
 عن العيب لانهم اقرار بالبيع فكذا الطلع يقتضي سابقة النكاح فيقتضي التناقض اهـ
 (قوله راجع على قوله) اذ الاصل في الجمل الاستقلال والصك يكتف بالاشتقاق فلو
 انصرف الى الكل كان بطلاله فيكون ضده ما قصد وفيه نص صرف الى ما يليه ضرورة كذا
 في التبيين ح (قوله في جمل) أي قولية والنافي ما قبله وفي البحر والحاصل انهم اتفقوا
 على أن المشيئة اذ ذكرت بعد جمل متعاطفة بالواو وقوله بعده حتر واهر أنه طالق وعلمه
 المشي الى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فبطل الكل فبشي أبو حنيفة على
 حكمه وهم أخرجا صورة كتب الصك من عموم به عارض اقتضى تخصيص الصك من
 عموم حكم الشرط المتعقب بجملة متعاطفة للعادة وعليه يحمل الحادث ولذا كان قوله ما
 استحسنانا راجعا على قوله كذا في فتح القدير وظاهره أن الشرط ينصرف الى الجميع وان
 لم يكن بالمشيئة انتهى (قوله بشرط) أي سواء كان الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح
 به في البحر والظاهر أن هذا خاص بالاقرار المسمي أي بعده من قوله واما الاستثناء الخ
 تأمل (قوله ايتا عيتين) أي منجزتين ليس فيهما تعليق بقريئة المقابلة فحوأنت طالق
 وهذا حتر ان شاء الله تعالى ح (قوله أو به بعد سكوت) أي اذا كان السكوت بين الجمل
 الاخيرة وبين ما قبلها (قوله لا بما فيه تشديد) فلو قال ان دخلت الدار فأنت طالق
 وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية في اليقين بخلاف هذه الدار الاخرى ولو قال
 وهذه طائفة ثم سكت وقال وهذه طائفة الثانية وكذا في العتق بجر كذا في الهامش
 (قوله تحكيم الحال) أي اظاها الحال (قوله كما الخ) ايست هذه المسئلة بوجودها
 كتب عليه المصنف (قوله جريان الخ) لا وجه لتخصيص الجريان بل الانقطاع كذلك
 فكان الاولى حذفه (قوله ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا الاستحقاق) فان قيل هذا
 منقوض بالقضاء بالاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جاريا عند الاختلاف لانه
 استدلال بالحال لا ثبات الاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الآخر من ثبوت
 العيب الموجب لسقوط الاجر وأما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون
 دافعا لا موجبا يعقوبة وفي الهامش عن البحر فلو مات مسلم وله امرأة نصرانية فماتت
 مسلمة بعد موته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد موته فالقول قولهم أيضا
 ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي بحاجة اليه وأما الورثة فهم
 الدافعون وبطلانهم ظاهر الحدوث أيضا اهـ (قوله كافي مسلم الخ) تمثيل للمنفق وهو

الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هنا ايضا المساسي ولا يمكن أن يكون ابناء على
 تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه (قوله لم تدعى الاسلام) فلو مات
 رجل وابواه ذميان فقالا مات ابناء كافرا وقال ولده المسلمون مات مسلما فإثره للولد دون
 الابوين بجزع الخزانة (قوله مودعي) قال في البحر قيدا بقراره بالبيعة لانه لو قال هذا
 اخوه شقيقة ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق أن استحقاق
 الاخ بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال ومراعاة الابن من يرث بكل حال
 فالنبت والاب والام كالابن وكل من يرث بحال دون حال فهو كالاخ بجزع (قوله زيلعي)
 وهو الصواب كما في الفتح خلافا لما في غاية البيان (قوله تركه قسمت الخ) قال في آخر
 الفصل الثاني عشر من جامع النصولين راجعا الى الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره يكبد
 وجدة وأخ وأخت لا يهبط شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة أي اذا ادعى أنه أخو الميت
 فلا بد أن يثبت ذلك في وجه جميع الورثة الحاضرين أو يشهد أنهم لا يعلمان وارثا غيره
 ولو قال لا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى لانه ما جاز فاولنا العرف فان مراد
 الناس به لا يعلم له وارثا غيره وهذه شهادة على النفي فقبلت لما مر من أنه تقبل على الشرط ولو
 نقبنا وهنا كذلك لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث من لا يجب بأحد فلو شهد أنه
 وارثه ولم يقل لا وارث له غيره ولا يعلم يتاوم القاضي زمانا جاء أن يحضر وراث آخر فان
 لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في المسئلةين يعني فيما اذا قال لا
 وارث له غيره أولا تعلم وعندهما يكفل فيهما مودة التاوم مفوضة الى رأى القاضى
 وقبل حول وقيل شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الورثة بيعة ولم
 يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد يحكم لهم بأكثر النصيبين بعد التاوم وعند
 أبي يوسف بأقلهما وله الربع ولها الثمن اهـ ملخصا وان تلقوا مريض زمانه فلا فرق بين كونه
 من يجب كالاخ أو من لا يجب كالابن كما في البرازية من العاشر في النسب والارث
 وانظر ما سيأتي قبيل باب الشهادة على الشهادة (قوله كذا نسخ المثنى) يعني بإسقاط
 لا الحلق بثبوتها كما في سائر الكتب ح (قوله لم يكفوا) مبنى للمجهول مضعف العين
 والواو والورثة أو الغرماء أي لا يأخذ القاضي منهم كتميلاح قال في الدرر أي لم يؤخذ منه
 كقبيل بالنفس عند الامام وقال ابو خنيفة وهذا ظاهر في أنه على قوله ما يؤخذ كقبيل
 بالنفس ثم رأيت لتاج الشريعة أبي السعود عن شيخه ولم يره في البحر فتوقف في أن المال
 أو بالنفس (قوله بلهالة) على قوله لم يكفوا كذا في الهامش (قوله ويتاوم) أي يتأني
 والمراد تأخير القضاء لا تأخير الدفع بعده كما أفاده في البحر عن غاية البيان والمسئلة على
 وجوه ثلاثة فارجع الى البحر وسما في شئ منها قبيل الشهادة على الشهادة (قوله مودة)
 وقد ردت مودة مفوض الى رأى القاضي وقد رده الطحاوي بحول وعلى عدم التقدير حتى
 يغاب على ظنه أنه لا وارث أو لا غريم له آخر (قوله ثبت بالاقرار) أي الارث والدين وهو

لم تدعى الاسلام بجزع (قال المودعي)

بالفتح (هذا من مودعي) بالكسر

(الميت لا وارث له غيره دفها اليه)

وجوبيا كقوله هذا ابن دائني قيد

بالوارث لانه لو أقر أنه وصيه

أو وكيله أو المشتري منه لم يدفعها

(فان أقر) ثانيا (باب آخر لم يدفع)

اقراره (اذا كذب) الابن

(الاول) لانه اقراره على الغير

ويضمن للثاني خطه ان دفع للاول

بلاقضاء من يباي (تركه قسمت بين

الورثة أو ان ربا به ولم يقولا

نعلم) كذا نسخ المثنى والشرح

وعبارة الدرر وغيرها لانه لم (له

وارثا أو غيرهما ليكفوا) خلافا

لهما بلهالة المكفول ويتاوم

القاضي مودة ثم يقضى ولو ثبت

بالاقرار اقرارا

(ولو قال الشهود ذلك لا اتفاقا)

(ادعى) على آخر (دارا لنفسه)
 لاختيه الغائب (أربا وبرهن عليه)
 على ما ادعاه (أخذ) المذمى (نصف)
 المذمى (مشاعا) وتزكيا بقية في يد
 ذي اليد بلا كفيل (بحد) ذو اليد
 (دعواه) ولم يحدد (خلافها) ما
 وقولها استعسان نهاية ولا تعاد
 المينة ولا القضاء اذا حضر
 الغائب في الاصح لا تصاب أحد
 الورثة خصما للميت حتى تقضى
 منه ديونه ثم انما يكون خصما
 بشرط تسعة مبسوطة في البصر
 والحق الفرق بين الدين والعين
 (ومثله) أى العقار (المنقول)
 فيما ذكر (في الاصح) درر لكن
 اعتمد في الملقى انه يؤخذ منه اتفاقا
 ومثله في البحر قال وأجمعوا على أنه
 لا يؤخذ لومقرا (أوصى له بنتان
 ماله يقسم) ذلك (على كل شئ)
 لانها اخت الميراث (ولو قال مالى
 أو ماله ملكه صدقة فهو على) جنس
 (مثل الزكاة) استعسانا
 (وان لم يجد غيره امسك منه) قدر
 (قوته فاذا ملك) غيره (تصدق
 بقدره) في البحر قال ان فعلت كذا
 فالملك صدقة فليمته ان يبيع ملكه
 من رجل بشوب في منديل ويقبضه
 ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به بغير
 الروية فلا يلزمه شئ ولو قال ألف
 درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا
 ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر
 ما يملك ولو لم يكن له شئ لا يجب شئ

محتز قوله بشهود (قوله ذلك) أى قالوا لانه لم يوارثا وغريما ح كذا في الهامش (قوله
 ادعى) قال في جامع الفصولين من الرابع ادعى عليهم ما أن الدار التي بيدكم ملكي فبرهن على
 أحدهما فلو الدار في يدهما بآثار فاطمكم عليه حكم على الغائب اذا أحد الورثة
 بنصب خصم عن البقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون
 قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو يبيد أحدهما بشرأ لا يكون الحكم على أحدهما
 حكما على الآخر انتهى (قوله بحد ذو اليد الخ) هذا التعميم غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه
 لان البرهان يستلزم سبق الجحد والنواب أن يتدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك
 فيشمل الثبوت بالافرار وبالبينة وحيدة ذبسط قوله بحد دعواه أو لم يحدد ح ويجب أن
 هذا التعميم راجع الى قوله وتزكيا بقية أشار به الى الخلاف فانهم (قوله خلافها) ما
 حيث قال ان يحدد واليد يؤخذ منه ويجعل في يده من ثباته بحدوده والترك في يده
 (قوله خصم للميت) الا صوب عن الميت قال في الهامش ناقلا عن البحر انما تصيب
 خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة
 وأن يصدق الغائب على أن ارث عن الميت المعين انتهى (قوله والحق الخ) لا ريب ان
 بما قبله لان ما قبله في انتصاب أحد الورثة خصم للميت وهذا الفرق في انتصاب أحدهم
 خصما فيما عليه قال في البحر وكذا ينتصب أحدهم فيما عليه مطلقا ان كان دينان كان
 في دعوى عين فلا بد من كونهما في يده ليكون قضاء على الكل وان كان البعض في يده فلا بد
 بتدوره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية أنه لا بد من
 كونهما كلها في يده في دعوى الدين أيضا وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين
 وهو الحق وغيره سهوا وفي حاشية أبي السموود عن شيخه ووجه الفرق بينهما أن الحق
 الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين (قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد
 الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت في يده ولا يشترط في دعوى الدين
 كون جميع التركة في يده حتى ينتصب خصم عن الباقي خلافا لما في الهداية والنهاية
 والعناية ح (قوله لومقرا) أى كالمسار (قوله مالى أو ماله ملكه الخ) ظاهره دخول
 الدين أيضا وحكى في القنية قولين واعتمد في وصايا الوهبانية الدخول ونقل السائحات
 عن المندس لا شك أن الدين تجب فيه الزكاة ويصير مالا عند الاستيفاء لكن في البحر عن
 الخسائية عدم الدخول وهو مقتضى قولهم ان الدين ليس بمال - في لوحاف أن لا مال له ولا
 دين على الناس لم يثبت ونقل ابن الشحنة عن ابن وهبان أن في حفظه من الخسائية رواية
 الدخول ح (قوله جنس مال الزكاة) أى جنس كان بلغت نصيبا أو لا عليه دين مستغرق
 أولا بحر (قوله تصديق بقدره) أى بقدر ما أمسك لان حاجته مقدمة عليك أهل كل
 صنعة قدر كفايته الى أن يقبضه لشيء فتح (قوله غيابه) أى ان أراد أن يفعل ولا يثبت
 (قوله ثم يفعل ذلك) أى الموقوف عليه (قوله فلا يلزمه شئ) قال العلامة المقتضى ومنه

بهم أن المعتبر الملك حين الخلف لا حين الخلف انتهى أقول ويعلم منه أن المشتري باسم
المفتول بخيار الرقبة لا يدخل في ملكه حتى يراه ويرضى به قاله الشيخ أبو الطيب مدني
والمسئلة تحتاج الى المراجعة وما نقله عن البحر عزاد في البحر الى الولو الجلية في الجبل آخر
الكتاب وعامة فيه حيث قال وان كان له ديون على الناس يتصلح عن تلك الديون مع رجل
يؤوب في مندبل ثم يفعل ذلك ويرد الذوب بخيار الرقبة فيه ود الدين ولا يحتسب انتهى (قوله
فصح تصرفه) لا يخفى أن من حكم الوصي أنه لا يملك عزل نفسه بعد القبول حقيقة أو حكما
وظاهر ما هنا بعد الكثر أنه يصير وصيا قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعده كآبته
عليه في البحر ولذا قال في نور العين مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جازا استعسانا
ويصير ذلك قبولاً منه للوصاية ولا يملك عزل نفسه فكان على الشارع أن يقول ان تصرفه
قبله بدل قوله فصح تصرفه فتدبره (قوله بلا علم وكيل) فلو باع الوصي شيئا من التركة قبل
العلم بالوصية جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم به الم يجوز أي فيكون بيع القضولي
فلم يجزه موكاه أو الوكيل بعده علمه بما كافي نور العين من الثالث والعشرين وفي البرازية
عن الثاني خلافه وفي البحر أما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل
كونه وكيل بالبيع بأن كان المسالك قال لا يشتري اذهب به بمدى الى زيد فقل له حتى يبعه
يو كآته عنى منك فذهب به اليه ولم يجزه بالتوكيل فباعه هو منه يجوز وعامة فيه (قوله
أو فاسق) أي اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعله هذا الفرق بين الوكالة والعزل
لان في العزل أيضا اذا صدقه ينزل كذا في غاية البيان بعقوبة (قوله في الاصح)
خلافا لما في الكثر حيث قيد بالمستورين فان ظاهره أنه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف
لان تأثير خبرهما أقوى من تأثير خبر العدل بدليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ
وبشهادة عدلين نفذ كافي البحر عن الفتح ونقله في المنخ أيضا (قوله وعزل فاض) ذكره
في البحر بجها (قوله شطري الشهادة) أي العدد أو العدة وفي الحواشي السعدية أقول
فيه اشارة الى أن العدة لا تشترط في العدد وأن قوله عدل صفة رجل قال في التلويح وهو
الاصح (قوله ويشترط) أي في الخبر (قوله سائر الشروط) أي مع العدد والعدة على
قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد والعدة وقت
من به على هذا (قوله في الشاهد) أي المشروطة في الشاهد (قوله القصدى) احتراز
عما اذا كان حكما يكون الموكل فانه يثبت وينزل قبل العلم (قوله اذا صدقه)
أما اذا صدقه قبل ولو فاسقا يجوز وقد مر (قوله غير المرسل) الذي في البحر غير الخصم
ورسوله (قوله ورسوله) فلا يشترط فيه العدة حتى لو أخبر الشفيع المشتري بنفسه
وجب الطاب اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا صدقه أو كذبه يجوز وعامة فيه
(قوله وان لم يخ) بأن قال له بيع هذا العبد فقط (قوله على الصحيح) اعلم أن أمين القاضي
هو من يقول له القاضي جهلك أمينا في بيع هذا العبد أما اذا قال بيع هذا العبد ولم يرد

(وصح الابصاء بلا علم الوصي)
فصح تصرفه (لا) يصح (التوكيل)
بلا علم وكيل) والفرق أن تصرف
الوصي خلافه والوصي
نيابة (فأعلم) الوكيل بالتوكيل
(ولو من) مـ يـ زـ و (فاسق) صح
تصرفه ولا يثبت عزله (اب) اخبار
(عدل) أو فاسق ان صدقه عناية
(أومستورين أو فاسقين) في
الاصح (كأخبار السيد جناية
عبد) فلا يباعه كان مختارا للعداء
(والشفيع) بالبيع (والعكر)
بالشكاح (والسلم الذي لم يجر)
بالشرائع وكذا الاخبار بعيب
لم يرد شراء ويجز ما دون وفسخ
شركة وعزل فاض ومذول وقف
فهى عشرة بشرط فيها أحد
شطري الشهادة لا انقطاعها (ويشترط
سائر الشروط في الشاهد) وقيد
في البحر بالعزل القصدى وبما
اذا لم يصدق ويكون المفسر غير
المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره
مطلقا كما هي في بابه (بائع فاض
أو أمينه) وان لم يقبل جهلك
أمينا في بيعه على الصحيح ولو الجلية

عليه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لا يلحقه عهدة ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كافي
 البحر من باب الى شرح التلخيص للفارسي "أقول والمسئلة مذكرة هكذا في الفتاوى
 الأولى الجمة من (قوله الغرماء) أي أرباب الدين لم يذكر الوارث مع أنهم ماسوا فماذا لم
 يكن في التركة دين كان العاقد عام لاله فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ان كان وصي
 الميت وان كان القاضى أو أمينه هو العاقد يرجع على المشتري كما ذكره الزياهي لأن ولاية
 البيع للقاضى اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع بجر (قوله
 عند القاضى) أو أمينه من (قوله بخلاف) قد لقلوله ولا يحاف (قوله نائب الناظر)
 قال في البحر ان نائب الامام كهو نائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال
 الوقف أو تفرقه على المستحقين فأنكر وفاق القول له كالاصيل لكن مع المين وبه فارق
 أمين القاضى فانه لا يمين عليه **ك** القاضى اه من (قوله ولو باعه الوصى) قال في
 الشريعة لالة لا فرق فيه بين وصى الميت ومنسوب القاضى مدنى (قوله أو بلا أمره) أي
 بطريق الأولى (قوله للعبد) وقول الدرر الثمن سبق فلم وضوايه الممن (قوله وان نصبه
 القاضى) الأولى حذفه والاقتصار على قوله لانه عاقد نيابة عن الميت كما في الهداية ليشمل
 وصى الميت قال في الكفاية أما اذا كان الميت أوصى اليه فظاهر وأما اذا نصبه فكذلك
 لان القاضى انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لامقام القاضى (قوله اليه) كما اذا وكله
 حال حياته (قوله ولو ظهر بعده الخ) فيه ايجاز محمل بوضعه ما في فتح القدير فلو ظهر للميت
 مال يرجع الغريم فيه بدنه بالاشك وهل يرجع بما ضمن للمشتري فيه خلاف قبل نعم وقال
 مجدد الأئمة السرخسي "لا يأخذ في الصحيح من الجواب لان الغريم انما يضمن من حيث
 ان العهدة قد وقع فلم يكن له أن يرجع على غيره وفي الكافي الاصح الرجوع لانه قضى بذلك
 وهو مضطر فيه فقد اختلف في التصحيح كما سمعت اه وقوله بما ضمن للمشتري يفيد أن
 الاختلاف في المسئلة الأولى لانه في الثانية انما ضمن للوصى لا للمشتري لكن قال في البحر
 وقيل لا يرجع به في الثانية والأول أصح اه والحاصل أنه في الأولى اختلاف التصحيح في
 الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فتنبه ووجدت في نسخة رجوع الغريم منه بدنه لا بما
 غرم هو الاصح قال ح وقيل يرجع بما غرم أيضا وصحيح (قوله فيه) أي في المال الذي
 ظهر للميت (قوله لما مر) متعلق بقوله كان الهالك من ماله م والمراد بما مر أن القاضى
 لا يضمن (قوله عدل) أي وعالم كذا قيده في الماتى وغيره مدنى وكذا قيده في الكفر
 ولا بد منه هنا المقابلة قوله وان عدلا جاهلا قال في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدى
 وفي الجامع الصغير لم يعتبر به ما مر رجوع مجد فقال لا يؤخذ بقوله الآن يعاين الجمة أو يشهد
 بذلك مع القاضى عدل وبه أخذ مشايخنا اه وبهذا يظهر لك أن كلام المصنف ملحق من
 قوانين لان عدم تقييده بالعدالة والعلم مبنى على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبنى
 على قول الماتريدى وحينئذ خفيث قيده الشارح بقوله عدل يجب زيادة عالم أيضا فيكون

(عبد الله) دين (الغرماء) وأخذ
 المال فضاغ) ثم عند القاضى
 (واستحق العبد) أوضاع قبل تسليمه
 (لم يضمن) لان أمين القاضى
 كالقاضى والقاضى كالامام وكل
 منهم لا يضمن بل ولا يحاف بخلاف
 نائب الناظر (ورجع المشتري على
 الغرماء) له مذكر الرجوع على
 العاقد (ولو باعه الوصى لهم)
 أي لاجل الغرماء (بأمر القاضى)
 أو بلا أمره (فاستحق) العبد
 (أومات قبل القبض) للعبد من
 الوصى (وضاع) الثمن (رجع
 المشتري على الوصى) لانه وان
 نصبه القاضى عاقد نيابة عن
 الميت فترجع الحقوق اليه (وهو
 يرجع على الغرماء) لانه عامل
 لهم ولو ظهر بعده للميت مال
 يرجع الغريم فيه بدنه هو الاصح
 (اخرج القاضى الثلث للقراء
 ولم يعطهم اياه حتى هلك كان)
 الهالك (من ماله) أي القراء
 (والثلاثان لا ورثة) لما مر (أمره)
 قاض (عدل (برجعه او قطع) في
 سرقة (او ضرب) في حد (قضى
 به) بما ذكر (وسلك فعله)

على قول الماتريدي ويكون قوله بعد وقبل يقبل لوعدا لعالم مستدر كما هو حقه أن يقول
وقبل يقبل ولولم يكن عالما وهو ما في الجامع الصغير (قوله ولي الأهر) انظر ما قدمناه في
باب الإمامة من كتاب الصلاة (قوله ومنعه محمد) هذا ما يرجع اليه بعد الموافقة لهما ح
(قوله حتى يعاين الحج) زاد عليه بعض المشايخ أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو
رواية عنه وقد استعمله في فتح القدير بكونه بعدا في العادة وهو شهادة القاضي عند
الجلاد والاكثاف بالواحد على هذه الرواية في حق ثبت بشاهدين وإن كان في زنا فلا بد
من ثلاثة أخر كذا ذكره الأسيوطي بجر (قوله وقبل يقبل لوعدا لعالم) دخول على المتن
قصده أصلا وذلك أنه أطلق أقوالا القاضي ولم يقيده بالعدل العالم بهما للجامع الصغير
وهو ظاهر الرواية ثم ذكر التفصيل وهو على قول الماتريدي القائل باشتراط كونه عدلا عالما
كما مشى عليه في الكنز وإن أردت زيادة الدراية فارجع إلى الهداية وحيث كان مراد
الشارح ذلك فكان الصواب أن يحدف قوله عدل في أقوال المسئلة فإنه من الشرح على
مارأيناه وأعلم أنه على رواية الجامع رجع محمد وقال لا حتى يعاين الحج كما ترى سانه
وأن عليه الفتوى وقال في البحر لکن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للصدر الشهيدي
أنه صح رجوع محمد إلى قوله ما قال والحاصل المفهوم من شرح الصدر أنهم ما قالوا يقبل
أخباره عن إقراره بشي لا يصح رجوعه عنه مطلقا وإن محمد أو لاوافقه ما ثم رجع عنه
وقال لا يقبل إلا بضم رجل آخر عدل الله ثم صح رجوعه إلى قوله ما أو لا إذا أخبر
القاضي بأقراره عن شيء يصح رجوعه عنه كالحكم يقبل قوله بالإجماع وإن أخبر عن ثبوت
الحق باليمين فقال قامت بذلك يمينه وعقدوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين
جميعا اهـ وفيه إقراره راجع إلى الخصم هذا ولا يخفى عليك أن الكلام في القاضي المولى
وأما المعزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن الثمراء وأهل كتاب القضاء (قوله ان
استفسر الخ) بأن يقول في حديث الزنا في استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف فيه
وحكمت عليه بالرجم ويقول في حديث السرقة أنه ثبت عندي بالحجة أنه أخذت من بياض حرز
لأشبهه نية وفي القصص أنه قتل عددا بأشبهه وأغابها تاج إلى استفسار الجاهل لأنه ربما
يظن بسبب جهله غير الدليل دليل كفاية (قوله شرعا) فيشمل الإقرار (قوله لا إنكاره
الضمان) بالمثل لا بالقيمة شيئا فلا يكون القول له إلا في أنها متعجبة فيضمن قيمتها متعجبة
كما نقله أبو السعود عن الشيخ شرف الدين الغزي محمدي الأشباه وبعبارة الخاتمة قبل كتاب
القاضي من الشهادات القول قوله مع يمينه في إنكاره استهلاك الطاهر ولا يسع
الشهود أن يشهدوا عليه أنه صبر زنا غير نجس وتعامله فيها فارجعها وهي أظهر مما هنا
(قوله وكذا لو زعم الخ) أي المذموم لكان لو أقر القاطع والأخذ في هذا بما أقر به القاضي
يضمنان لأنهم أقر بأسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في
إبطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في قضائه بالتمسك أدق ولو كان

العزل في الأصح

لانه أسند فعله الى حاله معه ووده منافيه للضمان فيصدق الان بغيره من زيد على كونهم ما في غير قضاائه فالقاضي يكون معطلا صدر شريعة (فرع) * نقل في الاشياء عن بعض ٥٧٢ الشافعية اذ لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى

من أموال التبراعي والوقف وفي الخيرية لا يتولى العشر في مسئلة الطاحونة قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحمل له ما اخذ الاجر به كتمسكح صغير لانه واجب عليه وبكواب المفتي بالقول وامانا الكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما الا ان الكتابة لا تنزههما عما وعامه في شرح الوهبانية وفيها

وايس له أجروان كان قائما وان لم يكن من بيت مال مقرر ورخص بعض لانعدام مقرر وفي عصرنا نقول الاول ينص ويؤثر لا مفتي على كتب خطه على قدره اذ ليس في الكتب يحصر

(كتاب الشهادات)

أجرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود (هي) ائمة خبر قاطع وشرعا (اخبار يصدق لثبات حق) فتح فاقطاعها على الزور مجاز كاطلاق اليمين على الغموس (بانظا الشهادة في مجلس القاضي) ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجوبها طلب ذي الحق أو خوف فوت حقه بأن لم يعلم بها ذو الحق وخاف فوته لزمه أن يشهد بلا طلب فتح (شرطها) أحد وعشرون شرطاً بشرائطها مكانها واحد وبشرائط التمسك ثلاث (العقل الكامل) وقت التمسك

والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت بالسمع

المال في يد الاخذ قائما وقد اقترع بما اقترعه القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضاائه أو لا يؤخذ منه لانه اقتران البس كانت له فلا يصح في دعوى الثالث الاجبة وقول المعزول ليس بجبة فيه بحر (قوله لانه أسند) أي القاضي (قوله الى حاله) فصار كما اذا قال طلقت أو أعتقت وأنا مجنون وجنونه معه بحر (قوله للضمان) أي من كل وجه كما زاده في البحر أخذ اعما في المجمع قال فلا يرد ما لو قال المولى لامته بعد عتقها قطعت بذلك وأنت أمي وقالت قطعتا وأنا حرة حيث يكون القول لها لانه أسند فعله الى حاله قد يجامعها الضمان في الجملة لان كونهم أمة له لا ينفي الضمان عنه من كل وجه الا ترى أنه يضمن اذا كانت مرسونة أو أذونة مديونة له مخلصا ويتم التفريق عليه فيه فراجع (قوله في الاشياء) وعبارتها قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما نقله وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذ لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من مال اليتام والوقف ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا الاصحاح اه وما أحسبت نقل الشارح العبارة على هذا الوجه لثلا يظن بعض المتأخرين صحة هذا النقل مع أن الناقل بالغ في انكاره كما ترى كيف وقد استدلوا عنه بما في اخذه من بيت المال فما ظنك في التبراعي والوقف (قوله والوقف) أقول زاد في الاشياء قوله ثم بالغ في الانكار بالغ قال العلامة الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على الاشياء مانصه قوله ثم بالغ في الانكار أقول يعني على الجماعة والمبالغة في الانكار واضحة الاعتبار وذلك أنه لو تولى على عشر من أرقامه لا ولم يلقه من المشقة فيما اشئ بماذا يستحق عشرها وهو مال اليتيم وفي حرمة جاءت القواطع فما هو الابهتسان على الشرع الساطع وظلمة غطت على بصائرهم فمعدون بالله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وقال يرى زاده في حاشيتها والاصواب أن المراد من العشر أبر مثل عمله حتى لو زاد رد الزائد اه مدني (قوله في مسئلة الطاحونة) أي اذا كان له عمل والذي في الثانية من الوقف رجل وقف ضبعة على مواله وقفا يصحها فالتوقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيه الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقيضون قائم لا يجب للقيم عشر هذه الطاحونة لان القيم يأخذ ما يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اه وهكذا في التاتر الثانية ح

(كتاب الشهادات)

(قوله كاطلاق اليمين) فان حقه اليمين عقد يتقوى به عزم الخالف على العمل أو الترك في المستقبل والغموس الخالف على مانع كذب عدا (قوله وخاف) أي الشاهد وقوله فوته أي الحق (قوله بلا طلب) نظريه المتقدم بأن الواجب في هذا اعلام المذته بما يشهد فان طلب وجب عليه أن يشهد والا لا يشهد أنه ترك حقه (قوله بشرائطها) المراد ما يشهد التمسك (قوله العقل الكامل وقت العمل) المراد ما يشهد القيمة

بدليل

بدليل ما سيأتي في الباب الآتي (قوله عشرة عاثة) أي في جميع أنواع الشهادة أما
 العاثة فهي الحزبية والبصر والنطق والعبد القاصي هي شرط وجوب القبول على
 القاضى لا شرط جواز وأن لا يكون محذودا في قذف وأن لا يجوز الشاهد إلى نفسه مغفرا
 ولا يدفع عن نفسه مغفرا فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه وأحد الزوجين للآخر
 وأن لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصى لليتيم والوكيل لموكله وأن يكون عالما
 بالشهم ودينه وقت الاداء ذكره ولا يجوز اعتماده على خطه خلافه ما وأما ما يخص
 بعضهم فالاسلام ان كان المشهم ودعيه مسلما والذكورة في الشهادة في الحد والقصاص
 وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقتهم للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا
 وفق المدعى عند امكانه وقيام الرائحة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد
 مسافة والاصالة في الشهادة في الحد ودوا القصاص وتعد حضور الاصل في الشهادة على
 الشهادة كذا في البحر لكنه ذكر أولا أن شرائط الشهادة نوعان ماهو شرط تحملها
 وما هو شرط ادائها فالاول ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثاني أربعة أنواع ما يرجع
 إلى الشاهد وما يرجع إلى الشهادة وما يرجع إلى مكانها وما يرجع إلى المشهم ودينه وذكر
 أن ما يرجع إلى الشاهد السبعة عشرة العاثة والخاصة وما يرجع إلى الشهادة ثلاثة لفظ
 الشهادة والعدد في الشهادة بما يطلع عليه الرجل وانفاق الشاهدين وما يرجع إلى مكانها
 واحد وهو شمس القضاء وما يرجع إلى المشهم ودينه علم من السبعة الخاصة ثم قال
 فالخاصة أن شرائطها احدى وعشرون فشرائط التكميل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة
 عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة
 وشرائط مكانها واحد ومقتضاها أن شرائط الاداء نوعان لأربعة كما ذكرنا أولا
 والى اب أن يقول انها أربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التكميل واحد وعشرون
 شرائط الاداء منها سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عاثة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة
 شرائط لنفس الشهادة ومنها واحد بشرط مكانها وجه هذا يظهر لك ما في كلام الشارح أيضا
 (قوله أشهد) فلو قال شهد لا يجوز لأن الماضي موضوع للأخبار عما وقع فيكون
 غير مخبر في الحال من (قوله اتضعت) أي باعتبار الاشتقاق (قوله معنى مشاهدة) وهي
 الاطلاع على الشيء عيانا (قوله وقسم) لأنه قد استعمل في القسم نحو أشهد بالله لقد كان
 كذا أي أقسم من (قوله للحال) ولا يجوز شهدت لأن الماضي موضوع للأخبار عما وقع
 (قوله فبين الخ) فإذا اقتصر عليه احتياطا واتعا لئلا يؤثر ولا يجوز عن معنى التعبد
 اذ لم ينقل غيره كما بسطه في البحر (قوله حتى لو زاد فيما أعلم الخ) فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم
 لم تقبل كما لو قال في ظني بخلاف ما لو قال أشهد بكذا قد علمت ولو قال لاحق لي قبل فلان
 فيما أعلم لا يصح الا براه ولو قال فلان على ألف درهم فيما أعلم لا يصح الا براه ولو قال
 المعتدل هو عدل فيما أعلم لم لا يكون تعديلا بغير (قوله ثلاث) خوف رية ورجاء صلح

قوله ولم يكن سكران لا بعد
 مسافة هكذا في النسخة المجموع
 منها ولا يتناول عن تأمل ولا يجرى
 معناه

(و) شرائط الاداء سبعة عشر (عشرة)

عاثة) وسبعة خاصة منها (الضبط)

والولاية) في شرط الاسلام والتميز

عليه مسالا (والقدرة على التميز)

بالسمع والبصر (بين المدعى والمدعى

عليه) ومن الشرائط عدم قرابة

ولاداً وزوجية أو عدوانية

أو دفع مفرم أو سوء مقفم كما سيجي

(وركنها لفظ أشهد) لا غير اتضعت

معنى مشاهدة وقسم واحتمار

للحال فكانه يقول أقسم بالله لقد

اطلعت على ذلك وأنا خبير به

وهذه الماهي متفقودة في غير فتعين

حتى لو زاد فيما أعلم بطل للشأن

(وحكمها وجوب الحكم على

القاضى وجوبه بعد التزكية)

بمعنى اقتراضه فورا الا في ثلاث

قد منها (فلا يمنع) بعد وجود شرائطها (أنتم) لتركه الفرض (واستحق العزل) لنفسه (وعز) لارتكابه ما لا يجوز شرعا بيل
(وكفران لم ير الوجوب) أي ان لم يعتد افتراضه ٥٧٤ عليه ابن مالك وأطلق الكافي كفه واسـ تظهر المصنف الأول

أقارب واذا استعمل المذمى (قوله قد منها) أي قبل باب التمسك به (قوله) ان لم ير الوجوب (نقله في أول قضاء البحر عن شرح الكنز لبا كبر) (قوله وأطلق الكافي) أي في رسالته سبب القضاة على البغاة حيث قال حتى لو أخر أسكنكم بلا عذر عدا قالوا انه يكفر (قوله كما مر) هو قوله أو خوف فوت حقه (قوله وقرب مكانه) فان كان بعيدا بحيث لا يمكنه أن يغتدو الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى أهله في يومه ذلك قالوا لا يأثم لانه يلحقه ضرر بذلك قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد بحر (قوله ان لم يوجد بذله) هذا هو خامس الشروط وأما الاثنان الباقيان فهما أن لا يعلم بطلان المشهود به وأن لا يعلم أن المقر أقر خوفا (قوله أخذ الاجرة) لينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لهما أخذ الاجرة ولا يس خاصا بهما بدليل ما ذكره من أن غاسل الاموات اذا تعين لا يحل له أخذ الاجرة فتمل (قوله بلا عذر) بأن كان لهم قوة المشي أو مال يستكفرون به الدواب (قوله وبه) أي بالعذر كذا في الهامش (قوله مطلقا) أي سواء صنع له لاجلهم أو لا ومنعه محرم مطلقا وبعضهم فصل (قوله أربعة عشر) قد منها في الوقف ح (قوله حسبة) متعلق بالمرح لا بالشاهد ح قال في الاشباه تقبل شهادة الحسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الا هلال الفطر والاضحى والحدود الاحداث القذف والسرقه واختلعهوا في قبولها بالادعوى في النسب كما في الظهيرية من النسب وبحرم بالقبول ابن وهبان في تدبير الامة وحرمه الخلع والاياله والظهار وولاية قبل في عتق العبد بدون دعوى عنده خلافا لما واختلفوا على قوله في الحرية الاسلامة والمعتمد لا اه وفي الظهيرية اذا شهد اثنان على امرأة أن زوجها طلقها ثلاثا وعلى عتق أمة وقال كان ذلك في العام الماضي جازت شهادتهم ما وثقوا خبرهم الا يوهن شهادتهم ما قيل وينبغي أن يكون ذلك وهذا في شهادتهم اذا علموا أنه يسكنها امساك الزوجات والامه لان الدعوى ليست شرطا لقبول هذه الشهادة فاذا أخرها صار وانفسه اه كذا في الهامش (فرع) في المجتبى عن الفضلي تحمل الشهادة فرض على الكفاية كادائمها والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا أنه يجوز له أخذ الاجرة على الكتابة دون الشهادة فمن تعين عليه بالجماع الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي قول يجوز لعدم تعينه عليه اه شافعي اه ط (قوله ثمانية عشر) أي بزيادة عتق العبد وتدبيره والرضاع والجرح وأما طلاق المرأة وعق الامة وتدبيرها في الاربعة عشر ح (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه أصل الوقف تسمع عند البعض والمفتي به عدم سماعها لابتوالية كما تقدم في الوقف ح (قوله والاولى أن يقول الخ) فيه اشارة الى أن المراد ستر أسباب الحدود ومنهوات ابن كمال (قوله ونصاها) لم يقل بشرطها أي كما قال في الكنز لما سأل أن المرأة ليست بشرط في الولادة واختيم ابن كمال (قوله أربعة رجال) فلا تقبل شهادة النساء (قوله ابن زوجها) أي اذا كان الاب

(ويجب أدائها بالطلب) ولو حكما كما مر لكن وجوبه بشروط سبعة مدسوسة في الجز وغيره منها عدم القاض وقرب مكانه وعلمه بقوله أو يكونه اسرع قبولا وطلب المذمى (لوفى حق العبد ان لم يوجد بذله) أي بدل الشاهد لانها قرص كفاية تتعين لو لم يكن الشاهدان لتعمل أو أداء وكذا الكاتب اذا تعين لكن له أخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو أركمه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل الحديث أكرموا الشهود وجوز الثاني الا كل مطلقا وبه يفتي بحر وأقره المصنف (و) يجب الاداء (بلا طلب لو) الشهادة (في حقوق الله تعالى) وهي كثيرة عدمها في الاشباه أربعة عشر قال ومضى آخر شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسق فترد (كطلاق امرأة) أي بائنا (وعتق أمة) وتدبيرها وكذا عتق عبيد وتدبيره شرح وهبان وكذا الرضاع كما مر في بابه وهل يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى اشباه قبلت ثمانية عشر وليس لنا مذمى حسبة الا في الوقف على المرجوح فليحفظ (وسترها في الحدود) أي ستر من ستر ستر فالاولى السكتان المنتهك بحر (و) الاولى أن يقول (الشاهد في السرقه أخذ) احباه للمحق

(لا سرق) رعاية للستر (ونصاها للزنا) أربعة رجال (ليس منهم ابن زوجها) ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا حد مدعيه
ان قوله وحرمه كذا في النسخة المجموع منها وانظر ما معناه وله محرف عن ح ية وله ر اه مصححه

متدعيًا قال في الجرائم لم انه يجوز أن يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في
 المحظ البرهاني أن الرجل اذا كان له امرأتان ولا حداهما خمس بنين فشهاد اربعة منهم
 على أخيهما انه زنى بامرأة أبيهم تقبل الا اذا كان الاب متدعيًا أو كانت أمهم حية اهـ (قوله
 فأعققه) أي حكمهم بعققه (قوله لو وارثه) بأن لم يكن له وارث غيره والاولاد (قوله
 والقود) شمل القود في النفس والعضو وقيد به لما في الخيانة ولو شهد رجل وامرأتان
 بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم وقوله بخلاف الاثنى أي فانه يقبل
 على اسلامها شهادة رجل وامرأتين بل في المقدسي لو شهد نصرانيان على نصرانية أنها
 أسلمت جاز وتجب على الاسلام قلت وينبغي في النص صراحة كذلك فيجب ولا تقبل ورأيت
 في الولوالجية انتمى سائحاني وانظر لم يقل كذلك في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه
 لكنه يعلم بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط عند قوله والذي على مثله وانظر ما مر في
 باب المرتد عن الدرر (قوله ومنه) أي من القودح (قوله اقتله) أي ان أصبر على كفره
 (قوله بخلاف الاثنى) فانما لا تقبل فتقبل شهادة رجل وامرأتين فلذا قيد بذكر (قوله
 رجلا) في البحر لقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراه أو لا يراه
 ثم رفع الى قاض آخر أمضاه وفي الخيانة رجل قال ان شرب الخمر فملوكي حرق فشهد
 رجل وامرأتان أنه شرب به عتق العبد ولا يحل العبد وعلى قياس هذا ان سرق
 والفتوى على قول أبي يوسف فيهما كذا في الهامش (قوله الا المعلق فيقع) يعني معلق
 على شيء مما يوجب الحد والقود لا يشترط فيه رجلا بل يثبت برجل وامرأتين وان كان
 المعلق عليه لا يثبت بذلك قاله في البحر (قوله كما مر) أي قريبا (قوله وللولادة) لم يذكرها
 في الاصلاح قال لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تنكفي عندهم ما خلا فله على
 ما مر في باب ثبوت النسب وأما شهادتهم على الاستمالة فتقبل بالاجماع في حق الصلاة
 انما قلنا في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عندهم خلافا لما اهـ (قوله عندهما) قيد
 للارث وما في حق الصلاة فتقبل اتفاقا كما في المنع (قوله وعيوب النساء) أي كما لو اشترى
 جارية فاذا عي أنهما قرنا أو رتبة لكن ذكر في المنع في باب خيار العيب عند قوله ادعى ابا فان
 ما لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للمحال قول امرأته ثقة ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقولها
 بل لا بد من تحليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند أبي يوسف يرد بقولها
 بلا عين البائع اهـ وفي الفتح قبيل باب خيار الرؤية ان الاصل أن القول بان تمسك بالاصل
 وان شهادة النساء بانقرادهن فيما لا يطالع عليه الرجال حجة اذا تأيدت بقوي ولا تعتبر
 لتوجيه الخصومة لالزام الخصم ثم ذكر أنه لو اشترى جارية على أنها بكر ثم اخذها قبل
 القبض أو بعده في بكارتها يريها القاضي النساء فان قلن بكر لزم المشتري لان شهادتهن
 تأيدت بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق التسليم بشهادتهن لانها حجة قوية
 لم تأيد بقوي لكن تثبت الخصومة لنبوجه اليقين على البائع فيصاف بالله لقسامتهم بحكم

ولو شهد اربعة ثم اربعة بنين
 محضنا فأعققه القاضي ثم رجه
 ثم رجع الكل ضمن الاولان فعمته
 لولاه والاربعة دية له أيضا ولو وارثه
 (ولبيعة الحدود والقود) منه
 (اسلام كافر ذكر) لما اهل القتل
 بخلاف الاثنى بحر (و) مثله
 (ردة مسلم رجلا) الا المعلق
 فيقع ولا يجهل كما مر
 (وللولادة واستمالة الصبي)
 للصلاة عليه ولا ارث عندهما
 والشافعي وأحمد وهو أرجح فتح
 (والبكارة وعيوب النساء) فيما
 لا يطالع عليه الرجال امرأة حرة
 مسلمة والثنتان أحوط

والافتح قبول رجل واحد شهادته في البرجندى عن الملقطان المعلم اذا شهدته فزد في حوادث الصبيان تقبل شهادته اهـ فليحفظ (و)
نصاها (أقبرها من الحقوق سواء كان الحق ٥٧٦) (مألاً وغيره كنيكاح وطلاق ووكالة وصية واستمالة صبي) ولو (للأرث رجلان)

الافتح حوادث صبيان المكتب فانه
يقبل فيها شهادة المعلم منفردا فثبتت في
عن التبيين (أورجل وامرأتان)
ولا يفرق بينهما قوله تعالى قد ذكر
أحدهما الأخرى ولا تقبل شهادة
أربع بلا رجل لثلاث يكثرن وجهن
وخصن الأئمة الثلاثة بالأموال
وتوابعها (ولزم في الكل) من المراتب
الأربع (أقظ أشهد) بلفظ المضارع
بلا إجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا
اللفظ كطهارة ماء ورؤية هلال فهو
أخبار لا شهادة (أقبرها من الحقوق سواء كان)
لوجوبه في النبايع العدل من لم
يطعن عليه في بطن ولا فرج ومنه
الكذب بغير وجه من البطن
(لا يصح) خلافا للشافعي رضي الله
تعالى عنه (فالوقضى بشهادة فاسق
نقد) وأتم فتح (الآن يمنع منه) أي
من القضاء بشهادة الفاسق (الامام
فلا) ينفذ لما رآه يتأقت ويتقدم
بزمان ومكان وشهادة وقول معقد
حتى لا ينفذ فهاؤه بأقوال ضعيفة
وما في القضية والجمعي من قبول
ذي الرواة الصادق فقول الثاني بحر
وضعه السكال بأنه تعليل في مقابلة
النص فلا يقبل وأقره المصنف
(وهي) ان (على حاضر يحتاج)
الشاهد (الى الإشارة الى) ثلاثة
مواضع أعني (الخصمين والمشهود به
لوعينا) لا ديننا (وان على غائب)
كلما نقل الشهادة (او صنف فلا بد)
أقبرها (من نسبه الى جده فلا
يكفى ذكر اسمه وامم ابيه وصناعته
الا اذا كان يعرف بها) أي بالصناعة

(لا شهادة) بان لا يشترك في المصاهرة (فالوقضى بلا ذكر الجدة) فالحكم التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف بانه لا يسأل
قطا أهله وولده كفي جامع القصولين وماتقط ولا يسأل عن شاهده بلا طعن من الخصم الا في حد وقود وعندهما يسأل في الكل
ان جهل بجاهلهم بحر (سرا وعنا) أي قوله أي لصحة القاضي هكذا في الأصل ولعل الأصوب لصحة القضاء تأمل اهـ معصمه

لا يسأل عنهم اه (قوله به يفتي) مرتبطة بقوله وعندهم ابسأل في الكل قال في البحر والاصل
انه ان طعن الخصم سأل عنه في الكل والسأل في الحدود والقصاص وفي غيرها حصل
الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى على قوله ما في هذا الزمان كذا في
الهداية انتهى فكان ينبغي للمصنف أن يقدمه على قوله سر او علمه الا لا يوجبهم خلاف المراد
فانه ينبغي أن الفتوى لا تكتفاهما بالسري وجزم به ابن السكال في منتهى ذكر في البحر أن ما في
الكتن خلاف المفتي به وبه يظهر أن ما يفعل في زماننا من الاكتفاء بالعلانية خلاف المفتي
به بل في البحر لا بد من تقديم تركية السرعة على العلانية لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل
تركية العلانية حتى يركى في السرا اه فتنبه (قوله الرابع) بالامام في القرن الثالث الذي
شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيرية (قوله هو عدل) أي وجاز الشهادة قال في
الكافي ثم قيل لا بد أن يقول المعتدل هو عدل جاز الشهادة اذا العبد والمحدود في القذف
اذا تاب قدي عدل والاصح أن يكتب بقوله هو عدل الثبوت الحرية بالدار كذا في الهامش
لكن في البحر واختار السر خشي أنه لا يكتب بقوله هو عدل لأن المحدود في قذف بعد
التوبة عدل غير جاز الشهادة وينبغي ترجيحه اه وفي الهامش قوله قول المازكي الخ
أو يكتب في ذلك القراطس تحت اسمه هو عدل ومن عرف في القس لا يكتب شيئا استرازا
عن الهنك أو يكتب الله أعلم درر (قوله الحرية) مخالف لما نقل في بعض الشروح عن
الجامع الكبير من أن الناس أحرار الا في الشهادة والحدود والقصاص كما لا يخفى
فليتأمل بعقوبة لكن ذكر في البحر عن الزيلعي أن هذا محمول على ما اذا طعن الخصم
بالرق كما قبله القدوري اه (قوله بالمحدود) أي قولهم الاصل فحين كان في دار الاسلام
الحرية بفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص جواب عن النقص بالمحدود في القذف
الوارد على ما تقدم فان العدالة لا تستلزم عدم الخلف في القذف وانما يدل بفهوم الموافقة
لأن الاصل فحين كان في دار الاسلام عدم الخلف في القذف أيضا فهو مساوح (قوله
والتعديل) أي التزكية (قوله من الخصم) أي المدعى عليه والمدعى بالاولى وأطلقه
فشم ما اذا عدله المدعى عليه قبل الشهادة أو بعدها كما في البرازية ويحتاج الى تأمل فانه
قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان القس الطارئ على المعتدل
قبل القضاء كلمة ان يجر (قوله لم يصلح) أي لم يصلح من كما قال في الهامش لأن من زعم
المدعى وشهوده أن المدعى عليه كاذب في الانكار وتركية الكاذب القاسق لا تصح هذا
عند الامام وعندهما تصح ان كان من أهله بأن كان عدلا لكن عند محمد لا يقدم من ضم
اخر اليه (قوله عن الاشياء) أي قبيل التحكيم من أن الامام لو امر قضائه بخصم
الشهود وجب على العلماء أن ينصروه ويقولوا له الخ (قوله في مثل البيع) ولا بد من
بيان الثمن في الشهادة على الثمن وسنوضحه في باب الاختلاف فراجع (قوله ولو
بالتعاطي) وفيه يشهدون بالاختصاص والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز يجر عن البرازية وفيه

به يفتي) وهو اختلاف زمان
لانهم ما كانا في القرن الرابع ولو
اكتفى بالسري جاز جمع به يفتي
سراجية (وكفى في التزكية) قول
المزكي (هو عدل في الاصح)
الثبوت الحرية بالدار درر يفتي
الاصل فحين كان في دار الاسلام
الحرية فهو بعبارة جواب عن
النقص بالعبد وبدلته جواب عن
النقص بالمحدود ابن كمال
(والتعديل من الخصم الذي
لم يرجع اليه في التعديل لم يصلح)
فلو كان من يرجع اليه في التعديل
صح برأيه والمراد به تعديله تركيته
بقوله هم عدل زاد لكنهم أخطوا
أو نسوا أو لم يزد (و) أما قوله
صدقوا أو هم عدل صدقة فانه
(اعتراف بالحق) فيقفى بإقراره
لا بالبينه هذا بخلاف اختيار وفي
البحر من التهذيب يحذف الشهود
في زماننا لانه تركية اذا المجهول
لا يعرف المجهول وأقره المصنف
ثم نقل عنه عن الصيرفية تفويضه
للقاضي قلت ولاتنس ما ترجم
الاشياء (و) الشاهد (له أن يشهد
بما سمع أو رأى في مثل البيع) ولو
بالتعاطي فيكون من المرتبة

عن الخلاصة رجل حضر بهائم احتجج الى الشهادة لم يترى يشهد له بالملك بسبب الشراء
ولا يشهد له بالملك المطلق اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان
الحكم بالشراء بمن مجهول لا يصح كما في البرازية وانظر ما سيأتي وما مرق في الهامش عن
الدرر ويقول أشهد أنه باع أو أقر لأنه عاين السبب فوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا
إذا كان المبيع بالعد ظاهرًا وان كان بالباطن فكذا لان حقيقة البيع مبادلة المال
بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي
لا حقيقي اه (قوله والاقرار) بأن يسمع قول المقر فلان على كذا درر كذا في الهامش
(قوله ولو بالسكينة) في البحر عن البرازية ما ملخصه إذا كتب اقراره بين يدي الشهود
ولم يقل شيئاً لا يكون اقراراً فلا يقبل الشهادة به ولو كان مصدراً مرسوماً وان اغتاب على
وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الانحرس يشترط أن
يكون معنوياً مصدراً وان لم يكن الى الغائب وان كتب وقرأ عند الشهود ومطلقة أو قرأه
غيره وقال السكاتب أشهد واعلى به أو كتبه عندهم وقال أشهد واعلى بما فيه كان اقراراً
والافلاوي به ظهر أن ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جزم به في الفقه وغيره (قوله وان لم
يشهد عليه) لو قال المؤلف ولو قال لا تشهد على بدل قوله وان لم يشهد عليه لكان أئود
لما في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على جماعة تسعة الشهادة اه فمعلم حكم ما إذا
سكت بالافلاوي بهم وفيه وإذا سكت بشهد جماعة علم ولا يقول أشهدني لانه كذب (قوله
غيره) انظر عبارة البحر (قوله فسر) أي بأنه شاهد على المحجب (قوله شخصها) في
الملتقط إذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصاً فشهد اثنان عنده أنهم افلاوة لا يحل له أن يشهد
عليها وان رأى شخصاً وأقرت عنده فشهد اثنان أنهم افلاوة حل له أن يشهد عليها بحر اه
من أقول الشهادات واحدة برؤية شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين
حسرت عن وجهها وقالت أنا فافلاوة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجه مهري فلا يحتاج
الشهود الى شهادة عدلين أنهم افلاوة بنت فلان مادامت حية أذ يمكن الشاهد أن يشهد اليها
فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها (قوله وعليه الفتوى) وقيل
يقول لا بد من شهادة جماعة ولا يكفي الاثنان ذكر الفقيه أبو الليث عن نصير بن يحيى قال
كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة متى تجوز
إذا لم يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا تجوز حتى يشهد عنده جماعة أنهم افلاوة وكان أبو
يوسف وأبول يقولان يجوز إذا شهد عنده عدلان أنهم افلاوة وهو المختار للفتوى وعليه
الاعتماد لانه أيسر على الناس اه واعلم أنهم ما كما احتاج الالاسم والنسب للشهود عليه
وقت العمل يحتاجان عند أداء الشهادة الى من يشهد أن صاحبة الاسم والنسب هذه
وذكر الشيخ خير الدين أنه يصح التعريف بمن لا يقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليها
أو لها احتجاني بزيادة من البحر وغيره (قوله لان عند الخ) اسم أن ضمير الشأن محذوف

(والاقرار) ولو بالسكينة فيكون
مرتباً (وحكم الحاكم والقصب
والقتل وان لم يشهد عليه) ولو
مختصاً يرى وجهه المقر ويهجمه
(ولا يشهد على محجب بسماعه منه
الا اذا تبين القائل) بأن لم يكن في
البيت غيره لكن لو فسر لا قبل
درر (أو يرى شخصها) أي القائلة
(مع شهادة اثنين بأنهم افلاوة بن
فلان بن فلان) ويصح في هذا
للاشهادة على الاسم والنسب وعليه
الفتوى جامع الفصولين* (فرع)
في الجواهر عن محمد لا ينبغي
للقهاء كتب الشهادة لان عند
الادامية ضهور المتعدي عليه

والجمله بعده خبرها (قوله فيضه) أي بضرب المذمى عليه بنفسه للفقير (قوله وإذا كان بين الخطين الخ) وفي الباقي عن خزانه الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت أنه خطه وقد جرت العادة بين الناس أن مثله حجة وهذا مشكل لكونه شاملا على الخط وهذا لا يعتبر واهذا الاشبه ووجهه لا ينهض وسيجيء وقدم الشارح أنه لا يعمل بالخط الا في مسائل يعمد بها كتاب أهل الحرب بطلب الامان كما في سير الخانية ويلحق به البراءة السلطانية بالوظائف في زمانها الثانية يعمل بدفتر السمسار والصراف والبيع كما في قضاء الخانية اه كذا في الهامش (قوله ظاهرة) ضمنه معنى دالة فعداه يعمل أو متعلقة بتبدل محذوف أو لفظ على بمعنى في (قوله لا يصدق) هذا خلاف ما عليه العامة كما قدمناه عن الجبر (قوله وقتناوي قارئ الهداية) عبارتها مثل اذا كتب شخص ورقة بخطه أن في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه شخص المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكولة يلزم المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الغفاني ان في ذمته فلان بن فلان الغفاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه اه ثم أجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضور الشهود فهو معتبر فيسقط من شاهد كتابته ان يشهد عليه اذا شهدوا اذ عرف الشاهد ما كتب أو قرأه عليه أما اذا شهدوا أنه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك اه وحاصل الجوابين أن الحق ثبت باعترافه بأنه خطه أو بالشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته أو اقراره عليهم والافلاوهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى أن هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في الجبر عن البرازية في تعاميل المسئلة بقوله لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حررتة لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق بينهما ما جمل على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول القاضي النسفي كما في البرازية وقد قدمنا انه خلاف ما عليه العاقل (قوله ما لم يشهد عليه) أي ما لم يقل له الشاهد اشهد على شهادتي (قوله تصوير صدر الشريعة) حيث قال مع رجل أداء الشهادة عند القاضي لم يسغ له أن يشهد على شهادته (قوله وقولهم) عطف على تصوير ووجه المخالفة الاطلاق وعدم تقييد الاشرط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله وقبول التعميل) فلو أشهد عليه ما فقال لا قبل لا يصح شاهد الحق لو شهد به ذلك لا يقبل قنينة وينبغي أن يكون هذا على قول محمد من انه قكيل ولا وكيل أن لا يقبل وأما على قولهما من انه تكميل فلا يطل بالرد لأن من حمل غيره شهادته لم يطل بالرد جبر (قوله بعد المدة) أي بعد أن حبسه القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال اقضى دينه ولم يصبر على ذل الحبس كما تقدم مدني (قوله فشهدا اجماعا) الاحسن ما في الجبر حيث قال وقيدنا بتركية السر للاحتراز عن تركية

فكتب وبين الخطين (مشابهة ظاهرة) على انه ما خط كاتب واحد (لا يحكم عليه بالمال) هو الصحيح خاتمة وان أفقي قارئ الهداية بخلافه فلا يقول عليه وانما يقول على هذا التعميل لأن فاضيلان من أجل من بعده على صحته كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار اربعة مذمى الاشبه اما لکن في شرح الوهبانية لوقال هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا يصدق ويسلم بالمال ونحوه في الملقط وقتناوي قارئ الهداية فراجع ذلك (ولا يشهد على شهادة غيره مالم يشهد عليه) وقيدته في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القضاة فلو فيه جاز وان لم يشهد مشربا لانية عن الجوهرة ويخالفه تصوير صدر الشريعة وغيره وقولهم لا بد من التعميل وقبول التعميل وعدم التمسك به التعميل على الاظهر نعم الشهادة بتقضاء القاضي هيصة وان لم يشهد بها القاضي عليه وقيدته أبو يوسف بمجلس القضاء وهو الاحوط ذكره في الخلاصة (كفي) عدل (واحد) في اثني عشر مسألة على ما في الاشبهاء منها اخبار القاضي بافلاس الهبوس بعد المنة (وللتركية) أي تركية السر وأما

تركية العلانية فشهدا اجماعا (وترجمة الشاهد)

العلانية فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصيرة وغير ذلك لا ينظر
 الشهادة اجماعا لان معنى الشهادة فيها اظهر فانه تختص بمجلس القضاء وكذا يشترط
 العدد فيها على ما قاله الخصاص ٥١ وفي البحر أيضا ونخرج من كلامه تركية الشاهد
 بهذا الزنا فلا يثبت في المزكى فيها من أهلية الشهادة والعدد الاربعه اجماعا ولم أر الا أن
 حكم تركية الشاهد بيمين الحدود ومقتضى ما قالوه اشد ترابطا بين لهما ٥١ (قوله
 والخصم) أي المدعى أو المدعى عليه كافي القبح (قوله إلى المزكى) وكذا من المزكى إلى
 القاضى فتح (قوله وجاز تركية الخ) وكذا تركية المرأة والاعى بخلاف ترجمتهما كافي
 البحر (قوله ووالد) لو زاد في البحر وعكسه والعبد لولا وعكسه والمرأة والاعى
 والمحدود في قذف اذا تاب وأحد الزوجين للآخر (قوله تقوم) أي تقوم الضمير
 والمتناعات (قوله هو جيد) أي المسلم فيه كذا في الهامش (قوله وافلاس) يعني اذا أخبر
 القاضى بافلاس المجهوس بعدم مضي مدة الحبس أطلقه جوى على الاشياء كذا في
 الهامش (قوله والعيب يظهر) أي في اثبات العيب الذي يختلف فيه المباح والمشتري
 (قوله على مامر) أي من رواية الحسن من قبول خبر الواحد بلا حلف (قوله وموت) أي
 موت الغائب (قوله يخبر) أي اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسههما أن
 يشهدا على موته والثانية عشر قول أمين القاضى اذا أخبره بشهادة شهود على عينه عذر
 حضورها كافي دعوى القسمة أشباه مدنى (قوله وفي المتن الخ) وفي الخاتمة صحتها
 احتمل لأقبل شهادته ما لم أسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل
 مسجده ومجتمعه كافي الغريب انه صالح أو غيره ٥١ وفرق في الظاهرية بينهم بأن النصراني
 كان له شهادة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهو يدل على أن الاصل عدم العدالة
 بغير (قوله ولم يذكرها) وهذا قوله ما قال ابو يوسف يحل له أن يشهد وفي الهداية محمد
 مع أبي يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسئلة انهم متفقون على أنه لا يهل له أن يشهد
 في قول أصحابنا جميعا الا أن يترك الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد القاضى
 شهادة في ديوانه لأن ما في قطره تحت خقه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم
 ولا كذلك الشهادة في الصلح لانها في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه
 الشهادة أو أخبره قوم ممن يثق بهم انما يشهد فانحن وأنت كذا في الهداية وفي البرزوى
 الصغير اذا استيقن أنه خطئه وعلم انه لم يزد فيه شي بأن كان محبوا عنده وعلم بدليل آخر أنه
 لم يزد فيه لكن لا يحفظ ما سمع فعندهما لا يسمع ان يشهد وعند أبي يوسف يسمعه وما قاله أبو
 يوسف هو المعمول به وقال في التوقيم قولهما معا الصحيح جوهرية (قوله عن المبني)
 قد مر في كتاب القاضى عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الصلح في يد الشاهد لان التعبير
 نادر وانظر يظهر فراجعته ورجع في القبح ما ذكره الشارح وذكره حكاية تزيده (قوله الا في
 عشرة) كاهامد كورة هنامتنا وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده شيء في الطبقات

والخصم (والرسالة) من القاضى
 إلى المزكى والاشنان أحوط وجاز
 تركية عبدوصي ووالد وقد نظم
 ابن وهبان منها أحد عشر فقال
 ويقبل عدل واحد في تقوم
 ويرجح وتعدل وأرض يشتر
 وترجعه والسلم هل هو جيد
 وافلاس الرسالة والعيب يظهر
 وصوم على ما مر أو عند عدل
 وموت اذا الشاهد ينحصر
 (والتركية للمدعى) تكون
 بالامانة في دينه ولسانه ويده وأنه
 صاحب بقلعة فان لم يعرفه المساوي
 سألو عنه عدول المشركين اختيار
 وفي المتن عدل نصراني ثم أسلم
 قبلت شهادته ولو سكر الذي
 لا تقبل (ولا يشهد من رأى خطئه
 ولم يذكرها) أي الحادثة (كذا
 القاضى والراوى) اشباه الخط
 للخط وجوزامو في حوزة وبه
 ناخذ بغير عن المبني (ولا يشهد
 أحد بماله يمينه) بالاجماع
 (الافى) عشرة على ما في شرح
 الوهبانية منها العتق والولا عند
 الثاني والمهر على الاصح بزانية

النسبة للقيمى فى ترجمة ابراهيم بن اسحق من نظامه

افهم مسائل ستة واشهد بها * من غير رؤيا او غير ووقوف

نسب وموت والولادونا كح * وولاية القاضى وأصل وقوف اه

(قوله والنسب) قال فى فتاوى قارى الهداية ولو ان رجل انزل بين ظهرانى قوم وهم لا يعرفونه وقال أنا فلان بن فلان قال محمد رضى الله عنه لا يسبهم أن يشهدوا على نسبه حتى ياتوا من أهل بلده رجلين يشهدان عندهم على نسبه قال الخصاص وهو الصحيح اه كذا فى الهامش (قوله والموت) قال فى الثانى عشر من جامع الفصولين شهد احد العدلين بموت الغائب والآخر بجماعته فالمرأة تأخذ بقول من يخبر بموته وتقام فيه اه كذا فى الهامش وفيه اذالم يعاين الموت الا واحد لا يقضى به وحده ولكن لو أخبر به عدلان مثله فاذا سمع منه حل له أن يشهد بموته فبشهادان فيقضى جامع الفصولين وفيه ولو جاء خبر بموت رجل من أرض أخرى وصنع أهله ما يصنع على الميت لم يسع لاحد أن يشهد بموته الا من شهد موته أو سمع من شهد موته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذا بجامع الفصولين اه (قوله والنسب) قال فى جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين من بين جماعة حاضرين فى بيت عقد النكاح بأن المهر كذا يقبل لامن سمع من غيرهم اه كذا فى الهامش (قوله وولاية القاضى) ويزاد الوالى كما فى الخلاصة والبرازية (قوله وشرايطه) المراد من الشرايط أن يقولوا ان قدر من الغلة لكذا ثم يصرف الفضل الى كذا بعد بيان الجهة بجر (قوله كما من) أى فى كتاب الوقف وقد منها ذلك الحقيقة (قوله عدلين) يعنى ومن فى حكمهما وهو عدل وعدلتهان كما فى الملتقى (قوله الا فى الموت) قال فى جامع الفصولين شهدا أن أباه مات وترك ميراثا الا أنهم لم يدركا الموت لا تقبل لانهم ما شهدا بملك للميت بسماع لم تجز اه (قوله ومن فى يده الخ) فى عتده من العشرة انظر ذكره فى الفتح والبحر (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو ظاهر ان تأمل مدنى (قوله لك أن تشهد الخ) قال فى البحر ثم اعلم أنه انما يشهد بالملك الذى اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لم يره فلو أخبره لم تجز له الشهادة بالملك كما فى الخلاصة اه (قوله ذلك) قال فى الشريعة لا ية اذا رأى انسان درة عتيقة فى يد كاس أو كبا فى يد جاهل ليس فى آثانه من هو أهله لا يسعه أن يشهد بالملك له فعرف أن مجرد اليد لا يكتفى اه مدنى (قوله اذا ادعاه) أشار الى التوفيق بينه وبين ما فى الزباني كما أوضح فى البحر (قوله أو عناية اليد) أى بأن يقول لاني رأيته فى يده يتصرف فيه تصرف المالك جامع الفصولين وفى الظهيرية من الشهادة الشرعية أن يشهد عنده عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استهاد ويقع فى قلبه أن الامر كذلك اه ومثله فى جامع الفصولين (قوله على الاصح) انظر ما كتبه فى كتاب الوقف فى فصل براعى شرط الوقف نقله عن مجموعة شيخه شايخنا من لا على فانه صحيح عدم القبول تعويلا على ما فى عامة المتن وغيرها وأن ما فى المتن مقدم على

و (النسب والموت والنكاح

والدخول) بزوجه (وولاية

القاضى وأصل الوقف) وقيل

وشرايطه على المختار كما مر فى باب

(و) أصله (هو كل ما تعلق به صحته

وقوقف عليه) والاخر شرايطه

(فله الشهادة بذلك اذا أخبر بهما)

بهذه الاشياء (من يثق) الشاهد

(به) من خبر جماعة لا يتصور

لواطوره هم على الكذب بالشرط

عدالة أو شهادة عدلين الا فى الموت

فيكفى العدل ولو اتى وهو المختار

ماتى وفتح وقيد شارح الوهبانية

بأن لا يكون الخبر متهما كوارث

وموصى له (ومن فى يده شئ سوى

رفيق) علم رقه (يعبر عن نفسه)

والافه وكما عفا (لك أن تشهد به

أنه له ان وقع فى قبلك ذلك) أى انه

ما سكه (والالا) ولو عاين القاضى

ذلك جازله القضا به براز به أى اذا

ادعاه المالك والا لا (وان قسر)

الشاهد (للقاضى أن شهادته

بالسماع أو عناية اليد ردت على

الصحيح (الا فى الوقف والموت اذا)

فسراو (قال فيه أخبرنا من يثق به)

تقبل (على الاصح)

الفتاوى وبه أفق به الرملة ومفتي دار السلطنة على أفندي (قوله خلاصة) كذبت فيما
مر تأييده (قوله سمعنا من الناس الخ) قال في الثانية شهد بذلك لأننا سمعنا من الناس
لا تقبل شهادتهم أقول ببقى لو قال أخبرني من اتق به وظاهر كلام الشارح أنه ليس من
السمع لكن في البحر عن الدنيا يصح أنه منه ولو شهد على موت رجل فاما ان يطلق ما قبل
أو قال لم نعلم موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل بالاختلاف
وان كان مشهورا ذكر في الاصل أنه تقبل وقال بعضهم لا تقبل وبه أخذ المصدر الشهيد
وفي العناية هو الصحيح وان قالنا شهد أنه مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت
وقال بعضهم لا تجوز طمعية (قوله في السك) أي فيما يجوز فيه الشهادة بالسمع كافي
الغاية كذا في الهامش

(باب القبول وعدمه)

(قوله أي من يجب الخ) قال في البحر والمراد من يجب قبول شهادته على القاضي ومن
لا يجب لامن يصح قبولها ومن لا يصح لان من ذكره ممن لا تقبل الفاسق وهو لو قضى
بشهادته صح بخلاف العبد والصبي والزوجة والولد والاصل لكن في خزائن المفتين اذا
قضى بشهادة الاعمي والمحدود في القسذف اذا تاب أو بشهادة أحد الزوجين مع آخر
لصاحبه أو بشهادة الولد لولده أو عكسه نفذ حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه
فلمراد من عدم القبول عدم حله وذكر في منية المفتي اختلاف في النفاذ بشهادة المحدود
بعد التوبة اهـ (قوله لصحة الفاسق) أي شهادته (قوله مثلا) انما قال مثلا ليشمل
الاعمى (قوله تقبل الخ) أي لا قبولها ما على المسلمين وغيرهم بل المراد اصل القبول فلا
ينافي أن بعضهم كفار وانما قبل شهادتهم لان فسقهم من حيث الاعتراف وما وقعهم فيه
الا التعمق والغلو في الدين والفاسق انما ترد شهادته بتهمة الكذب مدني (قوله لا تكفر)
فمن وجب كفار منهم فلا كبر على عدم قبوله كما في التقرير وفي المحيط البرهاني وهو
الصحيح وما ذكر في الاصل محمول عليه بجهل وفهمه عن السراج وأن لا يكون ما نحن فيه يكون
عدلا في تعاطيه واعتراضه بأنه ليس مذكورا في ظاهرا الرواية وفيه نظر فانه شرط في السني
فيما ظنك في غيره تأمل (قوله واسكن من حلف أنه محقق فوذهب الخ) الاولى التعبير بالراء
كما في الفتح يدل الواو وهذا قول ثان في تفسيرهم كافي البحر وشرح ابن السكال نعم في شرح
المجمع كما هنا حيث قال هم صنف من الروافض ينسبون الى أبي الخطاب محمد بن أبي وهب
الاجدع الكوفي يعتقدون جواز الشهادة لمن حلف عندهم انه محقق ويقولون المسلم
لا يحلف كاذبا ويعتقدون أن الشهادة واجبة لشبهتهم سواء كان صادقا أو كاذبا اهـ وفي
تفسيرات السيد الشيرازي ما يفيد أنهم كفار فانه قال مانصه قالوا الاثمة الانبياء وأبو
الخطاب نبى وهو لا يستعملون شهادة الزور ولو اقيمهم على محققهم وقالوا الجنة نعيم الدنيا
والنار آلامها (قوله بل اثم الخ) ومن التهمة المانعة أن يجزى الشاهد بشهادته الى نفسه

خلاصة بل في العزيمة عن الثانية
معنى التفسير أن يقول لشهدنا
لأننا سمعنا من الناس أما لو قال لم
نعلم ذلك ولا كنهه اشترع عندنا
جازت في الكل وصححه شارح
الوجهانية وغيره انتهى

(باب القبول وعدمه)

أي من يجب على القاضي قبول
شهادته ومن لا يجب لامن يصح
قبولها أو لا يصح لصحة الفاسق
مثلا كما حققه المصنف في العاقبة
بأشوا وغيره (قوله من أهل الأهواء)
أي أصحاب بدع لا تكفر بغير وقدر
ورفض وخروج وتشبيه وتعطيل
وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا
اثني عشر مذهب (الانطوائية)
صنف من الروافض يرون الشهادة
لشبهتهم ولا كل من حلف أنه محقق
فذهبهم لا يبعد عنهم بل التهمة الكذب
ولم يبق مذهبهم ذكر بجزء

(و) من (الذي) (لوهذا في دينهم
 بوجهة (على مثله) (الافى خمس
 مسائل على ما في الاشياء وتبطل
 باسلامه قبل القضاء وكذا يهدده
 لوجهة (و) (ان
 اختلافه) (كاليهود والنصارى
 (ر) الذي (على المستامن لا عكسه)
 ولا امر تدعى على مثله في الاصح
 (وتقبل منه على) مستامن (مثله
 مع اتحاد الدار) لان اختلاف
 دارهم ما يقطع الولاية كما يمنع
 التوارث (و) (تقبل (من عدو
 بسبب الدين) لانهم من المسلمين
 بخلاف الديونية فانه لا يأمن من
 التقول عليه كما سيحكي وأما
 الصديق لصديقه فتقبل الا اذا
 كانت الصداقة متناهية بحيث
 يتصرف ككل في مال الآخر
 فتاوى المصنف معز بالمعنيين
 الحكم (و) (من (مركب
 صغيرة) (بالاصرار) (ان اجتنب
 الكبائر) كلها وغلب صوابه على
 صفاته دروغ غيرها قال وهو
 معنى العدالة وفي الخلاصة كل
 فعل يرفض المرأة والكرم كبيرة
 وأقره ابن الكمال قال وفي تركب
 كبيرة سقطت عنه (و) (من
 أقلف) (لوهذا والاولا به تأخذ

نفما أو يدفع عن نفسه مفر ما خاية فشهادة الفرد ليست مقبولة لاسيما اذا كانت على فعل
 نفسه هداية كذا في الهامش (قوله ومن الذي الخ) قال في فتاوى الهندية مات وعليه
 دين لمسلم بشهادة نصراني ودين للنصراني بشهادة نصراني قال أبو حنيفة رحمه الله ومحمد
 وزفر بندي بدين المسلم فان فضل شيء كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط اه كذا في الهامش
 (قوله على ما في الاشياء) وهي ما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه قد أسلم حيا كان
 أو ميتا فلا يصلي عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة وما اذا شهد على
 نصراني ميت بدين وهو مدينون مسلم وما اذا شهد عليه بعين اشتراها من مسلم وما اذا شهد
 أربعة نصاري على نصراني أنه زنى بمسلمه الا اذا قالوا استكرهها فيصعد الرجل وحده كما في
 الخيانة وما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبده قضى به فلان القاضي
 المسلم له كذا في الاشياء والنظائر مدني (قوله باسلامه) أي اسلام المشهود عليه (قوله
 منه) أي من المستامن فدينه لانه لا يتصور غيره فان لم يدخل بالأمان قهر الاسترق
 ولا شهادة للعبدة على أحد فتح (قوله مع اتحاد الدار) أي بان يكونان من أهل دار واحدة
 فان كانوا من دارين كالروم والترک لم تقبل هداية ولا يخفى أن الضمير في كانوا للمستأمنين
 في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نقل عن الجوى من تمثله لاتحاد الدار كونهما في دار
 الاسلام والاروم توارثهما سيمتد وان كانا من دارين مختلفتين وفي الفتح وانما تقبل شهادة
 الذي على المستأمن وان كانا من أهل دارين مختلفتين لان الذي بعقد الذمة صار كالاسلم
 وشهادة المسلم تقبل على المستأمن فكذا الذي (قوله على صفاته) أشار الى أنه كان
 ينبغي أن يزيد وبلا غلبة قال ابن الكمال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا
 بالغلبة هل ما أفصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجتنب الكبائر كلها
 حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عنه التمس وفي الصفات العبرة بالغلبة أو بالاصرار على الصغيرة
 فتصير كبيرة ولذا قال وغلب صوابه اه قال في الهامش لا تقبل شهادة من يجلس مجلس
 الغبور والجهانة والشرب وان لم يشرب هكذا في المحيط فتاوى هندية وفيها والفاسق اذا
 تاب لا تقبل شهادته ما لم يعرض عليه زمان يظهر عليه أثر التوبة والعصم ان ذلك مقفوض الى
 رأي القاضى اه (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الاقضية والذي اعتمد الكذب اذا تاب
 لا تقبل شهادته ذخيرة وسيد كره الشارح (قوله كبيرة) الاصح انها كل ما كان شنيعا
 بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كما بسطه القهستاني وغيره كذا في شرح الملتقى وقال في
 الفتح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجتنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط
 عنه التمس وفي الصفات العبرة بالغلبة لتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لهصام وعليه
 المعقول غير أن الحاكم بزوال العدل البار تكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلا يشترط في
 شرب الخمر والسكر الايمان والله سبحانه اعلم اه (قوله سقطت عنه التمس) وهو دأب اذا تاب
 لكن قال في البحر وفي الخيانة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يعرض عليه زمان يظهر

التوبة ثم بعضهم قدره بسنة أشهر وبعضهم قدره بسنة والعصم أن ذلك موقوف على رأي
القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلهم مدبر ورثم تاب فشهدت قبل من غير مدة
أه وقد من أن الشاهد إذا كان فاسقا مسرا لا ينبغي أن يجبر بنفسه كي لا يطل حق المدعى
وصريح به في العدة أيضا اهـ (فائدة) من اتهم بالفسق لا يطل عدله والمعدل إذا قال
لشاهد هو متهم بالفسق لا يطل عدله خاتمة (قوله بجر) من له في التاترخانية (قوله كسر)
أشار إلى فائدة تقييده في الهداية بأن لا يترك الختان استخفا فابا بالدين وفي الجهر عن الخلاصة
والهتار أن أول وقته سبع وآخرة اثنا عشرة (قوله وخمسة) لأن حاصل أمره أنه مظلوم
نعم لو كان ارتضاء لنفسه وقعه بختار منع وقد قبل عرشه فادعاه لخصه على قدمه بن
مطعون رواه ابن أبي شيبة من (قوله وأقطع) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد
رجل في سيرة ثم كان بعد ذلك يشهد قبل شهادته من (قوله بالزنا) أي ولو شهد بالزنا
على غيره تقبل قال في المنع وتقبل شهادته ولد الزنا لأن فسق الأبوين لا يوجب فسق الولد
ككفرهما أو طلاقه فحمل ما إذا شهد بالزنا وبغيره خلا فالملك في الأول اهـ مدني (قوله
كاشي) فيقبل مع رجل وامرأة في غير حد وقود (قوله بآيات العتق) تقدم أنه لا يضاف
بعد خروج المبيع عن ملكه الخ ما تروى التضاف فراجع وقوله العتق لأنه لو لا شهادتهما
لتضافا وفتح البيع المقتضي لإبطال العتق من (قوله ومن يحرم رضاها) قال في الاضية
تقبل لا يويه من الرضا ولين أرضه امرأته ولا م امرأته وأبها برارية من الشهادة فيما
تقبل وفيما لا تقبل اهـ وتقبل لامرأته وأبها ولزوج ابنته ولا امرأة أبنته ولا امرأة
أبيه ولا اخت امرأته اهـ كذا في الهامش عن الحامدية معز بالخلاصة (قوله امتدت
الخصومة) أي سنتين من (قوله لوعدولا) قال في المنع من الجهر وينبغي تحمله على ما إذا لم
يساعد المدعى في الخصومة أو لم يكثر ذلك توفيقا اهـ ووفق الرمي بغيره حيث قال مفهوم
قوله لوعد ولا أنهم إذا كانوا مستورين لا تقبل وإن لم تمتد الخصومة لاتهممة بالخصومة وإذا
كانوا عدولا تقبل لارتفاع الهممة مع العدالة فيجعل ما في القنينة على ما إذا لم يكونوا عدولا
توفيقا وما قلناه أشبهه لأن المعتمد في باب الشهادات العدالة (قوله على ذي ممت)
نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصاري على ألف على الميت وأقام
نصراني آخرين كذلك فالألف المتروكة للمسلم عنده وعند أبي يوسف نصراها من الأصل أن
القبول عنده في حق إثبات الدين على الميت فقط دون إثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى
قول الثاني في حقه ما ذخيرة لمخصا به ظهر أن قبولها على الميت مقيد بما إذا لم يكن عليه
دين لمسلم نعم هو قيد لإثبات الشريعة بينه وبين المدعى الآخر فإذا كان الآخر نصرانيا
أيضا يشاركه والأفالمال للمسلم إذ لو شاركه لم يملكه لزم قيامها على المسلم وظهر أيضا أن
المصنف ترك قيد الابعاد منه وهو ضيق التركة عن الدينين والأفلا يلزم قيامها على المسلم
كما لا يفتي هذا ما ظهر لي بعد التفتير التام حتى ظفرت به بارة الذخيرة فاعتقمت هذا التهرب

بجر والاستمراء بشي من الشرائع
كفسر ابن كمال (وخصي) وأقطع
(وولد الزنا) ولو بالزنا خلا فالملك
(وخشي) كاشي لو مشكلا والأفلا
اشكال (وعتيق لعتقه وعكسه)
الالتمة لما في الخلاصة شهد بعد
عتقه ما أن الثمن كذا عند
اختلاف بائع ومشتري لم تقبل بل
المنع بإثبات العتق (ولا خيصة)
وعه ومن يحرم رضاها أو مصاهرة
الأذا امتدت الخصومة وخاصم
معه على ما في القنينة وفي الخزانة
تخصم الشهود والمدعى عليه
تقبل لوعدولا (ومن كفر على عبد
كافر مولا مسلم أو) على وكيل
(من ترك كفر مولا مسلم لا يجوز
عكسه) لقيامها على مسلم قصدا
وفي الأول ضمنا (و) تقبل (على
ذي ميت وصيه مسلم إن لم يكن
عليه دين مسلم)

وادعى في حاشية الرمي على البحر عن المنهاج لابي حنبل العسقلاني نصراني مات بخباء
 مسلم ونصراني وأقام كل واحد منهما البينة أن له على الميت ديناً فان كان شهود
 الفريقين ذميين أو شهود النصراني ذميين يدينون المسلم فان فضل شيء صرف الى دين
 النصراني وروى الحسن بن علي بن يوسف أنه يجعل بينهم ما على مقدار دينه ما قيل أنه قول
 أبي يوسف الأخير وان كان شهود الفريقين مسلمين أو شهود الذي خاصة مسلمين فالمال
 بينهم ما في قولهم اه (قوله بجر) عبارة فان كان فقد كتبناه عن الجامع اه والذي
 كتبه هو قوله نصراني مات عن مائة فأقام مسلم شاهدين عليه بمائة ومسلم ونصراني
 يشهدان له والباقي بينهم ما والشركة لا تمنع لانهم باقراره اه ووجهه أن الشهادة
 الثانية لا تثبت للذي مشاركته مع المسلم كما قد علمناه وان كان المسلم لما ادعى المائة مع
 النصراني صار طالبان نصفها والمنفرد يطلب كلها فتقسم عولاً فلقد عي الكمل الثمان لان
 له نصفين وللمسلم الاثر الثالث لان له نصفاً فقط ان كان لما ادعى مع النصراني قسم الثلث
 بينهم وهذا معنى قوله والشركة لا تمنع لانهم باقراره وانظر ما سنذكره في كتاب القرائض
 عند قوله ثم تقدم دينونه (قوله كما مر) أي قرياً (قوله في مستدين) حل القول فيه ما
 في الشرع بلالة بمشاعلي ما اذا كان الخصم المسلم مقرباً بالدين من ذكر الاوصاية والنسب
 وأما لو كان منكر اللادين كيف تقبل شهادة الذميين عليه (قوله وأحضر) أي الوصي
 (قوله ابن الميت) أي النصراني (قوله على مسلم) وأقام شاهدين نصرانيين على نسبته
 تقبل وهذا استحسان ووجهه الضرورة لعدم حضور المسلمين موتهم ولا تكاليفهم كذا
 في الدرر كذا في الهامش (قوله بحق) أي ثابت كذا في الهامش (قوله كريس القرينة)
 قال في الفتح وهذا المسمى في بلادنا شيخ البلد وقد مناعن البرذوي أن القائم بتوزيع هذه
 النوائب السلطانية والجلاليات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أصله ظالم فعلى هذا
 تقبل شهادته اه (قوله الخامس) جميع أشخاص من النخس وهو الطعن ومنه قبل لدلال
 الدواب فخاص (قوله وقبل) هذا يمكن في مثل عبارة الكنز فانه لم يقل الا اذا كانوا
 أعواناً الخ (قوله المخترفين) فيكون فيه رد على من رد شهادة أهل الحرف الخسيسة
 قال في الفتح وأما أهل الصناعات الدينية كالقنواقي والزبال والحائك والحجام فقبل
 لا تقبل والاصح أنهم اتقبل لانه قد نزلوا قوم صالحون فسلم القساح لا يبي على ظاهر
 الصناعة وتما فيه فراجعهم (قوله والا الخ) أي بان كان أبوه تاجر أو استترف هو
 بالحماء كذا أو الحلاقة أو غير ذلك لا تركابه الدناءة كذا في الهامش (قوله ففتح) لم أره في
 الفتح بل ذكره في البصري صيغة ينبغي وقال الرمي في هذا التقييد نظري فله وان له نظراً فأتى
 أي في التقييد بقوله بجر فة لا ثقة الخ ووجهه أنهم جعلوا العبرة للعدالة لا للحرقة فيكم من
 دنى صفاة أتى من ذي منصب ووجهه على أن الغالب انه لا يصدق عن سرفته أي به الى
 أدنى منها الاقله ذات يده أو صوابها عليه ولا سيما اذا علمه أباه أو صوبه في صغره ولم

بجر وفي الاشياء لا تقبل شهادة كافر
 على مسلم الا بها كما مر أو ضرورة
 في مستدين في الايصاء شهد كافران
 على كافر انه أوصى الى كافر واحد
 مسلم عليه حق للميت وفي النسب
 شهد أن النصراني ابن الميت
 فادعى على مسلم بحق وهذا استحسان
 ووجهه في الدرر (والهـ الـ)
 للسلطان (الا اذا كانوا أعواناً على
 الظلم) فلا تقبل شهادتهم لغاية طلبهم
 كريس القرينة والجلالي والصراف
 والمعرفين في المراكب والعرفاء في
 جميع الاصناف ومحضر قضاة
 العهد والوكلاء المقبول والصكالة
 وضمان الجهات كمقاطعة سوق
 النخاسين حتى حل تعين الشاهد
 لشهادته على باطل ففتح وبجر وفي
 الوهبانية أمير كبير ادعى فشهد
 له على له ونوابه ورعاياهم لا تقبل
 كدشادة المزارع لرب الارض
 وقيل اراد بالعمال المخترفين أي
 بجر فة لا ثقة به وهي سرفته بانه
 واجداده والافلامس رأه له لودنية
 فلا شهادته لما عرف في حد العدالة
 ففتح واقره المصنف (لا) تقبل

يتقن غيرها فتأمل وفي حاشية أبي السعد وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه هو قريبان ان
صاحب الصناعة الدينية كالزبال والحائك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه
قلت ويدفع بأن مراده أن عدوله عن حرفة أبيه الى أدنى منها دليل على عدم المروءة وان
كانت حرفة أبيه دينية فينبغي أن يقال هو كذلك ان عدله بالاعتذار تأمل (قوله من
أعني) الا في رواية زفر عن أبي حنيفة فيمن يجزى فيه السماع لان الحاجة فيه الى السماع
ولا خلل فيه باقاني على الملتقى كذا في الهامش (قوله أي لا يقضي بها) خلافا لابي يوسف
فيما اذا شتم له بصيرا فبها تقبل لحصول العلم بالمعينة والاداء يختص بالقول ولسانه غير
موف والتعريف يحصل بالنسبة كفي الشهادة على الميت ولنا أن الاداء يقتضي التمييز
بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز الا على الالزام وفيه شبهة يمكن التفرز
عنها بجمع الشهود والنسبة لتمييز الغائب دون الحاضر وصار كالخرد والقصاص اه
باقاني على الملتقى كذا في الهامش (قوله بالسماع) كالنسب والموت (قوله خلافا للثاني)
أي فيهما واستظهر قوله بالاول صدر الاشهر فقلنا وقوله أظهر راكن رده في اليقينية
بأن المفهوم من سائر الكتب عدم اظهر رتبته وأما قوله بالثاني فهو مروي عن الامام
أيضا قال في الجوز واختاره في الخلاصة ورده الرمي بأنه ليس في الخلاصة ما يقتضي
ترجيحه واختياره (قوله بالاولي) لان في الاعني انما يتحقق التهمة في نسبته وهما يتحقق
في نسبته وغيرهما من قدر المشهود به وأما ركن كذا في الفتح ونقل أيضا عن المبسوط انه
باجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وتعامه فيه (قوله ولومكتبا) والمعنى
في المرض كالمكتاب في زمن السعاية عند أبي حنيفة وعندهما حرمت ديون (تبيينات) *
مات عن عم وأمتين وعبدان فاعقبتهم ما لم يشهدوا بموت أحدهما بعينها أي انه أقربها
في حجة لم تقبل عنده لان قبولها ابتداء بطلانها انتهى لان معتق البعض كالمكتاب
لا تقبل شهادته عنده لا عندهما ولو شهد أن الثانية أخت الميت قبل الشهادة الاولى
أو بعددها ومعه لا تقبل بالاجماع لاننا لو قبلنا ما صارت حصة مع الميت فيخرج العم عن
الوراثه بجوز عن المحيط أقول هذا ظاهر عند وجود الشهادتين وأما عند سبب شهادة
الاختية فالعلة فيها هي علة البتنية فتعقد وفي المحيط ما رت عن أخ لا يعلم له وارث غيره فقال
عبدان من رقيق الميت انه أعتقنا في حجة وان هذا الآخر ابنه فصداقهما الاخ في ذلك
لا تقبل في دعوى الاعتاق لانه أقرب بأنه لملك له فيهما بل هو ما عنده لادخله لقرار الاخ
انه وارث دونه قبل بطلان شهادتهما في النسب ولو كان مكان الآخر أي جاز شهادتهما او ثبت
نسبهما أو يسهان في نصف قيمتهما لانه أقر أن حقه في نصف الميراث فصح بالاعتق لانه لا ينجز
عندهما الا أن العتق في عبده مشترك فوجب السعاية للشريك الساكت وأقول عند أبي
حنيفة يثبتان كما قال غير أن شهادتهما بالبتنية لم تقبل لان معتق البعض لا تقبل شهادته
فتعقد (فائدة) * قضى بشهادة فظهور راعين بطلانها فلو قضى بوكالة بينهما وأخذ

(من اعني) أي لا يقضي بها ولو
قضى صح وعم قوله (مطلقا) ما لو
عن بعد الاداء قبل القضاء وما جاز
بالسماع خلافا للثاني وأما عدم
قبول الآخر من مطلقا بالاولي
(ومرئد وعملوا) ولومكتبا او
منه

(وصبي) ومغفل ومجنون (الآ) في حال مجتهه (الآ) أن يضمن في الرق والقيود وأذا بعد الحرية) ولولمعه كجاء (و) بعد (البوغ) وكذا بعد إحصار وإسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لأن المعتبر ٥٨٧ حال الأداء شرح تكمله وفي البصر من حكم

برده له - ثم زالت فشمسها
لم تقبل إلا أربعة عبد وصبي وأعي
وكافر على مسلم وأدخل الكمال
أحد الزوجين مع الأربعة

٣٥٠ (ومحمد وفي قذف) تمام
المدة وبيل بالأكثر (وان تأب)

بتكذيبه نفسه فسخ لأن الرذن
تمام الحد بالنفس والاستثناء

منصرف لما يليه وهو وأولئك هم
الفاصول (الآن يحد كافر) في

القذف (فيسلم) تقبل وان ضرب
أكثر بعد الإسلام على الظاهر

بمخلاف عبد حد فحق لم تقبل
(أو يقيم) المحدث (بنية على صدقه)

أما أربعة على زناه أو اثنين على
اقراره بكالو برهن قبل الحد بصر

وفيه الفاسق إذا تاب تقبل شهادته
الأحد بدو بحدف والمأروف

بالكذب وشاهد الزور لو عدلا
لا تقبل أبدا منقطع لكن سيحى

ترجيح قبولها (ومجنون في حادثة)
تقع (في السجن) وكذا لا تقبل

شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب
ولا شهادة النساء فيما يقع في

المسامات وان مسبت الحياض
لمنع الشرع عما يستحق به السجن

وملاعب الصبيان وحامات النساء
فكان القصر مضافا إليهم لا إلى

الشرع بزانية فمستغري
وشرب ليلية لكن في الحاوي تقبل

شهادة النساء وحدهن في القتل
في المسام يحكم الدية لا يحد

ساعلى الناس من الديون ثم وجدوا عبيد الم تبرأ الغرماء ولو كان جسد له في وصاية برؤا لأن
قبضه بأذن القاضي وان لم يثبت الا بصاء كاذنه اهم في الدفع الى ابنه بخلاف الوكيل
اذ لا يملك الاذن لغريم في دفع دين الحى لغيره قال المقدسى فعلى هذا ما يقع الآن كثيرا من
تولية شخص نظروا وقف فيصرف فيه تصرفه ثلثه من قبضه وصرف وشرا ويبيع ثم يظهر
أنه بغير شرط الواقف أو أن انما به باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف بأذن القاضي كالوصى
فليأمل قلت وقد قدم في الوقف ما يؤيده سائحاني (قوله ومغفل) وعن أبي يوسف أنه قال
ان ارد شهادة أقوام نرجو شفاعتهم يوم القيامة معناه أن شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان
كان عبد لا صلاحا ترخا (قوله في حال مجتهه) أى وقت كونه صاحب كذا في الهامش
(قوله بعد إحصار) بشرط أن يعمل وهو بصير أيضا بان كان بصيرا ثم عفى ثم أبصر فأدى
فانهم (قوله زوجة) أى ان لم يكن - حكم بردها لما يأتى قريبا (قوله وفي البصر) أى
عن الخلاصة (قوله فشهادتها) أى بتلك الحادثة (قوله الأربعة) أما ما سوى الاعبى
فظاهر لان شهادتهم ليست شهادة وأما الاعبى فليمنظر الفرق بينه وبين أحد الزوجين ثم
رأيت في الشرع نبلاية استتحت كل قبول شهادة الاعبى (قوله عبد الخ) قال في الجرح على
هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير والمغفل والمتهم والفاسق بعد ردّها اه وذكر في البصر
أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين المردود لثمة وبين المردود شبهة فالتاسي يقبل عن
زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اليه أشار في النوازل اه (قوله وأدخل
الخ) مع أنه مخرج في صدر عبارته بخلافه ومثله في التاترخا والجره والبدائع (قوله
٣٥٠) لان الزوج له شهادة وقد حكم بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل (قوله بتكذيبه)
الباه للتصوير تأمل ويؤيده ما في الشرع نبلاية فراجعه (قوله تقبل) لان لكافر شهادة
فكان ردّها من تمام الحد وبالإسلام حدثت شهادة أخرى وليس المراد أن تقبل بعد
إسلامه في حق المسلمين فتم بجر (قوله لم تقبل) لانه لا شهادة للعبد أصلا في حال رقة
فيستوقف على حدوثها فاذا حدثت كان ردّها شهادته بعد العتق من تمام الحد بجر (قوله
زناه) أى المقتوف (قوله اذا تاب الخ) قال قاضيان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته
مالم يمض عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة أشهر وبعضهم قد رد بسنة
والصحيح انه فموض الى رأى القاضى والمعدل ونظامه هناك وفي خزائن المفتين كل شهادة
ردت لثمة النسق فاذا ادّعاها لا تقبل اه كذا في الهامش (قوله يحيى) أى قبيل باب
الرجوع عن الشهادة (قوله ترجيح قبولها) وكذا قال في الخاتمة وعليه الاعتماد وجعل
الاول رواية عن الثاني (قوله لا الى الشرع) وقيل في كل ذلك تقبل والاصح الاول كذا
في القصة جامع الفتاوى (قوله وحدهن) فقدم في الوقت أن القاضي لا يعفى قضاء قاض
آخر بشهادة النساء وحدهن في شهادت المسام سائحاني ويمكن حمله على القصاص بالشهاد
(قوله وجاز عليها الخ) قال في الاشباه شهادة الزوج على الزوجة مقبولة الا برزناها

الدم اه فليتنبه عند الفتوى وقد منّا قبول شهادة المسلم في حوادث الصبيان (والزوجة لزوجها وهولها) وبما رويها

الافى مسئلتين في الاشياء (ولو في

عدة من ثلاث) لما في القنية طاقها
ثلاثا وهي في العدة لم تجز شهادته
لها ولا شهادتها له ولو شهداها ثم
تروجها بطلت خاتبة فعلم من منع
الزوجية عند القضاء لا تحمل
أو أداه (والفرع لاصله) وان
ملا الا اذا شهد الجدل ابن ابنه على
أبيه أشباهه قال ويجاز على أصله
الا اذا شهد على أبيه لأمه ولو
بطلاق ضرته والام في نكاحه وفيما
بعد عثمان ووفات لا تقبل شهادة
الانسان لنفسه الا في مسئلة
القتال اذا شهد بقتول المقتول
فراجعهما (وبالعكس) للتممة (وسيد
لهبده ومكاتبه والشريك لشريكه
فيما هو من شركتهما) لانها لنفسه
من وجهه في الاشياء للخصم أن يطعن
بثلاثة برك وحد وشركة وفي فتاوى
الحنفي ولو شهد بعض أهل القرية
على بعض منهم بزيادة الخراج
لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض
معيها أو لاخراج للشاهد وكذا
أهل قرية شهدوا على ضبعة انها من
قريةهم لا تقبل وكذا أهل سكة
يشهدون بشئ من مصالحهم لو غلب
نافذة وفي النافذة ان طلب حقا
لنفسه لا تقبل وان قال لا آخذ
شئاً لا تقبل وكذا في وقف المدرسة
قوله ولو بالعكس هكذا في النسخة
المجوع منها ولا رجوع لذلك في نسخ
الشراح التي يديها

وقذفها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقرارها بأنها أمة لرجل بدعيها فلا تقبل
الا اذا كان الزوج أعطاها المهر والمدعى يقول أذنت لها في النكاح كما في شهادة
الحاتبة ح كذا في الهامش (قوله في الاشياء) وهما في البحر أيضا (قوله ولو شهداها
الخ) وكذا لو شهدا ولم يكن أحدهما صارا أجيرا قبل أن يقضى بهما تترخاينة (قوله ثم
تروجها) أي قبل القضاء (قوله فعلم الخ) الذي يعلم مما ذكره منع الزوجية عند القضاء
وأما منعها عند العمل أو الاداء فلم يعلم مما ذكره فلا بد من ضبعة ما ذكره في المنع عن
البرازية ولو شهداها حال نكاحها ثم أبانها وشهداها أي بعد انقضاء عتقها لا تقبل وما ذكره
أيضا عن فتاوى القاضى لو شهدا لمرأته وهو عدل فلم يزد الخ كما شهدا لمرأته حتى طلقها بائنا
وانقضت عتقهما وروى ابن شجاع رحمه الله أن القاضى ينفذ شهادته قال في البحر والحاصل
أنه لا بد من انتفاء التهمة وقت الزوجية وأما في باب الرجوع في الهبة فهي مائة من وقت
الهبة لا وقت الرجوع فالوهاب لاجنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سيأتي
وفي باب اقرار المريض الاعتبار ان يكون مازوجة وقت الموت لا وقت الوصية اه (قوله
والفرع) ولو فرعية من وجه كولد الملائنة وتمامه في البحر (قوله الا اذا شهدا الجدل) محل
هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذا جلدت أصل لافرع (قوله ولو بطلاق ضرته) لانها
شهادة لأمه بمر كذا في الهامش (قوله والام في نكاحه) الوالوالصال وكذا في البحر هنا
فروعاً حسنة فراجع (قوله في مسئلة القتال) وصورته ثلاثة قتالوا رجلا شهدا ثم شهدوا
بعد التوبة أن الولي قد عفا عناه قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا
عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن
تقبل في حق الكل ح كذا في الهامش وانظر ما في حاشية القتال عن المجوى والكفري
(قوله ولو بالعكس) ولو كانت الزوجة أمة بجر (قوله أشريكه) أطلقه فشم الشريك
بأنواعها وفي المقامضة كلام في البحر فراجع (قوله من شركتهما) وتقبل فيما ليس من
شركتهما ما فتاوى هندية كذا في الهامش (قوله أن يطعن بثلاثة الخ) انظر حاشية الرمي
على البحر قبيل قوله والمحدود في قذف اه (قوله أو لاخراج للشاهد) أي عليه (قوله
على ضبعة) لعله على قطعة كما في البرازية لكن في الفتح كما هنا وفي القاموس الضبعة
العقار والارض المفلة اه وفي الهامش عن الحامدية شهدوا مع متولى الوقف على
آخر أن هذه القطعة الارض من جملة أراضى قريتهم تقبل اه فترأى من الشهادة
(قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلقا في النافذة فتح (قوله وكذا) أي تقبل (قوله المدرسة)
أي في وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على وقف
مكتب ولشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل المحلة في وقف عليهم وشهادتهم بوقف
المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على
أبناء السبيل فالعقد القبول في الكل برزاية قال ابن الشحنة ومن هذا النظم مسئلة قضاء

القاضى

القاضي في وقف تحت نظره أو مستحق فيه ٥٨ وهذا كله في شهادة الفقهاء بأصل الوقف
 أما شهادة المستحق فيما يرجع إلى الغلبة كشهادته بأجرة ونحوها لم تقبل لأن له حقا فيه
 فكان متمما ما وقف دكتبت في حوائج جامع القضاة أن مثل شهادة شهود الاوقاف
 المقررين في وظائف الشهادة لما ذكرنا وتقريره فيها لا يوجب قبولها وفانتم السقاط
 التهمة عن المتولى فلا يخالف ويقويه أن البيعة تقبل لاسقاط البين كالمودع إذا ادعى
 الرذال والهالك بجرم لم يخاصه فراجع (قوله انتهى) أي ما في فتاوى اللبني ونقله عنه في الفتح
 آخر الباب (قوله أو مشاهرة) أي أو مباومة هو الصحيح جامع الفتاوى (قوله أو التليد
 الخاص) وفي الأصل هو الذي يأكل معه وفي عماله وليس له أجر معه مباومة وتماه
 في الفتح فارجع إليه وفي الهامش ولو شهد الاجير لاستأذنه وهو التليد الخاص الذي يأكل
 معه وهو في عماله لا تقبل ان لم يكن له أجر معه مباومة وان كان له أجر معه مباومة مباومة
 أو مشاهرة أو مسانحة ان أجره وحده لا تقبل وان أجره مشترك تقبل وفي العمود قال محمد
 رحمه الله تعالى استأجره يوم ما قسم له في ذلك اليوم القياس أن لا تقبل ولو أجره خاص
 فشهد ولم يعتدل حتى ذهب الشبه به ثم عدل لا تقبل كن شهد لأمراه ثم طلقها ولو شهد
 ولم يكن أجره ثم صار قبل القضاء لا تقبل بزازية ثم نقل في الهامش فرع عاين محله هذا وهو
 يده ضبعة وادعى آخرها وقف وأحضره كالمباومة خطوط العبد ولوا القضاء الماضي
 وطالب الحكم به ليس للقاضي أن يقضي بأصله لأنه انما يحكم بالجهة وهي البيعة والاقرار
 لا الأصل لأن الخط مما يرد كذا لو كان على باب الحانوت لوح مضروب ينطق بوقفة
 الحانوت لم يجز للقاضي أن يقضي بوقفته به جامع الفصولين فعلم من ذلك أنه ليس للقاضي
 أن يحكم بمافي دفتر البيع والصراف والسهماء خصوصاً في هذا الزمان ولا ينبغي
 الاقتناء به بقره ٥٨ (قوله ومفاده) صرح به في الفتح بازاءه لكن في التاتر خاتمة عن
 الفتاوى الغياثية ولا يجوز شهادة المسافر للاجير وفي حاشية الفتاوى عن المحبط
 السرخسي قال أبو حنيفة في المهر لا ينبغي للقاضي أن يجيز شهادة الاجير لاستأذنه ولا
 الاستاذ لاجيره وهو مخالف لما استنبطه من الحديث (قوله رفع صوتها) في النهاية فلذا
 أطلق في قوله مغنية وقد في غناء الرجال بقوله للناس وتماه في الفتح وأما الشهادة عليها
 بذلك فهي جرح مجرد فلذا اختص الظهور عند القاضي بالمداومة تأمل (قوله درر)
 ما ذكره جاري النوح بعينه بما لا يمكن مسقط العدة إذا ناحت في مصيبة نفسها
 سعدية ويمكن الفرق بأن المراد رفع صوت يخشى منه الفتنة (قوله ونائحة الخ) لا تقبل
 شهادة النائحة ولم يرد به التي تنوح في مصيبتها وانما أراد به التي تنوح في مصيبة غيرها
 وانتخذت ذلك مكسبة تاتر خاتمة عن المحيط ونقله في النسخ عن الذخيرة ثم قال ولم يعقب هذا
 من المشايخ أحد فيما علمت وتماه فيه فراجع (قوله واختيارها) مقتضاه لو فعلته عن
 اختيارها لا تقبل (قوله وعدوا الخ) أي على عدو ملتقى قال المتأخرون سئل في شخص ادعى

انتهى فليحفظ (والاجير الخاص
 استأجره) مسانحة أو مشاهرة أو
 التليد أو التابع أو التليد الخاص
 الذي بعد تضرر رأسه تضرر
 نفسه ونفعه نفع نفسه درر وهو
 معنى قوله عليه الصلاة والسلام
 لا شهادة للاقانع بأهل البيت أي
 الطائفة ما شاهده منهم من الفروع
 لامن القناعة ومفاده قبول شهادة
 المستأجر والاستاذ له (ونحن)
 بالفتح (من يفعل الردي) ويؤني
 وأما بالكسر فالمعسر المتلب في
 أعضائه وكلامه خاتمة فتقبل
 بجر (ومغنية) ولولت نفسها الحزمة
 رفع صوتها درر وينبغي تقييده
 بعد أوتم عليه ليظهر عند القاضي
 كافي مدمن الشرب على الله وذكره
 الواني (ونائحة في مصيبة غيرها)
 باجر درر ونفخ زاد الهني فلو في
 مصيبتها تقبل وعاله الواني بزيادة
 اضطرارها وانسابها بجرها
 واختيارها فكان كالشرب
 للتداوى (وهو قريب بسبب الدنيا)
 بجره له ابن السكال عكس القرع
 لأصله قد قبل له لأعليه

اعتمد في الوهبانية والمهنية قبولها
 ما لم ينسق بسببها قالوا والحق قد
 فسق للنهي عنه وفي الاشياء في تمة
 قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال
 ولو العداوة الدنيا لا تقبل سواء
 شهد على عدوه أو غيره لانه فسق
 وهو لا يتجزأ وفي فتاوى المصنف
 لا تقبل شهادة الجاهل على العالم
 نفسه بترك ما يجب تعلمه شرعا
 فيثبت لا تقبل شهادته على مثله ولا
 على غيره وللجماكم تعزيره على تركه
 ذلك ثم قال والعالم من يستخرج
 المعنى من التركيب كما يحق وينبغي
 (ومجاز في كلامه) ويخالف
 فيه كثيرا أو اعتماد شتم أو لاداه أو
 غيرههم لانه معصية كبيرة كترك
 زكاة أو حج على رواية فوريته أو ترك
 جماعة أو جمعة أو كل فوق سبع
 بلا عذر وخروج الفرجة قدوم أمير
 وركوب بحر وليس حريروبول في
 سوق أو إلى قبله أو شمس أو قرأ أو
 طبقلي ومضرة ورقاص وشتم
 للداية وفي بلادنا يشتمون بائع
 الدابة فتح وغيره وفي شرح
 الوهبانية لا تقبل شهادة البخیل
 لانه ليجله يستقصي فيما يقرض
 من الناس فيأخذ زيادة على حقه
 فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف
 من أهل العراق لثقتهم ونقل
 المصنف عن جواهر الفتاوى ولا
 من انتقل من مذهب أبي حنيفة
 إلى مذهب الشافعي رضي الله
 تعالى عنه

عليه وأقيمت عليه بينة فقال انهم ضربوني خمسة أيام فيكم عليه الحاك ثم أراد أن يقيم
 البينة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العذر
 على عدوه عداوة ذنوبية وهذا قبل الحكم وأما بعده فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما
 قالوا ان القاضي ليس له أن يقضي بشهادة القاسق ولا يجوز له فإذا قضى لا ينقض اه
 وهو مخالف لما في البعقونية (قوله واعلم في الوهبانية الخ) قال في المنع وما ذكره هنا
 في المختصر من التفصيل في شهادة العدوة بالسكنز وغيره هو المشهور وعلى السنة فقهائنا
 وقد جزم به المتأخرون لكن في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم ينسق بسببها
 أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد واختاره ابن
 وهبان ولم يلقه ابن الشحنة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون اه وقامه فيها
 وانظر ما كتبناه أول القضاء أقول ذكر في التفسير بعد كلام مانصه فخصص من ذلك أن
 شهادة العدوة على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصريح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نقاد
 قضاء القاضي بشهادة العدوة على عدوه والمسئلة تدور في الكتب وذكر المارح عبارة
 يعقوب باشا في أول كتاب القضاء (قوله أو اعتماد شتم أو لاداه) قال في الفتح وقال نصير بن
 يحيى من يشتم أهله وعمله ككثير في كل ساعة لا يقبل وان كان أحبا نأقبل وكذا الشتام
 للعيوان كدأته اه (قوله كترك زكاة) الصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطال العدة وذكر
 الخاصي عن قاضيخان أن الفتوى على سقوط العدة بتأخيرها من غير عذر لطلق الفقهاء
 دون الحج خصوص في زماننا كذا في شرح النظم الوهباني من في الفروع آخر الباب
 (قوله أو ترك جماعة) قال في فتح القدير من ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لاطمن
 عليه في دين ولا حال وان كان متأولا كأن يكون معتقدا أفضلتها أول الوقت والامام
 يؤخر الصلاة أو غير ذلك لا تسقط عده الله بالترك وكذا يترك الجماعة من غير عذر منهم من
 أسقطها بجمعة واحدة كالخواري ومنهم من شرط ثلاث مرات كالسرخسي والاول أوجه
 اه لكن قد منع عنه أن الحكم بسقوط العدة بترك الكتاب الكبيرة يحتاج إلى الظهور تأمل
 (قوله بلا عذر) احتراز عما إذا أراد التقوى على صوم الغدا أو وناسة الضيف كافي
 الشرنبلالية والفتح (قوله قدوم أمير) الا أن يذهب للاعتبار فيمنع ذلك لا تسقط عده الله
 (قوله فيما يقرض) عبارة غيره يقرض (قوله الاشراف من أهل العراق) أي لانهم قوم
 يتعصبون فإذا نابت أحدهم تأتية أفي سيدد قومه فيشهد له ويشفع فلا يؤمن ان يشهد له
 بزوراه وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بغير كذا في الهامش (قوله من مذهب أبي
 حنيفة) أي استخفا قال في القنية من كتاب الكراهية ليس لها أي أن يقول من مذهب
 إلى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعي وقيل ان انتقل إلى مذهب الشافعي انتزج له
 أخاف أن يموت مسلوب الايمان لاهاته للدين بلمينة قدرة وفي آخر هذا الباب من المنع وان
 انتقل إليه لقوله مبالاة في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب إلى مذهب كما ينبغي

قال وكذا بائع الاكفان والحلوط لقمته الموت وكذا الدلال والوكيل لو بائع ٥٩١ النكاح أما لو شهد أنها امرأته تقبل والحيلة

أنه يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة

برازية ونسبيل واعتمده قدرى

أفندي في واقعته وذكره المصنف

في اجارة معتمده من زباله برازية

وملخصه أنه لا تقبل شهادة الدلائل

والصكاكين والمخضرين والوكلاء

المقتلة على أبوابهم ونحو في

قتاوى مؤيد زاده وفيها وصى

أخرج من الوصاية بعد قبولها لم تجز

شهادته للميت أبدا وكذا الوكيل

بعد ما أخرج من الوكالة ان خاص

انفاقا والا فكذا عند أبي يوسف

(ومد من الشرب) لغیر الخمر لان

بقطرة منها يتركب الكبيرة فتزد

شهادته وما ذكره ابن السكال غلط

كما حتره في البحر قال وفي غير الخمر

يشترط الادمان لان شربه صغيرة

وانما قال (على اللهو) ليخرج

الشرب للتداوى فلا يشترط العدالة

لشبهة الاختلاف صدرا لشرهه

وابن كمال (ومن يلعب بالصبيان)

لعدم مرواته وكذبه غالبا كافي

(والطيور) الا اذا أمسه

للاستئناس فيباح الا أن يجز حرام

غيره فلا كاله للحرام عيني وعناية

(والطنبور) وكل لهوشني مع بين

الناس كالحنا بئر والمزمار وان لم

يكن شذها فحوا لمداء وضرب

القصب فالا اذا غش بأن

برقصوا به خائبة لدخوله في حدة

الكبار بجر (ومن يغني للناس) لانه

يجمعهم على كبرية طلبة ونحو غيرها

وكلام سعادى أفندي يشهد بقيده

له ويحل طبعه اليه لغرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته اه فعلم بمجموع ما ذكرناه أن ذلك
غير خاص بانتهال الخمر وانما اذا لم يكن لغرض صحيح فانهم ولا تسكن من المتعصبين فتصريح
بركة الاثمة المجهدين وقد مناه هذا البحث مستوفى في فصل التهذيب فارجع اليه (قوله
وكذا بائع الاكفان) اذا ابتكر وترصد لذلك جامع الفتاوى ويحجر (قوله لقمته الموت)
وان لم يقم به بأن كان عدلا تقبل كذا قيده شمس الاثمة س (قوله وكذا الدلال) أى فيما
عده أو مطلقا لكثرة كذبه (قوله والحيلة الخ) مقتضاه أن من لا تقبل شهادته له
يجوز له أن يفتقها ريشه كما اذا كان عبد الله مشهود له أو ابنه أو نحو ذلك فليمتأمل (قوله
برازية) عبادتها وشهادة الوكيلين أو الدلائل اذا قالوا نحن بعنا هذا القى أو الوكيلان
بالنكاح أو بالخلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا النكاح أو الخلع لا تقبل أما لو شهد الوكيلان
بالبائع أو النكاح انهما منكم وكوته أو ما سكته تقبل وذكر أبو القاسم أنكر الورثة النكاح
فشهد رجل قد تولى العقد والنكاح يذكر النكاح ولا يذكر أنه تولى اه (قوله والوكلاء
المقتلة) أى الذين يجتمعون على أبواب القضاة ويكون للناس بالخصوصات ح كذا
في الهامش (قوله على أبوابهم) أى القضاة (قوله وفيها) مكرر مع ما يأتي متنا (قوله
ومد من الشرب) الادمان أن يكون في نيته الشرب متى وجد قال شمس الاثمة يشترط مع
هذا أن يخرج سكران ويصغر منه الصبيان أو أن يظفر ذلك للناس وكذلك مد من سائر
الاشربة وكذا من يجلس بمجالس الفجور والجمانة في الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب
برازية كذا في الهامش (قوله وما ذكره ابن السكال غلط) حيث قال ومد من الشرب
يعنى شراب الاشربة المحرمة مطلقا على اللهو لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الادمان
ووجهه أن نفس شرب الخمر يوجب الحد فيوجب رد الشهادته ويشترط في شهادة الاصل
الادمان لانه اذا شرب في السر لا تسقط عدالة لان الادمان أمر آخر وراء الاعلان بل
لان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يشترط العدالة الا الاصرار عليه وذلك بالادمان قال
في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شراب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد ثابت
بنفس فاطع الا اذا دام على ذلك كذا في الهامش (قوله كما حتره في البحر) حيث قال
وذكر ابن السكال أن شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يشترط العدالة الا بالاصرار عليه بدليل
عبارة الفتاوى الصغرى المتقدمة اه لكن في الهامش قال تحت قول الشارح كما حتره
في البحر أى من أن التحقيق أن شرب قطرة من الخمر كبيرة وانما يشترط المشايخ الادمان
ليظفر شربه عند القاضى اه ح (قوله القصب) الذى فى المنخ المصيب (قوله بأن
برقصوا) وفي بعض النسخ زيادة كانوا فتمأمل والوجه أن اسم مقنية ومعنى اغماهو
في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يكتسب بها المال وهو حرام ونحوه على أن التفتى
لهو أو يلعب المال حرام بالاخلاف وحينئذ فكأنه قال لا تقبل شهادته من التفتى
صناعة يأكل بها ويغنى فيه فراجع (قوله وغیره) كائن كمال (قوله قال) أى العيني

بالاحرة فتأمل وأما المعنى لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة عناية وصححه العيني وغيره قال ولوقبه وعظ وبهكمة

بخافنا من أن نأفوا منهم من أجاز في

العرس كما جاز ضرب الدف فيه
ومنه من أباحه مطلقاً ومنهم من
كرهه مطلقاً أنه وفي الجهر والمذهب
حرمة مطلقاً قطع الاختلاف
بل ظاهر الهداية أنه كبيرة ولو
لنفسه وأقره المصنف قال ولا تقبل
شهادة من يسمع الغناء أو يجلس
مجلس الغناء زاد العيني أو يجلس
القبور والشرب وإن لم يسكر لأن
اختلافه بهم وتركه الأمر
بالمعروف بسقط عدالتهم (أو
يرتكب ما يحبه) للفسق ومراعاة
من يرتكب كبيرة قاله المصنف
وغیره (أو يدخل الحمام بغير إزار)

لأنه حرام (أو يلعب ببرد) أو طاب
مطلقاً ظاهر أولاً أما الشطرنج
فله شبهة الاختلاف شرط واحد من
ست فإذا قال (أو يفاخر بشعار شج
أو يترليه الصلاة) حتى يفوت وقتها
(أو يخلف عليه) كثيراً (أو يلعب
به على الطريق أو يذكر عليه فسقاً)
أشبهه أو يذوم عليه ذكره سهدى
أفندي مهزياً لكافي والمعرّاج
(أو يأكل الربا) قيدوه بالشهرة ولا
يحتج أن الفسق عندها شرعاً إلا أن
القاضي لا يثبت ذلك إلا بعد ظهوره
له فالكل سواء بحسب الاحتياط (أو

يؤول أو يأكل كل على الطريق) وكذا
كل ما يحل بالسرورة ومنه كشف
عورته ليس من جنس من جانب البركة
والناس منورون أكثر في زماننا
فتح

(قوله بخافنا اتفاقاً) اعلم أن التقني لا يسمع الغير وإن ساءه حرام عند العامة ومنهم من
جوزه في العرس والوليمة وقيل إن كان يقني ليس تقنيه نظم القوافي وبصير فصيح
اللسان لا بأس أما التقني لا يسمع نفسه قيل لا يكره به أخذ شمس الأئمة لما روى ذلك عن
أزهد الصحابة البراء بن عازب رضي الله عنه والمكرهه على قوله ما يكون على سبيل اللهو
ومن المشايخ من قال ذلك يكرهه به أخذ شيخ الإسلام بزازية (قوله ضرب الدف فيه)
جواز ضرب الدف فيه خاص بالنساء لما في البحر عن المعراج به ذكره أنه مباح
في النكاح وما في معناه من سادس وروى قال وهو مكرهه للرجال على كل حال لأنه
بالنساء (قوله فانه قطع الاختلاف) فيه كلام ذكرته في حاشيتي على البحر وقد رد السائحي
على صاحب البحر (قوله أو يلعب ببرد) أي إذا علم ذلك فتج (قوله أو طاب) نوع من
اللعب كذا في الهامش قال في الفتح وأما الطاب في بلادنا مثله لأنه يرمى ويطرح بلا
حساب وأعمال فكر وكل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل الغفلة فهو حرام
سواء قوسه أو لا أه قات ومنه له اللعب بالعمية وانتهاء في بلادنا وإن توزع ولم يلعب
ولكن حضر في مجلس اللعب بدليل من مجلس مجلس الغناء وبه يظهر جهل بعض أهل الورع
البارد (قوله أما الشطرنج فله شبهة الاختلاف) أي اختلاف مالك والشافعي في قواهما
بإباحته وهو رواية عن أبي يوسف واختارها ابن الشحنة أقول هذه الرواية ذكرها
في المجتبى ولم تستر في الكتب المشهورة بل المشهور الرقة على الإباحة وابن الشحنة لم يكن
من أهل الاختيار سائحي وأما ما في شرح المنظومة المحبية للاستاذ عبد الغني اه
(قوله شرط واحد) أي شرطه والحاصل أن العدالة انما تسقط بالشرط إذا وجد
واحد من خمسة القمار وفوت الصلاة بسببه واكتفاء الخلف عليه واللعب به على الطريق
كما في فتح القدير أو يذكر عليه فسقاً كما في شرح الوهبية بجر كذا في الهامش (قوله على
الطريق) قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلعبه على الطريق ترد شهادته فلا يثبته
الامور المحقرة اه (قوله أو يذوم عليه) هذا سادس الستة كذا في الهامش (قوله
قيدوه بالشهرة) قيل لأنه إذا لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتهمة أكل الربا ولا تسقط
العدالة به وهذا أقرب ومصرجه إلى ما ذكر في وجهه تقييد شرب الخمر بالادمان (قوله
فالكل سواء) أي كل المنسقات لخصوص الربا سائحي (قوله بجر) أصل العبارة
للشكل حيث قال والحاصل أن الفسق في نفس الأمر مانع شرعاً عن برأ القاضي لا يرتب
ذلك إلا بعد ظهوره له فالكل سواء في ذلك وقال قبله وأما كل مال اليتيم فلم يقيده أحد
ونفسه وأنه حرة وأنت تعلم أنه لا يثبت من الظهور للقاضي لأن الكلام فيما يرد به القاضي
الشهادة فسكانه برة يظهر لأنه يحاسب فيه لم أنه استثنى من المال اه (قوله أو يأكل كل
على الطريق) أي بأن يكون يرى من الناس بجر ثم اعلم أنهم اشتروا في الصغيرة الادمان
وما شرطوه في فعل ما يحل بالمرأة في رأيي وينبغي اشتراطه بالاولى وإذا فعل ما يحل بها

(أو يظهر سب السلف) اظهر وفسدته بخلاف من يحق له لأنه فاسق مستور عني قال المصنف وانما قد نال السلف منها الكلامهم
والا فالاولى أن يقال سب مسلم لسقوط العدة بسب المسلم ٥٩٣ وأن لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها

الفرق بين السلف والخلف أن

السلف الصالح الصدر الاول من

التابعين منهم أبو حنيفة رضي الله

تعالى عنه والخلف بالفتح من بعدهم

في الخير وبالسكون في الشر يجر

وفيه عن الغيبة عن أبي يوسف

لا تقبل شهادة من سب الصحابة

وأقبلها من تبرأ منهم لأنه يعتد

دينا وان كان على باطل فلم يظهر

فسدته بخلاف الساب (شهدا

أن أباهما أوصى اليه فان ادعاه

صحته) شهادتهما استحسنانا

كشهادة دائي الميت ومديونه

والموصى لهم او وصيه ثالث على

الايصاء (وان أنكر لا) لأن القاضي

لا يملك اجبار أحد على قول الوصية

عيني (كما لا تقبل) (لوشهدا أن

أباهما الغائب وكله بقبض ديونه

وآدعي الوكيل أو أنكر) والفرق

أن القاضي لا يملك نصب الوكيل

عن الغائب بخلاف الوصي

(شهد الوصي) أي وصي الميت

(بحق للميت) بعد ما عزل القاضي

عن الوصاية ونصب غيره أو بعد

ما أدرك الورثة (لا تقبل) شهادته

للميت في ماله أو غيره (خاصم أولا)

للول الوصي محل الميت وإذا

لا يملك عزل نفسه بالعزل قاض

فكان كالميت نفسه فاستوى

خصامه وعدمه بخلاف الوكيل

فلذا قال (لوشهد الوكيل بعد

عزله للموكل أن خاصم) في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله (لا تقبل) انفا فاللزمة (والا قبلت) لعدمها خلافا للثاني فجعله

سقطت عده وان لم يكن فاسقا حيث كان به احفظا عمل الخلل به ليس بناسق ولا عدل
فالعدل من اجتناب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نهى عنه
وفي العمالية ولا تقبل شهادة من يعتاد الصياح في الأسواق بحرق قال في النهاية وأما إذا شرب
الماء أو أكل الفواكه على الطريق لا يقدر في عده لأنه لا ناس لان الناس لا تستقيم ذلك مخس
(قوله أوصى اليه) أي إلى زيد والاولى اظهارة (قوله فان ادعاه) أي رضي بدسعدية
وعزمية (قوله والموصى لهما) أو رد على هذا أن الميت اذا كان له وصيان فالقاضي
لا يحتاج الى نصب آخر أو يجب بأنه يملكه لاقرارهما بالهجر عن القيام بأمر الميت كذا
في البحر (قوله لثالث) أي لم يسل ثالثا متعلق بشهادة كقوله على الايصاء أي على أن
الميت جعله وصيا وهذا امر تبطل بالمسائل الاربع بالاخيرة كما لا يخفى فانهم وفي البحر ولا بد
من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهر الا في مسألة المديونين لانهم ما يقران على
أنفسهما بثبوت ولاية القبض للشهود له فانتفت التهمة وثبت موته باقرارهما في حقهما
وقيل معنى الثبوت أمر القاضي اياهما بالاداء اليه لبراءتهما ما عن الدين بهذا الاداء
لان استبداء منعهما حتى علم ما والبراءة حتى لهما فلا تقبل — ذاني الكافي اهملنا
(قوله على قبول الوصية) ظاهر في أن الوصي من جهة القاضي خلافا لما في البحر (قوله
كما لا تقبل لوشهد الخ) هذا اذا كان المطلوب يجمع الحوالة والاجازة الشهادة لأنه يجبر
على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لبراءة المطلوب عند الدفع الى
الوكيل اذا حضر الطالب وأنكر الحوالة فكانت شهادة على أيها حاشا تقبل وقرق بينهما
وبين من وكل رجلا بالخصومة في دار بينهما أو قبضها وشهدا بها الموكل بذلك لا تقبل وان
أقر المطلوب بالحوالة لأنه لا يجبر على دفع الدار الى الوكيل بحكم اقراره بل بشهادة فكانت
لايهما فلا تقبل بحر ملخصا عن المحيط (قوله أباهما) أشار الى عدم قبول شهادة ابن
الوكيل مطلقا بالاولى والمراد عدم قبولها في الحوالة من كل من لا تقبل شهادته للموكل وبه
صرح في البرازية بحر (قوله الغائب) قيد به لأنه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بها
اي شهد الا ان التوكيل لا يسمع الدعوى بالانه من العتود الجائر لا يمكن يحتاج الى بيان
صورة شهادتهما في غيبته مع جحد الوكيل لانها لا يسمع الابعاد الدعوى ويمكن أن تصور
بأن يدعي صاحب ودية على تسليم ودية الموكل في دفعهما فيجحد فيشهدا ان به وبقبض
ديون أبيهما وانما صورناه بذلك لأن الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الوديعة
ونحوها كما سب أي فيها بحر وفيه نظريناه في حاشيته فتدبر (قوله عن الغائب) لعدم
الضرورة اليه لوجود رجا محصوره من قال في البحر بعد ذكر الغائب الا في المنتهود (قوله
بعد) وكذا قبله بالاولى فكان الاولى أن يقول ولو بعد ما عزل القاضي ودات المسئلة على
أن القاضي اذا عزل الوصي بعزل برزانية ويمكن أن يقال عزله بخجعة (قوله ولوشهد الخ)
أصل المسئلة في البرازية حيث قال وكله بطاب ألف درهم قبل فلان والخصومة لخاصم

عزله للموكل أن خاصم) في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله (لا تقبل) انفا فاللزمة (والا قبلت) لعدمها خلافا للثاني فجعله

عند غير القاضى ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال
 او كنه يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن نفس الوكيل قام مقام الموكل اه فالمراد هنا
 أنا خصم فيما وكل به فان خصم في غيره ففقه تفصيل أشار اليه الشارح فيما يأتي اه ونقل
 في الهامش فرعا هو ادعى المشتري أنه باعه من فلان وفلان فيجوز فشهد له البائع لم تقبل
 كذا في المحيط والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى
 قاضيان فتاوى الهندية اه (قوله كالودي) بناء على أن عند مدعيه مجرد قبول الوكالة
 يصير خصما وان لم يخاصم ولهذا ألزم على موكله في غير مجلس القضاء نفذ اقراره عليه
 وعندهما الا يصير خصما بمجرد القبول ولهذا لا ينفذ اقراره في غيره مخلص (قوله وفي قسامة
 الزيلعي الخ) المسئلة مبسوطة في الفصل السادس والعشرين من التتارخانية (قوله
 متفق عليهما) فيه أن أبا يوسف جعل الوكيل كالوصي وان لم يخاصم مع انه بعرضه أن
 يخاصم (قوله عندهما) أي خلافا للثاني كما تقدم ح (قوله أو عليه) أي أو شهد عليه
 أي على الموكل (قوله وفي البرازية) بيان لقوله في غيره ما وكل فيه (قوله عند القاضى)
 متعلق بوكلا بالخصومة (قوله ما تدينار) أي مال غير الموكل به بخلاف ما مر (قوله
 وتماه فيها) حيث قال بخلاف ما لو وكله عند غير القاضى فخاصم مع المطلوب بألف وبرهن
 على الوكالة ثم عزله أو هككل عنها فشهد له على المطلوب بما تدينار فكان للموكل
 على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لأن الوكالة لما اتصل بها القضاء صار الوكيل
 خصما في حقوق الموكل على غرمائه فشهادته بعد العزل بالدناير شهادة الخصم فلا تقبل
 بخلاف الاول لأن علم القاضى بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصما في غير ما وكل به وهو
 الدراهم فقبول شهادته بعد العزل في حق آخر اه بزيادة من جامع الفتاوى وزاد في
 الذخيرة الآن يشهد بحال حادث بعد دنار يخ الوكالة فيثبت تقبل شهادته عنده اه
 ولهذا قال في البرازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن الرواية مخفوفة فيما اذا
 وكله بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل يعني انه لا يتناول الحادث أم اذا وكله بطلب
 كل حق لا قبل الناس أجمعين بالخصومة تنصرف الى الحادث أيضا استحبنا فاذا تحمل
 المذكرة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل انه في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل
 شهادته لموكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل
 اه يعني وأما في الخاصة فلا تقبل فيما كان على المطلوب قبل الوكالة وتقبل في الحادث
 بعدها أو بعد العزل وانما جاء عدم الاستقامة بالتميم بقوله بما كان للموكل على
 المطلوب بعد القضاء بالوكالة ولذا لم يقيده بذلك في الذخيرة بل صرح بعده بأن الحادث تقبل
 فيه كما قدمناه فاعتنم هذا التحرير اه وذكر في الهامش عبارة جامع الفتاوى ونصها انه
 في الفصل الثاني لما اتصل القضاء بها أي بالوكالة صار الوكيل خصما في جميع حقوق
 الموكل على غرمائه فاذا شهد بالدناير فقد شهد بما هو خصم فيه وفي الاول علم القاضى

كالوصي سراج وفي قسامة الزيلعي
 كل من صار خصما في حادثة لا تقبل
 شهادته فيها ومن كان بعرضه أن
 يصير خصما ولم يتصب خصما بعد
 تقبل وهذا ان الامتثال متفق
 عليهما اذ قسامه فيه قبلنا بمجلس
 القاضى لانه لو خاصم في غيره ثم عزله
 قبلت شهادته كما لو شهد في غير
 ما وكل فيه أو عليه جامع الفتاوى
 وفي البرازية وكله بالخصومة عند
 القاضى فخاصم المطلوب بألف
 درهم عند القاضى ثم عزله فشهد
 أن لموكله على المطلوب ما تدينار
 تقبل بخلاف ما لو وكله عند غير
 القاضى وخاصم وقامه فيها (كم) ما
 قبلت عندهما ما خلا لثاني

(شهادة اثنين بدين على الميت)

لرجلين ثم شهدا المشهود لهما
 للشاهدين بدين على الميت) لأن
 كل فريق يشهد بالدين في الذمة
 وشي تقبل حتى ولو فاشى فلم تقع
 الشركة له في ذلك بخلاف الوصية
 بغير عين كما في وصايا الجمع وشرحه
 وسبب ثمة (و) كاشهادة وصيين
 لوارث كبير على أجنبي (في غير
 مال الميت) فانهم مقبولون في ظاهر
 الرواية كالوشهد الوصيان على
 اقرار الميت بشي معين لوارث بالغ
 تقبل برأيه (ولو) شهد (في ماله)
 أي الميت (لا) بخلافهما ولو
 لصغير لم تجز اتفاقا وسبب في
 الوصايا (كما لا تقبل) (الشهادة
 على جرح) بالفتح أي فسق
 (مجرد) عن اثبات حق لله تعالى
 أو للعبد فان تفرقة قبلت والا لا
 (بعد التعديل و) لو (قبلت قبلت)
 أي الشهادة بل الاخبار ولو من
 واحد على الجرح المجرد كذا
 اعتمد المصنف به لما قرره صدق
 الشرع وأقره من لا يخسر
 وأدخل تحت قولهم الدفع أسهل
 من الرفع وذكر وجهه وأطلق ابن
 الكمال ردها بعمامة الكتب
 وذكر وجهه وظاهر كلام الواني
 وعزى زاده الميل الموهوم كذا
 القهستاني حيث قال وفيه أن
 القاضي لم يثبت هذه الشهادة
 ولكن يركى الشهود سر أو هانا
 فان عدلوا قبلها وعزاه للمصنفات

بوكالته ليس بقضاء فلم يصح خصما فكان في غير ما وكل به وهو الدراهم فتجوز شهادته بعد
 العزل في حق آخر اه (قوله شهادة اثنين الخ) راجع الفصل الرابع والعشرين من
 التمارينية (قوله في ذلك) أي فيما لا يثبت الشركة في المقبوض بعد القبض
 ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول ان أحد الفريقين اذا قبض شيئا من التركة بدينه
 شاركه الفريق الآخر فصار كل شاهد لنفسه (قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما اذا
 شهد أن الميت أوصى لرجلين بألف فادعى الشاهدان أن الميت أوصى لهما بألف وشهد
 الموصى لهما ما أن الميت أوصى للشاهدين بألف لا تقبل الشهادتان لأن حق الموصى له
 تعلق بهن التركة حتى لا يتي بعد هلاك التركة فصار كل واحد من الفريقين شريكا لنفسه
 حق المشاركة في التركة فلا تصح شهادتهما واحدة بزبالوصية بغير عين عن الوصية بهما
 كما لو شهدا أنه أوصى لرجلين بهن وشهد المشهود لهما للشاهدين الا واثبت أنه أوصى لهما
 بهن أخرى فانهم تقبل الشهادتان اتفاقا لانه لا شركة ولا تهمه اه ح كذا في الهامش
 (قوله على أجنبي) الظاهر أنه غير قيد تأمل (قوله حق الله تعالى) ولو كان اسحق تعزيرا
 وانظر باب التعزير من البحر عند قوله يا فاسق يا زاني (قوله والا لا) تكرار من (قوله
 بعد التعديل) ولو قبلت قبلت ذكر في البحر أن التفصيل انما هو اذا ادعاه الخصم وبرهن
 عليه جهرًا أما اذا أخبر القاضى به سرا وكان مجردا طلب منه البرهان عليه فاذا برهن
 عليه سرا بطلت الشهادة لانه رضى الجرح والتعديل فيقيد الجرح فاذا قال المصنف
 للقاضى سرا أن الشاهد كل ربا وبرهن عليه رد شهادته كما أفاده في الكافي اه
 ووجهه أنه لو كان البرهان جهرًا لا يقبل على الجرح المجرد فسق الشهود به باظهار
 الفاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سرا كما بسطه في البحر وحاصله أنهم لا يقبل على الجرح
 ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا وبه يظهر أنه لا بد من التقييد بقول المصنف
 لا تقبل بعد التعديل بما اذا كان جهرًا وظاهر كلام الكافي أن الخصم لا يضره الاعلان
 بالجرح المجرد كما في البحر أي لانه اذا لم يشتمه بالشهود سرا فسق باظهار الفاحشة
 لا بسقط حقه بخلاف الشهود فانهم انقطع شهادتهم بقسقه بذلك وكذا يقبل عند سؤال
 القاضي قال في البحر أول الباب المأثور وقد ظهر من اطلاق كلامهم هنا أن الجرح يقدم
 على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد والتفصيل الآتي
 من أنه ان كان مجردا لا تسمع البينة به ولا تسمع انما هو عند طعن الخصم في الشاهد
 علانية اه هـ اذا قدم وقبل هذا الباب أنه لا يسأل عن الشاهد بلا طعن من الخصم
 وعند هـ ما يسأل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر العدالة
 وسبب ذلك كيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل وأجاب
 السامعاني بأن من قال تقبل أراد أنه لا يكتفى بحسن ظاهرا العدالة ومن قال ترد أراد أن
 التعديل لو كان ثابتا أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا يطل العدالة اه

ويشير الى هذا قول ابن السكال فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة
على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بهم اقلت نعم لكن ذلك للطعن في
عدالتهم لانسقوط أمر بسقطتهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم
ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لانسقوطها عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال
التعديل اه وهذا معنى كلام القهسباني وكذلك كلام صدر الشريعة ومثلا خسرو
يرجع الى ما ذكره ابن السكال (قوله وجهه البرجندى) أقول المتبادر منه رجوعه
الى قوله لكن يتركى الشهود سرا وعلمنا ما على قول الامام فيكتفى بالتركية علما كما تقدم
وهذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو على قول السكال
من أنهم يزكون سرا وعلمنا فقامل وراجع ولعل هذا هو وجه أمر الشارح بقوله فتنبه
س والظاهر أن الضمير راجع الى الاطلاق المتهوم من قوله وأطلق السكال (قوله أو زناة
الخ) أى عاداتهم الزنا أو كل الربا والشرب وفي هذا لا يثبت الحد بخلاف ما يأتي من أنهم
زناؤا وسرقوا منى الخ لانهم شهدوا على فعل خاص موجب للحد هذا ما ظهري * (فرغ) *
ذكره في الهامش ومن ادعى ما كانه نفسه ثم شهد أنه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد بذلك
إنسان ثم شهد به غيره لا تقبل ولو اتبع شيئا من واحد ثم شهد به لا تحترق شهادته ولو برهن
أن الشاهد أقتر أنه ملكى يقبل والشاهد لو أنكر الاقرار لا يخلو جامع الفصولين في الرابع
عشر اه (قوله فلا تقبل) تنكر الجمع مامتر (قوله واعقده المصنف) قال وانما لم يقبل
هذه الشهادة بعد التعديل لأن العدة التي بعد ما ثبتت لا ترتفع الا بآثبات حق الشرع
أوالعبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهم ما بخلاف ما اذا وجدت قبل
التعديل فانها كافية في الدفع كما تركذ قاله ملا خسرو وغيره فان قلت لانسلم انه ليس
فيما ذكر اثبات واحد منهم ما يعنى حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة الزور أو
شرب الخمر مع ذهاب الرائحة موجب للتعزير وهو هنا من حقوق الله تعالى قلت الظاهر
ان مرادهم بما يوجب حق الله تعالى الحد لا التعزير اقول لهم وليس في وسع القاضي الزامه
لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط به والله
تعالى أعلم اه قلت لكن صرح في تعزير البحر أن الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم
منه ومن التعزير وصرح هناك أيضا بأن التعزير لا يسقط بالتوبة إلا أن يقال ان مراده
به ما كان حقا للعبد لا يسقط به تأمل (قوله كإقرار المتدعي) قال في البحر لا يدخل تحت
الجرح ما اذا برهن على اقرار المتدعي بنفسه أو أنهم أجراه أو لم يحضروا الواقعة أو على
أنهم محدودون في قذف أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين وكذا قال في
الخلاصة للخصم أن يظن بثلاثة أشياء أن يقول هو ما عبادان أو محدودان في قذف أو
شريكان فاذا قال هو ما عبادان يقال للشاهدين أقبما البينة على الجزية وفي الآخرين
يقال للخصم أقم البينة أنهم ما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد انما يخلو بالعدالة

لأبالشهادة

وجهه البرجندى على قولهما
لا قوله فتنبه (مثل أن يشهدوا
على شهود المتدعي) على الجرح
الجزد (بأنهم فسقة أو زناة أو كاة
الربا أو شربة الخمر أو على اقرارهم
أنهم شهدوا بزورا وأنهم أجراه
في هذه الشهادة أو أن المتدعي
مبطل في هذه الدعوى أو أنه
لا شهادة لهم على المتدعي عليه في
هذه الحادثة) فلا تقبل بعد التعديل
بل قبله درر واعقده المصنف
(وتقبل لو شهدوا على الجرح
المركب كإقرار المتدعي بنفسه
أو اقراره بشهادتهم بزورا وبأنه
استأجرهم على هذه الشهادة) أو
على اقرارهم أنهم لم يحضروا
الجلس الذي كان فيه الحق عني
(أو أنهم عبيد أو محدودون)

بإشهاد مع العدة فادخل هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهيثم فردد
 بل من باب الطعن كما في الخلاصة وفي خزائن الكمل لو برهن على إقرار المذني بنفسه
 أو بما يطل بهادتهم يقبل وليس هذا بجرح وإنما هو من باب إقرار الإنسان على نفسه
 اه وهذا لا يرد على المصنف فكان على الشارح أن لا يذكر قوله الجرح المركب فأنهم ازباد
 ضرر (قوله بقذف) لأن من تمام حدة رده شهادته وهو من حقوق الله تعالى (قوله ولم
 يتقدم العهد) بأن لم يزل الرجح في الجرح ولم يحضر في الباقي قيد بعدم التقدم التقادم اذ لو كان
 متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لأن الشهادة بحدة تقدم تقدم مردودة من غير ما ذكره
 المصنف بقوله ولم يتقدم العهد وفق به الزباني بين جعلهم هم زنا بشرية الجرح من المجرد
 وجعلهم زنا أو سر قوام من غيره ونقل عن المقدسي أن الاظهر أن قوله هم زنا أو فسقة
 أو شريرة أو كذا باسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم بما ذكر
 بخلاف الماضي اه ملخصا وهو حسن جدا لأنه هو المتبادر من تخصيصهم في التمثيل الاول
 باسم الذاعل والثاني بالماضي (قوله أو شركاء) فيما اذا كانت الشهادة في شركتهم ما مضى
 والمراد ان الشاهد شريك معاوض فها حصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لان
 يراد انه شر يكفي في المذني به والا كان اقرارا بأن المذني به اه ما فتح ومثله في القهستاني
 وما في الجرح من جملة على الشريعة عند ايشمل بعمومه العنان ولا يلزم منه نفع الشاهد فكانه
 سبق قلم وعلى ما قلناه في قول الشارح والمذني مال أي مال تصح فيه الشريعة ليجرح فهو
 العقار وطعام أهله وكسوتهم مما لا تصح فيه (قوله أو اني صالحهم) أي شهدوا على قول
 المذني اني صالحهم الخ (قوله أي رشوة) قاله في السعدية (قوله فلم يبرح) لأنه لو قام
 لم يقبل منه ذلك لجوار أنه غر الخصم بالدنيا بحر (قوله أخطأت) قال في البحر معنى قوله
 أو همت أخطأت بنسيان ما كان يحق على تذكره أو بزيادة كانت باطلة كذا في الهداية اه
 (قوله بعض شهادتي) منصوب على نزع الخافض أي في بعض شهادتي سعدية (قوله
 قبلت شهادته) قال في المنع واختاره في الهداية لقوله في جواب المسئلة جازت شهادته
 وقبل يقضي بما في ان تداركه بقصان وان بزيادة يقضي بما ان ادعاها المذني لان ما حدث
 بعدها قبل القضاء يجعل كدونه عندها واليه مال شمس الأئمة السرخسي واقصر عليه
 قاضيخان وعزاه الى الجسامع الصغير اه (قوله لو عدلا) تكرار مع المتن (قوله وعليه
 الفتوى) أي على قوله ولو بعد القضاء (قوله بما بقي) أي أو بما زاد كما صرح به غيره ومثله
 في البحر قال وعليه معنى القبول العمل بقوله الثاني (قوله فتنبه وتبصر) في كلام الشارح
 عن عنة في هذا المقام نظر من وجوه الاول ان قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لان
 الضمير في قول المصنف قبلات راجع الى الشهادة كما نص عليه في المنع وهو مقتضى صنيعه
 هنا حينئذ فلا معنى لقبولها بعد القضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة المتن الثاني أنه
 لا محل للاستدلال هنا لأن في المسئلة قولين ولا يقبل الاستدلال بقول علي آخره لأن

بإشهاد (أو انه ابن المذني أو أبوه
 عناية أو قاذف والمقذفون
 يدعيه) (أو أنهم زنا أو فسقوه
 أو سر قوامي كذا) ويمنه
 (أو شر أو الجرح ولم يتقدم العهد)
 كالمز (في بابه أو قتلوا النفس عدا)
 عيسى (أو شر كاه المذني) أي
 والمذني مال (أو أنه استباحهم
 بكذا لها) للشهادة (وأعطاهم
 ذلك مما كان في عنده) من المال
 ولو لم يزل لم تقبل لدعواه الاستحجار
 لغيره ولا ولا يثله عليه (أو اني
 صالحهم على كذا ودفعته اليهم)
 أي رشوة والافلاصم بالمعنى
 الشرعي ولو قال ولم أدفعه لم تقبل
 (على أن لا يشهدوا على زوروا)
 قد (شهدوا زورا) وأنا نا طلب
 ما أعطيتهم وانما قبلت في هذه
 الصور لأن الحق الله تعالى والعبد
 غسست الحاجة لأحيائهم ما (شهد
 عدل فلم يبرح) عن مجلس القاضي
 ولم يطل المجلس ولم يكن به المشهود
 له (حق قال أو همت) أخطأت
 (بعض شهادتي ولا مناقضة قبلات)
 شهادته بجميع ما شهد به لو عدلا
 ولو بعد القضاء وعليه الفتوى
 خاتمة ويجزى أن يكون عبارة
 المتن تقضي بقبول قوله أو همت
 وأنه يقضي بما بقي وهو مختار
 السرخسي وغيره وظاهر كلام
 الاكمل وسعدى ترجيحه فتنبه
 وتبصر (ون) قاله الشاهد بعد

قيامه عن المجلس لا تقبل على الظاهر احتياط وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود

يعتبر الاستدلال بالنظر الى ترجيح الثاني * الثالث ان قوله وكذا لو وقع الغلط في بعض
الحدود أو بالنسب يقتضي انه مقرر على القول المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع
انه يقتضي أنه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبارة الزياحي تدل على ما قلنا من أوجه
النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقتضي بجميع ما شهد به أو لا حتى لو شهد بألف ثم قال
غلطت في خمسة يقتضي بألف لأن المشهود به أو لا صار حقا للمدعي ووجب على القاضي
القضاء به فلا يبطل برجوعه وقيل يقتضي بما بقي لأن ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء
كحدوثه عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية أن الشاهد إذا قال أو همت في الزيادة أو في
النقصان يقبل قوله إذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده رواه عن
أبي حنيفة وعلى هذا لو وقع الغلط في ذكر بعض حدود العقار أو في بعض النسب ثم ذكر
تقبل لأنه قد ينشأ به في مجلس القضاء فذكره ذلك للقاضي دليل على صدقه واعتباطه
في الأمور اهـ فتأمل (قوله أو بالنسب) بأن قال محمد بن علي بن عمران قد اركه في الخماس
قيل وبعده وقوله بعض الحدود وبأن ذكر المشرق مكان الغربي ونحوه فتح (قوله أولى
من بينة الموت) نقل الشيخ غانم خلافة عن الخلاصة وغيره فراجع به وأفتى الملقى أبو
السهم وبعده خلافه وذكر في البهر مسائل في تعارض البيئات وترجيحها في الباب الآتي
عند قوله ولو شهد بهذا أنه قتل زيد اليوم النحر الخ وذكر في الهامش مسائل في تعارض
البيئات هي تقع أقامت الامة بينة أن مولاهما درها في مرض موته وهو عاقل وأقامت
الورثة بينة انه كان مخنوط العقل فبينة الامة أولى وكذا إذا خالف امرأته ثم أقام الزوج
بينة انه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة هي أنه كان عاقلًا فبينة المرأة أولى في الفصلين فخرج
الاب ببنه الباطنة من رجل على انه يعلمه ألقافاً أعلاه ثم ادعت البنت أن الألف مهرها
وادعى الاب انه له لاجل فقتلنا في وأقاما البينة فبينة البنت أولى لأن بينتها ثبت الوجوب
في النكاح وبينتها تثبت الرشوة حاوى الزاهدى ولو ادعى أحدهما البيع بالتجئة وأنكر
الآخر فالقول المدعى الجدة بيمينه ولو برهن أحدهما قبل ولو برهن الآخر بالتجئة كما سبق في
البيع تعارضت بينة جهة الوقف وفساده فان الفساد شرط في الوقف ففساد فبينة الفساد
أولى وان كان المعنى في المهر وغيره فبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل إذا اختلف البائع
والمشتري في صحة البيع وفساده باتفاق على الملتقى بينة انه باعها في الباطن أولى من بينة
انه باعها في صغره حاوى الزاهدى إذا تعارضت بينة القدم والحدوث ففي البرازية
والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البيئات للبعدادى عن القيمة بينة الحدوث أولى
وذكر العلافي في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في السكنى
اهـ حامدية ولو ظهر جرمه وهو مقيم يجهد الأفاقة وقت بيعه فالقول له وبينه الأفاقة
أولى من بينة الجرم وعن أبي يوسف إذا ادعى شراء الدار فشهد شاهدان أنه كان مجنوناً
عند ما باعها وآخران أنه كان عاقلًا فبينة العقل وصحة البيع أولى إذا اختلف المتبايعان

أو بالنسب هداية (بينته انه) أى
الجروح (مات من الجرح أولى من
بينته الموت بعد البرء) ولو (أقام أوليا
مقتول بينة على أن زيد أجر حقه
وقوله وأقام فبينته على أن المقتول
قال أن زيد الميجرحى ولم يقتلنى
فبينته زيد أولى من بينة أولياء
المقتول) جميع الفتاوى

(وبينة الغين) من يتم بلغ (أولى

من بينة كون القصة) أي قصة

ما اشتراه من وصية في ذلك الوقت

(مثل الثمن) لأنها ثبتت أمرا

زائدا ولأن بينة الفساد أربع من

بينة الصحة درر خلاف ما في

الوهبانية ما بدون البينة

فالقول لم تدعي الصحة منية

(وبينة كون المتصرف) في نحو

تدبير أو خلع أو خصومة (ذاعقل

أولى من بينة) الورثة مثلا (كونه

مخلوط العقل أو مجنون) ولوقال

الشهود لا ندري كان في صحة أو

مرض فهو على المرض ولوقال

الوارث كان يهذي يصعد في حتى

بشهادته كان صحيح العقل بزيادة

(وبينة الإكراه) في إقراره أولى

من بينة الطوع) إن إقراره واتحد

تاريخهما فإن احتملا ولم يورثا

فبينة الطوع أولى ملقط وغيره

واعتمده المصنف وابنه وعزى زاده

* (فروع) بينة الفساد أولى من بينة

الصحة شرح وهبانية وفي الأشباه

اختلاف المتبايعان في الصحة

والبطلان فالقول لم تدعي البطلان

وفي الصحة والفساد لم تدعي الصحة

الأنفي مسئلة الإقالة وفي الملتقط

٢ قوله بينة كون البائع معنوها

الخ كذا في التمهيد المجموع منها

وليتأمل فيه مع قول المصنف

وبينة المتصرف ذاعقل الخ وليعبر

إه صححه

في صحة العقد وفساده فاعلم بحال القول إن يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد
ولو قال لا دعوى على تركه أنى أو لاحق في تركه أنى وهو أحد الورثة لا يطل ولا يدفع
الورثة بهذا اللفظ بغير عن النواذر اه (قوله من يتم بلغ) متعلق ببينة (قوله ما اشتراه)
أي المشتري (قوله من وصية) أي وصي اليتيم (قوله ذاعقل) بينة كون البائع معنوها
أولى من بينة كونه عاقلا غائما البغدادى (قوله فهو على المرض) لأن تصرفه أدنى من
تصرف الصحة فيكون متيقنا وانظر نسخة السانحاني قال مجرد هذه الحوائج الذي في
السانحاني هو قوله ولو قال الشهود لا ندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض أي
لأن تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقنا وفي جامع التتويلى ولو ادعى الزوج
بعد وفاتها أنها كانت أبرأته من الصدق حال صحته أو أقام الوارث بينة أنها أبرأته في
مرض موتها فبينة الصحة أولى وقبل بينة الورثة أولى ولو أقام الوارث ثم مات فقال المقتل
أقضى في صحته وقال بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة والبينة للمقتل وإن لم يرقم بينة
وأراد استخلاصهم له ذلك ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وأدعاها الزوج مطلقا
وأقاما البينة فبينة المرأة أولى إن كان الشرط متعارفا يصح الإبراء معه وقبل البينة من
الزوج أولى ولو أقامت المرأة بينة على المهر على أن زوجها كان مقرا به يومئذ أو أقام
الزوج بينة أنها أبرأته من هذا المهر فبينة البراءة أولى وكذا في الدين لأن بينة مدعي
الدين بطلت كإقرار المدعي عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كشهود يبيع وأقاله فإن بينتهما
لم يطلها شيء وبطل بينة البيع لأن دعوى الإقالة إقراره وقوله فهو على المرض لم يذكر
ما إذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانقروى ادعى بعض الورثة أن المورث وهبه شيئا
معينا وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وإن أقاموا البينة فالبينة
للمدعي الصحة ولو ادعت أن زوجها أطلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة وادعى
الورثة أنه في الصحة فالقول لها وإن برهنوا وقتا واحدا فبينة الورثة أولى اه هذا ما وجدته
فيها (قوله أولى من بينة الطوع) قال ابن الشحنة

وبيننا كره وطوع اقيمتا * فمقديم ذات المكر صحح الأكثر

قال في الهامس تعارضت بينة الإكراه والطوع في البيع والصلح والإقرار فبينة الإكراه
أولى باقاني على الملتقى وخاتمة في أحكام البيوع الفاسدة وترجيح البينات وبينة الرجوع
عن الوصية أولى من بينة كون موصيا مصر إلى الوفاة أبو السعود وحامدية (قوله لم تدعي
البطلان) لأنه منكر للعقد (قوله لم تدعي الصحة) مفاده أن البينة بينة الفساد فيوافق
مأقوله (قوله الأنفي مسئلة الإقالة) كما لو ادعى المشتري أنه باع المبيع من البائع بأقل من
الثمن قبل النقد وادعى البائع الإقالة فالقول للمشتري مع أنه يدعي فساد العقد ولو
كان على القاب تحالف الأشباه (قوله وفي الملتقط) انظر ما كتبناه قبيل الكفالة

(قوله شهادة النفي المتواترة مقبولة) بخلاف غيره فلا يقبل سواء كان تقيماً أو صورة أو معنى
وسواء أحاط به علم الشاهد أو لا كما مر في باب اليمين في البيع والشراء نعم تقبل بينة النفي
في الشروط كما قدمناه هنا وذكر في الهامش في النوادر عن الثاني شهادته عليه بقول أو فعل
يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان أو زمان
وصفات فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن غيباً يومئذ لا تقبل لكن قال في المحيط في الحادي
والجسسين أن تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع
الدعوى ويقضى بفراغ الذمة لأنه يلزم تكذيب النابت بالضرورة ما لم يدخله الشك عدنا
إلى الكلام الثاني وكذا كل بينة قامت على أن فلان لم يفعل ولم يفعل ولم يقر وذكر الناطق
أمن الامام أهل مدينة من دار الحرب فاختلفوا بمدينة أخرى وقالوا كذا جحدنا فشهدوا
أنهم لم يكونوا وقت الامان في تلك المدينة يقبلان إذا كانا من غيرهم بزازية وذكر الامام
السرخسي أن الشرطوان نقياً كقوله أن لم أدخل الدار اليوم فأمر أنه كذا فبرهنه على
عدم الدخول اليوم يقبل خلفه أن لم تأت صهر في الليلة ولم أكلها فشهدا على عدم
الاتيان والكلام يقبل لأن الغرض اثبات الجزاء كالمشهدات شأن أنه أسلم واستثنى
وآخران بلا استثناء يقبل ويحكم به بزازية (قوله خمسة أخرى) الأولى قال العبد
أن دخلت هذه الدار فأتت حرة وقال نصراني أن دخل هو هذه الدار فأمر أنه طالق فشهد
نصرانيان على دخوله الدار أن العبد مسلم لا تقبل وإن كفر اتقبل في حق وقوع الطلاق
لا العتق الثانية لو قال أن استقرضت من فلان فعبده حرة فشهد رجل وأبو العبد أنه
استقرض من فلان والحالف ينكر يقبل في حق المال لا في حق عتقه لأن فيه اشهاداً لاب
للأبن الثالثة لو قال أن شربت الخمر فعبده حرة فشهد رجل وأمر أنان على تحققة يقبل
في حق العتق لا في حق لزوم الحسد الرابعة لو قال أن سرق فعبده حرة فشهد رجل
وأمر أنان عليه بما يقبل في حق العتق لا في حق القطع الكل من البرازية قلت ثم رأيت
مسئلة أخرى فزدها وهي الخامسة لو قال لها إن ذكرت طلاقك إن سميت طلاقك إن
تكلمت فعبده حرة فشهد شاهد أنه طلقها اليوم والآخر على طلقها أمس يقع الطلاق
لا العتاق وهي في البرازية أيضاً في حاشية تنوير البصائر زاد البصري ما في
خزانة الاكمل من اللقطة وذلك لقطة في يد مسلم وكافر فأقام صاحبها شاهدين كافرين
عليها تسمع على ما في يد الكافر خاصة استخسانا ومالومات كافر فأقسم ابنه تركته ثم أسلم
أحدهما ثم شهد كافران على أبيه بدين قبلت في حصة الكافر خاصة اه
(باب الاختلاف في الشهادة)

(قوله منها أن الشهادة الخ) هذه عبارة الدرر في محشيهما الشرع بل لا يس من هذا الباب
لأنه في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمه اه مدني (قوله بأكثر من
المدعي) ومنه إذا ادعى ملكاً مطلقاً وبالتنازع فشهدوا في الاول بالملك بسبب رفي الثاني

اختلاف في البيع والرهن فالبيع
أولى اختلاف في الثبات والوفاء
فالوفاء أولى استحضاراً شهادة قاصدة
بتمهات غيرهم تقبل كان شهد بالدار بلا
ذكر انهم في يد الخصم فشهد به
آخران أو شهد بالملك بالمدعي
وآخران بالحدود أو شهدا على الاسم
والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه فشهد
آخران أنه المسمى به دور شهد واحد
فقال الباقر نحن نشهد كشهادته
لم تقبل حتى تسلك كل شاهد
بشهادته وعليه الفتوى شهادة
النفي المتواترة مقبولة * الشهادة
إذا بطلت في البعض بطلت في
الكل إلا في عبيد بين مسلم
ونصراني فشهد نصرانيان عليه ما
بالعتق قبلت في حق النصراني
فقط أشباه قلت وزاد محشيهما
خمساً أخرى معزبة للبرازية
(باب الاختلاف في الشهادة)
معنى هذا الباب على اصول مقترنة
منها أن الشهادة على حقوق العباد
لا تقبل بالدعوى بخلاف حقوقه
نعمالي ومنها أن الشهادة بأكثر
من المدعي

قوله في العصبية التي قبلها الى
الكلام الثاني هكذا في النسخة
المجوع منها ولعل صوابه كلام
الثاني بالاضافة وليحذر اه
مصححه

باطل بخلاف الاقل للاتفاق فيه
ومنها أن الملك المطلق أزيد من
المقيد لثبوته من الاصل والملك
بالسبب مقيد على وقت السبب
ومنها موافقة الشهادتين لفظا
ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى
معنى فقط وسيضع (تقدم
الدعوى في حقوق العباد بشرط
قبولها) لتوقعها على مطالبهم
ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله
تعالى لوجوب اقامتها على كل أحد
فكل أحد خصم فكان الدعوى
موجودة (فاذا وافقها) أي
وافقت الشهادة الدعوى (قبلت
والا) توافقها (لا) تقبل وهذا أحد
الاصول المتقدمة (فلو ادعى ملكا
مطلقا فشهد به بسبب) كسراه
أوارث (قبلت) لكونه بالاقل ٣
ادعى فقط ابتداء معنى كما مر
(وعكسه) بأن ادعى بسبب وشهدا
بمطلق (لا) تقبل لكونه بالاكثر
كما مر قات وهذا في غير دعوى
ارث ونتائج

بالمالك المطلق قبلنا لان الملك بسبب أقل من المطلق لانه يفيد الاولوية بخلافه بسبب فانه
يفيد الحدوث والمطلق أقل من النتائج لان المطلق يفيد الاولوية على الاحتمال والنتائج
على اليمين وفي قلبه وجود دعوى المطلق فشهدوا بالنتائج لا تقبل ومن الاكثر ما لو ادعى
الملك بسبب فشهدوا بالمطلق لا تقبل الا اذا كان السبب الارث باقنى وعمارة هناك كذا
في الهامش (قوله باطله) أي الا اذا وفق وبينه في البحر (قوله موافقة الشهادتين الخ)
كما لو ادعى دارا في يد رجل انه له منذ سنة فشهد الشهود أنهم منذ عشرين سنة بطالت فلو
ادعى المدعى انه منذ عشرين سنة والشهود شهدوا انها منذ سنة جازت شهادتهم خفية
وفي الانقروى من القاعدة في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج
الى اثباتها أو نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اه حامدية وفي الخبرية عن الفصويين
ولا يكلف الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سهل عما لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه
ويخرج منه مسائل كثيرة اه حامدية * رجل ادعى في يد رجل متاعا ودارا انه له وأقام
البيينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي في يده البيينة أن المدعى أقترع مدعى
القاضي أنه لاحق له فيه قال ان شهدوا انه أقترع بذلك قبل القضاء بطل القضاء وان شهدوا
انه أقترع به بعد القضاء لا يطل القضاء لان الثابت بالبيينة كالثابت عما ناولوا عن القاضي
اقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه خاتمة من تكذيب الشهود كذا في الهامش (قوله
فاذا وافقها قبلت) صدر الباب بهذه المسئلة مع أنه ليست من الاختلاف في الشهادة
لكنونها كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين ألا ترى أنهم لو اختلفا فالزم اختلاف
الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة مدعية وبه ظهر وجه جعل ذلك من
الاصول ثم ان التقرير على ما قبله مشعر عما قاله في البحر من أن اشتراط المطابقة بين
الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطافيه وتبعه في توير البصائر وهو
ظاهر لان تقدم الدعوى اذ لم يكن شرطا كان وجودها كعدمها فلا يضر عدم التوافق
ثم ان تقريره على ما قبله لا ينافي كونه أصلا لشي آخر وهو الاختلاف في الشهادة فافهم
وبما تقرر اندفع ما في الشرع بلالية من أن قوله منها أن الشهادة على حقوق العباد الخ ليس
من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر (قوله وهذا أحد
الاصول الخ) به عليه دون ما قبله لدفع توهم عدم أصالية سبب كونه مندرعا على ما قبله فانه
لا ينافي كما قدمناه والا فاقبله أصل أيضا كما علمته فتمتبه (قوله أوارث) تبع فيه الكثر
والمشهور أنه كدعوى الملك المطلق كما في البحر عن الفتح وسيد كره الشارح فلوا سقطه
هنا لكان أولى ح (قوله قبلت) فيه قيد في البحر عن الخلاصة (قوله بأن ادعى بسبب)
أي ادعى العين لا الدين بحر (قوله بالاكثر) وفيه لا تقبل الا اذا وفق بحر (قوله في
غير دعوى ارث) لانه مساو للمالك المطلق كما قدمناه (قوله ونتائج) لان المطلق أقل منه
لانه يفيد الاولوية الى الاحتمال والنتائج على اليمين وذكر في الهامش أن الشهادة على

المتاج بأن يشهد أن هذا كان تبسع هذه النافقة ولا يشترط أداء الشهادة على الولادة
فتاوى الهندية في باب تحمل الشهادة عن التتاريخانية عن النباييع اهـ (قوله وشراء من
مجهول) لان الظاهر أنه مساو له المطلق وكذا في غير دعوى قرص بجر ومثله شراء مع
دعوى قبض فاذا ادعاهما فشهدا على المطلق تقبل بجر عن الخلاصة وسكنى في الفتح
عن العمادية خـ لا فاهـ (قوله ثلاثة وعشرين) لكن ذكر في البحر بعد ما أنه في الحقيقة
لا استثناء فراجعه (قوله خشية التطويل) قدمها الشارح في كتاب الوقف (قوله بطريق
الوضع) أي بمعنى المطابق وهذا وجه له الزبلي تفسير المواقفة في اللفظ حيث قال
والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن
حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدينهم وآخر بدينهم وآخر بثلاثة وآخر بأربعة
وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رجه الله تعالى لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى
بأربعة اهـ والذي يظهر من هذا أن الامام اعني توافي اللفظين على معنى واحد بطريق
الوضع وأن الامام اعني اكتفاء بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترط المعنى الموضوع
له كل من اللفظين وليس المراد أن الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى
الوضعي والأشكال ما قرعه عليه من شهادة أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج وكذا
الهيبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان وليكن ما توافقا في معنى واحد أفاده كل منهما
بطريق الوضع وبديل على هذا التوفيق أيضا ما نقله الزبلي عن النهاية حيث قال ان كانت
المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك نحو أن يشهد أحدهما على الهبة
والاخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ
وهو ما صار اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضمر المخالفة فيما سواها قال
هكذا ذكره ولم يحث فيه خلافا اهـ وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان
الخمس معناه المطابق لا يدل على الاربعية بل تتضمنها ولا لم يقبلها الامام وقبلها اصحابه
لاكتفائهم بالتضمن والحاصل أنه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل أما
بعينه أو مرادفه وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بقصود مرادفه أن التوافق على
لفظ بعينه ليس بقصود لا مطلقا كما ظن قافهم (قوله بالموافقة المعنوية) فان قيل يشكل
على قول الكل ما لو شهد أحدهما أنه قال لها أنت خبيثة والاخر أنت بريئة لا يقضى
بينونة أصلا مع افادتهما معناها بسبب منع الترادف بل هما متباينتان لمعنيين يلزمهما
لازم واحد وهو وقوع البينة وتسامه في الفتح (قوله لا تتحداهما) أي مطابقة فصار
كان اللفظ متحد ايضا فافهم (قوله ولو شهدا بالاقرار) مقتضاه أنه لا يضمر الاختلاف بين
الدعوى والشهادة في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهد في ذلك (قوله للجمع بين
قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بأنف المذمى على المذمى عليه وشهد الاخر على
اقرار المذمى عليه بأنف فانه يقبل فانه ليس بجمع بين قول وفعل من لا على التارك كافي عن

وشرائه من مجهول كما بسطه
الكل واستثنى في البحر ثلاثة
وعشرين (وصكنا فجب
مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى)
الاف اثنتين وأربعين مسألة
مبسطة في البحر وزاد ابن المصنف
في حاشيته على الاشهاد ثلاثة آخر
تركتم خشية التطويل (بطريق
الوضع) لا التضمن واكتفيا
بالموافقة المعنوية وبه قالت الاثمة
الثلاثة (ولو شهدا أحدهما بالنكاح
والاخر بالتزويج قبلت) لاتحاد
معناها (كذا الهيبة والعطية
وقصودهما ولو شهدا أحدهما بأنف
والاخر باليمين او مائة ومائتين
او طائفة وطائفتين او ثلاث ردت)
لاختلاف المعنيين (كما لو ادعى
غصبا او قتل فشهد أحدهما ما به
والاخر بالاقرار به) لم تقبل ولو
شهدا بالاقرار به قبلت (وكذا)
لا تقبل (في) كل قول بجمع مع
فعل (أن ادعى القاتل فشهد
بالدفع والاخر بالاقرار به الا بجمع
للجمع بين قول وفعل قنية

الا اذا اجمد القضا كشهادة

احدهما يبيع او قرض او طلاق
او عتاق والا تخرب الاقرار به
فقبل لا تحتاج صيغة الانشاء
والاقرار فانه يقول في الانشاء بعثت
واقترضت وفي الاقرار كنت
بعثت واقترضت فلم يمنع القبول
بخلاف شهادة أحدهما
بقوله عبد الله سيف والا تخرب
به بسكين لم تقبل لعدم تكرار
القسم ~~بما~~ لا لا تحيط
وشرب لالبية (وتقبل على ألف في)
شهادة أحدهما (بألف) والا تخرب
(بألف ومائة ان ادعى) المتدعي
(الاكثر) لا الاقل الا ان يوفق
بإستيفاء أو ابراء من كمال وهذا في
الدين (وفي الدين تقبل على
الواحد كالمشهد واحد ان هذين
العبدان له وآخر ان هذات له فثبت
على) العبد (الواحد) الذي
اتفقا عليه (اتفاقا) درر (وفي
العقد لا) تقبل (مطلقا) سواء
كان المتدعي أقل المائتين أو أكثرهما
عزى زاده ثم فرغ على هذا
الاصول بقوله (فالشهد واحد
بشراعه عدا وكاتبته على ألف
وآخر بألف وخمسة مائة ردت) لان
المقصود اثبات العقد وهو يختلف
باختلاف البدل فلم يتم العدد على
كل واحد (ومثله العتق بمال
والصلح عن قود والرهن والخمس

الحاوى الزاهدى (قوله الا ان اتفقا) الظاهر ان الاستثناء منقطع لانه لا فعل مع قول
في هذه الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول كما سيذكره (قوله بألف
ومائة) بخلاف العشر وخمسة عشر حيث لا يقبل لانه مركب كالأقنين اذ ليس بينهما حرف
العطف ذكره الشارح بجور (قوله الا ان يوفق) كأن يقول كان لي عليه كالمشهد الا أنه
أو فاني كذا بغير علمه وفي الجور ولا يحتاج هنا الى اثبات التوفيق بالبينة لانه يتم به بخلاف
ما لو ادعى المالك بالشراء فشهدوا بالبينة فانه يحتاج لاثباته بالبينة سائحا في (قوله وهذا في
الدين) أى اشتراط الموافقة بين الشهادتين لفظا (قوله سواء كان المتدعي الملح) وسواء كان
المتدعي البائع أو المشتري درر (قوله أو كاتبته على ألف) شامل لما اذا ادعاهما العبد وأنكر
المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو العدة ولما اذا كان المتدعي هو المولى كما زاده صاحب
الهدياية على الجماع قال في الفتح لا تدعى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له
على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فينصرف انكار العبد اليه للعلم بأنه لا يسه ورتله عليه
دين الابه فاشهادة ليست الا لاثباتها اه وفي الجور والتعيين وقيل لا تفيد بينة المولى لان
العقد غير لازم في حق العبد لتمكينه من الفسخ بالتعجيل اه وجوزهم هذا القيل العيني وهو
موافق لما يفهم من عبارة الجماع (قوله وهو يختلف باختلاف البدل) أشار الى أنهم ما
لو شهدوا بالشراء ولم يبينوا الثمن لم تقبل وتسامه في الجور وقال الخير الزهلى في حاشيته عليه
المفهوم من كلامهم في هذا الموضوع وغيره أنه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره
وذكر قدره وصفته وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لاحاجة الى ذكره (تبينه) في المبسوط
واذا ادعى رجل شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك
فشهداهما باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهي فاسدة وان كانت مع تسمية
الثمن فاشهدوا ولم يشهدوا بما ادعاه المتدعي ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه
القضاء بالعقد اذ لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن
فيكون ذلك لا يظهر القضاء بدون تسمية الثمن ولا يمكنه أن يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود
ثم قال فان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمنهما ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة
باطلة لان حاجة القاضي الى القضاء بالعقد ولا يتمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان
قالا اقر عندنا أنه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء
بالمالك للمتدعي دون القضاء بالعقد فقد انتهت حكم العقد باستيفاء الثمن (قوله على كل
واحد) لفظ كل مما لا حاجة اليه سعيه (قوله والرهن) قال في الجور وظاهر الهدياية أن
الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين وتعلقه في الغناية تبعاً لالتهاية بأن عقد الرهن بألف
غيره بألف وخمسة مائة فيجب أن لا تقبل البينة وان كان المتدعي هو المرتهن لانه كذب أحد
شاهديه وأوجب بأن العقد غير لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردم في شراء
فيكون في حكم العدم فكان الاعتبار بدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدین فتقبل البينة

كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف ضمنا وبهما اه وفي الحوائثي اليه قوبية ذكر
 الراهن (قوله ان ادعى العبد) تقييد لمصلحة العتق بحال فقط ان أجرى قول المصنف
 أو كتابه على عموم موافقة لما قاله صاحب الهداية أولهما ان خص بما اذا ادعى الكتابة
 العبد موافقة لما في الجامع ولما في العيني (قوله فكندعوى الدين) أي الدين المنفرد عن
 العقد سعية (قوله اذم تصودهم المال) لانه ثبت العتق والعقد والطلاق باعتبار
 صاحب الحق فلم يبق الدعوى الا في الدين فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان المدعى
 هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فغريبت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن
 فهو بمنزلة دعوى الدين اه وفي اليه قوبية وذكر الراهن في العيني ليس على ما ينبغي (قوله
 على الاقل) أي اتفاقا فان شهد شاهدان لاكثر يعطى مثل ألف وخمسمائة وان كان بدونه
 كالألف والالفين فكذلك عندهما وعند لا يقضى بشيء فتح (قوله العقد) وهو يختلف
 باختلاف البدل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود به المدة
 الا الاجر فتح (قوله بعدهما) استوفى المنفعة أولا بعد أن تسلم فتح (قوله عقد اتفاقا) لانه
 معترف بحال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به فلا يعتبر اتفاق الشاهدين أو اختلافهما
 فيه ولا يثبت العقد للاختلاف فتح (قوله مطلقا) سواء ادعى الزوج أو الزوجة الاقل
 أو الاكثر هكذا صححه في الهداية وذكر في الفتح أنه يخالف الرواية وعامة في الشرع بلاية
 (قوله خلافا لهما) حيث قالاهي باطله أيضا لانه اختلافا في العقد وهو القياس ولا ي
 حنيفة أن المال في السكاح تابع والاصل فيه الحل والملك والازدواج والاختلاف فيها هو
 الاصل فيثبت فاذا وقع الاختلاف في التبعية يقضى بالاقل لاتفاقهما عليه (قوله في صحة
 الشهادة) قال في البحر بعد كلام وبه ظهر أن الجز شرط صحة الدعوى لا كناية وهم من كلام
 المصنف من أنه شرط القضاء بالبيعة فقط اه أي يشترط أن يقول في الدعوى مات وتركه
 ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما لم يذكره لان الكلام في الشهادة (قوله الجز) أي النقل
 أي أن يشهد بالانتقال وذلك اما نصا كما صورته الشارح أو بما يقوم مقامه من اثبات
 الملك للميت عند الموت أو اثبات يده أو يد نائبه عند الموت أيضا وهو ما أشار اليه بقوله
 الا أن يشهد بالخ وهذا عندهما خلافا لابي يوسف فانه لا يشترط شيئا ويظهر الاختلاف فيما
 اذا شهد أنه كان ملك الميت بالزيادة وطولها بالفرق بين هذا وبين ما يأتي من أنه لو شهد
 الحي أنه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفتح الى آخر ما يأتي قال مجتهد هذه الحوائثي
 وكتب المؤلف على قوله الجزها مشقة وعليها اثر الضرب لكنني لم أتحققه فأحببت
 ذكرها وان كانت منه هومة مما قبلها فاقال قوله الجز هذا عندهما لان ملك الوارث
 متجه تدالا أنه يكتفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة
 وكذا يده أو يد من يقوم مقامه وأبو يوسف يقول ان ملك الوارث ملك المورث فصارت
 الشهادة بالملك للمورث شهادة للمورث فاجتزأ بقول الشاهدين مات وتركه ميراثا

قوله في العيني لعله النبيين اه منه
 ان ادعى العبد والقائل والراهن
 والمرأة الف ونشر مرتب اذ
 مقصودهم اثبات العقد كما مر
 (وان ادعى الآخر) كالمولى مثلا
 (فكندعوى الدين) اذ مقصودهم
 المال فتقبل على الاقل ان ادعى
 الاكثر كما مر (والاجارة كالبيع)
 لو (فأقول المدة) للعاجلة لا ثبات
 العقد (وكالدين بعدهما) لو ادعى
 المؤجر ولو المستأجر فدعوى عقد
 اتفاقا (وصح السكاح) بالاقل أي
 (بألف) مطا (استحسانا) خلافا
 لهما (ولزم) في صحة الشهادة
 (الجز بشهادة)

أوما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت أو يده أو يد من يقوم مقامه فإذا ثبت
 الوارث أن العين كانت لمورثه لا يقضى له وهو محل الاختلاف بخلاف الحى إذا ثبت
 أن العين كانت له فإنه يقضى له بما اعتبر باللاستصحاب إذا أصل البقاء انتهى (قوله
 ارث) بأن ادعى الوارث عينا في يد إنسان إنهم ميراث أبيه وأقام شاهدين فشهدا أن هذه
 كانت لأبيه لا يقضى له حتى يجزأ الميراث بأن يقول الخ (قوله بملكه) أى المورث (قوله
 عند موته) لا بد من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي ذكره بعد الثلاثة (قوله لأن الأيدي)
 تعليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجزأين لأن ذلك أنه إذا ثبت يده عند الموت
 فإن كانت بيد ملك فظاهر لأنه أثبت ملكه أو أن الانتقال إلى الوارث فيثبت الانتقال
 ضرورة كالمشهد بالملك وإن كانت يدا مائة فكذلك الحكم لأن الأيدي في الأمانات عند
 الموت تنقلب بيد ملك بواسطة الضمان إذا مات مجهلا تركه الحفظ والمصون بملك الضامن
 على ما عرفت فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك وترتفع لعل الاستغناء بالشهادة
 على يد من يقوم مقامه لظهوره لأن اثبات يده من يقوم مقامه اثبات يده فيبقى اثبات الملك
 وقت الموت عن ذكر الجزأين كما كتبت به عنه اهـ (قوله ولا بد مع الجزأين بيان سبب الورثة
 الخ) قال في الفتح ونسب الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد ويذكر أنه وارثه وهل
 يشترط قوله ووارثه في الأب والأم والولد قيل يشترط والفقوى على عدمه وكذا كل من
 لا يجنب بحال وفي الشهادة بأنه ابن ابن الميت أو بنت ابنه لا بد منه وفي عدمه لا بد من
 بيان أنه اعتقه اهـ ولم يذكر هذا الشرط متناولا وشرحا والظاهر أن الجزأين مع الشرط الثالث
 يغنى عنه فليتأمل وانظر ما مر قبيل الشهادات (قوله سبب الورثة) وهو أنه أخوه مثلا
 (قوله لأبيه وامه) ذكر في البحر عن البرازية أنهم لو شهدوا أنه ابنه ولم يقولوا ووارثه
 الأصح أنه يكفي كالمشهد وأنه أبوه وامه فإن ادعى أنه عم الميت يشترط صحة الدعوى
 أن يفسر بقول عمه لأبيه وامه أو لأبيه وامه ويشترط أيضا أن يقول ووارثه وإذا أقام
 البينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد وكذلك هذا
 في الأخ والجد اهـ ملخصا (قوله وارتا غيره) قال في فتح القدير وإذا شهدوا أنه كان لمورثه
 تركه ميراثا له ولم يقولوا لا نعلم له وارثا سواه فإن كان من يرث في حال دون حال لا يقضى
 لاحتمال عدم استحقاقه أو يرث على كل حال بحتاط القاضي وينتظر مدة هل له وارث
 آخر أولا قال مجزأها هذا بيان تركه المرافة ونقط عليه لتوقعه في فهمه
 من نسخة الفتح الحاضرة عنده فلتراجع نسخة أخرى يقضى بملكه وإن كان نصيبه يختلف
 في الأحوال يقضى بالأقل فيقضى في الزوج بالربع والزوجة بالثلث إلا أن يقولوا لا نعلم له
 وارثا غيره وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالأب والجد والظاهر الأقول وأخذ
 القاضي كقولهما ولو قالوا لا نعلم له وارثا بهذا الموضع كفى عند أبي حنيفة خلافا لهما
 اهـ وتقدمت المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذكرها في السادس والخمسين من شرح ادب

ارث) بأن يقول مات وتركه ميراثا
 للميت (الآن بشهادة بملكه)
 عند موته (أو يده أو يد من
 يقوم مقامه) كمتأجر ومستعير
 وغاصب ومودع فيبقى ذلك عن
 الجزأين الأيدي عند الموت تنقلب
 بيد ملك بواسطة الضمان فإذا ثبت
 الملك ثبت الجزأين ضرورة (ولا بد مع
 الجزأين المذكور) من بيان سبب
 الورثة (و) بأن (أنه أخوه لأبيه
 وأمه أو لأحد هما) ونحو ذلك
 ظهر به وبقي شرط ثالث (و) هو
 قول الشاهد لا وارث (أو لا علم
 له) وارتا (غيره)

ورابع وهو أن يدرك الشاهد الميت والافباطة ٦٠٦ العدم معانية السبب ذكرهما البرازي (وذكر اسم الميت ليس بشرط وان

القضاء متنوعة ثلاثة أنواع فأرجع اليه ونخصها هذا صاحب البحر بما فيه خفاء وقد علم
بما ترأت الوارث ان كان ممن قد يحجب بحجب حرمان فذكر هذا الشرط لاصل القضاء
وان كان ممن قد يحجب بحجب نقصان فذكره شرط للقضاء بالاكس وان كان وارثا دائما
ولا ينقص بغيره فذكره شرط للقضاء بالابدون تقوم فتمأمل (قوله لعدم معانية السبب)
ولان الشهادة على الملك لا تجوز بالتسامع فتح (قوله البرازي) وكذا في الفتح (قوله
وذكر اسم الميت) حتى لو شهد أنه جده أو أبيه ووارثه ولم يسم الميت تقبل برأيه (قوله
ردت) وعن أبي يوسف تقبل (قوله يد المني) لاحتمال انها كانت ملكا له أو دية مثلا
واذا كانت ودية مثلا تكون باقية على حالها أما الميت فتمقلب ملكا له اذا مات مجهلا
لها كما تقدم (قوله انها كانت ملكا) أي لو شهد المتدعي ملك عين في يد رجل انها كانت
ملك المتدعي يقضى بها وان لم يشهد انها ملكه الى الآن والفرق بين ههنا وبين ما مر من
انها كانت ملك الميت فانما تزداد لم يشهد بأنها ملكه عند الموت ما ذكره في الفتح من
انها اذا لم ينصاعلى ثبوت ملكه حالة الموت فانما يثبت بالاستصحاب والاشبات به بحجة
لا بقاء الثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه في الوارث بخلاف مدعي العين فان
الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتجدد (قوله بذلك) أي يد المني أو ملكه ومن اقتصر
على الثاني فقد قصر (قوله دفع للمدعي) الاولى أن يقول فانه يدفع للمدعي كما يظهر بالتأمل
وفي البحر وانما قال دفع اليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لانه لو برهن على أنه ملكه
فانه يقبل اه أي في مسألة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لانها المذكورتان في الكثر
دون مسألة الشهادة بالملك (قوله لتتوقع اليد) لاحتمال أنه كان له فاشترط منه (قوله
بألف) أي ولا يسم مع قوله قضاء (قوله الا اذا شهد معه آخر) لسكال النصاب (قوله
ولا يشهد) أي بالألف كلها (قوله من علمه) أي قضاء ختمهائة كذا في الهامش (قوله
حتى يقر المدعي به) لئلا يكون اعانة على الظلم والمراد من ينبغي في عبارة الكثره معنى يجب
فلا تحل له الشهادة بغير (قوله اذا لم يذكر المدعي لو نها) قال في الفتح ولو عين لو نها فقال
أحمد هما سودا لم يقطع اجتماعا اه (قوله مطلقا أو جله) أما الاول فلان الاطلاق أزيد
من المقيد وأما الثاني فلا خلاف الشهادة والدعوى للمبانية بين المتقرف والجمله (قوله
بجر) أو ضحه عند قول الكثره وبعده لا فراسعه (قوله قلت) القول اصحاب المنع
(قوله بيان سببه) قواه المقدسي قلت وكذا في نور العين وقال ان الاول ضعيف وان
الاحتياط في أمر الميت يكفي فيه تكليف خصمه مع وجود بينة وان في هذا الاحتياط ترك
احتياط آخر في وفاء دينه الذي يحجب به عن الجنة وتضييع حقوق أناس كثيرين لا يجدون
من يشهد لهم على هذا الوجه ح (قوله ملكا في الماضي) بأن قال كان ملكي وشهد انه
له (قوله صككم) لو شهد بالماضي أيضا) أي لا تقبل لان اسناد المتدعي يدل على نفي الملك
في الحال اذا فائدة المدعي في اسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو اسندا

شهادة بسبب (سواء قال
(مذشهر) أولا (ردت) لقيامها
بجهول لتتوقع يد المني) بخلاف
ما لو شهد انها كانت ملكا أو أقر
المدعي عليه بذلك أو شهد
شاهدان أنه أقر أنه كان في يد
المدعي دفع للمدعي له لومية
الاقرار وجهالة المقر به لا تبطل
الاقرار والاصل أن الشهادة
بالمالك المتقضي مقبولة لا بالسيد
المنقضية لتتوقع اليد بالملك
برأيه ولو أقر أنه كان بيد المدعي
بغير حق هل يكون اقرارا له باليد
المنقضي به نعم جامع الفصولين
(فروع) * شهد بألف وقال
احدهما قضى ختمهائة قبلت
بألف الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد
من علمه حتى يقر المدعي به * شهدا
بسرقة بقرعة واختلعا في لو نها قطع
خلافهما واستظهر صدر
الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكر
المدعي لو نها ذكره الزيلعي * ادعى
المدعيون الاتصال متقرفا وشهدا
به مطلقا أو جله لم تقبل وهما بانية
* شهدا في دين المني بأنه كان
عليه كذا تقبل الا اذا سألهما
انقصهم عن بقائه الا أن فقالا
لا ندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا
حتى يقولامات وهو عليه بجر قلت
ويخالفه ما في معين الحكم من
ثبوت بجره ببيان سببه وان لم

يقولامات وعلمه دين اه والاحتياط لا يفتي * ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل في الاصح ما
كما لو شهدا بالماضي أيضا جامع الفصولين

ملكه الى الماضي لان اسنادها مما لا يدل على النفي في المال لانهم ما لا يعرفان بقائه
الا بالاشهاد صحاب من وجه اظهر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم متنا من قوله بخلاف
ما لو شهد انهم كانت ملكه * (فرع مهم) * قال المدعي ان الدار التي حدودها مكتوبة
في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكه
صح الدعوى والشهادة وكذا الوشيد وان المال الذي كتب في هذا الصك عليه
تقبل والمعنى فيه انه اشار الى المعايير لو شهد بذلك المتنازع فيه والخصمان تصادقا
على أن المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي أن تقبل الشهادة في أصل الدار وان لم تذكر
الحدود لعدم الجهالة المفضية الى النزاع في أصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل
السابع

(باب الشهادة على الشهادة)

(قوله وان كثرت) أعني الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم لكن فيها شبهة البدلية
لان البدل ما يصار اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيما يسقط
بالشبهات كشهادة التسامع الرجال درر كذا في الهامش (قوله الا في حد وقود) أي
ما يوجب الحد فلا يرد أنه اذا شهد على شهادة شاهدين أن قاضي بلد كذا ضرب فلانا حدا
في قذف فانهم لا تقبل حتى ترد شهادته بحجر عن المبسوط وفيه اشعار بأنها تقبل في التعزير
وهذه رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنها لا تقبل كما في الاختيار قهستاني (قوله
نظافا) بعده وأغريه (قوله الا بشرط تعدد حضور الاصل) أشار الى أن المراد بالمرض
ما لا يستطيع معه الحضور الى مجلس القاضي كما قيده في الهداية وأن المراد بالسفر
الغيبية مدته كما هو ظاهر كلام المشايخ وأصح به في الخالية والهداية لا تجاوز البيوت
وان أطلقه كالمريض في الكنز ولم يصرح بالتعذر ولكن ما ذكرناه هو المراد لان العلة العجز
فافهم (قوله وما نقله القهستاني) عبارته لكن في قضاء النهاية وغيره الاصل اذا مات
لا تقبل شهادة فرعه فتشترط حياة الاصل اه كذا في الهامش (قوله فيه كلام) ويؤيد كلام
القهستاني قوله الاتي ويجزئ أصله عن أهلها (قوله فانه نقله عن الخالية عنها) ليس
في القهستاني ذلك وانظر ما ذكره في كتاب القاضي الى القاضي (قوله والصواب ما هنا)
قال في الدر المنثور لكن نقل البرجندى والقهستاني كلامهما عن الخلاصة وكذا في
البحر والمنبر والسراج وغيرها أنه متى خرج الاصل عن اهلية الشهادة بأن خرس أو فسق
أو عي أو جن أو ارتد بطلت الشهادة اه فتعنه كذا في الهامش (قوله وفي القهستاني)
عبارته وتقبل عند أكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضمهرات وذكر القهستاني أيضا
أن الاقل ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البحر قالوا الاقل أحسن وهو ظاهر الرواية
كما في الحاشي والثنائي أرفق الخ وعن محمد بن يحيى زكية فما كان حتى روى عنه
أنه اذا كان الاصل في زاوية المسجد والفرع في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل

(باب الشهادة على الشهادة)

(هي مقبولة) وان كثرت استحسننا

في كل حق على الصحيح (الا في حد

وقود) لسقوطها بالشبهة وجاز

الاشهاد ما نقلنا لكن لا تقبل الا

(بشرط تعدد حضور الاصل

بوت) أي موت الاصل وما نقله

القهستاني عن قضاء النهاية فيه

كلام فانه نقله عن الخالية عنها

وهو خطأ والصواب ما هنا (أو

مرض أو سفر) واكتفى الثاني

بغيره بحيث يجهل أنه قد مات

بأهله واستحسنه غير واحد وفي

القهستاني والسر اجبة وعليه

الفتوى وأقره المصنف

شهادتهم من غير (قوله أو كون المرأة مخدرة) قال البردوي هي من لا تكون برزت
بكرا كانت أو نية ولا يراها غير المحارم من الرجال أما التي جلست على المنصة فرأها رجال
أجانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة جوى (قوله في الو كالة) وذكره هنا أيضا
(قوله عند القاضي) ذلة في المنع (قوله لا طلاق جواز الشهاد) يعني يجوز أن يشهد
وهو صحيح أو سقيم ونحوه ولكن لا تجوز الشهادة عند القاضي إلا وما ذكر موجود قال في
البحر نقل عن خزنة المفتين والأشهاد على شهادة نفسه يجوز وإن لم يكن بالأصول عذر
حق لو حل بهم العذر يشهد الفروع اهـ ومثله في المنع عن السراجية (قوله كما تر)
أي في قوله وبازالاشهاد مطلقا (قوله وما في الحواي غلط) من أنه لا تقبل شهادة النساء
على الشهادة وفي الهامش ولو شهد على شهادة رجل واحد وأحدهما يشهد بنفسه أيضا لم يجز
كذا في محيط السرخسي فتاوى الهندية (قوله عن كل أصل) فلو شهد عشرة على شهادة
واحد تقبل ولكن لا يقضى حق يشهد شاهد آخر لأن الثابت بشهادتهم شهادة واحد يجز
عن الخزانة وأفاد أنه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخران على شهادة غيره يصح ومصرح
به في البزاية (قوله وذلك) يعني بأن يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي
شاهدان على كل أصل (قوله ولوابنه) كما يأتي متنا (قوله أني أشهد بكذا) قيد قوله أشهد
لأنه بدونه لا يسمع أن يشهد على شهادته وإن سمعها منه لأنه كالتائب عنه فلا يقبل من التعميل
والتوكيل وبقوله على شهادتي لأنه لو قال أشهد على بذلك لم يجز لاحتمال أن يكون الأشهاد
على نفس الحق المشهود به فيكون أمرا بالكذب وبعلى لأنه لو قال بشهادتي لم يجز لاحتمال
أن يكون أمرا بان يشهد بمثل شهادتي بالكذب وبالشهادة على الشهادة لأن الشهادة
بقضاء القاضي صحيحة وإن لم يشهد بهما القاضي عليه (قوله سكوت الفرع) أي عند
تعميله قال في البحر لو قال لأقبل قال في القضية ينبغي أن لا يصير شاهد حتى لو شهد بعد
ذلك لا تقبل اهـ (قوله حاوي) نقله في البحر ثم قال بعد ورقة وفي خزنة المفتين الفرع إذا لم
يعرف الأصل بعدالة ولا غيرهما فهو مسمى في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط اهـ
وقالوا الاساءة الخس من الكراهة اهـ لكن ذكر الشارح في شرحه على المنار أنهما
ورأت مثله في التقرير شرح البردوي والتحقيق وغيرهما تأمل (قوله أن فلانا الخ) ويذكر
اسمه واسم أبيه وجده فإنه لا بد منه كما في البحر (قوله هذا أوسط العبارات) والأطول
أن يقول أشهد أن فلانا شهد عدني أن فلان على فلان كذا وأشهدني على شهادته وأمرني
أن أشهد على شهادته وأنا الآن أشهد على شهادته بذلك فقبه ثمان شهادات (قوله
وعليه فتوى السرخسي) قال في الفتح وهو اختيار الفقيه أبي الليث واستأذنه أبي جعفر
وهكذا ذكر محمد في السير الكبير وبه قالت الأئمة الثلاثة وحكي أن فقهاء زمن أبي جعفر
خالفوه واشتروا زيادة طوله فأخرج أبو جعفر الرواية من السير الكبير فأنقاده قال
في الذخيرة فلو اعتمد أحد على هذا كان سهلا وكلام المصنف أي صاحب الهداية يقتضي

(أو كون المرأة مخدرة) لا تغالط
الرجال وإن خرجت لحاجة وحمام
قنية وفيها لا يجوز لأشهاد لسلطان
وأمر وهل يجوز لمحبوس أن من
غير حكم الخصومة نعم ذكره المصنف
في الو كالة وقوله (عند الشهادة)
عند القاضي قيد ذلك لا طلاق
جواز لأشهاد لا الأداء كما مر (و)
بشرط (شهادة عدد) نصاب ولو
رجلا وامرأتين وما في الحواي
غلط يجز (عن كل أصل) ولو
امرأة (لا تغاير فرعي هذا وذلك)
خلافًا للشافعي (و) كفيتهما أن
(يقول الأصل محيط الفرع)
ولوابنه يجز (أشهد على شهادتي
أني أشهد بكذا) ويكفي سكوت
الفرع ولو رده ارتقنية ولا ينبغي
أن يشهد على شهادة من ليس بهدل
عند حاوي (ويقول الفرع)
أشهد أن فلانا أشهدني على
شهادته بكذا وقال لي أشهد على
شهادتي بذلك وهذا أوسط العبارات
وفيها خمس شهادات والأقصر أن
يقول أشهد على شهادتي بكذا
ويقول الفرع أشهد على شهادته
بكذا وعليه فتوى السرخسي
وغیره ابن كمال وهو الأصح كما في
القهستانى عن الزاهدی

ترجيح كلام القدرى المشتغل على خمس شينات حيث حكاه وذكر ان ثم أطول منه وأقصر
ثم قال وخبر الامور واساطها ذكر أبو نصر البغدادي شارح القدرى أقصر آخر
ثلاث شينات وهو أشهد أن فلانا أشهدنى على شهادته أن فلانا أقتر عنه بكذا ثم قال
وما ذكره القدرى أولى وأحوط ثم حكى خلافاً في أن قوله وقال لى أشهد على شهادتى
شرط عند أبى حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لأنه إذا لم يقله احتل أنه أمره أن يشهد مثل
شهادته وهو كذب وأنه أمره على وجه العمل فلا يثبت بالشك وعند أبى يوسف يجوز
لأن أمر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن اهـ والوجه في شهود الزمان القول بقوله ما
وان كان فيهم العارف المتدين لأن الحكم للغالب خصوصاً المتخذهم امكسبة للدرهم اهـ
ما فى الفتح باختصار وخصاله أنه اختار ما اختاره في الهداية وشرح القدرى من لزوم
خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتون كالقدرى والشافعية ونزول الفرع والمقتضى
والاصلاح وهو اوجب الرجن وغيرهما (قوله الفرع لاصله) لأنه من أهل التزكية هداية
(قوله والالزم تعديل الكل) هـ هذا عند أبى يوسف وقال محمد لا تقبل لأنه لا شهادة
الابالعدالة فاذ لم يعرفوها لم يلقوا الشهادة فلا تقبل ولا بى يوسف أن المأخوذ عليهم النقل
دون التعديل لأنه قد يخفى عليهم فيتعرف القاضى العدلة كما إذا شهدوا بأنفسهم كذا في
الهداية وفي الجرح وقوله والاصداق بصور الاولى أن يسكتوا وهو المراد هنا كما أفصح به في
الهداية الثانية أن يقولوا لا تخبرك بفعله في الخائصة على الخلاف بين الشيعين وذكر
الخصاف أن عدم القبول ظاهر الرواية وذكر الطحاوى أنهما تقبل وهو الصحيح لأن الاصل
بقى مسدوداً لا يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المنهور أنه جرح
للاصول واستشهد بالخصاف بأنهم لو قالوا انتم في الشهادة لم يقبل القاضى شهادته
وما استشهد به هو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الثانية اهـ ملخصاً ومحيث كان المراد
الاولى فقول الشارح والالزم الخ تكرار مع ما في المتن (قوله لان العدل لا يتهم بعلة)
كذا عال في الجرح وفيه عود الضمير على غير مذكور وأصل العبارة في الهداية حيث قال
وكذا إذا شهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر يجوز لما قلنا غاية الامر أن فيه منفعة من
حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يتهم بعلة كما لا يتهم في شهادة نفسه اهـ قال في
النهاية أى بمنزلة ما ذكرت من الشبهة وخصاله ما فى الفتح أن بعضهم قال لا يجوز لأنه منهم
حيث كان بتعديله رفقة يثبت القضاء بشهادته والجواب أن شهادة نفسه تشفع مثل
هذه المنفعة وهى القضاء بها فكأنه لم يعتبر الشرع مع عدالة ذلك مانعاً كذا ما نحن فيه
(قوله في حاله) فيسأل عن عدالة فاذ اظهرت قبله والالزم (قوله على ما فى القهستانى)
عبارة وفيه إيماء الى أنه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل أو لا أعرفه لم تقبل شهادته
كما قال الخصاف وعن أبى يوسف أنه تقبل وهو الصحيح على ما قال الحسبى فى
في المحيط هـ فتأمل النقل مدنى (قوله عن المحيط) ذكر في التناظرية خلافه ولم يذكر فيه

(ويكنى تعديل الفرع لاصله) وان
عرف الفرع بالعدالة والالزم
تعديل الكل (ك) ما يكتفى
تعديل (أحد الشاهدين صاحبه)
في الاصح لان العدل لا يهـ
بتمسكه (وان سكت) الفرع
(عنه نظير) التناضى (في حاله)
وكذا لو قال لأعرف حاله على
الصحيح ثم يلايه وشرح المجمع
وكذا لو قال ليس بعدل على
ما فى القهستانى عن المحيط فتنبه

خلافاً وكيف هذا مع أنهم قالوا لا تقبل شهادتهم ما وظاهر استشهادهما لخصاف به
 كما مر أنه لا خلاف فيه وفي البرازية تشهدا عن أصل وقال لا خبر فيه وزكاه غيره ما
 لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يثبت اليه اه (قوله بأمور) عدمها في البحر حضور
 الأصل قبل انقضاء مستدلاً بما في الخلية ولو أن فروعا شهدوا على شهادة الأصول ثم حضر
 الأصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع اه لكن قال في البحر وظاهر قوله لا يقضى
 دون أن يقول بطل الشهادة أن الأصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه فلذا تركه
 الشارح (قوله ما يخالفه) وهو خلاف الظاهر (قوله وبانكار أصله الشهادة) هكذا
 وقع التعبير في كثير من المعينات وفي الشمر بنلابسة عن الفضل بن جوى زاده ما يفيد أن
 الأولى التعبير بالشهادة لأن أنكار الشهادة لا يشمل ما إذا قال في شهادة على هذه المادة
 لكن لم أنهم هم بخلاف أنكار الشهادة فإنه يشمل هذا ويشمل أنكار الشهادة لأن أنكارها
 يستلزم أنكاره فانكار الشهادة نوعان صريح وضمني ولذا عرّف الزياهي وصاحب البحر
 بالشهادة وبه اندفع اعتراض الدرر على الزياهي وظهر أيضاً أن قول الشارح هنا أول
 شهدهم ليس في محله لأنه ليس من أنراد الله أنكار الشهادة لأن معناه لنا شهادة
 ولم شهدهم فتأمل (قوله ما لنا شهادة) يعني ثم غابوا أو مرضوا ثم جاء الفروع فشهدوا
 لا تقبل (قوله وغلطنا) هو في معنى أنكار الشهادة تأمل (قوله قيل له هات الخ) فهذا من
 قيل ما مر شهادة قاصرة يتهاجر بهم كذا في الهامش (قوله ولو مرة) فاعلمها غيره ما
 فلا بد من تعريفها بذلك النسبة منخ (قوله إلى القاضي) فان كتب أن فلاناً وفلاناً شهدا
 عندي بكذا من المبال على فلانة بنت فلان الفلانية وأحضر المذبح امرأته عند القاضي
 المكتوب اليه وأذكرت المرأة أن تكون هي المنسوبة بذلك النسبة فلا بد من شاهدين
 آخرين يشهدان أنها المنسوبة بذلك النسبة كما في المسئلة الأولى كذا في العيني مدني
 (قوله لاحتمال التزوير) أي بان يتواطأ المذبح مع ذلك الرجل (قوله البيان) يعني إذا
 ادعى المذبح عليه أن غيره يشاركه في الاسم والنسب كان عليه البيان كذا في الهامش
 أي يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت تندفع عنه الخصومة كما لو علم القاضي
 بشاركة في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصماً (قوله فيهما) أي في الشهادة
 وكتاب القاضي (قوله إلى نخذهما) بسكون الخاء وكسرهما يريد به القبيلة
 الخاصة التي ليس دونها أخص منها وهذا على أحد قولين لغويين وهو في الصحاح وفي
 الجهرة جعل النخذون القبيلة وفوق البطن وجهه في ديوان أقل من البطن وهذا
 صاحب الكشف قال العريب على ست طبقات الشعب كضمير وريعة وجبريميت به
 لأن القبائل تتشعب منها والقبيلة مكانة والعمارة كقريش والبعان كقهي
 والنخذ كهاشم والفصيلة كالعباس وكل واحد يجمع ما بعده فالشعب يجمع
 القبائل والعمارة تجمع البطون وهكذا وعابه فلا يجوز إلا كقاهم بالغندمالم ينسبهم إلى

(وتبطل شهادة الفروع) بأمور
 بهيم عن الشهادة على الظاهر
 خلاصة وسعي متناهي لانه
 ويجزى وج أصله عن أهليتها
 كفسق ونحوه وعي وبانكار
 أصله الشهادة) كقولهم ما لنا
 شهادة أولم نشهدهم أو شهدناهم
 وغامطاً ولو لم يوافقكم وأقبات
 خلاصة (شهدا على شهادة اثنين
 على فلانة بنت فلان الفلانية وقال
 أخبرنا جعفر بن محمد المدعي بامرأة
 لم يعرفها انما هي قيل له هات شاهدين
 انما هي فلانة) ولو مرة (ومثله
 الكتاب الحكي) وهو كتاب
 القاضي إلى القاضي لانه كالشهادة
 على الشهادة فلو جاء المذبح برجل
 لم يعرفه كاف اثبات أنه هو ولو مرة
 لاحتمال التزوير يجوز بلزم مدعي
 الاشتراك البيان كما بسطه
 فاضحيان (ولو قالان فيهما التهمة لم
 تجز حتى ينسبها إلى نخذهما)

الفصل في اعمارة بكسر العين والشعب بفتح الشين فتح ملخصا (قوله بكثرة) الانسب
 أوجدها (قوله والمقصود الاعلام) قال في الفتح ولا يخفى أنه ليس المقصود من التعريف
 أن ينسب الى أن يعرفه القاضي لأنه قد لا يعرفه وان نسبته الى ما ثبتت بل لم يثبت
 الاختصاص ويزول الاثر لانه قلما ينفق اثنان في اسميهما واسم أبيهما ووجههما
 أو صناعتهم ما لقيهما فاذكر عن قاضيهما من أنه لو لم يعرف مع ذكر الجدة لا يكتفي بذلك
 الاوجه منه ما في الفصولين من أن شرط التعريف ذكر ثلاثة أشياء غير أنهم اختلفوا في
 اللقب مع الاسم هل هما واحد أو لا والمراد بالثلاثة اسمه واسم أبيه وجده أو صناعته
 أو نحوه فانه يكفي عن الجدة خلافا لما في البرازية في الهداية ثم التعريف وان كان يتم
 بذكر الجدة عندهما خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر القنذيقوم مقام الجدة لانه
 اسم الجدة الاعلى أى في ذلك القنذيقوم الخاص فنزل منزلة الجدة الأدنى وفي ابصار الاصلاح
 وفي العجم ذكر الصناعة بمنزلة القنذيقوم منهم ضيعوا أنسابهم والاولى أن يقول بدل الاعلام
 رفع الاشترال لان الاعلام بأن يعرف غير مراد كما مر وفي البحر عن البرازية وان كان
 معروفا بالاسم المجرد مشهورا كشهرة الامام أبي حنيفة يكفي عن ذكر الاب والجدة ولو كفى
 بالتسمية لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام (قوله شهد برور) والرجال والنساء فيها
 سواء بجر عن كافي الحاكم (قوله بأن أقر على نفسه) قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يحكم
 به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام أن يشهد بعوت واحد في محام كذا في فتح القدير ويبحث
 فيه الرمي في حاشية البحر واعتراض الاقرار صدر الشريعة بأنه قد يعلم بدونه كما اذا شهد
 بعوت زيد أو بان فلان قتله ثم ظهر زيد حيا أو برؤية الهلال فغضى ثلاثون يوما وليس في
 الاسماء علم ولم ير الهلال وأجاب في العناية بأنه لم يذكره اما لندرة واما لانه لا يحصى له أن
 يقول كذبت أو ظننت ذلك فهو جنى كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم وفي الذمة قونية
 وأيضا يمكن أن يحمل قوله لا يعلم الا باقرار الى الحد من الاضافي بقريته قوله لا يعلم بالبيئة
 وأجاب ابن السكال بأن الشهادة بالموت تجوز بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز أن يقول
 رأيت قبلا سمعت الناس يقولون انه عمرو بن زيد وأما الشهادة على رؤية الهلال فالامر
 فيه أوسع اه (قوله ولا يمكن اثباته) أي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى
 تأمل (قوله وزاد ضربته) قال في البحر ويرجى في فتح القدير قواهما وقال انه الحق (قوله
 ان يسهم) السهم بضم السين وسكون الحاء المهملة من السواد واني كذا في الهامش
 (قوله اذا رأه سياسة) قدم الشارح في آخر باب حدة القذف ما يخالف هذا حيث قال
 واعلم أنهم يذكرون في حكم السياسة أن الامام يضعها ولم يؤولوا القاضي فظاهره
 أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فليحذر قتال (قوله مهران)
 قال في الفتح واعلم أنه قد قيل ان المسئلة على ثلاثة أوجه ان يرجع على سبيل الامرار
 مثل أن يقول نعم شهدت في هذه البرور ولا يرجع عن مثل ذلك فانه يعزى بالضرب بالاتفاق

كثرة اوبى في نسبته الزوجها
 والمقصود الاعلام (أشهره على
 شهادة ثم من اسمها المصحيح) أي نفيه
 فله أن يشهر على ذلك درر وأقره
 المصنف هنا لكنه قد تم ترجيح
 خلافه عن الخلاصة (كافران
 شهدا على شهادة مسلمين مكافرا على
 كافر لم تقبل كذا شهادة مسلمين
 القضاة مكافرا على كافر وتقبل
 شهادة رجل على شهادة أبيه وعلى
 قضا أبيه في الصحيح درر خلافا
 للملحة (من ظهر أنه شهد
 برور) بأن أقر على نفسه ولم يتع
 سهرا أو غلطا كما حذر ابن السكال
 ولا يمكن اثباته بالبيئة لانه من باب
 النفي (عزربا بن شهر) وعليه
 الفتوى سراجية وزاد ضربته
 وحسبه مجمع وفي البحر وظاهر
 كلامهم أن القاضي أن يسهم
 وجهه اذا رأه سياسة وقيل ان
 يرجع مضر ضرب اجماعا وان تابا
 لم يعزرا جاسعا

وتفويض مدة قوبته لراى القاضى
على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا
أو مستورا لا تقبل شهادته أبدا
قلت وعن الشافعى تقبل وبه يفتى
عيني وغيره والله أعلم

* (باب الرجوع عن الشهادة) 略

(هو أن يقول رجعت عما نهدت
به ونحوه فلو أنكرها لا يكون
رجوعا (و) الرجوع (شرطه
بجمل المقتضى) ولو غير الأول لانه
فسخ أو توبه وهي بحسب الجناية
كما قال عليه الصلاة والسلام السر
بالسر والعانية بالعانية (فلو
أدعى المتهود عليه رجوعهما
عند غيره وبرهن) أو أراعيتهما
(لا يقبل) فساد الدعوى بخلاف
مالو أدعى وقوعه عند قاض
وتفنيهما باهـ ما ماتق أو برهن
انهم ما أقرا برجوعهما عند غير
القاضي قبل وجعل انشاء للمحال
ابن مالك (فان رجعا قبل الحكم
بهما سقطت ولا ضمان) وعزروا
عن بعضهم لانه فسق نفسه جامع
القصاصين (وبهـ لم يفسخ)
الحكم (مطلقا) لترجعه بالقضاء
(بخلاف ظهور الشاهد بهـ دا
أو محمد ودافى قذف) فان القضاء
يطل ويرد ما أخذ وتزام الدية لو
قصاصا ولا يضمن الشهود لما مر
أن الحاكم اذا

أخطأ) وهذا ما به عدم التبعص عن حال الشهود (قوله وضمننا ما أتلفناه) اعلم أن تضمين
 الشاهد لم يخصص في رجوعه مثل ما إذا ذكر شيئا لازما للقضاء ثم ظهر بخلافه كما وضعه
 في إسان الحكم وأشار إليه في البحر فراجعوه ما وذكروا في البحر ما يسهل به ضمان الشاهد
 ويؤخذ من قوله أتلفناه أنه لو لم يضاف التالف إليه ما لا يضمنان كما لو شهدا بنسب قبل الموت
 فمات المشهود وعليه ورث المشهود له المال من المثلث ودعاه ثم رجعا لم يضمنا لأنه ورث
 بالموت وذلك لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف إلى آخرهما
 وجودا فيضاف للموت ذكره الزبائني في أقرار المريض سألتني عن المقدسي فأتى في
 البحر عن التماسية شهيدوا على أنه أبرأ من الدين ثم مات الغريم فلو سلمتم رجعا لم يضمنا
 للطالب لأنه تولى ما عليه بالانكاس اه (قوله لتسليم ما) قال في البحر وفي إيجابه صرف
 الناس عن تقلده ونهذرا من ثباته من المتدعي لأن الحكم ماض فاعتبر النسب اه كذا
 في الهامش (قوله لأنه كالمجا) أي القاضي (قوله وقيد الخ) أي وكذا في الهداية
 والمختار والاصلاح ومواهب الرحمن وحزم به في الجوهره وصاحب الجمع وأنت على علم
 بأن اقتصار أبواب المتون على قول ترجيح له وما في المتون من تقدم على ما في الشروح فيقدم
 على ما في الفتاوى بالأولى وما كان ينبغي للمصنف مخالفة عامة المتون وما نقل في البحر
 عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو قول الامام الأخير لنا فيه كلام وكأنه هو الذي عز المصنف
 (قوله فكلا قول) أي يضمنه الشهود مطلقا قبضها المشهود له أولا لأن العين يزول ملك
 المشهود وعليه عنها بالقضاء وفي الدين لا يزول ملكه حتى يقبضه (قوله فكالثاني) أي لو
 رجع الشهود وقبل قبضه لا يضمنون ولو بعده يضمنون (قوله ضمن النصف) اذ بشهادة كل
 منهما يقوم نصف الحجة فبقا أحدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الراجع
 ضمان ما لم تبقى الحجة فيه وهو النصف ويجوز أن لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى
 ببقاء بعض العلة كابتداء السؤل لا ينفقه على بعض النصاب ويبقى منه عقدا ببقاء بعض
 النصاب من (قوله ليضمن) أي الراجع (قوله ضمن النصف) وفي المقدسي فان قيل
 ينبغي أن يضمن الراجع الثاني فقط لأن التالف أضيق إليه قلنا التالف يضاف إلى المجموع
 ألا أن رجوع الأول لم يظهر أثره مانع وهو من بقي فاذرجع الثاني ظهر أن التالف بهما
 أقول تقدم في الحدرد عن المحيط اذا شهد على ستة الرجم خمسة فرجع الخامس لا ضمان
 وإن رجع الرابع ضمنه الرابع وإن رجع ثالث يضمن الرابع فقوله يضمن الثالث الرابع مخالف
 لما هنا لأن المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة أن الخامس والرابع والثالث يضمنون
 النصف أثلاثا في المحيط اما غلط أو ضعف أو غير مشهور واذا شهد أربعة على شخص
 بأربعة درهم وقضى به فراجع أحدهم عن مائة وآخر عن تلك المائة ومائة أخرى وآخر
 عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الراجعين خمسة أثلاثا لأن الأول لم يرجع إلا عن
 مائة فبقي شاهدان بمائة والراجع الذي لم يرجع شاهدان بمائة شاهد بالمائة الرابعة

أخطأ فالتزم على المقدسي له شرح
 تكمله (وضمننا ما أتلفناه) لا مشهور
 عليه (لتسليم ما أتلفناه) مع تعدد تضمين
 المباشر لأنه كالمجا إلى القضاء (قبض
 المتدعي المال أو لايه يفتي) بحر ويزانية
 وخلاصة وخزانة المفتين وقيد
 في الوفاة والكثرة والدور والمقتضى
 بما إذا قبض المال لعدم الاتلاف
 قبله وقبل أن المال عين فكلا قول
 وإن رينا فكالثاني وأقره
القهستاني (والعبرة فيه أن يبقى)
من الشهود (لأن رجوع فان
رجع أحدهما ضمن النصف وإن
رجع أحدهما لم يضمن وإن رجع
آخر ضمن النصف

أيضا فوجد نصاب الشهادة في الثلاثة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة الما بقى الرابع شاهدا
بها ورجع البقية تنصفت لان العبرة بان بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون أثلاثا فان رجع
الرابع عن الجميع ضمنوا المائة أرباعا يعني المائة التي اتفقوا على الرجوع عنها وغير الاقل
يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها أثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين والخمسين أن
الاقل بقي شاهدا بالمائة والثالث بقي شاهدا بمائتين فالمائتان تم عليهما النصاب وبقي على
الثلاثة شاهدا واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت فضمنوا الخمسين أثلاثا
سأستثنى وقوله والثالث بقي شاهدا أصله والثاني والمسئلة مذكورة في البحر عن المحيط
موجهة بعبارة أخرى فراجع (قوله ضمننا الربع) اذ بقي على الشهادة من يتبقى به ثلاثة
الأرباع مفع (قوله فان رجعوا) أي رجع الكل من الرجل والنساء (قوله بالاسداس)
السداس على الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل
واحد (قوله فقط) لانهن وان كثرن بمنزلة رجل واحد (قوله ولا يضمن راجع الخ) هذه
المسئلة على ستة أوجه لانها ما أن يشهدا بجهر المنسل أو بأزيد أو بآنقص وعلى كل
فالمندعي أمه أو هو ولا ضمان الا في صورة ما اذا شهدا عليه بأزيد ولو قال المصنف بعد
قوله ضمننا بالزوج كما في المنع لا فاد جميع الصور خمسة منطوقا وواحدة منه هو ما
ولا غنى عما نقله الشارح عن الزمعي وكان عليه أيضا أن يقول وان بأقل ويحذف ولو شهدا
بأصل النكاح لانهم ساءه أن الشهادة في الاقل ليست على أصله وعلى كل فقول الشارح
أو أقل تكرار كما لا يخفى قال الحلبي فلو قال المني ويضمن الزيادة بالرجوع من شهد على
الزوج بالنكاح بأكثر من مهر المثل لاستوفى السنة واحدة منطوقا وخمسة منه هو ما
ظاهر لي أن المصنف أظهر ما خفي وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم الضمان في
الشهادة بجهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالاقل وصرح بضمن الزيادة وهذا كما
لوهي المدعية كمنه عليه الشارح وأشار به الى أن ما بعده فيما لو كان هو المندعي فذكر
المصنف بعده أنه لا ضمان لو شهدا بأقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بجهر المثل أو أكثر
لأنه لم يأنه لا ضمان بالاولى لان الكلام فيما اذا كان هو المندعي ولم يصرح به الشارح كما
صرح بالاقل في الاول اعتمادا على ظهور المراد فتمتبه (قوله على المعتقد) خلافا لما في
المنظومة النسبية وشرحها وتبعها صاحب الجمع حيث ذكر وانها يضمنان عندهما
خلافا لابي يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروحا هو المعروف ولم ينقلوا سواء وهو
المذهب ور في الاصول كالمسوط وشرح الطحاوي والذخيرة وغيرها وانما نقلوا فيها
خلاف الشافعي فلو كان اهم شعور بالملال في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشغلوا
بنقل خلاف الشافعي (قوله ولو شهدا بالبيع) قال العيني فان شهدا بالبيع بألف مثلا
فقضى به القاضي ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فقضى به ثم رجعا عن الشهادتين
ضمننا الثمن وان كان أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك وان شهدا عليه بالبيع

وان رجعت امرأة من رجل
وامرأتين ضمننا الربع وان رجعتا
فالنصف وان رجع ثمان نسوة من
رجل وعشر نسوة لم يضمن فان
رجعت أخرى ضمننا (التسع) رابعة
البقاء ثلاثة أرباع النصاب (فان
رجعوا فالغرم بالاسداس) وقال
عليه من النصف كما لو رجع من فقط
(ولا يضمن راجع في النكاح شهد
بجهر مناه) أو أقل اذا اتلاف
بعوض كالاتلاف (وان زاد
عليه ضمنناها) لو هي المدعية وهو
المذكر عزى زاده (ولو شهدا بأصل
النكاح بأقل من مهر مناه فلا
ضمنان) على المعتقد وهذا مماثلة
بين البضع والمال بخلاف ما لو
شهدا عليها بقبض المهر أو بفضه
ثم رجعا ضمنناها الاتلاف هو المهر
(وهنا في البيع والشراء ما نقص
عن قيمة المبيع) لو الشهادة على
البائع (أو زاد) لو الشهادة على
المشتري للاتلاف بالعرض ولو
شهدا بالبيع وبقصد الثمن

وقبض الثمن بجهة واحدة فقط حتى به ثم رجعوا عن شهادتهم ما يجب عليهم ما القيمة فقط ح
ولا يظهر تفاوت بين المسئلةين في الحكم بالضمنان لأنه فيهما ضمن القيمة لأنه في الأولى
ان كان الثمن مثل القيمة فبها وان كان أقل منها يضمنان الزيادة أيضا اهـ (قوله ضمننا القيمة)
لأن المقضى به المبيع دون الثمن لأنه لا يثبت كمن القضاة بإيجاب الثمن لا قترانه بما يوجب
سقوطه وهو القضاة بالإبقاء ولذا قلنا ولو شهدا أنه باع من هذا عبده واقاله بشهادة واحدة
لا يقضى بالمبيع لمقارنة ما يوجب انفساخه ودوا القضاة بالاقالة فتح وقوله ضمننا الثمن لأن
القضاة بالثمن لا يقارنه ما يثبت قطعه لانهم لم يشهدوا بالإبقاء بل شهدا به بعد ذلك وإذا صار
الثمن مقضيا به ضمنه برجوعه ما فتح زاد الزيادة وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع
يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك لانهم أثبتوا عليه هذا القدر بشهادتهم الأولى اهـ (قوله)
وعتامة في خزانة المقتنين) عبارة كما في المنع فان اختار الشهود رجعا بالثمن على
المشتري ويصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا أو تقايلا رجع على
البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقضاء فالضمنان على الشهود وجها لآخر أن ياربعا
بما أذا اهـ (قوله ضمننا نصف المال المسمى أو المتعة الخ) لانهم أثبتوا كذا ضمنا على شرف
السقوط ألا ترى أنهم لو طاعت ابن الزوج أو ارتدت سقط المهر وأما لا منع (قوله قبل
الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لأنه لم يقض بشهادة شهود واحدة لأنه
لا يفيد لأن حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة منع (قوله فلا ضمنان)
لأن كذا المهر بالدخول فلم يقررا عليه ما كان على شرف السقوط ح (قوله ضمن شهود
الدخول الخ) لانهم قروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط
وهذا يقتضي أن يضمنوا جميعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول قروا عليه نصف المهر
وقد كان على شرف السقوط وقد اختص الفريق الأول بقسم عليهم ما فيصيب الأول ثلاثة أرباع
والثاني ربع ح كذا في الهامش (قوله اختيار) علمه بأن الفريقين اتفقا على النصف
فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف فينفردون بضمنانه اهـ فقال
وفي الجهر عن الهيوط ولورجع شاهد الطلاق لضمنان عليهم ما لانهم أثبتوا نصف المهر
وشاهد الدخول لا غير يجب عليهم ما نصف المهر لأنه يثبت بشهادة شهود الطلاق نصف
المهر وتلف بشاهدي الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحدة لا يجب
على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهدي الدخول الربع اهـ (قوله لأنه ضمنان اتلاف)
بإتلاف ضمنان الاتفاق لأنه لم يترك الاملكه ولزم منه فساد المال صاحبه فضمنه الشارع
صلة ومواساة له (قوله بقيمة قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثه
وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجع عليه على العبد فان هجر العبد عن الثلثين
يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما بجر (قوله يضمنان

فلو في شهادة واحدة ضمننا القيمة ولو
في شهادتين ضمننا الثمن عيني (ولو
شهدا على البائع بالمبيع بالثمن
الى سنة وقيمه ألف فان شاء ضمن
الشهود قيمته حالا وان شاء أخذ
المشتري الى سنة وأياما اختار
برئ الآخر) وعتامة في خزانة
المقتنين (وفي الطلاق قبل وطء
وخلوه ضمننا نصف المال) المسمى
(أو المتعة) ان لم يسم (ولو شهدا
انه طلقها ثلاثا وآخر ان طلقها
واحدة قبل الدخول ثم رجعا
فضمنان نصف المهر على شهود
الثلاث لا غير) الحرمة الغليظة
(ولو بعد وطء وخلوه فلا ضمنان)
ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول
وآخران بالدخول ثم رجعا ضمن
شهود الدخول ثلاثة أرباع المهر
وشهود الطلاق ربعه اختيار
(ولو شهدا بعق فرجعا ضمننا القيمة)
المولاه (مطلقا) ولو ميسرين لأنه
ضمنان اتلاف (والولاء للعق)
اعدم تحول العتق اليهما بالضمنان
فلا يتحول الولاء هداية (وفي
التدبير ضمننا ما نقصه) وهو ثلث
قيمه ولو مات المولى عتق من الثلث
ولزمه ما بقيت قيمته وعتامة في
الجهر (وفي الكتابة يضمنان

قيمتها) كلها وان شاء اتبع المكاتب (ولا يعتق حتى يؤدى ما عليه اليهما) وتصدقها بالفضل والولا للمولاه ولو عجز عا لمولاه ورزقيته
على الشهود (وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها) ٦١٦ بأن تقوم قننه وأم ولد ولو جازيها فبضمنان ما بينهما (فان مات المولى

قيمتها) والفرق أنهم انا الكتابة حال بين المولى وبين ماله العبد بشهادتهم ما غاصب من فضمنان
قيمتها بخلاف التمدد بغير فائه لا يحول بل تنقص ماله ففتح (قوله على الشهود) قال في البحر
بعد نقله ذلك عن المحيط وبه علم أن ما في فتح القدير من أن الولا للذين شهدوا عليه بالكتابة
سهوا (قوله ورزناه) أي المشهود عليه لو كان وارثا له (قوله لا يشهد الاصل الخ)
قال المصنف في وجهه لانهم أنكروا أي شهود الاصل السبب وهو الاشهاد وذلك لا يعمل
القضاء لانه خبر يحتل الصدق والكذب فصا ركز جوع الشاهد به - بد القضاء لا ينقض به
الشهادة لهذا بخلاف ما اذا أنكر والاشهاد قبل القضاء لا يقضى بشهادة الزرعين كما اذا
رجعوا قبله ففتح (قوله فلا ضمان) لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم
بالرجوع من (قوله وضمن المزكون) قال في البحر وأطاق ضمناهم - فشمع المدينة لوركو
شهود الزنا فرجعهم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدينه على المزكين عنده (قوله بكفرهم -
عبيدا) بأن قالوا علمنا أنهم عبيد وخرج ذلك كميناهم وقيل الخلاف فيما اذا أخبر المزكون
بالحرية بأن قالوا هم - أحرار ما اذا قالوا هم عدول فبأنواع عبيد الا يضمنون اجماعا لان
العبد قد يكون عدلا جوهرة (قوله أمانع الخطا) بأن قال أخطأت في التزكية (قوله
وضمن شهود التعليق) قال في البحر لانهم شهود العلة اذ التالف يحصل بسببه وهو الاعناق
والتطليق وهم أثبتوه وأطاعه فشمع - تعلق العتق والطلاق فيضمن في الاقل القيمة وفي
الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول كذا في الهامش (قوله والشرط) اعلم أن الشرط
عند الاصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس يؤثر في الحكم ولا منقض اليه والعلة هي
المؤثرة في الحكم والسبب هو المنفصل الى الحكم لا تأثيره والامامة ما دل على الحكم وليس
الوجود متوقفا عليه وبهذا يظهر أن الاحصان شرط كما ذكر الاكثر متوقف وجوب الحد
عليه نسخ كذا في الهامش (قوله شاهد الايقاع) قال في منية المفتي شهدا على انه امر
امرأته أن تطلق نفسها أو آخران انهما طلقت نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعا فها الضمان
على شهود الطلاق لانهما أثبتا السبب والنفي بشرط كونه سببا بجر كذا في الهامش
(قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق الى المرأة أو تفويض العتق الى العبد وشهد
آخران أنهما طلقت وأن العبد عتق الخ شئني مدني

*(كتاب الوكالة) *

(قوله التوكيل صحيح) لم يذكر ما يصح به وكذا لا الفرق بين الوكيل والرسول وحزبه
في يوع تنقيح الحامدية قال مجزده هذه الحواشي ذهبت الى المؤلف رحمه الله في الحامدية
في التليارات سؤالا طويلا وذيله بالفرق وهما أنا ذكر السؤال من أصله تقييما للفتاوى قال
رحمه الله سئل في رجل اشترى من آخر نصف أغنام مملوكة ولم يرها وكل زيد بقضها
ورأها زيد ويزعم الرجل أن له خيار الرؤية اذا رآها وان رآها وكله بالقض فهل نظر
الوكيل بالقض مسقط خيار رؤية الموكل الجواب نعم وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل

شراء

عتقت وضمنا) بقيمة (قيمتها) أمة
(لورثة) وتماه في العيني وفي
القصاص الدية في مال الشاهدين
ورزناه (ولم يقتضا) اعدم المباشرة
ولو شهدا بالعقوب لم يضمنا لان
القصاص ليس بمال اختيار (وضمن
شهود الفرع برجوعهم) لاضافة
التلف اليهم (لا يشهد الاصل بقولهم)
بعد القضاء (لم يشهد الفرع على
شهادتنا أو شهدناهم وغلطوا)
وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم
التلف لهم ولا الفرع لعدم رجوعهم
(ولا اعتبار بقول الفرع) بعد
الحكم (كذب الاصول أو غلطوا)
فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن
الفرع فقط (ضمن المزكون)
ولو ادينه (بالرجوع) عن التزكية
(مع علمهم بكفرهم عبيدا) خلا قالهما
(امام الخطاط) اجماعا بجر (ضمن
شهود التعليق) قيمة الفتن ونصف
المهر لو قبل الدخول (لا يشهد
الاحصان) لانه شرط بخلاف
التزكية لانها علة (والشرط) ولو
سندهم على الصحيح عيني قال وضمن
شاهدا الا يقاع لا التفويض لانه
علة والتفويض سبب انتهى

*(كتاب الوكالة) *

مناسبة ان كلام من الشاهد
والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره
(التوكيل صحيح) بالكتاب والسنة
قال تعالى فابعثوا احداكم بورتكم

شراء الزبوة رسول المشتري تنوير من خيار الزبوة ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع
مسقط عند أي حذيفة خيار زبوة الموكل كالوكيل بالشراء يعني كما أن نظر الوكيل بالشراء
بسطه خياره وقالاهو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار
قبض الوكيل بالقبض لأنه لو وكل رجلا بالزبوة لا تكون زبوة الموكل اتفاقا كذا في
الغاية الخ ما ذكره الشارح ابن ملك والمسئلة في المتون وأطال فيها في البحر فراجع
ومسودة الوكيل بالقبض كن وكيل عن قبض ما اشتريته وما رأيته كذا في الدرر أقول
ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المهرج قيل الفرق بين
الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد إلى الموكل والرسول لا يضيفه عن إضافة
إلى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري غيره كن وكيل في قبض المبيع
أو وكالتك قبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عن قبضه أو أرسلتك قبضه أو
قل فلان أن يدفع المبيع إليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الأمر بأن قال
أقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتب في سائر كتبه عليه أن قوله في الفوائد
الخ لا ينافي ما قبله لأن الأول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا يملك من إضافة
العقد إلى مرسله لما مر عن الدرر من أنه مبيع وغيره بخلاف الوكيل فإنه لا يضيف العقد
إلى الموكل إلا في مواضع كالشكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فإن الوكيل يملك فيها
كالرسول حتى لو أضاف الشكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يضيفه الوكيل وكيل
والرسول رسولا وحاصله أنه يصير وكيله بالفاظ الوكالة ويصير رسولا بالفاظ الرسالة
وبالأمر لكن صرح في البدائع أن أفعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا أو وكيل ويؤيده
ما في اللؤلؤلية دفع له ألفا وقال اشتري بها أبيع أو قال اشتري بها أبيع ولم يقل لي كان توكيلا
وكذا اشتري بها ألفا جارية وأشار إلى مال نفسه ولو قال اشتري هذه الجارية بأفصد درهم
كان مشورة واشترى المرء أمورا لا إذا زاد على أن أعطيك لأجل شرائك درهمه لأن اشتراط
الاجر له يدل على الانابة اه وأقاد أنه ليس كل أمر توكيلا بل لا بد مما يفيد كون فصل
المأمور بطريق النيابة عن الأمر فليحفظ اه هذا جميع ما كتبه نقلته وبالله التوفيق
(قوله ووكيل عليه السلام الخ) رواه أبو داود وبسنده فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب
ابن أبي ثابت عن حكيم وقال لا تعرفه إلا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم
الآن هـ إذا دخل في الأرسال عندنا فصدق قول المصنف أي صاحب الهداية صح إذا
كان حبيب أمام ثقة فنجح (قوله كانت وكيلي في كل شيء) نقل في الشريعة الإلمية وغيره ما عن
خاضع بخان لو قال لغيره أنت وكيلي في كل شيء أو قال أنت وكيلي بكل قليل وكثير يكون
وكيلا بمنظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائز أمر بك بصير وكيل في جميع
التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعناق ووقف فقيل عليك
ذلك لا إطلاق تعميم اللفظ وقيل لا عليك ذلك إلا إذا دل دلائل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ

ووكيل عليه الصلاة والسلام
حكيم بن حزام بشره أخصيه وعلميه
الاجماع وهو خامس وعاش ست
وكيلي في كل شيء هم الكل حتى
الطلاق قال الشهرستاني يفتي
وخصه أبو الليث بغير طلاق وعناق
ووقف واعتمده في الأشباه وخصه
خاضع بخان بالأمساوات فلا يلي
العتق والتبرعات وهو المذهب
كما في تنوير البصائر وزواهر الجواهر
وسمي هـ أن يفتي واعتمده في المتنقط
فقال وأما الهبات والعناق فلا
يكون وكيله عند أبي حنيفة خلافا
للمجهد

الفقيه أبو الليث اه وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا ولا حقا فتدبر ولا بن فهم رسالة
 سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الثانية وما في فتاوى أبي جعفر
 ثم قال وفي البرازية أنت وكيل في كل شيء جائزا محررا ملك الحفظ والبيع والشراء وملك
 الهبة والصدقة حتى إذا أنفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد
 الموكل وعن الامام تنصيصه بالمعروضات ولا يلى العتق والتبرع وعابه الفتوى وكذا
 لو قال طمقت امرأتك ووهبت وورقت أرضك في الاصح لا يجوز اه وفي النسخة
 انه توكيل بالمعروضات لا بالاعتاق والهبات وبه ينقئ اه وفي الخاصة كما في البرازية
 والخاصة أن الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة
 والصدقة على المفتي به وينبغي أن لا يملك الا برأ والحط عن المدينين لانهما من قبيل
 التبرع فسد لا تحت قول البرازي انه لا يملك التبرع وظاهره انه يملك التصرف في مرة
 بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فانهم بالنظر الى الابتداء تبرع فان
 القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاه والهبة بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاه
 وينبغي أن لا يملكهما الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكهما الا من يملك التبرعات ولذا
 لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبة بشرط العوض وان كانت معاوضة في الانتهاء
 وظاهر العموم أنه يملك قبض الدين واقتضاه وايضا والدعوى بحق فوق الموكل وسماع
 الدعوى بحق على الموكل والا فإير على الموكل بالديون ولا يختص بمجلس القاضي لان
 ذلك في الوكيل بالخصوص لا في العام فان قلت لو وكله بصيغة وكنت وكالة مطلقة عامة
 فهل يتناول الطلاق والعتاق والتبرعات قلت لم أره صريحا والظاهر أنه لا يملكها على
 المفتي به لان من الانساق ما صرح فاضيفان وغيره بأنه توكيل عام ومع ذلك قالوا بعدمه
 اه ما ذكره ابن نجيم في رسالته ملخصا وقد ساقها القتال في حاشيته برمتها (قوله
 وفي الشر بن لاية) عبارته انقل من الثانية وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر رجل قال غيره
 وكنتك في جميع أموري وأنتك مقام نفسي لانكون الوكالة عامة ولو قال وكنتك في جميع
 أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول المبيعات والانتحة وفي
 الوجه الاول اذ لم تكن عامة يتظر ان كان الرجل يحتلف ليس له صناعة معروفة قالوا وكالة
 باطله وان كان الرجل تاجر التجارة معروفة معروفة تنصرف اليها اه وبه يعلم ما في كلام الشارح
 ان صورة البطلان ليست في قوله أنت وكيل في كل شيء كما في عليه الشارح هذه العبارات
 بل في غيرها وهي وكنتك في جميع أموري الخ الآن يقال هما سواء في عدم العموم ولكن
 مبنى كلامه على أن ما ذكره عام ولكنك قد علمت مانع مما قلناه سابقا أن ما ذكره ليس
 مما الكلام فيه اه (قوله فلو جهل) كما لو قال وكنتك بمالي منع (قوله نظرا الى أصل
 التصرف الخ) جواب عما يرد على هذا الشرط وهو توكيل المسلم ذميا ببيع خمر أو خنزير
 وتوكيل المحرم حلالا ببيع الصيد لانه صحيح عنده ولا يملكه الموكل س (قوله فلا يصح

وفي الشر بن لاية ولو لم يكن
 له كل صناعة معروفة فالوكالة
 باطله (وهو إقامة الغير مقام نفسه)
 تزفها أو عجزا (في تصرف جائز
 معلوم فلو جهل ثبت الادنى وهو
 الحفظ من يملكه) أي التصرف
 نظرا الى أصل التصرف وان امتنع
 في بعض الاشياء بعرض النهي
 ابن كمال

(فلا يصح توكيل مجنون)
وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل
(ب) تصرف ضار (مخروطا لاق
وعتاق وهبة وصدة وصح بها
بنفسه) بلا إذن وليه (كقبول هبة
(و) صح (باعتد بين ضرر ونفع
كبيع واجارة ان ماذونا والا توقف
على اجازة وليه) كالو باشره بنفسه
(ولا يصح توكيل عبد مجبور وصح
لو ماذونا او مكانا وتوقف توكيل
مرتد فان اسلم نقد وان مات اولفق
أو قتل لا) خلافا لهما (و) صح
(توكيل مسلم ذميا ببيع خير
أو خنزير) وشراهما ما كما مر في
البيع الفاسد (ومحرم حلالا ببيع
صبي ودان امتنع عنه الموكل
لعارض) انتهى كما قدمنا فتنبه
ثم ذكر شرط التوكيل فقال (اذا
كان الوكيل يعقل العقد ولو صبي
أو عبد مجبورا) لا يخفى أن الكلام
الآن في صحة الوكالة لا في صحة
بيع الوكيل فلذا لم يقل وبقصده
تبعه لا كمن ثم ذكر ضابط الموكل
فيه فقال (بشكل ما يشره) الموكل
(بنفسه) لنفسه فشمل الخصومة
فلذا قال (فصح بخصومة في حقوق
العباد برضا الخصم) وجوزاه
بالرضا وبه قالت الثلاثة

توكيل مجنون) مصدر مضاف للفاعل (قوله بتصرف) متعلق بتوكيل (قوله ان ماذونا)
أي ان كان الصبي الموكل ماذونا (قوله توكيل عبد) مضاف للمفعول (قوله توكيل مرتد)
بجواز توكيله عن غيره كما سذكره (قوله وان امتنع عنه الموكل الخ) ومثله ما لو اشترى عبدا
شراء فاسدا وأعتقه قبل قبضه لا يصح ولو اشترى البائع بعتاقه يصح لانه يصير قابضا لاختصاصه
كما قدمه في البيع الفاسد (قوله فتنبه) أشار به الى أنه لا تنافي بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم
ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط الموكل به والموكل ثم ذكر الخ تأتى (قوله يعقل
العقد) أي يعقل أن البيع سالب للبيع جالب للثمن وأن الشراء بالعكس ح في البحر وما
يرجع الى الوكيل فالعقل فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا بالبرع والحزبة وعدم الردة
فيه صح توكيل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف ملكه والعلم للوكيل بالتوكيل فلو وكله ولم يعلم
فتصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد علمه اه (قوله ولو صبي) قال في جامع
أحكام الصغار فان كان الصبي ماذونا في التصاريح فصار وكيل بالبيع بثمن حال أو مؤجل
فباع بجاه بيعة ولزمته العهدة وان كان وكيل بالشراء فان كان بمن مؤجلا لزمته العهدة
قياسا واستصحابا وان تكون العهدة على الأمر حتى ان البائع يطالب الأمر بالثمن دون الصبي
وان وكله بالشراء بثمن حال فالقياس أن لا تلمه العهدة وفي الاستحسان تلمه اه فقال
وتماه في البحر في شرح قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ فراجع (قوله
مجبورا) صفة للصبي والعبد كذا في الهامش (قوله فلذا لم يقل ويقصده) أي البيع احترازا
عن بيع الهازل والمكروه كما ذكره صاحب الهداية كذا في الهامش (قوله تبعه لا كمن) أي
حال كونه تابعيا في عدم القول لا كمن ذكره صاحب الهداية محتمزا به عن بيع الهازل
والمكروه (قوله ثم ذكر ضابط الموكل فيه) أي ما ذكره المصنف ضابطا لاحد فلا يرد
عليه أن المسلم لا يملك بيع الخمر ويملك توكيل الذي به لان ابطال التوابع ابطال الطرد
لا العكس ولا يطل طرده عدم توكيل الذي مسلما ببيع خمر وهو عليه لانه يملك
التوصل به بتوكيل الذي به فصديق الضابط لانه لم يتل كل عقد يملكه يملك توكيل كل
أحد به بل التوصل به في الجملة وتماه في البحر (قوله بكل) متعلق بقول الماتن أقول
الباب التوكيل صحيح لنفسه أخرج الوكيل فانه لا يوكل مع أنه يباشر بنفسه (قوله
فشمل الخصومة) تفرع على قوله بكل ما يشره وهو أولى من قول الكنز بكل ما يعقد
لشموله العتق وغيره كما في البحر أي كالتصومة والقبض (قوله فصم بخصومة) شمل بعضا
معيئا وجميعها كما في البحر وفيه عن منية المفتي ولو وكله في الخصومة له لاعليه فله اثبات
ماله موكلا فلو أراد المذني عليه الدفع لم تسمع قال فالخامس انما تتضمن بعض بعض
الموكل وتعميم بتعميمه وفي البرازية ولو وكله بكل حق هو له وبخصومة في كل حق له ولم
يعين الخاصص به والخاصص فيه جاز اه وتماه فيه (قوله برضا الخصم) شمل الطالب
والمطلوب مجر (قوله وجوزاه الخ) قال في الهداية لا خلاف في الجواز انما الخلاف

وعليه فتوى أبي الليث وضميره

واختاره العتاني وصححه في النهاية

والفتاوى للقنوي تفويضه للحاكم

درر (الآن يكون) الموكل

(مريضاً) لا يمكنه حضور مجلس

الحكم بتقديمه ابن كمال (أو غائباً)

مدة سفر أو مريضاً (أو مريضاً) ويكتفى قوله

أنا أريد السفر ابن كمال (أو مختارة)

لم يتخلف الرجال كما مر (أو حاضراً)

أو نفسه (أو الحاكم بالمسجد) إذا

لم يرض الطالب بالتأخير بمجر

(أو محبوساً من غير طاعة) هذه

(الخصوصية) فلو منه فليس يعذر

بإزائه بجهنم (أو لا يحسن الدعوى)

خاتمة (لا يكون من الاعذار) ان

كان (الموكل) شريفاً خاصاً من

دون (بل الشريف وغيره سواء

بغير (وله الرجوع من الرضا قبل

سماع الحاكم الدعوى) لا بعده قضية

(ولو اختلف في كونها مختارة ان

من نبات الاشراف فالقول لها

مطلقاً) ولو فيها فيرسل أمينة

ليحلف مع شاهدين بمجر وأقره

المصنف (وان من الاوساط

فالقول لها لو بكر وان) هي (من

الاسافل فلا في الوجهين) عملاً

بالظاهر بإزائه (أو) صح (بإيوائها

(و) كذاب (استيفائها الا في حد

وقود) بغية موكله عن المجلس

ماتى (وحدود) عندئذ لا بد من

اضافته (أي ذلك العقد (الى

الوكيل كبيع واجارة وصلى

عن اقراره يتعلق به)

في الزوم يعني هل ترتد الوكالة بردة الخصم عند أبي حنيفة نعم وعند هـ ما لا ويجبر بوجهه مرة
 (قوله وعليه فتوى أبي الليث) أفنى الرمي بقول الامام الذي عليه المتون واختاره
 غير واحد (قوله تفويضه للحاكم) بحث فيه في البرازية فانظر ما في البحر وفي الزياحي
 أي أن القاضي اذا علم من الخصم التعتت في الاباء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك
 وان علم من الموكل قصد الاضرار لخصمه لا يقبل منه التوكيل الا برضاه (قوله
 لا يمكنه حضور مجلس الحكم) وان قدر على الحضور على ظهر الدابة أو ظهر انسان فان
 ازداد مرضه بذلك لم يتركه فان لم يزد قبل على الخلاف والعصم لزمه كذا في البرازية
 بحر (قوله ويكتفى قوله أنا أريد السفر) قال في البحر وفي المحيط واردة السفر أمر
 باطناً فلا بد من دليلها وهو اتمامه صديق الخصم بها أو القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله اني
 أريد السفر لكن القاضي ينظر في حاله وفي عذته فانه لا يخفى هيئة من يسافر كذا ذكره
 المشرح وفي البرازية وان قال أخرج بالقافلة الفلانية سأله من عنه كفاي فسخ الاجارة
 وفي خزانة المقتنين وان كذبه الخصم في ارادته السفر يحلفه القاضي بالله انك تريد السفر
 اه (قوله اذا لم يرض الطالب) قال في الجوهر ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل
 بغير رضا الخصم وان كانت مطلوبة ان أخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد
 لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها الى التوكيل اه (قوله
 برازية بجهنم) عبارتها وكونه محبوساً من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد
 محبوساً له أن يشهد على شهادته قال القاضي ان في سجن القاضي لا يكون عذراً لانه
 يخرج به حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضاً كذلك بان يجيب
 عن الدعوى ثم يعاد اه قلت ولا يخفى أنه مفهوم عبارة المصنف وهي ليست من عذره
 بل واقعة في كلام غيره والمفاهيم بجهة بل صرح به في الفتح حيث قال ولو كان الموكل
 محبوساً فعلى وجهين ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بل ارادته لان
 القاضي يخرج من السجن ليخاطبه ثم يعيده وان كان في حبس الوالي ولا يمكنه الوالي من
 الخروج للخصوصية يقبل منه التوكيل اه (قوله وله) أي المدة على عليه (قوله فيرسل
 أمينة) أي القاضي (قوله فالقول لها) أي اذا وجب عليها عين (قوله في الوجهين)
 أي فيما اذا كانت بـ كرا أو ثيبا (قوله وصح بإيوائها) أي حقوق العباد أي يصح
 التوكيل بإيوائها جميع الحقوق واستيفائها الا في الحدود والقصاص لان كلامهم ما يشره
 بنفسه فيملك التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تندري بالشبهات والمراد
 بالايوائ هنا دفع ما عليه وبالاتياف القصاص منع (قوله الا في حد وقود) استثناء من
 قوله وبإيوائها واستيفائها وقوله بغية موكله قيد للثاني فقط كما به عليه في البحر وقوله
 قبله باستيفائها أي وكذا بايثباتها باليمين عند الامام أبي حنيفة سبلاً فالاني يوسف لم
 يصرح به هنا لدخوله في قوله فصيح بخصوصية كفاي البحر (قوله يتعلق به) أي بالتوكيل منع

(قوله)

(قوله مادام حيا ولو غائبا) فاذا باع وغاب لا يكون له وكل قبض الثمن كما في البصر عن
 المحيط وقوله مادام حيا عزاه في البصر الى الصغرى ولكن قال بعده وشمل ما اذا مات لما
 في البرازية ان مات الوكيل عن وصي قال انضلي تنتقل الحقوق الى وصيه لا الموكل
 وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم ينصب وصيا عند القبض وهو المعقول وقيل ينتقل الى
 موكله ولاية قبضه فيصطاط عند الفتوى اه ثم قال في البصر بعد ورقة ونصف والوكيل
 بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فبات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل
 ويحرمه هنا يدل على أن المعتد في المذهب ما قال انه المعقول وقد أفادت به بعد ما احتطت
 كما قال فيما سبق اه (قوله ان لم يكن) أي الوكيل (قوله محجورا) فان كان محجورا
 كالعبد والوصي المحجورين فانهم اذا عقدوا بطريق الوكالة تتعلق حقوق عقدهما
 بالموكل س (قوله كنسليم مبيع) بيان لحقوق العقد (قوله ويرجع به عند استحقاقه)
 شامل لمستلزمين * الاولى ما اذا كان الوكيل بائعا وقبض الثمن من المشتري ثم استحق
 المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده أو سلمه الى الموكل
 وهو يرجع على موكله * الثانية ما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن
 على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق من
 الوكيل وجع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر
 فائدته عند اختلاف الثمن انتهى بجر (قوله في عيب) شامل لمستلزمين أيضا ما اذا كان
 بائعا فبرده المشتري عليه وما اذا كان مشتريا فبرده الوكيل على بائعه لكن بشرط كونه
 في يده فان سلمه الى الموكل فلا يرده الا باذنه كسليم أي في الكتاب بجر (قوله ولو أضاف
 الخ) رده في البحر فراجع فإيردا اعتراضه على المصنف وهو هنا كلام في حاشية القتال
 وحاشية أي السعد وفراجعوه وكذلك في نور العين في أحكام الوكالة في الفصل الثالث
 والثلاثين وكتبته في هامش البحر (قوله يكتفي) أي من غير لزوم (قوله لأن الموجب
 الخ) هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من أنه يثبت للوكيل ابتداء
 ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو أضافه الى نفسه لا يصح) أي لا يصح على الموكل فلا
 ينافي قوله الا حتى حتى لو أضاف النكاح لنفسه وقع النكاح له كما ظن وفي البرازية الوكيل
 بالطلاق والعتاق اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا أمرني أن اطلق
 أو عتق ينفذه على الموكل لان عهدهم ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام
 في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بأن أضافه الى نفسه صح الا في النكاح والفرق أنه
 في الطلاق أضافه الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وهي للموكل في الطلاق
 والعتاق فأما في النكاح فندمة الوكيل قابله للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها
 وأخرج مخرج الوكالة لا يصح يرخا لفا لضافته الى المرأة مع في فكانه قال ملكتك بضع
 موكلتي اه قال في البحر فعلى هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف ففي وكيل النكاح

مادام حيا ولو غائبا ابن ملك (ان لم
 يكن محجورا كنسليم مبيع وقبض
 وقبض ثمن ويرجع به عند
 استحقاقه وخصوصا في عيب بلا
 فصل بين حضور موكله وغيبته
 لانه العاقد حقيقة وحكم الكيل في
 الجوهر لو حضر افا لعهد على
 اخذ الثمن لا للعاقد في أصح
 الاقوال ولو أضاف العقد الى
 الموكل تتعلق الحقوق بالموكل
 اتفاقا بين ملك فليحفظ قوله لا بد
 فيه ما فيه ولذا قال ابن السكال
 يكتفي بالاضافة الى نفسه فافهم
 (وشروط) الموكل (عدم تعاق
 الحقوق به) أي بالوكيل (لغو)
 باطل جوهرية (والملك يثبت
 للموكل ابتداء) في الأصح (فلا
 يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا
 يفسد نكاح زوجته به و) يمكن
 (هما) ثابتان (على الموكل لو اشترى
 وكيله قريب موكله وزوجته)
 لأن الموجب للعقد والفساد الملك
 المستقر (وفي كل عقد لا بد من
 اضافته الى موكله) يعتق لا يستغنى
 عن الاضافة الى موكله حتى لو
 أضافه الى نفسه لا يصح ابن كمال
 (كنكاح وخلع وصلى عن دم عبد

من قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي حاشية
الفتاى عن الاشهاد الوكيل بالبراءة اذا أبرأ ولم يصفه الى موكله لم يصح كذا في الخزائن اه
أقول وظاهر ما في البحر انه لا يلزم الاضافة الا في النكاح وهو مخالف الكلام مهم فانظر
ما في الدرر وتدبر وانظر ما علقناه على البحر وراجع ايمان شرح الوهبانية (قوله) وعن
البحر (هذا الصلح لا تصح اضافته الى الوكيل بخلاف الصلح عن اقراره تصح اضافته
الى كل منهما وقد عرفت اختلاف الاضافة في الموضوعين فافترق الصلحان في الاضافة
ابن كمال وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال لا فرق فيهما (قوله) وهبة وتصديق) انظر
ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل (قوله) سفيان (الشيخ الرسول والمصلح بين
القوم صحاح كذا في الها مش فانه يضيفههما الى موكله فانه يقول خالعك ووكلي بكذا
وكذا في امثاله ابن مالك يجمع (قوله) بهر (أى اذا كان وكيل الزوج (قوله) وتسليم) أى
اذا كان وكيلها (قوله) للموكل) اكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل
أصالة (قوله) نعم تقع المقاصة) فالوكان للمشتري على الموكل تقع المقاصة بمجرد العقد
بوصول الحق اليه بطريق التقاض ولو كان له دين عليه ما تقع المقاصة بدين الموكل دون
دين الوكيل ولو كان له دين على الوكيل فقط وقعت المقاصة به ويضمن الوكيل للموكل
لانه قضى دينه بمال الموكل وقال أبو يوسف رضى الله عنه لا تقع المقاصة بدين الوكيل
بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ودفع المشتري الثمن الى اليتيم حيث لا تبرأ ذمته بل يجب
عليه أن يدفع الثمن الى الوصى لان اليتيم ليس له قبض ماله أصلا فلا يكون له الاخذ من
الدين فيكون الدفع اليه تصحيحا فلا يمتد به وبخلاف الوكيل في الصرف اذا صار
وقبض الموكل بدل الصرف حيث يظل الصرف ولا يمتد بقبضه اه عيني كذا
في الها مش (قوله) بخلاف) متعلق بقوله وان دفع له وقوله وكيل يقيم أى وصيه (قوله)
فلا يملك أى المولى (قوله) بقبض القرض) بأن يقول الربى اقرضنى ثم يوكل رجلا
بقبضه يجرى عن القنية (فرع) * النوكيل بالاقراض صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار
اقرارا من الموكل وعن الطواويسى معناه أن يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت
لحقوق مؤنة أو خوف عار على فأقر بالمدة يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية
وللشافعية فيها قولان أحدهما لا يصح وقدّم الشيخ بنى صاحب البحر في كتاب الشركة
في الكلام على الشركة القاسمة أنه لا يصح التوكيل في المباح وأنه باطل رمى على البحر
والفرع سياتى متنا فى باب الوكالة بالخصومة والله أعلم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

(قوله) ان عمت) بأن يقول اتبع لى ما رأيت لانه فوض الامر الى رأيه فأى شئ يشتره
يكون بمثابة الدرر وفي البحر عن البرازية ولو ووكاله بشراء أى ثوب شاء صح ولو قال اشترى
الانواب لم يذكره محمد قيل يجوز وقيل لا ولو اتوا بالاجوز ولو ثيابا والدواب أو الثياب

او واب

أو من انكار ويصدق على مال وكابة

وهبة وتصديق واعارة وايداع

ورهن واقراض وشركة

وهضاربة غمى (متعلق بموكله)

لانه لكونه في ساس فيراحتحق

لوأضافه لنفسه وقع النكاح

له في كان كالرسول (فلا مطالبة

عليه) في النكاح (بمهر وتسلم)

للزوجة (وللمشتري الاباء عن

دفع الثمن للموكل وان دفع) له

(صح ولو مع نهى الوكيل)

استحسانا (ولا يطالبه الوكيل

ثانيا) لعدم القائه نعم تقع المقاصة

بدين الوكيل لو وحده ويضمنه

لموكله بخلاف وكيل يقيم وصرف

عيني (ومنه) أى ممثل الوكيل

عبد (مأذون لادين عليه مع موله)

فلا يملك قبض دينه ولو قبض صح

استحسانا ما لم يكن عليه دين لانه

للغرماء بزازية (فرع) التوكيل

بالاستقراض باطل لا الرسالة درر

والتوكيل بقبض القرض صحيح

قتمبه

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

الاصل انهما ان عمت أو عمت أو

جهات جهالة بسيرة وهى جهالة

النوع المحض كفرس صحت

ان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن أو الصفة كثر في همت والالا (وكاه بشره ثوب هردي أو فرس أو بغل صح) بما يتحمل حال الا حرز يلجى فراجعهم (وان لم يسم) ٦٢٣ ثمنه لانه من القسم الاول (وبشره

دارا وبشره جازان سمي) الموكل
(غنا) يخصص نوعا أو لاجور (أو نوعا)
ككشي زادي البزاية أو قدر
ككذا قنبرا (والا) يسم ذلك (لا)
بصح وألحق بجهالة الجنس (و)
هي مالو وكاه (بشره ثوب أو دابة
لا) يصح (وان سمي ثمن) للجهالة
الفاحشة (وبشره طعام وبين
قدره أو دفع ثمنه وقع) في عرفنا
(على المعتاد) الميما (للاكل) من
كل مطعم يمكن أكله بلا داء
(كحجمه طبوخ أو مشوى) وبه
قالت الثلاثة (وبه يفتي) هي وفي غيره
اعتبار العرف كفي العين (وفي
الوصية له) أي لشخص (بمعام
يدخل كل مطعم) ولودوا به
مسلاوة كسحب بين بزاية
(ولو كبل الرد بالعيب مادام
المبيع في يده) اتعلق الحقوق به
(ولو ارثه أو وصيه ذلك بعد موته)
موت الوكيل (فان لم يكونا فلو كاه
ذلك) أي الرد بالعيب وكذا
الوكيل بالمبيع وهذا اذا لم يسلمه
(فلو سلمه الى موكله امتنع رده الا
بأمره) لانتهاه الوكالة بالتسليم
بمخلاف وكيل باع فاسدا فله الفسخ
مطلقا ساق الشرع قنينة (و)
لو كبل (حبس المبيع بثمان دفعه)
الوكيل (من ماله أولا) بالاولى
لانه كالبائع (ولو اشتراه) الوكيل
(بتقدمه) أجسده البائع كان لو كبل
المطالبة به حالا) وهي الخيلة خلاصة ولو وهبه كل الثمن رجوع بكمه ولو وهبه رجوع بالمال في لانه

أودوا بيجوز وان لم يقدرا الثمن (قوله بطلت) أي وان بين الثمن (قوله متوسطة) أو وضعه
في النهاية (قوله زباني) عبارة لان الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بأن يتجار
في حاله وفي الكفاية فان قيل الجهر أنواع منها ما يصلح لركوب العظما ومنها ما لا يصلح
الا يعمل عليه قلنا هذا الاختلاف الوصف مع أن ذلك يصير معلوما بصفة حال الموكل حتى
قالوا ان الغزى اذا أمر انسانا بأن يشتري له حمارا ينصرف الى ما يرى كبد مثله حتى
لو اشتراه مقطوع الذنب أو الاذنين لا يجوز عليه اه (قوله القسم الاول) أي ما فيه
جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض (قوله دارا وعبد) جعل الدار كالعبد به الاكثر
موافقا لقاضيضان لكنه شرط مع بيان الثمن بان الجملة كفي قنوا وهما الفاسد الهداية
فانه جعلها كالنوب لانها تختلف باختلاف الاغراض والجيران والمرافق والمحال
والبلدان وذكر في المهرج انه يخالف لرواية المذهب وسطا قال والمتأخرون قالوا في ديارنا
لا يجوز الا ببيان المحال ووفق في البحر يحمل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في ذلك
الدار اختلافا فاحشا وكلام غيره على غيره (قوله أولا) بأن كان يوجد بهذا الثمن أنواع
(قوله وهي) أي جهالة الجنس (قوله بشره ثوب أو دابة الخ) أقول ساق متنا في هذا
الباب لو وكاه بشره ثوب بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل أو بشره بهالة أي
مال الموكل والظاهر أنه مقيد بما اذا سمي غنا أو نوعا تأمل ويكون قوله بغير عينه مقابلا
لما سمي عينه بعد بيان الجنس (قوله في عرفنا) نقلوه عن بعض مشايخ ما وراء النهر قال
في البزاية وفي عرفنا ما ذكرنا قال في البحر ولكن عرفنا انه على خلافه فافان الطعام
عندهم للطبخ بالمرق واللحم (قوله بزاية) قال في المنع بعد قوله يدخل كل مطعم كافي
البزاية وفي آياتهم لا يأكل طعاما فكل دواء ليس بطعام كالسقمونيا لا يحنث ولو به
مسلاوة كالسقمونيا يحنث اه فليمتأمل (قوله بالعيب) أشار الى أنه لو رضى بالعيب فانه
يلزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء الزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك يهلك من
مال الموكل كذا في البزاية والى أن الرد عليه لو كان وكيل بالمبيع فوجد المشتري به عيبا
مادام الوكيل عاقلا من أهل لزوم العهدة فلو سجد رجوعا فعلى الموكل جبر (قوله وهذا الخ)
لا حاجة اليه مع قول المتن مادام المبيع في يده ح (قوله مطلقا) أي وان سلمه وقبض الثمن
وسلمه الى الموكل فيسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله حبس المبيع) الذي اشتراه للموكل
منه (قوله دفعه) قال في المنع قبل قوله دفعه لانه لو لم يكن دفعه فله الحبس بالاولى لانه مع
الدفع رعايتهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يحبس فأفاد بالحبس أنه ليس بمتبرع وأنه
الرجوع على موكله بمادفعه وان لم يأمر به صريح الا لاذن حكما (قوله أولا) أي لم يدفعه
(قوله لانه) لتعديله للحبس بالاولوية (قوله بتقدم) أي بتمن حال فلو قبض تأجل في حق
الموكل أيضا فليس للوكيل طلبه حالا بجر (قوله كل الثمن) أي بجملة واحدة قال في البحر
ولو وهبه خمسة ثمانية ثم الخمسة الباقية لم يرجع الوكيل على الاحرار الا بالآخرى لان الاولى
المطالبة به حالا) وهي الخيلة خلاصة ولو وهبه كل الثمن رجوع بكمه ولو وهبه رجوع بالمال في لانه

بكمه هلك من مال موكله ولم يستطع الثمن) لان يده كبد له (ولو هلك) (بكمه هلك من مال موكله ولم يستطع الثمن)

حط والثانية هبة (قوله فهو كبيع) عند محمد وهو قول أبي حنيفة ابن كمال (قوله كرهن)
 أي فيملك بالاقبل من قيمته ومن الثمن وعند زفر كعصب فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا
 اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن خمسة عشر لكن يرجع
 الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان كان بالعكس فعند زفر يضمن
 عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أبي يوسف لأن الرهن يضمن بالاقبل من قيمته
 والدين وعند محمد يكون مضموما بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال (قوله وابن ملك) أي
 والخذادى نقلا عن المستصفي ومشي عليه في درر البهار وعزاه صاحب النهاية إلى الامام
 خوارزمي زاده واستشكله الزياهي وصاحب العناية بأن الوكيل أصيل في باب البيع حضرة
 الموكل العقد ولم يعضر وقال الزياهي واطلاق المبسوط وسائر الكتب دليل على أن
 مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منشا ما مشي عليه المصنف بهما البهر
 لكن أجاب العيني عن الاشكال بأن الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب
 اه وتعبه الجوى بأن الوكيل نائب في أصل العقد أصيل في الحقوق فلا اعتبار بمحضرة
 الموكل وبه علمت أن ما ذكره الشارح أي العيني في غير محله قلت والذي يدفع الاشكال
 من أصله ما قدمه الشارح عن الجوهرية من أن العهدة على آخذ الثمن لا العاقد ولو حضر
 في أصح الاقوال وما ذكره العيني وصاحب العناية مبني على القول الآخر من أنه لا عبرة
 بمحضرة وهو ما مشي عليه في المتن سابقا فتنبه (قوله ولو صيدا) أي بالمبالغة لأنه محل موهم
 حيث لا ترجع الحقوق اليه (قوله فيبطل العقد الخ) كذا قاله صاحب الهداية والكافي
 وسائر المتأخرين درر وهو تقرير على الأصل المذكور (قوله بمفارقة) أي الوكيل
 (قوله صاحبه) وهو العاقد من (قوله والمراد الخ) قال الزياهي وهذا في الصرف مجرى
 على اطلاقه فانه يجوز التوكيل فيه من الجاهلين وأما في السلم فانه يجوز بدفع رأس المال
 فقط وأما بأخذ فلا يجوز لأن الوكيل اذا قبض رأس المال يبقى المسلم فيه في ذمته وهو
 المبيع ورأس المال ثمنه ولا يجوز أن يبيع الانسان ماله بشرط أن يكون الثمن أغبره
 كافي يبيع العين واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته
 ورأس المال مما يملكه واذا سلمه إلى الآخر على وجه القايك منه كان قرضا (قوله
 ضعفه) احتراز عن الزيادة القليلة كعشرة أرطال ونصف فانها لازمة فلا مراءى لتدخل
 بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بجزء عن غاية البين (قوله خلافا لهما) فعندهما
 يلزمه العشرون بدرهم لأنه فعل المأمور وزاده خيرا من (قوله كغير موزون) قيد به لأن
 في القياسات لا ينفذ شيء على الموكل من (قوله بخلاف الخ) محل هذا بعد قوله لا يشتريه
 لنفسه ح (قوله والفرق في الوائي) ذكره الريلي أيضا وحاصله أن التسكاح الداخل
 تحت الوكالة تسكاح مضاف إلى الموكل فينزع إذا خالف وأضاف إلى نفسه بخلاف
 الشراء فانه مطابق غير مقيد بالاضافة إلى كل أحد اه (قوله غير الموكل) بالجزء ضعفه شيء

فهو كبيع) فيملك بالثمن وعند
 الثاني كرهن (ولا اعتبار بمفارقة
 الموكل) ولو حاضرا كما اعتقده
 المصنف بهما البهر خلافا للعيني
 وابن ملك (بل بمفارقة الوكيل)
 ولو صيدا (في صرف ويسلم فيبطل
 العقد بمفارقة صاحبه قبل
 القبض) لأنه العاقد والمراد بالسلم
 الاسلام لا قبول السلم لأنه لا يجوز
 ابن كمال (والرسول فيهما) أي
 الصرف والسلم (لا تعتبر مفارقتهم
 بل بمفارقة مرسله) لأن الرسالة في
 العقد لا القبض واستتقدير صحة
 التوكيل بهما (وكه بشراء عشرة
 أرطال لحم بدرهم فاشتري ضعفه
 بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم
 لزوم الموكل منه عشرة بنصف
 درهم) خلافا لهما والثلاثة قلنا
 أنه مأثور بأرطال مقدرة فينفذ
 الزائد على الوكيل ولو شري مالا
 يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعا
 كغير موزون (ولو وكاه بشراء
 شيء بعينه) بخلاف الوكيل بالتسكاح
 اذا تزوج به لنفسه صح منية
 والفرق في الوائي (غير الموكل

شخصه وبالنصب استثناء منه أو حال قال في المنع وإنما قيدنا بغير الموكل للاحتراز عما إذا
 وكل العبد من يشتريه له من مولاه أو وكل العبد بشرائه له من مولاه فاشترى فأنه لا يكون
 للآمر مالم يصرح به للمولى أنه يشتريه فيه مالا صريح مع أنه لا يكتفى بشراشي بعينه كما
 سيأتي أو كأن وجه الاحتراز عما ذكره من الصورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم
 القاعل واسم المفعول ولا يخفى ما فيه فكان الأولى أن يقول خبر الموكل والموكل اه (قوله
 لا يشتريه لنفسه) أي بلا حضوره بأقاني كذا في الهامش (قوله بالأولى) أوضحه في البحر
 (قوله دفعا للفرار) قال الباقي لأنه يؤدي إلى تغير الراي حيث اعتد عليه ولأن فيه
 عزل نفسه فلا يملكه على ما قيل إلا بغير من الموكل كذا في الهداية اه هكذا في الهامش
 وفيه الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لأن الواحد لا يكون مشتريا وبأنه يفيد به من
 غيره ثم يشتريه منه وإن أمره الموكل أنه يبيعه من نفسه أو ولاده الصغار أو بمن لا تقبل
 شهادته فباع منه جاز بزازية اه حامدية وإذا وكره أن يشتري له عبدا بعينه بمن مسمى
 وقبل الوكالة ثم خرج من عند الموكل وأشهد على نفسه أن يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد
 بمن ذلك الثمن فهو له موكل فتاوى هندية (قوله فلو اشتراه) تفرع على قوله حيث لم يكن
 مخالفا (قوله بغير النقود) أي إذا لم يكن الثمن مسمى (قوله أو بخلاف) شمل المخالفة في
 الجنس والتدريج وفيه كلام فانظره في البحر (قوله مسمى) أي أن كان الثمن مسمى (قوله
 فالشراء للوكيل) المسئلة على وجوه كافي البحر وحاصلها أنه إن أضاف العقد إلى مال
 أحدهما كان المشتري له وإن أضافه إلى مال مطلق كان نواذلا ثم فهو له وإن نواه لنفسه
 فهو له وإن تكادبا في النية يحكم العقد بجماعا وإن توافقا على عدمها فالعقد عند الثاني
 وحكم العقد عند الثالث وبه علم أن محل النية للموكل فيما إذا أضافه إلى مال مطلق سواء
 تقدم من ماله أو من مال الموكل وكذا قوله ولو تكادبا وقوله ولو توافقا محله فيما إذا أضافه
 إلى مال مطلق لكن في الأول يحكم العقد بجماعا وفي الثاني على الخلاف السابق اه
 (قوله أو شراه) معناه إضافة العقد إلى ماله لا الشراء من ماله بجر (قوله فهلك) الصواب
 اسقاطه لقوله وهو حتى كما في الشريعة لا يسهل وتبع فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة
 (قوله قائم) لاحاجة إليه ولعله أراد أنه قائم من كل وجه ليحترز به عما إذا حدث به عيب
 فأنه كالهالك كافي البرازية تأمل (قوله لأمر) أي مع عينه به قوبة (قوله ولا يكن
 منقودا) سواء كان العبد حيا أو ميتا وفيه أن صورة الميت مرتب وهذه في الميت
 (قوله أي يكون) أي القول كذا في الهامش (قوله والافلا صر) حاصل المسئلة
 المذكورة على غناية وجه كما قال الزيلعي لأنه إما أن يكون مأورا بشراء عبدا بعينه
 أو بغير عينه وكل وجه على وجهين إما أن يكون الثمن منقودا أو غير منقود وكل وجه على
 وجهين إما أن يكون العبد حيا حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتا ثم قال فحاصل ما أن الثمن
 إن كان منقودا فالقول للمأمر في جميع الصور وإن كان غير منقود ينظر فإن كان الوكيل

لا يشتريه لنفسه) ولا موكل آخر
 بالأولى (عند غيبته حيث لم يكن
 مخالفا) دفعا للفرار (فلو اشتراه
 بغير النقود أو بخلاف مسمى)
 الموكل (له من الثمن وقع) الشراء
 (للوكيل) لمخالفة أمره وبشرا
 في ضمن المخالفة عيني (وان) بشراء
 شيء (بغير عينه) فالشراء للوكيل
 إلا إذا نواه للموكل (وقت الشراء
 أو شراه جماله) أي مال الموكل
 ولو تكادبا في النية حكم بالنقود
 اجماعا ولو توافقا أنه مالم تحضره
 فروايتان (زعم أنه اشترى عبدا
 موكرا فهلك وقال وصح له
 شريته لنفسه فان) كان العبد
 (معيئا وهو حي) قائم (فالقول
 للمأمر مطاوعة) اجماعا عند الثمن
 أو لا اختيارا عن أمر عاقل استثناءه
 (وان ميتا أو الحال أن الثمن
 منقود فيكذلك) الحكم (والا
 يكن منقودا) فالقول للموكل
 لأنه ينكر الرجوع عليه (وان
 العبد غير ميت) وهو حتى أو ميت
 (فكذا) أي يكون للمأمر
 (ان الثمن منقودا) لأنه أمين
 (والافلا صر)

للمهمة خلافهما (قال يعني هذا العمر وفباعه ثم أنكر الأمر) أي أنكر المشتري أن عمر أمره بالشراء (أخذ عمر ولو انكاره)
الأمر لما قضته لا قراره بتوكيله بقوله يعني لعمر (الآن يقول عمر ولم أمر به) أي بالشراء (فلا) يأخذ عمر ولا أنقر المشتري
أن يذبحه (الآن يسلم المشتري إليه) أي إلى عمر ولا أن التسليم على وجه البيع يبيع بالتعاطي وإن لم يوجد نقد الثمن للعرف (أمره
بشراءه من معينين) أو غير معينين إذا نواه ٦٢٦ للموكل كما تزجر (و) الحال أنه لم يسم غدا فاشترى له أحد هما بقدر قيمته أو بزيادة

لا يملك الانشاء بان كان مبيعا فالقول للأمر وان كان يملك الانشاء فالقول للمأمور وعندهما
وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للأمر اه (قوله
للتهمة) فإنه يحتمل أنه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة أراد الزامه للموكل كذا
في الهامش (قوله خلافهما) الخلاف فيما إذا كان منكرا حيا والتمن غير منقود فقط ح
كذا في الهامش (قوله بقوله يعني الخ) بدل من قوله بتوكيله (قوله أو غير معينين) بحيث
فيه أبو السعود فانظر ما كتبناه على الجرح (قوله إذا نواه) فيه في غير معينين فقط ح كذا
في الهامش (قوله كما تزجر) قرينا في قوله وان يغير عينه فالشراء للوكيل إذا نواه للموكل
(قوله عن الأمر) لأن التوكيل مطلق أي عن قيد المصلحة وقد لا يتفق الجمع بينهما (قوله
معين) لا حاجة إليه مع قول المصنف وعينه ح (قوله والابن) لا المبيع ولا البائع
(قوله خلافهما) فالا يلائم الأمر إذا قبضه المأمور بجرح (قوله ما عليه) أي بعد عقد
السلم ح بأن قال له أسلم الدين الذي لي عليك إلى فلان جازوان لم يعين فلان لم يجز عنده
وعندهما يجوز كيفما كان وكذا لو أمره بأن يصرف ما عليه من الدين زيلعي (قوله
أو يصرفه) أي بعد عقد الصرف ح كذا في الهامش (قوله في الوكالات عنده) ولهذا
لو قيدها بالعين منها أو بالدين منها ثم هلك العين أو سقط الدين بطلت الوكالة فإذا تمت فيها
كان هذا تملك الدين من غير من عليه الدين ولا يجوز إلا إذا كان بقبضه له ثم قبضه
لنفسه وتوكل الجمهور لا يجوز فله كان باطلا أو يكون أمره بصرف ما لا يملكه إلا بالقبض
قبله زيلعي (قوله في المباحات) عينا كانت النقود أو دين (قوله فجعل المؤجر) بالفتح
وهو الدار مثلا (قوله كما تزجر) بالكسر (قوله فراجعهم) أقول الذي رأيته في الشرح
المذكور في هذا المحل مثل ما قدمه ونصه وأما مسألة إجازة الحمام ونحوها قيل ذلك
قوله ما وان كان قول الكل فإجازة جاز باعتبار الضرورة لأن المستأجر لا يجدر ألا جرح
كل وقت فجعلنا الحمام قائما مقام الأجير في القبض اه ولم أجده هذه العبارة فيه لكن
لا تخالف ما ذكره المصنف لأن وجوب الإجرة يكون بعد استئجاره بالمنفعة أو باستئجاره بالتعجيل
وهو معنى قول المتن ما عليه من الإجرة (قوله فلا أمر) وينفذ على المأمور زيلعي (قوله
بلاعين) في الأشباه كل من قبيل قوله فعليه العين الأفي مسائل عشر وعندها وليس منها

يسيرة (يتعابن الناس فيها صح) من
الأمر (والأمر) إذا ليس للوكيل
الشراء بعين فاحسن أجاعا بخلاف
وكيل المبيع كما سيجي (و) كذا
(بشراهما بألف وقيمة مساوية
فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح
(و) لو (بالأكثر) ولو يبرأ (لا) يلزم
الأمر (الآن يشتري الثاني)
من المعينين مثلا (عابني) من الألف
(قبل المنصومة) لم يوصى المقصود
وجوزاه أن يفي ما يشتري بثمنه الآخر
(و) لو أمر رجل مديونه (بشراء
شيء) معين (بدين له عليه وعينه أو)
عين (البائع صح) وجعل البائع
توكيله لا بالقبض دلالة فببر الغريم
بالسليم إليه بخلاف غير المعين
لأن توكيل الجمهور باطل ولذا قال
(والا) يعين (فلا) يلزم الأمر
(ونفذ على المأمور) فلهلاكه عليه
خلافهما وكذا الخلاف لو أمره
أن يسلم ما عليه أو يصرفه بناء على
عين النقود في الوكالات عنده
وعندهما تعينها في المعاضات
عندهما (ولو أمره) أي أمر
رجل مديونه (بالصدق ما عليه

صح) أمره بجعله المسال لله تعالى وهو معافوم (كما) صح أمره (لو أمره) الأجر (المستأجر بركة ما استأجره مما عليه من ما ذكره
الإجرة) وكذا لو أمره بشراء عبد يسوق الدابة وينفق عليه أصح اتفاقا للضرورة لأنه لا يجدر ألا جرح كل وقت فجعل المؤجر كما تزجر
في القبض قالت وفي شرح الجامع الصغير لفاضل خان أن كان ذلك قبل وجوب الإجرة لا يجوز وبهذا الوجوب قبل على الخلاف الخ
فراجعهم (و) لو أمره (بشراهما بألف وقيمة) الألف (فاشترى وقيمة كذا فقال) الأمر (اشترى بنصفه وقال المأمور) بل (بكاه
صدق) لأنه أمين (وان) كان (قيمة نصفه في) القول (للا أمر) بلايين

درر وابن كمال تبع المصدر الشريعة حيث قال صدق في الكل بغير الخلاف وتبعهم المصنف لكن جزم الواني بأنه تحريف وصوابه
بعد الخلاف (وان لم يدفع) الالف (وقيمة نصفه) القول (لا امر) بلايين فله المصنف تبعه الدرر كما مر قلت لكن في الاشياء
القول للوكيل بيمينه الالف اربع فباليمينه (وان) كان (قيمة ألفا في ثمان) ثم ينسخ العقد بينهما (فيلزم) المبيع (المأمور
و) كذا الوأمره (بشرائه من غير بيان عن فقال المأمور اشتريه بكذا و) ان صدقه بانه على الاظهر (وقال الامم نصفه
تحت الف) فوقع الاختلاف في الثمن بوجوب تحالف (ولو اختلفا في مقدار) أي الثمن (فقال الامم امره انك بشرائه بمائة
وقال المأمور بالالف) فالقول (لا امر) بيمينه (فان برهنا قدم برهان المأمور) لانهم اكثر اثباتا (و) لوأمره (بشرائه أخيه فاشترى
الوكيل فقال الامم امره هذا) المشتري (بأنه قال) (له) بيمينه (و يكون الوكيل مشتريا لنفسه) والاصل أن الشراء متى لم
يتنسذ على الامم ينسذ على المأمور بخلاف البيع كما مر في خيار الشرط (وعتق العبد عليه) أي على الوكيل (لزمه) عتقه على
موكله فيؤاخذ به ثانية (و) لوأمره عبدا (بشرائه من مولا له بكذا و) المداغ (فقال) الوكيل (لبيده اشتريته
لنفسه فباعه على هذا) الوجه (عتق) على المالك (وولاؤه لبيده) وكان الوكيل سنيما (وان قال) الوكيل (اشتريته) ولم يقل لنفسه
(فالعبد ملك) (للمشتري والالف لبيده) (لانه كسب عبده) (وعلى العبد ألف أخرى في) الصورة (الاولى) بدل الاعتاق (كما على
المشتري) الف (مثلا في الثانية) لان الاولى مال المولى فلا يصلح بدلا ٦٢٧ (وبشرائه العبد من سيده اعتاق) فتلقوا أحكام الشراء

فلذا قال (فالشري) العبد (نفسه
الى العطاء صح) الشراء بجر (كما
صح في حصته اذا اشترى نفسه من
مولا ودمه رجل) آخر (باطل)
الشراء (في حصة شريكه) بخلاف
مالوشري الاب ولده مع رجل آخر فانه
يصح فيه ما يبيع الخالية من حيث
الاستحقاق والفرق ان عقاد البيع
في الثاني لا الاول لان الشرع جعله
اعتاقا ولذا بطل في حصة شريكه
للزوم الجمع بين الحقيقة والجزاء قال
لعبد اشترى نفسه من مولا
فقال مولا به في نفسه انبلا
فنعلم أي باعه على هذا الوجه
(فهو لا امر) فالووجد به عبدا ان
علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل
كعلم الموكل وان لم يعلم فالرد للعبد
اختصار (وان لم يقل اعلان عتق)
لانه أتى به صرف آخر فنفذ عليه
وعليه الثمن فيه مال الزوال فحرم
بعقد باشره معتقنا اذن المولى درر
(فرغ) الوكيل اذا خالف ان
خلفا الى خرفي المنس كبيع بألف
درهم فباعه بألف ومائة نفذ ولو باعته
دينارا ولو خيرا خلاصة ودرر
(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)

ما ذكره هنا ويمكن الجواب تأمل كذا بخط بعض الفضلاء وذكر في الهامش فروعا هي
وان قال امرني فدفعته الى وكيل له أو غريم له أو وهبه لي أو قضي لي من حق كان لي عليه لم
يصدق وضمن المال اه بجزءه من شئ القضاء نائب الناظر كره وفي قبول قوله فلو ادعى
ضياح مال الوقف أو تفرقة على المستحقين وأنكروا فالتقول له كالأصل لكن مع اليقين
وبه فارق أمين القاضى لانه لا يمين عليه كالتأني وفي الخبر يمين الوصايا الوصي مثل
القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان اه حامدية اه (قوله جزم الواني) وكذا اعترضه
في البعقونية وقد ذكرت العبارتين في هامش البحر (قوله تحريف) وادعى أنه مخالف
للعقل والنقل (قوله لكن في الاشياء) في عبارة الاشياء كلام طويل ذكره الشرنبلالي في
رسالة حافلة وكذا المقدسي له رسالة تلخصها الجوى في حاشيته ونق له المثال فرأى ذلك
ان شئت (قوله المأمور) في صورتين زياحي (قوله ولو اختلفا الخ) هنا انقضا على بيان
شئ لكن الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فان لم يمين فيما نقي من الثمن
وما في الزياحي فهو كما نبه عليه في البحر (قوله بشرائه أخيه) أي أخى الامم (قوله
فالتقول له) أي لا امر (قوله من مولا بكذا) أي بألف مثلا وكان ينبغي التعبير به بقوله
بعده والالف لبيده (قوله سقيما) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على
العبد لا على الوكيل هو الصحيح بجر (قوله فتلقوا أحكام الشراء) أي فلا يطل بالشرط
الفاصلة ولا يدخله خيار الشرط كذا في الهامش (قوله الى العطاء) فانه لو كان شرا
حقيقة لا فسد الاجل المجقول (قوله ودمه رجل) أي تشارك الرجل والعبد في شرا
نفس العبد أي صدقة واحدة بجر (قوله انعقاد البيع في الثاني) أي في شراء الاب لان
صيغة الشراء استعملت في معناها الحقيقية لا الاول لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة
تقيد الشراء من (قوله الحقيقة) وهو ثبوت الملك للمشتري (قوله والجزاء) وهو
الاعتاق (قوله والجزء) جواب عما يقال العبد المجبور اذا توكل لا ترجع الحقوق
اليه وعزاني الهامش الاشكال الى الدرر (قوله الوكيل اذا خالف) حال في الهامش وكاه
أن يبيع عبده بألف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك ببيعته بألف بزانية اه
(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)

(قوله والاجارة الخ) أما الحوالة والاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه يجوز
عندهما ويضمن وعند أبي يوسف لا يجوز الوكيل بالبيع تلك الاقالة حتى لو باع ثم قال
لزمه الثمن للموكل والوكيل بالشر لا يملكها بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل بالسلم
والوصى والاب والمعتوى كالوكيل ولو قال الموكل للوكيل ما صنعت من شئ فهو جازي تلك
الحوالة بالاجماع والاقالة على خلاف ما مر وكذا لو أبرأ المشتري عن الثمن صح عندهما
لكن يضمن وهذا اذا لم يقبض الثمن أما اذا قبض فلا يملك الخط والاقالة اهـ **كذا في**
الهامش (قوله الامن عبده ومكاتبه) وكذا ما اوضه وابنه الصغير فالمستثنى من قولهما
أربع بحر وقد العبد في الميسر بغير المدين وفيه اشارة الى أنه لو كان مديوناً يجوز
بحر (قوله كما يجوز عبده) أي عند عدم الاطلاق (قوله الامن نفسه) وفي السراج
لو أمره بالبيع من هؤلاء فإنه يجوز اجماعاً لأن يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده
ولادين عليه فلا يجوز قطعا وان صرح به الموكل اهـ منع الوكيل بالبيع لا يملك شراء نفسه
لأن الواحد لا يكون مشترياً وبيعاً فبيعه من غيره ثم يشتريه منه وإن أمره الموكل أن يبيعه
من نفسه وأولاده الصغار ومن لا تقبل شهادته فباع منهم جازي بزيادة كذا في البحر ولا يخفى
ما بينهما من المخالفة وقد كرم مثل ما في السراج في النهاية من الميسر ومثل ما في البرازية
في الذخيرة عن الطحاوي وكان في المسئلة قولين خلافاً لما ادعى أنه لا مخالفة بينهما (قوله
وصح يبيعه باقل أو كثر الخ) قال الخنذي بجملة من يتصرف بالتسليم حكمهم على خمسة أوجه
منهم من يجوز بيعه وشراؤه بالمعروف وهو الاب والجد والوصى وقد رمايت غابن يجعل عفا
ومنهم من يجوز بيعه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي
حنيفة يجوز لهم أن يبيعوا ما يداوى القابضهم ويشترى ما يداوى درهماً بأب وعندهما
لا يجوز الاعلى المعروف وأما الحر البالغ العاقل يجوز بيعه كيفما كان وكذا شراؤه اجماعاً
ومنهم من يجوز بيعه كيفما كان وكذا شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك العنان
أو المفاوضة والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيعه هؤلاء عند أبي حنيفة بما عزموا به وعندهما
لا يجوز الا بالمعروف وأما شراؤهم فلا يجوز الاعلى المعروف اجماعاً فان اشترى بخلاف
المعروف والعادة أو بغير التقود نذ شراؤهم على أنفسهم وضعوا ما نقدوا فيه من مال غيرهم
اجماعاً ومنهم من لا يجعل قدر ما يغابن فيه عفا وهو المريض اذا باع في مرض موته وحابي
فيه قاله لا وعليه دين مستغرق فإنه لا يجوز محاباته وان قلت والمشتري بالخيار ان شاء وفي
الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ وأما وصيه به لموته اذا باع تركته لقضاء دينه وحابي فيه
قدر ما يغابن فيه صح يبيعه ويجعل عفا وكذا الوبايع ماله من بعض ورثته وحابي فيه وان قل
لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان أكثر من قيمته حتى تجب بزيادته ورثته وليس
عليه دين ولو باع الوصى ممن لا يجوز شهادته له وحابي فيه فلا يجوز وكذا المضارب
ومنهم من لا يجوز بيعه وشراؤه ما لم يكن خيراً وهو الوصى اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى

قوله بخلاف الوكيل بالبيع الظاهر
أنه لا حاجة اليه بأقل اهـ معجبه

والاجارة والصرف والسلم ونحوها

(مع من ترك شهادته له) للتممة

وجوزاه بمثل القيمة الامن عبده

ومكاتبه (الاذا اطلق له الموكل)

كبيع من شئت (فيجوز بيعه

لهم بمثل القيمة) اتفاقاً (كما

يجوز عبده معهم بأكثر من القيمة)

اتفاقاً أي يبيعه لا شراؤه بأكثر

منها اتفاقاً كما لو باع بأقل منها يغابن

فاحس لا يجوز اتفاقاً وكذا يبيعه

عندهم خلافاً لهما ابن مالك وغيره

وفي السراج لو صرح به لم جاز

اجماعاً الامن نفسه وطفله وعبده

غير المدين (وصح يبيعه باقل أو كثر

وبالعرض) ونخصه بالقيمة

وبالتقود وبه يفي

فعمد محمد لا يجوز بحال وعندهما ان غير اخير والام يجوز اه سائحاني قلت وفي وصايا
الخامسة فصدر السر خسي الخيرية بما اذا اشترى الوصي لنفسه مال اليتيم ما يساوي عشرة
بخمسة عشر وباع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بنمائية وذكر ما قدمناه في منية
المنقذ بعبارته اخصر مما قدمناه (قوله برازية) قال العلامة قاسم في تصحيحه على
القندوري ورجح دليل الامام الموقر عليه عند النسفي وهو اصح الاقوال والاختيار عند
المجوبى ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه رمى وعلمه أصحاب المتون الموضوعية
انقل المذهب بما هو ظاهر الرواية سائحاني (قوله بالنقد بألف جاز) لانه وان صار مخالفا
الا أنه الى خبير من كل وجه وان باعه بأقل من الالف بالنقد لا يجوز لانه وان خالف الى
خبر من حيث التجمل طاف الى شتر من حيث المقدار وان خالف الى شتر من وجهه يكفي
في المنع فان باعه بألفين نسبية وشهر أيضا لا يجوز ذخيرة وفيها قبله واذا وكنه بالبيع
نسبية فباعه بالنقد ان يبيع بالنسبية جاز والا فلا اه وفي البصر عن الخلاصة لو قال
بعسه الى أجل فباعه بالنقد قال السر خسي الاصح أنه لا يجوز بالاجماع وقرئ بينه وبين
ما نقله الشارح بتعيين الثمن وعدمه قلت لكن ينبغي أن يكون ما في الخلاصة محمولا على
ما اذا باع بالنقد بأقل مما يبيع بالنسبية بدليل ما قدمناه عن الذخيرة وقوله قبله بالنسبية
بألف قيد ببيان الثمن لانه لو لم يعين وباع بالنقد لا يجوز كما بينه في البحر (قوله برزمان ومكان)
فلو قال بعه غد لم يجز بعه اليوم وكذا الطلاق والعناق وبالعكس فيه روايتان والصحيح
اه كالاول س (قوله أوالا بمضمر فلان الخ) قال في الفتاوى الهندية وكه بالبيع ونهاه
عن البيع الا بمضمر فلان لا يبيع الا بمضمرته كذا في وجيز الكردري واذا أمره أن يبيع
برهن أو كفيل فباع من غير برهن أو من غير كفيل لم يجز أ كده بالنفي أو لم يؤكده واذا قال
برهن ثقة لم يجز الا برهن يكون بيقينه وفما بالنفي أو تكون قيته أقل بقدر ما يتغابن فيه
واذا أطلق جاز بالرهن المقابل كذا في المحيط ولو قال بعه وخذ كفيل أو بعه وخذ رهنا
لا يجوز الا كذلك اه كذا في الهامش وجهه الا هو أن كل ما يقبضه الموكل ان مقبضا من
كل وجه يلزم رعايته أ كده بالنفي أو لا كدهه بخيار فباعه بدونه نظيره الودعة ان مقبضا
كاحفظ في هذه الدار تعين وان لم يقل لا تحفظ الا في هذه الدار تناووت الحرز وان لا يقيد
أصلا لا يجب مراعاته كعه بالنسبية فباعه بقدر حرز وان مقبضا من وجهه يجب مراعاته
ان أ كده بالنفي وان لم يؤكده لا يجب به مثاله لا تبعه الا في سوق كذا يجب رعايته بخلاف
قوله بعه في سوق كذا وكذا في الودعة اذا قال لا تحفظ الا في هذا البيت يلزم الرعايته وان
لم يقيد أصلا بأن عين صندوقا لا يلزم الرعايته وان أ كده بالنفي والرهن والكفالة مقبضا من
كل وجه فلا يجوز خلافه أ كده بالنفي أو لا الاشهاد قديقيد ان لم يعجب الشهود وكانوا
عدولا وقد لا يقيد فاذا أ كده بالنفي يلزم الرعايته والاعمال بالشهين برازية قبيل الفصل
الخامس وانظر ما قدمناه عن البصر في مسئلة البيع بالنسبية (قوله واقعة القندوي الخ)

برازية ولا يجوز في الصرف كدنيار
بدرهم يعني فاحش اجماعا لانه يبيع
من وجهه شراء من وجهه صيرفية
(و) صح (بالنسبة ان) التوكيل
بالبيع (للتجارة وان) مكان
(للحاجة لا) يجوز (كل مرة اذا دفعت
غز لا الى رجل لبيعها لها وبه
النقد) به يبقى خلاصة وكذا في
كل موضع قامت الدلالة على
الحاجة كما أفاده المصنف وهذا
أيضا ان باع بما يبيع الناس نسبية
فان طول المسئلة لم يجز به يبقى ابن
ملك ومتى عين الا حرسا تعين
الا في بعه بالنسبية بألف فباع
بالنقد بألف جاز بحركات وقد منا
انه ان خالف الى خبير في ذلك
الجنس جاز والا لا وأنما تنقيد
برزمان ومكان لكن في البرازية
الوكيل الى عشرة أيام وكذا في
العشرة وبعد هافي الاصح وكذا
الكفيل لكنه لا يطالب الا بعد
الاجل كما في تنوير البصائر وفي
زواهر الجواهر قال بعه بشهود
أو برأى فلان أو علمه أو معرفته
وباع بدونهم جاز بخلاف لا تبع
الا بهشود وألا بمضمر فلان به
يبقى قلت وبه علم بحكم واقعة
القندوي دفع له مالا وقال اشترى
زيتا بعرفة فلان فذهب واشترى
بلامعرفته فهل الزيت لم يضمن
بخلاف لا تشترى الا بعرفة فلان
فله حفظ

المسئلة مصرح بها في وصايا الخاتمة لكن بلفظ بمحض فلان والحكم فيهما ما ذكره هنا اه
 (قوله وصح اخذ رهنا الخ) قال في نور العين وكيل البيع لو قال أو احتال أو أبرأ أو حط
 أو وهب أو تجوز صح عند أبي حنيفة ومحمد وضمن لو كاه لا عند أبي يوسف والوكيل لو
 قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه قلت وكذا بعد قبض الثمن لا يملك الخط والابراء
 بزازية (قوله أو يوقى المال على الكفيل) وهو يكون بالمرافعة الى حاكم مالي يرى براءة
 الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بونه مفلسا ويحكم به ثم يموت
 الكفيل مفلسا ابن كمال ومثله في الشريعة المالية عن الكافي ومثله في شرح الزياهي
 اه (قوله وتقيده شراؤه) لان التهمة في الاصل ثم متعقبة فلهذا اشترى لنفسه فاذا لم
 يوافقته الحققة بغيره على ما مر وأطلقه فشمع ما اذا كان وكيله بشرا معينه فانه وان كان
 لا يملك شراؤه لنفسه فيها الخافسة يكون مشتريا لنفسه فالتهمة باقية ما في الزياهي
 وفي الهداية قالوا ينفذ على الاصل وكره في النهاية انه قول عاقبة المشايخ والاول قول
 البعض وفي الذخيرة انه لا ينفذ فيه بغير ملخصا (قوله ما يقوم به مقوم) أي لم يدخل تحت
 تقويم أحد من المقومين قال مسدد بن فلو يقوم عدل عشرة وعدل آخر ثمانية وآخر
 سبعة فيسبب العشرة والسبعة داخل تحت تقويم المقومين وعلمه فيه (قوله وبناءة)
 هي شرح الهداية (قوله لا طلاق التوكيل) أي اطلاقه عن قيد الاجتماع والاقتراح
 (قوله وظاهره الخ) أي لانه جعله استمسانا وقال في البحر ولذا أخرجه مع دليله كما هو
 عادته ولذا استشهد بقول الامام بما لو باع الكل بثلث النصف فانه يجوز وقد علمت أن المتقي
 به خلاف قوله اه أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن العلامة
 قاسم (قوله وقيد ابن الكمال الخ) ومثله في البحر معزو الى المعراج ونقل الاتفاق أيضا
 في الكفاية عن الايضاح (قوله وفي الشرا يتوقف الخ) لا فرق بين التوكيل بشراء عبد
 بعينه أو بغيره زياهي وفيه لا يقال انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لا فانقول انما
 لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد وهذا شراء النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم
 مخالفته من كل وجه ولا على الاصل لانه لم يوافق امره من كل وجه فقلنا بالتوقف اه
 ملخصا (قوله اتفاقا) والفرق لابي حنيفة بين البيع والشراء أن في الشراء تحقق تهمة
 انه اشتراه لنفسه ولان الامر بالبيع يصادف ملكه فيه صح فيه تبر فيه الاطلاق والامر
 بالشراء يصادف ملك الغير فلم يصح فلا يبر فيه التقييد والاطلاق كما في الهداية (قوله
 ولو تم بيع بعيب على وكيله) اطلاقه فشمع ما اذا قبض الثمن أولا وأشار الى أن الخصومة
 مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل بعيب فيه وانكره الوكيل
 لا يلزمهما شيء لان الموكل أجنب في الحق ولو بالعكس ردها للمشتري على الوكيل لان
 اقراره صحيح في حق نفسه لا الموكل بزازية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل
 ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوي وان نقده الى الوكيل ثم هو

(و) صح (أخذ رهنا وكفيل بالثمن)
 فلا ضمان عليه ان ضاع (الرهن
 في يده أو تولى) المال (على
 الكفيل) لان الجواز الشرعي
 يتأفي الضمان (وتقيده شراؤه
 بمثل القيمة وغبن يسير) وهو ما يقوم
 به مقوم وهذا (اذا لم يكن سعره
 معروفا وان كان) سعره (معروفا)
 بين الناس (كخسبز ولحم) وموز
 وجبن (لا ينفذ على الموكل وان
 قلت الزيادة) ولو فلسا واحدا به
 يفتى بغير وبناءة (وكاه يبيع عبد
 فباع نصفه صح) لا طلاق التوكيل
 وقال ان باع الباقي قبل الخصومة
 جاز والا وهو استمسان ملحق
 وهداية وظاهره ترجيح قولهما
 والمتقي به خلافه بغير وقيد ابن
 الكمال الخلاف بما يعيب
 بالشركة والاجاز اتفاقا فلا يرجع
 (وفي الشراء يتوقف على شراؤه باقية
 قبل الخصومة) اتفاقا (ولو رد
 مبيع بعيب على وكيله)

الى الموكل ثم وجد الشاري عيباً فتي القاضى أنه يرده على الوكيل كذا في البرازية وقيد
 بالبيع لان الوكيل بالاجارة اذا أبروسلم ثم طعن المستأجر فيه بعيب فقبل الوكيل بغير
 قضاء يلزم الموكل ولم يعتبر اجارة جديدة وقيد بالعيب اذ لو قبله بغير قضاء لم يعتبر رؤية أو شرط
 فهو جائز على الأمر وكذا الوردة المشتري عليه بعيب فقبل القبض بغير مخلصا (قوله
 رده الوكيل على الأمر) لو قال فهو رده على الأمر امكن أن يولى لان الوكيل لا يحتاج الى
 خصومة مع الموكل الا اذا كان مما يحدث مثله ورده عليه باقرار بقضاء وان بدون قضاء
 لا تصح خصومته لكونه مشترياً كما أفاده في البحر وحاصل هذه المسئلة أن العيب لا يخلو
 اما أن لا يحدث مثله كالسبق أو الاصبح الزائدة أو يكون حادثا لكان لا يحدث مثله قبل هذه
 المدة أو يحدث في مثلها في الأول والثاني يرده القاضى من غير حجة من بينة أو اقرار
 أو نكول لعلمه بكونه عند البائع وتأويل اشتراط الحجة في الكتاب أن الحال قد يشبهه على
 القاضى بأن لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج اليها ليعرف التسارع فكان عيبا لا يعرفه
 الا اطباء أو النساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لافي الردفة تنظر الى الحجة للرد حتى لو
 عاين القاضى البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها وكذا الحكم في الثالث ان
 كان بينة أو نكول لان البينة حجة مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فيرده عليه والرد في
 هذه المواضع على الوكيل رده على الموكل وأما ان رده عليه في هذا الثالث باقراره فان كان
 بقضاء فلا يكون رده على الموكل لانه حجة قاصرة فلا تنعدي ولكن له أن يخصم الموكل
 فيرده عليه بينة أو نكول لان الرد فسخ لانه حصل بالقضاء كره عليه فانه عدم الرضا وان كان
 بغير قضاء فليس له الرد لانه اقالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الأول والثاني
 لو رده على الوكيل بالقرار بدون قضاء يلزم الوكيل وليس له أن يخصم الموكل في عامة
 الروايات وفي رواية يكون رده على الموكل وتعامه في شرح الزيلعي وبه يظهر أن ما في المتن
 تبعاً للاكثر من معنى على هذه الرواية وكذا قال في الاصلاح وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله ان
 رده بقضاء وفي المواهب لو رده عليه مما لا يحدث مثله باقراره يلزم الوكيل ولزوم الموكل
 رواية اه (قوله الاصل في الوكالة المخصوص الخ) قال

الاصل في الوكالة المخصوص * لافي المضاربة هذا المخصوص

(قوله لا ينفسد تصرف أحد الوكيلين) لان الموكل لا يرضى برأي أحدهما ما والابدل
 وان كان مقدراً ليكن التدبير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري مخ أي
 التقدير لا يبدل لمنع النقصان عنه فربما يزداد عند الاجتماع وربما يختار الثاني مشترياً
 ملياً والاول لا يمتدى الى ذلك قال في الهامش ولو دفع ألف درهم الى رجلين مضاربة
 وقال لهما اعلما برأيكما ~~يكن~~ لكل واحد منهما أن يتقرب بالبيع والشراء لانه رضى
 برأيهما لا برأي أحدهما ولو عمل أحدهما بغير إذن صاحبه ضمن نصف المال وله ربحه
 عليه وضيعته لا نقد نصف رأس مال المضاربة في الشراء لنفسه للمضاربة بغير إذن رب

بالبيع (بينه أو نكوله أو اقراره
 فيما لا يحدث) مثله في هذه المدة
 (رده الوكيل على الأمر) لو
 (باقراره فيما لا يحدث لا) يرده ولزم
 الوكيل (الاصل في الوكالة
 المخصوص وفي المضاربة العموم)
 وفرع عليه بقوله (فان باع)
 الوكيل (نسبة فقال أمرتك
 بنقد وقال أطلعت صدق الأمر
 وفي الاختلاف في (المضاربة)
 صدق (المضارب) عملاً بالاصل
 (لا ينفسد تصرف أحد الوكيلين)
 معاً كوكا كما وكذا (وحداه) ولو
 الآخر عبداً أو صبيها

أومات أو جن (ال) فما إذا ركاها
 على التعاقب بخلاف الوصيين
 كما سيأتي في باب (في خصوصية)
 بشرط رأى الآخر لاحضرتة
 على الصحيح إلا إذا اتفقا إلى
 القبض فحقى بجمعهما جوهرية (وعتق
 معين وطه لاف معينة لم يعقضا)
 بخلاف معقوض وغير معين
 (وتعلق بعشيتهم) أى الوكيلين
 فإنه يلزم اجتماعهما لالتعلق
 قاله المصنف قلت وظاهره عطفه
 على لم يعقضا كما به لم من العتق
 والدرر فحق العبارة ولا علقا
 بشيئهما فتدبر (و) في تدبير ورث
 عين) كودبعة وعارية ومغصوب
 ومبيع فاسد خلاصة بخلاف
 استردادها فلو قبض أحدهما
 ضمن كله لعدم أمره بقبض شيء
 منه وحده سراج (و) في تسليم
 هبة) بخلاف قبضها ولو بالدية
 (وقضا دين) بخلاف اقتضائه
 عتيق (و) بخلاف (الوصاية)
 لاشئين (و) كذا (المضاربة
 والقضاء) والتكليم (والتوازية على
 الوقف) فإن هذه الستة (كالوكالة
 فليس لاحدهما الانفراد) بحر
 الأنفى مسئلة ما إذا شرط الواقف
 النظر له أو الاستبدال مع فلان
 فإن لاواقف الانفراد دون فلان
 اشباه (والوكيل بقضاء الدين)
 من ماله أو مال موكاه

المال فصار ضامنا عطاء الله أفندى هكذا وجدت هذه العبارة فلتراجع من أصلها (قوله
 أومات) أى الآخر المقتل على العبد أو العبيد وكذا قوله أو جن (قوله أو جن) فلا
 يجوز إلا أنرا التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو وصيين لا يتصرف حتى
 إلا برأى القاضى بحر عن وصايا الخانية (قوله بخلاف الوصيين) فإنه إذا أوصى إلى
 كل منهما بكلام على حدة لم يجوز لاحدهما الانفراد فى الأصح لأنه عند الموت صار وصيين
 بجملة واحدة وفى الوكالة يثبت حكمهما بنفس الوكيل بحر (قوله كما سيأتي) وسيجي
 فريامتنا (قوله فحقى بجمعهما) لكن سياتى أن الوكيل بالخصوص لا يملك القبض وبه يفتى
 أبو السعود (قوله وظاهره) أى ظاهر قول المصنف وقوله عطفه أى التعلق بعشيتهم
 (قوله والدرر) حيث قال بعد قوله لم يعقضا بخلاف ما إذا قال لهما طلقا هان شتقا أو قال
 أمرها بأيديكما لأنه لا ينفرد أحدهما فى قبضهما فحقه على المجلس (قوله ولا علقا) استثنى
 فى البحر ثلاث مسائل غير هذه فراجعها واعترضه الرملى (قوله فلو قبض أحدهما) أى
 بدون إذن صاحبه وهلك فى يده كما صرح به فى الذخيرة لا بدون حضوره كما توجهه عبارة البحر
 (قوله ضمن كله) عبارة السراج كما فى البحر فإن قيل ينبغي أن يضمن النصف لأن كل
 واحد منهما مال مؤور بقبض النصف قلنا ذلك لضعف أحد صاحبه وأما فى حال الانفراد فغير
 مأمور بقبض شيء منه (قوله والوصاية) مبتدأ خبره قوله ~~مسألة~~ الوكيل كالة وزاد بعد الوأو
 بخلاف لعطفه على قوله بخلاف اقتضائه فالمعطوف خمسة والسادس المعطوف عليه
 فلا اعتراض فى كلامه فتنبه لكن لا يحسن تشبيهه بمسئلة الاقتضاء بالوكالة لانها وكالة
 حقيقة (قوله فإن هذه الستة) فيه أن المذكر ههنا خمسة وإن أراد جميع ما تقدم محال
 يجوز فيه الانفراد فهى تسع عشرة ضرورة مع مسئلة الوكيل كالة كذا فى الهامش قال جامع
 وقد علمت مما سبق جوابه (قوله النظر له) أى لاواقف (قوله أو مال موكاه) كذا استنبطه
 العمادى من مسئلة ذكرها عن الخانية ولكن ذكر قبله عنها أنه لو كتب فى آخر الكتاب
 أنه يخصم ويخصم ثم ادعى قوم قبيل الموكل الغائب ما لا فاقز الوكيل بالوكالة وأكرر
 المسال فأحضر والشهود على الموكل لا يكون لهم أن يجسروا الوكيل لأنه جزء الظالم ولم
 يظهر ظلمه إذ ليس فى هذه الشهادة أمر بأداء المال ولا ضمان الوكيل على الموكل فإذا لم
 يجب على الوكيل أداء المال من مال الموكل بأمر موكاه ولا بالضمان عن موكاه لا يكون
 الوكيل ظالما بالامتناع اه ملخصا ومفاده أنه لو ثبت أمر موكاه أو كفالته عنه يؤمر بالأداء
 وعليه يحمل كلام قارئ الهداية تأمل ثم رأيت فى حاشية المخ حيث قال أقول كلام الخانية
 صريح فيما أفتى به قارئ الهداية فإنه صريح فى وجوب أداء المال بأحد شيئين إما أمر
 الموكل أو الضمان فليكن المعقول عليه فلنأمل اه ثم قال موفقا بين عبارة الخانية السابقة
 الثانية القائلة وإن لم يكن لدين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لابن نجيم القائلة
 لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا فى مسائل الخ مانه أقول الذى ذكره فى

بجلاف شراء الاصلية الخائية (و) الا الوكيل (في قبض الدين) اذا وكل (من في عياله) صح ابن ملك (و) الا (هذه تقدير الثمن) من الموكل الا قول (له) أي لو كبله فيجوز بلا اجازته لمصالح المقصود ودرر (والنفويض الى رأيه) كاعمل برأيك (كالاذن) في التوكيل (الا في طلاق وعناق) ٦٣٤ لانهم ما يحايض به فلا يقوم غيره مقامه قنية (فان وكل) الوكيل غيره

(بدونهما) بدون اذن ونفويض (فقد عمل الثاني) بمحض ربه أو غيبته (فأجازته) الوكيل (الا قول صح) وتمت اعاق حقوقيه بالعاقبة على الصحيح (الا في) ما ليس به عقد (فحوق) طلاق وعناق (لتعلقهما) بالشرط فكان الموكل علقه بالفظ الاول دون الثاني (وابرا) عن الدين قنية (وخصومة وقضاء دين) فلا تنكح في الحضرة ابن ملك بخلاف للخائية (وان فعل اجنبي) فأجازته الوكيل (الا قول جازا لافي شراء) فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى وجدته اذا (وان وكل به) أي بالامر أو النفويض (فهو) أي الثاني (وكيل الامر) وحيدته (فلا ينزل بعزل موكله أو موته) وينزلان بموت الاول (كما مر في القضاء وفي البحر عن الخلاصة والخائية له عزله في قوله اصنع ما شئت لرضاء بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعلم برأيك قال المصنف فعليه لوقيل للقاضي اصنع ما شئت فله عزله نائبه بلا نفويض العزل صريح الان النائب كوكيل الوكيل واعلم أن الوكيل وكالة عامة مطلقة مفوضة انما يملك المعاضات لا الطلاق والعناق والنكاح عاتبه يفتي زواجر الجواهر وتنوير البصائر (قال) لرسل (فوضت اليك امر امرأتي صاروكيلا بالطلاق وتقيده) طلاقه (بالجلاس بخلاف قوله وكنتك) في امر امرأتي فلا يقيده درر من لا ولاية له على غيره لم يجز نصرت في حقه وحيدته (فاذا باع عبدا أو مكاتب أو ذمي) أو حرني عيني (مال صغيره الطرز المسلم أو شري واحد منهم به أو زوج صغيره كذلك) أي حرة مسلمة (لم يجز) لعدم الولاية (والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه) اذا الوصي

كلمه ذكره الشارح في السرقة اه وذكر الثاني المصنف (قوله بخلاف شراء الاصلية) فان وكل غيره بشرائهم فوكل الوكيل غيره ثم وثم فاشترى الاخير يكون موقوفا على اجازة الاول ان أجاز جازوا والا فلا يجوز عن الخائية (قوله تقدير الثمن) أي لو عين غنمه لو كبله (قوله من الموكل الاول) بخلاف لما في البحر وللتعادل كما يظهر مما كتبه على البحر والموافق لما في البحر ان يقول من الوكيل الاول له أي لو كبل الثاني وأفاد اقتصاده على هذه المسائل أن الوكيل في النكاح ليس له التوكيل وبه صرح في الخلاصة والبرازية والبحر من كتاب النكاح وقدمناه في باب الولي فراجعهم خلافا لما قاله ط هناك بجهنم ان له التوكيل قياسا على هذه المسئلة الثالثة فافهم (قوله لمصالح المقصود) لان الاحتياج فيه الى الرأي لتقدير الثمن ظاهر او قد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهم امع تقدير الثمن ظهر أن غرضه اجتماع رأيهم في الزيادة واختيار المشتري كما تردد (قوله خلافا للخائية) راجع الى الخصومة كما قبله في المنع والبحر (قوله ينفذ عليه) أي على الاجنبي بغير عن السراج (قوله وان وكل) أي الوكيل (قوله أي بالامر) أي وصي له ملتبسة بالامر بالوكيل أي الاذن به (قوله وينزلان) أي الوكيل الاول والثاني (قوله بموت الاول) أي الموكل وكان الاول التعمير به ح (قوله وفي البحر) الذي في البحر فبسيب أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا قال اعلم برأيك الى الهداية ونسبة أن له عزله في قوله اصنع ما شئت الى الخلاصة ثم قال وهو بخلاف للهداية الا أن يفرق بين اصنع ما شئت وبين اعلم برأيك والفرق ظاهر وعال في الخائية بأنه لما فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه اه فليس في كلام الخلاصة والخائية التصريح بخلافه أحدهما لا لا خرف فيتمل أن في المسئلة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور الفرق غير ظاهرة لما في الحواشي البعقونية والحواشي السعدية أنه ينبغي أن يعلم في صورة اعلم برأيك لتناول العمل بالرأي العزل كما لا يخفى اه (قوله بخلاف اعلم برأيك) بحث فيه في الحواشي البعقونية والسعدية (قوله واعلم) تكرار مع ما تقدم أول الكتاب مستوفى ح (قوله زواجر الجواهر وتنوير البصائر) هما حاشيتان على الاشياء الاولى للشيخ صالح والثانية لاختيه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي صاحب المنع (قوله لعدم الولاية) وكذا الولاية لمسلم على كافرة في نكاح ولا مال كما في البحر في كتاب النكاح من باب الولي وتقدم هناك أيضا متناوشر حافلي حفظ قال تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله الى الاب) حيث

بذلك الايصاء (ثم الى) الجدة (أبي الاب ثم الى وصيه) ثم وصي ٦٣٥ وصيه (ثم الى القاضي ثم الى من نصبه

القاضي) ثم وصي "وصيه" وليس
لوصي "الام" (وصي "الاخ" ولاية

النصرت في ترك الام مع حضرة

الاب أو وصيه أو وصي وصيه

أوالجدة) أبي الاب (وان لم يكن

واحد عماد كرافله) أي لوصي

الام (الحفظ و) له (يسع المنقول

لا العقار) ولا يشتري الا الطعام

والكسوة لانهم امن بجله حفظ

الصغير خالية (فروع) وصي

القاضي كوصي الاب اذا قيد

القاضي بنوع تصد به وفي الاب

بم الكل عمادية وفي منقرات

البحر القاضي أو أمينه لا ترجع

حقوق عقد باسراء للتيتم اليها

بعض الاف وكيل وصي وأب فلو

ضمن القاضي أو أمينه عن ماباه

للتيم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي

الاشياء جازا التوكيل بكل ما يعقده

الوكيل لنفسه الا الوصي فله أن

يشترى مال التيم لنفسه لا لغيره

بوكالة وجازا التوكيل بالتوكيل

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

(وكيل الخصومة والقاضي)

أي أخذ الدين (لا يملك القبض)

عند فروبه بقي افساد الزمان

واعتمد في البهر العرف (و) لا

(الصحيح) اجتماع البحر (ورسول

القاضي يملك القبض لا الخصومة)

اجتماع البحر ارسلت أو كن رسولا

عني ارسلت وأمرتك بقبضه توكل

لم يكن سفيها أما الاب السفه لا ولاية له في مال ولده أشباه في الفوائد من الجمع والفرق
وفي جامع الفصولين ليس للاب تحرير نفسه بمال وغيره ولا أن يهب ماله ولو بهوض ولا
اقرضه في الاصح والقاضي أن يقرض مال التيم والوقف والغائب وليس لوصي
القاضي اقرضه ولو اقرضه ضمن وقيل يصح للاب اقرضه اذ له الايداع فهذا أولى اه
عدة كذا في الهامش (قوله بلك الايصاء) سواء كان وصي الميت أو وصي القاضي من
(قوله ثم وصي وصيه) قال في جامع الفصولين في ٢٧ ولهم الولاية في الاجارة في النفس
والمال والمنقول والعقار فلو كان عقدهم بمثل القيمة أو بغير الغبن صح لا بقا حشم ولا
يتوقف على اجازته بعد بلوغه لانه عقد لا يجزئه حال العقد وكذا أسراؤهم للتيم يصح بغير
الغبن ولو فاحشا فقد عليهم لا عليه ولو بلغ في مدة الاجارة فلو كانت على النفس تحيرا بطل
أو أمضى ولو على املاكه فلا خيار له وليس له فسخ البيع الذي نفذ في صفه فصط قيل انما
يجوز اجارتهم للتيم اذا كانت بأجر المثل لا بأقل منه والعصم جواز ولو بأقل اه كذا
في الهامش وقوله فصط هو من الفوائد صاحب الهيوط (قوله لا العقار) فيه كلام ذكره
أبو السعود في حاشية مسكين فراجعهم (قوله فله أن يشتري الخ) أي والنفع ظاهر أشباه
والفرق أنه اذا اشترى لغيره فحقوق العقد من جانب التيم راجعة اليه ومن جانب الآخر
كذلك فيؤدي الى المضارة بخلاف نفسه جوي من (قوله بالتوكيل) بيانه في الاشياء

من الوكالة (باب الوكالة بالخصومة والقبض) *

(قوله أي أخذ الدين) هذه لغة وعرفا هو المطالبة عناية ح وكان عليه أن يذكر هذا المعنى
فانهم بنوا الحكم عليه مهملين بأن العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك أن أخذ الدين
بمعنى قبضه فلو كان المراد المعنى اللغوي يصير المعنى الوكيل بقبض الدين لا يملك القبض
وهو غير معقول تدبر (قوله عند زفر) وروى عن أبي يوسف غررا الافكار (قوله واعتمد في
البهر العرف) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالقاضي يعتمد العرف ان
كان في بلدة كان العرف بين التجار أن المتقاضي هو الذي يقبض الدين كان التوكيل
بالتقاضي فوكلا بالقبض والافلاج واپس في كلامه ما يقتضي اعتماده نعم نقبل في المنع
عن السراجية أن عليه الفتوى وكذا في التهمتماني عن المضمرات (قوله اجماعا) لأن
الوكيل بعقد لا يملك عقدا آخر (قوله وأمرتك بقبضه توكل) قال في البحر أول كتاب
الوكالة فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكل كما علمت
أي من كلام البدائع من قوله الايجاب من الموكل أن يقول وكنت بكذا أو افعل كذا
أرأيت لك أن تفعل كذا ونحوه قلت الرسول أن يقول له أرسلتك أو كن رسولا عني في
كذا وقد جعل منها الزيلعي في باب خيار الرؤية أمرتك بقبضه وصريح في النهاية نفسه
مهزيا الى الفوائد الظهيرية أنه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع اذا فرق بين

خلافه قال زيلعي (ولا يملك ماله) أي الخصومة والقبض (وكيل المأذنة كما لا يملك الخصومة

وكيل المصلح (بحر) (وكيل قبض الدين بملكها) ٦٣٦ أي المخصوصة خلافاً لهما الوكيل المداين ولو وكيل القاضى لا يملكها

اتفاقاً كوكيل قبض العين اتفاقاً
وأما وكيل قسمة وأخذ شفعة
ورجوع هبة ورد بهيب فيملكها
مع القبض اتفاقاً ابن مالك (أمره)
بقبض دينه وأن لا يقبضه إلا
بجميعاً فقبضه الأدره مالم يجز
قبضه) المذكور (على الأمر)
للمتأخر له فلم يصير وكيلاً (و)
الأمر له الرجوع على الغريم
بكله) وكذا لا يقبض درهمادون
درهم بحر (ولو لم يكن للغريم بينة
على الإيفاء فقبض عليه) بالدين
(وقبضه الوكيل فضاغ منه ثم
برهن المطالب على الإيفاء)
للموكل (فلا يسئل له) للمدين
(على الوكيل) وانما يرجع على
الموكل) لأن يده كيدته ذخيرة
(الوكيل بالمخصوصة إذا أبى)
المخصوصة (لا يجبر عليها) في الأشياء
لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل
ما وكل فيه تبرعه إلا في ثلاث كما
متر (بخلاف التكليف) فإنه يجبر
عليها لا التزام (وكله بمخصوصاته
وأخذ حقوقه من الناس على أن
لا يكون وكيله إلا فيما تدعى على
الموكل جاز) هذا التوكيل (فلو
أثبت) الوكيل (المال له) أي لو كاه
(ثم أراد المصمم الدفع لا يسمع
على الوكيل) لأنه ليس بوكيل
فيه درهم (وصح اقرار الوكيل
بالمخصوصة)

أفعل كذا وأمرتك بكذا اه وعلمه فيه (قوله - فلا لا يلحق) حيث جعل الأمر
بقبضه إرسالاً كذا في الهامش (قوله وكيل المصلح) لأن المصلح مائة للمصلحة
قوله أي المخصوصة) حتى لو أقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل أو برائه تقبل
عنده وقال لا يكون خصماً بل يملك (قوله ولو وكيل القاضى) بأن وكاله بقبض دين
الغائب شر بلائيه (قوله أمره بقبض دينه) قال في الهامش نقلاً عن الهندية الوكيل
بقبض الدين إذا أخذ العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فلو وكيل
أن يرده العروض على الغريم ويطالبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى رجل له على رجل
ألف درهم وضع فوكل رجلاً بقبضها وأعلمه أنه أوضع فقبض الوكيل ألف درهم غله وهو
يعلم أنها غله لم يجز على الأمر فان ضاعت في يده ضمنها الوكيل ولم يلزم الأمر شيء ولو
قبضها وهو لا يعلم أنها غله فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله أن يردها ولا يأخذ خلافاً فان
ضاعت من يده فكانها ضاعت من يد الأمر ولا يرجع شيء في قياس قول أبي حنيفة وفي
قياس قول أبي يوسف يردها مثلاً أو يأخذ الوضوح اه أقول الأوضح حل من فضة جمع
وضوح وأصله البياض مقرب وفي المختار والأوضح حل من الدراهم المصاحم وذكر في
الهامش دفع إلى رجل مالاً يدفعه إلى رجل فذكر أنه دفعه إليه وكذبه في ذلك الأمر
والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الآخر أنه لم يقبضه
ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجب اليقين عليه ما يجب أو انما يجب على الذي كذبه دون
الذي صدقه فان صدق المأمور في الدفع فإنه يحلف بالله ما قبض فان سلف لا يسقط دينه
وان نكل سقط وصدق الآخر أنه لم يقبضه وان كذب المأمور فإنه يحلف المأمور خاصة
أقصد دفعه إليه فان حلف برى وان نكل لزمه ما دفع إليه اه هندية من فصل إذا وكل
إنساناً بقضاء دين عليه (قوله درهمادون درهم) معناه لا يقبض متفرقاً فلو قبض شيئاً
دون شيء لم يبرأ الغريم من شيء جامع الفصولين وفيه وكيل قبض الوديعة قبض بهضها جاز
فلو أمر أن لا يقبضها إلا جميعاً فقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل أن
يهلك الأول جاز القبض على الموكل اه (قوله في الأشياء الخ) الظاهر أنه أراد بالنقل
المذكور الإشارة إلى مخالفة ما في الأشياء فان من جملة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب
أنه يجبر الوكيل بمخصوصة بطلب المدعى إذا غاب المدعى عليه وقد تنوع المصنف صاحب
الدرر وقال في العزيمة لم يجز هذه المسئلة هنا في التمتون ولا في الشروح ثم أجاب
كالشر بلائى بأنه لا يجبر عليها يعني ما يقبض موكله فإذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في
باب رهن بوضع عند عدل اه وهذا أحسن مما تقدمناه عن نورا العين تأمل هذا ولكن
المذكور في المنع متناوفاً في الأشياء فإنه ذكر بهد قوله لا يجبر عليها إلا إذا كان وكيله
بالمخصوصة بطلب المستدعي عليه ونقاب المدعى وكأنه ساقط من المتن الذي شرح عليه
الشراح تأمل (قوله وصح اقرار الوكيل) يعني إذا ثبت وكالة الوكيل بالمخصوصة وأقر على

لا يغيرها مطلقا (بغير الحدود)

والقصاص) على موصلة

(عند القاضي دون غيره) استعسانا

(وان انزل) الوكيل (به) اي

بمذا الاقرار حتى لا يدفع اليه

المال وان برهن بعده على الوكالة

للتناقض درر (وكذا اذا استثنى)

الموكل (اقراره) بان قال وكلتك

بالخصومة غير جائز الاقرار صرح

التوكيل والاستثناء على الظاهر

بrazie (فلا تفرجه) اي

القاضي (لا يصح) وخرج به عن

الوكالة) فلا تسمع خصومته درر

(وصح التوكيل بالاقرار ولا

يصر به) اي بالتوكيل (مقرا) به

(وبطل توكيل التكفيل بالمال)

الثلاث بصر عام لانفسه (كما) لا يصح

(لو وكاه بقبضه) اي الدين (من

نفسه او عبده) لان الوكيل متى

عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل

المدين ببراءة نفسه فيصح ويصح

عزله قبل ابرائه نفسه اشياء (او

وكل المحتمل الحمل بقبضه من

المحال عليه) او وكل المدينون

وكيل الطالب بالقبض لم يصح

لاستحالة كونه فاضيا ومقتضيا

قنية (بخلاف كفيل النفس

والرسول ووكيل الامام ببيع

الغنائم والوكيل بالتزويج) حيث

يصح ضمانهم لان كلامهم سفير

(الوكيل بقبض الدين اذا كفل

صم وبطل الوكالة) لان

الكفالة اقوى للزومها فصح

ناضحة (بخلاف العكس)

موكاه سواء كان موكاه المذني فأقر باستيفاء الحق أو المذني علمه فأقر بثبوت علمه دور
(قوله بالخصومة) متعلق بالوكيل (قوله لا يغيرها) أي لا اقرار الوكيل بغير الخصومة
أي وكالة كانت (قوله بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار (قوله استعسانا)
والقصاص أن لا يصح عند القاضي أيضا لانه مأمور بالخاصة والاقرار بضررها لانه
مسألة ح (قوله انزل) أي عزل نفسه لاجل دفع الخصم واني وردت عن زياد ط قال
في الهداية تحت قوله انزل أي لو أقيمت البينة على اقراره في غير مجلس القضاء يخرج من
الوكالة اه (قوله حتى لا يدفع اليه المال) أي لا يؤمر الخصم بدفع المال الى الوكيل لانه
لا يمكن أن يبقى وكيله لا يجوز له وهو الاقرار وما وكاه به جواب مقيد وانما وكاه
بالجواب مطلقا اه عن شرح الهداية معزيا القاضي زاده (قوله للتناقض) لانه زعم أنه
مبطل في دعواه درر (قوله بأن قال) المسئلة على خمسة أوجه مبسطة في البحر (قوله
على الظاهر) أي ظاهرا الرواية ومثله استثناء الانكار فيصح منها في ظاهرا الرواية زبلي
وبانه فيه (قوله أي بالتوكيل) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل
الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطحاوي يسمى متهما أن يوكل بالخصومة ويقول خاصم
فاذا رأيت حقوق مؤنة أو خوف عار على فأقر بالمذني يصح اقراره على الموكل كذا في
البرازية رمي قلت ويظهر منه وجه عدم كونه اقرارا ونظيره صلح المنكر (قوله وبطل
توكيل التكفيل) فلا يبرأه عن الكفالة لم تنقلب حقيقة لوقوعها باطلا ابتداء كما لو كفل
عن غائب فانه يقع باطلا ثم اذا اجاز لم يجهز (قوله بالمال) متعلق بالتكفيل ح وروى
مختار مننا (قوله لو وكاه بقبضه) أي فيما لو أعتق المولى عبده المدين حتى لزمه ضمان
قيمة لا لغيره وبطلت العبد بجميع الدين فلو وكاه الطالب بقبض المال عن العبد كان
باطلا لان الوكيل من يعمل لغيره والمولى عامل لنفسه لانه يرى به نفسه فلا يصح وكيله
كناية (قوله لان الوكيل) قال في الهامش أي لان الوكيل عامل لغيره متى عمل لنفسه فقط
بطلت الوكالة اه أشباه (قوله الا اذا الخ) الاستثناء مستدر لانه فانظر ما في البحر والمدينون
بالنصب وفاعل وكل مستتر فيه (قوله قنية) عبارتها كما في المنع ولو وكاه بقبض دينه على
فلان فأخبر به المدينون فوكاه ببيع سلعته وايضا غنمه الى رب الدين فباعها وأخذ الثمن
وهلك به لان مال المدينون لاستحالة أن يكون فاضيا ومقتضيا والواحد لا يصلح أن
يكون وكيلًا لمطلوب والطالب في القضاء والاقضاء اه وتمامه في البحر فانظر اه (قوله
بخلاف كفيل النفس) فبده الزبلي بأن يوكاه بالخصومة قال في البحر وبيع بقبض اذ لو
وكاه بالقبض من المدينون صح اه (قوله حيث يصح ضمانهم) بالثمن والمهر لان كل واحد
منهم سفير ومبرمخ والمناسب أن يقول يصح توكيله لم يمكن لا يظهر في مسئلة وكيل
الامام ببيع الغنائم تأمل (قوله سفير) أي مبرمخ عن غيره فلا تطلقه الهدية (قوله
بخلاف العكس) هو تكرار محض ح أي مع قوله وبطل توكيل التكفيل بالمال لكن

وكذا كل ما صحت كفاؤه الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة أو تأخرت (لما قلنا) وكيل البيع إذا ضمن الثمن للبائع عن
 المشتري لم يجز) لما مر أنه يصير عاملاً لنفسه (فإن أدى بحكم الضمان رجوع) لمطلانه (وبدونه لا) لتبرعه (أدعى أنه وكيل
 الغائب بقبض دينه فصداقه الغريم أمر بدفعه إليه) عملاً بأقراره ولا يصح ذلك لو ادعى الإيفاء (فإن حضر الغائب فصداقه) في
 التوكيل (فيها) ونعمت (والأمر الغريم يدفع) ٦٣٨ (الدين إليه) أي الغائب (ثانياً) لفساد الاداء بانكاره مع يمينه

(ورجع) الغريم (به على الوكيل
 أن يأخذ في يده ولو حكيماً) بأن
 استهلكه فإنه يضمن مثله خلاصة
 (وإن ضاع لا) جهلاً بتصديقه (الآ
 إذا) كان قد (ضمنه عند الدفع) بقدر
 ما يأخذه الدائن ثانياً لما أخذه
 الوكيل لأنه أمانة لا تجوز بها
 الكفالة زباني وغيره (أو قال له
 قبضت منك على أني أبرأتك من
 الدين) فهو كالموكل الأب للعتق
 عند أخذ مهر بنته أخذ منك على
 أني أبرأتك من مهر بنتي فإن
 أخذته البنت ثانياً رجع العتق
 على الأب فكذلك هذا برأية
 (وكذا) يضمنه (إذا لم يصداقه على
 الوكالة) بعم صورتي السكوت
 والتسكيب (ودفع له ذلك على
 زعمه) الوكالة فهذه أسباب
 الرجوع عند الهلاك (فإن أدى
 الوكيل هلاكه أو دفعه لموكله
 صدق) الوكيل (بجلفه وفي
 الوجه) المذكورة (كأها) الغريم
 (ليس له الاسترداد حتى يحضر
 الغائب) وإن برهن أنه ليس
 بوكيل أو على أقراء بذلك أو أراد
 استخلافه لم يقبل لسمعه في نقض
 ما أوجبه للغائب نعم لو برهن أن
 الطالب جهل الوكالة وأخذ مني
 المال تقبل بجر ولومات الموكل

إذا لوحظ ارتباطه بقوله فتصلح ناسخة أظهار الفرق بينهما لم يكن تكراراً تأمل (قوله
 وكذا كلما الخ) تكرار محض مع ما قبلها (قوله للبائع) المناسب للموكل (قوله لم يجز)
 استشكله الشر بنبلال توكيل الامام ببيع الغنائم ودفعه أبو السعود بما مر من أنه سفير
 ومعه بر فلا تلحقه عهدة (قوله عاملاً لنفسه) لأن حق الإقبضا له (قوله رجع) أي على
 موكله بالبيع ولقائل أن يقول التبرع حصل في ادائه إليه بجهة الضمان كذا أنه يحكم
 الكفالة من المشتري بدون أمره فليتأمل شر نبالة ولا يخفى أن التبرع في المقيس عليه
 إنما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف ما استدلنا على أنه إذا
 أدى على حكم الضمان لا يسمى متبرعاً بل هو ملزم به في ظنه اه (قوله عملاً بأقراره) أي
 في مال نفسه لأن الدينون تقتضي بأمانته بخلاف أقراءه بقبض الوديعة التي لا تقضيها
 إبطال حق المالك في العين سائحاً في (قوله ولا يصداق الخ) أي متناً في قوله ولو وكاله
 بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله الخ (قوله لفساد الاداء) لأنه لم يثبت
 الاستيفاء حيث أنكر فقوله بانكاره الباء للسببية وقوله مع يمينه يشير إلى أنه لا يصداق
 بمجرد الانكار وفي البهر عن البرازية ولو ادعى الغريم على الطالب حين أراد الرجوع
 عليه أنه وكل القابض وبرهن يقبل ويبرأ وإن أنكر حلفه فإن نكل برئ انتهى وفيه عنها
 أيضاً وإن أراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكالته له ذلك وإن دفع عن سكوت ليس له إلا إذا
 عاد إلى التصديق وإن دفع عن تكذيب ليس له أن يحلفه وإن عاد إلى التصديق لم يكن
 يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محل التقييد تأمل (قوله فإنه يضمن مثله)
 الأولى بدله تأمل (قوله قد ضمنه) بتشديد الميم بأن يقول أنت وكيله لكن لا آمن أن
 يجهل الوكالة ويأخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فالضمير المشتري وكاله عائد إلى الوكيل
 والبارز إلى المال بجر (قوله أو قال) أي مدعى الوكالة (قوله فهذه) أي الثلاثة وذكر في
 الهامش من القول لمن من الوكالة في شخص اذن لا تخبر أن يعطى زيد ألف درهم من
 ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه باليمين على الدفع
 فهل يلزمه ذلك أجاب أن كان المال الذي عنده أمانة فالقول قول المأمور مع يمينه وإن
 كان تعويضاً أو ديناً لم يقبل قوله باليمين اه (قوله لم يقبل) ولا يكون له حق الاسترداد
 (قوله خلافاً لابن الشحنة) فيه أن ابن الشحنة نقل رواية عن أبي يوسف أنه يؤمر بالدفع
 وما هنا هو المذهب فلام عارضة ح (قوله مطلقاً) سواء سكنت أو كذبت أو صدق (قوله
 لما مر) أنه يكون ساعياً في نقض ما أوجبه للغائب وفي البهر لو هلك الوديعة عنده

وورثته غيره أو وجبه له أخذه قائماً ولو هلك الكاظمه إلا إذا صدقه على الوكالة ولو أقر بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم به
 أن الدائن وكاله عيني (قال أني وكيل بقبض الوديعة فصداقه المودع لم يؤمر بالدفع إليه) على المشهور وخلافاً لابن الشحنة ولو دفع
 لم يملك الاسترداد مطلقاً لما مر (وكذا) الحكم (لو ادعى شراً هباً من المالك وصدقه) المودع لم يؤمر بالدفع لأنه أقر على الغير

(ولو ادعى انتقالها بالارث أو الوصية منه وصدقه أمر بالدفع اليه) لاتفاقهما على ملك الوارث (اذ لم يكن على الميت دين مستغرق) ولا بد من التلزم فيها لاحتمال ظهور وارث آخر (ولو أنكر موته أو قال لا أدري لا) يضر به ما لم يبرهن ودعوى الابناء كوكالة فليس لمودع ميت ومودونه الدفع قبل ثبوت أنه وصي ولو لا وصي فلدفع لبعض الورثة برئ عن حصته فقط (ولو ركه بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله) كاداء أو ابراء أو اقراره بأنه ملكي (دفع) الغريم (المال) ولو عقارا (اليه) أي الوكيل لأن جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تخليف الموكل لا الوكيل لأن النيابة لا تجرى في العين خلافا لفر (ولو) وكاله بعيب في أمة وادعى البائع أن المشتري رضي بالعيب لم يرد عليه حتى يخلف المشتري (والفرق أن القضاء هنا فسخ لا يقبل النقص بخلاف ما مر خلافا لهما) (فلو) ردها الوكيل على البائع بالعيب فحضر الموكل وصدقه على الرضا كانت له للبائع اتفاقا في الأصح لأن القضاء لا عن دليل بل للجهل بالرضا ثم ظهر خلافه فلا ينقد باطنا غاية (والمأمور بالاتفاق) على أهل أو بناء (أو القضاء) لدين (أو الشراء أو التصديق)

بعد ما منع قبل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لأنه منعه من وكيل المودع في رعه اه
ومثله في جامع الفصولين (قوله ولو ادعى) أي الوارث أو الموصى له (قوله على ملك الوارث) أي الموصى (قوله ولا بد من التلزم الخ) تقدمت هذه المسائل في منقذات القضاء وقدمنا الكلام عليها (قوله ودعوى الابناء كوكالة) فإذا صدقه ذوالمد لم يؤمر بالدفع له إذا كان عينا في يد المقر لأنه أقتر أنه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة أو الغصب بعده موته فلا يصح كالأقتر أنه وكيله في حياته بقبضها وإن كان المال ديناً على المقر فعلى قول محمد الأول بصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الأخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه ويباينه في الشرح بجر (قوله أو اقراره) أي الموكل بأنه ملكي المسئلة في جامع الفصولين حيث قال قال ادعى أرضاً وكالة أنه ملك موكله فبرهن فقال ذوالمد أنه ملكي وموكله أقتر به فلو لم يكن له بينة فله أن يخلف الموكل لا وكيله فوكاله لو غاباً فلا قاضي أن يحكم به لموكله فلو حضر الموكل وخلف أنه لم يقر له بقي الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام الشارح (قوله لأن جوابه تسليم) لأنه انما ادعى الايقاع وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالق وكالة وتسامه في التبيين (قوله ما لم يبرهن) أي على الايقاع فتقبل المامر أن الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصوصة بجر (قوله لا الوكيل) أي على عدم علمه باستيفاء الموكل بجر (قوله لأن النيابة لا تجرى في العين) وكيل قبض الدين ادعى عليه المديون الايقاع الى موكله أو ابراءه وأراد تخليف الوكيل أنه لم يعلم به لا يخلف اذ لو أقتر به لم يجز على موكله لأنه على الغير جامع الفصولين وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارح فتدبر في نور العين عن الخلاصة وفي الزيادات في كل موضع لو أقتر له فاذا ذكر يستخلف الا في ثلاث مسائل * وكيل شراء وجد عيباً فأراد الرد وأراد البائع تخليفه بالله ما يعلم أن الموكل رضي بالعيب لا يخلف فان أقتر الوكيل لزمه * الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المديون أن موكله أبرأه عن الدين واستخلف الوكيل على العلم لا يخلفه ولو أقتر به لزمه * بقول الحقير لم يذكر الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر اذ المقر به هو الابراء الذي يتعيبه المديون فكيف يصح ولزمه على الوكيل (قوله ولو وكاله بعيب) أي برذ أمة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه الخ) أي لم يرد الوكيل على البائع ح كذا في الهامش (قوله حتى يخلف الخ) يعني لا يقضي اتفاقاً بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويخلف أنه لم يرض بالعيب ح كذا في الهامش (قوله والفرق) أي بين هذه المسئلة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين التي قبلها حيث يدفع الغريم المال الى الوكيل ح كذا في الهامش (قوله خلافاً لهما) حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لأن قضاء القاضي عندهما ينقد ظاهر فقط اذا ظهر الخطأ ح (قوله فلا ينقد باطناً) اعترضه قاضي زدام أنه اذا جاز نقض القضاء ههنا عند أبي حنيفة أيضاً بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسئلتين ح (قوله أو الشراء) قيد به لما في البصر عن الخلاصة الوكيل

بيوع الدين إذا أمسك الدينار وباعه ديناره لا يصح (قوله عن زكاة) الظاهر أنه ليس
بقيدح ويدل عليه إطلاق ما يأتي عن المتقي (قوله إلى غيره) أي غير مال الآخر سواء
أضاف إلى مال الآخر أو أطلق (قوله وقت انقضاؤه) أي أو شرأته أو تصدقه (قوله
لدين نفسه) أو غيره (قوله نعم الخ) لا وجه للاستدلال فأنه لا يتألف في ما قبلها فإن قيام
الدين في ذمة المدينين كقيام المال في يد الوكيل وصاحب المنع والجزء من غيرها من غير
استدلال (قوله وصي أنفق الخ) سألني فقير هذه المسئلة في آخر كتاب الوصايا
أن شاء الله تعالى (قوله غائب) والحاضر كذلك بالاولى (قوله فروع) تكرار مع ما يأتي
قريبا أول الباب (قوله ويانه في الدرر) قال فيها قال في الصغرى الوكيل يقبض
الدين إذا أحضر خصما فاقتربا التوكيل وأنكر الدين لا ثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل
إقامة البينة على الدين لا تقبل اه أقرب بالتوكيل وأنكر الدين لا ثبت الوكالة لأنه لما أقر
بالوكالة لا يكون خصما بالدين بخلاف ما إذا أنكر الوكالة وأقر بالدين فإنه يكون خصما
في إثبات الدين لكون البينة واقعة على خصم منكروا الوكالة فافهم هذا في الهامش
(قوله صح التوكيل بالاسلم) أي الاسلام وقد تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب
الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد بالاسلم الاسلام فإنه لا يجوز
أين كمال وأوصفناه به عبارة الزيلعي فراجع وفي شرح الوهبانية قال في المبسوط إذا
وكاله أن يأخذ الدراهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل ثم دفعها إلى الموكل فاطعام على
الوكيل وللوكيل على الموكل الدراهم قرض لأن أصل التوكيل باطل لأن المسلم إليه أمره
بيوع الطعام من ذمته إلى ذمة الوكيل ولو أمره أن يبيع عين ماله على أن يكون الثمن على
الآخر كان باطلا فكذلك إذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته وقبول المسلم من صنع
المفاليس فالتوكيل به باطل (قوله فلناظر أن يسلم الخ) فزعه على ما قبله لأنه كالوكيل على
ما صرحوا به وفي هذه العبارة إيحازا لحقها بالانفاذ وفي مسئلة على مسئلتين أحدهما
يجوز للقيم أن يسلم من ربيع الوقف في زيتة وحصره كالوكيل بعقد السلم ثم رأس المال
وان ثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو مأثور بدفع بدله من غلة الوقف وليس المراد
شبهه في الذمة متأخرا فيفسد العقد بل المراد أنه كالثمن ثبت في الذمة ثم ما به عليه يكون
بدلا عما وجب وهنا يعطيه في الجمل من كالتوكيل بالشراء يصح وإن لم يكن الثمن مذكرا
أو نقول الثمن هنا هي أي رأس مال السلم لأن مال الامانة يتعين بالتممين ثانيا ثم ما قد علمت
أن قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها وما اشتر أن ذلك لا يصح جعل
النظار له حله إذا أرادوا أن يجعلوا في القرية أمينا يحفظ زرعها وسوايقه ورون له على ذلك
جعله وهي أن يأمره بعقد السلم ويستلمون من الوكلاء على ما هو مقرر لهم باطننا فالغلة
المسلم فيها تثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف فممنها ولو صرف مال السلم على
المسئلة لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير ما أذن له فيه

عن زكاة (إذا أمسك ما دفع إليه
وقد من ماله) ناويا الرجوع كذا
قيد انفساسه في الاشياء (حال
قياسه لم يكن متبرعا) بل يقع
الانقاص استحصانا (إذا لم يصف
إلى غيره) فلو كانت وقت انقائه
مستحقة ولو بصرفها لدين نفسه
أو أضاف العقد إلى دراهم نفسه
ضمن وصار مشتركا لنفسه متبرعا
بالانفاق لأن الدراهم تتعين في
الوكالة بما يوزن زية نعم في المتقي
لو أمره أن يقبض من مسدونه
ألفا ويصدق في قصده بالف أربعين
على المدينين جاز استحصانا (وصي
أنفق من ماله) الحلال أن (مال
القيم غائب فهو) أي الوصي
كالاب (منطوقه الآن ينهد أنه
قرض عليه أو أنه يرجع) عليه
جامع القصورين وغيره وعاله في
انفسا لانه بان قول الوصي وان
اعتبر في الانفاق لكن لا يقبل في
الرجوع في مال القيم الا بالبينة
(فروع) الوكالة لا تجوز لانه لا يدخل
الحكم ويانه في الدرر صح
ثبت التوكيل بالسلم لا يقبل عقد
السلم فلناظر أن يسلم

تخرج على المسئلة السابقة لأنه لو قيل بقبول السلم هذا حصل ما ذكره شرح الوهبانية
في هذا المحل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتلخص منه حاصل مدة طويلة حتى فتح
المولى بشي يغلب على ظني أنه هو المراد في تصوير هذه المسئلة في المسئلة الثمانية وهي
أن شخصاً يكون ناظر على وقف فيريد أن يجعل أميناً قادراً عليه بحيث ينفذ هو عاجلاً
والأمين آجلاً فإذا أخذ من الأمين شيئاً على ذلك لم يقوم مقامه وبأخذ مسئلة غلات الوقف
بدلاً عن الجمل فهو لا يجوز لأنه يبيع الوكالة في المعنى لما علمت أن الناظر وكيل الوقف
وهذا يفعل في زماناً كثيراً في المقاطعات والوقوف ويسمونه التزاماً فإذا قيل له بهذه
الحيلة وهي أن يأخذ الناظر من الأمين مبالغاً على ما سأل على غلة الوقف لم يصر فيه
في مصارفهم يأخذ منه ما عينه له الواقف من العشر ولا ويستغل ذلك الأمين غلة الوقف
على أنه المسلم فيه ليحصل للناظر رفع بنظره والأمين بأمانته فهو أيضاً يجوز لأن الناظر
وكيل عن الواقف فكأنه صار وكيلاً عن الواقف في قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على
الغلة الخارجية وقد علمت أن إبطال التوكيل بعد عقد السلم لا يقبله فإذا أخذ الدراهم
وصرفها على المستحقين يكون تبرعاً صار فأن مال نفسه وتثبت الغلة في ذمته فيلزمه
مثلها هذا ما ظهر له ثم لا يخفى أن هذا كما انما يكون بعد إيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط
السلم ولا يكون فساداً من جهة أخرى كما لا يخفى والله تعالى أعلم

(باب عزل الوكيل)

(قوله خيار شرط) لأنه انما يحتاج إليه في عقد لازم لئلا يترك من له الخيار من فسخه
إذا أراد منحه (قوله فله موكل العزل) قال الزبلي بعد تقريره مسئلة عزل الوكيل ما لم يتعلق
به حق الغير وعلى هذا قال بعض المشايخ إذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالقبض اسم غاب
لا يملك عزله وليس بشي بل له عزله في الصحيح لأن المرأة لا تقاها في الطلاق وعلى هذا قالوا
لو قال الموكل للوكيل كلما عزلت فأنت وكيلي لا يملك عزله لأنه كمال عزله تجددت الوكالة له
وقيل بعزله بقوله كلما وكنت فأنت معزول وقال صاحب النهاية عندى أنه يملك عزله
بأن يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف ذلك إلى المعلق والمنفذ وكلاهما ليس بشي
ولكن الصحيح إذا أراد عزله وأراد أن لا تنعقد الوكالة بعد العزل أن يقول رجعت عن
المعلقة وعزلتك عن المتعزلة لأن ما لا يملك كون لازم ما يصح الرجوع عنه والوكالة منه اهـ
ملخصاً (قوله كوكيل خصومة) تمثل المدخول التي أي ليس له عزله وإن علم به الوكيل
اتفاق حق الغير به فليس للموكل العزل كوكيل خصومة وهو ما إذا وكل المتدعي عليه وكيلاً
بالخصومة بطلب الخصم الذي هو المدعي ثم غاب وعزله فإنه لا يصح لئلا يصح حق المدعي
ح (قوله كما ينبغي) أي قرياً (قوله ولو الوكالة دورية) لا يخلو ما أن يكون مبالغاً على
قوله فله موكل العزل أو على قوله ما لم يتعلق به حق الغير فعلى الأقل يكون المعنى أن له العزل
ولو كانت الوكالة دورية والمبالغة حينئذ ظاهرة وعلى الثاني أنه ليس له العزل في الوكالة

من وجهه في زنيته وسهره وليس
له أن يوكل به من يجعله بجعل
أميناً على القرية فيما مر به بعد السلم
ويستلم منه على ما قرره بالظن لأنه
وكيل الواقف والوكالة أمانة لا يصح
بيعها وقامه في شرح الوهبانية
(باب عزل الوكيل)

(الوكالة من العقود الغير اللازمة)
كالعارية (فلا يملك خيارها اختيار شرط
ولا يصح الحكم بها مقصوداً وانما
يصح في ضمن دعوى خصومة على
غيره) وبأنه في الدور (فله موكل
العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق
الغير) كوكيل خصومة بطلب
الخصم كما ينبغي ولو كانت دورية

في طلاق وعتاق على ما صححه البرازي وسيجي عن العيني خلافه فتنبه (بشرط علم الوكيل) أي في القصد أي أما الحكمي فثبتت
وينعزل قبل العلم كالرسول (ولو) عزله (قبل وجود الشرط في المعلق به) أي بالشرط به يفتي شرح وهباية (وبثبت ذلك) أي العزل
(بمشافهة به وبكتابة) مكتوب بعزله (وارساله رسولا) ٦٩٢ عينا (عدلا وغيره) اتفاقا (حزرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا) صدقه أو كذبه
ذكره المصنف في متفرقات القضاء

الدورية وعلى كل في كلام الشارح مناقشة أما على الأول فلما فاته لقوله وسيجي عن
العيني خلافه لأن الذي سيجي أن له العزل فليس خلافه وأما على الثاني فلأنه يقتضي أنه
مما علق به حق الفهروليس كذلك لأن من يقول بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول أنه
لا يمكن لأنه كلما عزله تجددت له وكالة وقوله في طلاق وعتاق يحتمل أنه حال من الوكالة
الدورية ويحتمل أنه مسألة أخرى من مدخول لو أيضا أي ولو في طلاق وعتاق لا يقيد
كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لأن البرازي لم يصح شيئا منها بل قال وكاله
غير جازم الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله في الطلاق والعتاق وقال بعض
مشايخنا له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال قبله وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح
لا يصح بلا علم لأنه وإن لم يلحقه ضرر لكنه يصير مكذبا فيكون غرورا اه نعم يصح حمله على
الثاني أن جعلت المسألة على قوله فلازم وكل عزله ولا يرد حمله عليه أنه لا يحق فيه لا غير
كسبه صرح به والظاهر أن قوله وسيجي عن العيني خلافه وقع من سموا القلم ولوحذفه
لاستقام الكلام واتتظم والعسارة الجيدة أن يقال فلازم وكل العزل متى شاء ولو الوكالة
دورية مالم يتعلق به حق الغير كوكيل خصوصية بطلب الخصم بشرط علم الوكيل ولو في طلاق
وعتاق (قوله في طلاق وعتاق) لو داخله على الظرف أيضا فكانه قال ولو كانت الوكالة
بطلاق أو عتاق أي فإن العزل فيها لا يصح (قوله وسيجي) أي قريبا (قوله بشرط علم
الوكيل) فلو أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يتضرر صرح (قوله كالرسول) فإنه ينعزل
قبل علمه (قوله بعزله) أي أن وصل إليه المكتوب كما سيأتي في الفروع (قوله الموكل
الخ) هو موقوف القول (قوله كخواتمها) وهي أخبار السيد بجناية عبده والشفيع بالبيع
والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرايع والأخبار ببيع باريد شرا وبجرم أذن
وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف (قوله لا الوكيل بنكاح) فإنه يصح عزله نفسه
في هذه الأسماء وإن لم يعلم الموكل لعدم ضرره (قوله عزله نفسه) قال في الأسماء
لا يصح عزل الوكيل نفسه إلا بعلم الموكل إلا لو كان بغير علمه أو ببيع ما له ذكره
في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل في النكاح والطلاق والعتاق اه وقال الباقون
لا يصح ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل وفي الزيلعي عزله نفسه عن الوكالة ثم تصرف
فهموا كل الموقوف على علم الموكل العزل صح تصرفه فمسه اه كذا في الهامش (قوله وإمام)
أي لا هلافة من أي لا يصح العزل إلا بعلم المولى ونص الجواهر لا ينعزل إلا إذا علم به السلطان
ورضى بعزله سائمتان (قوله ولو عزل الخ) العدل فاعل عزل والموكل مسمى للمجهول
صفة العدل ونفسه مفعول عزل (قوله عند غيبته) أي غيبة الخصم الموكل (قوله وليس
منه) أي ما يتعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه (قوله ولا قوله) معطوف على قوله
(قوله لعزله) فتمنع عن الزيلعي طرق عزله عن الوكالة الدورية وما هو الصحيح فيها أما
ما ذكره هنا في البصر لو قال كلما وكذا فكانت معزول لم يصح والفرق أن التوكيل يصح

(إذا قال) الرسول (الموكل أرسلني
الملك لا بائلك عزله أياك عن وكالته
ولو أخبره فضولي) بالعزل (فلا بد
من أحد شرطى الشهادة) عددا
أو عدالة (كخواتمها) المتقدمة
في المتفرقات وقد مر أنه متى صدقه
قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن مالك وفرع
على عدم لزومها من البائنين بقوله
(فالوكيل) أي بالخصوصية وبشراء
المعين لا الوكيل بنكاح وطلاق
وعتاق ويبيع ماله وبشراء شيء
بغير عينه كإف الأسماء (عزل نفسه
بشرط علم موكله) وكذا يشترط علم
السلطان بعزل قاض وإمام نفسه ما
والألا كما بسطه في الجواهر (وكاله
بقبض الدين مال عزله ان بغير حاضرة
المدينون وان) وكاله (بحضرة لا)
لتعلق حقه به كما مر (الأذا علم به)
بالعزل (المدينون) خفيته ينعزل ثم
فرع عليه بقوله (فلودفع المدينون دينه
إليه) أي الوكيل (قبل علمه) أي
المدينون (بعزله براء) وبعده لا لدفعه
لغير وكيل (ولو عزل العدل) الموكل
بيع الرهن (نفسه بحضرة المرتين
ان رضى به) بالعزل (صح والألا)
لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصوصية
بطلب الملقى عند غيبته كما مر وليس
منه توكيله بطلاقها بطلبها على الصحيح
لأنه لا حق لها فيه ولا قوله كلما عزله
فأنت وكيلى لعزله بكلمة أو كلمة فأنت
معزول عيني (وقول الوكيل بعد

القبول بحضرة الموكل أغيت توكيلي وأنا برى من الوكالة ليس بعزل بحدود الموكل) بقوله لم أوكك لا يكون عزلا (الأن يقول) تعلية
الوكيل لا الوكيل (والله لا أوكك بشي فقد عرفت تم أوكك بعزل) زيلعي لكنه ذكر في الوصايا أن يجوز عزله وحمله المصنف على ما إذا وافقه
الوكيل على التوكيل لكن أثبت القهستاني اختلافا في الرواية وقد قدم الثاني وعمله بأن يجوز معاملة النكاح فسخ ثم قال وفي رواية

تعلقه بالشروط والعزل لا كما صرح به في الصغرى والصغيرة فاذا وكره
 لم ينزل اه (قوله لم ينزل بالحدود) وفي حاشية أبي السعد عن خط السيد الجوى
 عن الولوالجية تصحيح أن الحدود رجوع قال وعلمه الفتوى (قوله وينزل الوكيل)
 وفي شركة العناية يشكك على هذا أن من وكل بقضاء الدين فقضاء الموكل ثم قضاء
 الوكيل قبل العلم لم يضمن مع أنه عزل حكمى وأجيب بأن الوكيل بقضاء الدين مأور بأن
 يجعل المودى مضطربا على القابض لأن الدينون نقضى بأمرها وذلك يتصور بعد أداء
 الموكل وإذا ضمنه القابض لو هلك بخلاف الوكيل بالتصدق إذا دفع بعد دفع الموكل فلو لم
 يضمن الوكيل يتضرر الموكل لأنه لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفاسق ولا تضمنه
 اه بنوع تصرف سائحنى (قوله فزوجه الوكيل) أشار به هذا بما قبله إلى أن نهاية الموكل
 فيه إما أن تكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل بها فلو طلق
 الموكل المرأة فليس للوكيل أن يزوجه إياها لأن الحاشية قد انقضت وفي البرازية وكه
 بالتزويج فزوجه أو وطئها أو طلقها وبعد العدة تزوجه من الموكل صحيح لبقاء الوكيل
 سائحنى أقول الظاهر أن الضمير في تزوجه للوكيل لا للموكل والناظر ما هنا وما يأتي من
 أن تصرفه بنفسه عزل تأمل (قوله وينزل) وفي التجسس من باب المنفعة قد ورد رجل غاب
 وجعل داره في يد رجل ليعمرها فدفن إليه ما لا يحفظه ثم فقد الدافع فله أن يحفظه وليس
 له أن يعمر الدار إلا بأذن الحاكم لأنه لعله قد مات ولا يكون الرجل وصيا للمنفقة وحتى
 يحكم بموته اه وبهذا علم أن الوكيل تبطل بفقده الموكل في حق التصرف لا الحفظ بجر
 (قوله عن المضمرات شهر) أى مقصد أشهر (قوله بلحوقه هرتدا) في إيضاح الإصلاح
 المراد بالحقاق ثبوته بحكم الحاكم بجر لكن عبارة درر البحار وخاقه بجر تبطل بغير
 حكم به قال شارحه لأن أهل الحرب أموات في أحكام الإسلام ولا يملكه صارهم اه
 وفي الجمع وخلق الموكل بعد ردة بدار الحرب يبطل وقالوا إن حكمه به قال ابن مالك لأن لحاقه
 انما ثبت بقضاء الثاني قيد بالحقاق لأن المرتد قبله لا يبطل تركه عندهما وموقوف
 عنده ان أسلم نفسه وان قتل أو لحق بدار الحرب بطل اه فعلم أن ما في الإيضاح على قولهما
 وفيه بحث في المعقوبة فأنظر ما كتبهناه على البحر (قوله بعهودهم) أى سواء كان وكلا
 أو موكلا بجر (قوله بجر) عبارته ومقتضاه أنه لو أفاق بعد جنونه طبقا لآهود وكراته
 (قوله العدل) مفعول وكل وقوله أو المرتب عطف على العدل ح (قوله والوكيل)
 يبيع الوفاء لعل وجهه أن يبيع الوفاء في حكم الرهن فيصير وكلا بأن يرهن ذلك الشيء
 فيكون مما علق به حق الغير وهو المسترى أى المرتب تأمل ثم رأيت منقولا عن الجوى
 وما ذكره السائحنى من أنه يبيع الرهن فهو غفلة فتنبه قال جماعة الذى كتبه السائحنى
 في هذا المثل مانصه قوله والوكيل يبيع الوفاء لعل صورته ما في المحيط وكه يبيع عينه
 عزله الآن يتعاق به حق الوكيل بأن يأمره بالبيع واستيفاء الثمن بأزادينه وقال

لم ينزل بالحدود اه فليحفظ (وينزل)
 الوكيل) بلا عزل (بنهاية) الشيء
 (الموكل فيه كالموكله بقضاء دين
 فقبضه) بنفسه (أو) وكاه (بشكاح
 فزوجه) الوكيل برأية ولو باع الموكل
 والوكيل معا ولم يعلم السابق فبيع
 الموكل أولى عند محمد وعند أبي
 يوسف يشتركان ويخيران كما في
 الاختيار وغيره (وينزل) بموت
 أحدهما وجنونه طبقا بالسكسر
 أى مستوعبا سنة على الصحيح درر
 وغيرها السكن في الشرع بلاية عن
 المضمرات شهر وبه يفتى وكذا
 في القهستانى والساقانى وبه
 قاضيتان في فصل فيما يقضى
 بالهتدات قول أبى حنيفة وأن عليه
 الفتوى فليحفظ (و) بالحكم (بلحوقه
 هرتدا) ثم لا تعود بعهودهم مسلما على
 المذهب ولا بافاقته بجر وفي شرح
 الجمع واعلم أن الوكيل إذا كانت
 لازمة لا تبطل بمذهبه العوارض فلذا
 قال (ال) الوكيل اللازمة (إذا وكل
 الرهن العدل أو المرتب من يبيع
 الرهن عند حلول الاجل فلا ينزل)
 بالعزل ولا (بموت الموكل وجنونه
 كالوكيل بالامر باليد والوكيل يبيع
 الوفاء) لا ينزل بموت الموكل

فأضيغان إذا دفع إلى صاحب الدين عينا وقال بهه وخذ حقه منه قبضه وقبض الغن
فهلك في يده بهلك من مال المدينون ما لم يحدث رب الدين فيه قبضه لنفسه زاد في البرازية
ولو قال بهه لحقه صار قبضا والهلالة عليه لأعلى المدينون أه وأما بيع الوفاء المعهود فهو
في حكم الرهن أه (قوله بالخصوصية) أي بالنقاس الطالب بجزر (قوله أو الطلاق) فيه
أن التوكيل بالطلاق غير لازم كما تقدم ح والظاهر أنه مبني على مقابل الأصح من أنه لازم
(قوله برأية) ونصها فأما في الرهن فإذا وكل الراهن العبد أو المرتب من بيع
الرهن عند حلول الأجل أو التوكيل بالأمر بالبدل لا ينزل وإن مات الموكل أو جرت
والتوكيل بالخصوصية بالنقاس الخصم ينزل بجنون الموكل وموته والتوكيل بالطلاق ينزل
بموت الموكل استعسا بالاقياس أه بجزر فتمل (قوله وفيما عداها) أي التوكلة وهذا ينفي
قول الماتن كالتوكيل بالأمر بالبدل والتوكيل ببيع الوفاء ح (قوله فاطلاق الدور) حيث
قال وإذا أي انزال التوكيل في الصور المذكورة إذا لم يمتق به أي بالتوكيل حق
الغير أما إذا تعلق به ذلك فلا ينزل أه فان قوله أما إذا تعلق به حق الغير يدخل فيه الوكالة
بالخصوصية بالنقاس الطالب والحكم فيه بالنس كذلك ح وأصله في المنع ولا يخفى أنه وارد على
ما نقله الشارح عن شرح الجمع أيضا (قوله ولو توكيل ثالث) أي توكيل الشرعيين
أ وأحداهما ثالثا بجزر يعني أنه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة وتوكلة وكما هما
بالتصرف وفيه اشكال من حيث أنه لا يصح أن يفرد أحدهما بفسخ الشركة بدون علم
صاحبه بل يتوقف على علمه لأنه عزل قصدي فكيف يتصور أن ينزل بدونه ويمكن أن
يحمل على ما إذا هلك المالك أو أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة
التي كانت في ضمنها علم بذلك أو لم يعلم لأنه عزل حكمي إذا لم تكن الوكالة مصرحاً بها
عند عقد الشركة زيلعي س (قوله لومكتابا) يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن
المكتاب والمأذون عزل وكما هو ما أيضاً كما أنه عليه في الجهر وقال فيه وإن باع العبد
فإن رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته فهو وكيل وإن لم يرض بذلك لم يجز على
الوكالة كذا في كافى الحاكم وهو يقتضى أن توكيل عبد الغير موقوف على رضا السيد
وقد سبق إطلاق جوارزه على أنه لا عهد عليه في ذلك الآن يقال أنه من باب استخدام
عبد الغير أه ثم المكتاب لو كتب أو أذن المجهول تعد الوكالة لأن صحتها باعتبار
ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة الثانية
أو الأذن الثاني شرح مجمع لابن ملك (قوله لم ينزل) لأنه بجزر خاص والأذن في العبارة
لا يكون إلا عاماً فكان العزل باطلا ألا ترى أن المولى لا يملك نفسه عن ذلك مع بقائه
الأذن س (قوله لم ينزل الخ) قال في الهامش ولو وكت بالتزويج ثم إن المرأة تزوجت
بنفسها خرج التوكيل عن الوكالة علم بذلك أو لم يعلم ولو أخرجه عن الوكالة ولم يعلم
التوكيل لا يخرج عن الوكالة وإذا تزوجها جازا النكاح ولو كان وكيلاً من جانب الرجل

بجلاف الوكيل بالخصوصية أو
الطلاق برأية قلت والحاصل
نصكم ما في الجهر أن الوكالة
بييع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقة
أو حكمياً ولا بالتزوج عن الأهلية
بجنون ورثة وفيما عداها من اللازمة
لا تبطل بالهبة في بل بالحكمي
وبالتزوج عن الأهلية قلت
فاطلاق الدور فيه نظر (و) ينزل
بافتراق أحد الشرعيين ولو توكيل
ثالث بالتصرف (و) إن لم يعلم
الوكيل) لأنه عزل حكمي (و)
ينزل (بجزر موكلة لومكتابا وجزره)
أي موكلة (لوماذونا كذلك) أي
علم ولا لأنه عزل حكمي كما مر
وهذا إذا كان وكيل في العقود
والخصوصية أما إذا كان وكيلاً
في قضاء دين واقضائه وقبض
ودية فلا ينزل بجزر ويجز
ولو عزل المولى وكيل عبده
المأذون لم ينزل (و) ينزل
(بصرفه) أي الموكل (بنفسه)
فيما وكل فيه تصرفاً بجزر الوكيل
عن التصرف معه والألا كماله
طامه أو أحده

والعدّة باقية) فلا وكيل تطالب بها أخرى لبقاء الحمل ولو ارتد الزوج أو طلق وقع طلاق وكيله ما بقيت العدّة (وتعود الوكالة إذا عاد إليه) أي الموكل (قديم ماسكه) كأن وكاله يبيع فباع موكله ثم رده عليه ٦٥ عساه وفسخ بقى على وكالته (أول بق أثره) أي أثر ملكه كسئلة العدّة بخلاف ما لو تجدد الملك * (فروع) * في الملتقط عزل وكتب لا ينعزل ما لم يصله الكتاب * وكل غائب ثم عزله قبل قبوله صح وبطل لا * دفع إليه قيمة أيدفعها إلى إنسان يصطفيها فدفعها ونسي لا يضمن الوكيل بالدفع * أبرأه عماله عليه برئ من الكل قضاء وأما في الآخرة فلا الإبدار ما يتوهم أن له عليه وفي الأشباه قال مادونه من جاهله بالامانة كذا أو من أخذ أصبعك أو قال كذا فادفع إليه لم يصح لأنه توكيل المجهور فلا يبرأ بالدفع إليه وفي الكهانة قال ومن قال أعط المال قابض خنصر فأعطاه لم يبرأ وبالمال يخنصر وبه ويبيع بالتقدي أو بيع نكاحه بخلافه قالوا يجوز التغير وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين والخصم يجبر ولو قبض الدلال مال المبيع كي يسلمه منه وضاع يشطر يصالح بينهما بالنصف

(كتاب الدعوى)

لا يخفى مناسبتها للوهـالة بالخصوص (هي) لغة قول يقصد به الإنسان إيجاب حق على غيره وأنها التأييد فلا تنون وجهها دعاوى بفتح الواو وكفتوى وفتاوى درر لكن جزم في المصباح بكسر هاء أيضا فيهما مضافته على ألف التأييد وشرعا (قول مقبول) عند القاضي (يقصد به طلب حق

في الفواكة البدرية لابن الفرس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فاقترأ جمع (قوله لكن جزم) عبارة مختلة ٢ قال في المصباح وجميع الدعوى دعاوى بكسر الواو ولأنه الأصل كما سيأتي ويقصدها مضافة على ألف التأييد ح كذا في الهامش (قوله دعوى دفع التعرض) قال في البحر أعلم أنه مثل قارى الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه وبين غيره فأجاب لا يجبر المادعى على الدعوى لأن الحق له اه ولا يعارضه ما نقلوه في الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض وهي مسهوعة كما في البرازية والخزانة والفرق ظاهر فانه في الأول انما يدعى أنه ان كان شيء يدعيه والايشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني انما يدعى عليه أنه يتعرض في كذا بغير حق ويطلبه في دفع التعرض فانهم ح كذا في الهامش

قبل غيره) خرج الشهادة والاقراء (أو دفعه) أي دفع الخصم (عن حق نفسه) دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به بقى برأية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا إذا اراد بالحق في التعريض الأمر الوجودى قوله قال في المصباح الخ هو منقول بالمعنى وفي المتنام من يدين ويحقق بعلم عراجعة عبارة المصباح اه

(قوله لهذا القيد) أي قوله أو دفعه فانه فصل قصده بالادخال والفصل بعد الجنس قيد فافهم (قوله فلو) أشابه الى أن الخبر في أصل الدعوى لا فيمن يدعى بين يديه والتفريع لا يظهر وفي بعض النسخ بالواو (قوله في محله) أي بخصوصها وليس قضاؤه عالما (قوله بزازية) ليس ما ذكره عبارة البرازية وعبارتها كما في المنع قاضيان في مصر طالب كل واحد منهما أن يذهب الى قاض فالتحليل للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى اه وفي المنع قبل هذا عن الخسائية قال ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محله على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والاخر من محله أخرى والمدعى يريد أن يخصمه الى قاضي محله والاخر يأبى ذلك استخفافا فيها أبو يوسف ومحمد والصحاح أن العبرة ببلد المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة اه وعمله في المحيط كما في البحر بأن أبو يوسف يقول ان المدعى منى للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها اه وانما حل الشارح عبارة البرازي على ما في الخسائية من التقيد بالمحله لما قاله المصنف في المنع هذا كله وكل عبارات أصحاب الفتاوى يشهد أن فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيها اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو لقضاء على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه فله الدعوى عند أي قاض أراد اه اذ لا يظهر فائدة في كون العبرة للمدعى أو للمدعى عليه ويشهد لوجه هذا ما قدمناه من تعليل صاحب المحيط اه ورد الخبر الرمي وادعى أن هذا بالهذيان أشبهه وذكر أنه حيث كانت العلة لأبي يوسف أن المدعى منى للخصومة ومحمد أن المدعى عليه دافع لها لا يتجه ذلك فان الحكم دائر مع العلة اه وهو الذي يظهر كما قال شيخنا وأقول التحرير في هذه المسئلة ما نقله الشارح عن خط المصنف ومشي عليه العلامة المقدسي كما نقله عنه أبو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد من أن العبرة ببلد المدعى عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محله وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط بدليل قول العبادي وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد فأراد العسكري أن يخصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندی فقوله ولا ولاية دليل واضح على ذلك أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على أي من حضر عنده من مصري وشامي وحلي وغيرهم كما في قضاة زماننا فيبقى التعويل على قول أبي يوسف موافقة له يف المدعى عليه أي فان المدعى هو الذي له الخصومة فيطلبها قبل أي قاض أراد به ظهور أنه لا وجه لما في البحر من أنه لو تعدد القضاة في المذاهب الاربعة كما في القاهرة فالتحليل للمدعى عليه حيث لم يكن القاضى من محله ما قال وبه أقمت مرارا أقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقل عن المفتي أبي السعود العبادي أن قضاة الممالك الخمسة ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار اليه الشارح (قوله قال المصنف) فيه

فلو أراد ما يعتمد الوجودى والمدعى
لم يجز لهذا القيد (والمدعى من اذا
ترك دعواه ترك) أي لا يجبر عليه
(والمدعى عليه بخلافه) أي يجبر
عليه باقوى في البلدة قاضيان كل في
محله فالتحليل للمدعى عليه عند
محمد به يبقى بزازية ولو القضاة
في المذاهب الاربعة على الظاهر
وبه أقمت مرارا بغير قال المصنف

ولو الولاية لقاضين فأكثر على السواء فالعبرة بالمدعى ثم لو أمر السلطان بإجابة المدعى قبله لم اعتبره لعزله بالنسبة إليها كما مر أراقت وهذا الخلاف فيما إذا كان كل قاض على محله على حدة أم إذا كان في المصر حنفى وشافى ومالكى ومجتبى في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف في إجابة المدعى ٦٧ لما أنه صاحب الحق كذا يحفظ المصنف على

البرازية فليحفظ (وركنها إضافة الحق إلى نفسه) لو أصيب لا كلى عليه كذا (أو) إضافته (إلى من ناب) المدعى (سنايه) كوكيل ووصى (عند النزاع) متعلق بإضافة الحق (وأهلها العاقل المميز) ولو صيبا لومأذوتاني الخصوصية والألاشياء (وشروطها) أي شرط جواز الدعوى (بمجلس

القضاء وحضور خصمه) فلا يقضى على غائب وهل يحضره بمجرّد الدعوى أن بالمصر أو يبحث بيت بنزله نعم والأختى يبرهن أو يحلف منته (ومعلومية) المال (المدعى) إذ لا يقضى بجهول ولا يقال مدعى فيه وبه إلا أن يتضمن الاختبار (و) شرطها أيضا (كونه ملزمة) شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا (وكون المدعى بما

يحمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده) عقلا أو عادة (باطلة) ليقين الكذب في المستحيل العقلي كقوله لم يعرف النسب أولن لا يولد منه له لهذا الجنى وظهوره في المستحيل العادى كدعوى معرف بالقرأ أموالا عظيمة على آخر أنه أقرضه إياها دفعة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم سمعها بحر وبه جزم ابن الغرس في القوا كنه البديهة (وحكمها وجوب الجواب على الخصم) وهو المدعى عليه بلا وبنم حتى لو سكت كان انكارا فتسمع

الابينة عليه إلا أن يكون آخرس اختيارا وسخنة وسيم اتعلق البقاء المستدبر بها على المعاملات (فلو كان ما يدعيه منقولا في يده

رد على البحران قضية المذهب في زماننا ولا يتم على السواء في التعميم (قوله على السواء) أي في عموم الولاية (قوله لعزله) أي لعزل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة إلى هذه الدعوى (قوله مامتر) من أن القضاء يتقيد (قوله قلت) مكرّر مع ما قبله (قوله على حدة) أي لا يقضى على غير أهلها (قوله في مجلس) قيد اتفاق الظاهر أنه أراد في بلدة واحدة (قوله والولاية واحدة) أي لم يخص كل واحد بمحله (قوله عند النزاع) قال في البحر نخرج الإضافة حالة المسألة فانما دعوى لفسة لاشترعا وتظيره ما في البرازية عين في يد رجل يقول هو ليس لي وليس هذا المنزاع لا يصح نفيه فلو ادّعى بعد ذلك لنفسه صح وإن كان ثمة من نزاع فهو اقرار للمنازع فلو ادّعى بعد ذلك لنفسه لا يصح وعلى رواية الأصل لا يصح كون اقرار بالملك له اه قال المسألة أي أقول كلام البرازية مفروض في كون النفي اقرارا للمنازع أو لا وليس فيه دعواه الملك لنفسه حالة المسألة (قوله وشروطها) لم أر اشتراطا فقط لخصوص الدعوى وينبغي اشتراط ما يدل الجزم والتحقيق فلو قال أشك أو أظن لم تصح الدعوى بجر (قائلة) لا تسمع الدعوى بالاقرار لمافي البرازية عن الذخيرة ادعى أن له كذا وأن العين الذي في يده له لما أنه أقبل به أو ابتدأ بدعوى الاقرار وقال أنه أقتر أن هذا لي أو قرأ ن لي عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق الخ بجر من فصل الاختلاف في الشهادة وسيأتي متنا أول الاقرار (قوله فحقى يبرهن أو يحلف) هذان قولان لا قول واحد بخير فيه بين البرهان والتحليف فراجع البحر (قوله ومعلومية المال المدعى) أي ببيان جنسه وقدره كما في السكك (قوله إذ لا يقضى بجهول) ويستثنى من فساد الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لمافي التولية معزى إلى الرهن الأصل إذا شهدوا أنه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عنه جازت شهادتهم والقول للمرتين في أي ثوب كان وكذلك في الغصب اه فالدعوى بالاولى اه بجر قلت وفي المراجع فساد الدعوى اما أن لا يكون لزمه شيء على الخصم أو يكون المدعى مجهولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف لافي الوصية بأن ادعى حقا من وصية أو اقرار فانما ما يصح بان بالجهول وتصح دعوى لبراء المجهول بخلاف اه فبلغت المستثنات خمسة تأمل (قوله ولا يقال مدعى فيه وبه) وفي طلبية الطلبة ولا يقال مدعى فيه وبه وإن كان يتكلم به المتهمة لأنه مشهور فهو خير من صواب مهور حوى ط (قوله والا كان عبثا) أي وإن لم تكن ملزمة كما إذا ادعى التوكيل على موكله الحاضر فانما لا تسمع لا مكان عزله كما في البحر كذا في الهامش (قوله وظهوره) بالبرر عطف على يقين (قوله في القوا كنه البديهة) قال في المنع لكنه لم يستند في منع دعوى المستحيل العادى إلى نقل عن المشايخ قلت لكن في المذهب فروع تشهد له منها ما سيأتي آخر فصل التحالف (قوله وسخنة) عند قول المصنف وقضى بتكوله مرة (قوله أنه في يده) فلو أنكر كونه في يده فبرهن المدعى أنه كان في يده المدعى

الخصم ذكر (المدعى) أنه في يده بغير حق (لا احتمال كونه من يده في يده أو محبوسا بالثمن في يده

عليه قبل هذا التاريخ بخمسة هل يقبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع النصارين ينبغي
أن يقبل اذا لم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول بشك واقره في البحر وحرره به القهستاني
ورده في نور العين بأن هذا المستحب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات كما في كتب الاصول
(قوله وطالب المذني الخ) هذا اذا لم يكن المذني عليه مودعا فان ادعى عين وديعة لا يكاف
احضارها بل يكاف التخليه كما في البحر عن جامع الفصولين (قوله بأن كان في نقلاها
مؤنة) فيه أن هذا من قبيل الرعي والصبرة فذكره هنا فهو قال في ايضاح الاصلاح
الا اذا تقرر بأن كان في نقلة مؤنة وان قلت ذكره في الخزائن ح (قوله او غيبها)
بأن لا يدري مكانها اذ كره قاضي زاده ح (قوله لانه) أي القيمة وذكر الصبر باعتبار
المذكور وهو على قوله وذكر قيمته (قوله وان تذر) أي تيسر (قوله والا تكن)
تكرار مع قوله وذكر قيمته ان تذر من * (فرع) * وصف المذني المذني فلما حضر
خالف في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسمع لانها دعوى مبتدأة والا
فلا يجبر عن البرازية (قوله بذكر القيمة) لان عين المذني تذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها
بالوصف فاشتراط بيان القيمة لانها شيء تعرف العين الها لئلا يكتفى به غاية البيان وفي شرح ابن
الكمال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة
اليه أشير الى ذلك في الهداية اه وفي القهستاني وفي قوله وذكر قيمته ان تذر اشارة الى
أنه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والانوثة والسق في الدابة وفيه خلاف كما في العمادية
وقال السيد أبو القاسم ان هذه التمرينات للمذني لازمة اذا أراد أخذ عينه أو مثله
في المثل أم اذا أراد أخذ قيمته في القيمي فيجب أن يكتب بذكر القيمة كما في محاضر الخزائن
اه (قوله عين كذا) قال في البحر والحاصل أنه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان
الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغائب والمرتب
اه قلت وزاد في المراجع دعوى الوصية والاقرار قال فانما يصح في المجهول ونصح
دعوى الابراء المجهول بالاختلاف اه فهي خمسة (قوله ولهذا) أي لسماعها في الغصب
وان لم يذكركم القيمة قال في الدرر ولو قال غصبت مني عين كذا ولا أدري قيمته قالوا
نسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا أدري أهو هالك
أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب أنه تسمع دعواه لان الانسان ربما
لا يعلم قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة اتضرر به أقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة
القاضية بوجه العين على الخطم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقر أو نكل عن العين
فتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا لانه لا يثبت الحق ح (قوله وتقبل بينته) أي على
القيمة (قوله أو يحلف) أي عند عدم البينة (قوله لانه) علة لعله (قوله يشترط ذكر
القيمة) قال الشيخ عمر مؤلف النهر ينبغي أن يكون المعنى أنه اذا كانت العين حاضرة
لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة حوى (قوله وهذا كنه) أي المذكور من الشروط

(وطالب المذني) احضاره ان
أمكن) فعلى الغريم احضاره
(البشارة في الدعوى والشهادة)
والاستحلاف (وذكر) المذني
(قيمة ان تذر) احضار العين
بأن كان في نقلاها مؤنة وان قلت
ابن كمال معز بالخزانة (بملاكها
او غيبها) لانه مثله مع (وان
تذر) احضارها (مع بقائها كره
وصبرة طعنا) وقطع عن غيبها
القاضي أو غيره (ليشأرا لهما) (والا)
تكون باقية (اكتفى) في الدعوى
بذكر القيمة (وقالوا لادعى انه غصب
منه عين كذا ولم يذكركم قيمتها تسمع
فيحلف خصمه أو يجبر على البيان
درر وابن ذلك ولهذا) (ادعى
أعيانا بمخافة الجنس والنوع
والصفة وذكر قيمة الكل جملة
كفي ذلك) الاجمال على الصحيح
وتقبل بينته أو يحلف خصمه على
الكل مؤنة (وان لم يذكركم قيمة كل
عين على حدة) لانه لما صح دعوى
الغصب بلا بيان فلان يصح اذا
بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل
في دعوى السرقة يشترط ذكر
القيمة لانه لم كونها انما باقيا ما في غيرها
فلا يشترط عمادية وهذا كله
في دعوى العين

(فالتقول لكل واحد منهما فيما

لا الدين فساو) ادعى قيمة شيء

مستعمل اشتراط بيان جنسه

ونوعه (في الدعوى والشهادة على

القاضي عما إذا بقضى (واختلف

في بيان الذكورة والانوثة

في الدابة) فشرطه أبو الليث أيضا

واختاره في الاختيار وشرط

الشهيد بيان السن أيضا وتامه

في العمادية (وفي دعوى الايداع

لابد من بيانه مكانه) أي مكان

الايداع (سواء كان له محل أو لا

وفي الغصب ان جعل له وموثة فلا

يذكر لهصة الدعوى (من بيانه

والا) جعل له (لا) وفي غصب غيره

المثل يبين قيمة يوم غصبه على

الظاهر عمادية (ويشترط التضديد

في دعوى العقار كما) يشترط (في

الشهادة عليه ولو) كان العقار

(مشهورا) خلافا لهما (الا إذا

عرف الشهود الدار بعينها فلا

يحتاج الى ذكر حدودها) كما لو ادعى

عن العقار لانه دعوى الدين

حقيقة بغير (ولا بد من ذكر بلدة

بها الدار ثم الهلة ثم السكة) فبدأ

بالاعم ثم الاخص فالأخص كما في

النسب (ويكتفي بذكر ثلاثة) فلو

ترك الرابع صح وان ذكره وغلط

فيه لا ما تقي لان المدعى يحتلف به

ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد

فصولين (وذكر أسماء أصحابها)

أي الحدود (وأسماء أنسابهم

السابقة (قوله لا الدين) ستأتي دعوى الدين في المتن (قوله اشترط بيان جنسه) أقول
 في شبهة في هذا المحل وهي أنه لو ادعى أعيانا مختلفة فقد رآه يكتفي بذكر القيمة لكل جملة
 وذكر في الفصولين أنه لو ادعى أن الأعيان قائمة بيده يؤمر بإحضارها فتقبل القيمة
 بحضورهما ولو قال إنها هلكة وبين قيمة الكل جملة تسمع دعواه فظهر أن ما قدمه
 المصنف في دعوى الأعيان إنما هو إذا كانت هلكة والالم يحجج الى ذكر القيمة لانه مأمور
 بإحضارها وقد منع ابن السكال أن العين إذا تعذر إحضارها لم يكتف بذكر القيمة
 من التوضيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الأعيان من الاكتفاء بذكر القيمة
 فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مشكل وان قلنا انه لا بد مع ذكر القيمة من بيان
 التوضيف لم يظهر الفرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الها هلكة فإما هي قوله بها
 للبحر وهذا كله في دعوى العين لا الدين فايستأمل وفي البحر عن السراجية ادعى عن محدود
 لم يشترط بيان حدوده (قوله من بيانه) أي بيان موضع الغصب (قوله على الظاهر)
 قال في نورا العين وفي غصب غير المثل وأهلا كما ينبغي أن يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية
 وفي رواية تقيير المالك بين أخذ قيمته يوم غصبه أو يوم هلاكه فلا بد من بيان أنها قيمة أي
 اليومين ولو ادعى ألف دينار بسبب هلاك الأعيان لابد من أن يبين قيمتها في موضع
 الاهلاك وكذا لابد من بيان الأعيان فإن منها ما هو قبيح ومنها ما هو منلي اه (قوله
 في دعوى العقار) في المغرب العقار الضيعة وقيل كل مال له أصل كالدار والضيعة اه
 وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بأن البناء والخل من المنقولات وأنه لا شفعة فيها
 إذا بيعا بالعرضة فان بيعا معا وجبت بها وقد غلط بعض العصر بين فجعل التخييل
 من العقار ونسبه فلم يرجع كعادته بغير وفي حاشية أبي السعود وقوله لا شفعة فيها الخ
 يحمل على ما إذا لم تكن الأرض مكتورة والاقالبتا بالأرض المكتورة ثبت فيه الشفعة
 لانه لما لم ينسحق القرار الصق بالعقار كما سبقت في الشفعة (قوله كما في النسب) فان ذكر
 الاسم أعم من الاسم مع ذكر اسم الاب وهذا أعم من ذكر الاسم مع اسم الاب واسم الجد
 ح كذا في الهامش (قوله فلو ترك) أي المدعى أو الشاهد في حكمهما في التوى والغلط
 واحد كما صرح به في الفصولين (قوله وغلط فيه لا) أي لا يصح وتلازمه إذا ادعى شراء شيء
 بمن موقوف فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واختلفوا فيه
 لم تقبل كما في الزيلعي سائحاني (قوله فصولين) وفيه أيضا أمالوادعاه المدعى لا تسمع
 ولا تقبل لينته لان المدعى عليه حين أجاب المدعى فقد صدقه أن المدعى به هذه الحدود
 فيصير بدعوى الغلط بعد مناقضا أو نقول نقصد دعوى الغلط أن يقول المدعى عليه
 أحد الحدود وليس ما ذكره الشاهد أو يقول صاحب الحد ليس به هذا الاسم كل ذلك نفي
 والشهادة على النفي لا تقبل اه واسأحب جام مع الفصولين بحث فيما ذكر كتبه اه على
 هامش البحر حاصله أنه يمكن أن يجيب المدعى بأن هذا ليس لث فلا يكون مناقضا ويجيب

عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي
أن يقبل اذا لم يثبت خروجه من يده فمقبول ولا تزول بشك وأقره في البحر ومجزم به القهستاني
ورده في نور العين بأن هذا المستحب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات كما في كتب الاصول
(قوله وطاب المذبح الخ) هذا اذا لم يكن المذبح عليه مودعا فان ادعى عين وديعة لا يكف
احضارها بل يكف التخلية كما في البحر عن جامع الفصولين (قوله بأن كان في نقلها
مؤنة) فيه أن هذا من قبيل الرحي والصبرة فذكره هنا وهو قال في ايضاح الاصلاح
الا اذا تيسر بأن كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزنة ح (قوله أو غيبها)
بأن لا يدري مكانها ذكره فاضى زاده ح (قوله لانه) أي القيمة وذكر الضمير باعتبار
المذكور وهو قوله فقلوه وذكر قيمته (قوله وان تعذر) أي تيسر (قوله والا تكن)
تكرار مع قوله وذكر قيمته ان تعذر من * (فرع) * وصف المذبح المذبح فلما حضر
خالف في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسمع لانه دعوى مبتدأة والا
فلا يجبر عن البرازية (قوله بذكر القيمة) لان عين المذبح تعذر شاهدها ولا يمكن معرفتها
بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها شيء تعرف العين الهالك به غاية البيان وفي شرح ابن
الكمال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجسد بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة
اليه أشير الى ذلك في الهداية اه وفي القهستاني وفي قوله وذكر قيمته ان تعذر إشارة الى
أنه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العمادية
وقال السيد أبو القاسم ان هذه التعريفات للمذبح لازمة اذا أراد أخذ عينه أو مثله
في المثل أما اذا أراد أخذ قيمته في القيمة فيجب أن يكتب بذكر القيمة كما في محاضر الخزانة
اه (قوله عين كذا) قال في البحر والحاصل أنه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان
الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمؤمن
اه قلت وزاد في المهرج الدعوى الوصية والاقرار قال فانما يصح ما يصح في الجهول ونصح
دعوى الابراء المجهول بالاختلاف اه فهي خمسة (قوله واهذا) أي لسماعها في الغصب
وان لم يذكر القيمة قال في الدرر ولو قال غصبت مني عين كذا ولا أدري قيمته قالوا
تسمع قال في المكافى وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا أدري أهو هالك
أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب أنه تسمع دعواه لان الانسان ربما
لا يعلم قيمة ماله فلو كشف بيان القيمة لتضرر به أقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهة
الفاصلة فوجه البيان على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقر أو سئل عن العين
فتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا لانه لا يثبت (قوله وتقبل بينته) أي على
القيمة (قوله أو يجهل) أي عند عدم البينة (قوله لانه) علة لعله (قوله يشترط ذكر
القيمة) قال الشيخ عمر مؤلف النهر ينبغي أن يكون المعنى أنه اذا كانت العين حاضرة
لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة حوى (قوله وهذا كنه) أي المذكور من الشروط

(وطاب المذبح) المدعى (احضاره ان
أمكن) فعلى الغريم احضاره
(إشعاره في الدعوى والشهادة)
والاستعلاف (وذكر) المدعى
(قيمة ان تعذر) احضار العين
بأن كان في نقلها مؤنة وان قلت
ابن كمال مخرج بالخزانة (بملاكها
أو غيبها) لانه مثله مدعى (وان
تعذر) احضارها (مع بقائها كرحي
وصبرة طعام) وقطيع غنم (بعت
القاضي أمينه) (إشعاره بها) (والا)
تكن باقية (اكتفى) في الدعوى
بذكر القيمة (وقالوا لادعى انه غصب
منه عين كذا ولا يدري قيمتها تسمع
فيما لا يخصه أو يجبر على البيان
در رواين ذلك واهذا لو ادعى
أعيانا مختلفة الجنس والنوع
والصفة وذكر قيمة الكل جملة
كفي ذلك) الاجمال على الصحيح
وتقبل بينته أو يجهل خصمه على
الكل مرة (وان لم يذكر قيمة كل
عين على حدة) لانه لا يصح دعوى
الغصب بلا بيان فلان يصح اذا
بين قيمة الكل جملة بالاولى وقبل
في دعوى السرقة يشترط ذكر
القيمة ليعلم كونه انصافا ما في غيرها
فلا يشترط عمادية وهذا كله
في دعوى العين

(فأقول لكل واحد منهما فيما

لا الدين فلو (أدعى قيمة شيء

مستعمل لثا اشتراط بيان جنسه

ونوعه) في الدعوى والشهادة به

القاضي بماذا يقضى (واختلاف

في بيان الذم المكورة والاثوة

في الدابة) فشرطه أو اليت أيضا

واختاره في الاختيار وشرط

الشهيد بيان السن أيضا وتامه

في العمادية (وفي دعوى الإيداع

لا بد من بيانه مكانه) أي مكان

الإيداع (سواء كان له محل أو لا

وفي الغصب إن جعل له وموتة فلا

بدل) لخصصة الدعوى (من بيانه

والا) جعل له (لا) وفي غصب غير

المتلى بسين قيمة يوم غصبه على

الظاهر عمادية (ويشترط التصديق

في دعوى العقار كما) يشترط (في

الشهادة عليه ولو) كان العقار

(مشهورا) خلافا لهما (الا إذا

عرف الشهود الدار بعينها فلا

يحتاج إلى ذكر حدودها) كما لو ادعى

عن العقار لانه دعوى الدين

حقيقة بجر (ولا بد من ذكر بادية

بها الدار ثم المله ثم السكن) فيبدأ

بالاعم ثم الاخص فالأخص كما في

النسب (ويكتفي بذكر ثلاثة) فلو

ترك الرابع صح وان ذكره وغلط

فيه لا مأتق لأن المأدعى بحقه لغيره

ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد

فصولين (وذكر أسماء أصحابها)

أي الحدود (وأسماء أنسابهم

السابقة (قوله لا الدين) سأتق دعوى الدين في المتن (قوله اشترط بيان جنسه) أقول
 في شبهة في هذا المحل وهي أنه لو ادعى أعيانا مختلفة فقد رآه يكتفي بذكر القيمة لكل جلة
 وذكر في الفصولين أنه لو ادعى أن الأعيان قائمة بيده بوجوه باحضارها فتقبل البينة
 بغير شرط ولو قال إنها هالكه وبين قيمة الكل جلة تسمع دعواه فظهر أن ما قدمه
 المصنف في دعوى الأعيان انما هو إذا كانت هالكه والالم يوجب إلى ذكر القيمة لانه مأمور
 باحضارها وقد مناع ابن السكال أن العين إذا عذر احضارها بالكل ويخبره فذكر القيمة
 مفعن عن التوصيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الأعيان من الاكتفاء بذكر القيمة
 فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مشكل وان قلنا انه لا بد من ذكر القيمة من بيان
 التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكه فناءه من قوله تبعا
 للجر وهذا كله في دعوى العين لا الدين فليتأمل وفي البحر عن السراجية ادعى عن محدود
 لم يشترط بيان حدوده (قوله من بيانه) أي بيان موضع الغصب (قوله على الظاهر)
 قال في نور العين وفي غصب غير المتلى وأهلا كما ينبغي أن يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية
 وفي رواية تبصر المالك بين أخذ قيمة يوم غصبه أو يوم هلاكه فلا بد من بيان أنها قيمة أي
 اليومين ولو ادعى ألف دينار بسبب هلاك الأعيان لا بد من أن يبين قيمتها في موضع
 الهلاك وكذا لا بد من بيان الأعيان فإن منها ما هو قبيح ومنها ما هو مشبى اه (قوله
 في دعوى العقار) في المغرب العقار الضميمة وقيل كل مال له أصل كالدار والضميمة اه
 وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بأن البناء والنخل من المنقولات وأنه لا شفعة فيها
 إذا بيعا بالعرضة فان بيعا معا وجبت تبعا وقد غلط بعض العصر بين فجعل النخل
 من العقار وبه فلم يرجع كعادته بجر وفي حاشية أبي السعود وقوله لا شفعة فيها الخ
 يجعل على ما إذا لم تكن الأرض محمية ككرة والا فالبناء بالأرض المحمية تثبت فيه الشفعة
 لانه لما له من حق القرار الحق بالعقار كما سبقت في الشفعة (قوله كما في النسب) فان ذكر
 الاسم أعم من الاسم مع ذكر اسم الأب وهذا أعم من ذكر الاسم مع اسم الأب واسم الجد
 ح كذا في الهامش (قوله فلو ترك) أي المدعى أو الشاهد في حكمهما في التوى والغلط
 واحد كما صرح به في الفصولين (قوله وغلط فيه لا) أي لا يصح ونظيره إذا ادعى شراء ثوب
 بثمن منقود فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واستلغوا فيه
 لم تقبل كما في الزيلعي سائحاني (قوله فصولين) وفيه أيضا أمالو ادعاه المدعى لا تسمع
 ولا تقبل ينته لان المدعى عليه حين أجاب المدعى فقد صدقه أن المدعى به هذه الحدود
 فيصير بدعوى الغلط بعد منقضا أو نقول تقيد بدعوى الغلط أن يقول المدعى عليه
 أحد الحدود ليس ماد كره الشاهد أو يقول صاحب الحد ليس به هذا الاسم كل ذلك نفي
 والشهادة على النفي لا تقبل اه واسم صاحب جام مع الفصولين حيث فيما ذكر كتبناه على
 هامش البحر حاصله أنه يمكن أن يجيب المدعى بأن هذا ليس لك فلا يكون منقضا ويوجب

ابتداء بأنه مخالف لما سجد ذكره فيمضي التفصيل وتسامه فيه وبخطها السامعاني والمخلص
 أن يقول المدعى عليه هذا المهدود ليس في يدي فيلزم أن يقول أنا صم بل هو في يدي ولكن
 حصل غلط فيمنع به ولو تدارك الشاهد الغلط في الجماس يقبل أو في غيره إذا وفق بزازية
 وعبارتهم ولو غلطوا في حد واحد أو حدين ثم تداركوا في الجماس أو غيره يقبل عند إمكان
 التوفيق بأن يقول كان اسمه فلان ثم صار اسمه فلاناً وباع فلان واشتراه المذكور (قوله
 ولا بد من ذكر الجسد) قدمنا قبيل باب الشهادة على الشهادة أن الدعوى والشهادة
 بالمهدود في هذا الصدد تصح أما في الدار فلا بد من تعديده ولو مشهوراً عند أي حنيفة
 ونظام حده بذكر حد صاحب الحد وعندنا ما لا بد من التعدي ليس بشرط في الدار المعروف كدار
 عمر بن الحارث بكوفة فعلى هذا لو ذكر لزيق دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف
 يكنى به إذا الحاجة اليهم الأعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جداً فصولين * (فرغ) * قال
 في جامع الفصولين لو ذكر لزيق دار ورثة فلان لا يصح التعميم اذ هو بذكر الاسم
 والنسب وقيل يصح لأنه من أسباب التعريف اهـ وعلى الأقل قبله بأن الورثة ينحسرون
 منهم ذوفرض وعصبية وذو رحم ثم ومنه لو كتب لزيق ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح
 وقيل لا ثم ومنه كتب لزيق دار من تركه فلان يصح حداً ولو جعل أحد حده رده أرضاً
لا يدرى مالها لا يكتفى أقول لو كانت معروفة ينفى أن لا يحتاج إلى ذكر صاحب اليد
 لحصول الغرض اهـ ولا يخفى أن بجنه مخالف لقول الامام كما قدمناه عنه ثم قال ولو جعل
 أحد الحدود أرض المملوكة يصح وان لم يذكر أنه في يدي من لانها في يد السلطان بواسطة
 يد نائبه والطريق يصلح حداً بلا بيان طوله وعرضه الأعلى قول والنهر لا عند البعض وكذا
 السور وهو رواية وظاهر المذهب يصلح والحدائق كنهر ولو قال لزيق أرض فلان واقلان
 في هذه القرية أرض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو ذكر لزيق أرض
 الوقف لا يكتفى وينبغي أن يذكر أنها واقفة على الفقراء والمسجد أو نحوها ويكون كذكر
 الواقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الواقف ما لم يذكر أنها في يدي من أقول ينبغي أن يكون
 هذا على تقدير عدم المعرفة الأب والافه وضييق بالضرورة اهـ ملخصاً (قوله منقولاً) هو
 نكرار مع ما ترس (قوله ولا يثبت يده في العقار بصادقهما الخ) هذا مما يقع كثيراً ويغفل
 عنه كثير من قضات زماننا حيث يكتب في الصكوك فأتوا بوضع يده على العقار المذكور
 فلا بد أن يقول المدعى انه واضع يده على العقار ويشهد له شاهدان ولذا انظمت ذلك بقولي

واليد لا تثبت في العقار * مع التصادق فلا تدار

بل يلزم البرهان ان لم يدع * عليه غصبا أو شرا مدعى

وفي جامع الفصولين بر من الممانعة ادعى شيئا آخر وقال هو مالكي وهذا أحدث يده عليه
 بلاسحق قالوا ليس هذا دعوى غصب على ذي اليد قال صاحب الفصولين أقول قياس ما
 مر في فسخ أنه لو ادعى أنه ملكي وفي يديك بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم غصبه ينبغي أن يصح

ولا بد من ذكر الجسد لكل
 منهم (ان لم يكن) الرجل (مشهوراً)
 والاكتفى باسمه لحصول المقصود
 (و) ذكر (أنه) أي العقار
 (في يده) اي بغير خصم (وزيد)
 عليه (بغير حق ان كان) الذي
 (منقولاً) لما مر (ولا تثبت يده في
 العقار بصادقهما بل لا بد من بيعة
 أو علم قاض) لاحتمال تزويرهما
 بخلاف المنقول لهما بيعة يده ثم
 هذا ليس على اطلاع بل (إذا
 ادعى) العقار (ملكاً مطلقاً ما
 في دعوى الغصب ب) دعوى
 (الشراء) من ذي اليد (فلا)
 يفتقر لبيعة لأن دعوى الفعل كما
 تصح على ذي اليد تصح على غيره
 أيضاً بزازية

هذا أيضا وتما فيه في الفصل السادس (قوله يطالب به) أي سواء كان عينا أو ديناً منقولا أو عقارا أو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح ما لم يقل للتأخي مره حتى يعطيه وقيل يصح وهو الصحيح فهستأني سائلي (قوله وبه استغنى) أي بذكر أنه يطالب به لأنه لا مطالبة له إذا كان محبوبا بحق (قوله ذكر وصفه) زاد في الكثر وأنه يطالب به قال في البحر هكذا جزم به في المتن والشروح وأما أصحاب الفتاوى كالملازمة والبرازية فجعلوا اشتراطه قولاً لا ضمة فقا وليس المراد إلفاظ وأطال به بل هو أو ما يفهم من قوله مره ليعطيني حتى كافي العدة اه ولا يخفى أنه كان ينبغي للمصنف ذكر ما قالوا أن ما في المتن والشروح مقدم على ما في الفتاوى (قوله من ذكر الجنس) كخطة والنوع كسقية والصفة بكيدة (قوله لم تسمع) ويذكر في السلم ثم أثبت من اعلام جنس رأس المال وغيره من نوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنيا واتقيا بالجنس حتى يصح ولو قال بسبب بيع جميع جرى بينهما صححت الدعوى بالانحلاف وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة لا يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح وإذا قلت الشرائط يكتفي وأجاب شمس الإسلام فيمن قال كفل كذالة صححه أنه لا يصح كالمسلم لأنه لا يصح في اعتقاده لا عند الحنفى المعتد عدمها بالقبول فيقول كفل وقبل المكذول له في المجلس ويذكر في القرض وأقرضه من مال نفسه بل وازان يكون وهكذا ولاوه وسنير لا يملك الطالب ويذكر أنه قبضه وصرفه في حوائجه ليكون ديناً باجعا لأنه عند الثاني موقوف على صرفه واسهته لانه برزازية ملخصا (قوله فبرهن) ظاهره أن البينة لا تنام على مقر قال في البحر الا في أربع فراجع فيه وفيه لو أقر بعد البينة يقضى به لا يماوانه لو سكنت عن الجواب يحبس الى أن يجيب فراجع (قوله مله الحاكم) ولا يطل حقه بهينه لكنه ليس له أن يجتصم ما يقيم البينة على وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى له بها وركز في الهامش (قوله في أربع) في الرد بالعيب بخلاف المشتري بالله ما رضى بالعيب والشفع باله ما بطلت شفعتك والمرأة إذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تخلف بالله ما خلفت زوجها شيئا ولا أعطت النفقة والرابع يخلف المستحق بالله ما يدين ح كذا في الهامش وفيه فرع رجل ادعى على رجل أنه كان لابي عليك مائة دينار وقد مات أبي قبل استيفاء شيء منها وصارت ميراثا لي بونه وطالبه بتسليم المائة دينار فقال المدعى عليه قد كان لا يملك على مائة دينار الا أنني أدبت منها ثمانين دينار الى أبيك في حياته وقد أقرت بولي بالقبض ببلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا بألفاظ فارسية وأقام على ذلك بينة فقال المدعى للمدعى عليه أنك مهمل في دعوائك اقرار أبي بقض ثمانين ديناراً منك لما ان أبي كان حياً باع من بلدة سمرقند في اليوم الذي ادعيت اقراره فيه وكان ببلدة كبيرة وأقام على ذلك بينة هل تدفع بينة المدعى عليه بينة المدعى فقبل الا أن تكون غيبة أبي المدعى عن سمرقند في اليوم الذي شهدتم به المدعى عليه على اقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه ببلدة كبيرة فظاهر امسقة فيضاً يعرفه كل من غير وكبير

(و) ذكر (أنه يطالب به) لتوقفه على طلبه ولا احتمال رهنه أو حبه بالتمن وبه استغنى عن زيادة غيره حتى فافهم (ولو كان) ما يدعيه (دينياً) مكبلاً أو موزوناً قدراً أو غيره (ذكر وصفه) لأنه لا يعرف الا به (ولا بد) في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب) فلو ادعى كزبر ديناً عليه ولم يذكر سبباً لم تسمع وإذا ذكر في السلم اتماه المطالبة في مكان عينه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه بحر فليحفظ (وبسأل القاضي المدعى عليه) عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك كذا فهاذا قول (بعد ههنا والا) تصدر ههنا (لا) بسأل المدعى وجوب جوابه (فان أقر) فيها (أو أنكر فبرهن) المدعى قضى عليه (بلا طلب المدعى والا) يبرهن (سلفه) الحاكم (بعد طلبه) اذا لبد من طلبه اليقين في جميع الدعاوى الا عند الثاني في أربع على ما في البرازية

قال واجهوا على الصلح بلا طلب في دعوى الدين على الميت (واذا قال) المدعى عليه (لا أقول ولا أنكر) لا يستحق بل يحبس له قتر أو ينكر) درر وكذا ألزم السكوت بلا آفة عند الثاني خلاصة قال في البحر وبه أقنعت لما أن الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء اه ثم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار ٦٥٢ فيستحق فيه بالتخلف الحاكم لانهم لو (اصطلحوا على أن يتخلف عند

وكل عالم وجاهل فيفتن القاضى يدفع بيئته بينة المدعى عليه كذا في الذخيرة فتاوى الهندية من الباب التاسع في الشهادة على النبي والاثبات اه (قوله واجهوا) الانسب أن يقول والافى دعوى الدين على الميت انفساها وصورة التخلف ان يقول له القاضى بالله ما استوفيت من المديون ولا من أحمدا اه البك عنه ولا قبضه لك قابض باصره ولا أبرأته منه ولا شئ منه ولا احلت بشئ من ذلك أحدا ولا عندك له ولا بشئ منه رهن كذا في البحر عن البرازية يحلف وان أقربه المريض في مرض موته كافي الاشبهاه عن التتارخانية وقدمه الشارح قبيل باب التحكيم من القضاء (قوله ثم نقل) أى في مسألة المتن قال في الهامش قوله ثم نقل عن البدائع المتبادر أنه راجع الى مسألة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال في البحر وفي الجمع ولو قال لا أقول ولا أنكر فالقاضى لا يستحق له قال الشارح بل يحبس عليه عند أى حذيفة حتى يقر أو ينكر وقال لا يستحق وفي البدائع انه انكار وهو تصحيح لقوله كما لا يخفى فان الانسبة من ألقاظ التصحيح كافي البرازية ح (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع لأن فرض المسئلة في أن الحلف الأول عند غير قاض (قوله حلفه الاول عنده) أى عند قاض فيكفى أى لا يحتاج الى التخلف ثانيا هذا ولا وقع الاستثناء كما لا يخفى ح اللهم الا أن يكون المراد عنده قبل تقبله القضاء تأمل وراجع وقوله حلفه بفتح الحاء وكسر اللام وضم الفاء والهاء (قوله لم يعتبر) هذه المسئلة تغاير المتقدمة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضى باستخلاف المدعى لا القاضى ح (قوله وكذا الواسطه) وفي الواقيات الحسامية قبيل الرهن وعند محمد قال لا تخلى عليك ألف درهم فقال له الاخران حلفت أنما لك أذيتها اليك تخاف فأذاها اليه المدعى عليه ان ان أذاها اليه على الشرط الذى شرط فهو باطل ولم يؤدى أن يرجع فيما أدى لأن ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لأن حكم الشرع أن اليمين على من أنكر دون المدعى اه بحر (قوله أو على أن الشهود داخل) أى وطالب تخلف الشهود على أنهم صادقون (قوله في الملك المطلق) قد يدعى الملك المطلق لماسيا أى رهوه قبيد بما اذا لم يؤرخا وأرخا وتاريخ الخارج مساو أو أسبق أما اذا كان تاريخ ذى اليد أسبق فانه يقضى له كما سيأتى في الكتاب بخلاف ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد اشرا من فلان وبرهنا وأرخا وتاريخ ذى اليد أسبق فانه يقضى للخارج كما في الظهيرية بحر (قوله بخلاف المقيد) لأن البيعة قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستويا وترجحت بيعة ذى اليد باليدفية قضى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روى عن جابر بن عبد الله أن رجلا ادعى ناقة في يد رجل وأقام البيعة أنها ناقته فتجتمأ وأقام الذى بيده البيعة أنها ناقته فتجتمأ فتقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم للذى هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور بحر كذا في الهامش (قوله ونكاح) أى لو برهن على نكاح امرأته ثم اتراعه راعا العمل بهما لان العمل لا يقبل الا بشرط

غير قاض ويكون برياً فهو باطل لأن اليمين حق القاضى مع طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا نكول عند غير القاضى (قوله برهن عليه) أى على حقه (يقبل والايحافه ثانيا عند قاض) برائة الا اذا كان حلفه الإقرار عنده فيكفى دور ونقل المستنف عن القضية أن التخلف حق القاضى فالحال يمكن باستخلافه لم يعتبر (وكذا الواسطه) أن المدعى لو حلف فانضم ضامن للمال (وحلف) أى المدعى (لم يضمن) انضم من لأن فيه تغيير الشرع (واليمين لا ترد على مدع) لم يثبت البيعة على المدعى وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل أنكره الراوى هيبى (برهن) المدعى (على دعواه وطلب من القاضى أن يتخلف المدعى انه حق في الدعوى أو على أن الشهود صادقون أو محققون في الشهادة لا يجيبه) القاضى الى طلبته لأن الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لأن الشاهد لا يشهد عندنا يمين ولا يكتر اليمين لا تأمرنا بأكرام الشهود ولذا لو (علم الشاهد أن القاضى يحلفه) ويعمل بالمدعى (له الا) متناع عن أداء الشهادة) لانه لا يلزمه برازية (وبينة الخارج في الملك المطلق) وهو الذى لم يذكر له سبب (أحق من بيعة ذى اليد) لانه المدعى والبيعة له بالحديث بخلاف

المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالبيعة لذى اليد اجماعا كما سيبي (وقضى) القاضى (عليه بنكوله مرة) لو نكوله واذا (في مجلس القاضى) حقيقة (بقوله لا احلف أو) حكما كان (سكت) وعلم أنه (من غير آفة) كخبرس وطرش

في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء أحوط ٦٥٣ (وهل يشترط القضاء على فور النكول خلاف) درر ولم أر فيه

ترجيحا قاله المصنف قالت
قد علمنا أنه يفتى بترض القضاء فوراً
الاي ثلاث (فتضى عليه بالنكول
ثم أراد أن يحلف لا يفتى اليه
والقضاء على حاله) ماض درر
فبلغت طرق القضاء ثلاثا وعددها
في الاشياء سبعاً بينة واقراً ويمين
ونكول عنه وقسامة وعلم قاض
عن المرجوح والسابع قرينة
قاطعة كأن ظهر من دار خالية
انسان خائف بسكين متلوث بدم
فدخلها فوراً أو لمذبحاً لم يفتى
أحد به اذ لا يفتى أحد أنه قاتله
(شك في ما يدعى عليه يفتى أن
يرضى خصمه ولا يحلف) شحز زاعن
الوقوع في الحرام (وان أبي خصمه
الاحافه ان أكبر رأيه ان المذبح
مبطل حلف والا) بأن غلب على
ظنه أنه محق (لا) يحلف برأيه
(وقبل البينة لو أقامها) المذبح
وان قال قبل اليمين لا يفتى في سراج
خلافاً لما في شرح الجمع عن الهبط
(بعد يمين) المذبح عليه كانه قبل
البينة بعد القضاء بالنكول خاتمة
(عند العامة) وهو الصحيح لقول
شريح اليمين الفاجرة أحق أن ترد
من البينة العادلة ولاق اليمين
كانت حلف عن البينة فاذا جاء الاصل
انتهى حكم الخلف كانه لم يوجد
أصلاً بجر (ويظهر كذبه باهامتها)
أي البينة (لو ادعاء) أي المال (بلا

واذا تهاوترا فترق القاضي بينهما حيث لا مرجح كما في القضية ولا شيء على واحد منهما ان كان
قبل النكول أمالو كان التهاوت بعد موتها ولم يؤثراً فانه يفتى بالنكاح بينهما وعلى كل
واحد منهما نصف المهر وريثان ميراث زوج واحد بجر وتامة نفسه كذا في الهامش
(قوله في الصحيح) أي على قول الثاني الذي عليه الفتوى كما تقدم (قوله وعرض اليمين)
هو مبتدأ وقوله أحوط خبر عنه (قوله أحوط) أي يندبوا عن أبي يوسف ومحمد أن التكرار
حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا يفتى بالصحيح أنه يفتى من (قوله وهل يشترط)
الاولى يفتى بترض (قوله قاله المصنف) قال الرمي في حاشية المنع تقدم انه ينزل منكر على
قوله ما وعلى قول أبي يوسف يفتى به من الى أن يجيب ولكن الاقل فيما اذا لزم السكوت
ابتداء ولم يجيب عند الدعوى بجواب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار ثم لزم السكوت تأدل
(قوله قدمنا) أي في كتاب القضاء ح (قوله لا يفتى اليه) أمالوا أقام بينة بعده فقبل
كما يأتي قريباً (قوله ثلاثا) بينة واقراً ونكول (قوله والسابع الخ) بحث في هذه
السابعة الخبر الرمي في حاشية المنع وقال انه غريب لا يقبل ما لم يعضده نقل من كتاب معتقد
وذكر في الجبر أن مدارها على ابن الغرس لكن عبارة ابن الغرس فقد قالوا لظهر انسان
الخ (قوله خلاف لما في شرح الجمع) ليس فيه ما ينافي ذلك بل كى قوانين ح (قوله بعد
عين المذبح عليه) لأن حكم اليمين انقطاع الخصومة للعالم الى غاية احضار البينة وهو
الصحيح وقبل انقطاعها مطلقاً ط (قوله بعد القضاء بالنكول) كان فائدتها انتمدى
الى غيره لأن النكول اقرار وهو حجة قاصرة بخلاف البينة شيعنا وهذا ظاهر في نحو الرد
بالعيب (قوله خاتمة) قال في الجبر ثم اعلم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقتضى عليه من
أقامة البينة بما يطله لما في الخاتمة رتب اشترى من رجل عبداً فوجد به عيباً فقامهم
البائع فأنكر البائع أن يكون العيب عنده فاستحلف فشكل فتضى القاضي عليه وألزمه
العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأت اليه من هذا العيب وأقام البينة ثبتت
بينته اه أقول ان كان معنى ما ذكره من القاعدة هو ما نقله عن الخاتمة ففيه نظر فان
نكوله عن الخلف بذل أو اقرار بأن العيب عنده فاقامته البينة بعده على أنه تبرأ اليه من
هذا العيب مؤكلاً أقرب به في ذهن نكوله أمالوا دعى عليه ما لا يوجب عن اليمين فتضى
عليه به يكون اقراراً به وحكماً به فاذا برهن على أنه كان قضاءً أباه يكون تناقضاً ونقضاً للحكم
فبين المسئلتين فرق فكيف تصح قاعدة كاتبة * ثم لا يخفى أن كلام الجبر في اقامة المقتضى
عليه البينة وظاهر كلام الشارح أن المذبح هو الذي أقام البينة كابدل عليه الدعي
فلا يدل عليه ما في الخاتمة من هذا الوجه أيضاً وانظر ما كتبه في هامش الجبر عن
حاشية الاشياء للعموى (قوله طلاق الخاتمة) الذي نقله في الجبر عن طلاق الخاتمة
والاولى البينة من الخاتمة مطلق عن التقييد بالسبب وعدمه وما في الدرر من عدم الخاتمة
مطلقاً جاءه لوجه احدي الرويتين عن محمد والذي جاءه الفتوى عليه هو الرواية الثانية

سبب الخلف) أي المذبح عليه ثم أقامها حتى بحث في عينه وعليه الفتوى طلاق الخاتمة

خلافًا لاطلاق الدرر (وإن ادعاء
 بسبب الخلف) أنه لا دين عليه
 (ثم أقامها) المدعى على السبب
 (لا) يظهر كذب لجوازانه وجد
 القرص ثم وجد الأبراء أو الأبقاء
 وعليه الفتوى فصولين وسراج
 ونهني وغيرهم (ولا تخلف في
 نكاح) أنكره هو وأهله (ورجعه)
 بجهدها هو وأهله بعد عدة (وفي
 آيلاء) أنكره أحداهما بعد المدة
 (واستيلاد) ندعيه الأمة ولا يتأني
 عكسه لثبوت باقراره (ورق
 ونسب) بأن ادعى على جبهول أنه
 قسه وأبنيه وبالعكس (وولاء)
 عتاقة أو مولاة ادعاء الاعلى
 أو الأسفل (وحدولغان والفتوى
 على أنه يخلف) المنكر (في الأشياء)
 السبعة ومن عداه ستة أطلق
 أمومية الوالد بالنسب أو الرق
 والحاصل أن المفتي به الخلف في
 الكل إلا في الحدود ومنها حد
 قذف وإهان فلا يعين إجماعا إلا إذا
 تضمن حقا بأن علق عبده برثا
 نفسه فلا عبده فله فانه لا يثبت
 العلق إلا بالزنا (و) كذا (يستخلف
 السارق) لأجل المال (فإن نكل
 ضمن ولم يقطع) وإن أقربها قطع
 وقالوا يستخلف في التعزير كما بسطه
 في الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها

عنه وهو قول أبي يوسف والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين فعبارة
 الشارح غير محترزة (قوله خلافًا لاطلاق الدرر) حيث قال وهل يظهر كذب المنكر
 بأقامة البينة والحواب أنه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي (قوله
 ثم أقامها المدعى) سمعنا الشارح المسئلة بعد ثبوت ورقتين (قوله أو الأبقاء) بحث فيه
 العلامة المقدسي بأن الأصل في الثابت أن يبقى على ثبوتيه وقد حكمه ثم إن شهد له بشئ
 أنه كان له أن الأصل بقاؤه وإذا وجد السبب ثبت والأصل بقاؤه اه ط أقول
 وجوابه أن إثبات كون الشيء له يفسد ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب هذا
 الثابت يصلح لدفع من يعارضه في الملكية بعد ثبوتها له وقد قالوا الاستصحاب يصلح لدفع
 لا لإثبات وإذا أثبتنا الثالث بكون الأصل بقاء القرص يكون من الإثبات بالاستصحاب
 وهو لا يجوز فالفرق ظاهر فتأمل (قوله ولا تخلف) أي في تسعة (قوله بعد عدة) قيد
 للثاني كما في الدرر (قوله تدعيه الأمة) بأنهم أولاد منه ولدا وقدمات أو أسقطت سقطا
 مستبين المطلق وأنكره المولى ابن كمال (قوله لا يتأني الخ) وقلب العبارة الزيلعي وهو
 سبق قلم (قوله ونسب) وفي المنظومة ولادته في الحقائق لم يثبت ونسب لأنه إنما
 يستخلف في النسب المجرد عندهما إذا كان يثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل
 والأب في حق المرأة ابن كمال (قوله وولاء) أي بأن ادعى على معروف الرقا أنه ممتقه أو
 مولاه (قوله في الأشياء السبعة) أي السبعة الأولى من التسعة قال الزيلعي وهو قولهما
 والاول قول الامام س قال الرمي وبقضى عليه بالنكول عندهما (قوله وكذا يستخلف
 السارق) وكذا يخلف في النكاح إن ادعت هي المال أي ان ادعت المرأة النكاح
 وغرضها المال كالمهر والنفقة فأنكر الزوج يخلف فإن نكل يلزمه المال ولا يثبت الحل
 عنده لأن المال يثبت بالبدل لا الحل وفي النسب إذا ادعى حقا ما لا كان كالارث والنفقة
 أو غير مال كحق الحضنة في اللقيط والعتق بسبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فإن
 نكل ثبت الحق ولا يثبت النسب إن كان مما لا يثبت بالاقراء وإن كان منسفا في الخلاف
 المذكور وكذا منكر العتق والخ ابن كمال وإنكار القود سميذ كره المصنف وفي صدر
 الشريعة فياقر أي امرأة تأخذ نفقة غير ممتدة ولا حاضرة ولا نفساء ولا يحل وطؤها
 وفيه ويلغز أي شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبه كالأب ادعى ارثا بسبب اخوة فأنكر
 اخوته والحاصل أن هذه الأشياء لا تخلف فيها عند الامام ما لم يتدع معها مالا فانه يخلف
 وفافا سائما (قوله ولم يقطع) اعترض بأنه ينبغي أن يصح قطعه عند أبي حنيفة لأنه بدل
 كما في قود الطرف والحاصل أن النكول في قطع الطرف والنكول في السرقة ينبغي أن
 يفسد في إيجاب القطع وعدمه ويمكن الجواب بأن قود الطرف حق العبد فيثبت بالشبهة
 كالاموال بخلاف القطع في السرقة فانه خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر
 الفرق فائتأمل بعبارة (قوله في التعزير) لأنه محض حق العبد ولهذا يملك العبد اسقاطه

ففيه دفع عينا أن تزوج فلا تخلف وفي الثانية لا استخلاف في إحدى وثلاثين مسألة (النيابة تجري في الاستخلاف لا الخلف)
وقرر على الأول بقوله (فالوكيل والوصي والمتولي وأبو الصغير ذلك الاستخلاف) ٦٥٥ فله طلب بين خصمه (ولا يخلف) أحد

منهم (الاذا) ادعى عليه العقد أو
(صح اقراره) على الاصيل فيستخلف
سينفذ كالوكيل بالبيع فان اقراره
صحح على الموكل فكذا انكوله وفي
الخلاصة كل موضع لو اقر له
فاذا أنكره يستخلف الا في ثلاث
ذكرها واصواب في أربع
وثلاثين مائة عن الثانية وزاد ستة
أخرى في البحر وزاد أربعة عشر
في تنوير البصائر حاشية الاشياء
والنظائر لابن المصنف ولولا خشية
التطويل لا وردتها **كلها**
(التخلف على فعل نفسه يكون
على البتات) أي القطع بأنه ليس
كذلك (والتخلف على فعل غيره
يكون على العلم) أي أنه لا يعلم
أنه كذلك لعدم علمه بفعله غيره
ظاهر اللهم (الاذا كان) فعلى
الغير (شيء يتصل به) أي بالخلف
وفرع عليه بقوله (فان ادعى)
مشتري العبد (سرقة العبد
أو اباقة) وأثبت ذلك (يخلف)
البائع (على البتات) مع انه فعل
الغير وانما صح باعتباره وجوب
تسليمه سائما ف يرجع الى فعل نفسه
يخلف على البتات لانما أكد ولذا
قد بره مطلقا بخلاف العكس درر
عن الزيلعي وفي شرح المجمع هذه
هذا اذا قال المشتري لا علم لي بذلك
ولو ادعى العلم يخلف على البتات
كمودع ادعى قبض ربهما وقرع
على قوله وفعل غيره على العلم بقوله

بالهفوس (قوله عليه دفع عينا) أي دفع المين عنها كذا في الهامش (قوله أن تترج)
أي بآخر كذا في الهامش (قوله في إحدى وثلاثين مسألة) تقدمت في الوقف
وذكرها في البحر هنا وذكر في الهامش عن الامام الخصاص كان الامام الثاني وغيره
الله تعالى من أخصابنا يقولون يخلف في كل سبب لو أقر المدي عليه لزمه كالأدعي أنه أبوه
أولاده أو زوجته أو مولاة ولو ادعى أنه أخوه أو عمه أو نحوه لا يخلف الا أن يدعي حقا في
ذمة كالأثر بجهة فحينئذ يخلف وان نكل يقضي بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية
ثبت المال كدعوى الأثر على ما ذكرنا الا في فصل واحد وهو أن الوارث لو نكل عن
المين عن موت مورثه ودفع ثلث ما في يده من ماله الى ثلث مدي الوصية بالثلث ثم جاء
المورث حيا لا يضمن الوارث الناكل له شيئا من البراقية من كتاب أدب القاض في المين
(قوله لا الخلف) هذا انه ما يأتي عن شرح التوبة من أن الآخر من الاصم الاعشى يخلف
وابنه (قوله ولا يخلف الخ) الاولى أن يقول وقرع على الثاني بقوله ولا يخلف الخ (قوله
على الاصيل) أي الوكيل فقط كذا في الهامش (قوله يستخلف الخ) بقي هل يستخلف
على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من فور العين أن الوصي اذا
باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يخلف على البتات بخلاف الوكيل فانه
يخلف على عدم العلم اه تمامه كذا بخط بعض الفضلاء (قوله واصواب في أربع وثلاثين)
أي بضم الثلاثة الى ما في الثانية لكن الاولى منها مذكرة في الثانية (قوله لابن
المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر وأخوه الشيخ
صالح صاحب الزواهر كذا ينهم من كتاب الوقف (قوله سرقة العبد الخ) يعني أن المشتري
العبد اذا ادعى انه سارق أو باق وأثبت اباقة أو سرقة في يده نفسه وادعى انه أتى أو سرق
في يد البائع وأراد التخلف يخلف البائع بالله ما أتى بالله ما سرق في يده وهذا تخلف على
فعل الغير درر كذا في الهامش (قوله أو اباقة) ليس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري
الاباق التكاثر عنده اذ لو أقر به البائع لا يلزمه شيء لان الاباق من العيوب التي لا بد منها
من المعاوذة بأن ثبت وجوده عند البائع ثم عند المشتري كلاهما في صغرهما أو كبرهما على
ما سبق في محله أبو السعود وفي الحواشي السعدية قوله يخلف على البتات بالله ما أتى أو قول
الظاهر أنه يخلف على الحاصل بالله ما عليك الرد فان في الخلف على السبب يتضرر البائع
أو قد يبرأ المشتري عن العيب اه (قوله على البتات) كل موضع وجب المين فيه على العلم
يخلف على البتات كفي وسقط عنه وعلى عكسه لا يقرض بأكوله على ما ليس واجبا
عليه بصر (قوله لانما أكد) أي لان عين البتات أكد من عين العلم اه (قوله ولذا تميز
مطلقا) أي وليكون عين البتات أكد من عين العلم تعبير في فعل نفسه وفي فعل غيره كذا
في الهامش (قوله مطلقا) أي فعل نفسه وفعل غيره (قوله بخلاف العكس) يعني أن عين
العلم لا تنكفي في فعل نفسه كذا في الهامش (قوله عن الزيلعي) قال الزيلعي في كل

موضع يجب اليقين فيه على البينات بخلاف على العلم لا يثبتون. معتبر حتى لا يقضى عليه
لا يثبت اليقين عنه وفي كل موضع وجب اليقين فيه على العلم بخلاف على البينات يعتبر اليقين
حتى يسقط اليقين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الخلف على البينات أكد فيه بغيره مطلقا
بخلاف العكس اه وفي جامع الفصولين قبل هذا الفرع. مشكل قال الرمي. وجه اشكاله
انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكلف الى البت ويزول الاشكال بانه مسقط لليقين
الواجبة عليه فاعتبر فيكون قضا بغيره نكول عن بين مسقط للخلاف عنه بخلاف عكسه
واهذا يخالف ثانيا لعدم سقوط الخلاف عنه بها فيكون له عدم اعتباره والاحترازه
فلا يقضى عليه بسببه تأمل اه واستشكل في السعيدية الفرعين ولم يجب عن الثاني
وأجاب عن الاول بانه يجوز ان يكون نكوله العلم به عدم فائدة اليقين على العلم فلا يخالف
خذرا عن التكرار اه وهو بمعنى ما ذكره الرمي (قوله وهو بكر) تفسير لظاهره والاولى
ان يقول أي خصم بكر وهو زيد أقول تبسح الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال
بعض مشايخنا صوابه زيد لانه هو المتكرر واليدين عليه ويمكن أن يقال ان يخالف بالبناء
للفاعل لا للمفعول ومعناه أن يطلب من القاضي تحليفه لان ولاية التحليف فيكون قوله
وهو بكر تفسير للضمير في خصمه لكن فيه رككة. س وقال في الهامش قوله وهو بكر
راجع الى المضاف اليه لا للمضاف ولوقال وهو زيد لكان أولى ح (قوله اذا علم القاضي)
بانه في أن يخصص التفسير بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية فان جريان ذلك في
الدين مشكل عزمي وذكروا في البحر تفصيلا في دعوى الدين فراجعهم فانه هم (قوله
كونه مبرأنا) أي كون المورث مات وتركه (قوله أو برهن الخصم) وهو المتدعي عليه
(قوله فيخالف) أي الوارث (قوله على العلم) أي والابن لم يعلم القاضي حقيقة الحال
ولا اقرارا للمتدعي بذلك ولا اقام المتدعي عليه بيعة بخلاف على البينات بالله ما علمت تسامح هذا
العين الى المتدعي عمادية عزمي (قوله كوهوب) يعني لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه
أو اشترى رجل من رجل عبدا فجاءه رجل وزعم أن العبد عبده ولا يئنه له فأراد استخلاف
المتدعي عليه يخالف على البينات ح (قوله خلافا لهما) فعهدهما يلزمه الارش فيهما لان
النكول اقرار فيه شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص مخ (قوله حاضرة في المص) أ
أطلق حضورهما فمثل حضورهما في المص بصفة المرض وظاهر ما في خزائن المفتين خلافا
فانه قال الاستخلاف يجرى في الدعاوى الصحيحة اذا أنكر المتدعي عليه ويقول المتدعي
لا شهود لي أو شهودي غيب أو في المص اه بجر (قوله وبأخذ القاضي) أي بما باب
المتدعي كما في الخانية وفي الصغرى هذا اذا كان المتدعي عالما بذلك أما اذا كان جاهلا
فالقاضي يطلب رواة ابن سماعة عن محمد اه بجر (قوله في مسئلة المتن) قيد به لانه لو
قال لا يئنه لي أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله يؤمن
هروبه) بأن يكون له دار معروفه وبانوت معروف لا يسكن في بيت بكر أو يتركه ويمر ب

واذا ادعى بكر (سبق الشراء)
له على شرا زيد ولا يئنه (يخالف
خصمه) وهو بكر (على العلم) أي
انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر
(كذا اذا ادعى ديننا أو عينا على
وارث اذا علم القاضي كونه مبرأنا
أو اقربه المتدعي أو برهن الخصم
عليه) فيخالف على العلم (ولو ادعاهما
أي الدين والدين (الوارث) على
غيره (يخالف) المتدعي عليه (على
البينات) كوهوب وشرا درر (و)
يخالف (جاءه لقود) اجماعا فان
نكل فان كان في النفس حجب
حق يقر أو يخالف وفيما دونه يقتصر
لان الاطراف خلقت وقاية
لنفس كمال فيجري فيها
الابتدال خلافا لهما (قال المتدعي
لي يئنه حاضرة) في المص (وطالب
بين خصمه لم يخالف) خلافا لهما
ولو حاضرة في مجلس الحكم لم
يخالف انما قال ولو غائبة عن المص
يخالف انما قال ابن مالك وقد ذكر في
المجتبى الغيبة بعدة السفر
(وبأخذ القاضي) في مسئلة
المتن فيما لا يثبت به شبهة (كفيل
ثقة) يؤمن هروبه بجر ملحوظ
(من خصمه) ولو وبعيها والمال
حقير في ظاهر المذهب عيسى
(بنفسه ثلاثة أيام)

في الصحيح وعن الثاني الى مجامع الثاني و**صحيح** (فان امتنع من) **اعطاء** (ذلك) **الكفيل** (لازمه) **بنفسه** او **امينه** **مقدار** (مدة التكفيل)
 ان لا يغيب (الا ان يكون) **الخصم** (غريبا) **اي** **مسافرا** (ف) **بلازم** (٦٥٧) **او** **يكفل** (الى انهاء مجلس القاضي) **دفع** **الضرر**

حقه لو علم وقت سفره يكفل له الله
 وينظر في زيه ويستخير رفيقه لو
 انكر المدعي برازية (قال لا بينة لي
 وطلب عينه خلفه القاضي ثم برهن)
 على دعواه بعد العين (قبل ذلك)
 البرهان عند الامام (منه) وكذا لو
 قال المدعي كل بينة اتى بها فهي شهود
 زوروا وقال اذا حلفت فانت بري
 من المال خلف ثم برهن على الحق
 قبل خاتمة وبه جزم في السراج كما
 مر (وقيل لا) يقبل فانه يحد كافي
 العمادية وعكسه ابن مالك وكذا
 الخلاف لو قال لا دفع لي ثم اتى بدفع
 او قال الشاهد لا شهادتي ثم شهد
 والاصح القبول بطوار النسيان
 ثم التذكر كافي للدور واقتره المصنف
 (ادعى المدعيون الاتصال فانكر
 المدعي) **ذلك** (ولا بينة له) **على** **مدعاه**
 (فطلب عينه فقال المدعي اجعل
 حتى في الختم ثم استخلفني له ذلك)
قيمة (واليمين بالله تعالى) **لحديث**
 من كان حائفا فليحلف بالله تعالى
 اولسذر وهو قول وآله خزائنة
 وظاهره انه لو حلفه بغيره لم يكن
 عينا ولم اره صريحا بغير (لا بطلاق
 وعناق) وان الخ الخصم وعليه
 الفتوى بتأخير خاتمة لان التعليف
 بهما سرام خاتمة (وقيل ان مست
 الضرورة فوض الى القاضي)
 اتباعا ليهض (فلو خلفه) **القاضي**
 (به فنه كل فقهي عليه) **بالمال**
 (لم ينفذ) **قضاؤه** (على) **قول**
 (الاصح) **كذا** **في خزائنة المفتين**

منه من هذا شي يحفظ هذا بجر عن الصغرى قال وينبغي أن يكون القيمة ثمة بوظائفه
 في الاوقاف وان لم يكن له ملك في دارا وحانوت لانه لا يتركها ويهرب اه وفي البحر ايضا عن
 كفاية الصغرى القاضي اورد له اذا اخذ كفيل من المدعي عليه بنفسه باهر المدعي
 اولا بأمره فان لم يضاف الكفالة الى المدعي بأن قال أعط كفيل بنفسك ولم يقل للطالب
 ترجع الحقوق الى القاضي اورد له حق لو سلم اليه الكفيل بيرا ولو سلم الى المدعي فلا وان
 اضاف الى المدعي كان الجواب على العكس اه وفيه عنهما طلب المدعي من القاضي وضع
 المنقول عند عدل ولم يكف بكفيل النفس فان كان المدعي عليه عدلا لا يجيبه القاضي
 ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر تنقل اه قال في البحر
 وظاهره أن الشجر من العقار وقد مناخدا فيه وفي أبي السهمود عن الجوى عن المقدمي
 التمسح بانه من العقار (قوله في الصحيح) في البحر عن القيمة ادعى القاتل أنه له بينة
 حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت بالبينة وقال لي بينة غائبة يفضي
 بالقصاص قديما كالاموال وفي الاستسسان يؤجل استعظام الامر الدم اه وفي البحر ايضا
 من قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة بالثلاث أو فصولها لا البراءة الكفيل بعدها فان الكفيل
 الى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل الى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطالب الابعد
 مضيه لكن لو جعل لا يصح وهذا للتوسعة على المدعي فلا يبرأ الكفيل بالنسيان للمصال اذ قد
 يعجز المدعي عن البينة واذا حضرها يعجز عن اقامتها وانما يسلم الى المدعي بعد وجود ذلك
 الوقت حتى لو حضر البينة قبل الوقت يطالب الكفيل (قوله الى مجامع) **اي** **القاضي**
 (قوله لازمه) **اي** **دارمه** حيث دار فلا يلزمه في مكان معين وفي الصغرى ولا يلزمه
 في المسجد لانه بنى للذكر به يقضى ثم قال ويثبت معه أمينا بدوره ورأيت في زيادات
 بعض المشايخ أن لا مطلوب أن لا يرضى بالأمين عنده خلافا له ما يباح على التوكيل بلا
 رضا الخصم بغيره فلهما وتما فيه (قوله أي مسافرا) نفسه مراد (قوله حتى لو علم)
 بأن قال اخرج غدا مثلا (قوله يكفله) أي الى وقت سفره بجر (قوله كما مر) أي عند قول
 المصنف اصطلاحا على أن يحلف عند غير قاض الخ لكن هنالك ايمان من المدعي وكما مر عند
 قوله وتقبل البينة لو أقامها بعد عيدين (قوله فأنكر المدعي) أي مدعي الدين (قوله ولا بينة
 له) أي المدعي الاتصال (قوله فطلب عينه) أي عين الدائن (قوله فقال المدعي) أي مدعي
 الدين (قوله اجعل حتى في الختم) أي الصك وعناها كتب لي الصك بالبينة ثم استخلفني
 مدني أو المراد احضار نفس الحق في شيء محتوم وهو الاظهر وفي حاشية القمقال عن القناري
 الاقروية يعني أحضرني ثم استخلفني ومثله بخط السائغاني ومثله في الحامدية (قوله أنه
 لو حلفه بغيره) كالرجل والرجيم بجر (قوله ولم اره صريحا) فيه ان قوله لم في التاميل
 ويحتمل العطف كبلاتة كثر اليمين كما يأتي وصاحب البحر نفسه صرح به وقوله في كتاب
 الايمان والقسم بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرجل والرجيم والحق او بصفة يحلف بها

وظاهره انه مقترع على قول الاصح كثر ما على القول بالتعليف بهما فيه بذكره وبقي به

والافلا فائدة بغير واعتمده المصنف قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المذنب على المال ان شهدوا على السبب كالاقراض لا يفرق وان شهدوا على قيام (٦٥٨) الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال

لا يثبت لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للشريفي وقد تقدم (ويغليظ ذكر اوصافه تعالى) وقيل به بعضهم بناسق ومال خطير (والاختيار) فيه (في مسنده الى القاضي) ويحتمل العطف كيلا تتكرر اليمين (فلو حلف بالله ونكحل عن التغليظ لا يقضي عليه به) اي بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زلعي (لا) يستحب التغليظ على المسلم (زمان و) لا ب (مكان) كذا في المطاوي فظاهره انه مباح (ويستحب) اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار) فيغليظ على كل جمعة قدموا كفى بالله كالمسلم كفى اختيار (والوثن بالله تعالى) لانه يقر به وان هب غيره وجزم ابن السكال بان الدهرية لا يعتدونه تعالى قلت وعلمه فيما لا يحلفون وبني تحليف الاخر من ان يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا اؤمأ برأسه اي نعم صار حالها ولو اصرم ايضا كتب له ليحلف بخطه ان عرفه والافشارنه ولو اغمى ايضا فأنوره او وصيه او من نصبه القاضي شرح وهبانية (ولا يحلفون في بيوت عباداتهم) لكرهه دخولها بغير (في حلف القاضي) في دعوى سبب يرتفع (على الحاصل) أي على صورة انكار المنة وكروفسره بقوله

من صفاته تعالى كعزة الله وجلال الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على كونه بينا اه شخشا والعجب من صاحب المنع حيث نقله واقره عليه وكذا الشارح ثم رايتم مثل ما قدمته منقول عن المقدسي وكتبته في هامش البحر (قوله والافلا فائدة) ظهر فائدته فيما اذا كان جاهلا بعدم اعتباره نكوله فاذا طالب حلفه به رعايتنوع ويقر بالمذنب دورا الجار (قوله واعتمده المصنف) لكن عبارة ابن السكال فان الخ الحاصم قبل معهم ما في زماننا لكن لا يقضي عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا يتخذ انتهت ومثله في الزيلعي وشرح دورا الجار وظاهره ان القائل بالحلف به ما يقول انه غير مشروع ولكن يعرض عليه الامتناع فان من له ادنى ديانة لا يحلف به مما كاذبا فانه يؤدي الى طلاق الزوجة وعقوبة الامة او امسا كهما بالامر بخلاف اليمين بالله تعالى عانه يتساهل به في زماننا كثيرا تأمل وقوله لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا اقول فكيف يجوز للقاضي تمكيفه الاتيان بما هو منهى شرعا وعلى ذلك البعض يقول انتهى عنه تنزيه سعيه (قوله وقد تقدم) أي قبيل قوله ولا تحلف في طلاق ورجعة الخ (قوله ويغليظ الخ) أي يؤكده اليمين بذكر اوصاف الله تعالى وذلك مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما افلان هذا اهليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لان احوال الناس شتى فمنهم من يمتنع عن اليمين بالتغليظ ويحتمل عند عدمه فيغليظ عليه فله امتنع بذلك زيلعي (قوله زيلعي) هه ادره ولو امره بالحلف فاني بواحدة ونكحل عن الباقي لا يقضي عليه بالنكول لان المستحق عليه عين واحدة وقد اتى به (قوله وظاهره انه مباح) في البحر عن المحيط لا يجوز التغليظ بالمكان (قوله فيغليظ على كل الخ) قال في البحر فان قلت اذا حلف السكافر بالله فقط ونكحل عما ذكر هل يكفيه ام لا قلت لم اورد صريحا وظاهر قوله لم انه يغليظ به انه ليس بشرط وانه من باب التغليظ فيكتفي بالله ولا يقضي عليه بالنكول عن الوصف المذكور اه (قوله صار حالها) ولا يقول بالله انه كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا يمين كما في الشريفي لا يمينه (قوله او وصيه او من نصبه القاضي) وهذا مستثنى من قولهم الحلف لا يجزى فيه النيابة او السعود (قوله ويحلف القاضي الخ) قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب جف ثم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المذنب دينا او ملكا في عين او حقا في عين وكل منهما على وجهين اما ان يدعيه مطلقة او بناء على سبب فلو ادعى دينا ولم يذكر سببه يحلف على الحاصل ماله قبل ما ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى ملكا في عين حاضرا وحقا في عين حاضرا ادعاه مطلقة ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل ما هذا افلان ولا شيء منه ولو ادعاه بناء على سبب بأن ادعى ديناً بسبب قرض او شرا او ادعى ملكا بسبب بيع او هبة او ادعى غصبا او ودعة او عارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما استقرضت ما غصبت ما اودعك ما شريت منه كافي وعن ابي يوسف يحلف

على السبب في هذه الصور المذهبة كورة الاعند تعرض المدعى عليه نحو ان يقول ايها
القاضي قد يبيع الانسان شيئا ثم يقبل فحينئذ يحلف القاضي على الحاصل من غير ذكر شمس
الائمة الحاصل في رواية اخرى عن ابي يوسف ان المدعى عليه لو انكر السبب يحلف على
السبب ولو قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضي خان وهذا احسن الاقاويل
عندي وعليه اكثر القضاة يقول الحقير وكذا في مختارات النوازل لصاحب الهداية اه
(قوله ما بينك وبينك) ادخل النكاح في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عندهما
غفلة من صاحب الهداية والشارحين لان باحقيقة لا يقول بالتلفيف في النكاح الا ان
يقال ان الامام فرع على قولهما لا على قوله كتمت بعه في المزارعة على قولهما يجر ونقل عن
المقدمي انه محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال (قوله بيع قائم) هذا والحق ما في
انلزامه من التفصيل قال المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر الثمن فالمدعى عليه يحلف
بالله ما هذا العبد من المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بعته وان لم
يذكر المشتري نقد الثمن يقال له اسعصر الثمن فاذا اسعصره استخلفه بالله ما بعك قبض هذا
الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله ما بعك وبين هذا شراء قائم
الساعة والحاصل ان دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى البيع ملكا مطلقا وابست بدعوى
العقد وهذا تصح مع جهالة الثمن معني وابست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة
المبيع فيحلف على ذلك الثمن اه بجر (قوله لو قائم الخ) زاده ما في البصر وفي قول المؤلف
وما يجب عليك ردة قصور واصواب ما في الخلاصة وما يجب عليك ردة ولا مثله ولا بدله
ولا شيء من ذلك اه وكذا في قوله وما هي بائن منك الا ان لا نه خاص بالبائن واما الرجعي
فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي بينكما واما اذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث
فقال الاستيعابي يحلف بالله ما طلقته ثلاثا في النكاح الذي بينكما اه وقد ذكر في
البصر هذا بوجه مما يحلف فيه على الحاصل فراجعوه وقال بعد هاتم اعلم انه ذكره نهم في بعض
صور التفليف تكرار لفظ اليقين خصوصا في تفليف مدعي دين على المبت فانها تصل
الى خمسة وفي الاستهقاق الى اربعة مع قولهم في كتاب الايمان ان اليقين يتكرر بتكرار
حرف العطف مع قوله لا كقوله لا آكل طعاما ولا شرابا ومع قولهم هنيئا في تغليظ اليقين
يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب عين واحدة فاذا عطف صارت اجمالا ولم أر عنه
جوابا بل ولا من تعرض له اه قال الرمي آقول اذا تأمل المتأمل وجد التكرار التكرار
المدعى فليتأمل اه يعني ان المدعى وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لا شيء
معددة ضمنا فيحلف انهم عليه احتياطا (قوله نظر للمدعى عليه) تعليل اقوله لا على
السبب (قوله لكونه شافعي) لان الشافعي يحلف على الحاصل معتمدا مذهبهم انما
لا تستحق نفقة ولا نفقة فيضيع النفع فاذا حلف انه ما بانهم واشترى فظهر النفع ورعاية
جانب المدعى أولى لان السبب اذا ثبت ثبت الحق واستمال سقوطه بعرض متوهم

(اي بالله ما بينك وبينك نكاح قائم و)
ما بينك وبينك (بيع قائم وما يجب عليك ردة)
لو قائما أو بدله لوها الكا (وما هي
بائن منك) وقوله (الا ان) متعلق
بالبيع مسكين (في دعوى
نكاح وبيع وغصب وطلاق)
فيه لف ونشر لا على السبب أي بالله
ما نكحت وما بعته خلافا لثاني
نظر المدعى عليه أيضا لا احتمال
طلاقه واقالته (الا ان) من
الحلف على الحاصل (ترك النظر
للمدعى فيحلف) بالإجماع (على
السبب) أي على صورة دعوى
المدعى (كدهوى شفعة بالجوار
ونفقة مبتوتة وانكحهم لا يراهم)
لكونه شافعي لصدق شافعي
الحاصل في معتقده فيحضر
المدعى قلت ومفاد انه لا اعتبار
بمذهب المدعى عليه

وأما مذهب المتدعي ففيمه خلاف والوجه (٦٦٠) ان يسأله القاضي هل تعتقد وجوب شفعة الجوارأ ولا واعقده المصنف

(وكذا) أي يخالف على
السبب اجماعا (في سبب لا يرتفع)
برافع بعد ثبوته (كعدمه سلم
يتدعي) على مولاه (عنه) لعدم
تكرره (و) أما (في الامة) ولو
مسألة (والعبد الكافر) فلتكرر
رقه بما بالمصالح خلاف مولاها
(على المصالح) والمصالح اعتبار
المصالح الاضرم تدع وبسبب
غير متكرر (وصح فداء العيين
والصلح منه) لم يثبت ذبوا عن
أمر احكم بأموركم وقال
الشهيد الاحتراز عن العيين
الصادقة واجب قال في البهر رأى
ثابت بدليل جواز الخلاف صادقا
(ولا يخالف) المذكر (بعده) أبدا
لانه أسقط حقه (و) قبل بالفداء
والصلح لان المتدعي (لو أسقطه) أي
العيين (قصد) بأن قال برئت من
الحلف أو تركته عليه أو وجبته
لا يصح وله التحليف بخلاف
البراءة عن المال لان التحليف
للمحكم بزازية وكذا اذا اشترى عينه
لم يجوز ادم ركع البيع درر
* (فرع) استخفاف خصمه فقال
سلفتي مرة ان عندي حاكم أو
يحكم وبرهن قبل والا فلا تحليفه درر
قلت ولم أر ما لو قال اني قد سلفت
بالمال اني لا أحلف فيحترز

والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض اه (قوله ففيمه خلاف) قبل لا اعتبار به
وانما الاعتبار لمذهب القاضي (قوله والوجه ان يسأله) أي يسأل المتدعي (قوله
واعقده المصنف) أي تبع البهر وانظر هل يجري ذلك في قضاة زماننا المأمورين بالحكم
بمذهب أبي حنيفة (قوله والصلح منه) أي على شيء معلوم والفرق أن الثاني بأقل من
المتدعي وأما الأول فقد يكون بمثل ما في القهستان ح (قوله ولا يخالف) ضابطها الموان
رجه الله بتشديد اللام (قوله لانه أسقط حقه) أي حقه في الخصومة والذي في البهر لانه
سقط خصومته بأخذ المال منه مدني (قوله وبرهن قبل) في البهر عن البرازية ولو قال
المتدعي عليه حين أراد القاضي تحليفه انه حلفني على هذا المال عند قاض آخر أو برأني
عنه ان برهن قبل وان دفع عنه الدعوى والاقال الامام البرزوي انقلب المتدعي مدعي عليه
فان نكل اندفع الدعوى وان حلف لزم المال لان دعوى الابراء من المال اقرار بوجوب
المال عليه بخلاف دعوى الابراء عن دعوى المال اه وظاهر هذا ان قول الشارح
والا فلا تحليفه أي ولا يبرهن فله تحليفه أي تحليف المتدعي الاول تأمل وبعبارة الدرر ولو
لم يكن له بينة واستخافه أي أراد تحليف المتدعي جاز (قوله والا فلا تحليفه) أي تحليف
المتدعي قال في نور العيين أراد تحليفه فبرهن أن المتدعي سلفني على هذه الدعوى عند قاضي
كذا يقبل ولو لا بينة له فله تحليف المتدعي لانه يدعي بقاء حقه في العيين ولو ادعى أن المتدعي
أبرأني عن هذه الدعوى ليس له تحليفه ان لم يبرهن اذ المتدعي بدعواه استحق الجواب على
المتدعي عليه والجواب اما اقرار أو انكار وقوله أبرأني الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يجمع
ويقال له يجب حلفك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذا الالف فانه
يخالف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوبه والاقراء جواب ودعوى الابراء مسقط
فيترب عليه العيين ومنهم من قال المصواب أن يخلف على دعوى البراءة كما يخلف على
دعوى التحليف واليه مال مخ وعليه أكثر قضاة زماننا اه وبعبارة الدرر ولو لم يكن له بينة
واستخافه أي أراد تحليف المتدعي جاز انتهت وبه علم ما في عبارة الشارح من الإيهام
ففيه (قوله ولم أر الخ) وجدت في هامش نسخة شيخنا ههنا بعض العلماء ما نصه اقد
رأيت في أواخر القضاة قبيل كتاب الشهادة من فتاوى السكر بنيني معز بالاول قضاء
جواهر الفتاوى وبعبارة رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه العيين فلما عرض
القاضي العيين عليه قال اني سلفت بالطلاق أني لا أحلف أبدا والآن لا أحلف حتى لا يقع
على الطلاق فان القاضي يرض عليه العيين ثلاثا ثم يحكم بالنكول ولا يسقط عنه العيين
بهذا العيين اه (قوله فيحترز) أقول سبق عن العناية أن القاضي لا يجهد بدأ من الحاق الضرر
بأحدهما في الاستخلاف على المصالح أو على السبب فراهة جانب المتدعي أولى فعلى هذا
لا يمد بدعواه الحلف بالطلاق ويتنفي عليه بالنكول على أن ذلك يكون بالاول لانه
هو الذي ألحق الضرر بنفسه باقدامه على الحلف بالطلاق اه أبو السعود أقول وأيضا

(باب التحالف) لما قدم بين الواحد ذكر بين الاثنين (اختلافا) (٦٦١) أى المتبايعان (في قدر غن) أو وصفه أو جندسه (أو)

في قدر (مبيع حكمه أن يرهن) لأنه توردها بالبيعة (وان يرهنا

فلتبت الزيادة) إذا البيعتان للثبات (وان اختلفا فيه سماً) أى الثمن

والمبيع جميعاً (قدّم برهان البائع لو) الاختلاف (في الثمن وبرهان

المشتري لو في المبيع) نظر الاثبات الزيادة (وان عجزا) في الصور

الثلاث عن البيعة فان رضى كل بقالة الاخر فيها (و) ان (لم يرض

واحد منهما) بدعوى الآخر (تحالفا) ما لم يكن فيه ضمير أو فيه ضمير

من له الخيار (وبدئ) (بمشتري) لأنه البادئ بالانكار وهذا (لو)

كان (يبع) حين بدئ (والا) بأن كان مقايضة أو صرفاً (فهو ضمير) وقبل

يقع ابن ملك ويقع ضمير على النقي في الاصح (وقضى القاضى المبيع

بطلب أحدهما) أو بطلبهما ولا يفسخ التحالف ولا يفسخ

أحدهما بل يفسخهما بمجرد (ومن نكلا) منهما (لزمه دعوى الآخر)

بالقضاء وأصله قوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان

والسلعة قائمة بينهما تعالفا وتزاداً وهذا كله لو اختلفا في

البدل مقصوداً فلو في ضمن شيء كاختلافهما في الرزق فالقول

للمشتري في أنه الرزق ولا التحالف كما لو اختلفا في وصف المبيع

بقوله اشتريته على أنه كاتب أو خباز وقال البائع لم اشترط

لو كان ذلك جهة صحيحة لتهيل به دليل من توجه عليه يمين فيلزم منه ضياع حق المتدعي ومخالفة نص الحديث واليمين على من أنكر فتدبر

(باب التحالف)

(قوله أو وصفه) بخاري والبغدادى (قوله أو جندسه) كدراهم أو دنانير (قوله أو في قدر مبيع) فلو في وصفه فلا تحالف والقول للبائع كما سيذكره الشارح (قوله لو الاختلاف في الثمن) أقول في زيادة لو ههنا في الموضوعين خلال وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً فقيمة البائع في الثمن أولى وقيمة المشتري في المبيع أولى نظراً إلى زيادة الأثبات قاله شيخنا والذى المفق محمد تاج الدين المدنى (قوله فان رضى الخ) هذه العبارة لا تشمل الصورة الاختلاف فيها فالأولى أن يقول كما قال غيره فان تراضيا على شيء أى بأن رضى البائع بالثمن الذى ادعاه المشتري أو رضى المشتري بالمبيع الذى ادعاه البائع عند الاختلاف فى أحدهما أو رضى كل بقول الآخر عند الاختلاف فيهما وقال الحلبي العبارة فاسدة والصواب كما قال غيره فان تراضيا على شيء (قوله فيه فسخ من له الخيار) قال في البحر وأشار بهجتهما إلى أن المبيع ليس فيه خيار لأحدهما ولهذا قال في الخلاصة إذا كان للمشتري خيار رؤية أو خيار عيب أو خيار شرط لا يتعاقبان اه والبائع كالمشتري فالقصد أن من له الخيار يتمكن من الفسخ فلا حاجة إلى التحالف ولكن ينبغي أن البائع إذا كان يدعى زيادة الثمن وأنكرها المشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف وأما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنع التحالف من الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر في محضر بحال انتقال اه وحاصله أن من له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائماً فيبغى تخصيص الإطلاق (قوله وبدئ يمين المشتري) أى في الصور الثلاث كما في شرح ابن السكال وقوله لأنه البادئ بالانكار قال السامحاني هذا ظاهر في التحالف في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لأن البائع هو المنكر فالظاهر البداهة به ويشهد له ما سبق أنه إذا اختلف المؤجر والمستأجر في قدر المدة بدئ يمين المؤجر وإلى ذلك أمراً القهستاني اه وبمثل مثل هذا البحث العلامة الرملى (قوله بأن كان مقايضة) أى سلعة بسلعة (قوله أو صرفاً) أى غنماً (قوله ويقع ضمير على النقي) بأن يقول البائع والله ما باعته بألف والمشتري والله ما اشتريته بألفين (قوله في الاصح) وفي الزيادات يحلف البائع والله ما باعته بألف ولقد باعته بألفين ويحلف المشتري بالله ما اشتريته بألفين ولقد اشتريته بألف (قوله بل يفسخهما) ظاهر ما ذكره الشارحون أنهم ما لو فسخها انفسخ بلا توقف على القاضى وان فسخ أحدهما لا يكفي وان اكتفى بطلب أحدهما مجرد ذكر فائدة عدم فسخه بفسخ التحالف أنه لو كان المبيع جارية فله المشتري وطؤها كما في النهاية (قوله والسلعة قائمة) استترازها إذا هلكت وسيأتى معنا (قوله كاختلافهما في الرزق) هو الظرف إذا أنكر

فالقول للبائع ولا تحالف فله يمينه (و) فبذلك اختلفا فيهما فغن ومبيع لأنه (لا تحالف في) غيرهما لأنه لا يجهل به قوام العقد

البائع ان هذا زقه وصورة كما في الزيلعي أن يشتري الرجل من آخر ستمائة زق وزنه مائة
رطل ثم جاء بالزق فارغا ليرده على صاحبه وزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زقي وقال
المشتري هو زقك فاقول قول المشتري سواء سمى اسك رطل ثمنا أو لم يسمى تخفيل هذا
اختلاف في المقبوض وفيه القول قول القابض ان كان في ضمنه اختلاف في الثمن ولم يعتبر
في ايجاب التعاقب لان الاختلاف فيه وقع مقتضى اختلافهما في الزق اهـ (قوله نحو
أجل) ذكر في البهرهنا مسئلة بجملة فلتراجع (قوله نحو أجل وشرط) لان ما يشترط
بعارض الشرط والقول المنكر العوارض فقد جزموا هنا بأن القول المنكر انما يمار كما علمت
وذكروا في اخبار الشرط فيه قولين قدمناهما في بابها والمذهب ما ذكره هنا بهر أطلق
الاختلاف في الاجل فمثل الاختلاف في أصله وقدره فالقول المنكر الزائد بغير مالو
اختلاف في الاجل في السلم فانهم ما يجهلون ان كما قدمناه في بابها ونخرج الاختلاف في مضيه فان
القول فيه للمشتري لانه حقه وهو منكر استيفاء حقه كذا في النهاية بحر وفيه ويستثنى
من الاختلاف في الاجل مالو اختلاف في أجل السلم بأن ادعاه أحداهم لوزنه الا آخر فان
القول فيه للذممه عند الامام لانه فيه شرط وتركه فيه مفسد للعقد واقدامه عليه يدل
على العتمة بخلاف ما نحن فيه لانه لا يتعلق له بالصحة والفساد فيه فكان القول لثانيه
(قوله وشرط رهن) أي بالثمن من المشتري ط (قوله أو ضمان) أي اشتراط كفي (قوله
وقبض بعض عن) أو شرط البعض أو ابراء الكل بحر والتقييده اتفاقا اذا الاختلاف
في قبض كله كذلك وهو قول قول البائع وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروض عنه بمنزلة سائر
الدعاوى كذا في النهاية بحر (قوله بيمينه) لانه اختلاف في غير المعقود عليه وبه فاشبهه
الاختلاف في السط والابراء وهذا لان بائعه لا يجهل ما به قوام العقد بغير خلاف
الاختلاف في وصف الثمن أو جنسه فانه بمنزلة الاختلاف في القول في جريان التعاقب
لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل
ألا ترى أن الثمن موجود بعد مضيه بحر (قوله اذا اختلفنا) أي في مقدار الثمن معراج
ومثله في متن الجمع (قوله بعد هلاك المبيع) أفاد أنه في الاجل وما بعده لا فرق بين كون
الاختلاف بعد الهلاك أو قبله (قوله المبيع) أي عند المشتري اذ قبل قبضه بنفسه
العقد بلا معراج (قوله أو تعميمه الخ) فيه أنه داخل في الهلاك لانه منه تأمل ثم ان
عبارة هم هكذا أوصار بحال لا يقدر على رده بالعيب قال في الكفاية بأن زاده زيادة متصلة
أو منفصلة اهـ أي زيادة من الذات كسمن وولد وعقر قال في غيرها لا فكار ولولم تنشأ من
الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره قبل القبض أو بعده يجهلون اتفاقا ويكون
الكسب للمشتري اتفاقا اهـ ثم ان الشارح تبسع الدرر ولا يخفى أن ما قاله أولى لما علمت
من شهولة العيب وغيره تأمل (قوله غير المشتري) فانهم ما يجهلون ان لقيام القيمة مقام
العين كما في البهر من (قوله على قيمة الهالك) ان قيمته ومنه ان مثليا خيرا الدين س (قوله

نحو أجل وشرط رهن أو ضمان
أو ضمان (وقبض بعض عن
والقول للمشتري) بيمينه وقال زفر
والشافعي يجهل الثمن (ولا) تخالف
اذا اختلفا (بعد هلاك المبيع)
أو خروجه عن ملكه أو تعميمه بما
لا يرتبه (وشرط المشتري) الا اذا
استهلكه في يد البائع غير المشتري
وقال محمد والشافعي يجهل الثمن
ويشترط على قيمة الهالك وهذا
الأن دينا فلو مضى تعاقبا اجماعا

تخالفا لاجماعا) وان اختلفا في كون البذل ديناً أو عينا ادعى المشتري أنه كان عينا
 يتخالفان عندهما وان ادعى البائع انه كان عينا وادعى المشتري أنه كان ديناً لا يتخالفان
 والقول قول المشتري كناية (قوله لان المبيع كل منهما) أي فكان قائماً بقاء المعقود
 عليه فبرده بجر أي برده القائم (قوله كما لو اختلفا) وبهذا علم أن الاختلاف في جنس
 الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسئلة هي ما اذا كان المبيع هالكاً بجر (قوله تتخالفا)
 لانهم لم يتفقا على أن فلا بد من التخالف للقسيخ (قوله بعد هلاكه بعضه) أي هلاكه بعد
 القبض كما سيذكر قريباً (قوله عند المشتري) قبل نقد الثمن (قوله بعد قبضهما) فالوقوله
 يتخالفان في موتها وموت أسدهما وفي الزيادة لوجود الانكار من البائعين (قوله كناية
 (قوله عند أبي حنيفة) لان التخالف مشروط بعد القبض بقيام السلعة وهي اسم لجميع
 المبيع فاذا هلك بعضه انعدم الشرط والقول للمشتري مع عينه عنده لانكاره الزائد غرر
 الافكار (قوله أصلاً) أي لا يأخذ من غن قيمة الهالك شيئاً أصلاً ويجعل الهالك كأن لم
 يكن وكان العقد على القائم فيثبت يتخالفان في ثمنه ويتكول أيهما الزم دعوى الآخر
 غرراً لا فكار (قوله يتخالفان) أي هي عن الحى ح (قوله تخريج الجمهور) من صرف
 الاستثناء الى التخالف (قوله وصرف مشايخ بلخ الاستثناء الخ) أي المقتضى الكلام لأن
 المعنى ولا تخالف بعد هلاكه بعضه بل البين على المشتري الآن يرضى الخ قال في غرر
 الافكار بعد ما قدمناه وقبل الاستثناء ينصرف الى خلاف المشتري المفهوم من السياق
 يعني يأخذ من غن الهالك قدر ما أقرب المشتري اذا بائع أخذ القائم صلها عن جميع
 ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى تخفيف المشتري وعن أبي حنيفة أنه يأخذ من غن
 الهالك ما أقرب المشتري لا الزيادة فيتحالفان ويتراذان في القائم اه (قوله الى بين
 المشتري) ويثبت قال بائع يأخذ الحى صلها عما يتبعه قبل المشتري من الزيادة يظلي
 (قوله بعد اقالة) قيد بالاختلاف بعد هلاكها لانهم لو اختلفا في قدره وتخالفا كالاختلاف
 في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في المسلم فيه في الوجوه الاربعة كما قدمناه بجر
 (قوله عقد المسلم) انما يجوز التخالف لان موجب رفع الاقالة دعوى المسلم مع أنه دين
 والساقط لا يعود سائغاً (قوله للعبد والمسلم اليه) أي مع عينه ما بجر (قوله ولا يعود
 المسلم) لان الاقالة في باب المسلم لا تحتل النقض لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما
 ساقى وينبغي أخذ من تعليلهم انهم لو اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفته بعد اقالته لم يحكم
 كذلك ولم أره صريحاً بجر وفيه وقد علم من تقريرهم هذا أن الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة
 المسلم وأن الابراء لا يقبلها وقد كتبنا في الفوائد (قوله لا تخالف) أي والقول للمتكسر
 (قوله أو جنسه) كقوله هو هذا العبد وقولها هو هذه الجارية نفى حكم القدر والجنس سواء
 الا في فصل واحد وهو أنه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية
 لا عينا كما في الظهيرية والهداية بجر وفيه ولم يذكر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول

لان المبيع كل منهما ويرد مثل
 الهالك أو قيمته كما لو اختلفا في
 جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان
 قال أحدهما دراهم والآخر ذنانير
 تتخالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج
 (ولا) تتخالف (بعد هلاك بعضه)
 أو غيره من ملكه كعبد من مات
 أحدهما عند المشتري بعد قبضهما
 ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتخالفا عند
 أبي حنيفة ردهما الله تعالى (الآن
 يرضى البائع بثلث حصصة الهالك)
 أصلاً فيثبت يتخالفان هذا على
 تخريج الجمهور وصرف مشايخ بلخ
 الاستثناء الى بين المشتري (ولا في)
 قدر (بدل كتابة) اهدم لزمها
 (و) قدر (رأس مال بعد اقالة) عقد
 (المسلم) بل القول للعبد والمسلم
 اليه ولا يعود المسلم (وان اختلفا)
 أي المتعاقدان (في مقدار الثمن بعد
 الاقالة) ولا يثبت (تخالفاً) وعاد المبيع
 (لو كان كل من المبيع والثمن
 مقبوضاً ولم يرد المشتري الى بائعه)
 بحكم الاقالة (فان رده اليه بحكم
 الاقالة لا) تتخالف خالفاً لمحمد
 (وان اختلفا) أي الزوجان (في)
 قدر (المهر) أو جنسه
 قوله قيد بالاختلاف الى آخر القول
 هكذا في النسخة المجموع منها وليس
 في يدي سواها وهي عبارة غير ظاهرة
 المعنى فاعل لفظة كان ساقطه قبل
 قوله كالاختلاف في المسلم فيه
 وليجزر اه معناه

(قضى لمن أقام البرهان وان برهنا فللمرأة (٦٦٤) اذا كان مهر المثل شاهد الزوج) بان كان كفايته أو أقل (وان كان شاهدا لها)

بأن كان كفايتها أو أكثر (فبينته
أولى) لا يثبت خلاف الظاهر
(وان كان غير شاهد بكل منهما) بأن
كان بينهما (فالتامر) للاستواء
(ويجب مهر المثل) على الصحيح
(وان عجزا) عن البرهان (تحالفا
ولم يفسخ النكاح) لتبعية المهر
بخلاف البيع (ويبدأ بيته) لأن
أول التسليمين عليه فيكون أول
اليمينين عليه ظهريه (ويحكم)
بالتشديد أي يجعل (مهر مثلها) حكم
استقوط اعتبار التسمية بالتحالف
(فيقضى بقوله لو كان كفايته أو أقل
وبقولها لو كفايتها أو أكثر وبه لو
بينهما) أي بين ما تدعيه ويدعيه
(ولو اختلفا) أي المؤجر والمستأجر
(في) بدل (الاجارة) أو في قدر المدة
(قبل الاستيفاء) للمنفعة (تحالفا)
وترادأ وبدي بين المستأجر ولو
اختلفا في البذل والمؤجر ولو في المدة
وان برهنا فالبينة للمؤجر في البذل
وللمستأجر في المدة (وبعد لا
والقول للمستأجر) لأنه منكر
لزيادة (ولو) اختلفا (بعد) التمكن
من (استيفاء البعض) من المنفعة
(تحالفا) ففسخ العقد في السابق
والقول في الماضي للمستأجر
لانقاذها ساعة فساعة فكل جزء
كعهده بخلاف البيع (وان اختلف
الزوجان) ولو عملوا كين أو مكانين
أو صغيرين والصغير يجامع أو ذمية
مع من قام النكاح أولا في بيت لهما

وحكمه كما في الظهريه أن لها نصف ما ادعاه الزوج وفي مسئلة العبد والبارية لها المنة
الآن يقرضها على أن تأخذ نصف الجارية اهـ (قوله البرهان) أما قبول بيته المرأة فظاهر
لانها تدعى الالفين ولا اشكال وانما يرد على قبول بيته الزوج لانه منكر لزيادة فكان
عليه اليمين لا البينة فكيف تقبل بيته قلنا هو مدعى صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها
أدأ ما اقتربه من المهر وهي تنكر والدعوى كافية لقبول البينة كما في دعوى المودع رد
الوديعة معراج (قوله لا يثبتها) على التمسك بيمينين قال في الهامش اختلفت مع الورثة في
مؤخر هذا اقام على الزوج ولا يثبتها لقول قولها بيمينها الى قدر مهر مثلها حامدة عن البصر
(قوله على الصحيح) قيد للتأثر قال في البحر فالصحيح التاثر ويجب مهر المثل (قوله ولم
يفسخ النكاح) لأن اثر التحالف في انعدام التسمية وأنه لا يخل بعمدة النكاح لأن المهر
تابع فيه بخلاف البيع لأن عدم التسمية يفسده على ما مر ففسخ من وجب (قوله ويبدأ
بيته) قبل الرمي عن مهر البصر عن غاية البيان أنه يقرع بينهما استصحابا واختصارا في
الظهريه وكثيرون أنه يبدأ بيمينه واختلف في الاولوية (قوله لأن أول التسليمين) تسليم
المهر وتسليم الزوجة نفسها (قوله ويحكم) هذا أعنى التحالف وألثم التحكيم قول
الكرخي لأن مهر المثل لا اعتبار به مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف فلماذا
تقسم في الوجوه كلها وأما على تقدير الرأى فالتحكيم قبل التحالف وقد قدمنا في المهر
مع بيان اختلاف التصحيح واختلف أبو يوسف بجر (قوله قبل الاستيفاء) لأن التحالف
في المبيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره بجر والمراد
الاستيفاء التمكن منه في المدة وبعدمه عدمه لما عرف أنه قائم مقامه في وجوب الأجر
بجر (قوله تحالفا) وأيم مانع لكل لزمه دعوى صاحبه وأيم مانع قبل (قوله وبدي بين
المستأجر الخ) فان قبل كان الواجب أن يبدأ بيمين الأجر لتجمل فائدة النكاح فان
تسليم المعقود عليه واجب أجيب بأن الأجرة ان كانت مشروطة التجميل فهو كالسابق
انكارا فيبدأ به وان لم يشترط لا يمنع الأجر من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه
لا يتوقف على قبض الأجرة أبر السعود عن العناية (قوله لو في المدة) وان كان
الاختلاف فيهما قبلت بيته كل منهما فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعى هذا شهرا
بشهرة والمستأجر شهرين بخمسة فيقضى بشهرين بعهدة بجر (قوله وبعد) أي بعد
بالاستيفاء (قوله وان اختلف الزوجان) قيد به للاختلاف عن اختلاف نساء الزوج دونه
وعن اختلاف الأب مع بنته في جهازها أو مع ابنه فيما في البيت وعن اختلاف اسكاف
وعطار في آلة الاساكفة أو العطارين وهي في أيديهم وما اختلف المؤجر والمستأجر
في متاع البيت واختلف الزوجين فيما في أيديهم من غير متاع البيت وبيان الجميع
في البحر فراجعهم وسيأتي بعضه (قوله قام النكاح أولا) بأن طلقها متسلا ويستثنى ما اذا
مات بعد عدتها كما سيأتي قال الرمي في حاشية البحر في اسان الحكام ما يخالف ذلك

أولا بعدهما خزانة لا لكل لان العبرة باليد لا بالمال (في متاع) هو هنا ما كان في البيت ولو ذهب اوفضة فاربع

فارجع اليه ولكن الذي هذا هو الذي مشى عليه الشراح (قوله صلح له) الضمير راجع لكل
 وفي القصة من باب ما يتبعه يترابنا افتراقا وفي بيتا جارية نقلت مع نفسها واستقدمتها
 سنة والزوج عالم به ساكت ثم ادعاهما فالقول له لا تبيده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل اه
 وبه علم أن سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لها الا يطل دعواه وفي البيت ادعاه هذا كانه
 اذ لم تتر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان اقترنت بذلك سقط قولها لانها اقترنت بالملك لزوجها
 ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبيعة اه وكذا اذا ادعت انهم اشتروه
 منه كما في الخلية ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كاقترانها بغيره فلا بد من بيعة على
 الانتقال اليها منه بهيمة ونحو ذلك ولا يكون استمعاها بغيره ورضاه بذلك دليل على أنه
 ملكها اذ لا كما تفهمه النساء والعوام وقد اقيمت بذلك راجح وذكروا في الهامش القول
 للمرأة مع يمينها فيما تدعيه أنه ملكها بما هو صالح للنساء وما هو صالح للرجال والنساء
 وكذا القول قولها مع يمينها أيضا فيما تدعيه أنه ودعيته تحت يدها بما هو صالح للنساء
 وما هو صالح للنساء والرجال والله أعلم كذا في الحامدية عن الشافعي (قوله الظاهرين) أي
 فرجنا الى اعتبار البد والافالته عارض يقتضي التساقط (قوله درر) عبارة الدرر الا اذا
 كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح لآخر اه أي الآن يكون الرجل صانعا وله تدوير
 وخواتيم النساء والخلي وانما لظلال ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة دلالة تبيع
 ثياب الرجال أو تاجرة تبهر في ثياب الرجال أو النساء أو ثياب الرجال وسده كذا
 في شرح الهداية اه قال في الشريعة لامية قوله الا اذا كان كل منهما يفعل أو يبيع
 ما يصلح لآخر ليس على ظاهره في عمومه ففي قول أحدهما يفعل أو يبيع الآخر ما يصلح
 له لان المرأة اذا كانت تبيع ثياب الرجال أو ما يصلح لها كالآنية والذهب والفضة
 والامتنعة والمقارفة والرجل لان المرأة وما في يدها الزوج والقول في الدعاوى اصحاب
 اليد بخلاف ما يقتضيه لانها عارضة الزوج أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال
 كما في العناية ويعلم ما يذكروه المصنف رحمه الله اه وحينئذ فقوله الدرر وكذا اذا كانت
 المرأة دلالة الخ معناه أن القول فيه للزوج أيضا الا أنه خرج منه ما لو كانت تبيع ثياب
 النساء بقوله قبله فاقول لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حل كلام الشارح على هذا المعنى
 أيضا يجعل الضمير في قوله فاقول له راجعا الى الزوج ثم قوله تعارض الظاهرين لا يصلح
 على سواء حمل الكلام على ظاهره أو على هذا المعنى أما الاول فلانه اذا كان الزوج
 يبيع يشهد له ظاهر ان البد والبائع لا ظاهر واحد فلان تعارض الا اذا كانت هي تبيع
 ذلك فلا يرجح ما يملكها الماذكره الشريعة الى الا اذا كان ما يصلح لها على أن التعارض
 لا يقتضي الترجيح بل التماثل أو الثاني فلانه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر وأما
 اذا كانت تبيع هي فكذلك لما رأينا فتنبه أقول وما ذكره في الشريعة لامية عن العناية
 صرح به في النهاية لكن في الكفاية ما يقتضي أن القول للمرأة حيث قال الا اذا كانت

صلح له مع يمينه) الا اذا كان كل
 منهم ما يفعل أو يبيع ما يصلح للآخر
 فالقول له لتعارض الظاهرين
 درر وغيرهما (والقول له في الصالح
 له) لانها وما في يدها في يده
 والقول الذي اليد بخلاف ما يقتضيه
 به الان ظاهره أظهر من ظاهره
 وهو اليد بالاستعمال (ولو أقامنا
 بيعة يقتضي يمينها) لانها خارجة
 خالية

قوله ففي قول أحدهما ما يفعل
 أو يبيع الخ هكذا في القصة
 المجموع منها ولا تخلوا العبارة عن
 تأمل فاعلمها محترفة فينبغي
 تقديرها براجحة هي عبارة
 الشريعة لامية اه

والبيت للزوج الآن يكون لها بيتة بغير وهذا الوجهين (وان مات أحدهما واختلف وارثه مع الخي في المشكل) الصالح لهما
(فالقول) فيه (للحي) ولورثتها وقال الشافعي ٦٦٦ ومالك النكاح بينهما وقال ابن أبي ليلى النكاح له وقال الحسن البصري النكاح

لها وهي المسبعة وهذا في الخطبة
تسعة أقوال (ولو أحدهما أمواتا)
ولو أدونا ومكاتبا فالشافعي
هما كالحر (فالقول للحر في الحياة
وللحي في الموت) لأن يد الحر أقوى
ولا يد الميت (أعنت الامسة)
أو المكاتبة أو المدبرة (واختار
نفسها فافى البيت قبل العتق
فهو للرجل وما بعده قبل أن يختار
نفسها فهو على ما وصفناه في
الطلاق) بغير وفيه طائفة أوصفت
العتقة بالنكاح للزوج ولورثته
بعده لانها صارت أجنبية لا يد لها
ولما ذكرنا أن المشكل للزوج في
الطلاق فكذلك الوارثه أما لو مات
وهي في العتقة فالمشكل لها فمكانه
لم يملكها بعد ليل ارثها ولو اختلف
المزير والمستأجر في متاع البيت
فالقول للمستأجر بينه وليس
لله قبح إلا ما عليه من ثياب بدنه
ولو اختلف استكافى وعطاف في
آلات الاساكفة وآلات العطارين
وهي في أيديهم ما فهم بينهما لا ينظر
لما يصلح لكل منهما وعطافه في
السراج (رجل مهر وف بالفقر
والحاجة صار بيده غلام وعلى
عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه
رجل عرف باليسار وادعاه صاحب
الدار فهو للمهر وف باليسار وكذا
كأن في منزل رجل

المرأة تبسع ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالتجارات والدرع والمهنة والحلي فهو للمرأة أي
القول قولها فهم الشهادت الطاهره ومثله في الزناهي قال وكذا إذا كانت المرأة تبسع
ما يصلح للرجال لا يكون القول قوله في ذلك اه فالظاهر أن في المسئلة قولين فليحترز (قوله
والبيت للزوج) أي لو اختلفا في البيت فهو له (قوله لها بيتة) أي فمكون البيت لها وكذا
لو رهن على كل ما يصلح لها (قوله لوجهين) بالثنية (قوله في المشكل) انظر ما حكم غيره
والظاهر أن حكمه ما مر ثم رأيت في طعن الجوى (قوله فالقول فيه للحي) مع غيره
منتهى إذ لا يد للميت وذكر في البصر عن الخزانة استثناء ما إذا كانت المرأة له الزفاف في
بيته فالمشكل وما يجوز مثلها به لا يستحسن به للزوج الا اذا عرف بخبره جنس منسه
فهو له وألحق صاحب البصر ما إذا اختلفا في الحياة له الزفاف قال وينبغي اعتقاده للفتوى
الآن يوجد نص بخلافه (قوله ولورثتها) يستغنى عنه بما يأتي في المتن ح (قوله ولو
أحدهما أمواتا) كالأقوال (قوله وللحي في الموت) كذا في عامة شروح الجامع وذكر الرزني انه
سهو والصواب انه للحر مطلقا وذكر في الامام أن القول له هنا في النكاح لافي خصوص
المشكل كما في القهستاني سائحي (قوله تسعة أقوال) الأول ما في النكاح وهو قول
الامام الثاني قول أبي يوسف للمرأة بها زمتها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحياة
والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع كله له ولها ما عليه فقط الرابع قول ابن ميمون
وشر يك هو بينهما الخامس قول الحسن البصري كله لها وله ما عليه السادس قول شريح
البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق الامام فيما
لا يشكل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك النكاح بينهما كذا حكى
الاقوال في خزانة الاكل ولا يخفى أن التاسع هو الرابع بغير كذا في الهامش (قوله لان
يد الحر الخ) لف وشر مرتب (قوله للميت) بحث فيه صاحب اليعقوبية (قوله فهو
على ما وصفناه في الطلاق) يعني المشكل للزوج ولها ما يصلح لها لان امره حرته كما هو معلوم
من السياق واللحاق ويؤيده قول السراج ولو كان الزوج حرا والمرأة مكاتبة أو أمة أو
مدبرة أو أم ولد وقد أعنت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فمأخذ ما قبل العتق فهو
للرجل وما أحدهما بعده فهو ما فيه كالحرين سائحي (قوله في الطلاق) أي في مسئلة
اختلاف الزوجين التي قبل قوله وان مات أحدهما فانه اشبه حال قيام النكاح وبعده كما
ذكره الشارح اه (قوله ثم اعلم أن هذا) أي جميع ما مر إذا لم يقع التنازع بينهما في الرق
والحرية والنكاح وعدمه فان وقع الى آخر ما في البصر فراجعهم (قوله لانها صارت الخ)
يفيد أنهما لو ماتا فكذلك (قوله بلا نظر) فهذا الفرع خالف ما قبله والمسائل الائمة
بعده (فرع) رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم
يتدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتدعى على يد المتصرف لأن السال شاهد
اه حامد بن عن الولو الجمية (قوله بدرة) البدرة عشرون ألف دينار بغير كذا في الهامش

(قوله)

قوله ثم اعلم أن هذا لا يوجد ذلك هنا في نسخ الشارح التي يسدى فليحترز اه

(قوله قطيفة) دثار مخمل والجمع قطائف وقطائف مثل صحائف وصحف لانهم اجمع قطيفة وصحفته ومنه القطائف التي تؤكل صحاح البلوهرى كذا في الهامش (قوله وآخر ممسك) الظاهر أنه ممسك الدفعة التي هي للسفينة بمنزلة اللجام للدابية (قوله بخلاف البقر والغنم) قال في المخ أوالو كان بشرا أو غنما عليهم رجلان أحدهما قائد والآخر سائق فهي للسائق الآن يقول دشارة معه فتكون له تلك الشاة وحدها كذا في الهامش * (فروع) * رجل دفع الى قصار أربع قطع كرباس ليقتسها فلما فرغ قال له القصار ابعث الى رسولك لان ذلك بخاء الرسول بثلاث قطع فقال القصار بعثت اليك أربع قطع وقال الرسول دفع الى ولم يمدده على فقال الرب الثوب صدق أيهم ما شئت فان صدق الرسول برئ من الدعوى وتوجه اليين على القصار ان حلف برئ وان نكل وجب عليه الغنم وكذلك ان صدق القصار برئ وجب اليين على الرسول وجب عليه أجرة القصار اذا حلف القصار على ذلك أو صدقه صاحب الثوب لانه لما حلف القصار نفى زعمه انه اعطاه أربع قطع فبأخذ ذلك ولو اجمية في النصل الثاني

(فصل في دفع الدعوى)

(قوله أودعني) ظاهر قوله أودعني وما به دعيه دأته لا بد من دعوى ايداع الكل وليس كذلك لما في الاختيار أنه لو قال النصف لي والنصف وديعة عندي فلان وأقام بيعة على ذلك اندفعت في الكل له عذر التمييز اهـ يجوز وفيه أيضا وأقارن المؤلف أنه لو أجاب بأنم البست لي وهي فلان ولم يزد لا يكون دفعا وقيد بكونه اقتصر على الدفع بما ذكره لا احتراز عما اذا زاد وقال كانت داري بهتم من فلان وقبضها ثم أودعنيها أو ذكره بيعة وقبضها لم تدفع الآن يقر المذني بذلك أو يعلمه القاضي (قوله أودعني زيدا) أي بالاسم العلم لانه لو قال أودعني رجلا لأعرفه لم تدفع فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في الشهادات كما سيذكره الشارح فلما دعاه من مجهول وشهد اجمين أو عكسه لم تدفع بجور وفيه من خزانة الاكل والطمينة لو أقر المذني أن رجلا دفعه اليه أو شهد واعلى اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وقبضه وأطلق في الغائب فشمهل ما اذا كان به يداهم وفاتية عذر الوصول اليه أو قريبا كما في الخلاصة والبرازية (قوله على ما ذكر) لكن لا يشترط المطابقة لعين ما دعاه لما في خزانة الاكل لو شهدوا أن فلانا دفعه اليه ولا ندري لمن هو فلا خصومة بينهما وأراد بالبرهان وجود دجسة سواء كانت بيعة أو علم القاضي أو اقرار المذني كما في الخلاصة ولو لم يبرهن المدعي عليه وطلب عين المدعي استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة كما في خزانة الاكل بجور (قوله أو العين قائمة) أخذ ذلك التمسيد من الاشارة بقوله هذا الشيء لان الاشارة بالحسية لا تكون الا الى موجود في الخارج كما أقامه في البحر وسيأتي محترزه قال في الهامش عبيد هلال في يدي رجل وأقام رجل البيعة أنه عبده وأقام الذي مات في يده أنه أودعه فلان أو غصبه

وعلى عنقه قطيفة يقول) الذي على عنقه (هي لى واذا عاها صاحب المنزل فهي اصاحب المنزل رجلان في سفينة بها دقيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها واحدهما يعرف بيعة الدقيق والآخر يعرف بأنه ملاح فالدقيق للذي يعرف بيعة والسفينة لمن يعرف بأنه ملاح) عملا بالظاهر ولو فيها راكب وآخر ممسك وآخر يجذب وآخر يدها وكلهم يدعون فافهم بين الثلاثة اثلا ولا شيء للمات رجل يقول قطار اربل وآخر راكب ان هلى الكل متاع الراكب فكذلك القائد اجبره وان لا شيء عليها فللا راكب مأهورا كبسه والباقي للقائد بخلاف البقر والغنم وغنمه في خزنة الاكل

(فصل في دفع الدعوى)

لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون (قال ذو الين هذا الشيء) المذني به منقولا كان او عقارا (أودعني أو أعارني أو أجزني أو ورهني زيدا الغائب أو غصبته منه) من الغائب (وبرهن علمه) على ما ذكره والعين قائمة لاهالك

أو آجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعى القية عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب
وصدقه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعي أما لو كان غاصباً لم يرجع
وكذا في العارية والابقاء مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوماً يكون عبد المان استقر عليه
الضممان اه بجر (قوله نعرفه) أي الغائب (قوله أبو يوسف) نعرفتم وجهه فقط كافية
عند الامام برازية (قوله بشرط محمد) محل الاختلاف فيما اذا ادعاه الخصم من معين
بالاسم والغيب فشهد له بجهول لكن ههنا نعرفه بوجهه وأما لو ادعاه من مجهول لم يقبل
الشهادة اجماعاً في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله فلو حلف) لا يفتي أن التفتيح غير
ظاهر فكان الاولى أن يقول ولم يكن محمد بن جعفر في الوجه فقط يدل عليه قول الزبلي
والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة لا ترى الى قوله عليه السلام لرجل أن عرف فلانا
فقال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا تعرفه وكذا لو حلف الخ (قوله
عن البرازية) ونقل عنها في البصر (قوله دفعت خصومة المدعي) أي حكم القاضي بدفعها
وأفاد أنه لو أعاد المدعي الدعوى عند فاض آخر لا يحتاج المدعي عليه الى إعادة الدفع
بل يثبت حكم القاضي الاول كما صرحوا به وظاهر قوله دفعت أنه لا يحلف للمدعي أنه
لا يلزمه تسليمه اليه ولم أره الا آن بجر وفيه نظر فانه بعد البرهان كيف يحلف أم قبله فقط
نقل عن البرازية أنه يحلف على البتات لقد أدعها اليه لاعلم ثم نقل عن الذخيرة
أنه لا يحلف لانه مستدع الايداع ولو حلف لا تدفع بل يحلف المدعي على عدم العلم (قوله
للمالك المطلق) ومنه دعوى الوقف ودعوى غلته كما حذر في البصر أو الفصول الا
قال في البصر ولم يذكر المواقف رحمه الله تعالى صورة دعوى المدعي وأراد به أن المدعي
ادعى ما يكامله في العين ولم يدع على ذي اليد الا بدليل ما يأتي من المسائل المقابلة لهذه
وحاصل جواب المدعي عليه انه ادعى أن يده مائة أو مضمونة والمالك لا غير ولم يذكر برهان
المدعي ولا بد منه ما عرف أن الخارج هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعي عليه الى
الدفع قبله وحاصله أن المدعي لما ادعى الملك المطلق فيما في يد المدعي عليه أنكره فطلب من
المدعي البرهان فأقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعي عليه بما ذكره وبرهن على
الدفع اه (قوله بالجليل) بأن يأخذ مال انسان غصباً ثم يدفعه سرّاً الى مريد سافر ويودعه
بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فمسه اقام ذو اليدينة على أن
فلانا ودعه فيبطل حقه كذا في الدرر (قوله في المختار) وفي المعراج رجع اليه
ابو يوسف حين ابتلى بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المتهمل من الناس يأخذ
من انسان غصباً ثم يدفعه سرّاً الى من يريد السفر حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا
جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه يقيم ذو اليدينة على أن فلانا ودعه فيبطل حقه وتدفع
عنه الخصومة كذا في المبسوط (قوله كالمسوط في الدرر) ذكر هنا أقوالاً أثبتنا الثلاثة
الرائج قول ابن شبرمة أنهم لا تدفع منه مطلقاً والخامس قول ابن أبي ليلى تدفع بدون

وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه
أو بوجهه وبشرط محمد بن جعفر
بوجهه أيضاً فلو حلف لا يعرف
فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه
لا يثبت ذكره الزبلي وفي
الشريعة لامية عن خط المسألة
المقدسي عن البرازية أن نوري
الأئمة على قول محمد اه فليحفظ
(دفع خصومة المدعي) للمالك
المطلق لأن يده هوله ليست يد
خصومة وقال أبو يوسف ان يعرف
ذو اليد بالجليل لا تدفع ويؤخذ
ماتقى واختاره في المختار وهذه
محمية كتاب الدعوى لأن فيها
أقوال خمسة علماء كالمسوط في
الدرر لأن صورها خمس هي

وغیره

بينة لا قرار به بالملك للغائب س (قوله وفيه نظر) فيه نظران وكان يرجع الى اودعني
 واسكنني الى اعاريه وسرقته منه الى غصبته منه وفضل منه فوجدته الى اودعني وهي
 في يدي من اربعة الى الاجارة والوديعة فلا يزداد على الخمس كذا في الهامش (قوله بجر)
 ذكر في البحر بعد هذا ما نصه والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان
 ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشرة وبه علم ان المصور لم تنحصر في الخمس
 اه ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الى ما ذكر لا يحمل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل
 (قوله اوهي في يدي) مقتضى كلامه ان هذه العبارة ليست في البحر مع أنها واثق بعدها
 فيه ح (قوله الحق) بصيغة الماضي (قوله قال) أي في البرازية (قوله فلا يزداد) أي
 لا تزداد مسئلة المزارعة التي زادها البرازي وقد علمت مما في البحر انه لا يزداد القيمة أيضا
 (قوله وقد حترته الخ) حيث علم قوله غصبته منه بقوله ولو كان فادخل فيه قوله اوسرقته
 منه او اتزعمته منه وكذا علم قوله اودعني بقوله ولو كان فادخل فيه الاربعة الباقية
 ولا يخفى انه محتررا حسن مما هنا فانه هنا ارسل الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسئلة
 المزارعة فأوهم خروج ما عداها عما ذكر ومع أنه داخل فيه كما علمت فافهم (قوله أو أقر
 ذواليد) ولو برهن بعدمه على الوديعة لم تسمع برأيه (قوله قال ذواليد) حاصل هذه أن
 المدعى ادعى في العين ملكا فأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك فدفعه
 ذواليد بأنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه بالنصوبة يعني فبقضى
 القاضي ببرهان المدعى لانه لما زعم أن يده ملكا اعترف بكونه خصما بجره وفيه عن الزاوي
 واذا لم تندفع هذه المسئلة وأقام الخارج البينة فقضى له ثم أحال المقر الغائب وبرهن
 قبل بينته لأن الغائب لم يصرم مضافا عليه وانما قضى على ذى اليد خاصة (قوله اشتهر به)
 ولو فاسد مع القبض بجر (قوله أو اشتهر به) أشار به الى أن المراد من الشراء الملك مطلقا
 (قوله بل ادعى عليه) أي على ذى اليد النحل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه
 ذواليد بواحد مما ذكر ورهن فأنه اتدفع كدعوى الملك المطلق كما في البرازية بجر وأشار
 الشارح الى هذا أيضا بقوله بخلاف قوله غصب معنى الخ لكن قوله وبرهن يتأق به ما سبق له
 عن نور العين عند قول المتن اندفعت من أنه لا يحتاج الى البينة وكذا مسئلة الشراء التي
 ذكرها المصنف وهي مسئلة المتون (قوله أو قال سرقني) ذكر الغصب غنيل والمراد
 دعوى فعل عليه فلو قال المدعى اودعته كذا اياه واشترته منك وبرهن ذواليد كما ذكرنا
 على وجهه لم يثبت له الرقبة له لا يندفع كذا في البرازية بجر فكان الاولى أن يقول كمن
 قال (قوله وبناء) وبه لم يحكم ما اذا بناء لاهل بالاولى بجر (قوله الصحيح لا) أقول هذا
 المنكر في الغصب فيما الحكم في السرقة ويجب أن لا تندفع بالاولى كما في بناءه لاهل
 وهو ظاهر تأمل رمي على المنع (قوله برأيه) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن
 ذواليد على الايداع قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح أنهم لا تندفع بجر س

قلت وفيه نظر اذا الحكم كذلك
 لو قال وكفى صاحبه بخصمه
 أو أسكنني فيما زيد الغائب
 أو سرقته منه أو اتزعمته منه أو فضل
 منه فوجدته بجر أو هي في يدي
 من اربعة برأيه فالصور واحد
 عشرة قال لكن الحق في البرازية
 المزارعة بالاجارة أو الوديعة قال
 فلا يزداد على الخمس وقد حترته في
 شرح الملتقى (ون) كان هالكا
 أو قال الشهود أو دعه من لاهله
 أو أقر ذواليد بملكه فاصومه كان
 (قال) ذواليد (اشترته) أو اشتهر به
 (من الغائب أو) لم يدع الملك المطلق
 بل ادعى عليه الفعل بأن (قال)
 المدعى غصبته معنى (أو) قال
 (سرقني) وبناء لاهل فحول للستر
 عليه فكانه قال سرقة منه معنى
 بخلاف غصب معنى أو غصبه معنى
 فلان الغائب كما ينبغي بحيث
 تندفع وهل تندفع بالصدر الصحيح
 لا برأيه (وقال ذواليد) في الدفع
 (اودعني فلان)

وبرهن عليه لا تندفع في الكل لما قلنا ٢٧٠ (قال في غير مجالس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه ودبعة عندي) اورهن

(قوله وبرهن عليه) أراد بالبرهان اقامة البينة فخرج الاقرار لما في البرازية معزى الى
الذخيرة من صار خصما لدعوى الفاعل عليه ان برهن على اقرار المدعى بايداع الغائب منه
تندفع كاقامته على الايداع لثبوت اقرار المدعى ان يده ليست بدعوة اه بجر (قوله
لما قلنا) من ان المدعى ادعى الفاعل عليه اما في مسئلتى المتن فأشار الى علة الاولى بقوله
او اقترذوا ليد يدان لخصومة والى علة الثانية بقوله ادعى عليه الفاعل اي فانه صار خصما
بدعوى الفاعل عليه لا يده بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتباره يده كفى البحر
واما علة ما اذا كان هالكا فلم يبرها هو هي أنه يدعى الدين ويحمله الذمة فالمدعى عليه يتصب
خصما بذمته وبالبينة أنه ~~ممكن~~ كان في يده ودبعة لا يتبين ان ما في ذمته لغيره فلا تندفع كفى
المعراج وكذا علة ما اذا قال الشهود ودعه من لانعرفه وهي انهم ما أحالوا المدعى على
رجل تمكن محاصمته كذا قيل (قوله في مجلسه) اي بمجالس الحكم (قوله اسبق اقرار)
بإضافة سبق الى اقراره والدفع مفعول ينفج (قوله ذلك) اي المذكور في كلام المدعى ح
(قوله اي بنفسه) تقييد لقوله ودعته لا تنسبر لقوله ذلك ح وقال في الهامش بنفسه اي
بنفس فلان الغائب (قوله بلاينة) لان الوكالة لا تثبت بقوله معراج ولانه لم يثبت تلقى
اليد من اشترى هو منه لانكار ذى اليد ولا من جهة وكبله لانكار المشتري بجر (قوله
وان لم يبرهن) وفي البينة ولو طالب المدعى عينه على الايداع يحلف على البينات اه بجر
(قوله الا اذا قال) أي المدعى (قوله اشترى) أي من الغائب كذا في الهامش (قوله
وهي بجمية) لم يظهر وجه العجب (قوله ولو ادعى الخ) المسئلة تقدمت متناقضين باب
عزل الوكيل معلة بأنه اقرار على الفيرقات وكذا لو ادعى انه اعاره لفلان كما يظهر من
العله قال في الهامش ان الخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم
للأمة أو على الميت بزازية وكذلك في الارث جامع الفصولين اه (قوله اندفعت) أي
بلاينة نورا عين (قوله دعوى سرقة لا) وهذا بخلاف قوله انه نوبى سرقة منى زيد وقال
ذواليد او دعته زيد ذلك لا تندفع لخصومة استحصانا بقول الحقير لم وجه الاستحصان
هو أن الغصب ازالة اليد المحقة بآثبات اليد المبطله كما ذكر في كتب الفقه فاليد للغاصب
في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد فيها الذى اليد اذ لا يد لاسارق شرعا ثم ان
عبارة لا يد لاسارق ~~ممكنة~~ لا يمكن حسمها على ذوى النسي نورا عين وهذا أولى وما قاله
السائغاني يجب حمله على ما اذا قال سرق منى أما لو قال سرقه الغائب منى فانها تندفع
لتوافقهما أن اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفاعل على غير ذى اليد وهي تندفع
كفى البحر لكن ذكر بعده هذه المسئلة وأفاذا ثبتت للفاعل وصرح بذلك في الفصولين
فاعمل في المسئلة قولين قياسا واستحصانا اه (قوله لا تندفع) قال صاحب البحر وقد سئل
بعدم تأليف هذا المثل يوم عن رجل أخذ متاعا اختصه من بيتا ورهنه وغاب فادعت
الاخت به على ذى اليد فأجاب بالرهن فأجبت ان ادعت المرأة غصب أخيها وبرهن

(من فلان تندفع مع البرهان على
ما ذكر ولو برهن المدعى على
مقالته الاولى يجعله خصما ويحكم
عليه) اسبق اقرار ينفج الدفع
بزازية (وان قال المدعى اشترى
من فلان) الغائب (وقال ذواليد
أو دعته فلان ذلك) أي بنفسه
فلو بوجه لم تندفع بلاينة (دفعت
الخصومة وان لم يبرهن) لتوافقهما
أن أصل الملك للغائب الا اذا قال
اشترى وو كفى بنفسه وبرهن ولو
صدقه في الشراء لم يؤمر بالتسليم
إلا لا يكون قضاء على الغائب
باقراره وهي بجمية ثم اقتصر
الدرر وغيرها على دعوى الشراء
فقد اتفقوا فلذا قال (ولو ادعى
أنه له غصبه منه فلان الغائب
وبرهن عليه وزعم ذواليد أن
هذا الغائب أو دعته عنده اندفعت
لتوافقهما أن اليد لذلك الرجل
(ولو كان مكان دعوى الغصب
دعوى سرقة لا) تندفع بزعم ذى
اليد ايداع ذلك الغائب استحصانا
بزازية وفي شرح الوهبانية
للسرنبلاى لو اتفقا على الملك
لزيد وكل يدعى الاجارة
منه لم يكن الثاني خصما للاول
على الصحيح ولا مدعى رهن أو شراء
أما المشتري فخصم له ~~ممكن~~
* (فروع) قال المدعى عليه لى
دفع

ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا اه أى لا تدفع وظاهره انها ادعت
سرقة أخيم امع انا قد مناعته أن تقيده دعوى الفعل على ذى اليسد للاستهراز عن دعواه
على غيره فانه لو دفعه ذواليد لواحد مما ذكره برهن تدفع فيجب أن يحتمل على انه ادعت
انه سرق منها مبنيا للجهول ليكون الدعوى على ذى اليسد لكن ينافيه قوالها ان أخاها
أخذ من بيتنا أمل (قوله يهل الى المجلس الثاني) أى بعد أن سأله عنه وعلم انه دفع
كما قد مناه قبل التحكيم (قوله للمدعى تخلف الخ) خلافا لما فى الذخيرة لانه يدعى
الاياداع ولا خلاف على المدعى ح كذا فى الهامش * (فروع) * ادعى نكاح امرأته لها
زوج بشرط مهر الزوج الظاهر جامع الفصولين * السبأهى لا يتصب خصما للمدعى
الارض ملكا أو وقفاً خيرية من الدعوى * الاصل سقوط دعوى الملك المطلق دون المقيد
بسبب درة متقى المستترى ليس بخصم للمدعى متأخر والمرتب جامع الفصولين فى الفصل
الثالث

* (باب دعوى الرجلين) *

لا يخفى عليك أن عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والا فجميع الدعوى لا تكون
الابن اثنين وحيدة لا تكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكر صاحب
الهداية والكفرى أوائل كتاب الدعوى قلت وأصل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا
المقام مقتصرا فى ذلك أثر صاحب الوقاية لتحقيق مناسبة بينها وبين مسائل هذا الباب بحيث
تكون فاتحة لمسائله وان لم تكن منه عزى (قوله حجة خارج) الخارج وذواليد ادعيا
ارثا من واحد وذواليد أولى كفى الشراء هذا اذا ادعى الخارج وذواليد تافى الملك من
جهة واحد فلو ادعيا من جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد بخلاف
ما لو ادعيا من واحد فانه ثمة يقضى لذى اليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق فى
الهداية ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كالحاضر البائعان وبرهنا وأرضا
وأحدهما أسبق تاريخهما والمبيع فى يد أحدهما يحكم للأسبق ٥ فصولين من الثامن
وتمامه فيه (قوله فى ملك مطلق) لأن الخارج هو المدعى والبيعة بينة المدعى بالحديث
قيد الملك بالمطلق استرازا عن المقيد بدعوى الانتاج وعن المقيد بما اذا ادعيا تافى الملك
من واحد وأحدهما قابض وبما اذا ادعيا الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما أسبق فان
فى هذه الصور تقبل بينة ذى اليد بالاجماع كما سيأتى دور * (فروع) * فى الهامش اذا
برهن الخارج وذواليد على نسب صفة قدم ذواليد الا فى مسئلة اثنين فى التزانية الاولى
لو برهن الخارج على أنه ابنه من امرأته وهم احزان وأقام ذواليد بينة أنه ابنه ولم ينسبه
الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذواليد ذميا والخارج مسلما فبرهن المدعى بشهود من
الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سواء برهن بمسائلين أو بكفار ولو برهن الكافر
بمسائلين قدم على المسلم مطلقا أشباه قبيل الوكالة اه (قوله فقط) قيد بقوله فقط لانه لو وقتا

يهل الى المجلس الثاني صفري
* للمدعى تخلف مدعى الايداع
على البيات دور ولا تخلف المدعى
على العلم وتسامه فى التزانية وكل
بقيل أمته فبرهنت أنه أعنتها
قبيل للدفع لاله متقى مالم يحضر
المولى ابن ملك
* (باب دعوى الرجلين) *
(تقديم حجة خارج فى ملك مطلق)
أى لم يذكر له سبب كإمتر (على حجة
ذى اليد ان وقت أحدهما فقط)

باعتبار السابق كما يأتي متناظرا لادسوا لم يوقنا أو وبت أحدهما وحده ولو استوى تاريخهما
فان الخارج أولى فالأعم قول الفرع رجحة الخارج في الملك المطابق أولى الا اذا ارتخا وذو اليد
أسبق سابقا ناني (قوله قال في دعواه هذا العبد الخ) تقدمت المسئلة متناقضين السلم
(قوله تاريخ غيبية) لأن قوله منذ شهر متعلق بغاب فهو قيد للقيمة وقوله منذ سنة متعلق
بماتعلق به قوله لي أي ملك لي منذ سنة فهو قيد للملك وتاريخ له والمتعلق بتاريخ الملك ولا
يوجد من الطرفين (قوله وقال أبو يوسف) ضمهيف (قوله ولو حالة الانفراد) ينبغي
اسقاطها لان الكلام في حالة الانفراد (قوله كذا في جامع الفصولين) ذكره هذا
الفصل السادس عشر حيث قال استحق حجار فطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمستحق
من كم مدة غاب عنك هذا الحجار فقال منذ سنة فبرهن البائع انه ملكه منذ عشر سنين قضى
به للمستحق لانه ارتخ غيبية لا الملك والبائع ارتخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقبه
من جهة فصار كأن المشتري ادعى ملك بائعه بتاريخ عشر سنين غير أن التاريخ لا يعتبر
حالة الانفراد عند أبي حنيفة فيبقي دعوى الملك المطلق فيحكم للمستحق أو قول يقضي به
للمؤرخ عند أبي يوسف لانه يرجع المؤرخ حالة الانفراد اه ملخصا وقد قدمه في التامر
وقال لكن الصحيح والمشهور من مذهبه يعني بأب حنيفة أنه أي تاريخ ذي اليد وحده غير
معتبر بقرينة ذكره غير الدين الرمي في حاشية المنع (قوله ولو برهن خارجا) يعني اذا ادعى
اثنان عينا في يد غيرهما وزعم كل واحد منهما انهما ملكه ولم يذكر اسباب الملك ولا تاريخه
قضى بالعين بينهما المسمى الاولوية وأطلقه فشمّل ما اذا ادعى الوقف في يد ثالث فيقضى
لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ذلك الواقف وتعام يان في
الجهرو فيه بيان أن الغلة مثله وقيد بالبرهان منهما اذ لو برهن أحدهما فقط فانه يقضى
له بالكل فلو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لان المقضى له صار ذا يد بالقضاء
فتقدم بينة الخارج الآخر عليه بجر وعامة فيه (قوله ولو ميتة) أي ولم يؤرخا أو
استوى تاريخهما كما هو في عبارة البحر عن الخلاصة (قوله ولو ولدت) أي الميتة قبل
الموت وظاهر العبارة أنهما ولدت بعده وان كان يتظر هل يقال له ولادة (قوله وعامة في
الخلاصة) هو أنه يرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما برنان من الابن ميراث
أب واحد (قوله وهي ان صدقته) يشمل ما اذا سمعه القاضي أو برهن عليه مدعيه
بعد انكاره له بجر عن الخلاصة (قوله اذ لم تكن الخ) أما ان كانت في يد من كذبه
أو دخل بها فهو أولى ولا يعتبر قوله لان تمكنه من نقلها أو من الدخول بها دليل على سبق
عقد الا أن يقيم الآخر البينة أنه تزوجها قبله فيكون أولى لان العمر يشيقوق الدلالة
زيلاي بقى لو دخل بها أسد هما وهي في بيت الآخر في البحر عن الظهيرية أن صاحب
البيت أولى (قوله هذا اذ لم يؤرخا) وذكره اذا ارتخا واستويا (قوله فان ارتخا) أي
انطرحان مطلقا (قوله فالسابق أحق) أي وان صدقت الآخر وكان ذا يد أو دخل بها

وقال أبو يوسف ذو الوقت أحق
وغرته فيما لو (قال) في دعواه (هذا)

العبد غاب عن منذ شهر وقال

ذو اليد منذ سنة قضى للمدعى

لأن ما ذكره تاريخ غيبية

لا ملك فلم يوجد التاريخ من

الطرفين فقط بينة الخارج

وقال أبو يوسف يقضى للمؤرخ

ولو حالة الانفراد وينبغي أن يقضى

بقوله لانه أوفى وأظهر كذا في

جامع الفصولين وأقره المصنف

(ولو برهن خارجا على شيء قضى

به اهـ ما فان برهنا في) دعوى

(تسكح سقطا) تعذر الجمع لوحية

ولو ميتة قضى به بينهما وعلى كل

نصف المهر ويرثان ميراث زوج

واحد ولو ولدت ثبت النسب

بينهما وعامة في الخلاصة (وهي

لمن صدقته اذ لم تكن في يد من

كذبه ولم يكن دخول) من كذبه

(بها) هذا اذ لم يؤرخا فان ارتخا

قوله فتقضى لكل وقف النصف

هكذا في النسخة المجموع منها

وله في قضى لكل بنصف الوقف

وايجز اهـ مصححه

والواصل كما في الزيلعي أنهم ما اذا تنازعوا في امرأة وبرهنا فان أرخا وتاريخ أحدهما أقدم
كان هو أولى وان لم يؤرخا أو أسنويا فان مع أحدهما قبض كالدخل بها أو نقلها الى
منزله كان هو أولى وان لم يوجد شيء يرجع الى تصديق المرأة اه (قوله فالتاريخ أحق بها)
أي ولا يعتبر ما ذكره من كونها في يده أو دخل بها مع التاريخ لكونه صريحا وهو يفوق
الدلالة من (قوله فلو أرخ أحدهما) أي وصديق الآخر أو كان ذا يد فان لم يوجد أقدم
المؤرخ فالتصديق أو اليد أقوى من التاريخ وعلم بمسألة أن اليد أرجح من التصديق ومن
الدخول فالتواصل كما في البهراّن سبق التاريخ أربع من الكل ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار
ثم تاريخ أحدهما (قوله ولذي اليد) أي لو أرخ أحدهما ولا تخريف فانه الذي اليد
(قوله وعلى ما ترعى الشافعي) أي من أنه يقضي للمؤرخ حالة الانفراد على ذي اليد
ففيه شيء هنا لا مؤرخ وان كان الآخر ذا يد ترجح جانب المؤرخ حالة الانفراد عند أبي
يوسف وقد منع عن الزيلعي انه لو برهن انه تزوجها قبله فهو أولى وسبأني متنا (قوله وان
أقرت من لا حجة له فهي له) قال الشافعي كان عليه ان يقول فان لم تقم بحجة فهي لمن أقرت
له ثم ان برهن الآخر قضى له الخ (قوله من ذي يد) أم لو ادعى الشرا من غير ذي اليد
فسيأني متنا في قوله وان برهن خارجا على ملك مؤرخ الخ (قوله بنصف الثمن) أي الذي
عنده فان ادعى أحدهما أنه اشتراه بمائة والآخر بمائتين أخذ الاول نصفه بخمسين
والآخر بمائة (قوله ما قبضه) أي الثمن (قوله وهو لذي يد) أي المذعي بالفتح قال في
البصري اشكال في عبارة الكتاب هو أن أصل المسئلة مفروض في خارجين تنازعا فيما
في يد ثالث فاذا كان مع أحدهما قبض كان ثابتا تزرع مع خارج فلم تكن المسئلة ثم رأيت
في المراجع ما ينزله من جواز أنه أثبت بالينة قبضه في يده من الزمان وهو الآن
في يد البايع اه الا انه يشك ما ذكره بعده من الذخيرة بأن ثبوت اليد لأحدهما بالمالينة
اه والحق أنهم مسئلة أخرى وان ينبغي افرادها وحاصلها ان خارجا وذا يد ادعى
كل الشرا من ثالث وبرهنا أقدم ذو اليد في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد اه
وقد اشار المصنف الى ذلك حيث ذكر قوله ولذي وقت ولكن كان عليه ان يقدمه على قوله
ولذي يد لانه من تمة المسئلة الاولى ويكون قوله ولذي استئناف مسئلة أخرى (قرع)
سئل في شاب امر ذكره خدمة من هو في خدمته المعنى هو اعلم به أنه وحقيقته فخرج من
عنده فاتهم انه عمد الى بيته وكسره في حال غيبته واخذ منه كذا مبلغ سمعاه وقامت اماره
عليه بأن غرضه منه استبقاؤه واستقراره في يده على ما توطأ هل يسمع القاذي والحالة
هذه عليه دعواه ويقبل شهادته من هو متعبد بخدمته واكاه وشربه من طعامه وصرفته
والحال انه معروف بحب الغلمان الجواب ولكم فسمع الجنان الجواب قد سبق لشيوخ
الاسلام ابي السعود الامادي رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأن يحرم على القاضي
مهاجم مثل هذه الدعوى مع الا بأن مثل هذه الحيلة معهود فيا بين القبرة واحدة لا فاتهم فيما

بين الناس مشتهرة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيم الابد للحكام ان لا يصغروا الى مثل هذه
الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لثل ذلك القهر المنفرد وبذلك أفتى صاحب
تنوير الابصار لا تتشاور ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب
الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويريد ذلك بعد شهادة من به شأنه
يتعشى وبغداية تغدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى اعلم فتاوى خيرية ومباركة المصنف في فتاواه بعد
ذكر فتوى ابي السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالفسق وحب الظلم والتبيل
لا تسمع دعواه ولا يلتفت القاضي لها وان كان معروفا بالصالح والصلاح فلا تسمعها والله
تعالى اعلم (قوله فقط) أقول التاريخ في الملك المطلق لا هبة من طرف واحد بخلافه في
الملك بسبب كاهوم معروف قاله الشيخ والذي مدنف (قوله والشراء أحق من هبة) اي لو برهن
خارجا على ذي يد احدهما على الشراء منه والاستعانة على الهبة منه كان الشراء اولى
لانه أقوى لكونه معاوضة من البائنين ولانه يشهد الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف
على القبض فالواحد احدهما ازيد والمسئلة بجهاها يقضى للفراغ أو للاسابق تاريخا وان
ارتخت احدهما فلا ترجيح ولو كل منهما ازيد فهو لهما اول الاسبق تاريخا كدعوى ملك
مطلق وأطلق في الهبة وهي مقيدة بالتسليم وبأن لا يكون بهوض والا كانت بيعا وأشار
الى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين للاسبق تاريخا في التبرع ولا ترجيح للصدقة بالازوم
لانه يظهر في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون
لازمة كهبة محرم والصدقة قد لا تلزم بان كانت لغنى اه مخلصا من البهروفيه ولم ار حكم
الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض
وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة وردده المقدسي بأن الاولى تقديم الهبة لكونها مشروعة
(قوله ولو ارتخت احدهما) اي احدهما البينتين (قوله ولو اختلف المملكت استويا)
لان كلاهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا التمس
لاحتميا بهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى وفي البهر لو ادعى الشراء من رجل
وآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من ابيه والرابع الصدقة من آخر قضى
بينهم ارباعا لانهم يتلقون الملك من ملكهم فيحصل كأنهم حضروا وأقاموا البيعة على
الملك المطلق اه (قوله وهذا) اي استواءهما فيم اختلف المملكت وكذا لو كانت العين
في ايديهما ولم يسبق تاريخ احدهما فانما يستويان كما قدمناه (قوله فيم لا يتقسم)
كالعبد والداية (قوله لان الاستحقاق الخ) جواب عما قاله في الاممادية من أن الصحيح
انهم سواء لان الشيوخ الطائري لا يتقسم الهبة والصدقة ويتقسم الرهن اه واقتره
في البهر وصدور الشريعة قال المصنف نقلا عن الدرر معدة صورة الاستحقاق من أمثلة
الشيوخ الطائري غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين فان الاستحقاق اذا ظهر

ان وقت احدهما فقط (الحال
انه لا يداهما) وان لم يوقنا فقدمت
أن لكل نصفه بنصف الثمن
(والشراء أحق من هبة وصدقة)
ورهن ولو مع قبض وهذا (ان لم
يؤثرنا فلو ارتسا واتخذ المملكت
فلا سبق أحق) اقوته (ولو ارتخت
احدهما فقط فاقوت رتبة اولى)
ولو اختلف المملكت استويا وهذا
فيما لا يتقسم اتفاقا واختلاف
التصحيح فيما يتقسم كالدائر
والاصح أن السكك للمدعي الشراء
لان الاستحقاق من قبيل الشيوخ
المقارن

بالبينة كان مستند الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها الاطراف علمها اه اى وحيت كان
من قبيل المقارن وهو يبطل الهبة اجماعا بقدر مدعى الشراء بالبرهان فيكون أولى (قوله
لا الطارى) لان الشيوع العارضى لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن (قوله ورجع
هى) اى على الزوج (قوله وهو نصف الثمن) كالرجوع ببعض (قوله لمانتر) اى من
تقريب الصفة (قوله فان سبق تاريخ أحدهما) لكن بشرط في الشهادة انه اشترى من
فلان وهو يملكها كفاي دعوى الحامدية عن البهر من يانتر اذ لا اكمل كذا في الهامش
(قوله مطلقا للجامع) اى جامع الفصولين في قوله لو اجمع نكاح وهبة ~~في~~ ^{في} أن يعمل
بالبينتين لو استويا بأن تكون منكوبة هذا وهبة الاخر بأن يمه أتمه المنكوبة
فيمضي ان لا تبطل بينة الهبة من كذب المؤمن وحمله على الصلاح وكذا الصدقة
مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه قال مولانا في بخره وقد كتبت في حاشيته انه وهم
لانه فهم ان المراد انهما تنازعا في امة أحدهما ادعى انهما مملكتا الهبة والاخر انه تزوجها
وليس مرادهم ذلك وانما المراد من النكاح المهر كما عبر في الكتاب وتماه في المنع (قوله
نعم الخ) ~~نعم الخ~~ وهذا في الجامع بمثلنا كما علمت وقال في البهر ولم ادر صريحا (قوله معه)
الفهمير اجمع للقبض (قوله أقوى من الرهن) هذا اذا كانت في ثلاث س (قوله
استويا) بحث فيه العمادى بأن الشيوع الطارى يفسد الرهن فينبغي أن يقضى بالكل
لمدعى الشراء لان مدعى الرهن أثبت رهنه فاسد فلا تقبل بيته فصار كأنه مدعى الشراء
انفر دبا فامة البينة وتماه في البهر قلت وعلى ما تضمن أن الاستهقاق من الشيوع المقارن
ينبغي أن يقضى بمدعى الشراء بالاولى فالحكم بالاستهوا على كل من القولين مشكل
فليتأمل (قوله غير ذي يد) قيد به لان دعواهما الشراء من صاحب اليد قدم في صدر
الباب من (قوله على ملك مؤرخ) قيد بالملك لانه لو اقامها على انما في يده من ذنبتين
ولم يشهدوا انما له قضى به للمدعى لانهم شهدت باليد لا بالملك بخر (قوله فالسابق أحق)
لانه أثبت انه أول المسالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلقى الاخر منه من قبيل
بالتاريخ منهم لانه اذ لم يؤرخا واستويا فهي بينهما في المسكتين الاولين وان سبقت
احدهما فالسابقة أولى فيهما وان أرخت احدهما فقط فهي الاحق في الثانية لا الاولى
واما في الثانية فالخارج أولى في الصور الثلاث وتماه في البخر (قوله منفق) صوابه
النصب على الحال من فاعل برهننا ح (قوله أو مختلف) اى تاريخهما باقاني وان ادعى
الشراء كل واحد منهما من رجل آخر فاقام أحدهما بينة بأنه اشتراه من فلان وهو يملكها
واقام آخر البينة بأنه اشتراه من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى به بينهما وان
وقتا فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يعتبر التاريخ وان أرخت
احدهما دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لاحدهما قبض فالآخر أولى وان
كان البائمان ادعىا ولا أحدهما يدقانه يقضى للخارج منهما قاضيان كذا في الهامش

لا الطارى هبة الدور (والشراء
والمهر سواء) فينصف وترجع
هى ينصف القيمة وهو ينصف
المن أو ينسخ المامتر (هذا اذ لم
يؤرخا أو أرختا واستويا
تاريخهما فان سبق تاريخ
أحدهما كان أحق) قيد بالشراء
لان النكاح أحق من هبة أو رهن
أو صدقة عمادية والمراد من
النكاح المهر كما حذر في البهر
مطلقا للجامع نعم يستوى النكاح
والشراء لو تنازعا في الامه من رجل
واحد ولا صريح فتكون ملكا له
منكوبة الاخر فتدبر (ورهن
مع قبض أحق من هبة بلا عوض
معه) استهوا ناولوبه فهي أحق
لانما يبيع انتهاه والبيع ولو بوجه
أقوى من الرهن ولو العين معها
استويا مالم يؤرخا وأحدهما سبق
(وان برهن خارجان على ملك
مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد)
غير ذي يد (أو برهن) خارج على
ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ
أقدم فالسابق أحق وان برهننا
على شراء منفق تاريخهما) أو
مختلف

(قوله عني) ومثله في الزباني تبعه للسكافي وادعى في البحر أنه سهو وأنه يقدم الاسبق كما في دعوى الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا وورده الرمي بأنه هو الساهي فان في المسئلة اختلاف الرواية ففي جامع الفصولين لو برهننا على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما أسبق اختلفت الروايات في الكتب فاذا ذكر في الهداية يشير الى أنه لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على أن الاسبق أولى ثم يرجع صاحب جامع الفصولين الاقول اه ملخصا قلت وفي نور العين عن قاضي خن ان دعيا شرا من اثنين بقضى به بينهما نصفين وان أرتخا وأحدهما أسبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر التاريخ يعني بينهما وان أرتخ أحدهما فقط بقضى به بينهما نصفين وفاقا فلولا أحدهما يدل فان خارج أولى ثم قال في نور العين في المبسوط يؤيد ما في قاضي خن أنه ظاهر الرواية وما في الهداية اختصارا قول محمد ثم قال ودليل ما في المبسوط وقاضي خن وهو أن الاسبق تاريخا يصيب الملك الى نفسه في زمان لا يتنازع غيره أقوى من دليل ما في الهداية وهو أنهم ما يثبتان الملك لباثعها فكأنهم ما حضروا دعيا الملك بالتاريخ ووجه قوة الاقول غير خاف على من تأمل اه وكذا بحث في دليل ما في الهداية في الحواشي السعدية فراجعها وبه علم أن تقييد المصنف باتفاق التاريخ مبني على ظاهر الرواية فهو أولى مما فعله الشارح وان وافق السكافي والهداية وأما الحكم عليه بالسهو وكما في البحر فما لا ينبغي (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشراء منه صاحب زباني (قوله استويا) لانهم ما في الاولى يثبتان الملك لباثعها ما فكانهم ما حضروا ولو وقت أحدهما فتوقيته لا يدل على تقدم الملك لجواز أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحدا لانهم ما اتفقا على أن الملك لا يتلقى الا من جهته فاذا اثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يبين انه تقدمه شرا غيره بغير ثم قال واذا استويا في مسألة الكتاب بقضى به بينهما نصفين ثم يخبر كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك اه (قوله ملك باثعه) بأن يشهدوا انه اشتراهما من فلان وهو يملكها بغير (قوله أو برهننا) أي الخارج وذو اليد وفي البحر أطلقه فتشمل ما اذا أرتخا واستوى تاريخهما أو سبق أو لم يؤرخا أصلا أو أرتخت أحدهما فلا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الا من أرتخ تاريخا مستقيلا بأن لم يوافق من المتدعي وقت ذى اليد ووافق وقت الخارج فيختم ذمهم بالخارج ولو خالف سببه الوقتين اغت البينتان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذى اليد على ما كان كذا في رواية وهو بينهما ما نصفين في رواية كذا في جامع الفصولين وفيه برهن الخارج أن هذه أمته وولدت هذا الحق في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم بهم بالمدعى لانهم ما اذعيا في الامة ملكا مطلقا فيقضى به اليه مدعى ثم يستحق الحق بهما اه وبه سببنا ظاهر أن ذا اليد انما يقدم في دعوى النتائج على الخارج اذ المينازع في الام مالوتنازع في ملك مطلق وشهدوا به ونتاج ولدها فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها اه (قوله كالنتائج) هو

عني وكل يدعى الشراء
(من) رجل آخر أو وقت
أحدهما فقط استويا ان تعدد
البائع وان اتحد فذو الوقت أحق
ثم لا بد من ذكر المدعى وشهده
ما يقيم ملك باثعه ان لم يكن المبيع
في يد البائع ولو شهدوا بيده
فقولان بزازية (فان برهن خارج
على الملك وذو اليد على الشراء
منه أو برهننا على سبب ملك لا يتكرر
كالنتائج) وما في معناه كسبح
لا يعباد وغزل قطن (وحلب ابن
بجر مصوف) ونحوها ولو عند
بائعه درر (فدو اليد أحق) من
الخارج اجماعا

الاذا ادعى الخارج عليه فضلا عن كونه أوديعه أو إجارة ٦٧٧ ونحوها في رواية دورا وكان سبيبا يستكرز

كسناه وغرس ونسج خز وزرع بر
ونحوه أو أشكل على أهل الخبرة
فهو للخارج لانه الاصل وانما عدلنا
عنه بجوهر التنازع (وان برهن
كل من الخارجين أو ذوى الايدي
أو الخارج وذى اليد عني (على
الشرا من الآخر لا وقت سقطا
وترك المال) المدعى به (في يد من
معه) وقال محمد يقضى للخارج
قلنا الاقدام على الشراء اقرار منه
بالمالك ولو أثبتا قبضتهما اترنا انفاها
دور (ولا يرجع بزيادة عدد الشهود)
فان الترجيح عندنا بقوة الدليل
لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل
بقوله (فلا أقام احد المدعين
شاهدين والآخر أربعة فهم
سواء) في ذلك (وكذا لا ترجح بزيادة
العدالة) لان الاعتبار اصل العدالة
اذ لا حد للعدلية (دار في يد آخر
ادعى رجل نصفها وآخر كلها وبرهنا
فلا قول ربعها والباقى لا أثر
بطريق المنازعة) وهو أن النصف
سالم المدعى الكل بلا منازعة ثم
استوت منازعتهم في النصف
الاثر في نصف (وقال الثالث
ولباقي لنا بطريق العول) لان
في المسئلة كلا ونصفها فالمسئلة من
اثنين وعول الى ثلاثة واعلم أن
أنواع القسمة أربعة هي ما يقسم
بطريق العول اجماعا وهو عيان
ميراث وديون ووصية

ولادة الحيوان من نبت عند البناء للمعهول ولدت ووضعت كما في المغرب والمراد
ولادته في ملكه أو في ملك بانه أو مورثه وبيانه في البحر (قوله فعلا) أي وان لم يدع
الخارج التنازع تأمل (قوله في رواية) الاولى أن يقول في قول كما في الشريعة لانية (قوله
دور) اقتصر عليها الزيلعي وصاحب البحر وشراح الهداية ويؤيده ما كتبناه فيما يأتي
تحت قول المصنف فلولم يورثا قضى به الذي البد قال الزيلعي بعد تعديل تقديم ذى اليد
في دعوى التنازع بأن البد لا تدل على أولية الملك فكان مساويا للخارج فيها باثباتها
يندفع الخارج ويثبت ذى اليد مقبولة للدفع ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفهل على
ذى اليد حيث تكون بينته أرجح وان ادعى ذوا اليد التنازع لانه في هذه أكتراثنا
لا ثباتها ما هو غير ثابت أصلا مخلصا وبسببنا أيضا اذا تنازعا في الام كما زعموا اذا
ادعى الخارج اعتناقا مسع التنازع وبيانه في البحر (قوله ونسج خز) قال في الكفاية
انظر اسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خز اقبل هو نسج فاذا اقبل يعزل مرة ثانية ثم ينسج
اه عزى كذا في الهامش (قوله بجوهر التنازع) هو ما روى جابر بن عبد الله رضي الله
عنه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل وأقام البيينة أن ناقة تخبث عنده وأقام الذي هي في
يده البيينة أن ناقة تخبثا فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهذا
حديث صحيح مشهور فصارت مسألة التنازع مخصوصة بحر (قوله من الآخر) أي من
خمس الآخر (قوله بالا وقت) فلو وقتنا يقضى لذي الوقت الآخر بحر (قوله وقال
محمد يقضى للخارج) لان العمل به ما يمكن فيه عمل كانه اشترى ذوا اليد من الآخر وقبض
ثم باع وبقيته في البحر (قوله بالمسئلة) فصار كأنهم ما تنازعوا على الاقرارين وفيه التنازع
بالاجماع كذا هنا (قوله تهما ترنا) لان الجمع غير ممكن بحر وهذا في غير العقار وبيانه في البحر
أيضا (قوله فهم مساو في ذلك) قال شيخنا شيخنا ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا لم يوصل الى
حد التواتر فانه حينئذ يقيده الملم فلا ينبغي أن يجهل كالبنايب الآخر اه أقول ظاهر ما في
الشمعي والزيلعي يقيد ذلك حيث قال ولنا أن شهادة كل شاهدين على نامة كما في حالة
الانفراد والترجيح لا يقع بكثرة العمل بل بقوتها بان يكون أحدهما متواترا والآخر
أحادا أو يكون أحدهما مفسرا والآخر مجمل فمسترجح المفسر على المجمل والمتواتر على
الاحاد اه بيري (قوله بطريق المنازعة) اعلم أن أبا حنيفة رحمه الله اعتبر في هذه المسئلة
طريق المنازعة وهو أن النصف سالم للمدعى الكل بلا منازعة فيبقى النصف الآخر وفيه
منازعة على السواء فينصف فلصاحب الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع
وهما اعتبارا بطريق العول والمضاربة وانما سمي بهذا لان في المسئلة كلا ونصفها فالمسئلة
من اثنين وعول الى ثلاثة فله صاحب الكل سهمان وصاحب النصف سهم هذا هو العول
وأما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حصته فصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة
فيضرب الثلثان في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار

وبطريق المنازعة عنده والعول
عندهما وهو ثلاث مسائل مسئلة
الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله
او بعبد بعينه ولا تخير نصف ذلك
وبطريق العول عنده والمنازعة
عندهما وهو خمس كجاسطة
الزباني والعيني وتماه في البهر
والاصل عنده ان القسم متى
وجبت لحق ثابت في عين او ذمة
ثانعا فعولية او مبرزا ولا حدهما
شائعا ولا تخير في الكل فمنازعة
وعندهما متى ثباته على الشيوع
فعولية والافنازعة فليحفظ ولو
الدار في ايديهما فهي للثاني نصف
لانا القضاء ونصف به لانه خارج
ولو في يد ثلاثة وادعى اقدمهم كلها
واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا
قسمت عنده بالمنازعة وعندهما
بالعول ويانه في الكافي ولو برهنوا
على نتائج دابة في ايديهم ما او
احدهما او غيرهما (وارتخاضني
لمن وافق سنهاتاريخه) بشهادة
الظاهر (فالو لم يورث خاضعي به الذي
اليد ولهما ان في ايديهما او في يد
ثالث وان لم يوافقهما) بأن خالف
او اشكل (فلهما ان كانت في ايديهما
او كانا خارجين فان في يد احدهما
قضى به اليه) هو الاصح قلت وهذا
اولي مما وقع في الكنز والدرر والماتني
قبصر (برهن احدا الظاهرين
على الغصب)

فحصل ثلث الدالان ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة
معناه ثلث الستة وهو اثنان من (قوله ومحابة) الوصية بالمحابة اذا اوصى بأن يباع العبد
الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بألفي درهم واوصى لا تخير ان يباع العبد
الذي يساوي ألفي درهم بألف درهم حتى حصلت المحابة له ما بألفي درهم كان الثلث
بينهما بطريق العول والوصية بالدرهم المرسلة اذا اوصى لرجل بألف ولا تخير بالعين
كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالعتق اذا اوصى بأن يعتق من هذا العبد نصفه
واوصى بأن يعتق من هذا الاخر ثلثه يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من
كل واحد منهما حصته من السعاية اهـ ح كذا في الهامش وفيه مدبر حتى على هذا
الوجه ودفعت القيمة الى اولياء الجناية كانت القيمة بينهما بطريق العول وانما ما يقسم
بطريق المنازعة عندهم مسئلة واحدة ذكرها في الجامع فصولي باع عبدا من رجل بألف
درهم وفصولي آخر باع نصفه من آخر بمخمسة مائة فأجاز المولى البيهين جميعا يبيع
المشتريان فاذا اختار الاختار اخذ بطريق المنازعة ثلاثة ارباعه لمشتري الكل ورابعة
لمشتري النصف عندهم جميعا وفي الجوع عبد دفعة عين رجل وقتل آخر خطا فدفعت
بهما يقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثاه لولي القاتل وثلثه لآخر بجر اهـ قال
المؤلف رحمه الله واسقط ابن وديان الوصية بالعتق وبها تم الثمان (قوله لانه خارج) لان
مدعى النصف تنصرف دعواه الى ما في يده ولا يدعي شيئا مما في يد صاحبه (قوله ويانه في
الكافي) ذكره في غرر الافكار فراجع (قوله ولو برهنوا) يتصور هذا بان رأى الشاهدان
انه ارتفع من ابن اثني كانت في ملكه واخران رأيا انه ارتفع من ابن اثني في ملك آخر فحصل
الشهادة للفرعين بجر من الخلاصة وقدمنا انه لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الامن ارجح
تاريخا مستحيلا لا خفتا مل (قوله لذي اليد) هذا قيد لما اذا ادعى كل منهما النتائج فقط
اذ لو ادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالغصب والاجارة والعارية فيبينة الخارج اولى
لانها اكثر اثباتا لاثباتها الفعل على ذي اليد كما في البهر عن الزباني ونقله في نور العين عن
الذخيرة على خلاف ما في المبسوط وقال الظاهر ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما
في الخلاصة عن كتاب الولا خطوا هر زاده ان ذا اليد اذا ادعى النتائج وادعى الخارج انه
ملكه غصبه منه ذوا اليد او ادعاه له او اعاره منه كانت بينة الخارج اولى وانما ترجح بينة
ذو اليد على النتائج اذ لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد اذ لو ادعى فعلا كان شرا وغير
ذلك فيبينة الخارج اولى لانها اكثر اثباتا لانها ثابتت الفعل عليه اهـ وانظر ايضا
ما كتبه في قريبا بنحو ورقة (قوله مما وقع في الكنز) حيث قال وان اشكل فلهم الان
قوله وان لم يوافقهما اعم من قول الكنز وكذا قول الكنز فلهم ما يقيد بما اذا لم تكن في يد
احدهما وعبارة الماتني والفرر وان اشكل فلهم ما وان خالفهم ما بطل قال الشارح في
شرح الماتني في قضى لذي اليد قضاء مترك كذا استناره في الهداية والكافي قلت لكن الاصح

أنه كالمشكل كما جزم به في التخيير والدرر والبصر وغيرها فليحفظ اه قلت نقل الشربلالي
عن كافي الحاشية أن الأول هو الصحيح للتيقن بكذب البينتين فيترك في يد ذي اليد وقال
ويحصل اختلاف التصحيح (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ وصوابه على الغصب من
يده أي من يد أحد الخارجين قال الزبلي والمخبر عنه إذا كان عين في يد رجل فأقام رجلان
عليه البينة أحدهما بالغصب منه والآخر بالوديعة استوت دعواهما حتى يقضي بها
بينهم ما نصنفين لأن الوديعة تصير غصبا بالاجحود حتى يجب عليه الضمان بدني والظاهر أنه
أراد على الغصب الناشئ من زيد فزيده هو الغاصب فمن استصده له الغصب بل ابتدائية
تأمل (قوله الشهادة) فيسأل من الشاهد إذا طعن الخصم بالرق لا أن لم يطعن فلا يقبل
قوله أنا حر بالنسبة إليهم ما لم يبرهن وإذا قذف ثم زعم أن المقذوف عبد لا يهد حتى يثبت
المقذوف حرته بالجملة وكذا لو قطع يد إنسان وكذا لو قتله خطأ وزعمت العاقلة أن المقذوف
عبد (قوله والدية) الثلاث بمعنى واحد في المال (قوله واللابس للثوب) قال الشيخ
قاسم فقهني له قضا ترك الاستسقاء حتى لو أقام الآخر البينة بعد ذلك يقضي له
شربلالية (قوله ومن في السرج) نقل الناطق هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية
هي بينهما نصفين أقول سكن في الهداية والمالقي مثل ما في المتن فتنبه بخلاف ما إذا كانا
راكبين في السرج فانها بينهما قول واحد كما في الغاية ويؤخذ منه اشتراكهما إذا لم
تكن مسرجة شربلالية (قوله وذو جملها أولى من عاق كوزه) احترامهما لو كان له
بعض جملها إذ لو كان لأحدهما من والاخر مائة من كانت بينهما كما في التبيين (قوله
لا هديته) يقال له بالتركي محقق سعيدية (قوله بخلاف جالسي دار) كذا قال في العناية
ويخالفه ما في البندائع لو أديع دارا وأحدهما ساكن فيها فهي للساكن وكذلك لو كان
أحدهما أحدث فيها شيئا من بناء أو حفر فهي له وإن لم يكن شيء من ذلك ولكن أحدهما
داخل فيها والاخر خارج عنها فهي بينهما وكذا لو كانا جميعا فيها إلا أن السد على العقار
لا يثبت بالسكون فيها وانما يثبت بالتصرف اه (تنبيه) قال في البندائع كل موضع
قضي بالمالك لأحدهما لكون المذعي في يده يجب عليه الإتيان لصاحبه إذا طلب فإن نكل
قضي عليه به شربلالية (قوله وهنا علم) أي في الجالوس على البساط والاولى وهذا قال
الزبلي وكذا إذا كانا جالسين عليه فهو بينهما بخلاف ما إذا كانا جالسين في دار وتنازعا
فيها حيث لا يحكم لهما به الا احتمال أنهما في يد غيرهما وهنا علم أنه ليس في يد غيرهما اه
(قوله لمن جذوعه عليه) ولو كان لأحدهما جذع أو جذعان دون الثلاثة والآخر
عليه ثلاثة جذع أو أكثر ذكر في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب
مادون الثلاثة موضع جذعه قال وهذا استحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر
وقال أبو يوسف إن القياس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رضي الله
تعالى عنه يقول أو لا ثم رجع إلى الاستحسان فاضحان في دعوى الحائط والطريق وبه

من زيد (والاخر على الوديعة)
منه (استويا) لأنهما بالجد نصير
غصبا (الناس احرار) بيليان
(الآقي) اربع (الشهادة
والحدود والقصاص والقتل)
كذا في نسخة المصنف وفي نسخة
والعقل وعبرة الاشياء الدية
وحديث (فأودعني على مجهول
الحال) احترام لا أنه عبده فأفكر
وقال أنا حر الأصل فالقول له
لتمسكه بالأصل (واللابس للثوب
أحق من أخذ الكم والراكب)
أحق (من أخذ اللجام ومن في
السرج من ردفه وذو جملها من
عاق كوزه بها) لأنه أكثر تصرفا
(والجاس على البساط والمتعلق
به سواء) كجالس به وراكب سرج
(من معه ثوب وطرفه مع الآخر
لا هديته) أي طرزه القبر المنسوجة
لأنها ليست بثوب (بخلاف جالسي
دار تنازعا فيها) حيث لا يقضي
لهم الاحتمال أنهم في يد غيرهما
وهنا علم أنه ليس في يد غيرهما عيني
(الحائطان جذوعه عليه)

أفق الحامدي وإذا لم نعلم به فعل صاحب الخشبة عبارة موضوعة كما في الحامدية يعني
ما تحتها من أصل قل إلى الأعلى عما شأنه أن نكتفي به الخشبة كما ظهر في سائر النسخ ثم قال
وفي البرازية بدار مشترك بين اثنين لا حدهما عليه حوله لا سخر أن يضع عليه مثل صاحبه
أن كان الحائط يحتمل والايقال لذي الجذوع أن شئت فارفعها المستوي صاحبك وإن
شئت سقط بقدر ما يمكن يحمل الشريك اهـ ملحوظ في البرازية أيضا جدار بينهما أراد
أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو فرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع
الأذا كان في القديم اهـ حامدية وأفق فيها بخلافه نقل عن العمادية قراجهما (قوله)
أو متصل به اتصال تربيع ثم في اتصال التربيع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية
الطحاوي يكفي وهذا أظهر وإن كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام
البينة قضى اهـ ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة حامدية كذا في العمادية وإن
كأن كذا الاتصال اتصال تربيع أو اتصال مجاورة يقضى بينهما وإن كان لأحدهما تربيع
وللاخر ملازمة يقضى لصاحب التربيع وإن كان لأحدهما تربيع ولا سخر عليه
جذوع فصاحب الاتصال أولى وصاحب الجذوع أولى من اتصال الملازمة ثم في اتصال
التربيع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا أظهر وإن كان
في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى له ولو أقام أحدهما
البينة قضى له خلاصة وبرازية كذا بخط من لا على (قوله في لبنات الا سخر) انظر ما في
الزيات عن الكرخي وقد أشبع الكلام هذا رحمه الله (قوله أو نقب) أي بأن نقب
وأدخلت الخشبة وهذا فيما لو كان من خشب (قوله أو هرادي) الهراذي جمع هردي
قصبات تضم ملوية بطافات من أقلام يرسل عليهم قضبان الكرم كذا في الهامش وفي
منهوات العزيمة الهردية بضم الهاء وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء
المشددة والهرادي بفتح الهاء وكسر الدال اهـ (قوله ولو لأحدهما جذوع) قال من لا
على وإن كانت جذوع أحدهما أقل وجذوع الاخر على طبقة وتنازع في الحائط
فانه لصاحب الأسفل أسبق يده ولا ترفع جذوع الأعلى عمادية في الفصل الخامس
والثلاثين ومثله في الفصولين (قوله واجارة) أي اجارة داره (قوله اشباه من أحكام
الساقط لا يعود) رجل استأذن جارا له في وضع جذوع له على حائط الجدار أو في حفر
سرداب تحت داره فاذن له في ذلك ففعل ثم إن الجار باع داره فطالب المشتري برفع الجذوع
والسرداب كأن له ذلك الا إذا البائع شرط في البيع ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري
أن يطلب ذلك فاضيجان من باب ما يدخل في البيع تبعا من الفصل الاقل ومثله في البرازية
من القسمة وفي الاشياء من العارية وراجع السبعة أسجد بحثه من لا على والمثله ستأتي
في العارية (قوله في حق ساحتها) إذا لم يملك قدر الانصباء منية الملقى (قوله كالأريق)
الاريق يقسم على عدد الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك إذا لم يملك قدر الانصباء وفي

أو متصل به اتصال تربيع) بان
تدخل انصاف لبناته في لبنات
الاخر ولو من خشب فبان تكون
الخشبة من كبة في الاخرى لدلائله
على انها بنيتا معا ولذا سمي بذلك
لانه حينئذ يبنى مر بها (المان له)
اتصال ملازمة أو نقب وإدخال
او (هرادي) كقصب وطبق موضع
على الجذوع (بل) يكون (بين
الجدارين لو تنازعا) به ولا يخص
صاحب الهراذي بل صاحب
السرداب الواحد اسحق منه ثانية
ولو لأحدهما جذوع ولا سخر
نصال فلذي الاتصال وللاخر
حق الوضع وقيل لذي الجذوع
ملتي وقامه في العيني وغيره واما
حق المطالبة برفع جذوع وضعت
تعديا فلا يسقط بآراء ولا صلح
وعفو وببيع واجارة اشباه من
احكام الساقط لا يعود فليحفظ
(وذويت من دار) فيها بيوت كثيرة
(كذي بيوت) منها (في حق
ساحتها) فهي بينهما انصبابين
كالأريق

قوله ثم في اتصال التربيع الخ هو مكرر
مع ما في صدر القول اهـ مصححه

الشرب حتى جهل قدر الانصباء يقسم على عدد الاملاك لا الروس منته (فرع)
الساباط اذا كان على حائط انسان فانهم الحائط ذكر صاحب الكتاب أن حمل الساباط
وتعليقه على صاحب الحائط لان حمله مستحق عليه وبه كان يفتى أبو بكر الخوارزمي
ويريد به أنه يملك مطالبته ببناء الحائط اه من الفصل الثالث من كتاب الحيطان انما
ابن قلاوون اه من مراد صاحب الحيطان وقوله ويريد به الخ أي بقوله لان حمله الخ كذا
ظهر لي قدأمل وانظر ما كتبناه في متفرقات القضاء (قوله بخلاف الشرب) دار فمها
عشرة أيات لرجل ويبيت واحد لرجل تنازعا في الساحة أو ثوب في يد رجل وطرف منه
في يد آخر تنازعا فيه فذلك بينهم نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كالأعتبار بفضل الشهود
لبطلان الترجيح بكثرة الأدلة بزيادة من الفصل الثالث عشر وبه علم أن ذلك حيث جهل
أصل الملك أما لو علم كالأول كانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم مات عن أولاد فقاموا
البیوت منها فالساحة بينهم على قدر البيوت (قوله بقدر سقيا) فهو كثره الاراضي
تكثر الحاجة اليه فتمت قدر بقدر الاراضي بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف
باختلاف الاملاك كالمرو في الطريق زيلعي واعلم أن القسمة على الروس في الساحة
والشقة وأجرة القسام والنواب أي الهوائية المأخوذة ظلموا والمساكن وما يرى من
المركب خوف الفرق والطريق كذا يحفظ الشيخ شاهين أبو السعود (قوله أي الخوارزمي)
كذا في الدرر والمخ وعبارة الهداية والزيلعي كغيره ما قيد أنهما ذويد وفي النص وابن
ادعي كل منهما انه له وفي يده ذكر محمد في الاصل أن على من حمل منهما البينة والا فاليمين
اذ كل منهما مقرب توجه الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فأوبرهن أحدهما حكمه
بالدعوى بصيرته عليه والا آخر مدعى ولوربها جهل المدعى في يدهما اتساوياً في
أثبتت اليد وفي دعوى الملك في العقار لا تسمع الا على ذي اليد ودعوى اليد تقبل على
غير ذي اليد لو نازعه ذلك الغير في اليد فحمل مدعى اليد تصدقوا وتعدى الملك تساهلا
وفي الكفاية وذكر القرطبي فان طالب كل واحد يمين صاحبه ما هي في يده حلف كل واحد
منهما ما هي في يد صاحبه على البتات فان ساهل فاحلف باليد له او يرى كل من دعوى صاحبه
وتوقف الدار الى أن يظهر الحال فان تكلا قضى لكل بالنصف الذي في يد صاحبه وان نكل
أحدهما ما قضى عليه بكلها للصانف نصفها الذي كان في يده ونصفها الذي كان في يد صاحبه
بنكوله وان كانت الدار في يد ثالث لم تنزع من يده لان تكوله ليس بحجة في حق الثالث اه فم
أن الخوارزمي قيد اتفاقه فالاولى حذفه (قوله قضى به) لا يقال الاقرار بالرق من المضار
فلا يعتبر من الصبي لانه قول لم يثبت بقوله بل بدعوى ذي اليد لعدم المعارض ولا نسلم أنه
من المضار لا مكان التدارك بعد دعوى الحرية ولا يقال الاصل في الادعى الحرية فلا
تقبل الدعوى بلا بينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالتقيط لا يقبل قول الملتقط
أنه عبده وان كان في يده لانه قول اذا اعترض على الاصل دليل خلافه بطل وثبوت اليد
دليل الملك ولا نسلم أن التقيط اذا عبر عن نفسه وأقر بالرق يخالفه في الحكم وان لم يعبر

(بخلاف الشرب) اذا تنازعا
ففيه (فانه يقدر بالارض) بقدر
سقيها (برهنا) أي الخوارزمي (على
يد) لكل منهما (في أرض قضى
بيدهما) فتمت نصف (ولو برهن عليه)
أي على اليد (أحدهما أو كان
تصرف فيما) بأن لبن أو بني (قضى
بيده) لوجود تصرفه (أدعى الملك
في الحال وشهد الشهود أن هذا
العين كان ملكه تقبل) لأن ما ثبت
في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد
الزبل دور (صبي يعبر عن نفسه)
أي يعقل ما يقول (قال أنا حر
فأقول له) لانه في يده نفسه كالبغ
(فان قال أنا عبد فلان) الغير ذي
اليد (قضى به لذي اليد) كمن
لا يعبر عن نفسه لاقراره بعد يده
(فلو كسروا ذي الحرية تسمع مع
البرهان) لما تقرر أن التناقض في
دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى

* (باب دعوى النسب) *

الدعوة نوهان دعوة استبعاد وهو
أن يكون أصل العلق في ملك
المتدعي ودعوة تحرير وهو بخلافه
والأول أقوى لسببه واستنادها
لوقت العلق واقتصار دعوة
النهر يرعى الحمال وسبقه
(مصلحة ولد لاقل من ستة أشهر
منذ بيعت فادعاء) البايع (ثبت
نسبه) منه استحصانا لعلوقها في
ملكه ومعنى النسب على الخفاء
فيه في التناقض (و) إذا جعت
استغلت (مصارى أم ولد
فيمنع البيع ويرد الثمن و)
اكن (إذا ادعاء المشتري قبله ثبت)
نسبه (منه) لوجود ملكه وأثبتها
بإقراره وقيل يحمل على أنه تكلفها
واستولاهن اشتراها (ولو ادعاء
بها) أي مع ادعاء البايع (أو
بعد لا) لأن دعوى تحرير البايع
استبعاد فكان أقوى كأم (وكذا)
يثبت من البايع (لو ادعاء بعد
موت الأم بخلاف موت الولد)
لقوات الأصل (ويأخذ) البايع
بعد موت أمه (ويسترد المشتري
كل الثمن) وقالوا حصته
(واعتاقهما) أي اعتاق المشتري
الأم والولد (كوتهما) في الحكم
(والد بغير كالاعتاق) لأنه أيضا
لا يحمل الإبطال

فليس قيد الملقط من كل وجه لأنه أمين زياي ملخصا

* (باب دعوى النسب) *

(قوله الدعوة) أي بكسر الدال في النسب وبفتحها الدعوة إلى الطمأنينة (قوله في ملك
المتدعي) أي حقيقة أو حكما كما إذا وطئ جارية ابنه فولدت وادعاء فانه ثبت ملكه فيها
ويثبت عتق الولد ويضمن قيمته الولد ما تقدم وجهها الاتفاقي دعوة شبهة (قوله
واستنادها) عطف على ما قبل قال في الدرر الأول أقوى لأنه أسبق لاستنادها ح
(قوله من ستة أشهر) أفاد أنهم ما اتفقا على المدة والافق التاخر خاتمة عن الكافي قال
البايع بعته ملك من شهر والولد من شهر والمشتري بعته من شهر لا كثر من سنة والولد ليس
ملك فالقول لا يشتري بالاتفاق فإن أقاما البينة فالبينة للمشتري أيضا عند أبي يوسف
وعند محمد للبايع وسيد كرم الشارح بقوله ولو تنازعا وقيد بدعوى البايع اذ لو ادعاء ابنه
وكذبه المشتري صدقه البايع أو لا فدعوى باطله وتسامه فيها (قوله فادعاء) أفاد بالقضاء
أن دعوى قبل الولادة موقوفة فإن ولدت حيا ثبت والا فلا كافي الاختيار ويلزم البايع
أن الامة لو كانت بين جهافة فشرها أحدهم فولدت فادعوه جميعا ثابت منهم عنده ومنصاه
بأثنين والا فلا كافي النظم وبالإطلاق انه لو لم يصدق المشتري البايع وقال لم يكن العلق
عندك كان القول للبايع بشهادة الظاهر فإن برهن أحدهما فبينه وإن برهنه فبينة
المشتري عند الثاني وبينة البايع عند الثالث كافي المنية شرح الملقط (قوله البايع) ولو
أكثر من واحد فاستأني (قوله ثبت نسبه) صدقه المشتري أولا كافي غرر الافكار
وأطلق في البايع فحمل المسلم والذي والحر والمكاتب كذا رأيتهم معزولا لا اختيار (قوله
استحصانا) أي لا قياسا لأن بيعه أقرار منه بأنها أمة فيه صير منقضا (قوله وأثبتها) عطف
على فاعل ثبت ح وهذا الوجه الحمال لما سبق في الاستبعاد أنه لو زنى بأمة فولدت
فملكها لم تصر أم ولد وإن ملك الولد عتق عليه ومزنيته متنا استولد جارية أحد أبويه وقال
ظننت حملها فلان النسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح غنة وان ملك أمة لا تصير أم
ولد لعدم ثبوت نسبه سائغاني (قوله بإقراره) ثم لا تصح دعوى البايع بعده لاستغناء
الولد بثبوت نسبه ولأنه لا يحمل الإبطال زياي (قوله ولو ادعاء) أي وقد ولدته لدون
الأقل (قوله بخلاف موت الولد) أي وقد ولدته لدون الأقل فلا يثبت الاستبعاد في الأم
لقوات الأصل فانه استغنى بالموت عن النسب وكان الأولى للشارح التعليل بالاستغناء
كما لا يخفى فتدبر (قوله كل الثمن) لأنه تبين أنه باع أم ولد وماليتها غير مقيمة عنده في
العقد والغصب فلا يضمنها المشتري ومنعدها مائة مائة فيضمنها له دابة (قوله وقال
حصته) أي حصته الولد أي لا يرث حصته الأم (قوله الأم والولد) الواو بمعنى أو مائة الخلق
والظاهر أنها حقيقة لا أحد الشينين تأمل (قوله كوتهما) أي لو أعتق الأم لا الولد
فادعاء البايع أنه ابنه صحت دعوى وثبت نسبه منه ولو أعتق الولد لا الأم لم تصح دعوى

ورده حصته انفسا فامتنق وفيه
وكذا حصتها ايضا هل الصحيح من
مذهب الامام كافي القهستاني
والبرهان ونقله في الدرر المنيرة عن
الهداية على خلاف ما في الكافي
عن المبسوط وبعبارة المواب
وان ادعاءه بصدقه على امواله
ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفا
برده حصته وقبل لا يرده حصتها في
الاتفاق بالاتفاق اه فلا يهتف
(ولو ولدت) الامه المذكرة
(لاكثر من حواين من وقت
البيع وصدقه المشتري ثبت
النسب) بتدقيقه (وهي أم ولده
على المعنى اللغوي نكاحا) اهلا
لاهره على الصلاح في لو ولدت فيها
بين الاقل والاكثر ان صدقه
في حكمه كالاول لاحتمال العلوق
قبل بيعه والاول وثنازا فاقول
للمشتري اتقاها وكذا البيتة
عند الشافي بخلاف الثالث
شربلا لينة وشرح مجمع وفيه لو
ولدت عند المشتري ولدين أحدهما
لدون ستة أشهر والاخر لاكثر من
اذى البائع الاول ثبت نسبهما
بالانصديق المشتري (باع من ولد
عنده وادعاء به ببيع مشترية ثبت
نسبه) ان يكون العلوق في ملكه
(ورديه) لان البيع يحتمل
النقض (وكذا) الحكم (لو كاتب
الولد ورهنه أو آجره

لا في حق الولد ولا في حق الام كافي الموت منع (قوله ورده حصته) أي فيما لو أعتق الام
أو برهنا الولد (قوله وكذا حصتها) فصار حاصل هذا أن البائع يرذل كل الثمن وهو حصته
الام وحصته الولد في الموت والعتق عند الام وورده حصته الولد فقط فيهما عندهما وعلى
ما في الكافي برده حصته فقط في الاعناق عند الامام كقولهما (قوله أيضا) أي في
الذبيح والاعتناق وأما في الموت فبردها أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله قولوا واحدا
كما يدل عليه كلام الدرر حيث قال وفيما اذا أعتق المشتري الام أو برهنا يرذل البائع على
المشتري حصته من الثمن عندهما وعند برذل كل الثمن في الصحيح كافي الموت كذا في
الهداية ح (قوله ونقله في الدرر) وذكر في المبسوط برده حصته من الثمن لاحتسابها
بالاعتناق وفرق على هذا بين الموت والعتق بأن القاضي ككذب البائع فيما زعم حيث
جعلها ممتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التأكيد في فصل الموت فيما أخذ بزعمه
فيستردها كذا في الكافي اه لكن رجح في الزاوي كلام المبسوط وجعله هو الرواية
فقال به نقل التصحيح عن الهداية وهو مخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن
والبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل اعتناقه بل يرده حصته الولد فقط بأن ينقسم الثمن
على قيمتها وقيمة البرقية الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم
الولادة لانه صار له قيمة بالولادة فقيمة برقيته عند ذلك اه (قوله ما في الكافي) وهو رد
حصته لاحتسابها بالاتفاق (قوله لاكثر من حواين) مثله تمام السنتين
اذ لم يوجد اتصال العلوق بملكه يقينا وهو الشاهد والظن شربة لينة (قوله
ثبت النسب) وان ادعاء المشتري وحده صحيح وكانت دعوة استنلاب ادعاءه ما اوسبق
أحدهما صححت دعوة المشتري لا البائع تاريخية (قوله نكاحا) بأن زوجته اياها المشتري
والا كان زنا (قوله في حكمه كالاول) فثبت النسب ويهمل البيع والامه ام ولد تاريخية
(قوله قبل بيعه) قال في التاريخية هذا الذي ذكرنا اذا علمت المدة فان لم تعلم انما اولدت
لاقل من ستة أشهر أو لاكثر الى سنتين أو أكثر من وقت البيع فان ادعاء البائع لا يصح الا
بتصديق المشتري وان ادعاء المشتري تصح وان ادعاءه ما لا تصح دعوة واحد منهما وان
سبق أحدهما فلوا المشتري صححت دعونه ولو البائع لم تصح دعوة واحد منهما (قوله والا)
أي أن كذبه ولم يدعه أو ادعاءه أو سكنت فهو أعم من قوله ولو تنازعا ح (قوله ولو تنازعا)
أي في كونه لاقل من ستة أشهر أو لاكثر كما قدمناه من التاريخية (قوله والاخر
لاكثر) أي وليس بينهما ستة أشهر (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أي المشتري واعلم أن
عبارة الهداية كذلك ومن باع عبدا ولده عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعاء البائع
الاول فهو وابسته وبطل البيع لان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يهتف له
فتمت قبض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد ورهنه أو آجره أو كاتب الام أو برهنها
أو رقيقها ثم كانت الدعوة لان هذه العوارض تحتمل النقص فينقض ذلك كله وتصح

الدعوة بخلاف الاعتناق والتدبير على ما مر قال صدر الشريعة ضميم كتاب ان كان راجعا الى
المشتري وكذا في قوله أو كاتب الامة بصيرت قد ير الكلام ومن باع عبدا وادعاه وكاتب
المشتري الامة وهذا غير صحيح لان المعطوف عليه يبيع الولد لا يبيع الامة فكيف يصح قوله
وكاتب المشتري الامة وان كان راجعا الى من في قوله ومن باع عبدا فالسنة ان ربه لا
كاتب من ولده عند أو رهنه أو أجره ثم كانت الدعوة حينئذ لا يحسن قوله بخلاف
الاعتناق لان مسئلة الاعتناق التي مر ما اذا اعتنق المشتري الولد لان الفرق صحيح
اذ يكون بين اعتناق المشتري وكاتبه لا بين اعتناق المشتري وكاتبه البائع اذا عرفت هذا
فارجع الضمير في كاتب الولد هو المشتري وفي كاتب الامة من في قوله من باع اه اقول
الاظهر أن المراجع فيه ما المشتري وقوله لان المعطوف عليه يبيع الولد لا يبيع الامة مدفوع
بأن المتبادر يبيعه مع أمه بقربة سوق الكلام ودلائل كراهة التفريق بحديث سيد
الانام عليه الصلاة والسلام ثم كان مقتضى ظاهر عبارة الوقاية أن يقال بالنظر الى قوله
بعد بيع مشتربه وكذا بعد كتابة الولد ورهنه الخ لكنه سهو وانى على الدرر قوله أو كاتب
(الامة) أى لو كانت بيعت مع الولد فالضمير في الكل للمشتري وبه يسقط ما في صدر الشريعة
(قوله يبيع علقا) محترزه قوله لو اشتراها حبلى (قوله ثم ادعى البائع الولد) لان دعوة
البائع صحت في الذي لم يبيعه لمصادفة العاوق والدعوى ملكه فيثبت نسبه ومن ضروره
ثبوت الاخر لانهم ما من ماء واحد فيلزم بطلان عتق المشتري بخلاف ما اذا كان الولد
واحد او غنما في الزباني (قوله وهو سريه الاصل) أى الثابتة بأصل المطلقة وأما سريه
الاعتناق فعارضه (قوله لانهم علقا في ملكه) بخلاف ما اذا كان الولد واحد حيث
لا يبطل فيه اعتناق المشتري لانه لو يبطل فيه يبطل مقصود الاجل حتى الدعوى للبائع وانه
لا يجوز وهذا ثابت الحسرية في الذي لم يبيع ثم تنسب الى الاخر وكمن شئ ثبت ضمنا
ولم يثبت مقصودا عيني (قوله حتى لو اشتراها) أى البائع وقوله حبلى وسواءت بهما لا كثر
من سنتين عيني (قوله لم يبطل) قال الاكل رنوة من باع اذا اشترى رجل أحدا فوأمين
واشترى أبوه الاخر فادعى أحدهما الذي في يده بأنه ابنه يثبت نسبه بهما منه ويعتقان
ولم يقتصر الدعوى وأجيب بأن ذلك لموجب آخر وهو ان كان الابن فالابن قد علمنا أخاه
وان كان هو الابن فالاب قد ملك حافده فيعتق ولو ولدت فوأمين فباع أحدهما ثم ادعى
أبو البائع الولدين وكذباه أى ابنه البائع والمشتري صارت أم ولده بالقيمة وثبت نسبه بهما
وعتق الذي في يد البائع ولا يعتق المبيع لمساقيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسب
لانه لا ضرر فيه والفرق بينهما وبين البائع اذا كان هو المتهدى أن النسب ثبت في دعوى
البائع بعاقق في ملكه وهذا حجة الاب أن شبهة أنت ومالك لا يكت تظهروا مال ابنه البائع
فقط ونعمانه في نسخة السامحاني عن المقدسي (قوله لانهم ادعوه قهري) اهدم العاود
في ملكه (قوله فمقتصر) بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العاوق في ملكه حيث

أو كاتب الامة أو رهنها أو أجرها
أوزجها ثم ادعى) فيثبت نسبه
وترد هذه التصرفات بخلاف
الاعتناق كما خص (بأع أحد التوأمين
المولودين) يفي علقا ولدا (عنده
وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع)
الولد (الاخر ثبت نسبه ما يبطل
عتق المشتري) بأمر فوقه وهو سريه
الاصول لانهم علقا في ملكه حتى
لو اشتراها حبلى لم يبطل عتقه لانها
دعوة قهريه فمقتصر عيني وقهريه
وجزم به المستنف ثم قال وحسب
اسقاط دعوى البائع أن يقر البائع
انه ابن عبده فلان فلا تصح دعواه
أبدا عيني وقد أعاده بقوله (قال)
عمر (لصبي منه) أو مع غيره عيني
(هو ابن زيد) الغائب (ثم قال هو
ابن لم يكن ابنه)

النقض بعد ثبوته حتى لو صدقه

بعد تكذيبه صح ولذا لو قال أصبي

هذا الولد مني ثم قال ليس مني

لا يصح فيه لأنه بعد الإقرار به

لا ينفي بالنفي فلا حاجة إلى الإقرار

به ثانية ولا يهوي في عبارة العمادى

كما ازعمه من لا خسر وكما أفاده

الشريفة إلى وهذا إذا صدقه الابن

وأما بدونه فلا إذا أعاد الابن إلى

التصديق لبقائه إقرار الاب ولو

أنكر الاب الإقرار فبرهن عليه

الابن قبل وأما الإقرار بأنه أخوه

فلا يقبل لأنه إقرار على الغير

* (فروع) لو قال لست وارثه ثم

ادعى أنه وارثه وبين جهمة الارث

صح إذا تناقض في النسيب عفو

ولو ادعى بنوة الم لم يصح ما لم يذكر

اسم الجد ولو برهن أنه أقر أني ابنه

تقبل لثبوت النسيب بإقراره ولا

تسمع الاعلى خصم هو وارث أو

دائن أو مدين أو وصى له ولو

أحضر رجلا يدعى عليه حقا

لا يسه وهو مقرب أو أولاد له اثبات

نسبه بالينة عند القاضي بضرورة

ذلك الرجل ولو ادعى أرثا عن أبيه

فلو أقر به امر بالدفع اليه ولا يكون

قضاء على الاب حتى لو جاء حيا

ياخذ من الدافع والدافع على

الاب ولو أنكر قبيل للابن برهن

على موت أبيك وانك وارثه ولا

يبرهن والعصم بغيره

قوله ما يصح تصديق الخ هكذا في

الفتاوى المجموع منها ولا تقبل العبارة

من تأمل لعل فيها إقرارها الأصل أما بدون تصديق فلا يثبت النسيب وإذا لم يصدقه الخ ولترجع عبارة الفصولين اه

بهمتان جميعه الماذا كراهم ادعوا استبداد فستند ومن ضرورته عتقها بطريق انهم ما حرا
الأصل فبين أنه باع حرا عيني (قوله أبدا) أى وان محمد العبد (قوله خلافا لها) هما
قالا اذا محمد زيد بنوته فهو ابن للمقر واذا صدقه زيد أو لم يدر تصديقه ولا تكذيبه لم يصح
دعوه المقر عندهم درر (قوله بعد ثبوته) وهنا ثبت من جهة المقر للمقر له (قوله حتى
لو صدقه) أى صدق المقر له المقر وفى التفريع خفاء وعبارة الدور وله أى لا يثبت فيه أن
النسيب لا يحتمل النقض بعد ثبوته والإقرار بمثله لا يرتد بالرد إذا تعلق به حق المقر له
ولو صدقه بعد التكذيب يثبت النسيب منه وأيضا تعلق به حق الولد فلا يرتد المقر له
فظهر أنه مقرر على تعلق حق المقر له به (قوله لا يثبت بالنفي) وهذا إذا صدقه الابن أما
بعض تصديقي فلا يثبت النسيب إذا لم يصدقه الابن ثم صدقه ثبتت البنوة لأن إقرار الاب
لم يطل بعد تصديقي الابن فهو ابن قال بجامعه أطلق أن هذه القولة مشطوب عليها فالتعلم
(قوله في عبارة العمادى) عبارته هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح إذا قراره بأنه
منه ثبت نسبه فلا يصح نفيه فقيم باسمه وكما قال من لا خسر ولأنه ليس في العبارة سبق الإقرار
على النفي اه كذا في الهامش (قوله كما زعمه) تمثيل للمعنى وقوله كما أفاده تمثيل للنفي
قال في الهامش وهو عدم السهو ونفسه والذي يظهر أن اللفظة الثالثة وهى قوله هو
من صح ليس له فائدة في ثبوت جهة النسيب لأنه بعد الإقرار به أولا لا يثبت بالنفي فلا يحتاج
إلى الإقرار به بعده فليست تأمل (قوله إذا تناقض الخ) ذكر في الدرر في فصل الاستبراء
فوائد جمة فراجعها (قوله اسم الجد) بخلاف الاخوة فانهم تصح بالذكر الجد كما في الدرر
واعلم أن دعوى الاخوة وشعورها مما لو أقر به المذمى عليه لا يلزمه لانه لم يدع قبله
مالا قال في الولو الجنية ولو ادعى أنه أخوه لا يبرهنه بخلاف القاضي بسأله ألك قبله ميراث
تدعيه أو نفقة أو حق من الحقوق التي لا يقدر على أخذها إلا بالاثبات النسيب فان كان
كذلك يقبل القاضي بينته على اثبات النسيب والا فلا خصوصية بينهما لانه إذا لم يدع مالا
لم يدع حقا لان الاخوة الجوارية بين الاخوين في المصائب والرحم ولو ادعى أنه أبوه وأنكر
فأثبت يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حقا لانه لو أقر به صح فيثبت نسب ختم وهذا لانه
يتدى حقا فان الابن يتدى حق الانتساب اليه والاب يتدى وجوب الانتساب الى نفسه
شرعا وقال عليه السلام من اتسبب الى فبرأيه أو انتسب الى غير مواليه فعليه لعنة الله
واللائكة والناس أجمعين اه ملخصا وتمامه فيما وفى البرازية (قوله أني ابنه) مكرر مع
ما تقدمه قريبا (قوله ولا تسمع) أى بينة الارث كما في الفصولين (قوله أو دائن) انظر
ما صورته واهل صورته أن يتدى دين على الميت وينصب له القاضي من يثبت في وجهه
دينه فحينئذ يصير خصما للمدعى الارث ومثله ذلك يقال في الموصى له تأمل (قوله
أو وصى له) أو الوصى بترازية كذا في الهامش (قوله فلواقر) أى المذمى عليه وقوله به
أى بالبنوة وبالوردون (قوله ولو أنكر) أى المذمى عليه (قوله فليخفه) أى المنكر
من تأمل لعل فيها إقرارها الأصل أما بدون تصديق فلا يثبت النسيب وإذا لم يصدقه الخ ولترجع عبارة الفصولين اه

على العلم بأنه ابن فلان وإنه مات ثم يكاف الابن باليمنة بذلك وتقامه في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين (ولو كان هو همدى وقال الكافر هو ابني فهو حرا ابن الكافر) انيله الحرية ٢٨٦

الصبي (مع مسلم وكافر وقال المسلم حالا والاسلام ما لا يكن جرم ابن الكمال بأنه يكون مسلما لان حكمه حكمهم دار الاسلام وعزاه للصفة فليفظ (قال زوج امرأه صبي موهما هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيرها فهو ابنيهما) ان ادعيهما عارا الا فية تفصيل ابن كمال وهذا (لو غير مبرور والا) بان كان مبررا (فهو ابن صدقة) لان قيام أيديهما ما وفرائهم ما يفيد أنه منهما (ولو ولدت أمة اشتراها فاستحققت غرم الاب قيمة الولد) يوم انحصومة لانه يوم المنع (وهو حر) لانه مفرور والمفرور من بطا امرأته معتدا على ملكه عين أو نكاح فتلد منه ثم تصحق فلذا قال (وكذا) الحكم (لومسكها بسبب آخر) أي سبب كان عيني (كالمولود جها على انها حرة فولدت له ثم استحققت) غرم قيمة ولده (فان مات الولد قبل انحصومة فلا شيء على أبيه) لعدم المنع كاحر (وارثه له) لانه حر الاصل في حقه فبرئه (فان قتله أبوه أو غيره) وقبض الاب من دينه قدر قيمته (غرم الاب قيمته) للمستحق كالمولود كان حيا ولم يقبض شيئا لا شيء عليه وان قبض أقل من قيمته بقدره عيني (ورجع بها) أي بالقيمة في صورتين (ك) ما يرجع به (بغيرها) ولو هالك (على بائنها) وكذا الواسطة ولدها المشتري الثاني

(قوله على العلم) أي على نفي العلم بأن يقول والله لا أعلم انه ابن فلان الخ (قوله بأنه ابن فلان) الظاهر أن تعليله على انه ليس بابن فلان انما هو اذا أثبت المدعى الموت والافلا فائدة في تعليله الاعلى عدم العلم بالموث تأمل (قوله بذلك) أي بالمال الذي أنكره أيضا (قوله السابع والعشرين) صوابه الفصل الثامن والعشرين كذا في الهامش (قوله وقال الكافر هو ابني) قال في شرح المتن وهذا اذا ادعيهما معا فلو سبق دعوى المسلم كان عبدا له ولو ادعى البتة كان ابنا للمسلم اذا القضاء بنسبه من المسلم قضاء بالاسلامه (قوله والاسلام ما لا) اظهر دلالات التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام بهما ولا يحصل له الحرية مع العجز عن تخصيصها دور (قوله لكن جرم الخ) فيه أنه لا عبرة للدار مع وجود أحد الابوين ح قلت يخالفه ما ذكره في اللقط لو ادعاه من يثبت بنسبه منه وهو مسلم تبع للدار وقد تناه في كتابه عن الولو الجلية (قوله بأنه يكون مسلما) أي وابنا للكافر (قوله معهما) أي في يدهما احتريه عما لو كان في يدهما قال في التاترينية وان كان الولد في يد الزوج أو يد المرأة فالقول للزوج فيه ما وقيد باسناد كل منهما الولد الى غير صاحبه لما فيها أيضا عن المشتري صبي في يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني من غيرهما يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فان جاءت بامرأة شهدت على ولادتها باياه كان ابنها منه وكانت زوجة به هذه الشهادة وان كان في يده وادعاه وادعت امرأته انه ابنها منه وشهدت المرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل انسه لانه في يده واحتريه عما فيها أيضا صبي في يد رجل لا يتبعه امرأته انه ابنها ولده ولم تسم أباه وأقام رجل أنه ولد في فراشه ولم يسم أمه يجعل ابنه من هذه المرأة ولا يتبعه براترجع باليد كالمولود عا ولا حر وهو في يدهما فانه يقضى لذى البد (قوله لان) تعليل للمسئلة الاول فيكان الاول تقديمه على قوله والا (قوله ولو ولدت أمة) أي من المشتري وادعى الولد حوى (قوله يوم انحصومة) أي لا يوم القضاء كما في الشريعة بلالية واليه يشير قوله لانه يوم المنع وتقامه في الشريعة بلالية (قوله أي سبب كان) كبذل أجرة دارو كهيئة وصدقة ووصية الا أن المفرور لا يرجع عاضن في الثلاث كما في أبي السعود (قوله غرم قيمة ولده) أي ولا يرجع بذلك على الخبير كما ترى آخر باب المراجعة (قوله فبرئه) ولا يقوم شي لان الارث ليس يعود عن الولد فلا يقوم مقامهما فلا يتحمل سلامة الارث كسلامته (قوله بالقيمة) يعني في صورة قتل غير الاب أما اذا قتله الاب كيف يرجع بما غرم وهو ضمان ائلافه وقد صرح الزيلعي بذلك أي بالرجوع فيما اذا قتله غيره وبعدمه بقتله اه شريعة بلالية وعلى هذا فقول الشارح في صورتين معناه في صورة قبض الاب من دينه قدر قيمته وصورة قبضه أقل منها أو المراد صورتا الشراء والزواج كما نقل عن المقدسي قال السائح في قوله في صورتين أي الشراء والزواج ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بشي من قيمة الاولاد مقدسي اه (قوله وكذا الخ) أي فانه يرجع على المشتري الاول بالثمن وقيمة

لكن انما يرجع المشتري الاقل على البائع الاول بالثمن فقط كما في الواهب وغيرها (لا بقرها) الذي الولد أحده قيمته المستحق للزوجه باستيفاء

الولد (قوله منافعهما) أي بالوطء (قوله عفو) في الاشياء بعد الزوال والوصى والمتولى
 للجهل أم له بلهله بما فعله المورث والموصى والمولى وفي دعوى الانقروى في التناقض
 المدينون بعد قضاء الدين والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهن على طلاق الزوج قبل
 الطلع وبرهن على ابراء الدين بقبول لكن نقل أنه اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى البراءة
 لا يسمع ما تخالفني (قوله لا تسمع الدعوى) أي من له دين على الميت (قوله على غريم ميت)
 الظاهر أن المراد منه مدينون الميت جوى (قوله الا اذا اوجب) استثناء منقطع لانه ليس
 غريبا الا اذا كان في الموهوب عين مقصودة ونحوها كان خصما للمدعي سحوى ملخصا
 (قوله لكونه زائدا) عبارة الاشياء زائدا (قوله لا يجوز للمدعي عليه الانكار الخ) قال
 بعض الفضلاء يعلق به هذا مدعى الاستحقاق لا يسمع فانه يشكر الحق حتى يثبت لا يمكن من
 الرجوع على بانه ولو اقر لا يقدروا ايضا ادعاء الوكالة أو الوصاية وثبوته لا يكون الاعلى
 وجه الخصم الجاحد كما ذكره فاضيلان فان أنكر المدعي عليه ليسكون ثبوت الوكالة
 والوصاية شرعا يجوز فيطرح هذا أيضا سحوى ما يعلق بالوصى أحد الورثة اذا ادعى
 عليه الدين فانه لو اقر بالحق يلزم الكل من حصته واذا أنكر فأقيمت البينة عليه يلزم من
 حصته وصحتهم جوى (قوله دعوى دين على ميت) أجبه وادعى أن من ادعى دينه على
 الميت يحلف بالاطلب وصى ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من أحد اداه عنه وما
 قبضه فاقض ولا أبرأته ولا شأمنه وما أحلت به ولا شئ منه على أحد ولا عنه ذلك ولا بشئ
 منه رهن خلاصة فلو حكم القاضي بالدفع قبل الاستحلاف لم يفتد حكمه وتعامه في أوائل
 دعوى الحسامدية ومترت في أول كتاب الدعوى تحت قول الماسن ويسأل القاضي المدعى
 بعد صحتها الخ ومترت في كتاب القضاء (قوله ودعوى آبق) اهل صورتهم فيها اذا ادعى على
 رجل أن هذا العبد عبدى آبق متى وأقام بينة على أنه عبده فيحلف أيضا لاحتمال أنه باهه
 تأمل ثم رأيت في شرح هذا الشرح نقول عن الفتح هكذا وعبارته قال في الفتح يحلف
 مدعى الآبق مع البينة بالله أنه آبق على ملكك الى الآن لم يخرج يبيع ولا هبة ولا
 غيرها (قوله الاقرار لا يجمع البينة) لانهم لا تقام الاعلى منكر ذكر هذا الاصل في
 الاشياء في كتاب الاقرار عن الخاتمة واستثنى منه أربع مسائل هي ما سوى دعوى الآبق
 وكذا ذكرها قبل في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكر الحسامية بل زاد غيرها وعبارته
 لا تسمع البينة على مقر الآبق ووارث مقر بدين على الميت فتقام البينة للمدعى وفي مدعى
 عليه أقرب الوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فثبتت الوكالة دفع الضرر وفى
 الاستحقاق تقبل البينة به مع اقرار المستحق عليه لا يمكن من الرجوع على باؤسه وفيما لو
 خصم الاب بحق عن الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره
 بخلاف الوصى وأمين القاضى اذا أقر يخرج عن الخصومة وفيما لو أقر الوارث لاه وصى له
 فانهم تسمع البينة عليه مع اقراره وفيما لو أقر دابة بهينها من رجل ثم من آخر فأقام الاول

منافعهها كما مترت في بابي المراجعة
 والاستحقاق مع مسائل التناقض
 وغالبها مترت في متفرقات القضاء
 ويحصى في الاقرار (فروع)
 التناقض في موضع الخفاء عفو
 لا تسمع الدعوى على غريم ميت
 الا اذا اوجب جميع ماله لاجنبى
 وسلم له فانهم تسمع عليه لكونه
 زائدا لا يجوز للمدعى عليه الانكار
 مع علمه بالحق الا في دعوى العيب
 لبرهن فثبت من الرد في الوصى
 اذا علم بالدين لا تقام البينة مع البرهان
 الا في ثلاث دعوى دين على ميت
 واستحقاق مبيع ودعوى آبق
 الاقرار لا يجمع البينة

البينة فان كان الا بر حاضرا قبل علمه البينة وان كان يقر بما يدعى اه مخلصا هي سبع (قوله الا اربع) هي سبع كما في الحوى والمذكور هنا خمسة (قوله من مشتر) فتقبل البينة به مع اقرار المسفق عليه ليتمكن من الرجوع على بائعه كذا ذكره في الاشباه ا كن مع اقراره كيف يكون له الرجوع تأمل (قوله وفي رهن مجهول) كنوب مثلا (قوله في دعوى البهر) فقبل قوله ولا تزيين على مدع (قوله وهي مالوقال الخ) ستأتي هذه المسئلة في كتاب الغصب وكتب المحشى هناك على قوله فالويل بين فقال الظاهر أن في القسمة خلا لانه اذا لم يكن في مال الزيادة التي يحلف عليها أي على نقيضه وفي ظني أن أصل القسمة فان بين بهي أنه لو بين حلف على نقي الزيادة التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك هذا وينبغي أن يقارب في البيان حتى لو بين قيمة فرس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم تظهير اه وكتب على قوله هذا ولو حلف المالك أيضا على الزيادة أخذها لم يظهر وجهه فليراجع اه (قوله يحلف على الزيادة) أي التي يتدعيها المالك (قوله أو قيمته) عطف على الضمير الجور أو أي أخذ قيمته

(كتاب الاقرار)

(قوله وهو أقرب) أي المقر (قوله اخبار بحق عليه) له له ينتقض بالاقرار بأنه لاحق له على فلان بالابراء واسقاط الدين ونحوه ا اسقاط حق الشفعة سعدي وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو عدم وجوب المطالبة تأمل (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء وينبغي عليه ما سأتى لكن المذكور في غاية البيان عن الاسترواف شذوية قال الحلواني اختلاف المشايخ في أن الاقرار سبب للملك أم لا قال ابن الفضل لا واسندل بمسئلتين احدهما المريض الذي عليه دين اذا أقر بجميع ماله لا جنبي يصح بلا اجازة الوارث ولو كان غليظا لا يتقدرا لثبوت عند عدم الاجازة والثانية أن العبد المأذون اذا أقر لرجل بعين في يده يصح ولو كان غليظا يكون تبرعا منه فلا يصح وذكر البربرجاني أنه غليظ واستدل بمسائل منها أن أقر في المرض لو ارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا يصح اه مخلصا فظهر أن ما ذكره المصنف وصاحب البهر جميع بن الطاريق متين وكان وجهه ثبوت ما استدلل به المقر بان تأمل (قوله لانه لو كان لنفسه) أي على الغير ولو لا غير على الغير فهو شهادة (قوله لا اقرارا) ولا ينتقض باقرار الوكيل والولى ونحوهما بالنسبة منهم من باب المنوبات شرعا شرح ما تقي (قوله صح اقراره بمال الخ) ويجوز الغاصب على البيان لانه أقر بقيمة مجهولة واذا لم يبين يحلف على ما يدعي المالك من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف أن قيمته مائة ويأخذ من الغاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر النوب خيرا للغاصب بين اخذته أو رده وأخذ القيمة وسكني عن الحاكم أي عهد العبد أي أنه كان يقول ما ذكر من تحلف المقصوب منه وأخذ المائة بقيمتها من الغاصب هذا بالانكار يصح ا وكان يقول الصحيح في الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فان أبي يقول له

القاضي

الاف اربع وكافة وصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مشترود دعوى الا بقر لا تحلف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم القاضي وصى بغيره وتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة ودع لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في مسألة في دعوى البهر قال وهي غريبة يجب حفظها اشباه قال وهي مالوقال المقصوب منه كانت قيمة ثوب مائة وقال الغاصب لم أدروا لكنكم الاتباع مائة صدق بيمينه وألزم بيانه فالويل بين يحلف على الزيادة ثم يحلف المقصوب منه أيضا أن قيمته مائة ولو ظهر خيرا للغاصب بن أخذه أو قيمته فليحفظ والله تعالى أعلم

(كتاب الاقرار)

مناسفته أن المدعي عليه امام منكر أو مقر وهو أقرب الغلبة الصديق (هو) لغة الاثبات يقال قرأتني اذا ثبت وشرعا (اخبار بحق عليه) للغير (من وجه انشاء من وجه) قيمته عليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى لا اقرارا ثم فرع على كل من الشبهين فقال (فله) بوجه (الاول) وهو الاخبار (صح) اقراره بمال مجهول للغير ومتى اقر بملك الغير (بأنه ثمانية) الى المقر له (اذا ملكه)

برهنة من الزمان لنفاذه على نفسه
ولو كان انشاء المصاحح لعدم
وجود الملك وفي الاشياء اقتر
بحرية عبده ثم شرع عليه ولا
يرجع بالثمن أو بوفقة دار ثم شرعها
أو ورثها صارت وقفا مأخوذة له
بزمه (ولا يصح اقراره بطلاق
وعتاق مكرها) ولو كان انشاء
اصح لعدم التعلق (وصح اقرار
المأذون بعين في يده والمسلم بخمر
وبنصف داره مشاعها والمرأة
بالزوجة من غير تمهود) ولو كان
انشاء المصاحح (ولا تسمع دعواه
عليه) بأنه اقترله (بشيء) معين بناء
على الاقرار له بذلك به يفتى لانه
اخبار يحتمل الكذب حتى لو اقتر
كاذبا لم يحل له لان الاقرار ليس
سببا للملك نعم لو سلم برضاه كان
اشداء هبة وهو الاوجه بزازية
(الآن يقول) في دعواه (هو
ملك) واقترله أو يقول لي عليه
كذا وهكذا اقتر به فتسمع اجابا
لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب
ثم لو انكر الاقرار هل يحلف
الفتوى أنه لا يحلف على الاقرار
بل على المال وأما دعوى الاقرار
في الدفع فتسمع عند العامة
(ولا) لوجه (الثاني) وهو الانشاء
(لورثة) المقر له (اقراره ثم قبل
لا يصح) ولو كان اخبار الصع وأما
بعد القول

القاضي أ كان قيمته مائة فان قال لا يقول أ كان خمسين فان قال لا يقول له خمسة
وعشرون الى أن ينتمى الى مائة نقص عنه قيمته عرفا وعادة فيلزمه ذلك من متفرقات
اقرار التنازعانية (قوله برهنة) أي قليلا (قوله ولا يرجع) لاقتصار اقراره عليه فلا
يتعدى الى غيره (قوله مكرها) لقيام دليل الكذب وهو الاقرار اخبار يحتمل
الصدق والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضحي عنه منج (قوله لعدم التعلق) أي لعدم
صحة تخلف المدلول الوضحي للانشاء عنه كذا في الهامش أي فان الانشاء لا يتخلف
مدلوله عنه (قوله والمسلم بخمر) حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان عليه كامة المصاحح وفي
الدرور فيه اشارة الى أن الجر فائمة لاستمالة لا يجب بدله للمسلم نص عليه في المحيط
كافي الشرع بالية (قوله ونصف داره) أي القابلة للقسمة (قوله بناء على الاقرار)
يعني اذا ادعى عليه شيئا وأنه اقترله به لا تسمع دعواه لان الاقرار اخبار لا سبب للزوم
المقتر به على المقتر وقد عالج وجوب المتدعي به على المقتر بالاقرار وكونه قال أطالبه بما لا سبب
لوجوبه عليه أول زومه باقراره وهذا كلام باطل منج وفيه ظهروا أن الدعوى بالنفي المعتبر بناء
على الاقرار كما هو صريح المأذون لا بالاقرار بناء على الاقرار فقوله بأنه اقترله لا يحل له تأمل
(قوله لم يحل له) أي للمقر له كذا في الهامش (قوله ثم لو أنكر الخ) وفي دعوى الدين
لو قال المتدعي عليه ان المتدعي اقتر باستيفائه وبرهن عليه فقد قبل انه لا تسمع لانه دعوى
الاقرار في طريق الاستحقاق اذ الدين يقتضي بمثله ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان
دعوى الاقرار في طريق الاستحقاق فلا تسمع ط ذ جامع القسولين وفتاوى قدوري كذا في
الهامش والطا للمحيط والذال للذخيرة ومثل ما هو المسطور في جامع القسولين في البرازية
وزاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان في طرف ذ كره في
المحيط وذ كره في شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المتدعي بأنه لا حق له في المتدعي أو بأنه ليس
بملك له أو ما كانت ملكا له تندفع الدعوى ان لم يقربه لانسان معروف وكذا لو ادعاه بالارث
فبرهن المطلوب على اقرار المورث كما ذكرنا وتامه فيها كذا في الهامش (قوله وأما
دعوى الاقرار) أي بأن المتدعي ملك المتدعي عليه وأما دعوى الاقرار بالاستيفاء فقبل
لا تسمع قال في الهامش واختلافوا أنه هل يصح دعوى الاقرار في طرق الدفع حتى لو اقام
المتدعي عليه بينة أن المتدعي اقتر أن هذه العين ملك المتدعي عليه هل تقبل قال بعضهم
لا تقبل وعامتهم ههنا على أنها تقبل درر (قوله ثم قبل لا يصح) ههنا فيما اذا كان الحق
فيه لواحد مثل الهبة والصدقة أما اذا كان لهما مثل الشراء والنجاح فلا وهو اطلاق
في محل التقدير ويجب أن يقدم أيضا اذا لم يكن المقر مصرعا على اقراره لماسس بأي من
انه لا شيء له الآن يعود الى نفسه بدقه وهو مصرح جوى ويخط السامحاني عن الخلاصة
لو قال لا شريكك بعثك العبد بأف فقال الآخر لم اشتريه منك فسكت البائع حتى قال
المشتري في الجاس أو بعده بهي اشتريته منك بأف فهو الجاس وكذا النجاح وكل شيء
يكون لهما جعلا فيه حق وكل شيء يكون فيه الحق لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفعه

اقراره بعد ذلك (قوله فلا يرتد) لانه صار ملكه ونفى المالك ملكه عن نفسه عند عدم
 المنازع لا يصح نعم لو تصادق على عدم الحق صح لما روي البيهقي الفاسد أنه طلب ربح مال
 ادعاه على آخر فصدقه على ذلك فأرفاه ثم ظهر عدمه بتصادقهما فأنظر كيف التصديق
 اللاحق نقض السابق مع أن ربحه طيب حلال سألني (قوله قال البيهقي) هو شيخ
 صاحب القنية (قوله الزوائد المستحكمة) يشهد بظاهره أنه يظهر في حق الزوائد الغير
 المستحكمة وهو مخالف لما في الخاتمة قال رجل في يده جارية وولدها أقر أن الجارية لقان
 لا يدخل فيه الولد ولو أقام بينة على جارية أنتم له يستحق أولادها وكذا لو قال هذا العبد
 ابن أمك وهذا العبد من شاتك لا يكون أرا بالعبد وكذا بالبدن فيلحق به حوى من
 وقيد بالمستحكمة في الاستروضية ونقله عنها في غاية البيان (قوله فلا يملكها) شري أمة
 فولدت عبدا لا باستملاكه ثم استعقت بينة يتبعها أولادها ولو أقرت به رجل لا والفرق أنه
 بالبينة يستحقها من الأصل ولذا قلنا ان الباعة يتراجعون فيما بينهم بمسئلات الاقرار
 حيث لا يتراجعون في حكمكم بأمة حكمهم بولدها وكذا الحيوان اذا حكمكم بجهة كاملة
 بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه جهة ناقصة وهذا الولد بيد المتي على علمه فلو في ملك
 آخر هل يدخل في الحكم استخلف المشايخ نور الدين في آخر السابق ففيه مخالفة لمفهوم
 كلام المصنف (قوله أقرت حر مكاتب) اعلم أن شرطه المكاتب والطوع مطلقا والحرية
 للنفذ للرجال لا مطلقا فصح اقرار العبد للرجال فيما لا تهمه فيه كالحدود والقصاص
 ويؤثر ما فيه تهمه الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة للرجال وتأخر بما ليس
 منها الى العتق كأقراره بجناية ومهر وطوأة بالأذن والصبي المأذون كالعبد فيما كان
 من التجارة لا فيما ليس منها كالوكالة واقرار السكران بطريق مخطور مخرج الا في حد
 الزنا وشرب الخمر مما قبل الرجوع وان بطريق مباح لا منخ وانظر العزيمة (قوله ان
 أقرت بجماعة) جواب قول المصنف الا في صح أي صح للرجال زاد الشمني أو ما كان من
 ضرورات التجارة كالدين والوديعة والعمارة والمضاربة والغصب دون ما ليس منها
 كالمهر والحملانية والكنة لادخول ما كان من باب التجارة تحت الاذن دون غيره اه
 فقال (قوله وقود) أي بما لا تهمه فيه فيصح للرجال (قوله والا) أي بأن كان مما فيه تهمه
 (قوله تضرة الجهالة) لأن من أقر أنه باع من فلان شيئا أو أنه شري من فلان كذا بشي
 أو أجر فلا ناشيا لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على تسليم شيء ذكر كذا في الهامش (قوله بين
 نفسه وعبد) قال المقدسي هذا في حكم المعلوم لأن ما على عبده يرجع اليه في المعنى لكن
 انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال أما ما يلزمه به بالحرية فهو كالأجنبي فيه فاذا جتمع مع
 نفسه كان كقوله لا على أو على زيد فهو مجهول لا يصح ذكره الجوى على الاشياء فقال
 (قوله على كذا) بتشديد الياء (قوله ولا يجبر على البيان) زاد الزبيدي ويؤمر بالتسليم
 لأن المقر قد نسى صاحب الحق وزاد في غاية البيان أنه يحلف لكل واحد منهم اذا ادعى

فلا يرتد بالرد ولو أعاد المقر اقراره
 فصدقه لزمه لانه اقرار آخر ثم لو
 أنكر اقراره الثاني لا يحلف ولا
 تقبل عليه بينة قال البيهقي
 والاشبهه قبولها واعتمده ابن
 الشخصية وأقره الشرنبلالي (والملك
 الثابت به) بالاقرار (لا يظهر في
 حق الزوائد المستحكمة فلا يملكها
 المقر) ولو اشترى المالكها (أقر
 حر مكاتب) يقطن طائعا (أو عبدا)
 أو صبي أو معتوه (مأذون) لهم
 ان أقرت بجماعة كقصر أو مجبور
 بحد وقود والاف بعد عتقه ونائم
 ومشمى عليه كيجنون وسبي
 السكران ومزكك (بحق معلوم
 أو مجهول صح) لأن جهالة المقر به
 لا تضرة الا اذا بين سببا تضرة
 الجهالة كبسيع واجارة واما جهالة
 المقر فتضرة كقوله ملك على أحدنا
 ألف درهم بلهالة المقتضى عليه
 الا اذا جتمع بين نفسه وعبد
 فيصح وكذا تضرة جهالة المقر
 ان مضت كواحد من الناس
 على كذا والا لا كالأحد هذين
 على كذا فيصح ولا يجبر على
 البيان بلهالة المتي بجر ونقله
 في الدرر لكن باختصاصه كإياديه

وفي القاتلانية ولم يذكر أنه يستخلف لكل واحد منهم ما عينا على حدة بعضهم قالوا نعم
ويبدأ القاضى بيمين أي ما شاء أو يقرع وإذا حلف لكل لا يخلو من ثلاثة أوجه ان حلف
لا حدهم ما فقط يقضى بالعبد لا بخير فقط وان لكل لهم ما يقضى به وبقيمة الولد بينهم ما
نصفين سواء لكل لهم ما جله بأن حلفه القاضى لهم ما عينا واحدة أو على التعاقب بأن حلفه
لكل على حدة وان حلف فقد برئ عن دعوة كل فان أراد أن يصططها وأخذ العبد منه
لهم ما ذلك في قول أبي يوسف الاقول وهو قول محمد كما قبل الحلف ثم رجع أبو يوسف وقال
لا يجوز اضعاف الاحكام بعد الحلف قالوا ولا رواية عن أبي حنيفة اهـ (فرع) لم يذكر
الاقرار العام وذكره في المنع وسع الاقرار بالعام كما في يدى من قليل أو كثيرا وعبد أو متاع
أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الى الغلان وإذا اختلفا في مينا أنما كانت موجودة
وقت الاقرار أو لا فالقول قول المقر الآن يقيم المقر له المينة انما كانت موجودة في يده
وقته واعلم أن القبول ليس من شرط صحة الاقرار ولكنه يرتب رد المقر له صريح به في
الخلاصة وكثير من الكتب المعتمدة واستشكل المصنف بناء على هذا قول الامام
وقاضيان الاقرار للغائب يتوقف على التمسك ثم أجاب عنه وببحث في الجواب الرملى
ثم أجاب عن الاشكال بما حاصله أن اللزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحته
كبيع الفضولى فالتموقف لزومه لاصحته فالأقرار للغائب لا يلزمه حتى يصح اقراره لغيره
كما لا يلزم من جانب المقر له حتى يصح رده وأما الاقرار للمعسر فيلزم من جانب المقر حتى
لا يصح اقراره بغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصير رده وأما الصحة فلا شبهة فيما
في الجانبين بدون القبول (قوله عزى زاده) وحاصله أن ما ذكره صاحب الدرر من الجبر
انما هو فيما اذا جهل المقر به لا المقر له لقول الكافى لانه اقرار للمعسر وهو لا يفيد وفائدة
الجبر على البيان انما تكون له صاحب الحق وهو مجهول (قوله كشي وحق) ولو قال أردت
حق الاسلام لا يصح ان قاله مفصلا وان موصولا يصح تأخر خاتمة وكفاية (قوله في على
مال) بتشديد الباء (قول ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات
بعده (قوله وقيل ان المقر الخ) قال الزيلعي والاصح أن قوله يبقى على حال المقر في الفقر
والغنى فان القليل عند الفقير عظيم وأضعاف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرح
متعارض فان المسألة بين في الزكاة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيم فيرجع الى حاله
ذكره في النهاية وحواشي الهداية معزيا الى المبسوط بشرى بلانية وذكر في الهامش عن
الزيلعي وينبغي على قياس ما روى عن أبي حنيفة أن يعتبر فيه حال المقر بشرى بلانية اهـ
(قوله في مال عظيم) برفع مال عظيم (قوله لو بينه) بأن قال مال عظيم من الذهب أو قال
من الفضة (قوله ومن خمس وعشرين) أى ولا يصدق في أقل من خمس وعشرين لو قال
مال عظيم من الابل (قوله ومن قدر النصاب قيمة) ينصب قيمة (قوله ومن ثلاثة
نصب) من أى جنس سماه قيمة منا لا دنى الجمع حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة

عزى زاده (ولزمه بيان ما جهل)
كشي وحق (بني قيمة) كفلس
وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة حنطة
وبالدقيقة وصبي حر لانه رجوع
فلا يصح (والقول للمقر مع حاقه)
لانه المنكر (ان ادعى المقر له أكثر
منه) ولا بينة (ولا يصدق في أقل
من درهم في على مال ومن النصاب)
أى نصاب الزكاة في الاصح
اختيار وقيل ان المقر رتبة
فنصاب السرقة وجميع (في مال
عظيم) لو بينه (من الذهب
والفضة ومن خمس وعشرين من
الابل) لانها أدنى نصاب يؤخذ
من جنسه (ومن قدر النصاب
قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة
نصب في أموال عظام) ولو فسره
بغير مال الزكاة

اعتبر قيمتها كما مر (ولي دراهم)
 ثلاثة (في دراهم) أو دنانير
 أو ثياب (كثيرة عشرة) لأنها
 نهاية اسم الجمع (وكذا درهم)
 درهم) على المعقد ولو خففه لزمه
 مائة وفي درهم أو درهمين
 درهم والمعتبر الوزن المعتاد لا
 يحجة زيلعي (وكذا كذا) درهم
 (أحد عشر وكذا كذا) أحد
 وعشرون) لأن نظيره بالواحد
 وعشرون (ولو ثلث بالواحد
 عشر) إذا نظيره لخم على
 التكرار (ومعها مائة واحد
 وعشرون وان ربع) مع الواو
 (زيد ألف) ولو خمس زبد عشرة
 آلاف ولو ستس زبد مائة ألف
 ولو سبع زبد ألف ألف وهكذا
 يعتبر نظيره أبدا (ولو) قال له (على)
 (أو) له (قبلي) فهو (اقرار بدين)
 لأن له لا يجاب وقبلي للضمان
 غالبا (وصدق ان وصل به هو
 وديعة) لأنه يحتمل مجازا (وان
 فصل لا) بصدق لثبوته بالسكوت
 (عندي أو هي أو في بيتي أو في
 كيسي أو في صندوقي) اقرار
 بال (أمانة) عملا بالعرف (جميع
 مالي أو ما أملكه) أو له من مالي
 أو من دراهمي ~~كذا~~ فهو (هبة
 لا اقرار) ولو عبر برفي مالي أو برفي
 دراهمي كان اقرارا بالشركة
 (والابت) الهبة (من التسمية)

درهم وكذا في كل جنس يريده حتى لو قال من الأبل يجب عليه من الأبل خمس وسبعون
 كفاية (قوله اعتبر قيمتها) ويعتبر الأدنى في ذلك للتيقن به زيلعي أي أدنى النصب من
 حيث القيمة أبو السعود (قوله اسم الجمع) يعني يقال عشرة دراهم ثم يقال أحد عشر
 فيكون هو الأكثر من حيث اللفظ كما في الهداية س (قوله وكذا) أي لو قال له على
 كذا درهم يجب درهم (قوله على المعقد) لأن ما في المتون مقدم على الفتاوى شرعا لامية
 وفي التهمة والخبرة درهمان لأن كذا كناية عن العدد وأقله اثنان إذا لو احدى لا يعتد حتى
 يكون معه شيء وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لأن أقل عدد مركب يذكر
 بعده الدرهم بالنصب عشرون مخ (قوله وكذا كذا درهم) أي بالنصب وبالنقص
 ثمانية وفي كذا كذا درهم وكذا كذا دينار عليه من كل أحد عشر وفي كذا كذا
 دينار أو درهم أحد عشر منه ما جعلا ويقسم ستة من الدراهم وخمس من الدنانير
 احتياطا ولا يعكس لأن الدراهم أقل مائة والقياس خمسة ونصف من كل لكن ليس
 في لفظه ما يدل على الكسرة غاية البيان ملخصا (قوله ولو ثلث) بأن قال كذا كذا
 درهما (قوله إذا نظيره) وما قيل نظيره مائة ألف ألف فسمو ظاهرا لأن الكلام في نصب
 الدرهم وتغيير هذا العدد مجزئ ولو نظيره إذا جزم يلزمه ذلك وظاهر كلامهم لا (قوله
 ولو خمس زبد الخ) فيه أنه يضم الألف إلى العشرة آلاف (قوله عشرة آلاف) هذا حكمه
 العميق باللفظ ينبغي أن يكتفى بظاهر لأن العشرة آلاف تتركب مع الألف بلا و فبقا
 أحد عشر ألفا فتدرا الواو التي تعتبر معه ما أمكن وهنا يمكن فيقال أحد وعشرون ألفا
 ومائة واحد وعشرون درهمانم قوله ولو ستس الخ مستقيم سائحا في أي بأن يقال مائة
 ألف واحد وعشرون ألفا واحد وعشرون درهما وكذا الو سبع زبد قبله ألف وما ذكره
 أحسن من قول بعضهم (قوله زبد عشرة آلاف) فيه أنه يضم الألف إلى العشرة آلاف
 فيقال أحد عشر والقياس لزوم مائة ألف وعشرة آلاف الخ اه لأن أحد وعشرون
 ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الاكثر ويلزم أيضا اختلاف
 المسائل التي بعده كما هاف قال ولو ستس زبد مائة ألف ولو ستس زبد ألف ألف وهكذا
 على ما مر فتدبر (قوله زبد مائة ألف) فيقال مائة ألف واحد وعشرون ألفا ومائة
 واحد وعشرون (قوله أو قبلي) في بعض النسخ وقبلي (قوله عندى أو هي) كانه
 في عرفهم كذلك أما العرف اليوم في عندى ومهي للدين لكن ذكرنا أنه أخرى تفيد عدم
 اعتبار عرفنا حال السائحا في نقله عن المتقدمين لأن هذه المواضع محل العين لا الدين إذ
 محل الزمة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وأمانة والأمانة أدنى محل علمها والعرف
 يشهد له أيضا فان قيل لو قال على مائة وديعة دين أو دين وديعة لا تثبت الأمانة مع أنها
 أقلهما أجيب بأن أحد اللفظين إذا كان للأمانة والآخر للدين فإذا اجتمعا في الاقرار
 يرجح الدين اه أي بخلاف اللفظ الواحد المحتمل المعنيين (قوله بالشركة) قال المتقدم

ثم ان كان متميزا فوديعة والا فمشاركة سائحاتي فكان عليه أن يقول أو بالوديعة (قوله
 بخلاف الاقرار) فانه لو كان اقرارا لاحتاج الى التسليم (قوله متى أضاف) ينبغي تقييده
 بما اذا لم يأت بالنظر في كماله لم يحمله (قوله المقتر به) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء
 (قوله كان هبة) لان قضية الاضافة تنافي حمله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء
 فيجعل انشاء فيه ~~كون~~ هبة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة من ان اقال اشهدوا أني قد
 أوصيت فلان بألف وأوصيت أن لفلان في مالي ألفا فالاولى وصية والاخرى اقرار
 وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس
 في دارى فاقرا لانه في الاول جعل له سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك
 بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي كان لفلان وانما يكون داره
 طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا أما لو كان
 انشاء لا يكون طرفا لان الدار كلها فلا يكون البعض طرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له
 ألق درهم من مالي فهو وصية استخصنا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو
 اقرار اه من النهاية أقول كتاب الوصية يقول المصنف فهو هبة أي ان لم يكن في ذكر
 الوصية وفي هذا الاصل خلاف كما ذكره في المنع وسيأتي في مقترقات الهبة عن البرازية
 وغيرها الدين الذي لي على فلان لفلان انه اقرار واستشكله الشارح هناك وأوصفناه
 ثمة فراجع (قوله ولا يرد) أي على منطوق الاصل المذكور وقوله ولا الارض أي لا يرد
 على مفهومه وهو أنه اذا لم يصفه كان اقرارا وقوله للاضافة تقديرا له لقوله ولا الارض
 (قوله ما في بيتي) وكذا ما في منزلي ويدخل فيه الدواب التي يبعثها بالنهار وتأوى اليه
 بالليل وكذا العبيد كذلك كما في التارخانية أي فانه اقرار (قوله لانها اضافة) أي فانه
 أضاف الطرف لا المظروف المقتر به (قوله ولا الارض) لا ورود لها على ما تقدم اذ
 الاضافة فيها الى ملكه نعم نقلها في المنع عن الخطية على أنها تملك ثم نقل عن المشتق نظيرتها
 على انها اقرار وكذا نقل عن القضية ما يفيد ذلك حيث قال اقرارا لابن لولده الصغير بعين
 من ماله تملك ان أضافه الى نفسه في الاقرار وان أطلق فاقرا كافى سدس دارى
 وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يخالفه ثم قال قلت بعض هذه الفروع بقية فاضى التسوية
 بين الاضافة وعدمها فيعيد أن في المسئلة خلافا ومسئلة الابن الصغير يصح فيها الهبة
 بدون القبض لان كونه في يده قبض فلا فرق بين الاقرار والتمليك بخلاف الاجنبي
 ولو كان في مسئلة الصغير شيء مما يحقل القسمة ظهر الفرق بين الاقرار والتمليك في حقه
 أيضا لاقتضاه الى القبض مفرزا اه ثم قال وهناك مسئلة كثيرة الوقوع وهي ما اذا أقر
 لاخر الخ ماذكره الشارح مختصرا وحاصله أنه اختار النقل في قوله الارض التي
 حددوها كذا الطفلي هل هو اقرارا وهبة وأفاد أنه لا فرق بينهما الا اذا كان فيها شيء
 مما يحقل القسمة فظهر ثمة الاختلاف في وجوب القبض وعدمه وكان مراد الشارح

بخلاف الاقرار والاصل انه متى
 أضاف المقتر به الى ملكه كان هبة
 ولا يرد ما في بيتي لانها اضافة نسبية
 لا ملك ولا الارض التي حددوها
 كذا الطفلي فلان فانه هبة وان لم
 يقبضه لانه في يده الا أن يكون مما
 يحقل القسمة

الاشارة الى أن ما ذكره المصنف آخره يفيد التوفيق بأن يحمل قول من قال انه تملك
 على ما اذا كانت معلومة بين الناس أنها ملكة فتكون فيها الاضافة تقدير او قول من
 قال انها اقرار على ما اذا لم تكن كذلك فقوله ولا الارض أى ولا ترد مسئلة الارض التي
 الخ على الاصل السابق فانها هبة أى لو كانت معلومة انها ملكة للاضافة تقدير لكن
 لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه الاصل لانها في يده وحينئذ يظهر دفع الورود تأمل (قوله
 مقرر للاضافة) في بعض النسخ يوجد ههنا بين قوله مقرر وقوله للاضافة بياض وفي بعضها
 انقطاع انتهى وقد منا قريبا أن قوله للاضافة هبة لقوله ولا الارض (قوله فهل يكون
 اقرارا) أقول المذهب ومن كلامهم أنه اذا أضاف المقر به أو الموهوب الى نفسه كان هبة
 والايحتمل الاقرار والهبة فيحمل بالقرائن ~~لا~~ يمكن يشك على الاقل ما عن نجم الأئمة
 البخاري أنه اقرار في الحالتين وربما يوفق بين كلامهم بأن الملك اذا كان ظاهرا للمالك
 فهو تملك والا فهو اقراران وجدت قرينة وتلك ان وجدت قرينة تدل عليه فتأمل
 فانما نجد في الحوادث ما يقتضيه رمي وقال السائغاني أنت خبير بأن أقوال المذهب
 كثيرة والمشهور وهو ما رتب من قول الشارح والاصل الخ وفي المنع عن السعدي أن اقرار
 الاب لولده الصغير بعين ماله تملك ان أضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله بعين ماله واقوله
 لولده الصغير فهو يشير الى عدم اعتبار ما يهدى به العبرة للفظ اه قلت ويؤيده ما رتب من
 قوله ما في بيتي وما في الخلية جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الى القلان قال الاسكاف
 اقرار اه فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معلوما لكثير من الناس أنه
 ملكه فان اليد والتصرف دليل الملك وقد صرحوا بأنه اقرار واقضى به في الحامدية وبه
 تأيد بحث السائغاني واهله انما عبر في مسئلة الارض بالهبة لعدم الفرق فيما بين الهبة
 والاقرار اذا كان ذلك اطفاله ولذا ذكرها في المتن في جانب غير الطفل مضافة للمعترضة
 قال اذا قال أرضي هذه وذ كرهدها فلان أو قال الارض التي حدودها كذا لولدي
 فلان وهو صغير كان سائر أو يكون تملك كافتأمل والله اه لم (قوله فهو اقرار له بها) وكذا
 لا أقضيها أو والله لا أقضيها ولا أعطيها فاقدرار وفي الحاشية لا أعطيها لا يكون
 اقرارا ولو قال أحمل غرما لك على أو بعضهم أو من شئت أو من شئت منهم فاقدرار بها
 متدسى وفيه قال أعطى الالف التي في عليك فتأمل اصبر أو سوف تأخذها لا وقوله اتزن
 ان شاء الله اقرارا وفي البرازية قوله عند دعوى المال ما قبضت منك بغير حق لا يكون
 اقرارا ولو قال بأى سبب دفعته الى قالوا يكون اقرارا وفيه نظرا اه قدمه الى الحاكم
 قبل حلول الاجل وطالبه به فله أن يعطى ماله على اليوم شئ وهذا الخلاف لا يكون اقرارا
 وقال الفقيه لا يلتفت الى قول من جعل اقرارا سائغاني وفي العمى عن السكافي زيادة
 ونقله الفتاوى وذكر في المنع جله منها فراجعها (قوله لرجموع الضمير اليها) فكانت قال
 اتزن الالف التي لك على (قوله على سبيل الاستهزاء) أى بالقرائن (قوله الى المذكور)

فيستترط قبضه مقرر للاضافة
 تقدير بدليل قول المصنف اقرار
 لا يخرج من ولم يضمنه لكن من
 المعلوم أكثر من الناس أنه ملكه
 فهل يكون اقرارا أو تملك كما ينبغي
 انما في في رعي فيه شرائط التملك
 فراجع (قال لي هاتيك ألف فقال
 اتزته أو اتنقده أو أجلي به أم
 قضيتك اياه أو أبرأني منه أو
 تصدق به علي أو وهبته لي أو
 أحلتك به على زيد) ونحو ذلك
 (فهو اقرار له بها) لرجموع الضمير
 اليها في كل ذلك عزى زاده فكان
 جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل
 الاستهزاء فان كان وشهد الشهود
 بذلك لم يلزمه شئ أو ما لو ادعى
 الاستهزاء لم يستحق (وبلا ضمير)
 مثل اتزن الخ وكذا اتعاسب أو ما
 استقرضت من أحد سواك أو غيرك
 أو قبلت أو بعدك (لا) يكون اقرارا
 لعدم انصرافه الى المذكور فكان
 كلاما مبتدأ

والاصل ان كل ما يصلح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا يصلح له ما يجعل ابتداءا بلزومه المال بالثبوت
اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا فلا يكون مستقلا نحو قوله نعم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطاني ثوب عبدى هذا
أو افض لي باب دارى هذه أو حصص لي دارى هذه أو اسرج دابتي هذه ٦٩٥ أو اعطاني سرجها أو بطماها فقال نعم كان اقرارا

منه بالعبد والدار والادابة كافي (قال
أليس لي عليك ألف فقال بلى فهو
اقرار له به سواء قال نعم لا) وقيل
نعم لأن الاقرار يعمل على العرف
لا على دقائق العربية نحو كذا في
الجوهرة والفرق أن بلى جواب
الإستفهام المنفي بالاثبات ونعم
جوابه بالنفي (والايماء بالرأس)
من الناطق (ليس بأقرار رجلا
وعق وطلاق وبيع ونكاح
واجارة وهبة بخلاف اقرار ونسب
واسلام وكفر) وأمان كافر وإشارة
محرم لصيدو المشجر برأسه في رواية
الحديث والطلاق في أنت طالق
هكذا وأشار بثلاث إشارة الاشياء
وزاد اليين كلفه لا يستخدم فلا نا أو
لا يظهر سره أو لا يدل عليه وأشار
حدث عادية فتعز بطلان إشارة
الناطق الا في تسع فليحفظ (وان
أقر يدين مؤجلا وادعى المقتله
حاوله) (لزمه الدين حالا) وعند
الشافعي رضى الله عنه مؤجلا
بيمينه (كأقراره بعبد في يده أنه
لرجل وأنه استأجر منه) فلا
يصدق في تأجيل واجارة لأنه دعوى
بلا حجة (و) حينئذ يستخلف
المقتله فيهما بخلاف ما لو أقر
بالدراهم السوداء فكذب في صفتها
حيث (يلزمه ما أقر به فقط) لأن
السود ونوع والاجل عارض

أى انصرفا فامتنعنا والافهم ومحمّل (قوله والاصل أن كل ما يصلح الخ) كالاتفاظ المارة
وعبارة الكافي بعد هذا كما في المنع فان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكر لا يصلح
جوابا أو يصلح جوابا وابتداء فلا يكون اقرارا بالثبوت (قوله جوابا) ومنه ما اذا تقاضاه
بما ندرهم فقال قضيتكها أو أبرأتني (قوله لا ابتداء) أى على كلام سابق بأن يكون
جوابا عنه (قوله وهذا) أى التوصل بين ذكر الضمير وعدمه كما يستفاد مما قلناه قبل
(قوله مطلقا) أى ذكر الضمير كقوله نعم هو لى أو لم يذكره كما مثل (قوله لا يستخدم فلا نا)
أى فإشارا الى خدمته كذا في الهامش ويأتى في الشرح (قوله الا في تسع) ينبغي أن يراد
تعديل الشاهد من العالم بالإشارة فانها تكفى كما قدمناه في الشهادات فقال * (فرع ذكره في
الهامش) * ادعى بعض الورثة بعد الاقتسام ديناً على الميت يقبل ولا يكون الاقسام ابراء
عن الدين لأن حقه غير متعلق بالغير فلم يكن الرضا بالقسمة اقراراً بهدم التعلق بخلاف
ما اذا ادعى بعد القسمة عينا من أعيان التركة حيث لا تسع لأن حقه متعلق بعين التركة
صورية ومعنى فانتظمت القسمة بانقطاع حقه عن التركة ضرورة ومعنى لأن القسمة
تستدعى عدم اختصاصه به بزيادة اهـ (قوله بلا شرط) فالاجل فيها نوع فكانت
الكفالة المؤجلة أحد نوعي الكفالة فيصدق لأن اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقرارا
بالنوع الا تخوفاً البيان وقد مرّت المسئلة في الكفالة عند قوله لك مائة درهم الى
شهر (قوله وشراؤه) أمة متفقة الخ وفي البرازية عمل لذلك بقوله وانضابط أن الشيء ان
كان مما يعرف وقت المساومة كالمساومة القائمة المتعقبة بين يديه لا يقبل الا اذا صدقه
المدعى عليه في عدم معرفته اياها فقبل وان كان مما لا يعرف كتوب في منديل أو جارية
فأعده على رأسه أعطاه لا يرى منها شيء يقبل ولهذا اختلفت أقاويل العلماء اهـ ويظهر لى
أن الثوب في الجراب كهو في المنديل سائحا (قوله كتوب) أى كشرائه ثوب في جراب
(قوله وكذا الاستياع) انظر جامع الفصولين ونور العين في الفصل العاشر وحاشية الفتال
* (فرع) * ذكره في الهامش رجل قال لا تخلى عليك ألف درهم فقال له المدعى عليه ان
حلقت انهم مالك على دفعتهما اليك فخلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان ادعى
الدراهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللدافع أن يستترق منه لأن الشرط باطل خاتية
(قوله والاعارة) الاولى أن يقال الاستعارة كافي جامع الفصولين في العاشر نحو كذا في
الهامش * (فرع) * في الهامش شراؤه فشهد رجل على ذلك وختم فهو ليس بتسليم يريده
أنه اذا شهد بالشراء أى كتب الشهادة في صك الشهادة وختم على صك الشهادة ثم ادعاه
صم دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقرارا بأنه للبائع وهذا لأن الانسان يبيع مال غيره
كالم نفسه والشهادة بالبيع لا تدل على صحته جامع الفصولين في الرابع عشر (قوله

لثبوته بالشرط والقول للمقتري النوع وللمشكر في العوارض (كأقراره الكفيل بدين مؤجل) فان القول له في الاجل لثبوته
في كذالة المؤجل بلا شرط (وشراؤه) أمة متفقة اقرارا بالمالك للبائع كتوب في جراب وكذا الاستياع والاستياع) وقبول
الوديعة بجر (والاعارة والاستياع والاستياع ولو من وكيل) فكل ذلك اقرارا بذلك الذى اليد فيمنع دعواه لنفسه ولا غيره بوجه كالة
أو وصاية للتناقص بخلاف ابرائه من جميع الدعاوى ثم الدعوى بماله عدم التناقص

ذكره في الدرر) الضمير راجع الى المذنب وردت من قوله وكذا الخ سوى الاجارة والى
المذنب كور شر حاكم مع ذلك مذ كور فيهم او الضمير في قوله وصححه في الجامع الخ راجع الى
ما في المتن فقط يدل عليه قول المصنف في المنع ومن صرح بكونه اقرارا من لا خسرو وفي
النظم الوهباني لعبد البر خلافه ثم قال والاصل ان رواية الجامع ان الاستيلاء والاستيلاء
والاستيلاء ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمستهتم منه ورواية الزيادات انه
لا يكون ذلك اقرار بالملك كية وهو الصحيح كذا في العمادية وسكن فيها اتفاق الروايات
على انه لا ملك للمساوم ونحوه فيه وعلى هذا الخلاف ينبغي صحة دعواه ملكا لما
ساوم فيه لنفسه او لغيره اه وانما يجوز مناهنا بكونه اقرارا أخذ رواية الجامع الصغير
والله تعالى اعلم اه قال السائحاني وبظهر لي انه ان ابدى عذرا بقيت في الزيادات
من أن الاستيلاء ونحوه لا يكون اقرارا في العمادية وهو الصحيح وفي السراجية أنه الاصح
قال الانقروى والاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرأية (قوله وصححه في
الجامع) أي جامع القصولين وهذه رواية الجامع للامام محمد والضمير في صححه لكونه
اقرارا بالملك الذي اليد قال في الشريعة لامية كونه هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر
مستحق عليه وأما كونها اقرارا بالملك الذي اليد ففيه روايتان على رواية الجامع بقيد الملك
لذي اليد وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في الصغير وفي جامع القصولين صحيح
رواية افادته الملك فاختلف التصحيح للروايتين ويبتنى على عدم افادته ملك المذني عليه
جواز دعوى المقترضا لغيره اه ونقل السائحاني عن الانقروى أن الاكثر على تصحيح
ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية اه فاق فيفتي به لترجمته لكونه ظاهرا للرواية وان اختلف
التصحيح * (تمة) * الاشتراء من غير المذني عليه في كونه اقرارا بانه لا ملك للمذني كالاقتراء
من المذني عليه حتى لو برهن يكون دفعا قال في جامع القصولين بعد نقله عن الصغير
أقول ينبغي أن يكون الاستيلاء وكذا الاستيلاء ونحوه كالاقتراء * (مهمة) * قال في
البرازية ومما يجب حفظه هنا أن المساومة اقرار بالملك للبائع أو بعدم كونه ملكا لغيره
لا قصد اوليس كالاقتراء صريحا بانه ملك للبائع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل الى يده
يؤثر بالرد الى البائع في فصل الاقرار او الصريح ولا يؤثر في فصل المساومة ويانه اشترى
متاعا من انسان وقبضه ثم ان ابا المشتري استحققه بالبرهان من المشتري وأخذته ثم مات الاب
وورثه الابن المشتري لا يؤثر برده الى البائع ويرجع بالثمن على البائع ويكون المتاع في يد
المشتري هذا بالارث ولو أقر عند البيع بانه ملك البائع ثم استحققه أبوه من يده ثم مات الاب
وورثه الابن المشتري لا يرجع على البائع لانه في يده بناء على زعمه يحكم المشتراة لما تقر أن
القضاء للمشتري لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالثمن اه ذكره في الفصل الاول من
كتاب الدعوى وفيه فروع مهمة فراجع (قوله لتصحيح الوهبانية) أي في مسألة
الاستيلاء (قوله لا) بل يكون استيلاءها ما وطلب اشهاد على اقراره بارادة بيع ملك القاتل

ذكره في الدرر قبيل الاقرار
وصححه في الجامع خلافا لتصحيح
الوهبانية ووفق شارحها الشرنبلالي
بأنه ان قال بمعنى هذا كان اقرارا
وان قال أتبيع لي هذا لا يؤيده
مسئلة كتابته وختمه على ملك
البيع

فانه ليس باقرار بهدم ملائكة

(و) له على (مائة ودرهم كهادرهم)
وكذا المكيل والموزون استحسناتا
(وفي مائة وثوب ومائة وثوبان
يفسر المائة) لانهم مائة (وفي
مائة وثلاثة اثواب كلها اثاب)
خلافا للشافعي رضي الله عنه قلنا
الاثواب لم تذكر بحرف
الخط فأنصرف التفسير اليها
لاستوائها في الحاجة اليه
(والاقرار بزيادة في اصطبل تلزمه)
الدابة (فقط) والاصل ان ما يصلح
ظرفا ان امكن نقله لزمه والالزم
الظرف فقط خلافا لجمهورهم وان لم
يصلح لزم الاقل فقط كقوله درهم
في درهم قلت ومفاده أنه لو قال
دابة في خيمة لزمه ولو قال ثوب في
درهم لزمه الثوب ولم اره فيترد
(وبعضائهم) تلزمه (حلقته ونصه)
جميعا (وبسيف حقه وسجائله
ونصه له وبجملته) بجسم الخيول
من ينسب سر (انهم يدان
والكسوة ويتر

قوله والقول بتمييز البعض الخ هكذا
في النسخة الجوهري مع منها وانظر
مامقناه تأمل اه معجمه

فيلزم به بعد ذلك شربة لامية (قوله فانه ليس باقرار) أي فانه ليس بأولى أو مساو قال
في الهامش وان رأى المولى جملة يبيع عينان أعيان المولى فسكت لم يكن اذا وكذا
المرتين اذا رأى الراهن يبيع الرهن فسكت لم يبطل الرهن وروى الطحاوي عن أصحابنا
المرتين اذا سكت كان رضا بالبيع ويبطل الرهن خاتمة من كتاب المأذون (قوله
والموزون) كقوله مائة ووقية كذا أو رطل كذا ولو قال له نصف درهم ودينار وثوب فعليه
نصف كل منهما وكذا انصف هذا العبد وهذه الجارية لان الكلام كله وقع بغير عينه
أو بغيره فينصرف النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعضه غير عينه كنصف هذا
الدينار ودرهم بحجب الدرهم كله قال الزيلعي وعلى تقدير خفض الدرهم مشكل وأقول
لا إشكال على لغة الجوار على أن الغالب على الطلبة عدم التزام الاعراب سائحا في أي
فضلا عن القوائم ولكن الاحوط الاستفسار فان الأصل برائة الذمة فلهذا قصدنا بغير
تأمل (قوله كلها اثاب) لانه ذكر عدد من معين وأردفها بالتفسير فنصرف اليها ما عدم
العاطف من (قوله بحرف العطف) بأن يقول مائة وثوب ثلاثة كفي مائة وثوب
(قوله ان أمكن نقله) كتر في قوصرة (قوله خلافا لجمهورهم) فعنده لزمه جميعا لان نصيب غير
المنقول متصور عنده زيا (قوله في خيمة) فيه أن الخيمة لا تسمى ظرفا حقيقة والمعتبر
كونه ظرفا حقيقة كفي المنع (قوله لزمه) لان الاقرار بالغصب اخبار عن نقله ونقل
الظرف حال كونه مظهر ولا يتصور الانتقال الظرف فصار اقرارا بغصبه مانسروا
ورجع في البيان اليه لانه لم يبين هكذا اقر في غاية البيان وغيره هاهنا وفيما بعده وظاهره
قصده على الاقرار بالغصب وبوقيدته ما في الخاتمة له على ثوب أو عبد صحيح ويتضح بقرينة
وسطا عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة اه وفي البحر والاشياء لا يلزمه شيء اه
والله قول الامام فهذا يدل على أن ما هنا قاصر على الغصب والالزم القيمة أو لم يلزمه شيء
ثم رأيت في الشربة لامية عن الجوهري حيث قال ان اضاف ما قرينه الى فعل بأن قال غصبت
منه غرا في قوصرة لزمة الترو والقوصرة والابل ذكره ابتداء وقال على كتر في قوصرة فعليه
التردون القوصرة لان الاقرار قول والقول بتمييز البعض دون البعض كالموالات بعث له
زعفران في سلة اه والله الحمد واهل المراد بقوله فعليه الترقية تأمل (قوله لزمه الثوب)
هو ظاهر ويدل عليه ما يأتي متنا وهو ثوب في منديل أو في ثوب فان ما هنا أولى وفي غاية
البيان ولو قال غصبتك كذا في كذا والثاني لا يكون وعاء الاول لزمه وفيه ما لو قال على
درهم في قوصرة لزمه الدرهم فقط وان صلح القفيل نظر فاني انه ما قاله خوارزمي انه
أقرب درهم في الذمة وما فيها لا يتصور أن يكون مظهروفا في شيء آخر اه ويظهر لي أن هذا
في الاقرار ابتداء ما في الغصب فيلزمه الظرف أيضا كما في غصبه درهم ما في كيس بناء
على ما قدناه وبقيده التمايل وعلى هذا التفصيل درهم في ثوب تأمل (قوله حقه)
بفتح الجيم أي حقه (قوله وسجائله) أي علاقته قال الاصمعي لا واحد لها من لفظها وانما

واحد هاجم على عيني (قوله في قوصرة) بالاشد يد وقد تحذف مختار (قوله وطعام في بيت) الاصل في جنس هذه المسائل أن الطرف أن أمكن أن يجعل طرفاً حقيقة ينظر فان أمكن نقله لزمه وان لم يمكن نقله لزمه المظروف خاصة عند هالان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى أنه لم ينقل المظروف لا يصدق لانه أقرب بغصب تام اذ هو مطلق فيحصل على الكمال وعند محمد لزم ما به هالان غصب المنقول متصور عنده وان لم يمكن أن يجعل طرفاً حقيقة لم يلزمه الا الاقول كقولهم درهم في درهم لم يلزمه الثاني لانه لا يصلح أن يكون طرفاً من كذا في الهامش (قوله لا تكون طرفاً) خلافاً لمحمد لانه يجوز أن يلف الثوب النقيس في عشرة أثواب من كذا في الهامش (قوله خمسة) لان أثر الضرب في تكثير الاجزاء لا في تكثير المال درر كذا في الهامش وفي اللؤلؤ الجنية ان عشر عشرة في عشرة الضرب فقط أو الضرب بعشر في تكثير الاجزاء عشرة وان نوى بالضرب تكثير العين لزمه مائة سائحاني (قوله وعشرة ان عشر مع) وفي البيانية على درهم مع درهم أو معه درهم لزمه وكذا قبله أو بعده وكذا درهم فدروهم أو ودروهم بخلاف درهم على درهم أو قال درهم درهم لان الثاني تأكيدي وله على درهم في قفيز لزمه درهم وبطل القفيز كعكسه وكذا لفرق زيت في عشرة شخايم عشرة درهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه للبديهة درهم ملصق وفي الحماوى القدسي له على مائة وينف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب من ألف عليه أكثر من خمسمائة والقول له في الزيادة وفي الهامش لو قال أردت خمسمائة مع خمسمائة لزمه عشرة لان اللفظ يحمله قال تعالى فادخلني في عبادي قبل مع عبادي فاذا احتمل اللفظ ولو جازاً ونواه مع لاسيما اذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضعه درر اه (قوله تسعة) عند أبي حنيفة وقال يلزمه عشرة وقال زفر غانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حداً والحسد لا يدخل في المهدود وله ما أن الغاية يجب أن تكون موجودة اذا المهدوم لا يجوز أن يكون حداً للموجود ووجوده يوجب تدخل الغاية وله أن الغاية لا تدخل لان السد يغيّر المهدود لكن هنا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاولى فتدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية درر كذا في الهامش (قوله بخلاف الثانية) أي الغاية الثانية (قوله الاقنيزا) من شعير وعندهما كزان من كذا في الهامش (قوله لما مر) أي من أن الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة واعلم أن المراد بالغاية الثانية لتقم له ذكر كور فالغاية في الى عشرة وفي الى ألف الفرد الاخير وهكذا على ما يظهر في قال المقدمي ذكر الاتقاني هن الحسن أنه لو قال من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشسباء على من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا ورأيت مهر بالبشرحها قال أبو يوسف اذا كان بغير عينه فها عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فاعليه درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي يوسف سائحاني (قوله لما مر) من أن الغاية الثانية لا تدخل

وان الاولى

في قوصرة أو طعام في جوالق أو) في (سقية أو ثوب في منديل أو) في (ثوب يلزمه الطرف كالمظروف) لما قد مناه (ومن قوصرة) منسلاً (لا) لزمه القوصرة ونحوها (كثوب في عشرة وطعام في بيت) في لزمه المظروف فقط لما مر في العشرة لا تكون طرفاً لو اعادة (وبخمس مائة في خمسة وعشر) معني على او (الضرب خمسة) لما مر لزمه زفر بخمسة وعشرين (وعشرة ان عشر مع) كما مر في الطلاق (ومن درهم الى عشرة أو ما بين درهم الى عشرة تسعة) لا دخول الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين الحماطين فلذا قال (و) في له (كحسنة الى كحشير لزمه) جميعاً (الاقنيزا) لانه الغاية الثانية (ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير) عند أبي حنيفة رضي الله عنه لما مر نهاية (وله) (من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط) ما بينهما فقط لما مر

(وصح الاقرار بالحل المحتمل وجوده وقته) أى وقت الاقرار بأن تلد لدون نصف حول لومز وجبة أولدون حولين لومعة لنبت
نسبه (ولو) الحمل (غير ادعى) ويتبدأ فى مئة نصف وذل عند أهل الخبرة زياى لكن فى الجوهرة أقل مدة حمل الشاة أربعة أشهر
واقام البقية الدواب ستة أشهر (و) صح (له ان بين) المقر (سببا صالحا) (٦٩٩) يتصور العمل (كالارث والوصية) كقوله مات أبوه

فورثه أو وصى له به فلان فيجوز
والاغلا كما يأتى (فان ولدته حيا الاقل
من نصف حول) مذأقر (فله ما أقر
وان ولدت حيين فلها) نصفين
ولو احدهما ذكرا والاخر
انثى فكذلك فى الوصية بخلاف
الميراث (وان ولدت ميتا فـ) يرث
(لورثته) ذلك (المورث والمورث)
اعدم هامة الجنين (وان فسر به) ما
لا يتصور كجبة أو ربيع او اقراض
أو اهبهم الاقرار) ولم يبين شيئا (الغا)
وسئل محمد المصنف على السبب الصالح
وبه قالت الثلاثة (و) أما الاقرار
لأرضيغ فانه (صح وان بين) المقر
(سببا غير صالح منه حقيقة
كالاقراض) أو عن مبيع لان هذا
المقر محل لنبت الدين للصغير فى
الجملة له اشباه (أقرش على أنه
بالخيار) ثلاثة ايام (لزمه بلا
خيار) لان الاقرار اخبار فلا
يقبل الخيار (وان) وصية (صدقة
المقر له) فى الخيار لم يعتبر تصديقه
(الا اذا أقر بعد) بيع (وقع بالخيار له)
فيصح باعتبا والعقد اذا صدقه أو
برهن فلذا قال (الان يكذبه المقر له)
فلا يصح لانه منكر والقول له

وان الاولى تدخل للضرورة أى ولا ضرورة هنا تأمل وعال له فى البرهان كما فى
الشري بلالية بقامهما بانفسهما (قوله وصح الاقرار بالحل) سواء كان حل أمة أو غيرها
بأن يقول حل أمى أو حل شاتى افلان وان لم يبين له سببا لان له صفة وجهه وهو الوصية
من غيره كأن أوصى رجل بحمل شاة مثلا لا تترومات فأقرانه بذلك فحمل عليه (قوله
المحتمل) أى والمتيقن بالاولى ولعل الاولى أن يقول المتيقن بوجوده شرعا (قوله لنبت
نسبه) فيكون حكم وجوده (قوله لكن فى الجوهرة) الاستدلال على ما تضمنه الكلام
السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذ لا يلزم فيما ذكر (قوله وصح له) أى للعمل المحتمل
وجوده وقت الاقرار بأن جاءت به لدون نصف حول أو لستين وأبويه ميت اذ لو جاءت به
لستين وأبوه حي روطه الام له حل لا لال الاقرار بالحل لانه محال بالعلوق الى أقرب الاوقات
فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لاسفة وقلة ولا حكا بيانية وكناية (قوله بخلاف الميراث)
فانه فيه للذكر مثل حظ الانثيين (قوله فانه صحيح) لان الاقرار لا يتوقف على القبول
ويثبت المثلث للمقر له من غير تصديق لكن به لانه يتوقف على الابطال كما فى الانقروى
سأشحنى والفرق بينه وبين الحل سبب ذكره الشارح (قوله فى الجملة) أى بأن يصدق مع
وايه بخلاف الحل فانه لا يلى عليه أحد (قوله لم يعتبر) ينفى أن يقول فانه لم يعتبر لان ان
وصية فلا جواب لها (قوله أو قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى ح (قوله لانها
افعال) لان الشئ المقر به قرض أو غصب أو ودعة أو عارية (قوله بكتابة الاقرار) بخلاف
أمره بكتابة الاجارة وأشهد ولم يضر عنه لانه قد أشباه (قوله يكون بالبنان) بالباء الموحدة
والنون ومقتضى كلامه أن مسألة المتن من قبيل الاقرار بالبنان واظهار أنهم من قبيل
الاقرار باللسان بدليل قوله كتب أم لم يكتب وبدليل ما فى المنع عن الثانية حيث قال وقد
يكون الاقرار بالبنان كما يكون باللسان ويلى كتب على نفسه ذكر حتى يحضرة قوم أو على
على انسان ليكتب ثم قال اشهد واهلى تب هذا افلان كان اقرارا اه فان ظاهرا التركيب أن
المسئلة الاولى مثال للاقرار بالبنان والثانية للاقرار باللسان فتأمل ح (فرع) * ادعى
المدين أن الدائن كتب على قرطاس بخطه ان الدين الذى لى على فلان بن فلان أبرأته
عنه صح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كالنطق به وان لم يكن كذلك لا يصح
الابراء ولا دعوى الابراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن أو لا بطلبه بزازية

(كأقار بهدين بسبب كماله على أنه بالخيار فى مدة ولو) المدة (طويلة) أو قصيرة فانه يصح اذا صدقه لان الكفاية عقد أيضا بخلاف
ما مر لانها أفعال لا تقبل الخيار زياى (الأمر بكتابة الاقرار او اقرار حكا) فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان
٢ قوله فالأقرار بالحل الخ هكذا فى النسخة المجموع منها ولما تأمل اه معصمه

من آخر الرابع عشر من الدعوى وفي أحكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم
يقبل شيئا لأجل الشهادة قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا يعني كتب في صدره ان
فلان بن فلان له على كذا أو ما بعد فلا يلزم على كذا لئلا يشهد أن يشهد وان لم يقل
اشهد على به والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتعريف ولو كتب وقرأه عند
الشهود وان لم يشهدهم ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان
اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر ما لا يخرج خطأ وقال انه خط المذموم عليه
بهذا المال فانكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على أنهما
خط كاتب واحد لا يجوز أن يكتب عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي
وأنا قترته لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا الا في دفتر السمسار والبيع
والصرف اه و قد تم اشياء من الكلام عليهم في باب كتاب القاضي وفي إنشاء كتاب الشهادات
ومثله في البرازية وقال السائغاني في المقدسي عن الظهيرية لوقال وجدت في كتابي أن له
على ألفا و وجدت في ذكرى أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي أن له على كذا
كله باطل و جماعة من أئمة بلخ قالوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه
لانه لا يكتب الا ما على الناس له وما للناس عليه صيانة عن التيسير والبناء على العادة
الظاهرة واجب اه فهداستقدنا من هذا أن قول أئمتنا لا يعمل بالخط يجري على عومه
واستثناء دفتر السمسار والبيع لا يظهر بل الاولى أن يعزى الى جماعة من أئمة بلخ وان
يقيد بكونه فيما عليه ومن هنا يعلم أن رد الطرسوسي العمل به مؤيد بالذهب فليس الى
غيره نذهب وانظر ما قدمناه في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله أحد الورثة) وان
صدقه واجمعها لكن على التفاوت كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف فاقسموها
وأخذ كل واحد ألفا فادعى رجل على أبيهم ثلاثة آلاف فصدقه الا ~~في الكل~~ في الكل
والاوسط في الاثنين والاصغر في الالف أخذ من الاكبر ألفا ومن الاوسط خمسة امداس
الالف ومن الاصغر ثلث ألف عند أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كذلك
والاوسط يأخذ الالف ووجه كل في السكافي (تنبيه) لو قال المذموم عليه عند القاضي
كل ما يوجد في تذكرة المذموم بخطه فقد التزمته ليس باقرار لانه قد يخطئ في كتابة فانه
ثبت عن أصحابنا رجوعهم الى الله أن من قال كل ما أقر به على فلان فأنما قر به فلا يكون
اقرارا لانه يشبه وعدا كذا في المحيط شر نبلاية في رجل كان يستدين من زيد ويدفع له
ثم تحاسبا على مبلغ دين لزيد بدمه الرجل وأقر الرجل بان ذلك آخر كل قبض وحساب ثم
بعد أيام يريد نقض ذلك واعادة الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم اقول الدر ولا عذر
لأن أقرسا تخاف وفيها في شريك تجارة حسب لهم ما جماعة الدفاتر فراضيا وانفصل المجلس
وقد غلنا صواب الجماعة في الحساب ثم بين الخطأ في الحساب لدى جماعة آخر فهل يرجع
للسواب الجواب نعم اقول الاشياء لا عبرة بالظن البين خطوه في شريك عنان تحاسبا

قوله ولو كتب وقرأه عند الشهود
وان لم يشهدهم هكذا في النسخة
الجموع سها بدون ذكر جواب
للو وجررا هه
فان قال الصكالك ان كتب خط
اقرارى بانف على او اكتب بيع
دارى او طلاق امرأتى صح كتب
أم لم يكتب وصل الصكالك ان
يشهد الا في حد وقود بخانية وقدمنا
في الشهادات عدم اعتبار مشابهة
الخطين (أحد الورثة)

أقر بالدين) المدعى به على مورثه
 وبجسده الباقون (يلزمه) الدين
 (كله) يعني ان وفي ماورثه به
 برهان وشرح مجمع (وقيل حصته)
 واختاره أبو الليث دفعه بالضرر
 ولو شهد هذا المقر مع آخر أن الدين
 كان على الميت قببات وبمذا علم أنه
 لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره
 بل بقضاء الماضي عليه باقراره
 فلا حجة في هذه الزيادة دور (أشهد
 على أم في مجلس وأشهد

ثم افترقا بلا إبراه أو بقي على الشركة ثم تذكر أحدهما أنه كان أوصل لشريكه أشيا من
 الشركة غير ما تحاسب عليه فأنكر الآخر ولا يثبت المدعى عليه على ذلك فهل لذلك
 لأن اليقين على من أنكر الجواب نعم اه (قوله أقر بالدين) سمي أي في الوصايا قبيل باب
 الحق في المرض (قوله وقيل حصته) عبر عنه بقيل لأن الأول ظاهر الرواية كما في فتاوى
 المصنف وسبغى أيضا وهذا بخلاف الوصية لما في جامع القصولين أحد الورثة نواقر
 بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا وفي مجموعة مثلا على عن العمدية في الفصل التاسع
 والثلثين أحد الورثة إذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق وإذا مات وترك ثلاثة
 بنين وثلاثة آلاف درهم فأنخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له ثلث ماله
 وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي
 الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علماءنا رجحهم الله لنا أن المقر أقر بألف شائع
 في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثا في يد شريكه فما كان اقرارا فيما في يده يقبل وما كان
 اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجب أن يسلم إليه أي إلى الموصى له ثلث ما في يده اه (قوله ولو
 شهد هذا المقر مع آخر) وفي جامع القصولين خ ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل
 مات مورثه فان قال نعم يسأله عن دعوى المال فلو أقر وكذب ببقية الورثة ولم يقض باقراره
 حتى شهد هذا المقر وأجبت معه يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه
 باقراره لا تقبل ولولا يقيم البيعة أقر الوارث أو نكل ففي ظاهر الرواية يؤخذ من كل
 الدين من حصته المقر لا مقر بأن الدين مقدم على ارثه وقال هو القياس ولكن
 المختار عندي أن يلزمه ما يخصه وهو قول الشافعي والحنابلة والبصري ومالك وسفيان وابن
 أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أهل وأبعد من الضرر ولو برهن لا يؤخذ منه
 إلا ما يخصه وفاقا انتهى بقى الورهن على أحد الورثة يدنيه بعد قسمة التركة فهل للدارن
 أخذه كله من حصته الحاضر قال المصنف في فتاواه واختاره فيه فقال بعضهم نعم فإذا حضر
 الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا يأخذ منه إلا ما يخصه اه مخلصا وفي جامع القصولين
 أيضا وكذا الورهن الطالب على هذا المقر تسمع البيعة عليه كما في وكيل قبض العين لو أقر
 من عنده العبد أنه وكيل بقبضه لا يكفي اقراره ويكلف الوكيل إقامة البيعة على اثبات
 الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذا هنا اه (قوله بمجرد اقراره) ولو كان الدين يحل
 في نصيبه بمجرد اقراره ما قبلت شهادته لما فيه من دفع المفروض عنه باقي ودور في
 الهامش (قوله أشهد على ألف الخ) نقل المصنف في المنع عن الثمانية روايتين عن الإمام
 ليس ما في المتن واحدة منهما أحدهما أن يلزمه المالان أن أشهد في المجلس الثاني عن
 الشاهد من الأقلين وإن أشهد غيرهما كان المال واحدا وآخرهما أنه أن أشهد على كل
 اقرار شاهدين يلزمه المالان جميعا سواء أشهد على اقراره الثاني الأقلين أو غيرهما اه
 فلزم المالان أن أشهد في مجلس آخر آخر ليس واحدا عما ذكر ونقل في الدرر عن

الامام الاولى وأبدل الثانية بما ذكره المصنف متابعه له واعترضه في العزيمة بما ذكرنا
 وأنه ابتدع قول ثالث غير مستند إلى أحد ولا مسطور في الكتب (قوله في مجلس آخر)
 بخلاف ما لو أشهد أقولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا
 لو أشهد على الأقل واحد وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر فالمال واحد عندهما وكذا
 عنده على الظاهر من (قوله لزوم ألفان) واعلم أن تكرار الإقرار لا يخلو ما أن يكون مقيدا
 بسبب أو مطلقا والأقول على وجهين أما بسبب مقيد فيلزم مال واحد وان اختلف المجلس
 أو بسبب مختلف فيلان مطلقا وان كان مطلقا فاما بصك أولا والأقول على وجهين
 أما بصك واحد فالمال واحد مطلقا أو بصكين فيلان مطلقا وأما الثاني فان كان الإقرار
 في موطن واحد يلزم مالان عندهما واحد عندهما وان كان في موطنين فان أشهد على
 الثاني شهود الأقل فقال واحد عنده الآن يقول المطلوب هم مالان وان أشهد غيرهما
 فيلان وفي موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو ان اتحد الشهود فيلان عنده والا فواحد
 عندهما وأما عنده فاختلاف المشايخ منهم من قال القياس على قوله مالان وفي الاستحسان
 مال واحد وإليه ذهب السرخسي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى قول
 الطحاوي واحد وإليه ذهب شيخ الاسلام اه مخلصا من الترخائية وكل ذلك مقهور من
 الشرح وبه ظهر أن ما في المتن رواية منقولة وأن اعتراض العزيمة على الدور مردود بحجج
 جعله قولاً مبتدعاً غير مسطور في الكتب مستند إلى أنه في الخطائية حكى في المسئلة
 روايتين الأولى لزوم مالين ان اتحد الشهود والا فقال الثانية لزوم مالين ان أشهد على كل
 اقرار شاهدين اتحد أو لا وقد أوضح المسئلة في اللؤلؤية فراجعها (قوله كما لو اختلف
 السبب) ولو في مجلس واحد وفي البرازية جعل الصفة كالسبب حيث قال ان أقتر بألف
 يرض ثم بألف سود فيلان ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحاده أو الصك
 أو الوصف فالقول للمقر ولو اتحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما
 يلزم الاكثر سائحا في (قوله اتحد السبب) أن قال له على ألف غن هذا المبلغ ثم أقربه
 كذلك في المجلس أو في غيره من (قوله أو الشهود) هذا ما ذهب إليه السرخسي كما
 علمته مما مر (قوله ثم عند القاضي) وكذا لو كان كل عند القاضي في مجلس ط (قوله
 والاصل أن المهر) كالأقرار بسبب مقيد (قوله أو المنكر) كالسببين وكما طابق عن
 السبب (قوله ولو نسي الشهود) في صورة تهمة الشهاد (قوله وتماه في الخطائية)
 ونقلها في المنع (قوله أقر) أي يدين أو غيره كما في آخر الكنز (قوله ثم ادعى) ذكر المسئلة
 في الكنز في شئ القرائن (قوله وبه يفتي) وهو المختار بزيادة وظاهره أن المقر اذا ادعى
 الإقرار كاذبا يجهل المقر له أو وارثه على المقتضى به من قول أبي يوسف مطلقا سواء كان
 مضطرا إلى الكذب في الإقرار أو لا قال شيخنا وليس كذلك لما سألني في مسائل شتى قيل
 كتاب الصلح عند قول المصنف أقرب مال في صك وأشهد عليه به ثم ادعى أن بعض هذا المال

رجعين آخرين في مجلس آخر (بلا
 بيان السبب) (لزم) المالان (ألفان)
 كما لو اختلف السبب بخلاف ما لو
 اتحد السبب أو الشهود أو أشهد
 على صك واحد أو أقر عند الشهود
 ثم عند القاضي أو بعكسه ابن
 سلك والاصل أن المقر أو المنكر
 اذا اتحد معزفا كان الثاني عين
 الأقل أو منسكرا فغيره ولو نسي
 الشهود أي موطن أم موطنين
 فهما مالان ما لم يعلم اتحاده وقيل
 واحد وتماه في الخطائية (أقر ثم
 ادعى) المقر (أنه كاذب في الإقرار
 جهل المقر له ان المقر لم يكن كاذبا
 في إقراره) عند الثاني وبه يفتي
 دورر (وكذا) الحكم يجب رى
 (لو ادعى وارث المقر)

يخالف (وان كانت الدعوى على ورثة
المقر له فاليين عليهم بالعلم اننا لا نعلم
أنه كان كاذبا) صدر الشريعة
«(باب الاستثناء وما في معناه)»

في كونه مغيرا كالشرط ونحوه (هو)
عندنا (تكمم بالباقي بعد الثبوت)
باعتبار الحاصل من مجموع التركيب
ونفي واشتات باعتبار الاجزاء)
فالقائل له على عشرة الاثلاثة
عبارة من مطولة وهي ما ذكرناه
ونحوه وهي أن يقول ابتداءه
على سبعة وهذا معنى قولهم تكلم
بالباقي بعد الثبوت أي بعد الاستثناء
(وشرط فيه الاتصال) بالاستغنى منه

(الاضرورة كنفس أو سهال أو أخذ)
(ثم) به يفتى (والنداء بينهما بالضرر
لانه لتنبه والتأكد) كقوله لك
على ألف درهم بافان الاعشرة
بخلاف لك على ألف فاشهد والا

كذا ونحوه مما يراه قاصدا لان
الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم
يصح الاستثناء (فن استغنى بعض
ما أقربه صح) استثناءه ولو لا أكثر

عند الأكثر (ولزمه الباقي) ولو
مما لا يقسم كهذا العهد اعلان الا
ثامه أو ثلثه صح على المذهب (و)

الاستثناء (المستغرق باطل ولو فيما
يقبل الرجوع كوصية) لان
استثناء الكل ليس برجوع بل
هو استثناء فاسد هو الصحيح جوهره
وهذا (ان كان) الاستثناء (و) (ان
لفظ الصدق أو مساويه) سكاياتي

المقر به قرض وبعضه بالخ حيث نقل الشارح عن شرح الوهبانية للشر بلالي ما يدل على
أنه انما يقتضي بقول أبي يوسف من أنه يخالفه أن المقر ما أقر كاذبا في صورة يوجد فيها اضطراب
المقر الى الكذب في الاقرار كالصورة التي تقدمت ونحوها كذا في حاشية مسكين للشيخ
محمد أبي السعد المصري وفيه انه لا يمين الحمل على هذا لان العبارة هنا في هذا ونحوه
فقوله ونحوه يحتمل أن يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقا ويدل
عليه ما بعده من قوله وبه جزم المصنف فراجع (قوله فيخالف) أي المقر له وقال بعضهم
انه لا يخالف بزازية والاصح التحليف حامدية عن صدر الشريعة وفي جامع الفصولين
أقر فبات فقال ورثته انه أقر كاذبا فلم يجز اقراره والمقر له عالم به ليس له سب تخليفه اذ وقت
الاقرار لم يتعلق حقهم بمال المقر فصح الاقرار وحيث يتعلق حقهم صار حقا للمقر له
أقر ومات فقال ورثته انه أقر تلجئة حلف المقر له بالله لتبطل اقراره كذا في اقراره محيضا وارث
ادعى أن مورثه أقر تلجئة قال بعضهم له تخليف المقر له ولو ادعى انه أقر كاذبا لا يقبل قال
في نور العين يقول الحقير كان ينبغي أن يتحد ~~حكم~~ المستثنين ظاهرا اذا اقرار كاذبا
موجود في التلجئة أيضا ولعل وجه الفرق هو أن التلجئة أن يظهر احد شخصين أو كلاهما
في الهمان بخلاف ما تواترنا عليه في السر ففي دعوى التلجئة يدعى الوارث على المقر له
فمطلاله وهو تواضعه مع المقر في السر فلذا يخالف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما لا يخفى
على من أوتي فهم ما صافيا هم من أواخر الفصل الخامس عشر ثم علم أن دعوى الاقرار كاذبا
انما تسمع اذ لم يكن أصرا عاتقا ولو كان لا تسمع لكن للامامة ابن نجيم رسالة في امرأة أقرت
في صحتها لبنتها فلانة بمبلغ معين ثم وقع بينهما ثار وعام ثم ماتت فادعى الوصي انها كاذبة
فأفتى بسامع دعواه وتخليف البنت وعدم صحة الحكم قبل التحليف لانه حكم بخلاف
المفتي به وأن الابراهم هنا لا يمنع لان الوصي يدعى عدم لزوم شيء بخلاف ما اذا دفع المقر
المال المقر به الى المقر له فانه ليس له تخليف المقر له لانه يدعى استرجاع المال والبراءة مانعة
من ذلك أما في الاولى فانه لم يدع استرجاع شيء وانما يدفع عن نفسه فافتراها والله أعلم

«(باب الاستثناء وما في معناه)»

(قوله تكلم بالباقي) أي معنى لا صورة درر (قوله بعد الثبوت) بهم فكون وفي آخره
ألف مقصورة اسم من الاستثناء استثنائي (قوله لانه لتنبه) أي تنبيه المخاطب وتأكيد
الخطاب لان المنادى هو المخاطب ومقاده لو كان المنادى غير المقر له يضر ونقل عن
الجمهور ولم أره فيها لكن قال في غاية البيان ولو قال اعلان على ألف درهم بافان
الاعشرة كان جائزا لانه أخرجه من خارج الاخبار لشخص خاص وهذا صيغة فلا بد فاصلا
اه تأمل وفي الولوجية لان النداء لتنبه المخاطب وهو يحتاج اليه تأكيدا لخطاب
والاقرار فصلا من الاقرار اه (قوله ولو لا أكثر) أي أكثر من النصف كذا في الهامش
(قوله لفظ الصدور) كهيدي أحرار الاعبيدي (قوله مساويه) كقوله الاعمالكي

(قوله وان بغيرهما) بأن يكون أنخص منه في المفهوم لكن في الوجوب يساويه (قوله
 ايها المقياس) أي بحسب صورة اللفظ لأن الاستثناءات تسمى لفظة فلا يضربها حال
 المعنى (قوله ووقع ثنتان) وان كانت الست لاصحة لهما من حيث الحكم لأن الإطلاق
 لا يزيد على الثلاث ومع هذا لا يجعل كأنه قال أنت طالق ثلاثا إلا أن أربعة فكان اعتبار
 اللفظ أولى عنابة (قوله كما صرح) فصله عما قبله لأنه بيان للاستثناء من خلاف الظاهر فان
 مقتدرا من مقتدر صرح عندهم الاستثناءات وطرح قيمة المستثنى مما أقر به وفي القياس
 لا يصح وهو قول محمد وزرارة وغيره من مقتدرا لا يصح عندنا قياسا واستحسانا بخلاف
 للشافعي في نحو مائة درهم الأثر بأغاية البيان لكن حيث لم يصح هذا الاستثناء يصح على
 البيان ولا يمنع به صحة الأثر أو ما تقر بأن جهالة المقربة لا تمنع صحة الأثر ولكن بهالة
 المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره في الشرع بلا نسبة عن قاضي زاده (قوله لثبوتها) أي
 هذه المذكورات (قوله فكانت كالتمنين) لأنها بأوصافها أثمان حتى لو عينت تعاقب
 المعقد بعينها ولو وصفت ولم تعين ما وحكمها بحكمكم الدينار كفاية (قوله لكن في
 الجوهرية) ومنه لفي التناهي ونقله قاضي زاده عن الذخيرة كما في الشرع بلا نسبة وفيها قال
 الشيخ على عشر دراهم الدينار أو قيمته أكثر أو لا كبر كذلك ان مشيئة على أن استثناء
 الكل بغير لفظه صحيح ينبغي أن يبطل الأثر لكن ذكر في البرازية ما يدل على خلافه قال
 على دينار الامة درهم بعل الاستثناء لأنه أكثر من الصدرة في هذا الكيس من الدراهم
 فلان الألفا ينظران فيه أكثر من ألف فالزيادة للقرلة والالف للقران ألف وأقل
 فسكها للقرلة لعدم قيمة الاستثناءات ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت فكان ينبغي
 للمصنف أن يشي على ما في الجوهرية حيث قال فيما قبله وان استغرقت تأمل (قوله فيخرج
 الظاهر أن في المسألة روايتين مبينتين على أن الدراهم والدنانير جنس واحد وبينسان
 ح (قوله فيخرج) بالبنا للامعول (قوله فيلزمه تسعة مائة الخ) لأنه ذكر كلمة الشك
 في الاستثناء فثبت أقلها ما هو هذه رواية أبي سليمان وفي رواية أبي سعيد يلزمه تسعة مائة
 قالوا والاول أصح كما في وجه قاضيخان في شرح الزيادات الثاني وهو الموافق لتواعد
 المذهب كما في الرمز جوى وكتب الشافعي على الاول هذا ظاهرا على مذهب الشافعي
 من أنه خروج بعد دخول وأما على مذهبنا من أن التركيب بمقادير فرد فكانت قاله
 تسعة مائة وتسعة مائة وخمسون فنوجب التسعة مائة لأنها أقل حتى أنهم قالوا ثمرة الخلاف
 تظهر في مثل هذا التركيب فعندنا يلزمه الأقل لأنه لما كان تسكها بالباقي بعد التما
 شك كافي التسليم به والاصل فراغ الذم وعند الشافعي لما دخل الالف صار الشك
 في المخرج فيخرج الأقل زباني وجهه قاضيخان اه وتعبيرهم بقولهم قالوا والاول أصح
 يفيد التبري تأمل (قوله في المخرج) بالبنا للامعول (قوله فيخرج الأقل) وهو مادون
 النصف لأن استثناء الشيء استثناء الأقل عرفا فافا وبيننا النصف وزيادة درهم لأن أدنى

(وان بغيرهما كعبدى أحرارا)
 هؤلاء أو الاسماء أو ما أشد
 ومثله نسائي طو الق لا هؤلاء أو
 زبيب وجمرة وهند (وهم الكل صم)
 الاستثناء وكذا ثلث ما لمزيد
 الألفا والثلث ألف صم فلا
 يستحق شيئا إذا شرط ايها المقياس
 لاحقة منه حتى لو طلقها سنا
 الأربعة أصح ووقع ثنتان (كما صرح)
 استثناء الكيل والوزن والمعدود
 الذي لا تتفاوت أحاده كالأفوس
 والوزن الدراهم والدنانير
 ويكون المستثنى القيمة استحسانا
 لثبوتها في الذمة فكانت كالتمنين
 (وان استغرقت القيمة) جميع
 ما أقر به (لاستغراقه بغير المساوي
 بخلاف) له على (دينار الامة
 درهم لاستغراقه بالمساوي) فيبطل
 لأنه استثنى الكل بغير لكن في
 الجوهرية وغيرها على مائة درهم
 الا عشرة دنانير وقيمته مائة أو أكثر
 لا يلزمه شيء فيخرج (واذا استثنى
 عديد بينهم احرف الشك كان
 الأقل مخرجاً نحو له على ألف درهم
 الامة درهم (أو خمسين) درهما
 فيلزمه تسعة مائة وخمسون على
 الأصح بغير (واذا كان المستثنى
 مجهولا ثبت الاكثر نحو له على مائة
 درهم الاشياء أو) (القلب أو)
 الا (بعض الزم) أحسن وخمسون
 لوقوع الشك في المخرج فيحكم
 يخرج الأقل

ما تتحقق به التلة النقص عن النصف بدريهم (قوله أو فلان) ولو شاء لا تلزمه ولو الجنية
 (قوله على خطر) كان حلفت فذلك ما ادعت به فلو حلف لا يلزمه ولو دفع بناء على أنه يلزمه
 فله استرداده كما في البحر في فصل صلح الورثة وقيد في البحر التعليق على خطر بأن لم يتضمن
 دعوى الاجل قال وان تضمن كذا جاز من الشهر فذلك على كذا الرمز للمحال ويستخلف
 المقر في الاجل اه تأمل وفي البحر أيضا ومن التعليق المبطل له ألف الآن يدولي غير
 ذلك وأرى غيره أوفيا أعلم وكذا الشهيد وأقول على كذا فيما أعلم (قوله فانه يجوز)
 أي في تعليقه بكاش لأنه ليس تعليقا حقيقة بل مراده به أن يشهد بهم لغير أدعته بعد
 موته أن يحسد الورثة فهو عليه مات أو عاش لكن قد تم في منقذات البيوع أنه يكون
 وصية (قوله بطل اقراره) على قول أبي يوسف ان التعليق بالمشيئة ابطال وقال محمد
 تعليق بشرط لا يقع عليه والتمرة تظهر فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق
 عند أبي يوسف لا يقع لأنه ابطال وقال محمد يقع لأنه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يذكر
 الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط كناية ولو جرى على اسناد ان شاء الله من غير
 قصد وصكان قصده اتباع الطلاق لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة والكلام معه
 لا يكون ايقاعا عيني (قوله لو ادعى المشيئة) أي ادعى أنه قال ان شاء الله تعالى (قوله
 قاله المصنف) قال الرمي في حواشيه أقول الفقه يقتضي أنه اذا ثبت اقراره بالبينة
 لا يصدق الا بينة أما اذا قال ابتداء أقررت له بكذا مستثنيا في اقراره يقول فله بلائنة
 كأنه قال له عندي كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لأنه يريد ابطاله بعد تقرر تأمل
 اه (قوله لدخوله بها) ولهذا الواجب استحق البناء في البيع قبل القبض لا يسقط شيء من
 الثمن بمقابله بل يخبر المشتري بخلاف البيت تسقط حصته من الثمن (قوله وان قال
 بناؤها الخ) قال في الذخيرة وعلم أن هذه خمس مسائل وتخبر بجها على أصابن الاول أن
 الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار في بعض ما دخل
 تحت الاقرار لا تصح والثاني أن اقرار الانسان بحجة على نفسه لا غير اه اذا عرفت هذا
 فنقول اذا قال بناؤها الى وأرضها الفلان انما كان الفلان لأنه أولا ادعى البناء وثانيا أقربه
 الفلان بها الارض والاقرار بعد الدعوى صحيح واذا قال أرضها الى وبناؤها الفلان فكما
 قال لأنه أولا ادعى البناء لنفسه بها وثانيا أقربه الفلان والاقرار بعده الدعوى صحيح
 ويؤمر المقر له بنقل البناء من أرضه واذا قال أرضها الفلان وبناؤها الى فهم الفلان لأنه
 أولا أقوله بالبناء بها وثانيا ادعاء لنفسه والدعوى بعد الاقرار في بعض ما تناوله الاقرار
 لا تصح واذا قال أرضها الفلان وبناؤها الفلان آخر فهمه الممقر له الاول لأنه أولا أقربه بالبناء
 له بها الارض ويقول وبناؤها الفلان آخر يصير مقررا على الاول والاقرار على الغير لا يصح
 واذا قال بناؤها الفلان وأرضها الفلان آخر فكما قال لأنه أولا أقربه بالبناء الاول وثانيا صار
 مقررا على الاول بالبناء الثاني فلا يصح كناية مخلصا (قوله فكما قال) وكذا الوفاك بياض

(ولو وصل اقراره بان شاء الله تعالى) أو فلان أو علقه بشرط
 على خطر لا بكاش كان مت فانه
 يجوز (بطل اقراره) بقى لو ادعى
 المشيئة هل يصدق لم اريد وقد مننا
 في الطلاق أن المعتمد لا فليكن
 الاقرار كذلك التعليق حق العبد
 قاله المصنف (وصح استثناء البيت
 من الدار لا استثناء البناء) منهما
 لدخوله بها فكأن وصفا واستثناء
 الوصف لا يجوز (وان قال بناؤها
 لي وعرضها لك فكما قال)

لأن العريضة هي البقعة لا البناء حتى لو قال وأرضها لك كان له البناء أيضا لدخوله تبعها إلا إذا قال بناؤها والارض لغيره
فكما قال (و) استثناء (فصل الخاتم ونخله البستان وطوق الحاربية كالبناء) فيما تر (وإن قال) مكاف (له على ألف من عن عبد
ما قبضته) الجملة مصدقة بقوله (موصولا) باقراره حال من أذكره في الحساب وليحفظ (وعينه) أي عين العبد وهو في يد المقر له
(فإن سلمه إلى المقر لزمه الألف والألف) ٧٠٦ عملا بالصقة (وإن لم يعين) العبد (لزمه) الألف (مطلقا) وصل أم فصل وقوله

هذه الارض لقلان وبناؤها إلى (قوله هي البقعة) فقصر الحكم عليها يمنع دخول الوصف
تبعها (قوله فصل الخاتم) انظر في الحاشية عن الذخيرة (قوله ونخله البستان) الآن
يستثنى بأصولها لأن أصولها دخلت في الاقرار قصد الاتباع في الحاشية بهذا ذكر الفصل
والنخل وحلقة السيف قال لا يصح الاستثناء وإن كان موصولا الآن بقي المسمى البقعة
على ما ادعاه لكن في الذخيرة لو أقر بأرض أو دار لرجل دخل البناء والأشجار حتى لو أقام
المقر يئنه بعد ذلك على أن البناء والأشجار له لم يقبل يئنه اه الآن يحمل على كونه
مفصولا لا موصولا كما أشار لذلك في الحاشية سائحا في (قوله وطوق الحاربية) استشكل
أسم نصوا أنه لا يدخل معها إلا المعتاد للمهنة لا غيره كالطوق الآن يحمل على أنه
لا قيمة له كثيرة أقول ذلك في البيع لأن ما علم بالبائع أمما هنا المأثور ظهرا ثم الله قوله
والظاهر منه أن ما علم المالكها فبقيتها ولو جملها لتأمل (قوله فيما تر) أي من أنه لا يصح
(قوله له على ألف) قيده لأنه لو قال ابتداء اشترت مني مائة مائة لا أتى لم أقبضه قبل قوله
كما قبل قول البائع بعته هذا ولم أقبض الثمن والمبيع في يد البائع لأنه منكر قبض المبيع
أو الثمن والقول للمنكر بخلاف ما هنا لأن قوله ما قبضته بعد قوله له على ألف ذكر رجوع
فلا يصح إفاده الرمي (قوله حال منها) أي من الجملة (قوله فإن سلمه) أعلمهم أرادوا
بالسلم هنا الإحضار ويخص هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن أو لا لأنه ليس ببيع
صريح مقسدي أبو السعود ملخصا (قوله إن كذبه) في كونه زورا أو باطلا (قوله إن
كذبه لزم البيع والألف) وفي البسائط كالايجوز بيع التلجئة لايجوز الاقرار بالتلجئة بأن
يقول لاخراني أقرتك في العسالة بجمال وتواضعه على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى
لا يملك المقر له سائحا في (قوله صدق مطلقا) لأن الغاصب يغصب ما يصادف والمودع
يودع ما عنده فلا يقتضي السلامة ومما يكثر وقوعه في التارخانية أعترفي هذه الدابة
فقال لا وليك غصبها فان لم يكن المستعير ركبها فالاغصان والاضمن وكذا دفعها إلى
عارية أو أعطيتها عارية وقال أبو حنيفة إن قال أخذتها منك عارية وبجدا لاخر ضمن
وإذا قال أخذت هذا الثوب منك عارية فقال أخذته مني بها فالقول للمقر له لم يلبسه لأنه
منكر الثمن فان لبس ضمن أعترفي هذا فقال لا بل آجرتك لم يضمن إن هلك بجهل أو بغيره
غصبته لكن يضمن إن كان استعمله (قوله أي الدارهم) مثله في الأمر بلاية لكن في

ما قبضته أهولا لأنه رجوع (كقوله
من عن خرا وخزير أو مال قمار
أو حر أو مينة أو دم) فلا يلزمه مطلقا
(وإن وصل) لأنه رجوع (الألف إذا
صدقه أو أقام بينة) فلا يلزمه
(ولو قال له على ألف درهم حرام
أو باقضي لازمة مطلقا) وصل
أم فصل لاحتمال أنه عند غيره
(ولو قال زورا أو باطلا لزمه أن
كذبه المقر له والألف) بأن صدقه (لا)
يلزمه (والاقرار بالبيع تلجئة)
هي أن يلجئك أن تأتي أمر باطنه
على خلاف ظاهره فانه (على هذا
التفصيل) أن كذبه لزم البيع والألف
(ولو قال له على ألف درهم
زيوف) ولم يذكر السبب (فهو كما
قال على الأصح) بغير (ولو قال له
على ألف) من عن متاع أو قرض
وهو زيوف مثلا لا يصدق مطلقا
لأنه رجوع ولو قال (من غصب
أو وديعة إلا أنه زيوف أو بغيره)
صدق مطلقا (وصل أم فصل) وإن
قال ستوقه أو رصاص فان وصل
صدق وإن فصل لا لأن ادراههم
يجازا (وصدق) بيمينه (في غصبته)
أو أودعني (ثوبا إذا جاء بهيب) ولا

بينه (و) صدق (في له على ألف) ولو من عن متاع مثلا (الآن يتقص كذا) أي الدراهم وزن خمسة لا وزن سبعة (متصلا العيني
وإن فصل) بالضرورة (لا) يصدق لصحة استثناء القدر لا الوصف كالزينة (ولو قال) لاخر (أخذت منك ألفا وديعة فهل اكت) في يدي
بلاعت (وقال لاخر بل) أخذت مني (عصباضن) المقر لاقراره بالأخذ وهو سبب الغصمان (وفي) قوله أنت (أعطيتني وديعة
وقال لاخر بل) (غصبته) مني (لا) يضمن بل القول له لأنكاره الغصمان (وفي هذا كان وديعة) أو قرض إلى (عندك فأخذته)
منك (فقال) المقر له (بل هو لي أخذته المقر له) لو قاتما

والافقيته لاقراره بالبدله ثم بالخذ منه وهو سبب الضمان (وصدق من قال: آجرت) فلانا (فرسي) هذه (أو ثوبى هذا فركبه أو لبسه)
أو أعزته ثوبى أو أسكنته بيتي (ورده أو خاط) فلان (ثوبى هذا بكذا فقبضته) ٧٠٧ منه وقال فلان بل ذلك لى (فأقول

للمقر) استفسرنا لأن السد في

الاجارة ضرورية بخلاف الوديعه

(هذا الالف وديعه فلان لابل

وديعه فلان فالالف الاول وعلى

المقر) ألف (منه للثاني بخلاف

هي لفان لابل لفان) بلا ذكر

ايداع (حيث لا يجب عليه للثاني

شيء) لأنه لم يقر بايداعه وهذا (ان

كانت معينة وان كانت غير معينة

لزمه أيضا كقوله غصبت فلانا مائة

درهم ومائة دينار وكتر حنطة لابل

فلانا لزمه لكل واحد منهما كله

وان كانت بعينها فهي الاول وعليه

لثاني مثله ولو كان المقر له واحدا

بأرضه أكثرهما قدرا وأفضلهما

وصفا) نحو قوله ألف درهم لابل

ألفان أو ألف درهم جبال لابل

زبوف أو عكسه (ولو قال الدين

الذى لى على فلان) لفان (أو

الوديعه التى عند فلان هي لفان

فهو اقرار له وحق القبض للمقر

و) لكن (لو سلم الى المقر له برى)

خلاصة لكنه مخالف لما مر

أنه ان أضاف لنفسه كان هبة فيلزم

التسليم ولذا قال فى الحاوى

القدسي ولولم يسلمه على القبض

فان قال واسمى فى كتاب الدين

عارية صح وان لم يقله لم يصح قال

المصنف وهو المذكور فى عامة

المعتبرات خلافا للفساحه

فتأمل عند الفتوى

العمى قوله الآية ينقص كذا أى مائة درهم وهذا ظاهر فتأمل (قوله والافقيته) فيه أن
فرض المسئلة في المشار اليه الآن يقال كان موجودا بين الاشارة ثم اسمها كالمقر تأمل
فقال (قوله هذا الالف وديعه فلان الخ) وسبأنى قبيل الصلح ما لوقال أوصى أبى بثلاث ماله
لفلان بل لفان (قوله لأنه لم يقر بايداعه) أى فلم يكن مقررا بسبب الضمان بخلاف الاولى
فانه حيث أقر بأنه وديعه لفان آخر يكون ضامنا حيث أقر بها الاول الصحة اقراره بها
للاول فكذلك ملك الاول ولا يحكمه تسليمه للثاني بخلاف ما اذا باع الوديعه ولم يسلمها
للمشتري لا يكون ضامنا بمجرد البيع حيث يمكنه دفعها اليها هذا ما ظهر فتأمل * (فرع)
أقر بـ بـ بـ واستثنى كله على ألف درهم ومائة دينار الادرهما فان كان المقر له في المسالين
واحدا بصرف الى المال الثاني وان لم يكن من نفسه قبسا والى الاول استفسرنا لولم
جزمه وان كان المقر له رجلين بصرف الى الثاني مطلقا مثل لفان على ألف درهم ولفان
آخر على مائة دينار الادرهما هذا كله قولهم ما وعلى قول محمدان كانا رجل بصرف الى
جنسه وان لرجلين لا يصح الاستثناء أصلا تناوينا عن المحيط (قوله أكثرهما قدرا)
أى لو جنسا واحدا فلو جنسين كألف درهم لابل ألف دينار لزمه الا ان كان ط مخلصا
(قوله ولو قال الدين الخ) عبارة الحاوى القدسي قال الدين الذى لى على فلان لفان ولم
يسلمه على القبض اه بلا ذكر النقطة لو تخرج كذا فى الهامش (قوله لما مر) أوائل
كتاب الاقرار (قوله فيلزم التسليم) أى فلا تصح هبته من غير من عليه الدين الا اذا سلمه
على قبضه (قوله ولولم يسلمه الخ) لو هنا شرطية لا وصية (قوله واسمى الخ) حاصله ان
سلمه على قبضه أو لم يسلمه ولكن قال اسمى فيه عارية يصح كفى فتاوى المصنف وعلى
الاول يكون هبة وعلى الثاني اقرارا وتسكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة لملك كما
ذكره الشارح فيما مر وانما اشتراط قوله واسمى عارية ليكون قرينة على ارادة اضافة
النسبة وعليه يحمل كلام المتن ويكون اطلاقا فى محل التقييد فلا اشكال حينئذ في جعله
اقرارا ولا يخالف الاصل المنزلة للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة قالت الصداق
الذى لى على زوجه ملك فلان بن فلان لا حق لى فيه وصدة المقر له ثم أبرأت زوجها قبل
يبرأ وقبل لا والابراة أظهر لما أشار اليه المرغمانى من عدم صحة الاقرار فكون الابراء
ملاقاة محله اه فان هنا الاضافة للملك ظاهرة لان صداقها لا يكون لغيرها فكان اقرارها
له هبة بلا تسليمه على القبض وأعاد الشارح المسئلة في متفرقات الهبة واستشككها وقد
علمت زوال الاشكال بعون الملك المتعال فاعتقه (قوله وهو المذكور) أى قوله
وان لم يقله لم يصح

(باب اقرار المريض)

(قوله وحده) مبتدأ وقوله متر الخ خبر فى الهندية المريض مرض الموت من لا يخرج
سلوا شجوه خارج البيت وهو الاصح اه وفى الاسماعيلية من به بعض مرض يشك منه

(باب اقرار المريض) يعنى مرض الموت وحده متر فى اقرار المريض وسيجي فى الوصايا اقراره بدين لا جنبي

وفي كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضي مصالحه لا يكون به مريضاً مرض الموت
وتعتبر تبرعاً عنه من كل ماله واذا باع لوارثه أو وهبه لا يتوقف على اجارة باقي الورثة (قوله
نافذ) انك يحلف الغريم كما تم قبيل باب التحكيم وسئل في قضاء الاشياء قال في الاصل
اذا أقر الرجل في مرضه بدين لغير وارث فانه يجوز وان أحاط بذلك بماله وان أقر لوارث
فهو باطل الا أن يصدق الورثة اهـ وههـ كذا في عامة الكتب المتبعة من مختصرات
الجامع الكبير وغيره انك في التصول العمادية أن اقرار المريض للوارث لا يجوز
- كاية ولا ابتداء و اقراره للاجنبي يجوز كاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال
اهـ قلت وهو مخالف لما أطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بأن
يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم
بوجه من الوجوه أن ذلك الذي أقر به ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى
لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كاية أن الانسان يريد أن يتصدق على فقير بمرضه
بين الناس واذا خلا به وهبه منه أو لا يتصدق على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايذاء في
الجملة بوجه ما وأما الحكاية فهي على حتمية الاقرار وهو بهذا الفرق أجاب بعض علماء
عهدنا المحققين وهو العلامة على المتقدم كما في حاشية الفصولين للرملي أقول ومما
يشهد بصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب القنية أقر الصحيح به في بداية القلان
ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لأن اقراره متركوبين
أن يموت الابن أو لا فيبطل وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار حتمية الاقرار المبني على
المرض قال استاذنا هذا كالتصحيح على أن المريض اذا أقر بعين في يده للاجنبي قائماً
يصح اقراره من جميع المال اذا لم يكن تملكه اياه في حال مرضه - هـ لو ما حتى أمكن جعل
تملكه اظهرا فاما اذا علم تملكه في حال مرضه فاققراره به لا يصح الا من ثلث المال قال
رحمه الله والله حسر من حيث المعنى اهـ قلت وانما قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه
من حيث الرواية يخالف ما أطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض
لغير وارثه صحيحاً مطلقاً وان أحاط بماله والله سبحانه أعلم معين المفقى ونقله شيخنا
منه لا على ثم قال بعد كلام طويل فالذي يحرر لنا من المتون والشروح أن اقرار المريض
لاجنبي صحيح وان أحاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تنشئ غالباً الا على
ظاهر الرواية وفي البهر من باب قضاء الفوائت - في اختلاف الترجيح رجح اطلاق المتون
اهـ وقد علمت أن التفصيل يخالف ما أطلقه وأن حسنه من حيث المعنى لا الرواية اهـ وقد
علمت أن ما نقله الشارح عن المصنف لم يرضه المصنف الا اذا علم تملكه لها أي بقاء ملكه
لها في زمن مرضه (قوله في معينه) وهو معين المفقى للمصنف (قوله ودين الصحة) مبتدأ
خبر به جله قدم (قوله فباطلة) أي ان لم تجزها الورثة لكونها وصية لزوجته الوارثة
(قوله والمريض) بخلاف الصحيح كما في حبس العتابة (قوله ليس له) أي للمريض ومفاده

نافذ من كل ماله) بأثر عمر ولو بعين
فكذلك الا اذا علم تملكه لها في
مرضه فيتمتع بالثالث ذكره المصنف
في معينه فليحفظ (وأخر الاثر عنه
ودين الصحة) مطلقاً (وما لزمه
في مرضه بسبب معروف) بيئته
أو بما ينبت فاض (قدم على ما أقر
به في مرض موته ولو) المتعبر به
(ودية) وعند الشافعي السكل
سواء (والسبب المعروف) ما ليس
بشروع (كنسكاح مشاهد) ان بهر
المثل أما الزيادة فباطلة وان جاز
النسكاح عتابة (ويصح مشاهد
وانلاف كذلك) أي مشاهد
(والمريض) ليس له أن يقضي دين

أن تخصيص الصحيح صحيح كما في حجر النهاية شرح الملتقى (قوله بعض الغرماء) ولو غرماء
صحته (قوله اعطاء مهر) به من اعطاء ونصبه واضافته الى مهر (قوله فلا يسلم لهما) بفتح
الماء واللام واسكان السين المهملة أى بل يشار كهما غرماء الصحة لأن ما حصل له من
النكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم فكان تخصيصها أيضا لائق الغرماء بخلاف
ما بعده من المسئلتين لأننا حصل في يده مثل ما نقد وحق الغرماء لتعلق معنى التركة لا بالصورة
فأذا حصل له مثل ما لا يندفعون بنا ثانية (قوله أى ثبت كل منهما) أى من القرض
والشراء (قوله وإذا أقر الخ) ولو للوارث عليه دين فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين
في صحته أو لا على المريض دين أو لا قطن فأقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهى زوجته
أو معدته لم يجز اقرارها والابن طلقها قبل دخولها جاز جفع فصولين وقع عت مريض
قال فى مرض موته ليس فى الدنيا أى ثم مات فلبعض الورثة أن يحلفوا زوجته وبنته على
أنهم لا يعلمان شيئا من تركته المتوفى بطريقه اسنع وكذا لو قال ليس فى الدنيا شئ سوى
هذا حوى الزاهد فرمى وقع للثاني عبد الجبار وعت امه لتاجرى واسنع للاسرار
لنجم الدين ابراء الزوجة زوجه فى مرض موته الذى ماتت فيه موقوف على اجازة
بقية الورثة فتناوى الشاى حامدية كذا فى الهامش (قوله الوديعه اولى) لانه حين
أقر بها علم أنهم ليست من تركته ثم اقراره بالدين لا يكون شاغلا لما يمكن من جله تركته
بنازبه (قوله وبراءة مدونه وهو مديون) قيد به احتراز عن غير المديون فان ابراءه
الاجنبى نافذ من الثلث كما فى الجوهره سائى فائدة * أقر فى مرضه بشئ فقال
كنت نقلته فى النجعة كان بمنزلة الاقرار فى المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اشياء
وفى البرازيه عن الممتقى أقر فيه أنه باع عبده من فلان وقبض الثمن فى صحته وصدقه
المشتري فيه صدق فى البيع لا فى قبض الثمن الا من الثلث اه ونقله فى نور العين عن
الخلاصة ونقل قبله عن الخانية أقر أنه أبرأ فلانا فى صحته من دينه لم يجز اذ لا يملك انشاء
للحال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاء فملك الاقرار به ثم قال فاعل
فى المسئلة روايتين أو أحدهما سهو والظاهر أن ما فى الخانية أصح وقال أيضا قوله اذ لا يملك
انشاء للحال مخالف لما فى أيضا أنه يجوز ابراء الاجنبى الآن يحصى عدم القدرة على
الانشاء بكون فلان وارثا أو بكون الوارث كنفلا فلان الاجنبى ففى اطلاقه نظر اه
قلت أو بكون المقر مدونا كما أفاده المصنف (قوله اجنبيا) الآن يكون الوارث كنفلا
عنه فلا يجوز اذ يبرأ الكفيل ببراءة الاصيل جامع الفصولين ولو أقر الاجنبى باستيفائه
دينه منه صدق كما بسطه فى الولوالجية (قوله فلا يجوز) سواء كان من دين له علمه أم صالة
أو كفاية كذا اقراره بقبضه واحتماله به على غيره فصولين وفى الهامش أقر مريض
مرض الموت أنه لا يستحق عنه دين زوجته هند حقا وأبرأ ذمتها من كل حق شرعى ومات
عنها وورثه غيرها وله تحت يدها أعيان وله بذمتها دين والورثة لم يجزوا الاقرار لا يكون

بعض الغرماء دون بعض ولو
كان ذلك اعطاء مهر وابقاء اجرة
فلا يسلم لهما (الا فى مسألتين
اذا قضى ما استقرض فى مرضه
او نقد من مالش ترى فيه) لو بمثل
القيمة كما فى البرهان (وقد علم ذلك)
أى ثبت كل منهما (بالبرهان)
لا باقراره للتممة (بخلاف) اعطاء
المهر ونحوه (ما ذالم يؤدحى
مات فان البائع اسوة للغرماء)
فى الثمن (اذالم تسكن العين) الجمعية
(فى يده) أى بيد البائع فان كانت
كان أولى (واذا أقر المريض بدين
ثم أقر بدين تحاصو وصل او فصل)
لا استواء ولو أقر بدين ثم يوديعه
تحاصو بعكسه الوديعه اولى
(وابراؤه مدونه وهو مديون غير
جائز) أى لا يجوز ان كان اجنبيا
(وان) كان (وارثا فلا) يجوز
(مطابقا) سواء كان المريض
مدونا أو لا للتممة وحده
ان يقول لاحق لى عليه كما أفاده
بقوله (وقوله لم يكن لى هلى هذا
المطلوب شئ)

الاقرار صحيحا حامداً (قوله يشمل الوارث) صرح به في جاء مع النص واين حيث قال
 مريض له على وارثه دين فأبرأه لم يجز ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جازا اقراره قضاء
 لادبائه اهـ وبناجى لو ادعى الوارث الاخر أن الماترك كاذب في اقراره أن يحلف المقر له
 بأنه لم يكن كاذبا بناء على قول أبي يوسف المتفق به كما ترقبيل باب الاستثناء وفي البرازية
 ادعى عليه ديونا وما لا ودية فصالح الطالب على يسير سر أو أقر الطالب في العلانية أنه
 لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات فبرهن الوارث أنه كان
 أوزنى عليه أموال كثيرة وانما قصد سرمانا لا تسمع وان كان المدعى عليه وارث المدعى
 وبهرى ما ذكرنا فبرهن بقيمة الورثة على أن أبنا قصد سرمانا بهذا الاقرار تسمع اهـ وفيه
 أن يكون في مسئلة كما كذلك لكن فرق في الاشياء بكونه متمما في هذا الاقرار لا يتم
 الدعوى عليه والصالح جعله على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة اهـ قلت وكثيرا
 ما يقصد المقر سرمان بقيمة الورثة في زمانا وتدل عليه قرائن الاحوال القرينة من
 الصريح فعلى هذا تسمع دعواههم بأنه كان كاذبا قبل ينتم على قسام الحق على المقر له
 وله هذا قال السامعاني ما في المتن اقرار وبراء وكلاهما لا يصح للوارث كما في المتن
 والشروح فلا يقول عليه ان لا يصح له لا سقط الارث بل يرى اهـ والله أعلم (قوله
 صحيح قضاء) ومضى في الفروع قبيل باب الدعوى (قوله كما بسطه في الاشياء) أقول قد خالفه
 علماء عصره وأقروا بعدم الصحة منهم ابن عبد المال والمقدسي وأخوه المصنف والحاسني
 والرملي وكتب الجوى في الرد على ما قاله نقلا عن تقدم كتابه سنة فلترجع أقول
 وحاصل ما ذكره الرملي أن قوله لم يكن عليه شيء مطابق لما هو الاصل من خلوه من
 دينه فليس اقرارا بل كاعترافه بعين في يده بآئنه الزيد فانت التهمة وشبهه ليس له على
 والده شيء من تركته أمه وليس له على زوجي مهر على المروج بخلاف ما هنا فان اقرارها
 بما في يدها اقرار بملكها للوارث بلا شك لان أقصى ما يستدل به على الملك اليد وكيف
 يصح وكيف تنتفي التهمة والنقول مصرحة بأن الاقرار بالعين التي في يد المقر كالاقرار
 بالدين واذا لم يصح في المهر على الصحيح مع أن الاصل براءة الذمة فكيف يصح فيما فيه
 الملك مشاهد بالدين لو كانت الامتعة بيد الاب فلا كلام في الصحة وفي حاشية البهري
 الصواب أن ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة النفي وما استدل به المصنف في الدين لا العين
 وهو وصف في الذمة وانما يصير مالا بقبضه (قوله أومع أجني) قال في نور العين أقر لوارثه
 ولا جني يدين مشتركا بطل اقراره عندهما اتصافا في الشركة أو كاذبا وقال محمد لا جني
 بخصته لو أنكر الاجنبي الشركة وبالعكس لم يذكره محمد ويحوز أن يقال انه على الاختلاف
 والصحيح أنه لم يجز على قول محمد كما هو قوله ما (قوله الا أن يصدقه) أي بعدم موته ولا عبرة
 لاجازتهم قبله كما في خزائنه المقتين وان أشار صاحب الهداية ضد وأجاب به ابنه نظام
 الدين وحافده عماد الدين ذكره القهستاني ثم صرح الملتقى وفي النعمية اذ اصدق الورثة

يشمل الوارث وغيره (صحيح قضاء)
 لادبائه (قوله) فترفع به مطالبة الدنيا
 لا مطالبة الاخرى كما في الاقرار
 فلا يصح على الصحيح بزيادة أي
 لظهور أنه عليه غالب بخلاف
 اقرار البنت في مرضها بأن الشيء
 التلاني ملك أبي أو أمي لاحق لي
 فيه او انه كان عندى عارية فانه
 يصح ولا تسمع دعوى زوجها فيه
 كما بسطه في الاشياء فادفعه عنهم
 هذا التعريف فانه من مفردات كتابي
 (وان اقرار المريض لوارثه) مفردة
 أومع أجني يعني اودين (بطل)
 بخلاف الشافعي رضي الله تعالى
 عنه ولا يثبت لوصية لوارث
 ولا اقرار له بدين (الا ان يصدقه)
 بنية (الورثة) فلو لم يكن وارث آخر

اقرار المريض لو ارثه في حياته لا يحتاج لتصديقهم بعد وفاته وعزاه لحاشية مسكين قال
 فلم يجعل الاجازة كالتصديق ولعله لانهم اقروا اه وقدم الشارح في باب القضي وتكذا
 وقف بعه لوارثه على اجازتهم اه في الخلاصة نفس البيوع من الوارث لا يصح الاجازة
 الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح وعندهم ما يجوز لكن ان كان فيه غبن او محاباة
 يخير المشتري بين الرد وتكميل القيمة سائغاً في (قوله أو أوصى) في بعض النسخ وأوصى
 بدون ألف (قوله لزوجته) يعني ولم يكن له وارث آخر وكذا في عكسه كما في الشريعة لامة
 قاله شيخ والذي مدني (قوله صحت) ومثله في حاشية الرمي على الاشياء فراجعها (قوله
 وأما غيرهما) أي غير الزوجين وفي الهامش أقرب رجل في مرضه بأرض في يده أتم وقف ان
 أقرب وقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو أقرا المريض بعتق عبده وأقر أنه تصدق به على
 فلان وهي المسئلة الاولى قال وان أقرب وقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير أو ورثته
 جاز في الكل وان أقرب وقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث ابن الشحنة كذا في
 الهامش (قوله ص الخ) هـ هذا مشكل فراجع (قوله لما زعمه الطرسوسي) أي من أنه
 يكون من الثلث مع تصديق السلطان اه ح كذا في الهامش (قوله ولو كان ذلك) أي
 الاقرار ولو وصلياً (قوله بقبض دينه) قال في النامية لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض
 دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه الى آخر ما يأتي في القرب من ذلك عن نور العين وقيد
 بدین الوارث احترازاً عن اقراره باستيفاء دين الاجنبي والاصل فيه أن الدين لو كان وجب
 له على اجنبي في صحته جاز اقراره باستيفائه ولو عليه دين معروف سواء وجب ما أقرب بقبضه
 بدلائمه او مال كمن أو لا كبذل صلح دم العبد والمهر ونحوه ولو ديناً وجب في مرضه وعالمه
 دين معروف أو دين وجب به عناية الشهود ولو ما أقرب بقبضه بدلائمه او مال لم يجز اقراره
 أي في حق غرماء الصحة كما نقله السائحاني عن البراءع ولو بدلائمه او مال جاز اقراره
 بقبضه ولو عليه دين معروف جامع القصولين وفيه لو باع في مرضه شيئاً كثيراً من قيمته فأقر
 بقبضه لم يصدق وقيل للمشتري أدغمه مرة أخرى أو انقض البيع عند أبي يوسف وعند
 محمد يؤذي قدر قيمته أو انقض البيع (قوله أو غصبه) أي بقبض ما غصبه منه (قوله
 وفعل ذلك) كأن يقرأ أنه قبض المبيع فاستدانه أو أنه رجع فيما وهبه له مريضاً حوى ط
 (فرع) * أقرب بدین لوارثه أو غيره ثم برئ فهو كدين صحته ولو أوصى لوارثه ثم برئ بطلت
 وصيته جامع القصولين * (تمه) * في التارخانية عن واقعات الغاطني أشهدت المرأة
 شهوداً على نفسها لابنتها ولا خيمتا تريد بذلك اضرار الزوج أو أشهد الرجل شهوداً على
 نفسه على بعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن
 لا يؤدوا الشهادة الى آخر ما ذكره العلامة البيري وينبغي على قياس ذلك أن يقال ان كان
 للقاضي علم بذلك لا يسمعه الحكم كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء والنظائر (قوله
 ولو فعله) أي الاقرار بهذه الاشياء للوارث (قوله من ورثة المريض) كما اذا أقرا ابن ابنة

أو أوصى لزوجته أو هي له صحت
 الوصية وأما غيرهما فيرث الكل
 فرضاً ورتافاً لا يحتاج لوصية
 شرعية لامة وفي شرحه للوهابية
 أقرب وقف لا يرث له فلو على جهة
 عامة صح تصديق السلطان أو
 نائبه وكذا الووقف خلافاً لما زعمه
 الطرسوسي فلا يحفظ (ولو) كان
 ذلك (اقراراً بقبض دينه) أو غصبه
 أو رهنه ونحو ذلك (عليه) أي على
 وارثه أو عبده وارثه أو مكاتبه
 لا يصح لوقوفه أو لولاه ولو فعله لم يتم
 برئ ثم مات جاز كل ذلك لعدم
 مرض الموت اختصاراً ولو لمات المقر
 له ثم المريض وورثته المقر له من
 ورثة المريض جاز اقراره كاقاروه
 للاجنبي به

وسمي من الصيرفة (بمخلاف
اقراره) اي لوارثه (بوديعة
مستلمة) فانه جائز صورته أن
يقول كانت عندي ودیعة لهذا
الوارث فاستلمتكم اوجوهرة
والحاصل ان الاقرار للوارث
موقوف الا في ثلاث مذكورة
في الاشياء منها اقراره بالامانات
كأهلها ومنها النفي كلاحق لي قبل
أبي أو أمي وهذه الحيلة في
إبراء المريض وارثه ومنه هذا
الشيء الفلاني ملك أبي أو أمي كان
عندي عارية وهذا حديث لا قرينة
وتعامة فيها فليحفظ فانه مهمهم
(أقر فيه) اي في مرض موته
(لوارثه يوم في الحال بتسليمه
الى الوارث فاذا مات يرثه) بزارية
وفي التهمة تصرفات المريض نافذة
وانما تصح بعد الموت (والعبرة
لكونه وارثا وقت الموت لا وقت
الاقرار) فلو اقر لآخره مثلا ثم ولد
له صح الاقرار لهدم ارثه (الاذا
صار وارثا) وقت الموت (بسبب
جديد كالترجيح وعقد الموالاة)
فيجوز لكم ما ذكره بقوله (فلو
اقرها) اي لا جنيمة (ثم تزوجها
صح بمخلاف اقراره لا خيبه
المحبوب) بكفر او ابن (اذا زال
عنه) باسمه او بموت الابن
فلا يصح لا ارثه

ثم مات ابن الابن عن أبيه (قوله وسمي) اي قريبا (قوله بوديعة) الا صوب باسمه لا
الوديعة اي المعروفة بالبينة (قوله مستلمة) اي وهي معروفة (قوله وصورة) قد
أوضح المسئلة في الولوجية ولم يبين بم - هذه الصورة ان الوديعة معروفة كما صرح به في
الاشياء وفي جامع الفصولين راقا صورتهما أودع أباه ألف درهم في مرض الاب وصحته
عند الشهود فلما حضره الموت اقر باهلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كان
في ماله فاذا اقر بالتلافه فأولى اه والحاصل أن مدار الاقرار هنا على اسم مالك الوديعة
المعروفة لأهلها (قوله والحاصل) فيه مخالفة للاشياء ونصها أو ما مجرد الاقرار للوارث
فهو موقوف على الاجازة سواء كان بعين أو دين أو قبض منه أو براه الا في ثلاث لو اقر
بالتلاف وديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث
بالو كالة من مديونه كذا في تلخيص الجسامع وينبغي أن يلاحظ لثانية اقراره بالامانات
كأهلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الشكل أنه ليس فيه ايثار لبعض فاعتق هذا
التصريح فانه من مشردات هذا الكتاب اه ط (قوله اقراره بالامانات) أي بقبض الامانات
التي عند وارثه لا بأن هذه العين لوارثه فانه لا يصح كما صرح به الشارح قريبا وصرح به
في الاشياء وهذا امر ادعاه صاحب الاشياء بقوله وينبغي أن يلاحظ بالثانية اقراره بالامانات كأهلها
فتنبه لهذا فانارأينا من يخطئ فيه ويقول ان اقراره لوارثه بها جائز ملقا مع ان القول
مصرحة بأن اقراره بالعين كالدين كما قلناه من الرمي ومن هذا يظهر لك ما في بقية
كلام الشارح وهو متابع فيه للاشياء خفا لئلا للمقتول وخالفه فيه العلماء القبول كما
قدمناه وفي الفتاوى الاسماعيلية سئل فممن أقر في مرضه ان لاحق له في الاسباب
والامتنعة المعاومة مع بنته المعاومة وأما استحقاق ذلك دونه من وجه شرعي فهل اذا كانت
الامتنع المرقومة في يده وما كره فيها ظاهر ومات في ذلك المرض فالأقرار به الوارثه باطل
الجواب نعم على ما عده الحق مقتوق ولو صدق بالنفي خلافا للاشياء وقد أنكره واعليه اه
ونقله السائحاني في محتمته ويرد على الاشياء والشارح في هامش نسخته وفي الحاشية
سئل في مرض مريض الموت أقر فيه انه لا يستحق عند زوجته هند حقا وابرا ذمتها عن كل
حق شرعي ومات عنها وعن ورثة غيرها وله تحت يدها أعيان وله بذمتها دين والورثة لم يجزوا
الاقرار فهل يكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى أعلم
اه (قوله ومنها النفي) فيه أنه ليس باقرار الوارث كما صورته في الاشياء (قوله كلاحق لي)
هذا صحيح في الدين لا في العين كما مر (قوله أو أمي) ومنها اقراره بالتلاف وديعته المعروفة
كما في المتن كذا في الهامش (قوله ومنه هذا الشيء) هذا غير صحيح كما علمته مما مر قال في
البحر في مشرقات القضاء ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تحميله لم يخلف
وعند أبي يوسف يخلف للعادة وسعياني في مسائل شتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول
أبي يوسف اختاره أئمة خوارجهم لكن اختلفوا فيه اذا ادعاه وارث المقتول على قواين ولم يرج

في البرازية منه ما شيا وقال الصديق انه رأى في المختلف الى القاضي وفسره في فتح
القدير بأنه يجب مدحه خصوص الوقائع فان غلب على ظنه أنه لم يقبض حين اقر بحلف الخلع
وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو في المتفرس في الاختصاص اه قلت وهذا
مؤيد لما بهناه والحمد لله * (تمت) * قال في التنازع من الخلاصة رجل حال استوفيت
جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا لو قال أبرأت جميع غرمائي لا يصح
الا ان يقول قبله فلان وهم يسمون بخينئذ يصح اقراره وبراءته (قوله بسبب قديم)
أي قائم وقت الاقرار ولو أقر لوارثه وقت اقراره ووقت موته وخرج من أن يكون وارثا
فيما بين ذلك بطل اقراره عند أبي يوسف لا عند محمد بن نوري العيني عن فاضل خان وفي جامع
الفصولين أقر لانه وهو وقت ثم عتق فثبت الاب جاز لانه للمولى لا للعتق بخلاف الوصية
لانه وهو وقت ثم عتق فانما تبطل لانها كانت قبل الاب جاز لانه للمولى لا للعتق بخلاف الوصية
الوصايا (قوله ليس بوارث) يفيد أنهم لو كانت حصة وارثه لم يصح قال في النهاية لا يصح
اقراره من مات فيه بقبض دين من وارثه ولا من كنفيل وارثه ولو كفل في محبته وكذا
لو أقر بقبضه من أجنبي تبرع عن وارثه وكل رجلا يبيع شي معين فبإساعه من وارث
موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصح تدف
وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري
ويصح للموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل
مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصح تدف اذ مرضه يكتفي بطلان اقراره لو ارثه
بالقبض فرضه ما أولى من مرضه عليه دين يخطأ فأقر بقبض ودفعه أو عارية أو مضاربة
كانت له عند وارثه صحيح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض
وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه من نوري العيني قبيل كتاب الوصية (قوله خلافا لمحمد)
* (فرع) * باع فيه من أجنبي عبدا وباعه الاجنبي من وارثه أو وهبه منه صحيح ان كان
بعد القبض لان الوارث ملك العبد من الاجنبي لا من مورثه بزازية (قوله عمادية)
قد مضى ما عارها عن نوري العيني (قوله لمن طلقها) أي في مرضه * (فرع) * اقراره لها أي
للزوجة بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التمسيد فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير
الدين وقيل بمرث العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذ الم
تعترف بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر أنها استوفت شيئا
بزازية وفيما أقربيه لا امرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة أخرى لم يصدقوه
في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا ينقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعد
موتها استيفاء ورثتها أو وصية المهر بخلاف الاول اه * (فرع) * في التنازع من
عن السراجية ولو قال مشتري أو شرك في هذه الدار فهذا اقرار بالانصف وفي العتبية
ووطاق التركة بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد ما ينصمه المقر ولو قال في الثلثين

(وان أقر الغلام بجهول النسب في مولده أو في بلد هوفيه أو هوما في السن بحيث (يولد مثله لمثله أنه ابنه وصدة الغلام) لو عجزا
والإيهج تصد بجهول النسب ولو أقر (مريضاً) إذا ثبت (شارك) الغلام (الورثة) فان استغنت هذه الشروط
بواحدة من حيث استحقاق المال كالأقر (٧١٤) بأخوة غيره كما مر عن النبايع كذا في الشرح للإمام

فيصر عند الفتوى (و) الرجل
(صح إقراره) أي المريض (بالولد
والوالدين) قال في البرهان وان
علما قال المقدسي وفيه نظر
أقول الزياهي لو أقر بالجد وأب
الابن لا يصح لان فيه حمل
النسب على الغير (بالشروط)
الثلاثة (المنقضية) في الابن
(و) صح (بالزوجة بشرط خاؤها
عن زوج وعنده وثاقه) أي
المقر (عن اختها) مثلاً (وأربع
سواها) صح (بالمولى) من
جهة العتاقة ان لم يكن (ولأه
ثابتاً من جهة غيره) أي غير المقر
(و) المارة صح (أقراها بالوالدين
والزوج والمولى) الاصيل أن
اقرار الانسان على نفسه جهة
لا على غيره قلت وما ذكره من جهة
الاقرار بالام كالأب هو المشهور
الذي عليه الجمهور وقد ذكر
الامام القسبي في فرائضه أن
الاقرار بالام لا يصح وكذا في
ضوء السراج لان النسب لا ياب
للالتهات وفيه حمل الزوجية
على الغير فلا يصح اهـ ولكن الحق
حجه بجامع الاصله فكانت
كأب فليحفظ (و) كذا صح
(بالولد ان شهدت) امرأته ولو
(قابله) بتعيين الولد أمما النسب
فيما قرأ شئني ولو عتقه بعد ولادته فبجسمة نامة كما مر في باب ثبوت النسب (أو صدقه الزوج ان كان
له زوج (أو كانت عتقه) منه

موصولاً صدق وكذا قوله يني وبينه أولى وله اهـ (قوله وان أقر الغلام) كان الاولى
تقديم هذه المسئلة على قوله وان أقر لأجنبي ثم أقر بينه ولان الشروط الثلاثة هنا معتبرة
هناك أيضاً كذا في حاشية مسكين عن الجوى (قوله أو في بلد) ككاتب قول آخر قال في
الحواشي المعتبرية بجهول النسب من لا يعلم له أب في بلد على ما ذكر في شرح تلخيص
الجامع لا يدل الدين والظاهر أن المراد به بلد هوفيه كذا في الفتية لامتداد رأسه كما
ذكره البعض لان المغربي اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه سادته يلزم أن يقتس عن نسبه
في المغرب وفيه من الخرج ما لا يخفى فليحفظ هذا اهـ (قوله وحديثه) ينبغي حذفه فان
بذكرها صار الشرط بالإيجاب ح (قوله هذه الشروط) أي أحدها ح (قوله من
حيث استحقاق المال) ان كان المراد بالمال هو المترية كما هو ظاهر قوله كما مر أعني بأن أقر
لأجنبي ثم أقر بينه ولم تثبت بسبب انتفاء شرط وقع انه تكرار لا يحمل له هنا وان كان
المراد به الارث كما هو ظاهر قوله كالأقر بأخوة غيره فيكون المعنى ان أقر غلام انه ابنه ولم
يثبت نسبه بسبب انتفاء شرط من هذه الشروط شاوله الورثة فلا يظهر وجهه اذ تقدم
أن اقراره له بالمال صحيح ولا يصح الاقرار لوارث كما مر أن المؤاخنة حينئذ ليست لامة
بل للورثة حيث شاركهم في الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل
صريح حتى يقبل وقد راجعت عدة كتب فلم أجده وأعله هذه أمر الشارح بالتعوير
فتأمل (قوله عن النبايع) الذي قدمه الشرح الى عن النبايع عند قوله أقر لأجنبي ثم
بينه نصه ولو كذبه أو كان معروفاً بالنسب من غير مله ما أقر به ولا يثبت النسب اهـ ثم
كتب هنا ما نقله الشارح عنه (قوله فيحزر) لم يظهر لي المخالفة الموجبة للتعوير تأمل ح
(قوله والرجل صح إقراره) في بعض النسخ اسقاط الرجل ولفظ وصح إقراره (قوله أي
المريض) الاولى تركه ح (قوله وان علما) بتعريف ثلاثة شروطه أي الوالدان وفيه نظر
وجهه ظاهر فهو كإقراره بنت ابن قال في جامع الفصولين أقر بنت فلها النصف والباقي
للعتبة اذ اقراره بنت جائز لا يثبت الابن اهـ وما ذاك الا لان فيه تحميل النسب على الابن
فتدبرط (قوله لا يصح) وسبب من التصريح به (قوله وكذا صح) أي اقرارها قوله
ولو قابله) أفاد بقابله بعدة بقوله أو صدقه الزوج أن هذا حيث يحد الزوج وادعته منه
وأفاد أن ذات زوج بخلاف المعتدة كما مر به الشارح أما ان لم تكن ذات زوج
ولامعتدة أو كان لها زوج وادعت أن الولد من غيره فلا حاجة الى أمر زائد على اقرارها
صرح بذلك كله ابن السكال وسأني (قوله بتعيين الولد) كما علمت مما قدمناه أن الكلام
فيما اذا أنكر الولادة وشهادة القابلة بتعيين الولد فيما اذا تصادق على الولادة وأنكر

التعيين

(و) صح (مطلقا) لم تكن كذلك (أي من جهة ولا معصية) (أو كانت) من جهة (واعتد أنه من غيره) فصار كالولد لها منها لم يصدق في حقها الابتصاف بها قلت بقي لولم يعرف لها زوج غيره لم أره (٧١٥) فيحترق (ولا بد من تصديق هؤلاء الأئمة الولد

إذا كان لا يبرهن عن نفسه) لما
صر أنه سمع ذلك كالمناخ (ولو كان
المقر له عبدا الغير اشتراط تصديق
مولاه) لأن أطلق له (وصح
التصديق) من المقر له (بعد موت
المقر) لبقاء النسب والعدة بعد
الموت (الاتصديق الزوج بوثقها)
معرفة لانقطاع النكاح بغيره
ولهذا ليس له غسلها بخلاف
عكسه (ولو أقر رجل (بنسب)
فمعه تمهيد (على غيره) لم يثقل من
غير ولا تكفي اليمين لانه بالحد
وابن الابن كما قال (كالاخ والعلم
والحد وابن الابن لا يصح) الاقرار
(في حق غيره) الابن رهن ومنه
اقرار اثنين كما في باب موت
النسب فلنحفظ وكذا الوصية لثقة
المقر عليه أو الورثة وهم من أهل
التصديق (ويصح في حق نفسه
حتى يلزمه) أي المقر (الاحكام
من النفقة والحضانة والارث إذا
تصادفاهما) أي على ذلك
الاقرار لان اقرارهما أحق بهما
(فان لم يكن له) أي له هذا المقر
(وارث غيره مطلقا) لا قريبا
كذوى الارحام ولا بعيدا كزوى
الموالة هي غير (ورثه
والالا) لأن نفسه لم يثبت فلا
يرحم الوارث المصروف والمراد
غير الزوجين لان وجودهما في مانع
قاله ابن السكيت ثم لا مقر أن يرجع عن
اقراره لانه وصية من وجهه رأى
أي وان صدقة المقر له كما في البدائع لكن نقل المصنف من شروح السراجية أن بالتصديق يثبت النسب فلا يقع الرجوع فيحترق

التعيين وعبارة غاية البيان عن شرح الاقطع فتثبت الولاد ذمتهم اذ لم يلقوا النسب
بالقراش اه والظاهر أن ما أفاده الشارح حكمه كذلك (قوله وصح مطلقا) أفاد أن
ما ذكره من الشرط انما هو لصحة الاقرار بالنسب انما يكون تحميلا على الزوج فلو فقد
شرط صح اقرارها عليها فيرثها الولد وترثه ان صدقها ولم يكن لها وارث غيره ما انفار
كالاقرار بالاخ وبغيرهم هذا مما قد منا وفي غاية البيان ولا يجوز اقرار المرأة بالولد وان
صدقها يعني الولد وان كان لم يكن لها وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في
حقها ولا يقضى بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهي ما اذا ثبتت القابلة على ذلك
وصدقها الولد فيثبت وما اذا صدقها زوجها فيثبت بتصادقهما لانه لا يثبت في غيرهما
اه (قوله من غيره) أي فصح اقرارها في حقها فقط (قوله قلت) أقول غاية ما يلزم على عدم
معرفة زوج آخر كونه من الزنا مع أنه ليس بالارحم وبقرض تحقق كونه من الزنا يلزمها
أيضا لان ولد الزنا واللعان يرث بجهة الام فقط فلا وجه للتوقف في ذلك كذا في حاشية
مسكين لابي السعود المصري (قوله وصح التصديق الخ) أي ولو بعد سجود المقر أقول
البرازي أقر أنه تزوج فلانة في صحة أو مرض ثم جحد وصدقته المرأة في حياته أو بعد موته
جازا ثم صنف (قوله بوثقها) كذا في نسخة وهي الصواب موافقا لما في شرحه على الملتقى
(قوله في باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فيثبت في حق المقرين وانما
يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة ان تم نصاب الشهادة بهم أي بالمقرين والايتم
نصابها لا يشارك المسكين اه (قوله أو الورثة) يعني عنه قوله ومنه اقرار اثنين ط لكن
كلامنا هنا في تصديق المقر وهنالك في نفس الاقرار وان كان في المعنى سواء لكن بينهما
فرق وهو أن التصديق بعد العلم باقرار الاول كقوله نعم أو صدق والاقرار لا يلزم منه العلم
تأمل (قوله كذوى الارحام) فسر القريب في العناية بذوى القروض والعصبات
والبعيد بذوى الارحام والاول أوجه لان مولى الموالاة رثة بعد ذوى الارحام ثم بلالية
(قوله ورثه) * (تمت) * ارث المقر له حيث لا وارث له غيره يكون مقتصر علمه ولا ينتقل
الى فرع المقر له ولا الى أهله لانه بمنزلة الوصية شيخنا عن جامع الفصولين كذا في حاشية
مسكين (قوله المعروف) قريبا أو بعيدا فهو أحق بالارث من المقر له حتى لو أقر بأخ وله حصة
أو خالة فالارث للهمة أو للخالة لان نسبته لم يثبت فلا يرث ارحم الوارث المعروف درر كذا في
الهامش (قوله والمراد غير الزوجين) أي بالوارث الذي يمنع المقر له من الارث (قوله
وان صدقة المقر له) هو ما به المقر عليه كما عبر به فيما مر ويدل عليه كلام المتع حيث قال وقوله
أي الزيلعي للمقر أنه يرجع عنه محله ما إذا لم يصدق المقر له على اقراره ولم يقر بمثل اقراره
الخ وعزاه لبعض شروح السراجية فقوله أولم يقر لا شك أن الصغير فيه للمقر عليه لا المقر له
فعلم أن المقر له هو ما به المقر عليه كما عبر به صاحب المنخفي كتاب الفرائض ويدل عليه قوله
أي وان صدقة المقر له كما في البدائع لكن نقل المصنف من شروح السراجية أن بالتصديق يثبت النسب فلا يقع الرجوع فيحترق

الآتي ان بالتصديق يثبت النسب ولا يكون ذلك الا من المقر عليه قال في روح الشروح
على السراجية واعلم انه ان شهد مع المقر رجل آخر اوصدقه المقر عليه أو الورثة وهم من
أهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار الى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب
اه وفي شرح فرائض الماتني للطرابلسي وصح رجوعه لانه وصية مهي ولا شيء لانه مقر له من
تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمتناج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل
رجوعه أو لم يقرب قبل اقراره أما اذا صدق اقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل اقراره فلا ينفع
المقر رجوعه عن اقراره لان نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه اه فهذا كلام شرح
السراجية فالصواب التعيين عليه كما عبر به في المنع في كتاب الفرائض وان كانت عبارتها
هنا كعبارة الشارح وكذا عبارة الشارح في الفرائض غير محزنة فتنبيه (قوله عند
الفتوى) أقول تحريره أنه لو صدقه المقر له فله الرجوع لانه لم يثبت النسب وهو ما في
البدائع ولو صدقه المقر عليه لا يصح رجوعه لانه بعد ثبوته وهو ما في شروح السراجية
ففتنا الاشتباه بتحرير الفصل فاما موضوع مختلف ولا يخفى أن هذا كله في غير الاقرار بغير
الولد (قوله نصف نصيب المقر) ولومعه وارث آخر شرح الماتني وبيانه في الزبلي (قوله
في حق نفسه) فصار كالمشترى اذا أقر أن البائع كان أعتق العبد المبيع يقبل اقراره في
العتق ولم يقبل في الرجوع بالنسب بيانية وفي الزبلي فاذا قبل اقراره في حق نفسه يستحق
المقر له نصيب المقر له ما عندنا وعند مالك وابن أبي ليلى يجعل اقراره شأنا في التركة
فما على المقر من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان لشخص مات أبوه أخ معروف فأقر
بأخ آخر فكذب أخوه المعروف فيه أعطى المقر نصف ما في يده وعندهما يعني عند مالك
وابن أبي ليلى ثلث ما في يده لان المقر قد أقر له بثلث شائع في النصفين فنقد اقراره في حصته
وبطل ما كان في حصته أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال والسدس
الآخر نصيب أخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا ونحن نقول ان في زعم المقر أنه يساويه
في الاستحقاق والمنكر ظالم بانكاره فيجعل ما في يده المنكر كالمالك فيكون الباقي بينهما
بالسوية ولو أقر بأخت تأخذ ثلث ما في يده وعندهما خمسة ولو أقر ابن وبنت بأخ وكذاهما
ابن وبنت يقسم نصيب المقر بين أخيهما وعندهما أربعة وأرباعا والتوزيع ظاهر ولو أقر بامرأة
أنها زوجة أبيه أخذت ثلث ما في يده ولو أقر بجدة هسي أم الميت أخذت سدس
ما في يده فيعامل فيما في يده كما يعامل لو ثبت ما أقرب اه وفيما في يده (قوله بابت) أي من
أخيه الميت (قوله انتهى) هذه مسألة الدور الحكيم التي عدها الشافعية من دواع
الارث لانه يلزم من التورث عدمه بيانه انه اذا أقر أخ جازي بابت ثبت نسبه ولا يرث
لانه لو ورث لطلب الاخ فلا يكون الاخ وارثا كما لا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه
فلا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى نفسه وما أدى اثباته الى نفسه انتهى من أصله وهذا
هو الصحيح من مذهبهم لكن يجب على المقر باطنا أن يدفع للابن التركة اذا كان صادقا

عند الفتوى (ومن مات أبوه فافر
بأخ شاركه في الارث) فيستحق
نصف نصيب المقر (ولم يثبت نسبه)
لما تقرر ان اقراره مقبول في حق
نفسه فقط قلت اني لو أقر الاخ بابن
هل يصح قال الشافعية لا لان ما
أدى وجوده الى نفسه انتهى من
أصله ولم أره لا يمتنع

وظاهر كلامهم نعم فإبراهيم (وان

ترك) شخص (ابن له على آخر
مائة فافر أحدهم ما قبض أبوه
خمس من مائة فلا شيء للآخر) لأن
اقراره ينصرف الى نصيبه
(ولأخره خمسون) بعد حلقه
انه لا يعلم أن أباه قبض شطر المائة
قاله الاكمل قلت وكذا الحكم
لو أقر أن أباه قبض كل الدين
اكتنه هذا بخلاف الحق القريم
ز يلى

(فصل في مسائل شتى)

(أقرت الحرة المكفأة بدين) لا آخر

(فكذب زوجها صريح) اقرارها

(في حقه أيضا) عند أبي حنيفة

(فقبض المقرة) ولا يلزم وان

تضرر الزوج وهذه إحدى

المسائل الست الخارجة من قاعدة

الاقرار بحجة قاصرة على المقر ولا

يتعدى الى غيره وهي في الاشياء

وينبغي أن يخرج أبضامن كان

في اجارة غيره فأقر لا تضر بدين فان

له حبه وان تضرر المستأجر وهي

واقعة الفتوى ولم نرها صريحة

(وعندهما لا) تصدق في حق الزوج

فلا تحبس ولا تلازم درر قات

وينبغي أن يقول على قولهما افتاء

وقضاء لان الغالب أن الأب يعلمها

الاقرار له أو بعض أقاربها

لم يتوصل بذلك الى منهج الجلبس

عنده عن زوجها كما وقعت عليه

مرا واحد ابتليت بالقضاء كذا

ذكر المصنف (بجهولة

في اقراره (قوله وظاهر كلامهم نعم) يعنى ظاهر كلامهم صحة اقراره هذا الاخ بالابن
ويثبت نسبه في حق نفسه فقط فيثبت الابن دونها قالوا ان الاقرار بنسب على غيره يصح
في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة لاني حق غيره وقد رأيت المسئلة
منقولة ولله تعالى الحمد والمائة في فتاوى العلامة قاسم بن قنطربغا الحنفي ونصه قال محمد
في الاملاء ولو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فأقرت العمة أو مولى النعمة بأخ للميت
من أبيه أو أمه أو بعته أو باني عمة أخذ المقر الميراث كله لان الوارث المعروف أقر بأنه
مقتدم عليه في استحقاق ماله واقراره بحجة على نفسه اه هذا كلامه ثم قال فلما يمكن في
هذا دور عندنا لم يذكر في الموانع وذكر في بابه اه (قوله الى نصيبه) فيجعل كأنه استوفى
نصيبه ولان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون لان الدينون تقضى بامثالها ثم يلتقي
قبضاهما فقدر بدين على الميت فيلزم المقر كما مر قبل باب الاستيفاء ولا يجزى في هذه
المسئلة الخلاف السابق كما لا يخفى على الحاذق (قوله بعد حلقه) أى حلق المنكر رأى
لاجل الاخ لا لاجل الغريم لانه لا ضرر على الغريم فلا ينافى ما أتى ولو نكل شاركة المقر
(قوله لكتنه) الاستدراك يقتضى أن لا يخالف في الاولى وبه صرح الزياي وهو مخالف
لما قدمه عن الاكمل ومزجوا به (قوله يخالف) أى المنكر بالثبوت يعلم أنه قبض الدين فان
نكل برئت ذمة المدين وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يخالف
لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه وهذا لم يحصل
الا النصف فيحلفه زياي

(فصل في مسائل شتى)

(قوله وهي في الاشياء) وعبارتها الاقرار بحجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو أقر
المؤجر أن الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللدائن حبسها
وان تضرر الزوج ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من عن العيين فله بهما القضاء وان
تضرر المستأجر ولو أقرت مجهولة النسب بأنها بنت أبي زوجها وصديقها الأب انفسخ
النكاح بينهما بخلاف ما اذا أقرت بالردة ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك
الرجعة واذا ادعى ولد أمه المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث
اكتونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة في حياة أخيه صحت وميراثه لولده
دون أخيه كما في الجامع اه (قوله وينبغي) البحث لصاحب المنع (قوله اقتضا وقضاء)
بضمهما (قوله لان الغالب) فيه نظر اذا اعله خاصة والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا
كان الاقرار لاجنبى وقوله لم يتوصل الخ لا يظهر أيضا اذا جلبس عند القاضي لا عند الأب
فاذا المعول عليه قول الامام وأيضا لم يستند في هذا التصحيح لاحد من أئمة الترجيع ط
اكن قوله اذا جلبس عند القاضي مخالفا لما مر في بابه أن الخبار فيه لمدعى (قوله مجهولة

النسب أقرب بالرق لانسان وصدة المقرة (وله زوج واولاد منه) أي الزوج (وكذبها) زوجها (صحيح في حقه خاصة) فولد
 علي بعد الاقرار بربي خلافا لمحمد (لا) في (حقه) يرد عليه انتقاص طلاقها كما حققه في الشرع بلاية (وسحق الاولاد) وفرع على
 حقه بقوله (فلا يطل الشكاح) وعلى حق الاولاد بقوله (وأولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنه وقتئذ) أحرار (لصلوهم قبل
 اقرارها بالرق) مجعول النسب حر (٧١٨) عبده ثم أقرب بالرق لانسان وصدة المقرة (صحيح) اقراره (في حقه) فقط (دون ابطال

النسب اقرب) ليس على اطلاقه لما في الاشياء مجهول النسب اذا أقرب بالرق لانسان
 وصدة المقرة صحيح وصار عبده اذا كان قبل تأكد الحرية بالقضاء أمّا بعد قضاء القاضي
 عليه بحد كامل أو بالتقصيص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك اه سائحياني
 (قوله فولد) التفرع غير ظاهر ومحملة فيما بعد والظاهر أن يقال فتكون رقيقة له
 كما أفاده في العزيمة (قوله كما حققه في الشرع بلاية) حيث قال لانه نقل في المحيط عن
 المبسوط أن طلاقها ثنتان وعدتها حصة بالاجماع لانها صارت أمة وهذا حكم يخصها
 ثم نقل عن الزيارات ولو طلقها الزوج طليقتين وهو لا يعلم باقرارها ملك عليها الرجعة ولو علم
 لا يملك وذكر في الجامع لا يملك علم أو لم يعلم قيل ماذا كقياس وما ذكره في الجامع استحسان وفي
 السكافي آلى وأقرب قبل شهرين فهما عدته وان أقرب بعد مضي شهرين فأربعة والاصل
 انه متى أمكن تدارك ما خاف فوته باقراره الغير ولم يتدارك بطل حقه لأن فوات حقه مضاف
 الى تقصيره فان لم يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا أقرب بعد شهر أمكن الزوج
 التدارك وبعد شهرين لا يمكنه وكذا الاطلاق والعدّة سق لو طلقها ثنتين ثم أقرب يملك الثالثة
 ولو أقرب قبل الطلاق تين ثنتين ولو مضت من عدتها حصة ثنتين ثم أقرب يملك الرجعة ولو
 مضت حصة ثم أقرب تين جميعتين اه قلت وعلى ما في السكافي الاشكال لقوله ان فوات
 حقه مضاف الى تقصيره تأمل (قوله حرر عبده) ماض مبنى للقاعل وعبده مفعول
 (قوله فيرث السكك) ان لم يكن له وارث أصلا (قوله أو الباقي) ان كان له وارث لا يستغرق
 (قوله وشرع بلاية) عبارة الشرع بلاية عن المحيط وان كان للميت بنت كان النصف
 لها والنصف للمقرة اه وان جنى هذا العتيق سعي في جنسية له لانه لا عاقلة له وان جنى
 عليه يجب عليه ارش العبد وهو كالمأول في الشهادة لان حرية في الظاهر وهو يصلح
 للدفع لالاستحقاق اه (قوله ارش العبد) وعليه فقد صار الاقرار حجة معتدية في حق
 الجنى عليه فينبغي زيادة هذه المسئلة على الست المتقدمة آنفا (قوله ونحوه) بان كرر
 اليقين أيضا معرفاً ومنكر (قوله كقوله البر سق الخ) هذا مما يصلح للاخبار ولا يتعين
 جوابا والذي في الدرر البر الحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يحمل على
 الابدالط (قوله لانه نداه) أي فيما عدا الانسية والنداء اعلام المنادي واحضار

العتق فان مات العتيق يرثه وارثه
 ان كان له وارث يستغرق التركة
 (والا فيرث) السكك أو الباقي كافي
 وشرع بلاية المقرة فان مات المقر
 ثم العتيق فارثه لعصبة المقر ولو
 جنى هذا العتيق سعي في جنسية لانه
 لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش
 العبد وهو كالمأول في الشهادة
 لان حرية في الظاهر وهو يصلح
 للدفع لالاستحقاق (قال) رجل
 لا سحر (في عليك الف فقال) في
 جوابه (الصدق والحق أو البقين
 او نكر) كقوله حقا ونحوه
 (او كرر لفظ الحق أو الصدق)
 كقوله الحق الحق أو حقا حقا
 (ونحوه او قرن به البر) كقوله
 البر حق أو الحق بر الخ (فاقراره
 ولو قال الحق حق أو الصدق
 صدق أو اليقين يقين لا يكون
 اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما
 لانه لا يصلح للابتداء فجعل جوابا
 فذكر أنه قال ادعيت الحق الخ
 (قال لامته بأسا رقة يازانية يا مجنونة
 يا أبة أو قال هذه السارقة فعات

كذا وياها فوجعها أو ادمتها) أي من هذه العيوب (لا ترتدب) لانه نداه أو شتمه لا اخبار
 قوله على الست الخ فيه أنه لم يذكر السادسة وانما ذكرها طحيث قال السادسة باع المبيع ثم أقر أن المبيع كان تلبية وصدة
 المشتري فله الرد على بانه بالعب اه معصمه

(بجلاف هذه سارقة وهذه آفة وهذه زانية وهذه مجنونة) حيث (٧١٩) ترد بأحد هالائه اخبار وهو التحقيق الوصف

(وبجلاف باطالق وهذه المطلقة
فقات كذا) حيث تطلق امرأته
لتمكنه من اثباته شرعا فعمل المجابا
ليكون صادقا بجلاف الاول درر

(اقرار السكران بطريق مخطور)
أي ممنوع محرم (صحیح) في كل حق
فلو أقر بقود أقيم عليه المدعى في سكره
وفي السرقة يضمن المسروق كما

بسطه سعدى أفندي في باب حد
الشرب (الافى) ما يقبل الرجوع
كالردة و (حد الزنا وشرب الخمر وان)

بسكر (بطريق مباح) كشرية
مكرها (لا) يعتبر بل هو كالانغماء
الا في سقوط القضاء وتماثمه

في احكامات الاشياء (المقرلة اذا
كذب المقر بطل اقراره) لما تقرر

أنه يرتد بالردة (الافى) ست على
ما هنا تبعه الاشياء (الاقرار بالحرية

والنسب وولاء العتاقة والوقف)
في الاسعاف لو وقف على رجل

فقبضه ثم رده لم يرتد وان رده قبل
القبول ارتد (والطلاق والرق)

فكاه الا ترتد ويراد الميراث بزانية
والنكاح كما في متفرقات قضاء

الجهنم وتماثمه ثمة واستثنى ثمة
مسئلة من الابرار وهم ابرار

الكفيل لا يرتد وابرار المديون
بعد قوله أبرئني فابرأه لا يرتد

فالمستثنى عشرة فالحفظ
قوله فاذا رجع اليه الارض

المقر يكون مملوكا كذا
في النسخة المجموع منها والظاهر أن

في العبارة سقطا وليحرر اه صححه

لالتحقيق الوصف (قوله حيث ترد) أي لو اشتراها من لم يعلم بهذا الاخبار ثم علم ط (قوله
بجلاف الاول) فان السيد لا يتمكن من اثبات هذه الاوصاف فيها ط (قوله بطريق)
منعاق بالسكران (قوله عليه السلام) لعلم سبق قلم والاصواب القصاص فليراجع (قوله
كما بسطه سعدى) وبعبارة هناك وقال صاحب النهاية ذكر الامام الترمذى ولا يجد
السكران باقراره على نفسه بالزنا والسرقه لانه اذا صحح اقراره بطل اقراره ولكن يضمن
المسروق بجلاف حد القذف والقصاص حيث يقيم عليه في حال سكره لانه لا فائدة
في التأخير لانه لا يملك الرجوع لانهم من حقوق العباد فاشبهه الاقرار بالمال والطلاق
والعتاق اه ولا يخفى عليك أن قوله لانه لا فائدة في التأخير محل بحث وفي معراج الدراية
بجلاف حد القذف فانه يحبس حتى يصح ويحذف ثم يحبس حتى يخف منه الضرب
ثم يعتد بالسكركه في المبسوط وفي معراج الدراية قيد بالاقرار لانه لو زنا وسرق في حاله يعتد
بعده الصحو بجلاف الاقرار وكذا في لخير اه (قوله سقوط القضاء) أي قضاء صلاة
أز يد من يوم وليلة بجلاف الانغماء (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والافسبأ في زيادة
عليها (قوله بالحرية) فاذا أقر أن العبد الذي في يده حر ثبت حريته وان كذبه العبد ط
(قوله في الاسعاف) ونصه ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد به من رده أو لم يرد
ليس له القبول بعده اه وتماثم التفارب مع فيه ولا يخفى أن الكلام في الاقرار بالوقف
لا في الوقف وفي الاسعاف أيضا ولو أقر رجل بدين بآرض في يده أنها وقف عليه ما وعلى
أولادهما ونسلهما أبدانهم من بعدهم على المساكين فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ولا
أولاد له ما يكون نصفها وقفاً على المصدقينهما والنصف الآخر للمساكين ولو رجع
المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بجلاف ما لو أقر رجل بآرض فكذبه المقر له
ثم صدقه فانها لا تصير له مالم يقر له بها ثانياً والفرق أن الارض المقر بوقفها لا تصير له
لاحد بكنه كذيب المقر له فاذا رجع ترجع اليه الارض المقر بكونه مملوكا ترجع الى ملك
المقر بالتكذيب اه (قوله لو وقف) فيه أن الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف
وأيضا الكلام فيما لا يرتد ولو قبل القبول على أن عبارة الاسعاف على أن ما في الاشياء
والمنع أن المقر له اذا رده ثم صدقه صحح (قوله قضاء البصر) وبعبارة قيد بالاقرار بالمال
احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانها لا ترتد بالردة أما الثلاثة
الاول في البرازية قال لا آخر أنا عبدك فردته المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يطل
الاقرار بالرق بالرد كما لا يطل بمجود المولى بجلاف الاقرار بالعين والدين حيث يطل بالردة
والطلاق والعتاق لا يطلان بالرد لانهما اسقاط يتم بالمسقط وحده وأما الاقرار بالنسب
وولاء العتاقة ففي شرح الجمع من الولاء وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا ن اه وتماثمه
هناك (قوله واستثنى ثمة) لاحاجة الى ذكرهما هنا فانهما ليسا متماثلين فيه ح أي لان
الكلام في الاقرار وما ذكر في الابرار (قوله مستثنى) حيث قال نعم اعلم أن الابرار يرتد

قوله على أن عبارة الاسعاف على أن الخ انظر ما هنا فاعلم هنا خلا يعرف بجراحة عبارة الطلي اه صححه

بالرد الا فيما اذا قال المدينون أبرئني فأبرأه فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا ابراه الكفيل
لا يرتد بالرد فالمستثنى من مثلثان كما ان قولهم ان الابرأ لا يتوقف على القبول يخرج عنه
الابرأ من بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول اي بطلان ما قد مناه في باب
السلم (قوله فيما) أي في الوكالة (قوله أو قال) عطف على صالح لانهم امسكوا بمسألة أخرى
في أوائل الثلث الثالث من فتاوى الحنفية كلام طويل في البراءة العامة فراجعوه وفي
الحنفية وصي الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت وأمه ولد الميت على نفسه
أنه قبض التركة ولم يبق من تركه والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئاً
وقال من تركه والدي وأقام على ذلك بينة وكذا الوارث أنه قبض بجميع ما على الناس
من تركه والده ثم ادعى على رجل ديناً والده تسع دعواه فقلت ووجه سماعها أن اقرار
الولد يتضمن ابراء شخص معين وكذا اقرار الوارث بقبضه بجميع ما على الناس ليس
فيه ابراء ولو تنزلنا البراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح وهبانية للشرنبلاني وفيه نظر
لأن عدم صحتها معناه أن لا يصير ملك كاللتمتدعي عليه والا فالدعوى لا تسع كما يأتي في الصلح
(قوله صلح البرازية) وعبارة البرازية قال تابع الاسلام واحد صلح الورثة وبراء ابراه
عاماً ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى واقتائل أن يقول
يجوز دعوى حصته فيه وهو الاصح واقتائل أن يقول لا اه ولا شرنبلائي رسالة سماها
تفقيح الاحكام في الاقرار والابرأ الخاص والعامة أجاب فيها بأن البراءة العامة بين
الوارثين مانعة من دعوى شئ سابق عليها عينا أو ديناً بغير اثبات وغيره وحقيق ذلك بأن
البراءة اما عامة كلاحق أو لا دعوى أو لا خصومة في قبل فلان أو هو يرى من حق
أو لا دعوى في عليه أو لا تعلق في عليه أو لا استحقاق عليه شيئاً أو أبرأته من حق أو ماله
قبله واما خاصة بدين خاص كبراءته من دين كذا أو عام كبراءته مما له عليه فيبرأ عن كل
دين دون الدين واما خاصة بدين فتصح لنفي الضمان لا الدعوى فيستدعي به على المظالم
وغيره وان كان عن دعواه فهو صحيح ثم ان الابرأ الشخص مجهول لا يصح وان لم يعلم
صح ولو مجهول فقوله قبضت تركته موزن كلها أو كل من لي عليه شئ أو دين فهو يرى
ليس ابراه عاماً ولا خاصاً بل هو اقرار مجرد لا ينسج من الدعوى لما في المحط قال لا دين لي
على أحد ثم ادعى على رجل ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضاً وقوله هو
يرى مما لي عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لاحق في قبله فمدخل
فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وبنائة وحديث اه وفي الاصل فلا يدعي ارباً ولا كفالة
نفس أو مال ولا ديناً أو مضاربة أو شركة أو ودعة أو ميراثاً أو داراً أو عبداً أو شياً من
الاشياء محاذياً للبراءة اه فمافي شرح المنظومة عن المحيط ابرأ أحد الورثة الباقي ثم
ادعى التركة وأنكر والا تسع دعواه وان أقربا بالتركة أهـ وبالرد عليه اه ظاهر فيما
اذا لم تكن البراءة عامة لماعلمته ولماسند ذكر أنه لو أبرأه عاماً ثم أقربه سده بالمسال المبرأ به

لا يعود

وفي وكالة الوهبانية وصي صدقه
فيما امره لا يرتد بالرد وهل يشترط
احصائه الرد في مجلس الابرأ خلاف
والضابط أن ما فقهه فملك مال من
وجه يقبل الرد والافلا كابطال
شبهة وطلاق وعساق لا يقبل
الرد وهذا ضابط جميعاً فلهذا (صلح)
أحد الورثة وبراء ابراه عاماً أو
قال لم يبق لي حق من تركه أبي عند
الوصي أو قبضت الجميع ونحو
ذلك (تم ظهرفها) بدو صيته من
(التركة شئ لم يكن وقت الصلح)
وتحقيقه (تسع دعوى حصته)
منه على الاصح (صلح البرازية)
ولا تناقض لعل قوله لم يبق لي حق
أي عما قبضته على أن الابرأ

لا يعرود به بسقوطه وفي العمادية قال ذواليد ليس هذا لي وليس ملكي أو لاحق لي فيه
أو نحو ذلك ولا منازع له حيث قد تم ادعاء أحد فقال ذواليد هو لي فالقول له لأن الاقرار
لجهول باطل والنفاقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اهـ ومثله في القبض
وخزانة المفتين فيها علمت الفرق بين أبرئك أو لاحق لي قبلك وبين قبضت تركة مورثي
أو كل من لي عليه دين فهو بري ولم يخاطب معيناً وعلمت بطلان فتوى بعض أهل زماننا
بأن ابراهيم الوارث وارثاً لآخرا ابراهيماً عاماً لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة
البرازية أي التي قدمناها فاصلها من قولنا إلى المهيض وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيد ابراهيم
بكونه لمعيناً أولاً وقد علمت اختلاف الجحيم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع الصلح
المذكور في المتن والشروح في مسألة التخرج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن
يقال فيه لا رواية فيه كيف وقد قال قاضيان انتفعت الروايات على انه لا تسمع الدعوى
بعده الا في حادث وان كان المراد به الصلح والبراءة بنحو قوله قبضت تركة مورثي ولم يبق
لي فيما حق الا استوفيته فلا يصح قوله لا رواية فيه أيضاً المسألة من النصوص على
صحة دعواه بعده وانتفعت الروايات على صحة دعوى ذى اليد المقتر بأن لا ملك له في هذا
العين عند عدم المنازع والذي يترأى أن المراد من تلك العبارة ابراهيم معين مع ما فيه
ولو سلمنا أن المراد به المعين وقطعنا النظر عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده
فهو مبين لما في المهيض من المبسوط والاصل والجامع الكبير وشبهه ورافقه في المعقودة
كالخاتمة والخاصة فمقدم ما فيها ولا يعدل عنها اليه وأما ما في الاشياء والبحر عن القنينة
افترق الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى والزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة
منها وله الدعوى لأن ابراهيم انما ينصرف إلى الديون لا الأعيان اهـ فمحمول على حصوله
بصيغة خاصة كقوله أبرأتكم عن جميع الدعاوى مما لي عليكم فيخص بالديون فقط انكونه
مقيد بما لي عليكم أو يؤيده التعليل ولو بقي على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمهيض
وكافي الحاكم المصريح به وهو البراءة لكل من أبرأ ابراهيم عاماً إلى ما في القنينة اهـ هذا
حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته وهي قريب من كراسين وقد أكثر فيها من القول
فن أراد الزيادة فليرجع اليها وبه علم انه ما كان ينبغي له صنف أن يذكر ما في البرازية
متنازلاً ما مسجى آخر الصلح فليس فيسه ابراهيم عام فتدبر وانظر شرح الملتقى في الصلح
(قوله عن الاعيان) سيما في الكلام على ذلك في الصلح (قوله في الصلح) أي في آخره
(قوله أقر رجل) تقدمت المسئلة متنافي متفترقات القضاء (قوله شرح وهبانية) وبه
أفتى في الحامدية والخبرية من الدعوى (قوله لا عذر لى أقر) فيه أن اضطراجه إلى هذا
الاقرار عذر (قوله غايته) حاصله أنه لا فائدة لدعواه أن بعض المقتر به ربما لا يحلف المقتر
له بناء على أن الثاني اذا ادعى أنه أقر كاذب يحلف المقتر له وهذه المسئلة من أفرادها فلذا
قال في هذه ونحوها وقد أبعد من حمل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كما في هذه

عن الاعيان باطل وسنة
فالوجه عليهم صحة البراءة كما
أفاده ابن الشحنة واعتقده
الشرنبلالي وسنة صحة في الصلح
(أقر رجل) بمال في صلح وأشهد
عليه به (ثم ادعى ان بعض هذا
المال المقرب به) فرض وبعضه
ربا عليه فان أقام على ذلك بينة
تقبل وان كان متناظراً لانا لم
انه مضطر إلى هذا الاقرار شرح
وهبانية قلت وحذر شارحها
الشرنبلالي انه لا يفتى بهذا القرع
لانه لا عذر لى أقر

المسئلة كما مر قبيل الاستثناء (قوله أن يقال الخ) ولانه لا يتأق على قول الامام لانه
يقول بلزوم المال ولا يقبل تفسيره وصل أو فصل وعندهما ان وصل قبل والا فلا وللفظة
ثم تقدم الفصل فلا يقبل اتفاقا شريل لايسته (قوله وبه جزم) أي بقول أبي يوسف
(قوله فيمن أقر) وفي نسخة فيما مر وعليه ما فانه مر قبيل الاستثناء (قوله من نسخ
الشرح) أي المنح (قوله انه يستحقه) به حمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت
كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة الخ ما مر في الوقف (قوله وسقط حقه) الظاهر
أن المراد سقوطه ظاهرا فاذا لم يكن مطابقا للواقع لا يحل للمقر له أخذه ثم ان هذا
السقوط مادام حيا فاذا مات عاد على ما شرط الواقف قال السائحاني في مجموعته وفي
الخصاف قال المقر له بالغلة عشرة سنوات من اليوم لزيد فان مضت للمقر له فان
مات المقر له والمقر قبل مضيتها ترجع الغلة على شرط الواقف فكأنه صرح ببيان
المصادقة بحضي المدة أو موت المقر وفي الخصاف أيضا رجح وقف على زيد وولده ثم
للمساكين فأقر زبده وبأنه على بكر ثم مات زيد بدل اقراره المبكر وفي الحاشية اذ
تصادق جماعة الوقف ثم مات أحدهم عن ولد فهل تبطل مصادقة الميت في حقه الجواب
نعم ويظهر لي من هذا أن من منع عن استحقاقه بحضي المدة الطويلة اذا مات فولده
بأخذنا شرطه الواقف له لأن التركة لا يزيد على صريح المصادقة ولأن الولد لم يتملكه من
أبيه وانما يتملكه من الواقف اه (قوله ولو وجهه الخ) وفي اقراره الاستماعية فيمن أقرت
بأن فلانا يستحق ربع ما يخصه من وقف كذا في مدة معلومة بقتضى انما قبضت منه
مبلغا معلوما فأجاب بأنه باطل لا يسع الاستحقاق الممدوم وقت اقراره بالمبلغ المعين
واطلاق قواه لم لو أقر المشروط له الربع انه يستحقه فلان دونه يصح ولو وجهه لغيره لم يصح
يقضى بطلانه فان اقراره بعوض معاوضة اه ملخصا وفي الخصاف فان كان الواقف
يجعل أرضه موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين فأقر زيد بهذا اقراره يعني بقوله
جعلها وقف على وعلى هذا الرجل بشاركة الرجل في الغلة أبدا ما كان حيا فان مات زيد
كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم وان مات المقر له وزيد في الحياة فالنصف الذي
أقر به زيد للمساكين والنصف لزيد فاذا مات صارت الغلة كلها للمساكين وكذا لو أقر
أنه على هذا الرجل وسد فبالغلة كلها للرجل مادام زيد المقر حيا فاذا مات فللمساكين
ولا يصدق عليهم وانما يصدق على ابطال حق نفسه مادام حيا اه ملخصا ويظهر من
هذا أن المصادقة على الاستحقاق تبطل بموت المقر لزوم الضرر على من بعده ولا تبطل
بموت المقر له علا باقرار المقر على نفسه بقى ما لو أقر جماعة مستحقون كثلاثة اخوة مثلا
موقوف عليهم سوية قصاصا قوا على أن زيد منهم يستحق النصف فاذا مات زيد بقي
المصادقة وان مات المقر ان تبطل وان مات أحد هما تبطل في حصته فقط والذي يكسر
وقوعه في زماننا المصادقة في النظر والذي يقتضيه النظر بطلانها بموت كل منهما ويرجع

غايته أن يقال بأنه يحذف المقر له على
قول أبي يوسف المختار للفتوى في هذه
وهو ما اه قات وبه جزم المصنف
فيمن أقر بعد (أقر بعد الدخول)
من هنا الى كتاب الصلح ثابت في
نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح
(انه طلقها قبل الدخول لزمه
مهر) بالدخول (ونصف) بالاقرار
(أقر المشروط له الربع) أو بعضه
(انه) أي ربع الوقف (يستحقه
فلان دونه صح) وسقط حقه ولو
كتاب الوقف بخلافه (ولو وجهه
لغيره) أو أسقطه للاحد (لم يصح
وكذا المشروط له النظر على هذا)
كما مر في الوقف وذكره في الاشياء
ثمة وهنا وفي الساقط لا يعود
فراجعه (القصص المرفوعة الى
القاضي لا يؤخذ رافعهما كما كان
قيام اقراره تناقض) لما قدمنا
في القضاء انه لا يؤخذ بما فيها
(الا اذا) أقر بلغه صريحا قال
له على ألف في على أو فيما أعلم
أو حسب أو أعلن لأشئ عليه
خلافاً للشأن في الأول قلنا هي
للتك عرفانهم لو قال قد علمت لزمه
اتفاقا (قال غصينا ألفا) من
فلان (ثم قال كاهشيرة أنفس)
مثلا (وادي الغاهب)

التوجيه الى القاضي هذا ما ظهر لنا قنأمل (قوله كذا في نسخ المتن) أي بعضها
وفي بعض نسخ المتن المصوب منه (قوله من الكل) وقد تقرر قبل اقرار المراض
(قوله بناء على افتاء المفتي) وفي البرازية ظن وقوع الثلاث باقضاء من ليس بأهل فأمر
الكتاب بصك الطلاق فكاتب ثم افتاء عالم بعدم الوقوع له أن يعود اليها في الديانة لكن
القاضي لا يستدقه اقيام الصك سائحا في (قوله بشي محال) كما لو أقر له بأمر يشهده التي
قطعها خمسة درهم ويدها صحيحتان لم يلزمه شيء كما في حيل التتارخانية وعلى هذا
أقبت بطلان اقرار انسان بقدر من السهم لوارث وهو أزيد من الفريضة الشرعية
لكونه محال شرعا ولا بد من كونه محالا من كل وجه والافلو أقر أن لهذا الصغير على
ألف درهم قرض أقرضه أو من غن يسبح بأعنيه صح الاقرار كما مر أشباهه ملخصا
(قوله وبالدين) قديمه لأن اقراره بالدين بعد البراء العام صحيح مع أنه يبرأ من الاعيان
في البراء العام كما صرح به في الاشباه وتحقيق الفرق في رسالة الشرع بل في البراء
العام (قوله بعد هبته الى الاشبه) قال في البرازية وفي المحيط وهبت المهر منه ثم
قال اشهدوا أن لها على تمهرا كذا فالتفتار عند الفقيه أن اقراره جائز وعليه المذكور
اذا قبضت لأن الزيادة لا تصح بالقبول لها والاشبه أن لا يصح ولا تجعل زيادة بغير قصد
الزيادة عن المحوى برهن أنه أبرأني عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا أنه أقرتني
بالمال بعد أبرأني فلو قال المدعي عليه أبرأني وقبضت البراء وقال صدقة فيه لا يصح
الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والبراء يرتد بالرد فيبقى
المبال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرتد بالرد بعده جامع الفصولين لكن كلاما في البراء عن
الدين وهذا في البراء عن الدعوى وفي الرابع والعشرين من التتارخانية ولو قال أبرأنيك
مما لي عليك فقال لك على ألف قد صدقت فهو بري استحسننا لاحق في هذه الدار
فقال كان لك سدس فاشترت بهادتك فقال لم أبعه فله السدس ولو قال خرجت عن كل
حق في هذه الدار وأبرأت منه اليك أو أقررت لك فقال لا آخر اشترت بهادتك فقال
لم أقبض الثمن فله الثمن اه وفيها عن العتابة ولو قال لاحق في قبلي بري من كل عين ودين
وعلى هذا لو قال فلان بري مما لي قبلك دخل المضمون والامانة ولو قال هو بري مما لي
عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو بري مما لي عنده فهو بري من كل شيء أصله
أمانة ولا يبرأ عن المضمون ولو ادعى الطالب حقا بعد ذلك وأقام بينة فان كان آتخ بعد
البراء تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يؤتخ فالقياس أن تسمع وحمل على حق وجب
بعدها وفي الاستحسان لا تقبل بينته (قوله ذكره المصنف في فتاويه) ونصه سئل عن
رجلين صدق بينهما ابراء عام ثم ان رجلا منهما ابعده البراء العام أقر أن في ذمته مبالغ
معيه لا لاخر فهل يلزمه ذلك أم لا أجاب اذا أقر بالدين بعد البراء منه لم يلزمه كافي القوائد
الزينة نقلا عن التتارخانية نعم اذا ادعى عليه دين بسبب حادث بعد البراء العام وأنه

كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط
ذلك من نسخ الشرح وصوابه
وادعى الطالب كما بهر به في الجمع
وقال شراحه أي المصوب منه
(انه هو وحده) غصبها (لزمه
الالف كلها) وألزمه زفر بعشرها
قلنا هذا الضمير يستعمل
في الواحد والظاهر انه يخبر
بفعله دون غيره فيكون قوله كذا
عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال
غصبناه كذا صح اتفاقا لانه
لا يستعمل في الواحد (قال)
رجل (أوصى أبي بثلث ماله لزيد
بل اعمرو بل ابرك فالثالث للاول
وليس الغير بشي) وقال زفر
لكل ثلثه وليس للابن شيء قلنا
نفاذ الوصية في الثلث وقد أقر به
للاول فاستحقه فلم يصح رجوعه
بعد ذلك للثاني به بخلاف الدين
لنفاد من الكل الكل من
الجمع (فروع) أقر بشي ثم ادعى
الخطأ لم يقبل الا اذا أقر بالطلاق
بناء على افتاء المفتي ثم بين عدم
الوقوع لم يقع يعني ديانة قنمة *
اقرار المكره باطل الا اذا أقر
السارق مكرها فأنسى بعضهم
بصحة ظهيرية * الاقرار بشي
مما له وبالدين بعد البراء منه باطل
ولو عهر به هبته الى الاشبه
نعم لو ادعى ديناً بسبب حادث
بعد البراء العام وأنه أقر به يلزمه
ذكره المصنف في فتاويه

أقر به يلزمه اه وانظر ما في اقرار تعارض البيئات انما البغدادى (قوله قلت
ومقاده) أى منادى تقيد بالزوم بدعواه بسبب حادث وقوله لو أقر ببقاء الدين أى بان
قال ما أبرأنى منه باق فى ذمتى والفرق بين هذا وبين قوله السابق وبالدين بعد الإبراء
منه انه قال هناك بعد الإبراء فلان على كذا تأمل (قوله بقاء الدين) أى بعد الإبراء
العام (قوله كالاول) أى الاقرار بالدين بعد الإبراء منه (قوله تنص) اسم كتاب
(قوله أقر به المثل) قيد به اذ لو كان الاقرار بأزيد منه لم يصح (قوله الإيهاب) أى
لو أقامت الورثة البينة ومثله الإبراء كما حقه ابن الشحنة (قوله من قبل تمدر) أى
فى حالة الصحة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها فى حياته لا تقبل ولا ينافى هذا ما قدمه
الشارح من بطلان الاقرار بعد الهبة لاحتمال انه أبانهم ثم تزوجها على المهر المذكور
فى هذه المسئلة كذا قيل وفيه أن الاحتمال موجود فمعه (قوله وأسناد) قال فى المنتقى
لو أقر فى المرض الذى مات فيه أنه باع هذا العبد من فلان فى صحته وقبض الثمن وادعى
ذلك المشتري فانه يصدق فى البيع ولا يصدق فى قبض الثمن الا بقدر الثلث هذه مسئلة
المنظم الا أنه أغفل فيه قيد تصديق المشتري ابن الشحنة مدلى وقد مناقب لنحو خمسة
أوراق عن نور الدين كذا ما فرجعه (قوله فيه) أى فى ضعف الموت (قوله من ثلث
التراث) أى الميراث (قوله تشهد) باسكان الدال المهملة (قوله نعمة) بفتح النون
وبالعين ورفع الدال المشددة (قوله تخاف) برفع الخاء واسكان اللام قال المتقدم
ذكر محمد أن قوله لا تخبر فلا نأ أن له على ألفا اقرار وزعم السرخسى أن فيه روايتين
سأتحافى (قوله منشأ) أى كان هبة (قوله مظهر) بضم الميم أى مقرر

(كتاب الصلح)

(قوله مطلقة) فيما يتعين وفيما لا يتعين (قوله بلا قبول) لانه استسقاط وسيجى قريبا
(قوله وشرطه الخ) وشرطه ايضا قبض بدله ان كان ديناً بدين والا لا كما سيأتى فى مسائل
شقى آخر الكتاب فرأجعه وأوضحه فى الدرر هنا (قوله فصح من صبي الخ) وكذا عني
بأن صالح أبوم عن دارة وقد ادعاهما متع وأقام البرهان (قوله لو فيه نفع) لو قال
لولى يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرراً وكان فيه ضرر
غير بين ط (قوله معلوما) قال فى جامع القصص وابن عازى بالمبسوط الصلح على خمسة
أوجه * صلح على دراهم أو دينار أو فلس فيحتاج الى ذكر القدر * الثاني على بر
أو كيل أو وزنى مما لا أجل له ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصلة اذ يكون جديداً
أو وسطاً أو ردياً فلا بد من بيانه * الثالث على كيل أو وزنى مما لا أجل له ولا مؤنة فيحتاج الى
ذكر قدر وصلة ومكان تسليمه عند أى حينة كما فى السلم * الرابع صلح على ثوب فيحتاج
الى ذكر ذرع وصفة واجل اذ الثوب لا يكون ديناً الا فى السلم وهو يعرف مؤبداً * الخامس

صلح

قلت ومقاده انه لو أقر ببقاء الدين
أيضا فكمه كالاول وهى واقعة
الفتوى فتأمل * القفل فى
المرض أحط من فعل الصحة
الا فى مسئلة أسناد الناظر الناظر
لغيره بلا شرط فانه صحيح فى المرض
لا فى الصحة تنص وتامة فى الاشباه
وفى الوهبانية

أقر به المثل فى ضعف مونه
فبينة الإيهاب من قبل تمدر
واسناد بيع فيه للصحة قبل
وفى القبض من ثلث الترات يقدّر
وليس بلا تشهد مقر انعتد
ولو قال لا تخبر فخالص بسطر
ومن قال يذكي ذالذى كان منشأ
ومن قال هذا ملك ذاف هو مظهر
ومن قال لا دعوى الى اليوم عند ذ
فيا تدعى من بعد من المفسر
(كتاب الصلح)

مناسبة أن انه كرا المقر سبب
للخصومة المستدعية للصلح (هو)
لغة اسم من المصالحة وشرعا عقد
يرفع النزاع ويقطع الخصومة
(وركنه الإيجاب) مطلقة
(والقبول) فيما يتعين أما فيما
لا يتعين كالدرهم فيتم بلا قبول
عنابة وسيجى (وشرطه العقل
لأالبوغ والحرية فصح من صبي
مأذون ان صرى) صله (عن ضرر
بين و) صح (من عبس مأذون
ومكانب) لو فيه نفع

(و) شرطه أيضا (كون المصالح عليه معلوما) ان كان يحتاج الى قبضه (و) كون (المصالح عنه) مما يجوز الاعتراض عنه ولو كان (غير مال كالقبض والصرف) (و) (معلوما كان) المصالح عنه (أو مجهولا لا) يصح (لو) المصالح عنه (مما لا يجوز الاعتراض عنه) (وبينه بقوله) (كحق شفعة وسند قذف وكفالة بنفس) (ويطلب به الاقول والثالث وكذا الثاني لوقبل الرفع للعالم لاحد زنا وشرب مطلقا) (وطالب المصالح كاف عن القبول من المدعى عليه ان كان المدعى به عما لا يعمى بالتعمين) (كالدراهم والدنانير وطالب المصالح على ذلك لانه اسقاط لبعض وهو يتم بالمسقط) (وان كان مما يعمى بالتعمين) (فلا بد من قبول المدعى عليه) (لانه كالبيع بغير) (وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى) (ووقوع المالك في مصالح عليه وعنه لومة ترا) (وهو صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار فالقول) (حكمه) (كبيع ان وقع عن مال بمال) (وحديثه) (فتجربى فيه) (أحكام البيع) (الشفعة والرذ) (بغير وخيار روية وشرط ويقسمه جهالة البذل) (المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه لا يتعد

صلح على حيوان ولا يجوز الا بعينه اذ الصلح من التجارة والحيوان لا يصلح دينيا فيها اه (قوله الى قبضه) بخلاف ما لا يحتاج الى قبضه مثل أن يدعى - قاضي دار رجل وادعى المذني عليه - قاضي أرض بيد المذني فاصططحا على ترك الدعوى جاز (قوله والتهزير) أي اذا كان - قاضي العبد كما لا يخفى ح (قوله أو مجهولا) أي بشرط أن يكون مما لا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلا بخلاف ما لو كان عن تسليم المذني وفي جامع الفصولين ادعى عليه مالا معه أو مافصله على ألف درهم وقبض بدل الصلح وذكر في آخر الصلح وأبرأ المذني عن جميع دعاواه وخصوماته ابرأ صححا عما ثقيل لم يصح الصلح لانه لم يذكر قدر المال المدعى فيه ولا بد من بيانه ليعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة أو اسقاط أو وقع صرفا بشرط فيه التقاض في المجلس أولا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض للمجلس الصلح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح وأما الابرأ فقد حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المذني بعين الابرأ العام لا الصلح اه وقد تم التصريح به في الاستحقاق وانظر ما كتبناه عن التخي أو اخر خيار العيب (قوله كحق شفعة) اذ هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لاقبضه فلا يجوز أخذ المال في مقابله (قوله والثالث) هو إحدى الروايتين وبها يفتى كفى الثمن بالبيعة عن الصغرى أما بطلان الاول فروا به واحدة كأنها أيضا عن الصغرى (قوله للعالم) ظاهره انه يطلب بالصلح أصلا وهو الذي في الثمن بالبيعة عن قاضيان فانه قال بطل الصلح وسقط الحدان كان قبل أن يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعفو لعدم الطلب حتى لو عاد وطالب حدة الا أن يحمل ما في الخاتمة على انه لم يطلب بعده (قوله مطلقا) قبل الرد وبه (قوله وطالب الصلح) فاعل طلب مستتر فيه والصلح معوله ولا حاجة اليه لانه تكرار مع ما في المتن (قوله على ذلك) وفي بعض النسخ هذه (قوله بالمسقط) هذا يفيد انه لا يشترط الطلب كما لا يشترط القبول ط (قوله وحكمه وقوع الخ) قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع المالك فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه وقوع المالك فيه للمدعى عليه ان كان مما يستعمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا به وان كان مما لا يستعمل التملك كالقبض والصرف فالحكم وقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا (قوله ووقوع المالك) أي للمدعى أو المدعى عليه (قوله عليه) أي مطلقا ولو منكرا (قوله كبيع) أي تجربى فيه أحكام البيع فينفردان وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كما ذكره هنا وان وقع على نفسه فان كان بأقل من المدعى فهو حط وبراء وان كان منهله فهو قبض واستيفاء وان كان بأكثر منه فهو فضل وربا اه من الزيلعي رمي قال في البحر اعتبر به ان كان على خلاف الجنس الا في مسئين وتماه فيه (قوله تجربى فيه) أي في هذا الصلح مخ فشمع المصالح عنه والمصالح عليه حتى لو صالح عن دار بدار وجبت

ونشترط القدرة على تسليم البديل (وما استحق من المتدعي) أي المصالح عنه (رد المتدعي حصته من العوض) أي البديل
 ان كلاً فكلاً أو بعضاً فبعضاً ٧٢٦ (وما استحق من البديل يرجع) المتدعي (بخصته من المتدعي) كاذباً لأنه معاوضة

وهذا حكمها (و) حكمه (كاجارة
 ان وقع) الصلح (عن مال منفعة)
 كخدمة عبده وسكنى دار (فشرط
 التوقيت فيه) ان احتج اليه
 والا لا كصبيغ ثوب (ويبطل
 بوث أحدهما وبه لا المثل
 في المدة) وكذا لو وقع عن منفعة
 بمال أو بمنفعة عن جنس آخر ان
 كمال لأنه حكم الاجارة
 (والاخير ان) أي الصلح بسكوت
 او انكار (معاوضة في حق المتدعي
 وفداء يمين وقطع نزاع في حق
 الآخر) وحينئذ (فلا تنفع في
 صلح عن دار مع أحدهما) أي مع
 سكوت أو انكار لكن للشفيع
 أن يقوم مقام المتدعي فيدلي
 بجمته فان كان للمتدعي بينة
 أقامها للشفيع عليه وأخذ الدار
 بالشفعة لان باقامة الحجية بين أن
 الصلح كان في معنى البيع وكذا
 لو لم يكن له بينة فخلط المتدعي عليه
 فنسكل شريلاً لية (وتجب في صلح)
 وقع (عليها بأحدهما) أو باقرار
 لان المتدعي يأخذها عن المال
 فيؤاخذ بزعمه (وما استحق من
 المتدعي رد المتدعي حصته من
 العوض ويرجع بالخصومة فيه)
 فيخاصم المستحق لثاوة العوض
 عن الغرض (وما استحق من
 البديل يرجع الى الدعوى

فيها الشفعة ط (قوله ونشترط) في موضع التعديل لقوله ويفسده جهالة البديل
 (قوله من المتدعي) بالبناء للمفعول (قوله ان كلاً الخ) أشار الى أن من يباينة أو بعبارة
 وكل مراد تأمل (قوله كاذباً) أي ان كلاً فـ كلاً أو بعضاً فبعضاً (قوله لانه
 معاوضة) مقتضى المعاوضة انه اذا استحق الثمن فان مثله يرجع بمثله أو قيمته فبقيته
 ولا يفسد العقد (فرع) قال في البرازية وفي نظم الفقه أخذ سارقاً من دار غيره فأراد
 رفعه الى صاحب المال فدفعه له السارق ما لا على أن يكف عنه يبطل ويرد البديل الى
 السارق لأن الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ
 المال وحسد السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيها أيضاً أنهم بسرقه
 وحبس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفاً على نفسه ان في حبس الوالى تصح الدعوى
 لان الغالب انه حبس ظالماً وان في حبس القاضي لا يصح لان الغالب انه يحبس بحق اه
 (قوله ان احتج اليه) كسكنى دار (قوله بوث أحدهما) أي ان عقدها لنفسه بجر
 (قوله وبه لا المثل) أي قبل الاستيفاء وتماه في البحر (قوله لو وقع) كان ينبغي
 ذكره قبل قوله فشرط التوقيت فيه (قوله عن منفعة) يعني انه يصح الصلح فلو ادعى
 مجرى في دار أو مبيعاً على سطح أو شرباً في نهر فأقر أو أنكر ثم صالحه على شيء معلوم جاز
 كما في القهستاني علائق شرح ملتقى كذا في الهامش (قوله عن جنس آخر) كخدمة
 عبد عن سكنى دار (قوله في حق المتدعي) فبطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم
 اذا تفرق فاقبل القبض بجر (قوله عن دار) يعني اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت
 الآخر أو أنكر فصالح عنها بدين شيء لم تجب الشفعة لانه يزعم أنه يستحق الدار المملوكة
 على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المتدعي عن نفسه لأنه يشتريها وزعم المتدعي
 لا يلزمه من ادعى أرضاً في يد رجل بالارث من أبيهما فجهد ذوال اليد فصالحه أحدهما
 على مائة لم يشارك الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المتدعي فدايم في زعم المتدعي عليه
 فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشراكة بالشك وفي رواية عن أبي
 يشاركه خاتمة ملخصاً (قوله وتجب) أي تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها
 بأن تكون بدلاً (قوله بأحدهما) أي الانكار والسكوت (قوله لخالق) علا لقوله
 رد المتدعي حصته (قوله يرجع) أي المتدعي (قوله الى الدعوى) الا اذا كان مما لا يمين
 باليمين وهو من جنس المتدعي به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا
 ادعى ألفاً فصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان
 الصلح بعد الاقرار أو قبله كما لو وجدها ستوقفة أو بهرجة بخلاف ما اذا كان من غير
 ابلنس كالدنانير هذا اذا استحققت بعد الافتراق فان الصلح يبطل وان كان قبله يرجع بمثلها
 ولا يبطل الصلح كالدنانير بجر (قوله يرجع الى الدعوى) الا اذا كان المصالح عنه مما
 لا يقبل النقض فانه يرجع بقيمة المصالح عليه كالتصاص والعنق والنسكاج والمطلع كافي

الاشباه

وله عن أبي قنينة ط من أصل نسخة المؤلف لفظ ما يضاف اليه أي فتركت محلها يضاف اليه موضع فيه
 ما يوجد في انفاية بهدمها اجبتها اه من هامش الاصل

في كاهه وبعضه) هذا اذ لم يقع الصلح

بلفظ البيع فان وقع به رجوع
بالمضى نفسه لا بالدعوى لان
اقدامه على المبالغة اقرار بالملكية
عيني وغيره (وهذا كالبذل) كذا
أو بعضا (قبل التسليم له) أي
للمدعى (كاستحقاقه) كذلك

(في القصصين) أي مسع اقرار
أو سكوت وإنكار وهذا لو ابدل
عائتيه واللا يطل بل يرجع
بمنه عيني (صالح عن) كذا نسخ
المستن والشرح وصوابه على

(بعض ما يتبعه) أي عيني يدعيها
لجواره في الدين كاستحقاقه فلو
ادعى عليه دارا فصالحه على بيت
معلوم منها فلو من غير صاحب
قهستاني (لم يصح) لان ما يتبعه
من عين حقه وإبراء عن الباقي
والإبراء عن الاعيان باطل

قهستاني وجعله صحته ما ذكره
بقوله (الزيادة شئ) آخر كزوب
ودرهم (في البذل) فيصير ذلك
عوضا عن حقه فيما بقي (أو) يلحق به

(الإبراء عن دعوى الباقي) لكن
ظاهر الرواية الصحة مطلقا شرعا لا
ومشى عليه في الاختيار وعزاه
في العزيمة للبرازية وفي الجلالية
لشيخ الاسلام وجعل ما في المتن
رواية ابن سماعة وقولهم الإبراء
عن الاعيان باطل معناه باطل
الإبراء عن دعوى الاعيان ولم يهرس
ملكه المدعى عليه ولذا لوظف
بذلك الاعيان حل له اخذها لکن
لا تسع دعواه في الحكم

الاشياء عن الجامع الكبير وتعام الكلام عليه في حاشية الجوى (قوله في كاهه) ان
استحق كل العوض (قوله أو بعضه) ان استحق بعضه (قوله لان اقدامه) أي
المدعى عليه (قوله بالملكية) أي للمدعى بخلاف الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه
أقر بالملك له اذ الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله كاستحقاقه) فيرجع بالمضى
أو بالدعوى دون متبقى كذا في الهامش (قوله كذلك) أي كذا أو بعضا (قوله بعض
ما يتبعه) أي وهو قائم ويأتي حكمه ما اذا كان هالكه كاند قول الماتن والصلح عن
المقصوب الهالك وقال القهستاني لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه
وابرأ عن الباقي والإبراء عن الاعيان باطل اه مدنى (قوله أو يلحق) منصوب بأن
مثل أو يرسل (قوله عن دعوى الباقي) قيد بالإبراء عن دعواه لان الإبراء عن عينه
غير صحيح كذا في المبسوط ابن ملك بان يقول برئت عنها أو عن خصوصتي فيها أو عن
دعوى هذه الدار فلا تسع دعواه ولا ينفقه وأما لو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتي فيها
فانه باطل وله أن يختصم كما لو قال لمن بيده عبد برئت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه
انما أبرأه عن ضمانه كافي الاشياء من أحكام الدين قلت ففرقوا بين أبرأتك وبرئت
أو أنابرى لاضافة الإبراء لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لانه خطاب الواحد فله خاصة
غيره كافي حاشيته اه عزى بالولول الجيسة شرح المتقى وفي البحر الإبراء ان كان على وجهه
الانشاء فان كان عن العين بطل من حيث الدعوى فله الدعوى به على المخاطب وغيره
ويصح من حيث نفي الضمان فان كان عن دعواها فان أضاف الإبراء الى المخاطب
كأبرأتك عن هذه الدار أو عن خصوصتي فيها أو عن دعواي فيها فلا تسع دعواه على
المخاطب فقط وان أضافه الى نفسه كقوله برئت عنها أو أنابرى فلا تسع مطلقا هذا
لوعلى طريق الخصوص أي عين مخصوصة فالجوى العموم فله الدعوى على المخاطب وغيره
كما لو تبارأ الزوجان عن جميع الدعاوى وله أعيان قائمة له الدعوى به لانه ينصرف الى
الدينون لا الاعيان وأما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو برى عمالى قبله فهو صحيح
متناول للدين والدين فلا تسع الدعوى وكذا الاملاك في هذه العين ذكره في المبسوط
والخطب فعمل أن قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما
في المبسوط لاحق في قبلة يشمل كل عين ودين فلو ادعى حقا لم يشمعه ما لم يشهدوا أنه بعد
البراءة اه ما في البحر ملخصا وقوله بعد البراءة يفيد أن قوله لا استحق الى ابراء عام لا اقرار
(قوله مطلقا) أي سواء وجد أحد الأمرين أو لم يوجد فلا تسع دعوى الباقي ح (قوله
وقوله هم) جواب سؤال وارد على كلام الماتن لاعلى ظاهر الرواية اذ لا تعرض للإبراء
فيها وما تضمنه الصلح اسقاط للباقي لإبراء فانهم (قوله عن دعوى الخ) كذا عبارة
القهستاني ويجب اسقاط لفظ دعوى بقرينة الاستدراك الآتى ونقل الجوى عن
سوانشى صدر الشريعة للعقيد معنى قولنا الإبراء عن الاعيان لا نصح أن العين لا نصير

ملك للمدعى عليه لأن يبقى المدعى على دعواه الخ أبو السعد وهذا أوضح مما هنا قال
السائقاني والأحسن أن يقال الأبراء عن الأعيان باطل ديانة لأقضاء قال في الهامش
وعبارته في شرح الملتقى معناه أن العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لأنه يبقى على دعواه بل
تسقط في الحكم كالصالح عن بعض الدين فإنه انما يبرأ عن باقيه في الحكم لا في الديانة فالظاهر
به أخذه ذكره القهستاني والبرجسدي وغيرهما وأما الأبراء عن دعوى الأعيان
فصحيح اه ما في الهامش وهو مخالف لما قلناه من شرح الملتقى آنفا وفي الخلاصة
أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصوص متى فيها أو عن دعوى فيها فهذا كله باطل حتى لو
ادعى بعده تسع ولو أقام بينة تقبل اه تأمل (قوله وأما الصالح) مقابل قوله أى عين
يتبعها (قوله بعض الدين) قال المقتضى عن المحيط له ألف فانكره المطالب فصالحه
على ثمانية من الألف صح وبراء عن الباقي قضاء لاديانة ولو قضاء الألف فأنكر الطالب
فصالحه بمائة صح ولا يجعل له أخذه ديانة فيؤخذ من هنا ومن أن الربا لا يصح الأبراء عنه
ما بقيت عنه عدم صحة براءة علماء قضاء زمانا عما يأخذونه ويطلبون الأبراء فيبرئهم
بل ما أخذوه من الربا أعرف بجماع عدم الحل في كل واحد من عدم براءة في الصالح
استثنى منه في الخاتمة مالوزاد وأبرأتك عن البقية سائقاني ويظهر من هذا أن مانعة
الصالح من الاسقاط ليس أبراء من كل وجه والام يحجب لقوله أبرأتك عن البقية (قوله أى
قضاء) وحديثه فلا فرق بين الدين والعين على ظاهر الرواية تأمل (قوله من الاشياء)
قال فيها عن الخاتمة الأبراء عن العين المقصودة أبراء عن ضمانها وتصير أمانة في يد الغاصب
ولو كانت العين مستهلكة صح الأبراء ويرى من قيمتها اه فتقوله من الأبراء عن الأعيان
باطل معناه أن لا تكون ملكا بالبراء والا فالأبراء عنها السقوط ضمانها صحح أو يحمل
على الأمانة اه ملخصا أى أن البطالان عن الأعيان محله إذا كانت الأمانة أمانة لأنها
إذا كانت أمانة لا تلحقه عهدتها فلا وجه للأبراء عنها تأمل وحاصله أن الأبراء المتعلقة
بالأعيان إما أن يكون عن دعواها وهو صحيح بلا خلاف مطلقا وإن توافق بنفسها فإن
كانت مقصوبة هالكه تسع أيضا كالدين وإن كانت قائمة بمعنى البراءة عنها البراءة عن
ضمانها لو هلكت وتصير بهذا البراءة من عينها كالأمانة لا تضمن الأمانة لدى عليها وإن
كانت العين أمانة فالبراءة لا تصح ديانة بمعنى أنه إذا ظهر بها مالها أخذها وتصح قضاء
فلا يصح القافى دعواه بعد البراءة هذا ملخص ما استقيمت من هذا المقام ط وهو كلام
حسن يرشدك إلى أن قول الشارح معناه محمول على الأمانة بقى لواقعي عليه عينا في يده
فأنكرتم أبراء المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى الغصب لأنه بالانكار صار غاصبا وهل تسع
الدعوى بعده لو قائمة الظاهر نعم (قوله ولو باقرار) أى صح الصالح عن دعوى المال ولو كان
الصالح باقرار المدعى عليه وسواء كان الصالح عنه بمال أو بغيره وقوله هنا عنه أى عن المال
(قوله أو بغيره) أى ولو بغيره (قوله وعن دعوى المنفعة) صورة دعوى المنافع أن

وأما الصالح على بعض الدين فيصح
ويبرأ عن دعوى الباقي أى
قضاء لاديانة فلذا لو ظهر ربه
أخذه فهو مستثنى وعامه في أحكام
الدين من الاشياء وقد سبقته
في شرح الملتقى (وصح) الصالح
(عن دعوى المال مطلقا) ولو
باقرار أو بغيره (و) عن دعوى
(المنفعة) ولو بغيره

يدعى على الورثة أن المبت أوصى بخدمة هذا العبد وأنكر الورثة لأن الرواية محفوظة على أنه لو ادعى استخاره بين المالك بنكر ثم صالح لم يجز أه وفي الاشباه الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى اجارة كما في المستصفي اه رمي وهو مخالف لما في البحر تأمل (قوله عن جنس آخر) كالصلح عن السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا يجوز كما في العمى والزياني قال السيد الحموي لكن في الولو الجلية ما يخالفه حيث قال وإذا ادعى سكنى داره صالحة عن سكنى دار أخرى مدة معلومة جاز واجارة السكنى بالسكنى لا تجوز قال وانما كان كذلك لان ما ينفق ان تملك كالتملك اه أبو السعود وذكره ابن ملاء في شرح النقاية مخالفا لما ذكره في شرحه على الجمع قال في الية قونية والموافق للكتب ما في شرح الجمع (قوله على مال) أى في حق المسمى وفي حق الآخر دفعاً للخصومة بجر (قوله لو باقرار) أى من العبد (قوله لا يستحق المسمى) بالبناء للمنهول وسيأتي آخر الباب استثناء مسئلة (قوله لانه بأخذ البذل) بإضافة أخذ إلى البذل (قوله على غير من قبلة) لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كما في العمادية فهستأني (قوله وكان خلعاً) ظاهره أنه يقتصر عدد الطلاق فيملك عليها طلقين لو تزوجها بعد ما إذا كان عن اقرار ظاهر وأما إذا كان عن انكار أو سكوت فعماله له بزمه فتدبر ط (قوله لوم بطلا) هذا عام في جميع أنواع الصلح كفاية (قوله لم يصح) وأطال صاحب غاية البيان في ترجيحه حموي (قوله في درر البحار) وأقره في شرحه غرر الافكار وعليه اقتصر في البحر فكان فيه اختلاف التصحيح وعبارة الجمع وأدعت منع نكاحه فصالحها جاز وقيل لم يجز (قوله عمداً) قيد به لانه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز لانه يسلك به مسائل الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) قال المقدسي فان أجاز صح سائحي (قوله عبد) فاعل قتل (قوله المغصوب) أى القيمي لانه لو كان مثلياً فذلك فالصالح عليه ان كان من جنس المغصوب لا تجوز الزيادة اتفاقاً وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقاً وقيد بالهلاك اذ لو كان قبلاً لم يجز اتفاقاً ابن ملاء وسيد كرمي ترزقوله قبل القضاء وقيد بقوله على أكثر من قيمة لانه يحمل الخلاف وفي جامع الفصولين غصب كبر أو ألف درهم فصالح على نصفه ولو كان المغصوب هالكاً جاز الصلح ولو قائماً لكن عيبه أو أخفاه وهو مقتر أو منكر جاز فضاء لادبانه ولو حاضر اياه لكن غاصبه منكر جاز كذلك فلو وجد المالك بينة على بقية ماله قضى له به والصلح على بعض حقه في كيلي أو وزنى حال قيامه باطل ولو أقر بغصبه وهو ظاهر ويقدر ما لم يكن على قبضه فصالحه على نصفه على أن أبرأه مما بقي جاز قيامه الاستحساناً ولو صالحه في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجوه كلها اذ يكون مشترياً لا ثوب بالمغصوب ولو كان المغصوب قنناً أو عرضاً فصالح غاصبه ماله على نصفه وهو غيبه عن ماله وكذا غاصبه مقتر أو منكر لم يجز اذ صلحه على نصفه اقرار بقيامه بخلاف كيلي أو وزنى اذ يتصور هلاك بعضه دون بعضه

عن جنس آخر (و) من دعوى
(الرق وكان عتقاً على مال)
وبنيت الولاء لو باقرار والا لا
الابينة دررقات ولا يهود بالبنية
رقية قاض كذا في كل موضع
أقام بينة بعد الصلح لا يستحق
المسمى لانه بأخذ البذل باختباره
نزل بانها فلحفظ (و) عن دعوى
الزوج (النكاح) على غير من قبلة
(وكان خلعاً) ولا يطيب لوم بطلا
ويحل لها التزوج اهدم الدخول
ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح
وقاية وتقيا ودرر قونية وصحة
في المجتبى والاختيار وصح الصحة
في درر البحار (وان قتل العبد
المأذون له رجلاً عمداً لم يجز صلحه
عن نفسه) لانه ليس من تجارته فلم
يلزم المولى لكن يستطبه القود
ويؤخذ بالبذل بعد عتقه (وان
قتل عبداً) أى للمأذون (رجلاً
عمداً وصالحه) المأذون (عنه جاز)
لانه من تجارته والمكاتب كالمحرر
(والصلح عن المغصوب الهالك على
أكثر

من قيمته قبل القضاء بالقيمة جائز) كصلحه بعرض (فلا تقبل بينة الغاصب بعده) أى الصلح على (أن قيمته أقل مما صالح عليه) ولا رجوع للغاصب على المصوب منه بشئ ٧٣٠ (لو صادقا بعده أن أقل) يجوز (ولو أعتق مؤسره بعد ما مشتركا

فصالح) المؤسره (الشريك على

أكثر من نصف قيمته لا يجوز) لأنه مقتدر شرعا بطل الفضل اتفاقا

(كالصلح في) المسئلة (الأولى)

على أكثر من قيمة المصوب (بعد

القضاء بالقيمة) فإنه لا يجوز لأن

تقدير القاضي كالشارع (وكذا

لو صالح بعرض صح وإن كانت

القيمة أكثر من قيمة موصوب

تلك) لعدم الرضا (و) صح (في)

البنائية (العمد) مطلقا ولو في

نفس مع اقرار (بأن أكثر من الدية

والأرض) أو بأقل لعدم الرضا وفي

الخطأ كذلك لا تسبح الزيادة لأن

الدية في الخطأ مقدرة حتى لو صالح

بغير مائة قدرها صح كدفعها كان

بشرط المجلس ألا يكون ديناً بدين

وتعين القاضي أحدها يصير غيره

كخمس آخر ولو صالح على شتر فسدت

فبأن الدية في الخطأ وبسقط

القود لعدم ما يرجع إليه اختيار

(وكل) زيد عمرا (بالصلح عن دم

مهدأ وعلى بعض دين بدعيه)

على آخر من مكبل وموزون (لزم

بدله الموكل لأنه اسقاط في مكان

الوكيل سفيرا إلا أن يضمه الوكيل)

فيؤخذ بضمه (كألو وقع

الصلح) من الوكيل (عن مال بمال

عن اقرار) فيلزم الوكيل لأنه

حينئذ كبيع (أما إذا كان عن

انكار لا يلزم الوكيل مطلقا

بحر ودرر (صالح عنه) فضولي

عادة بخلاف ثوب وقت اه (قوله من قيمته) ولو بعين فاحش قال في غاية البيان بخلاف

العين السير فإنه لما دخل تحت تقويم المقومين لم يعتد ذلك فضلا فلم يكن ربا أى عندهما

(قوله بالقيمة جائز) لأن الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس فلا يكون ربا وهذا جائز عند

الامام خلافا لهما لأن حق المالك في الهالك لم يقطع ولم يتحول إلى القيمة فكان صلحا عن

المصوب لاعتنا قيمته (قوله بعرض) أى سواء كانت قيمته كقيمة الهالك أو أقل أو أكثر

وإنما ذكرها الشارح هنا مع أنها استأني من الإشارة إلى أن محلها هنا مح (قوله مؤسره) قيد

به لأنه لو كان معسرا يسمى العبد في نفسه كما في مسكين (قوله وصح في البنائية العمدة) يشمل

ما إذا تعدد القاتل أو انشرد حتى لو كانوا جماعة فصالح أحدهم على أكثر من قدر الدية جاز

وله قتل البقية والصلح معهم لأن حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل

الانفراد تأمل رملى (قوله لعدم الرضا) لأن الواجب فيه القصاص وهو ليس بمال (قوله

كذلك) أى ولو في نفس مع اقرار (قوله الزيادة) أفاد صحة النقص (قوله حتى لو صالح)

أفاد أن الكلام فيما إذا صالح على أحدهم مقادير الدية وصح ما به بغير أو ما بتأبيرة أو ما تناسا

شاة أو ما تناسله أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم كما في العزمية عن السكا في (قوله

بشرط المجلس) أى بشرط القبض في المجلس وهذا قيد بما إذا كان الصلح بمكبل

أو موزون كما قيد في النهاية ح (قوله أحدها) كالابل مثلا (قوله يصير) بضم الياء

وفتح الصاد وكسر الياء المشددة فعل مضارع (قوله كخمس آخر) فلو قضى القاضي بمائة

بغير فصالح القاتل عنها على أكثر من مائة بقرة وهى عنده ودفعها جاز وقامه في الجوهره

(قوله ويسقط القود) أى في العمدة يعنى يصير الصلح الفاسد فيما لو جب القود عقو اعنه

وكذا على خنزير أو حتر كما في الهندية سائحاني وهذا بخلاف ما إذا فسد بالجله الله قال في

المنع ثم إذا فسدت التسمية في الصلح كما لو صالح على دابة أو ثوب غير معين تجب الدية لأن

الولى لم يررض بسقوط حكمه مجانا بخلاف ما إذا لم يسم شيئا أو سمى الخمر ونحوه حيث

لا يجب شئ لما ذكرنا أى من أن القصاص انما يتقوم بالتقوم ولو بوجد (قوله ما يرجع

إليه) إذا دية فيه بخلاف الخطأ فإنه إذا بطل الصلح يرجع إلى الدية المتقدمة قريبا (قوله

أو على) نسخ المتن أو عن (قوله بدعيه على آخر) العبارة مقابله والصواب بدعيه عليه

آخر يدل عليه قوله لزم بدله الموكل (قوله فيؤخذ) أى ويرجع على الموكل به وكذا الصلح

بالخلع وكذا يرجع في الصورة التالية لهذه كما في المقدسى سائحاني (قوله فيلزم الوكيل)

أى غير يرجع به على الموكل (قوله لأنه حينئذ كبيع) والحقوق فيه ترجع إلى المباشرة

فكذلك ما كان بمنزلة (قوله مطلقا) سواء كان عن مال بمال أو لا ح (قوله صالح عنه

فضولى الخ) هذا فيما إذا أضاف العقد إلى المصالح عنه لما في آخر تصرفات الفضولى من

جامع الفضولين ف الفضولى إذا أضاف العقد إلى نفسه يلزمه البذل وإن لم يضمنه ولم

يضمنه إلى مال نفسه ولا إلى ذمة نفسه وكذا الصلح عن الغير اه (قوله ويسلم) أى في

بحر ودرر (صالح عنه) فضولى

(بلا أمر صح ان ضمن المال أو أضاف) الصلح (إلى ماله أو قال على) هذا أو (كذا وسلم) المال

الاخيرة

الآخيرة (قوله صح) مكرر على المتن وفي الدرر أما الأول فلأن المصالح للمدعي عليه
البراءة وفي حقها الاجنبى والمدعى عليه سواء ويجوز أن يكون الفصولى أصيلاً إذا ضمن
كالقصولى بالتخلع إذا ضمن البديل وأما الثانى فلأنه إذا أضافه الى نفسه فقد التزم تسليمه
فصح الصلح وأما الثالث فلأنه إذا عينه للتسليم فقد اشترط له سلامة العوض فصار العقد
تاماً بقبوله وأما الرابع فلأن دلالة التسليم على رضا المدعى فوق دلالة الضمان والاضافة
لنفسه على رضاه اهـ باختصار (قوله فى الكل) فلواستحق العوض فى الوجوه التى
تقدمت أو وجده زيوفاً وبستهوق لم يرجع على المصالح لانه متبرع التزم تسليم شئ معين
ولم يلتزم الا بقاءه عن غيره فلا يلزمه شئ آخر ولكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض بترك حقه
بجائز الا فى صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صار دينا فى ذمته ولهذا لو امتنع من
التسليم يجبر عليه زيوفاً (قوله بأمره) لم يرجع على المصالح عنه ان كان الصلح بأمره
بإزالة فتقيد الضمان اتفاقاً وفيها الأمر بالصلح والتخلع أمر بالضمان لعدم توقف
صحته على الأمر فيصرف الأمر الى اثبات حق الرجوع بخلاف الأمر بقاء الدين اهـ
(قوله عزى) لم أجده فيه فليراجع (قوله والاي سلم) كان ينبغي أن يقول والاي وجد شئ
بما ذكر من الصور الاربعه كما يعلم مما نقلناه عن الدرر (قوله والافه وموقوف) هذه
صورة خامسة مترددة بين الجواز والبطالان ووجهه الحصر كما فى الدرر أن الفصولى أما
أن يضمن المال أو لا فان لم يضمن فاما أن يضيف الى ماله أو لا فان لم يضيفه فاما أن يشترط
نقداً وعرضاً أو لا فان لم يشترط فاما أن يسلم العوض أو لا فالصلح جائز فى الوجوه كلها الا
الاخيرة وهو ما اذا لم يضمن البديل ولم يضيفه الى ماله ولم يشترط اليه ولم يسلم الى المدعى حيث
لا يحكم بجوازه بل يكون موقفاً على الاجازة اذ لم يسلم للمدعى عوض اهـ وجعل الصور
التي يليها أربعة وألحق المشار بالضاف (قوله الخمسة) التي خامستها قوله والابطال أو التي
خامستها قوله والافه وموقوف بعد قوله أو على هذا ويؤيده قول الشارح سابقاً فى
الصورة الرابعة (قوله فى دعواه) فيه أنه اذا كان صادقاتى دعواه كيف يطيب له وفى
زعمه أنه وقف وبطل الوقف حرام تماماً من غير مسوغ فأخذه مجزئاً وشوة ليكلف
دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال انه انما أخذه ليكلف دعواه لا لابطال وقفه
وعسى أن يوجد مدعى آخر طقات أطلق فى أول وقف الحامدية الجواب بأنه لا يصح قال
لأن المصالح يأخذ بديل الصلح عوضاً عن حقه على زعمه فيصير كلاماً وضرة وهذا لا يكون فى
الوقف لأن الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فلهذا ان كان الوقف ثابتاً
فلاستبداله به لا يجوز ولا فلهذا يأخذ بديل الصلح لا عن حق ثابت فلا يصح ذلك على حال
كذا فى جواهر الفتاوى اهـ ثم نقل الحامدى ما هنا ثم قال فتأمل اهـ وانظر ما كتبناه فى
باب البيع الفاسد عن التهرىد قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر (قوله كل صلح بعد
صلح) المراد الصلح الذى هو اسقاط أموال واصططها على عوض ثم على عوض آخر فالثانى

صح وصار متبرعاً فى الكل الا اذا
ضمن بأمره عزى زاده (والا) يسلم
فى الصورة الرابعة (فهو وموقوف
فان أجاز المدعى عليه جاز له)
البديل (والابطال والتخلع فى جميع
ما ذكرنا من الاحكام) الخمسة
كالصلح ادعى وقفه دار ولا يبنه
لنفصله المنكر اقطع الخصومة
جاز وطالب له (البديل) لو صادقاتى
دعواه وقبيل (قوله) فانه صاحب
الاجناس (لا) يطيب لانه بيع
معهنى ويبيع الوقف لا يبيع (كل
صلح بعد صلح)

هو الجائر وانفسخ الاول كالبيع نور العين عن الخلاصة (قوله فالتالي باطل) قاله
القاضي الامام (قوله وكذا النكاح الخ) وقسمه في جامع الفصولين في الفصل العاشر
كذا في الهامش (قوله بعد النكاح) وفيه خلاف فقيل يجب التسمية الثانية وقيل كل
منهما (قوله والحوالة الخ) بأن كان له على آخر ألف فأحل عليه بها شخصاً ثم أحل عليه
بها شخصاً آخر شيئاً (قوله بعد الشراء) أي بعد ما اشترى المصالح عنه (قوله الا في ثلاث)
قلت زاد في الفصولين الشراء بعد الصلح (قوله الكفالة) أي لزيادة التوثيق أشباه (قوله
والشراء) أطلقه في جامع الفصولين وقيد في القنية بأن يكون الثاني أكثر غنا من الاول
أو أقل أو يجهل أو أشباه (قوله والاسارة الخ) أي من المستأجر الاول
فهو نسخ الاول أشباه (قوله ليس لي قبل) بكسر ففتح (قوله ما كان لي قبله) بكسر
فتح أيضاً (قوله قال المصنف) نصه وفي العمادية ادعى فأنكر فصالحه ثم ظهر بعده أن
لا شيء عليه بطل الصلح اه أقول يجب أن يقيد قوله ثم ظهر بتفسير الاقرار قبل الصلح لما
تقدم من مسئلة المختصر وبه صرح مولانا صاحب البحر ولا يخفى أن عمله مضى
الصلح على الصحة في مسئلة الماتن المتقدمة عدم قبول الشهادة لما فيه من التناقض فلا
يظهر حينئذ أن لا شيء عليه فلم تجعلها عبارة العمادية فافهم (قوله عن دعوى البرازية)
ونصها وفي المنتقى ادعى ثوباً وصالح ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى أنه لاحق له فيه
ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره
بعد حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقاربه بعد الصلح هذا اذا
اتحد الاقرار بالملك بأن قال لاحق لي بجهة الميراث ثم قال انه ميراث لي عن أبي فاما غيره
اذا ادعى ملكاً لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن قال حق
بالشراء أو بالهبة لا يبطل اه (قوله فيحترز) ما نقله عن البرازية لا يحتاج الى تحرير لانه
تقييد مقيد وله ايراد تحرير ما قاله المصنف من تقييد ما في العمادية فانه غير ظاهر كما
علمت والله أعلم (قوله والفاسدة) مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى أمة
فقاتل أنا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان أقامت بينة على أنها حرة الاصل بطل
الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومثال الدعوى التي يمكن
تصحيحها لو أقامت بينة أنها كانت أمة فلان أمة لها عام أول وهو على كذا بعد ما ادعى
شخص أنها أمة لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول ان
فلانا الذي أعتقك كان غصبك مني حتى لو أقامت بينة على هذه الدعوى تسمع دعوى مدني
وقوله هنا وهو على كذا بجملة حالية (قوله وحترز الخ) هذا التصريح غير محترز وروده الرمي
وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى أئمة نحو اوزم أن الصلح من دعوى فاسدة
لا يمكن تصحيحها الا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر أحد الحدود يصح اه وهذا
ما ذكره المصنف وقد علمت أنه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه المعول

(قوله)

فالتالي باطل وكذا النكاح بعد
النكاح والحوالة بعد الحوالة
(والصلح بعد الشراء) والاصل أن
كل عقد أعيد فالتالي باطل الا في
ثلاث مذكورة في بيوع الاشياء
الكفالة والشراء والاسارة
فلترجع (أقام) المدعى عليه
(بينه بعد الصلح عن انكار ان
المدعى قال قبله) قبل الصلح (ليس
لي قبل فلان حق فالصلح ماض)
على الصحة (ولو قال) المدعى (بعد
ما كان لي قبله) قبل المدعى عليه
(حق بطل) الصلح بهر قال
المصنف وهو مقيد لا طلاق
العمادية ثم نقل عن دعوى
البرازية أنه لو ادعى الملك بجهة
أخرى لم يبطل فيحترز (والصلح عن
الدعوى الفاسدة يصح وعن
الباطلة لا) والفاسدة ما يمكن
تصحيحها بهر وحترز في الاشياء أن
الصلح من انكار بعد دعوى فاسدة
فاسد الا في دعوى مجهول بخاتر
(فاحفظ)

(قوله وقيل الخ) الاخصر أن يقال وقيل يصح مطلقا (قوله آخر الباب) فبسه نظرفان
عبارة هكذا ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط صحة الصلح صحة الدعوى أم لا فبعض
الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لأنه إذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول على
شيء يصح الصلح على ما ترفي باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجهول
دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا أي فالمتبادر أنه أراد الفاسدة بدل
التمثيل لأنه يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح وفي حاشية الرمي على المخ
بعد نقله عبارة أقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفاسدة إذ لا وجه لصحة
الصلح عنها كالصلح عن دعوى حذأ ورأيا وحلوان الكاهن وأجرة الناشئة والمغنية الخ
وكذا ذكر الرمي في حاشيته على الفصولين نقلنا عن المصنف بهد كره عبارة صدر
الشريعة قال ما نصه فقد أقاد أن القول بالشرط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه
(قوله وحق الشفعة) أي دعوى حقه الدفع اليين بخلاف الصلح عن حقه الثابت كما مر
(قوله دينابعين) وفي بعض النسخ يدين (قوله وصيرفية) الأولى الاقتصار على العزوا إلى
القنية لأنه في الصيرفية نقل الخلاف في الصحة وعدمها مطلقا وأما في القنية فقد حكم
القولين ثم وفق بينهما بما هنا فقال الصواب أن الصلح أن كان الخ (قوله على سكنى بيت)
قيد بالسكنى لأنه لو صلح على بيت منها كان وجه هدم الصحة كونه جزءا من المذعى بناء
على خلاف ظاهر الرواية الذي مشى عليه في المتن سابقا وقيد بقوله أبدا ومثله حتى يموت كما
في الخاتمة لأنه لو بين المدة يصح لأنه صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة فلا بد من
التوقيت كما مر وقد اشتبه الأمر على بعض المحشين (قوله إلى الحصاد) لأنه يبيع معنى
قتضرت حقه الاجل (قوله بغير دعوى) أي الدعوى من المودع (قوله ويصح الصلح)
أي لو ادعى مالا فأنكره وحلف ثم ادعاه عند قاض آخر فأنكره فصول صح ولا ريب
لهذه مسئلة الوديعه قال المودع ضاعت الوديعه أو رددتها وأنكر ربه الهلاك
صدّق المودع بيمينه ولا شيء عليه فلو صلح ربه بعد ذلك على شيء فهو على أربعة وجوه
* أحدها أن يدعى ربه الأيداع وجهه المودع ثم صلحه على شيء معلوم جازا اتفاقا
* الثاني أن يدعى الوديعه وطالبه بالرد فأقر المودع بالوديعه وسكت ولم يقل شيئا ورب
المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صلحه على شيء معلوم جازا أيضا فاف * الثالث أن يدعى عليه
الاستهلاك وهو يدعى الرد والهالك ثم صلحه على معلوم جاز عند محمد وأبي يوسف آخر
ولم يميز عند أبي حنيفة وأبي يوسف أولاً وبه يفتي وأجمعوا على أنه لو صلح بعد ما حلف
أنه رد الوديعه أو هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما لو صلح قبل اليمين * الرابع أن
يدعى المودع الرد أو الهالك ورب المال سكت ولم يقل شيئا فعند أبي يوسف لا يجوز
الصلح وعند محمد يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل الصلح انما هلك أو رددتها
فلم يصح الصلح على قول أبي حنيفة وقال رب المال ما قلت فالتقول لا ينكر ولا يبطل الصلح

(وقيل اشترط صحة الدعوى)
الصحة الصلح غير صحيح مطلقا
فيصح الصلح مع بطلان الدعوى
كما اعتده صدر الشريعة آخر الباب
وأقره ابن النكاح وغيره في باب
الاستحقاق كما مر فراجع (وضح)
الصلح عن دعوى حق الشرب
وحق الشفعة وحق وضع الجذوع
على الاصح) الاصل أنه متى
توجهت اليين نحو الشخص في أي
حق كان فافتدى اليين بدراهم جاز
حتى في دعوى التعزيز يجزئ بخلاف
دعوى حد ونسب درر (الصلح ان
كان بمعنى المأوضه) بأن كان ديناً
بمين (ينقض بقضهما) أي بقض
المتصلحين (وان كان لا بعناهما)
أي المأوضه بل بعق استيفاء
البعض واستقاط البعض (فلا)
تصح اقلاته ولا تنقضه لأن الساقط
لا يعود قنية وصيرفية فليحفظ
(ولو صلح عن دعوى دار على
سكنى بيت منها أبداً أو صلح على
دراهم إلى الحصاد أو صلح مع
المودع بغير دعوى الهلاك لم يصح
الصلح) في الصور الثلاث سراجية
قيد بعدم دعوى الهلاك لأنه لو
ادعاه وصالحه قبل اليمين صح به
ينقض خاتمة (ويصح) الصلح (بعد
حلف المذعى عليه دفعا للنزاع)

خاتمة هذا ما رأيت في الخاتمة بنوع استصدار رأيت في غيرهما عزوا إليها كذلك ونقلها في
 المنع لكن سقط من عبارته شيء اختل به المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول
 محمد وأبي يوسف الأول وعليه الفتوى والذي رأيت في الخاتمة أن الفتوى على عدم
 الجواز وفي خامسة ذكرها المقدسي وهي ادعى ربهما الاستمالة فسكت فصله جائز
 لكن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم أعلم أن كلام الماتن والشارح غير محرر لأن قوله بغير
 دعوى الهلاك شامل للوجود والسكوت ودعوى الرد وهو الوجه الأول والثاني وأحد
 شق الثالث والرابع وقد علمت أنه في الأول والثاني جائز اتفاقا وكذا في أحد شق الثالث
 والرابع على الرابع والصواب أن يقول بعدم دعوى الرد والهلاك باسقاط غير التعبير
 بعد وزيادة الرد فيدخل فيه الوجه الثالث بناء على المقتضى به والوجه الرابع بناء على قول
 أبي يوسف وهو المعتمد لتقديم صاحب الخاتمة إياه كما هو عادته وقوله لأنه لو ادعاه أى الهلاك
 شامل لما إذا ادعى المالك الاستمالة وهو أحد شق الوجه الثالث أو سكت وهو أحد
 شق الرابع وعلمت ترجيح الجواز فيه ما قد قوله صح به يقتضى في غير مثله وقوله وصالحه قبل
 المين هذا واريد على إطلاق المتن أيضا ورأيت عبارة الأشباه شحوما استصوبت ونصها
 الصلح عقد يرفع النزاع ولا يصح مع المودع بعدم دعوى الهلاك اذ لا نزاع ثم رأيت عبارة
 متن الجمع مثل ما قلته ونصها وأجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعدم دعوى الهلاك
 أو الرد والله الحمد (قوله باقامة) متعلق بالنزاع (قوله بعده) أى الصلح (قوله فانما تقبل)
 أفاد أن الوجود عند الصلح وفيه غيب لا يصح الصلح وبه صرح في البرازية سأتحانى
 (قوله ولو طلب) أى العيب بعد بلوغه (قوله وقيل لا) وجهه بأن العيب بدل المدعى فاذا
 حلته فقد استوفى البذل جوى عن القيمة (قوله في السراجية) وكذا جزم به في البحر
 قال الجوى وما مشى عليه في الأشباه رواية محمد بن أبي حنيفة وما مشى عليه في البحر
 قوله ما هو الصلح كما في معين المتن اهـ (قوله للأول) صوابه للثاني على ما نقله الجوى
 (قوله والابراء) الواو هنا وفيه بعد جعق أو جوى (قوله عن عيب) أى عيب كان
 لخصوص البياض ونظامه في المنع

(فصل في دعوى الدين)

(قوله في دعوى الدين) الأولى في الصلح عن دعوى الدين قال في المنع لما ذكر حكم الصلح
 عن عوم دعاوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لأن الخاص أبدأ
 يكون بعد العموم اهـ (قوله على بعض الخ) قيد بالبعد فافاد أنه لا يجوز على الأكثر
 وأنه يشترط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان عن شرح الكافي ولو كان لرجل على
 رجل دراهم لا يعرفان وزنه ففصله منها على ثوب أو غيره فهو جائز لأن جهالة المصالح
 عنه لا تمنع من صحة الصلح وإن فصله على دراهم فهو فاسد في التماس لأنه يحتمل أن يدل
 الصلح أكثر منه ولكن استحسن أن أسبزه لأن الظاهر أنه كان أقل مما عليه لأن معنى

الصلح

باقامة البينة ولو برهن المدعى
 بعده على أصل الدعوى لم تقبل
 الا في الوصف عن مال البتيم على
 انكار اذا صلح على بعضه ثم
 وجد البينة فانما تقبل ولو بلغ
 الصبي فاقامها تقبل ولو طلب
 عينه لا يحلف أشباه (وقيل لا)
 جزم بالأول في الاشباه وبالنسبة
 في السراجية وسكانها ما في
 القنية مقسما للأول (طلب
 الصلح والابراء عن الدعوى لا
 يكون اقراوا) بالدعوى عند
 المتقدمين وخالفهم المتأخرون
 والأول أصح بزانية (بخلاف
 طلب الصلح) عن المال (والابراء
 عن المال) فانه اقرار أشباه
 (صلح من عيب) أو دين (وظهر
 عدمه أو زال) العيب (بطل الصلح)
 ويرد ما أخذ أشباه ودرر
 (فصل في دعوى الدين)
 (الصلح الواقع على بعض جنس مال
 عليه)

من دين أو غصب (أخذ بعض حقه وخط لباقيه لامعاوضة) للربا وحينئذ (فصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجل وعن ألف جباة على مائة زبوف ولا يصح عن دراهم على دينار مؤجلة) لعدم الجنس فكان صرفا في بيعه ونسيئته (أو عن ألف مؤجل على نصفه حالا) إلا في صلح المولى مكاتبه فيجوز زبلي ٧٣٥ (أو عن ألف سود على نصفه أيضا) والاصل

أن الاحسان أن وجد من الدائن فاسقاط وان منهم ما فعاوضة (قال) الغريم (إذا تيسر مائة غدا من ألف على عليك على أنك برى من) النصف (الباقى فقبل) وأدى فيه (برى) وإن لم يؤد ذلك في الغد عاد دينه (كما كان لقوات التقيد بالشرط ووجوبها خمسة أحدها هـ ذار و) الثاني (أن لم يؤت) بالغد (لم يعد) لأنه إبراء مطلق والثالث (وكذا الوصله من دينه

على نصفه يدفعه إليه غدا وهو برى هـ ماض على أنه أن لم يدفعه غدا فالكل عليه كان الاصح) كالوجه الاول (كما قال) لأنه صريح بالتقيد والرابع (فإن أبرأه عن نفسه على أن يعطيه ما بقى هذا فهو برى أدى الباقي) في الغد (أولا) إبداءه بالابراء بالاداء (و) الخامس (لوعاق بصرى) الشرط كان أدت إلى) كذا (أو إذا أوفى لا يصح) الإبراء لما تقر أن تعليقه بالشرط صريحا باطل لأنه تعليق من وجه (وإن قال) المدينون (لا خسروا الأقر لك بمالك حتى تؤنوه عني أو تحط) معنى (ففعول) الدائن المتأخير أو الخط (صح) لأنه ليس بمكره عليه (ولو أعلن ما قاله سرّا أخذ منه

الصلح على الخط والانحياز فكان تقديرهما بدل الصلح بشئ دلالة ظاهرة على انهما عرفاه أو لم يسمعا عليه وإن كان قدر ما عليه بنفسه اه (قوله من دين) أي بالبيع أو الجارة أو القرض فهستأني (قوله وخط لباقيه) فلو قال المذمى للمدعى عليه المنكر صاغتلك على مائة من ألف عليك كان أخذ المائة إبرا عن تسعمائة وهذا قضاء لا ديانة إلا إذا زاد أبرأك فهستأني وقد مدامتله معزوق اللغائية (قوله حالا) لأنه اعتياض عن الاجل وهو حرام (قوله فيجوز) لأن معنى الارفاق فيما بينهم ما أظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الأصل ببعض المال ولكنه إرفاق من المولى بحط بعض المال ومساواة من المسكنب فيما بقى قبل حلول الاجل ليتوصل إلى شرف الحرة (قوله فعاوضة) أي ويحصر في حكمها فإن تحقق الربا أو شبهة فسدت والاصح ط قال ط بأن صالح على شئ هو أدون من حقه قدر أو وصفا أو وقتا وإن منهما أي من الدائن والمدين بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السود أو ما هو في معنى الوصف كتجهيل المؤجل أو من جنس بخلاف جنسه اه (قوله لم يعد) أي الدين مطلقا أدى أو لم يؤد (قوله ما بقى غدا) لو قال أبرأك عن الخمسة على أن تدفع الخمسة حالة إن كانت العندرة حالة صح الإبراء لأن أداء الخمسة يجب عليه حالا فلا يكون هذا تعليق الإبراء بشرط تجهيل الخمسة ولو مؤجلة بطل الإبراء إذا لم يعطه الخمسة جامع الفصولين كذا في الهامش (قوله بصرى الشرط) قال القسطنطين وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح في الظهيرية لو قال حطت عنك النصف إن نقدت إلى نصفها فإنه حط عندهم وإن لم يتقدمه سألته (قوله كان أدت) الخطاب للغريم ومثله الكفيل كما صرح به الاسيحياني في شرح الكافي وقاضيان في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لأن إبراء الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرتد بدينه فينبغي أن يصح تعليقه بالشرط لأنه كإبراء الاصيل من حيث أنه لا يختلف به كما يختلف بالطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا إذا كفل بمال عن رجل وكفل بنفسه أيضا على أنه إن وفى بنفسه غدا فهو برى عن الكفالة بالمال فوأن بنفسه برى عن المال لأنه تعاقب بشرط متعارف فصح اه (قوله بمكره عليه) لأنه لو شاء لم يفعل إلى أن يجود اليأس أو يهتلف الأسخرفين بكل عن اليمين اتقاني (قوله أخذ منه) يفيد أن قول المذمى عليه لا أثر لك بمالك الخ إقرارا ولذا قال في غاية البيان قالوا في شروح الجامع الصغير وهذا انما يكون في السر أما إذا قال ذلك علانية يؤخذ بإقراره اه (قوله الدين المشترك) قيد بالدين لأنه لو كان الصلح عن عين مشتركة يختص المصالح ببدل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لأن المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين زبلي فليحفظ فإنه كثير الوقوع وفي الغائية رجلا أن ادعى أرضا

الكل للعال) ولو أدى ألفا وجره فقال أقر لي بها على أن أحط منها مائة جاز بخلاف على أن أعطيك مائة لأنها رشوة ولو قال إن أقررت لي حطت لك منها مائة فأقر صرح الاقرار بالخط مجتبه (الدين المشترك) بسبب تعدد كثر

أودار في يد رجل وقال هي لنا ورثتنا من أيننا نجد الذي هي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لأن الصلح معاوضة في زعم المدعي فداء عن الدين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن أبي يوسف في رواية الشريك أن يشاركه في المائة اهـ (قوله صفقة واحدة) بأن كان لكل واحد منهما عين على حدة أو كان لهما عين واحدة مشتركة بينهما وباعا لكل صفقة واحدة من غير تفصيل ثمن نصيب كل واحد منهما زبلي واحترز بالصفقة الواحدة عن الصنفين حتى لو كان عبد بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسة مائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسة مائة درهم وكتب عليه صك واحد بألف وقبض أحدهما منه شيئا لم يكن للآخر أن يشاركه لأنه لا شركة لهما في الدين لأن كل دين وجب بسبب على حدة عزيمة وتماه في المنع (قوله موروث) أو كان موصى به لهما أو بدل قرضهما أو الواسعة عن شيخه (قوله أو اتبع الغريم) فلو اختار اتبعه ثم تولى نصيبه بأن مات الغريم مائة أسار سبع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره بجر وراجع الزبلي (قوله أي خلاف الخ) لأنه لو صالح على جنسه يشارك فيه أو يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لأنه بمنزلة قبض بعض الدين زبلي (قوله نصفه) أي نصف الدين من غريمه أو أخذ نصف الثوب مخ (قوله الآن بضمن) أي الشريك المصالح (قوله ربع أصل الدين) أفاد أن المصالح مخير إذا اختار شريكه اتبعه فإن شاء دفع له حصته من المصالح عليه وإن شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو غيره (قوله ما تر) أي في مسألة القبض أو الصلح والشراء (قوله قبل وجوب الخ) أما لو كان حادثا حتى التقيا قضاها فهو كالقبض بجر (قوله عليه) أي على المدينون (قوله المدينون) بالنصب مقبول أبرأ (قوله قسم الباقي الخ) حتى لو كان لهما على المدينون عشرة مائة درهم فابراً أحد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة وللأخر المطالبة بالخمسة كذا في الهامش (قوله على سهامه) أي الباقية لأصلها ساهما حتى (قوله ومثله المقاصة) بأن كان للمدينون على الشريك خمسة مثلاً قبل هذا الدين فإن القسمة على ما بقي بعد المقاصة (قوله والغصب) أي إذا غصب أحدهما من المدينون شيئاً ثم أتاهاه شاركه الآخر لأنه يملكه من وقت الغصب عند أدائه الضمان وكذا لو استأجر أحدهما من داراً بصفة سنة وسكنها وكذا خدمة العبد وزراعة الأرض وكذا لو استأجره بأجره طاق وروى ابن سماعة عن محمد لو استأجر بجره حصته لم يشاركه الآخر وجعله كالنكاح وتماه في شرح الهداية (قوله لا التزوج) أي تزوج المديونة على نصيبه فإنه اتلاف في ظاهر الرواية بخلاف ما إذا تزوجها على دراهم لأنها صارت قضاها وهو كالاستيفاء اتقاني (قوله جناية عمد) أي لو جنى أحدهما عليه جناية عمد فيلادون النفس أو شهما مثل دين الجاني فصالحه على نصيبه وكذا لو فها قضاها اتقاني

(قوله)

مبيع سبع صفقة واحدة أو دين موروث أو قيمة مستهلك مشترك

(أذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه)

الآخر فيه) ان شاء أو اتبع

الغريم كما يأتي وحديثه (قوله الصلح

أحدهما من نصيبه على ثوب) أي

خلاف جنس الدين (أخذ

الشريك الآخر نصفه الآن

بضمن) له (ربع أصل الدين)

فلاحق له في الثوب (ولو لم يصالح بل

اشترى بنصفه شيئاً ضمنه) شريكه

(الربع) أقبضه النصف بالمقاصة

(أو اتبع غريمه) في جميع ما مر

لبقاء حقه في ذمته (واذا أبرأ

أحد الشريكين الغريم عن نصيبه

لا يرجع) لأنه اتلاف لا قبض

(وكذا) الحكم (إن) كان

للمدينون على أحدهما دين قبل

وجوب دينيهما عليه حتى وقعت

المقاصة بدنه السابق) لأنه فاض

لا قابض (ولو أبرأ) الشريك

المدينون) عن البعض قسم الباقي

على سهامه) ومثله المقاصة ولو

أقبل نصيبه صح عند الثاني

والغصب والاستتجار بنصيبه قبض

لا التزوج والصلح عن جناية عمد

وحيلة اختصاصة بما قبض أن

يهم به الغريم قدر دينه

ثم يبرئه أو يبيعه به كفا من ثم مثلاً ثم يبرئه مائة قط وغيره وموت في الشركة (صالح أحد ربي السلم عن نصيبه على ما دفع من رأس المال فان أجازته الشريك) الآخر (نقد عليهم ما وان رد رد) لأن فيه قسمة الدين (٧٢٧) قبل قبضه وأنه باطل نعم لو كانا شريكي مفاوضة

جاءه طلقاً بغير

* (فصل في التفاريح) *

(أخرجت الورثة أحدهم عن)

التركة وهي (عرض أو) هي (عقار

بمال) أعطوه له (أو) أخرجه (عن)

تركة هي (ذهب بقضة) وهو هاله

(أو) على (العكس) أو من نقدين

بهما (صح) في السجل صرفاً للبقيس

بخلاف جفسه (قل) ما أعطوه

(أو كثر) لكن بشرط الذابض

فيما هو صرف (وفي) أخرجه من

(نقدين وغيرهما بأحد النقدين لا)

يصح (الآن يكون ما أعطى له أكثر

من حصته من ذلك الجفيس) تحزرا

عن الرابا ولا بد من حضور النقدين

عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه

شربلاية وجلالة ولو عرض جاز

مطلقاً لعدم الرابا وكذا لو أنكروا

ارثه لأنه حقة فلا يسر ببدل بل

لقطع المنازعة (وبطل الصلح أن

خرج أحد الورثة وفي التركة ديون

بشرط أن تكون الديون لبقيةهم)

لأن قلة الديون من غير من عليه

الدين باطل ثم ذكر حصته حيلة فقال

(وصح لو شرطوا البراء الغرماء منه)

أي من حصته لأنه عليه الديون من

عليه فبسط قد نصيبه من

الغرماء (أو قضا نصيب المصالح

حصة) أي الدين (فترعا) منه هم

(وأحالهم بحصته أو عرضوه قدر

حصته منه وصالحوه من غيره) بما

يصلح بدلاً (وأحالهم بالعرض على الغرماء) وقبلوا الحول وهذا أحسن الخليل ابن كمال

(قوله يبرئه) أي الشريك المخرج (قوله عن نصيبه) أي من المسلم فيه (قوله من رأس المال) بأن أراد أن يأخذ رأس ماله وينسخ عقد الشركة أو أن يفي الصلح مجاز عن الفسخ عزمية (قوله عليهم ما) والمقبوض بينهما وكذا ما بقي من المسلم فيه درر الجمار (قوله رد) ربي السلم كما كان

* (فصل في التفاريح) *

(قوله أخرجه الخ) أوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له من

الثلث بالسدس جاز الصلح وذكر الإمام المعروف بنحوه زاده أن حق الموصى له وحق

الوارث قبل القسمة غير متساوي كدبحة السقوط بالاسقاط اه فقد علم أن حق الفائز قبل

القسمة وحق سلب الرهن وحق المسجل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له

بالثالث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة يسقط بالاسقاط وتامه في الاشياء فيما يقبل

الاسقاط وما لا كذا في الهامس (قوله صرفاً للبقيس) علة للاختصاص (قوله لكن بشرط)

قال في البحر ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معاومة لكن

ان وقع الصلح عن أحد النقدين بالآخر يعتبر التقابض في الجفيس غير أن الذي في يده بقية

التركة ان كان جاحداً يكتب بذلك القبض لأنه قبض حال فينبو من قبض الصلح وان كان

مقترعاً غير مانع بشرط جديداً القبض اه (قوله أكثر من حصته) ثم لم يعلم قدر

نصيبه من ذلك الجفيس فالصحيح أن الشك ان كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم

وجود ذلك في التركة لكن لا يدرى أن يبدل الصلح من حصته أقل أو أكثر أو مثله فسد بحر

عن الخانسة (قوله وكذا لو أنكروا ورثه) أي فانه يجوز طاعة قال في الشربلاية وقال

المسلك أن الشريك لا يبيع على أن يبيع نصيبه في مال الربا بالأساطيق وأما في حالة

التناكر بان أنكروا ورثته فيجوز وجه ذلك أن في حالة التناكر ما يأخذ لا يكون بدلاً

في حق الآخر ولا في حق الدافع هكذا ذكر المراجعة في ولا بد من التقابض فيما يقابل

الذهب والفضة منه لكونه صرفاً ولو كان بدل الصلح عرضاً في الصور كلها أجازة طلقاً وان

قل ولم يقبض في الجفيس اه (قوله ديون) أي على الناس بقرينة ما يأتي وكذا لو كان الدين

على الميت قال في البرازية وذكره من الاسلام أن التفاريح لا يصح اذا كان على الميت

دين أي يطلبه وب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة اه (قوله

بشرط) منعاق بأخرج (قوله لأن عليك الدين) وهو هنا حصة المصالح (قوله من عليه

الدين) وهم الورثة هنا (قوله باطل) ثم بعد ذلك الإعلان إلى الكل لأن الصدقة واحدة

سواء بين حصته الدين أو لم يكن عند أبي حنيفة وينبغي أن يجوز عندده في غير الدين اذا

بين حصته ابن ملك (قوله ابراهيم الغرماء) أي ابراهيم المصالح الغرماء (قوله وأحالهم

لذلك هذه الجملة هنا وهي موجودة في شرح الوفاية لابن مالك وفي بعض النسخ أو أحالهم

(قوله عن غيره) أي عما سوى الدين (قوله أحسن الخليل) لأن في الأولى ضرراً للورثة

والاوجه ان يبيحوه كعاقبهم ثم اوج
 فهو بقدر الدين ثم يبيحهم على
 الغرماء ابن ملك (ولي صحة صلح
 عن تركه مجهولة) اعيانهم اولادهم
 فيها (على مكبل او موزون) متعلق
 بصلح (اختلاف) والصحيح الصحة
 زيلعي لعدم اعتبار شبهة الشبهة
 وقال ابن الكمال ان في التركة جنس
 بدل الصلح لم يجز ولا جاز وان لم يدر
 فعلى الاختلاف (ولو) التركة
 (مجهولة وهي غير مكبل او موزون
 في يد البقية) من الوثنية (صحيح
 الاصح) لان التفاضل الى المنازعة
 لقامها في يدهم حتى لو كانت في يد
 المصالح او بعضها لم يجز ما لم يعلم
 بجميع ما في يده للعاجلة الى التسليم
 ابن ملك (وبطل الصلح والقسمة
 مع احاطة الدين بالتركة) الا ان
 يقين الوارث الدين بلا رجوع
 او يضمن اجنبي بشرط براءة الميت
 او يوفى من مال آخر (ولا ينفي
 ان (بصالح) ولا يقسم (قبل
 القضاء) بالدين (في غير دين محبط
 ولو فعل) الصلح والقسمة (صحيح)
 لان التركة لا يتخلعون قبل دين فلو
 وقف الكل تضرر الورثة فوقف
 قدر الدين استغسانا وفاقية لتسلا
 يمتساجوا الى نقض القسمة بجر
 (ولو اخر جوا واحدا) من الورثة
 (بخصته تقسم بين الباقي على
 السوا) ان كان ما أعطوه من مالهم
 غير ميراث وان كان المعطى (ما
 ورواه فبلى قدر ميراثهم)

حيث لا يمكنهم الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصالح وكذا في الثانية لان التفاضل
 من النسبة اتقاني (قوله والاوجه) لان في الاخيرة لا يتخلعون ضرر التقديم في وصول
 مال ابن ملك (قوله شبهة الشبهة) لانه يحتمل ان لا يكون في التركة من جنسه ويحتمل ان
 يكون واذا كان فيها يحتمل ان يكون الذي وقع عليه الصلح اكثر وان احتل ان يكون
 مثله او دونه وهو احتمال الاحتمال فنزل الى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة (قوله بدل) بالبناء
 للمنفصل (قوله او موزون) أي ولادين فيها ووقع الصلح على مكبل وموزون اتقاني
 (قوله في الاصح) وقيل لا يجوز لانه يبيع المجهول لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو
 مجهول بما أخذ من المكبل والموزون اتقاني (خاتمة) التمايز أي تاووب الشريكين في
 دابنين غلة او روكو باختصار جواز الصلح عند أبي حنيفة لا بالمهر وجاز في دابة غلة
 او روكو بالصالح فاسد في غلتي عبيدين عنده ولو جبر ادر البعارة وفي شرحه غرر الانكار
 ثم اعلم ان التمايز جبر في غلة عبيد او دابة لا يجوز اتقاها للتفاوت وفي خدمة عبيد او عبيدين
 جاز اتساها لعدم التفاوت ظاهرا وبقائه وفي غلة دار او دارين او سكنى دار او دارين جاز
 اتقاها لا يمكن المعادلة لان التفاضل لا يميل الى العتق وظاهرا وان التمايز صلحا جاز في جميع
 الصور كما يجوز أبو حنيفة أيضا قسمة الرقيق صلحا اه (قوله او يوفى) بالبناء للمنفصل
 بضم ففتح فتشديد (قوله لئلا الخ) قال العلامة المقدسي قال ذلك الموزون لا بد من نقض
 القسمة ط (قوله على السواء) أفاد ان أحد الورثة اذا صلح البعض دون الباقي يصح
 وتكون حصته له فقط كذا الوصلح الموصى له كما في الانقروى سائحاني (مسئلة) في رجل
 مات عن زوجة وبنت وثلاثة أبناء عم عصبة وخلف تركته اقتسموها بينهم ثم ادعت الورثة
 على الزوجة بأن الدار التي في يدها ملك مورثهم المتوفى فأنكرت دعواهم فدفعت لهم
 قدر ما من الدار لهم صلحا عن انكاره هل يوزع بدل الصلح عليهم على قدر وارثهم
 أو على قدر رؤسهم الجواب قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع المالك فيه
 لا تدعى سواء كان المتدعي عليه مقرر أو منكر أو في المصالح عنه وقوع المالك فيه للمدعى
 عليه اه ومنه في المنع وفي مجموع النوازل سئل عن الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة
 هل يصح قال لا لان تصحيح الصلح عن الانكار من جانب المتدعي أن يجعل ما أخذ عين حقه
 أو عوضا عنه لا بد ان يكون ثابته في حقه ليتمكن تصحيح الصلح من الذميرة ففتوى قوله
 وقوع المالك فيه للمدعى وقوله أن يجعل عين حقه أو عوضا عنه أن يكون على قدر
 موارثهم مجموعة فلا على (قوله من مالهم) أي وقد استمروا فيه ولا يظهر عند التفاوت
 ط (قوله فعلى قدر ميراثهم) وسيأتي آخر كتاب الفرع نص بيان قسمة التركة بينهم حينئذ
 * (تمت) * ادعى مالا أو غيره فاشتري رجل ذلك من المتدعي يجوز الشراء ويؤم مقام
 المتدعي في الدعوى فان استغنى شيئا من ذلك كان له والا فلا فان جحد المطلوب ولا يئنه فله
 أن يرجع على المتدعي بجره وأقل في ربه ففي البرازين من أول كتاب الهبة وبيع الدين

لا يجوز ولو باع منه المديون أو وهبه جاز (قوله صالحوا الخ) أقول قال في البرازية في
 الفصل السادس من الصلح ولو ظهر في التركة عين بعد التصاريح لارواية في أنه هل يدخل
 تحت الصلح أم لا ولقائل أن يقول يدخل ولقائل أن يقول لا ثم قال بعد نحو ورقتين
 قال تاج الاسلام وبخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ أبا عما تم ظهور
 في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول يجوز دعوى
 حصته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا وفي المحيط لأبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى
 التركة وأنكر ولا تسمع دعواه وإن أقروا بالتركة أم روايا لرد عليه كلام البرازية ثم قال بعد
 أسطر صالحت أي الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن مع الوصية قبل لا يكون
 داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لأنهم إذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم
 لأن المجهول فيكون كالمستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقبل يكون داخل في الصلح لأنه
 وقع عن التركة والتركة اسم لكل فإذا ظهر دين فسد الصلح ويجعل كانه كان ظاهرا عند
 الصلح اهـ والحاصل من مجموع كلامه المذكور أنه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل
 تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى به أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا الوصية بعد
 الصلح أبرأ عام ثم ظهر له صالح عين هل تسمع دعواه فيه قولان أيضا والأصح السماع بناء
 على القول بعدم دخولها تحت الصلح فيكون هذا نصيحا للقول بعدم الدخول وهذا إذا
 اعترف بقيمة الورثة بأن العين من التركة والأفلا تسمع دعواه بعد الأبرأ كما أفاده ما قلناه عن
 المحيط وأما عقيد بالعين لأنه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين فعلى القول بعدم دخوله في الصلح
 يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل وأما على القول بالدخول فالصلح فاسد كالمالك الذي
 ظاهرا وقت الصلح إلا أن يكون مخرجا من الصلح بأن وقع التصريح بالصلح عن غير الدين
 من أعيان التركة وهذا أيضا ذكره في البرازية حيث قال ثم ما ظهر بعد التصاريح على قول
 من قال أنه لا يدخل تحت الصلح لا خفا ومن قال يدخل تحت نصيبه فكذلك أن كان عيننا
 لا يوجب فساد وان ديننا ان مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسده اهـ (قوله بل بين الكل)
 أي بل يكون الذي يظهر بين الكل (قوله قلت الخ) قلت وفي الثامن والعشرين من
 النصوصين أنه الأشبه أي لو ظهر عين لادين (قوله ولا يبطل الصلح) أي لو ظهر في التركة عين
 أما لو ظهر فيها دين فقد قال في البرازية أن كان مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسده اهـ أي
 أن كان الصلح وقع على غير الدين لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كالمالك الذي
 ظاهرا وقت الصلح (قوله وفي مال طفل) أي إذا كان لطفل مال شهود لم يجز الصلح فيه
 وما يدعي أي ولا يجوز فيما يدعي خصم من المال على الطفل ولا يتصور بينة له بما ادعاه
 ومفهومه أنه يجوز الصلح حيث لا بينة للطفل وحيث كانت للخصم بينة ابن الشحنة كذا
 في الهامس (قوله وصح على الأبرأ الخ) فلو صالح من العيب ثم زال العيب بأن كان يباضا
 في عين عيب فأنجلي بطل الصلح ويرد ما أخذ لأن الموقوف عنه هو صفة السلامة وقد عادت

يقسم بينهم وقيدوا بالصلح بكونه
 من أنكاره أو عن إقراره في السواء
 وصالح أحدهم عن بعض الأعيان
 يصح ولو لم يذكر في صلح التصاريح
 أن في التركة ديناً أم لا فالصلح صحيح
 وكذا لو لم يذكر في الفتوى فيفتى
 بالعمية ويصح مل على وجود
 شرائطها جميع الفتاوى (والموصى
 له) بلغ من التركة كورث فيها
 فتضمنه من مسئلة التصاريح
 (صالحوا) أي الورثة (أحدهم)
 وخرج من بينهم (ثم ظهر للميت
 دين أو عين لم يعاها هل يكون ذلك
 داخل في الصلح) المالك كور (قولان
 أشهرهما لا) بل بين الكل
 والقولان حكاهما في الطائفة
 مقدما لعدم الدخول وقد ذكر في
 أول تناو أنه يقدم ما هو الأشهر
 فكان هو المعتمد كذا في البقرات
 وفي البرازية أنه الأصح ولا يبطل
 الصلح وفي الوهبانية
 وفي مال طفل بالشم ودفع لم يجز
 وما يدعي خصم ولا يتصور
 وصح على الأبرأ من كل غائب
 ولو زال عيب فأنجلي بطل الصلح

فيهود العوض فيبطل الصلح ابن الشحنة شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ومن قال الخ) أي ان اصطلاحه على أن يحلف المدعي عليه وان حلف برئ فيلزم المدعي عليه ماله قبله قبل ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعي على دعواه ان أقام البينة قبلت وان لم يكن له بينة وأراد أن يستخلفه عند القاضي كان له ذلك وان اصطلاحه على أن يحلف المدعي على دعواه على أنه ان حلف فالمدعي عليه يكون ضامنا لما يدعيه فهذا الصلح باطل ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله ولو لم تدع) لو وصليته كذا في الهامش

«كتاب المضاربة»

(قوله من جانب المضارب) قبله لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كجاسه صرح به المصنف في باب المضارب بضارب وكذا انفسد لو أخذ المال من المضارب بلا أمره وباع واشترى به الا اذا صار المال عروضا فلا تنفسد لو أخذ من المضارب كما سيأتي في فصل المتفرقات (قوله ايداع ابتداء) قال الخبر الرمي سيأتي أن المضارب يملك الايداع في المطلقة مع ما تقر بأن المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان بالهلال وفي أحكام مخصوصة لا في كل حكم فتأمل (قوله ومن حيل الخ) ولو أراد رب المال أن يضع المضارب بالهلال يقرض المال منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب كما في الواقعات فهستأني وذكر هذه الحيلة التي يلجأ إليها ماذكره الشارح وفيه نظر لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكثر مما لا وهو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كما ذكره في الظهيرية في كتاب الشركة عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لاحدهما ألف ولا خرا ألفان واشتركا واشتركا ما العمل على صاحب الألف والربح أنه اذا جاز وكذا لو شرط الربح والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الألفين والربح نصفين لم يجز بشرط والربح بينهما أثلاثا لان ذلك لا يشرط لنفسه بعض ربح مال الآخر بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بالضمان اهـ ملخصا لكن في مسألة الشارح شرط العمل على كل منهما ما لا على صاحب الاكثر فقط والاصل أن المنة هو من كلامهم أن الأصل في الربح أن يكون على قدر المال الا اذا كان لاحدهما عمل فيصح أن يكون ربحا متقابلة عمله وكذا لو كان العمل منهما يصح التفاوت أيضا تأمل (قوله ولو وكيل مع العمل) فيربح جميعهما لحقه من العهدة على رب المال درر (قوله بالخالفات) فالربح للمضارب لكنه غير طيب عند الفاروقين درر منق (قوله معاملة) هو ظاهر الرواية فهستأني (قوله ربح أم لا) وعن أبي يونس اذا لم يربح لأجر له وهو الصحيح انما لا تربو الفاسدة على الصالحة سائحتان ومنه في حاشية ط عن العيني (قوله على المشروط) قال في المتنق ولا يزداد على ما شرط له كذا في الهامش أي فيما اذا ربح والا فلا تنفذ في الرادف لم يكن الفساد بسبب تسمية دراهم مينة للعامل تأمل (قوله خلافا لمحمد) فيه اشعار

بان

ومن قال ان تحلف قديرا فلم يجز ولو لم تدع كالأجنبي يفتور

«كتاب المضاربة»

(هي لغة متعاطلة من الضرب في الارض وهو السير فيها وشرعا) عقد شركة في الربح بحال من جانب رب المال (وعمل من جانب المضارب) وركن الايجاب والقبول وحكمها) أنواع لانها (ايداع ابتداء) ومن حيل الضمان أن يقرضه المال الادريه ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبها أقرضه على أن يعمل بالربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فاقترض عليه (وتوكيل مع العمل) اتصرت به بأمره (وشركة ان ربح وغصب ان خالف وان أجاز) وبالمال (بعده) الصبر ورتبه غاصبا بالخالفات (واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح) للمضارب (مينة قبل له أجر) مثل (عمله مطلقا) ربح أولا (بالزيادة على المشروط) خلافا لمحمد

بأن الخلاف فيما إذا ربح وأما إذا لم يربح فأجر المثل بالغاما بالغ لأنه لا يمكن تقدير نصف
الربح المندوم كما في النصوص وإن كان في الواقع ما قاله أبو يوسف مخصوص بما إذا ربح
وما قاله محمد أن له أجرة المثل بالغاما بالغ فيما هو أعم فهو ثانياً (قوله والثلاثة) فغنى عنه
له أجر مثل عمله بالغاما بالغ إذا ربح دية منتقى كذا في الهامش (سئل) فيما إذا دفع زيد
لعمر وبضاعة على سبيل المضاربة وقال عمر وبها هو - ما ربح يكتون بنفاته الثالثة
فباعها وبخس فيهما فاضاربة غير صحيحة والعمر وأجره له بل لا زيادة على المشروط حامدية
رجل دفع لأخر أمانة وقال بعها واشترها وما ربح فيهما نصفين فخير فلا خسيران
على العامل وإذا طالبه صاحب الأمانة بذلك فقصالحا على أن يعطيه العامل إياه لا يلزمه
ولو كلفه إنسان يبدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المثل فهو بينهما على الشرط
لأن ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو توكيل ببيع الأمانة ثم إذا صار الثمن من النقود فهو
دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن أولاً لأنه أمين بحق الوكيل ثم صار مضارباً فاستحق المشروط
جواهر الفتاوى (قوله وصي الخ) ظاهره أن الوصي أن يضارب في مال اليتيم يجوز من
الربح وكلام الزبلي فيه أظهر وأقارن الزبلي أيضاً أن الوصي يدفع المال إلى من يعمل
فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كما يبيح أبو السعود (قوله إذا عمل) لأن حاصل هذا
أن الوصي يؤجر نفسه لليتيم وأنه لا يجوز (قوله أقله ضرره) أي ضرر القرض بالنسبة
إلى الهبة فجعل قرضاً ولم يجعل هبة ذكره الزبلي (قوله من الأمان) أي الدراهم
والدنانير فلو من العروض فباعها فاصارت نقوداً انقابت مضاربة واستحق المشروط كما
في الجواهر (قوله وهو معلوم للعاقدين) ولو لم يعلم في التمارية وإذا دفع ألف درهم
إلى رجل وقال نصفها منك مضاربة بالنصف صح وهذه المسئلة نص على أن قرض المشاع
جائز ولا يوجد له رواية الإهنية وإذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وإن قال
على أن نصفها قرض وعلى أن يعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله في جاز
ويكره لأنه قرض جرم منفعة وإن قال على أن نصفها قرض عليه ونصفها مضاربة بالنصف
فهو جائز ولم يذكر الإكراهية هنا فمن المشايخ من قال سكوت محمد عن هذا دليل على أنها
تأثيرية وفي الخاتمة قال على أن يعمل بالنصف الآخر على أن الربح في جاز ولا يكره فإن
ربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهم لأن النصف ملكه بالقرض والآخر بضاعة
في يده وفي التجريد يكره ذلك وفي المحيط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها
هبة لك وقبضها بغير مقسومة فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فإن هلك المال قبل العمل
أو بعده ضمن النصف حصص الهبة فقط وهذه المسئلة نص على أن المقبوض بحكم الهبة
الفاصلة مضمون على الموهوب له أهله مخلصاً وتعامه فيه فليصفاً فانه مهم وهذه الأخيرة
سنة أتى قبيل كتاب الأبداع قريباً (قوله وكنت فيه) أي في الإعلام من (قوله لم يجز)
وما أشترأه والدين في ذمته بغير (قوله وإن على ثالث) بأن قال أقبض مالي على فلان

والثلاثة (الأي وصي أخذ مال يتييم
مضاربة فاسدة) كشرطه لنفسه
عشرة دراهم (فلاشئ له) في مال
اليتيم (إذا عمل) أشباه فهو انتفاء
من أجره له (و) الفاسدة (لا ضمان
فيها) أيضاً (كصحة) لأنه أمين
(ودفع المال إلى آخر مع شرط
الربح) كانه (للمال بضاعة)
فيكون وكذا متبرعا (ومع شرطه
للمال قرض) أقله ضرره
(وشرطها) أمور سبعة (كون
رأس المال من الأمان) كما هو
في الشريعة (وهو معلوم) للعاقدين
(وكنت فيه الإشارة) والقول في
قدره وصفته للمضارب بيمينه والبيعة
للمالك وأما المضاربة بين هلي
المضارب لم يجز وإن هلي ثالث جاز

ولو كره وقال اشترى عبدا فسيئة ثم

بعه مضاربة بثمانية ففعل جاز كقوله

لغاصب أو مستودع أو مستبضع

اعمل بما في يديك مضاربة بالنصف

جاز مجتبي (وكون رأس

المال عينا لا دينيا) كما بسطه في الدرر

(وكرهه مسلما إلى المضارب) ليمكنه

التصرف (بخلاف الشركة) لأن

العمل فيها من الجانبين (وكون

الربح بينهما شافعا) فلو عين قدرا

فسدت (وكون نصيب كل منهما

معلوما) عند العقد ومن شروطها

كون نصيب المضارب من الربح

حق لو شرط له من رأس المال أو منه

ومن الربح فسدت وفي الجلاية كل

شرط يوجب جهة التي الربح أو يتقطع

الشركة فيه يفسدها والابال الشرط

وصح العقد اعتبارا بالوكالة (ولو

ادعى المضارب فسادها فالقول

لرب المال وبه كسبه فلامضارب)

الأصل أن القول مدعى العصمة في

العقود إلا إذا قال رب المال شرطت

لأن ثلث الربح الا عشرة وقال

المضارب الثلث فالقول لرب المال

ولو فيه فسادها لأنه يشكر زيادة

يدعم المضارب خاتمة وما في الاشياء

فيه اشتباه فافهم (وعلى المضارب

في المظلة) التي لم تقيد بمكان أو زمان

أو نوع (البيع) ولو فاسدا بنقد

ونسيئته معارفة والشراء والتوكيل

بهما والسفر برز أو جهرا) ولو دفع له

المال في يده على الظاهر (والابضاع)

أي دفع المال بضاعة (ولو لرب المال

ثم اعمل به مضاربة ولو عمل قبل أن يقبض السكك ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالواو
لأن ثم الترتيب فلا يكون مأذونا بالعمل إلا بعد قبض السكك بخلاف ألفا والواو ولو قال
اقبض ديني اعمل به مضاربة لا يضمن مأذونا بالعمل يقبض السكك بجر قال في الهامش قال في
الدرر وقال قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجوز بخلاف ما لو كان له دين
على ثالث فقال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة حتى لا يبقى لرب المال فيه شيء
(قوله وكره) لأنه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد منع (قوله اشترى عبدا) هذا يفهم أنه
لو دفع عرضا وقال له بعه واعمل بثمانية مضاربة أنه يجوز بالاولى وقد أوضحه الشارح وهذه
حيلة تلجأ إلى المضاربة في العروضة وحيلة أخرى ذكرها الخصاص أن يبيع مع المتاع من
رجل يثق به ويقبض المال فيدفعه إلى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا
المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه ط (قوله عينا) أي مهيئا وليس المراد بالعين
العرض ط (قوله لا دينيا) مكرر مع ما تقدم (قوله مسلما) فالو شرط رب المال أن يعمل
مع المضارب لا يجوز المضاربة سواء كان المالك عاقلا أو لا كالأب والوصي إذا دفع مال
الصغير مضاربة وشرط عمل شرط يكمل مع المضارب لا تصح المضاربة وفي السفة اتفاق وشرط
عمل الصغير لا يجوز وكذا أحد المتقارفين وشريكي العنان إذا دفع المال مضاربة وشرط
عمل صاحبه نفذ العقد تأثر خاتمة وسيأتي في الباب الآتي متناهي هذا (قوله كل شرط
الخ) قال الأكمل شرط العمل على رب المال لا يفسدها وليس بواجب مما ذكره الجواب
أن الكلام في شروط فاسدة بعد كون العقد مضاربة وما ورد لم يكن العقد فيه عقد
مضاربة فإن قلت فإما معنى قوله لا يفسدها إذا انقضى بقبض الثبوت قلت سلب الشيء عن
المعسوم صحيح كزيد المعسوم ليس يصير وسيأتي في الماتر أنه منقذ قال الشارح لأنه يمنع
التضليل فيمنع العصمة فالاولى الجواب بالبيع فيقال لا نسلم أنه غير منفسد ما تمحلى (قوله
في الربح) كما إذا شرط له نصف الربح أو ثلثه أو الترددية س (قوله فيه) كما لو شرط
لأحدهم مائة درهم مسمومة س (قوله بطل الشرط) كشرط الخمران هلى المضارب س
(قوله وما في الاشياء) من قوله القول قول مدعى العصمة إلا إذا قال رب المال شرطت لك
الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة اه (قوله
فيه اشتباه) أي اشتبه عليه مسألة بأخرى وهي المذكورة هنا لأن التي ذكرها داخل
تحت الأصل المذكور لأن من له القول فيها مدعى العصمة فلا يصح اشتباؤها بخلاف التي
هنا (قوله أو نوع) أي أو شخص كما سبذ كره (قوله ولو فاسدا) يعني لا يكون به
مخالفا فلا يكون المال خارجا عن كونه في يده أمانة وإن كانت مباشرة العقد الفاسد غير
سائرة ونخرج الباطل كما في الاشياء (قوله بنقد ونسيئة) ولو اشتد فيه ما فالقول للمضارب
في المضاربة وله وكل في الوكالة كما رت منافي الوكالة (قوله والشراء) الاطلاق مشهور ويجوز
تجارته مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يتجرع مع امرأته وولده الكبير العاقل والولديه

عنده خلافا لهما ولا يشترى من عبده المأذون وقبل من مكاتبه بالاتفاق فهو ساقى
 * (فروع مهمة) له أن يرهن ويرهن لها ولو أخذ فخلأ وشجر أمه عليه أن ينفق
 في تلقى حواشيه وأبهرها من المال لم يجوز عليها وإن قال له اعمل برأيت فان رهن شيئا من المضاربة
 ضمنه ولو أخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو شرط بعض
 الثمن أن العيب طعن فيه المشتري وما حط حصته أو أكثر يسير جاز وإن كان لا يضمن
 الناس في الزيادة بصح ويضمن ذلك من ماله لرب المال وسكان رأس المال ما بقي على
 المشتري ويحرم عليه وطء البذرية ولو باذن رب المال ولو تزوجها بتزويج رب المال جاز
 أن لم يكن في المال ربح وخروجت البذرية عن المضاربة وإن كان فيه ربح لا يجوز وليس
 له أن يعمل بما فيه ضرر ولا مالا يعمله التجار وليس لأحد المضاربين أن يبيع أو يشتري
 بغير إذن صاحبه ولو اشتري بالاتفاق من الناس في مثله يكون مخالفا وإن قيل له اعمل برأيت
 ولو باع به هذه الصفة جاز خلافا لهما كالمكيل بالبيع المطلق وإذا اشترى بأكثر من المال
 كانت الزيادة له ولا يضمن به هذا الخلط المحكم ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الاثمان
 كان لنفسه وبالدنانير للمضاربة لأنهما جنس هذا السكك من البصر (قوله ولا يفسد) لأن
 حق التصرف للمضارب (قوله والاستنجار) أي استنجار العمل للأعمال والمناسل
 لحفظ الأموال والسفن والدواب (قوله والخلط بماله نفسه) أي أو غيره كافي البصر إلا أن
 تكون معاملة التجار في تلك البلاد أن المضاربين يخطئون ولا يضمنونهم فإن غلب التعارف
 بينهم في مثله وجب أن لا يضمن كافي التاترخائية وفيه اقبله والاصل أن التصرفات في
 المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فيعمل كمن غير أن يقول له اعمل
 ما بدا لك كالتوكيل بالبيع والتمراء والرحن والارتمان والاستنجار والايدياع والايضاع
 والمسافرة وقسم لا يملك بطلاق العقد بل إذا قيل اعمل برأيت كدفع المال إلى غيره مضاربة
 أو شركة أو خلط ماله بماله أو بماله غيره وقسم لا يملك بطلاق العقد ولا يقوله اعمل برأيت
 إلا أن ينص عليه وهو ما ليس بمضاربة ولا يحمّل أن يخطئها كالاستدانة عليها أو مطلقا
 (قوله بماله نفسه) ركز أعمال غيره كافي البصر وهذا إذا لم يغلب التعارف بين التجار في مثله
 كافي التاترخائية وفيه امن الثامن عشر دفع إلى رجل ألفا بالنصف ثم ألفا أخرى كذلك
 فخلط المضارب المالكين فهو على ثلاثة أوجه أما أن يقول المالك في كل من المضاربين
 اعمل برأيت أو لم يقل فيها أو قال في أحدهما فقط وعلى كل فاما أن يكون قبل الربح في
 المالين أو بعده فيهما أو في أحدهما ففي الوجه الأول لا يضمن مطلقا وفي الثاني أن خلط
 قبل الربح فيهما فلا ضمان أيضا وإن بعده فيهما ضمن المالين وحصته رب المال من الربح
 قبل الخلط وإن بعده الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا ربح فيه وفي الثالث أما أن يكون
 قوله اعمل برأيت في الأولى أو يكون في الثانية وكل على أربعة أوجه أما أن يخطئها قبل
 الربح فيهما أو بعده في الأولى فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فيهما قبل الربح

ولا يفسد به المضاربة كما يجب
 (و) يملك (الايدياع والرحن
 والارتمان والاجارة والاستنجار)
 فلا يفسد به أيضا بغيرها
 أو يفسد بها جاز فله بغيره (والاختيار)
 أي قبول الحق والتألف من مطلقا على
 الابصر والاعسر لأن كل ذلك من
 صنيع التجار (لا يملك) المضاربة
 والشركة والخلط بماله نفسه
 (الاباذن) واهل برأيت

إذا الشئ لا يتضمن مثله (و) لا
 (الاقراض والاستدانة وان
 قيل له ذلك) أي اعمل برأيك لانهم
 ليس من صنيع التجار فلم يدخل في
 تعميم (ما لم ينص) المالك (عليه ما)
 فبذلك هم ما وان استدان كانت شركة
 وجوه وحينئذ (فلو اشترى بجمال
 المضاربة ثوبا وقصر بالماء أو حبل)
 متباع المضاربة (بماله و) قد قيل
 لذلك فهو متطوع) لانه لا يملك
 الاستدانة بهذه المقالة وانما قال
 بالماء لانه لو قصر بالنشأ لحكمه
 كصنع (وان صبغه أسمر فشرى
 بجازان) الصنيع ودخل في اعمل
 برأيك كالمطعم (و) كان (لحصة)
 قيمة (صبغه ان يبيع وحصة
 الثوب) أي يهن (في الهاء) ولولم
 يقل اعمل برأيك لم يكن شريكا بل
 غاصبا وانما قال أسمر لما مر أن
 السواد نقص عند الامام فلا يدخل
 في اعمل برأيك بجر (ولا) يملك ايضا
 تجا وزبادا وسعة أو وقت أو خضر
 عينه المالك لان المضاربة تقبل
 التقيد المفيد ولو بعد العقد ما لم
 يصير المال عرضا لانه حينئذ
 لا يملك عزله فلا يملك تصبغه كما
 سيجي قيدنا المقيد لان غير المقيد
 لا يعتبر اصل اكتنجه

ففيها أو بعده في الثانية فان قال في الاولى لا يتضمن الاول ولا الثاني فيما لو شاء قبل الربح
 فيها ما (قوله اذا الشئ) علة لكونه لا يملك المضاربة ويلزم من اني الاخيرين لان الشركة
 والخطأ أعلى من المضاربة لانهم ما شركوا في أصل المال (قوله لا يتضمن) لانه لا يدخل في هذا
 المستعير والمالك فان له الاعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وجماعة تصرفان
 بحكم المال كونه لا النيابة اذا المستعير له المنفعة والمالك صارت نيابة والمضارب يعمل
 بطريق النيابة فلا بد من التصريح عليه أو التفويض المطلق اليه كما في الكفاية (قوله
 ولا الاقراض) ولأن يأخذ سلفه بجر أي لانه استدانة وكذلك لا يعطى سلفه لانه
 قرض ط عن الشئ (قوله والاستدانة) كما اذا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من
 مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شرا على المضاربة
 ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي قهستانى والظاهر أن ما عنده اذا لم
 يوفى بما زاد عليه استدانة وقدمه من البعير اذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له
 ولا يتضمن بهذا الخطأ الحكمي وفي البسائط كالتجوز الاستدانة على مال المضاربة
 لا تجوز على اصلاحه ولو اشترى بجميع ما لها ثيابا ثم استأجر على سلعها أو قصرها أو فتنها
 كان متطوعا عاقد لنفسه ط عن الشئ وهذا ما ذكره المصنف بقوله ولو اشترى
 بجمال المضاربة ثوبا بالغ فأشار بالتقريع الى الحكمي (قوله وان استدان) أي بالاذن
 وما اشترى بينهما نصفان وهذا الذي عليه ما ولا يغير موجب المضاربة فربح ما لها
 على ما شرط قهستانى وقال السائغاني أقول شركة الوجوه هي أن يتقاعا على الشراء نسبة
 والمشتري عليه ما أثلاثا وأما قاله الربح يتبع هذا الشرط ولو جرحه لانه مخالف
 ولم يوجد ما ذكره فيظهر لي أن يكون المشتري بالدين لا بالمال المشتري به ما
 أو مجرول ولا جهة النوع وسعى عنه أربحه التبعس وقد قيل له اشترى ما تختار والافلامه اشتري
 كما تقدم في الوكالة لكن ظاهر المتن أنه ربح المال وربحه على حسب الشرط وبغيره
 في الضمى ما لا يفتقر في الصريح اه (قوله بماله) متعلق بكل من قصر وحل (قوله
 ذلك) أي اعمل برأيك (قوله بهذه المقالة) وفي اعمل برأيك قات والمراد بالاستدانة ضو
 ما قدمناه من القهستانى فهذا ما ذكره اذا انصأ ما لو استدان نقودا فافظا لانه لا يصح لانه
 توكيل بالاستقراض وهو باطل كما مر في الوكالة وفي الخاتمة من فصل شركة العنان ولا يملك
 الاستدانة على ما احبه ويرجع المقرض عليه لا على ما احبه لان التوكيل بالاستدانة
 توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتسكيد الآن يقول الوكيل للمقرض ان
 فلا يستره من ذلك حينئذ يكون على الموكل لا الوكيل اه أي لانه لا وكالة
 والظاهر أن المضاربة كذلك كما قلنا (قوله ولو بعد العقد) بأن كان رأس المال بجماله
 (فرج) قال في الهامش لو نوى رب المال المضارب بعد أن صار المال عرضا عن البيع
 بالنسيئة قبل أن تباع ويصير المال ناضا لا يصح نفيه وأما قبل العمل أو بعد العمل وصار

عن بيع الحال وأما المفيد في الجملة كسوق من مصر فان صرح بالشيء صح والا لا (فان فعل ضمن) بالخائفة (وكان ذلك الشراء له) ولولم يتصرف فيه حتى عاد لوافق عادت المضاربة وكذا الوعد في البعض اعتبار الجزء بالكل (ولا) يملك (تزوج قن من مالها) ولاشراء من يعتق على رب المال بقراءة أو عيين (بخلاف الوكيل بالشراء) ٧٤٥ فانه يملك ذلك (عند عدم القرض) المقيدة

للو كالة كاشتري عبداً أبيعته أو
أستخدمه أو جارية أطأها (ولا من
يعتق عليه) أي المضارب (ان كان
في المال ربح) هو هذا أن تكون
قيمة هذا العبد أكثر من كل رأس
المال كما بسطه العيني فليحفظ (فان
فعل) شراء من يعتق على واحد
منهما (وقع الشراء لنفسه وان لم
يكن) ربح كما ذكرنا (صح) المضاربة
(فان ظهر) الربح (بزيادة قيمته بعد
الشراء) يعتق خطه ولم يضمن نصيب
المالك (بعتقه لبايعه) (وسعى)
العبد (المعتق في قيمة نصيب رب
المال ولو اشترى الشريك من يعتق
على شريكه أو الأب أو الوصي من
يعتق على الصغير ننذ على العاقد)
اذ لا نظره فيه للصغير (والمأذون اذا
اشترى من يعتق على المولى صح
وعتق عليه ان لم يكن مستغرقاً
بالدين والا لا) خلافاً لهما زيلحي
مضارب معه ألف بالنصف اشترى
به امة فولدت ولداً (مسأوياله)
أي اللالاف (فادعاه موسراً فصارت
قيمة) أي الولد وحده كما ذكرنا
(ألفاً ونصفه) أي خمسة مائة ننذت
دعوتها لوجود الملك بظهور الربح
المذكور فاعتق (سعى) رب المال في
الاناء ورابعه) ان شاء المالك

المال ناضاً يصح نفيه لانه يملك عزله في هذه الحالة دون الحالة الاولى منحه اه (قوله عن بيع
الحال) يعني ثم باعه بالحال بسعر ما يباع بالمؤجل كما في العيني سائحي (قوله بالنهي) مثل
لا تبع في سوق كذا (قوله الشراء) وله وجهه وعليه نسرا انه لو كان يتصدق بالربح عندهما
وعند أبي يوسف يطيب له أصله المودع اذ انصرف فيها ويربح اتقاني (قوله ولولم يتصرف)
أشار إلى أن أصل الضمان واجب بنفس الخائفة (كأنه غير قار بالاباء الشراء فانه على
عرضية الزوال بالوافق وفي رواية الجامع أنه لا يضمن الا اذا اشترى والاقل هو الصحيح
كما في الهداية فهاهنا قامت والظاهر أن ثمرته فيما لو هلك بعد الاخراج قبل الشراء يضمن
على الاول لا على الثاني (قوله حتى عاد الخ) يظهر في مخالفته في المكان تأمل (قوله وكذا
لواخ) قال الاتقاني فان اشترى بعهده في غير الكوفة ثم عاقب في الكوفة فهو مخالف
في الاول وما اشترى بالكوفة فهو على المضاربة لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه
(قوله عادي البعض) أي تعود المضاربة (لكن) في ذلك البعض خاصة قال الاتقاني
ما تقدم (قوله أوعيين) بأن قال ان ملكته فهو حر فانه يملك ذلك والفرق أن الوكالة
بالشراء مطلقة وفي المضاربة قيد بما يظهر الربح فيه بالبيع فاذا اشترى ما لا يقدر على
بيعه خالف (قوله كما بسطه العيني) عبارته اذا كان رأس المال ألفاً وصار عشرة آلاف
درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمة ألف أو أقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له
ثلاثة أولاد أو أكثر وقيمة كل واحد ألف أو أقل فاشترى من يعتق عليهم شيء لان كل واحد
مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شيئاً حتى تزيد قيمة كل عين على رأس المال
على حدة من غير ضمه الى آخره عيني كذا في الهامش (قوله ربح) أي في الصورة الثانية
(قوله للصغير) علة قاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد
الاسترباح (قوله بالنصف) متعلق بمضارب كذا في الهامش (قوله أمة) فوطئها
لم يبق كذا في الهامش (قوله موسراً) لانه ضمان عتق وليس بقيد لازم بل ايقه هم أنه
لا يضمن لو عسر بالاولى كما به عليه مسكين (قوله كما ذكرنا) أي في قوله مسأوياله
فالكتاب يعني مثل خبر صاروا للبايع منه أو ألفاً هو الخبر والخبر والمجرورة قبله حال منه
(قوله سعى) الاولى وسعى عطفاً على نفسها (قوله المتدعي) وهو المضارب (قوله عتاك)
بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو يعتد التمتع ولم يوجد (قوله لظهور) أي
لوقوع دعونه صحيحة ظاهراً (قوله حبل منه) تنازع فيه كل من تزوجها واشترىها أي
بالا مرده على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيما اذ كل واحد
من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لمعارف أن مال المضاربة اذا

(أو اعتقه) ان شاء (ولرب المال بعد قبضه ألفه) ٩٤ ين ح من الولد (نضمن المدعي) ولو عسر لانه ضمان عتاك
(نصف قيمتها) أي الامه انظر ونفذ دعونه فيما يوجب على انه تزوجها ثم اشترىها حبل منه ولو صار ثقيماً ألفاً ونصفه صار أم ولد

صار أجناسا مستلثة كل واحد منهما لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عنده لأن بعضها ليس بأولى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب في الأمانة ولا في الولد وإنما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تشدد دعوته فإذا زادت قيمته وصارت ألفا وستمائة ظهر الربح وذلك المضارب منه نصف الزيادة فثبت دعوته السابقة لوجود شرطها وهو الملك فصار ابنه وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربعه ولم يضمن حصة رب المال من الولد لأن العتق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والملك آخرهما وجودا فيضاف العتق إليه ولا يمنع له في الملك فلا ضمان لعدم التعمد فإذا اختار الاستعانة استعماه في ألف رأس ماله وفي ربعه نصيبه من الربح فإذا قبض الألف صار مستوفيا لرأس ماله وظهر أن الأم كلها ربح بينهما نصيبين ونفذ قيمه دعوة المضارب وصارت كلها أم ولد له لأن الاستيلاء إذا صادف محلا يحتمل النقل لا يتجزأ جاعا ويجب نصف قيمته الرب المال فإن قيل لم يجز عمل المقبوض من الولد من الربح قلنا لأنه من جنس رأس ماله وهو مدغم على الربح فكان أولى بجعله منه زيلعي ملخصا (قوله ضمن للمالك) لأنهم المازاد قيمتها ظهر فيها الربح وذلك المضارب بعض الربح فثبت دعوته فيها فيجب عليه لرب المال رأس ماله ونصيبه من الربح فإذا وصل إليه ألف استوفى رأس ماله وصار الولد كله ربحا فيملك المضارب منه نفسه فيعتق عليه ومالم يصل إليه الألف فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الأم

* (باب المضارب يضارب) *

(قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن الإمام وهو قواهما منخ (قوله فاسدة) قال في البحر وإن كانت أحدهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وللعامل أجر المثل على المضارب الأول ويرجع به الأول على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الأول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرته إذا كانت المضاربة الأولى صحيحة والأول الأول أجرته اهـ (قوله خاصة) والشهر والخيار فيضمن أيهما شاء ما كفي الاختيار سائما في (قوله خير رب المال) فإن ضمن الأول صححت المضاربة بينه وبين الثاني وكان الربح على ما شرطوا وإن ضمن الثاني رجع بما ضمن على الأول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطاب للثاني ما ربح دون الأول بحر وفيه ولودفع الثاني مضاربة إلى ثالث وربح الثالث أو وضع فإن قال الأول للثاني اعمل فيم برأيك فرب المال أن يضمن أي الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الأول والأول لا يرجع على أحد إذا ضمنه رب المال والأضمان على الأول وضمن الثاني والثالث كذا في الهبة (قوله ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه إذا ضمن يرجع على الأول ويطلب الربح له دون الأول لأنه ملك مستندا قهستا إلى سائما في (قوله ليس له الخ) لأن المال بالعمل صار غصبا وليس للمالك الاتصاف البديل عند ذهاب العين المغصوبة وليس له أن يأخذ الربح من الغاصب كذا ظهر على ط (قوله)

وضمن للمالك ألفا وربعه لوموسرا
فلوموسرا فلا ضمان عليه لأن أم
الولد لا تنسب وتسامه في البحر
والله أعلم

* (باب المضارب يضارب) *

لما قدم المقررة شرع في المركبة
فقال (ضارب المضارب) آخر
(بلا إذن) المالك (لم يضمن بالدفع
مالم يعمل الثاني ربح) الثاني (أولا)
على الظاهر لأن الدفع ابتداء وهو
يملكه فإذا عمل تبين أنه مضاربة
فيضمن الأذا كانت الثانية فاسدة
فلا ضمان وإن ربح بل للثاني أجر
مثله على المضارب الأول وللاول
الربح المشروط (فإن ضاع) المال
(من يده) أي يد الثاني (قبض
العمل) الموجب للضمان (فلا
ضمان) على أحد (وكذا) لا ضمان
(لو غصب المال من الثاني) وإنما
(الضمان على الغاصب فقط ولو
استهلكه الثاني أو وهبه فالضمان
عليه خاصة فإن عمل) حقق ضمنه
(خير رب المال أن شاء ضمن)
المضارب (الأول رأس ماله وإن
شاء ضمن الثاني) وإن اختار أخذ
الربح ولا يضمن ليس له ذلك بحر

(فان أذن) المالك (بالدفع ودفع بالثالث وقد قيل) للأول (مارزق الله فيمننا نصفان فلله المالك النصف) عملاً بشرطه (وللأول السدس الباقي وللثاني الثلث) المشروط (ولو قيل مارزقك الله بكاف الخطاب) والمسئلة بحالها (فالثاني ثلثه والباقي بين الأول والمالك نصفان) باعتبار الخطاب فيكون لكل ثلث (ومسئله ما رجحت ٧٤٧ من شيء أو ما كان لك فيه من ربح) ونحو ذلك وكذا لو شرط للثاني أكثر من الثلث أو أقل فالباقي بين المالك والأول (ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستوفى باقية) لأنه لم يربح سواه (ولو قيل مارزق الله في نصفه أو ما كان من فضل الله فيمننا نصفان فدفع بالنصف فللثاني النصف وللثاني كذلك ولا شيء للأول) بلعله ماله للثاني (ولو شرط الأول للثاني ثلثه) والمسئلة بحالها (ضمن الأول للثاني سدساً بالتسمية لأنه التزام سلامة الثلثين) (وان شرط المضارب للمالك ثلثه) شرط (العبد المالك ثلثه) وقوله (على أن يعمل معه) عادي وليس بقيد (و) شرط (لنفسه ثلثه) صح (وصار كأنه اشترط له ولي ثلثي الربح كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه (ولو عدها المأذون مع أجنبي وشرط المأذون عمل مولاة لم يصح أن يكن) المأذون (عليه دين) لأنه كاشتراط العمل على المالك (والأصح) لأنه حينئذ لا يملك كسبه (واشترط عمل رب المال مع المضارب مفسد) للعقد لأنه يمنع التحلية فيمنع الصحة (وكذا اشترط

(قوله فان أذن) مفهوم قوله بالاذن (قوله عملاً بشرطه) لأنه شرط نصف جميع الربح له (قوله الباقي) الأولى اسقاطه حلي والباقي هو الفاضل عما اشترطه للثاني لأن ما أوجبه الأول لم ينصرف إلى نصيبه خاصة إذ ليس له أن يوجب شيئاً غير من نصيب المالك وحيث أوجب للثاني الثلث من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر وطاب الربح للجميع لأن عمل الثاني عمل عن المضارب لا جبراً مشتركاً إذا استأجر آخر بأقل مما استأجر (قوله لعبد المالك) قيد بعبد رب المال لأن عبد المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط رب المال إذا كان على العبد دين ولا يصح سواه بشرط عمله أولاً ويكون للمضارب بحر وقد يكون العاقبة المولى لأنه لو عقد المأذون فسيأتي وشمل قوله لعبد ما لو شرط للمكاتب بعض الربح فإنه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط أن يشترط عمله فيه ما أو كان المشروط للمكاتب له لأمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الأجانب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويظل الشرط بحر وسيأتي الكلام فيه والمرأة والولد كالاجانب هنا كذا في النهاية بحر وقيد باشتراط عمل العبد احترازاً عن عمل رب المال مع المضارب فإنه مفسد كما سيأتي (قوله للمولى) لكن المولى لا يأخذ ثلث العبد مطلقاً للمنفعة التي يضمن ثمان لم يكن على العبد دين فهو له ولي سواه بشرطه في عمل العبد أولاً وان كان عليه دين فهو كفر مائة ان شرط عمله لأنه صار مضارباً في مال مولاة فيكون كسبه له فيأخذ مائة وان لم يشترط عمله فهو أجنبي عن العقد فكان كالمسكوت عنه فيكون للمولى لأنه منعه ماؤه وان لم يشترط عمله فهو نصيبه بل نصيب المضارب لكونه كالاجير اه ملخصاً (قوله وفي نسخ المتن الخ) أما المتن فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثه ولعبد المالك ثلثه على أن يعمل معه وانفسه لثلثه صح اه وهو فاسد كما ترى وأما الشرح فنصفه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيده وان لم يشترط عمله لا يجوز كذا في الهامش (قوله واشترط) هذه المسئلة كالتعليق لما قبلها فكان الأولى تقديعها وتوقيع الأولى عليها (قوله بخلاف مكاتب) أي إذا دفع مال مضاربة لا شر (قوله مولاة) أي فإنه لا يفسد مطلقاً فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسد بحر (قوله أو في الرقاب) أي فكها وفساد الشرط في الثلاث لعدم اشتراط العمل كما سيظهر (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز محمول على جواز العقد لا الشرط منع فلا يحتاج إلى ما قبل ان المسئلة خلافية لكن عدم صحة الشرط في هذين إذا لم يشترط عملهما كما سيشر إليه بقوله ومتى شرط لأجنبي

عمل المضارب مع مضاربة أو عمل رب المال مع المضارب (الثاني) بخلاف مكاتب شرط عمل مولاة كما لو مضارب مولاة ولو شرط بعض الربح للمساكين أو للعب أو في الرقاب أو لامرأة المضارب أو مكاتبه صح العقد (لم يصح) الشرط (ويكون) المشروط (رب) المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء لنفسه أو لرب المال صح الشرط (والا) بان شاءه لأجنبي

عمل المضارب مع مضاربة أو عمل رب المال مع المضارب (الثاني) بخلاف مكاتب شرط عمل مولاة كما لو مضارب مولاة ولو شرط بعض الربح للمساكين أو للعب أو في الرقاب أو لامرأة المضارب أو مكاتبه صح العقد (لم يصح) الشرط (ويكون) المشروط (رب) المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء لنفسه أو لرب المال صح الشرط (والا) بان شاءه لأجنبي

(لا) يصح متى شرط البعض الاجنبي ان شرط عليه عمله صحيح والا قلت لكن في القهستاني انه يصح مطلقا والمشرط للاجنبي ان شرط عمله والا فلما لا يصح ايضا وعزاه للخيرة ٧٤٨ خلافا للبرهسدي وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين

المالك جازو يكون للمشرط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه بجر (وتسطل) المضاربة (عوت أحدهما) لكونهما وكلاهما وكذا بقية له ويجوز بطرا على أحدهما ويجهنون أحدهما مطبقا قهستاني وفي البرازية مات المضارب والمال عروضا باعها وصمه ولو مات رب المال والمال نقد تسطل في حق التصرف ولو عرضا تسطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد (و) بالحيكم (بلحوق المالك من تدا فان عاد بعد لحوقه مسلفا بالمضاربة على حالها) حكم بالحاقه أم لا لعناية (بجـ) لاف الوكيل) لأنه لاحق له بجـ لاف المضارب (ولو ارتد المضارب فهمي على حالها فان مات أو قتل أو لحق بدار الحرب وحكم بالحاقه بطلت) وما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام بجر (ولو ارتد المالك فقط) أي ولم يلحق (فتصرفه) أي المضارب (موقوف) وردة المرأة غير مؤثرة (وينعزل بعزله) لأنه وكيل (ان علم به) بجبر رجلين مطلقا أو فضولي عدل أو رسول مميز (والا) يعلم (لا) ينعزل (فان علم) بالعزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما (والمال عروضا) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدراهم والدنانير هنا جنسان (باعها) ولو نسبية وانها عنها (ثم لا يصرف في ثمنها) ولا في نقد من جنس رأس ماله ويبدل بخلافه به استعدانا

الخ ومتر عن النهاية ان المرأة والولد كالاجنبي هنا وفي التبيين ولو شرط بعض الربح لمساكن رب المال أو المضارب ان شرط عمله جازو كان المشرط له لأنه صار مضاربا والا فلا لأن هذا ليس بمضاربة وانما المشرط هبة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غير من الاجاب ان شرط له بعض الربح وشرط عمله عليه صح والا فلا اه (قوله لا يصح) لأنه لم يشترط عمله (قوله صح) أي الاشتراط كالعقد (قوله لكن في القهستاني) لا يحل للاستدراك لان قوله يصح مطلقا أي عقد المضاربة صحيح سواء بشرط عمل الاجنبي أو لا غير أنه ان شرط عمله فالمشرط له والا فرب المال لأنه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد أن الاشتراط صحيح مطلقا نافي قوله والا أي وان لم يشترط عمله فلا مال (قوله ويكون) أي البعض (قوله قضاء) نائب فاعل المشرط (قوله بجر) عبارة ولا يجبر على دفعه لغرمائه اه كذا في الهامش (قوله المسافرة) أي الى غير بلد رب المال ط عن البرازية (قوله فان عاد الخ) ينبغي أن يكون هذا اذا لم يصحكم بالحاقه أما اذا حكم بالحاقه فلا تعود المضاربة لانها باطلت كما هو ظاهر عبارة الاتقاني في غاية البيان لكن في العناية أن المضاربة تعود سواء حكم بالحاقه أم لا فتأمل (قوله بخلاف الوكيل) أي لو ارتد وكاه وخلق ثم عاد فلا يتبع الوكيل على حالها والفرق أن محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل فلذا قال لأنه الخ س (قوله بخلاف المضارب) فان له حقا فاذا عاد المالك فهمي على حالها (قوله ولو ارتد) محترز قوله ويلحق (قوله فقط) على هذا الفرق بين المالك والمضارب فالوفاو ويلحق أحدهما مان قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ لكان أخضر وأظهر تأمل لكن الفرق أنه اذا ارتد المضارب فتصرفه نافذ (قوله غير مؤثرة) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة لأن توت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بالحاقها لأن ردتهم الا تؤثر في أملاكها فكذا في تصرفاتها منق (قوله ولو حكما) أي ولو العزل حكما فلا ينعزل في الحكمي الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث ينعزل في الحكمي وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت ما الفرق بينهم ما قلت قد ذكرنا أن الفرق بينهم ما أنه لاحق له بخلاف المضارب منق (قوله ولو حكما) أي كرتداه مع الحكم بالحاقه س (قوله فالدراهم) التفرع غير ظاهر فالاولى الواو كافي البحر والمنق (قوله جنسان) فان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير له بيعها بالدراهم استعدانا منق وانظر ما مر في البيع التماسد عند قول المصنف والدراهم والدنانير جنس (قوله باعها) أي له بيعها ولا يمنع العزل من ذلك اتقاني (قوله عنها) أي عن النسبية كما لا يصح نبيه عن المسافرة في الروايات المشهورة وكما لا يملك عزله لا يملك تصحيح الاذن لأنه عزل من وجه بجر عن النهاية وسبأني (قوله ويبدل) لا حاجة اليه انهمه مما قبله حيث بين المراد من العروضا هنا قريبا وأن الدراهم والدنانير جنسان (قوله خلافه به) أي له أن يبدل خلاف رأس المال من النقد برأس المال قال في البحر وان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير يبيعها بالدراهم استعدانا

لوجوب رد جنسه وإظهار الربح (ولا يملك المالك فسحها في هذه الحالة) ٧٤٩ بل ولا يخصه بالاذن لانه عزل من وجه

نهاية (بخلاف أحد الشريكين
إذا فسح الشريكة ومالهامة) صح
(افتراق في المال ديون وربح يجب
المضارب على اقتضاء الديون) اذ
حينئذ يعمل بالاجرة (والا) ربح
(لا) يجب لانه حينئذ لم يبرع
(و) يؤجر بان (وكل المالك عليه)
لانه غير العاقد (و) حينئذ (الوكيل
ابيع والمستبضع كالمضارب) يؤمران
بالتوكيل (والسهماء يجب برعي
المتقاضي) وكذا الدلال لانهم ما
يملكان بالاجرة * (فرع) *
استؤجر على أن يبيع ويشترى لم يجز
لعدم قدرته عليه والحيلة أن
يستأجر مدة للخدمة ويستعمله
في البيع زبيل (وما هلك من مال
المضاربة يصرف الى الربح) لانه
تبع (فان زاد الهالك على الربح لم
يضمن) ولو فاسده من عمله لانه أمين
(وان قسم الربح وبقية المضاربة
ثم هلك المال أو بعضه تراد الربح
لما أخذ المالك رأس المال وما فضل
بينهما وان نقص لم يضمن) لما تزم
تكر منهوم قوله وبقية المضاربة
فقال (وان قسم الربح وفسخت
المضاربة) والمال في يد المضارب
(ثم عقداها فهلك المال لم يتراد
وبقية المضاربة) لانه عتد بجديد
وهي الحيلة النافعة للمضارب
* (فصل في المتفرقات) *
(المضارب لا يفسد بدفع كل المال
أو بعضه) تقييد الهداية بالبعض اتفاني عناية (الى المسالك بضاعة للمضاربة)

استحسانا مدي (قوله لوجوب الخ) أي ان امتنع المالك من خلاف الجنس كما يقبضه
ما قدمنا من الاتفاني * (فرع) * قال في القنية من المضاربة أعطاءه دنائير مضاربة ثم أراد
القسمه له أن يستوفي دنائيره أن يأخذ من المال بقيته وتعتبر بقيته يوم القسمه لا يوم
الدفع اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف
يبري في بحث القول في غن المثل وهذه فائدة طامنا توقفت فيها فان رب المال يدفع دنائير
مثلها بعد دفعه ووص ثم تغلو قيمتها ويريد أخذها بعد الا بالقيمة تأمل والذي يظهر من هذا
أنه لو علم عدد المدفوع ونوعه فله أخذه ولو أراد أن يأخذ بقيته من نوع آخر يأخذ بالقيمة
الواقعة يوم الخلاف أي يوم النزاع والخصام وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كثيرا
في زماننا حيث يدفع أنواعا ثم يتجهل فيبسط الى أخذ قيمتها بلها التها فبأخذ بالقيمة يوم
الخصام والله أعلم تأمل (قوله في هذه الحالة) أي حالة كون المال عروضا لان له مضارب
حقاق الربح بجر (قوله صح) أي الفسخ (قوله على اقتضاء الديون) أي طلبها من
أربابها (قوله اذ حينئذ) عبارة البحر لانه كالاجبر والربح كالاجرة وطلب الدين من تمام
تكملة العمل فيجبر عليه (قوله بالاجرة) ظاهره ولو كان الربح قبل الاقال في شرح المتقي
ومفسده أن نفقة الطلب على المضارب وهذا لو الدين في المصروف الا في مال المضاربة قال
في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة في جميع الدين فان فضل على
الدين حسب له النفقة مقدرا والدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط
ط (قوله والسهماء) هو المتوسط بين البائع والمشتري بأجر من غير أن يستأجر (قوله
زبيل) وتمام كلامه وانما جازت هذه الحيلة لان العقد يتناول المنفعة وهي معلومة ببيان
قدر المادة وهو قادر على تسليم نفسه في المادة ولو عمل من غير شرط وأعطاها شيئا لا بأس به
لانه عمل معه حسنة بخلاف ما خيرا وبذلك جرت العادة وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن (قوله ولو فاسده) أي سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهالك من
عله أو لاح (قوله من عمله) يعني المساط عليه عند التجار وأما التعتدي فمظهر أنه يضمن
سائحا (قوله فهو بينهما) أي بعد دفع النفقة (قوله المادتر) أي من أنه أمين فلا يضمن
(قوله في يد المضارب) مثله في العزيمة عن صدر الشريعة وهو نص على المتوهم والا
فبالاولى اذا دفعه لرب المال بعد الفسخ ثم استردده وعقد آخر (قوله النافعة للمضارب)
أي لو خاف أن يسترد منه رب المال الربح بعد القسمه بسبب هلاك ما بقي من رأس المال
وعلم مما ترادفها أنه لا يتوقف صحة الحيلة على أن يسلم المضارب رأس المال الى رب المال
وتقييد الزبيل به اتفاق كتابه عليه أبو السعود

* (فصل في المتفرقات) *

(قوله لمضاربة) أي فانها تفسد وقد تبع الزبيل ومفهومه أنه لو دفعه مضاربة تفسد
الاولى مع أن الذي يفسد الثانية لا الاولى كما في الهداية قال في البحر وتقييده بالضاعة

اتفاق لأنه لو دفع المال إلى رب المال مضاربة لا تبطل الأولى بل الثانية لأن المضاربة
تتعد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه يؤدي إلى قلب
الموضوع وإن لم يصح بقي عمل رب المال بأمر المضارب فلا تبطل الأولى كذا في الهداية
وبه علم أن المضاربة وإن سميت مضاربة لأن المراد بالمضاربة هنا الاستعانة لأن المضارع
الحقيقي لا يتأتى هنا وهو أن يكون المال للمضارع والعمل من الآخر ولا يرجع للعامل
وفهم من مسئلة الكتاب جواز المضاربة مع الأجنبية بالأولى اهـ (قوله للمامر) أي من
أن الشيء لا يتضمن مثله (قوله وإن أخذته) محترز قوله بدفع (قوله وإن صار عرضاً) أي
في يد المضارب (قوله ثم إن باع) أي ما صار عرضاً (قوله للمامر) أي من أنه عامل لنفسه
قال في الهامش فلو باع أي رب المال العروض بنقد ثم اشترى عروضا إن للمضارب
حصته من ربح العروض الأولى لا الثانية لأنه لما باع العروض وصار المال نقداً في يده
كان ذلك نقضاً للمضاربة فبشرائه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض
مثله أو بمكيل أو موزون ورجح كان بينهما ما على ما شرطنا بجر ومخ عن المبسوط (قوله
ولو يوما) لأن العمل في وجوب النفقة يجب نفسه لأجلها فعمل أنه ليس المراد بالسفر
الشرعي بل المراد أن لا يمكنه المبيت في منزله فإن أمكن أنه يعود إليه في ليلة فهو كالماصر
لأن النفقة له بجر (قوله ولو بكرام) بفتح الراء ومدتها وكسر الهمزة بعدها (قوله لأنه أجبر)
أي في الفاسدة (قوله خلاف) فإنه صرح في النهاية بوجوبه في مال الشركة مخ وبجعله
في شرح المجمع رواية عن محمد وفي الحاشية في كتاب الشركة عن الرمي على المنع أقول
ذكر في التاترخانية عن الثانية قال محمد هذا استحسان اهـ أي وجوب نفقته في مال الشركة
وحديث علمت أنه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان الألفي
مسائل ليست هذه منها خير الدين على المنع اهـ (قوله ما لم يأخذ مالاً) يعني لو نوى الإقامة
بمصر ولم يتخذ داراً فله النفقة إذا كان قد أخذ مال المضاربة في ذلك المصير فلا نفقة له
مادام فيه ولا يخفى ما فيه من الإيجاز الملقى بالأغراض قال في البحر فلو أخذ مالاً بالكوفة وهو
من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافراً فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة فإذا
خرج منها مسافراً فله النفقة حتى يأتي البصرة لأن خروجه لا أجل المال ولا ينفق من
المال مادام بالبصرة لأن البصرة وطن أصلي له فكانت إقامته فيه لأجل الوطن لأجل
المال فإذا خرج من البصرة له أن ينفق من المال إلى أن يأتي الكوفة لأن خروجه من
البصرة لأجل المال وله أن ينفق أيضاً مادام بالكوفة حتى يعود إلى البصرة لأن وطنه
بالكوفة كان وطن أمانته وأنه يظل بالسفر فإذا عاد إلى أوطانها كان وطنه كانت إقامته
فيها لأجل المال كذا في البدائع والهيوط والفتاوى الظهيرية اهـ ويظهر منه أنه لو كان
له وطن بالكوفة أيضاً ليس له الاتفاق الألفي الطريق ورأيت التصريح به في التاترخانية
من الخامس عشر (قوله أو سافر الخ) أو يعرف شائع ما قد تقدم أنه لا يضمن به تأمل

(قوله)

المامر (وإن أخذته) أي المالك
لمال (بغير أمر المضارب وباع
واشترى بطات إن كان رأس
المال نقداً) لأنه عامل لنفسه
(وإن صار عرضاً) لأن النقد
الصريح حينئذ لا يعمل بهذا أولى
عناية ثم إن باع بعرض بقيت وإن
بنقد بطلت للمامر (وإذا سافر)
ولو يوما (فقط عامه وشرايه وكسونه
وكسونه) بفتح الراء ما يركب ولو
بكرام (وكل ما يحتاجه عادة أي
في عادة التجار بالمعروف (في مالها)
لو صحبة لا فاسدة لأنه أجبر ولا نفقة
له كسبه بضع ومكيل وشرب كافى
وفي الأخير خلاف (وإن عمل في
المصير) سواء ولد فيه أو اتخذ داراً
(نفقته في ماله) كدوائه على
الظاهر أما إذا نوى الإقامة بمصر
ولم يتخذ داراً فله النفقة ابن مالك
ما لم يأخذ مالاً لأنه لم يحتسب بماله
ولو سافر ماله وماله أو سافر

بأذن أو بمالين لرجلين اتفق بالحصة وإذا قدم ردم باقي مجمع ويضمن الزائد على المعروف ولو أنفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك (ويأخذ المالك قدر ما أنفق المضارب ٧٥١ من رأس المال إن كان غمير يرجع فان استوفاه

وفضل شيء) من الرب (اقتسام)
على الشرط لأن ما أنفق به يجعل
كالمالك والمالك يصرف إلى الربح
كما مر (وان لم يظهر ربح فليس في
عليه) أي المضارب (وان باع

المتاع من جهة حساب ما أنفق على
المتاع من الخلل وأجرة السمسار
والقصار والصباغ ونحوه) مما
اعتدضه (ويقول) البائع (فام
على تكذا وكذا يضم الرأس
المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة

أو حكا أو أعانده التجار) كأجرة
السمسار هذا هو الأصل نهاية (لا
يضم ما أنفق على نفسه) لعدم
الزيادة والعادة (مضارب بالنصف
شري بالله بنزاع) أي ثيابا (وباعه

بالقين وشري بهما عبيدا فضاء على
يده) قبل نقدهما البائع العبد (غرم
المضارب) (نصف الربح) (ربعهما

(و) غرم (المالك الباقي) (وبيع
العبد) (ملاك) (للمضارب) (خارجا
عن المضاربة) (لكونه مضمونا عليه
ومال المضاربة أمانة بينهما تناف

(وباقية لها ورأس المال) (جميع
مدفع المالك وهو) (ألفان
وخمس مائة) (لكن) (رايح)
المضارب في بيع العبد (على القين)
فقط لانه شرا بهما (ولو بيع)

العبد (بضع مائة) (باربعة آلاف) (لخصتها ثلاثة آلاف) (لأن ربحه للمضارب) (والربح منها نصف ألف بينهما) (لأن رأس المال

(قوله بأذن) أي وتصير شركة ملك فلا تنافي المضاربة ونظيره ما قدمناه لو دفع إليه ألف
نصفها اقترض ونصفها مضاربة صحيح والسكل نصف سكم نفسه اه مع أن المال مشترك لشركة
ملك فلم يضمن المضاربة وبه ظهر أنه لا ينافي ما قدمناه الشارح عن الكافي من أنه ليس
للمشرك نفقة فافهم (قوله أو بمالين) أي وان كان أحدهما بضاعة فنفقته في مال
المضاربة إلا أن ينظر للعامل في البضاعة من مال نفسه دون البضاعة إلا أن أذن له
المتمتع بالنفقة فافهم لانه متبرع بآثر خاتية في الخلاء عشر عن المحيط وفيه اعن العتابة
ولو رجع المضارب من سفره به مدموت رب المال فله أن ينفق من المال على نفسه وعلى
الزريق وكذا بعد النسي ولو كتب إليه بنهاه وقد صار المال نقد الم ينفق في رجوعه اه
(قوله ولو هلك) أي ماله (قوله ويأخذ) أي من الربح (قوله من رأس) متعلق
بأنفق وحاصل المسئلة أنه لو دفع له ألفا منسلا فأنفق المضارب من رأس المال مائة ورجع
مائة يأخذ المالك المائة الربح بدل المائة التي أنفقها المضارب ليستوفي المالك جميع رأس
ماله فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين يأخذ مائة بدل النفقة ويقتسمان المائة الثانية
(قوله من الخلل) قال في مجمع البحرين والخلل بالضم الجمل صدر رجليه والخلل أيضا
أجر ما يحمل اه وهو المراد ط (قوله حقيقة) كالصبيغ (قوله أو حكا) كالمقارعة
(قوله والعادة) قد سبق في المراجعة أن العبرة في الضم لعادة التجار فإذا جرت بضم ذلك
يضم ط (قوله أي ثيابا) قال في البحر وقال محمد في السير البر عند أهل الكوفة ثياب السكك
أو القطن لا ثياب الصوف أو الخبز كذا في المغرب اه (قوله نصف الربح) لانه ظهر فيها
ربح ألف لما صار المال نقدا فإذا اشترى بالالفين عبيدا صار مشتركا ربحه للمضارب
والباقي لرب المال فيكون مضمونا عليه ما بالخصص (قوله الباقي) ولكن الاثنان يجبان
جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بألف وخمس مائة لأن المضارب
هو المباشر للقد وأحكام العقد ترجع إليه اتقاني (قوله لكونه) عليه نقوله خارجا (قوله
وبينهما) أي بين الضمان المقتضى هوم من مضمون وبين الأمانة (قوله اه) لأن ضمان رب
المال لا ينافي المضاربة س (قوله ولو بيع) أي والمسئلة بجوالها (قوله لخصتها) أي
المضاربة (قوله لأن ربحه) أي ربح العبد ملك للمضارب كانه قد تم وفي الهامش قوله ربحه
وهو الألف اه (قوله بينهما) أي والألف يختص بها المضارب كما مر (قوله عبيدا) أي
قيمة ألف فالثن والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لانه لو كان فيه ما فضل بأن اشترى رب المال
عبيدا بألف قيمة ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بهد ما ربح المضارب ألفا فانه راجع على
ألف وخمس مائة وكذا لو الفضل في قيمة المبيع دون الثمن بأن كان العبد يساوي ألفا

اثنان وخمس مائة (ولو شري من ربح المال بألف عبيدا

وخمسة فاشترى رب المال بألف وباعه من المضارب بألف فانه يراجح على ألف ومائتين
 وخمسين وكذا عكسه بأن شري عبد اقيمة ألف بألف فباعه منه بألف فالمسئلة رباعية
 قسمان لا يراجح فيهما الا على ما اشترى رب المال وقسمان يراجح فيهما عليه وعلى حصة
 المضارب وهذا اذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما
 يأتي وتعلمه في البحر عن المحيط (قوله شره) صفة عبد (قوله راجح) جواب لو (قوله
 وكذا عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمسئلة بجعلها بأن شري رب المال بألف
 عبد اشراه المضارب بنصفه ورأس المال ألف فانه يراجح بنصفه وهذا اذا كانت قيمة
 كالمثل لافضل فيهما ومثله لو الفضل في القيمة فقط أما لو كان فيهما فضل أرفى الثمن فقط
 فانه يراجح على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب وبه علم أن المسئلة رباعية أيضا وتعلمه
 في البحر (قوله ولو شري) أي من مائة ألف بالنصف كما قيل به في الكنز (قوله بالقداء)
 لأنه لما صار المال عينا واحدا ظهر الربح وهو ألف بينهما وألف لرب المال فإذا ذياه
 خرج عن المضاربة لأن نصيب المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء
 القاضى بالقداء عليه ما إذا خرج عنه بالدفع أو بالقداء غير ما على قدر ما ملكهما بحجور والفرق
 بين هذا وبين ما تخرج حيث لا يخرج هناك ما خص رب المال عن المضاربة وهذا يخرج أن
 الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا ينافي المضاربة وهذا ضمان الجناية وهو ليس من
 التجارة في شيء فلا يبقى على المضاربة كناية (قوله كما ترقى) أي قريبا من أن ضمان
 المضارب ينافي المضاربة س (قوله ولو اختار المالك الدفع الخ) قال في البحر قيد به
 قيمته الإنسان لأنه لو كانت قيمته ألفا فتسدد برب الجناية إلى رب المال لأن الرقبة على ملكه
 لا ملك للمضارب فيساقان اختار رب المال الدفع والمضارب القداء مع ذلك فله ذلك لأنه
 يستبقى بالقداء مال المضاربة وله ذلك لأن الربح بينهما وهو كذا في الايضاح اه ونحوه
 في غاية البيان ولا يخفى أن الربح في مسئلة المتن محقق بخلاف هذه فقد عمل غير مذكور
 على أن الظاهر أنه في مسئلة المتن لا يتفرد أحدهما بالخيار لا يكون العبد مشتركا كيدل له
 ما في غاية البيان ويكون الخيار له ما جميعا ان شاء آفديا وان شاء آفدها فتأمل (قوله
 ما دفع) فلا يظهر الربح الا بعد استيفاء المالك الكل لكن المضارب لا يراجح الا على ألف
 كما ترقى (قوله بخلاف الوكيل) أي اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء ثم هلك فانه
 لا يرجع الامرة (قوله لأن يده ثانيا الخ) الضمير فيه للوكيل بيانه أن المال في يد المضارب
 أمانة ولا يمكن حمله على الاستيفاء لأنه لا يكون الا قبض مضمون فكل ما قبض يكون أمانة
 وقبض الوكيل ثانيا استيفاء لأنه وجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فإذا صار
 مستوفيا له صار مضمونا عليه فله عليه بخلاف ما إذا لم يكن مدفوعا اليه الا بعد الشراء
 حيث لا يرجع أصلا لأنه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء بفعل مستوفيا بالقبض بعده
 إذا المدفوع اليه قبله أمانة وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا فإذا هلك يراجع مرة

شراه) رب المال (بنصفه راجح
 بنصفه) وكذا عكسه
 لأنه وكيله ومنه علم جواز شراء
 المالك من المضارب وعكسه
 (ولو شري بالقداء عبد اقيمة ألفان
 فقتل العبد بـ لا خطأ ثلاثة
 أرباع القداء على المالك وربعه
 على المضارب) على قدر ما ملكهما
 (والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام
 والمضارب يوما) لخروجه عن
 المضاربة بالقداء للثاني كما ترقى
 ولو اختار المالك الدفع والمضارب
 القداء فله ذلك لأنه وهب الربح
 حينئذ (اشترى بالشه عدا او هلك
 الثمن قبل النقد) للبائع لم يضمن
 لأنه أمين بل (دفع المالك)
 للمضارب (ألفا أخرى ثم وثم) أي
 كلما هلك دفع أخرى إلى غير نهاية
 (ورأس المال جميع ما دفع)
 بخلاف الوكيل لأن يده ثانيا
 استيفاء لأمانة (معه أثنان فقال)
 للمالك (دفعته إلى أثنان ورجعت
 أثنان وقال المالك دفعت ألفين
 قال قول للمضارب) لأن القول في
 مقدار المقبوض للقباض أمينا
 أو ضمينا كالوأنه أصله
 (ولو كان الاختلاف

أقام بينة تقبل وإن أقامها
فالبينة بينة رب المال في دعواه
الزيادة في رأس المال (بينة
المضارب في دعواه الزيادة في
الربح) قيد الاختلاف بكونه
في المقدار لأنه لو كان في الصفة
فالقول لرب المال فلذا قال (مع
ألف فقال هو مضارب بالنصف
وقد ربح ألفا وقال المالك هو
بضاعة فاقول للمالك) لأنه
منكر (وكذا لو قال) المضارب
(هي قرض وقال رب المال هي
بضاعة أو ودعة أو مضاربة
فالقول لرب المال والبينة بينة
المضارب) لأنه يدعى عليه القليل
والمالك ينكر (و) أما (لو ادعى
المالك القرض والمضارب
المضاربة فاقول للمضارب
لأنه ينكر الضمان وأيهما أقام
البينة قبلت (وإن أقام البينة
فبينه رب المال أولى) لأن الأثر
اثباتا وأما الاختلاف في النوع
فإن ادعى المضارب العموم
أو الإطلاق وادعى المالك
الخصوص فاقول للمضارب
لأنه بالاصل ولو ادعى كل نوعا
فالقول للمالك والبينة للمضارب
فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمه
في الضمان ولو وقت البينتان
قضى بالتأخر (والا) أي أن لو وقتا أو وقت
(فروع) دفع الوصي مال
الصغير إلى نفسه مضاربة جاز وقيد

فقط لما قلنا (قوله مع ذلك) أي مع الاختلاف في رأس المال (قوله الربح) صورته قال
رب المال رأس المال ألتسان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف
وشرطت لي النصف (قوله فقط) لا في رأس المال بل القول فيه للمضارب كما علمت (قوله
فالبينة الخ) لأن بينة رب المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتا وبينة المضارب في زيادة
الربح أكثر اثباتا كما في الزباني ويؤخذ من هذا ومن الاختلاف في الصفة أن رب المال
لو ادعى المضاربة وادعى من في يده المال أنه أعان وله في المال كذا وأقام البينة فبينه
ذو اليد أولى لأن البينة حصصة من المال وأثبت الصفة سائحات (قوله فاقول
للمالك) لأن المضارب يدعى عليه تقوم عمله أو شرط من جهة أو يدعى الشركة وهو
ينكر من (قوله المضارب) الأولى ذواليد (قوله هي قرض) ليكون كل الربح له
(قوله فاقول للمضارب) مثله في الخلية وغاية البيان والزيادة في البحر ونقطة له ابن
الشمس عن النهاية وشرح التحرير وحكي ابن وهبان في نظمه قولين وفي مجموعة منسلا
على عن مجموعة الأنقروى عن محمد السرخسي لو قال رب المال هو قرض والقباض
مضاربة فإن بعد ما تصرف فاقول لرب المال والبينة بينة أيضا والمضارب ضامن وإن
قبله فاقول قوله ولا ضمان عليه أي القبض لأنهم ما تصادقا على أن القبض كان باذن
رب المال ولم يثبت القرض لأنكار القبض اه ونقل فيما عن الأخيرة من الرابع عشر
مثله ومثله في كتاب القول لمن عن غانم البغدادي عن الجوزي ومثله أفتى على أفندي
مفتي الممالك العثمانية وكذا قال في فتاوى ابن نجيم القول لرب المال ويمكن أن يقال
أن ما في الخلية والتوير فيما إذا كان قبل التصرف جلالا مطلقا على المقيد لا اتحاد
الحادثة والخصم وبالله التوفيق من مجموعة منسلا على (قوله بالاصل) لأن
الاصل في المضاربة العموم إذا المقصود منها الاسترباح والعموم والإطلاق يتناسبانه
وهذا إذا تنازعا بعد تصرف المضارب فالقول للمالك كما إذا ادعى المالك بعد
التصرف العموم والمضارب الخصوص فاقول للمالك درم متقى (قوله كل نوعا)
بأن قال أحدهما في بر وقال الآخر في بر (قوله فاقول للمالك) لأنهما انتقيا على
الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهة الأذن س (قوله فيقيمها) أي
البينة (قوله على صحة الخ) يعني أن البينة تكون حينئذ على صحة تصرفه لا على نفي
الضمان حتى تكون على النفي فلا تقبل (قوله ولو وقت) في بعض النسخ ولو وقت (قوله
البينتان) فاعل وقت والمسئلة بحالها بأن قال رب المال أدت به المضاربة أن تعمل
في بر في رمضان وقال المضارب دفعت إلى لا عمل في طعام في شوال وأقام البينة (قوله
قضى بالتأخر) لأن آخر الشرطين ينسخ أقولهما (قوله والا) أي أن لو وقتا أو وقت
أحدهما دون الأخرى (قوله إلى نفسه) الضمير راجع إلى الوصي (قوله وقيد

الطرسوسى بأن لا يجعل الوصى لنفسه من الربح أكثر مما يجعل للمأثله وتعامه في شرح الوهبانية وفيها مائات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلفه من (٧٥٤) في تركته وفي الاختيار دفع المضارب شيئا للعاشر ليكتف عنه

الطرسوسى (أى بجماعه ورده ابن وهبان بأنه تقييد لاطلاقة بهم برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهر ابن الشحنة ما قاله الطرسوسى نظرا للصغير أقول لكن في جامع الفصولين عن الملة قط ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة فهذا يفيد المنع مطلقا (قوله في تركته) لأنه صار بالتجهيل مستمرا كإوسيا في تعامه في الوديعه أن شاء الله تعالى وأفتى به في الحامدية قائلا ربه أفتى قارئ الهداية (قوله وفيه لو بشرى الخ) الكلام هنا في موضعين الأول حق امسالك المضارب المتاع من غير مضارب المال والثاني اجبار المضارب على البيع حيث لا حق له في الامسالك أما الأول فلا حق له فيه سواء كان في المال ربح أو لا الآن يعطى لب المال رأس المال فقط ان لم يربح أو مع حصته من الربح فحينئذ لا حق الامسالك وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو أنه ان كان في المال ربح أجبر على البيع الآن يدفع للمالك رأس ماله من حصته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن له أن يدفع للمالك رأس ماله أو يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع عن الذخيرة وهي عبارة معتدة وقد راجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كما في المنع وبقي ما اذا أود المالك أن يمسك المتاع والمضارب يريد بيعه وهو حادثة التوى ويعلم جواها بما مر قبيل الفصل من انه لو عزله وعلم به والمال مروض باعها وان شاء المالك ولا يملك المالك فسخها ولا يخصص له الاذن لأنه عزل من وجه (قوله حصه الهبة) لأن هبة المشاع الذي يقبل التسمية غير صحيحة فيكون في ضمانه (قوله وهي الخ) ونقلها القفال عن الهندية (قوله تلك بالقبض) أقول لا تنافي بين الملك بالقبض والضمان سائغاني أقول نص عليه في جامع الفصولين حيث قال رامزا لفتاوى الفضلى الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتى ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة منه فاذ كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه فتتمه * (فروع) * سئل فيما اذا مات المضارب وعابه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخلاصة والذخيرة البرهانية حامدية وفيها عن قارئ الهداية من باب القضاء في فتاواه اذا ادعى أحد الشريكين خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقعدا فكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يعين مقعدا وما خان فيه والقول قوله في مقعداره مع عيونه لأن نكوله كافترا بشئ مجهول والبيان في مقعداره الى المترجع عيونه الآن يقيم ختمه بينة على أكثر اه

(كتاب الايداع)

(قوله بغيبه الخ) قيده لان المالك لو كان حاضرا لم يضمن كحكمه المصنف انظر

فمن لانه ليس من أمور التجارة
لكن صرح في مجمع الفتاوى
بعدم الضمان في زماننا قال
وكذا الوصى لانها ما يتصدقان
الاصلاح وسيجيى آخر
الوديعه وفيه لو بشرى بماله
متاعا فقال أنا أمسكه حتى أجد
ربحا كثيرا وأراد المالك بيعه
فان في المال ربح أجبر على بيعه
لعم له بأجر كما مر الآن يقول
للمالك أعطيك رأس المال
وحصتك من الربح فيجبر المالك
على قبول ذلك وفي البرازية دفع
البسه ألفا نصفها هبة ونصفها
مضاربة فهل يكت بضمن حصه
الهبة اه قالت والمفتى به انه
لا ضمان مطلقا لاف المضاربة
لانها أمانة ولا في الهبة لانها
فاسدة وهي تلك بالقبض على
المعتمد المفتى به كما سيجيى فلا
ضمان فيها وبه يصف قول
الوهبانية

وأودعه عشر اهل أن خمسة

له هبة فاستمك الخس يضمن

(كتاب الايداع)

لاخفاء في اشتراكه مع ما قبله
في الحكم وهو الامانة (هو) لغة
من الودع أى الترك وشربها
(تسلط الغدير على حفظ ماله
صريحها أو دلالة) كأن انفتق زق

وجعل فأخذ من رجل بقبضة ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاختيار التزم حفظه دلالة بجور (والوديعه ما تتركه
عند الامين) وهى أخص من الامانة كما حققه المصنف وغيره (وركنها الايجاب صريحا) كما عدتكم

اليعقوبية

المعقوبة قال في المنح ان الامانة علم لها وغير مضمون فشمع الصور التي لضمان
 فيها كالعارية والمستأجرة والموصى بخدمة في يد الموصى له بها والوديعة ما وضع للامانة
 بالايجاب والقبول فكانا متغايرين واختار صاحب النهاية وفي البحر وحكمهما باختلاف
 في بعض الصور لانه في الوديعة يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن
 الضمان بعد الخلاف (نكتة) ذكرها في الهامش روى أن زائجا لما ابتليت بالفقر
 وابيضت عيناهما من الحزن على يوسف عليه السلام جلست على قارعة الطريق في زى
 الفقراء فترها يوسف عليه السلام فقالت تنادى أيها الملك اجمع كلادى فوقك يوسف
 عليه السلام فقالت الامانة أقامت المملوك مقام المملوك والخيانة أقامت المملوك مقام
 المملوك فسأل عنها فقص له انما زائجا فترجها رحمة عليها اه زباني (قوله وكذا به)
 المراد به ما قابل الصريح مثل كتابات الطلاق لا البيانية (قوله لان الخ) التعليل
 في البحر أيضا (قوله ولم يقل الخ) فلو قال لا أقبل الوديعة لا يضمن اذا قبل عرفا
 لا يثبت عند الرد صريحا قال صاحب جامع الفصولين أقول دل هذا على أن البقار
 لا يصير مودعا في بقرة من بعثها اليه فقال البقار للرسول اذهب بها الى ربها فاني لا أقبلها
 فذهب بها فينبغي أن لا يضمن البقار وقد مر خلافه يقول الحقير قوله ينبغي لا ينبغي اذ
 الرسول لما أتى به اليه خرج عن حكم الرسالة وصار أجنبيا فلما قال البقار ردها على
 مالكها صار كأنه ردها الى أجنبى أو ردها مع أجنبى فلذا يضمن بخلاف مسئلة
 الثوب نور العين وتماه فيه وفيه أيضا عن الذخيرة ولو قال لم أقبل حتى لم يصير مودعا
 وترك الثوب ربه وذهب فرفعه من لم يقبل وادخله بيته ينبغي أن يضمن لانه لما لم يثبت
 الايداع صار غاصبا برفعه يقول الحقير فيه اشكال وهو أن الغصب ازالة يد المالك
 ولم توجد ورفعه الثوب قصد النفع لا الضرر بل ترك المالك ثوبه ايداع نان ورفع من
 لم يقبل قبول ضمنا فالظاهر أنه لا يضمن والله تعالى أعلم اه (قوله شيئا) فلو قال لا أقبل
 لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد بحرق وفيه عن الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم
 فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع وان قاموا واحدا بعد واحد ضمنوا لانه تعين
 للحفظ فتعين للضمان اه فكل من الايجاب والقبول فيه غير صريح كمسئلة الخائن
 الاية قريبا * (فرع) في جامع الفصولين لو أدخل دابة دار غيره وأخرجها رب
 الدار لم يضمن لانها تضر بالدار ولو وجد دابة في مزرعة فأخرجها ضمن سائقها (قوله
 كما لو سكت) أى فانه قبول وبعد أن ذكر هذا في الهندية قال وضع شيئا في بيته بغير
 أمره فلم يعلم حتى ضاع لا يضمن اهدم التزام الحفظ وضع عند آخر شيئا وقال احفظ فضاع
 لا يضمن اهدم التزام الحفظ اه ويمكن التوفيق بالقرينة الدالة على الرضا وعدمه
 سائقا (قوله من الثيابي) ولا يكون الجماعي مودعا مادام الثيابي حاضرا فان كان
 غائبا فالجماعي مودع بحرق وفيه عن اجارات الخلاصة ليس ثوبا فظن الثيابي انه ثوبه فاذا

(أو كناية) قوله لرجل أعطى
 ألف درهم أو أعطى هذا الثوب
 مثلا فقال أعطيتك كان وديعة
 بحرق لان الاعطاء يجعل الهبة لكن
 الوديعة أدنى وهو متيقن فصار
 كناية (أو فحسلا) كما لو وضع ثوبه
 بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو
 ايداع (والقبول من المودع
 صريحا) كقبول (أو دلالة) كما
 لو سكت عند وضعه فانه قبول
 دلالة كوضع ثيابه في حمام يرى
 من الثيابي وكقوله لرب الثياب
 أين أربطها فقال هناك كان
 ايداعا خائفة

وهذا في حق وجوب الحفظ وأما في حق الأمانة فتتم بالايجاب وحده متى لو قال للغاصب أودعك المصنوع برئ من الضمان وان لم يقبل اختيار (وشرطها كون (٧٥٦) المسال قابلا لاثبات اليد عليه) فلو أودع الاتق والطير في الهواء لم يضمن

(وكون المودع مكافئاً لشرط
لوجوب الحفظ عليه) فلو أودع
صبياً فاستهلكها لم يضمن ولو عبد
مجهوراً ضمن بعد عتقه (وهي
أمانة) وهذا حكمها مع وجوب
الحفظ والاداء عند الطلب
واسمها قبولها (فلا يضمن
بالإلحاق) الا اذا كانت الوديعة
بأجر أشباهه مع زيادة الزيلعي
(مطلقاً) سواء أمكن التميز أم لا
هناك معهما حق أم لا الحديث
الدارقطني ليس على المستودع
غير المغل ضمان (واشترط
الضمان على الأمين) كالجامعي
والخاني (باطل به يفتي) خلاصة
ومصدر الشريعة (وللمودع
حفظها بنفسه وعماله) كاله
(وهم من يسكن معه حقيقة
أو حكايا من يونه) فلو دفعها
لولده المميز أو زوجته ولا يسكن
معهما ولا يفتق عليهم ما لم يضمن
خلاصة وكذا لو دفعها لزوجها
لأن العبرة للمساكنة لا للنفقة
وقيل بغير اعتبار معاصي (وشرط
كونه) أي من في عماله (أميناً)
فلو علم خيانتهم ضمن خلاصة
(و) جاز (أن في عماله الدفع لمن
في عماله ولو نهبه عن الدفع إلى

هو ثوب الغير ضمن هو الأصح أي لأنه بترك السؤال والتفحص يكون مفرطاً فلا ينافي
ما يأتي من أن اشتراط الضمان على الأمين باطل أفاده أبو السعود (قوله وهذا) أي
اشتراط القبول أيضاً (قوله وان لم يقبل) قدم ترأت القبول صريح ودلالة فاعلم هنا
بمعنى الرد أم لو سكت فهو قبول دلالة تأمل (قوله لاثبات اليد) قال بعض الفضلاء فيه
تسامح اذا المراد اثبات اليد بالفعل ولا يكفي قبول الاثبات كما أشاء البسه في المدر بقوله
وحفظ شيء بدون اثبات اليد عليه محال تأمل قتال وأجاب عنه أبو السعود (قوله
فلو أودع صلياً) قال الرمي في حاشية المنح ويستغنى من ايداع الصبي ما اذا أودع صبي
مجهوراً مثله وهي ملك غيره ما قلنا لك تضمن الدافع والاشترط كذا في النوائد الزينية
مدني وانظر حاشية الفتح (قوله ضمن بعد عتقه) أي لو بالغوا في الافلا ضمان (فرع) *
قال في الهامش لو احتاج إلى نقل العيال أو لم يكن له عيال فساقر بهم لم يضمن وهذا الوعي
المكان فلو لم يضمن بأن قال احفظ هذا ولم يقل في مكان كذا فساقر به فلو كان الطريق
شعوفاً ضمن بالاجماع والا لا عندنا كالأب أو الوصي لو ساقر به مال الصبي وهذا اذا لم يكن
عمل ومؤنة جامع الفصولين فلو كان لها جمل ومؤنة وقد أمر بالحفظ مطلقاً فلو كان لا بد له
من السفر وقد عجز عن حفظه في المصر الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجماع فلو لم يضمن
السفر فكذلك عند أبي حنيفة رجه الله قريشاً أو بعد اوعى أبي يوسف رجه الله ضمن
لو بعد الا لوقريشاً وعن محمد ضمن في الخالين جامع الفصولين * المودع بأجر ليس له أن
يساقر بهم التعمين مكان العقد للحفظ جامع الفصولين (قوله عند الطلب) الا في مسائل
ستاني (قوله بأجر) سيأتي أن الاجير المشترك لا يضمن وان شرط عليه الضمان وأيضاً
قول المتن هنا واشترط الخ يرد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البرزخ دفع
إلى صاحب الجسام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا أنه لا أثر له فيما عليه
الفتوى سائحي وانظر حاشية الفتح وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصداً
بخلاف الاجير المشترك فإنه مستأجر على العمل تأمل (قوله لازيلعي) ومثله في النهاية
والكفاية وكثير من الكتب رمي على المنح (قوله غير المغل) أي الخائن كذا في الهامش
(قوله كالجامعي) أي معلم الجسام وأما من جرى العرف بأنه يأخذ في مقابلة حفظه أجره
يضمن لأنه وديع بأجرة لكن الفتوى على عدمه سائحي (قوله فلو دفعها) تفرع على
قوله او حكا (قوله لولده المميز) بشرط أن يكون قادراً على الحفظ بجر عن الخلاصة
(قوله ضمن) أي بدفعها له وكذا لو تركه في يده الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاعت
ضمن بجر عن الخلاصة (قوله في عماله) التعمير في عماله الاخير يصح أن يرجع للعمال
الاول وبه صرح الشرنبلالي ويصح أن يرجع إلى المودع وبه صرح المقدسي وفيه

بعض من في عماله قد دفع ان وجد بدمائه (بأن كان له عيال غيره ابن ملك (ضمن والا وان حفظها لا يشترط
بغيرهم ضمن) وعن شمس الدين حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما دونه وشر بكمه مفادضة وعسانا جاز

لا يشترط في الأبو بن كونهم ما في عماله وبه يفتى ولو أودع غير عماله وأجاز المالك نخرج من
 الدين ولو وضع في حوز غيره بلا استئجار يضمن ولو أجزأ بينا من داره ودفعها أي الوديعة إلى
 المستأجر إن كان لكل منهما على حدة يضمن وإن لم يكن كذلك وكل منهما ما يدخل على
 صاحبه من غير حصة لم يضمن وفي سكوهم عن الدفع لعمال المودع إشارة إلى أنه لا يملكه
 ونقل شيخنا الاختلاف وترجيح الضمان سائغاً في وأراد شيخنا أبا السعد * (فرع) *
 لو قال ادفعها لمن شئت يوصلها إلى فدفعها إلى أمين فضاقت قبل يضمن وقيل لا يضمن
 تاتر خاتمة سائغاً في * (فرع) * حضرتها الوفاة فدفع الوديعة إلى جارتها فهل يكت
 عند الجارة قال البلخي إن لم يكن بحضرتها عند الوفاة أحد من يكون في عماله لا يضمن
 كما لو وقع الحريق في دار المودع لدفعها لاجنبي خاتمة (قوله وعليه الفتوى) ونقله
 في البحر عن النهاية وقال قبله وظاهر المتن أن كون الغير في عماله شرط واختاره
 في الخلاصة (قوله وكان غالباً محيطاً) وفي التاتر خاتمة عن الثقة وسئل حميد الوبري
 عن مودع وقع الحريق بيته ولم ينقل الوديعة إلى مكان آخر أم يكتفه منه فتركها
 حتى احترقت ضمن أم ومثله ما لو تركها حتى أكلها النمل كما يأتي في النظم ذكر محمد
 في سريق وقع في دار المودع فدفعها إلى أجنبي لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يستردّها
 ضمن وعلمه في نور العين وفي جواهر الفناوى وإذا دفع الوديعة لآخر لم يضمن يسترده
 عقب زواله فهل يكت عند الثاني لا يضمن لأن المودع يضمن بالدفع ولم يضمن به للمعذر
 لا يضمن بالترك يدل عليه لو سلمها إلى عماله وتركها عندهم لا يضمن للأذن وكذا الدفع هنا
 مأذون فيه أم ملصاً (قوله أو ألقاها) أي في السفينة (قوله كلاً في الخلاصة الخ)
 نص الخلاصة إذا علم أنه وقع الحريق في بيته قبل قوله والافلاحة عبارة الهداية أنه
 لا يصدق في الابينية قال في المنع ويمكن حمل كلام الهداية على ما إذا لم يعلم وقوع الحريق
 في بيته وبه يحصل التوفيق ومن ثم عولنا عليه في المختصر (قوله كوكيله)
 في الخلاصة المالك إذا طلب الوديعة فقتل المودع لا يمكن أن أحضرها الساعة فتركها
 وذهب إن تركها عن رضا فهل يكت لا يضمن لأنه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وإن كان
 عن غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لأنه ليس له إنشاء
 الوديعة بخلاف المالك أم وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك
 كما لا يخفى وفي القصول الهداية معزيا إلى الظاهرية ورسول المودع إذا طلب الوديعة
 فقتل لا يدفع إلا الذي جاء بها ولم يدفع إلى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى
 القاضى ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب شيخهم الدين أنه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع
 إذا صدق من ادعى أنه وكيل بقبض الوديعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة
 إليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق على إسان المرسل
 ولا كذلك الوكيل ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن

وعليه الفتوى ابن مالك واعتمده
 ابن الكمال وغيره وأقره
 المصنف (الأذاخاف الحرق
 أو الغرق وكان غالباً محيطاً)
 فلو فبر محيط يضمن (فصلها
 إلى جاره أو) إلى (فلك آخر)
 إلا إذا أمكنه دفعها لمن
 في عماله أو ألقاها فوقع في
 البحر ابتداءه أو بالتدريج ضمن
 زباني (فان ادعاه) أي الدفع
 بطاره أو فلك آخر (صدق أن علم
 وقوعه) أي الحرق (بيته) أي
 بدار المودع (والا) يعلم وقوع
 الحرق في داره (لا) يصدق
 (الابينية) يحصل بين كلاً في
 الخلاصة والهداية التوفيق
 وبالله التوفيق (ولو منه)
 الوديعة طلباً بعد طابعه) رت
 وديعته فلو سلمها إليه لم يضمن ابن
 مالك (بنفسه) ولو حكماً كوكيله
 بخلاف رسوله ولو به علامة منه
 على الظاهر (فادرا على تسليمها
 ضمن

الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه اه منخ قال بحسبه الرمي في حاشية البحر
 ظاهر ما في الفصول انه لا يضمن في مسئلة الوكيل فهو مخالف للخلاصة ويتراءى الى
 التوفيق بحمل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند المودع بعد
 منعه لم يدفع له في وقت آخر وما في الفصول والتجسس على ما اذا منع ليؤدي الى المودع
 بنفسه ولذا قال في جوابه لا يدفع الا الذي جاء به وبتمامه فيها (قوله كطلب الظالم)
 الظاهر ان المراد بالظالم هنا المالك لان الكلام في طلبه هو ما بعد منعه عليه اعم
 قوله فلو كانت الخ يدل عليه قول المصنف في المنخ لما فيه من الاعانة على الظالم * (فرع) *
 ذكره في الهامش من ضمت الدابة الوديعة فاهو المودع انسانا فاعلمها ضمن المالك
 ايم ما شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع على المودع علم انها
 للغير اولا الا ان قال المودع ليست لي ا ولم امر بذلك فحينئذ لا يرجع كذا في جامع
 الفصولين (قوله المودع) بالنسخ (قوله مجهلا) أما تجهيل المالك فلا ضمان والقول
 للمودع بيمينه بالاشبهة قال الحنفوني وهل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين اه
 أقول الظاهر انه منه لقولهم من مات ضمن به الوديعة يضمن به الرهن فاذا مات مجهلا يضمن
 ما زاد وقد اقيس به رملي ملخصا (قوله فانه يضمن) قال في مجمع الفتاوى المودع
 او المضارب او المستعير والمستبضع وكل من كان المال بيده امانة اذا مات قبل البيان
 ولم تعرف الامانة بعينها فانه يكون دينه عليه في تركته لانه صار مستملا للوديعة
 بالتجهيل ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة كما في الاشياء وقد سئل الشيخ عمر بن
 نجيم عما لو قال المريض عندى ورقة في المسانوت فلان ضمن ادراهم لا عرف قدرها
 فمات ولم توجد فاجاب بأنه من التجهيل لقوله في البدائع هو ان يموت قبل البيان
 ولم تعرف الامانة بعينها اه قال بعض الفضلاء وفيه تأمل فتعال ملخصا (قوله الا اذا
 علم) أى المجهل واذا قال الوارث ردها في حياته أو ماتت في حياته لم يصدق بلائينة
 ولو برهن أن المودع قال في حياته ردها قبل سألحائي (قوله عنده) أى عند المودع
 بالنسخ وادعى المودع هلاكها او المصود أن الوارث كالمودع بالنسخ فيقبل قوله في الهلاك
 اذا فسرها فهو مسئلة الا انه خالفه في مسئلة قال زهير مات المودع مجهلا وقال ورثته
 كانت فائمة يوم مونه ومعرفة ثم هلكت بعد مونه صدق ربه اهو الصحيح اذا الوديعة
 صارت دينيا في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته ردها في حياته أو ماتت
 في حياته لا يصدقون بلائينة لموته مجهلا فقتل الرهنان في التركة ولو برهنوا أن المودع
 قال في حياته ردها قبل اذ التايت بيمينه كالثابت بيمين جامع الفصولين عن الذخيرة
 (قوله الا اذا الخ) استثناء من قوله والمودع اذا دل ضمن قال ط عن الخلاصة المودع
 انما يضمن اذا دل السارق على الوديعة اذ الم يضمن من الاختصال الاخذ فان منعه لم يضمن
 (قوله منعه) أى المودع السارق فأخذ كرها فصولين (قوله سائر الامانات) ومنها

والا بان كان غابرا أو خاف
 على نفسه أو ماله بان كان مدفونا
 معها ابن ملث (لا) يضمن كطلب
 الظالم (قوله) كانت الوديعة
 سيفها أراد صاحبه أن يأخذ
 لمضرب به رجلا فله المنع من
 الدفع) الى أن يعلم انه ترك الرأى
 الاول وانه ينتفع به على وجهه
 مباح جوهر (كألوأودعت)
 امرأة (كأبافيه اقرار منها
 للزوج بمال أو بقبض مهرها
 منه) فله منه من الثلاث ذهاب حق
 الزوج ثانية (ومنه) أى من المنع
 ظلم (مونه) أى موت المودع
 (مجهلا فانه يضمن) فتصير دينيا
 في تركته الا اذا لم أن واديه يعلمها
 فلا ضمان ولو قال الوارث أنا علمها
 وأنكر الطالبان قسرها وقال
 هى كذا وأنا علمها وهلك
 صدق هذا ومالو كانت عنده
 سواء الا فى مسئلة وهى أن
 الوارث اذ دل السارق على
 الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل
 ضمن خلاصة الا اذا منعه من
 الاختصال الاخذ (كأفى سائر
 الامانات)

الرهن اذا مات المرتهن مجهلا يضمن قيمة الرهن في تركته كما في الانقروى أى يضمن
 الزائد كما قدمناه عن الرملى وكذا الوكيل اذا مات مجهلا ما قبضه كما يؤخذ مما هو عليه
 أفق الحامدى بعد ما خيري وفي اجارة البرازية المستأجر يضمن بالموت مجهلا سألنا
 (قوله بالموت) ويكون اسوة للغرماء يبرى على الاشياء (قوله ومفاوض) وكرتهن
 انقروى كذا في الهامش (قوله على ما في الاشياء) وعبارته الوصى اذا مات مجهلا
 فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين والاب اذا مات مجهلا مال ابنه والوارث اذا مات
 مجهلا ما أودع عند مورثه واذا مات مجهلا مالاً لغيره الرجح في بینه أو ما وضعه ماله
 في بینه بغير علمه واذا مات المولى مجهلا ما أودع عنده محجوراً اه لمخضاهى سبعة وذكر
 المصنف ثلاثة فهو عشرة (قوله أودع) عبارة الدبر قبض وهي أولى تأمل (قوله
 غلات الوقف) أقول هكذا وقع مطلقاً في الولوالجنية والبرازية وقبضه فاضخان بمولى
 المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان اه أقول أما اذا كانت الغلة مستحقة
 اليوم بالشرط فيضمن مطلقاً بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار وقفها على أخوين غاب
 أحدهما وقبض الآخر غلاتها سبع سنين ثم مات الحاضر وترك وصياً ثم حضر الغائب
 وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال النقيب أبو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة
 هو القيم الآن الأخوين آجراً جميعاً فكذلك وان آجر الحاضر كانت الغلة كلها له
 في الحكم ولا يطالب له اه كلامه أقول ويلحق بغلة المسجد ما اذا شرط ترك شئ في يد
 الناظر للعامة والله تعالى أعلم ببرى على الاشياء قال الحقيروى وهذا مستفاد من قولهم
 غلات الوقف وما قبض في يد الوكيل ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال
 في الاشياء من القول في المالك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه لمخضاهى
 من مجموعة من الاعلى آخر كتاب الوقف نقل ذلك حيث سئل عن وكيل المتولى اذا مات
 مجهلاً هل يضمن قلت وقد ذكر في البحر في باب دعوى الرجلين أن دعوى الغلة من قبيل
 دعوى المالك فراجعها وأشرنا اليه ثم فراجعها وبه علم أن اطلاق المصنف والشارح
 في محل التمسيد ويقدمه عبارة أنفع الوسائل الا تيقنتم به (قوله المصنف) أى في المنع
 (قوله ابنه) الشيخ صالح (قوله بالشفاعة) لعدم تمكنه من البيان فلم يكن حاسباً لما قلنا
 هذا مسلم لومات فجأة عقب القبض تأمل (قوله في أنفع الوسائل) من أنه ان حصل طلب
 المستحقين وأخر حتى مات مجهلاً ضمن وان لم يطلبوا فان محموداً مع وفاء بالامانة لا يضمن
 والا لم يعطهم بل مانع شرعى ضمن وحاصل الرد أنه مخالف لما عليه أهل المذهب من
 الضمان مطلقاً محموداً أولاً وأفق في الاسماعيلية بضمن الناظر اذا مات بعد ما طلب
 المستحق استحقاقه ففهم منه ظالمًا ووجهه ظاهر لان الامانة تضمن بالمنع (قوله ومنها)
 قاض (قوله القاضى في حياته ضاع مال اليتيم عندي أو قال أنفقته على اليتيم لا ضمان
 عليه ولومات قبل أن يقول شيئاً كان ضامناً خائفة في الوقف كذا في الهامش (قوله

قوله فهو سبعة فمعه أن الذى
 ذكره ستة فقط فليحذر ذلك براجحة
 الاشياء اه مستحقة

فانما انقلب مضمونة بالموت عن
 تجهيل كشرىك ومفاوض
 (الافى) عشر على ما في الاشياء
 منها (ناظر أودع غلات الوقف
 ثم مات مجهلاً) فلا يضمن قيمته
 بالغلة لان الناظر لومات مجهلاً
 لمال البديل ضمنه اشياء أى
 لئن الارض المستبدلة قلت فاعين
 الوقف بالاولى ككالدراهم
 الموقوفة على القول بجوازها
 المصنف واقتره ابنه في الزواهر
 وقدمه بوجه الشفاعة فلو عرض
 ونحوه ضمن ان تمكنه من بيانها
 فكان مانعاً لها ظالمًا فيضمن ورد
 ما تضمنه في أنفع الوسائل فتنبه
 (و) منها (قاض مات مجهلاً
 لا موال المتامى)

زاد في الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه لو لم يمت في بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع بخلاف ما لو اودع غيره لان القاضى ولاية ايداع مال اليتيم على المعتمد

(٧٦٠)

عند غايم مات مجهلا وليس منها مسئلة أحد المتقاضي على المعتمد لما نقله المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخايسة أن الصواب أنه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت وأقره محشوها بقي المستثنى تسعة فليحفظ وزاد الشرع بالي في شرحه للوهبية على العشرة تسعة الجدة ووصيه ووصى القاضى وستة من المجبورين لأن الجبر يشمل سبعة فانه لصغر ورق وجنون وغلبة ودين وسفه وعته والمعتموه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن إلا أن يشهدوا أنها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كان الصبي والمعتموه أذونا لهما ثم ماتا قبل البلوغ والفاقة ضمنا كذا في شرح الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونظم عاطف على بيتي الوهبانية بيني وهي وكل أمين مات والعين يحصر وما وجدت هينا فديننا نصير سوى متولى الوقف ثم فافوض ومودع مال الغنم وهو المؤثر وصاحب دار ألفت الربح مثل ما لو ألقاه ملائكة ليس بشعر كذا والدبد وقاض وصيهم جميعا ومجبور فوارث يسطر

ضمن) لعل وجه الضمان كونها لا تختص بالورثة فالغرم بالغنم ويظهر من هذا أن الوصى اذا وضع مال اليتيم في بيته ومات مجهلا يضمن لأن ولايته قد تكون مسقطة من القاضى أو الأب فضمناه بالأولى وفي الخبرية وفي الوصى قول بالضمان سائحاني (قوله وأقره) أي الصواب (قوله محشوها) أي الاشياء (قوله تسعة) باخراج أحد المتقاضي (قوله ووصيه الخ) داخل في قول الاشياء الوصى الأبا يقال له على وصى الأب لسان التفصيل قصد الايضاح تأمل (قوله وستة من المجبورين) وهم ماعد الصغير وانما أسقطه لانه مذكور في الاشياء وهو اده الزيادة على ما في الاشياء فافهم (قوله يشمل سبعة) لينظر الخارج من السبعة حتى صارت ستة (قوله فانه لصغر) مسئلة الصغير من العشرة التي في الاشياء الآن يقال عدها هنا باعتبار قوله وان بلغ ثم مات لا يضمن تأمل ثم ظهر لي أن مراده مجتزعة المجبورين سبعة وأن مراده بستة منهم ماعد الصغير لانه مذكور في الاشياء ولذا قال وستة من المجبورين (قوله ودين) بفتح الدال وسكون الهمزة (قوله كصبي) اعلم قصد به هذا التشبيه الاشارة الى ما أتى عن الوجيز تأمل قال في تلخيص الجامع اودع صبيها مجبوراً يعقل ابن اثني عشرة سنة ومات قبل بلوغه مجهلا لا يجب الضمان من (قوله وان بلغ) أي الصبي (قوله يحضر) أي يحفظ مفعوله العين قبله (قوله نصير) بالبناء للمجهول (قوله منارض) خلاف المعتمد كما قدمه (قوله ومودع) بكسر الدال والمؤخر بتشديد الميم الثانية (قوله والقاء) بفتح الواو ووصلها باللام (قوله بها) أي بالدار (قوله يشعر) سبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغير علمه واعترضه الجوى بأن الصواب بغير أمره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلم اه فكان علمه أن يقول في النظم ليس يأمر (قوله كذا والد) برفعه وتنوينه بكذا (قوله وقاض) بجذفه بانه وتنوينه (قوله وصيهم) برفعه (قوله ومجبور) ان كان المراد من المجبور ستة كما قدمه يكن الموجود في النظم سبعة عشر تأمل (قوله فوارث) اذا مات مجهلا لما اخبره المورث به من الوديعة (قوله وكذا لو خلطها) ولو خلط المتولى ماله بماله الوقف لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق آخر وجه من الضمان الصرف في حاجرة المسجد والدفع الى الحاكم متقاضي لو خلط مال صبي بماله لم يضمن وكذا سائر خلط مال رجل بمال آخر ولو بماله ضمن وينبغي أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن الوصى بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن يقول الحنفية وقد مر نزاعنا عن المتقاضي أيضا أن الوصى لو خلط ماله بماله اليتيم لم يضمن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف اذا خلط الوصى مال اليتيم بماله فضاغ لا يضمن نور العيين وأواخر السادس والعشرين وبخط السائحاني عن الخبرية وفي الوصى قول بالضمان اه قلت فأفاد أن المرجح عدمه والحاصل أن من لا يضمن بالخلط بماله المتولى والقاضى

والسمسار

(وكذا لو خلطها المودع) بجنسها أو بغيره (بماله) أو مال آخر ابن كمال (بغير إذن) المالك

والسماز رجل آخر الوصي وينبغي أن الأب كذلك يؤيده ما في جامع الفصولين
لا يصير الأب فاصبا بأخذ مال ولده وله أخذه بلا شيء لو محتاجا ولا فلو أخذ له حقه فلا
يضمن إلا إذا أتلفه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده الولد
الصغير كما قيده في النصول العمادية (قوله لا تبني) فلو كان يمكن الوصول إليه على وجه
التيسير كخطاط الجوز بالوز والدراهم السود بالبيض فإنه لا ينقطع حق المالك إجماعا
واسمته منه أن المراد بعدم التمييز عدمه على وجه التيسير لعدم إمكانه مطلقا بجر
(قوله لا تستهلكه) وإذا ضمنها لم يكن لها ولا تباع قبل أداء الضمان ولا تسيل للمالك عليها
عند أي حصة ولو أبرأه سقط حقه من العين والدين بجر (قوله خطاطه) أي الخطاط
(قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن الجعفي وأهل ذلك في غير الوديعه أو قول مقابل
لما سبق من أن الخطاط في الوديعه يوجب الضمان مطلقا إذا كان لا يتبسط (قوله
لعدمه) أي التهميش المقهور من عيبه (قوله بغير ضمه) فإن هلك هلك من مالهما جميعا
ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالسالم المشترك بجر (قوله غير
المودع) سواء كان أجنبيا أو من في عياله بجر عن الخلاصة (قوله ردته) أي سماعة
عن محمد في رجل أودع رجلا ألف درهم فاشترى به أودعه ثم استرداهم بسة أو شرا
وردها إلى موضعه فاضاقت لم يضمن وروى عن محمد وقضاها غريم بأمر صاحب الوديعه
فوجد لها زيوفا فردتها على المودع فهي لم يضمنت ضمن تارتخية (قوله السكل) البعض
بالانفاق والبعض بالخطاطس بجر (قوله التميز) أي كخطاط الدراهم السود بالبيض
أو الدراهم بالذئاب فإنه لا ينقطع حق المالك بالإجماع مسكين (قوله ولم يرد) بتشديد
الدال (قوله أو أودع) بضم الهمزة (قوله وهذا) مرتبط بقوله أو أنفق ولم يرد كما في البحر
قال ط ولم أرفأ إذا فعل ذلك فيما يضمنه التبعيض هل يضمن الجميع أو ما أخذ ونقصان
ما بقي فيجوز (قوله التبعيض) كالدراهم والذئاب والمكيل والموزون (قوله أشباهه)
عبارة أن المودع إذا تعدى ثم زال التعدى ومن نيته أن يعود إليه لا يزول التعدى اه
كذا في الهاشم (قوله من شروط النية) وذكره هنا في البحر عن الظهيرية قال حتى لو
زاع ثوب الوديعه ليل ومن عزه أن يلصقه ثم أرا ثم سرق ليل لا يبرأ عن الضمان (قوله
والمستأجر) مستأجر الدابة أو المستعير لوفوى أن لا يردّها ثم ندّم لو كان سائر عند النية
ضمن لو هلك بعد النية أما لو كان واقفا إذا ترك نية الخلاف عا دأ مينا جامع الفصولين
(قوله قلوا زالا) أي التعدى (قوله بخلاف مودع الخ) ولو أمورا بحفظ شهر فضى
شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد إلى الحفظ ضمن إذا عاد والامر بالحفظ قد زال
جامع الفصولين (قوله ووكيل) بأن استعمل ما وكل بيعة ثم ترك وضاع لا يضمن (قوله
أو أجارة) بأن وكاه ليحرق أو يستأجر له دابة فركبها ثم ترك (قوله أو مقاضة) أما شريك
المالك فإنه إذا تعدى ثم زال التعدى لا يزول الضمان كما هو ظاهر لما تقرّر أنه أجنبي

بجميع لا تبني) الإكفافة كخطاة
بشهر ودرهم جبار بن يوفى مجتبى
(ضمنها) لا تستهلكه بالخطاط لكن
لا يباح تناولها قبل أداء الضمان
وصحح الأبرار ولو خططه بردي ضمنه
لأنه عيبه وبه كسبه شريك لعدمه
مجتبى (وان بانه اشتراك) شركة
أملك (كألو اختلطت بغيره)
ضمنه) كأن انشق السكيس لعدم
التعدى ولو خططها غير المودع
ضمن الخطاط ولو صغيرا ولا يضمن
أبوه خلاصة (ولو أنفق بعضهم أفرد
مثله خططه بالباقي) خطاط لا تبني
معه (ضمن) السكل خطاط ماله بها
فأوتى التميز أو أنفق ولم يرد
أو أودع وديعتين فأفق أحدهما
ضمن ما أنفق فقط مجتبى وهذا إذا
لم يضمنه التبعيض (وإذا تعدى
عليها) فليس ثوبها أو ركب دابتها
أو أخذ بعضها (ثم) رد عينه إلى
يده حتى (زال التعدى زال)
ما يؤدى إلى (الضمان) إذا لم يكن
من نيته العود إليه أشباهه من شروط
النية (بخلاف المستعير والمستأجر)
فلو زال له لم يبرأ أهلهما لأنفسهما
بخلاف مودع ووكيل يبيع أو يحفظ
أو أجارة أو استأجر أو مضارب
ومستبضع وشريك غسان أو
مقاضة

والحاصل أن الأمين إذا تعدي ثم
أزاله لا يزول الضمان إلا في هذه
الشرة لأن يده كيد المالك ولو
كذبه في عوده للوفاق فالقول له
وقيل للمودع عادية (و) بخلاف
(أقراره بعد وجوده) أي بخود
الأيدي حق لو ادعى هبة أو بيعا
لم يضمن خلاصة وقيد بقوله (بعد
طلب ربه) (ردّها) فلو سأله عن
حالتها فجدّها فهل يكت لم يضمن
بميرز قيد بقوله (ونقلها من مكانها
وقت الانكار) أي حال وجوده لأنه
لو لم ينقلها وقت نهلك لم يضمن
خلاصة وقيد بقوله (وكانت)
الوديعه (منقولا) لأن العقار
لا يضمن بالوجود عندهما خلافا
لمحمد في الأصح غصب الزبلي وقيد
بقوله (ولم يكن هناك من يخاف
منه عايم) فالوكان لم يضمن لأنه من
باب الحفظ وقيد بقوله (ولم يحضرها
بعد وجودها) لأنه لو وجدها ثم
أحضرها فقال له ربه ادعها وديعة
فإن أمكنه أخذها لم يضمن لأنه
أيديع جديد والاضمنه لأنه لم يتم
الرد اختيارا وقيد بقوله (لما لكها)
لأنه لو وجدها الغير لم يضمن لأنه من
الحفظ فإذا عت هذه الشروط لم
يبرأ بأقراره إلا بعد جديد ولم يوجد
(ولو وجدها ثم ادعى ردّها بعد
ذلك وبرهن عليه قبل) وبرى (كما
لو برهن

في حصة شريكه فلو أعار دابة الشريك فتهدى ثم أزال التعدي لا يزول الضمان ولو كانت
في نوبة على وجه الحفظ فتعدي ثم أزاله يزول الضمان وهي واقعة الفتوى سئل عن
فأجبت بما ذكرت وإن لم أره في كلامهم لم أعلم بهما إذا كراه هو مودع في هذه الحالة وأما
استعمالها بالأذن الشريك فهي مسئلة مقررة مشهورة عندهم بالضمان وبصير غاصبا
رمي على المنع (قوله ومستهير رهن) أي إذا استهار عبد البرهنة أو دابة فاستخدم العبد
وركب الدابة قبل أن يرهنها ثم رهنها بعامل مثل القيمة ثم قضى المالك ولم يقبضها حتى هلك
عند المرتين لا ضمان على الراهن لأنه قد برى عن الضمان حين رهنها صريح وهذه المسئلة
مستثناة من قوله بخلاف المستهير كما في البحر (قوله ثم أزاله) أي التعدي (قوله في
هو دة للوفاق الخ) عبارة نور العين عن مجمع الفتاوى وكل أمين خالف ثم عاد إلى الوفاق عاد
أمينها كما كان إلا المستهير والمستأجر فأنهما بقيضا أمينين اه وهي أولى تدبر (قوله له)
أي للمالك (قوله للمودع) بفتح الدال لأنه ينفي الضمان عنه (قوله هبة الخ) أي أنه
وهما منه أو باعها له (قوله بعد طلب) متعلق بوجوده (قوله ربه) أي أفاد في الثانية أن
طلب امرأه الغائب وجيران اليتيم من الوصي لينفق عليه من ماله كذلك سألني في قوله
في التاتر خانية (قوله وقت الانكار) ظاهره أنه متعلق بنقلها وهو مستبعد الوقوع
وعبارة الخلاصة وفي غصب الاجناس انما يضمن إذا نقلها عن موضعها الذي كانت فيه
حال الجود وان لم ينقلها وهلك لا يضمن اه وهو ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها
وفي المنتقى لو كانت العارية بما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكّر شيخنا عن
المشر نبالية أنه لو وجدها ضمن ولو لم يحول يؤيده قول البدائع ان العقد يفسخ بطلب
المالك فقد عزل نفسه عن الحفظ فبقى مال الغير في يده بغير إذنه فيكون مضمونا فاذا هلك
فقرّر الضمان سألني وفي التاتر خانية عن الخانية ذكر الناطقي إذا وجد المودع الوديعه
بمحضه صاحبها يكون ذلك فسحنا للوديعه حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كانت فيه
حالة الجود يضمن وإن لم ينقلها من ذلك المكان بعد الجود فهل يكت لا يضمن اه فتأمل
(قوله خلاصة) لم يقتصر في الخلاصة على هذا بل نقله عن غصب الاجناس ثم قال بعده
وفي المنتقى إذا كانت الوديعه والعارية بما يحول يضمن بالجود وان لم يحولها اه وذكر الرمي
الظاهر أنه أي ما في الاجناس قول لم يظهر لأصحاب المتون صحة فلم ينظروا إليه فراجع
المطولات يظهر لك ذلك (قوله لما لكها) أو وكيله كافي التاتر خانية (قوله ولو وجدها
الخ) ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق ولو قال لم يستودعني ثم ادعى
الرد أو الهلاك لا يصدق بجر وكان وجه الاقول أن على الدين فلم يكن منكر الوديعه
تأمل وفي جامع الغر وابن طابها ربه فقال أطالب اغدا فقال في الغد تأملت قبل فولي
أطالب اغدا ضمن لتناقضه لا بعده طابها فقال أعطيتكها ثم قال لم أعطوكها ولكن تألفت
ضمن ولم يصدق للتناقض ثم قال وكل فعل يغرم به المودع يغرم به المرتين (قوله كما لو برهن

(الخ) هكذا نقله في الخاتمة والخلاصة ونقل في البحر عن الخلاصة أنه لا يصدق لكن في عبارته سقط ويدل عليه أن الكلام في البيئة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وقد راجعت الخلاصة وكتبت السقط على هامش البحر فتنبه (قوله أني دفعتهما) بفتح همزة أني وكسر نونهم مستددة أي عند الإيداع (قوله أن علم) الاصول علمت أي القسمة ونقل في المخ قبله عن الخلاصة ضمان القيمة يوم الإيداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة لصاحب البحر وفيما نقله سقط فإن ما رأيت في الخلاصة موافق لما في العمادية فتنبه (قوله في يوم) بنصبه مضافا للإيداع (قوله بجد) أي قال رب المال لم تدفع إلى شيئا (قوله اشتري) يعني بعد ما أقر ورجع عن الجود بأن قال بل قد دفعت إلى بخلاف ما لو أقر بعد الشراء فيضمن والمبتاع له منخ عن الخاتمة (قوله فإن له) بتسكين النون (قوله وبأهله لا) وأجمعوا على أنه لو سافر بهم في البحر يضمن قاله الاستيعابي كذا في العيني مدني (قوله مثلما أوقمها) وخلافهما في الأول قياس على الدين المستترك بحر (قوله لم يجرز) قدره بناء على ما سألني من أنه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد بنفي الدفع لعدم الجواز وسألني ما فيه وفي البحر وأشار بقوله لم يدفع إلى أنه لا يجوز له ذلك حتى لا يأمره القاضي بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة وأما أنه لو دفع لا يكون قسمة انصافا حتى إذا هلك الباقي رجوع صاحبه على الآخر بحصته وإلى أن لا أحدهما أن يأخذ حصته منها إذا ظفريها (قوله المودع) بفتح الدال (قوله إلى أحدهما) أي أحدا المودعين بكسر الدال (قوله في غيبة صاحبه) عند أبي حنيفة رحمه الله وهو مروى عن علي رضي الله عنه وقال له ذلك لأنه طالب نصيبه كما لو حضر أوبه قالت الثلاثة وإن كانت الوديعه من غير ذوات الامثال ليس له ذلك إجماعا قاله العيني وفي الدرر قبل الخلاف في المنليات والقيمت معا والصحيح أنه في المنليات فقط اه قتيبن أن ما في المتن والشرح غير الصحيح الجمع عليه شيخنا القاضي عبد المذم مدني قال الفقيه محمد البطار وأظن أن هذه القوله ترجع عنها المؤلف لأنه شطب عليه ساطع بالظاهر جردا ورأيتني أني لأكتبها لكن وقع في قلبي شيء فأتيت كتابتها والتبسيه عليه فاعلم بالراجحة وفي الهامش وفي الدرر المنقني لو دفع المودع إلى الحاضر نصقه ثم هلك ما بقي وحضر القسائب قال أبو يوسف رحمه الله عليه إن كان الدفع بقضاء فلا ضمان على أحد وإن كان بغير قضاء فإن الذي حضر يتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على القابض وإن شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة فتاوى الهندية من الباب الثاني في الوديعه فأفاد أن المودع لو دفع السهل لأحدهما بال قضاء وضمنه الآخر حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمنه على القابض اه (قوله هو المختار) قال المقدسي يخالف لماعليه الأئمة الأعيان بل غالب المتون عليه متفقون وقال الشيخ قاسم اختصار النسفي قول الإمام والمجربون وصمد والنسفي رحمه الله أبو السعود عن الجوى (قوله ضمن الدافع) أي النصف فقط كفاي الاصلاح وقوله الدافع أي لا القابض

أنه ردها قبل الجود وقال غلطت في الجود أو نسبت أو ظننت أني دفعتهما قبل برهانه ولو ادعى هلا كهنا قبل بجوده حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل برئ وكذا العاربية منهاج ويضمن قيمتها يوم الجود ان علم والا في يوم الإيداع عمادية بخلاف مضارب بجد ثم اشترى لم يضمن خاتمة (و) المودع (له السفر بها) ولولها حامل دور (عند عدم نهي المالك و) عدم (الخوف عليها) بالانحراج فلو نهيها أو خاف فان له بد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وبأهله لا اختيار (ولو أودعها شيئا) من مليا أو قيميا (لم) يجوز أن يدفع المودع إلى أحدهما حفظه في غيبة صاحبه ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لا يمكن هو المختار (فان أودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسماه وحفظ كل نصقه) كرتين ومنه نصه في ووصمين وعدلى رهسن ووكيلي شراء (ولو دفعه) أحدهما (إلى صاحبه ضمن) الدافع (بخلاف ما لا يقسم) لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر

لأنه مودع المودع بجر (قوله لا بد منه) أشار إلى أنه لا بد أن تكون الوديعة مما يحفظ
في يد من منعه حتى لو كانت فرسا منعه من دفعها إلى امرأته أو عذرا منعه من دفعه
إلى غلامه فندفع ضمن بجر (قوله والاضمن) كما إذا كان ظهر البيت المنهى عنه إلى السكة
بجر (قوله فقط) أي في أيدي تصدى قال في جامع القسولين دخل الحمام ووضع دراهم
الوديعة مع ثيابه بين يدي الثيابي قال خ ضمن لا يداع المودع وقال ص لا يضمن لأن
الأيدي ضمنى وانما يضمن بأيدي تصدى اه ولو أودع بلا إذن ثم أجاز المالك خرج الاقول
من الدين بجر عن الخلاصة (قوله لم يصدق) لأنه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى
البراءة فلا يصدق الا بينة جامع القسولين (قوله وفي الغصب الخ) أي إذا غصبت من
الوديعة فادعى الوديعة الرقبة صدق اذ لم يعمل الوديعة ما يوجب الضمان فهو على ما كان
أمين عند الرد وقبله وبعده بخلاف دفعه لا يجنبى لأنه موجب للضمان سائحا في (فرع) *
دفع المودع إلى رجل ألف درهم وقال ادفعها إلى فلان بالرى فبات الدافع فدفع المودع المال إلى
رجل لم يدفعه إلى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا يضمن المودع لأنه وصى المبيت فلو كان
الدافع حيا ضمن المودع لأنه وكيل الا أن يكون الا تخفى عياله فلا يضمن سميته خانية
برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فتألف دفعته إلى لدفعه إلى فلان فدفعته يصح الدفع برزانية
من الدعوى (قوله على الاقول) في جامع القسولين ولو ضمن المالك رجوع على المودع علم
انها للقسير أو لا الا ان قال المودع استلى ولم أو مبريدك فيمنعك لا يرجع اه تأمل
(فرع) * ولو قال وضعت ما بين يدي وقت ونسيتها فاضاعت يضمن ولو قال وضعت ما بين يدي
في دارى والمسئلة بها ان لا يحفظ في عرصة الدار كسرقة المتقدمين يضمن ولو كان مما
تعد عرصة ما ضمن له لا يضمن برزانية وخلاصة وقسولين وذخيرة وخانية وظاهره انه يجب
حفظ كل شئ في حرز مثله تأمل اسكن تقدم في السرقة أن ظاهر المذهب كل ما كان حرزا
لنوع فهو حرز لكل الأنواع فيقطع بسرقة أو لؤة من اصطلح تأمل وقد يفرق بين الحرز
في السرقة والحرز في الوديعة وذلك أن المعتبر في قطع السارق تلك الحرز وذلك لا يفتاوت
باعتبار الحرزات والمعتبر في ضمان المودع التمسير في الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره
الخصينة وخرج وكانت زوجته غير آمنة يضمن ولو أحدهم سرقة يضمن لأن الدار حرز
وانما ضمن التمسير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والاب مفتوح ولم يكن في الدار
أحد أو في الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب يضمن مع أنه لا يقطع سارقها
ونظائر هذا كثيرة فإذا اعتبرنا هذا الحرز المعتبر في السرقة لم أن لا يضمن في هذه المسائل
ونحوها فيلزم مخالفة ما أطبقوا عليه في هذا الباب فظهر بيقين صحة ما قلنا من الفرق والله
أعلم وبه يظهر جواب حادثة وهي أن مودعا وضع بقبة شمال عالمة الثمن في اصطبل الخيل
فسرقت والحواب أنه يضمن وان قطع سارقها والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع
الغاصب) والفرق بينهما على قول أبي حنيفة أن مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك

(ولو قال لا تدفع إلى عيالك أو اسقط
في هذا البيت فدفعه إلى ما لا بد
منه أو سقطها في بيت آخر من الدار
فان كانت بيوت الدار مستوية
في الحفظ) أو حرز (لا يضمن ولا
ضمن) لأن التمسير بنفسه (ولا
يضمن مودع المودع) فيضمن
الا قول فقط ان هلكت بعلمه فارتقه
وان قبله الا ضمان ولو قال المالك
هلكت هذه الثياب وقال بل ردها
وهلكت عندي لم يصدق وفي
الغصب منه يصدق لأنه أمين
سراجة وفي المجتبى القصار اذا غلط
فدفع ثوبا بجريل الغبيرة فقطعه
فكلاها ضامن وعن محمد أصاب
الوديعة شئ فأمر المودع رجلا
لباطلها فمطبت من ذلك فارجعها
تضمن من شاء لكن ان ضمن المالك
رجع على الاقول ان لم يعلم انها غيره
والالم يرجع اه (بخلاف مودع
الغاصب) فيضمن أيا شاء

وانذاضت من المودع رجس على الغاصب وان علم على الظاهر درر خلافا لما نقله القهستاني والباقي والبرجستاني وغيرهم
فتنبه (معها ألف ادعى رجلان كل منهما أنه له أو دعه اياه) (٧٦٥) فكل عن الخلف له ما فهو وله ما وعليه ألف

ابتداء وبقاء (قوله درر) وجرم به في الجرم (قوله فكل عن الخلف) صور هذا المسئلة
سنة أقرلها ما نكل لها ما حلف لهما أقر لا حدهما ونكل لا آخر أو حلف نكل لا حدهما
وحلف لا آخر سائحا (قوله ولو حلف الخ) أشار إلى أن المودع يحلف إذا أنكر الابداع
كما إذا ادعى الرد أو الهلاك أو ما لنفي التهمة أو لا ينكاره الضمان وإلى أنه لو حلف لأشئ
عليه لهما وإلى أن للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء والأولى القرعة وإلى أنه لو نكل لا قول
يحلف للثاني ولا يقضي بالنكول بخلاف ما إذا أقر لا حدهما لما لا ان الإقرار حجة بنفسه
وتماه في الجرم (قوله ونكل لا آخر) في التحليف للثاني يقول بالله ما هذه العين له ولا قيمتها
لأنه لما أقر بها لا قول ثبت له الحق فيها فلا يقبل إقراره فيها لما لا في قولنا قصر على القول
ليكن صادقا بجرم له على رجل دين فأرسل الدائن إلى مدينه رجلا له قبضة فقال المدينون
دفعته إلى الرسول وقال دفعته إلى الدائن وأنكر الدائن فالحق قول الرسول مع يمينه
والذي في نور العين فالحق قول المرسل بيمينه تأمل قال الدائن أبعث الدين مع فلان فضاع من
يد الرسول ضاع من المدينون بزازية (قوله وضاعت) يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه
شيخنا (قوله على الأصح) مقتضاه أن الاجير المستأجر لا يضمن لكن أفتى الحبير الرمي
بالضمان وعزاه في حاشية الفصولين إلى البرازية معللا بأنه تضميم في زماننا تأمل (قوله
بخلاف الخ) هذا المحقق لما في جامع الفصولين ونور العين وغيرهما من أنه لا يضمن وهكذا
رأيت في نسخة في نسخة المتخ لكن لفظة لا ملحقة بين الأسطر وكانتم اساقطة من النسخ فقلها
الشارح هكذا فتنبه * (فروع) * في الهامش وفي التوازل من مجال التميم على ظالم وخاف
أن لم يهد إليه هدية أن يأخذها كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا به في القول
انقروى وفي فتاوى النسفي أنفق الوصي على باب القاضي يضمن ما أعطى على وجه الرشوة
لا على وجه الاجارة إذا لم يزده على أجر المثل انقروى اه (قوله فانه يضمن) فانه يضمن قال
وضعتا في داري فنسبت المكان لا يضمن ولو قال وضعتا في مكان حصين فنسبت الموضع
ضمن لأنه جهل الامانة كالومات مجهلاصع وقبل لا يضمن كقوله ذهبت ولا أدري كيف
ذهبت ولو قال دفنت في داري أو في موضع آخر ضمن ولو لم يبين مكان الدفن ولكنه قال
سرفت من مكان دفنت فيه لم يضمن ولو دفنتها في الارض بيرا لوجهه مال علامة والافلا
وفي المقازة ضمن مطلقا ولو دفنتها في الكرم بيرا لوجهه مال كان له باب مغلق ولو وضعها بلا
دفن برى لو موضع لا يدخل فيه أحد بلا إذن توجهت الصوص نحووه في مقازة دفنتها
حذرا فلما رجع لم يظفر بحل دفنته لو أمكنه أن يحل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو أمكنه
العود قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد مالها لا لو دفنتها بادي زربها فظاهر وضعها في
زمان الفتنة في بيت خراب ضمن لو وضعها على الارض لا لو دفنتها نور العين (قوله ماله كله)

آخر بينهما) ولو حلف لاحدهما
ونكل لا آخر فالألفان نكل
له (دفع إلى رجل ألفا وقال ادفعها
اليوم إلى فلان فلم يدفعها حتى
ضاعت لم يضمن) إذا يلزمه ذلك
(كأنه قال له اجل إلى الوديعه
فقال أفعلم ولم يفعل حتى مضى
اليوم) وهلك لم يضمن لأن
الواجب عليه التخليص عمادية
(قال) رب الوديعه (المودع ادفع
الوديعه إلى فلان فقال دفعته
وكذبه) في الدفع (فلان وضاعت)
الوديعه (صدق المودع مع يمينه)
لأنه أمين سر اجبة (قال) المودع
ابتداء (لا أدري كيف ذهبت
لا يضمن على الأصح كأنه قال ذهبت
ولا أدري كيف ذهبت) فان
القول قوله بخلاف قوله لا أدري
أضاعت أم لم تضاع أو لا أدري
وضعتا أو دفنتها في داري أو
موضع آخر فانه يضمن ولو لم يبين
مكان الدفن لكنه قال سرفت من
المكان المسد فون فيه لا يضمن
وتماه في العمادية * (فروع) *
هتد المودع أو الوصي على دفع
بعض المال ان خاف تلف نفسه
أو عضوه فدفع لم يضمن وان خاف
الطمس أو القيد ضمن وان خشي
أخذ ماله كله فهو وعذر كالمكان

الجار هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عمادية خفيف على الوديعه الفاسد ارفع الامر للعاكم لا يضمنه ولو لم يرفع يمينه فلا ضمان
قوله فظاهر هكذا في النسخة المجموع منها واهل صوابه فضاعت تأمل اه مبهمة

ولو أنفق عليه بلا امر قاض فهو متبرع * قرأ من مصحف الوديعه أو الرهن فهلك حاله القراءه لاضمان لأن له ولاية هذا التصرف
صير قية قال وكذا لو وضع السراج على (٧٦٦) المنارة وفيها أودع صكا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وأنكر الوارث

الاداء حبس المودع الصك أبدا
وفي الاشياء لا يبرأ مدين الميت
بذفع الدين الى الوارث وعلى
الميت دين * ليس للسيد أخذ
وديعه العبد * العامل لغیره
امانة لأبجر له الا الوصى والناظر
إذا علم سلاقتك فاعلم منه أن لا أجز
لناظر في المسقف اذا أحيل عليه
المستحقون في حفظ وفي الوهبانية
ودافع ألف مقراضا ومقارضا
ورجى القراض الشرط جاز ويحذر
وان يتعدى ذوا المال قرضا وخصمه
قراضا فرب المال قد قيل أجز
وفي العكس بعد الرجوع فالقول قوله
كذلك في الابضاع ما يتغير
وان قال قد ضاعت من البيت وحدها
يصح ويستخلف ففقدية تصور
وتارك في قوم لا امر حقيقة
فراحو وراحت يضمن المتأخر
وتارك نشر الصوف صيفا فعت لم
يضمن وقرض القارب بالعكس يؤثر
إذا لم يستد الثقب من بعده
ولم يعلم المالك ما هي تنقر
قلت بقي لو سئله مرة ففتحه النار
وأفسده لم يذكر وينبغي تفصيله
كما مر فتدبر
٣ قوله مضبوط بالقلم الخ فيه
توقف فليتأمل اه
٤ قوله وفيه ودائع هكذا في
الاصل ولعله وعنده ودائع أو وفي حانوته مثلا وليحذر اه محققه

أما لو خاف أخذ ماله ويوفي قدر الكفاية يضمن فصولين (قوله ولو أنفق الخ) ولو لم ينفق
عليه المودع بالفتح حتى هلك يضمن ~~لكن~~ نفقة ما على المودع بالكسر من نفعه على حاوي
الزاهد (قوله على المنارة) فيما لو كانت المنارة وديعة (قوله أبدا) أي ما لا يقتر الوارث
بالاداء (قوله الى الوارث) ظاهر سواء كان الدين مستغرقا لمادفعه أو لا وسواء كان
الدين مستغرقا أو لا والظاهر أن يقيدهم البراءة بما اذا كان الدين مستغرقا لمادفعه
والوارث غير مؤتمن كما قبله في المودع اذا دفع الوديعه للوارث جوى (قوله وديعة
العبد) ناجرا كان أو محجورا عليه دين أو لا وهذا ان لم يعلم أن الوديعه كسب العبد فلو علم
فله أخذها وكذا لو علم أنها للمولى نازخانية (قوله قلت) القول لصاحب الاشياء قاله في
الهامش (قوله متبرضا) أي نصفه (قوله ومقارضا) أي مضاربا بنصفه كذا في الهامش
(قوله ورج) ٣ مضبوط بالقلم بنسخ الرأ (قوله قراضا) أي مضاربة كذا في الهامش
(قوله فالقول قوله) أي قول رب المال قال في الهامش وإذا أقاما البيينة فالبيينة بينة
العامل وان هلك المال في يده المضارب بعد ما اختلصا فالعامل ضامن بجميع ما في يده لم
المال عمل أو لم يعلم شرح وهبانية لابن الشحنة (قوله يضمن المتأخر) منه وهو أنه اذا
قام واجله ضمنوا وبه صرح قاضيان ويظهر لي أن كل ما لا يتقسم كذلك سائحا في قال
في الهامش ولو ترك واحد لقوم وديعة وقام الكل دفعة وتركوا ولم يأخذوها واحد
منهم ضمنها الكل ابن الشحنة (قوله فعت) بالثالثة (قوله ولم يعلم الخ) الواو هي أو وبضم
يا يعلم كذا في الهامش (قوله وينبغي) البحث لا طرسوسي حيث قال وينبغي أن يكون
فيها التفصيل لأن الامر دائرين الاعلام للمودع أو المستبد منه وهو موجودا ونفاه
ابن الشحنة وأقره الشرنبلالي * (فروع) * ربطها في طرف كذا أو عمامة أو شدة في
منديل ووضعها في كذا وألقاها في جيبه ولم تقع فيه وهو يظن أنها وقعت فيه لا يضمن
* خرج وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن في مكان يسمع حس
الداخل * جعلها في الكرم فالقول حانط بحيث لا يرى المارة ما في الكرم لا يضمن اذا غلق
الباب والاضمن * سوقى قام الى الصلاة ٤ وفيه ودائع لم يضمن اذا جبرانه يحفظونه وليس
بإيداع المودع لكنه مودع لم يضيع وذكر الشارح ما يدل على الضمان فليتأمل عند
الفتوى جامع الفصولين وفي البرازية والحاصل أن العبرة للعرف اه * غاب رب الوديعه
ولا يدرى أهو حي أم ميت يسكنها حتى يعلم موته ولا يضمن له بخلاف الاقطعة وان
أنفق عليه بلا امر القاضى فهو متطوع ويسأله القاضى البيينة على كونها وديعة عنده
وعلى كون المسالك غائبا فان برهن فلو عاين جوى ونفق عليه من غلته امر به أو لا امر به
بالانفاق يوما أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المسالك لأكثر بل بأمره بالبيع وامسك
الثلث وان أمره بالبيع ابتداء فلما سبها الرجوع عليه به اذا حضر اسكن في الدابة يرجع

بقدر

(كتاب العارية) * أخرها عن الوديعه لأن فيها تمليكاً وان اشتركا في (٧٦٧) الامانة وحاسنها النية عن الله تعالى في اجابة

المضطر لانها لا تكون الا لاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بنمائية عشر (هي) لغة مشددة وتخفف اعارة

الشيء فاموس وشرعا (عليك

المنافع مجازاً) افاد بالتمسك لزوم الايجاب والقبول وتوفع لا وحكمهها كونه امانة وشرطها قابلية المستعار للاقتناع وخلافها

عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصريح في العمادية يجوز ان اعارة المشاع وايداعه ويبيعه يعني لان جهالة العين

قوله وقوله على ما في المغرب الخ لم يظهر لي مرجع الضمير على أن العبارة ككلماتها لا تخلو عن نظائر فالأوضح عبارة المصباح ونحوه

بعد أن قال وتعاوروا الشيء واعتبروه تدلوله والعارية من ذلك والاصل فعلية بفتح العين قال

الازهرى نسبة الى العبارة وهي اسم من الاعارة يقال أعزته الشيء اعارة وعارة مثل أطعمته اطاعة وطاعة واجبته اجابة وجابة وقال

اللبث عمت عارية لانها اعارة على طائفتها وقال الجوهري مثله وبعضهم يقول ما خوذت من عار الفرس اذا ذهب من صاحبه

نحروجهما من يد صاحبهما وهما غلط لان العارية من الواو لان العرب يقولون هم يتعاورون العواري ويتعورونهم بالواو اذا عار بعضهم بعضا والعار وعار الفرس

من اليباء فالصحيح ما قال الازهرى

وقد تخفف العارية في الشعر والجمع العواري بالتخفيف وبالشد على الاصل انتهت عبارة

بقدر القيمة لا بالزيادة وفي العبد بالزيادة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من ألباسها شيء كثير أو كانت أرضاً فاعثرت وخاف فساد فباعه بالأمر القاضي فلو في المصر أو في موضع يتوصل الى القاضي قبل أن يفسد ذلك ضمن تاتر خاتمة من العاشر في المتفرقات * (تمة) * في ضمان المودع بالكسر في قاضيخان مودع جعل في ثياب الوديعه ثوباً لنفسه فدفعها الى ربهما ونسي ثوبه فيها فضااع عنده ضمنه لانه أخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه لا يكون عذراً قال في نور العين ينبغي أن تقيد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والا فلا سبب للضمان أصلاً فالظاهر أن قوله والجهل فيه لا يكون عذراً ليس على إطلاقه والله أعلم أمه ملخصاً

(كتاب العارية)

(قوله مشددة) كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعب صحاح وردة في النهاية بأنه صلى الله عليه وسلم بانشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها ما بانشرها وقوله على ما في المغرب من انها اسم من الاعارة وأخذها من العار العيب خطأ اه وفي المبسوط من التعاور وهو التناوب كما في البحر وتخفف قال الجوهري منسوبة الى العار وردة الراغب بأن العاريات والعارية واوى وفي المبسوط أن من العربية تملك الثمار بالعوض وردة المطرزي لانه يقال استعاره منه فأعاره واستعاره الشيء على حذف من والصواب أن المنسوب اليه العارة اسم من الاعارة ويجوز أن تكون من التعاور والتناوب فهستاني ملخصاً (قوله عليك) فيه رد على الكرخي القائل بأنم الاباحة ليست بملك ويشهد له انفعادها بلفظ التملك وجواز أن يعبر بها لا يختلف بالمستعمل والمباح له لا يبيع غيره وانفعادها باللفظ الاباحة لانه استعمل للتملك بحر (قوله ولو فعلاً) أى كالتة اطفى كافي القهستاني وهذه امبالغة على القبول وأما الايجاب فلا يصح به وعابه يتفرع ما سمياني قرياً من قول المولى خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن الهندية وركنها الايجاب من المعبر وأما القبول من المستعمل فيس بشرط عند أصحابنا الثلاثة اه أى القبول صريحاً بشرط بخلاف الايجاب ولهذا قال في التاترخانية ان الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والالزم أن لا يكون أخذها قبولا (قوله بجواز اعارة المشاع) اعارة الجزء الشائع تصح كيفما كان في التي تحتل القسمة أو لا تحتلها من شريك أو اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث قسمة (قوله ويبيعه) وكذا اقراضه كما مر وكذا ايجاره من الشريك الاجنبي وكذا وقفه عند أبي يوسف خلافاً لما في محتمل القسمة والاختار وتسميه في أوائل هبة البحر فراجع (قوله لان جهالة الخ) أفاد أن الجهالة لا تنفسد بها قال في البحر والمراد بالجهالة جهالة المنافع المملوكة لاجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر حماراً قال ذلك الرجل لى حماران في الاصطبل فخذ أحدهما واذب فأخذ أحدهما واذب به بضم اذا هلك ولو قال خذ

وقد تخفف العارية في الشعر والجمع العواري بالتخفيف وبالشد على الاصل انتهت عبارة

لأنه في الجهالة لعدم لزومها

وقالوا علف الدابة على المستعير وكذا نفقة العبد أما كسوته فعلى الماعر وهذا إذا طلب الاستعارة فلو قال المولى هذه واستخدمه من غير أن يستعيره فنفته على المولى أيضا لأنه ودبعة (وتصح باعرتك) لأنه صريح (وأطعمتك أرضي) أي غلما لأنه صريح مجازا من إطلاق اسم المحل على الحال (ومحتمك) بمعنى أعطيتك (توحي) أو جاريق هذه وجعلتك على دابتي هذه إذا لم يرد به) بمحتمك وجعلتك (الهيئة) لأنه صريح فيفيد العارية بالانيسة والهيئة بها أي مجازا (وأخذتكم عيدي) وأجرتك داري شهر المجاز (وداري) مبتدأ (لك) خبر (سكني) تمييز أي بطريق السكني (و) داري لك (عمري) منه قول مطاق أي أعزتم الله عمري (سكني) تمييز بمعنى جعلت سكناها لك مدة عرك (و) أهدم لزومها (يرجع الماعر حتى شاء) ولو وقته أوفيه ضرر فقبطل وتقي العين بأجر المثل كن استعاراة لترضع ولده وصار لا يأخذ إلا نديم أهله أجز المثل إلى النظام وعظامه في الاشياء وفيه سلع بالقيمة تلزم العارية فيها إذا استعار وجدار غيره لوضع جندوعه فوضعها ثم باع الماعر الجدار ليس للمشتري رفعها وقبل ثم إذا شرطه وقت البيع قالت وبالقيمة لجرم في الخللاصة والبرازية وقصيرهما واعتمده

أحدهما أي ما شئت لا يضمن (قوله للجهالة) وفي بعض النسخ للمنازعة (قوله لأنه ودبعة) أي أباح له بها الاتقاع (قوله لأنه صريح) أي حقيقة قال قاضي زاده الصريح عند علماء الأصول ما انكشف المراد منه في نفسه فيتناول الحقيقة غير المجورة والمجاز المتعارف اه فالأول أعزتك والثاني أطعمتك أرضي ط (قوله لأنه صريح) هذا ظاهر في محتمك أما جعلتك فقال الزاي أنه مستعمل فيه ما يقال جل فلان فلان على دابته براديه الهيئة تارة والعارية أخرى فإذا نوى أحدهما صحت نيته وإن لم تكن له نية جل على الأدنى كي لا يلزمه الأعلى بالشك اه وهذا يدل على أنه من المشترك بينهما لكن انما أريد به العارية عند التبرع عن النية لئلا يلزمه الأعلى بالشك ط وانظر ما كتبناه على البحر عن الكفاية فقه الكفاية (قوله بها) أي بالنية (قوله شهرا) فلو لم يقل شهرا لا يكون إعاره بحر عن الخاتمة أي بل إجارة فاسدة وقد قيل بخلافه تارة خاتمة وينبغي هذا لأنه إذا لم يصرح بالمدة ولا بالعوض فأولى أن يكون إعاره من جعله إعاره مع التصريح بالمدة دون العوض شيخنا ونقل الرسل في حاشية البحر عن إجارة البرازية لأنه عقد الإجارة بالاجارة حتى لو قال آجرتك منافعها سنة بالعوض تكون إجارة فاسدة لا عارية اه قال فتأمله مع هذا (قوله مجازا) أي بالعوض (قوله مدة عرك) هذا وجه آخر ذكره الفهستاني وهو كون عمري ظرفا (قوله ولو وقته) ولكن يكره قبل عام الوقت لأن فيه خلف الوعد ابن كمال أقول من هنا تعلم أن خلف الوعد مكره لإسرام وفي الذخيرة يكره تنزيهه لأنه خلف الوعد ويستحب الوفاء بالعهد سائحي (قوله قبطل) أي بالرجوع (قوله فله أجر المثل) أي للمعير الأول فعليه أي على المستعير (قوله للقيمة) لم أجده في القيمة في هذا المحل (قوله وقت البيع) أي إذا شرط البائع وقت البيع بقاء الجذوع والوارث في هذا بمنزلة المشتري الآن للوارث أن يأمره برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم أن من أذن لاحد ورثته ببناء محل في داره ثم مات فلما في الورثة طالبته برفعها إن لم تقع التسمية أو لم يخرج في قسمه وفي جامع النصولين استعار دارا فبني فيها بالأمر المالك أو قال له ابن النفيسك ثم باع الدار بحدوقها يؤمر الباني بهدم بنائه وإذا فرط في الرد بعد الطلب مع التمكن منه ضمن سائحي قال في الهامش وسيا في مسئلة من بنى في دار زوجته في شتى الوصايا وفيه زيادة مسئلة السر داب عن الجذوع فقال رجل وضع جذوعه على حائط جاره بأذن الجار أو سره سر دابا في داره بأذن الجار ثم باع الجار داره وأراد المشتري أن يرفع جذوعه وسر دابه كان للمشتري ذلك إذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسر داب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك وعظامه في الخاتمة في فصل ما يفتقر ربه الجار اه (قوله وبالقبيل الخ) وأفتى به في الخبرية كذا في الهامش (قوله في الخللاصة) وكذا في الخاتمة كما قدمنا عباره قبيل دعوى النسب (قوله ولا تضمن) هذا إذا لم يبين أنها مستحقة للغير فإن ظهر استحقاؤها ضمنها

ولار جوع

المصنف فكانت إرضاء فيحفظ (ولا تضمن)

ولارجوع له على المعبر لانه متبرع والمستهق أن يضمن المعبر واذا ضمنه لارجوع له على
المستهق غير بخلاف المودع اذا ضمنه المستحق حيث يرجع على المودع لانه عامل له بجر
(قوله بالهلاك) هذا اذا كانت مطلقة فلو قيد كأن يعبره يوما فلو لم يرد هب عدم ضمه
ضمن اذا هلك كما في شرح المجمع وهو المختار كما في العمادية اه قال في الشرح بالامانة
سواء استعملها بعد الوقت أو لا وذكرا صاحب المحيط وشيخ الاسلام انما يضمن اذا انتفع
بعدمضى الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا أبو السعود (قوله للجوهرة) حيث جزم فيها
بصيرورتها مضمونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية مع أن فيها روايتين كما يؤخذ من عبارة
الزبيلى (س) (قوله على المختار) فانها تعار أشباهه قال محشيها اذا كان مما لا يختلف
بالامانة كعمال السكنى والحمل والزراعة وان شرط أن ينتفع هو بنفسه لان التقيد
بما لا يختلف غير مفيد كما في شروح المجمع س وفي البحر وله معنى المستعبر أن يودع على
المدنى به وهو المختار وصحح بعضهم عدمه وفي شرح عالمه مالوا أو سلمها على يد أجنبي فهلك
ضمن على الثانى لا الاول وسأقرب يا اه (قوله وأما المستأجر) في ودعة البحر عن
الخلاصة والودعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ويودع
ولم يذكر حكم الرهن وينبغي الخ وفي قول الخلاصة وينبغي الخ كلام كتبناه في هامش
البحر (قوله ويودع) لكن الاجير المشترك يضمن بايداع ما تحت يده لقول النصواين
ولو أودع الدال ضمن سائحاني (قوله لا يملكه) بتشديد اللام وابتداء البيت الثانى
من فون دون (قوله ومؤجر) بفتح الجيم (قوله فيهما) أى الاعارة والاجارة وهذا القيد
بالبسة وركوبه والافتقار ويأتى انه يعبر ما يختلف لولم يقيد بل باليس وراكب سائحاني
الوكيل لا يوكل والمستعبر ليس أو ركوب ليس له أن يعبر لمن يختلف استعماله والمستأجر
ليس له أن يؤجر لغيره مركوبا كان أو ملبوسا لا باذن (قوله ومستهودع) بفتح الدال
(قوله ضمنه المعبر) بتشديد الميم ضمنه معن بالفاعل والمعبر فاعل والضمير في ضمنه راجع
للمستهير (قوله على أحد) عبارة مسكين على المستأجر وهكذا أقول القهس تانى وقال
فلا فائدة في التكرار العادة قال أبو السعود وتعبه شيخنا بأن سلب الفائدة ممنوع لجواز
كون قيمة الرهن عشرين وثمانين رهنا بعشرة فلا يرجع بالرائد على المرتين (قوله
المستأجر) منقول ضمن هكذا مضمون بالقل (قوله عن المرتين) قال في الشرح بالامانة
وسكت عمالو ضمن المرتين فينظر حكمه حال شيخنا حكم المرتين في هذه الصورة حكم
الغاصب كما ذكره نوح أفندي لانه قبض مال الغير الاذنه ورضاه فيكون للمعبر تضمينه
وباداء الضمان يكون الرهن هالك على ملك مرتته ولا رجوع له على الراهن المستعبر
بما ضمن للماعت من كونه غاصبا ويرجع يديه اه وتقييده بقوله ولا رجوع له على
الراهن المستعبر للاستعارة عمالو كان الراهن مرتنه فانها يرجع على الاقل أبو السعود
وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح الوهبانية الخ فليس بيا نالما سكت عنه المصنف

بالهلاك لمن غير اهتد) بشرط الضمان
باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا

لجوهرة (ولا تؤجر ولا ترهن)

لان الشئ لا يتضمن ما فوقه

(كالودعة) فانها لا تؤجر ولا ترهن

بل ولا تودع ولا تعار بخلاف

العارية على المختار وأما المستأجر

فؤاجر ويودع ويعار ولا يرهن

وأما الرهن فكالودعة وفي

الوهبانية نظم نسع مسائل لاءلك

فيها تملك كالغير بدون اذن سواء

قبض أو لا فقال

ومالك أمر لا يملكه بدو

ن أمر وكيل مستعبر ومؤجر

ركوبا وبسائر ما ومضارب

ومرتين أيضا وقاض يؤمر

ومستودع مستبضع ومزارع

اذا لم يكن من عبده البذر يند

قلت والعاشرة

ومالك مساقى أن يساقى غيره

وان أذن المولى له ليس ينكر

(فان أجز) المستعبر (أو رهن

فهلك ضمنه المعبر) للتعدي

(ولا رجوع له) للمستعبر (على

أحد) لانه بالضممان ظهر أنه أجز

مالك نفسه ويتصدق بالاجرة

خلافا للثانى (أو) ضمن (المستأجر)

سكت عن المرتين

كيوهمه كلامه بل بيان لقاعدة أخرى تأمل (قوله وفي شرح الخ) ظاهره انه بيان
 لما سكنت عنه المصنف مع انه ليس من قبيله لان الكلام في المستعير اذا أبرأ برهن (قوله
 أن برهن) أي بدون اذن الراهن شرح وهبانية كذا في الهامش (قوله ويرجع الثاني)
 أي ان ضمن وان ضمن الاول لا يرجع على أحد ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله
 ان لم يعين) أي بأن نص على الاطلاق كما سئذ كره قريبا كما لو اسـ تعاردا لركوب أو ثوبا
 للبس له أن يعبره ما ويكون ذلك تعينا لا ركب واللبس فان ركب هو بعد ذلك قال
 الامام علي البردوي يكون ههنا ما قال السرخسي وخواهر زاده لا يضمن كذا
 في فتاوى قاضيهان وصحح الاول في الكافي بحجوسه أي (قوله وان اختلف) أي ان عين
 منتهى واختلاف استعماله لا يعبر للفاوت قالوا الر كوب واللبس مما اختلف استعماله
 والجل على الدابة والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله أبو الطيب مدني (قوله
 المؤجر) بالفتح أي اذا أبرأ برهن من ينفذ به فله مستأجر أن يعبره سواء اختلف
 استعماله أولا وان عين يعبره لا يختلف استعماله لا ما اختلف من (قوله او استأجرها)
 فله الجمل في أي وقت وأي نوع شاء باقاني كذا في الهامش (قوله مطلقا) أقول الظاهر
 أنه أراد بالاطلاق عدم التقيد بغيره لانه سئذ كره الاطلاق في الوقت والنوع
 والالزم التكرار تأمل (قوله بلا تقييد) قال في التبيين ينبغي أن يجعل هذا الاطلاق
 الذي ذكره هنا فيما يختلف باختلاف استعماله كالبس والركوب والزراعة على
 ما اذا قال على أن أركب عليها من أشياء كما جعل الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا اه
 وأقره في الشرح بلانية فساء وهمه قول المؤلف بلا تقييد بالظن لما يختلف لا يتم ط قلت
 فعلى هذا يحمل قول المصنف سابقا ان لم يعين بالنسبة للختلاف على ما اذا نص على
 الاطلاق لا على ما يشمل السكوت لكن في الهداية لو استعار دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل
 ويعبره للحمول ويركب غيره الخ فراجعها (قوله يحمل ماشاء) أي من أي نوع كان
 لا الجمل فوق طاقتها كما لو كانت طريقا لا يسلكه الناس في حاجة الى ذلك المصنف كان ضمن
 اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف وليس من المتعارف الجمل فوق طاقتها والتنظير
 في ذلك والتعليل في جامع الفصولين وسبأني في الاجارة مثله في المتن كذا في الهامش
 (قوله ويركب) بفتح أوله وضمه سأنحائي (قوله أولا) بفتح الهـ مرة وتشديد الواو
 (قوله بغيره) أي فيما يختلف بالمستعمل كما يفيد السياق والحق سأنحائي وقد ناعن
 الزيلعي انه ينبغي تقييد عدم الضمان فيما يختلف بما اذا اطلق الانتفاع فافهم (قوله
 انتفع) فلو لم يسم موضعا ليس له اخراجه من النصوص (قول: أو بهما) فتعبد من حيث
 الوقت كنهما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف استعماله
 وفيما لا يختلف لا تعبد عدم الفائدة كما مر ولينذكر ان تقييد بالمكان لكن أشار اليه
 الشارح في الاخر فذكره المصنف قبل قوله ولا تؤجر فقال استعار دابة ليركبها في حاجة

الى

وفي شرح الوهبانية الخامسة
 لا يملك المؤجر أن يبرهن فيضمن
 وللهالك الخيار ويرجع الثاني
 على الاول (ويرجع) المستأجر
 (على المستعير اذا لم يعلم بأنه
 عارية في يده) دفع الضرر الغرر
 (وله أن يعبره ما اختلف استعماله
 أولا ان لم يعين) المعبر (منتهى
 و) يعين (ما لا يختلف ان عين)
 وان اختلف لالا تفاوت وعزاه
 في زواهر الجواهر للاختيار
 (ومثله) أي كالمعار (المؤجر)
 وهذا عند عدم النهي فلو قال
 لا تدفع لغيرك فدفع فلهك ضمن
 مطلقا خلاصة (فن استعار
 دابة أو استأجرها مطلقا) بلا تقييد
 (يحمل) ماشاء (ويعبره) للحمول
 (ويركب) على الاطلاق
 (وإيا فعل أولا) تعين مرادا
 (ضمن بغيره) ان عطبت حتى
 لو ألبس أو أركب غيره لم يركب
 بنفسه بعده هو الصحيح كافي (وان
 أطلق) المعبر أو المؤجر (الانتفاع
 في الوقت والنوع انتفع ماشاء
 أي وقت شاء) المامر (وان قيده)
 بوقت أو نوع أو بهما (ضمن
 بالاطلاق الى شريطة) لا الى مثل
 أو خبر (وكذا تقييد الاجارة
 بنوع أو قدر) مثل العارية عارية
 الخمسين والمصنف والموزون
 والمعدود والمقارب) عند الاطلاق

الى ناحية سماها ذافا خرجها الى النهر ليسقيها في غير تلك الناحية ضمن اذا هلكت وكذا
 اذا استعار ثورا لمكرب أرضه فكرب أرضا أخرى بضمن وكذا اذا قرنه بثورا على منه
 لم تجز العادة وفي البسائط اختلاف في الايام أو المكان أو ما يحمل فالقول للمعير بينهما
 سائحا في استعارها شهر أو فهو على المصرو وكذا في اعارة خادم واجارته وموصى له بخدمته
 فصوابه (قوله قرض) أي اقراض لان العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي القليل وتمايه
 في العزيمة (قوله حتى الخ) تنفي عن بيع على مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله ايهير) بتشديد
 الياء الثانية الاصل عاير والجوهرى تنهى أن يقال غير يعقوبية (قوله أوزين) بتشديد
 الياء الثانية (قوله كان عارية) لانه عن الانتفاع وانما تكون قرضا عند الاطلاق
 كما تقدم (قوله فقرض) فعليه مثلها أو قيمتها من (قوله وتصح عارية السهم) أي لا يغزو
 دار الحرب لانه يمكن الانتفاع به في الحال وانه يحتمل عوده اليه برمي الكفرة بعد ذلك من
 عن الصيرفية ونقل عنها قبل هذا انه استعار سهمها اليه وزاد الحرب لا يصح وان استعار
 لبري الهدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع بهين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية
 كذلك تكون قرضا لعارية اهـ (قوله ولا يضمن) عبارة الصيرفية كما في المخ قال هـ
 وتصح عارية السلاح وذكر في السهم انه يضمن كالقرض لان الرمي يجري مجرى الهلاك
 وهذه النسخة التي نقلت منها نسخة مصححة عليها خذوا بعض العلماء وكان في الاصل
 مكتوب بالايضين فحذفتم الفظة لا ويدل عليه تنظيره بقوله كالقرض ولكن كان الظاهر
 على هذا أن يقال في التعديل لان الرمي يجري مجرى الاستهلاك فعليه بالهلاك يقتضى
 عدم الضمان فتأمل وراجع (قوله للعالم) تأمل في هذا التعديل استعار رقعة يرفع بها
 قبضه أو خشبة يدخلها في بناء أو آجرة فهو ضامن لانه قرض الا اذا قال لا ردتها عليك
 فهي عارية تاتر خاتمة (قوله مقالوعين) أو يأخذ المستعير غراسه وبناءه بالانضمام المعير
 هداية وذكر الحاشية أن له أن يضمن المعير قيمتهما قائمين في الحال ويكونان له وان يرفعهما
 الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فحينئذ يكون الخيار للمعير كافي الهداية وفيه رهن الى
 أن لا ضمان في العارية المطلقة وعنه أن عليه القيمة والى أن لا ضمان في الموقوفة بعد انقضاء
 الوقت في قلع المعير البناء والغرس الا أن يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقالوعين لا قائمين
 كما في المحيط هـ تاني كذا في الهامش (قوله ما نقص البناء) هذا مشى عليه في الكنز
 والهداية وذكر في البحر عن المحيط ضمان القيمة قائما الا أن يقلعه المستعير ولا ضرر
 فان ضمن القيمة مقالوعا وعبارة المجمع والزمنا الضمان فقبل ما نقصهما القلع
 وقبل قيمتهما وعليكهما وقيل ان ضرر تخرب المسالك يعني المعير بخير بين ضمان ما نقص
 وضمان القيمة ومثله في درر البحار والمواهب والمثل في وكالهم قدموا الاول وبعضهم
 جزم به وعبر عن غيره بقيل فلذا اختاره المصنف وهي رواية القسري والثاني رواية
 الحاشية كذا في غرر الافكار (قوله قائما) فلو قيمته قائما في الحال اربعة وفي المال

(قرض) ضرورة استهلاكها

(فيضمن) المستعير (بهلاكها)

قبل الانتفاع) لانه قرض حتى

لو استعاره ليعبر بالميزان أو يزين

الكان كان عارية ولو أعار قصعة

ثريد فقرض ولو يئتمها مباسطة

فاباحية وتصح عارية السهم

ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى

الهلاك صيرفية (ولو أعار أرضا

للبناء والغرس صح) للعالم بالمنفعة

(وله أن يرجع متى شاء) لما تقر

انها غير لازمة (ويكلفه قلعهما

الا اذا كان فيه مضرة بالارض

فيتبرك ان بالقيمة مقالوعين)

لثلاث آلف أرضه (وان وقت)

العارية (فرجع قبله) كانه

قلعهما (وضمن) المعير للمستهير

(ما نقص) البناء والغرس (بالقلع)

بأن يقوم قائما

الى المدة المضروبة وتعتبر القيمة يوم (٧٧٢) الاسترداد بجر (واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها

أولا فترك باجر المثل مراعاة
للعقبن فلو قال المعبأ عطيكم البذر
وكافتم ان كان لم ينبت لم يجز لان
بيع الزرع قبل نياته باطل وبعد
نياته فيه كلام أشار الى الجواز
في المفسر في نهاية (ومؤنة الرد على
المستعير فلو كانت مؤنة فأمسكها
بعدها فهاكت ضمنها) لان مؤنة
الرد عليه نية (الا اذا استعارها
ليزرها) فكيف يكون كالأجارة رهن
الخانية (وكذا الموصى له بالخدمة
مؤنة الرد عليه وهذا ما أوجر
والغاصب والمرتهن) مؤنة الرد
عليه لم يحصل المنفعة له ثم هذا
لواخراج باذن رب المال والا فؤنة
رد مستأجر ومستعار على الذي
أخرجه اجارة البرازية بخلاف
شركة ومضاربة وهبة قضى
بالرجوع مجتبي (وان رد المستعير
الدابة مع عبده أو أجزيره مشاهرة)
لامياومة (أودع عبدا ربهما مطاذا)
يقوم عليه أو لا في الاصح (أو أجزيره)
أي مشاهرة كما مر فهاكت قبل
قبضها (برئ) لانه أتى بالتسليم
المعارف (بخلاف نفيس)
بجوهرية (وبخلاف الرد مع
الاجنبي) أي (بان كانت العارية
موقفة ففست مدتها ثم بعثها مع
الاجنبي) لانه لا يملك المالك بعد
المدة (والا فالمستعير يملك الايداع)

عشرة ضمن ستة شرح الماتقي (قوله المضروبة) فيضمن ما نقص عنها (قوله القيمة)
أي ابتداءها (قوله وقتها) بتشديد القاف (قوله فترك الخ) نص في البرهان على
أن الترك باجر استعسان ثم قال عن الميسوط ولم يبين في الكتاب أن الأرض ترك
في يد المستعير الى وقت ادراك الزرع باجر أو بغير باجر قالوا وينبغي أن ترك باجر المثل
كالمواثمة اجارة والزرع بقل بعد اه شر بلاية (قوله أعطيكم البذر) بضم
الههمزة والباء مفعوله (قوله وكافتم) بضم الكاف وتسكين اللام وفتح الباقي (قوله
الجواز) وهو المختار كما في الغنيمة ط (قوله على المستعير) * (فروع) * علف الدابة على
المستعير مطلقة أو موقفة ونفقة العبد كذلك والكسوة على المستعير برزازية وقدمه
الشارح أول الترجمة وآخر النفقة * جاء رجل الى مستعير وقال اني استعرت دابة عندك
من ربهما فلان فأمرني بقبضها فصدقه ودفعها ثم أنكرا المعبرأ هرب بذلك ضمن المستعير
ولا يرجع على القابض اذا صدقه فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط عليه الضمان فانه يرجع
* قال وكل نصرف هو سبب الضمان لو أدى المستعير أنه فعل له باذن المعبر فكذبه ضمن
المستعير ما لم يبرهن فصولين * استعار قد والغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق قليلا ضمن
برازية تأمل (قوله لان) مستدر لبقاء التبريع (قوله الا اذا استعارها الخ) فؤنة الرد
على المعبر والتفرق ما أشار اليه لان هذه اعادة فبها منفعة لصاحبها فانها تصير مضروبة
في يد المرتهن وللمعبر أن يرجع على المستعير بقيمة فكانت بمنزلة الاجارة خالية فقد حصل
التفرق بين العارية للرهن وغسرها من وجهين الاول هذا والثاني ما مر في الباب قبله
عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر أنه لو خالف ثم عاد الى الوفاق برئ عن الضمان أفاده
في البحر (قوله هذا الخ) الاولى ذكره قبل الغاصب لانه راجع الى كون مؤنة الرد على
المؤجر يعني انما تكون عليه اذا أخرجه المستأجر باذنه والافعل المستأجر فيكون
كالمستعير وفي البحر عن الخلاصة الاجير المشترك كالخياط ونحوه مؤنة الرد عليه لاعلى
رب الثوب (قوله لو الاخراج) أي الى بلد آخر مثلا والظاهر أن المراد بالاذن الاذن
صريحه والا فالاذن دلالة موجود تأمل (قوله بخلاف شركة الخ) فان أجرة ردها على
صاحب المال والواهب كما في المنع (قوله مع عبده) أي مع من في عيال المستعير قهستاني
قال في الهامش ردها مع من في عياله برئ جامع النصولين (قوله لامياومة) لانه ليس
في عياله قهستاني (قوله أو مع عبدا الخ) أي مع من في عيال المعبر قهستاني (قوله
يقوم عليها) أي يهاهدا كالسائس (قوله مع الاجنبي) قال في الهامش المستأجر
لو رد الدابة مع اجنبي ضمن جامع النصولين (قوله والا فالمستعير الخ) اشارة الى فائدة
اشتراط التوقيت قال الزيلعي وهذا أي قوله بخلاف الاجنبي يشهد بان قال من المشايخ
ان المستعير ليس له أن يودع وعلى المختار تكون هذه المسئلة مشحولة على ما اذا كانت
العارية موقفة ففست مدتها ثم بعثها مع الاجنبي لانه باعها كها بغيره فبها فكذا

اذا تركها في يد الاجنبي اه وفي البرهان وكذا يعني يبرأ لوردها مع اجنبي على المختار
بناء على ما قاله مشايخ العراق من أن المستعير يملك الايداع وعليه الفتوى لانه لما ملك
الاعارة مع أن فيها ايداعا وتلك المنافع فلا يملك الايداع وليس فيه تملك المنافع أولى
وأولوا قوله وان ردها مع اجنبي ضمن اذا هلكت بأنهم موضوعة فيما اذا كانت العارية
موقوفة وقد انتهت باستيفائها متى سلمها وحينئذ يصير المستعير مودعا والمودع لا يملك الايداع
بالاتفاق اه بشرط بلابية قات ومثله في شروح الهداية وان كان قد تم منه انه يضمن
في الموقوفة وفي جامع الفصولين لو كانت العارية موقوفة فأمسكها بعد ذلك الوقت مع امكان
الرد ضمن وان لم يستعملها بعد ذلك الوقت هو المختار سواء توقفت نوا أو دلالة حتى ان من
استعار قدوم مالكه فمطبا فمكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت اه فعلى هذا فضمنه ليس
بالارسال مع الاجنبي الا أن يحمل على ما اذالم يملكه الرد تأمل ومع هذا يعد هذا
النأويل التقييد أو لا بالعبد والاجير فانه على هذا لا فرق بينهما ما روي عن الاجنبي حينئذ
لا يضمن بالرد قبل المدة مع أي من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا أدل دليل على قول من
قال ليس له أن يودع وصحبه في النهاية كما نقله عنه في التاترخانية (قوله فيما يملك) وهو
ملايخيتا وظاهره أنه لا يملك الايداع فيما يختهاف وليس كذلك وعبارة الزيلعي وهذا
لأن الوديعة أدنى حالا من العارية فاذا كان يملك الاعارة فيما لا يختهاف فأولى أن يملك
الايداع على ما بينا ولا يختهاف بشئ دون شئ لأن الكل لا يختهاف في حق الايداع
وانما يختهاف في حق الاتقاع اه اللهم الا أن يقال ما عبارة عن الوقت أي في وقت يملك
الاعارة وهو قبل مضي المدة اذا كانت موقوفة وهو بعيد كما لا يخفى تأمل (فرع) *
في الهامش اذا اختلف المعير والمستعير في الاتقاع بالعارية فادعى المعير الاتقاع بقول
مخصوص في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق القول قول المعير في التقييد لأن
القول له في أصل الاعارة فكذا في صفتها فإرى الهداية في القول لمن (قوله على هذا)
وهو كون العارية موقوفة وقد مضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي لكن لا يخفى أن الضمان
حينئذ بسبب مضي المدة لا من كونه بعثها مع الاجنبي اذ لا فرق حينئذ بينه وبين غيره
(قوله وبخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف وكان الاولى ذكره هنا لتأمل (قوله
فانه ليس الخ) كذا في الهداية ومسئلة الغير خلافة في الخلاصة قال مشايخنا يجب أن
يبرأ قال في الجامع الصغير للإمام قاضي خان السارق والغاصب لا يبرأ بالرد إلى منزل ربه
أو مرطبه أو أجيره أو عبده ما لم يردّها إلى مالكها (قوله لا زرعها) اللام للتعديل (قوله
فيخصص) أي فلا يقول أعرني (قوله يملك الاعارة) وكذا الصبي المأذون وفي البرازية
استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه ان مأذونا وهو ماله لا ضمان وان الغير الدافع المأذون
يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان مأذونا صاع منه الدفع وكان التالف حاصل لا بتسلطه
وان الدافع مجبور يضمن هو بالدفع والثاني بالاختلاف لانه غاصب الغاصب اه (قوله

فيما يملك الاعارة (من الاجنبي) به
يفتي زيلعي فتعين جل كلامهم على
هذا وبخلاف رد الوديعة ومغصوب
الى دار المالك فانه ليس بتسليم
(واذا استعار أرضا) بيضاء
(للزراعة) يكتب المستعير
انك (أطعمتني أرضك لا زرعها)
فيخصص المستعير البناء ونحوه
(العبد المأذون يملك الاعارة
والمجبور اذا استعار

واستملكه يضمن بعد العتق ولو أعار) عبد محجور عبدا محجورا (منه فاستملكها ضمن) الثاني (الحال ولو استعار ذهباً
فقناله صديقا فسرق) الذهب (منه) أي من الصبي (فإن كان الصبي يضبط) حفظ (مأعياه) من اللباس (لم يضمن) والاضمن لانه
اعارة والمستعير عليه (وضعها) أي العارية (بين يديه فنام فضاعت لم يضمن لو نام جالسا) لانه لا يعتد مضيعا لها
(وضمن لو نام مضطجعا) لتركة الحفظ (٧٧٤) (ليس للاب اعارة مال طفله) لعدم البدل وكذا القاضي والوصي (طالب)

واستملكه الخ) لأن المهر ساطعه على اتلافه وبشرط عليه الضمان فصيح تسلطه وبطل الشرط
في حق المولى درر كذا في الهامش (قوله عبد محجور عبدا محجورا) فعبد محجور رافع
أعار وصفة فاعله كما أن عبدا مفعوله وموصوف محجورا كذا ضبط بالقلم (قوله ضمن
الثاني) لانه أخذه بغير إذن فكان غاصبا (قوله للحال) لأن المحجور يضمن باتلافه حالا
درر كذا في الهامش (قوله لانه) علة لقوله لم يضمن (قوله يملكها) أي الاعارة (قوله
وضعها) أي المستعير (قوله يديه) أي يدي المستعير (قوله مضطجعا) هذا في الحضر قال
في جامع الفصولين المستعير إذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن في حضر لا في سفر
ولو نام فقطع رجل مقود الدابة في يده لم يضمن في حضر وسفر ولو أخذ المقود من يده ضمن
لو نام مضطجعا في الحضر والافلا اه وفي البرازية نام المستعير في المنازة ومقودها في يده
فقطع السارق المقود لا يضمن وإن جذب المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال المصدر هذا
إذا نام مضطجعا وإن جالس لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر أن نوم المضطجع
في السفر ليس بترك للحفظ لأن ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم اه وفيها
استعار منه من السقي واضطجع ونام وجعل المارت تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ إلا أن
السارق من تحت رأس النائم يقطع وإن كان في الصحراء وهذا في غير السفر
وإن في السفر لا يضمن نام فاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو بين يديه
أو بجوار يديه يحافظ اه (قوله انه يضمن) وبه جزم في البرازية قال لانه أخذ بلاذنه
وقال ولو استعار من آخر ثور غدا فقال نعم فناء المستعير غدا فأخذه فهلك لا يضمن لانه
استعاره منه غدا وقال نعم فأنعتدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعدة الاعارة لا غير (قوله
بغير زبنة الخ) وفي اللؤلؤ الخبيثة إذا جهز الاب ابنته ثم بقيت الورثة يطلبون القسمة منها
فإن كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعدما كبرت وسلم اليها وذلك في حتمته فلا سيل
للورثة عليه ويكون للزينة خاصة اه منخ كذا في الهامش (قوله فإن القول له) ظاهره
أن القول له حينئذ في الجميع لافي الزائد على جهز المثل ويجز (قوله وأمثالهما)
كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيّد بأن لا يكون الناظر معروفا
بالحمالة كما ذكرنا من قبل يجب أن لا يفتوا بهذه المسئلة جوى ط (قوله المرتقة)
مثل الامام والمؤذن والبراب لأن له شبهة بالايحة بخلاف الاولاد ونحوهم لانه صلة
محصنة (قوله أخى زاده) أي على صدر الشريعة (قوله مستحبتها) أي الامانات (قوله
الافى الوكيل) أفاد الحضر قبول القول من وكيل البيعة ويؤيده ما في وكالة الاشياء

شخص (من رجل ثورا عارية فقال
أعطيك غدا فلما كان الغد ذهب
الطالب وأخذ بغير إذنه واستعمله
فبات) الدور (لأنه علمه)
خاتمة عن ابراهيم بن يوسف لكن
في المجتبى وغيره انه يضمن (جهز
ابنته بما يجيز به مثلها ثم قال كنت
اعرفها الا متعة ان العرف
مستورا بين الناس) ان الاب يدفع
ذلك) الجهاز (ملك لا اعارة
لا يقبل قوله) انه اعارة لأن الظاهر
يكذب (وإن لم يكن) العرف
(كذلك) أو تارة وتارة (فالتول له)
به يفتى كما لو كان أكثر مما يجيز به
مثلها فإن القول له اتصافا والام
وولى الصغرة (كالاب) فيما ذكر
وفيما يذمه الاجنبى بعد الموت
لا يقبل الا بينة شريفة وبما يسهل
وتقدم في باب المهر وفي الاشياء
(كل أمين ادعى ائصال الامانة
الى مستحقها قبل قوله) يمينه
(كل مودع اذا ادعى الرد والوكيل
والناظر) اذا ادعى الصرف الى
الموقوف عليه بمعنى من الاولاد
والفقراء وأمثالهما وأما اذا
ادعى الصرف الى وظائف المرتقة
فلا يقبل قوله في حق أرباب
الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره

له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسطه في حاشية أخى زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى أبي السعود واستحبته المصنف
وأقره بانه فليحفظ (وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى
إذا

بعدموت الموكل انه قبضه

ودفعه له في حياته لم يقبل قوله

الابنية بخلاف الوكيل يقبض

العين كودبعية قال قبضتها

في حياته وهلكت وانكرت

الورثة او قال دفعها اليه فانه

يصدق لانه ينفي الضمان عن

نفسه بخلاف الوكيل يقبض الدين

لانه يوجب الضمان على الميت

وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق

وكالة الوكيل الجدية قلت وظاهره انه

لا يصدق لاني حق نفسه ولا في حق

الموكل وقد اقي بعضهم انه يصدق

في حق نفسه لاني حق الموكل وحل

عليه كلام الولوالجية فيما قل

عند الفتوى * (فروع) * اوصى

بالعارية ليس للورثة الرجوع *

العارية كالاجارة تنفسخ بموت

أحدهما * مات وعليه دين وعنده

وديعة بغير عينها فالتركة بينهم

بالخصص * استاجر بهيرا الى مكة

فملى الذهب وفي العارية على

الذهب والجبي لان ودها عليه

* استعار دابة للذهب فامسكها

في بيته فهل كت ضمن لانه اعارها

للذهب لا للامسالة استقرض

ثوبا فاعار عليه الا ان لم يضمن

لانه عارية عرفا * استعار ارضا

ليبنى ويسكن واذا خرج فالبناء

للمالك فلامالك ايجرمها مقدار

السكنى والبناء للمستعير لان

الاعارة تملك بلا عوض فكانت

اجارة معني وفستت بجهالة المدة

اذا قال بعدموت الموكل بعينه من فلان بالف درهم وقبضتها او ملكت وكذبت به الورثة
في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان هالكا سائحا
اقوله بعدموت الموكل بخلافه في حياته * (فروع) * شئ لو ذهب الى مكان غير المسمى
ضمن ولو أقصر منه وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن قاضيان لانه
أعارها للذهاب لا للامسالة في البيت يقول الحقير يدعي المسئلة في اشكال وهو أن
المخالفة فيها الى خير لا الى شر فكان الظاهر أن لا يضمن فيها ولعل في المسئلة الثانية
روايتين اذ قد ذكر في يد الواسع أخرج قدوم الكسرا لخطب فوضعه في بيته فنهكف بلا تقصير
قبل ضمن وقيل لا شئ والمكث المعتاد عفو نور العين * اذا مات المغير أو المستعير بطل
الاعارة خاتمة * استعار من آخر شئ أفدعه وله الصغير المحجور عليه الى غيره بطريق
العارية فضايع يضمن الصبي الدافع وكذا المدفوع اليه ناترا خاتمة عن المحبط * رجل
استعار كبا فضايع لخاصة صاحبه وطالبه فلم يخبره بالضايع ووعد به بالرد ثم أخبره بالضايع
قال في بعض المواضع ان لم يكن آيسا من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آيسا ضمن لكن
هذا خلاف ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقض ولو الجدية وفيه استعار ذهابا
فقوله صديقا فسرق ان كان الصبي يضبط حقه ما عليه لا يضمن والا ضمن وفيه ادخل بيته
بأذنه فأخذنا ان ينظر اليه فوقع لا يضمن ولو أخذ به بلا اذنه بخلاف ما لو دخل سوقا يباع
فيه الاناء يضمن اه جاهر رجل الى مستعير وقال اني استعرت دابة عندك من ربه فلان
فأمرني بقبضها فصدقه ودفعها ثم أنكر المغير أمره ضمن المستعير ولا يرجع على القابض
فأول كذبه أو لم يصدقه أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب
للضمان لو ادعى المستعير أنه فعله باذن المغير وكذبه المغير ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين
وفيه استعاره وبعث قومه ليمأتى به فركبه قومه فهلك به ضمن القن ويبيع فيه حالا بخلاف قن
محجور أو تلف وديعة قبلها بلا اذن مولاه اه (قوله في حياته) أي الموكل (قوله مثل
المقبوض) لان الدينون تنقضي بأمثالها (قوله لاني حق نفسه) أي فيضمن (قوله
ولا في حق الموكل) أي في الجباب الضمان عليه بمثل المقبوض (قوله بعضهم) هو من
معاصري صاحب المنع كما ذكره فيما ذكر الرمي في حاشيتها أنه هو الذي لا يجبد عنه وليس
في كلام أعنتنا ما يشهد بغيره تأمل اه قلت ولا شرب لاني رسالة في هذه المسئلة فراجعها
كما أشرنا اليه في كتاب الوكالة وكتبت منها شيئا في هامش البحر النال (قوله بينهم) أي بين
أصحاب الدين ورب الوديعة (قوله لانه عارية) أي فلا يضمن الابانة متى ولم يوجد (قوله
بلا عوض) أي وهنا جعل له عوضا وفي البرازية دفع داره على أن يسكنها ويرتها ولا أجر
فهى عارية لان المرتبة من باب النفقة وهي على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه سائحا
(قوله بجهالة المدة) عبارة الجرح عن المحيط لجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول
فوجب أجر المثل اه فأفاد أن الحكم كذلك لو بين المدة لجهالة الاجرة وهو ظاهر

(قوله لو شرط الخ) أي تكون اجارة فاسدة لانه عليه ولما شرطه على المستعير فقد جعله بدلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة والعبارة في النقص ودلالمعاني (قوله لجهالة البديل) أما لو كان خراج المقاسمة فلا تخرج بعض الخراج يزيد وينقص وأما إذا كان خراجا موطنا فانه وان كان مقدرا الآن الأرض اذ لم تحقله ينقص عنه من مطلقا (قوله منه) أي من ذلك البديل (قوله وأي معيار الخ) أرض ابرها المالك للزراعة ثم أعارها من المستأجر وزرعها المستعير فلا يملك استرجاعها لما فيه من الضرر وتفسخ الاجارة حين الاعارة ابن الشيخ كذا في الهامش (قوله يجوز الرجوع) والجواب أن هذا لا ينحل بملوك الغير والمملوك لا يملك شيئا فيقع لغيره وهو سبيد فيصح الرجوع كذا في الهامش (قوله وهل مودع) المودع لو دفع الوديعة الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤثما ولا فلا اذا دفع لبعضهم فوأنه زينة كذا في الهامش

(كتاب الهبة)

(قوله وجه المناسبة ظاهر) لأن ما قبلها تملك المنفعة بالأعوض وهي تملك العين كذلك (قوله شيئا) زاد ابن الكمال للعمال لاخراج الوصية (قوله بالأعوض) أي بلا شرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر لو قال بالأعوض كافي الكفر لأن معنى مجانا عدم العوض لعدم اشتراطه على أنه اعترضه المجوى كافي أي السعور بيان قوله بالأعوض نص في اشتراط عدم العوض والهبة بشرط العوض نقضه فكيف يجتمعان اه أي فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العوض لانه يلزم خروجها عن التعريف فيثبت كفايته عليه في العزيمة أيضا قلت والتحقيق انه ان جعلت الهبة للهبة متعلقة بمحذوف حال من تملك لزوم ما ذكرنا ما جعل المحذوف خيرا بعد خبر أي هي كائنة بالاشترط عوض على معنى أن العوض فيه غير بشرط بخلاف البيع والاجارة فلا يرد ما ذكره تدبر (قوله بشرط فيه) والامتناع للهبة بشرط العوض ح (قوله وأما تملك الدين الخ) جواب عن سؤال من ذكره وهو أن تملكه بالعين يخرج لملك الدين من غير من عليه مع انه هبة فيخرج عن التعريف فأجاب بأنه يكون عينها ما لا فالمراد بالعين في التعريف ما كان عينها حالا وما لا قال بعض الفضلاء وله هذا لا يلزم الا اذا قبض وله الرجوع قبل قبضه منه حيث كان بيمينكم النيابة عن القبض وعليه تبني مسألة موت الواهب قبل قبض الموهوب له في هذه فتأمل بقي هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم فلا يرجع ولا ترده هبة الدين من عليه فانه مجاز عن البراء والقرء المجازي لا ينقض والله سبحانه أعلم اه (قوله صححت) أي ويكون وكذا عنه فيه قال في البحر عن المحيط ولو وهب دينه الى رجل وأمره أن يقبضه فقبضه جازت الهبة استحسننا فيصير قابضا للواهب بحججهم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفي أبي السعور عن المجوى ومنه يعلم أن نصيبير معلومة المتجب مدلل غير بعد

وكذا لو شرط الخراج على المستعير لجهالة البديل والحيلة أن يؤثر جزء الأرض سنيين معلومة يبذل معلوم ثم يأمره بإداء الخراج منه واستعار كتابا فوجده خطا أصله ان علم رضا صاحبه فالت ولا يأثم بتركه الا في القرآن لان اصله لاجسه واجب بخطة مناسب وفي الوهبانية وسفر رأى اصله مستعيره يجوز اذام ولا يتأثر وفي معانيها

وأي معيار ليس يملك أخذ ما أعار وفي غير الرهان التصور وهل واهب لابن يجوز الرجوع وهل مودع ما يبيع المال بخمس

(كتاب الهبة)

وجه المناسبة ظاهر (هي) لغة التفضل على الغير ولو غير مال وشرا (تأنيك العين شيئا) أي بالأعوض لا أن عدم العوض شرط فيه وأما تملك الدين من غير من عليه الدين فان أمره بقبضه صححت الرجوع الى هبة العين

(وسيدى ارادة الخبير للواهب)

ذئوى كهوض وهجه وسمن

شاه وأخوى قال الامام أبو

منصور يجب على المؤمن أن يعلم

رأيه الجود والاحسان كما يجب

عليه أن يعلم التوحيد والايان

اذ حب الدينار رأس كل خطيئة

نهاية وهي مذوبة وقبولها سنة

قال صلى الله عليه وسلم تهادوا

تحابوا (وشراط صحته في الواهب

العقل والباوغ والمالك) فلا تصح

هبة صغرى ورقية ولو مكاتب

(و) شرائط صحتها (في الموهوب

أن يكون مقبوضا غير مشاع عينا

غير مشغول) كسبية تنجم (وركنها)

هو (الايجاب والقبول) كما

سيجي (وحكمها ثبوت الملك

له وهوب له غير لازم) فله الرجوع

والفسخ (وعدم صحة خیار

الشرط فيها) فلو شرطه صحته ان

اختارها قبل تفرقه ما وكذا

لو أبرأه صح الأبراء وبطل الشرط

خلاصة (و) حكمها (انها)

لا تبطل بالشرط القاسدة) فهبة

عبد على أن يعتقه تصح ويبطل

الشرط (وتصح بايجاب كوهبت

ونحوها وأطعمه ملك هذا الطعام

ولو) ذلك (على وجه المزاج)

بجمل ألف أطعمه ملك أرضي فانه

عارية لرقبتها وأطعماهم لغلتها بحور

(أو الاضافة الى ما) أى الى

جزء (يعبر به عن السكل كوهبت

لأن الامم للقبلى بخلاف جهالة باسمك

فراغه له غير صحيح ما لم يأذنه بالقبض وهي واقعة الفنى وقال في الاشباه صحته ويكون
وكيلاً قابضاً لا هو كل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن النسب لم يقبل القبض اه
(قوله قال الامام) بيان للأخوى ح (قوله به لم) بكسر الهمزة مشددة (قوله تهادوا
تحابوا) بفتح تاء تهادوا وهائه وداله واسكان واوه وتحابوا بفتح تائه وطائه وقسم تائه
مشددة (قوله ولو مكاتباً) فغيره كالمبرور أو المولد والمبعض بالاولى (قوله صحته) أى
بثابته على العهدة كما سيأتى (قوله مقبوضاً) رجل أضل لؤاوة فوهبهم الآخر وسقطه على
طلمه وقبضه ماتى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لانها على خطر والهبة
لا تصح مع الخطر وقال في تجوز خطية (قوله مشاع) أى فيما يتقسم كباأنى وهذا فى الهبة
وأما اذا تصدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح بحر أى بخلاف ما اذا تصدق
بالبعض على واحد فانه لا يصح كما فى آخر المتن فأتى كمن سمي أى أيضاً انه لا يشوع
فى الاولى وقد ذكر فى البحر هنا - كما المشاع وعقداتها فى جامع الفوائد ابن زينة فراجع
* فائدة * من أراد أن يهب نصف دار شاعليه من نصف الدار بمن مملوك ثم يهبه
عن النمن بزانية (قوله هو الايجاب) وفى خزائن الفتاوى اذا دفع لائبة مالا فتصرف
فيه الابن يكون للاب الا اذا دلالة التملك يبرى قلت فقد أفادت ان التناظر بالايجاب
والقبول لا يشترط بل تنفى فى القرائن الدالة على التملك كن دفع الفقير شيئاً وقبضه
ولم يلقط واحداً منهم ما يشئ وكذا يقع فى الهدية ونحوها فاحفظه ومثل ما قد لزم وجهه
أو غيرها قال وهبت منك هذه الهبة فقبضها الموهوب له بمحضرة الواهب ولم يسئل قبل
صح لان القبض فى باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو لاجبة وفى شرح المجموع
لابن مالك عن المحيط لو كان أمره بالقبض حين وهب لائقة قيد بالجلس ويجوز قبضه بعده
(قوله والقبول) فيه خلاف فى القهستانى وتصح الهبة بكوهبت وفيه دلالة على أن
القبول ليس بركن كما أشار اليه فى الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني أن الايجاب
فى الهبة عقد تام وفى الملبسوط ان القبض كقبول فى البيع ولذا لو وهب الدين من
الغريم لم يفتقر الى القبض كما فى الكرماني لكن فى الكافى والخفة انه ركن وذكر فى
الكرماني انها تنفذ الى الايجاب لان ملك الانسان لا ينقل الى الغير بدون تملكه والى
القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يعتد اذا حلف أن لا يهب فوهب ولم يقبل لان
لفرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق الاول فان فى التأويلات
التصريح بأنه غير لازم ولذا قال أصحابنا لو وضع ماله فى طريق لكرت ملكه لرفع جازاه
وسمى أى تمامه قريباً (قوله فلو شرطه) بأن وهبه على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام
(قوله وكذا لو الخ) أى لا يصح خيار الشرط أى لو أبرأه على أنه بالخيار ثلاثة أيام يصح
الأبراء ويبطل الخيار من هذا المختار فى باب خيار الشرط (قوله المزاج) رده
المقدس على صاحب البحر وأجابه فى هامشه (قوله بخلاف جعلته باسمك) قال فى

فانه ليس بهيبة وكذا هي لك لخلال الان (٧٧٨) يكون قبله كلام يعيد الهبة خلاصة (وأعزتك هذا الشيء فوجلتك على هذه

الذابة) ناويا بالجل الهبة كما تر

(وكسوتك هذا الثوب وداري

لث هبة) أو عمري (تسكنها) لان

قوله تسكنها مشورة لا تفسد لان

الفعل لا يصلح لنفسه بالاسم فقد

أشار عليه في ملكه بأن يسكنه

فان شاء قبل مشورته وان شاء

لم يقبل (لا) لو قال (هبة تسكني

أو تسكني هبة) بل تسكون عارية

أخذ بالمتيقن وحاصله أن اللفظ

ان أبأ عن ثقل الرقبة فهبة

أو المنافع فعارية أو احتمل اعتبر

النية نواز في البحر اغرسه باسم

ابني الاقرب العصة (و) تصح

(يقول) أي في حق الموهوب

لأن ما في حق الواهب قد صح

بالإيجاب وحده لأنه متبرع حتى

لو حلف أن يهب عبده لنفسه لان

فوجب ولم يقبل بر وبه كسبه

حيث بخلاف البيوع (و) تصح

(يقبض بلا إذن في المجلس) فانه

هنا كالقبول فاخص بالمجلس

(وبعد به) أي بعد المجلس بالاذن

وفي المحيط لو كان أمره بالقبض

حين وجهه لا يتقيد بالمجلس ويعجز

القبض بعده (والقبض من

القبض كالقبض فلو وب لرجل

ثيابا في صندوق مقفل ودفع إليه

المصندوق لم يكن قبضا لعدم

تمكنه من القبض (وان مقنونا

كان قبضا التمسك منه) فانه

البحر قيد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس

لأبيه كرها ان قال جعلته لأبني يكون هبة وان قال باسم ابني لا يكون هبة ولو قال اغرس

باسم ابني فالأمر متردد وهو الى الصحة أقرب اه وفي المنع عن الخالية بعد هذا قال جعلته

لأبني فلان يكون هبة لأن الجعل عبارة عن التملك وان قال اغرس باسم ابني لا يكون هبة

وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لأن الناس يريدون به التملك والهبة اه وفيه مخالفة

لما في الخلاصة كما لا يخفى اه قال الرملي أقول ما في الخالية أقرب لعرف الناس تأمل اه

وهنا تسكه له الهبة لكن أطلق انهم مضروب عليهم المفهوم باسمهم وظاهره انه أقتره على

المخالفة وفيه أن ما في الخالية فيه لفظ الجعل وهو مراد به التملك بخلاف ما في الخلاصة

اه تأمل نعم عرف الناس التملك مطلقا تأمل (قوله ليس بهيبة) بقي ما لو قال ملكتك

هذا الثوب مثلا فان قامت قرينة على الهبة صححت والا فلا لأن التملك أعم منها الصدقة

على البيوع والوصية والاجارة وغيرها وانظر ما كتبناه في آخر هبة الخامدية وفي

الكازروني انهم ساء بهية (فروع) في الهامش رجل قال لرجل قدمته ملك بهذا الثوب

أو هذه الدراهم فتبعضهم فها هي هبة وكذا لو قال لامرأة قد تزوجها على مهر مسمى قد

متهنتك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهى هبة كذا في محيط السير خسي فتناوى هندية

أعطى لزوجته ذنابا لعتن ذنابا وتسلم اعنده فدفعتهام له فهى لها قنية اتخذ

لولده المسمى فلو يملكه وكذا الكبير بالتسلم بزانية لو دفع الى رجل ثوبا وقال ألبس نفسك

فعله يكون هبة ولو دفع دراهم وقال أنفقهها عليك يكون قرضا فأبني اتخذ لولده ثيابا

ليس له أن يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت الاخذ أنهم عارية وكذا لو اتخذ لولده ثيابا

فأبني التلميذ فأراد أن يدفعها الى غيره بزانية كذا في الهامش (قوله مشورة) بضم الشين

أي فقد أشار في ملكه بان يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله هذا

الطعام لك تأكله أو هذه الثوب لك تلبسه بحر (قوله لو قال هبة تسكني) منصوب على

الحال أو التميز بحر (قوله أو تسكني هبة) بالنصب (قوله باسم ابني) قدمت الكلام فيه

قريبا أقول قوله جعلته باسمك غير صحيح كما تركه كيف يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب الى

الصحة سائحاني قلت قد يفرق بأن ما تركه ليس خطا بالإنسية بل لاجنبى وما هناه بنى على

العرف تأمل (قوله وتصح بقبول) أي ولو فعلاه ومنه وهبت جاريتي هذه لاجد كما

فقد أخذها من شاء فأخذها رجل منهم ما تكون له وكان أخذها قبولا وما في المحيط من انها

تدل على أنه لا يشترط في الهبة القبول مشكل بحر قلت يظهر لي انه أراد بالقبول قولاً

وعليه يعمل كلام غيره أيضا وبه يظهر التوفيق بين الأقاين باشتراط القبول وعدمه والله

الموفق وقدمنا غاصبه في العارية وانظر ما كتبناه على البحر نعم القبول شرط لو كان

الموهوب في يده كما يأتي (قوله بخلاف البيوع) فانه ان لم يقبل لم يحنث (قوله صحته) أي

القبض بالتخلية حال في التاترخانية وهذا الخلاف في الهبة الصحيحة فأما الهبة الفاسدة

فالقبض

كالتخلية في البيوع اختيار وفي الدرر والمختار هبة بالتخلية في صحيح الهبة لا فادها

فالتخليصة ليست بقبض اتناقا والاصح أن الاقرار بالهبة لا يكون اقرا بالقبض خاتمة
 (قوله وفي الثلث ثلاثة عشر) أحدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الرهن والرابع
 الوقف في قول محمد بن الحسن والاوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح
 والخامس العمري والسادس التخلية والسابع الخنثي والثامن الصلح والتاسع رأس
 المال في السلم والعاشر المبدل في السلم اذا وجد بعضه زيوفا فان لم يقبض بدله اقبل
 الافتراق بطل حصته من السلم والحادى عشر الصرف والثاني عشر اذا باع الكبلى
 بالكبلى والثلث عشر مختلف مثل الحنطة بالشعير جائز فيه التفاضل بالنسيئة والثالث عشر
 اذا باع الوزنى بالوزنى مختلف مثل الحديد بالصفراء والصفراء بالتحاس أو التحاس بالرمصاص
 جائز فيه التفاضل بالنسيئة مع الغفلة كذا في الهامش (قوله بالقبض) في شرط القبض
 قبل الموت ولو كانت في مرض الموت للأجنبي كما سبق في كتاب الوقف كذا في الهامش
 (قوله بالقبض الكامل) وكل الموهوب له رجاء قبض الدار فقبضها جاز خاتمة (قوله
 منع تمامها) اذا قبض شرط فصولين وكلام الزبلى يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذي
 في العمادية أنهم غير تامه قال الجوى في حاشية الاشباه فيتمم أن في المسئلة روايتين
 كما وقع الاختلاف في هبة المشاع المهتمل للقبض هل هي فاسدة أو غير تامه والاصح كما في
 النهاية أنهم غير تامه فكذلك هنا كذا بخط شيخنا ومنه يعلم ما وقعت الإشارة اليه في الدرر
 المختارة فاشار الى أحد القوانين بما ذكره أو لا من عدم التمسك والى الثاني بما ذكره آخر من
 عدم الهبة فتدبر أبو السعود واعلم أن الضابط في هذا المقام أن الموهوب اذا اتصل بملك
 الواهب اتصال خلقه وأمكن فصله لا تجوز هبته ما لم يوجد الانفصال والتسليم كما اذا
 وهب الزرع أو الثمر بدون الأرض والشجر أو بالعكس وان اتصل اتصال مجاورة
 فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يجز كما اذا وهب السرج على الدابة لأن
 استعمال السرج انما يكون للدابة فكانت للواهب عليه يد مستعملة فوجب نقصانها
 في القبض وان لم يكن مشغولا جاز اذا وهب دابة من سرجة دون سرجها لأن الدابة
 تستعمل بدونه ولو وهب الحبل عليه سادونهم جاز لأن الحبل غير مستعمل بالدابة ولو وهب
 دارا دون ما فيها من متاع لم يجز وان وهب ما فيها من متاع دونها جاز كذا في الهيوط شرح
 مجمع (قوله وان شاعلا) تجوز هبة الشاعل لا المشغول فصولين أقول هذا ليس على
 إطلاقه فان الزرع والشجر في الأرض شاعل لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لاتصالها
 تأمل خبر الدين على الفصولين (قوله فلو وهب الخ) وان وهب دارا فيها متاع وسلمها
 كذلك ثم وهب المتاع منه أيضا جازت الهبة فيه ما لا نه حين هبة الدار لم يكن للواهب فيها
 شيء وحين هبة المتاع في الأولى زال المتاع عن قبض الدار لكن لم يوجد ذلك فهل في
 الدار ليست قبضه فيها فلا يقلب القبض الأول صحيحا في حقها بغير عن الحيطة (قوله
 وسلمها كذلك الخ) قال صاحب الفصولين فيه نظر اذا الدابة شاعلة للسرج واللبان

وفي الثلث ثلاثة عشر هبة الانصاع
 بالقبض (ولو تمامه) من القبض
 (لم يصح) قبضه (مطلقا) ولو في المجلس
 لأن الصريح أقوى من الدلالة
 (وتتم) الهبة (بالقبض) الكامل
 (ولو الموهوب شاغلا ملك الواهب
 لا مشغولا به) والاصل أن
 الموهوب ان مشغولا بملك الواهب
 منع تمامها وان شاغلا لافواه
 وهب جرابا فيه طعام الواهب
 أو دارا فيها متاعه أو دابة عليها
 سرجة وسلمها كذلك لا يصح
 وبهكس تصح في الطعام والمتاع
 والسرج فقط لأن كلامها
 شاغل ملك الواهب لا مشغول به

لأن شغله بغير ملك واهبه لا يمنع
تمامها كرهن وصدقة لأن القبض
شرط تمامها وتامه في العمادية
وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز
الا اذا وهب الاب لطفله قلت
وكذا الدار المعارة والى وهبتها
لزوجها على المذهب لان المرأة
ومتاعها في الزوج فصيح التسليم
وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت
ومن وهبت لزوجة دار الهامها
متاع وهم فيها تصح المحترق
وفي الجوهرية وجب له هبة
المشغول أن يودع الشاغل أو لا
عند الموهوب له ثم يسلمه الدار ومثلا
فتصح اشغالها بمتاع في يده (في)
متعلق بتم (مخوز) مفرغ
(مقسوم ومشاع لا) يبقى منتفعا
به بعد أن (يقسم) كبيت وحمام
صغيرين لأنها (لا) تتم بالقبض
(فيما يقسم ولو) وهبه (لشريكه)
أو لا جنسي لعدم تصورا القبض
الكامل كما في عامة الكتب فكان
هو المذهب وفي الصيرفية من
العتابي وقيل يجوز لشريكه وهو
المختار (فان قسمه وسلمه صحيح) لا زال
المانع (ولو سلمه شائع الا على كذا فلا
ينفذ تصرفه فيه) فيمنعه وينفذ
تصرف الواهب دور

٢ قوله بضم الميم الخ لا حاجة اليه
كما لا يخفى اهـ

لا مشغولة يقول الحقير صل أى الاصل عكس في هذا والظاهر أن هذا هو الصواب يؤيده
ما في قاضيهان وهب أمة عليا حلي وثياب وسلمها جازية ~~تكون الحلي وما فوق ما يستر~~
عورتهم امن الثياب لا الواهب لكان العرف ولو وهب الحلي والثياب دونها لا يجوز حتى
ينزعها ما ويدفعها ما الى الموهوب له لانهم ما ماداما عليا يكون تبعا لها ومشغولا بالاصل
فلا تجوز هبته نور العين (قوله لا تشغله) تعليل لقوله لا مشغول به أى بملك الواهب
حيث قيده بملك الواهب فافهم أقول الذى في الجبر والمنع وغيره ما تصوير المشغول بملك
الغير بما اذا ظهر المتاع مستحقا أو كان غصبه الواهب أو الموهوب له وانظر ما كتبناه على
الجبر عن جامع الفصولين (قوله بغير ملك واهبه) وفي بعض النسخ بملك غير واهبه اهـ
(قوله كرهن وصدقة) أى كأن شغل الرهن والصدقة بملك غير الرهن وغير المتصدق
لا يمنع تمامها كما في المحيط وغيره مدنى قال في المنع وكل جواب عرفته في هبة الدار والجوهر
بما فيها من المتاع فهو والجواب في الرهن والصدقة لأن القبض شرط تمامها ~~كالهبة~~
(قوله الا اذا وهب) كان وهبه دارا والاب ساكنها أو له فيها متاع لانها مشغولة بمتاع
القبض وهو مخالف لما في الخانية فتدبرم أو لا تأنه لا تجوز ثم قال وعن أبي حنيفة في
المحترق تجوز ويصير قابضا لابنه تأمل (قوله وكذا الدار) يستدرك بأن الشغل هنا بغير
ملك الواهب والمراد شغل بملكه (قوله المعارة) أى لو وهب طفله دارا يسكن فيها قوم بغير
أجر جاز ويصير قابضا لابنه لا لو كان بأجر كذا انتقل عن الخانية (قوله تصح المحترق) وكان
أصله وهم فيها فتدبرم أو لا تأنه بغيرهم الميم من هم لا جعل الوزن (قوله مفرغ) تفسير مخوز
واحتز به عن هبة القرع على الخلل ونحوه لما سبأ في درر (قوله بعد أن يقسم) ويشترط
في صحة هبة المشاع الذى لا يحتملها أن يكون قد راعاه الوهاب حتى لو وهب نصيبه من عبد
ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة بحرق وانظر ما كتبناه عليه (قوله وحمام) فيه
أن الحمام مما لا يقسم مطلقا كذا في الهامش (قوله في عامة الكتب) وصريحه
ان يابى وصاحب الجبر مخ (قوله هو المذهب) راجع لمسئلة النمرى كما في المنع (قوله
وهو المختار) قال الرملى وجد بخط المؤلف يعنى صاحب المنع بازاء هذا ما صورته ولا يخفى
عليك انه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أى الواهب بنفسه أو نائبه أو امر الموهوب
له بأن يقسم مع شريكه كل ذلك تتم به الهبة كما هو ظاهر ان عنده أدنى فقه تأمل رملى
والخليفة في الهبة الصحيحة قبض لافى الفساد قجاصع النصارين (قوله ولو سلمه شائع الخ)
قال في الفتاوى الخيرية ولا تنفيذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائع الا على كذا
حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوى
وقاضيهان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انه اتفقد الملك وبه أخذ بعض المشايخ
اه ومع افادتهم الملك عنده هذا البعض اجمع الكل على أن للواهب استرداد هبته من
الموهوب له ولو كان داره محرم من الواهب قال في جامع الفصولين راعى الفتاوى

الفضلي ثم اذا هلكت اقيمت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى ردم محرم منه اذا الفاسدة
مضمونة على مامرت فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك
اه وكما يكون الواهب الرجوع فيها يكون لوارثه بعد موته لكونه مستحقة الرد وتضمن
بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فالورثة بعده مضمونة لانه مستحق الرد
ومضمون بالهالك ثم من المقررات القضاء يتخصص فاذا ولي السلطان قاضيا بالقضى
بمذهب أبي حنيفة لا يتنقض قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق فيه بالرعية
نص على ذلك علماءنا رحمهم الله تعالى اه ما في الخبرية وأفتى به في الحامية أيضا
والساجية وبه جزم في الجوهرية والجر ونقل عن المبتغي بالغين المجتعة انه لو باعه الموهوب
له لا يصح وفي نوو العيين عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها
الا عند اداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي يوسف اذا الهبة تنقلب عقد
معاوضة اه وذلك للهبة المشاع فيما يقسم لا تفيد الملك عند أبي حنيفة وفي القهستاني
لا تفيد الملك وهو المختار كما في المختارات وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه
فثبت علمت انه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد ورواه عن أبي حنيفة ظهرا انه الذي عليه
العمل وان صرح بأن المفتى به خلافه ولا سيما انه يكون ملكا خبيثا كما يأتي ويكون
مضمونا كما علمت فلم يجد نفع الموهوب له فاعتنمه وانما كثرت النقل في مثل هذه الكثرة
وقوعها وعدم تنبيه أكثر الناس للزوم الضمان على قول المخالف ورجاء دعوة ناعية
في الغيب (قوله بالقبض) لكن ملكا خبيثا وبه يفتى قهستاني أي وهو مضمون كما علمت
أنفاقته وفي حاشية المنع ومع افادتهم للملك يحكم بنقصها للفاسد كالبيع الفاسد ينتقض
له تأمل (قوله في البرازية) عبارتهم وهل يثبت الملك بالقبض قال النساطي عند الامام
لا يثبت الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها فاسدا وبه يفتى ونص في الاصل انه لو وهب نصف
دار من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز له ان لا يملك حيث أبطل البيع بعد
القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار وروايت بخط بعض الافاضل على هامش المنع بعد
نقله ذلك وأنت تراه عزرا رواية افادة الملك بالقبض والافتاء بها الى بعض الفتاوى
فلا تعارض رواية الاصل ولذا اختارها قاضيان وقوله لفظ القموي الخ قد يقال بمنع
عمومه لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرازي فاذا تأملت له تفهني برهان مادل
عليه الاصل اه (قوله وتعتبه) قد علمت ما فيه مما قد مناه عن الخبرية فتنبه (قوله
للعقد لا طاري) أقول منه ما لو وهب دارا في مرضه وابتاع له سواها ثم مات ولم يجز الورثة
الهبة بقيت الهبة في ثلثها وبطل في الثلثين كما صرح به في الحاشية (قوله البعض الشائع)
أي حكما لأن الزرع مع الارض يحكم الاتصال كشيء واحد فاذا استحق أحد هبة ما صار
كأنه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة قبل طل الهبة في الباقي كذا في السكافي
درر قال في الحاشية والزرع لا يشبه المتاع (قوله بالبينية) اينظر فيما لظهر باقرار

بكن فيما عن النص وابن الهبة الفاسد
تفيد الملك بالقبض وبه يفتى ومثله
في البرازية على خلاف ما صححه
في الحاشية لكون لفظ القموي
أكد من لفظ الصحيح كما بسطه
المصنف مع بقية أحكام المشاع
وهل للرجوع في الهبة
الفاسدة قال في الدرر نعم وتعتبه
في الشريعة بالية بأنه غير ظاهر على
القول المفتى به من اخذتها الملك
بالقبض فلم يحفظ (والمانع) من تمام
القبض (شيوخ مقارن) للعقد
(لا طاري) كأن يرجع في بعضها
شأنها فانه لا يفسدها اتفاقا
(والاستحقاق) شيوخ (مقارن)
لا طاري فيفسد الكل حتى لو وهب
أرضا وزرعها وسلمها فاستحق
الزرع بطلت في الارض
لاستحقاق البعض الشائع فيما
يحتمل القسمة والاستحقاق اذا ظهر
بالبينية كان مستندا الى ما قبل
الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا
كما زعمه صدر الشريعة وان تبعه
ابن الكمال فتنبه

الموهوب له أما باقرا والواهب فالظاهر أنه لغولانه أكثر بملك الغير (قوله لانه كشاع) قال
في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لا امثلتها فلا شئ في شئ منها لكن في حكم المشاع
حتى اذا فصلت وسلمت صح وقوله لانه بمنزلة المشاع أقول لا يذهب عليه لك انه لا يلزم أن
ياخذ حكمه في كل شئ والالزم أن لا يتجاوز به النخل من صاحب الارض وكذا عكسه
والظاهر خلافه والفرق بينهما ما انه ما من جزء من المشاع وان دق الاول شريك فيه ملك
فلا تصح هبته ولوش الشريك لان القبض الكامل فيه لا يتصور وأما نحو النخل
في الارض وانتم في النخل والزرع في الارض لو كان كل واحد منهما الشخص فوهب
صاحب النخل فله كله اصحاب الارض أو عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما
متميز عن الآخر فيصحب قبضه بتمامه ولم أر من صرح به لكن يؤخذ الحكم من كلامهم
ولكن اذا وجد النخل فلا يصح من الا التسلية (قوله) له عليه عشرة فقضاها فوجد
القبض دانقازا فوهبه للدائن أو للبائع ان الدراهم صحا بغيرها التبعض يصح لانه
مشاع لا يحتمل القسمة وكذا هبة بعض الدراهم والدنانير ان شرطها التبعض تصح والا لا
برازيه (قوله ظاهر الدرر نعم) أقول صرح به في النسيئة فقال ولو وهب زرع بدون
الارض او غراب دون النخل وأمره بالخصاد والجد اذا فعل الموهوب له ذلك جاز لان قبضه
بالاذن يصح في الجاهل وبعد وفي الحامدية عن جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً في ارض
أخرى في شجر أو حلبة تسبب أو بناء دار أو ديناراً على رجل أو قنبراً من صبرة وأمره
بالخصاد والجد اذا انزع والقبض والتبعض والتبعض صحيح استحقاقاً (قوله
أصل) أي وان سلمها مفرزة (قوله لانه معدوم) أي حكمها وكذا الوهب الجمل وسلم بعد
الولادة لا يجوز لان في وجوده احتمال انفصال كالمعدوم من (قوله جديد) وهذا لان
الخطئة استحقاق وصارت دقيقة وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين آخر على ما عرف في
الغصب بخلاف المشاع لانه محل للملك لانه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز منح (قوله
بالقبول) انما اشترط القبول لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك فيها بغير رضاه لانه
لا حاجة الى القبض ولا يجوز ذلك لانه من توهم الضرر بخلاف ما اذا لم يكن في يده
وأمره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط القبول لانه اذا قدم على القبض كان ذلك
قبولاً ورضاه بوقوع الملك له فيملكه طمخاً وهذا معنى قوله بعد لانه حينئذ عامل
لنفسه أي حين قبل صريحاً (قوله بلا قبض) أي بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين
وبعض وقت يتمكن فيه من قبضها فله (قوله ولو بقبض) انظر الزيلعي (قوله
عن الآخر) كما اذا كان عنده وديعة فأعارها لصاحبها فله فان كانها قبض أمانة فتاب
أحدهما عن الآخر (قوله عن الأدنى) فتاب قبض المعصوب والمبيع فاسد عن قبض
المبيع الصحيح ولا ينوب قبض الأمانة عنه من (قوله لا عكسه) فقبض الوديعة مع قبض
الهبة بقبضها لان قبض أمانة ومع قبض الشراء يتغيران لانه قبض ضمان فلا ينوب

قوله لا امثلتها العمل الاولى لا امثلتها
وقوله لانه بمنزلة المشاع عمل نظرفان
عبارة الماشرح لانه كشاع وعبارة
شرح الدرر لكن في حكم المشاع
وليحذر اه معجمه

(ولا تصح هبة لبن في شجر وصوف
على غنم وفحل في ارض وتعرف في نخل)
لانه كشاع (ولو فصله وسلمه جاز)
لزال المانع وهل يصح في فصل
الموهوب له بان الواهب ظاهر
الدرر نعم (بخلاف دقيق في برت
ودهن في سمسم وسمسم في لبن)
حيث لا يصح أصلاً لانه معدوم
فلا يملك الا بعد جديد (وملك)
بالقبول (بالقبض جديد ولو
الموهوب في يده الموهوب له)
ولو بقبض أو أمانة لانه حينئذ
عامل لنفسه والأصل أن القبضين
اذا اتحبا نساب أحدهما عن
الآخر واذا انفار نساب الأعلى عن
الأدنى لا عكسه

الاول عنه كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان
مضهونا بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض
الواجب كما في المستصفي ومثله في الزاهد في قول باع من المودع احتاج الى قبض جديد
وتسامه في العمادى قهستانى (قوله على الطفل) فلو بالقبض شرط قبضه ولو في عياله
تأخرانية (قوله في الجملة) أى ولو لم يكن له نصرة في ماله (قوله بالعقد) أى الايجاب
فقط كما يشير اليه الشارح كذا في الهامش وهذا اذا علمه أو أشهد عليه والاشهاد للتحرز
عن الجحود بعدموته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض برأية قال في التأخرانية فلو أرسل
العبد في حاجة أو كان آتيا في دار الاسلام فوجهه من ابيه صحت فلولم يرجع العبد حتى
مات الاب لا يصير ميراثا عن الاب اه (قوله لو الموهوب الخ) لعلة احتراز عن نحو وهدية
شيء من مالى تأمل (قوله معاوما) قال محمد رحمه الله كل شيء وهدية لانه الصغير وأشهد
عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز القصد أن يعلم ما وهدية له والاشهاد ليس بشرط
لازم لان الهبة تتم بالاعلام تأخرانية (قوله أو يد مودعه) أى أو يد مستعيره لا كونه
في يد غاصبه أو ممرته أو المشتري منه بشرط فاسد برأية قال السائغاني انه اذا
انقضت الاجارة أو ارتدت الغصب تتم الهبة كما تتم في نظائره (قوله يتولاه) كبيع ماله
من طفله تأخرانية (قوله ثم وصيه) ثم الوالى ثم القاضى ووصى القاضى كما سياتى
في المأذون وتر قبيل الوكالة في الخصومة والوصى كالاب والام كذلك لو الصبي
في عياله مان وهدية له أو وهدية له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد
ولا وصيهما وذكر الصمد أن عدم الاب القبض الام ليس بشرط وذكري الرجل اذا زوج
ابنته الصغيرة من رجل فزوجهما تلك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف
وبعد البلوغ وفي البحر يد قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حيا فلوات الاب ووصيه
والجد ووصيه غائب غيبة منقطعة جاز قبض الذى يتولاه ولا يجوز قبض غيره هؤلاء
الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا وسواء كان ذارحم محرم
أو اجنبيا وان لم يكن واحد من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجر
قبض من لم يكن في عياله برأية قال في البحر والمراد بالوجود الحضور اه وفي غاية البيان
ولا تلك الام وكل من يقول الصغير مع حضور الاب وقال بعض مشايخنا يجوز اذا كان
في عياله هم كالزوج وعنه احتراز في المتن بقوله في الصحيح اه وبذلك الزوج القبض لها مع
حضور الاب بخلاف الام وكل من يقولها غير الزوج فانهم لا يملك كونه الابد موت الاب
أو غيبته غيبة منقطعة في الصحيح لان نصرة هؤلاء الضرورة لا تنوب قبض الاب ومع
حضور الاب لا ضرورة جوهرية واذا غاب أحد منهم غيبة منقطعة جاز قبض الذى يتولاه
في الولاية لان التأخير الى قدوم الغائب تنوب لله منقطعة للصغير فتقتل الولاية الى
من يتولاه كما في الانسكاح ولا يجوز قبض غيره هؤلاء مع وجود أحد منهم ولو في عياله القبض

(وهبة من له ولاية على الطفل في
الجملة) وهو كل من يعوله فدخل
الاخ والعمة عند عدم الاب لوفى
عياله هم (تتم بالعقد) لو الموهوب
معاوما وكان في يده أو يد مودعه
لا ت قبض الولى ينوب عنه
والاصل أن كل عقد يتولاه
الواحد بكنه في فيه بالايجاب
(وان وهدية له اجنبى يتم بقبض
وايه) وعواحد اربعة الاب
ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه وان لم
يكن في حجرهم

أورجاء محرمانه كالآخ والعلم والام بدائع ملخصا ولوقبض له من هو في عباله مع حضور
 الاب قبل لا يجوز وقيل يجوز وبه ينقضي مشتمل الاسكام والعصم الجواز كما لو قبض الزوج
 والاب حاضر خاتمة والفتوى على انه يجوز استروشى فتد علمت ان الهداية والجوهرة على
 تصحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الاب وبه جرم صاحب البدائع
 وقاضيان وغيره من اصحاب الفتاوى صححو خلافه وكن على ذكرهما قالوا لا يعدل عن
 تصحيح قاضيان فانه فقهه الغنص ولا سيما وفيه هنا تنوع للصغير فتأمل عند الفتوى وانما
 كثر من النقول لانها واقعة الفتوى وبعض هذه النقول نقلت من خط من لا على
 التركاني واعتدت في عزها عليه فانه ثقة ثبت رحمه الله تعالى (قوله عدمهم) ولو بالغيبة
 المنقطعة (قوله بعقل التحصيل) تفسير التميز (قوله لكن) استدراك على قوله وعند
 عدمهم ح (قوله بوصول ولو بآته) يعني جاز وصل قول المتن ولو مع وجود آية بقوله
 بآته وأجنبي ح كذا في الهامش (قوله ولو بآته) متعلق بوصول (قوله وصح رده)
 أي ردا الصبي وانظر حكم ردا الولي والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بصدقه ولو به يصح
 ط (قوله لها) أي للهبة (قوله وهب له) قال في التاترخانية روى عن محمد نصا انه يباح
 وفي الذخيرة وأما من شاع بخاري على انه لا يباح وفي فتاوى سمرقند اذا أهدى
 الفواكه للصغير يحل للابوين الاكل منها اذا أريد بذلك الابوان لكن الاهداء للصغير
 استصغارا للهدية اه قلت وبه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق
 بين المأكول وغيره بل غيره أظهر فتأمل (قوله فأفاد) أصله لصاحب الجهر وتبعه في المنع
 (قوله الحاجة) قال في التاترخانية واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كان في المصير
 واحتاج لشقائه كل بغير شيء وان كان في المنازعة واحتاج اليه لانعدام الطعام معه فله
 الاكل بالقيمة اه (قوله فالتولاه) لانه هو المالك (قوله وكذا زفاف البنت) أي على
 هذا التفصيل بأن من اقرباء الزوج أو المرأة أو قال المهدى أهديت للزوج
 أو المرأة كما في التاترخانية وفي الفتاوى الصبي به سئل فيما يرسله الشخص الى غيره في
 الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزمه الوفاء به أم لا أجاب
 ان كان العرف بأنهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به انما يفتله وان قيمته بقيمة
 وان كان العرف خلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى
 اعطاء البذل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك
 أو الاستهلاك والاصل فيه أن المعروف عرفا كالمشروط بشرط اه قلت والعرف
 في بلادنا مشترك نعم في بعض القرى يعتدونه قرضا حتى انهم في كل وليمة يحضرون الخدايب
 يكتب لهم ما يهدى فاذا جعل المهدى وليمة يراجع المهدى الدفتر فيهدى الاقول الى
 الثاني مثل ما أهدى اليه (قوله لولده) أي الصغير وأما الكبير فلا بد من التسليم كافي
 جامع الفتاوى وأما التلميذ فلو كبره كذلك الرجوع عن هبته لو أجنبيات مع

وعند عدمهم تتم قبض من يعوله
 كهمه (وأما وأجنبي) ولو مائة قطا
 (لوفي حجرهما) والالافوات الولاية
 (وبقبضه لو بميزا) بعقل التحصيل
 (ولو مع وجود آية) تجبى لانه في
 النافع المصالح كالبائع حتى لو وهب
 له أعي لا تنفع له وتلقفه موته لا يصح
 قبوله أشباه قلت لكن في البرجندى
 اختلاف فيما لو قبض من يعوله
 والاب حاضر فتقبل لا يجوز والصحيح
 هو الجواز اه وظاهر التمسك في
 ترجيعه وعزاه لنظر الاسلام
 وغيره على خلاف ما اعتده المصنف
 في شرحه وعزاه للخلاصة لكن
 متنبه يحتمل له بوصول ولو بآته
 والأجنبي أيضا فتأمل (وصح رده)
 لها كقبوله (سراجية) وفيها
 حسنات الصبي له ولو بآية أجز
 التعليم ونحوه ويباح لو اذله أن
 بأكل من مأكول وهب له وقيل لا
 انتهى فأفاد أن غير المأكول
 لا يباح له ما لا حاجة وضعوا
 هدايا الختان بين يدي الصبي فما
 يصلح له كنياب الصبيان فالهدية
 له والافان المهدى من اقرباء
 الاب أو معارفه فلا لب أو من
 معارف الآثم فلا تم قال هذا للصبي
 أولا ولو قال أهديت للاب أو للآثم
 فالقول له وكذا زفاف البنت
 خلاصة وفيها اتخذ لولده

الكرامة ويمكن جعل قوله ليس له الرجوع عليه سائحا في (قوله أو التلمذة) مسئلة التلمذة
مفروضة بعد دفع الثياب اليه قال في الخاتمة اتخذ شبه التلمذة فأبى التلمذة بعد ما دفع اليه
ان بين وقت الاتخاذ اعادة يمكنه الدفع اليه فافهم (قوله وان قصده) يسكون الصاد
ورفع المدا والعبارة المنع وان قصده الاضرار وهكذا رأيه في الخاتمة (قوله وعلمه
الفتوى) أي على قول أبي يوسف من أن التخصيص بين الذكر والأنثى أفضل من التمثيل
الذي هو قول محمد بن علي (قوله ولو بعوض) وأجازها محمد بعوض مساوي كما ذكر آخر الباب
الآتي وعبارة الجميع وأجازها محمد بشرط عوض مساو له وسأني قبل المتفرقات
سئل أبو مطيع عن رجل قال لا تخرأ دخل كرمي وخذ من العنب كم تأخذ قال يأخذ
عنه ودوا واحدا وفي العتابة هو المختار وقال أبو الليث قد ارما يسمع انسان نأثر خاتمة
وفيها عن التمة سئل عمر النقي عن امرأ ولادة أن يقتسموا أرضه التي في ناحية كذا
بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج الى أن
يقول لهم الأب ما كنتم هذه الاراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب
المفروض قال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسمة وفي تخفيض الناصري
ولو وهب دار الابنة الصغرى ثم اشترى بها أخرى فالأبنة لانه الصغرى خلا فالزوج ولو دفع الى
ابنته ما لا يقتصر فيه الابن يكون للابن اذا دلت دلالة على التملك اه وسئل الفقيه
عن امرأة وهبت مهرها الذي لها على الزوج لابن صغيره وقبل الأب قال أنا في هذه
المسئلة واقف فيجتمل الجواز كمن كان له عبد عند رجل ودية فأنق العبد ووهبه مولا
من ابن المودع فانه يجوز وسئل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه
أبو الليث وبه نأخذ وفي العتابة وهو المختار نأثر خاتمة (قوله دارا) المراد بها ما يقسم
(قوله وبقلبه) وهو هبة واحدة من اثنين قال في الهامش دفع رجل ثوبين وقال أيهما
شئت فلك والآخر لا يملك فلان ان يكتن قبل أن يتفرقا جاز والالا على آخر ألف نقد
وألف غلة فقال وهبت منك أحد المائتين جاز والبيان اليه والى ورثته بعده بزيادة
(قوله الكبيرين) أي غير فقيرين والا كانت صدقة فتصح كباقي (قوله يحتمل القسمة)
انظر القهسستاني (قوله بكبيرين) هذه عبارة الجرح وقد تبعه المصنف وظاهرها انه ما
لو كانا صغيرين في عياله جاز عندهما وفي البرازية ما يدل عليه فراجعه وأقول كان الاولى
عدم هذا القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عند أي حنفية
ويقول أطاقي ذلك فأفاد أنه لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا
والآخر صغيرا وفي الاولين خلافهما اهلى (قوله في عيال الكبير) صوابه في عيال
الواهب كما يدل عليه كلام البهر وغيره (قوله أو لابنته الخ) عبارة الخاتمة وهب داره
لابنته له أحدهما صغرى في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من
كبيرين وسلم اليهما جله فان الهبة جائزة لانه لم يوجد الشيوع وقت العقد ولا وقت

قوله يمكنه الدفع اليه اعمل صوابه
الى غيره وليحترراه

أو التلمذة ثيابا ثم أراد دفعها اليه
ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ
انه اعارية وفي المبتغى ثياب البدن
عائكةا بلبسها بخلاف نحو الحنفية
ووسادة وفي الخاتمة لأبى بن تميم
بعض الاولاد في الهبة لانهم اعمل
القبول وكذا في العطايا ان لم يقصد
به الاضرار وان قصده يسوق
بينهم يعطى البنت كالابن عند
الثاني وعلمه الفتوى ولو وهب
في هبته ككل المال لا وادى
وأثم وفيه لا يجوز أن يهب شيئا من
مال طفله ولو بعوض لانما اتبع
ابتداء وفيما ابيدع القاضي ما وهب
لصغير حتى لا يرجع الواهب في
هبة (ولو قبض زوج الصغرى)
أما ابنة فاقبضها (بعد
الزفاف ما وهب لها ص) قبضه
ولو قبضت الاب في الصغرى لئلا يه
عنه فصحب قبض الاب كقبضها بميزة
(وقبله) أي الزفاف (لا يصح
اعدم الولاية) وهب اثنان دارا
لواحد ص (اعدم الشيوع
(وبقلبه) الكبيرين (لا) عنده
للشيوع فيما يحتمل القسمة أما
ما لا يحتمله كالبنت فيصح اتفاقا
قيدنا بكبيرين لانه لو وهب لكبير
وصغرى في عيال الكبير أو لابنته

صغرى وكبير

لم يجز انفا قاقوسا بالهبة بل جواز
الرهن والاجارة من اثنين انفا قاقا

(واذا صدق بعشرة دراهم
(أو وهبها الفقيرين صح) لأن
الهبة للفقير صدقة والصدقة
يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد
فلا شيوخ (لا غنيين) لأن الصدقة
على الغني هبة فلا تصح للشيوخ
أي لا تملك حتى لو قسمها وسلمها
صح (فروع) * وهب لرجلين
درهما ان صححها صح وان مغشوشا
لأننا بما يقسم لكونه في حكم
العروض * صدقه درهما فقال
لرجل وهبت لك أحدهما
أو نصفهما ان استويا لم يجز وان
اختلفا جاز لأنه مشاع لا يقسم
ولذا لو وهب ثلثهما جاز ما جاز مطلقا
* تجوز هبة حائطين داره ودار جاره
بل جاره وهبة البيت من الدار فهذا
يبدل على كونه سقف الواهب على
الحائط واحتلاط البيت بحيطان
الدار لا يمنع صحة الهبة مجتبي

* (باب الرجوع في الهبة) *

(صح الرجوع فيها بعد القبض)

أما قبله فلم تتم الهبة (مع انتفاء

مانعه) الآتي (وان كره) الرجوع

(محررا) وقيل تنزيها نهاية

(ولو مع اسقاط حقه من الرجوع)

فلا يسهل اسقاطه خاتمة وفي

الجواهر لا يصح الا براء عن

الرجوع ولو صلح من حق

الرجوع على شيء صح وكان عوضا

عن الهبة لكن سيجي اشتراطه

في العقد (ويمنع

القبض وأما اذا كان أحدهما صغيرا فكما وهب بصير قابضا لصغيرة فيمكن الشروع
وقت القبض اه فليتأمل ثم ظهر أن هذا التصديق مبني على قولهم أما عند فلا فرق
بين الكبيرين وغيرهما في الفساد (قوله لم يجز) والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها
منها بزيادة وأفاد أنهم لا يصح غير من تسع اعدم المبرج لسبق قبض أحدهما وحيث اتحد
وايهما فلا شيوخ في قبضه ويؤيده قول الخاتمة داري هذه لولدي الاصغر يكون باطلا
لأن الهبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا اه فأفاد أنه لو بين صح ورأيت في الاقروى عن
البرزازية أن الحيلة في صحة الهبة لصغير مع كبير أن يسلم الدار للكبير ويهبها منه ما ولا يرد
ما مر عن الخزانة ولو تصدق بداره على ولدين له صغيرين لم يجز لأنه مخالف لما في المتن
والشروح سائحا في أي من أن الهبة لمن له ولاية تتم بالعقد (قوله انفا قاقا) لتدقيق القبض
(قوله صدقة) انظر ما نكتبه بعد الباب عند قول المتن والصدقة كالهبة وفي المضمرات
ولو قال وهبت منك هذه الدار والموهوب الهما فقيران صحته الهبة بالاجماع تاتر خاتمة
ليكن قال بعده وفي الاصل هبة الدار من رجلين لا تجوز وكذا الصدقة فيتم على أن قوله
وكذا الصدقة أي على غنيين والظاهر أن في المسئلة روايتين اه قال في البحر وصح في
الهدي ما ذكره من الفرق (قوله لا غنيين) هذا قوله وقال لا يجوز وفي الاصل أن الهبة
لا تجوز وكذا الصدقة عنده وفي الصدقة عنه روايتان خاتمة (قوله لا تملك) تقدم أن المفق
به أن الناسدة تملك بالقبض فهو مبني على ما قدمنا ترجمته تأمل (قوله لو قسمها الخ)
قاله في البحر (قوله ان استويا) أي وزنا وجوده خاتمة (قوله جاز) مخالف لما في الخاتمة
فانه ذكر التخصيص فيما اذا قال نصفهما ثم قال وان قال أحدهما لك هبة لم يجز كانا سواء
أو مختلفين (قوله ثلثهما جاز) هذا يفيد أن المراد بقوله سابقا ونصفهما واحد منهنما
لانصف كل والا فلا فرق بينه وبين الثلث في الشماع بخلاف قوله على أن المراد أحدهما فانه
مجهول فلا يصح (قوله مطلقا) استويا أو اختلفا من (قوله تجوز هبة حائط الخ) وفي
الذخيرة هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب لرجل غله وهي
قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلى بينه وبينها صار قابضا
لها متفرقات التاتر خاتمة وقد مناجوه عن حاشية النص وابن الرمل

* (باب الرجوع في الهبة) *

في الهامش ولو قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يطل حقه فيه بزيادة (قوله
الرجوع سيجي) أي عن المجتبي والصغير في اشتراطه للعوض قال الرمل وقد يقال ما في
الجواهر لم يدخل في كلام المجتبي انه في الجواهر صلح عن حق الرجوع نصا وقد صح الصلح
فلزم سقوطه ضمنا بخلاف ما لو أسقطه قصد افككم من شيء ثبت ضمنا ولا يثبت قصد اويس
بحق محذور حتى يقال يمنع الاعتراض عنه كما هو ظاهر وما في المجتبي مسئلة أخرى فتأمل
(قوله اشتراطه) أي العوض ليجب البحث في هذا الاشتراط (قوله ويمنع

الرجوع

الرجوع الخ) هو كقول بعضهم

وينسج الرجوع في فضل الهبة * يا صاحبي حروف دمع خرقه

قال الرمي قد نظم ذلك والذي العلامة شيخ الاسلام محي الدين فقال

منع الرجوع من المواهب سبعة * فزيادة موصولة موت عوض

وخروجها عن ملك موهوب له * زوجة قرب هلال قد عرض

(قوله يعني الموانع) لا يقال بقي من الموانع المقتضية ما أتى أنه لا رجوع في الهبة للفقيه لانها صديقة شرعية (قوله فالدال الزيادة) قديم لان النقصان كالحبل وقطع الثوب بفعل الموهوب له أو لا غير مانع بجور وفي الحبل كلام يأتي (قوله في نفس العين) خرج الزيادة من حيث السهر فله الرجوع بجر (قوله القيمة) خرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام وفداء الموهوب له لو سجن الموهوب خطأ بجر ونسأله فيه (قوله كان شرب ثم شاش) فيه أنه من قبيل زوال المانع كما قاله الاسيحي والهاشمي وهما موانع وعبرة القهستاني مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم عادى الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن أنه يتألفه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانقص جميعا كما صرح به نفسه اه قلت في التواريخية ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود حق الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة في العين كذا ذكره في الأئمة السرخسي (قوله لان الساقط) تعليل لما يفهم من قوله فليتنبه له فانه بمنزلة قوله وفيه نظر ح (قوله والارجع) أي ان لم يعتد زيارته رجوع قال في الخاتمة موهب دار افني الموهوب له في بيت الضافة التي تسمى بالفارسية كاسناه تنور الخبر كان للواهب أن يرجع لان مثل هذا يعبد نقصا لزيادة اه (قوله ولوعدا الخ) مفهوما قوله في كل الارض وقوله في قطعة منها بأن كانت عظيمة (قوله ومد اوانه) أي لو كان مريضاً من قبل فلو مرض عنده فداها لا يمنع الرجوع بجر (قوله وسجل تمر) قال الزيلعي ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى أن عندهما ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف لان الزيادة لم تحصل في العين فصارت زيادة السهر ولهما أن الرجوع يتضمن ابطال حق الموهوب له في الكراء ومؤنة النقل بخلاف نفقة العبد لانها لا تبدل وهو المنفعة والمؤنة لا تبدل اه قلت ورأيت في شرح السيرة الكبرى للسرخسي أنه لو كانت الهبة في دار الحرب فأخرجها الموهوب له الى موضع بقدر فيه على حمله لم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فيها زيادة بصنع الموهوب له فانها كانت مشرفة على الهالك في مضيعة وقد أحياها بالخراج من ذلك الموضع اه لكنه ذكر ذلك في صورة ما اذا أتى شياً قال حين ألقاه من أخذه فهو له ذكر في التامع والتسعين اه (قوله وفي البرازية) أقول ما في البرازية حرم به في الخلاصة (قوله وان نقص لا) قال في الهداية والحواري في هذا تختلف فتن من اذا حلت اصة ترون ساودق سيقها فيكون ذلك نقصاً فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اه وينبغي سجل هذا على ما اذا

الرجوع فيها) حروف (دمع خرقه)

يعني الموانع السبعة الاتية

(فالدال الزيادة) في نفس العين

الموجبة لزيادة القيمة (المتصلة)

وان زالت قبل الرجوع كأن

شب ثم شاش السكن في الخاتمة

ما يحل نفسه واعده القهستاني

فليتنبه له لان الساقط لا يعود

(كبناء وغرس) ان عدا زيارته في

كل الارض والارجع ولو عدا في

قطعة منها المانع فيها فقط زيارته

(وسمن) وجمال وخياطة وصبيغ

وقصير فوب وكبر صغير وسماع أصم

وابصار أعشى واسلام عبيد

ومداوانه وعقود حساية وتعليم

قرآن أو كتابة أو قراة ونقط مصنف

باع رابه وسجل تمر من بغداد الى بلخ

مثلاً ونحوها وفي البرازية والحبل

ان زاد خيراً منسج الرجوع وان

نقص لا ولو اخذت في الزيادة في

المؤلة ككبر القول للواهب

وفي نحو بناء وخياطة وصبيغ

للموهوب له خاتمة وحاوي ومثله

في المحيط لكنه استثنى ما لو كان

لا يثنى في مثل ثلاث المدة

كان الحبل من غير الموهوب له فلم منه لا يرجوع لانها ثبت لها بالحبل منه وصف لا يمكن
زواله وهو انما تأملت لتكون أم ولده كما اذا ولدت منه بالقبول كما ذكره بعض المتأخرين
تفقهها وقد ذكروا أن الموهوب له اذا دبر العبد الموهوب انقطع الرجوع ط (قوله كولد)
بنسكاح أو سفاح بزانية (قوله قول أبي يوسف) أقول وظاهر الحاشية اعتماد خلافه حيث
قال ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الام في الحال وقال أبو يوسف لا يرجع
حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد اه وصكتنا في أول العتق عند قوله
والولد تبع الام الخ مسألة الحبل فراجعها (قوله ولو حبلت) تقدم قريبا أن الحبل ان زاد
خيرا منع وان نقص لا فليكن التوفيق سائحا في (قوله ولم تلد) مفهوما انه لو ولدت ثبت
الرجوع كالزوال البناء ناقل (قوله وقال الزيلعي الخ) والتوفيق مامتر عن البرازية وعن
الهندية (قوله نعم) لانه نقصان وقدم في باب خيار العيب عن الثمر أن الحبل عيب في
بنات آدم لافي البهائم اه (قوله مريض مديون الخ) * فروغ وهب في مرضه ولم يسلم
حتى مات بطالت الهبة لانه وان كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو وصية حقيقة فيحتاج
الى القبض * وهب المريض عبد الامال له غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينتقض البيع
ويضمن ثلثيه وان أعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعد
موت الواهب لان الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وان أعتقه
الواهب قبل موته ومات لاسعابه على العبد لجواز الاعتاق وعدم الملك يوم الموت بزانية
ورأيت في مجموعة من لاعلي الصغيرة بخطه عن جواهر الفتاوى كان أبو حنيفة حاكما
فوقعت مسألة الدور بالكوكة فتكلم كل فريق بنوع فذكر والله ذلك حين استقبلوا فقال
من غير فكر ولا روية أسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة ثمالة مريض وهب عبد الله من
مريض وسلمه اليه ثم وهبه من الواهب الاقل وسلمه اليه ثم ما تاجعوا ولا مال لهم غيره فانه
وقع فيه الدور حتى رجع اليه شيء منه زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في ثلثه واذا زاد في
ثلثه زاد فيما يرجع اليه واذا زاد فيما يرجع اليه زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك فاحتج الى
تصحح الحساب وطريقه أن تطلب حسابا لثلاث وأقله تسعة ثم تقول صحت الهبة في ثلاثة
منها ويرجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاقل فهذا السهم هو سهم الدور فأسقطه من
الاصل بقي ثمانية ومنها تصح وهذا معنى قول أبي حنيفة أسقطوا السهم الدائر وتصح
الهبة في ثلاثة من ثمانية والهبة الثانية في سهم فيحصل للواهب الاقل ستة ضعف ما صحهناه
في هبته وصححنا الهبة الثانية في ثلث ما أعطينا فثبت أن تصحجه باسقاط سهم الدور وقبل
دع الدور يدور في الهواء اه ملخصا وفيه حكاية عن محمد فلتراجع (قوله وقد ووطئت) أي
من الموهوب له أو غيره ط (قوله والميم الخ) لينظر ما لو حكم بهما قسه مرتدا أو ما اذامات
الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة وأما اذامات الواهب فلان النص لم يوجب حق
الرجوع الا للواهب والوارث ليس بواهب دررقات مفاد التعديل انه لو حكم بهما قسه

(لا تمنع الزيادة) المنفصلة كولد
وارث وعقر) وغيره فيرجع في الاصل
لا الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى
يستغنى الولد عنها كما نقله
التهستاني لكن نقل البرجندي
وغيره انه قول أبي يوسف فليتنبه
له ولو حبلت ولم تلد هل للواهب
الرجوع قال في السراج لا وقال
الزيلعي نعم وفي الجوهر مريض
مديون يستغرق وهب أمة فمات
وقد ووطئت ردها مع عقرها هو
المختار (والميم موت أحد
العاقدين) بعد التسليم

مر تذا فالحكم كذلك ولا يرجع صريح النقل والله أعلم (قوله بطل) يعنى عقد الهبة
والاولى بطلت أى لا تنقل الملك للوارث قبل تمام الهبة سائحاني (قوله ولو اختلفا) أى
الشخصان لا يقيد الواهب والموهوب له وان كان التركيب يوهمه بأن قال وارث الواهب
ما قبضته فى حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته فى حياته والعبد فى يد
الوارث ط (قوله فالقول للوارث) لأن القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض
بحر (قوله كفارة) سقطها اذ الميراث يوصى به او كذا الخراج (قوله به) بسكون الهاء
وخارج باسكان الجيم ولو قال هكذا السكك موزونا * خراج ديات ثم كفارة كذا * (قوله
ضمنان) أى اذا اعتق نصيبه موصرا فضمنه شريكه (قوله نفقات) أى غير المستدانة بأمر
القاضى (قوله صلوات) بكسر الصاد (قوله والعين العوض) وهب لرجل عبد بشرط أن
يعوضه ثوبان تقاضيا جازوا الا خائفة (قوله سقط الرجوع) أى رجوع الواهب
والمعوض كما فى الانقروى واليه يشير مفهوم الشارح سائحاني قال فى الهامش المرأة اذا
أرادت أن يتزوجها الذى طلقها فقال المطلق لا تزوجك حتى تهينى مالك على فوهبت
مهرها الذى عليه على أن يتزوجها ثم أبى أن يتزوجها فالواهب مهرها الذى عليه على حاله
تزوجها أولم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفى النكاح العوض
لا يكون على المرأة خائفة وأفتى فى الخيرية بذلك اه (قوله رجوع كل) برفع كل منقوضا
عن المضاف اليه لأن التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل المجازاة فلا يبطل حق الرجوع
بالملك مستصفي (قوله بهيمة) ههنا كلام وهو أن الأصل المعروف كالمفوض كما صرح به
فى الكافى وفى العرف يقصد العوض ولا يذكر خذيل هبتك ونحوه استحبابا فينبغى
أن لا يرجع وان لم يذكر البدلية وفى الخائفة بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزفت
اليه ثم فارقها فادعى الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد
العوض فالقول للزوج فى متاعه لأنه أنكر التملك وللمرأة أن تسترد ما بعثته اذ تزعم أنه
عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك للهبة لم يكن هذا عوضا فلا يكل منهما استرداد متاعه وقال
أبو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت أنه عوض فكذلك وان لم تصرح به ولكن نوت
أن يكون عوضا كان ذلك للهبة منها وبطلت نيتها ولا يخفى أنه على هذا ينبغى أن يكون فى
مسئلتنا اختلاف يعقوبية (قوله أو يسيرا) أى أقل من الموهوب لأن العوض ليس
ببطل حقيقة والامساك بالاقول للربا (قوله أن يعوض) وان عوض فلا الواهب الرجوع
لبطلان التعويض بزانية (قوله من ماله) أى من مال الصغير ولو من مال الأب صح لما
سبأ من صحة التعويض من الاجنبي سائحاني (قوله وهب العبد) وهب مبيع للمفعول
أى وهب له شخص شيا (قوله ثم عوض) أى عوض العبد عن هبته (قوله الرجوع)
لعدم ملك المتاجر الماذون للهبة فلم يصح العوض (قوله بحر) لأن العبد الماذون
لا يملك أن يهب أو لا آخر فى التعويض سائحاني ويحتمل أن وهب مبيع للفاعل وعوض

قوله وخارج باسكان الجيم فيه نظر
والمناصب عبارة ط وقصها قال ح
هو من الطويل من الضرب
الثالث منه والجزء الاول فيه التلم
والجزء الثاني مقبوض مع تسكين
هـ اديه اه

من نصراني عن هبته خرا أو خنزيرا) اذ لا يضح عليه كامن المسلم بجر (ويشترط أن لا يكون العوض) بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح (فله الرجوع في الباقي) ولولا الموهوب شيئين فعوضه أحدهما عن الآخر كانا في عهدين صحح والا لا لأن اختلاف العقد كاختلاف العين والدراهم تعين في هبة ورجوع مجتبي (ودقيق الحنيفة يصلح عوضا عنها) لم يرد له بالطعن وكذا لو صح بعض ٧٩٠ الثياب أو ثوب بعض السويق ثم عوضه صح ثانية (ولو عوضه واحد جاريين

موهوبين وجسد) ذلك الولد (بعد الهبة امتنع الرجوع وصح) العوض (من أجنبي ويستطحق الوهاب في الرجوع إذا قبضه) كبديل الخلع (ولو أتعوض (بغير) إذن الموهوب له) ولا رجوع ولو بأمره إلا إذا قال عوض عني على أني ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين (و) الأصل أن (كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأهر) بأدائه مثله للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا (إذا اشترط الضمان فله يريه وحيد منقذ) (فسلو) أمر المديون رجلا بقضاء دينه (رجع عليه) وإن لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الأصل ما لو قال أنفق على بناء دارى أو قال الأسير اشتري فانه يرجع فيه ما بلا شروط وجوع كقوله خاتمة مع انه لا يطلب بهما لا يجبس ولا ملازمة فتأمل (وان استحق نصف الهبة ورجع بنصف العوض وعكسه لا مالم يرد ما بقى) لانه يصلح عوضا ابتداء فتأكد بقاءه لكنه لا يرجع في العوض او مراده العوض الغير المشروط أما

معنى للمفعول (قوله من نصراني) من بمعنى اللام (قوله خرا) مفعول تعويض (قوله في هبة) بمعنى إذا وهبه دراهم تعينت فلو أبدلها بغيرها كان اعراضا منه عنها فلو أتى بغيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأة وإذا قبضها الموهوب له وأبدلها بغيرها أو بغير جنسها لا رجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير (قوله ورجوع) أى ليس له أن يرجع إلا إذا كانت دراهم الهبة قائمة بغيرها فلو أنقذه كان أهلا كاستحق الرجوع (قوله بالطعن) أى فلا يقال انه عين الموهوب أو بعوضه (قوله ثم عوضه) أى البعض أى جعله عوضا عن الهبة لحصول الزيادة فكانه شئ آخر (قوله امتنع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح العوض (قوله ولا رجوع) أى للمعوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان باذنه أو لا لأن التعويض ليس بواجب عليه فصار كالأمره أن يتبرع لانسان إلا إذا قال على أني ضامن بخلاف المديون إذا أمر رجلا بأن يتقاضى دينه حيث يرجع عليه وإن لم يضمن لأن الدين واجب عليه من (قوله اعدم) علة لقوله ولا رجوع (قوله والأصل الخ) تقدم قبل كقوله الرجلين أصلا أن آخر (قوله لكن) استدلال على قوله وما لا فلا (قوله رجوع بنصف العوض) قال في الجوهرة وهذا أى الرجوع فيما إذا لم يحتمل القسمة وان فيما يحتملها إذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض اه أى لأن الموهوب له تين أنه لم يملك ذلك البعض المستحق فبطل العقد من الأصل لانه هبة مشاع فيما يحتمل القسمة (قوله وعكسه لا) أى ان استحق نصف العوض لا يرجع بنصف الهبة لأن النصف الباقي متقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعوض ابتداء فكان ابتداءه لأنه لا يتخير لانه ما أسقطا حقه في الرجوع إلا يسلم له كل العوض ولم يسلم له فله أن يرد (قوله ليس لم) الأولى لانه لم يسلم له العوض (قوله الغير المشروط) أى في العقد (قوله ولو عوض النصف الخ) عوضه في بعض هبته بان كانت أنما عوضه درهم مأمنه فهو فسخ في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار برزازية (قوله ولا يضر الشروع) أى الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم أر من صرح الخ) فأنه صاحب الخ أقول صرح به في غاية البيان ونصه قال أصحابنا ان العوض الذى يستقطبه الرجوع ما شرط في العقد فأما إذا عوضه بعد العقد لم يستقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليستقطع عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة وليس كذلك إذا شرط في العقد لانه يوجب أن يصير حكم

المشروط قبالة كاستحق فيوزع البديل على المبدل نهاية (كألو استحق كل العوض حيث يرجع في كلها ان كانت قائمة لان العقد كانت هالكه) كألو استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصة (وان استحق جميع الهبة كان له أن يرجع في جميع العوض كان قائما وبمثله ان) العوض (هالك وهو مثلى وبقيته ان قيمته) غاية (ولو عوض النصف رجوع عالم بعوض) ولا يضر الشروع لا ظاهري (تنبيه) نقل في المجتبى انه يشترط في العوض أن يكون مشروطا في عقد الهبة أما إذا عوضه بعده فلا ولم أر من صرح به

وفروع المذهب مطلقة كما مرّ فندبر (والخاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له) ولو هبة الا اذا رجع الثاني فلا قول الرجوع سواء كان بقضاء أو رضا المسيحي أن الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بأن ٧٩١ تصدق بها الثالث على الثاني أو بآبائها لم

يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المسانعة وقيد الخروج بقوله (بالكلية) بأن يكون خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله (فلو خصي الموهوب له بالاشارة

الموهوبة أو نذر التصديق بها وصارت الخ لا يمنع الرجوع) ومثله المنة والقران والندرجي وفي المنهاج وان وهب له ثوباً بغيره صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافاً

لثاني (كلو يصحها من غير نصية فله الرجوع اتفاقاً) (فرع) عبيد عليه دين أو جناية خطأ

فوهبه مولاة غريمه أو لولي الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع صح استفساناً ولا يعود الدين والجناية

عند محمد وروايته عن الامام كما لا يعود النكاح لو وهب الزوجها ثم رجع خاتمة (والزاي الزوجية

وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة لا

كعكسه (فرع) لا تصح هبة المولى لام ولده ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذ لا يد للمجهور

لأوصى لها بعد موته تصح اعقها بموته فيسلم لها كافي (والاقاف القرابة فلو وهب لذي رحم محرم

منه) نسباً (ولو ذمياً أو مستانفاً لا يرجع) شتم (ولو وهب لمحرم بلا

رحم كاخيه رضاعاً) ولو ابن عمه قوله عطف على الارحم لعل عطف على المحرم تأمل اه معكجه

العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فدل أنه قد صار عوضاً عنها وقالوا أيضاً يجب أن يعتبر في العوض الشرائط المعتبرة في الهبة من القبض وعدم الاشاعة لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التهمة فأما العوض المتأخر عن العدة فهو لا يسقط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضاً عن الاول بالاضافة اليه نصاً كهذا عوض عن هبة فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح ويطل فيما نصح وتبطل به الهبة وأما اذا لم يصف الى الاول يكون هبة مبتدأة ويشبث حق الرجوع في الهبتين جميعاً اه مع بعض اختصار ومفاده انه ما قولان أو روايتان الاول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لا بل لزوم الاضافة الى الاول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه بيعاً انتهاه فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العدة تأمل (قوله وفروع المذهب الخ) قلت الظاهر أن الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البديل على المبدل لا مطلقاً وسينفذ في المجتبى لا يخالف إطلاق فروع المذهب فتأمل أبو السعود المصري (قوله كما مر) من دقيق الخطة وولد احدي جاريته (قوله سواء كان) أي رجوع الثاني (قوله فسخ) فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عادهما كان متعلقاً به (قوله لم يرجع الاول) لأن حق الرجوع لم يكن ثابتاً في هذا الملك دون عن المحيط (قوله لا يمنع الرجوع) وجازت الاضحية كما في المنع عن المجتبى (قوله بغيره) أي الموهوب له (قوله عبيد عليه دين الخ) صبي له على ماله وصية دين فوهب الوصي عبيده للصبي ثم أراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية له ذلك وعن محمد المنع بزارية (قوله استحساناً) قال في الخاتمة وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعلّى عن أبي يوسف وهشام عن محمد وعلى قول أبي يوسف اذا رجع في الهبة يعود الدين والجناية وأبو يوسف استنبح قول محمد وقال رأيت لو كان على العبد دين لصغير فوهبه مولاة منه فقبل الوصي وقبض فسقط الدين فان رجع بعد ذلك لو قلنا لا يعود الدين كان قبول الوصي الهبة تصير فامضت على الصغير ولا يملك ذلك وأمام مسألة النكاح فقيمها روايتان عن أبي يوسف في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح اه (قوله كعكسه) أي لو وهبت لرجل ثم نكحها رجعته ولو لزوجها لا (قوله لذي رحم محرم) خرج من كان ذا رحم وليس بمحرم ومن كان محرم وليس بذى رحم درر في الاول كابن العم فاذا كان أخاه من الرضاع أيضاً فهو خارج أيضاً واحتترز عنه بقوله نسباً فانه ليس بذى رحم محرم من النسب كما في الشريعة الالهية والثاني كالاخ رضاعاً (قوله منه نسباً) الصغير في منه لارحم فخرج الرحم غير المحرم كابن العم والمحرم غير الرحم كالاخ رضاعاً والرحم المحرم الذي محرميته لارحم من الرحم كابن عم جواخ رضاعاً وعلى هذا الحاجة الى قوله نسباً نعم يحتاج اليه لوجعل الصغير الواهب يخرج به الاخير تدبر (قوله ولو ابن عمه) أي ولو كان أخوه رضاعاً ابن عمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسباً لأن محرميته ليست من النسب بل من الرضاع ولا يخفى أن وصله بما قبله غير ظاهر لأن قوله

ولمحرم بالمصاهرة كتمهات النساء والربائب وأخيه وهو عبد لأجنبي أو لعبد أخيه رجوع ولو كانا أي العبد ومولاه (ذا رحم محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا على ٧٩٢ الأصح) لأن الهبة لا يملكها ما وقعت تمنع الرجوع بغيره (فرع) وهب لأخيه

ولمحرم بالرحم لا يشمله لكونه رجما ويمكن أن يقال قوله بالرحم الباطن فيه للسببية أي لمحرم بسبب غير الرحم كالباء في قوله بعنده بالمصاهرة (قوله ومحرم) عطف على المحرم فلا يمنع الرجوع بأقاني (قوله والربائب الخ) وأزواج البنين والبنات خاتمة (قوله رجوع) لأن المالك لم يقع فيه القريب من كل وجه بدليل أن العبد أحق بما وهب له إذا احتجج إليه وهذا عنده وقال لا يرجع في الأولى دون الثانية كما في البحر (قوله ذا رحم محرم) صورته أن يكون لرجل أختان لكل واحدة منهم ما ولد واحد الولدين مما ولد الآخر أو يكون له أخ من أبيه وأخ من أمه وأحد هما مملوك للآخر (قوله هلاك العين) وكذا إذا استملك كاهو ظاهر صريح به أصحاب الفتاوى وعلى قلت وفي البرازية ولو استملك البعض له أن يرجع بالباقي (قوله بسبب النسب) يضم الميم وفتح السين وتشديد الباء وهو المال أي ادعى بسبب النسب ما لا لزما وكان المقصود إثباته دون النسب من (قوله ولا يصح الخ) قال فاضينان وهب ثوبا لرجل ثم اختلسه منه فاستملكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لأن الرجوع في الهبة لا يكون إلا بتضاء أو رضاسا كما في (قوله أو يحكم الحاكم الخ) الواهب إذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء بعته بذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثالث فيه روايات ذكر ابن سماعة في القياس يعتبر من جميع ماله خاتمة (قوله بجمعه) أي وقد طلبة لأنه تعدى فلا اعتقه قبل التضاء فلو لم يجمعه فذلك لم يضمن إتيان ما ملكه فيه وكذا إذا هلك بعد القضاء لأنه أول القبض غير مضنون وهذا دوام عليه بحر (قوله وأعادة) بنصبه معطوف على فسخا (قوله لأهبة) أي كما قاله زفر رحمه الله (قوله في الشائع) بأن رجوع البعض ما وهب (قوله على بانه) أي يحكم خيار العيب يعنى ولم يعلم بالعيب قبل الهبة أو السعور (قوله مطلقا) حال من رجوع الواهب (قوله وصف السلامة) ولهذا الزوال العيب امتنع الرد (قوله أعاد المنفصل) أي الزوائد المنفصلة المتولدة من الموهوب كذا في الهامش (قوله لا يصح رجوعه) صفة للموضع كذا في الهامش (قوله لأن هبة) أي الأقاليم هبة أي مستقلة وعبارة البرازية استقلال المصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لأنه هبة مستقلة وكذا إذا كانت الهبة لذى رحم محرم وكل شيء لا يفسخه الحاكم إذا اختصها إليه فهذا حكمه وتعامه فيما أفرجهما في نسخة صحيحة (قوله وكل شيء يفسخه) قيل الظاهر أنه سقط منه لفظة لا والأصل لا يفسخه كما هو الواقع في الخاتمة اه وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم بما لا رجوع في هبتهم (قوله ولو وهب الخ) سيجي في الورقة الثانية أن المعتقد الصحة سائحا في (قوله عاد الرجوع) مبنى على ما قدمه عن الخاتمة واعتمده التهستاني لكن في كلامه هذا إشارة إلى اعتماد خلافه قلت ولا يخفى ما في إطلاق الدرر فإن المانع قد يكون

وأجنبي ما لا يقسم فقبضه له الرجوع في حظ الأجنبي لعدم المانع دور (والهه هلاك العين الموهوبة ولو أدها أي الهلاك (صديق بالخلاف) لأنه ينكر الرد (فان قال الواهب هي هذه العين (خلاف) المنكر (أنه ليست هذه) خلاصة (كإحاطة) الواهب (أن الموهوب له ليس بأخيه إذا ادعى) الأخ (ذلك) لأنه يتدعى بسبب النسب لا بالنسب خاتمة (ولا يصح الرجوع إلا بتراضيهما أو بحكم الحاكم) للاختلاف فيه فيضمن بجمعه بعد القضاء لا قبله (وإذا رجع بأحدهما) بتضاء أو رضا (كان فسخا) اعقد الهبة (من الأصل وأعادة الملك) القديم لأهبة الواهب (ف) لهذا لا يشترط فيه قبض الواهب وصح الرجوع (في الشائع) ولو كان هبة لم يصح فيه (والواهب رده على بانه مطلقا) بقضاء أو رضا بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء) لأن حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فافتتر قائم من أدهم بالفسخ من الأصل أن لا يترقب على العقد أثر في المستقبل لا بطلان أثره أصلا والأعداد المنفصلة إلى ملك الواهب برجوعه فصولين (اتفقا) الواهب والموهوب له (على الرجوع في موضع

لا يصح) رجوعه من المواضع السبعة السابقة كالهبة لغيره (بما جاز) هذا الاتفاق من ماحوهره وفي الجملة لا تجوز الأقاليم خروج في الهبة والصدقة في المحارم إلا بالقبض لأنها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه الحاكم إذا اختصها إليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لطف لم يكون لم يجز لأنه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع لمانع ثم زال المانع عاد الرجوع (اتفق) العين (الموهوبة واستحقتها مستحق

وضمن) المستحق (الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن) لانما عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والاجارة كالهبة) هذا لان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتعامه في العارية (٧٩٣) واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعتبر فهي هبة ابتداء

في شرط التقابض في العوضين
ويطال) العوض (بالشروع) فيما
يقسم (يسمع) اتوا فترد بالعيب
ونما الرقبة وتؤخذ بالشفعة
هذا اذا قال وهبتك على أن تعوضني
كذا أمالوقال وهبتك بكذا فهو
يسمع ابتداء وانتماء وقيد العوض
بكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً لاطل
اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتماء
* (فرع) وهب الواقف أرضاً
شرط استبداله بالشرط عوض
لم يجز وان شرط كان كبيع ذكره
الناهي وفي الجمع وأجاز محمد هبة
مال طفله بشرط عوض مساو
ومناه قلت فيحتاج على قوله ما
الى الفرق بين الوقف ومال الصغير
اتهمى والله أعلم

* (فصل في مسائل متفرقة) *

(قوله الاجلها) اعلم أن استثناء الجمل يتقسم ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف
ويطال الاستثناء كالهبة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمدة وفي قسم لا يجوز أصل
التصرف كالبيع والاجارة والرهن لان هذه العقود تبطل بالشرط وكذا باستثناء الجمل
وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً كالوصية لان أفراد الجمل بالوصية جائز فكذا
استثناءه بعقوبة (قوله شيئاً منها) أي شيئاً مجهولاً (قوله لانه بعض) وقدمت متناً لانه
يشترط أن لا يكون العوض بعض الموهوب (قوله أو مجهول) الاول راجع الى صورة
هبة الدار والثاني الى قوله وعلى أن يعوض ولا يشمل الثلاث التي بعد الاولى فالاولى
تعديل الهداية بأن هذه الشروط تقتضي العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل
بها الا أن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشرط من تمة التعديل (قوله ولا تنس الخ) نبه عليه
اشارة الى دفع ما قاله الزيلعي تبعاً للنهاية من أن قوله وعلى أن يعوض الخ فيه اشكال
لانه ان أراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يثبت قوله بطل الشرط
وان أراد به أن يعوضه عنها شيئاً من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على

خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جديد وقد يكون لازمة ثم تزول وفي ذلك لا يعود
الرجوع كما صرحوا به نعم صرحوا به فيما اذا بنى في الدار ثم هدم البناء وفيما اذا وهبها
لا ثم يرجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجة وان زالت لكنها مانع من
الاصل والعود بسبب جديد بمنزلة تجديد ذلك حادث من جهة غير الواهب نصارت بمنزلة عين
أخرى غير الموهوب به بخلاف ما اذا عادت اليه بما هو فسخ هذا ما ظهر في قدره (قوله
وضمن) بتسديد الميم والمستحق فاعله والموهوب فعوله (قوله التقابض) أي في الجماس
وبعد ما لاذن سألني (قوله في العوضين) فان لم يوجد التقابض فكل واحد منهما
أن يرجع وكذا الوقض أحدهما فقط فكل الرجوع القابض وغيره سواء غاية البيان
(قوله يسع انتماء) أي اذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان الا أنه لا يفتقر لاختلاف
في قدر العوض لما في المقدس عن الذخيرة اتفاقاً على أن الهبة بعوض واختلافاً في قدره
ولم يقبض والهبة قائمة خبير الواهب بين تصديق الموهوب له والرجوع في الهبة أو بقيتها
لو هالك ولو اختلفا في أصل العوض فالقول للموهوب له في انكاره والواهب الرجوع
لو قائماً ولو مستتمكاً فلا شيء له ولو أراد الرجوع فقال أنا أخولك أو عوضتك أو انما
تصدقتم فالقول للواهب استحسن انا اه ملخصاً (قوله بالشرط) متعلق بوهب (قوله
الى الفرق) قال شيخنا الذي وقد يفرق بينهما بأن الواقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل
بكل عقد يقصد المعاوضة كان هذا العقد داخل في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه
الصغير كذا قاله الرملي في حاشيته على المخ مدني

* (فصل في مسائل متفرقة) *

(قوله الاجلها) اعلم أن استثناء الجمل يتقسم ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف
ويطال الاستثناء كالهبة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمدة وفي قسم لا يجوز أصل
التصرف كالبيع والاجارة والرهن لان هذه العقود تبطل بالشرط وكذا باستثناء الجمل
وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً كالوصية لان أفراد الجمل بالوصية جائز فكذا
استثناءه بعقوبة (قوله شيئاً منها) أي شيئاً مجهولاً (قوله لانه بعض) وقدمت متناً لانه
يشترط أن لا يكون العوض بعض الموهوب (قوله أو مجهول) الاول راجع الى صورة
هبة الدار والثاني الى قوله وعلى أن يعوض ولا يشمل الثلاث التي بعد الاولى فالاولى
تعديل الهداية بأن هذه الشروط تقتضي العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل
بها الا أن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشرط من تمة التعديل (قوله ولا تنس الخ) نبه عليه
اشارة الى دفع ما قاله الزيلعي تبعاً للنهاية من أن قوله وعلى أن يعوض الخ فيه اشكال
لانه ان أراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يثبت قوله بطل الشرط
وان أراد به أن يعوضه عنها شيئاً من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على

بجملته الاول (كما لا يصح) تعليق (الابرا من الدين)

أن يرد عليه شيئا منها وحاصل الدفع أن المراد الأقول وإنما بطل الشرط بلها العوض كذا
 أفاده في البحر ثم رأيت صدر الشرعية صرح به فقال مرادهم ما إذا كان العوض مجهولا
 وإنما يصح العوض إذا كان معلوما (قوله بشرط محض الخ) (فروع) * وهبت مهرها
 لزوجهما على أن يجعل أمر كل امرأة يتزوجها عليها بـيدها ولم يقبل الزوج قيل لا يبرأ
 والختم إن الهبة تصح بالقبول المديون وإن قبل أن يجعل أمرها بـيدها فالإبراء ماض
 وإن لم يجعله لـ فكذلك عند البعض والمختار أنه يعود وكذا لو أبرأتها على أن لا يضربها
 ولا يجهدها أو يهب لها كذا فإن لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر * منه ما من
 المسـير إلى أبيه حتى تم مهرها فالهبة باطلة لأنها كالذكره وذكره شمس الإسلام
 خوفها بضرب حتى تم مهرها فأكراه أن كان قادراً على الضرب وذكر بكره عوط
 المهر * لا يقبل التعليق بالشرط ألا ترى أنها لو قالت لزوجهما إن فعلت كذا فأنت بريء
 من المهر لا يصح * قال المديون أنه لم اقض مالي عليك حتى تموت فأنت في حل فهو وباطل
 لأنه تعليق والبراءة لا تمتد له بزازية (قوله لانه مخاطرة) لاحتمال موت الدائن قبل
 الغد أو قبل موت المديون ونحو ذلك لأن المعنى إذا مات قبلي وإن جاء الغد والدين عليك
 فيحتمل أن يموت الدائن قبل الغد أو قبل موت المديون فكان مخاطرة كذا قرره شيخنا
 وأقول الظاهر أن المراد أنه مخاطرة في منحل أن مات من مرضك هذا وتعلق في منحل أن
 جاء الغد والبراء لا يمتد لهما وأن المراد بالشرط الكائن الموجود حالة الإبراء وأما قوله
 أن مات بضم التاء فاصح وإن كان تعليقا لانه وصية وهي تحتل التعليق فافهم
 وتقدمت المسئلة في منقولات البيوع فيما يتعلق بالشرط ولا يصح تعليقه به (قوله جاز
 العمري) بالضم من الاعمار كما في الصحاح قال في الهامش العمري هي أن يجعل داره
 عمره فاذا مات تركه عليه اهـ (قوله لا تجوز الرقي) هي أن تقول إن مات قبلك فهو لك
 الحديث أحمد وأبي داود والنسائي مرفوعان من عمر عمرى الخ كذا في الهامش في كافي
 الحاكم الشهيد باب الرقي * رجل حضرته الوفاة فقال دارى هذه حميس لم تكن حميسا
 وهي ميراث وكذا إن قال دارى هذه حميس على عقبى من بعدى والرقي هو الحميم
 وأبي بشى * رجل قال لرجلين عبدى هذا أطولك حمية أو قال عبدى هذا حميس على
 أطولك حمية فهذا باطل وهو الرقي وكذا لو قال لرجل دارى لك حميس وهذه أقول أبي
 حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أما أنا فأرى أنه إذا قال لك حميس فهي له إذا قبضها وقوله
 حميس باطل وكذلك إذا قال هي لك رقي اهـ وفيه أيضا فإذا قال دارى هذه لك عمري
 تسكنها وسلمها اليه فهي هبة وهي بمنزلة قوله طعمني هذا لك تأكله وهذا الثوب لك تأبسه
 وإن قال وهبت لك هذا العبد حيا لك وسماه فقبضه فهي هبة بجازة وقوله حيا لك باطل
 وكذا لو قال أعمرك دارى هذه حيا لك أو قال أعطيتكها حيا لك فاذا مات فهو لى وإذا

بشرط محض قوله المديون
 إذا جاء غداً وإن مات بفتح التاء
 فأنت بريء من الدين أو إن مات من
 مرضك هذا أو إن مات من مرضي
 هذا فأنت في حل من مهرى فهو
 باطل لانه مخاطرة وتعلق (الابشرط
 كائن) أي يكون تعبيرا كقوله المديون
 إن كان لي عليك دين أبرأتك منه
 صح وكذا إن مات بضم التاء فأنت
 بريء منه أو في حل جاز وكان
 وصية خاتمة (بجاز العمري) للعمري
 له ولو رثته بعده بطلان الشرط
 (لا تجوز الرقي) لانها تعلق
 بالظهور وإذا لم تصح تكون عارية
 شتى الحديث أحمد وغيره من أعم
 عمري فهي الهبة في حياته وموته
 لا ترقبوا فن أرقب شيئا فهو وسيل
 الميراث (بعث إلى امرأته متاعا)
 هدايا اليها (وبعثت له أيضا) هدايا
 عوضا للهبة صرح بت بالعوض
 أولا ثم اقترقا بعد الزفاف وادعى
 الزوج (أنه عارية) لانه هبة وسلف
 (فأراد الاسترداد وأرادت)
 هي (الاسترداد) أيضا (يسترد)
 كل منهما (ما أعطى) اذلا هبة

فلا عوض ولو استملك أحدهما ما بعته الآخر ضمنه لأن من استملك العارية (٧٩٥) ضمنها خاتمة هبة الدين عن علمه الدين وإبراه

عنه يتم من غير قبول) اذ لم يوجب
انفساخ عقد صرف أو سلم لكن
يرتد بالرد في المجلس وغيره لما فيه
من معنى الاسقاط وقيل يتقيد
بالمجلس كذا في العناية لكن في
الصيرفة لو لم يقبل ولم يرتد حتى
اقترا ثم بعد أيام ردتا لرد في
الصحيح لكن في المجتبى الأصح أن
الهبة تمليك والابراء اسقاط (تمليك

الدين من ليس عليه الدين باطل إلا

في ثلاث حواله ووصية و) (إذا سلطه)

أي سلط المملك غير المدين (على

قبضه) أي الدين (بمصح) حينئذ

ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على أبيه

فالمعقد الصفة للسلطة ويتقن على

هذا الأصل لوقضى دين غيره على

أن يكون له لم يميز ولو كان وكبلا

بالبيع فصواب (و) ليس منه ما

(إذا أقر الدائن أن الدين انسلان

وان اسمه) في كتاب الدين (عارية)

حيث (صح) اقراره لكونه اخبارا

لا تمليك فالتمت له قبضه بزازية وقامه

في الاشياء من أحكام الدين وكذا

لو قال الدين الذي لي على فلان فلان

بزازية وغيرها قلت وهو مشكل

لأنه مع الاضافة الى نفسه يكون

تمليكا وتمليك الدين من ليس عليه

باطل فتأمله وفي الاشياء في قاعدة

نصرت الامام معز بالصالح

البرازية اصطفاها أن يكتب اسم

أحدهما في الديوان فالعطاء لمن

كتب اسمه الخ (والصدق كالهبة)

بجامع التبرع وحينئذ (لأنه صح

مت أنا فهي لوارثي وكذا لو قال هو هبة لك ولعقبك من بعدك وان قال أسكنك دارى
هذه جميعاتك ولعقبك من بعدك فهي عارية وان قال هي لك ولعقبك من بعدك فهي هبة له
وذكر العقب لغوا (قوله فلا عوض) لأنها انما قصدت التعويض عن هبة فلما ادعى
العارية ورجع لم يوجد التعويض فلها الرجوع (قوله من غير قبول) لما فيه من معنى
الاسقاط (قوله عقد صرف أو سلم) لأنه يتوقف على القبول في السلم والصرف لكونه
موجباً للفسخ فيما لا لكونه هبة من (قوله لكن يرتد الخ) استدراك على قوله يتم من
غير قبول بمعنى أنه وان تم من غير قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكونه يرتد بالرد لما فيه
من معنى التمليك (ح) قال في الاشياء الابراء يرتد بالرد لا في مسائل الاولى اذا أبرأ الممتل
المجال عليه فرد لا يرتد وكذا اذا قال المدينون أبرأني فأبرأه وكذا اذا أبرأ الطالب
السكفيل وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد (قوله الاسقاط) تعليل للهيم
يعنى وانما صح الرد في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذا تمليك المحض يتقيد رده
بالمجلس وليس تعليل الا قوله يرتد بالرد لما علمت أن علمه ما فيه من معنى التمليك فتنبه ح
(قوله لكن في الصيرفة) استدراك على تضعيف صاحب العناية القول الثاني (قوله
لكن في المجتبى) استدراك على جعلهم كلام الهبة والابراء اسقاطا من وجه تمليك من
وجه وأنت خبير بأن هذا الاستدراك مخالف للمشهور (قوله تمليك) أي فيحتاج
الى التبول قال في الهامش فن قال بالتمليك يحتاج الى الجواب من (قوله اسقاط) ومن
قال للاسقاط لا يحتاج اليه مضى كذا في الهامش (قوله على قبضه) أي وقبضه قال في
جامع الفصولين هبة الدين من ليس عليه لم تجز الا اذا وهبه وأذن له بقبضه جاز صدك لم يجز
الا اذا سلطه على قبضه فصير كانه وهبه حين قبضه ولا يصح الا بقبضه اه فتنبه لذلك
رمي قال السامحاني وحينئذ يصير وكذا في القبض عن الآخر ثم أصبهلا في القبض
لنفسه ومقتضاها صحة عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم ذنانير صح
لأنه صار الحق للموهوب له فذلك الاستبدال واذا نوى في ذلك التصديق بالزكاة أجزأه كما
في الاشياء اه (قوله ما على أبيه) أي وأمرته بالقبض بزازية مدني (قوله للتسليط) أي
اذا سلطته على القبض كما يشير اليه قوله ومنه وفي الخاتمة وهبت المهر لابنها الصغير الذي
من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح الهبة الا اذا سلطت ولدها على القبض فيجوز وبصير
ملكاً للولد اذا قبض اه فقول الشارح للتسليط أي التسليط صريحاً لا حكماً كما فهمه
السامحاني وغيره لكن اينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل فان القبض يكون لايه فهل
يشترط أن يبرز الاب قدر المهر ويقبضه لانه أو يكفي قبوله كافي هبة الدين عن علمه
(قوله بالبيع) نالودفع للموكل من دين المشتري على أن يكون ما على المشتري للوكيل
لا يجوز (قوله وليس منه) أي من تمليك الدين من ليس عليه (قوله فتأمله) يمكن الجواب

ولا يرجع فيها) ولو على غنى لأن
المقصود فيها الثواب لا العوض
ولو اختلفا فقال الواهب هبة
والآخر صدقة فالتقول للواهب
خاتمة * (فروع) * كتب قصة الى
السلطان يسأله تملك أرض
محدودة فأمر السلطان بالتوقيع
فكتب كاتبه جعلته ملكا له
هل يحتاج الى القبول في الجاهل
القياس نعم لكن لما تذر الوصول
اليه أقيم السؤال بالتصديق مقام
حضوره * أعطت زوجها مالا
بسؤاله ليتوسع فظفر به بعض
غرمائه ان كانت هبته أو أقرضته
ليس لها أن تسترد من الغريم وان
أعطته ليتصرف فيه على ملكها
فلهذا ذلك لاله * دفع لانه مالا
ليتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فأتى
الاب ان أعطاه هبة فاكل له والا
غيرات وتعامه في جواهر القناوى *
بعث اليه بمدينية في اناء سهل يباح
أكلها فيه ان كان ثريدا وشهو
عما لو حوله الى اناء آخر ذهب لذته
يباح والا فان كان بينهما انبساط
يباح أيضا والا فلا * دعا قوما الى
طعام وفرقه عليهم على أخوة ليس
لاهل سخوان مناولة أهل سخوان
آخر ولا اعطاء اسأل وخادم وهرة
لغير رب المنزل ولا كلب ولولرب
لمنزل الا أن يناله الشرب المهرق
دخن عادة وتعامه في المهرورة
في الاشياء

بأن المراد الدين الذي لى على فلان بحسب الظاهر هو لفلان في نفس الامر فلا اشكال
قد برح أقول ويمكن أن يكون مبنيا على الخلاف فانه قال في القنية راقا على
الصدقة اقرارا بالولادة الصغير بعين من ماله تملك ان أضافه الى نفسه في الاقرار
وان أطلق فإقرارا في سدس دارى وسدس هذه الدار ثم رقم النجم الاثمة البضارى اقرارا في
الحالين لا تملك اه قال في اقرار المخرج فيقيد أن في المسئلة خلافا ولكن الاصل المذكور
هو المشهور وعليه فروع في الخاتمة وغيرها وقد يجب أن الاضافة في قوله الدين الذي
اضافة نسبة لملك كما أجاب به الشارح في الاقرار عن قولهم جميع ما في يدي فلان فانه
اقرار وكذا قالوا من ألفاظ الاقرار جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الى والله تعالى
أعلم وقد تكرر المسئلة قبيل اقرار المريض وأجبت عنه بأحسن مما هنا فراجعه (قوله
غير مقبوضة) فان قلت قدّم أن الصدقة لتغير من جائزة فيما يحتمل التسعة بقوله وصح تصدق
عشرة لتغير قلت المراد ههنا من المشاع أن يهب بعضه لواحد فقط فحينئذ هو مشاع
يحتمل التسعة بخلاف الفقيرين فانه لا شيوع كما تقدم بحر (قوله ولو على غنى) اختاره
في الهداية المتصرفة عليه لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب لكونه عماله بحر
وهذا بخلاف ما تكرر قبيل باب الرجوع من أن الصدقة على الغنى هبة ولهاها ما قولان
تأمل (قوله فأمر السلطان) ههنا الخاتمة في أرض موات أو ملك السلطان أما اذا
أقطع من غير ذلك فلا مام أن يخرج مقي شأ كما سبق ذلك في العشر والنراج ط (قوله
أو أقرضته) وسبأني ما لو تصرف في ماله أو ادعى أن باذنه (قوله والاخير) بأن دفع
اليه ليعمل للادب * (فروع) * دفع دراهم الى رجل وقال أنتها فافعل فهو قرض ولو
دفع اليه ثوبا وقال ألبسه نفسك فهو هبة والفرق مع أنه تملك فيها ما أن التملك قد يكون
بهوض وهو أدنى من تملك المنفعة وقد أمكن في الاول لأن قرض الدراهم يجوز بخلاف
الثانية ولو الجبة وفيها قال أحد الشريكين لا تسخر هبة لك حصق من الربح والمال قائم
لا تصح لانها هبة مشاع فيما يحتمل التسعة ولو كان اسمك الشريك صححت * رجل اشترى
حليما ودفعه الى امرأته واستعملته ثم مات ثم اختلف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية
فالتقول قول الزوج مع اليقين أنه دفع ذلك اليها عارية لانه منكر للهبة مضغ وانظر ما كتبناه
أقول كتاب الهبة عن خزنة القناوى قال الرملى وههنا صريح في رد كلام أكثر العوام
أن تمتع المرأة يوجب التملك ولا شك في فساده اه وسبقه الى هذا صاحب البحر كما ذكرناه
عنه في باب التحالف وكتبنا هذا عن البدائع أن المرأة ان أقرت أن هذا المتاع اشتراه
سقط قولها لانها أقرت بالملك وجبها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يشك الا بالينة اه وظاهره
شغل ثياب البدن واهله في غير الكسوة الواجبة وهو الرأى عليها تأمل وراجع ويدل عليه
ما تكرر أول الهبة من قوله اتخذ لولده ثيابا الخ فثبت لا يرجع له هبة لما يصريح بالعارية

فهنا أولى (قوله خوان) بكسر الخاء وأخونة قبلها بكسر التاء. وقوله (قوله على الصلوات)
بكسر الصاد (قوله مطلقا) أي سواء قبل المديون أو لا وقبل لا بد من القبول وبظاهر لك
منه ما في كلام البحر حيث قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فانصرف إلى الاعيان
فلا رجوع في هبة الدين للمديون بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطا اهـ وكأنه
اشتبه عليه الرجوع تأمل (قوله وبراء ذى نصف الخ) قال قاضي خان وإذا كان
دين بين شرين فهو ب أحد هـ ما نصيبه من المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا
ينفذ في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك اهـ كذا في الهامش (قوله على سجها الخ)
اشتمل البيت على مسنتين * الأولى امرأته تركت مهرها للزوج على أن على صحيح بها فلم
يصح بها قال محمد بن مقاتل انما تعدد مهرها لان الرضا بالهبة كان بشرط العوض فاذا
انعدم العوض انعدم الرضا والهبة لا تصح بدون الرضا * والثانية اذا قالت لزوجها
وهبت مهرى منك على أن لا تطالبني فقبل صحة الهبة فلو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية وقال
بعضهم مهرها باق ان ظلمها كذا في الهامش (قوله معلق تطليق الخ) البيت للشرنبلالي
نظم فيه مسئلة سئل عنها وهي قال لهما قى نسكت عليك أخرى وأبرأني من مهر لك فأنت
طالق فهل اذا ادعى أنه أوفاهما المهر فلم يبق ما تبرئه عنه وأنكرت يقبل في عدم الخنث
وان لم يقبل بالنظر لسقوط حقها كما يقبل قوله لو اختلفا في وجود الشرط فأجاب ان رد
البراء لم يخنث لانه لو كان كما ادعت فردته أبطله وان كان كما ادعى فالردعة تبرأ طالان
البراء المقتضى للخنث وانما اعتبر الردع دعوى الدفع لما يأتي أنه اذا قبض دينه ثم أبرأ
غيره وقبل مع البراء ويرجع عليه بما قبض اهـ ملخصا ومفهوما أنه لو لم يقبل لم يصح
البراء قال وانما سطره دفعه المأبى وهم من الخنث بمجرد البراء وانظر ما ذكره الشارح في
آخر باب التعليق وقال في الهامش أي اذا عاق طلاق امرأته على نكاح أخرى مع البراء
عن المهر فترج فادعت امرأته البراء فادعى دفع المهر فالقول له في عدم الخنث لكن قال
في الاشباه وعلى أن البراء بعد القضاء صحيح لو عاق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه اهـ
لا يبطل التعليق فاذا أبرأت براءة اسقاط وقع اهـ كذا في الهامش (قوله وان قبض
الانسان) باع منها وقبض الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض
يصح أبرأه ويرجع المشتري على البائع بما كان دفعه اليه من الثمن كذا في الهامش (قوله
صحيحة) أي هي صحيحة كذا في الهامش (قوله أي بنكاح) عبارة الشرنبلالي أي به مهر
المرأة بقائها في نكاحه مع الضرة وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها الاطلاق الضرة
* (قائده) * قال الزاهد في كتابه المسمى بها وهي مسائل المنية للقاضي عبد الجبار انتبه
ويسادة كرمي العروس وباعها بحل ان كانت وضعت للثمن اهـ أقول وعليه يقاس شمع
الاعراس والموا الدرمل على المنع والله سبحانه وتعالى أعلم *

لا جبر على الصلوات الا في أربع
شبهة وثيقة زوجة وعين موصى
بهم اموال وقف وقد حترت آيات
الوجهانية على وفق ما في شرحها
للشرنبلالي فقلت
وواهب دين ليس يرجع مطلقا
وابراء ذى نصف يصح المحتر
على سجها أو ترك ظلم اهـ
اذا وهبت مهر او لم يوف يفسد
معلق تطليق ببراء مهرها
وانكاح أخرى لو يرد في طهر
وان قبض الانسان مال مبيعه
فأبرأ أو خذ منه كالدين أظهر
ومن دون ارض في البناء صحيحة
وعندي فيه وثيقة فيعتر
قلت وجه توفى تصريحهم في
كتاب الرهن بأن رهن البناء دون
الارض وعكسه لا يصح لانه
كالشائع فتأمله وأشرت بظاهر
لما في العمادية عن خواهر زاده
أنه لا يرجع واختاره بعض المشايخ
وفيه نظر راي بنكاح ضمها لانه برده
للبراء أبطله فلا خنث فليحفظ انتهى

قال الفقيه الباقى سجداته المرتبة كرمه واحسانه وامتنانه شجده علاه الدين ابن
المؤلف هذا آخر ما وجدته على نسخة شيخنا المؤلف المرحوم الوالد السيد محمد أفندي
عابدين عليه راحة أرحم الراحمين وأحسن له القوائد وإن كان يحتاج بعضها الى مراجعة
أصله المنقول عنه فإنه لم يظهر لي وأيس عندي أصله لأرجع اليه والله المسئول وعياله
التسكين ونسأله سبحانه التوفيق لأقوم طريق وهو سبى ونعم الوكيل وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وذلك فى خامس وعشرين صنف الظاهر من الأربعة قبيل
الظهور سنة ألف ومائتين وستين أحسن الله نتائجها آمين

تم طبع الجزء الرابع وبالله الجزء الخامس وأوله كتاب الاجابة

٢٤٤٣٤٤
٢٤

DUE DATE

٢٩٤٤٣٧١

٧٧٥٥



